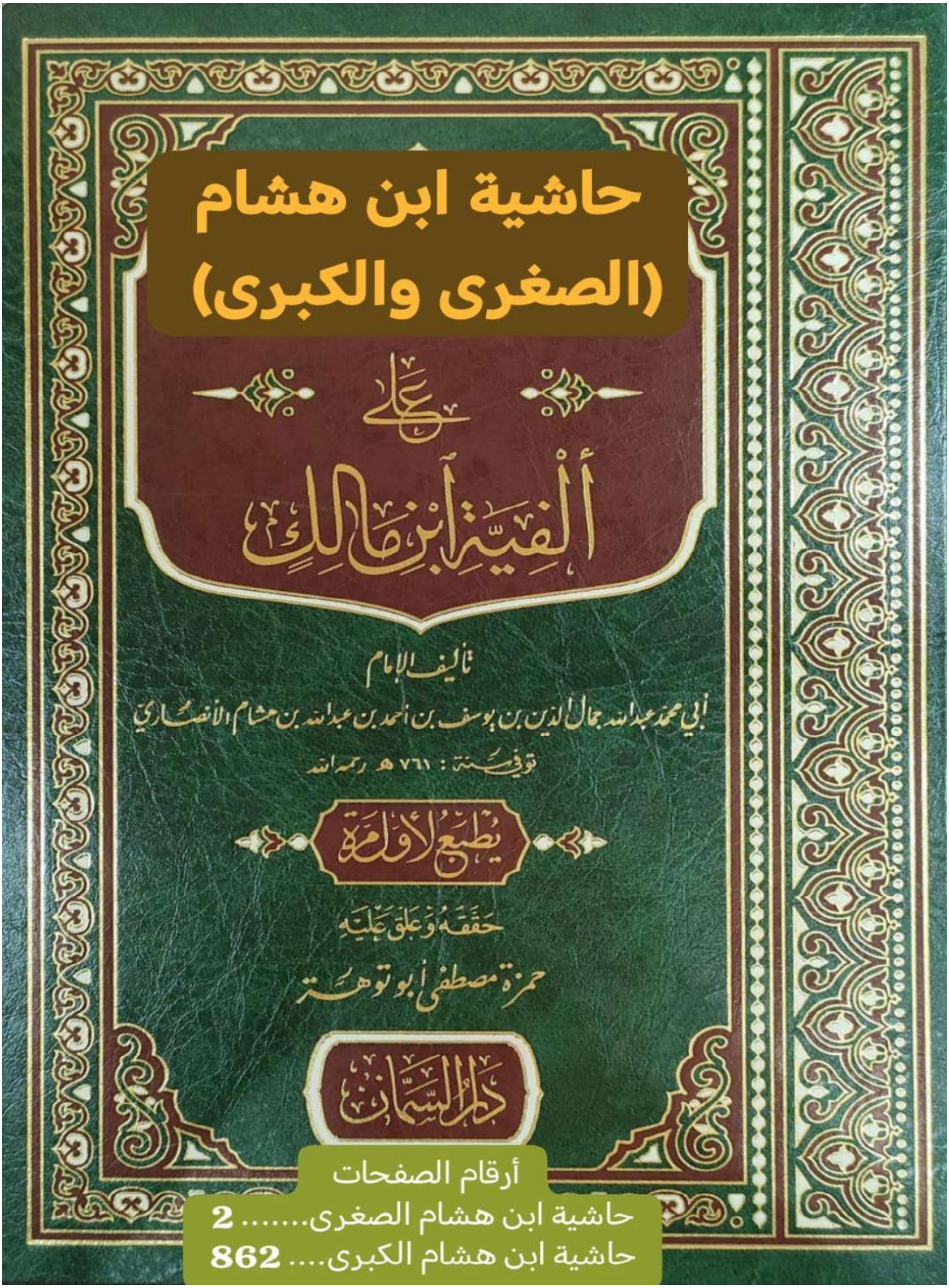


الكتب المدمجة

دمج وفهرسة الكتب متعددة الأجزاء

حاشية ابن هشام الصغرى

على

ألفية ابن مالك

تأليف الإمام

أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري

توفي سنة: ٧٦١ هـ رحمه الله

يطبع لأول مرة

حققه وعلق عليه

حمزة مصطفى أبو توهة

دار السمان

حاشية

ابن هشام الصغرى

على

ألفية ابن مالك

الطبعة الثانية

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

عنوان الكتاب	حَاشِيَةُ ابْنِ هِشَامٍ الصُّغرى على أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ
سنة الإصدار	١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م
تأليف	الإمامِ أبي محمدٍ عبدِ اللهِ جمالِ الدينِ بنِ يوسفَ بنِ أحمدَ بن عبدِ اللهِ بنِ هشامٍ الأنصاريِّ
دراسة وتحقيق	حمزة مصطفى أبو توهة
الطبعة	الثانية
عدد الصفحات	٨٦٠ صفحة
قياس الكتاب	١٧,٥ × ٢٥

دار السمان
للدراسات وتحقيق التراث

تركيا - اسطنبول - الفاتح - شارع فرحات آغا
+905050839104
+905367772338
www.daralsamman.com
info@daralsamman.com

حاشية ابن هشام الصغرى

على

ألفية ابن مالك

تأليف الإمام

أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري

توفي سنة : ٧٦١ هـ رحمه الله

يطبع لأول مرة

حققه وعلق عليه

حمزة مصطفى أبو توهة

دار السمان

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدّمةُ النّاشر

كتابٌ جديدٌ يُبصِرُ النورَ صدر ضمن سلسلةِ علوم العربيَّة، كتابٌ يعقد شراكة جديدةً بين عالمين من أكابر علماء العربية ابن هشام وابن مالك، شراكةٌ تُظهِرُ جانبًا جديدًا من جوانب عناية ابن هشام بأرجوزة ذاع صيتها بين القاصي والدَّاني العربيِّ والأعجميِّ؛ فإنَّ دراسةً لتاريخ اللغةِ العربيَّة وخدمتها لم تخلُ مرَّةً من الحديث عن ألفيَّة ابن مالك كعنوان لحقبتها.

فبعد أن لُفَّت معانيها شرحًا وبسطًا ونقدًا مرةً ودفاعًا أخرى في كتب الشارحين، ولا غرو «أوضح المسالك» و«الحاشية الكبرى»؛ فإنَّ عالمًا لم يولِ ألفاظَها أو ما يسمى بـ «قالبها الفنيّ» اهتمامًا.

الأمرُ الذي أحياه ابنُ هشامٍ في كتابنا «حاشية ابن هشام الصغرى» الَّذي صدر تاليًا لـ «حاشيته الكبرى» يأتي بمصادرَ وآراءَ ومَواقِفَ لابن هشام لم نلحظها سابقًا في مؤلفاته، كما تبرز فيه شخصيةُ الناقدِ الفذِّ المحايدةُ الَّتي لم يحظ بمحاباتها حتَّى أستاذها ابن حيان الأندلسي رحمه الله، وحتَّى الكتابُ المخدومُ ذاته وافقه مرَّة وخالفه حيث ارتأى ذلك.

كتابُ «الحاشية الصغرى» كتاب غاب اسمه عن كبرى مصادر العربيَّة، وها هو الآن يشهد ولادةً جديدةً في «دار السمان» الَّتي كان وما زال دأبُها إحياءَ تراثٍ كاد أن يندرس في أرفِّ المكتبات، ومخازن المخطوطات.

هذه الولادة هي ولادة أحيت مُؤلَّفاتٍ ذُكِرت في هذه الحاشية ولربَّما فقدت إلى غير رجعةٍ، فحفظت على مُؤلِّفيها جهدهم ولو بذكر اقتباسٍ أو رأي، فكلّ كتابٍ يحمل تاريخًا من الأفكار المتوارثة والمقتبسة فما الأسد إلا حصيلة من أكباش مهضومة كما تقول جوليا كريستيفا شارحة مفهوم التناص، شأنُ تلك الكتب شأنُ الروح الإنسانيَّة الَّتي من أحياها فكأنَّما أحيا الناسَ جميعًا.

من هنا نقدِّم لكم «الحاشية الصغرى» لابن هشام على ألفية ابن مالك، قام بخدمتها مشكورًا الأستاذ حمزة مصطفى أبو توهة.

❁ ❁ ❁

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد أكثر الناس من الاهتمام بعلوم العربية، وأكثرَت عليهم هي من الفوائد والعوائد، وخيرها تيسير الاستفادة على الوجه الصحيح من كتاب الله وسنة نبيه، وما زالت مصنفات السادة النحاة تتوالى، خدمة لهذا العلم الجليل، وتيسيرًا لطلابها وشُداتها، وكان لبعض الكتب بركة زائدة على غيرها من المصنفات، ومن أشهر الكتب التي حظيت بالعناية كتاب (الخلاصة)، تأليف الإمام الأجل أبي عبد الله جمال الدين بن مالك، رحمه الله تعالى.

وقد كتب الله لي خدمة هذا الكتاب العظيم، بدءًا بإخراج كتاب (البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية)، للإمام بدر الدين الغزي، مرورًا بـ (الوفية باختصار الألفية)، للإمام جلال الدين السيوطي، ثم (الكوكب المنير بشرح الألفية بالتشطير).

وقد تُوِّجت هذه الخدمة بإخراج حاشية ابن هشام على ألفية ابن مالك (الحاشية الكبرى)، فقد منَّ الله عليَّ بإخراجها على ما يسرُّ ويُرضي، حسب الطاقة والاستطاعة، والله الموفق والهادي والمعين.

ثم كان العزم العمل على حاشية أخرى لابن هشام بخط يده على الألفية، لكنها أصغر من الحاشية السابقة بقليل، وفقني الله للحصول عليها، وخدمتها

وإخراجها على ما تقتضيه صناعة التحقيق وصناعة النحو.

ما يميز هذه الحاشية:

١. أنه لم يسبق أن نقل منها أحد من العلماء حسب ما وقفت عليه، لا الأزهري ولا السيوطي ولا البغدادي ولا العليمي.

٢. أن الحاشية هذه تختلف تمامًا عن الحاشية الكبرى من حيث المادة التي عرضها ابن هشام هنا، ومن حيث نوعية النقل عن العلماء، ومن حيث طبيعة الكتب التي نقل منها ابن هشام، والأمر حاصله أن الحاشية الكبرى لا تغني عن الصغرى، وأن الصغرى لا تغني عن الكبرى، فالحاشيتان كلتاهما كتابان مستقلان على ألفية ابن مالك.

٣. أنها بخط ابن هشام، وحسبك بهذا مزية، وحسبك قبل هذا منزلة ابن هشام في هذا الفن.

٤. أنها ـ كالحاشية الكبرى ـ تعرُّضٌ مباشرٌ للفظ ألفية ابن مالك، وهذا لم يسبق أن ابن هشام تعرض له فيما وصلنا من كتبه المطبوعة، وذلك كان على صور مختلفة، كأن يعرب البيت أو بعض مفرداته، أو يعدّل نظم الألفية ويقترح تعبيرًا آخر، أو أن ينقل نص أحد الأئمة في الكلام على هذه المسألة، أو أن يشرح البيت كاملًا.

٥. أن ابن هشام في هذه الحاشية صبَّ جهده في التعليق على أبيات الألفية، من تتميم حد أو ذكر شرط أو تفصيل إجمال أو تقييد مطلق، وإيراد اعتراض ودفعه.

٦. أن هذه الحاشية فيها إظهار لآراء ابن هشام وموقفه من ألفية ابن مالك،

وهذا ما نبهت عليه من أنه لم يتعرض له في أوضح المسالك.

٧. نقل هذه الحاشية من كثير من الكتب السابقة التي تعد اليوم في جملة المفقود من التراث النحوي.

٨. ظهور شخصية ابن هشام النحوية المجتهدة المحقِّقة، وذلك من خلال موقفه من شيخه أبي حيان إذ إنه أكثر من النقل منه والرد عليه، وكان ذلك جليًّا من خلال كثرة النقل من كتب أبي حيان مباشرة كالبحر المحيط والتذييل والتكميل وارتشاف الضرب وشرح الألفية وغاية الإحسان.

وغير هذه من المزايا التي ظهرت في هذه الحاشية، بجانب المزايا التي كانت في الحاشية الكبرى.

ترجمة الإمام ابن مالك[1]

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك، العلّامة الأوحد، جمال الدّين، أبو عبد اللّه الطّائيّ، الجَيّانيّ، الشّافعيّ، النّحويّ.

اشتهر بـ «ابن مالك»، نسبة إلى جدّه الأعلى، وتكنّى بأبي عبد الله، وهو نار على علم وأشهر من أن نطنب في ترجمته.

اختُلف في سنة ولادته، فقد ذهب الهواري وابن قاضي شهبة إلى أنه ولد في سنة ٥٩٨هـ، وذهب ابن شاكر وابن كثير والفيروزآبادي والسيوطي إلى أنه ولد سنة ٦٠٠هـ، وذهب الصفدي إلى أنه ولد عام ٦٠١هـ، والراجح أنه ولد عام ٥٩٨هـ؛ لما قاله معاصره كمال الدين بن العديم أن ابن مالك أخبره بذلك.

وُلد ابن مالك في مدينة جَيّان في الأندلس، وتلقى العلم فيها، ثم رحل إلى بلاد المشرق، ثم مصر، واستقرَّ أخيرًا في دمشق، وفيها مات منتصف سنة ٦٧٢هـ.

وتتلمذ على ابن مالك خلق كثير، منهم:

١. محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن السلمي الدمشقي الحنفي، بدر الدين، المعروف بابن الفويرة، ت: ٦٧٢هـ.

٢. محمد بن عبد القوي بن بدران المرداوي الجماعيلي الحنبلي، أبو عبد الله،

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٥ وطبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٦٧ وبغية الوعاة ١/ ١٣٠ ونفح الطيب ٢/ ٢٢٨ وألفية ابن مالك ١١.

شمس الدين، ت: ٦٩٩هـ.

٣. محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد البعلبكي الحنبلي، أبو عبد الله، شمس الدين، ت: ٦٩٩هـ.

٤. محمد بن منصور بن موسى بن محمد الحلبي الشافعي، أبو عبد الله، شمس الدين، ت: ٧٠٠هـ.

٥. محمد بن غالب بن يونس بن شعبة الأنصاري، أبو عبد الله، شمس الدين، ت: ٧٠٢هـ.

٦. أبو بكر ابن يعقوب بن سالم الديري الرحبي الشافعي، شهاب الدين، ت: ٧٠٣هـ.

٧. محمد بن الفضل بن سلطان بن عماد بن تمام الجعبري الحلبي، المعروف بابن الخطيب، ت: ٧١٣هـ.

٨. إسماعيل بن الحسين بن أبي السائب بن أبي العيش الأنصاري الدمشقي، مجد الدين، ت: ٧٢١هـ.

٩. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي الأنصاري العبادي، أبو عبد الله، المعروف بابن الخباز، ت: ٧٥٦هـ.

لابن مالك ثلاثة من الأولاد، أشهرهم ابنه بدر الدين أبو عبد الله، وهو أكبر أولاده، توفي سنة ٦٨٦هـ وابنه تقي الدين الملقب بالأسد، وهو الذي ألف ابن مالك له المقدمة الأسدية، توفي ٦٩٩هـ، وابنه شمس الدين، توفي عام ٧١٩هـ.

من تصانيف ابن مالك «المؤصّل في نظم المفصل»، وقد حلَّ هذا النظم

فسمّاه «سبك المنظوم وفك المختوم»، ومن قال إن اسمه «فك المنظوم وسبك المختوم» فقد خالف النقل والعقل. ومن كتب ابن مالك كتاب «الكافية الشافية» ثلاثة آلاف بيت، وشرحها، و«الخلاصة» وهي مختصر الكافية الشافية، و«إكمال الإعلام بمثلث الكلام»، وهو مجلد كبير كثير الفوائد يدل على اطلاع عظيم، و«لامية الأفعال وشرحها»، و«فعل وأفعل»، و«المقدمة الأسدية» وضعها باسم ولده الأسد، و«عدّة اللافظ وعمدة الحافظ»، و«النظم الأوجز فيما يهمز»، و«الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد» مجلد، و«إعراب مشكل البخاري»، و«تحفة المودود في المقصور والممدود»، وغير ذلك كـ «شرح التسهيل»[1].

* مكانته:

قال الذهبي: «وكان (ابن مالك) إمامًا في القراءات وعللها؛ صنَّف فيها قصيدة داليّة مرموزة في مقدار الشاطبية، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطّلاع على وحشِيّها، وأمّا النّحو والتّصريف فكان فيه بحرًا لا يُجارى وحَبرًا لا يُبارى، وأما أشعار العرب التي يُستشهد بها على اللغة والنّحو فكانت الأئمّة الأعلام يتحيّرون فيه ويتعجبّون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلًا عليه، رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك، هذا مع ما هو عليه من الدّين المتين وصِدق اللّهجة وكثرة النّوافل، وحُسن السَّمت، ورقّة القلب وكمال العقل والوقار والتُّؤَدَة»[2].

وقال ابن كثير: «وتقدَّمَ (ابنُ مالك) وَسَادَ في فنَّي النحو والقراءات وحصَّل

---

(١) انظر: نفح الطيب ٢/ ٢٢٥.

(٢) انظر: تاريخ الإسلام ١٥/ ٢٤٩.

منهما شيئًا كبيرًا، وأربى على كثير ممّن تقدَّمَه في هذا الشأن مع الدين والصدق وحسن السمت وكثرة النوافل وكمال العقل والوقار والتودد»[1].

* * *

(١) انظر: طبقات الشافعيين ٩٠٨.

ترجمة ابن هشام[1]

هو جمال الدين: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري المصري. ولد في ذي القعدة سنة ثمانٍ وسبعمئة بالقاهرة.

لزم الشيخ شهاب الدين ابن المُرَحِّل (ت: ٧٤٤هـ) وتلا على ابن السراج (ت: ٧٤٦هـ) وسمع من أبي حيان (ت: ٧٤٥هـ) وحضر دروس تاج الدين التبريزي (ت: ٧٤٦هـ) وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني (ت: ٧٣١هـ) وروى الشاطبية عن القاضي ابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ).

درَّس النحو والفقه والتفسير، وتخرَّج على يديه جماعة، منهم ابن الملاح الطرابلسي (ت: ٧٦٥هـ) وعلي ابن أبي بكر البالسي (ت: ٧٦٧هـ) والنويري (ت: ٧٨٦هـ) وابن الفرات (ت: ٧٩٤هـ) وابنه محب الدين ابن هشام (ت: ٧٩٩هـ) وابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، وجلال الدين ابن أحمد التبَّاني (ت: ٧٩٣هـ)، ومحمد بدر

---

(١) انظر ترجمته في الجوهر المنضد، ص(٧٧، ٧٨)، والدرر الكامنة (٢/ ٤١٥ ـ ٤١٧)، ومقدمة ابن خلدون، ص(٥١٦)، والمقصد الأرشد (٢/ ٦٦، ٦٧)، وحسن المحاضرة (١/ ٥٣٦)، وأعيان العصر، ص(٥، ٦)، وشذرات الذهب (٦/ ١٩١، ١٩٢)، والنجوم الزاهرة (١٠/ ٣٣٦)، والوفيات لابن قنفذ، ص(٣٦١)، والوفيات لابن رافع السَّلاَّمي (٢/ ٢٣٤)، والسحب الوابلة (٢/ ٦٦٢ ـ ٦٦٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٦٨، ٦٩)، والبدر الطالع (١/ ٢٧٦، ٢٧٧).

الدين بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، وعبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ).

ولابن هشام معرفة تامة باللغة والقراءات والحديث، والمعاني والبيان والعروض.

قال تاج الدين السبكي[1] (ت: ٧٧١) عن ابن هشام: «نحويٌّ هذا الوقتِ أبقاه الله تعالى».

ولابن هشام طريقة بديعة في سرد أبواب النحو وضم النظير إلى نظيره، وتسهيل علم النحو وتمهيده. وكان موصوفاً بكثرة الديانة والعبادة، مع التواضع والبر والشفقة، ودماثة الأخلاق ورقة القلب.

مات ـ رحمه الله تعالى ـ في القاهرة في شهر ذي القعدة، سنة إحدى وستين وسبعمائة.

ورثاه جماعة من العلماء الأدباء بقصائد تدل على بالغ تأثر أهل عصره بفقده، رحمه الله.

❁ ❁ ❁

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٩/ ٢٨١.

المخطوط تحقيق العنوان
وتوثيق النسبة لابن هشام

نصَّ كثيرٌ ممن ترجم للإمام ابن هشام على أن له عددًا من المصنفات على ألفية ابن مالك، أشهرها كتاب (أوضح المسالك)، وهو كتاب لم يتعرض فيه ابن هشام إلى نظم الألفية، بل إنك تستطيع أن تقول إنه كتاب في النحو نثر فيه الألفية وسار معها، وتستطيع أن تقول إنه متن نثري في النحو؛ لذلك شرحه كثير من العلماء كالشيخ خالد الأزهري، وقال المترجمون إن لابن هشام عددًا من الحواشي والتعليقات على الخلاصة، قال الإمام الصفدي: «وصنف (ابن هشام) كتباً في العربية منها: تعليقه على مشكل ألفية ابن مالك»، وقال الإمام ابن حجر: «وَله (ابن هشام) تَعْلِيق على ألفية ابْن مَالك»، وقال الإمام السيوطي: «وله (ابن هشام) عدة حواش على الألفية»، وكذا قال ابن العماد.

وقد سبق في الحاشية الكبرى أن بيَّنّا وأثبتنا وجزمنا بنسبة تلك الحاشية لابن هشام، وذلك بعدد من القرائن التي كان من أهمها نقل بعض العلماء منها.

أما هذه الحاشية فلم ينقل منها أحد حسب اطلاعي، ولكن الذي يثبت نسبتها لابن هشام:

* أن ناسخ المخطوط هو ابن هشام نفسه، وجاء هذا جليًّا في غلاف الكتاب، إذ قال في رموز الحاشية: «أو (ع) فهو لكاتبه ابن هشام».

* جاء في نهاية المخطوط قوله: «نجزت الخلاصة بحمد الله تعالى وعونه

على يد عبد الله بن يوسف بن هشام عفا الله تعالى عنهم».

* أن خط كتابة هذه المخطوطة يطابق خطوطه في مخطوطات أخرى، كحاشيته على متن التسهيل، يسَّر الله من يخرجها للناس.

* تصريح ابن هشام في أثناء المخطوط باسمه، فقد كان يقول في بعض المواضع: «قال كاتبه ابن هشام غفر الله تعالى له»، وفي بعضها: «قال ابن هشام غفر الله تعالى له».

وبعد هذه الأدلة لا أظن أنه يبقى خلاف في نسبة هذا الكتاب إلى ابن هشام، والحمد لله رب العالمين.

وبعد مزيد نظر، فقد وقع الاختيار على أن نسمي هذه الحاشية بـ (الحاشية الصغرى)؛ تمييزًا لها عن الحاشية السابقة التي وسمتها بـ (الحاشية الكبرى)، ولا مشاحة في هذا إن شاء الله تعالى، وقد بسطت الكلام عن هذا الشيء في دراسة الحاشية الكبرى، فراجعْه.

أما المزيد من البسط والتوسع في دراسة الحاشية فقد كان في عملي على الحاشية الكبرى، وهو يكاد ينطبق على هذه الحاشية، فانظره هناك وقس هذا عليه.

❁ ❁ ❁

منهج التحقيق

١. كتابة المخطوط حسب القواعد الإملائية الحديثة، مع وضع علامات الترقيم وفق ما يناسبه ذلك.

٢. ضبط النص ضبطًا عامًّا، مع توضيح ما يحتمل أكثر من ضبط.

٣. أثبتُّ كل ما كان من خط من ابن هشام في الكتابة، حتى ولو كان مخالفًا للوجه المعمول به، وتوضيح ذلك في الهامش؛ لأن الحاشية بخطِّه، فهو إمام.

٤. إثبات ما جزمت أنه سقط من كلمات المخطوط، مع وضعه بين معقوفين، وتوثيق ذلك من المصادر، وهو مواضع يسيرة جدًّا.

٥. ما كان الكلام فيه مطموسًا في المخطوط وضعت مكانه (...).

٦. ردّ كل حاشية إلى مكانها؛ إذ إن ابن هشام ألحق المخطوطة بعض الأوراق.

٧. عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وبيان رقمها.

٨. توثيق القراءات القرآنية التي أوردها ابن هشام.

٩. عزو الأحاديث النبوية الشريفة من الكتب الصحاح، وإن لم أجد فإنني أذكر من أورده.

١٠. توثيق أقوال العرب وأمثالهم من الكتب المصنفة في ذلك.

١١. تخريج الأبيات الشعرية، وضبطها حرفًا حرفًا، وبيان بحرها الشعري.

١٢. توضيح ما يعسر فهمه من كلام ابن هشام، وحلُّ ما أظن أنه من مواضع الإشكال.

١٣. توثيق الأقوال التي نقلها ابن هشام من كتب العلماء تصريحًا.

١٤. تبيين المواضع التي نقل فيها ابن هشام من غيره واستفادها منه من غير أن يصرّح، وتوثيق ذلك.

١٥. تبيين معاني الرموز التي استخدمها ابن هشام في حاشيته.

١٦. ترجمة من لا بد من ترجمته ممن لم يشتهر، أما الأعلام المشهورون فلا حاجة لمن وصل لمستوى هذا الكتاب إلى أن يسأل عن ترجمتهم؛ إذ هم معلومون عنده بالضرورة.

١٧. بعد الانتهاء من الكتاب، أطلعنا الدكتور/ جابر السريع على أنه عمل على الحاشية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وأمدَّنا بعمله مشكورًا مأجورًا، فرجعت إلى الكتاب، وقابلته على عمل الدكتور، واستفدت منه في بعض المواضع، فله مني كل الاحترام والإجلال على عمله هذا.

١٨. الإبقاء على رموز النساخة التي كتبها ابن هشام، مثل: صح ومعا.

١٩. أما أبيات الألفية فقد أثبتها كما كتبها ابن هشام، سواء حروفًا أم ضبطًا،

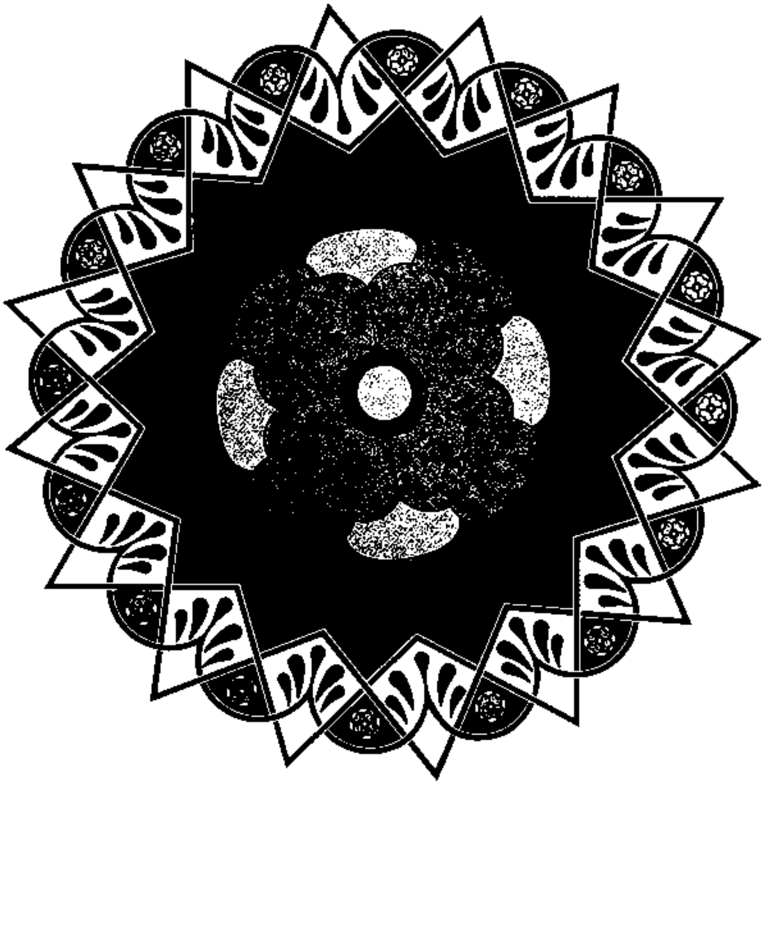
ولم أزد فيها أي حركة غير ما كتبه ابن هشام.

● ● ●

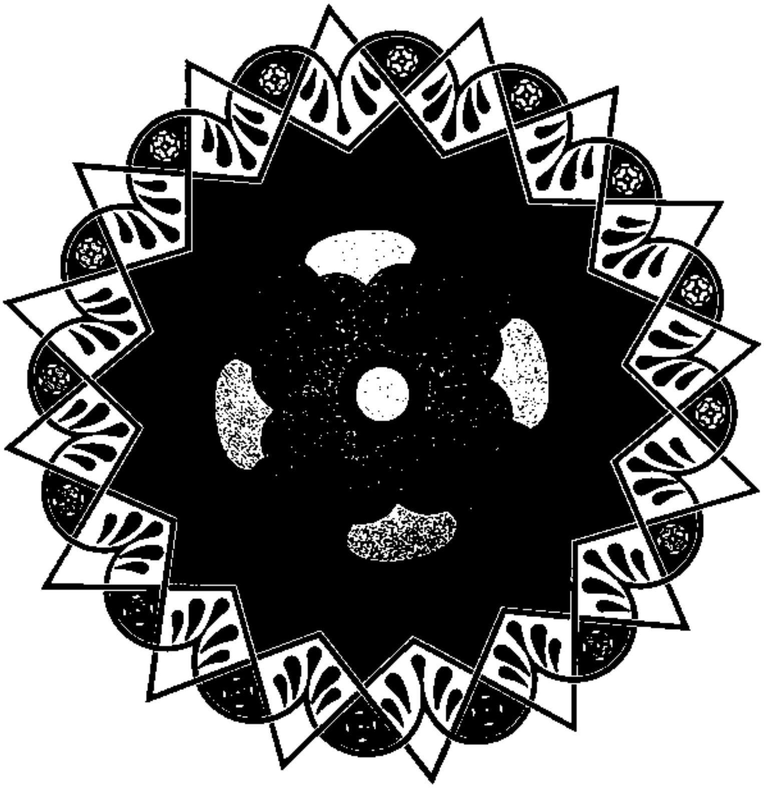
النسخة المخطوطة

أما النسخة المخطوطة فهي نسخة من ألفية ابن مالك محفوظة في (رئيس الكتاب) في السليمانية، تحت رقم (١٠٣٩)، وفيها (٤٤ ورقة)، بعض أطرافها متآكل، وخطها نسخي، مكتوبة بالخط الأسود، وفي بعض المواضع بالخط الأحمر، وناسخها كما قلنا مؤلفها ابن هشام، نسخها سنة ٧٣٢هـ، وفيها تملُّك لمحمد بن عمر النصيبي.

❁ ❁ ❁



نماذج من المخطوطة





الخلاصة في النحو

تأليف الشيخ الإمام

العلامة جمال الدين أبي عبد

الله بن مالك الطائي الجياني

صفحة الغلاف



بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله ...

قال الشيخ الإمام العلامة حجة العرب مالك أزمة الأدب جمال ...

أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني رحمه الله تعالى ...

قال محمد هو ابن مالك … أحمد ربي الله خير مالك

مصليا على الرسول المصطفى … وآله المستكملين الشرفا

وأستعين الله في ألفيه … مقاصد النحو بها محويه

تقرب الأقصى بلفظ موجز … وتبسط البذل بوعد منجز

وتقتضي رضا بغير سخط … فائقة ألفية ابن معط

وهو بسبق حائز تفضيلا … مستوجب ثنائي الجميلا

والله يقضي بهبات وافره … لي وله في درجات الآخره

الكلام وما يتألف منه

كلامنا لفظ مفيد كاستقم … واسم وفعل ثم حرف الكلم

واحده كلمة والقول عم … وكلمة بها كلام قد يؤم

الورقة الأولى من المخطوط (يمين)


بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل
بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونون أقبلن فعل ينجلي
سواهما الحرف كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم كيشم
وماضي الأفعال بالتا مز وسم بالنون فعل الأمر إن أمر فهم
والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل
المعرب والمبني
والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني
كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا والمعنوي في متى وفي هنا
وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلا
ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كأرض وسما
وفعل أمر ومضي بنيا وأعربوا مضارعا إن عريا
من نون توكيد مباشر ومن نون إناث كيرعن من فتن
وكل حرف مستحق للبنا والأصل في المبني أن يسكنا

الورقة الأولى من المخطوط (يسار)


[illegible] * ونحوه فك بنقل فقبل
وحيي افكك وادغم دون حذر * كذا نحو تجلى واستتر
وما بتاءين ابتدي قد يقتصر * فيه على تا كتبين العبر
وفك حيث مدغم فيه سكن * لكونه بمضمر الرفع اقترن
نحو حللت ما حللته وفي * جزم وشبه الجزم تخيير قفي
وفك أفعل في التعجب التزم * والتزم الادغام أيضا في هلم
وما بجمعه عنيت قد كمل * نظما على جل المهمات اشتمل
أحصى من الكافية الخلاصة * كما اقتضى غنى بلا خصاصة
فأحمد الله مصليا على * محمد خير نبي أرسلا
وآله الغر الكرام البررة * وصحبه المنتخبين الخيرة

الورقة الأخيرة من المخطوط

حاشية ابن هشام الصغرى

على

ألفية ابن مالك

تأليف الإمام

أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري

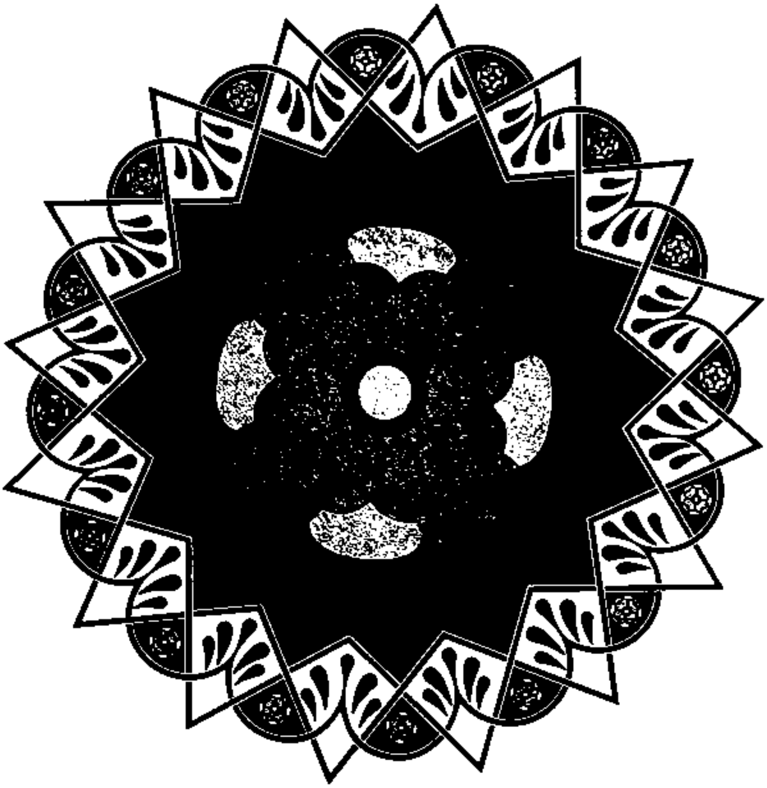
توفي سنة : ٧٦١ هـ رحمه الله

يطبع لأول مرة

حققه وعلق عليه

حمزة مصطفى أبو توهة

دار السمان



أَلْخَلَاصَةَ فِي النَّحْوِ

تأليفُ

الشيخِ الإمام العَلَّامَةِ

جَمالِ الدِّين أبي عبدِ اللهِ محمدِ بنِ مالكٍ الطّائيِّ الجَيَّانِيِّ

عفا اللهُ عنه[1]

كلُّما[2] أوَّلُه ش فهو من كلام الشَّلَوْبِينِ في (حَوَاشِيه على المُفَصَّلِ)، إلا إن بَيَّنْتُه، وما فيه ح فلأبي حَيَّانَ، أو ع فهو لكاتِبه: ابنِ هِشَامٍ، أو س فهو لِسِيبَوَيْهِ، أو ص فهو للبصريِّين، أو كـ فهو للكوفيين.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

صلى الله على سيدنا محمد، وآله أجمعين

قالَ الشيخُ الإمامُ العلّامةُ حجةُ العربِ مالكُ أزمَّةِ الأدبِ، جمالُ الدينِ أَبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مالكٍ الطائيُّ الجَيَّانِيُّ، رحمَه اللهُ تعالى ورضِيَ عنه:

قالَ محمدٌ هو ابنُ مالكِ ... أحمَدُ ربيْ اللهَ خيرَ مالكِ

قولُه: (ربي الله) من بابِ تقديمِ المشتقِّ وتأخيرِ الجامدِ.

واعلم أنَّه وقعَ ذلك في كلامهم في موضعٍ يجبُ فيه جَعْلُ المسألةِ من باب الصفةِ والموصوفِ، وفي موطنٍ يجبُ فيه أن لا يكونَ من ذلك، وفي موطنٍ يحتملُ

---

(١) أغلبها مطموس في المخطوطة.

(٢) هكذا كتبها ابن هشام، والوجه المعمول به أن تكتب مفصولة: (كلُّ ما).

فيه الأمرين، والأَوْلى أن لا يحملَ عليه.

فالأولُ نحوُ[1]:

مِـن ابْـنِ أَبِـي شَـيْخِ الأَبَـاطِحِ طَالِـبِ

لأن المعنى: من ابنِ أبي طالبٍ شيخِ الأباطحِ، ولو لم يُحْمَل على ذلك صارَ المعنى أنَّ طالبًا شيخُ الأباطحِ، وليس المرادَ؛ لأنَّك قلتَ: أبو شيخِ الأباطحِ، ثم بيَّنتَ الشيخَ المضافَ إليه الأبُ بـ (طالبٍ).

والثاني نحوُ[2]:

أَنَـا ابْـنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـرٍ ....

لأنَّكَ لو جعلتَ الأصلَ: أنا ابنُ التاركِ بشرٍ البكريِّ...

والثالثُ نحوُ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[3]؛ لأنَّ التنزيلَ يُنزَّهُ عمَّا لم يقع إلَّا في نادرٍ مِن الكلامِ.

فاعتبرْ كلَّ موضعٍ بما...، وسيذكر في...

---

(١) بتمامه:

نجـوتَ وقـد بَـلَّ المـراديُّ سـيفَه ... مِـن ابْـنِ أَبِـي شَـيْخِ الأَبَـاطِحِ طَالِـبِ

والبيت لمعاوية بن أبي سفيان، وهو من الطويل. انظر: تاريخ الأمم والملوك ٥/ ١٤٩ وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٥.

(٢) بتمامه:

أَنَـا ابْـنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـرٍ ... عليـه الطيـرُ تَرْقُبُـه وقوعـا

والبيت للمرار الأسدي، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ١/ ١٨٢ والمفصل ١٦٠.

(٣) إبراهيم ١ ـ ٢.

مصليا على الرسولِ(خـ) المصطفى وآلـه المستكملين الشـرفا

[الرَّسُوْلِ]: خ[1]: النَّبِيِّ.

قال ابنُ السِّيْدِ في (الاقتضاب)[2]: إن الكِسَائيَّ[3] مَنَعَ إضافةَ (آلٍ) إلى المُضَمرِ، وتَبِعَه النَّحَّاسُ[4]، وكذا الزُّبيديُّ في كتابِه (لَحْنِ العَامَّةِ)[5]، وهذان اتَّبعا الكِسَائيَّ، وهو قولٌ فاسدٌ، لا قياسَ يعضُدُه، ولا سماعَ يؤيِّدُه.

وقال أبو عليٍّ الدِّينَوَريُّ في (إِصْلاحِ المَنْطِقِ)[6]: إنه يجوزُ بقِلَّةٍ.

فهذا نصٌّ على أنه لغةٌ...[7] وجدناه، قال عبدُ المطَّلِبِ[8]:

وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـبِ وعابديـه[9] اليَـوْمَ آلَـكْ

وقالَ الكُمَيْتُ:

فَأَبْلِغْ بَنِي الهِنْدَيْنِ مِنْ آلِ وَائِلٍ وَآلَ مَنَاةٍ وَ[10] الأَقَارِبَ آلَهَا[11]

(١) يعني: (في نسخة).

(٢) انظره في: ١/ ٣٥-٣٩.

(٣) انظر: لحن العوام للزبيدي ١٤.

(٤) انظر: الروض الأنف ١/ ١٥٢.

(٥) انظره في: ١٤.

(٦) (المنطق) أغلبها مطموس في المخطوطة.

(٧) مطموسة في المخطوطة، ولعلها: (وقد).

(٨) البيت من مجزوء الكامل. انظر: الروض الأنف ١/ ١٥٢ والاقتضاب ١/ ٣٧.

(٩) مطموسة في المخطوطة.

(١٠) مطموسة في المخطوطة.

(١١) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٢٨٣.

وقالَ خُفَافُ بنُ نُدْبة[1]:

أَنَـا الفَـارِسُ الحَـامِي حَقِيقَـةَ وَالِـدِي   وَآلِـي كَمَـا تَحْمِـي حَقِيقَـةَ[2] آلِكَـا

عَ: هذا أحسنُ مِن جميعِ ما تقدَّم؛ لأنَّه لم تتقدَّم فيه (الآلُ) مضافةً... القياس أن يأتي بـ (أهل) هنا، لكن أرادَ ازدواجَ الكلامِ، كما قد يقالُ ذلك فيما تقدَّمَ. انتهى.

وقال المتنبي ـ وإنْ كانَ ليسَ حُجَّةً في اللُّغَةِ ـ[3]:

واللهُ يُسْـعِدُ كُـلَّ يَـوْمٍ جَـدَّهُ   وَيَزِيـدُ مِـنْ أَعْدَائِـهِ فِـي آلِـهِ

والناسُ عُنُوا بانتقادِ شِعرِه، وكانَ في عصرِه كابنِ جِنِّي، وابنِ خَالَوَيْهِ، وغيرِهما، ولم يُنكِرُوا ذلك عليه، وكذا جميعُ مَن تكلَّمَ على شِعرِه، كالوَحِيدِ، وابنِ عَبَّادٍ، والحاتميِّ، وابنِ وَكيعٍ، لا أعلمُ أنَّ أحدًا اعترضه.

وأسـتعينُ اللهَ في ألفيـه   مقاصِـدُ النحـوِ بهـا مَحْوِيـه

[النحو]: هو لغةً: القصدُ، قال[4]:

فَلَمَّـا نَحَوْنَـا جَانِـبَ الحَـيِّ أَجْفَلَـتْ   جَمَـاعَتُهُمْ مِثْـلَ النَّعَـائِمِ شُـرَّدَا

ولا يُثنَّى ولا يُجمعُ ولا يُصغَّرُ[5].

وفي الصناعة: علمٌ بمقاييسَ مستنبطةٍ مِن استقراءِ كلامِ العَرَبِ، ويُجمَعُ على:

---

(١) البيت من الطويل. انظر: الديوان ٦٧ المدخل إلى تقويم اللسان ٢٩.

(٢) الكلمتان مطموستان في المخطوطة.

(٣) البيت من الكامل. انظر: الديوان ٢٧٦.

(٤) البيت من الطويل، ولم أقف له على قائل. انظر: النهاية في شرح الكفاية ١/ ٢٦.

(٥) لأنه مصدر.

أَنْحاءٍ ونُحُوٌّ. من (الكفاية)[١].

تُقَرِّبُ الأَقصى بلفظٍ مُوجَزِ	وتَبْسُطُ البَذلَ بوعْدٍ مُنجَزِ
وتقتضي رضًا بغير سُخْط	فائقةً ألفيةَ ابنِ مُعط
وهو بسبقٍ حائزٌ تفضيلا	مستوجبٌ ثنائيَ الجميلا
والله يقضي بهباتٍ وافره	لي وله في درجاتِ الآخره

❁ ❁ ❁

(١) لابن الخباز. انظر: النهاية في شرح الكفاية ١/ ٢٦ ـ ٢٩.

الكلام وما يأتلف منه

كلامنــــا لفـــظ مفيـــدٌ كاســـتقم واســـمٌ وفعـــل ثـــم حـــرفٌ الكلـــم

ممَّا خرجَ بقولِه: (مفيد): ما كان معناه واجبًا أو ممتنعًا، نحو: «السماءُ فوقَ الأرضِ»، و«الثلجُ باردٌ»، و«النارُ مُحرِقةٌ»، و«حَمَلْتُ الجبلَ»[١].

ع: المسوِّغُ لاستعمال (ثُمَّ) هنا الضرورةُ، كما سوَّغتْ ذلك في قولِ الآخَرِ[٢]:

التَّمْــرُ وَالسَّـــمْنُ مَعًـــا ثُـــمَّ الأَقِـــطْ

الحَـــيْسُ إِلَّا أَنَّهـــا لَـــمْ تَخْـــتَلِطْ

... أنَّه إنَّما أرادَ: «السَّمنُ والتَّمرُ والأَقِطُ»، لكنْ لم يتَّزِنْ له، فجاءَ بـ (ثُمَّ) في غيرِ التَّراخي؛ للضَّرُورةِ، وإن شئتَ قلتَ: إنَّها للتراخي لا في...، فأتى بها ليُعلَم أنَّ مرتبةَ هذا أنقصُ مِن مرتبةِ ما قبلَه.

قالَ ابنُ الطَّراوة[٣]: قال س[٤]: الكَلِمُ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ. وقال صاحبُ (الإيضاحِ)[٥]: الكَلِمُ يأتَلِفُ مِن ثلاثةِ أشياءَ: اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، فما زعمَه س

---

(١) قال سيبويه عن المثال الأخير: «المستقيم الكذب». انظر: الكتاب ١/ ٢٦.

(٢) البيتان من مشطور الرجز. انظر: الصحاح ٣/ ٩٢١.

(٣) انظر: (الإفصاح) له ١٧.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٢.

(٥) يقصد به أبا علي الفارسي. انظر: الإيضاح ٧١.

ينقسمُ إلى ثلاثةٍ زعمَه أبو عَلِيٍّ ملتئِمًا مِن ثلاثةٍ، وهذا نَقْضُ الأوَّلِ، إلَّا أنَّ ما زعمَه س معقولٌ، بخلافِ هذا؛ لأنَّكَ تقولُ: ما الشيءُ الذي ينقسِمُ إليه الكَلِمُ؟ فيقولُ: الاسمُ والفعلُ والحرفُ، ثمَّ تقولُ: ما الشيءُ الذي ينقسِمُ منه الاسمُ والفعلُ والحرفُ؟ فيقولُ: الكَلِمُ، فيدورُ كلٌّ منهما على صاحبِه، بخلافِ ما زعمَه أبو عَلِيٍّ.

واحِدُه كلِمةٌ والقولُ عَم   وكِلْمةٌ بها كلامٌ قد يُؤَمْ

[**واحِدُهُ كَلِمةٌ**]: مِن أسماءِ الأجناسِ.

[**وكِلْمةٌ**]: في (الكَلِمةِ) ثلاثُ لغاتٍ. من (الكفاية)[1].

قولُه: (قد يُؤَمْ): (قد) للتقليلِ. قالَ س[2] في بابِ (عِدَّةُ ما يكونُ عليه الكَلِمُ): وأمَّا (قد) فجوابٌ لقولِه: «لمَّا يفعلْ»، فتقولُ: «قد فَعَلَ». ثمَّ قالَ: وتكونُ (قد) بمنزلةِ (رُبَّما)، قالَ الهُذَليُّ[3]:

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ   كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

كأنه قال: رُبَّما. هذا نصُّه.

فاختلفَ الناسُ في فَهْمِ هذا؛ فقالَ المصنِّفُ[4]: إطلاقُه القولَ بأنها بمنزلةِ (رُبَّما) موجِبٌ للتسويةِ بينَهما في التقليلِ والصَّرْفِ إلى المضيِّ.

---

(١) قال في النهاية في شرح الكفاية ١/ ٤٠: «وفي (الكلمة) ثلاثُ لغاتٍ: (كَلِمة)، كـ(نَبِقة)، وهي لغةُ أهلِ الحجازِ، و(كَلْمة)، كـ(جَفْنة)، وهي لغةُ ربيعة، و(كِلْمة)، كـ(سِدْرة)، وهي لغةُ بني تميم».

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٣، ٢٢٤.

(٣) وينسب إلى عبيد بن الأبرص، وهو من البسيط. انظر: ديوان عبيد ٤٩، والمقتضب ١/ ٤٣.

(٤) يعني به ابن مالك. انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٩.

وقالَ بعضُ الناسِ[١]: لم يبيِّن س الجهةَ التي فيها (قد) بمنزلةِ (رُبَّما)، وعدمُ التَّبيينِ لا يدُلُّ على التسويةِ في الأحكامِ، بل... على نقيضِ ما زعم[٢]، وهو أنَّ (قد)... الإنسان لا يفخرُ بشيءٍ يقعُ منه على سبيلِ التقليلِ والنُّدرةِ، وإنَّما يفخرُ بما يقعُ منه كثيرًا.

ع: (قد) تكونُ... فتكون... وقد تخلو مِن التقليلِ، فتكونُ للتحقيقِ، مع دخولِها على المضارعِ، نحوُ: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾[٣]، وقولِ الشاعرِ[٤][٥]:

وَقَدْ تُدْرِكُ الإِنْسَانَ رَحْمَةُ رَبِّهِ ....

البيتَ.

بالجرِ والتنوينِ والندا وأل ومسندٍ للاسمِ تمييزٌ حصل

[والتنوين]:... على نونٍ ساكنةٍ في الوَضْعِ؛ ليُحترَزَ مِن مثلِ: ﴿مَحْظُورًا ۝٢٠ ٱنظُرْ﴾[٦].

(١) يعني به أبا حيان. انظر: التذييل والتكميل ١/ ١٠٧.

(٢) يعني به ابنَ مالك.

(٣) الأنعام ٣٣.

(٤) هو ورقة بن نوفل.

(٥) بتمامه:

وَقَدْ تُدْرِكُ الإِنْسَانَ رَحْمَةُ رَبِّهِ ولو كان تحتَ الأرضِ ستين واديا

والبيت لورقة بن نوفل، وهو من الطويل. انظر: سيرة ابن إسحاق ١١٩، وسيرة ابن هشام ١/ ٢٣٢، والروض الأنف ٢/ ٢٤٦.

(٦) الإسراء ٢٠، ٢١.

[و(ألْ)]: قالَ عبدُ القاهِرِ[(١)] حينَ ذكَرَ أنَّ (أل) مِن خواصِّ الاسمِ: فأمَّا ما أنشدَه أبو زَيدٍ[(٢)] مِن قولِه[(٣)]:

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا ... إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

وَيَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ ... وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْحَةِ اليُتَقَصَّعُ

فلا اعتدادَ به؛ لشُذُوذِهِ: قياسًا واستِعمالًا، وإنَّما جاءَ به على معنى (الذي يُجَدَّعُ)، و(الذي يُتَقَصَّعُ)، واستعمالُ هذا خَطأٌ بإجماعٍ.

أعربَ بعضُهم (تمييزٌ) فاعلًا تقدَّمَ على فِعلِه؛ للضَّرُورةِ، وكنتُ أُجَوِّزُ أنَّ البصريين يُجَوِّزونَ ذلك للضَّرُورةِ، وأمَّا الكوفيُّونَ فإنَّهم يُجَوِّزونَه مطلقًا[(٤)]، فلا نَظَرَ في هذا الإعرابِ على رِوايَتِهِم، حتَّى رأيتُ أبا محمدِ بنَ السِّيْدِ ـ رحمه الله تعالى ـ قالَ في (الاقْتِضَابِ)[(٥)] في قولِ الزَّبَّاءِ[(٦)]:

.... مَشْيُهَا وَئِيدَا

---

(١) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ١/ ٧١، ٧٢.

(٢) انظر: (النوادر) له ٢٧٦.

(٣) البيتان لذي الخرق الطُّهَوي وهما من الطويل. انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٣٣٣، والحجة ٦/ ١٢٠.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/ ٦٨٢.

(٥) انظره في: ٣/ ١٧٢.

(٦) بتمامه:

ما للجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا

وهو من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٣ والتذييل والتكميل ٦/ ١٧٧.

: إنَّ البصريينَ لا يُجِيزُونَ تقديمَ الفاعلِ في ضرورةٍ ولا غيرِها، فلا يكونُ (مَشْيُها) عندهم فاعلًا لقولِه: (وَئِيدا)، وإنَّما هو على ما قالَ الفارسيُّ[1] بدلًا[2] مِن الضميرِ المرفوعِ في (للجِمَالِ).

قالَ: وأمَّا جَعْلُه إياه مبتدأً سدَّتْ الحالُ مَسَدَّ خَبَرِه فردَّه الناسُ بأنَّ ذلك لا يجوزُ إلَّا إذا كانَ الخبرُ (إذا كَانَ)، أو (إِذْ كَانَ)، وهي لم تُرِدِ الإخبارَ عَن مَشْيِها في الزمانِ الماضي أو المستقبَلِ.

قالَ: وتصحيحُه أن يُقَدَّر[3].

بِتَـا فعلـتَ وأَتَـتْ ويَـا افْعَلِـي ... ونُـونِ أَقْـبِلَنَّ فعـلٌ ينجلـي

سِـواهما الحـرفُ كهـل وفي ولـم ... فعـل مضـارعٍ يلـي لـم كَيَشَـمْ

وماضِـيَ الأفعـالِ بالتـا مِـزْ وسِـمْ ... بـالنون فِعْـلَ الأمـرِ إن أمـر فُهِـم

قولُه: (**بالتا**): مرادُه: التاءُ المُعَرِّفةُ، ثم هي تنقسم قِسمَين: تاء (فَعَلْت)، وتاء (أَتَتْ). وحَسَّنَه أنَّه لم يتقدَّم إلَّا لفظُ (تا)، وأنَّ تاءَ أُخرَى كانت محذوفةً في قولِه: (**أَتَتْ**)[4].

---

(١) انظر: المقاصد النحوية ٢/ ٩١٢ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٣.

(٢) هكذا في المخطوطة، والأقرب أن تكون بالرفع.

(٣) قال ابن السيد في الاقتضاب ٣/ ١٧٣: «وتلخيصُ قولِ أبي عليٍّ ـ رحمه الله ـ أن يكونَ التقديرُ: «مشيُها حينَ أراها ذاتَ وئيدٍ»، يُضمرُ الخبرُ؛ لأنَّه يقعُ على كلِّ وقتٍ: ماضٍ، وحاضرٍ، ومستقبَلٍ، ويُجعلُ (أراها) المضمرُ فعلَ حالٍ، ويحذفُ (ذاتُ)، ويقيم (الوئيد) مقامَها».

(٤) يعني أن التقدير: وتاء أتت.

والأَمــرُ إن لــم يــكُ للنــون محــلْ ... فيــه هــو اســمٌ نحــو صــهْ وحيّهَــلْ

●●●

المُعْرَبُ وَالْمَبْنِي

والاسمُ منه معربٌ ومَبنيْ ... لشبهٍ من الحروف مدني

[منه معربٌ ومبني]: قال أبو عليٍّ في قول الشاعر[1]:

وَمَا النَّاسُ إِلَّا مَعْدِنَانِ فَمِنْهُمَا ... قُرَيْشٌ وَشَيْبَانُ الَّتِي قَرَعَتْ بَكْرَا

: (شيبانُ): مبتدأٌ محذوفُ الخَبَرِ، دلَّ عليه ما تقدَّم، وكذا: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾[2]، لا بدَّ مِن ذلك، وإلَّا لَرَجَعَ إلى قولِك: بَعْضُهم كُلُّهُم.

وقال كذلك في قولِ الشاعر[3]:

مَكَارِيمُ لِلْجِيرَانِ بَادٍ هَوَانُنَا ... أُلَاتِ صح الذُّرَى[4] مِنْهَا سَمِينٌ وَأَعْجَفُ

أي: ومنها، لا بدَّ مِن ذلك، و(هوانُنا) عاملٌ في (أُلَاتِ)؛ لأنَّه بمعنى: (إهانتنا).

ع: وقالَ الزِّبْرِقانُ[5]:

وَمِنَ المَوَالِي مَوْلَيَانِ فَمِنْهُمَا ... مُعْطِي الجَزِيلِ وَبَاذِلُ النَصْرِ

---

(١) البيت من الطويل. انظر: تاريخ مدينة السلام ١٥/ ٣٢٢.

(٢) هود ١٠٥.

(٣) البيت من الطويل. انظر: الصحاح ١/ ٣٩٤.

(٤) هكذا في المخطوطة.

(٥) البيت من الكامل. انظر: شرح القصائد السبع ٤٤٩ والحجة ٢/ ٢٣٦.

كالشـبه الوضـعي في اسْـمَي جِئْتنـا والمعنـــويِّ في متـــى وفي هنـــا

وكَنِيابـــةٍ عـــن الفعـــل بـــلا تَـــأَثُّرٍ وكافتقـــارٍ أُصِّـــلا

[وكنيابةٍ عن الفعل بلا تأثُّرٍ]: وذلكَ أسماءُ الأفعالِ، وقد ردُّوا على الزَّجَّاجِ[١] قولَه: إنَّ (حَسْبًا) اسمُ فِعلٍ، بأنَّها قد دخلَت عليها العوامِلُ، وتأثَّرَت (حَسْبُ) بها، قالوا: «بحَسْبِكَ دِرهَمٌ»، وقالَ اللهُ تعالَى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾[٢].

كونُ أسماءِ الأفعالِ نائبةً غَيرَ مُتَأَثِّرةٍ قَوْلُ الأخفشِ والفارسيِّ في (الحَلَبِيَّاتِ)[٣]، وذَهَبَ في (تَذْكِرَتِه) ـ وهو قولُ المازنِيِّ[٤] والدِّينَوَرِيِّ[٥] وسِيبويهِ[٦] ـ إلى أنَّها منصُوبةٌ بأفعالٍ مضمرةٍ، وقيل: إنَّها في موضعِ رَفْعٍ بالابتداءِ، والفاعِلُ المُضْمَرُ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ، كما في: «أقائمٌ الزَّيدانِ؟»، فهذه ثلاثةُ مذاهبَ.

ومُعْـربُ الأسـماءِ مـا قـد سَـلِما مـن شَـبَه الحـرفِ كـأرض وسُـما

وفِعـــلُ أَمْـــرٍ ومُضِـــيٍّ بُنِيَـــا وأَعْرَبُـــوا مُضـــارِعًا إن عَرِيَـــا

مِن (الحُجَّة)[٧]: بناءُ نونِ «فَعَلْنَ» على الحركةِ مِن حيثُ هيَ اسمٌ، كَكافِ

---

(١) انظر: البحر المحيط ٥/ ٣٤٩، والتذييل والتكميل ٨/ ١٤٠.

(٢) الأنفال ٦٢.

(٣) انظره في: ١٠٧، ١٠٨، ٢١١ـ ٢١٩.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١/ ١٣١.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١/ ١٣١.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٢٤١ ـ ٢٥٣ والتذييل والتكميل ١/ ١٣١.

(٧) انظره في: ١/ ٤١٥.

المخاطَبِ، لا لالتقاءِ الساكِنَين، وإنَّما لم يُحَرِّكُوا ألفَ «قاما»؛ لئلَّا تنقلِبَ همزةً، ولا واوَ «قامُوا» وياءَ «تقومِينَ»؛ إجراءً لهُما مُجرَى الألفِ؛ لأنَّهُنَّ أخواتٌ؛ ولأنَّ أكثرَ الحركاتِ مُستثقَلةٌ عليها.

مِن نونِ توكيدٍ مُباشرٍ ومِن ... نونِ إناثٍ كيَرُعْنَ مَن فُتِن

وكلُّ حرفٍ مستحقٌّ للبنا ... والأصلُ في المبنيِّ أن يُسكَّنا

[والأصلُ في المبنيِّ أن يُسكَّنا]: قالَ ابنُ الخَبَّازِ[1]: وأصلُه السُّكُونُ، إلَّا إذا كانَ مُبْتَدَأً به، أو التقَى ساكنان، أو عَرَضَ البناءُ.

ع: أو كانَ ضميرًا غيرَ مُعْتَلٍّ.

ومنه ذو فتحٍ وذو كسرٍ وضم ... كأينَ أمسِ حيثُ والساكنُ كم

وكلُّ ذلكَ خِلافُ الأَصْلِ، وإنَّما ارتُكِبَ لِعَارضٍ، ألا ترى أنَّه لو بُنِيَ ما ذَكَرَ على السكونِ التقى ساكنانِ.

ومِن ثَمَّ رُدَّ على مَن قالَ في: ﴿الٓمٓ﴾[2]: إنه مَبنيٌّ؛ لعدَمِ المقتَضِي، وهو التركيبُ، وقيلَ: إنَّه مَوصُولٌ بنيّةِ الوَقْفِ، وهو مُعرَبٌ في التقديرِ؛ لأنَّه لم يَثْبُتْ لنا مَبْنِيٌّ على السكونِ يؤدِّي فيه الحالُ إلى التقاءِ ساكِنَين، وثَبَتَ اجْتِماعُ ساكنَين في الوَقْفِ، وإجراءُ الموصُولِ مُجرَى الوَقْفِ.

والرفعَ والنصبَ اجعلَنْ إعرابا ... لاسمٍ وفعلٍ نحو لن أَهابا

---

(١) انظر: (النهاية في شرح الكفاية) له ١/ ١٢٣ ـ ١٢٦.

(٢) البقرة ١، وغيرها.

والاسـمُ قـد خُصِـصَ بـالجرِ كمـا قـد خصـص الفعـلُ بـأن ينجزِمـا

ابـنُ عُصْـفُورٍ[1]: لا ينبغـي أن يُسـأل: لِـمَ اخـتَصَّ الاسـمُ بـالجرِّ، والفِعـلُ بالجَزْمِ؟

لأنَّه سؤالٌ عن مبادئِ اللُّغاتِ، وهو باطلٌ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى التَّسَلْسُلِ.

وإنَّما يُسأَلُ: لِمَ لا خُفِضَ الفِعلُ المضافُ إليه، نحوُ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ﴾[2]؟

والجوابُ: أنَّ الإضافةَ في الحقيقةِ لمَصْدَرِه، وإنْ كانَت في اللَّفْظِ له.

و: لِمَ لا جُزِم ما لا يَنصرِفُ؛ لأنَّه لَمَّا أشبهَ الفِعْلَ حُمِلَ عليه في امتناعِ الخَفْضِ والتَّنوينِ، فكان ينبغِي أن يُجَرَّ بالسُّكُونِ؛ حملًا على... وأن لا يُتَكَلَّفَ حَمْلُه على النَّصْبِ؟

والجوابُ: أنَّه كان يُؤَدِّي إلى الإخلالِ بحذفِ الحركةِ والتنوينِ، فيتوالَى...

فـارفع بضـمٍ وانصِـبَنْ فتحـا وجُـرْ كسـرًا كـذِكْرُ اللهِ عبـدَهُ يَسُـرْ

نَصَبَ: (فتحًا) على إسقاطِ الخافضِ، بدليلِ مجيئِه به في قولِه: (فارفعْ بضمٍّ)، وكذا: (وجُرَّ كَسْرًا)، ولا يَحْسُنُ أن يكونَ مَصْدَرًا في موضعِ الحالِ، أي: (فاتِحًا، وكاسِرًا)؛ لأنَّ ما قَبْلَه يُنافِيه، أعني قولَه: (فارفعْ بضمٍّ).

فإن قلتَ: فإنَّ إسقاطَ الجَارِّ غيرُ قياسٍ.

قلتُ: هو جائزٌ في الضَّرُورَةِ.

---

(١) انظر: (شرح جمل الزجاجي) له ١/ ١٠٨، ١١٤.

(٢) المائدة ١١٩.

واجزِمْ بتسكينٍ وغيرُ ما ذُكِر ينوبُ نحو جا أخو بني نمر

وارفعْ بواوٍ وانصِبَنَّ بالألف واجرُرْ بياءٍ ما من الأسماْ أصف

من ذاك ذُو إن صُحْبةً أَبانا والفمُ حيثُ الميمُ منه بانا

أبٌ أخٌ حَمٌ كذاك وهَنُ والنقْصُ في هذا الأخير أحسن

(الحَمُ): أبو زَوْجِ المرأةِ وغيرُه مِن أقارِبِه، هذا المشهُورُ، وقد يُطلَقُ على أقاربِ الزَّوجةِ[1].

إن قيلَ: بشرطِ أنْ لا تكونَ مُثنَّاةً.

قلتُ: لا يحتاجُ إلى بيانِه؛ لأنَّه نَصَّ على حُكْمِ المُثَنَّى، وذلك عامٌّ في كلِّ مثنّى.

فإن قلتَ: يَرِدُ المُكَسَّرُ.

قلتُ: ذلكَ ليسَ بـ(أَبٍ) و(أَخٍ)، وكذا يُجابُ أيضًا عَن المُثَنَّى وعَن المُصَغَّرِ.

وفي أبٍ وتاليِيه ينـدُرُ وقصرُها من نقصِهن أشهر

وشرطُ ذا الإعرابِ أن يُضفن لا لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

نحوُ: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾[2]، ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ﴾[3]، ﴿أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا

(١) انظر: الصحاح ١/ ٤٥.

(٢) الكهف ٨٢.

(٣) يوسف ٨٠.

مِنَّا﴾[1]، ﴿ اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ ﴾[2]، ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾[3]، ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ ﴾[4]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ ﴾[5]، ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ ﴾[6]، ﴿إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾[7]، ووقع في التنزيل إعرابُ «الفم» في النصب: وهو: ﴿لِيَبْلُغَ فَاهُ ﴾[8].

قولُه: (وشرطُ ذا الإعرابِ): وشذَّ قولُه[9]:

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا

فأَعْرَبَها هذا الإعْرَابَ، ولم تُضَفْ لَفْظًا.

وحَقُّ مَن يقولُ في: «لَا أَبَا لَهُ»، و: «لَا أَخَا لَهُ» إنَّه غيرُ مُضافٍ، وإنَّه إنَّما أُعْرِبَ هذا الإعْرابَ؛ لشَبَهِهِ بالمُضافِ، أن يقولَ في هذا البابِ: إذا كانَ مُضافًا أو مُشْبِهًا للمضافِ.

اشتِراطُ ذلك في الجميعِ فيه نَظَرٌ؛ لأنَّه مُؤْذِنٌ بأنَّه يَنْفَكُّ، وأنَّ الحُكْمَ يزولُ

---

(١) يوسف ٨.

(٢) طه ٤٢.

(٣) الأعراف ١١١ والشعراء ٣٦.

(٤) الحجرات ١٢.

(٥) الرعد ٦.

(٦) القلم ١٤.

(٧) المرسلات ٣٠.

(٨) الرعد ١٤.

(٩) للعجاج، وهو من مشطور الرجز. ينظر: الديوان ٢/ ٢٢٥، وإصلاح المنطق ٦٩، والمقتضب ١/ ٢٤٠.

لزوالِه، وذلك عامٌّ في غيرِ (ذو)، فإنَّها لا تُفارِقُ الإضافةَ لغيرِ الياءِ، فلا يُفارِقُها هذا الإعرابُ.

فإن قلتَ: فما حُكْمُ (فَمٍ) نصبًا مع الياءِ إذا قلتَ: «رَأَيْتُ»؛ هل تقولُ: (فِيَّ)، أو: (فَايَ)؟

قلتُ: لا يجوزُ: (فَايَ)، كما تقولُ: (فَاكَ)؛ لأنَّ الفاءَ إنَّما تَتبَعُ العَيْنَ، والعَيْنُ إذا كانَت في موضعِ جَرٍّ تَنْقَلِبُ ياءً، فكذا إذا كانت في موضِعِ كَسْرٍ، لا فَصْلَ بينَ الكَسْرِ والجَرِّ، كما لا فَصْلَ بينَهُما في: «مَرَرْتُ بِغُلَامِي»، و«رَأَيْتُ غُلَامِي».

وأمَّا باقي أخواتِه فهيَ مع الياءِ مَحْذُوفةُ اللَّامِ، تقولُ: (أَخِي، وأَبِي، وحَمِي، وهَنِي)، إلَّا (ذو)، فلا تُضافُ للياءِ.

وهذا الثابتُ في قولِك: (فِيَّ) عَيْنٌ، لا لامٌ؛ لأنَّ لامَه هاءٌ حُذِفَتْ، الأصلُ: (فوهٌ).

قيل: أَخَوَاتُه[١] أَرْبَعةٌ، فهي خَمسةٌ، قالَه الزَّجَّاجِيُّ[٢] و...، وقيلَ: الجَمِيعُ سِتَّةٌ، قالَه كثيرٌ، عَدُّوا (الهَنُ). وقيل: سَبعةٌ، عُدَّ (مَنُو، ومَنَا[٣]، ومَنِي)، قالَه الجوهريُّ[٤]. وقيلَ: ثمانيةٌ، عُدَّ منها (ذُو) الطائيَّةُ.

وكانَ حَقُّ المصنِّفِ إذ ذَكَرَ (الهَنُ) أن يَذكُرَها[٥]؛ لأنَّهُما قليلانِ؛ وقد ذكرَها

---

(١) يقصد أخوات كلمة: (فم).

(٢) انظر: (الجُمَل) له ١٩.

(٣) مطموسة في المخطوطة.

(٤) انظر: الصحاح ٦/ ٢٢٠٨ وهمع الهوامع ١/ ١٢٧.

(٥) يقصد (ذو) الطائية.

في (الكَافِيَةِ)[1]، فقالَ: «(ذُو) المُعْرَب».

بـــالألفِ ارفـــع المثنـــى وكِـــلا إذا بمضـــمرٍ مضـــافًا وُصِـــلا

ممَّا تنوبُ فيه الحروفُ عَن الحركاتِ: المُثَنَّى، وهو كلُّ اسمٍ دلَّ على اثنَينِ بِزِيادةٍ، وذلك كـ: (رَجُلَيْنِ، وغُلَامَيْنِ).

فقولُنا: (اسْم): جنسٌ.

وقولُنا: (دَلَّ على اثْنَيْنِ): فَصْلٌ، خَرَج به ما دَلَّ على واحِدٍ، وهو المفردُ، كـ: (زَيْدٍ)، وما دَلَّ على أَكْثَرَ مِن اثنَينِ، وهو الجَمْعُ، كـ: (زَيْدِينَ).

وقولُنا: (بِزِيادةٍ): خَرَجَ به ما دَلَّ على اثنَينِ، لكِنْ لا بِزِيادةٍ.

... المصنف[2]: «صَالِحًا للتَّجْرِيدِ وعَطْفِ مثلِه عليه»، ولا حاجةَ لهما.

إذا استَكْمَلَ الاسمُ ما ذكرنا، فرَفْعُه بالألفِ، وخَفْضُه ونَصْبُه بالياءِ المفتوحِ ما قبلَها.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهم قد حَمَلُوا على المُثَنَّى خَمْسةَ أَلْفاظٍ، مِن حيثُ المعنَى دونَ اللَّفْظِ، فأعربُوها بإعرابِه، منها اثنانِ بِشَرْطٍ، وهما: (كِلَا، وكِلْتَا)، ومنها ثلاثةٌ بلا شَرْطٍ، وهي: (اثْنَانِ، واثْنَتَانِ، وثِنْتَانِ).

فأمَّا قولُه: (وكِلَا): الألفُ في (كِلَا) بَدَلٌ مِن التَّنْوِينِ، مثلُها في: «رَأَيْتُ عَصَا»، في الوَقْفِ، لا لامُ الكَلِمةِ، مثلُها في قولِكَ في حالةِ الإفرادِ: (كِلَا)، وإن شئتَ قلتَ: وليسَت هي الموجودةَ في قولِكَ: (كِلَاهُمَا)، كما أنَّ أَلِفَ «عَصَا» في الوقفِ في النَّصْبِ

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٨١.

(٢) مستفاد من شرح الألفية لابن الناظم ٢١.

ليسَت الألفَ في قولِك: (عَصَاهُمَا)، نَعَمْ، مَنْ قالَ: إنَّ أَلِفَ (عَصَا) في الوَقْفِ لَامُ الكلمةِ، قالَ ذلكَ هنا، ويَنْبَنِي على ما قُلتُه: أنَّ (كِلَا) إذا وُصِلَتْ دونَ إضافةٍ تُنَوَّنُ.

كلتا كذاك اثنَانِ واثنتانِ　　　كابنين وابنتين يَجريانِ

وتَخلُفُ اليا في جميعِها الألف　　　جرا ونصبًا بعد فتحٍ قد أُلِف

إن قيلَ: كيفَ قالَ: (وتَخْلُفُ)، فجعلَ الياءَ تَخْلُفُ الأَلِفَ، وهي لا تكونُ في الرَّفعِ؟

قلتُ: المرادُ بـ (تَخْلُف) أنَّها تكونُ في موضِعِها، وقائمةً مَقامَها، مِن حيثُ هي دالةٌ على مُقتَضَى العامِلِ، لا في النَّوْعِ الخَاصِّ الذي ثبتَ لها، مثلُ: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ﴾ الآيةَ[1][2].

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب　　　سالم جمع عامر ومذنب

أضافَ الصِّفةَ إلى الموصوفِ في قولِه: (سالمَ جَمْعٍ)، فهو بمنزلةِ: جَرْدُ قَطِيفَةٍ، وأَخْلَاقُ ثِيَابٍ[3].

وشبهِ ذَينِ وبه عشرونا　　　وبابُه أُلْحِقَ والأهلونا

ابنُ عُصْفُورٍ[4]: الجُمُوعُ كُلُّها مُؤَنَّثةٌ، فحَقُّها كُلُّها أن تكونَ بالتاءِ، والعُقُودُ

---

(١) الأعراف ١٦٩، ومريم ٥٩.

(٢) انظر: حاشية العليمي على الألفية ١/ ٢٩، وقد نسب هذا الكلام إلى الراعي.

(٣) انظر: المفصل ١٢٣.

(٤) انظر: (شرح جمل الزجاجي) له ١/ ١٥٦.

جاءَت بالواوِ والنُّونِ عِوضًا مِن التاءِ التي يَنْبَغِي أن تكونَ في الأَصْلِ، كما (أَرَضُونَ) و(سِنُونَ) كذلك، التَّصْحِيحُ فِيهِما عِوَضٌ مِن التاءِ.

قالَ الشَّنْفَرَى[1]:

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سِيْدٌ عَمَلَّسٌ وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعَرْفَاءُ جَيْأَلُ

أُولُو وعَالَمون علّيُّونا وأَرَضُون شَذَّ والسِّنُونا

قالَ ابنُ جِنِّي في (المحتَسَبِ)[2] ـ وقال غيرُه ـ: إنَّه يَجُوزُ تَسْكِينُ رَاءِ (أَرْضُونَ)، وأنشَدُوا[3]:

لَقَدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي هَدَادٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ

إنْ أراد بقولِه: (شَذَّ): أنَّه شاذٌّ في الاستعمالِ فهو خَطَأٌ؛ لأنَّ (الأَهْلِينَ، وسِنِينَ، وعِشْرِينَ، وثَلَاثِينَ، وأَرْبَعِينَ، وعِلِّيينَ، وعَالَمِينَ) في الكتابِ العزيزِ، وإنْ أرادَ: في القياسِ، صَحَّ، لكنَّه لا يَنْصَرِفُ إلَّا إلى (أُلُو) وما بعدَها، كما تَرَى النَّظْمَ يَشْهَدُ بِه، وليسَ كذلكَ، بَل الشُّذُوذُ في القياسِ يَشْتَرِكُ فيه الجميعُ[4].

ع: مِنْ غَرِيبِ ما جُمِعَ... جمعَ تصحيحٍ... (الكِبا)، في قولِ الشَّاعِرِ[5]:

---

(١) من أبيات لامية العرب، وهي من الطويل. انظر: الديوان ٥٩ والمحتسب ١/ ٢١٨.

(٢) انظره في: ١/ ٢١٨.

(٣) البيت لكعب بن معدان، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل ١/ ٨٣.

(٤) انظر: حاشية العليمي على الألفية ١/ ٣٢.

(٥) بتمامه:

وبالعَذَوات مَنْبِتُنا نُضَارٌ ولكن لَا فَصَافِصُ فِي كَبِينا =

.... ولكـــن لَا فَصَــــافِصُ فِـــي كَبِينـــا

قال أبو عَلِيٍّ في (التَّذْكِرَةِ): حَقُّه أن يكونَ في المَنْقُوصِ، وإنَّما جازَ ذلك في التَّامِّ هُنا؛ لأنَّه لَمَّا اضطُرَّ نَقَصَه، فجَمَعَه هذا الجَمْعَ، أو يَكُونُ جَمْعَ مَنْقُوصٍ لم يُسْتَعمَل؛ استغناءً بالتَّامِّ، أو يَكُونُ لَمَّا رَأى اللَّامَ تَسْقُطُ في الدَّرْجِ للتَّنْوِينِ، فشُبِّهَ للضرورةِ بما حالُه الحَذْفُ والإتْمَامُ، كـ(غَدْو)، أو لَمَّا اعتلَّت لامُه بالقَلْبِ جَعَلَ ذلك نقصًا.

وبابُــه ومثلَ حيــن قــد يــرد ذا البــابُ وهــو عنــد قــوم يطــرد

ونــونَ مجمــوعٍ ومــا بــه التحــق فــافتح وقَــلّ مــن بكســره نطــق

ونـــونُ مـــا ثنـــيَ والملحـــقِ بـــه بعكـــس ذاك اســـتعملوه فانتبـــه

في البَيْتَيْنِ إِخْلَالٌ وإيهامٌ وإسْهابٌ.

أَجْمَلَ في كَلامِه؛ لأنَّ فَتْحَ نُونِ المُثَنَّى لُغةٌ، كقولِه[1]:

عَلَـــــى أَحْـــــوَذِيّنَ......... ....

لأنَّ الشَّاعِرَ مُتَمَكِّنٌ مِن كَسْرِ النُّونِ، ولم يَفْعَلْه، وكَسْرَ[2] نُونِ الجَمْعِ ضَرُورةً، كقولِه[3]:

= والبيت للكميت، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٤٣٣، وكتاب الشعر ١/ ١٥٤.

(١) بتمامه:

عَلَـى أَحْـوَذِيّنَ اسـتقلَّتْ عشـيةً فمـا هـي إلا لمحـة وتغيـبُ

والبيت لحميد بن ثور، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٥٥، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٣.

(٢) معطوف على: «فتحَ نون المثنى».

(٣) بتمامه: =

.... وَقَــدْ جَـاوَزْتُ حَـدَّ الأَرْبَعِـينِ

.... وَأَنْكَرْنَـا زَعَـانِفَ آخَـرِينِ[1]

لأنَّ ذلك لا يُمْكِنُ إلَّا به، وكلامُه قد يُعْطِي التَّسَاوِيَ فيهما.

ابنُ عُصْفُورٍ في (شرح الجُملِ الكبير)[2] بعدَ أن ذَكَرَ فَتْحَ نُونِ المثنَّى في قولِه[3]:

شَـهْرَيْ رَبِيـعٍ وَجُمَادَيْنَـهْ

وأنَّ ذلكَ إنَّما جازَ للتَّخْفِيفِ؛ لِثِقَلِ الياءِ؛ وأنَّ ذلكَ دَلِيلٌ على أنَّهم إنَّما فتحُوا نُونَ الجَمْعِ تخفيفًا؛ لأنَّها لا تكونُ إلَّا بعدَ ثِقِيلٍ؛ قالَ: وأجازَ بعضُهم فَتْحَها مع الألِفِ، واسْتَدَلَّ على ذلك بقولِه[4]:

= ومـاذا يـدَّري الشـعراء منـي وَقَــدْ جَـاوَزْتُ حَـدَّ الأَرْبَعِـينِ

البيت لسحيم بن وثيل الرياحي، وهو من الوافر. انظر: الأصمعيات ١٩، وإصلاح المنطق ١١٩.

(١) بتمامه:

عرفنـا جعفـرًا وبنـي عبيـدٍ وَأَنْكَرْنَـا زَعَـانِفَ آخَـرِينِ

والبيت لجرير، وهو من الوافر. انظر: شرح النقائض ١/ ١٩٤٥، وضرائر الشعر ٢١٩.

(٢) انظره في: ١/ ١٥٠.

(٣) لامرأة من فقعس، وهو من مشطور الرجز. انظر: جمهرة اللغة ٣/ ١٣١١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ١٥٢ والممتع ٢/ ٦٠٩.

(٤) لرجل من ضبة، وهو من مشطور الرجز. انظر: النوادر لأبي زيد ١٦٨ وليس في كلام العرب ٣٣٥.

أَعْـــرِفُ مِنْهَـــا الجِيـــدَ وَالعَيْنَانَـــا

وهذا البَيتُ لا يُعرَفُ قائلُه.

يُكْتَفَى بوُجُودِ الزِّيَادَةِ، ويكونُ المجموعُ... الدَّالّ، ولا حاجةَ لتقديرِ تَخَالُفِ الحَرَكَاتِ.

ومــا بتــا وألــفٍ قــد جُمِعــا يكســر في الجـر وفي النصـب معـا

[وما بتا وألفٍ قد جُمِعا]: ولم يَتَعَرَّض لذِكْرِ المؤنَّثِ؛ لئلَّا يَخْرُجَ عنه: حَمَّامَاتٌ، وإِسْطَبْلَاتٌ، وسُرَادِقَاتٌ، و: ﴿أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[1]، ولا لِسَلَامَةِ نَظْمِ الواحِدِ؛ لئلَّا يَخْرُجَ: تَمَرَاتٌ[2]، وسَجَدَاتٌ، وكِسِرَاتٌ، وغُرُفَاتٌ.

ابنُ الخَبَّازِ[3]: وتَنْوِينُه: قيلَ: للصَّرْفِ، وقيلَ: عِوَضٌ مِن مَنْعِ الفَتْحةِ، وقيلَ: للمُقابَلةِ.

ع: وهو الصَّحِيحُ؛ لوُجُودِه فيما لا ينصَرِفُ، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾[4]؛ مع أنَّ فيه العَلَمِيَّةَ والتَّأْنِيثَ[5].

وقد يُقالُ: لا يُعْتَدُّ بتأنِيثِ الجَمْعِ.

كـذا ألاتُ والـذي اسْـمًا قـد جُعـل كأذْرعـــاتٍ فيـــه ذا أيضـــا قبـــل

---

(١) البقرة ١٩٧.

(٢) في المخطوطة يشبه أن تكون بالثاء.

(٣) انظر: (الغرة المخفية) له ١/ ١٣٧، و(توجيه اللمع) له ٩٧.

(٤) البقرة ١٩٨.

(٥) تكررت في المخطوطة.

[قُبِل]: قد يُقالُ: دَلَّ على أنَّه يجوزُ فيه غَيرُ ذلكَ، وهو صَحِيحٌ.

وجُــرَّ بالفتحــة مــا لا ينصــرف ... مـا لـم يُضَـف أو يـكُ بعـد أل ردف

[وجُرَّ بالفتحة]: لأنَّه لَمَّا امتَنَعَ تنوينُه للعِلَّتَين، خافُوا أن يُتَوَهَّمَ أنَّه مبنيٌّ أو مضافٌ إلى الياءِ حُذِفَتْ ياؤُه.

[ما لم يُضَفْ أو يكُ بعد «أَلْ» رَدِف]: فإنَّه حينئذٍ لا يُتَوَهَّمَ أنَّه مُضافٌ إلى الياءِ، ولا مَبنيٌّ في المسألَتَين.

يشملُ قولُه: (أَلْ): الموصولةَ[1]، نحو: ﴿كَٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡأَصَمِّ﴾[2]، والزائدةَ، كقولِه[3]:

رَأَيْــتُ الوَلِيــدَ بْــنَ اليَزِيــدِ...... ....

والموصولةَ، كقوله[4]:

---

(١) عدَّها ابن هشام هنا وفي التوضيح موصولة، والصواب كما في المغني أنها معرَّفة، وصححه الشيخ خالد. انظر: أوضح المسالك ١/ ٧٣، ومغني اللبيب ٧١، والتصريح ١/ ٨٤ وشرح التسهيل ١/ ٤١.

(٢) هود ٢٤.

(٣) بتمامه:

رأيــتُ الوليــدَ بــنَ اليزيــدِ مباركًــا ... شــديدًا بأَحْنــاء الخلافــةِ كاهلُــهُ

والبيت لابن ميادة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٩٢، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٢، ٢/ ٤٠٨، والحجة ٣/ ٣٥٠.

(٤) بتمامه:

ومــا أنــت باليقظــان نــاظره إذا ... رَضِيتَ بمـا يُنْسيك ذكـرَ العواقـبِ =

وَمَـا أَنْـتَ بِاليَقْظَـانِ نَـاظِرُهُ... ....

وحُكْمُ بَدَلِ (أَلْ) حُكْمُها، كقولِه[1]:

.... تَبِيتُ بِلَيْـلِ امْأَرْمَـدِ اعْتَـادَ أَوْلَقَـا

واجعـل لنحـو تفعـلان النُونـا رفعًـا وتَـدْعينَ ـ وتَسْـألونا

وحـذفُها للجـزم والنصـب سـمه كلـم تكـوني لترومـي مظلَـمه

[للجزم والنصب]: تَقْدِيمُ الجَزْمِ كما فَعَلَ أَوْلَى.

[مَظْلَمه]: والأَحْسَنُ لِأَجْلِ الشِّعْرِ الكَسْرُ.

وسـم معـتلا مـن الأسـماء مـا كالمصـطفى والمرتقـي مكارمـا

أبو البقاءِ في (شَرْحِ الإيضَاحِ)[2]: المعتَلُّ في عُرْفِ أَهْلِ النَّحْوِ: الاسمُ المُعرَبُ الذي آخِرُه ياءٌ قبلَها كَسْرةٌ أو أَلِفٌ.

ع: يريدُ المعتَلَّ مِن الأسماءِ.

فـالأول الإعـراب فيـه قـدرا جميعـه وهـو الـذي قـد قصـرا

= وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل ١/ ٤١، والمقاصد النحوية ١/ ٢٤٤.

(١) بتمامه:

أَأَنْ شِمْتَ مِنْ نجدٍ بريقًا تألَّقا تَبِيتُ بِلَيْـلِ امْأَرْمَـدِ اعْتَـادَ أَوْلَقَـا

وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل ١/ ٤٢، والمقاصد النحوية ١/ ٢٤٩.

(٢) انظره في: ١٥٧.

المقصُورُ الذي أَلِفُه مُنقَلِبةٌ عن ياءٍ أو واوٍ دونَ الذي أَلِفُه غَيرُ مُنقَلبةٍ في الخروجِ عن الأصلِ، وإنِ اشْتَرَكا في أَصْلِ الخُرُوجِ؛ لأنَّ الضَّمَّةَ وأُختَها يُتَخَيَّلُ حُصُولُهما قبلَ القَلْبِ، ألا ترى أنَّهما سَبَبُه، وإلا لَقُلْتَ في: (عَصًا، وهُدًى): (عَصَوْ، ورَحَوْ)[1]، وأمَّا[2] نحوُ: (حُبْلَى) فليسَ كذلكَ؛ لأنَّ هذه الألِفَ ليسَ لها أَصْلٌ كانَتِ الحرَكَةُ عليه.

ابنُ الخَبَّازِ[3]: سُمِّيَ مَقْصُورًا؛ لأنَّه أَقَلُّ بِناءً مِن الممدُودِ، فَشُبِّهَ بالصَّلَاةِ المقصُورةِ التي مُنِعَتِ التَّمَامَ.

والثانِ منقوصٌ ونصبه ظهر ورفعه ينوى كذا أيْضًا يُجَر

[ونصبُه ظَهَر]: وأمَّا قولُه[4]:

وَلَوْ أنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

فإنَّه أَسْكَنَ الياءَ ضَرورةً، كقولِه[5]:

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ......

فلمَّا اجتَمعَت مع التنوينِ حُذِفَت.

---

(١) الصواب: (وهُدَيْ)، وهذا سبق قلم من ابن هشام رحمه الله.

(٢) رسمها في المخطوطة قريب من (إنما).

(٣) انظر: (توجيه اللمع) له ٨٣، ٨٤.

(٤) البيت لمجنون ليلى، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢٢٧، والأغاني ٢/ ٣٧٣.

(٥) بتمامه:

كأنَّ أيديهنَّ بالقاعِ القَرِقْ

وهو مشطور رجز لرؤبة. انظر: ملحقات الديوان ٣/ ١٧٩، وإصلاح المنطق ٢٩٦.

ع: وأمَّا قولُهم: «لا أُكَلِّمُكَ حِيرِي دَهْرٍ»[1] بالإسكانِ، فإنَّهم نبَّهُوا به على أنَّ الأصلَ التشديدُ، وأن الأصلَ: (حِيرِيَّ)، فكما أنَّهم لو شدَّدُوا كانت مُسْكَنةً، فكذا أبقَوا الياءَ ساكنةً بعدَ الحذفِ، كما كانَت حينَ ادُّغِمَت في الثانيةِ المحذوفةِ، ونظيرُه قولُه[2]:

.... رُبَ هَيْضَلٍ..........

في حذفِهِ الباءَ الأُولَى... مفتوحةً كما كانَت؛ تَنْبِيهًا على الأَصْلِ، وإلَّا لوجَبَ عليه أن يُسَكِّنَ، كما في: (هَلْ، وبَلْ)، وذلك نَظِيرُ تَصْحِيحِ (حَوِلَ، وعَوِرَ)؛ لأنَّهما بمعنى (احْوَلَّ، واعْوَرَّ)، هذا كُلُّه قَوْلُ ابنِ جِنِّي[3].

وقال أبو عَلِيٍّ[4]: إنَّ: (حِيرِيْ دَهْرٍ) مِن تَسْكِينِ المنصوبِ، مِن بابِ[5]:

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٠٧.

(٢) بتمامه:

أزُهيرُ إنْ يَشِبِ القَذَالُ فإنني ... رُبَ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

والبيت لأبي كبير الهذلي، وهو من الكامل. انظر: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٨٩، ومجالس ثعلب ٢٦٩.

(٣) انظر: (الخصائص) له ٣/ ٣٢٧، و(المحتسب) له ٢/ ٣٤٣، ٣٤٤.

(٤) انظر: (الحجة) له ١/ ٩٢، ٤١٥.

(٥) بتمامه:

يا دارَ هندٍ عفتْ إلا أثافيها ... بين الطَّوِيِّ فصاراتٍ فواديها

والبيت للحطيئة أو لبعض بني سعد، وهو من البسيط. انظر: ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت ٢٨٠، وبشرح السكري ١١١، والكتاب ٣/ ٣٠٦، وكتاب الشعر ١/ ١٩٥، والمحتسب ١/ ١٢٦، ٢/ ٣٤٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢١، وضرائر الشعر ٩٢، =

...... عَفَـــــتْ إِلَّا أَثَافِيْهَـــــا ....

وما ذَكَرَه أبو الفَتْحِ مِن أنَّه مِن بابِ إبقاءِ الشَّيءِ على ما كانَ؛ تَنْبِيهًا عليه، أَوْلى.

ع: تقولُ في المنقوصِ: «هذه ثماني رِخَال»، و«مررتُ بثماني رِخَال»، و«رأيتُ ثمانيَ رِخَال»، لا يجوزُ غَيرُ ذلك بإجماعِ العَرَبِ، وبعضُهم إذا لم يُضِفْ حذفَ الياءَ.

ابنُ الخَبَّاز[1]: اختَلفُوا في تقديرِ حركةِ المنقوصِ رَفعًا وجَرًّا، فقيلَ: وَاجِبٌ؛ لأنَّه لَمَّا فاتَ اللَّفْظُ بالحركةِ؛ لِلثِّقَل قُدِّرتْ، وقيلَ: لا؛ لأنَّ الحركةَ مَقْدُورٌ عليها، فلا فائدةَ لتقديرِها.

وأي فعـــل آخـــر منـــه ألـــف ... أو واوٌ أو يـــاءٌ فمعـــتلا عـــرف

فـالألفَ انـو فيـه غيـرَ الجـزم ... وَأَبْـد نصـبَ مـا كيـدعُو يرمـي

والرفـعَ فيهمـا انـو واحْـذِف جازمـا ... ثلاثَهـن تَقْـض حكمـا لازمـا

❁ ❁ ❁

= وشرح شواهد شرح الشافية ٤١٠.

(١) انظر: (الغرة المخفية) له ١/ ١٠٦.

النكرة والمعرفة

نكـــــرةٌ قابـــــلُ أَلْ مـــــؤثرا ... أو واقـــعٌ موقـــعَ مـــا قـــد ذُكـــرا

الأسماءُ بالنَّظَرِ إلى قَبولِ الألفِ واللَّامِ وعَدَمِه تنقسِمُ إلى قِسمَين: ما يقبلُهما، كـ: (رَجُلٍ)، وما لا يقبلُهما، كـ: (زَيْدٍ).

وكلٌّ مِن القسمَين ينقسِمُ إلى قِسمَين:

فالذي يَقبلُهما ينقسِمُ إلى: ما يقبلُهما مُفِيدَتَين للتعريفِ، كـ: (الرَّجُلِ)، وإلى: ما يقبلُهما غيرَ مُفِيدَتَين للتعريف، نحوُ: (الحارِثِ، والعبَّاسِ).

والذي لا يقبلُهما ينقَسِمُ إلى: ما هو واقعٌ موقعَ ما يقبلُهما، كـ: (ذِي)، بمعنى: (صَاحِبٍ)، و: ما ليس كذلك، كـ: (زَيْدٍ).

فهذه أربعةُ أقسامٍ، النكرةُ منها اثنانِ: ما يقبلُ (أَلْ) المُؤَثِّرةَ للتعريفِ، وما يقعُ موقعَ ما يقبلُها.

وغيـــــرُه معرفـــــةٌ كهُـــــمْ وذِي ... وهنـــدَ وابْنـــي والغـــلامِ والـــذي

فمـــا لِـــذِي غَيبـــة او حضـــورِ ... كأنـــت وهـــو ســـم بالضـــميرِ

لمَّا فَرَغَ مِن ذِكرِها إجمالًا شَرَعَ في ذِكْرِها تفصيلًا، وبدأ بالضَّمِيرِ؛ لبَدْئِه به في القِسمةِ، وبَدَأ به ثمَّةَ؛ لأنَّه أعرفُ المعارِفِ، ومِنْ ثَمَّ مَنَعُوا وَصْفَه.

وقد تجاوزَ الأَصْمَعيُّ[١] حَدَّ الغايةِ، فمَنَعَ وَصْفَ ما كان حالًّا محلَّه، وهو المُنادَى، ومَنَع ذلك س[٢] في منادًى واحدٍ، وهو قولك: «اللَّهُمَّ»؛ لأنَّ الوقوعَ موقعَ الضَّميرِ مُضَعِّفٌ للوَصْفِ، ولحاقُ الصَّوتِ له مُضَعِّفٌ أيضًا، فلمَّا اجتَمعا امتَنعَ.

ويَلزَمُه أن لا يصفَ نحوَ: «يا سِيبَوَيْهِ»، و«يا عَمْرَوَيْهِ»، ولا أُراه يقولُ به، وقد يُجابُ بأنَّ هذا صَوتٌ لَزِمَ، بخلافِ الميمِ؛ فلذلك نزَّلَه في الأولِ مُنَزَّلةَ دالِ: (زَيدٍ)، دونَ الثاني.

خلاصةُ البابِ: أنَّ الضَّمِيرَ ينقسمُ انقساماتٍ:

أحدُها: باعتبارِ التكلُّمِ والخطابِ والغَيبةِ، إلى...

والثاني: باعتبارِ الاتِّصالِ والانفصالِ، إلى اثنين.

والثالثُ: باعتبارِ الإعرابِ،... خاص...، وخاصٌّ بالنصبِ، ومُشترَكٍ بينَ النصبِ والجرِّ، ومشتَرَكٍ بينَ الثلاثةِ، فهذه اثنان مشتركانِ، واثنانِ خاصَّانِ.

وباعتبارِ مَنْ هو له إلى: خاصٌّ بالمتكلِّمِ، وخاصٌّ بالمخاطَبِ، وخاصٌّ بالغائبِ، وإلى مشتركٍ بينَ المخاطَبِ والغائبِ، فهذه أربعةٌ.

وباعتبارِ الاستتارِ والبروزِ إلى قِسمَين.

وباعتبارِ وُجوبِ الاتصالِ ووجوبِ الانفصالِ وجوازِ الأمرين إلى ثلاثةٍ: فالأول نحوُ: «ضَرَبَكَ زَيْدٌ»، و«ضَرَبْتُ زَيْدًا»، والثاني نحوُ الثاني مِن: «أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ»، و«كَانَا إِيَّاكُمَا»، و«ظَنَنْتُهُمَا إِيَّاكُمَا»، والثالثُ نحوُ: «سَلْنِيهِ»، و«كُنْتُهُ»، ويدخلُ في

---

(١) انظر: الأصول ١/ ٣٧١.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٩٦.

الثاني نحوُ: «ظَنَنْتُهُ إِيَّاهُ»، و«مَلَّكْتُهُ إِيَّاهُ».

وإلى ما يَلْحَقُ قبلَه نُونُ الوقايةِ، وهو الياءُ للمتكلِّمِ، وما لا يلحق قبلَه، وهو ما عدا ذلك.

وذُو اتصالٍ[1] منه ما لا يُبْتَدا ولا يَلِي إلَّا اختِيارًا أبدا
كالياءِ والكافِ مِن ابنِي أكرمك والياءِ والهاْ من سَلِيه ما ملك

وكلُّ مضمرٍ له البنا يَجِبْ ولفظُ ما جُر كلفظِ ما نُصِبْ
للرفعِ والنصْبِ وجرٍ نَا صَلَحْ كاعرِفْ بنا فإنَّنا نِلْنا المِنَح
وألفٌ والواوُ والنونُ لما غَابَ وغيرِه كقامَا واعلما
ومن ضميرِ الرفعِ ما يَسْتَترُ كافْعلْ أُوافِق نَغْتبِطْ إذ تَشْكر

المرادُ بالمستَتِرِ وجوبًا: ما لا يقومُ الظاهرُ ولا الضميرُ المنفصلُ مَقامَه، وحاصلُه: أمرُ الواحِدِ المخاطَبِ، وما أوَّلُه حرفُ المضارعةِ غيرَ الياءِ؛ لأنَّك تقولُ: «يَقومُ زَيْدٌ»؛ ولهذا لم يذكُرْه، ويُشتَرَطُ في ذي التاءِ أن يكونَ للمذكَّرِ، نحوُ: «أَنْتَ تَقُومُ»؛ لأنَّ نحوَ: «هِنْدٌ تَقُومُ» ليسَ مِن واجبِ الاستتارِ، وتمثيلُه يشيرُ إليه.

وذو ارتفاعٍ وانفِصالٍ أنا هو وأنتَ والفُروعُ لا تَشْتَبِهُ

وذَا انتِصابٍ في انفِصالٍ جُعِلا إِيَّايَ والتفريعُ ليس مُشكِلا
وفي اختِيارٍ لا يَجِيءُ المنفَصِلْ إذا تأتَّى أن يَجِيءَ المتصل

---

(١) كذا مضبوط في المخطوطة.

وَصِـلْ أَوِ افصِـل هـاءَ سـلْنِيه وَمَـا أَشْـبَهَهُ في كنتُـه الخُلْـف انتمـى

قال الزَّمَخْشَرِيُّ[١] في: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[٢]: ويجوزُ أن يكونَ الثاني منفصلًا، كقولِك: «أنلزمُكُم إيَّاها»، ونحوُه: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[٣]، ويجوزُ: «فسيكفيكَ إيَّاهُم اللهُ».

ع: وهذا الذي قالَه مِن جوازِ الانفصالِ في نحوِ هذا كقولِ ابنِ مالِكٍ في (التَّسهِيلِ)[٤]، قالَ: ويُختارُ اتِّصالُ نحوِ هاءِ: «أعطَيْتُكَه».

وقالَ ابنُ أبي الرَّبِيع[٥]: إذا قدَّمْتَ ما له الرتبةُ اتَّصَلَ لا غيرُ، تقولُ: «أَعْطَيْتُكَهُ»، قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾.

وفي (كتاب) س[٦] ما يشهدُ له، قالَ: فإذا كانَ المفعولانِ اللَّذانِ تعدَّى إليهما فِعْلُ الفاعلِ مخاطبًا وغائبًا، فبدأتَ بالمخاطَبِ قبلَ الغائبِ، فإنَّ علامةَ الغائبِ العلامةُ التي لا يقعُ موقعَها (إيَّاه)، وذلك قولُك: «أَعْطَيْتُكَهُ»، و«قَدْ أَعْطَاكَهُ»، قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾، فهذا هكذا إذا بدأتَ بالمخاطَبِ قبلَ الغائبِ. انتهى.

فهذا نصٌّ منه على قولِ ابنِ أبي الرَّبِيع، خلافًا للزَّمَخْشَرِيِّ وابنِ مالِكٍ ومَنْ

---

(١) انظر: الكشاف ٢/ ٣٩٠.

(٢) هود ٢٨.

(٣) البقرة ١٣٧.

(٤) انظره في: ١٣٧.

(٥) انظر: (الملخص) له ٥٨٧.

(٦) انظره في: ٢/ ٣٦٤.

سبقَهُما إلى هذا القولِ.

كــــذاك خِلْتَنِـــــنيه ــــا واتِّصَــــالَا أَختــارُ غيـرِيْ ــــ اختَــارَ الانفِصــالا

قد يُوهِمُ كلامُه أنَّه لم يَقُلْ بالوَصْلِ باختيارِه غيرُه، وليسَ كذلك، بل قال به ابنُ الطَّرَاوةِ(١)، حكاه عنه ابنُ عُصْفُورٍ في (شَرْحِ الجُمَلِ)(٢)، ثم قالَ: وهو مخالِفٌ لِمَا حكاه س(٣) عَن العربِ.

قالَ(٤): وحجةُ الفَصْلِ أنَّه خبرٌ، والخبرُ منفصلٌ، وقولُه(٥):

لَـــــيْسَ إِيَّــــــايَ وَإِيَّــــــا ... ك وَلَا نَخْشَـــــــــى رَقِيبَـــــــا

وقولُ عُمَرَ(٦):

لَــئِنْ كَــانَ إِيَّــاهُ لَقَــدْ حَــالَ بَعْــدَنَا ....

وقــــدم الأخـــــصَّ في اتِصـــــال وقـــدِّمَنْ مـــا شـــئتَ في انفصــــال

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢/ ٢٣٩.

(٢) انظره في: ١/ ٤٠٧.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٨.

(٤) يقصد به ابنَ عصفور. انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٤٠٦.

(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وينسب إلى العرجي، وهو من مجزوء الرمل. انظر: ديوان عمر ابن أبي ربيعة ٤٣٩ والكتاب ٢/ ٣٥٨.

(٦) عمر بن أبي ربيعة، وهو بتمامه:

لَــئِنْ كَــانَ إِيَّــاهُ لَقَــدْ حَــالَ بَعْــدَنَا ... عـــن العهــدِ والإنســانُ قــد يتغيَّــرُ

وهو بيت من الطويل. انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة ٩٤ والمقاصد النحوية ١/ ٣٠٤.

اعلَمْ أنَّه قيلَ: إنَّما وجبَ تقديمُ الأخَصِّ في الاتِّصالِ؛ لأنَّ عندَهم في حالِ الاجتماعِ يُقدَّمُ الأقربُ، ألا ترَى أنَّهم يقولون: «زَيْدٌ وأنْتَ قُمْتُمَا»؛ لأنَّ المخاطَبَ أقرَبُ للمتكلِّمِ مِن الغائبِ، وتقولُ: «أنَا وَأَنْتَ قُمْنَا».

واستَدلَّ بهذا أبو عَلِيٍّ في (التَّذْكِرةِ) على أنَّ المضارِعَ إذا تجرَّدَ مِن القرائنِ كانَ حَمْلُه على الحالِ أَوْلَى مِن حَمْلِه على الاستقبالِ.

ضميرُ المتكلِّمِ أخصُّ مِن ضميرِ المخاطَبِ، والمخاطبُ مِن الغائبِ، فضميرُ المخاطب[1] أقلُّهُنَّ اختصاصًا؛ لأنَّه يكونُ راجِعًا إلى معرفةٍ ونكرةٍ؛ ولذا قالَ بعضُ الكوفيِّين[2]: ضميرُ النكرةِ نكرةٌ، وأجازَ الكِسَائيُّ[3] وَصْفَه دونَ إخْوَتِه، وأجازَ النُّحاةُ البَدَلَ بَدَلَ الشَّيءِ مِن الشَّيءِ؛ لقَصْدِ البيانِ، ولا يجوزُ فيهما.

ع: الخطابُ يُغَلَّبُ على الغَيْبةِ، كما يُغلَّبُ المذَكَّرُ على المؤنَّثِ، ألا تراكَ تقولُ: «فَعَلْنَا»، وإن كانَ مَن شارَكَكَ غائبًا، ولا تقولُ: «فَعَلُوا»، وتعني قومًا أنتَ منهم، فهذه قاعدةٌ، وإذا كان يُراعَى في مسألةٍ تقتضي تَرْكَ أحدِهما، فكذا يُراعَى حينَ اجتماعِهما بالتَّقديمِ.

وقاعِدةٌ أخرى: وهي أنَّ الضَّمائرَ تُرَدُّ معها الأشياءُ إلى أصولِها.

---

(١) الصواب: (الغائب)، وهذا سبق قلم من ابن هشام.

(٢) وبه قال السيرافي والزمخشري، وزعم أبو الفضل بن الصفار أنه مذهب سيبويه. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٩٣ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٥١ والتعليقة على المقرب ٢٤٥ وتخليص الشواهد ٩٨ و٢٧٣ والبرود الضافية ٦٣٣.

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣١٠.

وقاعدةٌ أخرى: وهي أنَّ الضميرَ المتَّصِلَ أقربُ إلى حكمةِ الضميرِ مِن المنفصِلِ؛ فهو أَطْلَبُ للأحكامِ التي تكونُ للضَّمِيرِ.

فلَزِمَ مِن هذا التقريرِ كلِّه أنَّك إذا وَصَلْتَ: تُقَدِّمُ الأخصَّ؛ وَفَاءً بهذه القواعِدِ؛ فلذلك تقولُ: «أعطاكَهُ»، ولا تقولُ: «أعطاهُوكَ»، كما تقولُ[1]:

فَـلَا بِـكِ مَـا أَسَـالَ وَلَا أَغَامَـا

ولا تقولُ[2]: «فلا تَكَ»، ولا: «فلا وَكَ».

فهذا موطنٌ لم يُزَاحِمني على تقريرِه هكذا أحدٌ، والحمدُ للهِ تعالَى.

وفي اتّحـادِ الرُّتبـةِ الـزَم فصـلا   وقـد يُبـيحُ الغيـبُ فيـه وصـلا

نحوُ: «ملَّكْتُكَ إيَّاكَ»، و«ملَّكْتُه إيَّاه»، وفي المتكلِّم: قولُ العبدِ: «سيِّدِي؛ مَلَّكْني إيَّايَ»، كلُّ ذلك جائزٌ؛ لأنَّ فِعلَ المضمَرِ المتَّصلِ يتعدَّى إلى ضميرِ المنفصِلِ؛ لأنَّه كالظاهِرِ.

وتمثيلُ بَدْرِ الدِّينِ[3] وغيرِه هنا رديءٌ جدًّا[4]، لا محصولَ له، ولا معنًى.

وقبـلَ يـا الـنَّفْسِ مـع الفعـلِ الـتُزِم   نـونُ وِقايـةٍ وليسِـي قـد نُظِـم

---

(١) بتمامه:

رأى برقًـا فأوضـع فـوق بكـرٍ   فَـلَا بِـكِ مَـا أَسَـالَ وَلَا أَغَامَـا

والبيت لعمرو بن يربوع بن حنظلة، وهو من الوافر. انظر: النوادر ٤٢٢ والحجة ١/ ١٠٦.

(٢) المثالان أتى فيهما بحرفَي القسم التاء والواو.

(٣) يعني به ابن الناظم. انظر: (شرح الألفية) له ٤١.

(٤) تمثيل بدر الدين: «ظننتَني إياي، وعَلِمتُك إياك، وزيد ظننته إياه».

أنشد ابنُ[1] دُرَيْدٍ[2]:

عَـــدَدْتُ قَـــوْمِي كَعَدِيـــدِ الطَّـــيْسِ

إِذْ ذَهَـــبَ القَـــوْمُ الكِـــرَامُ لَيْسِـــي

ش[3].

وليتنـــي فَشـــا ولَيْتَنـــي نَـــدَرا ومـــع لَعَـــلَّ اعكِـــسْ وكـــن مُخَيَّـــرا

قولُه في الصفحةِ تُجَاهَ هذه[4]: (ولَيْتَنِي فَشَا)؛ إذ لا اجتماعَ نوناتٍ؛ فلهذا كَثُرَ (ليتَنِي)، وقَوِيَ أمرُه أكثرَ مِن (إنَّني)، ألا تراه لا يَبْلُغُ إلَّا درجةَ التساوي مع الحذفِ.

(ولَيْتِي نَدَرا): قياسًا على أخواتِها؛ ولأنَّها غيرُ فِعلٍ.

(ومع لعلَّ اعْكِسْ): عِلةُ الإثباتِ القياسُ على أخواتِها؛ لأنَّها مُشَبَّهةٌ أيضًا بالفِعلِ، وعلةُ الحذفِ أنَّ اللامَ قريبةٌ مِن النونِ؛ ولهذا ادَّغَمُوا: (مَنْ لَهُ)[5]، وقد قالوا[6]: (لَعَنَّ)، بنونٍ مُشَدَّدةٍ، فالتفَتُوا إلى هذه اللغةِ، أو أجرَوا المتماثِلَين والمتقارِبَين مُجرًى واحدًا، وقَوَّى ذلك أنَّ (لعلَّ) مبدوءةٌ بلامٍ؛ فاجتمعَ في كلمةٍ

---

(١) انظر: (جمهرة اللغة) له ٢/ ٨٣٩ و٨٦١.

(٢) البيتان لرؤبة، وهما من مشطور الرجز. انظر: ملحقات الديوان ١٧٥ وتهذيب اللغة ١٣/ ٢٢ وتخليص الشواهد ٩٩.

(٣) يقصد به الشلوبين في حواشيه على المفصل كما أشار ابن هشام في مقدمة الكتاب إلى هذا الرمز. انظر: حواشي المفصل ٤٢٦.

(٤) في المخطوطة جاءت الحاشية في الصفحة التي قبل البيت الذي يعلِّق عليه ومقابلة لها.

(٥) ونطقها: (مَلَّهُ).

(٦) إحدى لغات (لعلَّ). انظر: القلب والإبدال لابن السكيت ٦٤.

ثلاثُ لاماتٍ، فلو أُتِي بالنونِ المُقارِبةِ لكانَ كاجتماعِ أربعةِ أمثالٍ في كلمةٍ؛ فلذلك اختارُوا الحذفَ.

في (الكامِلِ)[1]: يزعمُ س[2] في: (لَوْلَاكَ) أنَّ (لَوْلَا) جارَّةٌ.

فإن قيلَ: هلَّا جَعَلها ناصبةً، وضميرُ الجرِّ والنصبِ سِيَّان.

قيلَ: لو كانت ناصبةً لألحَقَ النونَ إذا وصلَها بضميرِ المتكلِّمِ، كما تقولُ: «رَمَانِي»، و«أَعْطَانِي»، ولكنَّه يقولُ: (لَوْلَايَ).

قالَ الثَّمَانِينيُّ ما نصُّه في (شَرْحِ اللُّمَعِ)[3]: وقالُوا: «لَعَلَّني قائمٌ»، فزادوا نونَ الوقايةِ؛ لتَسْلمَ فتحةُ اللامِ، وقد حذفَ قومٌ النونَ، فقالوا: (لعلِّي)؛ لأنَّهم شبَّهوا اللامَ بالنونِ مِن (إنِّي)، فقالُوا: (لعلِّي)، كما قالوا: (إنِّي).

وقالوا: (لَيْتَنِي)، فزادوا نونَ الوقايةِ؛ لتَسْلمَ فتحةُ التاءِ، وقد أسقَطَها قومٌ، فقالوا: (لَيْتِي)، شبَّهوا (لَيْتَ) بـ(أنَّ)، وهذا رَدِيءٌ؛ لأنَّ التاءَ لا مُناسبةَ بينَها وبينَ النونِ، لا في المخرَجِ، ولا في المُقارَبةِ.

وقالَ أيضًا: وقالُوا: (قَدْنِي، وقَطْنِي)، فزادُوا النونَ؛ ليَسْلمَ سُكونُ الدالِ والطاءِ، ومَنْ أسقطَ النونَ؛ فلأنَّ هذا اسمٌ، والكسرُ يدخلُه.

في الباقياتِ واضطرارًا خَفَّفا ... مِنِّي وعَنِّي بعضُ من قد سَلَفا

عِلَّةُ الإثباتِ أنَّها حروفٌ مشبَّهةٌ بالفعلِ، وعِلَّةُ الحذفِ استكراهُ توالي الأمثالِ،

---

(١) انظره في: ٣/ ١٢٧٧.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٣ ـ ٣٧٦.

(٣) انظره في: ٤١٣ ـ ٤١٤.

فحُذِفَت نونُ الوقايةِ؛ لأنَّ الثِّقَلَ حصَلَ بها.

وقد ظَهَرَ أنَّ حُروفَ بابِ (إِنَّ) ثلاثةُ أقسامٍ: متساوي الأمرَينِ؛ وهو أربعةٌ، ومختارُ الحذفِ، ومختارُ الإثباتِ.

وفي لَـــدُنّي لَـــدُني قـــلَّ وفي قَدْنِي وقَطْنِي الحذفُ أيضًا قد يفي

❁ ❁ ❁

العلم

اِســـمٌ يُعَـــيِّنُ المُسَـــمَّى مطلقـــا عَلَمُـــه كجعفـــرٍ وخِرْنِقـــا

وقَـــرَنٍ وعَـــدَنٍ ولاحِـــقِ وشَـــذْقَمٍ وهَيْلَـــةٍ وواشِـــق

واســـمًا أتـــى وكنيـــةً ولَقَبـــا وأَخِّـــرَنْ ذا إن سِـــواه صَـــحِبَا

وإن يكونـــا مُفْـــردين فأَضِـــفْ حتمًـــا وإلا أَتبِـــعِ الـــذِي رَدف

ع: لا يريدُ بقولِه: (أَتبِعْ) إلا أنَّك لا تُضِيفُ، بل تجعلُه مِن بابِ التوابعِ، وبابُ التوابعِ يجوزُ فيه القطعُ.

وقد يُتَوَهَّم مِن قولِه: (أَتبِعْ) أنَّك لا تقطعُ، فلا تقولُ: «رَأَيْتُ سَعِيدًا كُرْزٌ»، بتقديرِ: «هُوَ كُرْزٌ»، وليسَ كذلك، والقطعُ كما يجوزُ في النَّعتِ، يجوز في عطفِ البيانِ؛ لأنَّه شبيهُ الصِّفَةِ.

قالَ في (المُفَصَّل)[1]: وإذا اجتَمعَ للرَّجُلِ اسمٌ غيرُ مضافٍ ولقبٌ، أُضِيفَ اسمُه إلى لقبِه.

وكَتَب عليه الشَّلَوْبِينُ[2]: صوابُه: ما لم يكُن اللقبُ مضافًا.

ومنـــه منقـــولٌ كفضـــلٍ وأَسَـــدْ وذُو ارتجـــالٍ كسُـــعادَ وأُدَد

---

(١) انظره في: ١٩.

(٢) انظر: (حواشي المفصل) له ٧.

قالَ عبدُ القَاهِرِ[١] رحمَه اللهُ تعالى: (عُمَرُ) يُشْبِهُ المرتجلَ، من حيثُ إنَّه غيرُ منقولٍ مِن نكرةٍ؛ إذ ليسَ في غيرِ الأعلامِ ما يسمَّى (عُمَرَ)، فأمَّا على الإطلاقِ فلا؛ لأنَّه إذا ذُكِر قُصِدَ به (عَامِرٌ)، و(عَامِرٌ) منقولٌ، فهو إذًا مرتجَلٌ مِن حيثُ الظاهرُ، منقولٌ مِن حيثُ النيَّةُ، وقد يُطلِق بعضُ أصحابِنا عليه الارتجالَ، والتحقيقُ ما عَرَّفتُكَ.

ع: إنما وَجَبَ أن لا يكونَ منقولًا عَن نكرةٍ؛ لأنَّ ما مُنِع صرفُه للعلميةِ والعدلِ، شَرْطُه أن يكونَ عدلُه عَن عَلَمٍ، ألا تراهم قالُوا: لو سمَّيتَ بـ (زُفَرَ) من قوله[٢]:

.... النَّوْفَـــــلُ الزُّفَــــــرُ

صرفتَه.

وجملـــةٌ ومـــا بمَـــزْجٍ رُكِّبـــا ذَا إن بغيـــرِ وَيْـــهِ تَـــمَّ أُعْرِبـــا

وشـــاع في الأعـــلام ذُو الإضـــافه كعبـــدِ شـــمس وأبـــي قحافـــه

وليسَ منه: (جبرائيلُ، وميكائيلُ، وإسرائيلُ، وميكالُ)، خلافًا لِمَنْ زعمَ ذلك قائلًا: إنَّ (إيل، وإل) اسمانِ له تعالى، فهو بمنزلةِ: (عَبْدِ اللهِ)؛ لأنَّا نقولُ: لو كانَ كذلك لخُفِضَ الثاني، وأُجريَ الأوَّلُ بوجوهِ الإعرابِ، كما في: (عَبْدِ اللهِ)، وأيضًا فإنَّ (إيلًا، وإلًّا) لم يُسمَعا مفردَينِ اسمًا له تعالَى، بخلافِ: (عَبْدِ اللهِ، وعَبْدِ الرَّحْمَنِ).

---

(١) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ٢/ ١٠١٧.

(٢) بتمامه:

أخـــو رغائـــبَ يُعطيهـــا ويُســـألُها يـــأبى الظُّلامـــةَ منـــه النوفـــلُ الزُّفَـــرُ

والبيت لأعشى باهلة، وهو من البسيط. انظر: الديوان ٢٦٧ والأصمعيات ٩٠.

ذَكَره أبو عَلِيٍّ في (الحُجَّة)[1].

وَوَضَعُوا لِبعضِ الاجْناسِ عَلَم كعَلَمِ الأشخاصِ لَفظًا وهو عم

قولُه: (عَلَمْ): وَقَفَ على المنصوبِ بغيرِ ألفٍ، وإنَّما يجوزُ ذلك على لغةِ ربيعةَ[2]، قالَ شاعرُهم[3]:

جَعَلَ القَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبَرْ

من ذاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ للعَقْرب وهكذا ثُعالَةٌ للثعلب

ومثلُه بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ كذا فَجارِ علَمٌ للفَجْرَه

كَتَبَ الشَّلَوْبِينُ[4] على عَلَمِ الجِنسِ: قالَ الفارِسيُّ: تعريفُ هذه الأشياءِ لفظيٌّ، وإلا فلا فَرْقَ بينهَا وبينَ النكراتِ مِن حيثُ المعنى.

قالَ الشاعرُ[5]:

أنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

---

(١) انظره في: ٢/ ١٦٩.

(٢) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٧٦ وما بعدها.

(٣) بتمامه:

شَـيِّزٌ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ جَعَلَ القَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبَرْ

والبيت لعدي بن زيد، وهو من الرمل. انظر: الديوان ٥٩ وإصلاح المنطق ١١٩.

(٤) انظر: (حواشي المفصل) له ٩.

(٥) البيت من الكامل، وهو للنابغة. انظر: الديوان ٥٥ والكتاب ٣/ ٢٧٤.

أي: فحَملتُ هذا المعنى، وحَملتَ أنت ذاك.

قالَ عبدُ القَاهِر[1]: لو قيلَ: إنَّ (فَجَارِ) عَلَمٌ عُدِلَ عَن (الفَجْرةِ) عَلَمًا للخُطَّة، بإزَاءِ: (بَرَّةَ)، كانَ حَسَنًا.

ع: فالمانعُ صَرْفَ (فَجَارِ) على هذا التأنيثُ والعَلَميةُ والعَدْلُ، كما في (حَذَامِ) في لغة مَنْ أعربَ، وهو حَسَنٌ، هذا إذا أعربْناه، وهي لُغَيَّةٌ، وإلا فالمشهورُ بناؤُه، كالبيتِ.

وقال أبو عَلِيٍّ في (الإيضاحِ)[2]: (فَجَارِ وجَمَادِ) عُدِلتا عن (الفَجْرةِ، والجُمُودِ)، فجَعَلَهما مِن بابِ (سَحَرَ)، وإنما كانَ لا بُدَّ مِن ادِّعاءِ العَدْلِ؛ لأنَّ البناءَ في هذا لا بُدَّ فيه مِن حُصولِ ثلاثةِ أسبابٍ، قالَه الجُرْجانيُّ[3].

ع: قولُه: «لا بُدَّ مِن حصولِ ثلاثةِ أسبابٍ»: يعني: حتَّى يُشبِهَ بها (نَزَالِ)، فيُبْنَى؛ لمشابهتِه له في الوزنِ والعدلِ والتأنيثِ، وعَدْلُه إمَّا عَن (أَلْ)، كما قالَ أبو عَلِيٍّ، أو عَن (فَجْرةَ) العَلَمِ، كما قالَ عبدُ القاهِرِ، والعدلُ عَن (أَلْ) قليلٌ، فينبغي أن يَقْوَى قولُ عبدِ القاهِرِ.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ٢/ ١٠٢١ وما بعدها.

(٢) انظره في: ٢٣٦.

(٣) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ٢/ ١٠٢٢ وما بعدها.

أسماءُ الإشارة

بِـــذَا لِمفـــردٍ مـــذكر أَشِـــرْ   بـذي وذِه تـي تـأ علـى الأنثى اقْتَصِرْ

[بِذِيْ]: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِي ٱلشَّجَرَةَ﴾[1].

[وَذِهْ]: قيلَ: إنَّ سيبويه[2] حكَى على ذلك: «هذِهْ هِنْد».

ع: ولا دليلَ فيه؛ لجوازِ أن يكونَ سُكِّن للادِّغامِ، هذا إن كانَ المسموعُ: (هَذِهْ).

[تِي]: «كَيفَ تِيكُنَّ؟»[3].

[تَاْ]: أنشد هِشَامٌ[4]:

خَلِيلِيَّ لَـوْلَا سَـاكِنُ الـدَّارِ لَـمْ أُقِـمْ   بِتَـا الـدَّارِ إِلَّا عَـابِرًا لِسَـبِيلِ

والعَجَبُ أن لم يَذكُر المصنِّفُ: (ذِهِي)، وهي أكثرُ.

---

(١) البقرة ٣٥ والأعراف ١٩، وهذه قراءة ابن محيصن. انظر: المحتسب ١/ ٢٤٤.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٦.

(٣) إن كان يقصد الحديث فلفظه في البخاري ٢٦٦١ ومسلم ٢٧٧٠ ولم أجد لفظًا غيره: «كيف تيكم؟»، وقال الدماميني في تعليق الفرائد ٢/ ٣٢٧ـ٣٢٨: «ولكن في حديثِ عائشةَ رضي الله عنها: «كَيْفَ تِيكُم؟»، أو «كَيْفَ تِيكُنَّ؟»، الشَّكُّ منِّي الآنَ».

(٤) يقصد هشام بن معاوية الضرير، والبيت من الطويل. انظر: الزاهر ١/ ٢٧٥ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٢٠٧.

وذانِ تَـــانِ للمثنـــى المرتَفِـــع وفي ســواه ذَيــنِ تَــين اذكُــر تطــع

قالَ الجَوْهَرِيُّ ـ رحمَه اللهُ ـ في (الصَّحَاحِ)[1]: وإن ثَنَّيتَ (ذا) قلتَ: (ذَانِ)؛ لأنَّه لا يَصِحُّ اجتماعُ الألِفَينِ؛ لسكونِهما، فأُسْقِطَ إحدَى الألِفَينِ، فمَنْ قدَّرَ أنَّها ألفُ (ذا) قَرَأَ: ﴿إِنَّ هَـٰذَيْنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾[2]، ومَنْ قدَّر أنها ألفُ التثنيةِ قَرَأَ: ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ﴾[3]؛ لأنَّ ألِفَ (ذَا) لا يدخلُها إعرابٌ، وقد قيلَ[4]: إنَّها لغةُ بني الحارثِ بنِ كَعْبٍ.

وبـــأُولاْ أَشِـــرْ لجمــــعٍ مُطْلَقـــا والمــدُّ أَوْلَـى ولَـدَى البعـدِ انطِقـا

[والمدُّ أَوْلى]: وفُهِمَت اللغةُ الثانيةُ ـ وهي القَصْرُ ـ من موضعين:

أحدُهما: ما تقتضِيه (أَفْعَلُ) مِن أصلِ ثُبوتِ الفِعلِ.

والثاني: أنَّه نَطَقَ بها، فقالَ: (وبأُلا).

بالكـــافِ حرفـــا دون لام أو معَـــه والــلام إن قَــدمتــهــا ممتنعــه

... ﴿هَـٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾[5] وفي (هَأَنـذَا) ونحـوِه: فقـالَ الخليـلُ: إنَّ (هَـا) مُقدَّمةٌ مِن تأخيرٍ، وإنَّ الأصلَ: «أَنَا هَذَا»، فقُدِّمَت في أوَّلِ الكلامِ.

وقيلَ: إنَّ الضميرَ لمَّا كان مُبهَمًا؛ لأنَّه يصلُحُ لكلِّ أحدٍ، بخلافِ الظاهرِ، أُتِيَ فيه بالتنبيهِ.

---

(١) انظره في: ٦/ ٢٥٤٩ وما بعدها.

(٢) طه ٦٣، وهي قراءة أبي عمرو. انظر: السبعة ٤١٩.

(٣) قراءة نافع وحمزة والكسائي وابن عامر. انظر: السبعة ٤١٩.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٧٦.

(٥) آل عمران ١١٩.

حُجَّةُ الخليلِ قولُ الشاعرِ[(١)]:

أَنَّـا اقْتَسَـمْنَا المَـالَ نِصْـفَيْنِ بَيْنَنَـا فَقُلْنَـا لَهَـا: هَـذَا لَهَـا، هَـا وَذَا لِيَـا

فليسَ بعدَ (هَا) ضميرٌ، بل الضميرُ...، والتنبيهُ قبلَ المُنَبَّهِ لا بَعْدَه.

وحُجَّةُ غيرِه قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ ﴾[(٢)]، فأُتِيَ بـ (هَا) مع الضميرِ، مع الإتيانِ بها مع الإشارةِ.

وبِهُنَـا أَوْ هَاهُنَـا أَشِـرْ إلـى دانِي المكـانِ وبـه الكـافَ صِـلا

قولُه: (وبِهُنَا): للإشارةِ إلى المكانِ القريبِ لفظانِ: (هُنَا، وهَاهُنَا)، وللبعيدِ ستةُ ألفاظٍ: (هُنَاكَ، وهَاهُنَاكَ، وهُنَالِكَ، وهَنَّا، وهِنَّا، وثَمَّ).

[أَشِرْ]: عَدَّى هنا (أَشَارَ) بـ (إِلَى)، وكذا في التنزيلِ: ﴿فَأَشَارَتۡ إِلَيۡهِۖ﴾[(٣)].

فأمَّا قولُه:

بِـ (ذا) لِمُفْـرَدٍ مُـذَكَّرٍ أَشِـرْ ....

فإنَّه أقامَ اللامَ مُقامَ (إِلَى)، هذا الظاهرُ، وإن [كانَ][(٤)] (أَشَارَ) لا يتعدَّى بها في الأصلِ.

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٣٦٠ والكتاب ٢/ ٣٥٤ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٤٤.

(٢) النساء ١٠٩.

(٣) مريم ٢٩.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

قالَ مَكِّيٌّ[1] في: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا﴾[2]: إنَّه إشارةٌ إلى الزَّمانِ، وهو ظاهرٌ.

وقالَ غيرُه في: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[3]: إنَّه كذلك، وهو مُحتَمِلٌ.

في البعـــدِ أو بـــثَمَّ فـــه أو هَنَّـــا أو بِهُنالـــك انطقَـــنْ أَو هِنَّـــا

قالَ الطَّبَريُّ[4] في: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾[5]: إنَّ معناه: «أَهُنَالِكَ؟»، قالَ: وليست (ثُمَّ) هذه التي تأتي للعطفِ. انتهى.

قيلَ[6]: وهذه دعوى.

ع: الظاهِرُ أنه اشتبَه عليه (ثُمَّ) بـ(ثَمَّ).

ع: لم يتصرَّف... (ثَمَّ) إلا بجرِّه بـ(مِنْ)، نحوُ: «ومِنْ ثَمَّ»، وأخطأَ[7] مَن أعرَبَها مفعولًا به في: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾[8].

فأمَّا قولُه: (أو بثَمَّ فُهْ): فإنَّ هذه اسمٌ لتلك.

حاصلُه: أنَّه يُشارُ للمكانِ على سبيلِ المشاركةِ بما تقدَّم، وعلى سبيلِ الاختصاصِ بغيرِ ذلك، وذلك أنَّه إن كانَ قريبًا أُشيرَ إليه بـ(هُنَا) مخففَّةَ النونِ مع

---

(١) انظر: (مشكل إعراب القرآن) له ١٣٧.

(٢) آل عمران ٣٨.

(٣) الأحزاب ١١.

(٤) انظر: (جامع البيان) له ١٢/ ١٩٠.

(٥) يونس ٥١.

(٦) انظر: تفسير ابن عطية ٣/ ١٢٤.

(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٦٦.

(٨) الإنسان ٢٠.

الضمِّ، ومشدَّدَتَها مع الفتحِ، والكَسرِ، هذا مع تَجرُّدِ الاسمِ مِن حرفِ التنبيهِ، وإن شئتَ ألحقتَه التنبيهَ في الثلاثةِ، وإن كانَ بعيدًا أُشِيرَ إليه بالثلاثةِ أيضًا مع الكافِ دونَ اللامِ والتنبيهِ، أو مع اللامِ دونَ التنبيهِ، أو بالعكسِ، فهذه تسعةٌ، وبـ(ثَمَّ)، فهذه عشرةٌ في البعيدِ، وستةٌ في القريبِ.

وتوجيهُه: قولُه: (وبهُنَا): لغةُ الضمِّ.

(أو هاهُنَا): يعني: إلحاقَ (هَا) التنبيهِ.

(وبه الكافَ): أي: بما ذكرتُ، وهو (هُنَا، وهَاهُنَا).

(أو هَنَّا): الفتح والتشديد، ويؤخذ....

أو بهُنَالِكَ):... جواز دخولِ اللامِ، فيؤخذ في الجميع.

(أو هِنَّا): يؤخذُ على الجميعِ أيضًا.

❁ ❁ ❁

الموصول

موصولُ الاسماءِ الَّذي الأُنثى التي   واليـــا إِذَا مـــا ثُنِّيـــا لا تُثْبِـــتِ

سُمِّيَتْ مَوصُولاتٍ؛ لأنَّها وُضِعَت مُفتَقِرةً لصِلةٍ، ولا يُتوهَّم أنَّها سُمِّيت بذلك لأنَّها وُضِعَت وُصلةً إلى وَصْفِ المعارِفِ بالجُمَلِ؛ لأنَّ حَقَّها إذ سُمِّيَتْ بهذا المعنى أن يُقالَ فيها: (مُوَصِّلاتٌ)، لا: (مَوْصُولاتٌ)؛ لأنَّها مَنْ وَصَّلَ، لا مَنْ وَصَلَ.

قولُه: (موصولُ الاسماءِ) احترازٌ مِن موصولِ الحروفِ، وهو ما أُوِّلَ مع ما بعدَه بالمصدَرِ غيرَ مُفْتَقِرٍ لضَميرٍ.

فقولُنا: «مع ما بعدَه»: خَرَجَ: «يَنْفَعُ» في: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ﴾[1]، والضميرُ في: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا﴾[2].

وقولُنا: «غيرَ مفتَقِرٍ»: خرجَ به: الموصُولُ الاسميُّ الموصوفُ به مصدرٌ حُذِفَ؛ فإنَّه يُقالُ فيه: مُؤَوَّلٌ بالمصدَرِ، نحوُ: ﴿كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾[3]، أي: خَوْضًا كالذي خاضُوهُ، فحُذِفَ العائدُ المنصُوبُ.

وهي خمسةٌ: واحِدٌ لا يُوصَل إلا بالاسميةِ، وهو (أَنَّ)، وواحدٌ يُوصَلُ بالفعليةِ بحَذافِيرِها، وهو (أَنْ)، واثنانِ يُوصَلانِ بما عدا الأمرَ، وهما (مَا، ولَوْ)، وواحدٌ لا

(١) المائدة ١١٩.

(٢) المائدة ١١٥.

(٣) التوبة ٦٩.

يُوصَلُ إلَّا بالمضارعِ، وهو (كَيْ).

بـــل مـــا تليـــه أوْلـــهِ العلامـــه والنـــونُ إن تُشْـــدَدْ فَـــلا مَلامَـــه

[أَوْلِهِ العلامَه]: أي: علامةَ التثنيةِ، أو: علامةَ الرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ، والأوَّلُ أَوْلَى؛ لأنَّ المقامَ في التثنيةِ وغيرِها، وأيضًا فكانَ القياسُ على الثاني: (العلامتَين).

قالَ أبو عَلِيٍّ[1] في (التَّذْكِرة): مَن قرأَ: ﴿اللَّذَانِّ﴾[2]، و: ﴿هَـٰذَانِّ﴾[3]، و: ﴿هَاتَيْنِّ﴾[4]، فإنَّه شَدَّدَ؛ عِوضًا مِن الحذفِ اللاحِقِ للكلمةِ، ألا تراهم يقولون: إنَّ (ذَا) حُذِفَت لامُها، وإنَّ الياءَ في (اللَّذَانِ) حُذِفَت في التثنيةِ.

فإن قلتَ: الحذفُ في (اللَّذَانِ)؛ لالتقاءِ الساكِنَين، وما حُذِفَ لالتقائِهما فهو في تقديرِ الثَّباتِ؛ فلا يُعَوَّضُ عنه، بدليلِ[5]:

.... وَلَا ذَاكِـــــــرَ اللهَ إِلَّا قَلِـــــــيلَا

ألا تراه نَصَبَ؛ لنيةِ المحذوفِ.

قيلَ: اللامُ في (اللَّذَانِ، واللَّتَانِ) ـ وإن كانت حُذِفَت لالتقائِهما ـ فإنَّه لمَّا لم

---

(١) انظر: (الحجة) له ٣/ ١٤١ وما بعدها.

(٢) النساء ١٦، وهي قراءة ابن كثير. انظر: السبعة ٢٢٩.

(٣) طه ٦٣ والحج ١٩، وهي قراءة ابن كثير أيضًا. انظر: السبعة ٢٢٩.

(٤) القصص ٢٧، وهي قراءة ابن كثير أيضًا. انظر: السبعة ٢٢٩.

(٥) بتمامه:

فألفيتـــه غيـــرَ مســـتعتبٍ ....

والبيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ٥٤ والكتاب ١/ ١٦٩.

يظْهَرُ في أكثرِ المواضِعِ، أشبهَ ما حُذِفَ حذفًا لغيرِهما، فاقتضَى العِوَضَ، كما اقتضاه في المبهمةِ، نحوُ: (هَذَان)، واتَّفَقَ (هَذَان، واللَّذان) في العِوَضِ، كما اتَّفَقا في التحقيرِ، في فَتحِ الأوائلِ منهما، مع ضَمِّها مع غيرِهما، وفي إلحاقِ الألفِ أواخرَها، وذلك نحوُ: (اللَتَيَّا، واللَّذَيَّا، وهَاذَيَّا).

فأمَّا تخصيصُ أبي عَمْرٍو[1] العِوَضَ في الإشارةِ، وتركُه ذلك في (اللذان)، فيُشبِهُ أن يكونَ لِمَا رآه مِن أنَّ الحذفَ لها ألزمُ، فبِحَسبِ ذلك ألْزَمَها العوضَ؛ عوَّضَ في (الَّذَيْنِ)[2] أو لم يعوِّض، ألا ترى أنَّك تقولُ: (اللَذَيَّا)، فتَظهَرُ اللامُ المحذوفةُ في التثنيةِ إذا حقَّرتَه[3]، بخلافِ قولِك: (هَاذَيَّا).

فالحذفُ في الاسمِ قائمٌ؛ لأنَّه كان ينبغي: (هَاذَيِيَّا)، الياءُ الأولَى عَيْنُ الفِعلِ، والثانيةُ للتحقيرِ، والثالثةُ لامٌ، فحُذِفَت العينُ، ولم يجُز أن تُحذفَ اللامُ؛ لأنَّ بحذفِها تتحرَّكُ ياءُ التَّحقيرِ؛ لمجاورَتِها الألفَ، وهذه الياءُ لا تتحرَّكُ؛ ولهذا لم تُلْقَ عليها حركةُ الهمزةِ في: (أُفَيْئِس).

فإن قلتَ: فهلَّا عوَّضُوا في تثنيةِ: (يَدٍ، ودَمٍ).

فإنَّ ذلك ليس سؤالًا؛ لأنَّهم قد عوَّضوا في: (أَسْطَاعَ، وأَهْرَاقَ)، دونَ: (أَجَادَ، وأَقَامَ)، وأيضًا فإنَّ الحذفَ في هذه المتمكِّنَةِ لا يلزَمُ، فكانَ كَلَا حَذْفٍ، ألا تراهم

---

(١) يقصد قراءة التشديد في القصص ٣٢ وحدها: ﴿فَذَانِّكَ﴾. انظر: السبعة ٢٢٩.

(٢) كذا بخط ابن هشام، والصواب: (اللذين).

(٣) النص في الحجة: «فبحسب لزومها الحذفَ ألزمها العوضَ، ولم يعوض في «اللذين»؛ ألا ترى أن «اللذين» إذا قلت: اللَذَيَّا، فحقَّرت؛ أظهرت اللامَ المحذوفة...».

قالوا: (غَدٍ[1]، وغَدْوٌ)، وقالُوا: (يَدَيَانِ، وفَمَيَانِ، وفَمَوَانِ)، فتمَّمُوه في التثنيةِ، وقالُوا في الجمعِ: (أَيْدٍ، ودِمَاءٌ)، وفي التحقيرِ: (يُدَيَّةٌ، ودُمَيٌّ)، فتمَّموه. انتهى مُلَخَّصًا.

ع: تقريرُ الاستدلالِ بـ:

وَلَا ذَاكِــــــــرَ اللهَ............

أنَّ التنوينَ لولا أنَّه كالثابتِ لم يُنصب.

وتقريرُ الجوابِ أنَّهم قالوا: (اللَّذْ، واللَّتْ) كثيرًا في المفرَدِ؛ فأشبهَ الحذفُ لذلك الحذفَ لغيرِها... أنَّ ياءَ التحقيرِ لا ينقلُ إليها...، يعني: وإنَّما يُستَغْنَى بالبدَلِ؛ لأنَّها كألفِ التكسيرِ في تحرُّكِها وادِّغامِها.

والنونُ مِن ذَيْنِ وتَينِ شُدِّدا أيْضًا وتَعْويضٌ بذاكَ قصدا

وقد يُبدَلُ من إحدى المضعَّفين ياءٌ؛ للتخفيفِ.

قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[2]: إنَّه قيلَ: (ذَانِيك)؛ بإبدالِ ثاني النونين[3]، وإنَّه قُرِئَ: ﴿فَذَانِيكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾[4].

[**وتعويضٌ بذاك قُصِدا**]: ع: أو ليُخالِفُوا بينَ تثنيةِ المُعرَبِ والمبنيِّ، كما خالَفُوا بتصغيرِهما، فقالُوا: (اللَّذَيَّا، واللتَيَّا).

قولُه في (الموصولات): (**وتعويضٌ بذاك قُصِدا**): أي: قَصَدُوا التعويضَ عَن

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٠٢.

(٣) في المخطوطة: (النونن).

(٤) القصص ٣٢، وهي قراءة ابن كثير من رواية شبل. انظر: السبعة ٤٩٣.

المحذوفِ، وهذا يدلُّ على أنَّها تثنيةٌ حقيقيةٌ، وفيه نَظَرٌ مِن وجهَين:

أحدُهما: أنَّه لا يُثنَّى الاسمُ حتى يُنكَّر؛ ولهذا تَدخُلُه (أَلْ)، وهذه لا تقبَلُ التنكيرَ.

والثاني: أنَّ التثنيةَ إمَّا تَرُدّ المحذُوفَ، كـ: (أَخَوانِ، وأَبَوانِ)، أو لا تردُّه، كـ: (يَدَانِ، ودَمَانِ)، أمَّا أنها تَحذِفَ ما ثَبَتَ فلا.

وقالَ الفارسيُّ[1]: إنَّها تثنيةٌ، قالَ: حُذِفَ مِن (ذَا) لامُه في الإفرادِ، وعينُه في التثنيةِ؛ لالتقاءِ الساكنَين.

ورُدَّ بأنَّ المحذوفَ لالتقاءِ الساكنَينِ كالثابتِ، بدليلِ الإعمالِ في:

.... وَلَا ذَاكِــــــرَ اللهَ إِلَّا قَلِــــــيلَا

والثَّابِتُ لا يعوَّضُ مِنه، فبَطَلَ كونُ هذا تثنيةً؛ لأنَّك تُسلِّمُ أنَّ التشديدَ عِوَضٌ، أو النُّونَ عِوَضٌ، على اختلافٍ في ذلك.

وأُجيبَ بأنَّ الحذفَ قد يكونُ على شَرِيطَةِ التعويضِ.

ع: هذا من كلامِ النِّيليِّ[2]، وأقولُ: كلُّ مَن قالَ بالعِوَضِ فقد يلزمُه القولُ بالتثنيةِ، فالأمرُ لازمٌ له، وكونُ نونِ التثنيةِ عوض[3] مِن العَينِ قولٌ غَرِيبٌ، والقياسُ على: (أَخَوَانِ، ويَدَانِ) فاسِدٌ، وإنَّما يصِحُّ لو قِيسَ على مثنًّى مَبْنِيٍّ، أمَّا مثنًّى معربٌ

(١) انظر: (الحجة) له ٣/ ١٤١.

(٢) انظر: (الصفوة الصفية) له ١/ ٦٧٢.

(٣) كذا في المخطوطة.

فلا؛ وذلك لأنَّ أصولَ المعربِ محفوضةٌ[١].

جمعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِين مطلقا وبعضُهم بالواو رفعًا نَطَقا

قولُه: (جَمْعُ «الذي»: «الذين» مطلقا): إنَّما لم يُجْرِ الجمهورُ (اللذِينَ)[٢] مُجرى: (الزَّيدِينَ)، كما أَجرَى الجميعُ (اللذانِ) مُجرى: (الرَّجُلَانِ)؛ لأنَّ (اللَّذانِ) إمَّا مفرَّعٌ على (الذِي)، كما قد يُوهِمُه قولُه: (لَا تُثْبِتِ)، أو على (اللذِ)[٣]، كما يقولُ الشَّيخُ في (شَرْحِ التَّسْهِيلِ)[٤] ـ وهو الظاهرُ في التحقيقِ مِن قولِه: (لَا تُثْبِتِ)، ولم يقلْ: «احذِفْها»، فتأمَّلْ ذلك ـ أو كالمفرَّعِ على ذلك، فأُجرِيَ مُجرى: (الزَّيدَينِ، والرَّجلَينِ)، يدلُّك على أنه كذلك أو بمنزلةِ ما هو كذلك: أنَّهم شدَّدُوا فيه؛ تعويضًا.

وأمَّا (الذِينَ) فإنَّه عندي مِن (الذِي)، كـ: (رَكْبٍ) مِن: (رَاكِبٍ)، أي: اتَّفقا في المادةِ بطَرِيقٍ عَرَضِيٍّ، يدلُّكَ على ذلك عمومُ (الذِي) في العاقلِ وغيرِه، وخصوصُ (الذينَ) بالعاقلِ، وأنَّ العَرَبَ لم تشدِّد النونَ تعويضًا فيه، كما شدَّدُوا في التثنية تعويضًا؛ لأنَّه ليسَ مُفرَّعًا، ولا كالمفرَّعِ على (الذي)، فافهَمه.

وقد أشارَ الشَّيخُ إلى ما صرَّحتُ به، قالَ[٥]: لم يَجْرِ (الذِينَ) على سَنَنِ الجُمُوعِ؛ لاختصاصِه بأُولِي العِلمِ، لم يَجْرِ مَجراها في الإعرابِ، ثُمَّ قالَ: ومَن قالَ[٦]: (اللَّذُونَ)

---

(١) الصواب: (محفوظة).

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: (الذين).

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه أن يقول: (اللذِ).

(٤) انظره في: ١/ ١٩١.

(٥) انظر: (شرح التسهيل) له ١/ ١٩١.

(٦) انظر: لغات القرآن للفراء ٢١.

راعى أنَّ (الذِينَ) يُشبِهُ في اللفظِ: (الشَّجِينَ، والعَمِينَ)، فأعطاه حكمَه.

بـالَّلاءِ والـلاتِ التـي قـد جُمِعـا والـلاءِ كالـذين نـزرا وقعـا

[واللاتِ]: يحتملُ أن يكونَ أرادَ: (اللَّاتِي)، وحَذَفَ الياءَ؛ لالتقاءِ الساكنَين، ويرجِّحُه أنَّه الذي وردَ في التنزيلِ[1]، فليَكُنْ هو المنصُوصَ عليه، ويحتملُ أن يكونَ الحذفُ مِن الأصلِ، ويرجِّحُه أنَّه رُوِيَ: (باللاتِ واللاءِ).

[و«اللائِي» كـ«الَّذِينَ»]: والأكثرُ أن تكونَ جَمعًا للَّتي، كقولِه تعالَى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ ﴾[2]، وقولِ الشاعرِ[3]:

الـلَاءِ كُـنَّ مَرَابِعًـا وَمَصَـايِفًا ....

ومَـن ومـا وأَلْ تُسَـاوِي مـا ذُكِـر وهكـذا ذُو عنـدَ طيِّـئٍ شُـهِرْ

[و«مَنْ»]: قالَ[4]:

لَسْـنَا كَمَـنْ جَعَلَـتْ إِيَـادٌ... ....

---

(١) النساء ١٥ وغيرها.

(٢) الطلاق ٤.

(٣) بتمامه:

الـلَاءِ كُـنَّ مَرَابِعًـا وَمَصَـايِفًا بـك والغصـونُ مـن الشـبابِ رطـابُ

وهو من الكامل. انظر: الصحاح ٣/ ١٢١٢.

(٤) بتمامه:

لسْـنا كمَـنْ جَعَلَـت إِيَـادٌ دارَهـا تَكْرِيـتَ تنظـرُ حبَّهـا أن يحصـدا

والبيت للأعشى، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٢٣١ ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٤٩.

وقالَ تعالَى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾[1]، فأُطلِقَت على المؤنَّثِ والجَمْعِ، وكذا: ﴿مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ﴾[2].

[و«أَل»]: ع: عندَ المازنيِّ[3] أنَّ (أَلْ) حرفُ تعريفٍ، لا موصولةٌ، وإن كانت تؤدِّي مُؤدَّى (الذِي فَعَلَ)، ويؤيده أمورٌ:

١: أنَّه ليسَ كلُّ ما كان بمعنَى الشيءِ بمنزلتِه، بدليلِ واوِ (مع)، فهي حرفٌ، و(مع) اسمٌ، وهذا يقالُ: إنَّه احتجَّ به.

٢: أنَّه كَثُرَ تَعَلُّقُ حرفِ الجرِّ قبلَها بما بعدَها في المعنَى، فليكُن في الإعرابِ كذلك، فتنتفِي الموصوليةُ.

الثالثُ: تخطِّي العاملِ في: «جاءَنِي الضَّارِبُ»، وليسَ لنا اسمٌ هكذا.

الرابعُ: الفَصْلُ بها بينَ الجارِّ والمجرورِ في: (بِالضَّارِبِ)، وهما لا ينفصِلانِ. قاله أبو عَلِيٍّ[4] مُحتَجًّا به له.

مِن الموصولاتِ: (ذُو)، ولا يستعمِلُها إلا طيِّئٌ[5]، ولهم فيها استعمالانِ:

أحدُهما: أن تكونَ بلفظٍ واحدٍ للجميعِ، فتكونُ على هذا مِن بابِ الموصولِ المشتَرَكِ.

---

(١) يونس ٤٢.

(٢) الأنبياء ٨٢.

(٣) انظر: الكامل ١/ ٥٢ وشرح التسهيل ١/ ٢٠٠.

(٤) انظر: (البصريات) له ٢/ ٧٤٠.

(٥) انظر: لغات القرآن للفراء ٩٦ والنوادر ٢٦٥.

والثاني: أن تُفرَدَ مع المفردِ، وتثنَّى مع المثنَّى، وتُجمَعَ مع الجمعِ، [و][(١)] تُؤنَّثَ مع المؤنَّثِ، وتُذَكَّرَ مع المذكَّرِ، فتقول: (ذَاتُ، وذَاتَا، وذَوَاتُ، وذُو، وذَوَا، وذَوُو).

وأما ما ذكرَه المصنِّفُ[(٢)] مِن التأنيثِ وجمعِه فقط فلا وجهَ....

ع: من وَصْل (ذُو) بالاسميةِ قولُه[(٣)]:

لَئِنْ لَمْ يُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ ... لَأَنْتَحِيَنْ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهْ

وبالفعلية[(٤)]:

.... وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

[«ذُو»]: قال ابنُ عُصْفُورٍ: إنها لا تقع على المؤنث، خلافًا لبعض النحويين، ولا دليل في قوله:

.... وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) يقصد البيت الذي سيأتي من الألفية.

(٣) البيت لقيس بن جروة الطائي، وينسب إلى عمرو بن ملقط، وهو من الطويل. انظر: النوادر ٢٦٦ والكامل ٣/ ١١٤١.

(٤) بتمامه:

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وجَدِّي ... وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

والبيت لسنان الفحل الطائي، وهو من الوافر. انظر: لغات القرآن للفراء ٩٧ وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٤.

لأنَّه جاءَ على تذكيرِ (البِئرِ) على معنى القَلِيبِ، كقولِه(١):

يَــا بِئْــرُ يَــا بِئْــرَ بَنِــي عَــدِيِّ

لَأَنْزِحَــا قَعْــرَكِ بِالــدُّلِيِّ

حَتَّــى تَعُــودِي أَقْطَــعَ الــوَلِيِّ

ولم يقل: قَطْعاءَ.

قالَ(٢): و(ذَاتُ) الطائيةُ تقعُ على ما يعقِلُ وما لا يعقِلُ مِن المؤنَّثاتِ، كقولِه(٣): «والكرامةِ ذاتُ أكرمكم اللهُ بَهْ».

وكــالَّتِي أيضًــا لــدَيْهِم ذاتُ ... وموضِــعَ اللَّاتِــي أَتَــى ذواتُ

[**أيضًا**]: يعني: في استعمالٍ آخرَ عندَهم، لا: (**أيضًا**) عطفًا على: (**ذُو**).

ومثــلُ مــا ذَا بعــدَ مَــا اســتِفْهام ... أو مَــنْ إذَا لــم تُلْــغَ في الكــلام

[**أو «مَنْ»**]: قالَ(٤):

مَــنْ رَأَيْــتَ المَنُــونَ أَخْلَــدْنَ أَمْ مَــنْ ... ذَا عَلَيْــهِ مِــنْ أَنْ يُضَــامَ خَفِيــرُ؟

[**إذا لم تُلْغَ**]: أوهَمَ بهذا الشَّرْطِ جَوازَ إلغائِها معهما، وإنَّما هذا شَرْطٌ في التي

---

(١) لم يعين قائلها، وهي من مشطور الرجز. انظر: أخبار النحويين البصريين ٩٣ وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٤٢.

(٢) يعني ابن عصفور. انظر: (شرح الجمل) له ١/ ١٧٧.

(٣) سمعه الفراء من أحد أعراب طيئ، قال: «وسمعت أعرابيًّا منهم يَسأل، وهو يقول: بالفضل ذو فضَّلكم الله بِهْ، والكرامةِ ذاتُ أكرمكم الله بَهْ». انظر: لغات القرآن ٩٧.

(٤) البيت لعدي بن زيد، وهو من الخفيف. انظر: الديوان ٨٧ و٢١٧ والاختيارين ٧٠٩.

مع (مَا) خاصةً.

وكلُّهــا تـ(ـيـ)ــلزم بَعـــدَه صِــله   علـــى ضـــميرٍ لائـــقٍ مُشْـــتَمِلَه

[«**وكلُّها**»]: أي: وكلُّ الموصولاتِ، لا: وكلُّ ما تقدَّمَ؛ لأنَّه ذكرَ بعدَ هذا (أيّ)، فيُتَخَيَّلُ أنَّها إذا كانت موصولةً لا تلزَمُها الصلةُ، وليس كذلك.

قولُه: (بعدَه) يُعلَمُ مِنه أنَّها لا تتقدَّمُ، والبَعْدِيَّةُ ظاهرةٌ في ما لم يُفْصَل، فيُؤخَذُ مِن ظاهرِه أنَّها لا تُفْصَل مِن الموصولِ.

ولو قالَ:... لكانَ أحسنَ.

[**تلزَمُ**]: هذا باعتبارِ الغالِبِ، وإلَّا فقد جاءَ[1]:

نَحْـــنُ الأُلَـــى فَـــاجْمَعْ جُمُـــو   عَـــكَ ثُـــمَّ وَجِّهْهُـــمْ إِلَيْنَـــا

أو أرادَ: تلزَمُ في اللفظِ أو في التقديرِ.

قولُه: (**وكلُّها**): شَرَعَ في الكلامِ على الصِّلةِ، وكان ينبغِي أن يُكْمِلَ ذِكْرَ الموصولاتِ أوَّلًا؛ فإنَّه قد بَقِيَ عليه (أيٌّ).

وحاصلُ الأمرِ أنَّ الموصولاتِ تحتاجُ إلى الصِّلةِ، وللصِّلةِ أحكامٌ:

أحدُها: أنَّها واجبةُ الثُّبوتِ؛ لأنَّها اجتُلِبَت لتعريفِ الموصولِ، فلا تُحذَفُ.

والثاني: أنَّ محلَّها بعدَ الموصولِ.

والثالثُ: أنَّها لا يُفصَلُ بينَها وبينَه.

---

(١) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو من مجزوء الكامل. انظر: الديوان ١٣٧ وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٢.

والرابعُ: أنَّها لا يُفصَلُ بينَ أجزائِها بالأجنبيِّ.

والخامسُ: أنَّها لا تكونُ إلَّا جملةً أو شبهَها.

والجملةُ قِسمانِ: اسميةٌ، نحوُ: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ يُرَآءُونَ﴾[1]، وفعليةٌ، وهي قسمانِ: ما فِعْلُها ماضٍ، نحوُ: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝ وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ﴾[2]، وما فِعْلُها مضارعٌ، نحوُ: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ﴾[3]...، وقد اجتمعَ الجملُ الثلاثةُ في قولِه: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهۡدِينِ ۝ وَٱلَّذِي هُوَ يُطۡعِمُنِي﴾ الآيةَ[4].

وشِبهُها قِسمانِ: الظرفُ، نحوُ: ﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ﴾[5]، والجارُّ والمجرورُ، نحوُ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[6]. وقد اجتمعا في: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[7].

والسادسُ: أنَّ الجملةَ لا تكونُ إلَّا خبريةً، وهي المحتمِلةُ للصِّدقِ والكذبِ، فمِن ثَمَّ لم تقع الفعليةُ ذاتَ أمرٍ.

والسابع: أنَّها لا بُدَّ أن تشتَمِلَ على ضميرٍ مناسِبٍ للموصُولِ: في الإفرادِ والتذكيرِ وفروعِهما.

---

(١) الماعون ٦.

(٢) الأعلى ٢ ـ ٤.

(٣) الشعراء ٨٢.

(٤) الشعراء ٧٨ ـ ٧٩.

(٥) النحل ٩٦.

(٦) النحل ٥٣.

(٧) الأنبياء ١٩، والآية بتمامها: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسۡتَحۡسِرُونَ﴾.

وجملــةٌ أو شـــبهُها الـــذي وصِـــل ... بــه كمَــنْ عبــدِي الــذي ابنُــه كفــل

[**أو شِبْهُها**]: وهو الظرفُ، والجارُّ والمجرورُ؛ لقيامِهما مقامَ الجملةِ؛ ولهذا يُقَدَّرُ متعلَّقُهُما جملةً هنا بالإجماعِ.

وينبغِي أن يدخُلَ في شِبْهِها ـ وإن لـم يُـرِدْهُ الناظمُ ـ: «قَـائمٌ زَيـدٌ»، إذا جعلنا (زيدٌ) فاعلًا سدَّ مسدَّ خَبرِ (قَائِمٌ)، وأجزنا هذا التركيبَ، وهو مذهبُ الأَخْفَشِ[1]، فينبغِي أن يجوزَ: «جاءَني الذي قائمٌ أبواه»، وينبغي أن يجوزَ على مذهبِ الجميعِ: «جاءَني الذي ما قائمٌ أبواه»؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ ـ وإن كانَ مع عامِله لا يُعدُّ جملةً ـ إلَّا أنَّه هُنا واقعٌ موقعَ الجملةِ، ولهذا لم يَحتَجْ إلى خبرٍ، وما يُوجَدُ في (المفَصَّلِ)[2] مِن أنَّ خبرَه محذوفٌ تَجَوُّزٌ، وإلَّا فهذا كالفعلِ في أنَّه إنما يحتاجُ لفاعلٍ، ولهذا اشترَطَ الجمهورُ أن يَتَقَدَّمَه أداةُ استفهامٍ أو نَفْيٍ؛ ليَقْرُبَ مِن الفعلِ.

قولُه: (**وجملةٌ أو شِبْهُها**): لا يُقدَّرُ الظَّرفُ والمجرورُ هنا بمفردٍ، بل تَتَعَيَّنُ الجملةُ، بخلافِ بابِ المبتدأِ، والفرقُ أنَّ الخبرَ قد وردَ مُفردًا مُصَرَّحًا به، نحوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، فلم يكن تقديرُ المفرَدِ ممتنعًا، وأمَّا الصلةُ فلما صُرِّحَ بها لـم تكُن في غيرِ (أَلْ) إلَّا جملةً، فوجَبَ أن يُرْجَعَ بالمحتمِلِ إلى ما تَحَقَّقَ.

وصـــفةٌ صـــريحة صِـــلةُ أل ... وكونُهـا بمُعْـرَبِ الأفعـال قـل

[**وصفةٌ صريحةٌ**]: خَرجَ نحوُ: (صَاحِبٍ، ورَاكِبٍ).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤١.

(٢) انظره في: ٣٨.

قولُه: (صفةٌ) أَوْلى مِن قولِ ابنِ عُصْفُورٍ في (المُقرَّبِ)[١]؛ فإنَّ عبارتَه لا يدخلُ فيها... المشبَّهة، واستدرَكَه عليه ابنُ النَّحَّاس[٢]، وحكَى خلافًا في موصوليَّةِ الداخلةِ على الصفةِ المشبَّهةِ.

[قَلّ]: ع: فَعَلوا ذلك؛ تنبيهًا على الأصلِ؛ لأنَّ الأصلَ كونُ الصلةِ جملةً، بدليلِ الكثرةِ، وقد وصَلُوا بالاسميةِ في قولِه[٣]:

مِـــنَ القَـــوْمِ الرَّسُـــولُ اللهِ مِـــنْهُمْ ....

وبالظرفِ، كقولِه[٤]:

مَـــنْ لَا يَـــزَالُ شَـــاكِرًا عَلَـــى المَعَـــهْ

ويدلُّك أيضًا على أنَّ الأصلَ في الصلةِ أن تكونَ جملةً أنَّ صلةَ (أَلْ) لا تكونُ صفةً خُلِعَت عَن الوصفِ؛ لأنَّها لا تُقدَّرُ بالجملةِ.

أيٌّ كما وأعربت ما لم تُضف وصدرُ وصْلِها ضمير انحذف

قولُه: (ما لم تُضَفْ): ظاهرُ العربيةِ يقضِي بأنَّ (ما) مصدريةٌ ظرفيةٌ، أي: (مدةَ انتفاءِ إضافتِها، ووجودِ حذفِ صدرِ صلتِها)، وعلى ذلك يفسُدُ؛ لأنَّه يقتضي أنَّها

---

(١) انظره في: ٩١.

(٢) انظر: (التعليقة على المقرب) له ١/ ٢٠٦.

(٣) بتمامه:

مِـــنَ القَـــوْمِ الرَّسُـــولُ اللهِ مِـــنْهُمْ لهـــم دانـــت رقـــابُ بنـــي معـــدِّ

والبيت من الوافر. انظر: لغات القرآن للفراء ١٢١ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١١٣.

(٤) من مشطور الرجز. انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٠٣.

تُعرَبُ في هذه الحالةِ فقط، وليس كذلك.

وعلى المتبادِرِ إلى الذِّهنِ مِن استعمالِ المصنِّفِينَ يَصِحُّ؛ لأنَّهم يستعملون (ما لم) بمعنى: (إنْ لم)، وعلى ذلك لا إشكالَ، ولا يُحفَظُ هذا الاستعمالُ من كلامهم، وإنَّما يستعملونَ (ما) شرطيةً إذا كانت واقعةً على شيءٍ غيرِ عاقلٍ، وهي في استعمالِ هؤلاء حرفٌ، لا اسمٌ، بل مرادفةٌ لـ (إنْ).

قولُه: (**ما لم تُضَفْ**) البيتَ: لم أَزَلْ أَستكشِفُ الناسَ العِلَّةَ في بناءِ (أيٍّ) إذا أُضيفَت، وحُذِفَ صدرُ صلتِها.

وقد رأيتُ أبا عَلِيٍّ[1] قالَ في (التَّذْكِرةِ): مسألةٌ: قولُه تعالَى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[2] إنَّما بُنِيَ؛ لأنَّه حُذِفَ منه ما يَتعرَّف به، مع افتقارِ الكلامِ إليه، وهو الضَّميرُ، كما حُذِفَ مِن (قبلُ) ومِن (بعدُ) ما يَتَعَرَّفانِ به، مع افتقارِ المضافِ إلى المضافِ إليه، أَلَا ترى أنَّ الصلةَ إنما تُعرِّفُ الموصولَ إذا كانَ فيه ضميرُه، ثم حُذِفَ الضميرُ، مع أنَّ الكلامَ مفتقِرٌ إليه، فقد صارَ ذلك كحذفِ الصلةِ أجمعَ؛ لأنَّها خاليةٌ مِن الضميرِ الذي الكلامُ يصلُحُ به[3]، وإنَّما وَجَبَ أن تُوصَلَ (أيٌّ) في الخبرِ؛ لأنَّ المخبِرَ حقُّه أن يُخبِرَ بما يَعرِفُ، وإلَّا لم يكن لخبرِه معنًى، ولم تُوصَل في الاستفهامِ؛ لأنَّ المستفهِمَ إنَّما يستفهِمُ عما يُنكِرُ ولا يَعرِفُ. انتهى.

---

(١) انظر: (الإغفال) له ٢/ ٤٠٠.

(٢) مريم ٦٩.

(٣) كتب ابن هشام كلامًا، ثم ضرب عليه، وهو هذا: «وتختص في أنها لا تعرِّف، بمنزلة خلوّ الكلام من... فمن... انه لا يتعرف بها».

وهذا مُقتضٍ لأنْ تُبنى (أيٌّ) إذا حُذِفَ ما تُضافُ إليه، إذا قيلَ: «أيًا هو أشدُّ»، وليسَ كذلك بالإجماعِ، وإنما قلتُ: إنَّه يقتضِيه؛ لأنَّه إذا كانَ حذفُ الصلةِ مُقتَضِيًا للبناءِ؛ لأنَّه شبيهٌ بحذفِ المضافِ، فأنْ يكونَ حَذْفُ المضافِ شبيهًا بحذفِ المضافِ مِن بابِ الأَوْلَى، ويلزَمُ أيضًا على صريحِ عِلَّتِه أن تُبنَى إذا قيلَ: «أيًا أَشَدُّ»؛ لأنَّ الافتقارَ حينئذٍ أَشَدُّ.

قالَ ابنُ هِشَامٍ ـ غفرَ اللهُ تعالَى له ـ: وقد رأيتُ فيما بعدُ في كلامِ أبي عَلِيٍّ في (التَّذْكِرةِ) ما يرفعُ هذا.

ع: الحاصلُ أنَّه جَعَل الصلةَ والعائدَ مجموعُهُما كالمضافِ إليه، بجامعِ أنَّ كلًّا منهما ـ أعني: مِن الصلةِ والعائدِ، ومِن المضافِ إليه ـ يُعرِّفُ، وجَعْلُه زوالَ العائدِ كزوالِ الصلةِ؛ لأنَّ التعريفَ بالمجموعِ؛ فبُنِي لذلك؛ وَاهٍ؛ لأنَّ ذلك إن تمكَّنَ لا يتمكَّنُ تَمَكُّنَ المفردِ، بدليلِ امتناعِ: (أيُّوهُم، وأيَّاهُم)[1]، وجوازِ: (أيُّونَ، وأيَّانِ).

حُكِيَ عَن الأخفشِ أنَّه قالَ: ولم تُبْنَ في الإفرادِ كما بُنِيَت في حالِ الإضافةِ؛ لأنَّ المفردَ يُثنَّى ويُجمَعُ، والمضافَ ليسَ كذلك، ألَا ترى أنَّ مَن قالَ: (أيَّانِ، وأيُّونَ) لم يَقُل: (أيُّوهُم)، ولا: (أيَّاهُما). انتهى.

فهذا غايةُ ما رأيتُ مِن الاعتذارِ عَن إعرابِ (أيٍّ) إذا قُطِعَت عَن الإضافةِ.

ع: وقفتُ بعدَ ذلك لأبي البَقَاءِ في (المِصْباحِ في شَرْحِ الإيضَاحِ)[2] على نكتةٍ حَسَنةٍ في ذلك، قالَ في عِلةِ البناءِ في المضافِ إلى الياءِ ـ على رأيِ مَنْ يقولُ به ـ: إنَّه

---

(١) الصواب: (أياهما)، وسيقوله بعدُ عن الأخفش.

(٢) انظره في: ١١٧ ـ ١١٩..

خَرَجَ عَن نظائِرِه، بأنَّ حقَّ المضافِ إليه أن لا يُحْدِثَ شيئًا في المضافِ مِن الحركاتِ، وهذا أَوْجَبَ كَسْرَ آخِرِ المضافِ، تبعًا لطبيعَتِه، وخروجُ الشيءِ عَن نظائِرِه يُلْحِقُه بالحروفِ، ألا ترى أنَّ (قبلًا، وبعدًا)، و«يا زَيْدُ»، و(أيٍّ) إذا وُصِلَت بجزءٍ واحدٍ، وهي بمعنى (الذي) في نحوِ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ﴾[1]، بُنِيَت. انتهى ملخَّصًا.

قلتُ: فحاصلُه أنَّه أُعرِبَ مِن بينِ سائرِ الموصولاتِ؛ لأنَّه مُلازِمٌ للإضافةِ لفظًا أو معنًى، وأنَّه يكونُ بمعنى (كُلٍّ)، وبمعنى (بعضٍ)، على ما قرَّرَه النُّحاةُ، لكنَّ شَرْطَ إعرابِه أن لا يُخالِفَ نظائرَه في أنَّ بعدَه جُزْءًا واحدًا؛ لأنَّ مُخالَفةَ النظائرِ تُوجِبُ تحويلَ ما ثَبَتَ للشيءِ، وقد ثَبَتَ له الإعرابُ؛ فلْيُبْنَ.

وقد يُعترَضُ بأنَّه مُعْرَبٌ إذا قُطِعَ عَن الإضافةِ، وحُذِفَ الجزءُ الثاني، وقد يُمنَعُ جوازُ المسألةِ؛ لأنَّ جوازَ حذفِ العائدِ في (أيٍّ) على ما قالُوا مِن أنَّه لا يُشترَطُ الطُّولُ؛ لأنَّها طالَت بالإضافةِ، وذلك مُنْتَفٍ هنا.

مثالُ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾: قولُ الشاعرِ ـ أنشده سَلَمةُ[2] ـ[3]:

أَبَاهِلَ لَوْ أَنَّ الرِّجَالَ تَبَايَعُوا   عَلَى أَيِّنَا شَرٌّ قَبِيلًا وَأَلْأَمُ

بضمِّ (أيُّنا). مِن (شَرْحِ التَّسْهِيلِ) لبعض الناس[4].

---

(١) مريم ٦٩.

(٢) يقصد به سلمة بن عاصم النحوي، تلميذ الفراء وخلف الأحمر، وأستاذ ثعلب. انظر: نزهة الألباء ١١٧.

(٣) البيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ٧٧٣ والزاهر ١/ ٣٢٧.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١/ ١٣٣ و٣/ ٥٥، ٩٢.

وهذا يدلُّ على إلغاءِ شَرْطِ بعضهم: عَدَمَ انجرارِ (أيٍّ)، فأمَّا[1]:

.... عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ

فلعلَّه تَكَلَّمَ به مَنْ يُعرِبُها.

وبعضُهم أعرب مُطلقًا وفي ... ذا الحذف أيًّا غيرُ أي يقتفي

إن يُستَطَلْ وَصل وإن لم يستطل ... فالحذف نزرٌ وأَبَوا أن يُختَزلْ

إن صَلَح الباقي لوصل مُكْمِل ... والحذفُ عندهم كثير مُنجَلي

في عائدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انتَصَب ... بفعلٍ او وصف كمن نرجو يهب

ع: بَقِيَ عليه أن يقولَ: في غيرِ صلةِ (أَلْ)، نحوُ: «جاءَني الضاربَتُه هِندٌ»، فإنَّه لا يُحذَفُ إلا نادرًا، كذا نصَّ هو[2] عليه.

ع: والدليلُ على كثرتِه أنَّ ابنَ جِنِّي في (اللُّمَعِ)[3]، وابنَ الحاجِب في (المُقدِّمةِ)[4]، وغيرَهما لم يذكروا غيرَه، فيقولونَ: يُحذفُ العائدُ المنصوبُ، ويسكتُونَ عن المجرورِ والمرفوعِ؛ لِقِلَّتِه.

---

(١) بتمامه:

إذا ما أتيت بني مالكٍ ... فسلِّمْ على أيّهم أفضلُ

وهو من المتقارب. انظر: الجيم ٢/ ٢٦٤.

(٢) انظر: (شرح التسهيل) له ١/ ٢٠٤.

(٣) انظره في: ٢٤٩.

(٤) يعني بها الكافية. انظره في: ٣٥.

وفي كلامِ ابنِ يَعِيشَ[١] أنَّ قراءةَ مَنْ قرأَ: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾[٢] شاذةٌ؛ لأنَّه حَذَفَ العائدَ، وليس بفضلةٍ، ولم يجوِّزها؛ لشذوذِها، وجاءَ غيرُ هذا.

فهذا كلُّه يؤكِّدُ أنَّ ما ادَّعاه نفيُ الكثرةِ في...، ولم يدَّعِها في غيرِه، ولا شكَّ أنَّ الفَضْلةَ والعُمْدةَ في الحَذْفِ متفاوتا المرتَبةِ.

وأُورِدَ على كلامِه أنَّ حذفَ المنصوبِ بالوَصْفِ قليلٌ.

والجوابُ: أنَّه إنَّما ادَّعَى أنَّ حَذْفَ المنصوبِ كثيرٌ في العائدِ المنصُوبِ بالفعلِ والوصفِ، فالكثرةُ محكومٌ بها على المجموعِ، لا على كلٍّ مِن المنصُوبِ بفعلٍ ووصفٍ، وإذا كانَ المحكومُ... فقد يكونُ الحُكمُ فيهما على السواءِ، وقد يكونُ أحدُهما أكثرَ مِن الآخَرِ.

ع: اشتَرطُوا أيضًا في جوازِ حَذْفِ المنصوبِ أن لا يكونَ ثَمَّ ضميرٌ يصلُحُ للرَّبطِ، نحوُ: «جاءَني الذي ضَربته في دارِه»، وينبغي أن يستثنَى منه: «جاءَني الذي ضربت لسُوءِ أدبه»؛ إذ لا إلباسَ.

ولهم أن يقولُوا ـ إن ثَبَتَ أنَّ العرَبَ لا تحذِفُه ـ: إنَّهم طَرَدُوا البابَ.

ع: أجازَ ابنُ جِنِّي[٣] أن يُحذفَ منفصلًا، قالَه في[٤]:

---

(١) انظر: (شرح المفصل) له ٢/ ٨٥ و٣/ ١٥٢ وما بعدها.

(٢) البقرة ٢٦، وهي قراءة رؤبة أو قراءة العجاج. انظر: المحتسب ١/ ٦٤.

(٣) انظر: (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة) له ٤٤.

(٤) بتمامه:

ويَصغُرُ في عيني تِلادي إذا انثَنَتْ ... يميني بإدراكي الذي كنتُ طالبا

والبيت لسعد بن ناشب المازني، وهو من الطويل. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٦٨٥.

.... بِـإِدْرَاكِي الَّـذِي كُنْـتُ طَالِبَـا

ورأيتُه لأبي البَقَاءِ[1] في: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾[2]، قدَّره بالوجهين[3].

ع: والعلَّةُ التي مَنَعَ النحاةُ بها ذلك ضعيفةٌ.

قولُه[4]: (إلا بصلةٍ) أَوْلَى مِن قولِ بعضِهم: (إلَّا بجملةٍ)؛ ليدخُلَ فيه (أَلْ).

قولُه: (وعائدٍ): ليخرجَ: (حَيْثُ، وإذ، وإذا)، وأسماءُ الشرطِ.

ويَرِدُ على الحدِّ (مَن) الموصوفةُ؛ فإنَّها لا تَتِمُّ جزءًا إلا بصفَتِها، ولا بدَّ في تلك الصفةِ مِن عائدٍ، والحروفُ المصدريةُ؛ فإنَّها لا تَتِمُّ إلا بصلةٍ وعائدٍ في صلتِها في الجملةِ، إذا قلتَ: «يعجبني أن تقومَ».

ع: هذا إيرادُ النِّيليِّ[5]، ويُفسِدُه: «يعجبني أن يقومَ زيدٌ»، وأنَّ الكلامَ في الموصولِ مِن الأسماءِ، لا في مُطْلَقِ الموصولِ.

قولُه: (جملةٌ خبريةٌ): الصلةُ لها ستةُ شروطٍ:

الجملةُ، فنحوُ: «جاءني الذي مثلُك» لا يجوزُ؛ وذلك لأنَّها وُضِعَت وُصلةً إلى وصفِ المعارفِ بالجُمَلِ.

---

(١) انظر: (التبيان) له ١/ ١٨.

(٢) البقرة ٣، وغيرها.

(٣) يعني: رزقناهموه، ورزقناهم إياه.

(٤) يقصد به ابن الحاجب، إذ قال في الكافية ٣٤: «الموصول: ما لا يتم جزءًا إلا بصلةٍ وعائدٍ، وصلتُه جملة خبرية».

(٥) انظر: (التحفة الشافية) له ١١٢/أ.

الخبريةُ؛ لأنَّ الإنشائيةَ لا تقعُ صفةً، فلا تقعُ صلةً، إذ المرادُ مِن الصلةِ أن تكونَ صفةً لصاحِبِ الموصولِ في المعنَى، وإنَّما لم تقع صفةً؛ لأنَّ معناها غيرُ محصَّلٍ.

معلومةٌ عندَ المخاطَبِ؛ لأنَّ الجُمَلَ نكراتٌ في المعنَى، فلو كانت مجهولةً بَعُدَت عَن التعريفِ بها، فلا تقولُ: «الذي قامَ أبوه»، إلا لِمَنْ يعلَمُ أنَّ شخصًا قامَ أبوه.

موضِّحةٌ؛ احترازٌ مِن التعجُّبيّةِ، فإنَّها عندَ س[1] خبرية، ولكنَّها مُبهَمةٌ.

غيرُ محتاجةٍ إلى كلامٍ قبلَها؛ احترازٌ مِن الاستدراكيةِ.

فيها عائدٌ؛ احترازٌ مِن (نِعْمَ، وبِئْسَ)، إذا قُلنا: إخبارٌ عَن الماضي، واستمرَّت، فإنَّها جملةٌ خبريةٌ، ولا عائدَ فيها، فلا تقعُ صلةً، وكذا: «قامَ زيدٌ»، ونحوُه.

وإنَّما افتَقَرَت الصلةُ لعائدٍ؛ ليربطَ الجملةَ بالموصولِ.

كذاكَ حذفُ ما بوصفٍ خُفِضا ... كأنتَ قاضٍ بعدَ أمرٍ مِن قضى

ومنهم[2] مَنْ لا يشترِطُ كونَ المضافِ وصفًا، واستدلَّ بقولِه[3]:

.... مِنْ بَابِ مَنْ يُغْلَقُ مِنْ خَارِجِ

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٩٩.

(٢) الكسائي. انظر: التذييل والتكميل ٣/ ٧٦.

(٣) بتمامه:

أعوذُ باللهِ وآياتِهِ ... مِنْ بَابِ مَنْ يُغْلَقُ مِنْ خَارِجِ

وهو بيت من السريع. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٣٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٤.

وهو عندَ غيرِه شاذٌّ، أو مُؤوَّل.

كـذا الـذي جُـرّ بمـا الموصـولَ جَـر   كمُـر بالـذي مـررتُ فهـو بـرْ

ممَّا يُشكِلُ قولُه[1]:

أَبْلِغَـا خَالِـدَ بْـنَ نَضْـلَةَ وَالمَـرْ   ءُ مَعْنِـيّ بِلَـوْمِ مَـنْ يَثِـقُ

قال ش[2]: فزعمَ الكِسَائيُّ أنَّه مِن قولِهم: «أنتَ موثوقٌ»، و«أنتما موثوقان»، ولم يُسمَع في الفعلِ إلا: «وَثِقتُ بكَ»، إلا أنَّه حَسُنَ في البيتِ؛ لظهورِ الباءِ في (لَوْمِ)، فكَفَتْ مِن الباءِ...[3] الظاهر بمعنَى المضمَرِ، كقولِك: «امْرُرْ بالذي تمررُ»، ولا تقولُ: «اكفَل الذي تمرر»؛ لأنَّ الكفالةَ والمرورَ مختلفان.

[كمُرْ بالذي مررت]: بشرطِ اتحادِ معنَى المتعلَّقِ، فأمَّا:

.... وَالمَـرْ   ءُ مَعنِـيّ بِلَـوْمِ مَـنْ يَثِـقُ

فضرورةٌ.

* * *

(١) البيت من الخفيف، و(مَعنِيّ) كذا مضبوطة بخط ابن هشام، وبها ينكسر الوزن، والصواب: (مُعَنًّى). انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٥ وشرح التسهيل ١/ ٢٠٦.

(٢) انظر: حواشي المفصل للشلوبين ١٨١ وما بعدها.

(٣) في حواشي المفصل: «من الباء التي كان ينبغي لها أن تظهر مع «يثق»، وهو مع ذلك قبيح؛ لأن هذا إنما يحذف إذا كان الظاهر بمعنى المضمر...».

المعَرَّفُ بِأَداةِ التعرِيفِ

أَلْ حــرفُ تعريــفٍ أَوِ الــلامُ فقــط　　　فــنمطٌ عرَّفــت قُــلْ فيــه الــنَمَط

(نَمطٌ): مبتدأٌ، و: (عَرَّفتَ): صفةٌ، والتقديرُ: «أردتَ تعريفَه»، و: «قُلْ فيه: النَّمَط»: خبرٌ.

ع: وكانَ الأحسنُ: (فنَمَطًا)؛ لولا أنَّه كانَ يلزَمُ منه حذفُ شرطٍ.

وقــد تُــزادُ لازِمًــا كــاللاتِ　　　والآنَ والــذين ثــم الَّــلات

كتبَ الشَّلَوْبينُ[١]: قالَ الأَخْفَشُ[٢] في (اللاتِ، والعُزَّى): إنَّ اللامَ زائدةٌ فيهما، قالَ ابنُ جنِّي[٣]: وقد يَتوجَّهُ (العُزَّى) على أن يكونَ تأنيثَ (العزِّ)[٤]، فتكونَ (أَلْ) فيها كـ: (الصَعِقِ).

قالَ: والوجهُ: الأوَّلُ؛ لأنَّا لم نسمع (العُزَّى) صفةً، كما سمعنا: (الصُّغْرى، والكُبْرى).

ع: لا نحتاجُ لسماعٍ؛ لثبوت: (الأَعَزِّ)، فهو كـ: (الأَقْصى، والقُصْوى).

[والآنَ]: ع: وتقريرُه أنَّ (الآنَ) إشارةٌ إلى وقتٍ معيَّنٍ، كما أنَّ (هُنَا) إشارةٌ

---

(١) انظر: (حواشي المفصل) له ١٤.

(٢) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ١١.

(٣) انظر: (المبهج) له ٩٣ وما بعدها.

(٤) كذا بخط ابن هشام، والمقصود: (الأعز)، وكما يأتي بعدُ.

لزَمَنٍ معيَّنٍ، ولا التفاتَ إلى عدمِ عَدِّ الناسِ لها في أسماءِ الإشارةِ، فإذا ثَبَتَ هذا فتعريفُها بالإشارةِ، فالألفُ واللامُ فيها زائدةٌ، فهذا أقربُ مأخذًا مِن أن يُقالَ: إنَّه معرَّفٌ بلامٍ محذوفةٍ منويةٍ، بُني الاسمُ؛ لتضمُّنِها، وإنَّ هذه ألفٌ ولامٌ أخرى غيرُ تلك زِيدَت.

وسببُ بنائه على الأوَّلِ إمَّا تضمُّنُه معنى الحرفِ الذي حقُّه أن يوضَع، كما يقولُ النَّاظِمُ[1]، وإمَّا افتقارُه إلى مُشارٍ إليه، كما يقولُ غيرُه.

ومَنْ قالَ: بُني؛ لأنَّه خالَفَ نظائِرَه؛ لأنَّه لا نكرةَ له، قُبِلَ.

قالَ الشيخُ أبو محمدٍ عبدُ الله بنُ محمدِ بنِ السِّيدِ البَطَلْيَوْسِيُّ ـ رحمَه اللهُ تعالَى ـ في كتابِه (الاقتِضَاب)[2]: النحاةُ في اشتقاقِ (الآنَ) قولان:

أحدُهما: أنَّه مِن: «آنَ، يَئِينُ»، أي: «حَانَ»، فألفُه عَن واوٍ، كألفِ: (بَابٍ، ودَارٍ)؛ لأنَّ: «حَانَ» مِن ذواتِ الواوِ عندَنا، وقيلَ: إنَّه مِن ذواتِ الياءِ.

والثاني: أنَّ أصلَه: (أَوَان)، واختلفُوا في عِلَّته، فقيلَ: حُذفَت الألفُ، وقُلبَت الواوُ ألفًا، كما في: «قَامَ»، وقيلَ: بل قُلبت الواو ألفًا حينَ تحرَّكَت وانفتحَ ما قبلَها.

ع: لم يَعتدَّ هذا القائلُ الألفَ حاجِزًا. انتهى.

فاجتمعَت ألفان، فحُذفَت الثانيةُ؛ لأنها زائدةٌ.

وأمَّا العِلَّةُ الموجِبة لبنائِه، فاختَلَفَ النحاةُ أيضًا فيها:

---

(١) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ٢١٩.

(٢) انظره في: ١/ ٦١ وما بعدها.

فقالَ س[1] وأصحابُه: لأنَّ سبيلَ (أَلْ) أن تدخُلَ لتعريفِ الجنسِ، أو العهدِ، أو لتعريفِ الأسماءِ الغالبةِ، كـ: (الحَسَنِ، والعَبَّاسِ، والدَّبَرانِ)، وهي في (الآن) على غيرِ هذا السبيلِ؛ لأنَّ (الآن) إنَّما هو إشارةٌ إلى الوقتِ الحاضرِ، فخالَفَ نُظَراءَه، فبُني.

وقيلَ: إنَّما بُنِيَ؛ لأنَّه وقعَ في أوَّلِ الأمرِ معرفةً، وسبيلُ ما تدخُلُ عليه (أَلْ) أن يكونَ نكرةً قبلَها.

وكانَ الفارسيُّ[2] يقولُ: إنه معرفةٌ بلامٍ أخرى غيرِ هذه، وأنَّه إنَّما [بُنِيَ][3] لتضمُّنِه معناها، كما في (أَمْسِ).

وكان المبرِّدُ[4] يزعُمُ أنَّه في الأصلِ فِعلٌ ماضٍ، مِن قولِنا: «آنَ، يَئِينُ»، فأُدخِلَت (أَلْ) عليه، وجُعِلَ محكيًّا، كما جاءَ أنَّه ـ عليه الصلاةُ والسَّلامُ ـ نهى عَن قِيلَ وقالَ[5].

ووقفتُ على كلامٍ منسوبٍ إلى الفارسيِّ[6] أنَّه قالَ: «الآنُ أحدُ الزمانين» بالرفعِ؛ لأنَّك إنَّما بنيتَه وهو مشارٌ به إلى الزمنِ الحاضِرِ، فلستَ تُشِيرُ به إلى الزمانِ الآنَ، إنَّما تُخبِرُ عنه، فوجبَ أن يُعرَبَ؛ لمفارقَتِه الحالَ التي كانَ عليها.

فهذا ـ وإن كانَ كما قالَ ـ فليسَ يمتنعُ أن تتركَه مفتوحًا على الحكايةِ، كما

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٤٠٠.

(٢) انظر: (الإغفال) له ١/ ٢٨٠.

(٣) ساقطة من المخطوطة، والتتميم من الاقتضاب.

(٤) في الاقتضاب: (الفراء).

(٥) انظر: البخاري ٦٤٧٣.

(٦) نسبه ابن سيده في المحكم ١٠/ ٥٣٢ إلى ابن جني.

تقولُ: (مِنْ) حَرْفُ خفضٍ، و(قامَ) فعلٌ ماضٍ، وإن كانا قد صارا اسمين، وكذا قالَ الأَخْفَشُ[1] في: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[2]: إنَّه فاعلٌ، وإنَّه تركَه على حالِه لَمَّا جرى منصوبًا في الكلامِ، وكذا: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[3].

ع: وقالَ ابنُ الخبَّازِ في (شَرْحِ الدُّرَّةِ)[4]: (أَلْ) في (الآن) زائدةٌ لازمةٌ، عندَ ص، وبمعنى (الذي) و(آنَ) فعلٌ، عند ك، وهو غلطٌ؛ لأنَّ (أَلْ) لا تُوصَلُ بفعلٍ إلا شاذًّا.

ولاضْطِرارٍ كبَنَاتِ الأَوبَرِ ... كذا وطِبْتَ النفسَ يا قيسُ السري

(بناتُ أَوْبَر) علمُ جنسٍ على ضَرْبٍ مِن الكَمْأة، نصَّ عليه س[5]، فقالَ بعدَ ذِكْرِ جملةٍ في عَلَم الجنسِ: وإذا قالُوا: (بناتُ أَوْبَر) فكأنَّهم قالوا: هذا الضَّرْبُ الذي من أمره كذا وكذا مِن الكَمْأة. انتهى.

... عَن (أَلْ)؛ فلذلك حُكِمَ بزيادتِها في قولِه[6]:

وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

(١) انظر: (معاني القرآن) له ٢/ ٢٥٦.

(٢) الأنعام ٩٤.

(٣) الجن ١١.

(٤) انظره في: ١/ ٣٥٣.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٩٥.

(٦) بتمامه:

ولقد جنيتُك أكمُؤًا وعساقِلًا ... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

والبيت من الكامل. انظر: المقتضب ٤/ ٤٨ ومجالس ثعلب ٥٥٦.

[كذا]: وكذا قولُه[1]:

أَمَـــا وَدِمَـــاءٍ لَا تَـــزَالُ مُرَاقَـــةً عَلَـى قُنَّـةِ العُـزَّى وَبِالنَّسْـرِ عَنْـدَمَا

أَدخلَ (أَلْ) على (نَسر)... عَلَم صَنَمٍ.

(السَّرِي): عطفُ بيانٍ، لا بَدَلٌ؛ لأنَّه لا يُباشِرُ (يا)، ولا مُضافٌ إليه؛ وإلَّا لنُصِبَ: (قَيْس)، وليسَ هو قويٌّ[2] في المعنى.

وبعـــضُ الاعـــلامِ عليـــه دَخَـــلا لِلَمْـحِ مـا قـد كـان عنـه نُقِـلا

ذَكَر أبو الفَتْحِ في (المحتَسَبِ)[3] أنَّ بعضَهم قالَ: إنَّ (أَلْ) هذه لا تدخُلُ إلَّا مفيدةً للمدحِ، كـ: (الحَسَنِ، والمظَفَّرِ، والحارثِ، والعَبَّاسِ، والنابِغةِ)، وأنَّه قولٌ فاسدٌ، تكونُ مع العَلَمِ الذي هو في الأصلِ صفةُ ذمٍّ أيضًا؛ لأنَّهم قالوا: (الصَّعِقُ)[4]، وهْوَ بأن يكونَ ذمًّا أَوْلى مِن أن يكونَ مدحًا؛ لأنَّ المدحَ ليسَ مقامَ ذِكْرِ الأمراضِ، ومنه قولُهم: عَمْرُو بنُ الحَمِق[5]، فهذا واضحٌ في الذَّمِّ، وقالُوا فيه: إنَّ (الحَمِقَ) الصغيرُ اللحيةِ.

كالفضـــلِ والحـــارثِ والنُّعمـــان فـــذِكرُ ذَا وحَذْفُـــه سِـــيَّان

(١) البيت لعمرو بن عبد الجن، وهو من الطويل. انظر: الحجة ٣/ ٣٤٦ وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٢١.

(٢) كذا في المخطوطة.

(٣) انظره في: ١/ ١١٩.

(٤) وهو المغشي عليه. انظر: العين ١/ ١٢٩.

(٥) وهو صحابي، مات سنة ٥٠هـ. انظر: الاستيعاب ٣/ ١١٧٣.

أنشدَ ابنُ الخَبَّازِ، لرُؤْبةَ[1]:

إِنَّــكَ يَــا حَــارِثُ نِعْــمَ الحَــارِث

وقالَ خُفَافُ بنُ نُدْبةَ السُّلَميُّ[2]:

أَعَبَّــاسُ إِنَّ الَّــذِي بَيْنَنَــا ... أَبَــى أَنْ يُجَــاوِزَهُ أَرْبَــعُ

وقال[3]:

وَنَابِغَــةُ الجَعْــدِيُّ يُؤْلَــفُ بَيْتُــهُ ... .

وقــد يَصــيرُ علمًــا بالغَلَبَــهْ ... مُضــافٌ او مَصْــحوبُ آلْ كالعقبــه

مِن أقسامِ (أَلْ) أن تكونَ للغَلَبةِ، وهي عكسُ التي لِلَمْحِ الصفةِ، في أنَّ تلك لا تدخلُ إلَّا على المعارفِ التي نُقِلَت مِن الوصفيةِ، وهذه لا تدخُلُ إلَّا على النكراتِ للتعريفِ، ثم تَغْلِبُ بعد ذلك عليه، كـ: (النَّجْمِ) للثُّريَّا، وفي أنَّها لازمةٌ، وتلك زائلةٌ إن شئتَ، لا تقولُ: (نَجْمٌ)، وأنت تريدُ الثُّريَّا.

[مضافٌ]: ذِكْرُ المضافِ استطرادٌ وتَتمِيمٌ للمسألةِ، والمقصودُ بالذاتِ ما غَلَبَ بالألفِ واللَّامِ، كـ: (النَّجْمِ، والصَّعِق، والثُّريَّا).

---

(١) البيت من مشطور الرجز. انظر: الديوان ٢٩ والمرتجل ١٩٧.

(٢) البيت من المتقارب. انظر: الديوان ١٠٣.

(٣) بتمامه:

وَنَابِغَــةُ الجَعْــدِيُّ يُؤْلَــفُ بَيْتُــهُ ... عليــه صــفيحٌ مــن رُخــامٍ مُرَصَّــعُ

والبيت لمسكين الدارمي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٤٩ والكتاب ٣/ ٢٤٤.

وحَذْفَ أَلْ ذِي إن تُنَادِ أو تُضِفْ ... أَوجِبْ وفي غيرهما قد تنحَذِفْ

* * *

الابْتِداءُ

مبتَـــدأٌ زيـــدٌ وعـــاذِرٌ خَبَـــر إن قُلْـتَ زيـدٌ عـاذِرٌ مَـنِ اعتـذر

ع: المبتدأُ: اسمٌ أو ما في تأويلِه، مُجرَّدٌ مِن العواملِ اللفظيةِ أو ما في تقديرِها، مُسنَدٌ إلى خَبَرٍ، أو مُسنَدٌ هو إلى مُغنٍ عَن الخبرِ.

فقولُنا أوَّلًا: «أو ما في تأويلِه»؛ ليَدخُلَ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ﴾[1]، ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[2]، ودخلَ ثانيًا بـ«أو ما في تقديرِها» نحوُ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[3]، ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[4]، وخرجَت: أسماءُ الأفعالِ؛ بأنَّها ليسَت مُسنَدةً لمُغْنٍ عَن الخبرِ، بل لِمُتَمِّمٍ للحُكمِ.

المبتدأُ ثلاثةُ أقسامٍ: مبتدأٌ شابَهَ الحرفَ، ومبتدأٌ شابَهَ الفعلَ، ومبتدأٌ خارجٌ عنهُما، فالأولانِ لا يحتاجانِ لخبرٍ، كما أنَّ الحرفَ والفعلَ كذلك، وذلك: «أقلُّ رَجُلَينِ يقولانِ كذاك»، و: «أقائمٌ الزيدان؟»، بخلافِ الثالثِ.

قاعدةٌ: لا يُستَدلُّ بمَثَلٍ على قياسٍ؛ لأنه قُصِدَ... عَن القياسِ.

---

(١) البقرة ١٨٤.

(٢) البقرة ٦.

(٣) فاطر ٣.

(٤) الأعراف ٥٩ وغيرها.

قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[1]: ولم يضربُوا مَثَلًا، ولا رأوه أَهْلًا للتَّسْيِيرِ، ولا جَدِيرًا بالتداوُلِ والقَبولِ، إلَّا قولًا فيه غرابةٌ من بعضِ الوُجوهِ، ومِنْ ثَمَّ حُوفِظ عليه، وحُمِيَ مِن التَّغْيِيرِ.

ع: ومِن ذلك في هذا البابِ[2]: «تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِن أَنْ تَراه»، فلا يُستَدَلُّ به على جوازِ كونِ المبتدأ فِعلًا.

وأَولٌ مبتدأٌ والثاني فاعِلٌ اغْنَى في أَسَارٍ[3] ذَانِ

[**وأَوَّلٌ مبتدأٌ**]: المسوِّغُ للابتداءِ هنا بالنكرةِ إرادةُ الخُصوصِ؛ لأنَّ المرادَ بـ (**أَوَّلٌ**): الأَوَّلُ في المثالِ، لا أَوَّلًا غيرَه.

(ذان): تثنيةُ (ذَا)، لا اسمُ فاعلٍ مِن: «دَنَا، يَدْنُو»؛ لأنَّه لا يليقُ بذي فَهْمٍ أن يُمَثِّلَ بمشتركٍ.

ونحوُ: «أقائمٌ زيدٌ؟» يجوزُ فيه إعرابانِ بإجماعٍ، وإنَّما النزاعُ في مثلِ: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾[4]، أعني: فيما مرفوعُه ضميرٌ، فلا يمثَّلُ به لأحدِهما.

«أقائمٌ زيدٌ؟»: لا خبرَ له، لا في اللفظِ، ولا في التقديرِ، وكذا: «أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ»؛ لأنَّ الجُملةَ صفةٌ لـ (أقلُّ)؛ لإفرادِهم الضميرَ وتثنيتِه وجمعِه؛ لِكَونِ المضافِ إليه كذلك، ولو كان خَبَرًا لم يلزمه ذلك، وكأنَّهم إنَّما جعلُوه غيرَ مُخْبَرٍ

---

(١) انظر: (الكشاف) له ١/ ٧٢.

(٢) انظر: مجمع الأمثال ١/ ١٢٩.

(٣) كذا ضبطه في المخطوطة.

(٤) مريم ٤٦.

عنه؛ لأنَّه في معنى الفعلِ، بدليلِ أنَّه لا تدخلُ عليه النواسِخُ، كما لا تدخلُ على: «أقائمٌ زيدٌ؟»، كما لا تدخلُ على: «قام زيدٌ»، وكأنَّ (أقلَّ) بمعنى: «قَلَّ»، أو بمعنى الحرفِ، و(أقلُّ) بمعنى (ما).

وقِسْ وكاستفهامٍ النفيُ وقد ... يجوز نحوُ فائزٌ أُولُو الرَّشَد

[فائزٌ أولو الرَّشَدْ]: ذكرَ ابنُ يَعِيشَ[1] أنَّ س[2] وابنَ السَّرَّاجِ[3] أجازاه، وأنَّ الأكثرَ منعوه.

وَالثَّانِ مبتدًا وذا الوصفُ خبر ... إن في سِوى الإفراد طِبقًا استقر

فإن لم يتطابقا فقد تقدَّمَ أنَّ الأوَّلَ مبتدأٌ، والثانيَ فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ، كقولِه: «أسارٍ هذان؟»، وإن تطابقا بالإفرادِ جاز فيهما الوجهان، وإن تخالفا، وكان الأولُ غيرَ مفردٍ، والثاني مفردًا، لم يجز الكلامُ على وجهٍ مَّا؛ لأنَّ جَعْلَ الأولِ مُبتدأً يُفسِدُه تحمُّلُ الضميرِ، وجَعْلَه خبرًا يُفسِدُه أنَّ الخبرَ لا بُدَّ أن يطابِقَ المبتدأَ.

وفي (الكَشَّافِ)[4] في: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ أنَّه قَدَّمَ الخبرَ، فهذا يقتضي أنَّه لا يجوزُ كونُه مبتدأً، وما بعدَه فاعلًا، وردَّه السُّهَيْليُّ في (الرَّوْضِ)[5]، وابنُ الحاجِبِ في (أَمَالِيه)[6]، قالَ السُّهَيْليُّ: لأنَّ الفاعلَ إذا كان ضميرًا لا ينفصِلُ.

---

(١) انظر: (شرح المفصل) له ١/ ٩٦.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٧.

(٣) انظر: (الأصول) له ١/ ٦٠.

(٤) انظره في: ٣/ ٢٠.

(٥) انظره في: ٢/ ٢٦٨.

(٦) انظره في: ٢/ ٤٩٥.

ويَرِدُ عليه قولُه[1]:

.... أَنْتُمَـــــــــا

فهذا يتعيَّن فيه جَعْلُ (أنتما) فاعلًا؛ لعدمِ المُطابَقةِ.

وإنَّما لم يَجُز في نحوِ: «أقائمان الزيدان؟»، و: «أقائمون الزيدون؟» أن يكونَ الوصفُ مبتدأً؛ لأنَّه قد رَفعَ ضميرًا مستترًا، فإن لم يُجعل خبرًا لَزِمَ عَوْدُه على متأخِّرٍ لفظًا ورُتبةً، وذلك لا يجوزُ، نحوُ: «صاحبُها في الدارِ».

ورفعـــوا مبتـــدأً بالابتِـــدا كـــذاكَ رفـــعُ خبـــرٍ بالمبتـــدا

والخبـــرُ الجـــزءُ المـــتِمُّ الفائـــده كـــاللهُ بـــرٌّ والأَيـــادِي شـــاهده

الفائدةُ: ما يحسُنُ معها السكوتُ، على ما قالَ هو[2]، فلا يُتصَوَّرُ أن يُقالَ في الخبرِ: إنَّه تَمَّمَ الفائدةَ؛ لأنَّها لم تَحصُل قبلَ مجيئِه ناقصةً فتمَّمَها؛ لأنَّها لا تُتصَوَّرُ إلا تامَّةً، ولئن سُلِّمَ ما قالَه فحَدُّه الذي حَدَّ به الخبرَ ينطلِقُ على الفاعلِ، وأحسَنُ ما ينطبق: على المفعولِ؛ لأنَّه جاءَ متمِّمًا للفائدةِ، لا بمعنَى أنَّها ناقصةٌ قبلَه، بل هي تامةٌ، وهو زادَها تمامًا.

ومفـــردًا يـــأْتي ويـــأتي جملـــه حاويـــةً معنـــى الـــذي سِـــيْقتْ لـــه

ع: (حاويةً): يعني: الجملةَ التي حُكِمَ عليها بالرَّفعِ للخبريةِ، فلو وُجدَ ضَميرٌ

---

(١) لعله يقصد قوله:

خليلـــيَّ مـــا وافٍ بعهـــديَ أنتمـــا إذا لـــم تكونـــا لـــي علـــى مَـــنْ أقـــاطعُ

(٢) انظر: (شرح التسهيل) له ١/ ٢٦٩.

مِن غَيرِها لم يُكْتَفَ به، ولذلك مَنَعُوا: حُسْنُ الجاريةِ الجاريةُ أعجبتني إياه[1]، على إبدالِ المضمَرِ مِن المضمَرِ؛ لأنَّ الجملةَ الواقعةَ خبراً قد خَلَتْ مِن رابطٍ، ولا يُكتفى بقولِه: (إياه)؛ لأنَّه مِن جملةٍ أخرَى في الأصحِّ.

قولُه: (حاويةٌ معناه) يشملُ: الضميرَ، نحوُ: «زيدٌ أبوه قائمٌ»، والإشارةَ، نحوُ: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[2]، ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ﴾[3]، أي: «إنَّ صَبْرَه».

وبَقِيَ عليه تكرارُ المبتدأ، نحوُ: «زيدٌ قامَ زيدٌ»، وقولِه[4]:

لَيْتَ الغُرَابَ غَدَاةَ يَنْعَبُ ذايبا[5] … كَانَ الغُرَابُ مُقَطَّعَ الأَوْدَاجِ

وقد يُجابُ بأنَّ الذي حَوَى نَفْسَ المبتدأ يَصدُقُ عليه أنَّه حَوَى معناه؛ لأنَّه حَوَى المعنى وأكثرَ.

وكونُ الجملةِ نَفْسَ المبتدأِ، نحوُ: «هِجِّيرَى أبي بكرٍ: لا إله إلا الله»، وقولِك: «هو زيدٌ قامَ»، بتقدير: (الأمرُ)، و(الشأنُ).

وزادَ أبو الحَسَنِ[6]: أن يكونَ في الجملةِ اسمٌ بمعنى المبتدأ، نحوُ: «زيدٌ قامَ أبو عمرٍو»، إذا كانَ (أبو عمرٍو) كنيةً لزيدٍ، واستَدلَّ بقولِه تعالى: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ

---

(١) مثال أبي حيان في التذييل ٤/ ٣٦ وابن هشام في المغني ٦٤٩: «حُسْنُ الجاريةِ الجاريةُ أعجبتني هو».

(٢) الأعراف ٢٦.

(٣) الشورى ٤٣.

(٤) البيت لجرير، وهو من الكامل. انظر: الديوان ١/ ١٣٦ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٤٧.

(٥) في المصادر: (دائبًا).

(٦) يعني به الأخفش. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٥.

عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ ﴾[1]، أي: «فإنَّ الله يُضِلُّه ويهدِيه».

وعندنا[2]: الخبرُ محذوفٌ؛ لدلالةِ قولِه: ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ ﴾[3]، فكأنَّ التقديرَ: «أفمن زُيِّنَ له سوءُ عملِه فله عذابٌ شديدٌ، أمَّن آمَنَ وعملَ صالحًا فله مغفرةٌ؟».

واحتجَ[4] أيضًا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾[5].

وعندَنا[6] أنَّ الخبرَ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ ﴾[7]، وقولُه: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ اعتراضٌ.

فإن قلتَ: فقد جاءَ في الموصولِ[8]:

.... وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

---

(١) فاطر ٨.

(٢) من كلام ابن عصفور.

(٣) فاطر ٧.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٣٠.

(٥) الكهف ٣٠.

(٦) من كلام ابن عصفور.

(٧) الكهف ٣١.

(٨) بتمامه:

فيا رَبَّ ليلى أنت في كل موطنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل ١/ ١٦٨.

قلتُ: هو مِن الشذوذِ بحيثُ لا يُقاسُ عليه. مِن (شَرْحِ ابنِ عُصْفُورٍ)[1].

وإن تكن إيَّاهُ مَعْنًى اكتَفَى بها كنطقِي اللهُ حَسْبِي وكفى

وقد وُجِدَ مِن ذلك ثلاثةُ أمثلةٍ في....، وهي: ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَـٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَـٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾[2]؛ إلا أنَّ الثانيَ مُحتمِلٌ لأنْ يُقَدَّر: «تحيتُهم هذا اللفظُ»، لا: «سَلامٌ عليكُم»، والأصلُ عدمُ الحذف.

[كـ: نُطْقِي]: هذا مصدرٌ بمعنى المفعُولِ، وإلَّا لم يَصِحَّ؛ لأنَّ نَفْسَ النُّطْقِ ليسَ هو هذا اللفظَ، بل النُّطْقُ فِعْلُ الشَّخصِ، ومُتَعَلَّقُه اللَّفظُ.

أجازَ ابنُ عَطِيَّةَ[3] في: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ أَعْمَـٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ﴾[4] أن تكونَ «أعمالُهم كرمادٍ» جملةً هي خبرٌ لـ (مَثَلُ)، واختارَه، وممَّنْ أجازَه الحَوْفِيُّ[5]، ويردُّه خُلُوُّ الجملةِ مِن رابطٍ.

كذا رُدَّ عليهما، وفيه نَظَرٌ.

والمفردُ الجامدُ فارغ وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن

[مُسْتَكِنْ]: لا يَلزَمُ أن يكونَ مُسْتَكِنًّا، بدليلِ قولِهم: «زيدٌ ما قائمٌ إلا هو»، واستُثنِيَ مِن ذلك: مسألةُ جَرَيانِ الصفةِ على غَيرِ مَنْ هي له.

---

(١) يقصد شرح الجمل. انظره في: ١/ ٣٤٥ وما بعدها.

(٢) يونس ١٠.

(٣) انظر: (المحرر الوجيز) له ٣/ ٣٣١.

(٤) إبراهيم ١٨.

(٥) انظر: البحر المحيط ٦/ ٤٢٢ وما بعدها.

وأبرزنــــه مطلقـــا حيـــث تـــلا مـــا لـــيس معنـــاه لـــه مُحَصَّـــلا

مرادُه بذلك نحوُ: «غلامُ هندٍ ضارِبَتُه»، والعبارةُ لا تُساعِدُ عليه؛ لأنَّه إنما يلي...، ومعناه له قطعًا، وعبارةُ النحاةِ جيدةٌ: «إذا جَرَتِ الصِّفَةُ خبرًا على مَنْ ليسَت له».

ثم عليه اعتراضٌ ثانٍ، وهو أنَّه يُوهِمُ أنَّ ذلك خاصٌّ بالوصفِ، وليس كذلك، بل: «زيدٌ عمرٌو ضَرَبَه» كذلك.

أجاز الزَّجَّاجُ[١]، والتَّبريزيُّ[٢] في (سورةِ النِّساءِ) في قولِه تعالى: ﴿يُدۡخِلۡهُ نَارًا خَٰلِدٗا فِيهَا﴾[٣]، و: ﴿يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ [تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ] خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾[٤] أن يكونَ (خالدًا) و(خالدِين) حالَيْنِ مِن (الجنات) و(النار)، ولم يَبرُزِ الضميرُ؛ أَخْذًا بقولِ ك ومَنَعَ ذلك الزَّمَخْشَرِيُّ[٥]؛ أَخْذًا بقولِ ص.

وأخبـــروا بظـــرْفٍ او بحـــرفِ جـــر نـــاوين مَعْنَـــى كـــائنٍ أوِ اســـتقر

قولُه...: ولا بُدَّ مِن خَبَرٍ محذوفٍ في الأصحِّ، و... مفرد في الأصحِّ، وحُذِفَ وحدَه، وأُبقِيَ الضميرُ مَعمُولًا للظَّرفِ في الأصحِّ، ولم يُحذَف الشيئانِ معًا، وفاقًا لأبي بَكْرٍ وابنِ جِنِّي و... وغيرِهم[٦].

(١) انظر: (معاني القرآن وإعرابه) له ٢/ ٢٧.

(٢) انظر: البحر المحيط ٣/ ٥٥١.

(٣) النساء ١٤.

(٤) النساء ١٣ والطلاق ١١.

(٥) انظر: (الكشاف) له ١/ ٤٨٦.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٥٥.

احتجُّوا بأمرَين:

أحدُهما: انتفاءُ جوازِ: «قائمًا زيدٌ في الدارِ»، فلو كان العاملُ الفعلَ لجازَ.

والثاني: قولُه(١):

فَـإِنَّ فُـؤَادِي عِنْـدَكِ الـدَّهْرَ أَجْمَـعُ

فلولا أنَّ في الظَّرفَ ضميرًا مرفوعًا ما رُفِع (أَجْمَعُ) تأكيدًا له.

وعن... أنَّ الظَّرفَ خالٍ، وأنَّ الضميرَ حُذفَ مع عاملِه، وأنَّ هذا لـم يُنَبْ في العَمَلِ، بل هو باقٍ على ما كانَ عليه.

ولا يكـونُ اسـمُ زمـانٍ خبـرَا عـن جُثَّـة وإن يُفِـدْ فـأَخْبِرَا

[خَبَرا]: ع: نَعَمْ، ولا حالًا، ولا صفةً عنها، لا تقول: «مررتُ برجلٍ اليومَ»، ولا: «بزيدٍ اليومَ»؛ لأنَّ ذلك لا يُفيدُ تقييدَ الذاتِ، كما لا يُفيدُ خبرًا عنها، وكأنَّ النحاةَ استغنَوا بالتنبيهِ على الخبرِ عَن الحالِ والصفةِ.

وقد أخطأَ مَنْ قالَ في: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ﴾(٢): إنَّ الذي سَوَّغَ الابتداءَ الوصفُ.

[عن جُثَّةٍ]: لو قالوا: لا يُخبَرُ به عَن الذواتِ، لكانَ أَوْلَى؛ ليَدخُلَ أسماؤه تعالى، فإنَّ ذلك مُمتَنِعٌ فيها أيضًا، فهذا كما قالُوا: (مَنْ) لِمَن يعلمُ، واحتَرزوا عِن

---

(١) بتمامه:

فَـإنْ يَـكُ جُثمـاني بـأرضٍ سـواكمُ فَـإِنَّ فُـؤَادِي عِنْـدَكِ الـدَّهْرَ أَجْمَـعُ

والبيت لجميل بثينة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١١٩ وأمالي أبي علي القالي ١/ ٢١٧.

(٢) القيامة ٢٢ وغيرها.

عبارةِ مَنْ قالَ: لِمَن يعقِلُ.

ولا يجوزُ الابتِداُ بالنكِرَه ما لم تـ(ـيـ)ـفد كعند زيد نمره

ع: ينبغِي أن يُقرأَ: (يُفِد) بالياءِ مِن تحتٍ، أي: الإخبارُ بها، ونِسبةُ الإفادةِ إلى النَّكِرةِ غيرُ قويةٍ.

وهل فتى فيكم فما خل لنا ورجل من الكرام عندنا

[ورجلٌ من الكرامِ]: ع: ضابطُه أن تكونَ موصوفةً، وسواءٌ كانَ الوصفُ مذكورًا كما مثَّلَ، أو محذوفًا مثلَ: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهمٍ»، ومِن الصفةِ المقدَّرةِ: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾[1]، أي: «وطائفةٌ مِن غيرِكُم».

ورغبةٌ في الخيرِ خيرٌ وعَمَل بِرٌّ يزينُ وليُقَسْ ما لم يُقَلْ

قولُه: (ورغبةٌ): وليسَ منه[2]:

.... حَسَنٌ فِي كُلِّ عَيْنٍ مَنْ تَوَدْ

خِلافًا لِمَنْ غَلِطَ.

[ورغبةٌ]: في الحديثِ[3]: «أمرٌ بمعروفٍ صَدقةٌ، ونهيٌ عَن مُنكَرٍ صَدقةٌ».

---

(١) آل عمران ١٥٤.

(٢) بتمامه:

فتضاحَكْنَ وقد قُلْنَ لها: حَسَنٌ فِي كُلِّ عَيْنٍ مَنْ تَوَدْ

والبيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الرمل. انظر: الديوان ٣٢١ والكامل ٣/ ١١٨٧.

(٣) انظر: صحيح ابن حبان ٨٣٨.

[«ورغبةٌ»]: ع: ضابطُه أن تكونَ عاملةً، كذا قالَ في (التَّسهيلِ)[1]، ومثَّلَه[2] بقولِهم: «أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ».

فإن قيلَ: يلزَمُه إجازةُ: «قائمٌ زيدٌ»، وهو لا يجوزُ إلَّا بِقِلَّةٍ، وظاهرُ إطلاقِه هنا خِلافُ ذلك.

قلتُ: قد أجازَه أبو الحَسَنِ[3] بغيرِ قِلَّةٍ، فله أن يَدَّعِيَ جوازَه بغيرِ قلَّةٍ، كمذهبِ أبي الحَسَنِ، وله أن يقولَ: هذه جائزةٌ مِن حيثُ الابتداءُ بالنكرةِ، ممتنعةٌ مِن حيثُ الاكتفاءُ بمرفوعِها عَن الخبرِ؛ فإنَّ العَرَبَ لم تَفعَل ذلك إلا حيثُ اعتَمَدَ الوَصْفُ، ولا يلزَمُ مِن امتناعِ المسألةِ لأَمرٍ آخرَ امتناعُها لغيره.

وبعضُهم يقولُ: أن تكونَ عاملةً في ظرفٍ أو مجرورٍ، فيَخرُجُ هذا.

وقالَ ابنُ عُصفورٍ[4]: زادَ الأخفشُ في شروطِ الابتداءِ بالنكرةِ: أن تكونَ في معنَى الفِعْلِ، نحوُ: «قائمٌ زيدٌ».

[وعَمَل بِرٌّ]: ضابطُه أن يُضافَ إلى نكرةٍ، وإنَّما قُلتُ: «إلى نكرةٍ»؛ لأنَّها لو أُضِيفَت إلى معرفةٍ لم يكن فيها إشكالٌ؛ لأنَّها تكونُ معرفةً، وحينئذٍ تَخرجُ مِن بابِ ما ابتُدِئَ فيه بالنكرةِ لمُسَوِّغٍ.

قال ابنُ عُصفورٍ[5]: وزادَ كـ في المسوِّغاتِ أن تكونَ خَلَفًا مِن موصوفٍ، أي:

(١) انظره في: ٤٦.

(٢) في (شرح التسهيل) له ١/ ٢٩١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤١.

(٤) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٤١.

(٥) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٤١.

صفةٌ حُذف مَوصُوفُها، نحوُ[1]: «عَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِن مُشْرِكٍ»، و....

والأَصْلُ فِي الأَخبارِ أَن تُؤخَّرا وجَوَّزُوا التقديمَ إِذْ لا ضَررا

ع: قدَّمَ الكلامَ على تأْخِيرِ الخَبَرِ قبلَ الكلامِ على حَذفِه، وفي (الكافية)[2] عَكَسَ، والذي هُنا أَوْلَى؛ لأنَّ التقديمَ أَقْرَبُ إلى الأصلِ مِن الحذفِ.

[وجَوَّزُوا]: ع: قيلَ: إنَّ الخَلِيلَ[3] مَنَعَه، وأَوَّله السُّهَيْلِيُّ[4] على أنَّ مَنْعَه لذلك إذا كانَ لغيرِ غَرَضٍ.

واحتَجَّ ص بأمورٍ محتَمِلةٍ، وينبغي عندي أن يُحتَجَّ بقولِهم: «الليلةَ الهلالُ»[5]، ومنه: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ﴾[6]، و: «مسكينٌ مسكينٌ رجلٌ لا زوجَ له، ومسكينٌ مسكينٌ امرأةٌ لا زوجَ لها»[7]، و: «تميميٌّ أنا»، و: «مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُك»[8].

فامْنَعْهُ حين يستوي الجُزْءَانِ عُرْفًا ونُكْرًا عادِمَيْ بيَان

---

(١) كذا في المخطوطة، بإثبات (عبد)، وهو سهو من ابن هشام رحمه الله؛ فإن صواب المثال بحذفها، وهي محذوفة عند ابن عصفور الذي ينقل منه ابن هشام هذا النص، أما جملة ابن هشام فهي تقدير جملة المثال الذي هو: «مؤمن خير من مشرك».

(٢) يقصد (شرح الكافية الشافية) لابن مالك. انظره في: ١/ ٣٥٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٧.

(٤) انظر: (نتائج الفكر) له ٣١٣.

(٥) انظر هذا المثل في (الكتاب) ١/ ٢١٦.

(٦) يس ٣٧.

(٧) حديث نبوي. انظر: سنن سعيد بن منصور ٤٨٨.

(٨) الأخيران من أقوال العرب. انظر: الكتاب ٢/ ١٢٧.

كـذا إذا مـا الفعـلُ كـان خبَـرا ... أو قُصِـدَ اسـتِعمالُه مُنحصـرا

[خَبَرًا]: رافعًا لضميرٍ مُفرَدٍ مذكَّرٍ.

أجمعَ ص[1] على مَنْعِ التقدُّمِ في: «زيدٌ قامَ»، واختلفُوا فيه في بابِ (كَانَ)، نحوُ: «كَانَ زيدٌ قامَ»، قالَ ابنُ عُصفورٍ[2]: والصحيحُ الجوازُ؛ لأنَّ المَنْعَ في بابِ الابتداءِ؛ لأنَّ الفِعلَ عاملٌ لفظيٌّ، وهو قَوِيٌّ، وقد أَمْكَنَ إعمالُه، فلا يُعدَلُ إلى العاملِ الضَّعيفِ، وأمَّا في بابِ (كَانَ) فلا يتأتَّى ذلك؛ لأنَّ هذه أفعالٌ، والعربُ تأتي بعامِلَين لفظِيَّيْنِ، وتؤخِّرُ عنهما المعمولَ في (بابِ الإعمالِ)[3].

[مُنحَصِرا]: نحوُ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[4]، و: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[5].

أو كـان مُسْـندًا لِـذي لامِ ابتِـدا ... أو لازِمِصحـ** الصَّـدْر كمـن لـي منجـدا**

في بعضِ النُّسَخِ: (لازِمَ) بالفتحِ في الميمِ، يعني: أو كانَ الخَبَرُ لازِمَ الصَّدْرِ، وهذا عَكْسُ القَصْدِ؛ لأنَّ ذاكَ لا يَجِبُ تأخيرُه، بل تقديمُه، ويوجدُ: (لَازَمَ) بفتحِ الزايِ والميمِ، عطفًا على: (كان)، أي: أو لَازَمَ هو الصَّدْرَ، وهو كالأوَّلِ في الخَطَأِ، والحقُّ: (لازِمِ) بكسرِهِما.

ثُمَّ العَطْفُ على: (ذي)، لا على: (لامِ)؛ لأنَّ المعنَى يصيرُ على الأوَّلِ: أو كانَ

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٠٤.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٩١ وما بعدها.

(٣) يعني: باب التنازع في العمل.

(٤) آل عمران ١٤٤.

(٥) النساء ١٧١.

مُسندًا لِلَازِمِ الصَّدْرِ، أي: لمبتدأٍ لازِمِ الصَّدْرِ، وهو المرادُ، وعلى الثاني: لمبتدأٍ ذي لَازِمِ الصَّدْرِ، فينصَرِفُ إلى مِثِلِ: «أزيدٌ قائمٌ؟»، والحُكْمُ أنَّ الخبرَ يَتَقَدَّمُ على المبتدأِ، لا على همزةِ الاستفهامِ، فهذا فَسَادٌ، ولا يُطابق....

ونحوُ عندي درهمٌ ولي وَطَر — مُلْتَزِمٌ فيه تقدُمُ الخَبَرْ

كذا إِذَا عَادَ عَلَيْه مضمرُ — مما به عنه مُبِيْنًا يُخْبَرُ

كذا إذا يستوجب التصديرا — كأينَ من علمتُه نصيرا

ع: ولا يُورَدُ عليه: «زيدٌ أين هو؟»؛ لأنَّ كلامَه في الخبَرِ المستوجِبِ للتصديرِ، وهنا جزءُ الخبرِ المستوجِبُ، لا المجموعُ، وتقديمُ ذلك الجزءِ على مَثِيلاتِه واجبٌ.

إن قلتَ: كيفَ ساغَ قولُه:

كذا إذا يَسْتَوجِبُ التصديرَ

فإنَّه راجِعٌ إلى قولِك: يجبُ تقديمُ الخبرِ إذا كانَ واجِبَ التَّقدِيمِ، وذلك دَوْرٌ؟

والجوابُ أنَّ واجِبَ التَّصدِيرِ صَارَ عَلَمًا عندَ الإطلاقِ على نَحْوِ أسماءِ الاستفهامِ، فكأنَّه قالَ: يجبُ تَقَدُّمُ الخبرِ إذا كانَ اسمَ استفهامٍ، أو ما أشبَهَه، مثلُ: (كم) الخبريةِ.

قالَ ابنُ جِنّي في (التَّنبيه)[1]: أجازَ أبو الحَسَنِ: «زيدٌ كيفَ؟»، وضَمَّنَ (كَيْفَ) ضميرًا لـ (زيدٍ)، كما تقولُ: «زيدٌ قامَ»؛ لأنَّ بينَ... والظَّرْفِ نَسَبًا، يدلُّك على ذلك:

(١) انظره في: ٢٩.

وُقوعُ المجازاةِ... الله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[١]، وقال الشاعر[٢]:

وَمَا بِكَ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّهُ ... تَوَارَثَهُ آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ

ذَكر ابنُ إِيَازَ[٣] أن ابن جِنّي[٤] أجازَ: «زيدٌ كَيْفَ؟»، بتقديرِ: «كَيْفَ هو؟».

وعلى قياسِ ذلك: «زيدٌ أَيْنَ؟»، بتقدير: «أَيْنَ هو؟».

وخبرَ المَحصُورِ قَدِّمْ أَبدا ... كما لنا إلا تباعُ[٥] أحمدا

[ك: ما لنا إلا اتباعُ أَحْمَدَا]: ع: في المثالِ خَلَلٌ، والصَّوابُ التمثيلُ بـ: «ما قائمٌ إلا زيدٌ»، وأمَّا مِثالُه فالأرجَحُ فيه أن يكونَ المرفوعُ فاعلًا، لا مبتدأً.

وحذفُ ما يُعلم جائزٌ كما ... تقولُ زيدٌ بعدَ مَن عندكما

ابنُ بابَشَاذَ: التلويحُ يقعُ في الكلامِ الفصيحِ، فيكونُ أوقعَ في النَّفْسِ مِن التَّصريحِ.

[«وحَذْفُ ما يُعْلَمُ جائزٌ»][٦]:

.... بني ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِمُ

---

(١) النحل ٥٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى. انظر: الديوان ٩٥ وجمهرة أشعار العرب ١/ ٦٨.

(٣) انظر: (المحصول) له ٤٦٠.

(٤) انظر: (التنبيه) له ٢٩.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: (اتباع).

(٦) بتمامه:

بني ثُعَلٍ لا تنكَعوا العنزَ شِرْبَها ... بني ثُعَلٍ من ينكَعِ العنزَ ظالمُ

والبيت من الطويل، وهو لرجل من أسد. انظر: الكتاب ٣/ ٦٥ والمحتسب ١/ ١٢٢.

[وحَذْفُ ما يُعْلَمُ جائزٌ]: وقالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾(١) الآيةَ، فحذف الخبر(٢).

ويَحتَمِلُ الوَجهَينِ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾(٣)، و: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾(٤).

ومِنْ مَا(٥) يدلُّ على أنَّهم يحذِفُون المبتدأ مِن هذا: قولُه(٦):

فَقَالَتْ: عَلَى اسْمِ اللهِ، أَمْرُكَ طَاعَةٌ ....

فهذا قد يُؤْنِسُ بأنَّ المحذوفَ المبتدأُ.

وجَعَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ(٧) وابنُ الحاجِبِ(٨) مِن حَذف الخبرِ: «خَرَجْتُ فإذا السَّبعُ»، وقالَ المبرِّدُ(٩): إنَّ (إذا) المفاجَأةِ ظرفُ مكانٍ، وهي خبرٌ، فالتقديرُ: «فبحضرتي

---

(١) الحج ٢٥.

(٢) بتمامها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

(٣) يوسف ١٨.

(٤) محمد ٢١.

(٥) كذا بخط ابن هشام.

(٦) بتمامه:

فَقَالَتْ: عَلَى اسْمِ اللهِ، أَمْرُكَ طَاعَةٌ وإن كنتُ قد كُلِّفتُ ما لم أُعَوَّدِ

والبيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل. انظر: ملحقات الديوان ٤٩٠ والخصائص ٢/ ٣٦٤.

(٧) انظر: (المفصل) له ٣٨.

(٨) انظر: (الأمالي) له ٢/ ٨٧٤.

(٩) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٦٥.

السبعُ»، وقال الزَّجَّاجُ[1]: إنَّها زمانٌ، والمرفوعُ بعدَها على حَذفِ مُضافٍ، أي: فالزمانُ حضورُ السبعِ، أو مفاجأتُه، حكى ذلك الشَّلَوْبِينُ في (الحَوَاشي)[2].

وقالَ الشَّيخُ أبو عَلِيٍّ في (التَّذْكِرة) ما ملخَّصُه[3]: مما استَدلَّ به أبو الحَسَن[4] على س: قولُه تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾[5]، قال: المعنى: أفأنت تنقذه.

والجوابُ: أنَّه يجوزُ أن يكونَ الخبرُ محذوفًا، كقولِه: ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَقِيلَ لِلظَّٰلِمِينَ﴾[6]، أَلَا ترى أنَّ دُخولَ العطفِ يمنعُ الخبريةَ، وإنْ كانَ (الظالمين) هم مَن يتَّقي بوجهه سوءَ العذاب، وأيضًا فإنَّهم لا يقولون: «أزيدًا تضربُه؟»، وهذا دليلٌ على أنَّ «أفأنتَ» ليسَ بخبَرٍ.

وكذا يقولُ في: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾[7]، وفي قولِه: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[8] الآيةَ، كلُّ ذلك بمنزلةِ قولِه[9]:

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ط. دار الكتب العلمية) ٥/ ١٠٨.

(٢) انظره في: ٦٩.

(٣) يقصد بهذا ما مر من أن الأخفش يجيز أن يكون الرابط في جملة الخبر اسم بمعنى المبتدأ، وهو كقوله: «زيد قام أبو عمرو».

(٤) يعني به الأخفش. انظر: (معاني القرآن) له ٢/ ٤٩٤.

(٥) الزمر ١٩.

(٦) الزمر ٢٤.

(٧) فاطر ٨.

(٨) يوسف ٩٠.

(٩) بتمامه: =

.... فَــــإِنِّي وَقَيَّـــارٌ بِهَـــا لَغَرِيـــبُ

وفي جـوابِ كيـف زَيـدٌ قـل دَنِـفْ فزيــدٌ اسْــتُغْنِيَ عنــه إِذ عــرف

وبعــد لــولا غالبــا حــذفُ الخبــر حــتمٌ وفي نــصِ يمــينٍ ذا اســتقر

ع: أُورِدَ عليه، فقيلَ: الوجوبُ والغَلَبَةُ متنافيانِ.

وليسَ بجيدٍ؛ لأنَّ للخبرِ بعد (لو)[1] أحوالًا، فتارةً يكون كَونًا مطلقًا، وهو الأكثرُ والغالبُ في الخبرِ بعدَ (لو)[2]، فهذا يُحذف وُجوبًا، وتارةً يكون كَونًا مقيدًا، فإن لم يدلَّ عليه دليلٌ وَجَبَ ذِكْرُه، وإلَّا جازَ الحذفُ والإثباتُ.

فإذا تقرَّرَ هذا صَحَّ قولُ المُصَنِّفِ؛ لأنَّ الغالِبَ أن يكونَ خبرُها كَونًا مطلقًا، فيجبُ الحذفُ في الغالِبِ، فمُتَعَلَّقُ الغَلَبَةِ والوجوبِ مختلفٌ.

وقالَ الشَّلَوْبِينُ في (الحَوَاشي)[3]: ولو قيلَ: إنَّ[4]:

= ومَــنْ يَــكُ أمســى بالمدينــة رَحْلُــه فَــــإِنِّي وَقَيَّـــارٌ بِهَـــا لَغَرِيـــبُ

والبيت لضابئ بن الحارث البرجمي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب ١/ ٧٥ والأصمعيات ١٨٤.

(١) كذا بخط ابن هشام، وهو سهو، والصواب: لولا.

(٢) كذا بخط ابن هشام، وهو سهو، والصواب: لولا.

(٣) انظره في: ٧١.

(٤) بتمامه:

يُــذيبُ الرُّعْــبُ منــه كــلَّ عَضْــبٍ فلــولا الغِمْــدُ يمســكُه لَسَــالا =

.... يُمْسِـــــكُهُ...

و: «حَدِيثُو عهدٍ»[1]، ونحوَه أحوالٌ؛ لَقَالَ ما لا يَصِحُّ عندَ النحاة؛ إذ ليسَ في الكلامِ ما يَعمَلُ في الحالِ.

وقالَ بعضُ مَنْ أوجبَ حَذْفَ الخبرِ مُطلقًا: إنَّ «يُمسِكُه» بتقديرِ: أَنْ يُمسِكَه، فحَذَفَ (أَنْ)، ورَفَعَ، مثلُ[2]:

أَلَا أَيُّهَــذَا الزَّاجِــرِي أَحْضُــرُ....... ....

و(أَنْ) والفعلُ بدلُ اشتمالٍ مِن (الغِمْدِ)، وقيلَ: حالٌ، فقال النَّحَّاسُ: حُكْمُ الحالِ حُكْمُ الخبَرِ في وُجوبِ الحَذْفِ بعدَ (لولا)؛ لأنَّها خبرٌ.

ع: فإن قلتَ: فما يَصنَعُ مَن ادَّعَى وُجوبَ الحَذْفِ مُطلَقًا بمثلِ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ﴾[3]؟

قلتُ: يَحتمِلُ أن يكونَ (عليكم) متعلِّقًا بـ (فضل)، أي: لولا تفضُّلُه عليكم، ويَحتمِلُ أن يكونَ الجوابُ لَمَّا حُذِفَ زالَ ما هو في مَوضِعِ الخبَرِ، فرَجعَ بالخبَرِ، إلَّا

= والبيت لأبي العلاء المعري، وهو من الوافر. انظر: سقط الزند ٥٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٢.

(١) الحديث عند مسلم ١٣٣٣، ولفظه: «لولا أنَّ قومك حديثو عهدٍ بجاهلية...»، وعند البخاري ١٢٦: «لولا قومُك حديثٌ عهدُهم بكفر...».

(٢) بتمامه:

أَلَا أَيُّهــذا الزاجِــري أَحْضُــرَ الــوغى وأن أشـهدَ اللـذَّاتِ هـل أنـت مُخلِـدِي؟

والبيت لطرفة بن العبد، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٤٥ والكتاب ٣/ ٩٩.

(٣) النور ١٠.

أنَّ هذا الثانيَ لا يَقْوَى؛ لقولِه: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[1]، فأتَى بالجارِّ والمجرورِ مع وجودِ الجوابِ.

وبعدَ واوٍ عيَّنَتْ مفهومَ مَعْ ... كمثلِ كلُّ صانعٍ وما صنعْ

[وبعدَ واوٍ]: ع: ينبغي أن لا يُقدَّرَ إلَّا قبلَ العاطِفِ؛ لأنَّهم قالوا: لا يُحذَفُ الخبرُ وُجوبًا إلَّا إذا دَلَّ عليه دليلٌ، وسَدَّ شيءٌ مَسَدَّه، فلو ادُّعِيَ حَذْفُه بعدَ العاطِفِ لم يكُن في مكانِه شيءٌ.

هذا بَحْثٌ، والجوابُ عنه: أنَّ المرادَ بسَدِّه مَسَدَّه: أن يقَعَ بعدَ المبتدأِ شيءٌ غيرُ الخبَرِ، ولا شَكَّ أنَّ المعطوفَ في مكانِ الخبَرِ لو لم يكُن الخبَرُ.

وقبلَ حالٍ لا تكونُ خبرا ... عن الذي خَبرُه قد أُضْمِرا

ع: لا أعلَمُ مَن اشترطَ هذا غيرَ الناظمِ، ولا بُدَّ منه؛ لئلا يؤدِّيَ إلى تهيئةِ العاملِ للعَمَلِ وقَطْعِه عنه.

كضَرْبيَ العَبْدَ مُسِيئًا وأَتَمّ ... تبيينيَ الحقَّ مَنُوطًا بالحِكَم

[أَتَمّ تَبْيِينيَ الحقَّ مَنُوطًا بالحِكَمْ]: ع: في هذا المثالِ نَظَرٌ؛ لأنَّه لو رُفِعَ فيه (مَنُوطٌ) على الخبريةِ لصَحَّ.

شَلَوْبِين[2]: ولا يسدُّ الحالُ في غير ذلك مسدَّ الخبَرِ؛ ولهذا امتنعَ: «زيدٌ وَحْدَه»، عند مَنْ جَعل (وَحْدَه) حالًا[3].

---

(١) النور ٢١.

(٢) انظر: (حواشي المفصل) له ٧١.

(٣) مذهب الجمهور، ومنهم الخليل وسيبويه. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي =

(مُسِيئًا): حالٌ مِن: (العَبْد)، عاملُها الخبَرُ المحذوفُ، ومنعُوا كونَه المصدرَ؛ لأنَّها حينئذٍ...، فلا تكونُ إذًا سادَّةً مسدَّ خبَرِه.

ع: حكَى...[1]: «أخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ يومَ الجمعةِ»، بالنصبِ، فلهذا يجوزُ في (إذا) المقدَّرةِ في: «أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا»؛ أن تكونَ نَصْبًا لا غيرُ، أي: «أخطَبُ أكوانِه واقعٌ في ذلك الوقتِ»، و: «يومُ»[2]، فعلى ذلك يجوز كونُ (إذا) رَفْعًا، لكن بتقديرِ حذفِ مضافٍ، هو زمانٌ نابَ عنه المصدرُ، أي: «أخطبُ أوقاتِ أكوانِه ذلك اليومُ».

وأَخْبَروا باثنين أو بأَكْثَرا ... عن واحد كهم سَرَاةٌ شُعَرا

أجازَ ابنُ عُصفورٍ[3] في[4]:

.... وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أن يكونَ «تَحْمِلِينَ» خبرًا.

قالَ: والخبرُ قد يتعدَّدُ، كقولِهم: «حُلوٌ حامضٌ»، وقولِه[5]:

= (ط. المجمع) ٤/ ١٦١.

(١) مطموسة في المخطوطة، وقد حكى هذا العكبري في (اللباب) ١/ ١٤٦.

(٢) يعني أنه حكاها بالرفع.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ١٦٩.

(٤) بتمامه:

عَدَسْ ما لعبَّادٍ عليكِ إمارةٌ ... نجوتِ وهذا تحملينَ طليقُ

والبيت ليزيد بن مفرغ الحميري، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٧٠ والأصول ١/ ٢١٥.

(٥) بتمامه: =

.... فَهْــــوَ يَقْظَـــانُ هَـــاجِعُ

وفي (المُقَرَّبِ)[1] وغيرِه مَنَعَه، وأسنَدَ ذلك إلى عِلةٍ نحويةٍ، فمقتضَى الحالِ فسادُ أحدِ قولَيْه.

● ● ●

= ينـــامُ بإحــــدى مُقْلَتَيْــــه ويتَّقــــي بــأخرى الأعــادي فهــو يقظــانُ هــاجعُ

والبيت لحميد بن ثور، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٠٥ والشعر والشعراء ١/ ٣٧٩.

(١) انظر في: ١٢٨.

كانَ وأخواتُها

ترفـع كـانَ المبتـدا اسـمًا والخبـر تنصِـبُهُ ككـان سـيدا عمـر

لا يريدُ: ترفعُه في حالةِ كونِه اسمًا لا فعلًا؛ لأنَّ المبتدأَ لا يكونُ إلا اسمًا، وإنَّما يريد: اسمًا لها.

فإن قلتَ: وقد يريدُه، ويَحترِزُ به عن نحوِ: ﴿وَأَن تَصُومُوا﴾[1]، و: «تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خيْرٌ»[2].

قلتُ: ينقضُ الأوَّلَ نحوُ: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟﴾[3]، والثاني قليلٌ، ولو صَحَّ لكانَ حسنًا، ويُقوِّيه أنَّه لم يَقُل: والخبر تنصبُه خبرًا لها.

ع: من طَرِيفِ أبياتِ بابِ (كَانَ) قولُ الشاعرِ[4]:

مُعَاوِيَ لَمْ تَرْعَ الأَمَانَةَ حَقَّهَا فَكُنْ حَافِظًا للهِ وَالدِّينِ شَاكِرُ

(شاكرُ) فاعلٌ بـ: «تَرْعَ»، فقد حُكِيَ لي أنَّه اسمُ قَوْمٍ[5]، أي: لم تَرْعَ شاكرٌ الأمانةَ، فارعَها أنتَ، ويجوزُ كونُه بدلًا مِن الضميرِ في (حافظًا). مِن (التَّذْكِرةِ الفَارِسيَّةِ).

---

(١) البقرة ١٨٤.

(٢) من أمثال العرب. انظر: الكتاب ٤/ ٤٤.

(٣) النمل ٥٦ وغيرها.

(٤) البيت من الطويل. انظر: الخصائص ١/ ٣٣١.

(٥) من همدان باليمن. انظر: المحكم ٦/ ٦٨٣.

ككان ظل بات أضحى أصبحا أمسى وصار ليس زال برحا

فتئ وانفك وهذي الأربعه لشبه نفي أو لنفي متبعه

فأما قولُه(١):

وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تُحْدِثُ لِي قَرْحَةً وأنكؤها

فالتقديرُ: «ولا تزالُ ظالمةً»، و«أَرَاها» اعتراضٌ.

قالَ ابنُ عُصْفُورٍ(٢): وقد تَخلُو مِن النافي لفظًا وتقديرًا، وهو قليلٌ، كقولِهم(٣): «بَرِحَ الخفاءُ»، أي: «زالَ»، وقولِه(٤):

وَأَبْرحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مُجِيْدَا

أي: «أزالُ».

ومثل كان دام مسبوقا بما كأعط ما دمت مصيبًا درهما

[ومثل كان: دام مسبوقًا بـ: (ما)]: ﴿وَأَوْصَنِي بِالصَّلَوٰةِ وَالزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾(٥).

وغير ماض مثله قد عملا إن كان غير الماض منه استعملا

---

(١) البيت لإبراهيم بن هرمة، وهو من المنسرح، ورواية البيت في المصادر: (قرحة ـ أو نكبة ـ وتنكؤها). انظر: الديوان ٥٦ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٥٧.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٨٧.

(٣) انظر: المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل ١/ ٥٩١.

(٤) البيت لخداش بن زهير، وهو من الوافر. انظر: مجاز القرآن ١/ ٣١٦ وجمهرة اللغة ١/ ٢٧٥.

(٥) مريم ٣١.

هذه الأفعالُ كلُّها تُستَعمَلُ ماضيةً، ويُلتَزمُ ذلك في (ليسَ، ودامَ)، ويجوزُ في غيرِها أن يُستعمَلَ مُضارعًا واسمَ فاعلٍ، وفي غيرِ (زالَ) وأخواتِها أن يُستعمَلَ منه أمرٌ ومصدَرُه.

إنَّما لم تتصرَّف (ليسَ)؛ لأنَّها كـ (مَا) النافيةِ، حتى قيلَ: إنَّها حرفٌ، وعلى وزنِ ليسَ للأفعالِ، فهي مُشْبِهُ (المَيْت) في الوَزْنِ.

وإنَّما لم تتصرَّف (دَامَ)؛ لأنَّها في معنَى فعلِ شَرْطٍ حُذِفَ جوابُه؛ لأنَّ معنى: «أَصْحَبُكَ ما دَام زيدٌ عندكَ»: «أَصْحَبُكَ إنْ دامَ زيدٌ عندكَ»، وأنتَ إذا حذفتَ الجوابَ كانَ الشرطُ ماضيًا، تقولُ: «أنتَ ظَالِمٌ إن فعلْتَ»، ولا تقولُ: «أنتَ ظَالِمٌ إن تَفْعَلْ».

وفي جميعها توسط الخبر أجز وكل سبقه دام حظر

مِن تَقَدُّمِ خبرِ (كَانَ): ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[1]، (أينَ) الخبرُ، و(مَا) زائدةٌ.

ومما يُستدَلُّ به: ﴿أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾[2]، ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾[3].

ينبغي أن يُستدَلَّ أوَّلًا بالآيةِ الوسطى، فيُقَالُ[4]: المقدَّمُ ظرفٌ، فيُستدَلُّ بالتاليةِ، فيُقَالُ: المعمولُ قد يَتقدَّمُ حيثُ لا يَتقدَّمُ العاملُ، فيُستدَلُّ بالأولَى، فيُقَالُ: جازَ؛ لأنَّ الاستفهامَ له الصَّدرُ، فيُجابُ بأنَّه لولا الجوازُ ما جازَ كونُه اسمَ استفهامٍ؛ لِمَا في ذلك

(١) الحديد ٤.

(٢) التوبة ٦٥.

(٣) الأعراف ١٧٧.

(٤) يعني: فالجواب عنها، وكذا ما بعدُ.

مِن التدافُعِ بينَ الوُجوبِ والمَنعِ.

ع: ولكن يُقالُ: إنَّه ظرفٌ، فهو كالمجرورِ.

كــذاك سـبق خبـر مـا النافيـه فجـئ بهـا متلـوةً لا تاليـه

إنَّما أعادَ ما يُفهَمُ مِن الأوَّلِ؛ لأنَّ التَّكرارَ يَنفِي تَوهُّمَ إرادةِ الخصوصِ، وذلك لأنَّ ابنَ كَيْسَانَ[1] والكوفيين أجازُوا التقدُّم في (زَالَ) وأخواتِها؛ لأنَّ معناها الإيجابُ، وهو يجوزُ فيه التَّقدُّمُ.

فإن قلتَ: فلِمَ لا وافقتُمُوهُم في ذلك؟

قلتُ: لأنَّ الأحكامَ اللفظيةَ مانعةٌ للَّفظِ، وقد جاءَ: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾[2]، فزِيدَت الباءُ في خبرِ (ليسَ)؛ مراعاةً لصورةِ النَّفيِ، وإن كانَ ذلك إيجابًا.

وعندَ كـ وابنِ كَيْسَانَ[3] أنَّ (زالَ) وأخواتها يجوزُ ذلك فيها؛ حملًا على المعنى، هذه حجةُ ابنِ كَيْسَانَ، وأمَّا كـ فيُجِيزُون التَّقَدُّمَ في كلِّ فعلٍ نُفِيَ بـ(مَا)؛ لأنَّها ليست لها عندَهم الصَّدْرُ.

قال[4]: وأيضًا فالنَّافي يُنزَّلُ مِن هذه منزلةَ الجزءِ؛ لملازمَتِه لها، فهو كما لو عُدِمَ.

قُلنا: يلزمُكَ أن تُقدِّمَ في: «ما ضربتُ إلَّا زيدًا»، وتنظُرَ إلى أنَّ الفعلَ في حَقِّ

---

(١) انظر: (الموفقي) له ١١٣.

(٢) القيامة ٤٠.

(٣) انظر: (الموفقي) له ١١٣.

(٤) يقصد ابن كيسان. انظر: (الموفقي) له ١١٣.

زيدٍ موجَبٌ، و: «ما ضربتُ غيرَ زيدٍ»، وأيضًا فلُزُومُ النَّفيِ مُقَوٍّ لمَنْعِ التَّقَدُّمِ؛ لأنَّ العِلَّةَ إذا لَزِمَت اشتدَّ الأمرُ.

ومنع سبق خبر ليس اصطفي ... وذو تمام ما برفع يكتفي

[**اصطُفِي**]: لأنَّا إن قُلنا بحرفيَّتِها فهي كـ (مَا)، أو بفعليتها فهي غيرُ متصرِّفةٍ، كفِعْلِ التَّعجُّبِ، فلا يُتَصَرَّفُ في معمولِها.

[**وذو تمام**]: لا يُقال: إنَّه بَيَّن بهذا أنَّ معنَى كونِ الفعلِ تامًّا أنَّه اكتفَى بالمرفوعِ، كما تَوَهَّمَ بعضُ الشُّرَّاح[1]؛ لأنَّ اللَّفظَ ليسَ فيه إلَّا أنَّ الفِعْلَ التامَّ هو الذي لا يَحتاجُ إلى منصوبٍ، أمَّا أنَّه سُمِّي تامًّا لهذا فلا، إلا أنَّه يُقالُ: إذا عُلِّقَ الحُكمُ على صفةٍ فتلك الصفةُ هي المُشْعِرةُ بالعِلِّيةِ[2]، وهو الذي تمسَّكوا به.

مِن تمامِ (كَانَ): قولُه[3]:

كُنَّا وَلَا تَعْصِي الخَلِيلَةُ بَعْلَهَا ... فَاليَوْمَ تَضْرِبُهُ إِذَا مَا هُوَ عَصَى

فقوله: «كُنَّا»، أي: خُلِقنا ووُجِدنا، وقولُه: «ولا تعصي» في موضعِ الحالِ، كقولِه تعالَى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾[4]، أي: إذ طائفةٌ. مِن (التَّذْكِرةِ).

وما سواه ناقص والنقص في ... فتئ ليس زالَ دائمًا قفي

(١) يقصد شراح الألفية. انظر: شرح ابن الناظم ٩٧ وشرح المرادي ١/ ٤٩٨.

(٢) انظر: التلخيص للجويني ٣/ ٢٥٠.

(٣) البيت للرخيم العبدي، وهو من الكامل. انظر: عيون الأخبار ٤/ ٧٩ والتذييل والتكميل ٤/ ٢٠٩.

(٤) آل عمران ١٥٤.

ولا يلــي العامــل معمــول الخبــر   إلا إذا ظرفــا أتــى أو حــرف جــر

[إلا إذا ظرفًا أتى أو حرفَ جرّ]: فيجوزُ بالإجماعِ؛ لتَوَسُّعِهم فيهما.

ابنُ عُصْفُورٍ[1]: إذا قَدَّمتَ معمولَ الخبرِ، وأَوْليتَه الفعلَ، كائنًا ظرفًا أو مجرورًا جازَ؛ للاتِّساعِ فيهما، فإن كانَ غيرَهما، وقدَّمتَه وَحْدَه لم يجُز؛ لأنَّ في ذلك إيلاءَ الفعلِ غيرَ معمولِه، وقَطْعَه عَن معمُولِه، والعربُ تجتنِبُ مثلَ هذا في المعاني، كما تجتنِبُه في الألفاظِ، قالَ[2]:

كَمُرْضِعَةٍ أَوْلَادَ أُخْرَى وَضَيَّعَتْ   بَنِي بَطْنِهَا ذَاكَ الضَّلَالُ عَنِ القَصْدِ

فكما سَمَّتْ هذا النَّحْوَ ضَلالًا كذلك تجتنِبُه في الألفاظِ، فأما[3]:

....   بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

فضرورةٌ.

فإن قيل: لعلَّ في (كَانَ) ضميرَ الشَّأنِ، و«عَطِيةُ عَوَّدَ» جملةٌ ابتدائيةٌ.

قلتُ: لا؛ لأنَّه يُؤَدِّي إلى ما لا يَجُوزُ؛ لأنَّ الخبَرَ هُنا لا يتقدَّمُ، فلا يتقدَّمُ معمولُه.

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٩٢.

(٢) البيت للمديل بن الفرخ العجلي، وهو من الطويل. انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٧٣٦ والمقاصد النحوية ٣/ ١٤٣٧.

(٣) بتمامه:

قنافِذُ هَدَّاجون حولَ بيوتِهم   بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١/ ٣٠٧ والمقتضب ٤/ ١٠١.

وإن قدَّمته مع الخبرِ جازَ؛ لأنَّ المعمُولَ مِن كَمالِ الخبَرِ وكالجُزءِ مِنه، فكأنَّك إنَّما أوليْتَها الخبَرَ، وبعضُ النَّحْويِّينَ منَعَه؛ لأنَّك أوليتَ الفِعلَ غيرَ معمولِه.

فإن قدَّمتَ معمولَ الخبَرِ على الفِعلِ مُصاحِبًا للخبَرِ جازَ، نحوُ: «في الدارِ قائمًا كانَ زيدٌ»، أو وَحْدَه لم يجُز، كانَ ظَرفًا أو مجرورًا أو غيرَه؛ لكثرةِ الفَصلِ بينَ العامِلِ والمعمُولِ.

ع: هذا باطلٌ بقولِه تعالَى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾[1].

ومضمر الشأن اسما انو إن وقع موهم ما استبان أنه امتنع

وقد تزاد كان في حشو كما كان أصح علم من تقدما

(كَانَ) أمُّ البابِ، وأُمَّاتُ صح الأبوابِ خَليقةٌ بالتَّصرُّفِ والتَّوسُّعِ، فمِنْ ثَمَّ اختَصَّت بالزيادةِ، ولا يُلتفَتُ إلى[2]: «ما أصبحَ أبْرَدَها، وما أَمْسَىَ أدْفَأَها»، وبحذفِها وحذفِ اسمِها وإبقاءِ خبَرِها، وبحذفِها وإبقاءِ خبَرِها واسمِها، و... عنها، وهذا تَلَعُّبٌ زائدٌ بها، ومنه: حذفُ لامِها لغيرِ عِلَّةٍ تَصريفيَّةٍ.

قولُه: (وقد تُزَادُ كان): ولا فاعلَ لها حينئذٍ عندَ أبي عَلِيٍّ[3]؛ لأنَّها استُعمِلَت استعمالَ الحروفِ، وهي لا تحتاجُ لفاعلٍ، ونظيرُها في ذلك: «قَلَّمَا»، فإنَّها لَمَّا استُعمِلَت في معنَى النَّفيِ لم تَحتجْ لفاعلٍ، وعند السِّيرَافي[4] اسمُها ضميرُ المصدَرِ

(١) سبأ ٤٠.

(٢) من أقوال العرب رواه الأخفش. انظر: حاشية الكتاب ١/ ٧٣ والأصول ١/ ١٠٦.

(٣) انظر: (البصريات) له ٢/ ٨٧٥.

(٤) انظر: (شرح الكتاب) له ٣/ ٧٧.

الدالُّ عليه (كَانَ)، والتقديرُ: «كَانَ هو»، أي: كون الجملة التي زيدت فيها.

فإن قيلَ: قد حَمَلَ الخَلِيلُ[1] على الزيادةِ قولَه[2]:

.... كَـــانُوا كِـــرَامِ

وهذا يُبطِلُ المذهبَين.

فالجوابُ: أنَّ الأصلَ: «لنا هم كرام»، فـ(لنا) صفةٌ، مثلُ: (معه) في: «مررت برجل معه صقرٌ»، و(هم) فاعلٌ، كـ(الصقر)؛ لأنَّ اللفظَ إذا أمكنَ أن يكونَ الموضعُ له لا يُنْوَى به غيرُه، فلمَّا زِيدَت (كَانَ) اتَّصلَ بها الضميرُ؛ لأنَّ الضميرَ قد يتَّصِلُ بغيرِ عاملِه، نحوُ[3]:

.... أَلَّا يُجَاوِرَنَـــــا إِلَّاكِ دَيَّـــــارُ

فإن قلتَ: فلعلَّ (لنا) في موضعِه، و(كَانَ) تامةٌ في موضعِ الصِّفَةِ، فلم يُغَيِّر شيئًا مِن موضعِه.

قلتُ: التامةُ بمعنى: حَدَثَ وخُلِقَ، نحوُ: «كَانَ الأمرُ»، و«كانَ زيدٌ»، فيكونُ

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٥٣.

(٢) بتمامه:

فكيـــف إذا رأيـــتُ ديـــارَ قـــومي وجيـــرانٍ لنـــا كـــانوا كـــرامِ

والبيت للفرزدق، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٢/ ٨٣٥ والكتاب ٢/ ١٥٣.

(٣) بتمامه:

ومـــا نُبـــالي إذا مـــا كنـــتِ جارَتَنـــا أَلَّا يُجَاوِرَنَـــــا إِلَّاكِ دَيَّـــــارُ

والبيت من البسيط. انظر: الخصائص ١/ ٣٠٨ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٨٥.

التقديرُ: «خُلِقُوا فيما مضى»، وذلك معلومٌ، وإذا دارَ الأمرُ بينَ الإخلالِ باللَّفظِ والإخلالِ بالمعنَى كانَ الإخلالُ باللَّفظِ أَوْلَى؛ لأنَّ المعنَى أعظمُ حُرمةً. هذا كلامُ ابنِ عُصْفُورٍ[١].

ع: فإن قلتَ: لِمَ لا رَدَّه مذهبُه[٢] في أنَّ الصفةَ المفردةَ[٣] يجب أن تُقدَّم؟

قلتُ: لا يمكنُ؛ لأنَّ ذلك لازمٌ له على كلِّ حالٍ؛ لأنَّا إن جعلناها زائدةً فقد تقدَّمَ النَّعتُ المجرورُ، أو غيرَ زائدةٍ فقد تقدَّمَ النعتُ جملةً.

ذَكَر ابنُ الطَّراوة في (رَدِّ الشَّارِدِ) أنَّها تُزادُ وسطًا، نحوُ: «زيدٌ كان قائمٌ»، قالَ: تَرفَعُ (قائمًا) على أنَّه خبرٌ، وتُضمِرُ الكونَ في (كَانَ)، وفائدتُها الدلالةُ على الزمانِ.

وآخِرًا، نحوُ: «زيدٌ قائمٌ كانَ»، قالَ: فأَضمرتَ اسمَها، أي: «كَانَ كذلك»، وهو عائدٌ على (زيد)، وحَذفتَ الخبرَ؛ لدلالةِ الأوَّلِ عليه، وهي مع ذلك زائدةٌ. انتهى.

إن قيلَ: لِمَ لا سُلِكَ بخبَرِ هذه الأفعالِ مِنهاجَ أخبارِ المبتدأِ في الحَذفِ كثيرًا لدليلٍ؟

قيلَ: إنَّها نابَت عن مصادرِ هذه الأفعالِ.

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد أن ولو كثيرا ذا اشتهر

مثالُ غيرِ المشتهرِ[٤]:

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٤٠٩ وما بعدها.

(٢) انظر مذهبه في (المقرب) له ٣٠٣.

(٣) يقصد التي في البيت: كرام.

(٤) للعجاج، وهو من مشطور الرجز. انظر: ملحقات الديوان ٢/ ٣٠٦ والكتاب ٢/ ١٤٢.

يَـــا لَيْـــتَ أَيَّـــامَ الصِّـــبَا رَوَاجِعَـــا

قالُوا: أي: «تكونُ رواجعًا»، كذا قدَّره الكِسَائِيُّ[1] وغيرُه، ولا قاطعَ لاحتمالِ تقديرِ: «تعودُ رواجعًا».

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب كمثل أما أنت برا فاقترب

ع: قولُه: (وبعد أَنْ) البيتَ: يُعطِي أنَّها قد تُحذَف، وهو قليلٌ، استضعفَه أبو عَلِيٍّ[2]، ولأجلِ ضَعْفِه ادُّعِيَ أنَّ المحذوفَ في: «ضربي زيدًا قائمًا»: (كانَ) التامةُ، قالَه عبدُ القاهِرِ[3].

إنَّما زادُوا (ما) في (أمَّا) تعويضًا عَن المحذوفِ، ورَفعًا لقُبحِ دُخولِ (أنْ) المصدريةِ على الاسمِ، كما زادُوها في: «كُنْ كما أنتَ»؛ لقُبحِ دُخولِ الكافِ على الضميرِ، والأصلُ: «كُنْ كحالَتِكَ المعهودةِ»، هذا أحدُ القولَينِ، فأمَّا: «إنْ خَيرًا فخيرٌ»، فإنَّ وجودَ النصبِ دليلٌ على الحذفِ، فلم يَقبُح عدمُ الفصلِ.

ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم

ع: يدلُّ على أنَّ النونَ مِن: «لم يكُ» لم تُحذَفْ للجازمِ؛ بل لتشبيهِها بحرفِ العلةِ: قولُ بعضِهم[4]:

---

(١) انظر: الأصول ١/ ٢٤٨.

(٢) انظر: (البغداديات) له ٣٠٥.

(٣) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ١/ ٦٨١.

(٤) بتمامه:

فلســـتُ بآتيـــهِ ولا أســـتطيعُه وَلَاكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ =

.... وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

فإن قلتَ: الحذفُ هنا؛ لالتقاءِ الساكنَين.

قلتُ: التقاؤهما مُحَسِّنٌ لتشبيهِ النونِ بحرفِ العلةِ، وإلَّا فأنتَ في هذا ومثلِه تَكسرُ الأوَّلَ، ولا تحذِفُه.

❁ ❁ ❁

= والبيت لقيس بن عمرو بن مالك النجاشي الحارثي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب ١/ ٢٧ والأصول ٣/ ٤٥٥.

مَا ولاَ ولاَتَ وإِنِ المشبَّهاتِ[1] بلَيْسَ

إعمال ليس أعملت ما دون إن ... مع بقا النفي وترتيب زكن

قولُه: (مع بقَا النفي): كَتَبَ الشَّلَوْبِينُ[2] على قولِ (المُفَصَّلِ)[3]: «وإذا انتقضَ النفيُ بـ (إلَّا)» ما صورتُه: أمَّا انتقاضُ النفيِّ فمنصوصٌ على بُطلانِ العملِ به، وأمَّا اختصاصُه بـ (إلَّا) فلا أعرِفُه.

[وترتيبِ زُكِن]: في المَثَلِ: «ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ»[4]، فأُلغِيَت؛ لتَقَدُّمِ الخبَرِ.

وإنَّما اختُلِفَ في رَفْعِ: ﴿أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[5] دونَ: ﴿بَشَرًا﴾[6]؛ لأنَّ في هذا ألف[7] تمنعُ رفعَه[8]. مِن (المُرْتَجَلِ)[9] لابن الخَشَّاب[10].

---

(1) هكذا بخط ابن هشام.

(2) انظره في (حواشي المفصل) له ٢٩٤.

(3) انظره في: ١٠٢ ـ ١٠٣.

(4) انظر: الكتاب ١/ ٥٩ ومجمع الأمثال ٢/ ٢٨٨.

(5) يقصد قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾، المجادلة ٢، والنصب قراءة السبعة، وروى المفضل عن عاصم الرفع. انظر: السبعة ٦٢٨.

(6) يقصد قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾، يوسف ٣١.

(7) هكذا بخط ابن هشام.

(8) يقصد: الألف التي لتنوين النصب.

(9) انظره في: ١٧٥ وما بعدها.

(10) كتاب (المرتجل) هذا في شرح (الجُمل) للجرجاني، لا (الجُمل) الزجاجي.

[زَكِن]: في (الصَّحَاحِ)[1] ما مُلخَّصُه: زَكِنتُه ـ بالكَسْرِ ـ أزكَنُهُ زكَنًا ـ بالتحريكِ ـ: عَلِمْتُه، قالَ ابنُ أمِّ صَاحِبٍ[2]:

وَلَـنْ يُرَاجِـعَ قَلْبِـي حُـبَّهُمْ أَبَـدًا   زَكِنْتُ مِنْهُمْ عَلَى مِثْلِ الَّـذِي زَكِنُـوا

وقولُه: (على) مُقحَمةٌ، وعَن الأَصْمَعِيِّ[3] أنَّه يُقالُ: زَكِنتُه صَالحًا:... ظننتُه، وأنَّه إنَّما يُقالُ: أزكنته....

وسبق حرف جر أو ظرف كما   بي أنت معنيا أجاز العلما

ويؤيِّدُه مِن بابِ الأَوْلَى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾[4].

وأجاز ابنُ عُصْفُورٍ[5] أن يتقدَّمَ الخبرُ ظَرفًا أو مجرورًا مع تقديرِ بقاءِ العَمَلِ، ومَنَعَه النَّاظِمُ[6]، ويُشكِلُ عليه[7]: أنَّه أجازَ تقديمَ المعمولِ حيثُ لا يتقدَّمُ العاملُ[8].

والجوابُ مِن وجهَين:

أحدُهما: أنَّ العامِلَ لذاتِه يَتَقدَّمُ.

الثاني: أنَّ القاعدةَ غيرُ مُطَّرِدةٍ، بدليلِ: «زيدًا لن أضربَ».

---

(١) انظره في: ٥/ ٢١٣١.

(٢) البيت من البسيط. انظر: الجيم ٢/ ٧٤ والمنتخب لكراع النمل ١/ ٦٨٨.

(٣) انظر: أدب الكاتب ٢٣.

(٤) الحاقة ٤٧.

(٥) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٥٩٥.

(٦) انظر: (شرح الكافية الشافية) له ١/ ٤٣٢.

(٧) يقصد به ابن مالك.

(٨) انظره أيضًا في: (شرح التسهيل) له ١/ ٣٧٠.

وبِهذَين يُجابُ عَنِ الاعتراضِ على ص في تأويلِهم:

بِمَـا كَـانَ إِيَّـاهُمْ عَطِيَّـةُ عَـوَّدَا

بأنَّ في (كَانَ) ضميرَ شَأنٍ، فقيلَ: يلزمُكم... على المبتدأِ إذا كَانَ رافعًا لضَميرٍ مُفردٍ، فقد فَرَرتُم مِن شيءٍ، فوقعتُم في أشدَّ منه؛ لأنَّ... يتقدَّمُ معمولُه إلا حيث يتقدَّمُ.

والجوابُ: ما تقدَّمَ مِن فَسادِ القاعدةِ، أو أنَّه لا يمتنع... «عَوَّدَ» لذاتِه، بل تَقَدُّمُه على أنَّه خبرٌ.

ومِن الأصلِ هذا الإيرادُ فاسدٌ؛ لأنهم إن كانوا يجوِّزون تقديمَ الخبرِ[1] في نحو: «زيدٌ قامَ» ـ على ما يُحكَى عنهم ـ فلا ينبغي أن يعترِضُوا على ص بعدَ تأويلِ البيتِ، بل قبلَه؛ لأنَّه قد ظَهَرَ ما يَرِدُ عليهم، سواءٌ جعلوا في (كَانَ) ضميرًا أو لا.

فإن قيلَ: يُمكِنُ أن يكونَ ص موافِقِينَ لـ ك في جوازِ التَّقَدُّمِ في بابِ (كَانَ)؛ لأنَّه إذا قيلَ: «كانَ قامَ زيدٌ»؛ لزِمَ أن يُجعلَ (زيدٌ) اسمًا، و(قَامَ) خبرًا مقدَّمًا؛ ضرورةَ أنَّها مُحتاجةٌ إلى جُزأَين.

فالجوابُ: أنَّه يجوزُ أن يكونَ في (كَانَ) ضميرُ الشَّأنِ، أو ضميرُ (زيد)، على أن تكونَ المسألةُ مِن بابِ التَّنازُعِ، فلا ينبغِي التَّجْوِيزُ.

ورفـع معطـوف بلكـن أو ببـل من بعد منصوب بما الزم حيث حل

وبعـد مـا ولـيس جـر البـا الخبـر وبعـد لا ونفـي كـان قـد يجـر

---

(١) يقصد الكوفيين.

ذكرَ ابنُ جِنِّي[1] أنَّه قُرِئَ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ بِأَن تُوَلُّوا۟﴾[2]، وخرَّجَه على زيادةِ الباءِ في اسمِ (لَيْسَ)، وهو غريبٌ.

ع: قولُه: (وبَعْدَ ما): كانَ حقُّه أن يؤخِّرَ هذا البيتَ عَن ذِكْرِ إعمالِ (لا)؛ لأنَّ الغَرَضَ في هذا البابِ ذِكْرُ إعمالِها عملَ (لَيْسَ)، فلْيُقَدَّمْ على ذِكْرِ الجرِّ بالباءِ.

في النكرات أعملت كليس لا وقد تلي لات وإن ذا العملا

قولُه: (في النَّكِرَاتِ أُعْمِلَت كـ «لَيْسَ»: «لا»)، وأجازَ ابنُ الشَّجَرِيِّ[3] عملَها في المعرفةِ،... عليه قول أبي الطَّيِّبِ[4]:

إِذَا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الأَذَى فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا المَالُ بَاقِيَا

[في النَّكِرَاتِ]: بخطِّ الشَّلَوْبِينِ[5]: أجاز ابنُ جِنِّي في (التَّمَامِ)[6] دخولَها على المعرفة.

[أُعْمِلتْ كـ «ليس»]: وهي حينئذٍ ظاهرةٌ في نفيِ الجِنسِ، وأمَّا إذا عَمِلَت عملَ (إنَّ) فهي نَصٌّ فيه.

[أُعْمِلتْ كـ «ليس»]: ولا شاهدَ عليه في قولِه[7]:

---

(١) انظر: (المحتسب) له ١/ ١١٧.

(٢) البقرة ١٧٧.

(٣) انظر: (الأمالي) له ١/ ٤٣١ و٢/ ٥٣٠.

(٤) البيت من الطويل. انظر: الديوان ٤٣٩.

(٥) انظر: (حواشي المفصل) له ٨٩.

(٦) لم أظفر بكلامه فيه. انظر: التمام ٥٤.

(٧) بتمامه:

=

... فَــلَا شَــيْءٌ عَلَــى الأَرْضِ بَاقِيَــا ....

لاحتمالِ أن يكونَ «على الأرضِ» خبراً، و(باقيا) حالًا، بل الشاهدُ في[1]:

.... فَأَنَــا ابْــنُ قَــيْسٍ لَا بَــرَاحُ

لأنَّ رَفْعَ (بَرَاحُ) ينفي أن تكونَ (لا) المحمولةَ على (إنَّ)، وعدمَ تكرارِ (لا) ينفِي أن تكونَ مُهمَلةً، فتعيَّنَ أن تكونَ عاملةً، وذلك العملُ عَمَلُ (لَيْسَ)؛ إذ ليسِ غيرُه بالإجماعِ.

وإنَّما تعملُ عَمَلَ (ليسَ) عندَ البصريينِ، وهو مخصوصٌ بالنَّكراتِ، خِلافًا للشَّجَرِيِّ[2]، احتجَّ بقولِه[3]:

.... لَا أَنَــا بَاغِيًــا سِــوَاهَا وَلَا فِــي حُبِّهَــا مُتَرَاخِيَــا

= تَعَــزَّ فَــلَا شَــيْءٌ عَلَــى الأَرْضِ بَاقِيَــا ولا وَزَرٌ ممــا قضــى اللهُ واقيــا

البيت من الطويل. انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٦.

(١) بتمامه:

مَــنْ صَــدَّ عَــن نيرانهــا فَأَنَــا ابْــنُ قَــيْسٍ لَا بَــرَاحُ

والبيت لسعد بن مالك بن ضبيعة القيسي، وهو من مجزوء الكامل. انظر: الكتاب ١/ ٥٨ والمقتضب ٤/ ٣٦٠.

(٢) انظر: (الأمالي) له ١/ ٤٣١ و٢/ ٥٣٠.

(٣) بتمامه:

وحلَّــتْ ســوادَ القلــب لا أنــا باغيًــا ســواها ولا عــن حبِّهــا متراخيــا

والبيت للنابغة الجعدي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٨٦ والمقاصد النحوية ٢/ ٦٦٥.

(لاتَ): قالَ النَّاظِمُ[1]: لا تَعمَلُ في معرفةٍ ظاهرةٍ، يعني: بل في نكرةٍ ظاهرةٍ، نحوُ: ﴿وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾[2]، أو معرفةٍ مقدَّرةٍ، نحوُ: ﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾[3] في قراءةِ السَّبعةِ، التقديرُ: «لاتَ الحينُ حينَ مناصٍ»؛ لأنَّه ليسَ المرادُ نفيَ حينٍ مطلقٍ.

فأمَّا قولُه[4]:

.... وَلَاتَ هَنَّــــا حَنَّـــتِ ....

فالإشكالُ واردٌ عليه مِن وجهَين:

الأولُ: إعمالُها في معرفةٍ ظاهرةٍ.

والثاني: إعمالُها في غيرِ لفظِ (الحِين).

وأيضًا: ففيه إخراجُ (هَنَّا) عَن الظرفيةِ.

وهذا كلُّه إنما يَرِدُ على ابنِ عُصْفُورٍ[5] الذي جعلَ (لاتَ) عاملةً في (هَنَّا)، ولا إشكالَ على الفارسيِّ[6]؛ لأنَّه جعلَ (لاتَ) مهملةً، و(هَنَّا) باقٍ على ظَرفيَّتِه،

---

(١) انظر: (شرح الكافية الشافية) له ١/ ٤٤٥.

(٢) ص ٣، وهي قراءة عيسى بن عمر وأبي السَّمّال. انظر: مختصر ابن خالويه ١٣٠.

(٣) ص ٣.

(٤) بتمامه:

حنَّـتْ نَـوَارُ ولاتَ هَنَّـا حنَّـتِ ... وبـدا الـذي كانـت نَـوَارُ أَجَنَّـتِ

والبيت لشبيب بن جعيل التغلبي، وينسب إلى حجل بن نضلة الباهلي، وهو من الكامل. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٩٧ والمسائل البصريات ٢/ ٧٥٦.

(٥) انظر: (المقرب) له ١٦٢.

(٦) انظر: (الشيرازيات) له ٢/ ٤٧٨.

و(حَنَّت) مبتدأً، بتقديرِ: «أَنْ حَنَّتْ»، كقولِه: «تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِن أَنْ تراه»، ولم يقدِّره: «وقتَ حَنَّتْ»، كما قدَّره ابنُ عُصْفُورٍ: «ولاتَ هَنَّا وقتَ حنينٍ»؛ لأنَّ فيه في الظاهرِ بناءَ المعرفةِ على النكرةِ، وإن كان الخبرُ في الحقيقةِ إنَّما هو المتعلَّقُ، ولأنَّ وقوعَ... مبتدأً...، ولأنَّ تقدير... في أنَّهما خلافُ الأصلِ، لكنَّ تقديرَ الوقتِ أضعفُ؛ مِن حيثُ إنَّ فيه مخالفةَ الأصلِ مِن جهةٍ أُخرَى، وهي الإضافةُ إلى الجُمَلِ.

ومما يُعترَضُ به أيضًا على تأويلِ ابنِ عُصْفُورٍ: أنَّه جَمَعَ بينَ اسمِ (لاتَ) وخبرِها، وذلك لم يُعْهَد.

وما لـلات في سـوى حـين عمـل وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل

قولُه: (وما لـ«لاتَ») البيتَ: شبَّه... «لاتَ حينَ» بـ«لَدُنْ غدوةً»، وبـ«ليس» و«لا يكونُ» في الاستثناءِ، ووجهُ الأولِ: أنَّ (لَدُنْ) لا تَنْصِبُ إلا (غدوةً)، كما... (لاتَ) لا تَنصِبُ إلَّا (حينَ)، ووجهُ الثاني: أنَّ اسمَها لا يكونُ إلَّا مُضمَرًا، كما أنَّ «ليس» و«لا يكونُ» في الاستثناءِ كذلك.

ع: لا يُفهَم مِن كلامِه أنَّه لا يُجمَعُ بينَ اسمِها وخبرِها، وكانَ ينبغِي أن يُنَبِّهَ عليه، وغايةُ ما في كلامِه أنَّ حَذْفَ اسمِها كثيرٌ، وحذفَ خَبَرِها قليلٌ.

قرأ عِيسَى بنُ عُمَرَ: ﴿وَلَاتَ حِينٍ﴾[1]، وقال الشاعر[2]:

---

(١) ص ٣. انظر: مختصر ابن خالويه ١٣٠.

(٢) بتمامه:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاءِ

والبيت لأبي زبيد الطائي، وهو من الخفيف. انظر: الديوان ٣٠ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨.

طَلَبُـــوا صُـــلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ....

وخرَّجهُما بعضُ الناسِ[١] على إضمارِ (مِنْ)، كما في قولِهم: «على كم جذعٍ بيتُك؟» في أصحِّ القولَين، وكما قالوا: «ألَا رجلٍ جزاه الله خيرًا»، ويكونُ موضعُ الجارِّ والمجرورِ رفعًا على أنَّه اسمُ (لاتَ) كما تقولُ: «ليسَ مِن رجلٍ قائمًا»، والخبرُ محذوفٌ، وهذا على قولِ س[٢]، أو على أنَّه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ، على قولِ الأَخْفَشِ[٣] إنَّ (لاتَ) لا تعملُ شيئًا.

وقالَ بعضُهم: ومِن العربِ مَن يخفضُ بـ (لاتَ)، وأنشدَ الفَرَّاءُ[٤] على ذلك[٥]:

.... وَلَاتَ سَـــاعَةِ مَنْـــدَمِ

وخرَّج الأَخْفَشُ[٦] «ولاتَ أوانٍ» على: «ولاتَ حينَ أوانٍ»، حذفَ (حينَ)، وأبقَى المضافَ إليه على ما كانَ عليه.

---

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٩/ ١٣٧.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٥٧.

(٣) انظر: (معاني القرآن له) ٢/ ٤٩٢ والأصول ١/ ٩٧.

(٤) انظر: (معاني القرآن) له ٢/ ٣٩٧.

(٥) بتمامه:

فلتعـــرفنَّ خلائقًـــا مشـــمولةً ... ولتنـــدمنَّ ولاتَ ســـاعةِ منـــدمِ

والبيت من الكامل. انظر: الأضداد لابن السكيت ١٧٣ والتذييل والتكميل ٤/ ٢٩٥.

(٦) انظر: (معاني القرآن) له ٢/ ٤٩٢.

وقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[1] في: «ولاتَ أوانٍ»: إنه شبَّه «أوانٍ» بـ«إذْ» في قوله[2]:

.... وَأَنْـــــتَ إِذٍ صَـــــحِيحُ

في أنَّه زمانٌ قُطِعَ منه المضافُ إليه، وعُوِّض التنوينَ؛ لأنَّ الأصلَ: «ولاتَ أوانَ صُلْحٍ».

ع: وفي تقديرِه: «حينَ أوانٍ» نظرٌ في الجمعِ بينَهما.

وقالَ ما ملخَّصُه[3]: وقراءةُ عِيسَى: ﴿وَلَاتَ حِينِ﴾[4] مشكلةٌ، وتخريجُها: أنه نزَّلَ قَطْعَ المضافِ إليه عَن الإضافةِ إلى ما بعدَه منزلةَ قَطْعِ المضافِ عنها؛ لأنَّ المعنَى: «ولاتَ حينَ مناصِهم»، وذلك لاتحادِ المتضايِفَين، وجَعَلَ تنوينَه عِوضًا مِن الضميرِ المحذوفِ، ثم بنى (حينَ) لإضافتِه لمبنيٍّ.

ع: إنَّما يَكمُلُ تَوجِيهُ الزَّمَخْشَرِيِّ في: ﴿وَلَاتَ حِينِ﴾ بأن يُقالَ فيه ما قالَه في[5]:

.... وَلَاتَ أَوَانٍ ....

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٧١.

(٢) بتمامه:

نهيتُــك عــن طِلابِــك أمَّ عمــرٍو بعاقبـــةٍ وأنـــتَ إذٍ صـــحيحُ

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من الوافر. انظر: ديوان الهذليين ١/ ٦٨ والأصول ٢/ ١٤٤.

(٣) يقصد الزمخشري. انظر: (الكشاف) له ٤/ ٧١ وما بعدها.

(٤) سبق تخريجها.

(٥) تقدم الحديث عنه.

مِن أنَّها شُبِّهَت بـ (إذِ) في[1]:

.... وَأَنْـــتَ إِذٍ صَـــحِيحُ

ع: إنَّما ادَّعَى تنزيلَ (مناص) منزلةَ (حين)؛ ليكونَ ظرفًا، فيصحَّ بناؤُه؛ لِقَطْعِه عَن الإضافةِ.

***

(١) سبق الحديث عنه.

أفعالُ المقاربة

ع: هذا مِن تسميةِ الكلِّ باسمِ الجزءِ، كـ (الحماسةِ)، و(القافيةِ).

ككان كاد وعسى لكن ندر　　　غير مضارع لهذين خبر

[كـ «**كان**»: «**كاد**»]: ع: الدليلُ على ذلك ظهورُ النَّصبِ في خَبَرِها مُفردًا في الضرورةِ.

فرعٌ: يكونُ اسمُ (كَادَ) ضميرَ شَأنٍ، نحوُ: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ﴾[1] في أحدِ القَولَينِ[2]، ولا يجوزُ في (عسى).

ووجَّهَ ذلك الرُّمَّانِيُّ[3] بأنَّ خبرَ (عسى) مفردٌ، فلا يُخبَرُ به عَن الشَّأنِ.

قالَ ابنُ إِيَازَ[4]: فهلَّا جازَ على قولِ مَن زَعَمَ أنَّ (أَنْ) زائدةٌ لازمةٌ، كـ (أَلْ) في (الآن).

وأجابَ: بأنَّهم راعَوا صورةَ اللَّفظِ.

ع: وأقولُ: جوابُه حَسَنٌ، والقولُ بزيادةِ (أَنْ) ضَعيفٌ؛ لأنَّ (أَنْ) الزائدةَ حقُّها

---

(١) التوبة ١١٧، قرأ بالياء: «يزيغ» حفص عن عاصم، وحمزة، وقرأ باقي السبعة بالتاء: «تزيغ».

(٢) الوجه الثاني: أن اسم (كاد) عائد إلى النبي وأصحابه، ووجه ثالث: وهو أن الجملة فيها تقديم وتأخير؛ فـ (قلوب) هي الاسم. انظر: الحجة ٤/ ٢٣٥ وما بعدها.

(٣) انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٢٦١.

(٤) انظر: (المحصول) له ٣١٥.

أن لا تعملَ؛ لعدمِ اختصاصِها، بخلافِ (مِنْ) الزائدةِ مثلًا في: «ما جاءَني مِن أحدٍ».

مِن أبياتِ (كادَ): قولُ الأَعْشَى[1]:

يَكَادُ يَصْرَعُهَا لَوْلَا تَشَدُّدُهَا   إِذَا تَقُومُ إِلَى جَارَاتِهَا الكَسَلُ

ع: البيتُ مِن بابِ التَّنازعِ، والأَوْلَى إعمالُ الثاني، كما هو مذهبُ ص.

وكونه بدون أن بعد عسى   نزرٌ وكاد الأمر فيه عكسا

[و«كاد» **الأمرُ فيه عُكِسَا**]: الحَرِيرِيُّ في (الدُّرَّةِ)[2]: لأنَّها وُضِعَت لمقاربةِ الفَعْلِ؛ ولهذا قالُوا: «كادَ النعامُ يطيرُ»[3]، و(أَنْ) وُضِعَت للدلالةِ على وُقوعِ الفِعْلِ في المستقبَلِ، فهي منافيةٌ لـ (كَادَ) الدالةِ على الاقترابِ، وأمَّا (عَسَى) فَلِلتَّوَقُّعِ الذي وَضْعُ (أَنْ) عليه، فمَجِيئُها بعدَها تأكيدٌ لمعناها.

قالَ: وفي أمثالِهم[4]: «كادَ العروسُ يكون مَلِكًا»، و: «كادَ المنتعِلُ يكون راكبًا»، و: «كادَ الحريصُ يكون عبدًا»، و: «كادَ الفقرُ يكون كفرًا»، و: «كادَ البيانُ يكون سحرًا»، و: «كادَ النعامُ يكون طيرًا»، و: «البخيلُ كلبًا»، و: «سيِّئُ الخلقِ سَبُعًا».

وكعسى حرى ولكن جعلا   خبرها حتمًا بأن متصلا

وألزموا اخلولق أن مثل حرى   وبعد أوشك انتفا أن نزرا

(١) البيت من البسيط. انظر: الديوان ٥٥ وشرح المعلقات للتبريزي ٣٣١.

(٢) يقصد كتاب (درة الغواص في أوهام الخواص). انظره في: ١٠٧ وما بعدها.

(٣) انظر: مجاز القرآن ٢/ ٦٧ ومجمع الأمثال ٢/ ١٦٢.

(٤) انظر: المستقصى ٢/ ٢٠٣.

ومثـــل كـــاد في الأصـــح كرَبـــا ... وتـــرك أن مـــع ذي الشـــروع وجبـــا

[ومثلُ «كاد» في الأصح «كربا»]: لأنَّ س[1] لم يَذكُر إلَّا الحذفَ؛ فلذلك قالَ: (في الأصح).

[وتركُ «أَنْ» مع ذي الشروع وَجَبَا]: لأنَّها للإنشاءِ، فخَبَرُها حالٌ، ولا يجوزُ أن تصحبَه (أَنْ)؛ لأنَّها لا تدخلُ على المضارعِ إلا مُستَقبَلًا.

كأنشـــأ الســـائق يحـــدو وطَفِـــق ... كـــذا أخـــذت وجعلـــت وعلـــق

ابنُ إِيَازَ[2]: في (طفق) لغتان: «طفِقَ يطفَق»، كـ: «عَلِمَ يَعْلَمُ»، و: «طَفَقَ يَطْفِقُ»، كـ: «جَلَسَ يَجْلِسُ».

ع: فاقتضَى إثباتَ المضارعِ على اللُّغَتَيْنِ.

مِنْ معاني (جَعَلَ): (شَرَعَ)، قال ذلك جارُ الله[3]، وابنُ عَطِيَّةَ[4] في: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ﴾[5]، قالَ ابنُ عَطِيَّةَ: لا يصحُّ أن تكونَ بمعنَى: «ما خلقَ»، ولا بمعنَى: «ما صيَّرَ»؛ لأنَّ المفعولَ الثانيَ محذوفٌ، بل بمعنَى: «ما سَنَّ»، و: «ما شَرَعَ».

ح[6]: لم يُثْبِتْ هذا المعنَى لـ (جَعَلَ) النَّحْوِيُّونَ، بل قالُوا: تكونُ بمعنى: «ألْقَى»، و«خَلَقَ»، و«صَيَّر»، و«أخذَ في الشيءِ»، وحَذْفُ المفعولِ أَوْلَى مِن إثباتِ

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٥٩.

(٢) انظر: (المحصول) له ٣١٨.

(٣) يقصد به الزمخشري. انظر: (الكشاف) له ١/ ٦٨٥.

(٤) انظر: (المحرر الوجيز) له ٢/ ٢٤٧.

(٥) المائدة ١٠٣.

(٦) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٤/ ٣٨٤ و٤/ ٤٢٨.

قاعدةٍ لم تَثْبُت، أي: «ما صيَّر الله هذه الأشياءَ مشروعةً، بل شَرَعَها غيرُه».

وقيلَ في: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾[1]: إنها بمعنى: «سَمَّى»، وهذا أَوْلَى مِن قولِ ش[2]: إنَّها بمعنَى: «صيَّرَ»؛ لأنَّهم لم يُصَيِّروهم إناثًا.

واستعملوا مضارعا لأَوْشَكا ... وكاد لا غير وزادوا موشكا

ع: وسُمِع[3]: «ما أَعْساه بكذا!»، و: «أَعْسِ به!»، و: «ما أَحْراه بكذا!»، قالَ[4]:

خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي الصَّبِّ[5] أَنْ يُرَى ... صبو[6] وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

وقد ردَّ الناظمُ[7] على ابنِ الحَاجِبِ[8] لمَّا قالَ في (عسى): إنَّها غيرُ متصرفةٍ؛ بقولِهم: «ما أَعْساه!».

وذَكَر في (الكافِيةِ)[9] أنهم قالوا: (كائد)، وقال[10]:

---

(١) الزخرف ١٩.

(٢) يقصد به الزمخشري في (الكشاف). انظره في: ٤/ ٢٤٤.

(٣) انظر: الحجة ٢/ ٣٥٠.

(٤) البيت من الطويل. انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤١.

(٥) في غيره من المصادر: (اللب).

(٦) كذا في المخطوطة، وصوابه: (صبورًا).

(٧) انظر: (التحفة) له ٢٠٦.

(٨) انظر: (الكافية) له ٤٨.

(٩) يقصد: (شرح الكافية الشافية). انظره في: ١/ ٤٥٩.

(١٠) بتمامه:

أموتُ أسًى يومَ الرِّجامِ وإنَّني ... يقينًا لرهنٌ بالذي أنا كائدُ

البيت لكثير عزة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٣٢٠ وتخليص الشواهد ٣٣٦.

.... وَإِنَّنِـــــــــــي ... لَـــرَهْنٌ بِالَّـــذِي أَنَـــا كَائِـــدُ

بعـد عسـى اخلولـق أوشـك قّـد يـرد غنـى بـأن يفعـل عـن ثـان فقـد

[«أَوْشَكَ» قَّد»]: تُدَّغَمُ الكافُ في القافِ، مثلُ: ﴿لَك قُّصُـورًا﴾[1]؛ وإلَّا لَـزِمَ تسكين....

مِن غريبِ ما رأيتُ: قولُ النَّحَّاسِ في (صِناَعةِ الكُتَّابِ)[2]: قالَ ثَعْلَبٌ[3]: كلامُ العرب كلُّه: «عسى زيدٌ قائمٌ»، مبتدأٌ وخبرٌ، و(عسى) حرفٌ جاءَ لمعنًى، ومِن العرَبِ مَنْ يجعلُها في معنَى (كَانَ). انتهى بنصِّه.

غِنًى بـ «أَنْ يفعلَ»]: نحوُ: «عسى أن تَقُومَ».

ولا ينبغي أن يُمَثَّل بـ: «عسى أن يقومَ زيدٌ»؛ لأنَّ هذا مُحتمِلٌ لأن تكونَ (عسى) فيه تامةً أو ناقصةً، خلافًا للشَّلَوْبِينِ[4]؛ فإنَّه يوجِبُ أن تكونَ تامةً، ولا بـ: «زيدٌ عسى أن يقومَ»؛ لأنه أيضًا مُحتمِلٌ.

قولُه تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[5]، ح[6]: (كَانَ) تامةٌ، و«أن يكونَ» فاعلُ (عسى)، و(أجلُهم) فاعلُ «يكونُ» عندَ الحوفِيِّ، وفاعلٌ بـ «اقترب»،

---

(١) الفرقان. وهذه قراءة أبي عمرو. انظر: جامع البيان ١/ ٤٤١.

(٢) انظره في: ٢٩٨.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٤٤.

(٤) انظر: (شرح الجزولية) له ٣/ ٩٧٠ و(التوطئة) له ٢٩٧.

(٥) الأعراف ١٨٥.

(٦) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٥/ ٢٣٥ وما بعدها.

واسمُ (كَانَ) ضميرُ الشَّأْنِ عند الزَّمَخْشَرِيِّ[1] وغيرِه، ومَنَعَ ابنُ عُصْفُورٍ[2] نحوَ ما قالَ الحوفِيُّ؛ فلم يُجِزْ في: «عسى أن يقومَ زيدٌ» أن يكونَ (زيد) فاعلًا بـ(عسى)، والجوازُ اختيارُ ابنِ مَالكٍ[3].

ع: اختيارُ ابنِ عُصْفُورٍ المحكيُّ عنه هو قولُه في (المُقَرِّبِ)[4]، وقد رجعَ عنه، فاختارَ في (شَرْحِ الجُمَلِ)[5] الجوازَ، قالَ: وإنَّما يمتنِعُ ذلك في بابِ المبتدأ، يعني نحوَ: «يقومُ زيدٌ»، على الابتداءِ والخبَرِ؛ لضَعْفِ الابتداءِ، وأمَّا العاملُ في بابِ (كَانَ) وغيرِه فقويٌّ، والعربُ إذا قدَّمَت عاملَين لفظِيَّينِ...[6].

ع: عندي أنَّ هذا مما تَنازَعَ فيه ثلاثةُ عواملَ معمولًا، وأنَّه أُعمِلَ الثالثُ على رأيِ ص، وفي (عسى، ويكونُ) ضميرانِ مِن (الأجل)، و«أن يكون قد اقترب» خبرُ (عسى)، وإنما حملتُه على إعمالِ الأخيرِ؛ لأنَّه لغةُ التنزيلِ، ثَبتَ ذلك في مواطنَ.

وجــردن عســى أو ارفــع مضــمرا بهــا إذا اســم قبلهــا قــد ذكــرا

[وجَرِّدَنْ]: هذا هو الأفصَحُ؛ ولهذا قدَّمَه، وأكَّدَه بنونِ التَّوكِيدِ، ويدلُّ على

(١) انظر: (الكشاف) له ٢/ ١٨٢.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ١٧٨.

(٣) انظر: (شرح التسهيل) له ١/ ٣٩٦.

(٤) انظره في: ١٥٤.

(٥) انظره في: ١/ ٣٩٢.

(٦) قال ابن عصفور في (شرح الجمل): «لأنَّ العربَ إذا قدَّمَت عاملَين لفظيَّين قبلَ معمولٍ، ربَّما أعمَلَت الأولَ، وربَّما أعمَلَت الثانيَ، كما كانَ ذلك في بابِ الإعمالِ».

أنَّه الأفصحُ: نزولُ القرآنِ به، قالَ تعالَى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟﴾[1]، ولم يقل: «عسوا».

[عسى]: لا اختصاصَ لـ (عسى) بذلك، بل أُخْتَاها مثلُها، ووجهُ ذلك أنَّهن يجوزُ استعمالُهُنَّ تامَّاتٍ.

وأبو حيَّانَ أيضًا يُفهَم مِن كلامِه في (الشَّرْحِ)[2] أنَّه خاصٌّ بـ (عسى)، وليس كذلك، وفي (التَّسْهِيلِ)[3] و(شرحِ ابنِ النَّاظِمِ)[4] خلافُه، وهو الصحيحُ، وقولُه.

[أو ارفعْ مضمَرا]: نَقَلَ ابنُ إِيَازَ[5] عَنِ الرُّمَّانِيِّ أنَّه لا يُجِيزُ الإضمارَ في (عسى)؛ لقُوَّةِ شبهِها بالحرفِ، وأنَّه فرَّقَ بينها وبينَ (ليسَ) بوجهين[6].

[إذا اسمٌ قبلَها قد ذُكِرا]: هذا أَوْلَى مِن قولِ ابنه[7]: إذا بُنِيتْ على اسمٍ قبلَها، وليسَ كذلك، بل لو قلتَ: «اضرب الزيداه[8] عسى أن يقوما»؛ جازَ لك أن تقولَ: «عسى»، و«عَسَيَا».

---

(١) الحجرات ١١.

(٢) يقصد: شرح أبي حيان على الألفية، المسمى بـ (منهج السالك). انظره في: ٧١.

(٣) انظره في: ٦٠.

(٤) انظره في: ١١٤.

(٥) انظر: (المحصول) له ٣١٦.

(٦) أن (عسى) بمنزلة (لعل)، وأنها مُنعَت من أن يجري مفعولها كما جرى في: «أقارب أن أفعل»، و«قارب الفعل».

(٧) انظر: (شرح الألفية) له ١١٤.

(٨) هكذا بخط ابن هشام، ولعلها: (الزيدين).

وفي (المُقَرَّبِ)[1] مثلُ ما في كلامِ ابنِ الناظمِ، وليسَ بجيِّدٍ، لكن لا بدَّ مِن اشتراطِ كَونِ (عسى) للاسمِ المتقدِّمِ، لا أنَّها خبرٌ له مبنيةٌ عليه، وإلا لوَرَدَ: «الزيدانِ عسى أبوهما أن يقومَ»، ونحوُه.

والفتح والكسر أجز في السين من ... نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

[نحو: عَسيت]: ضابطُه أن تُسنَدَ لحاضِرٍ أو غائباتٍ، نحو: عسيتُ، وعسيتَ، وعسيتِ، وعسينا، وعسين.

* * *

(١) انظره في: ١٥٥.

إنَّ وأَخَواتُها

لإن أن ليـــت لكـــن لعـــل   كـأن عكـس مـا لكـان مـن عمـل

[لـ «إِنَّ»، «أَنَّ»]: ومعناهما توكيدُ الحُكْمِ، ونَفْيُ الشكِّ عنه، أو الإنكارِ له، إلا أنَّ (إِنَّ) تُفارِقُها (أَنَّ) في أنَّها بتأويلِ المصدرِ.

و: (لَيْتَ): للتَّمنِّي، وهو طلبُ ما لا طَمَعَ فيه، نحوُ: «ليتَ الشبابَ يعودُ».

قالَ الشاعرُ[1]:

[يَـا] لَيْـتَ شِـعْرِي وَالمُنَـا[2] لَا تَنْفَـعُ

هَـلْ أَغْـدُوَنْ يَوْمًـا وَأَمْـرِي مُجْمَـعُ

فصرَّحَ بأنَّ (ليتَ) معناها التَّمنِّي.

[لكنَّ]: للاستدراكِ، وهو تعقيبُ الكلامِ بَرفْعِ ما تُوُهِّمَ ثُبُوتُه، نحو: «ما زيدٌ شجاعًا لكنَّه كريمٌ»؛ فإنَّ نَفْيَ الشجاعةِ أَوْهَمَ نفيَ الكَرَمِ؛ لأنَّهما كالمتضايِفَين، فرُفِعَ ذلك بتعقيبِ (لكنَّ) بعدَ الكلامِ.

[لعلَّ]: ومعناها: الترجِّي والطَّمَعُ، وقد تَرِد إشفاقًا، نحوُ: ﴿فَلَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾[3].

---

(١) من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٣ والنوادر ٣٩٩.

(٢) كذا بخط ابن هشام.

(٣) الكهف ٦.

[كأنَّ]: للتشبيهِ، وأصلُ: «كأنَّ زيدًا أسدٌ»: «إنَّ زيدًا كالأسدِ»، قُدِّمَت الكافُ، ففُتِحَت (إنَّ)، فصارَ حرفًا واحدًا يُفيدُ التوكيدَ والتشبيهَ.

كـأنَّ زيـدا عـالم بـأني كفـؤ[1] ولكـن ابنـه ذو ضـغن

[ضِغْن]: حِقْد، ومنه: ﴿وَيُخْرِجْ أَضْغَٰنَكُمْ﴾[2].

وَرَاعِ ذا الترتيـب إلا في الـذي كليـت فيهـا أو هنـا غيـر البـذي

لأنَّ المقدَّمَ معمولُ الخبَرِ، وذلك جائزٌ في... مع أنَّها ضعيفةٌ، فهذه أَوْلَى.

وَهَمْـز إنّ افـتح لسـد مصـدر مسـدها وفي سـوى ذاك اكسـر

قولُه: (افتحْ لِسَدِّ مَصْدر) فيه نظرٌ؛ لأنَّ نحوَ: «علِمْتُ أنَّ زيدًا قائم»، لا يسدُّ فيه المصدرُ مسدَّ (أنَّ)، مع أنَّها واجبةُ الفَتْحِ.

فاكسـر في الابتـدا وفي بـدء صـله وحيـث إن ليمـين مكملـه

قولُه: (في الابتدا): أي: في ابتداءِ الجملةِ، لا في وقوعِها أوَّلَ الكلامِ، وإلا لـوَرَدَ: «زيدٌ إنَّه فاضلٌ»، و: «إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا ذاهبٌ».

ويلزمُهم إجازةُ الفَتْحِ في الابتداءِ؛ لأنَّ تقديرَ المصدرِ ممكنٌ، بجَعْلِه مبتدأً محذوفَ الخبَرِ.

فإن قيلَ: امتَنعَ ذلك؛ لئلا يصيرَ عُرْضَةً لدُخُولِ النواسخِ، ومنها (إنَّ)، فيثقلَ اللفظُ؛ ولهذا أوجبُوا تقدُّمَ الخبَرِ في: «عندي أنَّك فاضلٌ».

---

(١) هكذا بخط ابن هشام.

(٢) محمد ٣٧.

قلتُ: فهلَّا مَنَعوا الفتحَ في الواقعةِ بعدَ (إذا) المفاجأةِ [و][1] فاءِ المجازاةِ؛ لأنَّ دخولَ الناسِخِ ممكنٌ، وليسَ شرطُه أن يدخلَ على مبتدأٍ وخبرٍ في أولِ الكلامِ.

[وفي بَدْءِ صِلَه]: قالَ أبو حَيَّانَ[2]: صوابُه: صلةِ اسمٍ، نحوُ: ﴿مَآإِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾[3]، بخلافِ: «ما أَنَّ في السماءِ نجمًا»[4].

وقالَ ابنُ النَّاظِمِ[5]: إنَّه بتقديرِ: «ما ثَبتَ»، وإنَّه خَرَجَ بقولِه: (بَدْءِ صِلَه)، كما خَرَجَ: «جاءَني الذي عندي أنَّه قائمٌ».

ع: في (الصَّحَاحِ)[6]: «لا أقومُ ما أنَّ في السَّماءِ نجمٌ صح»، أي: «ما كانَ في السماءِ نجمٌ»، و(أَنَّ) لغةٌ في «عَنَّ»[7]، و: «ما أَنَّ في الفُراتِ قطرةٌ»، أي: «ما كانت في الفُراتِ قطرةٌ»، و: «لا أفعلُه ما أنَّ السَّماءَ سماءٌ».

ع: وهي هُنا[8] مُتَعيِّنةٌ للحرفيةِ، ولِمَا يقولُه الناسُ ويَرْوُونَه.

ومثلُ: «ما أنَّ في السماءِ نجمًا»: «لا أفعلُه ما أنَّ حِرَاءَ مكانَه»، قال النَّاظِمُ

---

(١) زيادة لا بد منها في إقامة الكلام.

(٢) انظر: (منهج السالك) له ٧٤.

(٣) القصص ٧٦.

(٤) بتمامه: «لا أَفْعَلُهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا»، وهو من أمثال العرب. انظر: إصلاح المنطق ٢٧٦ وأمالي القالي ١/ ٢٣٣ ومجمع الأمثال ٢/ ٢٢٨.

(٥) انظر: (شرح الألفية) ١١٨.

(٦) انظره في: ٥/ ٢٠٧٣.

(٧) بمعنى: لاح وظهر. انظر: إصلاح المنطق ٢٧٦.

(٨) يقصد: «لا أفعلُه ما أنَّ السَّماءَ سماءٌ».

في (شَرْحِ التَّسْهِيلِ)[1]: إنَّ الأولَ عن يعقوبَ[2]، والثانيَ عن اللِّحْيَانيِّ[3]، وقدَّره بـ: «ما ثَبَتَ».

[وفي بَدْءِ صِلَه]: وبذلك استدلَّ أبو عليٍّ[4] على أنَّ الجُملةَ الواقعةَ صِلةً لا محلَّ لها، قالَ: وإلَّا لم يجئ الكسرُ في: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾[5].

ويَرِدُ عليه الجُملةُ الحاليةُ، والمحكيةُ بالقولِ.

[وحيثُ «إنَّ» ليمينٍ مُكْمِلَه]: بشَرطِ أن يكونَ بعدَها اللامُ، على ما سيأتي[6]، ومثلُه: ﴿إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾[7]، ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾[8].

أو حكيت بالقول أو حلت محل ... حال كزرته وإني ذو أمل

[أو حُكِيَتْ بالقول]: إلا إذا كانَ بمعنَى الظَّنِّ، نحوُ[9]:

---

(١) انظره في: ٢/ ٢٢.

(٢) يقصد به ابن السكيت. انظر: (إصلاح المنطق) له ٢٧٦.

(٣) انظر: المحكم ١٠/ ٤٧٦ وما بعدها.

(٤) انظر: (الحجة) له ٢/ ٢٤٥.

(٥) القصص ٧٦.

(٦) عند قول ابن مالك: أو قسم... لا لام بعده.

(٧) يونس ٥٣.

(٨) التوبة ٥٦.

(٩) بتمامه:

أَتَقُولُ إِنَّكَ بالجنانِ مُمَتَّعٌ ... وقد استبحت دمَ امرئٍ مستسلمِ

والبيت للفرزدق، وهو من الكامل. انظر: شرح العمدة لابن مالك ١/ ٢١٥.

أَتَقُــولُ أَنَّــكَ[1] بالجنــان[2] مُمَتَّــعٌ

فيجوزُ الوجهانِ.

[أو حُكِيَتْ بالقول]: وليسَ منِ ذلك: ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ ﴾[3]، بل (إنَّ) هنا كُسِرَت؛ لأنَّها ابتداءٌ؛ وإلَّا لفَسَدَ المعنَى.

[أو حُكِيَتْ بالقول]: قالَ ابنُه[4]: إنَّ: (بالقول) الباءُ فيه للمصاحبةِ، يعني: «حُكِيَت الجملةُ مُصاحِبةً للقولِ»، وليسَ بمتعيِّنٍ، بل يمكِنُ أن تكونَ الباءُ فيه الداخلةَ على الآلةِ؛ لأنَّكَ لو قلتَ مبتدِئًا: «إنَّ زيدًا قائمٌ»، لم يُفهَم أنَّه حكايةٌ، فإذا قلتَ: قالَ عمر: إنَّ زيدًا قائمٌ؛ فالقولُ مُفِيدٌ لأيِّةِ حكايةٍ، فهو آلةُ الحكايةِ.

وقالَ ابنُ الحَاجِبِ[5]: أو وَقَعَتْ بعدَ القَوْلِ، وردَّ عليه النَّاظِمُ[6] بـ: «أوَّلُ قولي أنِّي أحمدُ اللهَ»، وقالَ: لا بدَّ أن يقولَ: محكيةً بالقولِ.

وعلةُ الكَسْرِ بعدَ القَوْلِ: أنَّ المقصودَ حكايةُ اللفظِ المسمُوعِ، فعلى هذا، لو أردنا حكايتَها في: «بلغني أنَّ زيدًا فاضلٌ»، فتَحْنا، فإطلاقُ النحاةِ فيه نظرٌ.

وكذا لا يتقيَّد هذا الحكمُ بالقولِ، بل: «سَمِعتُ إنَّ زيدًا قائمٌ»، كذلك.

مسألةٌ: إذا قلتَ: «أوَّلُ ما أقولُ إِني أحمدُ اللهَ»، فالمعنى مختلِفٌ إذا كسرتَ،

---

(١) كتبت في المخطوطة بالوجهين: أنك، إنك.

(٢) في المصادر: بالحياة.

(٣) يونس ٦٤.

(٤) انظر: (شرح الألفية) له ١١٨.

(٥) انظر: (الكافية) له ٥٢.

(٦) انظر: (التحفة) له ٢٢٨.

وإذا فتحتَ؛ لأنَّك في الكسرِ بيَّنتَ لفظَ القولِ، ألا تَرَاك حكيتَه، وفي الفتحِ أخبرتَ بأنَّك مُوقِعا[1] للحمدِ، ولم تُبيِّن لفظَه، ألا ترى المعنى: «أوَّلُ قولي حمدُ اللهِ».

وسواءٌ فتحتَ أو كسرتَ فهما خبران للمبتدأ، وجازَ الأوَّلُ؛ لأنَّ الجملةَ عين[2] المبتدأ، فلا تحتاجُ إلى رابطٍ، والأمرُ في المفتوحةِ واضحٌ؛ لأنَّها مفردٌ.

وأجازَ أبو عَلِيٍّ[3] في حالةِ الكسرِ أن تكونَ الجملةُ معمولًا للقَوْلِ، والخبَرُ محذوفٌ، أي: (ثَابِتٌ)، وأُلْزِمَ بأحدِ أمرَين: إمَّا بأن يكونَ أَخْبَرَ أنَّ أوَّلَ قولِه ثابتٌ، وذلك معلومٌ لكلِّ أحدٍ، ولا فائدةَ فيه، ويكون قد نفَى بمفهومِه كونَ آخرِه ثابتًا، وإمَّا إلغاءُ قولِه: (أوَّل)، وإلغاءُ الأسماءِ لا يجوزُ، ولم يُجِزْ أبو عَلِيٍّ ذلك إذا فتحتَ؛ لأنَّها لو كانَت معمولًا للقولِ...

وعَن عَضُدِ الدَّوْلَةِ[4] أنَّه قالَ: إنَّ المحذوفَ قَوْلٌ، وإنَّ التقديرَ: «أوَّلُ قولي قولي: إنِّي أحمدُ اللهَ»، واستحسنَه أبو عليٍّ[5]، قالَ ابنُ بَابَشَاذَ[6]: لأنَّ فيه حَذْفَ بعضِ الخبَرِ، فهو أَوْلَى مِن حذفِ جميعِه.

وممَّن نصَّ على حَذْفِ الخبَرِ: ابنُ بَابَشَاذَ[7]، ورأيتُه لغيرِه، وهو قولٌ ضَعِيفٌ،

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) تقرب كتابتها من: غير، والمعنى على ما أثبتُّ.

(٣) انظر: (الإيضاح) له ١٢٨.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٨٢ وما بعدها.

(٥) انظر: (المسائل المنثورة) له ٢٣٥.

(٦) انظر: (شرح الجمل) له ١٦٥.

(٧) انظر: (شرح الجمل) له ١٦٤.

كما قدَّمنا.

ع: قالَ أبو الفَتحِ في (المحتَسَبِ)[1]: إنَّه لو قُرِئَ: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِّ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[2]، على الحكايةِ لِلَفظِ بعينِه[3]؛ كانَ جائزًا، فهذا يعضدُ ما قُلْناه في أنَّه لا وَجْهَ لتخصيصِ القَوْلِ.

وقالَ الزَّجَّاجُ[4]: لو قُرِئَ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ﴾[5] بالكَسْرِ، لكانَ صَحِيحًا.

الفاسِيُّ[6]: قُرِئَ شاذًّا: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ إِنِّي مَغْلُوبٌ﴾[7].

ع: أُعطِيَ الدعاءُ حُكْمَ القَوْلِ، وكذا: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[8]....

قولُه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ إِنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ﴾[9] الآيةَ، في قراءةِ مَنْ كَسَرَ الهمزةَ[10]:

---

(١) انظره في: ١/ ٣٠٨.

(٢) يونس ١٠، وهذه قراءة ابن محيصن ويعقوب وبلال بن أبي بردة. انظر: مختر ابن خالويه ٦١.

(٣) يقصد كسر الهمزة.

(٤) انظر: (معاني القرآن) له ٢/ ١٧٩.

(٥) المائدة ٤٥.

(٦) انظر: (اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة) له ٢/ ٢١٦.
وهو أبو عبد الله محمد بن حسن بن محمد، عالم بالقراءات، توفي ٦٥٦هـ. انظر: غاية النهاية ٢/ ١٢٢.

(٧) القمر ١٠.

(٨) آل عمران ٣٩.

(٩) الحج ٤.

(١٠) مروية عن أبي عمرو. انظر: شواذ القراءات للكرماني ٣٢٥.

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[١]: بتقدير: قِيلَ، أو على أنَّ «كتب» في معنى القول.

قالَ صاحبُ (البَحْرِ)[٢]: على الأوَّلِ يكونُ (عليه) في موضعِ المفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، و«إنَّه مَنْ تَوَلَّاه» في موضعِ مفعولِ «قِيلَ»، وص لا يُجيزُونَ كَوْنَ الفاعلِ جملةً، فكذا ما كانَ في موضِعِه.

وأمَّا الثاني فلا يجوزُ أيضًا على قولِ ص؛ لأنَّ (إنَّ) لا تُكسَرُ بعدَ ما هو[٣] بمعنى القولِ، بل بعدَ القولِ صريحةً، فاعْرِفْه. انتهى.

واقتضَى ظاهرُ هذا أنَّ الكُوفِيِّينَ يُجيزُون ذلك، ولْيُنْظَرْ في ما كَتَبْناهُ في بابِ (إنَّ)، وفي قولِ الشاعرِ[٤]:

رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا

إِنَّا لَقِينَا رَجُلًا عُرْيَانَا

فكسرا[٥]؛ لَمَّا كان معنى: «أَخْبرانا»: «قالا لنا».

وقولُه: (أو حَلَّتْ مَحَلَّ حالٍ): كانَ ينبغي أن يُجَوِّزُوا فيه الفتحَ أيضًا؛ لأنَّ موضعَ الحالِ يكونُ فيه المصدرُ، كما تكونُ فيه الجملةُ، ومجيئُه مصدرًا وجملةً خارجٌ عَن الأصلِ، فكما جازَ اعتبارُ أحدِهما فليَجُز اعتبارُ الآخَرِ، وإن كانَ مجيئُه

---

(١) انظر: (الكشاف) ٣/ ١٤٤.

(٢) انظره في: ٧/ ٤٨٤.

(٣) (ما هو): تكررت في المخطوطة.

(٤) من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٦ والأضداد لابن الأنباري ٤١٤.

(٥) كذا في المخطوطة.

جملةً أقوَى مِن مجيئِه مصدرًا.

وكسروا من بعد فعل علقا ... باللام كاعلم إنه لذو تقى

[باللام]: هذه اللامُ مُزَحْلَفةٌ[1] مِن أوَّلِ الكلامِ؛ هَرَبًا مِن اجتماعِ مؤكِّدَين، فهي خارجةٌ عَن الصدريةِ، بدليلِ عَمَلِ العامِلِ فيما بعدَها، وتقديمِ معمولِ ما بعدَها عليها في نحوِ: «إنَّ زيدًا عمرًا ليَضربُ»، فالأَوْلَى نِسبةُ التعليقِ إلى (إنَّ)؛ لأنَّها التي لها الصَّدرُ.

فإن قيلَ: فأَجِزْ: «عَلِمْتُ إِنَّ زيدًا قائمٌ».

قلتُ: حكى ابنُ الخَبَّازِ في (شَرْحِ الكِفَايةِ)[2] عَن س[3] تجويزَه، ولو مُنِعَ فإنَّما...؛ لأنَّه لَمَّا وقعَت اللامُ بعدَ (إنَّ) أوجَب أن تكونَ مكسورةً، فتمكَّنَ سَبَبُ التَّعليقِ، بخلافِ ما إذا عُدِمَت اللَّامُ.

بعد إذا فجاءة أو قسم ... لا لام بعده بوجهين نمي

قولُه: (أو قَسَم لا لامَ بَعْدَه): ع: لا بدَّ عندي مِن اشتراطِ كَوْنِ القَسَمِ بفِعْلٍ محتَمِلٍ للإنشاءِ والخَبَرِ، نحوُ[4]:

---

(١) (زحلف) و(زحلق) بمعنى واحد.

(٢) انظره في: ٢٧٥.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٥١.

(٤) تمام الثاني:

أنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

وهما من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٠ وشرح التسهيل ٢/ ٢٥.

أَوْ تَحْلِفِـــــي بِرَبِّـــــكِ العَلِـــــيِّ
أَنِّـــــــي..................

أَمَّا إذا كانَ بإنشاءٍ مَحْضٍ، نحوُ: «أَيْمُنُ اللهِ إِنِّي لاحقٌ بك»، وقولك: «واللهِ إِنِّي فاعلٌ»؛ لأنَّ فِعْلَ القَسَمِ لا يُحذَفُ.

في (كتابِ س)[1] ـ رحمَه اللهُ ـ أنَّ العَرَبَ تُجرِي حكايةَ اليمينِ مُجرَى إنشاءِ اليمينِ، نحوُ: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾[2] الآيةَ، فـ«تَحْلِفِي»[3] يحتاجُ للجوابِ، ولا يتوقَّفُ ذلك على كونِه ليسَ خبراً عَنِ الغيرِ، إلا أنَّه لا يجبُ له الجوابُ كما وجبَ للقَسَمِ الإنشائيِّ، أَلَا ترى أنَّك تقولُ: «حلفتُ على كذا»، فيتمُّ الكلامُ، وقد يقالُ: إنَّه بتقديرِ: «حلفتُ على كذا أنَّه واقعٌ».

[بوجهَيْنِ نُمِي]: وأوجبَ جماعةٌ كثيرةٌ الكسرَ، وعندي أنَّه الصوابُ، ولا دليلَ في:

أَوْ تَحْلِفِـــــي بِرَبِّـــــكِ العَلِـــــيِّ
أَنِّـــــي أَبُـــــو ذَيَّالِـــــكِ الصَّـــــبِيِّ

لأنَّ هذا خبرٌ لا قَسَمٌ، و(أنِّي) معمولةٌ لـ«تحلفي»، ولو جاءَ مِن كلامِهم: «واللهِ أَنَّ زيدًا قائمٌ» ـ بالفتحِ ـ لكانَ لهم...، والقَسَمُ إنشاءٌ، و«تحلفي» خبرٌ، وليسَ

(١) انظره في: ٣/ ١٠٦.

(٢) الأنعام ١٠٩ وغيرها، وهذه الآية لا شاهد فيها، ولعلها التبست عنده بآية المائدة ٥٣ التي يصلح معها الشاهد، وهي: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾.

(٣) يقصد: التي في البيت السابق.

مثلَ: «أُقْسِمُ بالله»؛ لأنَّ «تحلفي»... مِن هذا المتكلِّمِ، فيُقال: إنَّه جزمَ به، ولهذا... في قولِك: «أقْسِمْ يا زيدُ بالله لقد قامَ عمر»، على كلِّ تقديرٍ، سواءٌ قامَ زيدٌ أو لم يقم، بخلافِ قولِه مُنشِئًا: أُقْسِمُ بالله... وأنَّه باطلٌ، فأمَّا إذا قلتَ: «حلفتُ بالله إنَّك لفاضلٌ»، فإنَّ وجودَ اللامِ مُوجِبٌ للاستئنافِ، ومانعٌ مِن المعموليةِ للفِعْلِ.

مع تلو فا الجزا وذا يطرد ... في نحو خير القول إني أحمد

وقولُه: (في نحو: خيرُ القولِ): ضابطُه ـ على ما قالَ ابنُه[1] ـ: أن تكونَ خبرًا عَن قَوْلٍ، وخبرُها قَوْلًا، وفاعلُ القولَينِ واحدًا.

وقالَ أبوه[2]: لا بدَّ أن تكونَ خبرًا عَن قَوْلٍ، وخبرُها قَوْلًا، فلو قلتَ: «أوَّلُ قَوْلِي إنَّك ذاهبٌ»، تعيَّنَ الكَسْرُ؛ لأنَّ الخبرَ ليسَ بقَوْلٍ.

وقد بيَّنتُ في (الحاشيةِ)[3] أنَّ القَوْلَ يجوزُ بعدَه الفتحُ بمقتضَى حكايةِ المفرَدِ، وإنَّما تعيَّن الكسرُ في هذا المثالِ؛ لأنَّك لو قلتَ: «أوَّلُ قولِي ذهابُك»؛ لم يصِحَّ؛ لأنَّ ذهابَه ليسَ قَوْلًا لك ولا لغيرِك.

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر ... لام ابتداء نحو إني لوزر

ولا يلي ذا اللامَ ما قد نفيا ... ولا من الأفعال ما كرضيا

[ما قد نُفِيا]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾[4].

---

(١) انظر: (شرح الألفية) له ١٢١.

(٢) انظر: (شرح الكافية الشافية) له ١/ ٤٨٨.

(٣) مر قبلُ، عند قول ابن مالك: أو حكيت بالقول.

(٤) النساء ٤٨ وغيرها.

[ما قد نُفِيَ]: وشذَّ[1]:

وَأَعْلَـــمُ أَنَّ تَسْــلِيمًا وَتَرْكًــا لَــلَا مُتَشَــابِهَانِ وَلَا سَــوَاءُ

[ما قد نُفِيَا]: قالُوا: لأنَّ مِن أدواتِ النَّفْيِ (لا)، فلو أدخلُوا اللامَ معها أدَّى إلى الجَمْعِ بينَ مِثلَين، وطردُوا البابَ في غيرِها.

ونظيرُه مَنْعُهم: «مررتُ بكَ وزيدٍ»؛ لأنَّ حقَّ المعطوفِ بالواوِ أن يكونَ جائزَ التقدُّمِ وتأخُّرِ المتبُوعِ، وحمَلُوا الباقيَ في المَنْعِ عليها، وأيضًا الضميرُ لا يُنعَتُ؛ لأنَّه...، وحملُوا صِفاتِ المَدْحِ والذَّمِّ على صفاتِ البيانِ.

[ما قد نُفِيَا]: ولا ما تقدَّمَ معمُولُه عليه.

[ما ك: رَضِيَا]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ﴾[2].

[ما ك: رَضِيَا]: أي: ماضيًا مُتَصَرِّفًا خاليًا مِن (قد)، فمفهومُ هذا أنَّ اللامَ تلي الجامدَ والمتصرِّفَ الذي مع (قد)، فلمَّا قالَ بعدُ:

... وقــد يليهــا مــع قــد... ....

عُلِمَ أنَّها لا تلي الجامدَ، وإلَّا لنَصَّ عليه، كما نصَّ على أخيه، وهي مسألةُ خِلافٍ، حَكَوا عن س[3] المنعَ، وعن الأَخْفَشِ[4] الجوازَ.

فهذه أحكامُ الماضي، وإنَّما اشتُرِطَ ذلك؛ لأنَّ لامَ... للاستقبالِ أو للحالِ،

---

(١) البيت لأبي حزام غالب بن الحارث العكلي، وهو من الوافر. انظر: المحتسب ١/ ٤٣ وشرح التسهيل ٢/ ٢٧.

(٢) البقرة ١٣٢ وغيرها.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ١١٢ وما بعدها.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٠٠.

والماضي ينافيهِما، فلذلك قرَّبُوه مِن الحالِ باللامِ، وهذا يقوِّي... يقول: إنَّ اللامَ للحالِ، وأمَّا الجامدُ فمَنْ أجازَه قالَ: لأنَّه كالأسماءِ، وأمَّا الأمرُ فلا يَقَعُ خبرًا...، وأمَّا المضارعُ فيقعُ بلا شَرْطٍ، نحوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾[1].

والجوابُ عن ما أوردناه...: أنَّه لَمَّا مثَّل بـ«رَضِيَ» أخذْنا ما فيه مِن المعاني التي يمكنُ اعتبارُها، وهو كونُه ماضيًا متصرِّفًا، ولا يمكن أن يُؤخَذَ كونُه خاليًا مِن (قد)؛ لأنَّ ذلك أمرٌ خارِجٌ عنه، فلأجلِ... نصَّ عليه، ولو عُلِمَ مِن مفهومِ الأوَّلِ أنَّ ذلك جائزٌ مع (قد) لم يذكُرْه، كما لم يذكُرْ حُكْمَ الجامِدِ بعدُ بالنَّصِّ، ويؤيِّدُ هذا كلَّه أنَّ كلامَه في بقيةِ كتُبِه نَصٌّ[2] على دخولِها في الجامِدِ.

وقد يليها مع قد كإن ذا ... لقد سما على العدى[3] مستحوذا

وتصحب الواسط معمول الخبر ... والفصل واسمًا حل قبله الخبر

يعني: تصحَبُ المتوسِّطَ إذا كانَ معمولًا للخبَرِ، أو فَصْلًا، أو اسمًا متأخِّرًا، فعُلِمَ مِن هذا أنها لا تدخُلُ على ما تَوَسَّطَ غيرَ هذه الأشياءِ، فلا تدخُلُ على معمولِ اسمِها، نحوُ: «إنَّ عندَنا زيدًا لضاربًا»، مع أنَّه وقعَ متوسِّطًا، وليسَ كذلك.

قولُه: (**واسمًا حلَّ قبلَه الخَبَر**): بَقِيَ عليه أن يقولَ: أو ظَرْفٌ مُلْغًى، نحوُ: «إنَّ غدًا لَزيدًا راحلٌ»، نَصَّ عليه في (شَرْحِ الكَافِيةِ)[4].

---

(١) النحل ١٢٤.

(٢) انظر له: شرح التسهيل ٢/ ٢٩ وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٠ وشرح العمدة ١/ ٢٠٨.

(٣) كذا في المخطوطة.

(٤) انظره في: ١/ ٤٩١.

وقولُه قبلُ: (معمولَ الخَبَرِ): بشَرْطِ أن يصحَّ دخولُها على الخبَرِ، وإلَّا فنحوُ: «إنِّي لَبِكَ وَثِقْتُ»، لا يجوزُ، خلافًا للأَخفَش، ورُدَّ عليه بأنَّ دخولَها على الخبَرِ[1] المعمولِ فرعُ دخولِها على الخبَرِ، فيلزم ترجيحُ الفرعِ على الأصلِ.

ووصلُ ما بذي الحروف مبطل إعمالها وقد يبقى العَمَلُ

وجائز رفعك معطوفا على منصوب إن بعد أن تستكملا

أجازَ الزَّمَخْشَريُّ[2] في: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾[3] كونَ (علَّامُ) بالرفْعِ محمولًا على موضعِ اسمِ (إنَّ)، وأجازَ أن يكونَ تابعًا للضميرِ في «يقذف».

اعلَمْ أنَّه لا يجوزُ أن يُحمَل قولُ بصريٍّ[4] على أنَّ الاسمَ معطوفٌ على الاسمِ عطفَ مفردٍ على مفردٍ، وإلَّا لَزِمَ أن يكونَ الخبَرُ عنهما واحدًا، كما يجِبُ إذا عَطَفْتَ على اللَّفظِ، فيلزمُ أن يكونَ عاملُ الخبَرِ الثاني الابتداءَ و(إنَّ)، وهو مُحَالٌ، وإنَّما يصِحُّ هذا على قاعدةِ الكوفيِّينَ الذين يرَونَ أنَّ عامِلَ الخبرِ في الأوَّلِ الابتداءُ، وأنَّ الناسِخَ لم يُغيِّرِ الخبرَ، ولكنَّهم لَمَّا أَتَوا بمرفوعٍ بعدَ (إنَّ) واسمِها وخبرِها، واستغنَوا عَن خبَرِه بخبَرِ الأوَّلِ، كانَ العاطِفُ كأنَّه نائبٌ عَن الخبَرِ، فادَّعَوا أنَّه معطوفٌ على الموضِعِ، هذا مِن حيثُ الصورةُ، وإلا فقد بيَّنَّا بُطلانَ....

ولم يَجُزْ ذلك في (ليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ)؛ لأنَّ خبَرَهُنَّ غيرُ موجَبٍ، فلم يَجُزْ

---

(١) الظاهر أن تحذف هذه الكلمة، ولعله سهو.

(٢) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٥٩١.

(٣) سبأ ٤٨.

(٤) قولهم: أن خبر (إنَّ) مرفوع بها.

له أن يدُلَّ على خبَرٍ موجَبٍ، فتدبَّرْه، فلهذا اختصَّت (إنَّ، وأَنَّ، ولكنَّ) بهذا....

وألحقت بإن لكن وأن ... من دون ليت ولعل وكأن

[وأُلْحِقَتْ بـ «إنَّ»: «لكنَّ» و«أَنَّ»]: لأنَّ معنَى الابتداءِ باقٍ معها، فجازَ اعتبارُ حُكمِه.

[من دون «ليتَ» و«لعلَّ» و«كأنَّ»]: لأنَّها نسخَت حُكْمَ الابتداءِ في اللَّفظِ والمعنَى.

وخففت إنَّ فقل العمل ... وتلزم اللام إذا ما تهمل

وربما استغني عنها إن بدا ... ما ناطق أراده معتمدا

والفعل إن لم يك ناسخا فلا ... تلفيه غالبا بإن ذي موصلا

[بـ «إنْ» ذي]: يعني: المخَفَّفةَ مِن الثقيلةِ.

وإن تخفف أن فاسمها استكن ... والخبر اجعل جملة من بعد أن

[والخبرَ اجعلْ جملةً من بعد «أَنْ»]: إنما لَزِم كونُ خبَرِها جملةً؛ لأنَّ اسمها[1] إنَّما يُضمَرُ غالبًا ضميرَ شأنٍ، فلا بدَّ مِن تفسيرِه بالجملةِ.

[والخبرَ اجعلْ جملةً من بعد «أَنْ»]: معنى هذا: اجعلْ خبرَها بعدَ التخفيفِ جملةً، لا: اجعل الموجودةَ خبرًا؛ لأنَّ ذلك معلومٌ، أرادَ أن ينبِّه على أنَّ خبرَها لا....

وإن يكن فعلا ولم يكن دعا ... ولم يكن تصريفه ممتنعا

---

(١) في المخطوطة: اسما، وهو سهو.

[ولم يكنْ دُعَا]: حكَى س[1]: «أَمَا أَنْ جزاكَ الله خيرًا»، بالفتحِ، والأكثرُ الكسرُ.

[ولم يكنْ تصريفُه مُمْتَنِعا]: ع: الجامِدُ كالاسمِ، فلا يحتاجُ لفاصلٍ.

فالأحسن الفصل بقد أو نفي او تنفيس او لو وقليل ذكر لو

قولُه: (فالأحسنُ) يشيرُ إلى أنَّه يجيءُ على خلافِ ذلك، كقولِه[2]:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[3]: في: ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ﴾[4]: فإن قلتَ: هل يجوزُ أن تكونَ مخفَّفةً مِن الثقيلةِ؟

قلتُ: لا؛ لأنَّه لا بدَّ مِن (قد).

فإن قلتَ: فعلى إضمارِها؟

قلتُ: لا؛ لأنَّها علامةٌ، ولا تُحذَفُ.

ع: ورُدَّ عليه: بأنَّه يجوزُ على أن يكونَ «بورك» دعاءً، فلا يحتاجُ لفاصلٍ.

[تنفيس]: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[5]،

ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَكَانَ آخِرُ عَهْدِنَا أَنْ سَوْفَ يَجْمَعُنَا إِلَيْكَ المَوْسِمُ[6]

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٦٧ وما بعدها.

(٢) البيت من الخفيف. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٤.

(٣) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٣٤٩.

(٤) النمل ٨.

(٥) المزمل ٢٠.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٢٢٧ وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٢.

وخففـــت كـــأن أيضـــا فنـــوي   منصـــوبها وثابتـــا أيضـــا روي

* * *

لا التي لنفي الجنس

لـ (لا) حالاتٌ:

أن تُهمَلَ، وهو أَقْيَسُها؛ لأنَّها غيرُ مختصةٍ، ويجبُ حينئذٍ تكرارُها.

وأن تَعمَلَ عَمَلَ (إنَّ)، وذلك إذا قُصِدَ بها التَّنصِيصُ على نَفْيِ الجِنْسِ.

وأن تَعمَلَ عَمَلَ (ليسَ)، وذلك إذا قُصِدَ بها مُطلَقُ النَّفْيِ.

وقد يكونُ الواقِعُ نَفْيَ الجِنْسِ على سبيلِ الاستغراقِ، أو نَفْيَ الوَحدةِ، وفي كلامِ بعضِهم أنَّها حينئذٍ مختصَّةٌ بنَفْيِ الوَحدةِ، وليسَ بشيءٍ، ويُبطله ورودُ العَمَلَين في محلٍّ واحدٍ، نحوُ: ﴿لَّا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَـٰعَةَ﴾[1]، و: ﴿لَّا لَغْوَ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمَ﴾[2]، إلَّا أنَّه قد يُقالُ: نَفْيُ الجِنْسِ ونَفْيُ الوَحدةِ إنَّما يُقالُ فيما يَتَعَدَّدُ، وأمَّا المصادرُ فهي شيءٌ واحِدٌ، فالنَّفْيُ فيهما على السَّواءِ، لا يَختَلِفُ الحالُ بينَ أن تكونَ (لا) عاملةً عَمَلَ (إنَّ) أو عَمَلَ (ليسَ).

عمَلَ إنَّ اجعَلْ لِـلا في نكِرَه ... مُفْـرَدةً جاءتْكَ أو مُكَرَّره

ظاهرُه يقتضِي التسويةَ، وليسَ كذلك؛ لأنَّها إذا كُرِّرَت يجوزُ إلغاؤها، كـ: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ»؛ تَشْبيهًا لها بها مع المعرفةِ.

---

(١) البقرة ٢٥٤، وهي بهذا الضبط قراءة أبي عمرو وابن كثير، وقرأ الباقون بتنوين الرفع في الجميع. انظر: السبعة ١٨٧.

(٢) الطور ٢٣، والكلام فيها كالكلام في الآية التي فوقها.

وقولُه: (مفردةً جاءَتْك أو مكرَّره) يصِحُّ عَوْدُه لـ (لا)، وعَوْدُه لاسمِها.

س[١]: واعلمْ أنَّ كلَّ شيءٍ حَسُنَ أن تُعمَلَ فيه (رُبَّ) حَسُنَ أن تُعمَلَ فيه (لا).

قالَ الشَّلَوْبينُ[٢]: إنَّ لإعمالِ (لا) عَمَلَ (إنَّ) شرطَين آخرَين:

أحدُهما: أن لا تكونَ الجملةُ التي دَخلَت عليها للدعاءِ، نحوُ: «سَلَامٌ عليك»، إذا قلتَ: لا سلامٌ على....

والثاني: أن يكونَ ما دخلت عليه مبتدأ وخبر[٣]، فنحوُ: «لا مرحبًا»، و: «لا أهلًا»، و: «لا كرامةً»، لا تعملُ فيه، ومنه: «أخذتُه بلا ذنبٍ»، و: «غضبتُ مِن لا شيءٍ»، و: «ذهبتُ بلا زادٍ»، و: «مررتُ برجلٍ لا فارسٍ ولا شجاعٍ»، ومنه عندَ المبرِّدِ[٤]: «هذان لا سواءٌ»؛ لأنَّ (سواءٌ) خبرُ (هذان)، فلم تدخُل على المبتدأ والخبَرِ، وأمَّا عندَ س[٥] فـ (لا) دخلَت على المعرفةِ، أي: «لا هما سواءٌ»، غيرَ أنَّ المضمَرَ لا يظهَرُ.

فانصِبْ بها مُضافًا او مضارِعَه وبعدَ ذَاكَ الخبرَ اذكُر رافِعَه

[أو مُضَارِعَهْ]: قالت العربُ: «لا آمِرَ بمعروفٍ»، فتأوَّله ص[٦] على أنَّ المجرورَ

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٦.

(٢) انظر: (حواشي المفصل) له ٢٨١ وما بعدها.

(٣) كذا في المخطوطة.

(٤) انظر: الأصول ١/ ٣٩٥.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٢.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٧.

ليسَ معلقًا بالمنفيّ، وأجراه ك[1] على ظاهرِه، فأجازُوا وجهَين في المضارِع للمضافِ.

ع: ويقوِّيه: إطباقُهم على أن يقولُوا في الدعاءِ: «لا مانعَ لِمَا أعطيتَ، ولا معطيَ لِمَا منعتَ»[2]، ونحوُه كثيرٌ، ويمكنُ أن يكونَ منه: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ﴾[3].

وركِّبِ المفردَ فاتِحًا كَـلَا … حولَ ولا قوةَ والثانِ اجعلا

مرفوعًا او منصوبًا او مُركبا … وإن رفعتَ أوَّلًا لا تنصِبا

[مرفوعًا]:

لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ[4]

[منصوبًا]:

لَا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خُلَّةً ……………………………[5]

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٧٦.

(٢) بعض حديث أخرجه مسلم ٤٧٧.

(٣) هود ٤٣.

(٤) بتمامه:

هذا لعَمْرُكمُ الصَّغارُ بعينِه … لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

والبيت ينسب إلى رجل من مذحج وإلى غيره، وهو من الكامل، وهو من شعر فيه كثير من الشواهد. انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٢ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢١.

(٥) بتمامه:

لَا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خُلَّةً … إتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقعِ

والبيت لأنس بن عباس بن مرداس، وهو من السريع. انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٥ والكامل ٢/ ٩٧٧.

[مُرَكَّبًا]: «لا حَوْلَ ولا قُوةَ».

[وإن رفعتَ أوَّلًا لا تَنْصِبَا]: بل ارفعْ، نحو: «فلا حَوْلٌ ولا قُوةٌ»، أو افتحْ، نحو:

فَــلَا لَغْــوٌ وَلَا تَــأْثِيمَ فِيهَــا ....[1]

حَمَلَ الزَّمَخْشَريُّ[2]:

لَا نَسَــبَ اليَــوْمَ وَلَا خُلَّــةً

على حَذْفِ فِعْلٍ، أي: «ولا أرَى لي خُلَّةً».

قالَ الشَّلَوْبِينُ[3]: قالَ بعضُهم[4]: إنَّ حُكْمَ الصِّفةِ حُكْمُ المعطوفِ، إلَّا في البناءِ، وقد تقرَّرَ أنَّ الصفةَ تُعرَبُ محمولةً على اللَّفظِ وعلى الموضِعِ، فقولُه: (خُلَّةً) عطفٌ على اللَّفظِ، ولا حاجةَ لتكَلُّفِ ادِّعاءِ حَذْفِ فِعْلٍ، ولم يُنشِدْ س[5] والفَرَّاءُ[6] البيتَ على ذلك، فوجَبَ أن لا يُخَالَفا.

---

(١) بتمامه:

فَــلَا لَغْــوٌ وَلَا تَــأْثِيمَ فِيهَــا   ومــا فــاهوا بــه أبــدًا مقــيمُ

والبيت لأمية بن أبي الصلت، وهو من الوافر. انظر: الديوان ١٢٢ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢١.

(٢) انظر: (المفصل) له ٩٤ وما بعده.

(٣) انظر: (حواشي المفصل) له ٢٨٠ وما بعدها.

(٤) يعني به الزمخشري.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٥.

(٦) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ١٢٠ وما بعدها.

وذَكَرَ س[1]:

أَلَا رَجُـــلًا جَـــزَاهُ اللهُ خَيْـــرًا ....[2]

أنَّه سألَ الخَلِيلَ[3] عنه، فقالَ: هو بمنزلةِ: «هَلَّا خيرًا مِن ذلك»، كأنَّه قالَ: «أَلَا تُرُوني»، قالَ: وأمَّا يُونُسُ[4] فزَعَم أنه نوَّنَ مضطرًّا، وأنَّ:

لَا نَسَـــبَ اليَـــوْمَ وَلَا خُلَّـــةً ....

على الاضطرارِ، وأمَّا غيرُه فوجَّهَه على ما ذكرتُ لك.

قالَ الشَّلَوْبِينُ[5] ـ رحمَه اللهُ تعالَى ـ: فكأنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ توهَّم أنَّ: «ولا خُلَّةً»... «أَلَا رجلًا»، وأنَّ الخِلافَ فيهما واحدٌ.

ع: أمَّا أنَّ «ولا خُلَّةً» ليسَ مثلَ «أَلَا رجلًا» فمُسَلَّمٌ؛ لأنَّ «أَلَا» لا تَحْذِفُ ما وجبَ في (لا)، وأمَّا الخلافُ فيهما فواحدٌ، وقد حكاه الشَّلَوْبِينُ نفسُه عَن يُونُسَ في هذه (الحاشية)[6]، وهذا غريبٌ.

ومفـــردًا نعتـــا لمَبْنـــيٍّ يلـــي فـــافتحْ أَوِ انصِـــبَنْ أَوِ ارفـــعْ تعـــدِلِ

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٨.

(٢) بتمامه:

أَلَا رَجُـــلًا جَـــزَاهُ اللهُ خَيْـــرًا يـــدلُّ علـــى مُحَصِّـــلةٍ تبيـــتُ

والبيت لعمرو بن قعاس المرادي، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٨ والنوادر ٢٥٦.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٨.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٨.

(٥) انظر: (حواشي المفصل) له ٢٨١.

(٦) يقصد (حواشي المفصل) له ٢٨١.

قالَ في (المفصَّلِ)[١]: وفي صفة المفرد وجهان.

الشَّلَوْبِينُ[٢]: يعني: إن كانت مفردةً.

قالَ[٣]: فإن فَصَلْتَ بينهما أُعرِبَتَ.

ش[٤]: نحوُ: «لا غلامَ فيها ظريفًا، و: ظريفٌ».

قالَ[٥]: وليسَ في الصفةِ الزائدةِ عليها إلا الإعرابُ.

ش: «لا غلامَ ظريفَ عاقلًا، و: عاقلٌ».

ع: لأنَّ البناءَ ممتنِعٌ؛ لأجلِ الفَصْلِ بالصفةِ الأُولَى... بالوجهين....

وغيرَ ما يَلي وغيرَ المفرد   لا تَبْنِ وانصِبْهُ أو الرفعَ اقصِد

[أو الرفعَ اقصِدِ]: خ: (أو ارفع تقصِد).

والعطفُ إن لم تكرر[٦] لا احكما   له بما للنعتِ ذِي الفصل انتما[٧]

وأعطِ لا مع همزةِ استفهام   ما تستحقُّ دونَ الاستِفهام

[ما تستحقُّ دونَ الاستفهامِ]: حقُّه أن يقولَ: في غير تَمَنٍّ، ولكنَّ هذا الكلامَ

---

(١) انظره في: ٩٨.

(٢) انظر: (حواشي المفصل) له ٢٨٨.

(٣) يكمل النقل عن الزمخشري من المفصل.

(٤) يقصد به الشلوبين في (حواشي المفصل)، وكذا ما سيأتي.

(٥) يكمل النقل عن الزمخشري من المفصل.

(٦) سقطت الراء من المخطوطة.

(٧) كذا بخط ابن هشام.

جارٍ على قَولِ المبرِّدِ[١]، وأمَّا... قول س[٢] فلا يستقيمُ؛ لأنَّه لا يُجوِّزُ الحَمْلَ... الموضع، كما لا يجوِّزه في...، والجامعُ أنَّهما حرفان بمعنى... معنى الابتداءِ، وحجَّةُ... أن أجرى الكلام على ما... يجوز فيه....

[ما تستحقُّ دونَ الاستفهامِ]: إلَّا إذا كانت للتمني، فلا يجوزُ أن تُلغَى إذا كُرِّرَت، ولا أن يُتْبَعَ اسمُها على موضعِه.

وشاعَ في ذا البابِ إسقاطُ الخبر ... إذَا المرادُ مع سقوطه ظهر

قولُه: (في ذا البابِ) إشارةٌ إلى أنَّه غيرُ شائعٍ في البابِ المحمولِ هذا عليه، وهو بابُ (إنَّ)، والفرقُ أنَّ الخبرَ هنا... السؤال، بخلافِه في (إنَّ)، فهذا جوابٌ عَن... أنهم توسَّعوا في الفرعِ....

❁ ❁ ❁

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨/ ١٥٤.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٧.

ظن وأُخواتُها

[ظَنَّ]: خ: (ظننتُ).

انصِب بفعلِ القلبِ جُزْئَي[1] ابتدا أعني رأى خالَ علمتُ وَجدا

[وَجَدَا]: ﴿مَا نَبْغِي﴾[2]: نطلُب، أنشدَ ثَعْلَبٌ[3]:

أَنْشُد وَالبَاغِي..........[4]

مصدر: «وجدتُ الضَّالَّةَ».

ظنَّ حسِبْتُ وزَعَمْتُ مَعَ عَدْ حَجَى[5] دَرَى وجَعَلَ اللذْ كاعتقد

لو لم يَحتَرِز بـ: «التي[6] كاعتقد» لم يرَدِ عليه شيءٌ؛ لأنَّ «جَعَلَ» لا يكون قلبيًّا إلا بهذا المعنَى، وما عدا القلبيِّ لا يَرِدُ عليه.

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) يوسف ٦٥.

(٣) انظر: (الفصيح) له ٧٧.

(٤) بتمامه:

أَنْشُدُ والباغي يُحِبُّ الوِجْدانْ

وهو من مشطور الرجز. انظر: شرح القصائد السبع ٢١٦ والمخصص ٤/ ٢٣٧.

(٥) كذا بخط ابن هشام.

(٦) تصرف وتجوُّزٌ من ابن هشام في عبارة الألفية.

حقُّ هذا بابُ (كان)صح، قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[1] في: ﴿يَأْتِ بَصِيرًا﴾[2]: يَصِيرُ بَصِيرًا، كقولِك: «جاءَ البناءُ مُحكَمًا»، بمعنى: صارَ، ويشهدُ له: ﴿فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾[3]، أو: يأتِ إليَّ وهو بصيرٌ، وينصرُه: ﴿وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[4].

ع: ومِن أفعالِ التصييرِ: «جَعَلَ»، ووقَعَ في كلامِ الزَّمَخْشَرِيِّ[5] في: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[6]: وإن شئتَ جعلتَ (منثورًا) مفعولًا ثالثًا، أي: جامعًا بينَ صفةِ الهباءِ في الخفاءِ، وكونِه منثورًا؛ فقالَ لي بعضُ الناسِ: هذا قولٌ لم يَقُلْ به أحدٌ، وهو أنَّ «جَعَلَ» يتعدَّى إلى ثلاثةٍ.

فقلتُ: «جَعَلَ» إنما تعدَّت لاثنين؛ والثاني مِن مطلوبَيْها مُتكَرِّرٌ، وأما قولُهم: تعدَّى لثلاثةٍ؛ فإنما يَعْنُون: باختلافِ المواقِعِ؛ لأنَّ قولَك: «أَعْلَمَ اللهُ زيدًا عمرًا فاضلًا»، لا اشتراكَ بينَ الثلاثةِ في جهاتِها؛ لأنَّ (زيدًا) مفعولُ الفاعلِ، و«عمرًا فاضلًا» مفعولان لـ(زيد)، وأصلُهما الابتداءُ والخبرُ، فمواقِعُ الثلاثةِ باعتبارِ الأصلِ مختلفةٌ، فجازَ أن يُقالَ: تعدَّى إلى ثلاثةٍ، أمَّا إذا كانت الثلاثةُ فأكثرُ أخبارًا فإنَّما يُقالُ: تعدَّى إلى الخبرِ، فنَصَبَه، وهو قد يكونُ واحدًا فأكثرَ.

وكلامُ الزَّمَخْشَرِيِّ في ظاهرِه تَجَوُّزٌ؛ فإنَّ هذا ليسَ هو الذي يَقُولُ النَّحْوِيُّ

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٥٠٣.

(٢) يوسف ٩٣.

(٣) يوسف ٩٦.

(٤) يوسف ٩٣.

(٥) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٢٧٤.

(٦) الفرقان ٢٣.

فيه عندَ الإطلاقِ:... يتعدَّى إلى ثلاثةٍ، وإلَّا لَلَزِمَ في بابِ «ظَنَّ» جميعًا وفي غيرِ ذلك أن يُقالَ به، وأجمعَ النُّحاةُ... ـ أعني: التي تتعدَّى إلى ثلاثةٍ ـ لا تزيدُ على ثمانيةٍ.

وهَبْ تَعَلَّمْ والذي كصيَّرا أيضًا به انصبْ مبتدًا وخبرا

[**والذي كـ «صيَّرا» أيضًا به**]: خ: (والتي صح)، خ: (أيضًا بها)، هذا الأحسَنُ؛ لأنَّ الذي كـ «صَيَّرَ» ليسَ شيئًا واحدًا[1].

وخصَّ بالتعليقِ والإلغاءِ ما من قبلِ هبْ والأمرَ هب قد ألزما

التعليقُ حُكْمٌ بينَ الإلغاءِ الذي هو إبطالُ إعمالٍ بالكُلِّيَّةِ، والإعمالِ؛ فلهذا سُمِّي تعليقًا؛ تشبيهًا بالمعلَّقةِ التي ليست مُمْسَكةً ولا مُطَلَّقةً.

قالَ ابنُ الخَشَّابِ: ولقد أجادَ أهلُ الصناعةِ في وَضْعِ اللَّفظِ على هذا المعنَى، واستعارتِه....[2].

كذا تَعلَّم ولغيرِ الماضِ من سواهُما اجْعل كلَّ ما لَه زُكِن

وجَوِّزِ الإلْغاءَ لا في الابتِدَا وانوِ ضميرَ الشأنِ أو لامَ ابتدا

[**وانوِ ضميرَ الشأنِ أو لامَ ابتدا**]: كما تَنْويهِ في قولِهم: «إنَّ بِكَ زيدٌ مأخوذٌ»، أي: «إنَّهُ»، وعلى تقديرِ اللامِ حَمَلَ س[3]:

.... وَإِخَالُ إِنِّي لَاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ[4]

---

(١) جاء بعدها: «فـ(التي) تدل عليه، أي: والأشياء التي كـ(صيَّرا)». وقد ضرب ابن هشام عليها.

(٢) انظر: المحصول لابن إياز ٢٦٢.

(٣) حديث سيبويه عن ذلك في (الكتاب) ٣/ ١٥١.

(٤) بتمامه: =

أي: «لَلَاحِقٌ».

في مُوهِمٍ إلْغَاءَ مَا تقدما ... والتُزِمَ التعليقُ قبلَ نفيِ ما
وإنْ ولَا لَامُ ابتداءٍ أو قَسَمْ ... كذا والاستفهامُ ذَا لَه انْحَتم

لا تُلغَى إذا أُكِّدَت بصريحِ المصدَرِ؛ لئلَّا يلزمَ التناقضُ؛ لأنَّها تكونُ مُعْمَلةً في المصدَرِ، مُلغاةً في غيرِه، فإن أُكِّدَت بضميرِ المصدَرِ، أو بالإشارةِ إليه، فلا يجوزُ الإلغاءُ إلا قليلًا مع التوسُّطِ أو التأخُّرِ؛ لأنَّ الإشارةَ والضميرَ لَمَّا كانا مبنيَّينِ لم يظهر للعامِلِ[1] فيهما عَمَلٌ، فجازَ الإلغاءُ؛ إذ لا قُبْحَ في اللَّفْظِ، والإلغاءُ مع الضميرِ أقبَحُ منه مع الإشارةِ؛ لأنَّ له صِيغةً تُنْبِئُ عَنِ الإعرابِ، فهو نَظِيرُ المعرَبِ.

ليسَ مِن التعليقِ: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[2]، إنَّما التعليقُ أن يُوقَعَ بعدَ الفِعْلِ ما يسدُّ مسدَّ المفعولَين جميعًا، ولا فَرْقَ بينَ أن تجيءَ بعدَ مضيِّ أحدِ المعمولَين جُملةٌ باستفهامٍ أو بغيرِه.

هذا قولُ الزَّمَخْشَرِيِّ[3]، وهو الحقُّ، وكَتَبَ عليه أبو حيَّانَ[4]: أصحابُنا يُسَمُّون ما مَنَعَه الزَّمَخْشَرِيُّ تَعلِيقًا، فيقولون في الفِعْلِ إذا عُدِّيَ إلى اثنَين، ونصبَ الأوَّلَ، وجاءت بعدَه جملةٌ استفهاميةٌ، أو بلامِ الابتداءِ، أو بحرفِ نفيٍ: كانت الجملةُ مُعلقًا

= فغَبَرتُ بعدهمُ بعيشٍ ناصبٍ ... وإِخَالُ إنِّي لَاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٤٩ والمفضليات ٤٢١.

(١) تشبه رسم: العامل.

(٢) الملك ٢.

(٣) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٥٧٥.

(٤) انظر: (البحر المحيط) له ١٠/ ٢٢٠ وما بعدها.

عنها الفعلُ، وكانت في موضعِ نَصْبٍ، كما لو وقعَت في موضعِ المفعولَين. انتهى.

ع: وفيه نَظَرٌ، والحقُّ الأوَّلُ؛ لئلا يصيرَ مُلغًى مُعْمَلًا؛ ولأنَّ الجملةَ لو وقعَت بعدَ المفعولِ الأوَّلِ غيرَ مُلْتَبِسةٍ بموجِبِ التعليقِ، نحوُ: «ظننتُ زيدًا أبوه قائمٌ»، لم تكن إلَّا مرفوعةً، وشأنُ التعليقِ أن يكونَ لموجِبٍ يتخلَّفُ عندَ فَقْدِه، ودخولُ الاستفهامِ في الجملةِ الواقعةِ مفعولًا ثانيًا لم يؤثِّرْ شيئًا؛ لأنَّه ـ ولو لم يوجدْ ـ كانَ اللَّفْظُ سَوَاءً.

لِعلمِ عِرْفانٍ وظَنِّ تُهَمَهْ تعدِيَةٌ لواحِدٍ ملتزَمَهْ

[العِلْمِ عِرْفَانٍ]: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا﴾[1]، ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾[2]، ﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾[3].

ع: العِلمُ والظنُّ إنَّما متعلَّقُهُما النِّسَبُ، والمعرفةُ إنَّما متعلَّقُها الذاتُ، تقولُ: «علِمتُ زيدًا قائمًا»، و: «عَرَفْتُ زيدًا»، أي: عرفتُ شخصَه بعدَ أن لم أكنْ أعرِفُه، فهذا فرقُ ما بينَهما، ولهذا كانَ «عَلِمَ» متعدِّيًا إلى اثنين، و«عَرَفَ» إلى واحدٍ، ولهذا أيضًا إذا كانَ العِلْمُ بمعنى العِرْفانِ لم يتعدَّ إلَّا إلى واحدٍ.

ولرأي الرُّؤيَا انمِ ما لِعَلما طالبَ مفعولين من قبلُ انتما[4]

(«رَأى» الرؤيا): «رَأى» الحُلْمِيَّةُ.

---

(١) البقرة ٦٥.

(٢) البقرة ٢٢٠.

(٣) آل عمران ٧٩، وهذه قراءة أبي عمرو وابن كثير ونافع. انظر: السبعة ٢١٣.

(٤) كذا بخط ابن هشام.

ولحَّنَ الحَرِيريُّ[1] الناسَ في قولِهم: «سُرِرْتُ برُؤياكَ»، وصوابُه: «برُؤيتِك»، وأبا الطَّيِّبِ في قولِه لبَدْرِ بنِ عَمَّارٍ ـ وقد سامَرَه ليلةً إلى قِطْعٍ مِن الليلِ ـ[2]:

مَضَى اللَّيْلُ وَالفَضْلُ الَّذِي لَكَ لَا يَمْضِي وَرُؤْيَاكَ أَحْلَى فِي العُيُونِ مِنَ الغَمْضِ

وكانَ صوابُه: «ورُؤيتُك»؛ لأنَّ (الرُّؤيا) للمنامِ، قالَ تعالَى: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَىٰ﴾[3].

وكَتَبَ عليه ابنُ بَرِّي[4]: إنَّ هذا الأصلُ، وإنَّهم خالَفُوه، قالَ الرَّاعِي يصفُ ضيفًا طَرَقَه ليلًا:

رَفَعْتُ لَهُ مَشْبُوبَةً عَصَفَتْ لَهَا صَبًا تَزْدَهِيهَا مَرَّةً وَتُقِيمُهَا
فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا ....[5]

قالَ:... هذا جاءَ...: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ﴾[6]،... المفسِّرين على... رآه ليلةَ المعراج، وكان نظرًا... اليَقَظة دونَ المنام[7].

---

(١) انظر: (درة الغواص) له ١١٦ وما بعدها.

(٢) البيت من الطويل. انظر: الديوان ١١٤ والفسر ٣/ ٣١٣.

(٣) يوسف ١٠٠.

(٤) انظر: (حواشي درة الغواص) له ١٢٦.

(٥) بتمامه:

فكبَّر للرُّؤيا وهاشَ فؤادُه وبشَّر نفسًا كان قبلُ يلومُها

والبيتان من الطويل. انظر: الديوان ٢٥٩ وتهذيب اللغة ٣/ ٢٠.

(٦) الإسراء ٦٠.

(٧) كلام ابن بري: «وعلى هذا فُسِّر في التنزيلِ ـ وعليه جِلَّةُ المفسِّرينَ ـ قولُه تعالى: =

... البخاريّ[1] عن... رضي الله عنه... في هذه... رؤيا عينٍ[2].

وممَّن جَوَّزَ... ابنُ السِّيدِ رحمَه اللهُ تعالَى، قالَ في (الاقْتِضابِ)[3] بعدَ قولِ ابنِ قُتَيْبةَ[4]: رأيتُ في المنامِ رُؤيا، ورأيتُ في الفِقْهِ رأيًا، ورأيتُ الرَّجُلَ رُؤيةً؛ ما مُلخَّصُه:... المشهور، وقيلَ في (الرُّؤيةِ): رأيٌ، ورُؤْيا، قالَ تعالَى: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ ٱلْعَيْنِ﴾[5]، وقال الشاعرُ[6]:

وَرَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَا[7] أَخَاكَا
يُعْطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا

وقال آخَرُ ـ أَحْسِبُه الرَّاعِيَ ـ[8]:

وَمُسْتَنْبِحٍ تَهْوِي مَسَاقِطُ رَأْسِهِ عَلَى الرَّحْلِ فِي طَخْيَاءَ طُلْسٍ نُجُومُهَا

= ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾، يعني ما رآه ليلةَ المعراجِ، وكانَ نَظَرًا في اليقظةِ دونَ المنامِ».

(١) انظره في: ٣٨٨٨.

(٢) في الصحيح: «عَن ابنِ عَبَّاسٍ ـ رضيَ الله عنهُما ـ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾، قالَ: هي رؤيا عَيْنٍ أُريها رسولُ اللهِ ﷺ ليلةَ أُسْرِيَ به إلى بيتِ المقدِسِ».

(٣) انظره في: ٢/ ١٤٩.

(٤) انظر: (أدب الكاتب) له ٣٣٩.

(٥) آل عمران ١٣.

(٦) من مشطور الرجز، وهما رؤبة بن العجاج. انظر: ملحقات الديوان ١٨١ والكتاب ١/ ١٩١.

(٧) كذا بخط ابن هشام.

(٨) البيتان من الطويل، وقد مرَّ ثانيهما قبلُ. انظر: ديوان الراعي ٢٥٩.

رفَعْتُ لَـهُ مَشْـبُوبةً.............   ....

البيتَينِ، واتَّبعَ أبو الطَّيِّبِ المتنبِّي الرَّاعِيَ في ذلك[١]:

مَضَـى اللَّيْـلُ..............   ....

البيتَ. انتهى كلامُ أبي محمدٍ ـ رحمَه اللهُ تعالَى ـ مُلَخَّصًا.

ابنُ عَطِيَّةَ[٢]: وقالت عائشةُ[٣] رضي الله عنها: الرؤيا رؤيا منامٍ.

وهذه الآيةُ[٤] تقضِي بفسادِه؛ لأنَّ رؤيةَ المنامِ لا فِتنةَ فيها، وما كانَ أحدٌ لِيُنكِرَها. انتهى.

ليسَ كذلك، بل تكونُ فِتنةً إذا رأى...، فكذَّبه... فيه، وقالوا....

ح[٥] في: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾[٦] الآيةَ: (قليلًا) و(كثيرًا) حالان. انتهى.

وهو حقٌّ؛ لأنَّ «أَرَى» منقولٌ مِن «رَأَى» البَصَرِيَّةِ، فتعدَّت إلى اثنين.

وقالَ بعضُهم: إنَّ «أَرَى» الحُلْميةَ تتعدَّى لثلاثةٍ، فـ(كثيرًا) و(قليلًا) عندَه مفعولٌ ثالثٌ.

---

(١) في (الاقتضاب): «فقال»، بدل: «في ذلك»، وقد مرَّ البيت قبلُ.

(٢) انظر: (المحرر الوجيز) له ٣/ ٤٦٨.

(٣) انظر: جامع البيان ١٤/ ٤٤٥.

(٤) ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾.

(٥) انظر: (البحر المحيط) له ٥/ ٣٣٠.

(٦) الأنفال ٤٣.

وجوازُ حَذْفِ هذا المفعولِ اقتصارًا واختصارًا يَرِدُ عليه، نحوُ: «رأيتُ زيدًا في النَّومِ»، و«أَرَانِيه اللهُ في النومِ».

ولا تُجِزْ هنا بلا دليلِ سقوطَ مفعولين أو مفعولِ

قولُه: (**ولا تُجِزْ هُنَا**): ابنُ عُصْفُورٍ[1]: لا خلافَ بين النحاة في امتناع الحذف في أحدهما لغير دليل، نحو: ظننت زيدًا، وأما لدليلٍ فيجوز.

ع: بخُلفٍ.

نحوُ[2]:

...... فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ....

وهو قليلٌ، وحذفُهما لدليلٍ أيضًا جائزٌ، نحوُ[3]:

.... تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ

وأمَّا لغيرِ دليلٍ فالأَخْفَشُ[4] ومتابِعُوه منعُوا، وأكثرُ النحويينَ أجازُوا،

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣١٠ وما بعدها.

(٢) بتمامه:

ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَه منِّي بمنزلةِ المُحَبِّ المكرَمِ

والبيت لعنترة، وهو من الكامل. انظر: الديوان ١٨٧ وجمهرة اللغة ١/ ٥٩١.

(٣) بتمامه:

بأيِّ كتابٍ أمْ بأيَّةِ سنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ

والبيت للكميت، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٥١٦ والحلبيات ٧٣.

(٤) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٢٤١.

والأَعْلَمُ[1] أجازَه في «ظَنَنْتُ» وما في معناها، ومَنَعَه في «عَلِمْتُ» وما في معناها؛ لأنَّ الإنسانَ لا يخلُو عَن عِلْمٍ، كعِلْمِه أنَّ الاثنين أكثرُ مِن الواحِدِ، فليسَ في الإخبارِ بالعِلْمِ فائدةٌ، وأمَّا الظَّنُّ فقد يخلُو منه.

الخَضْرَاويُّ[2]: فإذا قيلَ: «مَنْ ظننته[3] قائمًا؟»، قلتَ: «زيدًا»، وإذا قيلَ: «ما ظننت زيدًا؟»، قلتَ: «قائمًا»، وإن شئتَ أظهرتَ.

ع: وإذا قيلَ: «أظننتَ زيدًا قائمًا؟»، قلتَ: «ظننتُ»، وإن شئتَ أظهرتَ.

وكتظنُّ اجْعلْ تقولُ إن وَلِي ... مُستفهمًا به ولم ينفَصِل
بغيرِ ظرفٍ أو كظرفٍ أو عَملْ ... وإن ببعضِ ذي فصلت يُحتمل
وأُجْرِيَ القولُ كظنٍّ مطلقا ... عندَ سُليم نحو قُلْ ذَا مشفقا

❁ ❁ ❁

(١) الأعلم الشنتمري. انظر: التذييل والتكميل ٦/ ١٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٦/ ١٧.

(٣) في التذييل نقلًا عن الخضراوي: «ظننت»، وهو الصواب، بدليل المثال الذي بعده.

أَعْلَمَ وأَرى

إلـــى ثلاثـــة رَأَى وعَلِمـــا عَـــدَّوا إِذَا صَـــارَا أرى وأعلمـــا

ع: إن قلتَ: كيفَ بَوَّبَ على «أَعْلَمَ» و«أَرَى»، وذَكَر «أَخْبرَ» و«خَبَّر» و«حَدَّث» و«أَنْبَأَ» و«نَبَّأَ»، ولم يقُلْ كما قالَ: «كان» وأخواتُها، و«ظنَّ» وأخواتُها؟

قلتُ: إنما تعدَّيْ[1] «أعلمَ» و«أَرى» إلى ثلاثةٍ؛ لأنَّهما نُقِلا مما يتعدَّى لاثنَينِ، فكسَبَهما صح حرفُ النَّقلِ مفعولًا ثالثًا، وأمَّا البواقي فإنَّما تعدَّت للثلاثةِ على تضمُّنِها معنَى «أعلمَ» و«أرى»، ذكره ابنُ عُصْفُورٍ[2] ـ رحمه اللهُ تعالَى ـ وغيرُه؛ فلهذا بَوَّبَ على الأصلِ، كما تقولُ: بابُ «كان»، وتترُكُ ذِكْرَ أخواتِها.

ومـــا لمفعـــولَي علمـــتُ مطلقـــا للثَّـــان والثالـــث أيضـــا حُقِّقـــا

ومِن التعليقِ: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ﴾[3] الآيةَ،... الشاعر[4]:

---

(١) السكون على الياء كذا بخط ابن هشام.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٠٤.

(٣) سبأ ٧، وهي بتمامها: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

(٤) بتمامه:

حَـــذَارِ فقـــد نُبِّئْـــتَ إِنَّـــك لَلَّـــذي ستُجزَى بمـا تسـعى فتَسـعَدُ أو تَشـقَى

والبيت من الطويل. انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٣.

حَـذَارِ... إِنَّـكَ لِلَّـذِي سَـتُجْزَى... فَتَسْـعَدُ...

ع: قالَ تعالَى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾[1]، فعَلَّق الفعلَ عَن المفعولَينِ، وأعملَهما في الأوَّلِ.

ع: اعلَمْ أنَّه جازَ الإلغاءُ والتعليقُ في هذا البابِ والذي قبلَه مِن وجهَين:

الأوَّلُ: أنَّ الفِعْلَ إذا أُلغِيَ أو عُلِّقَ انعقَدَ مِن المعمولَين مبتدأ وخبرا.

والثاني: أنَّ مفعولَ هذه ليسَ حقيقيًّا، يدلُّك على ذلك أنَّ مُتَعَلَّقَ الظَّنِّ في: «ظننتُ زيدًا قائمًا»: النسبةُ، لا: زيدٌ، ولا: قائمٌ؛ ولهذا جازَ: «ظننتُني»، ولم يَجُزْ: «ضَرَبْتُني»؛ لأنَّه ليسَ بمفعولٍ حقيقةً، ومِن ثَمَّ لم يُعلَّقْ عَن أوَّلِ الثلاثةِ، ولم يُلْغَ.

ابنُ عُصْفُورٍ[2]: حَذْفُ الثلاثةِ المفعُولينَ اقتصارًا جائزٌ، وكذا الحَذْفُ اختِصارًا، فتقولُ: «أعْلَمْتُ»، في جوابِ: «أأعْلَمْتَ زيدًا عمرًا فاضلًا؟»، وفي غيرِ جوابٍ.

وأمَّا حَذْفُ اثنَينِ وإبقاءُ واحدٍ على سبيلِ الاختِصارِ فجائزٌ، وعلى سبيلِ الاقتِصارِ ممنوعٌ؛ لئلا تلتبسَ «أعْلَمْتُ» المتعديةُ لثلاثةٍ بالمتعديةِ إلى اثنَينِ، ولم يَجُزْ ذاك في أخواتِ «أعْلَمْتُ»، وإن كانت لا لَبْسَ فيها؛ حَمْلًا على «أعْلَمْتُ»؛ لأنَّها إنما تعدَّت إلى ثلاثةٍ؛ لتضمُّنِها معناها، وللحَمْلِ عليها، هذا قولُ س[3]، وأمَّا غيرُه ممَّن لم يوافِقْه فأجازَ ذلك[4]، ما لم يُؤَدِّ إلى بقاءِ أحدِ المفعولَيْنِ اللذَيْنِ أصلُهُما

---

(١) الانفطار ١٧ ـ ١٨.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣١٣ وما بعدها.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤١.

(٤) (فأجاز ذلك) تكررت في المخطوطة.

الابتداءُ والخَبَرُ، وحَذْفِ الآخَرِ، فأجازُوا: «أَعْلَمْتُ زيدًا»، إنْ قَدَّرتَ (زيدًا) مفعولًا أوَّلَ، لا ثانيًا ولا ثالثًا، و: «أَعْلَمْتُ زيدًا أخاك»، إذا قدَّرتَهُما ثانيًا وثالثًا.

والأولُ استغنِ به وعنه، مثلُ: «كسا»، وابنُ خَرُوفٍ[1]... أي: عَن هذه المقالةِ.

ع: وغَرَّه في ذلك كلامٌ لـ س[2] تأوَّلَه الأكثرون، وزعمَ الشَّلَوْبِينُ[3] أنَّ قولَ ابنِ خَرُوفٍ قولُ المحقِّقِين.

وإن تعدَّيا لواحدٍ بلا همزٍ فلاثنين بهِ توَصَّلا
والثَّانِ منهما كثاني اثني كَسَا فهو به في كلّ حُكْمٍ ذُو ائتِسا

و«رَأى» في ذلك قِسمانِ: تارةً تكونُ مِن (الرَّأيِ)، نحوُ: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾[4]، وتارةً مِن (الرُّؤْيةِ)، نحوُ: ﴿أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ﴾[5].

وكأَرى السابِقِ أنبا أخْبَرا حَدَّث نبأَ كذاك خَبَّرا

قالَ ابنُ الطَّراوةِ في (رسالَتِه على الإيضاحِ)[6]: قالَ ـ يعني: أبا عَلِيّ[7] ـ: وإذا

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٦١ وما بعدها.

(٢) يعني قول سيبويه في الكتاب ١/ ٤١: «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعولٍ منهم واحدٍ دون الثلاثة».

(٣) انظر: (شرح الجزولية) له ٢/ ٧٠٦.

(٤) النساء ١٠٥.

(٥) آل عمران ١٥٢.

(٦) يعني به كتاب (الإفصاح). انظره في: ٣٦ وما بعدها.

(٧) انظر: (الإيضاح) له ١٠٥.

تعدَّى إلى مفعولَين عُدِّيَ [بالهَمْزَةِ][1] إلى ثلاثةٍ، وس[2] قد قَصَر هذا على تسعة[3] أفعالٍ، وهي: «أَعْلَمَ» و«أَرَى» و«أَخْبَرَ» و«خَبَّرَ» و«أَنْبَأَ» و«نَبَّأَ» و«حَدَّثَ»، وهذا الرَّجُلُ أطلَقَ القولَ في كلِّ ما تعدَّى إلى مفعولين.

ع: المنقولُ عَن س[4] خِلافُ ما نقلَه عنه ابنُ الطَّراوةِ، وخلافُ ما قالَ الفَارِسيُّ.

أجازَ أبو عَلِيٍّ[5] أن يكونَ مِن تَعَدِّي «نبَّأ» لثلاثةٍ: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾[6]، على أن تكونَ (مِنْ) زائدةً على رأيِ الأَخْفَشِ[7]، والمفعولُ الثالثُ محذوفًا، أي: أخبارَكم مشروحةً.

ع: وليسَ ذلك بصوابٍ؛ لأنَّه يكونُ المعنَى: أنَّه تعالَى أعلمَ المؤمنين أنَّ أخبارَ المنافِقينَ مشروحة خاصة، وليس كذلك.

... أي: نبَّأنا اللهُ مِن أخبارِكم ما كُنتم تُسِرُّونَه بَيِّنًا.

وعليه مِن الاعتراضِ نظيرُه؛ لأنَّ (بَيِّنًا) حالٌ أيضًا، ولم يقَع التَّنبِيءُ عليها.

---

(١) ساقطة من المخطوطة، وهي عند ابن الطرواة وعند أبي علي.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤١.

(٣) كذا بخط ابن هشام، وهو سبق قلم، والصواب: سبعة.

(٤) فالذي عند سيبويه في الكتاب ١/ ٤١ أنها ثلاثة: أرى ونبّأ وأعلَمَ.

(٥) انظر: (الحجة) له ٢/ ٩ وما بعدها.

(٦) التوبة ٩٤.

(٧) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ١٠٥.

ابنُ عَطِيَّةَ[1] في: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ﴾[2]: قيلَ: إنَّها بمعنى: «يستَعْلِمونَك»، فهي على هذا تحتاجُ إلى ثلاثةِ مفعولِينَ، أحدُها الكافُ، والابتداءُ والخبرُ في محلِّ المفعولَيْن.

ح[3]: ليسَ كما ذَكَرَ؛ لأنَّ «استعلَمَ» لا يُحفَظُ كونُها متعديةً إلى مفاعِلَ ثلاثةٍ، لا تقولُ: «استَعْلَمتُ زيدًا عمرًا قائمًا».

«أَعْلَمَ» و«أَرَى» مُجمَعٌ عليهما، وزادَ س[4] «نبَّأ»، وغيرُه الباقيَ، والأَخْفَشُ[5] جميعَ بابِ «ظنَّ» إذا دَخَلَت الهمزةُ.

لنا: أنَّ الأصلَ أن لا يجوزَ في «أَعْلَمَ» و«أَرَى»؛ لعدَمِ ما يتعدَّى لثلاثةٍ بنفسِه، فنقِيسَ عليه، لكن سُمِعَ فقُبِلَ، ولم نَقِسْ عليه، ثم إنَّه وافقَنا على مَنْعِ: «أَكْسَيْتُ زيدًا عمرًا ثوبًا»، ولا فَرْقَ إن قاس.

ومنها عند المصنِّفِ[6]: «أَرَى» الحُلْميةُ؛ لثبوتِ: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾[7]؛ لأنَّها في الأصلِ تتعدَّى لاثنين عندَه.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: (المحرر الوجيز) له ٣/ ١٢٥.

(٢) يونس ٥٣.

(٣) انظر: (البحر المحيط) له ٦/ ٧١.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٤١.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٢٧.

(٦) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٠٢.

(٧) الأنفال ٤٣.

الفاعِلُ

الفاعــل الـــذي كمَرفــوعَي أتَـــى　　زيــدٌ منيــرًا وجهُــه نِعــم الفتـــى

وبعـــدَ فعــلٍ فاعـــلٌ فـــإن ظَهَـــر　　فهْـــوَ وإلا فضــــميرٌ اســـــتتر

قالَ اللهُ تعالَى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[1]، فاعلُ «يَهْدِ» ضميرُه تعالَى، بدليلِ قراءةِ بعضِهم بالنُّونِ[2]، ومعناه: «نُبيِّنْ»، قالَه الزَّجَّاجُ[3].

وقيلَ: الفاعلُ مُقدَّرٌ، أي: الهَدْيُ والأَمْرُ، أو النَّظَرُ والاعتِبارُ، قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[4]: وهو أحسنُ ما يُقدَّرُ به عندِي.

وردَّ عليه أبو حَيَّانَ[5]، وقالَ: هذا قَوْلُ المُبَرِّدِ[6]، وفيه حَذْفُ الفاعلِ، وهو لا يجوزُ.

ع: هذا إضمارٌ لا حَذْفٌ، كما قالوا[7]: «إذا كانَ غدًا فأْتِني»، وإضمارُ ما لم يتقدَّم ذِكْرُه لدليلٍ جائزٌ بالإجماع.

---

(١) طه ١٢٨.

(٢) بالنون قراءة الحسن والسلمي ومجاهد وقتادة. انظر: شواذ القراءات للكرماني ٣١٤.

(٣) انظر: (معاني القرآن) له ٣/ ٣٧٩.

(٤) انظر: (المحرر الوجيز) له ٤/ ٦٩.

(٥) انظر: (البحر المحيط) له ٧/ ٣٩٦.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٠٤.

(٧) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٤.

وقالَ الزَّمَخْشَريُّ[1]: الفاعِلُ الجملةُ بعدُ بمعناها ومضمونِها، ونظيرُه: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ۝ سَلَامٌ عَلَىٰ نُوحٍ﴾[2]، أي: تركنا عليه هذا اللَّفْظَ، قالَ: ويجوزُ أن يكونَ فيه ضميرُ اللهِ أو الرسولِ.

قالَ أبو حَيَّانَ[3]: كَوْنُ الجملةِ فاعلًا مذهبٌ كوفيٌّ، والتنظيرُ بآيةِ ﴿وَالصَّافَّاتِ﴾؛ لأنَّ ﴿تَرَكْنَا﴾ في معنى القَوْلِ، فحُكِيَتْ به الجملةُ، كأنَّه قيلَ: وقلنا عليه، وأطلقنا هذا اللفظَ، والتخريجُ الأوَّلُ أَوْلَى ما قيلَ، والمفعولُ عليه محذوفٌ، أي: «أَوَلم يُبيِّن الله العِبرَ بإهلاكِ القرونِ السابقةِ؟».

ع: ابنُ مَالِكٍ[4] في: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[5]: الفاعلُ مؤوَّلٌ، أي: «كيفيَّةُ فِعْلِنا»، وكذا: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[6]، أي: كثرةُ....

ع: ولا يُنْكَرُ أنَّ الجملةَ تكونُ في معنَى المصدرِ، وإن لم تَقْتَرِنْ بلَفْظِه.

وجَرِّدِ الفعلَ إذَا ما أُسْنِدَا ... لاثنينِ[7] او جمعٍ كفازَ الشُّهَدا

وقد يُقالُ سَعِدَا وسَعِدُوا ... والفعلُ للظاهر بعد مسند

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٩٦.

(٢) الصافات ٧٨ـ ٧٩.

(٣) انظر: (البحر المحيط) ٧/ ٣٩٦.

(٤) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٢٣.

(٥) إبراهيم ٤٥.

(٦) السجدة ٢٦.

(٧) كذا بخط ابن هشام.

قولُه: (وقد يُقَالُ) البيتَ: ادَّعَى الزَّمَخْشَرِيُّ[1] في: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ﴾[2] أنَّه يجوزُ كَوْنُ (مَنْ) فاعلًا، والفاعلُ علامتُه جَمْعٌ، كما قالوا: «أكلُوني البَرَاغِيثُ»[3].

قالَ أبو حَيَّانَ[4]: نَصَّ ابنُ عُصْفُورٍ[5] على أنَّها لغةٌ ضَعيفةٌ، وأيضًا فلم تُسْمَع إلَّا والفاعِلُ صَرِيحٌ في الجَمْعِ، لا مُحتَمِلٌ، وعَوْدُ الضميرِ على مفردٍ....

ويرفعُ الفاعلَ فعلٌ أُضْمِرا   كمثلِ زيدٌ في جوابِ من قرا
وتاءُ تأنيثٍ تَلي المَاضِيْ إذَا   كان لأُنثى كأَبَتْ هندُ الأَذى

رُوِيَ عَن أبي حَنِيفَةَ[6] ـ رحمَه اللهُ تعالَى ـ أنَّه قالَ: لَمَّا قال قَتَادَةُ بنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيُّ بالكوفةِ: سَلُوني ما شِئتُم: سَلُوه عن نملةِ سليمانَ، أذكرًا كانت أم أنثى؟ فسَأَلوه، فلم يُجِبْ، فسُئِل أبو حَنِيفَةَ، فقالَ: أنثى؛ لقولِه تعالَى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾[7]، وإلا لقالَ: «قالَ صح نملةٌ».

قالُوا: ولا حجَّةَ فيما ذكرَه أبو حَنِيفَةَ؛ لأنَّ ما لا يُمكِنُ التميزُ فيه بينَ الذَّكرِ والأنثى، ولفظُه مؤنثٌ، تَجِب فيه التاءُ، كـ(النَّمْلةِ)، و(القَمْلةِ)، فهذا كالمؤنَّثِ بالتاءِ

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٤٣.

(٢) مريم ٨٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٩.

(٤) انظر: (البحر المحيط) له ٧/ ٢٩٩.

(٥) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ١٦٧.

(٦) انظر: الكشاف ٣/ ٣٥٦.

(٧) النمل ١٨.

مِن الحيوانِ العاقلِ، كالمرأةِ، أو غيرِ العاقلِ، كالدابَّةِ.

وقالَ الزَّمَخْشَريُّ[١]: النَّمْلةُ كالحمامةِ والشاةِ في وقوعِها على الذَّكَرِ والأنثى، تقولُ: حمامةٌ ذَكَرٌ، وحمامةٌ أنثى، و: هو، وهي.

قالَ أَبُو حَيَّانَ[٢]: بين... فيمكنُ التمييزُ بالصِّفةِ، فتقولُ: حمامةٌ ذَكَرٌ، وحمامةٌ أنثى، وأمَّا التمييزُ بـ(هو)، و(هي)، فلا يجوزُ، لا تقولُ: هو الحمامةُ، ولا: هو الشاةُ.

قالَ أبو عَلِيٍّ في (التَّكْمِلة)[٣]: قالَ أبو عَمْرٍو عَن يُونَسَ[٤]: فإذا أرادُوا المذكَّرَ قالوا: «هذا شاةٌ ذَكَرٌ»، و«هذا حمامةٌ ذَكَرٌ»، و«هذا بطَّةٌ ذَكَرٌ».

فأمَّا قولُه تعالَى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ﴾[٥]، ثم قالَ: ﴿مِّنْهُ﴾؛ ففيه وجهان:

أحدُهما: أنَّه حَمَلَ (القسمة) على المقسومِ، فيكونُ تذكيرًا على المعنَى.

والثاني: أن يعودَ على غيرِ مذكُورٍ في اللَّفظِ، أي: «فارزقُوهم مِن الإرثِ»، كقولِه: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾[٦]، وهذا هو الجيِّدُ.

ع: لأنَّ الأوَّلَ خاصٌّ بالقِسمةِ، وأبو عَلِيٍّ جوَّزهما في (التَّكْمِلةِ)[٧].

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٣٥٦.

(٢) انظر: (البحر المحيط) له ٨/ ٢٢٠.

(٣) انظره في: ٣٦٦.

(٤) انظر: المخصص ٥/ ٦٨.

(٥) النساء ٨.

(٦) فاطر ٤٥.

(٧) انظره في: ٣١٠.

وأمَّا قولُه[1]:

إِذْ هِـــيَ أَحْـــوَى.............. ....

البيتَ، فـ (حاجبُه) مبتدأٌ، و(العينُ) معطوفٌ، و(مَكْحُولُ): إن شئتَ أعطيتَه للثاني، وجعلتَ خبرَ الأوَّلِ محذوفًا، وهو الأرجحُ، كما تحمِلُ على العاملِ الأقربِ في نحوِ: «ضربتُ وضربَنِي زيدٌ»، وعليه جاءَ[2]:

نَحْـــنُ بِمَـــا عِنْـــدَنَا وَأَنْـــتَ بِمَـــا عِنْـــــــدَكَ رَاضٍ................

وإن شئتَ عكستَ.

ع: هذا عندي أرجحُ، خِلافًا لعَبْدِ القَاهِرِ[3]؛ لأنَّه اعتَضَدَ بمُرَجِّحٍ، وهو عدمُ المخالَفةِ بينَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ، وهذا قولُ الأَصْمَعيِّ، رواه عنه أبو عُثْمَانَ وغيرُه[4]، والأوَّلُ حكاه في (التَّكْمِلةِ)[5] عن س[6]، وعلى هذا يكونُ مِن بابِ الضرورةِ،

---

(١) بتمامه:

إذْ هـيَ أحـوى مـن الرِّبْعـيِّ، حاجبُـهُ والعـينُ بالإثْمـدِ الحـاريِّ مكحـولُ

والبيت لطفيل الغنوي، وهو من البسيط. انظر: الديوان ٧٥ والكتاب ٢/ ٤٦.

(٢) بتمامه:

نحـن بمـا عنـدنا، وأنـتَ بمـا عنـدكَ راضٍ والـرأيُ مختلـفُ

والبيت لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي، وينسب إلى قيس بن الخطيم، وهو من المنسرح. انظر: الكتاب ١/ ٧٥ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٨٨.

(٣) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) له ١/ ٥٦٢.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٣٢.

(٥) انظره في: ٣١٠.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٤٦.

كقولِه[١]:

.... وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وإنما تلزمُ فعلَ مُضمرٍ متصلٍ أو مفهمٍ ذاتَ حِرِ

قولُه: (وإنَّما تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ)[٢]: إنَّما لم تَجِبْ في: «طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، ووَجَبَت في: «الشَّمْسُ طَلَعَتْ»؛ لأنَّ مجيءَ الفاعِلِ بعدَ الفِعْلِ لا يُوقِعُ في لَبْسٍ أنَّ المرادَ غيرُه، وأمَّا إذا قلتَ: «الشَّمْسُ طَلَعَت»، فإنَّك لو لم تأتِ[٣] بالتاءِ جازَ أن يُظَنَّ أنَّ الفاعِلَ شيءٌ منتَظَرٌ غيرُ ما تقدَّمَ، أشارَ إليه أبو عَلِيٍّ[٤]، وذَكَرَه شَيْخُنا[٥]، ويمكنُ أيضًا أن يُقالَ: إنَّ بحَسَبِ شِدَّةِ اتصالِ الفاعِلِ استحقَّ تأنيثَ الفعلِ له.

ع: ألا ترى أنَّ الفِعْلَ لا يؤنَّثُ لتأنيثِ المفعولِ، وأنَّ الفاعِلَ إذا فُصِلَ مِن الفِعْلِ استُبِيحَ فيه عدمُ التأنيثِ.

فإذا[٦] كانَ ضميرًا كانَ أشدَّ اتصالًا مِن الظاهرِ.

---

(١) بتمامه:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

والبيت لعامر بن جوين الطائي، وهو من المتقارب. انظر: الكتاب ٢/ ٤٦ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢٧.

(٢) التحشية هذه مأخوذة من عبد القاهر الجرجاني، وسيشير ابن هشام إلى هذا.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) انظر: (التكملة) له ٣٠٧.

(٥) الجرجاني يعني به شيخه: أبو الحسين الفارسي، ابن أخت أبي علي الفارسي. انظر: نزهة الألباء ٢٥١ وإنباه الرواة ٣/ ١١٦.

(٦) يستكمل ابن هشام هنا النقل عن الجرجاني.

ع: وأنَّه في الظَّاهِرِ في نحوِ: «طَلَعَت الشَّمْسُ»، يجوزُ الوجهانِ، وما بعدَ الجوازِ إلَّا الوُجوبُ، وأمَّا نحوُ: «هند قامت»، فأوضَحُ؛ لأنَّه كانَ مع الظاهرِ واجبًا. انتهى.

ع: هذا كلامُ عَبْدِ القَاهِرِ[1].

قالَ ابنُ الخَبَّازِ[2]... وابنُ يَعِيشَ[3] وغيرُهم[4] ـ وهو مستفادٌ من كلام... ـ: إنَّما لَحِقَتْ علامةُ التأنيثِ في مجيء...، دونَ علامةِ التثنيةِ والجمعِ في الأمرِ العامّ؛ لأنَّ... والجمعَ غيرُ لازِمَيْنِ؛ لأنَّ كلَّ اثنين وكلَّ جماعةٍ يجوزُ أن...، بخلافِ المؤنَّثِ؛ فإنَّه لا ينقلِبُ مذكَّرًا.

وقد يُبيح الفَصلُ تركَ التاءِ في نحوِ أتى القاضيَ بنتُ الواقف

ع: جعلُوا للمجاورَةِ حظًّا، ولم ينظُرُوا إلى الحقيقةِ، كما قالُوا: «جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ»[5]، وإنَّما لَزِمَت في نحوِ: «هند قامت»؛ لأنَّ الفاعِلَ لا يمكنُ انفصالُه، ألَا تراه حيثُ أمكنَ حُذِفَت، نحوُ: «هند ما قام إلا هي».

ع: قرأَ إبْراهِيمُ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾[6] بالياءِ، فيُمكِن أن يكونَ ذلك للفَصْلِ، ويمكنُ أن يكونَ اسمُ (كانَ) ضميرَه تعالى، والجملةُ بعدَه خبرٌ، أو ضميرَ الشأنِ، والجملةُ مفسِّرة.

---

(١) انظر: (شرح التكملة) له ١/ ٥٥٨ وما بعدها.

(٢) انظر: (توجيه اللمع) له ١٢٤.

(٣) انظر: (شرح المفصل) له ٥/ ٩٢.

(٤) انظر: الأصول ١/ ١٧٣ والتكملة ٣٠٧.

(٥) من قول العرب. انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٤٩.

(٦) الأنعام ١٠١. انظر: مختصر ابن خالويه ٤٥.

قالَ أبو الفَتْحِ[١]: وأنا أرى أنَّ: «كانَ في الدارِ هندٌ»، أسهلَ مِن: «حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ»؛ لأنَّ تأنيثَ الفاعِلِ إنَّما لَحِقَ الفعلَ؛ لأنَّهما كالشيءِ الواحِدِ، مِن جهةِ افتقارِ كلٍّ منهما إلى الآخَرِ، وأنت لو حذفتَ (كانَ) بقيَ اسمُها مبتدأً، وما بعدَه خبرُه، فافهمْ ذلك، فإنه حَالُه.

والحذفُ مَعْ فَصْلٍ بإلا فُضِّلا ... كما زكى[٢] إلَّا فَتاةُ ابنِ العلا

وَالحذفُ قد يأتي بلا فصلٍ ومع ... ضميرِ ذي المجازِ في شعرٍ وقع

(في شِعْرٍ وَقَعْ)[٣]:

فَإِمَّا تَرَيْنِي اليومَ[٤] لِي لِمَّةٌ ... فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

إن قيلَ: لو قالَ: «أَوْدَتْ»، لم ينكسر.

فالجوابُ: أنَّه كانَ يكونَ فيه... عدم الرِّدْفِ؛ لأنَّ القصيدة كلَّها مُرْدَفةٌ.

(في شِعْرٍ وَقَعْ): ع: وأجازَه ابنُ كَيْسَانَ[٥] في النَّثْرِ.

وقد يُستَدلُّ له بقولِه تعالَى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾[٦]، قالَ أبو عَلِيٍّ[٧] في (التَّذْكِرةِ): وليسَ منه؛ لأنَّ (القِسمةَ) يُرادُ بها

---

(١) انظر: (المحتسب) له ١/ ٢٢٤.

(٢) كذا بخط ابن هشام.

(٣) البيت للأعشى، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ١٧١ والكتاب ٢/ ٤٦.

(٤) كذا بخط ابن هشام، والصواب بحذفها.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٧.

(٦) النساء ٨.

(٧) انظر: (الشيرازيات) له ١/ ٢٤٠.

المقسُومُ، كـ (الطِلْقِ)، و(الصَّيدِ)، و(الصَّيدِ)، أَلَا ترى أنَّهم لا يُرْزَقون مِن تمييز الحِصَصِ، بل مِن الأعيانِ التي تُقْسَمُ وتُمَيَّزُ.

ع: وقيلَ: الضميرُ لـ (النصيبِ) في قولِه: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾[1]، وقيلَ: للرزقِ المفهومِ مِن: ﴿فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾، كقولِه: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ﴾[2].

ومِثْلُ الآيةِ: ﴿وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ بَيْنَهُمْ﴾[3]، أي: مَقسُومٌ.

ومِن ذلك: ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا﴾[4]، في قراءةِ مَنْ فتحَ طاءَ (قِطَعًا)[5]، فإنه مُسْتَشْكَلٌ؛ إذ الوجهُ أن يقولَ: مُظلِمةً.

والجوابُ عندَ علماءِ العربيةِ أنَّ (مُظلِمًا) ليسَ صفةً لـ (قِطَعًا)، بل حالٌ مِن (الليلِ).

والتاءُ مع جمعٍ سوى السالمِ من ... مُذكَّرٍ كالتاءِ مع إحدى اللَّبِن

قولُه: (جَمْعٍ سِوَى السالِمِ): نحوُ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[6].

وقولُه: (سِوَى السالِمِ): لأنَّ الواوَ عَلَمُ التذكيرِ؛ ولأنَّ المفرَدَ لم يَتَغَيَّر.

وقولُه: (معْ إحدى اللَّبِنْ): يعني: في التذكيرِ والتأنيثِ لا غيرُ، ولا يريدُ: في

---

(١) النساء ٧.

(٢) المائدة ٨.

(٣) القمر ٢٨.

(٤) يونس ٢٧.

(٥) قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة، وقرأ الكسائي وابن كثير بتسكين الطاء. انظر: السبعة ٣٢٥.

(٦) يوسف ٣٠.

كيفيةِ التأنيثِ، ألَا تراكَ تقولُ: «النسوةُ قائماتٌ»، ولا يجوزُ: «قائمةٌ»، كما لا تقولُ: «اللَّبِنةُ انكسرنَ[1]».

وقد يُقالُ: كلامُه في الظاهرِ، ومسألةُ الضَّميرِ تقدَّمت، وليسَ كذلك عندي.

قالَ اللهُ تعالَى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[2]، وقرأ حَمزةُ والكِسائيُّ[3]: ﴿فَنَادَىٰهُ﴾ بالتذكيرِ، قالَ أبو عَبْدِ [اللهِ][4] الفَاسِيُّ[5]: واختارَه بعضُهم؛ لِمَا في التأنيثِ مِن موافقةِ دعوَى الجاهليةِ، وليسَ بشيءٍ؛ لإجماعِهم على: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[6].

(معْ جَمْعِ سِوَى السالِمِ من مذكَّرٍ): وحُكْمُ (بَنُونَ) كجَمْعِ (زُيُود)؛ لأنّه وإن أُعرِبَ إعرابَ جمعِ السالِمِ إلَّا أنه مُكَسَّرٌ، قالَ الشاعرُ[7]:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ: خَالُوا بَنِي أَسَدِ ....

وقالَ[8]:

---

(١) يظهر أنها في المخطوطة بالتاء، ولا وجه لها.

(٢) آل عمران ٣٩.

(٣) انظر: السبعة ٢٠٥.

(٤) ساقطة من المخطوطة.

(٥) انظر: (اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة) له ٢/ ٢١٤.

(٦) آل عمران ٤٥.

(٧) بتمامه:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ: خَالُوا بَنِي أَسَدِ يا بؤسَ للجهلِ ضرَّارًا لأقوامِ

والبيت للنابغة الذبياني، وهو من البسيط. انظر: الديوان ٨٢ والأصول ١/ ٣٧١.

(٨) بتمامه:

وَلَا تُلَاقِي كَمَا لَاقَتْ بَنُو أَسَدِ فقد أصابتْهُمُ منها بشُؤبُوبِ =

وَلَا تُلَاقِي كَمَا لَاقَتْ بَنُو أَسَدِ ....

وقالَ(1):

وَقَدْ عَسَرَتْ مِنْ دُونِهِمْ بِأَكُفِّهِمْ بَنُو عَامِرٍ عَسْرَ المَخَاضِ المَوَانِعِ

أنشدَهما في (الاقْتِضابِ)(2).

والحذفَ صح في نعم الفتاةُ استَحْسَنُوا لأن قَصْدَ الجنسِ فيه بَيِّنُ

والأصلُ في الفاعلِ أن يتَّصِلا والأَصلُ في المفعولِ أن ينفصلا

وقد يُجاءُ بخِلافِ الأَصلِ وقد يجيْ المفعولُ قبلَ الفعلِ

وأَخِّرِ المفعولَ إن لَبْسٌ حُذِر أَو أُضْمِرَ الفاعلُ غيرَ منحصر

[(**وأَخِّرِ المفعولَ إنْ لَبْسٌ حُذِر**)]: ع: نحوُ: «ضَرَبْتُ زيدًا».

وهذا يُوهِمُ أنَّه لا يجوزُ تَقدِيمُ المفعولِ هنا على الفعلِ، وليسَ كذلك.

والحاصلُ أنَّه لو قالَ: إذا أَلبَسَ وَجَبَ تَقدِيمُ الفاعِلِ، وتأخيرُ المفعولِ، وإذا كانَ الفاعِلُ مُضمَرًا غيرَ مُنْحَصِرٍ لم يَجُزِ الفَصْلُ بينِ الفِعلِ والفاعلِ بالمفعولِ؛ لكانَ مستقيمًا؛ لأنَّ تَقدِيمَ المفعولِ على الفِعلِ في: «ضَرَبَ موسَى عيسَى» لا يجوزُ؛ لأنَّه يُوهِمُ أنَّه مبتدأٌ، وأنَّ الفِعلَ بعدَه مسندٌ إلى ضميرِه، بخلافِ: «زيدًا ضَرَبْتُ».

والعُذْرُ له أنَّ المرادَ بقولِه: (أَخِّرْ) أنَّك لا تجعلُه تاليًا للفِعلِ، سواءٌ تقدَّمَ أو

= والبيت للنابغة الذبياني، وهو من البسيط. انظر: الديوان ٥٢ والكامل ٢/ ٥٥٧.

(1) البيت للنابغة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٨٧ وديوان المعاني الكبير ٢/ ٨٢٠.

(2) انظره في: ٣/ ٢٦٨، وقد أنشد ابن السيد الثلاثة الأبيات.

تأَخَّرَ، يدلُّ على ذلك فَحْوَى كلامِه.

وما بِإِلَّا أو بإِنّما انْحَصَر أَخِّرْ وقد يَسْبِقُ إِن قَصْدٌ ظَهَر

وشاعَ نحوُ خافَ رَبَّه عُمَرْ وشَذَّ نحوُ زانَ نَوْرُهُ الشَّجَر

* * *

النَّائبُ عَنِ الفَاعِلِ

يَنُـوبُ مفعـولٌ بـه عـن فاعـلِ فيمـا لـه كنيـلَ خيـرُ نائـلِ

قد يُحذَفُ الفاعِلُ للجَهْلِ به، أو لِغَرَضٍ، كالتعظِيمِ، تقولُ: «غُلِبَت الكفَّارُ»، والأصلُ: «غَلَبَ المؤمنون الكفَّارَ».

وقد وردَ نظيرُ ذلك في حَذْفِ المفعولِ، قالَ الله تعالَى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾(1)، فحَذَفَ ذِكْرَ أَهْلِ العِنادِ؛ احتقارًا لهم، وتعظيمًا لشأنِه تعالَى أن يُذْكَرَ اسمُه واسمُ رُسلِه معهم.

[(ينوبُ مفعولٌ به عن فاعل)]: نحوُ: ﴿لَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾(2)، ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾(3).

[(ينوبُ مفعولٌ به عن فاعل)]: قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ(4) في قراءةِ بعضِهم: ﴿لِيُعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ﴾(5): فاعلُ «يُعْلَم» مضمونُ الجُملةِ.

يعني: وليسَ (أَيُّ) فاعِلًا؛ لأنَّ الاستفهامَ يُعلِّقُ الفِعلَ، وتسميةُ مَفعولِ ما لم يُسمَّ فاعلُه (فاعلًا) رأيٌ لبعضِهم(6)، وجَعْلُ الجملةِ نائبًا عَن الفاعلِ إنَّما يصحُّ على

---

(1) المجادلة ٢١.

(2) الأنعام ٨ و٥٨.

(3) هود ٤٤.

(4) انظر: (الكشاف) ٢/ ٧٠٥.

(5) الكهف ١٢، وهي قراءة زيد بن علي. انظر: مختصر ابن خالويه ٨٢.

(6) كعبد القاهر الجرجاني. انظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١٨٧.

رَأْيِ مَنْ يُجيزُ جَعْلَ الفاعِلِ جملةً، وهُم ك.

وقالَ الزَّمَخْشَريُّ[١] أيضًا في: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولٗا﴾[٢]: (عنه) في موضعِ رَفْعٍ على الفاعليةِ، أي: «كانَ مسئولًا عنه»، فهو مثلُ (عليهم) في: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾[٣]. انتهى مُلَخَّصًا.

فأجازَ تَقدِيمَ النائبِ على العامِلِ، وحَقُّه أن لا يجوزَ، كالفِعلِ.

وحكَى أبو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ في كتابِه (المُقْنِع)[٤] الإجماعَ على أنَّ المجرورَ النائبَ عَن الفاعِلِ لا يتقدَّمُ....

فأولَ الفعلِ اضممنْ والمتَصِل ... بالآخِرِ اجعلْ في مُضِيٍّ كَوُصِل

ع: لا بُدَّ مِن تَغييرِ الفِعلِ تَغييرًا يُشعِرُ بأنَّ المرفوعَ بعدَه مفعولا[٥]، وأنَّ الفاعِلَ محذوفٌ، وإلَّا فلو قالُوا: «ضَرَبَ زيدٌ»، وقَصَدُوا أنّه مضروبٌ، لكانَ في ذلك تكليفُ عِلْمِ الغَيْبِ.

ولهذا عندِي كانَ قولُ مَنْ قالَ: إنَّه يجُوزُ بناءُ المصدَرِ مِن فِعْلِ المفعُولِ = باطلًا؛ لأنَّه لا شيءَ في لفظِ المصدَرِ يدلُّ على حقيقةِ الحالِ، كما في لفظِ الفِعلِ مِن التغييرِ، فلا يجوزُ: «عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زيدٍ»، وأنت تريدُ: «مِنْ أَنْ ضُرِبَ»، نَعَمْ، إن

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٦٦٧.

(٢) الإسراء ٣٦.

(٣) الفاتحة ٧.

(٤) انظر: البحر المحيط ٧/ ٤٩.

(٥) كذا بخط ابن هشام.

دلَّ الدليلُ جازَ، كقولِك: «عَجِبْتُ مِن زَهْو...»، ويجوزُ لك: «عَجِبْتُ مِنْ زَهْوِ زيدٌ»، كما أنَّك تقولُ: «مِنْ أنْ زُهِيَ زيدٌ».

ومثلُه أيضًا امتِناعُ: «ما أَضْرَبَ زيدًا!»، بمعنى: «ما أشدَّ ما أُوقِعَ الضربُ عليه!»، فلا يجوزُ ذلك؛ للإلباسِ المذكُورِ، وتقولُ: «ما أَزْهَاه!»؛ لأنَّهم أَمِنُوا الإلباسَ.

وأيضًا لا يجوزُ: «زيدٌ أَضْرَبُ مِن عمرٍو»، بمعنى: أشدُّ مضروبًا، ويجوزُ: «زيدٌ أَزْهَى مِن عمرٍو»، وقد قالُوا[1]: «أَزْهَى مِن دِيكٍ»، وقالَ س[2]: «ما هُم ببيانه أَغْنَى».

واجعلْهُ مِن مضارعٍ منفتحا ... كيَنْتحِي المقولُ (صح) فيه يُنتحى

والثانيَ التاليَ تا المطاوعه ... كالأول اجعلْه بلا منازعه

وثالثَ الذي بهمزِ الوصلِ ... كالأول اجعلنَّه كاستُحْلي

واكسِرْ أو اشمم فا ثلاثي أعل ... عينا وضم جا كبوع فاحتُمل

[(أُعِلّ عينًا)]: أي: حَصَل لعَيْنِه إعلالٌ، لا أنَّ عَيْنَه حَرفُ عِلّةٍ فقط، وإلا وَرَدَ: «عَوِرَ، وصَيِدَ».

قالَ عَبْدُ اللَطِيفِ البَغْدَاديُّ[3] في (اللُّمَع الكامِلة)[4]: وأمَّا المعتلُّ العينِ، كـ:

---

(١) من أمثال العرب. انظر: مجمع الأمثال ١/ ٣٢٧.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٤.

(٣) عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي البغدادي، موفق الدين، من كتبه: قوانين البلاغة، ذيل الفصيح، وغريب الحديث، وتهذيب كلام أفلاطون، وهو من شيوخ ابن هشام، توفي ٦٢٩هـ. انظر: معجم الأدباء ٤/ ١٥٧١ وإنباه الرواة ٢/ ١٩٣.

(٤) (الكاملة) كذا في المخطوطة، ولم أقع على هذه التسمية عند غير ابن هشام، بل أجمع =

«قَالَ، وبَاعَ»، فأصلُه: «قُوِلَ، وبُيِعَ»، وهو لغةُ بعضِهم.

ع: فهذه لغةٌ رابعةٌ، وهي الأصلُ.

وإن بشكل خِيفَ لبسٌ يجتنب ... وما لباعَ قد يُرى لنحو حَبْ

وما لفا باع لما العَينُ تلي ... في اختارَ وانقادَ وشبهٍ ينجلي

كانَ أَوْضَحَ مِن قولِه: (لِمَا العينُ تَلِي): أن يقولَ: لثالثٍ، نحوُ: «اخْتَارَ، وانْقَادَ».

والحاصلُ: أنَّه[1] فاءُ «انْفَعَلَ» وما بعدَ فاءِ «افْتَعَلَ».

وقابلٌ من ظرف أو من مصدَرِ ... أو حرف جر بنيابة حَرِ

نحوُ: «صِيدَ عليه يومانِ»، و«صِيمَ يومُ الخميسِ».

ومثالُ ما لا يقبلُ مِن الظَّرفِ: «قامَ القومُ سَوَاءَ زيدٍ»، فلا يُقالُ: «قِيمَ سَوَاءُ زيدٍ»؛ لأنَّ (سَوَاءَ) لا يتصرَّفُ، ولأنَّه حَالٌّ مَحلَّ (إلَّا)، وهي لا تنوبُ عَن الفاعِلِ.

وكذا: «جَلَسْتُ عِنْدَكَ»، لا يقالُ: «جُلِسَ عِنْدُكَ»؛ لأنَّ (عِنْدَ) لا يَتَصَرَّفُ أيضًا.

ومثالُ ما لا يَقبَلُ مِن المصدرِ: «سِرْتُ حثيثًا»، فلا تقولُ: «سِيرَ حثِيثٌ»؛ لئلَّا يلزمَ مجازانِ: حذفُ الموصوفِ، ورَفْعُ المُسْتَحِقِّ للنَّصْبِ.

وكذا: «ضُرِبَ سوطٌ»، عندِي: أنَّه لا يَجوزُ، ولا أعلَمُ فيه نصًّا ولا إيماءً، وعلةُ ذلك كثرةُ المجازِ.

= الناس على أنه: (اللمع الكاملية)، وهو شرح للمقدمة المحسبة لابن بابشاذ. انظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٦٩٤ والتصريح ١/ ٢٦ والأشباه والنظائر ١/ ٣٤٠ وكشف الظنون ٢/ ١٥٦٢..

(١) يشبه أن تكون في المخطوطة: أن.

ومثالُ حَرفِ الجرِّ الذي لا يَقبَلُ: «قامَ القومُ عدا زيدٍ»، و: «حاشا زيدٍ»؛ لأنَّ (عدا، وحاشا) في محلِّ (إلَّا).

[(أو من مصدرٍ)]: ﴿نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ﴾[1].

القابلُ مِن المصادرِ: ما كانَ مُتَصَرِّفًا مُخْتَصًّا، وقولُنا: (مختصًّا) يشملُ المحدودَ، والمنعوتَ، وغيرَهما.

وقالَ ابنُ عَطِيَّةَ[2] في: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾[3]: لَمَّا نَعَتَه صَحَّ رَفْعُه. انتهى.

ولو لم يُنعَتْ لَصَحَّ؛ لأنَّ (نفخةٌ) مصدرٌ محدود، ونَعْتُه ليسَ بنَعْتِ تخصِيصٍ، إنَّما هو نَعْتُ توكيدٍ.

[(أو حرفِ جرٍّ)]: «بُورِكَ فِيكَ»، و: «مباركًا فيه»، و: ﴿سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ﴾[4]، و: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾[5].

[(أو حرفِ جرٍّ)]: نحوُ: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾[6]، وقولِه تعالَى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾[7].

---

(١) الحاقة ١٣.

(٢) انظر: (المحرر الوجيز) له ٥/ ٣٥٩.

(٣) الحاقة ١٣.

(٤) الأعراف ١٤٩.

(٥) الفاتحة ٧.

(٦) الفاتحة ٧.

(٧) الكهف ٩٩ وغيرها.

قالَ ابنُ إيَازَ[1]: وحينئذٍ إذا عَطَفْتَ عليه رَفَعْتَ، نحوُ: «سِيرَ بزيدٍ وعمرٌو».

ع: فيه نظرٌ؛ لعَدَمِ شَرْطِ عَطْفِ المحلِّ؛ لأنَّ الحَرْفَ غَيرُ زائدٍ.

ولا ينوب بعضُ هَذِي إن وُجِد ... في اللفظِ مفعولٌ به وقد يرد

وباتفاق قد ينوب الثانِ مِن ... بابِ كسا فيما التباسُه أُمِن

في باب ظَنَّ وأرى المنعُ اشتهر ... ولا أرى مَنْعًا إذا القصدُ ظَهَر

حاصلُ الأمرِ أنَّ نيابةَ المفعولِ به الأوَّلِ مِن كلِّ بابٍ جائزةٌ، ونيابةَ الثالثِ ممتنعةٌ بالاتِّفاقِ في المسألتَين، وأمَّا الثاني، فإن كانَ مِن بابِ «كَسَا»، ولم يُلبِس، فجائزٌ باتِّفاقٍ أيضًا، نحوُ: «أُعطِي زيدًا دِرْهَمٌ»، وإن أَلْبَسَ امتنعَ، وفي الثاني مِن بابِ «ظَنَّ» خِلافٌ، فهذه خمسةٌ[2] مسائلَ: ثلاثةٌ بلا خلافٍ، واثنتان بخلافٍ.

ع: وذكرَ ابنُ عُصْفُورٍ أنَّ كـ قالُوا في بابِ «أَعْطَى»: إنَّ الثانيَ إن كانَ نكرةً لم يُقَم، وإن كانَ معرفةً لم يُقَم إلا بشَرْطِ القلبِ عندَ...، وأنَّه لا تَفَاوُتَ بينَ رُتبةِ إقامةِ أيِّ المفعولين شئتَ.

وما سوى النائبِ مما عُلِّقا ... بالرافع النصب له محققا

❁ ❁ ❁

(١) انظر: (المحصول) له ٢٧٨ وما بعدها.

(٢) كذا بخط ابن هشام.

اشتِغالُ العامل عن المعمول

[(اشتِغالُ العامل عن المعمول)]: خ: (الإشتِغَالُ).

اشتغالُ العاملِ: أَخْذُه مَعْمُولَه، كما أنَّ تَفْرِيغَه عَدَمُ أَخْذِه.

مسائلُ هذا البابِ خمسةٌ: واجبةُ النَّصْبِ، وذلك في مسألةٍ، وواجبُ الرَّفعِ، وذلك في مسألتين، ومختارُ النَّصْبِ، وذلك في ثلاثةٍ، ومستوٍ فيها الأمران، وذلك في واحدةٍ، وراجحٌ فيها الرفع، وذلك فيما بقي.

إن مضمر اسم سابقٍ فعلا شغل ... عنه بنصب لفظِه أو المحل

قولُه: (سابقٍ) احترازٌ مِن: «ضَرَبْتُه زيدًا»، على البَدَلِ، و: «ضَرَبْتُه زيدٌ»، على الابتداءِ والخَبَرِ.

وليسَ[1] قولُه: (اسمٍ) قيدًا؛ لأنَّ الضَّمِيرَ لا يعودُ إلَّا على الاسمِ.

فالسابقَ انصبه بفعل أُضمرا ... حتما موافقٍ لما قد أُظهرا

والنصبُ حُتم[2] إن تلا السابقُ ما ... يختص بالفعل كإنْ وحيثما

كقولِه[3]:

(١) لعلها كذلك.

(٢) كذا بخط ابن هشام، وكتب أعلى منها: وجه الرفع.

(٣) بتمامه:

=

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ ....

وكذلك قولُه[1]:

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ ....

وإن تلا السابقُ ما بالابتدا يختصُّ فالرفعَ التزمه أبدا

(بالابتدا): خ: (بالمبتدا).

كذا إذا الفعلُ تلا ما لن يرد ما قبلَهُ معمولَ ما بَعْدُ وُجِد

قولُه: (كذا إذا الفعلُ)... خُطِّئ أبو البَقَاءِ[2] في إجازته... (الذين) مِن قولِه تعالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾[3]... يكون منصوبًا بفعلٍ يُفَسِّرُه «لنبوئنهم»، وقيلَ: يَتعيَّن أن يكونَ (الذين) ليسَ على الاشتغالِ؛ لأنَّ ما بعدَ اللامِ لا يَعمَلُ فيما قبلَها، فلا يُفَسِّر عاملًا.

التعبيرُ هنا بـ (لن) فيه نظرٌ؛ لأنَّ المرادَ: ما لم يستعمِلْه العرَبُ هذا الاستعمالَ، فحقُّه أن يأتي بـ (لم) دونَ (لن) التي هي للاستقبالِ.

= لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ وإذا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذلك فاجْزَعِي

والبيت للنمر بن تولب العكلي، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٨٤ والكتاب ١/ ١٣٤.

(١) بتمامه:

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ فقام بفأسٍ بين وَصْلَيْكِ جازرُ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ١٠٤٢ والكتاب ١/ ٨٢.

(٢) انظر: (التبيان) له ٢/ ١٠٣٤.

(٣) العنكبوت ٥٨.

واختيـرَ نصـبٌ قبـلَ فعـلٍ ذي طلـب   وبعــدَ مــا إيــلاؤه الفعــلَ غلَــب

لأنَّ كَوْنَ جُملةِ الطَّلَبِ فعليةً أليقُ، وقيلَ: لئلَّا يقعَ الإخبارُ عَن المبتدأ بما لا يَحتمِلُ الصِّدقَ والكَذبَ، قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[1]: وهو خطأٌ؛ لِمَا بيَّنَّاه في بابِ الابتداءِ[2] مِن أنَّ ذلك جائزٌ، وأنَّ الخبرَ ليسَ شرطُه...

... وحَمَلَه على: «أزيدًا ضربته؟».

ورَدَّ عليه ابنُ عُصْفُورٍ بأنَّ الاسمَ لم يتقدَّمه أداةٌ تُشبِهُ أداةَ الجزاءِ؛ فتَطلبَ الفعلَ، فلا مُسَوِّغَ لاختيارِ إضمارِ الفِعلِ. مِن (شَرْحِ الجُمَلِ)[3].

لكنْ يَرِدُ على النَّاظِمِ مسألةٌ، وهي: إذا كانت جُملةُ الاشتغالِ جوابَ سؤالٍ، فإنَّ س[4] يختارُ فيها أن تكونَ مِثْلَه، إنْ منصُوبًا فمنصوبٌ، أو مرفوعًا فمرفوعٌ، أو مخفوضًا فمخفوضٌ.

وقالَ الأَخْفَشُ[5]: إن لَحَظْتَ الصُّغرَى فالاسمُ على حَدِّها، أو الكُبرَى فالاسمُ... حدها، وهذا ليس...؛ لأنَّ السؤالَ إنَّما هو عَن الجملةِ كلِّها بأَسْرِها. مِن (شَرْحِ الجُمَلِ)[6] أيضًا.

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٦٥.

(٢) انظره في: (شرح الجمل) ١/ ٣٤٧.

(٣) انظره في: ١/ ٣٦٩.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٩٣.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٣٨.

(٦) انظره في: ١/ ٣٧١.

ع: وقولُ الأَخْفَشِ عندِي فيهما هو هو؛ لأنَّ (أيهم) مثلًا يقولُ النحاةُ كلُّهم: اسمٌ ضُمِّنَ معنَى الهمزةِ، فهي على قولِهم في قُوةِ اسم بعض دخلت عليه الهمزةُ؛ ولأنَّه إذا قِيلَ: «أزيدًا ضربتَه؟»، فقيلَ: «زيدًا ضربتُه»، وراعَيْتَ الصُّغرَى، صَحَّ، ولم يختلِف المعنَى؛ لأنَّه في المعنى... عائد [إلى][1] الكُبرَى.

[(واختِيرَ نصبٌ قبل فعلٍ ذي طلب)]: قد يُشكِلُ على هذا: ﴿ٱلزَّانِيَةُ[2] وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ﴾[3]، ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ﴾[4]، وجوابُ س[5] عَن ذلك: أنَّ فِعْلَ الطَّلَبِ ليسَ هو الخبرَ، وإنما يقبحُ الرفعُ إذا كانَ الطَّلَبُ خبَرًا، قالَ س: وقرأَ ناسٌ بالنَّصبِ[6]، وأَبَتِ العَامَّةُ إلا الرَّفْعَ.

وذهبَ أبو العَبَّاسِ[7] إلى الفَرْقِ بينَ كَوْنِ المشتَغَلِ عنه بفِعْلِ الطَّلَبِ صِفةً أو اسمًا، فيَختارُ الرَّفْعَ في: «المُحْسِنُ فجازِه»، وبينَ: «زيدٌ فاضربْه»، فيَختارُ في الأُولَى الرَّفْعَ، وفي الثانيةِ النصبَ. ش[8].

ع: وفرَّقَ الفَرَّاءُ[9] بينَ أن يُرادَ بالاسمِ العُمومُ أو لا، فإن أُرِيدَ به مُعَيَّنٌ تَرَجَّحَ

(١) زيادة يقتضيها السياق.
(٢) في المخطوطة: (والزانية)، وهو خطأ.
(٣) النور ٢.
(٤) المائدة ٣٨.
(٥) انظر: الكتاب ١/ ١٤٢ وما بعدها.
(٦) وهي قراءة عيسى بن عمر. انظر: مختصر ابن خالويه ٣٨.
(٧) انظر: (الكامل) له ٢/ ٨٢٢.
(٨) يرمز به إلى الشلوبين في (حواشيه على المفصل) ١٧٦ وما بعدها.
(٩) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٣٠٦.

النَّصْبُ، وإلَّا تَرَجَّحَ الرَّفْعُ، قالَ: فلذلك رُفع في: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾[1]، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا﴾[2]؛ لأنَّ ذلك في قُوةِ الشَّرْطِ، فلا يَعْمَلُ فيه جَوابُه.

قولُه: (ذي طَلَب): قد يُعتَرَضُ بـ: «زيدٌ هل رأيتَه؟»؛ فإنَّه لا يجوزُ فيه النَّصْبُ، فضلًا عَن أن يَجِبُ.

والجوابُ: أنَّه عُلِمَ مِن قولِه: (إذا الفعل تلا) البيتَ.

وبـ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ﴾، ﴿وَٱلسَّارِقُ﴾، ﴿وَٱلَّذَانِ﴾.

والجوابُ معروفٌ.

[(وبعدَ ما إيلاؤُه الفعلَ غَلَب)]: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾[3]،

فَــلَا ذَا جَــلَالٍ هِبْنَــهُ لِجَلَالِــهِ ....[4]

[(وبعدَ ما إيلاؤُه الفعلَ غَلَب)]: ينبغِي أن تُجعَلَ البَعْدِيَّةُ على المتبادِرةِ إلى الذِّهْنِ، وهي الملاصَقَةُ؛ حتى يَخرُجَ مِن هذا نحوُ: «أأنت عبد الله تضربه؟»، لأنَّ الرَّفْعَ هنا أجودُ عندَ س[5]، وقالَ أبو الحَسَنِ[6]: النَّصْبُ أجودُ؛ لأنَّ (أنت) ينبغي

(١) المائدة ٣٨.

(٢) النساء ١٦.

(٣) القمر ٢٤.

(٤) بتمامه:

فَــلَا ذَا جَــلَالٍ هِبْنَــهُ لِجَلَالِــهِ ... ولا ذا ضَــيَاعٍ هــنَّ يــترُكْنَ للفقــرِ

والبيت لهدبة بن الخشرم، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٠٣ والكتاب ١/ ١٤٥.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ١٠٤.

(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٧٦.

أن يَرتَفِعَ بِفِعْلٍ، إذ كانَ له فِعْلٌ في آخِرِ الكلامِ، وينبغي أن يكونَ الفِعْلُ الذي يَرتَفِعُ به (أنت) ساقِطًا على (عبد الله).

ولك أن تقولَ: حَمْلُه على عَدَمِ الملاصَقَة أَوْلى مِن وجهين:

أحدهما: أنَّ الفَصْلَ بالظَّرْفِ والجارِّ والمجرورِ أجمَعُوا على أنَّه كلَا فَصْلٍ، فإذا حملتَه على الملاصقةِ لم تَتَّبعْ قَوْلَ أَحَدٍ، وإذا حملتَه على أَعَمَّ مِن ذلك صَحَّ لك قَوْلُ الأَخْفَشِ.

ومنها: أنَّك إذا حملتَه على ذلك حملتَه على خِلافِ موضعِ لفظةِ (بعد)؛ لأنَّها للتأخُّرِ، سواءٌ كانَ بحاجزٍ أو لا.

قولُه: (**وبعدَ ما إيلاؤُه الفعلَ غَلَب**): قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[1]: وذلك أدواتُ الاستفهام، و(ما، ولا) النافيتين[2].

ـ [3]قالَ النَّاظِمُ[4]: و(حيثُ) مجرَّدةً مِن (ما) ـ.

فإن قيلَ: ولأيِّ شيءٍ كانت بالفِعْلِ أَوْلَى؟

قلتُ: تشبيهًا بأدواتِ الجزاءِ؛ لأنَّ الفِعلَ بعدَها غيرُ مُوجَبٍ.

ع: لم أَرَ تعليلًا أَقْرَبَ مِن هذا، وكثيرٌ مِنهم يقولُ: لأنَّ الذوات معلومةٌ، والاستفهامُ إنما يكونُ عَنِ الأفعالِ، وهذا الكلامُ ليسَ بشيءٍ، بخلافِ هذا التعليلِ،

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٦٨.

(٢) كذا بخط ابن هشام، وجاء عند ابن عصفور الصواب، وهو: النافيتان.

(٣) هذه عبارة يعترض بها ابن هشام خلال نقله عن ابن عصفور، وسيكمل النقل عن ابن عصفور بعد هذا السطر.

(٤) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٤٢ و(شرح الكافية الشافية) له ٢/ ٦٢٠.

وهو شاملٌ لأدواتِ الاستفهامِ و(ما، ولا)، إلَّا أنّه أطلَقَ الحُكْمَ في أدواتِ الاستفهامِ، وليسَ بجيِّدٍ، إلَّا أنَّه قيَّده بعدُ، فقالَ[1]: وليسَ في أدواتِ الاستفهامِ ما إذا اجتمَعَ بعدَه الاسمُ والفِعْلُ يَلِيه الفِعْلُ في الفصيحِ إلَّا الهمزةُ؛ لأنَّها أمُّ البابِ، فاتُّسِعَ فيها، بدليلِ أنَّها تدخُلُ على أخواتِها، ولا تدخُلُ أخواتُها عليها، ولا يلي الاسمُ أداةَ استفهامٍ غيرَ الهمزةِ إلا ضرورةً.

قالَ[2]: وأمَّا (ما، ولا) فيَلِيهما الاسمُ تارةً، والفِعلُ أُخرَى؛ لأنَّهما لم يَقْوَيَا على طَلَبِ الفِعلِ قوَّةَ أدواتِ الاستفهامِ.

ع: وذلك؛ لأنَّ الذي بعدَهما، وإن كانَ غيرَ موجَبٍ، فإنَّه خَبَرٌ مَحْضٌ. انتهى.

وأدواتُ[3] الجزاءِ لا يلِيها إلَّا الفِعلُ الظاهرُ، فأمَّا قولُه[4]:

أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

وقولُه[5]:

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٦٩.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٧٠ وما بعدها.

(٣) يستكمل النقل عن ابن عصفور.

(٤) بتمامه:

صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ ... أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

والبيت لكعب بن جعيل، وينسب إلى الحسام بن ضرار. انظر: الكتاب ٣/ ١١٣ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٩٧.

(٥) بتمامه:

فمتى واغلٌ يَنُبْهم يُحيُّو ... هُ وتُعطَفْ عليه كأسُ الساقي =

فَمَتَـى وَاغِـلٌ يَنُـبْهُمْ..........   ....

فإنَّه قَدَّمَ الاسمَ ضرورةً.

ويجوزُ ذلك في (إِنْ)؛ لأنَّها أمُّ البابِ، فيَلِيها الاسمُ في الفصيحِ، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[1]، إلَّا إن كانَ فِعلُ الشَّرطِ مُضارعًا، فإنَّه لا يَلِيها إلَّا ضرورةً.

وفي رَفْعِ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إذا) خلافٌ بينَ س[2] والأَخْفَشِ[3].

وأمَّا أدواتُ التَّحْضِيضِ فيَقَعُ الاسمُ بعدَها في الفصيحِ؛ لأنَّها لم تَقْوَ قُوَّةَ أدواتِ الجزاءِ؛ لأنَّه طالِبُه مِن حيثُ المعنَى، لا مِن حيثُ العَمَلُ.

[(**وبعدَ ما إيلاؤُه الفعلَ غَلَب**)]: قالَ في (المُفَصَّلِ)[4]: أن يقعَ مَوْقِعًا هو بالفِعلِ أَوْلَى، وذلك بعدَ حَرْفِ الاستفهامِ.

فكَتَبَ عليه الشَّلَوْبِينُ[5]: يعني: بعدَ الألفِ، وإلَّا فسائرُ حروفِ الاستفهامِ لا تجوزُ معَها المسألةُ، لا رَفْعًا، ولا نَصْبًا، قالَ س[6]: فإن قلتَ: «هل زيدًا رأيتَ؟»، و«هل زيدٌ ذهبَ؟»، قَبُحَ، ولم يجزْ إلَّا في الشِّعرِ. انتهى.

= والبيت لعدي بن زيد، وهو من الخفيف. انظر: ذيل الديوان ١٥٦ والكتاب ٣/ ١١٣.

(١) التوبة ٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٠٦.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٤٤.

(٤) انظره في: ٦٧.

(٥) انظر: (حواشي المفصل) له ١٧١.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٩٩.

ومثَّل أبو القَاسِمِ في أوائل (المُفَصَّلِ)[1] بـ: «هل زيدٌ خَرَج؟»، وليسَ بجيِّدٍ.

والحاصلُ أنَّه إذا وقعَ بعدَ أداةِ الاستفهامِ غيرَ الهمزةِ اسمٌ وفِعلٌ فلا يلي الأداةَ إلَّا الفِعلُ ظاهرًا ملفوظًا به.

وجميعُ ما ذكرناه في أدواتِ الاستفهامِ جارٍ في أدواتِ الشُّرُوطِ، فحُكْمُ (إِنْ) حُكْمُ الهمزةِ، وحُكْمُ ما عداها حُكْمُ (هَلْ) وباقي أخواتِها، وهمزةُ التسويةِ كهمزةِ الاستفهامِ، تقولُ: «ما أدري أزيدًا لقيته أم عمرًا؟». ش.

ع: وقالَ الإمامُ عبدُ القَاهِرِ الجُرْجَانيُّ ـ غَفَرَ اللهُ له ـ في أوائلِ (شَرْحِ الإيضاحِ)[2] ما ملخَّصُه: والفرقُ بينَ (هَلْ) والهمزةِ أنَّه يجوزُ: «أزيدٌ ضربته؟»، على قُبْحٍ، فَتَبْتَدِئَ الاسمَ مع القدرةِ على الفِعلِ، ولا يجوزُ ذلك في (هَلْ)، وإنَّما جازَ الابتداءُ في الهمزةِ؛ لأنَّها أُمُّ البابِ، وأكثرُ حُرُوفِه تصرُّفًا، فيُتَّسعُ فيها ما لا يُتَّسعُ في غيرِها، ولا يجوزُ: «كيف زيدٌ ضربته؟»، فتَبْتَدِئَ مع القدرةِ على الفِعلِ، فإن قلتَ: «هل زيدٌ خرجَ؟»، كانَ (زيدٌ) بتقديرِ فِعلٍ.

ع: مقتضَى كلامِهِ أنَّ الذي اختصَّت به الهمزةُ اعتقادُ أن... بعدَها مبتدأً، وأنَّ هذا هو الممتنِعُ في أخواتِها، وهذا مُوافِقٌ للزَّمَخْشَرِيِّ[3]، وليسَ بجيدٍ.

وقولُه: «مع القدرةِ على الفِعلِ»؛ ليَخرُج نحوُ: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[4]؛

---

(١) انظره في: ٣٤.

(٢) المسمى بـ(المقتصد). انظره في: ١/ ٨٨.

(٣) انظر: (المفصل) له ٦٧.

(٤) هود ١٤، الأنبياء ١٠٨.

إذ لا فِعلَ.

وبعـدَ عـاطفٍ بـلا فصـلٍ علـى معمـولِ فعـلٍ مسـتقر أولا
وإن تـلا المعطـوفُ فَعـلًا[١] مخبـرا بـه عـنِ اسـم فـاعطِفن مخيـرا

[(فاعْطِفَنْ مُخَيَّرا)]: قالَ الشَّلَوْبِينُ[٢]: استثنَى س[٣] مِن هذا فِعْلَ التَّعَجُّبِ، نحوُ: «مَا أَحْسَنَ زيدًا وعمرٌو أكرمْتُه»، فاختارَ الرَّفْعَ، لا غيرُ.

قولُه: (فاعْطِفَنْ مُخَيَّرا): ابنُ عُصْفُورٍ[٤]: إلا أنَّكَ إذا عطفْتَ على الصُّغْرَى؛ فقالَ السِّيرَافِيُّ[٥]: لا بُدَّ مِن رابطٍ؛ لأنَّها في موضعِ الخبَرِ، ويُبطِلُه أنَّ القُرَّاءَ أجمَعُوا علـى نَصْـبِ (السَّـمَاء) مِـن: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾[٦] بعـدَ قولِـه: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[٧]، مع أنَّه لا رابِطَ.

ع: قيلَ: لا دليلَ فيها؛ لأنَّه يجوزُ أن يكونَ عَطْفًا على قولِه: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾، فيكونُ مِن عَطْفِ الفِعليةِ على الاسميةِ، نحوُ: «زيدٌ قامَ وعمرًا ضربتُه»، ولا خِلافَ في جَوازِ مِثْلِ هذا.

ع: لو كانَ كذلك لكانَ النَّصْبُ مرجُوحًا، فلا ينبغِي الحَمْلُ عليه.

---

(١) كذا بخط ابن هشام.
(٢) انظر: (حواشي المفصل) له ١٧٠.
(٣) انظر: الكتاب ١/ ٩٦.
(٤) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٦٧ وما بعدها.
(٥) انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٣/ ١٣٠.
(٦) الرحمن ٧.
(٧) الرحمن ٦.

قِيلَ: ويحتملُ أن تكونَ معطوفةً على الجملةِ الفعليةِ مِن قولِه: ﴿عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾[1]، وفَصَلَ بقولِه: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ على الاعتراضِ؛ لِمَا فيهما مِن التأكيدِ.

قالَ ابنُ عُصْفُورٍ: ويُحتَجُّ على السِّيرَافِيِّ بأنَّ س[2] مثَّل به بغيرِ رابطٍ.

فإن قالَ: لم يتعرَّض لإصلاحِ اللَّفظِ، كقولِ أبي القَاسِمِ[3]: لو قلت: «مررتُ به الكريمِ»، على النعتِ لم يَجُزْ، أو على البدلِ جازَ، وهو لا يجوزُ أن يكونَ بدلًا ولا نعتًا، فلم يتعرَّض لإصلاحِ اللَّفظِ.

قِيلَ: لو كانَ كذلك لنبَّهَ عليه س وغيرُه مِن الأئمةِ في موضعٍ مِن الاشتغالِ.

ومِنهم مَنْ قالَ: لا يُشترَطُ الرابطُ إن كانَ العطفُ بالواوِ؛ لأنَّها بمعنَى (مع)، فكأنَّك قلتَ في: «زيدٌ ضربتُه وعَمرًا أكرمتُه»: «زيدٌ جمعتُ بينَ ضربِه وإكرامِ عَمرٍو»، فكأنَّ حُكمَهما حُكْمُ جملةٍ واحدةٍ، فاكتُفِيَ منهما بضميرٍ.

وهذا باطلٌ؛ لأنَّ س[4] وغيرَه حَكَوا أنَّ الأمرَ في الواو كَهُوَ في غيرِها.

وذهبَ الفَارِسيُّ[5] إلى أنَّ النَّصْبَ مُختارٌ وإن عطفت على الكبرى؛ لأنَّ العاطفَ تقدَّمَه جُملتان، فأيَّهما شئتَ شاكلتَه، ولا يلزمُ مِن المشاكلةِ العطفُ،

---

(١) الرحمن ٤.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٩١.

(٣) يقصد به الزجاجي. انظر: (الجمل) له ٢٩.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٩٦.

(٥) انظر: (البصريات) له ١/ ٢١١ وما بعدها.

بدليلِ «أكلتُ السمكةَ حتى رأسها أكلته»، فشاكَلُوا، وإن كانت لا عطفَ؛ لأنَّ (حتى) لا تَعْطِفُ في الجُمَلِ، وهذا أَسَدُّ المذاهبِ.

والرفـعُ في غيـرِ الـذي مـرَّ رجـح فَمـا أُبِـيحَ افعـل ودع مـا لـم يُـبَحْ

وبه قال الأَخْفَشُ، والزَّجَّاجُ، والمُبَرِّدُ.

وفَصْـلُ مشـغول بحـرف جَـرِّ أو بإضـافةٍ كوصـل يجـري

قولُـه: (وفَصْـلُ مشـغولٍ) البيـتَ: ويُقـدَّرُ حينئـذٍ ذلـك الفِعـلُ الناصـبُ مِـن المعنَى، لا مِن اللَّفْظِ، وإلا لـم يُنصَـب، نحـوُ: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[1]، أي: و... كُلًّا، ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَـٰلَةُ﴾[2]، أي: وأَشْقَى فريقًا. من....

وسَـوِّ في ذا البـاب وَصْـفًا ذا عمـل بالفعـلِ إن لـم يـك مـانع حصـل

وعلقـةٌ حاصِـلةٌ بتـابع كعلقـةٍ بـنفس الاسـم الواقـع

[(بتَابِعٍ)]: يعني: بتابعِ متبُوعٍ اسمٍ عَمِلَ فيه الفِعْلُ أو الوَصْفُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) الفرقان ٣٩.

(٢) الأعراف ٣٠.

تعدّي الفعْلِ ولزومُه

علامــةُ الفعــلِ المُعَــدَّى أَن تَصِــل　　هــا غيــرِ مَصْــدر بــه نحــو عَمــل

ع: قولُه: (تعدِّي الفعلِ ولزومُه): لَمَّا انقضَى الكلامُ على المرفوعاتِ التي هي: المبتدأُ، والخبرُ، وما تَفرَّعَ عليهما، والفاعلُ، ونائبه، شَرَعَ في المنصوباتِ، وابتدأَها بالمفعولاتِ، فاحتاجَ إلى بيانِ الفِعلِ المتعدِّي والفِعلِ القاصرِ؛ لأنَّ بذلك يُدرَكُ ما يَنصِبُ المفعُولَ ممَّا لا ينصِبُه.

ولِيُعلَمْ قبلَ ذلك أنَّ المفاعيلَ خمسةٌ: المفعولُ به، والمفعولُ المُطلَقُ، والمفعولُ له، والمفعولُ معه، والمفعولُ فيه.

وهذه الخمسةُ قسمان: منها ما يقعُ مضمرًا هو الهاءُ، ومنها ما ليسَ كذلك.

والثاني هو المفعولُ معه؛ لأنَّ الهاءَ ضميرٌ متَّصِلٌ، والمفعولُ معه منفَصِلٌ عَن العاملِ بالواوِ، فامتنعَ مجيئُه متَّصِلًا، وإنَّما يجيءُ بلفظِ الضمائرِ المنفصلةِ، قالَ[1]:

فَكَـانَ وَإِيَّاهَـا كَحَـرَّانَ لَـمْ يُفِـقْ　　مِـنَ المَـاءِ إِذْ لَاقَـاهُ حَتَّـى تَقَـدَّدَا

والأوَّلُ ـ وهو الذي يكونُ ضميرًا هو الهاءُ ـ ينقسِمُ قسمينِ:

أحدُهما: ما يتَّصِلُ بالفِعلِ، وهو شيئانِ: المفعولُ به، نحوُ: «زيدٌ ضربتُه»،

---

(١) البيت لكعب بن جعيل التغلبي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب ١/ ٢٩٨ والأصول ١/ ٢٢١.

والمصدرُ، نحوُ: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾[1]، أي: «اقتدِ الاقتِداءَ».

وما يتَّصِلُ منه بالجارِّ، وهما المفعولانِ الباقيانِ: المفعولُ له، نحوُ: «الإكرام جئتُكَ له»، والمفعولُ فيه، نحوُ: «يوم الجمعةِ سِرْتُ فيه»، و«أمامك جلستُ فيه»، وسببُ ذلك أنَّ وُصولَ العامِلِ إلى ظاهرِهما على نيةِ الجارِّ، والضمائرُ تردُّ الأشياءَ إلى أصولِها؛ كراهيةَ اجتماعِ مَجازَيْنِ.

إذا عَرَفتَ هذا فنقولُ: قولُه:

(علامةُ الفعلِ المُعَدَّى أن تَصِل هــا غيــرِ مصــدرٍ بــه).......

خَرَجَ به جميعُ الأفعالِ القاصرةِ؛ لأنَّها لا تتَّصِلُ بها هاءُ غيرِ المصدرِ، بل يكونُ بينهما واسطةٌ، نحوُ: «زيد مررتُ به»، و«زيد دخلتُ عليه»، و«يوم الجمعةِ سِرْتُ فيه»، و«أمامك جلستُ فيه»، أو يتَّصِلُ بها هاءٌ، لكنَّها هاءُ المصدرِ، نحوُ: «زيد قامَه وقعدَه».

اختُلِفَ[2] في تَمييزِ المتعدِّي مِن اللازمِ بالمعنَى والتَّعلُّقِ؛ فإنَّ الفِعلَينِ قد يتَّحدانِ معنًى، وأحدُهما متعدٍّ والآخرُ لازِمٌ، كـ: صدَّقْتُه وآمنتُ به، ونسِيتُه وذُهِلتُ عنه، ورغِبتُ فيه وحَبَبْتُه، وأردْتُه وهَمَمْتُ به، وخِفْتُه وأشفَقْتُ منه، واستَطَعْتُه وقدَرْتُ عليه، ورَجَوْتُه وطَمِعْتُ فيه، وتجنَّبته وأعرَضْتُ عنه.

قالَ المصَنِّفُ[3] بعدَ أن ذَكَرَ أنَّه لا يُميَّزُ بذلك لِمَا ذكرتُ: وإنَّما يُميَّزُ المتعدِّي

---

(١) الأنعام ٩٠.

(٢) منقولة بحروفها من ابن مالك كما سيشير. انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٤٩.

(٣) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٤٩.

بأن يتَّصِلَ به كافُ الضميرِ، أو هاؤه، أو ياؤه، باطِّرادٍ، وبأن يُصاغَ مِنه اسمُ مفعولٍ تامٌّ باطرادٍ، نحوُ: صدَّقتُه، وحببتُه، وأردتُه، ورجوتُه، فهو: مُصدَّقٌ، ومحبوبٌ، ومُرادٌ، ومَرجوٌّ، وبهذا عُلم أنَّ «قَالَ» متعدٍّ؛ لاطرادِ نحوِ: قلتُه، فهو مَقولٌ.

ع: فثَبَتَ أنَّ قولَه: (أن تَصِل ها غيرِ مصدرٍ به) مُرادُه: هاءٌ أو ياءٌ أو كافٌ، وإنَّما نبَّه على البعضِ، على أنَّ الجميعَ سواءٌ، فلا يقالُ: نبَّهَ بالبعضِ.

ع: فإن قلتَ: لِمَ لا اعتُبرَ بوقوعِه على اسمٍ، ولم يخصَّص ذلك بالهاءِ؟

قلتُ: لأنَّه قد يُحذَفُ الجارُّ، فيَصِلُ إليه بنفسِه، قال تعالى: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾[1]، ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ﴾[2]، وقولُ الشاعرِ[3]:

كَأَنِّيَ إِذْ أَسْعَى لِأَظْفَرَ طَائِرًا ... مَعَ النَّجْمِ من جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

وأمَّا مع الضميرِ فيجبُ أن تَرُدَّ الشيءَ إلى أصلِه، وهذا معنَى كلامِ المصنِّفِ في مثلِ هذا، فإنَّه قالَ[4]: إنَّه ـ وإن جازَ: «قعدْتُ الصِّراطَ» ـ لا يجوزُ: «صراطٌ مقعودٌ»، حتَّى تقولَ: «عليه».

قلتُ: قد جاءَ[5]:

---

(١) الأعراف ١٥٠.

(٢) الأعراف ١٦.

(٣) البيت من الطويل، وفي المراجع: في جو السماء. انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٢١ وشرح التسهيل ٢/ ١٤٨.

(٤) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٤٩.

(٥) بتمامه:

تَحِنُّ فتُبْدي ما بها من صَبابةٍ ... وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الأَسَا لَقَضَانِي =

.... وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الأَسَا لَقَضَانِي

وقالَ تعالَى: ﴿يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾[1]، ويقولُونَ: (المشتَركُ)، و(المقصورُ).

وبالجملةِ فإذا عُرِفَ بالهاءِ ونحوِها كانَ أَوْلَى؛ لأنّه كَثُرَ حَذْفُ الجارِّ والوُصُولُ بنفسِ العامِلِ القاصرِ إلى الظاهِرِ، ونَدَرَ في الضميرِ.

ثمَّ إنَّ مرادَهم بقولِهم: أن تَصِلَ الهاءَ به: [أن][2] يكونَ ذلك باطرادٍ، فلا يَرِدُ النادرُ؛ لأنَّه قالَ: (أن تَصِلَ)، فوَكَلَه إلى نفسِك، لا إلى وَضْعِهِم.

ومِن هنا استُدِلَّ على تعدِّي «قَالَ»؛ لأنَّه قد جاءَ: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ﴾[3]، وتقولُ: «هذا الشيءُ مَقُولٌ».

ومِن الحذفِ مع الظاهرِ: دخلتُ الدارَ والمسجدَ، وذهبتُ الشامَ، ومُطِرْنا السَّهْلَ والجَبَلَ، وضُرِبَ فلانٌ الظَّهْرَ والبَطْنَ، فهذا حذفٌ كثيرٌ؛ فلذلك يُقاسُ عليه، نصَّ عليه المصنِّفُ[4].

رَجَوْتُه وطَمِعْتُ فيه، رَغِبْتُ فيه وحَبَبْتُه، أَرَدْتُه وهَمَمْتُ به، آمَنْتُ به وصَدَّقْتُه، أَشْفَقْتُ منه وخِفْتُه؛ الحاصلُ: راءانِ، وثلاثُ همزاتٍ، ونونٌ، وتاءٌ[5].

= والبيت لعروة بن حزام، وينسب إلى أعرابي من بني كلب، وهو من الطويل، و(الأسا) كذا بخط ابن هشام. انظر: الكامل ١/ ٤٧ والبصريات ٢/ ٩١٦.

(١) هود ١٠٣.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) المائدة ١١٦.

(٤) انظر: (شرح التسهيل) له ١١٦.

(٥) هذا اختصار لأوائل الأفعال المذكورة.

ع: وأقربُ ممَّا قالَ: العاملُ الواحدُ، نحوُ: قصدْتُه وقصدْتُ له، وخِفْتُه وخِفْتُ منه، وشكرتُه وشكرتُ له.

فانصِب بـه مفعولَـه إن لـم يَنُـب عـن فاعـلٍ نحـو تـدبرتُ الكُتُـب

ع: لِمَ لا قالَ ذلك في بابِ المصدرِ والظَّرفَينِ؟

ولازِمٌ غيـرُ المُعَـدَّى وحُـتِم لـزومُ أفعـالِ السـجايا كـنَهِم

[(**وحُتِم لزومُ أفعالِ السَّجَايا**)]: ع: فإن قلتَ: فما تصنعُ بقولِه(١):

طَالَتْ فَلَيْسَ تَنَالُهَا الأَوْعَالَا

وقولِ أبي عَلِيٍّ: أُعمِلَ الأوَّلُ، وفي «ليسَ» ضميرُ القصةِ، وفي «تَنَالُ» ضميرُ الأوعالِ؟

قلتُ: «طَالَتْ»: غَلَبَت في الطُّولِ، لا بمعنى: حَصَلَ لها ضِدُّ القِصَرِ، ولو كانَ كذلك لم تَتَعَدَّ؛ لأنَّها طَبِيعةٌ، كالقِصَر، ونحوه....

[(كـ «نَهِم»)]: ع: قالَ النَّحَّاسُ في (صِنَاعةِ الكُتَّابِ)(٢) في بابِ «فُعِلَ» بضمِّ الفاءِ ما نصُّه: ويُقالُ: رجلٌ منهومٌ، للرَّغِيبِ البَطنِ، وكذا: منهومٌ في العِلْمِ، والقياسُ: نَهِمٌ، ولم يُسمَع. انتهى. وهو غريب.

كـذا افعَلَّـلَ والمُضاهي اقعَنْسَسَا ومـا اقتَضَـى نظافـةً أو دَنَسـا

---

(١) بتمامه:

إنَّ الفرزدقَ صخرةٌ عاديَّةٌ طَالَتْ فَلَيْسَ تَنَالُهَا الأَوْعَالَا

والبيت لرياح بن سنيح الزنجي، وهو من الكامل. انظر: الكامل ٢/ ٨٦٢ والزاهر ٢/ ٩٧.

(٢) انظره في: ٤٢٠.

أو عَرَضًا أو طاوَعَ المُعَدَّى　　لواحدٍ كمدَّهُ فامْتَدا
وعدِّ لازمًا بحرفِ جرّ　　وإن حذف فالنصب للمنجر

[(بحرف جرٍّ)]: مثالُه: ذَهَبَ زيدٌ، وذَهَبْتُ به، وقالَ اللهُ تعالَى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[(١)]، ومَنْ مَثَّل ذلك بمثلِ: مررتُ...، وستقِفُ على شرحِ ذلك في بابِ....

[(بحرف جرٍّ)]: أو بالتَّضعيفِ، تقولُ في «فَرِحَ»: «فرَّحْتُه»، أو بالتضمينِ، كقولِه[(٢)]:

إِذَا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ هَيَّجَنِي　　وَلَوْ تَسَلَّيْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارِ
نقلًا وفي أَنَّ وأَنْ يَطَّرِدِ　　مع أَمْنِ لَبْسٍ كعجبتُ أَن يَدُوا

قالَ[(٣)]:

جَزَى اللهُ بِالإِحْسَانِ مَا فَعَلَا بِكُمْ　　رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ

فأَوصَل «قَالَا» إلى «خيمتَيْ»، وهو لا يتعدَّى بنفسِه، وليسَ «خيمتَيْ» ظرفًا؛ لأنَّه غيرُ مُبْهَمٍ، وإنَّما هو على إسقاطِ الجارِّ، ونظيرُه[(٤)]:

---

(١) البقرة ١٧.
(٢) البيت للنابغة الذبياني، وهو من البسيط. انظر: الديوان ٢٠٣ والكتاب ١/ ٢٨٦.
(٣) ينسب إلى رجل من الجن، وهو من الطويل. انظر: الفائق ١/ ٩٥ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٣٠.
(٤) بتمامه:
لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ متنُه　　فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ
والبيت لساعدة بن جؤية الهذلي، وهو من الكامل. انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٩٠ والكتاب ١/ ٣٦.

.... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

قالَ س[١] في[٢]:

وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بِالجَوِّ أَصْبَحَتْ ....

وفي: ﴿مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾[٣]: إنَّه على تقديرِ الجارِّ.

هل الموضعُ بعدَ حذفِ الجارِّ مِن (أَنَّ، وأَنْ) نَصْبٌ أو خَفْضٌ؟

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[٤] في سورةِ البقرةِ في: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا﴾[٥]: الموضع جرٌّ عندَ س[٦] والكِسَائيِّ[٧]، ونَصْبٌ عندَ غيرِهما؛ لأنَّه لَمَّا حُذِفَ الجارُّ وَصَلَ الفِعلُ، كما تقولُ في: «استغفرتُ اللهَ ذنبًا».

ح[٨]: قالَ أبو عَلِيٍّ[٩] وغيرُه: إنَّ مذهبَ س[١٠] أن... نَصْبٌ، وبه قالَ

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٩.

(٢) بتمامه:

وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بِالجَوِّ أَصْبَحَتْ ... كرامًا مواليها لئيمًا صميمُها

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: الكتاب ١/ ٣٩ وشرح التسهيل ٢/ ١٠١.

(٣) التحريم ٣.

(٤) انظر: (المحرر الوجيز) له ١/ ٣٠٧.

(٥) البقرة ٢٢٩.

(٦) انظر: (الكتاب) ٣/ ١٢٨.

(٧) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١/ ٢٦.

(٨) انظر: (البحر المحيط) له ٢/ ٤٧٢.

(٩) انظر: (الإغفال) له ٢/ ٩٨.

(١٠) انظر: الكتاب ٣/ ١٢٧.

الفَرَّاءُ[1]، وإنَّ مذهبَ الخَلِيلِ جرٌّ، وبه قالَ الكِسَائيُّ.

ح[2]: وإذا كانت (أنَّ، وأنْ) في محلِّ المفعولِ له فلا خلافَ أنَّ الموضعَ نَصْبٌ لا غيرُ، نصَّ على ذلك النحويون.

ع: لأنَّه... هذا اسمًا ظاهرًا لم يكن إلا منصوبًا؛ لأنَّه لو كانَ باللَّامِ كانَ مقدَّرًا به النَّصْبُ والتَّجَرُّدُ عنها، فكيف تُنوَى إذا حُذِفَت؟

ونظيرُه لو قلتَ: «أستغفرُ اللهَ هذا»، فلا خلافَ أنَّ الموضعَ نَصْبٌ؛ لأنَّك لو قلتَ بَدَلَه: «الذَّنْبَ»، كان منصوبًا، وإنَّما لَمَّا اطَّرَدَ الحَذْفُ في (أنَّ، وأنْ) كانت لهما خصوصيةٌ.

[(وفي «أنَّ» و«أنْ» يطَّرِدُ)]: وكذا في المفعولِ له، وظهورُ النَّصْبِ فيه دليلٌ على تقديرِه هنا، بخلافِ الخفضِ، وثم[3] هو مُخالِفٌ للقواعدِ، أعني: حَذْفَ الجارِّ وإبقاءَ عملِه.

ومِثْلُ (أنَّ، وأنْ) في اطِّرادِ الحذفِ عندي: (كَيْ) في لغة مَنْ قالَ: «كَيْمَا»، ومَنْ قالَ: «كَيْ يفعلَ»، بعدَ اللامِ.

قولُه: (مع أَمْنِ لَبْسٍ): نظيرُ المسألةِ جَوازُ حَذْفِ المضمرِ في التنازُعِ في قولِه[4]:

يَرْنُو إِلَيَّ وَأَرْنُو مَنْ أُصَادِقُهُ ... فِي النَّائِبَاتِ فَأُرْضِيهِ وَيُرْضِينِي

---

(١) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٥٨ و٢١١.

(٢) انظر: (البحر المحيط) له ٢/ ٤٧١.

(٣) كذا في المخطوطة.

(٤) البيت من البسيط. انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٧٣.

لفَهْمِ المعنَى، ولا يجوزُ في نحوِ[1]:

مَـالَ عَنِّـي تِيهًـا وَمِلْـتُ إِلَيْـهِ   مُسْتَعِينًا بِـهِ[2] عَمْـرٌو فَكَـانَ مُعِينَـا؛

وإلَّا[3] لم يُعلَمْ: مِلْتُ إليه، أو: عنه.

والأصل سبق فاعل معنى كمَنْ   مِنْ أَلْبِسَنْ من زارَكم نسجَ اليمن

ويلزمُ الأصلُ لموجبٍ عَرَا   وتَركُ ذاكَ الأصلِ حتمًا قد يُرا[4]

وحذفَ فَضْلَةٍ أَجِز إن لم يَضِر   كحذفِ ما سِيْق جوابا أو حُصر

[(وحذفَ فضلةٍ أَجِزْ)]: قالت عائشةُ رضي الله عنها: «ما رأى منِّي، ولا رأيتُ منه»[5]، أي: العورةَ، فحَذَفَتْ ذلك؛ احتِشامًا.

مما يَضُرُّ فيه الحذفُ في الحالِ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[6]، ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[7]، ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾[8]؛ فالفائدةُ مَنُوطةٌ في هذه المواطنِ بذِكرِها، فلا يجوزُ حَذْفُها، كما في العُمَدِ. مِن (شرحِ العُمْدةِ)[9] له.

---

(١) البيت من الخفيف. انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٧٣.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب حذفها.

(٣) سقطت الهمزة من المخطوطة.

(٤) كذا بخط ابن هشام.

(٥) انظر: تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ١/ ٤٥٨.

(٦) النساء ٤٣.

(٧) الدخان ٣٨.

(٨) الإسراء ٣٧.

(٩) انظره في: ١/ ٤٣١.

ع: ومنه في الحالِ قولُه[(١)]:

إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا ... كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّخَاءِ

هذه حالٌ لازمةٌ لا تُحذَفُ.

ويحذفُ الناصبها إن عُلما ... وقد يكون حذفه ملتَزما

.... أَمْلَقْتَ مُعْتَذِرًا ... بِعُسْرَةٍ بَلْ غَنِيَّ النَّفْسِ جَذْلَانَا[(٢)]

البيتُ عربيٌّ.

قولُه: (ويُحذَف): تقول لِمَنْ صَدَرَت عنه أفعالُ البخلاءِ: «أَكُلَّ هذا بُخْلًا؟»، وأنشدَ ش[(٣)]:

شَكَوْتُ فَقَالَتْ: كُلَّ هَذَا تَبَرُّمًا ... .

أي: تفعلُ، وتقولُ لِمَنْ تجهَّزَ للسَّفَرِ: «مكةَ واللهِ».

---

(١) البيت لعدي بن رعلاء الغساني، وهو من الخفيف. انظر: الأصمعيات ١٥٢ والحجة ٣/ ٣٩٨.

(٢) بتمامه:

لا تَلْقَ ضيفًا وإن أَمْلقتَ معتذرًا ... بعسرةٍ بل غَنِيَّ النفس جَذْلانا

والبيت من البسيط. انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٨.

(٣) انظر: (حواشي المفصل) له ١٠٨، والبيت بتمامه:

شَكَوْتُ فَقَالَتْ: كُلَّ هَذَا تَبَرُّمًا ... بِحُبِّي أراح الله قلبكِ من حُبِّي

والبيت لأعرابي، وهو من الطويل. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٨٣٠ والكامل ١/ ٣٧٢.

قالَ الشَّلَوْبينُ[1]: قالَ س[2]: ولا يجوزُ: «زيدٌ عمرًا»، تريدُ: «لِيَضرِبْ زيدٌ عمرًا»، فتضمرَ فعلَ الغائبِ، يعني: في الأمرِ، وإلا فقد أضمرَه هو[3] في: «مكةَ واللهِ»، بتقديرِه: «يريدُ»، وغيرِ ذلك.

ع: كأنَّ ذلك؛ لأنَّه إجحافٌ بحذفِ أشياءَ كثيرةٍ؛ لأنَّ الأصلَ: «يا زيدُ قُلْ لِعَمْرٍ[4] يضربْ زيدًا»، ثم حُذِفت (يا)، والمنادَى، و«قُلْ»، واختُصِرَ، فقيلَ: «لِيَضربْ»، فلا يُختَصَرُ مرةً أخرى.

وبهذا يَبطُلُ توجيهُ بعضِ الناس لِمَنْ أجازَ في[5]:

.... فَنَدْلًا زُرَيْقُ..........

أن يكونَ (زُرَيْقُ) منادًى... لـ«يندل»؛ لأنَّه لا يحذفُ، فلا يقومُ مصدر... فيه، وذلك دليلٌ واضحٌ على أنَّه منادًى، ولا حاجةَ لتكلُّفِ غيرِه.

وقالوا: «كاليومِ رَجُلًا»، و: «سبحانَ اللهِ رجلًا»، و: «تاللهِ رجلًا»، كلُّها بتقديرِ: «ما رأيتُ»، وقالُوا: «اللهُمَّ ضَبُعًا وذئبًا»، قالَ س[6]: إذا كانَ يدعُو على غَنَمٍ، قالَ

---

(١) انظر: (حواشي المفصل) له ١٠٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٥٤.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٥٧.

(٤) أجاز كتابة (عمرو) هكذا المبردُ. انظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥.

(٥) بتمامه:

على حينَ ألْهى الناسَ جُلُّ أمورهم ... فنَدْلًا زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ

والبيت لأعشى همدان، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٩٠ والكتاب ١/ ١١٦.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٢٥٥.

المُبَرِّدُ[1]: سمِعْنا أنَّه دعاءٌ لها، لا عليها؛ لأنَّهما إذا اجتمعا تقاتلا، فانفلَتَ الغَنَمُ.

ع: لا يُدْعَى لأحدٍ بأن يأتيَه عدوُّه، ويأتيَ لعدوِّه ضِدٌّ، بل يُقالُ إذا أُرِيد هذا ونحوُه: «اللهُمَّ إن جاءَ الضَّبُعُ للغَنَمِ فَأْتِ بالذئبِ»، وأمَّا أن يُدْعَى باجتماعِهما للغَنَمِ فليس معقولًا، فالقولُ ما قالَه س، وليسَ المرادُ تسلُّطَهما دَفْعةً.

* * *

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٥٤.

التنازع في العمل

إن عـاملانِ اقتَضَـيا في اسـمٍ عَمـلْ قبـلُ فللواحـد منهمـا العمـل

قولُه: (اقتَضَيا في اسمٍ عَمَل قبلُ): قالَ الخَضْرَاويُّ[1] في قولِ ساعِدةَ بنِ جُؤَيَّةَ[2]:

مَهْمَا تُصِبْ أُفُقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ

إنَّ أبا عَلِيٍّ أجازَ في البيتِ ثلاثةَ أوجهٍ:

أحدُها: أن يكونَ على القَلْبِ، و«بَارِق» مفعولُ «تُصِب»، و(مِنْ) مقدَّرٌ دُخُولُها على (أُفُق).

الثاني: أن يكونَ (أُفُقًا) ظَرفًا، و(مِنْ) زائدةً؛ لأنَّه في غيرِ الواجِبِ.

والثالثُ: أن يكونَ (أُفُقًا) أيضًا ظَرفًا، و(مِنْ) زائدةً، ويكونا معمولَيْنِ لـ «تَشِم»، ويكونَ مفعولُ «تُصِب» ضَمِيرًا محذُوفًا عائدًا على (الأُفُق)، أو على (البَارِق)، أي: «مهما تصبْه».

---

(١) ونسب هذا ابنُ هشام إلى الخضراوي في رسالة له عن التنازع، نقلها السيوطي في كتابه الحافل (الأشباه والنظائر) ٤/ ٢٦٨.

(٢) بتمامه:

قـد أُوبِيَـتْ كـلَّ مـاءٍ فهـي طاويـةٌ مَهْمَـا تُصِـبْ أُفُقًـا مِـنْ بَـارِقٍ تَشِـمِ

والبيت من البسيط. انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٩٨ والحجة ١/ ٢٣٧.

قالَ ابنُ هِشَامِ الخَضْرَاويُّ ـ غفرَ اللهُ له ـ: وهذا الوجهُ من إعمالِ الفِعلَيْنِ والمعمولُ متوسِّطٌ، وهو غريبٌ، وقَلَّما يذكرُه النحويون، وقد ذكرنا في بابِه تَقَدُّمَه على الفِعلَين، نحوُ: «أيَّ رجلٍ ضربتَ وشتمتَ؟».

ونظيرُ ما ذكرَ أبو عَلِيٍّ قولُك: «إِنْ تَجِدْ يومَ فراغٍ زيدًا تؤدِّبْ»، والمعنى: «إِنْ تَجِدْ زيدًا في يَومِ فراغٍ تؤدبه»، فحُذفَ الضَّمِيرُ، وأُعمِلَ «تؤدِّب» في (زيد)، وفي (يوم)، وحَذَفْتَ مِن «تَجِد» ضميرَ الذي أعملتَ فيه «تؤدِّبه»، كأنَّك قلتَ: «إِنْ تَجِدْه»، أو: «إِنْ تَجِدْ فيه»، ويجِبُ أن يكونَ الأوَّلُ أَوْلى بالعمَلِ بلا خِلافٍ، كما كانَ في قولِك: «أيَّ رجلٍ ضربْتَ أو شتمْتَ؟»؛ لأنَّه في هذه المسألةِ أقربُ، وفي مسألةِ أبي عَلِيٍّ ـ وإن اتَّحدا في القُرْبِ للعاملَيْن ـ إلَّا أنَّ إعمالَ العامِلِ الأوَّلِ أَوْلى؛ لتَقَدُّمِه مِن غَيرِ مُعارِضٍ للتَّقَدُّمِ، يدلُّك على أنَّ إعمالَ المتقدِّمِ أَوْلى قولُك: «لَزيدٌ ضربت»، و«زيدًا ضربت»، ولا يجوزُ هذا في التأخيرِ. انتهى.

وفي كلامِ ابنِ هِشَامٍ أنَّ إعمالَ[ـه][1] في المتوسِّطِ ذكرَه النحاةُ، ولكنَّه قليلا[2]، وهذا لا نعرِفُه في غيرِ هذا المحلِّ ولهذا الرَّجُلِ، اللهمَّ إلَّا أن يُحمَلَ قولُه: (قلَّما) على النَّفيِ المحضِ، لا على التقليلِ، كما قالَ[3]: «وقلَّما سَلِم مِكْثارٌ، أو أُقِيلتْ له عِثَارٌ».

والثانِ أَوْلى عندَ أهلِ البَصْره   واختارَ عكسًا غيرُهم ذا أُسْره

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) كذا بخط ابن هشام.

(٣) من كلام الحريري في مقدمة المقامات الأدبية ص ٥.

وأعمِلِ المهمَلَ في ضميرِ ما تنازعاهُ والتَزِم ما التُزِما

أجازَ الزَّمَخْشَريُّ[1] في: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾[2] أن تكونَ اللامُ متعلِّقةً بـ«اخترتُك»، ورُدَّ بأنَّ هذا مِن بابِ الإعمالِ، فيجبُ ـ أو يُختارُ ـ إعادةُ الضميرِ مع الثاني، فيُقال: «فاستمعْ له لِمَا يُوحَى»، وإذا لم يُقَلْ، فدلَّ على أنَّه مِن إعمالِ الثاني.

كيُحْسِنانِ ويُسيءُ ابناكا وقد بَغَى واعْتَدَيا عبداكا
ولا تَجِئْ مع أوَّل قد أُهْمِلا بمضمرٍ لغيرِ رفعٍ أُوْهِلا
بل حَذْفَه الزَمْ إن يكن غيرَ خبر وأَخِّرنه إن يكن هو الخبر

[(بل حَذْفَه الزَمْ)]: ولم يَجُزِ الحذفُ مِن[3] الثاني إذا أعملتَ الأوَّلَ؛ لئلا يؤدِّيَ إلى تهيئةِ العاملِ للعَمَلِ وقَطْعِه عنه.

وأَظْهِرِ ان يَكُن ضميرٌ خَبَرا لغيرِ ما يُطابِقُ المفسَّرا
نحو أظُنُّ ويَظُنَّاني أَخا زيدًا وعمرا أَخَوين في الرَّخا

في مسألةِ: «ظنَّني وظننتُ زيدًا عالِمًا إيَّاه»، أضمرتَه متأخرًا؛ لأنَّ إضمارَ صورةِ الفضلةِ متقدمًا، وحذفَ ما أصلُه العمدةُ، ضعيفانِ، فلم يَبْقَ إلَّا ما ذكرْنا، ولم يُستقبَح إضمارُ فاعلِ «ظنَّني» عائدًا على (زيد) المتأخرِ على التنازعِ؛ لأنَّه عمدةٌ مِن كلِّ وجهٍ، فهذه مسألةٌ وقعَ فيها تنازعٌ بينَ فاعلٍ ومفعولٍ ثانٍ، فتأمَّلْه.

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٥٥.

(٢) طه ١٣.

(٣) جاء في المخطوطة قبل الميم ألف: (امن).

ع: قالَ[1]:

أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللهَ مُبْتَغِيًا عَفْوًا وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالجَسَدِ

فقد تنازعَ أكثرُ مِن عاملَيْنِ.

ح[2]: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[3]، يجوزُ أن يكونَ الظَّرْفُ متعلِّقًا بأحدِ العاملَيْنِ المتأخرَيْنِ على التنازعِ، وفي تقديمِ المعمولِ في بابِ التنازعِ نَظَرٌ، يعني: إذا كانَ جائزَ التقديمِ، كالمفعولِ، قالَ: فالأكثرون يذكرون مَنْعَه، وأجازَه بعضُ النحويينَ، فتقولُ: «زيدًا ضربتُ وشتمتُ».

❁ ❁ ❁

(١) البيت من البسيط. انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٧٦.

(٢) انظر: (البحر المحيط) له ٥/ ٥٣٣ وما بعدها.

(٣) التوبة ١٢٨.

المفعولُ المطلقُ

المصدرُ اسمُ ما سِوى الزمانِ من مدلولَي الفعلِ كأمْنٍ من أَمِن

ابنُ عُصْفُورٍ[1]: المصدرُ بحقِّ الأصالةِ اسمُ الفِعلِ، فأمَّا عدَدُه، نحوُ: «عشرينَ ضربةً»، فإنَّما جُعِلَ مَصدرًا وإن لم يكن اسمًا للفِعلِ؛ لأنَّه يَصدُقُ عليه اسمُ الفِعلِ الذي جُعِلَ عددًا له؛ لأنَّ «عشرينَ ضربةً» يَصدُقُ عليها اسمُ الفِعلِ الذي هو (الضَّرْبُ).

وأمَّا ما قامَ مَقامَه فإنَّه جُعِلَ مصدرًا؛ لقيامِه مَقامَ اسمِ فِعلٍ محذوفٍ مُنتَصِبٍ على المصدرِ، والعَرَبُ إذا أقامَتْ شيئًا مُقامَ شيءٍ جَعلَتْ إعرابَه كإعرابِه، والقائمُ مَقامَ المصدرِ إمَّا صِفتُه، كـ: «سِرْتُ قليلًا»، أو مضافٌ إليه قبلَ حَذْفِه، كـ: «ضربتُه سوطًا»، الأصلُ: «ضربةَ سوطٍ».

ولا يجوزُ إقامةُ الصفةِ مُقامَ الموصوفِ في مثالِ الأوَّلِ، إلَّا إن كانت الصفةُ تُباشِرُ العوامِلَ، كـ: (قليل)، قالَ تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[2]، وفي الثاني لا يُحذَفُ المضافُ إلَّا إن كانَ المضافُ إليه اسمًا للآلةِ، نحوُ: «ضربتُه سيفًا»، و: «رشقتُه سهمًا»، و: «طعنته رمحًا»، ولو قلتَ: «ضربتُه خشبةً، ورميتُه آجُرَّةً»، لم يَجُز؛ لأنَّ (خشبةً) ليسَ آلةً للضَّرْبِ، و(آجُرَّةً) ليسَ آلةً للرَّمْيِ، فإن جاءَ شيءٌ مِن ذلك لم يُقَسْ عليه،

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٢٤.

(٢) المؤمنون ٤٠.

كقولِه[1]:

حَتَّـــى إِذَا اصْـــطَفُّوا لَنَـــا جِـــدَارَا

وقولِ الآخر...

الأصلُ: «اصطفافِ[2] جدارٍ»، وليسَ الجدارُ آلةً للاصطفافِ.

ومِن المنصوبِ على المصدرِ وليسَ بمصدرٍ: ما أُضِيفَ إلى المصدرِ، وشرطُه أن يكونَ إيَّاه في المعنى، نحوُ: «سِرتُ كلَّ السيرِ»، أو بعضَه، نحوُ: «بعضَ السيرِ»، و: «أشدَّ السيرِ»، وإن لم يكن كذلك لم يكن مصدرًا، نحوُ: «ذهبتُ قبلَ ذهابِك»، فـ(قَبْل) ظرفٌ، لا مصدرٌ، لا يَصدُقُ عليه اسمُ المصدرِ؛ لأنَّ قَبْلَ الشيءِ غيرُه.

وحُكِيَ عَن الأَخْفَشِ[3]... زادَ فيما ينتصِبُ على المصدرِ: (أَنْ) والفعلُ، نحوُ: «ضربه أَنْ ضربَ»، وقالَ الزَّجَّاجُ[4]: وإنَّما امتنعَ عندَنا هذا؛ لأنَّ (أَنْ) للمستقبَلِ، والتأكيدُ إنَّما يكونُ بالمصدَرِ المُبْهَمِ، قالَ ابنُ عُصْفُورٍ: وقد رأيتُه في....

بمثلِـه أو فِعْـلٍ او وَصْـفٍ نُصِـبْ وكونُـه أَصْـلًا لهـذين انتُخِـبْ

[(**بمثلِه أو فعلٍ او وصفٍ نُصِب**)]: بَيَّنَ عاملَه، وكانَ حقُّه أن يشترطَ فيه أن يكونَ مِن لفظِه أو مِن معناه، ألَا تراكَ تقولُ: «كرهتُ قدومَ بكرٍ»، فهذا يَصدُقُ عليه أنَّه مصدرٌ نُصِبَ بفعلٍ، وليسَ بمفعولٍ مُطلَقٍ.

---

(١) للعجاج، وهو من مشطور الرجز انظر: الديوان ٢/ ١١٥ والخصائص ٣/ ٣٢٥.

(٢) كذا الضبط بخط ابن هشام.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٧/ ١٤٩.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٧/ ١٤٩.

ومقصودُه بقولِه: (بمثلِه) أن يبيِّنَ عاملَه إذا كانَ مفعولًا مطلقًا، لا أن يبيِّنَ عاملَه في الجملةِ، وأن يقولَ أيضًا: وأن يكونَ جاريًا عليه، احترازٌ مِن: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[1]، ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنٗا﴾[2]، وقولِه[3]:

.... وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا

فإنَّ في ناصبِه خلافًا، قيلَ: بمُضمَرٍ جارٍ عليه المصدرُ، وهو قولُ المُبَرِّدِ[4]، وابنِ خَرُوفٍ، وزعمَ أنَّه مذهبُ س[5]، وقيلَ: بتلكَ الأفعالِ الظاهرةِ، ومنهم مَن فصَّلَ، فقالَ: ما غايَرَ معناه معنى المصدَرِ لذلك الفِعلِ فبِفعلٍ مضمَرٍ، نحوُ الآيةِ؛ لأنَّ (الإنباتَ) غيرُ (النباتِ)، فكيف يؤكِّدُه وهو غيرُه؟ وإلَّا فبه نفسِه، نحوُ[6]:

وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءَ الحِضْبِ

لأنَّ (التَّطَوِّيَ) و(الانطواءَ) سواءٌ، وقولِه[7]:

---

(١) نوح ١٧.

(٢) آل عمران ٣٧.

(٣) بتمامه:

وخيرُ الأمرِ ما استَقْبلتَ منه وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا

والبيت للقطامي، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٣٥ والكتاب ٤/ ٨٢.

(٤) انظر: (المقتضب) له ٣/ ٢٠٤.

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ٨١.

(٦) من مشطور الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج. انظر: الديوان ١٦ والكتاب ٤/ ٨٢.

(٧) بتمامه:

ولاحَ بجانبِ الجبلَيْنِ منه رَبَابٌ يَحْفِرُ التُّرْبَ احْتِفَارَا =

.... رَبَـــابٌ يَخْفِـــرُ التُّـــرْبَ اخْتِفَـــارَا

وكذا بيتُ القَطَامِيِّ المتقدِّمُ[1]، واختارَه ابنُ عُصْفُورٍ[2].

ع: ينبغي أن يُوَجَّهَ قولُه: (بمثله) أن يكونَ مصدر[3] أو بمعناه، فتُحمَلُ المماثلةُ على أعمَّ مِن كونِه مصدرًا، وكذا قولُه: (أو فعلٍ)، أي: مثله، (أو وصفٍ)، أي: مثله، وفيه مِن التعَسُّفِ ما فيه.

قولُه: (وكونُه أَصْلًا) البيتَ: وخالفَ في ذلك ك فقالُوا: المصدرُ فرعٌ، وأحسنُ ما احتجوا به أنَّهم وجدُوه يَتْبَعُ الفِعلَ في تصحيحِه وإعلالِه، نحوُ: «لَاذَ لِيَاذًا»، و«لاوَذَ لِوَاذًا»، ألا ترَى أنَّ الواوَ في (لِوَاذًا) صحَّت مع وقوعِها بعدَ كسرةٍ؛ لصحَّتِها في الفِعلِ.

وأُجِيبَ بأنَّ ذلك لا يَلزَمُ منه أصالةٌ ولا فرعيةٌ، بدليلِ قولِك: «يُعْطَيَانِ».

[(وكونُه أَصْلًا)]: الزَّمَخْشَرِيُّ[4]: وسُمِّيَ مصدرًا؛ لأنَّه صَدَرَ الفِعلُ عنه.

قالَ الشَّلَوْبِينُ[5]: أو لأنَّه يَصدُرُ عَنِ الفعلِ على رأيِ ك.

= والبيت للقطامي، وهو من الوافر. انظر: التفسير البسيط ٥/ ١٧١ والتذييل والتكميل ٧/ ١٤٢.

(١) يقصد قوله:

وخيـــرُ الأمـــرِ مـــا اســـتَقْبَلْتَ منـــه وَلَـــيْسَ بِـــأَنْ تَتَبَّعَـــهُ اتِّبَاعَـــا

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٧/ ١٤٣.

(٣) كذا في المخطوطة.

(٤) انظر: (المفصل) له ٤٥.

(٥) انظر: (حواشي المفصل) له ٩٠.

توكيــدا او نَوعــا يُبِـيْنُ أَو عَــدَد　　　كسِــرت سَــيْرَتين ســيرَ ذي رشَــد

قولُـه: (كـ: «سِرتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذي رَشَد»): فإن قلـتَ: هـل يَنتَصِبُ الثـاني ـ وهو: (سيرَ ذي رَشَد) ـ بـ «سِرتُ» المذكورةِ، أو بأخرى مقدرةٍ؟

قلتُ: ذهبَ أبو الحَسَنِ وأبو العَبَّاسِ وأبو بَكرٍ وأكثرُ النحاةِ[1] إلى أنَّ الفِعلَ إذا أخذَ مَصدَرًا لم يَتَعَدَّ إلى آخرَ، وأنَّ اقتِضاءَه له كاقتِضائِه للمفعولِ به ولِظَرفِ الزَّمانِ وظَرفِ المكانِ، وفي «كتابِ س»[2] ما مضمونُه ذلك، وذهبَ السِّيرَافيُّ[3] وغيرُه إلى... الفعل ينصبُ مصدرَينِ إذا كان أحدُهما تأكيدًا والآخرُ تَبيِينًا؛ لأنَّ أحدَهما يُستفادُ منه مِن المعنَى ما لا يُستفادُ مِن الآخَرِ، وكذلك يجوزُ في الثلاثةِ إذا اختلَفَ المعنَى.

وفي «كتابِ س»[4]: «سِيرَ عليه أيَّما سَيرٍ سَيرًا شديدًا»، و«سِيرَ عليه سَيْرتانِ أيَّما سيرٍ»، و... جارٍ مَجرَى: «ضُربَ زيدٌ أيَّما ضَربٍ»، و«ضُربَ عَمْرٌ[5] ضَربًا شديدًا»، فظاهرُ مذهبِه أنَّ نَصبَ الثاني بالعاملِ المذكورِ، كما في المثالين... بهما.

والخلافُ بينَ السِّيرَافيِّ ومَنْ تَبِعَه وبينَ الأوَّلِينَ في مسألةِ «الكتابِ»[6]:

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٩.

(٢) انظره في: ١/ ٢٢٩.

(٣) انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٢/ ٣٢٢ و٤/ ٢١٥.

(٤) انظره في: ١/ ٢٢٩.

(٥) كذا في المخطوطة وهذا الوجه جوزه المبرد في مثل هذا الموضع. انظر: عمدة الكتاب ١٦٤.

(٦) انظره في: ١/ ٤١.

«أَعْلَمَ اللهُ زيدًا هذا قائمًا العِلمَ اليقينَ إعلامًا»، هل ينتصِبُ (العِلمَ اليقينَ) بـ «أَعْلَمَ» مع نصبه لـ (إعلامًا)؟

فالسِّيرَافيُّ[1] يُجِيزُ، وهم يَمنعون.

ع: هذا كلامُ الخَضْراويِّ...، وعندي أنَّه لا ينبغي لأبي سَعِيدٍ أن يقولَ بهذا، وإن قالَ بجوازِ إعمالِ العامِلِ في المصدرَينِ؛ وذلك لأنَّ «أَعْلَمَ» لا يجري عليه قولُك: (العلمَ).

ونظيرُ[2] هذه المسألةِ اختلافُهم في الظَّرفِ: هل يتعدَّدُ أم لا؟

فكانَ أبو سَعِيدٍ[3] أيضًا يقولُ بتَعَدُّدِه في مثلِ ذلك، وتَبِعَه ابنُ طاهرٍ، وأبو القَاسِمِ شيخُنا[4]، وقالَ أبو الحَسَنِ ومَنْ تَبِعَه: كَلَّا[5].

وحجةُ الأَوَّلِينَ قولُ س[6] في: «سِيرَ عليه يومُ الجمعةِ غدوةً»، بنَصبِ (غدوةً)، وقالَ... «سِيرَ عليه يوم الجمعةِ صباحًا»، أي: سِيرَ عليه يوم الجمعةِ في هذه الساعةِ، فقالَ السِّيرَافيُّ[7] في الظَّرفِ هنا ما قالَ في المصدَرِ، وهو عندي محتمِلٌ؛ لأنَّه قالَ:

---

(١) انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٢/ ٣٣٢.

(٢) هذا من كلام الخضراوي، وسيشير بعدُ إلى هذا.

(٣) انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٤/ ٢٠٠.

(٤) المتكلم ابنُ هشام الخضراوي، وأبو القاسم هو عبد الرحمن بن علي بن يحيى بن القاسم الخضراوي، تلمذ لابن ملكون، وتوفي عام ٦٠٨هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/ ٨٤.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٩.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٣.

(٧) انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٢/ ١١٨ ط دار الكتب العلمية.

وإنَّما معناه: أنَّه في هذه الساعةِ وقعَ ذلك، فيُمكِنُ أن يكونَ تفسيرًا أو تقديرَ عاملٍ، كما يزعمُ أبو الحَسَنِ.

ع: هذا بحثُ الخَضْراوِيِّ.

والقياسُ عندي أن يمتنعَ في الظرفِ دونَ المصدَرِ؛ لأنَّ العاملَ يَصِلُ إلى الظرفِ على معنَى (في)، ولا يَصِلُ عاملٌ إلى شيئَينِ بحرفٍ متَّحِدٍ، فكذلك على معنَى حرفٍ متَّحِدٍ مرتَينِ، فلا بدَّ مِن العطفِ، أو يكونُ بدلًا، وكذلك أقولُ في المفعولِ له.

وقد يُؤخَذُ مِن نصِّ المصنِّفِ على تعدُّدِ الحالِ[1] والخبرِ[2] أنَّ تعدُّدَ المصدَرِ والظرفِ ممتنعٌ، وأمَّا المفعولُ معه فسماعيٌّ، أو يقالُ: لا يكونُ إلَّا مع واسطةٍ مصرَّحٍ بها، وما شأنُه كذلك لا يتعدَّدُ إجماعًا.

ع: لِيُنْظَرْ في قولِه سبحانَه: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾[3].

وقد يَنُوبُ عنه ما عَلَيْهِ دَلْ كجِدَّ كلَّ الجَدِّ[4] وافرَحِ الجَذَلْ

مِنْ عَمَلِ الشيءِ في مصدرِ غيرِه ـ لكونِه بمعناه ـ قولُهم: «هَلُمَّ جَرًّا»، أصلُه: تعالَوا جُرُّوا جَرًّا، وأصلُه مِن الجَرِّ في السَّوْقِ، وهو أن تُترَكَ الإبلُ والغنمُ تَرعَى في مَسِيرِها، و«هَلُمَّ» تدلُّ على المجيءِ، وهو أعمُّ مِن الجَرِّ، وقد يكونُ التقديرُ: هَلُمَّ

(١) البيت ١٤٢ من الألفية.

(٢) البيت ٣٤٨ من الألفية.

(٣) آل عمران ١٥٤.

(٤) كذا بخط ابن هشام، بفتح الجيم.

جارِّينَ جَرًّا، وكذا قدَّره أهلُ الأمثالِ(١).

وما لتوكيدٍ فوحِّدْ أبدا وثَنِّ واجْمَعْ غيرَه وأفْرِدا

ع: لِيُجْعَلْ تعليلُ مَنعِ التثنيةِ والجَمعِ أنَّه اسمُ جِنسٍ، كـ (الماءِ) و(العسلِ)، لا أنَّه حالٌّ محلَّ الفعلِ؛ لئلَّا يختَصَّ ذلك بالمؤكِّدِ، والحُكمُ عامٌّ.

[(فوَحِّدْ أبدا)]: هذا لا يختَصُّ بالمفعولِ المطلَقِ، بل كلُّ مصدَرٍ لا يُجمَعُ، سواءٌ كانَ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا.

وقالَ الزَّمَخْشَريُّ(٢) في: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ﴾(٣): إنَّ (الزكاة) تارةً يُرادُ بها العينُ، فتُجمَعُ، كقولِه(٤):

المُطْعِمُونَ الطَّعَامَ فِي السَّنَةِ الْـ أَزْمَةِ وَالفَاعِلُونَ لِلزَّكَوَاتِ

ويرادُ بها التوكيدُ، فلا تُجمَعُ، كالآيةِ، والتقديرُ: «هم لأداء الزكاة»، والمصادرُ لا تُجمَعُ.

قالَ أبو حَيَّانَ(٥): قد جاءَ منها مجموعًا، كـ (العُلُومِ)، و(الحُلُومِ)، و(الأشْغالِ)، وأمَّا إذا اختلفَت فالأكثرون على جوازِ الجَمعِ، وهنا اختلفَت بحَسَبِ ما أُخرِجَت عنه، فيجوزُ هنا الجمعُ.

---

(١) انظر: الفاخر ٣٢ ومجمع الأمثال ٢/ ٤٠٢.

(٢) انظر: (الكشاف) له ٣/ ١٧٦.

(٣) المؤمنون ٤.

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو من المنسرح. انظر: الديوان ٣٠ والبحر المحيط ٧/ ٥٤٧.

(٥) انظر: (البحر المحيط) له ٧/ ٥٤٨.

وحــذفُ عامــلِ المُؤكِـدِ امتنــع وفي ســواه لــدليل مُتَّسَــع

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[١] في: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[٢]: إنَّه مصدرٌ مؤكِّدٌ، وإنَّ مُؤَكَّدَه محذوفٌ، وهو الناصبُ لـ «يومَ يُنفَخُ»، كأنَّه: يومَ يُنفَخُ يُثيبُ اللهُ المحسنين، ويُعاقِبُ المجرمين، ثم قالَ: صُنْعَ الله[٣]. انتهى.

والظاهرُ أنه مؤكِّد لقوله: ﴿فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾، وحَذْفُ مؤكَّدِ المصدَرِ لا يجوزُ؛ لأنَّ هذا المصدَرَ ناصبُه فِعلٌ محذوفٌ مقدَّرٌ مِن لَفظِه، ولو حُذِفَ المؤكَّدُ أيضًا لكانَ إجحافًا، وقيلَ: انتصبَ على الإغراءِ، أي: انظرُوا صُنْعَ اللهِ.

والحــذف حَــتْم مــعَ آتٍ بــدلا مــن فِعْلِــهِ كنَــدْلًا اللَّــذْ كانــدُلا

ومــا لِتَفصــيلٍ كإمَّــا مَنًّــا عاملُــه يُحــذَفُ حيــثُ عنــا

كــذا مُكــرَّرٌ وذُو حصــر وَرَد نائــبَ فعــلٍ لاســمِ عــينٍ اســتند

(المفعولُ المطلق)[٤].

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٣٨٧.

(٢) النمل ٨٨.

(٣) الآيات بتمامها: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ۝٨٧ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾.

(٤) كتب ابن هشام (المفعول المطلق) قبل هذه التحشية التي سيكتبها؛ لأنه كتب هذه التحشية في آخر المخطوطة.

قولُه: (لاسمِ عَيْنٍ استَنَد): يريدُ بـ(العَينِ): اسمَ الذاتِ، بخلافِ اسمِ المعنَى، وهو ما ليسَ بذاتٍ، فإنَّ الاسمَ ينقسِمُ إلى اسمِ عَينٍ، واسمِ معنًى.

كذا قَسَّمَه المصنِّفُ في أوَّلِ «التَّسْهِيلِ»[1]، وتَبِعَ في ذلك أبا عَلِيٍّ في «الإيضاحِ»[2]، وقد اعترَضَه ابنُ مَلْكُونَ[3] بأنَّ (العَينَ) تُطلَقُ على المعنَى، قالَ سبحانَه: ﴿عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾[4]، وقالَ عليه السلامُ[5]: «عَيْنُ الرِّبَا»، وقالَ الشاعرُ[6]:

هَـذَا لَعَمْـرُكُمُ الصَّـغَارُ بِعَيْنِـهِ ....

وهذا ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ (العَينَ) مشترَكٌ، يقعُ على الشَّخصِ، وبمعنَى الحقيقةِ، فيكونُ للشَّخصِ وغيرِه، وهو الواقعُ في التوكيدِ، نحوُ: «عرَفتُ زيدًا عينَه»، و«الحقَّ عينَه»، وهذا كوقوعِه على ينبوعِ الماءِ، وعلى الدِّينارِ، وعلى السحابِ والمطرِ.

ومنـه مـا يدعونـه مؤكِّـدا ... لنفسـه أو غيـره فالمبتـدا

نحـوُ لـه علـي ألـفٌ عُرْفـا ... والثـانِ كـابني أنـت حقـا صـرفا

---

(١) انظره في: ٤.

(٢) انظره في: ٧١.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١/ ٦١.

(٤) التكاثر ٧.

(٥) انظر: صحيح البخاري ٢٣١٢ ومسلم ١٥٩٤.

(٦) بتمامه:

هَـذَا لَعَمْـرُكُمُ الصَّـغَارُ بِعَيْنِـهِ ... لَا أُمَّ لِـي إِنْ كَـانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

والبيت لرجل من مذحج، وينسب إلى غيره، وهو من الكامل. انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٢ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢١.

[(نحوُ: له عليَّ ألفٌ عُرْفا)]: لأنَّ «له عليَّ ألفٌ» اعترافٌ، ومنه: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[1]؛ لأنَّ ما تقدَّم دلَّ على أنَّه صُنْعُه، وقولُ الأَحْوَصِ[2]:

قَسَـــــمًا........................

لأنَّه قد عُلِمَ مِن قولِه: (لَأَمْيَلُ)، وكذا: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾[3] بعدَ: ﴿يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾[4]، و: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾[5] بعدَ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾[6]، وقد يجوزُ الرَّفعُ في ذلك بتقديرِ حَذفِ مبتدأٍ، ومنه: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ﴾[7].

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[8] في: ﴿هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾[9]: (حقًّا) مصدرٌ مؤكِّدٌ، كذا نَصَّ عليه س[10]، وعاملُه: «أَحُقُّ ذلك حقًّا».

---

(١) النمل ٨٨.

(٢) بتمامه:

إنِّي لأَمْنَحُك الصُّدودَ وإنَّني قسمًا إليك مع الصُّدود لأَمْيَلُ

والبيت من الكامل. انظر: الديوان ٢٠٩ والكتاب ١/ ٣٨٠.

(٣) الروم ٦.

(٤) الروم ٤ ـ ٥.

(٥) النساء ٢٤.

(٦) النساء ٢٣.

(٧) الأحقاف ٣٥.

(٨) انظر: (المحرر الوجيز) له ٢/ ٥٠١.

(٩) الأنفال ٤ و٧٤.

(١٠) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٨.

ح[1]: معنى ذلك أنه مؤكِّد لِمَا تضمنته الجملة من الإسناد الخبري، وأنه لا مجازَ في ذلك الإسناد.

كــذاك ذُو التشــبيه بعــد جملــه كلــي بكــا بكــاءَ ذاتِ عُضْــلَه

أجازَ س[2] الرفعَ في: «له صوتٌ صوتُ حمارٍ»، على الصِّفةِ، قالَ: ومِنْ هذا النوعِ ما يُختار رفعُه، كقولِك: «له علمٌ علمُ الفقهاءِ»، و«رأيٌ رأيُ الفضلاء»، وما أشبهَه مِن الخصالِ، ويجوزُ النصبُ، ومثلُه في جوازِ الوَجهَين: «له صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ»، وما أشبهَه ممَّا أردتَ به الوَصفَ، وكذلك قالُوا: «هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ»، و: «عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحمامِ»، ممَّا لم يُذكَر فيه فاعلٌ يَفعلُ الحدثَ، ويجوزُ النصبُ، ومِنْ هذا النوعِ ما لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ، وهو قولُك: «صوتُه صوتُ حمارٍ»، وما أشبهَه ممَّا ليسَ فيه إلا مبتدأٌ، فترفعُه في الخبرَ. من «حواشي الشَّلَوْبِينِ»[3].

❁ ❁ ❁

(١) انظر: (البحر المحيط) ٥/ ٢٧١.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٦١ وما بعدها.

(٣) انظره في: ٩٦ وما بعدها.

المفعولُ له

يُنصَبُ مَفعولاً له المَصدَرُ إن ... أَبانَ تعليلًا كجُد شُكرًا ودِن

[(مفعولًا)]: في بعضِ النُّسَخِ: (مفعولٌ) باللامِ بغيرِ ألفٍ[1]، ولا وجهَ له ظاهرًا.

ابنُ الخَشَّابِ[2]: والغالبُ أن يكونَ مِن أفعالِ النَّفسِ، كالرَّجاءِ والطَّمَعِ والرَّغبةِ، وإذا قلتَ: «جئتُكَ لإنعامِك»، وجبَ أن تأتيَ باللامِ؛ لأنَّ الأصلَ: «لابتغاءِ إنعامِكَ».

لم يشترِطْ س[3] في هذا البابِ إلَّا أن يكونَ مصدرًا، وشَرَطَ السِّيرَافيُّ[4] الشَّرطَينِ الآخرَيْنِ[5]، وشَرَطَ ابنُ السَّرَّاجِ[6] أن يكونَ المصدرُ مِن غَيرِ لَفظِ الفِعلِ،

---

(١) أي: ألف تنوين النصب.

(٢) انظر: (المرتجل) له ١٥٩.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٦٧.

(٤) انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٥/ ١٤٤.

(٥) العبارة في (حواشي الشلوبين على المفصل) ـ هو الكتاب الذي ينقل منه ابن هشام هذه التحشية ـ: «الشرطَين الأوَّلَين».
والشلوبين يعني بالشرطين: كونه مصدرًا، وكونه فعلًا لفاعل الفعل المعلَّل، وهما شرطان كان قد ذكرهما الزمخشري، انظرهما في: (المفصل) له ٧٧.

(٦) انظر: (الأصول) له ١/ ٢٠٦.

وشَرَطَ بعضُ المتأخرين[1] أن يكونَ مِن أفعالِ النَّفسِ، كالخَوفِ والطَّمعِ، وأنَّه لا يجوزُ: «جاءَ زيدٌ قراءةَ العِلمِ»، أو: «قتلًا للكافرِ». ش[2].

ع: ما اشترَطه أبو بَكْرٍ[3] لا حاجةَ إليه مع اشتراطِ كونِه للتعليلِ؛ لأنَّ الشَّيءَ لا يكونُ علةً لنفسِه، ولو اشتَرطَ ـ إذِ اشتَرط هذا ـ.... يكون مرادِفًا لكانَ جيِّدًا،... علة المنعِ فيهما واحدة، ولا....

[(المصدرُ)]: لا يَرِدُ عليه أنَّ شَرْطَه ألا يكونَ ضميرًا؛ لأنَّ الضميرَ لا يُسمَّى عندَ الإطلاقِ مصدَرًا، وإنما يُقال له: ضميرُ المصدرِ، والكنايةُ عَن الشيءِ، غيرُه، وكذا لا يُورَدُ على قوله[4]: (الظرفُ: وقتٌ أو مكانٌ).

[(المصدرُ)]: فإن لم يكن مصدرًا جُرَّ بالحرفِ، كقولِه[5]:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمَّلِ

وهو بما يَعْمَلُ فيه مُتَّحِد وقتًا وفاعِلًا وإن شَرْطٌ فقد

[(وهو بما يعملُ فيه مُتَّحِد)]: جملةٌ حاليَّةٌ مِن (المَصْدَرُ)، ويجوزُ الاستئنافُ، لكن يبقَى الأوَّلُ كالمطلَقِ.

ع: الدليلُ على اشتراطِ اتِّحادِ الفاعلِ قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ

---

(١) هو ابن الخشاب، وقد سبق كلامه فوقُ.

(٢) يقصد بهذا الرمز: (حواشي الشلوبين على المفصل). انظره في: ١٩٩.

(٣) يقصد ابنَ السراج.

(٤) البيت ٣٠٣ من الألفية.

(٥) البيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١١ وجمهرة أشعار العرب ١١٨.

إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً ﴾[1]، فأدخلَ اللامَ على «تُبيِّن»؛ لأنَّه ليسَ فِعلًا لفاعِلِ الفِعلِ المعلَّلِ، وأبقَى قولَه: «هدًى ورحمةً» بلا لامٍ؛ لأنَّهما فِعلٌ له.

وإنَّما اطَّردَ حَذفُ اللامِ في فاعِلِ الفِعلِ المعلَّلِ؛ لأنَّ العامِلَ يدُلُّ عليه دلالةً قويةً، فلذلك صَحَّ أن يطلُبَه في اللَّفظِ بغيرِ حَرفٍ.

وقالَ الزَّمَخْشَريُّ[2] في الآيةِ: إنَّ «هدًى ورحمةً» معطوفان على محلِّ «لتُبَيِّن»، ورَدَّ عليه أبو حَيَّانَ[3]، قالَ: لأنَّه لو نُصِبَ «تُبيِّن» لم يصحَّ؛ لعدمِ استكمالِ الشروطِ.

ع: ما ذكرناه مِن أنَّهما مفعولانِ على غَيرِ العَطفِ لا يتَّجِهُ إن لم يقدَّر متَّحدًا، فلا بدَّ مِن كَونِ المعطوفِ عليه معرَبًا بإعرابِه، وأبو حَيَّانَ أعربَه كما ذكرنا، وذلك لازمٌ له إن لم....

وقولُه: إنَّ شَرْطَ العَطْفِ أن يصِحَّ ذلك في المعطوفِ عليه، ليسَ كذلك، بل يكفي أن يكونَ ذلك للمحلِّ، والشروطُ الذي[4] ذكرناها أثرُها صِحَّةُ ظُهُورِ النَّصْبِ في اللَّفظِ، وأمَّا في التقديرِ فلا.

ونصَّ[5] في موضعٍ... في إعرابِ هذه الآيةِ على أنَّ «هدًى وبشرى»[6] معطوفان لا على محلِّ «لتُبيِّن»، بل على المصدَرِ المُنْسَبكِ مِن (أَنْ) والفِعلِ، وهذا عجيبٌ؛

---

(١) النحل ٦٤.

(٢) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٦١٤.

(٣) انظر: (البحر المحيط) له ٦/ ٥٥٢.

(٤) كذا بخط ابن هشام.

(٥) يقصد أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٦/ ٥٩٥.

(٦) يقصد آية النحل ١٢٠: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾.

لأنَّه ما لم يقدَّر «لتُبيِّن» في موضعِ المفعولِ له، لا يكونُ له مَوضِعُ نَصبٍ، فقد رَجَعَ إلى قَولِ الزَّمَخْشَريِّ.

فاجْرُره بالحرف ـ وليس يمتنع ... مع الشُّروط كَلِزُهْدٍ ذا قَنِع

قالَ في «المفصَّل»[1]: فإن فُقِدَ شَرْطٌ فاللامُ.

ورَدَّ عليه ش[2] فقال: هذا ما لم يكُن (أنَّ) أو (أنْ)، فإنَّه يُحذَفُ الجارُّ منهما قياسًا مطَّردًا.

فائدةٌ: قالَ أبو الفَتْحِ في «المحتَسَبِ»[3]: إنَّ لامَ المفعولِ له لا تتعلَّقُ إلَّا بظاهِرٍ، نحوُ: «جئتُك لتُكرِمَني»، أو بقائمٍ مقامَ الظاهرِ، نحوُ: «المالُ لزيدٍ لينتفِعَ به»، ألا ترى أنَّ لامَ (لزيدٍ) متعلِّقةٌ بمحذوفٍ، ففيها ضميرٌ منه، واللامَ الثانيةَ متعلِّقةٌ بنفسِ (لزيدٍ)؛ لنيابَتِه عَن المحذوفِ.

وقَلَّ أن يصحَبَه ـ المُجَرَّد ... والعكسُ في مصحوب أل وأنشدوا

لا أقعُدُ الجُبنَ عنِ الهَيْجاءِ ... ولو توالتْ زُمَرُ الأعداء

ع: قيلَ: إنَّ منه: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ﴾[4]، وقيلَ: (القِسْط) نعتٌ بالمصدَرِ، قيلَ: و(موازين) جمعُ (موزونٍ)، لا (ميزانٍ)، وفيه نظرٌ.

❁ ❁ ❁

(١) انظره في: ٧٧.

(٢) يعني به الشلوبين في (حواشيه على المفصل)، انظره في: ٢٠٠.

(٣) انظره في: ١/ ٢٧٤.

(٤) الأنبياء ٤٧.

المفعولُ فيه، وهو المسمَّى ظَرْفًا

قولُه: (المسمَّى ظرفًا): أي: عندَ البصريين، وأمَّا ك فرَدُّوا عليهم بوجهين[1]:

... أنَّ العربَ لم تُسَمِّ اسمَ المكانِ والزَّمانِ ظَرْفًا.

والثاني: أنَّ الظرفَ لو... اسمًا للوعاءِ، فالأوعيةُ متناهيةُ الأقطارِ، مُحاطٌ بنواحِيها، واسمُ المكانِ ليسَ كذلك إذا كانَ ظَرْفًا... إذا كانَ مُحاطًا بنواحِيه لا ينتصِبُ ظَرْفًا.

وهذا الذي قالُوه لا يَلزَمُ؛ لأنَّ ص شبَّهُوه بالظَّرفِ مِن جهةِ اشتمالِه على ما يكونُ فيه، كاشتمالِ الظَّرْفِ[2] على ما يُجعَلُ فيه، ولا يَلزَمُ المصطلحَ أن ينتهجَ... وضعتْه العربُ.

وسمَّاه الفَرَّاءُ[3] المحلَّ؛ لأنَّ المكانَ في اللُّغةِ يسمَّى مَحَلًّا، قالَ امْرُؤُ القَيْسِ[4]:

أَنْزَلْتُ رَحْلِي فِي بَنِي ثُعَلٍ ... إِنَّ الكَرِيمَ لِلْكَرِيمِ مَحَلّْ

أي: موضعٌ لحلولِه، ورُدَّ عليه بأنَّهم قد خالَفُوا أيضًا وَضْعَ العَرَبِ؛ لأنَّ العَرَبَ تجعلُه عامًّا لكلِّ مكانٍ، وهم قَصَرُوه على المنصوبِ بتقديرِ (في)، وأيضًا فإنَّهم

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٧/ ٢٥٦.

(٢) يقصد بالظرف الظرف هنا اللغوي، كالإناء.

(٣) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ١١٩.

(٤) البيت من السريع. انظر: الديوان ١٩٩ وجمهرة اللغة ١/ ٤٢٧.

يُسَمُّون الجارَّ والمجرورَ في نحوِ: «بزيدٍ»، محلًّا، وليسَ مِن لغةِ العَرَبِ.

وسمَّاه الكِسَائيُّ[1] صفةً؛ لأنَّ... «زيدٌ خلفَك»، بمعنى: متأخِّرٌ عنك، ورُدَّ عليه: بأنَّ الصفاتِ هي النعوتُ التي في الموصوفِينَ، وهذه ليست كذلك.

الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضُمِّنا فِي باطِّرادٍ كهُنا امكُثْ أَزْمُنا

ابنُ عُصْفُورٍ[2]: كلُّ ظرفٍ فهو على تقديرِ (في)، بدليلِ ظهورِها في اللَّفظِ إذا أضمرتَه.

يعني: والضمائرُ تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِها.

ع: كانَ حقُّه أن يقولَ هنا أيضًا: (**وقد ينوبُ عنه ما عليه دلَّ**)، كـ: «عشرين يومًا»، و: «سِيرَ عليه طويلًا»، أي: زمنًا طويلًا، و: «آتيك قدومَ الحاجِّ»، أي: وقتَ قدومِه.

قالَ ابنُ عُصْفُورٍ: وجازَ في صفةِ الظَّرفِ أن تقومَ مَقامَه، وإن لم تكن خاصةً، ولا مستعملةً استعمالَ الأسماءِ؛ تشبيهًا لها بالحالِ، مِن حيث تقديرُهما بـ (في)، وجازَ ذلك في الحالِ؛ لأنَّ صاحِبَها مُغْنٍ عن موصوفٍ تجري عليه.

وشَبَّهَ بالظرفِ (حقًّا) في قولِهم: «حقًّا أنَّك قائم»، وقولِه[3]:

---

(١) انظر: الأصول ١/ ٢٠٤.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٤٨.

(٣) بتمامه:

ألا أبلغْ بني خلفٍ رسولًا أَحَقًّا أنَّ أَخطَلَكُمْ هَجَانِي

والبيت للنابغة الجعدي، وهو من الوافر. انظر: الديوان ١٨١ والكتاب ٣/ ١٣٧.

أَحَقًّـــا أَنَّ أَخْطَلَكُـــمْ هَجَـــانِي

فـ (أَنَّ) وصلتُها مبتدأٌ، و(حقًّا) في موضعِ رَفْعٍ على الخبَرِ، والدليلُ على أنَّ (أَنَّ) بعدَها مبتدأٌ أنَّهم إذا أتَوا به اسمًا صريحًا رفعُوه، فيقولون: «أحقًّا وجودُ زيدٍ؟»، وعلى أنَّ (حقًّا) ظرفٌ تصريحُهم بـ(في) في بعضِ المواضعِ، فيقولون: «أفِي حقٍّ أنَّك ذاهبٌ؟»، وهو جارٍ مَجرى ظَرْفِ الزَّمانِ، لا ظَرْفِ المكانِ؛ لأنَّهم لا يُخبِرُون به عن جُثَّةٍ، واستعمالُ هذا النَّوعِ ظَرْفًا موقوفٌ على السَّماعِ. من «شرح المُقرَّب»[1].

قالَ: ويُشترطُ في المضافِ إلى اسمِ الزَّمانِ أن يكونَ إيَّاه أو بعضَه، كـ: «أقمتُ عندكَ جميعَ الشَّهرِ»، أو بعضَه، نحوُ: «بعضَ الشَّهرِ»، بخلافِ نحوِ: «اغتنمتُ بَرَكةَ الشَّهرِ».

وكلُّ ذلك يُقالُ في ظَرْفِ المكانِ، تقولُ: «تركته بمَلَاحِسِ البَقَرِ أولادَها»، فـ(مَلَاحِس) جمعٌ[2]، بدليلِ إعمالِه، وصارَ ظرفًا؛ لقِيامِه مَقامَه، وأمَّا المُشبَّهُ به فنحوُ: (فوقَ)، و(دونَ)، فإنَّهما ليسا اسمَيْ مكانٍ في قولِك: «زيدٌ فوقَ عمرٍو في الشَّرَفِ، ودونَ بَكرٍ في العِلمِ»، لكنَّهما أشبها (فوقًا) و(دونَ)؛ للمَكانِ.

---

(١) انظر: المقرب ٢١٠.

(٢) لعل ابن هشام يقصد أنه أقيم مقام المصدر، وهو كذلك في التذييل والتكميل ٧/ ٢٥٩، وقال ابن جني في الخصائص ٢/ ٢١٠: «ومنه عندي قولُهم: «تركته بملاحسِ البقرِ أولادَها»، فـ(الملاحس) جمعُ (ملحس)، ولا يخلو أن يكون مكانًا أو مصدرًا، فلا يجوز أن يكون هنا مكانًا؛ لأنه قد عملَ في (الأولاد)، فنَصَبَها، والمكانُ لا يعملُ في المفعولِ به، كما أنَّ الزمانَ لا يعملُ فيه، وإذا كانَ الأمرُ على ما ذكرنا كانَ المضافُ هنا محذوفًا مقدَّرًا، وكأنَّه قالَ: «تركته بمكانِ ملاحسِ البقرِ أولادَها».

وظرفُ المكانِ الحقيقيِّ نحوُ: (خلفَ)، و(أمامَ)، أو عددُه، نحوُ: «عشرين فرسخًا»، أو قائمٌ مَقامَه، نحوُ: «بعضَ الفرسخ وكلَّه»، لا قولُك: «استَطَلْت سيرَ فرسخٍ».

فانصِبْه بالواقع فيه مُظْهَرا ... كان وإلا فانوِهِ مُقَدَّرا

وكلُّ وقتٍ قابِلٌ ذاك وَمَا ... يقبلُه المكانُ إلّا مُبْهما

(المُبْهَمُ) في اللغةِ (المُغْلَقُ)، قالَ[1]:

الفَارِجُو بَابِ الأَمِيرِ المُبْهَمِ

واختُلِفَ في تفسيرِ المرادِ باسمِ المكانِ المُبهَمِ هنا على أقوالٍ مشهورةٍ، وأَحسَنُ ما فيه قولُ الجُزُوليِّ[2]: ما لا يستحِقُّ ذلك الاسمَ إلا بالإضافةِ إلى غيرِه، ألا ترى أنَّ نحوَ: (فوقَ)، و(تحتَ)، و(أمامَ)، لا يُفهَمُ المرادُ منها إلا بالإضافةِ.

وعبارةُ الجُزُوليِّ: ما له اسمٌ بالإضافةِ إلى غيرِه.

قالَ الشَّلَوْبِينُ[3]: وقد يريدُ بذلك أنَّ نحوَ: (أمامَ) لا بدَّ له مِن أمامٍ آخَرَ، وكذا (خلفَ)، لا بدَّ له مما هو دونَه هو له خَلْفٌ.

القاعدةُ في ظُرُوفِ المكانِ أن تكونَ مُبهَمةً لا مُختَصةً، وقد خَرَجوا عن القياسِ، فنَصَبوا على الظَّرفِ ما لم يكن مُبهَمًا، قالوا: «ذهبتُ الشامَ»، و: «دخلتُ البيتَ»، و[4]:

---

(١) البيت لرجل من ضبة، وهو من مشطور الرجز. انظر: الكتاب ١/ ١٨٥ والمقتضب ٤/ ١٤٥.

(٢) انظر: (المقدمة الجزولية) له ٨٧.

(٣) انظر: (شرح الجزولية) له ٢/ ٧٢٢.

(٤) بتمامه: =

...... عَسَـــلَ الطَّرِيـــقَ الثَّعْلَـــبُ

وقالَ تعالَى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ﴾[1]، وقالُوا: هو مني بمنزلة[2] الشَّغافِ، ومنزلةَ الولدِ، ومَزْجَرَ الكَلْبِ، ومَقْعَدَ القابلةِ، ومَنَاطَ الثُّرَيَّا، ومَعْقِدَ الإزارِ، ودَرَجَ السيولِ، ورَجَعَ أدراجَه، قالَ س[3]: وليسَ يجوزُ هذا في كلِّ شيءٍ، لو قلتَ: هو مني مُتَّكأَ زيدٍ، ومَرْبِطَ الفرسِ، لم يَجُزْ.

ومنه: ما كانَ مِن الأمثلةِ مُشْتقًّا مِن الفِعلِ، نحوُ: «ذهبتُ المذهبَ الكريمَ»، و: «جلستُ المجلسَ الحسنَ»، ومنه قولُهم: هو موضعَه ومكانَه.

وفعلُوا عكسَ هذا، فمَنَعُوا النَّصبَ ما كان مُبهَمًا، فقالُوا: «هو في خارجِ الدَّارِ»، ولا يقولون: «هو خارجَ الدارِ». ش[4].

ع: أجازَ الزَّمَخْشريُّ[5] في: ﴿كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾[6]، أي: كُنَّا ذَوِي مذاهبَ مختلفةٍ،

= لَــدْنٌ بِهَــزِّ الكــفِّ يَعْسِــلُ متنُــه فيــه كمــا عَسَــلَ الطريــقَ الثعلــبُ

والبيت لساعدة بن جؤية، وهو من الكامل، وقد مر باب (تعدي الفعل). انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٩٠ والكتاب ١/ ٣٦.

(١) الأعراف ١٦.

(٢) كذا بخط ابن هشام، وهو سبق قلم، والصواب: منزلةَ، وهو كذلك بالصواب في (حواشي المفصل للشلوبين) ١٨٥، وهو الذي نقل منه ابن هشام هذه التحشية، كما سيأتيك.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤١٤.

(٤) يقصد: (الشلوبين في حواشيه على المفصل). انظره في: ١٨٥ وما بعدها.

(٥) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٦٢٧.

(٦) الجن ١١.

أو: كُنَّا في اختلافِ أحوالِنا كالطَّرائقِ المختلفةِ، أو: كُنَّا في طرائقَ، مثلَ[1]:

.... كَمَـــا عَسَـــلَ الطَّرِيـــقَ الثَّعْلَـــبُ

أو: كانت طرائقُنا طرائقَ، على حذفِ المضافِ.

نحـــوَ الجِهـــاتِ والمقـــاديرِ ومـــا   صِيغَ مِـن الفعـل كمرمًـى مِـن رمـا[2]

وشـــرطُ كـــونِ ذَا مَقِيسًـــا أَن يَقَـــع   ظرفًـــا لِمـــا في أَصْـــلِه مَعْـــهُ اجتمـــع

كقولِه تعالَى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[3]، وقولِ الشاعرِ[4]:

لَتَقْعُـــــدِنَّ مَقْعَـــــدَ القَصِـــــيِّ

ومـــا يُـــرى ظَرْفًـــا وغيـــرَ ظَـــرْف   فـــذَاكَ ذُو تَصَـــرُّفٍ في العُـــرف

قولُه: (ذو تصرُّفٍ): ويسمَّى مُتمكِّنًا، وكذا الظرفُ[5] إذا اعتَقَبَ عليه العواملُ، وكذا الاسمُ المعرَبُ، كلُّ ذلك يسمَّى متمكِّنًا. ابنُ الخَبَّازِ[6].

---

(١) تقدم قريبًا، وفي باب (تعدي الفعل).

(٢) كذا بخط ابن هشام.

(٣) الجن ٩.

(٤) ينسب إلى رؤبة بن العجاج، وإلى أحد الأعراب، وهو من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٠ وشرح التسهيل ٢/ ٢٥.

(٥) في المخطوطة: المصدر، والتصحيح من ابن الخباز المنقول منه.

(٦) انظر: (النهاية في شرح الكفاية) له ١/ ١٣٣، و(الغرة المخفية) له ١/ ١٠١ و١/ ٢٠٥، و(توجيه اللمع) له ٨ (ط. مكتبة المتنبي).

وغيرُ ذي التَّصَرُّفِ الذي لَزِم ظرفيَّةً أو شِبْهَهَا من الكلم

قولُه: (أو شِبْهَها): هو الانجرارُ... أو الإضافةِ، هكذا خَطَرَ لي فيما...؛ لأنَّه نصَّ في (الكافِيةِ)[1] على أنَّ نحوَ (إذْ)، و(إذا)، لا يتصرَّفُ، مع أنَّهم يقولون: «يومَ إذْ قامَ زيدٌ»، و: «حينئذٍ كانَ كذا».

وقد يَنُوب عن مكانٍ مَصْدَرُ وذاكَ في ظرفِ الزَّمانِ يَكثُرُ

وشرطُ ذلك أن يكونَ المصد[رُ][2] صريحًا، هكذا قالُوا، ورَدُّوا على الزَّمَخْشَرِيِّ[3] في قولِه في: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ﴾[4]، وتقديرِه: وقتَ أن يقولَ، أي: أتقتلونَه ساعةَ قولِه هذا، ولا تتفكَّروا في أمرِه؟

فقيلَ: لا يجوزُ: «جئتُكَ أن يصيحَ الديكُ»، ويجوزُ: «صِيَاحَ الديكِ».

وأُجيب: بأنَّ ابنَ جِنِّي - مِن أئمَّتِهم - جوَّز في (التَّمَامِ)[5] في قولِ الشاعرِ[6]:

وَتَاللهِ مَا إنْ شَهْلَةٌ أُمُّ وَاحِدٍ بِأَوْجَدَ مِنِّي أَنْ يُهَانَ صَغِيرُهَا

أن يكونَ «أَنْ يُهانَ» على ذلك التقديرِ.

---

(١) يقصد: (شرح الكافية الشافية) لابن مالك. انظره في: ٢/ ٦٨١.

(٢) زيادة لا بد منها.

(٣) انظر: (الكشاف) له ٤/ ١٦٢.

(٤) غافر ٢٨.

(٥) انظر: البحر المحيط ٦/ ٢٩٧.

(٦) البيت لساعدة بن جؤية، وهو من الطويل. انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٢١٤ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٧٧.

وأجازَ الزَّمَخْشَرِيُّ[1] ذلك أيضًا في: ﴿إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ﴾[2]، أي: وقتَ أن يُؤذَنَ.

[(وذاك في ظرف الزمان يَكثُر)]: ومنه: «كُتِب سَلْخَ كذا»، أي: وقتَ سَلْخِه، حكى أبو زَيْدٍ[3]: «سَلَخْنَا شهرَ كذا سَلْخًا»، فقولُك: «سَلْخَ صَفَرَ» ـ مثلًا ـ مصدرٌ مضافٌ للمفعولِ، والأصلُ: زمنَ سَلْخِنا شهرَ كذا. أبو عَلِيٍّ[4] والجُرْجَانيُّ.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٥٥٤.

(٢) الأحزاب ٥٣.

(٣) انظر: المخصص ٢/ ٣٨٠.

(٤) انظر: المخصص ٢/ ٣٨٠ و٥/ ٢١١.

المفعول مَعَهُ

يُنصَبُ تالِي الواوِ مَفعُولًا مَعَهْ ... في نحوِ سِيري والطَّرِيقَ مُسْرِعه

بما من الفعلِ وشبهِهِ سَبق ... ذَا النصبُ لا بالواوِ في القولِ الأحقْ

وبعد ما استفهامٍ او كيفَ نصَبْ ... بفعلِ كونٍ مُضمرٍ بعضُ العرب

قدَّرَ س[1]: «ما أنتَ وزيدًا؟» بالماضي، و: «كيف أنتَ وعمرًا؟» بالمستقبَلِ، وأنكره المُبَرِّدُ[2]، وقالَ: لِمَ جَعَلَ (ما) مختصةً بالماضي، و(كيفَ) مختصةً بالمستقبَلِ؟

قالَ السِّيرَافيُّ[3]: لا اختصاصَ، وإنَّما أرادَ س التمثيلَ خاصةً. ش[4].

والعَطفُ إن يُمكِن بلا ضَعفٍ أَحقْ ... والنصبُ مختارٌ لَدى ضَعفِ النَسَق

[(والعطفُ إنْ يُمكِنْ بلا ضعفٍ أَحَقّ)]: ع: نحوُ: «جاءَ زيدٌ وعمرٌو»، وهذا يدلُّ على أنَّه قياسيٌّ.

قولُه: (بلا ضعفٍ): خَرَج نحوُ[5]:

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٠٣.

(٢) انظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ١٠٠.

(٣) انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٥/ ٧٥.

(٤) يقصد (الشلوبين في حواشيه على المفصل). انظره في: ١٩٥.

(٥) بتمامه:

فآليتُ لا أنفكُّ أحذو قصيدةً ... تكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي =

تَكُـــونُ وَإِيَّاهَـــا بِهَـــا مَـــثَلًا بَعْـــدِي

[(أَحَقّ)]: ع: لأنَّ التوافُقَ مطلوبٌ، وقد أمكنَ بلا ضعفٍ، فلا يُعدَلُ عنه.

ويَرِدُ على هذا التعليلِ ما إذا وقعَ الاسمُ التالي الواوَ بعدَ منصوبٍ.

وقد يُقالُ: طَرَدُوا البابَ، أو بأنَّ الحُكمَ فيه ليسَ كذلك؛ لأنَّ الكلامَ ظاهرُه في الذي يُخالِفُ نصبُه على المفعولِ معَه إتْباعَه، وعندي أنَّ هذه القاعدةَ التي ذكرُوها لا تَصِحُّ إن كانَ مُرادُ المتكلِّمِ التنصيصَ على المعيَّة، لا... لا يفيدها الإتباعُ.

[(ضَعْف النَّسَق)]: إمَّا ضعفٌ صناعيٌّ، نحوُ: «قمتُ وزيدٌ»، أو معنويٌّ، نحوُ[1]:

فَكُونُـــوا أَنْـــتُمُ وَبِنِـــي أَبِـــيكُمْ ....

والنصبُ إن لم يجزِ العَطْفُ يَجِبْ أوِ اعتَقِدْ إضْمارَ عَاملٍ تُصِبْ

[(إِنْ لم يَجُزِ العطفُ)]: إمَّا لأَمْرٍ صِناعيٍّ، نحوُ: «مررتُ بِكَ وزيدًا»، أو معنويٍّ، كـ: «لا تَنْهَ عن القبيحِ وإتيانَه».

ع: كلُّما[2] وقعَ بعدَ حرفِ العطفِ، ولم يَصِحَّ مِن حيث المعنَى أن يكونَ معطوفًا، فإنَّ للنحاةِ فيه قولَين:

= والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١١٨ وشرح التسهيل ١/ ١٥٠.

(١) بتمامه:

فَكُونُـــوا أَنْـــتُمُ وَبِنِـــي أَبِـــيكُمْ مكـــانَ الكُلْيَتَـــين مـــن الطحـــالِ

والبيت من الوافر. انظر: الكتاب ١/ ٢٩٨ ومجالس ثعلب ١٠٣.

(٢) كذا بخط ابن هشام، وقد مر مثلها في صدر الكتاب، أعني كتابة (كلّ) و(ما) موصولة.

أحدُهما: أن يُضمَّنَ الفِعلُ المتقدِّمُ معنًى يصلُحُ للشيئَين.

والثاني: أن يُضمَرَ للثاني عامِلٌ.

والأوَّلُ أحسَنُ، ومِن ذلك قولُه تعالَى: ﴿أَنْ أَفِيضُواْ عَلَيْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾[1]، أي: مِن الفواكهِ والأطعمةِ، وذلك لا يُقالُ فيه: «أفاضَ»، فإمَّا أن يُضَمَّنَ «أَفِيضوا» معنى «أَلْقُوا»، أو يُقدَّرَ «أَلْقُوا» مع الثاني.

ع: وهذا ـ أعني: مجيئَه مع غيرِ الواوِ ـ يُضعِفُ المفعولَ معه.

إن قلتَ: هلَّا جعلتَ الواوَ في[2]:

.... وَالعُيُونَا

واوَ المفعولِ معه، كما قالَ[3]:

زِيَادُ بْنُ عَيْنٍ عَيْنُهُ تَحْتَ حَاجِبِهْ ... وَأَسْنَانُهُ بِيضٌ وَقَدْ طَرَّ شَارِبُهْ

فأخبرَ بما هو معلومٌ.

قلتُ: لأنَّ ذاك معدودٌ عندَ علماءِ البيانِ في بابِ الرُّذالةِ[4]، ومثلُه في رذالةِ معناه قولُ أبي العَتَاهِيةِ[5]:

---

(١) الأعراف ٥٠.

(٢) بتمامه:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يومًا ... وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا

والبيت للراعي النميري، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٢٦٩ ومعاني القرآن للفراء ٣/ ١٢٣.

(٣) البيت من الطويل. انظر: عيون الأخبار ٢/ ٥٣ والبديع لابن منقذ ١٦٤.

(٤) كذا بخط ابن هشام بضم الراء.

(٥) البيت من الكامل. انظر: الديوان ٦٥٦.

مَــاتَ الخَلِيفَــةُ أَيُّهَــا الــثَّقَلَانِ فكــأنني[1] أَفْطَــرْتُ فِــي رَمَضَــانِ

وقولُ الآخَرِ[2]:

إِنَّ جِسْــمِي شَــفَّ مِــن غَيْــرِ مَــرَضْ وَفُــؤَادِي لِجَــوَى الحُسْــنِ عَــرَضْ
كَجِــرَابٍ كَــانَ فِيــهِ خُبْــزَةٌ دَخَــلَ الفَــأْرُ عَلَيْــهِ فَقَــرَضْ

قالُوا: ومنه قولُه[3]:

إِذَا مَــا الخُبْــزُ تَأْدِمُــهُ بِلَحْــمٍ فَــذَاكَ أَمَانَــةَ اللهِ الثَّرِيــدُ

وفيه نَظَرٌ.

* * *

(١) في المخطوطة: كأني، وهو سهو ينكسر به الوزن.

(٢) من الرمل. انظر: الزهرة ٢/ ٨٢٨.

(٣) البيت من الوافر. انظر: الكتاب ٣/ ٦١ والأصول ١/ ٤٣٣.

الاستِثْناءُ

مـا اسـتثنت إلا مـع تمـام ينتصـب ... وبعـد نفـي أو كنفـي انتخـب

قالَ السِّيرَافِيُّ(١): ومما يجرِي مَجرَى الفِعلِ الواجبِ نحوُ: «لِيَقُم القومُ إلا زيدًا»، وفِعلُ الشَّرطِ، نحوُ: «إِنْ قامَ القومُ إلا زيدًا أكرمتُك»، وكذا: «لو قامَ القومُ إلا زيدًا أكرمتُك»، وقياسُ قولِ أبي العَبَّاسِ(٢) أن يجريَ فِعلُ الشرطِ مَجرَى النفيِ.

قولُه: (وبَعْدَ نفيٍ أو كنفيٍ): مثلُ النفيِ: التقليلُ، فتقولُ: «أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلا زيدٌ»؛ لأنَّه في معنَى: «ما أحدٌ يقولُ ذلك إلا زيدٌ»، يدلُّك على ذلك قولُ

---

(١) انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٨/ ٢٠٢ وما بعدها.

(٢) يعني به المبرد، إذا تتبعنا نسبة هذا القول إلى المبرد فإننا نجد ابن السراج (الأصول ١/ ٣٠١) أول من أعلنه، ثم تلقفه الناس بعده، وأمسك به ابن ولاد (الانتصار ١٦٧)، ثم رد على المبرد ردًّا عنيفًا.

وإذا تصفحنا مصنفات المبرِّد فإننا نجده في (المقتضب ٤/ ٤٠٨) يذهب مذهب الجمهور، على خلاف ما شاع عنه، وهذا الذي دفع ابن خروف (شرح التسهيل ٢/ ٢٩٩) إلى أن ينكر نسبة هذا المذهب إلى المبرد، ثم أنكر على ابن ولاد الاشتغال بردِّ ما لم يصحَّ ثبوته. والحقُّ الذي لا قولَ بعدَه: أن تجويز التفريغ في (لو) و(لولا) هو المذهب القديم للمبرد، ثم إنه بعد ذلك رجع عنه، وسطَّر مذهبه الجديد والمعتمد في (المقتضب)، ومخالفة المبرد للجمهور وتجويز التفريغ في (لو) و(لولا) كتبها المبرد في صدر شبابه، حينما صنَّف كتابًا يردُّ فيها على سيبويه، سماه: (مسائل الغلط).

والحاصل في المسألة أن إيراد النحاة لمخالفة المبرد ربما طيُّها أفضل، والحقيقة أنه لا خلاف في المسألة، إذ كل النحاة مجمعون أنه لا تفريغ في (لو) و(لولا).

الشاعرِ فيما أنشده أبو عَلِيٍّ في (التَّذْكِرةِ)[1]:

دَعَا دَعْوَةً دُودَانُ وَهْوَ بِبَلْدَةٍ   قَلِيلٍ بِهَا المعْرُوفُ بَلْ هُوَ مُنْكَرُ

[(أو كنفي)]: يُشبِهُ النفيَ: النهيُ والاستفهامُ بـ(هَلْ)، نحوُ: «هل قامَ أحدٌ إلَّا زيدًا»، لا الأمرُ.

وفيه نَظَرٌ؛ فإنَّهم جعلُوا الأمرَ في بابِ ما يُنصَب مِن الجوابِ كالنَّفيِ، وهنا لم يجعلُوه كذلك، ولا فرقَ.

وحُكِيَ لي عن بعضِ الكوفيين أنَّه مَنَعَ النَّصبَ في جوابِ الأمرِ.

قال: لأنَّه لم يَجْرِ عندَنا في الاستثناءِ مَجرَى النفيِ، فكذا هنا.

إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع   وعن تميم فيه إبدال وقع

مذهبُ كـالإتباعُ مع الإيجابِ، وأنشدُوا للأَخْطَلِ[2]:

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ   عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النُّؤْيُ وَالوَتِدُ

قالَ الشَّلَوْبِينُ[3]: ويجوزُ أن تكونَ (إلَّا) هنا حرفَ ابتداءٍ، كما قيلَ في: ﴿فَشَرِبُوا [مِنۡهُ] إِلَّا قَلِيلٌ مِّنۡهُمۡ﴾[4]، ومِن أناشيدِهم في ذلك أيضًا[5]:

---

(١) البيت من الطويل. انظر: حواشي المفصل ٢٤٧.

(٢) البيت من البسيط. انظر: الديوان ٢٩٧ وتوجيه اللمع ٢١٦.

(٣) انظر: (حواشي المفصل) له ٢٣٧.

(٤) البقرة ٢٤٩، والقراءة هذه بالرفع لأبيّ بن كعب وابن مسعود والأعمش. انظر: مختصر ابن خالويه ٢٢.

(٥) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ٧٢ والحلبيات ٢٤٢.

عَلَــى أَطْرِقَــا بَالِيَــاتُ الخِيَــا مِ إِلَّا الثُّمَـــامُ وَإِلَّا العِصِـــيُّ

وفيه ما فيه مِن الاحتمالِ.

قولُه: (**وانصِبْ ما انقطع**): قالَ ابنُ بَابَشَاذَ[1]: لأنَّ انقطاعَ معناه يقتضي انقطاعَ إعرابِه.

ع: هذا لا يمكنُ أن يُقالَ في: «ما ضربتُ أحدًا إلا وَتِدًا»، أو: «إلا حمارًا»، لكنَّه ممكنٌ في نحوِ: «ما فيها أحدٌ إلا حمارًا»، ثم هو جُنُوحٌ إلى نظيرِ ما يقولُ الكوفيون[2] مِن أنَّ لنا نَصْبًا يسمَّى (النصبَ على الخِلَافِ)، ونَصبًا يسمَّى (النصبَ على الصَّرْفِ)، أي: سَبَبُهما قَصْدُ الخِلافِ والصَّرفِ، وهو فاسدٌ مِن قولِ الكوفيين مع استمرارِه، فكيف هذا مع تَخَلُّفِه؟

ش[3]: ابنُ كَيْسَانَ: لا يكونُ الاستثناءُ المنقطِعُ إلا في شيءٍ ينضمُّ فيه ما قبلَه وما بعدَه في المعنى، لو قلتَ: «قام القومُ إلا دارَ زيدٍ»، لم يَصِحَّ؛ لأنَّ القيامَ لا تَصِحُّ نسبتُه إلا[4] الدار.

ع: لا بدَّ مِن اعتبارِ هذا الذي قالَه ابنُ كَيْسَانَ، والناسُ غافلون عنه، ومعنى المنقطِعِ: الذي ليسَ داخلًا في المستثنَى منه، لا: الذي هو منقطِعٌ عن معنَى الكلامِ.

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ٤٤٩.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣.

(٣) يقصد (الشلوبين في حواشيه على المفصل). انظره في: ٢٤٢.

(٤) كذا بخط ابن هشام، والوجه المقصود: إلى.

أجازَ الزَّمَخْشَريُّ[١] والزَّجَّاجُ[٢] في: ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ ﴾[٣] أن يكونَ «أنْ يقولوا» بدلًا، قالَ الزَّمَخْشَريُّ: مِن (حَقٍّ)، وقالَ الزَّجَّاجُ: مِن «بغير حَقٍّ».

ع: فيما أظنُّ. انتهى.

ويُبطِلُه أنَّ البدلَ في الإيجابِ لا يَصِحُّ، ويُبطِلُ قولَ الزَّمَخْشَريِّ أنَّ التقديرَ يصيرُ: «بغير إلَّا».

ع: الذي أَفْهَمُه أنَّ المعنى: لم يَنْقِمُوا منهم إلا قولَهم: ربُّنا اللهُ، فهذا استثناءٌ مِن محذوفٍ هو وعاملُه، دلَّ عليهما قولُه: «أُخرجوا بغير حقٍّ»؛ فإنَّ ذلك مما يُسأَلُ عنه، أو قولُه: «أُخرجوا» بمعنى النفيِ، أي: لم يُقَرُّوا في ديارِهم بغير حقٍّ إلا قولَهم: ربُّنا الله، والاستثناءُ غيرُ متصلٍ، أي: أخرجوهم بلا حقٍّ إلا قولَهم: ربُّنا اللهُ، بتقديرِ: لكنْ قولُهم.

وغير نصب سابق في النفي قد ... يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد
وإن يفرغ سابق إلا لما ... قبل يكن كما لو الا عدما
وألغ إلا ذات توكيد كلا ... تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا
وإن تكرر دون توكيد فمع ... تفريغ التأثير بالعامل دع
في واحد مما بإلا استثني ... وليس عن نصب سواه مغني

(١) انظر: (الكشاف) له ٣/ ١٦٠.

(٢) انظر: (معاني القرآن) له ٣/ ٤٣٠.

(٣) الحج ٤٠.

ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم

ع: مِنْ غريبِ ما وَقَعَ لي قولُ الشاعرِ[١]:

قَالَتْ سُعَادُ وَغَرَّهَا مِنْ عَيْشِهَا بَرْدُ المَقِيلِ وَسَرُّهَا تَغْنِيفِي:

مَا إِنْ أَرَاكَ وَأَنْتَ إِلَّا شَاحِبًا بَادِي الجَنَاجِنِ نَاشِزَ الشُّرْسُوفِ

قال أبو عَلِيٍّ في الجزء الحادي والعشرين مِن (التَّذْكِرةِ): هكذا رواه مُحَمَّدُ بنُ السَّرِيِّ[٢]، بالنَّصبِ، وقالَ: أرادَ: إلَّا وأنت شاحِبٌ، قالَ ـ يعني: ابنَ السَّرِيِّ ـ: هكذا يقولُ أهلُ العربيةِ، والصوابُ رفعُ (شاحِب)؛ لأنَّ حُكمَ إعرابِ ما بعدَ (إلَّا) إذا كانت (إلَّا) في غيرِ موضِعِها على حُكمِه إذا كانت في موضِعِها.

ع: يظهرُ لي أنَّه قد يجوزُ النَّصبُ على التَّوَهُّمِ؛ لأنَّ (إلَّا) في التقديرِ داخلةٌ على الحالِ، فموضِعُ الجملةِ يكونُ بعدَها نَصبًا، فلمَّا توسَّطتْ بينَ جزئَي الجملةِ تَوَهَّمَ أنَّها في موضعِها في أوَّلِ الحالِ، فجاءت الحالُ مفردًا، فنَصَبَها.

وانصب لتأخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد

كلم يفو[٣] إلا امر[ؤ][٤] إلا علي وحكمها في القصد حكم الأول

واستثن مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بإلا نسبا

---

(١) من الكامل، وهما في (التذكرة) لأبي علي الفارسي، ولم يعثر عليه.

(٢) يعني به ابن السراج.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) زيادة لا بد منها.

أنشدَ في (الكَامِلِ)[(١)]:

وَإِنِّــي لَعَبْــدُ الضَّــيْفِ مَــا دَامَ نَــازِلًا ... وَمَـا مِـنْ خِلَالِـي غَيْرَهَـا شِـيْمَةُ العَبْـدِ

وقالَ: (غيرها) استثناءٌ مقدَّمٌ، يعني: فلِهَذا نُصِبَ، كما تقولُ: «ما قامَ إلا زيدًا القومُ».

فإن قلتَ: كيف أجازَ س[(٢)] في[(٣)]:

وَلَا عَيْــبَ فِــيهِمْ غَيْــرَ أَنَّ سُــيُوفَهُمْ

أن تَرفعَ (غيرًا)؟

قلتُ: قالَ: إنَّه على الوَصفِ، كأنَّك جعلتَ ذلك عَيبًا لهم، ويكونُ إذ ذاك على لغةِ تَمِيمٍ.

ولا يجوزُ أن تَحمِلَ (غيرًا) على (إلَّا) في ابتداءِ الاسمِ بعدَها، لا تقولُ: «ما أَتَى أحدٌ غيرُ زيدٍ خيرٌ منه»، بمعنى: إلا زيدٌ خيرٌ منه.

ع: قولُه: «ويكونُ ذلك»[(٤)]، لعلَّه: «أو يكونُ ذلك»؛ لأنَّ البدلَ غيرُ الصفةِ.

---

(١) انظره في: ٢/ ٧٠٩، والبيت لقيس بن عاصم المنقري، وهو من الطويل. انظر: عيون الأخبار ١/ ٣٧٧.

(٢) يقصد بهذا الرمز هنا الإمام السيرافي. انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٨/ ٢٠٤ وحواشي المفصل للشلوبين ٢٤٤.

(٣) بتمامه:

وَلَا عَيْــبَ فِــيهِمْ غَيْــرَ أَنَّ سُــيُوفَهُمْ ... بِهِــنَّ فُلُــولٌ مِــن قِــرَاعِ الكَتائِــبِ

والبيت للنابغة الذبياني، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٤٤ والكتاب ٢/ ٣٢٦.

(٤) يقصد قول السيرافي المتقدم: «ويكونُ إذ ذاك على لغةِ تَمِيمٍ».

ولسوى سوى سواء اجعلا على الأصح ما لغير جعلا

واستثن ناصبا بليس وبخلا[1] وبعدا ويكون بعد لا

ابنُ بَابَشَاذَ[2]: في «ليسَ» و«لا يكونُ» مذهبان:

قيلَ: لا موضعَ لهما، بل هما جملتان دلَّتا على الاستثناءِ، ولم يتعلَّقا تعلُّقَ المعمولِ بالعاملِ، بل هما كقولِه تعالَى: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾[3] بعدَ قولِه تعالَى: ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا ﴾[4].

والحقُّ: أنَّها في موضعِ الصفةِ بعدَ النكرةِ، والحالِ بعدَ المعرفةِ، كـ: «جاءني رجالٌ ليسَ زيدًا»، و: «القومُ ليسَ زيدًا»، والدليلُ عليه أنَّه قد سُمِعَ مِن العربِ[5]: «أتَتْني امرأةٌ لا تكونُ فلانةَ»، فأنَّث الفعلَ لمَّا جَعَلَه صفةً.

ع: في التمثيلُ بـ «رجالٌ ليس زيدًا» نظرٌ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ فيه الاستثناءُ بعدَ... يستثنى منه، ثم ولو سُلِّمَ، فالتأنيثُ غيرُ مستلزِمٍ للصفةِ، بل هو مراعاةٌ لِمَا تقدَّمَ، ثم هو مخالِفٌ لتقديرِ الاسمِ. لَفْظُ البَعْضِ.

ع: الصوابُ عندي أن يُقالَ في مثالِ ابنِ بَابَشَاذَ: «رجالٌ لا يكونون زيدًا»، وأنَّه يجبُ التأنيثُ في مثالِ المَرْأَةِ، والجملةُ إذ ذاك فيهما صفةٌ لا غيرُ، وأنَّه يقعُ «لا يكونُ»

---

(١) كذا بخط ابن هشام، والصواب إسقاط الباء؛ ليستقيم الوزن.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ٤٤٦ وما بعدها.

(٣) التوبة ٩٩.

(٤) التوبة ٩٧.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٨.

موقعَ (إلَّا)، فتُحملُ عليها في أنَّه لا يكونُ بعدها جزءان، وإنَّما هي صفةٌ، كقولِك: «خَلَوا عن زيدٍ»، وأمَّا: «القومُ لا يكونُ زيدًا»، فاستثناءٌ، وبثبوتِ الوصفيةِ بـ«لا يكونُ» يَصِحُّ إثباتُ الاتصالِ في مسألةِ (القَوْم)، وأنَّه مُخصَّصٌ متَّصلٌ مخالِفٌ للآيةِ ولنحوِها، فاستدلالُه جيدٌ، وأمثلتُه فاسدةٌ.

واجــرر بســابقي يكــون إن تــرد وبعـد مـا انصـب وانجـرار قـد يـرد

مسألةٌ: إذا استثنيتَ بـ«خلا» وبـ«عدا» مع (ما) وجبَ نَصْبُ المستثنَى، فقلت: «قام القومُ ما خلا زيدًا»، و: «ما عدا عَمْرًا»، والنصبُ على المفعوليةِ، والفاعلُ مستترٌ عائدٌ على البعضِ المفهومِ مِن القومِ، يدلُّك على ذلك قولُك: «قامَ النسوةُ ما خلا هندًا»، فلو كانَ الضميرُ للنسوةِ لقلتَ: «ما خَلَوْنَ»، أو لهندٍ لقلتَ: «ما خَلَتْ»، ولكن لَمَّا كانَ للبعضِ ـ وهو مذكَّرٌ ـ ذَكَّرْت، ونظيرُه: استشهادُنا بـ: «ما قام إلا هندٌ»، على أنَّ ثَمَّ فاعلًا محذوفًا في ذلك، وفي: ما قام إلا....

وأمَّا حُكمُ «ما خلا»، و: «ما عدا»؛ فإنَّهما في موضعِ نَصْبٍ على الظرفيةِ، وذلك أنَّ (ما) مصدريةٌ، كالتي في قولِه[1]:

يَسُـرُّ المَـرْءَ مَـا ذَهَـبَ اللَّيَـالِي ....

و(ما) المصدريةُ تَصِحُّ نيابتُها عن ظروفِ الزَّمانِ، كالمصادرِ الصريحةِ، أَلَا ترى إلى قولِك: «أصحبُكَ ما دام زيدٌ عندَك»، فإنَّه بتقديرِ: «مدَّةَ دوامِ زيدٍ عندك».

---

(١) بتمامه:

يَسُـرُّ المَـرْءَ مَـا ذَهَـبَ اللَّيَـالِي وكـان ذهـابُهنَّ لـه ذَهَابـا

والبيت من الوافر. انظر: المفصل ٣٧٥.

كما أنَّ: «أتيتُه طلوعَ الشمسِ»، بتقديرِ: وقتَ طلوعِها، فكذلك هنا المعنَى: وقتَ خُلُوِّهم عن زيدٍ، و: وقتَ مجاوزتِهم.

وينبغي أن تُلَخَّصَ هنا أسئلةٌ، فيقالُ أوَّلًا: اعلمْ أنه إذا استُثني بـ«خلا» و«عدا» المسبوقتَين بـ(ما) وجبَ نَصْبُ المستثنى، فتقولُ[1]:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ ....

و: «قامَ القومُ ما عدا زيدًا»، إذا تحقَّق ذلك، فنقولُ: لِمَ وَجَبَ النصبُ؟

فنقولُ: لأنَّ المستثنَى مفعولٌ؛ لأنَّ «خلا» و«عدا» فِعْلان.

فيُقالُ: فأين الفاعلُ؟

فنقولُ: ضميرٌ مستترٌ مفرَدٌ مذكَّرٌ أبدًا، عائدٌ على البَعْضِ المفهومِ مِن القَوْلِ.

فيُقالُ: وما الذي دلَّ على أنَّ «خلا» و«عدا» فِعْلان؟

فنقولُ: وقوعُهما صلةً لـ(ما) المصدريةِ، وهي لا تُوصَلُ إلا بالجُمَلِ الاسميةِ أو الفعليةِ، وليسَ هنا اسميةٌ، فتعيَّنَت الفعليةُ.

فيُقالُ: مَنْ قالَ: إنَّ (ما) مصدريةٌ؟

فنقولُ: لأنَّه لا يَصِحُّ غيرُها.

فيُقال: فمَنْ قالَ: إنَّ ذلك الضميرَ عائدٌ على البَعْضِ؟

---

(١) بتمامه:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ

والبيت للبيد بن ربيعة رضي الله عنه، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢٥٦ وشرح التسهيل ٢/ ٣١٠.

فنقولُ: لأنّه مفردٌ مذكَّرٌ مطلقًا، ولو كانَ للأوَّلِ لوجبَ: «قامَ القومُ ما خَلَوا زيدًا»، أي: ما جانَبوا زيدًا، و: «قامَ نسوةٌ ما خَلَوْنَ زيدًا»، أي: ما اجتَنَبْنَ زيدًا.

فيقالُ: فما موضعُ (ما)؟

فنقولُ: نَصْبٌ على الظرفيةِ، والمعنى: مدَّةَ خُلُوِّهم عن زيدٍ، فحُذِفَ المضافُ، وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَه، كما تقولُ: «أتيتُكَ طلوعَ الشمسِ»، أي: وقتَ طلوعِها.

فيُقالُ: مَنْ قالَ: إنَّ هذا يجوزُ في المصادرِ غيرِ الصريحةِ؟

فنقولُ: قالت العربُ[1]: «لا أصحبُكَ ما دام زيدٌ صديقَك»، قالت النحاةُ ـ والمعنى يُصدِّقُهم ـ: إنَّ المعنَى: مدَّةَ دوامِ زيدٍ صديقَك، فثبتَ أنَّ الأصلَ: «خُلُوَّ بعضِهم عن زيدٍ»، ثم: «مدَّةَ خُلُوِّهم»، ثم: «ما خلا».

فيقالُ: (ما) المصدريةُ لا تُوصَلُ إلَّا بالأفعالِ المتصرِّفةِ، ألَا ترى أنَّ النحاةَ يجعلون قولَ الشاعرِ[2]:

بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الخِيَانَةِ وَالغَدْرِ

من الضروراتِ.

وعلَّةُ ذلك أنَّها لا بدَّ أن تُقدَّرَ مع الفعلِ بالمصدَرِ، فإذا كانَ الفِعلُ جامدًا لم يمكن ذلك.

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٥٨.

(٢) بتمامه:

أليس أَمِيري في الأمورِ بأنتما ... بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الخِيَانَةِ وَالغَدْرِ

والبيت من الطويل. انظر: الشيرازيات ٢/ ٥٩٩ والتذييل والتكميل ٣/ ١٥١.

فنقولُ: فَرْقٌ بينَ الفِعلِ الذي وُضِعَ غيرَ متصرِّفٍ وغيرِه، فالذي وُضِع غيرَ متصرِّفٍ لا يجوزُ فيه هذا، والذي وُضِعَ متصرِّفًا، ثم وَقَعَ صلةً، فلا مانعَ فيه، ثم إنَّه حِينَ ذلك يلزمُ صيغةَ الماضي؛ بسببِ وقوعِه صلةً لـ (ما)، لا لسَببٍ في نفسِه، كما في: «ما دامَ»، وهذا الجُمودُ العارِضُ لا يمنعُ مِن التقديرِ بالمصدَرِ، بخلافِ ما لو كانَ الجُمودُ مُقارِنًا للوَضْعِ.

يمكنُ أن يقالَ في: «ما خلا زيدًا»: أي: «خُلُوَّهم عن زيدٍ»، ثم: «خالِينَ عن زيدٍ»، فهو مصدَرٌ في موضعِ الحالِ، مثلُ: «جاءَ زيدٌ مَشْيًا».

قالَ بَدْرُ الدِّينِ[1]: (ما) المصدريةُ إمَّا في موضعِ الحالِ هي والصلةُ، أي: «قاموا مجاوِزًا بعضُهم زيدًا»، أو الظرفِ على حَذْفِ المضافِ، أي: «مدَّةَ مجاوزتِهم زيدًا».

الدليلُ على تعدِّي «خلا» قولُهم[2]: «افعَلْ هذا وخَلاكَ ذَمٌّ»، أي: «تجاوَزَك».

قالَ ابنُ الأَنْبَارِيِّ وابنُ سَعْدَانَ[3]: إنَّ استعمالَ «عدا» دونَ «ما» لم يُسمع مِن العربِ، فلا يجوزُ. ش[4].

قالَ: ولم يُورِد س الخفضَ بـ «عدا»، وأمَّا «خلا» فحكى فيها س[5] فيها[6]

---

(١) يعني ابن الناظم. انظر: (شرح الألفية) له ٢٢٥.

(٢) انظر: العين ٨/ ١٧٩ والأمثال لأبي عبيد ٢٢٩.

(٣) أبو جعفر محمد بن سعدان بن المبارك الضرير الكوفي، توفي عام ٢٣١هـ. انظر: تاريخ العلماء النحويين ١٨٥ ونزهة الألباء ١٢٣.

(٤) يقصد (الشلوبين في حواشيه على المفصل). انظره في: ٢٣٨.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٨ وما بعدها.

(٦) كذا في المخطوطة بإعادة (فيها).

الوجهين، وأمّا أبو الحَسَن[1] فحَكَى الخفضَ بهما معًا.

وحيـــث جـــرا فهمـــا حرفـــان ... كمـــا همـــا إن نصـــبا فعـــلان

وكخـــلا حاشـــى ولا تصـــحب مـــا ... وقيـــل حـــاش وحشـــى فاحفظهمـــا

قالَ[2]:

حَشَـــى رَهْـــطِ النَّبِـــيِّ فَـــإِنَّ مِـــنْهُمْ ... بُحُـــورًا لَا تُكَـــدِّرُهَا الـــدِّلَاءُ

❁ ❁ ❁

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩/ ٢٢.

(٢) البيت من الوافر. انظر: الزاهر ١/ ٥١٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٩.

الحَالُ

ع: لِيُنْتَبَهْ للفَرْقِ بينَ الحالِ والصفة، فقَلَّ مَنْ يعرفُ ذلك، فأقولُ:

الحالُ مُقَيِّدةٌ للعامِلِ، والصِّفةُ مُقَيِّدةٌ للذاتِ، فإذا قلتَ: «جاءني كلُّ رجلٍ قائمٍ»، فعمومُ (كلّ) باقٍ بالنسبةِ إلى كلِّ قائمٍ، وإذا قلتَ: «جاءني كلُّ رجلٍ قائمًا»، فعمومُ (كلّ رجلٍ) باقٍ في جميع الأشخاصِ، والحالُ مُقَيِّدةٌ لمجيءِ الجميعِ، فالمعنَى ـ كما ترى ـ متغايرٌ، والحالُ لا تُقَيِّدُ صاحبَها وتزيلُ عمومَه، وإنَّما تُقَيِّدُ عاملَها، وتزيلُ إطلاقَه بالنسبةِ إلى الهيئاتِ.

وسُئِلتُ مرةً عن قولِه تعالَى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۝ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[1]، قيلَ: لِمَ لا جَعَلَ النحاةُ (قرآنًا) حالًا مِن قولِه: «كلِّ مَثَلٍ»؛ لقُرْبه، دونَ (قرآنٍ)؟

فقلتُ: يَفْسُدُ المعنَى؛ لأنَّه يقتضي أنَّ كلَّ مَثَلٍ قرآنٌ عربيٌّ، وأنَّه ضُرِبَ، وذلك لا يستقيمُ.

فقيلَ لي: هو بمنزلة: «كلُّ مثلٍ هو قرآنٌ عربيٌّ».

ففرَّقتُ بينَ الحالِ والصِّفةِ بما ذكرتُ.

ع: الحالُ ضَرْبٌ مِن الخَبَرِ، وكثيرًا ما يسمِّيها س[2] خَبَرًا، قالَ ابنُ جِنِّي في

---

(١) الزمر ٢٧ ـ ٢٨.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٤٩ و٢/ ٥٠ وغيرها.

(المحتَسَبِ)[1]: ولو شئتَ أن تأتيَ بعشرِ أحوالٍ إلى أضعافِ ذلك، لجازَ وحَسُنَ، كما في خَبَرِ المبتدأ، وعلى ذلك امتنعَ أبو الحَسَنِ[2] مِن نحوِ: «لولا هندٌ جالسةً لقمتُ»؛ لأنَّ هذا موضعٌ امتنَعَت العربُ فيه مِن الخَبَرِ، والحالُ ضَرْبٌ مِن الخَبَرِ.

الحـال وصـف فضـلة منتصـب ... مُفهـم في حـالٍ كفـردا أذهـب

[(فَضْلةٌ)]: لأنَّه مُتَمِّمٌ لمعنَى الجملةِ، وهذا حقيقةُ الفَضْلةِ.

وكونــه منــتقلا مشــتقا ... يغلــب لكــن لــيس مســتحقا

[(منتقلًا)]: مِن الناسِ مَنْ زعمَ أنَّه لا يُشتَرَطُ انتقالُها؛ لقولِهم[3]: «دعوتُ اللهَ سميعًا».

قلنا: معناه: (مُجِيبًا)، كقولِهم: «سمعَ اللهُ لمَن حمِدَه»، ومعنى (سميعًا): مقدَّرًا لِأَنْ يستجيبَ، كقولِهم[4]: «معه صقرٌ صائدًا به غدًا».

قالُوا: ومنه: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[5].

قلنا: الحقُّ قد يكونُ غيرَ مُصَدِّقٍ ولا مُكَذِّبٍ. من (شرح الجُمَل)[6] لابن عُصْفُورٍ.

---

(١) انظره في: ٢/ ٣٠٧.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ٢٨٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٨.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٤٩.

(٥) البقرة ٩١.

(٦) انظره في: ١/ ٣٣٨.

[(مشتقًّا)]: لأنَّ الدالَّ على الهيئةِ الخاصةِ لا يكونُ إلَّا مشتقًّا.

ع: فأمَّا: «قعدتُ قِعْدةً حسنةً»، فإنَّ الدالَّ على الهيئةِ الخاصةِ الوصفُ.

ويكثـــر الجمـــود في ســـعر وفي مبـــدي تـــأول بـــلا تكلـــف

كبعـــه مـــدا بكـــذا يـــدا بيـــد وكـــر زيـــد أســـدا أي كأســـد

والحـــال إن عـــرف لفظـــا فاعتقـــد تنكيـــره معنـــى كوحـــدك اجتهـــد

قد يَرِدُ الحالُ معرفةً بـ(أل)، وقد يَرِدُ معرفةً بالإضافة، فيُؤَوَّلان بنكرةٍ:

فالأوَّلُ نحوُ[1]: «ادخلُوا الأولَ فالأولَ»، أي: مرتَّبين، و[2]: «جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ»، أي: جميعًا، و[3]: «أرسَلَها العِرَاكَ»، أي: مُعْتَرِكةً، ومنه: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾[4]، أي: ذليلًا.

والثاني نحوُ: «رَجَعَ عَوْدَه على بَدْئه»، أي: عائدًا، و: «جلسَ وَحْدَه»، أي: منفردًا، و: «فعلَ ذلك جهدَه»، أي: مجتهدًا.

ووقعَ مُعَرَّفًا بالعَلَميةِ أيضًا، سُمِع[5]: «جاءَت الخيلُ بَدَادِ»، أي: مُتَبَدِّدةً، و(بَدَادِ) عَلَمُ جنسٍ، كـ: (فَجَارِ). مِن (شَرْحِ المصنِّفِ للتَّسْهِيل)[6].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٨.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٥.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٢.

(٤) المنافقون ٨، ولم يُذكر من قرأ بها. انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ١٦٠ ومختصر ابن خالويه ١٥٧.

(٥) انظر: العين ٨/ ١٤.

(٦) انظره في: ٢/ ٣٢٧.

وذَكَرَ[١] أنَّ بعضَ نِساءِ قُرَيشٍ قالت ـ بعد قولِه عليه السلامُ: «تَصَدَّقْنَ؛ فإنَّكُنَّ أكثرُ أهلِ النارِ» ـ: وما لنا أكثرَ أهلِ النارِ[٢].

قالَ[٣]: وقد نصَّ س[٤] على تعريفِ (أَفْعَل) التفضيلِ بالإضافةِ للمعرفةِ في بابِ (ما لا يكونُ فيه الاسمُ إلا نكرةً).

ابنُ عُصْفُورٍ[٥]: أصلُ الحالِ التنكيرُ؛ لأنَّها مُفَسِّرةٌ لِمَا انْبَهَمَ مِن الهيئاتِ، والمُنْبَهِمُ مجهولٌ، فوجبَ أن يكونَ نكرةً.

ع: فيه نظرٌ.

وزعمَ الأستاذُ[٦] أنَّ ذلك لأنَّها يحصُلُ منها نكرةً تَبْيِينُ المجهولِ، كما إذا كانت معرفةً، فلم يكن لتكلُّفِ التعريفِ فائدةٌ، وهذا يقتضي جوازَ مجيئِها في القياسِ معرفةً، إلَّا أنه عُدِلَ عنه؛ لعدمِ الاحتياجِ إليه، وهو...؛ لأنَّ التعريفَ يدُلُّ على عَهْدٍ متقدِّمٍ، وأنت ليسَ بينَك وبينَ مخاطَبك عَهْدٌ قديمٌ في هيئةٍ.

وقولُهم: «ادخلُوا الأولَ فالأولَ»، و: «جاءَ القومُ الجمَّاءَ الغفيرَ»، (أل) فيهما زائدةٌ، و(الغفيرَ) وصفٌ لازمٌ، كلزومِ وصفِ (مَنْ) في: «بِمَنْ مُعْجِبٍ لك»[٧]،

---

(١) يعني به ابن مالك. انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ٣٢٧.

(٢) انظر: صحيح مسلم ٧٩.

(٣) يعني به ابن مالك. انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ٣٢٧.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ١١٠.

(٥) انظر: (المقرب) له ٢١٩.

(٦) يقصدون به أبا علي الشلوبين. انظر: (شرح الجزولية) له ٢/ ٧٢٨ وما بعدها.

(٧) التحشية مستفادة من ابن عصفور. انظر: (المقرب) له ٢١٩.

ويوضِّحُ ما قلنا قولُهم[1]: «جاءَ القومُ جمَّاءَ غفيرًا».

وعن الكِسَائيِّ وابنِ الأَعْرَابيِّ[2] أنَّ «الجمَّاءَ الغفيرَ» البيضةُ الحديدُ تَضُمُّ الرأسَ، فالتقديرُ: مثلَ الجمَّاءِ، كقول...[3]:

تَعُدُ فِيكُمُ جُزرَ[4] الجَزُورِ رِمَاحُنَا ....

فهي مثلُها، إلَّا أنَّ هذا البيتَ شاذٌّ قبيحٌ ضعيفٌ، لا يجوزُ إلَّا في الضرورةِ؛ لقُبحِ اللفظِ، و«الجمَّاءَ الغفيرَ»... «أَلْ» زائدة.

ع: قبحُ اللفظِ موجودٌ فيهما، وظاهرُ كلام ابنِ مَالِكٍ[5] أن المضاف إليه ينوب عن المضاف في... أنه لا ضعفَ فيه.

وقالَ أَحْمَدُ بنُ يَحْيَى[6]: إنَّ نَصْبَ «الجمَّاءَ الغفيرَ» على المدحِ، وأجازَ خفضَه على البدلِ، نحوُ[7]: «بإخوتِك الجمَّاءِ الغفيرِ»، كما يُقالُ: مررت بزيد....

---

(١) انظر: التقفية ٦٨ والمقصور والممدود للقالي ٣٧٧.

(٢) انظر: الغريبين ١/ ٤٠٠.

(٣) بتمامه:

تَعُدُ فِيكُمُ جَزْرَ الجَزُورِ رِمَاحُنَا ... ويُمْسِكنَ بالأكبادِ منكسراتِ

والبيت لامرأة من بني عامر، وهو من الطويل. انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٧٤٩ والتذييل والتكميل ٤/ ١٦١.

(٤) كذا الضبط بضم الجيم بخط ابن هشام، والصواب فتحها.

(٥) يقصد قوله في البيت ٤١٣:

وما يلي المضافَ يأتي خَلَفَا ... عنه في الإعراب إذا ما حُذِفا

(٦) الإمام أبو العباس ثعلب. انظر: التذييل والتكميل ٩/ ٣٢.

(٧) منقول عن الجرمي. انظر: التذييل والتكميل ٩/ ٣٢.

وهذا ـ أعني: الخفضَ ـ غيرُ مسموعٍ، وإنما سُمع الرفعُ في التَّمامِ، والنصبُ في النُّقصانِ[1]، وإنما... أنها زائدة في: «الأولَ فالأولَ»؛ لأنَّ الحالَ إذا لم... ولا واقعًا موقعَه لم يكن معرفةً بـ (أل).

قالَ أبو الفَتْحِ[2] ما ملخَّصُه: «وَحْدَه» في الأصلِ مصدرُ: «أوحدته إيحادًا»، لكنه جِيءَ به على حذفِ الزوائدِ، مثلُ: (قَيْد الأوابدِ)، فلمَّا تغيَّرَ عن صيغتِه الأولى سميناه اسمًا، ولم يُثَنَّ[3] ولم يُجمع؛ اعتبارًا بالمصدريةِ أو الجنسيةِ، ومثالُ إفراده وهو للجميعِ قولُه[4]:

أَعَاذِلَ هَلْ يَأْتِي القِبَائِلَ مِثْلَنَا ... مِنَ المَوْتِ أَوْ أُخْلِي[5] لَنَا المَوْتُ وَحْدَنَا

وأجازَ الكوفيون تثنيتَه وجمعَه، فقالوا[6]: وَحْدَيْنا، و[7]: وُحُودَنا.

قالَ ابنُ الخَشَّابِ: ليسَ ذلك بمسموعٍ ولا مقيسٍ على كلامٍ فصيحٍ.

---

(١) جاء في التذييل والتكميل ٩/ ٣٢ عكس هذا، أي: النصب في التمام، والرفع في النقصان، ونسبه إلى الكسائي.

(٢) انظر: (المحتسب) له ١/ ١٠٠ و(الخصائص) له ٢/ ٢٢٢.

(٣) في المخطوطة: (يبين)، الحروف مهملة.

(٤) البيت لمعن بن أوس، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢٣ وتهذيب اللغة ٧/ ٢٣٥.

(٥) كذا مضبوطة بخط ابن هشام، وضبطها في المصادر: أُخْلَى.

(٦) انظر: المحكم ٣/ ٤٩٠.

(٧) عدَّها لحنًا ابن مكي الصقلي في (تثقيف اللسان) ١٥٦، وابن هشام اللخمي في (المدخل إلى تقويم اللسان) ٣٠٤، والصفدي في (تصحيح التصحيف وتحرير التحريف) ٥٤٠، ولم يذكرها أحد قبلهم.

مسألةٌ: «مررتُ بزيدٍ وَحْدَه»، قالَ المُبَرِّدُ[1]: يجوزُ أن يكونَ حالًا مِن الفاعلِ والمفعولِ، وأَبَى الزَّجَّاجُ[2] إلَّا أن يكونَ حالًا مِن الفاعلِ فقط؛ لأنَّه عندَه مصدرٌ، أو كالمصدرِ، والمصادرُ تجيءُ في موضعِ الحالِ مِن الفاعلِ.

قالَ ابنُ الخَشَّابِ: وما قالَه المُبَرِّدُ يمكنُ أن يُحمَلَ عليه في بعضِ الأحوالِ؛ لاحتمالِه، وتمثيلُ س[3] بـ: «مررت برجلٍ وَحْدَه»؛ يدلُّ على أنَّه حالٌ مِن الفاعلِ؛ لقلَّةِ مجيءِ الحالِ مِن النكرةِ، ومن ذلك[4].

ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتة زيد طلع

فأمَّا المعرَّفُ فقليلٌ؛ لأنَّه يحتاجُ إلى تأويلين: تأويلٍ لكونِه مصدرًا، وتأويلٍ لكونِه معرفةً، فيؤوَّل بمشتقٍ نكرةٍ. مِن (شَرْحِ العُمْدَةِ)[5].

ولم ينكر غالبا ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو يبن

[(غالبًا)]: احترازٌ مِن: «عليه مائةٌ بيضاءَ»، وقولِه[6]:

وَمَا حَلَّ سَعْدِيٌّ غَرِيبًا بِبَلْدَةٍ فَيُنْسَبَ إِلَّا الزِّبْرِقَانُ لَهُ أَبُ

[(أو يخصَّصْ)]: في الحديثِ[7]: «وصلَّى رجالٌ خلفَه قيامًا».

---

(١) انظر: (المقتضب) له ٣/ ٢٣٩.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ١٥٥.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٣.

(٤) كذا في المخطوطة، ولا تتمة.

(٥) انظره في: ١/ ٤١٩.

(٦) البيت للَّعِين المنقري، وهو من الطويل. انظر: الكتاب ٣/ ٣٢ وضرائر الشعر ٢٩٧.

(٧) في البخاري ٦٨٨ وغيره: «وصلَّى وراءَه قومٌ قِيامًا».

مــن بعــد نفــي أو مضــاهيه كــلا   يبغ امـر[ؤ] على امـر[ئ] مستسـهلا

ذَكَرَ ابنُ عُصْفُورٍ[١] مِن المسوِّغات امتناعَ كَونِ الحالِ صفةً، نحوُ: «مررتُ ببُرٍّ قفيزًا بدرهمٍ»، و: «ماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ»، و: «وَقَع أمرٌ فجأةً»، ألَا ترى أنَّ هـذه لا تكـونُ صفاتٍ حتى تخرُج بها عن وضعها الأصليّ.

فانتصابُ الحالِ بعدَ المعرفةِ؛ لتعذُّرِ الوَصفِ، وكذا هنا، وأجرَوا النكرةَ المخصَّصةَ مُجرَى المعرفةِ، فإنه[٢] نحو: «مائةٌ بيضًا»، فشاذٌّ.

وسـبق حـال مـا بحـرف جـر قـد   أبـــو[٣] ولا أمنعــه فقــد ورد

جَعَل أبو البَقَاءِ[٤]: ﴿عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ﴾[٥] حالًا مِن قولِه: «بدمٍ».

والمعنى عليه، وذلك في هذه المسألةِ سَهلٌ؛ لأنَّ الحالَ ظَرْفٌ، وقد أجازَ ذلك بعضُهم فيما كانَ كذلك خاصةً.

وقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[٦]: لا يجوزُ؛ لأنَّ حالَ المجرورِ لا تتقدَّمُ، بل هو حال من فاعلِ «جاؤوا».

وهذا فاسدٌ؛ لأنَّ القميصَ ليسَ حالُ القومِ أنَّهم عليه، أي: فوقَه، كذا قدَّرَه هو، قالَ: أي: فوقَه.

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٣٩.

(٢) كذا بخط ابن هشام، ولعله سبق قلم، والصواب: فأمَّا.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) انظر: (التبيان) له ٢/ ٧٢٦.

(٥) يوسف ١٨.

(٦) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٤٥١.

ولا تجز حالا من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله

ابنُ عُصْفُورٍ: لا يكونُ العاملُ في الحالِ إلا العاملَ في صاحِبِها، فلو قلتَ: «جاءَ غلامُ هندٍ ضاحكًا»، جازَ، فلو قلتَ: «ضاحكةً»، لم يَجُزْ؛ لأنَّ عاملَ (هندٍ): (الغلامُ) بما فيه مِن معنَى اللامِ؛ لأنَّه جُعِلَ نائبًا عن عاملِ الحالِ «جاءَ»، فإن أعمَلتَ (الغلام) في الحالِ على تأويلِه بمشتقٍّ، حتى كأنَّك قلتَ: «جاءَ الذي خَدَمَ هندًا»، جازَ ذلك. انتهى.

ولم يَذْكُر غيرَ ذلك في هذا المقامِ في (شَرْحِ الجُمَلِ الكبيرِ)[1].

أو كان جزء ما له أضيفا أو مثل جزئه فلا تحيفا

مِن (التُّحْفةِ)[2]: مثالُ الجزءِ: «ضُرِبَ ظهرُ زيدٍ قاذفًا»، ﴿وَنَزَعْنَا﴾ الآيةَ[3]، وشِبْهِ الجزءِ: «أعجبني كلامُه مخاصِمًا»، و: ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾[4].

قالَ: والثالثُ: أن يكونَ مصدرًا، هكذا قيَّده...، كـ: أعجبني ضَرْبُ... مكتوفًا، و: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾[5].

قالَ: فـ(مثواكُم) مبتدأٌ ثانٍ، (فيها) خبرُه.

---

(١) لم أجد كلامه في مطبوعة الكتاب.

(٢) هو نقد وتعليق لابن مالك على كافية ابن الحاجب، جمعه ابن جماعة من إملاء الإمام ابن مالك عليهم. انظر: التحفة ٨٩.

(٣) الحجر ٤٧، والآية بتمامها: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾.

(٤) النحل ١٢٣.

(٥) الأنعام ١٢٨.

قـالَ الزَّمَخْشَـريُّ[١] في: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[٢]: إنَّ (مَيْتًا) حالٌ مِن الأخِ.

ورَدَّ عليه أبو حَيَّانَ[٣]، وقالَ: لا تجيءُ مِن المضافِ إليه، إلَّا إذا كانَ له موضعٌ مِن الإعرابِ، نحوُ: «أعجبني ركوبُ الفرسِ مُسَرَّجًا»، و: «قيامُ زيدٍ مسرعًا».

قالَ: وأجازَ بعضُ أصحابِنا[٤] ذلك إذا كانَ الأوَّلُ جُزءًا أو كجزءٍ، وقد رَدَدْنا عليه في كتبِنا النحويةِ[٥]، والصوابُ أنَّه حالٌ مِن (لحم).

ع: لا يَفْهَمُ ذو ذوقٍ صحيحٍ كَونَه حالًا مِن (اللَّحمِ).

وقالَ الزَّمَخْشَريُّ[٦] في: ﴿تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[٧]: إنَّ الجملةَ حاليةٌ.

ع: قلتُ: يريدُ أنَّه حالٌ مِن المضافِ إليه[٨]، وجازَ ذلك عندَنا؛ لأنَّ المضافَ جزءٌ مِن المضافِ إليه.

وقالَ أبو حَيَّانَ[٩]: إن أرادَ أنَّ صاحبَ الحالِ (العينان)؛ فكانَ حقُّه أن يكونَ:

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٣٧٣.

(٢) الحجرات ١٢.

(٣) انظر: (البحر المحيط) له ٩/ ٥٢٠.

(٤) يقصد به ابن مالك.

(٥) ردَّ عليه في التذييل والتكميل ٩/ ٨٢ وفي منهج السالك ٢/ ٣١١.

(٦) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٧١٨.

(٧) الكهف ٢٨، وهي بتمامها: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾.

(٨) المضاف إليه المقصود الضمير في: عيناك.

(٩) انظر: (البحر المحيط) له ٧/ ١٦٧.

«تُرِيدان»، أو الكافُ، فالحالُ مِن المضافِ إليه لا تجوز؛ لئلَّا يختلفَ عامِلُ الحالِ وعامِلُ صاحِبِها، إلَّا إنْ قُلنا بقولِ بعضِهم: إنَّه يجوزُ إنْ كانَ المضافُ جزءًا، وهو هنا حَسَنٌ؛ لأنَّ المرادَ بالنهيِ الشخصُ، لا العينان.

قلتُ: لا يلزمُهُ على ذلك أن يُقالَ: «تُرِيدان»؛ لأنَّه يكونُ مثلَ قولِه[1]:

بِهَا العَيْنَانِ تَنْهَلُّ

وقولِه[2]:

فَكَأَنَّ فِي العَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ ... أَوْ سُنْبُلًا[3] كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتِ

نَعَمْ، هو قليل.

وقالَ مَكِّيٌّ[4] في: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[5]: لا يكونُ (حنيفًا) حال[6] مِن (إبراهيم)؛ لأنَّه مضافٌ إليه.

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[7]: وليسَ كما قالَ؛ لأنَّ الحالَ قد يَعمَلُ فيها حرفُ الجرِّ إذا

---

(١) البيت لامرئ القيس، وهو من مشطور الهزج. انظر: ملحقات الديوان ٤٧٣ وجمهرة اللغة ١/ ٥٩.

(٢) البيت لسلمي بن ربيعة الضبي، وهو من الكامل. انظر: النوادر لأبي زيد ٣٧٥ وأمالي القالي ١/ ٩١.

(٣) جاءت في المخطوطة نقطة النون تحت.

(٤) انظر: (مشكل إعراب القرآن) له ٤٠٢.

(٥) البقرة ١٣٥ وغيرها.

(٦) كذا في المخطوطة.

(٧) انظر: (المحرر الوجيز) له ٣/ ٤٣١.

عَمِلت في [ذي][1] الحالِ، ك: «مررتُ بزيدٍ قائمًا».

ع: أمَّا إطلاقُ مَكِّيٍّ أنَّ الحالَ لا تأتي مِن المضافِ إليه؛ فرأيتُ لجماعةٍ مِن المتقدِّمين أنَّه قليلٌ لا ممتنعٌ، وقالَ ابنُ جِنِّي في (التَّنْبِيهِ)[2]: وإنَّما ذَكَرَ منه أبو الحَسَنِ بُوَيتًا[3]، وأمَّا غيرُ هؤلاء فيقولُ: إذا كان المضافُ عاملًا جازَ، نحوُ: «يعجبني قيامُ زيدٍ مسرعًا»، وقالَ بعضُهم: إنَّه إنْ كانَ جزءًا أو كجزءٍ جاز أيضًا، ومنهم المصنِّفُ[4].

وقولُ ابنِ عَطِيَّةَ: إنَّ الباءَ عاملةٌ في الحالِ في ذلك المثالِ بعيدٌ عن قولِ أهلِ الصَّنْعةِ، وإنَّما العاملُ الفِعلُ الذي هو عامِلٌ في محلِّ صاحبِ الحالِ.

والحال إن ينصب بفعل صُرفا أو صفة أشبهت المصرفا

فجائز تقديمه كمسرعا ذا راحل ومخلصا زيد دعا

إذا كانَ عاملُ الظَّرفِ معنًى جازَ تقديمُه عليه، نحو[5]:

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ

و[6]:

---

(١) ساقطة من المخطوطة، ومن دونها يختل المعنى، والتتميم من (المحرر الوجيز) المنقول منه.

(٢) انظره في: ٢١.

(٣) كذا بخط ابن هشام، وفي (التنبيه): بويبًا.

(٤) يقصد به ابن مالك.

(٥) البيت لبعض السعديين، وهو من مشطور الرجز. انظر: الكتاب ٤/ ١٧٣ والحجة ١/ ٩٨.

(٦) البيت لبعض بني أسد، وهو من مشطور السريع. انظر: تهذيب اللغة ١٢/ ٤٧ وشرح الأبيات لأبي علي الفارسي ٢٥٠ والتمام لابن جني ١٦٣.

أنَـا أبُـو المِنْهَـالِ بَعْـضَ الأَحْيَـانْ

المعنى: أنا المشهورُ والمعروفُ، لو قلتَ: «إِذْ جَدَّ النَّقْرُ أنا ابنُ مَاوِيَّةَ»، و: «بعضَ الأحيانِ أنا أبو المنهالِ»، جازَ، وأمَّا الحالُ فلا يجوزُ ذلك فيها؛ لأنَّ لها شَبَهًا بالمفعولِ، ألا ترى أنَّ الضاحِكَ زيدٌ في: «ضربتُ زيدًا ضاحكًا».

وقالَ ابنُ عُصْفُورٍ[1]: لأنَّها مُشبَّهةٌ بالظَّرفِ، ألا تراها على تقديرِ: «في حالةِ كذا».

والمشبَّهُ بالشيءِ لا يَقوَى قوَّتَه في الجميعِ، ولولا التَّشبيهُ بالظَّرفِ لم يُعْمِلُوا فيها المعانيَ...: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[2].

وإنَّما قلنا: إنَّها مُشبَّهةٌ بالمفعولِ؛ لأنَّها فضلةٌ عن تمامِ الجملةِ.

ومِن تقديمِهم الظَّرفَ المعمولَ للمعنى: «أكلَّ يومٍ لك ثوبٌ تلبسُه؟»، عاملُ (كلَّ) ما في (لك) مِن الاستقرارِ، لا «تلبسُه»؛ لأنَّ الصفةَ لا تعملُ فيما قبل الموصوفِ[3]، ولا فِعلٌ يُفسِّرُه «تلبسُه»؛ لأنَّه لا يُفسِّرُ إلا ما يَعملُ.

والأَخْفَشُ[4] يُسوِّي بينَ الحالِ والظَّرفِ، ويحتجُّ بقولِه تعالَى: ﴿مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾[5] فيمَنْ نَصَبَ[6]، وقولِ الشاعرِ[7]:

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٣٥.

(٢) هود ٧٢.

(٣) في المخطوط: (الموصول)، وهو سبق قلم.

(٤) انظر: البديع لابن الأثير ١/ ٢٠٠.

(٥) الزمر ٦٧.

(٦) قراءة عيسى بن عمر. انظر: مختصر ابن خالويه ١٣٢.

(٧) البيت للنابغة الذبياني، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٥٥ وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٦.

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهُمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارِ

قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[1]: وهذا... أعني: مطوياتٍ، وأعني: حَقْبَهم[2]، والجملةُ فاصلةٌ بينَ المبتدأ والخبرِ؛ لأنَّ فيها تشديد وتوكيد[3] للكلام.

وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفَه مؤخرا لن يعملا

[(لا حروفَه)]: عطفٌ على: (معنى)، لا على: (الفعل)؛ لفسادِ المعنَى.

[(مؤخَّرًا لن يَعْمَلا)]: مثل: زيدًا لن أضربَ[4].

إذا قلتَ: «هذا زيدٌ قائمًا»، فإعرابُه: (هذا) مبتدأٌ، و(زيدٌ) خبرٌ، و(قائمًا) حالٌ، ولا يجوزُ تقديمُه، هذا كلام المحقِّقين.

وقالَ ك[5]: (هذا) اسمُ التقريبِ، و(زيدٌ) اسمُه، و(قائمًا) خبرُه، وإلَّا ففي نحوِ: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[6] ليسَ المرادُ الإعلامَ بأنَّ هذا بعلُها، وإذا قلتَ: «هذا زيدٌ قائمًا»، لم تُرِد الإعلامَ بأنَّ المشارَ إليه زيدٌ.

قلنا: رُبَّ كلامٍ يُحمَل على معناه، والمرادُ[7]: «تَنَبَّهْ لزيدٍ قائمًا»، و: «تَنَبَّهُوا

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٣٦.

(٢) عند ابن عصفور: محقبي.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه نصب الكلمتين.

(٤) المثال الذي جاء به ابن هشام يقصد به أنه يساوي عبارة ابن مالك، وفي كلتيهما تقديم معمول الفعل الذي بعد (لن) عليها.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٢.

(٦) هود ٧٢.

(٧) تشكَّلت الدال في المخطوطة على شكل الهاء، دائرة صغيرة.

لبَعْلي شيخًا»، كما أنَّ: «غَفَرَ الله لك»؛ محمولٌ على معناه[1]، وكذا: «اتَّقى الله امرؤٌ»[2]، و: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[3].

كذلك ليت وكأن وندر نحو سعيد مستقرا في هجر

قالَ[4]:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ

قالَ الشَّيخُ[5]: أي: «وأنتِ معي»، والجملةُ حاليَّةٌ، وليسَ ذلك على العطفِ على الموضعِ، خلافًا للفرَّاءِ[6]، وكذا قالُوا في[7]:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

إنَّ (رواجعا) خبرُ «كان» محذوفةً، لا خبرُ (ليت)، خلافًا للفرَّاءِ[8] في إجازتِه نَصْبَ الجزأَيْن بها، ولا تكونُ حالًا، وإن كانت (ليت) تعمَلُ في الحالِ؛ لفسادِ المعنَى.

---

(١) وهو أنه خبر مراد به الدعاء. انظر: الكتاب ٣/ ٥٠٤.

(٢) معناه: «ليتَّقِ الله امرؤ». انظر: الكتاب ٣/ ١٠٠.

(٣) مريم ٧٥، وهو أمر معناه الخبر، معناه: فسيمد له الرحمن. انظر: الحجة ٢/ ٢٠٥ والخصائص ٢/ ٣٠٣ والمنصف ٣١٧.

(٤) البيت من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١ ومجالس ثعلب ٢٦٢.

(٥) يقصد به ابن مالك. انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ٥٢.

(٦) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٣١١.

(٧) البيت ينسب إلى العجاج، وهو من مشطور الرجز. انظر: ملحقات الديوان ٢/ ٣٠٦ والكتاب ٢/ ١٤٢.

(٨) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٤١٠ و٢/ ٣٥٢.

ونحـــو زيـــد مفـــردا أنفـــع مـــن عمـــرو معانـــا مســـتجاز لـــن يهـــن

والحـــال قـــد يجـــيء ذا تعـــدد لمفـــرد فـــاعلم وغيـــر مفـــرد

قالَ اللهُ تعالَى: ﴿إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾[1]، أعربَهُما الزَّمَخْشَرِيُّ[2] حالَين.

قالَ الشاعرُ[3]:

وَأَنَّـــا سَـــوْفَ تُـــدْرِكُنَا المَنَايَـــا مُقَـــــدَّرَةً لَنَـــــا وَمُقَـــــدَّرِينَا

فأتَى بحالَين مِن شيئين، الأولُ للأول[4].

وعامـــل الحـــال بهـــا قـــد أكـــدا في نحـــو لا تعـــث في الأرض مفســـدا

ع: مِن طَريفِ مواطنِ الحالِ المؤكِّدةِ قولُ اللهِ تعالَى: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾[5]، قالَ أبو عَلِيٍّ: إذا أُزلِفَت فقد قُرِّبت، وإذا قُرِّبت فهي غيرُ بعيدٍ، فهذا بمنزلةِ[6]:

كَفَـــى بِالنَّـــأْيِ مِـــنْ أَسْـــمَاءَ كَـــافِ ....

---

(١) الحجر ٤٧.

(٢) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٥٨٠.

(٣) البيت لعمرو بن كلثوم، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٣١٠ وشرح التسهيل ٢/ ٣٥٠.

(٤) لعل هذا سبق قلم؛ فالصواب أن الأول للثاني، والثاني للأول. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٥٠ والتذييل والتكميل ٩/ ١٣٧.

(٥) ق ٣١.

(٦) بتمامه:

كَفَـــى بِالنَّـــأْيِ مِـــنْ أَسْـــمَاءَ كَـــافِ ولـــيس لحبِّهـــا إذْ طـــال شـــافِ

والبيت لبشر بن أبي خازم، وهو من الوافر. انظر: الديوان ١٤٢ والمقتضب ٤/ ٢٢.

وإنما يختلفان بعدمِ اتفاقِ اللَّفظِ مع لفظِ العاملِ، قالَه في (التَّذْكرة).

وجَعَلَ أبو عَلِيٍّ من ذلك أيضًا: «أخذتُه بدرهمٍ فصاعدًا».

قالَ: لأنَّهم قدَّروه: «فزادَ الثمنُ صاعدًا»، والشيءُ لا يزيدُ إلَّا صاعدًا.

قالَ: إلَّا أنها كالمبيِّنة؛ لمعاقبتها....

إنما أعرفُهم يقدِّروه[1]: فذَهَب الثمنُ[2].

ع: ومنه[3]:

.... إِذَا كَــانَ يَــوْمٌ ذُو كَوَاكِــبَ أَشْــنَعَا

ذكرَه س[4] وأبو عَلِيٍّ[5]، و«كانَ» تامةٌ؛ لأنَّ الخَبَرَ لا يكونُ مؤكِّدًا.

ع: صدرُه[6]:

فِـدًى لِبَنِـي ذُهْـلِ بْـنِ شَـيْبَانَ نَـاقَتِي ....

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) يظهر أن هذا من كلام ابن هشام؛ فقد كتبها باللون الأسود، والكلام السابق مكتوب بالأحمر.

أما التقدير الذي يعرفه ابن هشام، فقد قدر سيبويه بالتقديرين كليهما. انظر: الكتاب ١/ ٢٩٠.

(٣) بتمامه:

بنـي أسـدٍ هـل تعلمـون بلاءَنـا إِذَا كَـانَ يَـوْمٌ ذُو كَوَاكِـبَ أَشْـنَعَا

والبيت لعمرو بن شأس الأسدي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٣١ والكتاب ١/ ٤٧.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٤٧.

(٥) انظر: (الحجة) له ١/ ١٤٨ و(شرح الأبيات) له ١/ ٢٣٢.

(٦) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٥٩ والحجة ٢/ ٤٣٩ وما بعدها.

ابنُ عُصْفُورٍ[١]: المؤكِّدةُ يُشترَطُ فيها ما اشتُرِطَ في المبيِّنةِ إلَّا الانتقالَ.

فإن قيلَ: فقد جاءت دونَ تمامِ الكلامِ في قولِه[٢]:

أَذَا العَرْشِ إِنِّي لَسْتُ مَا عِشْتُ تَارِكًا طِلَابَ سُلَيْمَى فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضِيَا

فهذه حالٌ مؤكِّدةٌ لِمَا انطوى عليه «اقْضِ»، ولم يتمَّ الكلامُ.

قلتُ: حَمَلَه بعضُهم على زيادةِ (ما)، و(أنت) تأكيدٌ لفاعلِ «اقْضِ»، فهو كقولِه[٣]:

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمَا
لَقِيتَ عَبْدًا نَائِمَا

والحسنُ فيها عندي: أن... «كان» محذوفة، والأصلُ: ما كنت، وانفصلَ الضميرُ بعدَ حذفِها.

وإن تؤكد جملة فمضمر عاملُها ولفظها يؤخر
وموضع الحال تجيء جمله كجاء زيد وهو ناو رحله

قولُه: (وموضعَ الحالِ تَجِيءُ جملة)، نحوُ: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[٤]، وفي الاسميةِ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[٥]، وتقعُ مجرورًا، نحوُ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٣٦ و(المقرب) له ٢٢٠.

(٢) البيت لجرير، وهو من الطويل. انظر: شرح النقائض ١/ ٣٤٧.

(٣) ينسب إلى امرأة من العرب، وهو من منهوك الرجز. انظر: الخصائص ٣/ ١٠٥ وشرح التسهيل ٢/ ٣٥٧.

(٤) المدثر ٦.

(٥) النساء ٧٩.

قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾[1].

[(جمله)]: خبريةٌ لا تنافي الحالي، ولهذا أبطلْنا قولَ جماعةٍ مِن المفسرين[2] في: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا﴾[3]: إنَّ «كيفَ ننشزها» جملةٌ حاليةٌ مِن (العظامِ)، أي: مُحْياةً.

وفي بعضِ كتبه[4] قالَ: غير مصدَّرةٍ بـ (لن)، أو حرفِ تنفيسٍ، وغيرِهما مِن دليلِ الاستقبالِ.

ع: وهذا قد يُعلَمُ دونَ نصٍّ؛ لأنَّه... جاء زيد مستصحبًا.

بَقِيَ عليه: الظرفُ والجارُّ والمجرورُ التامَّينِ، والدليلُ على أنَّهنَّ في محلِّ النَّصْبِ على الحالِ عَطْفُ الحالِ المنصوبةِ عليهنَّ، كقولِه تعالَى: ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوۡ قَاعِدًا أَوۡ قَآئِمٗا﴾[5]، وقولِه: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلٗا﴾[6]، وقالَ النَّابِغةُ[7]:

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ ... وَبَحْرَ عَطَاءٍ يَسْتَخِفُّ المَعَابِرَا

فعَطَفَ على الجملةِ حالًا منصوبًا.

---

(١) القصص ٧٩.

(٢) انظر: البحر المحيط ٢/ ٦٣٨.

(٣) البقرة ٢٥٩.

(٤) يقصد به ابن مالك. انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ٣٥٩ و(شرح العمدة) له ١/ ٤٢٠.

(٥) يونس ١٢.

(٦) آل عمران ٤٦.

(٧) البيت من الطويل. انظر: الديوان ٧١ والتذييل والتكميل ٣/ ٢٤٨.

ع: قولُه تعالَى[1]: ﴿وَجِيهًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾ جاءت الحالُ مفردةً على الأصلِ، ﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ جاءت جارًّا ومجرورًا، ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ﴾ جاءت جملةً فعليةً، ﴿وَكَهْلًا﴾ مثلُ الأولى، ﴿وَمِنَ ٱلصَّالِحِينَ﴾ مثلُ الثانيةِ.

وقلتُ ذلك؛ لأنَّ المعطوفَ على الحالِ حالٌ.

وبَقِي: الجملةُ الاسمية والظرفُ، فيقعان حالَين.

وفيه دليلٌ على أنَّ الصفاتِ على هذا الحدِّ لا يجبُ أن تَبدأَ بالمفردِ ثم الظرفِ ثم المجرورِ ثم الجملةِ، وقد يُفَرَّق بينهما بأنَّ الصفةَ لها خصوصيةٌ واشتدادُ اتصالٍ، فتقديمُ ما هو أقربُ إلى الاتصالِ واجبٌ، إلا أنَّ السماعَ جاءَ بنقضِ ذلك في الصفاتِ بعينِها.

وذات بـــدء بمضـــارع ثبـــت حـوت ضـميرا ومـن الـواو خلـت

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[2] في: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى﴾[3]: إنَّه يجوزُ أن تكونَ الواوُ في «وتخفي» للحالِ، كما تقولُ: قلتَ لزيدٍ: أَمْسِكْ عليك مُخْفِيًا، وأن تكونَ للعطفِ، كأنَّه قيلَ: وإذ تَجْمَعُ بينَ قولِك: أَمْسِكْ وإخفاءِ خلافِه وخشيةِ الناسِ.

وذات واو بعـــدها انـــو مبتـــدا لـــه المضـــارع اجعلـــن مســـندا

---

(١) الآيتان اللتان يتحدث عنها في آل عمران ٤٥ ـ ٤٦.

(٢) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٥٤٣.

(٣) الأحزاب ٣٧.

قالَ عَنْتَرةُ[١]:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا ....

وجملة الحال سوى ما قدما بواو او بمضمر أو بهما

[(بواوٍ)]: نحوُ[٢]:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ....

[(أو بمضمرٍ)]: ﴿تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[٣]، وقالُوا[٤]: «كلَّمتُه فُوه إلى فِيَّ»، وقال[٥]:

إِذَا أَتَيْتَ أَبَا مَرْوَانَ تَسْأَلُهُ وَجَدتَّهُ حَاضِرَاهُ الجُودُ وَالكَرَمُ

[(أو بِهِمَا)]: ﴿ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا[٦] وَهُمْ يَحْسَبُونَ﴾[٧]، ﴿مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ۝٨﴾

---

(١) بتمامه:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعْمًا لعَمْرُ أبيك ليس بمَزْعَمِ

والبيت من الكامل. انظر: الديوان ١٨٧ ومجالس ثعلب ٢٠٠.

(٢) بتمامه:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ هيكلِ

والبيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٩ والزاهر ٢/ ١٩٢.

(٣) الزمر ٦٠.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٩١.

(٥) البيت للأخطل، وهو من البسيط، وفي الديوان: والحسب. انظر: الديوان ٧١.

(٦) في المخطوطة: الدين، وهو سبق قلم.

(٧) الكهف ١٠٤.

وَهُوَ يَخْشَىٰ﴾[1]، ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ﴾[2].

والحال قد يُحذف ما فيها عَمِلْ وبعضُ ما يحذف ذكره حظل

❁ ❁ ❁

(١) عبس ٨ ـ ٩.

(٢) النساء ٤٣.

التَمْييزُ

إِسْمٌ[1] بمعنى مِن مُبينٍ نكره   يُنصَبُ تمييزًا بما قد فَسَّره

التمييزُ أَمّا[2] عن تمامِ الكلامِ، فلا نَظَرَ فيه، وإمَّا عن تمامِ الاسمِ، وتمامُه بأمورٍ:

أحدُها: التنوينُ.

والثاني: نونُ التثنيةِ.

والثالثُ: نونُ الجَمعِ.

والرابعُ: الإضافةُ.

وقد يكونُ التنوينُ مقدَّرًا، نحوُ: «أَحَدَ عشرَ رجلًا»، و: «زيدٌ أفضلُ منك أبًا».

ويَقِي مِن ذلك ما يقعُ بعدَ ضميرِ «نِعْمَ»، نحوُ: «نِعْمَ رجلًا زيدٌ»، وبعدَ ضميرِ (رُبَّ)، نحوُ: «رُبَّهُ رَجُلًا»، أفلا تَرَى أنَّ هذَين منصوبان، ونَصْبَهُما على التمييزِ بعدَ تمامِ المفرَدِ، وهو خارجٌ عن ما[3] تقدَّم،... من يذكرُه عندَ استيفاءِ الكلامِ على ذلك.

وتمييزُ... فيما كانَ مِقْدارًا أو مِقْياسًا، نحوُ: مِلْؤُه، ومِثْلُها، وشِبْر...، فأمَّا

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) كذا ضبطها بخط ابن هشام، والذي يدل عليه السياق والعطف بعدُ: إما.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

قولُهم: «لي مثلُه رجلًا»، فمشبَّه به؛ لأنَّ (المِثْلَ) مِقْدارٌ، فذلك الأصلُ، ولكنَّهم يتَّسِعُون في كلامِهم، فيقولون: «لي مثلُه رجلًا»، وهم يريدون: في الشجاعةِ، أو غيرها.

[(نَكِرةٌ)]: فإن قلتَ: كيف جازَ: «كم ناقةً وفصيلَها لك؟» بالنصبِ؟

قلتُ: كما جازَ: «رُبَّ رجلٍ وأخيه».

فإن قلتَ: فما تصنعُ بقولِه[1]:

.... صَدَدتَّ وَطِبْتَ النَّفْسَ...........

قلتُ: قد تقدَّمَ في أوَّلِ الكتابِ أنَّ (أل) زائدةٌ فيه[2].

مِن (شَرْحِ التَّسْهِيلِ)[3]:

قولُه: (بما قد فَسَّره): أمَّا في نحوِ: طابَ زيد نفسًا، هو مسرورٌ قلبًا، ومنشرحٌ صدرًا، وطيِّبٌ نفسًا باشتعالِ رأسِه شيبًا، و[4]: «سَرْعَانَ ذي إهالةً»، فواضحٌ؛ لأنَّها فِعلٌ أو مُشْبِهُه، وأمَّا في نحوِ: «رطلٌ زيتًا»؛ فلشَبَهِه بمُشْبِهِ الفعلِ.

---

(١) بتمامه:

رأيتُكَ لمَّا أن عرفتَ وجوهَنا صددتَّ وطِبتَ النفسَ يا قيسُ عن عَمْرِو

والبيت لراشد بن شهاب اليشكري، وهو من الطويل. انظر: المفضليات ٣١٠ وشرح التسهيل ١/ ٢٦٠.

(٢) البيت ٢٩٩.

(٣) انظره في: ٢/ ٣٨٣ وما بعدها، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٢٠، وهذه الحاشية الأولى من أربع حواشٍ صدَّرها ابن هشام بقوله: (من شرح التسهيل).

(٤) انظر: جمهرة الأمثال ١/ ٥١٩.

ع: لفظًا ومعنًى؛ لأنَّه طالبٌ لِمَا يفسِّرُه، كما يطلبُ الفعلُ مفعولَه.

إذا[1] كانَ التَّمييزُ تفسِّره بجملةٍ مبهمةِ النسبةِ، فالغالبُ كَونُه مسندًا إليه في الأصلِ، كـ(النفسِ)[2]، وكـ(العيون)[3]، في الأصحِّ، وقد لا يصلحُ لذلك، كـ: «امتلأ الكوزُ ماءً»، و: «كفى باللهِ شهيدًا»، و: «ما أحسنَ الحكيمَ رجلًا!».

فإن صحَّ الإخبارُ به عن الأوَّلِ فهو له أو لمُلَابِسِه، نحوُ: «كَرُمَ زيدٌ أبًا!»، أي: «ما أكرمَه مِن أبٍ!»، أو: «إنَّ أباه كريمٌ»، وإن كان مشتقًّا جازَ كَونُه حالًا مِن الأوَّلِ، نحوُ: «كَرُمَ زيدٌ ضيفًا!»، والأجودُ إن قُصِدَ التمييزُ أن يُجَرَّ بـ(مِن)؛ رَفعًا للإلباسِ.

ويتفرَّعُ على الوجهين في: كَرُمَ زيدٌ أبًا: المطابقةُ وعدمُها في: كَرُمَ الزيدان والزيدون أبًا، أو: أبوَيْن، أو: آباءً.

فأمَّا: ﴿وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾[4]؛ فالرَّفِيقُ كـ: الخَلِيطِ[5] والصَّدِيقِ والعَدُوِّ، يطلقُ على الواحدِ وغيرِه، ويزيدُه في بابِ التَّمييزِ حُسْنًا أنَّهم يستغنون في التَّمييزِ بالمفرَدِ عن الجمعِ، كقولِهم: «عشرون درهمًا»، والأصلُ: دراهمَ، ويجوزُ أن يكونَ الأصلُ: «وحَسُنَ رفيقُ أولئك رفيقًا»، فحُذِفَ المضافُ.

وهذا كلُّه إذا لم يَجِب إفرادُ التَّمييزِ؛ لإفرادِ معناه، كقولِك في أبناءِ رجلٍ:

---

(١) هذه الحاشية الثانية من أربع حواشٍ صدرها ابن هشام بقوله: (من شرح التسهيل). انظره في: ٢/ ٣٨٤ وما بعدها.

(٢) في: «طاب نفسًا».

(٣) في: «وفجرنا الأرض عيونًا».

(٤) النساء ٦٩.

(٥) في (شرح التسهيل) المنقولة هذه التحشية منه: كالخليل.

كَرُمُوا أَبًا، أو: أَصْلًا، أو لكونِه مصدرًا لم يُقصد به الأنواعُ، نحو: زَكَوا سَعْيًا، فإن قُصِدَ الاختلافُ طابَقَتَ، كقولِك: اختلفَ الناسُ آراءً، أو: تفاوَتُوا أذهانًا.

ثم التميزُ الذي بعدَ الجمع إذا لم يُوقِع[1].

كشبرٍ ارضًا وقفيزٍ برا ومَنَوين عَسَلًا وتمرا

وبعدَ ذِي ونحوِها اجْرُرْه إذا أضَفْتَها كمُدُّ حِنْطةٍ غِذا

قولُه[2]: (**اجْرُرْه إذا أضفتها**): وإنَّما تَصِحُّ الإضافةُ بشَرْطِ أن لا تُنوَى الإضافةُ إلى شيءٍ آخرَ، نحوُ: «هو ممتلئٌ بُرًّا»؛ لأنَّ المعنى: ممتلئٌ الأقطارِ.

ع: كأنَّه لم يذكره هنا؛ لأنَّ المضافَ إليه إذا كان مُرادًا فمِنَ المعلومِ أنَّ الشيءَ لا يضافُ مرَّتَين، وهذا يليقُ أن يُذكَر أيضًا في مسألةِ: (**إنْ كان مثلَ مِلْءُ الأرض ذهبًا**). انتهى.

---

(١) الكلام يحتاج إلى تتمة، ولنتقل كلام ابن مالك في (شرح التسهيل) ٢/ ٣٨٥: «ثمَّ قلتُ «وإفراد المباين بعد جمع إن لم يوقع في محذور أولى»، وأشرت بذلك إلى أن المميز الذي لم يتحد بالأول معنى قد يكون بعد جمع، فيختار إفراده إذا لم يوقع في محذور، كقوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾، فالإفراد في هذا النوع أولى من الجمع؛ لأنه أخف، والجمعية مفهومة مما قبلُ، فأشبه مميز (عشرين) وأخواته، فإن أوقَعَ الإفراد في محذور لزمت المطابقة، كقولِك: كرم الزيدون آباءً، بمعنى: ما أكرمهم من آباء، فلا بد من كون مميِّزِ هذا النوع جمعًا؛ لأنه لو أُفرِدَ لتُوُهِّمَ أن المراد كون أبيهم واحدًا موصوفا بالكرمِ، وفي الجمع أيضًا احتمال أن يكون المراد: كرُم آباء الزيدين، ولكنه مغتفر؛ لأن اعتقاده لا يمنع من ثبوت المعنى الآخر».

(٢) هذه الحاشية الثالثة من أربع حواشٍ صدرها ابن هشام بقوله: (من شرح التسهيل). انظره في: ٢/ ٣٨١ وما بعدها.

وممَّا تمتنِعُ إضافتُه بعدُ نحوُ: أَحَدَ عشرَ؛ [للزُومِ][1] تنوينِه تقديرًا.

ع: وقد يقالُ: لِلُزوم ما هو قائمٌ مَقام التنوينِ. انتهى.

و(أَفْعَلُ) المميَّزُ بسببيٍّ، نحوُ: «زيدٌ أكثرُ مالًا»، وعلامةُ السببيِّ صلاحيتُه للفاعليةِ بعد تَصْيِيرِ (أَفْعَل) فِعْلًا.

ومِن ذلك نحوُ: (عشرون)، فأمَّا: «عِشْرُو درهمٍ» ـ فيما حَكَى الكِسَائيُّ[2] ـ فشاذٌّ.

ومِن ذلك: ممتلئ[3]، وممتلئان؛ لِمَا تقدَّم في: «ممتلئٌ ماءً».

ع: قولُه: (اجْرُره): أي: جوازًا؛ لأنَّه قدَّمَ أنَّها منصوبةٌ.

ولنا مسألةٌ يجبُ فيها، وذلك مُفْهِمُ المقدارِ مع أن يكونَ في الثاني معنى اللامِ، نحوُ: لي ظرفُ عسلٍ، وكيسُ دراهمَ، ولو أردت ما يملأُ ذلك جازَ لك وجهان.

ع: كذا في (الشَّرْحِ)[4]، وعندي أنَّه ينبغي وجوبُ النصبِ؛ للعلةِ الموجبةِ للخفضِ في الأُولَى. انتهى.

وكذا يجبُ ممَّا لم يذكره في مسألةِ ما الأوَّلُ فيه بعضُ الثاني، نحوُ: حَبُّ رمانٍ، وعصى[5] ريحانٍ، وسَعَفُ نخلةٍ، هذا إن لم يحدُث له اسمٌ بعدَ التبعيضِ،

---

(١) ساقطة من المخطوطة، والتتميم من (شرح التسهيل) المنقولة عنه هذه التحشية.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨١.

(٣) في (شرح التسهيل): ممتلئون.

(٤) يقصد (شرح التسهيل). انظره في: ٢/ ٢٨٣.

(٥) كذا بخط ابن هشام.

كما مثَّلنا، وإلَّا فالنصبُ، كـ: خاتم حديدٍ،...، وهو ظاهرُ قولِ س[1].

ع: قلتُ: وأيضًا: أنَّه لا يُخبرُ به عن موصوفِ «أَفْعَل»، كالمثالِ، بخلافِ: «مالُك أكثرُ مالٍ».

والنصبُ بعدَ ما أُضيف وجبا إن كان مثلَ مِلْءُ[صح] الأرضِ ذهبا

ع: قولُه[2]: (والنصبُ بعدَ ما أُضِيف): إن قلتَ: هل يصحُّ إضافتُه بوجهٍ؟

قلتُ: ش[3]: بشرطِ كَونِه مضافًا لجَمْعٍ لا يمتنعُ جَعْلُ التَّمييزِ في موضعِه، نحوُ: «هو أَشْجَعُ الناسِ رجلًا»، فيصحُّ، بأن تحذفَ الجَمْعَ، وتقولَ: «أَشْجَعُ رجلٍ».

[(مثل: مِلْءُ الأرض ذهبًا)]: وكذا: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾[4].

والفاعلَ المعنى انصِبَنْ بأَفْعَلا مفَضِّلًا كأنتَ أعْلَى منزلا

قد يُفهَمُ منه أنَّ الذي يُنصَبُ بـ(أَفْعَل) الفاعلُ المعنى في التفضيلِ، وليسَ كذلك، بل إن كانَ يلي (أَفْعَل) فلا يكون إلا كما ذَكَرَ، وعلامتُه أن لا يَصِحَّ الإخبارُ به عمَّا قبلَ (أَفْعَل)، لا تقولُ في: «أنا أكثرُ مالًا»: «أنا مالٌ»، بخلافِ: «زيدٌ أكرمُ كاتبٍ»، و: «اللهُ خيرُ حافظٍ»، وإن لم يَلِهِ نصبته مطلقًا، نحوُ: أنا أكرمُ الناسِ أبًا، وأفضلُهم رجلًا، على أنَّ الناظمَ أدخلَ هذا في (شَرْحِ العُمْدَةِ)[5] تحتَ ضابطِ الفاعلِ في المعنى؛

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١١٧.

(٢) هذه الحاشية الثالثة من أربع حواشٍ صدرها ابن هشام بقوله: (من شرح التسهيل). انظره في: ٢/ ٣٨١.

(٣) لعله يقصد بهذا الرمز ابن مالك في شرح التسهيل. انظره في: ٢/ ٣٨١.

(٤) المائدة ٩٥.

(٥) انظره في: ١/ ٤٣٨ وما بعدها.

لأنَّه يُخبَرُ به عمَّا قبلَ (أفعَل).

[(ك: أنت أعلى منزلًا)]: وقولِ جَرِير[1]:

.... وَهُـــنَّ أَضْـــعَفُ خَلْـــقِ اللهِ أَرْكَانَـــا

وبعـــدَ كـــلِّ مـــا اقتضـــى تعجُبـــا مَيِّـــزْ كـــأَكْرِمْ بـــأبي بكـــرٍ أبـــا

ع: قولُه: (كلما[2] اقتَضى تعجُّبًا) يدخلُ فيه: أكرِمْ به أبًا، وما أكرمَه أبًا، و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾[3]، ولله دَرُّه فارسًا، ونِعْمَ رَجُلًا...، وبئسَ رَجُلًا عمرٌو؛ لأنَّك لا تقولُ ذلك إلا لِمَنْ تعجَّبتَ مِن أفعالِه في ذلك المعنَى؛ ولأجلِ هذا بُولِغَ في هذا التركيبِ بما يُذكَرُ في بابِه.

ع: وقد يكونُ مِن ذلك[4]:

عَجَـــبٌ لِتِلْـــكَ قَضِـــيَّةٌ........ ....

---

(١) بتمامه:

يَصْـرَعْنَ ذا اللـبِّ حتـى لا حِـراكَ بـه وَهُـــنَّ أَضْـــعَفُ خَلْـــقِ اللهِ أَرْكَانَـــا

والبيت من البسيط. انظر: الديوان ١/ ١٦٣ وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٢.

(٢) كذا بخط ابن هشام موصولة، وسبق التنبيه على أمثال هذا.

(٣) الكهف ٥.

(٤) بتمامه:

عَجَـــبٌ لتلـــك قضـــيةٌ وإقـــامتي فـــيكمْ علـــى تلـــك القضـــيةِ أَعْجَـــبُ

والبيت لعمرو بن الغوث بن طيئ، وهو من الكامل. انظر: الكتاب ١/ ٣١٩ وشرح التسهيل ٢/ ١٩٢.

ولإرادةِ دخولِ هذه الأمورِ؛ أتى بـ (كُلٍّ)، فقالَ: (كلما[1] اقتضى)؛ وذلك لأنَّ الذي غَلَبَ عليه اسمُ التعجُّبِ في... شيءٌ خاصٌّ، وهو: «ما أفعلَه»، و«أفعِلْ به».

فإن قلتَ: هلَّا استُغنيَ بذلك ـ على زَعْمك ـ عن ذِكرِ وقوعِه بعد «أفْعَل» التفضيلِ.

قلت:....

واجْرُر بمِن إن شئت غيرَ ذي العدد والفاعلِ المعنى كطب نَفْسًا تُفَد

قولُه: (غيرَ ذي العدد): قالَ الزَّمَخْشَريُّ[2] في: ﴿تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا﴾[3]: كقولك: «تفيضُ دمعًا»، وهو أبلغُ مِن: «يفيضُ دمعُها»؛ لأنَّ العَينَ جُعِلَت كأنَّ كلَّها دمعٌ فائضٌ، ومحلُّ الجار والمجرورِ النصبُ على التَّمييزِ.

ح[4]: لا يجوزُ ما قالَه؛ لأنَّ التَّمييزَ الذي أصلُه فاعلٌ لا يُجَرُّ بـ (مِنْ)، وأيضًا فإنَّه معرفةٌ، فلا يجوزُ إلَّا على رأيِ كـ[5] في أنَّه يكونُ معرفةً.

ع: الثاني غلطٌ؛ لأنَّ... في: عشرون مِن الرجالِ: إنَّ التَّمييزَ جُرَّ بـ (مِنْ)، وهو معرفةٌ جمعٌ، ثم تُجُوِّزَ في...، والحقُّ أنَّ ما... شرطٌ في....

---

(١) كذا بخط ابن هشام موصولة، وسبق التنبيه على أمثال هذا.

(٢) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٣٠١.

(٣) التوبة ٩٢.

(٤) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٥/ ٤٨٤، وقد حدث سبق قلم، وجاء فوق الحاء نقطة.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٧٩.

[(كـ: طِبْ نَفْسًا تُفَدْ)]: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[1].

وعامِلَ التمييزِ قَدِّم مُطْلَقَا والفعلُ ذُو التَّصريف نزرا سُبِقا

لِيُكْشَفْ مِن آخرِ هذه الأرجوزةِ الكلامُ على هذا البيتِ[2].

اعلمْ أنَّ قَومًا استقرَّ عندَهم جوازُ تقدُّمِ الحالِ، فأجازُوا على ذلك تقدُّمَ التَّمييزِ؛ قياسًا عليها، بجامعِ ما بينَهما مِن التفسيرِ للمُبهَمِ، والفَضْلِيَّةِ، والنَّصْبِ، والتَّنكيرِ، وهو محكيٌّ عن الكِسَائيِّ[3]، والمبرِّدِ[4]، والكوفيين[5]، وقومًا استقرَّ عندَهم عدمُ جوازِ تقدُّمِ التَّمييزِ، فمنعُوا مِن تقدُّمِ الحالِ، بالجامعِ المذكورِ، وهذا محكيٌّ عن الجَرْميِّ[6]، وكِلَا القولَين فاسدٌ، وقومًا حقَّقوا طَرَفَي السماعِ والقياسِ، فأجازُوا تقدُّمَ الحالِ دُونَ تقدُّمِ التَّمييزِ، وهذا هو الحقُّ.

فأمَّا فسادُ قياسِ التَّمييزِ على الحالِ في التقدُّمِ جوازًا فنقولُ: التمييزُ إمَّا تمييزٌ للمفرَدِ، وهو محلُّ وِفاقٍ بينَنا وبينكم في أنَّه لا يتقدَّمُ، أو لمضمونِ جملةٍ، وهو محلُّ النزاعِ، وغالبُ ما مُيِّزَ به مضمونُ الجملةِ أن يكونَ مُحَوَّلًا، وإنَّما حُوِّلَ؛ لقَصْدِ المبالغةِ، فذلك تَجَوُّزٌ فيه، فلو قُدِّمَ لكَثُرَ المجازُ.

---

(١) النساء ٤.

(٢) الكلام على هذا البيت كتبه ابن هشام في آخر المخطوطة؛ وذلك لأنه لم يتسع له مكان هنا، وقد نقلت ذلك الكلام هنا في هذا الموضع.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩.

(٤) انظر: (المقتضب) له ٣/ ٣٦.

(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٨٢.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ٩/ ٨٤.

ونظيرُه منعُهم: «دخلتُ الأمرَ»؛ لئلَّا يجمعُوا بينَ حذفِ (في)، وبينَ استعمالِ (دَخَلَ) في غيرِ حقيقتِه، ومنعُ أبي عَلِيٍّ: «ضربتُ زيدًا يومَ الجمعةِ ويومَ الخميسِ عَمْرًا»؛ لئلَّا يجتمِعَ مجازُ حذفِ العاملِ مع تقديمِ المفعولِ غيرِ المصرَّحِ، ولذلك نظائرُ كثيرةٌ.

وأيضًا فإنَّهم إذا أبهمُوا ثم بيَّنُوا كانَ ذلك أَوْقَعَ في النَّفسِ؛ ولهذا ما فعلُوا التحويلَ، وإلَّا فالأصلُ عدمُه، فلو قدَّمُوه فاتَتْ حِكمةُ التحويلِ، فقد ظهرَ أنَّ تقديمَ التَّمييزِ يمنعُ مجيءَ التَّمييزِ؛ لأنَّه يطعَنُ في حكمتِه، فافْهَمْ ذلك.

ويدلُّك على إرادتِهم الإبهامَ أوَّلًا، والبيانَ آخِرًا، وأنَّ ذلك مقصودٌ لهم: قولُهم: «هو زيدٌ قائمٌ»، و: «رُبَّه رجلًا أكرمتُه»، و: «نِعْمَ الرجلُ زيدٌ»، فقد بانَ فسادُ قياسِ التَّمييزِ على الحالِ في جوازِ التقدُّمِ؛ لأنَّ الحالَ إنَّما أُتِيَ بها بعدَ انتهاءِ الجملةِ؛ للبيانِ، مِن غير أن يريدَ المتكلمُ الإبهامَ أوَّلًا، والتفسيرَ ثانيًا، فلا فَرْقَ بينَ أن يتقدَّمَ أو يتأخَّرَ، هذا مع ورودِ السماعِ بالتقديمِ.

وأمَّا فسادُ قياسِ الحالِ على التَّمييزِ في المنعِ فواضحٌ بما ذكرْنا.

واعلم أنَّه كثُرَ استدلالُهم على جوازِ تقدُّمِ التَّمييزِ بقولِه[1]:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

وهذا البيتُ ذُكِرَ فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها:

---

(١) البيت للمخبل السعدي، وهو من الطويل. انظر: ما تبقى من شعر المخبل ١٢٤ والمقتضب ٣/ ٣٧.

.... وَمَـا كَـانَ نَفْسِـي بِـالفِرَاقِ تَطِيـبُ

ولا حجَّةَ فيه؛ لأنَّ (نَفسِي) اسمُ «كانَ»، و«تَطِيبُ» خبرُها، وفيه ضميرُ النَّفْسِ [و](1) الشأنِ، أي: «وما كانَ النفسُ تطيبُ».

والثاني:

.... وَمَـا كَـانَ نَفْسًـا بِـالفِرَاقِ تَطِيـبُ

بنصبِ النَّفْسِ، وبالتأنيثِ، ولا حجَّةَ فيه أيضًا؛ لأنَّ «كانَ» فيها ضميرُ المحِبِّ، أي: وما كانَ المحِبُّ ذا نَفْسٍ تطيبُ بالفراقِ، فحُذِفَ المضافُ، وهذا هو معنَى الروايةِ الأولى؛ لأنَّ المحِبَّ هو المعبَّرُ عنه بقولِه: «وما كان نَفْسِي»، ويجوز أن يكونَ (نَفْسًا) هو الخبرَ مِن غيرِ حَذْفٍ، ويكونَ أيضًا في «كان» ضميرُ المحِبِّ، أي: «وما كانَ المحبُّ نَفْسًا تطيبُ بالفراقِ»، كما تقولُ: «ما كان شخصًا طيِّبًا بالفراقِ».

والثالثُ: نَصْبُ النَّفْسِ، وتذكيرُ الفِعلِ، ولا حجَّةَ فيه أيضًا؛ لأنَّه يتَخرَّجُ على أنَّ اسمَ «كانَ» ضميرُ المحِبِّ، و(نَفْسًا) الخبرُ، و«يَطِيبُ» صفةٌ على تذكيرِ النَّفْسِ، كقولِه سبحانَه: ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ﴾(2)، وقولِ الشاعرِ(3):

ثَلَاثَـةُ أَنْفُـسٍ وَثَـلَاثُ ذَوْدٍ لَقَـدْ جَـارَ الزَّمَـانُ عَلَـى عِيَـالِي

فهذا كلُّه على قولِ الجمهورِ: إنَّ التَّميزَ لا يتقدَّمُ.

وأمَّا إعرابُ البيتِ إذا قُلنا بجوازِ التَّقديمِ، فإنَّه يجوزُ ـ إذا قلت: «يَطِيبُ»

---

(١) زيادة لا بد منها.

(٢) الزمر ٥٩.

(٣) البيت للحطيئة، وهو من الوافر. انظر: ملحق الديوان بشرح السكري ٣٣٤ والكتاب ٣/ ٥٦٥.

بالتذكيرِ، ونصبت النَّفْس، فلم تقل: نفسي ـ أن يكونَ اسمُ «كانَ» ضميرَ المحِبُّ، والخبرُ الجملةَ الفعليةَ، و(نَفْسًا) تمييزٌ مقدَّمٌ، ويجوزُ أن يكونَ اسمُ «كانَ» ضميرَ الشأنِ، وتكونَ الجملةُ الفعليةُ خبرَه، و(نَفْسًا) تمييزٌ، والضميرُ في «يَطِيبُ» عائدٌ على الحبيبِ.

[(والفعلُ ذو التصريف)]: ع: احترازٌ مِن نحوِ: أكرِمْ بأبي بكرٍ أبًا، وما أكرمَه أبًا، و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾[1].

[(نَزْرًا سُبِقا)]: أنشدُوا[2]:

.... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

وأوَّلَه بعضُهم على أنَّ (نَفْسًا) خبرُ «كانَ»، فيكونُ المعنَى: وما كانَ ذا نَفْسٍ، فحُذِفَ المضافُ، أي: وما كانَ المحِبُّ ـ أو الحبيبُ ـ ذا نَفْسٍ تطيبُ بالفراقِ، أو على غيرِ حذفٍ، والنَّفْسُ بمعنى الشَّخْصِ والإنسانِ، أي: وما كانَ الحبيبُ شخصًا يطيبُ بالفراقِ، لكن هذا على مَنْ روى: «يطيبُ» بالياءِ مِن تحت، وكلُّ ذلك تكلُّفٌ.

❁ ❁ ❁

---

(١) الكهف ٥.

(٢) مرَّ الكلام عليه فوقُ.

حُرُوفُ الجَرّ

... وهو جمهورُ الحروفِ، وما لا يَجُرُّ إلا الظاهرَ، وهو سبعةٌ: (مُنذُ)، و(مذْ)، و(حتى)، و(الكافُ)، و(الواوُ)، و(رُبَّ)، و(التاءُ).

وهذه السبعةُ تنقسمُ قسمين:

ما لا يَجُرُّ كلَّ ظاهرٍ، وهو ثلاثةٌ: (حتى)، و(الكافُ)، و(الواوُ).

وما لا يَجُرُّ إلا ظاهرًا مخصوصًا، وهو أربعةٌ: (مذْ) و(منذُ) للزَّمانِ، و(رُبَّ) للنَّكراتِ، و(التاءُ) لشيئَين: لله، و(رَبَّ).

هَاكَ حروفَ الجَرِ وهي مِنْ إلَى ... حتَى خَلا حاشَى عَدَا فِي عَنْ عَلَى

مُذْ مُنذُ رُبَّ اللَّامُ كي واوٌ وتا ... والكافُ والبا ولعلَ ومَتى

بالظاهرِ اخْصُصْ منذُ مُذ وحتى ... والكافَ والواوَ وربَ والتا

واخصص بمذْ ومنذُ وقتًا وبربْ ... مُنكرًا والتاءُ لله ورَبْ

وما رَوَوْا من نحو رُبَّهُ فَتَى ... نَزْرٌ كذا كَهَا ونحوُه أَتَى

قالَ ابنُ الخَبَّازِ[1] في: «رُبَّهُ رجلًا»: هذا مِن الشذوذِ بموضعٍ؛ لأنَّهم أدخلُوا (رُبَّ) على الضميرِ، وهو أعرفُ المعارفِ، وسَهَّلَه أنَّه ضميرُ غائبٍ مفرطٌ في الإبهامِ،

(١) انظر: (الغرة المخفية) له ١/ ٣١٧ وما بعدها.

فلَحِقَ بالنكرةِ، وانتصبَ (رجل) بعدَه على التَّمييزِ، والعاملُ فيه الضميرُ؛ لأنَّه جرَى مَجرَى (عشرين) في أنَّه مبهَمٌ فُسِّرَ بالنكرةِ.

بمِـن وقـد تَـأْتِي لِبَـدْءِ الأَزمنـه ... بَعَّـضْ وبَـيِّنْ وَابتَـدِئْ في الأَمكِنـه

قولُه: (وَبَيِّنْ): ذَكَر جارُ اللهِ[1] في: ﴿مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾[2] أنَّ (مِنْ) مبيِّنةٌ، كأنَّه قيلَ: هَبْ لنا قُرَّةَ أعينٍ، ثم بيَّنَ القُرَّةَ.

وردَّ عليه أبو حَيَّانَ[3] بأنَّ شَرْطَ ذلك عندَ مَنْ أثبتَه أن يتقدَّمَ المبيَّنُ.

ع: لا أعلمُ لاشْتراطِه وجهًا؛ لأنَّ الحالَ مبيِّنةٌ للهيئةِ وتتقدَّمُ، والتمييزُ قد يتقدَّمُ في القَولِ الأصحِّ، مع أنَّه مبيِّنٌ، وهذه شبهةٌ ضعيفةٌ؛ لأنَّ الحالَ والتَّمييزَ منصوبان نصبًا صريحًا، والمجرورُ منصوبٌ في المعنَى، وقد ثَبَتَ له مِن التَّجَوُّزِ ما لم يثبُتْ لغيرِه.

[(وَبَيِّنْ)]: ﴿مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾[4]، الزَّمَخْشَريُّ[5]: (مِنْ) الثانيةُ لبيانِ الجِنسِ.

[(لبَدْءِ الأزمنه)]: على حَذْفِ مُضافٍ، أي: لبَدْءِ غايةِ الأزمنةِ؛ لأمرين:

أحدُهما: أنَّ ذلك عبارةُ النُّحاةِ.

الثاني: أنَّ المعنَى لا يَتَأَتَّى إلَّا عليه.

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٢٩٦.

(٢) الفرقان ٧٤.

(٣) انظر: (البحر المحيط) له ٨/ ١٣٣.

(٤) الواقعة ٥٢.

(٥) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٤٦٣.

وزِيــدَ في نفــيٍ وشــبهِهِ فَجَــرْ نكــرةً كمــا لِبَــاغٍ مــن مَفَــرْ

[(وزِيدَ)]: ع: لِيُنْظَرْ في ضابطِ للزائدِ في اصطلاحِ النُّحاةِ؛ فإنَّه لا يَسُوغُ أن يكونَ معناه: الذي دخولُه كخروجِه، ولا يُستفادُ منه معنًى زائدٌ، كما يقولُ بعضُهم؛ لانتقاضِ ذلك بقولِهم في: «جئتُ بِلَا شيءٍ»، و«عجبتُ مِن لا شيءٍ»، و«ما كانَ أحسنَ زيدًا»: إنَّ «كانَ» و(لا) زائدتان، ولا: الذي لا يعملُ؛ لخروجِ (مِنْ) في نحوِ: «ما جاءَني مِن أحدٍ»، و«ما ضربت من أحدٍ»[1].

[(وزِيدَ في نفيٍ وشِبْهِه)]: قالَ الزَّمَخْشَريُّ[2] رحمه اللهُ تعالَى في: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ﴾ الآيةَ[3]: أي: مِن جندٍ ومِن الذي كنَّا مُنزلِين على الأممِ مثلِهم.

ورُدَّ[4] بأنَّها لا تُزادُ مع المعرفةِ، فلا يجوزُ لذلك أن تقولَ: «ما ضربتُ مِن رجلٍ ولا زيدٍ»، فتعطفَ على النكرةِ المجرورةِ بها معرفةً.

ع: (مِن) الأولَى في: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾[5] زائدةٌ لاستغراقِ الجنسِ، و(مِن) الثانيةُ للتبعيضِ.

---

(١) فائدته عند النحاة التوكيد.

(٢) لعل هذا سبق قلم من ابن هشام؛ فالكلام لابن عطية في (المحرر الوجيز) له ٤/ ٤٥٢.

(٣) يس ٢٨.

(٤) الذي ردَّ: أبو حيان في (البحر المحيط) له ٩/ ٥٩، وقد نسب أبو حيان القول السابق إلى ابن عطية، وهذا يؤكد ما قلته في الحاشية السابقة.

(٥) الأنعام ٤ ويس ٤٦.

في (الحُجَّةِ)[1] ما معناه: وليسَ مِن زيادةِ (مِنْ) في الواجبِ على رأيِ أبي الحَسَنِ[2]: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾[3]؛ لإجماعِهم على أنّه إذا تعدَّى لثالثٍ تعدَّى لثانٍ، فإن قدَّرت تَعَدِّيَه إلى مفعولٍ حُذِفَ، أي: مشروحةً، كما في: ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾[4]، أي: شيئًا ممَّا، جازَ ذلك.

وأجازَ جَعْلَ (مِنْ)[5] ظرفًا، والمفعولانِ محذوفانِ، أي: «ما كنتم تسرُّونه بيِّنًا».

وقد رَدَدْنا عليه الوجهينِ في بابِ (أَعْلَمَ وأَرَى)[6].

للانتِهـــا حتـــى ولامٌ وإلَـــى ومِـــن وبـــاءٌ يُفْهِمـــان بَـــدَلا

جَعَلَ الزَّمَخْشَريُّ[7] مِن مجيءِ (مِنْ) للبدلِ[8]: «ولا ينفعُ ذا الجَدِّ منك الجَدُّ»، أي: لا ينفعه جَدُّه وحظُّه مِن الدنيا بَدَلَك، أي: بَدَلَ طاعتك، وكذا:...[9]

---

(١) انظره في: ٢/ ٩ وما بعدها.

(٢) يعني به الأخفش. انظر: (معاني القرآن) له ١/ ١٠٥ و٢٧٦ و٢٩٨.

(٣) التوبة ٩٤.

(٤) البقرة ٦١.

(٥) في المخطوطة: (ما)، وهو سبق قلم، والتصحيح من (الحجة)، والكلام أيضًا في الآية على (من).

(٦) عند قول ابن مالك:

وكـــأرى الســـابقِ أنبـــا أخْبَـــرا حَـــدَّث نبـــأ كـــذاك خَبَّـــرا

(٧) انظر: (الكشاف) له ١/ ٣٣٩.

(٨) انظر: صحيح مسلم ٤٧٧.

(٩) لعل المطموس هنا آية آل عمران ١٠: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾.

بَدَلَ رحمةِ اللهِ أو طاعتِه، وكذا: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾[1].

ع: وقيلَ: معلَّقٌ بنفسِ «ينفعُ»، على تضمُّنِه معنى: «يمنعُ»؛ لأنّه لو مَنَعه نَفَعَه، وليست بمعنَى البَدَلِ، ولا يمكنُ أن تتعلَّقَ بـ (الجَدّ)؛ لأنَّ الحظَّ منه تعالى ينفعُ لا محالةَ.

مِن دلالةِ (مِنْ) على البَدَلِ قولُه[2]:

أَخَذُوا المَخَاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْمًا وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلَا

أي: يأخذون السنَّ الأعلى عن الأدنى، و(غُلُبَّةً) مصدرُ «غَلَبَ» شذوذًا، و«مِن الفَصِيلِ» أي: بَدَلَه، و(الأَفِيلُ): فَصِيلُ الناقةِ، ومُهْرُ الفَرَسِ، وهو منصوبٌ على الحكايةِ، وذلك أنَّهم كانوا يكتبون: «أدَّى فلانٌ أَفِيلًا». أبو البَقَاءِ في (شَرْحِ الإيضاحِ)[3].

والـلامُ للملـك وشـبهه وفي تعديـةٍ أيضًـا وتعليـلٍ قفـي

قالَ الشيخُ أبو عَلِيٍّ[4] في: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ﴾[5]: إنَّ اللامَ بمنزلتِها في: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[6]؛ لأنَّك تقولُ: «بَوَّأْتُ زيدًا المكانَ».

---

(١) يونس ٣٦.

(٢) البيت للراعي النميري، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٢٤٢ والحجة ٢/ ٢٥.

(٣) المسمى بـ: (شرح التكملة)، انظره في: ٢٦١، تحقيق حورية الجهني، وهو الجزء الثاني من كتاب (المصباح في شرح الإيضاح) للعكبري.

(٤) انظر: (الحجة) له ٤/ ٣٠٩ وما بعدها، و٥/ ٤٣٨.

(٥) الحج ٢٦.

(٦) النمل ٧٢.

ع: وقالَ اللهُ تعالَى: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا﴾[1].

قالَ: فأمَّا (مَكَانَ) فيَحتملُ أن يكونَ ظرفًا، أو مفعولًا ثانيًا، وعلى الأوَّلِ يكونُ المفعولُ الثاني محذوفًا، ووجهُ كونِه مفعولًا أن تجعلَه غيرَ ظرفٍ، كما قالَ[2]:

وَأَنْـــتَ مَكَانُـــكَ مِـــنْ وَائِـــلٍ   مَكَـــانُ القُـــرَادِ............

أو أنَّه كانَ ظرفًا، ثم استعملته اسمًا، كما قالَ[3]:

.... وَسْـــطُهَا قَـــد تَفَلَّقَـــا

وفي التنزيلِ: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾[4].

وزِيـــدَ والظرفيـــةَ اســـتَبِن بيـــا   وفِـــي وقـــدْ يُبَيِّنَـــانِ السَّـــبَبَا

[(والظَّرفيةَ)]: ع: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ﴾[5]، أي: في كلِّ طريقٍ، وقالَ الشاعرُ[6]:

---

(١) العنكبوت ٥٨.

(٢) بتمامه:

وأنـــتَ مكانُـــكَ مـــن وائـــلٍ   مكـــانُ القُـــراد مـــن اسْـــت الجَمَـــلْ

والبيت للأخطل، وهو من المتقارب. انظر: ذيل الديوان ٥٥٨ والكتاب ١/ ٤١٧.

(٣) بتمامه:

أَتَتْـــه بمَجْلـــومٍ كـــأنَّ جبينَـــه   صـــلاءةُ وَرْسٍ وَسْـــطُها قـــد تفلَّقـــا

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ٥٩٦ والخصائص ٢/ ٣٧١.

(٤) آل عمران ١٦٣.

(٥) الأعراف ٨٦.

(٦) بتمامه: =

عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

ومِن ظرفِ الزمانِ: ﴿مُّصْبِحِينَ ۝ وَبِٱلَّيْلِ﴾[1]، ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ﴾[2].

بالبا استَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِق ... ومثلَ مع ومن وعن بها انطق

بخطِّ شَيْخِنا على (التَّسْهِيلِ)[3]:

قولُه: (أَلْصِقِ): مثَّلَه بعضُهم بـ: «وَصَلتُ هذا بهذا»، وليسَ بحَسَنٍ؛ لأنَّ الإلصاقَ فُهِمَ مِن مادةِ العاملِ، بل ينبغي أن يُمثَّلَ له بما أنا حاكيه عَن (سِرِّ الصِّناعةِ)[4]: قالَ أبو الفَتْحِ: فأمَّا الإلصاقُ فنحوُ قولِك: «أمسكتُ زيدًا»، يمكنُ أن تكونَ باشرتَه نفسَه، ويمكنُ أن تكونَ منعتَه مِن التصرُّفِ مِن غيرِ مباشرةٍ له، فإذا قلتَ: «أمسكتُ بزيدٍ»، فقد أعلمتَ أنك باشرتَه، وألصقْتَ مَحلَّ قُدَرِك، أو ما اتَّصل بمَحلِّ قُدَرِكَ به، أو بما اتَّصلَ به، فقد اتَّضحَ إذًا معنَى الإلصاقِ.

ع: وما ذكرَه أبو الفَتْحِ أيضًا محتمِلٌ؛ لأنَّ «أَمْسَكَ» يدلُّ على الإلصاقِ،

= وقفتُ فيها أُصَيْلانًا أُسائِلُها ... عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

والبيت للنابغة الذبياني، وهو من البسيط. انظر: الديوان ١٤ والكتاب ٢/ ٣٢١.

(١) الصافات ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٢) الصافات ١٧٧.

(٣) بعد مزيد بحث وتنقيب وجدتُ هذا النقل بحمد الله بخط شيخ ابن هشام على التسهيل، وشيخه هو شهاب الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف ابن المرحّل، توفي عام ٧٤٤، وقد وقفت على كلامه هذا في حاشيته على التسهيل، وهو كتاب مخطوط في مكتبة (آيا صوفيا)، محفوظ برقم (٤٤٥٥). انظر كلام ابن المرحل في: ورقة ٥٦/ أ.

(٤) انظره في: ١/ ١٢٣.

وكانَ شيخُنا يمثِّل بقولِك: «بزيدٍ داءٌ»، ولا دلالةَ فيه؛ لجوازِ الظَّرْفيةِ، ولا دلالةَ في: «بسم الله»؛ لجوازِ الاستعانةِ، بل هي أَظْهَرُ مِن الإلصاقِ.

والجوابُ عن مثالِ أبي الفَتْحِ أنَّه لو كانَ الدالُّ على الإلصاقِ الفعلَ لأفادَه دونَ الباءِ، وهذا واضحٌ.

[(ومِنْ)]: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾[1].

[(وعَنْ)]: خَصَّه ابنُ قُتَيْبَةَ[2] بالسؤالِ، وأَقَرَّه ابنُ السِّيْدِ[3] عليه، لكن أجازَ في الآيةِ التي قيلَ بها ـ وهي: ﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾[4] ـ وجهين:

الأوَّلُ: أن يكونَ معناه: «اسأل عنه»، فالمسؤولُ غيرُه تعالى، ومسوِّغُ دخولِ الباءِ هنا أنَّ السؤالَ عن الشيءِ إنَّما يكونُ عن عنايةٍ، فعُدِّي بالباءِ، كـ: «اعتنيتُ».

قالَ: فلذلك جازَ استعمالُها بمعنَى (عن) في السؤالِ.

والثاني: أن يكونَ المسؤولُ هو الله، كما تقولُ: «لقيتُ بزيدٍ الأسدَ»، أي: «لقيتُ الأسدَ»، فالباءُ على بابِها.

قالَ: وهذا عندي أجودُ، والأوَّلُ....

ع: ونصَّ ابنُ السِّيدِ[5] بعدُ على... بالسؤال...

---

(١) المائدة ٦١.

(٢) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٠٨.

(٣) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٢٧١ وما بعدها.

(٤) الفرقان ٥٩.

(٥) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٢٩٦.

تأويلُ ابنِ السِّيدِ الثاني في: ﴿فَسْئَلْ بِهِۦ﴾[1] يحتاجُ أيضًا إلى تكلُّفِ جَعْلِ الباءِ... تقول: «سألتُ عنه خبيرًا»، لا يستقيمُ بغيرِ ذلك، فهو... التأويل المذكور.

نظيرُ تَعْدِيتِهم الفِعلَ بالحرفِ الذي يتعدَّى به الفعلُ الآخرُ؛ لأنَّهما بمعنًى = تصحيحُهم «عَوِرَ» و«حَوِلَ»؛ إيذانًا بأنَّ معناهما: اعورَّ، واحولَّ، و«اجتَوَرُوا»؛ إيذانًا بأنَّه بمعنَى: تَجَاوَرُوا، وقولُ الآخر[2]:

.... وَإِنْ شِئْتُمْ تَعَاوَدْنَا عِوَادَا

وكانَ القياسُ: تَعَاوُدًا، لكن لَمَّا كانَ «تَعَاوَدَ» راجعًا إلى معنى: عَاوَدَ، أُجرِيَ عليه مصدرُه، وقولُ القَطَامِيِّ[3]:

.... وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا

ولم يَقُلْ: تَتَبُّعا، لكن «تَتَبَّعَ» لَمَّا كانَ يَؤُولُ إلى معنى: «اتَّبعَ»، جاز.

ومِن ذلك حَمْلُهم الشيءَ على الشيءِ؛ لعُلْقةٍ لَفْظِيَّةٍ، كـ: أَعِدُ، نَعِدُ، وتَعِدُ، ويَعِدُ، في حذفِ الواوِ، و: أُكرِمُ، ونُكرِمُ، وتُكرِمُ، ويُكرِمُ، في حذفِ الهمزةِ. مِن

---

(١) الفرقان ٥٩.

(٢) بتمامه:

لَمْ تشكروا المعروف عندي وَإِنْ شِئْتُمْ تَعَاوَدْنَا عِوَادَا

والبيت لشقيق بن جزء الباهلي، وهو من الوافر. انظر: أدب الكاتب ٦٣٠ والمحتسب ١/ ١٨٢.

(٣) بتمامه:

وخيرُ الأمرِ ما استَقْبَلتَ منه وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا

وهو من الوافر. انظر: الديوان ٣٥ والكتاب ٤/ ٨٢.

(الخَصَائصِ)[١] ملخَّصٌ، نَقَلَه عنها ابنُ السِّيدِ[٢].

قالَ أبو مُحَمَّدٍ بنُ السِّيدِ ـ رحمَه اللهُ تعالَى في (الاقْتِضابِ)[٣] على قولِ ابنِ قُتَيبةَ[٤]: بابُ دخولِ بعضٍ... والصفاتِ مكانَ بعضٍ: هذا أجازَه قومٌ من النحويين، أكثرُهم الكوفيون، ومنع منه...، أكثرُهم البصريون[٥]، وفي القولين جميعًا نظرٌ؛ لأنَّ مَن أجازَه دونَ شَرْطٍ لَزِمه أن يجيزَ: «سِرْتُ إلى زيدٍ»، ويريدُ: مع زيدٍ، قياسًا على:... زيدًا لَفاضلٌ، إلى ما فيه من كرمٍ، وأن يجيزَ: زيدٌ... عمرو، أي: معه، قياسًا على قولِ الجَعْديِّ[٦]:

وَلَــوْحُ ذِرَاعَــيْنِ فِــي بِرْكَــةٍ

و: مررت في... أي: به، قياسًا على[٧]:

---

(١) انظره في: ٣/ ٢٣.

(٢) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٢٦٥.

(٣) انظره في: ٢/ ٢٦٢.

(٤) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٠٦.

(٥) انظر: الأصول ١/ ٤١٤.

(٦) بتمامه:

وَلَــوْحُ ذِرَاعَــيْنِ فِــي بِرْكَــةٍ ... إلــى جُؤْجُــؤٍ رَهِــلِ المنكِــبِ

وهو من المتقارب. انظر: الديوان ٣٦ والحجة ٤/ ٨٣.

(٧) بتمامه:

وخَضْخَضْنَ فينا البحرَ حتى قطعْنَه ... على كل حالٍ من غمارٍ ومن وَحْلِ

وهو من الطويل. انظر: جمهرة اللغة ٣/ ١٣١٥ والخصائص ٢/ ٣١٥.

وَخَضْخَضْنَ فِينَا البَحْرَ........ ....

وأن يجيزَ: «في زيدٍ ثوبٌ»، أي: عليه، كما جازَ[1]:

بَطَلٍ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ ....

وهذه... لا يجيزها مَنْ يجيزُ إبدالَ الحروفِ.

ومَنْ منع... على الإطلاقِ لَزِمه أن يتعسَّفَ في التأويلِ، ولا يمكنُه أن يقولَ: هو ضرورةٌ؛ لأنَّه قد كثُرَ... بالشعرِ... في كلِّ موضعٍ، ثبت أنَّه موقوفٌ على السماعِ،... أن يطلبَ له التأويلَ.

...[2] قول ص...، وادعاءُ التأويلِ لا ينبغي؛ لأنَّه يحتاجُ إلى تَكَلُّفٍ، فإنَّه...، قِسنا أو لم نقِس، ولا أعلمُ أنَّ أحدًا يطلقُ القولَ بجوازِ نيابةِ الحروفِ بعضِها عن بعضٍ قياسًا،... أنَّ ذلك قد يقعُ في كلامِ العربِ، وغيرُ ممتنعٍ أن يُستعملَ في غيرِ ذلك الكلامِ الذي سُمع فيه، فيُعدَّى «رَضِيَ» بـ(على)، و«أَفْضَلت» بـ(عن)، و(قَتَلَ) بـ(عن)، كما جاءَ[3]:

قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَادًا عَنِّي

و«رَفث» بـ(عن)؛ لأنَّه بمعنى: «أفضى»، كما قالَ تعالَى: ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ

---

(١) بتمامه:

بَطَلٍ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعَالَ السِّبتِ ليس بتَوْأَمِ

والبيت لعنترة، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٢١٢ وجمهرة اللغة ١/ ٥١٢.

(٢) لعل باقي التحشية من كلام ابن هشام.

(٣) البيت للفرزدق، وهو من مشطور الرجز. انظر: شرح النقائض ٣/ ٧٧٣ والمحتسب ١/ ٥٢.

نِسَآئِكُمْ﴾[1]، وهذا الذي نَعْنيه بالقياسِ إن صرَّحْنا بجوازِه، أمَّا أنَّا نقيسُ أفعالًا أُخَرَ فلا، فثَبَت بهذا أنَّ كلامَ ابنِ... مُشْكِلٌ أيضًا، كالكلامَين على زَعمِه.

وقولُ ابنِ قُتَيْبةَ[2]: (بابُ دخولِ بعضِ الصفاتِ)، فأهلُ الكوفةِ يُسَمُّون حروفَ الجرِّ: صفاتٍ، وعلَّل ذلك ابنُ السِّيدِ[3] في غيرِ هذا الموضعِ، فقالَ: لأنَّها تنوبُ منابَ الصفاتِ، فإذا قلتَ: «مررتُ برجلٍ مِن أهلِ الكوفةِ»، فالمعنَى: برجلٍ كائنٍ مِنْهُم.

علـى للاسـتِعلا ومعنـى في وعـن بعـن تجـاوُزًا عَنَـى مـن قَـد فَطَـن

[(على للاستعلا)]: ع: ويستعار عنها اللامُ، نحوُ: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾[4]، ﴿وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ﴾[5]، «خُذِيها، واشتَرِطي لهم الولاءَ»[6]، وكأنَّه خاصٌّ بالاستعلاءِ المعنويِّ؛ لضَعْفِه.

[(بـ«عن» تجاوزًا)]: (عن) للمجاوزةِ، فإن كانَ مجرورُها ممَّا ينتقِلُ دلَّت على زوالِه، كـ: «رميتُ عن القوسِ»، أي: جاوزتُ السهمَ عنه، وأزلتُه، وإلَّا فلا تدلُّ إلا على التعدِّي فقط، نحو: «أخذتُ العلمَ عنه»، أي: تعدَّى العلمُ منه إليَّ،

---

(١) البقرة ١٨٧.

(٢) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٠٣ و٥٠٦.

(٣) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٢٩٥.

(٤) الإسراء ٧.

(٥) غافر ٥٢.

(٦) انظر: صحيح البخاري ٢١٦٨.

ولم يَزُلْ عنه. عبدُ القَاهِرِ[1].

[(تَجَاوُزًا)]: مثالُه: «رميتُ عن القوسِ»، وقالَ ابنُ قُتَيْبَةَ[2]: إنَّ (عن) هنا بدلٌ مِن الباءِ.

قالَ ابنُ السِّيدِ[3]: وهذا ليسَ كذلك؛ لأنَّ (عن) للتجاوزِ، كـ: «خرجتُ عن البلدِ»، وهذا المعنى هنا؛ لأنَّ السهمَ يتجاوزُ القوسَ، وكذا: «رميتُ بالقوسِ»، ليست الباءُ فيه بدلًا مِن شيءٍ؛ لأنَّها بمنزلةِ: «رميتُ زيدًا بالحَجَرِ»، والمعنَى: رميتُ السهمَ بالقوسِ، كما تقولُ: «دفعتُه عن نفسِي بالسيفِ».

وأنكرَ بعضُ اللُّغويين استعمالَ الباءِ هنا، إلَّا أن يكونَ: ألقيت القوسَ عن يدك، وهذا القائلُ تخيَّلَ أنَّ: «رميتُ بالقوسِ» كـ: «رميتُ بالشيءِ»، إذا طرحته. انتهى.

وردَّ عليه أيضًا في قولِه في موضعٍ آخرَ[4]: إنَّ (على) بمعنى (عن) في قولِهم: «رميتُ على القوسِ»، وقالَ هنا: إنَّ (عن) بمعنَى الباءِ، قالَ: فتكونُ (على) بدلَ بدلٍ صح، وليس بصحيحٍ.

ع: والذي أَنكرَ: «رَمَيْتُ بالقوسِ» ـ فيما أعلمُ ـ الحَرِيريُّ في (الدُّرَّةِ)[5].

وقد تجيْ موضعَ بَعْدٍ وعَلَى كما على موضعَ عن قد جعلا

---

(١) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ٢/ ٨٤٧ وما بعدها.

(٢) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٠٩.

(٣) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٢٧٢.

(٤) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٠٧.

(٥) يقصد كتاب: درة الغواص في أوهام الخواص. انظره في: ٢٠٦.

[(موضعَ بَعْدِ)]: قالَ الشيخُ أبو عَلِيٍّ[1] في الجزءِ الحادي عشرَ مِن (التَّذْكِرةِ): مسألةٌ: «سَادُوك كابرًا عن كابرٍ»[2]، و: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[3]، و: «عَرِق عن الحُمَّى»[4]، (عن) في ذلك بمعنى: (بَعْد)، ويدلُّ على ذلك قولُه تعالَى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ۝ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[5]، وفي آية أخرى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾[6]، فعبَّر تارةً بـ (عن)، وتارةً بـ (بَعْد).

وفي (الحُجَّةِ)[7] جَعَلَ مِن ذلك: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾[8]، أي: بعدَ زَمَنٍ قليلٍ، قالَ: ومثلُه: «أطعمتُه عن جوعٍ».

[(وعلى)]: كقولِه[9]:

.... لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي.......................

(١) انظر: (الحجة) له ٦/ ٣٩١ و(البصريات) له ١/ ٦٦٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٧.

(٣) الانشقاق ١٩.

(٤) انظر: الحجة ٢/ ٢٢٣.

(٥) النساء ٤٥-٤٦.

(٦) المائدة ٤١.

(٧) انظره في: ٢/ ٢٢٣ و٦/ ٣٩١.

(٨) المؤمنون ٤٠.

(٩) بتمامه:

لاهِ ابنُ عمِّك لا أفضلت في حسبٍ عني ولا أنت ديَّاني فتَخْزُوني

والبيت لذي الإصبع العدواني، وهو من البسيط. انظر: المفضليات ١٦٠ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٠٨.

كذا مثَّلَه الشيخُ[1] وابنُه[2]، وينبغي أن يُمثَّلَ بغيرِ ذلك؛ لأنَّ ابنَ السِّيدِ[3] جوَّزَ أن يكونَ «أَفْضَلتَ» بمعنى: صِرْتَ ذا فضلٍ، فكأنَّه قالَ: لم تنفرِد بفضلٍ عني، فـ(عن) على بابِها، قالَ: ومَن جعلَها بمعنَى (على) جعلَ «أَفْضلتَ» مِن قولِهم: «أَفْضلتُ على زيدٍ»، إذا أوليته فضلًا، والذي جوَّز له ـ على ذلك ـ استعمالَ (عن) في موضعِ (على) أنَّه إذا أَفْضلَ عليه فقد جازَ الإفضالُ عنه، واستبدَّ دُونَه.

ابنُ السِّيدِ في (الاقْتِضابِ)[4]: المُضَرَّبُ[5]:

فَقُلْتُ لَهَا فِيئِي إِلَيْكِ فَإِنَّنِي ... حَرَامٌ وَإِنِّي بَعْدَ ذَاكَ لَبِيبُ

قالَ ابنُ السِّيدِ: كلَّمتْه محبوبتُه وهو مُلَبٍّ، فتورَّعَ عنها، و«فيئي»: ارجعي، و«إليكِ»: أمرٌ ثانٍ، و(فَعِيلٌ) هنا بمعنَى: (مُفعِّلٍ)، وهو نادرٌ، وقولُه: «بعدَ ذاك»، أي: مع ذاك.

ع: وعلى كَونِ (بعد) بمعنَى (مع) خرَّجُوا: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾[6]، وعن مُجاهِدٍ أنَّه كانَ يقرؤها[7]: «وَٱلْأَرْضَ مَعَ ذَٰلِكَ».

---

(١) انظر: (شرح التسهيل) له ٣/ ١٥٩ و(شرح الكافية الشافية) له ٢/ ٨٠٩.

(٢) انظر: (شرح الألفية) له ٢٦٤.

(٣) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٢٨٠.

(٤) انظره في: ٣/ ٤٣٤.

(٥) المضرَّب هو عقبة بن كعب بن زهير بن أبي سلمى، سميَ بذلك لأنه شبب بامرأة، فضربه أخوها بالسيف عدة ضربات (الشعر والشعراء) ١/ ١٤٢، والبيت من الطويل. انظر: مجاز القرآن ١/ ١٤٥ ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ١٤٢.

(٦) النازعات ٣٠.

(٧) انظر: المحتسب ٢/ ٣٥١.

وأجابُوا بجوابٍ آخَرَ، وهو أنَّ الدَّحْوَ غيرُ الخَلْقِ، فلا يتعارَضُ مع قولِه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾[1].

ع: قولُه: «نادرٌ جدًّا»: جاء منه[2]: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[3]، بمعنى: مُؤْلِم، و: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[4]، أي: مُبْدِعُها،

أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ[5]

أي: المُسْمِع.

ع: ذكرتُ (بَعْدَ)؛ لأنَّ بعضَ حروفِ الجرِّ تكونُ بمعناها، فبيَّنتُ أنَّها... بمعنى (بَعْدَ).

شَبِّهْ بكافٍ وَبِهِ التعليلُ قَدْ يُعنَى وزائدًا لتوكيدٍ وَرَدْ

واستُعملَ اسما وكذا عن وعلى من أَجْلِ ذا عليهما مِنْ دخلا

[(واستُعملَ اسمًا)]: قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[6] في: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ

---

(١) فصلت ١١.

(٢) الشواهد التي يأتي بها ابن هشام هي من (فعيل) بمعنى (مُفْعِل)، لا بمعنى (مُفَعَّل) الذي تحدث عنه ابن السيد.

(٣) البقرة ١٠، وغيرها.

(٤) البقرة ١١١، وغيرها.

(٥) بتمامه:

أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ يُؤَرِّقُني وأصحابي هُجُوعُ

والبيت لعمرو بن معدي كرب، وهو من الوافر. انظر: الديوان ١٤٠ والأصمعيات ١٧٢.

(٦) انظر: (الكشاف) له ٤/ ١٦٧.

ءَامَنُوا كَذَٰلِكَ﴾ الآيةَ(١): إنَّه يجوزُ أن يكونَ «يَطْبَعُ» مستأنَفًا، والكافُ فاعلَ «كَبُرَ».

ورُدَّ بأنَّ الظاهرَ عدمُ الاستئنافِ، وأنَّ الكافَ لا تقعُ اسمًا إلَّا في الشِّعرِ، إلَّا على قَوْلِ الأَخْفَشِ(٢)، ولم يجئ في النثرِ نحوُ: «جاءَني الذي كزيدٍ».

ع: لا تنفكُّ في الاستئنافِ، والكافُ متعلِّقةٌ بـ «يَطْبَعُ»، وأمَّا أنَّ الكافَ لم تقع اسمًا في التنزيلِ فقولٌ لا يطَّلعُ عليه إلَّا اللهُ تعالَى، بل يجوزُ أن تكونَ في التنزيلِ حرفًا واسمًا، غايةُ ما فيه أنَّها لم يدخُل عليها ما يُعيِّنُ الاسميةَ.

ومذْ ومنذُ اسمانِ حيث رفعا ... أو أوليا الفعلَ كجيتُ مُذْ دَعا

وإن يَجُرَّا في مُضِيٍّ فكمن ... هما وفي الحُضور معْنى فِي استبن

فصلٌ في (مذْ) و(منذُ): يكونان اسمَين وحرفَين، والغالبُ على (مذْ) الاسميةُ؛ لأنَّهم تصرَّفُوا فيها بالحذفِ، وعلى (منذُ) الحرفيةُ.

ولا يخلُو: إمَّا أن يدخُلا على حاضرٍ، أي: ما يُشارُ إليه بـ: (الآنَ)، و: (الحين)، و: (الساعة)، كـ: «ما رأيتُه منذُ هذا اليومِ»، و: «منذُ هذه الساعةِ»، و: «مذْ عامِنا»، و: «مذْ هذا العامِ»، أو لا:

إن دخلا عليه فمعناهما الغايةُ، فإذا قلتَ: «ما رأيتُه مذ اليومِ»، فقد بيَّنت أنَّ غايةَ انقطاعِ الرؤيةِ اليومُ، وإن دخلتا على الماضي جازَ فيه الرَّفعُ والجرُّ، والخفضُ في (منذُ) أقوى مِن الرفعِ، و(مذْ) بالعكسِ، لِمَا بيَّنا مِن غَلَبةِ الحرفيةِ على (منذُ)، وبالعكسِ.

---

(١) غافر ٣٥، وتمام الآية: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٧٨.

ثم إن كانَ الزمانُ الماضي معدودًا، فإن رَفَعْتَه كانا بمنزلة: (أَمَد)، و: (غاية)، نحوُ: «ما رأيتُه مذ يومان»، أي: أَمَدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومان، وإن خَفَضْتَه كانا للظرفيةِ، فإذا قلتَ: «ما رأيتُه مذ يومين»، فقد بَيَّنت أنَّ انقطاعَ الرؤيةِ في اليومين، وإن كان مؤقتًا غيرَ معدودٍ، فإن رَفَعْتَه كانا بمعنى: (أوَّل)، نحوُ: «ما رأيتُه مذ يومُ الجمعةِ»، وإن خَفَضْتَه كانا لابتداءِ الغايةِ.

وبعد مِن وعَن[1] وباءٍ زِيدَ ما ... فلم تَعُق عن عَمَلٍ[2] قد علما

وزِيدَ بعدَ رُبَّ والكافِ فكف ... وقد تَليهما وجَرٌّ لم يُكف

وحُذِفَتْ رب فجرت بعد بل ... والفا وبعدَ الواوِ شاعَ ذا العمل

[(والفا)]: أنشدَ أبو عَلِيٍّ[3] في (التَّذْكِرةِ)[4]:

فَإِمَّا تُعْرِضِنَّ أُمَيْمَ عَنِّي ... وَيَنْزِغْكِ الوُشَاةُ أُولُو النِّيَاطِ

فَحُورٍ قَدْ لَهُوتُ بِهِنَّ عِينٍ ... نَوَاعِمَ فِي المُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ

وقالَ: هذا يدلُّ على قولِ س[5] في[6]:

---

(١) جاء بخط ابن هشام بفتح العين، وهو سهو.

(٢) جاء بخط ابن هشام بكسر الميم، وهو سهو.

(٣) انظر: (شرح الأبيات) له ٥٠.

(٤) البيتان للمتنخل الهذلي، وهما من الوافر. انظر: ديوان الهذليين ٢/ ١٩ وجمهرة أشعار العرب ٤٧٨.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ١٠٦ و٣/ ١٢٨.

(٦) إذا حملناها على شعر فهو عند سيبويه بتمامه:

وبَلَدٍ تَحْسَبُه مَكْسُوحا =

وَبَلَــــــــدٍ..........................

ونحوِه: إنَّه على إضما[ر][1] (رُبَّ)، لا على أنَّ الواوَ صارت بدلًا مِن الجارِّ، كما صارت في القَسَمِ، ألا ترى أنَّ الفاءَ لا يجوزُ ذلك فيها، ولا في (بَلْ) في قولِه[2]:

بَــلْ بَلَــدٍ مِــلْءِ الأرجــاء[3] قَتَمُــهْ

ع: كان وجهُ القياس أنهم قالوا: واللهِ، وأن الأصل: باللهِ، فأُتي بالواو عوضًا في اللفظ...، فكذا في:

وَبَلَــــــــدٍ..........................

ولم يقع ذلك في (بَلْ) والفاءِ، فلا يمكنُ ادِّعاؤه، فثَبَتَ أنَّه ليسَ على ذلك، ووجوبُ أن يُحكمَ بحُكْمِ النظيرِ...

وفرَّق في موضعٍ آخَرَ بين البَدَلين[4]، فقالَ: إنَّ البدل في: «واللهِ» بَدَلٌ تصريفيٌّ؛ لقُرْبِ المخرَجِ، وفي:

وَبَلَــــــــدٍ..........................

= وهو من مشطور الرجز، للنجم العجلي، وقد جاء به سيبويه في الموضع الأول من كتابه كمثال، لا شعر. انظر: الديوان ١٢٣ والكتاب ٣/ ١٢٨، والموضع الأول من الكتاب في: ١/ ١٠٦.

(١) زيادة لا بد منها.

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من مشطور الرجز. انظر: الديوان ١٥٠ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٦٩.

(٣) كذا في المخطوطة، وبها ينكسر الوزن، والرواية التي في المصادر: الفِجَاجِ.

(٤) يقصد به أبا علي الفارسي. انظر: (شرح الأبيات) له ١/ ٤٣.

ـ عند مَنْ يراه ـ ليسَ كذلك، بل هو كقولِهم: «أَللهِ لأفعلنَّ».

وقـــد يُجـــر بســـوى رُبَّ لَـــدَى حَـــذْفٍ وبَعْضُـــه يُـــرى مطـــردا

• • •

الإِضَافَةُ

هي في اللغةِ: إِلْصَاقُ شيءٍ بغيرِه، قالَ[1]:

فَلَمَّـــا دَخَلْنَـــاهُ أَضَـــفْنَا ظُهُورَنَـــا إِلَـى كُـلِّ حَـارِيٍّ[2] جَدِيـدٍ مُشَـطَّبِ

أي: أَلْصَقْنا.

نونـــا تلـــي الإعـــراب أو تنوينـــا مممـا تضـيف احـذف كطـور سـينا

[(نونًا تَلِي الإعرابَ)]: نحوُ: ﴿نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ﴾[3]، و: ﴿مُرْسِلُواْ النَّاقَةِ﴾[4]، و: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾[5]، ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَوٰةِ﴾[6]، و: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[7]، ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾[8].

والثـــاني اجـــرر وانـــو مـــن أو في إذا لـــم يصـــلح الا ذاك والـــلام خـــذا

---

(١) البيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٥٣ وجمهرة اللغة ٢/ ٩٠٩.

(٢) كذا حركة الياء في المخطوطة من غير تنوين.

(٣) السجدة ١٢.

(٤) القمر ٢٧.

(٥) المائدة ١.

(٦) الحج ٣٥.

(٧) المائدة ٦٤.

(٨) الحج ١٠.

[(واللامَ خُذَا)]: ضابطُ هذا أن يكونَ الثاني غيرَ ظرفٍ، بل كلٌّ للأوَّلِ، والأوَّلُ جزؤُه، ولا يَصِحُّ إطلاقُ أحدِهما عن الآخرِ، نحوُ: «يدُ زيدٍ»، أو يكونا متبايِنَيْنِ.

لما سوى ذينك واخصص أولا أو أعطه التعريف بالذي تلا

[(لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ)]: قالَ أبو الفَتْحِ في (المحتَسَبِ)[1] في قراءة الحَسَنِ[2]: ﴿غَيْرَ مُضَارِّ وَصِيَّةٍ﴾[3] بالإضافةِ، أي: مِن جهةِ الوصيةِ، أو عندَها، كقولِ طَرَفَةَ[4]:

.... بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ

أي: بَضَّةٌ عندَ تجرُّدِها، وتقولُ: فلانٌ شجاعُ حربٍ، وكريمُ مسألةٍ، وقالُوا[5]: مِدَرّه[6] حربٍ، أي: عندَ الحربِ.

قولُه: (واخْصُصْ) البيتَ: اعلَمْ أنَّ المضافَ يَكْسِبُ مِن المضافِ إليه أمورًا:

١: التعريفُ إن كانَ الثاني معرفةً.

٢: التخصيص إن كانَ نكرةً.

---

(١) انظره في: ١/ ١٨٣.

(٢) انظر: مختصر ابن خالويه ٣٢.

(٣) النساء ١٢.

(٤) بتمامه:

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ منها رَفِيقةٌ بجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ المتجرَّدِ

والبيت من الطويل. انظر: الديوان شرح الأعلم ٤٣ وجمهرة أشعار العرب ١/ ٣٢٤.

(٥) انظر: العين ٤/ ٢٤ وتهذيب اللغة ٦/ ١١٢.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وفي المصادر: مِدْرَه. انظر: عين ٤/ ٢٤ وتهذيب اللغة ٦/ ١١٢.

٣: التنكير إن كانَ الأوَّلُ معرفةً، والثاني نكرةً...[١].

ذَكَرَه عبدُ القَاهِر[٢] وغيرُه[٣]، وهو عندي فاسدٌ؛ لأنَّ (زيدًا) المضافَ حَصَلَ له التنكيرُ قبل الإضافةِ، وأُضِيفَ، فيختصُّ، فهو مِن بابِ: «غلامُ امرأةٍ»؛ لأنَّ المعرفةَ لا تُنكَّرُ، فتُخَصَّص.

٤: الاستفهام، نحوُ: «علمتُ غلامُ مَنْ عندك؟»، كما تقولُ: «علمتُ أيُّهم في الدارِ؟».

٥: الجزاء: «غلامَ مَنْ تضربْ أضربْ»، يدلُّك على ذلك أنه[٤] لا يجوزُ: (غلامُ)، بالرَّفعِ بالابتداءِ، وأنَّه يجوزُ: «غلامَ مَنْ تضربْ يضربْك»، فهذا يدلُّ على أنَّ الجوابَ ليسَ عاملًا، بل فِعلُ الشَّرْطِ، وهو لا ينصبُ الاسمَ الذي قبلَه إلَّا إن ضُمِّن معنَى المجازاةِ. مِن (شَرْحِ عبدِ القَاهِرِ)[٥].

وإن يشابه المضاف يفعل ... وصفا فعن تعريفه لا يعزل

كرب راجينا عظيم الأمل ... مروع القلب قليل الحيل

---

(١) لعله يريد أن يمثل بنحو: زيدُ رَجُلٍ، كما سيأتي الآن في مناقشة كلام عبد القاهر الجرجاني.

(٢) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ٢/ ٨٧٣.

(٣) منهم أبو علي الفارسي. انظر: (الإيضاح) له ٢٦٨، إذ مثله هو وعبد القاهر الجرجاني وغيره بـ: زيدُ رَجُلٍ.

(٤) في المخطوطة: أنهم، وهو سهو.

(٥) انظره في: ٢/ ٨٧٢، والنص المنقول فيها زيادات ليست عند عبد القاهر، بل هي من أبي علي الفارسي. انظر: (الحجة) له ٤/ ٣٤٩.

اشتَملَ هذا البيتُ على التمثيلِ، وإقامةِ الدليلِ على المرادِ، أمَّا التمثيلُ فواضحٌ، وأمَّا إقامةُ الدليلِ فدُخُولُ (رُبَّ) على الأوَّلِ، ووقوعُ الباقي صفةً لمخفوضِ (رُبَّ).

وذي الإضافة اسمها لفظيه وتلك محضة ومعنويه

ووَصلُ ألْ بذَا المضافِ مغتفر إن وصلت بالثان كالجعد الشعر

قولُه: (إنْ وُصِلت في[1] الثاني) إلى آخرِه: لا يُحفَظُ إلَّا في هذه الثلاثةِ، وأمَّا روايةِ الكِسَائِيِّ صح[2]: «الخمسةُ صح الأثوابِ»، فروى أبو زَيْدٍ[3] أنَّه قولُ قومٍ غيرِ فصحاءَ، وكلامُهم بخلافِه، قالَ ذو الرُّمَّةِ[4]:

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ...... ....

البيتَ، وقالَ الفَرَزْدَقُ[5]:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ............ ....

---

(١) هذا تَجَوُّزٌ من ابن هشام في عبارة الألفية.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٣.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٣/ ١١٩، فقد رواه أبو القاسم الزجاجي بسنده إلى أبي زيد.

(٤) بتمامه:

وهل يَرجِعُ التسليمَ أو يكشفُ العَمَى ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقعُ

وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ١٢٧٤ والمقتضب ٢/ ١٧٦.

(٥) بتمامه:

ما زال مذ عَقَدَتْ يداه إزارَه فسَمَا فأدرك خمسةَ الأشبارِ

والبيت من الكامل. انظر: الديوان ١/ ٤٩٨ والمقتضب ٢/ ١٧٦.

البيتَ. مِن (الإيضَاحِ)[1] لأبي عَلِيٍّ.

أو بالــذي لــه أضــيف الثــاني كزيــد الضــارب رأس الجــاني

وكونهـا في الوصـف كـاف إن وقـع مثنـى او جمعًـا سـبيله اتبـع

بَدْرُ الدِّينِ[2] يُعربُ: (**كَوْنُها**) مبتدأ، و: (**أَنْ وَقَع**) مبتدأٌ ثانٍ، و: (**كافٍ**) خبرٌ لهما، أي: كونُها في الوصفِ ووقوعُه مثنًى أو جمعًا كافٍ، أي: كونُ (أل) في الوصفِ ووقوعُ الوصف مثنًى أو جمعًا كافٍ فيه، أي: في جوازِه.

وربمـا أكسـب ثـانٍ أولا تأنيثـا ان كـان لحـذف مـوهلا

ولا يضـاف اسـم لمـا بـه اتحـد معنـى وأول موهمـا إذا ورد

وبعـض الاسـماء يضـاف أبـدا وبعـض ذا قـد يـأت لفظـا مفـردا

اعلَمْ أنَّ الأسماءَ بالنَّظرِ إلى ثبوتِ الإضافةِ جوازًا ووجوبًا وامتناعًا ثلاثةُ أقسام:

ما لا يُضافُ أصلًا، مثلُ: (أين)، و(كيف).

وما لا يكونُ إلَّا مضافًا، مثل: (سِوَى)، و(ألو)[3]، و(ذو).

وما تارةً يُضافُ، وتارةً لا يُضافُ، نحوُ: (غلام)، و(كتاب).

---

(١) انظره في: (تكملة الإيضاح) له ٢٧٦ وما بعدها

(٢) يقصد به ابن الناظم. انظر: (شرح الألفية) له ٢٧٦.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

والملازمُ للإضافةِ ينقسم إلى قسمين:

ما يُلازمُ الإضافة لفظًا ومعنًى، كما مثَّلتُ من: (سِوَى)، و(ألو)، و(ذو).

وما يُلازِمُها في المعنَى دونَ اللَّفظِ، مثلُ: (كلّ)، و(بعض)، و(قبل)، و(بعد)، ألَا تَرَى أنَّها قد تُقطَعُ عن الإضافةِ، ولكنَّها مع ذلك فيها معنَى الإضافةِ باقٍ.

وينقسمُ ملازمُ الإضافةِ أيضًا إلى قسمين:

إلى ما يلزمُ الإضافةَ إلى المفردِ، وهذا ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: ما يلزمُ الإضافةَ إلى مفردٍ مضمرٍ، وما يلزمُ الإضافةَ إلى مفردٍ مظهرٍ، وإلى ما يلزمُ الإضافةَ إلى مفردٍ أعمَّ مِن أن يكونَ ظاهرًا أو مضمرًا، فالأوَّلُ مثلُ: (وَحْدَك)، و(لَبَّيْك)، و(سَعْدَيك)، والثاني[1]... مثلُ[2]: (سبحانَ الله)، و(قبل)، و(بعد)، و(سِوَى).

وينقسمُ أيضًا الثاني - وهو المضافُ إلى الجملةِ - إلى قسمين: إلى ما يلزمُ إضافتَه إلى الجملةِ مطلقًا، أعمَّ مِن أن تكونَ اسميةً أو فعليةً، وذلك: (إذ)، و(حيثُ)، وما يلزمُ إضافتَه إلى الفعليةِ فقط، وذلك: (إذا).

وينقسم أيضًا إلى قسمين آخرين: إلى ما يجوزُ حذفُ مضافِه لفظًا مع التعويضِ عنه، وهو: (إذ)، وإلى ما لا يجوزُ فيه ذلك، وهو: (حيثُ)، و(إذا).

وهذه الأحكامُ كلُّها مفهومةٌ مِن النَّظْمِ.

قولُه: (قد يَأْتِ لفظًا): فيه نقضٌ للأَبَدِيَّةِ المذكورةِ أوَّلًا.

---

(١) مثَّل له في أوضح المسالك ٢/ ٣٠٥ بـ: أولى، وأولات، وذي، وذات.

(٢) هذه أمثلة للثالث.

وكنتُ أجبتُ عنه بأنَّه كقولِه: «أمَّا أبو الجَهْمِ فلا يضعُ العصا عن عاتِقه»[1]، ثم ظهرَ لي فسادُ ذلك؛ لأنَّ الأَبَدِيَّةَ تُنَافيه.

وإنَّما الجوابُ عنه بالإعرابِ، وهو أنَّ: (لفظًا) بتقديرِ: في اللَّفظِ، و: (مفردا) حالٌ، أي: وبعضُ المضافِ أبدًا قد يفردُ في اللفظِ، وهذا لا نزاعَ [في][2] صحتِه معنًى.

وبعض ما يضاف حتما امتنع ... إيلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع

كوحد لبي ودوالي سعدي ... وشذ إيلاء يدي للبي

[(كـ: وَحْدَ، لَبَّيْ)]: مثالٌ للبعضِ الأوَّلِ، لا باعتبارِ التقسيمِ إلى ما يُقطعُ عن الإضافةِ.

[(وشذَّ إيلاءُ يَدَيْ لـ «لَبَّيْ»)]: كقولِه[3]:

.... فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

احتَج بهذا س[4] على يُونُسَ[5] في قولِه: إنَّ (لَبَّيْك) مفردٌ لا مثنًى، وإنَّ أَلِفَه قُلِبَت كما قُلِبَت ألفُ (على) و(لَدَى) و(إلى) مع الضميرِ، لا لأجلِ أنَّه منصوبٌ، والألفُ مثلُها في: «رأيتُ الزيدَيْن».

---

(١) انظر: صحيح مسلم ١٤٨٠.

(٢) زيادة لا بد منها.

(٣) بتمامه:

دعوتُ لِمَا نابني مِسْوَرًا ... فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

والبيت لأعرابي من أسد، وهو من المتقارب. انظر: الكتاب ١/ ٣٥٢ والمحتسب ١/ ٧٨.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٥٢.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٣٥١.

قالَ ابنُ جِنِّي[1]: يمكنُ أن يُجابَ عن هذا البيتِ بأنَّه نَوَى الوقفَ على «لبَّا»[2]، وأنَّه ممَّن يقولُ: «هذه أفعَيْ»، ثم أجرى الوصلَ مُجرى الوقفِ.

حَكَى هذا عن أبي عَلِيٍّ[3].

ثم اعترَضَه بأنَّ الوَقْفَ لا يَحْسُنُ على المضافِ دونَ المضافِ إليه.

وأجابَ بأنَّ ذلك قد جاءَ، قالَ[4]:

ضَخْمٌ نِجَارِي طَيِّبٌ عُنْصُرِّي

فنَوَى الوقفَ على (العُنْصُر)؛ ولهذا ضَعَّفَ.

قالَ: وإذا جازَ مع أنَّ المضافَ إليه ضميرٌ متصلٌ، فأَنْ يجوزَ مع الظاهرِ أَوْلَى، ومثلُه[5]:

يَا لَيْتَهَا قَدْ خَرَجَتْ مِنْ فُمِّهْ

ع: وقد يُقالُ أيضًا في الجوابِ عن يُونُسَ: إنَّ (لَبَّيْك) لَمَّا كانت في الغالبِ هكذا: الإضافةُ فيها إلى الضميرِ، غَلَبَ عليها هذا الحكمُ، فقُلِبَت الألفُ مع الإضافةِ إلى الظاهرِ، وللإعلامِ بأنَّ ذلك ليسَ هو وجهَ إضافتِها، بخلافِ: (إلى) و(لَدَى)

---

(١) انظر: (المحتسب) له ١/ ٧٩ و(سر صناعة الإعراب) له ٢/ ٧٤٧.

(٢) كذا بخط ابن هشام، والصواب: «لبّي».

(٣) انظر: (التعليقة على كتاب سيبويه) له ٣/ ٢٥٦ و(الحجة) له ١/ ٨٦ وما بعدها.

(٤) البيت من مشطور الرجز. انظر: الخصائص ٣/ ٢١٤ والممتع ١/ ١١٩.

(٥) البيت ينسب إلى العجاج (ملحقات ديوانه) ٢/ ٣٢٧، وينسب إلى جرير (ملحقات ديوانه ٣/ ١٠٣٨)، وهو من مشطور الرجز. انظر: إصلاح المنطق ٦٩ وتهذيب اللغة ١٥/ ٤١٢.

و(على)، فإنَّهنَّ يكنَّ مع الظاهرِ والمضمرِ، فلا يَغْلِبُ عليهنَّ حكمُ أحدِهما، فتدبَّرْ ما قلتُه، فهو أَوْلَى مِن قولِهما.

ع: وجهٌ آخَرُ مِن الجوابِ عن قولِه[1]:

.... فَلَبَّـــيْ يَـــدَيْ مِسْـــوَرِ

في كَونِه لم يَرجِعْ بالألفِ مع الظاهرِ، وهو أنَّ الأصلَ: «فَلَبَّيْ يَدَيْه»، بالهاءِ؛ لأنَّ مِسْوَرًا قد مضَى ذِكرُه، فإذا أُعيدَ فقياسُه أن يُعاد مضمرًا، فلمَّا أتَى بالظاهرِ في موضعِ المضمرِ، عامَلَه مُعاملةَ الضميرِ.

وألزمـــوا إضـــافة إلـــى الجمـــل حيـــث وإذ وإن ينـــون يحتمـــل

إفــراد إذ ومــا كــإذ معنــى كــإذ أضـف جـوازا نحـو حـين جـا نبـذ

وابـن أو اعـرب مـا كـإذ قـد أجريـا واختـــر بنـــأ متلـــو فعـــل بنيـــا

وقبـــل فعـــل معـــرب أو مبتـــدا أعـــرب ومـــن بنـــا فلـــن يفنـــدا

وألزمـــوا إذا إضـــافة إلـــى جمـــل الأفعـــال كهـــن إذا اعتلـــى

قولُه: (وأَلْزَمُوا «إذا») إلى آخرِه: (إذا) ظرفٌ لِمَا يُستقبَلُ مِن الزمانِ، وفيها معنَى الشرطِ، غالبًا.

وقولِي: «غالبًا» عائدٌ إلى الجميعِ.

أمَّا قولي: «ظرفٌ» فإنَّها قد تقعُ غيرَ ظَرْفٍ في موطِنَين:

---

(١) تقدم قريبًا.

أحدُهما: أن يُرادَ بها الزمانُ المجرَّدُ مِن الاستقبالِ والشَّرطِ، كقولِ النَّبيِّ ﷺ لعَائِشةَ رضي الله عنها: «إني أَعْلَمُ إذا كنتِ عليَّ راضيةً، وإذا كنتِ عليَّ غَضْبَى»[1]، وقولِ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «كنتُ أَعْلَمُ إذا انصرفُوا بذلك»[2]، أي: كنتُ أعلمُ زمنَ انصرافِهم، ومِن ذلك: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا﴾[3] عندَ مَن قالَ: إنَّ (حتَّى) جارةٌ، وهو قولُ أبي الحَسَنِ الأَخْفَشِ[4].

والثاني: أن تُجرَّدَ مِن الزَّمانِ والشَّرطِ معًا، وذلك أن يُراد بها المفاجَأةُ، فتكون حرفًا في الأصحِّ عندَ ابنِ مَالِكٍ[5] وغيرِه، كقولِه[6]:

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالأَمْرُ أَمْرُنَا ... إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ عَالَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ

وأمَّا: «لِمَا يُستقبَلُ» فإنَّها قد تقعُ للماضي، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا إِلَيْهَا﴾[7]، ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾ الآيةَ[8]، وقولِه تعالى: ﴿لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا۟﴾[9]، أي: (إذْ)، بدليلِ

---

(١) انظر: صحيح البخاري ٥٢٢٨ وصحيح مسلم ٢٤٣٩.
(٢) انظر: صحيح البخاري ٨٤١ وصحيح مسلم ٥٨٣.
(٣) آل عمران ١٥٢، وغيرها.
(٤) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ١٢٧.
(٥) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ٢١٤.
(٦) البيت لحرقة بنت النعمان بن المنذر، وهو من الطويل. انظر: الصحاح ٤/ ١٤٣٤ وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٥١.
(٧) الجمعة ١١.
(٨) التوبة ٩٢.
(٩) آل عمران ١٥٦.

قولِه: «قالُوا»، وقولِه[1] سبحانه: ﴿وَإِذْ[2] قَالَ اللَّهُ يَـٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ﴾[3]، وذلك يومَ القيامةِ، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّـٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ﴾[4]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا﴾[5]، قالَ قُطْرُبٌ[6]: إذا يفزعون، وقالَ الشاعرُ[7]:

وَنَـــدْمَانٍ يَزِيـــدُ الكَـــأْسَ طِيبًـــا ... سَـــقَيْتُ إِذَا تَغَـــوَّرَتِ النُّجُـــومُ

البيتُ لعَمْرِو بنِ شَأسٍ، وقالَ أبو النَّجْمِ[8]:

ثُـــمَّ جَـــزَاهُ اللهُ عَنَّـــا إِذْ جَـــزَى

جَنَّـــاتِ عَـــدْنٍ فِـــي العَلَالِـــيِّ العُـــلَا

وقولِ الشاعرِ[9]:

مَـــا ذَاقَ بُـــؤْسَ مَعِيشَـــةٍ وَنَعِيمَهَـــا ... فِيمَـــا مَضَـــى أَحَـــدٌ إِذَا لَـــمْ يَعْشَـــقِ

(١) هذه الآيات الثلاث الآتية، وكذلك بيت أبي النجم، كلُّها من مجيء (إذ) للمستقبل، وليست لمجيء (إذا) للمضي، فهو سهو من ابن هشام.

(٢) في المخطوطة بإسقاط الواو من أول الآية.

(٣) المائدة ١١٦.

(٤) سبأ ٣١.

(٥) سبأ ٥١.

(٦) انظر: (معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه) له ٥٣٨.

(٧) البيت ـ كما سيَذكر ـ لعمرو بن شأس، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٤٩ ومنتهى الطلب ٨/ ٧٦.

(٨) البيتان من مشطور الرجز. انظر: الديوان ٤٦٣ وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٩.

(٩) البيت للكميت، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٢٤٦ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٤٤.

أنشدَه ثَعْلَبٌ[1].

وأمَّا: «فيها معنَى الشرطِ»؛ فلأنَّها قد تخلُو منه، كقولِه تعالَى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾[2]، أي: أُقسِمُ بالليلِ وقتَ غشيانِه.

واعلَمْ أنَّه[3].

لمفهم اثنين معرف بلا تفرق أضيف كلتا وكلا

ولا تضف لمفرد معرف أيا وإن كررتها فأضف

اعلَمْ أنَّ (أيًّا) إذا أُضِيفَت إلى النكرةِ كانت بمعنَى (كلّ)، فيَجِبُ المطابقةُ في الضميرِ، تقولُ: «أيُّ رجلٍ قامَ؟»، و: «أيُّ رجلَيْن قاما؟»، و: «أيُّ رجالٍ قاموا؟»، وإذا أُضِيفَت إلى معرفةٍ فهي بمعنَى (بعض)، فيَجِبُ الإفرادُ، فتقولُ: «أيُّ الرجلَيْن قامَ؟»، و: «الرجالُ قامَ؟»، ولا تقولُ: «أيُّ الرجلِ»؛ لأنَّ (بعضًا) تستدعي مُتَجَزِّئًا.

[(وإنْ كرَّرتها فأَضِف)]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا الرِّجَالُ تَنَاهَزُوا أَيِّي وَأَيُّكُمُ أَعَزُّ وَأَمْنَعُ[4]

أو تنو الاجزا واخصصن بالمعرفه موصولةً أيا وبالعكس الصفه

وإن تكن شرطا أو استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما

(١) انظر: (المجالس) له، تسمى (مجالس ثعلب) ٤٢٦

(٢) الليل ١.

(٣) كذا في المخطوطة بلا تتمة.

(٤) البيت لخداش بن زهير، وهو من الكامل. انظر: الكتاب ٢/ ٤٠٣.

لم يذكرْ حكمَها حالًا، نحوُ: «[مررتُ][1] بزيدٍ أيَّ رجلٍ».

وألزموا إضافة لدن فجر ونصب غدوة به عنهم ندر

[(ونصبُ غُدْوَةٍ)]: قالَ أبو سُفْيَانَ بنُ حَرْبٍ[2]:

وَمَا زَالَ مهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

ومعَ معْ فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل

قولُه: (و«معَ»: «مَعْ» فيها قليلٌ): ابنُ عَطِيَّةَ[3]: (مَعَ) ظرفٌ بُنِيَ على الفتحِ، وأمَّا إذا سُكِّنَت العينُ فلا خِلافَ أنَّه حرفٌ جاءَ لمعنًى.

أبو حَيَّانَ[4]: الصحيحُ أنَّها ظرفٌ فُتِحَت أو سُكِّنَت، وليسَ التسكينُ ضرورةً، خلافًا لبعضِهم، بل لغةٌ لبعضِ العربِ، والظرفيةُ فيها مجازٌ، وإنَّما هي اسمٌ دالٌّ على معنَى الصُّحْبةِ.

واضمم بناء غير إن عدمت ما له أضيف ناويًا ما عدما

قبل كغير بعدُ حسب أول ودون والجهات أيضًا وعل

الإمامُ عبدُ القاهِر[5] رحمه الله تعالى: اعلم أنَّ في (قبلُ) و(بعدُ) و(حَسْبُ)

---

(١) زيادة يقتضيها السياق، وقد ذكرها في (المغني) ١٠٩.

(٢) البيت من الطويل. انظر: الحيوان ١/ ٢٠٩ وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٨.

(٣) انظر: (المحرر الوجيز) له ٤/ ٢٦٢.

(٤) انظر: (البحر المحيط) له ٨/ ٢٤٥.

(٥) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ١/ ١٤٥ وما بعده.

و(أوَّلُ) و(عَلُ) ونحوِهن ثلاثةَ أسئلة:

لِمَ بُنِيت؟

ولِمَ بُنِيت على حركةٍ؟

ولِمَ كانت الحركةُ ضمةً؟

أمَّا الأوَّلُ فهو أنَّها وُضِعَت مضافةً، فإذا عَرَض لها زوالُ الإضافةِ، فحُذِفَ المضافُ إليه، وأُريدَ معناه؛ لم يُمكِن تنوينُ الاسمِ، فيبقَى الاسمُ الأَمْكَنُ العاري مِن أسبابِ مَنْعِ الصَّرْفِ بغيرِ تنوينٍ، ولا ما يخلُفُه، وذلك مُخالِفٌ لنظائرِه، فيُبنَى؛ حتى يُتَخَلَّصَ مِن هذا الخلافِ.

وإنَّما لم ينونْ؛ لأنَّ المضافَ إليه منويٌّ، ألَا ترى أنَّ الشاعرَ لَمَّا حَذفَ المضافَ إليه للضرورةِ، لا استغناءً عنه، لم ينوِّن، في بيتِ (الكِتَاب)[1]:

إِلَّا عُلَالَــــةَ أَوْ بُــــدَا هَــــةَ سَــــابِحٍ نَهْــــدِ الجُــــزَارَهْ

هذا وجهٌ.

الوجهُ الثاني: أنَّك لَمَّا نويتَ معنى الإضافةِ، وضمَّنتَه اللفظَ، كانَ بمنزلةِ نيَّةِ (أل) في (أمْسِ)، وتضمينِها اللفظَ؛ لأنَّ الإضافةَ مِن معاني الحروفِ، فأمَّا إذا ظَهَرَ المضافُ إليه فمعنَى الإضافةِ مفهومٌ مِن لفظِه، ولم يتضمَّنْه المضافُ.

وأمَّا سببُ بنائِه على الحركةِ فما عُلِمَ مِن أنَّهم يُنَبِّهُون بذلك على أنَّه ليسَ عَرِيقًا في البناءِ، بل عَرَضَ له عدمُ التَّمَكُّنِ.

---

(١) انظره في: ١/ ١٧٩ و٢/ ١٦٦، والبيت للأعشى، وهو من مجزوء الكامل. انظر: الديوان ١٥٩ والمقتضب ٤/ ٢٢٨.

وأمَّا سببُ البناءِ على الضَّمةِ فإنَّ الضَّمَّ أقوَى الحركاتِ، والموضعُ موضعُ الدلالةِ على التَّمَكُّنِ، فاختيرَ له أقوى الألفاظِ، وصارت الضَّمةُ عَلَمًا على هذا الحذفِ، فإذا قيلَ: «مِن قبلُ»، و«مِن بَعْدُ»، عُلِمَ أنَّ المرادَ: مِنْ قبلِ ذلك، ومِن بعدِه، وكذا إذا قيلَ: «مِن أَوَّلُ»، و«مِن عَلُ»، فالمرادُ: مِن أعلَى ذلك، وأَوَّلِ كلِّ شيءٍ.

والفرقُ بينَ (عَلُ) وأخواتِه: أنَّ الإضافةَ لا تَظهَرُ مع لفظِه، بل مع مُرادِفِه، لا تقولُ: «مِنْ عَلِه»، كما تقولُ: «مِنْ قَبْلِه»، بل تقولُ: «مِنْ أعلاه».

ع: عَدَلَ الإمامُ عبدُ القاهرِ[1] عن قولِهم: بُني (قبلُ) و(بعدُ) على الحركةِ؛ لئلَّا يلتقيَ ساكنان؛ لأنَّ ذلك مفقودٌ في (أوَّلُ)، وهما بابٌ واحدٌ، وعن قولِهم: اختِيرَ له الضمُّ؛ لأنَّها حركةٌ لا تكونُ له في الإعرابِ؛ لأنَّه مفقودٌ في (حسبُ) و(أوَّلُ)، وهما أيضًا بابٌ واحدٌ، وما ذكرَه ـ رحمه الله ـ بديعٌ.

قالَ: وإذا أَزَلْتَ المضافَ إليه مِن التقديرِ أعربتَها، كقولِه[2]:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

لأنَّه لا يُريدُ قبلَ شيءٍ بعينِه، وإنَّما يريدُ الشِّيَاعَ، ومثلُه قولُك: «ما تركتُ له أوَّلًا ولا آخِرًا»، لا تريدُ: أوَّلَ شيءٍ ولا آخِرَه، بل تريدُ أن تُجريَه مُجرى: قديمًا ولا حديثًا، وكذا قولُك: «فعلتُ ذلك قبلًا وبعدًا».

---

(١) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ١/ ١٥١.

(٢) البيت لعبد الله بن يعرب بن معاوية، وينسب إلى يزيد بن الصعق، وهو من الوافر. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٠ والزاهر ٢/ ٣٥٠ وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢٠٣.

وأعربوا نصبا إذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا

وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الاعراب إذا ما حُذِفا

مِن (المُحتَسَبِ)[١]: مِنْ حَذْفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مُقامَه: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ﴾[٢] الآيةَ[٣]، التقديرُ: كفِعْلِ مَنْ آمَنَ، ألَا ترَى أنَّه لا يُقابَلُ الحدثُ بالجوهرِ، ولهذا فرَّ بعضُهم، فقرأ: ﴿سُقَاةَ﴾ و: ﴿عَمَرَةَ﴾[٤]، جمعَ: ساقٍ، وعامرٍ، كـ: قاضٍ وقُضَاةٍ، وكافرٍ وكَفَرةٍ.

وأجازَ في قراءةِ الجماعةِ أن يكونَ (سِقَاية) جمعَ: ساقٍ، و(عِمَارة) جمعَ: عامرٍ، كـ: قائمٍ وقيامٍ[٥]، وصاحبٍ وصِحَابٍ، وراعٍ ورِعَاءٍ، إلَّا أنه أَنَّثَ (فِعَالًا)، كما أُنِّثَ في الجمعِ أشياءُ غيرُه، نحو: حِجَارةٍ، وعِيَارةٍ، وقَصِيرٍ وقِصَارةٍ، واعلَمْ أنَّ (سِقَاية) مبنيًّا على التأنيثِ كـ: عِظَاية، وإلا لَلَزِم: سِقَاءَة.

ع: وادَّعَى الزَّمَخْشَريُّ[٦] حذفَ مضافاتٍ كثيرةٍ في: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾[٧]،

---

(١) انظره في: ١/ ٢٨٦.

(٢) التوبة ١٩.

(٣) بتمامها: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

(٤) وهي قراءة ابن الزبير وأبي وجزة السعدي ويزيد بن القعقاع ومحمد بن علي. انظر: مختصر ابن خالويه ٥٧.

(٥) في المخطوطة قبل الميم ياء: قيايم، وهو سهو.

(٦) انظر: الكشاف) له ٤/ ٤٢٠.

(٧) النجم ٩.

قالَ: التقديرُ: فكانَ مقدارُ مسافةِ قربِه مثلَ قابَ قوسين، كما قال أبو عَلِيٍّ[1] في[2]:

وَقَـدْ جَعَلَتْنِي مِـنْ خزيمـة[3] إِصْـبَعَا

إنَّ التقديرَ: ذا مقدارِ مسافةِ إصبعٍ.

ع: في (شَرْحِ) البَدْرِ[4]: أي: ذا مسافةِ إصبعٍ.

ع: وهو حَسَنٌ.

وربمـا جـروا الـذي أبقـوا كمـا قـد كـان قبـل حـذف مـا تقـدما

قالَ أبو الفَتْحِ[5]: إنَّ ابنَ جَمَّازٍ[6] قرأَ: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾[7]، وإنَّ ذلك عزيزٌ قليلُ النظيرِ، وجوَّزَه تقدُّمُ ذِكْرِ (العَرَضِ)، فهو كبيتِ (الكِتَابِ)[8]:

---

(١) انظر: (شرح الأبيات) له ٢/ ٤٥٦.

(٢) بتمامه:

فـأدرك إِبْقـاءَ العَـرَادةِ ظَلْعُهـا وَقَـدْ جَعَلَتْنِـي مِـنْ خزيمـة إِصْـبَعَا

والبيت للكلحبة اليربوعي، وهو من الطويل. انظر: المفضليات ٣٢ وجمهرة اللغة ١/ ٥٢٩.

(٣) كذا بخط ابن هشام، وفي مصادر البيت: حزيمة، وهو حزيمة بن طارق.

(٤) يقصد به بدر الدين، وهو ابن الناظم. انظر: (شرح الألفية) له ٢٨٧.

(٥) انظر: (المحتسب) له ١/ ٢٨١ وما بعدها.

(٦) انظر: شواذ القراءات للكرماني ٢٠٩.

(٧) الأنفال ٦٧.

(٨) انظره في: ١/ ٦٦، والبيت بتمامه:

أَكُـلَّ امْـرِئٍ تَحْسَـبِينَ امْـرَأً وَنَـارٍ تَوَقَّـدُ بِاللَّيْـلِ نَـارَا

والبيت لأبي دؤاد الإيادي (ديوانه ٣٥٣)، وينسب إلى عدي بن زيد (ديوانه ١٩٩)، وهو من المتقارب. انظر: الأصول ٢/ ٧٠ والحجة ٢/ ٤٢٠.

وَنَـــــارٍ تَوَقَّــــدُ..........

أي: «وكلَّ نارٍ»، واستُغنِيَ عن إعادتِها؛ لتقدُّمِها، وكلُّ ذلك هَرَبًا مِن العَطفِ على عاملَيْن، وهما: (كلّ مـ) و«تَحْسَبِين»، وعليه بيتُه[1] أيضًا[2]:

إِنَّ الكَــــرِيمَ وَأَبِيـــكَ يَعْتَمِــلْ

إِنْ لَـمْ يَجِـدْ يَوْمًـا عَلَـى مَـنْ يَتَّكِـلْ

أراد: مَنْ يتَّكِلُ عليه، فحَذَفَ؛ استغناءً بزيادتِه أوَّلًا؛ لأنَّه إنَّما يُريدُ: إن لم يَجِد مَن يتَّكِلُ عليه، وعليه قولُ الآخَر[3]:

أَتَـدْفَعُ نَفْـسٌ إِنْ أَتَاهَـا حِمَامُهَـا فَهَـلَّا التِـي عَـنْ بَـيْنَ جَنْبَيْـكَ تَـدْفَعُ

فزادَ (عن) في قولِه: «عن بينَ جنبَيْك»، وجعلَها عوضًا مِن (عن) المحذوفةِ، والمعنَى: فهلَّا عن التي.

وعلى حذفِ المضافِ قراءةُ العامَّةِ: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾[4]؛ لأنَّ المرادَ: «عَرَضَ الآخرةِ»، فالقراءةُ الشاذَّةُ[5] ضعيفةٌ في الإعرابِ، وقويةٌ في المعنَى؛ لأنَّها لا تُوهِمُ غيرَ الحذفِ.

---

(١) يعني: بيت الكتاب. انظره في: ٣/ ٨١.

(٢) البيتان لبعض الأعراب، وهمام من مشطور الرجز. انظر: الانتصار ١٨٢ والحجة ٦/ ١٧١.

(٣) والبيت لزيد بن رزين بن الملوح، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٥٤ وضرائر الشعر ٢١٣.

(٤) الأنفال ٦٧.

(٥) يقصد قراءة ابن جماز، بجر (الآخرةِ).

لكن بشرط أن يكون ما حذف ... مماثلا لما عليه قد عطف

كقولِهم[1]: «ما كلُّ بيضاءَ شحمةً، ولا سوداءَ تمرةً»، وإلا لَلَزِمَ العطفُ على عامِلَيْن لو لم تُقَدَّرْ محذوفًا، وإذا قلتَ: «ما مثلُ عبدِ الله وأبيك يقولان ذلك»، فهو أيضًا على حَذفِ (مثل)، لا على العَطفِ، وإذا قلتَ: «يقولُ»، بالإفرادِ، فالمسألةُ على العَطفِ.

ع: قالَ ابنُ السِّيدِ في (الاقْتِضَابِ)[2] في قولِ ذي الرُّمَّةِ[3]:

فَلَمَّا لَبِسْنَ اللَّيْلَ أَوْ حِينَ نَصَّبَتْ ... لَهُ مِنْ خَذَا آذَانِهَا وَهْوَ جَانِحُ

ما ملخَّصُه: أنَّ الأَصْمَعيَّ[4] يجعلُ (حينَ) مضافةً إلى محذوفٍ، أي: أو حينَ أقبلَ الليلُ، و«نَصَّبَتْ» جوابٌ لـ (لَمَّا)، ومعنَى لباسِها الليلَ: دخولُها فيه، أي: فلمَّا لَبِسَت الحميرُ الليلَ، أو حينَ أقبلَ الليلُ قبل أن تلبسَه، نَصَّبَتْ آذانَها، وتشوَّفت للنهوضِ إلى الماءِ؛ لأنَّها لا تنهضُ لورودِه إلا ليلًا، والخَذَا: استرخاءُ الأُذُنَيْن.

وذهبَ غيرُ الأَصْمَعيِّ أنَّ «نَصَّبَتْ» مضافٌ إليه (حينَ)، وأنَّ الجوابَ في البيتِ بعدُ[5].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٦٥.

(٢) انظره في: ٣/ ١٨٢.

(٣) البيت من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ٨٩٧ وجمهرة اللغة ١/ ٥٨٢.

(٤) انظر: أدب الكاتب ٢١٤.

(٥) وهو قوله:

حداهن شحاج كأن سحيله ... على حافتيهن ارتجاز مفاضح

ويحذف الثاني فيبقى الأول كحاله إذا به يتصل

كانَ ينبغي أن يَذكُرَ أوّلًا أنَّ المضافَ إليه يُحذَفُ، فيرجعُ الاسمُ إلى ما يستحقُّه لو لم يُضَفْ ألبَتَّةَ، ثم يَذكُرَ هذه المسألةَ، كما فعلَ في مسألةِ المضافِ، إلَّا أنَّه يُوهِمُ أنَّ هذه الشروطَ إذا انتفت انتفَى الحُكمُ.

بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأولا

قالَ المصنِّفُ[1] في مثلِ[2]:

.... بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

س[3] يجعلُ الأخيرَ مجرورًا بما قبلَ العاطِفِ، ويجعلُ المعطوفَ مفصولًا به بينَ المتضايِفَين، والمُبَرِّدُ[4] يضيفُ الأوّلَ إلى محذوفٍ، والمعطوفَ إلى الموجودِ، وقولُه أَوْلَى عندِي؛ إذ لا يُخالِفُ الأصولَ بأكثرَ مِن حَذْفٍ متقدِّمٍ لدلالةِ متأخِّرٍ، ومثلُه كثيرٌ في الكلامِ، وأمَّا قولُ س ففيه العطفُ على المضافِ قبلَ ذِكْرِ المضافِ إليه، مع أنَّ نِسبَتَه مِن المضافِ نسبةُ الصلةِ مِن الموصولِ، فالعطفُ عليه كالعطفِ قبلَ الصلةِ، وهو ممتنعٌ بإجماعٍ، فما أَشْبَهَه كذلك.

---

(١) انظر: (شرح العمدة) له ١/ ٤٦٨ وما بعدها و(شرح الكافية الشافية) له ٣/ ١٣٢١.

(٢) بتمامه:

يَا مَنْ رأى عارضًا أُكَفْكِفُه بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

والبيت للفرزدق، وهو من المنسرح. انظر: الديوان ١/ ٢١٥ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٢.

(٣) انظر: الكتاب: ١/ ١٨٠.

(٤) انظر: (المقتضب) له ٤/ ٢٢٩.

ع: العطفُ قبلَ مضيِّ الصلةِ ممتنعٌ، وأمَّا لو حُذِفَت الصلةُ، كما قيلَ[1]:

نَحْـــنُ الأُلَـــى فَـــاجْمَعْ جُمُـــو عَـــــــكَ.................

وعُطِفَ على الموصولِ، مَنْ قالَ: إنَّه يمتنعُ؟ لأنَّ المانعَ أن يُعطَفَ بينَ أجزاءِ الاسمِ؛ لأنَّ الصلةَ والموصولَ كالشيءِ الواحدِ.

قالَ: وما ذهبَ إليه س خلافُ مذهبِه في تنازُعِ العاملَين؛ لأنَّ المختارَ عندَه وعندَ جميعِ البصريين إعمالُ الثاني، وإنْ أدَّى إلى الإضمارِ قبلَ الذِّكرِ، نحوُ: «ضربَني وضربتُ زيدًا»، هذا مع كَونِ العاملِ فِعْلًا، وهو أقوَى العواملِ، فاعتبارُ ذلك في تنازُعِ العاملَين الضعيفَين أحقُّ وأَوْلَى.

ولا يختصُّ هذا الاستعمالُ بالشِّعرِ، بل قالَ الفَرَّاءُ[2]: سمعتُ أبا ثَرْوَانَ يقولُ: «قَطَعَ الله الغداةَ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قاله»، قالَ الفَرَّاءُ: ولا يجوزُ هذا إلا في المصطحبَيْن، كاليدِ والرجلِ، والنصفِ والربعِ، وقبلُ وبعدُ، وأمَّا نحوُ: دارٍ وغلامٍ، فلا يجوزُ فيهما: «اشتريتُ دارَ وغلامَ زيدٍ».

ع: قلتُ: هذا كلامُ المصنِّفِ في (شَرْحِ العُمْدةِ)[3]، وتَوَجَّهَ عليه هنا أسئلةٌ:

١: أنَّه أطلقَ هُنا ولم يفصل بينَ المصطحبَيْن وغيرِهما.

---

(١) بتمامه:

نَحْـــنُ الأُلَـــى فَـــاجْمَعْ جُمُـــو عَـــكَ ثُـــمَّ وَجِّهْهُـــمْ إِلَيْنَـــا

والبيت لعبيد بن الأبرص، وهو من مجزوء الكامل. انظر: الديوان ١٣٧ وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٢.

(٢) انظر: (معاني القرآن) له ٢/ ٣٢٢.

(٣) انظره في: ١/ ٤٦٨ وما بعدها.

٢: أنَّ ذلك إمَّا قليلٌ في النَّثرِ، أو لا يجوزُ، وظاهرُ عبارتِه الجوازُ مطلقًا.

٣: أنَّه خالفَ س، ووافقَه هنا.

والجوابُ عن الثالثِ أنَّه قالَ: (بشَرْطِ عَطْفٍ) إلى آخرِه، فيَحتَمِلُ أن يكونَ مرادُه: بشَرْطِ عَطْفِ شيءٍ على المضافِ المحذوفِ منه المضافُ إليه، ويكونَ ذلك الشيءُ مضافًا إلى مثلِ المحذوفِ، فيكونَ كمذهبِ المُبَرِّدِ، ويَحتَمِلُ أن يريدَ: بشَرْطِ عَطْفِ الذي حُذف منه المضافُ إليه على مضافٍ إلى مثلِ المحذوفِ، لكنَّ هذا ضعيفٌ؛ لأنَّه يَفُوتُه حينَ ذاك قَيْدُ الفَصلِ بالمعطوفِ بينَ المتضايِفَين؛ لأنَّه لو قيلَ: «بينَ ذراعَيْ الأسدِ وجبهتِه»، لم يَجُزْ؛ لأنَّهم حينَ أجازُوا ذلك أرادُوا الاكتفاءَ بصورةِ اللَّفظِ، وهو أنَّ (جبهة) في اللَّفظِ مضافةٌ للأسدِ.

فإن قيلَ: نَعَمْ، يحتملُه كلامُه، ويكونُ خطأً.

قلتُ: أمَّا إذ وصلْنا إلى إفسادِه؛ فحَمْلُه على الصحيحِ أَوْلَى.

فصلَ مضافٍ شبهِ فعلٍ ما نصب ... مفعولًا او ظرفًا أجِزْ ولم يُعَبْ

ع: قولُه: (فَصْلَ مضافٍ) إلى آخرِه: المتضايِفان كالكلمةِ، فحقُّهُما أن لا يُفصَلا، لكنَّ العربَ رُبَّما فصلَت بينَهما تَوَسُّعًا، وذكرَ المصنِّفُ للفَصْلِ سِتَّ صُوَرٍ، ثلاثةً لا تختصُّ بالشِّعرِ، وثلاثةً خاصةً به، وإنَّما لم تَختَصَّ الأُوَلَ بالشِّعرِ؛ لأنَّ الفاصلَ فيها معمولُ المضافِ في مسألةِ المفعولِ والظرفِ، ومؤكِّدًا للكلامِ في مسألةِ القَسَمِ، وإنَّما اختَصَّت الأُخَرَ بالشِّعرِ؛ لعدمِ وجودِ ذلك فيها، وهو في مسألةِ النَّعتِ أضعفُ؛ لأنَّه فَصْلٌ بما حقُّه وجوبُ التأخيرِ، ففيه ضعفٌ من جهتين:

تقديمٌ النَّعتِ على المنعوتِ.

والفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه بالأجنبيِّ منه.

وعنِدي في نحوِ[1]:

مِنِ ابْـنِ أَبِـي شَـيْخِ الأَبَـاطِحِ طَالِـبِ

أسهلُ ممَّا قالَه[2]، وهو جَعْلُ (شيخٍ) مضافًا إليه، كما تقولُ: «مررتُ بغلامِ شيخِ الأباطحِ»، ويكونُ (طالبٍ) بدلًا مِن (شيخٍ).

ع[3]: هذا خطأٌ؛ لأنَّ (طالبًا) ليسَ باسمٍ فيُبْدَلَ، إنَّما الاسمُ: (أبو طالبٍ).

[(فَصْلَ مضافٍ)]: ع: بشَرْطِ أن لا يكونَ المضافُ إليه ضميرًا، نحوُ: «بضاربِكَ اليومَ»، و«الضاربِك»، فهذا شَرْطٌ، وثانٍ: وهو كَونُ المضافِ شبهَ فِعلٍ، وثالثٌ: وهو كَونُ الفاصلِ منصوب[4] للمضافِ.

قلتُ: فقد تكمَّلَ لكلٍّ مِن الثلاثةِ شرطٌ، فشرطُ المضافِ: مشابهةُ الفِعلِ، والمضافِ إليه: [عدمُ][5] كَونِه ضميرًا، والفاصلِ: كونُه منصوبًا بالمضافِ، أو مؤكِّدًا له بكونِه قَسَمًا.

---

(١) تقدم في أول الكتاب.

(٢) يقصد به ابن مالك. انظر: (شرح التسهيل) له ٣/ ٢٧٥ و(شرح الكافية الشافية) له ٢/ ٩٩٠، وهو عنده فصل بين المضاف (أبي) والمضاف إليه (طالب) بالنعت (شيخ الأباطح).

(٣) هذه التحشية كتبها ابن هشام لاحقًا، وهو يستدرك على نفسه.

(٤) كذا بخط ابن هشام.

(٥) زيادة لا بد منها.

ورُبَّما جاءَ الفَصلُ بالقَسَمِ في النثرِ.

ومثالُ الفَصلِ بالمفعولِ: ﴿قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾[(١)]، وفيها مجازان: الفصلُ، وجَعْلُ الشركاءِ فاعلًا للقَتلِ، وإنَّما القاتلُ الآباءُ، لكنَّه مثلُ: ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾[(٢)]، في أنَّ الآمِرَ بالشيءِ يُنزَّلَ مُنزَّلةَ فاعلِه.

ومثالُ الظَّرفِ: «هذا ضاربُ اليومَ زيدٍ»، ولا أحفظُ الآنَ شاهدَه[(٣)].

ومثالُ القَسَمِ لا أحفظُه جاءَ إلَّا في النَّثرِ[(٤)]، وكلامُه في (شَرْحِ العُمْدةِ)[(٥)] رُبَّما يخالفُه[(٦)]، وليسَ بشيءٍ.

وأقولُ: الفَصْلُ بالقَسَمِ يُقبَلُ مطلقًا، وبغيرِه بالثلاثةِ الشروطِ، وعلى هذا يدلُّ النَّظْمُ.

قولُه بعدَ هذا الوجهِ[(٧)]: (ما نَصَب): أي: لفظًا، نحو: ﴿قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ

---

(١) الأنعام ١٢٣، وهي قراءة ابن عامر. انظر: السبعة ٢٧٠.

(٢) القصص ٤.

(٣) مثله ابن مالك في (شرحه على التسهيل) ٣/ ٢٧٣ بقوله:

فَرِشْنِي بخيرٍ لا أكونَنْ ومِدْحتي كناحتِ يومًا صخرةٍ بعسيلِ

انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٠ والزاهر ١/ ٢٥٠.

(٤) وهو قولهم: «إنَّ الشاة لتجترُّ، فتسمع صوتَ ـ والله ـ ربِّها». انظر: ضرائر الشعر ١٩٩.

(٥) انظره في: ١/ ٤٥٧ وما بعدها.

(٦) قال ابن مالك هناك: «وربما فُصل بقَسَم اختيارًا».

(٧) يقصد ابن هشام ظهر الورقة؛ لأنه كتب هذه التحشية في ١٨/ أ، بيت ابن مالك مكتوب في ١٨/ ب.

شُرَكَآيِهِمْ﴾[1]، ﴿فَلَا[2] تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُۥ رُسُلِهِۦ﴾[3]، وقولِ طائيٍّ[4]:

فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ البَغَاثَ[5] الأَجَادِلِ

البغَاثُ: طائرٌ ضعيفٌ، يُصَادُ ولا يَصِيدُ، والأَجَادِلُ: الصقورُ، واحدُها: أَجْدَل، وقالَ آخَرُ[6]:

وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ المُحْتَاجِ

أو تقديرًا، نحوُ: «هل أنتم تاركو لي صاحبي؟»[7]، وخرجَ: ما رَفَعَ، كقولِ الراجزِ[8]:

مَا إنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ

---

(١) الأنعام ١٣٧، وهي قراءة ابن عامر، وقد مرَّ تخريجها.

(٢) بخط ابن هشام: «ولا»، وهو سهو.

(٣) إبراهيم ٤٧، وهي من القراءات الشواذ. انظر: معاني القرآن للزجاج ٣/ ١٦٨ وشواذ القراءات للكرماني ٢٦٣.

(٤) بتمامه:

عَتَوا إذ أجبْناهمْ إلى السَّلم رأفةً ... فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ البَغَاثَ الأَجَادِلِ

والبيت من الطويل، أنشده ابن مالك. انظر: (شرح التسهيل) له ٣/ ٢٧٨.

(٥) كذا بخط ابن هشام، بفتح الباء، وهو جائز.

(٦) بتمامه:

ما زال يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بالغِنَى ... وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ المُحْتَاجِ

والبيت من الكامل، أنشده ابن مالك. انظر: (شرح الكافية الشافية) له ٢/ ٩٨٨.

(٧) انظر: صحيح البخاري ٣٦٦١.

(٨) من مشطور الرجز، أنشدهما ابن مالك. انظر: (شرح التسهيل) له ٣/ ٢٧٤.

وَلَا عَـــدِمْنَا قَهْـــرَ وَجْـــدٌ صَـــبٌّ

وهذا لِكَونِه غيرَ أجنبيٍّ مِن المضافِ يَستَحِقُّ جوازَ الفصلِ به، إلَّا أنَّ كَونَه فاعلًا يقتضي أن لا يُنوَى به التأخيرُ، فاستَحقَّ أن يَختَصَّ بالشِّعرِ.

فصل يمين واضطرارًا وجدا   بأجنبي أو بنعت أو ندا

قولُه: (بأجنبيٍّ) يعمُّ الفصلَ بما لا يتعلق بالمضاف، فاعلًا كان أو غيرَه، فالفاعلُ كقولِه[1]:

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ   إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

أرادَ: أنجبَ والداه به أيامَ إِذْ نَجَلَاه، ففَصَل بفاعلِ «أَنْجَبَ» بينَ المتضايفَين مع كونِه أجنبيًّا.

وغيرُ الفاعل مما لا عملَ للمضاف فيه قولُه[2]:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا   يَهُودِيٍ..........

وقد يُفصَل أيضًا في الضرورةِ بالمنادَى، كقولِ الفَرَزْدَقِ[3]:

إِذَا مَا أَبَا حَفْصٍ أَتَتْكَ رَأَيْتَهَا   عَلَى شُعَرَاءِ النَّاسِ يَعْلُو قَصِيدُهَا

---

(١) البيت للأعشى، وهو من المنسرح. انظر: الديوان ٢٣٥ ومجالس ثعلب ٧٧.

(٢) بتمامه:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا   يهوديٍّ يقاربُ أو يُزِيلُ

والبيت لأبي حية النميري، وهو من الوافر. انظر: الديوان ١٦٣ والكتاب ١/ ١٧٩.

(٣) البيت من الطويل. انظر: الديوان ١/ ٢٨٥.

مِن (شَرْحِ العُمْدةِ)[1] له.

وفي (العُمْدةِ)[2]: ورُبَّما فُصِلَ بقَسَمٍ اختيارًا، قالَ: نحوُ: «سمعتُ صوتَ واللهِ زيدٍ»[3]، وحَكَى أبو عُبَيْدةَ[4]: «إنَّ الشاةَ تعرِفُ ربَّها حين تسمعُ صوتَ ـ قد عَلِمَ اللهُ ـ رَبِّها».

ع: أي: مالِكَها.

ع: لكثرةِ تَشابُهِ المتضايِفَين والحُكمِ لهما بحكمِ شيءٍ واحدٍ؛ قالَ المصنِّفُ[5] في[6]:

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابُهُ ....

إنَّما لم يَنْصِبْ (خالدًا)؛ لأنَّ الفِعلَ قد رَفَعَ مضافًا إلى ضميرِه، فكأنَّه قد رفعَه، وإذا رفعَه لم ينصِبْه، وما أشْبهَ الممتنعَ حقيقٌ بالمنعِ.

وأجازَ[7]: «غلامَ أخيه ضَرَبَ زيدٌ»، وأنْشدَ عليه[8]:

---

(١) انظره في: ١/ ٤٦٠ وما بعده.

(٢) انظره في (شرح العمدة) ١/ ٤٥٧.

(٣) في المخطوطة: «سمعت واللهِ صوتَ زيدٍ»، وهو سهو يذهب به الاستشهاد.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/ ٣٥٢ وضرائر الشعر ١٩٩.

(٥) انظر: (شرح التسهيل) له ١/ ٣١٣ و٢/ ١٦٢.

(٦) بتمامه:

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابُهُ بالحق لا يُحْمَدُ بالباطلِ

والبيت للأسود بن يعفر، وهو من السريع. انظر: ضرائر الشعر ١٧٦.

(٧) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٥٤.

(٨) البيت لحسان بن تبع، وهو من الرمل. انظر: الأمثال لأبي عبيد ٨٨ والكامل ١/ ٢٥٩.

شَـــرَّ يَوْمَيْهَـــا وَأَغْـــوَاهُ لَهَـــا رَكِبَـــتْ هِنْـــدٌ بِحِـــدْجٍ جَمَـــلَا

وأجازَ[١]: «زيدًا أخوه ضَرَبَ»، كقولِه[٢]:

كَعْبًـا أَخُـوهُ نَهَـى فَانْقَـادَ مُنْتَهِيًـا وَلَـوْ أَبَـى بَـاءَ بِالتَّخْلِيـدِ فِـي سَـقَرَا

●●●

(١) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٥٣.

(٢) البيت من البسيط، أنشده ابن مالك رفعه إلى رجل من طيىء. انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٥٣.

المضاف إلى ياء المتكلم

آخِــرَ مــا أُضِــيفَ لِلْيــا اكْسِــرْ إِذَا ... لــم يَــكُ مُعْــتَلًا كــرامٍ وقَــذَا[1]

ع: قولُه: (ما لم يَكُ)[2] إلى آخرِه، يعني: فإنَّك لا تَكْسِرُه.

وكانَ الأَوْلَى أن يَسْكُتَ عن التنبيهِ على أنَّ آخرَ هذه الأشياءِ لا يُكْسَرُ؛ لأنَّه إن كانَ ألفًا فنحن قاطعون بأنَّه لا يمكنُ تغييرُه عن سكونِه، وإن كانَ ياءً أو واوًا فإنَّه نصَّ بعدُ على أنَّه يدغمُ في الياءِ، فلا يحتاجُ إلى الإعلامِ بأنَّه غيرُ مكسورٍ؛ لِلعلمَ بأنَّ المدغمَ لا يكونُ إلَّا ساكنًا، وبأن....

قولُه: (إِنْ لم يكن[3] معتلًّا): يشملُ المقصورَ والمنقوصَ، وقد مضَى في أوَّلِ الكتابِ[4]:

وَسَــــمِّ مُعْــــتَلًّا..........

البيتَ، أمَّا في المقصورِ؛ فلأنَّ الألفَ لا تحرَّكُ، وأمَّا في المنقوصِ؛ فلأنَّ آخرَه ياءٌ، فيجبُ إسكانُها وإدغامُها، فلا تتحرَّكُ.

ع: كانَ شيخُنا[5] يَستَبعدُ عن عبد القَاهِر القولَ ببناءِ المضافِ إلى الياءِ، ويقولُ:

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) تصرُّف من ابن هشام في لفظ الألفية.

(٣) تصرُّف من ابن هشام في لفظ الألفية.

(٤) البيت ٤٦، باب (المعرب والمبني).

(٥) هو شهاب الدين بن المرحل، وقد سبق الكلام عنه.

لعلَّهم فَهِمُوا ذلك مِن قولِه في (الجُمَل الصُّغْرَى)[(١)]، وذلك ليسَ بقويٍّ؛ لأنَّه تَجَوَّزَ؛ لأجلِ الإيضاح للمُبتَدِئ، فلا يُحمَلُ كلامُه على ظاهرِه.

ثمَّ إنَّني رأيتُه قالَ في (المقتَصَدِ في شَرْحِ الإيضاحِ)[(٢)]: اعلَمْ أنَّ الإضافةَ إلى ياءِ التَّكَلُّمِ تُوجِبُ بناءَ آخِرِ الاسمِ؛ لأنَّه لو أُعرِبَ فإمَّا أن تَسكُنَ الياءُ، فيجب انقلابُها في الرفعِ، أو تَحَرَّكَ[(٣)]، فيثقل اللَّفظُ بها مضمومًا ما قبلَها، ووجبَ قلبُها ألفًا في النَّصبِ، فأمَّا قولُهم: (غُلامَا)؛ فذلك شيءٌ يَغلبُ في النداءِ، وليسَ بالشائعِ، ثمَّ ولو اطَّرَدَ لم يضرَّنا؛ لأنَّ مقصودَنا: أنَّهم تجنَّبوا بقاءَ ما قبلَ الياءِ على الإعرابِ، والقَلْبُ هنا إنَّما جاءَ بعدَ استعمالِه على هذا الوجهِ الذي هو: (غلامِي). انتهى ملخَّصًا.

ولعلَّه إنَّما يريدُ بقولِه: إنَّه غيرُ معرَبٍ: أنَّه لا إعرابَ فيه ظاهرٌ، وتعليلُه يدلُّ على ذلك؛ فإنَّه لم يعلِّلْ بأنَّه حصلَ فيه شَبَهُ الحرفِ أو غيرُ ذلك، وتعذُّرُ الحركةِ لا يُوجِبُ البناءَ.

أو يَكُ كابنَيْنِ وَزَيْدِيْنَ فَذِي ... جَمِيعُهَا اليا بَعْدُ فتحُها احتُذِي

قولُه: (أو يَكُ كابنَيْنِ): أي: كالمثنَّى؛ لأنَّه في الجرِّ والنَّصبِ كالمنقوصِ، وفي الرَّفعِ كالمقصورِ.

قولُه: (وزيدِينَ): أي: الجمع؛ لأنَّه جرًّا ونصبًا كالمنقوصِ، وكذلك في الرَّفعِ؛ لأنَّه تجتمِعُ الواوُ والياءُ، وتسبقُ إحداهما بالسكونِ، فيجبُ قَلْبُ الواوِ ياءً، والإدغامُ.

---

(١) انظره في: ١١.

(٢) انظره في: ١/ ٣٩٤ وما بعده، وهو شرح (التكملة).

(٣) أي: تتحرك.

والحاصلُ: أنَّ المضافَ إلى الياءِ إن كانَ آخرُه صحيحًا كُسِرَ، أو حرفَ علةٍ ألفًا ثبتَت مطلقًا، وقُلِبت في لغة هُذَيلٍ[1] في المقصورِ، أو ياءً أُدغمَت، مثنًى كان أو مجموعًا أو منقوصًا، أو واوًا[2] قُلِبَت الواوُ ياءً، وأُدغمَت الياءُ في الياءِ.

[(فَتْحُها احتُذِي)]: لأنَّك لو أَسْكنتَ كما تفعلُ في نحوِ: (غلامِي)، لجمعتَ بينَ ساكنين على غيرِ وجهِهما، فأمَّا مَنْ قرأَ: ﴿مَحْيَايْ﴾[3] بالإسكانِ، فوجهُه أنّه اعتمدَ على ما في الألفِ مِن المدِّ القائمِ مَقامَ الحركةِ، وأمَّا نحوُ: (قاضِيَّ)، فلا يجوزُ فيه هذا بوجهٍ؛ لأنَّ الساكنَ الأوَّلَ ياءٌ، وهي لا مَدَّ لها كَمَدِّ الألفِ، كيف وهي مدغمةٌ؟

قالَ أبو عَلِيٍّ في (الحُجَّةِ)[4]: أصلُ ياءِ المتكلمِ الحركةُ؛ لأنَّها بإزَاءِ كافِ المخاطَبِ، وهي مفتوحةٌ.

فإن قلتَ: الفرق أنَّ الحركاتِ في حروفِ اللِّينِ مكروهةٌ.

قيلَ: الفتحةُ مِن بينِها لا تُكرَه، ألَا ترى أنَّ (القاضِيَ) ونحوَه تُحَرَّكُ ياؤه بالفتحِ، أَوَلَا ترى أنَّ ياءَ (غواشِيَ) ونحوِها تُثبَتُ في النَّصبِ، ولا تُحذَفُ كما تُحذَفُ في الوجهَين الآخرَين[5]، فتجري مَجرَى (مساجدَ) ونحوِه مِن الصحيحِ؛ لأنها في حالةِ الفتحِ كالحروفِ الصحيحةِ، وأجمعُوا على تحريكِها بالفتحِ إذا سَكَنَ ما قبلَها، نحوُ:

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩.

(٢) في المخطوطة: جمعا، وهو سهو.

(٣) الأنعام ١٦٢، وهي قراءة نافع. انظر: السبعة ٢٤٧.

(٤) انظره في: ١/ ٤١٤ وما بعدها.

(٥) يقصد الرفع والجر.

﴿بُشْرَايَ﴾[1]، و(غلامَايَ)، و(قاضِيَّ)، و(غُلامَيَّ).

ووجهُ التَّسكِينِ أنَّ الفتحةَ مع الياءِ قد كُرِهَت في السَّعةِ، وذلك في: قَالِيْ قَلَا، ويَادِيْ بَدَا، ومعدِيْ كَرِبَ، وحِيرِيْ دَهْرٍ، فالياءُ في هذه المواطنِ في مكانِ الحرفِ الذي يستحِقُّ الفتحَ في نحوِ: حضرَموتَ، وبعلَبكَّ، وأكَّدَ ذلك شَبَهُها بالألفِ في قُربِ المخرَجِ، وأنَّها تُبدَلُ منها في: طائِيّ، وحَارِيّ، وحَاحَيْت، وعَاعَيْت، و[2]:

لَنَضْرِبَنْ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَا

وأنهم سكَّنوا الياءَ نصبًا في الشعر، وكثُر ذلك، حتى ادَّعى بعضهم جوازَه في الكلام، وكلُّ ذلك؛ لشَبَهِها بالألف.

وتُدْغَمُ اليا فِيهِ والواوُ وإن ... ما قبلَ واوٍ ضُمَّ فاكسِرْهُ يَهِنْ

قولُه: (**وتُدْغَمُ اليا فيه والواوُ**): إمَّا أن يقصدَ مطلقَ الياءِ والواوِ، أو يقصدَهما فيما ذَكَر، والأوَّلُ ممتنعٌ؛ لأنَّ نحو: (ظَبْيِي) لا يجوزُ فيه الإدغامُ، وكذا: (غَزْوٌ)، والمرادُ الثاني، فقولُه بعدُ: (**وإنْ ما قبلَ واوٍ**) أتى بالشرطِ؛ احترازًا مِن جمعِ المقصورِ، كـ: (المصطفَوْن)، و(الأعلَوْن)؛ لأنَّك تقولُ: (مصطفَيَّ)، و(أعلَيَّ)، فلا تكسر.

وقولُه: (**يَهِنْ**): إن ضُمَّت الهاءُ تغيَّرت القوافي[3]، وإن كُسِرت كان معناه: يضعُف، وهو فاسدٌ؛ لأنه واجبٌ لا ضعيفٌ.

---

(١) يوسف ١٩، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. انظر: السبعة ٣٤٧.

(٢) لرجل من حمير، وهو من مشطور الرجز. انظر: النوادر لأبي زيد ٣٤٧ والتمام لابن جني ٣٨.

(٣) يقصد: سناد التوجيه، وهو من عيوب القوافي. انظر: الموشح ٧ ـ ٨.

وأَلِفَا سَلِّمْ وفي المقْصُورِ عَنْ ... هُذَيْلٍ انقِلابُهَا يَاءً حَسَنْ

قال أبو عَلِيٍّ[1]: هذا موضعٌ ينكسرُ فيه الصحيحُ، والألفُ لا يمكنُ فيها ذلك، فقَلَبَها هُذَيلٌ[2] حرفًا ينكسرُ، كما قالُوا: «مررتُ بالزيدَيْن»، فقلبُوا الألفَ ياءً؛ لَمَّا لم يتمكَّنوا مِن كَسْرِ الألفِ.

وأنشدَ في (الحُجَّةِ)[3]:

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي ... أُصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّا

أي: (نَوَايَ)، وقُرِئ: ﴿يَـٰبُشْرَيَّ﴾[4]، ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَيَّ﴾[5].

قالَ عبدُ القاهرِ[6]: وأمَّا قَلْبُ الألفِ ياءً، نحوُ: (هَوَيَّ)، فصالحٌ في الاستعمالِ، ووجهُه: أنَّهم لَمَّا وضعُوا الصحيحَ على الكَسرِ، [و][7] لم يمكن كَسرُ الألفِ؛ لأنَّها لا تتحرَّكُ، جَذَبُوها إلى ما هو مِن جنسِ الكسرةِ، وهو الياءُ، وأمَّا نحوُ: (غلامايَ)،

---

(١) انظر: المحتسب ١/ ٧٦.

(٢) سبق تخريج هذه اللغة.

(٣) انظره في: ٢/ ٤٠١ وغيره، والبيت لأبي دؤاد الإيادي، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٣٥٠ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٨٨.

(٤) يوسف ١٩، وهذه قراءة أبي الطفيل وابن أبي إسحاق وعاصم الجحدري وابن أبي عبلة، وقد رويت عن الحسن انظر: مختصر ابن خالويه ٦٧ والمحتسب ٣/ ٣٣٦.

(٥) طه ١٢٣، وهذه قراءة أبي الطفيل وابن أبي إسحاق وعاصم الجحدري وعيسى بن عمر، وقد رويت عن النبي. انظر: المحتسب ١/ ٧٦ وشواذ القراءات للكرماني.

(٦) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) له ١/ ٣٩٧ وما بعدها.

(٧) التتميم من (المقتصد).

فلا يكونُ فيه ذلك؛ لأنَّه يلتبِسُ فيه حالُ الرَّفعِ بحالِ النَّصبِ، نحوُ: «رأيتُ غلاميَّ»، والوجهُ أبدًا أن يُترَكَ اللبسُ إذا وُجِد الاستغناءُ عنه.

* * *

إِعْمَالُ المصْدَرِ

(إعمال المصدر)[1].

اعلَمْ أنَّ الأصلَ في العَمَلِ للأفعالِ، يدلُّك على ذلك أنَّ كلَّ فِعْلٍ يعملُ، والحروفُ والأسماءُ ليست كذلك، وإنَّما يعملُ منها ما ناسَبَ الفِعْلَ، وقد مضى لنا الكلامُ على إعمالِ الفِعْلِ وبعضِ الحروفِ، ونشرعُ الآنَ في إعمالِ الاسمِ، فنقولُ:

الذي يعملُ عَمَلَ الفعلِ مِن الأسماءِ ثلاثةُ أقسامٍ: قِسْمٌ عَمِلَ لحُلُولِه محلَّ الفعلِ، وقسمٌ لشَبَهِه بالفعلِ، وقسمٌ لشَبَهِه بما أشْبهَ الفعلَ.

فالأوَّلُ ثلاثةُ أشياءَ: المصدرُ، نحوُ: «ضربًا زيدًا»، و«يعجبني ضربُك زيدًا»، والثاني: اسمُ الفاعلِ الذي بـ (أل)، نحوُ: «جاءَني الضاربُ زيدًا»، والثالثُ: اسمُ الفِعلِ، نحوُ: «تَرَاكِ زيدًا».

والثاني قسمان: اسمُ الفاعلِ غيرُ المحلَّى بـ (أل)، نحوُ: «هذا ضاربٌ زيدًا»، واسمُ المفعولِ، نحوُ: «هذا مضروبٌ أبوه».

والثالثُ قسمٌ واحدٌ: وهو الصفةُ المشبَّهةُ، نحوُ: «هذا حَسَنٌ[2] الوجهَ».

وقد ذكرَ المصنِّفُ في هذه الأبوابِ أحكامَ هذه الستةِ إلا أسماءَ الأفعالِ؛ فإنَّه أخَّرَها، وكانَ ذِكْرُها هنا أَوْلَى عَقِيبَ المصدرِ.

---

(١) أتى بذكر الباب مرة أخرى؛ لأنه علَّق هذه التحشية في آخر المخطوطة.

(٢) ضبطها ابن هشام في المخطوطة: (حسنٍ)، وهو سهو.

وإنَّما بدأ بالمصدرِ؛ لأنَّه أصلُ الفِعْلِ، وأصلُ أسماءِ الفاعِلين والمفعولِين والصفاتِ المشبَّهة، أو: أَصْلُ الفِعْلِ الذي هو أصلٌ لهذه الأشياءِ.

وقد عُرِف مِن بابِ المفعولِ المطلَقِ حَدُّه[١]، فلا فائدةَ لذكرِه هنا.

بِفِعْلِهِ المصدرَ أَلْحِقْ في العمل مضافًا او مُجَرَّدًا أو مع أل

إضافةُ المصدرِ مَحْضةٌ، خلافًا لابنِ عَطِيَّةَ[٢]، وأبي القَاسِمِ بنِ بَرْهَانَ[٣]، وأبي الحُسَينِ بنِ الطَّرَاوةِ[٤]، ومذهبُهم فاسدٌ؛ لنَعْتِه وتَوْكِيدِه بالمعرفةِ.

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[٥] في سورةِ النَّحْلِ: المصدرُ يَعمَلُ مضافًا باتِّفاقٍ؛ لأنَّه في تقديرِ التنوينِ والانفصالِ، ولا يَعمَلُ إذا دخلَته (أل)؛ لتَوَغُّلِه في الاسميةِ.

قولُه: «باتِّفاقٍ» باطلٌ؛ لأنَّ بعضَهم مَنَعَه، وجَعَلَ المنصوبَ بعدَ المضافِ على تقديرِ فِعلٍ.

وقولُه: «لأنَّه في تقديرِ الانفصالِ» قد بيَّنَّا فسادَه.

وقولُه: «ولا يعملُ بـ (أل)» مخالِفٌ لسيبويهِ، قالَ س[٦]: وتقولُ: «عجبتُ مِن الضَّرْبِ زيدًا»، كما تقولُ: «عجبتُ مِن الضاربِ زيدًا».

---

(١) عند قول ابن مالك:

المصدرُ اسمُ ما سِوى الزمان من مدلولَي الفعل كأمْنٍ من أمِن

(٢) انظر: (المحرر الوجيز) له ٣/ ٤٠٩.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١٢/ ٢٩ والبحر المحيط ٦/ ٥٦٦.

(٤) انظر: المرجعين السابقين.

(٥) انظر: (المحرر الوجيز) له ٣/ ٤٠٩.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ١٩٢.

وأمَّا ما قالَه ابنُ عَطِيَّةَ فقولُ الكوفيين(١).

ع: كانَ مقتضَى الظاهرِ تأخيرَ قولِه: (مُجَرَّدًا) عن قولِه: (مَعَ أَل)؛ لأنَّه يريدُ: مجرَّدًا منهما، إلَّا أنَّه أراد ترتيبَها على درجاتِها في العَمَلِ.

وقالَ بَدْرُ الدِّينِ(٢): إنَّ عَمَلَ المضافِ أكثرُ، والمنوَّنِ أَقْيَسُ.

ع: وكأنَّ ذلك؛ لأنَّه شَبِيهٌ بالفِعلِ بتنكيرِه، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ فيه التنوينَ.

قولُه: (أو مَعَ أَل) أجازَ الزَّمَخْشَريُّ(٣) في: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾(٤) أن تكون «ما» بدلًا من «الإصلاح»، أي: المقدارَ الذي استطعته، أو: إلا إصلاحَ ما استطعت، فهذان وجهان في البدل، قال: والثالثُ: أن تكون مفعولًا، كقوله(٥):

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ

ع: هذا الثالثُ ضعيفٌ عندَ ص، ممتنعٌ عندَ ك(٦)، وليسَ عندي في الآيةِ غيرُ أنَّ (مَا) ظرفيةٌ، أي: مدَّةَ استطاعَتِي.

إن كان فعلٌ مَعَ أَن أَو مَا يَحُلّ ... مَحَلَّه ولاسمِ مَصْدَرٍ عَمَل

---

(١) انظر: الأصول ٢/٨.

(٢) انظر: (شرح الألفية) له ٢٩٧.

(٣) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٤٢١.

(٤) هود ٨٨.

(٥) بتمامه:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ ... يخَالُ الفِرارَ يُرَاخي الأجَلْ

والبيت من المتقارب. انظر: الكتاب ١/ ١٩٢ وشرح التسهيل ٣/ ١١٦.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ١١/ ٨٣.

[(إِنْ كان فِعْلٌ مَعَ أَنْ)]: خَرَجَ المؤكِّدُ، فلا يعمَلُ، ولذلك خُطِّئَ الزَّمَخْشَرِيُّ[1] في ادِّعائه أنَّ: ﴿جَزَآءً﴾[2] مصدرٌ مؤكِّدٌ منصوبٌ بمعنى قولِه: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾[3]؛ لأنَّه يتضمَّن الجزاءَ بالمفازِ، وأنَّ ﴿عَطَآءً﴾ منصوبٌ به، مع أنَّ المصدرَ المؤكِّدَ لا يَنْحَلُّ، ولا خِلافَ في أنَّ ما كانَ كذلك لا يَعمَلُ.

وأجازَ[4] في: ﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ۝ أَن دَعَوْا﴾[5] كَونَ «أَنْ دَعَوا» فاعلًا بـ(هَدًّا)، أي: هَدَّها دعاءُ الولدِ، وأجازَ كَونَه منصوبًا بتقديرِ حذفِ الجارِّ؛ للتعليلِ، أي: هَدًّا لِأَنْ دَعَوا، عَلَّلَ الخُرُورَ بالهَدِّ، والهَدَّ بدعاءِ الولدِ للرحمنِ، وأجازَ كَونَه مجرورًا بدلًا مِن المجرورِ في «منه»، كقولِه[6]:

.... عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالمَاءِ حَاتِمِ

قالَ المعتَرِضُ[7]: الأولُ بعيدٌ؛ لأنَّ ظاهرَ (هَدًّا) أن يكونَ مصدرًا توكيديًّا، وهو لا يَعمَلُ، ولو فُرِضَ غيرَ توكيديٍّ لم يَعمَلْ بقياسٍ إلَّا إن كانَ أَمْرًا أو مُسْتَفْهَمًا

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٦٩٠.

(٢) النبأ ٣٦، وهي بتمامها: ﴿جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا﴾.

(٣) النبأ ٣١.

(٤) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٤٥.

(٥) مريم ٩٠ ـ ٩١.

(٦) بتمامه:

على ساعةٍ لو كان في القوم حاتمٌ عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالمَاءِ حَاتِمِ

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ٥٤٠ والمخصص ٥/ ١٤٠.

(٧) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٧/ ٣٠٢.

عنه، نحوُ: «ضَرْبًا زيدًا»، و: «أَضَرْبًا زيدًا؟»، على خلافٍ فيه، وأمَّا إن كانَ خبرًا كما قدَّره: هَذًّها دعاءُ الولد، فلا ينقاسُ، بل ما جاءَ منه نادرٌ، كقولِ امْرِئِ القَيْسِ[1]:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي......

أي: وَقَفَ صَحْبِي.

ورُدَّ الثالثُ بكثرةِ الفَصْلِ، والثاني بأنَّ الظاهرَ أنَّ (هَذًّا) مفعولٌ مطلقٌ توكيديٌّ مِن معنى «وتَخِرُّ»، أو في موضعِ الحالِ.

يُقدَّرُ الماضي بـ(أنْ)...؛ لأنَّ «أنْ» مع... الماضي للمُضِيّ، ومع المستقبَلِ للاستقبالِ، والحاضرُ بـ(ما)؛ لأنَّها لا تُنافيه، لا لأنَّها خاصةٌ به.

مسألةٌ: لا يَتَحَمَّلُ المصدرُ ضميرًا؛ لجمودِه؛ إلَّا في مسألةٍ، وهي أنَّ أبا الحَسَنِ الزَّعْفَرَانيَّ[2] ـ وكانَ مِن أكابرِ أصحابِ أبي عَلِيٍّ الفَارِسيِّ ـ نَقَل أنَّ أبا الحَسَنِ الأَخْفَشَ[3] يُضمِرُ في المصدرِ مرفوعًا إذا قامَ مَقامَ الفِعلِ، نحوُ: «ضَرْبًا زيدًا»؛ وذلك لقيامِه مَقامَ ما يتحمَّلُ الضميرَ، وهو الفعلُ؛ ولهذا لا يُجمَعُ بينَهما.

وقالَ أبو عَلِيٍّ[4]: تصفَّحتُ (الكِتَابَ)[5] فلم أجدْ فيه نصًّا على ذلك، بل

---

(١) بتمامه:

وقوفًا بها صحبي عليَّ مَطِيَّهم يقولون لا تَهْلِكْ أسًى وتجمَّلِ

والبيت من الطويل. انظر: الديوان ٩ والشعر والشعراء ١/ ١٢٩.

(٢) أبو الحسن محمد بن يحيى البصري. انظر: معجم الأدباء ٥/ ١٩٤٦.

(٣) انظر: المحصول لابن إياز ٤٩٢ وما بعدها.

(٤) انظر: السابق و(قواعد المطارحة) لابن إياز أيضًا ١٢٨.

(٥) يقصد كتاب سيبويه.

رأيتُ قياسَ ما فيه يُوجِبُ ذلك؛ وذلك لأنَّه[1] قد أَضمرَ في الظَّرفِ في قولِه: «زيدٌ عندك»؛ لقيامِه مَقامَ الفعلِ، فجازَ على هذا أن يُضمِرَ في المصدرِ كإضمارِه في ذلك؛ لسدِّه مَسدَّ الفعلِ، بل كانَ ذلك بالمصدرِ أَوْلى؛ لأنَّه مِن لفظِ الفعلِ.

ثمَّ قالَ: وقد مَرَّ بي في (الكِتَابِ)[2] نصٌّ على جوازِ ذلك، وهو قولُه: «مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ»، فـ(سواءٌ) مصدرٌ، وفيه ضميرٌ مرفوعٌ، يجوزُ أن يؤكِّدَه بقولِه: «سواءٍ هو»، ويَعطفَ (العدم) عليه، ثمَّ رجعَ عن هذا، فقالَ: لا دليلَ في ذلك؛ إذ كانَ الإضمارُ إنَّما ساغَ؛ لمجيئِه صفةً.

مسألةٌ: قالَ ابنُ إِيَازَ[3] في: «سَقْيًا لك»: لا يكونُ صفةً[4]؛ لأنَّ الفعلَ لا يُوصَفُ، فكذا ما يحلُّ محلَّه.

فإن قيلَ: فما العاملُ فيه؟

قيلَ: نصَّ الزَّعْفَرَانيُّ[5] على أنَّه معلَّقٌ بـ(سَقْيًا)؛ لنيابَتِه عن الفعلِ، ونَقَلَ الأَنْدَلُسيُّ[6] عن أبي عَلِيٍّ أنَّ بعضَ النحويين يعلِّقه بمحذوفٍ، فلا حاجةَ إلى هذا

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٦ وغيره.

(٢) انظره في: ٢/ ٣١.

(٣) انظر: (المحصول في شرح الفصول) له ٤٢٩ وما بعدها و٥٧٣ و(قواعد المطارحة) له أيضًا ١٨٢.

(٤) يقصد: «لك».

(٥) انظر: المرجعين السابقين.

(٦) أبو محمد عبد الله بن حمود الزُّبيدي، أخذ عن أبي علي القالي والفارسي والسيرافي، توفي عام ٣٧٢هـ. انظر: إنباه الرواة ٢/ ١١٨.

التكلُّف. مِن ابن إِيَازَ(١).

وبَعْـدَ جَـرِّهِ الـذي أُضِـيْفَ لـه   كمِّـلْ بنَصْـبٍ أَو برَفْـعٍ عملَـه

[(كَمِّلْ برفعٍ أو بنصبٍ عَمَلَه)]: ليسَ ذلك على سبيلِ الوجوبِ، بدليلِ: ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾(٢)، وقولِه: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾(٣)، فقد أُضِيفَ الأوَّلُ إلى الفاعلِ، والثاني إلى المفعولِ، ولم يُذكَر بعدَهما شيءٌ آخرُ.

[(كَمِّلْ برفعٍ أو بنصبٍ عَمَلَه)]: ولا دليلَ في(٤):

مَخَافَـــةَ الإفْـــلَاسِ وَاللَّيَّانَـــا

لجوازِ كَونِه بتقديرِ: ومخافةَ اللَّيَّانِ، أو مفعولًا معه، ولا في(٥):

طَلَـبُ المُعَقِّـبِ حَقَّـهُ المَظْلُـومُ

---

(١) انظر: (قواعد المطارحة) ١٢٨.

(٢) الرعد ١٤ وغافر ٥٠.

(٣) ص ٢٤.

(٤) مع ما قبله:

قـد كنـتُ داينـتُ بهـا حسَّـانا

مَخَافَـةَ الإفْـلَاسِ وَاللَّيَّانَـا

والبيت لزياد العنبري، ونسب إلى رؤبة بن العجاج (ملحقات الديوان ٣/ ١٨٧)، وهو من مشطور الرجز. انظر: الكتاب ١/ ١٩١ والحجة ٦/ ١٦٠.

(٥) بتمامه:

حتـى تهجَّـرَ في الـرَّوَاح وهاجـه   طَلَـبُ المُعَقِّـبِ حَقَّـهُ المَظْلُـومُ

والبيت للبيد بن ربيعة، وهو من الكامل. انظر: الديوان ١٢٨ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٦٦.

لأنَّه قيلَ: إنَّ المُعَقِّب: الماطلُ، وأنَّه يُقالُ: «عَقَّبَني حقِّي»، أي: مَطَلَني، فـ (المظلومُ) حينئذٍ فاعلٌ، وعندَ أبي عَلِيٍّ[1] ويَعْقُوبَ[2] وغيرِهما أنَّه الطالبُ حقَّه مرةً بعدَ مرةٍ، أي: يتتبَّعُ ذلك... الاستدلال، وقالَ أبو حَاتِمٍ[3]: (المظلومُ) بدلٌ مِن ضميرِ الفاعلِ الذي في (المعقِّب)، وضُعِّفَ باشتقاقِه، وحكى أبو عَلِيٍّ[4] عن بعضِهم أنَّه فاعلٌ بـ (حَقَّه) فِعْلًا ماضيًا.

وجُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرَّ ومَن ... رَاعَى في الاتباعِ المحلَّ فَحسن

❁ ❁ ❁

(١) انظر: (البصريات) له ٢/ ٧٤٧.

(٢) انظر: مقاييس اللغة ٤/ ٨٢.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١١/ ٩٦.

(٤) انظر: المحتسب ٢/ ١٣.

إِعْمَالُ اسمِ الفاعِلِ

(إعمالُ اسمِ الفاعل)[1].

الضَّربُ الثاني ممَّا يَعمَلُ مِن الأسماءَ عَمَلَ الأفعالِ: أسماءُ الفاعِلين.

وحدُّ اسمِ الفاعلِ: كلُّ اسمٍ دلَّ على حَدَثٍ وفاعِلِه، مقصودًا به قَصْد فِعْلِه[2] مِن الحدوثِ والدلالةِ على الماضي والحاضرِ والمستقبلِ.

فـ «اسم»: جنسٌ.

و«دلَّ على حَدَثٍ»: شَمِلَ جميعَ الصفاتِ، والمصدرَ، والفعلَ.

و«فاعله»: خرجَ: الفعلُ، والمصدرُ، واسمُ المفعولِ.

«مقصودًا به قَصْد فِعْلِه مِن الحدوثِ» إلى آخرِه: مُخرِجٌ للصفةِ المشبَّهةِ، و(أَفْعَلِ) التفضيلِ؛ فإنَّهما خاصَّان بالحاضرِ، كما ستَقِفُ عليه.

فإن كانَ بـ (أل) عَمِلَ مطلقًا، وإن جُرِّدَ منها اشتُرِط فيه شرطان: أحدُهما: الاعتمادُ، والثاني: كَونُه بمعنَى الحالِ والاستقبالِ، ولا يُشترطان في الذي بـ (أل)، وسرُّ ذلك يُعرَفُ بأن نوضِّحَ المسألةَ، فنقول:

اعلَمْ أنَّ اسمَ الفاعلِ قسمان: قسمٌ يَعمَلُ لحُلُولِه محلَّ الفعلِ، وقسمٌ لشَبَهِه بالفِعلِ.

---

(١) أتى بذكر الباب مرة أخرى؛ لأنه علَّق هذه التحشية في آخر المخطوطة.

(٢) في المخطوطة: فاعله، وهو سهو، وعند شرح هذا التعريف سيأتي به على وجه الصواب.

فالذي يعملُ لحُلُوله محلَّ الفِعلِ: اسمُ الفاعل الذي بالألفِ واللامِ الموصولةِ، نحوُ: «جاءَني الضاربُ زيدًا»، وإنَّما قُلنا: إنَّه حالٌّ محلَّ الفِعلِ؛ لأنَّ (أل) موصولةٌ، وقياسُ الصلةِ أن تكونَ جملةً، فالصفةُ هنا واقعةٌ في موضعِ الجملةِ، ولا تكونُ تلك الجملةُ اسميةً؛ لأنَّ الصفة لا...، وإنَّما هي فعليةٌ، ويدلُّك على ذلك رجوعُهم في الشِّعرِ إليها، قالَ[1]:

فَذُو المَالِ يُؤْتِي مالَه دُونَ عِرْضِه[2] لِمَا نَابَهُ وَالطَّارِقِ[3] اليَتَعَمَّدُ

ولا يصحُّ الاستدلالُ على ذلك بنحوِ: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ﴾[4]؛ لأنَّه قد جاءَ دونَ (أل)، نحوُ: ﴿صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[5]، وليسَ الوصفُ هنا مقدَّرًا حُلُولُه محلَّ الفِعلِ، وإنَّما الدليلُ فيما قَدَّمْتُ، وقد عَلِمْتَ أنَّ المصدرَ يَعمَلُ مطلقًا في جميعِ الأزمنةِ، وبغيرِ اعتمادٍ؛ وليسَ ذلك إلا لحُلُولِه محلَّ الفِعلِ نائبًا عنه، فينبغي أن يَجريَ عليه ما كانَ له، فكذلك اسمُ الفاعلِ الذي بـ (أل).

والذي يَعمَلُ لشَبَهِه بالفعلِ: اسمُ الفاعلِ الذي ليسَ معه (أل)، نحوُ: (ضارِبٌ)، و(مُكْرِمٌ)، وهو مشبَّهٌ بالفعلِ المضارعِ مِن بينِ سائرِ الأفعالِ؛ لأنَّهم أرادُوا أن لا يَحمِلُوا على الفِعلِ إلَّا ما أَشْبهَه مِن وجهَين؛ ليَقْوَى الشَّبَهُ، فلو حَمَلُوه على الماضي لم يشابهه إلَّا مِن جهةٍ واحدةٍ فقط، وهي الزمانُ إذا أُرِيدَ به المُضِيُّ،

---

(١) البيت لابن الكلحبة، وهو من الطويل. انظر: الجيم ٣/ ٢٢٥ وضرائر الشعر ٢٨٨.

(٢) في المخطوطة: يُؤتِي عِرْضَه دونَ مالِه، وهو سهو.

(٣) ضبطها ابن هشام بالجر، وهي حينئذ معطوفة على (ما) في قوله: (لما).

(٤) الحديد ١٨.

(٥) الملك ١٩.

فلذلك حَمَلُوه على المضارعِ؛ لأنَّه حينئذٍ شَبَهُه به مِن وجهَين: جَرَيانه على حركاتِه وسَكَناتِه، وكونه بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ.

كفِعْلِـه اسـمُ فاعـلٍ في العمَـلِ إنْ كـانَ عـن مُضِـيِّه بمعـزِل

إن قيلَ: إذا وُجِدَت شروطُ العَمَلِ فأيُّ الأمرَين أحسنُ: الإضافةُ التي هي الأصلُ، أو العَمَلُ؟

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[1]: قرأ الجمهورُ: ﴿بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ﴾[2] بالنَّصبِ على الأصلِ. انتهى.

فمقتضاه أنَّ هذا صارَ أصلًا ثانيًا.

وقالَ صاحبُ (البَحْرِ)[3]: إنَّ كلامَ س[4] يقتضي ذلك، وإنَّ الكِسائيَّ[5] قالَ: إنَّ العَمَلَ والإضافةَ سواءٌ، واختارَ صاحبُ (البَحْرِ) الإضافةَ.

ع: ربَّما تَوَهَّمَ بعضُ النَّشَأةِ أنَّ اسمَ الفاعلِ إذا كَمُلَت له شروطُ العَمَلِ يجبُ إعمالُه، كما أنَّ الفِعلَ يجبُ إعمالُه، وليسَ كذلك، بل تجوزُ الإضافةُ مع استكمالِ الشروطِ، فقد قالَ اللهُ تعالَى: ﴿هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾[6]، و: ﴿مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦ﴾[7]،

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٧٠٤.

(٢) الكهف ٦.

(٣) يقصد به أبا حيان في تفسير: البحر المحيط. انظره في: ٧/ ١٣٩.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٧٠.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١٠/ ٣٣٩.

(٦) الزمر ٣٨.

(٧) الزمر ٣٨.

قُرِئ ذلك بالإعمالِ وعدمِه[١]، وقالَ زُهَيرٌ[٢]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

ع: وممَّا يدلُّك على أنَّه إذا كَمُلَت الشروطُ لا يجبُ العملُ قولُه تعالَى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾[٣]، فإن هذا مستقبَلٌ معتَمِدٌ، يدلُّك على استقبالِه أنَّها لم تُرسَلْ بعدُ، وقولُه: ﴿فَٱرْتَقِبْهُمْ﴾[٤].

ع: لا يَصِحُّ أن يُقالَ: لِمَ لا اشتَرطَ النحاةُ في إعمالِ اسمِ الفاعلِ أن لا يكونَ مبنيًّا مع (لا) على الفتحِ، أو مع حرفِ النِّداءِ على الضَّمِّ؟

لأنَّا نقولُ: قد عُرِفَ ذلك مِن بابَيْهِما، على أنَّه حُكِيَ عن البغداديين[٥] جوازُ إعمالِ المبنيِّ مع (لا)، وردَّه أبو عَلِيٍّ[٦] بأنَّه ببنائِه مع (لا) قد فارَقَ شَبَهَ الفِعلِ، كما أنَّ اسمَ الفاعلِ والمصدرَ إذا صُغِّرا أو وُصِفا فارقا ذلك، فكما لا يَعملان مصغَّرَيْنِ لا يعمَلُ اسمُ (لا) مبنيًّا معها على الفتحِ.

ثمَّ اعتَرضَ بـ «هَلُمَّ»؛ فإنَّها رُكِّبَ فيها الفِعلُ مع الحرفِ، وعَمِلَ.

ثمَّ أجابَ بِقِلَّتِه، وبأنَّه لَمَّا عَمِلَ لم يَعمَل عَمَلَ الفِعلِ، بل عَمَلَ اسمِ الفِعلِ، يدلُّك على ذلك أنَّه للواحدِ المذكَّرِ وغيرِه بلفظٍ واحدٍ، فهذا دليلٌ على أنَّه خَرَجَ

---

(١) الإعمال قراءة أبي عمرو، والإضافة قراءة باقي السبعة. انظر: السبعة ٥٦٢.

(٢) البيت من الطويل. انظر: الديوان بشرح ثعلب ٢٠٨ والكتاب ١/ ١٦٥.

(٣) القمر ٢٧.

(٤) القمر ٢٧.

(٥) انظر: الحجة ١/ ١٩٦ والتذييل والتكميل ٥/ ٢٧٦.

(٦) انظر: (الحجة) له ١/ ١٩٦ وما بعدها.

عندَهم عن حدِّ عَمَلِ الفِعلِ ببنائِه مع الحرفِ.

وإذا كانَ أهلُ الحجازِ[١] قد فَعَلُوا ذلك بـ «هَلُمَّ»؛ لِمَكانِ البناءِ الذي أحدثُوه فيه، فكذا ينبغي على قِياسِ ذلك أن لا يعملَ اسمُ (لا) مَصْدرًا أو اسم... عمَّا عليه الفِعلُ، وإنما عَمِلَ المضارعُ مع بنائِه... مع نونِ التوكيدِ؛ لشَبَهِها بالتنوينِ الذي يلحقُ آخرَ... المعرَب.

ع: مِن موانع العَمَلِ التحقيرُ، بالإجماعِ ـ صوابُه: عندَ الجمهورِ[٢] ـ والتكسيرُ، عندَ البغداديين.

قالَ أبو عَلِيٍّ في (التَّذْكِرةِ) ما نصُّه: مسألةٌ: «هُنَّ ضورابُ زيدًا»، أجازَه س[٣] على أنَّ (ضوارب) نَصَبَ (زيدًا)، والبغداديون يقولون: نُصِبَ (زيد) بِفِعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليه (ضوارب).

ووجهُ قولِ س أنَّ (ضوارب) وافقَت (ضاربة) في اللَّفظِ والمعنَى، وأشبهَته مِن وجهين، فأُعملت عملَه... باب ما لا ينصرفُ.

ووجهُ قولِ البغداديين أنَّ التكسيرَ لا يكونُ في الأفعالِ، كما أنَّ التحقيرَ لا يكونُ فيها، فكما أنَّ تحقيرَ (ضارب) يمنعُه مِن الإعمالِ بلا خِلافٍ؛ مَنَعَه أيضًا التكسيرُ؛ إذ التكسيرُ والتحقيرُ من وادٍ واحدٍ، وأنَّ ما ذكرَه س مِن اجتماعِ اللَّفظِ والمعنَى

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٣٠.

(٢) تصويب ابن هشام هذا كتبه فوق (بالإجماع) استدراكًا منه وتصحيحًا لنقله للإجماع، فنفي الإجماع وإثبات أن ذلك مذهب الجمهور هو معتمَدُ ابن هشام.

(٣) انظر: الكتاب/ ١٠٩.

موجودٌ في التحقيرِ، كمَّا أنه موجودٌ في التكسيرِ.

والفرقُ بينَ التكسيرِ والتحقيرِ أنَّ التكسيرَ يفيد[1] في المعنى التكثيرَ، والتحقيرَ... التخصيص؛ لأنَّه بمنزلةِ الصِّفةِ بالصِّغَرِ، والتكثيرُ يمنعُ مِن الإعمالِ، مثلُ: (مِفْعَالٍ) و(مِفْعَلٍ)؛... ما فيها مِن التكثيرِ؛ لأنَّ التكثيرَ قد يدخلُ... قَطَّعْت، ولا يمنعُه مِن الإعمالِ، والتخصيصُ مخالف...؛ لأنَّ وَضْعَ الفِعلِ للتكثيرِ والإشاعةِ... لا يمنعُ مِن الإعمالِ؛ لأنَّ معناه لا يصيرُ...، ولم يمنع التكسير... الفاعل العمل، فتقول: «هذا ضويربُ زيدٍ»... القبح: أنَّ التصغيرَ...، وكما أنَّك لو وصفتَ... «ضارب ظريف»... القبح... كذلك إذا حقَّرتَه، بل التحقيرُ أقبحُ؛ لأنَّه في بناءِ الاسمِ، والصفةُ... متصلة بالموصوفِ.

فإن قلتَ: فهلَّا لم يَخْرُجْ بالتحقيرِ مِن شَبَهِ الفِعلِ؛ لمجيءِ التحقيرِ في بعضِ أنواعِ الفعلِ.

قيلَ: المحقَّرُ مِن الأفعالِ لا مناسبةَ بينَ الأسماءِ العاملةِ وبينَه، أَلَا تَرَى أنَّ ما كانَ مِن أسماءِ الفاعلِينَ... لا يعمل شيئًا، والأفعال المحقَّرة الماضية[2].

وَوَلِيَ اسْتِفْهامًا او حَرْفَ نِداْ ... أَو نَفْيًا او جَا صِفَةً أَو مُسْنَدا
وقد يكونُ نعتَ مَحْذُوفٍ عُرِف ... فيستحقُّ العملَ الذي وُصِفْ
وإن يَكُنْ صِلَةَ آلْ ففِي المُضِيْ ... وغيرِه إِعْمَالُه قَدِ ارْتُضِي

قولُه: (صلةَ آلْ): لا يريدُ الصلةَ اللغويةَ، بل الصناعيةَ، وذلك بأن تكونَ (أل)

(١) في المخطوطة: تفيد، وهو سهو.
(٢) كذا في المخطوطة بلا تتمة.

موصولةً، والصفةُ صلةً، قالَ في (العُمْدَةِ)[1]: إن قُرِن بـ «أل» الموصولةِ، وقالَ في (شَرْحِها)[2]: وقيَّدتُ (أل) بالموصولةِ؛ احترازًا مِن التي يُقصَدُ بها مجرَّدُ التعريفِ، فإنَّها تُبْطِلُ العَمَلَ؛ لأنَّ العَمَلَ في الأصلِ إنَّما هو للفِعلِ، فإذا كانت (أل) لمجرَّدِ التعريفِ مَنَعَت تقديرَ الفِعلِ في مَوضِعِ ما دَخَلَت عليه، بخلافِ الموصولةِ، فإنَّها تُوجِبُ تأوُّلَ ما دَخَلَت عليه بالفِعلِ؛ لأنَّ الصِّلةَ لا تكونُ إلا جملةً صريحةً، أو جملةً مؤوَّلةً.

فَعَّالٌ او مِفْعالٌ او فَعُول في كَثرة عن فاعلٍ بديل

ع: (كثرة) بفتحِ الكافِ، وفي لغةٍ ضعيفةٍ كسرُها. مِن (التَّحْرِيرِ)[3].

فيَستَحِقُّ ما له من عَمَلِ وفي فَعِيلٍ قلَّ ذا وفَعِل

وما سِوَى المفردِ مثلَه جُعِل في الحكم والشُّرُوطِ حَيْثما عَمِل

(ما سِوَى المُفرَدِ): المثنَّى، كقولِه[4]:

وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ اَلْقَهُمَا دَمِي

---

(١) انظره في: شرح العمدة ٢/ ٦٧١.

(٢) انظره في: ٢/ ٦٧٢.

(٣) يقصد به كتاب: تحرير ألفاظ التنبيه، للإمام النووي. انظر: في: ٢٠٦.

(٤) بتمامه:

الشاتِمَيْ عِرْضي ولم أشتمهما وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ اَلْقَهُمَا دَمِي

والبيت لعنترة بن شداد، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٢٢٢ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٨٧.

والجمعُ الصحيحُ، كقولِه[١]:

أَلَسْنَا النَّاسِئِينَ عَلَى مَعَدٍّ … شُهُورَ الحِلِّ نَجْعَلُهَا حَرَامَا

والتكسيرُ، نحوُ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ﴾[٢]، و[٣]:

قُعُودًا لَدَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ

وسيقولُ:

(وانصِبْ بِذِي الإِعمالِ تِلْوًا واخْفِضِ)

قولُه: **(وما سِوَى المُفرَدِ مِثْلَه جُعِل[٤])**: سواءٌ كانَ سِوَى المفردِ جمعًا، أو تثنيةً لاسمِ الفاعلِ، أو لأمثلةِ المبالغةِ، ففي اسمِ الفاعلِ كثيرٌ، وفي أمثلةِ المبالغةِ كقولِ طَرَفَةَ[٥]:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ … غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُجُرْ

وقولِ تَمِيمِ بنِ أُبَيٍّ العَجْلانيِّ[٦]:

---

(١) البيت لعمير بن قيس بن جذل الطعان، وهو من الوافر. انظر: العين ٧/ ٣٠٦ وأمالي القالي ١/ ٤.

(٢) القمر ٧.

(٣) بتمامه:

بَكَرْتُ عليه غُدوةً فوجدتُه … قُعُودًا لَدَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ

والبيت لزهير بن أبي سلمى، وهو من الطويل. انظر: الديوان بشرح ثعلب ١١٢ والزاهر ١/ ٣٢٥.

(٤) في المخطوطة: عَمِل، وهو سهو.

(٥) البيت من الرمل. انظر: الديوان ٧٢ والكتاب ١/ ١١٣.

(٦) هو تميم بن أبي مقبل، ولم أجدهما في ديوانه، وينسبان إلى الكميت، وهما في ديوانه ٣٨٧،=

يَـأْوِي إِلَـى مَجْلِـسٍ بَـادٍ مَكَـارِمُهُمْ لَا مُطْعِمِـي ظَـالِمٍ فِيهِمْ وَلَا ظُلُمِـي[1]

شُـمٌّ مَهَـاوِينَ أَبْـدَانَ الجَـزُورِ مَخَـا مِـيصِ العَشِـيَّاتِ لَا خُـورٍ وَلَا قَـزَمِ

فأَعملَ (مَهَاوِين) إعمالَ (مِهْوَانٍ)، أي: كثيرُ الإِهَانةِ.

وانصِب بذي الأعمالِ[2] تِلْوًا واخْفِضِ وهْـوَ لِنَصْـب مـا سِـواه مقتضـي

[(وانصِبْ)]: على الأصلِ، بعدَ حُصُولِ الشَّبَهِ.

قولُه: (واخفِضِ): للتخفيفِ، فمِنْ ثَمَّ لا تُفِيدُ تعريفًا.

وأمَّا إن كانَ غيرَ ذي إعمالٍ فإضافتُه للتخصيصِ أو التعريفِ.

واجْرُرْ أَوِ انصِبْ تَـابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ كمبتَغِـي جـاهٍ وَمَـالًا مَـن نَهَـضْ

قولُه: (واجْرُرْ): فإن قلتَ: فكيف جاء: ﴿جَاعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ﴾[3]؟

قلتُ: نصَّ المصنِّفُ[4] على أنَّه بتقديرِ فِعلٍ، أي: وجَعَلَ الشمسَ.

ع: إن قيلَ: هلَّا جازَ الوجهان مع النصب؛ اعتبارًا بما يجوزُ في المعمولِ، كما جازَ مع الخفضِ.

قلتُ: لأنَّا إذا خفضنا فالإعمالُ الأصلُ، فيجوزُ الرجوعُ إليه في التابعِ، وأمَّا إذا نصبْنا فليسَ الخفضُ الأصلَ، فنعتبرَه في التابعِ.

= والبيتان من البسيط. انظر: الكتاب ١/ ١١٤.

(١) كذا بخط ابن هشام بإثبات الياء التي نشأت عن إشباع كسرة: ظُلُمِ.

(٢) كذا بخط ابن هشام، والمقصود: الإعمال، وسيكتبه على الوجه المقصود بعدُ.

(٣) الأنعام ٩٦، وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. انظر: السبعة ٢٦٣

(٤) انظر: (شرح العمدة) له ٢/ ٦٧٧.

فإن قلتَ: هل يمكنُ أيضًا أن يُجابَ بأنَّ طالِبَ الخفضِ حَذْفُ التنوينِ، وهو مع النصبِ ثابتٌ؟

قلتُ: لا؛ لأنَّ طالِبَ النَّصبِ أيضًا في مسألتِك ثبوتُ التنوينِ، وقد زالَ، فمتى اعتبرتَ هذا فلا تَنْصِبْ على المحلِّ، وإنما يقولُ هذا مَنْ لا يُجَوِّزُ مراعاةَ المحلِّ.

قالَ[1]:

بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِي

رُوِيَ بالوجهين، والوِفَاضُ: جمعُ وَفْضَةٍ، التي يُجعَلُ فيها الزادُ.

ومِنْ ثَمَّ رَدَّ ابنُ الخَشَّابِ[2] على الحَرِيريِّ[3] في قولِه: «فدَخَلْتُها خاويَ الوِفَاضِ، باديَ الإنفاضِ»، فقالَ: استَعملَ الجمعَ في موضِعِ الواحدِ في غيرِ موضعِه.

ورَدَّ عليه ابنُ بَرِّي[4] بأنَّه يجوزُ أن يكونَ معه مَزَاوِدُ مختلفةٌ لأنواعٍ مِن المأكولِ، قالَ: وكأنَّه إنما حَكَمَ بأنَّ الموضعَ موضعُ إفرادٍ؛ لقولِه بعدُ[5]: «لا أَجِدُ في جِرَابي مُضْغَةً»، ولا دليلَ فيه؛ لأنَّه يكونُ كقولِهم: فلانٌ ليسَ في إزارِه فَضْلٌ، ولا في ثوبِه خَرْقٌ، ولا في إنائِه صَدْعٌ، لِمَنْ أرادُوا مَدْحَه، وكما قالَ ابنُ خَيَّاطٍ العُكْلِيُّ[6]:

---

(١) البيت لرجل من قيس عيلان، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ١/ ١٧٠ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٦.

(٢) انظر: (الردّ على الحريري في المقامات) له ٤٣٧.

(٣) انظر: (المقامات) له ٨.

(٤) انظر: (الانتصار للحريري) له ٤٣٨.

(٥) يقصد به الحريري. انظر: (المقامات) له ٨.

(٦) البيت من البسيط. انظر: الكتاب ٢/ ٦٤ ومجاز القرآن ١/ ١٧٣.

وَكُــلُّ قَــوْمٍ أَطَــاعُوا أَمْــرَ سَــيِّدِهِمْ   إِلَّا نُمَيْــرًا أَطَاعَــتْ أَمْــرَ غَاوِيهَــا

لا يريدُ سيِّدًا واحدًا، ولا غاويًا واحدًا، ويُروَى: «أَمْرَ مُرْشِدِهِم».

[(تابعَ الذي انخَفَض)]: مرادُه: الذي انخفضَ وهو مخفوضٌ بذي الإعمالِ، لا الذي انخفضَ مطلقًا، ودلَّ على ذلك أنَّه يَلِي قولَه: (وانصِبْ بذِي الإعْمالِ).

فإن قيلَ: بل هو أعمُّ مِن هذا، ويجوزُ النصبُ والجرُّ بعدَ الماضي الذي ليسَ معه (أل)، فالجرُّ واضحٌ، والنصبُ بإضمارِ فعلٍ، كما يقولُه الجمهورُ في اسمِ الفاعلِ العاملِ؛ لأنَّهم لا يُجَوِّزون مع عدمِ تنوينِه إعمالَه.

فإن قلتَ: لا يدلُّ غيرُ العاملِ على العاملِ، فهذه المسألةُ تَرِدُ عليه ـ أعني مسألةَ: «ضارب زيدٍ وعمرو» ـ على رأيِ الجمهورِ إذا أردتَ الحالَ أو الاستقبالَ، فهذا يجبُ، إلَّا أنَّه قد يُقالُ: اسمُ الفاعلِ هنا صالحٌ للعملِ مع بقاءِ معناه، غايتُه أنَّه ينوَّنُ، واسمُ الفاعلِ ثَمَّ معناه يقتضي أن لا يعملَ، وأن يكونَ كالأسماءِ التي هي ثابتةٌ مستقرةٌ معلومةٌ، كـ: (رجلٍ) و(فرسٍ)، لا تعملُ، ولو سُلِّمَتْ صِحَّتُه فكلامُنا في أحكامِ التابعِ من حيث هو تابعٌ، وهذا النصبُ ليسَ بالتبعيَّةِ، بل بإضمارِ عاملٍ.

وكلُّمـا[1] قُـرِّرَ لاسْـمِ فَاعِـل   يُعْطَى اسمُ مفعول بلا تَفَاضُل

إن رُفِع: (كُلّ) فمبتدأٌ، خبرُه: (يُعْطَى)، أي: يُعْطَاه، (اسمُ) مرفوعٌ، مثلُ[2]:

وَخَالِـــدٌ يَحْمَـــدُ أَصْـــحَابُهُ

وإن جعلتَ: (كُلّ) مفعولَ: (يُعْطَى)، فتنصبُ، و: (اسمُ) أيضًا مرفوعٌ؛ لأنَّه

---

(١) (كلما) كذا موصولة بخط ابن هشام، وقد سبق التنبيه على ذلك قبلُ.

(٢) البيت للأسود بن يعفر، وهو من السريع، وقد سبق تخريجه.

مفعولُه الأولُ نائبٌ عن فاعلِه، فالحاصل: أنَّ: (اسم) لا بدَّ مِن رفعِه، وأنَّه يجوزُ وجهان في: (كُلّ)؛ بناءً على أنه: هل الأصل: «يُعْطَاه»، أم لا؟

وصُـغ هـو كفِعْـلٍ صـيغ للْمفعـولِ في معنـاه كـالمُعْطَى كفافًـا يَكْتَفِـي

قولُه: (في معناه): وفي عملِه أيضًا، وكأنَّه رَأَى أنَّ ذلك يلزمُ عن قولِه: (في معناه)، وفيه نَظَرٌ.

والجوابُ: أنَّ عَمَلَه عَمَلَ فِعلِه مستفادٌ مِن قولِه: (وكُلُّما قُرِّرَ) البيتَ، والذي قُرِّرَ لاسمِ الفاعلِ أنَّه يعملُ عَمَلَ فِعلِه بالشروطِ المذكورةِ، وفي هذا نَبَّهَ على الفِعلِ الذي هو بمعناه حتى يعملَ عَمَلَه، فغَرَضُه هنا بيانُ المعنَى فقط.

وقـد يُضَـافُ ذا إلَـى اسـمٍ مُرتَفِـعْ مَعْنًـى كمحمـودُ المقاصِـدِ الـوَرِعْ

❁ ❁ ❁

أبنية المصادر

لَمَّا فَرَغَ مِن ذِكرِ إعمالِ المصادرِ وأسماءِ الفاعلِينَ والمفعولِينَ أرادَ تكميلَ الكلامِ على ذلك بتعريفِ أبنيَتِهنَّ.

والحاصلُ: أنَّ الفعلَ ثلاثيٌّ أو زائدٌ عليه، فالزائدُ عليه سيأتي، والثلاثيُّ إما «فَعَلَ»، أو «فَعُلَ» أو «فَعِلَ».

فأمَّا «فَعَلَ» قاصرًا مصدرٌ قياسيٌّ، وهو (فَعْلٌ) إن كانَ متعدِّيًا، نحوُ: أَكَلَ أَكْلًا، وقَتَلَ قَتْلًا، ورَدَّ رَدًّا.

و«فَعُلَ» له مصدران: (فُعُولَةٌ)، و(فَعَالَةٌ)، كـ: يُبُوسةٍ، وصُهُوبةٍ، وعُذُوبةٍ، ومُلُوحةٍ، و...، وفَصَاحةٍ، وصَرَاحةٍ.

وأمَّا ... فإن دلَّ على إِبَاءٍ فله (فِعَالٌ)، كـ: الجِمَاحِ، والنِّفَارِ، أو صوتٍ ... داء، فله (فُعَالٌ)، كـ: صُرَاخٍ، ومُشَاءٍ،...، تَقَلُّب فـ(فَعَلانٌ)، كـ: غَلَيانٍ.

... أو كانَ قاصرًا، فإن دلَّ على سَيْرٍ أو صوتٍ فله (فَعِيلٌ)، نحوُ: الذَّمِيلِ، والشَّهِيقِ، والنَّهِيقِ، أو صِنَاعةٍ أو ولايةٍ فـ(فِعَالَةٌ)، كـ: النِّجَارةِ، والنِّقَابةِ، والخِلَافةِ، أو التكثيرِ فـ(فِعِّيلَى)، كـ: الخِلِّيفَى، أو التَّكرارِ فـ(التَّفْعَالُ)، كـ: التَّجْوَالِ، والتَّطْوافِ.

وفَاتَ المصنفَ هذه الثلاثةُ[1]، وفَصَلَ بينَ الشيءِ ومِثْلِه.

---

(١) يقصد: فِعَالة، وفِعِّيلى، وتَفْعال.

فَعْــلٌ قيــاسُ مصــدرِ المُعَــدَّى ... مــن ذي ثلاثــة كــرَدَّ ردا

وفَعِــلَ الــلازِمُ بابُــه فَعَــل ... كفَــرَحٍ وَكَجــوًى وكشَــلَل

وفَعَــلَ الــلازمُ مثــلُ قعــدا ... لــه فُعُــولٌ بــاطِّرَادٍ كغَــدا

مــا لــم يَكــن مُسْــتَوجِبًا فِعــالا ... أو فَعَلانًــا فــادْرِ أو فُعَــالا

فــأَوَّلٌ لــذِي امتِنــاعٍ كــأبى ... والثــانِ للَّــذِي اقتَضــى تقَلُّبــا

[(لذي امتناعٍ)]: أَبَى إِبَاءً، وأَبَقَ إِبَاقًا، وجَمَحَ جِمَاحًا، قالَ[1]:

وَلَمَّــا أَبَــى إِلَّا جِمَاحًــا فُــؤَادُهُ ... .

قولُه: (امتناع): كان أَوْلَى منه: هِيَاج؛ ليَدخلَ: نِكَاحٌ، وضِرَابٌ، وسِفَادٌ.

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[2] في: ﴿رِبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾[3]: جمعُ: رَبْطٍ، كـ: كَلْبٍ وكِلَابٍ، أو مصدرُ: رَبَطَ، كـ: صاحَ صِيَاحًا؛ لأنَّ مصادرَ الثلاثيِّ غيرِ المزيدِ لا تنقاسُ.

---

(١) بتمامه:

وَلَمَّــا أَبَــى إِلَّا جِمَاحًــا فُــؤَادُهُ ... ولــم يَسْــلُ عــن ليلــى بمــالٍ ولا أهــلِ

والبيت لدعبل الخزاعي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٤١٤ والتذييل والتكميل ٦/ ٢٨٨.

(٢) لعله سهو من ابن هشام؛ فالنص المنقول لابن عطية (المحرر الوجيز) له ٢/ ٥٤٦، وما يدل على ذلك أن ابن هشام سيورد بعدُ اعتراضَ أبي حيان على هذا القول، وأبو حيان نفسه نسب القول إلى ابن عطية.

(٣) الأنفال ٦٠.

ح[1]: ليسَ بصحيحٍ، بل له مصادرُ مَقِيسةٌ ذكرَها النحويون.

ع: يكونُ: رَبَطَ رِباطًا، مثلَ: كَتَبَ كِتَابًا.

لِلدَّا فُعالٌ أو لِصَوْتٍ وشمَل ... سيْرًا وصَوْتًا الفَعِيلُ كصَهَل

قالوا في[2]: «عَذِيرَك مِن فلانٍ» قولين:

أحدُهما: أنَّه مصدرٌ بمعنى العُذْر، ورَدَّ ذلك بعضُهم[3] بأنَّ المصادرَ التي على (فَعِيلٍ) إنما بابُها الأصواتُ، نحوُ: الصَّهِيلِ.

والثاني: أنَّه بمعنَى العَاذِرِ.

وأَفْصَحَ س[4] بأنَّه بمعنى العُذْرِ في مواضعَ، ورَدَّ عليه بعضُهم بما قدَّمناه. ش[5].

فُعُولةٌ فَعَالةٌ لِفَعُلا ... كَسَهُلَ الأَمْرُ وزيدٌ جَزُلا

مثَّل بالفِعلِ في مقامِ التمثيلِ بالمصدرِ على ما تأتَّى له، وهو مِن بابِ اللفِّ والنَّشْرِ الذي الأوَّلُ فيه للأوَّلِ، والثاني للثاني[6].

وما أَتَى مُخالِفًا لما مَضَى ... فبابُه النَّقْلُ كسُخْطٍ ورِضَى[7]

---

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٥/ ٣٤٤.

(٢) انظر: العين ٢/ ٩٣ والكتاب ١/ ٢٧٦.

(٣) هو المفضل بن سلمة. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٧٤، ط دار الكتب العلمية.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٢.

(٥) يقصد به الشلوبين. انظر: (حواشي المفصل) له ١٦٢.

(٦) اللف والنشر المرتب.

(٧) كذا بخط ابن هشام.

وغيـــــر ذي ثلاثـــــة مقــــيس مصـــــدره كقـــــدس التقـــسديس

وزكـــــه تزكيـــــة وأجمـــــلا إجمـــال مـــن تجمـــلا تجمـــلا

[(وزَكِّه تَزْكِيةً)]: قال صاحبُ (الصَّحاحِ)[1]: صَلَّى صَلاةً، ولا يقالُ: تَصْلِيةً.

ع: منعَ الجَوْهَريُّ ذلك؛ لأنَّه لم يُسمَع، مع أنَّ اللَّفظةَ ممَّا يكثرُ دَوْرُها على ألسنةِ العرَبِ، وذلك دليلٌ على امتناعِهم منه، لا لأنَّ القياسَ يقتضي أن لا يقالَ؛ لِمَا في الأصلِ[2] مِن أنَّ «فَعَّلَ» المعتلَّ اللامِ يستحقُّ (التَّفْعِلةَ).

[(وزَكِّه تَزْكِيةً)]: قالَ اللهُ تعالَى: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾[3]، فـ(تَوْصِيةً) مصدرُ: وَصَّى.

قالَ أبو عَلِيٍّ[4] ما معناه: إنَّهم رفضُوا (التَّفْعِيلَ) في المعتلِّ؛ لِمَا يلزمُ في «حَيَّيت» مِن اجتماعِ ثلاثِ ياءاتٍ، كما رفضُوا في (عَطَاءٍ) ونحوِه ـ إذا حقَّروه ـ الإتمامَ؛ لئلا يلزمَ اجتماعُ ثلاثِ ياءاتٍ، ولا فرقَ بينَ البابَين، إلَّا أنَّ الياءَ الأولَى في (التَّفْعِيلِ) مكسورةٌ، والمكسورُ في (عَطَاءٍ) لو تُمِّمَ الياءُ الثانيةُ، ولا أثرَ لذلك.

واســــتعذ اســــتعاذة ثـــم أقـــم إقامـــة وغالبًـــا ذا التـــا لـــزم

إنَّما أُعِلَّ «استَعاذَ» و«استَقامَ» ونحوُهما؛ لعلَّةٍ وُجِدَت الآنَ، والآخرُ الأصلُ،

---

(١) انظره في: ٦/ ٢٤٠٢.

(٢) أي الأصل الذي يعلق عليه ابن هشام، وهو الألفية.

(٣) يس ٥٠.

(٤) انظر: (الحجة) له ٢/ ٢٢٧ وما بعدها.

وعكسُه في... الأصل تصحيحُ: عَوِرَ وحَوِلَ؛ حملًا على الأصلِ، وإن وُجِدَت العلَّةُ كاملةً الآن.

ومـا يلـي الآخـر مُـدَّ وافتحـا ... مـع كسـر تلـو الثـان ممـا افتتحـا

كلُّ فِعْلٍ أوَّلُه همزُ الوصلِ فإنَّ بناءَ المصدرِ مِنه بأن تَكسِرَ ثالثَه، وتَفتَحَ ما قبلَ آخرِه، وتُلحِقَ الفتحةَ مدةً تناسبُها، وهي الألفُ، ولم يقيِّدْها؛ للعِلْمِ بأنَّه لا يتأتَّى بعدَ الفتحةِ غيرُها.

[(**مُدَّ وافتَحَا**)]: ع: كانَ الجيدُ: «اكسِرِ الثالثَ، وافتحْ، ومُدَّ»، ولكنَّه مشَى إلى خَلْفٍ، فذَكَرَ المدَّ، ثم الفتحَ، ثم الكسرَ، وعبَّر عن الثالثِ بـ: (**تِلْوِ الثانِ**)، وهي دَوْرَةٌ وتَبْعيدٌ.

بهمز وصل كاصْطُفِي صح وضم ما ... يربـع في أمثـال قـد تلملمـا

ينبغي أن يُقرأَ: (**كـ: اصْطُفِي**) كما ضَبَطْتُ؛ لتَتَحقَّقَ ثلاث[1] التغييراتِ، وإن كانَ: (**كـ: اصْطَفَى**) جائزًا أيضًا.

فِعـلالٌ او فَعْلَلَـة لفعلـلا ... واجعـل مقيسـا ثانيـا لا أولا

لفاعَـلَ الفِعَـال والمفاعلـه ... وغيـر مـا مـر السـماع عادلـه

مسألةٌ: تقولُ: هَاجَيْتُه هِجَاءً، فهو (**فِعَالٌ**) مِن: هَجَوتُ، همزتُه عن واوٍ، وإذا قلتَ: هو الهِجَاءُ، وعَنَيتَ حروفَ التَّهَجِّي جازَ المدُّ والقصرُ. ابنُ بَابَشَاذَ[2].

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ٥٦٥.

وفعلــــــة لمــــــرة كجلســــــه وفعلــــــة لهيئــــــة كجلســــــه

قولُه: (وفَعْلَةٌ لمَرَّةٍ) البيتَ: المصادرُ أجناسٌ تَحتَمِلُ القليلَ والكثيرَ، وتَحتَمِلُ جميعَ الأنواعِ باعتبارِ الهيئاتِ والحالاتِ، فمِن ثَمَّ لم تُجمَعْ، فإذا أردتَ الدلالةَ على كمِّيَّتِها، أو على خصوصيةِ نوعِها، فإمَّا أن يكونَ الفِعلُ ثلاثيًّا، أو زائدًا على ذلك.

إن كانَ ثلاثيًّا فإنَّك تبني المصدرَ الذي تريدُ الإخبارَ بوقوعِه مرةً واحدةً على (فَعْلةٍ)، وتُثَنِّيه إذا أردتَ التثنيةَ، وتجمعُه إذا أردتَ الجمعَ، فتقولُ: ضربتُ ضَرْبةً، و: ضَرْبتين، فتدلُّ على الكمِّيَّةِ بخصوصِيَّتِها، و: ضَرَباتٍ، فتدلُّ على أنَّ المصدرَ لم يقع مرةً فقط، ولا مرَّتَين فقط، بل أكثرَ مِن ذلك، وإن كنتَ لم تثنِّ حقيقةَ كمِّيَّتِه؛ لأنَّ العددَ إنَّما يدلُّ على مقدارٍ مُبْهَمٍ.

هذا ما لم يكنِ الفعلُ قد وُضع مصدرُه على (فَعْلةٍ)، فإنَّ (فَعْلةً) فيه لا يدلُّ على الوَحْدة، نحوُ: رَحِمَ رَحْمةً، فـ(رَحْمة) كقولِك: ضَرْبًا، يدلُّ على القليلِ والكثيرِ، ولا يُثنَّى ولا يُجمَعُ، فافهَم الفرقَ بينَ (رَحْمةٍ) و(ضَرْبةٍ)، حيث جُمِعَ أحدُهما وثُنِّي، بخلافِ الآخَرِ.

وإن أردتَ الإخبارَ بوقوعِه على هيئةٍ خاصةٍ معلومةٍ فإنَّك تَبْنيه على (فِعْلةٍ)، فتقولُ: جَلَستُ جِلْسةَ القاضي، أو: جِلْسةً حَسَنةً، أو: الجِلْسةَ التي تعرِفُها، ولا يُستعمَلُ إلا على أحدِ هذه الأوجهِ، و(فِعْلةٌ) في ذلك دالَّةٌ على الهيئةِ، والتعريفُ يدلُّ على خصوصيةِ الهيئةِ، ويحتملُ وقوعُ المصدرِ القلةَ والكثرةَ.

هذا ما لم يُبْنَ مصدرُ الفِعلِ على (فِعْلةٍ) مِن أوَّلِ الأمرِ، نحوُ: أَنْعَمَ نِعْمةً؛ فإنَّ (فِعْلةً) لا تدلُّ فيه على هيئةٍ، ولا يصحُّ لك بناءُ (فِعْلةٍ) غيرِها للهيئةِ، وإنما تَوَصَّلُ

إلى الدلالةِ على الهيئةِ بالوصفِ، أو الإضافةِ، أو التَّعريفِ.

وإن كانَ الفِعلُ غيرَ ثلاثيّ فإنَّك تَعْمِدُ إلى مصدرِه القياسيّ فتُلحِقُه التاءَ إذا أردتَ الدلالةَ على الوَحْدةِ، فتقولُ: أَغْفى إِغْفاءةً، و: استخرجَ استخراجةً، فإن كانت التاءُ موجودةً فيه في الأصلِ لم يَدُلَّ على المرةِ إلا بالنَّعتِ، كقولِك: استجارَ استجارةً واحدةً، و: استعانَ استعانةً واحدةً.

وإذا أردتَ الدلالةَ على الهيئةِ فلا سبيلَ إلى ذلك في بِنْيَتِه، بل بالوصفِ وشِبْهِه، فتقولُ: انطلقَ انطلاقَ الشُّجَاعِ، أو: الانطلاقَ، أو: انطلاقًا سريعًا، وشذَّ قولُهم: «اختَمَرَ خِمْرةً»، و: «اعتَمَّ عِمَّةً».

في غير ذي الثلاث بالتا المره وشذ فيه هيئة كالخمره

❁ ❁ ❁

أبنيةُ أسماء الفاعلين والمفعولين[1] والصِّفات المشبهة بها

كفاعـــل صـــغ اســـم فاعـــل إذا لـــم يـــك[2] ثلاثـــة يكـــون كفـــذا

تقولُ: كَتَبَ فهو كاتبٌ، وقَعَدَ فهو قاعدٌ، وعَلِمَ فهو عالمٌ، وفَرِحَ فهو فـارحٌ، وحَمُضَ اللبنُ فهو حامضٌ.

قـالَ اللهُ سـبحانَـه: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾[3]، ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾[4]، ﴿وَكَانَتِ ٱمۡرَأَتِي عَاقِرٗا﴾[5]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَٰلِمُ غَيۡبِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[6]، ﴿أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا﴾[7]، وقالَ: ﴿وَرَجُلٗا سَٰلِمٗا﴾[8]، وقالَ الحَمَاسيُّ[9]:

وَمَـا أَنَـا مِـنْ رُزْءٍ وَإِنْ جَـلَّ جَـازِعٌ وَلَا بِسُـرُورٍ بَعْـدَ مَوْتِـكَ فَـارِحُ

---

(١) وضع ابن هشام فوق (المفعولين) خطًّا غير مختلط بالكلمة، ولا أدري هل هو ضرب عليها.

(٢) كذا بخط ابن هشام، وبها ينكسر البيت، والصواب: مِن ذِي.

(٣) الأنبياء ٩٤.

(٤) المائدة ٢٤.

(٥) مريم ٥ ـ ٨.

(٦) فاطر ٣٨.

(٧) فصلت ٤٠.

(٨) الزمر ٢٩، وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: السبعة ٥٦٢.

(٩) البيت للأشجع السلمي، وهو من الطويل. انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٨٥٨ والتذييل والتكميل ١١/ ٤٨.

فيه شاهدٌ مرَّتين[١].

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[٢] في: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ﴾[٣]: إنَّهم اختَلفُوا في (حافِّين): هل له مفردٌ أو لا؟

وليسَ هذا الكلامُ بجيدٍ؛ لأنَّ كلَّ فِعلٍ متصرِّفٍ يجوزُ أن يُستعمَلَ له اسمُ فاعلٍ، ولا خلافَ في جوازِ قولِك: حَفَّ يَحِفُّ فهو حافٌّ، وإنَّما الممتنِعُ قولًا واحدًا أن يُقالَ: حَفَّ زيدٌ بالبيتِ؛ لأنَّ الشخصَ لا يمكنُه الإحاطةُ بجميعِ أجزاءِ البيتِ دَفْعَةً، فهذا يمتنعُ، كما يمتنعُ: اختَصمَ زيدٌ، وزيدٌ مختصِمٌ، وأمَّا لو قلتَ: «أَحَافٌّ القومُ بالبيت؟»، كما تقولُ: «أقائمٌ زيدٌ؟»، أو: «العذابُ حافٌّ بالقومِ»، جازَ بالإجماعِ، كما قالَ اللهُ تعالَى: ﴿عَذَابَ [يَوْمٍ] مُّحِيطٍ﴾[٤]، فهل يقولُ أحدٌ بأنَّه لا يجوزُ (مُحِيطٌ) ونحوُه؟

وهو قليلٌ في فعلت وفعل ... غير معدى بل قياسه فعل

وأفعلٌ فعلانُ نحو أشر ... ونحو صديان ونحو الأجهر

[(وأَفْعَلٌ فَعْلانُ)]: أي: و(فَعْلانُ)، فحَذفَ العاطفَ؛ للضرورةِ، وليسَ يريدُ كقولِنا في بابِ ما لا ينصرِفُ، وفي شُرُوطِ جَمْعِ المذكَّرِ السالمِ: (أَفْعَلُ فَعْلاءَ)؛ لأنَّا نريدُ هناك (أَفْعَلَ) الذي مؤنَّثُه (فَعْلاءُ)، كـ: أحمرَ، وحمراءَ، بخلافِ هذا هنا.

---

(١) يقصد: جازع، وفارح.

(٢) انظر: (المحرر الوجيز) له ٤/ ٥٤٣ وما بعدها.

(٣) الزمر ٧٥.

(٤) هود ٨٤.

[(وأَفْعَلُ)]: في الألوانِ والعيوبِ، كـ: أَحْمَرَ، وأَعْرَجَ.

[(فَعْلانُ)]: في الامتلاءِ وضدِّه.

وفعـل اولـى وفعيـل بفعـل كالضـخم والجميـل والفعـل جمـل

(وفَعِيلٌ) كالذي جُعِلَ وَقْفًا على «فَعُلَ»، حتى قالَ أبو حَاتمٍ[(١)]: إنَّه سألَ الأَصْمَعيَّ عن «ذَبَلَ»: هل يجوز ضمُّه؟ فقالَ: هو بالفتحِ لا غيرُ؛ لأنَّ الاسمَ منه: ذَابِلٌ، ولو كانَ على «فَعُلَ» لقالوا فيه: (فَعِيلٌ).

وأفعـل فيـه قليـل وفعـل وبسـوى الفاعـل قـد يغنـى فعـل

[و(أَفْعَلٌ فيه قليلٌ وفَعَل)]: خَطُبَ فهو أَخْطَبُ، وكَدُرَ فهو أَكْدَرُ، وبَطَلٌ، وحَسَنٌ.

قولُه: (قد يَغْنَى فَعَل): ممَّا ظَهَرَ لي أَنْ قلتُ: لم يزلْ طيِّبًا، فلمَّا صارَ شيخًا أَشْيَبَ إذا هو عفيفٌ، وهو معنَى قولِه[(٢)]:

صَبَا مَا صَبَا حَتَّى عَلَا الشَّيْبُ رَأْسَهُ فَلَمَّا عَلَاهُ قَالَ لِلْبَاطِلِ: ابْعَدِ

والحاصلُ: أنَّه يُقالُ: طابَ فهو طيِّبٌ، وشاخَ فهو شَيْخٌ، وشابَ فهو أَشْيَبُ، وعَفَّ فهو عَفِيفٌ.

ع: هذا عكسُ المقولِ فيه[(٣)]:

مَا ذَا صَبَابَةٍ عُهِدتَّ فِي الصِّبَا

(١) انظر: تحفة المجد الصريح ٢٢.

(٢) البيت لدريد بن الصمة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٦٩ والأصمعيات ١٠٨.

(٣) البيتان من مشطور الرجز، وقد أنشدهما ابن مالك. انظر: (شرح الكافية الشافية) له ١/ ٤٠٠.

فَكَيْـــفَ تُيُمِّـــتَ وَهِمْـــتَ أَشْـــيَبَا؟

وزنـــة المضـــارع اســـم فاعـــل مـــن غيـــر ذي الـثلاث كالمواصـــل

(وزِنَةُ المُضَارِعِ): أي: وذو زِنَة، بدليلِ المعنَى.

ع: ورُبَّما جاءَ على وزنِ (فَاعِلٍ)، قالُوا: أَبْقَلَ المكانُ فهو باقِلٌ، وأَوْرَسَ الشجرُ فهو وارِسٌ، إذا أَوْرَقَ، لم يَعرِف الأَصْمَعِيُّ غيرَه[1].

وحكى النَّحَّاسُ[2] عن المُبَرِّدِ أنَّه قد قيلِ: أَبْقَلَ فهو مُبْقِلٌ، قالَ: ومَنْ قالَ: باقِلٌ قالَ: بَقَلَ، وإلا بَطَلَت أصولُ النحويين.

وحكى الأَصْمَعِيُّ[3]: أَيْفَعَ الغلامُ فهو يافِعٌ.

قالَ النَّحَّاسُ[4]: ويقوِّي قولَ المُبَرِّدِ أنَّ أبا عُبَيْدةَ[5] حكى: أَوْرَقَ، ووَرَقَ، وأنَّ غيرَه حكى: يَفَعَ الغلامُ.

ع: وقد اعترَضَ ابنُ الخَشَّابِ[6] على الحَرِيريِّ[7] في قولِه: «عاهدتُّ اللهَ مُذْ

---

(١) انظر: الغريب المصنف ٢/ ٦٠٠.

(٢) انظر: (عمدة الكتاب) له ٤٠٦.

(٣) سها ابن هشام هنا؛ والصواب: الكسائي، وقد مر بك قبلُ أن الأصمعي لم يسمع غير: باقل ووارس، والنسبة للكسائي في الغريب المصنف ٢/ ٦٠٠ وتهذيب اللغة ٣/ ١٤٨.

(٤) انظر: (عمدة الكتاب) له ٤٠٦.

(٥) كذا بخط ابن هشام، ونسبه في (الغريب المصنف) ٢/ ٦٠٠ إلى أبي عبيد.

(٦) انظر: (الرد على الحريري في المقامات) له ٤٦٧.

(٧) انظر: (المقامات) له ٢٥٨.

يَفَعْت»، وقالَ: المعروفُ: «أَيْفَعْتُ»، كذا حكاه أهلُ اللغةِ: ابنُ السِّكِّيتِ[١] ومَنْ قبلَه.

قلتُ: وجاءَ ابنُ بَرِّي[٢] فردَّ على ابنِ الخَشَّابِ بأنَّه قد جاءَ: «يَفَعْتُ»، وأنَّ ممَّن حكاها: ابنَ القَطَّاعِ[٣]، وابنَ طَرِيفٍ، وابنَ القُوطِيَّةِ[٤]، قالوا: وحكوا أيضًا: بَقَلَ، ووَرَسَ، وإنَّما اختارَها الحَرِيريُّ؛ لتُوَافِقَ ما بعدَها مِن السَّجْعِ.

مع كسر متلو الأخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا

فائدةٌ: قالَ ابنُ قُتَيْبَةَ[٥]: قالَ غيرُ واحدٍ: كلُّ «أَفْعَلَ» فالاسمُ منه (مُفْعِلٌ)، بالكَسرِ، وجاءَ حرفٌ نادرٌ لا يُعرَفُ غيرُه بالفتحِ، قالُوا: أَسْهَبَ الرجلُ فهو مُسْهَبٌ، بالفتحِ، ولا يُكسَرُ.

قالَ ابنُ السِّيدِ[٦] عن أبي عَلِيٍّ البَغْدَاديِّ[٧]: إنَّ: أَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ، بالفتحِ، بمعنى: خَرِفَ، وذهبَ عقلُه، وتكلَّمَ بما لا يُعقَل، فإذا تكلَّمَ بالصوابِ فأكثرَ قيلَ: مُسْهِبٌ، بالكسرِ، وحكى أبو عُمَرَ المُطَرِّزُ[٨]: أَلْفَجَ فهو مُلْفَجٌ، إذا افتقرَ، وأَحْصَنَ

---

(١) انظر: (إصلاح المنطق) له ١٩٨.

(٢) انظر: (الانتصار للحريري) له ٤٦٧.

(٣) انظر: (تهذيب كتاب الأفعال) له ٣/ ٣٧٤.

(٤) انظر: (الأفعال) له ١٦١.

(٥) انظر: (أدب الكاتب) له ٦١١.

(٦) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٣٤٠ وما بعده.

(٧) يقصد به أبا علي القالي. انظر: التنبيه والإيضاح ١/ ٩٧.

(٨) انظر: الألفاظ ١٦.

فهو مُحْصَنٌ، إذا نَكَحَ. انتهى.

ع: فانظرْ إلى مَنْعِ ابنِ قُتَيبَةَ أن يُقالَ: (مُسْهِبٌ)، وإلى إجازةِ القَالِيِّ لذلك، وهو الصوابُ، والمعنَى الذي ذكرَه مِن التفريقِ مناسبٌ؛ لأنَّ «أفْعَلَ» مع المفتوحِ يكون بمعنَى فِعْلِ المفعولِ؛ لأنَّ الفاعلَ في الحقيقةِ هو اللهُ تعالَى، والشخصُ مفعولٌ، فبذلك صحَّ الفتحُ، ومع الكسرِ المُكثِرُ الشخصُ، ولا يُسألُ عمَّا وَرَدَ على الأصلِ.

وإن فتحت منه ما كان انكسر ... صار اسم مفعول كمثل المنتظر

وفي اسم مفعول الثلاثي اطّرد ... زنة مفعول كآت من قصد

قولُه: (وفي اسمِ مفعولِ) البيتَ: بخطِّ شيخِنا[1] قالَ: وجدتُ بخطِّ الوَزِيرِ المَغْرِبِيِّ[2]: «رُمَّانٌ مَقْشُورٌ»، و«لوزٌ[3] مُقَشَّرٌ»، ويجوزُ: «لوزٌ مَقْشُورٌ»، ولا يجوزُ: «رُمَّانٌ مُقَشَّرٌ»؛ لأنَّ اللوزَ يُقَشَّرُ مرةً بعدَ أخرى، بخلافِ الرُّمَّانِ.

زعمَ الأَهْوَازِيُّ النَّحويُّ[4] في (شَرْحِ مُوجَزِ الرُّمَّانِي) أنه لا يُستعمَلُ مِن «نَفَعَ» اسمُ مفعولٍ، فلا يُقالُ: «هذا مَنْفُوعٌ».

---

(١) شهاب الدين بن المرحل، سبق الكلام عليه.

(٢) أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسين المصري، توفي عام ٤١٨هـ. انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٠٩٣.

(٣) في المخطوطة: لوزن، وهو سهو.

(٤) أبو الحسن الأهوازي، وهو غير أبي علي الأهوازي المقرئ، لم يعرف عن حاله شيء، إلا أنه شرح الموجز للرماني، والبهار في اللغة. انظر: إنباه الرواة ٤/ ١١١ والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٦٠.

ع: رُبَّما قالوا (مَفْعُولٌ) في الزائدِ على الثلاثةِ، كقولِهم: أَحَمَّه الله مِن الحُمَّى، قالَ النَّحَّاسُ[1]: ولم يُسمَع إلَّا (مَحْمُومٌ)، وكذا: أَسَلَّه الله، وأَهَمَّه، وقالوا: أَحْبَبْتُه، والأكثرُ: مَحْبُوبٌ، وقالوا: مُحَبٌّ، وأَسْعَدته فهو مَسْعُودٌ، وأَبَرَّ الله حَجَّك، ولا يكادون يقولون إلا: مَبْرُورٌ، وأَجَنَّه الله، قالَ النَّحَّاسُ: ولا نعرفُ أنَّه يُقالُ إلا: مَجْنُونٌ.

[(كآتٍ من «قَصَد»)]: ع: فيه تَجَوُّزٌ، وحقيقتُه ـ إذا تَجَوَّزْنا، وجعلْناه مأخوذًا مِن الفِعلِ ـ أن يقولَ: (كآتٍ من «قُصِد»)؛ لأنَّ نحوَ: (مَضْرُوبٍ) مِن: «ضُرِبَ»، لا مِن: «ضَرَبَ».

ونــاب نقــلا عنــه ذو فعيــل نحــو فتــاةٍ وفتًــى كحيــل

ع: (ذو): أي: وصفٌ ذو زِنَةِ (فَعِيلٍ)، فحَذفَ الموصوفَ والمضافَ.

ع: ونابَ أيضًا عن اسمِ مفعولِ الزائدِ على الثلاثةِ، نحوُ: أَعْقَدتُ العَسَلَ فهو عَقِيدٌ، وإن جعلتَ ضميرَ: (عنه) لاسمِ المفعولِ مطلقًا دَخَلَت المسألةُ.

المَلِكُ المؤيَّدُ[2] صاحِبُ حَمَاةَ[3]: الآلةُ التي يُعالَج به[4]، وهو ـ مبنيةً من ثلاثيٍّ ـ يجيءُ على (مِفْعَلٍ)، وعلى (مِفْعَالٍ) بكسرِ الميمِ، كـ:...، والمِكْسَحة، والمِصْفاة[5]، أرادوا أن يفرِّقُوا بالكسرِ بينَ اسمِ الآلةِ وبينَ المصدرِ والمكانِ،

---

(١) انظر: (عمدة الكتاب) له ٢٩٧.

(٢) هو أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي الأيوبي، توفي عام ٧٣٢هـ. انظر: أعيان العصر ١/ ٥٠٣.

(٣) انظر: (الكناش) له ١/ ٢٩٧ وما بعدها.

(٤) في الكناش: «ذكر اسم الآلة، والمراد بها ما يعالج به وينقل».

(٥) في الكناش: «ويجيء على مفعل ومفعلة ومفعال بكسر الميم كالمقصّ والمحلب =

فالمِقصُّ بالكسرِ: ما يُقَصُّ به، وبالفتحِ: المصدرُ والمكانُ.

ومنه: مِنْجَلُ الحصادِ، ومِسَلَّةٌ للإبرةِ العظيمةِ، ومِطْرَقةٌ، ومِخَدَّةٌ، ومِقراضٌ، ومِفْتاحٌ، ومِصْباحٌ.

وقيلَ: إنَّ (مِفْعَلًا) مقصورٌ مِن (مِفْعَالٍ)، والمرادُ بذلك: أنَّ كلَّ ما جازَ فيه (مِفْعَلٌ) جازَ فيه (مِفْعَالٌ)، نحوُ: مِقْرَضٍ ومِقْراض، ومِفْتَحٍ ومِفْتاحٍ، وزِيدَت الألفُ للمبالغةِ، قالَ[1]:

إِذَا الفَتَى لَمْ يَرْكَبِ الأَهْوَالَا
فَابْغِ لَهُ المِرْآةَ وَالمِكْحَالَا
واسْعَ لَهُ وَعُدَّهُ عِيَالَا

وليسَ كلُّ ما جازَ فيه (مِفْعَالٌ) جازَ فيه (مِفْعَلٌ).

وقد شذَّ بالضَّمِّ: المُسْعُطُ، والمُنْخُلُ، والمُدُقُّ، والمُدْهُنُ، والمُكْحُلةُ، والمُحْرُضةُ، والمُنْصُلُ، والمُلاءةُ.

أيضًا وجاءَ بالفتحِ: المَنارةُ، والمَنْقَلُ، وهو اسم للخُفِّ، ذكرَه الأَزْهَرِيُّ[2] وغيرُه، وفي الحديثِ[3]: «أنَّه نهى النساء عن الخروجِ إلا عجوزًا في مَنْقَلَيْها»، أي: خُفَّيْها.

= والمكسحة، والمصفاة والمقراض والمفتاح».

(١) الأبيات من مشطور الرجز. انظر: المحكم ٣/ ٤١.

(٢) انظر: (تهذيب اللغة) له ٩/ ١٢٨.

(٣) انظر: مصنف عبد الرزاق ٥١١٧.

واسمُ الآلةِ الذي ثالثُه ألفٌ يكسرُ أيضًا، كـ: العِمَامة، والجِرَاب، والوِسَادة، وشذَّ بالفتحِ: القَبَاء[1].

* * *

(١) انظر: الكناش ١/ ٣٣٥ للوقوف على الكلام مفصَّلًا؛ فبعض الكلمات طُمست في المخطوطة هذه.

الصفة المشبهة باسْمِ الفاعل

قالَ في (شَرْحِ العُمْدةِ)[1]: يَتناولُ حدُّ الصفةِ نحوَ: (حَسَنٍ)، و(شَهْمٍ)، و(جَمِيلٍ)، مِن أمثلةِ الصفاتِ التي لا تَجري على حركاتِ الفِعلِ وسكناتِه، ونحوَ: (ضامرٍ)[2]، و(مُحْمَرٍّ)، و(مُنْبَسِطٍ)، ممَّا دلَّ على فاعلٍ حاضرٍ، وكانَ مُوازِنًا للفِعلِ؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ، لكن اطَّردت إضافتُه إلى الفاعلِ.

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فاعِلِ … معنًى بها المُشْبِهَةُ اسمَ الفاعلِ

[(صِفةٌ)]: أعمُّ مِن صفتَي الفاعلِ والمفعولِ أنَّها تنقسِمُ إلى ما يوازِنُ الفعلَ: (طَاهِر) على وزنِ: «يَطْهُرُ»، وإلى غيرِ مُوازِنِه، كـ: (جَمِيلٍ)، ليسَ على وزنِ: «يَجْمُلُ»، واسمُ الفاعلِ لا يكونُ إلا مُوازِنًا، وهذه أشارَ إليها بالتمثيلِ.

[(جَرُّ فاعِلٍ معنًى بها)]: جعلَ الزَّمَخْشَريُّ في (المُفَصَّلِ)[3] الصفةَ المشبَّهةَ مضافةً إلى فاعلِها.

وكَتَبَ عليه الشَّلَوْبِينُ[4]: ليست هذه الصفاتُ مضافةً إلى فاعلِها عندَ النحويين؛ لأنَّ الفاعلَ ضميرٌ يتضمَّنُه كلُّ صفةٍ، وإنَّما هي مضافةٌ إلى المنصوبِ

---

(١) انظره في: ٢/ ٦٨٦.

(٢) في المخطوطة: ظامر، وهو سهو.

(٣) انظره في: ٢٧٤.

(٤) ليس فيما وصلنا أو في مطبوعة (حواشي الشلوبين على المفصل) هذا الباب.

على التَّشبيهِ.

[(المُشْبِهةُ اسمَ الفاعِلِ)]: لأنَّها صيغةٌ لغيرِ معنَى الحدوثِ؛ فلا تكونُ للماضي المنقطِعِ، ولا للمستقبلِ الذي لم يقع. بَدْرُ الدينِ[1].

[(اسمَ الفاعِلِ)]: يريدُ: المتعدِّيَ إلى واحدٍ؛ لأنَّها لم تُشَبَّه بالقاصرِ، ولا بالمتعدِّي لاثنين أو ثلاثةٍ.

وصوغُها من لازم لحاضر كطاهر القلب جميل الظاهر

[(مِنْ لازِمٍ)]: أي: مِن أَصلِ فِعلٍ لازمٍ، فحَذفَ مضافين؛ اعتمادًا على أنَّه قد عُلِمَ ممَّا مضى أنَّ الاشتقاقَ إنَّما هو مِن المصدرِ[2].

فإن قلتَ: هلَّا قَدَّرتَ: مِن مصدرٍ لازمٍ، وهو أقلُّ حذفًا.

قلتُ: لأنَّ الذي يُوصَفُ في العُرْفِ باللُّزومِ وعدمِه الفِعلُ؛ وليُوافِقَ قولَه في (العُمْدةِ)[3]: مِن أصلِ فِعلٍ لازمٍ، يريدُ بالأصلِ: المصدرَ.

وما لم يُصَغ مِن ذلك فليسَ بصفةٍ مشبَّهةٍ، نحوُ: نِحْرِيرٍ، في صفةِ الرِّجالِ، وخَوْدٍ، وهِرْكَوْلةٍ، في صفاتِ النِّساءِ، خلافًا لِمَن جعلَ ذلك مِن الصفاتِ المشبَّهةِ؛ لأنَّه خارجٌ عن الحدِّ المذكورِ.

ع: فما صِيغَ مِن فِعلٍ متعدٍّ، أو لم يُصَغ مِن فِعلٍ، خارجان عن كلامِه، وفيهما خِلافٌ.

---

(١) يقصد به ابن الناظم. انظر: (شرح الألفية) له ٣١٧.

(٢) قال ابن مالك في باب (المفعول المطلق): وكونُه أصلًا لهذين انتُخب.

(٣) انظر: شرح العمدة ٢/ ٦٨٥.

قولُه في الوجهِ الآخَرِ مِن الورقةِ[١]: (الصفةُ المشبَّهةُ): إن قيلَ: لِمَ حَمَلُوا الفِعلَ القاصِرَ أيضًا على المتعدِّي؟

قلتُ: أجابَ المصنِّفُ في (شَرْحِ التَّسْهِيلِ)[٢] بأنَّ الصفةَ اللازمةَ ساوَت المتعديةَ في عَمَلِ الجرِّ بالإضافةِ بعدَ رَفْعِها ضميرًا، والجرُّ أخو النَّصبِ، وشريكُه في الفَضْلِيَّةِ، فجازَ أن تساويَها في استبدالِ الجرِّ بالنَّصبِ.

والثاني[٣]: أنَّهم لو فعلُوا ذلك في الأفعالِ كما فعلُوه في الصفاتِ لم يُعرَف القاصِرُ مِن المتعدي، فلما خَصُّوا ذلك بالصفاتِ ظَهَرَ الفرقُ، على أنَّه قد جاءَ في الفعلِ شاذًّا في الحديثِ[٤]: «أنَّ امرأةً كانت تُهَرَاقُ الدماءَ»، أي: تُهَرَاقُ دماؤها، فأَسنَدَ الفِعلَ إلى ضميرِ المرأةِ مبالغةً، ثم نَصَبَ الدماءَ، وعليه حَمَلَ قومٌ: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[٥]، وقولَهم: غُبِنَ رأيَه، وأُلِمَ رأسَه، ووُجِعَ بطنَه.

ع: حقيقةُ إجراءِ القاصِرِ مُجرَى المتعدي أن يكونَ الفِعلُ أو الصفةُ مسندَيْن إلى شيءٍ له تعلُّقٌ بشيءٍ إسنادًا حقيقيًّا، فيُنقَلُ الإسنادُ إلى الشيءِ الذي التَّعَلُّقُ به، مجازًا ومبالغةً، ويَخرُجُ الفاعلُ مفعولًا، فمِن ثَمَّ لم يتأتَّ للصفةِ المشبَّهةِ أن تَعمَلَ إلا في السببيِّ، وإلا لم يمكِن أن تُسنَدَ إلى الفاعلِ المجازيِّ بعدَ الحقيقيِّ لو قلتَ

---

(١) قال ابن هشام: «في الوجه الآخر من الورقة»؛ لأنه كتب هذه التحشية في ٢٠/ أ، وكلام ابن مالك الذي يريد أن يعلق عليه في ٢٠/ ب.

(٢) انظره في: ٢/ ٣٨٧.

(٣) مما أجاب به ابن مالك في (شرح التسهيل).

(٤) انظر: سنن أبي داود ٢٤٧ والنسائي ٢٠٨.

(٥) البقرة ١٣٠.

أوَّلًا: زيدٌ حَسَنٌ، وأردتَ مفعولًا لم تَقْدِر عليه، بخلافِ ما إذا قلتَ: وجهًا، أو: أبًا، فحوَّلتَه مِن: زيدٌ حَسَنٌ وجهُه، أو: أبوه، ومثلُ: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[1].

وذَكَرَ المصنِّفُ[2] أنه يجوزُ في: «تُهَرَاقُ» أن يكونَ الأصلُ: «تُهرِيقُ»، فقَلَبَ الكسرةَ فتحةً، كما قالوا في (نَاصِيَةٍ): نَاصَاةٌ[3]، وقالَ[4]:

.... وَنَصْـــــــــــطَادُ نُفُوسًا بُنَتْ عَلَى الكَرَمِ

[(لِحَاضِرٍ)]: ع: المرادُ بالحاضِرِ: الماضي الذي لم ينقطِعْ، لا الذي حَدَثَ.

قولُه: (لِحَاضِرٍ): سائرُ الصفاتِ خاصةٌ بالحاضرِ، إلا أسماءَ الفاعِلينَ والمفعولِينَ خاصةً، بخلافِ: حَسَن، وأَفْضَل، ومِثْل، وشِبْه.

وعمَلُ اسمِ فاعِلِ المُعَدَّى لها على الحدِّ الذي قد حُدَّا

اعلَمْ أنَّ الصفةَ المشبَّهةَ تُوافِقُ اسمَ الفاعلِ... في نَصْبِ المفعولِ، بشَرْطِ الاعتمادِ، وتخالفُه في مسائلَ، ذَكَرَ المصنِّفُ منها خمسةً[5].

---

(١) القصص ٥٨.

(٢) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ٣٨٨.

(٣) لغة طيئ. انظر: النوادر ٣٨١ والجراثيم ٢/ ٣٠٩.

(٤) بتمامه:

نستوقد النَّبْلَ بالحضيض ونَصْـــطاد نفوسًا بُنَتْ على الكرمِ

والبيت لبعض بني بولان من طيئ، وهو من المنسرح. انظر: الصحاح ٦/ ٢٢٨٤ وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٦٥.

(٥) وهي: =

وممَّا تنقُصُ أو تخالفُ هذه الصفةُ أيضًا فيه عن اسمِ الفاعلِ أنَّه تَتعاقَبُ الحركاتُ الثلاثُ على معمولِها الواحدِ في مسألةٍ واحدةٍ.

ع: وممَّا تنقُصُ الصفةُ عن اسمِ الفاعلِ أنَّ معمولَ الصفةِ لا يُنعَتُ، ومعمولَ اسمِ الفاعلِ يُنعَتُ، نصَّ عليه ابنُ جِنِّي في (الخَاطِرِيَّاتِ)[1]، وتَبِعَه ابنُ عُصْفُورٍ[2].

وعلَّلَ ذلك بأنَّه لم يَجِئْ موصوفًا في كلامِهم، وهو مع ذلك يُشبِهُ ما لا يجوزُ وَصْفُه، وهو ضميرُ الغَيبةِ؛ لأنَّه راجعٌ إلى الموصوفِ المتقدِّمِ، ومفتقرٌ إليه مِن حيث هو مفسِّرٌ له، فلذلك امتَنعَ إتباعُه بالنعتِ دونَ بقيةِ التوابعِ.

ع: يلزمُ صاحبَ هذا التعليلِ مَنْعُ نَعْتِ المنادَى، على أنَّ المنادَى أَوْلَى؛ لأنَّه مُحقَّقُ الوقوعِ موقعَ الضميرِ، بخلافِ هذا، إلا إن قالَ: العلَّةُ مجموعُ شيئين: الحلولُ محلَّ ما لا يُنعَتُ، مع أنَّ السماعَ لم يَرِدْ به.

المسألةُ الثانيةُ: أنَّه إذا كانَ معمولُها مخفوضًا لم يَجُزْ في تابعِه إلا الخفضُ، قال ابنُ عُصْفُورٍ[3]: ولم يَجُزْ نصبُه بإضمارِ فِعلٍ، وإن كانَ جائزًا في اسمِ الفاعلِ؛

= ـ أنها تصاغ من اللازم لا من المتعدي، وهو يصاغ منهما كليهما.
ـ أنها للحاضر الدائم، وهو لأحد الأزمنة الثلاثة.
ـ أنها تكون مجارية للمضارع وغير مجارية، وهو مجار في كل حال.
ـ أن منصوبها لا يتقدم عليها، بخلافه هو.
ـ أن معمولها يلزم كونه سببيًّا، وهو لا يلزم.
وقد ذكر هذه الخمسة ابن هشام. انظر: (أوضح المسالك) له ٣/ ٦٣.

(١) انظره في: الجزء الثاني ١٢٤.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١١/ ٣٤ وما بعدها.

(٣) انظر: السابق.

وذلك لأنَّ «حَسُنَ» وأمثالَه لا يجوزُ نَقْلُ الضميرِ المتصلِ بمرفوعِها إليه، وتُجعَلُ مرفوعاتُها نصبًا بها على التَّشبيهِ، وكذلك سائرُ الأفعالِ القاصرةِ؛ فلهذا امتَنعَ في: «بِرَجُلٍ حَسَنِ الوجهِ والرأسِ»، نَصْبُ (الرأسِ) أو رفعُه.

فإن قلتَ: انصِبْه أو ارفَعْه بصفةٍ محذوفةٍ[١] مشبَّهةٍ.

قلتُ: الصفةُ المشبَّهةُ لا تعملُ مضمرةً؛ لضَعْفِها في العَمَلِ، بدليلِ مَنْعِهم تقديمَ معمولِها عليها. انتهى.

وقالَ السُّهَيْليُّ في (الرَّوْضِ)[٢] في قولِه[٣]:

مُوَسَّمَةَ الأَعْضَادِ أَوْ قَصِراتِها[٤]

جمع (قَصْرة)[٥]: أصلُ العُنُقِ، هي مخفوضةٌ بالعطفِ...، لا منصوبةٌ على الموضعِ، كما تقولُ: «ضاربُ الرجلِ وزيدًا»؛ لأنَّ الصفةَ المشبَّهةَ لا تَعمَلُ بالمعنَى،

---

(١) في المخطوطة: (محذوف)، وهو سهو.

(٢) انظره في: ٣/ ٢٤ وما بعدها.

(٣) بتمامه:

مُوَسَّمَةَ الأَعْضَادِ أَوْ قَصِراتِها ... مُخَيَّسَةً بينَ السَّدِيسِ وبازِلِ

والبيت لأبي طالب عم النبي ﷺ، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٧١ وسيرة ابن هشام ١/ ٢٧٣.

(٤) بخط ابن هشام الصاد مكسورة، وفي غيره بالفتح. انظر: الصحاح ٢/ ٧٩٣ والقاموس المحيط ١/ ٦٤٤.

(٥) بخط ابن هشام الصاد ساكنة، وفي غيره بالفتح. انظر: الصحاح ٢/ ٧٤٣ والقاموس المحيط ١/ ٦٤٤.

وإنَّما تَعمَلُ لأمرٍ لفظيٍّ بينَها وبينَ اسمِ الفاعلِ، فإذا زالَ اللَّفظُ ورَجَعَ إلى الإضمارِ لم تَعمَلْ، فإذا ثَبَت ما قلتُه[1] دلَّ على جوازِ: «حَسَنُ وجهِه»، كما روَى س[2]؛ لأنَّ المعنَى: «مُوَسَّمةٌ قَصَراتِها».

المسألةُ الثالثةُ: لا يجوزُ الفَصْلُ بينَها وبينَ معمولِها، ولا بالظَّرْفِ، لا تقولُ: «حَسَنٌ في الدارِ وجهُه»، وأنشدَ ابنُ عُصْفُورٍ في (شَرْحِ المُقَرَّبِ)[3]:

عَـارٍ مِـنَ اللَحْـمِ صَـبِيُّ اللَّحْيَـيْنْ

وقالَ: لا يجوزُ التَّكَلُّمُ بمثلِ ذلك إلا في الضرورةِ.

المسألةُ الرابعةُ: جوازُ إضافتِها إلى مرفوعِها.

المسألةُ الخامسةُ: جوازُ تَعَاقُبِ الحركاتِ الثلاثِ على معمولِها.

وهاتان، وإن كانتا مِن بابِ الزيادةِ على اسمِ الفاعلِ، لا مِن بابِ النُّقصانِ، إلَّا أنَّ مرادَنا مُطْلَقُ التَّخالُفِ.

المسألةُ السادسةُ: أنَّك تقولُ: «مررتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الوجهِ»، فتُعملُها، وتريدُ الماضيَ المستمرَّ إلى الحالِ، واسمُ الفاعلِ إنَّما يعملُ ماضيًا إذا كانَ بـ (أل)، وهذه أيضًا مِن بابِ الزيادةِ.

وقد يُنازَع في هذه المسألةِ مِن وجهين:

---

(١) المتكلم الإمام السهيلي.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٩٩.

(٣) البيت لأبي صدقة العجلي، وهو من مشطور السريع الموقوف. انظر: المعاني الكبير ١/ ١٧٧ والصحاح ٦/ ٢٣٩٨.

أحدُهما: أنَّا لا نسلِّم أنَّها عَمِلَت بما فيها مِن معنَى المضيِّ، بل بما فيها مِن معنَى الحالِ.

سلَّمْنا[١]، لكنَّ ذلك مبنيٌّ على فسادٍ؛ لأنَّ الصفةَ المشبَّهةَ لا تكونُ إلا للحالِ، ومَنْ قالَ: «حَسَنٌ وجهَه» لا يريدُ إلا الحالَ، أمَّا أنَّه كانَ قبلَ الإخبارِ كذلك فلا تَعَرُّضَ له.

وهذا المنعُ ينبغي أن يتقدَّم على المنعِ الأوَّل، فلْيُرتَّبْ كذلك.

وسَبقُ ما تعمل فيه مُجتَنَبْ ... وكونُه ذا سببيّة وجب

السببيُّ ثلاثةُ أشياءَ، مترتِّبة في درجةِ السببيَّةِ:

الأوَّلُ: ما اتَّصلَ بضميرِ الموصوفِ، نحوُ: (وجهه)، أو: (وجه أبيه).

والثاني: ما فيه (أل)، نحوُ: (الوجه)، و: (وجه الأبِ)؛ لأنَّ (أل) لَمَّا عاقَبَت الإضافةَ نُزِّلت منزلتَها.

والثالثُ: (وجه)، و: (وجه أبٍ)؛ لأنَّه لَمَّا عُلِمَ أنَّك لا تريدُ وجهَ غيرِ الموصوفِ، أو وجهَ غيرِ أبيه، لم يكن ذلك بمنزلةِ: (حَسَنٍ عمرًا) في الامتناعِ.

فارفع بها وانصب وجر مع أل ... ودون أل مصحوبَ أل وما اتصل

تَنَازَعَ كلٌّ مِن: (ارفَعْ) و: (انصِبْ) و: (جُرّ) في الظَّرْفِ الذي هو: (مَعَ) وما عُطِفَ عليه، وفي المفعولِ الذي هو: (مصحوبَ أل) وما عُطِفَ عليه، والمُعْمَلُ الأخيرةُ.

---

(١) الوجه الثاني من أوجه النزاع في المسألة.

بهـــا مضـــافا أو مجـــردا ولا تجـرر بهـا مـع أل سُـمًا مـن أل خـلا

[(مضافًا)]: بيانٌ لحالةِ المتَّصِلِ بـ (أل).

قولُه: (مجرَّدًا) يعني: مِن الإضافةِ.

[(أو مجرَّدًا)]: عَطْفٌ على: (مصحوبَ أل)، لا على: (مضافًا).

[(أو مجرَّدًا)]: فيه شيءٌ مِن ذلك، لا مجرَّدًا مِن كلِّ شيءٍ، فيشمل ذلك شيئين: المجرَّدَ بالكليةِ، والمضافَ إلى غيرِ ما فيه (أل)، كـ: وجهه، ووجهٍ، ووجه أب، ووجه أبيه...

ع: هذا بشَرْطِ أن لا تكونَ مثنَّاةً ولا مجموعةً جمعَ المذكرِ السالمِ؛ لأنَّ الإضافةَ حينئذٍ لا تُفِيدُ شيئًا، وهي قبيحةٌ في اللَّفظِ إن كانَ المضافُ إليه نكرةً، نحوُ: الحَسَن وجهٍ، فأما نحو: الحَسَنا وجهٍ، والحَسَنو وجهٍ، فلا مانعَ منه.

فإن قيلَ: إنَّه قبيحٌ في اللَّفظِ.

قُلنا: لا يلزَمُ مِن قُبْحِ (الحَسَن وجْهٍ) قبحُ هذا؛ لأنَّ ذلك على صورةِ: (الغلامُ رجلٍ)، والإضافةُ إذا لم تكن للتخفيفِ فهي للتعريفِ، وأمَّا ما حُذفت منه النونُ فلا.

سلَّمْنا ذلك، لكن لا عُذْرَ لـ: الحَسَن أوجههم، و: الحَسَنين أوجههم، فتدبَّرْ ما قلتُه، فهو بديعٌ، وكلامُ المصنِّفِ ليسَ بجيدٍ.

وقالَ الشَّلَوْبينُ على (المفصَّل)[1] ما ملخَّصُه: الصفةُ المشبَّهةُ يجوزُ فيها الجَمْعُ بينَ الألفِ واللامِ والإضافةِ، بشَرْطِ أن يكونَ في المضافِ إليه الألفُ واللامُ،

---

(١) ليس فيما وصلنا أو في مطبوعة (حواشي الشلوبين على المفصل) هذا الباب.

إلا إن كانت الصفةُ مجموعةً أو مثنّاةً؛ فإنَّه يجوزُ الجَمْعُ بينَ الألفِ واللامِ والإضافةِ على كلِّ حالٍ. انتهى.

والحاصلُ: أنَّها في الحُكمِ المذكورِ كاسمِ الفاعلِ، وقد نصَّ عليه الناظمُ في بابِه نصًّا صحيحًا[١]، ولا يختلِفُ الحالُ بينَ البابَين، إلا أنَّ الإضافةَ هنا على سبيلِ الجوازِ الأصليِّ، وهناك بالحَمْلِ على هذا البابِ، فكيف يُتَوسَّعُ في المحمولِ بما لا يجوزُ في المحمولِ عليه؟

ولو تَرَكَ الشيخُ[٢] هذه المسألةَ هنا لكانَ أَوْلَى؛ لأنَّا نأخذُها مِن عُمومِ قولِه ثَمَّ[٣]:

(ووَصْـلُ أل بـذا المضـافِ مُغتَفَـر)

البيتين، والإشارةُ بقولِه: (بذا المضافِ) إلى ما تقدَّم مِن قولِه[٤]:

(وإنْ يُشَـابِهِ المضـافُ «يَفْعَـلُ»)

فإن قلتَ: الصفةُ المشبَّهةُ إنما تُشْبِهُ اسمَ الفاعلِ، لا «يَفْعَلُ».

قلتُ: إنَّه تَجَوَّزَ هناك، والدليلُ على أنَّه أرادَ الصِّفةَ المشبَّهةَ في بعضِ ما أرادَ: أنَّه مثَّل بها في قولِه[٥]: (عَظِيم الأَمَل) و: (قَلِيل الحِيَل)، وإلا لَلَزِمَ أن يكونَ أهملَ

---

(١) وهو باب الإضافة، عند قوله: «ووصل أل بذا المضاف مغتفر...»، وسيتكلم ابن هشام على هذا البيت قريبًا.

(٢) يعني به ابن مالك.

(٣) البيت ٣٩١ من الألفية.

(٤) البيت ٣٨٨ من الألفية.

(٥) البيت ٣٨٩ من الألفية.

حُكْمَ هذه الإضافةِ: هل هي لفظيةٌ أو معنويةٌ؟

ومن إضافةٍ لتاليها وما لم يَخْلُ فهو بالجوازِ وَسما[1]

• • •

(١) كذا بخط ابن هشام بفتح الواو.

التعجب

بأَفْعَلَ انطِقْ بعدَ ما تعجُّبا   أو جِئْ بأَفْعِلْ قبلَ مجرورٍ بِبا

[(تَعَجُّبًا)]: أي: إذا تعجَّبْتَ تعجُّبًا، فعاملُه محذوفٌ، أو: للتَّعَجُّبِ، فعاملُه: (انْطِقْ)، مثلُ: «افعلْ هذا إكرامًا»، أو مصدرٌ في موضعِ الحالِ، أي: متعجِّبًا، فعاملُه أيضًا مذكور.

والأولُ ضعيفٌ؛ لأنَّه[1] يرى أنَّ حَذْفَ عاملِ المؤكِّدِ ممنوعٌ منه[2]، فلا يُخَرَّجُ كلامُه على ما يَرَى بطلانَه.

«أَفْعِلْ به» لفظُه أمرٌ، ومعناه الخبرُ، كما في قولِه تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾[3].

يدلُّك على أنَّ معناه الخبرُ أنَّك تقولُ: يا زيدُ أَكْرِمْ بعَمْرٍ[4]، ويا زَيدانِ أَكْرِمْ بعَمْرٍو، ويا زيودُ أَكْرِمْ بعَمْرٍ؛ لأنَّ المعنى: أَكْرَمَ عَمْرٌ، أي: صارَ ذا كَرَمٍ، كـ... أَحْصَدَ الزرعُ، أي: صار ذا حَصَادٍ، فلمَّا لم يكن في الفعلِ ضميرٌ للمخاطبِ وُحِّدَ وذُكِّرَ.

وتِلْوَ أفعَلَ انصِبنَّه كما   أوفَى خليلينا وأصدِق بهما

---

(١) يقصد به ابن مالك.

(٢) قال في باب المفعول المطلق: وَحَذْفُ عَامِلِ المُؤَكِّدِ امْتَنَعْ.

(٣) مريم ٧٥.

(٤) سبق التنبيه على كتابة (عمرو) بهذه الصورة.

وحذفَ مَا مِنه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يضِح

ع: قولُه: (وحَذْفَ ما منه تعجبت[1]): هذا في «أَفْعَلَ» مُسَلَّمٌ على إطلاقِه، وأمَّا في «أَفعِلْ» فله شرطان:

أحدُهما: أن[2] يكونَ كلٌّ مِن الفِعلِ والفاعلِ قد عُطِفَ عليه مثلُه.

والثاني: أن يكونَ المحذوفُ الثانيَ، ويُستغنَى عنه بالأوَّلِ؛ لأنَّه لم يُسمَعْ إلا كذلك، وهو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[3].

إلَّا أنَّ المصنِّفَ خرَّجَ ذلك على حَذْفِ الجارِّ مِن الثاني، فاستَتَر، ذَكَرَه في (شَرْحِ التَّسْهِيلِ)[4] في التَّنازُعِ، وجوَّزَ: أَحْسِنْ وأَجْمِلْ بزيدٍ، على ذلك، وأنَّ الأصلَ: أَحْسِنْ به، على التَّنازُعِ.

وفيه عندي نظرٌ؛ لأنَّ الاستدلالَ بالثاني على الأوَّلِ خِلافُ الكثيرِ، فمَنْ قالَ: إنَّه يجوزُ في هذا البابِ الذي لم يُتَصَرَّفْ فيه؟

(يَضِحْ) بالضادِ المعجَمةِ، أي: إن كانَ معناه عندَ الحَذْفِ واضحًا، لا بالمهملةِ؛ لأنَّ قولَك: إن كانَ معناه عندَ الحَذْفِ صحيحًا؛ لا معنى له.

وفي كلى[5] الفعلين قدما لزما منعُ تصرف بحكم حتما

---

(١) في المخطوطة: تعجب، وهو سهو.

(٢) تكررت (أن) في المخطوطة.

(٣) مريم ٣٨.

(٤) انظره في: ٢/ ١٧٧.

(٥) كذا بخط ابن هشام.

وصُغهما من ذي ثلاث صُرِّفا قابلِ فَضْلٍ تَمَّ غيرِ ذي انتِفا
وَغيرِ ذي وصفٍ يُضاهي أشهلا وغيرِ سالك سبيلَ فُعِلا

[(وغيرِ ذِي وَصْفٍ)]: أي: غيرِ فِعلٍ ذي وَصْفٍ.

[(وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي «أَشْهَلَا»)]: ع: يدلُّنا على أنَّ المانعَ مِن أفعالِ العيوبِ[1] والألوانِ الثلاثيةِ تقديرُ زيادتِها على الثلاثةِ، لا أنَّ الخِلْقَةَ كاليَدِ والرِّجْلِ لا يُتَعَجَّبُ منها؛ أمران:

أحدُهما: تصحيحُهم «سَوِدَ» و«عَوِرَ»، وليسَ ذلك إلا لتقديرِ الزيادةِ، فكذا هذا.

والثاني: أنَّ الأوَّلَ يلزمُ منه منعُ التعجُّبِ منه مطلقًا، وهو بالإجماعِ جائزٌ، غايتُه أنَّه بغيرِ لَفْظِه، ولو كانَ المانعُ معنويًّا لم يكن لتحْوِيلِ الصيغةِ أثرٌ.

وأَشْدِدَ او أَشَدَّ أَو شِبْهُهُما يخلفُ ما بعضَ الشروط عدما
ومصدرُ العادِمِ بعدُ ينتصِب وبعدَ أفعِلْ جَرُّه بالبا يجبْ
وبالنُّدور احكُم لغير ما ذكر ولا تقِس على الذي منه أُثِر
وفعل هذا الباب لن يُقدَّما معمولُه ووصلَه به الزما
وفصله بظرفٍ او بحرف جرّ مستعمل والخلف في ذاك استقر

وَلِكَوْنِ هذا العاملِ لا يُفصَلُ مَنَعَ بعضُهم وقوعَ التَّنازُعِ بينَ فِعْلَيْ تعجُّبٍ،

---

(١) في المخطوطة: التعجب، وهو سهو.

وأجازَه المصنِّفُ[1] بشَرْطِ إعمالِ الثاني، فتقولُ: ما أَحْسَنَه وأَجْمَلَ زيدًا؛ لأنَّك لو أعمَلْتَ الأوَّلَ فَصَلْتَه مِن معمولِه بغيرِ الظَّرْفِ والمجرورِ، وهو ممتنعٌ بإجماعٍ، وكذا أجازَ: أَحْسِنْ به وأَكْرِمْ بزيدٍ، دونَ: أَحْسِنْ وأَكْرِمْ به بزيدٍ.

ويجوزُ على قاعدةِ الفَرَّاءِ[2]: أَحْسِنْ وأَكْرِمْ بزيدٍ، على أنَّ «بزيدٍ» معمولٌ لهما معًا.

قالَ: ويجوزُ على قاعدةِ ص[3]، على أنَّ الأصلَ: أَحْسِنْ به وأَكْرِمْ بزيدٍ، فحُذِفَت الباءُ، فاتَّصَلَ الضميرُ، كما استَتَر في الثاني مِن: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[4]، إلا أنَّ الاستدلالَ بالأوَّلِ على الثاني أكثرُ مِن العكسِ.

استَدَلَّ ابنُ عُصْفُورٍ[5] بقولِهم: «ما أَحْسَنَ بالرجل أن يَصدُقَ»[6]، ورُدَّ عليه بوجهين:

الأوَّلُ: أنَّ التقديمَ هنا واجبٌ لا جائزٌ؛ لأَجْلِ الضميرِ العائدِ مِن «يَصدُقُ» على (الرَّجل).

وهذا ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ ذلك أَدَلُّ شيءٍ على الجوازِ؛ لأنَّه لولا جوازُه ما وَجَبَ

---

(١) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٧٧.

(٢) وهي إعمال الفعلين جميعًا في الفاعل، وذلك في مثل: قام وقعد زيد. انظر: (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي ٣/ ٨٥.

(٣) وهو أنهم يُعملون الثاني، قال ابن مالك في باب التنازع: والثاني أولى عند أهل البصرة.

(٤) مريم ٣٨.

(٥) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٥٨٧.

(٦) انظر: (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي ٣/ ٧١ وما بعدها.

في صورةٍ، أَتُرَى يجبُ ما لا يجوزُ؟

الثاني: أنه يَحتَمِلُ أن تكونَ الباءُ زائدةً، وأنَّ «يَصدُقُ» بَدَلُ اشتمالٍ.

وهذا ممكنٌ، إلا أنَّه بعيدٌ، لا يَتَبَادَرُ إلى الذِّهْنِ، فلا ينبغي الالتفاتُ إليه.

الإيراداتِ لأبي...، فيما رأيتُ بخطِّ بعضِ أصحاب...

* * *

نِعْمَ وبِئْسَ وما جرى مجراهما

فِعْــــلانِ غيــــرُ متصـــــرفين نعـــم وبـــئس رافعـــان اســـمين

قولُه: («نِعْمَ» و«بِئْسَ») بهذا...، فأمَّا اللُّغاتُ التي يذكُرُها النحاةُ ففيها عندي نَظَرٌ؛ لاستعمالِ هذا... كثيرًا و...، فلعلَّ تجويزَهم ذلك بالقياسِ على ما ثَبَتَ في ذلك ممَّا يُشبِهُ هذين الفعلَينِ.

قالَ الأَنْدَلُسيُّ[1]: والظاهرُ أنَّ هذه اللغاتِ في «نِعْمَ» و«بِئْسَ» قبلَ أن يُنقَلا إلى المدحِ والذَّمِّ والمبالغةِ فيهما، فأمَّا: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[2]، فالتحريكُ لالتقاءِ الساكنَينِ: العينِ والميمِ، فلا احتجاجَ به.

مقـــارِنَي أَلْ أَو مضـــافين لمـــا قارنهـــا كـــنِعْم عُقْبَـــى الكُرَمـــا

ع: قولُه: (مُقارنَيْ «أَلْ»): كانَ ينبغي أن يُبيِّنَ: أيُّ (أَلْ) هي؟

وأقولُ: هي (أَلْ) الجنسيةُ، فيصيرُ الممدوحُ أو المذمومُ... مرتين: معمَّمًا ومخصَّصًا؛ وللإيذانِ بأنَّ ما تفرَّقَ في الجِنْسِ تجمَّعَ فيه، وإذا قلتَ: «نِعْمَ الرجلُ زيدٌ»، فمَدَحتَ شخصَه وجنسَه... فيه كانَ ذلك أَمْكَنَ في المدحِ، أَلَا تَرَى إلى قولِ

---

(١) انظر: (المباحث الكاملة) له ٢/ ١١١ وما بعدها، والأندلسي: أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي، توفي عام ٦٦١هـ، وله شرح المفصل. انظر: معجم الأدباء ٥/ ٢١٨٨.

(٢) البقرة ٢٧١.

الحَسَنِ[1]: «ما مَدَحَ من هَجا قومَه»، فكذلك هنا.

ويدلُّك على أنَّها للجنسِ و... الوصف، لا تقول: «نِعْمَ الرجلُ الظريفُ»، مِن حيث إنَّ الصفةَ مخصِّصةٌ له.

والمقصودُ: أنَّ الجِنْسَ بأَسْرِه فَوْضَى في هذا الأمرِ، وإن جاءَ ما ظاهرُه ذلك حُمِلَ على البدلِ.

وأجازَ أبو الفَتْحِ[2] في قولِ الحَمَاسيِّ[3]:

لَعَمْـرِي وَمَـا عَمْـرِي عَلَـيَّ بِهَـيِّنٍ ... لَـنِعْمَ الفَتَـى المَـدْعُوُّ بِالنُّبْـلِ حَـاتِمُ

أن يكونَ وصفًا؛ لأنَّ المدحَ إنَّما وقعَ على الفتى المدعوِّ بالنُّبْلِ، لا على مطلَقِ الفِتيانِ، إذ لو أرادَ المطلَقَ لم يَصِفْ؛ لِمَا في ذلك مِن المناقَضةِ.

ويَرفعـان مُضـمرا يُفسِّـرهْ ... مُمَيِّـزٌ كـنعم قومًـا مَعْشَـرُه

[(ويَرفعان مُضمرًا يُفسِّرهْ)]: قالَ[4]:

نِعْـمَ امْـرَأً هَـرِمٌ لَـمْ تَعْـرُ نَائِبَـةٌ ... إِلَّا وَكَـانَ لِمُرْتَـاعٍ بِهَـا وَزَرَا

[(كـ: نِعْمَ قومًا مَعْشَرُهْ)]: و: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[5].

---

(١) ابن أبي الحسن البصري. انظر: الأغاني ٢١/ ١٩٩.

(٢) انظر: (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة) له ٤٧٤ وما بعدها.

(٣) البيت ليزيد بن قنافة العدوي، وهو من الطويل. انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٤٦٤ وخزانة الأدب ٩/ ٤٠٥.

(٤) البيت من البسيط. انظر: شرح التسهيل ١/ ١٦٣

(٥) الكهف ٥٠.

قولُه: (نِعْمَ قومًا مَعْشَرُهْ) أَوْلَى مِن أن يُمثَّلَ بـ: «نِعْمَ رجلًا زيدٌ»؛ لأنَّ فيه الإعلامَ بأنَّ المضمَرَ يُقدَّرُ مفردًا على كلِّ حالٍ، فلا يكونُ بارزًا في اللَّفظِ أَلْبَتَّةَ.

قولُه: (يُفسِّرُه مُمَيِّزٌ): ولا يجوزُ حَذْفُه.

وقالَ الزَّمَخْشَريُّ[1] في: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾[2]: أي: بِئْسَ مثلًا مثلُ القَوْمِ، فخرَّجَه على أن يكونَ التَّمييزُ محذوفًا، والفاعلُ مستترٌ، ونصَّ س[3] على أنَّه لا يُحذَفُ.

ع: ولعلَّ ذلك؛ لأنَّه صارَ بدلًا مِن الفاعلِ، أَلَا تراه مُغنيًا عن التصريح به.

وأمَّا: «فبِهَا ونِعْمَتْ»[4] فينبغي أن لا يقاسَ عليه.

وجَمْعُ تمييزٍ وفاعلٍ ظهر ... فيه خِلافٌ عنهمُ قد اشتهر

وما مُمَيِّزٌ وقيلَ فاعِلُ ... في نحوِ نعْمَ ما يقولُ الفاضِلُ

... إنَّ (ما) في الآيةِ[5] تمييزٌ، وقالَ أبو إسْحاقَ[6]: إنَّها معرفةٌ، وهي فاعلٌ.

واحتَجَّ الفارسيُّ[7] بأنَّها إذا كانت معرفةً كانت...، ولا صلةَ لها هنا.

فإن قلتَ: اجعلِ الصلةَ (هي) مع مبتدأ حُذِفَ، فيكون نظيرَ: ﴿مَثَلًا مَّا

(١) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٥٣٠.

(٢) الجمعة ٥.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٧٦.

(٤) انظر: سنن أبي داود ٣٥٤ والترمذي ٤٩٧ والنسائي ١٣٨٠.

(٥) في قوله تعالى، البقرة ٢٧١: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

(٦) يقصد به الزجاج. انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٣٥٤.

(٧) انظر: (الإغفال) له ٢/ ١٠٧ وما بعدها.

بَعُوضَةٌ﴾[1]، و: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾[2].

فالجوابُ: أنَّه شاذٌّ، فلا يُحمَلُ عليه ما أجمعَ القُرَّاءُ عليه.

وأيضًا فإنَّ تقديرَه يكونُ مثلًا: فنِعِمَّا هو هي، أي: فنِعْمَ الذي هو الصدقةُ، وذلك يؤدِّي إلى عدمِ وجودِ المخصوصِ بالمدحِ.

فإن قلتَ: اجعله مثلَ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[3].

فالجوابُ: أنَّه لم يتقدَّم هنا شيءٌ يدلُّ على مخصوصٍ غيرِ (الصدقات) فنقدِّرَه، وأيضًا فالسياقُ إنما هو في تفضيلِ الإخفاءِ والإظهارِ، لا في مدحِ الصدقاتِ، فكما أنَّ قولَه: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ﴾ ليسَ هو لمدحِ الصدقةِ مطلقًا، بل لمدحِ إخفائها، كذا هذا إنَّما أُريدَ به... مدحُ إظهارِها، وإن كان غيرُه أَوْلى منه، أَلَا تراه قالَ بعدُ: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، فأتى بما يدلُّ على التفضيلِ.

وإن كانت لفظةُ (خير) تأتي لضدِّ الشرِّ، لكنَّها هنا مع ما احتَفَّ بها مُؤنِسةٌ بالتفضيلِ.

وإذا ثبتَ هذا فاعلَمْ أنَّ قولَه: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾ على حَذْفِ مضافٍ مِن المخصوصِ، أي: فنِعْمَ شيئًا إبداؤها، يدلُّ على ذلك المحذوفِ قولُه: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا﴾ الآيةَ، وإذا انتَفى أن تثبتَ (ما) موصولةً ثبتَ أنَّها نكرةٌ تامَّةٌ، مثلُها في: «ما أَحْسَنَ زيدًا»، وينبغي أن يُحمَلَ عليه كلُّما[4] جاءَ منه نحوَه[5]، وإن لم يأتِ فيه هذا الكلامُ.

---

(١) البقرة ٢٦، وهي قراءة رؤبة، ونسبت إلى العجاج. انظر: المحتسب ١/ ٦٤.

(٢) الأنعام ١٥٤، وهي قراءة يحيى بن يعمر. انظر: المحتسب ١/ ٢٣٤.

(٣) ص ٣٠.

(٤) كذا بخط ابن هشام موصولة، وقد سبق التنبيه على أمثال هذا.

(٥) في المخطوطة: نحو، وهو سهو.

هذا محصولُ قولِ أبي عَلِيٍّ[1] في احتجاجه على مذهبه، مع زياداتٍ لم يذكرْها.

وقالَ الأستاذُ أبو عَلِيٍّ الشَّلَوْبِينُ[2]: هذا منه بناءٌ على أنَّ (ما) لا تكونُ معرفةً إلا إذا كانت موصولةً، ونصَّ س[3] على أنَّها تكونُ معرفةً في غيرِ ذلك، قالَ في: «دَقَقْتُه[4] دَقًّا نِعِمَّا»، أي: نِعْمَ الدقُّ.

قالَ الأستاذُ[5]: وقالَ ابنُ كَيْسَانَ[6]: إنَّ (ما) في الآيةِ زائدةٌ، وهي فاعلٌ، وأجازَ: «نِعْمَ عبدُ اللهِ»، قالَ: وهي بمنزلةِ (ذا) في «حبَّذا»، يزعمُ أنَّهما صِلَتانِ.

ع: وفي: «نِعِمَّا صنعتَ» خلافٌ غيرُ هذا[7].

ويُذْكَرُ المخصوصُ بَعْدُ مبتدأْ أو خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبدا

قولُه: (**ويُذكَر المخصوصُ بعدُ**): ع: وقيلَ أيضًا: ويجبُ حينئذٍ كونُه مبتدأً، قالَ الأَخْطَلُ[8]:

---

(١) يقصد به الفارسي.

(٢) انظر: (حواشي المفصل) له ٤٨٤.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٧٣.

(٤) في المخطوطة: ددققته، وهو سهو.

(٥) يقصد به الشلوبين. انظر: (حواشي المفصل) له ٤٨٣.

(٦) انظر: (الموفقي) له ١٢١.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٢ والتذييل والتكميل ١٠/ ٩٨.

(٨) ونسبه الرضي في (شرح الكافية) له ٤/ ٢٤٧ أيضًا للأخطل، والصواب أنه لذي الرمة، وهو من الوافر. انظر: ديوان ذي الرمة ٣/ ١٥٣٨ وتوجيه اللمع ٣٩٠.

أَبُــو مُوسَــى فَجَــدُّكَ نِعْــمَ جَــدًّا وَشَــيْخُ الحَــيِّ خَالُــكَ نِعْــمَ خَــالَا

ع: قلتُ: والضميرُ في «نِعْمَ» للتمييزِ، لا للمبتدأ، والرابطُ عمومُه، لا كونُه ضميرًا، فتأمَّلْه تَرْشُدْ.

[(مُبتَدا)]: كأنَّ موضِعَه التأخُّرُ؛ لأنَّه نظيرُ التَّمييزِ المحوَّلِ، وتمييزِ «رُبَّه».

[(أو خبرَ اسمٍ)]: ع: فإن قلتَ: فما الرابطُ؟

قلتُ: لمَّا كانَ (الرجل) في: «زيدٌ نِعْمَ الرجلُ» يستغرِقُ الجميعَ، وكانَ (زيد) بعضَهم؛ ارتَبَطا ارتباطَ الجُزْءِ بالكُلِّ، هذا قولُ الفارِسيِّ[(١)]، وهو الذي أشارَ إليه س[(٢)].

وقيلَ: إنَّ الفاعلَ هنا سدَّ مسدَّ الضميرِ؛ لأنَّ الفاعلَ إذا كانَ مَن هو له متقدِّمًا كان مضمرًا، تقولُ: «زيدٌ قامَ»، فتضمرُه، فكانَ القياسُ في: «زيدٌ نِعْمَ الرجلُ» أن تضمرَه، إلا أنَّهم لم يريدوا أن يرفعُوا بـ«نِعْمَ» إلا الظاهرَ الذي فيه (أل) أو... مضاف إلى ما فيه (أل)، فوضعُوا الظاهرَ موضعَ المضمَرِ، كذلك قالَه أبو القاسِمِ[(٣)] في (الجُمَلِ)[(٤)].

وقيلَ: إنَّ العائدَ محذوفٌ، أي: «زيدٌ نِعْمَ الرجلُ هو»، و«نِعْمَ الرجلُ هو زيدٌ»، والدليلُ على صحةِ هذا القولِ:...

---

(١) انظر: (الإيضاح) له ١١١.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٧٦ وما بعدها.

(٣) الزجاجي.

(٤) انظره في: ١٢٢.

[(ليس يَبْدُو أبدًا)]: وإنَّما أجازُوا أن تكونَ المسألةُ على حَذْفٍ مع إمكانِ أن تكونَ على ظاهرِها؛ لأنَّ....

وإن يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كالعلمُ نعمَ المقْتنى والمقتفَى

واجْعَلْ كبِئْسَ سَاءَ واجْعَلْ فَعُلا مِن ذِي ثلاثةٍ كنعمَ مُسْجَلا

[(من ذي ثلاثة)]: حقُّه أن يقولَ: مِن ذي ثلاثةٍ يَجُوزُ التَّعَجُّبُ منها.

ومثلُ نِعم حبَّذَا الفاعِلُ ذَا وإن تُرِد ذَمًّا فَقُل لَّا حبَّذا

قالَ[1]:

أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الهَوَى وَلَا حَبَّذَا الجَاهِلُ العَاذِلُ

وَأَوْلِ ذا المخْصُوصَ أَيًّا كان لا تَعْدِلْ بِذا فهو يُضَاهِيْ المَثَلا

ومَا سِوَى ذا ارْفَعْ بحبَّ أَو فَجُرْ بالبا ودونَ ذا انضِمامُ الحا كَثُر

❁ ❁ ❁

(١) البيت من المتقارب. انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٦.

أَفْعَلُ التفضيل

صُغْ مِن مَصُوغٍ منهُ للتعجُّب أفعلَ للتفضيلِ وأْبَ اللَّذْ أُبِي

قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[1] في: ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾[2]: لا ينبغي أن يُجعل «أَحْصَى» «أَفْعَلَ» تفضيلٍ؛ لأنَّ بناءَه مِن غيرِ الثلاثيِّ المجرَّدِ ليسَ بقياسٍ، نحوُ: «أَعْدَى من الجَرَبِ»[3]، و: «أَفْلَسُ مِن ابنِ المُذَلَّقِ»[4]، والقياسُ على الشاذِّ في غيرِ القرآنِ ممتنعٌ، فكيفَ بالقرآنِ؟

ح[5]: هذا مذهبُ أبي عَلِيٍّ[6]، وظاهرُ قولِ س[7] جوازُ بنائِه مِن «أَفْعَلَ»، وهو قولُ أبي إِسْحاقَ[8]، وذهب ابنُ عُصْفُورٍ[9] إلى جوازِه إن كانت الهمزةُ لغيرِ نَقْلٍ، كـ: «أَشْكَلَ الأمرُ»، و: «أَظْلَمَ الليلُ»، تقولُ: «ما أَشْكَلَ المسألةَ»، و: «ما أَظْلَمَ الليلَ»، والهمزةُ في «أَحْصَى» لغيرِ النَّقْلِ.

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٧٠٥ وما بعدها.

(٢) الكهف ١٢.

(٣) انظر: جمهرة الأمثال ٢/ ٦٧.

(٤) انظر: جمهرة الأمثال ٢/ ١٠٧.

(٥) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٧/ ١٤٧ وما بعدها.

(٦) يقصد به الفارسي. انظر: (الإيضاح) له ١١٥ وما بعدها.

(٧) انظر: الكتاب ١/ ٧٣.

(٨) الزجاج. انظر: (معاني القرآن) له ٣/ ٢٧١.

(٩) انظر: (المقرب) له ١١٠.

قالَ[1]: و(أَمَدًا) إن نصبت على أنَّ «أَحْصى»: «أَفْعَلُ»، فـ«أَفْعَلُ» لا تعملُ، أو بـ«لَبِثوا» فلا يصحُّ المعنَى، أو بفِعلٍ مضمَرٍ، كما في[2]:

وَأَضْـرَبُ مِنَّـا بِالسُّـيُوفِ القَوَانِسَـا

فقد أَبعدْتَ المتناوَلَ وهو قريبٌ، حيث أَبَيْتَ كَونَ «أَحْصَى» فعلًا، ثم رَجَعْتَ إلى إضمارِه.

ح[3]: «أَفْعَلُ» التفضيلِ يعمل نصًّا في التميزِ بلا نزاعٍ، نحوُ: «زيدٌ أَقْطَعُ الناسِ سيفًا»، و: «أَقْطَعُ للهَامِ سيفًا»، فـ(أَمَدًا) كذلك.

وقولُه: إنَّه لا ينتصِبُ بـ«لَبِثوا» أجازَه الطَّبَريُّ[4]، وردَّه ابنُ عَطِيَّةَ[5]، وقد يتَّجهُ؛ لأنَّ «ما لَبِثوا» مُبْهَمٌ، و(الأَمَدُ) الغايةُ، ويكونُ عبارةً عن المدَّةِ مِن حيث إنَّها لها غايةٌ هي أَمَدُها، فالتقديرُ: لِمَا لَبِثوا مِن أمدٍ، فانتصبَ على إسقاطِ الجارِّ، ونظيرُه في المعنَى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾[6]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[7].

---

(١) يعني به: الزمخشري.

(٢) بتمامه:

أَكَـرَّ وأَحْمَـى للحقيقـةِ منهمُ ... وَأَضْـرَبُ مِنَّـا بِالسُّـيُوفِ القَوَانِسَـا

والبيت للعباس بن مرداس، وهو من الطويل. انظر: الأصمعيات ٢٠٥ والحجة ١/ ٢٧.

(٣) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٧/ ١٤٧ وما بعدها.

(٤) انظر: (جامع البيان) له ١٥/ ١٧٦.

(٥) انظر: (المحرر الوجيز) ٣/ ٥٠٠.

(٦) فاطر ٢.

(٧) البقرة ١٠٦.

وقولُه: إنَّ «أَضْرَب منَّا» مؤوَّلٌ، الكوفيون لا يُؤَوِّلون، بل يجيزون نَصْبَ[1] «أَفْعَل» للمفعولِ به، وكذلك قيلَ في: ﴿أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ﴾[2]: إنَّ (مَن) مفعولٌ، ولو كَثُرت أمثالُه لِقِسْناه؛ لأنَّ «أَفْعَلَ» مُضَمَّنٌ معنَى المصدرِ، فيَعمَلُ بذلك المعنَى.

ع: في تجويزِه التَّمييزَ نَظَرٌ؛ لأنَّه لا يُقالُ: «أَمَدٌّ مُخْصٍ».

ممَّا شذَّ في التفضيلِ قولُ ذي الرُّمَّةِ[3]:

بِأَضْيَعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلْمَاءِ كُلَّمَا ... تَوَهَّمْتَ رَبْعًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنْزِلَا

وقولُ عُمَرَ رضي الله عنه فيما كَتَب به إلى عُمَّالِه: «إنَّ أَهَمَّ أمرِكم عندي الصلاةُ، مَنْ حَفِظَها وحافَظَ عليها حَفِظَ دينَه، ومَنْ ضيَّعَها فهو لِمَا سِوَاها أَضْيَعُ»[4].

قالَ ابنُ السِّيدِ[5]: هكذا رُوِيَ هذا الحديثُ، وكانَ الوجهُ أن يُقالُ: أشدُّ ضَيَاعًا، أو: إضاعةً؛ لأنَّ الفِعلَ الزائدَ على ثلاثةِ أحرفٍ لا يُبنى منه (أَفْعَلُ)، وقد أجازَه س[6] فيما كان أوَّلُه الهمزةَ خاصةً.

ومـا بِـهِ إلى تَعَجُّبٍ وُصِلْ ... لمانعٍ بـه إلى التفضيلِ صِلْ

وأَفعلَ التفضيلِ صِلْهُ أَبدا ... تقديرًا او لفظًا بمِنْ إن جُرِّدا

---

(١) في المخطوطة: نصبه، وهو سهو.

(٢) الأنعام ١١٧.

(٣) البيت من الطويل. انظر: ملحق الديوان ٣/ ١٨٩٨ ومجالس ثعلب ٣٤٥.

(٤) انظر: الموطأ ٦.

(٥) انظر: (مشكلات موطأ مالك بن أنس) له ٣٩.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٧٣.

وإن لمنكورٍ يُضَفْ أو جردا ... ألزم تذكيرا وأن يُوَحَّدا

نحوُ: قولِه تعالَى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ ﴾ إلى قولِه: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[1].

وتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ وما لمعرفه ... أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه

ممَّا يَرِدُ على ابنِ السَّرَّاجِ[2] في إيجابِه المطابقةَ في المضافِ لمعرفةٍ الذي لم يُرَدْ به معنى (فاعِلٍ): قولُه تعالَى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا ﴾[3]، ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾[4]، وقولُ الشاعرِ ـ أنشده عُمَرُ رضي الله عنه ـ[5]:

قَدْ طَفِقَ النَّاسُ تَعْلُوهُمْ أَصَاغِرُهُمْ

وإنما....

هذا إذا نَويتَ معنى مِن وَإِنْ ... لَمْ تَنوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِه قرن

وَإن تكُنْ بتِلْوِ مِن مُسْتَفْهِمَا ... فلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّما

---

(١) التوبة ٢٤.

(٢) انظر: (الأصول) ٢/ ٧.

(٣) هود ٢٧.

(٤) الأنعام ١٢٣.

(٥) بتمامه:

قَدْ طَفِقَ النَّاسُ تَعْلُوهُمْ أَصَاغِرُهُمْ ... وعُتَّقُ الطيرِ تعلوها العصافيرُ

وهو من البسيط. انظر: الزهرة ٢/ ٨٠٣.

كمثل ممن أنت خَيْرٌ ولَدَا[١] إخبارٍ التقديمُ نَزْرا وَرَدا

ورَفْعُه الظاهِرَ نَزْرٌ ومتَى عاقب فِعْلًا فكثيرا ثبتا

كلن يُرَى في الناسِ من رَفِيقِ أولى به الفَضْلُ من الصِّديق

❁ ❁ ❁

(١) كذا بخط ابن هشام.

النعت

يتبع في الإعراب الأسماء الأول ... نعت وتوكيد وعطف وبدل

قالَ الزَّجَّاجيُّ[1]: بابُ ما يَتبَعُ الاسمَ في إعرابِه.

واعترَضه ابنُ عُصْفُورٍ[2]، فقالَ: ظاهرُ الترجمةِ أنَّ ذلك خاصٌّ بالاسمِ، وليسَ كذلك في النَّسَقِ والبدَلِ؛ فإنَّ الفِعلَ يدخلُ فيهما، وأمَّا النَّعْتُ والتوكيدُ فهُما كما قالَ.

ع: قلتُ: التأكيدُ اللفظيُّ واردٌ عليه وعلى ادِّعاء ابنِ عُصْفُورٍ الاختصاصَ بالأسماءِ فيه.

فالنعت تابع متم ما سبق ... بوسمه أو وسم ما به اعتلق

لا يُنعَتُ ضميرُ الغائبِ؛ لأنَّه بمنزلةِ تكرارِ الظاهرِ، وأنت لو قلتَ: «رأيتُ رجلًا فضربتُ الرجلَ»، لم تنعَتِ الثانيَ، فأمَّا قولُك: «فضربتُ الرجلَ المذكورَ»؛ فلِئَلَّا يُوهِمَ أنَّه غيرُ الأوَّلِ، وذلك مُنتَفٍ في الضميرِ.

وأمَّا ضميرُ الحاضرِ فمعروفٌ غَنِيٌّ عن النعتِ، ولَمَّا امتنعَ نعتُه بما يرفعُ الإبهامَ امتنعَ بما للمدحِ والذمِّ؛ لأنَّه إذا انتفَى الأصلُ انتفَى الفرعُ.

---

(١) انظر: (الجمل) له ٢٦.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ١٩٢.

ولْيُعْطَ في التعريفِ والتنكيرِ ما   لما تلا كامرر بقومٍ كرما
وهو لدى التوحيدِ والتذكيرِ أو   سواهما كالفِعْلِ فاقفُ ما قَفَوا

ع: قد تكونُ الصفةُ رافعةً لضميرِ الموصوفِ، ولا تطابقُه في الإفرادِ وفرعَيْه، والتذكيرِ وفرعِه، وذلك: «أَفْعَلُ مِنْ» للتَّفضيلِ؛ فإنَّه على القياسِ الذي قدَّمَه[1] لك.

ولفظُ (مِثْل)، نحوُ: «مررتُ برجلَينِ مثلِك»، إذا كانَ كلٌّ منهما مثلَه، وكذا: «برجلَينِ غيرِك»، فإن لم تُضِفْ (مِثْلًا) لم يَلزَمْ أن يكونَ على حالةٍ واحدةٍ، وحكَى س[2]: «مررتُ برجلَينِ مِثْلَيْنِ»، لكن لم يُسمَع تأنيثُه.

ومثلُ (غير): (سِوَى) عندَ مَن صَرَّفَها، و(أيّ) مثلُ «أَفْعَلَ مِنْ».

وانعتْ بمشتقٍّ كصعبٍ وذَرِب   وشِبهه كذا وذِي والمنتسِب

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[3] في: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾[4]: إنَّ اسمَه تعالَى صفةٌ أو عطفُ بيانٍ.

ورُدَّ الأوَّلُ بأنَّ الأعلامَ لا يُوصَفُ بها، وعندي لا بُعْدَ في ذلك على تأوُّلِه بمعنى (المعبُودِ)؛ ولهذا عَلَّقَ بعضُهم الظَّرْفَ به في قولِه: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي

---

(١) إذ قال في باب (أفعل) التفضيل:
وإن لمنكورٍ يُضَفْ أو جُردا   أُلزم تذكيرا وأن يُوَحَّدا

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٠.

(٣) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٦٠٥.

(٤) فاطر ١٣ والزمر ٦.

﴿ٱلۡأَرۡضِ يَعۡلَمُ﴾[1] على هذا المعنى، لكنَّا لسنا محتاجين إليه، وإنَّما نذكرُ مثلَ ذلك إذا احتِيجَ إليه.

ونعتوا بجُمْلَةٍ مُنكَّرا فأعطيت ما أعطيته خبرا

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ...................[2]

حَذَفوا فيه عائدَ الصفة[3]، كما في الخبر.

وامنع هنا إيقاعَ ذات الطلب وإن أتت فالقولَ أضمر تصب

ونعتوا بمصدرٍ كثيرا فالتزموا الإفرادَ والتذكيرا

استثناءٌ مِن شيئين: فأوَّلُه استثناءٌ مِن قولِه: (وانعَتْ بمُشْتَقٍّ)، وعَجُزُه استثناءٌ مِن قولِه: (وهْو لَدَى التَّوْحِيد) البيتَ.

قالَ تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾[4]، الضَّنْكُ: مصدرٌ؛ فمِن ثَمَّ لم يؤنَّث.

ونَعتُ غير واحد إذا اختلف فعاطفا فرقه لا إذا ائتلف

---

(١) الأنعام ٣.

(٢) بتمامه:

رُبَّما تكرهُ النفوسُ من الأمـ ـر لـه فَرْجـةٌ كحلِّ العِقَالِ

والبيت لأمية بن أبي الصلت، وهو من الخفيف. انظر: صلة الديوان ١٨٩ والكتاب ٢/ ١٠٩.

(٣) على أن (ما) نكرة موصوفة، وصفتها جملة: «تكره».

(٤) طه ١٢٤.

قال[1]:

فَأَفْنَيْنَـــــاهُمُ مِنَّـــــا بِجَمْــــعٍ كَأُسْــدِ الغَــابِ مُــرْدَانٍ وَشِـيبِ

[(غيرِ واحدٍ)]: ع: مرادُه به: المثنّى، والمجموعُ، والمفرداتُ المتعاطفةُ، أو المعمولةُ لعواملَ متَّحدةٍ معنًى وعملًا، أو متخالفةٍ.

وقولُه: (فعاطِفًا) فيه نَظَرٌ، بل قد يُفرَّقُ بالعطفِ، وقد يُفرّق بإيلاءِ كلٍّ منها ما هو له، وإنَّما يستقيمُ ما ذَكَرَ مِن شَرْطِ العطفِ إذا كان المنعوت مثنًى أو جمعًا، وإنما وجبَ عندي....

قولُه: (إذا اختَلَف): ع: ينبغي أن يَدخُلَ في ذلك نحوُ: «مررت بزيدٍ العالمِ وبرجلٍ عالمٍ»، فإنَّه يجبُ التَّفريقُ؛ لأنَّ النعتَ قد اختلفَ بالتنكيرِ والتعريفِ.

وعلى هذا يَرِدُ عليه: «مررتُ بهندٍ وزيدٍ العالمَيْنِ»؛ لأنَّ نعتَ المؤنَّثِ بالهاءِ، ونعتَ المذكَّر خالٍ منها، فقد اختَلفا.

وليس كذلك[2]، بل تُجمع، ويُغلَّب المذكرُ.

والجوابُ: أنَّ الأوَّلَ... في المنعوتِ، ومن... في النعتِ، وليس هو اختلافًا في النعتِ لذاتِه، والثاني لا تَخَالُفَ؛ لاتحادِ المعنَى.

قولُه: (فعاطِفًا فَرِّقْه) ليسَ بجيِّدٍ؛ لأنَّ ذلك ليسَ بواجبٍ مطلقًا، بل الواجبُ التخلُّصُ مِن مخالفةِ الصفةِ للموصوفِ فيما إذا اختَلفا تعريفًا وتنكيرًا، وذلك إمَّا

(١) البيت لحسان بن ثابت، وهو من الوافر. انظر: الديوان ١/ ٨٢ وشرح التسهيل ٣/ ٣١٦.

(٢) كتب ابن هشام هذه الحاشية بعد كتابته للحاشية السابقة، فهذا استدراك من ابن هشام على نفسه في كلامه السابق.

بالتفريقِ، أو الجمعِ على القَطْعِ بالرَّفعِ أو النصبِ.

وإذا أخذْنا قولَه: (اختَلَف) راجعًا إلى الاختلافِ المعنويِّ، كـ: (بخيلٍ) و(كريمٍ)، لم يَرِدْ هذا.

وإذا كانَ الاختلافُ بالإفرادِ وغيرِه خاصةً فلا يُعدَلُ إلى العَطفِ؛ لإمكانِ الجَمعِ، وإنَّما يُصَارُ إلى العَطفِ عندَ التعذُّرِ، نحوُ: «مررتُ بزيدٍ وبالعَمْرَيْنِ العاقِلِينَ».

ع: وهذا ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّه لا يَمشي في نحوِ: «رأيتُ الزيدَيْنِ أجمعين»، ولا في: «اشتريتُ العبدَيْنِ أجمعين»، ولا يلزمُ مِن امتناعِ التوكيدِ في بعضِ الأشياءِ منعُه في الجميعِ، بدليلِ منعِ: «جاءَ زيدٌ كلُّه»،... «رأيتُ زيدًا كلَّه»، ثمَّ ما ذكرَه مِن العلةِ واردٌ في الجَمعِ إذا قلتَ: جاءني الزيدون أجمعون،... جمع، فإنَّه جائزٌ مع امتناعِ الأوَّلِ.

وينبغي أن يُقالَ: المعنى: إذا اختَلف اختلافًا يمنعُ كَونَه صفةً للمنعوتِ الآخَرِ، لا مِن حيث الإفرادُ والتذكيرُ وفروعُهُما.

والتحقيقُ أنَّ مرادَه: إذا اختَلفَ اختلافًا يمنعُ أن يُجمَعَ في لفظٍ واحدٍ، فهذا لا يريدُ سواه.

قولُه: (فعاطفًا فرِّقْه): لِمَا عَلِمتَ مِن أنَّ حقيقةَ المثنَّى[1].

قولُه: (لا إذا ائتَلَف): يعني: فإنَّك لا تفرِّقُه، بل تثنِّيه وتجمعُه.

ويُفهَمُ مِن كلامِه: أنَّ النُّعُوتَ يَصِحُّ فيها أن تقعَ مؤتلفةً، فتُجمَع، أو مختلفةً؛ فتُفرَّق.

---

(١) الكلام في المخطوطة بلا تكملة.

ومِن التفريقِ للاختلافِ نحوُ[1]:

عَلَـــى رَبْعَـــيْنِ مَسْـــلُوبٍ وَبَـــالِ

فإن اختلفت[2].

ويُستثنى مِن هذا إذا كانَ المنعوتُ اسمَ إشارةٍ؛ فإنَّ نعوتَها لا يَتَّفِقُ فيها أن تكونَ مختلفةً، فلا يجوزُ: «مررتُ بهذين الطويلِ والقصيرِ»، بل تقولُ إذا أردتَ ذلك: «مررتُ بهذا الطويلِ وهذا القصيرِ»، وأمَّا في الاسمِ الواحدِ فلا، قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[3]: لأنَّ اسمَ الإشارةِ خالَفَ الموصوفاتِ بأنَّه لا يكونُ نعتُه مشتقًّا، فأمَّا إذا جاءَ مثلُ: «جاءَ هذا العالِمُ»، فعلى حَذْفٍ، أي: «هذا الرجلُ العالِمُ»، والمشتقُّ يتحمَّل الضميرَ، فعوَّضُوا هنا مِن الضميرِ كَونَه مُوافِقًا لموصوفِه إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، فلو قلتَ: «بهذين الطويلِ والقصيرِ» زالت المشاكلةُ، وهي الرابطةُ.

قالَ[4]: لو قلتَ: «مررتُ بزيدٍ وذهبْنا إلى أخيك العاقلَيْن»، على الإتباعِ، كانَ (العاقلَيْنِ) ـ وهو اسمٌ مفردٌ ـ مجرور[5] على الإلصاقِ، وعلى انتهاءِ الغايةِ، واسمٌ واحدٌ لا يتحرَّرُ على معنيَيْنِ مختلفَيْنِ.

---

(١) بتمامه:

بكيـــتَ ومـــا بُكَـــا رجـــلٍ حلـــيمٍ عَلَـــى رَبْعَـــيْنِ مَسْـــلُوبٍ وَبَـــالِ

والبيت لابن ميادة، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٢١٤ والكتاب ١/ ٤٣١.

(٢) الكلام في المخطوطة بلا تكملة.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢١٣.

(٤) يعني ابن عصفور. انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢١٢ وما بعدها.

(٥) كذا بخط ابن هشام، والصواب: مجرورًا.

وتوهَّمَ الجَرْميُّ[1] أنَّا إنما[2] نمنعُ؛ لأنَّ العاملَ تعدَّدَ، وعندَه أنَّ العاملَ التبعيةُ، كما عندَنا، فأجازَ ذلك، ونحن إنَّما منعْناه لهذا المعنَى.

ع: هذا ينقُضُ عليهم إجازتَهم: «قامَ زيدٌ وذهبَ بكرٌ العاقلانِ»، بالإتباع.

ونعتَ معمولي وحيدي معنى وعملٍ أتبع بغير استثنا

الكلامُ في: أنَّك هل تُثنِّي وتجمعُ النعوتَ، أو تفردُها؟ لا في إعرابِ مسألةِ العواملِ، للفَصْلِ مِن....

قولُه: (بغير استثنا): قالَ الشَّلَوْبِينُ في (حَوَاشِيه)[3]: فإن كانَ العاملان متَّفقي الجنسِ، فإنَّ س[4] يُجيزُ مِن ذلك إتباعَ صفةِ المرتفعَيْن مِن جهةٍ واحدةٍ، كالمرتفعَيْن بالفِعلِ، كـ: «انطلقَ عبدُ الله وجاءَ أخوكَ الصالحان»، ولم يَحْكِ في النَّصْبِ شيئًا، ومَنَعَه في الخفضِ.

وإن نعوتٌ كثرت[5] وقد تلت مفتقرا لذكرهن أُتبِعت

قالَ س[6]: واعلَمْ أنَّه ليسَ كلُّ موضعٍ يجوزُ فيه التعظيمُ، فَمِمَّا لا يجوزُ فيه ذلك: أن تذكُرَ رجلًا ليسَ بِنَبِيهٍ عندَ الناسِ، ولا معروفٍ بالتعظيمِ، ثم تعظِّمُه كما

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٢/ ٢٨٣.

(٢) في المخطوطة سقطت الهمزة من (إنما).

(٣) انظره في: ٣٨٥.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٦٠.

(٥) في المخطوطة: كثرث، وهو سهو.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٦٩ وما بعدها.

تُعظِّم النَّبِيهَ، وذلك قولُك: «مررتُ بعبدِ الله الصالحِ»، فإن قلتَ: «مررتُ بقومك الكرامِ الصالحين»، ثمَّ قلتَ: «المُطْعِمِينَ في المَحْلِ»[1]؛ جاز؛ لأنَّه إذا وَصَفَهم صارَ بمنزلةِ مَن قد عُرِفَ مِنه ذلك، وجازَ له أن يجعلَهم كأنَّهم قد عُلِمُوا.

وقد يجوزُ أن تقولَ: «مررتُ بقومِك الكرامَ»، إذا جعلتَ المخاطَبَ كأنَّه قد عَرَفَهم، كما قالَ: «مررتُ برجلٍ زيدٌ»، فنزَّلَه مُنَزَّلَةَ مَنْ قالَ لك: «مَن هو؟»، وإن لم يَتَكَلَّمْ به، فكذلك هذا، نَزَّلَه هذه المنزلةَ، وإن لم يَعرفهم.

قالَ كاتبُه ابنُ هِشَامٍ ـ غفَرَ الله تعالى له ـ: ظَهَر لي بعدُ ـ والحمدُ لله ـ وجهُ صحةِ كلامِ أبي الحَسَنِ الأَخْفَشِ[2]، على ما نَقَل عنه الخَضْراويُّ في الحاشيةِ ـ تَرَاها ـ رحمَهم اللهُ تعالى أجمعين، وذلك أنَّ العَرَبَ أجازت الربطَ بالمعنَى في الصفةِ دونَ الفِعلِ، فقالُوا: «مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةٍ»، و: «عاقلٍ أبوه فَطِنٍ»، وفي الفِعلِ يقولون: «عَقَلَ أبوه فَطِنَ هو»، ولم يقولُوا: «عَقَلَتْ أمُّه فَطِنَت»، إلَّا بـ (هي)، ولا قالُوا أيضًا: «عَقَلَ أبوه فَطِنَ»، إلا بذِكرِ (هو).

فالحاصلُ: أنَّه إذا اتَّضحَ المعنَى ربطُوا بالمعنَى في الصفةِ دونَ الفِعلِ، وإن لم يتَّضِحْ ربطُوا في الفِعلِ والوصفِ بالضميرِ، ومسائلُ الأَخْفَشِ مبنيَّةٌ على ذلك.

فهذا حُكْمُ الصِّفَتَينِ المكرَّرتَين، وهو خاصٌّ بالتَّكرارِ، والنحاةُ أغفلُوا تحقيقَ هذا، وأنت تسمعُ مِن كلامِ العَرَبِ الرَّبْطَ بالمعنَى في الصفةِ المكرَّرةِ، ولا تجدُه في الفِعلِ أَلْبَتَّةَ.

---

(١) المحل: الشِّدة. انظر: القاموس المحيط ٢/ ١٣٩٥

(٢) قاله الأخفش في (الكبير)، وسيأتي الكلام بعدُ.

ع: رأيتُ بعدُ لابنِ عُصْفُورٍ كلامًا يقوِّي ما قلتُه: قالَ في (شَرْحِ الأَبْيَاتِ)[(١)] بعدَ أن أجازَ في[(٢)]:

.... مَمْطُـولٌ مُعَنًّـى غَرِيمُهَـا

أن ترفعَ (الغريمَ) بـ (ممطول)، وفي (مُعَنًّى) ضميرُه.

وقالَ: وارتباطُه به معنًى[(٣)] لا لفظٌ؛ لأنَّ الضميرَ فيه لَمَّا عادَ على ما أُضيفَ إلى ضميرِ المتكلِّمِ صارَ كأنَّه قالَ: «مُعَنًّى غريمُها»، ولا يرتفعُ (غريمُها) بـ (مُعَنًّى)، وفي (مَمْطول) ضميرٌ (الغريم)، ويكونُ رَبَطَ بالمعنَى لا باللَّفظِ؛ لأنَّ ارتباطَ الخبرِ بالمبتدأ معنًى لا لفظًا غيرُ قياسٍ، وإنَّما سُمِعَ في الثاني.

قالَ أبو الحَسَن في (الكَبِيرِ)[(٤)]: لا يجوزُ عندي في القياسِ: «مررتُ برجلٍ قاما وقعدا أبواه»؛ لأنِّي إنَّما سمعتُ هذا في المؤخَّرِ، نحوُ: «برجلٍ حَسَنٍ أبواه جميلَيْن»، فلا يُقاسُ عليه. انتهى.

وأيضًا س[(٥)] أجازَ: «برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةٍ»، ومنعَ: «برجلٍ لبيبةٍ عاقلةٍ أمُّه»،

---

(١) يقصد كتاب ابن عصفور: (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح)، وكلام ابن عصفور هذا ساقط من مطبوعة الكتاب.

(٢) بتمامه:

قَضَى كُلُّ ذي دينٍ فوفَّى غَرِيمَه وعَزَّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غَرِيمها

والبيت لكثير عزة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٤٣ والبصريات ١/ ٥٢٤.

(٣) تكررت في المخطوطة.

(٤) هذا الكلام الذي سبق الإشارة إليه من ابن هشام قبلُ.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٥١.

بإضمارِ (الأم) في (لبية).

واقطـع أو اتبـع إن يكـن معينـا ... بـدونها أو بعضـها اقطَـعْ معْلِنـا

ع: مِنْ قَطْعِ النعوتِ دونَ تَكرارٍ: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[1] في قراءةِ مَن نَصَبَ[2]، وأمَّا مَن رَفَعَ[3] فهي صفةٌ مُتبَعةٌ لا خبرٌ؛ لأنَّ المعنَى لا يصحُّ؛ لأنَّه ليسَ المقصودُ الإخبارَ عن امرأتِه بأنَّها حمالةُ الحطبِ، بل بأنَّ في جِيدِها حَبْلًا، بدليلِ القراءةِ الأخرى.

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا ... مبتـدأً أو ناصبـا لـن يظهـرا

قالوا: «الحمدُ للهِ أَهْلَ الحمدِ»، قالَ س[4]: وسمعْنا بعضَ العربِ يقولُ: «الحمدُ للهِ ربَّ العالمين»، فسألْنا عنها يُونُسَ، فزعمَ أنَّها عربيةٌ.

ومنه في الذمّ قولُه[5]:

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ سَيِّدِهِمْ ... إِلَّا قريشًا[6] أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا

الظَّاعِنُونَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا ... وَالقَائِلُونَ لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا

---

(١) المسد ٤.

(٢) وهي قراءة عاصم. انظر: السبعة ٧٠٠.

(٣) وهي قراءة باقي السبعة. انظر: السبعة ٧٠٠.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٦٣.

(٥) البيتان لمالك بن خياط العكلي، وهما من البسيط. انظر: مجاز القرآن ١/ ١٧٣ ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٤٤.

(٦) في المصادر: نميرًا.

قالَ س[1]: وإن شئتَ قَطَعْتَ فابتدأتَ، وإن شئتَ أتبَعْتَ، قالَ الأخطَلُ في الابتداءِ[2]:

نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ إِذَا ... أَبْدَى النَّوَاجِذَ يَوْمٌ بَاسِلٌ ذَكَرُ
الخَائِضُ الغَمْرَ وَالمَيْمُونُ طَائِرُهُ ... خَلِيفَةُ اللهِ يُسْتَسْقَى بِهِ المَطَرُ

وقالَ[3] أيضًا: وزعمَ يُونُسُ أنَّ القَطْعَ والابتداءَ في التَّرَحُّمِ خطأٌ.

ومِنَ القَطْعِ: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ﴾[4]، وقولُه: ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ﴾[5].

س[6]: وأمَّا يُونُسُ فيقولُ: «مررتُ به المسكينَ»، على قولِه: «مررتُ به مسكينًا»، وهذا لا يجوزُ، ولكنَّك إن شئتَ حملتَه على أحسنَ مِن هذا، كأنَّك قلتَ: «لَقِيتُ المسكينَ»، ودلَّ عليه: «مررتُ».

ش[7]: زعمَ س والخَليلُ[8] أنَّك تقولُ: «مررتُ به المسكينِ»، على البدلِ، لا على الصفةِ؛ لأنَّ المضمَرَ لا يُوصَفُ.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٦٢.

(٢) البيتان من البسيط. انظر: الديوان ١٤٧ وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/ ٣٢٧.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٧٧.

(٤) النساء ١٦٢.

(٥) البقرة ١٧٧.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٧٦.

(٧) يقصد به الشلوبين في (حواشي المفصل) له. انظره في: ١٤٩ وما بعدها.

(٨) انظر: الكتاب ٢/ ٧٥.

قالَ س: قال الخَلِيلُ: وإن شئتَ رفعتَ (المسكين) و(البائس)[١] مِن وجهين:

أحدُهما: أن يكونَ على تقديرِ السؤالِ، كأنَّه قيل: مَن هو؟

والثاني: أن يكونَ على تقديرِ: «المسكينُ مررتُ به»، ودلَّ عليه قولُه: «مررتُ به».

فالحاصلُ: أنَّ في (المسكين) ثلاثةَ أوجهٍ.

فإن قلتَ: «مررت بي المسكين»، فلا يجوزُ فيه الجرُّ؛ لأنَّ البدلَ هنا لا يجوزُ، نصَّ عليه س[٢].

وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل

قولُه: (وما مِنَ المنعوت عُقِلْ يجوز حَذْفُه): ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾[٣]، ﴿ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ ﴾[٤]، ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ ﴾[٥]، ﴿وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا ﴾[٦]، ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾[٧].

---

(١) يقصد قول الشاعر:

فــــلا تَلُمْـــهُ أنْ ينـــامَ البائسَـــا

والبيت من مشطور الرجز. انظر: الكتاب ٢/ ٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٧٦.

(٣) سبأ ١١.

(٤) الصافات ٤٨ وص ٥٢.

(٥) فاطر ٣٢.

(٦) المؤمنون ٥١ وسبأ ١١.

(٧) التوبة ٨٢.

وإن لم يُعلَمْ لم يُحذَفْ، نحوُ: «رأيتُ متحرِّكًا»، قالَ في (شَرْحِ العُمْدةِ)[1]: إلا أن يُقصَدَ الإبهامُ.

ويَرِدُ على النَّظْمِ: أنَّ النعتَ إذا كان جملةً لا يُقامُ مُقامَ المنعوتِ، وإن عُلِم، إلا أن يكونَ بعضًا لمذكورٍ قبلَه مسبوقٍ بنفيٍ مجرورٍ بـ (مِن)، نحوُ: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ﴾[2]، وقولِ الشاعرِ[3]:

وَمَــا مِــنْهُمُ إِلَّا يَقُــولُ وَيَفْعَــلُ

وقولِه[4]:

وَمَــا الــدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَــانِ فَمِنْهُمَــا ... أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ

أو بـ (في)، نحوِ[5]:

لَـوْ قُلْـتَ: مَـا فِـي قَوْمِهَـا لَـمْ تِيـثَمِ

يَفْضُــلُهَا فِــي حَسَــبٍ وَمِيسَــمِ

---

(١) انظره في: ٢/ ٥٩٣.

(٢) الصافات ١٦٤.

(٣) بتمامه:

لهــم في ســبيل المكرُمــات تنــافسٌ ... وَمَــا مِــنْهُمُ إِلَّا يَقُــولُ وَيَفْعَــلُ

والبيت من الطويل. انظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٥٩٣.

(٤) البيت لتميم بن أبيّ بن مقبل العجلاني، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٣٨ والكتاب ٢/ ٣٤٦.

(٥) البيتان لأبي الأسود الحماني، وهما من مشطور الرجز. انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٥ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٧١.

أي: «وما منهم أحدٌ»، «فمنهما تارةٌ أموتُ فيها وتارةٌ أخرى أبتغي فيها»، و: «ما في قومها أحدٌ يفضُلُها».

وفي غيرِ ذلك قليلٌ، نحوُ[1]:

وَاللهِ مَـــا لَيْلِـــي بِنَـــامَ صَـــاحِبُهْ

أي: «بليلٍ نامَ فيه»، وقولِه[2]:

جَـادَتْ بِكَفَّـيْ كَـانَ مِـنْ أَرْمَـى البَشَـرْ

أي: «رجلٍ كانَ»، وقولِ بعضِهم[3]: «واللهِ ما هي بِنِعْمَ الولد»، وقولِ آخَرَ[4]:

لَكُمْ مَسْجِدَا اللهِ المَزُورَانِ وَالحَصَى لَكُـمْ قِبْصُـهُ مِـنْ بَـيْنِ أَثْـرَى وَأَقْتَـرَا

أي: «مِن بينِ إنسانٍ أَثْرَى وآخَرَ أَقْتَرَ».

قالَ بعضُ النحاةِ: إنَّ حَذْفَ المنعوتِ[5] على خمسة أقسامٍ:

ممتنعٌ، نحوُ: «رأيتُ سريعًا»، و«لقيتُ خفيفًا»؛ لعدمِ الاختصاصِ بنوعٍ واحدٍ.

وجائزٌ قويٌّ، نحوُ: «ركبتُ صاهلًا»، و«أكلتُ طيِّبًا»؛ لاختصاصِ العاملِ بنوعٍ

(١) البيت من مشطور الرجز. انظر: البصريات ٢/ ٩٠٨ والخصائص ٢/ ٣٦٨.

(٢) البيت من مشطور الرجز. انظر: المقتضب ٢/ ١٣٩ والأصول ٢/ ١٧٨.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٥.

(٤) البيت للكميت بن زيد الأسدي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٥٥ وإصلاح المنطق ٢٧٩.

(٥) في المخطوطة: النعت، وهو سهو.

مِن الأسماءِ، ومجيءِ الصفةِ مختصةً بذلك النوعِ، ونحوُه: «أقمتُ طويلًا»، و«سِرْتُ سريعًا»؛ لأنَّ الفِعلَ يدلُّ على المصدرِ والزَّمانِ، ومنها: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾[1]؛ لدلالةِ (الذُّرِّيَّةِ) على الموصوفِ بالصفةِ.

وقبيحُ الذِّكْرِ؛ لكونِه حَشْوًا، وذلك كقولِك: «أكرِمِ العالِمَ، أو: الشيخَ»، «وارفُقْ[2] بالضعيفِ»؛ لتعلُّقِ الأحكامِ بالصفةِ، واعتقادِها[3] عليه، ومنه: «مؤمنٌ خيرٌ مِن كافرٍ»، و: «غنيٌّ أَحْظَى مِن فقيرٍ»، و: «المؤمنُ لا يفعلُ كذا»، و: «لعنةُ اللهِ على الظالمين»، و: «الكافرُ يأكلُ في سبعةِ أمعاءٍ»[4]، وقولهم في الشِّعْرِ[5]:

وَأَبْـيَضَ كَـالمِخْرَاقِ............ ....

وَأَسْـمَرَ خَطِّـيٍّ[6] ....

---

(١) الصافات ١١٣.

(٢) تكررت في المخطوطة.

(٣) كذا بخط ابن هشام، وهي عند الشلوبين المنقولِ عنه: واعتمادها.

(٤) انظر: صحيح البخاري ٥٣٩٣ وصحيح مسلم ٢٠٦٠.

(٥) بتمامه:

وأبـيضَ كـالمِخْراق بَلَّيـتُ حـدَّه ... وَهَبَّتـه في السَّـاق والقَصَـرات

والبيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٨٢ وتهذيب اللغة ٧/ ١٥.

(٦) بتمامه:

وأسـمرَ خَطِّـيٍّ كـأنَّ سـنانَه ... شـهابُ غضـى شـيَّعْتُه فتلهَّبـا

والبيت لربيعة بن مقروم الضبي، وهو من الطويل. انظر: المفضليات ٣٧٦ والمقاصد النحوية ٣/ ١١٨٣.

ع:... ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾[١]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾[٢]، ﴿مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٣].

ونعتٌ[٤] لا يجوزُ ذِكْرُ موصوفِه، كـ: دابَّةٍ، وأَبْطح، وأَبْرق، وأَجْرع، للمكانِ، وأَسْود، للحيَّة، وأَدْهم، للقَيْد، وأَخْيل، لطائرٍ، أَلَا تراهم لا يصرفونَها؛ لأنَّها صفاتٌ، ويقولون في مؤنثها: فَعْلاءُ، ولكنَّهم لا يُجرونها مُجرى الصفاتِ. مِن (حواشي الشَّلَوْبين)[٥].

قالَ سعيدُ بنُ جُبَيْرٍ: كانَ ابنُ عبَّاسٍ يقرأُ[٦]: ﴿مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ﴾[٧].

ع: فقراءةُ غيرِه فيها حَذْفُ النَّعْتِ.

ومِن حَذْفِ المنعوتِ[٨]:

أَنَـا ابْـنُ جَـلَا.............. ....

---

(١) غافر ٢٨.

(٢) البقرة ٢٢١.

(٣) المؤمنون ٢٨ وغيرها.

(٤) يستكمل النقل من الشلوبين.

(٥) انظره في: ٣٩٦ وما بعدها، وقد سقط عند ابن هشام القسم الثاني من الأقسام الخمسة، وهو عند الشلوبين: نعتٌ يقبح حذف منعوته، وهو مع ذلك جائز، كقولك: لقيت ضاحكًا، ورأيت صاهلًا، وإنما جاز لاختصاص الصفة بنوع واحد.

(٦) انظر: النشر ١/ ١٤.

(٧) الكهف ٧٩.

(٨) بتمامه:

أنـا ابـنُ جَـلَا وطَـلَّاعُ الثَّنَايـا ... متـى أَضَـعِ العِمَامـةَ تعرفُـوني

والبيت لسحيم بن وثيل، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ٣/ ٢٠٧ والحلبيات ٢١٧.

خلافًا لابن عُمَرَ[1]، ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حَسَنًا﴾[2]، أي: قولًا حَسَنًا.

وقالَ تعالَى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[3]، أي: مسؤولًا خبيرًا، فـ (خبيرًا) صفةٌ للمنعوتِ المحذوفِ، هذا الأحسنُ؛ لأنَّك إن جعلتَ (خبيرًا) حالًا مِن الفاعلِ، فالخبيرُ يُسْأَلُ لا يَسْأَلُ، أو مِن المفعولِ، فالمسئولُ عنه خبيرٌ أيضًا، فليسَ للحالِ كبيرُ فائدةٍ.

فإن قلتَ: تكونُ حالًا مؤكِّدةً.

فإنَّ غيرَ ذلك أَوْلى. مِن (الحُجَّةِ)[4].

ع: كأنَّ أبا عَلِيٍّ رأى الحَمْلَ على غيرِ التأكيدِ أَوْلَى، وأيضًا... مِن تَسَلُّطِ الفِعلِ على (الخبير) أنَّه محلُّ الفَتْوَى، كقولِه: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾[5].

[(وفي النعت يَقِلّ)]: ع: بخلافِ حَذْفِ المنعوتِ؛ لأنَّ تابعتَه تدلُّ على مكانِه، وأمَّا النعتُ فلا تدلُّ عليه قرينةٌ مقاليَّةٌ؛ فلذلك قَلَّ.

كَتَب الشَّلَوْبِينُ[6]: قالَ س[7] في قولِهم: «سِيرَ عليه ليلٌ»: يريدون: «سِيرَ عليه ليلٌ طويلٌ».

❁ ❁ ❁

---

(١) يقصد به: عيسى بن عمر، وقد كان يذهب إلى أن «جلا» فعل ماض سمي به فمنع من الصرف. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١/ ٢٠٥.

(٢) البقرة ٨٣، وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة ١٦٣.

(٣) الفرقان ٥٩.

(٤) انظره في: ٢/ ٢١٤ وما بعدها.

(٥) النحل ٤٣ والأنبياء ٧.

(٦) انظر: (حواشي المفصل) له ٣٩٤ وما بعدها.

(٧) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٠ وما بعدها.

التوكيدُ

بــالنفس أو بــالعين الاســمُ أُكِّــدا مـــع ضـــمير طــابق المؤكّـــدا
واجمعهمــــا بأفعــــل إن تبعَــــا مــا لــيس واحِــدًا تكــن متَّبعــا
وكـــلا اذكـــر في الشـــمول وكـــلا كلتــا جَمِيْعًــا بالضــمير موصــلا

قالَ عَبْدُ القَاهِرِ[1] ـ رحِمَه اللهُ ـ: اعلَمْ أنَّ (كِلَا) إذا كانَ تأكيدًا كانت طريقتُه غيرَ التي تكونُ إذا لم يكنْ تأكيدًا، وذلك أنَّك إذا قلتَ: «كِلَاهما ضربتُه»، كان بمنزلةِ: «كلُّ واحدٍ منهُما ضربتُه»، ولا يكونُ كقولِك: «هما ضربتُهُما»، وإذا قلتَ: «جاءني الرجلان كلاهما»، كانَ بمنزلةِ أن تقولَ: «جاءني القومُ أجمعون»، في أنَّك لا تقدِّرُ: «كلُّ واحدٍ منهُما».

واســـتعملوا أيضـــا ككـــل فاعِلَـــه مـــن عـــمَّ في التوكيـــد مثـــل النافِلـــه

[(مثلَ «النافِلَة»)]: ع: أي: على وزنِ: (النافِلَة)، يعني: في الأصلِ، وإلا فهي تدغمُ، وكان يُغنيه عنه: (فاعِلَة)، إلا أنَّه تمَّمَ البيتَ.

وبعـــد كـــل أكـــدوا بأَجمعـــا جمعـــاء أجمعـــين ثـــم جُمعـــا

إذا اجتَمعَت التَّواكيدُ أَتيتَ بها كما رتَّبها الناظمُ: (النَّفْسُ)، فـ (العَيْنُ)، فـ (كُلٌّ)، فـ (أَجْمَعُ)، فإن شئتَ زدتَ: (أَكْتَع)، فـ (أَبْصَع)، فـ (أَبْتَع).

---

(١) انظر: (الإيضاح في شرح التكملة) له ١/ ٣٧١.

ودون كـــل قـــد يجـــيء أجمـــع جمعـــاء أجمعـــين[1] ثـــم جمـــع

في الحديثِ: «فصلُّوا جُلُوسًا أجمعون»[2].

مِن التأكيدِ بـ(جُمَعَ) ـ وهو مِن بديعِ المراثي ـ[3]:

أَيَّتُهَـــا الـــنَّفْسُ أَجْمِلِـــي جَزَعَـــا إِنَّ الَّـــذِي تَحْـــذَرِينَ قَـــدْ وَقَعَـــا

إِنَّ الَّـــذِي جَمَـــعَ السَّـــمَاحَةَ وَالنَّـــجْدَةَ وَالحِلْـــمَ والتُّقَـــى جُمَعَـــا

الأَلْمَعِـــيَّ الَّـــذِي يَظُـــنُّ بِـــكِ الظَّـــنَّ كَـــأَنْ قَـــدْ رَأَى وَقَـــدْ سَـــمِعَا

[(قد يَجِيءُ)]: إن قيلَ: كيف قلَّله، وقد قالَ الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[4]؟

قلتُ: أجازَ بعضُهم أن تكونَ (أجمعين) حالًا، وفي ذِهْني أنَّ أبا البَقَاءِ[5] ذَكَرَ ذلك، إلا أنَّني رأيتُ في (حَوَاشي)[6] الأستاذِ أبي عَلِيٍّ ـ رحِمَه اللهُ تعالَى ـ ما نَصُّه: ولا يجوزُ عندَ النحويين: «جاءني القومُ أجمعين»، على الحالِ؛ لأنَّه معرفةٌ، وأجازَه ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ[7]، ويُجيزُ الفَرَّاءُ[8] النَّصْبَ في المفردِ في (أَجْمَع) و(جَمْعاء)، ولا يُجيزُ

---

(١) كذا بخط ابن هشام، والصواب: أجمعون.

(٢) انظر: صحيح البخاري ٧٢٢ و٧٣٤ وصحيح مسلم ٤١٤.

(٣) الأبيات لأوس بن حجر التميمي، وهي من المنسرح. انظر: الديوان ٥٣ والشعر والشعراء ١/ ٦٦.

(٤) الحجر ٤٣.

(٥) يقصد به العكبري. انظر: (التبيان) له ٢/ ٧٨٢.

(٦) يقصد (حواشي المفصل) لأبي علي الشلوبين. انظره في: ٣٦٤.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٩٥.

(٨) انظر: مجالس ثعلب ٩٨.

في تثنيتِهما ولا جمعِهما، ولا يُجيزُ الفَرَّاءُ تقديمَ هذه الحالِ، فلا تقولُ: «جَمْعاءَ هُدِمَت الدارُ».

ع: إن قلتَ: يُقوِّي ما ذكرَه أبو البَقَاءِ في هذه الآيةِ أنَّ نظيرَها قد جاءَ، ولا يُتَرَدَّدُ في الجزمِ بالحاليةِ، وهو قولُه تعالَى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾[1]، فالمقابلةُ تقضِي بالحاليَّةِ.

قلتُ: (جميع) صفةٌ نكرةٌ، وأمَّا (أجْمع)...

واغنَ بكلتا في مثنّى وكلا عن وزن فعلاء ووزن أفعَلا

خلافًا للكوفيين، وأبي حاتمٍ، وابنِ خَرُوفٍ[2]، والواحِديِّ. مِن (شَرْحِ العُمْدةِ)[3].

[(واغْنَ بـ «كِلْتَا»)]: ع: كما استَغنَوا بـ (ثمانية) عن: (أربعتان)، وبـ (عشرة) عن: (خمستان).

قولُه: (واغْنَ بـ «كِلْتَا»): نبَّه على علَّةِ عدمِ تثنيةِ (أَجْمَع) و(جَمْعاء)، وهو: الاستغناءُ بـ (كِلَا) و(كِلْتا).

وبقِيَ ممَّا لا يثنُّونَه: (كُلٌّ) و(بعضٌ)؛ فإنَّهما لا يفيدانِ مثنَّيَيْنِ إلَّا ما يُفيدانِه مِن البَعْضِيَّةِ والكُلِّيَّةِ، و«أَفْعَلُ مِن»؛ لأنَّه بمعنَى الفعلِ وزيادةٍ، فلا يَقبَلُ تثنيةً، والمحكيةُ؛ لأنَّ التثنيةَ تُزِيلُ حكايتَها، والمتوغِّلةُ في البناءِ؛ لأنَّها كالحروفِ،

(١) النساء ٧١.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٣٨.

(٣) انظره في: ٢/ ٦٠١ وما بعدها.

والمختصةُ بالنفيِ؛ لأنَّها للعُمُومِ، فليسَ لها مثلٌ.

وبالجملةِ: فالذي يُشبِه مسألتَنا...، فإنَّهم لم يقولُوا في (أربعة): (أربعتان)؛ استغناءً بـ (ثمانية)، وكذا...

ع: قولُه: (واغْنَ بـ «كِلْتَا») البيتَ: إن قلتَ: لو استَغنَوا بهما لم يقولوا: (نَفْسَاهما)، ولا: (أَنْفُسُهما)، ولا: (نَفْسُهما)، وكذا في (العَيْنِ).

قلتُ: التأكيدُ بـ (النَّفْسِ) و(العَيْنِ)؛ لرَفْعِ المجازِ عن الذاتِ، وبـ (كِلَا) و(كِلْتا)؛ لرَفْعِ المجازِ عن الشُّمُولِ، فلم يُمْكِن الاستغناءُ، بخلافِ (أَجْمَع)، فإنَّها للشُّمُولِ، فجازَ إغناؤهما عنها.

قالَ بَدْرُ الدِّينِ[1] ـ بعدَ أن حكَى عن ابنِ خَرُوفٍ[2] موافقةَ الكوفيين في جَوازِ تثنيةِ (أَجْمَع) و(جَمْعاء)، وأنَّه قالَ: لا مانعَ منه ـ ما نصُّه: وعندي أنَّ ثَمَّ ما يمنعُ منه، وهو أنَّ مِن شَرْطِ صِحةِ المثنَّى جوازَ تجريدِه مِن علامةِ التثنيةِ، وعَطْفِ مِثْلِه عليه، وعلى هذا لا يجوزُ: «جاء زيدٌ وعمرٌو أجمعان»؛ لأنَّه لا يصحُّ أن تقولَ: «جاءَ أجمعُ وأجمعُ»؛ لأنَّ المؤكَّدَ بـ (أَجْمع) كالمؤكَّدِ بـ (كُلٍّ) في كَونِه لا بدَّ أن يكونَ ذا أجزاءٍ يصِحُّ وقوعُ بعضِها موقعَه.

وإن يفِدْ توكيدُ منكورٍ قُبِلْ وعن نحاةِ البصرةِ المنعُ شمِلْ

قولُه: (وإنْ يُفِدْ): ابنُ عُصْفُورٍ[3]: أجازَ كـ تأكيدَ النكرةِ بشرطين: أن تكونَ

---

(١) يقصد به ابن الناظم. انظر: (شرح الألفية) له ٣٦١.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٣٨.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٦٧ وما بعدها.

متبعِّضةً، ويكونَ التأكيدُ بـ(كُلٍّ) وما في معناها، نحوُ: «أكلتُ رغيفًا كلَّه»، ولا يجوزُ: «أكلتُ رغيفًا نفسَه»؛ لأنَّك في: «ضربتُ زيدًا نفسَه» أفدتَ رَفْعَ المجازِ عن ذاتِ (زَيْد)، وذلك منتفٍ في النكرةِ؛ إذ فائدةُ: «رأيتُ رجلًا» و: «رأيتُ رجلًا نفسَه»، واحدةٌ.

والشرطان مستفادان مِن قولِه:

(وإنْ يُفِــدْ توكيــدُ منكــورٍ قُبِــلْ)

فإن قلتَ: ولهذا عَدَلَ عن أن يقولَ: محدودٍ؟

قلتُ: لا؛ لأنَّ تأكيدَ المحدودِ لا يفيدُ إلا في ذلك أيضًا، وهي المسألةُ بعينِها، لكنَّه كان يُوهِمُ أنَّ النكرةَ غيرَ المحدودةِ قد تُفِيدُ ولا تؤكَّدُ.

لا خِلافَ في جوازِ التَّوكيدِ اللَّفظيِّ في النكرةِ، نحوُ: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾[(١)]؛ لإفادتِه، ولا في مَنْعِه في المعنويِّ في النكرةِ غيرِ المحدودةِ، واختُلف فيها[(٢)].

في الحديثِ: قالت عائشةُ رضي الله عنها: «ما رأيت رسولَ الله ﷺ صامَ شهرًا كلَّه إلا رمضانَ»[(٣)]، وقالَ الشاعرُ[(٤)]:

نَلْبَــثُ حَــوْلًا كَــامِلًا كُلَّــهُ لَا نَلْتَقِــي إِلَّا عَلَــى مَــنْهَجِ

وأمَّا مِثْلُ[(٥)]:

---

(١) الفجر ٢٢.

(٢) يقصد: في النكرة المحدودة.

(٣) انظر: صحيح مسلم ١١٥٦.

(٤) البيت للعرجي، وهو من السريع. انظر: الديوان ٢٠ والكامل ٢/ ٨١٥.

(٥) البيت لمسافع بن حذيفة العبسي، وهو من الطويل. انظر: الحيوان ٢/ ٢٩٩ وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٩٩٠.

أَلَاكَ[1] بَنُـو خَيْـرٍ وَشَـرٌّ كِلَيْهِمَـا ... جَمِيعًـا وَمَعْـرُوفٍ أَلَـمَّ وَمُنْكَـرِ

فلا بدَّ مِن تأويلِه، فقالَ ابنُ جِنِّي[2]: إنَّ (كليهما) بدلٌ لا تأكيدٌ، وكذا قولُ الآخَرِ[3]:

عَـدَانِي أَنْ أَزُورَكَ أَنَّ بَهْمِـي ... عَجَايَـا كُلُّهَـا إِلَّا قَلِيـلَا

فقالَ الأَخْفَشُ الصغيرُ[4]: إنَّ (كلَّها) تأكيدٌ للضميرِ في (عَجَايا)...

وممَّا لا يؤوِّلُه ك[5]:

تَحْمِلُنِـي الـذَّلْفَاءُ حَـوْلًا أَكْتَعَـا

وأمَّا قولُه[6]:

.... وَهْـيَ فَـزِعٌ أَجْمَـعُ

فقالَ[7] أبو عَلِيٍّ الفارِسيُّ[8]: إنَّ (أَجْمَع) تأكيدٌ لـ (هي)، وقالَ الشَّلَوْبِينُ[9]:

---

(١) كذا بخط ابن هشام، وكتابتها المعمول بها: أولاك.

(٢) انظر: (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة) له ٣٣٣.

(٣) البيت لأرطأة بن سهية المري، وهو من الوافر. انظر: الحجة ٣/ ٢٠٧ والمحكم ٤/ ٣٣٨.

(٤) انظر: (حواشي المفصل) للشلوبين ٣٧٤.

(٥) البيت من مشطور الرجز. انظر: الاقتضاب ٣/ ٣٤٢ وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٥.

(٦) بتمامه:

أَرْمِـي عَلَيْهَـا وَهْـيَ فَـرْعٌ أَجْمَـعُ

والبيت من مشطور الرجز. انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٦ وإصلاح المنطق ٢٢١.

(٧) في المخطوطة: وقال، وهو سهو.

(٨) انظر: (حواشي المفصل) للشلوبين ٣٧٤.

(٩) انظر: (حواشي المفصل) له ٣٧٥.

ويحتملُ أنَّ (أَجْمَع) هنا بمعنَى: (مُجْتَمِع)، كما في الحديثِ: «كما تَتَناتَجُ البهائمُ مِن بهيمةٍ جَمْعاءَ»[1]، أي: مُجْتَمِعة الخَلْق.

وإن تؤكـد الضـميرَ المتّصـل بـالنفس والعـين فبعـد المنفصِـل

ع: أخطأ أبو حَيَّانَ[2] في تجويزِه في قراءةِ نافعٍ[3] في الشواذِّ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسُكُمْ﴾[4]، فجعل (أَنفُسُكم) تأكيدًا للضميرِ في «عليكم»، وهذه القاعدةُ تَرِدُ عليه، وأجازَ أن يكونَ مبتدأً وخبرًا، وهو صحيحٌ، وعلى الأوَّلِ: المفعولُ محذوفٌ، وعلى الثاني: لا بدَّ مِن حَذْفِ مضافٍ، أي: أمْرُ أنفسِكم.

عنَيـتُ ذَا الرفـعِ وأكَّـدوا بمـا سـواهما والقيـدُ لـن يُلْتَزمـا

ومـا مـن التوكيـد لَفْظـي يجـيْ مكـرَّرًا كقولـكَ ادرجـي ادرجـي

ولا تُعِـدْ لفـظَ ضـميرٍ متصـل إلا مـع اللفـظ الـذي بـه وصـل

كـذا الحـروفُ غيـر مـا تحصَّـلا بـه جـواب كـنعم وكـبلا[5]

ع: قولُه: (كذا الحُرُوفُ): أي: لا تُعِدْ لفظَها إلا مع ما اتَّصَلَ بها، فتقولُ: «مررتُ بزيدٍ بزيدٍ»، إذا أردتَ تأكيدَ الباءِ.

---

(١) انظر: الموطأ ٢٤١.

(٢) انظر: (البحر المحيط) له ٤/ ٣٨٨.

(٣) انظر: شواذ القراءات للكرماني ١٦٢.

(٤) المائدة ١٠٥.

(٥) كذا بخط ابن هشام، والمعمول عليه في كتابتها: بلى.

ورُبَّما جاءَ في كلامِهم إعادتُه ليسَ معه ما اتَّصَلَ به المؤكَّدُ، وإذا فعلُوا ذلك جعلُوه تاليًا للمؤكِّدِ داخلًا على ما اتَّصلَ به الأوَّلُ؛ ليكونَ هو والأولُ كالكلمةِ الواحدةِ دَخَلَت على مطلوبِها؛ لشِدةِ اتصالِها بما تدخلُ عليه، فإن أتيتَ بالمؤكِّدِ تاليًا لها فصلْتَها ممَّا دخلَت عليه، أو بعدَها وبعدَ مصحوبِها أخْلَلْتَ بالمؤكِّدِ، مِن حيث إنَّه كالضميرِ المتَّصِلِ الذي لا يُستباحُ المجيءُ به وَحْدَه، إلا أنَّ السماعَ في ذلك ـ وإن كانَ قليلًا ـ لم يَرِدْ إلا بالأوَّلِ، كقولِه[1]:

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ

البيتَ، ويُضعِفُه كَونُ الأداةِ على حرفٍ، كقولِه[2]:

وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

وأنَّ المصنِّفَ أفردَ المسألةَ غيرُ جَيِّدٍ، وهكذا تمشي عندي.

ومضمر الرفع الذي قد انفصل ... أكِّدْ به كل ضمير اتَّصل

النِّيليُّ[3]: الضميرُ المؤكِّدُ يجبُ فَصْلُه؛ لتعذُّرِ ما يتَّصِلُ به مع كَونِه تأكيدًا،

---

(١) البيت لخطام المجاشعي، ونسب إلى الأغلب العجلي، وهو من مشطور الرجز. انظر: النوادر لأبي زيد ٣٤٤ وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٣.

(٢) بتمامه:

فَلا واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بِي ... وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

والبيت لمسلم بن معبد الوالبي، وهو من الوافر. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٦٨ والمحتسب ٢/ ٢٥٦.

(٣) انظر: (الصفوة الصفية) له ١/ ٧٧٥.

تقولُ: «زيدٌ ضربتُه إياه»، ولو قلتَ: «ضربتُه ضربتُه»؛ التبَسَ ببابِ البدلِ، وكذا: «زيدٌ مررتُ به هو»، وإن قلتَ: «به به»، كان بدلًا لا تأكيدًا.

❁ ❁ ❁

العطفُ

العَطْـفُ إِمَّـا ذُو بَيَـانٍ أَو نَسَـقْ والغَـرَضُ الآنَ بَيَـانُ مـا سَـبَقْ

[(ذو بيَانٍ)]: لم يُفصِح عن اسمِه، إنَّما أخبرَ عنه بوصِفه، فلا يُفهَمُ مِن كلامِه معرفةُ اسمِهِ الاصطلاحيِّ.

[(أو نَسَق)]: أي: أو ذو نَسَق، وهذا كقولِه[1]: (وذو كَسْرٍ وضَمّْ).

[(بيَانُ ما سَبَق)]: أي: بيانُ ذي البيانِ.

فَـذُو البَيَـانِ تَـابِعٌ شِـبْهُ الصِّـفَه حقيقَـةُ القَصْـدِ بِـهِ مُنكَشِـفَه

قولُه: (تابعٌ شِبْهُ الصِّفَة): الحدُّ ناقصٌ، يَرِدُ عليه البَدَلُ، ومِنْ ثَمَّ زادَ ابنُه[2] في الحدِّ: ولا مقصودًا بالنسبةِ؛ لإخراجِه، إلَّا أنَّه زادَ أيضًا أنْ قالَ: هو التابعُ الموضِّحُ والمخصِّصُ متبوعَه، غيرَ مقصودٍ بالنسبةِ، ولا مشتقًّا، ولا مؤوَّلًا بمشتقٍّ، وهذا غيرُ حدِّ أبيه.

وقالَ في شرحِه[3]: خرج بالموضِّحِ والمخصِّصِ: التوكيدُ، والنَّسَقُ، وبالفصلِ الثاني[4]: البدلُ، وبالثالث[5]: النعتُ. انتهى.

---

(١) في قوله عن المبني: «ومنه ذو فتح وذو كسر وضم»، البيت ٢٢.

(٢) انظر: (شرح الألفية) له ٣٦٦.

(٣) يعني ابن الناظم.

(٤) قوله: غير مقصود النسبة.

(٥) قوله: ولا مشتقًّا، ولا مؤولًا بالمشتق.

فإن قلتَ: كيف خرَجَت الصفةُ مِن حدِّ أبيه؟

قلتُ: لأنَّ شِبْهَ الشيءِ غيرُه.

فإن قلتَ: كيف خرجَ التأكيدُ؟

قلتُ: لأنَّ التأكيدَ ليسَ مبيِّنًا للأوَّلِ؛ لأنَّه ليسَ مُبهمًا، بل رافعٌ للمجازِ والسَّهْوِ.

فإن قلتَ: ما مَوقعُ قولِه: (حقيقةُ القَصْد) البيتَ؟

قلتُ: بيانٌ لقولِه: (شِبْهُ الصِّفَه)، أي: أشبهَها في أنَّه كاشفٌ.

والتحقيقُ أنَّ البدلَ غيرُ واردٍ؛ لأنَّه لم يُسَقْ للبيانِ، بل للتقريرِ والتأكيدِ.

المبيِّنُ لحقيقةِ القَصْدِ أظهرُ في صِدْقِه على التوكيدِ منه على البيانِ؛ لأنَّ التوكيدَ رافعٌ للمجازِ، ومبيِّنٌ للحقيقةِ المقصودةِ بالذاتِ أو بكميةِ الاسمِ، لكنَّ وقوعَ ذلك بعدَ قولِه: (شِبْهُ الصِّفَه) يدفعُه، فكأنَّه قالَ: الموضِّحُ والمخصِّصُ؛ لأنَّ محصولَه: المبيِّنُ لحقيقةِ القَصْدِ على حدِّ تبيينِ الصفةِ، ولا بدَّ مِن اعتبارِ أن لا يكونَ صفةً ضرورةً.

وقولُه: (حقيقةُ) إلى آخرِه: بيانٌ بعدَ إجمالٍ، ولو سَكَتَ لاقتضى أن يكونَ للمدحِ والذمِّ والترحُّمِ.

فأَوْلِيَنْـــهُ مِـــن وِفَـــاقِ الأَوَّل مَـا مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ النعـتُ ولـي

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[1] في: ﴿بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا﴾[2]: «أنْ تقوموا» صحـ عطفُ بيانٍ لقولِه: «بواحدةٍ».

---

(١) انظر: (الكشاف) ٣/ ٥٨٩.

(٢) سبأ ٤٦.

ورُدَّ عليه بأنَّ (واحدة) مؤنثٌ[1]، و«أَنْ تقوموا» مذكرٌ[2].

ع: وهذا ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ «بواحدةٍ» مؤنثٌ غيرُ حقيقيٍّ، بمعنَى: خصلةٍ واحدةٍ، ولا شكَّ أَنَّ «أَنْ تقوموا» هو نفسُ الواحدةِ. انتهى.

وأيضًا فإن فيه تخالُفَهما تعريفًا وتنكيرًا، ولم يُجِزْه أحدٌ غيرُه، وأمَّا ص فيجبُ أن لا يقعَ عندَهم إلا في المعارِفِ، وأمَّا كـ فيقعُ عندَهم في النكراتِ أيضًا، والفريقان اشترطُوا التوافقَ.

ع: قالَ بَدْرُ الدِّينِ[3]: ومَنَعَ بعضُ النحويين كَونَ عَطْفِ البيانِ نكرةً تابعًا لنكرةٍ، وأجازَه أكثرُهم، وهذا مخالِفٌ لِمَا نَقَلَ أبو حَيَّانَ[4] عن ص.

فقد يكونانِ مُنكَّرين ... كما يَكونانِ مُعَرَّفين

ع: كانَ الأجودُ: (وقد يكونان)؛ لأنَّ هذه مسألةٌ غيرُ مسألةِ وجوبِ المطابقةِ، وهي: هل يقعُ عطفُ البيانِ في النكراتِ كما يقعُ في المعارفِ أو لا؟

مسائلُ:

١: هل يقعُ عطفُ البيانِ بينَ النكرتين كما بينَ المعرفتين؟

فيه خلافٌ.

٢: هل شَرْطُه التوافقُ كالنعتِ؟

---

(١) في المخطوطة: مذكر، وهو سهو.

(٢) في المخطوطة: مؤنث، وهو سهو.

(٣) يقصد به ابن الناظم. انظر: (شرح الألفية) له ٣٦٧.

(٤) انظر: (التذييل والتكميل) له ١٢/ ٣٣٠ و(البحر المحيط) له ٣/ ٢٧٢.

فيه خلافٌ للزَّمَخْشريِّ[1].

٣: هل يُشترَطُ كَونُ الثاني أعرفَ مِن الأوَّلِ؟

فيه خلافٌ له[2] ولعَبْد القَاهِرِ[3]، ويجبُ عندي أن يُحمَلَ قولُه على أنَّه يُشترَطُ كَونُه أوضحَ عندَ السامعِ، لا أنَّه أعلَى مِنه درجةً في التعريفِ، وعلى هذا لا ينبغي لأحدٍ أن يخالِفَهما في ذلك؛ لأنَّ حقيقةَ المبيِّنِ ذلك.

قالَ الأُستاذُ[4]: إنَّ قولَ ص أنَّه لا يكونُ إلا بالأسماءِ المعارِفِ الظاهرةِ، وشَرَطَ في (المفصَّلِ)[5] أن تكونَ جامدةً.

ع: وهو ـ لعَمْري ـ شَرْطٌ لا بدَّ مِنه.

ابنُ عُصْفُورٍ[6]: البيانُ لا يكونُ إلا بالجامدِ، ولا يكونُ إلا أعرفَ مِن الأوَّلِ، والنعتُ ليسَ كذلك؛ لأنَّه لا يكونُ إلا بالمشتقِّ أو المؤوَّلِ به، ولا يكونُ إلا مساويًا للمنعوتِ أو أقلَّ منه تعريفًا، وأيضًا فمجيءُ البيانِ في النكراتِ قليلٌ، والفرقُ بينَه وبينَ البَدَلِ في أنَّه لا يُنوَى به الطَّرْحُ، وإلا فالبدلُ مبيِّنٌ أيضًا.

ع: وشَرَطَ ابنُ الناظِمِ[7] أن لا يكونَ بلفظِ الأوَّلِ، وهو حَسَنٌ، وذلك غيرُ

---

(١) انظر: (الكشاف) له ١/ ٣٨٧.

(٢) يقصد به الزمخشري. انظر: (الكشاف) له ٣/ ٦١.

(٣) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ٢/ ٩٢٧.

(٤) يقصد به الشلوبين. انظر: (حواشي المفصل) له ٤٠٩.

(٥) لم أجد ذلك فيه، والكلام انظره في: ١٤٩.

(٦) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٩٤.

(٧) انظر: (شرح الألفية) له ٣٦٧.

شرطٍ عندَ مَن قَبْلَه، فقد نصَّ النحاةُ في قولِه[١]:

...... يَـــا نَصْـــرُ نَصْـــرٌ نَصْـــرَا

أنَّ (نَصْرًا) الثانيَ بيانٌ، والثالثَ بيانٌ ثانٍ على الموضعِ، أو بتقديرِ: «عليك»، أو: «انْصُرْ».

نَعَمْ، قولُ ابنِ عُصْفُورٍ[٢]: لا يكونُ إلا أعرفَ، يَرِدُ.

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[٣] في: ﴿صَكِدِيدٍ﴾[٤]: إنَّه عَطْفُ بيانٍ لـ (ماءٍ).

ح[٥]: ص لا يجيزُونَه في النكراتِ، وأجازَه كـ وتَبِعَهم فا[٦] في: ﴿زَيْتُونَةٍ﴾[٧]، جَعَلَها بيانًا لـ «شجرةٍ مباركةٍ».

---

(١) بتمامه مع سابقه:

إنِّي وأَسْـــطارٍ سُـــطِرْنَ سَـــطْرَا

لَقائـــلٌ يـــا نصـــرُ نصـــرٌ نصـــرَا

البيتان لرؤبة بن العجاج، وهما من مشطور الرجز. انظر: ملحقات الديوان ١٧٤ والكتاب ٢/ ١٨٥.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٩٤.

(٣) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٥٤٦.

(٤) إبراهيم ١٦، وتمام الآية: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٖ صَدِيدٖ﴾.

(٥) انظر: (البحر المحيط) له ٦/ ٤١٩.

(٦) هذا اختصار لـ (أبي علي الفارسي). انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٤، أما في (الإغفال) له ٢/ ٥١ فقد أعربها صفة.

(٧) النور ٣٥، وتمام الآية: ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٞ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيْتُونَةٖ لَّا شَرْقِيَّةٖ وَلَا غَرْبِيَّةٖ﴾.

جَعَلَ الحَرِيريُّ[1] مِن مجيءِ عطفِ البيانِ في النكرات: ﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝ رَّسُولًا﴾[2].

ع: والمشهورُ أنَّ البصريين لا يجيزُونَه إلا في المعارفِ، وأنَّ كـ أجازُوه في النكراتِ أيضًا، وأوجبُوا التوافقَ كما في النُّعُوتِ، وخالفَ الفريقين الزَّمَخْشَرِيُّ[3] في إجازتِه كَونَ أحدِهما معرفةً والثاني نكرةً.

ابنُ عُصْفُورٍ[4]: أجازَ النحاةُ في: «قامَ هذا الرجلُ»، أن يكونَ (الرَّجلُ) نعتًا بتقديرِ المشتقِّ، أي: الحاضرِ المشاهَدِ، و...

فإن مُنِعَ الثاني بأنَّ ما فيه (أل) دونَ المشارِ إليه في التعريفِ.

قيلَ: لَمَّا كانت (أل) للحضورِ ساوى المشارَ إليه في مرتبتِه، وزادَ بأنَّه يُفِيدُ الحضورَ، ومصحوبُها يُفِيدُ أنَّ الحاضرَ مِن جنسِ الرجالِ، بخلافِ اسمِ الإشارةِ.

فإن قيلَ: جَعْلُه أَعْرَفَ مِن الأوَّلِ ينفي كونَه نعتًا.

قلتُ: (أل) فيه للعهدِ، لا للحضورِ، كأنَّه قيلَ: قامَ هذا وهو الذي بيني....

ع: (أل) بعدَ أسماءِ الإشارةِ لا تكونُ إلا للعهدِ في شخصٍ أو جنسٍ، ففي كلامِه نَظَرٌ.

وصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... في غيرِ نحوِ يا غلامُ يَعْمُرَا

---

(١) في (شرح الملحة) له ٢٥١ جعلها من بدل النكرة من النكرة.

(٢) الطلاق ١٠ ـ ١١.

(٣) انظر: (الكشاف) له ١/ ٣٨٧.

(٤) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٩٧ وما بعدها.

كلُّما[1] يُحكَمُ عليه بأنَّه عَطفُ بيانٍ باعتبارِ كَونِه موضِّحًا ومخصِّصًا لمتبوعِه يجوزُ الحكمُ عليه بأنَّه بَدَلٌ باعتبارِ كَونِه مقصودًا بالنسبةِ على نيةِ تكرارِ العاملِ؛ لإفادةِ تقريرِ معنَى الكلامِ وتوكيدِه، إلا في المسألتين.

قولُه: (يا غلامُ يَعْمُرَا): مثالُه[2]:

أَيَـا أَخَوَيْنَـا عَبْـدَ شَـمْسٍ وَنَـوْفَلَا

وتقريرُه: أنَّ (عبدَ شَمْسٍ) لو كانَ بدلًا مِن (أخوَيْنا) ـ والواقعُ أنَّ (نَوْفَلَا) عَطفٌ على (أخوَيْنا)، لا على (عبد شَمْسٍ)؛ لأنَّه هو و(عبد) تابعان لـ (أخوَيْنا)، لا أنَّ أحدَهما تابعٌ للآخَرِ ـ لكانَ يجبُ: «ونَوْفَلُ»، ولكنَّ (عبدَ شَمْسٍ) بيانٌ، فأُتبِعَ (نَوْفَلَا) على اللَّفظِ في (أخوَيْنا).

[(يا غلامُ يَعْمُرَا)]: ع: مثالُه[3]:

.... يَـا نَصْـرُ نَصْـرٌ نَصْـرَا

[(يا غلامُ يَعْمُرَا)]: مثالُه أيضًا:

لَقَائِـلٌ: يَـا نَصْـرُ نَصْـرٌ نَصْـرَا

فالأوَّلُ بيانٌ على اللَّفظِ، والثاني على الموضعِ، ولا يكونُ...، ويجوزُ كَونُ

---

(١) كذا بخط ابن هشام موصولة، وقد سبق التنبيه على أمثال هذا.

(٢) بتمامه:

أَيَـا أَخَوَيْنَـا عَبْـدَ شَـمْسٍ وَنَـوْفَلَا ... أُعِيـذُكما أن تبعثـا بيننـا حَرْبَـا

والبيت لأبي طالب عم النبي ﷺ، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٨٣ والعقد ٣/ ٢٧٤.

(٣) تقدم قريبًا.

الثاني... دُعَائِيًّا.

قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[1]: فإن قلتَ: كيف يُبَيَّنُ الشيءُ بنفسِه؟

قلتُ: البيانُ هنا يقعُ بتكرارِ المنادَى، وأنت تخاطِبُه وتُقْبِلُ عليه مرَّتين، ولولا ذلك أمكنَ أن يُلْبِسَ إذا كانَ بحضرتِك مُسَمَّيانِ بـ(نَصْرٍ).

كلامُ ابنِ عُصْفُورٍ[2] يقتضي أنَّه لا بدَّ أن يكونَ الثاني أعرفَ في بابِ عَطْفِ البيانِ، وقولُ الزَّمَخْشَرِيِّ[3] والجُرْجَانيِّ[4] كذلك[5].

ونحـــوِ بِشْـــرٍ تـــابِعِ البَكْـــرِي ولَـــيْسَ أن يُبْـــدَلَ بالمَرْضِـــي

قولُه: (ونحوِ: بِشْرٍ): البيتُ للمَرَّار[6]، وهذا إنَّما يقولُه مَن لا يُجيزُ: «الضارب زيدٍ»، فأمَّا مَن أجازَه فإنَّه يُجيزُ هذا، ومَن لم يُجِزْه له أيضًا أن يقولَ: ليسَ حكمُ التابعِ كحكمِ الأصلِ، فرُبَّ تابعٍ يجوزُ فيه ما لا يجوزُ في متبوعِه، أَلَا ترَى أنَّا اتَّفَقْنا على جوازِ: «كلُّ شاةٍ وسَخْلَتُها بدرهمٍ»[7]، ولو قلتَ: «كلُّ سَخْلَتِها»، لم يَجُزْ،

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٩٦.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٩٤.

(٣) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٦١.

(٤) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ٢/ ٩٢٧.

(٥) سبق أن قال ابن هشام: إن في المسألة خلافًا، وإنهما يجيزان كون الأول أعرَف.

(٦) بتمامه:

أنـــا ابـــنُ التـــاركِ البكـــريِّ بِشْـــرٍ عليـــه الطيـــرُ تَرْقُبُـــه وقوعـــا

والبيت للمرار الأسدي، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ١/ ١٨٢ والمفصل ١٦٠.

(٧) انظر: الكتاب ٢/ ٥٥.

وتقولُ: «رُبَّ رجلٍ وغلامِه»[1]، ولا يجوزُ: «رُبَّ غلامِه»، فلا يلزمُ مِن امتناعِ: «التاركِ بِشْرٍ» تصريحًا امتناعُه تقديرًا.

وجوابُه: أنَّ البدلَ ليسَ في حكمِ المعطوفاتِ ولا بقيةِ التوابعِ؛ لأنَّ البدلَ في حكمِ التكريرِ في جميعِ أمثلتِه، والمعطوفُ، وإن كانَ في بعضِ المواضعِ في حكمِ التكريرِ، فليسَ في كلِّها؛ فلا يلزمُ مِن جوازِ تابعٍ ليسَ في حكمِ التكريرِ جوازُ تابعٍ في حكمِ التكريرِ. مِن (شَرْحِ المفصَّلِ)[2] لابن الحاجِبِ.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٥٤.

(٢) انظره في: ١/ ٤٣١.

عطف النسق

تـالٍ بحـرفٍ متبـع عطـف النسـق　　　كاخصص بـوُد وثنـاء مـن صـدق

قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[1]: حروفُ العطفِ المذكورةُ في أقسامٍ:

قِسمٌ أجمع النحويون على أنَّه ليسَ بحرفِ عَطفٍ، وهو (أمَّا)؛ لأنَّها تتكرَّرُ، وتلي العاملَ، وتقعُ بعدَ العاطفِ، وحروفُ العَطفِ ليست كذلك.

وقِسمٌ اختُلِفَ فيه، فمنه ما ذكرَه كـ[2]، وهو «ليسَ»، كقولِه[3]:

إِنَّمَـا يَجْـزِي الفَتَـى لَـيْسَ الجَمَـلْ

قلنا: (الجَمَلُ) اسمُها، والخبرُ محذوفٌ، أي: مُجازيًا، كما قالَ[4]:

لَهْفَـى عَلَيْـكَ لِلَهْفَـةٍ مِـنْ خَـائِفٍ　　　يَبْغِـي جِـوَارَكَ حِـينَ لَـيْسَ مُجِيـرُ

و(كيف) و(أين) و(هلَّا)؛ لقولِهم: «ما أكلت لحمًا فكيف شحمًا؟»، و: «ما

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٢٣ وما بعدها.

(٢) انظر: مجالس ثعلب ٤٤٧.

(٣) بتمامه:

فـإذا جُوزِيـتَ قَرْضًـا فـاجْزِهِ　　　إِنَّمَـا يَجْـزِي الفَتَـى لَـيْسَ الجَمَـلْ

والبيت للبيد بن ربيعة، وهو من الرمل. انظر: الديوان ١٧٩ والكتاب ٢/ ٣٣٣.

(٤) البيت لعبد الله بن أيوب التيمي، وهو من الكامل. انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٩٥٠ وضرائر الشعر ١٨٢.

يعجبني لحمٌ فكيف شحمٌ؟»، و: «لا لقيت زيدًا وأين عمرًا؟»، و: «هذا زيدٌ وأين عمرٌو؟»، و: «ضربتَ زيدًا فهلَّا عمرًا»، و: «قام زيدٌ فهلَّا عمرٌو».

لنا:

أنَّها لا تَعطفُ المخفوضَ، وذلك مخالفٌ لحروفِ العطفِ، لا يقولون: «مررتُ برجلٍ فكيف امرأةٍ؟»، ولا: «فكيف بامرأةٍ؟»، ولا: «فهلَّا امرأةٍ»، فدلَّ على أنَّ المرفوعَ والمنصوبَ بعدَها محمولان على إضمارِ فِعلٍ، أي: «فكيف آكُلُ شحمًا؟»، و: «فكيف يعجبني عمرٌو؟».

وأنَّ «فأين» خبرٌ، و(عمرٌو) مبتدأٌ إذا قلت: «فأين عمرٌو؟».

وأنَّ امتناعَ وقوعِ المخفوضِ بعدَها؛ لأنَّ إضمارَ الخافضِ لا يجوزُ، وكفى بدخولِ العاطفِ على هذه الحروفِ دليلًا على أنَّها غيرُ عواطفَ.

ومِن ذلك: (لكنْ)، فهي عندَ س[1] عاطفةٌ، وخالفَه يُونُسُ[2]، قالَ: لأنَّها لم تُسمَعْ إلا مع العاطفِ، نحوُ: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[3]، ورُدَّ بأنَّه سُمِعَ: «ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ»[4]، وليسَ على إضمارِ الباءِ؛ لأنَّ ذلك لا يجوزُ.

ع: قد جاءَ: «مررتُ برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ»، فهذا لا يكونُ إلا على حَذْفِ الجارِّ، والذي حكى هذا يُونُسُ[5]، وهو الخَصْمُ في مسألةِ (لكنْ)، فهو يَحتجُّ

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٦٢ و٤٣٥.

(٣) الأحزاب ٤٠.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٥.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٦٢ و٤٣٥.

بما ثبتَ عندَه، ولا مطعنَ في ذلك؛ لثقتِه وإمامتِه، رحمَهم اللهُ أجمعين.

ع: وممَّا قيلَ إنَّه مِن حروفِ العَطفِ أيضًا: (أيْ)، فهذه سبعةٌ اختُلِفَ فيها: «ليسَ»، و(هلَّا)، و(كيف)، و(أين)، و(لكنْ)، و(أمَّا)، و(أيْ).

فالعطف مطلقا بواو ثم فا ... حتى أم او كفيك صدق ووفا

وأتبعت لفظا فحسب بلْ ولا ... لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا

فاعطف بواو لاحقا أو سابقا ... في الحكم أو مصاحبا موافقا

واخصص بها عطف الذي لا يغني ... متبوعه كاصطفَّ هذا وابني

فأما[1]:

.... بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فعلى حَذْفِ مضافٍ، أي: «بينَ نواحي الدَّخُولِ»، وهذا متبوعُه مُغْنٍ، كقولِه تعالَى: ﴿لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ﴾[2].

واختارَ ابنُ عُصْفُورٍ[3] في الجوابِ عنه: أنَّ الفاءَ قد تكونُ مرتِّبةً في الذِّكرِ، فتكونُ كالواوِ، قالَ: ويؤكِّدُه أنَّ الأَصْمَعيَّ[4] رواه: «وحَوْمَلِ»، بالواوِ.

---

(١) بتمامه:

قفا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ ... بسِقْط اللِوَى بين الدَّخُول فحَوْمَلِ

والبيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٨ وجمهرة أشعار العرب ٥١.

(٢) البقرة ١٣٦ وغيرها.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٦٠.

(٤) انظر: الكامل ١/ ٣٢٥.

قولُه: (عطفَ الذي لا يُغْني) البيتَ: ومِن ذلك: «سِيَّانِ زيدٌ وعمرٌو»، و«سواءٌ عبدُ اللهِ وبِشْرٌ»، فأمَّا قولُه[1]:

وَكَانَ سِيَّانِ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعَمًا ... أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ

فإنَّ الواوَ فيه مستعارٌ لها (أو)، أَلَا تَرَى أنَّ (أو) لأحدِ الشيئين، و(سِيَّانِ) إنَّما تكونُ لشيئين.

قالَ أبو عَلِيٍّ[2]: وإنَّما آنَسَه بذلك أنك تقولُ: «جَالِسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرِينَ»، ولو جالَسَهما لم يَعْصِ، كما أنَّك لو أتيتَ بالواوِ كانَ كذلك، وإن كانَ بينَهما مخالفةٌ مِن جهةٍ أخرَى، وهي أنَّ المأمورَ إن كانَ في أمرِه (الواوُ) لم يمتثِلْ إلا بمجالستِهما، وإلا فهو ممتثلٌ، جالَسَهما أو أحدَهما.

وثُمَّ للترتيبِ بانفصالِ ... والفاءُ للترتيبِ باتصالِ

[(والفاء للترتيب)]: خلافًا للفَرَّاءِ[3] في فِعلَيْنِ أحدُهما سببٌ في الآخَرِ، قالَ: تقولُ: «أحسنتَ إليَّ فأعطيتني»، وبالعكسِ، وإن كانَ الإحسانُ وقعَ بعدَ الإعطاءِ، والإعطاءُ سببَه.

وللجَرْميِّ[4] في الأماكنِ، قالَ: يجوزُ: «عَفَتْ دارُ فلانةَ فدارُ فلانةَ»، و«نَزَلَ

---

(١) البيت لرجل من هذيل، وهو من البسيط. انظر: شرح أشعار الهذليين ١/ ١٢٢ والحجة ١/ ٢٦٦.

(٢) انظر: (الإيضاح) له ٢٢٢ وما بعدها و(البصريات) له ١/ ٧٢٦.

(٣) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٣٧١ وإيضاح الوقف والابتداء ٥١٤.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٩.

المطرُ مكانَ كذا فمكانَ كذا»، وإن كانَ الأمرُ بالعكسِ، أو في وقتٍ واحدٍ.

ولطائفةٍ مِن كـ في إطلاقِ القولِ بأنَّها بمنزلةِ الواوِ.

لهم: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ ﴾[1]، ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا ﴾[2].

قلنا: المعنى: «أردْنا إهلاكَها»، «فإذا أردتَ القراءةَ»، كقولهم: «قد قامت الصلاةُ»، أي: «قد قَرُب قيامُها»، أو: «أُريد قيامُها»، وقولِه[3]:

إِلَــى مَلِــكٍ كَــادَ النُّجُــومُ لِفَقْــدِهِ يقفـن[4] وَزَالَ الرَّاسِيَاتُ مِنَ الصَّخْرِ

أي: أرادت أن تزولَ.

واخصص بفاءٍ عطف ما ليس صله على الـذي اسـتقر أنـه الصّـله

وتختصُّ أيضًا بعكسِ ذلك، نحوُ: «جاءني الذي قامَ فذهبَ عمرٌو».

ويجوزُ نظيرُ المسألتين في الخَبَرِ، نحوُ: «زيدٌ يقومُ فيذهبُ عمرٌو»، و«زيدٌ يذهبُ عمرٌو فيقومُ»، وقالَ الشاعرُ[5]:

وَإِنْسَـانُ عَيْنِـي يَحْسِـرُ المَـاءَ تَـارَةً فَيَبْـدُو وَتَـارَاتٍ يَجُـمُّ فَيَغْـرَقُ

وقالَ اللهُ تعالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ﴾[6].

---

(١) النحل ٩٨.

(٢) الأعراف ٤.

(٣) البيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١/ ٣٦٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٩.

(٤) كذا بخط ابن هشام، وعند غيره: يقَعْن.

(٥) البيت لذي الرمة، وهو من الطويل. الديوان ١/ ٤٦٠ ومجالس ثعلب ٥٤٤.

(٦) الحج ٦٣.

وقد أشرتُ إلى المسائلِ الأربعةِ ببيتَيْنِ زدتُهما بعدَ قولِه: (**واخصُصْ بفَاءٍ**) البيتَ، فقلتُ:

وَالعَكْسُ جَا، وَمِثْلُ ذَاكَ فِي الخَبَرْ ... مِثَالُهُ: قَولُ امْرِئٍ مِمَّنْ غَبَرْ:

(إِنْسَانُ عَيْنِي يحسُرُ المَا تَارَةً) ... دُونَكَهَا أَرْبَعَةً مُخْتَارَةً[1]

بعضا بحتى اعطف على كل ولا ... يكون إلّا غاية الذي تلا

ع: ينبغي أن يُحملَ قولُه: (غايةَ) على أنَّه نهايةٌ، إمَّا في الضَّعفِ، أو القوةِ، أو أنَّه آخِرُ المعطوفِ عليه؛ ليَدخلَ نحوُ: «أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها»، إذا نصبَ، وقد يقالُ: الأنبياءُ آخِرُ غاياتِ الناسِ في الشَّرَفِ، والحجَّامون آخِرُ غاياتِهم في السُّقُوطِ، والسمكةُ آخِرٌ حقيقةً.

فالحاصلُ: أنَّ الغايةَ إمَّا حقيقةٌ، كما في السَّمكةِ، أو مجازًا، كما في الشَّرَفِ وعكسِه.

ع: قالُوا: «كلُّ شيءٍ يحبُّ ولَدَه حتى الحُبَارَى»[2]؛ لأنَّ الحُبَارَى تُوصَفُ بالحُمْقِ، فهي غايةٌ في النَّقصِ، و: «استَنَّتِ الفِصَالُ حتى القَرْعَى»[3]، وهي التي أصابَها القَرَعُ، وهو الجُدَريُّ.

وأم بها اعطف إثر همز التسويه ... أو همزة عن لفظ أي مغنيه

---

(١) (تارةً) و(مختارةً) منونة بخط ابن هشام.

(٢) انظر: مجمع الأمثال ٢/ ١٤٦.

(٣) انظر: مجمع الأمثال ١/ ٣٣٣.

قولُه: (أو همزةٍ عن لفظِ «أيٍّ» مُغنِيه) يُفهِمُ أنَّ معنَى الكلامِ معنَى (أيٍّ)، فليُجَبْ عن السؤالِ بها بأحدِ الأمرين، كما يجابُ السؤالُ بـ (أيٍّ)، فأمَّا قولُه[1]:

تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجِي مُتَرَوِّحًا عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيَا

أَذُو زَوْجَةٍ بِالمِصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ أَرَاكَ لَهَا بِالبَصْرَةِ العَامَ ثَاوِيَا

فَقُلْتُ لَهَا لَا، إِنَّ أَهْلِيَ جِيرَةٌ لِأَكْثِبَةِ الدَّهْنَا جَمِيعًا وَمَالِيَا

فأجابَ (أَمْ) بـ (لا) وهي متصلةٌ؛ لتَقَدُّمِ همزةِ الاستفهامِ، ووقوعِ المفردِ بعدَها.

والجوابُ عن ذلك: أنَّ (لا) جوابٌ لاعتقادِها؛ لأنَّها لم تسأل بـ (أَمْ) إلا وهي قاطعةٌ بحصولِ أحدِ الأمرين، وتريدُ التعيينَ.

كذا قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[2]، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ السؤالَ إذا كان خَطَأً إنَّما يُقالُ لقائِلِه: لَمْ تسألْ على الوجهِ، أو: بنيتَ سؤالَك على غيرِ صحيحٍ، أمَّا أن يُجابَ بما يُجابُ به السؤالُ فلا. انتهى.

فإن قلتَ: اجعل (أَمْ) منفصلةً، و«ذو خصومةٍ» خبرٌ لمحذوف، أي: أم أنت ذو خصومةٍ، فيكون جملةً.

قلتُ: إنَّه أجابَ «أذو زوجةٍ» بقولِه: «إنَّ أهليَ جِيرةٌ»، و(أَمْ) المنقطعةُ مُضْرَبٌ عما قبلَها، فلا تحتاجُ لجوابٍ.

(١) الأبيات لذي الرمة، وهي من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ١٣١١ وأخبار الزجاجي ٢٤١.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٣٧ وما بعدها.

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[(١)]: ذهبَ كثيرٌ مِن النحاةِ إلى أنَّ (أَمْ) لا تكونُ معادلةً للألفِ مع اختلافِ الفعلَين، بل إذا دخلَتا على فِعلٍ واحدٍ، كقولِك: «أزيدٌ قامَ أم عمرو؟»، و: «أقامَ زيدٌ أم عمرٌو؟»، وإذا اختلفَ الفِعلان كهذه الآية، ـ يعني: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾[(٢)] ـ فلا معادلةَ، ومعنَى الآيةِ: «أَحَدَثَ لك هذا الاستكبارُ الآنَ أم كنتَ قديمًا ممَّن لا يليقُ أن تُكلَّفَ مثلَ هذا؛ لعلوِّ مكانك؟»، وهذا على وَجْهِ التوبيخِ. انتهى.

قالَ أبو حيان[(٣)] يَرُدُّ عليه: هذا الذي ذكرَه عن كثيرٍ مِن النحويين مذهبٌ غيرُ صحيحٍ، قالَ س[(٤)]: وتقولُ: «أضربتَ زيدًا أم قتلتَه؟»، فالبَدْءُ هاهنا بالفِعلِ أحسنُ؛ لأنَّك إنَّما تسألُ عن أحدِهما، لا تدري أيَّهما كانَ، ولا تسألُ عن موضعِ أحدِهما، كأنَّك قلتَ: «أيُّ ذلك كانَ؟». انتهى.

قالَ[(٥)]: فعادلَ بـ (أَمْ) الألفَ مع اختلافِ الفِعلين.

ورُبمــا حــذفت الهمــزة إن كــان خفــى[(٦)] المعْنَــى بحــذفها أمــن

هذا البيتُ بمجرَّدِه يُفِيدُ فائدةً أوسعَ مِن فائدتِه مذكورًا في هذا المقامِ؛ لأنَّ هذا لا يختصُّ.

---

(١) انظر: (المحرر الوجيز) له ٤/ ٥١٥.

(٢) ص ٧٥.

(٣) لعلها كذلك. انظر: (البحر المحيط) له ٩/ ١٧٥.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٧١.

(٥) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٩/ ١٧٥.

(٦) كذا بخط ابن هشام، والمقصود: خفاء، وهو مقصور من: خفاء.

قالَ الشاعرُ، وهو الكُمَيتُ[1]:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ ... وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

وقالَ عُمَرُ بنُ أبي رَبِيعةَ ـ في أظهرِ القولَيْنِ[2] ـ[3]:

أَبْرَزُوهَا مِثْلَ المَهَاةِ تَهَادَى ... بَيْنَ حسن[4] كَوَاعِبٍ أَتْرَابِ

ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْرًا ... عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ

وقال آخرُ[5]:

فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعْشَرٍ ... أَتَوْنِي فَقَالُوا: مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ؟

إلا أنَّ الحذفَ مع غيرِ (أَمْ) قالَ ابنُ السِّيدِ في (الاقتِضابِ)[6]: إنَّه قبيحٌ، قالَ: وإنَّما يَحسُنُ مع (أَمْ).

ع: وقالَ أبو الفَتْحِ بنُ جِنِّي[7] حينَ ذَكَرَ قراءةَ ابنِ مُحَيْصِن[8]: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾[9]: استكره جمع الهمزتين، و... بمجيء (أَمْ) بعدُ دليلًا عليها، وقالُوا في: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ

---

(١) البيت من الطويل. انظر: الديوان ٥١٢ والحجة ٦/ ١٦٣.

(٢) فقد قيل إن قوله: «تحبها» خبر، وقيل: استفهام.

(٣) البيتان من الخفيف. انظر: الديوان ٤٣١ والكتاب ١/ ٣١١.

(٤) كذا بخط ابن هشام، وهي عند غيره: خَمْسٍ

(٥) البيت لعمران بن حطان، وهو من الطويل. انظر: شعر الخوارج ١٦٤ والكامل ٣/ ١٠٨٨.

(٦) انظره في: ٣/ ١٨٠.

(٧) انظر: (المحتسب) له ١/ ٥٠ وما بعدها.

(٨) انظر: مختصر ابن خالويه ١٠.

(٩) البقرة ٦ ويس ١٠.

تَنۢبَٰعَلَىٰ ﴾[1]: إنَّه بتقديرِ الهمزةِ، وقالَ أبو عَلِيٍّ[2]: قال أبو بَكْرٍ[3]: حَذْفُ الحَرْفِ غيرُ قياسٍ؛ لأنَّه نائبٌ عن الفعلِ وفاعلِه، فحَذْفُه إجحافٌ.

فإن قيلَ: ما تُنكِرُ مِن أن يكونَ المحذوفُ همزةَ «أَفْعَلَ»: «أَنْذَرَ»، لا همزةَ الاستفهامِ؟

قلتُ: قد جاءَ نظائرُ تدلُّ على حذفِ الهمزةِ، وكانَ أنشدَ قبلُ أبياتًا، ثمَّ قالَ: وأمَّا همزةُ «أَفْعَلَ» في الماضي فما أَبْعَدَ حذفَها.

ع: ولا أعرِفُه إلا في التعجُّبِ...

وبانقطاع وبمعنى بل وفت إن تك مما قُيِّدتْ به خلت

ع: الغالبُ أن تكونَ بمعنَى (بَلْ) والهمزةِ، نحوُ: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ ﴾[4]، أي: «بل أَتَخَذَ؟»، كقولِه: ﴿ أَفَأَصۡفَىٰكُمۡ رَبُّكُم بِٱلۡبَنِينَ ﴾[5].

وقد تكونُ بمعنَى (بَلْ) فقط، كقولِه[6]:

فَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي المَنَامِ ضَجِيعَتِي هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ

---

(١) الشعراء ٢٢.

(٢) انظر: (الحجة) له ٦/ ١٦٣.

(٣) يقصد به ابن السراج.

(٤) الزخرف ١٦.

(٥) الإسراء ٤٠.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل. انظر: ملحقات الديوان ٥٠١ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٩.

وهذا المُسَوِّغُ لجَمْعِها مع (هَلْ) في: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ﴾[1]، ويَحتَمِلُ الوجهين: «إنها لإِبِلٌ أم شاءٌ؟»[2].

خيّر أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وأبهِمِ ... واشكُكْ وإِضرابٌ به أيضًا نُمي

[(خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ)]: إن عطفت في الطَّلَبِ.

وربما عاقبت الواو إذا ... لم يُلْفِ ذُو النُّطْقِ للَبْسٍ[3] منفذا

قال ابنُ عُصْفُورٍ: زادَ الكوفيين[4] في معاني (أَوْ) معنيين:

أحدُهما: أن تكونَ بمنزلةِ (الواوِ)، واستَدلُّوا بقولِه[5]:

فَلَوْ كَانَ الْبُكَاءُ يَرُدُّ شَيْئًا ... بَكَيْتُ عَلَى بُجَيْرٍ أَوْ عِفَاقِ

عَلَى المَرْأَيْنِ إِذْ هَلَكَا جَمِيعًا

قالُوا: يريدُ: «على بُجَيْرٍ وعِفَاقٍ»، بدليلِ قولِه: «على المَرْأَيْنِ»، أَلَا ترَى أنَّ (المَرْأَيْنِ) بَدَلٌ مِن (بُجَيرٍ) و(عِفَاقٍ)، حتى كأنَّه قالَ: «بكيتُ على المَرْأَيْنِ».

قلتُ: يَحتَمِلُ أن تكونَ (أَوْ) للتفصيلِ، كأنَّه قالَ: «على بُجَيرٍ تارةً، وعلى عِفَاقٍ

---

(١) الرعد ١٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٧٢.

(٣) بخط ابن هشام كسرة واحدة على السين، وهو سهو.

(٤) كذا بخط ابن هشام، والصواب: الكوفيون.

(٥) تمام الثاني:

لشَأْنِهما بشَجْوٍ واشتياقِ

والبيتان لمتمم بن نويرة، وهما من الوافر. انظر: الأضداد لابن الأنباري ٢٨٠ وأمالي ابن الشجري ٣/ ٧٦.

أخرى»، ثم فصَّلَ بكاءَه بـ (أَوْ).

والثاني: أن تكونَ كـ (بَلْ) للإضرابِ، واستَدلُّوا بقولِه[1]:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحا ... وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي العَيْنِ أَمْلَحُ

قالُوا: معناه: «بل أنت»، ولا مدخلَ للشَّكِّ هنا.

قلتُ: الصحيحُ أنَّ (أَوْ) هنا للشَّكِّ، ويكونُ المعنَى أبدعَ، حتى كأنَّه لإفراطِ شَبَهِها بقرنِ الشمسِ قالَ: «لا أدري هل هي مثلُها أو أملحُ؟»، وإذا خَرَجَ التشبيهُ مَخْرَجَ الشَّكِّ كانَ أقوَى، كقولِه[2]:

فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ ... وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ؟

وكذلك استَدلُّوا بقولِه تعالى: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾[3].

والجوابُ: أنَّ الشَّكَّ مصروفٌ إلى المخاطَبِينَ، كأنَّه قيلَ: تَشُكُّونَ إذا رأيتُمُوهُم، فتقولونَ: هم مائةُ ألفٍ أو يزيدونَ، فيكونُ نظيرَ قولِه تعالَى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[4]، واللهُ تعالَى قد عَلِمَ أنَّه لا يتذكرُ ولا يخشى، كأنَّه قالَ: لعلَّه أن يتذكرَ أو يخشى على رجائكُما وطَمَعِكما.

ويَحتَملُ أن تكونَ (أَوْ) للإبهامِ.

---

(١) البيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ملحق الديوان ٣/ ١٨٥٧ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٧٢.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو من الطويل.

(٣) الصافات ١٤٧، وبتمامها: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾.

(٤) طه ٤٤.

ومثـــلُ أَوْ في القصـــدِ إمـــا الثانيـــه　　في نحـــوِ إمـــا ذِي وإمـــا النائيـــه

وأول لكـــن نفيـــا او نهيـــا ولا　　نـــداء او أمـــرا أو اثباتـــا تـــلا

ابنُ عُصْفُورٍ[1]: (بَلْ) و(لا بَلْ) إن وقعَ بعدَهما جملةٌ؛ فحرفا ابتداءٍ، معناهما الإضرابُ عن الأوَّلِ، وإثباتُ القِصَّةِ بعدَهما، أو مفردٌ، فعاطفان.

وكذا (لكنْ) قبلَ الجملةِ حرفُ ابتداءٍ، وقبلَ المفردِ حرفُ عطفٍ.

وشرطُ (لاكن)[2] أن يكونَ ما بعدَها غيرَ مُوافِقٍ، فلا يجوزُ: «قامَ زيدٌ لكنْ قامَ عمرٌو»، بل يكونُ مُضَادًّا، نحوُ: «قامَ زيدٌ لكنْ ما قام عمرٌو».

وهل يكونُ مخالفًا؟

فيه خلافٌ، نحوُ: «قامَ زيدٌ لكنْ قعدَ بكرٌ»، والحقُّ المنعُ؛ لأنَّه لم يُسمَع.

ع: إن قيلَ: هذا التمثيلُ مُقْتَضٍ لجوازِ العَطْفِ بها بعدَ الإيجابِ.

فالجوابُ: أنَّه مثَّلَ به لقَصْدِ المعنَى، ولا يريدُ أنَّها في ذلك عاطفةٌ أو غيرُ عاطفةٍ، بل أنَّها: هل تقعُ هنا في الجملةِ أو لا تقعُ؟

ع: كلامُ بَدْرِ الدِّينِ[3] يقتضي أنَّ الواقعةَ بعدَها الجملُ عاطفةٌ.

[(نداءً)]: لم يُجِز ابنُ سَعْدانَ[4] العطفَ بـ(أَوْ) ولا بـ(لا) في بابِ النداءِ؛ لأنَّه

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٣٩ وما بعدها.

(٢) كذا بخط ابن هشام، وكذا رأيت كتابتها بخط أبي حيان.

(٣) انظر: (شرح الألفية) له ٣٨٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٠.

ليسَ بخبرٍ. كَتَب ذلك الشَّلَوْبِينُ[1].

وبـــل كلكـــن بعـــد مصـــحوبيها　　كلـــم أكـــن في مربـــع بـــل تَيْهـــا

وانقـــل بهـــا للثـــان حُكـــمَ الأولِ　　في الخبـــر المثبـــت والأمـــر الجلـــي

[(وانقُلْ بها للثَّانِ)]: ع: يُؤخَذُ مِنه أنَّها لا تَعطفُ إلا في المفرداتِ؛ لأنَّ نَقْلَ الحُكْمِ إنَّما يكونُ للمفردِ، وأمَّا المركَّبُ فلا يستقيمُ ذلك فيه؛ لأنَّ معه حُكْمَه.

وإن علـــى ضـــمير رفـــع متَّصـــلْ　　عطفـت فافصـل بالضـمير المنفصِـلْ

أو فاصـــلٍ مَّـــا وبـــلا فصـــل يـــرِد　　في الـــنظم فاشـــيا وضـــعفَه اعتقِـــدْ

[(أو فاصلٍ مَّا)]: ﴿يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾[2].

[(أو فاصلٍ مَّا)]: أجازَ الزَّمَخْشَريُّ[3] في: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾[4] أن يكونَ (آباؤنا) عطفًا على محلِ اسمِ (إنَّ)، أو على الضميرِ في (مبعوثون)، وجاز؛ للفَصْلِ بالهمزةِ.

ورُدَّ الأوَّلُ بأنَّه ليسَ مذهبًا لـ س[5]، وهذا إن صحَّ عن س فلا تضرُّنا مخالفتُه، والثاني بأنَّ همزةَ الاستفهامِ لا تدخلُ إلا على الجملِ، لا على المفرداتِ؛ لأنَّه إذا

---

(١) انظر: (حواشي المفصل) له ١٢٢.

(٢) الأحزاب ٤٣.

(٣) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٣٨.

(٤) الصافات ١٦ ـ ١٧ والواقعة ٤٧ ـ ٤٨.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٦١.

عُطِفَ على مفردٍ كانَ العاملُ في المعطوفِ الفِعلَ المتقدمَ بوساطةِ العاطفِ، وما قبلَ همزةِ الاستفهامِ لا يعملُ فيما بعدَها، فإذا قيلَ: أقام زيدٌ؟ أوَعَمْرٌ[1]؟، فـ (عمرٌو) مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، وكذا في الآيةِ.

[(وضَعْفَه اعتَقِدْ)]: خلافًا للكوفيين.

احتُجَّ لهم بقولِه تعالَى: ﴿فَٱسْتَوَىٰ ۝ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ﴾[2]، قالُوا: وليسَت الواوُ للحالِ؛ لأنَّ «استوَى» يطلبُ شيئين.

وردَّه أبو عَلِيٍّ في (التَّذْكِرةِ) بأنَّه قد جاءَ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[3]، فليسَ هذا الاستعمالُ لازمًا لهذه اللفظةِ.

وعَوْدُ خافِضٍ لَدَى عطفٍ على ... ضميرِ خفضٍ لازمًا قد جُعِلا

وليس عندي لازمًا إذ قدْ أتى ... في النظمِ والنثرِ الصحيحِ مُثبتا

والفاء قد تحذف مع ما عطفت ... والواو إذْ لا لَبْسَ وهي انفردت

قالَ أبو عَلِيٍّ في (الحُجَّةِ)[4] في: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ﴾[5] الآيةَ: المعنى: اثبُتا، فثَبَتا،

(١) كذا بخط ابن هشام، وسبق التنبيه على أوجه كتابة (عمرو).

(٢) النجم ٦ ـ ٧.

(٣) البقرة ٢٩ وفصلت ١١.

(٤) انظره في: ٢/ ١٥.

(٥) الأعراف ١٩، وهذا سهو من ابن هشام؛ فالمقصود ما في البقرة ٣٥ ـ ٣٦ كما جاء عند أبي علي في الحجة: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾.

﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾[1]، وكذا: ﴿فَٱنفَلَقَ﴾[2]، أي: فضَرَبَ، فانفلق، وكذا: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٌ﴾[3]، أي: فحَلَقَ، ففديةٌ.

ع: فأمَّا مَن قدَّرَ في مثلِ هذا: «فالواجبُ فديةٌ»، هنا، وفي آية الصَّوْمِ في: ﴿فَعِدَّةٌ﴾[4]، فإنَّه ضعيفٌ؛ لاقتضائه أنَّه لو حَلَقَ أو أفطرَ[5] لا يَسقط عنه؛ لأنَّه لم يأتِ بالواجبِ المقدَّرِ له.

ع: هذا الذي يُقدَّرُ لا بدَّ مِنه، ولا يضرُّ، وهو بعدَ تقديرِ المعطوفِ، فلا بدَّ مِن تقديرِ شيئين.

مِن حَذْفِ المعطوفِ بالواو: ﴿مَا شَهِدۡنَا مَهۡلَكَ أَهۡلِهِۦ﴾[6]، أي: مهلكَه ومهلكَ أهلِه، ودلَّ عليه: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥ﴾[7]، وما رُوي مِن أنَّهم كانوا عزمُوا على قَتْلِه وقَتْلِ أهله، فهذا كقولِه[8]:

---

(١) البقرة ٣٦، وهذه قراءة حمزة. انظر: السبعة ١٥٤.

(٢) الشعراء ٦٣، وهي بتمامها: ﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرۡقٖ كَٱلطَّوۡدِ ٱلۡعَظِيمِ﴾.

(٣) البقرة ١٩٦.

(٤) البقرة ١٨٤، ومن تمامها: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

(٥) في المخطوطة: فصام، وهو سهو.

(٦) النمل ٤٩، (مَهلَك) رواية أبي بكر (شعبة) عن عاصم، أما (مُهلَك) فقراءة باقي السبعة، إلا حفصًا عن عاصم فإنه قرأ: (مَهلِك). انظر: السبعة ٤٨٣.

(٧) النمل ٤٩.

(٨) البيت للنابغة الذبياني، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٢٠ وشرح التسهيل ٢/ ٣٤١.

فَمَا كَانَ بَيْنَ الخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حَجَرٍ[1] إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ

أي: بينَ الخيرِ وبيني، وكذا: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[2]، أي: والبَرْدَ.

روى قُطْرُبٌ[3]:

.... أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

وخرَّجَه ابنُ عُصْفُورٍ[4] على حَذْفِ المعطوفِ بـ (أَوْ) و(الواوِ) العاطفةِ لمعطوفٍ مذكورٍ، وقدَّره: أو هذا الحمام ونصفه، وكأنَّه إنَّما فَعَلَ ذلك؛ لأنَّه يَرُدُّ[5] قولَ مَن قالَ: إن (أَوْ) تكونُ بمعنَى (الواوِ)، وقد رَدَّ ما استَدلُّوا به على ذلك.

وإنَّما كَتبتُ هذا هنا؛ لغرابتِه، وإلا فالناظمُ لم يذكر مسألةَ حَذْفِ المعطوفِ دونَ عاطفِه، لا في... ولا غيرها.

ومنه[6]:

ضَرْبًا طِلَخْفًا فِي الطُّلَى سِخِّيتا

---

(١) كذا ضبطها ابن هشام، وفي غيره: حُجُر. انظر: المقاصد النحوية ٤/ ١٦٥١.

(٢) النحل ٨١.

(٣) انظر: (معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه) له ١٩٣، والبيت للنابغة الذبياني، وهو من البسيط، وأوله: «قالت ألا ليتما...». انظر: الديوان ٢٤ والأصول ١/ ٢٣٣.

(٤) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٥١.

(٥) يقصد بقوله: «قدَّره»، وبقوله: «يردُّ»: ابنَ عصفور.

(٦) يقصد: من غريب حذف الواو، والبيت من مشطور الرجز. انظر: التنبيه والإيضاح لابن بري ٢/ ٤٨٧ وضرائر الشعر ١٦١.

و(الطِّلَخْفُ): الشديدُ، و(الشَّخِّيتُ): دونَه، و(الطُّلَى): جمعُ طُلْيةٍ، لصَفحةِ العُنُقِ.

وقالَ[1]:

كَيْفَ أصبحتَ؟ كَيْفَ أَمْسَيْتَ؟ مِمَّا ... يَغْـرِسُ الـوُدَّ فِـي فُـؤَادِ الكَـرِيمِ

يريدُ: «قولُ: كيف أصبحتَ؟ و: كيف أمسيتَ؟».

بعطـفِ عامـل مـزالٍ قـد بقـي ... معمولُـه دفعًـا لِـوَهْمٍ اتُّقـي

مسائلُ:

الأولَى: قد يُقدَّمُ المعطوفُ بالواوِ إن لم يتصدَّر، كما في: «زيدٌ وعمرٌو قاما»، ولم يلِ غيرَ متصرِّف، كما في: «إنَّ زيدًا وعمرًا قائمان»، ولم يكُ مجرورًا، كما في: «مررتُ بزيدٍ وعمرٍو»، ومثلُ[2]:

.... أَلَمَّـتْ ... بِرَحْلِـي أَوْ خَيَالَتُهَـا الكَـذُوبُ

مُؤَوَّلٌ؛ لأنَّه بـ(أَوْ).

الثانيةُ: قد يُفصَلُ بينَ العاطفِ والمعطوفِ بالقَسَمِ أو الكافِ أو المجرورِ إن كانَ العاطفُ أَزْيَدَ مِن حرفٍ، وقد تُفصَلُ الفاءُ في الشِّعرِ بالظَّرفِ والمجرورِ، كقولِه[3]:

---

(١) البيت من الخفيف. انظر: الخصائص ١/ ٢٩١ ونتائج الفكر ٢٠٧.

(٢) بتمامه:

فلسـتُ بنـازلٍ إلَّا أَلَمَّـت ... بِرَحْلـي أو خيالَتُهـا الكَـذُوبُ

والبيت من الوافر. انظر: الصحاح ٤/ ١٦٩١ وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣١٠.

(٣) البيت للأعشى، وهو من المنسرح، وهو شاهد على فصل الواو. انظر: الديوان ٢٣٣ والحجة ٤/ ٣٦٧.

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الْـ ـعَصْبِ وَيَوْمًا أَدِيمَهَا نَغِلَا

الثالثةُ: الضميرُ بعدَ المتعاطفين بالواوِ طِبْقُهُما، فأمَّا: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[١] فعلى الحذفِ مِن الأوَّلِ؛ اكتفاءً بما في الثاني، وكذا[٢]:

إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعَرَ الأَسْـ ـوَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونَا

و(حتى) كـ(الواوِ)، ولك في المعطوفِ بالفاءِ وجهان؛ لأنَّها ـ لِمَا لها مِن الترتيبِ ـ تقتضي إفرادَ فِعلِ الثاني بعدَ الأوَّلِ، فتقولُ: «زيدٌ فعَمْرٌ قاما»، فلا إشكالَ، و: «قام»، على الحذفِ مِن الأوَّلِ، وهما حَسَنانِ، و(ثُمَّ) الأحسَنُ معها الإفرادُ؛ لكَثرةِ مُهْلَتِها الموجِبةِ للإفرادِ، وفيما عداهما يُراعَى المتأخِّرُ خاصةً، وقد يجيءُ مع (أَوْ) لهما، كقولِه عزَّ وجلَّ: ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[٣].

الرابعةُ: عاملُ المعطوفِ ليسَ الحرفَ؛ لأنَّه لا يختصُّ، ولا مضمرٌ بعدَه؛ لفَسادِه في: «اختصم زيدٌ وعمرٌو»، بل هو عاملُ المتبوعِ، بوساطةِ الحرفِ.

مسألةٌ مِن (شَرْحِ المقرَّبِ) لأبي الحَسَن بنِ عُصْفُورٍ: إذا كانَ الاسمُ له موضعٌ يظهرُ في فصيحِ الكلامِ إلا أن لا مُحْرِزَ له، اختُلِفَ في العطفِ على موضِعِه ـ وإذا كانَ الموضعُ لا يظهرُ في الفصيحِ لم يجز العطفُ على الموضعِ، نحوُ: «مررتُ بزيدٍ»؛ لأنَّه لا يجوزُ: «مررتُ زيدًا»، إلا في الشِّعرِ ـ فمِنهم مَن أجازَ ذلك، ومِنهم مَن منعَ، نحوُ: «هذا ضاربُ زيدٍ غدًا وعمرًا»، ألَا ترَى أنَّ (زيدًا) في موضعِ نَصْبٍ، وأنَّه يجوزُ

(١) التوبة ٦٢.

(٢) البيت لحسان بن ثابت، وهو من الخفيف. انظر: الديوان ٤١٣ ومجاز القرآن ١/ ٢٥٨.

(٣) النساء ١٣٥، ومن تمام الآية: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾.

أن يظهرَ ذلك الموضعُ في الفصيحِ، فيقال: «هذا ضاربٌ زيدًا غدًا»، إلا أنَّ ذلك الموضعَ ليسَ له مُحْرِزٌ؛ لأنَّ طالِبَه إنَّما هو (ضارب) في حالِ تنوينِه، و(ضارب) الآنَ غيرُ منوَّنٍ.

فمَن أجازَ ذلك عَطَفَ[1] على الموضعِ، ومَن منَعَه اعتقدَ أنَّ (عمرًا) نُصِبَ بإضمارِ فِعلٍ يدلُّ عليه (ضارب)، وكأنَّه قالَ: «ويَضْرِبُ عمرًا».

وهذا الصحيحُ عندي؛ لأنَّ العاملَ في المعطوفِ هو العاملُ في المعطوفِ عليه، بوساطةِ حرفِ العطفِ، فلو جُعلَ (ضارب) عاملًا في المعطوفِ لَزِمَ عَمَلُه غيرَ منوَّنٍ.

ومِن هذا القبيلِ عندَ ابنِ أبي العَافِية[2]، وأبي الحَسَنِ بنِ الأَخْضَرِ[3] وغيرِهما مِن النحويين الذين لا يُجيزون العطفَ على الموضعِ إلا بشَرْطِ وُجودِ المُحْرِزِ = قولُك: «إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو»؛ لأنَّ موضعَ (زيد) رَفْعٌ، وذلك الموضعُ يظهرُ في فصيحِ الكلامِ، ألَا تَرَى أنَّه يجوزُ: «زيدٌ منطلقٌ»، فيكون معناه ومعنَى: «إنَّ زيدًا منطلقٌ» واحدًا.

إلا أنَّ ذلك الموضعَ ليسَ له مُحْرِزٌ، ألَا تَرَى أنَّ الرافعَ لـ(زيد) إنَّما هو الابتداءُ، وقد زالَ مِن اللَّفظِ بدخولِ (إنَّ).

فيجبُ عندَهم لذلك أن يكونَ (عمرو) رَفْعًا بالابتداءِ، وخبرُه محذوفٌ؛ لدلالةِ ما تقدَّمَ عليه.

---

(١) في المخطوطة: عطفت، وهو سهو.

(٢) أبو عبد الله محمد الإشبيلي، توفي عام ٥٠٩هـ. انظر: إنباه الرواة ٣/ ٧٣ و٤/ ١٩٥.

(٣) علي بن عبد الرحمن بن محمد التنوخي الإشبيلي، توفي عام ٥١٤هـ. انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٨٨.

والصحيحُ عندي أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ مرفوعًا بالعطفِ على (زيد)، سواءٌ كانَ (زيد) منصوبًا أو مرفوعًا بالابتداءِ؛ ـ يعني[١]: لو قلت: «زيدٌ قائمٌ وعمرٌو» ـ إذ لا يُتَصوَّرُ أن يكونَ (قائم) أو (منطلق) خبرًا عن (زيد) و(عمرو)، وإذا كانَ كذلك لَزِمَ أن يكونَ المعطوفُ مبتدأً خبرُه محذوفٌ؛ لدلالةِ المتقدِّمِ، هذا هو الذي أَذْهبُ إليه.

فإن قيلَ: هذا ينافي ما قرَّرْتَه في الأَصْلِ[٢] مِن أنَّ العطفَ على موضِعِها مع الاسمِ، وهذا الثاني يقتضي أنَّك عطفتَ جملةً على جملةٍ.

قلتُ: العطفُ في هذه المسألةِ وأمثالِها مِن عطفِ الجملِ، إلا أنَّهم لَمَّا حذفُوا الخبرَ للدليلِ عليه أنابُوا العاطِفَ مَنَابَهُ، فلم يقدِّرُوا الخبرَ المحذوفَ، فأشبهَ ذلك عطفَ المفرداتِ مِن جهةِ أنَّ العاطفَ ليسَ بعدَه في اللَّفْظِ إلا مفردٌ، فلما أشبه عطفَ المفرداتِ ـ وذلك يلزمُ فيه أن يكونَ الثاني إعرابُه كإعرابِ الأوَّلِ في اللَّفْظِ أو الموضعِ ـ فكذلك وَجَبَ أن يُعتقَدَ أنَّه لم تَجُزِ المسألةُ حتى قُدِّرَ أنَّ قولَك: «إنَّ زيدًا قائمٌ»، بمثابةِ: «زيدٌ قائمٌ»؛ وإلا لم تَقَعْ موافقةٌ أصلًا.

فإن قلتَ: إنَّما جازَ ذلك؛ لاتحادِ معنَى الكلامَيْنِ، فكيف تصنعُ بـ: «لكنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو»؛ لأنَّ «زيدٌ قائمٌ» ليسَ بمعناه؟

قلتُ: لا أجعلُه بمنزلةِ هذا، ولكن بمنزلةِ: «لكنْ زيدٌ قائمٌ وعمرٌو»؛ لأنَّ (لاكن)[٣] تُخفَّفُ في الفصيحِ، ويبقَى معنَى الاستدراكِ.

---

(١) الكلام المعترَض به لابن هشام.

(٢) يعني ابنُ عصفورٍ به كتاب (المقرب). انظره في: ٣١٤.

(٣) سبق التنبيه على كتابتها.

فإن قلتَ: كيف يصحُّ العطفُ على موضعِ الاسمِ والحرفِ في ذلك وفيما قدَّمت؟

قلتُ: كما ساغَ في قولِ عَمْرِو بنِ سَعِيدِ بنِ العاصِ[1]:

فَـلَا يَبْـدُوَنَّ الـدَّهْرَ مِـنْ فِيـكَ مَنْطِـقٌ بِـلَا نَظَـرٍ قَـدْ كَـانَ مِنْـكَ وَإِغْفَـالِ

وقولِ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعةَ[2]:

وَأُوصِـي بِـهِ أن لَّا يُهَـانَ وَيُكْرَمَـا

فإن قلتَ: ما الدليلُ على أنَّ العَرَبَ نزَّلَت: «إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو» منزلةَ عطفِ المفردات؟

قلتُ: قولُهم: «زيدٌ منطلقٌ لا عمرٌو»، و: «إنَّ زيدًا منطلقٌ لا عمرٌو»؛ إذ لا يكونُ ذلك مِن قبيلِ عطفِ الجملِ؛ لأنَّ (لا) إنما يُعطَفُ بها المفرداتُ، أو ما هو في تقديرِها.

فإن قلتَ: ليست (لا) عاطفةً في المثالَيْنِ، بل حرفُ نفيٍ مستأنفٌ.

قلتُ: لو كانَ كذلك لم يكن لها تأثيرٌ في عَمَلٍ ما، فيلزم أن يكونَ كدخولِها على المعرفةِ.

فثبتَ بما ذكرتُه صحةَ جَعْلِه مِن بابِ عطفِ المفرداتِ، ويجوزُ أن يكونَ مِن عطفِ الجملِ، كما أوجبَه قومٌ، والحقُّ عندي جوازُ وجهَيْنِ.

---

(١) البيت من الطويل. انظر: أمالي القالي ٢/ ٣٨.

(٢) بتمامه:

لـذلك أُدْنِـي دونَ خيلـي رباطَـه وَأُوصِـي بِـهِ أن لَّا يُهَـانَ وَيُكْرَمَـا

والبيت من الطويل. انظر: الديوان ٤٦٢ وأمالي الزجاجي ١٥.

فإن قيلَ: لِمَ لا جازَ جميعُ ذلك بعدَ[1] (لعلَّ) و(كأنَّ) و(ليتَ)؟

قلتُ: لأنَّ قولَك: «لعلَّ زيدًا قائمٌ» لا يمكنُ أن يُقالَ: إنَّه بمثابةِ: «زيدٌ قائمٌ»، لا معنًى ولا تقديرًا؛ فامتَنعَ أن يُعطَفَ باعتبارِ هذا المعنَى.

فإن قلتَ: أَجِزْ ذلك على الوجهِ الثاني، وهو أن يكونَ مِن عطفِ الجملِ.

قلتُ: لا يجوزُ؛ لأنَّ الاسمَ حينئذٍ هو وخَبَرُه معطوفان على الجملةِ بأسرِها، فالخبرُ ثابتٌ، وخبرُ هذه الحروفِ فيه معنًى زائدٌ على خبرِ معنَى الابتداءِ، ألَا تراه بعدَ (لعلَّ) و(ليت) غيرَ ثابتٍ، وبعد (كأنَّ) فيه معنَى التشبيه.

ولهذا لم يُجِزْ س[2] أن تقولَ: «تبًّا له وويحٌ»، على تقديرِ: «وويحٌ له»، ويكونُ قد حُذِفَ «له» الذي هو خبرُ (ويحٌ)؛ لدلالةِ المتقدِّمِ عليه؛ لَمَّا اختَلفَ معنَيَاهما.

واعلَمْ أنَّك في نحوِ: «عَلِمْتُ أنَّك فاضلٌ وعمرٌو»، يجوزُ لك في (عمرو) الوجهان، وفي: «بَلَغَنِي أنَّك فاضلٌ وعمرٌو»، لا يجوزُ لك أن يكونَ إلا مِن قبيلِ عطفِ المفرداتِ، وإلا لَزِمَ كَونُ الجملةُ فاعلةً، فتَدَبَّرْه.

هذا معنَى كلامِ ابنِ عُصْفُورٍ بإيضاحٍ، والحمدُ للهِ الذي هدانا لهذا.

وحــذف متبــوع بــدا هنــا اســتَبِح وعطفُــك الفعــلَ علــى الفعــل يصــح

[(يَصِحّ)]: ابنُ عُصْفُورٍ[3]: بشَرْطِ اتفاقِهما في الزمانِ، والأحسَنُ أن يتَّفقا في الصيغةِ مع اتفاقِهما في الزمانِ، وقد تختلفُ الصِّيَغُ مع اتفاقِ الأزمنةِ، كقولِه تعالَى:

---

(١) في المخطوطة: فعد، وهو سهو.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٣٤.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٥٠.

﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ﴾[1].

ع: وقولِه: ﴿إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ﴾، ثمَّ قالَ: ﴿وَيَجْعَل لَّكَ﴾[2] في قراءةِ مَن جَزَمَ[3].

وقالَ[4] الشاعرُ[5]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ.....

البيتَ.

واعطِفْ على اسمٍ شِبْهِ فعلٍ فِعْلا ... وعكسًا استَعْمِلْ تجِدْه سهلا

قالَ الشاعرُ[6]:

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الفَقْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةً ... بِأَهْلِ القِبَابِ مِنْ نُمَيْرِ بْنِ عَامِرِ

ح[7]: ومنه: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسْطِ وَأَقِيمُوا۟﴾[8]، أي: بأن أَقْسِطوا وأَقِيموا،

---

(١) الحج ٦٣.

(٢) الفرقان ١٠.

(٣) قراءة نافع وأبي عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم. انظر: السبعة ٤٦٢.

(٤) يستكمل النقل من ابن عصفور.

(٥) بتمامه:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني ... فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني

والبيت لرجل من سلول، وهو من الكامل انظر: الكتاب ٣/ ٢٤ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٤٥.

(٦) البيت من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٠١ وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٠٦.

(٧) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٥/ ٣٧.

(٨) الأعراف ٢٩.

وهذا أَوْلَى مِن قولِ ش[1]: إنَّه معمولٌ لـ «قُلْ» محذوفةٍ، أي: وقلْ: أَقِيموا.

ع: نظيرُه: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا﴾[2]، أي: بعدَ أن آمنوا وشَهِدوا.

● ● ●

(١) يقصد به الزمخشري في (الكشاف). انظر: (الكشاف) له ٢/ ٩٩.

(٢) آل عمران ٨٦.

البدل

التابع المقصود بالحكم بلا ... وَاسِطَةٍ هو المسمى بَدَلا

هذا الحدُّ أَوْلَى مِن قولِ ابنِ الحاجِبِ[1]: تابعٌ مقصودٌ بما نُسِبَ إلى المتبوعِ دونَه؛ لورودِ: «قامَ زيدٌ بل عمرٌو»، و: «اضرِب زيدًا بل عمرًا».

ويدلُّ على أنَّ البدلَ هو المقصودُ بالحكمِ لا ما قبلَه: بدلُ البعضِ والاشتمالِ والغلطِ، فدلَّ ذلك في بدلِ الكُلِّ على أنَّه كذلك، فهذا ما يجاب به عن مَن[2] عسى أن يقولَ: لا نُسلِّمُ أنَّ البدلَ هو المقصودُ دونَ الأوَّلِ.

وقد يُقالُ: إنَّ بدلَ الكُلِّ مع الثاني كشيءٍ واحدٍ، فمُحَالٌ أن يكونَ الشيءُ مرادًا وغيرَ مرادٍ.

فيُجابُ: بأنَّا أردنا الثانيَ بالنسبةِ، وإن كانَ الأوَّلُ بمعناه، ولا مانعَ مِن ذلك.

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[3]: وقولُهم: إنَّه ـ يعني: البدلَ ـ في حُكْمِ تَنْحِيةِ الأوَّلِ، إيذانٌ مِنهم باستِقْلالِه بنفسِه.

فكتبَ عليه الأُستاذُ[4]: هذا تفسيرٌ جَيِّدٌ لقَوْلِ مَن يقولُ: إنَّ الأوَّلَ في نِيَّةِ الطَّرْحِ،

---

(١) انظر: (الكافية) له ٣١.

(٢) كذا مفصولة بخط ابن هشام.

(٣) انظر: (المفصل) له ١٤٨.

(٤) يقصد به الشلوبين.

وهذا قولُ أبي عُثْمانَ[١]، وقَلَّ مَن يتلقَّاه على هذا، بل يجعلونَه خِلافًا، فَعَلَ ذلك أبو العَبَّاس[٢]، ونَسَبَ ابنُ بَابَشَاذَ[٣] القَوْلَ بأنه لَغوٌ إلى أبي العَبَّاسِ، وغَلِطَ فيه. مِن (حَوَاشيه)[٤] رحمه الله تعالى.

مطابقا أَو بَعْضًا او ما يُشْـتَمل[٥] عَلَيْـه يُلْفَـى أَو كمعطوفٍ ببـلْ

قولُه: (أو ما يشتمل): قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[٦]: إنهم اختَلفوا في تفسير بدل الاشتمال؛ فقال الزَّجَّاجُ[٧]: هو الذي يكونُ صفةً للأوَّلِ، كـ: «أعجبني زيدٌ عِلْمُه»، ويُبطِلُه نحوُ: «أعجبني زيدٌ فرسُه».

وقيلَ: هو المشتمِلُ على الأوَّلِ والمحيطُ به، وذلك نحوُ: «سُرِقَ عبدُ الله ثوبُه»؛ لأنَّ (الثوب) يشتمِلُ على (عبد الله) ويُحيطُ به، ورُدَّ بـ: «سُرِقَ زيدٌ فرسُه».

والحقُّ أنَّه ما اشتَمَلَ متبوعُه عليه، وأعني بذلك: أنَّه يجوزُ الاكتفاءُ بالمتبوعِ عنه، نحوُ: «سُرِقَ عبدُ الله ثوبُه»، أو: «فرسُه»؛ لأنَّه قد يُقالُ: «سُرِقَ عبدُ الله»، وأنت

---

(١) انظر: الأصول ٢/ ٣٠٤ وما بعدها.

(٢) انظر: (المقتضب) له ٤/ ٢٩٥ وما بعدها.

(٣) انظر: (شرح المقدمة المحسبة) له ٢/ ٤٢٣.

(٤) يقصد (حواشي الشلوبين على المفصل). انظره في: ٤٠١.

(٥) كذا الضبط بخط ابن هشام.

(٦) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٨١ وما بعدها.

(٧) لم أقف على كلام للزجاج في هذا، وكذا نسبه أبو حيان في (التذييل والتكميل) ١٣/ ٢٥، وهو عند ناظر الجيش في (تمهيد القواعد) ٧/ ٣٤١٣ منسوب إلى الزجاجي. انظر: (الجمل) له ٣٥.

تعني الثوبَ، ومنه: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ﴾[1]؛ لأنَّه يجوزُ أن لا تذكرَ النارَ؛ لأنَّه قد عُلِمَ أنَّ قَتْلَهم للنارِ التي أعدُّوها في الأخدودِ لحَرْقِ المؤمنين والمؤمناتِ، لا للأخدودِ نفسِه، وتقولُ: «أعجبني زيدٌ حُسْنُه»، ولا يجوزُ: «أعجبني زيدٌ غلامُه»؛ لأنَّه لا يجوزُ: «أعجبني زيدٌ»، وأنت تريدُ: غلامه.

ولا يكفي في بدلِ الاشتمالِ كَونُ الثاني يُفهَمُ مِن الأوَّلِ، بل لا بدَّ أن يجوزُ استعمالُ الأوَّلِ وَحْدَه، فلا تقولُ: «أَسْرَجْتُ القَوْمَ دابَّتَهم»، وإن كانَ قد عُلِمَ أنَّك إذا قلتَ: «أَسْرَجْتُ القومَ» أنَّك إنَّما أَسْرَجْتَ دابَّتَهم، لكنَّه لا يجوزُ: «أَسْرَجْتُ القَوْمَ»، وتقولُ: «سُرِقَ زيدٌ ثوبُه»؛ لأنَّك قد تقولُ: «سُرِقَ زيدٌ»، وتعني: ثوبَه.

ع: مِن بدلِ الاشتمالِ: ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[2]، أي: يستبشرون بأن لا خوفٌ عليهم.

وذا للاضرابِ اعْزُ إن قَصْدًا صَحِب ... ودُونَ قَصْدٍ غلَطٌ بِهِ سُلِب

ابنُ عُصْفُورٍ[3]: بدلُ الغَلَطِ والنِّسيانِ لم يَرِدْ بهما سماعٌ، وإنَّما أجازَهما النحاةُ بالقياسِ.

والأَحْسَنُ فيهما أن تأتِيَ بـ (بَلْ)؛ لئلا تُتَوَهَّمَ الصفةُ إذا قلتَ: «مررتُ برجلٍ حمارٍ»، وأنَّك أردتَ: «برجلٍ جاهلٍ».

ومِن النحاةِ مَنْ زعمَ أنَّ ذلك قد وَرَدَ، واستدلَّ بقولِ ذي الرُّمَّة[4]:

---

(١) البروج ٤ ـ ٥.

(٢) آل عمران ١٧٠.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٨٢ وما بعدها.

(٤) البيت من البسيط. انظر: الديوان ١/ ٣٢ والكامل ٢/ ٦٩١.

لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وَفِي اللِّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبُ

لأنَّ الحُوَّةَ: السَّوادُ الخالِصُ، واللَّعَسَ: سوادٌ يَضْرِبُ إلى الحُمْرةِ.

ولا حجَّةَ فيه؛ لاحتمالِ أن يكونَ اللَّعَسُ صفةً لـ (حُوَّة)، كأنَّه قيلَ: حُوَّةٌ لَعْسَاءُ، أي: حُوَّةٌ مَشُوبةٌ بحُمْرةٍ.

واختُلفَ في بدلِ البَدَاءِ، كما حكى أبو زيدٍ[1]: «أكلتُ لحمًا سمكًا تمرًا»، في قَوْلِ مَن أرادَ الإخبارَ بأَكْلِ اللَّحمِ، ثم بدا له الإخبارُ بأكلِ السَّمكِ، ثمَّ بالتَّمرِ، وقولِ الشاعرِ[2]:

مَا لِيَ لَا أَبْكِي عَلَى عِلَّاتِي

صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَيْلَاتِي

فقيلَ: إنَّه مِن بابِ البدلِ، وقيلَ: مِن بابِ العطفِ، وحَذْفِ العاطفِ، والحقُّ أنَّ الوجهَينِ ممكنان.

والذي يُستدلُّ به على إثباتِ بدلِ البَدَاءِ قولُه عليه الصلاةُ والسلامُ[3]: «وما كُتبَ له نِصْفُها ثُلثُها»، إلى: «عشرُها»؛ إذ ليسَ المرادُ: ما كُتِبَ له النِّصفُ مع الثُّلثِ، وكذا الباقي؛ لأنَّ ذلك ليسَ لشخصٍ واحدٍ.

وفي الحديثِ: «إنَّ الرجلَ ليُصَلِّي الصلاةَ وما كُتِبَ له ثُلثُها رُبعُها خُمسُها

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ٢٩١.

(٢) البيتان من مشطور الرجز، وفي غيره من المصادر: «أسْقِي»، بدل: «أبكي». انظر: تهذيب اللغة ٤/ ١٥٦ والخصائص ١/ ٢٩١.

(٣) انظر: مسند البزار ٦/ ٢٧٤١، وسيأتي ابن هشام بالحديث بتمامه بعدُ.

سُدسُها ثُمنُها تُسعُها عُشرُها»، وحَمَلوا عليه قولَ عُمَرَ رضي الله عنه لحَفْصَةَ[1]: «لا يَغُرَّنَّكِ هذه التي أعجبَها حُسْنُها حُبُّ رسولِ الله ﷺ إيَّاها»، وقد قيلَ: إنَّه بدلٌ مِن (هذه) بدلَ اشتمالٍ.

كَــزُرْهُ خَالِــدًا وقَبِّلْــه اليَــدا واعرِفْــه حَقَّــهُ وخُــذْ نــبلًا مُــدَا[2]

ومِــن ضَــميرِ الحاضِــرِ[3] الظـاهِرَ لاْ تُبدِلْـــهُ إلّا مــا إحَاطَـــةً جَـــلا

أجازَ الكوفيون والأَخْفَشُ[4] ذلك دونَ شَرْطٍ، قالَ[5]:

بِكُــمْ قُــرَيْشٍ كُفِينَــا كُــلَّ مُعْضَــلَةٍ وَأَمَّ نَهْــجَ الهُــدَى مَــنْ كَــانَ ضِــلِّيلَا

وأعربَ الزَّمَخْشَريُّ[6]: ﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ﴾[7] بدلًا مِن «لكم»، وهو موافقٌ لقَوْلِ الجماعةِ.

إنما لم يُبدلْ مِن ضميرِ الحاضرِ بدلَ شيءٍ مِن شيءٍ؛ لأنَّ فائدةَ بدلِ الشيءِ مِن الشيءِ إزالةُ اللَّبْسِ، وهذا لا... بخلافِ ضميرِ الغائبِ.

---

(١) انظر: صحيح البخاري ٤٩١٣ و٥٢١٨.

(٢) كذا بخط ابن هشام.

(٣) في المخطوطة: الحاضرَ، بفتحة على الراء، وهو سهو.

(٤) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٢٩٣.

(٥) البيت من البسيط، و(مُعْضَلَةٍ) كذا ضبطها ابن هشام. انظر: شرح التسهيل.

(٦) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٥٣١.

(٧) الأحزاب ٢١، ومن تمامها: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ﴾.

والأَخفَشُ[1] أجازَه، مستدلًّا بالسماعِ، كقولِه: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ [إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ] الَّذِينَ خَسِرُوا﴾[2]، وهو عندَنا مستأنَفٌ، وقولُه[3]:

.... فَـــــاعْرِفُونِي حُمَيْـــــــــدًا............

... عندَنا على الاختصاصِ، أو بتقديرِ: أعني.

وبالقياسِ على ضميرِ الغائبِ؛ لأنَّه لا لَبْسَ فيه أيضًا، ولهذا لم يُنعَتْ.

قلنا: لم نمتنِعْ مِن نعتِه لأنَّه لا... فيه؛ بل لأنَّه قائمٌ مقامَ ما لا يُنعَتُ، وهو الظاهرُ المكرَّرُ، وأمَّا الذي مَنَعْنا نعتَه؛ لأنَّه لا يُلبِسُ: ضميرُ الحاضرِ، وأمَّا ضميرُ الغائبِ فإنَّه إن... على ملبِسٍ كان مثلَه، أو على غيرِ ملبِسٍ فهو غيرُ ملبِسٍ.

ع: وإنَّما أجزنا بدلَ الإحاطةِ مِن ضميرِ الحاضرِ؛ لأنَّه ليسَ للبيانِ، بل للتأكيدِ،... مَن نَصَّ عليه إلا ابنَ مالِكٍ[4]؛ فإنَّه محلُّ وِفاقٍ، وهو الحقُّ، وهو ظاهرُ قولِ ابنِ عُصْفُورٍ[5]؛ لأنَّه علَّلَ المنعَ بأنَّه لا إلباسَ فيُرفعَ، وهذا لا يُقالُ في...

اشترَطَ أهلُ بَغْدَادَ[6] في إبدالِ النكرةِ مِن غيرِها أن تكونَ مِن لفظِ الأوَّلِ، قالُوا:

---

(١) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٢٩٣.

(٢) الأنعام ١٢.

(٣) بتمامه:

أنـــا شـــيخُ العشـــيرةِ فـــاعرفوني حميـــدًا قـــد تـــذرَّيت السَّـــناما

والبيت لحميد بن حريث بن بحدل الكلبي، وهو من الوافر. انظر: الحجة ٤١١ والمنصف ١/ ١٠.

(٤) انظر: (شرح التسهيل) له ٣/ ٣٣٤.

(٥) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٩٠.

(٦) انظر: المحتسب ١/ ٣٢٥.

لم يُسمَعْ إلا كذلك، كقولِه تعالَى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ﴾[1]، وقولِ الشاعرِ[2]:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ..... ....

واشتَرطُوا أيضًا أن تكونَ موصوفةً، ووافقَهم على هذا الشَّرطِ أهلُ الكوفةِ.

و... أنَّه لا يُشترَطُ أكثرُ مِن أن يكونَ مفيدًا، قالَ الشاعرُ[3]:

فَلَا وَأَبِيكَ خَيْرٍ مِنْكَ إِنِّي

فـ «خيرٍ منك» بدلٌ لا صفةٌ؛ لأنَّه نكرةٌ، و(أبيك)...، وقالَ الآخَرُ[4]:

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي جِلَّانَ كُلَّهِمِ ... كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُولٍ وَلَا قِصَرِ

فـ «لا طُولٍ ولا قِصَرٍ» نكرتان، وهما بدلان... «ساعد الضبِّ»، ولم يُنعتا، ولا هما مِن لَفْظِ الأوَّلِ، ولا يجوزُ أن يكونا نعتين؛ لأنَّ «ساعد الضبِّ» معرفةٌ، وأيضًا فإنَّ قولَك: «بمحمدٍ رجلٍ» مفيدٌ؛ لأنَّه يُمكِنُ أن يكونَ (محمد) اسمَ امرأةٍ؛ لأنَّ

---

(١) العلق ١٥ ـ ١٦.

(٢) بتمامه:

وكنتُ كذي رِجْلَيْنِ رجلٍ صحيحةٍ ... ورجلٍ رمى فيها الزمانُ فشَلَّتِ

والبيت لكثير عزة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٩٩ والكتاب ١/ ٤٣٣.

(٣) بتمامه:

فَلَا وَأَبِيكَ خَيْرٍ مِنْكَ إِنِّي ... لَيُؤذِينِي التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ

والبيت لشمير بن الحارث الضبي، وهو من الوافر. انظر: النوادر لأبي زيد ٣٨٢ والحجة ١/ ١٥٠.

(٤) البيت من البسيط. انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢١١ والحيوان ٦/ ٣٧٣.

الرجلَ قد يُسمَّى باسمِ المرأةِ، وكذا المرأةُ تُسمَّى باسمِ الرجلِ، قالَ الشاعرُ(١):

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَلِكٍ أَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

وقالَ الآخَرُ(٢):

يَا جَعْفَرٌ يَا جَعْفَرٌ يَا جَعْفَرُ

إِنْ أَكُ دَحْدَاحًا فَأَنْتِ أَقْصَرُ

أو اقتضَى بَعضًا أَوِ اشْتِمالا كإِنَّكَ ابتِهاجَكَ اسْتَمالا

وبَدَلُ المُضَمَّنِ الهمزَ يَلِي همْزًا كمَن ذا أَسَعِيدٌ أم علي

قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ(٣) في: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى﴾(٤): إنَّ «أَرُونِي» بدلٌ مِن «أرأيتم»؛ لأنَّه بمعنَى: أخبروني عن هؤلاء الشركاءِ وعن ما(٥) استَحقُّوا به الإلهيةَ والشركةَ؛ أروني أيَّ جزءٍ مِن أجزاءِ الأرضِ استَبَدُّوا بخَلْقه دونَ اللهِ، أم لهم مع اللهِ شركةٌ في خلقِ السمواتِ، أم معهم كتابٌ مِن عندِ اللهِ ينطقُ بأنَّهم شركاؤه، فهم على حجةٍ وبرهانٍ مِن ذلك الكتابِ؟

(١) البيت لعبد الله بن جذل الطعان، وهو من الطويل. انظر: العقد ٦/ ٣٨ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٣.

(٢) البيتان لأعرابي، وهما من مشطور الرجز. انظر: الكامل ١/ ١٢٥ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٣.

(٣) انظر: (الكشاف) ٣/ ٦١٧.

(٤) فاطر ٤٠.

(٥) كذا مفصولة بخط ابن هشام، وقد سبق التنبيه على أمثال هذا.

وقالَ مَن رَدَّ عليه[1]: هذا البدلُ لا يصحُّ؛ لأنَّه إذا أُبدِلَ ممَّا دخلَ عليه الاستفهامُ فلا بدَّ مِن دخولِ الأداةِ على البدلِ.

ع: لا نُسلِّم ذلك؛ إذا... الاستفهام ليسَ على طريقِه؛ لأنَّ «أرأيتم» قد فسَّرها س[2] وغيرُه مِن العلماءِ... أخبرني، فزالَ هذا المعنَى.

قالَ[3]: وإبدالُ الجملة من الجملة لم يصح في كلامهم.

ع[4]: لا مانعَ مِنه إن سلَّمنا أنه لم يُعهَد، ولا ينبغي أن يَتَوقَّفَ على السماعِ إذا كانَ ظاهرُ الصناعةِ يأباه.

قالَ[5]: والذي أختارُ: أنَّ «أرأيتم» بمعنى: أخبروني، وهي تطلبُ مفعولَين، أحدُهما منصوبٌ، والآخَرُ مشتمِلٌ على استفهامٍ، كقولِهم: «أريتك زيدًا ما صنع؟»[6]، فالأوَّلُ: «شركاءكم»، والثاني: «ماذا خلقوا»، و«أروني» اعتراضٌ وتسديدٌ وتأكيدٌ.

ويَحتملُ أن يكونَ مِن بابِ الإعمالِ؛ لأنَّه توارَد على «ماذا خلقوا»: «أرأيتم» و«أروني»؛ لأنَّ «أروني» قد تُعلَّقُ عن مفعولِها الثاني، كما عُلِّقَت بدونِ همزة...، نحوُ: «أما ترى أيُّ برقٍ هاهنا؟»[7]، ويكونُ قد أُعمِلَ الثاني على المختارِ عندَ ص.

---

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٩/ ٣٨.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٣٩.

(٣) يقصد به أبا حيان.

(٤) لعلها كذلك في المخطوطة.

(٥) يقصد به أبا حيان.

(٦) من أقوال العرب. انظر: الأصول ٢/ ١٣٠.

(٧) من أقوال العرب. انظر: الكتاب ١/ ٢٣٦.

ع: هذا وجهٌ صحيحٌ، وكذا الذي قبلَه، إلا أنَّ إعرابَ الزَّمَخْشَريِّ أبدعُ وأوقعُ في النَّفْسِ وأذهبُ في طريقِ... والبيانِ.

ويُبْـدَلُ الفِعـلُ مـن الفعـلِ كمَـنْ يَصِـلْ إلينـا يَسْـتَعِنْ بنـا يُعَـنْ

* * *

النِّداءُ

مَن ضَمَّ نونَ (النداء) جعلَه اسمًا للصوتِ، كـ(الصُّراخِ) و(العُواءِ)، فلا يكونُ مصدرًا، وإن كانَ (الصُّراخُ) و(العُواءُ) ونحوُهما مصادرَ، ومَن كَسَرَ جعلَه مصدرَ: «نادَى».

وللمنـــادَى النـــاءِ أو كالنـــاءِ يـــا ... وأي وآأحــ[1] كــذا أَيــا ثُــمَّ هَيَــاْ

والهمــزُ لِلَّــداني وَوَاْ لِمــن نُــدِبْ ... أو يا وغَيرُ معا واْ لَدَى اللَّبْس اجتُنِبْ معا

قولُ س[2] إنَّ للقريبِ الهمزةَ، وزادَ الجُزُوليُّ[3] وبعضُهم: (أيْ). مِن (شَرْحِ الجُمَلِ)[4].

وغيــرُ منــدوبٍ ومُضــمرٍ ومــا ... جــا مســتغاثا قــد يُعــرّى فاعْلَمــا

قال بِشْرُ بنُ أبي خَازِمٍ[5]:

فَبَــاتَ يَقُــولُ: أَصْــبِحْ لَيْــلُ حَتَّــى ... تَجَلَّــى عَــنْ صَــرِيمَتِهِ الظَّــلَامُ

---

(١) هي المعمول الآن في كتابتها: (آ).

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٩ وما بعدها.

(٣) انظر: (المقدمة الجزولية) له ١٨٧.

(٤) لابن عصفور. انظره في: ٢/ ٨٢.

(٥) البيت من الوافر. انظر: الديوان ٢٠٥ والمفضليات ٣٣٥.

[(وما جا مُستَغاثًا)]: ش[1]: قالَ س[2]: وكذلك المتعجَّبُ مِنه.

ش[3]: لا يُحذَفُ حرفُ النداءِ إلا إن كانَ المنادَى مقبلًا عليه[4] قريبًا منك، قالَه س والنحويون، قالَ س[5] في[6]:

حَـــارِ بْـــنَ كَعْـــبِ.........

إنَّه جَعَلَه بمنزلةِ مَن هو مقبلٌ عليه بحَضْرَتِه يخاطبُه.

قلتُ: وكذا الفَرَزْدَقُ حينَ قالَ[7]:

تَمِـيمَ بْـنَ بَـدْرٍ لَا تَكُـونَنَّ حَـاجَتِي بِظَهْـرٍ فَـلَا يَعْيَـى[8] عَلَـيَّ جَوَابُهَـا

جَعَلهم كالحاضرين لأَمَلِه ورجائِه وطلبِه.

وذَاكَ في اسْـمِ الْجِـنْسِ والمُشَـارِ لَـهْ قَـلَّ ومـن يمنَعْـه فانصُـر عاذِلَـهْ

وابـنِ المعـرَّفَ المُنـادَا[9] الْمُفْـرَدا علـى الَّـذي في رفعِـه قَـدْ عُهِـدَا

---

(١) يقصد به الشلوبين. انظر: (حواشي المفصل) له ١٤١.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣١.

(٣) يقصد به الشلوبين. انظر: (حواشي المفصل) له ١٣٩.

(٤) عند الشلوبين: عليك.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٠.

(٦) بتمامه:

حـارِ بـنَ كعـبٍ أَلَا الأحـلامُ تزجـرُكم عنِّـي وأنـتم مـن الجُـوفِ الجَمَـاخِيرِ

والبيت لحسان بن ثابت، وهو من البسيط. انظر: الديوان ١/ ٢١٩ والكتاب ٢/ ٧٣.

(٧) البيت من الطويل. انظر: الديوان ١/ ١٤٥ والكامل ٢/ ٦١١.

(٨) كذا بخط ابن هشام.

(٩) كذا بخط ابن هشام.

فتقولُ: «يا زيدُ»، و: «يا زيدانِ»، و: «يا زيدونَ»، وفي (مثنًى): «يا مثنَّى»، بلا تنوينٍ، وكذا: (معلًّى).

وكلُّ مقصورٍ في النداءِ فإنَّه يَسقُطُ تنوينُه؛ لأنَّه علامةٌ لحركةِ الإعرابِ؛ لأنَّه تابِعُها، فلا يجتمِعُ معها.

والمنقوصُ أيضًا يَسقُطُ منه تنوينُه، تقولُ في (قاضٍ): «يا قاض»، وهل ترجعُ بالياءِ؟

فيه قولان:

قالَ الخَلِيلُ[١]: نَعَمْ، ورجَّح ذلك بعضُهم.

وقالَ يُونُسُ[٢]: لا، ورجَّحَه س[٣].

وذكر بعضُ المتأخرين وجهًا غيرَ هذا، وهو أنَّه ينوَّنُ، ويُجعلُ التنوينُ عوضًا مِن الياءِ المحذوفةِ، وقالَ: فإذا ناديتَ رجلًا سمَّيته بـ (في) و(لي)[٤] فإنَّ الكلَّ أجمعُوا على إثباتِ الياءِ؛ لئلا يجتمِعَ على الكلمةِ إخلالانِ بحذفَينِ، قالُوا: وكذا إذا قلتَ: «يا مُرِي»، تريدُ اسمَ الفاعلِ مِن «أرَى»، وقد ذكرَ سِيبَوَيْهِ[٥] مذهبَه في هذه المسألةِ في بابِ الوَقْفِ. مِن (حَوَاشي الشَّلَوْبِين)[٦] رحمَه اللهُ تعالَى.

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١٨٤.

(٢) انظر: السابق.

(٣) انظر: السابق.

(٤) كذا بخط ابن هشام، وهو عند الشلوبين المنقول منه: «يفي» و«يلي»، وعند أبي حيان في (التذييل والتكميل) ١٣/ ٢٧٥: «يفِ».

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ١٨٤.

(٦) حواشيه على المفصل. انظره في: ١١٥.

ع: واعلَمْ أنَّ في سقوطِ التنوينِ مِن المقصورِ في حالةِ النداءِ وثبوتِه فيه في غيرِ ذلك دليل قاطع[١] على تقديرِ حركةِ الإعرابِ، أَلَا ترَى أنَّ التنوينَ لَمَّا كانَ تابعًا للحركةِ المقدَّرةِ كانَ سائغًا، ولَمَّا كانت المقدَّرةُ حركةَ بناءٍ لا إعرابٍ لم[٢] يَسُغْ لذلك مجيئُه، بل بَقِيَت الألفُ سالمةً مِن الحذفِ؛ لمُلاقاتِه.

وممَّا يجعلُك قاطعًا بتقديرِها أنَّها لو لم تكن لم يكن لقَلْبِ الياءِ في (هُدًى) والألفِ في (عصًا) وجهٌ.

... و(مَكْذَبان)، ما حكمه؟

فالجوابُ: أنَّ هذا النوعَ عُهِدَ في رَفْعِ مثلِه أن يُضَمَّ، وإن كانَ لم يُستعمل مرفوعًا ولا غيرَه؛ لمُعارِضٍ.

وانوِ انضمامَ ما بَنَوا قبلَ النِّدا ... ولْيُجْرَ مُجرى ذي بناءٍ جُدِّدا

والمفردَ المنكورَ والمُضافا ... وشِبْهَهُ انْصِبْ عادِمًا خِلافا

ونحوَ زيدٍ ضُمَّ وافتَحنَّ من ... نحوِ أزيدُ بنَ سعيدٍ لا تَهِنْ

والضم إن لم يَلِ الابنُ عَلَما ... ويَلِ الابنَ عَلَمٌ قد حُتِما

شَرْطُ إسقاطِ التنوينِ وجوازِ الإتباعِ أن يكونَ (ابن) صفةً مفردًا مكبَّرًا غيرَ مفصولٍ بينَه وبينَ الموصوفِ بينَ عَلَمَيْنِ أو ما يَجرِي مَجراهُما. مِن (حَوَاشي

(١) كذا بخط ابن هشام، والصواب: دليلًا قاطعًا.

(٢) في المخطوطة: ولم، وهو سهو.

الشَّلَوْبين)[1].

و(البنتُ) كـ(الابن) في حذفِ التنوينِ، فتقولُ: «هذه هندُ بنتُ زينبَ»، في لغةِ مَن صَرَفَ (هندًا).

ع: يحصُلُ عن وقوعِ (ابن) صفةً بينَ عَلَمَيْنِ أوَّلُهُما المنادَى حُكْمانِ: جوازُ إتباعِ الأوَّلِ للثاني، ووجوبُ حذفِ الألفِ.

وكذا إن كانَ الأوَّلُ غيرَ منادًى يحصُلُ حكمان: أحدُهما: حذفُ الألفِ، كما في الأوَّلِ، والثاني: حذفُ تنوينِ الأوَّلِ.

ولا إتباعَ هنا، ولا حذفَ في الأوَّلِ في النداءِ، وأمَّا في غيرِه فالصفةُ كالموصوفِ، ولأنَّ المنادَى لا تنوينَ فيه، ولو اجتمعَ التنوينُ في النداءِ، وفي غيرِه التخالُفُ؛ لكانَ الحُكْمُ واحدًا.

وعلَّةُ هذه الأحكامِ أنَّ الموصوفَ والصفةَ كالشيءِ الواحدِ، وقد كثُرَ استعمالُ هذه الصفةِ بعينِها؛ فلذلك أُجرِيا مُجرَى الاسمِ الواحدِ في حذفِ تنوينِ الأوَّلِ وهمزةِ الثاني؛ إشعارًا بأنَّه ليسَ كالذي يَحتاجُ إلى الهمزةِ؛ لأنَّه كالوَسَطِ، فلا يُبتدَأُ به، وأُتبِعَ الأوَّلُ للثاني كما في: (امرُؤ)، و(ابنُم).

في (البَحْرِ)[2] في سورةِ (المائدة) في آخرِها أنَّ مذهبَ الفَرَّاءِ[3] أنَّ الصحيحَ والمعتلَّ سواءٌ، فتقولُ في: «يا عيسى ابنَ مريمَ»: إنَّ (عيسى) يجوزُ أن يكونَ المقدَّرُ

---

(١) حواشيه على المفصل. انظره في: ١٢٣.

(٢) يقصد (البحر المحيط) لأبي حيان. انظره في: ٤/ ٤٠٥.

(٣) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٣٢٦.

فيه ضمةً أو فتحةً، وأنَّ أبا البقاءِ[1] وافَقَه، وأنَّ قَوْلَ الجمهورِ أنَّه لا تُقدَّرُ الفتحةُ، بل الضمةُ خاصةً.

ع: وكذا قالَ النَّاظمُ: إنَّ الضمةَ لا تُقدَّرُ غيرَها في هذا النَّحْوِ، ذكرَ ذلك في (التَّسْهيلِ)[2] و(العُمْدةِ)[3] و(شرحِهما)[4].

واضْمُمْ أَوِ انصِبْ ما اضطرارا نونا مما له استحقاقُ ضم بُيِّنا

وباضطِرارٍ خُصَّ جمعُ يا وأَلْ إلَّا مَعَ الله ومحكيِّ الجُمَلْ

قالَ ابنُ السَّرَّاجِ[5]: وأهلُ بَغْدادَ يقولون: «يا الرجلُ»، ويقولون: لم نَرَ موضعًا يدخلُ فيه التنوينُ يمتنعُ مِن (أل)، وأجازَ ابنُ سَعْدانَ[6]: «يا الأسدُ شِدَّةً»، و: «يا الخليفةُ جودًا»، وكذا كلُّما[7] فيه (أل). مِن الشَّلَوْبِين[8].

والأَكثرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْويضِ وشَذَّ يا اللَّهُم في قَريضِ

---

(١) انظر: (التبيان) له ١/ ٤٧١، وفي المخطوطة: الزمخشري، وهو سهو، والتصويب من (البحر المحيط) المنقول منه، أيضًا ليس للزمخشري كلام في المسألة.

(٢) انظره في: ١٨٠.

(٣) انظر: (شرح العمدة) ١/ ٢٦٣.

(٤) انظر: (شرح التسهيل) ٣/ ٣٩٣ وما بعدها، و(شرح العمدة) ١/ ٢٦٥ وما بعدها.

(٥) انظر: (الأصول) له ١/ ٣٧٢.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨.

(٧) كذا موصولة بخط ابن هشام، وقد سبق التنبيه على أمثال هذا قبلُ.

(٨) انظر: (حواشي المفصل) له ١٣١ وما بعدها.

نظيرُه قَوْلُ العبَّاسِ بنِ عبدِ المطَّلِب، أنشدَه في (الكامِلِ)(١) على الجمعِ بينَ الألفِ والياءَيْن(٢):

.... بِكُـلِّ يَمَـانِيٍّ إِذَا مـا(٣) هُـزَّ صَـمَّمَا

❁ ❁ ❁

---

(١) انظره في: ٣/ ١٢٣٨.

(٢) بتمامه:

ضـربناهمُ ضـربَ الأَحَـامِسِ غُـدْوةً بِكُـلِّ يَمَـانِيٍّ إِذَا هُـزَّ صَـمَّمَا

والبيت من الطويل. انظر: الوحشيات ٦٧ والاقتضاب ٢/ ١٨٣.

(٣) كذا بخط ابن هشام، وهي زائدة ينكسر بها الوزن.

فصلٌ

تـــابعَ ذي الضـــم المضـــافَ دونَ ألْ   ألْزِمْـــه نَصْـــبًا كأزيـــدُ ذا الحِيَـــل

مِن (التَّذْكِرةِ)[1]: قالَ أبو عُمَرَ[2]: «يا زيدُ الطويلُ وذا الجُمَّةِ»: لا يجوزُ فيه غيرُ النصبِ في «ذي الجُمَّة» عطفًا على (زيد)، قالَ: ألَا تراه لا يكونُ صفةً للطويلِ وقد دخلَه الواوُ، وإذا لم يكن صفةً للطويل؛ لأجلِ الواوِ، لم يكن إلا صفةً لـ (زيد).

ع: يعني: صفةً له معطوفةً على صفةٍ، فتعيَّنَ نصبُها؛ لأنَّ الصفةَ المضافةَ تُنصَبُ، وليسَ المعنَى: أنَّ «ذا الجُمَّة» رجلٌ آخَرُ، فيُعطفَ على (الطويل) رفعًا.

قالَ في (المفصَّلِ)[3]: وإذا أُضيفَت ـ يعني: التوابعَ ـ فالنصبُ.

وكَتَبَ عليه الشَّلَوْبِينُ[4]: صوابُه: ما لم تكن الإضافةُ غيرَ محضةٍ، كذا قالَ س[5]، ويظهرُ مِن كلامِ أبي بَكْرٍ[6] التسويةُ بينَ المحضةِ وغيرِها، وأجازَ الفَرَّاءُ[7]: «يا زيدُ ذو الجُمَّةِ»، وأقرَّ بأنَّه لم يُسمَعْ.

---

(١) انظر: (مختار التذكرة) لابن جني ١٨٢.

(٢) يقصد به الجرمي. انظر: الأصول ١/ ٣٧٢ وارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٢.

(٣) انظره في: ٥٢.

(٤) انظر: (حواشي المفصل) له ١٢٢ وما بعدها.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ١٨٣ وما بعدها.

(٦) يعني به ابن السراج. انظر: (الأصول) له ١/ ٣٣٣.

(٧) انظر: (معاني القرآن) له ٢/ ٣٥٥.

ومـا سِـواهُ ارفَـعْ أوِ انصِـبْ واجْعـلا كمُسْـتقلٍ نَسَـقًا وَبَـدَلا

وأجازَ الكوفيونَ والمازنيُّ[1] في البدلِ والنَّسَقِ ما جازَ في غيرِهما مِن التوابعِ قياسًا، والسماعُ بخلافِه، كَتَبَه الشَّلَوْبِينُ[2].

وإن يكـن مصحوبَ ـعا أل مـا نُسِـقا ففيـه وجهـان ورفـعٌ يُنتَقـى

وأيُّهـا مَصْحُوبُ أَلْ بعـدُ صِـفَه يَلْـزم بـالرفع لَـدَا[3] ذِي المعرِفَـه

قولُه: (مصحوبُ أل): يعني: الجنسيةَ، كذا صرَّحَ به في (التَّسْهِيلِ)[4]، ولهذا رُدَّ على الزَّمَخْشَرِيِّ[5] في إعرابِه اسمَ اللهِ تعالَى صفةً لاسمِ الإشارةِ.

نَعْتُ المبهَمِ يلزمُ رفعُه، والمازنيُّ[6] يُجيزُ نصبَه.

وقالَ الصَّيْمَريُّ[7]: في (هذا) وجهانِ: إن جعلتَها وُصْلةً كـ (أَيٍّ) فليسَ إلا الرفعُ، وإلا جازَ النصبُ، وسوَّى بينَ (أَيٍّ) و(هذا).

وزعمَ الأَعْلَمُ في (الرسالةِ الرَّشِيدِيةِ)[8] أنَّه لا تُوصَفُ (أَيٌّ) بما فيه (أل) ممَّا

---

(١) انظر: الأصول ١/ ٣٧٢.

(٢) انظر: (حواشي المفصل) له ١٢٢.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) انظره في: ١٨١.

(٥) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٦٠٥.

(٦) انظر: معاني القرآن للزجاج ١/ ٩٨ و٢٢٩ و٤٠٩.

(٧) انظر: (التبصرة والتذكرة) له ١/ ٣٤٥.

(٨) انظر: (حواشي المفصل) للشلوبين ١٢٨.

هو مثنًى أو مجموعٌ مِن الأعلامِ: «يا أيُّها الزيدان»، و: «يا أيُّها الزيدون».

ع: وأمَّا إن كانَ المثنَّى والمجموعُ بغيرِ (أل) فلا خلافَ فيه، قالَ[1]:

أَيُّهَـــذَانِ كُـــلَا زَادَكُمَـــا وَدَعَـــانِي وَاغْفُـــلَا فِـــيمَنْ غَفَـــلْ

لا تُنعت (أيٌّ) بما فيه (أل) لِلَمْحِ الصفةِ أو للغلبةِ، كـ: (الحارثِ)، و(الصَّعِقِ)، لا تقولُ: «يا أيُّها الحارثُ»، ولا: «يا أيُّها الصَّعِقُ».

وإنَّما أَلْزَمُوا (أيًا) الوصفَ في النداءِ كما أَلْزَمُوا (مَن) في: «مررتُ بمَن مُعْجِبٍ لك»، و(الجَمَّاءَ) في قولِهم: «الجَمَّاءَ الغَفِيرَ»[2].

لم يُنَبِّهْ على لُزُومِ الرَّفعِ لتابعِ تلك الصفةِ؛ لأنَّه يُعلَمُ مِن بابِ الأَوْلَى، قالَ[3]:

يَـــا أَيُّهَـــا الجَاهِـــلُ ذُو التَّنَـــزِّي

وليسَ (ذو) صلةً لـ (أيٍّ)؛ لأنَّها لا تُوصَفُ بنحوِ...

وأَيُّهَـــذا أيُّهَـــا الـــذي ورِدْ وَوَصْـــفُ أيٍّ بِسِـــوى هـــذا يُـــرَد
وذُو إِشَـــارَةٍ كـــأَيٍّ في الصـــفه إن كـــان تَرْكُهـــا يُفِيـــتُ المعْرِفـــه

واعلَمْ أنَّ الذي يُفارِقُ فيه المبهمُ غيرَه: النعتُ خاصةً، فيُلْتَزَمُ رفعُه، وأمَّا في غيرِه فيجوزُ فيه ما يجوزُ في تابعِ غيرِه، ولهذا تقولُ في غيرِ النعتِ: «يا هذا زيدٌ»، و:

---

(١) البيت من الرمل. انظر: مجالس ثعلب ٤٢ وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٥.

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من مشطور الرجز. انظر: الديوان ٣/ ٦٣ والكتاب ٢/ ١٩٢.

«زيدًا»، و: «يا هذان زيدٌ وعَمْرٌو»، و: «زيدًا وعَمْرًا»، وتقولُ: «يا هذا ذا الجُمَّةِ»، على البدلِ، وإن شئتَ على البيانِ على الموضعِ، و: «ذو الجُمَّةِ»، على أنَّه بيانٌ على اللفظِ.

قالَ الشَّلَوْبِينُ[1]: ونصَّ س[2] على أنَّه لا يُعطَفُ على (أَيٍّ)، ولا يُبدَلُ مِنها.

في نحو سَعْدَ سَعْدَ الأوس يَنْتَصِب ... ثـانٍ وضُمَّ وافْتَحْ أولًا تُصِبْ

❁ ❁ ❁

(١) انظر: (حواشي المفصل) له ١٣١.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٩٣.

المنادى المضافُ[1] إلى ياءِ المتكلم

واجعل منادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيا   كعبدِ عَبْدِي عبدَ عَبْدَا عبدِيا

ذكرَ س[2] أنَّ بعضَ العربِ يقولُ: «يا رَبُّ»، بالضمِّ، يريدُ: «يا ربِّي».

قالَ السِّيرَافي[3]: وإنَّما يكونُ ذلك في الأسماءِ التي الغالِبُ عليها الإضافةُ.

ع: للهِ هذا ما أَحْسَنَه! فإنَّ الدليلَ حينئذٍ قد يظهرُ على إرادةِ الإضافةِ.

وقالَ ابنُ سَعْدَانَ[4] في جميعِ اللُّغاتِ: إنَّها إنَّما تكونُ فيما يكثُرُ نداؤه، وليسَ في غيرِه إلا الإثباتُ، وإذا كانَ المتكلِّمُ مضافًا إليه اسمُ فاعلٍ، نحوُ: «يا قاتلي»، و: «يا ضاربي»، فالإثباتُ لا غيرُ.

وقالَ ابنُ السَّرَّاجِ[5]: إذا قلتَ: «يا ضاربي»، فأردتَ به المعرفةَ كانَ فيه تلك اللغاتُ، فإن أردتَ به النكرةَ لم يَجُزْ إلا الإثباتُ، نحوُ: يا ضاربي اليومَ أو غدًا.

ع: كأنَّه بَنَى على أنَّه حينئذٍ مفعولٌ لا مضافٌ إليه، وكلامُ ابنِ السَّرَّاجِ أخصُّ

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٩.

(٣) لم أقع عليه في مطبوعة (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي، وهو في مخطوطته في (برنستون) ١٦٦/ ب، أفاده الدكتور جابر السريع.

(٤) انظر: (حواشي المفصل) للشلوبين ١٣٦.

(٥) انظر: (الأصول) له ١/ ٣٧٦.

مِن كلامِ ابنِ سَعْدَانَ، وهو مرادُ ابنِ سَعْدَانَ، ولكنَّ أبا بَكْرٍ[1] أفْصَحَ عنه.

في (الكافِيةِ)[2] بعدَ قولِه: (عبدِيَا):

والضـمُّ مَـعْ نِيَّـةِ يَـاءِ الـنَّفْسِ قَـدْ رَوَوا كَـ: ﴿رَبُّ السَّجْنُ﴾ فَاعْرِفْ مَا وَرَدْ

وَ: يَـا بُنَـيَّ، يَـا بُنَـيِّ، في: بُنَـيِّ قُـلْ، وَسِـوَى هَـذَيْنِ مَمْنُـوعٌ لَـدَيّ

وفي (الشَّرْحِ)[3]: حَذْفُ الياءِ أكثرُ مِن إثباتِها، وثبوتُها ساكنةً أكثرُ مِن تحريكِها، وقَلْبُها ألفًا أكثرُ مِن حَذْفِ الألفِ وإبقاءِ الفتحةِ، فهذه خمسةٌ، وذكرُوا سادسًا، وهو الاكتفاءُ بنيَّةِ الإضافةِ، وضمُّ الاسمِ كالمفردِ، وقُرِئَ[4]: ﴿رَبُّ السَّجْنُ﴾[5]، وحكَى يُونُسُ[6]: «يا أُمُّ لا تفعلي»[7]، وبعضُهم يقولُ: «يا رَبُّ اغفرْ لي»، و: «يا قومُ لا تفعلُوا».

وإذا كانَ آخِرُ المضافِ إلى الياءِ ياءً مشدَّدةً كـ: (بُنَيّ)، قيلَ: «يا بُنَيِّ»، بالكسرِ، على التزامِ حَذْفِ الياءِ التي...؛ فرارًا مِن توالي ياءاتٍ، مع أنَّ الثالثةَ كان يُختارُ حذفُها قبلَ وجودِ الثِّنتَينِ، وما بعدَ الاختيارِ إلا الوجوبُ، وبالفتحِ... إبدال ياءِ المتكلِّمِ ألفًا ثم حذفها، أو على حذفِ الثانيةِ وإدغامِ الأولَى في ياءِ الإضافةِ.

---

(١) يقصد به ابن السراج.

(٢) يقصد نظم (الكافية) لابن مالك. انظر: (شرح الكافية الشافية) له ٣/ ١٣٢٣.

(٣) يقصد (شرح الكافية الشافية). انظره في: ٣/ ١٣٢٣ وما بعده.

(٤) رويت هذه القراءة عن رويس. انظر: شواذ القراءات للكرماني ٢٤٦.

(٥) يوسف ٣٣.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٢١٣.

(٧) الذي روي عن يونس أنها بالفتح. انظر: الكتاب ٢/ ٣١٢ والأصول ١/ ٣٤١.

ع: وكلُّ ياءِ إضافةٍ أُدغِمَ فيها ياءٌ فهي مفتوحةٌ، نحوُ: ﴿مَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾[1].

وقد يكونُ: «يا بنيّي»[2] على هذا الوجهِ الثاني، وتكونُ لغةَ بني يَرْبُوعٍ[3] في: ﴿مَا أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ﴾[4].

ع: ولم يَشْرَحْ: (وسِوَى هذين ممنوعٌ لديّ) مع إفهامِه خلافًا، ولم يبيِّن ما حكمُ: «يا غلامِيَ»، هل هو دون: «يا غلامَا»، أو غيرُه؟

ثم استدلالُه بـ «يا ربُّ» لا دليلَ...؛ لجوازِ أن يكونَ مفردًا؛ لأنَّه إنَّما جازَ الاستدلالُ بـ: ﴿رَبِّ السِّجْنُ﴾[5]؛ لحَذْفِ حرفِ النداءِ، فدلَّ على أنَّه غيرُ نكرةٍ تعرَّفت بالإقبالِ؛ لأنَّ نحوَ: «أَطْرِقْ كَرَا»، و: «افْتَدِ مَخْنُوقُ»[6]، ضعيفٌ لا يُقاسُ عليه.

خ: وفتحٌ او كسرٌ وحذفُ اليا استَمرّ   في صح يابنَ أُمِّ صح يابن عمِّ صح لا مَفَرّ

[(خ: وفتحٌ او كسرٌ وحذفُ)]: (والفتحُ والكسرُ وحذفُ): خ[7]، وهي أحسن.

[(في: صح يا ابنَ أُمِّ، يا ابنَ عَمِّ)]: ع: الصوابُ في قولِ: يا ابنَ أُمِّ، يا ابنَ عَمِّ؛ لأنَّ لفظةَ (نحو)[8] تُعطِي الجوازَ في نحوِ: «يا غلامَ أخي».

---

(١) إبراهيم ٢٢.

(٢) يقصد: يا بُنَيَّ.

(٣) انظر: الحجة ٥/ ٢٩.

(٤) هذه قراءة حمزة. انظر: السبعة ٣٦٢.

(٥) سبق تخريجها.

(٦) مثلان من أمثال العرب. انظر: الكتاب ٢/ ٢٣١.

(٧) يعني: في نسخة.

(٨) علق ابن هشام بهذا؛ لأنه كان كتب البيت برواية: «في نحو يابنَ أم»، ثم ظهر له أنه أخطأ فحذفها، وصحح مكانها، ولكنه لم يحذف التعليق عليها.

وما أجودَ قولَ ابنِ الحاجبِ[1]: و«يا ابنَ أُمَّ»، «يا ابنَ عَمَّ» خاصةً مثلُ بابِ: «يا غلام»[2].

[(وحذفُ اليا استمَرّ)]: قَدْ يُوهِمُ: (استمَرّ) الوجوبَ، وليسَ كذلك؛ لأنَّه يجوزُ: «يا ابنَ أُمَّا»، و: «يا ابنَ أُمِّيْ».

وزعمَ الزَّجَّاجي[3] أنَّ إثباتَ الياءِ أفصحُ اللُّغاتِ، وليسَ كذلك؛ لأنَّ لغةَ القرآنِ الحذفُ، قالَ الله تعالَى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ﴾[4]، قُرِئَ فتحًا[5] وكسرًا[6].

وفي النِّـداْ أَبَـتِ أُمَّـتِ عَـرَض   واكْسر أوِ افتح ومن اليا التا عِوض

[(ومِنَ اليَا التَّا عِوَض)]: واختلفوا: هل هي للتأنيثِ أو لا؟

فمذهبُ س[7] والأكثرين أنَّها للتأنيثِ، وإذا وَقَفُوا أبدلُوها، ومذهبُ الفَرَّاءِ[8] لا، ولا يُبدِلُها إذا وَقَفَ.

ع: لا أعرِفُ كُتِبَ هذا مِن أين؟ وهو غيرُ محرَّرٍ.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: (الكافية) له ٢٠.

(٢) في (الكافية): يا غلامي.

(٣) انظر: (الجمل) له ١٦٢، وفي المخطوطة: الزجاج، وهو سهو، وقد نسبه الشاطبي إلى الزجاجي في (الجمل). انظر: المقاصد الشافية ٥/ ٣٤٢.

(٤) الأعراف ١٥٠.

(٥) قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم. انظر: السبعة ٢٩٥.

(٦) قرأ بها ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم. انظر: السبعة ٢٩٥.

(٧) انظر: الكتاب ٢/ ٢١٠ وما بعدها.

(٨) انظر: (معاني القرآن) له ٢/ ٣٢.

أسماءٌ لازمَتِ النِّداءَ

وفُــلُ بَعْــضُ مــا يُخَــصُّ بالنِـدَاْ   لُؤْمــانُ نومــانُ كــذا وَاطَّــردا

ابنُ عُصْفُورٍ في (شَرْحِ الجُمَلِ)[1] ما مُلَخَّصُه: الأسماءُ الخاصةُ بالنداءِ قسمان: مسموعٌ، ومُنْقاسٌ.

فالمسموعُ: «يا أبةِ»، و«يا أمّةِ»، و«اللهمَّ»، و«فُلُ»، وهو كنايةٌ عن العَلَمِ، و«هَنَاه»، وهو كنايةٌ عن النكرةِ.

والمقيسُ: كلُّ ما كانَ مِن الصفاتِ على وزنِ (مَفْعَلان)، نحوُ: (مَكْذَبان)، أو (فُعَل)، نحوُ: (فُسَق)، أو (فَعَالِ)، نحو: (لَكَاعِ)، أمَّا (مَفْعَلان) و(فُعَل) فمبنيَّانِ على الضَّمِّ مثلَ المفردِ، وأمَّا (فَعَالِ) فمبنيٌّ على الكسرِ؛ لمضارعَتِه (حَذَامِ) في العَدْلِ والتأنيثِ والوَزْنِ.

ع: ليسَ (فُلُ) و(فُلَةُ) ترخيمًا لـ(فُلانٍ) و(فُلانَة)، خلافًا للفرَّاءِ[2]؛ إذ ليسَ (فُلُ) عَلَمًا ولا بالتاءِ، ولأنَّ المرخَّمَ لا يبقَى على حرفين، ولأنَّ الترخيمَ في (فُلَة) في الوسطِ، ولحذفِ غير...

(فُلُ) و(فُلَةُ) كنايتان في النداءِ خاصةً، و(فُلَان) و(فُلانةُ) كنايتان عن العَلَمِ مطلقًا في النداءِ وغيرِه، و«كذا وكذا» كنايتان عن العددِ، و(الفُلَان) و(الفُلَانة) كنايتان

---

(١) انظره في: ٢/ ١٠٥ وما بعدها.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٤٣٠.

عن عَلَمِ ما لا يعقلُ، و«كَيْتَ وكَيْتَ» كنايةٌ عن الحديثِ، و(هَنَاه) كنايةٌ عن المنادَى خاصةً. مِن (التَّذْكِرةِ) الفارسية[1].

[**(لُؤْمَانُ نَوْمَانُ)**]: بَقِي عليه: (مَفْعَلان)، وهو مُطَّرِدٌ، كما كتبْناه عن ابنِ عُصْفُورٍ[2].

فِي سَبِّ الْأُنثَى وَزْنُصحـ[3] **يا خَبَاثِ ... والأمرُ هكذا مِنَ الثُّلاثِي**

[**(وَزْنُ**صحـ**)**]: خ: (**نَحْوُ**).

وشاعَ في سَبِّ الذكورِ فُعَلُ ... ولا تَقِسْ وجُرَّ في الشِّعْرِ فُلُ

[**(وشاع في سَبِّ الذُّكُور فُعَلُ)**]: أي: وممَّا يختصُّ بالنداءِ: (فُعَلُ)، وهو شائعٌ في سبِّ الذكورِ.

[**(فُعَلُ)**]: وليسَ مِنه قولُه ـ عليه السلامُ ـ: «لا تقومُ الساعةُ حتى يكونَ أسعدُ الناسِ لُكَعَ ابنَ لُكَعٍ»[4]؛ لأنَّه غيرُ معدولٍ، وإنَّما قُلنا ذلك؛ لأنَّه لا مُوجِبَ لتكلُّفِ العَدْلِ؛ لأنَّه مصروفٌ، فيكون ك: (حُطَمٍ)، و(لُبَدٍ)، وإنَّما جازَ عَدْلُه في النداءِ؛ لأنَّ قياسَ العدلِ أن يكونَ في المعارفِ، والنداءُ يعرِّفُ، فأمَّا بابُ (مَثْنَى) و(ثُلَاثَ) فشاذٌّ في القياسِ. مِن (شَرْحِ الجُمَلِ)[5].

---

(١) يعني بـ(الفارسية) المنسوبةَ إلى أبي علي الفارسي.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ١٠٥.

(٣) كتبها عليها «صحـ»؛ لأنها كانت عنده بخطه: «نحو»، ثم أثبتَ بعدُ أنها نسخة.

(٤) انظر: سنن الترمذي ٢٢٠٩.

(٥) لابن عصفور. انظره في: ٢/ ١٠٨.

في (شَرْحِ الجُمَلِ): «حتى يَلِيَ أمرَ الناسِ لُكَعُ ابنُ لُكَعٍ»(١).

[(ولا تَقِسْ)]: هذا مُخالِفٌ لقَوْلِ ابنِ عُصْفُورٍ(٢): إنه مَقِيسٌ.

[(فُلُ)]: (فُلانٌ) كنايةٌ عن العَلَمِ ـ نحوُ: ﴿فُلَانًا خَلِيلًا﴾(٣)، وهو منصرف، ع: لأصالةِ النونِ، وإلا فلا يُكمِّلُ أقلَّ الأصولِ(٤) ـ و(فُلُ) كنايةٌ عن نكرةِ الإنسانِ، نحوُ: «يا رجلُ»، ويختصُّ بالنداءِ، و(فُلَةُ) بمعنى: (امرأة)، كذلك، ولامُ (فُلُ) ياءٌ أو واوٌ ـ كـ: (دَمٍ)(٥) ـ وليسَ مرخَّمًا مِن (فُلَانٍ)، خلافًا للفرَّاءِ، ووَهِمَ ابنُ عُصْفُورٍ(٦) وابنُ مالكٍ(٧) وصاحبُ (البَسِيطِ)(٨) في قولِهم: (فُلُ) كنايةٌ عن العَلَمِ، كـ(فُلانٍ)، وفي كتابِ س(٩) ما قلناه، بالنَّقلِ عن العربِ. مِن (البَحْرِ)(١٠).

فالحاصلُ أنَّ لنا: (فُلُ)، و(فُلَان)، و(الفُلَان)،...، وكذا في مؤنَّثاتِها.

● ● ●

---

(١) انظره في: ٢/ ١٠٨.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ١٠٧.

(٣) الفرقان ٢٨.

(٤) ما بين الشرطتين إلى هنا من كلام ابن هشام.

(٥) ما بين الشرطتين من كلام ابن هشام.

(٦) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ١٠٦.

(٧) انظر: (شرح التسهيل) ٣/ ٤١٩.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٢٣.

(٩) انظره في: ٢/ ٢٤٨.

(١٠) يقصد به (البحر المحيط) لأبي حيان. انظره في: ٨/ ١٠٢.

الاستِغاثة

إذا استُغِيث اسم منادًى خُفِضا ... باللام مفتوحًا كيا لَلْمُرتضى

وافتح مع المعطوفِ إن كررتَ يا ... وفي سوى ذلكَ بِالكَسْرِ ايتيا(١)

[(إن كَرَّرتَ «يا»)]:

يَا لَقَوْمِي وَيَا لأَمْثَالِ قَوْمِي(٢)

يَا لَعَطَّافِنَا وَيَا لَرِيَاحِ(٣)

[(وفي سِوَى ذلك بالكَسْر)]:

يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ(٤)

---

(١) كذا بخط ابن هشام، بإبدال همزة: «ائتيا».

(٢) بتمامه:

يَا لَقَوْمِي وَيَا لأَمْثَالِ قَوْمِي ... لِأُنَاسٍ عُتُوُّهم في ازديادِ

وهو من الخفيف. انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣٥.

(٣) بتمامه:

يَا لَعَطَّافِنَا وَيَا لَرِيَاحِ ... وأبي الحَشْرَجِ الفتى النَّفَّاحِ

والبيت من الخفيف. انظر: الكتاب ٢/ ٢١٧ والمقتضب ٤/ ٢٥٧.

(٤) بتمامه:

يَبْكِيك نَاءٍ بعيدُ الدار مغتربٌ ... يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

والبيت من البسيط. انظر: المقتضب ٤/ ٢٥٦ والأصول ١/ ٣٥٣.

ولامُ مـا اسـتُغِيثَ عاقَبَـتْ أَلِـف   ومثلُـه اسْـمٌ ذُو تعجُّـبٍ أُلِـف

تختَصُّ الاستغاثةُ بأنَّها لا تكونُ إلا بـ(يا)، وكذا في بابِ التعجُّبِ.

يَـا يَزِيـدَا لِآمِـلٍ نَيْـلَ عِـزٌّ   وَغِنًـى بَعْـدَ فَاقَـةٍ وَهَـوَانِ[1]

وقد يخلُو مِنهما معًا، نحوُ[2]:

أَلَا يَـا قَـوْمِ لِلْعَجَـبِ العَجِيـبِ

هذه الحاشيةُ إنَّما مكانُها فَصْلُ الاستغاثةِ[3]:

اختَلفَ المتأخِّرون: هل يخلُو المستغاثُ والمتعجَّبُ مِنه مِن الزيادتين أم لا؟

فبعضُهم أجازَه، وبعضُهم مَنَعَه، وأجمعُوا على أنَّه لا يجوزُ الجَمْعُ بينَ اللامِ في الأوَّلِ والألفِ في الآخِرِ. مِن (حَوَاشي الشَّلَوْبِينِ)[4].

ع: ولعلَّ المانعَ لا يَمنعُه في النُّدبةِ إن كانت بـ(وا)؛ إذ لا إلباسَ، فأمَّا في النُّدبةِ بـ(يا)، فينبغي له أن يَمنَعَ؛ لاشتباهِ المندوبِ بالمنادَى، وكذا يَمنَعُ في الاستغاثةِ؛ لهذه العلَّةِ، أَلَا تراهم لا يندبون بـ(يا)؛ حيث يُلبِس.

❁ ❁ ❁

(١) البيت من الخفيف. انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣٧.

(٢) بتمامه:

أَلَا يَـا قَـوْمِ لِلْعَجَـبِ العَجِيـبِ   ولِلغَفَـلاتِ تَعْـرِضُ للأَرِيـبِ

والبيت من الوافر. انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣٨.

(٣) كان ابن هشام قد كتب هذه التحشية عند قوله في باب الندبة:

وواقِفًـا زِدْ هـاءَ سَـكْتٍ إنْ تُـرِدْ   وإن تشـأ فالمـدَّ والهـا لا تَـزِدْ

(٤) يقصد: حواشيه على المفصل. انظره في: ١١٦.

النُّدْبةُ

النُّدْبةُ: إعلانُ المتفجِّعِ باسمِ مَن فَقَدَه بموتٍ أو غَيْبةٍ، كأنَّه ينادِيه. مِن (شَرْحِ الكافيةِ)[1].

مـا للمنـادى اجعـل لمنـدوبٍ ومَـاْ ... نُكِّـرَ لـم يُنْـدَبْ ولا مـا أُبْهِمـا

ويُنْـدب الموصـولُ بالـذي اشـتهر ... كبيـر[2] زمـزمٍ يلـي وا مـن حَفَـر

ومنتهـى المنـدوب صِـله بـالألِف ... متْلُوُّهـا إن كـان مثلَهـا حُـذِفْ

كـذاكَ تنـوينُ الـذي بـه كمـل ... مـن صِـلة أو غيرِهـا نِلْـتَ الأمَـلْ

قالَ أبو عَلِيٍّ[3] ـ رحمَه اللهُ ـ ما معناه: إنَّه لا مقتضَى لحذفِ التنوينِ؛ لأنَّه كانَ يمكنُ ذِكْرُه، فتقولُ: «يا غلامَ زيدِناه»، تُحَرِّكُه بالفتحةِ؛ لأجلِ الألفِ، إلا أنَّهم يجعلون الشيءَ الذي لا ينفصلُ بمنزلةِ الجزءِ، وقد اجتمعَ حرفان منفصلان في التحقيقِ، مُنَزَّلان منزلةَ الجزءِ، والأوَّلُ منهما يَمنعُ اتصالَ الآخَرِ، فحُذِفَ الأوَّلُ؛ لأنَّ حَذْفَه أسهلُ.

ونظيرُه وجوبُ الحذفِ في: (الضارباك)، و: (الضاربوك)؛ لأنَّ الضميرَ وُضِعَ

---

(١) يقصد: (شرح الكافية الشافية) لابن مالك. انظره في: ٣/ ١٣٤١.

(٢) كذا بخط ابن هشام، بإبدال همزة: بئر.

(٣) انظر: (الحجة) له ٢/ ٢٧٦ وما بعدها.

على أنَّه يجبُ اتصالُه، والنونُ واجبةُ الاتصالِ.

ويدلُّ على تأكُّدِ هذه القاعدةِ القَلْبُ في: «لَعَمْري»، حيث قالوا: «رَعَمْلي»[1]، أَلَا تراهم أَجْرَوا ما لا ينفصلُ مُجرَى بعضِ حروفِ الكلمةِ؛ طَلَبًا مِنه لِمَزْجِه بها.

وقالُوا: «فَلْيَفْعَلْ»، «وَلْيَفْعَلْ»، بالإسكانِ في اللامِ؛ لَمَّا كانَ العاطفُ متَّصِلًا لا يُوقَفُ عليه لم يُحتَجْ إلى التحريكِ، وجُعِلَ العاطفُ كفاءِ الكلمةِ، واللامُ كعَيْنِها التي لا تُبْتَدَأُ.

ع: فإن قلتَ: فهلَّا لم يُحذَف أحدُهما بمقتضَى ما قررتَ.

قلتُ: لأنَّه يُخِلُّ في المعنَى، والحذفُ إنَّما يجوزُ فيما ذكرْنا؛ لَمَّا كانَ الموجِبُ للمجيءِ بالمحذوفِ أمرٌ محسوسٌ[2]، لا معنويٌّ، كالنونِ والتنوينِ، ويدلُّ على صحةِ ما قلناه: أنَّ مَن قالَ: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ ﴾[3] بالإسكانِ، إنَّما فَعَلَ ذلك لإمكانِ[4] الوقفِ؛ على التشبيهِ[5]، وأن الأكثر على خلافه.

ع: الأحسنُ عندي أن يُقالَ: التنوينُ وُضِعَ على أن يكونَ آخِرًا دالًّا على التمامِ، فلا يُجمَعُ بينَه وبينَ ما هو كالجزءِ، وهو ألفُ الندبةِ والضميرُ المتصلُ.

فإن قلتَ: فهلَّا حذفتَه في: «أَزَيْدُنِيه».

---

(١) انظر: المخصص ٤/ ٢١٤.

(٢) كذا بخط ابن هشام.

(٣) الحج ٢٩، وهذه قراءة عاصم وحمزة والكسائي، وهي رواية عن نافع وابن كثير. انظر: السبعة ٤٣٤ وما بعدها.

(٤) لعل الصواب: مع إمكان.

(٥) وهو تشبيه الميم في (ثم) بالواو والفاء.

قلتُ: ذكرَ أبو عَلِيٍّ[1] أنه محمولٌ على: «أَزَيْدًا إِنِيه؟».

فالحاصلُ: أنَّ علامةَ الإنكارِ في تقديرِ الانفصالِ، فلم يتضادَّ الجمعُ بينَها وبينَ التنوينِ.

[(أو غَيْرِها)]: ليسَ مِن غيرِها آخِرُ الصفةِ، خلافًا ليُونُسَ[2]، احتجَّ بـ: «وا جُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه».

والشكلَ حتمًا أَوْلِهِ مُجانِسًا إن يكن الفتحُ بوَهْمٍ لابِسًا

ش[3]: ومِن العربِ مَن يُلحِقُ آخِرَ المندوبِ فتحةً مطلقًا، كقولِ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعةَ يُجيبُ امرأةً قالت له: «وا عُمَرَاه»: «وا لَبَّيْكاه»، وكانَ قياسُه: «وا لَبَّيْكيه»، حكاه القَالِيُّ في (النَّوَادِرِ)[4].

ع: والذي شجَّعَه على ذلك أَمْنُ اللَّبسِ، وعِلْمُ المرأةِ أنَّه لا يعني غيرَها. انتهى.

وقالَ ابنُ السَّرَّاجِ[5]: قالَ قومٌ: كلُّ ما آخِرُه ضمٌّ أو كسرٌ لغيرِ الفَرْقِ بينَ شيئين يجوزُ فَتْحُه متلوًّا بألفِ النُّدبةِ، نحوُ: «وا قَطَامَاه»، وكَسْرُه متلوًّا بمُجَانِسٍ، نحوُ: «وا قَطَامِيه»، وتقولُ في (رَجُلان): «وا رَجُلانيه»، و: «وا رَجُلاناه»، إذا كانَ (رَجُلان) عَلَمًا

---

(١) انظر: (الحجة) له ٢/ ٣٠٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٦.

(٣) يعني به الشلوبين في (حواشي المفصل) له. انظر في: ١٣٨ وما بعدها.

(٤) انظره في: (الأمالي والنوادر) له ٢/ ٤٩.

(٥) انظر: (الأصول) له ١/ ٣٥٧.

لرجلٍ، وأما نحوُ: «قمتُ»، و«قمتِ»، عَلَمَين فالإتباعُ لا غيرُ، نحوُ: «وا قُمْتُوه»، في: «قمتُ»، و: «وا قُمْتِيه» في: «قمتِ»، و: «وا قُمْتَاه»، في: «قمتَ».

[(بوَهْمٍ لابِسَا)]: وأجازَ قومٌ ذلك وإن لم يُلبِس، يقولون: «وا رَقَاشِيه»، و: «وا قَامَ الرَّجُلُوه».

وواقِفًا زِدْ هاءَ سَكْتٍ إن تُرِدْ   وإن تشأْ فالمدَّ والهاْ لا تَزِدْ

وقائلٌ وا عَبْدِيا وَا عَبْدا   مَن في النِّدا اليَا ذا سُكون أَبدا[1]

قالَ في (المُفَصَّلِ)[2]: وأنت في إلحاقِ الألفِ آخِرَه مخيَّرٌ.

ش[3]: قالَ ابنُ السَّرَّاجِ[4]: والإلحاقُ أَكْثرُ. انتهى.

والهاءُ اللاحقةُ آخِرًا للوَقْفِ خاصةً.

وقالَ ابنُ سَعْدانَ: «يا زيداه أَقْبِلْ»، يرفعون الهاءَ وينصبونها ويخفضونها، وبعضُ العربِ يحذفُها، وهو قليلٌ، ويَكثُرُ فيما أضفْتَه إلى نفسِك، نحوُ: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾[5]، و: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ﴾[6].

❁ ❁ ❁

---

(١) كذا بخط ابن هشام، والمعمول به: أبدى.

(٢) انظره في: ٥٩.

(٣) يعني به الشلوبين في (حواشي المفصل) له. انظره في: ١٣٧ وما بعدها.

(٤) انظر: (الأصول) له ١/ ٣٥٥.

(٥) الزمر ٥٦.

(٦) هود ٧٢ والفرقان ٢٨.

التَّرخِيْمُ

ع: هذا البابُ بعَكْسِ البابَين قبلَه؛ لأنَّه استُحسِنَ فيه الحذفُ، والذي قبلَه استُحسِنَ فيه الزيادةُ.

ترخيما احذِفْ آخِرَ المنادا[1] كيا سُعاً في من دعا سُعَادا

ع: تارةً يُحذَفُ حَرْفٌ، وتارةً حرفان، وتارةً كلمةٌ، وتارةً كلمةٌ وحَرْفٌ، والجميعُ واضحٌ مَقِيسٌ إلا الأخيرَ، فلفظةٌ واحدةٌ، وهي: «اثنا عَشَرَ»، والأولُ الغالبُ.

المنادَى إمَّا مستغاثٌ أو مندوبٌ، أو لا، إن كانهما لم يَجُز الترخيمُ، وإلا: فإمَّا مفردٌ أو مركبٌ، إسنادًا أو مَزْجًا أو إضافةً، فالإسنادُ... لا يرخَّم؛ لفَوَاتِ الحكايةِ، ولُزُومِ ترخيمِ غيرِ المنادَى، أو الترخيمِ في الوسطِ، ورُبَّما رُخِّمَ ذو الإسنادِ، وأجازَه ك[2] في ذي الإضافةِ، وقالُوا: يرخَّم الثاني، كقوله[3]:

أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ.........

وإن كانَ مفردًا أو مَزْجًا: فإمَّا بالهاءِ أو لا، إن كانَه جازَ مطلقًا، وإلا فبِشَرْطِ

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٨٧.

(٣) بتمامه:

أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ سيدعوه داعي موتِه فيُجِيبُ

والبيت من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٨٧ وأمالي ابن الشجري ١/ ١٩٥.

العَلَميَّةِ والزيادةِ على الثلاثةِ.

وجوِزَنْـــه مطلقـــا في كـــلِّ مـــا أُنِّــثَ بالهـــا والـــذي قـــد رُخِّمـــا

انفردَ ما آخرُه الهاءُ عن بقيةِ الأسماءِ في هذا البابِ بأمورٍ:

منها: أنَّه لا يُشترَطُ فيه عَلَميةٌ ولا زيادةٌ على الثلاثةِ.

ومنها: أن ترخيمَه أكثرُ مِن ترخيمِ غيرِه[1].

ومنها: أنَّه لا يُحذَفُ اللِّينُ الذي قبلَ آخرِه، تقولُ في: (مَرْجانة): «يا مَرْجانَ»، وفي: (جارية): «يا جاريَ».

ومنها: أنَّه إذا كانَ صفةً لا يجوزُ ترخيمُه على لغةِ مَن ينوي.

ومنها: أنَّه إذا وُقِفَ عليه التُزِمَ...، إلا إذا اضطُرَّ شاعرٌ، فإنَّه يأتي بالألفِ، و...[2]:

قِفِـــي قَبْـــلَ التَّفَـــرُّقِ يَـــا ضُـــبَاعَا

ومِنهم مَن لا... الهاء، وهو قليلٌ، قالَ س[3]: سمعْنا النفرَ مِن العربِ يقولون: «يا حَرْمَلْ»، يعني: في الوقفِ.

---

(١) عند الشلوبين في (حواشي المفصل) له ١٥١: «وينفرد أيضًا بأن الترخيم فيه أكثر من غير الترخيم».

(٢) بتمامه:

قِفِـــي قَبْـــلَ التَّفَـــرُّقِ يَـــا ضُـــبَاعَا ولا يَـــكُ موقـــفٌ منـــك الوداعـــا

والبيت للقطامي، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٣١ والكتاب ٢/ ٢٤٣.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٤٤.

ترخيمَ ما من هذه الها قد خَلا بحذفِها وَفِّرْهُ بعدُ واحْظُلا

[(وَفِّرْه)]: قالَ أبو عَلِيّ في (الإيضاحِ)[1] ما نصُّه: وتقولُ في رَجُلٍ اسمُه (طائفيَّة) أو (مَرْجانة): «يا طائفيَّ أَقْبِلْ»، و: «يا مَرْجانَ»، فلا تحذفُ مع تاءِ التأنيثِ غيرَها، كما لا تحذفُ مِن: (حضرموتَ) و(مَعْدي كَرِبَ) إلا الاسمَ الثانيَ المضمومَ إلى الصدرِ.

مِن (التَّذْكِرةِ)[2]: لا حُجَّةَ لِمَن رخَّمَ الثلاثيَّ في قولِهم: (يدٌ)، و(دمٌ)، و(غدٌ)، و(أخٌ)؛ لأنَّ المعتلَّ له حُكْمٌ ليسَ للصحيحِ، أَلَا تَرَاه يُحذَفُ حتى يصيرَ حرفًا، نحوُ: «عِ» كلامًا، ويختصُّ ببناءٍ لا يكونُ لغيرِه، وتَخفَى حركتُه الإعرابيةِ في مواضعَ، فكما اختَصَّ بهذه الأشياءِ اختَصَّ بالحذفِ حيث لا يُحذَفُ الصحيحُ.

فإن قلتَ: فقد أجزتم: «يا ثُبَ»، و: «يا عِضَ»، ونحوَه.

قلتُ: هذا مِن الأوَّلِ؛ لأنَّ (عِضَة) و(ثُبَة) مِن المعتلِّ، وكذا بابُهما، وبناءُ ذلك على حرفَين لا يمنعُ ما قلنا، وإنَّما الممتنعُ أن لا يكونَ معتلًّا ولا مُشْبِهًا للمعتلِّ.

فأمَّا (شَفَة) و(سَنَة) و(عِضَة) فإنَّ لامَها لَمَّا كانت هاءً، والهاءُ شبيهةُ الألفِ في الخفاءِ، وأنها... بها الحركات، جازَ، فأمَّا (دَدَن) و(دَدٍ) فإنَّ النونَ كاللَّيِّنةِ أيضًا.

ع: لِيُنْظَرْ في: (حِرٍ).

دونَ إضافةٍ وإسنادٍ مُتَم إلا الرباعيَّ فما فوقُ العلم

(١) انظره في: ١٩٢ وما بعدها.

(٢) انظر: (مختار التذكرة) لابن جني ٥٦.

لم يستَثْنِ الاستغاثةَ والنُّدْبةَ؛ لأنَّهما لا يتبادَران عندَ إطلاقِ المنادَى[1] تَبَادُرَ غيرِهما ـ كذا قيلَ، وهذا في الاستغاثةِ ممنوعٌ ـ وإنما اتَّكلَ على فَهْمِ العلَّةِ، وأنَّه قد عُلِمَ أنَّ المرادَ فيهما تطويلُ الصوتِ.

ومـع الآخـر احـذف الـذي تـلا إن زيـد لينـا سـاكنا مكمـلا

لا يُحذَفُ إلا أحدُ نوعين:

إمَّا زائدان في حُكمِ زائدٍ، وذلك شَرْطُه أن يكونَ بعدَ ثلاثةٍ فصاعدًا، فخرجَ نحوُ: (يدان)، و(بنون)، ودخل الألفُ والنونُ[2] في نحوُ: (عُثْمان)، و(الزيدان)، والواوُ والنونُ في: (زيدون)، والياءُ والنونُ في: (زيدِينَ)، وكذا الياءُ والنونُ في: (زيدَيْنِ)، وألفا التأنيث، نحوُ: (حمراء)، وياءَي[3] النَّسَبِ، نحوُ: (هاشميّ)، وما عدا ذلك خارجٌ عن قولِنا: «زيادتان في حُكمِ زائدٍ»، فلا يُحذَفُ ذلك مِن نحوِ: (حَوْلايا)، و(بَرْدَرايا).

والثاني: الحرفُ الصحيحُ الذي قبلَه مدةٌ زائدةٌ، فنحوُ: (عماد)، لا يُحذَفُ[4]، ونحوُ:...[5] يُحذف.

---

(١) في المخطوطة: المناد، وهو سهو.

(٢) في المخطوطة: في النون، وهو سهو، بدليل أنه سيقول بعدُ: والواو والنون.

(٣) كذا بخط ابن هشام، والصواب بالرفع: ياءا.

(٤) قال الشلوبين في (حواشي المفصل) له ١٥٥: يشترط في هذا النوع أن تكون الزيادة بعد ثلاثة أحرف فما فوق.

(٥) لعله: عثمان، أو منصور، أو مسكين.

ع: قالَ ذلك كلَّه الشَّلَوْبِينُ[1]، ولا يَرِدُ على الناظمِ نحوُ: (بَرْدَرايا)، و(حَوْلايا)؛ لأنَّها غيرُ لِينٍ، ويَرِدُ على مَن يقولُ: «زيادتان في حكمِ الواحدةِ» نحوُ: (يدان).

[(ساكنًا)]: خرجَ: (هَبَيَّخ)، و(قَنَوَّر).

أربعــــة فصـــاعدا والخلـــف في ... واو ويــــاء بهمـــا فـــتح قفـــي

[(أربعةً فصاعدًا)]: خرجَ نحوُ: (زياد)، و(عِمَاد)، و(سِنَان).

والعجـز احـذف مـن مركـبٍ وقَـلْ ... تــرخيمُ جملـــة وذا عمـــرو نقـــل

[(والعَجُزَ احذِفْ من مركَّبٍ)]: اعتُرِضَ على هذا، فقيلَ: إنَّما يُحذَفُ العَجُزُ على لغةِ مَن لا يُضِيفُ الأوَّلَ إلى الثاني، وهو قد أَطلَقَ، والمضافُ يسمَّى مركَّبًا.

والجوابُ: أنَّه قد نصَّ أوَّلًا على أنَّ المضافَ لا يرخَّمُ، فلو قالَ هنا: إلا على لغةِ مَن لا يبني على الفتحِ، كانَ أقبحَ شيءٍ.

وإنَّما كانَ حقُّه أن ينبِّهَ على أنَّ (عَشَرَ) في: (اثني عَشَرَ) لا يُكتَفَى بحذفِه، بل يُحذَفُ معه آخِرُ الجزءِ الأوَّلِ؛ لأنَّ (عَشَرَ) بمنزلةِ النونِ الواقعةِ بعدَ مدةٍ تَلَتْ ثلاثةَ أحرفٍ.

وإن نويــتَ بعــد حــذْفٍ مــا حــذف ... فالبــاقي اســتعمل بمــا فيــه أُلِــف

مِنَ العربِ من[2] لا يجعلُ الباقيَ اسمًا برأسِه، بل يُبقِيه كما كانَ، وهذا لا يَختلِفُ الحالُ عندَه إلا في موضِعَين:

---

(١) انظر: (حواشي المفصل) له ١٥٥ وما بعدها.

(٢) في المخطوطة: ما، وهو سهو.

أحدُهما: ترخيمُ المضعَّفِ الذي قبلَه ساكنٌ، نحوُ: «يا شادّ»، و: «يا صوافّ»، إذا كانا عَلَمَين، فلو أبقِيَ الحرفُ المدغمُ ساكنًا لاجتمعَ ساكنان، فيجبُ التحريكُ بالحركةِ الأصليةِ، فإن لم يكن ثَمَّ حركةٌ أصليةٌ، نحوُ: (إِسْحَارّ) عَلَمًا، فيُحرَّكُ بحركةٍ تُضارِعُ الحرفَ الذي قبلَ المدِّ، وهي الفتحةُ.

الثاني: أن يكونَ قبلَ المحذوفِ للترخيمِ ما سَقَطَ لوجودِه، فيُردُّ، نحوُ: (قاضون) عَلَمًا، وكذا: (مصطفَون)؛ لأنَّ الألفَ والياءَ[1] سقطتا لملاقاةِ واوِ الجمعِ أو يائه؛ لئلا يلتقيَ ساكنان في نحوِ: (مصطفَون)؛ ولوجودِ الثِّقَلِ في: (قاضون)، فإذا زالت الواوُ قلتَ: «يا قاضي»، و: «يا مصطفى».

ومِن العربِ مَن يجعلُ الباقيَ اسمًا برأسِه، وهي لغةٌ قليلةٌ، وعليها تأتي المسائلُ المشكِلةُ.

فمِنها أنَّك تقولُ في (شِيَة): «يا شِي»، على الأوَّلِ، و: «يا وِشي»، على الثاني؛ إذ ليسَ في الأسماءِ المتمكنةِ ما هو حرفان ثانيهما لينٌ.

وتقولُ في (طُفَاوة) و(دِرْحَاية) و(دِعْكَاية): «يا طُفَاء»، و: «يا دِعْكَاء»، و: «يا دِرْحَاء»، وعلى اللغةِ الأُولَى لا تُغيِّرُ الياء إلى الهمزةِ؛ لأنَّها لم تتطرَّف في التقديرِ.

ومِن مسائلِ أبي العَبَّاسِ[2]: إذا قلتَ: «يا طَيْلِسان»، بكسرِ اللامِ، رُخِّمَ على الأُولَى دونَ الثانيةِ، إذ ليسَ لهم (فَيْعِل) في الصحيحِ، وإنَّما ذلك مِن أبنيةِ المعتلِّ، نحوُ: (سيِّد)، و(ميِّت).

---

(١) في المخطوطة: والواو، وهو سهو.

(٢) الأصول ١/ ٣٧٣.

قالَ السِّيْرَافيُّ[1]: لم يذكر س[2] شيئًا اعتَبر... عروض البنيةِ، فغيَّرَه، وإنَّما يُغيِّرُ ما عَرَضَ مِن... لا ما عرضَ مِن الأبنيةِ، بدليلِ: (إبراهيم)، و(إسماعيل)، و...، ممَّا عَرَضَ في لسانِ العربِ، وليسَ مِن أبنيتِهم، فلم يغيِّروه.

ع: الحاصلُ: أنَّهم يغيِّرون....

واجعله إن لم ينو محذوف كما   لو كان بالآخِر وضعا تمما

فقُل على الأول في ثمودَ يا   ثمو ويا ثمي على الثاني بيا

لأنَّ الاسمَ لا يكونُ آخِرَه واوٌ مضمومٌ ما قبلَها، إنَّما ذلك للفِعلِ، كـ: «يغزُو»، و«يدعُو».

فأمَّا (ذو) الطائيةُ في قولِه[3]:

....   لَأَنْتَحِيَا[4] لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهْ

فإنَّها لَمَّا كانت موصولًا أشبهَت الحشوَ، كواوِ (طُومار)، على أنَّ بعضَهم

---

(١) لم أقع عليه في مطبوعة (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي، وهو في مخطوطته في (برنستون) ١٩٩/ ب، أفاده الدكتور جابر السريع.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٥٥ وما بعدها.

(٣) بتمامه:

لَئِنْ لَمْ يُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ   لَأَنْتَحِيَا لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهْ

والبيت لقيس بن جروة الطائي، وهو من الطويل. انظر: النوادر لأبي زيد ٢٦٦ والكامل ٣/ ١١٤١.

(٤) كتب نون التوكيد في: «أَنْتَحِيَنْ» ألفًا.

يقلِبُها في النصبِ والجرِّ.

وأمَّا قراءةُ أبي السَّمَّالِ[1]: ﴿بَقِيَ مِنَ الرِبُوْ[2]﴾[3]، فقالَ أبو الفَتْحِ[4]: فيها شذوذان: الخروجُ من كسرٍ إلى ضمٍّ لازمٍ، ووقوعُ الواو مضمومًا ما قبلها آخرَ الاسم.

والتـــزم الأول في كمُسْـــلِمه وجـــوِّز الـــوجهين في كمَسْـــلَمه

قولُه: (كـ: مُسْلِمَه): لا يريدُ الصفةَ، بل كلَّما[5] أدَّى إلى لَبْسٍ، حتى الأعلامَ، فنحوُ: (عَمْرة)، و(حَفْصة)، و(حارثة)، تقولُ: «يا عَمْرَ»، و: «يا حَفْصَ»، و: يا «حارِثَ»، على لغةِ مَن ينوي، كذا رأيتُ عن المصنِّفِ، فلْيُنْظَرْ في أيِّ كتابٍ قالَه[6]، وهو حقٌّ، وأيضًا لو أرادَ الصفةَ لوَرَدَ عليه: «يا هُمَزة»، و: «يا لُمَزة»؛ فإنَّه لا إلباسَ؛ لأنَّه لا يكونُ إلا بالهاءِ، فيجوز فيه اللغتان.

ولاضـــطِرارٍ رخَّمُـــوا دونَ نـــدا مـــا للنِـــدا يصـــلحُ نحـــو أحمـــدا

قالَ أبو عَلِيٍّ في (الحُجَّةِ)[7] في قولِه[8]:

---

(١) انظر: مختصر ابن خالويه ٢٤.

(٢) يظهر أن سكون الواو ضمة، وإذا كان كذلك فهو سهو.

(٣) البقرة ٢٧٨.

(٤) انظر: (المحتسب) له ١/ ١٤٢.

(٥) كذا بخط ابن هشام موصولة، وقد سبق التنبيه على أمثال هذا.

(٦) في (شرح العمدة) له ١/ ٢٩٨ وما بعدها.

(٧) انظره في: ٢/ ٣٧٢ وما بعدها.

(٨) البيت لامرأة من بني عقيل أو من بني عامر، وهو من مشطور الرجز. انظر: النوادر لأبي زيد ٣٢٢ والأصول ٣/ ٣٣٢.

يَأْكُلُ أَزْمَانَ الهُزَالِ وَالسِّنِيْ

لا يقدَّرُ فيه الترخيمُ؛ لأنَّ هذه الكلمة[1] لا ترخَّمُ في النداءِ، فلا ترخَّمُ في غيرِه، بل جَمَعَ (فَعْلة) على (فُعُول)، كـ: (مائة ظ)[2] و(مئون ظ ظ)[3]، وكَسَرَ الفاءَ، كما في: (عِصِيّ)، وخفَّف للقافية.

● ● ●

(١) يقصد: السني.

(٢) كذا بعلامة الشك في المخطوطة، وهي في (الحجة): مَأْنة.

(٣) كذا بعلامة الشك في المخطوطة، وهي في (الحجة): مُئُون.

الاختِصاصُ

ع: إن قلتَ: ما الفرقُ بينَ قولِهم: نصب على الاختصاصِ، وقولِهم: نصب على المدحِ والذمِّ؟

قلتُ: هما بابان مختلفان؛ ولهذا ذَكَرَ س[1] كلًّا مِنهما في بابٍ؛ لأنَّ بابَ المدحِ والذمِّ منصوبٌ بِفعلٍ لفظُه المدحُ والذمُّ، وأمَّا نَصْبُ الاختصاصِ فلا يقتضي عَمَلُه أن يكونَ بتفسيرٍ يقتضي المدحَ والذمَّ، وإن كانَ لا يكونُ إلا للمدحِ والذمِّ، كقولِه[2]:

بِنَـا ـ تَمِيمًا ـ يُكْشَفُ الضَّبَابُ

وقولِه[3]:

وَلَا الحَجَّاجُ عَيْنَيْ بنتِ[4] مَاءِ ....

وأيضًا فبابُ الاختصاصِ عَلَمٌ في الغالبِ على مثلِ: «نحن ـ بني فلانٍ ـ نفعلُ»،

---

(١) انظر: (الكتاب)، باب (التعظيم والمدح) في ٢/ ٦٢، وباب (الاختصاص) في ٢/ ٢٣٣.

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من مشطور الرجز. انظر: ملحقات الديوان ٣/ ١٦٩ والكتاب ٢/ ٢٣٤.

(٣) بتمامه:

وَلَا الحَجَّاجُ عَيْنَيْ بنتِ مَاءِ ... تُقَلِّبُ طَرْفَهَا حَذَرَ الصُّقورِ

والبيت لإمام بن أقرم النميري، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ٢/ ٧٣ والكامل ٢/ ٩٣٠.

(٤) بخط ابن هشام: بنتَ، وهو سهو.

بخلافِ بابِ المدحِ والذمِّ.

الاختِصاصُ كنداءٍ دون يا كأيُّها الفتى بإِثْرِ ارْجونيا

[(دُونَ يا)]: قالَ س[١]: ولا تُدخِلُ هنا (يا)؛ لأنَّك لا تُنَبِّهُ غيرَك، يعني: في هذا المكانِ، وفيه: أنَّ (أيُّها) ليست مناداةً.

قالَ س[٢]: وأكثرُ الأسماءِ دخولًا في هذا البابِ: (بنو فلانٍ)، و(مَعْشَر)، مضافةً، و(أهلَ[٣] البيتِ)، و(آل فلانٍ).

وأمَّا قولُ لَبيدٍ[٤]:

نَحْنُ بَنُو أُمِّ البنتين[٥] الأَرْبَعَةْ

فلا يُنشدونَه إلا رَفْعًا؛ لأنَّه لم يُرِدْ أن يجعلَهم إذا افتَخَرُوا أن يُعرَفُوا بأنَّ عِدَّتَهم أربعةٌ، ولكنَّه جَعَلَ (الأربعه) وَصْفًا، ثمَّ قالَ: الفاعلون كذا، بعدَما حَلَّاهم؛ ليُعرَفُوا.

وخالفَه أبو العَبَّاسِ[٦] في هذا، فأجازَ النَّصبَ فيه مِن وجهين:

أحدُهما: أنَّ «أُمَّ البنتين»[٧] امرأةٌ شريفةٌ.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٤ وما بعدها.

(٣) كذا ضبطه ابن هشام.

(٤) البيت من مشطور الرجز. انظر: الديوان ٣٤١ ومجالس ثعلب ٣٧٤ وما بعدها.

(٥) كذا بخط ابن هشام، وهو سهو به ينكسر الوزن؛ وإنما أثبتُّه لأن ابن هشام بعدُ سيعيد اللفظ نفسه على حالته الخطأ.

(٦) انظر: (الانتصار لسيبويه على المبرد) لابن ولاد ١٥٣.

(٧) كذا بخط ابن هشام، وقد سبق التنبيه قريبًا، وسيأتي نفسه في السطر أسفل.

والثاني: أن بنيهم[1] كلّهم سيِّدٌ، فنصب «بني أُمِّ البنتين» على الفَخرِ.

ثمَّ قالَ س[2]: واعلَمْ أنَّه لا يحسُنُ لك أن تُبهِمَ في هذا البابِ، لا تقولُ: «إنِّي ـ هذا ـ أفعلُ»، ولا يجوزُ أن تذكرَ إلا اسمًا معروفًا، وقَبُحَ عندَهم إذا ذكرُوا الأمرَ توكيدًا لِمَا يعظِّمون؛ أن يذكرُوه مُبهَمًا.

في (التَّذْكِرةِ)[3]: قالَ أبو العَبَّاسِ[4] في: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ﴾[5]: إنَّ اللَّفظَ نداءٌ، والمعنَى على غيرِه، ونظيرُه: «لا أدري أقامَ أم قعدَ؟»، ليسَ المرادُ الاستفهامَ، و: «اتَّقى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيرًا يُثَبْ عليه»[6]، و: «أَكْرِمْ بزيدٍ»، و: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[7]، المعنَى على الخَبَرِ، واللَّفظُ أمرٌ، وكذا: ﴿فَلۡيَمۡدُدۡ﴾[8]، وقالَ أبو عُثْمانَ[9] في: «ألَا رجل ظريف»: اللفظُ خبرٌ والمعنَى على التمنِّي، ومنه: «اللهمَّ اغفرْ لنا أيَّتُها العصابة».

وقد يُسرى[10] ذا دون أي تلْو ألْ ... كمثل نحنُ العُرب أسخى من بَذَل

---

(١) بعدها في المخطوطة: كل، ويظهر أنها زائدة.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٦.

(٣) انظر: (جواهر القرآن ونتائج الصنعة) للباقولي ٢/ ٦٢٨، وهو من أكثر الناس اعتناء بتراث الفارسي، وقد طبع الكتاب خطأ باسم: (إعراب القرآن المنسوب للزجاج).

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٢٠.

(٥) يس ٣٠.

(٦) من أقوال العرب. انظر: الكتاب ٣/ ١٠٠.

(٧) البقرة ١١٧ وغيرها.

(٨) مريم ٧٥.

(٩) يقصد به المازني. انظر: المقتضب ٤/ ٣٨٢.

(١٠) بخط ابن هشام مضبوطًا: ودُونَ، وهو سهو.

[(نحنُ العُرْبَ)]: «سَلْمانُ منَّا أهلَ البيتِ»[1].

[(العُرْبَ)]: (العُرْبُ) و(العَرَبُ) لغتان، وهو صفةٌ، كما قالُوا: (الحُسْن) و(الحَسَن)، ودليلُ كَونِه صفةً قولُهم: «بقومٍ عَرَبٍ أجمعون»[2]، والأكثرُ مجيء اللغتان[3] في الاسمِ، كـ: البُخْلِ والبَخَلِ، والرُّشْدِ والرَّشَدِ، والثُّكْلِ والثَّكَلِ. مِن (الحُجَّةِ)[4].

... قالُوا: عُجْمٌ وعَجَمٌ.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة ٣٢٩٩٦.
(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣١.
(٣) كذا بخط ابن هشام.
(٤) انظره في ٢/ ١٢٧ و٤/ ٨٠.

التحذير والإغراء

إيـــاك والشـــر ونحـــوه نصـــب　　محـــذِر بمـــا اســـتِتاره وجـــب

قالَ س[1]: إذا قلتَ: «إيَّاكَ أن تفعلَ»، فالمعنَى: «إيَّاكَ أَعِظُ مخافةَ أن تفعلَ»، أو: «مِنْ أن تفعلَ»، وقالَ: لا يجوز: «إيَّاكَ الأسدَ»، كما أنَّه لا يجوزُ: «رأسَك الجدارَ»، حتى تقولَ: «مِن الجدارِ»، أو: «والجدارَ».

ودُونَ[2] عطـف ذا لإيـا انسـب ومـا　　ســواه سَــتْرُ فعلِــهِ لــن يلزمـــا

إلا مـــع العطـــف أو التكـــرارِ　　كالضـيغمَ الضـيغمَ يـا ذا السـاري

وشـــذ إيـــاي وإيـــاه أشـــذ　　وعـن سـبيل القصـد مـن قـاس انتبـذ

وكمحـــذر بـــلا إيـــا اجعـــلا　　مُغْـرًى بـه في كـل مـا قـد فُصّـلا

غَرِيتُ بالشيء غَرَاءً: لَصِقت، فـ(الغَرَاءُ) ـ بفتحِ الفاءِ[3] وبالمدِّ ـ مصدرُ: «غَرِيَ»، ولامُه واوٌ، بدليلِ موافقتِه لمعنَى (الغِرَى) المكسورِ الذي يُلصَقُ به، وهذا لامُه واوٌ، بدليلِ: «سَرْجٌ مَغْرُوٌّ».

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٩.

(٢) بخط ابن هشام: «إلا مع ا»، وهو سهو.

(٣) فاء الكلمة، وهي هنا حرف الغين.

ومنه قولُهم: «لا غَزْوَ»، أي: «لا عَجَبَ»؛ لأنَّ العَجَبَ مِن الشيءِ يُدِيمُ الفِكْرَ له والملازمةَ.

• • •

أسماءُ الأفعال

مـا نـابَ عـن فعـل كشـتانَ وصَـه ... هـو اسـم فعـل وكـذا أَوّه ومَـهْ

[(ما ناب عن فعلٍ)]: ولهذا قالَ الفارِسيُّ[1]: أسماءُ الأفعالِ مبنيَّةٌ؛ لتضمُّنها معنَى الحرفِ؛ لأنَّ «نَزَالِ» في معنَى: «لِتَنْزِلْ»، قالَ: وأمَّا نحوُ: «هَيْهَاتَ» و«وُشْكَانَ» فمحمولٌ على نحوِ «نَزَالِ»؛ لأنَّ الغالبَ أن تكونَ بمعنَى الأمرِ.

فائدةٌ تتعلَّقُ بـ: (شَتَّانَ): قالَ ابنُ قُتَيْبَةَ في بابِ «لَحْنِ العامَّةِ»[2]: «شَتَّانَ ما هما»، بفتحِ النونِ، ولا يُقالُ: «ما بينَهما»، وأنشدَ للأعْشَى[3]:

شَـتَّانَ مَـا يَـوْمِي عَلَـى كُورِهَـا ... وَيَـوْمُ حَيَّـانَ أَخِـي جَـابِرِ

قالَ: وليسَ قولُ الآخَرِ[4]:

لَشَـتَّانَ مَـا بَـيْنَ اليَزِيـدَيْنِ فِـي النَّـدَى

بحجَّةٍ.

---

(١) انظر: (المسائل المنثورة) له ٦ و٢٥٢، و(الحلبيات) له ١٠٣.

(٢) من (أدب الكاتب) له ٤٠٣ وما بعدها.

(٣) البيت من السريع. انظر: الديوان ١٤٧ وإصلاح المنطق ٢٠٢.

(٤) بتمامه:

لَشَـتَّانَ مَـا بَـيْنَ اليَزِيـدَيْنِ فِـي النَّـدَى ... يزيـدِ سُـلَيمٍ والأغـرِّ بـن حـاتمِ

والبيت لربيعة بن ثابت الرقي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٦٠ وإصلاح المنطق ٢٠٢.

قالَ أبو محمَّدٍ[1] ـ رحمهما الله تعالى ـ: هذا قَوْلُ الأَصْمَعِيِّ[2]، وإنَّما لم يكن في هذا البيتِ حجَّةٌ؛ لأنَّه لرَبِيعةَ الرَّقِّيِّ، وهو مُحْدَثٌ، ولا وَجْهَ لإنكارِه؛ لأنَّه صحيحٌ في معناه ولفظِه، وتكونُ (ما) فاعلةً بـ «شَتَّانَ»، كأنَّه قالَ: «بَعُدَ الذي بينَهما»، وهي في بيتِ الأَعْشى زائدةٌ، وقد أنكرَ الأَصْمَعِيُّ أشياءَ كثيرةً لها وَجْهٌ صحيحٌ، فلا وجهَ لإدخالِها في لَحْنِ العامَّةِ مِن أَجْلِ إنكارِ الأَصْمَعِيِّ.

قالَ النحاةُ: (مَهْ) بمعنَى: «اكفُفْ»، وقالَ الشَّلَوْبِينُ[3]: بمعنَى: «انْكَفِفْ»؛ لأنَّه لم يُستعمَل إلا قاصرًا.

وأقولُ: ما قالَه خطأٌ[4]، وكلامُ الناسِ صحيحٌ، أما... خطأ فلأنَّه ليسَ المرادُ الأمرَ بالانفعالِ للكَفِّ، بل أنَّه هو يَكُفُّ، وأمَّا كلامُ الناسِ فلأنَّهم ما أرادوا بـ «اكفُفْ» إلا القاصرَ مِن قولِك: «كَفَفْتُ عن الشيءِ»، لا مِن: «كَفَفْتُ القميصَ».

وما بمعنى افعل كآمين كثر ونحوه[5] كوا وهيهات نَزُر

[(كـ: «وا»)]: ويجوزُ: كـ: «وَيْ».

مثالُ «وَا»: قولُه[6]:

---

(١) يعني به ابن السيد البطليوسي. انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٢٢٢.

(٢) انظر: إصلاح المنطق ٢٠٢.

(٣) انظر: (شرح الجزولية) له ٣/ ١٠١١.

(٤) وقد ذهب إليه ابن هشام نفسه في (شرح الشذور) ١٥٠، و(أوضح المسالك) ٤/ ٧٩.

(٥) كذا في المخطوطة، وفي نسخ الألفية: وغيرُه.

(٦) البيت من مشطور الرجز. انظر: جمهرة اللغة ١/ ٣٤٥ والحجة ٤/ ٣٣١.

وَا بِــأَبِي[1] أَنْـــتِ وَفُـــوكِ الأَشْــــنَبُ

ومثالُ الثاني: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ﴾[2] الآيةَ.

والفعـــل مـــن أســـمائه عليكـــا وهكـــذا دونـــك مـــع إِلَيْكـــا

هـذه الأسماءُ لها تَعَلُّقٌ بهـذا البابِ مِن حيث سُمِّيَ بها الفعلُ، وبالبابِ قبلَه ـ وهو بابُ «الإِغْراءِ والتَّحْذِيرِ» ـ مِن حيثُ إِنَّ معناها كذلك، وهي: «عليك»، و«عندك»، و«دونك»، الثلاثةُ في الأصلِ ظُرُوفٌ ـ بخلافِ في: «عليكَ» ـ نُقِلَتْ، وسُمِّيَ بها الفِعلُ.

ابنُ بَابَشَاذَ[3]: واختلف النحويون: هل يُقاسُ على هذه الثلاثةِ[4] أم لا يُقاسُ؟

مذهبُ الأكثر: لا، فلا يقالُ: «تحتَك زيدًا»، و: «أمامَك بكرًا»، و: «وراءَك محمدًا»، وأجازَه بعضُهم، وجَعَلَه قياسًا مستمرًّا في سائرِ الظروفِ، ولو كانَ كما قالَ لجازَ مع ظروفِ الزمانِ، نحوُ: «يومَك زيدًا»، و«ساعتَك عمرًا»؛ لأنَّ علَّةَ الظرفيةِ موجودةٌ.

فإن قلتَ: إنَّما لم يَجُزْ؛ لأنَّ ظروفَ الزمانِ لا تكونُ خبرًا عن الجُثَثِ، فلا يصحُّ أن يُغْرَى بها.

قيلَ: هذا باطلٌ بـ«نَزَالِ» و«تَرَاكِ» ونحوِهما، فإنَّها تعملُ عَمَلَ الفِعلِ، ومع

---

(١) بخط ابن هشام مضبوطًا: وا بأَبْلي، وهو سهو.

(٢) القصص ٨٢.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ٤٦١ وما بعدها.

(٤) عند ابن بابشاذ: الثلاث.

ذلك فلا يُخبَرُ بها، كما لا يُخبَرُ بأفعالِ الأمرِ.

ع: لا أُبعِدُ أَنَّ بعضَ المُتَحَذْلِقين يقولُ: حُرُوفُ الجرِّ كلُّها لا بدَّ لها مِن شيءٍ تتعلَّقُ به، إلا الزائدَ، و(لعلَّ)، و(لولا)، وكافَ التشبيهِ، وما وُضِعَ موضعَ الفِعلِ، ويريدُ بذلك نحوَ: «عليك زيدًا»، ويقولُ: الظروفُ كلُّها تتعلَّقُ إلا ما وُضِعَ موضعَ الفِعلِ، نحوُ: «عندك»، و«دونك».

وهذا ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّها الآنَ لا تُعرَبُ ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا، ولا يَصْدُقُ عليها هذا الاسمُ، إلا باعتبارِ الأصلِ، وأمَّا الآنَ فإنَّها قد اكتسبَت اسمًا جديدًا.

قالَ أبو الفَتْحِ[1]: لَمَّا دَخَلَ أبو عَلِيٍّ المَوْصِلَ سنةَ إحدى وأربعين قالَ لنا: لو عَرَفْتُ مَن يَعْرِفُ الكلامَ على: «دونَك زيدًا»، لغَدَوتُ إلى بابِه، ورُحتُ.

وحاصِلُ ما ذَكَرَ فيها أبو الفَتْحِ أنَّ الفتحةَ في قولِهم: «دونَك زيدًا»، غيرُها في: «جلستُ دونَك»؛ لأنَّها في الأوَّلِ غيرُ حركةِ إعرابٍ؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ مبنيَّةٌ، وفي الثانيةِ إعرابٌ، مثلُها في: «جلستُ خلفَك»، كما أنَّ فتحةَ: «لا رجلَ»، غيرُ فتحةِ: «لا غلامَ سفرٍ»، وكذا الفتحةُ في: «الْزَموا مكانَكم»، غيرُها في قولِه تعالَى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ﴾[2].

كـــذا رويـــد بلـــه ناصـــبين ... ويعمـــلان الخفـــضَ مصـــدرين

ومـا لمـا تنـوب عنـه مـن عمـل ... لهـا وأَخِّـرْ مـا لـذي فيـه العمـل

---

(١) انظر: (المحتسب) له ١/ ١٨٦

(٢) يونس ٢٨.

[(لَهَا)]: إلا أنَّ ما تعملُ فيه لا يكونُ ظاهرًا ولا ضميرًا بارزًا، لا في تثنيةٍ ولا جمعٍ، وأنَّ مفعولَ الظروفِ منها لا تتصلُ به إذا كان ضميرًا.

قالَ ابنُ بَابَشَاذَ[1]: «عليك إيَّاي»، ولا يَحسُنُ: «عليكَني»، كما حَسُن: «الْزَمْني»؛ لأنَّ هذه الأشياءَ لم تَتَمَكَّنْ تَمَكُّنَ الأفعالِ، فتوصلَ بها الضمائرُ كما توصلُ بالأفعالِ.

ع: وفيه نَظَرٌ؛ لقولِهم: «عليكَني»[2]، ولا نَعلَمُ أحدًا استضْعَفَه مِن هذه الجهةِ.

وممَّا خالفَتْ فيه أفعالَها: أنَّه لا إعرابَ في سائرِ أمثلتِها، وإن نابت عن معرَبٍ، وأنَّ بعضَها معرفةٌ، وأنَّ التنوينَ يلحقُها، لكن لا تُضافُ.

قولُه: (وأَخِّرْ): لم يَستَثْنِ مِن أحكامِ الأفعالِ التي فاتَتْها إلا جوازَ التقديمِ، وفي بابِ (إعرابِ الفِعلِ)[3] ذكرَ أنَّ الاسمَ لا يُنصَبُ في جوابِها.

وهل يجوزُ حَذْفُها وإبقاءُ معمولِها؟

قدَّر الزَّمَخْشَريُّ[4] في: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾[5]: «الْزَموا»، أو: «عليكم».

وردَّ عليه أبو حَيَّانَ[6] في الثاني؛ لأنَّ «عليكم» نابَ عن فِعلٍ حُذِفَ، فلو حُذِفَ هو كانَ إجحافًا.

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ٤٦٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٦١.

(٣) البيت ٦٨٧.

(٤) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٤٧٩.

(٥) الروم ٣٠.

(٦) انظر: (البحر المحيط) له ٨/ ٣٨٩.

ع: وينبغي إذا وُجِدَ معمولٌ ألَّا يُقدَّرَ عاملُه إلا عاملًا أصليًّا مِن جنسِ الفِعلِ؛ إذ لا ضرورةَ إلى تقديرِ غيرِه.

وقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[١] أيضًا في: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[٢]: إنَّه يجوزُ أن يكونَ بتقديرِ: «دونَكَ سورةً»، ورُدَّ عليه[٣].

وكذا أجازَ[٤] في: ﴿ءَايَةً أُخْرَىٰ﴾[٥] في سورةِ طه.

[(وأَخِّرْ ما الذي فيه العَمَل)]: قرأ محمَّدُ بنُ السَّمَيْفَعِ[٦]: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾[٧]، قالَ أبو الفَتْحِ[٨]: هذا دليلٌ على أنَّ «عليكم» مِن قراءةِ الجماعةِ[٩] معلَّقةٌ بنفسِ (كتابَ)، وأنَّها ليست اسمَ فِعلٍ بمنزلةِ قولِك: «عليك زيدًا»، ولو قلت: «عليكم كتابَ اللهِ»، على اسمِ الفِعلِ، لكانَ «عليكم» غيرَ معلَّقٍ بشيءٍ.

واحكم بتنكيرِ الذي ينون ... منها وتعريفِ سواه بيِّن

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٢٠٨.

(٢) النور ١، وهذه قراءة أم الدرداء وعيسى بن عمر، وهي مروية عن عمر بن عبد العزيز. انظر: المحتسب ٢/ ٩٩ ومختصر ابن خالويه ١٠١.

(٣) الذي ردَّ عليه أبو حيان، قال: «ولا يجوز حذف أداة الإغراء». انظر: (البحر المحيط) له ٨/ ٦.

(٤) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٥٩.

(٥) طه ٢٢.

(٦) انظر: مختصر ابن خالويه ٣٢.

(٧) النساء ٢٤.

(٨) انظر: (المحتسب) له ١/ ١٨٥.

(٩) وقراءتهم: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾.

ومــا بــه خوطـــب مــا لا يعقـــلُ   مــن مشبه اسـم الفعـل صـوتا يجعـل

كــذا الــذي أجــدى حكايــة كقــب   والزم بنى[1] النـوعين فهـو قـد وجـب

❁ ❁ ❁

(١) كذا بخط ابن هشام، والمعمول عليه: بِنَا، وهي مقصورة من: بناء.

نونا التَّوكيد

للفعـــل توكيـــدٌ بنـــونينِ همـــا كنـــوني اذهـــبن واقصِـــدَنْهُما
يؤكـــدان افعـــلْ ويفعـــل آتيـــا ذا طَلَـــبٍ أَو شـــرطا امـــا تالِيـــا

قولُه: (آتِيَا) كقولِه: (كآتٍ من: قَصَد)، أي: كجَاءٍ مِن: «قَصَدَ»، وكذا المعنَى: «جائيًا ذا طلبٍ».

قولُه: (أو شَرْطًا «امَّا» تاليا): قالَ في (البَحْرِ)[1]: قالَ ابنُ خَرُوفٍ: أجازَ س[2] الإتيانَ بـ(ما) وأن لا يُؤتى بها، والإتيانَ بالنونِ مع (ما) وأن لا يُؤتى بها. انتهى.

ذكرَ صاحبُ (البَحْرِ) ذلك ردًّا على ابنِ عَطِيَّةَ[3] قولَه: ولو كانت (إِنْ) وحدَها لم تدخل النونُ.

[(أو شرطًا)]: قالَ أبو عَلِيٍّ في (الإغْفالِ)[4]: ليس الشرطُ من مَوَاطن النون، وإنما تَلحق الأمرَ والنهيَ وشبهَهما من غير الواجب، وإنما تَلحق الشرطَ ضرورةً، كقولِه[5]:

---

(١) يقصد به (البحر المحيط) لأبي حيان. انظره في: ٦/ ٦٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٥١٥.

(٣) انظر: (المحرر الوجيز) له ٣/ ١٢٣.

(٤) انظره في: ١/ ١٢٦ وما بعدها.

(٥) بتمامه:

فمهمـــا تشـــأ منـــه فـــزارةُ تعطِكـــم وَمَهْمَـــا تَشَـــأْ مِنْـــهُ فَـــزَارَةُ تَمْنَعَـــا =

.... وَمَهْمَــا تَشَــأْ مِنْــهُ فَــزَارَةُ تَمْنَعَــا

وقولِه[1]:

مَــنْ تَثْقَفَــا مِــنْهُمْ فَلَــيْسَ بِآيِــبٍ ....

وذلك كلُّه شاذٌّ ضرورةٌ، لا فَرْقَ بينَ الشرطِ والجزاءِ في البيتين.

والمسوِّغُ لدخولِ النونِ مع (ما) في الجزاءِ أنَّ الفِعلَ أَشْبَهَ المُقْسَمَ عليه بلحاقِ (ما)؛ لأنَّها للتوكيدِ، كما أنَّ اللامَ للتوكيدِ.

قالَ المبرِّدُ[2]: وإنما اختَصَّت «إِمَّا» بلزوم[3] النونِ بعدَها؛ لأنَّهم قد أكَّدوا حرفَ الشَّرْطِ، فأَحْرَى أن يؤكِّدُوا الفِعلَ الذي له مزيَّةٌ في التمكُّنِ، فأمَّا سائرُ أدواتِ الشَّرْطِ فأسماءٌ، فلا يُنكَرُ أن تؤكِّدَ (ما) الاسمَ، ويبقَى الفِعلُ بلا توكيدٍ؛ لأنَّ الاسمَ له مِن التقدُّمِ على الفِعلِ مثلُ ما للفِعلِ على الحرفِ.

فإن قيلَ: إنَّ (ما) دخلت توكيدًا للفِعلِ لا للحرفِ.

فالجوابُ: أنَّهم لا يَقِفُونَ على (إِنْ) دونَ (ما)، فدلَّ على أنَّ التأكيدِ... للفعلِ،

= والبيت للكميت بن معروف، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٩٩ والكتاب ٣/ ٥١٥.

(١) بتمامه:

مَــنْ تَثْقَفَــا مِــنْهُمْ فَلَــيْسَ بِآيِــبٍ أبــدًا وقَتْــلُ بنــي قتيبــةَ شــافي

والبيت لبنت مرة بن عاهان الحارثي، وهو من الكامل. انظر: الكتاب ٣/ ٥١٦ والمقتضب ٣/ ١٤.

(٢) انظر: البغداديات ٣١١، والذي في (المقتضب) له ٢/ ٥٤ و٣/ ٢٩ خلاف هذا.

(٣) في المخطوطة: يبحو، والتصويب من البغداديات.

ولأنَّها قد لَحِقَت الحرفَ لتوكيدِه في قولِه[1]:

قَالَـتْ: أَلَا لَيْتَمَـا هَـذَا الحَمَـامَ لَنَـا

ولأنَّ الكلمةَ لو نُوِيَ بها الانفصالُ لجازَ الإخفاءُ، نحوُ: «من مالك»، وهذا كلُّه مذهبُ المبرِّدِ.

وأمَّا س[2] فإذا لَحِقَت (ما) بعدَ سائرِ الحروفِ فيجوزُ عندَه أن تأتيَ بالنونِ وأن لا تأتيَ، وأنشدَ أبو زَيْدٍ[3]:

زَعَمَـتْ تُمَاضِـرُ أَنَّنِـي إِمَّـا أَمُـتْ يَسْـدُدْ أُبَيْنُوهَـا الأَكَـارِمُ خَلَّتِـي

وقالَ أحمدُ بنُ يحيى[4]: دخلَت النونُ فَرْقًا بينَ (ما) هذه و(ما) الموصولةِ، وهذا خطأٌ؛ لأنَّ (إنْ) تجزمُ الفعلَ، ولزومُ الجوابِ يُوقِعُ الفرقَ بينَهما.

أو مثبتـا في قسـم مسـتقبلا وقـلَّ بعـد مـا ولـم وبَعْـدَ لا

[(قَسَمٍ مستقبَلًا)]: أنشدَ أبو الحَسَنِ[5]، لليَهُوديِّ[6]:

لَيْـتَ شِـعْرِي وَأَشْـعُرَنَّ إِذَا مَـا قَرَّبُوهَـا مَطْوِيَّـةً وَدُعِيـتُ

---

(١) سبق تخريج بيت النابغة هذا.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٥١٥.

(٣) انظر: (النوادر) له ٣٧٤ وما بعدها، والبيت لسلمان بن ربيعة الضبي، وهو من الكامل. انظر: الأصمعيات ١٦٢ والحجة ٣/ ٨٦.

(٤) يقصد به الإمام ثعلبًا. انظر: (المجالس) له ٥٥١ وما بعدها.

(٥) يعني به الأخفش.

(٦) يعني به السموأل بن عادياء، والبيت من الخفيف. انظر: الديوان ٢٦ والأصمعيات ٨٦.

قالَ الفارسيُّ: يَحتمل أنَّه نوَّنَ كما قالَ الآخَرُ[1]:

.... تَــــرفَعَنْ ثَـــوبِي شَـــمَالاتُ

ويَحتملُ[2] أن يكونَ أرادَ اللامَ، فحَذَفَها؛ لدلالةِ النونِ عليها، كما قالَ الآخَرُ[3]:

وَقَتِيــــلِ مُـــرَّةَ أَثْـــأَرَنَّ...... ....

ع: جملةُ القَسَمِ لا تقعُ بعدَ «ليت شِعْري»؛ لأنَّها تُنافِيها، لا تقولُ: «ليت شِعْري والله لأفعلنَّ»؛ لأنَّه جَزْمٌ.

[(وبعد «لا»)]: أي: النافية.

قولُه: (وبعد «لا»): جَعَلَ[4] منه قولَه تعالَى: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾[5]، فادَّعَى أنَّ (لا) نافيةٌ، وأنَّ التأكيدَ وقعَ بعدَها، ولقولِه وَجْهٌ؛ لأنَّ العَرَبَ أكَّدَت مع (لا) مع الفصلِ في نحوِ قولِ الشاعرِ[6]:

---

(١) بتمامه:

رُبَّمَـــا أوفَيْـــتُ في عَلَـــمٍ تَـــرفَعَنْ ثَـــوبِي شَـــمَالاتُ

والبيت لجذيمة الأبرش، وهو من المديد. انظر: الكتاب ٣/ ٥١٨ والمقتضب ٣/ ١٥.

(٢) تكررت في المخطوطة.

(٣) بتمامه:

وقتيـــلِ مُـــرَّةَ أثْـــأرنَّ فإنـــه فَـــرْغٌ وإنَّ أخـــاهمُ لـــم يُقْصَـــدِ

والبيت لعامر بن الطفيل، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٩٢ والأصمعيات ٢١٦.

(٤) يقصد به ابن مالك. انظر: (شرح العمدة) له ١/ ٣١٥.

(٥) الأنفال ٢٥.

(٦) البيت من الطويل. انظر: البحر المحيط ٥/ ٣٠٤.

وَلَا ذَا بَئِـيس[1] يَتْـرُكَنَّ لِبُؤْسِـهِ   فَيَنْفَعَـهُ شَـكْوٌ إِلَيْـهِ إِذَا اشْـتَكَى

فليؤكد[2] بها مع الاتصالِ أحقُّ وأَوْلَى، وهو مخالِفٌ لقَوْلِ الجمهورِ.

[(بعد «ما» و«لَمْ» وبعد «لا»)]: ح[3]: عمرُو بنُ شَقِيقٍ: سمعتُ قاضيَ الريِّ يقرأُ[4]: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَّا﴾[5] بتشديدِ النونِ، قالَ أبو حاتمٍ[6]: ولا يجوزُ ذلك؛ لأنَّ النونَ لا تدخلُ مع (لن)، ولو كانت (هل) لدَخَلَت، نحوُ: ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ﴾[7]. انتهى.

ووجهُ القراءةِ تَشْبِيهُ (لن) بـ (ما) و(لا) و(لم)؛ فإنَّ النونَ قد تأتي بعدهنَّ.

وغيرِ أمـا مـن طوالـب الجـزا   وآخـر المؤكـد افـتح كـابرزا

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[8]: إنَّه يجوزُ في: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾[9] أن يكونَ جوابًا للأمرِ، ورُدَّ عليه بدخولِ النونِ، وهو في جوابِ الشَّرْطِ ضعيفٌ، فكيف بجوابِ الأمرِ؟

---

(١) في المخطوطة: بئس، وهو سهو ينكسر به الوزن.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعلها: فالتوكيد.

(٣) يعني به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٥/ ٤٣٢.

(٤) تنسب هذه القراءة إلى طلحة بن مصرف. انظر: مختصر ابن خالويه ٥٨، وهي في الكشاف ٢/ ٢٧٨ وغيره منسوبة إليه لكن روايتهم: ﴿هَلْ يُصِيبَنَّا﴾.

(٥) التوبة ٥١.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٣/ ٤٢.

(٧) الحج ١٥.

(٨) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٣٥٦.

(٩) النمل ١٨.

نَعَمْ، قد يصحُّ ذلك على قراءةِ الأَعْمَشِ[1]: ﴿لَا يَحْطِمْكُمْ﴾ بالجزم.

واشكله قبلَ مضمَرٍ[2] لينٍ بما جانسَ من تحرك قد عُلما

والمضمر احذفنه إلا الألف وإن يكن في آخر الفعل ألف

فاجعله منه رافعا غير اليا والواو ياء كاسعين سعيا

واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي

نحو اخشين يا هند بالكسر ويا قوم اخشون واضمم وقس مسويا

ولم تقع خفيفة بعد الألف لكن شديدة وكسرها ألف

شاهدتُ بخطِّ الشَّيْخِ بَهَاءِ الدينِ بنِ النَّحَّاسِ ـ رحمَه الله تعالَى ما نصُّه:

حاشيةٌ: ابنُ[3] البَيْذِشِ[4] ـ رحمه الله ـ: أجازَ يُونُسُ[5] وكافَّةُ الكوفيين[6] ـ رحمهم الله ـ اجتماعَ الساكنين مِن غيرِ أن يكونَ الثاني مدغمًا، وحَكَوا مِن ذلك: «الْتَقَتْ حلقتَا البِطَانِ»[7]، فأجازُوا على ذلك: «اضرِبانْ زيدًا»، و: «اضرِبُونْ زيدًا».

---

(١) انظر: شواذ القراءات للكرماني ٣٥٩.

(٢) بخط ابن هشام مضبوطًا: مضمِرٍ، وهو سهو.

(٣) يعني به ابنَ الباذِش، وهو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المتوفى: ٥٤٠هـ.

(٤) انظر: (الإقناع) له ٢٢٣.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٥٢٧.

(٦) انظر: الأصول ٢/ ٢٠٣.

(٧) انظر: جمهرة الأمثال ١/ ١٨٨.

وبخطِّه أيضًا:

ابنُ البَيْذِشِ ـ رحمَه اللهُ ـ: النونُ الخفيفةُ على حِيالِها غيرُ مخففةٍ مِن الثقيلةِ عندَ البصريين[١]، واستَدلَّ سِيبَوَيْهِ[٢] ـ رحمَه اللهُ ـ على ذلك بأنَّها تُحذَفُ وتُبدَلُ، فلو كانت مخففةً مِنها ثبَتَتْ ثبوتَها في الوقفِ، ولم تُحذَفْ ولم تُبدَلْ، والكوفيون يجعلونَها مخففةً منها.

وألفـا زد[٣] قبلهـا مؤكـدا فعـلا إلـى نـون الإنـاث مسـندا

واحـذف خفيفـةً لسـاكن ردِف وبعـد غيـر فتحـة إذا تقِـف

قالَ ابنُ جِنِّي في (المحتَسَبِ)[٤]: إنَّ في (نَوَادِرِ)[٥] أبي زَيْدٍ[٦]:

مِـنْ[٧] أَيِّ يَـوْمَيَّ مِـنَ المَـوْتِ أَفِـرّْ

أَيَـوْمَ لَـمْ يُقْـدَرَ أَمْ يَـوْمَ قُـدِرْ

قالَ: قيلَ: أرادَ: «يُقْدَرَنْ»، بالنونِ الخفيفةِ، وحَذَفَها، وهذا عندَنا غيرُ مرضيٍّ؛ لأنَّ النونَ للتوكيدِ، والتوكيدُ أَشْبَهُ شيءٍ به الإسهابُ والإطنابُ، لا الإيجازُ والاختصارُ،

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٢٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٢٤ وما بعدها.

(٣) في المخطوطة: زيد، وهو سهو.

(٤) انظره في: ٢/ ٣٦٦.

(٥) انظره في: ١٦٤.

(٦) البيتان للحارث بن المنذر الجرمي، وهما من مشطور الرجز. انظر: البارع ١٧١ والخصائص ٣/ ٩٦.

(٧) في المخطوطة: فمن، وهو سهو به ينكسر الوزن.

لكنَّه فيه صَنْعةٌ ذكرناها في (سِرِّ الصِّناعةِ)[١].

ع: فإن قلتَ: كيف أحذفُ في[٢]:

لَا تُهِـــينَ الفَقِيـــــرَ..........

قلتُ: أَوْلَى مِن هذا أن يُعتَرَضَ على قولِنا: لا يُحذَفُ الفاعلُ بقولِنا: «التقومُنَّ»، و«لتقومِنَّ»، والجوابُ واحدٌ، وهو أنَّ هذا حَذْفٌ إِعْلاليٌّ، لا اختياريٌّ، والحذفُ للإعلالِ عليه دليلٌ، فكأنَّه مذكورٌ.

واردد إذا حـــذفتها في الوقـــف مـــا ... مـــن أجلهـا في الوصـل كـان عـدما

وأبــــدلنها بعــــد فـــتح ألفـــا ... وقفـــا كمـــا تقـــول في قفًـــا قفـــا

قيلَ في قولِ امْرِئِ القَيْسِ[٣]:

قِفَـا نَبْـكِ مِـنْ ذِكْـرَى حَبِيـبٍ وَمَنْـزِلِ

إنَّه أرادَ: «قِفَا»[٤]، ووَصَلَ بنيَّةِ الوقفِ على النونِ بالإبدالِ.

● ● ●

---

(١) انظره في: ١/ ٧٥.

(٢) بتمامه:

لا تهـــينَ الفقيـــرَ علَّـــك أن تَـــرْ ... كـــعَ يومًـــا والـــدهرُ قـــد رفعَـــهْ

والبيت للأضبط بن قريع، وهو من المنسرح. انظر: الزاهر ٢/ ٢٩٣ والعسكريات ٩٩.

(٣) سبق تخريجه في عطف النسق.

(٤) كتب ابن هشام نون التوكيد في «قفن» ألفًا.

ما لَا ينصَرِفُ

الصـــرف تنـــوين أتـــى مبينـــا ... معنـــى بـــه يكـــون الاســـمُ أمكنـــا

قيلَ: ما لا ينصرفُ هو الذي لا يُجرُّ ولا يُنوَّنُ، وهذا التعريفُ يؤدِّي إلى الدَّوْرِ؛ لأنَّه تعريفٌ بالحُكْمِ.

ومقتضَى كلامِ المصنِّف: ما ليسَ فيه تنوينٌ دالٌّ على الأَمْكنيةِ، وهو كذلك.

والجيِّدُ: ما فيه علَّتان مِن تسعٍ، أو واحدةٌ منها تقوم مقامَهُما.

ثم اختُلِفَ في المنصرف؛ لِمَ سُمِّي كذلك؟ وبه يتَّضح لِمَ سُمِّي هذا غيرَ منصرفٍ.

فقيلَ: لأنَّ في آخرِه صَرِيفًا، وهو الصوتُ، وهذا المختارُ، وقيلَ: لأنَّه انصرفَ عن شَبَهِ الفِعلِ، ورُدَّ بأنَّه لم يكن مشبهًا له فانصرفَ عنه، وقيلَ: مِن (الصَّرِيفِ): الخالصِ مِن اللَّبنِ؛ لأنَّه تخلَّصَ مِن شَبَهِ الفِعلِ والحرفِ، قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[1]: ويلزمُهم أن يسمُّوا نحوَ: «بأحمرِكم» منصرفًا، وهم إنَّما يقولون فيه: منجرٌّ. ص[2].

ع: فإن قيلَ: يُبطِلُ الأوَّلَ أنَّ نحوَ: (الغلام)، و: (غلامك)، منصرفٌ بالإجماعِ.

قلتُ: هما في قوةِ ما فيه صَرِيفٌ، وإنَّما زالَ منه لعارضٍ، بخلافِ نحوِ: «بالأحمرِ»، و: «بأحمرِكم»، فلا يلزمُ هذا القائلَ أن يسمِّيَه منصرفًا، فظهرَ أنَّه لا يدخلُ

(١) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ٢٠٥.

(٢) يعني به: ابن عصفور.

في حدِّه ما ليسَ منه، ولا يخرجُ عنه ما هو منه.

فــألف التأنيــث مطلقــا منــع ... صــرفَ الــذي حــواه كيفمــا وقــع

[(فألفُ التأنيث)]: وهذا يسمَّى: التأنيثَ اللازمَ، قيلَ: لأنَّه إذا حُذِفَ لم تتمَّ الكلمةُ، بخلافِ التاءِ، كـ: (قائمةٍ)، ورُدَّ بأنَّ: (طَوَاعِية) و(كَرَاهِية) كذلك.

وقيلَ: لأنَّها عندَهم بمنزلةِ أصولِ الكلمةِ، بدليلِ حَذْفِها في: (قَرْقَرَى) إذا قلتَ: (قُرَيْقِر)، بخلافِ التاءِ، فإنَّها بمنزلةِ كلمةٍ منفصلةٍ، فلا يعتدُّ بها.

قيلَ: فلا تغيَّروا الممدودةَ[1]، كـ: (حمراء)؛ لقولِهم: (حُمَيْراء).

قلنا: لَمَّا تحركت أشبهت التاءَ. ص[2].

وزائــدا فعــلان في وصــف سَــلِم ... مــن أن يُــرى بتــاءِ تأنيــث خُــتم

ووصــف اصــلي ووزن أفعــلا ... ممنــوع تأنيــثٍ بتــا كأَشْــهلا

وألغِــينَّ عــارِضَ الوصــفيه ... كــأربع وعــارض الإســميه

فــالأدهَمُ القيــدُ لكونــه وضِــعْ ... في الأصــل وصــفا انصــرافه مُنِــع

وأجــدل وأخيــل وأفعــى ... مصــروفة وقــد يــنلن المنعــا

ومنــع عــدلٍ مــع وصــف معتبــر ... في نحــو مثنــى وثــلاث وأُخَــر

[(عَدْل)]: ع: العَدْلُ: أن تلفظَ ببناءٍ وتريد غيرَه مع اتفاقِ المعنَى.

وقولُنا: «مع اتفاقِ المعنَى» حتى لا يَرِدَ نحوُ: (فَعَّال) و(مِفْعَال) و(فَعُول)

---

(١) في المخطوطة: المدودة، وهو سهو.

(٢) يعني به: ابن عصفور. انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ٢١٥ وما بعدها.

و(فَعِيل)، فلا يُقالُ: لِمَ لا مُنِعَت الصَّرْفَ؛ للوَصْفِ والعَدْلِ، كما في: (ثُلَاثَ) و: (مَثْلَثَ)؟

[(وأُخَر)]: اعلَمْ أنَّ (أُخَرَ) مطابِقةٌ لِمَنْ قُصِدَت به، ومع المطابقةِ يتعيَّنُ وجودُ (أل) أو الإضافةِ، وقد ثبتَ العَدْلُ عن (أل) في نحوِ: (سَحَرَ)، وجوَّزَ الفَرَّاءُ[1] في (ثُلَاثَ) وبابِه أن تكونَ معدولةً عن الإضافةِ، ولا أقولُ: معدولةً عن (مِن)؛ لأنَّ مع المطابقةِ لا تستعملُ بـ(مِن)، فهذا إن نُظِرَ إليه مِن حيث هو مطابقٌ.

وإن نُظِرَ إليه مِن حيث هو مجردٌ عن (أل) والإضافةِ فيُقالُ: قياسُ المجرَّدِ عنهما أن يُستعمَلَ مفردًا، ويكونُ بـ(مِن)، فهذا معدولٌ عن المفردِ، ولا أقولُ: عن (مِن)، كما يقولُه مَن لا يُحَقِّقُ العبارةَ، بل عن المفردِ، وذلك المفردُ يستحقُّ أن يُستعمَلَ بـ(مِن)، ولا مدخلَ لها في العَدْلِ.

فالحاصلُ أنَّ له جهتين: جهة مطابقةٍ، وجهة تجرُّدٍ، ويختلفُ الحكمُ بالنَّظرِ إلى كلٍّ منهما.

[(وأُخَر)]: ع: المرادُ بـ(أُخَرَ): جمعُ: (أُخْرَى) مؤنثُ (آخَرَ)، لا جَمْعُ: (أُخْرَى) مؤنثُ (آخِر) بالكسرِ[2]؛ لأنَّ المذكرَ ليس للتفضيلِ، فكذا مؤنَّثُه، فلا عَدْلَ، والمانعُ في (آخَرَ): الوَزْنُ والوَصْفُ، وفي (أُخَرَ) ما ذُكِرَ.

ووزن مثنى وثلاث كَهُما ... من واحد لأربع فليُعْلَما
وكن بجمع مُشْبِهٍ مفاعلا ... أو المفاعيل بمنع كافِلا

---

(١) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٢٥٤.

(٢) الصواب أن مؤنث (آخِر): (آخِرة)، ولعله سهو من ابن هشام.

وذا اعــــتلال منـــه كـــالجواري　　رفعـــا وجـــرا أجـــرِه كســـارِي

إن قيلَ: كانَ حقُّه أن يقولَ: «كـ: (جَوَارٍ)»؛ لأنَّه لا يُعلُّ معرفةً بـ (أل) أو بالإضافةِ.

قلتُ: قولُه: (كـ: ساري) يزيلُ هذا الوهمَ؛ لأنَّ حُكْمَ (ساري) معروفٌ، وإنَّما يُعترَضُ بهذا عليه لو قالَ: «وذا اعتلالٍ منه كالجواري تُحذَفُ ياؤه ويعوَّضُ منها التنوينُ»، على أنَّه لو قالَ ذلك لكانَ في ذِكْرِ أنَّ التنوينَ يدخلُ ما يمنعُ مِن توهُّمِ جوازِ ذلك مع (أل) والإضافةِ.

أبو عَلِيٍّ[1] في (التَّذْكِرةِ): الدليلُ على أنَّ ياءَ (جَوَارٍ) حُذِفَت حَذْفًا، ثمَّ لَحِقَ التنوينُ؛ لزوالِ الكلمةِ عن مثالِ (مَفَاعِلَ) ـ يعني: للصَّرْفِ ـ: أنَّهم لَمَّا قلبُوها ألفًا في: (مَعَايا)، و(صَحَارَا)، فَخَفَّ الحرفُ؛ لانقلابِهِ ألفًا، لم تحذَفْ؛ لأنَّ مَن يحذف: ﴿نَبْغِ﴾[2]، و[3]:

....　　......................... يَفْـــرِ

لا يحذف: «يخشى»، فلمَّا لم يحذف كانَ على زنةِ (مَفَاعِلَ)، فلمَّا كانَ على زنةِ (مَفَاعِلَ) لم يلحق التنوينُ كما يلحقُ في: (جَوَارٍ) و(غَوَاشٍ)، حيث لحقَ الحذفُ الياءَ.

---

(١) انظر: (البصريات) له ٢/ ٨٧٦ وما بعدها.

(٢) الكهف ٦٤.

(٣) بتمامه:

ولأنـــتَ تَفْـــري مـــا خلقـــتَ وبعـــ　　ـــضُ القـــوم يخلـــقُ ثـــم لا يَفْـــر

والبيت لزهير بن أبي سلمى، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٨٢ والكتاب ٤/ ١٨٥.

ع: يعني: ولو كانَ الحذفُ في: (جَوَارٍ)؛ للساكنين، لحذفوا الألِفَ، كما في: (عَصًا).

ع: قالَ في موطنٍ آخَرَ[1]: لم نعلَم الألفَ حُذِفَت كما حذِفَت الواوُ والياءُ إلا في[2]:

.... ابْـــنِ المُعَـــلّْ

«ولو تَرَ ما أَهْلَ مكةَ»[3].

[(أَجْرِهِ كـ: ساري)]: لأنَّه ثَقُلَ بالبناءِ، وبحرفِ العلةِ، وبالضمةِ أو الكسرةِ، فاستدعى ذلك تخفيفَه، فحُذِفَت الياءُ بحركتِها، وعُوِّضَ التنوينُ مِن الياءِ.

يدلُّك على أنَّه عُوِّضَ منها أنَّه لا يجوزُ حذفُ الياءِ إلا حيث يمكنُ التنوينُ، فلذلك لا تحذفُ في: (الجواري)، ولا في: (جواريك)؛ لأنَّه لا يجوزُ دخولُ التنوينِ، فيعوَّضَ به عن الياءِ؛ لأجلِ الألفِ واللامِ والإضافةِ. مِن (شَرْحِ الجُمَلِ)[4] لابن عُصْفُور.

ولســـــراويل بهـــــذا الجمـــــع شـــبه اقتضَـــى عمـــومَ المنْـــعِ

---

(١) انظر: (الحجة) له ١/ ١٤١، و(العسكريات) له ١٠٠.

(٢) بتمامه:

وقَبِيـــلٌ مِـــن لُكَيـــزٍ شـــاهدٌ رهـــطُ مرجـــومٍ ورهـــطُ ابـــنِ المُعَـلّْ

والبيت للبيد بن ربيعة، وهو من الرمل. انظر: الديوان ١٩٩ والكتاب ٤/ ١٨٨.

(٣) من أقوال العرب، وهو بتمامه: «أصابَ الناسَ جُهْدٌ، ولو ترَ ما أهلَ مكة». انظر: الحجة ١/ ١٤١.

(٤) انظره في: ١/ ١٠٩ وما بعدها.

وإن بـه سُمِّي أو بمـا لحـق ... بـه فالانصِـرافُ منعـه يَحِـق

قولُه: (**وإنْ به سُمِّي**) البيتَ: المسمَّى بموازنِ (مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِيلَ) ثلاثةُ أقسامٍ:

قسمٌ يُستعمَلُ في النكراتِ جمعًا بلا خلافٍ، نحوُ: (مساجدَ)، و(مصابيحَ).

وقسمٌ لم يُستعمَل في النكراتِ أَلْبَتَّةَ بلا خلافٍ، نحوُ: (شَرَاحِيلَ)؛ لأنَّه ملازمٌ للعَلَميةِ، لكن فيه صيغةَ الجمعِ، فقُدِّرَ أنَّه منقولٌ عن الجمعِ.

وقِسمٌ يُستعمَلُ في النكراتِ، وتُرُدِّدَ فيه: هل هو جَمْعٌ أو مفردٌ؟ وهو (سَرَاوِيلُ) لا غيرُ.

وإذا سمِّيَ بجميعِ ذلك مُنِعَ الصَّرْفَ، فقيلَ: للصيغةِ وأصالةِ الجَمْعيةِ، وقيلَ: للصيغةِ والعَلَميةِ، فهي قائمةٌ مَقامَ الجَمْعِ، وعلى هذا إذا نُكِّرَ انصرفَ، بخلافِه على التعليلِ الأوَّلِ.

وهذا التعليلُ عندي المستمرُّ، وإلا لَلَزِمَ صَرْفُ (شَرَاحِيلَ) في العَلَميةِ؛ إذ ليسَ أصلُه الجَمْعَ.

فإن قلتَ: فما في الصيغةِ قد يكونُ مانعًا.

قلتُ:... مخالفة الكلامِ العربيِّ، فأشبهَ بذلك...، فالصيغةُ كالعُجْمةِ، كما قالَ س[1] في: (حَامِيم).

[(**مَنْعُه يَحِقّ**)]: قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[2]: للعَلَميةِ وشِبْهِ العُجْمةِ؛ لأنَّه دخلَ في

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٧٥.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ٢١٨.

الآحادِ، كما دخلَ الأعجميُّ في كلامِ العَرَبِ، فإن نكَّرتَه كانَ فيه الخلافُ الذي في: (أَحْمَرَ).

ع: مقتضاه: أنَّ الأَخْفَشَ[1] لا يصرفُه، وكذا حكى عنه ابنُ السَّرَّاجِ[2]، خلافًا لِمَا حكى عنه ابنُ مالكٍ[3].

والعلم امنع صرفَهُ مركبا ... تركيب مزج نحو معدي كربا

[(مَعْدِي كَرِبا)]: و: (حَضْرَمَوْتَ).

كذاك حاوي زائدي فعلانا ... كغطفانَ وكإِصْبهانا

كذا مؤنث بهاء مطلقا ... وشَرْطُ منع العار كونه ارتقا[4]

ع: قولُه: (وشرطُ منعِ العارِ): فيه حَذْفُ مضافٍ، أي: وشرطُ تحتُّمِ مَنْعِ العارِ؛ لأنَّ ذلك شَرْطٌ للوجوبِ، لا للمَنْعِ؛ لأنَّ المَنْعَ يحصلُ بدونِه.

فإن قلتَ: المضافُ إذا لم يَدُلَّ عليه الدليلُ لا يُحذَفُ؛ ولهذا جعلُوا مِن الضرورةِ قولَه[5]:

---

(١) انظر: المقتضب ٣/ ٣٤٥.

(٢) انظر: (الأصول) له ٢/ ٨٨.

(٣) انظر: (شرح الكافية الشافية) ٣/ ١٥٠٠.

(٤) كذا بخط ابن هشام.

(٥) بتمامه:

عشيَّةَ فرَّ الحارثيُّون بَعْدَمَا ... قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ٦٤٧ ومجاز القرآن ٢/ ١٣٦.

.... بَعْــــــــــــدَمَا قَضَـى نَحْبَـهُ فِـي مُلْتَقَـى القَـوْمِ هَـوْبَرُ

لأنَّه أرادَ: ابن هَوْبَر، فحَذَفَ لغيرِ دليلٍ.

قلتُ: قولُه بعدُ: (وجهان في العادم) دليلٌ على الحذفِ مِن الأوَّلِ؛ لأنَّه إن لم يُحمَل الأوَّلُ على أنَّه شَرْطٌ للتَّحَتُّمِ بَطَلَ؛ لأنَّه ذَكَرَ بعدَه أنَّ غيرَ المرتقي يمتنِعُ صَرْفُه مع جوازِ وجهٍ آخَرَ.

كَتَبَ الشَّلَوْبِينُ[1] على (المفصَّلِ)[2]: نَقَصَه مِن العللِ: شَبَهُ ألفِ الإلحاقِ بألفِ التأنيثِ، وشَبَهُ الحرفِ الرابعِ مِن أسماءِ المؤنَّثِ بهاءِ التأنيثِ، فإذا سمَّيتَ مذكَّرًا باسمِ مؤنثٍ على أربعةٍ فصاعدًا منعْتَ صرفَه؛ للعَلَميةِ وشَبَهِ رابعِه بتاءِ التأنيثِ، ولكن بشَرْطِ أن لا يكونَ جمعًا مكسَّرًا، نحوُ: (عُنُوق)، و: (نِسَاء)، و: (إمَاء)، وأن لا يكونَ المؤنَّثُ في الأصلِ لمذكَّرٍ، كـ: (رَبَاب)، و: (دَلَال).

وسمَّوا رجلًا بـ: (ذِرَاع)، فصرفُوه، قالَ س[3] عن الخَلِيلِ: لَمَّا كَثُر تسميتُهم المذكَّرَ به، ووُصِفَ به المذكَّرُ في قولِك: «ثوبٌ ذِرَاعٌ»، صرفُوا، قالَ: فأمَّا (كُرَاع) فالوَجْهُ تَرْكُ صَرْفِه، ومِن العَرَبِ مَن يصرفُه؛ لشَبَهِه بـ(ذِرَاع)، وذلك أَخْبَثُ الوجهين.

فـوق الـثلاث أو كجـور أو سـقر أو زيـد اسـمَ امـرأةٍ لا اسـم ذكـر

[(اسمَ امرأةٍ لا اسمَ ذَكَر)]: هذا قولُ[4] س، والخَلِيلِ، وأبي عَمْرٍو، ويُونُسَ،

---

(١) انظر: (حواشي المفصل) له ٢٤ وما بعدها.

(٢) انظره في: ٢٧.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٣٦.

(٤) الأقوال الآتية: الكتاب ٣/ ٢٤٢ والمقتضب ٣/ ٣٥١ وما بعدها، والأصول ٢/ ٨٥ =

وابنِ أبي إِسْحاقَ؛ لأنَّهم جعلُوا نَقْلَ المذكَّرِ إلى المؤنَّثِ ثِقَلًا يُعادِلُ الخفَّةَ التي بها صُرِفَ (هند)، وعندَ ابنِ عُمَرَ، وأبي عُمَرَ الجَرْميِّ، وأبي زيدٍ، وابنِ يَزِيدَ ـ وهو المبرِّدُ ـ أنَّه ذو وجهين.

قالَ ابنُ الخَشَّابِ في (العَوْنِيِّ)[1]: قالُوا: وصَرْفُه أحسَنُ مِن صَرْفِ (هند)؛ لأنَّه في الأصلِ أخفُّ بالتذكيرِ، فإذا صُرِفَ الأثقلُ فالأخفُّ أَوْلَى.

وجهان في العادم تذكيرا سبق   وعجمةً كهندَ والمنعُ[2] أحَقّ

[(**وجهان في العادم**)]: أي: في الثلاثيِّ الساكنِ الوسطِ العادمِ، بدليلِ قولِه: (كـ: هِنْدَ)، وأنَّه إن لم يُقدَّرْ لَزِمَ منه كذلك أن تقولَ: وتحرُّكَ الوسطِ، والزيادةَ على الثلاثةِ.

قولُه: (**والمَنْعُ أَحَقّ**): لأنَّ فيه عَمَلًا بمقتضَى الموجِبِ دونَ اعتذارٍ، فأمَّا الصَّرْفُ فيُعتذَرُ له بأنَّ خِفَّةَ اللَّفظِ بقلَّةِ الحروفِ وسكونِ الوسطِ قاومت الثِّقَلَ الناشِئَ عن أحدِ السببَيْنِ، فصارَ كأنَّه ذو سَبَبٍ.

والعجميُّ الوَضْعِ والتعريفِ مَعْ   زيدٍ على الثلاثِ صرفُه امتنع

كذاك ذو وزن يخصُّ الفِعْلا   أو غالبٍ كأحمدٍ ويعلى

= وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢٩.

(١) شرح كبير لـ (المقتصد) في النحو، تصنيف الوزير عون الدين بن هبيرة، ت: ٥٦٠هـ. انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٢/ ١١٦ وما بعدها.

(٢) في المخطوطة: والجمع، وهو سهو.

فلو سمَّيت بـ «ضُرِبَ» ونحوِه منعْتَ الصَّرْفَ، وهل يُعتَبَرُ كَونُ الوزنِ في الأصلِ أو لا؟

قالُوا: لا يعتبرُ إلا الحاصلُ الآنَ؛ لأنَّ الاعتبارَ في هذا البابِ بأمورٍ لفظيةٍ، فعلى هذا لو سمَّيتَ بـ «رُدَّ» صرفْتَ، وكذا بـ «قِيلَ» و«بِيعَ».

فإن سمَّيتَ بـ «ضُرِبَ» وخفَّفْتَه؛ فقيلَ: يمنَعُ؛ نظرًا إلى أصلِه، فاعتُرِضَ بـ «قِيلَ» و«بِيعَ» و«رُدَّ».

وأُجِيبَ بأنَّ أصلَه لم تنطِقِ العربُ به، فلا يجوزُ تقديرُه، بخلافِ هذا، فإنَّه يمكنُ العَوْدُ إلى أصلِه، وكذا لو سمَّيتَ بـ «عُصْرَ» مِن قولِه[1]:

لَوْ عُصْرَ مِنْهَا البَانُ وَالمِسْكُ انْعَصَرْ

على أنَّ مذهبَ س[2] الصَّرْفُ مطلقًا، فلا حاجةَ إلى هذا الاعتبارِ.

وَزْنُ الفِعلِ ثلاثةٌ:

خاصٌّ، ولا يُوجَدُ في الاسمِ إلا منقولًا مِن الفِعلِ أو أعجميًّا.

وغالبٌ، وهو ما يُوجَدُ فيهما، وهو في الفِعلِ أكثرُ، كـ «أَفْعَلَ» و«يَفْعَلُ».

والمشتركُ المتساوي، كـ «فَعَلَ»، وفي اعتبارِه خلافٌ، قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[3]: بشَرْطِ نَقْلِه مِن الفِعلِ.

ع: لا بدَّ مِنه، وإلا فنحوُ: (أَسَد) و(حَجَر) عَلَمين لا خلافَ في الصَّرْفِ عندَ

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي، وهو من مشطور الرجز. انظر: الديوان ١٥٩ والكتاب ٤/ ١١٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢٠٦.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ٢٠٦.

عيسى[1] وغيرِه، والحقُّ قولُ س[2]؛ لأنَّه حَكَى صَرْفَهُم المسمَّى بـ: (كَعْسَب)، وهو فِعلٌ، و(الكَعْسَبةُ): شِدَّةُ العَدْوِ مع تداني الخُطَا.

وما يصير علمًا من ذي ألف زيدت لإلحاق فليس ينصرف

كَتَبَ الشَّلَوْبِينُ[3]: فإن صغَّرتَ، فقلتَ: (عُلَيْقٍ)، و: (مُعَيْزٍ) ذهبَ شَبَهُه بما فيه ألفُ التأنيثِ؛ لأنَّك إنَّما تقولُ: (حُبَيْلَى)، ولا تقولُ: (حُبَيْلٍ)، وإن سمَّيتَ رجلًا بـ: (عَلْقى) مصغَّرًا صرفتَ؛ إذ ليسَ إلا علَّةٌ، أو بـ: (مِعْزى) مصغَّرًا منعتَ الصَّرْفَ نصبًا؛ للعَلَميةِ وشَبَهِ الحَرْفِ الرابعِ بهاءِ التأنيثِ؛ لأنَّه مِن أسماءِ المؤنَّثِ، وصرفتَه جرًّا ورفعًا؛ لإعلالِ آخِرِه.

والعلم امنع صرفه إن عدلا كفعل التوكيد أو كثُعلا

اختُلِفَ في تعريفِ (أَجْمَع) و(جُمَع) ونحوِهما مِن ألفاظِ التأكيدِ، فقيلَ: بالعَلَميةِ، كأنَّها وُضِعَت على معنَى الإحاطةِ لِمَا تَتبَعُه، وقيلَ: بِنِيَّةِ الإضافةِ.

فإن قيلَ: فكيف امتنعَ الصَّرْفُ بهذا التعريفِ، والمعتبرُ تعريفُ العَلَميةِ؟

قيلَ: إنَّ هذا يُشْبِهُه؛ لاشتراكِهما في أنَّهما بغيرِ أداةٍ ظاهرةٍ، كما أنَّ (سَحَرًا) إذا أُرِيدَ به يومٌ معيَّنٌ امتنعَ صَرْفُه؛ للعَدْلِ وشبهِ تعريفِ العَلَميةِ.

وأمَّا (جَمْعاء) و(كَتْعاء) ونحوُهما فإنَّما امتنعَ صَرْفُها؛ لألفِ التأنيثِ. مِن

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٠٦ والمنصف ١/ ٣٨.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢٠٦.

(٣) انظر: (حواشي المفصل) له ٢٥ وما بعدها.

(شَرْحِ ابْنِ عُصْفُورٍ)[١].

قالَ[٢]: واختلفُوا فيما عُدِلَت عنه، فقيلَ: إنَّ (جُمَع) و(كُتَع) ونحوَهما معدولةٌ عن (فَعَالِي) كـ: (صَحَارِي)، وكانَ قياسُ جمعِها أن يكونَ على ما جُمِعَت عليه (صَحْراء)؛ لاشتراكِهما في الجُمُودِ، وألفاظُ التوكيدِ تكونُ غيرَ مشتقةٍ، بدليلِ (النَّفْسِ) و(العَيْنِ).

وقيلَ: عن: (جُمْع) و: (كُتْع) بالسكونِ؛ لأنَّ (جَمْعاء) كـ: (حَمْراء)؛ لأنَّها تابعةٌ مثلُها، ومشتقةٌ مثلُها، ومفردُها على (أَفْعَل)، وإذا كانُوا قد جمعُوا: (أَحْوَص) على: (حُوصٍ)، وأجرَوْه مُجراه في الصفةِ؛ فهذا أَجْدَرُ.

وعندي أنَّ هذا أَوْلَى؛ لأنَّه قد سُمِعَ العَدْلُ مِن (فُعْل) إلى (فُعَل)، قالُوا: «ثلاثة دُرَع»[٣]، وهو جمعُ: (دَرْعاء)، ولم يثبت العَدْلُ عن (فَعَالي) إلى (فُعَل).

والعدل والتعريف مانعا سَحَر ... إذا به التعيين قصدًا يعتبر

وابن على الكسر فعال عَلَما ... مؤنثا وهو نظيرُ جُشَما

عند تميم واصرفن ما نُكرا ... من كل ما التعريف فيه أثرا

وما يكون منه منقوصا ففي ... إعرابه نهجَ جوارٍ يقتفي

ولاضطرار وتناسُب صُرف ... ذو المنع والمصروف قد لا ينصرِف

---

(١) شرحه على جمل الزجاجي. انظره في: ١/ ٢٧٢ وما بعدها.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٧٣.

(٣) في المخطوطة: دُرُع، وهو سهو، والتصويب من ابن عصفور.

[(ولاضطرارٍ)]: قالَ أبو كَبِيرٍ الهُذَليُّ[١]:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ ... حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

البيتُ مِن الكاملِ، مِن الضَّرْبِ الأوَّلِ[٢]، فـ(عَوَاقِدٌ): (مَفَاعِلُنْ)[٣]، ولو حُذِفَ التنوينُ صارَ: (مَفَاعِلُ)، فنقصَ الجزء[٤].

[(تَنَاسُبٍ)]: قرأ الأَعْمَشُ والأَشْهَبُ العُقَيْليُّ[٥]: ﴿وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا﴾[٦]، قالَ صاحبُ (اللَّوَامِحِ)[٧]: جَعَلاهما: (فَعُولًا)، فصرفاهُما، فأمَّا في قراءةِ العامَّةِ فصفتان مِن: (الغَوْثِ)، و(العَوْقِ)، «يَفْعُلُ» منهما، وهما معرفتان، فمُنِعا الصرفَ؛ للتعريفِ والوزنِ. انتهى.

والأوَّلُ فاسدٌ؛ لأنَّ: «يغث» و«يعق» مفقودا المادةِ، وأيضًا فليسا صفةً مِن: (الغَوْثِ)، و(العَوْقِ)؛ لأنَّ «يَفْعُلًا» لم يجئ اسمًا ولا صفةً.

وجعلَ ابنُ عَطِيَّةَ[٨] هذه القراءةَ وهمًا، وليس كذلك؛ لأنَّه يمكنُ أن تكونَ

(١) انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٩٢ والكتاب ١/ ١٠٩.

(٢) وهذا الضرب تأتي عروضه وضربه على: متَفاعلن. انظر: الوافي ٧٨.

(٣) العروض: «متفاعلن»: «نعواقدن».

(٤) وإذا أشبعت حركة العجز فالساكن يرجع.

(٥) انظر: مختصر ابن خالويه ١٦٢.

(٦) نوح ٢٣.

(٧) انظر: البحر المحيط ١٠/ ٢٨٦. و(اللوامح) كتاب في شواذ القراءات، للإمام أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن العجلي الرازي، ت: ٤٥٤هـ. انظر: غاية النهاية ١/ ٣٦١.

(٨) انظر: (المحرر الوجيز) له ٥/ ٣٧٦.

على لغةِ مَن يصرفُ جميعَ ما لا ينصرفُ، حكاه الكِسَائيُّ[(١)] وغيرُه، أو على الصَّرْفِ للمناسبةِ فيما قبلُ وما بعدُ، كما في: ﴿سَلَاسِلًا﴾[(٢)]، و: ﴿قَوَارِيرًا﴾.

وقالَ الزَّمَخْشَريُّ[(٣)]: وهي قراءةٌ مُشْكِلةٌ؛ لأنَّهما إن كانا أعْجميَّين أو عَرَبيَّين ففيهما ما يمنعُ الصَّرْفَ، ولعلَّها للازدواجِ، كما قُرِئ: ﴿وَضُحَاهَا﴾[(٤)] بالإمالةِ؛ لوقوعِه مع مُمَالٍ؛ للازدواجِ.

قولُه: (تَنَاسُبٍ): أعمُّ مِن تناسُبِ مجاورٍ، نحوُ: ﴿سَلَاسِلًا[(٥)] وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾[(٦)]، أو تناسُبِ نظائرَ، نحوُ: ﴿قَوَارِيرًا ۝ قَوَارِيرًا﴾[(٧)]؛ فإنَّ هذا صُرِفَ؛ لتَنَاسُبِ رؤوسِ الآيِ.

* * *

(١) انظر: (إعراب القرآن) للنحاس ٥/ ٦٦.

(٢) الإنسان ٤، وهذه قراءة نافع والكسائي وأبي بكر عن عاصم. انظر: السبعة ٦٦٣.

(٣) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٦١٩.

(٤) الشمس ١، وهذه قراءة الكسائي. انظر: السبعة ١٤٧.

(٥) في المخطوطة: سلاسل، وهو سهو.

(٦) الإنسان ٤، وهذه قراءة نافع والكسائي وأبي بكر عن عاصم. انظر: السبعة ٦٦٣.

(٧) الإنسان ١٥ ـ ١٦، وهذه قراءة نافع والكسائي وأبي بكر عن عاصم. انظر: السبعة ٦٦٣.

إعرابُ الفِعْل

قولُه: (إعراب الفعل): لَمَّا انقضَى الكلامُ على إعرابِ الاسمِ شَرَعَ في إعرابِ الفِعلِ.

والحاصلُ أنَّ أنواعَ إعرابِه ثلاثةٌ: رَفْعٌ، ونَصْبٌ، وجَزْمٌ، وليسَ رفعُه بدَالٍّ على العُمْديَّةِ، كما أنَّ رَفْعَ الأسماءِ كذلك، ولا نَصْبُه دالٌّ على الفَضْليَّةِ، كما أنَّ نَصْبَ الأسماءِ كذلك، ولا جَزْمُه القائمُ مَقامَ الجرِّ بدالٍّ على الإضافةِ، ولكنَّ التَّشابُهَ بينَ هذه الأشياءِ في الصورةِ.

ويدأ بالكلامِ على الرفعِ؛ لأنَّه نظيرُ ما هو الأصلُ في إعرابِ الاسمِ، فقالَ: (ارفَعْ) إلى آخرِه، ومرادُه بهذا التَّنبيهُ على ضابطِ الرفعِ وعاملِه، كما في النصبِ والجزمِ.

ـ لا يُسلَّم أن في البيت التنبيهَ على عامله؛ لأنه قال: (ارفَعْ إذا يُجَرَّد)، وقد يكون به، أو بغيره محتملًا ـ (١).

والحاصلُ أنَّه إن دخلَ عليه ناصبٌ نَصَبَه، أو جازمٌ جَزَمَه، وإن خلا منهما كانَ مرفوعًا، وكانَ تجرُّدُه منهما رافعًا له، كما أنَّ التجرُّدَ مِن العواملِ رافعٌ للمبتدأ في بابِ الأسماءِ، ولو قالَ عِوَضَ هذا البيتِ:

تجرُّدٌ من جازمٍ وناصبِ ... رافعُ فِعْلٍ........

---

(١) كتبه ابن هشام ملحقًا بعد قوله: «ضابط الرفع وعامله».

كانَ أَجْودَ فِي مُرادِه.

ثُمَّ شَرَعَ فِي النصبِ؛ لأنَّه يليه كما قدَّمْنا، فقالَ: (وبـ «لَنِ» انصِبْه) إلى آخرِه، ثمَّ شَرَعَ فِي الجزمِ؛ لأنَّه كالجرِّ، فقالَ: (بـ «لا» و«لامِ»).

وحاصلُ الأمرِ أنَّ الجوازمَ قسمان: جازمٌ لِفِعلٍ واحدٍ، وجازمٌ لِفِعلَين، فالجازمُ لِفِعلٍ أربعةٌ: نحوُ: (اللامِ)، و(لا) الطلبيَّتان، و(لم) و(لَمَّا)، والجازِمُ لِفِعلَين ما عدا ذلك، وسيأتي.

وقولُنا: «الطلبيَّتان» أَوْلَى مِن قولِ بعضِهم: لامُ الأمرِ، و(لا) في النَّهيِ؛ لأنَّ الطلبَ يشملُ الأَمْرَ والدُّعاءَ في اللامِ، والنَّهيَ والدُّعاءَ في (لا)، وتلك العبارةُ يَخرُجُ منها الدعاءُ فيهما، مع طُولِها.

فمثالُ اللامِ للأمرِ: نحوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[1]، وفي الدعاءِ: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا﴾[2]، ومثالُ (لا) في النهيِ: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾[3]، وفي الدعاءِ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[4].

تنبيهٌ: الجازمُ لِفِعلٍ أربعةٌ كما ذكرْنا، فمنها اثنان يختَصُّ المضارعُ بعدَهما بالاستقبالِ، وهما: (اللامُ) و(لا)، واثنان ينقلبُ المضارعُ معهما إلى المُضِيِّ، وهما: (لم) و(لَمَّا)، نحوُ: «لم يَقُمْ»، و«لَمَّا يَقُمْ».

واختُلِفَ: هل المنقلِبُ زمانُهُما، أو أنَّهما كانا ماضيَي اللَّفْظِ، فانقلَبَ لفظُهما دونَ زمانِهما؟

---

(١) الطلاق ٧.

(٢) الزخرف ٧٧.

(٣) لقمان ١٣.

(٤) البقرة ٢٨٦.

الأوَّلُ: مذهبُ المبرِّدِ[(١)]، وأبي عَلِيٍّ الشَّلَوْبِينِ[(٢)]، وأكثرِ المتأخرين، وقوَّاه المصنِّفُ[(٣)] بأنَّ له نظيرًا، وهو ما أجمعُوا عليه في المضارعِ الواقعِ بعدَ (لَوْ) في نحوِ[(٤)]:

لَــــوْ يَسْـــمَعُونَ................ ....

البيتَ.

والثاني: مذهبُ أبي مُوسى[(٥)] وغيرِه، ونُسِبَ هذا المذهبُ لسِيبَوَيْهِ[(٦)]؛ لأنَّه جَعَلَ (لم) نَفْيَ «فَعَلَ»، و(لَمَّا) نَفْيَ «قد فَعَلَ»، قالُوا: والدليلُ على ذلك أنَّك إذا ناقَضْتَ مَنْ [أَوْجَبَ][(٧)] قِيامَ زيدٍ، فقالَ: «قامَ زيدٌ»، قلتَ: «لم يَقُمْ»، وإن قالَ: «قد قامَ»، قلتَ: «لَمَّا يَقُمْ»، والمناقَضةُ إنَّما تكونُ بإدخالِ أداةِ النَّفيِ على ما أوجبَه الذي أردتَ مناقضتَه ألَا تَرَى أنَّه إذا قالَ: «زيدٌ قائمٌ»، فأردتَ مناقضتَه قلتَ: «ما زيدٌ قائمٌ».

وأيضًا فإنَّ صَرْفَ التغييرِ إلى اللَّفظِ أَوْلَى مِن صَرْفِهِ إلى المعنَى؛ لأنَّ المحافظةَ على المعنَى أَوْلَى، وليست الألفاظُ كذلك؛ لأنَّها خَدِيمةٌ للمعاني.

---

(١) انظر: (المقتضب) له ١/ ٤٧.

(٢) انظر: (شرح الجزولية) له ٢/ ٤٦٠.

(٣) انظر: (شرح التسهيل) له ١/ ٢٧.

(٤) بتمامه:

لـو يسـمعون كمـا سـمعتُ كلامَهـا خـرُّوا لعَـزَّةَ رُكَّعًـا وسـجُودا

والبيت لكثير عزة، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٤٤٢ والخصائص ١/ ٢٨.

(٥) يقصد به الإمام الجزولي. انظر: (المقدمة الجزولية) له ٣٣ وما بعدها.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ١١٧.

(٧) زيادة لا بد منها.

إرفـــع[1] مضـــــارعًا إذا يُجَـــرَّدُ   مِـــن جــازم وناصـــب كتَسْـــعَدُ

ليسَ في كلامِه ما يدلُّ على أنَّ التجرُّدَ هو العاملُ، إلا أنَّه مسكوتٌ عنه.

وبلـــن انصـــبْه وكـــي كـــذا بِـــأن   لا بعـدَ علـمٍ والَّتِـي مـن بعـد ظَـنّ

[(وكَيْ)]: في لغةِ مَن يقولُ: «كَيْمَا»، بالألفِ، فأمَّا مَن يقولُ: «كَيْمَهْ»، كما يقولُ: «لِمَهْ»، فإنَّها عندَه حرفُ جرٍّ بمنزلةِ اللامِ، والنصبُ بعدَها بإضمارِ (أَنْ)، لا بها نفسِها، وعلى هذه اللغةِ لا يجوزُ دخولُ اللامِ عليها، بخلافِ اللغةِ الأُولَى.

ع: لأنَّها على الأُولَى حَرْفٌ مصدريٌّ بمنزلةِ (أَنْ)، هذا كلامُ ابنِ عُصْفُورٍ[2]، وهو مخالفٌ لكلامِ الشَّيْخِ[3]؛ فإنَّه هنا جَزَمَ بأنَّ (كَيْ) ناصبةٌ، وفي غيرِ هذا مِن كلامِه قالَ[4]: إنَّ الداخلةَ عليها اللامُ ناصبةٌ، وغيرَها محتملةٌ، والأرجحُ أن يكونَ النصبُ بها، فيكونَ بتقديرِ اللامِ قبلَها؛ لأنَّه قد ثبتَ في التي [دخلَت][5] عليها اللامُ أنَّ النصبَ بها.

قالَ: ويجوزُ كونُها تعليليَّةً، كالتي في: «كَيْمَهْ»، والنصبُ بـ (أَنْ) مضمرةً، ويرجِّحُه ظهورُها في الضرورةِ في قولِه[6]:

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ١٤٢.

(٣) يعني به ابن مالك.

(٤) انظر: (شرح الكافية الشافية) له ٣/ ١٥٣١ وما بعدها.

(٥) زيادة لا بد منها.

(٦) بتمامه:

فقالت: أكُلَّ الناسِ أصبحتَ مانحًا   لسانَكَ كيما أن تَغُرَّ وتَخْدَعا =

.... كَيْمَـــا أَنْ تَغُــــرَّ وَتَخْـــدَعَا

قلتُ: تجويزُه الأمرَين مِن غيرِ تقييدٍ بلغةٍ مردودٌ، وهذا البيتُ لا يَدُلُّ لِمَا ذَكَرَ، وإلا لَدَلَّ(١):

أَرَدتَ لِكَيْمَـــا أَنْ تَطِيـــرَ بِقِرْبَتِـــي ....

على أنَّ التي بعدَ اللامِ ليست ناصبةً.

(كَيْ) إن دخلَت عليها اللامُ فمصدريةٌ ناصبةٌ؛ لأنَّ حَرْفَ الجرِّ لا يدخلُ على حرفٍ غيرِ مصدريٍّ، ومثالُه: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾(٢).

وإن لم تدخل عليها اللامُ، فإن دخلَت على (ما) فجارَّةٌ، و(ما) مصدريةٌ، فلا نَصْبَ، مثلُ(٣):

.... كَيْمَـــا يَضُـــرُّ وَيَنْفَـــعُ

= والبيت لجميل بن معمر، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٢٦ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٨٣.

(١) بتمامه:

أَرَدتَّ لِكَيْمَـــا أَنْ تَطِيـــرَ بِقِرْبَتِـــي فتتركُهـــا شَـــنًّا بِبَيْـــداءَ بَلْقَـــعِ

والبيت من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦٢ وشرح التسهيل ١/ ٢٢٤.

(٢) الأحزاب ٣٧.

(٣) بتمامه:

إذا أنـــتَ لـــم تنفـــعْ فضُـــرَّ فإنمـــا يُرَجَّـــى الفتـــى كيمـــا يضـــرُّ وينفـــعُ

والبيت لقيس بن الخطيم، وهو من الطويل. انظر: ذيل الديوان ٢٣٥ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٣١.

لأنَّ دخولَها على (ما) ينفي كَونَ (ما) غيرَ مصدريةٍ، وكَونَ (كَيْ) نفسِها مصدريةً، وثبوتُ مصدريةِ (ما) ينفي تقديرَ (أنْ).

وممَّا يُشكِلُ ظاهرُه[1]:

أَرَدتَّ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

لأنَّ دخولَ اللامِ يُثبِتُ مصدريةَ (كَيْ)، و(ما) تَنْفِيه عنها، وتُثبِتُه لها، وثبوتُ (أنْ) يَنفِيه عن (ما)، ويُثبِتُه لها؛ لأنَّ (ما) يمكنُ دعوى زيادتِها، و(أنْ) لا تُزادُ هنا.

وقالَ المصنِّفُ[2]: يُحمَلُ على مصدريةِ (كَيْ)، وشذَّ اجتماعها[3] و(أنْ) توكيدًا، أو على أنَّها جارَّةٌ، وشذَّ اجتماعُها واللامِ توكيدًا أيضًا، مثلُ[4]:

وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

ع: والثاني أَقْيَسُ؛ لثبوتِ زيادةِ (ما) بينَ الجارِّ والمجرورِ دونَ الناصبِ والمنصوبِ، فإنَّ زيادةَ (ما) لازمةٌ على التخريجين.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: (شرح الكافية الشافية) له ٣/ ١٥٣٤.

(٣) في المخطوطة: اجتماعهما، وهو موافق لما عند ابن مالك، ولكن ابن هشام أضاف: «أن»؛ فوجب أن يقول: اجتماعهما، أو أن يقول: اجتماعها و«أن»، وقد سها ابن هشام فأثبت ما عند ابن مالك، وزاد من عنده: أنْ.

(٤) بتمامه:

فَلا واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بِي ... وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

والبيت لمسلم بن معبد الوالبي، وهو من الوافر. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٦٨ والمحتسب ٢/ ٢٥٦.

وتحتملُ الأمرين ـ أعني: المصدريةَ والجرَّ ـ فيما عدا ذلك.

فإن قلتَ: هلَّا ذكرتَ أنَّ مِن مواطنِ تَعَيُّنِ حرفيَّتِها وجودَ (أنْ) بعدَها، نحوُ: «جئت كَيْ أَنْ تفعلَ».

فإنَّ ذلك لا يجوزُ إلا ضرورةً؛ فلم أَلْتَفِتْ إليه.

وقد تُحذَفُ ياءُ «كَيْمَا» مع بقاءِ النصبِ، مثلُ[1]:

كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

قالَه أبو عَلِيٍّ[2]، وقد تُوجَدُ (كَيْ) ولا تعملُ؛ لأنَّ أصلَها: (كَيْفَ)، نحوُ[3]:

كَيْ تَجْنَحُونَ.........

البيتَ، فهذه «كَيْ» كاملةٌ لا تعملُ، وتلك «كَيْ» ناقصةٌ عَمِلتْ.

ع: ينبغي للبصريين أن يجزمُوا بكَونِ (كَيْ) لا تنصبُ، بل النصبُ بـ (أَنْ) مضمرةً؛ لأنَّهم جعلُوها مختصةً بالأسماءِ؛ حيث ادَّعَوا أنَّها تعملُ الخفضَ في (ما) الاستفهاميةِ، وفي تجويزِ ابنِ مالكٍ نظرٌ[4]، وهي عندي كلامِ العِلَّة سواءٌ.

---

(١) بتمامه:

وطَرْفُكَ إمَّا جئتَنا فاصرِفنَّه ... كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

والبيت لجميل بن معمر، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٩٢ ومجالس ثعلب ١٢٧.

(٢) انظر: المغني ٢٣٥.

(٣) بتمامه:

كَيْ تَجْنَحُونَ إلى سَلْمٍ وما ثُئِرَتْ ... قتلاكمُ ولظى الهيجاءِ تضطرمُ

والبيت من البسيط. انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٤.

(٤) جوَّز كونها جارة وكونها ناصبة. انظر: (شرح الكافية الشافية) له ٣/ ١٥٣٢ وما بعدها.

وفي (شَرْحِ الكافِيةِ)[١] جَزَمَ في (بابِ حروفِ الجرِّ)[٢] بأنها جارَّةٌ، وفي (بابِ إعرابِ الفِعلِ)[٣] أجازَ الوجهين.

قد يُنصَبُ بـ(أنْ) بعدَ العِلْمِ، كقراءةِ بعضِهم[٤]: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ﴾[٥]، وقولِ الشاعرِ[٦]:

.... قَدْ عَلِمُوا   أَنْ لَا يُدَانِيَنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرُ

فانصِب بها والرفعَ صحح واعتقد   تخفيفَها من أنَّ وهو مُطَّرِدِ

«إشارتي عليك أن تفعلَ»، و: «أشرتُ عليك أن تفعلَ»، و: «أشرتُ عليك أن لا تفعلَ»: الأُولى ذاتُ وَجْهٍ، والثانيةُ ذات وجهين، والثالثةُ ذاتُ ثلاثةٍ.

أمَّا الأُولَى فلأنَّها لا تكونُ إلا مصدريةً؛ لعَدَمِ تَقَدُّمِ جملةٍ.

وأمَّا الثانيةُ فتحتملُ المصدريةَ، أي: «أشرتُ عليك بأن تفعلَ»، فتنصبُ، والتفسيريةَ، فترفعُ، كما تقولُ: «أشرتُ عليك»، أي: «تفعلُ»، فإذا جعلتَها تفسيريةً رفعتَ، قالَ المصنِّفُ في (شَرْحِ الكافِيةِ)[٧]: وإذا وقعَ بعدَ (أَنِ) المفسِّرةِ مضارعٌ

---

(١) (شرح الكافية الشافية) لابن مالك.

(٢) انظره في: ٢/ ٧٨١.

(٣) انظره في: ٣/ ١٥٣٢ وما بعدها.

(٤) وهذه قراءة أبي حيوة وأبي البرهسم. انظر: مختصر ابن خالويه ٩١ وما بعدها.

(٥) طه ٨٩.

(٦) بتمامه:

نرضى عن الله إن الناس قد علموا   أَنْ لا يدانيَنا من خلقه بشرُ

والبيت لجرير، وهو من البسيط. انظر: الديوان ١/ ١٥٧ وشرح التسهيل ٢/ ٤٥.

(٧) انظره في: ٣/ ١٥٣٠.

رُفِعَ، نحوُ قولِك: «أشرتُ إليه أن يفعلُ»، بالرَّفعِ، على معنى: (أيْ)، ويجوزُ النَّصبُ على كَونِ (أن) المصدريةَ. انتهى.

والثالثةُ يجوزُ فيها ثلاثةٌ؛ لأنَّ (لا) إن جُعلَت ناهيةً، فـ (أنْ)[1] تفسيريةٌ؛ إذ لا يدخلُ ناصبٌ على جازمٍ، ويجبُ الجزمُ بـ (لا)، وإن جُعِلَت نافيةً، فـ (أنْ) إمَّا تفسيريةٌ، فترفعُ، أو مصدريةٌ، فتنصبُ.

وبعضُهم أهمل أنْ حَمْلًا على ... ما أُخْتِها حيث استحقت عَمَلا

أنشدَ الفارِسيُّ في (التَّذْكِرةِ)[2]:

أَلَا يَا لَقَوْمِي قَدْ أَشَطَّتْ عَوَاذِلِي ... وَيَزْعُمْنَ أَنْ أَوْدَى بِحَقِّيَ بَاطِلِي

وقالَ: ينبغي أن تُجعَلَ (أنْ) الناصبةَ، لا المخفَّفةَ؛ لعَدَمِ الفاصلِ.

ع: إنَّما ذكرتُ هذا؛ لأنَّ النَّاظمَ[3] قالَ في[4]:

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ ... مٍ................................

إنَّها المخفَّفةُ؛ لأنَّها بعدَ (زعيم)[5]، وهو مُقارِبٌ لـ: (عليم)، وكلامُ أبي

---

(١) في المخطوطة: أي، وهو سهو.

(٢) البيت للأحوص، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢٢٤ ومجاز القرآن ١/ ٣٩٤.

(٣) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ٤٤ و(شرح الكافية الشافية) له ١/ ٥٠١.

(٤) بتمامه:

أنْ تهبطينَ بلادَ قو ... مٍ يرتعون من الطِّلاحْ

والبيت من مجزوء الكامل. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٦ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨.

(٥) التي في البيت قبله:

إنِّي زعيمٌ يا نُوَيـ ... ـقَةُ إنْ أَمِنْتِ من الرَّزَاحْ

عَلِيٌّ يخالِفُه.

مِن مواطنِ زيادةِ (أَنْ): بعدَ «ما لَنَا» عندَ أبي الحَسَن[١]، ورأى أنَّ الزائدةَ تَعمَلُ، نحوُ: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ﴾[٢]، وعندَنا أنَّ الزائدةَ كالمفسِّرةِ لا تعملُ، وأنَّ «ما لَنَا» بمعنى: «ما مَنَعَنَا؟»، و(أَنْ) موصولةٌ ناصبةٌ.

ومنها: بعدَ (إذا)، نحوُ[٣]:

فَأَمْهَلَــــهُ حَتَّــــى إِذَا أَنْ كَأَنَّــــهُ

وإظهارُ (أَنْ) بعدَ (كَيْ) ضرورةٌ، كقولِه[٤]:

.... كَيْمَــا أَنْ تَغُــرَّ وَتَخْــدَعَا

فما ظنُّك به مع (ما) واللامِ؟ فإنَّ اللامَ تُثبِتُ مصدريةَ (كَيْ)، و(ما) ظاهرُها المصدريةُ.

وكما ذَكَرَ أنَّ (أَنْ) قد تُهمَلُ مع استيفاءِ الشروطِ، فهلَّا ذَكَرَه في (إِذَنْ)، وهو في (كتابِ س)[٥].

---

(١) يعني به: الأخفش. انظر: (معاني القرآن) له ١/ ١٩٤.

(٢) إبراهيم ١٢.

(٣) بتمامه:

فَأَمْهَلَــــهُ حَتَّــــى إِذَا أَنْ كَأَنَّــــهُ مُعَــاطِي يَــدٍ مِــن جَمَّــةِ المــاء غــارِفُ

والبيت لأوس بن حجر، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٧١ وشرح التسهيل ٢/ ٢١٣.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ١٦.

وَمَعْ شُرُوطِ النَّصْبِ مِنْ بَعْدِ (إِذَنْ) يَقِلُّ رَفْعُ مِثْلِهِ مِنْ بَعْدِ (أَنْ)[1]

قالَ[2]: وهو فيهما حَمْلٌ على (ما)؛ لأنَّهنَّ مصدريَّاتٌ.

ونصبوا بـإِذَنِ المستقبلا إن صُدِّرتْ والفعلُ بعدُ موصَلا

أو قبلَهُ اليمينُ وانصِبْ وارفعا إذا إِذنْ من بعد عطفٍ وقعا

وبين لا ولامِ جرٍ التُزِم إِظْهارُ أن ناصِبةً وإِن عُدِم

لـ (أَنْ) بعدَ اللامِ ثلاثُ حالاتٍ: وجوبُ إظهارٍ، ووجوبُ إضمارٍ، وجوازُ الوجهين.

[(التُزِم إظهارُ «أَنْ»)]: لئلا يلتقيَ مِثْلانِ، كما التزمُوا ألفًا في: «اضربْنَانِّ»؛ لذلك، وكما قالُوا: «آأنت فعلت؟» بألفٍ بينَ الهمزتَين.

[(التُزِم إظهارُ «أَنْ»)]: لئلا يجتمعَ المِثْلانِ لو حُذِفَت.

لا فأَنَ اعْمِلْ[3] مضمرًا أو مُظْهِرا وبعدَ نفيٍ كانَ حتمًا أُضْمِرا[4]

كذاك بعدَ أَوْ إِذَا يصلح في موضِعِها حتى أوِ الا أن خَفِي

(أَوْ) بمعنَى: «إلى أنْ»، فيما يتطاولُ، «لألزمنَّك أو تقضيَني حقِّي»، ومعنَى: «إلَّا أنْ»، فيما لا يتطاولُ، نحوُ: «لأقتلنَّك بالسيفِ أو تُسْلِمَ».

---

(١) من أبيات ابن مالك في (الكافية). انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٦.

(٢) يعني به ابن مالك. انظر: (شرح الكافية الشافية) له ٣/ ١٥٣٨.

(٣) ضبط ابن هشام اللام مفتوحة، وهو سهو به ينكسر الوزن.

(٤) في المخطوطة: أظهِرا، وهو سهو.

ويقالُ في الأُولى: إنَّها بمعنَى (حتَّى)، وبمعنَى (كَيْ)، ومِن الأوَّلِ[1]:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى ....

ومِن الثاني[2]:

كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

قالَ[3]: ويحتمِلُهما[4]:

.... إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ.....

وبعد حتى هكذا إضمارُ أَن حتْمٌ كجُدْ حتى تَسُرَّ ذا حزن

وتِلْوَ حتى حالًا او مُؤَولا به ارفعنَّ وانصِبِ المُستقْبلا

قولُه: (حالًا): على الوجوبِ:

---

(١) بتمامه:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فما انقادتِ الآمال إلا لصابرِ

وهو من الطويل. انظر: المغني ٩٤ والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٦٥.

(٢) بتمامه:

وكنتُ إذا غَمَزتُ قناةَ قومٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

والبيت لزياد الأعجم، وهو من الوافر. انظر: الديوان ١٠١ ولاكتاب ٣/ ٤٨.

(٣) يعني به ابن مالك. انظر: (شرح الكافية الشافية) له ٣/ ١٥٤١.

(٤) بتمامه:

فقلت لـه: لا تبكِ عينُكَ إنما نحاولُ مُلْكًا أو نموتَ فنُعذَرا

والبيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٦٦ والكتاب ٣/ ٤٧.

...... حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلَابُهُمْ[١] ....

قولُه: (أو مؤوَّلًا به): نحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾[٢]، فهذا مثلُ: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ﴾[٣].

قولُه: (وانصِبِ المُسْتقبَلا): نحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[٤].

ويَبْقِي عليه: أو المؤوَّلَ به؛ حتى يدخلَ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[٥].

وبعدَ فاْ جوابِ نفيٍ أو طلب مَحْضَين[٦] أَنْ وسَتْره حتم نَصَبْ

قولُه: (وبعد «فا» جوابِ نفيٍ) البيتَ: ليسَ مِن النصبِ في جوابِ الاستفهامِ: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ﴾[٧]؛ لأنَّه لا يصحُّ أن يقدَّرَ: «أيكونُ عجزٌ مني فمواراةٌ»؛ لأنَّه إذا اتفقَ حصولُ العجزِ لم يحصل[٨] المواراةُ، والزَّمَخْشَريُّ[٩] غَلِطَ في ذلك، فجعلَ «أُوَاريَ» جوابًا للاستفهامِ، وإنَّما هو عطفٌ على «أكونَ».

---

(١) بتمامه:

يُغْشَونَ حتى ما تَهِرُّ كلابُهم لا يَسْألون عن السَّوَادِ المُقْبِلِ

والبيت لحسان بن ثابت، وهو من الكامل. انظر: الديوان ١/ ٧٤ والكتاب ٣/ ١٩.

(٢) البقرة ٢١٤، وهذه قراءة نافع. انظر: السبعة ١٨١.

(٣) الكهف ١٨.

(٤) طه ٩١.

(٥) البقرة ٢١٤.

(٦) كذا بخط ابن هشام.

(٧) المائدة ٣١.

(٨) كذا بخط ابن هشام.

(٩) انظر: (الكشاف) له ١/ ٦٢٦.

كَتَبَ الشَّلَوْبِينُ[1] على (المفصَّلِ)[2]: قالَ ابنُ جِنِّي[3]: إذا كانت الهمزةُ للتقريرِ امتَنَعَ النصبُ بالفاءِ في جوابِه، والجزمُ بغيرِ الفاءِ؛ لأنَّه ضَرْبٌ مِن الخَبَرِ، قالَ: ألَا ترى أنَّك إذا قلتَ: «ألستَ صاحِبَنَا فنكرمُك»، كانَ في معنَى: «أنت صاحبُنا»؟

ع: يُبطِلُه: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ ﴾[4]، وقولُه: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ ﴾[5]، إن لم يُجعَلْ معطوفًا، قالَ الشاعرُ[6]:

أَلَـمْ تَسْـأَلِ فَتُخْبِـرَكَ الرُّسُـومُ

والـواوُ كالفـا إن تُفِـد مفهـومَ مـع — كـلا تَكُـنْ جَلْـدًا وتُظْهِـرَ الجـزَع

وبعـد غَيـرِ النفـي جَزْمـا اعتَمِـد — إِن تَسْـقُطِ الْفـا والجـزاءُ قـد قُصِـد

قولُه: (والجزاءُ قد قُصِد) احترازٌ مِن ثلاثةِ[7] مسائلَ:

الأولَى: أن تَستأنِفَ: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾[8]، إن لم تُجعَل

---

(١) انظر: (حواشي المفصل) له ٥٠٩.

(٢) انظره في: ٢٩٤.

(٣) انظر: (الخصائص) له ٢/ ٤٦٥.

(٤) الحج ٤٦.

(٥) يوسف ١٠٩ وغيرها.

(٦) بتمامه:

أَلَـمْ تَسْـأَلِ فَتُخْبِـرَكَ الرُّسُـومُ — علـى فِرْتـاجَ والطَّلَـلُ القـديمُ

والبيت لبرج بن مسهر الطائي، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ٣/ ٣٤ والمحكم ٧/ ٥٩٣.

(٧) كذا بخط ابن هشام.

(٨) التوبة ١٠٣.

الجملةُ حالًا ولا صفةً، والأحسنُ في التمثيلِ: «لا تأكلْ أموالَ الناسِ يؤذي ذلك فاعلَه عندَ الله».

الثانيةُ: أن تجعلَه صفةً، نحوُ: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾[1]؛ لأنَّ الجُمَلَ بعدَ النكرةِ صفاتٌ.

والثالثةُ: أن تكونَ الجملةُ حالًا، أنشدَ س[2]:

كُرُّوا إِلَى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا ... كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا البَقَرُ

وشرطُ جَزْمٍ بعدَ نهيٍ أن تضَع ... إنْ قبلَ لَا دونَ تخالفٍ يقع

قالَ القُرْطُبِيُّ[3] في... في: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا﴾[4]: «تكونا» عَطْفٌ على «تقربا»، وزعمَ الجَرْميُّ[5] أنَّ الفاءَ هي الناصبةُ، وكلاهما جائز.

... المذكورة لا تجوزُ؛ لأنَّه لا يقالُ: «إن لا تقربا تكونا مِن الظالمين»، وهي شَرْطٌ عندَ الجمهورِ، والخلافُ محكيٌّ عن الكِسائيِّ[6]، وقد ذكرَه هذا الرجلُ عن الجَرْميِّ كما رأيتَ، وهو غريبٌ، ثم إنَّه قالَ: «كلاهما جائزٌ»، فلعلَّه سَهْوٌ منه، أو اعتَقَدَ ذلك المذهبَ صوابًا.

---

(١) مريم ٥ ـ ٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٩٩، والبيت للأخطل، وهو من البسيط. انظر: الديوان ١٥٣ والمحكم ٩/ ٢٣٩.

(٣) انظر: (الجامع لأحكام القرآن) له ١/ ٣٢٣.

(٤) البقرة ٣٥.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٦.

(٦) انظر: (البديع) لابن الأثير ١/ ٦٤٧.

والأمـرُ إن كـان بغيـر افْعَـلْ فـلا تنصـب جوابـه وجزمَـه اقـبَلا

قولُه: (**والأمرُ إن كان بغير «افْعَلْ»**) يدخلُ فيه الماضي الذي معناه الأمرُ، فإنَّهم جَزَمُوا بعدَه، ولم ينصبُوا، قالُوا: «اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيرًا يُثَبْ عليه»[1]، أي: ليتَّقِ اللهَ امرُؤٌ يفعلْ.

ع: ومِن الجزمِ بعدَ اسمِ الفِعلِ[2]:

وَقَـوْلِي كُلَّمَـا جَشَـأَتْ وَجَاشَـتْ: مَكَانَـكِ تُحْمَـدِي أَوْ تَسْـتَرِيحِي

«مكانَكِ» بمعنى: الْزَمِي.

[(فلا تنصبْ جوابَه)]: قالَ ابنُ جِنِّي[3]: لأنَّك لا تَقْدِرُ على أن تتصوَّرَ المصدرَ؛ لوجهين:

أحدُهما: أنَّها قد صُرِفَت ـ يعني: أسماءَ الأفعالِ ـ عن لفظِ الأفعالِ، فلو تُصُوِّرَ ذلك فيها لكانَ نقضًا لذلك الغرضِ، كإدغامِ الملحَقِ، وليس كذلك: «أين بيتُك فأزورَك؟»؛ لأنَّه لم يُعدَل عن لفظِ الفِعلِ.

الثاني: أنَّ الفِعلَ منها بعيدٌ؛ لأنَّها تقعُ على كلِّ اسمٍ بلفظٍ واحدٍ، فلم يَجُزْ بعدُ أن تُراجَعَ أحكامُه بعدَ أن دَرَسَتْ أعلامُه.

فأمَّا الجَزْمُ في جوابِها فجائزٌ؛ لأنَّه لا يحتاجُ إلى تقديرِ المصدرِ.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٠٠.

(٢) البيت لعمرو بن الإطنابة، وهو من الوافر. انظر: الوحشيات ٧٧ وأمالي القالي ١/ ٢٥٨.

(٣) انظر: (الخصائص) له ٣/ ٥٠.

والفعلُ بعد الفاءِ في الرَّجا نُصِبْ كنصبِ ما إلى التمني ينتسِبْ

وإن على اسمٍ خالص فعلا[1] عطف نَصَبَه أن ثابتا أو منحذف

قولُه: (اسم) خَيْرٌ مِن قولِ الجُزُوليِّ[2] وغيرِه: مصدرٌ؛ لأنَّ المرادَ أن يكونَ الفِعلُ مع (أَنْ) بتقديرِ مفردٍ؛ حتى يُعطَفَ على مفردٍ مِن الأسماءِ قبلَه، وليسَ شَرْطُه أن يكونَ مصدرًا، وبيتُ (الكِتَابِ)[3] شاهدٌ لذلك، وهو[4]:

.... أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا

[(اسمٍ خالِصٍ)]: ع: تأمَّلْ هذا الحُكْمَ؛ فإنَّه قد غَفَلَ عنه ابنُ مُجَاهِدٍ[5]، فأنكرَ ما رواه الحُلْوانيُّ عن قَالُونَ عن شَيْبَةَ[6]: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيَ﴾[7] بالنصبِ، وهي محكيَّةٌ عن أبي جَعْفَرٍ[8] أيضًا، وقالَ: لا يجوزُ تحريكُ الياءِ هنا.

---

(١) كذا بخط ابن هشام، وفي نسخ الألفية بالرفع.

(٢) انظر: (المقدمة الجزولية) له ٣٧.

(٣) يعني: كتاب سيبويه. انظره في: ٣/ ٥٠.

(٤) بتمامه:

ولولا رجالٌ من رِزَامٍ أعِزَّةٌ وآلُ سُبَيعٍ أو أسوءَكَ عَلْقَمَا

والبيت للحصين بن الحمام المري، وهو من الطويل. انظر: المفضليات ٦٦ ومعاني القرآن للزجاج ٤/ ٤٠٣.

(٥) انظر: المحتسب ١/ ٣٢٦.

(٦) انظر: مختصر ابن خالويه ٦٥.

(٧) هود ٨٠.

(٨) يزيد بن القعقاع. انظر: مختصر ابن خالويه ٦٥.

وَرَدَّ عليه ابنُ جِنِّي[1]، وقالَ: هذا الذي أنكرَه سائغٌ، وهو أن تعطفَ «آوِيَ» على (قُوَّةٍ)، حتى كأنَّه قالَ: «أو أُوِيًّا»، كقولِ مَيْسُونَ[2]:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

وكبيتِ (الكِتَابِ)[3]:

فَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ ... وَآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا

تقديرُه: أو مَسَاءَتِي.

وشذ حذف أن ونصبٌ في سوى ... ما مر فاقبل منه ما عدل[4] روى[5]

● ● ●

(١) انظر: (المحتسب) له ١/ ٣٢٦.

(٢) بتمامه:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وهو كما قال لميسون بنت بحدل، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ٣/ ٤٥ والمقتضب ٢/ ٢٧.

(٣) يعني: كتاب سيبويه. انظره في: ٣/ ٥٠، وتقدم تخريج البيت.

(٤) في المخطوطة: عدول، وهو سهو، وبه ينكسر الوزن.

(٥) هذا البيت ملحق في الهامش ليس بخط ابن هشام.

عَوامِلُ الْجزْمِ

بـــلا ولام طالبـــا ضـــع جزمـــا   في الفعــــل هكـــذا بلـــم ولمّـــا

قولُه: (بـ«لا» و«لامٍ») البيتَ: لم يَذكُرْ: أيَّ فِعلٍ يجزمانِ؟

والحاصلُ: أنَّ اللامَ تجزمُ كثيرًا في موضعَين، وقليلًا في موضعَين، فالأوَّلان: فِعلُ الغائبِ، نحوُ: «لِيَقُمْ زيدٌ»، وفِعلَ المخاطَبِ الذي لم يُسمَّ فاعلُه، نحُوُ: «لِتُعْنَ بحاجتي»؛ لأنَّ أصلَه فِعلُ الغائبِ، والآخَران: فِعلُ المخاطَبِ المسمَّى الفاعلِ، نحوُ: «لتَأخُذُوا مَصَافَّكم»[1]، ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾[2]، وفِعلُ ضميرِ المتكلِّمِ وحدَه، مثلُ: «قومُوا، فلِأُصلِّ لكم»[3]، أو ضميرُه ومَنْ معه، نحوُ: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[4].

و(لا) أيضًا تجزمُ في موضعٍ كثيرًا، وفي موضعَين قليلًا، فالأوَّلُ: فِعلُ الغائبِ، نحوُ: «لا يَقُمْ زيدٌ»، والموضعان: فاعلُ فِعلِ المتكلِّمِ ومَنْ معه، نحوُ قولِه[5]:

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٠.

(٢) يونس ٥٨، وهذه قراءة منسوبة إلى النبي ﷺ، وإلى عثمان وأُبيٍّ والحسن والأعمش. انظر: المحتسب ١/ ٣١٣

(٣) انظر: صحيح البخاري ٣٨٠.

(٤) العنكبوت ١٢.

(٥) بتمامه:

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدْ   لهــا أبــدًا مــا دام فيهــا الجراضــمُ

والبيت ينسب إلى الفرزدق، وإلى الوليد بن عقبة، وهو من الطويل. انظر: أمالي ابن الشجري =

إِذَا مَـا خَرَجْنَـا مِـنْ دِمَشْـقَ فَـلَا نَعُـدْ

وفِعل المتكلِّمِ وحدَه، نحوُ[1]:

لَا أَعْـــــرِفَنْ رَبْرَبَـــــا.......... ....

والقليلُ مع (لا) أقلُّ مِن القليلِ مع اللامِ.

[(هكذا بـ «لم»)]: فأمَّا[2]:

يَحْسَـــبُهُ الجَاهِـــلُ مَـــا لَـــمْ يَعْلَمَـــا

وقولُه[3]:

تُسَـــائِلُ بِـــابْنِ أَحْمَـــرَ مَـــنْ تَـــرَاهُ: أَعَـــارَتْ عَيْنُـــهُ أَمْ لَـــمْ تَعَـــارَا

فإنَّه شبَّهَ المجزومَ بـ (لم) بالموقوفِ للأمرِ، فألحقَ النونَ الخفيفةَ، إلا أنَّ في قولِه: «تَعَارَا» صَنْعَةً، وذلك أنَّه لَمَّا حرَّكَ الراءَ بالفتحةِ لإرادةِ النونِ رَجَعَ بالألفِ المحذوفةِ لالتقاءِ الساكنين، وشبَّه العارضَ باللازمِ، ومثلُه[4]:

= ٢/ ٥٣٣ وشرح التسهيل ٣/ ١٥٦٧.

(١) بتمامه:

لا أعـــرفنْ رَبْرَبًـــا حُـــورًا مـــدامعُها كـــأنَّ أبكارَهـــا نِعَـــاجُ دَوَّارِ

والبيت للنابغة الذبياني، وهو من البسيط. انظر: الديوان ٧٥ والكتاب ٣/ ٥١١.

(٢) البيت ينسب إلى العجاج، وإلى أبي حيان الفقعسي، وإلى عبد بني عبس، وهو من مشطور الرجز. انظر: الكتاب ٣/ ٥١٦ والأصول ٢/ ١٧٢.

(٣) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٧٦ وجمهرة اللغة ١/ ٦٨.

(٤) البيت من مشطور الرجز. انظر: النوادر لأبي زيد ١٦٣ والمقتضب ٣/ ١٦٨.

أَجِــــرَّهُ الــــرُّمْحَ وَلَا تُهَالَــــهْ

وكما قالَ(١):

.... خَطَاتَــــــا.........

وهو يريدُ: «خَطَتَا»، مثلُ: «رَمَتَا».

وأجازَ أبو عَلِيٍّ(٢) في: «أم لم تَعَارَا» كَونَ الألفِ للتثنيةِ، كما قالَ(٣):

وَعَــــيْنٌ لَهَــــا حَــــدْرَةٌ بَــــدْرَةٌ ... شُــــقَّتْ مَآقِيهِمَــــا مِــــنْ أُخُــــرْ

فَرَدَّ إليها ضميرَ الاثنينِ، وإن كان ما تقدَّمَ مفردًا؛ لأنَّ ذِكْرَ أحدهما كذِكْرِ الأخرى؛ لدلالتِها عليها، وعلى هذا قالَ الفَرَزْدَقُ(٤):

فَلَــوْ رَضِيَــتْ يَــدَايَ بِهَــا وَضَــنَّتْ ... لَكَــانَ عَلَــيَّ لِلْقَــدَرِ الخِيَــارُ

فقالَ: (يَدَايَ)، ثمَّ قالَ: «وضَنَّتْ»، عكس قولِه: «شُقَّتْ مآقِيهما»، وقالَ(٥):

وَكَــأَنَّ بِــالعَيْنَيْنِ حَــبَّ قَرَنْفُــلٍ ... أَوْ سُــنْبُلًا كُحِلَــتْ [بِــهِ] فَانْهَلَّــتِ

---

(١) بتمامه:

لهــا مَتْنَتَــانِ خَظَاتَــا كمــا ... أَكَــبَّ علــى ســاعدَيْه النَّمِــرْ

والبيت لامرئ القيس، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ١٦٤ والحيوان ١/ ١٨٠.

(٢) انظر: (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) له ١/ ٢٢١.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ١٦٦ وجمهرة اللغة ١/ ٥٠٠.

(٤) البيت من الوافر. انظر: الديوان ١/ ٤٨١ والمحتسب ٢/ ١٨١.

(٥) البيت لسلمي بن ربيعة الضبي، وهو من الكامل. انظر: الأصمعيات ١٦١ والنوادر لأبي زيد ٣٧٥.

فإن قيلَ: كيف يجوزُ ذلك، والعَوَرُ إنَّما يكونُ في إحدى العينين، أمَّا إذا عمت أخراهما[1] فذلك عمًى؟

قلتُ: يكونُ على[2]:

مُتَقَلِّــــدًا سَـــيْفًا وَرُمْحَــــا

وقولِه[3]:

تَسْـــمَعُ لِلأَحْشَـــاءِ فِيهَـــا لَغَطَـــا
وَفِـــي اليَـــدَيْنِ جُسْـــأَةً وبـــددا

فعطفَ الجُسْأَةَ على ما هو مسموعٌ، وعلى قولِهم: العَجَّاجَانِ، والعُمَرانِ، وقد ذهبَ ناسٌ في قولِه سبحانَه: ﴿ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ﴾[4] على أنَّه مِن هذا؛ لأنَّه لم يُدَّعَ للأُمِّ الإلهيةُ.

قالَ[5]: ويجوزُ أن يكونَ «يَعَارَا» مِن (العَوَرِ)، الذي هو الفسادُ، لا الذي يحدُثُ في إحدى العينين، كقولِه[6]:

---

(١) في المخطوطة: الأخراهما، ولعله أول ما أراد أن يكتب كتب (الأخرى)، ثم كتب أخراهما، فتداخل عليه.

(٢) بتمامه:

يَـــا لَيْـــتَ زوجَـــكِ قَـــد غَـــدَا مُتَقَلِّــــدًا سَـــيْفًا وَرُمْحَــــا

والبيت من مجزوء الكامل. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٢١ ومجاز القرآن ٢/ ٦٨.

(٣) البيتان من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٠٥ والزاهر ١/ ٥٢.

(٤) المائدة ١١٦.

(٥) يعني به أبا علي الفارسي.

(٦) البيت للعجاج، وهو من مشطور الرجز. انظر: الديوان ١/ ٢ ومجاز القرآن ٢/ ٢٢٨.

وَعَـوَّرَ الـرَّحْمَنُ مَـنْ وَلَّـى العَـوَرْ

فقولُه: «عَارَتْ» على حدِّ: «خافَتْ»، وليسَ على حَدِّ: «عَوِرَ»، بدليلِ قولِهم: «عُرْتَها»، فهذا على حَدِّ: «شَتِرَتْ عينُه»، و«شَتَرْتَها»، و«غاضَ الماءُ»، و«غِضْته»، وفي أَنْ لم تصحَّ العينُ مِن: «عَارَتْ» كما صحَّت مِن: «عَوِرَت» دليلٌ على أنَّه ليسَ على حَدِّه، وأنَّه بِناءٌ آخَرُ.

وحكى س[1]: «أَعْوَرَ اللهُ عينَه»، ولم يكن القياسُ أن ينقلَ «عَوِرَ» بالهمزةِ؛ لأنَّه بمنزلةِ: «اعْوَارَّ»، وهو لا يُنقَلُ.

ع: يُجابُ عن السؤالِ الأوَّلِ بأنَّ قولَك: «لم تَعَارَا»، أي: «عيناه لم تَعَارَا»، معناه: لم يقع فيهما عَوَرٌ، لا أنَّهما...

واجزم بإن ومن وما ومهما أيٍّ متى أيان أين إذما

(مَهْمَا) هي الاسمُ الذي قالَ فيه الحَرِيريُّ[2]: وأيُّ اسمٍ لا يُعرَفُ معناه إلا بإضافةِ كلمتين، أو بالاقتصارِ منه على حرفين؟

وحيثما أنى وحرف إذما كإن وباقي الأدوات أسما

فعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزاءُ وجوابا وُسِماْ

قولُه: (**يتلو الجواب**[3]) لا بدَّ منه، وأنشدَ عبدُ القاهرِ[4] لشَيْخِه[5]:

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٣٤٧.

(٢) انظر: (المقامات) له ١٧٢.

(٣) كذا بخط ابن هشام، وهو تصرف في لفظ الألفية.

(٤) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ١/ ٢٧٨.

(٥) وهو ابن أخت أبي علي الفارسي، محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي.

وَتَرْبِيَـةُ المَعْـرُوفِ شَـرْطٌ تَمَامِـهِ ... وَهَـلْ تَـمَّ شَـرْطٌ دُونَ ذِكْـرِ جَزَائِـهِ؟

وماضيين أو مضارعين ... تُلفيهما أو متخالفين

وبعد ماض رفعُك الجزا حَسَن ... ورفْعُه بعدَ مضارعٍ وهَنْ

[(**رَفْعُكَ الجَزا**)]: هذا مذهبُ كـ والمبرِّدِ[1] والزَّمَخْشَرِيِّ[2]، أعني: كَونَ المرفوعِ جزاءً، وعندَ س[3] أنَّ الجزاءَ حُذِفَ، وأنَّ المضارعَ النيَّةُ به التقديمُ، والدليلُ على أنَّه حُذِفَ أنَّ الشَّرْطَ لا يكونُ في هذه المسألةِ إلا ماضيًا، وعندَ الأَوَّلِينَ أنَّه على حَذْفِ الفاءِ، وقالَ آخرون: إنَّه جوابٌ، لا على حذفِ الفاءِ، ولا على نيةِ التقديمِ، بل لَمَّا لم يظهر للأداةِ تأثيرٌ في فِعلِ الشَّرطِ ضَعُفَ عن العملِ في الجوابِ، وذهبَ الجمهورُ إلى جوازِ هذا التركيبِ في الكلامِ، وقالَ بعضُ أصحابِنا: إنَّه ضرورةٌ. مِن (البَحْرِ المُحِيطِ)[4].

[(**رَفْعُك الجَزا حَسَن**)]: قالَ[5]:

وَلَـيْسَ المُعَنَّـى بِالَّـذِي لَا يَهِيجُـهُ ... إِلَـى الشَّـوْقِ إِلَّا الهَاتِفَـاتُ السَّـوَاجِعُ

وَلَا بِالَّـذِي إِنْ بَـانَ عَنْـهُ حَبِيبُـهُ ... يَقُـولُ وَيُخْفِـي الشَّـوْقَ: إِنِّـي لَجَـازِعُ

واقرُنْ بفاْ حتمًا جوابًا إن جُعِل ... شرطًا لإن أو غيرها لم ينجعِل

---

(١) انظر: (المقتضب) له ٢/ ٦٨.

(٢) انظر: (المفصل) له ٣٨٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٦٦.

(٤) انظره في: ٣/ ٩٩ وما بعدها.

(٥) البيتان لأبي صخر الهذلي، وهما من الطويل. انظر: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٣٥ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٩.

وحينئذٍ لا يكونُ في اللفظِ جَزْمٌ؛ لأنَّ الفاءَ لا يَعمَلُ ما قبلَها فيما بعدَها، بل الجزمُ محكومٌ به على الموضعِ، بدليلِ عطفِ المجزومِ عليه في نحوِ قولِه تعالَى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ﴾[1].

وتخلف الفاءَ إذا المفاجأه ... كإن تجُدْ إذاً لنا مكافأه

[(وتَخْلُف)]: وقد تُحذَفُ، كقولِه[2]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا

وقد تُحذَفُ هي وأحدُ جزأَيِ الجملةِ، وهو أضْعَفُ مِن الأوَّلِ؛ لأنَّ فيه إيقاعَ المفردِ في موقعِ الجملةِ، كقولِه[3]:

...... مَنْ يَنْكَحِ العَنْزَ ظَالِمُ

أي: «فهو ظالمٌ»، قالَ أبو الفَتْحِ[4]: إنَّه جازَ على تشبيهِ الصفةِ بالفِعلِ، كما جازَ[5]:

---

(١) الأعراف ١٨٦، وهذه قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٢٩٩.

(٢) بتمامه:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثْلانِ

والبيت من البسيط، وينسب إلى كعب بن زهير (الديوان ٢٨٨)، وإلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت (الديوان ٦١). انظر: الكتاب ٣/ ٦٥ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٦.

(٣) سبق تخريجه في باب الابتداء.

(٤) انظر: (المحتسب) له ١/ ١٩٣.

(٥) البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من مشطور الرجز. انظر: ملحقات الديوان ١٧٣ والخصائص ١/ ١٣٧.

أَقَـــائِلُنَّ أَحْضِـــرُوا الشُّـــهُودَا

على ذلك.

[(وتَخْلُفُ الفاءَ «إذا» المفاجَأه)]: لأنَّها مثلُها في إفادةِ معنَى التعقيبِ والإتباعِ، تقولُ: «خرجتُ فإذا زيدٌ»: «ففَاجَأَ خروجي زيدٌ»، ولم يكن عَقِيبَه غيرُ رؤيتِه.

والفعــل مــن بعــد الجــزا إن يقتــرن ... بالفـــا أو الـــواوِ بتثليـــثٍ قمـــن

روى هُبَيرةُ عن حَفْصٍ عن عاصِمٍ[(١)]: ﴿فَنُنْجِيَ مَن نَّشَآءُ﴾[(٢)] بنونَيْن وفتحِ الياء.

ابنُ عَطِيَّةَ[(٣)]: وهي غلطٌ مِن هُبَيرةَ.

ح[(٤)]: ليسَ غلطًا، بل هو مثلُ: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرَ﴾[(٥)] في مَنْ نَصَبَ[(٦)].

ع: خَرَّجَ على ذلك ابنُ الضَّائِعِ[(٧)] نَصْبَ «يكونَ» في: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[(٨)].

وجَــزْمٌ او نصــب لفعــلٍ إثْــرَ فــا ... أو وَاوِ ان بـــالجملتين اكتنفـــا

والشرطُ يَغْنَى صح عن جوابٍ قد علم ... والعكــس قــد يــأتي إن المعنــى فُهــم

---

(١) انظر: السبعة ٣٥٢.

(٢) يوسف ١١٠.

(٣) انظر: (المحرر الوجيز) له ٣/ ٢٨٩.

(٤) يعني به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٦/ ٣٣٦.

(٥) البقرة ٢٨٤.

(٦) قراءة ابن عباس والأعرج. انظر: شواذ القراءات للكرماني ١٠٦.

(٧) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ١٥٩.

(٨) آل عمران ٤٧، وهذه قراءة ابن عامر. انظر: السبعة ١٦٩.

قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[1]: رَأى الكِسَائيُّ[2] في قولِه تعالَى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[3] أنَّ الجوابَ محذوفٌ، أي: «فليَحُجَّ»، وأنَّ ذلك أَوْلَى مِن ادِّعاءِ أنَّه بدلٌ حُذِفَ الضميرُ منه؛ لِقِلَّتِه، قالَ: وهذا الذي ذهبَ إليه حَسَنٌ جدًّا.

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم ... جوابَ ما أخرت فهو ملتزم

قالَ تعالَى: ﴿لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ﴾[4]، قالَ الشَّلَوْبِينُ[5]: وجَعَلَ الكِسَائيُّ[6] منه: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ﴾[7].

وإن تَوَاليا وقبلُ ذُو خَبَرْ ... فالشرطَ رجح مطلقا بلا حذر

ع: الزَّمَخْشَريُّ[8] في: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا﴾[9] قالَ: التقديرُ: إن كانوا مُعْرِضِينَ عن هذه الآياتِ فقد كذبوا بما هو أعظمُ آيةً، وأكثرُ برهانًا.

وربما رُجِّح بعدَ قَسَمِ ... شَرْطٌ بلا ذِي خبرٍ مُقدَّم

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٨٥.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٢.

(٣) آل عمران ٩٧.

(٤) الأعراف ١٨.

(٥) انظر: (حواشي المفصل) له ٦٥.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٦٩.

(٧) الشورى ٤٣.

(٨) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٥.

(٩) الأنعام ٥، والآية مع التي قبلها: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ۝ فَقَدْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

وجوَّزَه[1] الفَرَّاءُ دونَ شذوذٍ، وخالفَه ص.

مسألةٌ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[2]: مذهبُ الخَلِيلِ[3]... أنَّ اللامَ لامُ الابتداءِ، وأنَّ (مَن) موصولةٌ في موضعِ رَفْعٍ بالابتداءِ، وأنَّ الفِعلَ عُلِّقَ عن العملِ باللامِ، و«مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ» جملةٌ في موضعِ رَفْعٍ على أنَّها خبرٌ، ولا موضعَ لقولِه: «اشْتَرَاهُ»، كما لو قلتَ: «لَلَّذِي اشتَراه».

وذهبَ بعضُهم إلى أنَّ (مَن) شَرْطيةٌ، وأنَّ اللامَ هي المعترضةُ بينَ القَسَمِ وجوابِه، أعني: اللامَ الموطِّئةَ، ويكونُ «مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ» جوابَ القَسَمِ؛ لتَقَدُّمِه، وجوابُ الشَّرْطِ محذوفٌ، واستضعفَه ابنُ جِنِّي[4]؛ لأنَّه يصيرُ المعنى: «عَلِموا، أَحلفُ باللهِ مَن اشتراه ما له»، وذلك ضعيفٌ؛ لأنَّها لا تدخلُ إلا على جملةٍ اسميةٍ، ووجَّهَه أن تكونَ «عَلِمَ» مضمَّنةً معنى القَسَمِ، كما تقولُ: «يعلمُ اللهُ إنَّ زيدًا لقائمٌ»، و«يعلمُ اللهُ ما قامَ زيدٌ».

فإن قلتَ: كيف جَمَعَ بينَ اللامِ و«عَلِمَ»، وكلٌّ منهما يدلُّ على القَسَمِ، وقد منعَ س[5] والخَلِيلُ تَوَالي قَسَمَين، وأيضًا اللامُ إنَّما يؤتَى بها قبلَ الشَّرْطِ إذا حُذِفَ القَسَمُ؛ لتؤكِّدَه، وأنَّه مرادٌ؟

قلتُ: لَمَّا كانت «عَلِمَ» ضعيفةً في القَسَمِ نُزِّلت منزلةَ المحذوفِ.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٦٥ وما بعدها.
(٢) البقرة ١٠٢.
(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٣٧.
(٤) انظر: (سر صناعة الإعراب) له ١/ ٣٩٩ وما بعدها.
(٥) انظر: الكتاب ٣/ ١٠٥ وما بعدها.

فصل لو

لـو حـرفُ شَـرْطٍ في مُضِـيٍّ ويَقِـل　　　إيلاؤهـا مسـتقبلا لكـن قُبِـل

وهـي في الاختصـاص بالفعـل كـإنْ　　　لكـنّ لـو أن بهـا قـد تقتَـرِن

وإن مضـارع تلاهـا صُـرِفا　　　إلـى المضـي نحـو لـو يَفـي كفـى

قولُه: (وإنْ مضارعٌ تَلَاها): تَلَاها: أي: تلا (لَو) التي هي حرفُ شرطٍ في مضيٍّ، نحوُ: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم ﴾[1] الآيةَ، وقولِ بعضِهم: «لو لكَ أَعْوِي ما عَوَيتُ»[2]، وقولِ الشاعرِ[3]:

لَـــوْ يَسْـــمَعُونَ.............

البيتَ.

فأمَّا (لو) التي بمنزلةِ (إنْ) ـ وهي المذكورةُ في قولِه: (ويَقِلّ إيلاؤُها مستقبلًا) ـ فلا يؤوَّلُ بعدَها بماضٍ، نحوُ[4]:

لَا يُلْفِـكَ الرَّاجِيـكَ إِلَّا مُظْهِـرًا　　　خُلُـقَ الكِـرَامِ وَلَـوْ تَكُـونُ عَـدِيمَا

---

(١) النحل ٦١.

(٢) انظر: جمهرة اللغة ٢/ ٩٥٧.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) البيت من الكامل. انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٨.

بل إن وقعَ بعدَها الماضي أُوِّلَ بالمستقبلِ، نحوُ: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾[1]، فهذه عكسُ تلك، وفي كلامه إيهامٌ.

❁ ❁ ❁

(١) آل عمران ٩١.

أما ولولا ولَوْما

أمـا كمهمـا يـك مـن شـيء وفـا لتلـو تلوهـا وجوبـا أُلِفـا
وحَـذْف ذي الفـا قـلَّ في نثـر إذا لـم يـك شـرطٌ معهـا قـد نُبِـذا[1]

في الجزء الحادي والعشرين مِن (التَّذْكِرةِ)[2] ما ملخَّصُه: ردَّ بعضُهم على النحاةِ في قولِهم: إنَّ التقديرَ بالفاءِ ـ أي: بعدَ (أَمَّا)[3] ـ أن تليَ (أَمَّا)[4]، نحوُ: «أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ»، قالَ: فما تصنعون بقولِه تعالَى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝ فَرَوْحٌ﴾[5]، ونحوِ ذلك؛ فإنَّ حَذْفَ الفاءِ مِن جوابِ الشَّرْطِ... في الكلامِ والشِّعْرِ، فلا يَسُوغُ أن يُنوَى بها التقديمُ؟

والجوابُ عن هذا: أنَّ النحاةَ إنَّما قالُوا ذلك فيما كانَ مقدَّما مِن الجملةِ الداخلةِ... الفاء التي هي جوابُ (أَمَّا)، فأمَّا ما لم يكن مِن الجملةِ التي دخلَ عليها الفاءُ فإنَّ هذا التقديرَ فيه غيرُ سائغٍ، ألَا ترَى أنَّهم قالُوا: «أمَّا يومَ الجمعةِ فإني خارجٌ»، فأوقعُوا بعدَ (أمَّا) ما لا يستقيمُ أن يليَ الفاءَ؛ لأنَّه ليسَ مِن الجملةِ التي

---

(١) بخط ابن هشام: قُصِدا، وهو سهو.

(٢) انظر: مختار التذكرة ٣١٦ و٣٢٦ و٤٣٨، و(المسائل المنثورة) لأبي علي الفارسي ١٦١ وما بعدها.

(٣) في المخطوطة: لما، وهو سهو.

(٤) في المخطوطة: لما، وهو سهو.

(٥) الواقعة ٨٨ ـ ٨٩.

تدخلُ عليها الفاءُ.

وإنَّما عَمِلَ فيه ما في (أَمَّا) مِن معنَى الفِعلِ، فكما فَصَلُوا بهذا، ولم يَجُز أن يليَ الفاءَ؛ حيث لم تكن الجملةُ مِن التي تدخلُ عليها الفاءُ؛ كذلك قولُه تعالَى: ﴿إِن كَانَ﴾[1] لا يلزمُ أن يليَ الفاءَ؛ لأنَّها ليست مِن الجملةِ التي هي جزاءُ (أَمَّا)، كما لم يكن ما انتصبَ بـ (أَمَّا) على معناها مِن الجملةِ التي هي جزاءٌ.

لــولا ولومــا يلزمــان الابتِــدا إذا امتِناعــا بوجــود عقــدا

فأمَّا[2]:

لَا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّـي قَـدْ رَمَيْـتُهُمُ لَـوْلَا حُـدِدْتُ وَلَا عُـذْرَى لِمَحْـدُودِ

فضرورةٌ.

وبهمــا التحضـيضَ مِـزْ وهَـلَّا ألا ألا وأولينهــا فعــلا

إن قيلَ: (لولا) في قولِه ـ عليه السلامُ ـ: «لولا أن أَشُقَّ»[3] الحديثَ، ليست للتحضيضِ[4]، فتعيَّنَت للامتناعيةِ، ولكنَّه لا يصحُّ؛ لأنَّ المشقَّةَ غيرُ حاصلةٍ.

فالجوابُ: أنها[5] حاصلةٌ على تقديرِ وجودِ الأمرِ، ولا يلزمُ... شرط (لولا) بالفِعلِ.

---

(١) البقرة ٢٨٠ وغيرها.

(٢) البيت للجموح السلمي، وهو من البسيط. انظر: التمام ١٤٨ وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥١٠.

(٣) بتمامه: «لولا أن أَشُقَّ على أمتي لأمرتُهم بالسواك مع كل صلاة». انظر: صحيح البخاري ٨٨٧.

(٤) في المخطوطة: التحضيض، وهو سهو.

(٥) في المخطوطة: أنه، وهو سهو.

والثاني: أنَّ التقديرَ: «لولا كراهيةُ»، مثلُ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾[1].

[(أَلَّا)]: قالَ بعضُهم: إنَّ الأصلَ: (هَلَّا)، وإنَّ الهمزةَ مُبدلةٌ مِن الهاءِ.

[(فِعْلا)]: ماضيًا أو مضارعًا خاصةً.

وقد يليها اسم بفعل مضمرِ ... علق أو بظاهرٍ مُؤخرِ

[(اسمٌ)]: إمَّا منصوبٌ[2]:

فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الخِيَانَةِ وَالغَدْرِ

أو مرفوعٌ، نحوُ[3]:

هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالقُلُوبُ صِحَاحُ

أي: هلَّا كان التقدُّمُ.

ومِنْ مُثُل المنصوبِ[4]:

أَلَا رجلًا جزاه اللهُ خيرًا ....

---

(١) النساء ١٧٦.

(٢) بتمامه:

أتيت بعبد الله في القِدِّ مُوثَقًا ... فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الخِيَانَةِ وَالغَدْرِ

والبيت من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٩٦ ومجالس ثعلب ٥٩.

(٣) بتمامه:

الآنَ بعد لَجَاجَتِي تَلْحُونني ... التَّقَدُّمُ وَالقُلُوبُ صِحَاحُ

والبيت من الكامل. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٩٨ ومجالس ثعلب ٦٠.

(٤) سبق تخريجه في باب (لا) التي لنفي الجنس.

عندَ س والخَلِيلِ[1]، وقالَ يُونُسُ[2]: إنَّ الهمزةَ للاستفهامِ، و(لا) للنفيِ، وإنَّ معناهما الآنَ التمنِّي، وإنَّ (رجلًا) نُوِّنَ ضرورةً، وعندَهما أنَّ التقديرَ: «أَلَا تُرُوني رجلًا؟».

قولُه: (أو بظاهرٍ مُؤَخَّرٍ): أحسنُ ما يُمثَّلُ له بهذا هو: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾[3]، ويكونُ التقليلُ في التالي في الاستعمالِ، فإن... الظرف فقط، وهو قليلٌ بالنسبةِ إلى الأسماءِ، وقد أَجرَوا الجارَّ والمجرورَ مُجراه، كقولِ بعضِهم: «لو لَكَ أَغْوِي ما عَوَيْتُ»[4]، إلا أنَّ هذا في (لَوْ)، وهي كـ(لولا) في الاختصاصِ بالفِعلِ، فأمَّا: «لولا زيدًا ضربت»، فنادرٌ ضعيفٌ، وكذا: «لولا زيدًا ضربته».

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[5] في: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾[6]: فإن قلتَ: كيف جازَ الفصلُ بينَ (لولا) و«قلتم»؟

قلتُ: للظروفِ شأنٌ، وهو تنزيلُها منزلةَ الأشياءِ أنفسِها؛ لوقوعِها فيها، وأنَّها لا تنفكُّ عنها؛ فلذلك يُتَّسَعُ فيها ما لا يُتَّسعُ في غيرِها.

ح[7]: هذا يُوهِمُ أنَّ ذلك مختصٌّ بالظرفِ، وليسَ كذلك، بل يجوزُ تقديمُ

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٨.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٨ وما بعدها.

(٣) النور ١٦.

(٤) سبق تخريج هذا المثل.

(٥) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٢٢٠.

(٦) النور ١٦.

(٧) يعني به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٨/ ٢٣.

المفعولِ، ويلي أدواتِ التحضيضِ، نحوُ: «لولا زيدًا ضربتَ»، و«هلَّا عَمْرًا قتلتَ».

* * *

الإخبار بالَّذي وبالألف واللَّام

مـا قيـلَ أخبِـرْ عنـه بالـذي خبـر ... عـن الـذي مبتـدأ قبـلُ اسـتقر

تكلَّمْنا على البابِ في الصفحةِ اليُمنَى في أعلاها[1].

قولُه: (ما قِيلَ: أَخْبِرْ عنه): خبرٌ ظاهرٌ في أنّه نفسُه الخبرُ، وقد لا يتأتّى أن يكونَ الخبرُ إلا بَدَلَه، كتاءِ «قمتُ»، فإنَّك تقولُ: «الذي قامَ أنا»، وكافِ «ضربتُكَ»، تقولُ: «الذي ضربتُه إياك»، وياءِ (غلامي)، في: «قامَ غلامي»، فتقولُ: «الذي قامَ غلامُه أنا»؛ ولهذا قالَ ح[2]: مؤخَّرًا هو أو خَلَفُه.

قولُه: (مبتدأً قبلُ): قالَ ح[3] في (شَرْحِ الغايةِ)[4]: إنَّما قلتُ: «إلحاقُ الكلامِ (الذي)»، ولم أَقُلْ: «أوَّلَ الكلامِ» كما قالَ غيري؛ لئلا يخرجَ اسم الاستفهامِ؛ لأنَّه قد يُخبَرُ عنه، كأن يُقالَ: أَخْبِرْ عن (أَيُّهم) مِن: «أَيُّهم قائمٌ؟»، فتقولُ: «أَيُّهم الذي هو قائمٌ؟»، فتقدَّم المخبرَ عنه؛ لأنَّ له صدرَ الكلامِ.

ومـا سِـواهما فوسِّـطْه صِـلَهْ ... عائـدُها خَلَـفُ معطـي التكملـه

---

(١) يقصد ابن هشام الحواشيَ الثلاثَ الآتيةَ؛ فإنه كتبها في الورقة ٣٠/ ب، الكلام الذي كتبه الآن في الورقة ٣١/ أ، وقد نقلت الحواشي الثلاث هنا في مكانها المناسب.

(٢) يعني به أبا حيان. انظر: (شرح الغاية) له ١٨٩.

(٣) يعني به أبا حيان.

(٤) انظره في: ١٨٨.

قولُه: (عائدُها): أي العائدُ منها، ولم يبيِّنْ: هل يكونُ غائبًا أو غيرَه؟

والحُكْمُ أنَّه لا يكونُ إلا غائبًا على لفظِ (الذي)، ولا يجوزُ مراعاةُ المخبَرِ عنه إن كان متكلِّمًا أو مخاطبًا،... جازَ في: «أنا الذي فعلتُ»، و: «أنت الذي فعلتَ»، خلافًا للكِسَائيِّ[1]، وأبي ذَرٍّ[2].

ع: وقولُهما في ذلك باطلٌ؛ لأنَّهما أَجْرَيا الموصولَ المخبَرَ عنه بضميرِ الحاضرِ مُجرَى الموصولِ المخبَرِ به عن ضميرِ الحاضرِ؛ لأنَّ الخبرَ والمخبَرَ عنه كذاتٍ واحدةٍ، والجوابُ بالفَرْقِ، فإنَّ التركيبَ على قولِهما لا يُفيدُ شيئًا، فتَأَمَّلْه.

[(خَلَفُ)]: أي: يَخْلُفُه في الإعرابِ، وذلك إمَّا لفظًا أو[3] تقديرًا، فلَفْظًا واضحٌ، وتقديرًا في الظرفِ والمفعولِ له.

[نحو الذي ضربته زيدٌ فذا ضربتُ زيدًا كان فاذِرِ المَأْخَذَا][4]

وباللذين والذين والتي أخبر مراعيًا وفاق المثبت

ابنُ الخَبَّازِ[5]: إنَّما خَصُّوا الإخبارَ بـ (الذي) وبـ (أل)؛ لأنَّهما يكونان للعاقلِ وغيرِه.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٥٤.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ٩٩ وشرح الغاية ١٨٩، وأبو ذر: هو مصعب بن محمد بن مسعود الخشني، المعروف بابن أبي الركب، ت: ٦٠٤هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٨٧.

(٣) في المخطوطة: و، وهو سهو.

(٤) سقط هذا البيت من نسخة ابن هشام، وقد ألحقتُه، ووضعته بين معقوفين.

(٥) انظر: (الغرة المخفية) له ١/ ٣٤٣.

ع: مفهومُه: أنَّه لا يكونُ بـ (الَّذِينَ).

قبـولُ تـأخير وتعريـف لمـا أُخْبِـرَ عنـه هاهنـا فليُعلمـا
كـذا الغِنـاْ[1] عنـه بـأجنَبِيٍّ او بمضـمر شـرطٌ فـراعِ مـا رَعَـوا
وأخبـروا هنـا بـألْ عـن بعـض مـا يكـونُ فيـه الفعـل قـد تقـدما

زادَ البَدْرُ[2] ثلاثةَ شروطٍ: أن لا يلزمَ غيرَ الرفعِ، كـ: (عندَ)، و: (لَدُنْ)، ولا النفيِ، كـ: (أَحَد)، و: (عَرِيب)، ولا يكونَ في جملةٍ لا يصحُّ الوصلُ بها؛ لأنَّها طلبيةٌ، أو لأنَّهما جملتان لا ضميرَ بينَهما، ولا عطفَ بالفاءِ، كـ: «يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ»، و: «ضربني وضربت زيدًا».

إن صَـحَّ صَـوغُ صِـلة منـه لألْ كصَـوغِ واقٍ مَـن وقَـى اللهُ البَطَـل
وإن يكـن مـا رفعـت صِـلة ألْ ضـمير غيرهـا أبِـينَ وانفَصَـل

... في (الشَّرْحِ)[3] في آخرِ البابِ: تقولُ في الإخبار بـ (أل) عن الضميرِ في «ضَرَبَ جاريتَه» مِن قولِك: «ضَرَبَ جاريتَه زيدٌ»: «الضاربُ جاريتَه هو»، وعن (الجارية): «الضاربُها هو جاريتُه».

❁ ❁ ❁

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) يعني به ابن الناظم. انظر: (شرح الألفية) له ٥١٥.

(٣) يعني به ابن الناظم. انظر: (شرح الألفية) له ٥١٦.

العدد

ثلاثــــةٌ بالتـــاءِ قُـــل للعشــــره   في عـــــدِّ مــــا آحـــاده مـــذكره

فأمَّا: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[1] فعلى تأنيثِ (المِثْلِ)؛ لأنَّه في معنى: (الحَسَنةِ)، وكذا قرأه بعضُهم[2]، وليسَ ذلك على حَذْفِ موصوفٍ؛ لِمَا قدَّمنا في بابِ الصفةِ[3] عن ابن جِنِّي[4] وشيخِه[5].

قالَ أبو الفَتْحِ في (المحتَسَبِ)[6] في: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾: أنَّث (المِثْلَ)؛ لأنَّه في معنَى: (الحَسَنةِ).

فإن قلتَ: فهلَّا حملتَه على حذفِ الموصوفِ، أي: «عشر حسناتٍ أمثالُها».

قلتُ: حَذْفُ الموصوفِ ليسَ بمستحسَنٍ في القياسِ، وأكثرُ بابِه الشعرُ؛ ولهذا ضَعُفَ حملُ (دانيةً) مِن قولِه تعالَى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا﴾[7] على أنَّه وصف (جَنَّة) محذوفةٍ معطوفةٍ على (جَنَّةً) في قولِه: ﴿جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾[8]؛ فلذلك قيلَ: إنَّها عطفٌ

---

(١) الأنعام ١٦٠.

(٢) انظر: النشر ٢/ ٢٦٦.

(٣) يقصد الحاشية التالية.

(٤) انظر: (المحتسب) له ١/ ٢٣٧.

(٥) يعني به أبا علي الفارسي. انظر: (الشيرازيات) له ٣١١ و٤٣٩.

(٦) انظره في: ١/ ٢٣٧.

(٧) الإنسان ١٤.

(٨) الإنسان ١٢.

على (متكئين)، أي: «متكئين ودانية»، فهي حالٌ.

ع: وقالَ أبو عَلِيٍّ في (البَغْداديَّاتِ)[1].

بـابٌ: قـولُ اللهِ تعـالَى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾[2]: إن قيـلَ: (الأيامُ) واحدُها: (يومٌ)، و(المعدوداتُ) واحدتُها: (معدودةٌ)، و(اليومُ) لا يُوصَفُ بـ: (معدودةٍ)؛ لأنَّ الصفةَ هنا مؤنثةٌ، والموصوفُ مذكرٌ، وإنَّما الوجهُ أن يُقالَ: «أيامٌ معدودةٌ»، فتصفَ بالمؤنثِ الجمعَ.

فالجوابُ: أنَّه أجرى (معدودات) على لفظِ (أيام)، وقابلَ الجمعَ بالجمعِ مجازًا، والأصلُ: (معدودة)، كما قالَ اللهُ تعالَى: ﴿لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾[3].

ولو قيلَ: إنَّ الأيامَ تشتملُ على الساعاتِ، والساعةُ مؤنثةٌ في الجمعِ على معنًى: ساعات الأيام، وفيه تنبيهٌ على الآمرِ بالذِّكرِ في كلِّ ساعاتِ هذه الأيامِ، أو في مُعظمِها؛ لكانَ جوابًا سديدًا.

ونظيرُ ذلك: (الشَّهْرُ)، و(الصَّيْفُ)، و(الشِّتاءُ)، فإنَّها يُجابُ بها عن (كَمْ)، و(كَمْ) إنما يُجابُ عنها بالعددِ، وألفاظُ هذه الأشياءِ ليست عددًا، وإنما هي أسماءُ المعدوداتِ، فكانت جوابًا مِن هذا الوجه. قالَه أبو البَقَاءِ[4].

---

(١) كذا في المخطوطة من غير تتمة.

(٢) البقرة ٢٠٣.

(٣) البقرة ٨٠.

(٤) يقصد به العكبري. انظر: (التبيان) له ١/ ١٦٥.

قالَ السَّمينُ[1]: في قولِه[2]: «مفرد (معدودات): (معدودة) بالتأنيثِ: ممنوعٌ، بل مفردُها: (معدود)، بالتذكيرِ، ولا يضرُّ جمعُه بالألفِ والتاءِ؛ إذ الجَمعُ بالألفِ والتاءِ لا يَستدِعي تأنيثَ المفردِ، ألَا ترَى إلى قولِهم: (حمَّامات)، و(سِجِلَّات)، و(سُرَادِقات)». انتهى.

في الضد جرد والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الأكثر

لو قالَ: (اسمًا)، لكانَ أَوْلَى مِن: (جَمْعًا)؛ ليحترزَ بذلك عن الصفةِ.

[(بلفظ قِلَّةٍ)]: متى أمكنَك، فتقولُ: «ثلاثةُ أَفْلُسٍ»، لا: «فُلُوسٍ»، قالَ اللهُ سبحانَه: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ﴾[3]، يدلُّك على أنَّ (أشْهُرًا) للقلَّة... أنَّ (الشُّهُورَ) للكثرةِ قولُه سبحانَه: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ﴾[4]، وقالَ: ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞ﴾[5]، فالاثنا عشرَ كثيرٌ، فاستُعملَ فيها (الشهورَ)، والثلاثةُ قليلٌ، فاستُعملَ فيها (الأشْهُرَ).

ومائةٍ والألف للفرد[6] أَضِف ومائة بالجمع نزرا قد رُدِف

... قسمان باعتبار...، فإن لم يكن ظاهرًا فمقدَّرٌ، نحوُ: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمۡ

---

(١) انظر: (الدر المصون) له ٢/ ٣٤٣ وما بعدها.

(٢) يقصد قول العكبري السابق.

(٣) التوبة ٢.

(٤) التوبة ٣٦.

(٥) البقرة ١٩٧.

(٦) في المخطوطة: والفرد للألف، وهو سهو.

﴿عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾[1]، ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[2].

وتمييزُ العددِ ثلاثةُ أقسامٍ: مجموعٌ مخفوضٌ، ومفردٌ مخفوضٌ، ومفردٌ منصوبٌ، فالأوَّلُ: تمييزُ ما بينَ الثلاثةِ والعشرةِ، والثاني: تمييزُ المائةِ والألفِ، والثالثُ: تمييزُ ما بينَ أحدَ عشرَ وتسعةٍ وتسعين.

وأحــد اذكــر وصِــلَنْه بعشــر مركبــا قاصِــدَ معــدودٍ ذكــر

الاسمُ المركَّب يجري مع ما رُكِّبَ معه مَجرى الاسمِ الواحدِ، يدلُّك على ذلك امتناعُهم مِن: «الثلاثة الأثوابِ»، وجوازُ: «الأحدَ عشرَ» عندَهم بإجماعٍ.

وإنَّما امتنعَ الأوَّلُ، ووجبَ أن تدخل (أل) على الثاني خاصةً؛ لأنَّ الفَرْضَ أنَّ التعريفَ قد أُرِيدَ، وهذا العددُ مضافٌ إلى مُمَيِّزِه، فإن أدخلتَها على الأوَّلِ كانت إضافتُه إلى النكرةِ شنيعةً، أو عليهما لم يكن لها فائدةٌ.

وقـل لـدى التأنيـث إحـدى عشـره والشـين فيهـا عـن تمـيم كسـره

إنَّما لم يُجرُوا الجزأَيْنِ على قياسِ بابِ العددِ؛ لئلا يجمعُوا بينَ علامتَي تأنيثٍ فيما هو كالكلمةِ إذا قالوا: «خمسة عشرة رجلًا»، لا سِيَّما مع ما لا يستحقُّ التأنيثَ في الظاهرِ.

فإن قلتَ: فقد قالُوا: «إحدى عشرة امرأةً».

قلنا: جاز هذا كما جازَ[3]:

(١) الأنفال ٦٥.

(٢) المدثر ٣٠.

(٣) بتمامه: =

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ ....

فإن قلتَ: فقد قالوا: «اثنتا عشرة امرأةً».

قلنا: ليست التاءُ للتأنيثِ؛ لأنَّها حَشْوٌ، ويَسْكُنُ ما قبلَها في قولك: «اِثْنَتا عشرة».

وإن شئتَ جعلتَ مجموعَ الأمرين المقدَّمَين علةً، فلم تحتجْ إلى الاعتذارِ عمَّا يُورَدُ عليك مِن هذين.

[(عن تَمِيمٍ)]: وهو مِن نادرِ لُغَتِهم[1]، وسبيلُهم السكونُ، كما في: (كَتْف)، ولغةُ الحجازيين[2] السكونُ، وهو مِن نادرِ لُغَتِهم، وسبيلُهم الكسرُ، كما في: (كَتِفٍ).

وقرأ يَحْيَى وطَلْحَةُ وعِيسى[3]: ﴿ٱثْنَتَا عَشِرَةَ﴾[4]، على اللغةِ التميميةِ، و... بالسكونِ على الحجازيةِ، فإنَّ القرآنَ غالبًا جاءَ بها.

ومع غيرِ أحدٍ[5] وإحدى ... ما معهما فعلت فافعل قصدا

[(فَعَلْتَ)]: أي: في حالةِ التركيبِ مِن تأنيثِ (عشر) مع المؤنثِ، وتذكيرِه مع المذكرِ.

= لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ ... على هَنَواتٍ كاذبٌ مَنْ يقولُها

والبيت من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٦ والمحكم ٨/ ٦٢٩.

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٥٧ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٠٤.

(٢) انظر: السابقَين.

(٣) انظر: المحتسب ١/ ٢٦١.

(٤) البقرة ٦٠.

(٥) في المخطوطة: واحدٍ، وهو سهو.

ولثلاثــــة وتســــعة ومـــا　　بينهمـــا إن رُكِّبـــا مـــا قُــدِّما

[(ما قُدِّمَا)]: أي: ما قُدِّمَ فيهما قبلَ التركيبِ، لا ما قُدِّمَ لنظيرِهما، وهو: (أَحَدٌ)، و(إِحْدَى).

وأول عشـــرة اثنتـــي وعشـــرا　　اثنـــي إذا أنثـــى تشـــا أو ذَكَـــرا

واليـاْ لغيـر الرفـع وارفـع بـالأَلِـفْ　　والفـتح في جُـزْأَيْ سـواهُما أُلِـفْ

[(والفتحُ في جُزْأَيْ سواهما أُلِف)]: ومِن ذلك: (ثمانيَ عشرَ)، تقولُ: «جاءني ثمانيَ عشرَ»، و«رأيتُ ثمانيَ عشرَ»، و«مررتُ[1] بثمانيَ عشرَ»، وبعضُهم يسكِّنُ الياءَ في الأحوالِ كلِّها؛ لِلُزومِ الفتحةِ، كما في: (مَعْدِي كَرِبَ)، وبعضُهم يحذفُها، ويُبقي الكسرةَ دليلًا عليها، وبعضُهم يحذفُها، ويفتحُ النونَ بمقتضَى التركيبِ، وهذه عندي لغةُ مَن قالَ[2]:

.... فَثَغْرُهَـــا ثَمَـــانُ

وميـــز العشـــرين للتســـعينا　　بواحـــدٍ كـــأربعين حينـــا

[(للتِّسْعِينا)]: ع: صوابُه: (لتسعةٍ وتسعين)، وإلا فلا يختصُّ ذلك بالتسعين،

(١) في المخطوطة: ومرت، وهو سهو.

(٢) تمامه مع ما قبله:

لهـــا ثنايـــا أربـــعٌ حِســـانُ
وأربـــعٌ، فثغرُهـــا ثمـــانُ

والبيتان من مشطور الرجز. انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٧٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٩.

قالَ اللهُ تعالَى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ﴾[1].

وميزوا مركبا بمثل ما مُيِّز عشرون فسوينهما

[(عشرون)]: يوجدُ في نسخٍ كثيرةٍ: (عشرين) بالياءِ، وهو غَلَطٌ، وفي نسخةِ ابنِ النَّحَّاسِ بالواوِ.

وإن أضيف عدد مركَّبُ يبقى البنا وعجُز قد يُعربُ

[(وعَجُزٌ قد يُعرَبُ)]: أجرَوه مُجرى: (بَعْلَبَكَّ)، و(مَعْدِي كَرِبَ)، إذا نُكِّرا بعدَ التسميةِ.

... عندَ ص كما لو قلتَ...، وروَى س[2] أنَّ بعضَهم أجراه مُجرى: (مَعْدِي كَرِبَ)، ففتحَ الأوَّلَ، وجعلَ الثانيَ مُعْتَقَبَ الإعرابِ، ولم يَقِسْ عليه، وقاسَ الأَخْفَشُ[3]، وروى إضافةَ الأولِ للثاني، وأنشدَ[4]:

بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ............

وقاسَ عليه.

---

(١) ص ٢٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢٩٩.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ٣٠.

(٤) تمامه مع ما قبله:

كُلِّفَ مِن عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ

بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجَّتِهْ

والبيتان من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٤ وتهذيب اللغة ٩/ ١٦٨.

وصُغ من اثنين فما فوق إلى عشرة كفاعلٍ من فعلا

قولُه: (وصُغ من اثنين): اعلَمْ أنَّهم إذا عَدُّوا فتارةً يأتون باسمٍ للجملةِ باعتبارِ ما وَصَلَتْ إليه، وتارةً يأتون باسمٍ خاصٍّ بما وَصَلوا إليه حينئذٍ.

فمثالُ الأوَّلِ قولُهم: (خمسةٌ)، مثلًا، فإنَّهم إذا أشارُوا إلى شيءٍ وهم يريدون عَدَّه، وقالُوا: (خمسة)، فليسُوا يريدُون أنَّه نفسَه خمسةٌ، بل أنَّه مع ما قبلَه خمسةٌ، فالخمسةُ اسمٌ للجميعِ، لا لذلك الفَرْدِ.

ومثالُ الثاني قولُهم: (خامسٌ)، فإنَّ الخامِسَ ليسَ اسمًا للمجموعِ، بل لِمَا وقفُوا عندَه، وانتهَوا إليه إذ ذاك.

ويدلُّك على ما ذكرتُ أنَّ ما دونَ الاثنين لم يضعُوا له إلا اسمَ فاعلٍ؛ لأنَّه لا... غيره إلا باعتبارِ ذاتِه، لا باعتبارِ ما دونَه؛ إذ لا شيءَ دونَه، ولا باعتبارِ العددِ؛ إذ العددُ لا يكونُ ذلك، وإنَّما يكونُ باعتبارِ الشيءِ وباعتبارِه مع ما قبلَه؛ لتحقُّقِهما ووقوعِهما، بخلافِ ما بعدُ.

فحاصلُ الأمرِ أنَّ ألفاظَ العددِ قسمانِ: ما لا يمكنُ أن يُعَدَّ إلا باعتبارِ ذاتِه، وذلك ما دونَ الاثنَينِ، وما يمكنُ فيه الأمران، وذلك ما زادَ على الاثنَينِ، فإن أردتَ العددَ باعتبارِ الجملةِ أتيتَ بالألفاظِ البسيطةِ الموضوعةِ أوَّلًا، وإن أردتَ العددَ باعتبارِ الذاتِ فقط أتيتَ باسمِ الفاعلِ.

ع: اسمُ الفاعلُ المبنيُّ مِن العددِ له ثلاثُ حالاتٍ:

تارةً يُقصَدُ به مَن له هذا الاسمُ، أي: مَن يُضافُ عليه ثانٍ مثلًا أو ثالثٌ إلى آخره، فيُفردُ لا غيرُ.

وتارةً يُقصَدُ به معنَى: بعض اثنين، أو: بعض ثلاثةٍ، فيضافُ إليه لا غيرُ.

وتارةً يُقصَدُ به: جاعلٌ ما تحتَه معدودًا به، فيجبُ أن يُجمَعَ مع ذلك الغيرِ أيضًا، وتجوزُ الإضافةُ وعدمُها، فهذا هو التحقيقُ، وقد أشارَ إلى الثلاثةِ.

قولُه: (وصُغْ من اثنين) البيتَ: يجوزُ لك أن تَصُوغَ مِن ألفاظِ العددِ مِن الاثنين فصاعدًا إلى العشرةِ اسمًا على وزنِ (فَاعِلٍ)، مسلوكًا به سبيلَ الصفاتِ في التذكيرِ مع المذكَّرِ، والتأنيثِ مع المؤنَّثِ، فتقولُ: (ثاني) في المذكَّرِ، و: (ثانية) في المؤنَّثِ، وأمَّا ما دونَ الاثنين فإنَّه[1] كذا خُلِقَ موضوعًا على زِنة (فَاعِلٍ)؛ فلهذا لم يذكُرْه.

فإن قلتَ: كلامُه يُؤْذِنُ بأنَّها مُشْبِهةٌ لِمَا بُنِيَ مِن الفعلِ، وإن شئتَ قلتَ: لاسمِ فَاعِلِ الفِعلِ، ومنها: (ثانٍ)، وهو مِن: «ثَنَيْتُ»؛ لأنَّهم قالُوه، فقولُهم: (ثانٍ) هو نفسُ بناءِ (فَاعِلٍ) مِن «فَعَلَ»، لا مثلُه.

قلتُ: لَمَّا تَجَوَّزَ فجعلَ البِناءَ مِن لفظِ العددِ؛ احتاجَ إلى هذا، أو يريدُ: «كما ثَبَتَ لك في بِناءِ اسمِ فاعِلِ فَعَلَ»؛ لأنَّه قدَّمَ فيما مضَى ذِكْرَ أسماءِ الفاعِلِينَ وأوزانِها، فليسَ مرادُه أنَّ هذا شِبْهُ ذاك وهو غيرُه، بل أنَّ هذا مِن ذاك البابِ، أو يكونُ غَلَّبَ حُكْمَ الأكثرِ.

الحقُّ هذا الجوابُ[2]؛ لأنَّ الجميعَ لَهُنَّ فِعلٌ إذا كُنَّ بمعنَى: «جَعَلَ»، وإنَّما الذي انفردَ به (ثاني) استعمالُهم فِعْلًا له بمعنَى البعضِ، قالُوا: «ثَنَيت الرجلين»، إذا كنت الثانيَ منهما.

---

(١) تكررت في المخطوطة.

(٢) أنه غلَّبَ حكم الأكثر.

فائدةٌ: اسمُ الفاعلِ مِن (الستَّةِ) قالُوا فيه: (سادسٌ)، و(سادسةٌ)، و(سادي)، و(ساديةٌ)، و(ساتي)، و(ساتيةٌ)، وقالُوا في ذلك مِن (الخمسةِ): (خامسٌ)، و(خامسةٌ)، و(خامي)، و(خاميةٌ).

واختمه في التأنيث بالتا ومتى ذكرتَ فاذكر فاعلا بغير تا
وإن ترد بعض الذي منه بني تضف إليه مثل بعض بيّن

إذا بنيتَ اسمَ الفاعلِ مِن العددِ، وأتيتَ بعدَه بما هو مِن لفظِه أضفتَ، فتقولُ: «ثاني اثنين»، و«ثالثُ ثلاثةٍ»، أي: أحدُ اثنين، وأحدُ ثلاثةٍ، ولا يجوزُ إعمالُ الوَصْفِ؛ لثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّ معنَى ذلك: أحدُ ثلاثةٍ، أو: واحدُ ثلاثةٍ، وذلك غيرُ عاملٍ بالإجماعِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: (يَكُنْ كبعضٍ[1] بيِّنٍ).

والثاني: أنَّا لو فسَّرْنا (ثالثًا) بـ: (مُصَيِّرٍ)، على قولِ أبي العَبَّاسِ ثَعْلَبٍ[2] - فإنَّه أجازَ ذلك - أفضَى إلى تحصيلِ الحاصلِ؛ لأنَّهم ثلاثةٌ بغيرِه.

والثالثُ: أنَّه إذا نُصِبَ به فقد جُعِلَ الفاعلُ مفعولًا؛ ألَا تراه أحدَ الثلاثة.

فإذا قلتَ: «ثالثُ ثلاثةً»، فقد عَمِلَ في نفسِه، والمفعولُ حقُّه أن يكونَ غيرَ الفاعلِ، فلا يتَّحدانِ إلا في بابِ «ظننت»، واستضعفَه النحاةُ، كقولِهم: «ظَنَنْتُني».

وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما

قولُه: (وإنْ تُرِدْ) إلى آخرِه: صَوْغُ مُوازِنِ (فَاعِلٍ) مِن الاثنين إلى العشرةِ بمعنيين:

---

(١) تصرف من ابن هشام في لفظ الألفية.

(٢) انظر: المخصص ٥/ ٢٠٠.

أحدُهما: أن يكونَ بمعنَى: بعض أصلِه، أي بمعنى: بعض ما صيغ منه، وهذا يُستعمَلُ على ضربين:

أحدُهما: أن يكونَ مفردًا، كـ: (ثالثٍ)، إلى: (عاشرٍ).

والثاني: أن يكونَ مُضافًا إلى أصلِه، كـ: «ثالثِ ثلاثةٍ»، إلى: «عاشرِ عشرةٍ»، وأجازَ الأَخْفَشُ[1] وثَعْلَبٌ[2] أن يُنوِّنَ، وينصبَ ما بعدَه، كما يُفعَلُ باسمِ الفاعل، وقد رددْناه في الحاشيةِ[3] مِن ثلاثة أوجه.

والاستعمالُ الثاني: أن يُصاغَ بمعنَى: جاعلٍ ما تحتَ أصلِه معدودًا به، نحوُ: «ثالث اثنين»، أي: جاعلُ اثنين بنفسه ثلاثةً، فلك في هذا وجهان:

أحدُهما: الإضافةُ.

والثاني: النَّصْبُ؛ لأنَّه اسمُ فاعلِ فِعلٍ مستعملٍ، فإنَّه يقالُ: «ثَلَثت الاثنين»، إلى: «عَشَرت التسعةَ».

ولم يُستعمَل بهذا المعنى: (ثانٍ)، فلم يقال[4]: «ثانٍ واحدًا»، بمعنَى: جاعلٍ واحدًا بنفسِه اثنين، بل لم يستعمَل (ثانٍ) إلا بمعنَى: بعض اثنين، نصَّ على ذلك المصنِّفُ في (شَرْحِ التَّسْهيلِ)[5]، وهو واردٌ عليه هنا.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤١٢.

(٢) انظر: المخصص ٥/ ٢٠٠.

(٣) في التحشية السابقة.

(٤) كذا بخط ابن هشام.

(٥) انظره في: ٢/ ٤١٢.

وكذا قالَ ابنُ عُصْفُورٍ في (شَرْحِ الجُمَلِ)[١]، قالَ ما نَصُّـه: فأمَّـا (واحـد) فـلا تجوزُ إضافتُه أصلًا، وما عدا ذلك جازت إضافتُه إلى العددِ الـذي أُخِـذَ مِنه، وإلـى ما ليسَ مشتقًّا منه، إلا (ثانيًا)، فإنَّه لا تجوزُ إضافتُه إلـى (واحـد)، فـلا تقـولُ: «ثـاني واحدٍ»، وقد أجازَ ذلك بعضُهم قياسًا، والصحيحُ أنَّ هذا البابَ موقوفٌ على السماعِ. انتهى.

قلتُ: فلَعَلَّ المصنِّفَ هنا جَنَحَ إلى قَوْلِ القِياسِ.

وقولُ ابنِ عُصْفُورٍ: «وإلى ما ليسَ مشتقًّا منه»، يعني: ممَّـا هـو دونَـه، لا ممَّـا هو فوقَه.

واعلَمْ أنَّ ابنَ عُصْفُورٍ إنَّما كلامُه في إضافةِ (اثنين) إلى مـا دونَـه، ولـيسَ كلامُـه في النصبِ، فقد يكونُ ذلك عندَه جائزًا، فتأمَّلْه.

ع: واعلَمْ أنَّ الحقَّ عندي خلافُ قولِ الفريقين[٢]، وأنه يجوزُ[٣]: «ثان اثنـين»، بالتنوينِ والإضافةِ؛ لأنَّهم حَكَوا: «ثَنَيت الاثنين»، إذا كنت ثانيَهما، وقـد يَقْـوَى بـذلك قَوْلُ ثَعْلَبٍ[٤] والأَخْفَشِ[٥]؛ فإنَّ تنوينَه ثَبَتَ عدمُ استحالتِه، فلْيُنْظَرْ في القياسِ الذي قدَّمْناه في[٦].

---

(١) انظره في: ٢/ ٤٠.

(٢) الفريق الأول: مَنَعَ تنوينه وإضافته، والفريق الثاني: مَنَعَ إضافته وأجاز تنوينه.

(٣) سقط حرف الزاي من المخطوطة.

(٤) انظر: المخصص ٥/ ٢٠٠.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤١٢.

(٦) كذا في المخطوطة من غير تتمة.

[(فحُكْمَ «جاعِلٍ» له احكُمَا)]: قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[1]: إن كانَ بمعنَى المضيِّ لم يَجُزْ فيه إلا الإضافةُ، أو بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ فيجوزُ فيه الوجهان. انتهى.

وهذا معنَى قَوْلِ المصنِّفِ.

وإن أردت مثل ثاني اثنين ... مركبا فجئ بتركيبين

قولُه: (وإنْ أردتَ) إلى آخرِه: قد علِمْتَ أنَّ اسمَ الفاعلِ يجوزُ بناؤه مِن ألفاظِ الأعدادِ مِن الاثنين إلى العشرةِ، ثمَّ اعلَمْ أنَّ ذلك كما جازَ في العددِ مفردًا كذلك يجوزُ فيه مركَّبًا، فتقولُ في: (اثني عشرَ)، و(ثلاثةَ عشرَ)، إلى: (تسعةَ عشرَ): (ثانيَ عشرَ)، (ثالثَ عشرَ)، إلى: (تاسعَ عشرَ)، فهذا نظيرُ قولِك: (ثانٍ)، (ثالثٌ)، (رابعٌ)، فإن أردتَ أن تضيفَه إلى ما اشتُقَّ منه أتيتَ بتركيبين، فقلتَ: «ثانيَ عشرَ اثني عشرَ»، «ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ»، فهذا نظيرُ قولِك: «ثان اثنين»، و: «ثالث ثلاثة»، فهذان وجهان في العددِ المركَّبِ، كما في العددِ المفرَدِ.

ولا يجوزُ لك أن تبنيَه بمعنى: (جاعِلٍ)؛ لأنَّه لم يستعمَلْ فِعْلٌ بمعنى: «جَعَلت الثلاثةَ عشرَ أربعةَ عشرَ».

ويزدادُ معك هنا تركيبٌ ثالثٌ، وهو حَذْفُ (عَشَرَ) الأولِ، والاستغناءُ بعَجُزِ الثاني.

فإن قلتَ: و(رابعٌ)، وهو المذكورِ في قولِه: (وشاع)[2].

قلتُ: هذا هو الوجهُ الأوَّلُ، وهو الذي يماثِلُ قولَك: (ثانٍ)، بغيرِ إضافةٍ،

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ٤٠.

(٢) في البيت الذي بعد البيت التالي.

وهو عندي واجبُ البناءِ، كـ: (أَحَدَ عشرَ)، و: (ثلاثةَ عشرَ)؛ لأنَّه عندي ليسَ فيه إلا تغييرُ العددِ مِن صيغةٍ لصيغةٍ.

قلتُ: يعني[1].

أو فـــاعلا بحالتيـــه أضـــف ... إلـــى مركـــب بمـــا تنـــوي يفـــي

يعني: أو تحذفُ (عَشَرَ) استغناءً بالثاني، وتعربُ الصدرَ؛ لزوالِ التركيبِ، وتضيفُه.

وشـــاع الاســـتغنا بحـــادي عشـــرا ... ونحـــوه وقبـــل عشـــرين اذكـــرا

ع: (حاديَ عشرَ) يُقالُ على أحدِ وجهين:

أحدُهما: أن يكونَ أصلُه: (أحدَ عشرَ)، فغُيِّرَ صدرُه، كما غُيِّرَ (اثنان) إلى (ثاني)، فيجبُ بناؤه؛ لأنَّ مُوجِبَ البناءِ باقٍ.

والثاني: على أنَّ الأصلَ: «حاديَ عشرَ أحدَ عشرَ»، وهذا يجبُ إعرابُه؛ ليَدُلَّ ذلك على المرادِ بالإعرابِ، وإلا لم يُعلَمْ هل الأصلُ: «حاديَ عشرَ أحدَ عشرَ»، أو الأصلُ: (أحدَ عشرَ)، فغُيِّرَ إلى: (حاديَ عشرَ).

قولُه: (بـ: **حادي عشرَا**): أتَى به مبنيًّا، وقالَ ابنُ عُصْفُورٍ[2]: إنَّه واجبُ الإعرابِ؛ ليَدُلَّ على الأصلِ، ورَدَّ على مَن قالَ ببنائه.

قولُه في آخرِ البابِ[3]: (**وقبل عشرين**) إلى آخرِه: قد علمتَ أنَّ اسمَ الفاعلِ

---

(١) كذا في المخطوطة من غير تتمة.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ٤١.

(٣) قال ابن هشام هذا؛ لأنه كتب هذه التحشية في الورقة ٣١/ ب، والبيت الذي يعلّق عليه في الورقة ٣٢/أ.

يُستعمَلُ مفردًا ومضافًا وعاملًا ومركَّبًا، ثمَّ اعلَمْ أنَّه يُستعمَلُ أيضًا مع العطفِ.

وحاصلُ الأمرِ: أنَّك إذا أتيتَ به مع عَقْدٍ فإنَّك تأتي به أوَّلًا مذكرًا مع المذكرِ، ومؤنثًا مع المؤنثِ، وتأتي بالعَقْدِ معطوفًا عليه بالواوِ، وأمَّا العَقْدُ فلا يتغيَّرُ، فتقولُ: (خامسٌ وعشرون)، (خامسةٌ وعشرون)، فقد فُهِمَ مِن البيتِ أمورٌ:

منها: أنَّ اسمَ الفاعلِ يُستعمَلُ مع العقودِ.

ومنها: أنَّ كيفيةَ استعمالِه التقديمُ.

ومنها: أنَّ العَقْدَ يؤتَى به معطوفًا[1].

ومنها: أنَّ العطفَ لا يكونُ إلا بالواوِ، وهذا ينبغي أن يُعَدَّ في بابِ العطفِ ممَّا انفردَت الواوُ بعطفِه، وسببُ ذلك أنَّ (خمسةٌ وعشرون) مثلًا بمنزلةِ قولِك: عشرون وغيرُها، في أنَّه اسمٌ بجملةٍ واحدةٍ، فالاسمان كاسمٍ واحدٍ، فحَقُّ العطفِ فيها أن لا يكونَ إلا بالواوِ؛ لأنَّها الجامعةُ.

وفُهِمَ مِنْ مَا[2] ذُكِرَ غَلَطُ ما يكتبُه الكُتَّابُ مِن قولِهم: «كُتِبَ في حادي عشرينَ كذا»؛ فإنَّهم يأتُون به بغيرِ عطفٍ، وهو لحنٌ[3].

وكانَ ينبغي للمصنِّفِ أن يبيِّنَ حُكْمَ الأعدادِ الأصولِ مع العقودِ، وأنَّها تُعطَفُ، كما ذَكَرَ ذلك في اسمِ الفاعلِ.

... التركيب.

---

(١) في المخطوطة: معطوفًا عليه، وهو سهو.

(٢) كذا مفصولة بخط ابن هشام.

(٣) بل سمعه الكسائي من الأسَدِ. انظر: ٥/ ٢١٢.

وأجازَ بعضُهم تركيبَهما، ورُدَّ: بأنَّه يُلبِسُ.

وروَى الكِسَائيُّ[1] جوازَ إعرابِ الأوَّلِ وبناءِ الثاني، وكأنَّ ذلك؛ لأنَّه نُوِيَ نَيِّفُ الثاني، ولم يُنْوَ عندَ الأوَّلِ، ولا يقيسُه البصريون.

ع: لا أدري كيف هذا؟ والقياسُ ما قالَه الكِسَائيُّ مرويًّا، والعلَّةُ في بناء الثاني إنَّما هي أنَّه مضمَّنٌ معنَى العاطفِ.

... على معنَى الإضافةِ فَسَدَ المعنَى؛ لأنَّه يصيرُ: (ثالث عشرٍ)، بمنزلةِ أنَّ العددَ عشرةٌ هذا ثالثُها.

وبابُه الفاعلَ من لفظ العَدَد بحالتيه قبل واو يعتمد

(أل) في: (الفاعل) للعَهْدِ، فقولُه: (من لفظ العدد) حالٌ مؤكِّدةٌ.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: المخصص ٥/ ٢٠١.

كَمْ وَكَأَيِّ وَكَذا

ميز في الاستفهام كم بمثل ما ... ميزت عشرين ككم شخصًا سَماْ

(كَمْ) اسمٌ يُكْنَى به عن عددٍ مجهولِ الجِنْسِ والمقدارِ.

أمَّا أنَّها اسمٌ فبالإجماعِ؛ لدُخُولِ حرفِ الجرِّ عليها في قولِك: «بكم درهمٍ اشتريتَ؟».

وأمَّا أنَّها كنايةٌ إلى آخرِه؛ فلأنَّك إذا قلتَ: «كم اشتريتَ؟» كانت محتمِلةً للأعدادِ قليلِها وكثيرِها؛ ولهذا يُجابُ بكلِّ عددٍ، ومحتمِلةً لأيِّ جنسٍ شئتَ؛ ولهذا يُجابُ بما شئتَ مِن الأجناسِ.

وهي قسمان:

خبريةٌ، بمعنًى: كثير، كقولِه سبحانَه: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتۡ﴾[1] الآيةَ.

واستفهاميةٌ، بمعنَى: أيّ عددٍ مِن أيِّ جنسٍ، نحوُ: ﴿كَمۡ لَبِثۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[2].

وكانَ لا بدَّ لها[3] مِن تمييزٍ كسائرِ الأعدادِ؛ لأنَّ الكناياتِ بمنزلةِ المكنيِّ عنه،

---

(١) البقرة ٢٤٩.

(٢) المؤمنون ١١٢.

(٣) لعلها كذلك.

بل هذه أَطْلَبُ للتمييزِ؛ لأنَّها أشدُّ إبهامًا.

كذا يقولُ النحاةُ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ التمييزَ... الجنس، والجنسُ مجهولٌ فيهما على السواءِ.

ولَمَّا كانت (كم) الاستفهاميةُ بمنزلةِ عددٍ مصحوبٍ بهمزةِ الاستفهامِ جُعِل تمييزُها في... مفردًا منصوبًا، ولَمَّا كانتَ الخبريةُ بمنزلةِ (رُبَّ) في الدلالةِ على الكثرةِ في نحوِ[1]:

فَإِنْ تُمْسِ مهجور[2] الفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الوُفُودِ وُفُودُ

ولَمَّا كانَ التمييزُ المخفوضُ تارةً مفردًا، وتارةً جمعًا، جمعُوا تمييزَها.

إذا عَرَفْتَ هذا فاعلَمْ أنَّهم قد يخفضُون تمييزَ الاستفهاميةِ إذا جُرَّت (كم) نفسُها بحرفِ جرٍّ، نحوُ: «بكم درهمٍ اشتريت؟»، فإنَ شئتَ قلتَ: «درهمًا»، وإن شئتَ: «درهمٍ».

(**بِمِثْلِ ما مُيِّزَ «عشرون»**): كانَ الأجودُ: «خمسةَ عشرَ»... في النَّظْمِ، ولو قالَ: «بمفردٍ منصوبٍ» كانَ جائزًا، و... هذا فيه إشارة للتعليلِ، وهو الحَمْلُ، وبه يُعلَمُ غلطُ الكوفيين[3] في إجازتِهم جمعَ تمييزِها، فيقولونَ: «كم دراهمَ؟»، حملًا على... إجازة الوجهين؛ لأنَّ هذه محمولةٌ على العددِ المركَّبِ، وليسَ فيه ما يميزُه، وتلك

---

(١) البيت لأبي عطاء السندي، وهو من الطويل. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٧٥٧ وأمالي القالي ١/ ٢٧٢.

(٢) في المخطوطة: مجهور، وهو سهو.

(٣) انظر: الأصول ١/ ٣١٧.

محمولةٌ على العددِ المفردِ وتمييزه...

ويُعلَمُ غَلَطُ الزَّجَّاجِ[1] وابنِ بابَشَاذَ[2] في: «بكم درهمٍ اشتريتَ؟» أنَّ الخفضَ ليسَ بـ(مِن)...، بل بالإضافةِ؛ لأنَّ التمييزاتِ المنصوبةَ لا تضافُ إليها أعدادُها ألْبَتَّةَ، وأيضًا فلو كانَ الخفضُ بالإضافةِ لم يَتَوَقَّفْ ذلك على... جار داخل على (كم)[3].

وليُنْظَرْ في جوازِ جَرِّه بـ(مِن) ظاهرةً دونَ دخول جارٍّ عليها، وفي قولِ المصنِّفِ:

(وأَجِزَ انْ تَجُرَّه «مِنْ» مُضْمَرا) ....

هل يعني أنَّ تجرَّه حينئذٍ...

وأَجِزَ ان تجره من مضمرا إن وليت كم حرف جر مظهرا

ليُسْأَلْ: لِمَ قيلَ: إنَّ الجارَّ حرفُ جرٍّ، وهلَّا كان بـ(كم)؟

وجوابُه: أنَّها بمنزلةِ ما لا يُضافُ، وأنَّ الجرَّ لو كانَ بها لم يَنْفَقِدْ بدخولِ الجارِّ عليها.

وهلَّا قيلَ: إنَّه بغيرِ (مِن).

والجوابُ: أنَّ (مِن) هي التي عُهِدَت تخفضُ التمييزَ، والتمييزاتُ مقدَّرةٌ بها، فخفضُه بها كخفضِ الظرفِ بـ(في) إذا قلتَ: «ضربتُ زيدًا في اليومِ».

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤١٩.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ٢٩٥.

(٣) في المخطوطة: من، وهو سهو.

ولِمَ اختَصَّ ذلك بوجودِ الجارِّ داخلًا عليها؟

والجوابُ: ليكونَ كالعِوَضِ مِنها.

وينبغي أن يُقدَّمَ هذا السؤالُ الثالثُ؛ ليكونَ له مَوْقِعٌ.

واستَعْمِلَنها مخبرا كعشره أو مائةٍ ككم رجال أو مَرَه

كانَ يجبُ أن يَستثني مِن ذلك أن يُفصَلَ التمييزُ بجملةٍ، فيجب النصبُ، وكذا الظرفُ والمجرورُ، إلا في الشعرِ فقط.

ككم كأيٍ وكذا وينتَصِبْ تمييز ذين أو به صِلْ مِن تُصِب

[(كأيٍّ)]:

أُطْرُدِ اليَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيِّنْ أَمَلًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ[1]

[(وكذا)]:

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسِيَ الجُهْدُ[2]

[(وبه صِلْ «مِنْ» تُصِب)]: وكذا يصحُّ في تمييزِ (كم)، نحوُ: ﴿وَكَأَيِّن[3] مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[4]، ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[5]، و: «بكم مِن درهمٍ اشتريتَ؟»، فلِمَ خصَّصَ هاتين؟

---

(١) البيت من الخفيف. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٢٣.

(٢) البيت من الطويل. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٢٣.

(٣) في المخطوطة: وكم، وهو سهو.

(٤) يوسف ١٠٥.

(٥) النجم ٢٥.

نَعَمْ، قد ذكرَ ذلك في (كم) الاستفهاميةِ، لكنَّه لم يذكُرْه في الخبريةِ، مع أنَّه لم يذكُرْ في الاستفهاميةِ أنَّه تجرُّها (مِن) ظاهرةً.

* * *

الحكاية

الحكايةُ إمَّا لغيرِ مسموعٍ ولا مسؤولٍ عنه، كقراءةِ بعضِهم[1]: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبُو لَهَبٍ﴾[2]، وكتابةِ معاويةَ: «كَتَبَه معاويةُ بنُ أبو سفيانَ»[3]، أو لمسموعٍ في غيرِ سؤالٍ، كقولِ بعضِهم: «ليس بقُرَشِيًّا»، ردًّا على مَنْ قالَ: «إن فيها قُرَشِيًّا»[4]، وإمَّا في السؤالِ لغيرِ مسموعٍ، نحوُ: «مَنُونَ أنتم؟»، والثلاثةُ شاذَّةٌ، أو لمسموعٍ وفي السؤالِ، وهذا قياسٌ.

وهو قسمان: قسمٌ تقعُ الحكايةُ فيه للمسموعِ بِرُمَّتِه، وقسمٌ تقعُ الحكايةُ فيه لحالِ المسموعِ، فالثاني في لفظ (أَيّ) وصلًا ووقفًا، وفي (مَن) وقفًا، إذا كانَ المسؤول عنه فيهما نكرةً، والأولُ بعدَ (مَن) خاصةً، إذا كانَ المسؤول عنه علم[5] غيرَ معطوفٍ ولا متبوعٍ بتابعٍ غيرِ عَلَمٍ، إلا الموصوفَ بـ (ابن) أو (ابنة).

إحكِ[6] بأي ما لمنكورٍ سُئِل ... عنهُ بها في الوقفِ أو حينَ تَصِل

قولُه: (احْكِ بـ «أَيٍّ»): أي: فيها.

---

(١) انظر: مختصر ابن خالويه ١٨٢.

(٢) المسد ١.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ١١٤ وتأويل مشكل القرآن ٢٥٧.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٤١٣.

(٥) كذا بخط ابن هشام.

(٦) كذا بخط ابن هشام.

قولُه: (ما لمَنكورٍ): أي: مِن إعرابٍ: نحوُ: «أيًّا يا هذا؟»، و: «أيٌّ يا هذا؟»، و: «أيٍّ يا هذا؟»، وتثنيةٍ وجمعٍ، نحوُ: «أيَّانِ؟»، و: «أيَّيْنِ؟»، و: «أيُّونَ؟»، و: «أيِّينَ؟»، و: «أيَّات؟».

وَوَقْفًا احْكِ ما لمنكورٍ بمَنْ والنونَ حرك مطلقا وأشْبِعَنْ

قولُه: (ووقفًا احْكِ ما لمَنكورٍ): إنما اختَصَّ بالوقفِ؛ لأنَّه مبنيٌّ، فقُصِدَ مخالفتُه للمعرَبِ، بخلافِ (أيٍّ)، فلفظُها وقفًا ووصلًا كلفظِ المعرَبِ، وهي معربةٌ.

وقل منان ومَنَيْنِ بعد لي إِلْفَان بابنين وسَكِّن تَعْدل

قولُه: (وقُلْ: مَنَانِ) البيتَ: لِمَ لا قالَ كذلك في (أيٍّ)؟

وقل لمن قال أتت هند منه والنونُ قبلَ تا المثنى مسكنه

والفتح نزر وصِل التا والألف بمن بإثر ذا بنسوة كلف

قولُه: (والفتحُ نَزْرٌ): وكذلك في الإفرادِ، وكلامُه يُوهِمُ خلافَه، والحكمُ أنَّ التثنيةَ مبنيةٌ على المفردِ.

وقل منون ومنين مسكنا إن قيلَ جا قومٌ لِقومٍ فُطَنا

وإن تَصِل فَلَفْظُ[1] مَن لا يختلف ونادِرٌ منون في شعر عرف

قولُه: (ونادرٌ «مَنُونَ»): لا أعلمُ بأيِّ وجهٍ يُسمَّى هذا حكايةً؟

لأنَّ الحكايةَ إمَّا لِمَا اشتهرَ، مثلُ: (أبو طالبٍ)، أو لمسموعٍ، نحوُ: «جاءَ زيدٌ».

[(شِعْرٍ)]: خ: (نَظْمٍ).

---

(١) بخط ابن هشام بالتنوين، وهو سهو ينكسر به الوزن.

والعلـمَ احكينـه مـن بعـد مَـنْ إن عَرِيـتْ مـن عـاطف بهـا اقتـرن

قولُه: (مِنْ بعدِ «مَنْ»): ولا يجوزُ بعدَ (أيٍّ)؛ لأنَّها معرَبةٌ، فيظهرُ التخالُفُ، فيقبُحُ، كما أُجيزَ: «إنَّهم أجمعون»، دونَ: «إنَّ الزيدين أجمعون».

[(من عاطفٍ)]: لأنَّ العاطِفَ يرفعُ فائدةَ الحكايةِ؛ لأنَّه يُعلِمُ بارتباطِ الكلامَين، فلا يعتقدُ أنَّك أنشأتَ سؤالًا عن شخصٍ آخَرَ اسمُه ذلك.

ع: وعندي أنَّ الضمةَ في: «مَنْ زيدٌ؟» ليست حكايةً؛ لأنَّ فائدةَ الحكايةِ رَفْعُ اللَّبْسِ، وهذه محتمِلةٌ لأَنْ يكونَ السائلُ أرادَ زيدًا آخَرَ، أو أنَّه أرادَه ولم يَحْكِ، فالحَمْلُ على الأصلِ أَوْلَى، وهو عدمُ الحكايةِ، خلافًا للجمهورِ.

❁ ❁ ❁

التَّأنِيثُ

علامــــة التأنيــــث تــــاء أو ألــــف   وفي أســـام قـــدَّرُوا التـــا كـــالكَتِف

ويعــــرف التقــــديرُ بالضــــمير   ونحــــوِه كـــــالرَّدِ في التصــــغير

ولا تلـــــي فارِقـــــةً فَعُــــولا   أصْـــلًا ولا المِفْعَـــال والمِفْعِـــيلا

[(«المِفْعَالَ» و«المِفْعِيلَا»)]: خ: («مِفْعَالًا» او «مِفعِيلًا»).

كـــــذاكَ مِفْعَـــــل ومَــــا تليـــــه   تـــا الفـــرق مـــن ذِي فشُـــذوذٌ فيـــه

قالَ ابنُ قُتَيبةَ[1]: وما كانَ على (مُفْعِلٍ) مما لا يُوصَفُ به المذكَّرُ فهو بغيرِ هاءٍ، نحوُ: امرأة مُرْضِع، ومُقْرِب، ومُشْدِن، ومُلْبِن؛ لأنَّ هذا لا يكونُ في المذكَّرِ، فلمَّا لم يخافُوا التباسًا حذفُوا الهاءَ، فإذا أرادُوا الفِعلَ قالُوا: مُرْضِعة.

قالَ ابنُ السِّيدِ[2] ـ رحمَهما اللهُ تعالَى ـ: هذا مذهبٌ كوفيٌّ[3]، وأمَّا البصريون[4] فيرَوْنَ أنَّ هذه الصفاتِ كلَّها جاءَت على معنَى النَّسَبِ، لا على معنَى الفِعلِ، أي: ذاتُ إِرْضَاعٍ، وذاتُ إِقْرَابٍ، وذاتُ إِلْبَانٍ.

ويؤيِّدُهم أنَّ ذلك جاءَ فيما لا يختصُّ بالإناثِ، قالُوا: «امرأةٌ عاشِقٌ»، و«رجلٌ

---

(١) انظر: (أدب الكاتب) له ٢٩٣ وما بعدها.

(٢) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ١٣١ وما بعدها.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٤.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٤٧.

عاشِقٌ»، و«امرأةٌ حاسِرٌ»، و«رجلٌ حاسِرٌ»، و«امرأةٌ ضامِرٌ»، و«مُهْرَةٌ ضامِرٌ»، قالَ ذو الرُّمَّةِ[1]:

وَلَـوْ أَنَّ لُقْمَـانَ الحَكِـيمَ تَعَرَّضَـتْ لِعَيْنَيْـهِ مَـيٌّ حَاسِـرًا كَـادَ يَبْـرَقُ

وقالَ الأَعْشَى[2]:

عَهْـدِي بِهَـا فِـي الحَـيِّ قَـدْ سُـرْبِلَتْ هَيْفَـاءَ مِثْـلَ المُهْـرَةِ الضَّـامِرِ

وقد خَلَطَ ابنُ قُتَيْبَةَ المذهبَينِ؛ لأنَّ اشتراطَه أن لا يكونَ ذلك للمؤنَّثِ قولُ ك وقولَه أخيرًا: «فإذا أرادُوا الفِعلَ قالُوا: مُرْضِعة» قولُ ص؛ لأنَّ إثباتَهم الهاءَ لإرادةِ الفِعلِ دليلٌ على أنَّ حَذْفَها بناءٌ للصفةِ على غيرِ الفِعلِ. انتهى ملخَّصًا.

ومِـنْ فَعِيـلٍ كقتيـلٍ إن تبـع موصُـوفَهُ غَالِبًـا التَّـا تمتنـع

قولُه: (ومِنْ فَعِيلٍ كـ: قَتِيلٍ): أقولُ: (فَعِيلٌ) قسمان:

بمعنى: فاعِلٍ، كـ: أَمُنَ، فهو أَمِينٌ، حكاه أَحْمَدُ بنُ يَحْيَى[3]، و: ظَرُفَ، فهو ظَرِيفٌ.

وتارةً بمعنى: مَفْعُولٍ، كـ: أَمِنْتُه، فهو أَمِينٌ، أي: مأمونٌ، قالَ[4]:

---

(١) البيت من الطويل. انظر: الديوان ١/ ٤٦١ وجمهرة اللغة ١/ ٣٢٢.

(٢) البيت من السريع. انظر: الديوان ١٣٩ وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٣.

(٣) يعني به الإمام ثعلبًا. انظر: الحجة ١/ ٢١٧.

(٤) بتمامه:

ألـم تعلَمِـي يـا أَسْـمَ ويحـكِ أنَّنـي حَلَفْـتُ يَمِينًـا لَا أَخُـونُ أَمِينِـي

والبيت من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧٦ وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٦٨.

.... حَلَفْتُ يَمِينًا لَا أَخُونُ أَمِينِي

وقالَ اللهُ ـ جلَّ وعلا ـ: ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾[1]، أي: المأمونِ فيه.

قالَ أبو عَلِيٍّ[2]: فتقولُ مِن هذا: امرأةٌ أَمِينٌ، كـ: جَرِيحٍ، ومِن الأوَّلِ: أَمِينةٌ، كـ: ظَرِيفةٍ، وقالَ حَسَّانُ[3]:

وَأَمِينٍ حَدَّثْتُهُ سِرَّ نَفْسِي فَوَعَاهُ حِفْظَ الأَمِينِ الأَمِينَا

أي: حِفْظَ المؤتَمَنِ المؤتَمِنَ.

[(غالبًا التَّا تَمْتَنِع)]: ع: فأمَّا قولُهم: النَّطِيحةُ، والذَّبِيحةُ، بمعنَى: المَنْطُوحةِ، والمَذْبُوحةِ، و: الرَّكُوبة، والحَلُوبة؛ فإنَّ هذه كلَّها أسماءٌ لا صفاتٌ؛ لأنَّها هُجِرَ موصوفُها في مثلِ قولِه تعالَى: ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ﴾[4]، ولم تَجْرِ صفةً على موصوفٍ، فالتُزِمَ فيها الأصلُ.

في (الحُجَّةِ)[5]: امرأةٌ حَمِيدةٌ، ألحقُوا الهاء ـ وإن كانت بمعنى: مَفْعُولٍ ـ لَمَّا كانت بمعنَى: رَشِيدةٍ.

وألِفُ التأنيثِ ذاتُ قَصرِ وذاتُ مَدّ نحو أُنثى الغُرِّ

اعلَمْ أنَّ أصلَ الممدودةِ ـصحـ المقصورةُ ـصحـ؛ إلا أنَّهم زادُوا قبلَها ألفًا؛ للمدِّ،

---

(١) التين ٣.

(٢) انظر: (الحجة) له ١/ ٢١٧.

(٣) البيت من الخفيف. انظر: الديوان ١/ ٢٣٧ ومقاييس اللغة ١/ ١٣٤.

(٤) المائدة ٣.

(٥) انظره في: ٢/ ١٤٤.

فاجتمعَ ساكنان، فلم يمكِنْ حَذْفُ الأُولَى؛ لأنَّ ذلك نَقْضٌ للغَرَضِ الذي أرادُوه، ولا الثانيةِ؛ لأنَّ ذلك أَذْهَبُ في نَقْضِ الحِكْمةِ؛ لأنَّها جاءَت لمعنًى، فسُقُوطُها يُخِلُّ به.

فإن قلتَ: فما الذي صُنِعَ بعدَ ذاك؟

قلتُ: لَمَّا لم يمكِنِ التقاءُ ساكنَين، ولم يَجُز الحذفُ؛ حُرِّكت الثانيةُ، كما يُحرَّكُ أحدُ الساكنَين إذا التَقيا، والألفُ إذا مسَّتْها الحركةُ صارت همزةً.

فإن قلتَ: فما الذي دَعَاك إلى هذا التكلُّفِ؟ وهلَّا جَرَيتَ على الظاهرِ، فقلتَ: الهمزةُ عَلَمُ التأنيثِ، وليست عن الألفِ.

قلتُ: إنَّ ذلك لا يُطَاوِعُني الاعتبارُ عليه؛ لأنَّهم قالُوا في جمعِ (صحراءَ): (صَحَارِيّ)، فلمَّا صارَ الألفُ ياءً؛ لانكسارِ ما قبلَه؛ عادت الهمزةُ ألفًا، ثم قُلِبَت الألفُ ياءً؛ لوقوعِ الياءِ الأُولَى قبلَها، وأُدغِمَ، ولو كانت الياءُ الثانيةُ في: (صَحَارِيّ) منقلبةً عن همزةٍ لوجبَ أن تقولَ: (صَحَارِيءُ)، على مثلِ: (صَحَارِيع)، كما أنَّ إثباتَ الهمزةِ في[1]: (خَطِيئةٍ) شائعٌ كثيرٌ، فقد علمت أنَّ الهمزةَ لا أصلَ لها في التأنيثِ، وإنَّما هي منقلبةٌ عن الألفِ. مِن كلامِ الشيخِ عبدِ القاهِرِ[2] رحمه الله.

والاشتهارُ في مباني الأُولَى يُبْدِيه وزنُ أُرَبَى والطُّولَى

[(وزنُ أُرَبَى)]: قالَ أبو محمَّدِ بنُ السِّيدِ[3] ـ بعدَ أن ذَكَرَ أنَّ ابنَ قُتَيبةَ[4] قالَ:

---

(١) تكررت في المخطوطة.

(٢) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ٢/ ٩٨٧ وما بعدها.

(٣) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٣٣٠ وما بعدها.

(٤) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٩٣.

كلُّما[١] جاءَ على (فُعَلاءَ) فهو ممدودٌ، إلا (الأُرَبَى)، للداهِيةِ، و: (شُعَبَى)، لموضعٍ، و: (أُدَمَى)، لموضعٍ أيضًا ـ ما ملخَّصُه: وجدْنا ثلاثةً غيرَ هذه الثلاثةِ: (الأُرَنَى)، بالنونِ، لحَبٍّ يُطرَحُ في اللَّبَنِ؛ ليُثَخِّنَه ويُجَبِّنَه، وحكَى يَعْقُوبُ[٢]: (جُنَفَى)، لموضعٍ، والمُطَرِّزُ[٣]: (جُعَبَى)، لِعِظَامِ النَّمْلِ، وهذه الألفاظُ الثلاثةُ حكاها أبو عَلِيٍّ البَغْداديُّ[٤] في كتابِ (المَقْصُورِ والمَمْدُودِ)[٥].

[(والطُّولَى)]: (فُعْلَى) وزنٌ خاصٌّ بألفِ التأنيثِ.

وَمَرَطَى وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعَا ... أَو مصدرًا أَو صِفةً كشَبْعا[٦]

وكحُبَارَى سُمَّهى سِبَطْرا[٧] ... ذِكرى وحِثِّيثَى مع الكُفُرَّى

[(سِبَطْرَى)]: ع: وقالُوا: «يمشي الجِيَضَّا[٨]»، وربَّما قالُوا: (الجِيَضَّ)، فحذفُوا ألفَ التأنيثِ، كما قالُوا في الممدودِ: (زَكَرِيَّاءُ)، و: (زَكَرِيّ)، على أنّه يمكنُ أن يكونَ القائلُ: (زَكَرِيّ) إنَّما حذفَه مِن قولِنا: (زَكَرِيَّا)، بالقَصْرِ؛ لأنَّها لغة... مدّ.

[(ذِكْرَى)]: ولِكَوْنِ ألفِ (ذِكْرَى) بخصوصيَّتِها للتأنيثِ قالَ الشاعرُ[٩]:

---

(١) كذا موصولة بخط ابن هشام، وقد سبق التنبيه على مثل هذا قبلُ.

(٢) يقصد به ابن السكيت. انظر: (إصلاح المنطق) له ١٦٣.

(٣) عند ابن السيد: المطرزي. انظر: العين ١/ ٢٣٦ ومقاييس اللغة ١/ ٤٦٢.

(٤) هو أبو علي القالي.

(٥) انظره في: ٢٤٧ و٣٠٧.

(٦) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة.

(٧) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة.

(٨) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة.

(٩) البيت لأوس بن حجر، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٨٢ والصناعتين ٧٣.

صحى[1] قَلْبُهُ مِنْ بَعْدِ مَا كَانَ أَقْصَرَا[2] وَكَانَ بِذِكْرَى ابن[3] عَمْرٍو مُوَكَّلَا

فقالَ أبو عَلِيٍّ[4]: مَن قدَّرَ (ذِكْرى) منوَّنًا ـ أي: غيرَ مضافٍ ـ نَصَبَ «ابنَ عَمْرٍو»[5]، ومَنْ قدَّرَه غيرَ منوَّنٍ خَفَضَه.

كذاكَ خُلَّيْطَى مع الشُّقَّارا[6] واعزُ لغيرِ هذه استِندارا

لمدِّهَا فَعْلاء أَفْعِلاءُ مثلثَ العَيْنِ وفَعْلَلاءُ

[(فَعْلاءُ)]: لا خلافَ في أنَّ (فَعْلاءَ) يكونُ للتأنيثِ.

واختلفُوا في (فِعْلاءَ)، فالبِصْريون[7] لا تكونُ عندَهم إلا للإلحاقِ، وأمَّا الكوفيون[8] فإنَّها تكونُ عندَهم للتأنيثِ، واحتجُّوا بقولِه تعالَى: ﴿طُورِ سِينَاءَ﴾[9]، في قراءةِ مَن كَسَرَ السينَ[10]، وجوَّزُوا في قولِ الشاعرِ[11]:

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) الرواية في مصادر البيت: «صَحَا قَلْبُهُ عن سُكْرِهِ فتأمَّلَا».

(٣) كذا بخط ابن هشام، وفي مصادر البيت: أُمّ، وبه يتزن البيت.

(٤) انظر: (الحجة) له ٢/ ٤٢٩.

(٥) في (الحجة): أم عمرو، وقد سبق التنبيه.

(٦) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة.

(٧) انظر: المقتضب ٣/ ٣٨٦، وضَبْطُ «البِصْريون» بخط ابن هشام.

(٨) انظر: سفر السعادة ١/ ٢٨٨.

(٩) المؤمنون ٢٠.

(١٠) وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو. انظر: السبعة ٤٤٤.

(١١) بتمامه:

غَدَتْ مِنْ عليه بعدما تمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بزِيزَاءَ مَجْهَلِ =

.... بزيـــــــزاءَ..........

أن تَمنعَ صرفَه، وتَصِفَه بـ (مَجْهَلٍ)، والبصريون يُوجِبُون الإضافةَ، وعندَهم أنَّه إنَّما امتنعَ الصرفُ في (سِينَاءَ)؛ لأنَّه ذَهَبَ به إلى البُقْعةِ، ففيه العَلَميةُ والتأنيثُ.

وكذا ألفُ (فُعْلاءَ) لا تكونُ إلا للإلحاقِ. مِن (الاقْتِضَابِ)[1].

[(أَفْعِلاء)]: قالَ ابنُ قُتَيْبَةَ[2]: وحُكِيَ عن س[3]: لا نعلمُ في الكلامِ (أَفْعِلاءَ) إلا: (أَرْبِعاءَ)، وعن أبي حَاتمٍ، عن أبي زَيْدٍ[4]: (الأَرْمِداء)، وهو الرَّمادُ العظيمُ، قالَ[5]:

لَـمْ يُبْـقِ هَـذَا الـدَّهْرُ مِـنْ آيائـهِ[6]

غَيْــرَ أَثَافِيــهِ وَأَرْمِدَائِــهِ

قالَ أبو محمدٍ[7] ـ رحمَهما اللهُ تعالَى ـ: هذه الزيادةُ غيرُ صحيحةٍ؛ لأنَّ أبا عَلِيٍّ البَغْداديَّ[8] حَكَى أنَّه يُقالُ: (رَمَادٌ)، ويُجمَعُ على: (أَرْمِدَةٍ)، ويُجمَعُ (أَرْمِدَةٌ)

= والبيت لمزاحم العقيلي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٢٠ والأصول ٣/ ١٧٦.

(١) انظره في: ٣/ ٣٣٣.

(٢) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٨٧.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٤٨.

(٤) انظر: (المقصور الممدود) لأبي علي القالي ٤٠٨.

(٥) البيتان لأبي النجم العجلي، وهما من مشطور الرجز. انظر: الديوان ٦٠ وما بعدها، وجمهرة اللغة ٢/ ٦٣٩.

(٦) في المخطوطة: إيائه.

(٧) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٣٢٦.

(٨) لم أجده في مطبوعة الكتاب، وهي عند ابن سيده. انظر: (المحكم) له ٩/ ٣٣٠.

على: (أَزْمِداءَ)، فإذا كانَ جمعًا لم يُعْتَدَّ زيادةً؛ لأنَّ س كلامُه في الآحادِ.

وذكرَ أبو عَلِيٍّ أن ابن دُرَيْدٍ كانَ يرويه:

.... وَإِزْمِدَائِـــــــــهِ

بكسرِ الهمزةِ[1]، فعلى هذا يكونُ اسمًا مفردًا، ويكونُ على هذا زيادةً على ما قالَ س.

ثمَّ قالَ[2]: وفي (الأربعاءِ) ثلاثُ لغاتٍ: فَتْحُ الهمزةِ والباءِ، وكَسْرُهما، وفَتْحُ الهمزةِ وكَسْرُ الباءِ.

ثـــم فِعَـــالا[3] فُعْلُـــلا فَـــاعُولا   وفَـــاعِلاءُ فِعْلِيـــا مفعـــولا
ومطلـــق العـــين فِعـــالا وكـــذَا   مطلـــقُ فـــاء فُعَـــلاءُ أُخِـــذا

• • •

(١) انظر: (المقصور والممدود) لابن ولاد ١٥ و(ليس في كلام العرب) ٢٤٨ والاقتضاب ٢/ ٣٢٦ و٣/ ٤١٩.

(٢) يعني به ابن السيد. انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٣٢٦.

(٣) بخط ابن هشام: فَعَالا، وهو سهو.

المقصور والممدود

لم يَذكُر حدَّهما، بل ذَكَرَ ما يُعيِّنُ الحُكْمَ لكلٍّ منهما.

قد تقدَّمَ في أوَّلِ الكتابِ إعرابُ المقصور بالنصِّ[1]، والممدودِ بالعمومِ؛ لأنَّ الممدودَ آخرُه صحيحٌ، فهو مثلُ: (زَيْدٍ)، والغرضُ هنا ذِكْرُ الطريقِ المؤدي إلى معرفتِهما؛ لئلا يُمَدَّ ما حقُّه القَصْرُ، ويُقْصَرَ ما حقُّه المدُّ.

ولمعرفتِهما طريقان: السماعُ، والقياسُ، فالمسموعُ قد أُلِّفتْ فيه الكتبُ، أَلَّف فيه الأَصْمَعِيُّ[2]، وابنُ السِّكِّيتِ[3]، وأبو عَلِيٍّ[4]، وإذا أردتَ كَمالَ معرفتِه فعليك ببابِ الواوِ والياءِ مِن كتابِ (الصِّحَاحِ)[5]، والمقيسُ يُذكَرُ في كُتبِ النَّحْوِ، وهو كلُّما[6] له نظيرٌ مِن الصحيحِ يُعتبَرُ به.

---

(١) تقدم ذلك في باب (المعرب والمبني).

(٢) انظر: الفهرست ١/ ١٥٧ وفهرسة ابن خير الإشبيلي ٣٣٤.

(٣) حققه الدكتور حسن شاذلي فرهود، وحققه الدكتور محمد محمد سعيد.

(٤) إذا كان يقصد به أبا علي القالي فقد حققه الدكتور عبد المجيد هريدي، أما إذا كان يقصد أبا علي الفارسي فقد حققه الدكتور عبد المجيد الحارثي، وحققه الدكتور حسن هنداوي، واسم كتاب أبي علي الفارسي: (مقاييس المقصور والممدود).

(٥) انظره في: ٦/ ٢٢٥٩ _ ٢٥٦٣.

(٦) كذا موصولة بخط ابن هشام، وقد سبق التنبيه على مثل هذا قبلُ.

وقد ذكرَ أبو عَلِيٍّ[(١)] والزَّجَّاجيُّ[(٢)] وغيرُهما أشياءَ مِن السماعيَّات، ولم يتعرَّض لها المصنِّفُ؛ لأنَّ موضوعَها عِلْمُ اللُّغَةِ.

وبدأ بالمقصورِ؛ لأنَّه هو الأصلُ؛ لأنَّ الممدودَ مزيدٌ فيه، ولهذا جازَ عندَ البصريين[(٣)] قصرُ الممدودِ، ولم يجُز العكسُ، كما سيأتي.

إذا اسم استوجب من قبل الطرف ... فتحًا وكان ذا نظيرٍ كالأسف

فلِنَظِيره المعلِّ الآخِرِ ... ثبوتُ قصرٍ بقياس ظاهر

كفُعَلٍ وفِعَلٍ في جمعِ ما ... كفُعْلة وفِعْلَة نَحْوُ الدُّمى

وما استحق قبلَ آخرٍ ألف ... فالمدُّ في نظيرِه حتمًا عُرِف

كمصدرِ الفعل الذي قد بُدِئَا ... بهمز وصل كارعوى وكارْتَأَ[(٤)]

والعادمُ النظير ذا قصر وذا ... مَدٌّ بنقلٍ كالحِجا وكالحِذَا

(الحِجَا): العَقْلُ، لامُه ياءٌ؛ لجوازِ إمالتِه، ويجوزُ أن يكونَ مِن الواوِ؛ لقولِهم: حاجَيْتُه، فحَجَوْتُه، أي: غَلَبتُه، وقولِهم: (أُحْجِيَّة)؛ لأنَّها إنما تُستَخْرَجُ برَزَانةِ العَقْلِ، وقولِه[(٥)]:

---

(١) يعني به الفارسي. انظر: (التكملة) له ٢٨٩ ـ ٣٠٦، وإذا قصد به القالي فانظر: (المقصور والممدود) له ١٣ ـ ٢٧ و٣٠٥ ـ ٣١٢.

(٢) انظر: (الجمل) له ٢٨٢ وما بعدها.

(٣) انظر: (المقصور والممدود) لابن ولاد ١٤٥.

(٤) كذا بخط ابن هشام، يعني بها: ارتأى.

(٥) بتمامه:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ ... حتى ألَمَّت بنا يومًا مُلِمَّاتُ =

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ ....

أي: أعتقدُه، فهذا مُقاربٌ للحِجَا العَقْل.

وقَصْرُ ذي المدِّ اضْطِرارًا مجمعُ عليهِ والعكسُ بخلفٍ يَقَعُ

قولُه: (بخُلْفٍ): استَدلَّ مُثْبِتُوه ـ وهم ك[1] ـ بقولِه[2]:

.... وَلَا غِنَاءُ

وأُجِيبَ بأنَّه مصدرُ: «فَاعَلَ»، وهو يستحِقُّ المدَّ، كما قالَ بعضُهم يعاتبُ أخاه[3]:

وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

يُقالُ: تَغَنَّيْتُ تَغَنِّيًا، وتَغَانَيْتُ تَغَانِيًا، بمعنًى: استَغْنَيْتُ.

= والبيت لأبي شنبل الأعرابي، وهو من البسيط. انظر: تهذيب اللغة ٥/ ٨٦ وشرح التسهيل ٢/ ٧٧.

(١) انظر: (المقصور والممدود) لابن ولاد ١٤٥.

(٢) بتمامه:

سَيُغْنِينِي الَّذي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلا غِنَاءُ

والبيت من الوافر. انظر: (شرح القصائد السبع) لابن الأنباري ٢٢٤ و(شرح كتاب سيبويه) للسيرافي ٢/ ١٤٨.

(٣) بتمامه:

كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

والبيت للمغيرة بن حبناء التميمي، وينسب إلى غيره، وهو من الطويل. انظر: (غريب الحديث) لأبي عبيد ١/ ٣٨٦ والكامل ١/ ٢٧٧.

[(والعكسُ بخُلْفٍ يَقَع)]: قالَ[1]:

يَــا لَــكَ مِــنْ تَمْــرٍ وَمِــنْ شِيشَــاءِ
يَنْشَــبُ فِــي المَسْعَــلِ وَاللَّهَــاءِ
أَنْشَــبَ مِــنْ مناشِــرٍ[2] حِــدَاءِ

فمدَّ (اللَّهَا)، وقولُه: «مَنَاشِرٍ حِدَاءٍ»، يريدُ: مَنَاشيرَ حِدَادٍ، فأبدلَ الدالَ الثانيةَ همزةً.

وقيلَ في قولِهم: «رجلٌ هِدَاءٌ»: إنَّ أصلَه: (هِدادٌ)، مِن قولِهم: هَدَدتَه، إذا نقضته وطامنته، وقيلَ: هي بدلٌ مِن ياءِ: «هَدَيْتُه»، أي: أرشدته؛ لأنَّ الرجلَ الهِدَاءَ محتاجٌ إلى مَن يهدِيه، وقيلَ: همزتُه أصلٌ، مِن: «هَدَأَ النـاسُ»، إذا سكنُوا، وقيلَ: بدلٌ مِن النونِ في: (هِدَانٌ)، كما أبدلت في: (صَنْعَانِيٌّ)، و(بَهْرانِيٌّ).

[(والعكسُ بخُلْفٍ يَقَع)]: قالَ ابنُ بَابَشَاذَ[3]: حُكِيَ[4] أنَّ الرَّشِيدَ سألَ يومًا الكِسَائِيَّ وأبا محمدٍ اليَزِيديَّ عن (الشَّرَا)[5]؛ هل هو ممدودٌ أو مقصورٌ؟

فقالَ الكِسَائِيُّ: مقصورٌ لا غيرُ.

وقالَ اليَزِيديُّ: يُمَدُّ ويُقصَرُ.

---

(١) الأبيات لأبي المقدام الأعرابي، وهي من مشطور الرجز. انظر: (النوادر) لأبي مسحل ٤٢٨ و(المقصور والممدود) لابن ولاد ٧١.

(٢) في غيره من المصادر: مآشر.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ٥٦٤.

(٤) انظر: مجالس العلماء ١٢٩.

(٥) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة، وأصلها الياء.

فقالَ الكِسَائيُّ: ما علمتُ أنَّ أحدًا يَجْهَلُ هذا.

فقالَ له اليَزِيديُّ: ما عَلِمْتُ أنَّ أحدًا يكذبُ بينَ يدي أميرِ المؤمنين.

فقالَ الكِسَائيُّ: وأين تجدُ (الشِّرَا) ممدودًا؟

قالَ: في المثلِ السائرِ: «لا تَغْتَرَّ بالحُرَّةِ عامَ هِدَائِها، ولا بالأَمَةِ عامَ شِرَائِها»[1].

فسَكَتَ.

ع: قلتُ: في هذا الاستدلالِ نَظَرٌ؛ لأنَّه قد يكونُ مُسَوِّغُ ذلك الازدواجَ.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: المستقصى في الأمثال ٢/ ٢٥٤.

كيفِيَّةُ تثنِيةِ المقصُورِ والممدُودِ وجَمْعِهما تَصْحيحا

كانَ حقُّه أن يقولَ: والمنقوصِ، و... حكمه في البابِ؛ لأنَّه يُحتاجُ إليه، فنقولُ: هو قسمان:

مقيسٌ،... ما قُدِّرَ إعرابُه في الحرفِ...، فهذا تلحقُ العلامةُ له... ترد المحذوف، فتقول:...

وغيرُ مقيسٍ، كـ: (يَدٍ)، و(دَمٍ)، فهذا لا يُردُّ محذوفُه إلا في: (أخٍ)، و(أبٍ)، و(حَمٍ)، و(هَنٍ)، فتقولُ: (أَخَوَانِ)، و(أَبَوَانِ)، و(حَمَوَانِ)، و(هَنَوَانِ)، وما عدا ذلك... إلا في ضرورةٍ، كقولِه[1]:

.... جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ

وقولِه[2]:

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهَدَا

آخر مقصور تثني اجعله يا إن كان عن ثلاثة مرتقيا

---

(١) بتمامه:

فلو أنَّا على حَجَرٍ ذُبِحنا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ

والبيت للمثقب العبدي، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٢٨٣ والمقتضب ١/ ٢٣١.

(٢) البيت من الكامل. انظر: شرح القصائد السبع ٥٧ والمنصف ١/ ٦٤.

قولُه: (إنْ كان عن ثلاثةٍ): هذا قولُ[1] ص، وأمَّا كـ فإنَّهم يوافقونهم فيما عدا الرباعيَّ ممَّا زادَ عليه، فيقولون: إنَّ ألفَه تُحذَفُ، ولا تُقلَبُ، والسماعُ مع البصريين، قالَ[2]:

شَـــــهْرَيْ رَبِيـــــعٍ وَجُمَادَيَيْنَـــــهْ

كـذا الـذي اليـا أصـله نحـو الفتـى والجامـد الـذي أميـل كمتَـى

[(الفَتَى)]: ابنُ بَابَشَاذَ[3]: هذا قولُ جمهورِ النحويين، دليلُهم قولُه تعالَى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾[4]، وقولُ العَرَبِ في الجمعِ: (فِتْيانٌ)، والأوَّلُ أَدَلُّ.

وذهبَ الأَخْفَشُ[5] إلى أنَّها عن واوٍ، استدلَّ بـ(الفُتُوَّةِ)، ولا دليلَ فيه؛ لأنَّا إذا بَنَيْنا مثالَ (فُعْلةٍ) أو (فُعُولةٍ) مِن (الرَّمْيِ) قلنا: (رُمْوَةٌ)، و: (رُموءة)[6]، إذا بنينا الكلامَ على التأنيثِ، فلا دليلَ في (الفُتُوَّةِ).

وقد يكونُ (الفتى) ممدودًا، لكن إذا كانَ مصدرًا، تقولُ: «هو فتًى بَيِّنُ الفَتَاءِ»، قالَ[7]:

---

(١) انظر قوليها في: (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي ٤/ ١٣٩. (ط. دار الكتب العلمية).

(٢) البيت لامرأة من فقعس، وهو من مشطور الرجز. انظر: جمهرة اللغة ٣/ ١٣١١ وسر الصناعة ٢/ ١٥٢.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ٥٤٩.

(٤) يوسف ٣٦.

(٥) انظر: (معاني القرآن) للزجاج ١/ ١٣١.

(٦) عند ابن بابشاذ: رُمُوَّة.

(٧) بتمامه: =

.... فَقَــدْ ذَهَــبَ المَسَــرَّةُ وَالفَتَــاءُ

ابنُ بَابَشَاذَ[1]: ونظيرُه: (الرَّحَى)، قالَ جميعُ النحاةِ: إنَّه مِن الياءِ؛ لأنَّه لم يسمَعْ إلا: (رَحَيَانِ)، قالَ[2]:

.... رَحَيَـــا مُـــدِيرِ

وقالَ الفَرَّاءُ[3]: إنَّه يكونُ مِن الواوِ أيضًا، وحكَى: «رَحَوْتُ».

[(**والجامدُ الذي أُمِيلَ**)]: استدركَ الخَضْراويُّ[4] على (الإيضاحِ)[5] ما لم يُسمَع فيه إمالةٌ ولا تفخيمٌ ولا عُرِف أصلُه، وقالَ: وحكمُه أنه يُثنَّى بالياءِ؛ لأنَّ الياءَ أَغْلَبُ على الطَّرَفِ، قالَه أبو الحَسَنِ[6]، ولا أعلمُ له في ذلك مُخالفًا.

في غيـــر ذا تقلـــب واوا الألـــف ۞ وأولهـا مـا كـان قبـلُ قـد أُلِـف

قولُه: (**في غير ذا تُقْلَبُ واوًا الألِف**): تقولُ في: (عَصًا): (عَصَوَانِ)، وفي: (مَنًا)

= إذا عـــاش الفتـــى مِئتَـــيْنِ عامًـــا ۞ فَقَــدْ ذَهَــبَ المَسَــرَّةُ وَالفَتَــاءُ

والبيت للربيع بن ضبع الفزاري، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ٢/ ١٦٢ والمقتضب ٢/ ١٦٩.

(١) انظر: (شرح الجمل) له ٥٥٠.

(٢) بتمامه:

كأنَّـــا غـــدوةً وبنـــي أبينـــا ۞ بجنـــب عُنَيـــزةٍ رَحَيَـــا مُـــدِيرِ

والبيت للمهلهل بن ربيعة، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٤٣ والكامل ٢/ ٧٤٠.

(٣) انظر: (التنبيه والإيضاح) لابن بري ٦/ ٧٨.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٢/ ٢٢.

(٥) انظر: التكملة ٢٣٨.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ٢/ ٢٢.

- اسمٍ للذي يوزَنُ به -: (مَنَوَانِ)؛ لأنَّ أصلَه: (مَنَوٌ)(١)، أنشدَ الأَصْمَعِيُّ(٢):

وَقَـدْ أَعْـدَدتُّ لِلأَعْـدَاءِ عِنْـدِي عَصًـا فِـي رَأْسِـهَا مَنَـوَا حَدِيـدِ

وقالُوا في جَمْعِه: (أَمْنَاءٌ)، والأصلُ: (أَمْنَاوٌ)، وتميمٌ(٣) تجعلُ لامَه نونًا، فيقولون: (مَنٌّ)، و(مَنَّانِ)، و(أَمْنَانٌ)، وتقولُ في (المَنَا) بمعنى: القَدَرِ: (مَنَيَانِ): قالَ صَخْرُ الغَيِّ - ونُسِبَ للغَيِّ؛ لكثرةِ شَرِّه -(٤):

لَعَمْـرُ أَبِـي عَمْـرٍو لَقَـدْ سَـاقَهُ المَنَـى إِلَـى جَـدَثٍ يُـوزَى لَـهُ بِالأَهَاضِـبِ

ودليلُ كَونِه مِن الياءِ قولُه(٥):

وَلَا تَقُـولَنْ لِشَـيْءٍ: سَـوْفَ أَفْعَلُـهُ حَتَّـى تَبَـيَّنَ مَـا يَمْنِـي لَـكَ المَـانِي

ولم يقلْ: «يَمْنُو».

وقيلَ: إنَّ (المَنَا) في البيتِ أُريدَ به: (المنايا)، فحُذِفَ اضطرارًا.

الجَدَثُ: القبرُ، ويُقالُ له: جَدَفٌ أيضًا.

ويُوزَى له: يُنصَبُ له، ويُهَيَّؤ(٦).

---

(١) في المخطوطة بضمة واحدة على الواو.

(٢) البيت من الوافر. (المقصور والممدود) لأبي علي القالي ١٤٤ والمخصص ٤/ ٤٧٠.

(٣) انظر: الدلائل في غريب الحديث ٢/ ٦٥٨.

(٤) البيت من الطويل. انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٥١ والزاهر ٢/ ١٥٠.

(٥) البيت لأبي قلابة الهذلي، وهو من البسيط. انظر: ديوان الهذليين ٣/ ٣٩ وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٨٠.

(٦) كذا بخط ابن هشام.

وقيلَ: الهاءُ للقبرِ، أي: يُجعَلُ له إِزَاءٌ كإِزَاءِ الحوضِ.

وما كصحراءَ بواو ثنيا ونحو علباءٍ كساءٍ وحيا

[(ونحوُ: عِلْبَاءٍ)]: نسخةٌ: (وما ك: عِلْبَاءٍ).

قولُه: (عِلْبَاءٍ): العِلْبَاءُ: عَصَبُ عُنُقِ البعيرِ، واحِدُها: عِلْبَاءَةٌ، والرُّمْحُ المُعَلَّبُ: المشدودُ بالعِلْبَاءِ. مِن (شَرْحِ الخَضْراويِّ)[1].

قولُه: (كِسَاءٍ): لامُه في الأصلِ واوٌ، بدليلِ: «كَسَوتُ»، فأمَّا قولُهم: (الأَكْسِية)، فلا دليلَ فيه على أنَّه مِن الياءِ؛ لأنَّها في محلِّ الطرفِ، وبعدَ الكسرِ، وإنَّما هي منقلبةٌ عن الواوِ، وليست كقولِهم: (الأَرْدِيةُ) في: (الرِّدَاءِ)، بدليلِ قولِهم في ذاك: «هو حَسَنُ الرِّدْيةِ».

بواو او همز وغير ما ذكر صحح وما شَذَّ على نقل قصر
واحذف من المقصور في جمعٍ على حدّ المثنى ما به تكمّلا
والفتحَ أَبقِ مشعرا بما حذف وإن جمعته بِتَاءٍ وألف
فالألف اقلب قلبَها في التثنيه وتاءَ ذِي التا أَلزمنها تنحيه

قالَ[2]:

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَيَّ فَخَلِّ عَنْهُمْ وَعَنْ بَازٍ يَصُكُّ حُبَارَيَاتِ

والسالم العين الثلاثي اسما أَنِل إتباعَ عين فاءَه بما شُكِل

---

(١) المسمى بـ(الإفصاح في شرح الإيضاح)، ولا نعرف أنه موجود.

(٢) بيت لجرير، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٣/ ٨٢٧ وجمهرة اللغة ١/ ١٤٣.

[(والسالمُ العَيْنِ)]: احترازٌ مِن المعتلِّ، كقولِه[1]:

عَـــلَّ صُــرُوف الـــدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَـــا

[(اسمًا)]: ابنُ عُصْفُورٍ[2]: الصفةُ تُسَكَّنُ، إلا لفظتان شذَّتا: (لَجْبَة)، و(رَبْعَة)، قالوا فيهما: (لَجَبَات)، و(رَبَعَات)، بالفتحِ فيهما.

ع: وهمـا عنـدَ النَّاظـمِ[3] ليسـا شـاذَّين، بـل علـى لغـةِ مَـن قـالَ: (لَجَبَـة)، و(رَبَعَة).

[(إتباعَ عينٍ فاءَه بما شُكِل)]: قالَ تعالَى: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ﴾[4]، ﴿لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾[5]، قرأَ بالضمِّ الكِسَائيُّ وابنُ عامرٍ وحَفْصٌ[6]، وقالَ حَسَّانُ[7]:

لَنَـا الجَفَنَـاتُ الغُـرُّ يَلْمَعْـنَ بِالضُّـحَى

إن ســاكن العــين مؤنثــا بــدا ... مختتمــا بالتــاء أو مجــرَّدا

وســكن التــالي غيــر الفــتح أو ... خففــه بــالفتح فكــلا قــد رووا

(١) البيت من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٩ والخصائص ١/ ٣١٧.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ١٥٢.

(٣) انظر: (شرح التسهيل) له ١/ ١٠٠ وما بعدها، و(شرح الكافية الشافية) له ٤/ ١٨٠٥.

(٤) سبأ ٣٧.

(٥) النور ٢١.

(٦) انظر: السبعة ١٧٤.

(٧) بتمامه:

لَنَـا الجَفَنَـاتُ الغُـرُّ يَلْمَعْـنَ بِالضُّـحَى ... وأسـيافُنا يقطـرْنَ مـن نجـدةٍ دَمَـا

والبيت من الطويل. انظر: الديوان ١/ ٣٥ والكتاب ٣/ ٥٧٨.

[(وسَكِّنِ التاليَ غيرَ الفتحِ)]: قُرِئَ: ﴿خُطْوَاتِ﴾[1]، وهي قراءةُ مَن بَقِيَ مِن السبعةِ[2].

[(وسَكِّنِ التاليَ غيرَ الفتحِ)]: ع: كنتُ رأيتُ في (شَرْحِ الشَّاطِبيَّةِ)[3] لأبي عبدِ اللهِ الفَاسِيِّ ـ رحمَه اللهُ تعالَى ـ أنَّ مَن قرأَ: ﴿خُطُوَاتِ﴾ ونحوَه أَتبَعَ، ثم أَسْكَنَ، ويَجْعَلُ هذا السكونَ غيرَ الذي في المفرَدِ، فاستغربتُ ذلك جدًّا، وقلتُ: أَفَتَراه وَجَبَ عندَه الإتباعُ، حتى يكونَ الإسكانُ للتخفيفِ؟

وكذا يقولُ في: (سِدْراتٍ)، إلى أن رأيتُ ذلك لأبي عَلِيٍّ في (الحُجَّةِ)[4]، قالَ: وحُجَّةُ مَن أسكنَ، فقالَ: ﴿خُطْوَاتِ﴾: أنَّهم نَوَوا الضمةَ، وأسكنُوا الكلمةَ عنها، أَلَا تَرَى أنَّ القَوْلَ في ذلك لا يخلُو مِن أن يكونَ جمعَ (فُعْلَةٍ)، فتركُوها على ما كانت عليه في الإفرادِ، أو يكونُوا أرادُوا الضمةَ، فخفَّفُوها، وهم يريدونَها، كما أنَّ مَن قالَ: «لَقَضْوَ الرجلُ»[5]، و: «رَضْيَ»، أرادَ الضمةَ والكسرةَ، وحذفَها، وهو يقدِّرُها ثابتةً، بدليلِ تركِهم رَدَّ الياءِ والواوِ.

فلا يجوزُ الأوَّلُ؛ لأنَّ ذلك ـ يعني: عدمَ الإتباعِ ـ إنَّما يجيءُ في الشعرِ، كما قالَ ذو الرُّمَّةِ[6]:

---

(١) البقرة ١٦٨ وغيرها.

(٢) نافع وأبو عمرو وحمزة وابن كثير وأبو بكر عن عاصم. انظر: السبعة ١٧٤.

(٣) المسمى بـ(اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة). انظره في: ٢/ ١٠٤ وما بعدها.

(٤) انظره في: ٢/ ٢٦٨.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٣٨٧.

(٦) بتمامه: =

.... وَرَفْضَاتُ الهَوَى فِي المَفَاصِلِ

فإذا لم يَجُزْ حَمْلُه على هذا الوجهِ علمتَ أنَّه على الوجهِ الآخرِ، أنَّهم أسكنُوا تخفيفًا، وهم يريدون الضمةَ، كما في: «لَقَضْوَ».

ع: وللمعترِضِ على أبي عَلِيٍّ أن يقولَ: إنَّما اختَصَّ بالشِّعْرِ عَدَمُ الإتباعِ في المفتوحِ، ولا يلزمُ أن يمتنعَ تَرْكُه في غيرِه؛ للثِّقَلِ الذي فيه.

واعلَمْ أنَّ أبا عَلِيٍّ يَجِبُ عليه أن يُطلِقَ القَوْلَ باستحقاقِ الإتباعِ في الثلاثيِّ المقيَّدِ بما ذَكَرَ المصنِّفُ، أو الفتحِ للتخفيفِ، وأمَّا الإسكانُ فإنَّه يَكِلُه إلى قاعدةٍ أخرَى، وهي أنَّ نحوَ: (عَضُدٍ)، و(كَتِفٍ)، يجوزُ تخفيفُ عينِهما، والاسمُ بعدَ الجمعِ يبقَى كذلك، وليسَ الإسكانَ الذي كانَ في المفرَدِ، فيذكُرَه، كما يفعلُ غيرُه.

قولُه: (وسَكِّن): هذا قاضٍ بما قالَه أبو عَلِيٍّ[1]؛ فإنَّه لم يَقُلْ: «أَبْقِه على إسكانِه»، وكذا يجبُ أن يُحمَلَ قولُه: (أو خَفِّفْه بالفتح) على معنَى: «أو اجعَلْ تخفيفَه بالفتحِ»؛ وإلا أَوْهَمَ أنَّ الأوَّلَ ليسَ بتخفيفٍ.

[(أو خَفِّفْه بالفتح)]: قال[2]:

فَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكَبَاتُنَا ... عَلَى حَالَةٍ لَا نَخْلِطُ الجِدَّ بِالهَزْلِ

= أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحشاءَ قلبِه ... خُفُوقًا ورَفْضاتُ الهوى في المفاصلِ

والبيت من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ١٣٣٧ والمقتضب ٢/ ١٩٢.

(١) انظر: (الحجة) له ٢/ ٢٦٨.

(٢) البيت لعمرو بن شأس الأسدي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٧٤ والكتاب ٣/ ٥٧٩.

فهذا شاهدُ (فُعَلاتٍ) في (فُعْلةٍ).

ومنعــــوا إتبـــاعَ نحـــو ذِرْوه وزُبيـــةٍ وشـــذ كسْـــر جِـــروه

[(ومنعوا إتباعَ نحو ذِرْوه)]: ع: لئلا يؤدِّيَ إلى الانقلابِ، كما في: «دُعِي»، و«قُضِي».

[(وزُبْيةٍ)]: و: (مُدْياتٍ)، و: (كُلْياتٍ).

[(وزُبْيةٍ)]: قالَ أبو عَليٍّ[1]: لأنَّهم لو أَتْبَعُوا لانقلبت الياءُ واوًا؛ لانضمامِ ما قبلَها، كما في: «لَقَضُوَ الرجلُ».

ع: لأنَّ التاءَ في تقديرِ الانفصالِ، فسُكُونُ الآخِرِ مُتَخَيَّلٌ، كما في: «قَضُوَ»، وليسَ بناءُ الاسمِ على التاءِ الأصلَ، فيُعتَمَدَ.

ونظيرُه إسكانُ الجمهورِ في: (جَوْزاتٍ)، و(بَيْضاتٍ)؛ لئلا يؤدِّيَ إلى الانقلابِ، ومخالفةُ الأصلِ إذا جازَت لغَرَضٍ حقُّها أن لا تؤدِّيَ إلى محذورٍ، وإلا فتَمْتَنِعُ.

ونـــادرٌ أو ذو اضـــطرار غيـــرُ مـــا قدمتُـــه أو لِأُنـــاسٍ انتمـــى

[(ذو اضطرار)]: كقولِه[2]:

فَتَسْـــتَرِيحَ الـــنَّفْسُ مِـــنْ زَفَرَاتِهَـــا

[(لِأُناسٍ انْتَمَى)]: هم هُذَيْلُ بنُ مُدْرِكةَ[3]، في المعتلِّ يحرِّكونَه، وعن ابن

---

(١) انظر: (الحجة) له ٢/ ٢٦٩.

(٢) البيت من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٩ والخصائص ١/ ٣١٧.

(٣) انظر: المقتضب ٢/ ١٩٣.

عامرٍ[1] أنّه قرأ: ﴿لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوَرَاتِ﴾[2]، ونقلَ ابنُ خَالَوَيْهِ في (شَوَاذِّ القَرَاءاتِ)[3] أن بني تَمِيمٍ[4] يقولونَ: (رَوَضَات)، و(جَوَزَات)، و(عَوَرَات)، وأنَّ سائرَ اللغاتِ بالإسكانِ. مِن (البَحْرِ المُحِيطِ)[5].

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: جامع البيان ٣/ ١٤٠٢.

(٢) النور ٣١.

(٣) وهو مختصر ابن خالويه. انظره في: ١٠٤.

(٤) انظر: (شرح الشافية) للرضي ٣/ ١١٠.

(٥) انظره في: ٨/ ٣٦.

جمع التَّكسير

أَفعِلَةٌ أفْعُلُ ثم فِعْلَه ... ثُمَّتَ أَفعالٌ مَباني قِلَّه

قالَ أبو الفَتْحِ[1]: قرأ طَلْحةُ[2]: ﴿فَالصَّوَالِحُ قَوَانِتُ حَوَافِظُ﴾[3]، وهو أَشْبهُ مِن قراءةِ التصحيحِ؛ لأنَّه ليسَ المرادُ مِن الثلاثةِ إلى العشرةِ فقط؛ لأنَّ الألفَ والتاءَ للقِلَّةِ كالألفِ والنونِ والياءِ والنونِ في التثنيةِ، هذا الأصلُ، غيرَ أنَّه قد جاءَ مع الكثرةِ، نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾[4] الآيةَ، والغرضُ الكثرةُ.

وكانَ أبو عَلِيٍّ[5] يُنكِرُ الحكايةَ المرويَّةَ[6] أن حَسَّانَ عَرَضَ شِعْرَه على النَّابغةِ، فقالَ له عندَ قولِه[7]:

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى ... وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدَةٍ دَمَا

قَلَّلتَ جِفَانَك وسُيُوفَك، ويقولُ: هذا خَبَرٌ مجهولٌ، لا أَصْلَ له؛ لأنَّ اللهَ تعالَى

---

(١) انظر: (المحتسب) له ١/ ١٨٧.

(٢) انظر: مختصر ابن خالويه ٣٢.

(٣) النساء ٣٤.

(٤) الأحزاب ٣٥.

(٥) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٧٠.

(٦) انظر: الأغاني ٩/ ٢٣١.

(٧) سبق تخريجه.

يقولُ: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾[1].

وعِلَّةُ ذلك عندي أنَّه كثُرَ مجيءُ المفردِ مُرادًا به الجمعُ جِنْسًا، نحوُ: «أَهْلَكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ»، و: «ذَهَبَ الناسُ بالشاةِ والبعيرِ»، فلمَّا كثُرَ ذلك جاؤوا في موضعِه بالجَمْعِ الذي هو أقربُ الجموعِ إليه، وهو القليلُ، فلهذا قالَ: ﴿ٱلْغُرُفَٰتِ﴾، و: «الجَفَنَاتُ»، وجاءَ في التكثيرُ، فقالَ: «وأسيافُنا»، وقالَ تعالَى: ﴿تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ﴾[2].

ع: فُهِمَ مِن هذا الكلامِ مناسبةُ جَعْلِهم جَمْعَ التصحيحِ للقِلَّةِ، وهو كَونُه مُشْبِهًا للتثنيةِ في سلامةِ نَظْمِ الواحدِ، وزيادةِ حرفَين في آخِرِه، أَوَّلُهما حَرْفُ العلةِ.

قالَ أبو عبدِ اللهِ الرَّازيُّ[3] في: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾[4]: إنَّما جُمِعَ (الفؤادُ) جَمْعَ قِلَّةٍ؛ لأنَّه إنَّما خُلِقَ للمعارفِ اليقينيَّةِ، وأكثرُ الخَلْقِ مشغولون بالأفعالِ البهيميَّة، فكأنَّ فؤادَهم ليسَ بفؤادٍ.

قالَ صاحبُ (البَحْرِ)[5]: وهو قولٌ هَذَيانيٌّ، والصوابُ قولُ الزَّمَخْشَريِّ[6]: إنَّه مِن جموعِ القِلَّةِ التي جَرَت مَجرَى جموعِ الكثرةِ، كما قالُوا: (شُسُوعٌ) في جمعِ: (شَسْعٍ)، وذلك يجري هذا المجرى، إلا أنَّ كلامَ الزَّمَخْشَريِّ منتقضٌ في: (شُسُوعٍ)؛

---

(١) سبأ ٣٧.

(٢) التوبة ٩٢.

(٣) هو العلّامة فخر الدين الرازي. انظر: (مفاتيح الغيب) له ٢٠/ ٢٥١.

(٤) النحل ٧٨ وغيرها.

(٥) يقصد به (البحر المحيط). انظره في: ٦/ ٥٧٤ وما بعدها.

(٦) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٦٢٤.

لأنَّهم قالُوا: (أشساعٌ).

وبعــضُ ذِي بكَثْــرة وضــعًا يفــي كأَرْجُــلٍ والعكْــسُ جــاء كالصُّــفِي

[(كـ: الصُّـفِيّ)]: في (الخَصَـائِص)[1]: الصُّـفِيُّ: جمـعُ: (صَـفًا)، جمـعِ صَحَـ: (صَفَاةٍ)، لا جمعُ: (صَفَاةٍ)؛ لأنَّ (فَعَلة) لا يُكسَّرُ على (فُعُولٍ)، إنَّما ذلك شأنُ (فَعْلةٍ)، كـ: (بَذْرةٍ) و(بُذُورٍ)، و(مَأْنَةٍ) و(مُؤُونٍ)، أو (فَعَلٍ)، كـ: (أَسَدٍ) و(أُسُودٍ).

ع: أو (فَعْلٍ)، كـ: (فُلُوسٍ)، و(بُيُوتٍ).

لِفَعْــلٍ اســمًا صــحَّ عينًــا أَفْعُــلُ ولِلرُّبــاعيِّ اســمًا ايضــا يُجعــلُ

[(لـ «فَعْلٍ» اسمًا صحَّ عينًا)]: سواءٌ صحَّت لامُه، نحوُ: (كَلْبٍ)، و(عَبْدٍ)، أو كانت مُضَعَّفةً، نحوُ: (صَكٍّ) و(أَصُكٍّ)، و(بَتٍّ) و(أَبُتٍّ)، و(ضَبٍّ) و(أَضُبٍّ)، أو اعتلَّت بكَونِها حرفَ علَّةٍ، نحوُ: (ثَدْيٍ) و(أَثْدٍ)، و(ظَبْيٍ) و(أَظْبٍ)، و(دَلْوٍ) و(أَدْلٍ).

قالَ أبو البَقاءِ[2]: لَمَّا كانَ (فَعْلٌ) أخفَّ الأوزانِ جُمِعَ على (أَفْعُلٍ)؛ لأنَّه ثقيلٌ بضمِّ عينِه، وزيادةِ الهمزةِ؛ ليتعادلَ المفردُ والجمعُ.

ثمَّ قالَ: والجيِّدُ أنَّ الجموعَ لا يكادُ يصحُّ فيها تعليلٌ؛ لأنَّها مِن بابِ الوَضْعِ الأوَّلِ، فكانت أبنيتُها كأبنيةِ الآحادِ، وتلك لا تُعَلَّلُ.

إن كــانَ كالعَنَــاقِ والــذِّراعِ في مَــدٍّ وتأنيــثٍ وعَــدِّ الأحْــرُفِ

وغيــرُ مــا أَفْعُــلُ فيــه مُطَّــرِدْ مِــن الثُّلاثِــي اســما بأَفْعَــالٍ يَــرِدْ

---

(١) انظره في: ٢/ ١١٤.

(٢) انظر: (شرح التكملة) له ٦.

[(وغيرُ ما «أَفْعُلُ» فيه مطَّرد)]: فأمَّا قولُهم: (فَرْخٌ) و(أَفْراخٌ)، و(زَنْدٌ) و(أَزْنادٌ) فإنَّه جازَ؛ لِمُشابهةِ النونِ والراءِ حرفَ العلَّةِ، وأمَّا: (رَأْدٌ) و(أَرْآدٌ) فالهمزةُ أشبهُ بحروفِ العلَّة؛ لِمَا يقعُ فيها مِن التغييرِ، وقالُوا: (نارٌ) و(أَنْوُرٌ)، قالَ عُمَرُ بنُ أبي رَبِيعةَ[1]:

فَلَمَّا فَقَدتُّ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأُطْفِيَتْ   مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالعَشِيِّ وَأَنْوُرُ

فجمعُوا (فَعَلًا) على (أَفْعُلٍ)، ووَجْهُه:

أَنَّهم راعَوا لفظةَ (نَارٍ)، وهي الآنَ ساكنةُ العَيْنِ.

والثاني: أنَّها مؤنَّثٌ، والمؤنَّثُ قد يسكَّنُ إذا لحِقَتْه التاءُ، كـ: (حَلْقَةٍ) و(حَلَقٍ)، ... لزوم السكونِ؛ للزومِ تأنيثِه.

[(بـ«أَفْعالٍ» يَرِد)]: قالَ[2]:

إِنِّي لَأَكْنِي بِأَجْبَالٍ عَنَ اجْبُلِهَا[3]   وَسَيْلِ أَوْدِيَةٍ عَنْ سَيْلِ وَادِيهَا

وغَالِبًا أَغْنَاهُمُ فِعْلانُ   فِي فُعَلٍ كقولِهِمْ صِرْدانُ

قالَ[4]:

كَأَنَّ وَحَى الصِّرْدَانِ فِي جَوْنِ[5] ضَالَةٍ   تَلَهْجُمُ لَحْيَيْهِ إِذَا مَا تَلَهْجَمَا

---

(١) البيت من الطويل. انظر: الديوان ٩٦ والمقتضب ٢/ ٢٠٥.

(٢) البيت من البسيط. انظر: المقتضب ٢/ ٢٠٠ والخصائص ٣/ ٦١.

(٣) في المخطوطة مضبوطًا: اجبِلِها، وهو سهو.

(٤) البيت لحميد بن ثور الهلالي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٤ والمحكم ٨/ ٢٨٦.

(٥) كذا في المخطوطة، وفي مصادر البيت: جوف، أو: كلّ.

الوَحَى: الصوتُ، والصُّرَدُ: طائرٌ، والضَّالَةُ: شجرةٌ، والتَّلَهْجُمُ: الاضطرابُ، شَبَّه رُغَاءَ جَمَلٍ بصوتِ الصِّرْدانِ.

في اسمِ مُذَكَّرٍ رُباعِيٍّ بمَدّ ثالثٍ افْعِلَةُ عنهم اطَّرد

قولُه: (مُذكَّر): ومِن ثَمَّ استُدِلَّ على أنَّ (القَلِيبَ) مذكَّرٌ؛ لقولِهم: (أَقْلِبةٌ)، وعلى أنَّ (السماءَ) للمطرِ مذكَّرٌ؛ لقولِهم فيها: (أَسْمِيةٌ)، كذا قالَ بعضُ الكوفيين[(١)].

أبو الحَسَنِ[(٢)]: هو مؤنَّثٌ؛ لقولِهم[(٣)]: ما... قياسُه: (أَفْعُلٌ)، كـ: (أَعْنُقٍ)، و(أَعْقُبٍ)، قالَ: وجاءَ عكسه: (طِحَالٌ) و(أَطْحُلٌ)، و(جَنِينٌ) وأَجْنُنٍ)، قال رُؤْبة[(٤)]:

إِذَا رَمَتْ مَجْهُولَهُ بِالأَجْنُنِ

والقِياسُ: (أَجِنَّة). مِن (التَّكْمِلةِ)[(٥)].

قولُه ـ رُؤْبةُ ـ:

.... مَجْهُولَهُ بِالأَجْنُنِ

فيه شذوذٌ مِن وجهين: جَمْعُ المذكَّرِ على (أَفْعُلٍ)، وإظهارُ المِثْلَين، كقولِه[(٦)]:

---

(١) انظر: (الأزمنة) لقطرب ١٢.

(٢) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٦٢.

(٣) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٤٩٥.

(٤) البيت من مشطور الرجز. انظر: الديوان ٣/ ١٦٢ والمخصص ٥/ ١٤٦.

(٥) انظره في: ٣٩٦ وما بعدها.

(٦) بتمامه:

الحمدُ لله العليِّ الأجلَلِ

والبيت لأبي النجم العجلي، وهو من مشطور الرجز. انظر: الديوان ٣٣٧ والمقتضب ١/ ١٤٢.

.... الأَجْلَـــــــــــل

عبدُ القاهِرِ(١).

في (شَرْحِ الغايةِ)(٢): أنَّ (فَعُولًا) في المذكَّرِ والمؤنَّثِ يأتي على (أَفْعِلةٍ)، كـ: (أَعْمِدةٍ) في المذكَّرِ، و(أَقْدِمةٍ) في المؤنَّثِ، وأنَّ (فَعُولًا) المعتلَّ اللامِ على (أَفْعَالٍ)، كـ: (فَلُوٍّ) و(أَفْلَاءٍ)، و(عَدُوٍّ) و(أَعْدَاءٍ)، فهذان إطلاقان في كلامِ الناظمِ.

والزَمْـــــهُ في فَعَـــــالٍ او فِعَـــــال　　　مُصَـــاحِبَي تضـــعِيفٍ او إِعـــلال

فُعْـــل لنحـــو أَحْمـــرٍ وحَمْـــرا　　　وفِعْلَـــةٌ جمعًـــا بِنَقْـــلٍ يُـــدْرا(٣)

[(«فُعْلٌ» لنحو: أَحْمَرٍ)]: يعني: و(أَفْعَل) في الألوانِ، فأمَّا قولُهم في جمعِ (أَعْزَل): (عُزْلٌ) فإنَّما جازَ مع شذوذِه أنَّه على ضدِّه، وهو: (رامِحٌ)، وإلا فـ(أَفْعَل) لا يُجمَعُ على (فُعْلٍ) في هذا، ونظيرُه قولُهم: (عَدُوَّةٌ) حملًا على: (صَدِيقةٍ).

قولُه: («فُعْلٌ» لنحو(٤): أَحْمَرٍ وحَمْرا): فأمَّا قولُه(٥):

....　　　وَرِجَـــالُ مَكَّـــةَ مُسْـــنِتُونَ عِجَـــافُ

---

(١) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) له ١/ ٧٩٦.

(٢) انظره في: ٢١٠.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) في المخطوطة: لنحمر، وهو سهو.

(٥) بتمامه:

عَمْـــرُو العُـــلا هَشَـــمَ الثَّرِيـــدَ لقومـــه　　　وَرِجَـــالُ مَكَّـــةَ مُسْـــنِتُونَ عِجَـــافُ

والبيت لعبد الله بن الزبعرى، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٥٣ والنوادر لأبي زيد ٤٦٤.

فجَمَعَ (أَفعَل) على (فِعَالٍ)؛ فشاذٌّ، وإنَّما قياسُ ذلك: (عُجْفٌ)، ولكنَّه حَمَله على ضدِّه، وهو: (سَمِينٌ)، فقيل: (عِجَافٌ)، كـ: (سِمَانٍ)؛ لأنَّ الأَعْجَفَ المَهْزُولُ؛ ألا[1] تَرَى إلى قولِه[2]:

.... مِنْهَا سَمِينٌ وَأَعْجَفُ

قالَ المازنيُّ: وهو شاذٌّ لا يُقاسُ عليه.

[(و«فِعْلَةٌ» جمعًا بنَقْلٍ يُدْرَى)]: وكأنَّ غالبَه في (فُعَالٍ)، كـ: (غِلْمَةٍ)، و(فَعَالٍ)، كـ: (غِزْلَةٍ)، و(فَعِيلٍ)، كـ: (صِبْيَةٍ)،...، و(فَعَلٍ)، كـ: (فِتْيَةٍ)[3].

وفُعُلٌ لاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بمدّ قد زِيدَ قَبلَ لامٍ اعلالًا فَقَدْ

[(لاسمٍ رُبَاعيٍّ بمَدّ)]: (قَذَالٌ)، و(كِتَابٌ)، و(حِمَارٌ)، و(رَغِيفٌ)، و(رَسُولٌ) و(رُسُلٌ).

[(قبل لامٍ اعلالًا فَقَد)]: قالَ أبو عَلِيٍّ في (الحُجَّةِ)[4]: رَفَضُوا جَمْعَ نحوِ: (كِسَاءٍ)، و(غِطَاءٍ) على (فُعُلٍ)؛ لأنَّه في تقديرِ (فُعُلٍ)، كـ: (سَقْفٍ) و(سُقُفٍ).

ع: يعني: فيؤدِّي ذلك إلى تقديرِ الاستثقالِ أو وجودِه، ويلزمُ حينئذٍ إعلالٌ آخَرُ.

قالَ: فرَفَضُوه، واقتَصَرُوا على أدنَى العددِ، كـ: (أَغْطِيَةٍ)، و(أَكْسِيَةٍ)، و(أَخْبِيَةٍ).

---

(١) في المخطوطة: الى.

(٢) سبق تخريجه في باب (المعرب والمبني).

(٣) كثير من هذه التحشية مطموس.

(٤) انظره في: ٢/ ١٠٦.

ع: واعلَمْ أنَّ (فُعُلًا) إنَّما يجوزُ في (فَعْلٍ) في جمعِ غيرِ (أَفْعَل): (كَثِيبٍ)، و(كِتَابٍ)، و(رَسُولٍ)، فأمَّا في (أَفْعَل) فلا، بل تقولُ: (حُمْرٌ)، ولا يجوزُ: (حُمُرٌ)، كأنَّهم أرادُوا الفرقَ بينَ الجمعَين.

واستدلَّ أبو عَلِيٍّ على أنَّ ما كانَ على (فُعُلٍ) فإنَّه يجوزُ فيه (فُعْلٌ): (كُفْء)، و(يُسْر)؛ بأنَّه لَمَّا كانَ يحصلُ بتقديرِ (فُعُلٍ) الثِّقَلُ رُفِضَ (فُعُلٌ) في الجمعِ، كما ذكرناه، وهو بديعٌ.

وقالَ في موطنٍ آخرَ مِن (الحُجَّةِ)[1] أيضًا: الدليلُ على أنَّ نحوَ: (رُسُلٍ) أصلُ: (رُسْلٍ)، وأنَّه خُفِّفَ: رَفْضُهم هذا الجمعَ فيما كانَ حرفَ علَّةٍ، نحوُ: (كِسَاءٍ)، و(رِشَاءٍ)، و(رِدَاءٍ)، فلم يجمعُوا شيئًا مِن هذا النوعِ على (فُعُلٍ)، كما في: (قَذَالٍ)، و(كِتَابٍ)، و(حِمَارٍ)، و(رَغِيفٍ)، ولم يجمعُوه أيضًا على التخفيفِ؛ لأنَّه إذا خُفِّفَ والأصلُ التَّثقِيلُ كأنَّ الحركةَ في حكمِ الثباتِ، ألا ترَى أنَّ مَن قالَ: «لَقَضْوَ الرجلُ»؛ لَمَّا كانت الحركةُ في حُكمِ الثباتِ عندَه لم يَرُدَّ الواوَ، ولَمَّا كان (فُعُلٌ) لا يجوزُ في جمعِ (أَفْعَل)، وكانَ السكونُ فيه أصلًا لا عارضًا، جازَ أن يُجمَع عليه ما لامُه معتلةٌ، نحوُ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ﴾[2].

ع: هذا معنَى كلامِه بزيادةِ إيضاحٍ، وليُقَلْ أوَّلًا في السؤالِ: لِمَ امتنعَ (فُعُلٌ) مِن المعتلِّ اللامِ؟

فإنَّه يُقالُ: لئلا يلزمَ الثِّقَلُ.

---

(١) انظره في: ٢/ ٤٦٠ وما بعدها، و٤/ ٤٣١.

(٢) النمل ٨١ والروم ٥٣.

فيُقالُ: لو كانَ ذلك مانعًا لامتنعَ جَمْعُ: (جِرْوٍ) على (أفعُلٍ).

فإن قيلَ: إنَّه بعدَ ذلك أُعِلَّ.

قيلَ: فكذا هذا.

فيُقالُ: لهم طريقان: تارةً يجمعوا[1] الشيءَ على ما يوجبُ النقلُ؛ لأنَّه قياسُ نظائرِه مِن الصحيحِ، ثم يخفِّفوه[2]، وتارةً لا يجمعوه[3] على ذلك، فيصيرُ نحوا[4] مِن أوَّلِ الأمرِ.

فيُقالُ: فهلَّا جمعُوه على (فُعْلٍ) بالإسكانِ؛ إذ كانَ خفيفًا.

فيُجابُ ما ذَكَرَ أبو عَلِيٍّ.

فيُقالُ: فهلَّا امتنعَ في نحوِ: (العُمْيِ).

فيُجابُ بالفَرْقِ.

مـا لـم يُضَـاعَف في الأعـمِ ذُو الألـف وفُعَـلٌ جمعًـا لِفُعْلَـةٍ عُـرِف

[(و«فُعَلٌ» جمعًا لـ«فُعْلةٍ»)]: قالُوا: (مُرَّةٌ) و(مَرائِرُ)، و(حُرَّةٌ) و(حَرائِرُ)، قالَ السُّهَيْليُّ[5]: ولم يُجمَع (فُعْلةٌ) على (فَعائِلَ) إلا في هذَين الحرفَين، وإنَّما القياسُ: (فُعَلٌ)، كـ: (دُرَّةٍ) و(دُرَرٍ)، ولكنَّ الحُرَّةَ في معنَى: الكَريمةِ والعَقِيلةِ، والمُرَّةُ في

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) كذا بخط ابن هشام.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) كذا بخط ابن هشام، ولعل صوابه: مخففًا.

(٥) انظر: (الروض الأنف) له ١/ ١٥٩ وما بعدها، و٤/ ٨٧.

معنَى: مَرِيرةٍ؛ لأنَّ ذلك مِن أفعالِ الطبائعِ، فقياسُ فِعْلِه: «فَعُلَ»، ووَصْفِه: (فَعِيلٌ) في المذكَّرِ، و(فَعِيلةٌ) في المؤنَّثِ.

ونحـوِ كبـرى ولِفِعْلَـةٍ فِعَـل وقـد يَجـيءُ جَمعُـه علـى فُعَـل

[(ولـ«فِعْلَةٍ»: «فِعَل»)]: (قِدَّةٌ) و(قِدَدٌ)، وفي التنزيلِ: ﴿قِدَدًا﴾[1].

قولُه: (ولـ«فِعْلَةٍ»: «فِعَل»): وجاءَ (فِعَلٌ) نادرًا لغيرِ ذلك، قالَ خالِدُ بنُ عبدِ العُزَّى[2]:

أَصَحَا أَمْ قَدْ نَهَى ذِكَرَهْ ....

وقالَ[3]:

.... مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الذِّكَرِ

المستعملُ في هذا في الإفرادِ إنَّما هو: (ذِكْرَى)، لا: (ذِكْرَةٌ)، و(فِعَلٌ) إنَّما هو قياسُ (فِعْلَةٍ)، نحوُ: (فِكْرَةٍ) و(فِكَرٍ)، وكأنَّه شَبَّهَ ألفَ التأنيثِ بتاءِ التأنيثِ؛ لأنَّهما

---

(١) الجن ١١.

(٢) بتمامه:

أَصَحَا أَمْ قَدْ نَهَى ذِكَرَهْ أم قضى من لذَّةٍ وَطَرَهْ

والبيت من المديد. انظر: سيرة ابن هشام ١/ ٢٢ والأغاني ١٥/ ٣٢.

(٣) بتمامه:

يا ليت لي سَلْوَةً يُشفَى الفؤادُ بها مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الذِّكَرِ

والبيت لتميم بن أبي بن مقبل العجلاني، وهو من البسيط. انظر: الديوان ٧٤ والحجة ٣/ ٤٢٧.

نظيرتان. مِن (الرَّوْضِ الأُنُفِ)[1]، إلا البيتَ الثانيَ؛ فلم يذكُرْه.

[(جَمْعُهُ)]: لو قالَ: «جَمْعُهَا»؛ كانَ أَحْسَنَ.

في نحـــو رامٍ ذُو اطِّـــرادٍ فُعَلَـــهْ وشـــاعَ نحـــوُ كامـــلٍ وكَمَلَـــهْ

[(في نحو: رامٍ)]: نحوُ: (حُمَاةٍ)، و(غُزَاةٍ)، و(سُعَاةٍ).

[(في نحو: رامٍ)]: ع: ولا يكونُ (فُعَلَةٌ) لغيرِه؛ ولهذا رَدَّ ابنُ الخَشَّابِ[2] على الحَرِيريِّ في قولِه في التاسعةِ والعشرين[3]: «قالَ: فإن أَفْطَرَ فيه العُرَاة، قالَ: لا تُنْكِرُ عليهم الوُلَاة»؛ لأنَّ (العُرَاةَ) جمعُ: (عَارٍ)، وليسَ هو المرادَ، بل المرادُ: الذين تأخذهم العُرَواءُ ـ وهي الحُمَّى ـ برِعْدَةٍ، ويُقالُ منه: عُرِيَ الرجلُ، فهو مَعْرُوٌّ، والجمعُ: مَعْرُوُّون، لا: عُرَاةٌ.

[(في نحو: رامٍ)]: الزَّمَخْشَرِيُّ[4]: وأَمَّا (الرِّعَاءُ) بالكَسْرِ فقياسٌ، كـ: (صِيَامٍ)، و(قِيَامٍ). انتهى.

أبو حَيَّانَ[5]: ليسَ بقياسٍ؛ لأنَّه جَمْعُ: (راعٍ)، وقياسُ (فَاعِلٍ) الصفةِ التي للعاقلِ أن يُكَسَّرَ على (فُعَلَةٍ)، كـ: (قاضٍ) و(قُضَاةٍ)، وما سوى جمعِه هذا فليسَ بقياسٍ.

فَعْلَـــى لوصـــفٍ كقتيـــلٍ وزَمِـــنْ وهالـــكٍ وميِّـــتٍ بـــه قَمِـــنْ

---

(١) انظره في: ١/ ٨٦ وما بعدها.

(٢) انظر: (الرد على الحريري في المقامات) له ٤٦٥.

(٣) انظرها في: (المقامات) له ٢٤٤.

(٤) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٤٠١.

(٥) انظر: (البحر المحيط) له ٨/ ٢٩٧.

قالَ أبو الفَتْحِ[١] في قراءةِ مَن قرأ[٢]: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سَكْرَىٰ﴾[٣]: إنَّه يحتملُ أمرين:

أحدُهما: أنَّه كَسَّرَ: (سَكْرانَ) على: (سَكْرَى)؛ إذ كانَ السُّكْرُ علَّةً تَلْحَقُ العَقْلَ، فهو كقولِه[٤]:

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ   فَأَلْفَاهُمُ القَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا

فهذا جَمْعُ: (رائِبٍ)، أي: نَوْمَى خُثَراء الأنفس، فيكونُ ذلك كقولِهم: (هالِكٌ) و(هَلْكَى)، و(صَرِيعٌ) و(صَرْعَى)، و(جَرْحَى).

والآخَرُ: أن يكونَ صفةً مفردةً مذكَّرُها: (سَكْرانُ)، كـ: امرأةٍ سَكْرَى، ويشهدُ لهذا قراءةُ مَنْ قرأ[٥]: ﴿سُكْرَىٰ﴾ بالضمِّ، فهذا لا يكونُ إلا وصفًا.

ويشهدُ للأوَّلِ قراءةُ الجماعةِ[٦]: ﴿سُكَٰرَىٰ﴾.

فإن قلتَ: كيف جازَ إيقاعُ صفةِ المفردِ على الجمعِ؟

قلتُ: كما جازَ لِلَبِيدٍ أن يشيرَ إلى الناسِ بضميرِ الواحدِ في قولِه[٧]:

وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الحَيَاةِ وَطُولِهَا   وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَبِيدُ

---

(١) انظر: (المحتسب) له ١/ ١٨٩.

(٢) حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٤٣٤.

(٣) الحج ٢.

(٤) البيت لبشر بن أبي خازم، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ١٩٠ والكتاب ١/ ٨٢.

(٥) إبراهيم النخعي وسعيد بن جبير والأعرج والأعمش. انظر: مختصر ابن خالويه ٩٦.

(٦) ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر. انظر: السبعة ٤٣٤.

(٧) البيت من الكامل. انظر: الديوان ٣٥ والصحاح ١/ ٢٢٥.

وكما جازَ عكسُه، نحوُ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ﴾[(١)]، أطلقَ الجمعَ، والمرادُ واحدٌ.

ع: ومثلُ: «الدَّرَجات العليا»، و: ﴿مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَىٰ﴾[(٢)]، إنْ جُعِلَ (الكُبْرَى) صفةً للآياتِ.

لِفُعْـــل اســـما صَـــحّ لامــا فِعَلَــه ... والوضــعُ في فَعْــل وفِعــل قَلَّلَــهْ

وفُعَّـــــلٌ لِفاعـــــلٍ وفاعِلـــــه ... وَصــفَين نحــو عَــاذِلٍ وعَاذِلــه

ومثلُــه الفُعَّــال فيمــا ذُكِّــرا ... وذانِ في المُعَــلِّ لامًــا نــدَرَا

[(الفُعَّال)]: كـ: (قارِئ) و(قُرَّاءٍ).

[(فيما ذُكِّرا)]: أي: كانَ مُذَكَّرًا.

فَعْــلٌ وفَعْلَــةٌ فِعَــالٌ لهمــا ... وقــلّ فيمــا عَيْنُــه اليــا مِنْهُمــا

[(فَعْلٌ)]: (كِلَابٌ)، و(كِبَاشٌ)، و(بِغَالٌ).

[(وفَعْلَةٌ)]: قالَ صاحبُ (البَحْرِ)[(٣)]: جاءت: (شَهْوَةٌ) على: (شُهًى)، ولم يذكُر النحاةُ مجيءَ (فَعْلةٍ) المعتلةِ اللامِ على (فُعَلٍ)، قالَت امرأةٌ مِن بني نَصْرِ بنِ مُعَاوِيةَ[(٤)]:

---

(١) آل عمران ١٧٣.

(٢) طه ٢٣.

(٣) يقصد به (البحر المحيط). انظره في: ٣/ ٤٢.

(٤) البيت من الطويل. انظر: (تذكرة النحاة) لأبي حيان ٦٢.

فَلَـوْلَا الشُّـهَى وَاللهِ كُنْـتُ جَـدِيرَةً ... بِـأَنْ أَتْـرُكَ اللَّـذَّاتِ فِـي كُـلِّ مَشْـهَدِ

قولُه: (وقَلَّ) البيتَ: فكثُرَ فيما عينُه واوٌ؛ للتخفيفِ، كـ: (حِيَاضٍ)، و(سِيَاطٍ)، و(ثِيَابٍ).

وفَعَـلٌ أَيضًـا لَـهُ فِعَـالُ ... مـا لـم يَكُـنْ فِـي لامِـهِ اعـتِلال

أو يَـكُ مُضْـعَفًا ومثـلُ فَعَـلِ ... ذُو التـا وفُعْـل مَـعَ فِعْـلٍ فاقبَـل

وفِـي فَعِيـلٍ وصـفِ فاعـلٍ وَرَدْ ... كـذاك في أُنثـاهُ أَيضًـا اطّـرد

وشـاعَ في وصـفٍ علـى فَعْلانَـا ... أَو أُنثَيَيـه أو علـى فُعلانـا

[(وشاع في وصفٍ على «فَعْلانا»)]: ومِن ثَمَّ كانَ الصوابُ قَوْلَ الفارسيِّ[1]: إنَّ (يِقَاظ) جمعُ: (يَقْظَان)، لا قولَ أبي عَمْرٍ[2] الشَّيْبانيِّ[3]: إنَّه جمعُ: (يَقُظ).

ومثلـه فُعْلَانَـةٌ والزَمْـهُ فِـي ... نحـو طَوِيـلٍ وطَوِيلـة تفـي

وبِفُعـول فَعِـلٌ نحـو كَبِـدْ ... يُخَـصُ غالبـا كـذاك يطّـرِد

في فُِـعْلٍ اسـمًا مُطْلَـقَ الفـا وفَعَـل ... لَـهُ وللفُعَـال فِعـلانُ شَـمِل

[(في «فُِعْلٍ» اسمًا)]: (بُطُونٌ)، و(ظُهُورٌ)، و(قُبُورٌ)، و(فُرُوجٌ).

---

(١) انظر: (التكملة) له ٤٧٢.

(٢) كذا بخط ابن هشام، وهو أحد وجهي كلمة (عمرو).

(٣) انظر: (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي ٤/ ٣٧٣. (ط. دار الكتب العلمية).

[(شَمِل)]: خ: (حَصَل).

ينبغي أن يكونَ الإنشادُ: (حَصَل)؛ لأنَّ (شَمِل) بكسرِ[1] العينِ[2]؛ فلا يطابقُ الأوّلَ كلَّ المطابقةِ[3].

وشَاعَ فِي حُوتٍ وقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهاهُما وقَلَّ في غيرهما

[(و: قاعٍ)]: قالُوا: (قاعٌ) و(قِيعانٌ)، قلبُوا الواوَ ياءً؛ للكسرةِ قبلَها، و: (أَقْوَاعٌ)، وقالَ العَبْديُّ[4]: إنَّه لا يُقالُ، قالَ أبو البَقَاءِ[5]: وذكرَه أهلُ اللغةِ[6]، و: (قِيعَةٌ)، كقولِه تعالَى: ﴿كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٍ﴾[7]، فقيلَ: مفردٌ، وقيلَ: جَمْعٌ.

وقالوا: ساج وسِيجان، ونار ونِيران.

[(وقَلَّ في غيرهما)]: (خَرَبٌ) و(خِزْبَانٌ)، لذَكَرِ الحُبَارى، و(بَرَقٌ) و(بِرْقَانٌ)، و(وَرَلٌ) و(وِرْلَانٌ).

وفَعْلًا اسما وفعيلا وفَعَل غيرَ مُعَلِّ العين فُعلان شمل

ولكريمٍ وبَخيلٍ فُعَلا كذا لما ضَاهَاهُما قد جعلا

---

(١) في المخطوطة: بفتح، وهو سهو.

(٢) عين الكلمة، وهي الميم.

(٣) وهو ما يسمى بعيب السناد. انظر: الوافي ٢٢١.

(٤) في شرحه على الإيضاح، وهذا الكتاب لم يصلنا، والعبدي هو أبو طالب أحمد بن بكر بن بقية، وهو من تلاميذ الفارسي، ت: ٤٠٦هـ.

(٥) انظر: (شرح التكملة) له ١١.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٥٩٠ والمقتضب ٢/ ٢٠٤.

(٧) النور ٣٩.

قولُه: (فُعَلا): مرادُه: (فُعَلاءُ)، فقَصَرَ ضرورةً.

ومرادُه بـ: (كَريم، و: بَخِيل): (فَعِيلٌ) المذكَّرُ الصحيحُ اللامِ والعينِ، فأمَّا قولُهم: (خَلِيفةٌ) و(خُلَفَاءُ)، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ﴾[1]، فعنه جوابان:

أحدُهما: أنَّ (خَلِيفة) لا يقعُ إلا على المذكَّرِ، فلا لَبْسَ، بخلافِ: (ظَرِيفةٍ)، لو قالُوا فيها: (ظُرَفاءُ).

والثاني: أنَّهم قالُوا: (خَلِيفةٌ) و(خِلِّيفَى)، فيكونُ جمعًا له.

فأمَّا قولُه: ﴿خَلَٰٓئِفَ﴾[2] فعلى بابِه، على حَدِّ: (عَفِيفَةٍ) و(عَفَائِفَ)، و(طَرِيفةٍ) و(طَرَائِفَ).

ولم يأتِ (فُعَلاءُ) في المؤنَّثِ الحقيقيِّ إلا في كلمتين، قالُوا: (سَفِيهةٌ) و(سُفَهاءُ) و(سَفَائِهُ)، و«امرأةٌ فَقِيرةٌ» و(فُقَراءُ)، ولم يأتِ (فُعَلاءُ) في المعتلِّ إلا في: (تَقِيٍّ) و(تُقَواءُ)، عن الفَرَّاء، و: (سَرِيٍّ) و(سُرَواءُ). ابنُ بابَشَاذَ[3].

ونـــاب عنـــه أَفْعِـــلاء في المعَـــلْ لامًـــا ومُضْـــعَفٍ وغَيـــرُ ذاك قَـــلّ

[(في المُعَلّ لامًا)]: ع: لو قالَ: «في مُعَلّ لامٍ»؛ لكانَ أَحْسَنَ.

[(في المُعَلّ لامًا ومُضْعَفٍ)]: ع: كانَ الأحسنُ: «في مُعَلِّ لامٍ ومُضْعَفٍ».

فواعِـــلٌ لِفَوعَـــلٍ وفاعَـــل وفَـــاعلاء مـــع نحـــو كاهـــل

---

(١) الأعراف ٦٩ و٧٤.

(٢) الأنعام ١٦٥ وغيرها.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ٧٢٨ وما بعدها.

(فَوَاعِلُ) له خمسةٌ[1] مفرداتٍ، أربعةٌ[2] بلا شَرْطٍ: (فَوْعَلٌ)، و(فَاعَلٌ)، و(فَاعِلَاءُ)، و(فَاعِلَةٌ)، و(فَوْعَلَةٌ)، وواحدٌ بشَرْطٍ: (فَاعِلٌ)، وشَرْطُه: الجمودُ، أو: كَونُه لمؤنَّثٍ، أو: لِمَا لا يعقلُ، وشذَّ في الصفةِ للعاقلِ المذكَّرِ.

[(لفَوْعَلٍ)]: (جَوَاهِرُ)، و(كَوَاثِرُ).

[(وفاعَلٍ)]: (قَوَالِبُ)، و(طَوَابِعُ).

[(وفاعِلاء)]: (رَوَاهِطُ)، و(قَوَاصِعُ).

قولُه: (فَوَاعِلُ) البيتَ: ورُبَّما قالت العامَّة في (طَابَقٍ): (طَوَابِيق)، وهو لَحْنٌ.

وقدَ رَدَّ ابنُ الخَشَّابِ[3] على الحَرِيريِّ[4] في قولِه: «فألْفَيتُ بها أبا زَيْدٍ السَّرُوجيَّ، يتقلَّب في قَوَالِيب الانتساب، ويَخْبِط في أساليبِ الاكتساب»، فقالَ: (القَوَالِيب) خطأٌ؛ لأنَّ الواحدَ: (قالِب)، أو: (قالَب)، ذكرَه ابنُ دُرَيْدٍ[5] بالوجهين، لا: (قالَاب)، ولا: (قالُوب)، وكلا المثالَين مِن (فاعِل) و(فاعَل) إنَّما يُكسَّرُ على (فَوَاعِل) بغيرِ ياءٍ، نحوُ: (تابِل)، و(خاتَم)، فأمَّا قولُهم: (خَوَاتِيم) فعلى لغةِ مَن يقولُ: (خاتام)، وقد يَمُطُّون الكسرةَ، فتصيرُ ياءً، كـ: (الصَّيَارِيفِ)، و(الدَّرَاهِيمِ)، إلا أنَّه خاصٌّ بضرورةِ الشِّعْرِ، وعليه قولُ أبي الطَّيِّبِ[6]:

---

(١) ذكر ستة.

(٢) ذكر خمسة.

(٣) انظر: (الرد على الحريري في المقامات) له ٤٤٢.

(٤) انظر: (المقامات) له ١٣.

(٥) انظر: (جمهرة اللغة) له ١/ ٣٧٣ و(الاشتقاق) له ٢٠٦.

(٦) البيت من البسيط. انظر: الديوان ٤٤٧ وشرح الواحدي ٦٣٥.

أَفْـدِي[1] ظِبَـاءَ فَـلَاةٍ[2] مَـا عَـرَفْنَ بِهَـا ... مَضْـغَ الكَـلَامِ وَلَا صَـبْغَ الحَـوَاجِـبِ

ولا يجوزُ ذلك في الكلامِ بالاتفاقِ، وعكسُه حَذْفُ المدةِ مما تستحقُّه، كقولِه[3]:

وَكَحَّـــلَ العَيْنَـــيْنِ بِـــالعَوَاوِرِ

أراد: (العَوَاوِير).

وأجابَ ابنُ بَرِّي[4] بأنَّ السَّجْعَ يجوزُ فيه ما يجوزُ في الضرورةِ، قالَ: أَلَا ترَى أنَّه قد جاءَ: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾[5]، و: ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾[6]، و: ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾[7]، بزيادةِ الألفِ في التنزيلِ، كما تُزادُ في القوافي، وجاءَ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾[8]، فحُذفت الياءُ فيه؛ إتْباعًا للوَتْرِ[9] وما قبلَه، وحُذفَت الياءُ مِن: ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾[10]، كما حُذِفَت في قولِ الشاعرِ[11]:

---

(١) في المخطوطة: أيدي، وهو سهو.

(٢) في المخطوطة: تلاةٍ، وهو سهو.

(٣) البيت لجندل بن المثنى الطهوي، وهو من مشطور الرجز. انظر: الكتاب ٤/ ٣٧٠ والأصول ٣/ ٣٩٧.

(٤) انظر: (الانتصار للحريري) له ٤٤٣

(٥) الأحزاب ١٠.

(٦) الأحزاب ٦٦.

(٧) الأحزاب ٦٧.

(٨) الفجر ٤.

(٩) في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ﴾.

(١٠) الفجر ١٥.

(١١) البيت للأعشى، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ١٥ والكتاب ٣/ ٥١٣.

فَهَـــلْ يَمْنَعَنِّــي ارْتِيَــادِي الـــبِلَا دَ مِــن حَــذَرِ المَــوْتِ أَنْ يَــأْتِيَنْ

قولُه: (فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ): إن قلتَ: قالَ أبو حاتمٍ في[1]:

.... عَلَيْــهِ قَضِــيمٌ نَمَّقَتْــهُ الصَّــوَانِعُ

إنَّه جَمْعُ: (صَنَاعٍ)، والمرادُ: اللاتي يعملن بأيديهنَّ.

قلتُ: قالَ ابنُ عُصْفُورٍ في (شَرْحِ الأبياتِ)[2]: لعلَّه فسَّرَه على المعنَى، وإنَّما القياسُ أن تكونَ الواحدةُ: (صانِعة)، لا: (صَنَاع).

قولُه في الصفحةِ قبلُ[3]: («فَوَاعِلٌ» لكذا): أي: خاصٌّ به، ورُبَّما جاءَ نادرًا في غيرِه، قالُوا في: (الجَزَاءِ) ـ وهو (فَعَالٌ) ـ: (جَوَازِي)، قالَ[4]:

مَـنْ يَفْعَـلِ الخَيْـرَ لَا يَعْـدَمْ جَوَازِيَـهُ لَا يَـذْهَبُ العُـرْفُ بَـيْنَ اللهِ وَالنَّـاسِ

وقالُوا في: (اليُعَار): (يَوَاعِر)، قالَ[5]:

.... لَهَــا بَــيْنَ جَــرْسِ الــرَّاعِيَيْنِ يَــوَاعِرُ

---

(١) بتمامه:

كــأنَّ مجــرَّ الرَّامِســاتِ ذُيُولَهــا عَلَيْــهِ قَضِــيمٌ نَمَّقَتْــهُ الصَّــوَانِعُ

والبيت للنابغة الذبياني، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٣١ وجمهرة اللغة ٢/ ٩٧٧.

(٢) المسمى بـ(المفتاح في شرح أبيات الإيضاح)، ولم أجد النص في مطبوعة الكتاب.

(٣) ابن هشام كتب هذه التحشية في الورقة ٣٥/ ب، والبيت الذي يعلق عليه في الورقة ٣٥/ أ.

(٤) البيت للحطيئة، وهو من البسيط. انظر: الديوان ٥١ والحيوان ٦/ ٤٩٥.

(٥) بتمامه:

لنــا ثَلَّــة مقصــورةٌ حَضَــنِيَّةٌ لَهَــا بَــيْنَ جَــرْسِ الــرَّاعِيَيْنِ يَــوَاعِرُ

والبيت لجاهلي من بني سعد، وهو من الطويل. انظر: النوادر لأبي زيد ٢١٢.

وفي: (الدُّخَان): (دَوَاخِن).

وأجازَ أبو عَلِيٍّ[1] في قولِه[2]:

إِذَا فُضَّتْ خَوَاتِمُهَا وَفُكَّتْ   يُقَالُ لَهَا: دَمُ الوَدَجِ الذَّبِيحِ

أن يكونَ جَمْعَ: (خِتَام)، وليسَ المرادُ بـ(الذَّبِيح) المذبوحَ الذي تفرَّقَ أَوْداجُه، بل: المذبوحَ بمعنى: المشقوقِ، كقولِه[3]:

نَامَ الخَلِيُّ فَبِتُّ اللَّيْلَ مُشْتَجِرًا   كَأَنَّ عَيْنَيَّ فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحُ

وقال آخَرُ[4]:

فَأَرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سُكِّ

وقالُوا: «أخذَه الذُّبَاحُ»، وهو ـ فيما زعمُوا ـ تشقُّقٌ في أظفارِ الأحداثِ أو أصابعهم، فوصف الدم بالذبحِ، بمعنى أنَّه مذبوحٌ له، مثلُ: ﴿بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[5]، أي: مكذوبٍ فيه، و: ليلٌ نائمٌ. مِن (الحُجَّةِ)[6].

ابنُ قُتَيْبَةَ[7]: (النَّيَاطِلُ): مَكَايِيل الخَمْر، واحدُها: (ناطل).

---

(١) انظر: (الحجة) له ١/ ٢٩٦ وما بعدها.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٩٩ والمحكم ٣/ ٢٩٣.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من البسيط. انظر: الديوان ٧٩ ومجاز القرآن ١/ ٤٠٠.

(٤) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي، وهو من مشطور الرجز. انظر: إصلاح المنطق ١٤ وجمهرة اللغة ١/ ١٣٥.

(٥) يوسف ١٨.

(٦) انظره في: ١/ ٢٩٦ وما بعدها.

(٧) انظر: (أدب الكاتب) له ١٦٧.

قالَ ابنُ السِّيدِ[1]: هذا قَوْلُ أبي عَمْرٍو الشَّيْبانيِّ[2]، ولا يصحُّ في العربيةِ؛ لأنَّ (فاعِلًا) إذا كان اسمًا فبابُه أن يُجمَعَ على (فَوَاعِل)، ولهما أن يقولا: إنَّه مِن الجموعِ الخارجةِ عن القياسِ، لكنَّه لا ينبغي؛ فإنَّه إذا أمكنَ العُدُولُ عن التخريجِ على الشاذِّ لا يُرتكَبُ، وقد حكى أبو عُبَيْدٍ في (الغَرِيبِ)[3]: (ناطِل) و(ناطَل)، وحكى ابنُ الأنباريِّ[4]: (نَيْطَل)، فعلى هذا جمعُ: (ناطِل) و(ناطَل): (نَوَاطِل)، و(نَيْطَل): (نيَاطل).

[(نحو: كاهِلِ)]: ضابطُه: (فاعِل) اسمًا، كـ: (عَوَاتِق)، و(كَوَاهِل)، و(حَوَاتِم)، و(خَوَاتِم)، و(قَوَالِب) في: (قالِب)، و(طَوَابع) في: (طابع)، ولا فَرْقَ بينَ العَلَمِ واسمِ الجنسِ.

وحـــائضٍ وصـــاهلٍ وفاعِلــه وشـذَّ في الفـارس مـع مـا ماثلـه

[(و: حائِضٍ)]: (حَوَائِض)، و(طَوَامِث).

قولُه: (و: صاهِلٍ): ضابطُه: صفةُ مذكَّرٍ ما لا يعقلُ، نحوُ: «نجمٌ طالِعٌ» و«نجومٌ طَوَالِعُ»، قالَ[5]:

---

(١) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٩٠ وما بعدها.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١٣/ ٢٣٤.

(٣) انظره في: ١/ ٢٤١.

(٤) انظر: لسان العرب ١١/ ٦٦٧.

(٥) بتمامه:

أخــذْنا بآفــاق الســماء علــيكمُ لَنَــا قَمَرَاهَــا وَالنُّجُــومُ الطَّوَالِــعُ

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ٥١٩ ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٣٣.

.... لَنَـا قَمَرَاهَـا وَالنُّجُـومُ الطَّوَالِـعُ

و«جبالٌ شَوَامِخُ»، فهذا مُطَّرِدٌ أيضًا، نصَّ عليه س[1]، قالَ المصنِّفُ في (شَرْحِ الكافِيةِ)[2]: وغَلِطَ كثيرٌ مِن المتأخرين، فحَكَمَ على مثلِ هذا بالشذوذِ، وإنَّما الشاذُّ صفةُ العاقلِ المذكَّرِ، كـ: (فَوَارِس).

قولُه: (وفاعله[3]): نحوُ: (الناصِية) و(النَّوَاصي)، و(فاطِمة) و(فَوَاطِم)، و(ضارِبة) و(ضَوَارِب).

قولُه: (وشذَّ في: الفارِس): بَقِيَ عليه: (فَوْعَلة)، كـ: (صَوْمَعة) و(صَوَامِع)، و(زَوْبَعة) و(زَوَابِع)، وشذَّ: (دُخَان) و(دَوَاخِن)، و(عُثَان) و(عَوَاثِن)، و(حاجة) و(حَوَائِج)، و(شجن) و(شواجن).

في (البُخَاريِّ)[4] في تفسيرِ قولِه تعالَى: ﴿مَعَ ٱلۡخَوَالِفِ﴾[5]: فإن كانَ جَمْعَ الذكورِ فإنَّه لم يوجَد على تقديرِ جَمْعِه إلا حرفان: (فارِس) و(فَوَارِس)، و(هالِك) و(هَوَالِك).

قولُه تعالَى: ﴿وَلَا تُمۡسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلۡكَوَافِرِ﴾[6]: قالَ الكَرْخيُّ[7]: (الكَوَافِرُ) يشملُ

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٦٣٣.

(٢) المسمى بـ(شرح الكافية الشافية). انظره في: ٤/ ١٨٦٥.

(٣) في المخطوطة: وفاعل، وهو سهو.

(٤) انظر: صحيح البخاري ٦/ ٦٣.

(٥) التوبة ٨٧ و٩٣.

(٦) الممتحنة ١١.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٥/ ٢٩٨.

الرجالَ والنساءَ، فقالَ له الفارِسيُّ: النحويون لا يرَون هذا إلا في النساءِ، جمع: (كافِرة)، فقالَ: أليس يُقالُ: «فرقة كافِرة»، و«طائفة كافِرة»؟

قالَ الفارِسيُّ: فَبُهِتُّ، وقلتُ: هذا تأييدٌ. انتهى.

وليسَ بشيءٍ؛ لأنَّه لا يُقالُ: (كافِرة) في وصفِ الرجالِ إلا تابعًا لموصوفِها، أو يكون محذوفًا، أمَّا بغيرِ ذلك فلا تُجمعُ (فاعِلة) على (فَوَاعِل) إلا وتكونُ للمؤنَّثِ.

وبِفَعائـلَ اجمعـن فُعالـه وشِـبْهَه ذا تـاء او مُزالـه

وبالفعـالَى والفعـالِي جمعـا صـحراءُ والعـذراءُ والقـيسَ اتبعـا

واجعـل فعـالِيَّ لغَيْـرِ ذي نَسَـبْ جُـدِّدَ كالكُرسـي تَتْبَـعِ العَـرَبْ

وبِفَعالِـلَ وشـبهِه انطقـا في جمـع مـا فـوق الثلاثـة ارتقـى

مـن غيـر مـا مضـى ومـن خماسـي جُـرّد الاخِـرَ انـفِ بالقيـاس

[(من غير ما مضى)]: ع: يُفْهِمُ كلامُه أنَّ ما مضَى لا يُجمَعُ على ذلك، وممَّا مضَى: (أَفْعَل)، ويُكَسَّرُ على (أَفَاعِل)، وهي مُشْبِهةٌ لـ(فَعَالِل)، تقولُ: (أَكْبَر) و(أكَابِر)، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[1]، وقالَ الشاعرُ[2]:

أَتَانِي وَعِيدُ الحُوصِ مِن آلِ جَعْفَرٍ فَيَا [عبدَ عمرٍو لو نهيتَ] الأَحَاوِصَا

---

(١) الأنعام ١٢٣.

(٢) البيت للأعشى، وهو من الطويل، وما بين المعقوفين مبيض له في المخطوطة. انظر: الديوان ١٤٩ وإصلاح المنطق ٢٨١.

وفي التنزيل: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[1]، وقالُوا: (أَفْكَل) و(أَفَاكِل).

ع: ولْيُنْظَرْ أيضًا في (فَعْلان) و(فُعْلان)، نحوُ: (عُثْمان)، و(سَلْمان)؛ فإنَّها لا تُجمَعُ على (فَعَالِين)، وهو مشبَّهٌ بـ(فَعَالِل).

وقد حكَى ك[2] في (شَعْبان): (شَعَابِين)، قالَ النَّحَّاسُ[3]: وهو خَطأٌ عندَ س[4]، لا يجوزُ عندَه في (عُثْمان): (عَثَامِين)، ولو جازَ هذا لجازَ في التصغيرِ: (عُثَيْمِين)، قالَ: وهذا إنَّما يكونُ عندَنا في (فِعْلان)، نحوُ: (سِرْحان) و(سَرَاحِين).

ع: فأمَّا: (مُصْران) و(مَصَارِين) فنصَّ سِيبَوَيْهِ[5] على أنَّه لا يُلتفتُ إليه، يعني: لشذوذِه، وقالُوا شاذًّا: (مَشَابِه) في: (شَبَه)، و(مَلَامِح) في: (لَمْحة).

[(الاخِرَ انْفِ)]: وإنَّما اختصَّ الحذفُ بالآخِرِ؛ لأنَّه الذي يُرْتَدَعُ عندَه، وكلامُ س[6] في ذلك معروفٌ، وبهذا استَدْلَلْنا على صحةِ قولِ الخَلِيلِ[7]: إنَّ المحذوفَ مِن الهمزتَين في نحوِ: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾[8] إذا سهَّلْنا: الثانيةُ لا الأُولَى؛ لأنَّها التي ارتَدَعْنا عندَها، وأمَّا قَوْلُ أبي عَمْرٍو[9]: إنَّ المحذوفَ الأُولَى، فله وُجَيْهٌ، وهو أنَّها

(١) هود ٢٧.

(٢) انظر: (الأزمنة) لقطرب ٤٥ وما بعدها.

(٣) انظر: (عمدة الكتاب) له ١٠٠ وما بعدها.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٤٠٦.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٤٠٦.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٤٤٨ وما بعدها.

(٧) انظر: الكتاب ٣/ ٥٤٩.

(٨) محمد ١٨.

(٩) انظر: الكتاب ٣/ ٥٤٩.

طرفٌ، والأطرافُ محلُّ التغيير.

والرابــعُ الشــبيهُ بالمزيــد قــد يُحــذفُ دون مــا بــه تَــم العَــدد

قولُـه: (**الرابـع**): ومِـن ثَـمَّ غُلِّـطَ الزَّمَخْشَـريُّ[1] في قولِـه في (جَحْمَـرِش): (جَحَارِش).

قولُه: (**الشَّبيه**) يشملُ ما كانَ بلفظِ الزائدِ، كـ: (خَدَرْنَق)؛ فإنَّه مشابهٌ له في اللفظِ، لكنَّه غيرُ زائدٍ، و(فَرَزْدَق)؛ فإنَّه يشابِهُهُ في المخرجِ، ويُستثنَى مِن الأوَّلِ: أن يكونَ التالي ـ وهو الخامسُ ـ مِن لفظِ حروفِ الزيادةِ، فلا يُحذَفُ غيرُه، كـ: (شَمَرْدَل).

وزائــدَ العــادِي الربــاعيْ احذِفـه مــا لــم يــكُ لِينًــا إِثْــرَهُ اللَّــذ خَتَمــا

والســينَ والتــا مِــن كمســتدع أزل إذ بينــا الجمــع بقاهمــا مُخِــلّ

[(كـ: مُسْتَدْعٍ)]: وكذا: (مُسْتَغْفِرٌ)، و(مُسْتَكْتِبٌ)، و(مُسْتَخْرِجٌ).

والمــيمُ أولَــى مــن ســواهُ بالبقــا والهمــزُ واليــا مثلُــه إن سَــبَقا

واليـاءَ لا الـواوَ احـذِفِ ان جمعـتَ مـا كَحَيْزَبُــونٍ فهــو حُكْــمٌ حُتِمــا

قد يُقالُ: كان يغني عنه: (ما لم يَكُ لِينًا) البيتَ؛ لأنَّه إذا لم تُحذَف الواوُ فإنَّ الياءَ تُحذَفُ قطعًا؛ لتَتَأَتَّى البِنْيةُ.

(**والياءَ لا الواوَ**) البيتَ: إذا اجتمعَ زيادتان[2] حَذْفُ إحداهما يؤدِّي إلى حَذْفِ الأخرَى التي ليست كذلك حُذِفَت هذه، كـ: (عَيْضَمُوز)، الناقة المسنَّة، عن

(١) انظر: (المفصل) له ٢٤٣.

(٢) في المخطوطة: زيادن، وهو سهو.

أبي سَعِيدٍ[1]، و: (عَيْسَجُور)، وهي الغليظةُ، فلو حُذِفَت الواوُ بَقِيَ: (عَيْضَمِز)، و(عَيْسَجِر)، فيحتاجُ إلى حَذْفِ الياءِ؛ لتتأتّى بِنْيةُ التكسيرِ، وإن حُذِفَت الياءُ بَقِيَ: (عَضَمُوز)، و(عَسَجُور)، كـ: (قَرَبُوس)، ولم تحتجْ لحَذْفِ الواوِ؛ لأنّها رابعةٌ، كواوِ: (جُرْمُوق)، فتجمعُ، وتقولُ: (عَضَامِيز)، و(عَسَاجِير)، وقد ظهرَ أنَّ الزيادتَين على ثلاثةِ أقسامٍ، فتأمّلْه.

وخَيَّــروا في زَائِــدَيْ سَــرَنْدا[2] وكلِّــما[3] ضَــاهَاهُ كالعَلَنْــدَا[4]

قولُه: (وخَيَّرُوا في زائدَيْ): ضابطُه: كلُّما لا مزيةَ لأحدِ زائدَيْه على الآخَرِ، كما مثَّلَ، وذلك بخلافِ: (مُنْقَطِع)، و(مُنْكَسِر)، فيحذفُ الثاني، فيُقالُ: (مَقَاطِع)، و(مَكَاسِر).

ومثَّلَ أبو الفَتْحِ ذلك في (اللُّمَعِ)[5] بـ: (مُنْقَطَع)، و(مُغْتَسَل)، واعترضَ ذلك ابنُ الخَبَّازِ[6] بأنّهما إن كانا صِفَتين لم يُكَسَّرا، بل يقالُ: (مُنْقَطِعون)، و(مُغْتَسِلون)، و(مُنْقَطِعات)، و(مُغْتَسِلات)، قالَ: وإن كانا عَلَمَين صحَّ كلامُه، وكذا إن كانت الروايةُ بفتحِ الطاءِ والسينِ؛ لأنّهما يكونان اسمَين لمكانِ الانقطاعِ والاغتسالِ.

ع: كونُهما عَلَمًا يُبطِلُ المسألةَ؛ فإنَّ الميمَ لا دلالةَ لها على فاعِلٍ، فبَطَلَ

---

(١) يقصد به السيرافي. انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٤/ ٢١٤. (ط. دار الكتب العلمية).

(٢) كذا بخط ابن هشام.

(٣) كذا موصولة بخط ابن هشام، وقد سبق التنبيه على مثل هذا قبلُ، وسيأتي مثلها بعد سطر.

(٤) كذا بخط ابن هشام.

(٥) انظره في: ٢٣٧.

(٦) انظر: (توجيه اللمع) له ٤٦٧.

تصريحُ أَحْمَدَ[١] بأنها فُضِّلَت بالدلالةِ على الفاعلِ، وكانَ صوابُه: فُضِّلت بالتقدُّمِ، وبالتحرُّكِ في: (مُنْقَطِع)، وعلى ذلك يمشي كونُهما عَلَمَين، أو اسمَيْ مكانَيْن.

قولُه: (وخَيَّرُوا): ينبغي أن يكونَ التَّخِييرُ في الجوازِ خاصةً، وأن يكونَ حَذْفُ الأخيرةِ أرجحَ؛ لتَطَرُّفِها، ألَا تراهم أوجبُوا الحَذْفَ في لامِ: (شَمَرْدَل)، كما في: (سَفَرْجَل)، ولم يُجيزُوا حَذْفَ الدالِ، كما في: (فَرَزْدَق)، و(خَدَرْنَق)؛ لأنَّ... أمرين: كَونها مِن... الزوائدِ، وكَونها...

[(سَرَنْدى)]: النمِرُ، وكذلك: (حَبَنْطَى)، وهو المُتَغَضِّبُ، الألف والنون أيضًا زِيدا للإلحاقِ بـ: (سَفَرْجَل)، إن شئتَ حذفتَ الألفَ؛ لتَطَرُّفِها، فيبقَى: (حَبَنْط)، و(سَرَنْد)، وظاهرُ كلامِ أبي الفَتْحِ في (الخَصَائِصِ)[٢] أنه يُنقَلُ إلى: (حَبْنَط)، و(سَرْنَد)؛ ليصيرَ على وزنِ: (جَعْفَر)، ثمَّ تقولُ: (حَبَانِط)، و(سَرَانِد)، وإن شئتَ حذفتَ النونَ؛ لأنَّها ثالثةٌ ساكنةٌ خفيَّةٌ إلى جانبِ اللامِ، فيصيرُ: (حَبَطا)، و(سَرَدا)[٣] في التقديرِ، وظاهرُ كلامِه أنَّه يُنقَلُ إلى: (حَبْطا)، و(سَرْدا)، كـ: (أَرْطا)، فتقولُ: (حَبَاطٍ)، و(سَرَادٍ)، فتُقلَبُ الألفُ ياءً؛ لانكسارِ ما قبلَها. ابنُ الخَبَّازِ[٤].

وعن (شَرْحِ ابنِ خَرُوفٍ)[٥]: (الحَبَنْطَى): العظيمُ البطنِ، و(السَّرَنْدَى): الشديدُ، و(السَّبَنْدَى): الجَرِيءُ مِن الرجالِ، ويُقالُ للنَّمِرِ: سَبَنْدى، وسَبَنْتى، فانظره، وانظر

---

(١) يعني به ابن الخباز، وهو أحمد بن الحسين.

(٢) انظره في: ٣/ ١١٥.

(٣) كذا الكلمتان وما بعدهما و(أرطا) بخط ابن هشام بألف قائمة.

(٤) انظر: (توجيه اللمع) له ٤٦٦ وما بعدها.

(٥) شرحه لكتاب سيبويه. انظر: الكتاب ٤/ ٢٦٠.

ما قدَّمتُه أوَّلًا عن ابنِ الخَبَّازِ في تفسيرِ هذه الألفاظِ.

[(كـ: العَلَنْدى)]: (العَلَنْدا)[1]: شجرٌ كثيرُ الدُّخَانِ، قالَ أبو العَلَاءِ المَعَرِّيُّ[2]:

وَفِـي هَـذِهِ الأَرْضِ الرَّكُـودِ مَنَابِـتٌ ... فَمِنْهَـا عَلَنْـدَى سَـاطِعٌ وَكِبَـاءُ

و(الكِبَاءُ): العُودُ الذي يُتَبَخَّرُ به.

عبدُ القاهرِ[3] ـ رحمه اللهُ تعالَى ـ: تقولُ في (عَنْكَبُوت): (عُنَيْكِب)، كما قالُوا: (عَنَاكِب)؛ لأنَّه مِن: «عنكب»، والواوُ والتاءُ زائدتان، ويجوزُ: (عُنَيْكِيب)، بالتعويضِ مِن المحذوفِ، وقد جاءَ في التكسيرِ: (عَنَاكِيب)، ولا يجوزُ أن تكونَ التاءُ أصلًا، ويكونَ خماسيًّا، كـ: (عَضْرَفُوط)؛ لأنَّ الخماسيَّ لا يُكَسَّرُ إلا على استكراهٍ، و(عَنَاكِب) كثيرٌ في كلامِهم؛ فلمَّا كان كذلك عَلِمْنا أنَّ التاءَ زائدةٌ.

❁ ❁ ❁

(١) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة.

(٢) البيت من الطويل، ولم أجده فيما بين يدي من المصادر.

(٣) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) ٢/ ١٠٣٦ وما بعدها.

أَلتَّصْغِيرُ[1]

فُعَيْلًا اجْعَلِ الثُّلاثِيَّ إِذا ... صَغَّرتَه نحوَ قُذَيٍّ في قَذَا[2]

[(الثُّلاثيّ)]: أي: الاسم الثلاثيّ؛ لأنَّ التصغيرَ وَصْفٌ بالصِّغَرِ، ولا يُوصَفُ إلا الاسمُ.

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِما ... فاقَ كجعلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِما

وَمَا بِهِ لمنتَهى الجمعِ وُصِلْ ... بِه إلى أَمْثِلَةِ التصغيرِ صِلْ

وجائزٌ تعويضُ يا قبلَ الطرف ... إن كان بعضُ الاسم فيهما انحذف

وحائِدٌ عن القياسِ كلُّ ما ... خالفَ في البابين حكمًا رسما

لتلو يا التصغيرِ مِن قبلِ علم ... تأنيثٍ او مدَّتِهِ الفتحُ انحتم

قولُه: (أو مَدَّتِه): يَحتملُ أن يريدَ المدَّةَ التي هي تأنيثٌ، أو المنسوبةَ للتأنيثِ، وهي التي قبلَ الهمزةِ في: (حَمْراء)،... العبارة، لا يقالُ: مرادُه ألفُ التأنيث بينَهما، أي: الدالةُ على التأنيثِ؛ لأنَّ (حَمْرَاءَ) لا يُقالُ: فيه مدةٌ دالَّةٌ على التأنيثِ في الأصحِّ.

كذاك ما مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ ... أو مَدَّ سكرانَ وما به التحق

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) كذا بخط ابن هشام.

[(ما مَدَّةَ أَفْعالٍ سَبَق)]: كقولِ أبي الطَّيِّبِ[1]:

لَا يَحْـرِمُ البُعْـدُ أَهْـلَ البُعْـدِ نَائِلَـهُ ... وَغَيْـرُ عَـاجِزَةٍ عَنْـهُ الأُطَيْفَـالُ

[(سَكْرانَ وما به الْتَحَق)]: هذا إذا لم يُقَلْ في تكسيرِه: (فَعَالِين)، كـ: (زَعْفَران)، و(سَعْدان)، و(سَكْران)، فإن قيلَ، فلا بدَّ مِن أن تجعلَه على (فُعَيْعِيل)، كـ: (سِرْحان)، و(سُلْطان)، و(وَرَشان)، و(كَرَوان)، تقولُ: (سُرَيْحِين)، و(سُلَيْطِين)، و(وُرَيْشِين)، و(كُرَيِّين)، والأصلُ: (كُرَيْوِين)، ثمَّ أُعِلَّ إعلالَ (سَيِّد)، ولا يجوزُ أن تأتيَ به على الأصلِ، كما قلتَ في (أَسْوَد): (أُسَيْوِد)؛ لأجلِ أنَّ هذه لامٌ، فالأمرُ على ما ذكرَه النحاةُ في: (عُرْوة)، حيث تقولُ: (عُرَيَّة)، ولا يجوزُ: (عُرَيْوة).

فإن قلتَ: فقد قالُوا في (ظَرِبان): (ظُرَيْبان)، ولم يقولُوا إلا: (ظَرَابيّ).

قلتُ: المقصودُ أنَّهم لم يقولُوا: (ظَرَابِين)، بل كسَّرُوه تكْسِيرَ (فَعْلاء)، كـ: (صَحْراء) و(صَحَارِيّ)، وإذا كانَ كذلك عَرَفْتَ أنَّ تقديرَ إجرائه مُجرَى ألفَي التأنيثِ ثابتٌ فيه؛ لأنَّ العلَّةَ في عدمِ القَلْبِ في التَّصغيرِ حَمْلُه على ألفَي التأنيثِ، واعتُبِرَ ذلك بتكسيرِه؛ فلأجلِ هذا لا تقولُ فيه: (ظُرَيْبِين)، كما لم تقل: (سُكَيْرِين).

وعلى هذا ينبغي أن يُهَذَّبَ هذا الفصلُ، فيقالَ: تُقدَّرُ الألفُ والنونُ زائدتَين إذا لم يُكسَّر ما هما فيه على (فَعَالِين)، وذلك أَعَمُّ مِن أن يُكسَّرَ على (فَعَالِل) أو (فَعَاليّ) أو غيرِ ذلك.

قالَ أبو عَلِيٍّ في (الإيضاحِ)[2]: وإذا جاءَ شيءٌ على مثالِ: (سِرْحان)، ولم

---

(١) البيت من البسيط. انظر: الديوان ٥٠٤ وشرح الواحدي ٧٠٨.

(٢) انظره في: (التكملة) له ٥٠٦.

يُسمَعْ تكسيرُه حقَّرتَه تحقيرَ: (سَكْران). انتهى.

قلتُ[1]: وذلك لأنَّ (فُعَيْلِين) تابعٌ لـ (فَعَالِين)، فإذا لم يثبُتْ لك التكسيرُ جَرَيْتَ على الظاهرِ، وهو أن يكونَ الألفُ والنونُ بمنزلةِ ألفَي التأنيثِ، وحَمْلُ التصغيرِ على التكسيرِ في ذا حَسَنٌ؛ لِمَا ذكروا مِن أنَّ التكسيرَ أقوَى في المعنَى، وأشدُّ تغييرًا، والأقوَى يكونُ متبوعًا أبدًا لا تابعًا.

وتقولُ في (عُثْمان)، و(مَرْجان)، و(شَعْبان): (فُعَيْلان)؛ لأنَّه لا يُقالُ فيها: (فَعَالِين)، و(رُمَّان) يجبُ أن تقولَ فيه على قَوْلِ صاحبِ (الكِتَابِ)[2] ـ رحمَه اللهُ تعالَى ـ: (رُمَيْمان)؛ لأنَّه عندَه (فُعْلان)، ولم يكسَّرْ على (فَعَالِين)، فهو كـ: (مَرْجان)، وعلى قولِ أبي الحَسَنِ[3] ـ رحمَه اللهُ ـ تُقلَبُ الألفُ؛ لأنَّ النونَ عندَه أصلٌ، كميمِ: (قُلَّام)، والنونُ الأصليةُ لا تُشْبِهُ مع الألفِ ألفَي التأنيثِ، ألَا ترَى أنَّ: (حَسَّانًا) لَمَّا أخذتَه مِن: (الحُسْنِ)، لم تَمنعْ صرفَه.

وقد علمتَ أنَّ حجَّةَ الأوَّلِ: غَلَبةُ الزيادةِ على هذا النحوِ، وحجَّة الثاني: غَلَبةُ (فُعَّال) على النباتِ، كـ: (حُمَّاض)، و(قُلَّام)، و(كُرَّاث)، و(سُمَّاق).

ع: عنـدَ ص[4] أنَّ (ظرابـي)[5]: (فَعَالِيّ)، وأصلُه: (ظرابين)، فجوابُ

(١) القول للإمام عبد القاهر الجرجاني. انظر: (المقتصد في شرح التكملة) له ٢/ ١٠٢١ وما بعدها.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢١٨.

(٣) انظر: (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي ٣/ ٤٨٢. (ط. دار الكتب العلمية).

(٤) انظر: (التعليقة) لأبي علي الفارسي ٣/ ٢٦٤.

(٥) هذه وما بعدها كتبت في المخطوطة بالضاد، وهو سهو.

عبدِ القاهرِ[1] وغيرِه غيرُ مستقيمٍ.

وألــــفُ التأنيـــث حيـــثُ مُــــدا وتــــــاؤُه مُنفَصِــــــلين عُـــــدّا

قولُه: (حيثُ مُدَّا): مثالُه: (عُوَيْشِيراء)، فهذا (فُعَيْعِيلال)، بزيادةِ لامٍ قبلَها ألفٌ، وهما في نيَّةِ السقوطِ، ولا يُمثَّل بنحوِ: (حُمَيْراء)؛ لأنَّه (فُعَيْعِيل)[2].

قولُه: (وتاؤُه): مثالُه: (سُفَيْرِجة)، حُذِفَت اللامُ دونَ التاءِ، مع أنَّه بها (فُعَيْعِلل)؛ لأنَّها في نيةِ السقوطِ، ولا يُمثَّل بنحوِ: (نُعَيْمة)؛ لأنَّها (فُعَيْعِل)، بل بهذا أو بنحوِ: (دُحَيْرِجة)، وكذا الصُّنْعُ في الباقي، وهذا إنَّما نَشَأَ مِن عدمِ تحريرِهم... التصغير؛ فلهذا... إلى استيفاءِ هذه الأمورِ.

[(مُنْفَصلَيْنِ عُدَّا)]: أبو عَلِيٍّ في (التَّذْكِرةِ)[3]: يدلُّ على أنَّ التاءَ في تقديرِ الانفصالِ أنَّ ألفَ الإلحاقِ لا تكونُ إلا آخِرًا، وقد جاءت قبلَ التاءِ، فأمّا إن استُدلَّ على عكسِ ذلك بـ: (عَرْقُوة)، فقد أجابَ النحاةُ عن ذلك بأنه بُنِيَ على التاءِ.

ع: والقياسُ في التصغيرِ: (عُرَيْقِية) لمقتضيها[4].

---

(١) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) له ٢/ ١٠٢١.

(٢) كذا في المخطوطة، وينبغي أن تكون على كلامه: فعيعال أو فعيلال.

(٣) انظر: (مختار التذكرة) لابن جني ٢٨٢.

(٤) لعلها كذلك، أي: تقدير انفصالِ التاءِ، فقد صُغِّرَت (عرقوة) على (عريقية)، مع أنَّ الكلمةَ بُنِيَت على التاءِ، ولم تتطرَّف الواوُ، بناءً على أنَّ التاءَ في نيَّةِ الانفصالِ، فكأنَّ الواوَ تطرَّفَت، فقُلِبت ياءً؛ لمقتضِي قَلْبِها ياءً، وهو أنَّه لا يُوجَدُ اسمٌ معرَبٌ ينتهي بواوٍ رابعةٍ فأكثر. أفادنيه صديقي عماد غزير.

كَــذا المزيــدُ آخِــرًا للنســب وعجــزُ المضــافِ والمركــب
وهكــذا زِيَادتــا فعــلان مِــن بعــد أربــعٍ كزعفــران
وقَــدِّرِ انفصــالَ مــا دل علــى تثنيــة أَو جَمــعَ تصــحيح جَــلا
وألــفُ التأنيــث ذُو القصــر متــى زادَ عَلَــى أربعــةٍ لــن يثبتــا

قولُه: (وألفُ التأنيث): إنَّما قيَّدَه بالتأنيثِ؛ لأنَّ الإلحاقَ والمنقلبةَ عن أصلٍ يُحذفان إذا جاوزا أربعةً، نحوُ: (حَبَرْكا)[1]، و(مُرَيْعٍ) في (مُرْعَوا)، والأصلُ: (مُرَيْعي)، وتقولُ فِي (مُرَاما): (مُرَيمٍ)، والأصلُ: (مُرَيْمي)، لكنَّك حذفتَ ألفَ (مَفَاعِل)، وأعدتَ الألفَ الأخيرةَ المنقلبةَ عن الأصلِ ياءً؛ لانكسارِ ما قبلَها، ولم تحذِفْها؛ لأنَّها رابعةٌ لا خامسةٌ.

[(لن يَثْبُتا)]: فتقولُ فِي (قَرْقَرى): (قُرَيْقِر)، وقولُهم: (قُرَيْقِرة): تصغيرُ (قَرْقَرة)، لا: (قَرْقَرى)؛ لأنَّ التاءَ إنما تُلحَقُ في الثلاثيِّ كما سيُذكَرُ[2]، وتقولُ فِي (حَبَرْكَى): (حُبَيْرِك)، فتحذفُ؛ لأنَّ الألفَ للإلحاقِ بـ: (سَفَرْجَل)، والملحَقُ بوزنِ الأصليِّ، وتقولُ فِي (حَوْلَايا): (حُوَيْل)، فتحذفُ ألفَ التأنيثِ؛ لأنَّها سادسةٌ، فهي أَحَقُّ بالحذفِ مِن ألفِ: (قَرْقَرى)، والياءُ تصيرُ حرفَ الإعرابِ، وينكسِرُ ما قبلَها، ويلزمُه السكونُ، ويدخلُ عليه التنوينُ، كـ: (قاضٍ)، و(غازٍ).

وعنــد تصــغير حُبَــارى خَيِّــرِ بــين الحُبَيِّــرَى فــادرِ والحبيِّــر

---

(١) (حبركا) و(مرعوا) و(مراما) كتبها ابن هشام بألف قائمة.

(٢) يعني قول ابن مالك:

واختــمْ بتــا التأنيــث مــا صــغَّرت مــنْ مؤنــثٍ عــارٍ ثلاثــيٍّ كــ: (سِــنْ)

موضعُ هذا آخرُ الصفحةِ تراها في (التَّصْغيرِ)[1]:

وجدتُ بخطِّ بعضِ الفضلاءِ على حاشيةِ (شَرْحِ الكـ...)[2]: قالَ الشيخُ بَهاءُ الدِّينِ بنُ النَّحَّاس: قالَ الشيخُ جمالُ الدِّينِ[3]: لَمَّا سافرتُ إلى... كانَ مِن جُملةِ مَن اجتمعتُ به[4] مِن الفضلاءِ: الحِلِّي، فقلتُ له: القاعدةُ أنَّه إذا دارَ الأمرُ بينَ حَذْفِ أحدِ الزائدين حَذَفْنا أَوَّلَهما كما...، فكانَ مقتضاه في: (حبارا)[5] أن نَحذِفُ المدَّةَ دونَ ألفِ التأنيثِ قولًا واحدًا، ولكنَّهم خيَّروا في ذلك، فقالَ: أجابَ عنه ابنُ بَرْهانَ في (شَرْحِ اللُّمَعِ)[6]، فقالَ: إنَّ الألفَ بتطرُّفِها ضَعُفَت، فعادَلَت المدَّةَ؛ فلذلك خيَّروا.

قالَ الشيخُ بَهَاءُ الدِّينِ: والسؤالُ قويٌّ.

ع: وَجْهُ قوَّتِه أنَّ النحاةَ أطلَقُوا، ولم يقولُوا: إلا أن يكونَ ثانيهما متطرفًا، فهو واردٌ عليهم.

والظاهرُ أنَّ جَمَالَ الدِّينِ المحكيَّ عنه: ابنُ عَمْرُونَ.

مثلُ (حُبَارى): (حَبَنْطى)، أنت مخيَّرٌ بينَ حَذْفِ النونِ أو الألفِ، فتقولُ: (حُبَيْنِط)، أو: (حُبَيْطِيك).

---

(١) قال ابن هشام هذا؛ لأنه كتب هذه التحشية في الورقة ٣٥/ ب، والبيت الذي يعلق عليه في الورقة ٣٦/ أ.

(٢) لعله: (شرح الكافية).

(٣) لعله: ابن عمرون، كما سيقول ذلك ابن هشام.

(٤) لعلها كذلك.

(٥) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة.

(٦) انظره في: ٢/ ٦٥٧ وما بعدها.

واردد لأصلٍ ثانيًا لينًا قُلِب فقيمةٌ صَيِّر قُويمةٌ تصِب

ع: فإن قلتَ: هلَّا فعلُوا ذلك في: (آدَم)، فقالُوا: (أُأَيْدِم)، فرجعُوا بالألفِ إلى أصلِها؛ لأنَّ التصغيرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِها.

قلتُ: لو فعلُوا ذلك كانَ نَقْضًا للغَرَضِ الذي أوجبَ عليهم قَلْبَ الهمزةِ ألفًا، وهو اجتماعُها مع مثلِها، وهم قد أوجبُوا على أنفسِهم تَرْكَ ذلك، فكيف يفرُّون منه ثم يصيرون إليه مع زيادة الثقلِ، وهو انضمامُ الأوَّل، ووجودُ ياءٍ بعدَ الثانية؟

فلذلك نزَّلُوها منزلةَ الزائدةِ أيًّا كانت عندَهم، لا حَظَّ لها في التحرُّكِ؛ لأنَّها مُبدَلةٌ مِن ساكنٍ؛ فلذلك قالُوا في التصغيرِ: (أُوَيْدِم)، وفي التكسيرِ: (أَوَادِم)، كما يقولُون: (ضُوَيْرِب)، و(ضَوَارِب).

فإن قلتَ: هلَّا خفَّفُوها لعِلْمِهم أنَّها تتحرَّكُ؛ لأنَّها ثاني حرفٍ في المصغَّرِ، فحينئذٍ يجوزُ لهم تسهيلُها بينَ بينَ، فلا يحصلُ نقضٌ، تقولُ في «سَأَل»: «سَأَل».

قلتُ: المخفَّفةُ بالتسهيلِ عندَهم بزِنَةِ المحقَّقةِ؛ فلذلك لم يخفِّفُوها بالتسهيلِ.

فإن قلتَ: فهل حرَّكُوها ثمَّ قلبُوها واوًا، أو قلبُوها واوًا محرَّكةً؟

قلتُ: الجوابُ بالثاني؛ لأنَّ الأوَّلَ كثيرُ العَمَلِ لغيرِ فائدةٍ، والثاني أَشْبَهُ بالنظائرِ؛ لأنَّ الألِفاتِ في الجملةِ تقعُ في هذا البابِ، فتبدلُ واوًا، بخلافِ الهمزاتِ، وأيضًا فإنَّك لا تقدرُ على أن تقولَ ذلك في: (أَوَادِم)، و(أَوَاخِر).

وقد ظَهَر مِن هذا[1] كلِّه بطلانُ قولِ مَن يحتجُّ على أنَّ... «فاعَل» بقولِهم: (أُوَيْدِم).

---

(١) لعلها كذلك.

وشــــذَّ في عبــــدٍ عُبَيْـــدٌ وحُـــتِمْ   للجمــعِ مِــن ذا مــا لِتَصْــغِيرٍ عُلِــم

قالُوا: «مِيسَمُ الحديدِ»، و«مَوَاسِمُ الحديدِ»، على الأصلِ، و: (مَيَاسِم)، جمعُوه على اللَّفظِ؛ فَرْقًا بينَه وبينَ: «مَوَاسِمِ العَرَبِ»، وهي أسواقُها، ذكرَه ابنُ قُتَيْبةَ في (المُشْكِلِ)[1]؛ فهذا جاؤوا فيه بالوجهين، وقياسُ التصغيرِ: (مُيَيْسِم)، و(مُوَيْسِم).

والألــــفُ الثــــاني المزيــــدُ يُجْعَــــلُ   واوًا كــــذا مــــا الأصــــلُ فيــــه يُجْهَــــلُ

وكَمِّــلِ المنقــوصَ في التصــغيرِ مــا   لــم يَحْــوِ غيــرَ التــاءِ ثالِثًــا كمــا

ع: إذا كانَ الاسمُ لا تَفِي أصولُه بأقلِّ أبنيةِ التصغيرِ التي هي (فُعَيْلٌ) فذلك على قِسمين، أحدُهما: أن يكونَ حرفين، والثاني: أن يكونَ ثلاثةً.

والأوَّل قسمان؛ لأن... كَونه على حرفين إمَّا أن يكونَ في الأصلِ والحالِ، كـ: (هَلْ)، و(بَلْ) مسمًّى بهما، أو في الحالِ دونَ الأصلِ، كـ: (يَدٍ)، و(دَمٍ).

والثاني ثلاثةُ أقسامٍ؛ لأنَّه إمَّا ثالثُه هاءٌ، كـ: (سَنة)، أو تاءٌ، كـ: (أُخت)، أو أوَّلُه همزةُ وصلٍ، كـ: (اسم).

ففي جميعِ ذلك يُرَدُّ المحذوفُ، إلا أنَّ الأوَّلَ يُجتَلَبُ له حرفُ علَّةٍ، أو لامٌ مماثلةٌ لآخرِه، فيُقَالُ في (هَلْ): (هُلَيّ)، أو: (هُلَيْل).

والراجحُ عندي إذا اجتُلِبَ حرفُ علةٍ أن يقدَّرَ ياءً لا واوًا؛ لأنَّه يلزمُ قَلْبُها ياءً؛ لاجتماعِها مع ياءِ التصغيرِ قبلَها ساكنةً، فيؤدي إلى كثرةِ العَمَلِ مِن غيرِ حاجةٍ إليه، هذا وإن كانَ الحَمْلُ على ما لامُه واوٌ أقوى؛ لكثرتِه، ولأنَّه أَقْيَسُ في بابِ

---

(١) يعني به: (تأويل مشكل القرآن). انظره في: ١٥٧.

الحذف؛ لثِقَلِه؛ ولأنَّه مختلفُ الحالِ فيما ذكرنا في المحذوفِ منه، بل[1] كون المحذوفِ فاءً أو عينًا أو لامًا، فـ: «كُلْ»[2] اسمًا، و(عِدَة)، و(سَهٍ)، و(مُذْ)، بمنزلة: (يَدٍ)، و(دَمٍ).

وإذا كانت الكلمةُ ذاتَ حذفٍ لا يُخِلُّ عدمُ رجوعِه ببِنْيةِ التصغيرِ لم يضرَّ، نحوُ: «يَضَع» عَلَمًا، و(هَارٍ).

إذا عرفت هذا فنقولُ: قولُه: (وكَمِّلِ المنقوصَ) إنما يتبادرُ الذِّهْنُ منه إلى محذوفِ اللامِ؛ لأنَّه عُرْفُ التصريفيِّين في المنقوصِ، فكأنَّ الصوابَ: «وكَمِّلِ الناقصَ»، أي: الناقصَ أحدُ أصولِه تحقيقًا أو تقديرًا، وذلك ـ أعني: التقديرَ ـ كـ: (هَلْ)، و(بَلْ) إذا سُمِّيَ به دَخَلَ في حَيِّزِ بابِ الأسماءِ... عليه قياسُها.

[(وكَمِّلِ المنقوصَ)]: نحوُ: (يَدٍ)، و(غَدٍ)؛ لئلا تقعَ ياءُ التصغيرِ متطرفةً، فيلزمَ تحرُّكُها، وهي جاريةٌ عندَهم مَجرَى ما لا يتحرَّكُ، وهو ألفُ التكسيرِ، أَلَا ترَى أنَّ مَن قالَ: (الخَبُ)، بالنَّقْلِ، إذا قالَ: (الخُبَيْءُ) لا يَنقلُ، إنَّما يَقلبُ الهمزةَ ياءً، ويدغمُ فيها ياءَ التصغيرِ؛ لأنَّ ذلك لا يخرجُها عن سكونِها، بل يحقِّقُ لزومَها السكونَ، فيقولُ: (الخُبَيّ)، كما يفعلُ في: (الحُطَيْئة)، و(مَقْرُوءة)، ونحوِهما ممَّا فيه حرفُ مدٍّ لا يتحرك، كما أدغمُوها في[3] لامِ الفِعلِ، قالُوا: «يا بُنَيَّ».

[(وكَمِّلِ المنقوصَ)]: الضابطُ الجيِّدُ: إذا نقصَ مِن الاسمِ أصلٌ تحقيقًا أو

---

(١) لعل الصواب: في.

(٢) كذا ضبط ابن هشام اللام، وهي فعل أمر من الأكل.

(٣) تكررت في المخطوطة.

تقديرًا نقصًا يُخِلُّ بأدنَى أبنيةِ التصغيرِ وَجَبَ رَدُّه، فهذا حَسَنٌ، ولا يَحتاجُ لقولِه: (ما لم يَحْوِ غيرَ التاء).

وإن شئتَ قلتَ: فإن حُذِفَ مِن الاسمِ أصلٌ، فإن بَقِيَ بعدَ الحذفِ أصلان فقط لَزِمَ الرَّدُّ، أو أكثرُ، لم يلزم الرَّدُّ.

فقولُنا: «أصلان فقط» أعمُّ مِن أن تكونَ الكلمةُ حينئذٍ ثنائيةً، نحوُ: (يَدٍ)، و(دَمٍ)، أو ثلاثيةً ثالثُها هاءٌ أو تاءٌ، أو أوَّلُها همزةٌ.

[(ما لم يَحْوِ غيرَ التاء)]: كـ: (مَيْتٍ)، و(ناسٍ)، و(هَارٍ).

[(ما لم يَحْوِ غيرَ التاء)]: يَرِد عليه: (اسمٌ)، وبابُه؛ فإنَّه يحوِي غيرَ التاءِ ثالثًا، ويُرَدُّ محذوفُه.

قولُه: (ما لم يَحْوِ غيرَ التاء): يَرِدُ عليه بابُ: (اسمٍ)، و(ابنٍ)؛ فإنَّه يحوِي غيرَ التاءِ ثالثًا، ومع هذا يُرَدُّ محذوفُه وُجُوبًا.

فإن قيلَ: الأوَّلُ زائدٌ لا اعتدادَ به.

قلنا: فكيف استَثنَى التاءَ؟

يَرِدُ عليه بابُ: (سَنَةٍ) أيضًا؛ لأنَّ الهاءَ غيرُ التاءِ.

ومَن بُصَغِّرُ المُرَخَّمَ اكتَفَى ... بالأَصْلِ كالعُطَيفِ يَعنِي المَعْطِفَا[1]

واخْتِمْ بتا التأنيثِ ما صَغَّرتَ مِن ... مُؤَنَّثٍ عارٍ ثلاثيٍّ كسِن

ما لم يكن بالتا يُرَى ذا لَبْسٍ ... كشجرٍ وبَقَرٍ وخَمْس

---

(١) كذا ضبطه ابن هشام.

وشَـذَّ تـركٌ دون لـبس ونـدر لَحـاقُ تـا[1] فيمـا ثُلاثيّـا كَثَـر

[(وشَذَّ تَرْكٌ)]: مِن (إيضاحِ أبي عَلِيٍّ الفارِسيِّ)[2]: (الضُّحَى)، و(الحَرْبُ)، و(القَوْسُ)، و(العُرْسُ)، و(الفَرَسُ)، و(الذَّوْدُ)، و(العَرَبُ)، مؤنثةٌ، ولا تَلحقُ الهاءُ تحقيرَهنَّ، دليلُ تأنيثِهنَّ[3]:

وَحَـرْبٍ عَـوَانٍ بِهَـا نَـاخِسٌ

وقالُوا: «العَرَبُ العَارِبَةُ»، وقالَ[4]:

سُـرُحِ اليَـدَيْنِ إِذَا تَرَفَّعَـتِ الضُّـحَى

ومِن تصغيرِ (العَرَبِ)[5]:

وَمَكْـنُ الضِّـبَابِ طَعَـامُ العُرَيْـبِ وَلَا تَشْـتَهِيهُ نُفُـوسُ العَجَـمْ

---

(١) بخط ابن هشام: يا، وهو سهو.

(٢) انظره في: (التكملة) له ٣٨٥ وما بعدها.

(٣) بتمامه:

وَحَـرْبٍ عَـوَانٍ بِهَـا نَـاخِسٌ مَرَيْـتُ برُمْحـي فكـان اعتِسامـا

والبيت للنابغة الجعدي، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ١٠١ والمخصص ٥/ ١٣٦.

(٤) بتمامه:

سُـرُحِ اليَـدَيْنِ إِذَا تَرَفَّعَـتِ الضُّـحَى هَـدجَ الثِّقَـالِ بحِمْلِـه المتاقِـلِ

والبيت لتميم بن أبي بن مقبل العجلاني، وهو من الكامل. انظر: الديوان ١٦٧ والمخصص ٥/ ١٣٥.

(٥) البيت لأبي الهندي، وهو من المتقارب. انظر: الحيوان ٦/ ٣٦٢ والاقتضاب ٣/ ١٦٩.

وصَـــغَّروا شُــــذُوذًا الَّـــذِي الَّتِـــي وذا مـــعَ الفُـــروعِ منهـــا تَـــا وتـــي

* * *

النسب

هذا البابُ يُخرِجُ الاسمَ مِن الجمودِ إلى الاشتقاقِ، وتَحَمُّلِ الضميرِ، ورَفْعِ الظاهرِ.

ع: هذا بابٌ يَكْثُرُ فيه التَّجَوُّزُ، وذلك أنَّهم إذا نسبُوا إلى شيءٍ غيَّرُوا لفظَه ومعناه، أمَّا لفظُه فواضحٌ، وأمَّا معناه؛ فلأنَّه يصيرُ صفةً بعدَ الجمودِ في نحوِ: (دِمَشْقِيٍّ)، فلمَّا كانَ ذلك مَبْدَأَ أمرِه ـ أَنْ بَنَوه على التَّجَوُّزِ ـ توسَّعُوا فيه توسُّعًا كثيرًا.

يَاءً كيَاْ الكُرسِي زادوا للنسب ... وكلما[1] تليه كسره وجب

(ثَمَان) المعروفُ فيه الصَّرْفُ؛ لأنَّ ألفَه عوضٌ مِن إحدَى يائَي النسبِ.

الجَوْهَرِيُّ[2]: هو في الأصلِ منسوبٌ إلى الثُّمْنِ؛ لأنَّه الجزءُ الذي صَيَّرَ السبعةَ ثمانيةً، فهو كالمنسوبِ إليه.

ومثله مما حواه احذف وتَاْ ... تأنيثٍ او مَدَّتَه لا تُثْبِتَا

قولُه: (وتا تأنيثٍ): نحوُ: (مَكِّيٍّ)، و(بصريٍّ)، وقالُوا: نَهْشَلُ بنُ حَرِّيٍّ[3]،

---

(١) كذا موصولة بخط ابن هشام، وقد سبق التنبيه على مثل هذا قبلُ.

(٢) انظر: (الصحاح) له ٥/ ٢٠٨٨.

(٣) ابن ضمر الدارمي، أحد الشعراء، أسلم، وعاش إلى أيام معاوية. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٨٣ والإصابة ٦/ ٣٩٤.

منسوبٌ للحَرَّةِ، وهو قولُ ابنِ دُرَيْدٍ[1]، وهذا هو القائلُ[2]:

لِيُبْــــكَ يَزِيــــدُ ضَــــارِعٌ...

البيتَ، وقالَ أبو عُبَيدةَ: كأنَّه منسوبٌ إلى الحَرِّ.

ع: وهو بعيدٌ.

قالَ كاتبُه ـ رحمَه اللهُ ـ: هذا فَصْلٌ في الكلامِ على (كلتى)[3]؛ لأنَّ الحاجةَ إليها في كيفيةِ النسبِ إليها تحتاجُ إلى كَشْفٍ وإيضاحٍ، فأقولُ:

قالَ أبو عُمَرَ الجَرْميُّ[4]: إنَّ التاءَ للتأنيثِ، ووافقَه ابنُ قُتَيبةَ، فقالَ في (أدَبِ الكُتَّابِ)[5]: إنَّ علاماتِ التأنيثِ كلَّها بعدَ كمالِ الاسمِ، إلا في (كِلْتا)، وعندَهما أنَّها (فِعْتَل)، ورُدَّ ذلك بأوجهٍ:

منها: أنَّه ليسَ في الكلامِ (فِعْتَل).

ومنها: أنَّ علامةَ التأنيثِ لا تكونُ حَشْوًا.

ومنها: أنَّ ما قبلَ التاءِ لا يكونُ ساكنًا، إلا إن كانَ ألفًا، نحوُ: (أَرْطاة)، و(سِعْلاة).

---

(١) انظر: (الاشتقاق) له ٢٤٤.

(٢) بتمامه:

لِيُبْــكَ يزيــدُ ضــارعٌ لخصــومةٍ ... ومُخْتَــبِطٌ ممــا تُطِــيحُ الطــوائحُ

وهو من الطويل. انظر: الكتاب ١/ ٢٨٨ ومجاز القرآن ١/ ٣٤٩.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) انظر: (ليس في كلام العرب) لابن خالويه ١٤٢.

(٥) انظره في: ٦٢٣.

وذهبَ الكوفيون[1] إلى أنَّ التاءَ للتأنيثِ، والألفَ للتثنيةِ، نحوُ: (أُخْتان)، و(بِنْتان)، وزعمُوا أنَّ واحدَها: (كِلْت)، وأنشدُوا[2]:

فِــي كِلْــتِ رِجْلَيْهَــا سُــلَامَى وَاحِــدَه

واحتَجُّوا بإعرابِها... مع الضمير.

وأمَّا البصريون[3] فيرونها[4] كلمةً مفردةً دالَّةً على التثنيةِ، كما أنَّ (كُلًّا) تدل على الجَمْعِ، واحتَجُّوا بمجيءِ خبرِها مفردًا، نحوُ: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ﴾[5]، وكذا أخبرُوا عن (كِلَا) بالمفردِ، قالَ جَرِيرٌ[6]:

كِــلَا يَــوْمَيْ أُمَامَــةَ يَــوْمُ صَــدٌّ وَإِنْ لَــــمْ نَأْتِهَــــا إِلَّا لِمَامَــــا

واختَلفُوا في التاءِ:

فقيلَ: عوضٌ مِن لامِ الفِعلِ المحذوفةِ، على المعاقَبةِ، لا على البَدَلِ، كما عاقَبت همزةُ (اسمٍ)، و(ابنٍ) اللامَ، والياءُ في (زَنَادِيق) التاءَ.

وقيلَ: إنَّها بدلٌ مِن الواوِ، كإبدالِهم في: (تُرَاثٍ)، و(تُجَاهٍ)، وأصلُها: (كِلْوى).

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٤٢.

(٢) البيت لأبي الدهماء، وهو من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٤٢ وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٩٤.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٣٦٣.

(٤) في المخطوطة مضبوطة بضم الياء.

(٥) الكهف ٣٣.

(٦) البيت من الوافر. انظر: الديوان ٣/ ٧٧٨ والإنصاف ٢/ ٣٦٣.

و[على][1] هذا تقولُ في النَّسبِ: (كِلْتَويٌّ)، و(كِلْتِيٌّ)، على لغتَي: (حُبْليٌّ)، و(حُبْلَويٌّ)، ومَن جعلَها معاقِبةً لا بدلًا قالَ: (كِلَويٌّ)، كما يقولُ في (اسمٍ): (سِمَويٌّ)، ومَن قالَ: (اسْميٌّ) قالَ: (كِلْتَويٌّ)، و(كِلْتِيٌّ).

هذا ملخَّصٌ مِن (الاقْتِضابِ)[2] لأبي محمَّدِ بنِ السِّيدِ رحمَه اللهُ تعالَى.

وإن يكــن يَرْبَــعُ ذا ثــانٍ سَــكن فقَلْبُهــا واوًا وحــذْفُها حَسَــن

لشـبهها الملحِــقِ والأصــلِي مــا لهــا وللأصــلي قَلْــب يُعْتَمــا[3]

تلخيصُ الأمرِ: أنَّ الألفَ الثالثةَ ليسَ لك فيها إلا إقرارُها، وقلبُها واوًا، ولا يُتَصَوَّرُ أن تكونَ إلا أصليةً، والخامسةَ ليسَ لك إلا حذفُها، أصليةً كانت، كـ: (مستدعا)[4]، أو زائدةً للتأنيثِ، كـ: (حبارا)، أو لغيرِه، كـ: (قبعثرا)، أو رابعةً، فإن تحرَّكَ ثاني ما هي فيه فالحذفُ، نحوُ: (جَمَزى)، كالخامسةِ، وإن سكنَ جازَ الحذفُ والإثباتُ، سواءٌ الأصليةُ، كـ: (مَلْهى)، أو الملحقةُ، كـ: (أَرْطى)، أو التي للتأنيثِ، كـ: (حُبْلى)، لكنَّ الحذفَ في التي للتأنيثِ أرجحُ، ويليها حذفُ المنقلبةِ عن أصلٍ.

والألــف الحــائز[5] أربعــا أزِلْ كـذاك يـا المنقـوص خامِسًـا عُـزِل

[(خامِسًا)]: وإن كانت ثالثةً قُلِبَت لا غيرُ، أو رابعةً، كـ: (قاضي)، جازَ فيه

(١) زيادة لا بد منها.

(٢) انظره في: ٢/ ٣٤٣ وما بعدها.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) هذه و(حبارا) و(قبعثرا) كتبهن ابن هشام بألف قائمة.

(٥) في المخطوطة حاء بلا نقطة، وكذلك هي دون علامة إهمال؛ فاحتملت أنها حاء أو خاء.

وجهان: القَلْبُ والحَذْفُ.

[والحــذفُ في اليــا رابعًــا أَحَــقُّ مِــنْ قلــبٍ، وحَـتْمٌ قلـبُ ثالـثٍ يَعِـنْ][1]

وأول ذا القلـــب انفتاحـــا وفَعِـــل وفعـــل عينهمـــا افـــتح وفعـــل

قالَ الحَرِيريُّ في (الدُّرَّةِ)[2]: ويقولونَ في الثيابِ المنسوبةِ إلى مَلِكِ الرومِ: «ثَوْبٌ مَلِكِيٌّ»، وصوابُهُ: «مَلَكِيٌّ»، كما يُقالُ في (نَمِرٍ): (نَمَرِيٌّ)؛ لأنَّهم لو أقرُّوا الكسرةَ لغَلَبَت الكسراتُ والياءاتُ على الكلمةِ، ولم يسلمْ منه إلا الحرفُ الأوَّلُ، وذلك في غايةِ الثقلِ، فخُفِّفَ بالفتحِ، وليسَ ذلك موجودًا في الرباعيِّ، نحوُ: (مَالِكِيٌّ)، و(عَامِرِيٌّ).

ع: لو مثَّلَ بـ: (تَغْلِبِيٍّ)، و(مَغْرِبِيٍّ)... كانَ أَحْسَنَ.

وقيـــل في المرمـــي مرمـــوي واختيـــر في اســـتعمالهم مرمـــيّ

[(مَرْمَوِيّ)]: بحذفِ الأُولَى، ثمَّ قَلْبِ الكسرةِ فتحةً، ثم الألفِ واوًا[3]، وهذا واجبٌ في الياءِ المسبوقةِ بحرفَين، كـ: (قُصَيٍّ)، و(عَلِيٍّ)، و(غَنِيٍّ)، وقد يُقالُ: (قُصَيِّيٌّ)، ولم يَتَعرَّض الشيخُ[4] لمسألةِ: (قُصَيٍّ) رَأْسًا هنا، وسيُعلَمُ مِن قولِه: **(وأَلْحَقوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيًا)**.

---

(١) البيت ليس في المخطوطة.

(٢) يعني به: (درة الغواص في أوهام الخواص). انظره في: ١١٢.

(٣) تكررت في المخطوطة: ثم الألف واوًا.

(٤) يعني به ابن مالك.

[(مَرْمَوِيّ)]: استثناءٌ مِن قولِه: (ومِثْلَه مما حَوَاه احْذِفْ)؛ فَرْقًا بينَ الزائدِ والأصليِّ.

ونحـو حـي فـتْحُ ثانيـه يجـب　　　　واردُده واوا إن يكـن عنـه قلِـب

ذَكَرَ ابنُ عُصْفُورٍ في (شَرْحِ الجُمَلِ)[1] أنَّ لغةَ العَرَبِ على النِّسبةِ إلى نحوِ: (حَيٍّ)، و(طَيٍّ) على لفظِه بلا تغييرٍ، وأنَّ الذي يُغَيِّرُه بما ذكرَه الشيخُ بعضُ العَرَبِ، وليسَ ما قالَه بظاهرٍ، [ولا][2] إِخالُه إلا غَلِطَ في النَّقْلِ.

وشذَّ: (حَيَيِّ)، بأربعِ ياءاتٍ، ولا يُقاسُ عليه، خلافًا لابن عُصْفُورٍ[3]، بل يقتضِي كلامُه أنَّ غيرَه قليلٌ، وهو الأكثرُ.

وعَلَمَ التثنيـة احـذفْ للنسـب　　　　ومثـلُ ذا في جمـعِ تصـحيحٍ وجـب

[(احْذِفْ للنَّسَب)]: إلا إذا سُمِّيَ به على لغةِ مَن يُبقِيه على ما كانَ عليه لو بَقِيَ مثنًّى، ومنه قولُه[4]:

أَلَا يَـا دِيَـارَ الحَـيِّ بِالسَّـبُعَانِ　　　　أَمَـلَّ عَلَيْهَـا بِـالبِلَى المَلَـوَانِ

سمَّوا موضعًا بـ: (سَبُعان)، وأبقَوه على ما كانَ عليه، وسُمِعَ منهم: (خَلِيلانِيّ)، في النسبةِ لِمَنْ سُمِّيَ: (خَلِيلان)، فنسبُوا على هذه اللغةِ بالإثباتِ.

---

(١) انظره في: ٢/ ٣١٧.

(٢) زيادة لا بد منها.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ٣١٧.

(٤) البيت لتميم بن أبي بن مقبل العجلاني، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢٣٧ والكتاب ٤/ ٢٥٩.

وثالِثٌ من نحو طيّبٍ حُذِف وشذّ طائِيٌ مَقُولًا بالألِف

وفَعَلِيٌّ في فَعِيلةَ التُزِم وفُعَلِيٌ في فُعَيْلَةٍ حُتِم

[(فَعِيلةَ)]: (حَنِيفَة).

[(فُعَيْلةٍ)]: (قُتَيبَة)، و(جُهَيْنَة).

قولُه: (وفُعَلي) إلى آخره: بخلافِ المجرَّدِ مِن التاءِ، كـ: (تَمِيم)، و(كُلَيْب)، و(سَدُوس)، وشذَّ: (ثَقَفيّ)، و(قُرَشيّ)، و(هُذَليّ).

عدمُ ذِكْرِ المصنِّفِ (فَعُولة)[1] يُوهِمُ أنَّه قائلٌ فيها بمذهبِ المبرِّدِ[2]، وعلى قولِ الجماعةِ لا بدَّ مِن استثناءِ المضعَّفِ والمعتلِّ العينِ.

قالَ أبو الفَتْحِ في (الخَصَائِصِ)[3]: ومَن قالَ في (شَنُوءَة): (شَنَئِيّ)[4]، فإنَّه لا يقولُ في (قَوُولة): (قَوَلِيّ)، ولا في (ضَرُورة): (ضَرَرِيّ)، كما أنَّه لا يقولُ في (شَدِيدة)، و(طَوِيلة): (شَدَدِيّ)، و(طَوَلِيّ)، فأمَّا (فَعَالة)، نحوُ: (جَرَادة)، فليسَ فيها إلا الإتمامُ، ولو كانت تُحذَفُ ألفُها لم يُقَل في (حَمَامة): (حَمَمِيّ)، ولا في (عَجَاجة): (عَجَجِيّ)، ولا في (حَوَالة): (حَوَلِيّ)؛ لِمَا تقدَّمَ، وكذلك: (سَبَابة)، لا يقولُ فيها: (سَبَبِيّ).

قالَ ابنُ جِنِّي في (الخَصَائِصِ)[5]: بابُ جوازِ القياسِ على ما يَقِلُّ، ورَفْضِه

---

(١) في المخطوطة: فُعُولة، وهو سهو.

(٢) ومذهب المبرد أن لا يحذف منها شيء، وما حذف فهو شاذ. انظر: الانتصار ٢٠٩.

(٣) انظره في: ١/ ١١٧ وما بعدها.

(٤) كتبها ابن هشام: شنائي.

(٥) انظره في: ١/ ١١٦ وما بعدها.

فيما هو أكثرُ منه، ثمَّ قالَ: فالأوَّلُ: قولُهم في (شَنُوءة): (شَنَئِيّ)، تقولُ أنت في القياسِ عليه في (رَكُوبة): (رَكَبِيّ)، وفي (حَلُوبة): (حَلَبِيّ)، وفي (قَتُوبة): (قَتَبِيّ).

قالَ أبو الحَسَنِ[1]: فإن قلتَ: فإنَّما جاءَ هذا في حرفٍ واحدٍ.

فإنَّه جميعُ ما جاءَ، والقياسُ قابِلُه، فلا غَرْوَ ولا مَلامَ أن تقيسَ على جميعِ ما جاءَ مع صحتِهِ في القياسِ، وذلك أنَّ (فَعُولة) كـ (فَعِيلة)؛ لأنَّ كلًّا منهما ثلاثيٌّ ثالثُه لينٌ، يجرِي مَجرَى صاحبِه، بدليلِ اجتماعِهِما رِدْفَيْنِ، بخلافِ الألفِ، إلى غيرِ ذلك، ولأنَّ في كلٍّ منهما تاءَ التأنيثِ، ولاصطحابِ (فَعِيل) و(فَعُول) في الموضعِ الواحدِ، نحوُ: (أَثِيم) و(أَثُوم)، و(رَحِيم) و(رَحُوم)، و(نَهِيّ عن الشيء) و(نَهُوّ).

وأمَّا ما هو أكثرُ مِن شيءٍ ولا يُقاسُ عليه؛ لأنَّه ليسَ على قياسٍ فقولُهم في (ثَقِيف): (ثَقَفِيّ)، وفي (قُرَيْش): (قُرَشِيّ)، وفي (سُلَيْم): (سُلَمِيّ)، فهذا، وإن كانَ أكثرَ مِن: (شَنَئِيّ)[2]، فإنَّه عندَ س[3] ضعيفٌ في القياسِ، فلا يُجِيزُ على هذا في (سَعِيد): (سَعَدِيّ)، ولا في (كَرِيم): (كَرَمِيّ).

وألحقوا معلَّ لامٍ عرِيا ... من المثالين بما التا أوليا

[(من المِثَالَيْنِ)]: نحوُ: (غَنِيّ)، و(قُصَيّ)، وكذا: (عَدُوّ) عندَ س[4]، فيقولُ: (عَدَوِيّ)، وخالفَه المبرِّدُ[5]، كما يُخالِفُه في (فَعُولة)، فيُتِمُّها.

---

(١) انظر: المحكم ٨/ ٨٩.

(٢) كتبها ابن هشام: شنائي.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٩.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٣٤٥.

(٥) انظر: الانتصار ٢٠٩.

وتممــــوا مـــا كـــان كالطَويلـــه وهكـــذا مـــا كـــان كالجليلـــه
وهمـــزُ ذِي مَـــدٍّ يُنَـــالُ في النَســـبْ مـــا كـــان في تثنيـــة لـــه انتسَـــبْ

وانسُـبْ لِصَـدْرِ جُملَـةٍ وصَـدْرِ مـا رُكِّـب مَزْجًـا ولِثـانٍ تَمَّمـا

إِضـــافةً مَبْـــدُوءَةً بـــابنٍ أَوَ اب أو مـا لـه التعريـفُ بالثـاني وجـب

ع: اعلَمْ أنَّ النَّسَبَ يَنقُلُ الاسمَ مِن الجمودِ إلى الصفةِ، والصفةُ وَجَبَ أن تكونَ مبيَّنةً، فمِن ثَمَّ إذا أردتَ النَّسَبَ إلى نحوِ: (ابنِ الزُّبَيْرِ)، و(أُمِّ كُرَاعٍ)، ممَّا المضافُ فيه غيرُ المضافِ إليه قلتَ: (زُبَيْريٌّ)، و(كُرَاعيٌّ)؛ لأنَّك لو نسبتَ إلى الأوَّلِ، وحذفتَ الثانيَ لم يحصُلْ بذلك تَمْييزٌ بينَ المنسوبِ إليه وغيرِه؛ لأنَّ (الابنَ) شائعٌ في كلِّ ابنٍ، وكذلك الأمرُ في الكُنى، نحوُ: (أبو محمَّدٍ)، و(أمّ كُلْثُوم).

وكانَ الحُكْمُ فيما المتضايفين[1] فيه ليسَ كلٌّ منهما لشخصٍ مِن المتضايفين أن يُنسَبَ للأوَّلِ، نحوُ: (امْرِئِ القَيْسِ)، و(عَبْدِ الدَّارِ)؛ لأنَّه لا يُرادُ بالأوَّلِ غيرُ الثاني، كما أنَّك تُريدُ ذلك في: (ابنِ الزُّبَيْرِ)؛ إذ لا إلباسَ، وإن كانَ في ذلك إلباسٌ هَجَرُوه، كـ: (عَبْدِ مَنَافٍ)، فقالُوا: (مَنَافيٌّ)؛ لكَثْرةِ المضافِ إليه (عَبْد).

وقد حملَتْهم إرادةُ الاختصاصِ والتعريفِ على أن بَنَوا اسمًا رباعيًّا مِن الحرفَين، ونسبُوا إليهما، فقالُوا: (عَبْشَميٌّ)، و(عَبْدَريٌّ)، و(عَبْقَسيٌّ)، وطريقُ هذا السماعُ؛ لأنَّ طريقَ اشتقاقِ[2] شيءٍ مِن شيئين إنَّما يجوزُ سُلُوكُه لوَاضِعِ اللُّغةِ؛ لأنَّه

---

(١) كذا بخط ابن هشام، والصواب رفعها.

(٢) في المخطوطة: اشتاق، وهو سهو.

تَصَرُّفٌ زائدٌ غيرُ مألوفٍ كثيرًا.

فإن قيلَ: الإلباسُ حاصلٌ في النسبةِ إلى: (ابنِ الزُّبَيْرِ)؛ لأنَّك إن قلتَ: (ابْنِيٌّ)؛ فقد بَطَلَ بما قلتَ، أو: (زُبَيْرِيٌّ)؛ فإنَّه يُوهِمُ الإضافةَ إلى (الزُّبَيْرِ)[1].

قلتُ: قد أجابُوا عنه مِن وجهَين:

الأوَّلُ: أنَّ ذلك شاعَ في النَّسبِ إلى (الأبِ)، فلا لَبْسَ.

الثاني: أنَّ اللَّبْسَ في النَّسبِ إلى الاسمِ الثاني أقلُّ مِن اللَّبْسِ في النَّسبِ إلى الأوَّلِ، وإذا كان اللَّبْسُ محذورًا، ولم يمكِنْ نَفْيُه بالكلِّيَّةِ، عُدِلَ إلى ما هو أقلُّ لَبْسًا.

فيما سِوَى هذا انسُبَنْ للأَوَّلِ ... ما لم يُخَفْ لَبْسٌ كعبدِ الأشْهلِ

مِثْلُ هذا لا يَحْسُنُ أن يُقالَ؛ لأنَّه قد تقدَّمَ شيءٌ ممَّا يُنسَبُ فيه للأوَّلِ، وهذا يُوهِمُ خِلافَه.

واجبُر بردِّ اللامِ ما مِنه حُذِف ... جوازًا ان لَم يكُ رَدُّه أُلِف

في جمعَي التصحيح أَو في التثنيه ... وحَقُّ مَجْبورٍ بهذي توفيه

وبِأَخٍ أُخْتًا وبابنٍ بنتا ... أَلحِقْ ويونُسٌ أبا[2] حذفَ التَا

وضاعِفِ الثانيَ من ثُنائي ... ثانيهِ ذُو لينٍ كلا ولائي

[(ذو لِينٍ، كـ: «لا»)]: أي: كـ: (لا)؛ فإنَّك تقولُ فيه: (لَائيٌّ)، وهذا ليسَ خاصًّا بالنَّسبِ، بل كلُّ ثنائيٍّ كانَ ثانيه لينًا وسُمِّي به فإنَّه يُضَعَّفُ وجوبًا، فإن سمِّيَ

(١) في المخطوطة: ابن الزبير، وهو سهو.

(٢) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة، وهو يقصد: أَبَى.

بثنائيٍّ ليسَ ثانيه لينًا فإنَّك لا تُضَعِّفه قبلَ النَّسبِ؛ لأنَّ الموجِبَ لتضعيفِ ذي اللِّينِ خَوْفُ ذهابِ حرفِه الثاني؛ لوجودِ التنوينِ، فيلتقي ساكنان، وأمَّا إذا نَسَبْتَ إليه، فإن شئتَ لم تُضَعِّفْ، ولا إشكالَ فيه، وإن شئتَ ضعَّفْتَ؛ لأنَّ النَّسبَ تصريفٌ، وحقُّ التَّصريفِ أن لا يدخُلَ في ثنائيٍّ، فإذا زِيدَ عليه صارَ ثلاثيًّا.

وفي كتابِ (العَيْنِ)[1]: أنَّك إذا سمَّيتَ رجلًا بـ: (قَدْ) شدَّدتَ الدَّالَ.

قالَ أبو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ[2]: وهو غَلَطٌ، قال: وسمعتُ أبا إسْحاقَ[3] يقولُ: ليسَ هذا مِن كلامِ الخَلِيلِ، وإنَّما هو زيادةٌ في الكتابِ، وقَوْلُ الخَلِيلِ[4] أن تقولَ: «هذا قَدٌ قَدْ جاءَ».

ع: إعرابُ ثنائيِّ الأصلِ فيه نَظَرٌ، بخلافِ: (يَدٍ)، و(دَمٍ)، وحقُّ هذا عندي الحكايةُ.

وإن يكن كشِيَةٍ ما الفا عَدِم ... فجبْرَه وفتحَ عينه التَزِم

والواحدَ اذكر ناسِبًا للجَمْعِ ... ما لم يُشابِهْ واحدا بالوضْعِ

[(والواحدَ اذكُرْ ناسِبًا للجَمْعِ)]: ع: لأنَّك إذا قلتَ: (مَسَاجِدِيٌّ) فالغرضُ نسبةُ الشخصِ إلى: (مَسْجِدٍ)، وذلك حاصلٌ بقولِك: (مَسْجِدِيٌّ)، أي: مُلازِمٌ للمسجِدِ ونحوِ ذلك، ولا يُحتاجُ في هذا إلى الجمعِ، وهو أخفُّ.

---

(١) انظره في: ١/ ٥٠.

(٢) انظر: (عمدة الكتاب) له ٨٦.

(٣) يقصد به الزجاج. انظر: (ما ينصرف وما لا ينصرف) له ٨٨.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٢٦٦.

وأيضًا فإنَّه يقعُ صفةً للمفردِ، فيَتَخالَفُ اللَّفظان، كذا قالَ بعضُهم، وليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ (مَسَاجِديًّا) مفردٌ لا جمعٌ، نَعَمْ، لَفْظُ الجمعِ وَقَعَ في أثناءِ المفردِ، فيمكنُ أن يُقالَ: تُرِكَ؛ لِمُنافَرَتِه لَفْظَ الموصوفِ.

فأمَّا قولُ عَوَامِّ الفقهاءِ: (فَرَائِضيٌّ)؛ فلَحْنٌ، بل تردُّه إلى: (فَرِيضة)، وتعملُ ما عَمِلتَ في: (حَنِيفة)، وكذا تقولُ: (صَحَفي) ـ في النسبةِ إلى: (الصُّحُف) ـ بفتحِ الصادِ، كما تقولُ إذا نسبتَ إلى: (صَحِيفة)، وخَلْقٌ كثيرٌ يقولُون: (صُحُفِيٌّ)، بالضمِّ، وهو لَحْنٌ فاحِشٌ.

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[1] في: ﴿رُهْبانية﴾[2]: إنَّها كأنَّها نسبةٌ إلى: (الرُّهبانِ)[3]، وهو جمعُ: (راهِبٍ)، كـ: (راكِبٍ) و(رُكبان). انتهى.

الأَوْلَى أن يكونَ منسوبًا إلى: (رُهْبان)، وغُيِّرَ[4]؛ لأنَّ النَّسبَ بابُ تَغْيِيرٍ، ولو كانَ منسوبًا إلى: (رُهْبان) الجمعِ لرُدَّ إلى مفردِه، فكان يُقالُ: (راهِبِيَّة)، إلا إن كانَ قد صارَ كالعَلَمِ؛ فإنَّه لا يُغَيَّرُ، كـ: (الأَنْصارِ).

ومع فاعِلٍ وفَعّالٍ فَعِلْ ... في نَسَبٍ أَغْنَى عن اليا[5] فقُبِلْ

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٤٨١.

(٢) الحديد ٢٧، وهي قراءة مبشر بن عبيد، وفي المخطوطة: رَهبانية، وهو سهو، والتصويب من (الكشاف) ٤/ ٤٨١ و(شواذ القراءات) للكرماني ٤٦٥..

(٣) في المخطوطة: الرَهبان، وهو سهو، وقد سبق التنبيه عليه في الحاشية السابقة.

(٤) سبق التنبيه على السهو الواقع، فهو إذن لا تغيير فيه.

(٥) في المخطوطة: التا، وهو سهو.

وغيــــرُ مــــا أشـــــلَفتُه مقـــــررا على الــذي يُنقــل منــه اقتَصِـــرا

❁ ❁ ❁

الوَقْفُ

تنوينـــا اثـــر فـــتْحٍ اجعـــل ألفـــا وقْفـــا وتِلْـــوَ غيـــر فـــتح احـــذِفا

[(تنوينًا اثرَ فَتْحٍ)]: لم يَستَثْنِ مِن ذلك المعتلَّ بالألفِ، وهو جارٍ على قولِ س[1].

والحاصلُ: أنَّ المقصورَ المنوَّنَ يُوقَفُ عليه بالألفِ إجماعًا في الأحوالِ كلِّها، واختُلف فيها، فعندَ س[2] أنَّها في النَّصبِ مبدلةٌ مِن التنوينِ، وفي غيرِه مِن حرفٍ أصليٍّ أو ملحقٍ أو غيرُ مبدلةٍ كما هي عليه، المازنيُّ[3]: في الجميعِ بدلٌ مِن التنوينِ، الكِسَائيُّ[4]: في الجميعِ بدلٌ مِن الأصليِّ أو زائدةٌ، وكذا التقييدُ في قَوْلِ المازنيِّ.

احتجَّ الكِسَائيُّ بقراءةِ بعضِهم: ﴿سَمِعْنَا فَتًى﴾[5] بالإمالةِ.

ابنُ بَابَشَاذَ[6]: لا دليلَ فيه؛ لأنَّ هذا ليسَ موضعَ وَقْفٍ، فهي قراءةٌ شاذةٌ، والعربُ تُشَبِّهُ الأصليَّ بالزائدِ، والزائدَ بالأصليِّ.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٠٩.

(٢) انظر: السابق.

(٣) انظر: (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي ٤/ ٢٥٦. (ط. دار الكتب العلمية).

(٤) انظر: السابق.

(٥) الأنبياء ٦٠، وهي قراءة الكسائي. انظر: جامع البيان ٢/ ٧٥٦.

(٦) انظر: (شرح الجمل) له ٥٣٨.

قالَ: وفائدةُ هذا الخلافِ تظهرُ في القوافي، وعليه تأتي الإلزاماتُ.

واحذف لوقف في سوى اضطرار صلةَ غير الفتح في الإضمار

وأَشْبَهَتْ إِذًا مُنَوَّنًا نُصِبْ فألفًا في الوقفِ نونُها قُلِبْ

وحذفُ يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصبَ اوْلى من ثبوتٍ فاعلما

قولُه: («يا» المنقوصِ) احترازٌ مِن ياءِ غيرِه؛ لأنَّها لا تُحذَفُ، فأمَّا(1):

.... وَبَعْضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِ

فإنَّ ذلك جازَ؛ لأَجْلِ القوافي، وأمَّا: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾(2)؛ فلأنَّ الفاصلةَ كالقافيةِ، أَلَا تَرَى أنَّ قولَه تعالَى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾(3)، و: ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾(4)، و: ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾(5) جازَ مِن حيث جازَ(6):

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَا ....

---

(1) سبق تخريجه.

(2) الفجر ٤.

(3) الأحزاب ١٠.

(4) الأحزاب ٦٦.

(5) الأحزاب ٦٧.

(6) بتمامه:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَا وقُولِي إنْ أصبتُ لقد أصابا

والبيت لجرير، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٣/ ٨١٣ والكتاب ٤/ ٢٠٥.

قالَ الجُرْجانيُّ(١): وعلى ذلك حُمِل قراءةُ مَن قرأ(٢): ﴿قَوَارِيرًا﴾(٣)، كأنه يجعل التنوين فيه بمنزلته في قولهم:

.... العِتَابَنْ

و:

.... أَصَابَنْ

انتهى.

قلتُ: فهذا يَدَّعِي أنَّ هذا باقٍ على صَرْفِه، وأنَّ تنوينَه للترنُّمِ لا للصَّرْفِ، وعلى هذا يكون المقتضي له إرادةَ الترنُّم مع قَصْدِ التَّوافُقِ.

وأمَّا... إذا كانت ضميرًا، نحوُ(٤):

.... وَبِإِذْنِ اللهِ رَيْثِي وَعَجَلْ

وقولِ الأعْشى(٥):

وَمِنْ شَانِئٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ ... إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنْ

(١) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) له ١/ ٢٧٦.

(٢) وهذه قراءة نافع والكسائي ورواية أبي بكر عن عاصم. انظر: السبعة ٦٦٣ وما بعدها.

(٣) الإنسان ١٥ و١٦.

(٤) بتمامه:

إنَّ تقوى ربِّنا خيرُ نَفَلْ ... وَبِإِذْنِ اللهِ رَيْثِي وَعَجَلْ

والبيت للبيد بن ربيعة، وهو من الرمل. انظر: الديوان ١٧٤ ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ٣٩٩.

(٥) البيت من المتقارب. انظر: الديوان ١٩ والكتاب ٤/ ١٨٧.

وقراءةِ أبي عَمْرٍو[1]: ﴿أَكْرَمَنْ﴾[2]، و: ﴿أَهَـٰنَنْ﴾[3]؛ فإنَّ ذلك كلَّه جارٍ على لغةِ مَن قالَ: (غلامِ)، بالحركةِ، فإذا وقفَ سكَّنَ بلا شكٍّ.

قولُه في المنقوصِ: (ذي التنوين): خَرَجَ: المعرَّفُ بالأداةِ، وخَرَجَ أيضًا: المنادَى، وهذا قولُ الخَلِيلِ[4] في المنادَى، تقولُ: «يا قاضِي»، بإزالةِ الضَّمةِ؛ استثقالًا، وسُكُونِ الياء ثابتةً؛ إذ لا مُوجِبَ لحَذْفِ الياءِ؛ إذ لا تَنْوِينَ في المنادَى، وقالَ يُونُسُ[5] بالحَذْفِ: «يا قاضْ»؛ لأنَّ النداءَ دخلَ على اسمٍ مُعرَبٍ، فبقيَ على حَذْفِ حركتِه ويائِه.

ع: وقياسُ الخِلافِ أَنْ يَجريَ في المقصورِ، نحوُ: «يا فتًى»؛ هل يُنَوَّنُ وصلًا أم لا؟ فإنَّ الخلافَ هناك في النطقِ بها وصلًا، كما ذكرنا.

وغيرُ[6] ذي التنوين بالعكس وفي ... نحو مُرٍ لزومُ ردِّ اليا اقتُفِي

وغيرَ ها التأنيثِ من محرك ... سكنه أو قِفْ رائم التحرك

أو أشمم الضمة أو قِفْ مضعِفا ... ما ليس همزا أو عليلا إن قفى[7]

[(ما ليس همزًا)]: قالَ عبدُ القاهِرِ[8]: لأنَّهم قد رفضُوا ذلك في أَصْلِ التركيبِ.

---

(١) انظر: السبعة ٦٨٤ وما بعدها.

(٢) الفجر ١٥.

(٣) الفجر ١٦.

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ١٨٤.

(٥) انظر: السابق.

(٦) في المخطوطة: وحذف، وهو سهو.

(٧) كذا بخط ابن هشام.

(٨) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) له ١/ ٢٧٩.

يعني: فلا يُستعمَلُ في الوقفِ.

قالَ: أَلَا ترى أنَّ بابَ «رَدَدت» ـ يعني: المضاعفَ المتصلَ حرفاه، الذي فيه أصلان مِن وادٍ واحدٍ ـ لم يأتِ فيها، وأمَّا نحوُ: (سَأَّلٍ)، و(رَأَّسٍ) فتضعيفٌ جاءَ في العَيْنِ، وليسَ حرفا التضعيفِ عينًا ولامًا، فيكونَ التركيبُ على تضعيفِ الهمزةِ، كيف والأصلُ: «سَأَلَ»، و: «رَأَسَ».

محركـــا أو حركـــاتٍ انقُـــلا لســاكن تحريكُـــه لَـــن يُحْظَـــلا

[(أو حركاتٍ انْقُلا لساكنٍ)]: قالَ أبو الفَتْحِ[1] ـ رحمَه اللهُ ـ: إنَّما نقلُوا في مثلِ: «هذا بَكُر»؛ لأمرَين:

أحدُهما: الشُّحُّ على حركةِ الإعرابِ أن يستهلكَها الوقفُ.

والثاني: الاستراحةُ مِن اجتماعِ ساكنين.

[(أو حركاتٍ انْقُلا لساكنٍ)]: إذا تجاورَ ساكنٌ ومتحرِّكٌ جازَ إجراءُ حُكْمِ كلٍّ منهما على الآخَرِ، فيُعطى المتحرِّكُ ما يُعطاه لو سَكَنَ، والساكنُ ما يُعطاه لو تحرَّكَ، وعلى ذلك خَرَّج أبو الفَتْحِ[2]:

لَحَـــبَّ المُوقِـــدَانِ إِلَـــيَّ مُؤْسَـــى ....

(١) انظر: (المحتسب) له ٢/ ١٤٩.

(٢) بتمامه:

لَحَـــبَّ المُوقِـــدَانِ إِلَـــيَّ مُؤْسَـــى وجَعْـــدةُ لَـــو أضـــاءَهما الوقـــودُ

والبيت لجرير، وهو من الوافر. انظر: الديوان ١/ ٢٨٨ والزاهر ١/ ٤١.

فقالَ: إنَّهم هَمَزُوه كما هَمَزوا: ﴿وُقِّتَتْ﴾[1]؛ لأنَّ الضمةَ كأنها على الواوِ، وكذا: (البَأْز)، في: (البَاْز)، على ما حكاه اللِّحْيانيُّ[2]؛ لأنَّ فتحةَ الباءِ كأنَّها على الألفِ، والألفُ إذا تحرَّكَت هُمِزَت.

والذي يدلُّ على أنَّهم يجعلُون حُكْمَ كلٍّ مِن المتجاورين للآخَرِ قولُهم في الوقفِ: «هذا بَكُر»، و«مررتُ ببَكِر»، قالَه في (المحتَسَبِ)[3] وغيرِه[4].

[(يُحْظَلَا)]: «حظل» بالظاءِ أختِ الطاءِ، ويوجَدُ بخطِّ بعضِ الناسِ ـ هو ابنُ النَّحَّاس ـ بصادٍ، وليسَ بجيِّدٍ.

ونقــل فــتح في ســوى المهمــوز لا　　يــــراه بصــــري وكــــوف نَقَـــلا

والنقــــل إن بعــــدم نظيــــر ممتنــــع　　وذاك في المهمــــوز لــــيس يمتَنــــع

فَرْعٌ: قالَ عبدُ القاهرِ[5]: وإن كانَ ما قبلَ الهاءِ متحرِّكًا فلا وجهَ للنَّقلِ؛ لأنَّ الذي قبلَ الهاءِ أحقُّ بحركةِ نفسِه، وقد يُنقَلُ؛ تشبيهًا بما سكنَ قبلَ الهاءِ، أنشدَ شَيْخُنا[6]:

مَــنْ يَــدْخُلِ الكَـــلَّاءَ يَقْمَـــزْ بَصَــرُهْ

---

(١) المرسلات ١١، وهذه قراءة ابن مسعود وأبي عمرو. انظر: السبعة ٦٦٦.

(٢) انظر: المحكم ٢/ ١٧٧.

(٣) انظره في: ١/ ٤٧ وما بعدها.

(٤) انظر: (الخصائص) له ٢/ ١٧٧.

(٥) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) له ١/ ٣٢١.

(٦) يعني به الجرجانيُّ: أبو الحسين الفارسي، ابن أخت أبي علي الفارسي، والأبيات من مشطور الرجز.

وَيَلْـــقَ بِـــالكَلَّاءِ عَبْـــدًا يَقْمُـــرُهْ

إِذَا رَجَـــا مِنْـــهُ الوَفَـــاءَ خَسِـــرُهْ

الأصلُ: «خَسِرَهُ»، ثمَّ نقلَ؛ تشبيهًا بـ[1]:

.... أَضْـــــــــرِبُهْ

وقد غَلَبَ هذا على ألسنةِ العوامِّ، وليسَ بالأعْرَفِ في كلامِ العَرَبِ.

ع: الكَلَّاءُ صـ[2].

في الوقف [تا] تأنيثِ الاسم هاً جُعِل إن لـم يكـن بسـاكنٍ صَـحَّ وُصِـلْ

وقَـلَّ ذا في جمـع تصـحيح وَمَـا ضـاها[3] وغيـر ذيـن بـالعكس انتمـى

مِن (الحُجَّةِ)[4]: حكَى س[5]: «طَلْحَت»، وأنشدَ أبو الحَسَنِ[6]:

---

(١) تمامه مع ما قبله:

عَجِبْـــتُ وَالـــدَّهْرُ كَثِيـــرٌ عَجَبُـــهْ

مِـــنْ عَنَـــزِيٍّ سَـــبَّنِي لَـــمْ أَضْـــرِبُهْ

والبيتان لزياد الأعجم، وهما من مشطور الرجز. انظر: الديوان ٤٥ والكتاب ٤/ ١٨٠.

(٢) الرمز هذا (صـ) يسمى بعلامة التضبيب، ويكتبه النُّساخ للدلالة على الشك في الكلمة المضبَّبة، وأنها وجدت في الأصل المنقول منه هكذا.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) انظره في: ٢/ ٣٠٠ وما بعدها.

(٥) قد حكاه سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش. انظر: الكتاب ٤/ ١٦٧.

(٦) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٢٩٥، والأبيات لسؤر الذئب، وهي من مشطور الرجز. انظر: جمهرة اللغة ٢/ ١١٣٥ والمحتسب ٢/ ٩٢.

مَـا بَـالُ عَـيْنٍ عَـنْ كَرَاهَـا قَـدْ جَفَـتْ
مُسِـيلةً تسـيل ظ[1] لَمَّـا عَرَفَـتْ
دَارًا لِسَـلْمَى بَعْـدَ حَـوْلٍ قَـدْ عَفَـتْ
بَـلْ جَـوْزَ[2] تَيْهَـاءَ كَظَهْـرِ الحَجَفَـتْ

ويمكنُ أن يكون مِنه وَقْفُ حَمْزةَ[3] على: ﴿مَرْضَاتِ﴾[4] بالتاءِ، ويجوزُ أن يكونَ لَمَّا كانَ المضافُ إليه مقدَّرًا أثبتَ التاءَ، كما يُثبِتُه في الوَصْلِ؛ ليُعلَمَ أنَّ المضافَ إليه مُرادٌ، كما أَشَمَّ مَن أَشَمَّ الحرفَ المضمومَ؛ ليُعلَمَ أنَّه في الوَصْلِ مضمومٌ، وكما شدَّدَ مَن شدَّد: «فَرَجّ»؛ ليُعلَمَ أنَّه في الوَصْلِ محرَّكٌ، وكما حرَّكَ مَن قالَ[5]:

.... النَّقُـــــــرْ

ليُعلَمَ أنَّه في الوَصْلِ مضمومٌ، وكَسَرَ مَن قالَ[6]:

---

(١) العلامة (ظ) في عرف النُّساخ تعني الشكَّ في الكلمة، وصوابه الشعر في المصادر: مُسْبِلَةً تَسْتَنُّ.

(٢) كذا ضبطها ابن هشام بالنصب، وهي حينئذ معطوفة بـ(بل)، ويرويه النحاة بالجر أيضًا، وتكون (بل) محذوفة معها (رُبَّ).

(٣) انظر: السبعة ١٨٠.

(٤) البقرة ٢٠٧ وغيرها.

(٥) بتمامه:

أَنَـا ابْـنُ مَاوِيَّـةَ إِذْ جَـدَّ النَّقُـرْ

والبيت لبعض السعديين، وهو من مشطور الرجز. انظر: الكتاب ٤/ ١٧٣ والكامل ٢/ ٦٩٣.

(٦) تمامه مع ما قبله: =

...... اضْــــــطِفَافًا بِالرِّجِــــــلْ

ليُعلَمَ أنَّه في الوصلِ مكسورٌ، وكما أنَّ مَن قالَ[1]:

اِزْهَــنْ بَنِيــكَ عَــنْهُمُ وارهــن[2] بَنِــيْ

خفَّفَ؛ للوَقْفِ، كما قيلَ[3]:

.... مِــــنْ سُـــــرٌّ وَضُــــرْ

ولولا نيَّةُ المضافِ إليه لَأَتَى بالنونِ.

وقف بها السكت على الفعل المُعَلّْ[4] بحــذف آخــر كــأعط مــن سَــأَل

ولــيس حتمًــا في ســوى مــا كــع أو كيــع مجزومــا فــراع مــا رَعَــوا

ومـا في الاسـتفهام إن جـرت حـذف ألفهــا وأولهــا الهــا إن تقــف

= عَلَّمَنَـــا أَخوالُنَـــا بنـــو عِجِـــلْ

الشَّـــغْزَبِيَّ واصـــطفافًا بالرِّجِـــلْ

والبيتان من مشطور الرجز. انظر: النوادر لأبي زيد ٢٠٥ والصحاح ٢/ ٤٥٨.

(١) البيت من مشطور الرجز. انظر: القوافي للأخفش ١٢ والمحتسب ١/ ١٠٨.

(٢) في مصادر البيت: أَزْهَنْ.

(٣) بتمامه:

فِفِـــدَاءٌ لبنـــي قـــيسٍ علـــى مـــا أصـــاب النـــاسَ مـــن سُـــرٌّ وضُـــرْ

والبيت لطرفة بن العبد، وهو من الرمل. انظر: الديوان ٧٩ والمحتسب ١/ ٣٤٢.

(٤) في المخطوطة: المعَلّ، وهو سهو.

قولُه: (و«ما» في الاستفهام) البيتَ: ومِن ثَمَّ رُدَّ على مَن قالَ[1] في: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[2]: إنَّ (ما) اسمٌ للاستفهامِ، أي: «بأيِّ رحمةٍ لِنْتَ لهم؟»، وقالَ ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ: إنَّها نكرةٌ، أي: «بشيءٍ رحمةٍ»، و(رحمة) بدلٌ، وقالَ س[3] والجمهورُ: زائدةٌ، مثلُها في: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾[4]، لكنَّها غير كافَّةٍ.

[(وأَوْلِها الها إنْ تَقِفْ)]: لئلا تجمعَ عليها حَذْفَ الحرفِ والحركةِ.

قالَ بعضُهم: كانَ ينبغي وجوبُ الهاءِ في نحوِ: «بِمَهْ؟»، و: «لِمَهْ؟»، كما في: «عِهْ»، و: «قِهْ».

وأُجِيبَ: بأنَّ حَرْفَ الجرِّ الداخلَ عليه أُجرِيَ مُجرَى بعضِ (ما)؛ لِتَأَكُّدِ الاتصالِ.

فاعتُرِضَ: بأنَّه لا يبلغُ درجةَ حرفِ المضارعةِ، كـ: «يَعِ»، وأنت تُوجِبُ فيه ذلك.

وأُجِيبَ: بأنَّه أشدُّ منها اتصالًا؛ لأنَّ حرفَ المضارعةِ يُحذَفُ للأمرِ.

قيلَ: وحرفُ الجرِّ لا يُلازِمُ (ما).

قيلَ: بَلَى، يُلازِمُها إذا حُذِفَت ألفُها.

قيلَ: لا يُلازِمُها أيضًا إذا حُذِفَت ألفُها، بدليلِ: «مَجِيءَ مَ جئتَ؟»، وغيرِه.

قيلَ: لا سؤالَ على ذاك؛ لأنَّه حينئذٍ مثلُ: «عِهْ»، و: «قِهْ»، وإنَّما السؤالُ بينَ

---

(١) هو الفخر الرازي، وقد صرح به ابن هشام في حاشيته الأولى الكبرى. انظر: (مفاتيح الغيب) للرازي ٩/ ٤٠٦.

(٢) آل عمران ١٥٩.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٧٦ و٤/ ٢٢١.

(٤) هود ١٢.

«لِمَهْ؟»، و: «لم يَعِهْ»، هذا هو المشكِلُ.

[(وأَوْلِها الها إنْ تَقِفْ)]: ومِن النحويين مَن يقفُ بالألفِ، ويردُّه إلى أصلِه، ومنهم مَن يقفُ بالسكونِ، فيقولُ: «لِمْ؟»، وقد جاءَ في شِعْرٍ شاذٍّ.

ومِن الغريبِ أنَّ الكِسائيَّ حكَى حَذْفَ ألِفِها عن ناسٍ مِن بني كِنانةَ، وإن لم تتَّصِل بحرفٍ، فيقولون: «مَصَنَعْتَ؟».

وأمَّا (ما) في الخبرِ فلا تُحذَفُ ألفُها إلا لالتقاءِ الساكنين خاصةً، فتُحذَفُ لفظًا لا خطًّا، سواءٌ جُرَّتْ أو لم تُجَرَّ.

و... يجيزُ الوجهين مع حرفِ الجرِّ، إلا مع «شئت»، فلا يجيزُ إلا الحذفَ؛ لأنَّه صيَّره مسموعًا، وحكى محمَّدُ بنُ سَعْدانَ ـ وهو ممَّن لا يُدفَعُ صِدقُه وأمانتُه ـ: «خُذْه بما شئت»[1]، قالَ: إذا كانت (ما) في طريقِ (الذي) فالتمامُ لا غيرُ، وخالفَه الفَرَّاءُ، فقالَ: «ادعُ بِمَ شئت»، و: «خُذْه بِمَ شئتَ». مِن (حَوَاشي الشَّلَوْبِينِ)[2]، رحمَه اللهُ تعالَى.

في (الأَوْسَطِ) عن قومٍ مِن العربِ: «سَلْ عَمَّ شئت»، وأنَّ أبا زَيْدٍ[3] قالَ: كثيرٌ مِن العربِ يقولون: «سَلْ عَمَّ شئت»؛ لكثرةِ استعمالِهم إيَّاه. مِن الخَضْراويِّ.

وليس حتمًا في سوى ما انخفضا ... باسم كقولك اقتضاء م اقتضى

ووصلها بغير تحريك بنا ... أديم شذ في المدام استُحْسِنَا

---

(١) في المخطوطة: شيب، وهو سهو.

(٢) حواشيه على المفصل. انظره في: ٤٩٣.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٥١ و٢/ ١٠٣٠.

[(تحريكِ بِنَا أُدِيمَ)]: وتلحقُ أيضًا نحو: (هاهُنَاه)، و: (هؤلاه)؛ لخفاءِ الألفِ، وهي تزدادُ بالوقفِ خفاءً، فأرادُوا توفيرَ المدِّ ـ كما يأتي ـ لتوفيرِ الحركةِ، ومِن ثَمَّ التُزِمَت في النُّدْبةِ.

وقد يُفهَمُ مِن كلامِ المصنِّفِ أنَّها لا تلحقُ الساكنَ، وكلُّ ذلك يَرُدُّه.

[(في المُدَام استُحْسِنا)]:

إِذَا مَا تَرَعْرَعَ فِينَا الغُلَامُ ... فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَهْ[(١)]

قولُه: (في المُدَام استُحْسِنا): وعلَّةُ ذلك أنَّ الذي بناؤه دائمٌ لا يُضافُ، فلا تُوهِمُ هاءُ السكتِ فيه الإضافةَ، بخلافِ المعرَبِ والمبنيِّ الذي عَرَضَ له البناءُ، وهو خمسةٌ: اثنان عَرَضَ لهما البناءُ على الفتحِ، وهما نحوُ: (خمسةَ عشرَ)، و: «لا رجلَ»، واثنان عَرَضَ لهما البناءُ على الضمِّ، نحوُ: «يا زيدُ»، و: ﴿مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[(٢)]، وواحدٌ عَرَضَ له البناءُ على الكسرِ، وهو المضافُ للياءِ، وليسَ مقصودًا هنا بالاحترازِ؛ لأنَّ الوقفَ على الياءِ لفظًا أو تقديرًا.

ويدلُّك على العلَّةِ المذكورةِ أنَّهم وقفُوا على نحوِ: (هؤلاه)، و: (هاهُنَاه) بالهاءِ؛ لتَبْيِينِ الألفِ، ولا يفعلُون ذلك في نحوِ: (حُبْلى)، و(أَعْلى)؛ لئلا يلتبسَ بالمضافِ إليه، وزادَ س[(٣)] أنَّ ألفَ المتمكِّنِ مقدَّرٌ فيها الإعرابُ، وهم لا يُدخِلُون هاءَ السكتِ على ما فيه حركةُ إعرابٍ.

---

(١) البيت لحسان بن ثابت، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ١/ ٥٢٠ والحيوان ٦/ ٤٣٧.

(٢) الروم ٤.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ١٦٥.

واعلَمْ أنَّ مفهومَ كلامِ المصنِّفِ أنَّها لا تُوصَلُ بساكنٍ مبنيٍّ، وهذا صحيحٌ إن كانَ غيرَ ألفٍ.

مسألةٌ: قولُ الشاعرِ[1]:

يَا رُبَّ يَوْمٍ لِيَ لَا أُظَلَّلُهْ[2]

أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهْ

مُشْكِلٌ؛ لأنَّ الهاءَ في: «مِنْ عَلُهْ» إمَّا اسمٌ ضميرٌ، فيجبُ إعرابُ (عَلُ)؛ لذِكرِ المضافِ إليه، وإنَّما يُبنَى إذا قُطِعَ عن الإضافةِ، أو حرفٌ للسَّكْتِ، فحركةُ الغاياتِ مشبَّهةٌ بحركةِ الإعرابِ، فلا تلحقُها الهاءُ.

والجوابُ: بأنَّها قسمٌ ثالثٌ غيرُهما، وذلك أنَّها بدلٌ مِن الواوِ التي في: (عُلْو)، وهي إحدى لغاتِها، كما أنَّ الهاءَ في: «يا هَنَاهُ»، مِن قولِه[3]:

وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا: يَا هَنَا ... هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرْ

بدلٌ مِن واو: (هَنُوك).

هذا جوابُ أبي محمَّدٍ بنِ الخَشَّابِ[4]، حكاه عنه ابنُ إيَازَ[5]، رحمَهما اللهُ تعالَى.

---

(١) البيتان لأبي ثروان، وهما من مشطور الرجز. انظر: جمهرة اللغة ٣/ ١٣١٨ وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٥.

(٢) في المخطوطة: اضلله.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ١٦٠ وتهذيب اللغة ٦/ ٢٣١.

(٤) في (شرح العَوْني) له، ولم يقف عليه أحد.

(٥) انظر: (شرح التعريف بضروري التصريف) له ٨٦ وما بعدها.

وربمـا أعطـي لفـظ الوصـل مـا للوقـف نثـرا وفشـا منتَظِمـا

خَرَّجَ ابنُ جِنِّي[1] قراءةَ الشَّعْبِيِّ[2]: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَا لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾[3] على أنَّ (ما) موصولةٌ، والجارَّ والمجرورَ صِلةٌ.

وكذا قال صاحبُ [(اللَّوَامِح)][4]، إلا أنَّه زادَ فيه شيئًا أشدَّ فسادًا[5] مِن جَعْلِ لام (كي) صِلةً، وهو أنَّ العائدَ محذوفٌ، وتقدير[ه]: «الذي هو لِيُطهِّركم به».

وخرَّجَه ح[6] على لغةِ مَن قالَ: «شربتُ مَا يا فتى»، بحذفِ الهمزةِ، وتنوينِ الميمِ.

قالَ: فيمكنُ أن يُخرَّجَ على هذا، إلا أنَّهم أجرَوا الوصلَ مُجرَى الوقفِ، فحذفُوا التنوينَ؛ لأنَّك إذا وقفتَ على: «شربتُ مَا»، قلتَ: «شربتُ مَاْ»، بحذفِ التنوينِ، وإبقاءِ [الألفِ، إمَّا][7] ألفُ الأصلِ التي هي بدلٌ مِن الواوِ التي هي عَيْنُ الكلمةِ، وإمَّا الألفُ التي هي بدلٌ مِن التنوينِ حالةَ النَّصبِ.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: (المحتسب) له ١/ ٢٧٤.

(٢) انظر: شواذ القراءات للكرماني ٢٠٣.

(٣) الأنفال ١١.

(٤) يقتضيها السياق، وهي في (البحر المحيط) ٥/ ٢٨٢، وصاحب (اللوامح): أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي، وقد سبق ذكره.

(٥) في المخطوطة: فلسدادا.

(٦) يعني به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٥/ ٢٨٢ وما بعدها.

(٧) يقتضيها السياق، وهي في (البحر المحيط) ٥/ ٢٨٢.

الإمالة

هي مصدرُ: أَمَلْتُ الشيءَ للشيءِ، إذا قرَّبته منه.

وهو بهذا المعنَى هنا؛ لأنَّ المرادَ بالإمالةِ تقريبُ الفتحةِ مِن الكسرةِ، والألفِ مِن الياءِ.

وفائدتُها: طلبُ المجانسةِ بينَ الصوتِ الناطقِ[1] بالألفِ وبالياءِ أو الحرفِ المكسورِ، كما أنَّهم لأجلِ تَوافُقِ الصوتَين قالُوا: (شَنْباء)، و: «مَنْ بك»، فلم يُبيِّنُوا النونَ التي هي الأصلُ في: (الشَّنَبِ)، و: (مَنْ)؛ لَمَّا أرادُوا أن يوفِّقُوا بينَ الصوتَين، ولم يستجيزُوا إدغامَ النونِ في الباءِ؛ من حيث كانَ مشابهًا لِمَا لم يدغَمْ في الباءِ، وهو الميمُ، وكذلك مَن قالَ: (صِرَاط)، و: (صُقْت)، و: (صَوِيق)، تَرَكَ الأصلَ؛ للمجانسةِ.

الأَلِفَ المبدَلَ مِن يَا في طرف أمِل كذا الواقعُ منه اليا خلف

[(الألفَ المبدَلَ)]: دخلَت ألفُ الإلحاقِ، والأصليةُ المبدلةُ مِن ياءٍ، نحوُ: (أَرْطى)، و(مِعْزى)، و(مَرْمى).

[(أَمِلْ)]: ع: يعني: إن شئتَ؛ لأنَّ أسبابَ الإمالةِ مُجَوِّزةٌ، لا مُوجِبةٌ؛ للإجماعِ على أنَّ التفخيمَ ليسَ لَحْنًا، وإنَّما ذكرتُ هذا؛ لأنَّ أبا عَلِيٍّ قالَ في (التَّكْمِلةِ)[2]: وللإمالةِ أسبابٌ توجِبُها، وليسَ مرادُه إلا: تقتَضِيها.

(١) رسمها في المخطوطة: التاطق، ولعلها كما أثبت. انظر: توجيه اللمع ٥٩٩ وما بعدها.

(٢) انظره في: ٥٣٧.

[(الواقع منه اليا خَلَف)]: يدخلُ فيه ألفُ التثنيةِ، وفي إمالتِها نَظَرٌ.

بل أقولُ: لا يدخلُ غيرَها؛ لقولِه: (دونَ مَزِيدِ).

أبو البَقَاءِ[1]: اختُلِفَ أيُّ السببين أقوى؟

فقيلَ: الياءُ؛ لأنَّها بزِنَة كسرتين.

وقيلَ: الكسرةُ؛ لأنَّ حركتَها ملفوظٌ بها، وهي في أسفلَ الفمِ.

وقيلَ: هما سواءٌ.

واعلَمْ أنَّهما قبلَ الألفِ أشدُّ اقتضاءً للإمالةِ منهما إذا تأخَّرا عنها؛ لأنَّك إذا أَمَلْتَ قبلَ وجودِ المقتضِي كانَ مُنافِرًا في الظاهرِ؛ لأنَّ شأنَ السببِ والعلَّةِ والمُقْتَضِي أن يتقدَّم. و[2].

دُون مزيـــدٍ أَو شـــذُوذ ولمـــا يـ(ـت)ـليه ها التأنيث ما الهاْ عدِما

وهكـــذا بَـــدَلُ عـــين الفعـــل إن يَـؤُلْ إلـى فِلـت كماضِـي خـف ودِن

[(كماضي: خَفْ، و: دِنْ)]: سواءٌ كانت عينُه واوًا أو ياءً، كما مثَّلَ، وهذا مِن بابِ معاملةِ المقدَّرِ معاملةَ المنطوقِ.

قَلَبُوا العَيْنَ إلى الألفِ، وإن كانَ تحرُّكُ ما قبلَها إنَّما وُجِدَ في الأصلِ، لكنَّ سُكُونَه عارضٌ؛ لأجلِ حرفِ المضارعةِ.

كـذاك تـالي اليـاءِ والفصـلَ اغتفَـر بحـــرف او مـــع هـــا كجيبهـــا أدر

---

(١) انظر: (شرح التكملة) له ٣٠٥.

(٢) لا تتمة في المخطوطة، والتكملة عند العكبري، فانظرها في: (شرح التكملة) له ٣٠٥.

كـــذاك مـــا يليـــه كســـر أو يلـــي تـاليَ كسـرٍ أو سُـكونٍ قـد ولـي

[(ما يليه كسرٌ)]: ع: تؤثِّرُ الكسرةُ ظاهرةً ومضمرةً، فالظاهرةُ ظاهرةٌ، والمضمرةُ إمَّا بالإدغامِ، كـ: (دَوَابّ)، أو بالوقفِ، كـ: (النَّاسِ) جَرًّا.

[(ما يليه كسرٌ)]: يَرِدُ: (رَجُلانِ)، وقد قيلَ: إنَّ عدمَ إمالتِه إجماعيةٌ.

كسـرا وفَصْـلُ الهـا كـلا فَصْـلٍ يُعَـدْ فَـدِرْهَماك مَـنْ يُملـه لـم يُصَـد

[(ف: دِرْهَمَاك)]: الإمالةُ هنا ضعيفةٌ؛ لأنَّ ألفَ التثنيةِ لا أصلَ لها، بالقَطْعِ.

ولَمَّا مثَّل أبو عَلِيٍّ في (التَّكمِلةِ)[1] بـ: (دِرْهَمانِ)؛ ليُمَالَ، قالَ أبو البَقَاءِ[2]: إمالتُه ضعيفةٌ مِن وجهَين:

بُعْدُ الكسرةِ مِن الألفِ.

وكَونُ الألفِ حرفَ إعرابٍ.

قالَ: وإنَّما ساغت الإمالةُ؛ لأنَّ هذه الألفَ تنقلبُ ياءً جرًّا ونصبًا، وقالَ العَبْديُّ[3]: لكسرةِ النونِ، وَرُدَّ: بأنَّك لا تُميلُ في نحوِ: (رَجُلانِ)، بالإجماعِ[4]، وأيضًا فكسرةُ النونِ عارضةٌ في الوصلِ، وليسَ مِن أسبابِ الإمالةِ ما هو كذلك.

ع: وما ذكرَه أبو البَقَاءِ مِن انقلابِ الألفِ ياءً مُقَوٍّ لسببِ الإمالةِ، لا سببٌ مؤثِّرٌ؛ بدليلِ عدمِ التأثيرِ إذا فُقِدَ، وهو نظيرُ العُجْمةِ في الثلاثيِّ المؤنَّثِ، قَوَّتْ حُكْمَه،

---

(١) انظره في: ٥٣٧.

(٢) انظر: (شرح التكملة) له ٣٠٨ وما بعدها.

(٣) انظر: المقتصد في شرح التكملة ٢/ ١١٤٧.

(٤) في المخطوطة: بالإجملاع، وهو سهو.

فأوجبَت مَنْعَ الصَّرْفِ، وإن كانَ ثانيه ساكنًا، ولم يلزَمْ مِن ذلك اعتبارُها عِلَّةً قائمةً في مثلِ: (نوحٍ)، و(لوطٍ)، بإجماعٍ مِن المحقِّقِين.

وحرف الاستعلا يَكُفُّ مظهرا ... من كسر او يا وكذا تكف رَا

للإمالةِ مانعٌ، كما أنَّ لها مُقتَضِيًا، فمُقتَضِيها تَقَدَّمَ، ومانعها[1] قد ذكرَه الآنَ، والمانعُ راجحٌ على السَّبَبِ في كلِّ العلومِ.

[(يَكُفُّ مُظْهَرا)]: ذَكَرَ في (التَّسْهِيلِ)[2] أنَّ بعضَهم لا يشترطُ الإظهارَ، وخالفَه.

إن كان ما يَكف بعدُ متَّصِل ... أو بعد حرف أو بحرفين فصِلْ

قولُه: (بَعْدُ) ظرفٌ لقولِه: (يَكُفُّ)، لا خبرٌ، بل الخبرُ قولُه: (متَّصِل)، لكنَّه وَقَفَ عليه على لغةِ ربيعةَ[3].

[(يَكُفُّ بعدُ)]: ع: فلو كانَ قبلُ لم يَكُفَّ، وما الفرقُ؟

الجوابُ: أنَّهم يكرهُون التَّصَعُّدَ بعدَ التَّسَفُّلِ، لا العَكْسَ؛ ألَا ترَى أنَّ مَن قالَ: (صِرَاط)، و: (صَوِيق)، و: (صُقْت)، لا يقولُ ذلك في: (قَسوتُ)، و: (قِسْت)؛ لأنَّه الآنَ ينحدرُ بعدَ الإصْعادِ، وهذا يُسْتَخَفُّ ولا يُسْتَثْقَلُ كما يُسْتَثْقَلُ عكسُه؛ فلذلك أيضًا أمالُوا نحوَ: (قَارِب)، و(قَادِم)، ولم يُميلُوا نحوَ: (نَافِق)، و(نَاهِق)، و(نَاعِق).

[(أو بعد حرفٍ)]: (نَاشِط).

---

(١) في المخطوطة: ومانعا، وهو سهو.

(٢) انظره في: ٣٢٥.

(٣) فإنهم يقفون على المنصوب ساكنًا، كالمرفوع والمجرور. انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٠.

[(أو بحرفين فُصِل)]: (أَفَاحِيص)، و(مَنَاشِيط).

كـذا إذا قُـدِّم مـا لـم ينكسر ... أو يسكن اثرَ الكسر كالمِطْواعَ مِرْ

وكـف مستَعْلٍ ورا ينكَـفُّ ... بكسـرٍ رَا كغارِمَـا لا أجفـو

وتقولُ: (ضَارِب)، فتُميلُ، وسَمِعَ س[1]:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ ... .

بالإمالةِ.

ابنُ الخَبَّازِ[2]: وقرأَ أبو عَمْرٍو[3]: ﴿فِي الْغَارِ﴾[4]، و: ﴿مِنْ أَنصَارٍ﴾[5]، و: ﴿لِأُولِي الْأَبْصَارِ﴾[6]، و: ﴿لِكُلِّ صَبَّارٍ﴾[7]...، وقالَ هُدْبةُ بنُ خَشْرَمٍ[8]:

إِنَّا وَجَدْنَا العَجْرَدِيَّ بْنَ عَامِرٍ ... نَسِيبَ العُمَيْرِيِّينَ شَرَّ نَسِيبِ

عَسَى اللهُ يُغْنِي............ ... .

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١٣٩، والبيت بتمامه:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

وهو لهدبة بن خشرم، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٨١ والمقتضب ٣/ ٤٨.

(٢) انظر: (توجيه اللمع) له ٦٠٧ وما بعدها.

(٣) انظر: السبعة ١٥٠.

(٤) التوبة ٤٠.

(٥) البقرة ٢٧٠ وغيرها.

(٦) آل عمران ١٣ والنور ٤٤.

(٧) إبراهيم ٥ وغيرها.

(٨) البيتان من الطويل، وقد سبق تخريج الثاني. انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٨٩.

البيتَ؛ وذلك لأنَّ الراءَ ـ لتكرُّرها ـ كَسْرَتُها بمنزلةِ كسرتَين، فغَلَبَت ـ لذلك ـ المستعليَ.

مسألةٌ: مِنْ كَفِّ الراءِ لتأثيرِ حرفِ الاستعلاءِ في منعِ الإمالةِ قولُه(١):

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ   بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

سُمِعَ بإمالةِ: (قَادِرٍ).

ولا تمل لسببٍ لم يتصلْ   والكف قد يوجبه ما ينفَصِل

ع: لم يعتدُّوا بالعارضِ في هذا البابِ في مسائلَ:

منها: إمالتُهم نحوَ: (دَوَابّ).

وإمالتُهم (النَّاس) في قولِك: «للنَّاسِ مالٌ»، مع أنَّ حركةَ الإعرابِ عارضةٌ.

وإمالتُهم نحوَ: (سَكَابِ)، وقفًا، مع [أنَّ](٢) الكسرةَ زالت.

وأَعْجَبُ مِن ذا: إمالتُهم (للنَّاسِ) وقفًا، مع عروضِ الحركةِ لو كانت موجودةً، فما بالُك وقد حُذفت؛ كيف يُعتبَرُ وجودُها؟

وقد أَمالوا لتناسب بلا   داع سواه كعمادًا وتَلا

مِن اعتبارِهم التَّناسُبَ قولُهم في صفةِ القَمَر(٣): «ثلاثٌ دُرَع»، والقياسُ: (دُرْع)، بإسكانِ الراءِ، لكنَّهم أَتبعوه لقولِهم: «ثلاثٌ غُرَر»، و«ثلاثٌ ظُلَم»، وقالُوا: «شهرٌ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) زيادة لا بد منها.

(٣) انظر: (الأزمنة) لقطرب ٢١.

ثَرَى»، و«شهرٌ تَرَى»، و«شهرٌ مَرْعَى»، فحذفُوا التنوينَ مِن: (ثَرَى)، و: (مَرْعَى)؛ إِتْباعًا لقولِهم: (تَرَى)؛ لأنَّه فِعلٌ، وفي الحديثِ للنِّساء[1]: «ارْجِعْنَ مَأزوراتٍ غيرَ مَأجوراتٍ»[2]، أبدلَ الواوَ مِن: (مَوْزُورات)؛ إِتْباعًا لـ: (مَأْجُورات).

ولا تمل ما لم ينل تمكُّنا دون سماعٍ غيرَ ها وغير نا

[(غيرَ «هَا» وغيرَ «نا»)]: ع: إنَّما أُمِيلَت هذه بالسماعِ، فهي مثلُ (يا) في قراءةِ بعضِهم[3]: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾[4]، بالإمالةِ وقفًا، وكذا ما أشبهَه.

ع: حكَى س[5] إمالةَ (ذا) في أسماءِ الإشارةِ، واستَدَلَّ به الأَخْفَشُ[6] على أنَّ ألفَ (ذا) عن ياءٍ، وألزم... ذلك أن تكونَ اللامُ ياءً؛ إذْ ليسَ لنا مثلُ: «حَيَوْت»، قالَ: فالأصلُ: (ذَيٌّ)، حُذِفَت اللامُ، ثمَّ قُلِبَت العينُ ألفًا؛ لئلا يشبهَ لفظَ الحرفِ، مثلُ: (كَيْ).

وقيلَ: إنَّما الأصلُ: (ذَوَي)، مثلُ: «طَوَيت»؛ لأنَّه أكثرُ ممَّا عينُه ولامُه ياءان، و... شاذَّة.

وقد ظَهَرَ أنَّ الحَصْرَ الذي قالَه المصنِّفُ باطلٌ.

---

(١) في المخطوطة: للنلسا، وهو سهو.

(٢) انظر: سنن ابن ماجه ١٥٧٨.

(٣) وهذه قراءة الكسائي. انظر: السبعة ٤٨٠.

(٤) النمل ٢٥، وقد كتبها ابن هشام حسب القراءة: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾، وأثبتُّ في الكتاب رسم المصحف.

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ١٣٥.

(٦) انظر: الإنصاف ٢/ ٥٥١.

والفـتحَ قبـل كسْـرِ راءٍ في طَـرف　　أمِـل كلِـلأَيْسَـرِ مـلْ تُكْـفَ الكُلَـفْ

قولُه: (مِلْ): أي: «الْجَأْ للأَيْسَرِ، ومِلْ إليه تُكْفَ كُلَفَكَ»، كقولِه[1]:

إِنِّـي أَمِنْـتُ مِـنَ الزَّمَـانِ وَصَـرْفِهِ　　لَمَّـا عَلِقْـتُ مِـنَ الأَمِيـرِ حِبَـالَا

وقولِه[2]:

جَـاوِزْ عَلِيًّـا وَلَا تَحْفَـلْ بحادثـةٍ　　إذا ادَّرعـتَ فـلَا تَسْـأَلْ عَـنِ الأَسَـلِ

كـذا الَّـذي يليـه هـا التأنيـث في　　وَقْـفٍ إِذَا مـا كـان غيـرَ ألـفِ

[(إذا ما كان غيرَ أَلِف)]: لأنَّه إذا كانَ ما يليه الآخِرُ ألفًا لم تُشبِه التاءُ الألفَ، فَلَمْ تُمَلْ؛ وذلك لأنَّ الألفَ لا تُسبَقُ بألفٍ.

❁ ❁ ❁

---

(١) البيت لأبي العتاهية، وهو من الكامل. انظر: تكملة الديوان ٦٠٥ وأمالي القالي ١/ ٢٤٣.

(٢) البيت لابن شرف القيرواني، وهو من البسيط، ونهاية الصدر وبداية العجز مطموس في المخطوطة. انظر: إعتاب الكتاب ٢١٤ ومعاهد التنصيص ٢/ ٢٧٤.

التصريف

التَّصْرِيفُ: مصدرُ: صرَّفْت الشيءَ، إذا قلَّبته في الجهاتِ، وبدَّلت فيه شيئًا بشيءٍ آخَرَ، ومنه: التصريفُ في الأعمالِ، وهو بهذا المعنَى في الألفاظِ؛ لأنَّه تغييرٌ يَلحَقُ الكلمةَ؛ لِمَا يُرادُ فيها مِن المعاني المختلفةِ.

قالَ بعضُ العلماءِ: التصريفُ في عِلْمِ اللغةِ أَهَمُّ مِن عِلْمِ النَّحْوِ؛ لأنَّه حُكْمٌ يتعلَّقُ بنفسِ الكلمةِ، والإعرابُ حكمٌ يتعلَّقُ بعَوَارِضِها، إلا أنَّ عِلْمَ النَّحْوِ في الكلامِ أَنْفَعُ؛ لأنَّ الحكمَ المتعلِّقَ بالتصريفِ يمكنُ أن يؤخذَ سماعًا، والنَّحْوُ لا تُعلَمُ تفاصيلُه سماعًا.

وكما أنَّهم سمَّوا هذا العِلمَ بالمصدرِ المذكورِ كذلك علمُ الأحكامِ التركيبيةِ سمَّوه بمصدرِ: نَحَا يَنْحُو، إذا قَصَدَ، فهما في الأصلِ مصدران، ثم سُمِّي بهما، كـ: (فَضْلٍ)، و(فَخْرٍ)، ويجوزُ تثنيتُهما وجَمْعُهما؛ لزوالِ المصدريةِ، تقولُ: (أَنْحاءٌ)، و(نُحُوٌّ)، و(تَصَارِيفُ)، والألفُ واللامُ فيهما للغَلَبةِ، مثلُها في: (العَقَبةِ).

ولا يُتَحدَّث على الحرفِ في التصريفِ، ولا على الاسمِ المُشْبِهِ، بل الأهمُّ الفِعلُ؛ لكثرةِ تقلُّبِه في جهاتِ المعاني، ولُحُوقِ الزياداتِ له، ويليه الاسمُ المُشْبِهُ.

التصريفُ مُقابِلٌ للإعرابِ في شيءٍ، ومشابهٌ في شيءٍ، أمَّا مشابهتُه له فلأنَّه تغييرٌ، كما أنَّ الإعرابَ تغييرٌ، وأمَّا مقابلتُه فلأنَّه في الأفعالِ أَصْلٌ، وفي الأسماءِ فَرْعٌ، والإعرابُ بالعكسِ، ويخالِفُه في أنَّه في الكلمةِ كلِّها، أي: حيث اتَّفقَ منها، والإعرابُ

إنَّما يكونُ في الآخِرِ، فهذه مقابلةٌ ومُوافقةٌ ومخالفةٌ، فافهَمْها.

التَّصَرُّفُ قسمان: تصرُّفٌ في حروفٍ، وتصرُّفٌ في أصواتِ حروفٍ، فالأولُ عِلْمُ التَّصريفِ، ولا يكونُ في غيرِ المتمكِّنِ...

حرفٌ وشبهُه من الصرف بَري ... وما سواهما بتصريف حري

وليس أدنى من ثلاثيٍ يُرا[1] ... قابلَ تصريفٍ سوى ما غُيرا

ومنتهى اسمٍ خمسٌ ان تجرَّدا ... وإن يُزَدْ فيه فما سبعًا عدا

وغيرَ آخر الثلاثي افتح وضُمّ ... واكسِرْ وزِدْ تسكينَ ثانيه تعم

ذَكَرَ ابنُ قُتَيبَةَ[2] أنَّ س[3] قالَ: ليسَ في الأسماءِ (فِعِلٌ) إلا حرفان: (إبِلٌ)، و(الحِبِرةُ)، وهي القَلَحُ في الأَسنانِ، وحرفٌ في الصفةِ: قالُوا: «امرأةٌ بِلِزٌ»، وهي الضخمةُ، قالَ ابنُ قُتَيبَةَ: وقد جاءَ حرفٌ آخَرُ، وهو (إطِلٌ).

قالَ ابنُ السِّيدِ[4]: هذا غَلَطٌ، لم يَحْكِ س[5] غيرَ: (إبِلٍ)، وقالَ: لا نعلمُ في الأسماءِ والصفاتِ غيرَه، وأمَّا (الحِبِرةُ)، و(البِلِزُ)؛ فمِن زياداتِ أبي الحَسَنِ[6]، لا مِن كلامِ س.

---

(١) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة.
(٢) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٨٦.
(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٤٤.
(٤) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٣٢٤ وما بعدها.
(٥) انظر: الكتاب ٤/ ٢٤٤.
(٦) انظر: الكامل ٢/ ٦٠٤.

والذي حكاه أبو الحَسَنِ مِن قولِهم: (الحِبِرَة) غيرُ معروفٍ[1]، وإنَّما المعروفُ: (حَبْرَةٌ)، بفتحِ الحاءِ، وإسكانِ الباءِ، وأمَّا: (إِطِلٌ)، فالمعروفُ: (إِطْلٌ)[2]، ولم يُحرَّك إلا في الشِّعْرِ، قالَ امْرُؤُ القَيْسِ[3]:

لَهَــا إِطِــلَا ظَبْــيٍ وَسَــاقَا نَعَامَــةٍ ....

فهذا يمكنُ أن يكونَ للضرورةِ، كما حرَّكَ الآخَرُ الهُذَلِيُّ لامَ (الجِلْد) في قولِه[4]:

ضَــرْبًا أَلِيمًــا بِسِــبْتٍ يَلْعَــجُ الجِلِــدَا

وحُكِيَ: «أَتَانٌ إِبِد»، وهي المتوحشةُ، وقالوا: «لا أُحْسِن اللَعِبَ إلا جِلِخْ جِلِبْ»، وهي لُعبةٌ لهم.

وفِعُــلٌ أُهْمِــلَ والعكــس يَقِــل ... لقصــدهم تخصــيصَ فِعْــل بفُعِــل

قولُه: (فِعْلٍ): بالتنكيرِ؛ للتنويعِ، أي: نوعًا مِن الفِعلِ، وهو فِعلُ المفعولِ.

---

(١) نقله الجوهري في (الصحاح) له ٢/ ٦٢١.

(٢) هما مسموعان. انظر: الغريب المصنف ١/ ٤٢ والمنتخب لكراع ١/ ٥٦٤.

(٣) بتمامه:

لَهَــا إِطِــلَا ظَبْــيٍ وَسَــاقَا نَعَامَــةٍ ... وإرخــاءُ سِــرْحانٍ وتقريــبُ تَتْفُــلِ

والبيت من الطويل. انظر: الديوان ١/ ٢٦٠ بشرح السكري، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٨٩.

(٤) بتمامه:

إذا تجــرَّد نَــوْحٌ قامتــا معــه ... ضَــرْبًا أَلِيمًــا بِسِــبْتٍ يَلْعَــجُ الجِلِــدَا

والبيت لعبد مناف بن ربع الجربي، وهو من البسيط. انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٣٩ والكامل ٢/ ٦٩٢.

وافتح وضم واكسرِ الثانيَ من ... فعلٍ ثلاثي وزدْ نحو ضمن

ومنتهاه أربعٌ إن جُردا ... وإن يُزَد فيه فما ستًا عدا

لاسمٍ مجردٍ رباع فَعْلَلُ ... وفِعْلِلٌ وفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ

ضابطُها: مفتوحُ الثالثِ مع ثلاثةٍ في الأولِ، كـ: (جَعْفَر)، و(دِرْهَم)، و(جُخْدَب)، ومكسورُ الأولِ والثالثِ، ومضمومُهما، كـ: (زِبْرِج)، و(بُرْثُن)، وكسرُ الأولِ مع فتحِ الثاني.

قالَ ابنُ السِّيدِ في (الاقْتِضابِ)[1]: قالَ: لم يأتِ في الكلامِ (فِعْلَل) إلا حرفان: (دِرْهَم)، و(هِجْرَع)، للطَّويلِ المُفْرِطِ في الطُّولِ، قالَ ـ يعني: ابنَ قُتَيْبةَ[2] ـ: قالَ س[3]: و(قِلْعَم)، وهو اسمٌ، و(هِبْلَع)، وهو صفةٌ.

قالَ ابنُ السِّيدِ: هذا يُوهِمُ أنَّه ليسَ في الكلامِ اسمٌ على (فِعْلَل) إلا هذه الأربعةَ، ولم يقطَعْ س بذلك، بل قالَ: ويكونُ على (فِعْلَل) فيهما، يعني: في الاسمِ والصفةِ، فالأسماءُ نحوُ: (قِلْعَم)، و(دِرْهَم)، والصفةُ: (هِجْرَع)، و(هِبْلَع)، وقد حكَى ابنُ الأعْرابيِّ[4]: (هِرْجَع)، بمعنَى: (هِجْرَع)، وحُكِيَ: (ضِفْدَع)، و(صِنْدَد)، اسمُ موضعٍ، والمشهو[رُ]: (صِنْدِد)، بكسرِ[5] الدالِ.

---

(١) انظره في: ٢/ ٣٣١.

(٢) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٩٤.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٨٩.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ٣/ ١٦٩.

(٥) تكررت في المخطوطة.

ع: وكذا: (ضِفْدِع).

ومع فِعَلٌ فُعْلَلٌ وإن علا فمع فَعَلَّلٍ حوى فَعْلَلِلا

[(فِعَلّ)]: (دِمَقْس)، للقَزِّ الأبيضِ، وجاءَ في الصفاتِ: «جَمَلٌ دِرَفْس»، أي: عظيمٌ.

[(فَعْلَلِلا)]:

قَدْ زَوَّجُونِي بِعَجُوزٍ جَحْمَرِشْ
يَابِسَةِ اللَّحْمِ كَزُومٍ قَنْفَرِشْ
كأنها[1] دَلَالَهَا عَلَى الفُرُشْ
فِي آخِرِ اللَّيْلِ كِلَابٌ تَهْتَرِشْ[2]

كَذَا فُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌّ وما غاير للزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انتما[3]

[(كذا «فُعَلِّلٌ» و«فِعْلَلٌّ»)]: أبو البَقَاءِ[4]: زادَ ابنُ السَّرَّاجِ[5]: (فُعْلَلِل)[6]، نحوُ: (هُنْدَلِع)، لبَقْلةٍ.

والحرف إن يلزم فأصل والذي لا يلزم الزائدُ نحو تا احتذي

---

(١) في المصادر: كأنما.

(٢) الأبيات من مشطور الرجز. انظر: الحيوان ٧/ ٩٧ وجمهرة اللغة ٢/ ١١٣٤ و٣/ ١٢٢٨.

(٣) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة.

(٤) انظر: (شرح التكملة) له ٣٣٧.

(٥) انظر: (الأصول) له ٣/ ١٨٦.

(٦) في المخطوطة: فعلل، وهو سهو، والتصويب من أبي البقاء.

أبو البَقَاءِ[1]: الأصليُّ: هو ما يلزمُ ذِكْرُه في جميعِ تصاريفِ الكلمةِ، إلا أنْ يُحذَفَ لعلَّةٍ.

وقالَ الرُّمَّاني[2]: التَّصْرِيفُ: اقتطاعُ فرعٍ مِن أصلٍ يدورُ في تصاريفِه الأصليُّ.

وبهذا يتبيَّنُ الأصلُ مِن الزائدِ؛ لأنَّ نحوَ: «ضَرَبَ» كلُّ حروفِه أصولٌ؛ لأنَّها تُوجَدُ في نحوِ: (ضَارِبٍ)، و(مَضْرُوبٍ)، و«اسْتَضْرَبَ»، و«اضْطَرَبَ»، و«ضَرَّبَ».

ع: وعرَّفَ أبو عَلِيٍّ في (التَّكْمِلةِ)[3] الزائدَ والأصليَّ بمثلِ ما ذَكَرَ النَّاظمُ.

ورُدَّ عليه بأنَّ مِن الزائدِ ما لا يسقطُ بحالٍ، نحوُ: (حَوْشَب)، و(كَوْكَب)، ونونِ: (كَنَهْبَل)، وتاءِ: (تَنْضُب)، فهذه لا تسقطُ بحالٍ، و(الكَنَهْبَل) و(التَّنْضُب) شَجَرٌ، ولا يُستعمَلُ مِنهما فِعلٌ بهذا المعنَى.

وقد يَسقُطُ بعضُ الأصولِ ولا يدلُّ ذلك على الزيادةِ[4].

قالَ أبو البَقَاءِ[5]: وإنَّما هذا بعضُ أدلةِ الزيادةِ والنقصانِ، ولا يُدَلُّ بالبعضِ على الكلِّ، وإنما أخلدَ أبو عَلِيٍّ[6] للاستدلالِ بالاشتقاقِ؛ لأنَّه حاكِمٌ عَدْلٌ، وما سواه يَرجِعُ إليه.

فَصْلٌ: والذي تُعرَفُ به الزيادةُ مِن الأصولِ ثلاثةٌ:

---

(١) انظر: (شرح التكملة) له ٣٥١.

(٢) انظر: (الحدود) له ٣٨.

(٣) انظره في: ٥٥١.

(٤) ثاني ما يُعترَض به على الناظم.

(٥) انظر: (شرح التكملة) له ٣٥١ وما بعدها.

(٦) انظر: (التكملة) له ٥٥١ وما بعدها.

الاشتقاقُ، على ما قدَّمنا.

وعدمُ النظيرِ، كنونِ: (نَرْجِس)، و(كَنَهْبَل)؛ فإنَّهما زائدان، وإلا لَزِمَ إحداثُ وزنٍ.

والحملُ على الأكثرِ، كهمزةِ: (أَفْكَل)؛ فإنَّها زائدةٌ، لا بطريقِ الاشتقاقِ؛ إذ لا يُشتَقُّ مِن هذا ما تسقطُ همزتُه، ولا بعدمِ النظيرِ؛ فإنَّ (فَعْلَلًا)[1] موجودٌ، بل لأنَّ الأكثرَ في الثلاثيِّ المفتتَحِ بالهمزةِ أن تكونَ همزتُه زائدةً.

جُمِعت حروفُ الزيادة في كلمةٍ، في: «سَأَلْتُمُونِيها»، وفي: «اسْتَمْلُونِيها»، وفي كلمتين، في: «أتاه سليمان»[2]، وفي: «اليومَ تَنْساه»، وفي: «أَسْلَمَني وتَاهَ»، وفي: «هَوِيتُ السَّمَانَ»، و: «التَّنَاهِي سُمُوٌّ»، و: «أَهَوِيَ تِلِمْسانَ؟»، وفي أربعٍ، وهي: «يا أَوْسُ هل نِمْتَ؟».

فإن قلتَ: فما تصنعُ بقولِه[3]:

هَـــلْ تَعْـــرِفُ الـــدَّارَ لِأُمِّ الخَـــزْرَجِ
مِنْهَـــا فَظَلْـــتَ اليَـــوْمَ كَـــالمُزَرَّجِ؟

فقد سقطَت النونُ مِن التصريفِ، وقد قالُوا في النونِ في: (زَرَجُون): إنَّها أصليةٌ، وإنَّها كَسِينِ: (قَرَبُوس)؟

قلتُ: قالَ أبو عَلِيٍّ[4]: إنَّ العَرَبَ إذا نطقَت بالأعجميِّ خَلَّطَت فيه.

---

(١) في المخطوطة: فُعْللا، وهو سهو.

(٢) سقط منه الواو، ولعله: «أتاه وسليمان».

(٣) البيتان من مشطور الرجز. انظر: المحتسب ١/ ٨٠ والمحكم ٧/ ٥٨٦.

(٤) انظر: المحتسب ١/ ٨٠ والخصائص ١/ ٣٦٠.

بضمن فعل قابلِ الأصولَ في وزنٍ وزائدٌ بلفظِه اكتَفي[1]

وضاعفِ اللام إذا أَصْلٌ بقي كراءِ جعفرٍ وقَافِ فُسْتَق
وإن يكُ الزائدُ ضِعْفَ أَصْلِي فاجعل له في الوزنِ ما للأَصْليّ

إذا قالَ النحاةُ: حروفُ الزيادةِ عشرةٌ، فالمرادُ: ما يُزادُ غيرَ تكرارِ أصلٍ للإلحاقِ، كـ: «جَلْبَبَ»، و«قَرْدَدَ».

[(أَصْلِي، للأَصْلِي)]: إنَّما كتبتُه بالياءِ على أنَّه مخفَّفٌ مِن: (أَصْلِيّ)، لا أنَّه لفظةُ (أَصْلِ) أُلحِقَت في اللفظِ ياءَ الإطلاقِ.

واحكم بتأصِيل حروف سِمْسِم ونحوه والخُلْفُ في كَلَمْلِم

فألفٌ أكثرَ من أصلين صاحَبَ زائدٌ بغيرِ مَين

مِنْ (تَذْكِرةِ) أبي عَلِيٍّ[2]: الألفُ في الحروفِ لا تكونُ إلا أصليةً؛ لأنَّ طريقَ الزيادةِ معرفةُ الاشتقاقِ، وهي لا يَدخُلُها اشتقاقٌ، وطريقُ معرفةِ الانقلابِ عن أصلٍ لا تُمْكِنُ هنا، بل قامَ الدليلُ على انتفائها؛ لأنَّ حُكْمَ ما كانَ ثنائيًا أن يُحرَّكَ أوَّلُهما؛ لئلا يلتقيَ ساكنان، ويسكَّنَ ثانيهما، كـ(هَلْ)، و(بَلْ)، و(قَدْ)، فأنت تَجِدُ ألفَ (ما)، و(لا) و(يا)[3] موجودةً في مكانٍ لا تكونُ له الحركةُ، وذلك يَنفي أن ينقلبَ

---

(١) كذا بضبط ابن هشام، بإثبات الياء، ولو ضم التاء لصحَّ، أو أنه أشبع الكسرة.

(٢) انظر: (الحلبيات) له ٣٥٤.

(٣) في المخطوطة: نا، وهو سهو، والتصويب من (الحلبيات).

فيه الحرفُ، بدليلِ (لَوْ)، والأسماءُ غيرُ المتمكنةِ كالحروفِ سواءٌ.

حاشيةٌ: لم يَحْتَجْ أن يُنبِّهَ على أنَّ الألفَ لا تُزادُ أوَّلًا كما فَعَلَ غيرُه؛ لأنَّ ذلك غيرُ ممكنٍ؛ لأنَّه لا يُبتَدَأ بساكنٍ، ويَحتاجُ أن يُنبِّهَ على ذلك في الواوِ والياءِ.

واعلَمْ أنَّهم اختَلفُوا في: (وَرَنْتَل)؛ فقالَ ابنُ جِنِّي[1]: فيه طرفان:

أحدُهما: أن تدَّعي أنها[2] أصلٌ في ذواتِ الأربعةِ غيرَ مكررةٍ، وذلك معدومٌ.

والآخَرُ: أن تجعلَها زائدةً أوَّلًا، وذلك معدومٌ.

فيَجبُ حَمْلُها على أقلِّ الوجهين فُحْشًا، وهو أصليَّتُها مع عدمِ التكريرِ؛ لأنَّها قد تُوجَدُ أصلًا في ذواتِ الأربعةِ على وجهٍ ما، نحوُ: (الوضوضة)[3]، وأمَّا زيادتُها أوَّلًا فغيرُ موجودٍ أَلْبَتَّةَ، فحُمِلَت على أَحْسَنِ الأقبَحَيْنِ.

والياْ كذا والواوُ إن لم يَقعا ... كما هما في يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعا

وهكذا همزٌ وميمٌ سبقا ... ثلاثةً تأصيلُها تَحققَا

ع: فإن قلتَ: قد قالَ ابنُ قُتَيبةَ[4]: إنَّ س[5] قالَ: وكلُّ همزةٍ[6] جاءت أوَّلًا فهي زائدةٌ إلا: (أَوْلَق)؛ لأنَّك تقولُ: أُلِق، فهو مَأْلُوق، و: (أَرْطَى)؛ لأنَّك تقولُ:

---

(١) انظر: (الخصائص) له ١/ ٢١٣ وما بعدها.

(٢) يعني الواو.

(٣) كذا أعجمها ابن هشام، وهي عند ابن جني وباقي المصادر: الوصوصة.

(٤) انظر: (أدب الكتاب) له ٦٠٩ وما بعدها.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ١٩٥ و٤/ ٣٠٨.

(٦) في المخطوطة كتب التاء مبسوطة: همزت.

أَدِيم مَأْرُوطٌ، لا: مَرْطِيٌّ؛ فهذا[١] لم يَنُصَّ على اشتراطِ عددٍ.

قلتُ: رَدَّ عليه ابنُ السِّيدِ[٢]، وقالَ: لم يقل س هكذا، إنَّما قالَ[٣]: فالهمزةُ إذا لَحِقَت أوَّلًا رابعةً فصاعدًا فهي زائدةٌ أبدًا عندَهم.

قالَ: وكلامُ ابنِ قُتَيْبَةَ يقتضي أنَّ كلَّ همزةٍ جاءت أوَّلًا زائدةٌ، وإنَّما ذلك بشَرْطِ أن يكونَ بعدَها ثلاثةُ أصولٍ، فإن وقعَ بعدَها أربعةُ أصولٍ أو خمسةٌ فهي أصليةٌ[٤]، كـ: (إِصْطَبْل)، وكلامُ س يُوهِمُ خلافَ ذلك، ككلامِ ابنِ قُتَيْبَةَ.

وقد فَسَّرَ الفارِسيُّ[٥] قولَ س: «فصاعدًا» بأنَّه يريدُ: مع الزوائدِ، مثلُ: (أَرْوَنان)، و(إِصْلِيت)، ومُحالٌ أن تلحقَ رباعيًّا أو خماسيًّا؛ لأنَّ الزوائدَ لا تلحقُ بناتِ الأربعةِ والخمسةِ في أوائلها.

وكلامُ س طَرِيفٌ؛ لأنَّه قالَ: «أوَّلًا رابعةً»، ومعنَى كونِها رابعةً: إذا عَدَدتَ مِن الآخِرِ.

وعندَ الفارِسيِّ[٦] أنَّ (أَوْلَق) همزتُه زائدةٌ؛ حَمْلًا على الأكثرِ، ويجوزُ أن يكونَ مِن: وَلَقَ يَلِق، إذا أسرعَ، قالَ[٧]:

---

(١) يعني به ابن قتيبة.

(٢) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٣٣٧.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٣٠٧.

(٤) في المخطوطة: زائدة، وهو سهو، والتصويب من ابن السيد.

(٥) انظر: (التعليقة) له ٤/ ٢٧٨.

(٦) انظر: (الإيضاح) له ٥٥٥ و(البصريات) له ٢٧٣.

(٧) البيت للقلاخ بن حزن المنقري، وهو من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٤٨ والمحتسب ٢/ ١٠٤.

جَـاءَتْ بِـهِ عَـنْسٌ مِـنَ الشَّـامِ تَلِـقْ

ويكونَ أصلُ «أُلِق»: «وُلِقَ»، فأُبدِلَت كما في: «أُعِدَ»، و(أُجُوه).

ويلزمُ أبى[1] عَلِيٍّ أن لا يقالَ إلا: «رجلٌ مَوْلُوقٌ»؛ لزوالِ مُوجِبِ القَلْبِ، ألَا تَرَى أنَّ مَن قالَ: «أُعِدَ» قالَ: (مَوْعُود)، لا: (مَأْعُود)، والمسموعَ مِنهم: (مَأْلُوقٌ).

وقد رَدَّ أبو عَلِيٍّ[2] على مَن قالَ في (إِلَه): إنَّ همزتَه مِن واوٍ بأنَّهم لم يقولُوا في الجمعِ إلا: (آلهة)، وكانَ على هذا القياسِ يجبُ أن يُقالَ: (أَوْلِهة)، كما تقولُ: (إِشَاح)، و(أَوْشِحة).

ولا يصحُّ قَوْلُ أبي عَلِيٍّ إلا أن تقولَ: إنَّهم التزمُوا القَلْبَ مع ذهابِ العلَّةِ، كقولِهم في (عِيد): (أَعْياد)، وفي (رِيح): (أَرْياح)، في لغة بني أَسَد[3].

وحَكَى الجَرْمِيُّ[4]: (مَرْطِيّ)، و(مَرْطُوّ)، وأبو حَنيفةَ[5]: (مَرْطِيّ)، (مَأْرُوط)، و(مُؤَرْطًى)، والأَخْفَشُ[6]: (مَرْطِيّ)، وهذا يُوجِبُ أن تكونَ الهمزةُ في: (أَرْطَى) زائدةً.

---

(١) كذا بخط ابن هشام، والصواب: أبا.

(٢) في كتابه: (نقض الهاذور)، ولم يصل إلينا هذا الكتاب، وقد نقله عنه البغدادي في (خزانة الأدب) ١٠/ ٣٥٩. وانظر: (الإغفال) لأبي علي ١/ ٣٩.

(٣) انظر: (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي ٤/ ١٩٩. (ط. دار الكتب العلمية).

(٤) انظر: السابق.

(٥) انظر: (النبات) له ١٥ و١٠٦، وأبو حنفية هذا هو: أحمد بن داود الدينوري، ت: ٢٨٢هـ. انظر: معجم الأدباء ١/ ٢٥٨.

(٦) انظر: المنصف ١/ ٣٧ و١/ ١١٨.

مِن (الاقْتِضابِ)[1] لابنِ السِّيدِ.

كــذاكَ همــزٌ آخــرٌ بعــدَ أَلِــفْ أكثــرَ مِــن حــرفين لفظُهــا رَدِف

[(أكثرَ من حرفَيْن)]: ع: الأَحْسنُ: «مِن أَصْلَيْنِ»؛ ليَخرجَ مثلُ: (أَسْماء)، جمعَ: (اسمٍ)، أو عَلَمًا، وقُلنا: منقولٌ مِن الجَمْعِ.

والنــون في الآخــر كــالهمز وفي نحــو غَضَــنْفر أَصــالَةٌ كُفِــي

والتــاءُ في التأنيــث والمضــارَعه ونحــوِ الاســتفعالِ والمُطَاوَعــه

والهــاء وقفــا كلِمَــه ولــم تــره والــلام في الإشــارة المشــتهِره

وامنــعْ زيــادةً بــلا قيــد ثَبَــت إن لــم تَبَــيَّن حجــةٌ كحَظِلــت

❁ ❁ ❁

(١) انظره في: ٢/ ٣٣٧ وما بعدها.

همزُ الوصل

أبو البَقَاءِ في (شَرْحِ الإيضاحِ)[1]: معنى قولِهم: «همزةُ الوصلِ»: الهمزةُ التي تسقطُ في الوصلِ، والغرضُ بها: التوصُّلُ إلى النطقِ بالساكنِ؛ ولذلك إذا اتَّصلَ الساكنُ بمحرَّكٍ غيرِ الهمزةِ سقطت هي؛ لزوالِ مُوجِبِها؛ فلهذا حُذِفَت وصلًا، ولا يُتصوَّر أن تكونَ ساكنةً؛ لاستحالةِ الابتداءِ بالساكنِ.

ع: ولأنه لا يُجتلب للساكن ساكنٌ[2].

وحَرَكَتُها الكسرُ، فقيلَ: لا علَّةَ لذلك، كما أنَّه لا علَّةَ للفتحِ في: «ضَرَبَ»، والكسرِ في: «عَلِمَ»، وقيلَ: له علَّة، وهو أنَّها زائدةٌ، والزائدُ حقُّه السكونُ، فلمَّا اجتمعَ ساكنان كُسِرَت، وقيلَ: زِيدَت مكسورةً؛ لئلا تَشْتَبِهَ بهمزةٍ غيرِها، نحوُ: «أَضْرِبُ»، إذا وقفتَ.

للوصلِ همزٌ سابقٌ لا يثبتُ ... إلا إذا ابتُدِي به كاستثبِتُوا

ع: مسألةٌ: حَذْفُ همزِ القطعِ، كقولِه[3]:

إِنْ لَمْ أُقَاتِلْ فَالْبِسُونِي بُرْقُعَا

أَوْلَى مِن قَطْعِ همزِ الوصلِ؛ لأنَّ في الأوَّلِ خِفَّةً، وفي الثاني ثِقَلًا بعدَ ثِقَلٍ.

---

(١) يقصد تكلمة الإيضاح، وهو شرح التكملة. انظره في: ٢١٠.

(٢) انتهى تعليق ابن هشام، ويستكمل بعدُ النقل من أبي البقاء.

(٣) البيت من مشطور الرجز. انظر: الحجة ٣/ ٢١١ والمحتسب ١/ ١٢٠.

وهــو لفعــلٍ مــاضٍ احْتَــوى علــى أكثَــرَ مــن أربعــةٍ نحــو انجــلا[1]
والأمــرُ والمصــدرُ منــهُ وكــذا أمرُ الثلاثيْ كـامضِ واخشَ وانفُـذَا
وفي اســمٍ اســتٍ ابــن ابــنِمٍ سُــمع واثنــين وامــرٍ[2] وتأنيــثٌ تَبِــع

قولُه: (وفي: «اسم» «استٍ»): ولِحَصْرِ همزاتِ الأسماءِ في هذه قالُوا: إذا سمَّيتَ بنحوِ: «اِضْرِبْ»، و«اعْلَمْ»، قطعتَ همزتَه على قياسِ همزاتِ الأسماءِ الجاريةِ على القياسِ، وقالُوا: إذا سمَّيتَ بمثلِ: (استِخْراج)، لم تقطَعْ همزتَه؛ لأنَّه منقولٌ مِن اسمٍ، فلم يتطرَّقْ إليه تغييرٌ بأكثرَ مِن التَّعْيينِ بعدَ الشِّياعِ، بخلافِ المنقولِ مِن فِعلٍ؛ فإنَّ التسميةَ أحدثَتْ فيه مع التَّعْيينِ ما لم يكُنْ فيه مِن دخولِ عواملِ الأسماءِ عليه وغيرِ ذلك، فسُلِكَ بهمزتِه مَسْلَكَ الهمزاتِ الجاريةِ على القياسِ.

وأَيمـــنٌ وهَمْـــزُ أَلْ وَيُبْـــدَلُ مَـــدًا فِـــي الاسْـــتِفْهامِ أَو يُسَـــهَّلُ

صوابُه[3]:

(وايْمُـــنُ همـــزُ «أَلْ» كَـــذَا ويُبْـــدَلُ) ....

[(هَمْزُ «أَلْ»)]: أَوْلَى مِن قَوْلِ غيرِه: والهمزةُ المصاحبةُ لـلامِ التعريفِ؛ لأنَّ هذا لا يدخلُ فيه همزُ (أل) الموصولة.

❁ ❁ ❁

---

(١) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة.
(٢) كذا بخط ابن هشام، والمقصود: وامْرِئ.
(٣) وهو كذلك في كثير من نسخ الألفية. انظر: الألفية ١٨٠.

الإبدال

قالَ الحَازِميُّ[1]: (أَرَل)[2]، لجَبَلٍ، و(وَرَل) و(غُرْلة) و(أرض جَرِلة)[3]: فيها حجارة وغِلَظٌ؛ أربعةٌ لا غيرُ اجتمع فيها الراء واللام.

ع: (وَرَل)؛ ليُنْظَرْ فيه.

أَحْـرُفُ الابْـدالِ هَـدَأْتَ مُوطِيَا ... فأَبْـدِلِ الهمـزةَ مِـن واو ويـا

آخِـرًا اثْـرَ أَلِـفٍ زِيـدَ وفي ... فاعـلِ مـا أعِـلَّ عينـا ذا اقْتُفِـي

اسمُ الفاعلِ في هذا البابِ على ثلاثةِ أضربٍ:

تارةً تُبدَلُ عينُه همزةً، كما ذكرَه المصنِّفُ، وكَتَبْنا عليه[4].

وتارةً تُقلَبُ لامُه إلى موضعِ عينِه، نحوُ: (شاكي السلاحِ)، و(هَارٍ)، والأصلُ: (شائِكٌ)، و(هائِرٌ).

وتارةً تُقلَبُ عينُه ألفًا، ثمَّ تحذفُ، ولا تُقلَبُ همزةً، قالُوا: هو شاكٌ، وهارٌ، ويومٌ راحٌ، وطانٌ، وكبشٌ صافٌ، أي: ذو طِينٍ، ورِيحٍ، وضعيفٍ، [و]كثير[5] الصُّوفِ.

---

(١) انظر: (الأماكن) له ١/ ٧١، والحازمي: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمذاني، محدِّث نسّابة، (ت: ٥٨٤هـ). انظر: وفيات الأعيان ٤/ ٢٩٤.

(٢) عند الحازمي: أُرُل.

(٣) في المخطوطة: خَرِلة، وهو سهو، والتصويب من الحازمي.

(٤) يقصد الحاشية التالية.

(٥) الواو زيادة لا بد منها.

قالَ أبو البَقَاءِ العُكْبَرِيُّ في (المِصْباحِ في شَرْحِ الإيضاحِ)[1]: اسمُ الفاعلِ الذي اعتلَّت عينُه في الفِعلِ يُعَلُّ؛ لأنَّه فَرْعُه، ومشابِهٌ له، فأُجرِيَ عليه حكمُه، وسواءٌ كانت العينُ واوًا أو ياءً، نحوُ: (قائِل)، و(بائِع)، فإنَّ العَيْنَ قد صُيِّرَت همزةً.

ولهم في ذلك مذهبان:

أحدُهما: أنَّ العَيْنَ أُبدِلَت همزةً ابتداءً؛ لمجاورَتِها الطَّرَفَ، ووقوعِها بعدَ ألفٍ زائدةٍ، فأُعطِيَت حُكمَ الطَّرفِ، كبابِ: (كِسَاء)، و(رِدَاء)؛ لأنَّ ما جاورَ الشيءَ قد يُعطَى حكمَه.

والمذهبُ الثاني: أنَّها أُبدِلَت ألفًا؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها؛ لأنَّها تحرَّكَت وقبلَها ألفٌ، وهي مِن جنسِ الفتحةِ، أو الألفُ غيرُ حاجزٍ حصينٍ، فكأنَّها واقعةٌ بعدَ الفتحةِ، فأُبدِلَت ألفًا، واجتمعَ ألفان، فأُبدِلَت الثانيةُ همزةً؛ لئلا يَجتَمِعَ ساكنان، ولم يُحذَف أحدُهما؛ لئلا يلتبسَ «فَعِلَ» بـ(فاعِل)، ولأنَّك إن حذفتَ الثانيةَ بطلَ المثالُ الأصليُّ، وبقيَت الكلمةُ (فاع)، وإن حذفتَ الزائدَ بطلَ حكمُ البناءِ الأوَّلِ الذي نظيرُه مِن الصحيحِ غيرُ مُغَيَّرٍ، نحوُ: (ضارب)، ولم تُهمَز الأولَى؛ لأنَّه يؤدِّي إلى إبطالِ المدِّ في الألفِ الزائدةِ، وإلى أن تُبدَلَ همزةً ساكنةً، فتُحذَفَ المنقلبةُ عن العينِ أيضًا، فيختلَّ البناءُ.

فإن قيلَ: زعمتَ أنَّ المجاوِرَ يُعطَى حُكمَ ما جاورَه، فكيف صحَّحتَ في: (سِقَايَة)، و(شَقَاوة)، و(عَبَايَة)، مع مجاورتِها الطرفَ؟

قيلَ: الواوُ والياءُ هنا لم تُعلَّ هذا الاعتلالَ، بخلافِ: (قائِل)، و(بائِع)، فإنَّهما

---

(١) انظره في: (شرح التكملة) له ٥٤١ وما بعدها.

عينان، وقد اعتلَّتا في الفِعلِ هذا الاعتلالَ، وكذا صحَّت في: (عايِد)، و(عاوِر)؛ لصحَّتِها في الفِعلِ في قولِك: «عَاوَدَ»، و«عَاوَرَ».

والمدُّ زِيدَ ثالثًا في الواحد هَمْزًا يُرَى في مِثْلِ كالقَلائِد

كَذاك ثَاني لَيِّنَيْنِ اكتَنَفا مَدَّ مفاعِلَ كجمعِ نيِّفَا

وافتَحْ ورُدَّ الهَمزَ يا فيما أُعِلّ لامًا وفي مثلِ جِراوَةٍ[غ](1) جُعِل

[(جِرَاوَة[غ])]: (هِرَاوَة[سح]).

[(وافتَحْ ورُدَّ الهمزَ يا فيما أُعِلّ لامًا)]: (مَطِيَّة) و(مَطَايا).

(جِرَاوة) و(هِرَاوة) على وزنِ: (رِسَالة)، ولو جَمعتَ (رِسَالة) قلتَ: (رَسَائِل)، فأبدلتَ مِن الألفِ الزائدةِ همزةً، فـ: (هِرَاوة) كذلك في القياسِ، إلا أنَّ التَّغيير عَرَض لها، فالأصلُ: (هَرَاءِو)، بهمزةٍ قبلَ واوٍ، فالهمزةُ مُبدَلةٌ مِن الألفِ الزائدةِ، والألفُ قبلَ الهمزةِ ألفُ التكسيرِ، والواوُ لامُ الكلمةِ، فلما عرضَت الهمزةُ في الجمعِ، وبعدَها حرفُ علَّة، غُيِّرت إلى الواوِ، ليَظْهَرَ مثلُ الحرفِ الذي كانَ في الواحِدِ، وأُبدِلَت الواوُ التي هي لامٌ ألفًا؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، فالأصلُ: (هَرَاءِو)، ثمَّ: (هَرَاءَا)، ثمَّ: (هَرَاوا).

ع: هلَّا قيلَ: استُثقِلَت الكسرةُ على الهمزةِ في الجمعِ الذي لا نظيرَ له، مع أنَّ الواوَ في الآخِرِ، والهمزةُ مكسورةٌ، فأُبدِلَت الكسرةُ فتحةً، فانقلبَت الواوُ ألفًا، ثمَّ

(١) آلة من جلد يُجعَلُ فيها الطين الذي يُرمى به عن قوس البندقية، وبضم الجيم: موضع بالأندلس. انظر: صبح الأعشى ٢/ ١٥٤ ومعجم البلدان ٢/ ١٧٧.

أُبدِلَت الهمزةُ واوًا، كما في: (خَطَايا).

واوًا وهمــــزًا أولَ الــــواوين رُد في بَـدْءِ غيـرِ شِـبْهِ وُوْفِـيَ الأشُـدّ

[(في بَدْءِ غيرِ شِبْه: وُوفِي الأَشُـدّ)]: أي: إلا إذا كانت الثانيةُ مُبدَلةً مِن ألفِ «فَاعَلَ».

اعلَمْ أنَّه إذا التقت واوان أوَّلَ كلمةٍ، والثانيةُ غيرُ مُبدَلةٍ مِن حرفِ المدِّ، فإنه يَلزَمُ إبدالُ الأولى همزةً[1]، كقولِك في جمعِ (وَاصِل): (أَوَاصِل)، والأصلُ: (وَوَاصِل)، وفي تصغيرِه: (أُوَيْصِل)؛ وذلك لثقلِ الواوين، وإذا جازَ الإبدالُ في واحدةٍ كانَ واجبًا عندَ الاجتماعِ.

فأمَّا نحوُ: ﴿مَا وُۥرِيَ عَنۡهُمَا﴾[2]، وقولِك: «وُوْعِدَ»، فيجوزُ في الأُولَى مِن الواوين وجهان؛ لأنَّ الواوَ الثانيةِ مبدلةٌ مِن ألفٍ، وفيها المدُّ الذي كانَ في الألفِ، والألفُ لو كانت بعدَ الواوِ لم تُقلَب.

وأمَّا (أُوْلَى) تأنيثُ (أَوَّل)، فأصلُها: (وُوْلى)، فاؤها وعينُها واوان، وهمزُ الأُولَى واجبٌ، كما في: (أَوَاصِل)، بل هو هنا أقوَى؛ لأجلِ الضَّمةِ فيها، والواوُ الثانيةُ لم يُقصَد بها المدُّ.

فإن كانت الواوان حشوًا، نحوُ: (غُوُورًا)، جازَ الهمزُ؛ لاجتماعِ الواوين، ولم يلزَمْ؛ لأنَّ الثانيةَ للمدِّ؛ لأنَّه على (فُعُول)، فأمَّا نحوُ: (التَّقَوُّل)، و(التَّمَوُّل)؛ فلا يُهمزُ؛ لخفَّته بالإدغامِ.

---

(١) في المخطوطة: ياء، وهو سهو.

(٢) الأعراف ٢٠.

قولُه: (بَدْءِ غيرِ: وُوفِيَ الأَشُدّ)[١]: مسألةٌ: قالَ س[٢]: سألتُ الخَلِيلَ عن (فُعْل) مِن: «وَأَيت».

فقالَ: (وُؤْي).

فقلتُ: فمَن خفَّفَ؟

فقالَ: (أُوي)، فقلبَ الهمزةَ، وقالَ: لا يلتقي واوان في أوَّلِ الحرفِ.

قالَ المازِنيُّ[٣]: هذا خطأٌ؛ لأنَّ كلَّ واوٍ مضمومةٍ في أوَّلِ الكلمةِ فأنت بالخيارِ، إن شئتَ تركتَها على حالِها، وإن شئتَ قلبتَها همزةً،... «وُعِدَ» و«أُعِدَ»، و«وُجُوه» و«أُجُوه»، و«وُورِيَ» و«أُورِي»، لا لاجتماعِ الواوين؛ بل لضمةِ الأوَّلِ.

ع: والحقُّ قَوْلُ المازِنيِّ، وهو القياسُ.

قالَ أبو الفَتْحِ في (المحتَسَبِ)[٤]: وقالَ بعضُ العربِ: «عَصَوُا اللهَ»[٥]، فأجرَى غيرَ اللازمِ مُجرَى اللازمِ، فشبَّهَ حركةَ التقاءِ الساكنين بحركةِ: ﴿أُقِتَتْ﴾[٦]، و(أَدْؤُر).

ع: فَصْلٌ: ع: إذا كانت الواوُ غيرَ أوَّل، وهي مضمومةٌ، جازَ قَلْبُها همزةً إن كانت غيرَ مضاعفةٍ؛ احترازٌ مِن: (التَّقَوُّل)، و(التَّعَوُّذ)، و(التَّمَوُّل)، وغيرَ ملحقةٍ، كـ: (التَّرَهْوُك)، وفي هذا الشَّرْطُ خلافٌ، وغيرَ عارضةِ الضمةِ، نحوُ: «هذا دَلْوُك»،

(١) تصرف من ابن هشام في عبارة الألفية.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٣٣٣.

(٣) انظر: (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي ٥/ ٢٢٣. (ط. دار الكتب العلمية).

(٤) انظره في: ١/ ٥٥.

(٥) انظر: (معاني القرآن) لقطرب ٢٤١.

(٦) المرسلات ١١.

وغيرَ ممكنةِ التخفيفِ بالإسكانِ، نحو: هذا[1] سُوُر، ونُوُر، جمعَ: (سِوَار)، و(نَـوَار)، فإنَّه يجوزُ لك فيهما: (سُوْر)، و(نُوْر)، بخلافِ نحو: (فُوُوج)، و(قُوُول)، و(غُـوُور)؛ فإنه لا يمكنُ التخفيفُ بالإسكانِ؛ لئلا يلتقيَ ساكنان.

فَصْلٌ: الواوُ المضمومةُ التي لا واوَ بعدَها يجوزُ قَلْبُها همزةً، نحوُ: ﴿وُقِّتَتْ﴾[2]، و(وُجُوه)، و«وُعِدَ»؛ لأنَّ الواوَ ثقيلةٌ، وقد ازدادت ثقلًا بالضمِّ، فهربُوا إلى الهمـزةِ؛ لأنَّها أخفُّ، ولـم يقلبُوها إلى الياءِ؛ لئلا تشتبهَ في الفِعلِ بحرفِ المضارعةِ، ولأنَّها ثقيلةٌ على الياءِ، ولهذا استوَى: «يَدْعُو»، و«يَرْمِي»، في إخفاءِ الضـمةِ فيهمـا رفعًا، ولا إلى الألفِ؛ لأنَّها لا يُبتدَأُ بها.

والمكسورةُ أيضًا تُبدَلُ همزةً كذلك، نحوُ: (إِشَاح)، و(إِعَاء)؛ لأنَّ الكسرةَ تشبهُ الضمةَ، كما أنَّ الياءَ تشبهُ الواوَ؛ ولذلك سوَّوا بينَهما في عدمِ الظهورِ في: «بالقاضـي»، و: «قامَ القاضي»، وهل جوازُ ذلك في المكسورةِ قياسٌ؟ فيه خلافٌ.

وأمَّا الواوُ المفتوحةُ فحقُّها أن لا تُبدَلُ؛ لخفَّتِها، ولعدمِ مناسبتِها للواوِ؛ ولهـذا لا يجتمعان رِدْفَين، بخلافِ الياءِ، وتظهرُ الفتحةُ حيث تخفَى الكسرةُ والضـمةُ، وقـد شذُّوا، فقالُوا: «امرأةٌ أَنَاة»، للكَسْلَى الفاتِرةِ المَشْيِ، وهو مِن (الوُنِي): الفُتُورُ، وقـالُوا للمرأةِ: (أَسْماء)، والأصلُ: (وَسْماء)، مِن الحُسْنِ، و: (أَحَد)، والأصـلُ: (وَحَـد)، هذا في نحوِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾[3]، لا في: «ما جاءَني مِن أحدٍ»، ويـدلُّ عليه قـولُهم

---

(١) كذا بخط ابن هشام، ولعل الصواب بالتأنيث: هذه.

(٢) المرسلات ١١، وهذه قراءة ابن مسعود وأبي عمرو. انظر: السبعة ٦٦٦.

(٣) الإخلاص ١.

في الجمعِ: (وُحْدان)، و(أُحْدان).

وإن توسَّطَت الواوُ وليسَ بعدَها واوٌ فقد ذكرْنا حكمَها في فَصْلٍ، ووجهُ همزِها: ضعفُها بتوسُّطِها، نحوُ: (أَدْؤُر)، و(أَثْؤُب)، وإن كانت أخيرًا لم تبدَل؛ لأنَّ ضمتَها غيرُ لازمةٍ.

ومَدًّا ابدِلْ ثانِيَ الهمزين مِن   كِلْمةٍ ان يَسْكُن كآثر وايتمن

[(أبدِلْ ثانِيَ الهَمْزين)]: (آدَم)، «أُوتُمِن»، «إيتِ».

إن يُفتَحِ اثرَ ضمٍ او فتحٍ قُلِبْ   واوًا وياءً إثرَ كسرٍ ينقلب

[(إن يُفتَحِ اثرَ ضَمٍّ او فتحٍ قُلِب واوًا)]: (أُوَيْدِم) في: (أُأَيْدِم)، و: (أَوَادِم) في: (أَآدِم).

[(وياءً إِثْرَ كسرٍ ينقلب)]: مثالُ (إِصْبَع) مِن «أَمَّ»: (إِيَمّ).

قالَ عبدُ القاهِرِ[1] ـ رحمَه اللهُ تعالَى ـ وقد يَذكُرُ أصحابُنا: (أُوَيْدِم)، ويحتجُّون به على أنَّ (آدَم): (فَاعَل) لا (أَفْعَل)، ولا دليلَ فيه؛ لأنَّ الهمزةَ المفتوحةَ المضمومَ ما قبلَها تُقلَبُ واوًا، نحوُ: (جُوَن)، فيجوزُ أن يُقالَ في (أُوَيْدِم): إنَّ الواوَ منقلبةٌ عن همزةٍ؛ للتخفيفِ، وإنَّ الأصلَ: (أُأَيْدِم)، على وزنِ: (أُعَيْدِم)، دونَ أن تكونَ الواوُ منقلبةً عن ألفِ: (آدَم)؛ لأنَّ ألفَ: (آدَم) انقلبَت عن الهمزةِ؛ لسُكُونِها، فلمَّا تحرَّكَت زالت الألفُ، فصارَ: (أُأَيْدِم)، ثمَّ خُفِّفَ بِقَلْبِ الهمزةِ إلى الواوِ.

ولا يتأتَّى هذا في: (أَوَاخِر)؛ لأجلِ أنَّ مَنْ قالَ: إنَّ الواوَ منقلبةٌ عن الهمزةِ دونَ

---

(١) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) له ١/ ٣٤٨.

الألفِ، كواوِ: (ضَوَارِب)، لَزِمَه أن يجعلَ الهمزةَ المفتوحةَ المفتوحَ ما قبلَها تُخفَّفُ بالإبدالِ واوًا، وذلك لا يُقْدَرُ على إثباتِه.

غيرَ أنَّ أصحابَنا يذكرون: (أُوَيْدِم) مع: (أَوَاخِر)؛ جمعًا بينَ التصغيرِ والتكسيرِ؛ ليُعلَمَ أنَّ الواوَ في: (أُوَيْدِم) بدلٌ مِن الألفِ، كما أنَّها في: (أَوَاخِر) كذلك، دونَ أن يجعلُوا: (أُوَيْدِم) على انفرادِه حجةً لكَوْنِ الواوِ بدلًا مِن الألفِ دونَ الهمزةِ.

قالَ ابنُ هِشَامٍ: كأنَّه يقولُ: إنَّهم إنَّما يحتجُّون بـ: (أَوَادِم)، لا بـ: (أُوَيْدِم)، وإذا ثبتَ ذلك في: (أَوَادِم) ثبتَ في: (أُوَيْدِم)؛ لأنَّها كلمةٌ واحدةٌ، والحقُّ ما ذكرتُه في الحاشِيةِ؛ فإنَّه أقلُّ كُلْفةً، ولا يلزمُ منه حَمْلُ شيءٍ على شيءٍ؛ لأنَّ هذا الذي قالَه الجُرْجانيُّ يلزمُه فيه حَمْلُ التكسيرِ على التصغيرِ؛ لأنَّهما مِن بابٍ واحدٍ.

ذو الكَسْرِ مطلقًا كذا وما يضم ... وَاوًا أَصِرْ ما لم يكن لَفْظًا أَتَمْ[1]

[(ذو الكَسْرِ مطلقًا كذا)]: مثالُ (أَصْبِع) أو (أُصْبع) أو (إِصْبِع) مِن: «أَمَّ».

[(وما يُضَمّ واوًا أَصِرْ)]: مثالُ (إِثْمُد) مِن: «أَمَّ».

فذاك ياءً مطلقًا جا وأَوُمْ ... ونَحْوَهُ وجهين في ثانِيه أُمّْ[2]

[(فذاك ياءً مطلقًا جَا)]: مِن: «قَرَأَ» على وَزْنِ: (بُرْثُن)، و(زِبْرِج)، و(دِرْهَم).

[(و«أَوُم» ونحوَه وجهين في ثانِيه)]: ضابطُه: ما أوَّلُ همزتَيه المتحركتَين حرفُ مضارعةٍ.

---

(١) في المخطوطة وضع ابن هشام على شدة الميم فتحة: أتمَّ؛ حتى يبيِّنَ حركتها لو وصلْناها.

(٢) في المخطوطة وضع ابن هشام على شدة الميم فتحة: أتمَّ؛ حتى يبيِّنَ حركتها لو وصلْناها.

وياءَ اقلبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَى[1] أَوْ يَاءَ تصغيرٍ بِواوٍ ذا افعلا

[(وياءَ اقلبْ ألفًا كسْرا تلا)]: (مِصْباح) و(مَصَابِيح).

[(أو ياءَ تصغيرٍ)]: (غَزَال) و(غُزَيِّل).

في آخِرٍ أَو قَبلَ تا التأنيثِ أَو زِيادَتَي فعلانَ ذَا أَيْضًا رَأَوا

[(في آخِرٍ)]: «دُعِيَ»، «رَضِيَ».

[(أو قبل تا التأنيثِ)]: (سَجِيَّة).

[(أو زيادتَيْ «فَعْلانَ»)]: مثالُ: (ظَرِبان) مِن: (الغَزْو).

في مصدَرِ المعتلِّ عَيْنًا والفِعَل مِنهُ صحيحٌ غالبًا نحو الحِوَل

اعلَمْ أنَّ الأصلَ في: (عِيَاد)، و(قِيَام)، و(صِيَام) ونحوِ ذلك الواوُ، بدليلِ: «أَعْوَدُ»، و«أَقْوَمُ»، و«أَصْوَمُ»، و(القَوْمة)، و(القعدة)[2]، ونحوِ ذلك، إلا أنَّ الواوَ أُعِلَّت في الفِعلِ، فأُعِلَّت في المصدرِ؛ لأنَّ المصادرَ تُبنَى على أفعالِها في الاعتلالِ؛ إذ كانت الأفعالُ وُضِعَت على أن تختلِفَ أبنيتُها للمعاني، إلا أنَّ مجرَّدَ اعتلالِها في الفِعلِ لا يكفي في اعتلالِها في المصدرِ، أَلَا تراهم قالُوا: «قَامَ»، و«بَاعَ»، و«قَالَ»، فأعلُّوا، ولم يعلُّوا في: (القَوْمة)، و(البَيْع)، و(القَوْل)؛ لسُكُونِ الواوِ والياءِ فيها، وأنَّه ليسَ قبلَها ما يقتضي الإعلالَ، وهو الكسرةُ، بخلافِ: (عِيَاد)؛ فإنَّ انكسارَ الأولِ، ووقوعَ الألفِ بعدَ الياءِ مع الإعلالِ في الفِعلِ علَّةٌ ذاتُ أوصافٍ، كلُّ وَصْفٍ منها له

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: العودة، أو: الصومة، وحدث له سهو.

أثرٌ، وهي اعتلالُها في الفِعلِ، وانكسارُ ما قبلَها، ووقوعُ الألفِ بعدَها، فلو اختلَّ واحدٌ منها صحَّت، ففي: (لِوَاذ) لم يعتلَّ الفِعلُ، وكذا في: (الجِوَار)؛ لقولِهم: «لَاوَذت»، و«جَاوَرت»، وفي: (عِوَدة)، و(زِوَجة) لم توجد الألفُ، وفي: (سَوَام) لم يكن قبلَ الواوِ كسرةٌ.

وأمَّا نحوُ: (حَوْض)، و(سَوْط) ففي جَمْعِه حصلت خمسةُ شروطٍ استدعَتْ قَلْبَ الواوِ ياءً:

سكونُ الواوِ في الواحدِ؛ لأنَّ السكونَ ضَعْفٌ يشبهُ الإعلالَ في الفِعلِ.

وكسرُ ما قبلَها، والكسرةُ تستدعي الياءَ.

والألفُ بعدَها؛ لأنَّ حركةَ الواوِ الآنَ ليست بأصلٍ، بل تابعةٌ للألفِ، وذلك ضَعْفٌ فيها.

وصحةُ اللامِ؛ لأنَّها لو اعتلَّت منعَت الإعلالَ؛ لئلا يتوالَى إعلالان.

وكَونُ الكلمةِ جمعًا، والجمعُ أثقلُ مِن الواحدِ، وهو تغييرٌ عن بناءِ الواحدِ.

وإذا فُقِدَ واحدٌ مِن هذه الشروطِ صحَّت الواوُ، كقولِك: (سَوَاد) و(أَسْوِدة)، و(عَوْد) و(عِوَدة)، و(حِوَاء) و(أَحْوِية)، وفي الجمعِ: (نَاو)[1] و(أنواء)، في النُّوقِ السِّمَانِ، و(سَوَاد) ليسَ بجمعٍ.

وأمَّا قولُهم: (دِيَارٌ) فالواوُ لَمَّا أُبدِلَت في الواحدِ ضَعُفَت، فصارت كواوِ: (حَوْضٍ).

---

(١) في المخطوطة: ناء، وهو سهو.

وأمَّا: «اخْتَارَ»، و«انْقَادَ» فـ: (الاخْتِيارُ)، و(الانْقِيادُ) أُبدِلَت الواوُ في المصدرِ؛ لاعتلالِها في الفِعلِ، وانكسارِ ما قبلَها في المصدرِ، وقوَّاه وقوعُ الألفِ بعدَها، ولا حذفَ هنا، كما في: (إِعَانةٍ)، و(استِعَانةٍ)؛ إذ لا اجتماعَ ألفين.

قالَه أبو البَقَاءِ في (شَرْحِ الإيضاحِ)[1]، ونقلتُه مُلخصًا.

إعلالُهم: «أَعِدُ»، و«نَعِدُ»، و«تَعِدُ»؛ حملًا على: «يَعِدُ»، و: «نأكُلُ»، و«تأكُلُ»، و«يأكُلُ»؛ حملًا على: «يكرم»[2] دليلٌ على بطلانِ قَوْلِ مَن قالَ: إنَّ حَمْلَهم المصدرَ على الفِعلِ في إعلالِه وتصحيحِه دليلٌ على أنَّه أصلٌ له، وأنَّ المصدرَ مُفرَّعٌ عنه.

وجمعُ ذِي عينٍ أُعِلَّ أو سَكَنْ ... فاحكُم بذا الإعلالِ فيه حيثُ عَنّ

[(ذي عينٍ أُعِلَّ)]: (دَارٌ) و(دِيَارٌ).

[(أو سَكَن)]: (سَوْطٌ) و(سِيَاطٌ).

وصحَّحوا فِعَلَةً وفي فِعَلْ ... وجهانِ والإعلالُ أولى كالحِيَلْ

[(وصحَّحوا «فِعَلَةً»)]: (كِوَزَةٌ).

[(وفي «فِعَل»)]: (دِيمةٌ) و(دِيَمٌ).

[(وجهان)]: بناءً على الاعتدادِ بالعارضِ وعدَمِه، وهو تحرُّكُ حرفِ العلَّةِ.

قولُه في الصفحةِ قبلَ هذه[3]: (وصحَّحوا «فِعَلَةً») البيتَ: حجَّةُ تصحيحِ (فِعَلٍ)

---

(١) في شرح تكملة الإيضاح. انظره في: ٥٥٠ وما بعدها.

(٢) هكذا في المخطوطة، ولعله سهو صوابه: و«نُكرِمُ»، و«تُكرِمُ»، و«يُكرِمُ»؛ حملًا على: «أُكرِم». بدليل أن ابن هشام أتى صوابًا بعدُ كما ستراه.

(٣) قال هذا لأنه كتب هذه التحشية في الورقة ٤١/ أ، والبيت الذي يعلق عليه في الورقة ٤٠/ ب.

أنَّ الياءَ لم تَسْكن، وحجةُ الإعلالِ الحَمْلُ على المفردِ، ألَا تراك تقولُ: (قِيمة)، و(دِيمة)، فتسكنُ العينَ، فتُعلّ؛ فلذلك حملت: (قِيَمًا)، و(دِيَمًا) عليه، وإذا طردتَ البابَ في[1]: «نُكْرِمُ»، و«تُكْرِمُ»، و«يُكْرِمُ»، وفي: «أَعِدُ»، و«نَعِدُ»، و«تَعِدُ»؛ فهذا أَوْلَى؛ لأنَّ مَعَنا هنا فَرْعًا وأَصْلًا.

وإنَّما صحَّحُوا (فِعَلة)؛ لأنَّ مفردَها غيرُ مُعَلٍّ، تقولُ: (زَوْج) و(زِوَجة)، و(ثَوْر) و(ثِوَرة)، فأمَّا: (ثِيَرة) فشاذٌّ عندَ س[2].

مِن (الخَصَائِصِ)[3] ملخَّصًا.

والواو لامًا بعدَ فتْحٍ يا انقَلَبْ كالمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ ووجَبْ

[(**والواوُ لامًا بعد فَتْحٍ يا انقَلَب**)]: ع: لا بدَّ أن يقولَ: إن كانت رابعةً فصاعدًا، وإلا فتُقلَبُ ألفًا.

ع: تُقلَبُ الواوُ ياءً إذا كانت رابعةً فصاعدًا في الفِعلِ، نحوُ: «أَغْزَيْت»، و«غَازَيْت»، و«اسْترَيْت»، ولا عِلَّةَ لقَلْبِها في الماضي، وإنَّما حُمِلَت على المضارعِ؛ لأنَّها تقعُ طرفًا بعدَ كسرةٍ، ثمَّ حُمِلَ الماضي، كما في: «يَضْرِبْنَ» حينَ حُمِلَ على: «ضَرَبْنَ»، وكما حُمل: «أَعِدُ»، و«نَعِدُ»، و«تَعِدُ»، و«يَعِدُ» على: «أَعِدُ»[4]، وإذا حُمِلَ الفِعلُ على الاسمِ، فأُعرِبَ، مع تباعدهما، فحَمْلُ الفِعلِ على الفِعلِ ليسَ

---

(١) هذا الصواب الذي أتى به ابن هشام، وسبق أن نبهت على سهوه في الموضع السابق.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٤٥٨ و٤/ ٣٦١.

(٣) انظره في: ١/ ١١٢ وما بعدها.

(٤) لعله سهو، صوابه: كما حُمل: «أَعِدُ»، و«نَعِدُ»، و«تَعِدُ»، على: «يَعِدُ».

بمُنْكَرٍ، والصفاتُ المشتقَّةُ تابعةٌ لأفعالِها.

وتُقلَبُ الواوُ مع عدمِ هذه العلةِ في: «تَغَازَيْنا»، و«تَرَجَّيْنا»، و«تَعَالَيْنا»، مع أنَّ المضارعَ لا يُكسَرُ فيه ما قبلَ الطرفِ هنا، بل يُفتَحُ، فيصيرُ ألفًا، نحوُ: «تَغَازَى»، و«تَرَجَّى»، وعلَّته أنَّ الواوَ انقلبَت ياءً في المضارعِ قبلَ دخولِ التاءِ، تقولُ: «أَغْزَى»، و«أَعْطَى»، فلمَّا دخلَت التاءُ لمعنَى المطاوَعةِ لم يُعتدَّ بها؛ لعُرُوضِها، فلم تُغيِّرْ حُكْمَ الأَصْلِ.

إِبدالُ واوٍ بعدَ ضمٍ مِنْ أَلِفْ ... أَو يـاً كمُوقِنٍ بَـدَاً[1] لهـا اعترف

ع: هذا إذا لم يكن الإبدالُ لأجلِ تحريكِ الحرفِ، وأصلُ الألفِ ياءٌ، فإنَّك تَرجِع بها إليها، نحوُ: (نَابٍ)، تقولُ فيه في التصغيرِ: (نُيَيْبٌ)، كما تَرجِع في: (بَابٍ) إلى الواو، فتقولُ: (بُوَيْبٌ)[2]، وأمَّا قولُك في (ضَارِبٍ): (ضُوَيْرِبٌ)؛ فلأنَّ المجهولَ يُرَدُّ إلى الواوِ؛ لكثرتِها.

[(إبدال واوٍ بعد ضمٍّ من أَلِف)]: «ضُورِبَ»، و«بُويِعَ»، و«قُوتِلَ».

ويكسر المضموم في جمع كما ... يقال هيم عند جمع أَهْيَما

وواوا اثر الضم رد اليا متى ... ألفي لام فعل او من قبل تا[3]

كتاءِ صح بان من رمى كمقْدُرَه ... كذا إذا كسَبُعانَ صَيَّره

---

(١) كذا بخط ابن هشام وضبطه، وفي نسخ الألفية: بِذَا. انظر: الألفية ١٨٢.

(٢) في المخطوطة: بويت، وهو سهو.

(٣) في المخطوطة: يا، وهو سهو.

وإن تكـــن عينــا لفُعْلـــى وصـــفا ... فـــذاك بـــالوجهين عـــنهُم يُلْفَـــى

[(بالوجهين عنهم يُلْفى)]: قالُوا في أنثَى (الأَكْيَسِ): (كِيسى)، و: (كُوسى).

[(بالوجهين عنهم يُلْفى)]: ع: وجهُ التصحيحِ الثقلُ مِن وجوهٍ:

كَونُ الكلمةِ صفةً.

وكَونُها لمؤنثٍ.

وكَونُ فائها مضمومةً.

وكون عينها واوًا[1]، فإذا أُعلَّت بقَلْبِ الضـمةِ كسـرةً، والـواوِ يـاءً زالَ بعضُ الثقلِ.

ووجهُ تركِ التصحيحِ أنَّه الأصلُ في بابِ الإعلالِ، وقد أمكنَ، فلا يُجتَنَبُ.

❁ ❁ ❁

(١) لعله سهو من ابن هشام؛ فالكلام هنا على كون العين ياء لا واوًا. انظر: (شـرح الألفيـة) لابـن الناظم ٦٠٥.

فصل

مـن لام فَعْلـى اسـمًا أتـى الـواو بـدلْ   ياءٍ كـ(تـ)ـقوى غالبًا جا ذا البَدل

[(اسمًا)]: احترازٌ مِن: (خَزْيا)، و(صَدْيا)، ونحوِهما مِن الصفاتِ، ومذكَّرُهما: (خَزْيان)، و(صَدْيان)، وهذا دليلٌ على أصالةِ الياءِ؛ وإلَّا لظهرَت الواوُ.

قولُه: (كـ: بقوى): إن قُرِئَ بالتاءِ مِن فوقُ فهو مِن: «اتَّقَيت»، أو بثانيةِ الحروفِ[1] فهو مِن: «بَقِيَ»، ضدُّ: «فَنِيَ»، أو مِن: «بَقَيت الشيءَ»، بفتحِ القافِ، إذا انتظرته، وكلاهما[2] بالياءِ.

[(أتى الواوُ بدل ياءٍ)]: وفي علَّة ذلك أوجهٌ:

أحدُها: أنَّ الياءَ غالبةٌ على الواوِ، بدليلِ قَلْبِها عوضًا عنها في: «طَوَيتُ طَيًّا»، وفي بابِ: «شَقِيَ»، وبابِ: «أَغْزَيْت»، وغيرِ ذلك، فأرادُوا أن يعوِّضُوا الواوَ، فعوَّضُوها هذا البابَ.

وثانيها: أنَّ الصفةَ فرعُ الاسمِ؛ لأنَّها فرعُ الفِعلِ المتفرِّعِ عليه، فهي فرعُ الفرعِ، ففرَّقُوا بينَ الاسمِ والصفةِ.

فإن قيلَ: فهلَّا عكسُوا، فقلبُوها في الاسمِ ياءً، وفي الصفةِ واوًا.

---

(١) يقصد حرف الباء.

(٢) في المخطوطة: وكلامها، وهو سهو.

قيلَ: الأصلُ أَحْمَلُ للتغييرِ، وأيضًا فالصفةُ أثقلُ مِن الاسمِ، فجُعل الأخفُّ لها، ولهذا قالُوا: (جَفَنات)، بالفتحِ، و: (صَعْبات)، بالسكونِ[1]، لم يزيدُوا الصفةَ شيئًا؛ لثقلِها.

وقالَ أبو عُثْمانَ[2]: قَلْبُ الواوِ هنا شاذٌّ لا وجهَ له، وإنَّما هو مسموعٌ على غيرِ القياسِ، وما ذكرْناه أَوْلَى.

قالَ أبو الفَتْحِ[3]: تكلَّمَ أبو عَلِيٍّ[4] بحَلَبَ على: (طُغْيان)، وأثبتَ أنَّ لامَه ياءٌ، وكانَ هناك شابٌّ، فقالَ له: فقد قالُوا: (الطَّغْوى)، فقالَ أبو عَلِيٍّ: خُذْ الآنَ إليكَ، هذا تصريفيٌّ؟! يُنكِرُ عليه احتجاجَه بذلك، أي: أَلَا تعلمُ أنَّ: (طَغْوى) اسمٌ، وأنَّ (فَعْلى) إذا كانت اسمًا، ولامُها ياءً، فإنَّها تُقلَبُ إلى الواوِ، نحوُ: (التَّقْوى)، و(البَقْوى)، و(الفَتْوى)، و(الرَّعْوى)، و(الثَّنْوى).

(رَيَّا) تقعُ اسمًا لامرأةٍ، ومصدرًا بمعنَى: الرِّيحِ الطيبةِ، وصفةً، نحوُ: «امرأة رَيَّا»، فالتي هي اسمٌ كانَ قياسُها بالواوِ، إلا أنَّها أُلحِقَت ببابِ: (مَكْوَزَة)، وقيلَ: لَمَحُوا فيها الصفةَ، كما في: (العَبَّاسِ).

بالعكس جاءَ لام فُعْلى وَصْفا وكون قُصْوى نادرًا لا يخْفَى

[(**بالعكس جاء لامُ «فُعْلى» وصفا**)]: وهذا معقولٌ لا يَحتاجُ إلى تعليلٍ؛ لأنَّه

---

(١) في المخطوطة: بالكسر، وهو سهو.

(٢) يقصد به المازني. انظر: (المنصف في شرح تصريف المازني) لابن جني ٢/ ١٥٧ وما بعدها.

(٣) انظر: (المحتسب) له ١/ ١٣٣.

(٤) انظر: (الحجة) له ١/ ٣٦٧.

نقل الثقيل إلى الخفيف؛ لأجلِ التسهيلِ على اللِّسانِ؛ لثقلِ الكلمةِ بكَونها صفةً، وبانضمامِ أوَّلها.

فإن كانت أصلُها الياءَ أبقِيَت، نحوُ: (السُّفْيا)، و(البُقْيا).

مسألةٌ[1]: (طُوبَى) مصدرٌ؛ ولهذا صُحِّحَ[2]، ولو كانَ صفةً لم يَجُزْ فيه ذلك، وإنَّما هو بمنزلةِ: (الرُّجْعَى)، وبمنزلةِ (حُسْنَى) في قولِه تعالَى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى﴾[3]؛ لأنَّ (حُسْنَى) لو كانت صفةً لم تكن إلا بـ(أَلْ) أو بالإضافةِ.

[(قُصْوى)]: قالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَهُم بِالعِدْوَةِ الْقُصْوَىٰ﴾[4]، فهي صفةٌ، كانَ قياسُها الياءَ، لكنَّهم نبَّهُوا بها على الأصلِ، كما في: (القَوَدِ)، و(الحَوَكةِ).

● ● ●

---

(١) بيت ابن مالك عما أعلت لامه، ولا أدري لم كتب ابن هشام هذه المسألة هنا، وهي مما أعلت عينه.

(٢) كيف هذا وعينها مبدلة من ياء؛ لأنها من (الطيب)، ويجب هنا قلبها واوًا؛ لأنها عين لـ(فُعْلَى) اسمًا. انظر: الكتاب ٤/ ٣٦٤.

(٣) البقرة ٨٣، وهذه قراءة شاذة. انظر: (معاني القرآن) للأخفش ١/ ١٣٤ ومختصر ابن خالويه ١٥.

(٤) الأنفال ٤٢، وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: السبعة ٣٠٦.

فصل

إن يسكن السابق من واو ويا … واتصلا ومن عروض عَرِيا

[(إنْ يَسْكُن السابقُ من واوٍ ويا)]: (يَوْمٌ) و(أَيَّامٌ)، أصلُه: (أَيْوامٌ)، و: ﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾[1]، أصلُه: (لَوْيًا).

ع: أصلُ: (سَيِّدٍ)، و(مَيِّتٍ)، و(هَيِّنٍ): (سَيْوِدٌ)، و(مَيْوِتٌ)، و(هَيْوِنٌ)، وكذا نظائرُهنَّ، فقُلِبَت الواوُ ياءً، وأدغِمَت الياءُ في الياءِ.

وقالَ الكوفيون[2]: لا نظيرَ لـ(فَيْعِلٍ) في الصحيحِ، وإنَّما الأصلُ: (مَوِيتٌ)، و(سَوِيدٌ)، و(هَوِينٌ).

فقيلَ: (قُضَاةٌ)، و(غُزَاةٌ) ونحوُهما لا نظيرَ لهنَّ في الصحيحِ، ويلزمُكم الإعلالُ في نحوِ: (طَوِيلٍ)، و(عَوِيلٍ).

قولُه: (ومِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا): نحوُ: «سُوِيرَ»، و«بُويِعَ»، و«قُوِيلَ»، و«تُبُويِعَ»، وبتصحيحِ هذه استُدِلَّ على أنَّ فِعْلَ ما لم يسمَّ فاعلُه مفرَّعٌ عن ما[3] سُمِّيَ فاعلُه.

قولُه: (ومِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا): قد يُورَدُ عليه نحوُ: (غَزْوة) إذا صَغَّرتَها، قالَ

---

(١) النساء ٤٦.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/ ٦٥٦.

(٣) كذا مفصولة بخط ابن هشام.

أبو البَقَاءِ في (شَرْحِ الإيضاحِ)[1]: وقد جاءت الواوُ مصحَّحةً بشرطَين: عُرُوضُ الياءِ، وكَونُ الواوِ عينًا، نحوُ: (أُسَيْوِد) في: (أَسْوَد)، وسهَّلَه عُرُوضُ الياءِ، وقوةُ العينِ، ولا يجيءُ مِثْلُ ذلك في اللامِ، فلا تقولُ في تصغيرِ: (عُرْوة)، و(غَزْوة) إلا بالإبدالِ والإدغام أَلْبَتَّةَ؛ لِضَعْفِ الطَّرَفِ، وكَونِه محلًّا للتغيرِ، فأمَّا: (حَيْوة) فشاذٌّ. انتهى بمعناه.

وقالَ[2] أيضًا: إن قيلَ: مخرجُ الواوِ والياءِ متباعِد، فكيف أدغِمَ أحدُهما في الآخَرِ؟

فالجوابُ: أنَّ التقارُبَ تارةً في المخرجِ، وتارةً في الاشتراكِ في الصفاتِ، وهذان على هذا الثاني؛ لأنَّهما للمدِّ، ويقعانِ رِدْفَين في قصيدةٍ، مثلُ[3]:

.... سُرْحُوبُ

.... وتكْرِيبُ

وغير ذلك.

فياءَ الواوَ اقْلِبنَّ مُدْغِما وشَذَّ مُعْطًى غيرَ ما قَدْ رُسِمَا

قولُه: (**فياءَ الواوَ**) البيتَ: إن قيلَ: يَرِدُ عليه: (دِيوان).

---

(١) شرح تكملة الإيضاح. انظره في: ٥٤٤ وما بعدها.

(٢) انظر: (شرح التكملة) له ٥٤٥.

(٣) بتمامهما:

قد أشهدُ الغارةَ الشَّعْواءَ تحملني جَرْداءُ معروقةُ اللَّحْيَين سُرْحوبُ

كالدَّلْوِ بُتَّتْ عُراها وهي مُثْقَلَةٌ وخانها وَذَمٌ منها وتكْرِيبُ

والبيتان لامرئ القيس، وهما من الطويل. انظر: الديوان ٢٢٥ و٢٢٧ وتصحيح الفصيح ١٤٦.

فالجوابُ: أنَّ الياءَ عارضةٌ عن الواوِ؛ لأنَّ الأصلَ: (دِوَّان)، ووزنُه في الأصلِ: (فِعَّال)، لا: (فِيعَال)، بدليلِ ظهورِ ذلك في قولِهم: (دَوَاوِين)، ثمَّ خُفِّفَ المضعَّفُ بإبدالِ أحدِ جزأيه ياءً، فلو قلبُوها إلى الياءِ لبَقِيَ التضعيفُ المكروهُ، ولكانَ رُجُوعًا إلى ما رجعُوا عنه، وكان إجراءً لعارضٍ مُجرَى غيرِه، وإنَّما رجعُوا إلى الواوِ في الجمعِ؛ لزوالِ علَّةِ التغييرِ، ونظيرُ هذا: (قِيراط)، و(دِينار)، و(دِيباج).

فإن قلتَ: فما تقولُ في مَن قالَ: (دَيَاوِين)؟

قلتُ: أجرَى العارضَ مُجرَى الأصليِّ، لا أنَّ ذلك أصلٌ.

قولُه: (وشَذَّ مُعْطًى): الوَزِيرُ المَغْرِبيُّ: شذَّ ثلاثةُ ألفاظٍ: «عَوَى الكلبُ عَوْيةً»، حكاه الفَرَّاءُ[1]، و(ضَيْوَن)، لِسِنَّوْرِ البَرِّيَّةِ، وجمعُه: (ضَيَاوِن)، قالَ[2]:

تَرِيدٌ كَأَنَّ السَّمْنَ في حُجُراتِه[3] نُجُومُ الثُّرَيَّا أَوْ عُيُونُ الضَّيَاوِنِ

و(رَجَاء بنُ حَيْوة)، وقالوا لحيٍّ مِن اليمنِ: (حَيْوان). مِن (إيضاح...)[4].

عَوَّا^مد قصر معا^: اسمُ كوكبٍ فيها الْتِوَاءٌ، مِن قولِهم: عَوَيْت يدَه، أي: لَوَيْتها، وفيها المدُّ والقصرُ، قالَ[5]:

---

(١) انظر: (الأيام والليالي) له ٣١ وما بعدها.

(٢) البيت لحسان بن ثابت، وهو من الطويل. انظر: زيادات الديوان ١/ ٥١٩ والقلب والإبدال لابن السكيت ١٤٩

(٣) كذا ضبطه ابن هشام، وهو في غيره من المصادر: حَجَراته.

(٤) إذا كان يقصد إيضاح أبي علي الفارسي، فلم أجده فيه، ووجدته في (الحجة) له ١/ ٢٣٦ و٢/ ٢٤٣.

(٥) البيتان من مشطور الرجز. انظر: (المذكر والمؤنث) لابن الأنباري ١/ ٥٧٤ وسر الصناعة ١/ ٨٧.

سَـــقَى الإِلَـــهُ دَارَهَـــا فَـــرَوَّى
نَجْـــمُ الثُّرَيَّـــا قَبْـــلَ نَجْـــمِ العَـــوَّا

وعينُها واوٌ، ولامُها ياءٌ، اجتمعتا، فكانَ القياسُ قَلْبَ الواوِ ياءً والإدغامَ، كما في: (اللَّيِّ)، و(الطَّيِّ)، إلا أنَّ ياءَها قُلِبَت واوًا؛ لَمَّا كانت اسمًا، ثم أُدغِمَت الواوُ في الواوِ، على ما هو حُكْمُ الأسماءِ، وقيلَ: عينُها ولامُها واوان، مِن: (العَوَّةِ).

مِـن يـاء او واو بتحريـك أَصُـل ـــ أَلِفًـا ابـدل بعـد فـتح مُتَّصِـل

[(أَصُل)]: ع: لا يُعتَدُّ بحركةِ التقاءِ الساكنَين؛ لعُرُوضِها، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾[1]، وقالَ: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾[2]، فلم يُعَلَّ في الأولَى، ولم [يرجع][3] الذي حُذِفَ لالتقاءِ الساكنَين في الثانيةِ.

[(أَصُل)]: قالَ أبو الفَتْحِ[4]: مَنْ قالَ في: (ضَوْءٍ)، و(فَيْءٍ)، و(نَوْءٍ) بالتخفيفِ بالإبدالِ صحَّحَ الواوَ والياءَ، وإن اجتمعَت شروطُ القَلْبِ؛ اعتبارًا بالأصلِ، وكذلك في: (جَيْأَل)، وعلى ذلك قرأَ الحَسَنُ[5]: ﴿أَنبِيهُم﴾[6]، ولم يَحذِف الياءَ للوقفِ؛ لأنَّها عارضةٌ، فليسَ ذلك كقولِه[7]:

(١) التوبة ٤٢.
(٢) المزمل ٢.
(٣) زيادة يقتضيها السياق.
(٤) انظر: المحتسب) له ١/ ٦٧ وما بعدها.
(٥) انظر: شواذ القراءات للكرماني ٥٨.
(٦) البقرة ٣٣.
(٧) بتمامه: =

أَلَــمْ يَأْتِيــكَ وَالأَنْبَــاءُ تَنْمِــي ....

وسألتُ أبا عَلِيٍّ[1]، فقلتُ: مَن أجرَى غيرَ اللازمِ مُجرَى اللازمِ، فقالَ في (الأَحْمَر): (لَحْمَر)، أيَجوزُ له أن يقولَ في (جَيْأَل): (جَيَل)، و(جَال)؟

فقالَ: لا، وأَوْمأَ إلى أنَّ القَلْبَ أقوَى مِن حُكمِ الاعتدادِ بالحركةِ في: (لَحْمَر)، أي: فلا يبلغُ في الجوازِ ذلك؛ لبَشَاعَتِه.

ع: قولُه: (بتحريكٍ أصل): قد يُعترَضُ عليه بقولِ س[2]: (وِشَوِيّ) في: (شِية)، والأصلُ: (وِشْيِيّ)، إلا أنَّه حرَّكَ الشينَ، فقَلَبَ الياءَ ألفًا، ثمَّ قلَبَ الألفَ واوًا.

ع: قولُه: (من ياءٍ او واوٍ) البيتَ: يجبُ أن يزيدَ في الشروطِ ما يُخرِجُ نحوَ: «حَيِيَ»، و«عَيِيَ»، و«قَوِيَ».

وفي (التَّذْكِرةِ)[3] أنَّه صحَّ: «حَيِيَ»، و«قَوِيَ»؛ لاعتلالِ اللامِ.

وأقولُ: الأصلُ: «حَوِيَ»، و«قَوِيت»، ففي الأوَّلِ عندَنا أعلَّ العين واللام، فلم تُعلَّ العينُ إعلالًا آخَرَ.

ولْيُنْظَرْ[4] في: «عَيِيَ»؛ ما لامُه وعينُه؟

= أَلَــمْ يَأْتِيــكَ وَالأَنْبَــاءُ تَنْمِــي بِمَــا لاقَــتْ لَبُــونُ بَنِــي زِيَــادِ

والبيت لقيس بن زهير العبسي، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ٣/ ٣١٦ والأصول ٣/ ٤٤٣.

(١) انظر: (الشيرازيات) له ١/ ٢٩ وما بعدها.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٦٩.

(٣) انظر: (الحجة) له ١/ ٩٤ و(البصريات) له ١/ ٢٥١ و(التعليقة) له ٥/ ١٠٦ و١٢١.

(٤) هو يائي العين واللام. انظر: الكتاب ٤/ ٣٩٥ والحلبيات ٩ والممتع ٢/ ٥٧٩.

إن حُـركَ الثـاني وإن سُـكّن كَـفّ   إعـلالَ غيـرِ الـلام وهـي لا يُكـفّ

إعلالُهـا بسـاكنٍ غيـرِ ألِـف   أو يـاءٍ التشـديدُ فيهـا قـد أُلِـف

قالَ ابنُ الخَبَّازِ في (شَرْحِ الدُّرَّةِ)[1] ما نصُّه: والواوُ الزائدةُ ـ أي: ومثالُ قَلْبِ الواوِ الزائدةِ ـ وهو أن تسمِّيَ رجلًا بـ (حُبْلَوِيّ)، وترخِّمَه في قَوْلِ مَن قالَ: «يا حَارُ»، بالضمِّ، فتقولُ: «يا حُبْلَا»، فتقلبُ الواوَ ألفًا، وبعضُهم لا يُجيزُ هذا. انتهى.

ولا أعلمُ وجهَ امتناعِه؛ لأنَّ الذي يَكُفُّ قد زالَ، ولم يُنْوَ، إلا إن كانَ...

[(بساكنٍ غيرِ ألِف)]: نحوُ: «غَزَوَا»، و«رَمَيَا»؛ لأنَّ الإعلالَ يُفضِي إلى حذفِ إحدَى الألفَين، فيلتبسُ بفِعلِ الواحدِ.

وصـحَّ عَـينُ فَعَـلٍ وفَعِـلا   ذا أَفْعَـلٍ كأَغْيَـدٍ وأَحْـولا

[(وصحَّ عينُ «فَعَلٍ»)]: (حَوَلٌ).

[(و«فَعِلا»)]: «حَوِل».

وإن يَـبِنْ تفاعُـلٌ مِـن افتَعـل   والعـينُ واوٌ سَـلِمَت ولـم تُعَـلّ

وإن لحـرفينِ ذا الإعـلالُ اسـتُحِق   صُـحِّحَ أولٌ وعكـس قـد يَحِـقّ

ع: «حَيِيَ» و«عَيِيَ» اجتمعَ فيهما حرفا علَّةٍ، وكانَ القياسُ قَلْبَ الأُولَى ألفًا، فيصيرُ: «حَايَ»، و«عَايَ»، ولكن خافُوا توالِيَ إعلالَين.

وبيانُه: أنَّ الياءَ الثانيةَ تُعَلُّ في المضارعِ، نحوُ[2]: «يَحْيَى»، و«يَعْيَى»؛ لتحرُّكِها

(١) انظره في: ٢/ ٧٥٨ وما بعدها.

(٢) كذا كتب ابن هشام ألف الفعلين.

وانفتاحِ ما قبلَها، وإذا أُعِلَّت الأُولَى في الماضي والثانيةِ في المضارعِ توالَى إعلالان.

وممَّا رُفِضَ فيه توالي إعلالَين: (نَوَاة)، و(شَوَاة)، وأمَّا ما شذَّ فيه اجتماعُ إعلالَين مِن: (شَاء)، و(مَاء)، فشاذٌّ.

فَرْعٌ: فيما اجتمعَ فيه حرفان يستحقُّ أوَّلُهما الإعلالَ الآنَ والآخَرُ الإعلالَ بعدُ، فيجبُ تصحيحُ الأوَّلِ الآنَ؛ لئلا يتوالَى في الكلمةِ إعلالان، فإذا جئنا إلى....

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

اعلَمْ أنَّ القياسَ كانَ أن تقولَ في «حَيِيَ»، و«عَيِيَ»: «حَايَ»، و«عَايَ»؛ إلا [أ]نَّهم رأَوا أنَّ اللامَ في المضارعِ تستحقُّ الإعلالَ، فتقولُ: «يحيى»[2]، بتصحيحِ العَيْنِ؛ لسُكُونِ ما قبلَها؛ لئلا تتوالَى متحرِّكاتٌ، فلو أعلُّوا في الماضي لَزِمَ أن تُعَلَّ لامُ الكلمةِ تارةً وعينُها أخرَى، فكرهُوا ذلك، وأرادُوا أن يُعِلُّوا أحدَهما؛ لئلا يُلْغُوا بالكليَّةِ، فصحَّحُوا في الماضي، وأعلُّوا في المستقبَلِ؛ لأنَّ المستقبَلَ يقتضِي إعلالَ اللامِ، وهو أَوْلَى ممَّا يقتضِيه الماضي مِن إعلالِ العينِ؛ لأنَّ اللامَ محلُّ تغييرٍ.

وعينُ ما آخرُه قد زِيد ما يَخصُّ الاسمَ واجبٌ أن يَسْلَما

[(ما يخُصُّ الاسمَ)]: (كَرَوَان)، و(نَزَوَان)، و(حَيَدى).

والتمثيلُ بـ: (حَيَدى) أَوْلَى، وأمَّا الأوَّلان فلك أن تقولَ: إنَّ الساكنَ قد كَفَّ سببَ الإعلالِ، ومثلُ (حَيَدى): (جَوَزَات)، و(بَيَضَات)، في لغة هُذَيْلٍ[3].

---

(١) كتب ابن هشام البسملة؛ لأنه كتب هذه التحشية في آخر المخطوطة، وليس في هذا الباب.

(٢) كذا كتب ابن هشام ألف الفعل.

(٣) انظر: المقتضب ٢/ ١٩٣.

ع: بَقِيَ عليه أن يقولَ: وأن لا يؤدِّيَ إعلالُه إلى إعلالَين، كـ: «حَيِيَ»، و«عَيِيَ»، على ما شرحْناه.

وقبــل بــا اقلــب ميمــا النــونَ إذا كــان مُسَــكنا كمــن بــتَ انبــذا

* * *

فصل

لســاكن صــح انقــل التحريــك مــن ذي لـــين اتٍ عــــين فعـــل كـــأَبِنْ

أصلُ[١] هذا البابِ أنَّ عَيْنَ الثلاثيِّ تُقلَبُ ألفًا إذا كانت ياءً أو واوًا، نحوُ: «قَامَ»، و«بَاعَ»، فإذا ألحقْتَ أوَّلَ الفِعلِ زائدًا، كالهمزةِ وغيرِها، فإنَّك تُبقِي الإعلالَ على ما كانَ عليه، تقولُ: «أَقَامَ»، و«أَجَادَ»، و«أَبَانَ»، و«أَسَالَ»، في: «سَالَ».

ولهم فيه طريقان:

منهم مَن يقولُ: الأصلُ: «أَقْوَمَ»، و«أَجْوَدَ»، فلمَّا تحركَت الواوُ وانفتحَ ما قبلَها في الأصلِ قُلِبَت ألفًا، ولم يُعتدَّ بسكونِ الفاءِ؛ لأنَّه عارضٌ لدخولِ الهمزةِ؛ لئلا يتوالَى أربعُ متحركاتٍ.

ومنهم مَن يقولُ: أُدخِلَت الهمزةُ على الفِعلِ بعدَ الاعتلالِ، فبَقِيَ على حالِه.

والفرقُ بينَ المذهبَين أنَّ حركةَ الفاءِ على المذهبِ الأوَّلِ منقولةٌ مِن العينِ، وعلى الثاني هي التي كانت قبلَ الزيادةِ.

وقد صحَّحُوا مِن ذلك شيئًا، وهو: «استَحْوَذَ»، و«أَغْيَلَت المرأةُ»، وكلُّ ذلك؛ تنبيهًا على الأصلِ.

ع: وهو أقوَى عندي مِن تصحيحِ: (القَوَد)، و(الحَوَكة)، و(الأَوَد). انتهى.

---

(١) التحشية بتمامها منقولة من العكبري. انظر: (شرح التكملة) له ٥٠٩.

فإن وقعت هذه العينُ بعدَ ألفٍ، نحوُ: «قَاوَلَ»، و«بَايَعَ» صحَّت، والعلَّةُ في ذلك أنَّها... أعلَّت لقُلِبَت ألفًا، وقد تَسْكُنُ اللامُ، فيجتمعُ ثلاثُ سواكنَ، فيلزمُ حذفُ اثنين منهما، وفي ذلك إبطالُ مثالِ «فَاعَلَ».

فإن قيلَ: هلَّا أُبدِلَت همزةً، كما في: (كِسَاء)، و(رِدَاء)، ويقوِّي ذلك: مجاورتُها الطرفَ، كما أُبدِلَت في نحوِ: (قَائِم)، و(بَائِع).

قيلَ: يمتنعُ ذلك مِن جهةِ بطلانِ «فَاعَلَ»، وليسَ كذلك: (كِسَاء)؛ لأنَّ الواوَ هناك لامُ الكلمةِ، واللامُ تَعْتَوِرُ عليها حركاتُ الإعرابِ، ويُتَلاعَبُ بها، وحركةُ العينِ واحدةٌ، فلم يلزَمْ فيها ما لَزِمَ في اللامِ.

وأمَّا اسمُ الفاعلِ في: (قَائِم) فمُخالِفٌ لاسمِ الفاعلِ هناك؛ لأنَّه هناك (فَاعِل)، وهنا (مُفَاعِل)، ولَمَّا اعتلَّ في «فَعَلَ» اعتلَّ في (فَاعِل)، وهنا لم يعتلَّ: «قَاوَلَ»، فلم يعتلَّ: (مُقَاوِل).

وأمَّا مثلُ: «استرَابَ»، و«استَفَادَ» فالعلَّةُ فيه مثلُ العلَّة في: «أَقَامَ»؛ لأنَّ الأصلَ: «استريب»[1]، وقبلَ الزيادةِ: «رَابَ»، ثمَّ عُمِلَ فيه ما عُمِلَ في: «أَرَابَ»، على الطريقتَين.

وأمَّا: اخْتَارَ، وانْقَادَ، وابْتَاعَ فإنَّ أمرها[2] كأمرِ: «استَفَادَ»، قالُوا: ولأنَّ «تار» مِن: «اخْتَارَ» مثلُ «قالَ» في أنَّ أوسطَه معتلٌّ متحركٌ منفتحٌ ما قبلَه، وغيرُ ممتنعٍ أن يُجعَلَ بعضُ الكلمةِ في بعضِ الأحكامِ كالكلمةِ التامةِ، أَلَا تَرَى أنَّ س[3] قالَ: يُمالُ

(١) في المخطوطة: استربت، وهو سهو، والتصويب من العكبري.

(٢) في المخطوطة: أمرهما، وهو سهو.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ١١٨.

(الاسْوِدَاد)؛ لأنَّ (وِدَادًا) بمنزلةِ: (عِمَاد)، وقالَ في[1]:

فَبَـــاتَ مُنْتَصْـــبًا..........

(تَصْب) بمنزلةِ: (فَخْذ).

فإن قيلَ: إذا رددتَ هذا الفِعلَ[2] إلى نفسِك سكَّنتَ الراءَ، وحذفتَ الألفَ، فهلَّا غيَّرتَ المثالَ «قَالَ» إلى: «قُلتُ».

قيلَ: لا يصحُّ؛ لأنَّ[3] «قُلْتُ» إذا نُقِلَ كانَ له نظيرٌ، وهو «فَعُل»، مثلُ[4]: «ظَرُفَ»، وكذا: «بِعْتُ» نظيرُه: «عَلِمْتُ»، ولو أنَّك غيَّرتَ في: «اخْتَرْت» لم يكن له نظيرٌ ألْبَتَّةَ؛ إذ ليسَ في كلامِهم مثلُ «افْتَعُلت» بضمِّ العينِ وكسرِها، وأمَّا حذفُ العينِ فله نظيرٌ في: «قُلْت»، و«بِعْت»، ومثالُ «اخْتَرْت»: «افْتَلْت»[5].

[(انْقُل)]: ع: وإذا كانَ المنقولُ حركتُه همزةٌ وجبَ حذفُها بعدَ النقلِ.

---

(١) يقصد به الفارسي. انظر: (الحجة) له ١/ ٤٠٨ (والحلبيات) له ١٢٦، وإنما قلت: الفارسي؛ لأن ابن هشام نقل هذه التحشية من (شرح التكملة) للعكبري ٥٠٩ وما بعدها، والعكبري نسب هذا القول للفارسي، وأيضًا سيبويه ليس له كلام على هذا البيت، والبيت بتمامه:

فبـــاتَ مُنْتَصْـــبًا ومـــا تكَرْدَسَـــا

والبيت للعجاج، وهو من مشطور الرجز. انظر: الديوان ١/ ١٩٧ والخصائص ٢/ ٣٤٠.

(٢) اختار.

(٣) في المخطوطة: لأنك، وهو سهو، والتصويب من العكبري.

(٤) في المخطوطة: ثم، وهو سهو، والتصويب من العكبري.

(٥) انتهى النقل هنا من العكبري. انظر: (شرح التكملة) له ٥٠٩ ـ ٥١٢.

وقد غَلِطَ ابنُ عَطِيَّةَ[1] في قراءةِ الحَسَنِ[2]: ﴿وَلَا تَلُونَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾[3]، فقالَ: إنَّ أصلَها: «يَلْؤُوْنَ»، ثمَّ نُقِلَت الحركةُ إلى اللامِ، فاجتمعَ واوان ساكنان، فحُذِفَت إحداهما، ولم يَعلَمْ أنَّكَ إذا نَقَلْتَ حركةَ الهمزةِ إلى اللامِ فإنَّ الهمزةَ إذ ذاك تُحذَفُ، ولا يلتقي واوان ساكنان.

ولو قالَ: استُثقِلَت الضمةُ على الواوِ؛ لأنَّ الضمةَ كأنَّها واوٌ، فصارَ كالجمعِ بينَ ثلاثِ واواتٍ، فنُقِلَت إلى اللامِ، ثمَّ حُذِفَت أُولَى الواوَين؛ لالتقاءِ الساكنَين، كانَ صحيحًا، إلا أنَّه جعلَ أصلَها الهمزَ.

ويمكنُ أن تكونَ قراءةُ الحَسَنِ مُضارِعَ: «وَلِيَ يَلِي»، وعُدِّيَ بـ (على)؛ لأنَّه ضُمِّنَ معنَى: «يَعْطِفون».

ما لم يكن فعلَ تعجُّبٍ ولا ... كابْيَضَّ أوْ أَهْوى بلامٍ عُلِّلا

فعلُ التعجُّبِ مِن نحوِ: «ما أَقْوَلَه»، و: «أَبْيَعَه»، كانَ القياسُ أن يُعَلَّ؛ لأنَّه فِعْلٌ، فـ: «أَقْوَلَ» بمنزلةِ: «أَقَامَ»، إلا أنَّ فِعلَ التعجُّبِ بَعُدَ مِن الأفعالِ، وقَرُبَ مِن الأسماءِ، بدليلِ أنَّه لا يظهرُ له فاعلٌ، ولا يكونُ منه اسمُ مفعولٍ، ولا اسمُ فاعلٍ، ولا مضارعٌ، ولا أمرٌ، فأمَّا: «أَحْسِنْ بزيدٍ» فلفظُه أمرٌ، ومعناه التعجُّبُ، وقد عَلِمْتَ أنَّ العينَ تصحُّ في: «ابْيَضَّ»، و«اسْوَدَّ» ونحوِهما، فكذا هذا.

ويؤكِّد عندَكَ ما قُلْناه أنَّ قولَك: «هو أَفْعَلُ منك» في معنَى فِعلِ التعجُّبِ؛

---

(١) انظر: (المحرر الوجيز) له ١/ ٥٢٦.

(٢) انظر: مختصر ابن خالويه ٢٩.

(٣) آل عمران ١٥٣.

للدلالةِ على الزيادةِ المبهمةِ المقدارِ، كما يَدلُّ على ذلك، وهذا وجهٌ قويٌّ في شَبَهِ الفِعلِ في التعجُّبِ للاسمِ.

ولشَبَهِه به صُغِّرَ، وإن كانَ التصغيرُ حقُّه أن يكونَ في الاسمِ، وقيلَ: صُغِّر عوضًا مِن تصغيرِ (ما)، وقيلَ: عوضًا مِن تصغيرِ الضميرِ الذي هو فاعلٌ، وقيلَ: صُغِّرَ؛ لدلالتِه على المصدرِ الذي لا يُستعمَلُ هنا؛ وذلك لشدةِ اتِّصالِ الفِعلِ بهذه الأشياءِ، ومجاورتِه لها.

ومثلُ فعلٍ في ذا الاعلال اسْمُ ... ضاها[1] مضارعًا وفيه وَسْمُ

ومِفْعَلٌ صُحِّحَ كالمِفْعَالِ ... وأَلِفَ الإفْعَالِ واسْتِفْعَال

أزل لَدَى الإعْلالِ والتا الزَمْ عِوَض ... وحذفُها بالنَقْلِ رُبّما عَرض

[(عِوَض)]: حالٌ، وُقِفَ عليه على لغةِ رَبيعةَ[2].

وما لإفْعالِ من الحذف ومن ... نقلٍ فمفعولٌ به أيضا قَمِن

قولُه: (فـ«مَفْعُولٌ» به): أقولُ: إذا اعتلَّت عينُ الثلاثيِّ الماضي، ثم بُنِيَ لِمَا لم يسمَّ فاعلُه، بَقِيَ الاعتلالُ، نحوُ: «قَالَ يَقُولُ»، و«يُقَالُ»، أمَّا اعتلالُها في: «قَالَ»؛ فلتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، وأمَّا في المضارعِ فكانَ حقُّها الضمَّ، فنُقِلَت ضمَّتُها إلى القافِ، وسكنَت، فإذا قيلَ: «يُقَالُ»، فبُنِيَ الفِعلُ لِمَا لم يسمَّ فاعلُه كانَ أصلُ الواوِ

---

(١) كذا كتب ابن هشام ألف الفعل قائمة.

(٢) فلغتهم أنهم يقفون على المنصوب بالسكون، مثل المرفوع والمجرور. انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٠.

الفتحَ، كـ: «يُضْرَبُ»، فنُقِلَت حركتُها، وأُبدِلَت الواوُ الساكنةُ ألفًا؛ لتحرُّكِها في الأصلِ، وهو الماضي.

فإذا بَنَيْتَ مِن ذلك اسمَ مفعولٍ قلتَ: (مَقُول)، بواوٍ واحدةٍ ساكنةٍ بالإجماعِ، واتَّفَقُوا على أنَّ ثَمَّ واوًا محذوفةً، وأنَّ الأصلَ: (مقوول)[1]، كـ: (مَضْرُوب)، فنُقِلَت حركةُ الأُولَى إلى ما قبلَها، فاجتمعَ ساكنان، فحُذِفَ أحدُهما، وهو الزائدُ عندَ سِيبَوَيهِ[2]؛ لأنَّ المرادَ التخفيفُ، والدلالةُ على البِنْيةِ حاصلةٌ بأيِّهما حذفتَ، وحذفُ الزائدِ أَوْلَى مِن حذفِ الأصليِّ، ولأنَّ ما عينُه ياءٌ تَبقَى ياؤه، نحوُ: (مَبِيع)، و(مَسِير)، ولو كانَ المحذوفُ الثانيةَ لقيلَ: (مَبُوعًا)، و(مَسُورًا).

فإن قيلَ: الياءُ هنا مبدلةٌ مِن الواوِ الزائدةِ؛ لأنَّ العينَ نُقِلَت حركتُها إلى ما قبلَها، فسكنَت، ثمَّ حذفَت؛ لالتقاءِ الساكنَين، وأبدلَت الواوُ ياءً؛ تنبيهًا على الأصلِ، كما فُعل ذلك في: (بِيض).

فالجوابُ: أنَّ بقاءَ الأصليِّ أَوْلَى مِن بقاءِ الزائدِ منبِّهًا على الأصلِ؛ إذ الأصلُ أقوَى مِن دليلِه.

وأمَّا: (بِيض) فقد قيلَ: إنَّ ذلك لازمٌ في الجمعِ؛ لثقلِ الواوِ والجمعِ، وقيلَ: إنَّما كانَ ذلك لإزالةِ اللَّبْسِ؛ لأنَّك لو قلتَ: (بُيُض)، ثمَّ سكنت الياء، لأُبدلت واوًا؛ لسكونِها وانضمامِ ما قبلَها، وكانَ يلتبسُ بقولِك: «دجاج بُيُض»، إذا سكنت الياء، وليسَ كذلك: (مَبِيع).

---

(١) في المخطوطة: مقتول، وهو سهو.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٣٤٨.

وقال الأَخْفَشُ[١]: المحذوفُ الأصليةُ، واحتجَّ بأنَّ الواوَ والميمَ في (مَفْعُول) زيادتان زيدتا معًا؛ للدلالةِ على (مَفْعُول)، وشأنُ ما كانَ كذلك إذا حُذِفَ أحدُهما أن يُحذَفَ الآخَرُ، والآخَرُ لم يحذَفْ، فدلَّ على أنَّ أخاه لم يُحذَف، وبأنَّ الساكنَين إذا اجتمعا حُذِفَ أَوَّلُهما إذا كانَ الثاني لمعنًى، نحوُ: (قَاضٍ)، و(عَصًا)، حذفْتَ الأصليَّ، وأبقيْتَ الزائدَ، وبأنَّهم حذفُوا الأوَّلَ في المنفصلِ، نحوُ: «يَغْزُو القومُ»، فحَذْفُه في كلمةٍ واحدةٍ أَوْلَى.

ع: هذا قياسٌ فاسدٌ؛ لأنَّهم استجازُوا ذلك؛ لإمكانِ زوالِ المنفصلِ، وأمَّا إذا كانَ الساكنان في كلمةٍ فلا يمكنُ الانفكاكُ، فلا ينبغي التجوُّز في ذلك. انتهى.

وبأنَّ الواوَين إذا اجتمعتا في المصدرِ غُيِّرَ الأوَّلُ منهما، وأُبْقِيَ غيرُ الأصليِّ، نحوُ: «غَارَت عينُه غُؤُورًا»، إلا أنَّ التغييرَ هنا بالإبدالِ، فيكونُ في مسألتِنا بالحذفِ.

وأجابُوا عن الأوَّلِ بأنَّ الحاجةَ دعت إلى إبقاءِ أحدِ الزائدَين.

وعن الثاني بأنَّ شَرْطَه أن يكونَ على الأصليِّ المحذوفِ دليلٌ، ككسرةِ: (قَاضٍ)، وفتحةِ: (عَصًا)، وفي مسألتِنا لا دليلَ على حذفِ الأصليِّ.

وأمَّا: «يَغْزُو القومُ»؛ فالواو حرفُ مدٍّ قبلَها ضمةٌ، ولامُ (القَوْم) للتعريفِ، والأوَّلُ ضعيفٌ عليه دليلٌ، فكانَ بالحَذْفِ أَوْلَى.

وأمَّا المصدرُ فالواوُ الأُولَى مضمومةٌ قبلَها ضمةٌ، فإبقاؤها يثقُلُ جدًّا، وحذفُها يُخِلُّ بالوزنِ؛ فلذلك قُلِبَت همزةً، وجازَ ذلك؛ لأنَّها انضمَّت ضمًّا لازمًا، بخلافِ مسألتِنا، فإنَّ التغييرَ فيها بالحذفِ، ولا فرقَ بينَ حذفِ الزائدِ والأصليِّ في إثباتِ الفرقِ.

---

(١) انظر: المقتضب ١/ ٢٣٨.

وأمَّا ما عينُه ياءٌ، كـ: (مَبِيع)، فإنَّ الياءَ نُقِلَت حركتُها إلى ما قبلَها، فسكنَت، ثمَّ حُذِفَ الزائدُ، وأُبدِلَت الضمةُ قبلَها كسرةً، فقيلَ: (مَبِيع)، ووزنُه: (مَفِعْل)، وعندَ أبي الحَسَنِ: (مَفِيل).

قولُه:...[1] أقولُ: قالَ أبو عَلِيٍّ[2]: وقد صحَّحَوا عينَ (مَفْعُولٍ) فيما كانَ مِن الياءِ.

ع: وتصحيحُها أن تَخرُجَ بلفظِها مِن غيرِ حذفٍ ولا إبدالٍ، وذلك في الياءِ أكثرُ، وفي الواوِ أقلُّ، وإنَّما جاءَ التصحيحُ في (مَفْعُولٍ) دونَ (فَاعِلٍ)؛ لأنَّ (فَاعِلًا) على زنةِ «يَفْعَلُ»، فلمَّا لَزِمَ التغييرُ في الفِعلِ لَزِمَ فيما كانَ على زِنَتِه، وأمَّا (مَفْعُولٌ) فليسَ على زنةِ الفِعلِ؛ لأنَّ الفِعلَ مِن «بَاعَ»: «يُبَاعُ»، وليسَ: (مَبِيع) موازِنًا له، فبَعُدَ مِن الأصلِ الذي هو محلُّ التغييرِ، وموجِبُه موجودٌ، وهو الفِعلُ، وقالُوا: «طعامٌ مزيُوت»، أي: خالَطَه الزيتُ، و«تُفَّاحةٌ مَطْيُوبة»، و«دَجْن مَغْيُوم»، و«فلان مَعْيُون»، أي: أصابتْه عَيْنٌ.

وأمَّا ما عينُه واوٌ فقد جاءَ منه مصحَّحًا أقلُّ ممَّا جاءَ مِن الياءِ، قالُوا: «ثوبٌ مَصْوُون»، و«فَرَسٌ مَقْوُود»، و«مريضٌ مَعْوُود»، وإنَّما قلَّ ذلك في الواو[3]؛ لِمَا فيه مِن ثِقَلِ الجمعِ بينَ واوَين مع الضمةِ، ولكنَّه مع ذلك جاءَ في المصادرِ، قالُوا: «غَارَتْ عينُه غُوُورًا»، بتصحيحِ الأُولَى، والأجودُ إبدالُها همزةً؛ فرارًا مِن هذا الثِّقَلِ، ولم

---

(١) بياض في المخطوطة.

(٢) انظر: (التكملة) له ٥٩٠.

(٣) في المخطوطة: الياء، وهو سهو.

يهمزُوا في المفعولِ، نحوُ: (مَصُوُون)؛ لأنَّ نَقْلَ حركةِ اللامِ فيه إلى الساكنِ قبلَها وحذفَها أسهلُ مِن إبدالِ الواوِ همزةً؛ لأنَّ بَدَلَ الشيءِ قائمٌ مَقامَه، لا سِيَّما مع الضمةِ في الهمزةِ، ولم يمكن ذلك في: (غُؤُورًا)؛ إذ ليسَ قبلَ الواوِ ساكنٌ، فيُنْقَلَ إليه.

نحو مَبيع ومَصُونٍ ونَدَرْ تَصْحيحُ ذِي الوَاوِ وفي ذي اليا اشتهر

قالَ ابنُ قُتَيْبَةَ[1]: ليسَ يأتي (مَفْعُولٌ) مِن ذواتِ الواوِ بالتَّمامِ، إنَّما يأتي بالنَّقصِ، نحوُ: (مَقُول)، و(مَخُوف)، إلا حرفَين: «مِسْكٌ مَدْوُوف»، و«ثوبٌ مَصْوُون»، وأمَّا ذواتُ الياءِ فتأتي بالنَّقصِ والتَّمامِ.

قالَ أبو محمَّدِ بنُ السِّيدِ[2] ـ رحمَهما اللهُ تعالَى ـ: حكى الفَرَّاءُ عن الكِسَائيِّ عن بني يَرْبُوعٍ وبني عُقَيْلٍ[3]: «حَلْيٌ مَصْوُوغ»، و«عبيرٌ[4] مَدْوُوف»، و«ثوبٌ مَصْوُون»، و«فَرَسٌ مَقْوُود»، و«قولٌ مَقْوُول»، وأمَّا البصريون فلم يعرفوا شيئًا مِن هذا.

عَدَّ ابنُ قُتَيْبَةَ[5]: «ماء مَعِين» مِن شواذِّ التصريفِ، قالَ: قالَ الفَرَّاءُ[6]: (مَعِين): (مَفْعُول) مِن: العين، فنُقِصَ، كما قِيلَ: (مَخِيط)، و(مَكِيل).

ورَدَّ عليه ابنُ السِّيدِ[7]، فقالَ: لا وجهَ لعدِّه في شواذِّ التصريفِ؛ لأنَّه على

---

(١) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٨٩.

(٢) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٣٢٨.

(٣) انظر: إصلاح المنطق ١٦٤.

(٤) كذا في المخطوطة، وهي عند ابن السيد: ودواء.

(٥) انظر: (أدب الكاتب) له ٦١٤.

(٦) انظر: (معاني القرآن) له ٢/ ٢٣٧.

(٧) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٣٤٢.

ما ينبغي أن يكونَ عليه إذا كانَ على ما قالَ الفَرَّاءُ.

قالَ: ويجوزُ أن يكونَ (فَعِيلًا)، والميمُ أصلًا؛ لأنَّ الخَلِيلَ[1] قالَ: (المَعْن): الماءُ الكثيرُ، وكذا قالَ القَالِيُّ[2]: «مَعَنَ الوادي»: كَثُرَ فيه الماءُ، وحكَى ابنُ دُرَيْدٍ[3]: (مَعْن)، و(مَعِين)، و«قد مَعُنَ».

وقالَ الخَلِيلُ[4] في بابِ الثلاثيِّ المعتلِّ: «ماء مَعِين»: ظاهرٌ تراه العيونُ، فاقتضى هذا أنَّ الميمَ زائدةٌ عندَه، كقولِ الفَرَّاء، وقالَ في بابِ الصحيحِ: (المَعْن): الماءُ الكثيرُ، فالميمُ على هذا عندَه أصليةٌ.

وصحح المفعول من نحو عدا ... وأعلل ان لم تتحر الأَجودا

كذاك ذا وجهين جا الفُعُولُ من ... ذي الواو لام جمع او فرد يعن

[(ذا وجهين)]: أجازَ أبو عَلِيٍّ في (التَّذْكِرةِ) في قولِه تعالى: ﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ﴾[5] أن يكونَ (الغُدُوُّ) جمعًا لـ: (غَدْوٍ)، في مثلِ قولِ الشاعرِ[6]:

.... وَغَدْوًا بَلَاقِعُ

(١) لم يوجد في مطبوعة العين ٢/ ١٣٦، وقد ذكره الزُّبيدي في (مختصر العين) ٢١٢.

(٢) لم تصلنا فيما وصلنا من كتاب (البارع) له.

(٣) انظر: (الجمهرة) له ٢/ ٩٥٣.

(٤) انظر: (العين) المنسوب إليه ٢/ ٢٥٥.

(٥) الأعراف ٢٠٥ وغيرها.

(٦) بتمامه:

وما الناسُ إلا كالديار وأهلُها ... بها يومَ حَلُّوها وغَدْوًا بلاقِعُ

والبيت للبيد بن ربيعة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٦٩ والكتاب ٣/ ٣٥٨.

ويكونُ على هذا بمنزلةِ: (نَحْوٍ) و(نُحُوٍّ)، وقوَّاه بأنَّه قُوبِلَ بالجمعِ، وهو: (الآصال).

وأجازَ أن يكونَ مصدرًا، وقوَّاه بقولِه تعالَى: ﴿بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾[1].

ع: الثاني هو القويُّ، وإذا نظرْتَ الآيتَين علمْتَ أنَّ الثانيَ مِن اللَّفظَين فيهما إنَّما جاءَ جمعًا؛ لِمَا فيه مِن الألفِ التي للمدِّ، وذلك مناسبٌ لرؤوسِ الآيِ؛ لأنَّه موضعُ وقفٍ واستراحةٍ للقارئ.

وشاع نحوُ نُيَّمٍ في نُوَّمِ ... ونحو نيام شذوذه[2] نُمي

قد كتبْنا في بابِ (الوَقْفِ)[3] أنَّ المتجاورَين قد يُعطَى كلٌّ منهما حكمَ الآخرِ، وكذا هنا، قالَ أبو الفَتْحِ[4]: مَنْ قالَ في (صُوَّمٍ): (صُيَّمٌ)، وفي (نُوَّمٍ): (نُيَّمٌ)، فإنَّ العَيْنَ لَمَّا جاورت اللامَ أجراها مُجراها، فأعلَّها إعلالَ اللامِ في: (عَاتٍ) و(عِتِيٍّ)، و(جَاثٍ) و(جِثِيٍّ).

❁ ❁ ❁

(١) آل عمران ٤١ وغافر ٥٥.

(٢) سقطت الهاء من الكتابة.

(٣) عند قول ابن مالك:

محرَّكًا أو حَرَكَاتٍ انقُلا ... لساكنٍ تحريكُه لَن يُحْظَلا

(٤) انظر: (الخصائص) له ٣/ ٢٢٢.

فصل

ذو اللين فا تا في افتعال أبدلا   وشذ في ذي الهمز[1] نحو ائتكلا

ع: قولُه: (في ذي الهَمْز): حُكِيَ عن عَاصِمٍ[2] في قراءةٍ شاذَّةٍ: «ٱلَّذِتُّمِن» في: ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾[3]، بإدغامِ التاءِ المبدَلةِ مِن الياءِ المبدَلةِ مِن الهمزةِ، قياسًا على: «اتَّسَرَ»، في (الافْتِعَالِ) مِن: (اليُسْرِ).

قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[4]: إنَّه ليسَ بصحيحٍ، وإنَّ قولَهم: «اتَّزَرَ» عامِّيٌّ، وإنَّه فاسدٌ، كقولِهم: (رُيَّا) في: (رُؤْيا).

ح[5]: أمَّا: (رُيَّا) فحكاها الكِسَائيُّ[6]، وأمَّا: «اتَّزَرَ» فذكرُوا أنَّها لغةٌ رَدِيئةٌ، فلا تُجعَلُ مِن إحداثِ العامَّةِ.

طا تا افتِعال رُدَّ إِثْر مُطبَقِ   في ادَّان وازدد وادكر دالا بقي

• • •

(١) في المخطوطة: الهمزة، وهو سهو به ينكسر الوزن.

(٢) انظر: الكشاف ١/ ٣٢٩.

(٣) البقرة ٢٨٣، وفي المخطوطة: ايتمن، والذي أثبته رسم المصحف.

(٤) انظر: (الكشاف) له ١/ ٣٢٩.

(٥) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٢/ ٧٤٥.

(٦) انظر: تهذيب اللغة.

فصل

فـا أمـرٍ او مضـارعٍ مـن كوعـد احـذف وفي كعـدة ذاك اطَّـرد

إذا وقعَت الواوُ فاءً لِفعلٍ أو ما تصرَّفَ منه بعدَ ياءٍ مفتوحةٍ، وقبلَ كسرةٍ، حُذِفَت، وحُمِلَ على ذي الياءِ أخواتُه.

فقولُنا: «فاءً لِفعلٍ» إلى آخرِه: احترازٌ مِن أن تبنيَ مِن: (الوَعْدِ) مثلَ: (يَقْطِين)، قلت: (يَوْعِيد).

وقولُنا: «ياءٍ مفتوحةٍ»، فنحوُ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ﴾(١) لا تُحذَفُ الواوُ.

وقولُنا: «وقبلَ كسرةٍ»، فنحوُ: ﴿لَا تَوْجَلْ﴾(٢) لا تُحذَفُ.

وأمَّا نحوُ: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾(٣)، و: ﴿فَيُوخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى﴾(٤)؛ فلانتفاءِ الفَتْحِ والكَسْرِ.

وصَدَقَ التقييدُ على نحوِ: ﴿يَعِدُهُمْ﴾(٥)، و: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾(٦).

---

(١) النساء ١١.

(٢) الحجر ٥٣، وهي كذلك في المخطوطة، ولعله سهو، صوابه أن تكون: يوجل، بالياء.

(٣) الإخلاص ٣.

(٤) الرحمن ٤١، وهذه قراءة أبي عمرو. انظر: السبعة ١٣٣.

(٥) النساء ١٢٠ والإسراء ٦٤.

(٦) الإخلاص ٣.

[(احذِفْ)]: وشذَّ[1]:

وَصَــــالِيَاتٍ كَكَمَــــا يُــــؤَثْفَيْنْ

على مَن قالَ: إنَّه مِن: «أثْفَيت القِدْر»، لا مِن قولِهم: «ثَفَيْتها».

قالَ أبو عَلِيٍّ[2]: وأنْ يكونَ «يُؤَثْفَيْن»: «يُفَعْلَيْن»، كـ: «يُسَلْقَين» أَوْلَى مِن «يُؤَفْعَلْن»؛ لأنَّه لا ضرورةَ فيه على مَن جعلَ الهمزةَ أصلًا.

قولُه: (وفي كـ: عِدَة)، ولم يَقُل: المصدر، كما يقولُه كثيرٌ؛ لأنَّه يَرِدُ: (الوَعْد)، و(الوَصْل)، ونحوُ ذلك؛ ولذلك قالَ في غيرِه مِن كتبه[3]: ومِن مصدرٍ على (فِعْلة).

قالَ أبو عَلِيٍّ: (اللِثَةُ) ليسَ بمصدرٍ، فيكونَ كـ: (العِدَةِ)، وحَذْفُ العَيْنِ قليلٌ، فلا يُحمَلُ على ذلك، فينبغي أن يكونَ المحذوفُ اللامَ، وحكى بعضُهم[4] في جَمْعِه: (لِثًا)[5]، فهذا قد بيَّنَ أنَّ المحذوفَ اللامُ، وقد قالُوا: (اللَّثَا)، لضَرْبٍ مِن الصَّمْغِ نَدٍ، فهذا يشبهُ أن يكونَ مِن ذلك.

وقالَ[6] أيضًا: (وِجْهةٌ) اسمٌ للمكانِ المتوجَّهِ إليه، وليسَ بمصدرٍ، إنَّما المصدرُ: (الجِهَةُ)، وإلا لاعتلَّ، وقد يجوزُ وقوعُها على ما يُتَوجَّهُ إليه؛ لأنَّ الأعيانَ

---

(١) البيت لخطام المجاشعي، وهو من مشطور السريع. انظر: الكتاب ١/ ٣٢ والمقتضب ٢/ ٩٧.

(٢) انظر: (الإغفال) له ١/ ١٠٩ وما بعدها، و(التكملة) له ٥٢٤ وما بعدها.

(٣) انظر: (شرح الكافية الشافية) له ٤/ ٢١٦٣ و(سبك المنظوم) له ٢٧٠ و(إيجاز التعريف) له ١٩٣.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٩٦.

(٥) هذه وما بعدها: اللثا، كتبهما ابن هشام بألف قائمة.

(٦) انظر: (الحجة) له ٢/ ٢٤٢ و(التكملة) له ٥٧٥ و(الشيرازيات) له ١/ ١٤٢.

قد تُوصَفُ بالمصادرِ، كـ: (عَدْلٍ)، و(زَوْرٍ).

وقالَ أبو عُثْمانَ[1]: إنَّه مصدرٌ، ولم يستدلَّ عليه بشيءٍ فيه دلالةٌ، وكما أنَّ قولَهم: (وِلْدَة) اسمُ جمعٍ، كـ: (أَخ) و(إِخْوة)، و(ثِنًى) و(ثِنْية)، وليسَ بمصدرٍ؛ كذلك (وِجْهة)، فأمَّا: (لِدَة) فمصدرٌ، كما أنَّ: (الجِهَة) كذلك، وليسَ الوِجْهةُ بالجِهَةِ، كما أنَّه ليسَ الوِلْدةُ باللِّدَةِ، ولكنَّ اللِّدَة مصدرٌ، وقد يُوصَفُ به كقولِه[2]:

.... وَازْعَــوَتْ لِــدَاتِي..............

وفي (الكِتَابِ)[3]: (لِدُون)، فصحَّحَ؛ لَمَّا كانَ ناقصًا، كـ: (ثُبَة)، ولا يدلُّ قولُ س[4]: «وقد أتمُّوا، فقالُوا: (وِلْدة)»؛ أنَّه عندَه مصدرٌ؛ لأنَّه قد يريدُ: أتمُّوا هذا البناءَ؛ ليُعلَم أنَّه ليسَ ممَّا لَزِمَ فيه الحذفُ، فهذا... انتهى ملخَّصًا.

ع: لا أُبْعِدُ صحةَ قولِ أبي عُثْمانَ؛ لأنَّهم في غيرِ ذلك مِن الإعلالِ نبَّهُوا بتصحيحِ بعضِ الألفاظِ على الأصلِ، كـ: (القَوَد)، و(الحَوَل)، و(ضَيْون)، و«بنات أَلْبُبه»، و(حَيْوة).

وقالَ أبو عَلِيٍّ في الجزءِ السَّابعِ[5]: لا يَرِدُ: (أَلْبُبه)، و(ضَيْوَن)، و(حَيْوة)؛

---

(١) يعني به المازني. انظر: (المنصف في شرح تصريف المازني) ١/ ٢٠٠.

(٢) بتمامه:

على حين راهَقْتُ الثلاثين وازْعَوَتْ لِدَاتي وكاد الحِلْمُ بالجهل يَرْجَحُ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ١١٩٢ الجليس الصالح الكافي ٢٨١.

(٣) انظره في: ٣/ ٤٠١.

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ٣٣٧.

(٥) يعني الجزء السابع من كتاب (التذكرة). انظر: (الحجة) له ٢/ ٢٤٢ وما بعدها.

لأنَّها غيرُ جاريةٍ على فِعلٍ، ونحن نقولُ: إنَّ بعضَ المعتلَّاتِ الجاريَ على الفِعلِ إذا صحَّ تَبِعه غيرُه، وفي أنْ لم يقولُوا في الفِعلِ إلا بالحذفِ دليلٌ على خلافِ قولِه[1].

ع: يُبطِلُ قولَه: (القَوَد)، و(الحَوَكة)؛ فإنَّهم صحَّحُوه دونَ فِعْلِه.

فإن قالَ[2]: ليسَ ما ادَّعيته بمطردٍ.

قلنا: فلا يَتَّجُ لك مِن الردِّ ما أردتَ.

قالُوا: (وِلْدة)، قالَ أبو عَلِيٍّ[3] في (التَّذْكِرةِ): والقَوْلُ فيه عندي أنَّه جَمْعُ: (وَلَد)؛ لأنَّ (الوَلَدَ)، وإن جازَ أن يُستعمَلَ للكثرةِ، فلا يُنكَرُ أن يقعَ على الواحدِ، فجُمِعَ على (فِعْلة)، كما جُمِعَ (أَخ) على: (إِخْوة) في القليلِ، و: (إِخْوان) في الكثيرِ، نحوُ: ﴿إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾[4]، فهذا نظيرُ: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾[5].

فأمَّا: (لِدَة) فمصدرٌ، وقيلَ: (لِدُون)؛ لأنَّه مِن المصادرِ التي كَثُرَ استعمالُها، فجُعِلَت الشيءَ بعينِه، كما أنَّهم قالُوا: (عَدْلة) على ذلك الوجهِ.

وحذفُ همزِ أفعلَ استمر في … مضارعٍ وبِنيتَي متَّصِف

ظلت وظلت في ظللت استعملا … وقرن في اقررن وقرن نُقلا

❁ ❁ ❁

(١) يعني قول المازني.

(٢) يعني به المازني.

(٣) انظر: (الحجة) له ٢/ ٢٤٢ وما بعدها.

(٤) الحجر ٤٧.

(٥) المزمل ١٧.

الإدغام

أبو البَقَاءِ[1]: (الإِدْغامُ) و(الادِّغامُ) لغتان، والتخفيفُ أجودُ؛ إذ لا زائدَ فيه على الأصلِ، والتشديدُ بسببِ تاءِ (الافْتِعالِ)، و«أَفْعَلَ» و«افْتَعَلَ» يفترقان في الغالبِ، نحوُ: «أَصْلَحَ»[2]، و«اصْطَلَحَ».

ع: وهو النطقُ بحرفَين مِن غيرِ فَصْلٍ بينَهما بحركةٍ ولا وقفٍ، فيرتفعُ اللِّسانُ عنهما ارتفاعةً واحدةً.

وفائدتُه: التخفيفُ، ورَفْعُ كُلْفةِ الرجوعِ إلى الموضعِ بعدَ الفراغِ منه.

ع: إن كانَ مرادُه الإدغامَ الواجبَ، فبَقِيَ عليه: أَوَّلُ مِثْلَين مُسَكَّنٍ أَوَّلُهما، أو الجائزَ، فقد ذَكَرَ الواجبَ بعضَه، وأَغْفَلَ جميعَ الجائزِ إلا قليلًا.

أولَ مثلين محركين في كلمة ادغم لا كمثل صُفَفِ

وذُلُلٍ وكلل ولبب ولا كجُسَّسٍ ولا كاخْصُصَ ابي

ع: ضابطُ: (لَبَب) أن يكونَ وُضِعَ على الحركةِ؛ لقَصْدِ وَزْنٍ يخصُّه، نحوُ: (شَرَر)، و(طَلَل)، فلو أدغمْتَ لم يُعلَم: هل ذلك (فَعْل) أو (فَعَل)؟

فأمَّا نحوُ: «شَدَّ»، و«مَدَّ»، فإنَّ فيه دليلًا، وهو أنَّ الفعلَ الماضيَ لا يكونُ

---

(١) انظر: (شرح التكملة) له ٦٠١.

(٢) في المخطوطة: يصلح، والتصويب من العكبري.

ثانيه ساكنًا.

فإن قلتَ: قد سبقَ أنَّ حركةَ العينِ تدلُّ خصوصيَّتُها على معنًى، وبالإدغامِ يَفُوتُ جِنْسُ الحركةِ.

قيلَ: ما في المضارعِ قد يدلُّ عليها.

ع: ينبغي أن يَستثنِيَ أيضًا مثالَ (جَعْفَر) مِن: «قَرَأَ»، تقولُ: (قَرْأَأ)، ولا تدغمُ؛ لأنَّ الهمزةَ لا تُدغَمُ آخِرًا، ولهذا تقولُ في مثالِ (قِمَطْر) مِن «قَرَأَ»: (قِرَأْي)، بإبدالِ الثانيةِ ياءً، ولا تدغمُ، بخلافِ المتوسطةِ، كـ: (سَأَّل)، و(رَأَّس).

ولا كهَيْلَلٍ[1] وشَذَّ في أَلِلْ ... ونحوه فكٌّ بنقلٍ فَقُبِلْ

[(وشَذَّ في: أَلِل)]: قالُوا: «أَلِلَ السِّقَاءُ»، إذا تغيَّرت رائحتُه، و«قَطِطَ الشَّعَرُ»، و«مَشِشَت الدابَّةُ»، و«لَحِحَت عينُه»: التَصقَت، و«صَكِكَت الدابَّةُ»، مِن: الصَّكَكِ في القوائمِ، وقالَ الراجزُ في الاسمِ[2]:

إِنَّ بَنِيَّ لَلِئَامٌ زَهَدَهْ

مَا لِيَ فِي صُدُورِهِمْ مِنْ مَوْدِدَهْ

ومنه في الأفعالِ للضرورةِ قولُ قَعْنَبِ بنِ أُمِّ صَاحِبٍ[3]:

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتُ[4] مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا

---

(١) كذا منونًا بخط ابن هشام، والمقصود الفعل: هَيْلَلَ.

(٢) البيتان للعجاج، وهما من مشطور الرجز. انظر: الزاهر ١/ ٨٩ وتهذيب اللغة ١٤/ ١٦٥.

(٣) البيت من البسيط. انظر: الكتاب ١/ ٢٩ والمقتضب ١/ ١٤٢.

(٤) كذا ضبطه ابن هشام بضم التاء، والصواب كسرها.

أي: بَخِلُوا.

في (الدُّرَّةِ)[1]: ويقولون: «سارَرَ فُلانٌ فلانًا»، و«قاصَصَه»، و«حاجَجَه»، و«شاقَقَه»، فيُبْرِزون التضعيفَ، كما يظهرُونه في مصادرِ هذه الأفعالِ، فيقولُون: (المُسَارَرة)، و(المُشَاقَقة)، ونحوُه، فيَغْلَطون في جميعِ ذلك؛ لأنَّ العَرَبَ لم تستعمِلْ جميعَ ذلك إلا بالإدغامِ، ولا يفرِّقُون بينَ الماضي وغيرِه، فيقولون: «هو يُسَارُّ مُسَارَّةً»، و«يُحَاجُّ مُحَاجَّةً»، كلُّ ذلك للتخفيفِ؛ ولأنَّ فكَّ الإدغامِ فيه بمنزلةِ اللَّفظِ المكرَّرِ، والحديثِ المُعَادِ، وقالَ اللهُ تعالَى: ﴿يُوَآدُّونَ مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ﴾[2]، فلم يفرّق في الآيةِ بينَ الماضي والمضارعِ، ويقولُون: «تَصَامَّ عن الأمرِ»، أي: أَرَى أنَّه أَصَمُّ، و«تَصَافَّ المصلُّون»، و«تراصُّوا»، أي: تلاصَقُوا.

ثمَّ قالَ: إلا أن يتصلَ بالفعلِ ضميرٌ مرفوعٌ.

ع: غيرُ واوٍ[3].

فيُفكُّ الإدغامُ؛ لسكونِ آخِرِ المتماثلين.

ع: والإدغامُ لا يكونُ في ساكنٍ. انتهى.

فتقولُ: «رَدَدتُ»، و«رَدَدْنا»، و«ارْدُدْن»، وقد يجوزُ الأمران في المفردِ، نحوُ: «رُدَّ» و«ارْدُدْ»، و«قَاصَّ» و«قَاصِصْ»، و«اقْتَصَّ» و«اقْتَصِصْ»، وكذا في المجزومِ، نحوُ: ﴿مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي﴾[4]، ﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ

---

(١) يعني كتاب: درة الغواص. انظره في: ١٠١ وما بعدها.

(٢) المجادلة ٢٢.

(٣) انتهى هنا تعليق ابن هشام، وما بعدها يكمل النقل من الحريري.

(٤) المائدة ٥٤.

فَيَمُتْ ﴾[1]، وجاءَ: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾[2]، وفي موضعٍ آخرَ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ﴾[3]، ولا يجوزُ الفكُّ فيما عدا هذين الموطنين.

ع: وممَّا يُستثنَى مع الواوِ: ضميرُ الاثنين، نحوُ: «رُدَّا»؛ لأنَّ آخِرَ الفِعلِ يجبُ تحريكُ قبلَه؛ لئلا يلتقيَ ساكنان، ومتى تحرَّكَ وجبَ الإدغامُ.

وقد نصَّ على هذه الحَريريُّ[4] بَعْدُ، فقالَ: ومِنْ أوهامِهم قولُهم للاثنين: «ٱرْدُدَا»، والصوابُ: «رُدَّا»، كما يُقالُ للجَمْعِ: «رُدُّوا»؛ لتحرُّكِ آخرِ الفِعلِ تحرُّكًا صحيحًا، وذلك يُوجِبُ الإدغامَ.

وكأنَّه تحرَّز بالتحركِ الصحيحِ مِن حركةِ النقلِ.

وحيي افكك وادغم دون حذر كذاك نحو تتجلَّى واستتر

[(افْكُكْ وادَّغِمْ)]: مِن الإدغامِ[5]:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الحَمَامَهْ

وقالَ مَن أظهرَ[6]:

وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا

---

(١) البقرة ٢١٧.

(٢) الحشر ٤.

(٣) الأنفال ١٠٣.

(٤) انظر: (درة الغواص) له ١٠٣.

(٥) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو من مجزوء الكامل. انظر: الديوان ١٢٦ والكتاب ٤/ ٣٩٦.

(٦) البيت لأبي حزابة الوليد بن حنيفة التميمي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب ٤/ ٣٩٦ والمقتضب ١/ ١٨٢.

الأصلُ: «حَيِيُوا»، كـ: «عَلِمُوا»، فاستُثْقِلَت الضمةُ.

قالَ أبو البَقَاءِ[1]: ثمَّ بعدَ ذلك اختَلفُوا، فقيلَ: نُقِلَت الضمةُ إلى الياءِ الأُولَى، ثمَّ حُذِفَت الثانيةُ؛ لالتقاءِ الساكنَين، وقيلَ: حُذِفَت حركةُ الثانيةِ، ثـمَّ حُذِفَت الياءُ، ثمَّ ضُمَّت الياءُ الأولَى.

ع: والأوَّلُ أَوْلَى.

[(افْكُكْ وادَّغِمْ)]: ع: شَرْطُ جوازِ الوجهَين أن تكونَ الياءُ الأُولَى مكسورةً، والثانيةُ لازمةَ الحركةِ، فأمَّا نحوُ: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾[2] فليسَ فيه إلا الإظهارُ؛ لأنَّ الحركةَ، وإن كانت فيه، فإنَّها غيرُ لازمةٍ، وإنَّما هي طارئةٌ بالإعرابِ، ولذلك تسكنُ في الرفعِ، والعارضُ لا يعتَدُّ به، وقد حكَى الفَرَّاءُ[3]: «يُحِيَّ» بالإدغامِ، وأنشدَ فيه بيتًا مصنوعًا[4]، وهو مع ذلك شاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ.

وإنَّما اشترطْنا انكسارَ الأُولَى؛ لأنَّها إن انفتحَت انقلبَت ألفًا، نحوُ: «أَحْيا»، و«استَحْيا»، و«حَايا»، الأصلُ: «أَفْعَلَ»، و«اسْتَفْعَلَ»، و«فَاعَلَ».

ولا يختصُّ ذلك بالفِعلِ، بل تقولُ: (حَيَاء) و(أَحْيِية)، و(عِيٌّ)[5] و(أَعْيِية)،

---

(١) انظر: (شرح التكملة) له ٥٩٣.

(٢) القيامة ٤٠.

(٣) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٤١٢ و٣/ ٢١٣.

(٤) وهو قول الشاعر:

وكأنَّها بين النساء سَبيكةٌ ... تَمْشي بسُدَّةِ بَيْتِها فتُعِيُّ

فقد أدغم: تُعْيِي.

(٥) كذا ضبطه ابن هشام بكسر العين، وهو مصدر، ولعله سهو، صواب بفتح العين: عَيٌّ، أو: عَيِيٌّ.

بالوجهين؛ لأنَّ الحركةَ لازمةٌ؛ لأنَّها حركةُ بناءٍ، وقد قيلَ: إنَّ البيانَ في هذا النوعِ حَسَنٌ؛ لأنَّ الجمعَ فرعُ الواحدِ، والواحدُ عارٍ مِن الإدغامِ؛ لأنَّ لامَ: (حَيَاء) انقلبَت همزةً.

قالَ عبدُ القَاهِرِ[1]: وقالُوا: (مُعْيِية)، فلم يدغمُوا، وإن كانت الحركةُ حركةَ بناءٍ؛ لأنَّ التاءَ عارضةٌ، فكذا حركةُ ما قبلَها؛ لأنَّها اجتُلِبَت لأجلِها.

فإن قلتَ: فكذا: (أَحْيِية).

قلتُ: تاءُ (أَفْعِلة) لازمةٌ، لم تكن مسبوقةً بالعدمِ، لا يُقالُ: (أَجْرِب)، ثمَّ: (أَجْرِبة)، ولا: (أَحْيٍ)، ثمَّ: (أَحْيِية)، وتاءُ (مُفْعِلة) ليست ممَّا يُبنَى عليها الاسمُ وتصاغُ معه، إنَّما هي زيادةٌ دخلَت لمعنًى، وهي تزولُ بزوالِ ذلك المعنَى، فإذا أردتَ وَصْفَ المؤنَّثِ قلتَ: (مُعْيِية)، وإذا لم تُرِدْ قلتَ: (مُعْيٍ).

وقالُوا: (تَحِيَّة)، فأدغمُوا، ولم يَكَدْ يوجَدُ فيها الإظهارُ، وظاهرُ الحالِ أنَّها بمنزلةِ: (أَحْيِية)؛ لأنَّها مصدرُ: «حَيَّيْت»، و«فَعَّلت» يجيءُ في مصدرِه: (التَّفْعِيل) و(التَّفْعِلة) في الصحيحِ، نحوُ: (التَّكْرِيم) و(التَّكْرِمة)، و(التَّجْرِيب) و(التَّجْرِبة)، ويغلبُ عليه (التَّفْعِيل)، وكذلك المعتلُّ الفاءِ والعينِ، نحوُ: «وَقَّت تَوْقِيتًا»، و«قَوَّمَ تَقْوِيمًا»، فإذا جئتَ إلى المعتلِّ اللامِ اختصَّ به (التَّفْعِلة)، نحو: «رَبَّى تَرْبِيةً»، وكذا المهموزُ اللامِ، نحوُ: «هَنَّأت تَهْنِئةً»، ولا يكادُ يجيءُ (التَّفْعِيلُ) إلا نادرًا في شِعْرٍ، كقولِه[2]:

---

(١) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) ٢/ ١٥٨١ وما بعدها.

(٢) تمامه: =

.... تَنْزِيَـــــــا

فـ: (تَحِيَّة): (تَفْعِلة)، وأصلُها: (تَحْيِية)، كـ: (تَكْرِمة)، وحركةُ لامِها كحركةِ لامِ: (أَحْيِية) في أنَّها مِن جهةِ التاءِ.

فالظاهرُ يُوجِبُ إجازةَ الأمرَين فيهـا: البيـان والإدغام، وقد أجـازَ ذلك أبو عُثْمانَ[1]، لكنَّه لا يُوجَدُ في السماعِ كما يُوجَدُ: (أَحْيِية)، والصحيحُ وُجُوبُ الإدغامِ؛ لأنَّ تاءَ: (تَحِيَّة) عوضٌ مِن ياءِ (التَّفْعِيل)، كتاء: (إِقَامةٍ)، و(استِقَامةٍ)، وتاءُ: (أَحْيِيـة) ليست عوضًا مِن شيءٍ.

فتاءُ: (تَحِيَّة) تَفْضُلُ تاءَ: (أَحْيِية) في الاتصالِ بالكلمةِ، وفَرْطِ التمكُّنِ منها، وكلَّما كانت التاءُ أَلْزَمَ كانت الحركةُ أَلْزَمَ، فكانَ الإدغامُ أقوَى؛ لأنَّ الحركةَ هي الموجِبةُ للإدغامِ كما عَلِمْتَ، وأيضًا فـ: (تَحِيَّة) ليسَ فرعًا على شيءٍ، بخلافِ: (أَحْيِية)؛ فإنَّه فرعٌ على مفردِهِ، ومفردُه يصحَّحُ، فحُمِلَ عليه، وأيضًا فـ: (تَحِيَّة) فرعٌ على (التَّفْعِيل)، بدليلِ أنَّه الأصلُ المستمرُّ، وأنت لو قلتَ: «تَحْيِي» وجبَ الإدغامُ، فحملَ: (تَحِيَّة) على أصلِه، فوجبَ إدغامُه.

ومـا بتـاءين قـد ابتـدي قـد يُقْتَصـر فيــه علــى تــا كتَبَــيَّنُ العِبَــر

ومذهبُ ص[2] أنَّ المحذوفَ الثانيةُ؛ لأنَّها التي حصلَ بها الثِّقَلُ، ومذهبُ

= باتَــــتْ تُنَــــزِّي دَلْوهــــا تَنْزِيَــــا

والبيت من مشطور الرجز. انظر: تهذيب اللغة ٦/ ٥٣ والخصائص ٢/ ٣٠٤.

(١) يقصد به المازني. انظر: (المنصف في شرح تصريف المازني) ٢/ ١٩٥.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٤٧٦.

هِشامِ بنِ مُعَاويةَ الضَّرِيرِ(١) أنَّ المحذوفَ الأُولَى. مِن (البَحْرِ)(٢).

وفـك حيـث مُـدْغَم فيـه سَـكَن لكونـه بمضـمر الرفـع اقتـرن

نحـو حَلَلْـتُ مـا حَلَلْتَـه وفي جَـزْمٍ وشِـبْه الجـزم تخييـر قُفِـي

الفعلُ المضارعُ غيرُ المجزومِ نحوُ: «هو يَرُدُّ» أجمعت العربُ على وجوبِ إدغامِه، وكذا: «لن يَرُدَّ»؛ لأنَّ الحرفين في النصبِ والرفعِ(٣) متحركان، فأشبه المضارعُ الماضيَ مِن نحوِ: «رَدَّ»، و«فَرَّ»، و«عَضَّ»، وأمَّا المجزومُ(٤)، نحوُ: «لم يَرُدّ» فإنَّ بني تَمِيمٍ يدغمُونه؛ لثقلِ اجتماعِ الساكنين، وأهلَ الحجازِ لا يدغمُون، وكذا في الأمرُ، لا يقولُ الحجازيُّون إلا: «ارْدُدْ»، والتميميُّون يقولُون: «رُدّ»، ويرَون أنَّ في الإدغامِ ثلاثةَ أعمالٍ: تسكين الأوَّلِ، وإدغامه في الثاني، وتحريك الثاني.

وفـكُّ أفعِـل في التعجـب التُـزِم والتُـزِمَ الإدغـامُ أيضـا في هَلُـم

إنَّما أجمعُوا على الإظهارِ في: «أَفْعِلْ به»؛ لأنَّه موضعٌ قد صحَّ فيه المعتلُّ، نحوُ: «أَقْوِلْ بزيد»، فإذا كانُوا قد صحَّحُوا في المضاعفِ حيث أعلُّوا الواوَ والياءَ، نحوُ: (طَلَل)، و(شَرَر)، و(بَاب)، و(دَار)، فأن يُصَحِّحُوا المضعَّفِ في نحوِ: «أَشْدِدْ به»، حيث صحَّحُوا المعتلَّ؛ أَوْلَى، هذا مع أنَّ الأصلَ في هذا الضربِ الإظهارُ، وهي لغةُ الحجازِ(٥)، يسكنُون الحرفَ المدغمَ فيه، وحُكْمُ المدغمِ فيه أن يكونَ محركًا؛

---

(١) انظر: شرح القصائد السبع ١٤٣.

(٢) يعني كتاب: (البحر المحيط) لأبي حيان. انظره في: ٣/ ٤٩٧.

(٣) في المخطوطة: الجر، وهو سهو.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٥٣٠ و٤/ ٤٧٣.

(٥) انظر: السابق.

لِمَا يلزمُ مِن إسكانِ المدغمِ فيه.

وأمَّا إعلالُهم: «ما أَشَدَّهم» مع تصحيحِهم: «ما أَقْوَلَه»؛ فلأنَّه كانَ يلزمُ أن يتوالَى فيه المِثلانِ بالحركةِ، ولأنَّ هذا المثالَ لو كانَ اسمًا لأُدغِمَ، ألَا ترى أنَّ بابَ: (أَصَمَّ) ونحوِه كلَّه يُدغَمُ إلا: (أَلْبَبٌ)، ومِن ثَمَّ قالُوا: «زيدٌ أَشَدُّ منك»، و«عمرٌو أَقْوَلُ منه»، فصحَّحُوا هذا، وأدغمُوا ذاك. مِن (تَذْكِرةِ) الفارسيِّ.

وما بجمعه عُنِيتُ قد كَمَل ... نظمًا على جُلِّ المُهِمَّات اشتمل
أحصى من الكافية الخُلَاصه ... كما اقتضَى غِنًى بلا خصاصَه
فأَحْمَدُ الله مصليًا على ... محمدٍ خيرِ نبي أُرْسِلا
وآلِهِ الغُرِّ الكِرَامِ البَرَره ... وصَحْبِهِ المنتجَبينَ الخِيَره

نَجِزَتِ صح الخُلَاصةُ

بحمدِ الله تَعالى وعونه

على يد عبد الله بن يوسف بن هشامٍ عفا الله تعالى عنهم

في شهر ربيع الأوّل من سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة

❁ ❁ ❁

المصادر والمراجع

١ ـ الإبانة في اللغة العربية، سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، (ت: ٥١١هـ)، د. عبد الكريم خليفة وآخرون، وزارة التراث القومي والثقافة ـ مسقط ـ سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢ ـ الابتهاج في أحاديث المعراج، أبو الخطاب بن دحية، (ت: ٦٦٣هـ)، رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٣ ـ إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، (ت: ٦٦٥هـ)، إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية.

٤ ـ الإبل، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، (ت: ٢١٦هـ)، أ. د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ـ سورية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٥ ـ الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي، (ت: ٧٥٦هـ)، وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، (ت: ٧٧١هـ)، الدكتور أحمد جمال الزمزمي ـ الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٦ ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء، (ت: ١١١٧هـ)، أنس مهرة، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م ـ ١٤٢٧هـ.

٧ ـ اتفاق المباني وافتراق المعاني، سليمان بن بنين بن خلف بن عوض، تقي الدين، الدقيقي

المصري، (ت: ٦١٣هـ)، يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمار ـ الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٨ ـ إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية.

٩ ـ أخبار أبي القاسم الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، (ت: ٣٣٧هـ)، عبد الحسين المبارك، دار الرشيد بغداد، ١٩٨٠م.

١٠ ـ أخبار النحويين البصريين، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد، (ت: ٣٦٨هـ)، طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: ١٣٧٣هـ ـ ١٩٦٦م.

١١ ـ الاختيارين، علي بن سليمان بن الفضل، أبو المحاسن، المعروف بالأخفش الأصغر، (ت: ٣١٥هـ)، فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، دار الفكر، دمشق ـ سورية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٢ ـ أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت: ٢٧٦هـ)، محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

١٣ ـ ابن هشام الخضراوي آراؤه النحوية والصرفية ومنهجه، فوزية عبد الله عتيق آل جميل، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على الماجستير، كلية التربية بجدة، ١٤٢٨هـ.

١٤ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (ت: ٧٤٥هـ)، رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٥ ـ الأزمنة وتلبية الجاهلية، محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقُطْرُب، (ت: ٢٠٦هـ)، د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٦ ـ الأُزهية في علم الحروف، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، (ت: ٤٣٣هـ)، عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٧ ـ أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، (ت: ٥٣٨هـ)، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٨ ـ استدراك الغلط الواقع في كتاب العين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، (ت: ٣٧٩هـ)، عبد العلي الودغيري وصلاح مهدي الفرطوسي، مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٩ ـ الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، (ت: ٣٧٩هـ)، إغناطيوس كويدي، طبع بروما سنة ١٨٩٠م.

٢٠ ـ أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، (ت: ٥٧٧هـ)، بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢١ ـ إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، (ت: ٤٣٣هـ)، أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٢ ـ الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، عبد الإله نبهان وآخرون، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٣ ـ اشتقاق أسماء الله، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، (ت: ٣٣٧هـ)، د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٤ ـ الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، (ت: ٣٢١هـ)، عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٢٥ ـ الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني،

(ت: ٨٥٢هـ)، عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٦ ـ إصلاح الخلل الواقع في الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (المتوفى: ٥٢١هـ)، حمزة عبد الله النشرتي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٧ ـ إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة: الرابعة ١٩٨٧م.

٢٨ ـ الأصمعيات اختيار الأصمعي، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (المتوفى: ٢١٦هـ)، أحمد محمد شاكر ـ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف ـ مصر، الطبعة: السابعة، ١٩٩٣م.

٢٩ ـ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٠ ـ الأضداد، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣١ ـ الإعجاز والإيجاز، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، مكتبة القرآن ـ القاهرة.

٣٢ ـ أعجب العجب في شرح لامية العرب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، مطبعة محمد الوراق، الطبعة الثالثة، ١٣٢٨هـ.

٣٣ ـ إعراب القراءات السبع وعللها، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٣٤ ـ إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب

الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب.

٣٥ ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ ـ ١٩٤١م).

٣٦ ـ إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ـ مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٧ ـ أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٨ ـ الأغاني، علي بن الحسين بن محمد القرشي، أبو الفرج الأصفهاني، (ت: ٣٥٦)، إبراهيم الأبياري، دار الشعب.

٣٩ ـ الإغفال، وهو المسائلُ المصلَحَةُ من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزَّجَّاج، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي (٣٧٧هـ)، عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم.

٤٠ ـ الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله بن الحسين السبتي المالقي المالكي المعروف بابن الطراوة النحوي، (ت: ٥٢٨هـ)، حاتم الضامن، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٤١ ـ الأفعال، سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد (المتوفى: بعد ٤٠٠هـ)، حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٤٢ ـ الأفعال، ابن القوطية (المتوفى: ٣٦٧هـ)، علي فوده، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٩٣م.

٤٣ ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (المتوفى: ٥٢١هـ)، الأستاذ مصطفى السقا ـ الدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.

٤٤ ـ الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البَاذِش (المتوفى: ٥٤٠هـ)، دار الصحابة للتراث.

٤٥ ـ آكام المرجان في أحكام الجان، محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقيّ الحنفي، أبو عبد الله، بدر الدين ابن تقي الدين (المتوفى: ٧٦٩هـ)، إبراهيم محمد الجمل، مكتبة القرآن ـ مصر ـ القاهرة.

٤٦ ـ الألفاظ، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

٤٧ ـ ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، سليمان العيوني، دار المنهاج.

٤٨ ـ أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار ـ الأردن، دار الجيل ـ بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٤٩ ـ أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩١م.

٥٠ ـ أمالي الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، عبد السلام هارون، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥١ ـ أمالي القالي، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: ٣٥٦هـ)، محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية،

الطبعة: الثانية، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م.

٥٢ - أمثال الحديث المروية عن النبي ﷺ، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، أحمد عبد الفتاح تمام، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٥٣ - أمثال العرب، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (المتوفى: نحو ١٦٨هـ)، إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، الأولى، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٥٤ - الأمثال، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٥٥ - إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م..

٥٦ - الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (المتوفى: ٣٣٢هـ)، زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٥٧ - أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري (المتوفى: ٢٧٩هـ)، سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥٨ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٥٩ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، الطبعة السادسة ١٩٧٤م.

٦٠ ـ إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٦١ ـ إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج، إبراهيم بن محمد بن منذر، أبو إسحاق ابن ملكون الحضرمي، (المتوفى: ٥٨٤هـ)، أحمد علام، مركز البحوث والتواصل المعرفي، ١٤٣٧هـ.

٦٢ ـ إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (المتوفى: ق ٦هـ)، الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٦٣ ـ الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: ٧٣٩هـ)، محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة: الثالثة.

٦٤ ـ الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ)، حسن شاذلي فرهود، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

٦٥ ـ البارع في اللغة، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: ٣٥٦هـ)، هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد ـ دار الحضارة العربية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٥م.

٦٦ ـ البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، صدقي محمد جميل، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٢٠هـ.

٦٧ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة ـ بيروت.

٦٨ ـ البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٦٩ ـ البرهان في تفسير القرآن، علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي (المتوفى: ٤٣٠هـ)، مخطوط، دار الكتب المصريّة تفسير ٥٩.

٧٠ ـ البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية، جمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم الصنعاني المتوفى سنة ٨٣٧هـ، محمد عبدالستار علي أبو زيد، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر ـ كلية اللغة العربية بالزقازيق ـ الدراسات العليا ـ قسم اللغويات، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٧١ ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (المتوفى: ٦٨٨هـ)، عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٧٢ ـ المسائل البصريات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي (٣٧٧هـ)، محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٧٣ ـ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي (٣٧٧هـ)، صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني ـ بغداد.

٧٤ ـ بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، أحمد بن يوسف بن يعقوب بن علي الفهري اللبلي، (ت: ٦٩١هـ)، جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢م.

٧٥ ـ بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (المتوفى: ٦٦٠هـ)، سهيل زكار، دار الفكر.

٧٦ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ لبنان/ صيدا.

٧٧ـ بلاغات النساء، أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر ابن طيفور (المتوفى: ٢٨٠هـ)، أحمد الألفي، مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، القاهرة، ١٣٢٦هـ ـ ١٩٠٨م.

٧٨ـ بلال بن جرير وما تبقى من شعره، إعداد شريف راغب علاونه، بحث منشور في مجلة أم القرى، ج ١٨، ع٣٩، ذو الحجة ١٤٢٧هـ.

٧٩ـ البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية، محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري الدمشقي، أبو البركات، بدر الدين ابن رضي الدين (المتوفى: ٩٨٤هـ)، حمزة مصطفى حسن أبو توهة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠١٩م.

٨٠ـ البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة: السابعة ١٤١٨هـ، ١٩٨٨م.

٨١ـ تاج العروس من جواهر القاموس، تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة محققين، دار الهداية.

٨٢ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

٨٣ـ تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (المتوفى: ٤٤٢هـ)، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٨٤ـ تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى:

٤٦٣هـ)، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٨٥ ـ تأصيل البُنَى في تعليل البِنَا، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح.

٨٦ ـ تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٨٧ ـ تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، (من نحاة القرن الرابع)، يحيى مراد، دار الحديث، ٢٠٠٥م.

٨٨ ـ التبصرة في أصول الفقه، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، محمد حسن هيتو، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣.

٨٩ ـ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٩٠ ـ تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية ـ بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٣هـ.

٩١ ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، عبد الرحمن العثيميندار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٩٢ ـ تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي اللغوي (ت: ٥٠١هـ)، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٩٣ ـ التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي

الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، عبد الرحمن الجبرين وآخرون، مكتبة الرشد ـ السعودية/ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٩٤ ـ تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٧٤٩هـ)، عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٩٥ ـ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي المعروف بالأعلم (المتوفى: ٤٧٦هـ)، زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٩٦ ـ تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف اللبلي أبو جعفر الفهري المقري اللغوي المالكي (المتوفى: ٦٩١هـ)، عبد الملك بن عيضة الثبيتي، رسالة دكتوراة لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، في المحرم ١٤١٧هـ سنة النشر: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٩٧ ـ التحفة الوفية بمعاني حروف العربية، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السفاقسي، أبو إسحاق: برهان الدين (المتوفى: ٧٤٢هـ)، صالح بن حسين العائد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ١٩، السنة ١٩، ص١٨٩ ـ ٢٩٣.

٩٨ ـ تحقيق الفوائد الغياثية، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (المتوفى: ٧٨٦هـ)، علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٩٩ ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٠ ـ التخمير في شرح المفصل، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، (ت: ٦١٧هـ)، عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

١٠١ ـ التدوين في أخبار قزوين، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ)، عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

١٠٢ ـ التذكرة الحمدونية، محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي (المتوفى: ٥٦٢هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

١٠٣ ـ تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٤ ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، حسن هنداوي، دار القلم ــ دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

١٠٥ ـ التذييل والتكميل رسائل في الأزهر.

١٠٦ ـ التذييل والتكميل مخطوط، نور عثمانية ٤٥٦٢.

١٠٧ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

١٠٨ ـ تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٠٩ ـ تصحيح الفصيح وشرحه، أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (المتوفى: ٣٤٧هـ)، محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١١٠ ـ التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١١١ ـ التعازي والمراثي والمواعظ والوصايا، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، إبراهيم محمد حسن الجمل، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

١١٢ ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (المتوفى: ٨٢٧هـ)، محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، رسالة دكتوراه، بدون ناشر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١١٣ ـ التعليقة على المقرب، بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الشافعي المعروف بابن النحاس، (المتوفى: ٦٩٨هـ)، جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة عمان، ٢٠٠٤م.

١١٤ ـ التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١١٥ ـ تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة ـ ١٤١٩هـ.

١١٦ ـ التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

١١٧ ـ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، الإمام أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

١١٨ ـ بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (المتوفى: ٣٧٣هـ)،

محمود مطرجي، دار الفكر ـ بيروت.

١١٩ ـ جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٢٠ ـ لطائف الإشارات، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (المتوفى: ٤٦٥هـ)، إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ مصر، الطبعة: الثالثة.

١٢١ ـ تأويلات أهل السنة، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٢٢ ـ تفسير سفيان الثوري، أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي (المتوفى: ١٦١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٢٣ ـ تفسير مجاهد، أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (المتوفى: ١٠٤هـ)، محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

١٢٤ ـ تفسير مقاتل، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (المتوفى: ١٥٠هـ)، عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث ـ بيروت، الطبعة: الأولى ـ ١٤٢٣هـ.

١٢٥ ـ التكملة والذيل على درة الغواص = التكملة فيما يلحن فيه العامة (مطبوع ضمن (درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها)، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي، (المتوفى ٥٤٠هـ)، عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٢٦ ـ التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي (٣٧٧هـ)، كاظم بحر مرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

١٢٧ ـ التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري)، أبو الفتح عثمان بن جني

(ت: ٣٩٢هـ)، أحمد ناجي القيسي وآخرون، مطبعة العاني ـ بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.

١٢٨ ـ التمثيل والمحاضرة، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٢٩ ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨هـ)، علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٣٠ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب، ١٣٨٧هـ.

١٣١ ـ التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد أحمد بن محمد المؤدب الهروي، محمد بن ناصر بن محمد بن علي، أبو الفضل السلامي (المتوفى: ٥٥٠هـ)، حسين بن عبد العزيز بن عمر باناجه، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

١٣٢ ـ التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، سيدة حامد عبد العال وتغريد حسن أحمد عبد العاطي، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠م.

١٣٣ ـ التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة: الثانية ٢٠٠٠م.

١٣٤ ـ التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، عبد الله بن برّي بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري، أبو محمد، ابن أبي الوحش (المتوفى: ٥٨٢هـ)، مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

١٣٥ ـ التنبيهات على أغاليط الرواة، علي بن حمزة البصري، أبو القاسم (المتوفى: ٣٧٥هـ)، عبد العزيز الراجكوتي، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

١٣٦ ـ تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، (المتوفى ٦٠٩)، خليفة محمد خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٣٧ ـ تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، لعبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ (المتوفى: ٦٨هـ)، جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، دار الكتب العلمية ـ لبنان.

١٣٨ ـ تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية.

١٣٩ ـ تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١٤٠ ـ مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، حسين أحمد بوعباس، مركز فيصل للبحوث، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١٠م.

١٤١ ـ توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الْخَبَّاز، (المتوفى: ٦٣٩هـ)، فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٤٢ ـ التوطئة، أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي المعروف بالشلوبين، (ت: ٦٤٥هـ)، يوسف أحمد المطوع.

١٤٣ ـ التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (المتوفى: ٤٤٤هـ)، خلف حمود سالم الشغدلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل، الطبعة: الأولى،

١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.

١٤٤ ـ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، دار المعارف ـ القاهرة.

١٤٥ ـ ثمرات الأوراق (مطبوع بهامش المستطرف في كل فن مستظرف للشهاب الأبشيهي)، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي (المتوفى: ٨٣٧هـ)، مكتبة الجمهورية العربية، مصر.

١٤٦ ـ جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، جامعة الشارقة ـ الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٤٧ ـ الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.

١٤٨ ـ الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (المتوفى: ٦٣٧هـ)، مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، ١٣٧٥هـ.

١٤٩ ـ جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٥٠ ـ الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

١٥١ ـ الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى النهرواني (المتوفى: ٣٩٠هـ)، عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٥٢ ـ الجمل في النحو، لابن شقير، منسوب خطأ للخليل، فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٥٣ ـ الجمل، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

١٥٤ ـ الجمل، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، الشيخ ابن أبي شنب، جول كرنبول بالجزائر، ١٩٢٦م.

١٥٥ ـ جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (المتوفى: ١٧٠هـ)، علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٥٦ ـ جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

١٥٧ ـ الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٥٨ ـ المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية (البحرين ـ أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت ـ لبنان)، ١٤١٩هـ

١٥٩ ـ جواهر القرآن ونتائج الصنعة، منسوب خطأ للزجاج باسم: (إعراب القرآن)، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، إبراهيم الإبياري، دارالكتاب المصري ـ القاهرة ودارالكتب اللبنانية ـ بيروت ـ القاهرة/ بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٠هـ

١٦٠ ـ الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المِبْرَد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩هـ)،

عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٦١ ـ الجوهرة النيرة، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزَّبِيدِيّ اليمني الحنفي (المتوفى: ٨٠٠هـ)، المطبعة الخيرية، الطبعة: الأولى، ١٣٢٢هـ.

١٦٢ ـ الجيم، أبو عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني بالولاء (المتوفى: ٢٠٦هـ)، إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٦٣ ـ حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على ألفية ابن مالك، أحمد بن محمد بن حمدون السلمي، (المتوفى: ١١٣٣هـ)، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

١٦٤ ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد بن مصطفى الخضري، (المتوفى: ١٢٨٧هـ)، تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩م.

١٦٥ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١٦٦ ـ حاشية العليمي على الألفية، يس الحمصي المعروف بزين الدين العليمي، (المتوفى: ١٠٦١هـ)، المطبعة المولوية.

١٦٧ ـ حاشية العليمي على التصريح، المكتبة التوفيقية.

١٦٨ ـ الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ـ بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١هـ.

١٦٩ ـ الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، بدر الدين قهوجي ـ بشير جويجابي، دار المأمون للتراث ـ دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٧٠ ـ حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو

القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م.

١٧١ ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: الأولى ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

١٧٢ ـ المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (المتوفى ٣٧٧هـ)، حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ـ دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٧٣ ـ الحلل في شرح أبيات الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (المتوفى: ٥٢١هـ)، يحيى مراد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٧٤ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، السعادة ـ بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٧٥ ـ الحماسة للبحتري، أبو عُبَادة الوَليد بن عُبَيد البُحتري (ت: ٢٨٤هـ)، محمَّد إبراهيم حُوَّر ـ أحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٧٦ ـ الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (المتوفى: ٦٥٩هـ)، مختار الدين أحمد، عالم الكتب ـ بيروت.

١٧٧ ـ حماسة الخالديين = بالأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين، الخالديان أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي، (المتوفى: نحو ٣٨٠هـ)، وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي (المتوفى: ٣٧١هـ)، محمد علي دقة، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٥م.

١٧٨ ـ الحماسة، حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام: الشاعر، الأديب (المتوفى:

٢٣١هـ)، مصطفى عليان، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.

١٧٩ ـ حواشي ابن بري على درة الغواص، مطبوع ضمن درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها، عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي، المتوفى (٥٨٢هـ)، عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٨٠ ـ حواشي الشلوبين على إيضاح المنهج، مطبوع ضمن كتاب (إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج)، أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي المعروف بالشلوبين، (ت: ٦٤٥هـ).

١٨١ ـ حواشي المفصل للشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي المعروف بالشلوبين، (ت: ٦٤٥هـ)، رسالة ماجستير تقدم بها حماد بن محمد الثمالي، ١٩٨٢م، جامعة أم القرى.

١٨٢ ـ الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)، عبد السلام محمد هارون، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٨٣ ـ الخاطريات، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، رسالة ماجستير تقدم بها سعيد القرني، ١٩٩٦م، جامعة أم القرى.

١٨٤ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٨٥ ـ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

١٨٦ ـ الخط لابن السراج، مجلة المورد عام ١٩٩٧.

١٨٧ ـ ردود ابن بري على انتقادات ابن الخشاب، المكتبة التجارية الكبرى مصر، ١٣٢٦هـ.

١٨٨ ـ الدر الثمين في أسماء المصنفين، علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن السَّاعي (المتوفى: ٦٧٤هـ)، أحمد شوقي بنبين ـ محمد سعيد حنشي، دار الغرب

الاسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٨٩ ـ الدر الفريد وبيت القصيد، محمد بن أيدمر المستعصمي (٦٣٩هـ - ٧١٠هـ)، كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

١٩٠ ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، أحمد محمد الخراط، دار القلم.

١٩١ ـ درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ)، عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٩٢ ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٩٣ ـ ديوان ابن الدمينة، أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة.

١٩٤ ـ ديوان ابن الطثرية، حاتم الضامن، مطبعة أسعد بغداد.

١٩٥ ـ ديوان ابن الفارض، دار صادر.

١٩٦ ـ ديوان محمد بن حازم الباهلي، محمد خير البقاعي، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٩٧ ـ ديوان ابن عنين، خليل مردم بك، دار صادر.

١٩٨ ـ ديوان ابن قيس الرقيات، عزيز فوال بابتي، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٩٩ ـ ديوان ابن مقبل، عزة حسن، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٢٠٠ ـ ديوان ابن ميادة، حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٠١ ـ ديوان ابن هرمة، محمد نفاع وحسين عطوان، مجمع اللغة العربية دمشق.

٢٠٢ ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي، محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢٠٣ ـ ديوان أبي النجم العجلي، محمد أديب عبد الواحد، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٠٤ ـ ديوان أبي تمام، محيي الدين الخياط.

٢٠٥ ـ ديوان أبي طالب، محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٠٦ ـ ديوان أبي نواس، إيفالد فاغنر وغريغور شولر، دار نشر الكتاب العربي بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢٠٧ ـ ديوان أحيحة بن الجلاح، حسن محمد باجودة، نادي اللطائف الأدبي، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢٠٨ ـ ديوان الأحوص، عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٢٠٩ ـ ديوان الأخطل، مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٢١٠ ـ ديوان الأدب للفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ)، أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢١١ ـ ديوان الأسود بن يعفر، نوري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام مديرية الثقافة العامة.

٢١٢ ـ ديوان الأعشى، محمد حسين، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ١٩٥٠م.

٢١٣ ـ ديوان الأفوه الأودي، محمد التنوجي، دار صادر.

٢١٤ ـ ديوان الأقيشر، محمد علي دقة، دار صادر.

٢١٥ ـ ديوان الحادرة، ناصر الدين الأسد، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ١٥، جزء ٢.

٢١٦ ـ ديوان الحطيئة، نعمان طه، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢١٧ ـ ديوان الخنساء، أنور أبو سويلم، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٢١٨ ـ ديوان الزفيان، محمد عبد الله، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، ١٩٧٤م.

٢١٩ ـ ديوان الزمخشري، دار صادر.

٢٢٠ ـ ديوان السموءل، دار صادر.

٢٢١ ـ ديوان الشافعي، محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا.

٢٢٢ ـ ديوان الشماخ، صلاح الدين الهادي، دار المعارف.

٢٢٣ ـ ديوان الشنفرى، إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٢٤ ـ ديوان الطرماح، عزة حسن، دار الشرق العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٢٥ ـ ديوان العباس بن مرداس، يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٢٢٦ ـ ديوان العجاج، عزة حسن، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٢٧ ـ ديوان الفرزدق، إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

٢٢٨ ـ ديوان القطامي، إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٠م.

٢٢٩ ـ ديوان الكميت، محمد نبيل طريفي، دار صادر.

٢٣٠ ـ ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٣١ ـ ديوان المتوكل، يحيى الجبوري، مكتبة الأندلس.

٢٣٢ ـ ديوان المثقب العبدي، حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٢٣٣ ـ ديوان المجنون، عبد الستار فراج، مكتبة مصر.

٢٣٤ ـ ديوان المرقشين، كارين صادر، دار صادر.

٢٣٥ ـ ديوان المعاني، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري

(المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، دار الجيل ـ بيروت.

٢٣٦ ـ ديوان النابغة، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية.

٢٣٧ ـ ديوان النمر بن تولب، محمد نبيل طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٢٣٨ ـ ديوان الهذليين، محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.

٢٣٩ ـ ديوان اليزيديين، جمعه وحققه محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، العراق، ١٩٧٣م.

٢٤٠ ـ ديوان امرئ القيس، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة.

٢٤١ ـ ديوان أوس، محمد يوسف نجم، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٤٢ ـ ديوان بشار، محمد الطاهر بن عاشور، وزارة الثقافة الجزائرية.

٢٤٣ ـ ديوان بشر بن أبي خازم، عزة حسن، وزارة الثقافة السورية، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م.

٢٤٤ ـ ديوان تأبط شرًّا، علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٤٥ ـ ديوان جران العود، دار الكتب المصرية، ١٣٥٠هـ ـ ١٩٣١م.

٢٤٦ ـ ديوان جرير، نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٢٤٧ ـ ديوان جميل، دار صادر بيروت.

٢٤٨ ـ ديوان حاتم، أحمد رشاد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٤٩ ـ ديوان حسان، عبد الله سنده، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٥٠ ـ ديوان حميد بن ثور، عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م.

٢٥١ ـ ديوان ديك الجن، مظهر الحجي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤م.

٢٥٢ ـ ديوان ذي الإصبع العدواني، عبد الوهاب العدواني ومحمد الدليمي، مطبعة الجمهور، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٢٥٣ ـ ديوان ذي الرمة، عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٥٤ ـ ديوان رؤبة، وليام بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة.

٢٥٥ ـ ديوان زهير، حمدو طماس، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٥٦ ـ ديوان زياد الأعجم، يوسف حسين بكار، دار المسيرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٥٧ ـ ديوان سلامة بن جندل، فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٥٨ ـ ديوان سويد بن أبي كاهل، شاكر العاشور، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.

٢٥٩ ـ ديوان شعر الخوارج، إحسان عباس، دار الثقافة.

٢٦٠ ـ ديوان طرفة، مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٦١ ـ ديوان عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، سامي العاني، مطبعة المعارف بغداد، ١٩٧١م.

٢٦٢ ـ ديوان عبد الله بن رواحة، وليد قصاب، دار العلوم، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢٦٣ ـ ديوان عبد الله بن معاوية، عبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

٢٦٤ ـ ديوان عبدة بن الطبيب، يحيى الجبوري، دار التربية، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٢٦٥ ـ ديوان عبيد بن الأبرص، أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٦٦ ـ ديوان عدي بن زيد، محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية بغداد، ١٩٦٥م.

٢٦٧ ـ ديوان عروة بنت الورد، عبد المعين الملوحي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

٢٦٨ ـ ديوان علقمة بن عبدة، سعيد نسيب مكارم، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٢٦٩ ـ ديوان علي بن جبلة، حسين عطوان، دار المعارف، الطبعة الثالثة،

٢٧٠ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة، فايز محمد، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٧١ ـ ديوان عمرو بن معدي كرب، مطاع الطرابيشي، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٧٢ ـ ديوان عنترة، محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي.

٢٧٣ ـ ديوان قيس بن الخطيم، ناصر الدين الأسد، دار صادر.

٢٧٤ ـ ديوان كثير، إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٢٧٥ ـ ديوان لبيد، إحسان عباس، وزارة الإرشاد في الكويت، ١٩٦٢م.

٢٧٦ ـ ديوان مسكين، عبد الله الجبوري وخليل العطية، مطبعة دار البصري، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م.

٢٧٧ ـ ديوان مضرس بن ربعي، عبد الله الجبوري وخليل العطية، مطبعة دار البصري، ١٧٩٠.

٢٧٨ ـ ديوان نصيب، داود سلوم، مطبعة الإرشاد، ١٩٦٧م.

٢٧٩ ـ ذيل الأمالي، مطبوع مع أمالي القالي.

٢٨٠ ـ ربيع الأبرار، جار الله الزمخشري (توفي: ٥٨٣هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٨١ ـ رسائل في اللغة، أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (٤٤٤ ـ ٥٢١هـ)، وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢٨٢ ـ الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٨٣ ـ روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٨٤ ـ الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٨٥ ـ الزهد الكبير، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٩٦م.

٢٨٦ ـ الزهد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٨٧ ـ زهر الآداب وثمر الألباب، إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني (المتوفى: ٤٥٣هـ)، عناية زكي مبارك بتحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الرابعة.

٢٨٨ ـ الزهرة، أبو بكر محمد بن داود بن علي بن خلف الأصبهاني ثم البغدادي الظاهري (المتوفى: ٢٩٧هـ)، إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٨٩ ـ السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

٢٩٠ ـ سبك المنظوم وفك المختوم، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، عدنان سلمان وفاخر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٩١ ـ السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، محمد بن عبد الله بن حميد النجدي ثم المكي (المتوفى: ١٢٩٥هـ)، بكر بن عبد الله أبو زيد، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٩٢ ـ سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، حسن

هنداوي، دار القلم ـ دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥م.

٢٩٣ ـ سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان ابن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (المتوفى: ٨٠١هـ)، علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٢٩٤ ـ سفر السعادة وسفير الإفادة، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، محمد الدالي، دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٩٥ ـ سقط الزند، أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي (المتوفى: ٤٤٩هـ)، دار بيروت ودار صادر، ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م.

٢٩٦ ـ سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ)، عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية.

٢٩٧ ـ سنن ابن ماجه، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ)، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

٢٩٨ ـ سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا.

٢٩٩ ـ سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.

٣٠٠ ـ سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٠١ـ سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٣٠٢ـ سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٠٣ـ السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٢١٣هـ)، مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م.

٣٠٤ـ الشاطبية، المسماة بـ: (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع)، القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي (المتوفى: ٥٩٠هـ)، محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٣٠٥ـ الشافية في علمي التصريف والخط، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

٣٠٦ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، محمود الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٠٧ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٠٨ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ـ القاهرة، دار

مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣٠٩ـ شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

٣١٠ـ شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠هـ ـ ١٠٩٣هـ)، عبد العزيز رباح ـ أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ ـ ٤) الثانية، (جـ ٥ ـ ٨ الأولى)، (١٣٩٣ ـ ١٤١٤هـ).

٣١١ـ شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري، المتوفى (٢٧٥ أو ٢٩٠هـ)، عبد الستار فراج، دار العروبة.

٣١٢ـ شرح الأبيات المشكلة الإعراب، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣١٣ـ شرح الأزهرية، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.

٣١٤ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٣١٥ـ شرح الألفية للمرادي على ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله ابن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.

٣١٦ـ شرح بردة كعب بن زهير، ومعه حاشية عبد القادر البغدادي، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)،

نظيف خواجه، دار صادر، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣١٧ ـ شرح التسهيل، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م).

٣١٨ ـ شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (المتوفى: ٤٤٢هـ)، إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٣١٩ ـ شرح التعريف بضروري التصريف، أبو محمد جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله النحوي، المتوفى (٦٨١هـ)، هادي نهر وهلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٣٢٠ ـ شرح التكملة المسمى بالمقتصد، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، أحمد الدويش، جامعة محمد بن سعود، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٣٢١ ـ شرح الجزولية، أبو الحسن عي بن محمد الأبذي، (المتوفى: ٦٨٠هـ)، جامعة أم القرى، مجموعة رسائل علمية.

٣٢٢ ـ شرح الجزولية، أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي المعروف بالشلوبين، (ت: ٦٤٥هـ)، تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٢٣ ـ شرح الجمل المسمى بالبسيط، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (المتوفى: ٦٨٨هـ)، عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٢٤ ـ شرح الجمل، أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الضائع، (المتوفى: ٦٨٠هـ)، نادي عبد الجواد، رسالة علمية، جامعة الأزهر، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٢٥ـ شرح الجمل، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، (المتوفى: ٤٦٩هـ)، حسين السعدي، رسالة علمية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

٣٢٦ـ شرح الجمل، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، المتوفى (ت ٦٠٩)، سلوى عرب، رسالة علمية، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٣٢٧ـ شرح الجمل، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، صاحب أبو جناح، جامعة الموصل ـ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣٢٨ـ شرح الحدود، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت: ٩٧٢هـ)، المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٢٩ـ شرح الحماسة بعناية غيورغ.

٣٣٠ـ شرح الحماسة، أبو القاسم زيد بن علي الفارسي (المتوفى: ٤٦٧هـ)، محمد عثمان علي، دار الأوزاعي ـ بيروت، الطبعة: الأولى.

٣٣١ـ شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٣٣٢ـ شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣٣٣ـ شرح ألفية ابن معط، أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الْخَبَّاز، (المتوفى: ٦٣٩هـ)، حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، مطبعة العاني، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٣٣٤ـ شرح ألفية ابن معط، عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القواس

الموصلي، المعروف بابن القواس، (المتوفى: ٦٩٦هـ)، علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٣٥ـ شرح القصائد التسع، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، أحمد خطاب، وزارة الإعلام العراق، دار الحرية، ١٩٧٣م.

٣٣٦ـ شرح الكافية الشافية، الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٣٣٧ـ شرح الكافية، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، جمال أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٣٨ـ شرح الكافية، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: نحو ٦٨٦هـ)، يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس ـ ليبيا، ١٣٩٥ ـ ١٩٧٥م.

٣٣٩ـ شرح الكافية للركن مخطوط، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، الأزهرية رقم ٤٣٢٩.

٣٤٠ـ شرح اللمع، أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي، المعروف بابن برهان، (المتوفى: ٤٥٦هـ)، فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٣٤١ـ شرح المعلقات السبع، حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبو عبد الله (المتوفى: ٤٨٦هـ)، دار احياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٣٤٢ـ شرح المفصل المسمى بالإيضاح، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٣٤٣ـ شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، إميل

بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٣٤٤ ـ شرح المفصل، الحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين السغناقي (المتوفى: ٧١١هـ)، أحمد حسن نصر، رسالة علمية، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٤٥ ـ شرح المفضليات، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٢٠م.

٣٤٦ ـ شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: ٤٦٩هـ)، خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية ـ الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م.

٣٤٧ ـ شرح المقصورة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، عيد محمد، لوتس للدعاية والإعلان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.

٣٤٨ ـ شرح المقصورة، محمد عبد الغني الأردبيلي، المتوفى (٦٧٤هـ)، صلوح بنت مصلح السريحي، رسالة علمية، كلية البنات بجدة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٣٤٩ ـ شرح المقصورة، ابن هشام اللخمي (المتوفى: ٥٧٧هـ)، أحمد عبد الغفور عطار، دار مكتبة الحياة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣٥٠ ـ شرح الملوكي في التصريف، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، فخر الدين قباوة، مكتبة العربيّة بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٣٥١ ـ شرح النقائض، أبو عبيدة معمر بن المثنى، (المتوفى: ٢٠٨هـ)، محمد إبراهيم حور ـ وليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة: الثانية، ١٩٩٨م.

٣٥٢ ـ شرح درة الغواص، أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري، (المتوفى: ١٠٦٩هـ)، عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٥٣ ـ شرح ديوان الحماسة، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (المتوفى:

٥٠٢هـ)، دار القلم - بيروت.

٣٥٤ - شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١هـ)، غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣٥٥ - شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، مصطفى السقا - إبراهيم الأبياري - عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة - بيروت.

٣٥٦ - شرح ديوان المتنبي، إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري، من بني سعد بن أبي وقاص، أبو القاسم ابن الإفليلي (المتوفى: ٤٤١هـ)، مصطفى عليان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣٥٧ - شرح ديوان المتنبي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، ياسين الأيوبي وقصي الحسين، دار الرائد العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣٥٨ - شرح شذور الذهب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٣٥٩ - شرح شواهد الشافية، عبد القادر البغدادي، (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، مطبوع مع شرح الشافية للرضي.

٣٦٠ - شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٣٦١ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، عدنان الدوري، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٣٦٢ - شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ)، سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣٦٣ـ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨هـ)، أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.

٣٦٤ـ شرح كتاب سيبويه، مخطوط، أبو القاسم بن علي بن محمد بن الصفار، (المتوفى بعد: ٦٣٠هـ)، كوبريلي، ١٤٩٢.

٣٦٥ـ شرح لامية الأفعال، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، كيلجرين، فولك، ١٨٨٢م.

٣٦٦ـ شرح مقامات الحريري، أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القَيْسي الشُّريشي (المتوفى: ٦١٩هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٦م ـ ١٤٢٧هـ.

٣٦٧ـ شروح التلخيص، دار الكتب العلمية.

٣٦٨ـ شروح سقط الزند، التبريزي والبطليوسي والخوارزمي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٦٩ـ شعر أبي دؤاد، أنوار الصالحي وأحمد السامرائي، دار العصماء، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٣٧٠ـ شعر الخوارج، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٧٤م.

٣٧١ـ شعر عمر بن لجأ، يحيى الجبوري، دار القلم الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٧٢ـ الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، دار الحديث، ١٤٢٣هـ.

٣٧٣ـ الشفاء في بديع الاكتفاء، محمد بن حسن بن علي بن عثمان النَّوَاجي، شمس الدين (المتوفى: ٨٥٩هـ)، محمود حسن أبو ناجي، دار مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٧٤ـ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى:

٥٧٣هـ)، حسين بن عبد الله العمري وآخرون، دار الفكر المعاصر (بيروت ـ لبنان)، دار الفكر (دمشق ـ سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٧٥ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٧٦ ـ الشيرازيات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي (٣٧٧هـ)، حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣٧٧ ـ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، أحمد حسن، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٧٨ ـ الصحاح، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٧٩ ـ صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، دار ابن كثير، اليمامة ـ بيروت، مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٨٠ ـ صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٣٨١ ـ الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي، من علماء القرن السابع، محسن العميري، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٣٨٢ ـ ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع،

الطبعة: الأولى، ١٩٨٠م.

٣٨٣ـ طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٣٨٤ـ طبقات الشافعيين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٨٥ـ طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٣٢هـ)، محمود محمد شاكر، دار المدني ـ جدة.

٣٨٦ـ الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول، علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسيني المعروف بابن معصوم المدني (ت: ١١٢٠هـ)، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.

٣٨٧ـ العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية.

٣٨٨ـ العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ)، أحمد بن علي بن سير المباركي، الطبعة: الثانية ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٨٩ـ العدة في إعراب البردة، تحقيق: عبد الله أحمد جاجة، دار اليمامة للطباعة والنشر ـ دمشق، الطبعة: الأولى ـ ١٤٢٣هـ.

٣٩٠ـ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (المتوفى: ٧٧٣هـ)، عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٩١ـ العسكريات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي (٣٧٧هـ)، علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع

ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، ٢٠٠٢م.

٣٩٢ـ العضديات، أبو علي الفارسي، علي جابر المنصوري، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٩٣ـ العقد الفريد، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: ٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٩٤ـ علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٩٥ـ العناية شرح الهداية، محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي (المتوفى: ٧٨٦هـ)، دار الفكر.

٣٩٦ـ العين، المنسوب للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٣٩٧ـ عيون الأخبار، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

٣٩٨ـ غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية.

٣٩٩ـ غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر ـ دمشق، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٤٠٠ ـ غريب القرآن، أبو بكر محمد بن عزيز السجستاني، (المتوفى: ٣٣٠هـ)، يوسف المرعشلي، وزارة الأوقاف القطرية، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م.

٤٠١ ـ غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، سعيد اللحام.

٤٠٢ ـ الغريب المصنف، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، جـ ١: السنة السادسة والعشرون، العددان (١٠١، ١٠٢) ١٤١٤/ ١٤١٥هـ جـ ٢: السنة السابعة والعشرون، العددان (١٠٤، ١٠٣) ١٤١٦/ ١٤١٧هـ.

٤٠٣ ـ الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (المتوفى: ٤٠١هـ)، أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٠٤ ـ الفاضل، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ.

٤٠٥ ـ الفتن، أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (المتوفى: ٢٢٨هـ)، سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٠٦ ـ فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م.

٤٠٧ ـ الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

٤٠٨ ـ الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣هـ)، محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٤٠٩ ـ الفسر، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، رضا رجب.

٤١٠ ـ الفصول الخمسون، ابن معط الزواوي هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي،

زين الدين، يكنى بأبي الحسين، وبأبي زكريا (٦٢٨هـ)، محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي.

٤١١ ـ الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، حسن موسى الشاعر، دار البشير ـ عمان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٤١٢ ـ الفصيح، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)، عاطف مدكور، دار المعارف.

٤١٣ ـ الفلك الدائر على المثل السائر (مطبوع بآخر الجزء الرابع من المثل السائر)، عبد الحميد ابن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين (المتوفى: ٦٥٦هـ)، أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤١٤ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.

٤١٥ ـ القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٤١٦ ـ القلب والإبدال، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، أوجست هفنر، مجموع الكنز اللغوي في اللسن العربي، بيروت، ١٩٣٠م.

٤١٧ ـ قواطع الأدلة، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، محمد حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٩م.

٤١٨ ـ قواعد الشعر، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

٤١٩ ـ القوافي، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

٤٢٠ ـ الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (المتوفى: ٦٨٨هـ)، فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٤٢١ ـ الكافية، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦هـ)، صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

٤٢٢ ـ الكامل، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٢٣ ـ الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٢٤ ـ الكشاف، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٤٢٥ ـ الكليات، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة.

٤٢٦ ـ الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ)، محمد حسن عواد، محمد حسن عواد، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٢٧ ـ اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، مازن المبارك، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٢٨ ـ اللامع العزيزي، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (٤٤٩هـ)، محمد سعيد المولوي،

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٤٢٩ـ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، عبد الإله النبهان، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٤٣٠ـ لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر ـ بيروت، الطبعة: الثالثة ـ ١٤١٤هـ.

٤٣١ـ لغات القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥هـ، غير مطبوع.

٤٣٢ـ اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٤٣٣ـ اللمع، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، فائز فارس، دار الكتب الثقافية ـ الكويت، ١٩٧٢م.

٤٣٤ـ ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٤٣٥ـ ما ينصرف وما لا ينصرف، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، هدى قراعة، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٤٣٦ـ المباحث الكاملية، أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق علم الدين اللورقي، (المتوفى: ٦٦١هـ)، حمدي عبد الحميد المقدم، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية القاهرة، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

٤٣٧ ـ المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، مروان العطية وشيخ الراشد، دار الهجرة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٣٨ ـ مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجى، ١٣٨١هـ.

٤٣٩ ـ مجالس العلماء، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة: الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٤٤٠ ـ مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة: الثانية.

٤٤١ ـ المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، مشهور حسن، جمعية التربية الإسلامية (البحرين ـ أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت ـ لبنان)، ١٤١٩هـ.

٤٤٢ ـ مجاني الأدب في حدائق العرب، رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو (المتوفى: ١٣٤٦هـ)، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٣م.

٤٤٣ ـ مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ)، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة.

٤٤٤ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٤٤٥ ـ المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبو موسى (المتوفى: ٥٨١هـ)، عبد الكريم العزباوي، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جـ١ (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، جـ٢، ٣ (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).

٤٤٦ ـ المجيد في إعراب القرآن المجيد، مخطوط، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم برهان الدين أبو إسحاق القيسي السفاقسي الفقيه المالكي المدرّس النحوي المعروف بالسفاقسي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، الظاهرية عام ٥٣٠؛ ٨٧٩٠.

٤٤٧ ـ المحاسن والأضداد، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٤٤٨ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٤٩ ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ـ ١٤٢٢هـ.

٤٥٠ ـ المحصول في شرح الفصول، أبو محمد جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله النحوي، (المتوفى: ٦٨١هـ)، محمد صفوت مرسي، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر كلية اللغة العربية.

٤٥١ ـ المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، (المتوفى: ٤٥٨هـ)، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٤٥٢ ـ مختصر في شواذ القرآن، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٤٥٣ ـ مختصر العين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، (ت: ٣٧٩هـ)، سوسن الهندي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٤٥٤ ـ المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٤٥٥ ـ المدخل إلى تقويم اللسان، ابن هشام اللخمي (المتوفى: ٥٧٧هـ)، حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤٥٦ ـ المذكر والمؤنث، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مصر، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٤٥٧ ـ المذكر والمؤنث، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٥٨ ـ المذكر والمؤنث، أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني (المتوفى: ٢٤٨هـ)، حاتم الضامن، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٤٥٩ ـ مراتب النحويين، عبد الواحد بن علي الحلبي، أبو الطيب اللغوي (المتوفى: ٣٥١هـ)، محمّد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، ١٤٣٠هـ.

٤٦٠ ـ المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٥٦٧هـ)، علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٤٦١ ـ المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق ـ دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ ـ ١٤٠٥هـ).

٤٦٢ ـ المسائل السفرية، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤٦٣ ـ المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، مروان العطية ـ محسن خرابة، دار ابن كثير، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٤٦٤ ـ المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ابن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١ ـ ١٩٩٠م.

٤٦٥ ـ المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.

٤٦٦ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٤٦٧ ـ مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٤٦٨ ـ مسند الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب ابن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية.

٤٦٩ ـ مسند الشهاب القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (المتوفى: ٤٥٤هـ)، حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ ـ ١٩٨٦م.

٤٧٠ ـ مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، إمام بن علي بن إمام، دار الفلاح، الفيوم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٤٧١ ـ مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.

٤٧٢ ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية ـ بيروت.

٤٧٣ ـ المصباح في المعاني والبيان والبديع، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٤٧٤ ـ مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٧٥ ـ مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي ـ الهند، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٤٧٦ ـ معاني القرآن لقطرب، محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقُطْرُب (المتوفى: ٢٠٦هـ)، محمد لقزيز، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، ٢٠١٦م.

٤٧٧ ـ معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٧٨ ـ معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى.

٤٧٩ ـ معاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨هـ)، محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٤٨٠ ـ معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٨١ ـ المعاني الكبير في أبيات المعاني، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى:

٢٧٦هـ)، سالم الكرنكوي وعبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ ١٩٤٩م.

٤٨٢ ـ معجز أحمد، أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي (المتوفى: ٤٤٩هـ)، عبد المجيد دياب.

٤٨٣ ـ معجم الأدباء، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٤٨٤ ـ معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

٤٨٥ ـ معجم القراءات القرآنية، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٤٨٦ ـ المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، الطبعة: الثانية.

٤٨٧ ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ

٤٨٨ ـ المغرب في ترتيب المعرب، ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ (المتوفى: ٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي.

٤٨٩ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

٤٩٠ ـ مفاتيح الغيب أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت،

الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٤٩١ ـ مفتاح الإعراب، أمين الدين أبو بكر محمد بن علي المحلي، المتوفى (٦٧٣هـ)، محمد شايب شريف، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٤٩٢ ـ مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ)، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٩٣ ـ المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).

٤٩٤ ـ المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ)، صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية ـ دمشق بيروت، الطبعة: الأولى ـ ١٤١٢هـ.

٤٩٥ ـ المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، علي بو ملحم، مكتبة الهلال ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٤٩٦ ـ المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (المتوفى: نحو ١٦٨هـ)، أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة: السادسة.

٤٩٧ ـ مفيد العلوم ومبيد الهموم، ينسب لأبي بكر الخوارزمي محمد بن العباس (المتوفى: ٣٨٣هـ)، المكتبة العنصرية، بيروت، عام النشر: ١٤١٨هـ.

٤٩٨ ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٤٩٩ ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى

العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، علي محمد فاخر وآخران، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٥٠٠ ـ مقامات الحريري، أبو محمد القاسم بن علي الحريري (المتوفى: ٥١٦هـ)، مطبعة المعارف، بيروت، عام النشر: ١٨٧٣م.

٥٠١ ـ مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٥٠٢ ـ المقتصد في شرح التكملة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، أحمد الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٥٠٣ ـ المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، كاظم المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

٥٠٤ ـ المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب ـ بيروت.

٥٠٥ ـ مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، سنة النشر: ١٤٢٥ ـ ٢٠٠٤.

٥٠٦ ـ المقدمة الجزولية، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (المتوفى: ٦٠٧هـ)، شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.

٥٠٧ ـ المقرب، ومعه (مُثُل المقرب)، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، تاريخ النشر: ١٤١٨هـ.

٥٠٨ ـ المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد

ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ)، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٥٠٩ ـ المقصور والممدود، ابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري (المتوفى: ٣٣٢هـ)، بولس برونله، الناشر: مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.

٥١٠ ـ المقصور والممدود، أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم (٣٥٦هـ)، أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٥١١ ـ الملاحن، مطبوع ضمن (درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها)، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٥١٢ ـ الممتع في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦م.

٥١٣ ـ منازل الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني (المتوفى: ٣٨٤هـ)، إبراهيم السامرائي، دار الفكر ـ عمان.

٥١٤ ـ المنازل والديار، أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر بن منقذ الكناني الكلبي الشيزري (المتوفى: ٥٨٤هـ)، مصطفى حجازي، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٥١٥ ـ المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٥١٦ ـ منتهى الطلب من أشعار العرب، محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون البغدادي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، محمد نبيل طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٥١٧ ـ المنصف في شرح تصريف المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)،

دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٥١٨ ـ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، سيدني جلازر، تصوير دار أضواء السلف، ١٩٤٧م.

٥١٩ ـ الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت: ٣٧٠هـ)، ج١ و٢ السيد أحمد صقر، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ج٣ عبد الله المحارب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

٥٢٠ ـ الموجز، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.

٥٢١ ـ الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عام النشر: ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٢٢ ـ الموفي في النحو الكوفي، السيد صدر الدين الكنغراوي الإستانبولي، (المتوفى: ١٣٤٩هـ)، محمد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية ـ دمشق.

٥٢٣ ـ النبات، أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري (المتوفى: ٢٨٢هـ)، برنهارد لفين، فرانز شتاينر.

٥٢٤ ـ نتائج الفكر، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٢ ـ ١٩٩٢م.

٥٢٥ ـ النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم (نحو ٨٥٠هـ)، محمد جمعة حسن نبعة، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، ١٤٣٤هـ.

٥٢٦ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٥٢٧ ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو

البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٢٨ ـ النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

٥٢٩ ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (المتوفى: ١٠٤١هـ)، إحسان عباس، دار صادر.

٥٣٠ ـ نقد مقامات الحريري لابن الخشاب، المكتبة التجارية الكبرى مصر، ١٣٢٦هـ.

٥٣١ ـ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٣٢ ـ النهاية في شرح الكفاية، أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الْخَبَّاز، (المتوفى: ٦٣٩هـ)، عبد الله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٣٣ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، طاهر أحمد الزاوي ـ محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية ـ بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٥٣٤ ـ النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري (ت: ٢١٥هـ)، محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٥٣٥ ـ نوادر أبي مسحل، عبد الوهاب بن حريش الأعرابي أبو محمد، الملقب بأبي مسحل (المتوفى: نحو ٢٣٠هـ)، عزة حسن، مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

٥٣٦ ـ هدية العارفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م.

٥٣٧ ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية.

٥٣٨ ـ هواتف الجنان، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي (المتوفى: ٣٢٧هـ)، إبراهيم صالح، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٥٣٩ ـ الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث ـ بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥٤٠ ـ الوافية نظم الشافية، النساري، حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٥٤١ ـ الوحشيات، حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام: الشاعر، الأديب (المتوفى: ٢٣١هـ)، عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الثالثة.

٥٤٢ ـ الوساطة بين المتنبي وخصومه، أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (المتوفى: ٣٩٢هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥٤٣ ـ وفيات الأعيان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، إحسان عباس، دار صادر.

٥٤٤ ـ الوفيات، تقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، صالح مهدي عباس وبشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ.

٥٤٥ ـ الوفيات، أبو العباس أحمد بن حسن بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسنطيني (المتوفى: ٨١٠هـ)، عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

❁ ❁ ❁

فهرس الموضوعات

حاشية ابن هشام الكبرى

على

ألفية ابن مالك

تأليف الإمام

أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري

توفي سنة: ٧٦١ هـ رحمه الله

يطبع لأول مرة

حققه وعلق عليه

حمزة مصطفى أبو توهة

دار السمان

حاشية ابن هشام الكبرى

على

ألفية ابن مالك

الطبعة الثانية

١٤٤٣هـ-٢٠٢٢م

عنوان الكتاب	حاشيةُ ابنِ هشامٍ الكُبرى على ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ
سنة الإصدار	١٤٤٢هـ-٢٠٢٠م
تأليف	الإمامِ أبي محمدٍ عبدِ الله جمالِ الدين بنِ يوسفَ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ الله بنِ هشامٍ الأنصاريِّ
حققه وعلّق عليه	حمزة مصطفى أبو توهة
الطبعة	الثانية
عدد الصفحات	٩٦٠ صفحة
قياس الكتاب	١٧,٥ × ٢٥

دار السمان للدراسات وتحقيق التراث

تركيا - اسطنبول - الفاتح - شارع فرحات آغا

+905050839104

+905367772338

www.daralsamman.com

info@daralsamman.com

حاشية ابن هشام الكبرى

على

ألفية ابن مالك

تأليف الإمام

أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري

توفي سنة: ٧٦١ هـ رحمه الله

يطبع لأول مرة

حققه وعلق عليه

حمزة مصطفى أبو توهة

دار السمان

بسم الله الرحمن الرحيم

قالوا عن ابن هشام

الصفدي (ت: ٧٦٤):

«واشتهرَ في حياتِه في الشامِ ومصر، واشتغلَ به أهلُ العصر».

تاج الدين السبكي (ت: ٧٧١):

«نحويُّ هذا الوقتِ أبقاه الله تعالى».

ابن خلدون (ت: ٨٠٨):

«وقفنا منه على علمٍ جمٍّ يشهدُ بعلوِّ قدرِه في هذه الصناعة، ووفورِ بضاعتِه منها، وكأنَّه ينحو في طريقتِه منحاةَ أهلِ المَوصِلِ الذين اقتفَوا أثرَ ابنِ جِنِّي، واتبعوا مصطلح تعليمِه، فأتى من ذلك بشيءٍ عجيبٍ دالٍّ على قوةِ مَلَكَتِه واطِّلاعِه، والله يزيد في الخلق ما يشاء».

✿ ✿ ✿

مقدِّمة الناشر

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله الَّذي عَلَّمَ آدمَ الأسماءَ كلَّها، وميَّزنا بمعجزة اللغة لفظها ورسمها، ثمَّ اختصَّ أمَّتنا بالبيان، وكان أن بعثَ نبيًّنا من أفصح القبائل، واختصَّه بأفصح لسان، فكانت معجزتُه القرآنُ المعجزةَ الوحيدةَ الناطقةَ على مرِّ العصور، المحفوظةَ في الصدور وبين السطور، ثمَّ كانت من أمته فئةٌ جاهدت في سبيل حفظ هذه المعجزة، وبيان أصولها وفروعها، ألا وهم فرسان العربية وحملة رايتها، واستمروا دائبين إلى اليوم لكن دعونا نقف عند القرن السادس الهجري.

إذ بين شرق العالم الإسلامي ومغربه التحم عقلان حصدا جُمّاع التراثِ اللغويِّ العربيِّ؛ حيث ضمَّ ما حصده علماءُ الأندلس الّتي هاجر نحاتُها إلى الشرق، ثمَّ عادوا إلى بلادهم يحملون بضاعته ويتصرَّفون فيها حسب أذواقهم وما تُملي عليهم أفكارُهم وعقليّاتُهم الَّتي فطروا عليها وتأثَّروا بمحيطهم فيها، فقد اتَّصلوا بمدرسة الكوفة فنبغوا فيها، ثمَّ اتَّصلوا بمدرسة البصرة، فحملوا رايتها طيلة القرون الستة أو ما يزيد عليها.

وما كان القرن السادس حتَّى كان الأندلسُ وحدَه يحمل رايةَ النحو ويصبح في لمحة البصر أستاذًا للنحو في العالم الإسلاميِّ على الإطلاق، وحيا الله مدينة جيان وأقليمها العريق الذي أمدَّ هذا العالمَ الإسلاميَّ بعد بنحو **ابن مالك**.

وضمَّ من جهة المشرق ما جاء به ابنُ هشامٍ الَّذي وُلِدَ في القاهرة، وأخذ النحوَ عن أئمتها، ذاك العلم الذي قال فيه ابنُ خلدون: «وما زلنا ونحن بالمغرب نَسمع أنَّه ظهر بمصرَ عالمٌ بالعربيَّة يقال له: ابنُ هشامٍ أنحى من سيبويه» وقوله: «إنَّه على علم جمٍّ يُشهَد بعظمته في صناعة النحو».

أمّا عن العلاقة العلمية التي جمعت كلا العلمين فقد كان ابن هشام يشيد بإمامة ابن مالك في علمه ينافح عنه حتى شيخه أبا حسان فأقبل على كتبه واختص منها ألفيته[1].

العالم الذي يبرز عند الحديث عن جهود النحاة القدامى ومنهجهم في تأصيل قواعد النحو العربي فيمثل أمام ناظرنا شخصية ابن هشام الأنصاري بفكره الثاقب ونظرته الدقيقة في قضايا النحو ومسائله، ومن ثم نتساءل ونحن نعرض لموقف ابن هشام من أصول النحو كيف كان تعامُلُه وموقفُه من الأصول التي اعتمدها النحاةُ من تقعيدِ قواعد اللغة، وهل كان معهم على نسقٍ واحدٍ في آرائهم، يكتفي بترديد أقوالهم، أم ترك بصماته واضحةً بفكرٍ ورويَّةٍ من خلال آرائه ومؤلَّفاته التي نيفت على الخمسين، ثمَّ إلى أي مدى اتسقت هذه الجهود مع المنهج العلمي الدقيق؟

يكمن الجواب فيما يلي: كان من أوائل الكتب التي جمعت ما نظمه ابنُ مالكٍ صاحِبُ النظرة الجمعيَّة بما شرحه ابنُ هشامٍ صاحبُ النظرة النقديَّة كتابُ «أوضح المسالك على ألفية ابن مالك»، كتابٌ بسط ما اختصرته تلك الأرجوزةُ الَّتي تلقَّفتها

---

(١) النحو الأندلسي وابن هشام المصري بقلم: محمد تاويت رقم العدد: ٣١ تاريخ الإصدار: ١ ديسمبر ١٩٨٤ المناهل.

الطلبةُ بالحفظ، والكتابُ الذي يسَّر عليهم فهم مستعجمها.

بعدها آن أوانُ ذاك العقل النقديِّ وتلك الموهبةُ الفذَّةُ بالظهور؛ فكان من ابن هشامٍ أن وضعَ حاشيتين: كبرى وصغرى على هذه الألفيَّة ضمَّت كنوزًا من كتب التراث الَّتي عَدَت عليها الدهورُ، وكاد أن يندرس اسمُها بين السطور، شارحًا مرَّةً ومستشهدًا أخرى ومنتقدًا ثالثة.

من هنا صدر كتاب «الحاشية الكبرى» «لابن هشام المصريِّ» رحمه الله برعاية «دار السمان»، الَّتي كانت وما زالت دائبةً في خدمة طلبة العلوم الإسلاميَّة وإمدادهم بالمصادر التي غُيِّبت عن سوق الكُتُب العلميَّة في هذا العصر.

وفي الختام جزى الله مُحقِّق الكتاب الأستاذ «حمزة مصطفى أبو توهة» خيرَ جزاءٍ على خدمته المُتقبَّلة بإذنه تعالى، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين.

وكتبه

أحمد بن بشار السمان

١٠/ ذو القعدة/ ١٤٤١هـ

١/ ٧/ ٢٠٢٠م

❁ ❁ ❁

مقدمة التحقيق

مَنَّ اللهُ على هذه الأمَّة بعلماء فحول، حفظوا لها الدين بحفظهم وعنايتهم بعلوم العربية، ومن أجلِّ هؤلاء العلماء الإمامُ ابن مالك، وإذا ذُكر ابن مالك فإنَّه يُذكر معه كتابه «الخلاصة» في النحو، الموسومة بـ: «الألفية»، وقد كتب الله لهذه الألفية من البركة ما فاق الوصف، فقد اعتنى بها القوم شرحًا وتقريرًا وتحشية وتنكيتًا، ومن أجلِّ مَن اعتنى بها الإمامُ العالم العلَّامة جمال الدين بن هشام، وكتابه عليها المسمى بـ: «أوضح المسالك» أعرف من أن يُعَرَّف، ولكن كتابه «أوضح المسالك» كان نثرًا للألفية، أي إنه لا يعتني بلفظ الألفية، بل إنه أقرب إلى أن يكون متنًا في النحو سار على نهج الألفية في المادَّة، إلَّا أن المترجِمين قالوا في ترجمة ابن هشام: إنَّ له عدة حواشٍ على ألفية ابن مالك، وقد منَّ الله عليَّ بالوقوف على حاشية له على الألفية وتحقيقها على ما يسرُّ ابن هشام ويُقنع أهلَ العربية.

وتكمن أهمية هذه الحاشية فيما يأتي:

١. أن الذي كتبها ابنُ هشام، وهو عالمٌ ذو مكانة عظيمة في علوم العربية.

٢. أنها تعرُّض مباشِر للفظ ألفية ابن مالك، وهذا لم يسبق أن ابن هشام تعرَّض له فيما وصلنا من كتبه المطبوعة، وذلك كان على صور مختلفة، كأن يُعرب البيت أو بعض مفرداته، أو يُعدِّل نظمَ الألفية ويقترح تعبيرًا آخر، أو أن ينقل نصَّ أحد الأئمة في الكلام على هذه المسألة، أو أن يشرح البيت كاملًا.

٣. أن ابن هشام في هذه الحاشية صبَّ جهده في التعليق على أبيات الألفية، من تتميم حدٍّ، أو ذكر شرط، أو تفصيل إجمال، أو تقييد مطلق، وإيراد اعتراض ودفعه.

٤. أن الكتاب يعجُّ بالنقول عن كتبٍ مفقودة، ككتاب «الرد على المقرب» لابن الحاج، و«المؤصَّل» لابن مالك، و«التقريظ» لأبي بكر الزبيدي، و«الحقائق» لابن كيسان، و«الأوسط» للأخفش، و«الفرخ» للجرمي، و«ذكرى حبيب» للمعري، وغيرها كثير.

٥. ظهور شخصية ابن هشام النحوية المجتهِدة المحقِّقة، وذلك من خلال موقفه من شيخه أبي حيان حيث أكثر من النقل منه والردِّ عليه، وكان ذلك جليًا من خلال كثرة النقل من كتب أبي حيان مباشرة، كـ: «البحر المحيط» و«التذييل والتكميل» و«ارتشاف الضرب» و«شرح الألفية» و«غاية الإحسان».

٦. وكذلك موقفه من ابن مالك حيث كان منصفًا معه إذا أحسن، ورادًّا عليه إذا رأى رأيه ضعيفًا، مقارِنًا كلامه في «الألفية» بباقي مصنفاته كـ: «التسهيل» و«شرحه» و«الكافية» و«شرحها» و«العمدة» و«شرحها» و«المؤصل» و«سبك المنظوم» و«الفيصل» وغير ذلك من كتب ابن مالك.

٧. كذلك موقف ابن هشام من كثير من النحاة، حيث كان في بعض المواضع عنيفًا، لذلك سترى في هذه الحاشية كيف ينسب بعض الأغلاط إلى آراء الفارسي أو ابن الخباز أو أبي حيان.

٨. توظيف هذه الحاشية لغير النحو من العلوم، كالبيان والمعاني والتفسير والحديث وأصول الفقه، حتى إنك تراه ينقل عن أئمَّةٍ خارجَ النحو، كابن دقيق العيد والشاطبي وابن عطية والقرطبي وغيرهم كثير.

٩. اعتناء ابن هشام في هذا الكتاب بأصول النحو وتبيين كثير من قواعده، ويبرز ذلك جليًّا في الإكثار من النقل عن ابن جني والتعليق على كلامه.

١٠. أن تجد في هذه الحاشية مدرسة عظيمة يُحييها الفحول من أئمَّة النحو من خلال النقل المباشر منهم، كالخليل وسيبويه والمبرد وابن السرَّاج والفارسي وابن جني والصفار والنحاس وابن يعيش وثعلب والكسائي والسيرافي والفراء، وكثير من هؤلاء الأئمة.

وكان العمل في هذا التحقيق بذلُ غاية الجهد في الوصول إلى إخراج هذه الحاشية كما أرادها ابن هشام، وكان ذلك بمزيد جهد في تتبُّع نقول ابن هشام، وتوثيقها من الكتب التي ينقل منها مباشرة، والأئمَّة الذين ينقل منهم نصًّا، والبحث عن المصادر غير المصرح بها التي استفاد منها ابن هشام، والتنبيه على كل هذا في الهامش، وتبعت في الكتاب مَن تأثر مِن بعد ابن هشام بهذه الحاشية المباركة، وكان على رأسهم الشيخ خالد الأزهري في «التصريح» والسيوطي في «النكت» والعليمي في حاشيته على «الألفية» وعلى «التصريح».

والله يعصم من الزلل، ويُوفق إلى كلِّ خير، هو حسبنا وكفى.

محقِّقه

حمزة مصطفى أبو توهة

فلسطين ـ غزة

✿ ✿ ✿

شكر وإهداء

الشكر والتقدير أتوجَّه بهما إلى الدكتور أحمد بسيوني، يسّر لي تكاليف شراء المخطوط من دار الكتب المصرية، ولم يبخل عليَّ بالمساعدة أيًّا كان نوعها، ومن قبلها أمدَّني بالنسخ المخطوطة التي اعتمدتها في تحقيق كتاب «الكوكب المنير»، فالله يجزيه عني خير الجزاء.

وأشكر زوجي الغالية (أمَّ حيَّانَ) التي تحمَّلت معي عناء مقابلة المخطوط حرفًا حرفًا، فالله يُبقيها لي سندًا وعونًا.

والشكر موصول إلى كلِّ مَن ساعدني في حلِّ أي إشكال من إشكالات هذا الكتاب، الصديق سامي الأزهري، والدكتور فيصل المنصور، والدكتور منيب ربيع، والصديق محمد صالح، والصديق عماد غزير، والصديق معروف أبو سليمان الذي ساعدني في مقابلة جزء من المخطوط.

وأهدي هذا الجهد إلى والدِي الغالي، الذي ما رآني جالسًا مع الكتاب إلا بارك لي جهدي، ولم يبخل بدعمي نفسيًّا ومعنويًّا وماديًّا، وإلى أمي الغالية، التي لولا دعواتها ما كنت شيئًا.

أخي مصعب، لستَ وحدك في غربتك، قلبي معك وروحي، كنتَ وما زلت سندًا أتكئ عليه، لا حرمنا الله من أياديك المتفضِّلة.

إلى ابنتَيَّ، الجوهرتين المكنونتين، رزان وعواطف، لولاكنَّ لخرج الكتاب قبل هذه الفترة، حفظكنَّ الله ورعاكنَّ، وجعلكنَّ ذخرًا للإسلام والعربية.

وأهدي هذا الجهد إلى كلِّ عاشقٍ ومحبٍّ لهذه اللغة العظيمة.

ترجمة الإمام ابن مالك[1]

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلَّامة الأوحد، جمال الدِّين، أبو عبد الله الطَّائيُّ، الجَيَّانيُّ، الشَّافعيُّ، النَّحويُّ.

اشتهر بـ: (ابن مالك) نسبةً إلى جدِّه الأعلى، وتَكنَّى بأبي عبد الله، وهو نارٌ على عَلَمٍ وأشهر مِن أن نُطنب في ترجمته.

اختُلف في سنة ولادته، فقد ذهب الهواري وابن قاضي شهبة إلى أنه وُلد في سنة ٥٩٨هـ، وذهب ابن شاكر وابن كثير والفيروزابادي والسيوطي إلى أنه ولد سنة ٦٠٠هـ، وذهب الصفدي إلى أنه ولد عام ٦٠١هـ، والراجح أنه ولد عام ٥٩٨؛ لما قاله معاصره كمال الدين بن العديم أن ابن مالك أخبره بذلك.

وُلد ابن مالك في مدينة جيان في الأندلس، وتلقى العلم فيها، ثم رحل إلى بلاد المشرق، ثم مصر، واستقر أخيرًا في دمشق، وفيها مات منتصف سنة ٦٧٢هـ.

وتتلمذ على ابن مالك خلق كثير، منهم:

١. محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن السلمي الدمشقي الحنفي، بدر الدين، المعروف بـ: (ابن الفويرة) ت: ٦٧٢.

٢. محمد بن عبد القوي بن بدران المرداوي الجماعيلي الحنبلي، أبو عبد الله،

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات (٣/ ٢٨٥) وطبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٦٧) وبغية الوعاة (١/ ١٣٠) ونفح الطيب (٢/ ٢٢٨) وألفية ابن مالك (١١).

شمس الدين تـ: ٦٩٩هـ.

٣. محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد البعلبكي الحنبلي، أبو عبد الله، شمس الدين تـ: ٦٩٩هـ.

٤. محمد بن منصور بن موسى بن محمد الحلبي الشافعي، أبو عبد الله، شمس الدين تـ: ٧٠٠هـ.

٥. محمد بن غالب بن يونس بن شعبة الأنصاري، أبو عبد الله، شمس الدين تـ: ٧٠٢هـ.

٦. أبو بكر بن يعقوب بن سالم الديري الرحبي الشافعي، شهاب الدين تـ: ٧٠٣هـ.

٧. محمد بن الفضل بن سلطان بن عماد بن تمام الجعبري الحلبي، المعروف بـ: (ابن الخطيب) تـ: ٧١٣هـ.

٨. إسماعيل بن الحسين بن أبي السائب بن أبي العيش الأنصاري الدمشقي، مجد الدين تـ: ٧٢١هـ.

٩. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي الأنصاري العبادي، أبو عبد الله، المعروف بـ: (ابن الخباز) تـ: ٧٥٦هـ.

لابن مالك ثلاثة من الأولاد، أشهرهم ابنه بدر الدين أبو عبد الله، وهو أكبر أولاده، توفي سنة ٦٨٦هـ وابنه تقي الدين الملقب بـ: (الأسد)، وهو الذي ألَّف ابنُ مالك له المقدمة الأسدية تـ: ٦٩٩هـ وابنه شمس الدين تـ: عام ٧١٩هـ.

من تصانيف ابن مالك «الموَصَّل في نظم المفصل»، وقد حلَّ هذا النظم

فسمَّاه: «سبك المنظوم وفك المختوم»، ومَن قال إنَّ اسمَه: «فك المنظوم وسبك المختوم» فقد خالف النقل والعقل، ومِن كتب ابن مالك كتاب «الكافية الشافية» ثلاثة آلاف بيت، و«شرحها»، و«الخلاصة» وهي مختصر «الكافية الشافية»، و«إكمال الإعلام بمثلث الكلام» وهو مجلد كبير كثير الفوائد يدل على اطلاع عظيم، و«لامية الأفعال» و«شرحها»، و«فعل وأفعل»، و«المقدمة الأسدية» وضعها باسم ولده الأسد، و«عدَّة اللافظ وعمدة الحافظ»، و«النظم الأوجز فيما يهمز»، و«الاعتضاد في الظاء والضاد» مجلد، و«إعراب مشكل البخاري»، و«تحفة المودود في المقصور والممدود»، وغير ذلك كـ: «شرح التسهيل»[1].

*** مكانته:**

قال الذهبي: (وكان إمامًا في القراءات وعللها؛ صنَّف فيها قصيدة داليّة مرموزة في مقدار «الشاطبية»، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطّلاع على وحشِيِّها، وأمّا النّحو والتّصريف فكان فيه بحرًا لا يُجارى وحَبراً لا يُبارى، وأما أشعار العرب التي يُستشهد بها على اللغة والنّحو فكانت الأئمّة الأعلام يتحيّرون فيه ويتعجَّبون من أين يأتي بها؟! وكان نظمُ الشعر سهلًا عليه، رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك، هذا مع ما هو عليه من الدِّين المتين، وصِدق اللّهجة، وكثرة النّوافل، وحُسن السَّمت، ورقّة القلب، وكمال العقل، والوقار والتُّؤَدَة)[2].

وقال ابن كثير: (وتقدم وساد في فني النحو والقراءات وحصَّل منهما شيئًا

(١) انظر: نفح الطيب (٢/ ٢٢٥).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام (١٥/ ٢٤٩).

كبيرًا، وأربى على كثير ممن تقدمه في هذا الشأن مع الدين والصدق وحسن السمت وكثرة النوافل وكمال العقل والوقار والتودد)[١].

✿ ✿ ✿

(١) انظر: طبقات الشافعيين (٩٠٨).

ترجمة ابن هشام[1]

هو جمال الدين: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام، الأنصاري المصري، وُلد في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة بالقاهرة.

لزم الشيخ شهاب الدين ابن الْمُرَحِّل (ت: ٧٤٤هـ) وتلا على ابن السراج (ت: ٧٤٦هـ) وسمع من أبي حيان (ت: ٧٤٥هـ) وحضر دروس تاج الدين التبريزي (ت: ٧٤٦هـ) وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني (ت: ٧٣١هـ) وروى الشاطبية عن القاضي ابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ).

درَّس النحو والفقه والتفسير، وتخرج على يديه جماعة، منهم ابن الملاح الطرابلسي (ت: ٧٦٥هـ) وعلي ابن أبي بكر البالسي (ت: ٧٦٧هـ) والنويري (ت: ٧٨٦هـ) وابن الفرات (ت: ٧٩٤هـ) وابنه محب الدين ابن هشام (ت: ٧٩٩هـ) وابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، وجلال الدين بن أحمد التبَّاني (ت: ٧٩٣) ومحمد بدر الدين بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤) وعبدالرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥).

---

(١) انظر ترجمته في الجوهر المنضد، ص: (٧٧، ٧٨)، والدرر الكامنة (٢/ ٤١٥ ـ ٤١٧)، ومقدمة ابن خلدون، ص: (٥١٦)، والمقصد الأرشد (٢/ ٦٦، ٦٧)، وحسن المحاضرة (١/ ٥٣٦)، وأعيان العصر، ص: (٥، ٦)، وشذرات الذهب (٦/ ١٩١، ١٩٢)، والنجوم الزاهرة (١٠/ ٣٣٦)، والوفيات لابن قنفذ، ص: (٣٦١)، والوفيات لابن رافع السَّلاَّمي (٢/ ٢٣٤)، والسحب الوابلة (٢/ ٦٦٢ ـ ٦٦٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٦٨، ٦٩)، والبدر الطالع (١/ ٢٧٦، ٢٧٧).

ولابن هشام معرفة تامة باللغة، والقراءات، والحديث، والمعاني، والبيان، والعروض.

قال تاج الدين السبكي[١] (ت: ٧٧١) عن ابن هشام: «نحويُّ هذا الوقتِ، أبقاه الله تعالى».

ولابن هشام طريقة بديعة في سرد أبواب النحو، وضم النظير إلى نظيره، وتسهيل علم النحو وتمهيده، وكان موصوفاً بكثرة الديانة والعبادة، مع التواضع والبر والشفقة ودماثة الأخلاق ورقة القلب.

مات ـ رحمه الله تعالى ـ في القاهرة في شهر ذي القعدة، سنة إحدى وستين وسبعمائة.

ورثاه جماعة من العلماء الأدباء بقصائد تدل على بالغ تأثُّر أهل عصره بفقده، رحمه الله.

✿ ✿ ✿

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٢٨١).

المخطوط - تحقيق العنوان وتوثيق النسبة لابن هشام

نصَّ كثيرٌ ممن ترجم للإمام ابن هشام على أن له عددًا من المصنفات على ألفية ابن مالك، أشهرها كتاب «أوضح المسالك»، وهو كتاب لم يتعرَّض فيه ابن هشام إلى نظم الألفية، بل إنك تستطيع أن تقول: إنه كتاب في النحو نَثَر فيه «الألفية» وسار معها، وتستطيع أن تقول: إنه متن نثريٌّ في النحو؛ لذلك شرحه كثير من العلماء كالشيخ خالد الأزهري، وقال المترجِمون: إنَّ لابن هشام عددًا من الحواشي والتعليقات على «الخلاصة»، قال الإمام الصفدي: (وصنَّف كتبًا في العربية، منها: «تعليقه على مشكل ألفية ابن مالك»)، وقال الإمام ابن حجر: (وَله تَعْلِيقٌ على «ألفية ابْن مَالك»)، وقال الإمام السيوطي: (وله عدَّة حواشٍ على «الألفية»)، وكذا قال ابن العماد.

ونقل من هذه الحواشي كثيرٌ من العلماء، منهم الإمام العليمي، حيث نقل من حاشيتين مختلفتين على «الألفية» بخطِّ ابن هشام، وكذلك نقل السيوطي في «النكت»، والأزهري في «التصريح»، والبغدادي في «خزانة الأدب» من حواشٍ أُخرى بخطِّ ابن هشام.

وقد وقفنا من هذه الحواشي على حاشيتين، الأولى منقولة من خطِّ ابن هشام، والثانية أصغر منها بخطِّ ابن هشام اعتمدها العيوني في تحقيقه للألفية، والعزم على تحقيق المخطوطة الأولى وإتباعها بالثانية مباشرة إن شاء الله.

أما المخطوطة الأولى التي نعمل على تحقيقها فقد نقل منها العليمي واعتمدها في حواشيه على «الألفية»، وهي إحدى حاشيتين من حواشي ابن هشام، وأما الثانية فلم أقع على أحدٍ نقل منها، وكذلك اعتمد السيوطي في «النكت» على حاشية أخرى بخطِّ ابن هشام لم نصل إليها حتى الآن، وبهذا أستطيع أن أدَّعي غير جازم أنَّ هذه الحواشي هي التي سمَّاها مَن ترجم لابن هشام بـ: «رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة»، فهي كما قال ابن حجر أربع مجلدات، فلعل كلَّ مجلد يشمل على حاشيةٍ مستقلَّة، والله أعلم.

فيَجمُل بنا بعد هذا أن نُسمي هذه المخطوط بـ: «حاشية ابن هشام على ألفية ابن مالك»، ونميِّزها بأنها «الحاشية الكبرى»؛ فتكون الحاشية الأولى لابن هشام التي نعمل على إخراجها، والله ييسر فيما بعد أن نُلحِق بها الحاشية الثانية، ونميزها بـ: «الحاشية الصغرى»؛ إذ إنها أصغر من تلك، وأقل تعليقًا، والله الميسر.

أما توثيق نسبة هذه المخطوطة لابن هشام:

فلا أدلَّ على ذلك من أن ابن هشام يستخدم في هذه المخطوطة الرمز (ع)، وهو اختصار لاسمه: (عبد الله)، حيث إنه في كثير من مواضع المخطوطة إذا أراد أن يعلق على كلام أن يبدأه بالرمز (ع)، تمييزًا له من غيره، وابن هشام نصَّ في المخطوطة التي بخطِّه مُجمِلًا منهجَه في الرموز فقال: (كلُّ ما أوَّلُه: «ش» فهو من كلام الشَّلَوْبِينِ في «حَوَاشِيه على الْمُفَصَّل»، إلا إن بَيَّنْتُه، وما فيه: «ح» فلأبي حَيَّانَ، أو: «ع» فهو لكاتِبه ابنِ هِشَامٍ، أو: «س» فهو لسِيبَوَيْهِ، أو: «ص» فهو للبصريين، أو: «ك» فهو للكوفيين).

وهذا صريح في أنَّ هذا المخطوط لابن هشام، وأنا إن شاء الله واضعٌ في هذه الدراسة جدولًا بالرموز كلها التي استعملها ابن هشام في هذه المخطوط.

ومما يدل على أن هذه المخطوطة لابن هشام أنه جاء على غلافها: (فوائد على الألفية منقولة من خط الإمام العالم العلامة جمال الدين ابن هشام تغمده الله برحمته)، وجاء أيضًا بخطِّ علي بن عماد الدين الشافعي: (هذه حواشٍ نُقِلَت من خطِ خاتمةِ النحاةِ جمالِ الدينِ بنِ هشامٍ رحمه الله تعالى، كتبه علي بن عماد الدين الشافعي، لطف الله به)، وجاء بخطِّه فيه مقيِّدًا على غلاف المخطوط أنه تملَّكه سنة ٩٤٠.

وعلي بن عماد الدين هذا قال فيه ابن العماد[١]: (علاء الدِّين علي بن إسماعيل بن موسى بن علي بن حسن بن محمد الدمشقي الشافعي، الشهير بـ: (ابن عماد الدِّين)، وبـ: (ابن الوِسّ)، الإمامُ العلّامة.

ولازم في الفقه الشيخ تقي الدِّين القاري وغيره، وأخذ الحديث عن جماعات، منهم الشِّهاب الحمصي ثم الدمشقي، والبرهان البقاعي، وأخذ العربية عن الشمس ابن طولون، والكمال ابن شقير، والأصول عن المولى أمير جان التبريزي حين قدم دمشق، والكلام والحكمة عن منلا حبيب الله الأصفهاني، والعربية أيضًا والتفسير عن الشيخ مغوش المغربي، وأخذ عن خلائق، وحجّ، وقرأ على قاضي مكّة ابن أبي كثير، وولي نيابة القضاء بمحكمة الميدان، ثم نيابة الباب مدَّة طويلة، وأقامه بعضُ قضاة القضاة مقامه، وسافر إلى الرّوم فعجب علماء الرّوم من فطانته وفضيلته،

---

(١) انظر: شذرات الذهب (١٠/ ٥٣٠).

مع قصر قامته وصغر جثّته، وسموه (كجك علاء الدّين)، وكانوا يضربون المثل به، وأعطي ثَمَّ تدريس دار الحديث الأشرفية بثلاثين عثمانيًّا.

ثم أعرض عن نيابة القضاء وأقبل على التدريس، وغلبت عليه المعقولات، وعمل حواشٍ على «شرح الألفية» لابن المصنِّف، وكان يقرئ، ويدرّس، ويفتي.

وكان يحفظ القرآن العظيم ويكثر تلاوته، وانتفع به كثيرون، منهم الشيخ إسماعيل النابلسي، والشيخ عماد الدّين، والشمس بن المنقار، والمنلا أسد، وغيرهم.

وتوفي بدمشق بعد ظهر يوم الثلاثاء ثالث عشر ربيع الآخر، وحضر جنازته قنالي زاده).

ويكفيك في توثيق هذا المخطوط ونسبته لابن هشام شهادة هذا الإمام العلامة علي بن عماد الدين المعتني بعلوم العربية.

ومما يدل على نسبة هذه المخطوط لابن هشام أن العليمي نقل نصوصًا كثيرة منها ثم نسبها إلى ابن هشام في الحواشي، منها:

١ ـ في المخطوطة: «(أمس) إذا استعمل ظرفًا فهو مكسورٌ عند جميع العربِ، ثم قال الجمهور: بناءً، وقال الخليلُ: يجوز أن يكون قولك: لقيته أمس، بتقدير: لقيته بالأمس، فحذف الحرفين، وزعم قوم منهم الكسائي أنه ليس معربًا ولا مبنيًّا، بل محكيٌّ، وأنه سمي بفعل الأمر من المساء».

ونقلها العليمي[1] وعزاه لابن هشام في الحواشي.

---

(١) حاشية العليمي (١/ ٢٣).

٢ ـ في المخطوطة: «لا يستقيم كلامه لوجهين: أحدهما: أن (الفم) هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم؛ لأن الموجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه، فهو فرض محال. والآخر: أن المحكوم عليه بالإعراب الخاص لفظة (الفم) نفسها، والمعرب الإعراب المذكور لفظة أخرى، وهو المعتقب عليها الأحوال الثلاثة...».

ونقلها العليمي[1] وعزاه لابن هشام في الحواشي.

٣ ـ في المخطوطة: «قد تحذف تخفيفًا، وذلك على ضربين: واجب، لنون التوكيد، نحو: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾...».

ونقلها العليمي[2] وعزاه لابن هشام في الحواشي[3].

أما تسمية المخطوط:

فقد سماها أحد ملاك المخطوطة بـ: «فوائد»، وسماها علي بن عماد الدين بـ: «حواش»، ولعل التعبير بالحواشي أقرب إلى استخدام العلماء الذين نقلوا منها، كالعليمي الذي ينقل منها ويقول: قال ابن هشام في الحواشي، لكنني آثرت تسمية هذه المخطوطة بـ: «حاشية»؛ لئلا يظنَّ القارئ أن هذه كل حواشي ابن هشام،

---

(١) حاشية العليمي على التصريح (١/ ٢٠٢).

(٢) حاشية العليمي على التصريح (١/ ٢٨٨).

(٣) والمواضع كثيرة جدًا، منها: المخطوطة الثانية (٩، ١٨، ١٩، ٢٣، ٢٤) مع ما يقابلها من حاشية العليمي على التصريح (١/ ٣٢٠، ٣٢١، ٤٩٢، ٤٩٣)، وحاشية العليمي على الألفية (١/ ٦٥، ٨٦، ٨٩، ٩٠).

وإنما هي حاشية واحدة من حواشيه، وكل حاشية من هذه الحواشي الأربعة التي وضعها ابن هشام مختلفة عن الأخرى.

❁ ❁ ❁

منهج ابن هشام في هذه الحاشية

من الطرق التي اعتمدها ابن هشام في عرض تعليقه على «الألفية» أنه يكتب تعليقه محاذيًا للبيت الذي يريد أن يعلق عليه، إما أمامه أو فوقه أو تحته، وأحيانًا كان يكتب أوَّل كلمة في الحاشية ثم يمدها بخط طويل إلى مكانٍ آخر فارغ من الورق ويُكمل التعليق هناك، ومنها أنه يكتب في مكان بعيد من البيت تعليقه، لكنه يذكر في أول التحشية الموضع من «الألفية» الذي يريد أن يعلق عليه، وقد يكتب الحاشية في ورقة ملحقة بين المخطوط، فقد فعل هذا في باب التعجب.

وأحيانًا نرى ابن هشام يكتب الحاشية بعيدًا عن البيت ولا يشير ولو بكلمة إلى الشيء الذي يريد أن يعلق عليه، وأحيانًا يكتب الحاشية مجردة عن الإشارة إلى الموضع الذي يعلق عليه من «الألفية» ويكتب التحشية بعد ورقات في نفس الباب، وأحيانًا يكتب التحشية من غير إشارة إلى موضع «الألفية» الذي يُعلق عليه ويكتب التحشية في باب آخر لا علاقة له بالتحشية التي يعلق بها، وقد بذلت جهدي في ردِّ كل هذه الحواشي إلى مواضعها من «الألفية».

وأحيانًا نجد ابن هشام يكتب جزأً من الحاشية ثم يَضيقُ عليه مكان الكتابة فيمد خطًّا ويُكمل الكتابة في موضع فارغ، وأحيانًا يُحيل إلى موضع آخر من الحاشية، فيكتب شيئًا ويقول: ستراه مستقصىً في مكان كذا عند الحديث عن كذا.

* **شمول الحواشي لأبيات الألفية:**

أما عن تعليقات ابن هشام على أبيات الألفية فإننا لا نجد أن ابن هشام استوفى جميع أبيات الألفية، فأول ما يواجهنا أن ابن هشام لم يعلق على أبيات مقدمة «الألفية»، وترك التعليق على أبواب كاملة، ولعلي أُرجع هذا إلى أن الناسخ يظهر منه أنه لم يلتزم نقل جميع حواشي ابن هشام، ظهر هذا لي من خلال تتبع نهاية كل تحشية؛ ففي بعض المواضع يترك الناسخ الحاشية من غير تتمَّة، وأحيانًا نجد ابن هشام يُحيل على موضعٍ سابق من «الألفية» علَّق عليه، وإذا رجعنا إلى ذلك الموضع فإننا لا نرى ذكرًا لما أحال عليه، وهذا يؤكِّد أن الناسخ لم ينقل جميع كلام ابن هشام.

وإذا ألقينا نظرة إلى المخطوط فإننا نجد أن ابن هشام علق على الأبيات من ٨ ـ ١٨٩ والأبيات من ٣٥٦ ـ ٦٧١ والأبيات ٧٩٢ إلى آخر الألفية، فعدد أبيات الألفية التي في المخطوط المعلق عليها ٧٠٩ بيت.

* **رموز الكتاب:**

ظاهر الإشارة بالرمز في هذه المخطوط منتشرة جدًّا، فهو لا يقنع بذكر اسم الكتاب أو العالم كاملًا، بل في كثير من المواضع يذكر حرفًا أو حرفين يرمز بهما إلى الكتاب أو العالم الذي ينقل عنه، وأكثر رمز يُقابلنا في هذه المخطوطة الرمز: (ع)، وهو كما قلنا سابقًا يرمز به إلى نفسه، أي: ابن هشام؛ إذ إن اسمه: (عبد الله)، وهذا الرمز يستخدمه ابن هشام على عدة طرق، فأحيانًا يذكره لابتداء مسألة أو تعليق جديد، وأحيانًا يأتي بنقل من أحد الأئمة، ثم هو يعترض في أثناء هذا النقل

بتعليق له، ثم هو أحيانًا يذكر أن تعليقه انتهى، ثم يكمل النص المنقول، وأحيانًا يختم تعليقه برسم دائرة وسطها نقطة، ثم يكمل النص المنقول، وأحيانًا لا ينص على نهاية تعليقه فيختلط تعليقه بالنص المنقول.

أما بقية رموز الكتاب فهي كالتالي:

ابنه: ابن الناظم.

س: سيبويه.

ش ف: كتاب «ارتشاف الضرب» لأبي حيان.

شرف: كتاب «ارتشاف الضرب» لأبي حيان.

ع: ابن هشام صاحب الحاشية.

ص: البصريون.

كـ: الكوفيون.

كـ: «تفسير الكشاف».

ح: أبو حيان.

أح: أبو حيان.

س ص: كتاب «سر صناعة الإعراب» لابن جني.

ع ث ج: عثمان بن جني.

ز: الزمخشري.

صف: جامع العلوم الباقولي.

فا: أبو علي الفارسي.

زج: الزجاج.

خ: الأخفش.

عثمان: ابن جني.

الشيخ: ابن مالك.

ن: «النهاية» لابن الأثير.

ب: بدر الدين ابن الناظم.

ش ع: كتاب «شرح العمدة» لابن مالك.

ش غ: كتاب «شرح الغاية» لأبي حيان.

ج ص: ابن جني في كتاب «الخصائص».

شرح كـ: كتاب «شرح الكافية الشافية» لابن مالك.

ط: لم أعرف ما يقصد به.

سفا: السفاقسي.

غ: البغداديوان.

ق ر ط ب ي: الإمام القرطبي.

*** طريقة ابن هشام في إبراز الحواشي ومادتها:**

نلحظ في أسلوب ابن هشام في عرض مادته أنه يكثر من أسلوب المجادلة والمناقشة، فكثيرًا ما يعتمد أسلوب: «فإن قيل: كذا، قلنا: كذا»، أو: «فإن قلتَ:

كذا، قلتُ: كذا»، ومنها أنه يفترض سؤالًا يُسأل، فيضع قبل التحشية كلمة: (سؤال) ثم يجيب، ومنه أنه يضع قبل الحاشية ألفاظًا تدل على أهمية ما سيقوله، مثل قوله: «اعلم أن...»، أو يختمها بقوله: «فافهمه»، أو: «فتأمل».

ومنها أن يعتدَّ بنفسه في بعض المواضع؛ إذ إنه يرى أنه كتب شيئًا حسنًا، أو نبه على شيء لم يُسبق إليه، كأن يقول: وهذا حسن بديع، وعندي أجود منه، ولم أر مَن ذكره، وقوله في موضع: «هكذا أظنُّ في هذا المثال الأخير أنهم قالوا فيه ذلك، وعلى تقدير أن لا يكونوا قد قالوه؛ فما لي لا أقول به بعدما تبيَّن لي أنه الحقُّ؟! كم ترك الأول للآخر».

ومما يلحظ في هذه الحاشية قسوة ابن هشام في بعض المواضع على أئمة كبار، فقال عن رأي لابن الخباز: «خلافًا لِمَنْ غَلِطَ»، وقال عن رأي لابن عصفور: «وهو عندي غَلَطٌ منه»، وقال: «وغَلِطَ ابنُ النَّاظمِ»، وقال عن كلام لابن جني: «وهذا فيما أجزِمُ بِهِ خطأٌ صريحٌ»، وقال عن رأيٍ للأخفش وابن جني: «وما قالاه خطأٌ نقلًا وعقلًا، والعربيةُ تأباه»، وقال عن كلام لابن عصفور: «هذا أفسَدُ ما يُسمَعُ».

ومن إنصاف ابن هشام أنه يقف في بعض المواضع لا يقطع فيها بقول فيقول: «ولينظر في كذا»، وهذا كثير في كلامه.

ومما يلاحظ من طريقة ابن هشام أنه أحيانًا يتصرَّف في لفظ «الألفية»، فإذا أراد أن يُعلق على لفظةٍ منها أتى بها لا بنصها، بل بتصرف، فعلق على قول ابن مالك: «انصب بذي الإعمال»: «قوله: ذو الإعمال...»، وقال في قول ابن مالك: «في مد وتأنيث»: «قوله: «وتاء تأنيث..».

أيضًا نرى ابن هشام يولي عناية فائقة بابن مالك، فهو يربط كلامه هنا بباقي مؤلفات ابن مالك، وينقل منها بكثرة، ومن الكتب التي نقل منها ابن هشام في هذه الحاشية: «التسهيل» و«شرحه»، «الكافية» و«شرحها»، «العمدة» و«شرحها»، «سبك المنظوم»، «الفيصل»، «المؤصل».

أيضًا نرى لابن هشام في هذه الحاشية عناية كبيرة بكلام ابن الناظم؛ لأنه أوَّل شرح يصلنا على «الألفية»، فهو كثيرًا ينقل عنه، وكثيرًا يناقشه، وكثيرًا يخطِّئه ويغلِّطه، أيضًا نرى ابن هشام يواكب التأليفات في عصره، فهو في نص فريد يذكر شرح ابن عقيل على الألفية، قال: «حُكِيَ لي عَن «نُكَتِ ابْنِ عَقِيلٍ»: أنَّه بمعنَى اطَّرَدَ، وعن «شَرْحِ الكَافِيَةِ»: أنَّه غيرُ مُطَّرِدٍ، وهذا هو الحقُّ».

*** مصادر ابن هشام في هذه الحاشية:**

لا عجب أن تكون هذه الحاشية منجمًا وكنزًا مليئًا بالكثير من الآراء والمذاهب، فعالم مثل ابن هشام حقيق أن يكون تحت يده كنوز من التراث التي منها ما هو مفقود اليوم، فابن هشام في هذه الحاشية اعتمد على كثير من العلماء والكتب التي نذكر منها ومنهم:

الخليل، وسيبويه، وأبو عمرو بن العلاء، والأخفش، والمبرد، والفراء، وهشام، والكسائي، والمازني، وثعلب، وأبو زيد، ويونس، وابن كيسان، والزجاج، وابن السرَّاج، وأبو بكر بن الأنباري، والسيرافي، والفارسي، وابن جني، وابن برهان، وابن بابشاذ، والجرجاني، والزعفراني، والحريري، والبطليوسي، والزمخشري، وابن الشجري، والجزولي، وابن خروف، وابن أبي الربيع، وابن يعيش، وابن

عمرون، وابن ملكون، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام الخضراوي، وأبو حيان، وابن المرحل.

واعتمد على كثير من اللغويين والمحدِّثين والمفسرين والأصوليين والبيانيين، مثل: الأصمعي، وأبو عبيدة، والجوهري، والبخاري، والخطابي، والواحدي، والقرطبي، وابن دقيق العيد.

وفي كثير من المواضع يذكر ابن هشام الكتاب الذي ينقل منه، مثل: كتب ابن مالك جميعها، «الكفاية»، «الكشاف»، «الحلبيات»، «شرح المفصل»، «حواشي الشلوبين»، «البسيط»، «شرح الكافية» للركن، «نوادر أبي زيد»، «الإغفال» للفارسي، «الخصائص»، «العين»، «المفصل»، «إصلاح الخلل» للبطليوسي، «الأصول» لابن السراج، «الإيضاح الشعري» للفارسي، «مفتاح الإعراب» للأمين المحلي، «اللمع» لابن جني، «المقرب»، «المقتضب»، وغيرها الكثير.

وبعض الكتب التي نقل منها ابن هشام هي الآن في عداد المفقود، منها: «الأوسط» للأخفش، «الفرخ» للجرمي، «الحقائق» لابن كيسان، «المقصور والممدود» لابن السراج، «الأفعال» لابن طريف، «ذكرى حبيب» للمعري، «الإعراب عن مراتب قراءة الآداب» لابن سيده، «البلغة في معرفة أساليب اللغة» لأبي البركات الأنباري، «حلى العلى» لعبد الدائم القيرواني، «الترشيد» لأبي علي بن أبي الأحوص، «الفيصل والمؤصل» لابن مالك، «الرد على المقرب» لابن الحاج.

وهنا لا بد من الإشارة إلى شيء، وهو أن ابن هشام ينقل من كتاب لأبي بكر الزبيدي اسمه «التقريظ»، واسم الكتاب في المخطوط مهمل غير معجم، لكنني

وجدته عند ابن خير باسم «التقريظ»، ولم أستبعد ان يكون اسمه «التفريط»، فرجعت إلى ابن الساعي في كتابه «الدر الثمين في أسماء المصنفين» فوجدته قال في ترجمة الزبيدي: إن له «كتاب «التفريط في إصلاح خلل كتاب العين»».

أما النقطة الثانية فلعلي أجزم أن هذا الكتاب هو نفسه الكتاب المطبوع باسم «استدراك الغلط الواقع في كتاب العين»؛ وذلك أني وجدت السيوطي في «المزهر» نقل نصًّا عن الزبيدي ونسبه إلى كتاب «استدراك الغلط»، ووجدت النص نفسه نقله ابن هشام في هذه الحاشية ناسبًا إياه إلى كتاب «التقريظ».

*** عناية ابن هشام في هذه الحاشية بالألفية:**

من عناية ابن هشام بمتن «الألفية» في هذه الحاشية أنه كان حريصًا في النص على ضبط بعض ألفاظ «الألفية»، من ذلك قوله في قول ابن مالك: «وفعل أمر ومضي بنيا»، قال ابن هشام: «وهذا الموضع يُقرأ بالخفض، وذلك على حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على ما كان عليه من الخفض؛ لكون المضاف المحذوف معطوفًا على مثله، نحو:

أكلَّ امرئٍ تَحْسَبين امرأً ... ونارٍ توقَّدُ بالليلِ نارًا؟

وينبغي أن يُقرأ: «ومضيٌ» بالرفع، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، على ما هو الأكثر في كلامهم، وعلى هذا فالإخبار صحيح».

ومنها أنه يقارن بين نسخ «الألفية»، قال ابن مالك: «وكلمة بها كلام قد يؤم»، قال ابن هشام: في نسخة: «بها الكلام قد يؤم»، وقال ابن مالك: «مسند للاسم تمييز حصل»، قال ابن هشام: في نسخةٍ: «مَيْزٌ قد حَصَل».

ومنها أنه يفسر بعض الألفاظ لغويًّا، قال ابن مالك: «الحذف موهلا»، قال ابن هشام: «قوله: (مُوهَلا) اسم للمفعول، من آهَلْته لكذا، إذا جعلته أهلًا له»، وقال ابن مالك: «إن كان عن مضيه بمعزل»، قال ابن هشام: «قولُه: (بِمَعْزِلِ) الباءُ ظرفيةٌ، والْمَعْزِلُ: مَفْعِلٌ، مِن (عَزَلَه عَنْهُ) إذا نحّاهُ وأبعدَه، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ﴾ أي: في مكانٍ عَزَلَ منه نفسَه عن أبيه وعن مركبِ المؤمنين، وقيل: في معزلٍ عن دينِ أبيه».

ومنها أن ابن هشام كان في كثير من المواضع يُعرب أبيات الألفية، إما البيت كاملًا، وإما جزء منه، من ذلك:

والأَمـرُ إن لـم يـكُ للنـون محـل فيـه هـو اسمٌ نحـو «صـهْ» و«حيَّهَـل»

قال في قوله: (هو اسم): «جملةٌ اسميةٌ مخبَرٌ بها عن (والأمر)، وهي دالةٌ على جواب الشرط، لا جوابُه، خلافًا لمن غلط، وهو ابن الخبَّاز، حيث قال في قول ابن معط:

اللَفْـظُ إِنْ يُفِـدْ هُـوَ الكَـلَامُ ....

إن الفاء محذوفةٌ للضرورة».

ومنها:

وَكُـلَّ مَـا قُـرِّرَ [لِاسْـمِ فَاعِـلِ يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِـلَا تَفَاضُـلِ]

«إن نصبتَ (كُلَّا) ورفعتَ (اسْمُ مفعولٍ) فهو وجهُ الكلامِ؛ لأنَّك أقمتَ المفعولَ الأولَ مقامَ الفاعلِ، وتركتَ الثانيَ، ونظيرُه: «دِرْهَمًا أُعْطِيَ زَيْدٌ»، ليس فيه

غيرُ تقديمِ المفعولِ الثاني على عاملِه، وهو كثيرٌ حسَنٌ.

وإن عكستَ فرفعتَ (كُلًّا)، ونصبتَ (اسْمَ مَفْعُولٍ) فـ: (كُلٌّ) مبتدأٌ، والنائبُ عن فاعلِ (يُعْطَى) ضميرٌ راجعٌ إليها، و(اسْمَ مَفْعُولٍ) مفعولٌ ثانٍ، وفيه إقامةُ المفعولِ الثاني، وتركُ المفعولِ الأوَّلِ، ولكنَّه لا تقدمَ فيه ولا تأخيرَ، وبعضُهم يزعمُ أنَّه لا يُقامُ الثاني ويترَكُ الأولُ حتى يقدِّرَ قلبُ المعنى، والحقُّ أنَّه لا يُحتاجُ إلى ذلك، وأنَّ كلامَ سيبويهِ مؤوَّلٌ.

إذا رَفعتَ (كُلٌّ) بالابتداءِ و(اسْمُ مَفْعُولٍ) بالفعلِ فهو مِن بابِ: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى﴾.

.... كُلُّـــهُ لَـــمْ أَصْـــنَعِ

وهو محلُّ اتفاقٍ عندَ الناظمِ.

وإن رَفعتَ (كُـلًّا)، ونصبتَ (اسْـمَ مَفْعُولٍ) فجائزٌ أيضًا؛ لأنَّ لـ: (يُعْطَى) مفعولين، أحدُهما مرفوعٌ قائمٌ مقامَ الفاعلِ، والثاني منصوبٌ، فإن أقمتَ الأوَّلَ وهو (اسْمُ مَفْعُولٍ) فالمفعولُ الثاني محذوفٌ، والأصلُ: «يُعْطَاهُ اسْمُ الْمَفْعُولِ»، وإن أقمتَ الثانيَ قدَّرتَه ضميرًا مرفوعًا مستترًا في (يُعْطَى) عائدًا على (كُلٌّ)، والتقديرُ: «والشيءُ الذي تقرَّرَ في البابِ السابقِ لاسمِ الفاعلِ يُعطى ذلك الشيءُ لاسمِ المفعولِ بلا تفاضلٍ بينهما»، وهذا الوجهُ أحسَنُ؛ لسلامتِه مِن الحذفِ، والأوَّلُ أحسَنُ لإقامةِ المفعولِ الأوَّلِ دونَ الثاني.

وإن نصبتَ (كُلًّا) فهو المفعولُ الثاني، و(اسْمُ مَفْعُولٍ) واجبُ الرفعِ، وهو المفعولُ الأوَّلُ».

فأنت ترى هنا كيف تفنن ابن هشام في إيراد ما يحتمله البيت، ودفع ما رآه ضعيفًا.

ومن ذلك أنه كثيرًا يستحسن لفظ «الألفية»، من ذلك: «فقولُ الشيخ: «بَقَا النَّفْي» عبارةٌ حسنةٌ؛ لأنه احترازٌ عن المسائل الثلاثة»، ومنها: «ما أَحْسَنَ قولَه: «بمعنى: افْعَلْ كـ: آمِينَ»؛ فإنها مصادَفة حسنةٌ للحديث أنه ﷺ سُئل عن معنى «آمينَ» فقال: (افْعَلْ)».

ومنها أنه يعترض على لفظ «الألفية»، ويستدرك عليها، وأحيانًا يقترح صياغةً أخرى يراها هو أفضل، وهذا أتركه لك أيها القارئ تطالعه، وتظفر منه بالدرر والفوائد التي لن تجدها في غير هذا الكتاب.

❁ ❁ ❁

وصف النسخة المخطوطة

النسخة المخطوطة محفوظة في المكتبة التيمورية في دار الكتب المصرية برقم ١٨٧ نحو تيمور، وهي نسخة يتيمة حسب بحثي الشديد، وقد سافرت إلى القاهرة وحصلت على نسخة ملونة جيدة منها.

تقع هذه النسخة في (١١٢) ورقة، بما يقابل (٢٢٤ صفحة)، فيها عدد من الأوراق لم تقع في محلها فأعدت ترتيبها حسب ما يقتضي، بعض هذه الأوراق فيها أبيات من الألفية لم يعلق عليها.

والمخطوط كامل ليس فيها سقط، غير أنها ناقصة الأبيات؛ إذ هي تشمل على الأبيات من ٨ ـ ١٨٩ والأبيات من ٣٥٦ ـ ٦٧١ والأبيات ٧٩٢ إلى آخر الألفية، فعدد أبيات الألفية التي في المخطوط المعلق عليها ٧٠٩ بيت.

والمخطوطة خطها نسخي واضح في أغلبها، في الورقة منها يكتب الناسخ تقريبًا ثلاثة أبيات أو أربعة ويكتب التعليقات عليها إما حسب البيت أو متناثرة في الورقة، وفي كثير من الأوراق كان الناسخ يكتفي برأس بيت الألفية ولا يكمله.

جاء على غلاف المخطوطة: «فيه من أوله إلى أواخر إن وأخواتها، ومن باب التمييز إلى أواخر ما لا ينصرف، ومن جمع التكسير إلى آخر الكتاب، وبخط الشيخ جمال الدين الطيماني والد صاحب هذه النسخة من باب «أعلم وأرى» إلى أثناء باب الحال، ومن عوامل الجزم إلى أثناء باب العدد».

وهذا يدل على أن النسخة كتبت في القرن التاسع؛ إذ إن جمال الدين الطيماني توفي سنة ٨١٥هـ.

وأبيات الألفية قد كتبها الناسخ بالحمرة، والحواشي كتبها بالأسود.

✿ ✿ ✿

منهج التحقيق

١. كتابة المخطوط حسب القواعد الإملائية الحديثة، مع وضع علامات الترقيم وفق ما يناسبه ذلك.

٢. ضبط النص ضبطًا عامًّا، مع توضيح ما يحتمل أكثر من ضبط.

٣. عملت على تصحيح ما جزمت أنه تحريف أو تصحيف، مع توثيق ذلك من المصادر.

٤. إثبات ما جزمت أنه سقط من كلمات المخطوط، مع وضعه بين معقوفين، وتوثيق ذلك من المصادر.

٥. اعتماد حاشية العليمي على أنها نسخة ثانية من المخطوط، حيث إن العليمي أكثر النقل جدًّا من هذه الحاشية، فقابلت نصوص المخطوط على ما وجدته منها عند العليمي.

٦. أهملت أغلب التصحيفات والتحريفات التي وقع فيها الناسخ، إلا بعض المواضع أثبتها حتى يرى القارئ التحريفات والتصحيفات التي وقع فيها الناسخ، والذي جعلني أهمل هذا أن الناسخ كثير التصحيفات والتحريفات حتى في آيات القرآن وأبيات «الألفية»، فما ظنك بغيرها؟!

٧. إثبات أبواب الألفية، وتتميم أبياتها التي ذُكر طرفها في المخطوط، وعملت

على إثبات الموضع الذي يعلق عليه ابن هشام من «الألفية» بوضعه أول التحشية بين معقوفين.

٨. ردّ كل حاشية إلى مكانها؛ إذ إن الناسخ لم يلتزم ذلك.

٩. عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وبيان رقمها.

١٠. توثيق القراءات القرآنية التي أوردها ابن هشام.

١١. عزو الأحاديث النبوية الشريفة من الكتب الصحاح، وإن لم أجد فإنني أذكر من أورده.

١٢. توثيق أقوال العرب وأمثالهم من الكتب المصنفة في ذلك.

١٣. تخريج الأبيات الشعرية، وضبطها حرفًا حرفًا، وبيان بحرها الشعري، وتوضيح محل الشاهد إن غمض، وتوثيق ذلك من المصادر.

١٤. توضيح ما يعسر فهمه من كلام ابن هشام، وحل ما أظن أنه من مواضع الإشكال.

١٥. توثيق الأقوال التي نقلها ابن هشام من كتب العلماء تصريحًا.

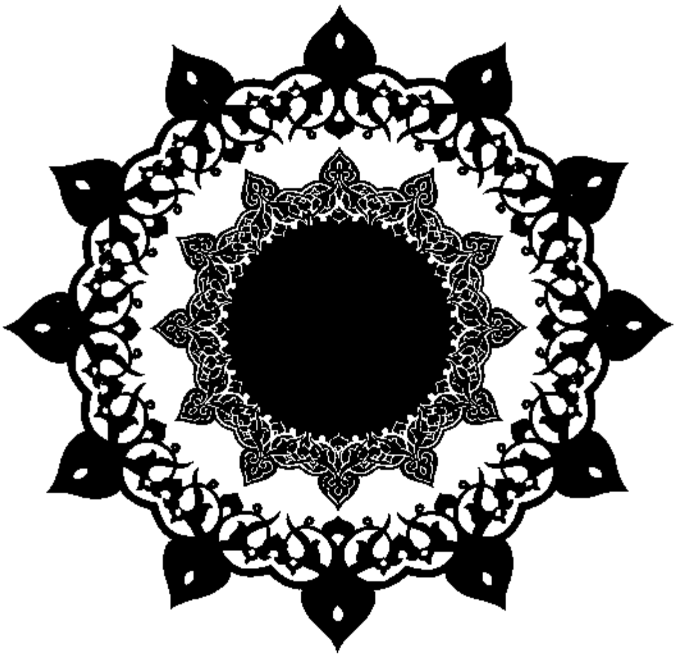
١٦. تبيين المواضع التي نقل فيها ابن هشام من غيره واستفادها منه من غير أن يُصرِّح، وتوثيق ذلك.

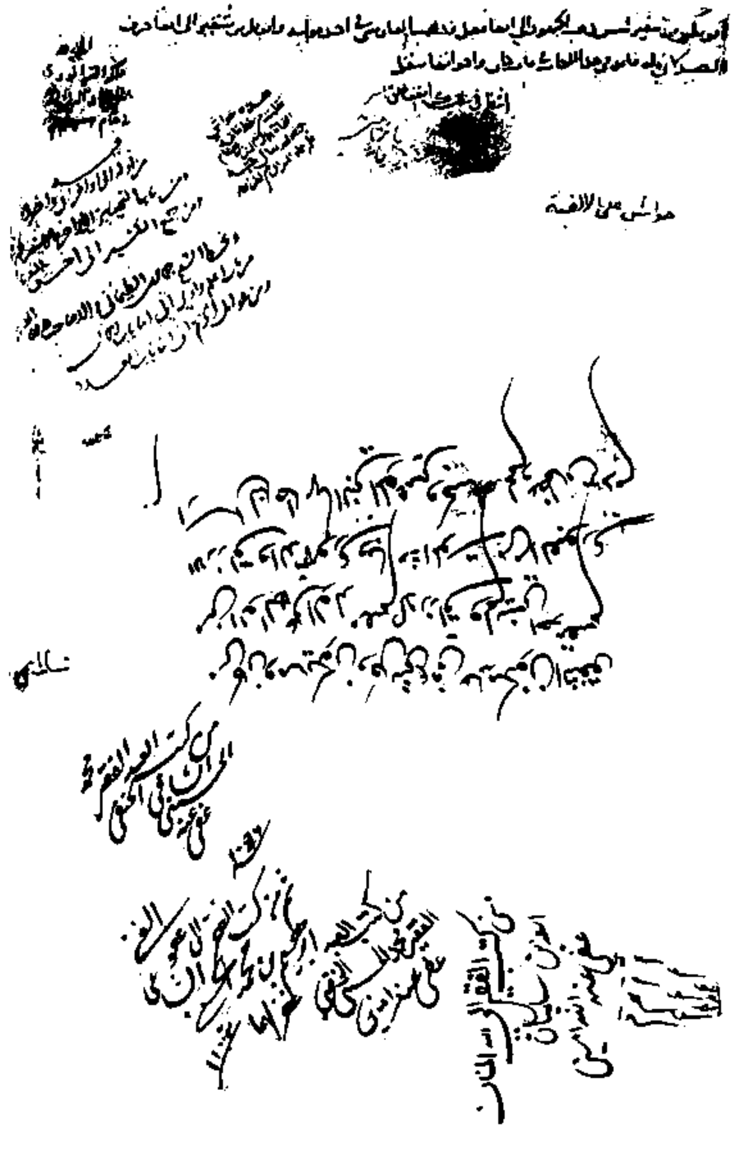
١٧. تبيين معاني الرموز التي استخدمها ابن هشام في حاشيته.

١٨. ضبطت كلمة (ادَّغم، وادِّغام) وما اشتق منها على مذهب البصريين، لا على مذهب الكوفيين (أدغم)، والذي قوَّى عندي هذا أنها في المخطوط هذا وفي غيره مما بخط ابن هشام كان بهمزة وصل.

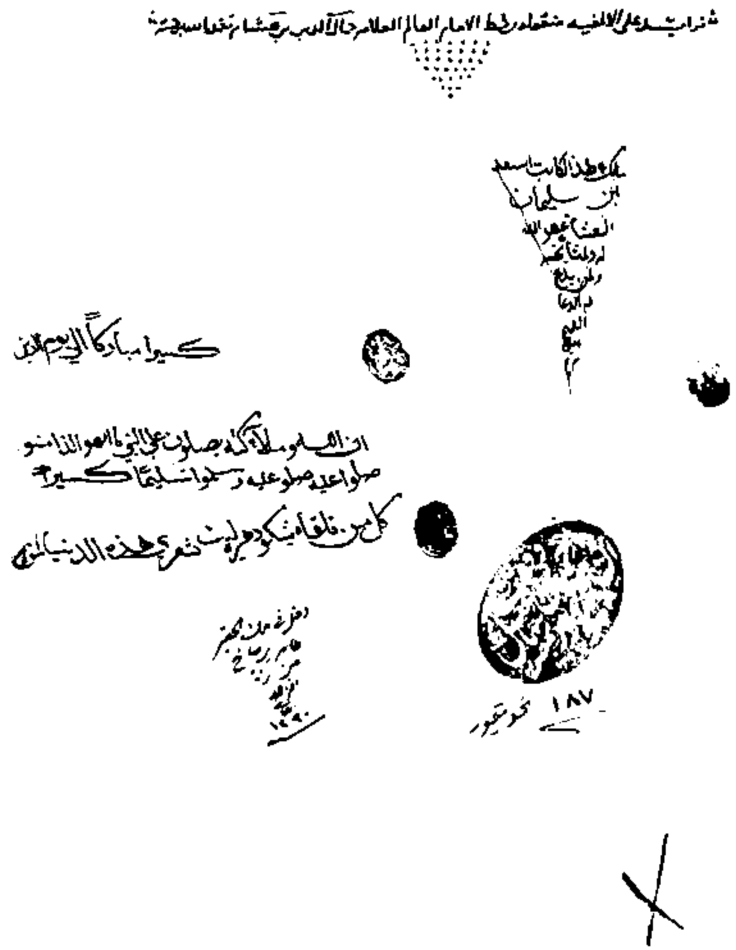
١٩. ترجمة مَن لا بد من ترجمته ممن لم يشتهر، أما الأعلام المشهورون فلا حاجة لمن وصل لمستوى هذا الكتاب إلى أن يسأل عن ترجمتهم؛ إذ هم معلومون عنده بالضرورة.

صور من المخطوط





صورة الورقة الأولى قبل غلاف المخطوط



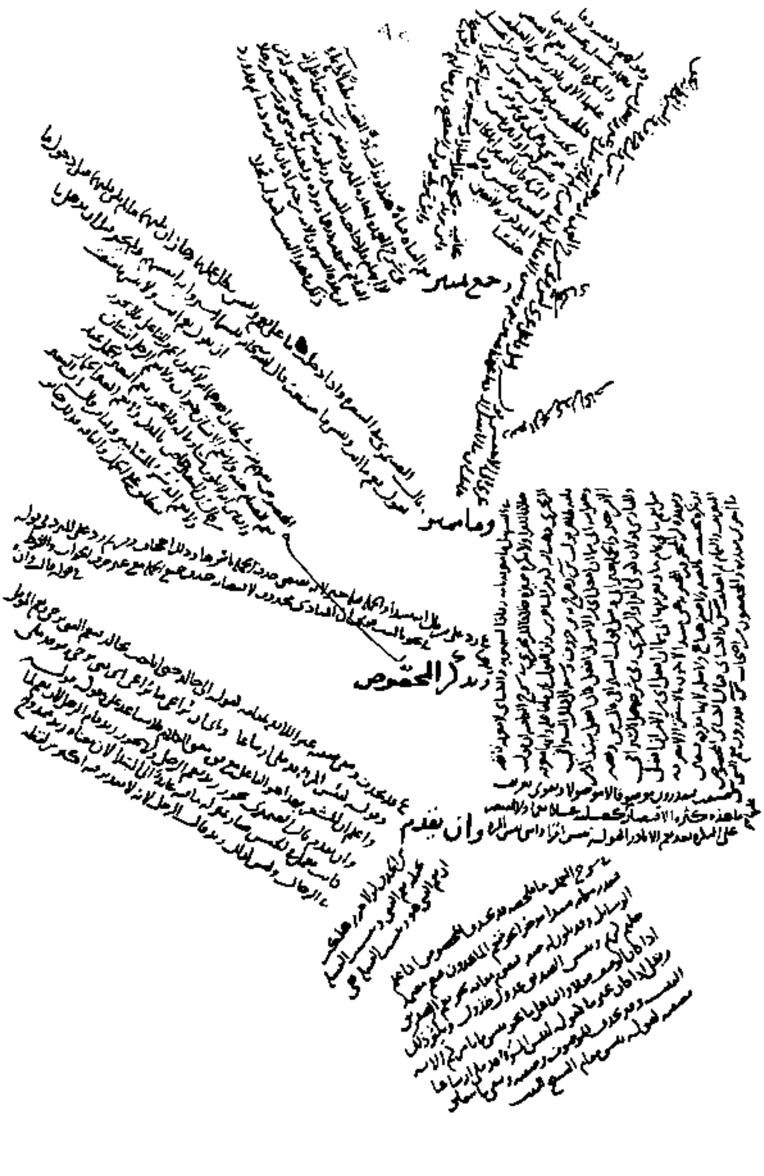
صورة غلاف المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي ونعم الوكيل

كلاماً لفظاً مفيداً الى اخره . قوله مفيد صفة لا خبر بعد خبر لان الاول لا يستقل بالخبرية
وكذا القول في نحو الانسان حيوان ناطق وفي كل من لفظ ومفيد ضمير اما الثاني فلانه مشتق
واما الاول فلانه مأول بالمشتق والضمير الاول نائب عن الفاعل والثاني فاعل ونظيره الخبر الاول
هذا خلق الله قوله كما ستفهم على تفسيره بانه نعت مصدر محذوف فهو معمول لمفيد اي فائدة تامة
كفائدة استفهم فحذف المصدر وصفته والمضاف وعلى قولنا خبر مبتدا محذوف اي وذلك كما ستفهم
وفي مفيد من التصريف نقل حركة العين الى الفاء وفي استفهم ازالتها ثم حذف العين لسكونها وسكون
اللام للامر . قوله ليس هذا الاخبار على حد قولك ابونا منطلق وكلامنا حسن لان ما الخبر
فيه اعم من المبتدا وانما هو على الحصر اي الكلام في اصطلاحنا منحصر في اللفظ المفيد كذا كل
معرف محدود لا يكون الا على هذا وربما صرحوا بالحصر لقوله قول مفيد طلبا او خبرا هو الكلام .
وقوله مفيد لا معمول له البتة لان معناه ذو فائدة فهو كقوله عرج في عراقيبها نصلي وعلى هذا
فليس قوله في الكافية طلبا معمول له وحل في الكافية فسد ما ادخله من التقسيم فان الاشتراخ
منه والحال مقيدة فلا يكون القول المفيد كلاما الا حالة كونه طلبا او خبرا فهو وان كان احسن
من هذا الحد باستيفاء الجنس قريبا الا ان هذا صحيح وذاك فاسد لاقتضائه ان القول المفيد
انشاء ليس بكلام . قوله ثم حرف من قال انه اراد باسم وفعل وحرف ما يجمع مفرده ولان ذلك خاص
بالنفي كما جاني رجال واداة العموم نحو كل رجل والتمييز نحو عشرون رجلا والتقليل نحو اقل رجل
وليس شيء من هذا وذلك لانه راجع الى النفي قبل على غيرها نحو في جنان وتمرة على تمرة قال
في حلقكم عظم قلنا مسموع ضرورة فقيل وبشاهد ونه ايضا قلنا فالاشكال على من قال
ابن عصفور وشرط المفرد معنى الجمع ان يكون في الايجاب وان يكون نكرة فقوله في حلقكم عظم
ضرورة ان . فان قلت الترجمة تقتضي ان الكلام مركب لانه ذكر انه مؤلف والمؤلف مركب ونوان
وتمثيله يقتضي انه بسيط قلت هو مؤلف من جزوين احدهما الملفوظ به والثاني الفاعل المقدر
الذي هو في قوة الملفوظ به . قوله وان يكن ان تتم جاهلا لانه يحسب جهلا انه منك اعلم

يكون

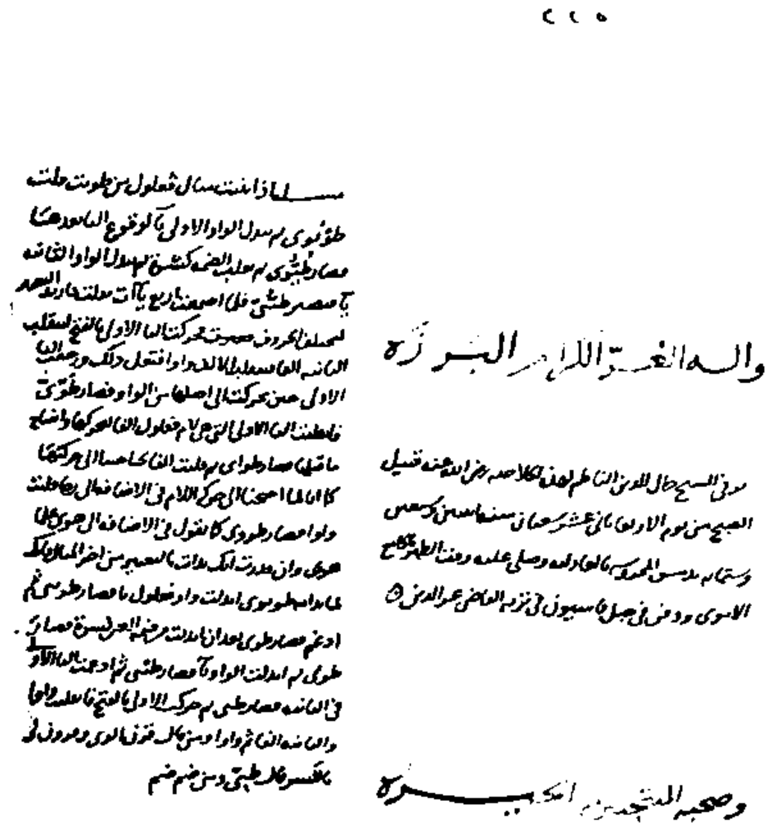
صورة الورقة (١/ ب) من المخطوط



صورة الورقة (٤٦/ ب) من المخطوط



صورة الورقة (٧٠/ ب) من المخطوط



صورة الورقة (١١٣/ أ) من المخطوط

حاشية ابن هشام الكبرى

على

ألفية ابن مالك

تأليف الإمام

أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري

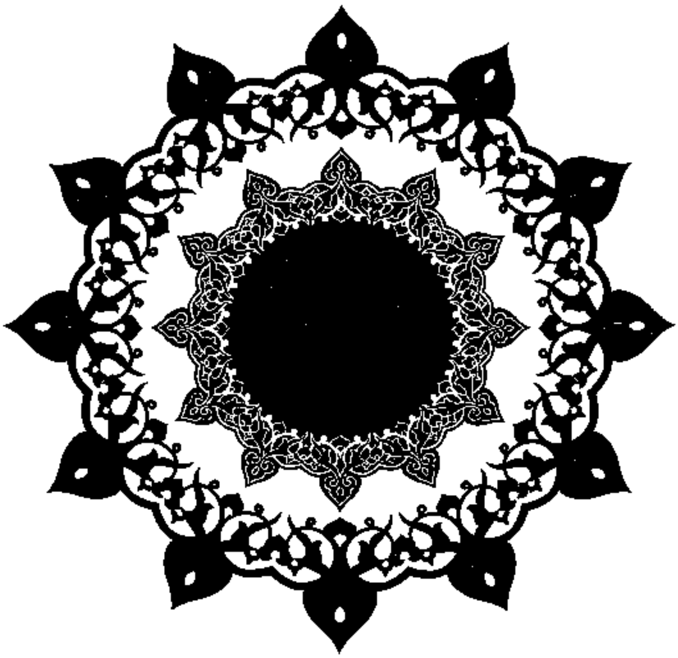
توفي سنة: ٧٦١ هـ رحمه الله

يطبع لأول مرة

حققه وعلق عليه

حمزة مصطفى أبو توهة

دار التمان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وهو حَسبِي ونِعْمَ الوكيلُ.

الكلامُ وما يتألّفُ منهُ

(ألْ) في (الكَلَامُ) لبيانِ الحقيقةِ، نحوُ: «الرجلُ خيرٌ مِن المرأةِ».

وقوله: (مِنْهُ) (مِنْ) هنا بمنزلتِها في: «خرجتُ منَ البصرةِ».

* * *

كَلامُنَـــا لَفْـــظٌ مُفِيـــدٌ ....

إلى آخرِه، قوله: (مُفِيدٌ) صفةٌ لا خبرٌ بعدَ خبرٍ؛ لأنَّ الأوَّلَ لا يَستقِلُّ بالخبريةِ، وكذا القولُ في نحوِ: «الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ».

وفي كلٍّ من (لَفْظٌ) و(مُفِيدٌ) ضميرٌ، أمَّا الثاني فلأنَّه مشتقٌّ، وأمَّا الأولُ فلأنَّه مؤوَّلٌ بالمشتقِّ، والضميرُ الأولُ نائبٌ عنِ الفاعلِ، والثاني فاعلٌ، ونظيرُ الخبَرِ الأوَّلِ: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾[1].

وفي (مُفِيدٌ) منَ التصريفِ نقْلُ حركةِ العينِ إلى الفاءِ، وفي (اسْتَقِمْ) كذلك، ثم حذْفُ العينِ؛ لسكونِها وسكونِ اللامِ للأمرِ.

---

(١) لقمان: ١١.

قوله: [**كَلَامُنَا لَفظٌ مُفِيدٌ**]: ليسَ هذا الإخبارُ على حدِّ قولِكَ: «أبُونا منطلِقٌ»، و«كلامُنا حَسَنٌ»، أعني مِمّا الخبرُ فيه أعمُّ منَ المبتدأ، وإنّما هوَ على الحصرِ، أي: «الكلامُ في اصطلاحِنا منحصِرٌ في اللفظِ المفيدِ»، وكذا كلُّ حَدٍّ ومحدُودٍ، لا يكونُ إلّا على هذا، وربَّما صرَّحُوا بالحصرِ، كقولِه[1]:

قَــــوْلٌ مُفِيــــدٌ طَلَبًـــا أَوْ خَبَـــرَا هُــــوَ الكَــــلَامُ ....

وقولُه: (مُفِيدٌ) لا معمولَ له البتةَ؛ لأنّ معناهُ: (ذو إفادةٍ)؛ فهو كقوله[2]:

.... يَجْــرَحْ فِي عَرَاقِيبِهَــا نَصْــلِي

وعلى هذا فليس قولُه في «الكَافِية»[3]: (طَلَبًا) معمولًا[4] له، وحدُّه في «الكَافِية» فسَدَ بما أدخلَه منَ التقسيم؛ فإنَّ الإنشاءَ خرجَ منه، والحالُ مُقيِّدةٌ؛ فلا يكونُ القولُ المفيدُ كلامًا، إلا حالةَ كونِه طلبًا أو خبرًا؛ فهو إنْ كانَ أحسنَ مِن هذا الحدِّ باستعمالِ

---

(١) بتمامه:

قَــــوْلٌ مُفِيــــدٌ طَلَبًـــا أَوْ خَبَـــرَا هُــوَ الكَــلَامُ كَــ: (اسْــتَمِعْ، وَسَــتَرَى)

من نظم ابن مالك في الكافية الشافية. انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٥٧).

(٢) بتمامه:

فَـإِنْ تَعْتَـذِرْ بِالمَحْـلِ مِـن ذِي ضُـرُوعِهَا إِلَى الضَّـيْفِ يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل، ذو ضروعها: اللبن، العراقيب: جمع عرقوب، وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها، والنصل: السيف. انظر: ديوان ذي الرمة (١٥٦) والحجة (٥/ ٤٩) والمفصل (٧٩).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٥٧).

(٤) في المخطوط: (معمول).

جنسٍ قريبٍ، إلّا أنَّ هذا صحيحٌ، وذاكَ فاسدٌ؛ لاقتضائِه أنَّ القولَ المفيدَ إنشاءً ليسَ بكلام.

قوله: (كَاسْتَقِمْ) على تفسيرِ ابنِه[1]: نعتُ مصدرٍ محذوفٍ، فهو معمولٌ لـ: (مُفِيدٌ)، أي: «فائدةً تامةً كفائدةِ (اسْتَقِمْ)»، فحَذَفَ المصدرَ وصفتَه والمضافَ، وعلى قولنا: خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: «وذلك كـ: (اسْتَقِمْ)».

قوله: (ثُمَّ حَرْفٌ) مَن قال إنَّه أرادَ بـ: (اسْمٍ وَفِعْلٍ وَحَرْفٍ) الجمعَ[2] فمردودٌ؛ لأنَّ ذلكَ خاصٌّ بالنفيِ، كـ: «ما جاءني رجلٌ»، وأداةِ العُمومِ، نحوُ: «كلُّ رجُلٍ»، والتمييزِ، نحوُ: «عشرونَ رجلًا»، والتقليلِ، نحوُ: «أقلُّ رجلٍ»، ومِن ثَمَّ تستثني مِن هذا؛ وذلك لأنَّه راجعٌ إلى النفيِ.

قيلَ: وفي غيرِها، نحوُ: ﴿فِي جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ﴾[3]، ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾[4]، وقال[5]:

فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ ....

---

(١) قال ابن الناظم: «مفيد كـ: (استقم)، كأنه قال: «الكلام لفظ مفيد فائدة تامة يصح الاكتفاء بها، كالفائدة في (استقم)، فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل». انظر: شرح ابن الناظم (٥).

(٢) فمن الشراح من قال إن المقصود: أسماء وأفعال وحروف.

(٣) القمر: ٥٤.

(٤) التكوير: ١٤.

(٥) بتمامه:

لا تُنْكِرُوا القَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا

والبيت للمسيب بن زيد مناة الغنوي، وقد نسبه ابن جني إلى طفيل، وهو من الرجز، القتل: أي قتلنا لكم، شجينا: غَصِصْنا بسبيكم لمن سَبيتم مِنّا. انظر: الكتاب (١/ ٢٠٩) ومجاز القرآن (١/ ٧٩) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٤٩) والمقتضب (٢/ ١٧٢).

قُلنا: مسموعٌ وضرورةٌ.

قيل: وهذا ضرورةٌ أيضًا.

قلنا: فالإشكالُ على س[١].

قال ابنُ عصفور[٢]: وشرطُ المفردِ بمعنى الجمعِ أن [لا][٣] يكونَ في الإيجابِ، وأن يكونَ نكرةً، فقولُه:

.... في حَلْقِكُـــمْ عَظْـــمٌ ....

ضرورتان.

فإن قلتَ: الترجمةُ تقتضي أنَّ الكلامَ مركَّبٌ؛ لأنَّه ذكَرَ أنَّه مؤلَّفٌ، والمؤلَّفُ مركَّبٌ وزيادةٌ[٤]، وتمثيلُه يقتضي أنَّه بسيط.

قلتُ: هو مؤلَّفٌ مِن جزءين: أحدُهما الملفوظُ به، والثاني الفاعلُ المقدَّرُ، الذي هو في قوةِ الملفوظِ به.

قوله[٥]:

وَإِنَّ عَنَـــاءً أَنْ تُفَهِّـــمَ جَـــاهِلًا وَيَحْسَـــبَ جَهْـلًا أَنَّــهُ مِنْـكَ أَعْلَــمُ

---

(١) قال سيبويه: «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى». انظر: الكتاب (١/ ١٢).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٨٨).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح الجمل.

(٤) وهو أن يكون بين الأجزاء مناسبة.

(٥) البيت لصالح بن عبد القدوس، وهو من الطويل. انظر: البيان والتبين (١/ ٢٠٦) و(٣/ ٢٥٨) وأمالي القالي (٢/ ٩٤) والتمثيل والمحاضرة (٧٨) والتذييل والتكميل (٥/ ٦٠).

وقوله(١):

يَكُـــونُ مِزَاجُهَـــا عَسَـــلًا وَسَـــمْنَا

ضرورةٌ، خلافًا لمن أجازَه في بابِ (إنَّ)، قاله ش ر ف(٢).

ع: المجيزُ ابنُ مالكٍ(٣)، وأجازَه في (كانَ) أيضًا(٤).

(الكَلِمْ) جمعُ كثرة، زمخشري(٥): أي: ولو بُريت كلُّ شجرة شجرة من أشجار الأرض أقلامًا، حتى لم تبقَ شجرةٌ إلا وقد بُريت أقلامًا، وكان البحرُ الأعظمُ بمثابة

---

(١) بتمامه:

كَـــأَنَّ سُـــلَافَةً مِـــنْ بَيْـــتِ رَأْسٍ يَكُـــونُ مِزَاجُهَـــا عَسَـــلًا وَسَـــمْنَا

والبيت بهذه الرواية غريب من وجهين: الأول أنه لم يرد هكذا في أيٍّ من المصادر، أعني: «عسلًا وسمنًا»، وأيضًا فإن روايته هكذا تُذهب وجه الاستشهاد، والصواب كما يتطابق مع وجه إيراد ابن هشام:

كَـــأَنَّ سُـــلافةَ مِـــن بيْـــتِ رأسٍ يَكُـــونُ مِزَاجَهـــا عَسَـــلٌ ومـــاءُ

والبيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو من الوافر، السلافة: الخمر، بيت رأس: قرية من قرى حوران من نواحي دمشق. انظر: ديوان حسان (٧١) والكتاب (١/ ٤٩) ومعاني القرآن للفراء (٣/ ٢١٥) والمقتضب (٤/ ٩٢) والمحتسب (١/ ٢٧٩).

(٢) يقصد به كتاب الارتشاف لأبي حيان. انظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١١٧٨) و(٥/ ٢٤٥٢).

(٣) انظر: التسهيل (٤٦).

(٤) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٥٦).

(٥) هنا كلمة لم تظهر لي قراءتها، وأقرب قراءة لها: «ويجري»، ويظهر أن هذا تحريف لـ: (زمخشري)، والكلام جواب من الزمخشري عن مجيء (كلمات) بدل (كلم) في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾.

الدّواة، والأبحرُ السبعةُ كَمِلْئِهِ مدادًا، وهي تصبُّ فيه مدادًا أبدًا صبًّا لا ينقطع، وكُتبتْ بتلكَ الأقلامِ كلِّها كلماتُ الله، لنفدَ البحرُ والمدادُ والأقلامُ، ولم تنفدْ كلماتُه، فكيف كَلِمُه قد عُرِفَ؟!

ثم قيل: ﴿مِن شَجَرَةٍ﴾ دون (شَجَرَةٌ)، و﴿كَلِمَتُ﴾ دون (كَلِمُه)، و﴿يَمُدُّهُۥ﴾ دون (والأبحرُ مدادٌ)[(١)].

ورُفِعَ ﴿ٱلْبَحْرُ﴾ عطفًا على محلِّ (أَنَّ)؛ لأنَّهُ فاعلُ (ثَبَتَ)، أو مبتدأٌ، والواوُ للحالِ وقُرِئَ[(٢)]: ﴿وبَحْرٌ﴾، ﴿والبَحْرَ﴾ عطفٌ على اسمِ (أَنَّ)[(٣)].

* * *

وَاحِـــدُهُ كَلِمَـــةٌ وَالقَـــوْلُ عَـــمّْ   وَكِلْمَـــةٌ بِهَـــا كَـــلَامٌ قَـــدْ يُـــؤَمّْ

في نسخةٍ:

...... بِهَـــا الكَـــلَامُ قَـــدْ يُـــؤَمّْ

---

(١) قال الزمخشري: «فإن قلتَ: لِمَ قيل: «مِنْ شَجَرَةٍ» على التوحيد دون اسم الجنس الذي هو شجر؟ قلت: أريد تفصيل الشجر وتقصيها شجرة شجرة، حتى لا يبقى من جنس الشجر ولا واحدة إلا قد بريت أقلامًا، فإن قلت: (الكلمات) جمع قلة، والموضع موضع التكثير لا التقليل؛ فهلا قيل: «كلم الله»؟ قلت: معناه أنّ كلماته لا تفي بكتبتها البحار، فكيف بكَلِمِه؟». انظر: الكشاف (٣/ ٥٠١).

(٢) الأولى قراءة أبي عمرو ويعقوب واليزيدي وابن أبي إسحق وعيسى، والثانية قراءة عبد الله ابن مسعود وطلحة بن مصرف وأبي بن كعب. انظر: معجم القراءات القرآنية (٧/ ٢٠٤).

(٣) هذه الحاشية معظمها مأخوذ من الكشاف وحاشية الطيبي عليه. انظر: الكشاف (٣/ ٥٠١) ومفاتيح الغيب (٢٥/ ١٢٨) وفتوح الغيب (١٢/ ٣١٢).

قوله: (كلمة) اسمُ الجنسِ يستوي مذكَّرُه ومؤنَّثُه، تقول: (بقرة) للمذكر والمؤنث، وأجاز الكوفيون[(١)] أن تكونَ ألفاظُ الجموعِ مِن هذا للمفردِ المذكَّر، فيقولون: (بقر) للمذكر، وحكوا: «رأيتُ عقربًا على عقربةٍ، وحَمامًا على حَمامةٍ»[(٢)].

قال ابن عصفور[(٣)]: إلا في (حَيَّة)؛ فإنه يُقال فيها؛ لأنّهم لم يقولوا في الجمع؛ لئلا يلتبسَ بضدِّ الميّت، فلمّا لم يجمعوه لم يكنْ للمذكَّرِ ما ينطلقُ عليه.

ولا أدري ما هذا[(٤)].

* * *

بِالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ   وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

في نسخة:

.... مَيْزٌ قَدْ حَصَلْ

إنَّما كان الإسنادُ أعمَّ مِن الإخبارِ؛ لأنَّ الإخبارَ هو الإعلامُ بالخبر، والخبرُ: ما كان فيه القطعُ بأحدِ الجائزين، وإيجابٌ أو سلبٌ، ويقبلُ التصديقَ والتكذيبَ، والإسنادُ: إلصاقُ الشيءِ بغيرِه، مِن قولكَ: «أسندْتُ ظهري إلى الحائطِ»[(٥)]، أي:

---

(١) انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (١/ ٥٨) و(٢/ ٣١٠).

(٢) انظر: المخصص (٥/ ٧٣) وارتشاف الضرب (٢/ ٦٣٧) والمصباح المنير (١/ ١٥٢) والطراز الأول (٧/ ١٠٦).

(٣) انظر: شرح الجمل (٢/ ٣٧٠).

(٤) أظنه كلام ابن هشام، أما ابن عصفور فقال في ختام كلامه: «فلما لم يجمعوه لم يكن للمذكر ما يقع عليه هذا».

(٥) انظر: شرح السيرافي (١/ ١٧٤).

ألصقتُه به، واعتمدتُ به عليه، فالإسنادُ إذًا أعمُّ مِن الإخبار؛ لأنَّ صفةَ الإسنادِ موجودةٌ في كلِّ خبرٍ، وليستْ صفةُ الخبرِ موجودةً في كلِّ إسنادٍ؛ فلهذا كان كلُّ خبرٍ إسنادًا، وليس كلُّ إسنادٍ خبرًا.

للاسمِ علامةٌ سادسةٌ تُفهَمُ ممَّا سيأتي، وهو أن يدلَّ على الأمرِ ولا يقبلَ نونَ التوكيدِ. وللفعلِ أربعٌ. وللحرفِ مجموعُ أمرين: عدمُ قَبولِ علاماتِ الاسمِ والفعلِ، وأن لا يقومَ دليلٌ على نفيِ الحرفيةِ.

ثم المضارعِ واحدةٌ: دخولُ (لَمْ). وعلامةُ الماضي اثنتان: تاءُ (فَعَلْتَ)، وتاءُ (أَتَتْ). وعلامةُ الأمرِ نونُ التوكيدِ مشروطةً بالدلالةِ على الأمر.

يدلُّ على صحةِ قول ص[1] في اشتقاقِ الاسمِ أمورٌ:

أحدُها: أنَّ حذفَ اللامِ أكثرُ مِن حذفِ الفاءِ.

الثاني: أنَّه أقيَسُ منه.

الثالثُ: أنَّهم لم يعوِّضوا الهمزةَ في شيءٍ مِن المحذوفِ الفاءِ.

الرابعُ: أنَّ قياسَ العِوَضِ أن يكونَ في غيرِ محلِّ الحذف.

الخامسُ: التكسيرُ.

السادسُ: التصغيرُ.

السابعُ: اشتقاقُ الفعل.

* * *

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (١/ ٤٠) والمنصف لابن جني (٦٠) والمرتجل (٦) وأسرار العربية (٣٦) والإنصاف (١/ ٨) وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٨٣).

بِتَـا (فَعَلْـتَ، وَأَتَـتْ) وَيَـا (افْعَلِـي) وَنُـونِ (أَقْـبِلَنَّ) فِعْـلٌ يَنْجَلِـي

يعني بتاءِ (أَتَتْ) تاءَ التأنيثِ الساكنةَ المنسوبَ معناها إلى الفاعلِ، كذا عبَّرَ عنها الأمينُ المحليُّ[1]، ولا بدَّ مِن ذلك تحرُّزًا عن نحوِ: (رُبَّتْ، وثُمَّتْ).

تاءُ التأنيثِ الساكنةُ خاصّةٌ بالفعلِ، والمتحركةُ خاصّةٌ بالاسمِ؛ ومِن ثَمَّ قالوا: لو سميتَ بـ: (ضَرَبَتْ) خاليًا مِن الضميرِ صرفتَه وثنَّيتَه ووقفتَ عليه بالهاءِ؛ لأنها صارتْ بها مِن الاسم.

* * *

سِوَاهُمَا الحَرْفُ كَـ: (هَلْ، وَفِي، وَلَـمْ) فِعْـلٌ مُضَـارِعٌ يَلِـي (لَـمْ) كَـ: (يَشَـمّْ)

[هَلْ]حرفٌ مشتركٌ بينَ الاستفهامِ والتحقيقِ.

مثال دخول (فِي) على الأسماءِ وعملِها فيها: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ۝٢٠ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٢١ وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾[2].

ومثالُ [لم] دخولِها على الأفعالِ وعملِها فيها: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[3].

(لَمْ) حرفُ جزمٍ لنفيِ المضارعِ وقلبِه ماضيًا، وقد يُستعمَلُ استعمالَ (مَا) في الضرورةِ، كقوله[4]:

---

(١) انظر: مفتاح الإعراب للأمين المحلي (٢٦).

(٢) الذاريات: ٢٠ ـ ٢٢.

(٣) الإخلاص: ٣ ـ ٤.

(٤) لم يُذكر قائل لهذا البيت، وهو من المتقارب، أنشده ابن عصفور في الضرائر وقال: «حكم =

وَأَمْسَــوْا بِهَالِيـــلَ لَـــوْ أَقْسَـــمُوا عَلَـى الشَّــمْسِ حَـوْلَيْنِ لَـمْ تَطْلُـعُ

قوله: (فِعْلٌ مُضَارِعٌ) إلى آخره، يتضمَّنُ ذِكرَ علاماتِ أقسامِ الأفعالِ الثلاثةِ[1] قبلَ الإعلامِ بالأقسام، وليسَ بالحَسَنِ؛ إذ الترتيبُ الجيِّدُ طبعًا وصناعةً أن تُعلَمَ الأقسامُ بألقابِها وكمياتِها، ثمّ تُذكَرَ علاماتُها، وعلى هذا أئمةُ العِلمِ، يقسِّمونَ الفعلَ ثلاثةَ أقسامٍ، ثمّ يذكرون علاماتِ الأقسامِ المميِّزةَ لكلٍّ واحدٍ منها عن صاحبَيْه، وكذا فَعلَ في «التَّسْهِيلِ»[2]، ومثلَ ما فَعَلَ في «نظمِ الألفيّةِ» فَعَلَ في «نظمِ الكافيةِ»[3].

= لـ: (لم) بَدَلًا من حكمهَا بِحكم (مَا) لما كَانَت نَافِيَة مثلهَا، فَرفع الْمُضَارع بعْدهَا كَمَا يُرفع بعد (مَا)»، وذهب ابن مالك إلى أن هـذا لغـة لا ضـرورة، وأنشـد هـذا البيتَ أبـو حيـان في الارتشاف، لكن المحقق ضبط (تطلع) بكسر العين، فذهب به وجه الاستشهاد الـذي أتـى به أبو حيان لأجله حيث قال إنه فيه: «استعمال (لَمْ) استعمال (مَا) النافية». انظر: ضـرائر ابن عصفور (٣١٠) وارتشاف الضـرب (٥/ ٢٤٥٥) وتعليق الفرائد (١/ ١٠٨) وخزانـة الأدب (٩/ ٣).

(١) في المخطوط: (الثلاث).

(٢) انظر: التسهيل (٤).

(٣) قال في الكافية الشافية:

لِلفِعْــلِ تَــا الفَاعِــلِ أَوْ يَــاءُ عَلَــمْ وَ(قَــدْ) وَتَــا التَّأْنِيــثِ سَــاكِنًا وَ(لَــمْ)

مُضَــارِعًا سِــمِ الـذِي يَصْــحَبُ «لَـمْ» وَمَاضِـيًا مَـا يَقْبَـلُ التَّـا كَــ: (اضْـطَرَمْ)

وَمَيِّـــزَنْ بِاليَـــاءِ إِنْ لَـــمْ تَتَّصِــلْ بِنُــونِ رَفْــعٍ فِعْـلَ أَمْـرٍ نَحْـوُ (صِــلْ)

والبيت الثالث هكذا ورد في الأصل، وجاء في الهامش هذا البيت منقولًا من نسخة المصنف هكذا:

سِــمِ الــذِي يَصْــحَبُ (لَـمْ مُضَــارِعًا) وَمَاضِـيًا مَـا يَقْبَـلُ التَّـا كَــ: (دَعَـا) =

بدأ بالمضارع لوجهين:

أحدُهما: شَرَفُه بالإعرابِ ومشابهةِ الاسم.

الثاني: أنّه أصلُ الأفعالِ؛ لأنَّ جميعَ الأفعالِ أوّل ما تكونُ حالًا، ثم تصيرُ ماضيةً بعدَ وجودِها، وكانتْ قبلَ وجودِها مستقبلَةً؛ فهو سابِقٌ تقديرًا ووجودًا.

وكما أنّ الكلامَ ثلاثةٌ: طلَبٌ وخبرٌ وإنشاءٌ، فالكلمةُ ثلاثةٌ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، والفعلُ ثلاثةٌ: ماضٍ[1] ومضارعٌ وأمرٌ.

وقيلَ الكلامُ اثنانِ: طلبٌ وخبرٌ، والفعلُ اثنانِ: ماضٍ ومضارعٌ، والكلمةُ أربعةٌ، زِيدَ: (وخالِفةٌ)[2]، وهو ما نسمِّيهِ اسمَ فِعلٍ.

* * *

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ ... بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

= وعبارة باقي النسخ:

مُضَارِعًا سِمِ الذِي (لَمْ) أَتْبَعَا

انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٦٦).

(١) في المخطوط: (ماضي).

(٢) من قال بهذا أبو جعفر أحمد بن صابر من أعيان القرن الثامن، وأوّلُ مَن نقل هذا القول عنه أبو حيان، قال في التذييل والتكميل: «وأجمع النحويون على أن أقسام الكلمة ثلاثة: اسم وفعل وحرف، وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخنا عن صاحبه أبي جعفر ابن صابر، أنه كان يذهب إلى أن ثَمَّ رابعًا، وهو الذي نسميه نحن (اسم فعل)، وكان يسميه (خالفة)؛ إذ ليس هو عنده واحدًا من الثلاثة، حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستغراب والاستندار لهذه المقالة». انظر: التذييل والتكميل (١/ ٢٢ ـ ٢٣) وشرح الألفية للمرادي (١/ ٢٧١) وشرح الأزهرية (٤).

[مِزْ] مَازَ يَمِيزُ، وَمَيَّزَ يُمَيِّزُ، وقُرِئ بهما[1]، ويسمَّى الفعلُ (أجوف)، و(ذو الثلاثة)[2].

[أَمْرٌ] مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ على شريطةِ التفسيرِ، مثلُ: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾[3].

* * *

وَالأَمْـرُ إِنْ لَـمْ يَـكُ لِلنُّـونِ مَحَـلّْ فِيـهِ هُـوَ اسْـمٌ نَحْـوُ (صَـهْ، وَحَيَّهَـلْ)

[هُوَ اسْمٌ]: جملةٌ اسميةٌ مخبَرٌ بها عن: (وَالأَمْرُ)، وهي دالةٌ على جوابِ

---

(١) القراءتان: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ و﴿حَتَّى يُمَيِّزَ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾، آل عمران: ١٧٩، وأيضًا القراءتان: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ و﴿لِيُمَيِّزَ اللهُ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾، الأنفال: ٣٧، قال أبو علي في القراءتين الأوليين: «يقرأ بضمِّ الياء والتشديد، وبفتحها والتخفيف. فالحجة لمن خفف أنَّه أخذه من ماز يميز. والحجة لمن شدَّد أنه أخذه من: ميّز يميّز. ومعناه: التفرقة بين الشيئين»، وقال في القراءتين الأخريين: «يقرأ بفتح الياء والتخفيف، وبضمّها والتشديد. والمعنى بين ذلك قريب. وقد ذكرت علة ذلك. ومعناه: التفرقة والتخليص»، قال السمين الحلبي: «وقرأ حمزة والكسائي هنا وفي الأنفال: (يميز) بالتشديد، والباقون بالتخفيف». انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٤٩) والحجة (١١٨ و١٧١) والكشاف (١/ ٤٤٥) والدر المصون (٣/ ٥٠٨) والمقاصد الشافية (١/ ٦٠).

(٢) قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: «الأَجْوَفُ: هو ما كان عَيْنُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، كـ: (قَالَ، وبَاعَ)، يقال له (أجوف)؛ لخُلُوِّ جوفِهِ من الحَرْفِ الصحيحِ، أَوْ لوقوعِ حَرفِ العِلَّة في جَوْفِهِ، ويقال: ذو الثلاثة أيضًا؛ لصَيْرورَتِهِ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ في المُتَكَلِّمِ، كـ: (قُلْتُ)». انظر: المفتاح (٤١) والشافية (١/ ٩) وشرح الشافية للرضي (١/ ٣٤) وهمع الهوامع (٣/ ٣٠٨).

(٣) الانشقاق: ٣.

الشرطِ، لا جوابُه(١)، خلافًا لِمَنْ غَلِطَ، وهو ابنُ الخبَّاز(٢)؛ حيث قال في قولِ ابن(٣) معطٍ(٤):

اللَّفْــظُ إِنْ يُفِــدْ هُــوَ الكَــلَامُ

«إنَّ الفاءَ محذوفةٌ للضرورة»(٥).

❁ ❁ ❁

---

(١) في العليمي: «لا جزاؤه». انظر: العليمي (١/ ١٤).

(٢) عبارة ابن الخباز: «وفي البيت ضرورة، وهو أنه جزم بـ: (إنْ) الشرطية فعلًا واحدًا ولم يأت بجواب صريح»، وقال ابن جمعة الموصلي المعروف بابن القوّاس: «أراد فهو، فحذف الفاء من جواب الشرط ضرورة». انظر: شرح ألفية ابن معط لابن الخباز (١/ ٦٨) وشرح ابن القواس على ألفية ابن معط (١/ ١٩٢).

(٣) في المخطوط: (لم).

(٤) انظر: ألفية ابن معط (٢).

(٥) وكان رأي ابن هشام من قديم في المغني أن هذا جائز، وحمل عليه قول ابن معط هذا. انظر: المغني (٨٤٩) وحاشية الصبان (١/ ٦٨) و(١/ ٢٠٨) وحاشية الخضري (١/ ٦٠). ومن قوله: «هو اسم جملة اسمية...» إلى: «محذوفة للضرورة» نقلها العليمي في حاشيته من غير عزوٍ لابن هشام. انظر: حاشية العليمي (١/ ١٤).

المُعْرَبُ والْمَبْنِيُّ

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ... لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

[مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي]: قد يُثبتون (مِنْ)، ويحذفون أحدَ القسمين، كقولِ ابنِ قيس الرُّقَيَّات[1]:

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ ... هِلَالًا وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الشَّمْسَا

وقد يُحذفان، كقوله تعالى[2]: ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾، أي: مِنْهُمْ وَمِنْهُمْ.

[لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ]:

سؤال: هل ضُمِّنت الأفعالُ معانيَ الحروف؟

قال أبو الفتح[3]: نعم، في أفعالِ السلبِ ضُمِّنت معنى حرفِ النفي، كما ضُمِّنت (مَنْ) و(كَمْ) الاستفهامَ.

---

(١) البيت من الطويل، والغريب أن ابن مالك أنشده في شرح التسهيل وشرح الكافية وشرح العمدة بـ: (البدرا)، والمقطوعة أصلها في الديوان سينيه، وتبعه على ذلك ابنه والمرادي وبعضهم. انظر: ديوان ابن قيس الرقيات (٣٤) والأغاني (٨/ ٣٤٨) والوساطة (٤٤٨) وشرح التسهيل (٣/ ٨١) وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٣٧).

(٢) الشورى: ٧.

(٣) منقول لا بلفظه. انظر: الخصائص (٣/ ٨٤).

ثم قال: فإن قيل فهلّا بُنيت أسماءُ السلبِ؛ لتضمُّنها معنى الحرف؟

وأجاب: بأنّ أكثرَ السلبِ في الفعلِ، ولم يؤثر فيه شيئًا، فلم يؤثر فيما قلَّ فيه؛ لأن الماضيَ والأمرَ مبنيان، والمضارع قد رفع عن ضَعَةِ البناءِ إلى شرفِ الإعراب؛ فلم يرجعوا به [إليهِ بعدَ الانصرافِ عنه][1]، وأما بناؤه مع النونِ فلأنّها منعَتْه معنى الحالِ الذي هو به أولى؛ فاقتضت بناءه، وأما السين و(سوف) فإنّهما لم يبنيا معَ الفعلِ بناءَ النونِ معه[2].

* * *

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ (جِئْتَنَا) وَالمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا

بدأ في «العُمْدَةِ»[3] بالشَّبَهِ المعنويّ، ويرجِّحه أنه معتبَرٌ باتّفاق، بخلافِ الوضعيِّ[4]، ويرجِّحُ هذا أنَّه أوضح، وقال في «العُمْدَةِ»[5]: «أو في الافتقارِ إلى جملةٍ»، فلم يَشترِط التأصيلَ، وهنا عَكَسَ، فيؤخَذُ بمجموعِ الشرطَين من الكتابَين،

---

(١) نقلها العليمي من غير نسبة لابن هشام. انظر: الخصائص (٣/ ٨٥) والعليمي (١/ ١٦).

(٢) من قوله: «الشبه من الحروف: سؤال...» إلى آخر الحاشية نقلها أيضًا العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ١٥) وما بعدها.

(٣) انظر: شرح عمدة الحافظ (١/ ١٠٩).

(٤) حتى قال أبو حيان في التذييل: «لم أقف على مراعاة هذا الشبه الوضعي إلا لهذا الرجل، والذي قال بشبه الحرف فسّره بالافتقاري»، نقله عنه البدر الزركشي في تأصيل البنى، وهو ليس موجودًا في الأجزاء التي عندي من التذييل، وأحال محقق تأصيل البنى على التذييل المحقق في الأزهر، وسأُحيل عليه هنا فقط في هذا الموضع. انظر: التذييل والتكميل (١/ ٥٣٩ـ ٥٤٠) وتأصيل البنى (٣٤).

(٥) انظر: شرح عمدة الحافظ (١/ ١٠٩).

ولا بدَّ أن يُضافَ إليهما اشتراطُ انتفاءِ الْمُعارِض؛ فمِن ثَمَّ أُعرب: (أيٌّ، واللذانِ، واللتانِ).

* * *

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

(بِلَا تَأَثُّرٍ) أي: بِه، بدليلِ أنّه لا يُقال: «انزِلْ نَزَالِ»، كما أنَّه لا يقال: «اسْتَفْهِمْ هَلْ».

[وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا]: لِيُذْكَرْ هنا[1]:

أَنَا كَـ: (الـذِي) أَحْتَاجُ مَا تَحْتَاجُهُ فَاغْنَمْ دُعَائِي وَالثَّنَاءَ الوَافِي

يحتملُ قولُه: (أُصِّلَا) ثلاثة أوجه:

أحدُها: أن يَحترِزَ به عمّا يعرِضُ من الافتقارِ عند التركيب، كأسماءِ الزمانِ المبهمةِ إذا أُضيفَتْ إلى الجُمل، وكافتقارِ الفاعلِ والمفعولِ إلى ما يتقوَّمُ به معناهما، أعني الفاعليةَ والمفعوليةَ، وكذلك غيرهما.

وثانيهما: أن يَحترِزَ به عمّا يُعارِضُ من الافتقارِ بما يحمي عن البناء، كافتقارِ

---

(١) وقبله:

انظُر إلَيَّ بِعَينِ مولى لم يزلْ يُولِي الندى وتلافَ قبل تلافي

والبيتان لابن عنين، وهما من الكامل، والبيتان كتبهما إلى الملك المعظم وهو مريض، فعاد ومعه ألف دينار، وقال: أنا العائد وهذه الصلة. انظر: ديوان ابن عنين (٩٢) ثمرات الأوراق (١/ ٣٩) والشفاء في بديع الاكتفاء (٧٨) وشرح درة الغواص (٥٨٠) والكليات (١٥٧).

(أيٍّ)؛ فإنَّهُ معارَضٌ بلزومِ إضافتها، وأنَّها بمعنى (كُلٍّ) إذا أضيفَتْ إلى نكرةٍ، وبمعنى (بَعْضٍ) إذا أُضيفَتْ إلى معرفةٍ.

وثالثُها: أن [يكون][1] ذكرَهُ تأكيدًا لما قرَّرَه من الأصول، رافعًا لِمَا عساهُ يُتَجَوَّزُ به، أي: أُصِّلَ ما ذكرتُه تأصيلًا، وقُرِّرَ تقريرًا.

ويرجِّحُ الجوابَين المتقدمَين صلاحيتُهما جوابًا لِمَا لعلَّه يُعتَرَضُ، ويرجِّحُ الثالثِ كونُه أوفَقَ لِمَا في كتبِ الناظِمِ[2].

* * *

وَمُعْـرَبُ الأَسْـمَاءِ مَـا قَـدْ سَـلِمَا مِـنْ شَبَهِ الحَـرْفِ كَـ: (أَرْضٍ وَسُـمَا)

[مُعْرَبُ الأَسْمَاءِ]: الإضافةُ بمعنى (مِنْ)[3].

[شَبَهِ الحَرْفِ]: أي الذي تقدَّمَ ذِكرُه، وهو الشَّبَهُ التامُّ المعبَّرُ عنه بِالْمُدْنِي مِن الحروف.

وتعريفُ المعرَبِ بالسالمِ مِن شبَهِ الحرفِ أَوْلَى مِن تعريفِهم إيّاه بالذي يختلِفُ آخرُه باختلافِ العواملِ؛ لأنَّ ذاك تعريفٌ للشيءِ بما الغرَضُ مِن معرفتِه معرفتُه[4].

---

(١) زيادة يقتضيها السياق، وهي عند العليمي.

(٢) نقلها مع زيادةٍ العليميُّ في حاشيته على التصريح (١/ ١٧٠).

(٣) نقلها العليمي في حاشية الألفية (١/ ١٩) من غير نسبة لابن هشام.

(٤) قال ابن الحاجب: «وهذا أَوْلَى مِن حدِّ المعرَبِ بأنه: الذي يختلف آخره باختلاف العامل؛ فإنه وإن كان كذلك إلا أنه حدُّ الشيء بما هو أكثرُ التباسًا منه، وذلك أن الغرض من =

قد يُعترَضُ على هذا التعريفِ بـ: (أَيٍّ)؛ فإنها معرَبةٌ وقد أشبهت الحرفَ، فالتعريفُ حينئذ ليس بجامع[(١)].

[وَسُمَا]: قال ثعلبٌ[(٢)]: مَن قالَ: (سِمٌ) أخذَهُ مِن (سَمَيْتُ)، ومَن قال: (سُمٌ) أخذه من (سَمَوتُ)[(٣)].

نازع ابنُ الضائعِ[(٤)] أبا القاسمِ[(٥)] في قولِه: «لا تسألْ عن اسمٍ لِمَ أُعربَ، ولا عن فعلٍ لِمَ بُنِيَ»، فقال: «بلى، إذا خالَفَ الاسمُ نظائرَه في البناءِ سُئل عنه، فقيل: لِمَ أُعرِبَ؟ كـ: (أَيٍّ) الموصولةِ، وإذا ثبتَ للفعلِ الإعرابُ ثُمَّ بُنِيَ سُئلَ: لِمَ بُنِيَ؟ وذلك المضارعُ إذا باشرتْهُ نُونُ التوكيدِ ونُونُ الإناثِ».

* * *

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا ... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

= تعريف المعرب ليعرف كونه يختلف آخره، فلا يليق أن يُحدَّ بالشيء الذي الغرض من معرفتِه معرفتُه، وما هو إلا كمَن يَحدُّ الفاعل بأنه: المرفوع بالفعل». انظر: شرح ابن الحاجب على كافيته (١/ ٢٣٥)، وقد نقل العليمي هذه الحاشية في حاشيته على الألفية (١/ ١٩) من غير نسبة لابن هشام.

(١) قال العليمي بعد ذكر هذه الحاشية: «ويجاب بأن المراد ما سلم من شبه الحرف المتقدم، وهو الذي لم يعارضه معارض بأن لا يشبه أصلًا أو أشبهه ولكن عارضه معارض». انظر: حاشية العليمي (١/ ٢٠).

(٢) انظر: الصحاح (٦/ ٢٣٨٢).

(٣) انظر: معاني القرآن للنحاس (١/ ٥٢) والدر المصون (١/ ٢٠).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/ ٢٦٤).

(٥) يقصد به الزجاجي. انظر: الجمل (٢٦٠).

سكنوا باء[1] (ضَرَبْتُ)؛ لئلّا يتوالى أربعُ متحركاتٍ كاللازمةِ، ولم يكن الساكنُ الأولَ؛ إذ لا يُبتدأُ بساكنٍ، ولا الثانيَ؛ لاعتنائِهم بحركةِ العينِ، ولا التاءَ؛ لأنَّها اسمٌ على حرفٍ واحدٍ، فإسكانُه إجحافٌ، ولئلّا يلزمَ الإلباسُ بتاءِ التأنيثِ الساكنةِ.

وضمُّوا مع واوِ الجماعةِ إن كانَ صحيحَ الآخِرِ أوْ معتلًّا بالياءِ، نحوُ: (قالُوا، ورضُوا)، وقد اجتمعا في: ﴿عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾[2]، إلَّا في المعتلِّ بالألفِ، نحوُ: (رَمَوْا، وسَعَوْا).

إنَّما أُعرِبَ المضارعُ لمشابهتِه في[3] الاسمِ في تلك الأمورِ المعروفةِ، وإنَّما كان بناءُ الماضي على حركةٍ؛ لشَبَهِه بالمضارعِ في وقوعِه صلةً وصفةً وخبرًا وحالًا وشرطًا وجزاءً بغيرِ فاءٍ، وأما بناءُ الأمرِ على السكونِ فعلى الأصلِ، ولأنَّه شبيهٌ بالمضارعِ المجزومِ بلامِ الأمرِ، حتَّى ادُّعِيَ أنَّه في الأصلِ كذلك[4].

[وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا]:

كيفَ أخبرَ بالفعلِ المتحمِّلِ لضميرِ التثنيةِ عن مفردٍ وهو (فِعْلُ)؟

لا يقالُ: لإضافتِهِ إلى (أَمْرٍ وَمُضِيٍّ)؛ لأنَّك لو قلتَ: «غلامُ زيدٍ وعمرٍو قاما»، لم يصِحَّ باعتبارِ (زيدٍ، وعمرٍو).

والجواب: أنَّه على حذفِ مضافٍ، أي: «وَفِعْلُ مُضِيٍّ»، والإخبارُ في الحقيقةِ

---

(١) في المخطوط: (تاء)، وهو تحريف.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) كذا هي في المخطوط.

(٤) وهو مذهب الكوفيين، وانتصر له ابن هشام في المغني حتى قال: «وبقولهم أقول». انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٦٩) ومغني اللبيب (٣٠٠).

عن المذكورِ والمحذوفِ معًا.

وهذا الموضعُ يُقرأ بالخفضِ، وذلك على حذفِ المضافِ وبقاءِ المضافِ إليه على ما كانَ عليه من الخفضِ؛ لكونِ المضافِ المحذوفِ معطوفًا على مثله، نحوُ[1]:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

وينبغي أن يُقرأ: (وَمُضِيٌّ) بالرفعِ على حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامَه على ما هو الأكثرُ في كلامِهم، وعلى هذا فالإخبارُ صحيح[2].

قوله: (بُنِيَا) أصلُه (بَنَوْهُمَا)، فحَذَف الفاعلَ للعِلمِ به، وأبدَلَ الضميرَ المنصوبَ ضميرًا مرفوعًا نائبًا عن الفاعل، بدليلِ (وَأَعْرَبُوا)[3].

قوله: (بُنِيَا) ليُنظر[4]: هل يجوزُ كونُ الألفِ إشباعًا، كما قال: (إِنْ عَرِيَا)؟ وأرادَ بالفعلِ هذا الجنسَ المنتسِبَ إلى هذين الأمرين؟ كما تقول: «كلامُ زيدٍ وعمرٍو حَسَنٌ»، و«كلامُ الزيدَينِ حَسَنٌ»[5].

* * *

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ ... نُونِ إِنَاثٍ كَـ: (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)

---

(١) البيت لأبي دؤاد في كتاب سيبويه، وكذا الأصمعيات، ونسبه المبرد في الكامل إلى عدي بن زيد، وجاء في حواشي النسخة (ر) من الكامل: «الصحيح أنه لأبي داؤد الإيادي»، والبيت من المتقارب. انظر: الكتاب (١/ ٦٦) والأصمعيات (١٩١) وديوان عدي بن زيد (١٩٩).

(٢) نقلها العليمي في حاشيته على الألفية (١/ ١٩ ـ ٢٠) ولم ينسبها لابن هشام.

(٣) نقلها العليمي في حاشيته على الألفية (١/ ١٩ ـ ٢٠) ولم ينسبها لابن هشام.

(٤) في العليمي: «وانظر...». انظر: حاشية العليمي (١/ ٢٠).

(٥) نقلها العليمي في حاشيته على الألفية (١/ ١٩ ـ ٢٠) ولم ينسبها لابن هشام.

قوله: (مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ) ينبغي أن يقولَ: (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا)، كقولِه[1]:

لَا تُهِـــينَ الفَقِيـــرَ ....[2]

وقولِك: «لَا تَكْفُرَا»، بإبدالِ النونِ ألفًا في الوقف.

[مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ]: لأنَّ ما باشرَ نونَ التوكيدِ مبنيٌّ؛ لتركُّبِه معها تركيبَ (خَمْسَةَ عَشَرَ) ومِن ثَمَّ إذا فَصَلَ بينهما فاصلٌ أُعرِبَ، نحوُ: «هل تفعلانِّ؟»، وأصلُه: «هل تفعلانِنَّ؟»، فحُذِفت الأولى؛ لاجتماعِ الأمثال[3].

قولُه: (مُبَاشِرٍ) ينبغي أن يقولَ: (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا)؛ ليخرجَ عنه نحوُ: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[4]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[5]، وقد ترتَّبَ من الأمرين سؤال.

---

(١) بتمامه:

لَا تُهِـــينَ الفَقِيـــرَ عَلَّـــكَ أَنْ تَرْكَـعَ يَوْمًـا وَالـدَّهْرُ قَـدْ رَفَعَـهْ

وهو للأضبط بن قُريع السعدي، وهو من المنسرح، والبيت له روايات أخرى لا شاهد فيها، مثل: «لا تحقرنَّ الفقير» و«ولا تُعادِ الفقير». انظر: الشعر والشعراء (١/ ٣٧١) والزاهر (٢/ ٢٩٣) والعسكريات (٩٩) وأمالي ابن الشجري (٢/ ١٦٦) وشرح المفصل (٥/ ١٧٢).

(٢) نقلها العليمي في حاشيته على الألفية (١/ ١٩ ـ ٢٠) ولم ينسبها لابن هشام.

(٣) قال ابن مالك: «وإذا ثبت أن (تفعلانِّ) وأخويه بواقٍ على الإعراب فليُعلم أنَّ أصل (تفعلانِّ): (تفعلانِنَّ)، فاستثقل توالي الأمثال فحذفت نون الرفع، وكانت أولى بالحذف؛ لأنها جزء كلمة، والمؤكدة كلمة قائمة مقام تكرير الفعل، وحذفُ جزءٍ أسهل من حذف ما ليس جزءًا، ولأن المؤكدة تدل أبدًا على معنى، ونون الرفع لا تدل في الغالب على معنى، وبقاء ما يدل أبدًا أولى من بقاء ما يدل في بعض الأحوال». انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٧٦).

(٤) القصص: ٨٧.

(٥) مريم: ٢٦.

[كَبُرَ عَنَ]: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ ﴾[1]، فالأولُ مرفوعٌ، والثاني منصوبٌ، وكلاهما مبنيٌّ.

الحاصلُ: أنَّ المضارعَ المؤكَّدَ إن كانَ مسندًا إلى ضميرِ المخاطَبِ أو المفردِ الغائبِ أو الغائبةِ، بُنِيَ، نحوُ: «لَتَذْهَبَنَّ يا زَيْدُ»، وَ«لَيَذْهَبَنَّ زَيْدٌ»، وَ«لَتَذْهَبَنَّ هِنْدٌ».

والحاصِلُ[2] مِن هذا أن يُقالَ: المفردُ مخاطَبًا أو غائبًا أو غائبةً.

ع: يدخلُ تحتَ العبارةِ المخاطبةُ، وإلّا فلا تدخل الغائبةُ.

وأَلْخَصُ منه: إن كان من الأمثلةِ الخمسةِ فمعرَبٌ، وإلَّا فمبنيٌّ[3].

* * *

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلبِنَا وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

وقد تلخَّصَ إلى هنا أن المعربَ نوعان:

الاسمُ بشرطِ خلوِّهِ مِن مشابهةِ الحرف.

والمضارعُ بشرطِ سلامتِه من نونَي التوكيدِ والإناث.

وأنَّ المبنيَّ خمسةٌ، ثلاثةٌ مبنيةٌ دائمًا، وهي أفعالُ الأمرِ، والأفعالُ الماضيةُ، وجميعُ الحروفِ، وواحدٌ في حالةٍ، وهو الاسمُ إذا أشبهَ الحرفَ، وواحدٌ في حالتَين، وهو المضارعُ المتصلُ بنونِ الإناثِ ونونِ التوكيدِ.

---

(١) البقرة: ٢٢٨.

(٢) في المخطوط: (والحاصر)، وهو تحريف.

(٣) نقلها العليمي في حاشيته على الألفية (١/ ٢٠)، ولم ينسبها لابن هشام.

وتلخَّصَ مِن هذا المجموعِ أنَّ الكلماتِ لا تخرجُ عن أن تكونَ إمَّا معربةً أو مبنيةً.

[**وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا**]: ومن ثَمَّ وجبَتْ نونُ الوقايةِ في (مِنْ، وعَنْ، وقَدْ، وقَطْ)؛ لتحفظَ عليهنّ سكونَهُنَّ، فأما الحذفُ فشاذٌّ فيهنَّ على ما سيُذكَرُ في موضعِه.

قالَ صاحبُ «الكِفايةِ»[1]: «أصلُ البناءِ السكونُ، إلَّا إذا كانَ المبنيُّ مبتدأً بِهِ، أو التقى ساكنان، أو عرَضَ البناءُ».

* * *

وَمِنْــهُ ذُو فَــتْحٍ وَذُو كَسْــرٍ وَضَــمّْ ... كَـ: (أَيْنَ، أَمْسِ، حَيْثُ) وَالسَّـاكِنُ (كَـمْ)

(أَمْسِ)[2] إذا استُعمِلَ ظرفًا فهو مكسورٌ عندَ جميعِ العرَبِ، ثُمّ قال الجمهورُ: بِناءٌ، وقال الخليل[3]: يجوز أن يكون قولك: «لقيتُه أمسِ» بتقدير: «لقيتُه بالأمسِ»، فحذف الحرفين.

وزعمَ قومٌ منهم الكسائيّ[4] أنه ليس معربًا ولا مبنيًّا، بل محكيٌّ، وأنه سُمِّيَ

---

(١) هو الإمام ابن الخباز، له متن في النحوه سماه (الكفاية)، وقد شرح هذا المتن في كتاب حافل سماه (النهاية في شرح الكفاية)، وابن هشام نقل كلام ابن الخباز بتلخيص شديد جدًّا، وإلا فكلام ابن الخباز هناك حافل جدًّا. انظر: النهاية في شرح الكفاية (١/ ١٢٣).

(٢) الحاشية هذه حتى آخرها مستفادة من أبي حيان. انظر: التذييل والتكميل (٨/ ١٦) وارتشاف الضرب (٣/ ١٤٢٧).

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ١٦٢) وشرح السيرافي (٢/ ٤٨٧) و(٣/ ١٤٢٧) وشرح الألفية للمرادي (٣/ ١٢١٩).

(٤) انظر: نتائج الفكر (١١٣) والتذييل والتكميل (٨/ ١٦) وهمع الهوامع (٢/ ١٨٨).

بفعلِ الأمرِ من (المساء)، كما قال[1]:

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ[2] أَمْرِسْ ....

فموضعُ (أَمْرِسْ) مبتدأً، أي: المَقامُ الذي يُقال فيه: «أَمْرِسْ»، أي: مقام الاستقاءِ بالدَّلوِ.

وإن استُعملَ غيرَ ظرفٍ فالحجازيون[3] يبنونَه على الكسرِ مطلقًا، كما كان في الظرفيةِ، قال[4]:

اليَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ

وتميمٌ[5] يوافقونَهم في النصبِ والجرِّ، ويخالفونَهم في الرفعِ؛ فيُعربون، قالَ[6]:

---

(١) بتمامه:

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسِ إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا اقْعَنْسِسِ

وهذا الرجز بلا نسبة فيما وقعت عليه من كتب القوم، أمرس: أعد الحبل إلى موضعه من البكرة، والْمَرَس: الحبل. انظر: الجيم (٣/ ٢٤٨) وإصلاح المنطق (٦٧) ومجالس ثعلب (٤٦) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٧).

(٢) في المخطوط: (أمر هين)، وهو تحريف.

(٣) في الخطوط: (والحجازيون)، وهو تحريف. انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٣).

(٤) ثالث بيتين لأسقف نجران، وهي من الكامل. انظر: البيان والتبيين (٣/ ٢٢٤) والعقد الفريد (٣/ ١٣٧) وشرح التسهيل (٢/ ٢٢٣) والدر الفريد (٤/ ٢٢٢).

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٣).

(٦) لم يعرف له قائل، وهو من الخفيف، وهكذا رواية ابن هشام، ولا نجزم لعل الناسخ وقع في خطأ، ورواية ابن مالك ومن بعده: (الرجاء) بدل (الرجال)، و(بأس) بدل (يأس). انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٢٣) والتذييل والتكميل (٨/ ١٨) والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٤٨).

اعْتَصِمْ بِالرِّجَالِ إِنْ عَنَّ يَأْسُ ... وَتَنَاسَ[1] الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ

ومنهم مَن يُعربُه غيرَ منصرفٍ في أحوالِه كلِّها، قالَ[2]:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا

ح[3]: في (أَمْسِ) خمسُ لغاتٍ: بناؤه على الكسرِ مطلقًا دونَ تنوين، وبناؤه عليه بالتنوينِ، وإعرابُه منصرفًا مطلقًا، وإعرابُه غيرَ منصرف مطلقًا، وإعرابُه غيرَ منصرفٍ رَفعًا، وبناؤه على الكسرِ نصبًا[4] وجرًّا[5].

﴿تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ﴾[6]: قد يُذكرُ (الأَمس) ولا يُرادُ[7] به اليومُ الذي قبلَ يومِك، ولكن الوقتُ المستقرَبُ على سبيلِ الاستعارة[8]. «كَشَّاف»[9].

قولُهم في (حَيْثُ): «إنَّه بُني على الضمِّ؛ لأنَّها حركةٌ لا تُوهِمُ إعرابًا»؛ حَسَنٌ ظاهرٌ.

---

(١) في المخطوط (وتناسى).

(٢) الرجز من مجموعة تنسب للعجاج. انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٥) والأزمنة وتلبية الجاهلية (٣٢) ونوادر أبي زيد (٢٥٧) ونتائج الفكر (٨٩).

(٣) يعني أبا حيان. انظر: التذييل والتكميل (٨/ ٢٠).

(٤) في المخطوط: (رفعًا)، وهو سبق قلم.

(٥) نقل العليمي أغلبها. انظر: حاشية العليمي (١/ ٢٣).

(٦) القصص: ٨٢.

(٧) في المخطوط (يذكر)، ولعله سبق قلم من الناسخ، والتصويب من الكشاف.

(٨) نقلها العليمي من غير نسبة لابن هشام. انظر: حاشية العليمي (١/ ٢٣).

(٩) انظر: الكشاف (٣/ ٤٣٤).

وقال السِّيرافيُّ[1] في هذا البابِ شيئًا مستبعَدًا، قال: «إن قِيلَ: لِمَ فُتِحَتْ (أَيْنَ) وكُسِرَتْ (جَيْرِ)؟».

وأجاب بوجهين:

أحدهما: أنَّ ذلك الأصلُ في حركةِ التقاءِ الساكنين.

والثاني: أنَّ (جَيْرِ) يُحلَفُ بها، قالوا: «جَيْرِ لَأَفعَلَنَّ»، فأوقعوها موقعَ الاسمِ المحلُوفِ به، وهو مفتوحٌ، قالوا: «اللهَ لَأَفعَلَنَّ»، وقالوا: «يَمِينَ اللهِ لَأَفعَلَنَّ»، فبنَوه على حركةٍ لا تكونَ له لو أُعرب.

* * *

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا ... لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابَا)

* * *

وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

ع: قد يُقال: إنَّ هذه العبارةَ تقتضي أنَّه امتنعَ دخولُ الجرِّ على الفعلِ من حيث امتنع دخولُ الجزمِ على الاسم، فكيفَ صارَ امتناعُ دخولِ الجزمِ على الأسماءِ أصلًا لمنعِ دخولِ الجرِّ على الأفعالِ؟ وما وجهُ ردِّ أحدِهما على الآخَر؟

والجوابُ: أنَّه لم يَجعل امتناعَ الجزمِ في الأسماءِ علةَ منعِ دُخولِ الجرِّ في الأفعالِ، وإنَّما أرادَ أنَّ كلَّ واحدٍ منهما ممتنِعٌ في بابِه؛ للعلةِ التي تمنعُه، والمعنى الذي يُحيله.

---

(١) انظر: شرح السيرافي (٤/ ٥٤).

على أن نظيرَ هذه العبارةِ وقع لسيبويه ـ رحمه الله ـ فإنه قال[١]: «وليسَ في الأفعالِ المضارعةِ جرٌّ، كما أنَّه ليسَ في الأسماءِ جزمٌ».

واختلفَ الناسُ، فمنهم مَن حمَلَ كلامَه على ما ذكرتُ، ومنهم مَن حملَه على غير ذلك.

* * *

فَـارْفَعْ بِضَـمٍّ وَانْصِـبَنْ فَتْحًـا وَجُـرّْ كَسْـرًا كَـ: (ذِكْـرُ اللهِ عَبْـدَهُ يَسُـرّْ)

الإعرابُ: أثرٌ ظاهرٌ أو مقدَّرٌ يجلِبُه العاملُ في آخرِ الكلمة.

وأنواعُه أربعةٌ، وأنواعُه في الاسمِ ثلاثةٌ، وفي الفعلِ كذلك.

وإنما كانت في الاسمِ ثلاثةً؛ لأنَّ المعانيَ التي جيءَ به لأجلِها في الاسمِ: معنًى هو عمدةٌ لا يُستغنى[٢] عنه كالفاعليةِ، فجعلوا له الرفعَ، ومعنًى هو فضلةٌ يتمُّ الكلامُ بدونِه كالمفعوليةِ، وله النصبُ، ومعنًى بينَهما، وهو المضافُ إليهِ، نحوُ: (غُلامُ زيدٍ)، وله الجرُّ.

ع: انظُر قولَه: (كالفضلة).

وأمَّا[٣] المضارعُ فمحمولٌ؛ فكان له ثلاثةٌ كما للاسم؛ فأُعربَ رفعًا ونصبًا؛ لعدمِ المانعِ، لا جرًّا؛ لأنَّه لا يكونُ إلا بالإضافةِ، والإضافةُ إخبارٌ في المعنى؛

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ١٤).

(٢) في المخطوط: (فاستغنى)، ويظهر أن هذا تحريف من الناسخ؛ إذ المعنى يخالف ما نُقل لأجله، وما أثبتنا في شرح ابن الناظم، فإن هذه التحشية مستفادة منه.

(٣) يستكمل النقل عن ابن الناظم.

فعُوِّضَ الجزمَ[(١)].

(كَافِية)[(٢)]: الجزمُ مخصوصٌ بالفعلِ؛ لامتناعِ دخولِ عواملِه على الاسم، وكذا قال في الجرِّ.

* * *

وَاجْـزِمْ بِتَسْـكِينٍ وَغَيْـرُ مَـا ذُكِـرْ يَنُـوبُ نَحْـوُ (جَـا أَخُـو بَنِـي نَمِـرْ)

* * *

وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ وَانْصِـبَنَّ بِـالأَلِـفْ وَاجْـرُرْ بِيَـاءٍ مَـا مِـنَ الأَسْـمَا أَصِـفْ

هذه الأسماءُ في الوزنِ ثلاثةُ أقسامٍ:

(فَعَلٌ) باتفاقٍ، وهي ثلاثةٌ: (أَبٌ، حَمٌ، هَنٌ)[(٣)].

(فُعْلٌ) باتفاقٍ، وهي (فَمٌ)، أصله: (فُوهٌ)[(٤)].

مختلَفٌ فيه:

(أَخٌ)، فقال الفراءُ: (فَعْلٌ)، بدليلِ قولهم: (أَخْوٌ)، وقال[(٥)]:

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (١٦ ـ ١٧).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٧٨).

(٣) هذا باتفاق البصريين لا جميع النحاة؛ فقد ذهب الكسائي والفراء إلى أن وزن (أب): (فَعْلٌ)، وكذا ذهب الفراء في وزن (حم) انظر: المباحث الكاملية (١/ ٨٠).

(٤) هذا مذهب الفراء، ووزنه عند الخليل وسيبويه (فَعْلٌ)، ولا أدري لعل الناسخ أخطأ في ضبط وزن (فُعْل)؛ إذ كان الصواب عند ابن هشام أن يضبط الوزن بفتح الفاء. انظر: الكتاب (٣/ ٣٦٥) وسر صناعة الإعراب (٤١٤).

(٥) لا يُعرف قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١/ ٤٥) والتذييل والتكميل (١/ ١٥٨).

مَـــا الْمَـــرْءُ أَخُـــوكَ ....

وغيرُه[1]: (فَعَلٌ).

و(ذُو)[2]: فقــال س[3]: (فَعَــلٌ) (ذَوَيٌ)، بــدليل: ﴿ ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴾[4]، وقــال الخليلُ[5] والزجاجُ[6]: (فَعْلٌ)؛ لأنَّ الحركةَ زيادةٌ، فلا يُقْدَمُ عليها إلا بثَبَتٍ.

وأجيبَ عن حجّةِ س بأنَّ الاسمَ إذا حذفَتْ لامُه ثم ثُنِّيَ[7] لا تُـرَدُّ عينُـه إلـى سكونِها، قال[8]:

يَــــدَيَانِ بَيْضَــــاوَانِ عِنْــــدَ مُحَــــرِّقٍ

وَ(يَدٌ) عندَهم: (فَعْلٌ).

* * *

---

(١) يعني: قال غير الفراء، وهذا مذهب البصريين لا خلاف بينهم فيه. انظر: الكتاب (٣/ ٣٦٣) والخصائص (١/ ٣٣٨) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٣٤).

(٢) يعني: (ذو) مختلف فيه.

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣ و٢٦٦).

(٤) الرحمن: ٤٨.

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٢٦٣) والنهاية لابن الخباز (١/ ٣٢١).

(٦) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (٩٣).

(٧) في المخطوط: (بني) وهو تصحيف.

(٨) لم يُنسب إلى قائل، قال البغدادي: «وَمَع كَثْرَة تداوله فِي كتب اللُّغَة والنحو لم ينْسبهُ أحدٌ إِلَى قَائِله»، وهو من الكامل، وفي المخطوط (يدان) وهو تحريف يُذهِب بوجه الاستشهاد. انظر: والحجة (٣/ ١٤٣) والمنصف (١/ ٦٤) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٣١).

مِـــنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُـــحْبَةً أَبَانَـــا وَالفَــمُ حَيْــثُ المِــيمُ مِنْــهُ بَانَــا

لا يستقيمُ كلامُه؛ لوجهين:

أحدُهما: أنَّ (الفمَ) هذه اللفظةَ بعينِها لا وجودَ لها مع مفارقة الميم؛ لأنَّ الموجودَ مع مفارقةِ الميمِ لفظةٌ أخرى ليست هذه؛ فهو فرضٌ محالٌ.

والآخرُ: أنَّ المحكومَ عليه بالإعرابِ الخاصِّ لفظةُ (الفم) نفسها، والمعرَبُ الإعرابَ المذكورَ لفظةٌ أخرى، وهو الْمُعْتَقِبُ عليها الأحوالُ الثلاثة، أعني: (فُوكَ، وفَاكَ، وفِيكَ)؛ فالمحكومُ عليه شيءٌ لم يثْبُتْ له الحكمُ، والثابتُ له الحكمُ غيرُ المحكومِ عليه، وأمَّا أخواتُه الخمسةُ فإنَّ هذا الإعرابَ ثابتٌ لها أعْيُنِها.

وقد اتفقَ للناظمِ مثلُ [هذا][1] الاستعمالِ أو قريبٌ منهُ في قوله[2]:

إِلَـــى ثَـــلاَثَـــةٍ (رَأَى، وَعَلِمَـــا) ....

البيتَ؛ لأنَّ المحكومَ عليه بالتعدِّي إلى ثلاثةٍ هو: (رَأَى، وعَلِمَ)، والمتعدي إلى ثلاثة إنما هو: (أَرَى، وأَعْلَمَ)، و(أَرَى، وأَعْلَمَ) ليسا بـ: (رَأَى، وعَلِمَ)، وليس قولُه:

.... إِذَا صَــارَا (أَرَى، وَأَعْلَــمَ)

بنافعٍ له، كما لا ينفعُه قولُه:

.... حَيْــثُ المِــيمُ مِنْــهُ بَانَــا

(١) ساقطة من المخطوط، والتميم من العليمي.

(٢) انظر: البيت (٢٢٠).

لأنَّ (رَأى، وعَلِمَ) لا وجودَ لها مع (أَرَى، وأَعْلَمَ)، كما أنَّه لا وجودَ للفمِ مع مفارقةِ الميم.

* * *

(أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ) كَذَاكَ وَ(هَنُ) وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

* * *

وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

القياسُ الأول[1] هو القصرُ؛ لأنَّ الثلاثةَ على (فَعَلٍ) في الأصلِ، وقولي: (الأَوَّلُ) أعني به قبلَ الحذفِ، والنقصُ هو القياسُ الثاني، أعني بعدَ الحذفِ؛ لوجهين:

أحدُهما: أنَّ حقَّ الاسمِ أن يكونَ في الإفرادِ والإضافةِ على حدٍّ واحدٍ.

والثاني: أنَّ القياسَ الظاهرَ كان يقتضي أن لا يجوزَ: «جاءَ أبو زيدٍ»، كمسألةِ (أَذْلٍ)، ولكنَّهم نزَّلُوا المضافَ إليه منزلةَ كمالِ الاسمِ، فصارَ بمنزلةِ تاءِ (عَرْقُوَةٍ)، وهذَا مِمَّا قد يُستدَلُّ به على شدةِ امتزاجِ المتضايفين.

وقد يُقال: لم يجُزْ ذلك لِمَا ذكرتَ، بل لأنَّ التنوينَ لا يدخلُ هنا، فلمَّا أَمِنُوه صحَّحُوا.

والجوابُ: أنَّهم لو نزَّلُوا المضافَ إليه منزلةِ المنفصلِ لم يُجيزوا ذلك، وإنْ كانَ التنوينُ لا يدخُل.

ذكرَ ابنُ يعيشَ في «شَرحِ المفصَّلِ»[2] أنَّ القصرَ والنقصَ لغةُ الحارث.

---

(١) في المخطوط: (القياس وهو القصر الأول)، ولعله سهو من الناسخ.

(٢) انظر: شرح المفصل (١/ ١٥٦).

[مِنْ نَقْصِهِنَّ]: فيه تقديمُ مفعولِ أفعلِ التفضيلِ، وقد منعه الفارسيُّ في أول الحلبياتِ(١).

ثُمَّ كيف حكمَ على قصرِها بأنَّه أشهر ولم يتقدَّمْ للقصرِ تعريفٌ ولا ذِكْرٌ؟!

وهل يَحْسُنُ: «زيدٌ أفضلُ مِن عمرٍو» لِمَنْ لم يعرف زيدًا.

* * *

وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا لِلْيَا كَـ: (جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا)

في حواشي الشَّلَوْبِينِ(٢): «قوله(٣): «لا أبَ لكَ»: لا ينبغي أن يقالَ: «لا أبا لي» بإثبات الألف مع ياءِ المتكلمِ؛ لأنَّ حُكمَ هذه الأسماءِ إذا أُضيفتْ إلى الياءِ حكمُها غيرَ مضافةٍ».

* * *

بِالأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَ(كِلَا) إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا

المُثنى: اسمٌ ضُمَّ إلى اسمٍ موافقٍ له في لفظِه ومعناه، أو في لفظِه والمعنى الموجِبِ للتسميةِ، فخرجَ الفعلُ والحرفُ والجمعُ، ونحوُ: «زيدٌ وعمرٌو»، و«جَوْنٌ وجَوْنٌ» للأسودِ والأبيض، و«عينٌ [و]عينٌ» للباصرةِ والجاريةِ، ودخلَ (مَبْدَآنِ) للنقطةِ والأساسِ، ودخلَ (الأحمرانِ) للَّحمِ والخمرِ، و(الأصفرانِ) للذهبِ والزعفرانِ، و(الأبيضانِ) للشَّحمِ والشبابِ.

(١) انظر: الحلبيات (١٧٧).

(٢) انظر: حواشي الشلوبين على المفصل (٢٨٤).

(٣) يعني الزمخشري. انظر: المفصل (٩٧).

[كِلَا]: ألفُ (كِلَا) أصلٌ؛ إذ لا ينقُصُ الاسمُ عن ثلاثة.

* * *

(كِلْتَا) كَذَاكَ (اثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ) كَـ: (ابْنَيْنِ، وَابْنَتَيْنِ) يَجْرِيَانِ

قالَ أبو عليٍّ[1]: إنَّما أبدلُوا لامَ (كِلْتَا)؛ لأنَّها وقعتْ قبلَ ألفِ التأنيثِ، ولا بدَّ مِن اختلافِ لفظِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ فيما عدا العلامةَ إذا كانتْ ألفًا، ألا ترى أنَّهم قالوا: (أَحَدٌ، وإِحْدَى)، وأمَّا اللذانِ لا يكونُ بينهُما اختلافٌ في غيرِ العلامةِ فَهُما المذكَّرُ والمؤنَّثُ الذي علامةُ تأنيثِهِ التاءُ.

* * *

وَتَخْلُفُ اليَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

قد يُورَدُ نحوُ (لَبَّيْكَ)؛ فإنَّه مثنًّى منصوبٌ بالياءِ، ولا يُقالُ: خلفت الياءُ الألفَ؛ لأنَّه لم يُستعملْ مرفوعًا.

والجوابُ: خلفَهما في التقديرِ.

فإن قلتَ: هذا مثنًّى، فأينَ مفردُه؟

قلتُ: أنشدُوا[2]:

---

(١) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي (١٣١).

(٢) بتمامه:

دَعَوْنِي فَيَا لَبَّي إِذَا هَدَرَتْ لَهُمْ شَقَاشِقُ أَقْوَامٍ فَأَسْكَتَهَا هَدْرِي

وهو لابن مقبل، والبيت من الطويل، الشقاشق: جمع شِقشِقة، وهي شيء كالرئة يخرجها البعير من فيه إذا هاج، وهدرت شقشقة البعير: قرقرت وصوَّتت. انظر: ديوان ابن مقبل =

دَعَـوْنِي فَيَـا لبِّـي إِذَا هَـدَرَتْ لَهُـمْ ....

البيتَ، وبما مر[1] (شَقَاشِقُ).

نعم، ينبغي أنْ يعدَّ شبيهًا للمثنى؛ لأنَّه لا يدلُّ على اثنين، بل على التكثير.

قوله: (وَتَخْلُفُ): يُشكِلُ عليه[2]:

إِنَّ مَـنْ صَـادَ عَقْعَقًـا لَمَشُـومُ كَيْـفَ مَـنْ صَـادَ عَقْعَقَـانِ وَبُـومُ

فرفَعَ المفعولَ.

والجوابُ: أنَّ العربَ قد ترفعُ الفاعلَ والمفعولَ معًا لفَهمِ المعنى، نصَّ عليه صاحبُ البسيطِ[3] نقلًا عن بعضهم، وأنَّه أنشدَ عليه هذا البيتَ.

ع: وعندي أجودُ منه، وهو أنَّ الأولَ جاءَ على قصرِ المثنَّى، فتبِعَه المعطوفُ على ظاهرِ اللفظِ، فهو عطفٌ على التوهُّم.

* * *

وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ وَبِيَـا اجْـرُرْ وَانْصِـبِ سَـالِمَ جَمْـعِ (عَـامِرٍ، وَمُـذْنِبِ)

الرُّكنُ[4]: هو ما سلِمَ فيهِ بناءُ الواحدِ مع عدمِ المانعِ، أمَّا مع المانعِ فغيرُ

= (٩٣) وشرح الجمل لابن عصفور (٣/ ٩١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٠٩).

(١) كذا في المخطوط، ولعله يقصد (تمامه).

(٢) لا يُعرف له قائل، والبيت من الخفيف، العقعق: طائر يشبه الغراب، مشوم: مشؤوم. انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢٨٢) ومغني اللبيب (٩١٨) وتمهيد القواعد (٤/ ١٦٤٦) وهمع الهوامع (٢/ ٧).

(٣) انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢٨٢).

(٤) انظر: شرح الركن الكبير على الكافية ورقة (١٢/ ب).

واجبٍ، نحوُ: (القاضِينَ) في جمعِ (القاضي).

فأمَّا: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾[1]، فالحقُّ أنَّه خبرُ (كانَ)، وإلَّا لقيلَ: (خَاسِئَةً)، ولم يَقرأ بهذا أحد.

[وَمُذْنِبِ]: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾[2]: قالَ مجاهدٌ وعِكرمةُ[3]: دوابُّ الأرضِ تلعنُهم، وتقولُ: نُمنَعُ القَطرَ بخطاياهم.

* * *

وَشِــــبْهِ ذَيْــــنِ وَبِـــهِ (عِشْـــرُونَا) وَبَابُـــهُ أُلْحِـــقَ وَ(الأَهْلُونَـــا)

* * *

(أُولُـــو، وَعَـــالَمُونَ، عِلِّيُّونَـــا) وَ(أَرَضُـــونَ) شَـــذَّ وَ(السِّـــنُونَا)

[عِلِّيُّونَ]: جَمعٌ سُمِّيَ به.

وفي (شَرْحِ كَافِيَتِه)[4]: الجمعُ المسمَّى به أربعٌ: كَـ: (زَيْدِينَ)، كَـ: (غِسْلِينَ)، كـ: (عَرَبُونَ)، هكذا[5] لكن بإلزامِ الواوِ وفتحِ النونِ عن أبي سعيدٍ[6]، وأنشد عليها[7]:

---

(١) البقرة: ٦٥، والأعراف: ١٦٦.

(٢) البقرة: ١٥٩.

(٣) انظر: تفسير سفيان الثوري (٥٣) وتفسير الطبري (٣/ ٢٥٤) ومفاتيح الغيب (٤/ ١٤١).

(٤) يقصد به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٩٦).

(٥) الوجه الرابع.

(٦) انظر: شرح أبي سعيد السيرافي على كتاب سيبويه (٢/ ٩٢).

(٧) بتمامه:

وَلَهَـــــا بِالْمَـــــاطِرُونَ إِذَا أَكَـــلَ النَّمْـــلُ الـــذِي جَمَعَـــا =

وَلَهَــــا بِالْمَـــاطِرُونَ ....

البيتَ، وذكرَ أنَّ العربَ تقولُ: (اليَاسَمُونَ) في الأحوالِ كلِّها، وَ(يَاسَمُونَ البِرِّ)، فلا يحذفونَ النونَ، وأمَّا الثالثةُ فشاهدُها[1]:

طَــــالَ لَيْلِـــــي ....

البيتَ.

* * *

وَبَابُـــهُ وَمِثْـــلَ (حِـــينٍ) قَـــدْ يَـــرِدْ ذَا البَـــابُ وَهْـــوَ عِنْـــدَ قَـــوْمٍ يَطَّـــرِدْ

[وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ]: عندي أنَّ معناهُ: وهو عندَ قومٍ من النحويينَ مطَّرِدٌ في جميعِ البابِ، أعني بابَ ما جُمعَ بالواوِ والنونِ، سواءٌ كانَ مِن بابِ (السنينَ) أم لا، وعليه أحد ما خرج قوله[2]:

= والبيت من مجموعةمختلف في نسبتها، تنسب إلى أبي دهبل الجمحي كما في المستقصى، والأخطل كما في اللسان، ويزيد بن معاوية كما في المقاصد النحوية، قال البدر العيني إن الشعر من الرمل، الماطرون: بستان بظاهر دمشق، أكل النمل، يقصد به فصل الشتاء. انظر: شرح السيرافي (٢/ ٩٣) والمستقصى (١/ ٥١) واللسان (١٣/ ٤٠٩) والمقاصد النحوية (١/ ٢٠١).

(١) بتمامه:

طَــــالَ لَيْلِـــي وَبِـــتُّ كَـــالْمَحْزُونِ وَاعْتَرَتْنِـــي الهُمُـــومُ بِالْمَـــاطِرُونِ

والبيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وهو من الخفيف، يتشبب فيه برملة بنت معاوية. انظر: ديوان عبد الرحمن بن حسان بن ثابت (٥٩) وشرح السيرافي (٣/ ٩٣) والخصائص (٣/ ٢١٩).

(٢) هو لعمرو بن الأيهم، وهو من الخفيف، العرندس: الشديد، القباب: جمع قُبَّة، وهي =

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ

* * *

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

* * *

وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

مِن العربِ[1] مَن يفتحُ نونَ التثنيةِ في الجرِّ والنصبِ؛ لِثِقَلِ الكسرةِ بعدَ الياءِ، تشبيهًا بـ: (أَيْنَ، وكَيْفَ)، ويُجري الياءَ وإن كانتْ غيرَ مُلازمةٍ مجرى الياءِ المُلازمةِ، فيقولُ: «مررتُ بالزَّيدَينَ»، و«رأيتُ الزيدَينَ»، وأنشدُوا على قولِه[2]:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً ....

وفتَحَها بعضُهم في الرفعِ، قرأتُ على أبي عليٍّ في (نوادرِ) أبي زيد[3]:

= الخيمة. انظر: البديع (٢/ ٩٦) والتذييل والتكميل (١/ ٢٨١) وأوضح المسالك (١/ ٨٠) وتخليص الشواهد (٧٥).

(١) من هنا حتى إنشاده البيت: «أعرف منها الجيد والعينانا» من كلام أبي الفتح بن جني. انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٥١).

(٢) بتمامه:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

وهو لحميد بن ثور، وهو من الطويل، يصف في البيت قطاة، ويقصد بالأحوذيين جناحيها، يصفهما بالخفة. انظر: ديوان حميد بن ثور (٥٥) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٤٢٣) وشرح الأبيات للفارسي (١٢٤) وشرح المفصل (٣/ ١٩٠) والمقاصد الشافية (١/ ٢٠٣).

(٣) بتمامه: =

أَعْـــرِفُ مِنْهَـــا الأَنْـــفَ وَالعَيْنَانَـــا ....

ع: أنشده هذا: «الأَنفَ»، وأنشدَهُ الصَّفَّارُ[1] في بابِ الظروفِ المفصولِ بهِ بينَ أبوابِ ما لا ينصرِفُ: (الوَجْهَ)[2]، وأنشدَهُ بعضُهُم: (الجِيدَ)[3]، فهذا لَعَمْري اضطرابٌ ما في البيتِ، وقال الصَّفَّارُ وابنُ عصفورٍ[4]: «إنهُ مصنوعٌ».

قالَ الرُّكنُ في (شَرْحِ الحَاجِبِيَّةِ الكَبِيرِ)[5] ما نصُّه: «وقد يُجعَلُ الإعرابُ على النونِ في هذه العقودِ إلى (التسعينَ)، وأكثرُهُ في الشعرِ، كقولِه[6]:

= أَعْـــرِفُ مِنْهَـــا الأَنْـــفَ وَالعَيْنَانَـــا وَمَنْخِـــرَيْنِ أَشْـــبَهَا ظَبْيَانَـــا

وهو لرجل من بني ضبة كما في نوادر أبي زيد، ولرؤبة في ملحق ديوانه، وهو من الرجز. انظر: ديوان رؤبة (١٨٧) ونوادر أبي زيد (١٦٨) وإعراب القرآن للنحاس (٤/ ١١٠) وشرح السيرافي (١/ ١٤٣).

(١) انظر: شرح الصفار على كتاب سيبويه، السِّفر الأول، الورقة (٢٣٥/ ب).

(٢) نقل الدماميني عن ابن جني قوله في سر الصناعة أنه قرأ على أبي علي من نوادر أبي زيد برواية: «أعرف منها الوجه...». انظر: تعليق الفرائد (١/ ١٩٦).

(٣) وردت بهذه الرواية في الجمل المنسوب للخليل، وهو في الحقيقة لابن شقير (١٥٧)، وفي كتاب ليس في كلام العرب (٣٣٥)، وفي سر صناعة الإعراب (٢/ ٣٤٠)، وفي شرح المفصل (٣/ ١٤١).

(٤) انظر: المقرب (٤٤٢).

(٥) انظر: شرح الركن الكبير على الكافية ورقة (١٢/ أ).

(٦) بتمامه:

وَمَـــاذَا يَـــدَّرِي الشُّـــعَرَاءُ مِنِّـــي وَقَـــدْ جَـــاوَزْتُ حَـــدَّ الأَرْبَعِـــينِ

وهو لسحيم بن وثيل الرياحي، وهو من الوافر. انظر: الأصمعيات (١٩) والمقتضب (٣/ ٣٣٢) وشرح السيرافي (٢/ ٩٢) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٢٧١).

.... وَقَــدْ جَــاوَزْتُ حَــدَّ الأَرْبَعِــينِ

ويلزمُ الياءَ حينئذ عندَ أكثرِ النحاةِ، وقد أجازَ بعضُهم بالواوِ في الأحوالِ الثلاثِ». انتهى بنصِّه.

وقالَ أيضًا ما معناه[1]:

«وقد تلخَّصَ أنَّ المثنَّى وجمعَ المذكرِ السالمَ خَرَجَا عن القياسِ مِن وجهين:

أحدُهما: إعرابُهما بالحروفِ، وإنَّما الأصلُ الحركاتُ.

الثاني: كونُ الحروفِ غيرَ مناسبةٍ للحركاتِ الْمَنوبِ عنها، وذلك في غيرِ حالةِ رفعِ الجمعِ وجرِّه وجرِّ المثنَّى.

وعلَّة الأوَّلِ أمران:

أحدُهما: أنَّهُما فرعانِ على المفرداتِ، وفي المفردات ما أعرب بالحروف، وذلك الأسماء الستة[2]، فاستُقبِحَ أن يفضُلَ الفرعُ الأصلَ.

والثاني: أنَّها متكثِّرة[3] في المعنى، وفي آخرها حروفٌ تصلحُ لأن تكونَ إعرابًا؛ فجعلَ إعرابُها بتلك الحروف.

وعلَّة الثاني:

أنَّ الحروفَ المناسبةَ للحركاتِ ثلاثةٌ، فلو جُعلتْ لهما التبستْ؛ فجعلوا الألفَ علامةَ رفعٍ؛ لأنَّها ضميرُ رفعٍ، وكذا الواوُ، وناسبُوا بكلٍّ منهُما بابَه، وجرُّوهُما

---

(١) انظر: شرح الركن على الكافية الورقة (١٠/ب).

(٢) في المخطوط تحرفت إلى: (الة).

(٣) في المخطوط: (ميكبرة)، وهو تصحيف.

بالياءِ، وحملُوا النصب على الجر[١]؛ لتآخيهِما، وفرَّقُوا بينَ الياءينِ بفتحِ ما قبلَ ياءِ المثنَّى، وكسرِ ما قبلَ ياءِ الجمعِ، ولم يعكسُوا؛ لأنَّ ياءَ المثنَّى في موضعِ الألفِ، وهي تستوجِبُ الفتحَ قبلَها، وزادُوا في الفرقِ بتخالفِ حركتَي النونِ وصلًا».

* * *

وَمَــا بِتَــا وَأَلِــفٍ قَــدْ جُمِعَــا   يُكْسَــرُ فِـي الجَـرِّ وَفِـي النَّصْـبِ مَعَـا

* * *

كَذَا (أُولَاتُ) وَالذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ   كَــ: (أَذْرِعَـاتٍ) فِيـهِ ذَا أَيْضًـا قُبِـلْ

قـالَ في س ص[٢]: «مَـن قـالَ [في][٣] (مسـلمات) علمًـا: «هَـذِهِ مُسْـلِمَاتُ»، فمنعَ صرفَهُ تشبيهًا بـ: (حَمْزَةَ)، فإنَّه إذا نكَّرَه فقياسُه أن ينوِّنه كما ينونَ (حَمْزَةً)[٤]، ويكـون تنوينُـه تنـوينَ صرفٍ، كمـا أنَّ تنـوينَ (حَمْزَةٍ) كـذلك، ولـيسَ هـذا كَنُـونِ (مُسْلِمِينَ)[٥]».

ثم قال: «واعلَمْ أنَّ قياسَ مَن قال في التسميةِ بـ: (مُسْلِمِينَ): «هذا[٦] مُسْلِمِينٌ»، بالتزامِ الياءِ وأعربَ النونَ بالحركاتِ منونةً أنَ يقولَ في (مُسْلِمَاتٍ) مسمًّى بهِ امرأةٌ

(١) في المخطوط: (الجر على النصب)، وهو سهو.

(٢) يقصد كتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني. انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٥٩).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من سر الصناعة.

(٤) في مثل قولك: «رُبَّ حمزةٍ لقيت».

(٥) في سر الصناعة: «كنون (مسلمون)». انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٥٩).

(٦) في المخطوط: (هؤلاء)، والتصويب من سر الصناعة.

أو رجلٌ[1]: (هذا[2] مُسْلِمَاتِنٌ)، بكسرِ التاءِ والتزامِ ذلكَ مع التنوينِ، وإيقاعِ الحركاتِ بعدَ التنوينِ، إلَّا أنَّ هذا قياسٌ مرفوضٌ؛ لِمَا فيهِ مِن الذهابِ عنِ الأصولِ، وهو أنْ يصيرَ عَلَمُ التَّأنيثِ حَشْوًا، وذلك مُحالٌ.

ومِن هُنا قالَ أصحابُنا[3]: إنَّ أَلِفَ (دُنْيَاوِيّ) ليستْ ألفَ (دُنيا)، وأنَّه آثَرَ مَدَّةَ الكلمةِ في الإضافةِ فزادَ ألفًا، ثُمَّ أبدلَ الثانيةَ همزةً في التقديرِ وإنْ لم يَخرُجْ ذلكَ إلى اللفظِ، ثُمَّ قال (دُنْيَاوِيّ)، كما تقولُ (حَمْرَاوِيّ).

فوجب على مَن قال: (مُسْلِمِينٌ) أن يقولَ: (مُسْلِمَاتٌ)، فيوافقَ مَن قال: (مُسْلِمُونَ)».

ع: سؤال: ما تقولُ في تنوين (هَيْهَاتِ)؟

الجوابُ: قال ع ث ج[4] في س ص[5]:

«مَن قال (هيهاةَ) فهو مفرد كـ: (عَلْقاة)، وحُكمُه أن يقف بالهاءِ كما في (عَلْقاة)، وهو معرفة، ومَن قال (هيهاةً) فكأنَّه قال (البُعْدَ)، فهو معرفةٌ، ومن أرادَ الجمعَ قال: (هَيْهَاتِ) بالكسر؛ لأنَّ الكسرةَ في هذا النوعِ بإزاءِ الفتحةِ في المفردِ، ولم ينوِّنْ إن أرادَ المعرفةَ، ونوَّنَ إنْ أرادَ النكرةَ، والتنوينُ عندَه تنوينُ تنكيرٍ، كتنوين المفرد، وهو (هَيْهَاةً)، وكتنوينِ (صَهٍ، ومَهٍ)، ومَن زعمَ في (هَيْهَاتَ) أنَّها

---

(١) في المخطوط: (رجلًا).

(٢) في المخطوط: (هؤلاء)، والتصويب من سر الصناعة.

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٣٥٣). والمقتضب (٣/ ١٤٧).

(٤) يقصد به (عثمان بن جني).

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٦٠).

ظرفٌ سواءٌ كُسِرَتْ أو فُتِحَت، وأنَّها معربةٌ، فإذا[1] نوَّنَها كان التنوينُ عندَه للمقابلةِ لا للتنكير»[2].

ع: لأنَّه لا يَلحَقُ إلَّا المعرباتُ.

وكأنَّه[3] إذا قيل: «هَيْهَاتَ زَيْدٌ» فكأنَّ الأصلَ عندَهم: «زَيْدٌ فِي البُعْدِ»، على التقديمِ والتأخيرِ، أو (زيدًا) فاعِلٌ على رأيِ أبي الحسَنِ والكُوفيِّين. انتهى.

قال أبو الفتح[4]: «أخبرَنا بذلك أبو عليٍّ في (المسائلِ الْمُصلَحةِ[5] مِن كتابِ أبي إسحق)[6]».

* * *

وَجُــرَّ بِالفَتْحَــةِ مَــا لَا يَنْصَــرِفْ مَا لَـمْ يُضَـفْ أَوْ يَـكُ بَعْـدَ (أَلْ) رَدِفْ

* * *

وَاجْعَـلْ لِنَحْـوِ (يَفْعَـلَانِ) النُّونَـا رَفْعًـا وَ(تَـدْعِينَ، وَتَسْـأَلُونَا)

إنَّما اختصَّتْ الأمثلةُ الخمسةُ بالمبدوءِ بالتاءِ والمبدوءِ بالياءِ؛ لأنَّ المضارعَ

---

(١) في المخطوط: (وإذا).

(٢) للتوسع في هذه المسألة انظر: الكتاب (٢/ ٢٩١) والمقتضب (٣/ ١٨٢) والمحتسب (٢/ ٩١) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١٩٢) وشرح المفصل (٣/ ٧٥) والمقاصد الشافية (٨/ ٨٦).

(٣) يستكمل النقل عن ابن جني.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٦١).

(٥) يسمى بالإغفال. انظر: الإغفال (٢/ ٤٧٧).

(٦) يقصد به أبا إسحق الزجاج، ويقصد بكتاب أبي إسحق كتاب معاني القرآن وإعرابه.

أربعُ صِيَغٍ بحسبِ حروفِه، فالمبدوءُ بالنونِ والمبدوءُ بالهمزةِ الضميرُ فيهما مستترٌ وجوبًا، وهذانِ[١] ليسَا كذلك.

[رفعًا]: قد تُحذفُ تخفيفًا، وذلك على ضربين:

واجبٌ: لنونِ[٢] التوكيدِ، نحوُ: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[٣]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[٤]، ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ﴾[٥].

وجائزٌ، وهو ضربانِ:

كثيرٌ، وذلك لنونِ[٦] الوقايةِ، نحوُ: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّى﴾[٧] بالتخفيفِ[٨].

وقليلٌ، وهو فيما عدا ذلك، نحوُ: «لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا»[٩].

* * *

وَحَذْفُهَا لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ   كَـ: (لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلِمَهْ)

---

(١) في المخطوط: (هذا).

(٢) في المخطوط: (كنون)، وهو تصحيف.

(٣) القصص: ٨٧.

(٤) مريم: ٢٦.

(٥) الإسراء: ٢٣.

(٦) في المخطوط: (كنون)، وهو تصحيف.

(٧) الزمر: ٦٤.

(٨) وهي قراءة ابن عامر وابن ذكون. انظر: الإتحاف (٣٧٧) والكافي (١٦٤) والنشر (٢/ ٣٦٣).

(٩) أخرجه مسلم في باب الإيمان (٩٤) وأبو داود في باب الأدب (١٣١) والترمذي في باب الاستئذان والقيامة (٥٦) وابن ماجه في المقدمة (٩) وباب الأدب (١١) وأحمد بن حنبل (١/ ١٦٥، ١٦٧)، (٢/ ٣٩١، ٤٤٢، ٤٤٧، ٤٩٥، ٥١٢).

النصبُ بـ: (أَنْ) مقدرةً في قولِه: (لِتَرُومِي) عندَ ص[1]، لا بـاللامِ، خلافًا لـ ك[2]، ولا بكونِها قائمةً مقامَ (أَنْ)، خلافًا لثعلب[3].

واللامُ على قولِنا متعلِّقةٌ بخبرِ (كَانَ) محذوفًا وجوبًا، فتُقدَّر في ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[4]: (مُرِيدًا لِيُطْلِعَكُمْ)، وعلى قولِ الكوفيينَ زائدةٌ، ولا حذفَ، وهذا الخبرُ.

وينبنِي على القولينِ جوازُ تقديمِ معمولِ المنصوبِ على اللامِ[5].

وزعمَ الناظمُ[6] أنَّ النصبَ بـ: (أَنْ) مضمرةً، وأن اللَّامَ مع ما بعدها الخبرُ.

ح[7]: ولم يقُلْ بهِ بصريٌّ ولا كوفيٌّ، وهو مُلَفَّقٌ مِن المذهبين.

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٧).

(٢) انظر: شرح السيرافي (٣/ ١٩٧).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٤٢) وشرح السيرافي (٣/ ١٩٥) وشرح المفصل (٤/ ٢٣١).

(٤) آل عمران: ١٧٩.

(٥) فأجازه الكوفيين مستدلين بقوله:

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ ... مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا

وقال البصريون: لا يجوز أن يتقدم معمول المضارع المقرون بلام الجحود عليه، وزعموا أن قول الشاعر (مقالَتَها) مفعول به لفعل مضارع محذوف يدل عليه هذا الفعل المذكور، وأصل الكلام: ولم أكن أسمع مقالتها، ثم يبين هذا الفعل المحذوف الذي أضمره بقوله «لأسمعا». انظر: شرح السيرافي (٣/ ١٩٧) والإنصاف (٢/ ٤٨٥) وشرح المفصل (٤/ ٢٤٣).

(٦) انظر: التسهيل (٢٣٠) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٣٩).

(٧) يقصد به أبا حيان، وعبارته: «ويتركَّب مِن قولِ ابنِ مالكٍ مذهبٌ لم يقلْ به أحدٌ، وذلك أنَّه =

ع: وقد يكونُ كقولكَ في الظرفِ والمجرورِ: إنَّه خبرٌ، تَجَوُّزًا لا حقيقةً.

والأقوالُ الثلاثةُ في لامِ (كَيْ)، غيرَ أنَّ إضمارَ (أنْ) بعدَها جائزٌ لا واجبٌ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟﴾(١)، وَ﴿أَن يُطْفِـُٔوا۟﴾(٢)، و﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾(٣)، و﴿أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ﴾(٤)، و﴿لِأَنْ أَكُونَ﴾(٥).

* * *

وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأَسْمَاءِ مَا ... كَـ: (المُصْطَفَى) وَ(المُرْتَقِي مَكَارِمَا)

ع: تسميةُ المعتلِّ معتلًّا إمَّا لاعتلالِه بمعنى ضعفِه، أو لاعتلالِه بمعنى تغيُّرِه وعدمِ قرارِه غالبًا على حالةٍ، وبالمعنى الأوَّلِ لا تكونُ الهمزةُ معتلةً، بل هي على العكسِ مِن المعتلِّ بذلك المعنى، وعلى المعنى الثاني يصحُّ، فينبغي أن يكونَ هذا أصلَ الخلافِ.

والذي لحظَهُ الشعراءُ المولَّدونَ المعنى الأولُ، حيث يقولُ قائلُهم(٦):

= زعَمَ أنَّ (أنْ) لازمةٌ للإضمارِ، وأنَّ النصبَ بها، وزعمَ أنَّ الفعلَ بعدَ اللامِ هو الخبرُ لـ: (كانَ)، وليسَ هذا بقولِ بصريٍّ ولا كوفيٍّ. انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٥٨).

(١) الصف: ٨.

(٢) التوبة: ٣٢.

(٣) الأنعام: ٧١، وفي المخطوط بحذف الواو التي في أول الآية.

(٤) الأنعام: ١٤، وفي غيرها من المواضع في القرآن. في المخطوط: «وأمرت لأكون»، ولعله سبق قلم.

(٥) الزمر: ١٢.

(٦) البيت لابن مماتي، وهو من السريع. انظر: إنباه الرواة (١/ ٢٦٨) وبغية الطلب (٤/ ١٥٦٢) =

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ فِي لَفْظِهِ ... وَأَحْرُفُ العِلَّةِ فِي طَرفِهِ

* * *

فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا ... جَمِيعُهُ وَهُوَ الذِي قَدْ قُصِرَا

[قُدِّرَا جَمِيعُهُ]: لأنَّ الألفَ لا تتحرَّكُ، ومتى تجيئُها الحركةُ تهيَّأتْ لقَبولِها بانقلابِها همزةً، كقراءةِ مَن قرأ: ﴿وَلَا الضَّأَلِّينَ﴾[1]، ﴿إِنسٌ وَلَا جَأَنٌّ﴾[2].

* * *

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ ... وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرْ

لا بدَّ أن يذكُرَ في شروطِ المنقوصِ والمقصورِ أن تكونَ الياءُ والألفُ أصليَّتَين، وإلَّا فلا يُسمَّيانِ كذلك، وتقديرُ الحركاتِ في مثل: (رَشَا)، إنَّما هو اضطراريٌّ، كما في: (غُلَامِي)، لا لكونِه مقصورًا، ونصُّوا على أنَّ مِن الضرورةِ[3]:

.... وَالنَّاسُ لَيْسَ بِهَادٍ شَرُّهُمْ أَبَدَا

= ووفيات الأعيان (١/ ٢١١) والوافي بالوفيات (٩/ ١٧).

(١) الفاتحة: ٧. وهي قراءة أيوب السختياني. انظر: البحر المحيط (١/ ٢٩) ومختصر ابن خالويه (١) والكشاف (١/ ٥٧).

(٢) الرحمن: ٣٩. وهي قراءة الحسن وعمرو بن عبيد. انظر: البحر المحيط (٣/ ١٩٧) ومختصر ابن خالويه (٧١) والمحتسب (١/ ٤٦).

(٣) بتمامه:

إِنَّ السِّبَاعَ لَتَهْدَا عَنْ فَرَائِسِهَا ... وَالنَّاسُ لَيْسَ بِهَادٍ شَرُّهُمْ أَبَدَا

وهو لإبراهيم بن هرمة، وهو من البسيط. انظر: ديوان إبراهيم بن هرمة (٩٧) والخصائص (٣/ ١٥٤) والممتع (٢٥٢) وارتشاف الضرب (٥/ ٢٤٣٩).

والأصلُ: (بِهَادِئٍ).

[ظَهَرَ]: في قراءةِ أبي عمرٍو(١): ﴿بَارِئِكُمْ﴾(٢) بالإسكانِ، وفي قراءةِ حمزةَ(٣): ﴿وَمَكْرُ السَّيِّئْ﴾(٤) بالإسكانِ أيضًا أنَّهما على تقديرِ الإبدالِ، لا سيَّما وأبو عمرٍو ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ قراءتُه الإبدالُ، وأما حمزةُ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ فيكونَ وصَلَ بنيةِ الوقفِ، وهذا حَسَنٌ بديعٌ، وهو الذي يُقالُ فيه في غيرِ القرآنِ: إنَّه على التَّوَهُّمِ، ويُقالُ فيه في القرآنِ: على التقديرِ والمعنى.

* * *

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أَوْ وَاوٌ اوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ

وفي نسخة: «وَكُلُّ فِعْلٍ»، وما أحسنها!

ومثلُه في دخولِ الفاءِ في الخبرِ(٥).

قد تقدَّمَ أنَّ الاعتلالَ بالواوِ لا يكونُ في الماضي، وإنَّما يكونُ ذلكَ في المضارعِ، وهو المقصودُ بالذِّكرِ هُنا، وإنْ كانَ قولُه: «وَأَيُّ فِعْلٍ» أعمَّ، ألا ترَى أنَّ بعده: «فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ» إلى آخرِه، ولا يليقُ شيءٌ مِن ذلك بالماضي.

* * *

(١) انظر: البحر المحيط (١/ ٢٠٦) ومختصر ابن خالويه (٥) والمحرر (١/ ٢٩٧).

(٢) البقرة: ٥٤.

(٣) انظر: البحر المحيط (٧/ ٣٩١) والحجة لابن خالويه (٢٩٧) والإتحاف (٣٩٢).

(٤) فاطر: ٤٣.

(٥) يظهر أن للكلام تكملة لم يكتبها الناسخ رحمه الله.

فَـالأَلِـفَ انْـوِ فِيـهِ غَيْـرَ الجَـزْمِ   وَأَبْـدِ نَصْـبَ مَـا كَـ: (يَـدْعُوا، يَرْمِـي)

[كيَدْعُو]: وندرتْ قراءةُ بعضِهم[1]: ﴿أَوۡ يَعۡفُوَا۟ ٱلَّذِی بِیَدِهِۦ﴾[2] بالإسكان.

* * *

وَالرَّفْـعَ فِيهِمَـا انْـوِ وَاحْـذِفْ جَازِمَـا   ثَـلَاثَهُـنَّ تَقْـضِ حُكْمَـا لَازِمَـا

(١) هي قراءة الحسن البصري، فتسقط الواو في الوصل مع الساكن بعدها، وإذا وقف أثبتها، وفعل ذلك استثقالًا للفتحة على حرف العلة. انظر: المحتسب (١/ ١٢٥) والبحر المحيط (٢/ ٢٢٦) والكشاف (١/ ٢٨٥).

(٢) البقرة: ٢٣٧.

النَّكِرَةُ والْمَعْرِفَةُ

في «التَّسْهِيل»[1] في بابِ (المعرفةِ والنَّكرةِ): «الاسمُ معرفةٌ ونكرةٌ، فالمعرفةُ: مُضمَرٌ، وعَلَمٌ، ومُشارٌ بِهِ، ومنادًى، ومَوصولٌ، ومُضافٌ، وذُو أداةٍ.

وأعرَفُها ضميرُ المتكلمِ، ثمَّ ضميرُ المخاطَبِ، ثمَّ العَلَمُ، ثمَّ ضميرُ الغائبِ السالمُ عن إبهامٍ، ثمَّ الْمُشارُ بِهِ، والمنادَى، ثمَّ الموصولُ، وذو الأداةِ، والمضافُ إليه». انتهى.

قلتُ: قدَّمَ المعرفةَ على النكرةِ في الترجمةِ والتقسيمِ؛ لضرورةِ كلامِه على أقسامِ المعرفةِ أولًا، وحَوالةِ النكرةِ عليها ثانيًا.

وقولُه: (مُضَافٌ) قدَّمَهُ على (ذُو الأدَاةِ) في الذِّكْرِ، ولا وجهَ لذلك، وإنَّما الواجبُ أن يُذكَرَ بعدَ الجميعِ، خَلَا الْمُنَادَى.

وقولُه: «إنَّ العَلَمَ مُقدَّمٌ على ضميرِ الغيبةِ» لم أرَهُ لغيرِه[2]، ثمَّ إنَّه يقتضي لكونِه قيَّدَه بـ: (السَّالِمِ عن إبهامٍ) أنَّ المقترِنَ به إبهامٌ لا فوقَ العلمِ ولا دونَه، فما محلُّه؟

---

(١) انظر: التسهيل (٢١).

(٢) سبقه إلى ذلك أبو حيان، قال أبو حيان: «وقوله: ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام» لا أعلم أحدًا ذهب إلى هذا التفصيل في المضمر، فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب، إلا هذا الرجل، والذين ذكروا أن أعرف المعارف هو المضمر قالوه على الإطلاق، ثم يليه اسم». انظر: التذييل والتكميل (٢/ ١١٤).

هذا إهمال فيه إخلال.

والمشتهرُ أنَّ أقسامَ المعارِفِ خمسةٌ، مضمَرٌ، فعَلَمٌ وإشارةٌ، فذُو أداةٍ ومضافٌ.

وذُو الأداةِ تحتَه ثلاثةٌ: (الغلامُ)، (الذِي)، (يَا رَجُلُ)؛ لأنَّ أصلَه: (يا أيُّها الرجلُ).

وأمَّا (الذِي) فعلى قولِ الفارسيِّ[1] إنَّ تعريفَه بـ: (أَلْ) لا بالصِّلَة، ورُدَّ بـ: (مَنْ، ومَا) ونحوِهما، وأُجيبَ بأنَّهما بمعنَى ما فيه (أَلْ).

وأُورِدَت (أيٌّ)؛ فإنَّه لا يمكنُ فيها تقديرُ (أَلْ)، وأُجيبَ بأنَّ تعريفَها بالإضافةِ، قالَه ابنُ عُصفور[2].

وهو عندي غَلَطٌ منه؛ لأنَّ مُرادَهم بكونِ (مَنْ، ومَا) على معنى (أَلْ) أنَّها[3] فِي معنى (الذِي، والتِي)، لا أنَّ فيهما (أَلْ) مُقدرةً، فما اعتُرِض به في (أيٍّ) فاسدٌ؛ لأنَّها على معنى (الذِي)، ولو كانت مضافةً.

ثمَّ ما أجابَ به عن (أيٍّ) لا يستقيمُ؛ لوجهين:

---

(١) عَكَسَ ابن هشام المذهبين هنا، فهذا الذي ذكره هو مذهب الأخفش، وهو أن تعريف الموصول بـ: (أل)، أما مذهب الفارسي فهو أن تعريف الموصول بالصلة. قال أبو علي في الشيرازيات بعد كلام في الموصول: «...وهكذا ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن (الذي) إنما يتعرَّف بالصلة، وليس يتخصص بلام المعرفة؛ ألا ترى أن أخوات (الذي) معارف ولا ألف ولام فيهن، وإنما اختصصن بصِلاتهن، ولو اختص (الذي) بلام المعرفة للزم أن يكون في الاسم تعريفان. وهذا خلف». انظر: الشيرازيات (٤٩١) والحجة (١/ ١٥٢) والعضديات (١٦٨).

(٢) وفيه أيضًا نسبة الأقوال كما صحَّحْناها. انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ١٣٥).

(٣) في المخطوط: (بأنهما).

أحدُهما: على ما يراهُ هو في أن (أيًّا) تجوزُ إضافتُها إلى النكرةِ[1]، فعندَه يلزَمُ أن يكونَ حينئذٍ نكرةً؛ لأنَّها عندَه إنَّما تعرَّفتْ بالإضافةِ، والإضافةُ هُنا [غيرُ][2] مُعَرِّفةٍ، ولا يستقيمُ عندَه أن يكونَ على معنى (أَلْ)؛ لأنَّ (أَلْ) والإضافةَ لا يجتمعان.

والثاني: أنَّه إنَّما قدَّرَ أولًا عن أبي عليٍّ أنَّه يرى أنَّ الموصولَ مِن قَبيلِ ما عُرِّفَ بـ: (أَلْ)، فكيفَ يُجيبُ عنه في (أيٍّ) بجوابٍ مُخالِفٍ لِمَا نقلَه عنه في المسألة؟

ولكنَّه لَمَّا انحصَرَ أجابَ عنه بما لا يقولُ بِهِ، وإلَّا فكانَ ينبغي أن يقولَ: مذهبُ أبي عليٍّ أنَّ الموصولاتِ معرَّفةٌ بـ: (أَلْ) إلا (أيًّا)؛ فإنَّها معرَّفةٌ بالإضافةِ، فيذكر هذا في صدرِ المسألةِ عندَ نقلِ مذهبِه، وإلَّا فإطلاقُه أولًا فاسد.

وزعمَ الأخفشُ[3] أنَّ المعرِّفَ الصلةُ، واختارَه الشيخُ[4]، وردَّ بأنَّ الصلةَ كالجزءِ من الموصولِ، وجزءُ الشيءِ لا يُعَرِّفُه.

فإن قيلَ: يشتركُ الإلزامُ في نحوِ (الغلامِ)؛ لأنَّ (أَلْ) كالجزءِ.

قلتُ: لا؛ لأنَّها تُفارِقُه، بخلافِ الصلةِ، فهي بالجزءِ أشبهُ؛ لأنَّها لا تُفارِقُ بحالٍ.

وأمَّا المضافُ ففيهِ ثلاثةُ مذاهبَ مشهورة، أعني في مرتبتِه في التعريفِ، ورُدَّ

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ١٢٤).

(٢) ساقطة من المخطوط، والسياق يطلبها.

(٣) الصواب ما مر، وهو أن ابن هشام عَكَس نسبة المذاهب في تعريف الموصول، وهذا الذي ذكره هنا هو مذهب الفارسي. انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ١٧٠) والتذييل والتكميل (٢/ ١١١).

(٤) يعني به ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (١/ ١١٧) وشرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٣).

مذهبُ أبي العباسِ[(١)] بقولِه تعالى: ﴿وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ﴾[(٢)].

انتهى ما يتعلَّقُ بكلامِ «التَّسهيل».

* * *

نكِــــرَةٌ قَابِــــلُ (أَلْ) مُــــؤَثِّرَا أَوْ وَاقِــعٌ مَوْقِــعَ مَــا قَــدْ ذُكِــرَا

* * *

وَغَيْــرُهُ مَعْرِفَــةٌ كَــ: (هُــمْ، وَذِي، وَهِنْــدَ، وَابْنِــي، وَالغُــلَامِ، وَالــذِي)

[ذِي] الإشارةُ: وهو ما دلَّ على حاضرٍ، أو مُنَزَّلٌ منزلةَ الحاضرِ، وليسَ متكلِّمًا ولا مخاطبًا.

وقولُنا: «أَوْ مُنَزَّلٌ منزلةَ الحاضرِ»؛ ليَدخُلَ فيهِ نحوُ: «هَذَا بَابُ عِلْمِ مَا الكَلِمُ»[(٣)].

قالَ السيرافيُّ[(٤)]: «لِلامَ أشارَ بـ: (هَذَا) وهي لا يُشارُ بها إلَّا لحاضرٍ؟

(١) يعني به المبرد، فقد ذهب إلى أن كل مضاف إلى واحد من هذه المعارف الأربعة فإنه دون ما أضيف إليه في التعريف؛ حملًا على المضاف إلى المضمر، فكما أن المضاف إلى المضمر دون المضاف إليه في التعريف، فكذلك المضاف إلى العلم دونه في التعريف، والمضاف إلى اسم الإشارةِ دونه في التعريف، والمضاف إلى ذي الأداةً دونه في التعريف. انظر: المقتضب (٤/ ٢٨٢) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ١٧٢).

(٢) طه: ٨٠. في المخطوط: «وواعدكم»، وهو خطأ.

(٣) هذه العبارة صدّر بها سيبويه كتابه، وقد تكلم عليها كثير من السادة النحاة، حتى إن الإمام أصبغ المعروف بابن مناصف شرح عبارة سيبويه هذه في عشرين كراسًا، وبسط فيها القول في مئة وثلاثين وجهًا.

(٤) انظر: شرح السيرافي (١/ ٩).

الجوابُ: إلى ما في نفسِه مِن العِلمِ، وذلك حاضرٌ، كقولِك: قد نفعَنا عِلمُك هذا الذي تَبُثُّه، وكلامُك هذا الذي تتكلَّمُ به.

إلى مُتَوَقَّعٍ[1] قد عُرِف، وانتُظِرَ وقوعُه في أقربِ الأوقاتِ إليه، فجعَلَه كالكائنِ الحاضرِ؛ تقريبًا لأمرِه، كقولِك: «هذا الشتاءُ مقبلٌ»، و«هذا الخليفةُ قادمٌ»، وقولِه سبحانَه: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[2].

أو وَضَعَ كلمةَ الإشارةِ غيرَ مُشارٍ[3] بها؛ ليُشيرَ بها عندَ الحاجةِ والفراغِ مِن الْمُشارِ إليه، كقولِك: «هذا ما شهدَ عليه الشُّهودُ الْمُسَمَّونَ في هذا الكتابِ»، وإنَّما وُضِعَ ليَشهدوا، وما شَهِدوا بعدُ».

مثَّل بـ: (الذِي) بلا صلتِه، ومذهبُه أنَّ الموصولَ يتعرَّفُ بصلتِه[4]، فما هذا إلا كمَن مثَّل بـ: (رَجُلٍ) ونحوِه مجرَّدًا عَن (ألْ) التِي هيَ أداةُ التعريفِ.

ع: ويؤيِّدُ هذا الإشكالَ أنَّه قالَ في الكافيةِ[5]:

وَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ العَلَمْ ثُمَّ إِشَارَةٌ وَمَوْصُولٌ مُتَمْ

وقالَ[6]: «أشرتُ بتقييدِه بـ: (مُتَمْ) إلى أنَّه لا يُحكَمُ على الموصولِ بالتعريفِ

---

(١) في المخطوط (موقع)، والتصويب من شرح السيرافي.

(٢) الرحمن: ٤٣.

(٣) في شرح السيرافي (مشير).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٣).

(٥) في المخطوط (ومضمرًا)، والتصويب من الكافية. انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٢).

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٣).

ما لم يتمَّ بصلتِه».

* * *

فَمَـا لِـذِي غَيْبَـةٍ اوْ حُضُـورِ   كَـ: (أَنْـتَ، وَهْـوَ) سَـمِّ بِالضَّـمِيرِ

مِن (الحَقَائِقِ)[1] لابنِ كَيسانَ: وكثيرٌ مِن النحاةِ يُسميهِ كنايةً[2]، وليسَ بذلكَ؛ لأنَّ الكنايةَ تَنطلِقُ على ظاهرٍ أُقيمَ مقامَ ظاهرٍ، نحو: ﴿كَانَا[3] يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾[4]، ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[5].

لِينُظر[6] في: ﴿هِىَ رَٰوَدَتْنِى﴾[7]؛ فإنَّ (هِيَ) ليسَ غيرَ مضمرٍ باتفاقٍ، وليسَ هو للغائبِ، بل لِمَن بالحضرةِ، وكذا: ﴿يَا[8] أَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾[9]، فهذا في المتَّصلِ، وذاكَ في المنفصِلِ، وقولِك تُخاطِبُ شخصًا في شأنِ شخصٍ آخرَ حاضرٍ معكَ: قُلت له: اتَّقِ اللهَ، وأمرتُه بفعلِ الخيرِ.

---

(١) لم يصل إلينا حتى الآن.

(٢) المشهور أنه مصطلح كوفي، ووقعت على استعماله عند كثير من متقدمي البصريين. انظر: المقتضب (٣/ ١٢٣) والأصول لابن السراج (١/ ٧١) وشرح السيرافي (١/ ٣٦٨) والتعليقة للفارسي (٢/ ٨٦) وارتشاف الضرب (٢/ ٩١١) وشرح المرادي (١/ ٣٥٩).

(٣) في المخطوط: (كما في)، وهو خطأ.

(٤) المائدة: ٧٥.

(٥) النساء: ٤٣، والمائدة: ٦.

(٦) نقل هذه الحاشية العليمي (١/ ٤٢) بالمعنى، وفيه اختلاف يسير.

(٧) يوسف: ٢٦.

(٨) في المخطوط: (يا يا)، وهو خطأ.

(٩) القصص: ٢٦.

وقد يُقال إنَّه نُزِّلَ فيهن[١] منزلةَ الغائبِ، وكذا يُفعلُ في عكسِه، يبلُغكَ خبرٌ عن شخصٍ غائبٍ فتقولُ: «يا فُلانُ، أتفعَلُ مثلَ هذَا؟»، تنزيلًا له منزلةَ الحاضرِ.

فإن قيلَ: فكانَ حقُّه أنْ يقولَ: «مَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ أَوْ مُنَزَّلٍ مُنَزَّلَةَ أَحَدِهِمَا».

قلتُ: إنمَّا يُحَدُّ[٢] الشيءُ باعتبارِ وضعِه، وهذه يَصدُقُ عليها أنَّها لغيبةٍ أو حضورٍ باعتبارِ أصلِها، وإنِ استُعمِلَت الآنَ على خِلافه.

* * *

وَذُو اتِّصَـــالٍ مِنْـــهُ مَـــا لَا يُبْتَـــدَا وَلَا يَلِـــي (إِلَّا) اخْتِيَـــارًا أَبَـــدَا

* * *

كَاليَـاءِ وَالكَـافِ مِـنِ (ابْنِـي أَكْرَمَـكْ) وَاليَـاءِ وَالهَـا مِـنْ (سَـلِيهِ مَـا مَلَـكْ)

ع: التمثيلُ بهاءِ (سَلِيهِ)[٣] مَقصودٌ للغَيبةِ لا للنصبِ؛ لأنَّه مُستفادٌ مِن كافِ (أَكْرَمَكْ)، والياءُ مِن (سَلِي) مَقصودٌ للرَّفعِ لا للخطابِ؛ لأنَّه مُستفادٌ مِن كافِ (أَكْرَمَكْ) أيضًا.

والحاصلُ: أنَّه حَرَصَ على التمثيلِ بالمرفوعِ والمنصوبِ والمجرورِ[٤]، وبالمتكلِّمِ والمخاطَبِ والغائبِ.

* * *

(١) في المخطوط: (فهي)، والتصويب من العليمي.

(٢) في المخطوط: (نجد)، والتصويب من العليمي.

(٣) في المخطوط: (سلنيه)، وهو تحريف.

(٤) في المخطوط: (المجزوم)، وهو سبق.

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ ... وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

* * *

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ (نَا) صَلَحْ ... كَـ: (اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ)

هذا مِن اللفِّ والنشرِ على غيرِ الترتيبِ، كقولِه[1]:

كَيْفَ أَسْلُو وَأَنْتِ حِقْفٌ وَغُصْنٌ ... وَغَزَالٌ لَحْظًا وَقَدًّا وَرِدْفَا

* * *

وَأَلِفٌ وَالوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا ... غَابَ وَغَيْرِهِ كَـ: (قَامَا[2]، وَاعْلَمَا)

* * *

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ... كَـ: (افْعَلْ، أُوَافِقْ، نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ)

* * *

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ (أَنَا، هُو، ... وَأَنْتَ) وَالفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

---

(١) البيت نسبه أبو هلال العسكري لنفسه في الصناعتين، ونسبه ابن الأثير إلى الفرزدق، ونسبه صاحب المصباح وصاحب الإيضاح لابن حيُّوس، وهو قطعًا ليس لابن حيوس؛ لأن أبو هلال نسبه لنفسه قبل أن يولد ابن حيوس، وتُدفع نسبة البيت للفرزدق بأن أبا هلال نسبه لنفسه، وهو أيضًا ليس في ديوان الفرزدق، وليس من هيئة شعر الفرزدق، والبيت من الخفيف، والحقف: المعوج من الرمل، وهو كناية عن الامتلاء والاستدارة، والقد: القامة، والردف: العجيزة. انظر: الصناعتين (٣٤٦) والجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور (٢٢٣) وتحقيق الفوائد الغيائية (٢/ ٧٩٩) والمصباح (٢٤٦) والإيضاح (٣٣٣).

(٢) في المخطوط سقطت (ما).

فأمَّا قولُه[1]:

يَـا لَيْتَنِـي وَهُمَـا نَخْلُـو بِمَنْزِلَـةٍ حَتَّـى يَـرَى بَعْضُـنَا بَعْضًـا وَنَـأْتَلِفُ

فعلى إنابةِ ضميرٍ عن ضميرٍ، وكذا: «مَا أَنَا كَأَنْتَ».

وعلى قولِ الفراءِ[2] يكونُ:

يَـا لَيْتَنِـي وَهُمَـا ....

على الموضعِ، كقولِه[3]:

يَـا لَيْتَنِـي وَأَنْـتِ يَـا لَمِـيسُ

وأمَّا: «رأيتُكَ أنتَ»، و«مررتُ بكَ أنتَ»، فعلى الإنابةِ أيضًا، وهو مُطَّرِدٌ في بابِ التأكيدِ دونَ ما قَدَّمْنا، وسيأتِي تعليلُه في بابِه.

فإن قلتَ: إذا قلتُ: «كانَ زيدٌ هو الفاضلَ»، فليسَ لِهذا موضعُ إعرابٍ البتةَ، لا رفعٌ ولا غيرُه عند ص[4]:

---

(١) أنشده الفراء، ولم يُنسب، وهو من البسيط. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣١١) وضرائر الشعر لابن عصفور (٢٦٠) والتذييل والتكميل (٥/ ٢٠٧).

(٢) معاني القرآن (١/ ٣١١).

(٣) من تمامه:

يَـا لَيْتَنِـي وَأَنْـتِ يَـا لَمِـيسُ فِـي بَلْـدَةٍ لَـيْسَ بِهَـا أَنِـيسُ

وهو لجِران العَوْد، وهو من الرجز. انظر: ديوان جران العود (٥٢) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٣١١) وشرح التسهيل (٢/ ٥٢) وأوضح المسالك (١/ ٣٥٠).

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ٣٩٠).

وَمَـا لَــهُ مَحَــلُّ إِعْــرَابٍ لَــدَى ... أَئِمَّــةِ البَصْــرَةِ حَيْــثُ وُجِــدَا[1]

قلتُ: ولا هو ضميرٌ على المذهبِ الصحيحِ، وكلامُنا في الضمائرِ.

فإن قلتَ: يلزمُ فسادُ طَرْدِ قولِه فيما تقدَّمَ:

فَمَــا لِــذِي غَيْبَــةٍ ....

البيتَ.

قلتُ: لا؛ لأنَّه للغَيبةِ، لا لذي الغيبةِ، والفرقُ بينهُما ظاهرٌ جليٌّ، وإنَّما هذهِ كالهاءِ في (إِيَّاهُ).

* * *

وَذُو انْتِصَـابٍ فِـي انْفِصَـالٍ جُعِـلَا ... (إِيَّـايَ) وَالتَّفْرِيـعُ لَـيْسَ مُشْـكِلَا

* * *

وَفِـي اخْتِيَـارٍ لَا يَجِـيءُ الْمُنْفَصِـلْ ... إِذَا تَـأَتَّى أَنْ يَجِـيءَ الْمُتَّصِـلْ

وذلك لأنَّهم إنَّما عَدَلُوا عن الظاهرِ للضميرِ[2]؛ لرغبتِهم في الإيجازِ وإزالةِ[3] الإلباسِ وتركِ التَّكرارِ.

أمَّا الأولُ فإنكَ إذا قلتَ: «العَيْثُرانُ شَمَمْتُهُ»، كانَ أوجزَ مِن إعادتِه، وفيه الأمر والثالثُ، وهو السَّلامةُ مِن التكريرِ، وأمَّا الثاني فإنكَ إذا قلتَ: «زيدٌ ضربتُ

(١) بيت من بعض نسخ الكافية. انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٣٩).

(٢) في المخطوط: (الضمير).

(٣) في المخطوط: (وإزلة).

زيدًا»، لم تأمنْ مِن أنْ يُظَنَّ أنَّ الثانيَ غيرُ الأولِ، وأنَّ عائدَ الأولِ متوقَّعٌ، فإذا جاءَ الضميرُ زالَ ذلك، ولا شكَّ أنَّ المتصلَ أخصر. مِن «الخَصَائِصِ»[1].

وقال[2]: «فإن قلتَ: فإنَّا نرى إقامتَهم المنفصلَ مقامَه أكثرَ مِن العكس.

قيلَ: لَمَّا كانُوا إذا قدَرُوا على المتصلِ لم يفارقوه غُلِب المنفصلُ، فعوَّضُوه أنْ جاؤوا به في مواضعَ موضعَ المتصلِ، كما قلبُوا الياءَ واوًا في: (الشَّرْوَى، والفَتْوَى)؛ لكثرةِ دُخولِ الياءِ على الواوِ في اللغةِ».

ليسَ مِن المفصولِ اضطرارًا[3]:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لَا أَقْلِي

بل الأصلُ: «لَكِنْ أَنَا»، فنَقَلَ وأدغَم، أو حذَفَ وأدغَم، ثمَّ حذفَ الألفَ للوصلِ، وقيل: «لكنَّه»، فحذَفَ ضميرَ الشأنِ، وقيل: «لَكِنِّي»، فحذفَ الاسمَ والنونَ، كقولِه[4]:

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ١٩٥).

(٢) يعني ابن جني. انظر: الخصائص (٢/ ١٩٧).

(٣) البيت لأبي ثروان، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٤٤) والأضداد لابن الأنباري (١٨٩) والمفصل (٤٢٧) وأمالي ابن الشجري (٣/ ٢٠٧) وشواهد التوضيح والتصحيح (١٤٢).

(٤) بتمامه:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زِنجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

وهو للفرزدق، وهو من الطويل، والمشافر: جمع مِشفر، وهو شفة البعير. انظر: ديوان الفرزدق (٤٨١) والكتاب (٢/ ١٣٦) وإسفار الفصيح (١/ ١٧٩) وشرح المفصل (٤/ ٥٦٣).

.... وَلَكِـــنَّ زَنْجِـــيٌّ ....

* * *

وَصِـلْ أَوِ افْصِـلْ هَـاءَ (سَـلْنِيهِ) وَمَـا أَشْـبَهَهُ فِـي (كُنْتُـهُ) الخُلْـفُ انْتَمَـى

قولُه:

.... هَـاءَ (سَـلْنِيهِ)[1] وَمَـا أَشْـــــــبَهَهُ ....

يعني في كونِه ثانيَ ضميرَينِ أوَّلُهما أخصُّ، وليس مرفوعًا.

وقولُنا: «وَلَيْسَ مَرْفُوعًا» أعمُّ مِن أن يكونَ منصوبًا أو مخفوضًا[2]، وهذا مرادُه، فلا ينبغي أن يُحمَلَ كلامُه على إرادةِ خصوصيةِ المثالِ بالنسبةِ إلى كونِ الضميرِ الأولِ منصوبًا.

فإن قلتَ: قولُه: (فِي كُنْتُهُ) لا يختصُّ ذلك بـ: (كَانَ)، بل أخواتُها كذلك.

قلتُ: إذا ذُكِرَتْ أمَّهاتُ الأبوابِ أغنى ذِكْرُها عَن ذِكْرِ أخواتِها، ونظيرُه: ﴿وَجَآءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُۥ وَٱلْمُؤْتَفِكَـٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ﴾[3].

قولُه:

.... فِـي (كُنْتُـهُ) الخُلْـفُ انْتَمَـى

يُوهِمُ أنَّ المرادَ أنَّ الخلافَ فيه: هل هُو مِن بابِ (سَلْنِيهِ) في كونِه يُوصَلُ ويُفصَلُ أم لا؟

(١) (سلنيه) ساقطة من المخطوط.

(٢) في المخطوط: (مخفوظًا).

(٣) الحاقة: ٩.

فيكونُ ممَّا فيه القاعدةُ العامةُ، وهي كونُه واجبَ الوصلِ؛ لإمكانِ وصلِه.

ويُجابُ عن هذا بأنَّ هذا الوهمَ قد ارتفعَ بقولِه:

...............وَاتِّصَالًا أَخْتَارُ.....................

البيتَ، فنصَّ على أنَّ الخلافَ في الاختيارِ، لا في أصلِ الجواز.

ويُعترَضُ بأنَّ قولَه: (أَخْتَارُ) يحتمِلُ وجهين:

أحدُهُما: أن يُريدَ به الرُّجْحان.

والثاني: الجواز.

أمَّا الأولُ فواضحٌ، وأمَّا الثاني فكما تقولُ: «اختلفُوا في كذا، فاختارَ فلانٌ كذا، والْمُختارُ عندَ غيرِه كذا»، ولا تُريدُ بذلك رُجحانًا، بل أنَّ الرأيَ الجيِّدَ عندَ فلانٍ أن يكونَ الحكمُ كذا، والرأيَ الجيِّدَ عندَ غيرِه كذا.

ويُجابُ عن هذا: بأنَّه شَفَعَ (كُنْتُهُ) بـ: (خِلْتَنِيهِ)، و(خِلْتَنِيهِ) مِن بابِ (سَلْنِيهِ)، وقد تقدَّمَ أنَّ (سَلْنِيهِ) وما أشبهَه يجوزُ فيه الوصلُ والفصلُ.

فدارَ الأمرُ بينَ أن يكونَ قولُه هُنا:

...............وَاتِّصَالًا أَخْتَارُ.....................

البيتَ، مرادًا به أنَّهم اختلفُوا في أصلِ جوازِ الوجهين، فيكونُ مُخرجًا له بالكليةِ مِن بابِ (سَلْنِيهِ)، ويكونُ تَخصيصًا لذلك العُمومِ، أو تَقييدًا لذلك الإطلاقِ، والأصلُ خلافُ ذلك، وأن يكونَ مرادُه أنَّهم اختلفُوا في الْمُختارِ، لا في أصلِ الجوازِ، فيكونُ الكلامُ السابقُ على ظاهرِه لم يخرجْ منه شيءٌ، وهذا أَوْلَى قطعًا.

ووجهٌ ثانٍ وهو أنَّ المتبادِرَ مِن ذكرِ الاختيارِ الرُّجْحانُ، فكانَ الحملُ عليه عندَ التردُّدِ أَوْلَى، وإذا ثَبَتَ الحُكمُ في (خِلْتَنِيهِ) بالدليلِ الأوَّلِ، ثَبَتَ في (كُنْتُهُ)؛ لأنَّه قرينُهُ، ونسبتُهُ إليهما معًا، فلا يجوزُ أن يكونَ مُختلفًا.

وأمَّا إذا اعتمدنا على الجوابِ الثاني، فهو شامِلٌ لهُما معًا، ولا يُحتاج أن يُقالَ: دلَّ الدليلُ في أحدِهما، ووَجَبَ حَمْلُه على الآخَر.

* * *

كَذَاكَ (خِلْتَنِيهِ) وَاتِّصَالَا أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالَا

* * *

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

* * *

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلَا وَقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا

* * *

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمْ

ع: خَتَمَ بهذا الفصلِ بابَ الضميرِ، وذكرَه في «الكافِية»[1] في أوَّلِه، وما فعلَه في هذه «الخُلاصةِ» أَوْلَى.

قولُه: (يَا النَّفْسِ) فائدةُ هذا القيدِ للاحترازِ عن ياءِ المخاطَبةِ؛ فإنَّكَ تقولُ: «تَضرِبينَ»، بكسرِ الفعلِ لَها، ولا يَحتاجُ لنونِ الوقاية.

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٤).

خَرجَ بقولِه: (مَعَ الفِعْلِ) نحوُ: «مَرَّ بِي زَيْدٌ»؛ فإنَّه لا يَلزَمُ، بل لا يَجوزُ معَه النونُ؛ لأنَّ ياءَ النفسِ ليستْ مُصاحِبةً للفعلِ، وإنَّما هي مُصاحِبةٌ للحرفِ.

ودَخلَ تحتَ إطلاقِه الفعلُ الماضي، والأمرُ، والمضارعُ المتصرِّفُ والجامدُ، قالَ(١):

.... لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وقالَ(٢):

تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي

اعلم أنَّ ياءَ المتكلِّمِ لا يكونَ ما قبلَها إلَّا مكسورًا؛ لمكانِ المناسبةِ، ولأنَّها لا تَسلَمُ إلَّا معه؛ لأنَّ الضَّمَّ يقتضِي قَلْبَها واوًا، والفتحَ يقتضِي قَلْبَها ألفًا إذَا فُتِحَتْ.

فإن قِيلَ: فقد فعلُوا ذلكَ في قولِهم: «يَا غُلَامَا».

فالجوابُ: أنَّ النداءَ بابُ تغييرٍ وتخفيفٍ؛ لكثرةِ استعمالِه، وجاءَ فيه ذلك قليلًا.

---

(١) بتمامه:

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وهو لعمران بن حطان، وهو من الوافر. انظر: ديوان شعر الخوارج (١٧٦) والكتاب (٢/ ٣٧٥) والمقتضب (٣/ ٧٢) وشرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي (٤٩٤) والخصائص (٣/ ٢٧).

(٢) بتمامه:

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَعُ

لا يُعرف قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٠٧) والتذييل والتكميل (٨/ ٣١٥) وأوضح المسالك (١/ ١١٧) والمقاصد النحوية (١/ ٣٣١).

إذا تقرَّرَ هذا فنقولُ: لَمَّا كانت هذهِ الكسرةُ واجبةً لأجلِ...[1].

[نُونُ وِقَايَةٍ] تَقِي الفعلَ، وجاءتْ وقايةُ الفاعلِ مِن كسرةِ ياءِ النَّسَبِ في قولِ بعضِهم: «كُنْتِيٌّ»، في النسَبِ إلى: (كُنْتُ).

وهذا عندِي[2] أَوْلَى مِن قولِ ابنِ الضَّائِعِ[3] وغيرِه أنَّه كُرِهَ مَصيرُ الالتباسِ بضميرِ المؤنَّثِ لو كُسِرَ؛ لأنَّا نقولُ: ضرورةُ معرفةِ السامعِ للمتكلمِ تنفي ذلك.

ثمَّ ما ذكرتُه مناسِبٌ لاستدلالِ ابن جِنِّي[4] بقولِهم: «كُنْتِيٌّ»، على أنَّ الفِعلَ والفاعلَ كالشيءِ الواحدِ، فنقولُ: كما نسبُوا إليهِما معًا، كذلك ألحقُوا النونَ للفاعلِ، ومُرادُهم الفعلَ، لكنَّه صارَ كالجزءِ منه.

* * *

وَ(لَيْتَنِي) فَشَا وَ(لَيْتِي) نَدَرَا وَمَعْ (لَعَلَّ) اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

مِن الغريبِ المتعلِّقِ بهذا الموضعِ أنَّ صاحِبَ «العَين»[5] قالَ في بابِ [ر، ع، ن][6]: «أَرْعِنِي سَمْعَكَ، أي: اجْعَلْهُ إِلَيَّ».

قالَ الزُّبيديُّ رادًّا عليه: «إنَّما هذا أمرُ المعتلِّ، وليست النونُ بأصلٍ، وإنَّما

---

(١) في الكلام سقط، وهذا موضع يدل على أن الناسخ لم ينقل جميع الحاشية التي بخط ابن هشام.

(٢) في المخطوط (عند).

(٣) انظر: شرح ابن الضائع على الجمل (٣/ ٢١٦).

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٢٣٤).

(٥) وهو في العين بصيغة: «أرعنا سمعك، أي: اجعل إلينا سمعك». انظر: العين (٢/ ١١٩).

(٦) ساقط من المخطوط، والتتميم من العين.

النونُ هي الداخلةُ على اسمِ المُتَكَلِّم المَكْنِيِّ، مثل: ضَرَبَنِي».

* * *

فِــي البَاقِيَــاتِ وَاضْــطِرَارًا خَفَّفَــا (مِنِّـي، وَعَنِّـي) بَعْـضُ مَـنْ قَـدْ سَـلَفَا

أنشدَ الجوهريُّ[1]:

وَإِنِّــي عَلَــى لَيْلَــى لَــزَارٍ وَإِنَّنِــي عَلَــى ذَاكَ فِيمَــا بَيْنَنَــا مُسْــتَدِيمُهَا

[لَزَارٍ] أي: محل الخلوة، بدليلِ قوله: «فِيمَا بَيْنَنَا».

[مُسْتَدِيمُهَا] أي: طالبُ دوامَها، أي: دوامَ مودَّتِها لي.

* * *

وَفِــي (لَــدُنِّي): (لَــدُنِي) قَــلَّ وَفِــي (قَدْنِي، وَقَطْنِي) الحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

ذكرَ لي بعضُهم أنَّ المعريَّ[2] ذكرَ في (ذِكْرَى حَبِيب) ـ وهو شرحُ ديوانِ أبي

---

(١) الصحاح (٥/ ١٩٢٣)، والبيت للمجنون. انظر: ديوان المجنون (١٧٥) وأوضح المسالك (١/ ١٢٣) والمقاصد النحوية (١/ ٣٣٨).

(٢) وذلك عند قول أبي تمام:

قَــدكَ اتَّئِــب أربَيْــتَ في الغُلَــواءِ كَــم تَعــذِلونَ وَأَنــتُمُ سُــجَرائي

قال التبريزي: «قال المعري: «قَدْكَ: في معنى حسبك، وهي كلمة تستعمل مع المضمرات كثيرًا، ولا يعرف استعمالها مع الظاهر، وإذا جاءت مع المضمر فإنما يخاطب بها المواجه، ويعني بها المتكلم نفسه، فيقال: «قَدْكَ يا رجل»، و«قدني»...، وعند النحويين أن النون دخلت هاهنا لتبقى الدال على سكونها، وربما قالوا: «قَدِي»، والفراء يجيز ذلك في غير الضرورة، وسيبويه يجعله من الضرورات...، فياء «قدني» عنده مثل ياء «قدي»، وحذفت النون لإقامة الوزن». انظر: شرح ديوان أبي تمام للتبريزي (١/ ٢٢).

تمامٍ ـ أنَّ س[١] لا يُجيزُ حذفَ النونِ[٢] مِن (قَدْنِي) إلا في الضرورةِ، وأنَّ الفراءَ[٣] يُجيزُ الوجهينِ معًا في النثرِ، وأنه قالَ في[٤]:

قَـدْنِيَ مِـنْ نَصْـرِ الخُبَيْبَيْنِ ....

البيتِ المشهورِ، يجوزُ أنْ لا يكونَ على حذفِ النونِ، بل يكونُ (قَدِ) تأكيدًا لـ: (قَدْ)، والياءُ للقافيةِ.

السيرافيُّ[٥]: «(قَطْ) اسمُ موضعٍ واقعٌ في أولِ أحوالِهِ موقعَ الفعلِ المبنيِّ على السكونِ، وهو كـ: (لِيَكْفِ)[٦]، فبُنِيَ عليه، تقولُ: «قَطْكَ دِرْهَمَان»، كما تقولُ: «لِيَكْفِكَ[٧] دِرْهَمَانِ»، فإذا أضفتَه إلى نفسِكَ ألحقتَ النونَ ليحفظَ عليه السكونَ، كما في: (مِنِّي، وعَنِّي).

وربَّما حذفُوا النونَ في الشعرِ، فأضافُوا وكسرُوا الحرفَ الساكنَ، كما حُكِيَ عن بعضِ العربِ أنَّه يقولُ: (مِنِي، وعَنِي، وقَدِي).

فإن قلتَ: فَلِمَ لَمْ يَنْبَنِ (حَسْبُ)؟ لعلَّهُ تناقضٌ.

---

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٣٧١).

(٢) في المخطوط: (الياء)، وهو سبق قلم.

(٣) انظر: التذييل والتكميل (٢/ ١٨٧).

(٤) في المخطوط: (الخبين)، وهو تحريف، والرجز لحميد الأرقط. انظر: الكتاب (٢/ ٣٧١) وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٠).

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٧٣).

(٦) في المخطوط: (ككيف)، والتصويب من شرح السيرافي.

(٧) في المخطوط: (ليكفيك).

قلتُ: إنَّها في أصلِ الوضعِ بمعنى: (كَافِيكَ)؛ لثُبوتِ تصاريفِها، يُقال: «أَحْسَبَهُ الشيءُ»، إذا كفاه، و﴿عَطَآءً حِسَابًا﴾[1]، أي: كافيًا، فلأجلِ تَصَرُّفِه لَمْ يُبْنَ».

✿ ✿ ✿

(١) النبأ: ٣٦.

العَلَمُ

اسْـــمٌ يُعَـــيِّنُ الْمُسَــــمَّى مُطْلَقَـــا   عَلَمُـــهُ كَـــ: (جَعْفَـــرٍ، وَخِرْنِقَـــا)

أبو الفتح[1]: «قلتُ لأبي الدُّقَيْشِ: ما الدُّقْشُ؟

قالَ: لا أدري.

قلتُ: فما الدُّقَيْشُ؟

قالَ: لا أدري.

قلتُ: فاكتنيتَ بما لا تدري؟

قالَ: إنَّما الأسماءُ والكُنى علامات».

* * *

وَ(قَــــرَنٍ، وَعَــــدَنٍ، وَلَاحِـــقِ،   وَشَـــــذْقَمٍ، وَهَيْلَـــةٍ، وَوَاشِـــقِ)

* * *

---

(١) نسب هذا القول إلى أكثر من واحد، فقد نسبه الخليل إلى نفسه في العين على فرض صحة نسبة العين إليه، وقد شكك في ذلك ابن دريد، وقال إن هذه المقولة من وضع الليث، والأزهري في التهذيب نسبه إلى الليث، والأزهري نفسه يرى أن العين كله من أوله إلى آخره من وضع الليث، ففي كل موضع ينقل الأزهري من العين يقول: قال الليث، ونسبه ابن دريد إلى يونس. انظر: العين (٥/ ٣٤) وجمهرة اللغة (٢/ ٦٥١) والمبهج لابن جني (١٨٠) وتهذيب اللغة (٨/ ٢٤٦) ومقاييس اللغة (٢/ ٢٨٩) والأشباه والنظائر (٣/ ١٣٩).

وَاسْـــمًا أَتَـــى وَكُنْيَـــةً وَلَقَبَـــا   وَأَخِّـــرَنْ ذَا إِنْ سِـــوَاهُ صَـــحِبَا

خالفَ ذلك الشاطبيُّ إذْ قَالَ(١):

وَقَـــالُونُ عِيسَـــى ....

فأمَّا الاسمُ مع الكُنيةِ فيجوزُ فيهما التقديمُ والتأخيرُ، كقولِه(٢):

وَكَـــانَ لَنَـــا أَبُـــو حَسَـــنٍ عَلِـــيٌّ

وقولِه(٣):

---

(١) بتمامه:

وَقَـــالُونُ عِيسَـــى ثُـــمَّ عُثْمَـــانُ وَرْشُـــهُمْ   بِصُـــحْبَتِهِ الْمَجْـــدَ الرَّفِيـــعَ تَـــأَثَّلاَ

وهو بيت من الشاطبية. انظر: الشاطبية (٣) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (٩).

(٢) بتمامه:

وَكَـــانَ لَنَـــا أَبُـــو حَسَـــنٍ عَلِـــيٌّ   أَبًـــا بَـــرًّا وَنَحْـــنُ لَـــهُ بَنِـــينُ

نسبه العيني إلى أحد أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وتبعه في ذلك الشيخ خالد الأزهري، ونسبه البغدادي إلى سعيد بن قيس الهمداني، والبيت من الوافر. انظر: الضرائر لابن عصفور (٢١٩) وشرح التسهيل (١/ ٨٥) وأوضح المسالك (١/ ٧٧) والمقاصد النحوية (١/ ٢٠٥) والتصريح (١/ ٧٥) وخزانة الأدب (٨/ ٧٥).

(٣) بتمامه:

أَقْسَـــمَ بِـــاللهِ أَبُـــو حَفْـــصٍ عُمَـــرْ   مَـــا مَسَّـــهَا مِـــنْ نَقَـــبٍ وَلَا دَبَـــرْ

وهو لأعرابي، عيّنه ابن حجر فقال إنه عبد الله بن كيسبة النهدي، ونسبه الزمخشري إلى عمر بن كيسبة النهدي، ووهم ابن يعيش فنسبه إلى رؤبة، وهذا لا يكون؛ لأن رؤبة غير معدود في التابعين، وليس هو من هذه الطبقة، وقد مات سنة ١٤٥هـ والكلام من الرجز. =

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ....

وقولِه ـ وهو حسان رضي الله عنه ـ(١):

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ مَوْتِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لَسَعْدٍ أَبِي عَمْرِ(٢)

* * *

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

[فَأَضِفْ]: لتَجريَ على مِنهاجِ أسمائهم؛ إذ أصلُها أن تكونَ مُفردةً أو مضافةً، فالمفردةُ كـ: (زَيْدٍ، وعَمْرٍو)، والمضافةُ كـ: (عَبْدِ اللهِ، وعَبْدِ الْمَلِكِ).

وليس لهم اسمان يُستعملُ كلٌّ منهما مفردًا؛ فلذلك أضفتَ في المفردين؛ ليكون كـ: (عَبْدِ اللهِ)، فقلت: «هَذَا زَيْدُ [بطةَ](٣)»، وأتبعتَ في غيرِهما، نحو: «هَذَا عَبْدُ اللهِ بَطَّةُ»، فيكونُ اللقبُ بدلًا أو عطفَ بيانٍ، كما تقولُ «هَذَا أَبُو بَكْرٍ زَيْدٌ».

* * *

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَـ: (فَضْلٍ، وَأَسَدْ) وَذُو ارْتِجَالٍ كَـ: (سُعَادَ، وَأُدَدْ)

= انظر: الزاهر (١/ ١٤٢) وشرح المفصل (٢/ ٢٧٢) والإصابة (٥/ ٩٦) وربيع الأبرار للزمخشري (١/ ٢٨٩) والمقاصد النحوية (١/ ٣٥٥).

(١) ليس في ديوانه، وهو من الطويل. انظر: الكامل للمبرد (٤/ ٨٦) وأوضح المسالك (١/ ١٣٦) والمقاصد النحوية (١/ ٣٥٦) وشرح الأشموني (١/ ١١١).

(٢) الرسم كذا في المخطوط، وقد أجاز هذا الوجه المبرد، والمشهور (عمرو) بالواو. انظر: عمدة الكتاب (١٦٤).

(٣) زيادة يقتضيها السياق. انظر: شرح السيرافي (٤/ ٦١) والمفصل (٢٦) وشرح ابن الناظم (٤٨).

[مَنْقُولٌ]: إمَّا مِن صفةٍ كَـ: (حَارِثٍ، وَغَالِبٍ)، أو فعلٍ ماضٍ كَـ: (شَمَّرَ) لفرسٍ، وَ(بَذَّرَ) لماءٍ، أو جملةٍ كَـ: (تَأَبَّطَ شَرًّا).

لم يذكر ابنُ الناظمِ[1] إلا ستَّةً[2]: مصدرٌ، واسمُ عينٍ، وصفةٌ، وفعلٌ ماضٍ، وفعلٌ مضارعٌ، وجملةٌ، فالمنقولُ إذن ستةُ أقسامٍ، وكذا لم يذكرْ في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[3] غيرَ السِّتَّةِ.

* * *

وَجُمْلَـــةٌ وَمَـــا بِمَـــزْجٍ رُكِّبَـــا ذَا إِنْ بِغَيْـــرِ (وَيْـــهِ) تَـــمَّ أُعْرِبَـــا

قال س[4]: «وأمَّا (عَمْرَوَيْهِ) فزعمَ ـ يعني الخليلَ ـ أنَّه أعجميٌّ، فحطُّوه درجةً عن (إِسْمَاعِيلَ)؛ لأنَّه اجتمعَ فيهِ أمرانِ».

يعني: العُجمةَ، والزيادةَ التي هي التركيبُ، مرادُه بذلك الفرقُ بينَه وبينَ (مَعْدِي كَرِبَ) وبابِه.

قال الصَّفَّارُ[5]: «وهذا يقتضِي نظيرَ قولِ المبردِ[6] في (حذامِ): إنَّه بُنِيَ لَمَّا انضافَ إلى العلميةِ علةٌ أُخرى».

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٤٩).

(٢) في المخطوط: (شبه)، وهو تصحيف.

(٣) بل إن ابن مالك عدّها خمسة، والعجيب أنه أسقط المنقول من مصدر. انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٤٧).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٣٠١).

(٥) ليس هذا النص فيما وصلنا من شرح الصفار على كتاب سيبويه.

(٦) انظر: المقتضب (٣/ ٣٧٤).

وقولُه: (أَمْرَانِ): يُرِيدُ خِلافَ التعريفَ، وهذا مُشْكِلٌ.

* * *

وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَهْ كَـ: (عَبْدِ شَمْسٍ، وَأَبِي قُحَافَهْ)

[وَشَاعَ]: ودليلُ ذلك أنَّ منه الكُنى، وهي في غايةِ الانتشار.

العلمُ: مُفردٌ، ومركَّبٌ، ثمَّ المركَّبُ ثلاثةٌ: إسناديٌّ، ومَزجيٌّ، وإضافيٌّ، وكلٌّ منهما نوعانِ، فالمزجيُّ: مختومٌ بـ: (وَيْهِ)، وغيرُ مختومٍ بها، والإسناديُّ: مُصرَّحٌ بجزئَيه، ومقدَّرٌ أحدُهما، والإضافيُّ: كنيةٌ، وغيرُها.

* * *

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهْوَ عَمّْ

يُمنعُ الصرفُ مع التأنيثِ في (أُسَامَةَ)، والزيادةِ في (حِمَارِ قَبَّانَ)، ووزنِ الفعلِ في (ابنِ آوَى)، فهذه كـ: (حَسَّانَ، وأَحْمَدَ، وطَلْحَةَ).

وقولُه: (وَهْوَ عَمّْ) العُمومُ ضَربانِ:

عُمومُ الشمولِ، نحوُ: ﴿ٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾(١).

وعُمومُ بدلٍ، نحوُ: «أَعْتِقْ رَقَبَةً».

والعلمُ الجنسيُّ يُستعملُ لهما، يقالُ: «أُسَامَةُ أَجْرَأُ مِنْ ثُعَالَةَ»، هذا بمنزلةِ: «الأَسَدُ أَجْرَأُ مِن الثعلبِ».

وتقولُ: «هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا»، فهذا بمنزلةِ: «هَذَا الأَسَدُ مُقْبِلًا»، فهذا عامٌّ،

---

(١) التوبة: ٥.

بمعنى أنَّه يُقال في كلِّ أسد.

وقد يُمنع هذا ويقالُ: يلزَمُ منه أن تكونَ الضمائرُ عامَّةً كَـ: (أَنَا، وأَنْتَ، وهُو) بالاعتبار الذي لحظته، ويشهدُ لهذا أنَّهم يقولونَ في نحوِ: «هَـذَا الرَّجُلُ»، إنَّه خاصٌّ، وإنَّ (أَلْ) لتعريفِ الحضورِ، وليستْ جنسيةً، بل عهديةٌ، بخلافِ نحوِ: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِن المرأةِ».

وقالَ ابنُه[1]: «وُضِعَ هذا العلَمُ للجنسِ مُشارًا به إليه إشارةَ المعرَّف بـ: (أَلْ)؛ ولذلك يصلُحُ للشمولِ في نحوِ: «أُسَامَةُ أَجْرَأُ مِن ثُعَالَةَ»، وللواحدِ المعهودِ، كنحوِ: «هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا»».

* * *

مِـنْ ذَاكَ (أُمُّ عِـرْيَطٍ) لِلعَقْـرَبِ ... وَهَكَـذَا (ثُعَالَـةٌ) لِلثَّعْلَـبِ

هذا البيتُ والذي بعدَه اشتمَلَا على مُثُل ضَرْبَي علمِ الجنسِ، أعني الاسمَ، كَـ: (ثُعَالَةَ، وبَرَّةَ، وفَجَارِ)، والكنيةَ، كَـ: (أُمِّ عِرْيَطٍ).

وفُهِمَ مِن اقتصارِه على التمثيلِ بالكنيةِ والاسمِ أنَّ الجنسَ لم يُوضعْ له لقبٌ، وكذا قالَ غيرُه مِن النحويين، أعني: قسَّمَ علمَ الجنسِ إلى كنيةٍ واسمٍ، ومنهم الزمخشريُّ في (مفصَّلِه)، قال[2]: «وقد صنعُوا في ذلك صنيعَهم في الأناسيِّ، فوضعوا للجنسِ اسمًا وكُنيةً، فقالوا للأسدِ (أُسَامَةُ، وأَبُو الحَارِثِ)».

* * *

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٥٠).

(٢) انظر: المفصل (٢٧).

وَمِثْلُهُ (بَرَّةُ) لِلمَبَرَّهْ   كَذَا (فَجَارِ) عَلَمٌ لِلفَجْرَهْ

وفي «خَصَائِصِ» الْمَوْصِلِيِّ: بابُ التفسيرِ على المعنَى دونَ اللفظِ[1]، وأورَدَ مِن ذلك قولَ س[2] في قولِه[3]:

إِنَّا اقْتَسَمْنَا ....

البيتَ: (فَجَارِ) مَعْدُولٌ عن (الفَجْرَةِ)[4]».

قال[5]: «وإنَّما غرضُه أنَّها معدولةٌ عن (فَجْرَةَ) علمًا معرفةً، على هذا يدُلُّ هذا الموضعُ مِن «الكتابِ»، ويقوِّيه ورودُ (بَرَّةَ) معه في البيتِ، وهي كما ترى عَلَمٌ، لكنَّه فسَّر على المعنى دونَ اللفظِ، وسوَّغَ له ذلك أنَّه لَمَّا أرادَ تعريفَ الكلمةِ المعدولِ عنها مثَّلَ ذلك بما تعرَّفَ[6] باللامِ؛ لأنَّه لفظٌ مُعتادٌ، وتركَ لفظَ (فَجْرَةَ)؛ لأنَّه لا يُعتادُ ذلك علمًا، وإنما يُعتادُ نكرةً وجنسًا، نحوُ: «فَجَرْتُ فَجْرَةً»، كقولِكَ:

---

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٦٤).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٢٧٤).

(٣) بتمامه:

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا   فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

والبيت للنابغة، وهو من الكامل. انظر: ديوان النابغة (٥٥) والكامل (٢/ ٥٤) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٣٥٧).

(٤) إلى هنا كلام سيبويه، وفي المخطوط: (فجرة)، والتصويب من الكتاب والخصائص.

(٥) يعني ابن جني في الخصائص. انظر: الخصائص (٣/ ٢٦٤).

(٦) في المخطوط: «فإنما يعرف»، وكذا في إحدى نسخ الخصائص، أما باقي النسخ فهي كما أثبتنا، وهي أتم معنى وأوضح.

«تَجَرْتُ تَجْرَةً»، ولو عُدِلَتْ (بَرَّةُ) هذه على هذا الحدِّ لوجبَ أن يُقالَ: (بَرَارِ)».

في[1] «الْمُفَصَّلِ»[2]: «سمَّوا التسبيحَ بـ: (سُبْحَانَ)».

ابنُ[3] عَمْرُون: «ف: (سُبْحَانَ) عَلَمٌ على المصدرِ وهو (التَّسْبِيحُ)، لا مصدرٌ؛ لأنَّ الفِعلَ المستعمَلَ مِن ذلك: «سَبَّحَ»، ومصدرُه (التَّسْبِيحُ)، لا (سُبْحَانَ)، ومعنَى (سَبْحَانَ): البراءةُ.

وقد أنكرَ بعضُهم[4] كونَ (سُبْحَانَ) اسمًا للتسبيحِ، قالَ[5]: لأنَّ معنى (سَبَّحَ): «قالَ: سبحانَ اللهِ»، فمدلولُ (سَبَّحَ) لفظٌ، ومدلولُ (سُبْحَانَ) تنزيهٌ لا لفظٌ، ثمَّ قالَ[6]: «وأُجيبَ بأنَّه لو لم يَرِد بمعنَى التنزيهِ لكانَ كذلك، فأمَّا إذا وَرَدَ فلا إشكالَ»[7]، محمد[8]: قولُه: «مدلولُ (سَبَّحَ) لفظٌ» ليس بشيءٍ، لأنَّ (سَبَّحَ) فعلٌ، ومدلولُ الفِعلِ الحدثُ والزَّمانُ، وهما غير لفظ قطعًا».

ع: هذا القائلُ الذي روَى عنه ابنُ عَمْرُون هو أَبُو عَمْرٍو بنُ الحاجبِ رحمه الله،

---

(١) هذه التحشية حتى آخرها كتبها الناسخ في أواخر الكتاب، والأليق وضعها هنا.

(٢) انظر: المفصل (٢٧).

(٣) في المخطوط: (بن).

(٤) هو ابن الحاجب، وسينبه عليه ابن هشام بعد قليل.

(٥) النقل بنصه من شرح المفصل لابن الحاجب. انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٥٦).

(٦) يعني ابن الحاجب.

(٧) انتهى النقل هنا عن ابن الحاجب.

(٨) هو اسم ابن عمرون، وهو هنا يعلق على كلام ابن الحاجب.

وابنُ عَمْرُون مُولَعٌ بالردِّ عليه.

ومعنَى قولِ ابنِ الحاجبِ: «وأُجِيبَ بأنَّه لو لم يَرِدَ بمعنَى التنزِيه» لا جائزٌ أن يُرِيد به لفظَ (سُبَحانَ) جاءت بمعنَى التنزيهِ؛ لأنَّ ذلك هو الذي قدَّمَه في تفسيرِ (سُبْحَانَ) أنَّه بمعنَى التنزيهِ، فليسَ هذا مُغايِرًا لِمَا تقدَّمَ له، فتعيَّنَ أن يكونَ مُرادُه أنَّ (سَبَّحَ) جاءَ بمعنَى التنزيهِ، فإن أرادَ أنَّه جاءَ مُرادِفًا فباطلٌ؛ لأنَّ التنزيهَ اسمٌ دالٌّ على الحدَثِ دونَ الزمانِ، و(سَبَّحَ) فعلٌ دالٌّ على الحدَثِ والزَّمانِ، فاستحالَ ترادُفُهُما، وإن أرادَ أنَّه جاءَ دالًّا على التنزيهِ، لا أنَّه مرادفٌ له، وهو الذي يَجِبُ أن يُحْمَلُ كلامُه عليه، وبه يرتفِعُ الإشكالُ الذي ذكرَه؛ لأنَّ (سَبَّحْتُ) إذا كانَ بمعنَى (نَزَّهْتُ)، فالتسبيحُ بمعنَى التنزيهِ، و(سُبْحَانَ) اسمٌ للتنزيهِ، فصحيحٌ.

❁ ❁ ❁

أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ

بِـ: (ذَا) لِمُفْـرَدٍ مُـذَكَّرٍ أَشِـرْ ... بِـ: (ذِي، وَذِهْ، تِي، تَا) عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

[أَشِرْ]: المعروفُ في كُتبِ اللغةِ وفي الاستعمالِ تَعَدِّي (أَشَارَ) بـ: (إِلَى)، وكأنَّه استعارَ اللَّامَ في مكانِ (إِلَى)، مثلُ: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾[1]، ويؤيِّدُه أنَّ (أَوْحَى) استُعمِلَ بمعنَى (أَشَارَ)، فهُما أخوانِ، قالَ تعالَى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟﴾[2]، قالَ مُجاهدٌ[3]: أي أَشَارَ، قالَ ز[4]: ويؤيِّدُه: ﴿إِلَّا رَمْزًا﴾.

* * *

وَ(ذَانِ، تَـانِ) لِلْمُثَنَّـى الْمُرْتَفِـعْ ... وَفِـي سِـوَاهُ (ذَيْـنِ، تَـيْنِ) اذْكُـرْ تُطِـعْ

(ذَانِ) لِمثنَّى الذَّكَرِ.

يُسأَلُ هُنا عَن قولِه تَعالَى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾[5]، قالَ الثَّعلبيُّ[6]: ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ﴾: أَدْخِلْها، ﴿فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾، فخرجَتْ بيضاءَ كأنَّها المصباحُ،

---

(1) الزلزلة: ٥.

(2) مريم: ١١.

(3) انظر: تفسير مجاهد (٤٥٤).

(4) أي الزمخشري، وكلامه هذا في الكشاف (٣/ ٧).

(5) القصص: ٣٢.

(6) انظر: تفسير الثعلبي (٧/ ٢٤٨).

﴿وَٱضْمُمْ﴾ يدك، ﴿مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾ أي: الخَوْفِ والفَرَقِ.

أي: إذا هالَكَ أمرُ يدكِ وما تَرى مِن شُعاعِها، فأدخِلْها في جَيبك تَعُدْ إلى حالتِها الأُولى، وقِيلَ: أُمِرَ أن يضُمَّ يدَه إلى صدرِه فيُذهِب الله تعالى ما نالَه مِن الخوفِ عِندَ مُعايَنةِ الحيَّةِ، وقيلَ: معنَاهُ سَكِّنْ جَأشَكَ؛ لأنَّ مِن شأنِ الخائفِ أن يضطرِبَ قلبُه ويرتعِد[1].

[ثَانٍ]: السيرافيُّ[2]: إنَّه لا يصلُح أن تكونَ تثنيةً لـ: (تَا، وتِي، وتِهْ)، وإنَّهُم لم يثنُّوا (ذِي، وذِهْ)؛ لئلَّا يلتبِسَ المؤنَّثانِ بالمذكَّرين.

وقالَ الشَّلَوْبِينُ: «لم يُثَنَّ إلَّا (تَا)»[3].

فإن أرادَ نفيَ تثنيةِ (ذِي، وذِهْ) فهو مُوافِقٌ للسِّيرافيِّ، وإن أرادَ ظاهرَ لفظِه فحُجَّتُه أنَّ الأَوْلَى أن يكونَ المؤنَّثُ كالمذكَّرِ، و(تَا) نظيرُ (ذَا)، فينبغِي أن تكونَ التثنيةُ له، وأيضًا فلَا يُدَّعَى أنَّه تثنيةُ (تِي)، وأنَّ الكسرةَ قُلبتْ فتحةً بغيرِ دليلٍ، وهذا لا يُزيلُ احتمالَ ما قالَ السِّيرافيُّ.

* * *

وَبِـ: (أُولَى) أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا وَالمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا

* * *

(١) إلى هنا انتهى كلام الثعلبي.

(٢) انظر: شرح السيرافي (١/ ٦٠).

(٣) انظر: شرح الشلوبين على الجزولية (١/ ٦٦١).

بِالكَـــافِ حَرْفًـــا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَـــهْ وَالـــلَّامُ إِنْ قَـــدَّمْتَ (هَـــا) مُمْتَنِعَـــهْ

[بِالكَافِ حَرْفًا]: مِن «الخَصَائِصِ»[1]: «ولِكَونِها حَرفًا، لَمْ يُخاطَب الملوكُ والعظماءُ بذلك؛ لأنَّهم إنَّما لم يُخاطبوا بأسمائِهم استعظامًا لهم.

فإن اعتُرِضَ بـ: (أَنتَ)، فالجوابُ: أنَّه إنَّما قَبُحَ أن يخاطَبُوا بِها والتاءُ حرفُ خطاب؛ لمخالطَتِها لاسمِ الْمُخاطَبِ، وهو (أَنْ)».

[وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ]: يجوزُ نصبُ (اللَّامُ) مفعولًا لـ: (قَدَّمْتَ) على ارتكابِ أمرَين:

تقديمُ معمولِ فعلِ الشرطِ على أداتِه، وهو منسوبٌ إلى الكسائيِّ[2].

والآخَرُ حذفُ الفاءِ مِن جوابِ الشرطِ، وهو جملةٌ اسميةٌ، وهو مخصوصٌ بالضرورة.

و(هَا) تنبيهٌ للمخاطَبِ ليَنظُرَ، وإنَّما يَنظُرُ إلى ما بحضرتِه، لا إلى ما غابَ عن بَصَرِه؛ فلذلكَ لم يَجتمِعا.

ع: وهو معنى كلامِ ابنِ هشام[3].

* * *

وَبِـــ: (هُنَـــا، أو هَاهُنَـــا) أَشِـــرْ إِلَـــى دَانِـــي الْمَكَـــانِ وَبِـــهِ الكَـــافَ صِـــلَا

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ١٩٠).

(٢) انظر: مجالس ثعلب (٤١٩) والتذييل والتكميل (٦/ ٢٩٩).

(٣) يقصد به ابن هشام الخضراوي. وهذا الكلام نسبه أبو حيان في منهج السالك (٢٤) وفي التذييل والتكميل (٣/ ١٩٨) إلى السهيلي.

[وَبِهِ الكَافَ صِلَا]: نحوُ: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾(١)، أو بدونِها(٢)، نحوُ(٣):

وَإِذَا الأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ المَفْزَعُ

* * *

فِي البُعْدِ أَوْ بِـ: (ثَمَّ) فُهْ أَوْ (هَنَّا) أَوْ بِـ: (هُنَالِكَ) انْطِقَنْ أَوْ (هِنَّا)

[ثَمَّ]: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾(٤)، ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾(٥)، ومِنه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾(٦)، أي: النعيمَ، أي: «وَإِذَا حَصَلَتْ لَكَ رُؤْيَةُ النَّعِيمِ»، فالحذفُ اقتصارٌ، وعلى الأولِ اختصارٌ.

وقولُ بعضهِم(٧): إنَّ (ثَمَّ) ـ مفعولُ الرؤيةِ ـ خطأٌ؛ لأنَّها لا تتصرَّف.

---

(١) الكهف: ٤٤.

(٢) يعني بدون اللام.

(٣) البيت للأفوه الأودي، وهو من الكامل. انظر: ديوان الأفوه (١٩) وشرح التسهيل (١/ ٢٥١) وتخليص الشواهد (١٢٨) والمقاصد النحوية (١/ ٣٨٤).

(٤) الشعراء: ٦٤.

(٥) البقرة: ١١٥.

(٦) الإنسان: ٢٠.

(٧) هو قول الأخفش، وأحد قولي الفراء. انظر: إعراب القرآن للنحاس (٥/ ١٠٣) ومعاني القرآن للفراء (٣/ ٢١٨).

المَوْصُولُ

مَوْصُولُ الَاسْمَاءِ (الذي) الأُنثَى (التِي)		وَاليَــا إِذَا مَــا ثُنِّيَــا لَا تُثْبِــتِ

[مَوْصُولُ الَاسْمَاءِ]: خَرَجَ الحُروفُ، وهو سبعةٌ، أربعةٌ باتِّفاق: (أَنَّ، وَأَنْ، وَمَا، وَكَيْ)، وثلاثةٌ باختلافٍ: (لَوْ)، و(الذِي)، و(أَلْ) في نحوِ: (الضَّارِبِ، والمَضْرُوبِ).

[الذِي]: ع: أظنُّ قولَه[1]:

.... إِلَّا لِلَّـــــــــذِيَّ

كقولِه[2]:

تَعَـــرُّضَ الْمُهْـــرَةِ فِـــي الطِّـــوَلِّ

هذا قالَه شيخُنا[3]، وقد رأيتُه لابنِ يعيشَ[4] أظن.

وَلَـــيْسَ الْمَـــالُ فَاعْلَمْـــهُ بِمَـــالٍ		وَإِنْ أَرْضَـــاكَ [إِلَّا] لِلَّـــذِيَّ

---

(١) سيأتي بتمامه بعد أسطر.

(٢) مع ما قبله:

تَعَرَّضَـــتْ لِـــي بِمَكَـــانٍ حِـــلِّ		تَعَـــرُّض الْمُهْـــرة فِي الطِّـــوَلِّ

نسب هذا الرجز إلى منظر بن مرثد. انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٠٩) وإصلاح المنطق (١٢٩) والحجة (٢/ ٣٦٢) وشرح شواهد الشافية (٢٤٨).

(٣) يقصد شيخه ابن المرحل، وسينقل عنه في أواخر الكتاب.

(٤) انظر: شرح المفصل (٥/ ٢٣٢).

يَنَــــالُ بِـــهِ العَـــلَاءَ وَيَمْتَهِنْــــهُ ... لِأَقْــرَبِ أَقْرَبِيــــهِ وَلِلقَصِـــيِّ[١]

هذا شاهدُ التشديدِ والكسرِ، وإنَّما ذكرتُ البيتَ الثانيَ لتعلَمَ أنَّ القوافيَ مجرورة.

ومِن شاهدِ التشديدِ والضمِّ[٢]:

أَغْـضِ مَـا اسْـطَعْتَ فَـالكَرِيمُ الـذِيُّ ... يَـأْلَفُ الحِلْـمَ إِنْ جَفَـاهُ بَـذِيُّ

ومِن الحذفِ وبقاءِ الكسرِ[٣]:

لَا تَعْـذِلِ اللَّـذِ لَا يَنْفَـكُّ مُكْتَسِـبَا ... حَمْـدًا وَإِنْ كَـانَ لَا يُبْقِـي وَلَا يَـذَرُ

ومِن الحذفِ والإسكانِ[٤]:

فَلَـمْ أَرَ بَيْتًـا كَـانَ أَحْسَـنَ بَهْجَـةً ... مِـنَ اللَّـذْ لَـهُ مِـنْ آلِ عَـزَّةَ عَـامِرُ

وقالَ أبو عمرِو بنُ العلاءِ[٥]: «سَمِعْتُ بَعْضَ العَرَبِ يَقْرَأُ: ﴿سِرَاطَ لَـذِينَ﴾[٦] بتخفيفِ اللَّامِ».

---

(١) لم ينسب البيتان إلى قائل معين، وهما من الوافر. انظر: شرح السيرافي (٢/ ٤٢) وأمالي ابن الشجري (٣/ ٥٤) والإنصاف (٢/ ٥٥٥) وشرح التسهيل (١/ ١٩٠).

(٢) لم يعرف قائل له، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (١/ ١٩٠) والتذييل والتكميل (٣/ ٢٢).

(٣) لم يعرف قائل له، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١/ ١٨٩) والتذييل والتكميل (٣/ ٢٤).

(٤) لم يعرف قائل له، وهو من الطويل. انظر: الإبانة (٢/ ١٨١) والإنصاف (٢/ ٥٥٢) وشرح التسهيل (١/ ١٨٩).

(٥) انظر: مختصر شواذ القرآن (١) وشرح التسهيل (١/ ١٩٠).

(٦) الفاتحة: ٧.

ومِن التخفيفِ بالحذفِ وبقاءِ الكسرِ في (التِي)[1]:

فَقُـلْ[2] لِلَّـتْ تَلُومُـكَ إِنَّ نفسـي[3] ... أَرَاهَـا لَا تُعَـوَّذُ بِـالتَّمِيمِ

وقولُه[4]:

شُـغِفَتْ بِـكَ اللَّتِ تَيَّمَتْـكَ فَمِثْلُ مَا ... بِـكَ مَـا بِهَـا مِـنْ لَوْعَـةٍ وَغَـرَامِ

* * *

بَـلْ مَـا تَلِيـهِ أَوْلِـهِ العَـلَامَـهْ ... وَالنُّـونُ إِنْ تَشْـدُدْ فَـلَا مَـلَامَـهْ

عبارةُ ابنِه[5]: «شـدَّدَ بعضـهُم النونَ تعويضًـا عن الحذفِ المذكورِ، نحوُ: (الَّلذَانِّ، واللَّتانِّ)، ومنهُم مَن شـدَّد في (ذَانِّ، وتَانِّ)، يجعلُ ذلك تعويضًا عَن الألفِ مِن (ذَا، وتَا)».

ففِي قولِه: (بعضِهم)، و(منهُم) دليلٌ على أنَّ التشديدَ ليسَ لغةً لجميعِهم.

* * *

وَالنُّـونُ مِـنْ (ذَيْـنِ، وَتَـيْنِ) شُـدِّدَا ... أَيْضًـا وَتَعْـوِيضٌ بِـذَاكَ قُصِـدَا

---

(١) أنشده الفراءة كما قال ابن الشجري، وهو من الوافر. انظر: أمالي ابن الشجري (٣/ ٥٩) وشرح التسهيل (١/ ١٩٠) والمقاصد الشافية (١/ ٤٠٠).

(٢) في المخطوط (فقلت)، وبهذه القراءة ينكسر الوزن.

(٣) في المخطوط: (قومي)، ولا أدري كيف جاء هذا التحريف، وفي المصادر: (نفسي).

(٤) لا يعرف قائل له، وهو من الكامل. انظر: شرح التسهيل (١/ ١٩٠) والتذييل والتكميل (٣/ ٢٥) والدر المصون (١/ ٢٠٥) وهمع الهوامع (١/ ٣٢١).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥).

ع[1]: في التصغيرِ تقولُ في (ذَا): (ذَيَّا)، وفي (تَا): (تَيَّا)، وإذا ثنيتَهُما حذفتَ الألفَ، فقلتَ: (ذَيَّانِ، وتَيَّانِ)، فينبغي أن لا يجوزَ التشديدُ؛ لأنَّ التثنيةَ لم تُزِلْ أحدَ الأصلَينِ، إنَّما أزالت ألفًا زائدةً.

وقالُوا أيضًا: تقولُ في (الذِي، والتِي): (اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا)، فإن جمعتَ فمذهبُ س[2] أنكَ تقولُ: (اللَّذَيُّونَ)، ومذهبُ الأخفشِ[3]: (اللَّذَيَّوْنَ)، كما تقولُ في (الْمُصْطَفَى): (الْمُصْطَفَوْنَ)، وفي التثنيةِ: (اللَّذَيَّانِ، واللَّتَيَّانِ) بحذفِ ألفِ التصغيرِ، وعلى هذا فلا يجوزُ التشديدُ.

* * *

جَمْعُ (الذِي): (الأُولَى)، (الذِينَ) مُطْلَقَا وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

[الذِينَ مُطْلَقا]: قد يُقالُ: إنَّ القياسَ كانَ يقتضِي أن يكونَ لغةَ الجميعِ؛ لأنَّ الجَمْعَ لَمَّا كانَ مُختصًّا بالأسماءِ كانَ مُبْعِدًا لمشابهةِ الحروفِ، واعتضدَ بأنَّه داعٍ إلى ما هو أصلُ الأسماءِ، وهو الإعرابُ، ودليلُ ذلك: أنَّ التثنيةَ اتَّفقُوا على إعرابِها لِمَا ذكرنَا.

ويُجابُ بالفرقِ بأنَّ هذا الجمعَ ليسَ مَسلُوكًا به سبيلُ الجُموعِ المعهودةِ في الأسماءِ، بدليلِ أنَّ (الذِي) عامٌّ في العاقلِ وغيرِه، و(الذِينَ) خاصٌّ بالعقلاءِ، فلَمَّا كانَ مُخالفًا للأسماءِ التِي هي جموعٌ، لم يكُنْ شبيهًا بها، فلمْ تَجِدْ مُشابهةُ الحَرْفِ ما يُعارِضُها، وأمَّا الذينَ أعربُوا راعَوا[4] الصيغةَ، وأنَّ قولَك: (الذِي، والذِينَ) مُشَبَّهةٌ

---

(١) هذه الحاشية مستفادة من ابن عصفور. انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ١٧).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٤٨٨).

(٣) انظر: المقتضب (٢/ ٢٩٠) وشرح السيرافي (٤/ ٢٢٨) واللباب للعكبري (٢/ ١٧٥).

(٤) الوجه: (فراعوا).

بقولِك: (الشَّجِي، والشَّجِينَ).

[الأُلَى الذِينَ]: التحقيقُ أنَّها أسماءُ جمعٍ، أمَّا الأولُ فواضِحٌ؛ لأنَّه ليسَ مِن لفظِ (الذِي)، [وأمَّا الثاني][1] فلوجهين:

أحدُهما: أنَّ دلالةَ الجمعِ دلالةُ تكرارِ الواحدِ بالعطفِ، وهذا ليسَ كذلك؛ لأنَّ (الذِي والذِي والذِي) يَحتمِلُ العُقلاءَ، وغيرَ العُقلاءِ، والنوعين، بخلافِ (الذِينَ).

والثاني: أنَّهُ لا يُثَنَّى ويُجمَعُ إلَّا ما تتعرَّفُ نكِرَتُه.

* * *

بِـ: (اللَّاتِ، وَاللَّاءِ) (التِي)[2] قَدْ جُمِعَا   وَ(الـلَّاء) كَـ: (الـذِينَ) نَـزْرًا وَقَعَـا

* * *

وَ(مَـنْ، وَمَـا، وَأَلْ) تُسَـاوِي مَـا ذُكِـرْ   وَهَكَـذَا (ذُو) عِنْـدَ طَيِّـئٍ شُـهِرْ

ممَّا يُستَدَلُّ به على كونِ (أَلْ) مَوصولةً تعاقُبُها هي والموصولِ الصريحِ في قولِه تعالَى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[3]، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[4]، فإنَّها حكايةٌ لمَا قالَه[5] ـ عَلَيۡهِ السَّلَامُ ـ في واقعةٍ واحدة.

* * *

وَكَـ: (التِـي) أَيْضًـا لَـدَيْهِمْ (ذَاتُ)   وَمَوْضِـعَ (الـلَّاتِ) أَتَـى (ذَوَاتُ)

* * *

(١) زيادة يتطلبها السياق.

(٢) في المخطوط: (الذي)، وهو تحريف.

(٣) الشعراء: ١١٤.

(٤) هود: ٢٩.

(٥) يعني سيدنا نوح.

وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامِ   أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الكَلَامِ

الكوفيُّونَ[1] يُطلِقُونَ (ذَا) مِن القيدَيْنِ، بل يُعمِّمُونَ ذلك أيضًا في جميعِ أسماءِ الإشارةِ، واستدَلُّوا بقولِه تعالَى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾[2].

[ومِثْلُ مَا]: خَبرٌ مُقَدَّمٌ، وجازَ تقديمُه لِدلالةِ المعنى على الْمُخْبَرِ بِهِ والْمُخْبَرِ عَنْهُ؛ ولأنَّ الخبرَ نكرةٌ، والمخبرُ عنه معرفةٌ، بناءً على أنَّ (مِثْلًا) لا تتعرَّفُ بالإضافةِ.

[مَا اسْتِفْهَامِ]: نكَّرَ (مَا) وأضافَها، وهذا يُبطِلُ قولَ مَن منعَ في قولِه:

اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ ....

أَنْ يُخْفَضَ (مُبِينٌ) على الصفةِ لـ: (مِنْ)، مُدَّعيًا أنَّ هذه الأدواتِ التي يُرادُ بها الألفاظ [لا تكونُ إلَّا مَعارف][3].

* * *

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهَا صِلَهْ   عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

قولُه: (وَكُلُّهَا) أي كلُّ الموصولاتِ، نَصُّهَا ومُشْتَرِكها.

و(بَعْدَهُ)[4]: ظرفٌ في موضعِ الحالِ مِن قولِه: (صِلَهْ)، لا ظرفٌ[5] لـ: (يَلْزَمُ)؛ لأنَّها لا تكونُ بعدَ نفسِها، والظرفُ محلٌّ لعاملِه وفاعلِ عاملِه، فإن جعلتَ (يَلْزَمُ)

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٧٧) والتذييل والتكميل (٣/ ٤٩).

(٢) طه: ١٧.

(٣) انظر: حاشية العليمي (١/ ٦٠).

(٤) في المخطوط: (بعدُ)، وهو تحريف.

(٥) في المخطوط: (للظرف)، والتصويب من العليمي.

خاليًا مِن الضميرِ وقدَّرتَه[1] رافعًا لـ: (صِلَةْ)، وأجزتَ بل رجحْتَ كونَه بالتاءِ، جازَ في (بَعْدَه) الوجهان.

* * *

وَجُمْلَـــةٌ أَوْ شِـــبْهُهَا الـــذِي وُصِـــلْ   بِـهِ كَـ: «مَـنْ عِنْـدِي الـذِي ابْنُـهُ كُفِـلْ»

[وَجُمْلَةٌ] ليسَ عطفًا على (صِلَةْ)؛ لِوجهين:

أحدُهما: انحلالُ ارتباطِ قولِه: (الذِي وُصِلْ) البيتَ حينئذٍ.

والثاني: أنَّه يلزَمُ مِنه عطفُ الشيءِ على نفسِه؛ لأنَّ الصلةَ هي الجملةُ أو شبهُها، بل الواوُ للاستئنافِ، والكلامُ خبرٌ مقدَّمٌ ومبتدأٌ مؤخَّرٌ، وأصلُه: «وَالصِّلَةُ جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا»[2]، فقال: «وَالذِي وُصِلَ بِه جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا».

قولُه: (الذِي وُصِلْ بِهِ) يحتمِلُ مرفوعُ (وُصِلْ) أن يكونَ ضميرًا فيه عائدًا على الموصولِ المتقدِّمِ ذِكرُه، ويحتمِلُ كونَه الظرفَ.

ومعنى قولِه: (الذِي وُصِلْ بِهِ) غيرَ الألفِ واللامِ، بدليلِ ما سيأتِي مِن قولِه: (وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ).

* * *

وَصِـــفَةٌ صَـــرِيحَةٌ صِـــلَةُ (أَلْ)   وَكَوْنُهَـا بِمُعْـرَبِ الأَفْعَـالِ قَـلّْ

[قَلّْ]: وقيلَ: ضَرورةٌ، على أنَّها (ألِ) الموصولةُ، وقيل: على أنَّها بقيةُ (الذِي)،

(١) في المخطوط: (وقدرت)، والتصويب من العليمي.

(٢) قال العليمي بعد أن نقل هذه الحاشية: «كذا بخط ابن هشام». انظر: حاشية العليمي (١/ ٦٢).

وقيل: (أَلِ) الموصولةُ، وإنَّما بقيةُ (الذِي)(١).

وقالَ ابنُ عصفورٍ(٢) في(٣):

مِـــنَ القَـــوْمِ الرَّسُـــولُ اللهِ مِـــنْهُم ....

وقال: «وهو الأظهر».

ع: نعـم، يجـوزُ: «الطَّـائِرُ فَيَغْضَـبُ زَيْـدٌ الـذُّبَابُ»، وجـاء: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ﴾(٤)، وإن كانَ المعطوفُ على الصلةِ صلةً، فقد عُطِفَ المضارعُ تارةً، والماضي أُخرَى، فهذا مِن بابِ اغتفارِهم في الثَّواني ما لا يُغتَفَرُ في الأوائلِ، مثلُ: «يَا زَيْدُ وَالحَارِثُ»، وينبغِي أن يَجوزَ على نظيرِ هذا على العكسِ: «الضَّارِبُ الرَّجُلِ وَزَيْدٍ»(٥).

* * *

(أَيٌّ) كَـ: (مَا) وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَــدْرُ وَصْــلِهَا ضَــمِيرٌ انْحَــذَفْ

شرَطَ لبنائِها شرطَيْنَ:

أحدهُما: الإضافةُ.

---

(١) كذا في المخطوط، ويفهم من ابن عصفور أن الجملة هكذا: «وإنها بقية الذين».

(٢) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور (٢٨٩).

(٣) لم ينسبه من أنشده، وهو من الوافر. انظر: اللامات للزجاجي (٥٤) والإنصاف (٢/ ٤٢٥) وشرح التسهيل (١/ ٢٠٢).

(٤) الحديد: ١٨.

(٥) أجازه سيبويه، ومنعه المبرد كما قال ابن السراج، ولكن ما في المقتضب يوحي أنه يوافق سيبويه. انظر: الكتاب (٣/ ٨٧) والمقتضب (٤/ ١٦٢ ـ ١٦٤) والأصول (٢/ ٣٠٨).

والثاني: حذفُ صدرِ الصلة.

فلو لم تُضف أُعرِبت، ونقلَ سيبويهِ[١] عنِ الخليلِ والإمامِ يونسَ أنَّهما في غيرِ المضافِ يَضُمَّانِ كمَّا تُضَمُّ في المضافِ، وخالفَهُما في ذلك، فقالَ ما نصُّه: «ومِن قَولِهما: «اضرِبْ أيٌّ أفضلُ»، وأمَّا غيرُهما فيقولُ: «اضرِبْ أيًّا أفضلُ»، ويُسَلِّم ذلك في (أيُّهم)، ولو قالت العربُ: «اضرِبْ أيٌّ أفضلُ»، لقلتُه، ولم يكن بُدٌّ فيه من متابعتِهم»[٢]. انتهى.

وهُما خليقانِ بإجازةِ ما أجازَه مِن ذلك وشبهِه؛ لأنَّ الضمةَ عندَهُما ضمةُ إعرابٍ، لا ضمةُ بناءٍ؛ لأن (أيًّا) عندَ يونسَ استفهاميَّةٌ مُعَلَّقةٌ، وعندَ الخليلِ استفهاميةٌ عاملُها وما بعدَها مِن الجملةِ قَوْلٌ تُقَدَّرُ هي محكيَّةٌ به، ولو سُمِعَ ما ذكراه لصَحَّ قولُهما في أصلِ المسألةِ، ولكنَّه لم يُسْمَعْ بشهادةِ س، رحمهم الله أجمعين.

والذي حملَهُما على ذلك أن قالَا ذلك أنَّهما لم يريَا للبناءِ وجهًا.

ووجهُه ظاهرٌ، وهو أنَّه القياسُ، أي: كسائرِ الموصولاتِ، فلَمَّا دخلَها حذفُ العائدِ ضعُفَت فرُدَّتْ إلى أصلِها، كما أنَّ (مَا) في لغةِ أهلِ الحجازِ إذا تقدَّمَ خبرُها، أو اقترنت بـ: (إلَّا)، رجعَتْ إلى أصلِها من الإهمالِ، كذا شبَّهَه س[٣].

وأمَّا الكوفيونَ[٤] فيُوجبونَ النصبَ في نحوِ: «لَأَضْرِبَنَّ أَيَّهُمْ أَفْضَلُ، وَأَيَّهُمْ

---

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٤٠١).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٤٠٢).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٥٩).

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ٣٩٩) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٤٧) والإنصاف (٢/ ٥٨٣) وشرح المفصل (٢/ ٣٨٢).

هُوَ أَفْضَلُ، وَأَيَّا أَفْضَلُ».

وخرَّجُوا الآيةَ[1] على ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها للكسائيِّ والفرَّاءِ[2] أنَّ «نَنْزِعَ» اكتفَى بالظَّرفِ، كما تقولُ: «أَكَلْتُ مِن كَلِّ الطعامِ»، ثم ابتُدِئ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾.

الثاني: أنَّ الشيعةَ الأعوانُ، والتقديرُ: «مِنْ كُلِّ قَوْمٍ تَعَاوَنُوا لِيَنْظُرُوا أَيُّهُمْ أَشَدُّ»، والنظرُ مِن دلائلِ الاستفهامِ، وهو مُقَدَّرٌ معه، وأنتَ لو قلتَ: «لَأَنْظُرَنَّ أَيُّهُمْ أَشَدُّ»، كان النظرُ مَعَلَّقًا.

ولم أرَ في نسخةِ السيرافيِّ الوجهَ الثالثَ[3]، وقالَ[4] بعدَ أن[5] ذكرَ عنهم الأوجهَ الثلاثةَ:

«وتلخَّصَ أنَّهم لا يُجيزونَ: «لَأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ قَائِمٌ» على وجهٍ مَا، وأنَّه لا حُجَّةَ

---

(١) يقصد الآية: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ مريم: ٦٩.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٧).

(٣) وهو كما قال، وهذه الأوجه بسطها الرماني في شرح الكتاب وفي منازل الحروف، قال في شرح الكتاب: «فأما الرفعُ على قراءة غيرهم؛ فلا يَحتاجُ إلى إضمارٍ: هُوَ على مذهبِ الخليلِ ويونسَ؛ لأنَّ الخليل يجعلها في مخرجِ الاستفهام على جهةِ الحكايةِ، كأنَّه قيلَ: ثُمَّ لننزعنَّ منْ كلِّ شيعةٍ بالقول: أيُّهم أشدُّ على الرَّحمن عِتيًا، وعلى ذلك يجيز: اضربْ أيُّهم أفضلُ.
وأمَّا يونسُ فيجعلُه على تعليقِ الفعلِ كتعليقِهِ إذا قُلتَ: أشهدُ لزيدٌ خيرٌ منك.
وأمَّا سيبويه فيجعلُ الضمَّة ضمَّةَ بناءٍ، وهو على معنى: الذي، فلا بُدَّ له من حذفِ: هُوَ».
انظر: شرح الكتاب للرماني (٧٠٩) ومنازل الحروف (٤٤).

(٤) انظر: شرح السيرافي (٣/ ١٦٦).

(٥) في المخطوط (بعد أنهم).

في الآيةِ عليهم على زعمِهم، وأنَّ الخليلَ ويونسَ يُجيزانِها على التأويلَيْنِ المذكورَيْنِ، وأنَّ س يُجيزُها على الموصوليةِ والبناءِ، فهذه ثلاثة أقوال».

* * *

وَبَعْضُـــهُمْ أَعْـــرَبَ مُطْلَقًـــا وَفِــي ذَا الحَــذْفِ (أَيًّــا) غَيْــرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِــي

* * *

إِنْ يُسْــتَطَلْ وَصْــلٌ وَإِنْ لَــمْ يُسْــتَطَلْ فَالحَــذْفُ نَــزْرٌ وَأَبَــوْا أَنْ يُخْتَــزَلْ

ع: فإن قلتَ: بِمَ[1] يحصُلُ الطُّولُ؟

قلتُ: بما زادَ على جزئَي الإسنادِ، كالجارِّ والمجرورِ في: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾[2]، وكالجارِّ والمجرورِ والمفعولِ في: «مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا»[3].

ع: وقولُه: (إِنْ يُسْتَطَلْ) أي يَكُنْ طَوِيلًا، لا أن يُنسَب إلى الطويل؛ لأنَّه قد يكون طَويلًا في نفسِه ولا يُنسب للطولِ للاستلذاذِ[4] أو نحوِه، ولأنَّ الحُكمَ معلَّقٌ بنفسِ الطُّولِ لا بشيءٍ آخرَ زائدٍ على الطُّول.

قالَ أبو جعفرٍ النحَّاسُ[5] في شرحِ قولِه[6]:

---

(١) في المخطوط (بما).

(٢) الزخرف: ٨٤.

(٣) سمعه الخليل عن العرب. انظر: الكتاب (٢/ ١٠٨).

(٤) في المخطوط: (الاستلذاذ)، وهو تصحيف.

(٥) انظر: شرح القصائد التسع للنحاس (١/ ١١٠).

(٦) بتمامه:

أَلَا رُبَّ يَــومٍ لَــكَ مِــنْهُنَّ صَــالِحٍ وَلَا سِــيَّمَا يَــوْمٍ بِــدَارَةِ جُلْجُــلِ =

.... وَلَا سِيَّمَا يَوْمٍ ....

«مَن رفَعَ جعلَ (مَا) بمعنَى (الذِي) وأضمرَ مبتدأً؛ فالمعنى: «لَا سِيَّمَا الذِي هُوَ يَوْمٌ».

وهذا قبيحٌ جدًّا؛ لأنَّه حذفَ اسمًا منفصِلًا مِن الصلةِ، وليسَ بمنزلةِ قولِك: «الذِي أَكَلْتُ خُبْزٌ»؛ لأنَّ الهاءَ متصلةٌ؛ فحَسُنَ[1] حذفُها، ألا ترى أنَّك لو قلتَ: «الذِي مَرَرْتُ زَيْدٌ»، تريدُ: «الذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ»، لم يجُز؟

* * *

إِنْ صَلُحَ البَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

ينبغِي أن يذكُرَ مِن شروطِ الحذفِ: «أَلَّا يُؤَكَّدَ».

قالَ صف[2]: «ردَّ فا[3] على زج[4] في قولِه: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[5]، و[6]:

= وهو من معلقة امرئ القيس. انظر: شرح المعلقات للزوزني (٣٩).

(١) في المخطوط: (فحر)، والتصويب من شرح القصائد التسع.

(٢) أظن أن هذا اختصار لـ: (الأصفهاني)، وهو يقصد به الإمام جامع العلوم الباقولي، وهو من أعنى الناس بأبي علي الفارسي، والكلام هذا قاله الباقولي في كتابه: (جواهر القرآن ونتائج الصنعة)، وكان الأستاذ الأبياري حققه ونسبه خطأً للزجاج باسم إعراب القرآن المنسوب للزجاج، وقد بيّن الدكتور أحمد راتب النفاخ هذا الخطأ، وحقق الكتاب تلميذه الدكتور الدالي. انظر: جواهر القرآن ونتائج الصنعة (١/ ٢٠٤).

(٣) يعني به الفارسي. انظر: الإغفال للفارسي (٢/ ٤٠٨).

(٤) يعني به الزجاج. انظر: معاني القرآن للزجاج (٣/ ٣٦١).

(٥) طه: ٦٣. وهي قراءة أبي جعفر وابن عامر ونافع وحمزة والكسائي. انظر: البحر المحيط (٦/ ٢٥٥) والمحرر (١٠/ ٤٧) ومشكل إعراب القرآن (٢/ ٦٩).

(٦) بتمامه: =

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ ....

إنَّه على حذفِ المبتدأ».

قالَ في (الإِغْفَالِ)[1]: «لأنَّ القصدَ باللامِ التأكيدُ، والحذفُ يناقضُه».

وهذا دأبُ الفارسيِّ، والذي نهجَ له هذا الطريقَ خ[2]، زعمَ أنَّه يجوزُ [في][3]: «الذِي رَأَيْتُهُ زَيْدٌ»: «رَأَيْتُ» بالحذفِ، وأنَّ الحذفَ لا يجوزُ في «[الذِي][4] رَأَيْتُهُ نفسَه زَيْدٌ»؛ لأنَّه مِن حيثُ أكَّدْتَ أرَدْتَ الطولَ، ومِن حيثُ حذفْتَ أردْتَ الاختصارَ، فبنَى فا[5] على هذا ما لا يُحصى، وكذا صنعَ ابنُ جنِّي[6].

= أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ترْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

نسب هذا إلى رؤبة ولعنترة بن عروس، وهو من الرجز، والحُلَيْس: تصغير حِلْس، وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة، وأصل هذه كنية الأتان، شهربة: العجوز الكبيرة الطاعنة في السن، وأراد من رضاها بعظم الرقبة بدل اللحم أنها خرفت، فهي لا تميز بين الحسن والقبيح، وذلك لأن لحم الرقبة مرذول مستقذر عندهم. انظر: مجاز القرآن (١/ ٢٢٣) والأصول في النحو (١/ ٢٧٤) والتعليقة للفارسي (٤/ ١٠).

(١) انظر: الإغفال (٢/ ٤٠٨).

(٢) أظن أنه يعني به الأخفش، قال ابن جني: «ومثلُ امتناعِهم مِن نقضِ الغرضِ امتناعُ أبي الحسنِ مِن توكيدِ الضميرِ المحذوفِ المنصوبِ في نحوِ: «الذي ضربتُ زيدٌ»؛ ألا ترى أنه منع أن تقولَ: «الذي ضربتُ نفسَه زيدٌ» على أن (نفسَه) توكيدٌ للهاءِ المحذوفةِ مِن الصلةِ». انظر: الخصائص (١/ ١٢٨).

(٣) ساقطة من المخطوط.

(٤) ساقطة من المخطوط.

(٥) انظر: الإغفال (٢/ ٤٠٩).

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٨).

وينبغِي النظرُ في هذا؛ فإنَّ خبرَ (إِنَّ) يُحذفُ، نحو[1]: «إِنَّ مَاءً»، و«إِنَّ وَلَدًا»، و«إِنَّ إِبِلًا»، و«إِنَّ شَاءً»، وذلك في الفصيحِ.

وقولُ خ في الصلةِ صحيحٌ؛ لأنَّ المقتضِي للحذفِ هو الطولُ، وإلَّا فلِمَ لا حذفَ في خبرِ المبتدأِ لولا الطولُ؟! وإلَّا ففيه ما في الخبرِ مِن التهيئةِ، فإذا كنتَ قد فررتَ مِن الطولِ فكيف تؤكِّدُ؟!

ولا تنافِيَ بينَ حذفِ الشيءِ لدليلٍ وتأكيدِه؛ لأنَّ ما حُذفَ لدليلٍ بمنزلةِ الثابتِ، فقولُ زج في غايةٍ مِن الحسن.

* * *

فِــي عَائِــدٍ مُتَّصِــلٍ إِنِ انْتَصَــبْ   بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ كَـ«مَنْ نَرْجُوا يَهَبْ»

(فِي) متعلقةٌ بـ: (مُنْجَلِي)، أي: يتَّضِحُ فيه، أمَّا كثيرٌ فدليلُه النقلُ، وأمَّا واضحٌ فدليلُه أنَّه فضلةٌ.

ومفهومُه أنَّه في غيرِ ذلك ليسَ كذلك؛ وذلك لأنَّه في المبتدأِ قليلٌ غيرُ واضحٍ؛ لكونه مطلوبًا مِن وجهين: كونُه عائدًا، وكونُه أحدَ جزئَي الجملة.

ويجوزُ كونُ (كَثِيرٌ مُنْجَلِي فِي عَائِدٍ) مِن المتنازِعَيْنِ إنْ جعلتَهُما خبرَيْنِ[2]، وإن جعلتَ (مُنْجَلِي) صفةً لـ: (كَثِيرٌ) امتنَعَ التنازُعُ، وتعيَّنَ التعليقُ بـ: (مُنْجَلِي)؛ لأنَّ الوصفَ لا يُوصَفُ قبلَ العملِ[3].

---

(١) انظر: الكتاب (٢/ ١٤١).

(٢) في المخطوط: (خبران).

(٣) قال العليمي: «كذا بخط ابن هشام». انظر: حاشية العليمي (١/ ٦٥).

[بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ]: احترازٌ مِن المنصوبِ بالحرفِ، كذا في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»(١).

وحقُّه أن يقولَ: «وَصْفٍ غَيْرِ صِلَةٍ لِـ: (أَلْ)، كـ: جَاءَ الضَّارِبُهُ زَيْدٌ»، فإن سُمِعَ لم يَنْقَسْ.

ع: التحريرُ أنّه مع (أَلْ) إمَّا ضرورةٌ، نحوُ(٢):

مَـا الْمُسْـتَفِزُّ الهَـوَى مَحْمُـودَ عَاقِبَـةٍ

أو ممتنعٌ، نحوُ: «جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدٌ»؛ لأنّـه مُلْبِسٌ؛ إذ لا يُدرَى هل المرادُ (الضَّارِبُه، أو الضَّارِبُهَا، أو الضَّارِبُهُمَا، أو الضَّارِبُهُمْ، أو الضَّارِبُهُنَّ)، وإمَّا قليلٌ، نحوُ(٣):

مَـا اللهُ مُولِيـكَ فَضْـلٌ فَاحْمَدَنْـهُ بِـهِ ....

وتَلَخَّصَ أنّه لا كَثِيرٌ ولا (مُنْجَلِي) مطلقًا، بل إمَّا مُمتنعٌ مطلقًا، وإمَّا ممتنعٌ

---

(١) لم يقله في شرح الكافية، ولعل هذا في نسخةٍ لابن هشام ليست في نسخ التحقيق. انظر: شرح الكافية (١/ ٢٨٩) وما بعدها.

(٢) بتمامه:

مَـا الْمُسْـتَفِزُّ الهَـوَى مَحْمُـودَ عَاقِبَـةٍ وَلَـوْ أُتِـيحَ لَـهُ صَـفْوٌ بِـلَا كَـدَرِ

ولم ينسب إلى قائل، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٠٧) والتذييل والتكميل (٣/ ٨٤) وأوضح المسالك (١/ ١٧٤) وتخليص الشواهد (١٦١).

(٣) بتمامه:

مَـا اللهُ مُولِيـكَ فَضْـلٌ فَاحْمَدَنْـهُ بِـهِ فَمَـا لَـدَى غَيْـرِهِ نَفْـعٌ وَلَا ضَـرَرُ

ولم ينسب إلى قائل، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٠٥) والتذييل والتكميل (٣/ ٧٣) وشرح المرادي (١/ ٤٥٣) وأوضح المسالك (١/ ١٧٣).

في النثرِ جائزٌ في الشعرِ، وإمَّا جائزٌ في النثرِ بقِلَّةٍ.

وغَلِطَ ابنُ النَّاظمِ[1] هُنا فمثَّلَ لمسألةِ الوصفِ بقولِه[2]:

فِـي الْمُعْقِـبِ البَغْـيُ ....

* * *

كَـذَاكَ حَـذْفُ مَـا بِوَصْـفٍ خُفِضَـا كَـ: «أَنْتَ قَاضٍ» بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى)

يُوهِمُ (كَذَاكَ) [أنَّ][3] الحذفَ (كَثِيرٌ مُنْجَلٍ)[4]، ولَا أدرِي هل أرادَه أو لا؟

وكذَا فِي البيتِ الذِي بعدَه.

قولُه: (مَا بِوَصْفٍ) إن قلتَ: قالَ الزمخشريُّ[5]: «يُعذِّبُ مَنْ يَشاءُ تعذيبَه، ويرحَمُ مَن يشاءُ رحمتَه»، والمعنى على ما ذكر.

قلتُ: ينبغي أن يُقالَ: ثمَّ قدَّرت حذفَ المضافِ، ثمَّ الممتنعُ أن يُحذَفَ المضافُ إليه وحدَه.

* * *

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٦٧).

(٢) بتمامه:

فِـي الْمُعْقِـبِ البَغْـيُ أَهْـلَ البَغْـيِ مَـا يَنْهَـى امْـرأً حَازِمًـا أَنْ يَسْـأَمَا

ولم يعرف قائله، وهو من مخلع البسيط. انظر: شرح ابن الناظم (٦٧) وشرح المرادي (١/ ٤٥٥) وتحرير الخصاصة (١/ ١٥٩) وتخليص الشواهد (١٦١) والمقاصد النحوية (١/ ٤٣٥).

(٣) ساقطة من المخطوط، وتممت بها من العليمي.

(٤) في المخطوط: (منجلي)، والتصويب من العليمي.

(٥) انظر: الكشاف (٣/ ٤٤٩).

[كَـذَا الـذِي جُـرَّ بِمَـا الْمَوْصُـولَ جَـرْ كَـ: «مُـرَّ بِالـذِي مَـرَرْتُ فَهْـوَ بَـرْ»][1]

قوله: (الذِي جُرَّ) قالَ أبو البقاءِ[2] في: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾[3]: «التقدير: «ما أمره به». ولم يزدْ على ذلك.

وفيه نظرٌ؛ فإنَّه إن قدَّرَ إسقاطَ الخافضِ فقط لزِمَ: «مَا أَمَرَهُوهُ»[4]، فيتَّحِدُ الضميرانَ مُتَّصلَيْنِ، أو: «مَا أَمَرَهُ إِيَّاهُ»، فيُحذف المنفصلُ.

زمخشريّ[5] في ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾[6]: «(مَا) نافيةٌ»، قال: «وقيلَ: موصولةٌ، فعلى هذا يكونُ العائدُ محذوفًا، أي: «وَيَخْتَارُ الذِي كَانَ لَهُم فِيهِ الخِيَرَةُ»، كمَا حُذِفَ فِي: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾»[7].

قالُوا: إنَّ مِن الضرورةِ قولَه[8]:

فَأَصْـبَحَ مِـنْ أَسْـمَاءَ قَـيْسٌ كَقَـابِضٍ عَلَـى الْمَـاءِ لَا يَـدْرِي بِمَـا هُـوَ قَـابِضُ

لأنَّه نظيرُ: «مَرَرْتُ بِالذِي فَرِحْتُ».

---

(١) سقط هذا البيت من المخطوط، ولكن ابن هشام كتب وعلق حاشية له.

(٢) انظر: التبيان للعكبري (٢/ ١٢٧٢).

(٣) عبس: ٢٣.

(٤) في المخطوط (أمروه)، والتصويب من العليمي.

(٥) الكشاف (٣/ ٤٢٧).

(٦) القصص: ٦٨.

(٧) الشورى: ٤٣.

(٨) البيت لقيس بن جروة. انظر: النوادر (٢٦٦) والحلبيات (١٤٨) وارتشاف الضرب (٢/ ١٠٢١).

كذا قالَ ش ف[1]، وهو خطأٌ، إنَّما أصلُه: (قَابِضُهُ)، والباءُ زائدةٌ، والعائدُ حُذِفَ منصوبًا على رأيِ الأخفشِ[2]، ومخفوضًا[3] على رأيِ غيرِه، فهو ضرورةٌ مِن هذا الوجهِ لا غير.

❁ ❁ ❁

(١) يعني كتاب (ارتشاف الضرب) لأبي حيان انظر: ارتشاف الضرب (٥/ ٢٤٢٥).

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٩٢) وما بعدها.

(٣) في المخطوط: (ومخفوظًا).

المُعَرَّفُ بِلَامِ التَّعْرِيفِ

(أَلْ) حَـرْفُ تَعْرِيـفٍ أَوِ الـلَّامُ فَقَـطْ ... فَـ: (نَمَـطٌ) عَرَّفْـتَ قُـلْ فِيـهِ: (النَّمَطْ)

مثَّلَ في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[1] للمعهودِ بالحضورِ بقولِكَ لشاتمِ رجلٍ حاضرٍ: «لَا تَشْتِمِ الرَّجُلَ».

وهذا حَقٌّ، وفيه ردٌّ على مَن يحصُرُ (أَلِ) الحضوريةَ في تلكَ المسائلِ الأربعِ[2].

ثمَّ قولُ أولئك في: «خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ»: إنَّ (أَلْ) للحُضورِ ممنوعٌ، بل هذه لغائبٍ لا لحاضرٍ.

وقالَ أيضًا ـ أَعْنِي النَّاظِمَ[3] ـ: «إنَّ (أَلْ) في: «اشْتَرِ اللَّحْمَ» يُسمِّيها المتكلمونَ لتعريفِ الماهيَّةِ، وإنَّ ذلك ملتحِقٌ بالعهدِ؛ لأنَّكَ إنَّما تقولُه لِمَن يَعتادُ قضاءَ حوائجِك، فقد صارَ ما تَبعَثُه له مقصودًا بالعلمِ، فهو في حُكمِ المذكورِ أو الْمُشاهَدَ، وإنَّ (أَلْ) تقَعُ لعمومِ الجنسِ، نحوُ: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ»، وإنَّ مِن علاماتِ هذا صِحَّةَ حُلولِ (كُلٍّ) مَحَلَّه».

قلتُ: أمَّا (أَلْ) في: «اشْتَرِ اللَّحْمَ»، فليستْ للماهيةِ، بل لتعريفِ مَعْهُودٍ عَهدًا

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٢٢).

(٢) يعني: بعد اسم الإشارة، و(إذا) الفجاءة، وفي مثل (الآن)، وفي النداء. انظر: التذييل والتكميل (٣/ ٢٣٤).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٢٢).

ذِهنيًّا، وأمَّا (أَلْ) في: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ»، فلتعرِيفِ الماهيَّةِ والجِنْسِ الْمُطْلَقِ، فلا يصِحُّ حُلولُ (كُلٍّ) مَحَلَّها؛ لأنَّ (كُلًّا) إنَّما تأتِي هُنا لاستغراقِ الأفراد.

وقولُه: «وَعَلَامَتُهَا حُلُولُ (كُلٍّ)»، هذا مِن علاماتِ (أل) الاستغراقيةِ.

ومِن عَلاماتِها[1] أيضًا صِحةُ الاستثناءِ، وصِحةُ الوصفِ بالجمعِ، والعلامةُ الأُولَى تَتَخَلَّفُ في التي للجنسِ الْمُطْلَقِ، ولا تَتَخَلَّفُ الأُخْرَيان.

* * *

وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا كَـ: (اللَّاتِ، وَالآنَ، وَالَّذِينَ، ثُمَّ اللَّاتِي)

ع: الأحسنُ أن يُقرأ: (وَقَدْ يُزَادُ) بالياءِ آخِرِ الحروفِ؛ ليُناسِبَ قولَه: (لَازِمًا).

ولو قالَ: (تُزَادُ) بالتاءِ مِن فوقُ يقولُ: (لَازِمَةً)، والقولُ بأنَّ التقديرَ: (زَيْدًا لَازِمًا) تكلُّفٌ.

* * *

وَلِاضْطِرَارٍ كَـ: (بَنَاتِ الأَوْبَرِ) كَذَا وَ: (طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي)

[وَلِاضْطِرَارٍ]: متعلِّقٌ بمحذوفٍ معطوفٍ على (لَازِمًا)، أي: (وَمُنْفَكًّا[2] لِاضْطِرَارٍ)، ودلَّ على ذلك أنَّه قسيمُه، والأحسن أن يكون التقدير: وغيرَ لازم لاضطرار.

---

(١) في المخطوط (علات).

(٢) غير واضحة في المخطوط، وهذه أقرب قراءة لها، وفي الخضري: «وزيدًا لاضطرار». انظر: حاشية الخضري (١/ ٢٠١).

أجازَ ابنُ عَمرونَ في قولِه(١):

.... عَـنْ بَنَـاتِ الأَوْبَـرِ

أن يكونَ (أَل) للتعريفِ، على اعتقادِ التنكيرِ في (بناتِ أوبرَ)، كما يُعتقَدُ في سائرِ الأعلامِ التنكيرُ، ويجوزُ أن يكونَ (أل) مثلَها في (الفَضْلِ، والعَبَّاسِ)؛ لأنَّ (أَوْبَرَ) صفةٌ في الأصلِ.

ع: عندي في الأولِ نظرٌ؛ لأنَّ عَلَمَ الجنسِ لا يصِحُّ ذلك فيه؛ لأنّه موضوعٌ للحقيقةِ مِن حيثُ هي؛ فلا تَجِدُ معَه مثلَه، فيصحَّ فيه نيةُ التنكيرِ.

ع: ثمَّ ظَهَرَ لي ردُّ هذا؛ لأنّهم قطعًا قالوا(٢): «لَقِيتُهُ فَيْنَةَ، والفَيْنَةَ»، فلولا تنكيرُه لم تدخل (أل)، وقالُوا(٣): «اعْتَقَبَ عليه تعريفان».

* * *

وَبَعْـضُ الَاعْـلَامِ عَلَيْـهِ دَخَـلَا لِلَمْـحِ مَـا قَـدْ كَـانَ عَنْـهُ نُقِـلَا

---

(١) بتمامه:

وَلَقَـدْ جَنَيْتُـكَ أَكْمُـؤًا وَعَسَـاقِلًا وَلَقَـدْ نَهَيْتُـكَ عَـنْ بَنَـاتِ الأَوْبَـرِ

لم ينسب إلى قائل معين، وهو من الكامل، الأكمؤ: جمع الكمأة، وهي نوع من الفطر يُعرف أيضاً بـ: (شحم الأرض) أو(جدري الأرض)، يؤكل مشويًا أو مطبوخًا، العساقل: جمع العسقول، وهو نوع من الكمأة، بنات الأوبر: نوع من الكمأة صغار، فيها شعر صغير، بلون التراب، رديئة الطعم، تشبه اللفت. انظر: المقتضب (٤/ ٤٨) والانتصار لسيبويه (١٣٢) وإعراب القرآن للنحاس (٥/ ١٠٩) وشرح السيرافي (٢/ ٣٤٧).

(٢) حكاه أبو زيد. انظر: نوادر أبي زيد (٤٠٣).

(٣) قاله ابن جني. انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٤٠).

ع: هذا النوعُ بعدَ استيفاءِ شرطَيه ـ وهما: أن يُنقَل العَلَمُ ممَّا يُوصَفُ به حقيقةً أو مَجازًا، ويكونَ حالةَ النقلِ مُجردًا مِن (أَلْ) ـ سماعيٌّ عندي لا قياسيٌّ، وإن أَوْهَمَ أو اقتضى كلامُ الناظمِ[1] وابنِه[2] خلافَه، إلا أنَّ هذا الحقُّ الذي لا يُعدلُ عنه.

وهنا تنبيهٌ: قال ابنُ مُلْكُونَ[3] في (جَمِيلٍ) اسمَ رجلٍ: «إمَّا منقولٌ مِن الجميلِ، وهو اسمٌ، أو مِن الصفةِ، والأولُ أظهَرُ؛ لأنَّه لم يُؤَثِّرْ فيه دُخولُ (أَلْ)، وقلَّما يُنقَلُ الاسمُ مِن الصفةِ إلَّا ويدخلُه (أَلْ)».

قالَ الشَّلَوْبِينُ[4]: «ليسَ هَذا لازمًا، بل فيه مذهبانِ وغَرَضانِ، وقد يجيءُ الغرضانِ في الاسمِ الواحدِ، وقد يُقتصَرُ فيه على أحدِهما، ألا ترى أنَّ مِثلَ: (خَالِدٍ، وحَاتِمٍ، ونَائِلَةَ)، وكثيرًا مِن هذا النوع لا ينحصِرُ، لا يَدخُلُ عليه (أَلْ)، وهو منقولٌ مِن الصفةِ ولا بُدَّ؟».

ع: وهذا سَهْوٌ وقعَ لَهُما؛ لأنَّ (الجَمِيلَ) للشَّحْمِ صِفةٌ لا اسمٌ، ألا تراهُ قالَ[5]: «جَمَلْتُ الشَّحْمَ»، فأرى أنَّه[6] إنَّما قيلَ: (جَمِيلٌ) مِن ذلك، بمعنى (مَجْمُول)، وقد نصَّ أنَّه يُقالُ: «جَمَلْتُ».

---

(١) انظر: شرح التسهيل (١/ ١٨٠).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم: (٧٢).

(٣) انظر: إيضاح المنهج لابن ملكون (١/ ٤٨٠).

(٤) انظر: حواشي الشلوبين على المفصل (٦) والحلل لابن السيد (٤٧).

(٥) انظر: إصلاح المنطق (١٦٥).

(٦) في المخطوط (أنه) ثانية.

يحتملُ كونُ الألفِ في (دَخَلَا) للتثنيةِ، فيكونُ أعادَ الضميرَ على معنَى (أَلْ) في قولِه:

(أَلْ) حَـرْفُ تَعْرِيـفٍ ....

ومثلُـه: ﴿وَٱجْعَلْنَا... أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾[1]، وبعـدَه: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ﴾[2]، حملًا على معنى (الأُمَّةَ) لا على لفظِها.

ويحتملُ أن يكونَ الألفُ إشباعًا، فيكونُ جاءَ على تذكيرِ الأداةِ بمعنَى (اللَّفْظِ)، وهذا عندي أَحْسَنُ؛ لأنَّه يناسِبُ حينئذٍ قولَه: (نُقِلَا).

* * *

كَـ: (الفَضْـلِ، وَالحَـارِثِ، وَالنُّعْمَـانِ) فَـذِكْرُ ذَا وَحَذْفُـهُ سِـيَّانِ

في «الخصائصِ»[3]: قالَ أبو عليٍّ: «قَامَ زَيْدٌ» بمنزلةِ: «خَرَجْتُ فَإِذَا[4] الأَسَدُ»، ومعناهُ أنَّ قولَهم: «خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ» تعريفُه تعريفُ الجنسِ، كقولِكَ: «الأَسَدُ شَرٌّ مِنَ الذِّئْبِ»، وأنتَ لا تُرِيدُ أنَّك خَرَجْتَ وجميعُ الأسدِ الذي يتناولُهُم الوَهمُ بالبابِ، هذا مُحالٌ، واعتقادُه اختلالٌ، وإنما أردتَ واحدًا مِن هذا الجنسِ، فوضعتَ الجماعةَ على الواحدِ مَجازًا؛ لِمَا فيه مِن الاتِّساعِ والتوكيدِ والتشبيهِ.

---

(١) البقرة: ١٢٨. وكتبت في المخطوط بغير فاصل، هكذا: «واجعلنا أمة مسلمة لك»، والآية بتمامها: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ...﴾.

(٢) البقرة: ١٢٩.

(٣) انظر: الخصائص (٢/ ٤٥١).

(٤) في المخطوط (من)، والتصويب من الخصائص.

أمَّا الاتساعُ: فإنَّكَ وضعتَ اللفظَ الْمُعتادَ للجماعةِ على الواحدِ.

وأمَّا التوكيدُ: فلأنَّكَ عظَّمْتَ قدرَ ذلك الواحدِ بأن جئْتَ بلفظِه على اللفظِ الْمُعتادِ للجماعةِ.

وأمَّا التشبيهُ: فلأنَّكَ شبَّهْتَ الواحدَ بالجماعةِ؛ لأنَّ[1] كلَّ واحدٍ مثلُه في كونِه أسدًا[2].

ومثلُه: «قَعَدَ جَعْفَرٌ»، و«انْطَلَقَ مُحَمَّدٌ»، و«جَاءَ اللَّيلُ»، و«انْصَرَمَ النَّهَارُ». انتهى.

وكانَ أبُو الفتحِ قَدَّمَ قبلَ ذلكَ[3] أنَّ أكثرَ العربيةِ مَجازٌ لا حقيقةٌ، وذلكَ عَامَّةُ الأفعالِ، نحوُ: «قَامَ زَيْدٌ»، ألا ترى أنَّ الفعلَ يُفادُ مِنه معنَى الجنسيةِ؟ فقولُك: «قَامَ زَيْدٌ» معناه: «كَانَ مِنْهُ الْقِيَامُ»، أي هذا الجنسُ مِن هذا الفعلِ، ومعلومٌ أنَّه لم يكنْ مِنه جميعُ ذلكَ، وكيفَ يكونُ والجنسُ يشملُ الأزمنةَ الثلاثةَ؟! وذلك لا يجتمِعُ لأحدٍ في وقتٍ، ولا في مئةِ ألفِ سنةٍ مضاعفةٍ، فعُلِمَ أنَّ: «قَامَ زَيْدٌ» مَجازٌ لا حقيقةٌ، وأنَّه مِن وضعِ الكُلِّ موضعَ البعضِ اتِّساعًا، ومُبالغةً، وتشبيهًا للقليلِ بالكثيرِ.

* * *

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالغَلَبَهْ ... مُضَافٌ اوْ مَصْحُوبُ (أَلْ) كَـ: (العَقَبَهْ)

* * *

(١) في المخطوط (لأنك)، والتصويب من الخصائص.

(٢) وكذا في الخصائص، وفي المخطوط (أسد).

(٣) انظر: الخصائص (٢/ ٤٤٩).

وَحَذْفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ[1] أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

❁ ❁ ❁

(١) في المخطوط: (تنادي).

الِابْتِدَاءُ

الترجمةُ: **الابتِداءُ**.

أقولُ: الابتداءُ: تجريدُ الاسمِ أو المؤوَّلِ به مِن العواملِ اللفظيةِ غيرِ المزيدةِ، مُخْبَرًا عَنْهُ، أو وَصْفًا رافعًا لِمُكْتَفًى به.

والْمُبتدأُ: هو الْمُجَرَّدُ المذكورُ، وقد أشارَ إليه في التمثيلِ.

قال ابنُه[1]: «(وَغَيْرُ الْمَزِيدَةِ): مدخلٌ[2] لنحوِ: «بِحَسْبِكَ زَيْدٌ»، ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾»[3].

وفي «شَرْحِ الكَافِيةِ»[4] مثَّل بقولِه: «بِحَسْبِ الذَّكِيِّ فَائِدَةٌ»، وَ«بِحَسْبِكَ حَدِيثٌ».

ثمَّ قالَ: «هَذَا إِذَا كَانَ الْمُتَأَخِّرُ نَكِرَةً، فَلَوْ كَانَ مَعْرِفَةً فَالأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَ(بِحَسْبِكَ) خَبَرًا مُقَدَّمًا؛ فَإِنَّ (حَسْبًا) مِنَ الأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تُعَرِّفُهَا الإِضَافَةُ».

مُبْتَدَأٌ (زَيْدٌ)، وَ(عَاذِرٌ) خَبَرْ إِنْ قُلْتَ: «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ»

لا بُدَّ مِن أحدِ أمرَين، وهُما: الاسمُ أو ما في تأويلِه، ثمَّ لا بُدَّ مِن أمرٍ، وهو: التجرُّدُ مِن العواملِ اللفظيةِ غيرِ المزيدةِ، ثمَّ لا بُدَّ مِن أحدِ أمرَين، وهُما: كونُه إمَّا

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٧٤).

(٢) في المخطوط: (مخرج)، والتصويب من شرح ابن الناظم.

(٣) آل عمران: ٦٢ وص: ٦٥.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٧).

مُخْبَرًا عَنْهُ، أو وَصْفًا رافعًا لمكتفًى به.

فإن قلتَ: هلَّا قِيلَ في[1]:

أَقَــــــاطِنٌ ....

و[2]:

.... مَــــــا وَافٍ ....

و(أَسَارٍ)، ونحوِهِنَّ بأنّها أخبارٌ مقدَّمةٌ.

قلتُ: لعدمِ التَّطَابُقِ.

* * *

وَأَوَّلٌ مُبْتَـــــدَأٌ وَالثَّــــــانِي فَاعِــلٌ اغْنَــى فِــي: «أَسَــارٍ ذَانِ؟»

المبتدأُ ثلاثةُ أنواعٍ:

اسمٌ ليسَ في تأويلِ الفعلِ، كـ: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

---

(١) بتمامه:

أَقَــاطِنٌ قَــوْمُ سَــلْمَى أَمْ نَــوَوْا ظَعَنَـا إِنْ يَظْعَنُـوا فَعَجِيــبٌ عَـيْشُ مَــنْ قَطَنَـا

لم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦٩) وشرح ابن الناظم (٧٥) واللمحة (١/ ٢٩٩).

(٢) بتمامه:

خَلِيلَـــيَّ مَــا وَافٍ بِعَهْــدِيَ أَنْتُمَــا إِذَا لَـمْ تَكُونَـا لِـي عَلَـى مَـنْ أُقَـاطِعُ

لـم يعين قائلـه، وهـو مـن الطويـل. انظـر: شـرح التسهيل (١/ ٢٦٩) وشـواهد التوضـيح والتصحيح (٦٦).

واسمٌ في تأويلِ الفعلِ الماضِي، نحوُ: «أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ[1] ذَلِكَ».

واسمٌ في تأويلِ المُضارِعِ، نحوُ: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟».

قِيلَ: أو في تأويلِ الأمرِ، نحوُ: «حَسْبُكَ دِرْهَمَانِ».

ولا يُغني عَن الخبرِ وصفٌ مجرورٌ بإضافةٍ، خلافًا للكسائيِّ وهِشامٍ[2]؛ أجازا: «كُلُّ رجلٍ قَائِمٍ»، مستدلَّينِ بقراءةِ أبي جعفرٍ[3]: ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٍّ﴾[4].

قُلنا: عطفٌ على فاعلِ (ٱقْتَرَبَ)، أو مبتدأٌ حُذفَ خبرُه.

ع: ليُنظَرَ: هل يُقالُ: خبرٌ مخفوضٌ على الجِوارِ؟[5]

* * *

وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: «فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ»

---

(١) في المخطوط: (يقوله)، وهو تحريف.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٠٨٥).

(٣) انظر: المحتسب (٢/ ٢٩٧) والبحر المحيط (٨/ ١٧٤).

(٤) القمر: ٣.

(٥) قال ابن هشام في المغني: «وقولُ بعضِهم: «الخبرُ «مُسْتَقِرٍّ»، وخُفِضَ على الجوارِ»، حَمْلٌ على ما لم يثبُت في الخبر»، ويقصد بقوله: «بعضهم» الإمام الرازي»، وقال أبو حيان من قبله: «وخرَّجه صاحب اللوامح على أنه خبر لـ «كل»، فهو مرفوع في الأصل، لكنه جُر للمجاورة، وهذا ليس بجيد؛ لأن الخفض على الجوار في غاية الشذوذ، ولأنه لم يُعهد في خبر المبتدأ، إنما عُهد في الصفة، على اختلاف النحاة في وجوده». انظر: البحر المحيط (١٠/ ٣٤) ومغني اللبيب (٧١٣) ومعجم القراءات القرآنية (٩/ ٢١٤).

[فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ]: كقولِه(١):

خَبِيـــرٌ بَنُـــو لِهْـــبٍ ....

إذْ لَو عُكسَ كانَ إخبارًا عَن الجمعِ بالمفردِ.

قولُه: (فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ) ينبغِي أن يُقالَ في ضابطِه: أن لا يَعتمِدَ على نفيٍ ولا استفهامٍ، ولا يتقدَّمَ عليه ما يُقرِّبُه مِن الأسماءِ، ويُبعدُه مِن الأفعالِ؛ ليَخرُجَ: «إنَّ قَائِمًا الزَّيْدَانِ»؛ فإنَّ الناظِمَ(٢) لا يُجيزُه، وإنْ أجازَهُ الأخفشُ(٣) والفرَّاءُ(٤).

[فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ]: ينبغِي أنْ يُقيَّدَ بما ذُكرَ أمامَه؛ ليَخرجَ نحوُ: «مَا مِنْ قَائِمٍ أَبَوَاهُ فِي الدَّارِ»، وقوله تعالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾(٥)، فـ: (خَالِقٌ): مُبْتَدَأٌ، وَ(غَيْرٌ): صِفةٌ على الموضعِ، و(يَرْزُقُكُمْ): الخَبَرُ، ولَيْسَ (غَيْرُ) فاعلًا؛ لأنَّ هذا الموضعَ لا يَليقُ بالفعلِ، ولأنَّ (يَرْزُقُكُمْ) حينئذٍ يَبقَى لا موقعَ له.

* * *

وَالثَّـــانِ مُبْتَـــدًا وَذَا الوَصْـــفُ خَبَـــرْ إنْ فِـي سِـوَى الإِفْـرَادِ طِبْقًـا اسْـتَقَرّْ

نحوُ: «أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ؟»؛ إذْ لا بُدَّ مِن تطابُقِ الخبرِ والمُخْبَرِ عنهُما.

---

(١) بتمامه:

خَبِيـــرٌ بَنُـــو لِهْـــبٍ فَـــلَا تَـــكُ مُلْغِيًـــا مَقَالَـــةَ لِهْبِـــيٍّ إِذَا الطَّيْـــرُ مَـــرَّتِ

لم يعرف قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٧٣) وأوضح المسالك (١/ ١٩١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٢/ ١١) وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٧٩).

(٣) انظر: الحجة (١/ ٢٠٠).

(٤) انظر: الأصول لابن السراج (١/ ٢٣٢) و(١/ ٢٥٦).

(٥) فاطر: ٣.

فأمَّا قولُه[1]:

أَقُــولُ لَــهُ كَالسِّــرِّ بَيْنِــي وَبَيْنَــهُ هَـلَ انْـتَ بِنَـا فِـي الحَـجِّ مُـرْتَحِلَانِ

فأجرى (بِنَا) مجرى (ونَحْنُ) للضرورةِ.

وعبارةُ شرف[2] أنَّه أجرى غيرَ المبتدأِ مُجرى المبتدأِ، فأخبرَ عنهما.

وأنشدَ أيضًا[3]:

لَعَلِّـي إِنْ مَالَـتْ بِـيَ الـرِّيحُ مَيْلَـةً عَلَـى ابْـنِ أَبِـي ذِبَّـانَ أَنْ يَتَنَـدَّمَا

* * *

وَرَفَعُـــوا مُبْتَـــدَأً بِالِابْتِـــدَا كَـــذَاكَ رَفْـــعُ خَبَـــرٍ بِالمُبْتَـــدَا

ابنُ السِّيدِ في «إِصْلَاحِ الخَلَلِ»[4]: «أحسنُ ما قيلَ: إنَّ المعنى الرافِعَ له عِنايةُ المتكلِّمِ واهتمامُه به[5]، وأنَّه[6] جاءَ به ليُسْنِدَ إليه ما بعدَه، فهو بمثابةِ مَلِكٍ نوَّهَ

---

(١) لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: البديع لابن الأثير (١/ ٧٩) والضرائر لابن عصفور (٢٨٢) وشرح الجزولية للأبذي (٦١٠) والتذييل والتكميل (٣/ ٣٢٢).

(٢) يقصد به كتاب (ارتشاف الضرب) لأبي حيان. انظر: ارتشاف الضرب (٥/ ٢٤٥٠).

(٣) لم يعين قائله، وهو من الطويل. وأبو ذبان: كنية عبد الملك بن مروان، كني بذلك لبخر كان به من أثر فساد كان في فمه، ويعني الشاعر بابنه هشام بن عبد الملك، وفي المخطوط (مثلة) بدل (ميلة)، و(ان) بدل (وابن)، وهذه تحريفات. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٥٠) والبصريات (١/ ٧٣٢) وارتشاف الضرب (٥/ ٢٤٥٠).

(٤) انظر: إصلاح الخلل (١١٣).

(٥) في إصلاح الخلل: «عناية المتكلم وإقباله».

(٦) في المخطوط: (وأن)، والتصويب من إصلاح الخلل.

بإنسانٍ وعُنِيَ بأمرِه؛ ليُسْنِدَ إليه أمورَه، ويقلِّدَه إيَّاها، والفاعِلُ بمثابةِ رَجُلٍ رفعَتْه أفعالُه التي فَعَلَ».

ع: حقيقتُه أنَّ الرفعَ أشرفُ أنواعِ الإعرابِ، فيستحقُّه الأشرفُ لشرفِه، وشَرَفُ المبتدأِ والفاعلِ بما ذُكِرَ، وحينئذٍ فأقولُ: ارتفَعَ الخبرُ؛ لأنَّه عَن الذي ثَبَتَ شرفُه.

* * *

وَالخَبَـرُ الجُـزْءُ الْمُـتِمُّ الفَائِـدَهْ كَـ: «اللهُ بَـرٌّ وَالأَيَـادِي شَـاهِدَهْ»

في (بابِ إسقاطِ الدليلِ)[1]: «قالَ البغداديُّونَ[2]: رافعُ المبتدأِ ما عادَ عليه مِن ضميرِ الخبرِ، ويُسقطه: «زَيْدٌ هَلْ قَامَ؟»، ومعلومٌ أنَّ ما بعدَ الاستفهامِ لا يعملُ فيما قبلَه».

وقال: «لا تكونُ الصفةُ غيرَ مفيدةٍ؛ فلذلكَ صُرِفَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْعَلَ»[3]، ويردُّه قولُهم [لمن قال][4]: «رَأَيْتُ زيدًا»: «آلْمَنِيَّ يا فتى؟ و(الْمَنِيُّ) صفةٌ غيرُ مفيدة»[5].

---

(١) انظر: الخصائص (١/ ٢٠٠).

(٢) عبارته في الخصائص: «وإسقاطُ هذا أن يقالَ له: قد جاءت الصفةُ غيرَ مفيدة، وذلك كقولِك في جواب من قال: «رَأَيْتُ زيدًا»: آلمَنِيُّ يا فتى؟»، فـ: (المَنِيُّ) صفةٌ وغير مفيدة».

(٣) أي تُكنِّي به عن صفة زنتُها (أَفْعَل)، كَـ: (أَحْمَق). يرى سيبويه منع صرف هذا، ويخالف أبو عثمان المازني. والوزن ضُبط في المخطوط بضم العين، وهو تصحيف. انظر: الكتاب (٣/ ٢٠٣) والمقتضب (٣/ ٣٨٤).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الخصائص.

(٥) عبارته في الخصائص: «وإسقاطُ هذا أن يقالَ له: قد جاءت الصفةُ غيرَ مفيدة، وذلك =

إنَّما ينسبُ بعضُ النحاةِ الفائدةَ للخبَرِ مِن حيثُ جاءَ آخِرًا، وتَمَّ به الكلامُ، ولم يُتَشَوَّفْ لِمَا بعدُ كَمَا يُتَشَوَّفُ[1] لِمَا بعدَ المبتدأِ.

فإن قلتَ: المبتدأُ لا بُدَّ له أن يكونَ معروفًا عندَ السامعِ، والخبرُ مجهولٌ ضرورةً، فإذا ذكرتَ المبتدأَ فكأنَّكَ لم تذكُر شيئًا زائدًا على ما عندَه، فإذا ذكرتَ الخبرَ فقد ذكرتَ ما هو مجهولٌ عندَه، وذلكَ مَوضِعُ الفائدةِ ضرورةً.

قلتُ: هذا على ظهورِه لا يُوجِبُ أن يُقالَ: إنَّ الخبرَ هو الجزءُ المستفادُ وحدَه دونَ المبتدأِ، فنَظِيرُ عِلمِكَ بالمبتدأِ عِلمُكَ بالخبرِ، أعني مدلولَهما؛ فإنَّ مدلولَيْهما[2] معلومانِ للسامعِ قبلَ الإخبارِ، وإلَّا لم يصِحَّ إفهامٌ؛ فكُلٌّ منهُما معلومٌ مِن جهةٍ، وإنَّما المجهولُ النسبةُ والإضافةُ، وهو الحكمُ بأنَّ هذا هو صاحبُ هذا، وهذا المجهولُ لا يستقِلُّ بواحدٍ منهما على انفرادِه، وفي هذا مجال.

وينقطِعُ النِّزاعُ بأنْ تُمثِّلَ بـ: «زَيْدٌ أَخُوكَ»، فهذانِ معرفتانِ، إن قدَّرتَ أنَّ السامعَ كان يعلمُ المبتدأَ قدَّرتَ أنَّه كان يعلمُ الخبرَ، وإنَّما جَهِلَ أنَّ ما[3] يعلمُه مِن مدلولِ (زَيْدٍ) هو ما يعلمُه مِن مدلولِ (أَخُوكَ).

ونصَّ أبُو بكرٍ في «الأصُول»[4] على أنَّه إذا كانَ الخبرُ معرفةً أنَّ الفائدةَ في

= كقولِك في جواب من قال: «رَأَيْتُ زيدًا»: آلمَنِيُّ يا فتى؟»، فـ: (المَنِيُّ) صفةٌ وغير مفيدة».

(١) في المخطوط: (يشوف)، وهو تحريف.

(٢) في المخطوط: (مدلولاهما).

(٣) رسمت في المخطوط متصلة: (إنما).

(٤) انظر: الأصول لابن السراج (١/ ٦٦).

مجموعِهِما، وقد كانَ قدَّمَ[1] أنَّ الخبرَ هو الذي يستفيدُه السامعُ في قولِك: «عَبْدُ اللهِ جَالِسٌ».

فإذا قُلنا: إنَّ كلامَه هو ما قالَ المصنِّفُ، فقد نقضَه ما قالَه في المعرفتَين، ولستُ مُحتاجًا إلى الاسترفادِ بكلامِ النحاةِ؛ لأنَّ ما قلتُه يعقِلُه كُلُّ ذي عقلٍ سليمٍ مِن كلِّ ضعفٍ وكُلِّ آفةٍ.

* * *

وَمُفْــرَدًا يَــأْتِي وَيَــأْتِي جُمْلَــهْ حَاوِيَــةً مَعْنَــى الــذِي سِــيقَتْ لَــهْ

[حَاوِيَةً مَعْنَى]: مَلفُوظًا به أو مُقَدَّرًا، نحوُ: ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾[2] الآيةَ، «السَّمْنُ مَنَوَانِ»، المِثالَ.

ويجوزُ في المنصوبِ إن كانَ مفعولًا، والمبتدأُ (كُلٌّ)، نحوُ: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[3]:

.... كُلُّــهُ لَــمْ أَصْــنَعِ[4]

---

(١) انظر: الأصول لابن السراج (١/ ٦٢).

(٢) الشورى: ٤٣.

(٣) النساء: ٩٥، وهي قراءة الحسن وابن عباس، والحديد: ١٠ وهي قراءة ابن عامر وعبد الوارث وابن عباس. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ١٣٥) و(٩/ ٣٣٠).

(٤) بتمامه:

قَــدْ أَصْــبَحَتْ أُمُّ الخِيَــارِ تَــدَّعِي عَلَــيَّ ذَنْبًــا كُلُّــهُ لَــمْ أَصْــنَعِ

لأبي النجم العجلي، وهو من الرجز. انظر: ديوان أبي النجم العجلي (١٣٢) ومجاز القرآن (٢/ ٨٤) والكتاب (١/ ٨٥).

أو شبيهٌ بها في العُمومِ والافتقارِ لِمُتَمِّمٍ، نحوُ: «امرؤ يدعو إِلَى الخَيْرِ أُجِيبُ»، وكذا الْمُشْبِهُ في الافتقارِ دُونَ عُمومٍ، نحوُ[1]:

فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبُ أَجُرّْ

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا[2] ....

البيتَ.

ع: فهذه ثلاثةُ أقسامٍ، فإنْ خَلا مِن ذلكَ فأجازَ ص[3] رفعَ ذلك في الاختيارِ، ويشهدُ لهم: ﴿أَفَحُكْمُ الْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[4].

أجازَ فا[5] في: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[6] الآيةَ:

---

(١) بتمامه:

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا ... فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبُ أَجُرّْ

والبيت لامرئ القيس، ورواية الديوان بنصب الثوب، وهو من المتقارب. انظر: ديوان امرئ القيس (١٥٩) والكتاب (١/ ٨٦) وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٤٦) ومغني اللبيب (٨٢٩).

(٢) بتمامه:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا ... وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرّْ

والبيت للنمر بن تولب، وهو من المتقارب. انظر: ديوان النمر بن تولب (٥٧) والكتاب (١/ ٨٦) وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٤٩) وتخليص الشواهد (١٩٣).

(٣) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣١٢) والبحر المحيط (٢/ ٣٤٨).

(٤) المائدة: ٥٠، وهي قراءة السلمي وابن وثاب وأبو رجاء والأعرج ويحيى بن يعمر وإبراهيم النخعي. انظر: معجم القراءات (٢/ ٢٨٧).

(٥) يعني به الفارسي. انظر: الحجة للفارسي (١/ ٤٧ ـ ٤٨).

(٦) البقرة: ١٨٥.

مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، أي: «فِيمَا كُتِبَ عَلَيْكُم شَهْرُ رَمَضَانَ»، أي: صَوْمُه، كقولِ س[1] [في][2]: ﴿وَٱلسَّارِقُ﴾[3] الآيةَ، ودلَّ عليهِ أنَّ قبلَه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾[4].

الخبرُ: ﴿فَمَن شَهِدَ﴾، ف: ﴿ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ﴾ صفةٌ، ودخلت الفاءُ كما في: ﴿إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ الآيةَ؛ لأنَّ المعرفةَ هُنا ليست مُعَيَّنَةً، بل شائعةٌ في جميعِ هذا القبيلِ، كالموتِ الذي لا يُرادُ به مَوتٌ بعينِه.

الخبرُ: ﴿ٱلَّذِىٓ﴾.

وكأن الوجهَ الثاني أشبهُ؛ لأنَّه حضٌّ على الأمرِ بصيامِ الشهرِ، فأمَّا إعادةُ ذكرِ الشهرِ فمثلُ: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[5].

ع: عندي أنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّ صلةَ الموصولِ ماضيةٌ.

ع: ليسَ مثلَ قولِه[6]:

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ١٤٢) وما بعدها.

(٢) ساقطة من المخطوط.

(٣) المائدة: ٣٨.

(٤) البقرة: ١٨٣.

(٥) الحاقة: ١ ـ ٢، إلى هنا انتهى ملخصًا من كلام أبي علي في الحجة. انظر: الحجة: (١/ ٤٧ ـ ٤٨ ـ ٤٩).

(٦) بتمامه:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرَ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا

والبيت لابن ميادة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ابن ميادة (١٣٤) والكتاب (١/ ٣٨٦).

.... فَأَمَّا الصَّبْرَ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا

قولُه[1]:

أَلَا يَا لَيْلَ وَيْحَكِ خَبِّرِينَا ... فَأَمَّا الجُودُ مِنْكِ فَلَيْسَ جُودُ

لأنَّ المعنى: «فَلَيْسَ عِنْدَكِ، أَوْ لَكِ جُودٌ»، فلْيُنظَر في هذا الرابط.

* * *

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى ... بِهَا كَـ: «نُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى»

[نُطْقِي اللهُ حَسْبِي]: ومثلُه ما جاءَ في الدعاءِ المأثورِ[2]: «أَحَقُّ مَا قَالَ العَبْدُ ـ وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ ـ لَا مَانِعَ...» إلى آخرِه، فـ: (أَحَقُّ) مبتدأٌ، وَ(لَا مَانِعَ) خبرُهُ، وما بينهما اعتراضٌ.

* * *

وَالمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ ... يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

قولُه: (وَإِنْ يُشْتَقَّ) وكذا أنْ يؤوَّلَ بالمشتقِّ، كقولِ[3] الطائيِّ الكبيرِ، وقد أحسنَ ما شاءَ[4]:

---

(١) البيت لعبد الرحمن بن حسان، وهو من الوافر. انظر: ديوان عبد الرحمن بن حسان (٢١) والكتاب (١/ ٣٨٦).

(٢) انظر: مسند أحمد (١٨/ ٣٤٣) وصحيح مسلم (١/ ٣٤٧).

(٣) من هنا حتى آخر التحشية منقولة من الخصائص. انظر: الخصائص (٣/ ٢٧٤)

(٤) البيت لأبي تمام، وبه يعنون الطائي الكبير، وهو من الطويل، وفي بعض المراجع: «تحسبن». انظر: ديوان أبي تمام (١٢٠) والخصائص (٣/ ٢٧٤) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٦٢)=

فَلَا تَحْسَبَا هِنْدًا لَهَا الغَدْرُ وَحْدَهَا ... سَجِيَّةُ نَفْسٍ كُلُّ غَانِيَةٍ هِنْدُ

أي: «كُلُّ غَانِيَةٍ غَادِرَةٌ»، وقالَ العربي[1]:

إِنَّ الذِّئَابَ قَدِ اخْضَرَّتْ بَرَاثِنُهَا ... وَالنَّاسُ كُلُّهُمُ بَكْرٌ إِذَا شَبِعُوا

أي: «كُلُّهُمْ مُتَعَادُونَ»؛ لأنَّ بَكْرًا هكذا فعلُهم.

وقالَ[2]:

مَا أُمَّكَ اجْتَاحَتِ الْمَنَايَا ... كُلُّ فُؤَادٍ عَلَيْكَ أُمُّ

أي: (حَزِينٌ) أو (كَئِيبٌ).

ومِن هنا قالُوا[3]: «نَظَرْتُ إِلَى رَجُلٍ خَزٌّ قَمِيصُه»، أي: (نَاعِمٍ)، و«مَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ»، أي: (خَشِنٍ وَجَافٍّ)، فرفع (الخَزُّ) القميصَ، و(العَرْفَجُ) الضَّميرَ، بدليلِ التأكيدِ.

وقال[4]:

= والمقاصد الشافية (١/ ٦٤٣).

(١) لرجل من تميم، وهو من الطويل. انظر: الملاحن لابن دريد (٩٢٣) والخصائص (٣/ ٢٧٢).

(٢) البيت لديك الجن، وهو من مخلع البسيط. انظر: ديوان ديك الجن (١٤١) والخصائص (٣/ ٢٧٥) وديوان المعاني (٢/ ١٨١) والمحكم (١٠/ ٥٧٥).

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ٢٤) والإيضاح (٣٨).

(٤) من تمامه:

أَنَا أَبُو بَرْزَةَ إِذْ جَدَّ الوَهَلْ ... خُلِقْتُ غَيْرَ زُمَّلٍ وَلَا وَكَلْ

للأعرج المعني، وهو من الرجز أو مجزوئه. انظر: الخصائص (٣/ ٢٧٥) وإيضاح شواهد =

أَنَـــا أَبُـــو بَـــرْزَةَ إِذْ جَـــدَّ الوَهَـــلْ ....

أي: «أَنَا النَّافِعُ والْمُجْدِي».

و[1]:

أَنَـا أَبُـو المِنْهَـالِ بَعْـضَ الأَحْيَـانْ ....

وفي «الخَصَائِصِ»[2]: «تباحثْنا في:

أَنَـــا أَبُـــو المِنْهَـــالِ ....

البيتَ، وتلخَّصَ لنا فيه وجهان:

أحدُهما: أن يكونَ التقديرِ: «أَنَا مِثْلَه»، فعمِلَ في الظرفِ معنَى التشبيهِ، أي: «أَنَا أُشْبِهُ أَبَا المِنْهَالِ فِي بَعْضِ الأَحْيَانِ».

والثاني: أن يكونَ أَبُو المِنهالِ قد اشتهرَ بالغَناءِ والنجدةِ، فصارَ ذِكْرُه بمثابةِ أن يُذكَرَ: «أَنَا الْمُغْنِي أو النَّجْدُ».

* * *

وَأَبْرِزَنْـــهُ مُطْلَقَـــا حَيْـــثُ تَـــلَا ... مَـــا لَـــيْسَ مَعْنَـــاهُ لَـــهُ مُحَصَّـــلَا

= الإيضاح (١/ ٣٦١) والتذكرة الحمدونية (٢/ ٤٠٤) والمجموع المغيث (١/ ٣٧).

(١) بتمامه:

أَنَـا أَبُـو المِنْهَـالِ بَعْـضَ الأَحْيَـانْ ... لَـيْسَ عَلَـيَّ نَسَـبِي بِضُـؤْلَانْ

قال الأزهري: لبعض بني أسد، وهو من الرجز. انظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٤٧) وشرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي (٢٥٠) والتمام لابن جني (١٦٣).

(٢) انظر: الخصائص (٣/ ٢٧٣).

ع: إبرازُ الضميرِ في نحوِ: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا[1] هُوَ» بمنزلةِ دخولِ الفصلِ في نحوِ: ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾[2]، وإن لم يُمكنْ توهُّمُ الوصفيةِ هنا، حمَلُوا ما لا إلباسَ فيه على ما فيه إلباسٌ، كما حمَلُوا الْمُضمَرَ على الظاهرِ.

* * *

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّْ نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ، أَوِ اسْتَقَرّْ)

قولُهم في الخبرِ الآتي ظرفًا أو مجرورًا: «شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ تَامًّا» جُوِّزَ فيه أوجهٌ:

أحدُها: أن يكونَ احترازًا من نحوِ: «زَيْدٌ فِيكَ راغبًا».

والثاني: أن يكونَ احترازًا عَن الظروفِ المقطوعةِ عَن الإضافةِ، كـ: (قَبْلُ، وبَعْدُ).

والثالثُ: أن يكونَ احترازًا عَن ظروفِ الزَّمانِ بالنسبةِ إلى الجُثَّةِ.

وينبغي أن يُحمَلَ على الثلاثةِ؛ ألا ترى أنَّ صاحبَ «الْمُقَرَّبِ»[3] ذكَرَ هذا الشرطَ، ولم يذكُرْ أنَّه لا يُخبرُ[4] بالزمانِ عَن الجُثَّةِ، ولم يكن ليدَعَ هذه المسألةَ المشهورةَ؟

فَرْعٌ يُناسِبُ هذا المقامَ: السيرافيُّ[5]: «اعلَم أنَّ (قَبْلًا، وبَعْدًا) يكونانِ خبرَينِ

---

(١) في المخطوط (ضاربه)، وهو سهو من الناسخ رحمه الله.

(٢) المائدة: ١١٧.

(٣) انظر: المقرب (١٢٣ ـ ١٢٤).

(٤) في المخطوط: (يحترز)، والتصويب من المقرب.

(٥) انظر: شرح السيرافي (٤/ ٥٤).

للجثَّةِ وغيرِها إذا كانا مُضافَين، فإن حُذِفَ ما أضيفا إليه لم يجزْ ذلكَ، كذا قال س[١]، ولا أعلَمُ له مُخالفًا، ولم أرَ مَن علَّلَ ذلك مِن أصحابِنا.

فأمَّا قولُ بعضِهم: «إنَّ الفائدةَ في التوقيتِ بما أضفتَ إليه، فإذا حُذف زالت الفائدةُ»، فيلزَمُه أن يكونا لا فائدةَ لهُما في غيرِ الخبرِ.

وإنَّما العلَّةُ: أنَّ الكلامَ حينئذٍ فيهِ إجحافٌ كبيرٌ بالظرفِ بحذفِ عاملِه ومعمولِه وما قبلَه وما بعدَه».

ع: زالَ الإشكالُ: «فَلَا كِسْرَى بعدَه»[٢].

* * *

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا   عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

قالَ الأخطَلُ[٣]:

كَانَتْ مَنَازِلَ أُلَّافٍ عَهِدْتُهُمُ   إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانَا

في «الإيضاحِ الشعريِّ»[٤]: «لا تكونُ (إذْ) خبرًا عَن (نَحْنُ)، كما لا يجوزُ:

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٦).

(٢) جزء من كلام رسول الله ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ»، وفيه وقوع الظرف خبرًا عن الجثة، وهما (بعد، وكسرى). انظر: صحيح البخاري (٤/ ٨٥) ومسند الشافعي (٢٠٨) ومسند أحمد (٧/ ٣٥).

(٣) أول من نسبه للأخطل أبو علي، وأنشده أيضًا في المغني، وهو من الطويل. انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي (٢٨٤) وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٠٨) ومغني اللبيب (١١٧) وتمهيد القواعد (٤/ ١٩٣٢).

(٤) انظر: الإيضاح الشعري (٢٨٤).

«زَيْدٌ أَمْسِ»، بل (إذ) الأولُ ظرفٌ لـ: (عَهِدْتُهُمْ)، أي: «عَهِدْتُهُمْ إِخْوَانًا دُونَ النَّاسِ»، و(دُونَ) ظرفُ مكانٍ متعلِّقٌ بـ: (عَهِدْتُهُمْ) أيضًا، وخبرُ (نَحْنُ) محذوفٌ، أي: «عَهِدْتُهُمْ إِخْوَانًا إِذْ نَحْنُ مُتَآلِفُونَ إِذْ ذَاكَ»، أي: «إِذْ ذَاكَ كَائِنٌ».

ويحتمِلُ أن يكونَ «دُونَ[1] النَّاسِ» متعلِّقًا بالخبرِ المُضمَرِ، ويحتمِلُ أن يكونَ: «إِخْوَانًا دُونَ النَّاسِ»، فإذا قدَّمَ الصفةَ صارَ نصبًا على الحالِ».

* * *

وَلَا يَجُـــوزُ الابْتِـــدَا بِـــالنَّكِرَهْ مَـا لَـمْ تُفِـدْ كَـ: «عِنْـدَ زَيْـدٍ نَمِـرَهْ»

[مَا لَمْ تُفِدْ]: هذا هو المرجعُ، وما ذُكِرَ بعدُ تمثيلٌ لصُوَرٍ حصلتْ فيها الإفادةُ.

وقد تعقَّبَ ابنُ الحَاجِّ قولَ «المقرِّبِ»[2]: «وَلَا يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِلَّا بِشُرُوطٍ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً...»، إلى آخره، فقالَ: «السَّببُ الذي منعَ الابتداءَ بالنكرةِ عندَ النُّحاةِ كلِّهم إنَّما هو عدمُ الفائدةِ في الإخبارِ بها، والمسوِّغُ فيما حصلتْ فيه هذه الشروطُ إنَّما هو الفائدةُ، فالاشتغالُ بِعَدِّ هذه الشروطِ ـ يعني بدونِ الإشارةِ إلى المعنَى المسوِّغِ ـ بُعدٌ عن فَهْمِ الغرضِ المرادِ.

ويبيِّنُ لك ذلك أنَّ الصفةَ قد تُوجَدُ ولا تسوِّغُ الابتداءَ بالنكرةِ، قالَ س[3] في نَحوِ: «كَانَ رَجُلٌ فِي قَوْمٍ عَاقِلًا»: «لَا يَحْسُنُ؛ لأنَّه[4] لا يُسْتَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ فِي الدُّنْيَا

(١) ساقطة من المخطوط، والتميم من الإيضاح الشعري

(٢) انظر: المقرب (١٢٣).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٥٤).

(٤) في المخطوط (أنه)، والتصويب من الكتاب.

عَاقِلٌ»، ونصَّ على مثلِ هذا أبُو العَبَّاسِ في «المقتضَبِ» في بابَي الابتداءِ[1] و(كَانَ)[2]، وأبُو الحسَنِ في «الأوسطِ» في بابِ (كَانَ)».

قوله: (كـ: «عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ») قالَ ابنُ الحَاجِّ: «وَكَذَا تقديمُ معمولِ الخبرِ في نحوِ: «[فِي][3] دَرَاهِمِكَ أَلْفٌ بِيضٌ»، على أنَّ (بِيضٌ) الخبرُ، فنَصَّ س[4] على الجوازِ في (إِنَّ)، نحوُ: «إِنَّ فِي دَرَاهِمِكَ أَلْفًا بِيضٌ».

ع: مِثالُ المسألةِ: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ قَائِمٌ»، وعندِي في المسألةِ نظرٌ؛ لأنَّ (قَائِمٌ) يُوهِمُ الصفةَ؛ ففيه المانعُ الذي في قولِك: «رَجُلٌ فِي الدَّارِ»، والمثالُ الذي مَثَّلَ بِه فيه نظر؛ إذْ لا يظهَرُ معنًى لقولِ القائلِ: «أَلْفٌ بِيضٌ»، وإنَّما الظاهرُ أنَّ (بِيضٌ) صفةٌ، وأنَّ (فِي دَرَاهِمِكَ) الخَبَرُ، ثمَّ لا معنَى لقولِه: «إِنَّ (بِيضٌ) عامِلٌ في الجارِّ والمجرورِ».

ابنُ الحَاجِّ: نصَّ الزَّجَّاجُ[5] والفراءُ[6] في: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[7] على قُبْحِ: «رَجُلٌ قَامَ»، وحُسْنِ: «قَامَ رَجُلٌ»، والفرقُ بينَهما عِندي التباسُ الخبرِ بالصفةِ في الأوَّلِ دونَ الثاني.

* * *

(١) انظر: المقتضب (٤/ ١٢٧).

(٢) انظر: المقتضب (٤/ ٨٨).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الكتاب.

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ١٤٣).

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/ ٢٧).

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٤٣).

(٧) النور: ١.

وَ«هَلْ فَتًى فِيكُمْ؟»، «فَمَا خِلٌّ لَنَا» وَ«رَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا»

[وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ]: لا بدَّ مِن تقييدِ الصفةِ بالفائدةِ؛ ليَخرجَ: «كَانَ رَجُلٌ فِي قَوْمٍ عَاقِلًا»، ودخَلَ فِي كلامِه مثلُ: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ»، وهُو المعبَّرُ عنه بـ: (خَلَفِ الْمَوْصُوفِ)[1]؛ فإنَّ المبتدأَ حقيقةً الْمُقَدَّرُ، ومثلُ: «أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا»، وهو الذي عبَّرَ عنه في «المقرَّبِ»[2] بكونِه كمعرفةٍ، ولا يقبَلُ (أَلْ)، وقد يُقالُ: اختصاصُه بـ: (مِنْ) ومخفوضِها[3]، فهو داخِلٌ فِي:

... رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ ....

ويُعلَمُ حينئذٍ أنَّ صورةَ تلك المسألةِ لا تختصُّ بالمصدرِ، والحاصلُ أنَّها ليستْ قِسمًا برأسِه، وأنَّ عدَمَ قَبولِ (أَلْ) لا مدخلَ له في التسويغِ.

ومِن البابِ: «السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ»؛ لأنَّ الصفةَ مقدَّرةٌ.

ومنهُ عندَ ابْنِ الحَاجِّ: «النَّاسُ رَجُلَانِ: رَجُلٌ أَكْرَمْتُهُ[4] وَرَجُلٌ أَهَنْتُهُ»، أي: «رَجُلٌ مِنْهُمْ وَرَجُلٌ مِنْهُمْ».

وردَّ على ابنِ عُصفورٍ[5] جَعلَه المسوِّغَ التفصيلَ[6]، وقالَ: «يُمكنُ أن يكونَ

---

(١) بهذا سماه ابن عصفور، وبنفس المثال مثّل. انظر: المقرب (١٢٣).

(٢) انظر: المقرب (١٢٣).

(٣) في المخطوط: (ومخفوظها)، وهو تصحيف.

(٤) تحرفت في المخطوط إلى: (الزمه).

(٥) انظر: المقرب (١٢٣).

(٦) وجعل المسوغ التفصيل مذهب ابن هشام في المغني. انظر: مغني اللبيب (٦١٤).

المسوِّغُ غيرَه»، قالَ: «ومِن هذا قولُه سبحانَه: ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾»[1].

* * *

وَ«رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ» وَ«عَمَلْ بِرٌّ يَزِينُ» وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾[2]، واختُلِفَ[3] فِي ﴿صَدٌّ﴾، فقِيلَ: عَطفٌ على الخبرِ، وهو ﴿كَبِيرٌ﴾، وكذا ﴿وَكُفْرٌ﴾، ويردُّه أنَّ القِتالَ فيه ليسَ كُفرًا.

وقيلَ: مُبتدأٌ، فيكونُ ﴿فِيهِ﴾ كالشَّاهِدِ الأوَّلِ، وكذا ﴿وَكُفْرٌ بِهِ﴾، وخبرُهما محذوفٌ، أي: كَبِيرَانِ، ورُدَّ بأنَّه يلزمُ منه أنَّ إخراجَ أهلِه أكبرُ مِن الكفرِ.

وقيلَ: مُبتدأٌ، و﴿كُفْرٌ﴾ و﴿إِخْرَاجُ﴾ معطوفانِ، و﴿أَكْبَرُ﴾ خبرُ الجميعِ.

واعلم أنَّه يجوزُ في الظرفِ في الآيةِ أن يكونَ صفةً، فيكون من قولِه تعالَى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾[4].

قولُه: (وَعَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ) مثالٌ ثانٍ لتسويغِ العملِ؛ لأنَّ المضافَ عامِلٌ في المضافِ إليهِ، وقد نصَّ على ذلكَ في «شرحِه للتسهيلِ»[5].

* * *

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

---

(١) الشورى: ٧.

(٢) البقرة: ٢١٧.

(٣) مستفاد من الحجة لأبي علي. انظر: الحجة (٣/ ١٢٧).

(٤) البقرة: ٢٢١.

(٥) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٢١).

مرادُه بالتجويزِ عدمُ المنعِ، لا الإباحةُ المستويةُ الطرفينِ.

ولَمَّا قسَّمَ في «المقرَّبِ»[1] الخبرَ إلى واجبِ التقديمِ وواجبِ التأخيرِ ومستوٍ فيهِ الأمرانِ، قالَ ابنُ الحَاجِّ: «هذا القسمُ لا وجودَ له عندي»، قالَ: «وإنَّما الأقسامُ واجبُ التقديمِ وواجبُ التأخيرِ ومختارُ التأخيرِ، وهو أوسعُ الأقسامِ، نحوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

ع: والذي في كلامِ ابنِ عُصفورٍ: «وَقِسْمٌ أَنْتَ فِيهِ بِالخَيَارِ، وَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ»، ولم يَقُلْ: إنَّ الوجهينِ مستويانِ.

* * *

فَامْنَعْـهُ حِيـنَ يَسْتَوِي الجُـزْآنِ عُرْفًـا وَنُكْـرًا عَـادِمَيْ بَيَـانِ

قولُه: (فَامْنَعْهُ) مُسبَّبٌ عن مفهومِ قولِه فيما تقدَّمَ:

.... وَجَـوَّزُوا التَّقْـدِيمَ إِذْ لَا ضَـرَرَا

فإنَّ مفهومَه: «وَمَنَعُوهُ حَيْثُ يَضُرُّ»، ثمَّ فرَّعَ على هذا المفهومِ.

قولُه: (عُرفًا) البيتَ، لم يشترطِ في «المقرَّبِ»[2]: (عَادِمَيْ بَيَانِ)، وتعقَّبَه ابنُ الحَاجِّ، وقالَ: «ذلك مشروطٌ عندَ مَن يسلِّمُ أنَّ ذلك مُوجبٌ للمنعِ، وإلا فنَصَّ الزَّجَّاجُ[3] في: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾[4] على جوازِ الوجهينِ»، وقالَ: «إنَّهُ

---

(١) انظر: المقرب (١٢٨).

(٢) انظر: المقرب (١٢٨).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٨٦).

(٤) الأنبياء: ١٥.

لَا خِلَافَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِي ذلكَ».

وفي «اللُّمَعِ» ابنِ جِني[1]: «إِذَا [كانا][2] مَعْرِفَتَيْنِ كُنْتَ بِالخَيَارِ، أَيَّهما شئتَ جعلتَ المبتدأَ، وجعلتَ الآخرَ الخبرَ».

وقالَ ابن بَرهانَ[3]: «ينبغي أن يُقرأ: (الآخِرَ) بكسرِ الخاءِ، وحَكى عنِ ابن كَيْسانَ جوازُ تأخيرِه هُنا، وقالَ: «متَى كانتِ الفائدةُ في شيءٍ فهو الخبرُ، مقدَّمًا كانَ أو مؤخَّرًا».

[عُرْفًا وَنُكْرًا]: تمييزانِ مُحَوَّلانِ عَن الفاعل.

يرِدُ عليه نحوُ: «قَائِمٌ غُلَامُ امْرَأَةٍ»، وهذا معنَى قولِ ابنِ الحاجِبِ[4]: «مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ مُتَسَاوِيَيْنِ»، أي: في التَّخصيصِ والقربِ مِن المعرفةِ، نحوُ: «أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي».

قالَ الرُّكْنُ[5]: «إِنَّ أَعْرَفَ المعرفتَينِ يجبُ تقديمُه، وإنَّ ابنَ الحاجِبِ لم يعتبرْه».

قلتُ: ومِن العجبِ أنَّهم اعتبرُوه في بابِ (كَانَ)، أعنِي جَعْلَ الأعرَفِ الاسمَ، وما دُونَه الخبرَ، ولم يعتبِرْه أكثرُهم في هذا البابِ.

---

(١) انظر: اللمع (٢٦).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من اللمع.

(٣) لم أجد كلامه في مطبوعة شرحه. انظر: شرح اللمع لابن برهان (١/ ٣٤).

(٤) انظر: الكافية (١٦).

(٥) انظر: الشرح الكبير للركن على الكافية ورقة (٣٩/ أ).

[عَادِمَيْ بَيَانٍ]: هذا تقييدٌ.

وقالَ الرُّكنُ[1] مُعترضًا على ابنِ الحاجِبِ: «ينبغِي أن يقولَ: «إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ وَلَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مُشَبَّهًا بالآخَرِ»؛ ليَخرجَ نحوُ[2]:

بَنُونَـــا بَنُـــو أَبْنَائِنَـــا ....

البيتَ، أي: «بَنُو أَبْنَائِنَا مِثْلُ بَنِينَا»، لا يُقال: عَدَلَ إلى الحملِ على الظاهِرِ؛ لأنَّ مرادَه: أنَّ الابنَ يشملُ ابنَ الصُّلْبِ وابنَ الابنِ دونَ ابنِ البنتِ، وليسَ المرادُ التشبيهَ، فلا حاجةَ لتقديرِ الثاني مبتدأً، ولا إلى جَعلِ المبتدأِ مُشَبَّهًا بالخبرِ؛ لأنَّ هذا المعنَى حاصلٌ، والبيتُ على الظاهرِ.

وكذَا قولُ أبي تمَّام[3]:

لُعَــابُ الأَفَــاعِي ....

---

(١) انظر: الشرح الكبير للركن على الكافية ورقة (٣٩/أ).

(٢) بتمامه:

بَنُونَـــا بَنُـــو أَبْنَائِنَـــا وَبَنَاتُنَـــا بَنُـــوهُنَّ أَبْنَـــاءُ الرِّجَـــالِ الأَبَاعِـــدِ

البيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (٢٧١) والإنصاف (١/ ٥٦) والتبيين للعكبري (٢٤٦).

(٣) بتمامه:

لُعَــابُ الأَفَــاعِي القَــاتِلَاتِ لُعَابُــهُ وَأَرْيُ الجَنَــى اشْــتَارَتْهُ أَيْــدٍ عَوَاسِــلُ

وهو من الطويل، والأري: العسل، واشتارته: استخرجته، وعواسل: جمع عاسلة؛ والعاسل: مستخرج العسل. انظر: الحيوان (١/ ٤٨) وعيون الأخبار (١/ ١٠٩) وشرح المفصل (١/ ٢٤٨).

البيتَ، وهذا مِن كلامِ الجزوليِّ[1]، ولقائلٍ أن يقولَ: يُحملُ الثاني على ظاهرِه تكثيرًا للمبالغةِ».

* * *

كَـذَا إِذَا مَـا الفِعْـلُ كَـانَ الخَبَـرَا أَوْ قُصِـدَ اسْـتِعْمَالُهُ مُنْحَصِـرَا

مسألةُ «زَيْدٌ قَامَ» ضابطُها أربعةُ أمورٍ:

أن يكونَ الخبرُ فِعلًا رافعًا لضميرٍ مفرَدٍ راجعٍ للمبتدأِ، فخرجَ نحوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَ«زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»، وَ«أَخَوَاكَ قَامُوا[2]»، وَ«إِخْوَتُكَ قَامُوا»، وَ«غُلَامُ هِنْدٍ ضَرَبَتْهُ»؛ فإنَّ تقديمَ «ضَرَبَتْهُ» لا يضُرُّ؛ إذ لا يُتَوَهَّمُ أنَّ الغلامَ لـ «ضَرَبت».

فإن قلتَ: فما تصنَعُ بِـ: «غُلَامُ زيدٍ ضربَه»، إذا قدَّرتَ الفاعلَ الغلامَ؟

أوليسَ الإلباسُ موجودًا لو قدَّمتَ، وقد صدقَ عليه ضابطُك؟

قلتُ: هُنا يجبُ إبرازُ الضميرِ؛ لجَرَيانِ الفعلِ على غيرِ مَن هو له، فتقولُ: «غُلَامُ زَيْدٍ ضَرَبَهُ هُوَ»، فإذا قلتَ: «ضَرَبَهُ هُوَ غُلَامُ زيد[3]»، فلا لبْسَ.

فإن قلتَ: بلى، اللَّبْسُ موجودٌ؛ لاحتمالِ التأكيدِ.

قلتُ: لو اعتبروا ذلكَ لم يُفِدْهُم الإبرازُ في قولِهم: «غُلَامُ زيد[4] ضَارِبُهُ هُوَ» شيئًا؛ لاحتمالِ التأكيدِ، فهذا لازمٌ في الفعلِ والوصفِ، قدَّمتَ أم أخَّرتَ.

(١) انظر: المقدمة الجزولية (٩٧).

(٢) لعل الصواب: (قاما).

(٣) في المخطوط: (هند)، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٨٩ـ ٩٠).

(٤) في المخطوط: (هند)، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٨٩ـ ٩٠).

فإن قلتَ: فلِمَ [لا][1] أبرزتَ أيضًا في: «غُلَامُ هِنْدٍ ضَرَبْتُهُ»، فقلتَ: «هِيَ»؟

قلتُ: لعدمِ الإلباسِ.

فإن قلتَ: فلِمَ أبرزتُم في: «غُلَامُ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ»، وقد زالَ الإلباسُ؟

قلتُ: فَرقًا بينَ الفعلِ والوصفِ؛ لأنَّ الاتصالَ بالفعلِ آكَدُ، فلم يفصِلُوا معمولَه عنه إلَّا لِمُوجِبٍ.

[مُنْحَصِرًا]: سَواءٌ كانَ الحصرُ بِـ: (إِنَّمَا) أو بِـ: (إِلَّا)، وسواءٌ كانَ حصْرَ إفرادٍ أو قلبٍ.

وينبغِي أن يَرِدَ المحصورُ بـ: (إِلَّا) على قولِه:

وَجَــوَّزُوا التَّقْــدِيمَ إِذْ لَا ضَــرَرَا

فإنَّه إنما يمتنِعُ في هذا الحملُ على المحصورِ بِـ: (إِنَّمَا)، لأنَّه لا[2] يضُرُّ، فإنَّه لو قيلَ: «مَا إِلَّا قَائِمٌ زَيْدٌ» لم يتغيَّر المعنى.

* * *

أَوْ كَــانَ مُسْــنَدًا لِــذِي لَامِ ابْتِــدَا ... أَوْ لَازِمَ الصَّـدْرِ كَـ: «مَنْ لِـي مُنْجِـدًا»

قولُه: (لِذِي لَامِ ابْتِدَا) فليُسأَلْ عَن اللامِ في: «لَزَيْدٌ قَامَ»، وقالَ[3]:

لَعَمْــرِي لَــئِنْ أَنْــزَفْتُمُ أَوْ صَــحَوْتُمُ ... لَبِــئْسَ النَّــدَامَى كُنْــتُمُ آلَ أَبْجَــرَا

---

(١) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيها، وهي عند العليمي.

(٢) في المخطوط: (لا أنه).

(٣) البيت للأبيرد الرياحي، وهو من الطويل. انظر: مجاز القرآن (٢/ ١٦٩) ومعاني القرآن للزجاج (٤/ ٣٠٤).

اللامُ فِي «لَعَمْرِي» لامُ الابتداءِ، ولامُ «لَئِنْ» موطِّئةٌ، ولامُ «لَبِئْسَ» لامُ جوابِ القَسَم.

* * *

وَنَحْوُ «عِنْدِي دِرْهَمٌ»، وَ«لِي وَطَرْ» مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ

* * *

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

لهذه المسألةِ أربعُ صورٍ:

أحدُها: أن يكونَ المبتدأُ مُضافًا إلى ضميرٍ، والخبرُ مُضافًا إلى ما يعودُ عليهِ ذلكَ الضميرُ، كقولِه[1]:

.... مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

الثانيةُ: أن يكونَ بدل المضافِ إليهِ مَجرورًا بالحرفِ، نحوُ: «مُعْرِضٌ عَنْ هِنْدٍ الْمُحْسِنُ إِلَيْها»[2].

الثالثةُ: أن تتركَّبَ صورةٌ مِن النوعينِ، نحوُ: «مُعْرِضٌ عَنْ هِنْدٍ بَعْلُهَا».

---

(١) بتمامه:

أَهَابُكِ إِجْلَالًا وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

والبيت لنصيب بن رباح، وهو من الطويل. انظر: ديوان نصيب (٦٨) وسمط اللآلي (١/ ٤٠١) وشرح ابن الناظم (٨٤) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٠٧).

(٢) قال ناظر الجيش: «ومثالُ الالتباسِ بغيرِ إضافةٍ قولُك: «مُعْرِضٌ عَنْ هِنْدٍ الْمُرْسَلُ إِلَيْهَا». انظر: تمهيد القواعد (٢/ ٩٤٦).

والرابعةُ: أن يكونَ مفسِّرُ الضميرِ منصوبًا، نحوُ: «مُحْرِزٌ زَيْدًا أَجَلُه».

واختُلِفَ في هذه وفيما إذا كان المفسِّرُ مجرورًا بالحرفِ: هل يجوزُ تأخيرُ الخبرِ وتقديمُ المفسِّر، فتقولُ: «عن هندٍ المحسنُ إليها معرضٌ»، و«زَيْدًا[1] أَجَلُهُ مُحْرِزٌ»؟

فأجازَ ذلك البصريونَ وهشامٌ مُطلقًا[2]، ومنعه الكوفيونَ إلَّا هشامًا والكسائيَّ مطلقًا، وفصَّلَ الكسائيُّ، فأجازَه إن كان العاملُ وَصفًا، نحوُ (مُحْرِزٍ)، ومنَعه إن كانَ فِعلًا، نحوُ (أَحْرَزَ).

فيُقالُ في ضابطِ المسألةِ: إذا اتَّصَلَ بالمبتدأِ ضميرٌ عائدٌ على ما اتَّصَلَ بالخبرِ، فتارةً يكونُ الاتصالانِ مِن جهةِ الإضافةِ، وتارةً يكونانِ مِن جهةِ المعمولِ، وتارةً يَختلفانِ، وتحتَ ذلك صورتان.

* * *

كَـــذَا إِذَا يَسْـــتَوْجِبُ التَّصْـــدِيرَا كَـــ: «أَيْـــنَ مَـــنْ عَلِمْتُـــهُ نَصِـــيرَا؟»

و«كَيْفَ أَنْتَ؟»، و«أَيَّانَ اعْتِكَافُكَ؟»، و«مَتَى سَفَرُكَ؟»، و«كَمْ دَرَاهِمُكَ؟».

* * *

وَخَبَـــرَ الْمَحْصُـــورِ قَـــدِّمْ أَبَـــدَا كَـــ: «مَـــا لَنَـــا إِلَّا اتِّبَـــاعُ أَحْمَـــدَا»

* * *

(١) في المخطوط (زيد)، والتصويب من العليمي.

(٢) انظر: الأصول لابن السراج (٢/ ٢٤٠).

وَحَــذْفُ مَــا يُعْلَــمُ جَــائِزٌ كَمَــا تَقُـولُ: «زَيْـدٌ» بَعْـدَ: «مَـنْ عِنْـدَكُمَا؟»

* * *

وَفِي جَوَابِ: «كَيْفَ زَيْدٌ؟» قُلْ: «دَنِفْ» فَـ: (زَيْـدٌ) اسْـتُغْنِيَ عَنْـهُ إِذْ عُـرِفْ

مِن «مِفتاحِ الإعرابِ» للأمينِ[1]: إذا كانت (كَيْفَ) فضلةً، فإن كانت سُؤالًا عن هيئةِ الفاعلِ أو المفعولِ فهي في موضعِ نصبٍ على الحالِ، أو عن هيئةِ الفعلِ فهي في موضعِ نصبٍ على المصدرِ، نحوُ «كَيْفَ رَأَيْتَ الهِلَالَ؟»، وجوابُه إذا كانَ عن هيئةِ الفاعلِ: «جَالِسًا» أو «قَائمًا»، وإذا كانَ عن هيئةِ المفعولِ: «ظَاهِرًا» أو «خَفِيًّا»، وإذا كانَ عن هيئةِ الفعلِ: «رُؤْيَةً صَالِحَةً أو ضَعِيفَةً».

وكقولِكَ: «مِسْكٌ» عندَ شمِّ طِيبٍ، و«قِرَاءَةٌ» عندَ سماعِ صوتٍ، و«إِنْسَانٌ» عندَ رؤيةِ شبحٍ، فإن كانَ المذكورُ معرفةً جازَ كونُه خبرًا، نحوُ قولِكَ: «المسكُ» و«القِرَاءَةُ» ونحوُ ذلكَ، كذا في «شرحِ التسهيلِ»[2].

قالَ[3]:

إِذَا ذُقْـتُ فَاهَـا قُلْـتُ طَعْـمُ مُدَامَـةٍ ....

---

(١) انظر: مفتاح الإعراب للأمين المحلي (٥١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٨٦).

(٣) بتمامه:

إِذَا ذُقْـتُ فَاهَـا قُلْـتُ طَعْـمُ مُدَامَـةٍ مُعَتَّقَـةٍ مِمَّـا تَجِـيءُ بِـهِ التُّجُـرْ

والبيت لامرئ القيس، وهو من الطويل، والتجر: جمع تاجر أو تِجار، وتِجار جمع تاجر. انظر: ديوان امرئ القيس (١١٠) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٣٦٤) ولسان العرب (٤/ ٨٩).

ومِن حذفِ الخبرِ[1] قولُ الفرزدقِ[2]:

وَبَيْتَــانِ بَيْــتُ اللهِ نَحْــنُ وُلَاتُــهُ وَبَيْــتٌ بِــأَعْلَى إِيلِيَــاءَ مُشَــرَّفُ

أي: «لَنَا بَيْتَانِ»، فحذَفَ الخبرَ، و(بَيْتُ اللهِ) مبتدأٌ، والجملةُ بعدَهُ خبرُه، و«بَيْتٌ بِأَعْلَى إِيلِيَاءَ مُشَرَّفُ» مبتدأٌ، وما بعدَه صفةٌ، والخبرُ محذوفٌ لدلالةِ ما تقدَّمَ، والجملةُ في هذِه كالمفردِ في [أنَّ][3] المعنَى: «وَبَيْتٌ صفتُه كذَا نَحْنُ وُلَاتُه أَيْضًا»، ولا يُجعلُ (بَيْتُ اللهِ) بتقديرِ: «أَحَدُهُمَا بَيْتُ اللهِ»؛ لأنَّه يفخَرُ بولايتِهم البيتَ الأوَّلَ والبيتَ الثانيَ، فإنْ لمْ يُجعل «نَحْنُ وُلَاتُهُ» خبرًا لقولِه: «بَيْتُ[4] اللهِ» لم يستقِم أن تُضمِرَ فتجعلَه خبرًا للمبتدأِ الآخَرِ، الذي [هو][5]: «وَبَيْتٌ بِأَعْلَى إِيلِيَاءَ»، ألا ترَى أنَّكَ تُضمِرُ الخبرَ ولا تُضمِرُ غيرَه

* * *

وَبَعْـدَ (لَـوْلَا) غَالِبًـا حَـذْفُ الخَبَـرْ حَـتْمٌ وَفِـي نَـصٍّ يَمِـينٍ ذَا اسْـتَقَرّْ

بخطِّ عُثمانَ[6]: لا يَجوزُ حذفُ جوابِ (لَوْلَا)؛ لأنَّه جُعِلَ عِوضًا مِن الخبرِ، بخلافِ جوابِ (لَوْ).

---

(١) هذه التحشية برمتها منقولة من كلام أبي علي الفارسي. انظر: الإيضاح الشعري (٣٠٧).

(٢) البيت كما نقل للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (٥٩٩) وجمهرة أشعار العرب (٣٠٧) وشرح النقائض (٢/ ٧٢٦).

(٣) تتميم من الإيضاح الشعري.

(٤) في المخطوط أقحم واوًا قبل (بيت).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الإيضاح الشعري.

(٦) يقصد به ابن جني. انظر: التمام لابن جني (١٤٨).

ع: ليسَ كما زَعَمَ، بدليلِ قولِ اللهِ تعالَى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾[1].

* * *

وَبَعْـدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ (مَعْ) كَمِثْلِ: «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ»

قِيلَ: لا حذفَ البتةَ؛ لأنَّ المعنى بمنزلتِه لو ذُكِرَت، وهو اختيارُ ابنِ خَروفٍ[2]، وقيلَ: حُذفَ شيءٌ واحدٌ، وهو (مَقْرُونَانِ)، وهو قولُ الجُمهورِ[3]، وقيلَ: بتقديرِ خبرَينِ، وجَعْلِ الكلامِ جملتَينِ، أي: «كُلُّ رجُلٍ مَع ضيعتِه، وضيعتُه معَهُ»، وهو قولُ ابنِ أبي الربيعِ[4]، قالُوا: فالواوُ إنَّما عطفَت عندَه جملةً.

قالَ ابنُه[5]: «فإنْ لم تكنِ الواوُ للمصاحبةِ لم يجُزِ[6] الحذفُ»، وهذا فاسدٌ؛ بل جازَ الحذفُ والإثباتُ، نصَّ عليهِ الناظمُ في «شرحِ التسهيلِ»[7].

[وَبَعْدَ وَاوٍ...]: نحوُ: «الرِّجَالُ وَأَعْضَادُهَا، وَالنِّسَاءُ وَأَعْجَازُهَا»، وجوَّزَ

---

(١) النور: ١٠.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف (١/ ٣٩٤).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٢٩٩ و٢٩٣) وشرح السيرافي (٢/ ١٩٨) وشرح المفصل (١/ ٢٤٦).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن أبي الربيع (١/ ٥٥٤).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٨٨).

(٦) في شرح ابن الناظم: «لم يجب الحذف»، وهي كذلك في شرح الأشموني، ومن قبل في شرح التسهيل لوالده، ولعل النسخة التي وقع عليها ابن هشام من شرح ابن الناظم فيها تصحيف، وعلى ذلك بنى ابن هشام فساد قول ابن الناظم، والله أعلم.

(٧) انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٧٧).

الفارسيُّ في «الحَلَبِيَّاتِ»[1] في: «إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا» أن يكونَ الخبرُ محذوفًا، وأن تكونَ الواوُ بمنزلةِ (مَعْ)؛ سدَّت مسدَّ الخبرِ، كما سدَّ المرفوعُ في: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟»، وجوَّزَ[2] الوجهينِ فِي: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾[3]، وهذا يكونُ مِن الحذفِ الجائزِ لا الواجبِ؛ إذْ لم تقُمْ قرينةٌ تشهَدُ بإرادةِ المعيةِ نصًّا.

* * *

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

عَطْفٌ على: (بَعْدَ لَوْلَا)، كما أنَّ قولَه: (وَبَعْدَ وَاوٍ) كذلكَ.

ع: لا بدَّ أن يُشترطَ في تلكَ الحالِ أن لا يكونَ مقدَّرًا كونُها معمولةً للمبتدأِ؛ ولهذا صُرِّحَ بالخبرِ في قولِ ذي الرُّمَّةِ غَيلانَ[4]:

.... مَدْرَجِي مُتَرَوِّحًا عَلَى بَابِهَا ....

فَـ: (مَدْرَجِي) مبتدأٌ ومضافٌ إليه، والْمَدْرَجُ هُنا مصدرٌ لا ظرفٌ؛ لِعَمَلِه في (مُتَرَوِّحًا)، وهو حالٌ مِن الياءِ التي هي فاعلٌ في المعنى، و(عَلَى) خبرٌ.

وقد يُقالُ: استغنَى الناظمُ بقولِه: (وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ)؛ لأنَّ الحالَ متى

---

(١) انظر: الحلبيات (١٤٩).

(٢) انظر: الحلبيات (١٥٠).

(٣) الحديد: ١٨.

(٤) بتمامه:

تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجِي مُتَرَوِّحًا عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيَا

وهو من الطويل، ومدرجي: مروري. انظر: ديوان ذي الرمة (١٣١١) والكامل (٢/ ٤٢) وأمالي الزجاجي (١/ ٨٩) والمحتسب (٢/ ٢٦٦).

قُدِّرت معمولةً للمبتدأِ لم يكُن لكَ أن تفصِلَ بينهما بالخبرِ؛ إذ لا يُخبَرُ عن المصدرِ قبلَ تمامِه بمعمولِه.

قالَ ابنُه[1]: «فإن صحَّ كونُ الحالِ خبرًا فالإضمارُ على سبيلِ الجوازِ، نحوُ: «زَيْدٌ قَائِمًا»، ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾[2]»، وهذا حسَنٌ، ويلزمُه مثلُ ذلك في مسألةِ الواو.

* * *

كَـ: «ضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئًا» و«أَتَمّْ   تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَمْ»

في «إصلاحِ الخَلَلِ»[3]: «تارةً يكونُ الحالُ مِن الفاعلِ، نحوُ: «أَكْثَرُ رُكُوبِي الفَرَسَ دَارِعًا»، وتارةً يكونُ مِن المفعولِ، نحوُ: «أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتًا»، و«أَكْثَرُ أَكْلِي اللَّحْمَ مَشْوِيًّا»، وقولِ لبيد[4]:

عَهْدِي بِهَا الحَيَّ الجَمِيعَ وَفِيهِمُ   قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامُ

وأمَّا الذِي يجوزُ فيه الوجهانِ فقولُك: «أَكْثَرُ ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا»، تقديرُه: [إذْ كان، أو:][5] إِذَا كَانَ»، أو «إِذْ كُنْتُ»، أو «إِذَا كُنْتُ».

ع: وكونُه حَالًا مِن الثانِي أَوْلَى؛ لأنَّه أقربُ، فاعتبارُه أظْهَر.

* * *

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٨٩).

(٢) يوسف: ٨ و١٤، وهي قراءة الإمام علي رضي الله عنه. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/ ١٨٤).

(٣) إصلاح الخلل (١٠٦).

(٤) البيت من الكامل. انظر: ديوان لبيد (١٦٠) والكتاب (١/ ١٩٠) وشرح المفصل (٤/ ٧٧).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتتميم من إصلاح الخلل.

وَأَخْبَـــرُوا بِـــاثْنَيْنِ أَوْ بِـــأَكْثَرَا   عَـنْ وَاحِـدٍ كَـ: «هُـمْ سَـرَاةٌ شُـعَرَا»

ومِثلُه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمّٞ وَبُكۡمٞ﴾[1].

وغَلِطَ ابنُ النَّاظِمِ[2] فجعلَ الآيةَ مِمَّا تعدَّدَ مع عدمِ تعدُّدِ مَن هو لَه، والتحقيقُ أن يُقالَ: إنه تعدَّد لا لتعدُّدِ مَن هُو له، ولا يُقال: مع عدمِ تعدُّدِ مَن هو لَه.

❁ ❁ ❁

(١) الأنعام: ٣٩.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٩١).

(كَانَ) وأَخَوَاتُهَا

تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَا اسْمًا وَالخَبَرْ تَنْصِبُهُ كَـ: «كَانَ سَيِّدًا عُمَرْ»

النواسخُ على ثلاثةِ أقسامٍ:

قِسمٌ يرفعُ المبتدأَ وينصبُ الخبرَ، وهو (كَانَ) وأخواتُها، و(مَا) الحجازيةُ وأخواتُها، وأفعالُ المقاربةِ.

وقِسمٌ ينصبُ المبتدأَ ويرفعُ الخبرَ، وهو (إِنَّ) وأخواتُها، و(لَا) النافيةُ للجنسِ.

وقِسمٌ ينصبُهُما معًا، وهو (ظَنَنْتُ) وأخواتُها، و(أَعْلَمَ) وأخواتُها.

وقد ذَكرَ هذه النواسخَ في سبعةِ أبواب.

[تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَا]: فإن قلتَ: هذا تحصيلُ الحاصلِ؛ لأنَّه كانَ مرفوعًا.

قلتُ: لا؛ لأنَّ هذا رُفِعَ بعاملٍ لفظيٍّ، وذاكَ بعاملٍ معنويٍّ، فنزَّلَ المغايرةَ في الوصفِ منزلةَ المغايرةِ في الذاتِ.

* * *

كَـ: (كَانَ) (ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَا، أَمْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا)

وجدتُ بخطِّ ابنِ الجواليقيِّ أَبُو زَكَرِيَّا عَن أَبِي بَكرِ بنِ سَعيدٍ النحويِّ عن أَبِي القَاسِمِ القَصْبَانِيِّ قالَ: دخلتُ على الصَّيْدَلَانِيِّ في مَرَضِه الذي ماتَ فيهِ، قالَ لي: أينَ كنتَ؟ فقلتُ: عندَ الزَّعْفَرانيِّ، فقالَ: فيمَ كنتُما؟ فقلتُ: سألني عن وزنِ (لَيْسَ)، فقلتُ لَه: (فَعَلَ) أو (فَعُلَ)، فقالَ: أخطأتَ، وإنْ كانَ لم يعلَمْ بخطئكَ،

فقلتُ: فما وزنُه؟ قالَ: (فَعِلَ)، ولم أسألْه عَن علةِ ذلكَ، وماتَ وفي قلبي مِن ذلك حزازةٌ، فرأيتُه في النَّوْمِ، فسألتُه عن ذلكَ، فقالَ لي: لا يكونُ (فَعَلَ)؛ لأنَّ (فَعَلَ) لا يُخفَّفُ، ولا (فَعُلَ)؛ لأنَّ ذواتَ الياءِ لا تأتي على (فَعُلَ)، فتعيَّنَ أن تكونَ (فَعِلَ) ثمَّ خُفِّفَ بحذفِ الكسرةِ، كما تقولُ في (عَلِمَ): (عَلْمَ).

ع: قلتُ: ولانتفاءِ (فَعُلَ) وجهٌ ثانٍ، وهو أنَّ أفعالَ هذا البابِ مشبَّهةٌ بالمتعدي، و(فَعُلَ) لا يكونُ إلا قاصرًا؛ ولهذا لم تجئ ثلاثيَّاتُ البابِ إلا على (فَعَلَ) أو (فَعِلَ).

* * *

(فَتِـئَ، وَانْفَـكَّ) وَهَـذِي الأَرْبَعَـهْ لِشِـبْهِ نَفْـيٍ أَوْ لِنَفْـيٍ مُتْبَعَـهْ

[لِشِبْهِ نَفْيٍ]: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[1]، ز[2]: بمعنَى العَدَمِ، ن[3]: تُستعمَلُ في نفيِ أصلِ الشيءِ[4]، وفي الحديثِ[5]: «كَانَ يُقِلُّ اللَّغْوَ»، أي: «لَا يَلْغُو»، وقول الحماسِيِّ[6]:

---

(١) البقرة: ٨٨.

(٢) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشاف (١/ ١٦٤ ـ ٥١٨).

(٣) يقصد به كتاب النهاية في غريب الحديث لابن الأثير. انظر: النهاية (٤/ ١٠٤).

(٤) أول من نبه على هذا في الآية الإمام الفراء، ونقَلَ معناه عن الكسائي، وقد ذكر هذا المعنى سيبويه من قبلهم، ومن بعده نقَلَ القوم هذا، منهم ابن الزمخشري وابن الأثير. انظر: الكتاب (٢/ ٣١٤) معاني القرآن للفراء (١/ ٥٩) والكشاف (١/ ١٦٤) والنهاية لابن الأثير (٤/ ١٠٤).

(٥) أخرجه النسائي (١٤١٤).

(٦) بتمامه:

قَلِيـلُ التَّشَـكِّي لِلمُهِـمِّ يُصِيبُهُ كَثِيـرُ الهَـوَى شَـتَّى النَّـوَى والْمَسَـالِكِ

والبيت لتأبط شرًّا، وهو من الطويل، يمدح ابن عمه شمس بن مالك. انظر: ديوان تأبط =

قَلِيــــلُ التَّشَـــكِّي ....

الماضِي يُنفَى بثلاثةٍ: (مَا، ولَا، وإِنْ)، والمضارعُ بكلِّ نافٍ حتى (لَيْسَ)، نحوُ[1]:

وَلَسْــتُ وَإِنْ أُقْصِــيتُ ....

البيتَ، قال[2]: «فَلِذَلِكَ أَطْلَقْتُ النَّفْيَ وَلَمْ أُقَيِّدْهُ بِنَافٍ»، قالَ: «وَشِبْهُ النَّفْيِ[3] يَتَنَاوَلُ ثَلَاثَةً: النَّهْيَ نحوُ[4]:

صَــاحِ شَــمِّرْ وَلَا تَــزَلْ ....

البيتَ، وَ(غَيْرَ)، نحوُ[5]:

= شرًّا (٤٤) والحماسة (١/ ٧٥) وأمالي القالي (٢/ ١٣٨).

(١) بتمامه:

وَلَسْــتُ وَإِنْ أُقْصِــيتُ أَنْفَــكُّ ذَا هَــوًى   بِــهِ العَــاذِلُ القَاسِــي يُمَهِّــدُ لِــي عُــذْرَا

أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٢).

(٢) يعني ابن مالك في شرح الكافية الشافية. انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٣)

(٣) في المخطوط (النهي) والتصويب من شرح الكافية الشافية.

(٤) بتمامه:

صَــاحِ شَــمِّرْ وَلَا تَــزَلْ ذَاكِــرَ الْمَــوْ   تِ فَنِسْــيَانُهُ ضَــلَالٌ مُبِــينُ

لم ينسبه ابن مالك، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٣٤) وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٣).

(٥) بتمامه:

إِنَّ امْــرَأً غَيْــرَ مُنْفَــكٍّ مُعِــينَ حِجًــا   عَلَــى هَــوًى فَــاتِحٌ لِلمَجْــدِ أَبْوَابَــا

لم ينسبه ابن مالك، وهو من البسيط. انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٣).

إِنْ امْــــــــرَأً ....

والتقليلَ الْمُرادَ به النفيَ، نحوُ(١):

قَلَّمَــا يَبْـــرَحُ اللَّبِيـــبُ ....

البيتَ.

وقالَ ابنهُ(٢): «النفيُ نحوُ(٣):

وَلَا زَالَ مُــــنْهَلًّا بِجَرْعَائِــكِ ....

البيتَ، وَ(٤):

لَـــــيْسَ يَنْفَــــكُّ ....

البيتَ.

---

(١) بتمامه:

قَلَّمَــا يَبْـــرَحُ اللَّبِيـــبُ إِلَـــى مَــا ... يُــورِثُ الْمَجْــدَ دَاعِيًــا أَوْ مُجِيبَــا

لم ينسبه ابن مالك، وهو من الخفيف. انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٤) والعدة في إعراب العمدة (٣/ ٢٣٨) وتمهيد القواعد (٣/ ١٠٧١) والتصريح (١/ ٢٣٦).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٩٣).

(٣) بتمامه:

أَلَا يَــا اسْـلَمِي يَــا دَارَ مَــيَّ عَلَــى البِلَــى ... وَلَا زَالَ مُــــنْهَلًّا بِجَرْعَائِــكِ القَطْـــرُ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٥٥٩) ومجاز القرآن (٢/ ٩٤).

(٤) بتمامه:

لَــيْسَ يَنْفَــكُّ ذَا غِنًــى وَاعْتِــزَازِ ... كُــلُّ ذِي عِفَّــةٍ مُقِــلٌّ قَنُــوعِ

لم ينسبه ابن مالك، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٣٤) وشرح ابن الناظم (٩٣) وتخليص الشواهد (٢٣٠) والمقاصد النحوية (٢/ ٦٣٢).

ثمَّ قالَ ما نصُّه(١): «وَأَمَّا شِبْهُهُ فهو النَّهْيُ، كقولِه(٢):

صَـــــاحِ ....

البيتَ».

* * *

وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِـ: (مَا) كَـ: «أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا»

قالَ ابنُه(٣): «الْمَعْنَى: «أَعْطِ دِرْهَمًا مَا دُمْتَ مُصِيبَهُ».

ع: ويجوزُ في (دِرْهَمًا) غيرَ ما قَدَّرَ.

قالَ ابنُ قاسمٍ(٤): «فَإِنْ قُلْتَ: أَطْلَقَ فِي قولِه:

وَمِثْلُ (كَانَ) (دَامَ) مَسْبُوقًا [بِـ: (ما)](٥) ....

وينبغِي أن يُقَيِّدَ، فيقالُ(٦): «الْمَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ»، قلتُ: أَحَالَ عَلَى المثالِ؛ فإنَّه إنَّما مثَّلَ للتقْيِيدِ».

فأمَّا قولُه(٧):

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٩٤).

(٢) سبق تخريجه قبل أسطر.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٩٤).

(٤) انظر: شرح ابن قاسم ـ وهو المرادي ـ (١/ ٤٩٣).

(٥) التتميم من المرادي.

(٦) في شرح المرادي: «فيقول».

(٧) أنشده ابن مالك ولم ينسبه، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦٠) والتذييل والتكميل (٣/ ٢٣٨) وتخليص الشواهد (١٦٨) والمساعد (١/ ١٩٨).

دُمْـتَ الحَمِيـدَ فَمَـا تَنْفَـكُّ مُنْتَصِـرًا   عَلَى العِدَا فِي سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالكَرَمِ

فمُشْكِلٌ؛ لأنَّه إن قُدِّرَ حالًا فالحالُ نكرةٌ، أو خبرًا فإنَّما يرفعُ (دَامَ) الاسمَ وينصِبُ الخبرَ بعدَ (مَا) الظرفيةِ، والجوابُ بالأوَّلِ، و(أَلْ) زائدةٌ، مثلُها في: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾(١).

* * *

وَغَيْـرُ مَـاضٍ مِثْلَـهُ قَـدْ عَمِـلَا   إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ﴾(٢).

في «الخَصَائص»(٣): «(خَاسِئِينَ): خبرُ (كَانَ)(٤) لا صفةٌ، وإلَّا لكانَ الأَخْلَقُ: (خَاسِئَةً)، ولأنَّ القردَ لا يكونُ إلَّا خاسئًا لِذُلِّه وصَغارِه؛ فوَصْفُه بذلكَ لا يُفيدُ، بخلافِ أن يكونَ التقديرُ: «كُونُوا قِرَدَةً كُونُوا خَاسِئِينَ».

[وَغَيْرُ مَاضٍ]: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾(٥)، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ﴾(٦)، ﴿لَّمْ تَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾(٧).

* * *

---

(١) المنافقون: ٨، وهذه قراءة قوم كما قال الكسائي والفراء. انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ١٦٠) وإعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢٨٧) ومعجم القراءات القرآنية (٩/ ٤٧٦).

(٢) البقرة: ٦٥ والأعراف: ١٦٦.

(٣) انظر: الخصائص (٢/ ١٦٠ ـ ١٦١).

(٤) يقصد أنه خبر ثان.

(٥) هود: ١١٨.

(٦) طه: ٩١.

(٧) الصافات: ٢٩.

وَفِــي جَمِيعِهَــا تَوَسُّــطَ الخَبَــرْ أَجِــزْ وَكُــلٌّ سَــبْقَهُ (دَامَ) حَظَــرْ

قال[1]:

مَـا دَامَ حَـافِظَ سِـرِّي مَـنْ وَثِقْـتُ بِـهِ فَهْـوَ الـذِي لَسْـتُ عَنْـهُ رَاغِبًـا أَبَـدَا

وإذا جازَ ذلكَ في (لَيْسَ) مع مُلازمتِها للجُمودِ، فَـ: (دَامَ) أحَقُّ وأوْلَى.

ومنعَ ابنُ دُرُسْتُوَيْهِ[2] التوسُّطَ في (لَيْسَ)، تشبيهًا لها بـ: (مَا)، وهو محجوجٌ بقولِه[3]:

أَلَــيْسَ عَجِيبًــا بِــأَنَّ الفَتَــى يُصَــابُ بِــبَعْضِ الــذِي فِــي يَدَيْــهِ

وقولِه[4]:

أَلَــيْسَ عَظِيمًــا أَنْ تُلِــمَّ مُلِمَّــةٌ وَلَـيْسَ عَلَيْنَـا فِـي الخُطُـوبِ مُعَـوَّلُ

وقولِه[5]:

---

(١) قال ابن هشام في تخليص الشواهد: إن ابن مالك أنشد هذا البيت ردًّا على ابن معط، قلتُ ـ حمزة ـ: ولا أدري أين أنشده ابن مالك، والبيت أنشده أبو حيان في التذييل والتكميل. انظر: التذييل والتكميل (٤/ ١٧١) وتخليص الشواهد (٢٤٠) والتصريح (١/ ٢٤٣).

(٢) انظر: البحر المحيط (٢/ ١٣١) والتذييل والتكميل (٤/ ١٧٠) وأوضح المسالك (١/ ٢٣٧).

(٣) البيت لمحمود الوراق في البيان والتبيين والكامل، ولمحمد بن حازم الباهلي في ديوانه وفي الموازنة، والبيت من المتقارب. انظر: البيان والتبيين (٣/ ١٣٤) والكامل (٢/ ١٢٩) وديوان ابن حازم (١٠٧) والموازنة (٢/ ٢١٣) والتذييل والتكميل (٤/ ١٧١).

(٤) البيت لعروة ابن الورد، وهو من الطويل. انظر: ديوان عروة (١٣١) والحماسة (١/ ٥٩٥) والبحر المحيط (٢/ ١٣١) والدر المصون (٢/ ٢٤٥) وتخليص الشواهد (٢٣٧).

(٥) بتمامه: =

فَلَيْسَ سَوَاءٌ عَالِمٌ وَجَهُولُ

وقراءةِ بعضِ السبعةِ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾[1]، وفي البيتِ الأوَّلِ دخولُ الباءِ على اسمِ (لَيْسَ) إذا حلَّ محلَّ الخبرِ، كـ: (أَنْ) والفعلِ، وقُرِئَ شاذًّا: ﴿لَيْسَ البِرَّ بِأَنْ تُوَلُّوا﴾[2] بنصبِ (البِرَّ)، وزيادةِ الباءِ.

بخطِّ عُثمانَ[3]:

وَلَيْسَ غَرِيبًا مَنْ تَنَاءَتْ دِيَارُهُ   وَلَكِنَّ مَنْ تَنْأَيْنَ عَنْهُ غَرِيبُ

فا[4]: ﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم﴾[5] يدل على تأنيثِ الضميرِ على

= سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ   فَلَيْسَ سَوَاءٌ عَالِمٌ وَجَهُولُ

والبيت للسموءل، وهو من الطويل. انظر: ديوان السموءل (٩٠) وشرح التسهيل (١/ ٢٤٩).

(١) البقرة: ١٧٧، وهي قراءة حمزة وحفص وعاصم المطوعي. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٢٣٩).

(٢) البقرة: ١٧٧، وهي قراءة أبي وابن مسعود، وفي المخطوط أول الآية واو، وهو خطأ. انظر: المحتسب (١/ ١١٧).

(٣) يعني به ابن جني، والبيت في ديوان امرئ القيس، وقال ابن داود الأصفهاني: إنه لبعض أهل عصره. انظر: ديوان امرئ القيس ت المصطفاوي (٨٣) والزهرة (٥٤) والإبانة (٣/ ٥٧٥).

(٤) يقصد به الفارسي، والفارسي لم يتحدث عن هذه الآية، بل تحدث عن قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾الشعراء: ١٩٧، وهي قراءة ابن عامر، وإنما قاس الإمام جامع العلوم الباقولي الآية التي ذكرها ابن هشام على الآية التي ذكرها الفارسي. انظر: الحجة (٤/ ١٤٥) وجواهر القرآن للباقولي (١/ ٢٨٠).

(٥) غافر: ٥٠.

شريطةِ التفسيرِ.

ك[1]: لأنَّ اسمَ «تَكُ» ضميرُ القصة[2]، مِن حيثُ إنَّ (رُسُلُكُمْ) فاعلٌ، ولا يكونُ اسمَها؛ لأنَّ المبتدأ الذي خبرُه فِعلٌ لا يتقدَّمُ.

في «المقرَّبِ»[3]: «أنَّه يلزمُ تقدُّمُ الخبرِ على الاسمِ في نحوِ: «كَانَهُ زَيْدٌ»؛ لئلَّا يلزَمَ فصلُه»، وليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ الفصلَ هنا جائزٌ باتِّفاقٍ، بخلافِ: «ضَرَبَهُ زَيْدٌ».

* * *

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ (لَيْسَ) اصْطُفِي وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

وهو قولُ الكوفيينَ[4] والمبردِ[5] وابنِ السَّرَّاجِ[6]، وأجازَ ذلك س[7] والفارسيُّ[8] والسِّيرافيُّ[9] وابنُ بَرهانَ[10].

---

(١) يقصد به كتاب (الكشاف). انظر: الكشاف (٣/ ٣٣٥).

(٢) في المخطوط: (الصفة)، والتصويب من الكشاف..

(٣) انظر: المقرب (١٤٧).

(٤) انظر: الحلبيات (٢٨٠) والإنصاف المسألة (١٨) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٢٩٧).

(٥) ليس للمبرد نص في المنع لا في المقتضب ولا في الكامل، وإنما نُسب إليه هذا القول، ولعله نقل عنه سماعًا. انظر: التذييل والتكميل (٤/ ١٧٨).

(٦) انظر: الأصول (١/ ١٠٢).

(٧) انظر: الكتاب (١/ ١٠٢).

(٨) انظر: الحلبيات (٢٨٠).

(٩) انظر: شرح السيرافي على الكتاب (١/ ٣٠٠).

(١٠) انظر: شرح اللمع لابن برهان (٥٢) وما بعدها.

حُجَّتُهم: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾[1]، وحكايةُ س[2]: «أَزَيْدًا لَسْتَ مِثْلَهُ؟».

وللأوَّلين: أنَّا لم نرَ جامدًا يتقدَّمُ معمولُه، بدليلِ: «مَا أَحْسَنَ زيدًا!»، و«عَسَى زَيْدًا أَنْ يَقُومَ»؛ لأنَّ الجامدَ كالحرفِ، وهو لا يتقدَّمُه معمولُه.

كانَ ينبغي أن يتكلَّمَ هنا على تقديمِ معمولِ الخبرِ: جَوازًا وامتناعًا، ولا يَعترِضُ بالكلامِ على التمامِ والنقصانِ.

* * *

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي ... (فَتِئَ، لَيْسَ، زَالَ) دَائِمًا قُفِي

قولُه: (وَالنَّقْصُ) إلى آخرِه، قالَ صاحِبُ «البديعِ»[3] ـ بعدَ أنْ ذكَرَ مِن أخواتِ (كَانَ): (زَالَ، وفَتِئَ)، وذكَرَ أنَّ (كَانَ) تُستعمَلُ تامَّةً ـ: «قالَ الشيخُ عبدُ القاهرِ[4]: أمَّا (فَتِئَ، وزالَ) فيَعْسُرُ فيهما أن تُوجدا تامَّتَين، وإنما يُتصوَّرُ في (زَالَ) أن تستغنيَ عن الخبرِ في نحوِ قولِه[5]:

شَبَابٌ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ ... وَشَيْبٌ كَأَنْ لَمْ يَزَلْ

(١) هود: ٨.

(٢) انظر: الكتاب (١/ ١٠٢).

(٣) هو أبو عبيد الله محمد بن مسعود الغزني المتوفى سنة ٤٢١هـ وقد أكثر أبو حيان من النقل عنه، وكان يُظن أن كتاب البديع مفقود، وعندي منه جزء مخطوط، ولله الحمد والمنة. انظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١١٥٣).

(٤) انظر: المقتصد لعبد القاهر (١/ ٤٠٢).

(٥) البيت لعلي بن جبلة، وهو من مجزوء المتقارب. انظر: ديوان علي بن جبلة (٩٠) والشعر والشعراء(٢/ ٨٥٥) والوساطة (٢٤٤).

وذلكَ أنَّ (لَمْ يَزَلْ) وقعَ هنا في مقابلةِ (لَمْ يَكُنْ)، فكما أنَّ (لَمْ يَكُنْ) تامَّةٌ؛ إذِ المعنى: «كَأَنْ لَمْ يُوجَدْ»، ولا خبرَ له، كذلكَ (لَمْ يَزَلْ) بمنزلةِ قولِك: «قَدْ وُجِدَ أَبَدًا»، أو «كَانَ وُجِدَ فِي جَمِيعِ مَا مَضَى مِنَ العُمرِ».

ع: وكذَا: «كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا وَلَمْ تَكُنْ، وَبِالآخِرَةِ وَلَمْ تَزَلْ»[1].

ابنُ الحَاجِّ: التَّمامُ والنُّقصانُ في هذه الأفعالِ ليسا بمعنيَينِ متغايرَينِ مِن كلِّ وجهٍ، بيانُه: أنَّ (كَانَ) ناقصةً تُفيدُ وجودَ الثاني للأولِ فيما دلَّتْ عليه مِن الزمانِ، وتامَّةً تُفيدُ وجودَ الأولِ نفسِه، وأخواتُها مثلُها في هذا، بحسبِ معانيها الموضوعةِ لها؛ فهي في النُّقصانِ تُفيدُ نسبةَ الثاني للأولِ، وفي التَّمامِ تُفيدُ الأولَ نفسَه.

وتبيَّن بهذا أنَّ (لَيْسَ) لا يُمكنُ أن تكونَ تامةً؛ لأنَّها حرفٌ لا معنَى لها في نفسِها؛ فلا يصِحُّ أن يُضافَ لها شيءٌ، ولا يُمكنُ أن يستقِلَّ كلامٌ مِنها ومِن اسمٍ مفردٍ، وأمَّا سائرُ أخواتِها فذلك فيه مُمكنٌ، لا يَمنعُ منه مانعٌ معنويٌّ، وإنَّما يمنعُ منه استعمالٌ إن كانَ، واستثنَى ابنُ عصفور[2] مع (لَيْسَ): (مَا زَالَ، ومَا فَتِئَ، وجَاءَ، وقَعَدَ).

* * *

وَلَا يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الخَبَرْ ... إلَّا إذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّْ

ثمَّ هو في الجارِّ والمجرورِ ليسَ بالأحسنِ مُطلقًا، ولهذا سألَ الزمخشريُّ[3]

---

(١) من كلام الحسن بن أبي الحسن ومطرف بن عبد الله إلى عمر بن عبد العزيز. انظر: حلية الأولياء (٥/ ٣٠٥) والزهد الكبير للبيهقي (٢١٦) والزهد لأحمد بن حنبل (١/ ٤١٩).

(٢) انظر: المقرب (١٣٩).

(٣) انظر: الكشاف (٤/ ٨١٨).

في قولِه تَعالَى: ﴿ وَلَمْ يَكُن [لَّهُۥ][1] كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[2]، فقالَ ما نَصُّه: «فإن قلتَ: الكلامُ العربيُّ الفصيحُ أنْ يؤخَّرَ الظرفُ الذي هو لَغْوٌ[3] غيرُ مُسْتَقَرٍّ[4]، ولا يُقَدَّمُ، وقد نصَّ س على ذلك في «كتابِه»[5]، فما بالُه مُقدَّمًا في أفصحِ كلامٍ وأعرَبِه؟

قلتُ: هذا الكلامُ إنَّما سِيقَ لنفيِ المكافأةِ عن ذاتِ الباري سبحانَه، وهذا المعنَى مَصَبُّه ومَركزُه هذا الظَّرْفُ، فكانَ لذلكَ أهمَّ شيءٍ وأعْناه وأحقَّه بالتقديمِ وأحْراه».

* * *

وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

---

(١) ساقطة من المخطوط.

(٢) الإخلاص: ٤.

(٣) تحرفت حتى كتبها الناسخ: «اخر»، والصواب ما أثبتناه، ويعضد التصويب ما في الكشاف.

(٤) كنت قد كتبت في أيام الصبا بحثًا عن هذه القضية، وتحرير هذا المصطلح وتطوره بين متقدمي النحاة ومتأخريهم، ملخصه أنه كان سيبويه والمتقدمون يطلقون على الجار والمجرور أو الظرف إذا لم يكونا خبرين «ظرفًا لَغْوًا» وإذا كانا خبرين يسمونهما «ظرفًا مستقَرًّا» بفتح القاف، أي أنه متعلق بمحذوف واقعٍ خبرًا تقديره «مُسْتَقِرّ» أو «استقرّ» وانتقل الضمير من الفعل المحذوف إلى الجار أو الظرف واستقرّ فيه، هذا كله في عرف متقدمي النحاة، لكن الأمر اختلف عند المتأخرين، فقد تطور المصطلح وأصبحوا يستخدمون هذين المصطلحين ـ اللَغْو والْمُسْتَقَرّ ـ لمعنى مختلف، فالظرف أو الجار إن كان العامل فيه والمتعلَّق فيه مذكورًا سمّاه المتأخرون «لغوًا»، وإذا كان متعلِّقًا بمحذوف واجبِ الحذف كواقع نعتًا أو خبرًا أو صلة أو حالًا فإنهم يسمونه مستقرًّا لأنه متعلق باستقرار محذوف، ولعل الرضي أول من شرع للمتأخرين هذا التجديد.

(٥) انظر: الكتاب (١/ ٥٦).

كما يؤوَّلُ على ذلكَ مثلُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وقولُه[1]:

...... كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ ....

ونحوُ[2]:

.... إِنِّي رَأَيْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

ونحوُ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ»[3]، ونحوُ[4]:

إِنَّ مَنْ يَدخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا ....

---

(١) بتمامه:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

والبيت للعجير السلولي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ٧١) وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (٢/ ٣٥٤) وأسرار العربية (١١٤) وتخليص الشواهد (٢٤٦).

(٢) بتمامه:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي إِنِّي رَأَيْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

والبيت لبعض الفزاريين، وهو من البسيط، وقد جاء في بعض المصادر بالنصب هو والبيت الذي يسبقه. انظر: الحماسة (١/ ٥٧٤) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٥٥٨) والتذييل والتكميل (٦/ ٨٥).

(٣) انظر: صحيح مسلم (٣/ ١٦٧٠).

(٤) بتمامه:

إِنَّ مَنْ يَدخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ

والبيت يُنسب للأخطل، وليس في ديوانه، كذا قال البغدادي، والبيت من الخفيف. انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (١/ ٩٢) وشرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٢٧٣) ومغني اللبيب (٥٦) وخزانة الأدب (١/ ٤٥٧).

وحُكمُ الخبرِ في ذلكَ وُجوبُ التأخيرِ، وكذا حيثُ كانَ الاسمُ ضميرَ الشأنِ والقصةِ.

وقد استدركَ ابنُ الحَاجِّ على ابنِ عُصفور[1]؛ لكونِه لم يذكره فيما يَجبُ تأخيرُه مِن الأخبارِ، بل ذكَرَ خبرَ (دَامَ، وقَعَدَ)، و(جَاءَ) في الْمَثَلِ[2]، فقالَ: نقصَه أخبارُ جميعِ أفعالِ هذا البابِ إذا كانتْ أسماؤُها ضميرَ شأنٍ؛ فإنَّ وضْعَه على أن يكونَ عائدًا على ما بعدَه؛ لِمَا قُصِدَ به مِن الإبهامِ والتحريكِ لِمَا يُعْنَى به.

* * *

وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَـ: «مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا!»

كما أُجريَتْ (كَانَ) مُجرَى الأدواتِ في الدخولِ على الجملةِ الاسميةِ، كذلكَ أُجريَتْ مُجراها في استعمالِها زائدةً، وإنَّما ذلكَ سبيلُ الأدواتِ، وهي حينئذٍ دالَّةٌ على الزمانِ فقط دونَ الحدثِ، بخلافِ [غير][3] الزائدةِ؛ فإنَّها دالَّةٌ على الحدثِ والزمانِ معًا، وأمَّا الناقصةُ فاختُلِفَ فيها على ما تقدَّمَ.

وقولُه: (كَانَ) فيه أمران[4]:

أحدُهما: تخصيصُ ذلكَ بهذا الفعلِ، ولم يُخالَفْ في ذلكَ غيرُ: (أَمْسَى، وأَصْبَحَ) في قولِهم: «مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا!»، و«مَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا!»، ولا يُقاسُ عليهِ،

(١) انظر: المقرب (١٣٩).

(٢) وهو قولهم: «ما جاءت حاجتك». انظر: الكتاب (١/ ٥٠).

(٣) ساقطة من المخطوط، لا يستقيم الكلام بدونها.

(٤) لم يأتني المخطوط إلا أمر واحد، فلعل هذا إهمال من الناسخ.

خلافًا للكوفيين[١].

[مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا!]: وكذلكَ: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا!»، وهي عندَ السِّيرافي[٢] تامةٌ، وفاعلُها مضمرٌ، وهو مصدرُها، وعندَ آخرينَ ناقصةٌ، وهي مُتَحَمِّلَةٌ لضميرِ (مَا)، وفعلُ التعجُّبِ خبرُها.

فإن قلتَ: «مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيْدٌ!»، بتأخيرِ (كَانَ) عن (أَحْسَنَ)، واجتلابِ (مَا) المصدريةِ، صَحَّ أيضًا، وكانتْ (كَانَ) تامَّةً، و(زَيْدٌ) فاعلُها، وأجازَ المبرِّدُ[٣] النصبَ مع بُعدِه في المعنى، فتقولُ: «مَا أَحْسَنَ الذِي كَانَ هُوَ زَيْدًا!»، كأنَّه كانَ اسمه زَيْدًا، ثمَّ انتقَل عنه، فأوقعَ (مَا) على صفةِ الرجلِ.

ع: وقد زِيدَتْ بينَ المضافِ والمضافِ إليه[٤]:

.... تَرْمِي بِكَفَّيْ كَانَ مَنْ أَرْمَى البَشَرْ

---

(١) انظر: الأصول (١/ ١٠٦) وشرح الكتاب للسيرافي (١/ ٣٥٩) وشرح الكافية الشافية (١/ ٤١٤).

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/ ٣٥٩).

(٣) انظر: المقتضب (٤/ ١٨٥)، والمبرد هو الذي نص في المقتضب على بُعده.

(٤) بتمامه:

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ
وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الوَتَرْ
تَرْمِي بِكَفَّيْ كَانَ مَنْ أَرْمَى البَشَرْ

وهو رجز لم يعين قائله، وفي بعض الروايات: «جادت» بدل: «ترمي». انظر: المقتضب (٢/ ١٣٩) والأصول (٢/ ١٧٨) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٠٦).

أي: «بِكَفَّيْ مَنْ هُوَ أَرْمَى[1] البَشَرِ»، كذا رواه أبو الفتحِ في «خصائصِه»[2]، وقالَ في تقديرِه كذا، وقالَ: «(كَانَ) زائدةٌ، وإنَّه يُروى بكسرِ الميمِ، أي: «بِكَفَّيْ رَجُلٍ كَانَ».

ع: إن قدَّرَ (مَنْ) نكرةً موصوفةً لم يحتجْ إلى تقديرِ (هُوَ)، والبيتُ نظيرُ[3]:

عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ ....

ابنُ الحاجِّ: صرَّحَ ابنُ عصفور[4] بأنَّ معنَى الزائدةِ كمعنَى الناقصةِ، ولم يصرِّحْ بحُكمِ الزائدةِ؛ هل لها اسمٌ وخبرٌ كالناقصةِ؟ أو فاعلٌ كالتَّامةِ؟ أو لا معمولَ لها؟

وظاهرُ كلامِ س[5] أنَّها تامَّةٌ، وإنَّما تُعتبرُ زيادتُها بوقوعِها بينَ ما لا يَستغني أحدُهما عن الآخرِ، فالزيادةُ فيها نظيرُ الإلغاءِ في (ظَنَّ)، إلَّا أنَّ (ظَنَّ) وأخواتِها لا تُسمَّى زائدةً، وسببُه عندي أنَّ (كَانَ) الزائدةَ لا تحتاجُ لأكثرَ مِن فاعلٍ غائبٍ يَستترُ

---

(١) في المخطوط (أرمى) ثانية، ولعلها زائدة، وهي غير موجودة في الخصائص.

(٢) انظر: الخصائص (٢/ ٣٦٩).

(٣) بتمامه:

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ

نسبه ابن جني للقتال الكلابي، والعكبريُّ للفرزدق، وقال العيني: إن الفراء أنشده، والبيت من الوافر. انظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/ ٢٩٦) والحجة (٢/ ٤٣٧) وعلل النحو (٢٤٩) والفسر (١/ ١٩١) وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري (٤/ ٩) وتخليص الشواهد (٢٥٢) والمقاصد النحوية (٢/ ٦٠٣).

(٤) انظر: المقرب (١٤٠).

(٥) انظر: الكتاب (١/ ٧٣).

فيها، وهو ضميرٌ عائدٌ على مَضمونِ الجملةِ، فتجيءُ صورتُها صورةَ ما لا حُكمَ لها ولا عملَ، بخلافِ (ظَنَنْتُ)؛ فإنَّه لا بدَّ لـ: (ظَنَنْتُ) مِن فاعلٍ مُصَرَّحٍ به، وإنَّما تُلغَى عَن المفعولينِ.

وينبغي أن يُنظَرَ في قولِك: «أَنَا كَانَ قَائِمٌ»، و«أَنْتَ كَانَ قَائِمٌ»؛ هل سُمِعَ أو لا؟ فلا تتمحَّضُ زيادتُها إلَّا على ذلك.

والأقوى عِندي أنَّ ذلك كلامُ العربِ؛ لأنَّهم يقولونَ: «مَا كَانَ أَحْسَنَنِي!»، و«مَا كَانَ أَحْسَنَكَ!»، والحُكم في ذلكَ كلِّه واحدٌ.

وأكثرُ ما زيدت (كَانَ) في التعجبِ.

وغايَرَ ابنُ عصفورٍ[1] بينَ معنى (حَضَرَ) و(وُجِدَ)، ولا طائلَ بينهما؛ فمعنَى «حَضَرَ الشَّيءُ»: «وُجِدَ»، فإن قيَّدتَ (حَضَرَ) بالمفعولِ، فقلتَ: «حَضَرَنَا»، أو «حَضَرَ فُلانٌ» قيَّدْتَ (وجدت) بالمجرورِ، فقلتَ: «وُجِدَ بِحَضْرَتِنَا، أو فِي مَوْضِعِ كَذَا».

* * *

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الخَبَرْ ... وَبَعْدَ (إِنْ، وَلَوْ) كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ

كما استُعملَت (كَانَ) مُستغنًى عنها حيثُ تكونُ زائدةً، كذلكَ استُعملَت محذوفةً حيث الحاجةُ إليها، ثمَّ تارةً يكونُ اسمُها محذوفًا معها، وتارةً يُحذفُ معها الخبرُ، وتارةً تُحذفُ وحدَها، والغالبُ الأوَّلُ؛ لأنَّ الفعلَ ومرفوعَه كالشيءِ الواحدِ.

ع: وعكس هذا؛ يحذفونَ الخبرَ، ويبقونَها والاسمَ، وذلك حيثُ تدخلُ لامُ

---

(١) انظر: المقرب (١٤٠).

الجحودِ، نحوُ: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾(١)، أي: «مَا كَانَ مُرِيدًا لِذَلِكَ»، هذا قولُ ص(٢)، وقالَ ك(٣): الخبرُ «يَذَرَ»، واللامُ زائدةٌ.

واستُبعِدَ؛ لأنَّه يقتضِي الإخبارَ عَن الذاتِ بالمصدرِ، وليسَ بشيءٍ؛ لأنَّهم لا يُضمرونَ (أَنْ)، فأينَ المصدرُ؟

* * *

وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) [عَنْهَا] ارْتُكِبْ كَمِثْلِ: «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ»

* * *

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ: (كَانَ) مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

[وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ: (كَانَ]: إنَّما اختصَّ بذلكَ عَن نظائرِه، فلم يُقَلْ في: «لَمْ يَصُنْ»، و«لَمْ يَهُنْ»، و«لَمْ يَخُنْ»: «لَمْ يَهُ»، و«لَمْ يَخُ»، و«لَمْ يَصُ»؛ لأنَّه أكثرُ منهنَّ استعمالًا، والكثرةُ مَدعاةٌ إلى التخفيفِ.

[وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ: (كَانَ]: وهي (كَانَ) التي لها مضارعٌ، وهي الناقصةُ والتامةُ، وقُرِئَ بالوجهينِ: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾(٤).

---

(١) آل عمران: ١٧٩.

(٢) انظر: المقتضب (٢/ ٧) والجنى الداني (١٠٥).

(٣) انظر: التبيان للعكبري (١/ ٣١٤) واللباب له أيضًا (١/ ١٧٢) و(٢/ ٤٦) وشرح المفصل (٤/ ٢٤٣).

(٤) النساء: ٤٠، بالنصب قراءة أبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب، وبالرفع قراءة نافع وابن كثير وأبي جعفر وابن محيصن والشنبوذي والحسن. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٧٣).

وقولُه: (تُحْذَفُ) تشبيهًا لها بحرفِ اللينِ؛ لأنَّ غُنَّتَها كالمدِّ، ومِن ثَمَّ إذا تحرَّكَت للساكنينِ لم تُحذفْ؛ لزوالِ الشَّبَهِ، وصيرورتِها كالحروفِ الصحيحةِ.

ومَنْعُ الحذفِ في مثلِ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1] من بابِ قولِه[2]:

رَأى الأَمْــرَ يُفْضِــي إِلَــى آخِــرِ

والذينَ حذفوا رأَوا أنَّ الحذفَ قبلَ مجيءِ الساكنِ، فهو قبلَ التحرُّكِ.

[تُحْذَفُ نُونٌ]: قولُه تعالَى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ﴾ فِي النحلِ[3] بالحذفِ، وفي النملِ[4] بالإثباتِ، فحُجَّةُ ما في النملِ أنّه الأصلُ، وأنه مناسبٌ لِـ: (تَحْزَنْ)، وحُجَّةُ ما في النحلِ موافقةُ ما في أوَّلِ العُشرِ: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[5].

[تُحْذَفُ نُونٌ]: إلّا إنْ كانَ الخبرُ ضميرًا متصلًا، نحوُ[6]:

---

(١) البينة: ١.

(٢) بتمامه:

رَأى الأَمْــرَ يُفْضِــي إِلَــى آخِــرِ ... فَصَــيَّرَ آخِــرَهُ أَوَّلَا

والبيت لمحمود الوراق، وهو من المتقارب، وأخطأ الناسخ فكتب بعد يفضي: «إلى آخره»، وهو يظن أن ابن هشام اقتصر على: «رأى الأمر يفضي»، وظن أن ابن هشام يقصد بـ: «إلى آخر»: إلى آخر تكملة البيت. انظر: عيون الأخبار (٣/ ٦٢) والعقد الفريد (٢/ ١١٦) والرواية في هذين الكتابين: «رأى الهم»، وخصائص (١/ ٢١٠) وكثيرًا تمثّله ابن جني في كتبه.

(٣) النحل: ١٢٧.

(٤) النمل: ٧٠.

(٥) النحل: ١٢٠.

(٦) بتمامه:

فَــإِنْ لَا يَكُنْهَــا أَوْ تَكُنْــهُ فَإِنَّــهُ ... أَخُوهَــا غَذَتْــهُ أُمُّــهُ بِلِبَانِهَــا =

فَـــإِنْ لَا يَكُنْهَـــا أَوْ تَكُنْـــهُ ....

لأنَّ الضميرَ يرُدُّ الشيءَ لأصلِه، ومِن ثَمَّ منعُوا أنْ تخفَّفَ (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ) إذا كانت أسماؤهُنَّ ضمائرَ متصلةً لذلك، فأمَّا قولُه[1]:

فَلَـوْ أَنْـكِ فِـي يَـوْمِ الرَّخَـاءِ ....

فضرورةٌ، وقالُوا: مَن قالَ: (لَدُ) قالَ: (لَدُنْهُ)، ومِن البابِ أنَّ مَن قالَ: «ضَرَبْتُكُمْ» قالَ: «أَعْطَيْتُكُمُوهُ»، وأنَّكَ تقولُ: آلُ فلانٍ وأهلُه، على الأحسنِ [لا][2] الواجبِ، وقال الفراء[3] من قال[4]:

.... شَـرِقَتْ صَـدْرُ القَنَـاةِ ....

لم يقُل: «شَرِقَتْ صَدْرُهَا»، وهذا ظريفٌ، ولعلَّه مبنيٌّ على هذا.

= والبيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو من الطويل. انظر: ديوان أبي الأسود (١٦٢) والكتاب (١/ ٤٦) والمقتضب (٣/ ٩٨) وتخليص الشواهد (٩٢).

(١) بتمامه:

فَلَـوْ أَنْـكِ فِـي يَـوْمِ الرَّخَـاءِ سَـأَلْتِنِي ... طَلَاقَـكِ لَـمْ أَبْخَـلْ وَأَنْـتِ صَـدِيقُ

ولم يعين هذا البيت قائله، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٩٠) والزاهر (١/ ٢١٥) وشرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٤٦٩) ومغني اللبيب (٤٧).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٨٧) و(٢/ ٣٧) و(٢/ ٣٢٨).

(٤) بتمامه:

وَتَشْـرَقُ بِـالقَوْلِ الـذِي قَـدْ أَذَعْتَـهُ ... كَمَـا شَـرِقَتْ صَـدْرُ القَنَـاةِ مِـنَ الـدَّمِ

والبيت للأعشى، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (١٧٣) والكتاب (١/ ٥٢).

قولُه: (وَهُوَ حَذْفُ مَا الْتُزِمْ) فمِنَ الإثباتِ: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾[1]، ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾[2]، ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾[3].

❁ ❁ ❁

(١) النساء: ٧٣، وفي المخطوط: «وبينهم».

(٢) النساء: ١١٣.

(٣) النساء: ١٣٥.

فَصلٌ فِي (مَا، وَلَا، وَلَاتَ، وَإِنْ) الْمُشَبَّهَاتِ بِـ (لَيْسَ)

إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) ... مَـعَ بَقَـا النَّفْـيِ وَتَرْتِيـبٍ زُكِـنْ

ذكرُوا مِن أوجهِ الشَّبهِ نفيَ الحالِ، وذلكَ إذا تجرَّدَ الكلامُ مِن قرينةِ خلافِه، لا مطلقًا، بدليلِ قولِه(١):

وَلَسْـتَ بِمُسْـتَبْقٍ أَخًـا لَا تَلُمُّـهُ ... عَلَـى شَـعَثٍ أَيُّ الرِّجَـالِ الْمُهَـذَّبُ

وقولِه(٢):

وَلَسْـتُ لِمَـا لَـمْ يَقْضِـهِ اللهُ وَاجِـدًا ... وَلَا عَادِمًـا مَـا اللهُ حَـمَّ وَقَـدَّرَا

وقولِه(٣):

بَـدَا لِيَ أَنِّـي لَسْـتُ مُـدْرِكَ مَـا مَضَـى ... وَلَا سَـابِقٍ ....

---

(١) البيت للنابغة، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابغة (٧٨) وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (١/ ٢٩١) وأمالي ابن الشجري (١/ ٤٠٨).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٨١) والتذييل والتكميل (٤/ ٣٠٦) وتمهيد القواعد (٣/ ١٢٣٧).

(٣) بتمامه:

بَـدَا لِيَ أَنِّـي لَسْـتُ مُـدْرِكَ مَـا مَضَـى ... وَلَا سَـابِقٍ شَـيْئًا إِذَا كَـانَ جَائِيَـا

والبيت لزهير بن أبي سلمى، وهو من الطويل. انظر: ديوان زهير (٢٨٧) والكتاب (١/ ١٦٥).

وقولِه[1]:

هَـــوِّنْ عَلَيْـــكَ فَـــإِنَّ الأُمُـــورَ

البيتَين.

قالَ الشَّلَوْبِينُ في حواشِيه[2]: «قولُه[3]: بِـ: (إِلَّا): يَجري مَجرى (إِلَّا): (بَلْ، ولَكِنْ)».

ع: فقولُ الشيخِ: (بَقَا النَّفْيِ) عبارةٌ حسنةٌ؛ لأنَّه احترازٌ عَن المسائلِ الثلاثة[4].

[مَعَ بَقَا النَّفْيِ]: تقولُ في: «مَا أَنْتَ قَائمًا»: «مَا أَنْتَ إِلَّا قَائِمٌ»، فأمَّا قولُ الجميعِ: «مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا» فليسَ أصلُه في الإيجابِ: «أَنْتَ سَيْرٌ»، وإنَّما أصلُه: «أَنْتَ تَسِيرُ سَيْرًا»، ثمَّ: «أَنْتَ سَيْرًا»، ثمَّ: «مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا»، فالنَّاصبُ الفعلُ المقدَّرُ لا (مَا)، والخبرُ محذوفٌ لا المنصوبُ.

فأمَّا قولُه[5]:

---

(١) بتمامهما:

هَـــوِّنْ عَلَيْـــكَ فَـــإِنَّ الأُمُـــورَ ... بِكَـــفِّ الإِلَـــهِ مَقَادِيرُهَـــا

فَلَـــيْسَ بِآتِيـــكَ مَنْهِيُّهَـــا ... وَلَا قَاصِـــرٌ عَنْـــكَ مَأْمُورُهَـــا

والبيت للأعور الشَّنِّي، وهو من المتقارب. انظر: الكتاب (١/ ٦٤) والمقتضب (٤/ ١٩٦).

(٢) انظر: حواشي المفصل للشلوبين (٢٩٥).

(٣) يعني به الزمخشري. انظر: المفصل (١١٢).

(٤) كذا في المخطوط بتأنيث العدد.

(٥) بتمامه:

وَمَـــا الـــدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًـــا بِأَهْلِـــهِ ... وَمَـــا صَـــاحِبُ الحَاجَـــاتِ إِلَّا مُعَـــذَّبَا =

وَمَــا الــدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًــا ....

البيتَ، فنَصَبَ على المصدرِ[1]، قال: (مُعَذَّبُ) مَصدرٌ، و(الْمَنْجَنُونُ) نائبٌ عَن مضافٍ، وهو مصدرٌ.

على أنَّ يونُسَ[2] أجازَ النصبَ مُطلقًا استدلالًا بظاهرِه، ووافقَه الفراءُ[3] في الوصفِ، نحوُ: «مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا»[4]، وبقيةُ كـ[5]: في الخبرِ الْمُنزَلِ الاسمُ منزلتَه، نحوُ «مَا زَيْدٌ إِلَّا زُهيرًا»، وفي نحوِ: «مَا زَيْدٌ إِلَّا لِحْيَتَهُ»، أي: «مَا فِيهِ غَيْرُهَا».

وقالَ ص[6] في الجميعِ بالرفعِ، إلَّا في المصادرِ، وفي ما دلَّ دليلٌ على تقديرِ الفعلِ، نحوُ: «مَا أَنْتَ إِلَّا عِمَامَتَكَ تَحْسِينًا، وَرِدَاءَكَ تَزْيِينًا»[7]، والنصبُ فيها خارجٌ

= والبيت لبعض بني سعد، وهو من الطويل، والمنجنون: الدولاب الذي يُستقى عليه، وفي بعض الروايات: «أرى الدهر...». انظر: المحتسب (١/ ٣٢٨) واللباب للعكبري (١/ ١٧٦) وتوجيه اللمع (١٤٦) وأوضح المسالك (١/ ٢٦٨) وشرح شواهد المغني (١/ ٢١٩).

(١) في المخطوط: «فنَصَبَ ولا مصدرَ»، ولا معنى لهذا الكلام، والصواب ما أثبتاه، وهو مستفاد من الهمع. انظر: همع الهوامع (١/ ٤٤٨).

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٢٣٥) وشرح المرادي (١/ ٥٠٧) والجنى الداني (٥٥) وهمع الهوامع (١/ ٤٤٨).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ١١١) وشرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٢٣٥).

(٤) في المخطوط: (قائم)، وبهذا لا وجه لإيراد المثل، والتصويب من الهمع. انظر: همع الهوامع (١/ ٤٤٨).

(٥) انظر: التذييل والتكميل (٤/ ٢٧٠) همع الهوامع (١/ ٤٤٨).

(٦) انظر: الكتاب (٢/ ٣١٦).

(٧) هذه التحشية مستفادة من الارتشاف والتذييل والتكميل. انظر: التذييل والتكميل (٤/ ٢٧٠) =

عَن حُكمِ (مَا)، وعَن النَّحَّاسِ[1] أنَّه نقلَ الإجماعَ على النصبِ[2] في (ما) بعدَ (إلَّا) وهو مردودٌ.

* * *

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ كَـ: «مَا بِـي أَنْـتَ مَعْنِيًّـا» أَجَـازَ العُلَمَـا

* * *

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِـ: (لَكِنْ) أَوْ بِـ: (بَلْ) مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ: (مَا) الْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

* * *

وَبَعْدَ (مَا، وَلَيْسَ) جَرَّ البَا الخَبَرْ وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرّْ

ووردَ جرُّها اسمَ (لَيْسَ) إذا تأخَّرَ، وكَانَ (أَنْ) والفعلَ، كقراءةِ بعضِهم: ﴿وَلَيْسَ البِرَّ بِأَنْ تُوَلُّوا﴾[3]، وقولِه[4]:

أَلَـيْسَ عَظِيمًـا بِـأَنَّ الفَتَـى يُصَـابُ بِـبَعْضِ الـذِي فِـي يَدَيْـهِ

= وارتشاف الضرب (٣/ ١١٩٩).

(١) انظر: التذييل والتكميل (٤/ ٢٧٠) والبحر المحيط (١/ ٤٧٢).

(٢) المنقول عن النحاس أنه نقل الإجماع على الرفع.

(٣) البقرة: ١٧٧، وقد سبق أن قال ابن هشام إنها من الشواذ، وهي قراءة أبي وابن مسعود. انظر: المحتسب (١/ ١١٧).

(٤) البيت لمحمود الوراق، وهو من المتقارب، وروايته في كتب القوم: «أليس عجيبًا». انظر: البيان والتبيين (٣/ ١٣٤) والكامل (٢/ ١٢٩) والعقد الفريد (٢/ ٣٦١) وأمالي القالي (١/ ١٠٩) والتذييل والتكميل (٤/ ١٧١).

قالَ الناظمُ[(١)]: كقولِه[(٢)]:

وَكُـــــنْ ....

البيتَ، وكقولِه[(٣)]:

وَلَقَـــــدْ غَـــــدَوْتُ وَكُنْـــــتُ لَا أَغْـــــدُو عَلَـــــى وَاقٍ وَحَـــــاتِمْ
وَكَـــــذَاكَ[(٤)] لَا خَيْـــــرٌ وَلَا شَـــــرٌّ عَلَـــــى أَحَـــــدٍ بِـــــدَائِمْ

وقالَ ابنُ هشامٍ[(٥)]: «لم يُسمع في خبرِ (لَا)؛ فلا يُقاسُ على خبرِ (مَا)؛ لأنَّ الزيادةَ مجازٌ».

---

(١) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٧٦).

(٢) بتمامه:

وَكُـنْ لِـي شَـفِيعًا يَـوْمَ لَا ذُو شَـفَاعَةٍ بِمُغْـنٍ فَتِـيلًا عَـنْ سَـوَادِ بْـنِ قَـارِبِ

والبيت لسواد بن قارب رضي الله عنه، وهو من الطويل، وفي بعض الروايات: «سواك بمغنٍ».
انظر: جمهرة أشعار العرب (٥٥) والزهرة (٢٤٠) والجليس الصالح الكافي (٢٢٦) وشرح التسهيل (١/ ٣٧٦) و(٣/ ٢٥٨).

(٣) من مجموعة أبيات تنسب للمرقش وخزز بن لوذان والمرقم الذهلي السدوسي، وقيل: إن المرقم لقب خزز بن لوذان، ونسبه ابن عصفور إلى امرئ القيس، والأبيات من مجزوء الكامل. انظر: الوحشيات (١٦٦) والحيوان (٣/ ٢٠٧) وربيع الأبرار (٤/ ١٩٤) والضرائر لابن عصفور (٦٤).

(٤) في المخطوط (وكذلك) وبه ينكسر البيت.

(٥) يقصد به الإمام ابن هشام الخضراوي، وهذا الكلام منقول من التذييل والتكميل (٤/ ٣٠٩) والارتشاف (٣/ ١٢١٥).

وقالَ ح[1]: «لا حُجةَ في البيتينِ؛ لجوازِ كونِ (لَا) مهملةً، وإن لم تُكرَّر، فقد سُمع ذلك قليلًا».

ع: وإنَّما عدمُ التَّكرارِ في الأوَّلِ فقط.

* * *

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَـ: (لَيْسَ): (لَا) وَقَـدْ تَلِـي (لَاتَ، وَإِنْ) ذَا العَمَـلَا

قولُه: (وَإِنْ) قالَ في «المقرَّبِ»[2]: «وقد أجرَوا (إِنْ) النافيةَ في الشعرِ مجرى (مَا) في نصبِ الخبرِ؛ لشَبَهِها بها، قالَ[3]:

إِنْ هُـوَ مُسْـتَوْلِيًا عَلَـى أَحَـدٍ ....

البيتَ، ولا يجوزُ ذلكَ في الكلامِ؛ لأنَّها غُير مختصة». انتهى

وقالَ ابنُ خروفٍ في «شرحِ الجُملِ»[4]: «إِذَا كَانَتْ (إِنْ) نفيًا عمِلَتْ عملَ (مَا) في لغةِ أهلِ الحجازِ، ولا تعمَلُ إلا فيما يعملُ فيه (مَا)».

[فِي النَّكِرَاتِ أُعْلِمَتْ كَـ: (لَيْسَ): (لَا)]: ظاهرُ قولِه أنَّ عمَلَ (لَا) كثيرٌ، و(إِنْ)

---

(١) يقصد به أبا حيان، وكلامه في التذييل والتكميل (٤/ ٣٠٨).

(٢) انظر: المقرب (١٦٣).

(٣) بتمامه:

إِنْ هُـوَ مُسْـتَوْلِيًا عَلَـى أَحَـدٍ إِلَّا عَلَـى أَضْـعَفِ الْمَجَـانِينِ

ولا يعلم قائل هذا البيت، وهو من المنسرح، وفي روايه: «إلا على حزبه الملاعين». انظر: الأزهية (٤٦) وأمالي ابن الشجري (٣/ ١٤٣) وشرح التسهيل (١/ ١٥٠) وأوضح المسالك (١/ ٢٨٠).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٥٩٠).

قَلِيلٌ، وكذا في «التَّسْهِيل»[١]، وردَّه ح[٢] بأنَّ (إنْ) أُعملَتْ في النثرِ، وأمَّا إعمالُ (لَا) فقليلٌ، حتى زعم أبو الحسنِ[٣] أنَّ الرفعَ بالابتداءِ، وأنَّك تقولُ: «لَا أَحَدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ» برفعِ (أَفْضَلُ) لا غيرُ.

في «شرحِ التسهيلِ»[٤] قالَ: «وَرَفْعُهَا مَعْرِفَةً نَادِرٌ»، كقولِه[٥]:

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الجِيرَانُ جِيرَانَا

وقالَ[٦]:

.... لَا أَنَا بَاغِيًا

وبنَى على ذلكَ المتنبِّي قولَه[٧]:

---

(١) انظر: التسهيل (٥٧).

(٢) انظر كلام أبي حيان هذا في التذييل والتكميل (٤/ ٢٨١).

(٣) يقصد به الأخفش. انظر معاني القرآن للأخفش (٢/ ٤٨٨).

(٤) كلامه هذا في التسهيل. انظر: التسهيل (٥٧)، وشرح التسهيل (١/ ٣٧٧).

(٥) ليس هذا البيت في مطبوع شرح التسهيل، وما بعده من أبيات موجود في شرح التسهيل، وهذا البيت لا يعرف صاحبه، وهو من البسيط. انظر: الجمل المنسوب للخليل ـ والظن أنه لأبي بكر بن شقير ـ (٧٦) والتذييل والتكميل (٤/ ٢٨٧) وشرح شذور الذهب (٢٥٦).

(٦) بتمامه:

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

والبيت للنابغة الجعدي رضي الله عنه، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابغة الجعدي (١٧١) أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣٣) وشرح التسهيل (١/ ٣٢٥) وتخليص الشواهد (٢٩٤).

(٧) بتمامه:

إِذَا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الأَذَى فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا المَالُ بَاقِيَا =

فَـلَا الحَمْـدُ مَكْسُـوبًا وَلَا الْمَـالُ بَاقِيَـا

* * *

وَمَا لِـ: (لَاتَ) فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ وَحَـذْفُ ذِي الرَّفْـعِ فَشَـا وَالعَكْـسُ قَـلّْ

[والعَكْسُ قَلّْ]: كقراءةِ بعضِهم: ﴿وَلَاتَ حِينُ﴾[1]، وفيها شذوذان:

أحدُهما: حذفُ المنصوبِ وبقاءُ المرفوعِ، وهو خلافُ المشهورِ.

والثاني: أنه مُحوِجٌ إلى كثرةِ التقديرِ؛ وذلك لِما قدَّمنا في إعرابِ قراءةِ الجماعةِ مِن أنَّه لا بُدَّ مِن تقديرِ الحينِ المحذوفِ معرفةً؛ لأنَّ المرادَ نفيُ كونِ الحينِ الحاضرِ حينَ مناصٍ، لا نفيُ جنسِ حينِ مناصٍ.

وإذا كانَ كذلكَ فقالَ الناظمُ[2]: تقديرُه: «لَيْسَ حِينُ مَنَاصٍ مَوجودًا لهُم عندَ تَنادِيهم»؛ إذ كانَ لهُم قبلَ ذلكَ حينُ مناصٍ؛ فلا يصحُّ نفيُ جنسِه مطلقًا. انتهى كلامه.

قلتُ: وظاهرُه أنَّه جعلَ (مَوْجُودًا) الخبرَ، وهذا لا يصِحُّ؛ لأنَّ (لَاتَ) لا تعمَلُ إلا في الحينِ، والصوابُ أنَّ تقديرَ[ه]: «لَيْسَ حِينُ مَناصٍ حِينًا مَوجُودًا» إلى آخرِه، فيكونُ (مَوْجُودًا) صفةً للخبرِ، لا خبراً[3].

= وهو من الطويل، ورواية ابن مالك في شرح التسهيل: «فلا المجد». انظر: ديوان المتنبي (٤/ ٢٨٣) وأمالي ابن الشجري (١/ ٤٣١) وشرح التسهيل (١/ ٣٧٧).

(١) ص: ٣، وهي قراءة الضحاك وأبي المتوكل والجحدري وابن يعمر وعيسى بن عمر وأبي السمال. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ٧٦).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٢)

(٣) استفاد من هذه التحشية الصبان حيث قال عند قول الأشموني: «أي: كائنًا لهم»: «ظاهرُه=

شرطُ معمولَي (لَاتَ) ثلاثةٌ:

أحدُها: كونُهما (الحينَ، أو الساعةَ، أو الآنَ)، بكثرةٍ في الأولِ، وقلةٍ في الأخيرينِ، كذا في «شرحِ الكافيةِ»[1]، وهو الواقعُ، فنحوُ[2]:

..............لَاتَ هَنَّــــا حَنَّـــتِ

مهملةٌ.

والثاني: أنْ لا يَجتمِعا، بل يُحذَفُ أحدُهما.

الثالث: أن يكونَ المذكورُ مِنهما نكرةً لا معرفةً.

✿ ✿ ✿

= جعلُ (كَائِنًا) خبرَ (لَاتَ)، وهو لا يصِحُّ؛ لأنَّ مِن شروطِ عملِها كونُ معمولَيها اسمَي زمانٍ، فيجبُ أن يقدَّرَ: «وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ حِينًا كَائِنًا لَهُم»، فيكُونُ (كَائِنًا) صفةً للخبرِ، لا خبرًا». انظر: حاشية الصبان (١/ ٣٧٨).

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٢).

(٢) بتمامه:

حَنَّـــتْ نَـــوَارُ وَلَاتَ هَنَّـــا حَنَّـــتِ وَبَـــدَا الـــذِي كَانَـــتْ نَـــوارُ أَجَنَّـــتِ

والبيت لشبيب بن جعيل التغلبي، أو لحجل بن نضلة، وهو من الكامل. انظر: المسائل البصريات (٢/ ٧٥٦) والمفصل (١٢٨) وشرح التسهيل (١/ ٣٧٨).

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

كَـ: (كَانَ): (كَادَ، وَعَسَى) لكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

ش ع[1]: «(كَانَ[2]، وَكَادَ، وَكَرَبَ) للمقاربةِ اليقينيةِ، و(عَسَى، وَحَرَى، وَاخْلَوْلَقَ) للمقاربةِ الظنيةِ»، تقولُ: «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يُفْلِحَ»، و«اخْلَوْلَقَ زَيْدٌ أَنْ يَنْجَحَ»، أي: «رُجِيَ مِنْهُمَا ذَلِكَ»، والباقي للشروعِ.

ع: مِن هنا ينحَلُّ قولُ ب[3]: «لِمُقَارَبَتِهِ فِي الإِمْكَانِ».

* * *

وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى) نَزْرٌ وَ(كَادَ) الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

أي كونُ المضارعِ الواقعِ خبراً.

واختارَ هوَ[4] وابنُه[5] أنَّها إنَّما تكونُ نواسخَ إذا كانت بدونِ (أنْ)، وأنَّها في غيرِ ذلكَ فِعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ منسوخٌ أو مقيَّدٌ، ونقلاه عن س[6].

---

(١) انظر: شرح عمدة الحافظ (٢/ ٨١٠).

(٢) كذا في المخطوط، ولا وجود لها في شرح العمدة.

(٣) يقصد به الإمام بدر الدين، وهو ابن الناظم. انظر: شرح ابن الناظم (١١٠).

(٤) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٩٤)، وشرح عمدة الحافظ (٢/ ٨٢١).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (١١٢).

(٦) انظر: الكتاب (٣/ ١٥٧ و١٦٠).

وجوَّزَ ابنُه[١] كونَها حينئذٍ ناسخةً، وصحَّ الإخبارُ على المبالغةِ.

وقالَ ابنُ خروف[٢]: «لا يجوزُ أن يكونَ خبراً؛ إذْ لا يُقال: «عَسَى زَيْدٌ القيامَ»، ولا يكونُ الحدثُ خبراً عَن الذاتِ إلَّا في مواضعِ المشاهدةِ والعِلمِ والدوامِ على الفعلِ، فحينئذٍ تأتي المبالغةِ، نحوُ: «إنَّما أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا»، و«ضَرْبًا ضَرْبًا» أي أنَّه يجوزُ رفعُه، قالَ[٣]:

فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

وتقولُ: «زَيْدٌ صَوْمٌ وفِطْرٌ». انتهى مُلَخَّصًا مِن «شرحِ الجُملِ» له[٤].

وإلى ما ذَكَرَ مِن هذا الشرطِ يُشيرُ كلامُ ابنِ عُصفورٍ في «مقرَّبه»[٥].

* * *

وَكَـ: (عَسَى): (حَرَى) وَلَكِنْ جُعِلَا ... خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ: (أَنْ) مُتَّصِلَا

* * *

(١) انظر: شرح ابن الناظم (١١٢).

(٢) ما بعد قوله: «خبراً عن الذات» ليس موجوداً في مطبوعة شرح الجمل لابن خروف بنصها، وهذا الكلام منقول بالمعنى من موضع لاحق. انظر: شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٨٣٦).

(٣) بتمامه:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ ... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

والبيت للخنساء، وهو من البسيط. انظر: ديوان الخنساء (٥٠) والكتاب (١/ ٣٣٧) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ١٠٣) والمقتضب (٣/ ٢٣٠).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٨٤٢).

(٥) انظر: المقرب (١٥٢) وما بعدها.

وَأَلْزَمُوا (اخْلَوْلَقَ): (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى) وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزُرَا

هذا وقولُه:

وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الأَصَحِّ كَرَبَا

مُخالِفٌ لقولِه في «شرحِ الكافيةِ»[1]: «وَالأَمْرَانِ فِي (أَوْشَكَ، وَكَرَبَ) عَلَى السَّوَاءِ، أو مُقَارِبَانِ لَه».

والحقُّ ما ذَكَرَ هُنا، وكيفَ يتساويانِ أو يتقاربانِ في (كَرَبَ) وس[2] لم يسمع لحاقَ (أَنْ)؟

* * *

وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

* * *

كَـ: «أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو»، وَ(طَفِقْ) كَذَا (جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقْ)

[جَعَلْتُ]:

وَلَمَّا رَأَيْتُ الكَاشِحِينَ تَتَبَّعُوا[3] هَوَانَا وَأَبْدَوْا دُونَنَا نَظَرًا شَزْرَا

جَعَلْتُ وَمَا بِي مِنْ صُدُودٍ وَلَا قِلًى أَزُورُكُمُ يَوْمًا وَأَهْجُرُكُمْ عَشْرَا

أنشدَ القالِي[4] البيتَ الثانيَ:

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٥٤).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ١٥٩).

(٣) في المخطوط: (تتبعنا)، وهو تحريف.

(٤) البيت الأول قال عنه أبو عبيد البكري: «وأسقط أبو علي من هذا الشعر البيت الذي به =

صَــــدَدْتُ وَمَـــا بِـــي ....

البيتَ، وردَّهُ أبو عبيدٍ عبدُ اللهِ بنُ عبدِ العزيزِ البكريُّ في الكتابِ المسمَّى بِـ: «التَّنْبِيه على أوهامِ أبي عليٍّ في أماليه»[1]، وأنشدَ البيتينِ وأبياتًا أُخَرَ أنشدَها أبو عليّ.

* * *

وَاسْـتَعْمَلُوا مُضَـارِعًا لِــ: (أَوْشَـكَا) وَ(كَـادَ) لَا غَيْـرُ وَزَادُوا (مُوشِـكَا)

ش ع[2]: «نَدَرَ اسْتِعْمَالُ اسْمِ فَاعِلِ (أَوْشَكَ)، وَأَنْدَرُ مِنْهُ اسْتِعْمَالُ اسْمِ فَاعِلِ (كَادَ)».

قالَ عبدُ الدائمِ القيروانيُّ[3] في كتابِهِ «حُلَى العُلَى»: إنَّ (عَسَى) قد استُعمِلَ

= يقوم معنى البيت الآخر لأنه جواب له ولا فائدة له إلاّ بذكره»، قلت ـ حمزة ـ: لعل البيت سقط من نسخة أبي عبيد للأمالي، وهو ثابت في النسخة التي بين يدي ابن هشام، هذا وفي مطبوع الأمالي رواية: «وأهجرهم». انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨٧٢) وأمالي القالي (١/ ٢١٨) وسمط اللآلي لأبي عبيد البكري (١/ ٥٠٧) وتوجيه اللمع (١٨٩) وخزانة الأدب (٩/ ٣٥٣).

(١) انظر: التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه (٦٨).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٢٣ ـ ٨٢٤).

(٣) قال القفطي: «عبد الدائم بن مرزوق بن جبير اللغوي الأندلسي المنزل، القيرواني الأصل، يكنى أبا القاسم. نزل المريّة، وكان قد روى كثيرًا من كتب الأدب واللغة. وكان قد رحل إلى المشرق، ودخل العراق، وأخذ عن علمائها في سنة ست وعشرين وأربعمئة، ولقي أبا العلاء المعرّيّ، وأخذ عنه شيئًا من الأدب، وروى عنه شيئًا من شعره سقط الزّند في سنة ثلاث وعشرين وأربعمئة. وكان حيًّا في سنة سبع وستين وأربعمئة؛ فإنه كتب شيئًا بخطه =

مِنه صفةٌ، وقد قالَ المعريُّ[1]:

عَسَاكَ تَعْـذِرُ إِنْ قَصَّـرْتُ فِـي مَـدْحِي ... فَـإِنَّ مِثْلِـي بِهِجْـرَانِ القَـرِيضِ عَسِـي

وما قالَه غلطٌ؛ لأنَّ (عَسِي) في البيتِ بمعنى: (خَلِيقٌ، وَحَقِيقٌ)، وكلامُنا في (عَسَى) التي معناها الإطماعُ والإشفاقُ.

وحكَى اللِّحيانِيُّ[2] في «نوادِره» عَن الكسائيِّ: «سَمِعْتُ العربَ تقولُ: «أَعْسِ بِأَنْ تَفْعَلَ!»، أي: «أَخْلِقْ!»، و«بِالعَسِيِّ أَنْ يَفْعَلَ»، قال: «وَلَا يُفْعَلُ هـذا بِـ: (عَسَى) التِي مَعْنَاها العَرْضُ والإشفاقُ»[3]. مِن «بُغْيَةِ الآمَال»[4].

مِن مُثُل (عَسَى) للإشفاقِ قولُ بعضِ الصحابةِ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ ـ للنبيِّ ﷺ حينَ قَالَ لـه: «إِنَّكَ لَتُشْبِهُ الدَّجَّالَ»: «عَسَى أَنْ يَضُرَّنِي شَبَهُهُ يَا رَسُولَ اللهِ»[5].

فهذا إشفاقٌ قطعًا لا طمعٌ.

* * *

= في هذا التاريخ». انظر: إنباه الرواة (٢/ ١٥٨).

(١) وهو من البسيط. انظر: سقط الزند (١٢٤).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٣/ ٥٦) والمحكم (٢/ ٢٢٠).

(٣) في بغية الآمال (الطمع والإشفاق).

(٤) للإمام اللبلي، وذكره أيضًا اللبلي في تحفة المجد الصريح. انظر: بغية الآمال (٣٠)، وتحفة المجد الصريح (٤١).

(٥) انظر: سيرة ابن هشام (١/ ٧٦) وتفسير الطبري (١١/ ١١٨) والروض الأنف (١/ ٢٠٨) ولسان العرب (٦/ ٢٣).

بَعْدَ (عَسَى، اخْلَوْلَقَ، أَوْشَكْ) قَدْ يَرِدْ غِنًى بِـ: (أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

كما سدَّ (أَنَّ، وأنْ) مسدَّ مفعولَي (ظَنَّ) وأخواتِها، وكما سدَّ (أَنَّ) مسدَّ الجملةِ بعدَ (لَوْ)، وكما سدَّت (أنْ) والفعلُ مسدَّ جزأي (لَعَلَّ) في قولِه[1]:

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا

وليسَ بضرورةٍ؛ لتمكُّنه مِن أن يقولَ: «عَلِّيَ انْ»، بنقلِ حركةِ الهمزةِ، وإعمالِ (عَلَّ) في ياءِ المتكلِّم.

ولكَ أن تقولَ: لا نُسلِّمُ أنَّ لغتَه النقلُ. سلَّمْنا؛ إلَّا أنَّ لغتَه إن كانت فتحَ ياءِ المتكلمِ فلا يصحُّ النقلُ لِمُحَرَّكٍ، وإن كانتْ لغتُه الإسكانَ فحرفُ المدِّ واللينِ لا يصحُّ النقلُ إليه.

وزعمَ ابنُ خروف[2] أنَّ الاسمَ محذوفٌ، والذي قدَّمْتُه أَوْلَى.

وكما سدَّ (أَنَّ) مسدَّ معمولَي (لَيْتَ) كقولِه[3]:

فَيَا لَيْتَ أَنَّ الظَّاعِنِينَ تَلَفَّتُوا فَيُعْلَمَ مَا بِي مِنْ جَوًى وَغَرَامِ

* * *

وَجَرِّدَنْ (عَسَى) أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

---

(١) في المخطوط: «أتندما»، وهو تحريف، والبيت لنافع بن سعد الطائي، وهو من الطويل. انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨١٧) وسمط اللآلي (١/ ٧٤٥).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٨٣٥) وتنقيح الألباب (٢٥٠).

(٣) لم يعين قائله ابن مالك، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٩) والتذييل والتكميل (٥/ ١٥٥).

ح[1]: نقلَ ابنُ إياز البغداديُّ[2] عَن الرمانيِّ[3] أنَّه لا يجوزُ أن تُضمِرَ في (عَسَى) ضميرَ غيبةٍ.

ع: فعلَى هذا لا يُجيز في: «زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ» إلَّا التَّمامَ، ولا يُجيزُ: «الزَّيْدَانِ عَسَيَا»، ولا: «الزَّيْدُونَ عَسَوْا»، ولا: «الهِنْدَاتُ عَسَيْنَ». انتهى

وزعمُ الحوفيِّ[4] في: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾[5] أنَّ: «تكْرَهُوا» في موضعِ نصبٍ.

ح[6]: «ولا يُمكنُ إلَّا بتكلُّفٍ». انتهى

سفا[7]: «يُمكنُ أن يُقدَّر في (عَسَى) ضميرٌ، بناءً على أنَّه مِن التنازعِ، أي: «عَسَى الشَّيْءُ أَنْ تَكْرَهُوهُ»[8].

وبقيَ وجهٌ آخرُ، وهو أنَّ (عَسَى) ناقصةٌ، وسدَّتْ (أَنْ) وصلتُها مسدَّ الاسمِ

---

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: البحر المحيط (٢/ ٣٦٢).

(٢) انظر: المحصول في شرح الفصول لابن إياز (٣١٥).

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني (٨٠٠ و٨٠٥ و١٠٣٢).

(٤) الغريب أن الحوفي في البرهان يقول بعكس هذا، قال في آية: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾: «و(أنْ) في موضع رفع بـ: (عَسَى)، و(أنْ) يلزمها لتدل على الاستقبال». انظر: البرهان للحوفي (٤/ ٨٤/ ب).

(٥) البقرة: ٢١٦.

(٦) المقصود به أبو حيان، انظر: البحر المحيط (٢/ ٣٨٠).

(٧) يقصد به الإمام السفاقسي. انظر: المجيد للسفاقسي (١/ ٩٨/ أ).

(٨) وقد ذكره ابن هشام في المغني أيضًا. انظر: مغني اللبيب (٢٠٤).

والخبرِ، كما سدَّت مسدَّ المفعولينِ في (ظَنَّ)، ذكرَه ابنُ عصفورٍ في «شرحِ المقرَّبِ»[(١)].

* * *

وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ (عَسَيْتُ) وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ

[وَالفَتْحَ]: على الأصل.

(وَالكَسْرَ) قالَ ابنُه[(٢)] إتباعًا، ولم يزِدْ على ذلكَ شيئًا[(٣)].

قلتُ: أي إتباعًا[(٤)] للياءِ[(٥)] الساكنةِ، ومِن ثمَّ اختصَّ هذا الحكمُ بالْمُسنَدِ للتاءِ والنونِ، وخرجَ عَن ذلكَ نحوُ (عَسَيَا).

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: المقرب (١٥٤).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (١١٥).

(٣) في المخطوط: (شيء).

(٤) في المخطوط (اتبا).

(٥) في المخطوط: (التاء)، والتصويب من العليمي (١/ ١٢٦).

(إِنَّ) وأَخَوَاتُهَا

لِـــ: (إِنَّ، أَنَّ، لَيْـــتَ، لَكِـــنَّ، لَعَـــلّْ، كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ: (كَانَ) مِنْ عَمَلْ

عندِي أنَّ تقديمَ الخبرَ للحصرِ، أي: مَا لَهَا إِلَّا عكسٌ [ما لـ: (كَانَ)][1]، خِلافًا لابنِ سَلَّامٍ[2] في أنَّها تنصِبُ الجزأين في لغةٍ، نحوُ[3]:

...... إِنَّ حُرَّاسَـــنَا أُسْـــدَا

إِنَّ العَجُـــوزَ خَبَّـــةً[4] ......

البيتَ، وللفراءِ[5] في تخصيصِه بـ: (لَيْتَ)، نحوُ[6]:

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (١/ ١٢٧).

(٢) انظر: طبقات فحول الشعراء (١/ ٧٨).

(٣) بتمامه:

إِذَا اسْـوَدَّ جُـنْحُ اللَّيْـلِ فَلْتَـأْتِ وَلْـتَكُنْ ... خُطَـاكَ خِفَافًـا إِنَّ حُرَّاسَـــنَا أُسْـدَا

والبيت لعمر بن أبي ربيعة أو لأبي زبيد الطائي، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٩) وتخليص الشواهد (٣٠٦) وشرح أبيات المغني للبغدادي (١/ ١٨٣).

(٤) بتمامه:

إِنَّ العَجُـــوزَ خَبَّـــةً جَـــرُوزَا ... تَأْكُـــلُ كُـــلَّ لَيْلَـــةٍ قَفِيـــزَا

والرجز لم يعين قائله. انظر: العين (٦/ ٦٤) نوادر أبي زيد (٤٧٤) ومقاييس اللغة (١/ ٤٤١).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤١٠).

(٦) الرجز للعجاج. انظر: ملحق ديوان العجاج (٢/ ٣٠٦) والكتاب (٢/ ١٤٢) ومغني اللبيب (٣٧٦).

يَــا لَيْــتَ أَيَّــامَ الصِّــبَا رَوَاجِعَــا

ولنا: أنَّ الخبرَ محذوفٌ، نحوُ[١]:

وَلَكِــــنَّ زَنْجِيًّــــا ....

أي: «لَا يَعْرِفُ قَرَابَتِي»[٢]، وَ(خَبَّةٌ) على الذَّمِّ، و(تَأْكُلُ) الخبرُ.

وأبُو نُخَيْلَةَ لحَّنَه[٣] الأصمعيُّ وأبُو عَمْرٍو بحضرةِ الرشيدِ في[٤]:

كَــأَنَّ أُذْنَيْــهِ ....

فيُستثنى مِن كلامِه الجرُّ بـ: (لَعَلَّ) المذكورُ في بابِ حروفِ الجرِّ، على أنَّ ابنَ عُصفورٍ[٥] يراه إنَّما ثبتَ في المكسورةِ اللامِ، وتلكَ لم يستقرَّ فيها[٦] نصبُ الاسمِ

---

(١) بتمامه:

فَلَــوْ كُنْــتَ ضَــبِّيًّا عَرَفْــتَ قَرَابَتِــي ... وَلَكِــنَّ زَنْجِيًّــا عَظِيــمَ الْمَشَــافِرِ

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل، وفي بعض الروايات: «ولكن زنجيٌّ عظيمُ». انظر: ديوان الفرزدق (٤٨١) والكتاب (١٣٦) ومجالس ثعلب (٢٥) وجمهرة اللغة (٣/ ١٣١٢).

(٢) في المخطوط (فذاك) والتصويب من العليمي.

(٣) في المخطوط (لجزم)، والتصويب من شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٢٥) والعليمي (١/ ١٢٧)، وكذا قال ابن هشام في المغني (٢٥٥).

(٤) بتمامه:

كَــأَنَّ أُذْنَيْــهِ إذا تَشَــوَّفَا ... قَادِمَــةً أَوْ قَلَمًــا مُحَرَّفَــا

قيل: لأبي نخيلة، وقيل: لمحمد بن ذؤيب، وهو من الرجز. انظر: الكامل (٣/ ١٠٤) والخصائص (٢/ ٤٣٢).

(٥) انظر: شرح الجمل (١/ ٤٢٦).

(٦) في المخطوط: (فيها في)، و(في) الثانية زائدة.

ورفع الخبرِ، ومِن ثمَّ جَعلَ[1]:

لَعَــلَّ أَبِــي المِغْــوَارِ ....

على إضمارِ اللامِ، مثلُ: «خَيْرٍ»[2]، والقصةِ، مثلُ[3]:

إِنَّ مَــنْ لَامَ فِــي بِنْــتِ بَنِــي حَسَّــا نَ ....

والموصوفِ، أي: «جَوَابٌ قَرِيبٌ»، بخلافِ: «لَعَلِ اللهِ».

والفارسِيُّ[4] يؤوِّلُ الأوَّلَ على التخفيفِ وفتحِ اللامِ، مثلُ[5]:

---

(١) بتمامه:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَاعِيًا لَعَــلَّ أَبِــي المِغْــوَارِ مِنْــكَ قَرِيــبُ

والبيت لكعب بن سعد الغنوي، وهو من الطويل. انظر: نوادر أبي زيد (٢١٨) واللامات للزجاجي (١٣٦).

(٢) يشير إلى قول رؤبة حينما سئل: «كيف أصبحت؟»، فقال: «خيرٍ، عافاك الله». انظر: الكامل (٢/ ٧٠) وشرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٤٤٤) والخصائص (١/ ٢٨٦).

(٣) بتمامه:

إِنَّ مَــنْ لَامَ فِــي بِنْــتِ بَنِــي حَسَّــا نَ أَلُمْــهُ وَأَعْصِــهِ فِــي الخُطُــوبِ

والبيت للأعشى، وهو من الخفيف. انظر: ديوان الأعشى (٣٨٥) والكتاب (٣/ ٧٣) والإيضاح العضدي (١٢٢).

(٤) انظر: الحجة (٢/ ١٧٦) والبصريات (١/ ٥٥٢) وإيضاح الشعر (٧٥).

(٥) بتمامه:

وَتَــأْمُرُنِي رَبِيعَــةُ كُــلَّ يَــوْمٍ لَأَشْــرِيَهَا وَأَقْتَنِــيَ الــدَّجَاجَا

والبيت للنمر بن تولب، وهو من الوافر، ورواية أبي علي تختلف:

تُوَاعِــدُنِي رَبِيعَــةُ كُــلَّ يَــوْمٍ لَأهلكهــا وأقتنــي الــدَّجَاجَا =

لَأَشْـــرِيَها ....

ع: المناطقةُ يقولونَ: «أنَّه مَا هُو؟»، وقد رأيتُ ما يتمسَّكُ به مَن يُجيز ذلكَ، وهو: ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[1]؛ لأنه (فَعُلَ) للتعجُّبِ، وهذا إنَّما ينتهِضُ دليلًا على القولِ بأنَّه ليسَ بخبرٍ.

* * *

كَـــ: «إِنَّ زَيْـــدًا عَـــالِمٌ بِـــأَنِّي   كُـــفْءٌ وَلَكِـــنَّ ابْنَـــهُ ذُو ضِـــغْنِ»

فإن قلتَ: بقيَ عليه مما يرفعُ الخبرَ وينصِبُ الاسمَ: (عَسَى) في قولِه[2]:

..................أَوْ عَسَـــــاكَا

و(إِلَّا) في المنقطعِ، و(لَا) النافيةُ للجنسِ.

قُلتُ: المختارُ عندَه[3] في (عساكَ) مذهبُ الأخفشِ[4]، وفي (إِلَّا) مذهبُ البصريينَ[5]، وأما (لَا) فقد أفردَها بالتبويبِ؛ لِمَا تختصُّ بِهِ مِن الأحكامِ.

* * *

= انظر: الحجة (٢/ ٤٣٤) والبصريات (١/ ٥٥٤).

(١) التوبة: ٩ والمجادلة: ١٥ والمنافقون: ٢.

(٢) بتمامه:

تَقُـــولُ بِنْتِـــي قَـــدْ أَنَـــى إِنَاكَـــا   يَـــا أَبَتَـــا عَلَّـــكَ أَوْ عَسَـــاكَا

والرجز لرؤبة. انظر: ديوان رؤبة (١٨١) والكتاب (٢/ ٣٧٥) والمقتضب (٣/ ٧١).

(٣) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٩٧).

(٤) ذكره الأخفش في تعليقاته على كتاب سيبويه. انظر: الكتاب (٢/ ٣٧٥) حاشية (٦).

(٥) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٦٤).

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي   كَـ: «لَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ البَذِي»

إذا كانَ الخبرُ ظرفًا فقد يجِبُ تقديمُه، وقد يجِبُ تأخيرُه، وقد يجوزُ فيه الأمرانِ:

فالأوَّلُ: نحوُ: «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا»، و«إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا أَبَاهُ»[١].

والثاني: نحوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ».

والثالثُ: نحوُ: «إِنَّ زَيْدًا فِي الدارِ». مِن «حَواشِي الشَّلَوْبِينِ»[٢].

[ذَا التَّرْتِيبِ]: المرادُ خصوصيةُ الترتيبِ الممثَّلِ بهِ، لا مُطلقُ تقدُّمِ الاسمِ وتأخُّرِ الخبرِ؛ فإنَّه لا يجوزُ في الأصحِّ: «إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا جَالِسٌ»، فأمَّا[٣]:

.... فَإِنَّ بِحُبِّهَا

البيتَ، فمتعلِّق بـ: (أَعْنِي) مقدرةً، والجملةُ اعتراضيةٌ، مثلُ[٤]:

---

(١) كذا في المخطوط، والصواب كما نقل العليمي: «إن في دار زيد أباه»، أو كما قال الشلوبين: «إن قدام زيد أباه».

(٢) انظر: حواشي الشلوبين على المفصل (١/ ٧٩).

(٣) بتمامه:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا   أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ

هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لم ينسبوها إلى قائل معين، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢/ ١٣٣) والحجة (٣/ ٤١١) وشرح التسهيل (٢/ ١٢).

(٤) بتمامه:

كَأَنَّ ـ وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ جَدِيدٌ ـ   أَثَافِيَهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ

والبيت لأبي الغول الطهوي، وهو من الوافر. انظر: النوادر لأبي زيد (٤٣٢) وشرح التسهيل (٢/ ١٣).

كَـأَنَّ ـ وَقَـدْ أَتَى حَوْلٌ جَدِيـدٌ ـ

وإلَّا فتقدُّمُ المعمولِ مُؤذِنٌ بجوازِ تقديمِ العاملِ، والعاملُ هُنا لا يتقدَّمُ.

ويلزمُ مِن مُراعاةِ الترتيبِ أن لا يتقدَّمَ الخبرُ عَلى العاملِ.

* * *

وَهَمْـزَ (إِنَّ) افْـتَحْ لِسَـدِّ مَصْـدَرِ مَسَـدَّهَا وَفِـي سِـوَى ذَاكَ اكْسِـرِ

أي: «وَمَسَدَّ مَعْمُولَيْهَا»، قالَ ابنُ الناظمِ(١): «تقولُ: «بَلَغَنِي أَنَّ زَيْدًا فَاضِلٌ»، فتفتحُ؛ لأنَّه يسدُّ مسدَّه: «بَلَغَنِي الفَضْلُ».

وما أحسنَ قولَه: «الفَضْلُ»!.

قولُه: (وَفِي سِوَى ذَاكَ) يعنِي: إذَا لم يسدَّ المصدرُ مسدَّها، وذلكَ أن لا يسدَّ مسدَّها إلَّا الجملةُ.

وتلخَّصَ أنَّ الموضعَ إن صلحَ للمصدرِ فالفتحُ، أو للجملةِ فالكسرُ، وقد يصلحُ الموضعُ لهما، فيجوزُ الأمرانِ.

* * *

فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

ليسَ المرادُ بالابتداءِ افتتاحَ النُّطقِ، بل ابتداءَ الكلامِ، سواءٌ افتُتِحَ بها النُّطقُ، نحوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾(٢)، أو وقعَتْ في قُوَّةِ ذلكَ، نحوُ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾(٣)،

(١) انظر: شرح ابن الناظم (١١٧).

(٢) يوسف: ٢ والدخان: ٣ والقدر: ١.

(٣) يونس: ٦٢.

أو مبنيةً على ما قبلَها، نحوُ: «زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ»، وقالَ[1]:

مِنَّا الأَنَاةُ وَبَعْضُ القَوْمِ يَحْسَبُنَا إِنَّا بِطَاءٌ وَفِي إِبْطَائِنَا سَرَعُ

فإن قلتَ: فعلى كذا: «فِي اعْتِقَادِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ».

قلتُ: هذا ابتداءٌ مفردٌ، لا كلام، بخلافِ: «زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ».

فإن قلتَ: فهذا مفهومٌ مِن قَولِه: (وَهَمْزَ (إِنَّ) افْتَحْ) البيتَ.

قلتُ: والمواطنُ كلُّها كذلكَ، وإنَّما هذا تفصيلٌ لها.

وذكرَ ابنُه[2] هذه الأقسامَ الثلاثةَ تحتَ قولِه: (فِي الِابْتِدَا)، ولَمَّا تكلَّمَ علَى ما يجوزُ فيهِ الوجهانِ ذَكَرَ (حَتَّى)، و(لَا جَرَمَ)، و(أَمَا)، وفسَّرَه بأنَّها إن كانتْ (حَتَّى) ابتدائيةً كُسِرَتْ، نحوُ: «حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَرْجُونَهُ»، أو عاطفةً أو جارَّةً فُتِحَتْ، نحوُ: «عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنَّكَ فَاضِلٌ»، وإن كانَتْ (أَمَا) بمعنَى (أَلَا) كُسِرَتْ، أو (حَقًّا) فُتِحَتْ، وإن كانَتْ (لَا جَرَمَ) بمعنى (حَقًّا) ـ وبذلك فسَّرَها المفسرونَ[3] ـ فُتِحَتْ، أو بمنزلةِ اليمينِ، كقولِكَ: «لَا جَرَمَ لَقَدْ أحسنتَ إليَّ»، و«لَا جَرَمَ لَآتِيَنَّكَ» كُسِرَتْ.

فيُقالُ: كان ينبغِي أن تذكُرَ (حَتَّى) الابتدائيةَ مَع (أَلَا) الاستفتاحيةِ في وجوبِ الكسرِ، كما ذكرتَها بعدَ المبتدإِ؛ فإنَّ الكلامَ قَد ابتُدِئَ بعدَها، وكذَا بعدَ (لَا جَرَمَ)

---

(١) البيت لوضاح ابن إسماعيل، وهو من البسيط. انظر: الحماسة (١/ ٣٢٤) وشرح التسهيل (٢/ ٢٠).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (١١٧) وما بعدها.

(٣) قاله الفراء. انظر: تفسير مقاتل (٢/ ٢٧٨) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٨) وتفسير الطبري (١٥/ ٢٨٨) وتفسير الماتريدي (٦/ ١١٥).

إذا كانَتْ بمنزلةِ اليمينِ، (أَلَا) إذا كانَتْ بمعنَى (حَقًّا)، وأنْ لا تذكُرَ ذلكَ فيما يجوزُ فيهِ الوجهانِ؛ لأنَّ الذي يُفتحُ بعدَه غيرُ الذي يُكسَرُ، بخلافِ المواطنِ التي ذكرَ المؤلِّفُ فيها جوازَ الوجهينِ.

ثمَّ ينبغي أن يذكُرَ مواطنَ الكسرِ كلَّها تحتَ قولِه: (فِي الِابْتِدَا)؛ إذ حَمْلُه على ابتداءِ الجملةِ، والتحقيقُ أنْ لا يذكُرَ مسألةَ الخبرِ، وأنْ يذكُرَ بدلَها مسألةَ الابتداءِ، أو يترُكَها ويذكُرَ افتتاحَ النطقِ والواقعَ بعدَ حروفِ الاستفتاحِ.

ولقد أجادَ الناظمُ حيثُ لم يذكرْ هذهِ المواطنَ الثلاثةَ فيما يجوزُ فيهِ الوجهانِ كما ذَكَرَ ابنُه، على أنَّ ابنَه إنَّما اقتفَى في ذلكَ إثرَه في «التَّسْهِيل»[1] وغيرِه[2].

* * *

أَوْ حُكِيَتْ بِالقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ حَالٍ كَـ: «زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ»

يعني: «أَوْ كَانَتْ حِكَايَةً لِقَوْلٍ فِي حَالِ مُصَاحَبَتِهَا القَوْلَ»، وأرَى[3] أنَّ الأصلَ: «أَوْ حُكِيَ بِهَا بِالقَوْلِ»، فحُذِفَ الجارُّ الأولُ، فارتفَعَ الضميرُ، واتصَلَ بالفعلِ؛ لأنَّ (إِنَّ) يُحكَى[4] بها [قولٌ][5] مسموعٌ، لا أنَّها هي محكيَّةٌ بكلامٍ آخرَ.

وحاولَ ابنُه[6] تأويلَ كلامِه، فقالَ: «إذا حُكِيَ بِهَا قَوْلٌ ـ يَعْنِي: مَسْمُوعٌ ـ فقد

(١) انظر: التسهيل (٦٢).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٨١).

(٣) في المخطوط (ورأى)، والتصويب من العليمي.

(٤) في المخطوط: (يحا)، والتصويب من العليمي.

(٥) ساقطة من المخطوط، والتصويب من العليمي.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم (١١٨).

حُكِيَتْ هيَ نفسُها مَع مصاحَبَةِ القولِ».

كذَا قالَ، وفيه نظرٌ، أمَّا أنَّها إذا حُكِي بها قولٌ مسموعٌ كانَتْ مصاحِبَةً للقولِ فواضحٌ؛ لأنَّها إن لم تصاحِبْهُ كانت إخبارًا مِن عندِ المتكلمِ عن نفسِه، لا إخبارًا عمَّن قالَ، فنحنُ إنَّما ندَّعِي أنَّ الكلامَ حكايةٌ مَع مُصاحَبَةِ القولِ، وإلَّا فالظاهرُ خلافُه.

وأمَّا قولُه: «فَقَدْ حُكِيَتْ هِيَ نَفْسُهَا»، فاستقامتُه على أنْ يُرِيدَ بالحكايةِ الإخبارَ، كما تقولُ: «حَكَى لَنَا حِكَايَةً عَنْ نَفْسِهِ»، أي: «أَخبرَ بِخَبَرٍ عَنْ نَفْسِهِ»، على أنَّ هذا يرجِعُ أيضًا إلى معنَى الْمُماثلةِ؛ لأنَّ معناهُ أنَّه أخبَرَنا عَن شيءٍ مُماثِلٍ لِمَا اتَّفقَ لهُ، لكنْ كأنَّ هذا المعنَى تُنُوسِيَ مِن هذا الكلامِ، فعلى هذا يُحمل قولُه: «فَقَدْ حُكِيَتْ هِيَ نَفْسُهَا مَعْ مُصَاحَبَةِ القَوْلِ»، أي: «أُخْبِرَ بِهَا فِي حَالَةِ مُصَاحَبَةِ القَوْلِ».

وعِبارَةُ ابنِه[1] عَن هذه المسألةِ أن قالَ: «الرَّابِعُ: أنْ تُحكَى بقولٍ مجرَّدٍ مِن معنَى الظَّنِّ، نحوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[2]، وقولُه: (أَوْ حُكِيَتْ بِالقَوْلِ) معناهُ: حُكِيَتْ وَمَعَها القولُ؛ لأنَّ الجُملةَ إذا حُكِيَ بها القولُ فقد حُكِيَتْ هي نفسُها مع مصاحبةِ القولِ، واحتَرزَ بـ: «الْمُجَرَّدِ مِن مَعْنَى الظَّنِّ» مِن: «أَتَقُولُ أَنَّكَ فَاضِلٌ؟».

قلتُ: عليه نقدانِ:

أحدُهما: أنَّه كانَ ينبغِي أن يعبِّر عَن المسألةِ بعبارةٍ واضحةٍ كاشفةٍ عَن معناها؛ لتكونَ عبارتُه تفسيرًا لعبارةِ الناظمِ، وإيضاحًا[3] لِمَا فِيها مِن الخفاءِ، أمَّا أنَّه

(١) انظر: شرح ابن الناظم (١١٨).

(٢) مريم: ٣٠.

(٣) في المخطوط: (وإيضـا)، وهو تحريف للفظة.

أتَى بمثلِ العبارةِ الخفيةِ، ثمَّ شرَحَ عبارةَ أبيه المساويةِ لعبارتِه هو في الخفاءِ؛ ليلزَمَ مِن ذلكَ شَرْحُ عبارتِه هو، فلا يَحْسُنُ.

وقد يُجابُ بأنَّ ما يذكُرُه مِن التراجمِ عَن المسائلِ المذكورةِ إنَّما يذكرُه على أنَّه فكٌّ للمنظومِ، ثم يشرحُ ذلك، ولم يذكُرْه ليكونَ شرحًا، فيُقالَ: فكانَ ينبغِي أن يقولَ: «وَمَعْنَى هَذَا»، ولا يقولَ: «وَمَعْنَى قَوْلِهِ».

وقد يُجابُ: بأنَّ الأهمَّ تفسيرُ ما في النَّظْمِ؛ لأنَّ الكتابَ مَوضوعٌ له، ولعلَّه لو فسَّرَ معنَى الباءِ في كلامِه لتُوُهِّمَ أنَّ ذلكَ خاصٌّ بعبارتِه، أمَّا إذا فسَّرَ كلامَ الناظمِ، وتُوُهِّمَ اختصاصُ ذلكَ التفسيرِ بعبارةِ الناظمِ دونَ عبارتِه هو فقد سهُلَ؛ لأنَّ غرضَنا الأهَمَّ تفسيرُ كلامِ الناظمِ.

والاعتراضُ بعدَ هذا كُلِّه قويٌّ عليهِ.

والاعتراضُ الثانِي عليه: أنَّ قولَه: «الْمُجَرَّدِ مِن مَعْنَى الظَّنِّ» لا فائدةَ لهُ؛ لأنَّ القولَ إذا كانَ بمعنَى الظَّنِّ فلا حكايةَ، وهو قد شَرَطَ الحكايةَ.

* * *

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ... بِاللَّامِ كَـ: «اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى»

* * *

بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ ... لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

ممَّا يجوزُ فيهِ الفتحُ والكسرُ: الموطنُ المحتمِلُ للتعليلِ، نحوُ: «أَنَا أُحِبُّ فُلَانًا أَنَّهُ مُتَّقٍ»، فإن فتحْتَ فبتقديرِ اللامِ، وإن كسرْتَ فكأنَّكَ قدَّرتَه جوابًا لسؤالٍ، أو تقولُ: قدَّرته استئنافًا مُقرِّرًا للفعلِ السابقِ، وكأنَّ هذا الثانيَ أجودُ، وكأنَّ الكسرَ في

كلامِهم أكثرُ: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ﴾[1]، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾[2]، ﴿فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ...﴾[3]، وقرأ أبو نوفلِ ابنُ أبي عَقْرَب: «أنّه»[4].

ولْيُنظر أيضًا في قولِه تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾[5] فإنه يُقرأ بالوجهين في السبعة[6].

* * *

مَــعْ تِلْــوِ فَــا الجَــزَا وَذَا يَطَّــرِدُ فِي نَحْـوِ: «خَيْرُ القَـوْلِ إِنِّـي أَحْمَـدُ»

* * *

وَبَعْــدَ ذَاتِ الكَسْـرِ تَصْـحَبُ الخَبَـرْ لَامُ ابْتِــدَاءٍ نَحْــوُ: «إِنِّــي لَــوَزَرْ»

وعَن المبردِ[7] إجازتُه بعدَ ذاتِ الفتحِ، ونقْلُ الناظمِ[8] الإجماعَ مردودٌ، وقُرِئَ شاذًّا: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾[9]، وقالَ[10]:

---

(١) الحج: ١.

(٢) التوبة: ١٠٣.

(٣) البقرة: ٣٧، وفي المخطوط: «عليهم».

(٤) انظر: البحر المحيط (١/ ٣١٩) ومعجم القراءات القرآنية (١/ ٨٥).

(٥) الطور: ٢٨.

(٦) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة بالكسر، وقرأ أبو جعفر ونافع والكسائي بالفتح. انظر: معجم القراءات القرآنية (٩/ ١٦٢).

(٧) انظر: المقتضب (٢/ ٣٤٣ـ ٣٤٤).

(٨) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٩).

(٩) الفرقان: ٢٠، وهي قراءة سعيد بن جبير. انظر: معجم القراءات القرآنية (٦/ ٣٣٥).

(١٠) أنشد هذا الرجز قطرب. انظر: القوافي للأخفش (١١) وشرح الكتاب للسيرافي (٥/ ٨٢) =

أَلَـمْ تكُـنْ حَلَفْـتَ بِـاللهِ العَلِـي
أَنَّ مَطَايَـاكَ لَمِـنْ خَيْـرِ المَطِـي

وقالَ[1]:

عَلَـى أَنَّـهُ فِيهَـا لَغَيْـرُ مُنَـافِسِ

قالَ النَّحَّاسُ[2]: وَأجازَهُ الفراءُ[3] بعدَ (لَكِنَّ)، وأنشدَ[4]:

وَلَكِنَّنِـي مِـنْ حُبِّهَـا لَعَمِيـدُ

وبأنَّ[5] أصلَها: «وَلَكِنْ إنَّ»، فخُفِّفَتْ نون (لَكِنَّ)، وترِكَتْ همزةُ (إنَّ)، وسقطَتْ نونُ (لَكِنَّ) حيثُ استثقِلَتْ ساكنًا، كما قالَ[6]:

.... وَلَاكِ اسْـقِنِي ....

= والخصائص (١/ ٣١٦).

(١) بتمامه:

فَنَافِسْ أَبَا المَغْرَاءِ فِيهَا ابْنَ زَارِعٍ عَلَـى أَنَّـهُ فِيهَـا لَغَيْـرُ مُنَـافِسِ

والبيت من الطويل. انظر: سفر السعادة (٢/ ٦٧١) وضرائر الشعر لابن عصفور (٥٧).

(٢) انظر: معاني القرآن للنحاس (٢/ ١٤٩).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٦٥).

(٤) مضى ذكر الكلام عليه قبل أسطر قليلة.

(٥) يظهر أن هنا سقطًا، والتقدير: «وأجيب بأن...».

(٦) بتمامه:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

والبيت للنجاشي الحارثي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ٢٧) والمعاني الكبير (١/ ٢٠٧).

قالَه ح[1] في بابِ (إنَّ).

وقالَ في بابِ ظنَّ[2] ـ كِلَاهُما فِي «شرحِ التسهيلِ» ـ: حكَى أبو العباسِ[3] عَن المازنيِ إجازةَ فتحِ (أَنَّ) مَع اللامِ، وأنَّ سعيدَ بنَ جُبيرٍ ـ رضيَ الله عنهُ ـ قرأَ: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمۡ﴾[4].

وأجازَ الفراءُ[5] ذلكَ أيضًا إذا طالَ الكلامُ، وأنشدَ[6]:

وَأَنَّ لِسَانَ الْمَرْءِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَصَاةٌ عَلَى عَوْرَاتِهِ لَدَلِيلُ

وزعمَ أنَّه قُرِئ: ﴿أَنَّ رَبَّهُم بِهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّخَبِيرٌ﴾[7].

[وَبعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ]: ولا يجوزُ في ذاتِ الفتحِ إلَّا نادرًا، كقراءةِ بعضِهم: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ﴾[8]، و﴿أَنَّ رَبَّهُم بِهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّخَبِيرٌ﴾[9]، ولَا فِي (لَكِنَّ) إلَّا نادِرًا، كقولِه[10]:

---

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: التذييل والتكميل (٥/ ١١٧).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٨٥)، كقوله: «في باب ظن» تكرر مرتين في المخطوط.

(٣) انظر: الأصول (١/ ٢٧٤).

(٤) الفرقان: ٢٠. انظر: معجم القراءات القرآنية (٦/ ٣٣٥).

(٥) انظر: الصاحبي (١٤٧).

(٦) البيت لطرفة، وهو من الطويل. انظر: ديوان طرفة (٦٧) والعين (٣/ ٢٦٨).

(٧) العاديات: ١١، وهي قراءة أبي السمال والحجاج والضحاك بن مزاحم وابن أخي ذي الرمة. انظر: معجم القراءات القرآنية (١٠/ ٥٤٦).

(٨) الفرقان: ٢٠، وهي قراءة سعيد بن جبير. انظر: معجم القراءات القرآنية (٦/ ٣٣٥).

(٩) العاديات: ١١، وهي قراءة أبي السمال والحجاج والضحاك بن مزاحم وابن أخي ذي الرمة. انظر: معجم القراءات القرآنية (١٠/ ٥٤٦).

(١٠) بتمامه: =

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

ولَا فِي البواقِي اتِّفاقًا.

قولُه: (تَصْحَبُ الخَبَرْ) (أَلْ) فيهِ للعهدِ، أي: (خَبَرَهَا)، لا كُلَّ خبرٍ، فأمَّا قوله[1]:

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ ... شَقِيٌّ وَمَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ

فنادرٌ، نعم، هو أحسنُ مِن قولِه[2]:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

ومثلُ: «فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ» قولُه[3]:

إِنَّ الخِلَافَةَ بَعْدَهُمْ لَذَمِيمَةٌ ... وَخَلَائِفٌ ظُرَفٌ لَمِمَّا أَحْقِرُ

وذكرَ الناظمُ[4] وابنُه[5] أنَّ هذا أحسنُ مَوطنٍ زِيدَتْ فيهِ اللَّامُ، وقولُه: «فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ» البيتَ، عندِي أَحْسَنُ.

* * *

= يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي ... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

وفي رواية: «لكميد»، والبيت بلا نسبة، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٦٥).

(١) البيت لأبي عزة عمرو بن عبد الله الجمحي، وهو من الطويل. انظر: السيرة لابن هشام (١/ ٦٦٠) وشرح التسهيل (٢/ ٢٨) وتخليص الشواهد (٣٥٨).

(٢) سبق تخريج البيت.

(٣) أنشده الكسائي، وهو من الكامل. انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٤٥) والزاهر (٢/ ٢٣١).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣١).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (١٢٤).

وَلَا يَلِــي ذِي الــلَّامَ مَــا قَــدْ نُفِيَــا وَلَا مِــنَ الأَفْعَــالِ مَــا كَــ: (رَضِــيَا)

فأمَّا الجامدُ فيجوزُ؛ لأنَّه شبيهٌ بالاسمِ، ألا ترى [أنه][1] يلي (أَنْ) بِلا فاصلٍ إذا خُفِّفَت؟ نحوُ: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾[2]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ﴾[3]، ولم يقدَحْ في اختصاصِها بالأسماءِ؛ لأنَّه منها بسبب، كما لم يقدَحْ في امتناعِ تصرُّفِ (عِنْدَ) انجرارُها بـ: (مِنْ)، لذلكَ تقولُ: «إِنَّ زَيْدًا لَعَسَى [أَنْ][4] يَقُومَ»، و«إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ».

كذَا مثَّلوا، وينبغِي أن تُمنعَ المسألةُ مِن جهةِ أنَّ الإنشاءَ عنـدِي لَا[5] يقـعُ خبـراً، لا أُجوِّزُ أن تقولَ: «إِنَّ عَبْدِي بِعْتُكَهُ»، قاصدًا الإنشاءَ.

وفُهِمَ مِن هذا الشرطِ أنَّها تدخُلُ في الظرفِ، نحوُ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[6]، والمفردِ، نحوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾[7]، والمضارعِ، نحوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾[8]، والجملةِ الاسميةِ، نحوُ[9]:

إِنَّ الكَـرِيمَ لَمَـنْ يَرْجُـوهُ ذُو جِـدَةٍ وَلَـوْ تَعَـذَّرَ إِيسَـارٌ وَتَنْوِيـلُ

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ١٤٣).

(٢) الأعراف: ١٨٥.

(٣) النجم: ٣٩.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ١٤٣).

(٥) في المخطوط (لان) أو (له أن) والتصويب من العليمي.

(٦) القلم: ٤.

(٧) الرعد: ٦.

(٨) النحل: ١٢٤.

(٩) لم يعين قائله ابن مالك، وهو البسيط. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٧) وشواهد التوضيح والتصحيح (٢٠٩) وشرح ابن الناظم (١٢٢) وتخليص الشواهد (٣٥٥).

لأنَّه خَصَّصَ ما ذُكِرَ بالمنعِ، فبَقِيَ ما عداهُ على الجَوازِ.

* * *

وَقَـدْ تَلِيهَـا مَـعَ (قَـدْ) [كَـ: «إِنَّ ذَا لَقَـدْ سَـمَا عَلَـى العِـدَا مُسْـتَحْوِذَا»]

* * *

وَتَصْـحَبُ الوَاسِـطَ [مَعْمُـولَ الخَبَـرْ وَالفَصْـلَ وَاسْـمًا حَـلَّ قَبْلَـهُ الخَبَـرْ]

* * *

وَوَصْـلُ (مَـا) [بِـذِي الحُـرُوفِ مُبْطِـلُ إِعْمَالَهَـا وَقَـدْ يُبَقَّـى العَمَـلُ]

* * *

وَجَـائِزٌ رَفْعُـكَ [مَعْطُوفًـا عَلَـى مَعْمُـولِ (إِنَّ) قَبْـلَ أَنْ تَسْـتَكْمِلَا]

ذكرَ ابنُ عُصفورٍ[1] في: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[2] أن كونَ خبرِ (إنَّ) محذوفًا ـ أيْ: «إنَّ الذِينَ آمَنُوا لَهُمْ أَجْرُهُم»، و(الصَّابِئُونَ) مُبتدأٌ، والجملةُ الشرطيةُ خَبَرٌ ـ أَرْجَحُ مِن أن تكونَ الشرطيةُ خبرَ (إنَّ)، وخبرُ (الصَّابِئُونَ) محذوفٌ؛ لئلَّا يلزَمَ تقدُّمُ المعطوفِ على بعضِ المعطوفِ عليهِ، قالَ: وإنَّما جَازَ ذلكَ كما جازَ[3]:

---

(١) انظر: شرح الجمل (٣/ ٢٨٢).

(٢) المائدة: ٦٩.

(٣) بتمامه:

جَمَعْـتَ وَفُحْشًـا غَيْبَـةً وَنَمِيمَـةً خِصَـالًا ثَلَاثًـا لَسْـتَ عَنْهَـا بِمُرْعَـوِي

والبيت ليزيد بن الحكم، وهو من الطويل. انظر: عيون الأخبار (٢/ ١٥) وإعراب القرآن للنحاس (٥/ ٢٠٠).

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ....

وغيرُه يعكِسُ الترجيح؛ لأنَّ في الحذفِ مِن الأولِ لدلالةِ الثاني ضَعفًا.

واعترَضَ عَلى مَن جعلَه مِن بابِ العطفِ على الموضعِ مثلَ قولِهم: «إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانَ» بأنَّه: كيفَ يُقالُ: «إِنَّ الذِينَ آمَنُوا مَنْ آمَنَ مِنْهُم»؟

وأجابَ: بأنَّ التقديرَ: «مَنْ دَاوَمَ مِنْهُم عَلَى الإيمانِ».

وقالَ غيرُه[1]: إنَّ الذينَ آمَنُوا بألسنتِهم، وهم المنافقون.

والوجهانِ في: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾[2].

وفي هذهِ وجهٌ ثالثٌ: أنَّ المرادَ: «يَا أَهْلَ الكِتَابِ آمِنُوا بمحمدٍ»، أي: «يَا مَنْ آمَنَ بِمُوسَى وَبِعِيسَى آمِنُوا بِهَذَا النَّبِيِّ»، ولا يُمكنُ هذا التأويلُ هُنا؛ لقولِه سُبحانَه: ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾، وقولِه تعالَى: ﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾.

وهذَا الذِي اعترَضَ بِه واردٌ على جَعْلِ الشرطيةِ خَبراً لـ: (إنَّ)، «وَالصَّابِئُونَ» مبتدأً، والجوابان بعينهما.

وممَّا يُرَجِّحُ أنَّ الحذفَ مِن الثاني قولُه[3]:

---

(١) يعني به الزجاج، وعليه سار الزمخشري. انظر: معاني القرآن للزجاج (٢/ ١٩٤) والكشاف (١/ ٦٦١).

(٢) النساء: ١٣٦.

(٣) بتمامه:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

والبيت لضابئ بن الحارث البرجمي، وهو من الطويل. انظر: نوادر أبي زيد (١٨٢) والكتاب (١/ ٧٥).

فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وغلطَ ابنُ عُصفورٍ[1] فقالَ: إنَّه حُذفَ مِن الأولِ، وقدَّرَ: «فَإِنِّي لَغَرِيبٌ، وَقَيَّارٌ لَغَرِيبٌ».

وممَّا يُرجِّحُ أنَّ الحذفَ مِن الأولِ قولُه[2]:

.... فَإِنِّي وَأَنْتُمَا .... دَنِفَانِ

ومثلُ هذا[3]:

.... فَإِنِّي وَجَرْوَةَ لَا تَرُودُ ....

فإنَّ الروايةَ فيما زَعمَ ابنُ عصفورٍ[4] بالتاءِ لا بالنونِ.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣/ ٢٨٤).

(٢) بتمامه:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالهَوَى دَنِفَانِ

أنشده ابن مالك ولم يعزه، وقال العيني إنه من إنشاد ثعلب، والبيت من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٥٠) وأوضح المسالك (١/ ٣٤٩) وتخليص الشواهد (٣٤٩) ومغني اللبيب (٦١٧) والمقاصد النحوية (٢/ ٧٥٠).

(٣) بتمامه:

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي وَجِرْوَةَ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ

والبيت لشداد بن معاوية العبسي، وهو أبو عنترة الفارس المشهور، والبيت من الوافر. انظر: أمثال العرب للمفضل الضبي (٩٧) وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد (١٣) والكتاب (١/ ٣٠٢).

(٤) انظر: شرح الجمل (٣/ ٢٨٤).

قالَ: وخرَّجَ الفارسيُّ[1] هذا كلَّه على أنَّ الخبرَ لَهُما، وأنَّه نزَّلَ نفسَه مع جَروةَ فرسِه منزلةَ المتلازمَين، وكذا[2]:

...... شَــرْخَ الشَّــبَابِ ....

مُلَازِمٌ للشَّعَرِ الأسودِ، فجعله مِن بابِ[3]:

وَكَــأَنَّ فِــي العَيْنَــيْنِ حَــبُّ قَرَنْفُــلِ

البيتَ.

قالَ[4]: وزعمَ الكوفيُّونَ أنَّ هذه المواطنَ ونحوَهما إنَّما جازَتْ على أنَّ الواوَ بمعنى (مع)، وأجازوا قياسًا: «إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمٌ»، على معنى: «مَع عَمْرٍو»، فإنَّكَ حينئذٍ ليسَ معكَ ما تُخبرُ عنه إلا واحدٌ، واستدلُّوا بقولِه[5]:

---

(١) انظر: إيضاح الشعر للفارسي (٣١٦).

(٢) بتمامه:

إِنَّ شَــرْخَ الشَّــبَابِ وَالشَّــعَرَ الأَسْــ ــوَدَ مَــا لَــمْ يُعَــاصَ كَــانَ جُنُونَــا

والبيت لحسان بن ثابت، وهو من الخفيف. انظر: ديوان حسان (٢٨٢) ومجاز القرآن (١/ ٢٥٨).

(٣) بتمامه:

وَكَــأَنَّ فِــي العَيْنَــيْنِ حَــبُّ قَرَنْفُــلِ أَوْ سُــنْبُلًا كُحِلَــتْ بِــهِ فَانْهَلَّــتِ

والبيت لسُلْمِيّ بن ربيعة السيدي، وهو من الكامل. انظر: نوادر أبي زيد (٣٧٥) والأصمعيات (١٦٢).

(٤) يعني ابن عصفور. انظر: شرح الجمل له (٣/ ٢٨٥).

(٥) بتمامه:

فَإِنَّــكَ وَالكِتَــابَ إِلَــى عَلِــيٍّ كَدَابِغَــةٍ وَقَــدْ حَلِــمَ الأَدِيــمُ =

فَإِنَّـــــكَ وَالكِتَـــــابَ ....

البيتَ، ولو أخبرَ عنهُما لقالَ: «كَدَابِغَةٍ وَدَبْغِهَا»؛ فإنَّه يشبِّه الكاتبَ بالدابغةِ، والكتابَ بالدبغِ.

قُلنا: التقديرُ كذلكَ، ولكنَّه حذفَ المعطوف، مثلُ: «رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحانِ».

ففي توجيهِ الخبرِ الْمُفردِ في هذه الأبياتِ ونحوِها ثلاثةُ مذاهبَ، وفي اقْتِياسِه وعدمِ ذلكَ مَذهبانِ.

وردَّ عليهِم ابنُ عُصفورٍ[1] في اعتذارِهم عمَّا الواوُ فيهِ بمعنَى (مَع) بأنَّها للتشريكِ، كالواوِ العاطفةِ، والخبرُ يكونُ عنهُما، بدليلِ: «[كَانَ][2] زَيْدٌ وَعَمْرًا كَالأَخَوَيْنِ»، فنصبُوا (عَمْرًا)، وقالوا: «كَالأَخَوَيْنِ» بالتثنية.

وَأُلْحِقَــتْ بِــ: (إِنَّ): (لَكِــنَّ، وَأَنَّ) مِــنْ دُونِ (لَيْــتَ، وَلَعَــلَّ، وَكَــأَنَّ)

مُقتضَى كلامِ ابنِ عُصفورٍ[3] أنَّ ما عدا (إنَّ، ولَكِنَّ) لا يُعطَفُ على محلِّ اسمِه قبلَ مُضيِّ الخبرِ باتفاقٍ، وأنَّ الكسائيَّ والفراءَ[4] أجازَا ذلكَ في هذيْنِ فقط، قال: «لأنَّهما لم يُغَيِّرا الجملةَ عن معنَاها، ولا عَن لفظِها إلى الإفرادِ، واشترطَ الفرَّاءُ خَفاءَ الإعرابِ».

= والبيت للوليد بن عقبة بن أبي معيط يحض فيها معاويةَ على قتال الإمام علي رضي الله عنه، وهو من الوافر. انظر: نوادر أبي زيد (٥٥٧) وإصلاح المنطق (١٤٩) والزاهر (١/ ٩٢).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣/ ٢٨٥).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح الجمل لابن عصفور.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣/ ٢٨٩).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣١١).

وليس كمَا زَعَمَ، بل الفراءُ[1] يُجيزُ في سائرِ عواملِ البابِ.

❁ ❁ ❁

(١) انظر السابق.

التَّمْيِيزُ

اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) [مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ]

التمييزُ: كلُّ اسمٍ نكرةٍ بمعنى (مِنْ)؛ لبيانِ ما قبلَه مِن اسمٍ مبهَمِ الحقيقةِ، أو إجمالٍ في نسبةِ العاملِ إلى فاعلِه أو مفعولِه.

فـ: (نكِرَةٍ) مُخرجٌ لـ: (وَجْهَهُ، والوَجْهَ) في: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ، أو الوَجْهَ»، ونحوِ ذلكَ.

و(بِمَعْنَى «مِنْ») مُخرجٌ نحوَ: «رَأَيْتُ رَجُلًا»، و«أَعْطَيْتُ دِينَارًا»، و«اعْتَكَفْتُ لَيْلَةً»، و«ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا».

وقولُه[1]: «لِبَيَانِ مَا قَبْلَهُ» مُخرجٌ لنحوِ: «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ»، و[2]:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا ....

وقولُنا: «مَا قَبْلَه» فيه أنَّ عاملَ التمييزِ مُقَدَّمٌ.

وقولُنا: «مُبْهَمِ الحقيقةِ» كـ: (العشرونَ) في قولك: «عِشرونَ دِرهمًا».

---

(١) يقصد به ابن الناظم؛ فإن تعريف التمييز مأخوذ منه. انظر: شرح ابن الناظم (٢٥٠).

(٢) بتمامه:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبُّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ وَالعَمَلُ

والبيت أنشده الكسائي، وهو من البسيط. انظر: الكتاب (١/ ٣٧) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٢٣٣).

وقولُنا: «إلى فاعلِه» كَـ: (نَفسًا) في: «طِبْتَ نَفْسًا».

وقولُنا: «أوْ مفعولِه» كـ: (عُيونًا) في: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[1].

وقد اشتملَ قولُ الناظمِ:

اسْـمٌ بِمَعْنَـى (مِـنْ) مُبِـينٌ نَكِـرَهْ ....

على معنى الحدِّ الذي ذكرْنا، إلَّا أنَّه لم يقسِّم المبيِّنَ باعتبارِ الْمُبيَّنِ، ولا يلزمُه ذلكَ، وقد بيَّنا قِسمتَه، وهذا الحدُّ مِن كلامِ ابنِه[2].

ثمَّ اعلَمْ أنَّ الْمُبيَّنَ على ما فُهِمَ مِن الحدِّ إمَّا مفردٌ أو نسبةٌ، والمفردُ إمَّا مِقدارٌ أو غيرُه، والنسبةُ إمَّا لفاعلٍ، أو مفعولٍ، فهذه أربعةُ أقسامٍ.

والبداءةُ بمفسِّرِ المفردِ:

فالمفردُ المقدارُ أربعةٌ: مكيلٌ، وموزونٌ، وممسوحٌ، ومعدودٌ، وقد أهملَ الناظمُ ذِكرَه إلى بابِه المعقودِ له.

وشِبهُ المقدارِ خمسةٌ: شِبهُ الْمَكِيلِ، نحوُ: «رَاقُودٌ خَلًّا»، و«وَطْبٌ لَبَنًا»[3]، و«نِحْيٌ سَمْنًا»، و«سِقَاءٌ مَاءً»، وشِبهُ الموزونِ نحوُ: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾[4]، و﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا﴾[5]، وتمييزُ أصلٍ لفرعِه، وإن شئتَ قُلتَ: جِنسٌ لنوعِه،

---

(١) القمر: ١٢.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٢٥٠).

(٣) هذا المثال موجود في شرح الشذور.

(٤) الزلزلة: ٧.

(٥) الزلزلة: ٨.

والعبارةُ الأُولَى أسَدُّ، نحوُ: «ثَوْبٌ خَزًّا»، و«خَاتَمٌ حَدِيدًا»، و«بَابٌ سَاجًا»، وإنَّما كانت العبارةُ الثانيةُ غيرَ مستحسنةٍ؛ لأنَّ الجُبَّةَ[1] ليستْ نَوعًا للخزِّ، ولا الخاتَمَ للحديدِ، فافهمْهُ، أو تفسيرًا للمماثلةِ والمغايرةِ، نحوُ «إِنَّ لَنَا مِثْلَهَا إِبِلًا، وغَيْرَهَا شَاءً».

* * *

كَـ: (شِبْرٍ ارْضًا، [وَقَفِيزٍ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا)]

عرَفْتَ تقسيمَ المميِّزِ باعتبارِ المميَّزِ إلى الأقسامِ الأربعةِ في الحاشية أعلاه، واعلم الآنَ أنَّ مميِّزَ المفردِ أقسامٌ:

مُمَيِّزٌ لمقدارٍ باتفاقٍ، وهو مميِّزُ المساحةِ، نحوُ: «مَا فِي السماءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا»، و«مَا لِزَيْدٍ مَوْضِعُ شِبْرٍ أَرْضًا»، والكيلُ، نحوُ: «صَاعٌ تَمْرًا»، «قَفِيزٌ بُرًّا»، «مَكُّوكٌ دَقِيقًا»، ووزن، «رِطْلٌ سَمْنًا»، و«مَنَوَانِ عَسَلًا».

ومميِّزٌ لِمَا اختُلِفَ فيه: هل هو مقدارٌ؟ وهو العددُ.

ومميِّزٌ لشبهِ المقدارِ في الإبهامِ والتقديرِ، وهو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾، و﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا﴾؛ فهما مُشبهانِ العددَ، ونحو: «ذَنُوبٌ ماءً»؛ فإنه يُشبهُ الكيلَ.

وينبغي أن لا يجوزَ: «كَأْسٌ خَمْرًا»، ولا: «كَأْسٌ مَاءً»؛ لأنَّ في «الكشَّافِ»[2] في سورةِ الأنعامِ أنَّ الكأسَ: الزجاجةُ مملوءةً مِن الخمرِ؛ فالثاني غيرُ مُطابِقٍ، والأوَّلُ لا إبهامَ فيه.

---

(١) هو مثَّل بالثوب لا بالجبة، ولا اعتراض عليه؛ فكلاهما لباس.

(٢) انظر: الكشاف (٢/ ٧٣).

ومميِّزٌ لشبهِ المقدارِ في الإبهامِ دونَ التقديرِ، نحوُ: «خَاتَمٌ حَدِيدًا»، و«بَابٌ سَاجًا»، و«غَيْرُهَا إِبِلًا»، و«أَمْثَالُهَا شَاءً».

فهذه ثلاثةٌ، صارت خمسةً مضافةً للمقاديرِ، وهي ثلاثةٌ أو أربعةٌ، فذلكَ تسعةٌ أو ثمانيةٌ.

ومميِّزُ النسبةِ أقسامٌ:

واقعٌ بعدَ فعل الفاعل مَنقولًا عنه: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا».

وبعدَ فِعلٍ والمفعول منقولًا عن المفعولِ، نحوُ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[1].

وبعدَ اسمٍ فيه معنَى الفعلِ وحروفُه، نحوُ: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾[2]، و«سَرْعَانَ ذَا إِهَالَةً»[3].

وبعدَ ما فيه معنَى الفعلِ دونَ حروفِه، نحوُ: «للهِ دَرُّهُ إِنْسَانًا»، أي: «عَظُمَ»[4]، و«وَيْحَهُ رَجُلًا»، أي: «ضَعُفَ»، و«حَسْبُكَ بِهِ فَارِسًا»، أي: «اكْتَفِ بِهِ»، أي: «يَكْفِيكَ».

فهذه أربعةٌ.

* * *

وَبَعْدَ ذِي [وَنَحْوِهَا اجْرُرْهُ إِذَا   أَضَفْتَهَا كَـ: (مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)]

وقولُه: (وَبَعْدَ ذِي) أي: الكيلِ والوزنِ والمساحةِ.

---

(١) القمر: ١٢.

(٢) مريم: ٧٤.

(٣) مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته. انظر: مجمع الأمثال (١/ ٣٣٦).

(٤) في المخطوط: (عظيم)، وهو تحريف.

قولُه: (وَنَحْوِهَا) يدخلُ فيه الوزنُ، وأسماءُ الأوعيةِ، وغيرُ ذلكَ ممَّا شرحناهُ بأعاليهِ، ويخرُجُ ما بعدَ الدالِّ على المغايرةِ والمماثلةِ مِن قولِه بعدُ:

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا

وكذلك يخرجُ أيضًا نحوُ: «جُمَامُ الْمَكُّوكِ دَقِيقًا»، وأمَّا مسألةُ العددِ مِن أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسعةٍ وتسعينَ فخارجٌ بما نذكرُه في بابِ العددِ.

فالحاصلُ أنَّ هذا الكلامَ مُحتاجٌ إلى تخصيصٍ؛ فمنه ما ذُكرَ هُنا، ومنه ما ذُكر في بابِ الأعدادِ.

* * *

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا [أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[(١)]]

قولُه: (أُضِيفَ) قلتُ قديمًا: ينبغي أنَّ قولَه (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) [محمول][(٢)] على ما هو أعمُّ مِن الإضافةِ في اللفظِ والتقديرِ؛ ليدخلَ نحوُ: «مَلْآنُ مَاءً»، ثمَّ رأيتُ أنَّه ينتقِضُ بمفهومِ الشرطِ في قولِه: (إِنْ كَانَ).

قوله (وَجَبَا) قيلَ: يردُّه أنَّه سيذكرُ أنَّه يجوزُ خفضُه بـ: (مِنْ).

قلتُ: إنَّما أرادَ بوجوبِ النَّصبِ أنَّ الإضافةَ لا تَجوزُ.

قولُه: (إِنْ كَانَ) احترازٌ مِن نحوِ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا».

واقتضَى كلامُه أنَّ المميَّزَ المضافَ على قسمينِ: ما يجوزُ إضافتُه إلى المميِّزِ

---

(١) آل عمران: ٩١.

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (١/ ٣٣١).

بعدَ حذفِ المضافِ إليهِ، وما لا يجوزُ، وكذلك الحُكمُ فيما تمَّ بالتنوينِ، وما تمَّ بالنونِ، فالأولُ نحوُ: «شِبْرٌ أرْضٍ»، و«قَفِيزٌ بُرٌّ»، والثاني نحوُ: «مَنَوَا عَسَلٍ»، و«حَسَنَيْ وَجْهٍ»، و«عِشْرِي رَجُلٍ»[1]، و«ممتلئٍ ماءٍ».

* * *

وَالفَاعِلَ الْمَعْنَى [انْصِبَنْ بِـ: (أَفْعَلَا) مُفَضِّلًا كَـ: «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا»]

قولُه: (وَالفَاعِلَ) البيتَ، شرعَ في تمييزِ النسبةِ، وهو واقعٌ بعدَ فعلٍ باعتبارِ فاعِلِه، كَـ: (طَابَ، وتَصَبَّبَ، واشْتَعَلَ، وتَفَقَّأَ)، أو باعتبارِ مفعولٍ، كَـ: ﴿فَجَّرْنَا﴾[2]، و(غَرَسْتُ)، أو بعدَ اسمِ فعلٍ، نحوُ: «سَرْعَانَ ذَا إِهَالَةً»، ونحوُ: «حَسْبُكَ بِهِ نَاصِرًا»، أي: «اكْتَفِ بِهِ»، أو مصدرًا[3]، كَـ: «وَيْحَهُ رَجُلًا»، أي: «ضَعُفَ رَجُلًا»، أو وصفٍ قاصرٍ، كَـ: «هُوَ حَسَنٌ وَجْهًا»، و﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾[4]، و«هُوَ كَرِيمٌ أَبًا»، أو جملةٍ اسميةٍ مؤولةٍ بالفعليةِ، نحوُ: «للهِ دَرُّهُ فَارِسًا»، أي: «عَظُمَ فَارِسًا»، فهذه الجملةُ بمنزلةِ اسمِ الفعلِ والمصدرِ في التأوُّلِ بالفعلِ.

فهذه الستةُ مظانُّه، كما أنَّ تلك المواضعَ التسعةَ السابقةَ هي مظانُّ تفسيرِ المفردِ.

[**وَالفَاعِلَ الْمَعْنَى**]: سواءٌ أكانَ فاعلًا حقيقةً كما مثَّل، أو مجازًا، نحوُ: ﴿أَوَ

---

(١) في المخطوط: (رجلًا)، وهو تحريف.

(٢) القمر: ١٢.

(٣) كذا في المخطوط بالجر، ولعل الصواب بالجر.

(٤) مريم: ٧٤.

أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾[1]، قال أبو الفتح[2]: «التقديرُ: «أَوْ ذِكْرًا أَشَدَّ ذِكْرًا»، وأنه على حدِّ قولِهم: «جَدَّ جِدُّه».

* * *

وَبَعْدَ كُلِّ مَا [اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ كَـ: «أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا»]

* * *

وَاجْرُرْ بِـ(مِنْ) [إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ وَالفَاعِلِ الْمَعْنَى كَـ: «طِبْ نَفْسًا تُفَدْ»]

* * *

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ [قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا]

❁ ❁ ❁

---

(١) البقرة: ٢٠٠.

(٢) انظر: التمام لابن جني (٩٢).

حُرُوفُ الجَرِّ

قدَّمَ الكلامَ بالجرِّ بالحرفِ على الجرِّ بالإضافةِ؛ لأنَّ الجرَّ بالحرفِ هو الظاهرُ، إذ عاملُه ظاهرٌ، ولأنَّ الحرفَ تُقدَّرُ بِه الإضافةُ، لا العكسُ، ودليلُ التقديرِ إقحامُهم اللامَ، ولأنَّ عملَ الاسمِ دونَ عمَلِ الحرفِ في القياسِ، ولأنَّ المضافَ كَثيرًا ما يُحمَلُ في أحكامِه على الجارِّ.

ألا ترى أنَّ أبا الفتحِ ذكرَ في بابِ (تَدْرِيجُ اللغةِ)[1] أنَّه إنَّما جازَ: «غُلَامَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ» حملًا على: «بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ»؛ وذلك لأنَّ الأصلَ أنَّ الاستفهامَ لا يعمَلُ فيهِ ما قبلَه، ولَمَّا كانوا لم يجدوا لحرفِ الجرِّ سبيلًا أن يُعلِّقُوه استجازوا فيه ذلكَ، فلمَّا ساغ لهم إعمالُه فيه تدرَّجوا مِنه إلى أن أضافوا إليه الاسمَ، والمانعُ في حرفِ الجرِّ أنَّهم لم يجدوا سبيلًا إلى تعليقِ الجار، فأما قولُهم[2]: «أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِهِ»، فخاصٌّ بالضرورةِ، وإنَّما يجوزُ على تقديرِ مبتدإٍ، فلمَّا باشرَ المضافُ غيرَ المضافِ إليه في اللفظِ أشبهَ الفصلَ بينَ المتضايفين؛ فلهذا أُجيزَ في الضرورةِ، وإنَّما امتنعتْ إضافتُه إلى الشرطِ؛ لأنَّ له الصدرَ، فلو أضفتَه إليهِ لعلَّقتَهُ بما قبلَه، وتلك حالانِ مُتدافعتانِ.

ع: وهذا فيما أجزِمُ بِه خطأٌ صريحٌ؛ لأنَّ (إِذْ) إنَّما تُضافُ إلى الجملةِ لا المفردِ،

---

(١) انظر: الخصائص (١/ ٣٥٣).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٧٥).

وذلك لا يُخرجُ اسمَ الشرطِ عَن الصدريةِ، كما لا يُخرجُه عنها قولُك: «كَانَ زَيْدٌ مَنْ يَأْتِهِ يُكْرِمْهُ»، ولأنَّ قولَك: «إِنَّ زَيْدًا مَنْ يَأْتِهِ يُكْرِمْهُ»[1].

ثمَّ أقبَحُ مِن ذلكَ قولُه: إنَّا فصلْنا بينَ المتضايفينِ حين قدَّرْنا المبتدأ، ثمَّ يقولُ في الأوَّلِ: كما أنَّ الجارَّ لا يُعلَّقُ؛ المضافُ لا يعلَّقُ، فما بالُه جعلَه محمولًا على الجارِّ؟

ووجُه ما ذكرَ أنَّهم جعلوا ما يُلاقي المضافَ مِن المضافِ إليه كأنَّه المضافُ إليه.

ونظيرُ هذا تعليلُ بعضِهم ـ أظنُّه الزمخشريَّ[2] ـ البناءَ في: ﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٌ﴾[3] بأنَّ (لَا) حرفٌ، والحروفُ مبنيةٌ، مع عِلمِنا بأنَّ أَحَدًا[4] لا يتخَيَّلُ الإضافةَ للحرفِ[5].

* * *

هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ [وَهْيَ: (مِنْ، إِلَى حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى)]

* * *

(١) لعل هنا شيئًا لم ينقله الناسخ.

(٢) صدَقَ ظنُّ ابن هشام. انظر: الكشاف (٤/ ٧١٧).

(٣) الانفطار: ١٩.

(٤) في المخطوط: (أحد).

(٥) نقل هذه التحشية البغدادي في الخزانة وشرح أبيات المغني، ونسبها لابن هشام في الحواشي، وفي المخطوط: «أحد لا يتحمل»، والتصويب من البغدادي. انظر: خزانة الأدب (٣/ ٤٠٦) وشرح أبيات المغني (٣/ ٣٩٥).

(مُذْ، مُنْذُ، [رُبَّ، اللَّامُ، كَيْ، وَاوٌ، وَتَا وَالكَـافُ، وَالبَـا، وَلَعَـلَّ، وَمَتَـى)]

* * *

واخصص [بِـ(مُذْ، وَمُنْذُ) وَقْتًا وَبِـ: (رُبّْ) مُنَكَّـرًا وَالتَّـاءُ لِـ: (اللهِ، وَرَبّْ)]

قولُه: (وَبِـ: (رُبّ) مُنَكَّرًا) ولا يكونُ عاملُها إلا مؤخَّرًا، واختُلِفَ في وجوبِ مضيِّه.

وعاملُ (مُذْ، وَمُنْذُ) لا يكونُ إلا ماضيًا، لا يجوزُ: «أَرَاهُ مُنْذُ كَذَا، وَمُذْ كَذَا»، لا نَعلَمُ في ذلكَ خِلافًا.

وله شَرطٌ آخرُ وهو أن يكونَ إمَّا مَنفيًّا، نحوُ: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الجُمُعَةِ»، أو فِعلًا مُتطاولًا، نحوُ: «سِرْتُ مُذْ يَوْمِ الخَمِيسِ»، ولا يجوزُ: «قَتَلْتُهُ مُذْ يَوْمِ الجُمُعَةِ».

وعاملُ الواوِ والتاءِ لا يكونُ إلَّا مَحذوفًا.

قولُه: (وَالوَاوَ) أي: واوَ القسَمِ، لا هذه واوُ (رُبَّ)(١).

قولُه: (وَقْتًا) شرطُه التصرُّفُ، وأن يكونَ مَحدودًا أو معرَّفًا، وأن يكونَ مِمَّا يُشارُ إليهِ إن كانَ حالًا، وقيلَ: شرطُه أن يكونَ مُشارًا إليهِ حقيقةً.

ويجوزُ: «مَا رَأَيْتُهُ مُذِ اللَّيْلَةِ، وَمُذِ اليَوْمِ»، ومنعوا: «مُذِ اللَّيْلِ والنَّهارِ»، قالَ الأخفشُ(٢): «لأنَّ الليلَ عِندَهم عبارةٌ عن الظلامِ، والنهارَ عبارةٌ عن الضياءِ، وذلك لا يحصُلُ شيئًا [فشيئًا](٣)».

---

(١) حق هذه الحاشية أن تكون في البيت السابق، والبيت ساقط من كتابة المخطوط.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٥٩).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من ابن عصفور.

فإن قِيل: «أفَلَم يُجز س[1]: «سِرتُ اللَّيْلَ»، تريدُ لَيْلَ لَيْلَتِكَ، و«النَّهارَ»، تريدُ نَهَارَ نهارِك»؟ فأجيزوا: «مُذِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ».

قلنا: ذاك لا يتصرَّفُ، و(مُذْ، ومُنْذُ) يُوجبانِ التصرُّفَ؛ لأنَّهما يَرفعانِ أو يجرَّانِ، ولم يُدخِلُوهما على المساءِ والصباحِ إلا قليلًا؛ لأنَّهما في الأصلِ في موضعِ المصدرِ، وهو الإمساءُ والإصباحُ، قالَ[2]:

أَفْنَى رَبَاحًا وَبَنِي رَبَاحِ
تَخَالُفُ الإِمْسَاءِ وَالإِصْبَاحِ

ثمَّ استُعمِلَا في الزمانِ، فهذا نَقْلٌ على نَقْلٍ؛ أُقيما مقامَ المصدرِ، ثمَّ مقامَ الزمانِ؛ فلذلكَ جمهورُهم لا يجرُّونَهما بعدَهما، ولا يرفعونَهما.

ويُجابُ بأنَّهما على حذفٍ، أي: «مُذْ زَمَنِ».

ويُورَدُ أيضًا: «مُذْ زَيْدٌ قَائِمٌ»، ويُجابُ بذلكَ.

قال ابنُ عُصفورٍ[3]: «وأسماءُ الزَّمانِ تُعلَّقُ عمَّا تخفِضُه باتِّفاقٍ، ولا يعلَّقُ خافضٌ سواهما».

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٢١٨).

(٢) لم يعين قائله، وهو من الرجز، وتختلف رواياته في: «رباحًا» بدل: «رباحًا»، و: «تعاقب» و«تعاقب» بدل: «تخالف»، ويروى بفتح الهمزة: «الأمساء والأصباح» على أنهما جمع. انظر: تهذيب اللغة (٤/ ١٥٤) والأفعال (٣/ ٣٩٦) والكشاف (٢/ ٤٨) وشمس العلوم (٦/ ٣٦٦٦) والبحر المحيط (٤/ ٥٩٣).

(٣) شرح الجمل (٢/ ٦٠).

قالَ[1]: «وتقديرُ الزمانِ في: «مُذْ أنَّ اللهَ خَلَقَهُ» قولُ الفارِسيِّ[2]، وقيلَ: لا حذفَ، وجَعَلَ (أنَّ) مصدرًا يُرادُ به الزمانُ بمنزلِة: «خُفُوقَ النَّجْمِ» و«مَقْدَمَ الحَاجِّ»، والقولُ الأوَّلُ أحبُّ إليَّ؛ لأنَّهم لا يقولونَ: «مُذِ الصَّبَاحِ» إلا قليلًا؛ فالأحرى أن لا يجرُّوا بها الذي يتقدَّرُ بالمصدرِ، ثم يكون ذلك المصدرُ زمانًا».

[وَاخْصُص بِمُذْ وَمُنْذُ]: لا يدخلانِ إلَّا على الزَّمانِ، أو ما يُسألُ به عن الزمانِ، بشرطِ أن يكونَ ممَّا يُستعملُ ظرفًا، يُقال: «مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، فتقولُ: «مُنْذُ كَمْ؟»، ويقالُ[3]: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الجُمُعَةِ»، فتقول: «مُنْذُ مَتَى؟»، و«مُنْذُ أَيِّ وَقْتٍ؟»، ولا يجوزُ: «مُنْذُ مَا؟»؛ لأنَّ (مَا) لا تكونُ ظَرفًا، وأجازَ بعضُهم: «مُنْذُ مَا؟»؛ لأنَّها قد تُشبَّه بالظرفِ؛ ألا تراها تكونُ مَع الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ، وذلك المصدرُ يكون ظرفًا؟ نحوُ[4]: «سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا»، و«سُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ». من «شرح الجمل» لابن عصفور[5].

وقولُه: (وَاخْصُصْ بِمُذْ) سيأتي أنَّها تكونُ رافعةً، وهي حينئذٍ أيضًا خاصَّةٌ بالزمانِ، فالحاصلُ: أنَّها لا تعمَلُ إلَّا في الزمانِ، سواءٌ رَفَعَتْ أو خَفَضَتْ.

لا يجوزُ: «مُذْ سَحَرَ»، تريدُ به سَحَرًا بعينِه؛ لأنَّه لا يتصرَّفُ؛ فلا يُجَرُّ ولا يُرفَعُ.

---

(١) يعني ابن عصفور.

(٢) قدّره الفارسي بـ: «مذ زمن خلق الله إياي». انظر: الإيضاح (١٣٢) والتعليقة (٢/ ٢٣٣).

(٣) في المخطوط: «وتقول ويقال»، ويظهر أن: «وتقول» زائدة.

(٤) كلاهما من كلام العرب. انظر: المقتضب (٢/ ٢٩٦) والأصول (٢/ ١٣٥) وشرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٤٣٩).

(٥) شرح الجمل (٣/ ٦٥ ـ ٦٦).

لا يجوزُ: «مُذْ زَمَنٍ»؛ لأنَّهُما إنَّما يدخلانِ على الوقتِ الذي يُجابُ به: (مَتَى، وكَمْ).

فتلخَّصَ لمجرورِها ثلاثةُ شروطٍ: الزَّمانُ، والتعيينُ، والتصرُّفُ، وكذا مرفوعهُما، وشرطٌ رابعٌ، وذلك أنَّه إن كانَ الزمانُ حَالًا فلا بدَّ أن يكون يشارُ إليه، كَـ: (لَيْلَتِنَا، ويَوْمِنَا، وعَامِنَا، والْيَوْمِ، والسَّاعَةِ).

وقالَ بعضُهم: لا بدَّ في الحالِ مِن الإشارةِ إليهِ، موجودةً، نحوُ: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا هَذَا»، نقلَه ابنُ عُصفورٍ[1]، وهو غريبٌ.

قالَ[2]: ولو قلتَ: «مَا لَقِيتُهُ مُذْ يَوْمِنَا أَوَّلِه» لانجرَّ الأولُ بدلًا مِن اليومِ كما ذكرنَا، خِلافًا لبعضِهم، أمَّا في الماضي فأجازوا: «مَا لَقِيتُهُ مُذْ يَوْمِ الجُمُعَةِ أَوَّلِه» بالخفض بدلًا؛ إذ لا مانعَ.

فإن قلتَ: فهل يجوزُ في هذا الذي تُبدلُه أن يُنصبَ؟

قلتُ: أمَّا فِي مسألةِ الحالِ فَلَا؛ لأنَّه إذا قيلَ: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا» كان فاقدًا له في جميع اليومِ، فلا فائدةَ أن تقولَ بعدَ ذلكَ إنَّك لم ترَهُ في [أول][3] اليومِ، هذا عِيٌّ.

وأمَّا فِي الماضي فقالَ ابنُ عُصفورٍ[4]: «يجوزُ إن كنتَ لَم ترَهُ في صدرِه وآخرِه، ورأيتَه في وسطِه».

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٦٣).

(٢) في المخطوط: «قالوا»، ويظهر أنه تحريف؛ لأن الكلام عن ابن عصفور.

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من ابن عصفور.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٦٢).

ع: ولا أدري هذا، وما الذي أفادَ ذلكَ؟ وعلى هذا فيختلف معناه معَ الخفضِ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ: «ما رأيتُه مُذْ يَوْمِ الجمعةِ أوَّلِه» بالخفضِ فمعناه: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَوَّلِ يَوْمِ الجُمُعَةِ».

ذكَرُوا أنَّه إذا أُضيفَ إلى زمنٍ مضافٍ لفعلٍ لم يكن إلا ماضيًا، نحوُ: «مُذْ زَمَنٍ كَانَ عِنْدِي»، أو مضارعًا على حكايةِ الحالِ، أي: «مُذْ زَمَنٍ يَقُومُ»، أي: «كَانَ يَقُومُ»، وعلى هذا لا يصحُّ إعمالُه في ظرفٍ مستقبلٍ، نحوُ: «مُذْ زَمَنٍ يَقُومُ غَدًا».

ومنعُوا إذا أدخلتَهما على الفعلِ أن يكونَ إلا ماضيًا، فلا يجوزُ: «مُذْ يَقومُ»؛ لئلَّا يجتمعَ مجازانِ: حذفُ المضافُ، وهو الزمانُ، وإرادةُ الحالِ بالمضارعِ.

قولُه: (وقتًا) إن قلتَ: سينصُّ على دخولِهما على الأفعالِ.

قلتُ: الجوابُ مِن وجهينِ:

أحدُهما: أنَّهما حينئذٍ ليسا حرفَيْ جرٍّ باتفاقٍ، والكلامُ فيهما إذا كانا جارَّيْنِ.

والثاني: أنَّهما حينئذٍ داخلانِ على زمانٍ محذوفٍ، وهذا عِندي أَوْلَى في الجوابِ؛ لأنَّهما يختصَّانِ بالزمانِ إذا رفعا، وليسا حينئذٍ حرفَيْ جرٍّ، فلا ينبغِي أن يُحملَ كلامُه على ما تِقِلُّ به الفائدةُ.

لكنْ هنا شيءٌ: وهو أنَّه يراهما[1] مع الفعلينِ مضافَينِ للجملةِ، فكيفَ يُحملُ كلامُه؟

* * *

---

(١) في المخطوط: (يراها)، والتصويب من العليمي (١/ ٣٣٧).

وَمَـا رَوَوْا مِـنْ [نحـوِ: «رُبَّـهُ فَتَـى» نَـزْرٌ كَـذَا: «كَهَـا» وَنَحْـوُهُ أَتَـى]

* * *

بَعِّـضْ وَبَـيِّنْ [وَابْتَـدِئْ فِـي الأَمْكِنَـهْ بِـ: (مِـنْ) وَقَـدْ تَـأْتِي لِبَـدْءِ الأَزْمِنَـهْ]

* * *

وَزِيـدَ فِـي نَفْـيٍ [وَشِـبْهِهِ فَجَـرّْ نَكِـرَةً كَـ: «مَـا لِبَـاغٍ مِـنْ مَفَـرّْ»]

جعلَ الأخفشُ[1] مِن زيادةِ (مِنْ): ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾[2]، ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾[3]، وأجازَ ابنُ الشجريِّ[4] في قولِه[5]:

وَبَعْـدَ غَـدٍ يَـا لَهْـفَ نَفْسِـيَ مِـنْ غَـدٍ

زيادتَها، فيكونُ (إِذَا) بَدَلًا مِن (غَدٍ)، أي: «يَا لَهْفَ نَفْسِيَ غَدًا»، وأن تكونَ غيرَ زائدةٍ، وعاملُ (إِذَا) اللَّهف، ووجهٌ ثالثٌ: وهو أن يعملَ في (إِذَا) معنَى الكلامِ، وذلكَ أنَّ قولَه: «يَا لَهْفَ نفسي» لفظُه لفظُ النداءِ، ومعناهُ التوجُّعُ، فإذا حملتَه على هذا فالتقديرُ: «أتأسَّفُ وأتوجَّعُ وقتَ رواحِ أصحابِي وتخلُّفِي عنهُم».

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٧٦).

(٢) المائدة: ٤.

(٣) النور: ٣٠.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٨).

(٥) بتمامه:

وَبَعْـدَ غَـدٍ يَـا لَهْـفَ نَفْسِـي مِـنْ غَـدٍ إِذَا رَاحَ أَصْـحَابِي وَلَسْـتُ بِـرَائِحِ

والبيت لأبي الطمحان القيني، وهو من الطويل. انظر: الفروق اللغوية (١١١) وشرح ديوان الحماسة (٨٨٧) وتخليص الشواهد (٤٦٤) ومغني اللبيب (١٢٨).

[وَزِيدَ فِي نَفْيٍ]: وقد تُزادُ في معمولِ فعلٍ نسبتُه لمعمولاتِه على سبيلِ الإيجابِ في اللفظِ، إذا كانَ المعنَى على أنَّ النسبةَ على سبيلِ النفيِ، نحوُ: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[1] الآيةَ؛ لأنَّ المعنَى بشهادةِ التأمُّلِ: «يَوَدُّونَ أن لا ينزَّلَ عليكُم مِن خيرٍ»؛ فإنَّ العرَبَ قد تُدخِلُ النفيَ على شيءٍ ومرادُها نفيَ غيرِه، إذا صَحَّ استلزامُه له بوجهٍ، ومِن هذا: «مَا عَلِمْتُ أَحَدًا يقولُ ذلكَ إلَّا زَيدٌ»؛ لأنَّ معناهُ: «مَا يقولُ ذلك أحدٌ في عِلمي»، ولهذا تأوَّلُوا[2]:

.... وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

على معنى: «إِخَالُ أَنْ لَا تُنَوِّلِينَا»، وقد أشارَ إلى هذا أبو العباسِ ثعلبٌ في «أماليه»[3].

وقالَ أبو عبيدةَ معمرٌ[4]: المعنى: «أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ خَيْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ»، يعني أنَّها[5] زائدةٌ، وقالَ أبو ذُؤيبٍ[6]:

جَزَيْتُكِ ضِعْفَ الحُبِّ لَمَّا اسْتَثَبْتِهِ وَمَا إِنْ جَزَاكِ الضِّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي

---

(١) البقرة: ١٠٥.

(٢) بتمامه:

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

والبيت لكعب بن زهير ـ رضي الله عنه ـ من بردته المشهورة، وهي من البسيط. انظر: ديوان زهير (٩) وشرح البردة لابن هشام (١٥٢).

(٣) انظر: مجالس ثعلب ٤٢.

(٤) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/ ٤٩).

(٥) في المخطوط (أن).

(٦) من الطويل. انظر: ديوان الهذليين (١/ ٣٥) ومجاز القرآن (٤٩).

أرادَ: «أَحَدٌ».

وقال الأخفشُ عَلِيُّ بنُ سُلَيْمَانَ بعدَ أن حَكَى كلامَ أبي عبيدةَ هذا: «(مِنْ) هُنا لابتداءِ الغايةِ، وهي عِندي كذا في كلِّ مكانٍ، ثمَّ تنقسمُ؛ فتصلُحُ للتبعيضِ وغيرِه، كـ: «ذَهَبْتُ مِنَ البَصْرَةِ»، جعلتَ البصرةَ ابتداءَ غايتِكَ».

[وَزِيدَ]: زُهيرُ بنُ أبي سُلمَى[1]:

قَوْمٌ سِنَانٌ أَبُوهُمْ حِينَ تَنْسِبُهُمْ طَابُوا وَطَابَ مِنَ الأَوْلَادِ مَا وَلَدُوا
لَوْ كَانَ يَقْعُدُ فَوْقَ الشَّمْسِ مِنْ أَحَدٍ يَوْمًا بِمَجْدِهِمُ أَوْ فَضْلِهِمْ قَعَدُوا
إِنْسٌ إِذَا أَمِنُوا جِنٌّ إِذَا فَزِعُوا غُرٌّ بَهَالِيلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ صَيَدُ
مُحَسَّدُونَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ نَعَمٍ لَا يَنْزِعُ اللهُ عَنْهُمْ مَا لَهُ حَسَدُوا

وقومٌ يروُونَ هذا الشعرَ لجريرٍ، وقومٌ لبعضِ العُذريين.

* * *

لِلانْتِهَا (حَتَّى، [وَلَامٌ، وَإِلَى) وَ(مِنْ) وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا]

قالَ اللهُ تعالَى فِي سورةِ فاطرٍ: ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ﴾[2]، وفي سورةِ لقمانَ: ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ﴾[3].

* * *

(١) من البسيط. انظر: ديوان زهير (٢٨٢) وجمهرة أشعار العرب (٦٩).

(٢) فاطر: ١٣.

(٣) لقمان: ٢٩.

وَالـلَّامُ لِلمِلْـكِ [وَشِـبْهِهِ وَفِـي تَعْدِيَـةٍ أَيْضًـا وَتَعْلِيـلٍ قُفِـي]

قولُه: (وَتَعْلِيلٍ) في نُسخِ البُخاريِّ[1]: «لِمَ يَضرِبُ أَحَدُكُمُ امْرَأَتَهُ ضَرْبَ الفَحْلِ، ثُمَّ لَعَلَّهُ يُعَانِقُهَا؟».

الشَّلَوْبِينُ الصَّغِيرُ[2]: «لا يمتنعُ أن يقولوا: «لِزَيْدٍ أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا». انتهى.

وقد جاء ذلك، قالَ[3]:

أَحَجَّـاجُ لَا تُعْطِـي العُصَـاةَ مُنَـاهُمُ وَلَا اللهُ يُعْطِـي لِلعُصَـاةِ مُنَاهَـا

ع: يعني: فإذا جازَ ذلكَ مَع قوةِ العاملِ فمع ضعفِه أحقُّ وأَوْلَى.

* * *

وَزِيـدَ وَالظَّرْفِيَّـةَ [اسْـتَبِنْ بِبَـا وَ(فِـي)، وَقَـدْ يُبَيِّنَـانِ السَّـبَبَا]

[وَزِيدَ]: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ﴾[4].

ذكرَ في بابِ التعجُّبِ[5] أنَّ الفعلَ إن كان متعدِّيًا[6] لاثنينِ في الأصلِ، نحوُ:

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٤/ ٦٠٤٢).

(٢) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، أبو عبد الله، من النبهاء الفضلاء، شرَحَ أبيات سيبويه شرحًا مفيدًا، توفي سنة ٦٦٠هـ وهو غير الإمام أبي علي الشلوبين انظر: بغية الوعاة (١/ ١٨٧).

(٣) البيت لليلى بنت عبد الله بن الرحالة بن كعب بن معاوية، تخاطب فيه الحجاج، والبيت من الطويل. انظر: المحاسن والأضداد (١٧٤) وأمالي القالي (١/ ٨٦) ومغني اللبيب (٢٨٨).

(٤) المائدة: ٤١.

(٥) انظر: التسهيل (١٣١).

(٦) في المخطوط (متعد).

«مَا أَعْطَى!»، و«مَا أَظَنَّ!»، فـ ص وك على نصبِ ما كانَ فاعِلًا[1]، قالَ ص: يُذكَرُ أحدُ المفعولينِ باللامِ ويُترَكُ الآخرُ، فإن سُمعَ قدِّرَ له عامِلٌ، وقالَ ك: في (كَسَا) يُعدَّى للثاني باللامِ، وللتالي[2] بنفسِه، وفي (ظَنَّ) إن ألبَسَ عُدِّيَ إليهما بنفسِه[3]، نحوُ: «مَا أظَنَّ زَيدًا لِأَخِيكَ لِأَبِيكَ»، وإن لم يُلبس فللأولِ باللامِ، وللثاني بلا واسطةٍ[4].

ع: فعلَى قولِك لا تمتنعُ التقويةُ باللَّامَينِ في: «زَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ».

قولُه: (بِبَا، وَفِي) بَقِي: (وَمِنْ، واللَّامُ): ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾[5]، ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾[6]، وقيلَ: هذه تبعيضيةٌ، وقيل: زائدةٌ على قول الأخفشِ[7].

قولُه: (وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا) ويشاركُهما في ذلكَ أيضًا (مِنْ)، نحوُ[8]:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ ....

---

(١) في المخطوط شيء من الحبر لا أدري هل هو كلمة!

(٢) في المخطوط: (الثالث)، وهو تحريف. انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٢٢٥).

(٣) كذا في المخطوط، وهو سبق قلم أو سهو، والصواب: باللام.

(٤) انظر مزيد تفصيل للمسألة في المقرب (١١١) والتذييل والتكميل (١٠/ ٢٢٢).

(٥) فاطر: ٤٠ والأحقاف: ٤.

(٦) البقرة: ١٢٥.

(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٧٦).

(٨) بتمامه:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

والبيت للفرزدق، وينسب بعض أبيات هذه القصيدة إلى الحزين الليثي، وهو من البسيط. انظر: البيان والتبيين (١/ ٢٩٥) والشعر والشعراء (١/ ٦٥) والكامل (٢/ ٤٥).

واللامُ، نحوُ: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[1]، وهيَ أصلٌ في ذلكَ.

* * *

بِالبَـا اسْـتَعِنْ [وَعَـدِّ عَـوِّضْ أَلْصِـقِ وَمِثْلَ (مَـعْ، وَمِـنْ، وَعَـنْ) بِهَـا انْطِـقِ]

لم يذكر الاستعانةَ في «التَّسْهِيل»[2]، وضابطُها: صحةُ إسنادِ الفعلِ إلى ما بعدَها على جهةِ المجازِ.

(عَدِّ) ضابطُها: أن يصحَّ أن تخلُفَها الهمزةُ، نحوُ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[3].

* * *

(عَلَى) لِلاسْتِعْلَا [وَمَعْنَى (فِي، وَعَـنْ) بِـ: (عَـنْ) تَجَـاوُزًا عَنَـى مَـنْ قَـدْ فَطَـنْ]

[عَلَى لِلاسْتِعْلَا]: يُوافقُها ذلكَ (فِي)، نحوُ[4]:

بَطَـلٍ كَـأَنَّ ثِيَابَـهُ فِـي سَـرْحَةٍ ....

﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[5]. من «شرح الكافية»[6].

---

(١) النساء: ١٠٥.

(٢) انظر: التسهيل (١٤٥).

(٣) البقرة: ١٧.

(٤) بتمامه:

بَطَـلٍ كَـأَنَّ ثِيَابَـهُ فِـي سَـرْحَةٍ يُحْـذَى نِعَـالَ السِّـبْتِ لَـيْسَ بِتَـوْأَمِ

والبيت بجر: (بطل)؛ لأنه نعت لـ: (حامي الحقيقة) في بيت قبله، ويجوز الرفع بتقدير: هو بطل، والبيت لعنترة في معلقته، وهو من الكامل. انظر: ديوان عنترة (٢١٢) والكامل (١/ ٧٩) وشرح المعلقات السبع (٣٥٢) ومغني اللبيب (٢٢٤).

(٥) طه: ٧١.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٠٥).

قولُه: (وَعَنْ) ع: يمكنُ أن يُجعلَ منه[1]:

فِــي لَيْلَــةٍ لَا نَــرَى بِهَــا أَحَــدًا يَحْكِــي عَلَيْنَــا إِلَّا كَوَاكِبُهَــا

أو يُضمّنُ (يَحْكِي) معنى (يَنِمُّ)، فلا دليلَ.

[(عَلَى) لِلِاسْتِعْلَا [وَمَعْنَى (فِي، وَعَنْ] ع: وتأتي للاستدراكِ، مثلُ[2]:

فَــوَ اللهِ لَا أَنْسَــى قَتِــيلًا ......

ثمَّ قالَ[3]:

عَلَــى أَنَّهَــا تَعْفُــو الكُلُــومُ ....

وكقولِه[4]، وهو النابغةُ الجعديُّ[5]:

---

(١) البيت لأحيحة بن الجلاح أو عدي بن زيد، وهو من المنسرح. انظر: ملحقات ديوان عدي بن زيد (١٩٤) والكتاب (٢/ ٣١٢) ومغني اللبيب (١٩١).

(٢) بتمامه:

فَــوَ اللهِ لَا أَنْسَــى قَتِــيلًا رُزِئْتُــهُ بِجَانِــبِ قَوْسَــى مَــا بَقِيتُ عَلَــى الأَرْضِ

والبيت من قطعة أبيات، انظر باقي الكلام عليه في الحاشية التالية؛ فالبيت التالي من تتمته.

(٣) بتمامه:

عَلَــى أَنَّهَــا تَعْفُــو الكُلُــومُ وَإِنَّمَــا نُوَكَّــلُ بِــالأَدْنَى وَإِنْ جَــلَّ مَــا يَمْضِــي

والشعر لأبي خراش الهذلي، وهو من البسيط. انظر: ديوان الهذليين (٢/ ١٥٨) والمقصور والممدود لابن ولاد (١٠٢) وأمالي القالي (١/ ٢٧١).

(٤) هذه الحاشية مستفادة من كلام ابن جني. انظر: التنبيه على شرح مشكل الحماسة لابن جني (٢٦٣).

(٥) من الطويل. انظر: الشعر والشعراء (١/ ٢٨٤) وأمالي القالي (٢/ ٢) وتخليص الشواهد (٣٠٠).

فَتَـى تَـمَّ فِيـهِ مَـا يَسُـرُّ صَـدِيقَهُ   عَلَـى أَنَّ فِيـهِ مَـا يَسُـوءُ الأَعَادِيَـا

لَمَّا كانَ الناسُ فيهم الخيرُ والشرُّ خَشِيَ أنَّه إن سكتَ على الجملة الأولَى ظُنَّ أنَّه لا يَنكي أعداءَه؛ فتمَّمَ وصفَه بأنْ قالَ: «عَلَى أَنَّ فِيهِ» البيتَ:

فَتَـى كَمُلَـتْ أَخْلَاقُـهُ ....

البيتَ[1].

و(عَلَى أَنَّ) الحال.

التبريزي[2]: «هو حالٌ، وإن كانَ جَمعًا بينَ صفتينِ متضادتينِ، كأنَّه قالَ: «فِيهِ مَا تَمَّ؛ يسرُّ صديقَه، مركبًا على مَا يسوءُ الأعادي».

ع: يشيرُ لمعنى الاستعلاءِ فيها.

«و(بَاقِيًا): مفعولٌ، أو مصدرٌ أوقعَه موقعَ الإبقاءِ»[3].

* * *

وَقَـدْ تَجِـي مَوْضِـعَ [(بَعْـدٍ، وَعَلَـى)   كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِـلَا]

[مَوْضِعَ بَعْدٍ]: ومنهُ قولُ الشَّاطبيِّ رحمَه الله[4]:

---

(١) بتمامه:

فَتَـى كَمُلَـتْ أَخْلَاقُـهُ غَيْـرَ أَنَّـهُ   جَـوادٌ فَمَـا يُبْقِـي مِـنَ الْمَـالِ بَاقِيَـا

والبيت للنابغة الجعدي من تتمة البيت السابق.

(٢) انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ٤٠٠).

(٣) من تتمة كلام التبريزي.

(٤) بتمامه:

=

أَوِ الـوَاوُ عَـنْ ضَـمٍّ ....

أي: بَعْدَه، بدليلِ قولِه:

.... بَعْـــدَ كَسْـــرَةٍ

* * *

شَـبِّهْ بِكَـافٍ [وَبِهَـا التَّعْلِيـلُ قَـدْ يُعْنَـى وَزَائِـدًا لِتَوْكِيـدٍ وَرَدْ]

بزيادتِها قالَ الأخفشُ[1]، ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ ﴾[2]، وجعلَ (الذِي) عطفًا على: ﴿الَّذِى حَآجَّ ﴾[3]، وأجازَ أبو علي[4] كونَه عطفًا على المعنَى، أي: «أَرَأَيْتَ كَالذِي حَاجَّ أَوْ كَالذِي مَرَّ؟»[5]، فلا زيادةَ.

قولُه: (وَقَدْ يُعْنَى)[6] قالَ في «شرحِ الكافيةِ»[7]: «كونُ الكافِ الجارَّةِ حرفَ تشبيهٍ هو المشهورُ، ودلالتُها على التعليلِ كثيرةٌ». انتهى بنصِّه.

= إِذَا أَلِـفٌ أَوْ يَاؤُهَـا بَعْـدَ كَسْـرَةٍ أَوِ الْـوَاوُ عَـنْ ضَـمٍّ لَقِـي الْهَمْـزَ طُـوِّلَا

قال أبو شامة: «وقوله: (عَنْ ضَمٍّ) أي: بعد ضم؛ لأن (عن) للمجاوزة». انظر: إبراز المعاني (١١٣).

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ١٩٧).

(٢) البقرة: ٢٩٥.

(٣) البقرة: ٢٩٤.

(٤) انظر: الحلبيات (١٥٢) والبغداديات (٤٠٠).

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٢٩).

(٦) في الألفية: «قد يعنى»، من غير واو، ورحم الله ابن هشام فقد تصرف في نص الألفية.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٨١١).

فقد يُقالُ: إنَّه مخالِفٌ لقولِه: (قَدْ يُعْنَى)، مع أنَّ هذا البيتَ برُمَّتِه في «الكافيةِ»[1] نفسِها.

* * *

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا [وَكَذَا (عَنْ، وَعَلَى) مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا]

فاعلًا نحوُ[2]:

كَالطَّعْنِ ....

ونحوُ[3]:

[وَ] مَا هَدَاكَ إِلَى أَرْضٍ كَعَالِمِهَا وَلَا أَعَانَكَ فِي عَزْمٍ [كَعَزَّامِ]

واسمًا لِـ: (كَانَ)[4]:

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلَامَةٍ فَضْلًا لِغَيْرِكِ مَا أَتَتْكِ رَسَائِلِي

ومبتدأً كقولِه[5]:

---

(١) انظر: السابق.

(٢) بتمامه:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ

والبيت للأعشى، وهو من البسيط. انظر: ديوان الأعشى (١١٣) والمقتضب (٤/ ١٤١).

(٣) البيت لعمرو بن برّاقة، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٧١) وشرح أبيات المغني (٨/ ٣٠).

(٤) البيت لجميل بثينة، وهو من الكامل. انظر: ديوان جميل (١٠٧) والمذكر والمؤنث للأنباري (١/ ٢٩١).

(٥) بتمامه: =

...... كَـــالفِرَاءِ فَـــوْقَ ذُرَاهَـــا

ومجرورةً كقولِه[1]:

[يضـــحكن] عَـــنْ كَـــالبَرَدِ الْمُـــنْهَمّْ

وقولِه[2]:

تَـيَّمَ القَلْـبَ حُـبٌّ كَالبَـدْرِ لَا بَـلْ　　فَـاقَ حُسْـنًا مَـنْ تَـيَّمَ القَلْـبَ حُبَّـا

ولَمَّا قيَّدَ اسمية (عَنْ، وعَلَى) بوجودِ (مِنْ) عُلِمَ أنَّ اسميةَ الكافِ لا تتقيَّدُ.

فرعٌ[3]:

«مَا زَيْدٌ كَعَمْرٍو وَلَا شَبِيهًا بِهِ»: إن نصبتَ (شَبِيهًا) فإمَّا عطفٌ على الكافِ على أنَّها اسمٌ، أو على محلِّ الجارِّ والمجرورِ إن جعلتَها حرفًا، فإن خَفَضَ المعطوفَ فقد نفى أن يكونَ كشبيهِ عمرٍو، فأثبتَ له شبيهًا، وأنَّ زيدًا لا يشبِهُهُ، ولا يشبِهُ مَن يشبهُه، كذا قالَ س[4] والأخفشُ[5].

= أبَـــدًا كَـــالفِرَاءِ فَـــوقَ ذُرَاهَـــا　　حِـــينَ يَطْـــوِي الْمَسَـــامِعَ الصَّـــرَّارُ

والبيت لا يعرف قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٨١٣) والجنى الداني (٨٣).

(١) الرجز للعجاج. انظر: ديوان العجاج (٢/ ٣٢٨) وإصلاح المنطق (١٨٥) وأعجب العجب (٢٠).

(٢) لم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٧٠) والجنى الداني (٨٢).

(٣) هذه التحشية مستفادة من ابن جني. انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٣٠٤).

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٦٩).

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/ ٣٤٨).

وأجازَ الفارسيُّ[1] أن لا يكونَ أثبتَ له شَبيهًا، وذلك على زيادةِ الكافِ.

وقالَ الأخفشُ: إذا نصبتَ لم تُثبت شبيهًا، وهذا الذي قالَه نصَّ عليهِ س.

ع: ليُنظرْ في فائدةِ النصبِ؛ فإنَّ قولَك: «مَا زَيْدٌ كَعَمْرٍو» ينفي المشابهةَ، فكيفَ جازَ: «وَلَا شَبِيهًا»، وهو بتقديرِ: «وَلَا هُوَ شَبِيهًا»؟

[وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا]:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ [يَنْهَى][2] ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ ....

فالكافُ فاعِلٌ، لا يُقَالُ: التقديرُ: «شَيْءٌ كَالطَّعْنِ»، كما قِيلَ في: ﴿وَدَانِيَةً﴾[3] إنَّ التقديرَ: «وَجَنَّةً دَانِيَةً»؛ لأنَّ حذفَ الموصوفِ وإقامةَ الصفةِ عنْهُ قبيحٌ، والوجهُ في: (دَانِيَةً) عطفهُ على (مُتَّكِئِينَ)، وأمَّا[4]:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ ....

فضرورةٌ، وقالَ[5]:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

---

(١) انظر: التعليقة لأبي علي الفارسي (١/ ١٠٤).

(٢) ساقطة من المخطوط، والبيت مر قبل قليل.

(٣) الإنسان: ١٤.

(٤) بتمامه:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

والبيت للنابغة، وهو من الوافر. انظر: ديوان النابغة (١٢٦) والكتاب (٢/ ٣٤٥).

(٥) هذا لخطام المجاشعي، وهو من مشطور الرجز. انظر: الكتاب (٤/ ٢٧٩) والمقاصد النحوية (٤/ ٢١٢٩).

الكافُ الثانيةُ اسمٌ؛ لدُخولِ الجارِّ، فأمَّا[1]:

وَلَا لِلِمَـــــا بِهِـــــمْ ....

فَالثانيةُ زائدةٌ، لا اسمٌ؛ لأنَّه لم يثبت اسميَّتُها، وجاءَ[2]:

وَزَغْـــــتُ بِكَـــالهِرَاوَةِ أَعْـــوَجِيٍّ إِذَا وَنَـــتِ الرِّيَـــاحُ جَـــرَى وَثَابَـــا

وقالَ[3]:

أَبِيـــتُ عَلَـــى مَـــيٍّ ....

البيتَ، وقالَ[4]:

---

(١) بتمامه:

فَـــلَا وَاللهِ لَا يُلْفَـــى لِمَـــا بِـــي وَلَا لِلِمَـــا بِهِـــمْ أَبَـــدًا دَوَاءُ

والبيت لمسلم بن معبد الوالبي، وهو من الوافر. انظر: المحتسب (٢/ ٢٥٦) والصاحبي (٣١).

(٢) البيت لابن غادية السلمي، أو لربيعة بن مقروم الضبي، وهو من الوافر. انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٨٥) والاقتضاب (٣/ ٣٣٤) ولسان العرب (١١/ ٣٧٢).

(٣) بتمامه:

أَبِيـــتُ عَلَـــى مَـــيٍّ كَئِيبًـــا وَبَعْلُهَـــا عَلَـــى كَالنَّقَـــا مِـــنْ عَـــالِجٍ يَتَـــبَطَّحُ

والبيت لذي الرمة، وهو الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (١٢١٠) والخصائص (٢/ ٣٧١) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٣٢).

(٤) بتمامه:

عَلَى كَالخَنِيفِ السَّحْقِ يَدْعُو بِهِ الصَّدَى لَـــهُ قُلُـــبٌ عُفَّـــى الحِيَـــاضِ أُجُـــونُ

والبيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٢٨٣) وحروف المعاني والصفات (٧٨) وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٩٧).

عَلَى كَالخَنِيفِ السَّحْقِ يَدْعُو بِهِ الصَّدَى ....

* * *

وَ(مُـذْ، وَمُنْـذُ) [اسْـمَانِ حَيْـثُ رَفَعَـا أَوْ أُولِيَـا الفِعْـلَ كَـ: «جِئْـتُ مُذْ دَعَـا»]

قولُه: (أُولِيَا الفِعْلَ) لا يكونُ الفعلُ إلا ماضيًا، لا يجوزُ: «مُذْ يَقُومُ»؛ لأنَّ عاملَها لا يكونُ إلَّا ماضيًا، فلا يجتمعُ الماضي والمستقبلُ.

فإن قلتَ: جَوِّزْهُ على معنى حكايةِ الحالِ.

فإنَّهم منعوا ذلك؛ لئلَّا يجتمعَ مجازانِ: هذا[1]، وتقديرُ الزَّمانِ، فإنَّ[2] المعنَى: «مُذْ زَمَنِ يَقُومُ»، وإن كانُوا إذا صرَّحوا بالزمانِ أجازُوا المضارعَ على حكاية الحالِ.

هذا كلام ابن عصفور[3]، وقياسُ مَن قالَ: إنَّها مضافةٌ للجملةِ، وإنَّه لا زمانَ مقدَّرٌ = أنْ يُجيزَ ذلكَ، كذَا ظهرَ لي، ولا أعلَمُ فيها نصًّا، وقد يُقالُ إنَّ لها ما يُعارِضُ، وهو أنَّه حينئذ بتأويلِ المصدرِ وتأويلِ الماضي.

قولُه: (حَيْثُ رَفَعَا) قالَ الكسائيُّ[4]: فاعلٌ بفعلٍ مضمَرٍ.

رُدَّ بقولِهم: «مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَهُ»، والجملةُ لا تكونُ فاعلًا[5]، قالَه ابنُ عُصفورٍ[6]،

---

(١) يشير بـ: (هذا) إلى حكاية الحال.

(٢) مكررة في المخطوط.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٦١).

(٤) انظر: عمدة الكتاب (٢٦٤) وتمهيد القواعد (٤/ ١٩٦٥) والنجم الثاقب (١/ ٤٩٣).

(٥) في المخطوط: (فاعل).

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٦٠).

وهذا أفسَدُ ما يُسمَعُ؛ إذ لا جُملةَ هُنا.

وقالَ الزجاجيُّ[1]: (مُذْ) خَبَرٌ، وما بعدَها مبتدأٌ، أي: «بَيْنِي وَبَيْنَ لِقَائِهِ يَوْمَانِ».

الفارسيُّ[2] وأبو بكرٍ[3]: (مُذْ) مبتدأٌ، والتقديرُ: «أَمَدُ ذَلِكَ يَوْمَانِ».

ويردُّ قولَ الزجاجيِّ: «مُذْ يَوْمُ الجُمعةِ»؛ إذْ لا يصِحُّ تقديرُه؛ لأنَّ بينكما أكثرَ مِن يومِ الجُمعةِ، بخلافِ أن يقدَّرَ: «أَوَّلُ ذَلِكَ يَوْمُ الجُمعَةِ».

ع: فيقدَّرُ في الحالِ: الأَمَدُ، وفي الماضي: الأوَّلُ، ولم يتعرَّضِ الناظمُ لمعنَى الرَّفعِ.

قولُه: (أَوْ أُولِيَا الفِعْلَ) لم يذكرْ إيلاءَها الجملةَ الاسميةَ، وكذَا في «الكِتَابِ»[4]؛ فإنَّه قالَ: «ومِمَّا يُضافُ إلى الفعلِ قولُك: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ كَانَ عِنْدِي»، و«مُنْذُ جَاءَنِي»».

فصرَّحَ بإضافةِ (مُذْ) إلى (كَانَ)، و(مُنْذُ) إلى (جَاءَنِي)، ولم يذكُرْ إضافتَهُما للاسميةِ، والحقُّ جوازُ ذلكَ لكنْ بقِلَّةٍ، قالَ[5]:

وَمَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَيَّ ضَغِينَةٌ وَمُضْطَلِعَ الأَضْغَانِ مُذْ أَنَا يَافِعُ

* * *

وَإِنْ يَجُرَّا [فِي مُضِيٍّ فَكَـ: (مِنْ) هُمَا وَفِي الحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبِنْ]

---

(١) انظر: الجمل للزجاجي (١٤٠).

(٢) انظر: الإيضاح (٢٦١) والتعليقة (١/ ٢٣).

(٣) يقصد به ابن السراج. انظر: الأصول (٢/ ١٣٧) والموجز (٥٩).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ١١٧).

(٥) البيت للكميت بن معروف، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢/ ٤٥) والمخصص (٥/ ٥٦).

الزمانُ إن كانَ حالًا جَرَّاهُ دائمًا، فِفي قولِه: (وَإِنْ يَجُرَّا) إشكالٌ.

والجوابُ: أنَّ ذلكَ لتقسيمِ المجرورِ، لا للشَّكِّ، ولا للتقسيمِ في الحالِ.

وإن دخلَتْ (مُذْ) على الماضي فتميمٌ وبعضُ الحجازيينَ يرفعونَ، وجمهورُهم يجرُّونَ، وإن دخلَتْ (مُنْذُ) ـ ولَا يتكلَّمُ بِها إلَّا الحجازُ ـ فكما تقدَّمَ في (مُذْ)؛ جمهورُهم يجرُّ، وبعضُهم يرفعُ.

والحالُ أنَّ تميمًا لا تجرُّ الماضيَ، بل الحال، فأمَّا الماضي فيرفعونَه بـ: (مُذْ)، ولا يستعملونَ (مُنْذُ) أصلًا.

قولُه: (فَكَـ: مِنْ) المرادُ التي لابتداءِ الغايةِ، وقالَ ابنُ عُصفورٍ[1]: إنَّها للغايةِ، كما في: «أَخَذْتُهُ مِنَ التَّابُوتِ»[2]؛ ألا ترَى أنَّ ابتداءَ الأخذِ وانتهاءَه التابوتُ؟ قالَ: وكذا في المعدودِ، نحوُ: «مُذْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، هي أيضًا للغايةِ.

وتلخَّصَ أنَّ الزمانَ بعدَها[3] ثلاثةٌ: ماضٍ، كَـ: (يَوْمِ الجُمعَةِ)، وحاضِرٌ، ومَعدودٌ.

وإذا وقعَ بعدهُما عددٌ فقيلَ: لا يُعتدُّ إلَّا بالكاملِ، فلا بدَّ أن تكونَ جميعُ الثلاثةِ لم ترَه فيها، وقيلَ: يعتدُّ بالناقصِ الأوَّلِ، فإذا رأيتَه ظُهرَ يومِ الجمعةِ ثمَّ لم ترَه إلى ظُهرِ الإثنينِ قلتَ: «مُذْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، وقيل: يُعكسُ[4]، فالمِثالُ واحدٌ، وقيل:

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٥٥).

(٢) لا أدري ما مصدر هذه الجملة على كثرة تنقيبي.

(٣) أي: بعد مذ ومنذ.

(٤) أي: يعتد بالناقص الثاني لا الأول.

يعتدُّ بالناقصَين[1]، فتقولُ: «مُذْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ»، والأقيَسُ الأوَّلُ؛ لأنَّ تسميةَ الناقصِ يومًا مَجازٌ، ولا يُعتدُّ بناقصٍ إلَّا مع يومٍ كاملٍ؛ فلا يجوزُ إن رأيتَه يومَ الجمعةِ، ثمَّ لم ترهَ إلى ظُهرِ السبتِ أن تقولَ: «مُذْ يَوْمَيْنِ»؛ لأنَّ الكلامَ كلَّه مَجازٌ، فلم تختلط الحقيقةُ بالمجازِ.

شرطُ الماضي أن لا يُعطفَ عليه ماضٍ، لا تقولُ: «مُذْ يَوْمِ الجمعةِ ويومِ الخميسِ»، ولا العكسُ؛ لأنَّها في الماضي لابتداءِ الغايةِ كما ذَكَرَ الناظمُ، وعلى كلامِه انبنَى فسادُ هذا الفرعِ؛ لأنَّ: «مُذْ يَوْمِ الخَمِيسِ» يقتضِي أنَّك لم ترَه يومَ الجمعةِ، ويومُ الجمعةِ إذا ذُكرَ اقتضَى أنَّك رأيتَه في أوَّلِه، فتناقَض، وفي الآخرِ أيضًا تناقض، وأصلُ هذا أنَّ مَا جُعلَ مَبدأً فإنَّ الرؤيةَ حصلَت في أوَّلِه، ثمَّ استمرَّ النفيُ.

وإذا نصبتَ الثانيَ بتقديرِ: «مَا رَأَيْتُ»، فإنْ كنتَ قد بدأتَ بالمتأخِّرِ جازَ؛ لأنَّكَ أخبرتَ بابتداءِ انقطاعِ الرؤيةِ مِن يومِ الخميسِ، ثمَّ قُلتَ: «وَيَوْمَ الأَرْبِعَاءِ»، أي: «وَمَا رَأَيْتُهُ أَيْضًا يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ»، وإن عكستَ لم يجُزْ؛ لأنَّه عِيٌّ.

وأمَّا الحالانِ فيتعاطفانِ، نحوُ: «مُذْ يَوْمِنَا وَلَيْلَتِنَا، وَ: عَامِنَا وشَهْرِنَا»، أو بالعكسِ، ويكونُ مِن ذِكرِ خاصٍّ بعدَ عامٍّ.

ولا يُعطَفُ ماضٍ على حالٍ، ولا عكسُه؛ لاختلافِ معنَى (مُذْ، ومُنْذُ) بالنسبةِ إليهما، فإن جعلتَ الثانيَ مَنصوبًا بتقديرِ فِعلٍ جازَ، فإن كانَ المتقدِّمُ حالًا فهو مِن عطفِ العامِّ على الخاصِّ، أو العكسُ بالعكسِ، وأمَّا منعُ ابنِ عُصفورٍ[2] عطفَ

---

(١) يراد بالناقصين الأول والثاني.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٥٨).

الحالِ على الماضي لأنَّه عِيٌّ فمردودٌ.

* * *

وَبَعْدَ (مِنْ، وَعَنْ، [وَبَاءٍ) زِيدَ (مَا) فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا]

* * *

وَزِيدَ بَعْدَ (رُبَّ) [وَالكَافِ فَكَفّْ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ]

هِيَ الخَمْرُ [لَا شَكَّ] تُكْنَى الطِّلَاءَ كَمَا الذِّئْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةِ[1]

* * *

وَحُذِفَتْ (رُبَّ) [فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ) وَالفَا وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلْ]

قولُه: (وَبَعْدَ الوَاوِ) كقولِ مسكينِ الدارميّ[2]:

وَإِخْوَانِ صِدْقٍ لَسْتُ مُطْلِعَ بَعْضِهِمْ عَلَى سِرِّ بَعْضٍ غَيْرَ أَنِّي جِمَاعُهَا

لِكُلِّ امْرِئٍ شِعْبٌ مِنَ القَلْبِ فَارِغٌ وَمَوْضِعُ نَجْوَى لَا يُرَامُ اطِّلَاعُهَا

يَظَلُّونَ شَتَّى فِي البِلَادِ وَسِرُّهُمْ إِلَى صَخْرَةٍ أَعْيَا الرِّجَالَ انْصِدَاعُهَا

[وَإِخْوَانِ]: خ[3]: (فِتْيَانِ).

[صِدْقٍ] أي: يصدقون في الود.

---

(١) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو من المتقارب. انظر: ديوان عبيد (٦٢) والأمثال لابن سلام (٨٨).

(٢) والبيت من الطويل. انظر: ديوان مسكين (٥٢) الحماسة (١/ ٥٥٧).

(٣) يعني: وفي نُسَخٍ، وهذه الرواية في الكامل (٢/ ٢٢٩) وأمالي القالي (٢/ ١٧٦).

[إِلَى صَخْرَةٍ]: أَيْ: مضمومٌ إليها، فحذف المتعلَّق.

* * *

وَقَـــدْ يُجَـــرُّ بِســـوَى [(رُبَّ) لَـــدَى حَـــذْفٍ وَبَعْضُـــهُ يُـــرَى مُطَّـــرِدَا]

الإِضَافَةُ

نُونًـــا تَلِـــي الإعْـــرَابَ [أَوْ تَنْوِينَـــا   مِمَّا تُضِيفُ احْـذِفْ كَـ: (طُـورِ سِينَا)]

نحوُ: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ﴾[1]، ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾[2]، ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾[3].

قولُه: (نُونًا) يُحذفُ للإضافةِ أربعةُ أمورٍ:

اثنانِ بلزومٍ وتقييدٍ:

الأولُ: [أل][4] بشرطِ كونِ الإضافةِ محضةً أو غيرَ محضةٍ، والأولُ غيرُ مثنًّى ولا جمعٍ على حدِّه، والثاني مجرَّدٌ مِن (أَلْ).

الثَّاني: النونُ إن وليَت الإعرابَ، و[5]:

.... ضَـــــارِبِينَ القِبَـــــابِ

---

(١) القصص: ٧.

(٢) القمر: ٢٧.

(٣) العنكبوت: ٣٣.

(٤) يقتضيها السياق.

(٥) بتمامه:

رُبَّ حَـــيٍّ عَرَنْـــدَسٍ ذِي طَـــلَالٍ   لَا يَزَالُـــونَ ضَـــارِبِينَ القِبَـــابِ

والبيت لعمرو بن الأيهم التغلبي، وهو من الخفيف. انظر: البديع (٢/ ٩٦) وتوجيه اللمع (٩٤).

و[١]:

.... مُخْتَضِـــــــرُونَهُ

مؤولٌ.

وواحدٌ بلزومٍ وإطلاقٍ، وهو التنوينُ، نحوُ: «غُلَامُكَ»، و«سِيبَوَيْهِ البَصْـرَةِ»، و«عَرَفَاتُ مَكَّةَ»، و«جَوَارِيكَ».

وواحدٌ بجوازٍ وتقييدٍ، وهو تاءُ التأنيثِ، إن لم يقع لَبسٌ بحذفِها، نحوُ: ﴿عُدَّهُ﴾[٢]، ﴿غَلَبِهِمْ﴾[٣]، ﴿وَإِقَامِ الصَّلَوٰةِ﴾[٤]، ولا يجوزُ في نحوِ: «شَجَرةِ زَيْدٍ»، و«تَمْرَةِ عَمْرٍو»[٥]؛ للإلباسِ، كما لا يجوزُ في (الشجرِ) أن يؤنَّثَ إذا صُغِّرَ؛ لئلا يُلبِسَ، ولا في (خَمْسٍ) أن يؤنَّثَ.

قولُه: (تَلِي الإِعْرَابَ) ومِن ثَمَّ قِيلَ في (ذلكَ): إنَّ الكافَ حرفُ خطابٍ، بدليلِ قولِهم: (ذَانِكَ)، فلو كانت مضافًا إليه لحُذفت النونُ.

---

(١) بتمامه:

وَلَـمْ يَرْتَفِـقْ وَالنَّـاسُ مُخْتَضِـرُونَهُ ... جَمِيعًـا وَأَيْـدِي الْمُعْتَفِيـنَ رَوَاهِقُـهْ

والبيت لم ينسب، وهو من الطويل، ويرتفق: يتكئ على يده، والمعتفون: طلاب المعروف، ورواهقه: دانية منه. انظر: الكتاب (١/ ١٨٨) والكامل (١/ ٢٨٦) والحلبيات (٣٢١).

(٢) التوبة، وهي قراءة محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه معاوية. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣/ ٣٩٥).

(٣) الروم: ٣.

(٤) النور: ٣٧.

(٥) قال ابن المنير في حاشيته على الكشاف: «واشتراطُهم للحذفِ عدمُ اللَّبسِ، فيمتنع في «شَجَرَةِ زَيْدٍ» للَّبسِ بـ: (شَجَرِ زَيْدٍ)». انظر: الكشاف بحواشي ابن المنير (١/ ٣٢٣).

فإن قلتَ: فما تقولُ في مُلازِمِ الإضافةِ؟

قلتُ: حُذِفَ منه نونٌ وتنوينٌ قارنا وضعَه قبلَ الإضافةِ.

ومِن ثمَّ قالَ س[1]: وسَألْتُه عن رجلٍ سُمِّيَ بـ: (أُلِي) و(ذَوِي)، فقالَ: أقولُ: «هَذَا ذَوُونَ»، و«أُلُونَ»؛ لأنَّ النونَ إنَّما سقطتْ في (أُولِي) و(ذَوِي) للإضافةِ، فإذا أفردَتها عادتِ النونُ، وهو بمنزلةِ رجلٍ سُمِّيَ (ضَارِبُو) مِن (ضَارِبُو زَيْدٍ)، قال الكُمَيتُ[2]:

فَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَا

* * *

والثَّانِيَ اجْرُرْ [وَانْوِ (مِنْ، أَوْ فِي) إِذَا لَمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا]

[وَالثَّانِيَ اجْرُرْ]: قيلَ: بجارٍّ مقدَّرٍ، ويردُّه أنَّ الجارَّ لا يحذَفُ ويبقى عملُه إلا في ضرورةٍ أو نادرِ كلامٍ، وقيلَ: بالمضافِ؛ لنيابتِه عن الجارِّ، وهو الصحيحُ.

قولُه: (وَانْوِ مِنْ) تختصُّ هذهِ الإضافةُ بجوازِ إتباعِ مخفوضِها[3] للمضافِ، وبالنَّصبِ على الحالِ والتمييزِ، والإتباعُ أقلُّ الأوجهِ الأربعةِ؛ لأنَّ التابعَ لا يكونُ في معنَى المشتقِّ إلَّا قليلًا، والحالُ يكثرُ فيها ذلكَ.

وتختصُّ الإضافةُ التي بمعنَى (فِي) بجوازِ انتصابِ المضافِ إليهِ على الظرفيةِ.

جماعةٌ مِن النحويينَ أَخَّرُوا الكلامَ على بيانِ الحرفِ الذي يقدَّر للإضافةِ

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٢).

(٢) انظر: ديوان الكميت (٢/ ١٠٩) والمسائل والأجوبة لابن قتيبة (٢٩١).

(٣) في المخطوط: (مخفوظها)، وهو تصحيف.

عنِ الكلامِ على أحكامِها، وهو أَوْلَى؛ لأنَّ الأهمَّ يستحقُّ التقديمَ، ولا شكَّ أنَّ معرفةَ كونِ الإضافةِ محضةً أو غيرَ محضةٍ، وكونِ المضافِ يقترنُ بـ: (أَلْ) أو لا، وكونِه يكتسبُ مِن المضافِ إليه التذكيرَ والتأنيثَ، وكونِه لا يكونُ مساويًا للمضافِ معنًى = أهمُّ.

(مِنْ) بشرطَين:

أحدُهما: أن يكونَ المضافُ بعضَ المضافِ إليهِ.

والثاني: أن يكونَ صالحًا للإخبارِ عنهُ بهِ.

وذلكَ كـ: «خَاتَمُ فِضَّةٍ»، و«ثَوْبُ خَزٍّ»، و«بَابُ سَاجٍ»، و«خَمْسَةُ دَرَاهِمَ».

وخرجَ بالأوَّلِ نحوُ: «يَوْمُ الخَمِيسِ»، وبالثاني نحوُ: «يَدُ زَيْدٍ».

قولُه: (أَوْ فِي) وذلكَ بشرطِ كونِ الثاني زَمانًا للأوَّلِ، كـ: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[1]، ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾[2]، ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[3]، أو مكانًا لـه، نحـوُ: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾[4].

قولُه: (وَاللَّامَ خُذَا لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ) وهيَ إمَّا للمِلكِ، نحوُ: «دَارُ زَيْدٍ»، أو الاختصاصِ الحقيقيِّ، نحوُ: «مِنْبَرُ الخَطِيبِ»، و«سَرْجُ الدَّابَّةِ»، أو المجازيِّ، نحوُ[5]:

---

(١) سبأ: ٣٣.

(٢) البقرة: ١٩٦ والمائدة: ٨٩.

(٣) البقرة: ٢٢٦.

(٤) يوسف: ٣٩ و٤١.

(٥) بتمامه:

إِذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ ... سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي القَرَائِبِ =

إِذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ ....

لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا[1]

ومثَّل ابنُه[2] لمجيءِ الإضافةِ بمعنَى اللَّامِ بقولِه: «لِجَامُ الفَرَسِ»، و«بَعْضُ القَوْمِ»، و«رَأْسُ الشَّاةِ»، و«يَوْمُ الخَمِيسِ»، ومثَّل أيضًا بِـ: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾، وخالفَ أباه مُحتجًّا بأمورٍ:

أحدُها: أنَّه يلزمُه كثرةُ الاشتراكِ في معناها، وأنَّه خِلافُ الأصلِ.

الثاني: أن حَمْلَ ما احتجَّ به على مجيئِها بمعنى (في) على معنَى لامِ الاختصاصِ المجازيةِ مُمكنٌ؛ فوجبَ المصيرُ إليه مِن وجهينِ:

أحدُهما: أنَّ المصيرَ إلى المجازِ خيرٌ مِن المصيرِ إلى الاشتراكِ.

والثاني: أنَّ الإضافةَ لمجازِ الملكِ والاختصاصِ ثابتةٌ باتفاقٍ، والإضافةُ بمعنى (في) مختلَفٌ فيها؛ والحملُ على المتَّفَقِ عليه أَوْلَى مِن الحملِ على المختلَفِ فيه.

والثالث[3]: أنَّ الإضافةَ في نحوِ: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ إمَّا بمعنَى اللامِ، على جَعلِ

= والبيت لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: جمهرة اللغة (٢/ ١١٠٨) والمحتسب (٢/ ٢٢٨).

(١) بتمامه:

إِذَا قُلْتُ قَدْنِي قَالَ بِاللهِ حِلْفَةً لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

والبيت لابن عناب الطائي، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٦١) ومجالس ثعلب (١/ ٥٣٨) وتخليص الشواهد (١٠٧).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٢٧٢).

(٣) هذا الثالث مما احتج به ابن الناظم على أبيه في منع الإضافة على معنى (في).

الظرفِ مفعولًا على السَّعةِ، وإمَّا بمعنَى (فِي) على بقاءِ الظرفيةِ، ولكنَّ الأوَّلَ حملٌ على المتفَقِ عليهِ، كما في: «صِيدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ»، و«وُلِدَ لَهُ سِتُّونَ عَامًا»، والثاني حَملٌ على المختلَفِ فيهِ.

قولُه: (وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي) قالَ الزمخشريُّ[1] في قولِه سبحانَه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾[2]: أضيفَ الشقاقُ إلى الظرفِ على طريقِ الاتساعِ، مثلُ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾، وأصله: «مَكْرٌ فِي اللَّيْلِ»، أو على أنْ جُعِلَ البَيْنُ مُشاقًّا، والليلِ والنهارِ ماكرَينِ، على حدِّ قولِهم: «نَهَارُكَ صَائِمٌ». انتهى.

وفي «شرحِ ابنِ الناظمِ»[3]: «الإضافةُ في نحوِ: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ إمَّا على جعلِ الظرفِ مفعولًا به على سَعةِ الكلامِ، وإمَّا بمعنى (فِي) على بقاءِ الظرفيةِ»، ثمَّ قالَ: «والأوَّلُ متَّفَقٌ عليهِ، والثاني مختلَفٌ فيهِ، والأخذُ بالمتَّفَقِ عليهِ أَوْلَى مِن الأخذِ بالمختلَفِ فيه».

* * *

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ [وَاخْصُصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا]

زادَ كـ[4]: بمعنَى (عِنْدَ)، نحوُ: «شَاةٌ رَقُودُ الحَلْبِ».

قلنا: يُمكنُ جَعلُ (رَقُودٍ) صفةً مشبَّهةً كـ: «حَسَنُ الوَجهِ»، ووُصِفَ الحلبُ

(١) انظر: الكشاف (١/ ٥٠٨).

(٢) النساء: ٣٥.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٢٧٤).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٧٤) وارتشاف الضرب (٤/ ١٨٠٠).

بأنَّه رَقُودٌ لَمَّا كانَ الرُّقادُ عِندَه، فجُعلَ (رَقُودٌ) مبالغةً، مثلُ: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، حيث جُعلَ الليلُ والنهارُ ماكرَينِ؛ لكثرةِ وقوعِ الْمَكْرِ فيهما.

* * *

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ [يَفْعَلُ] وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ]

الشرطُ أمرانِ: كونُ المضافِ صفةً، والمضافِ إليهِ معمولٌ لتلك الصفةِ.

فإن وُجدا فهي غيرُ محضةٍ، وإن فُقدا فمحضةٌ، خلافًا للفارسيِّ[1]، نحوُ: ﴿دَارُ الآخِرَةِ﴾[2]، وهي إضافةُ الموصوفِ للصفةِ، وكذا إن فُقِدَ أحدُهما، خلافًا لابنِ الطَّراوةِ[3] وابنِ بَرهانَ[4] في: «ضَرْبُ زَيْدٍ»، وللجرميِّ والمازنيِّ والمبرِّدِ[5] في نحوِ[6]:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ

وللفارسيِّ والكوفيينَ[7] في: «أَفْضَلُ القَوْمِ».

---

(١) انظر: الإيضاح (٢٧١).

(٢) يوسف: ١٠٩ والنحل: ٣٠.

(٣) انظر: الإفصاح لابن الطراوة (٩٣).

(٤) انظر: شرح اللمع لابن برهان (١٩٨).

(٥) انظر: المقتضب (٢/ ٣٤٨) والتذييل والتكميل (٧/ ٢٤٦).

(٦) بتمامه:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

والبيت لحاتم الطائي، وهو من الطويل. انظر: ديوان حاتم (٢٢٤) والكتاب (١/ ٣٦٨).

(٧) انظر: الإيضاح (٢٦٩).

ثمَّ الإضافةُ المحضةُ ضَربانِ: ما يُعَرِّفُ، وما لا يُعَرِّفُ، والأوَّلُ الغالِبُ، والثاني محصورٌ فيما حَلَّ محلًّا لا تكونُ فيه معرفةٌ، نحوُ: «كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا»، و«رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ»، و«لَا أَبَاكَ»، و«فَعَلَ ذَلِكَ جُهْدَهُ»، و«سَفِهَ نَفْسَهُ»، أو كانَ المضافُ مُبهمًا إبهامًا شديدًا، ك: (مِثْلٍ، وغَيْرٍ).

وعلى هذهِ الأنواعِ أشار مُجمِلًا بقولِه: (وَاخْصُصْ أَوَّلَا) بالتنكيرِ، أي: نوعًا مِن المضافِ، قد نبَّهَ ابنُه[1] على شيءٍ مِن هذا.

وكثيرٌ يُتَوَهَّمُ أنَّ الإضافةَ المحضةَ أبدًا تُعرِّفُ وتخصِّصُ، وكلامُ الشيخِ في «التَّسْهِيل»[2] مِثْلُ الذي شرحتُ في انقسامِ المحضةِ للقسمَينِ.

قولُه: (وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ) لا حاجةَ إليهِ، بل هو مُفسِدٌ؛ لأنَّه لا يدخلُ فيه إلَّا اسمُ الفاعلِ خاصَّةً؛ لأنَّه الذي يشبهُ المضارعَ.

وقولُنا[3]: (إِلَى مَعْمُولِهَا) يَخرجُ عنه نحوُ: «ضَارِبُ القَاضِي، وكَاتِبُه»، وقولُه[4]:

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ ....

البيتَ، أي: «الذي يَكسِبُ لهم».

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٢٧٤).

(٢) انظر: التسهيل (١٥٥).

(٣) يُفهم من هذا أن ابن هشام قد تكلم على هذا، لكن يظهر أن الناسخ لم ينقله.

(٤) بتمامه:

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ ... فَاغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللهِ يَا عُمَرُ

والبيت للحطيئة، وهو من البسيط. انظر: ديوان الحطيئة (١٦٤).

وجعلَ ابنُ عُصفورٍ[1] غيرَ المحضةِ نحوَ: (غَيْرُكَ، وشِبْهك)، وألفاظٍ كثيرةٍ مِن هذا البابِ، فاختلفَ هو والناظمُ في الإضافةِ المحضةِ: هل هي وقفٌ على التعريفِ والتخصيصِ، أو تنقسِم؟

ولَمَّا ذكرَ ابنُ عصفورٍ هذه الألفاظَ قالَ: «لا خِلافَ أنَّ إضافةَ هذه الألفاظِ غيرُ محضةٍ».

ابنُ عُصفورٍ[2]: استدلُّوا على أنَّ إضافة (أَفْعَل) غيرُ محضةٍ بقولِهم: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلِ القَوْمِ».

أُجيبَ بأنَّ (أَفْضَل) بدلٌ.

ورُدَّ بأنَّ البدلَ في المشتقِّ ضعيفٌ قليلٌ؛ لأنَّه في نيةِ استئنافِ عامِلٍ، فهو في التقديرِ تالٍ لذلكَ العامِلِ، والصفةُ لا تلِي العواملَ إلا بشروطٍ، وليسَ هذا ممَّا فيه تلكَ الشروطُ، وكونُ العربِ تقولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلِ القَوْمِ» كثيرًا = دليلٌ على أنَّه نعتٌ، وليسَ ببدلٍ؛ إذ لو كانَ بدلًا لَمَا كانَ كثيرًا؛ فثبتَ أنَّ إضافتَها محضةٌ، وهو مذهبُ س[3].

ع: فقولُنا[4]: (صِفَةٌ): يخرجُ عنه: «دَارُ الآخِرَةِ»، ونحوُ: «ضَرْبُ الأَمِيرِ»، ونحوُ: «ادِّخَارُهُ».

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٧٢).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٧١).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٢٠٢).

(٤) يُفهم من هذا أن ابن هشام قد تكلم على هذا، لكن يظهر أن الناسخ لم ينقله.

وقولُنا (إِلَى مَعْمُولِهَا) يخرجُ عنه: «مُصَارِعُ[١] مِصْرَ»، و﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[٢]، و«أَفْضَلُ القَوْمِ».

قولُه: (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ) ومِن أدلةِ ذلكَ قولُ النابغةِ[٣]:

احْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ ... إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

فوصفَ (حَمَامًا) بـ: (شِرَاعٍ) وبـ: (وَارِدِ الثَّمَدِ) على حدٍّ سواء.

* * *

كَـ: (رُبَّ رَاجِينَا، [عَظِيمِ الأَمَلِ ... مُرَوَّعِ القَلْبِ، قَلِيلِ الحِيَلِ)]

* * *

وَذِي الإِضَافَةُ [اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ ... وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ]

قولُه: (ذِي) مبتدأٌ، و(الإِضَافَةُ) صفةٌ عندَ الجمهورِ، وعطفُ بيانٍ عندَ ابنِ جِنِّي وابنِ السِّيدِ[٤] والنَّاظِمِ[٥]، و(اسْمُهَا لَفْظِيَّة) جملةٌ مخبَرٌ بها، و(تِلْكَ) مبتدأٌ، و(محضةٌ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، أي: «اسْمُهَا مَحْضَةٌ»؛ إذ ليسَ المرادُ الإخبارَ عنها بأَنَّها متمحِّضةٌ وذاتُ معنًى، بل أنَّ ذلك اسمُها في الاصطلاحِ.

* * *

(١) في المخطوط (مضارع) والتصويب من العليمي.

(٢) الفاتحة: ٤.

(٣) البيت من البسيط. انظر: ديوان النابغة (٢٣) والكتاب (١/ ١٦٨).

(٤) انظر: رسالة الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان، ضمن رسائل ابن السيد في اللغة ص (٢٠٨).

(٥) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٢١).

وَوَصْـلُ (أَلْ) بِـذَا [المُضَـافِ مُغْتَفَـرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَـ: (الجَعْدِ الشَّعَرْ)]

فإن قلتَ: فكيفَ قالوا: (الثلاثةُ الأثوابِ)؟، وقالَ(١):

.... مِـنَ الرَّشَـاشِ الْمُسْـتَقِي

قلتُ: (أَلْ) زائدةٌ فيهما، ورأى الناظمُ(٢) أنَّ التقديرَ: «كَالأُقْحُوَانِ الْمُسْتَقِي مِن الرَّشاشِ»، مثلُ: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾(٣)، وما رآه أبو عليٍّ(٤) أَوْلَى عندي؛ لأنَّه يلزمُ الناظمَ حذفُ الموصولِ وصلتِه وبقاءُ معمولِ الصلةِ، ولا يلزمُ مثلُ ذلكَ في الآيةِ؛ لأنَّ المقدَّرَ: «وَكَانُوا زَاهِدِينَ فِيهِ».

* * *

أَوْ بِالَّـذِي لَـهُ أُضِـيفَ [الثَّـانِي كَـ: (زَيْـدٌ الضَّـارِبُ رَأْسَ الجَـانِي)]

ع: ينبغي لِمَن أجازَ: «مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامِهِ» أن يُجيزَ: «الفَاضِلُ

---

(١) بتمامه:

عَـذْبَ الْمَـذَاقِ مفلجًـا أَطْرَافُـهُ كَـالأُقْحُوَانِ مِـنَ الرَّشَـاشِ الْمُسْـتَقِي

هذه الرواية الصحيحة، وقد لفق من استشهد به بين بيتين كما نبه عليه العيني، والبيت للقطامي، وهو من الكامل. انظر: ديوان القطامي (١١٠) وشرح التسهيل (١/ ٢٦٠) والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٣٦).

(٢) انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦١).

(٣) يوسف: ٢٠.

(٤) انظر: الشيرازيات (١/ ٢٣٥). ولم أعثر على كلام أبي علي في كتبه. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦٠) وكل من نسب هذا إلى أبي علي إنما أخذه من ابن مالك.

نِعْمَ غُلَامُهُ»، وقد أجازَه بعضُهم مستدلًّا بقولِه[1]:

فَـنِعْمَ أَخُـو الهَيْجَـا وَنِعْـمَ شِـهَابُهَا

ع: في «الكِتَاب»[2] ما نصُّه: «ومَنْ قالَ: «هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ» لم يقُل: «عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ الرَّجُلِ»؛ لأنَّ (الضَّارِبُ الرَّجُلِ) مشبَّهٌ بـ: (الحَسَنِ)؛ لأنَّه وصفٌ للاسمِ، كما أنَّ (الحَسَنَ) وصفٌ له، وليس هذا حدَّ الكلامِ مع ذلكَ، وقد ينبغِي في قياسِ مَن قالَ: (الضَّارِبُ الرَّجُلِ) أن يقولَ: (الضَّارِبُ أَخِي الرَّجُلِ)، كما تقولُ (الحَسَنُ الأَخِ)، و(الحَسَنُ وَجْهِ الأَخِ)، وكانَ الخليلُ ـ رحمه الله ـ يراهُ». انتهى.

وفيه فائدتانِ:

إحداهما: لأيِّ شيءٍ لم تجتمِع (أَلْ) والإضافةُ في مسألةِ المصدرِ؟

الثانيةُ: أنَّه لم نظفر بمثلِ (الضَّارِبُ أَخِي الرَّجُلِ) مسموعًا.

زادَ في «التَّسْهِيل»[3] فقالَ: إنَّه يُضافُ ما فيه (أَلْ) إلى [مضاف إلى][4] ضميرِ المعرَّفِ بهما، نحوُ: «مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غلامِه»، ولا يُغني كونُ المفعولِ به

---

(١) بتمامه:

فَـنِعْمَ أَخُـو الهَيْجَـا وَنِعْـمَ شِـهَابُهَا إِذَا البِـيضُ تَحْـتَ الْمَشْـرَفِيَّاتِ صَـلَّتِ

والبيت للكميت، وهو من الطويل. انظر: أنساب الأشراف (٤/ ٤٠٤) وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٨).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ١٩٣).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٨٢).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح التسهيل.

معرَّفًا بغيرِ ذلكَ، خلافًا للفراءِ[١]، كـ: (الضَّارِبُ زَيْدٍ) ولا كونُه ضميرًا، كـ: (الضَّارِبُكَ)، خلافًا للرُّمَّانِيِّ[٢] والمبرِّدِ[٣] في أحد قولَيه.

ويتبيَّنُ مِن كلامِه أنَّ الفراءَ لا يجيزُ نحوَ: (الضَّارِبُ غُلَامٍ).

ع: وعلى جوازِ المسألةِ الأُولى جاءَ[٤]:

الوَاهِبُ المِئَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا ....

لا على أنَّه يُغتَفُر في الثواني ما لا يُغتفَرُ في الأوائلِ.

* * *

وَكَوْنُهَا فِي الوَصْفِ [كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى اوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ]

(كَوْنُها) مُبتدأ، و(فِي الوَصْفِ) متعلِّقٌ به، و(إِنْ) بالكسرِ شرطٌ حُذفَ جوابُه؛ لدلالةِ الجملةِ السابقةِ، مثلُ: «أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ».

ولا يكونُ (أَنْ) بالفتحِ مبتدأ، و(كافٍ) خبرٌ، والجملةُ خبرُ (كونُها) خلافًا لابنِه[٥]؛ لعدمِ رابطٍ بينَ الجملةِ والمخبَرِ عنه، ولا (أَنْ) بالفتحِ، وهي فاعلٌ

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٢٦).

(٢) قاله الرماني في شرحه للأصول لابن السراج. انظر: شرح الكتاب للرماني (١/ ٣٦٣) والأصول (٢/ ١٤) وشرح المفصل (٢/ ١٣٥).

(٣) انظر: المقتضب (٤/ ١٥٢).

(٤) بتمامه:

الوَاهِبُ المِئَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا عُوذًا تُزَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

والبيت للأعشى، وهو من الكامل. انظر: ديوان الأعشى (٧٩) والكتاب (١/ ١٨٣).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٢٧٦).

بـ: (كَافٍ)؛ لأنَّ الضميرَ في (وَقَع) إنما يعودُ على الوصفِ؛ لأنَّه هو الذي يكونُ مثنًّى وجمعًا، فليسَ الخبرُ المشتق متحمِّلًا هو ولا مرفوعُه لضميرٍ راجعٍ إلى المبتدأ.

اختُلفَ في الضميرِ المتَّصلِ بالوصفِ، فقالَ الأخفشُ[(١)]: نصبٌ، وقالَ الرمَّانيُّ[(٢)]: موضعُه جرٌّ.

حُجةُ الأخفشِ: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾[(٣)]، ألا ترى أنَّ الكافَ لو لم تكن منصوبةً لم يجز نصبُ (أَهْلَكَ).

حُجَّةُ الرُّمَّانيِّ حذفُ النونِ والتنوينِ.

قالَ س[(٤)]: «الضميرُ كالظاهرِ، فأمَّا: ﴿وَأَهْلَكَ﴾ فبتقديرِ: «ونُنَجِّي أَهْلَكَ».

* * *

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ [ثَانٍ أَوَّلَا   تَأْنِيثًا انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا]

إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا   ....[(٥)]

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٩٠).

(٢) قاله الرماني في شرحه للأصول لابن السراج. انظر: شرح الكتاب للرماني (١/ ٣٦٣) والأصول (٢/ ١٤) وشرح المفصل (٢/ ١٣٥).

(٣) العنكبوت: ٣٣.

(٤) انظر: الكتاب (١/ ١٨٧).

(٥) بتمامه:

إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا   كَفَى الأَيْتَامَ فَقْدَ أَبِي اليَتِيمِ

والبيت لجرير، وهو من الوافر. انظر: ديوان جرير (٢١٩) والكتاب (١/ ٥٢).

.... تَسَـــــفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَـرُّ الرِّيَـاحِ ....[1]

.... تَوَاضَـــعَتْ سُـــورُ الْمَدِينَـةِ ....[2]

سَـتَدْعُوهُ دَاعِـي مَوْتَـةٍ ....[3]

وشرَطَ الفراءُ[4] أن لا يكونَ المضافُ إليه ضميرًا، وخالفَه ابنُ جنّي[5]، وجعلَ مِن ذلكَ: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾[6].

في «التَّسْهِيل»[7]: «ويؤنّثُ المضافُ»، ثمَّ قالَ: «وقد يرِدُ مثلُ ذلكَ في التذكيرِ»، فدلَّ على قلتِه.

---

(١) بتمامه:

مَشَـيْنَ كَمَـا اهْتَـزَّتْ رِمَـاحٌ تَسَـفَّهَتْ أَعَالِيَهَـا مَـرُّ الرِّيَـاحِ النَّوَاسِـمِ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٧٥٤) والكتاب (١/ ٥٢).

(٢) بتمامه:

لَمَّـا أَتَـى خَبَـرُ الزُّبَيْـرِ تَوَاضَـعَتْ سُـورُ الْمَدِينَـةِ وَالجِبَـالُ الخُشَّـعُ

والبيت لجرير، وهو من الكامل. انظر: ديوان جرير (٢٧٠) والكتاب (١/ ٥٢).

(٣) بتمامه:

أَبَـا عُـرْوَ لَا تَبْعَـدْ فَكُـلُّ ابْـنِ حُـرَّةٍ سَـتَدْعُوهُ دَاعِـي مَوْتَـةٍ فَيُجِيـبُ

والبيت لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٨٧) والمذكر والمؤنث للأنباري (٢/ ١٨٦) وأمالي ابن الشجري (١/ ١٩٥).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٨٠) والمذكر والمؤنث (١٠٣).

(٥) انظر: المحتسب (١/ ٢٣٦).

(٦) الأنعام: ١٥٨.

(٧) انظر: التسهيل (١٥٦).

قال[١]:

بَهْجَةُ الحُسْنِ [فَاتِنٌ][٢] فَاغْضُضِ الطَّرْ ... فَ لتكفى صَيْدَ الظِّبَاءِ الأُسُودَا

وقالَ[٣]:

رُؤْيَةُ الفِكْرِ مَا يَؤُولُ لَهُ الأَمْـ ... ـرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

وقال[٤]:

إِنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ ....

وقال[٥]:

إِسَاءَةُ مَنْ يَبْغِي ....

---

(١) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٣٨) وتمهيد القواعد (٧/ ٣١٩٦).

(٢) ساقطة من المخطوط.

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٣٨) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٢١) والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٩٥).

(٤) بتمامه:

إِنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى ... وَعَقْلُ عَاصِي الهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا

أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٣٨) وأوضح المسالك (٣/ ٨٨).

(٥) بتمامه:

إِسَاءَةُ مَنْ يَبْغِي عَلَى النَّاسِ مُوقِعٌ ... بِحَوْبَائِهِ الهَلْكَاءَ مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرِي

أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٣٨) وتمهيد القواعد (٧/ ٣١٩٦).

البيتَ.

قولُه: (مُوهَلًا) اسمٌ للمفعولِ مِن: «آهَلْتُهُ لِكَذَا» إذا جعلتَه أهلًا له.

وإنَّما الشرطُ أن يكونَ أهلًا لذلكَ، لا أن يكونَ قد جُعِلَ أهلًا له؛ فإنَّ كونَ الشيءِ أهلًا للحذفِ ليس بِجَعْلِ الجاعلِ.

* * *

وَلَا يُضَافُ [اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ]

قولُه: (اتَّحَد مَعْنًى) لا يُريدُ بذلكَ ما هو الظَّاهرُ منه، وهو الترادُفُ، وإنما يريدُ أن يتساويا صِدقًا على الذاتِ الواحدةِ، فمِن ثَمَّ لا تُضافُ صفةٌ لموصوفٍ، ولا موصوفٌ إلى صفتِه، وإن لم يترادَفا، ونظيرُه قولُهم في الخبرِ المفرد: إنَّه لا بدَّ أن يكونَ بمعنى المبتدأ، أو مُنزَّلًا منزلتَه، نحوٌ: «زَيْدٌ أَخُوكَ»، ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[1].

وقولُه: (اتَّحَد مَعْنًى) احترازٌ مِن أن يتَّحِدا لفظًا دونَ معنًى، كقولِك: «مَرَرْتُ بِعَبْدٍ عبيدٍ، وسَيِّدٍ سيِّدٍ».

استشكلَ مَن قالَ: «الاسمُ هو المسمَّى» إضافتَه إليه في: «بِسْمِ اللهِ»، فأجابَ أبو البقاءِ[2] بثلاثةِ أجوبةٍ:

أحدُها: أنَّ الاسمَ هُنا بمعنى التسميةِ، والتسميةُ غيرُ الاسمِ؛ لأنَّ التسميةَ هي اللفظُ بالاسمِ، والاسمُ هو اللازمُ للمسمَّى، فتغايَرا.

الثاني: أنَّ في الكلامِ حذفَ مضافٍ، تقديرُه: «بِاسْمِ مُسَمَّى اللهِ».

---

(١) الأحزاب: ٦.

(٢) انظر: التبيان للعكبري (١/ ٤).

الثالثُ: أنَّ لفظةَ (اسْمِ) زائدةٌ، كقولِه[1]:

...... ثُـمَّ اسْـمُ السَّـلَامِ عَلَيْكُمَـا

وإليه ذهبَ أبو عبيدةَ[2] والأخفشُ[3] وقطربٌ[4].

* * *

وَبَعْـضُ الَاسْـمَاءِ [يُضَـافُ أَبَـدَا وَبَعْـضُ ذَا قَـدْ يَـأْتِ لَفْظًـا مُفْـرَدَا]

أي: وبعضُها لا يُضافُ أبدًا، وتحت هذا المفهوم قسمانِ: ما لا يُضافُ أصلًا، وما يُضافُ وقتًا دونَ وقتٍ، والقِسمانِ موجودانِ، فالأقسامُ ثلاثةٌ.

ثمَّ قسمَ الذي يُضاف أبدًا إلى قسمين: ما قد يُقطع في اللفظِ، وما لا يُقطعُ، وهو الغالبُ.

وقولُه: (مُفْرَدَا) حالٌ، وقولُه: (لَفْظًا) أي: في اللفظِ، فحُذفَ الخافضُ، وهذا النوع إذا حُذفَ منه الخافضُ ينكَّرُ، ومثلُه: «الأُصُولُ لُغَةً»، و«الفِقْهُ لُغَةً»، و«الكَلِمَةُ اصْطِلَاحًا».

والأحسنُ عندي في قولِه: (لَفْظًا) أن يكون تمييزًا محولًا عن الفاعل، أي:

---

(١) بتمامه:

إِلَـى الحَـوْلِ ثُـمَّ اسْـمُ السَّـلَامِ عَلَيْكُمَـا وَمَـنْ يَبْـكِ حَـوْلًا كَـامِلًا فَقَـدِ اعْتَـذَرْ

والبيت للبيد، وهو من الطويل. انظر: ديوان لبيد (٧٤) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٤٤٨).

(٢) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/ ١٦).

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢).

(٤) انظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه لقطرب (٧٧٢).

قد يأتِ لفظُه مفردًا، أي: لفظُه لا معناه، فلا إشكال في تنكيره.

مثالُ ما يُضافُ أبدًا لفظًا ومعنًى: عِنْدَ، ولَدَى، وكِلَا، وكِلْتَا، وسبحانَ، وبَلْهَ الْمُعْـرَبُ، وقَعْـدَكَ، ولَعَمْـرُكَ، وحُمَـادَى، وقُصَـارَى، ووَحْـدَ، وذُو، وذَاتُ بمعنـى صاحبٍ وصاحبةٍ، وأُلُو، وأُولَاتُ.

ومثالُ ما يُضافُ أبدًا لفظًا وقد يُقطعُ معنًى: قَبْلُ، وبَعْدَ، وآلٌ بمعنى أَهْلٍ، وكُلٌّ غيرُ النعتيةِ.

* * *

وَبَعْـضُ مَـا يُضَـافُ [حَتْمًـا امْتَنَـعْ   إِيـلَاؤُهُ اسْـمًا ظَـاهِرًا حَيْـثُ وَقَـعْ]

* * *

كَـ: (وَحْـدَ، لَبَّـيْ، [وَدَوَالَـيْ، سَـعْدَيْ)   وَشَـذَّ إِيـلَاءُ (يَـدَيْ) لِــ: (لَبَّـيْ)]

مثَّلَ بأربعةِ ألفاظٍ:

مفردٍ، وقدَّمَه؛ لأنه الأصلُ، وهو: (وَحْدَ).

ومختلَفٍ في إفرادِه، وهو: (لَبَّيْكَ).

ومتَّفَقٍ على تثنيته، وهو الباقي، وختَمَ بها؛ لأنَّها أَوْلَى بالتأخيرِ.

وأمَّا (وَحْدَ) فقالَ يُونسُ[1]: ظرفٌ، و«جَاءَ وَحْدَهُ» معناه: «عَلَى انْفِرَادِهِ»، والأصلُ: «عَلَى وَحْدِهِ»، ثم حُذف الجارُّ.

قلنا: لا زمانَ ولا مكانَ؛ فلا ينبغي أن يُجعلَ ظرفًا بقياسٍ، ثم إنك تقولُ: «جَاءَ

(١) انظر: الكتاب (١/ ٣٧٧).

القَوْمُ وَحْدَهُمْ»، فتَوَحُّدُه مع الجماعةِ مع أنه ليسَ بمصدرٍ عندَه.

وقال[(١)] غيرُه: مصدرٌ، ثم اختُلفَ، فقيل[(٢)]: كـ: (الأُبُوَّةِ، والخُؤُولَةِ)، وقيل[(٣)]: مثلُ: «أَنْبَتَ نَبَاتًا»، وقيلَ: مصدرٌ جارٍ على المصدرِ؛ لأنَّه حُكي[(٤)]: «وَحَدَ يَحِدُ وَحْدًا»، فهذا فِعلُه، وهو متعدٍّ، ومعنى (وَحْدَهُ): «مَرَّ بِهِ مُنْفَرِدًا»[(٥)]، وهذا لم يحكِه ابنُ عصفورٍ[(٦)]، ولكنَّه قالَ في هذه الحكايةِ: إنها إنَّما تعرفُ مِن كتابِ «العَين»[(٧)].

وتلخَّصت لنا ثلاثةُ أقوالٍ على القولِ بالمصدريةِ، مشتملةٌ على القولِ بجميعِ ما يُمكنُ أن يُقالَ في المصدرِ.

ورُدَّ[(٨)] على قولِ مُدعي المصدريةِ بأنَّ المصادرَ [التي][(٩)] لا تُستعملُ لها أفعالٌ

---

(١) نُسِب هذا القول للبصريين، ونسب للزجاج. انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٥/ ١٥٥) والغرة المخفية (١/ ٢٧٣).

(٢) هذا القول بلا نسبة. انظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٦٧).

(٣) هذا ظاهر قول المبرد حيث قال: «أما قولك: «مررت بزيد وحده»، فتأويله: «أوحدته بمروري إيحادًا»، كقولك: «أفردته بمروري إفرادًا»، وقولك: (وحده) في معنى المصدر، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب». انظر: المقتضب (٣/ ٢٣٩).

(٤) حكاه الأصمعي. انظر: الزاهر (١/ ٢٣٢).

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٢٦٤).

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٥٩).

(٧) كلام ابن عصفور كاملًا: «إنَّ الذي حكي في (وحدَه، وقضه) مما انفرد به كتاب العين، وكثيرًا ما يوجد فيه أمور منكرات؛ لأنَّه لا واضع له». انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٦٠).

(٨) الذي ردَّ ابنُ عصفور. انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٦٠).

(٩) زيادة يقتضيها السياق.

لا تتصرَّفُ، كـ: (سُبْحَانَ)، وهذه لها أفعالٌ، اللهمَّ إلا على مَن يجعلُها كـ: (الأُبُوَّةِ).

وقيلَ في المسألةِ قولٌ ثالثٌ، وهو قَسيمُ قولِ يونسَ، وقولِ مُدعي المصدريةِ، وهو قولُ س[1]، وهو أنَّه اسمٌ موضوعٌ موضعَ المصدرِ الموضوعِ موضعَ الحالِ، ومعنَى: «مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ» عندَ الخليلِ[2]: «أَفْرَدْتُهُ إِفْرَادًا»، وعندَ المبردِ[3]: «مَرَرْتُ بِهِ مُفْرَدًا»، وهو أَوْلَى؛ لاطِّرَادِه في نحوِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ»؛ لأنك لم تُفرِدْه، بل هو سبحانَه انفردَ بنفسِه، وقولِه[4]:

وَالـذِّئْبُ أَخْشَـاهُ إِنْ مَـرَرْتُ بِـهِ وَحْـدِي ....

أي: مُنْفَرِدًا[5].

وأمَّا بقيةُ الألفاظِ فمثناةٌ لفظًا، مجموعةٌ معنًى، وكذا أخواها: (هَذَاذَيْكَ، وحَنَانَيْكَ)، المرادُ بالجميعِ التكثيرُ، وأنه يعودُ مرةً بعدَ أُخرَى، و(لَبَّيْكَ) مِن: «أَلَبَّ بِالمكانِ»، أي: أقامَ بِهِ، و(سَعْدَيْكَ) مِن المساعدةِ المتابَعة، و(دَوَالَيْكَ) من المداولةِ،

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٣٧٣ ـ ٣٧٥).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ١٨٧).

(٣) انظر: المقتضب (٣/ ٢٣٩).

(٤) بتمامه:

وَالـذِّئْبُ أَخْشَـاهُ إِنْ مَـرَرْتُ بِـهِ وَحْـدِي وَأَخْشَـى الرِّيَـاحَ وَالْمَطَـرَا

البيت للربيع بن ضبع الفزاري، وهو من البسيط. انظر: النوادر لأبي زيد (٤٤٦).

(٥) انظر مزيد كلام في هذه المسألة في رسالة الإمام تقي الدين السبكي: «الرفدة في معنى وحده»، وقد نقلها الإمام السيوطي في كتابه الحافل: «الأشباه والنظائر». انظر: الأشباه والنظائر (٤/ ١٦٠).

فمعنى: «فَعَلْنَا ذَلِكَ دَوَالَيْكَ»: «مُتَدَاوِلِينَ»، أي: «مُتَعَاقِبِينَ»، وهو في موضعِ الحالِ.

قالَ الأعلَمُ[1]: فإن قيلَ كيفَ والإضافةُ للكافِ مانعةٌ مِن الحاليةِ؟

قلنا: إنما هي حرفُ خطابٍ[2].

و(هَذَاذَيْكَ) من: «هَذَّ يَهُذُّ»[3] إذا أسرَعَ، ومنه الهَذُّ في القراءةِ وفي الضَّربِ[4]، وإنَّما ثُنِّيَ للتكثيرِ، (حَوالَيْكَ) بمعنى: «حَوْلَكَ»، وثُنِّيَ؛ لأنَّه يريدُ الإحاطةَ مِن كلِّ وجهٍ.

قولُه: (وَشَذَّ إِيلَاءُ) كالبيتِ المشهورِ، ومعناه: دعوتُه [لنائبة][5] أصابتني، وأجابني بالمرادِ، وخصَّ اليدين؛ لأنَّهما الدافعتانِ إليه ما سألَه.

قالَ ابنُ عُصفورٍ[6]: ويُرَدُّ قولُ الأعلمِ بأنَّ كونَ الكافِ خطابًا لا ينقاسُ، وأنَّ

---

(١) انظر: تحصيل عين الذهب للأعلم (٢٢٠).

(٢) وقد ردَّ ابن هشام قولَ الأعلمِ بثلاث علل: الأولى: إضافته إلى ضمير الغيبة والاسم الظاهر في قولهم: (حَنَانَيْهِ) و(لبي زيد)، فتعين أن تكون الكاف في (لبيك) وأخواته اسمًا؛ لقيام الاسم مقامها؛ لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله، الثانية: أنهم يحذفون النون لأجل الكاف، ولم يحذفوها في (ذانك)، وفي ذلك دليل على أنها اسم مضاف إليه، الثالثة: أن الكاف الحرفية لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف، و(لبيك) وأخواته لاتشبه الحرف؛ فلذلك لا تلحقها الكاف الحرفية. انظر: أوضح المسالك (٣/ ١٠١).

(٣) في المخطوط: «هذهذ»، وهو تحريف، والتصويب من ابن يعيش وابن النحاس. انظر: شرح المفصل (١/ ١٩٤) والتعليقة لابن النحاس (٢٠٦).

(٤) مأخوذ من كلام ابن يعيش. انظر: شرح المفصل (١/ ١٩٤).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتميم من الأعلم.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٤١٥).

نونَ التثنيةِ لا تُحذَفُ لغيرِ إضافةٍ.

قالَ: لشبهِ الإضافةِ.

قُلنا: لم يثبُت.

قال: إن لم يكن على ما ذكرتُ فسد[1]؛ لأنَّ المصدرَ المضافَ إلى غيرِ فاعلِ الفعلِ الناصبِ له يكونُ تشبيهيًّا، كـ: «ضَرَبْتُ ضَرْبَكَ»، يكونُ المعنى: «تَدَاوَلْنَا مِثْلَ مُدَاوَلَتِكَ»، و«أَجَبْتُكَ إِجَابَتَكَ لِغَيْرِكَ»، و«أَلْزَمُ طَاعَتَكَ لُزُومَكَ طَاعَةَ غَيْرِكَ»، الأولُ تفسيرٌ لِـ: (سَعْدَيْكَ)، والثاني لِـ: (لَبَّيْكَ)، وكذا القولُ في الثاني، وليسَ المعنَى على شيءٍ مِن ذلك.

قُلنا: لا يمتنعُ أن يكون: إجابتَكَ لغيركَ إذا أجبته، وكذا في الباقي، كما قالُوا: «دَقَقْتُهُ دَقَّكَ بِالمِنْحَازِ حَبَّ الفُلْفُلِ»[2].

* * *

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً [إِلَى الجُمَلْ ... (حَيْثُ، وَإِذْ) وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ)

قولُه: (وَإِذْ) فأمَّا قولُه[3]:

هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا ... وَالعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا

وقولُهم: «مِنْ حَيْثُ الجُمْلَةُ» فإنَّما الإضافةُ إلى جملةٍ حُذفَ أحدُ جزئيها،

---

(١) في المخطوط: (فشذ)، وهو تصحيف.

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٣٥٧).

(٣) نسبه الزجاج لرجل من بني نمير، وهو من البسيط. انظر: النوادر لأبي زيد (٤٩٤) واشتقاق أسماء الله للزجاج (٢٢٦) واللمع لابن جني (١٩٩).

أي: «إِذْ ذَاكَ كَذَلِكَ»، وحذفُ الخبرِ في ذلكَ كحذفِهِ في قولِه[1]:

أَيَّـامَ جُمْـلٌ خَلِـيلًا لَـوْ يَخَـافُ لَهَـا ... هَجْـرًا لَخُـولِطَ مِنْـهُ العَقْـلُ وَالجَسَـدُ

أي: «جُمْلٌ أَكْرِمْ بِهَا خَلِيلًا».

ومن ذلك في (إِذْ) قولُ الأخطلِ[2]:

كَانَــتْ مَنَــازِلَ أُلَّافٍ عَهِــدْتُهُمُ ... إِذْ نَحْــنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّـاسِ إِخْوَانَـا

خبرُ (نَحْنُ، وذَاكَ) محذوفان، والمعنى: «عَهِدْتُهُم إِخوانًا إِذْ نَحْنُ مُتَآلِفُونَ»، أو «مُتَآخُونَ»، والدليلُ على الأوَّلِ ذِكْرُ الأُلَّافِ، وعلى الثاني ذِكْرُ الإِخْوَانِ، وأرادَ: «إِذْ ذَاكَ كَائِنٌ»، وليست (إِذْ) خبرًا عن (نَحْنُ)؛ لأنَّه جُثَّةٌ، بل (إِذْ) الأُولَى ظرفٌ بـ: (عَهِدْتُهُمُ)، وأمَّا الثانيةُ فعاملُها الخبرُ المقدَّرُ بـ: (مُتَآلِفُونَ) أو (مُتَآخُونَ)، وعاملُ (دُونَ) إمَّا (عَهِدْتُهُمُ)، أو الخبرُ المحذوفُ، أو بمحذوفٍ على أنَّه في الأصلِ صفةٌ لـ: (إِخْوَانًا)، ثمَّ صارَ حالًا؛ لأنَّ المكانَ يكونُ خبرًا وحالًا للأعيانِ.

فإن قيل: إلامَ تَوجَّهَت الإشارةُ بـ: (ذَاكَ)؟

فالجوابُ: إلى التجاوُرِ الذي دلَّ عليه ذِكْرُ المنازلِ[3].

* * *

(١) مما نسب من أبيات الكتاب للأخطل، وليس في ديوانه، وهو من البسيط. انظر: الكتاب (٢/ ٢٣٨) والانتصار لسيبويه (١٥٤) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٢٦٧).

(٢) البيت نسب للأخطل كما قال، وليس في ديوانه، وهو من البسيط. انظر: إيضاح الشعر لأبي علي (٢٨٤) ومغني اللبيب (١١٧).

(٣) نقل ابن هشام معظم هذه الحاشية في مغني اللبيب، وهي منقولة بنصها من ابن الشجري، =

إِفْرَادُ (إِذْ) [وَمَا كَـ: (إِذْ) مَعْنًى كَـ: (إِذْ) أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ: «حِينَ جَا نُبِذْ»]

مِثالُ إضافةِ (إذْ) إلى الجملةِ الاسميةِ: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾(١)، والتي صَدرُها ماضٍ: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا﴾(٢)، ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ﴾(٣)، والتي فِعلُها مضارعٌ: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ﴾(٤)، ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ﴾(٥).

ع: يقولونَ: يُضافُ إلى الجملِ أسماءُ الزمانِ، و(ذُو)، و(آيَةُ)، وبقيَ عليهم ثلاثةٌ أخرى: (حَيْثُ)، و(قَوْلُ)، و(قَائِلُ)، قالَ(٦):

قَوْلُ يَا لَلكُهُولِ يُنْهِضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الكُهُولَ وَالشُّبَّانَا

قالَ(٧):

وَأَجَبْتُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٌ حَتَّى مَلَلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادِي

(إِذْ) على أقسامٍ:

= وابن الشجري نقلها من الإمام أبي علي الفارسي. انظر: إيضاح الشعر لأبي علي (٢٨٤) وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٠٩) ومغني اللبيب (١١٧).

(١) غافر: ٧١.

(٢) الحج: ٢٦.

(٣) الأعراف: ١٦٤.

(٤) الأحزاب: ٣٧.

(٥) الأنفال: ٧.

(٦) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف، وإنشاد ابن مالك: «قول يا للرجال»، وفي المخطوط زيادة الواو أول البيت، وبها ينكسر البيت. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٩٧).

(٧) البيت لبشار بن برد، وهو من الكامل. انظر: ديوان بشار (٢٧٠) وشرح التسهيل (٢/ ٩٨).

أحدُها: أن تكونَ ظرفًا لِمَا مضى، نحوُ: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[1]، ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾[2].

الثاني: أن تكونَ ظرفًا لِمَا يُستقبلُ، وذلك على جهةِ المجازِ، نحوُ: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾[3]؛ لأنَّ (إذْ) بدلٌ مِن: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ﴾[4]، وهو مستقبلُ المعنى، ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ﴾[5]، ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[6]؛ للمعنى، ولتقدُّمِ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾[7]، وقالَ[8]:

مَتَى يَنَالُ الفَتَى اليَقْظَانُ حَاجَتَهُ ... إِذِ الْمُقَامُ بِأَرْضِ اللَّهْوِ وَالغَزَلِ

الثالثُ: أن تكونَ للتعليلِ، نحوُ: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ﴾[9]، ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ﴾[10]، ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[11]، وقولِه[12]:

---

(١) الأنفال: ٢٦.

(٢) الأعراف: ٨٦.

(٣) المائدة: ١١٠.

(٤) المائدة: ١٠٩.

(٥) غافر: ٧٠ ـ ٧١.

(٦) الزلزلة: ٤.

(٧) الزلزلة: ١.

(٨) البيت لأبي سعيد المخزومي، وهو من البسيط. انظر: أمالي القالي (١/ ٢٥٩).

(٩) الكهف: ١٦.

(١٠) الأحقاف: ١١.

(١١) الزخرف: ٣٩.

(١٢) بتمامه: =

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ ....

البيتَ، وقولِه(١):

أَلَا رَجُلٌ أَحْلُوهُ رَحْلِي وَنَاقَتِي يُبَلِّغُ عَنِّي الشِّعْرَ إِذْ مَاتَ قَائِلُهْ

والرابعُ: أن تكونَ للمفاجأةِ، كقولِه(٢):

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالأَرَاكِ مَعًا إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا(٣) ....

البيتَ،

بَيْنَمَا النَّاسُ عَلَى عَلْيَائِهَا(٤)

= فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

والبيت للفرزدق، وهو من البسيط. انظر: ديوان الفرزدق (٢٢٣) والكتاب (١/ ٦٠).

(١) البيت لعلقمة بن عبدة، وهو الطويل. انظر: ديوان علقمة (١٣١) والاشتقاق لابن دريد (٥٣٦).

(٢) البيت لجميل بثينة، وهو من الخفيف، وفي المخطوط: «فبينا»، وبها ينكسر البيت. انظر: ديوان جميل (١٨٨) والشيرازيات (٤٩٦).

(٣) بتمامه:

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

البيت لحريث بن جبلة العذري، أو لعبد المسيح بن بقيلة الغساني، وهو من البسيط. انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٨) وشرح أبيات المغني (٢/ ١٦٨).

(٤) بتمامه:

بَيْنَمَا النَّاسُ عَلَى عَلْيَائِهَا إِذْ هَوَوْا فِي هُوَّةٍ فِيهَا فَغَارُوا =

البيتَ.

و(إِذَا) على أقسامٍ:

أحدُها: أن تكونَ ظرفًا لِمَا يُستقبَلُ مِن الزمانِ، نحوُ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾(١) الآيةَ.

الثاني: أن تكونَ لِمَا مضى مِن الزمانِ، نحوُ: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ﴾(٢)، ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً﴾(٣) الآية، وقولِ الشاعرِ(٤):

مَا ذَاقَ بُؤْسَ مَعِيشَةٍ وَنَعِيمَهَا فِي مَا مَضَى أَحَدٌ إِذَا لَمْ يَعْشَقِ

وقولِه(٥):

وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الكَأْسَ طِيبًا سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

الثالثُ: أن تكونَ للمفاجأةِ، نحوُ: «فَإِذَا الأَسَدُ»، وقولِه(٦):

= والبيت للأفوه الأودي، وهو من الرمل. انظر: ديوان الأفوه (١١) والتذييل والتكميل (٧/ ٣٠١).

(١) المنافقون: ١.

(٢) التوبة: ٩٢.

(٣) الجمعة: ١١.

(٤) البيت للكميت، وهو من الكامل. انظر: شعر الكميت (١/ ٢١٨) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٢٤٤).

(٥) البيت للبرج بن مسهر الطائي، وهو من الوافر. انظر: الحماسة (١/ ٣٤) وشرح أبيات المغني (٢/ ٢٣٤).

(٦) بتمامه:

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ =

فَبَيْنَــا نَسُــوسُ النَّـــاسَ ....

البيتَ، وقولِه[1]:

وَبَيْنَمَـا الْمَـرْءُ فِـي الأَحْيَـاءِ ....

البيتَ، وقولِه[2]:

بَيْنَمَـا الْمَــرْءُ فِــي فُنُــونِ الأَمَــانِي إِذَا رَائِــــدُ الْمَنُــــونِ مُــــوَافِي

* * *

وَابْنِ أَوَ اعْرِبْ [مَا كَـ: (إِذْ) قَدْ أُجْرِيَا وَاخْتَــرْ بِنَــا مَتْلُــوَّ فِعْــلٍ بُنِيَــا]

﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ﴾[3] في هذا الموضعِ نصبانِ، متواترٌ: وهو نصبُ (يَوْمَ)، وتخريجُه على قولِ الكوفي[4]، وشاذٌّ: (صِدْقُهُمْ)، قُرِئ[5]: (صِدْقَهُمْ)، وخرَّجَه

= والبيت لحرقة بن النعمان، وهو من الطويل. انظر: الحماسة (١/ ٦١٨).

(١) بتمامه:

وَبَيْنَمَـا الْمَـرْءُ فِـي الأَحْيَـاءِ مُغْتَبِطًـا إِذْ صَـارَ فِـي الـرَّمْسِ تَعْفُـوهُ الأَعَاصِـيرُ

البيت لحريث بن جبلة العذري، أو لعبد المسيح بن بقيلة الغساني، وهو من البسيط. انظر: مجالس ثعلب (١/ ٢٢٠) وأمالي القالي (٢/ ١٨١) وشرح ديوان المتنبي للعكبري (١/ ١١٥) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٤٤).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢١٥).

(٣) المائدة: ١١٩، وهي قراءة نافع وابن محيصن. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٣٧٩).

(٤) وهو أن بني لإضافته إلى الجملة الفعلية، كما قال الفراء: أضيف إلى غير اسم. واختاره ابن مالك. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢٦).

(٥) لم يعين قارئه. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٣٨١).

فا[1] على ثلاثة: إمَّا مصدرٌ لـ: (الصَّادِقِينَ)، وإمَّا مفعولٌ له، أو على إسقاط اللامِ[2].

ط[3]: والفاعل فيهن ضميره تعالى، أو ضمير العمل.

قولُه: (وَاخْتَرَ بِنَا) البيتَ، ومِن ثَمَّ أُجيزَ في قولِ امرئِ القيسِ[4]:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلعَذَارَى مَطِيَّتِي

أن تكونَ في موضعِ خفضٍ، عطفًا على قولِه[5]:

وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةَ جُلْجُلِ

وأن يكونَ مفعولًا، بتقديرِ: (اذْكُرْ)، وهو أرجحُ؛ لأنَّه لم يروِ أحدٌ بخفضِ

---

(١) كلام أبي علي الفارسي هذا في كتابه التذكرة كما ذكر الرضي، والتذكرة كتاب مفقود، وقد حفظ لنا الزمن تهذيب هذه التذكرة لابن جني، ولكن ابن جني في التهذيب لم يذكر كلام أبي علي هذا، بل اكتفى بذكر الكلام في (يوم). انظر: تهذيب التذكرة (٣٧٧) إعراب القراءات الشواذ (١/ ٤٦٧) وشرح الكافية للرضي (١/ ٥١٢).

(٢) لعل الصواب أن يقول: «أو على إسقاط الباء». انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٧٠) والفريد للمنتجب (٢/ ٥٣٧).

(٣) هكذا قرأتها، ولعلها حرف كاف فيشير به إلى العكبري. انظر: إعراب العكبري (١/ ٤٧٧).

(٤) بتمامه:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلعَذَارَى مَطِيَّتِي فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمَّلِ

وهو من معلقته على بحر الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (١١).

(٥) بتمامه:

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةَ جُلْجُلِ

انظر الحاشية السابقة.

(يَوْمَ)[1]، كما رُوِيَ[2]:

عَلَـــى حِـــينِ عَاتَبْـــتُ ....

بالخفضِ وبالفتحِ، ويحتملُ أنَّه رُفِعَ عطفًا على (يَوْمٌ)، أو نُصبَ عطفًا على (يَوْمًا).

(لِلعَذَارَى) متعلِّقٌ بـ: (عَقَرَ)، وأصلُه بكسرِ الراءِ، وفُتِحَ تخفيفًا، وإنَّما لم يجز ذلك في (القاضِي)؛ لأنَّ الجمعَ أثقلُ مِن المفردِ، هذا الذي عِندي، ونقل النَّحَّاسُ[3] أنَّه[4] اعتَلَّ بأنَّ في الكلامِ (فَاعَلٌ) بالفتحِ، كـ: (طَابَعٍ)، و(خَاتَمٍ)؛ فخافُوا الإلباسَ، ولا كذلك (العَذَارَى)؛ لانتفاءِ (فَعَالَلٍ)، فلا إلباسَ.

* * *

وَقَبْـــلَ فِعْـــلٍ مُعْـــرَبٍ [أَوْ مُبْتَـــدَا   أَعْـــرِبْ وَمَـــنْ بَنَـــى فَلَـــنْ يُفَنَّـــدَا]

أقولُ: ينبغي أن يكونَ أصلُ خلافِ الفريقينِ في عِلةِ محلِّ الوفاقِ، وهو المضافُ للفعلِ الماضي، هل بُنِيَ حملًا على (إِذْ، وإِذَا)؛ لشِبهِه بهما في الظرفيةِ

---

(١) يقصد (يوم) التي في: «ويوم عقرت»، أما: «ولا سيما يومٍ» فقد قال أبو علي: إنها رويت (يوم) هنا بالأوجه الثلاثة. انظر: التذييل والتكميل (٨/ ٣٦٧).

(٢) بتمامه:

عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا   فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

والبيت للنابغة الذبياني، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابغة (١٦٣) والكتاب (٢/ ٣٣٠).

(٣) نسب النحاس هذا القول للخليل. انظر: شرح المعلقات التسع لأبي جعفر النحاس (١١٢).

(٤) يعني به الخليل.

الزمانيةِ والمضيِّ والاستقبالِ والإبهامِ، أو بُنِيَ لإضافتِه إلى المبنيِّ؟ كما بُنِي (بَيْنَ) في قولِه[1]:

فَـأَدْبَرْنَ كَـالجَزْعِ الْمُفَصَّـلِ بَيْنَـهُ ... بِجِيـدِ مُعَـمٍّ فِـي العَشِـيرَةِ مُخْـوَلِ

قالَ الفراءُ[2]: «(بَيْنَ) مفعولُ ما لم يسمَّ فاعلُه، وأُقِرَّ على نصبِه؛ ليدلَّ على أصلِه».

وقالَ الناظمُ[3] في قولِه[4]:

وَلَـمْ يَتْـرُكِ النَّبْـلُ الْمُخَـالَفُ بَيْنَهَـا ... أَخًـا لِأَخٍ يُرْجَـى وَمَـأْثُورَةُ الهِنْـدِ

«(بَيْنَهَا) في موضعِ رفعٍ بإسنادِ (الْمُخَالَفُ) إليه، إلَّا أنَّه بُنِيَ؛ لإضافتِه إلى مبنيٍّ مع إبهامِه». انتهى.

فعلَى الأوَّلِ يُبنَى المضافُ إلى الجملةِ، بخلافِ الثاني.

* * *

وَأَلْزَمُـوا [إِذَا] إِضَـافَةً [إِلَـى ... جُمَـلِ الأَفْعَـالِ كَـ: «هُـنْ إِذَا اعْتَلَـى»]

قولُه: (وَأَلْزَمُوا إِذَا) قد يُقالُ: هذا ما لم تكن ظرفَ مكانٍ؛ فإنَّها لا تُضاف البتةَ، لا إلى اسميةٍ ولا فعليةٍ، نحوُ: «خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ»، وإنَّما الذي ذكرَه إذا كانت زمانًا.

---

(١) البيت من معلقة امرئ القيس، وهي من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٢٢).

(٢) انظر: شرح القصائد السبع لأبي بكر الأنباري (٩٤).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٣١).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٣١).

والجوابُ: أنَّ الناظمَ[1] يرَى أنَّ الأَولَى [كونها][2] حرفًا.

وقد يُقالُ: (إِذَا) الزمانيةُ ضربانِ: جازمةٌ، وغيرُ جازمةٍ؛ فحقُّه أن يقولَ: هذا ما لم تكن جازمةً، نحوُ[3]:

تَرْفَـعُ لِـي خِنْـدِفٌ وَاللهُ يَرْفَـعُ لِـي ... نَـارًا إِذَا خَمَـدَتْ نِيـرَانُهُمْ تَقِـدِ

فقد يُمنَعُ هذا، وحكى ابنُ الحاجبِ[4] الخلافَ في (مَتَى، وإِذَا) في إضافتها، مع أنَّ (مَتَى) جازمةٌ، وظاهرُ كلامِه أنَّ المخالفَ فيهما واحدٌ.

فإن قلتَ: فلِمَ لَمْ تَجزم (إِذَا) في الغالبِ؟

قلتُ: لأنَّ وضعَها مخالِفٌ لوضعِ الشروطِ؛ لأنَّها لَمَّا تحقَّقَ كونُه، نحوُ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[5]، ﴿وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ﴾[6]، ولا يُقالُ: «إِنْ قَامَتِ القِيَامَةُ عَذَّبَ اللهُ الكَافِرِينَ»، بل (إِذَا)، كما لا يُقالُ في أحسَنِ الكلامِ: «إِذَا دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ»، وإنَّما وَضْعُ أدواتِ الشُّروطِ على احتمالِ الوقوعِ وعدمِه؛ فلهذا لم تجزم[7] غالبًا، قالَ ذو الرمة[8]:

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢١٤).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) البيت للفرزدق، وهو من البسيط. انظر: ديوان الفرزدق (٢١٦) والكتاب (٣/ ٦٢).

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ١٣٢) والإيضاح في شرح المفصل (٥٠٣).

(٥) الانشقاق: ١.

(٦) الانشقاق: ٣.

(٧) في المخطوط: «تجز»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٨) البيت من البسيط. انظر: ديوان ذي الرمة (٤٨) وجمهرة أشعار العرب (٧٥٣).

تُضْـغِي إِذَا شَـدَّهَا بِالرَّحْـلِ جَانِحَـةً حَتَّى إِذَا مَـا اسْتَوَى فِـي غَرْزِهَـا تَثِـبِ

فإن قلتَ: فما معنَى قولِهم: «فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ»؟

قلتُ: معناه أنَّ تاليَها مستلزَمٌ لتاليهِ، كما أنَّ أدواتِ الشروطِ كذلك.

* * *

لِمُفْهِـمِ اثْنَـيْنِ [مُعَـرَّفٍ بِـلَا تَفَـرُّقٍ أُضِـيفَ (كِلْتَـا، وَكِـلَا)]

* * *

وَلَا تُضِـفْ لِمُفْـرَدٍ [مُعَـرَّفِ (أَيًّـا) وَإِنْ كَرَّرْتَهَـا فَأَضِـفِ]

(أيٌّ) اسمٌ موضوعٌ لتعميمِ بعضِ الأجناسِ، أو بعضِ ما هو متشخِّصٌ بإحدى طُرُقِ التعريفِ.

فإن أُريدَ بها المعنى الأولُ أضيفت للنكرةِ، مفردةً كانت أو مثناةً أو مجموعةً، وكانت بمنزلةِ (كُلٍّ) في وجوبِ مطابقةِ ما بعدَها إذا أضيفت للنكرةِ، وإنَّما لم تُنافِ المفردَ مع أنَّها للعمومِ؛ لصلاحيةِ النكرةِ للعمومِ.

وإن أُريدَ بها المعنى الثاني أضيفت إما لمثنًّى أو مجموعٍ مطلقًا، أو لمفردٍ مكرَّرٍ معه (أيٌّ)، نحوُ: «أَيُّ زيدٍ وَأَيُّ عَمْرٍو؟»، ولا تُضافُ للمفردِ المعرَّفِ في غيرِ ذلك إلَّا بتأويلٍ، كقولك: «أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ؟»، تريد: «أَيُّ أَجْزَائِهِ؟»، فهي في الحقيقةِ إنَّما أضيفت لمجموعٍ، وهو الأجزاءُ؛ ولهذا يُجابُ بالأجزاءِ، فيقالُ: «عَيْنُهُ»، أو «أَنْفُهُ»، ولا يقالُ: «زَيْدٌ الطَّوِيلُ»، ولا: «زَيْدٌ القصيرُ».

قولُه: (وَإِنْ كَرَّرْتَهَا) أي: (أَيًّا) مضافةً لمعرَّفٍ آخرَ، وهذا يُوهِمُ جوازَ هذا

التركيبِ مطلقًا، وإنَّما يجوزُ في الشعرِ، نصَّ على ذلكَ ابنُه[1]، وهو حقٌّ.

وفي «شَرحِ المفصَّلِ» لابنِ الحاجبِ[2]: نظَّرَ الزمخشريُّ[3]: «أَيِّي وَأَيُّكَ؟» بقولِهم: «أَخْزَى اللهُ الكَاذِبَ مِنِّي وَمِنْكَ»، و﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[4]، وإنَّما كُرِّرت (أَيٌّ) ليُمكِنَ العطفُ على الضميرِ المخفوضِ.

فعلى هذا لا يجوزُ: «أَيُّ زَيْدٍ وَأَيُّ عَمْرٍو؟»، ولا يكونُ: «أَيِّي وَأَيُّكَ؟» ضرورةً.

قولُه: (فَأَضِفْ) فاصلٌ بينَ التابعِ الذي هو (تَنْوِ) وبينَ المتبوعِ الذي هو (كَرَّرْتَهَا)، ولعلَّه استجازَ هذا؛ لكونِ الفاصلِ جوابًا للمتبوعِ، فهو غيرُ أجنبيٍّ.

* * *

أَوْ تَنْوِ الَاجْزَا [وَاخْصُصَنْ بِالمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً (أَيًّا) وَبِالعَكْسِ الصِّفَهْ]

(تَنْوِ) عطفٌ على (كَرَّرْتَهَا)، و(كَرَّرْتَهَا) شرطٌ، والمعطوفُ على الشرطِ شرطٌ، لكن لا جوابَ لـ: (تَنْوِ) في اللفظِ، ولا يُحذَفُ جوابُ الشرطِ إلَّا إذا كانَ ماضيًا أو مجزومًا بـ: (لَمْ)، اللهمَّ إلَّا في الشعرِ، وهذا شعرٌ، فهو كقولِه[5]:

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٢٨٣).

(٢) لم يقع هذا الكلام نصًّا عند ابن الحاجب، ولعل النقل من شرح ابن يعيش. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٥١) والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٣٨٧).

(٣) المفصل (١٠٨).

(٤) الكهف: ٧٨.

(٥) بتمامه:

فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ فَطَعْنَةُ لَا غُسٍّ وَلَا بِمُغَمَّرِ =

فَلَـــــمْ أرْقِـــــهِ ....

البيتَ، وقولِه(١):

لَـــئِنْ تَــكُ قَــدْ ضَــاقَتْ ....

البيتَ، وقولِه(٢):

إنْ تَسْــــــتَغِيثُوا ....

البيتَ.

وحسَّنَ هذا أمرانِ:

أحدُهما: أنَّ التابعَ يُغتَفَرُ فيه ما لا يُغتَفَرُ في المتبوعِ.

وأنَّ المتعاطفَينِ لا بدَّ مِن اتحادِ زمانِهما، فكأنَّه ماضٍ مثلَه.

ولا يصِحُّ جعلُ (فَأَضِفْ) جوابًا لـ: (تَنُوِ)؛ لأنَّ جوابَ الشرطِ لا يتقدَّمُ عليه.

قولُه: (تَنْوِ) فيه سؤالانِ:

أحدهما: كيفَ عطفَ المضارعَ على الماضي؟

= والبيت لزهير بن مسعود، وهو من الطويل. انظر: النوادر لأبي زيد (٢٨٣) والخصائص (٢/ ٣٩٠).

(١) بتمامه:

لَـئِنْ تَـكُ قَـدْ ضَـاقَتْ عَلَـيكُمْ بُيُـوتُكُمْ لَـــيَعْلَمُ رَبِّـــي أَنَّ بَيْتِـــي وَاسِـــعُ

والبيت للكميت، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٦٦) وشرح التسهيل (٣/ ٢٠٨).

(٢) بتمامه:

إنْ تَسْـتَغِيثُوا بِنَـا إنْ تَـذْعَرُوا تَجِـدُوا مِنَّــا مَعَاقِــلَ عِــزٍّ زَانَهَــا كَــرَمُ

أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من البسيط. انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦١٤).

والجوابُ: أنَّ الماضيَ في معنى المضارعِ، ألا ترى أنَّه شرطٌ، والشرطُ مستقبَلٌ؟ فالمعنى: «إنْ تُكَرِّرْهَا».

الثاني: (تَنْوِ) عَطفٌ على الشرطِ، والمعطوفُ على الشرطِ شرط[1]، فيلزَمُ تقديمُ الجوابِ على الشرطِ.

والجوابُ: أنَّه قد جاءَ في التنزيلِ العظيمِ: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾[2]، فـ: (أَجَلٌ) عطفٌ على (كَلِمَةٌ)، و(كَلِمَةٌ) مِن جملةِ الشرطِ، فإذا جازَ للمفردِ أن يُعطَفَ على المفردِ بعد مضيِّ الجوابِ فأن يجوزَ ذلك في الجملةِ أحَقُّ وأَوْلَى؛ لأنَّ مبناها على الاستقلالِ.

قولُه: (وَبِالعَكْسِ الصِّفَة) لا أجِدُ مانعًا مِن أن يقالَ: «مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ أَيِّ الرَّجُلِ»، و«بِالغُلَامِ أَيِّ الغُلَامِ»، كما جازَ في نظيرِه: «أَطْعَمَنَا شَاةً كُلَّ شَاةٍ»، و[3]:

هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ ....

فأضيفت إلى المعرفةِ وإلى النكرةِ.

* * *

(١) جاءت كلمة (شرط) في المخطوط بعد قوله: (فيلزم تقديم الجواب على الشرط)، ويظهر أن الأولى وضعها هنا.

(٢) طه: ١٢٩.

(٣) بتمامه:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ ... هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

والبيت للأشهب بن رميلة، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ٨٦) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٩١).

وَإِنْ تَكُـــنْ شَـــرْطًا [أَوِ اسْـــتِفْهَامَا   فَمُطْلَقًــا تَمِّــمْ بِهَــا الكَــلَامَــا]

ع: قولُه: (تَمِّمْ بِهَا الكَلَامَا) كان صوابُه: «تَمِّمْهَا بِمَا شِئْتَ مِنَ الكَلَامِ»، بمعنى: من نكرةٍ ومعرفةٍ، فانقلبت عليه العبارةُ، فقالَ: (تَمِّمْ بِهَا الكَلَامَا).

وقد يُجابُ عن هذا بأنْ يُدَّعى أنَّ الضميرَ في (بِهَا) راجعٌ إلى الإضافةِ، لا إلى (أَيٍّ)؛ وذلك لأنَّ (أَيًّا) مكمَّلةٌ بالفتحِ، لا مكمِّلةٌ بالكسرِ، وأنَّ (الكلامَ) إمَّا مُطلَقٌ على (أَيٍّ) إطلاقًا لُغويًّا، فإنَّ الكلمةَ تُسمَّى كلامًا في اللغةِ، وإمَّا على الكلامِ التركيبيِّ، ووجهُه أنَّ (أَيًّا) إذا كانت محتاجةً للمضافِ إليه كانَ تكميلُها تكميلًا للكلامِ التركيبيِّ.

* * *

وَأَلْزَمُـــوا إِضَـــافَةً [(لَـــدُنْ) فَجَـــرّْ   وَنَصْـــبُ (غُـــدْوَةٍ) بِهَـــا عَـــنْهُمْ نَـــدَرْ]

الألفاظُ بالنسبةِ إلى الدلالةِ على ابتداءِ الغايةِ ثلاثةُ أقسامٍ:

ما يدلُّ على ابتداءِ الغايةِ في الزمانِ، وهو: (مُذْ)، و(مُنْذُ).

وما يدلُّ على ابتداءِ الغايةِ في المكانِ، وهو: (مِنْ).

وما يدلُّ على ابتداءِ الغايةِ مطلقًا في الزمانِ والمكانِ، وهو: (لَدُنْ).

[وَنَصْبُ غُدْوَةٍ]: ع: مَن شبَّهه بِـ: (ضَارِبٌ زَيْدًا) قالَ: مُشبَّهٌ بالمفعولِ به، ومَن شبَّهه بِـ: (رطلٌ زَيْتًا) قال: مُشبَّهٌ بالتمييزِ.

وابنُ الناظمِ[1] جزَمَ بأنَّه تمييزٌ لا مشبَّهٌ بالتمييزِ، وقال: يلزم (لَـدُنْ) الإضافةَ إلى ما يفسِّرُها إلا (غُدْوَةٍ)، فلها معها حالتان: الإضافةُ، والإفرادُ ونصبُ (غُدْوَةٍ)

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٢٨٤).

على التمييز.

* * *

وَ(مَعَ): (مَعْ) فِيهَا [قَلِيلٌ وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ]

في هذا الكلامِ نظرٌ؛ لأنَّ المحكومَ عليه هو (مَعَ) بفتحٍ[1]، والحكمُ هو تسكينُ العينِ، وتسكينُ العينِ المفتوحةِ مع كونِها مفتوحةً ممتنعٌ، فمثلُ هذا لا يَحسُنُ استعمالُه، وإنَّما يَحسُنُ أن يكونَ مفهومُ المحكومِ عليه موجودًا مع الحكمِ ومع عدمِه، كالحُكمِ على الاسمِ بأنَّه يُرفَعُ ويُنصَبُ ويُجَرُّ؛ فإنَّ مفهومَ الاسمِ موجودٌ مع الإعرابِ وعدمِه.

* * *

وَاضْمُمْ بِنَاءً [(غَيْرًا) انْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا]

* * *

(قَبْلُ) كَـ: (غَيْرُ) [(بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ وَدُونُ) وَالجِهَاتُ أَيْضًا وَ(عَلُ)]

ع: قولُه: (قَبْلُ كَغَيْرُ) البيتَ، كلامُ ابنِ الحاجبِ[2] يقتضي أنَّ الحكمَ في الأصلِ لـ: (قَبْلُ) و(بَعْدُ) ونحوِهما مِن الظروفِ، وأنَّهم حمَلوا عليهنَّ (غَيْرًا) و(حَسْبًا)، وكلامُ الناظمِ قد يُوهِمُ العكسَ؛ فإنَّه صدَّرَ الحكمَ لـ: (غَيْرٌ)، ثم بيَّنَ أنَّ هذه الألفاظَ تَجري مجراها، والصوابُ الأوَّلُ؛ لأنَّ الظرفَ أحقُّ بالبناءِ، وأمكَنُ فيه مِن

(١) يعني بفتح العين، كما عند العليمي (١/ ٤٠١).

(٢) انظر: كافية ابن الحاجب (٣٦).

(غَيْرُ)؛ لأنَّها مضمَّنةٌ معنى الحرفِ.

قالَ السيرافيُّ[(١)]: الظرفُ المقطوعُ عن الإضافةِ إنَّما يُبنَى إذا أُريدَ به التعريفُ، وكانَ المضافُ إليه مُرادًا ومنويًّا، فحينئذٍ يكونُ مفتقِرًا إلى ما به يتعرَّفُ، فيُشبهُ الحرفَ؛ لافتقارِه إلى غيرِه، أمَّا إذا ما قُطعَ عن الإضافةِ، ولم يُرَدْ به المعرفةُ، فهو لا يفتقِرُ إلى غيرِه فيعربَ.

فقولُه تعالَى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[(٢)] على قراءةِ الضمِّ في تقديرِ التعريفِ، أي: مِنْ قَبْلِ الأَشْيَاءِ كُلِّهَا وَبَعْدِها، وقراءةُ الخفضِ[(٣)] على تقديرِ التنكيرِ، أي: مُتَقَدِّمًا ومُتَأَخِّرًا، فعلى هذا (قَبْلُ) و(بَعْدُ) المبنيان ونحوُهما معارفُ بالإضافةِ المقدَّرةِ، فإذا لُفِظَ بالمضافِ المقدَّرِ كانت معرفةً، فهي إذًا متمكنةٌ إذا لُفظَ بالمضافِ، وإذا قُدِّرت غيرَ متمكنةٍ فهي نفسُها متمكنةٌ في موضعٍ، وغيرُ متمكنةٍ في موضعٍ، كما زَعمَ س[(٤)].

وأمَّا (عَلُ) فإنَّها أيضًا إذا بُنيت معرفةٌ كذلك، غيرَ أنَّها لا يُلفَظُ لها بمضافٍ إليهِ.

السيرافي[(٥)]: (قَبْلُ) و(بَعْدُ) أصلُهما أن يكونا مضافينِ، فإذا حُذفَ ما أضيفا

---

(١) انظر: شرح السيرافي (١/ ٦٨).

(٢) الروم: ٤.

(٣) وهي قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي. انظر: معجم القراءات القرآنية (٧/ ١٤٠).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٩٣)

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٦٧).

إليه، واكتُفِيَ بمعرفةِ المخاطَبِ صارا بمنزلةِ بعضِ الاسمِ؛ لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه كشيءٍ واحدٍ، فلمَّا بقيَ المضافُ دونَ المضافِ إليه، وتضمَّنَ معنى الإضافةِ وجبَ أن يُبنَى؛ لأنَّ بعضَ الاسمِ مبنيٌّ، فإذا نُكِّرا لحقهما الإعرابُ، كقولِك: «جِئْتُكَ قَبْلًا يَا هَذَا»، و«مِنْ قَبْلٍ»، و«مِنْ بَعْدٍ»؛ لأنَّهما لَمَّا نُكِّرا لم يتضمَّنا معناهما مضافين، فلم يصيرا كبعضِ الاسمِ، قال[1]:

.... وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الفُرَاتِ

فإن قيلَ: وما وجهُ كونِهما منكورين في حالٍ، ومعروفين في حالٍ إذا كانا مفردين؟

قيلَ: أمَّا كونُهما معروفينَ فأن يكونَ المضافُ المحذوفُ منهما معرفةً، فيتعرَّفانِ به، فإذا حذفتَه لمعرفةِ المخاطبِ فقد فَهِمَ بهما مفردين ما كان يفهمُه بهما مضافين، فهُما على حدِّهما في التعريفِ، ومِن ذلك قولُه تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[2]، أراد: مِن قبلِ الأشياءِ ومِن بعدِها، فحذفَ الأشياءَ، وفُهِمَ المعنى.

---

(١) بتمامه:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الفُرَاتِ

والبيت ليزيد بن الصعق، أو لعبد الله بن يعرب، وهو من الوافر. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٠) وأوضح المسالك (٣/ ١٣٣) والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٤٨) والتصريح (١/ ٧١٩).

(٢) الروم: ٤.

وإذا كانا منكورين فكأنَّهما أضيفا إلى منكورٍ، [و]حُذفَ[1] المضافُ إليهِ، فبقيا على التنكيرِ، وإنَّما [لم][2] يبنيا منكورينِ؛ لأنَّهما لم يتضمَّنا معنى الإضافةِ، فإذا كان كذلك لم يكونا كبعضِ الاسمِ، وصارا بمنزلةِ قولِك: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَغُلَامٍ».

والعلةُ التي ذكرناها في (قَبْلُ) و(بَعْدُ) هي العلَّةُ في (أَوَّلُ) وفي (وَرَاءُ) و(قُدَّامُ)، قال[3]:

.... وَلَمْ يَكُنْ ... لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

انتهى.

ثمَّ قالَ[4]: «والنحويون يسمُّونَ (قَبْلُ) و(بَعْدُ) إذا ضُمَّا بعدَ حذفِ المضافِ إليه: (غَايَةً)؛ وذلك لأنَّه لَمَّا كانَ حدُّ الكلامِ أن يُنطَقَ بهما مضافينِ، فحُذفَ المضافُ إليه واقتُصِرَ بهما، وقد كانَ تمامُ الكلامِ وغايتُه هو الشيءُ الذي بعدَهما، صُيِّرا غايةَ الكلامِ في النطقِ، وتمَّ الكلامُ بلفظِهما دونَ المضافِ إليه في النطقِ، فصارَا[5] غايةً ينتهِي عندَها المتكلِّم».

---

(١) الواو ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح السيرافي. انظر: شرح السيرافي (١/ ٦٨).

(٢) (لم) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح السيرافي. انظر: شرح السيرافي (١/ ٦٨).

(٣) بتمامه:

إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ ... لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

والبيت لعتي بن مالك، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٠) والكامل (١/ ٥٤).

(٤) انظر: شرح السيرافي (١/ ٦٩).

(٥) في المخطوط: «فصار»، والتصويب من السيرافي. انظر: شرح السيرافي (١/ ٦٩).

المتنبي[1]:

عَزِيـزُ أَسًـى مَـنْ دَاؤُهُ الحَـدَقُ النُّجْـلُ ... عَيَـاءٌ بِـهِ مَـاتَ الْمُحِبُّـونَ مِـنْ قَبْـلُ

فَمَــنْ شَــاءَ فَلْيَنْظُــرْ إِلَــيَّ فَمَنْظَــرِي ... نَـذِيرٌ إِلَـى مَـنْ ظَـنَّ أَنَّ الهَـوَى سَـهْلُ

وَمَــا هِــيَ إِلَّا لَحْظَــةٌ بَعْــدَ لَحْظَــةٍ ... إِذَا نَزَلَــتْ فِــي قَلْبِــهِ رَحَــلَ العَقْــلُ

(عَزِيز): يقلُّ وجودُه.

(عَيَاء): داءٌ لا علاجَ له، أعيا الأطباءَ.

(نُجْل): جمعُ (أَنْجَل)، الواسعُ [العين][2].

(مَنْظَرِي): موضعُ النظرِ، أو مصدرٌ مضافٌ للمفعولِ، أي: منظرِي مُنذرٌ مَن ظنَّ أن الهوى سهلٌ.

و(هي): كناياتٌ عن لحظاتِ العاشقِ[3].

جَرَى حُبُّهَا مَجْرَى دَمِي مِنْ مَفَاصِلِي ... فَأَصْبَحَ لِي عَنْ كُلِّ شُغْلٍ لَهَا شُغْلُ

(حَسْبُ) معناها: (كَافٍ)، ثمَّ تكونُ تارةً محمولةً في المعنى على غيرِها، وتارةً لا تكونُ:

فإن لم تكن فهي مبتدأٌ، [أو خَبَرٌ][4]، أو معمولُ ناسخٍ، فالأوَّلُ نحوُ: «حَسْبُكَ

---

(١) الأبيات كما قال للمتنبي، وهي من الطويل. انظر: ديوان المتنبي (١/ ٣٩).

(٢) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيها، والتتميم من شرح الواحدي الذي استفيد منه في هذه التحشية.

(٣) مستفاد من الواحدي. انظر: شرح ديوان المتنبي للواحدي (٣٥).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٠٧).

دِرْهَمٌ»، وقولِه[1]:

وَحَسْـبُكَ مِـنْ غِنًـى شِـبَعٌ وَرِيُّ

والثاني نحوُ: «حَسْبُكَ زَيْدٌ»، ومنه: ﴿فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ﴾[2]، وتحتمِلُ الوجهَ الآخرَ، والثالثُ: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾[3].

وإن كانت محمولةً على غيرِها، فإن كانَ ذلك الغيرُ نكرةً فهي صفةٌ، نحوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ»[4]، ولا تُثنَّى ولا تُجمعُ؛ وذلك لأنَّه مصدرٌ في الأصلِ، وإن كانَ معرفةً فهي حالٌ، نحوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا حَسْبُ يَا فَتَى»، قالَ الجوهريُّ[5]: «تُريدُ: (حَسْبِي)، أو (حَسْبُكَ)، فأضمرتَ هذا؛ فلذلك لم تنوِّن؛ لأنَّك أردتَ الإضافةَ، كما تقولُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَيْسَ غَيْرُ»، تريدُ: «لَيْسَ غَيْرُهُ عِنْدِي». انتهى.

فعلى هذا تقولُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسْبَكَ»، أي: (كَافِيَكَ)، ولا يمتنعُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسْبًا»، أي: (كَافِيًا)».

---

(١) بتمامه:

فَتَمْلَأُ بَيْتَنَا أَقِطًا وَسَمْنًا ... وَحَسْبُكَ مِنْ غِنًى شِبَعٌ وَرِيُّ

والبيت لامرئ القيس، وهو من الوافر. انظر: ديوان امرئ القيس (١٣٧) وقواعد الشعر لثعلب (٧٨).

(٢) البقرة: ٢٠٦.

(٣) الأنفال: ٦٢.

(٤) في المخطوط ضبطت «حسبك» بالفتح، وهذا يخالف ما أورده ابن هشام، فالترجيح أنه من خطأ الناسخ.

(٥) انظر: الصحاح (١/ ١١١).

ويصحُّ حينئذٍ قولُه: (وَأَعْرَبُوا نَصْبًا) البيتَ، غيرَ أنَّ النصبَ هُنا ليسَ على الظرفيةِ كما في (قَبْلُ) و(بَعْدُ)، بل على الحاليةِ.

ويبقَى عليه إذا صحَّ هذا التأويلُ اعتراضانِ:

أحدُهما: أنَّه يوهِمُ ظاهرُ كلامِه أنَّ النصبَ فيهنَّ على وجهٍ واحدٍ، وإنَّما هو مختلِفٌ، كما بيَّنَّا.

والثاني: أنَّ النصبَ بعدَ المعرفةِ خاصَّةً، لا مُطلقًا؛ لأنَّه بعدَ النكرةِ لا يكونُ حالًا، بل نعتًا، فلا يستقيمُ نصبُه مطلقًا.

وهنا تنبيهانِ:

أحدُهما: أنَّ بناءَ (أَوَّلُ) على حركةٍ مُبطِلٌ لتعليلِ بناءِ (قَبْلُ) و(بَعْدُ) على الحركةِ لخشيةِ التقاءِ الساكنينِ، على أنَّه باطلٌ مِن وجهٍ آخَرَ، وهو أنَّ كلَّ مبنيٍّ أصلُه الإعرابُ فليس حقُّه السكونُ، بل الحركةُ.

الثاني: أنَّ بناءَ (حَسْبُ) على الضمِّ دليلٌ على بطلانِ قولِ مَن علَّلَ بناءَ (قَبْلُ) و(بَعْدُ) على الحركةِ بأنَّهم أرادوا تكميلَ الحركاتِ لَهُما، لثبوتِ الفتحةِ والكسرةِ لَهُما حالةَ الإعرابِ، أو بأنَّهم تخيَّرُوا لَهُما حركةً لا تُوهِم إعرابًا؛ لأنَّهما حالةَ الإعرابِ لا يكونانِ مضمومينِ.

وبيانُ الْمُرادِ: أنَّ (حَسْبًا) تكونُ مضمومةً في حالةِ الإعرابِ، وإنَّما الظاهرُ ـ واللهُ أعلمُ ـ أنَّهم أرادُوا أن يخصُّوا هذه الأسماءَ بأقوى الحركاتِ حينَ طرأَ البناءُ عليها بعد أن لم يكن، ومثلُ ذلك (أيٌّ) الموصولةُ، فإنَّها حالةَ الإعرابِ صالحةٌ للحركاتِ الثلاثِ، ومثلُ ذلكَ المنادَى؛ فإنَّ بناءَه عارضٌ أيضًا، وأما (خَمسَةَ عَشَرَ)

فراعَوا فيه الخِفَّةَ للطولِ، وأما: «لَا رَجُلَ» فكـ: (خَمْسَةَ عَشَرَ) أيضًا.

قولُه: (وَدُونُ) تقولُ: «قَبَضْتُ عَشرةً فَمَا دُونَها»، فإن حذفتَ قلتَ: «فَمَا دُونُ».

[وَعَلُ]: هذا الذي قالَه يوهِمُ أنَّ (عَلُ) تُضافُ وتقطَعُ، وليس كذلك، قالَ ابنُ الضائعِ[1]: «(عَلُ) لا يُلفَظُ لها بمضافٍ إليهِ، فيكون مشعر به في الإضافةِ، فتكونُ المعربةُ هي المبنيةُ بعينِها بالنسبةِ إلى[2] التعريفِ، كما في (قَبْلُ) و(بَعْدُ)، وإنَّما تُعرَبُ (عَلُ) إذا أُريد بها النكرةُ فقط، فقيل: «مِنْ عَلٍ»، فالمبنيةُ مَعرفةٌ، والمعربةُ نكرةٌ، وليست المعرفةُ هي النكرة».

* * *

وَأَعْرَبُوا نَصْبًا [إِذَا مَا نُكِّرَا (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا]

بخطِّ عثمانَ[3]: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾[4]، نكّرَ، والمرادُ: «مِن قَبْلِ الغَلَبَةِ وَمِنْ بَعْدِهَا»، وذلك معرفةٌ، وهذا عندي مِن وضعِ العُمومِ في موضعِ الخصوصِ، ومثلُه أن تقولَ لِمَن تخافُ أذاه: «أَنَا مَنْ آذَانِي آذَيْتُهُ»، فتُخرِجُه شَرطًا عامًّا، وإن كانَ غرضُكَ فيه الحال مقابلةَ صاحبِك خاصةً، لا أن تُعرِّفه رأيَك في كلِّ مَن يؤذيك، وإخراجُ ذلك على العمومِ آكَدُ بجعلِ الخبرِ معتادًا في كلِّ مَن يؤذيك،

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/ ٢٦٩).

(٢) مكررة في المخطوط.

(٣) يقصد به ابن جني. انظر: الخصائص (٢/ ٣٦٥ ـ ٣٦٧) والمحتسب (١/ ٣٣٨).

(٤) الروم: ٤، وهي قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي. انظر: معجم القراءات القرآنية (٧/ ١٤٠).

ولهذا قالَ(١):

تَبْنِي كَمَا كَانَتْ أَوَائِلُنَا   تَبْنِي وَنَفْعَلُ [مِثْلَ](٢) مَا فَعَلُوا

قولُه: (وَمَا [مِنْ](٣) بَعْدِهِ) يخرج عنه (غَيْر)؛ فإنَّها ذُكرت قبلَ (قَبْلِ)، وهم قد حكَوا فيها إعرابَها بالنصبِ.

قولُه: (نَصْبًا) قد يُقال: «وخفضًا(٤) بـ: (مِنْ)».

والجوابُ: أنَّه لم يُرِد بقولِه: (وَأَعْرَبُوا نَصْبًا) [إلا](٥) مطلَقَ الإعرابِ، لا النصبَ المخصوصَ؛ لأنَّه ذكرَه في مقابلةِ البناءِ.

وقد اعتُذِرَ بمثلِ هذا عن الجزوليِّ(٦) وابنِ مُعطٍ(٧)، فإنَّهما صرَّحا بوجوبِ نصبِ اسمِ (لَا) إذا كانَ مضافًا أو شبيهًا بالمضافِ، واعتُرِضَ(٨) عليهما بأنَّه يجوزُ

---

(١) اختلف في نسبته، منهم من نسبه للمتوكل بن عبد الله الليثي، ومنهم من نسبه لعبد الله بن معاوية، والبيت من الكامل. انظر: ديوان المتوكل (٢٧٦) وديوان عبد الله بن معاوية (٦٣) والخصائص (١/ ٤١).

(٢) ساقطة من المخطوط.

(٣) ساقطة من المخطوط.

(٤) في المخطوط: (وخفظًا)، وهو تصحيف.

(٥) ساقطة من المخطوط، ولا يتم الكلام إلا بها، والتتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٠٧).

(٦) انظر: المقدمة الجزولية (٢١٨).

(٧) انظر: الفصول الخمسون لابن معط (٢٠٢).

(٨) الذي اعترض على الجزولي الإمام الشلوبين. انظر: شرح الجزولية للشلوبين (٢/ ٩٩٩).

رفعُه على إعمالِها عملَ (ليسَ)، فأُجيبَ[1] بأنَّ مرادَهما بقولِهما: «وَجَبَ النَّصبُ»: وَجَبَ الإعْرَابُ؛ لأنَّه في مقابلةِ بناءِ المفرَدِ.

* * *

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ [يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا]

ع: ينبغي أن يستثني مِن ذلك ألا يكونَ المكانُ مشروطًا فيه الإفرادُ لحُكمِ والإضافةُ لحُكمٍ، ومن ثَمَّ قالُوا: «أيا[2] الخَلِيفَةُ هَيْبَةً» بالضمِّ، وأصلُه: «يَا شَبَهَ الخَلِيفَةِ هَيْبَةً»؛ لأنَّ هذا الموضعَ إنَّما يُنصبُ به المضافُ لا المفردُ، فلو أقمتَ (الخَلِيفَةَ) مقامَ الأوَّلِ ونصبتَه لم يصحَّ؛ لأنَّ الأولَ لو كانَ وحدَه كان مضمومًا، فكذلك الثاني.

* * *

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي [أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا]

* * *

لَكِنْ بِشَرْطِ [أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ]

* * *

---

(١) الذي أجاب عن هذا الإمام ابن إياز في شرحه لفصول ابن معط. انظر: المحصول في شرح الفصول (٤٧٧).

(٢) كذا في المخطوط، وفي المغني والتوضيح والعليمي والتصريح: (يا الخليفة هيبة). انظر: المغني (٨٤٥) وأوضح المسالك (٤/ ٢٤) والتصريح (٢/ ٢٢٥) وحاشية العليمي (١/ ٤٠٨).

وَيُحْـذَفُ الثَّـانِي [فَيَبْقَـى الأَوَّلُ   كَحَالِـهِ إِذَا بِـهِ يَتَّصِـلُ]

* * *

بِشَـرْطِ عَطْـفٍ [وَإِضَـافَةٍ إِلَـى   مِثْـلِ الـذِي لَـهُ أَضَـفْتَ الأَوَّلَا]

اشتراطُ العطفِ هُنا؛ ليكونَ المحذوفُ كالمذكورِ، نظيرُ اشتراطِ العطفِ لجوازِ حذفِ الموصولِ وبقاءِ صلتِه، كقولِه تعالى: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾[1].

[بِشَرْطِ عَطْفٍ]: نحوُ[2]:

إِلَّا عُلَالَـةَ ....

البيتَ، ونحوُ: «قَطَعَ اللهُ يَدَ»[3] المثالَ.

قولُه: (بِشَرْطِ) إنَّما هذا شرطٌ في المقيسِ، وقد سُمِعَ بدونِه، كقراءةِ ابنِ مُحَيْصِن: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾[4]، حكى الكسائيُّ: «أَفَوْقَ تَنَامُ أَمْ أَسْفَلَ؟»، [على تقدير: «أَفَوْقَ]»[5] هَذَا تَنَامُ أَمْ أَسْفَلَ مِنْهُ؟».

---

(١) العنكبوت: ٤٦، والآية في المخطوط: «وآمنوا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم».

(٢) بتمامه:

إِلَّا عُلَالَـةَ أَوْ بُـدَا   هَـةَ سَـابِحٍ نَهْـدِ الجُـزَارَهْ

والبيت للأعشى، وهو من مجزوء الكامل. انظر: ديوان الأعشى (٢٠٩) والكتاب (١/ ١٧٩).

(٣) هذا من قول العرب، قاله أبو ثروان العكلي، وهو بتمامه: «قَطَعَ اللهُ الغَدَاةَ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهُ». انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٢) وإعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٧٩).

(٤) البقرة: ٣٨. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٨٧).

(٥) زيادة يقتضيها السياق. انظر: الخصائص (٢/ ٣٦٧) وشرح التسهيل (٣/ ٢٤٨) وشرح =

ع: يجوزُ كونُ هذا للازدواجِ؛ لأنَّ (أَسْفَلَ) لا ينوَّنُ، ولا يكونُ قد قدّرَ شيءٌ، فهو من بابِ:

.... وَكُنْــــــتُ قَــــــبْلَا

ولم ينوَّن الثاني؛ لأنَّه لا ينصرفُ، ولا الأولُ؛ لأجلِ الازدواجِ، ويكونُ في إتباعِ الأولِ للثاني نظيرَ: «مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»[1].

وقولِه[2]:

خَــالَطَ مِــنْ سَــلْمَى خَيَاشِــمَ وَفَــا

وقولُه[3]:

وَمِــنْ قَبْــلِ نَــادَى كُــلُّ مَــوْلًى قَرَابَــةً

وزعمَ الأخفَشُ أنَّ مِن هذا: «لَا غَيْرُ»، فزعم أنَّ الضمةَ إعرابٌ، وليس ما ذهبَ إليه ببعيدٍ، إذا كان ما قبلَه مرفوعًا. ملخَّصٌ من «شرحِ الكافيةِ»[4]، وفي تمثيلِه

= الكافية الشافية (٢/ ٩٧٧). وشرح ابن الناظم (٢٨٨).

(١) من تمامه: «ارجعن مأزورات غير مأجورات»، وهو من حديث طويل للنبي ﷺ أخرجه ابن ماجه. انظر: سنن ابن ماجه (١/ ٥٠٢).

(٢) هذا الرجز للعجاج. انظر: ديوان العجاج (٨٢) والمقتضب (١/ ٢٤٠).

(٣) بتمامه:

وَمِــنْ قَبْــلِ نَــادَى كُــلُّ مَــوْلًى قَرَابَــةً فَمَــا عَطَفَــتْ مَــوْلًى عَلَيْــهِ العَوَاطِــفُ

والبيت لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: الزاهر (٢/ ٣٥٠) وضرائر الشعر لابن عصفور (١٢٧).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٧٦).

بـ: (لَا غَيْرٌ) نَظَرٌ.

* * *

فَصْلَ مُضَافٍ [شِبْهَ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولًا اوْ ظَرْفًا أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ]

يجوزُ الفصلُ بينَ المتضايفينِ في الكلامِ في ثلاثِ مسائلَ خلافًا لكثيرٍ مِن النحويينَ:

أحدُها: الفصلُ بمفعولِ المصدرِ.

الثانيةُ: الوصفُ المتعدِّي لاثنينِ، مضافًا إلى أولِهما، منفصلٌ ثانيهما، نحوُ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾[1]، ونحوُ[2]:

وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ

الثالثُ: الفصلُ بالقَسَمِ، نحوُ: «صَوْتَ ـ وَاللهِ ـ رَبِّها»[3]، ونحوُ: «غُلَامُ ـ وَاللهِ ـ زَيْدٍ»، و«إِذَا جَاءَ اشْتَرَيْتُهُ بِوَاللهِ [أَلْفِ][4] دِرْهَمٍ»، فهذا أحرَى.

المتنبي[5]:

---

(١) إبراهيم: ٤٧، وهي قراءة جماعة. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/ ٥١٨).

(٢) بتمامه:

مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالغِنَى وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ

أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الكامل. انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٨٨).

(٣) حكاه عن العرب أبو عبيدة، وهو بتمامه: «إن الشاة تعرف ربها حين تسمع صوت والله ربها». انظر: الإنصاف (٢/ ٣٥٢) وشرح التسهيل (٣/ ١٩٤).

(٤) ساقطة من المخطوط.

(٥) من الطويل. انظر: ديوان المتنبي (٢١٢).

حَمَلْــتُ إِلَيْــهِ مِــنْ ثَنَــائِي حَدِيقَــةً سَقَاهَا الحِجَا سَقْيَ الرِّيَاضَ السَّحَائِبِ

قولُه: (مُضَافٌ) أي: من المضافِ إليه، فحُذفَ للعلمِ به.

قولُه: (شِبْهِ فِعْلٍ) يدخلُ تحتَه المصدرُ والوصفُ، نحوُ: ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[1]، ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسِلِهِ﴾[2]، إلَّا أنَّه في الثاني دونَه في الأولِ؛ ففي كلامِه بعضُ إجمالٍ وإيهامٍ.

قولُه: (مَفْعُولًا اوْ ظَرْفًا) مثالُهما في المصدرِ: ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾، و«تَرْكُ يَوْمًا نَفْسِكَ»[3]، والجارُّ والمجرورُ كالظرفِ، ومثالُهما بعدَ الوصفِ: ﴿وَعْدَهُ﴾، «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي»[4]، ومثلُ الجارِّ والمجرورِ[5] الظرف.

قولُه: (مَا نَصَب مَفْعُولًا اوْ ظَرْفًا) مُخرِجٌ للفاعلِ؛ فإنَّه: ما رفعَ، لا: ما نصبَ، فالفصلُ به ضرورةٌ؛ لأنَّه لا يصِحُّ أن يُنوَى به [التأخير][6]؛ لأنَّه موضعُه، فاستحكمَ الفصلُ به.

ونظيرُه أنَّ الفاعلَ المحصورَ لا يُجيزُ ابنُ الأنباريِّ[7] تقديمَه، وإن أجازَ تقديمَ

---

(١) الأنعام: ١٣٧، وهي قراءة ابن عامر وأهل الشام. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٥٥٤).

(٢) إبراهيم: ٤٧، وهي قراءة جماعة. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/ ٥١٨).

(٣) من كلام من يوثق بعربيته، وهو بتمامه: «تَرْكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْيٌ لَهَا فِي رَدَاهَا». انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٧٣).

(٤) حديث أخرج البخاري عن أبي الدرداء. انظر: صحيح البخاري (٥/ ٦٧).

(٥) في المخطوط: (من) زائدة.

(٦) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (١/ ٤١٥).

(٧) انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٣٤).

المفعولِ المحصورِ؛ وذلك [لأنه][1] لا يُنوَى به حينئذٍ التأخيرُ.

قولُه: (أَجِزْ) أي في النثرِ، خلافًا لأكثرِ النحاةِ في أنَّه خاصٌّ بالشعرِ.

* * *

فَصْلُ يَمِينٍ [وَاضْطِرَارًا وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا]

قولُه: (فَصْلُ يَمِينٍ) مطلقًا، سواءٌ أكانَ المضافُ شبهَ الفعلِ أم لا.

قولُه: (بِأَجْنَبِيٍّ) وهو معمولُ غيرِ المضافِ، وهو إمَّا ظرفٌ، كقولِه[2]:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا ... يَهُودِيٍّ ....

أو مجرورٌ، كقولِه[3]:

هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ ... .

أو فاعلٌ، وقد اجتمعَ الفاعلُ والمجرورُ في قولِه[4]:

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٣٤).

(٢) بتمامه:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

والبيت لأبي حية النميري، وهو من الوافر. انظر: الكتاب (١/ ١٧٩) والمقتضب (٤/ ٣٧٧).

(٣) بتمامه:

هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ ... إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

والبيت لعمرة الخثعمية، أو لدرنى بنت عبعبة، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ١٨٠) والنوادر لأبي زيد (٣٦٥) والمفصل (١٣١).

(٤) البيت للأعشى، وهو من المنسرح، قال ابن مالك: «أنجب والداه به أيام إذ نجلاه، ففصل بين (أيام) و(إذ) بفاعل (أنجب)، ولا عمل لـ: (أيام) فيه». انظر: ديوان الأعشى (١٥٧) =

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

أو مفعولٌ، نحوُ[1]:

تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِهَا كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمُزْنَةِ الرَّصَفُ

وبقيَ عليه الفصلُ بغيرِ الأجنبيِّ إذا كان فاعلًا، فإنَّه أيضًا خاصٌّ بالشعرِ، كقولِه[2]:

مَا إِنْ عَرَفْنَا لِلهَوَى مِنْ طِبِّ
وَلَا جَهِلْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ

وفي هذا البيتِ طباقٌ، وقولِه[3]:

تَرَى أَسْهُمًا لِلمَوْتِ تُصْمِي وَلَا تُنْمِي وَلَا تَنْثَنِي عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤُنَا العَزْمِ

قولُه: (أَوْ نِدَا) أنشدَ[4] عليه[5]:

= ومجالس ثعلب (١/ ٧٧) وشرح التسهيل (٣/ ٢٧٤).

(١) البيت لجرير، وهو من الطويل. انظر: ديوان جرير (٣٨٦) وشرح التسهيل (٣/ ٢٧٤).

(٢) أنشد ابن مالك هذا الرجز ولم يعزه. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٧٤).

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وقال العيني إن ثعلبًا أنشده، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٧٤) والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٨٨).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٧٥) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٩٣).

(٥) بتمامه:

كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللُّجَامِ

أنشد ابن جني هذا الرجز ولم ينسبه. انظر: الخصائص (٢/ ٤٠٦) وأوضح المسالك (٣/ ١٦٣).

كَـــأَنَّ بِـــــرْذَوْنَ ....

البيتَ، ويحتملُ أن يكونَ على لغةِ[1]:

إِنَّ أَبَاهَـــــــــا ....

وأنشد[2] أيضًا[3]:

إِذَا مَـا أَبَـا حَفْـصٍ أَتَـاكَ رَأَيْتَهَـا   عَلَى شُـعَرَاءِ النَّـاسِ يَعْلُـو قَصِيدُها

وإنَّما يستقيمُ إذا ثبتَ أنَّ (إِذَا) مضافةٌ بشرطِها، وكثيرٌ منهم يمنعُه.

قولُه: (أَوْ نِدَا) حقُّه أن يقيِّدَه بالمحذوفِ منه حرفُ النداءِ؛ فإنَّه هكذا سُمعَ فيما أعلمُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) بتمامه:

إِنَّ أَبَاهَـــا وَأَبَـــا أَبَاهَـــا   قَــدْ بَلَغَــا فِـي الْمَجْــدِ غَايَتَاهَــا

وهذا الرجز لأبي النجم العجلي أو لرؤبة. انظر: ديوان أبي النجم (٢٢٧) وملحقات ديوان رؤبة (١٦٨) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٣٤١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٧٥).

(٣) البيت للفرزدق، وهو من الطويل، و«أتاك» كذا في المخطوط، وفي غيره: «أتتك»، ولعلها الأصوب، بدليل: «رأيتها»، و«قصيدها». انظر: ديوان الفرزدق (١/ ١٩٩).

[المضاف إلى ياء المتكلم]

آخِـرَ مَـا أُضِـيفَ [لِليَـا اكْسِـرْ إِذَا لَـمْ يَـكُ مُعْـتَلًّا كَـ: (رَامٍ، وقَـذَى)]

صحيحًا كانَ كـ: (غُلَامٍ)، أو معتلًّا جاريًا مجرى الصحيحِ، نحوُ: (ظَبْيٍ)، و(صَبِيٍّ)، و(غَزْوٍ)، و(عَدُوٍّ)، مفردًا كان ذلك كما مثَّلنا، أو جمعَ تكسيرٍ كـ: (غِلْمَانِي)، أو تصحيحِ المؤنثِ كـ: (مُسْلِمَاتِي).

* * *

أَوْ يَـكُ كَـ: (ابْنَيْنِ، [وَزَيْـدِينَ) فَـذِي جَمِيعُهَـا اليَـا بَعْـدُ فَتْحُهَـا احْتُـذِي]

* * *

وَتُـدْغَمُ اليَـا فِيـهِ [وَالـوَاوُ وَإِنْ مَـا قَبْـلَ وَاوٍ ضُـمَّ فَاكْسِـرْهُ يَهِـنْ]

* * *

وَأَلِفًـا سَـلِّمْ [وَفِـي الْمَقْصُـورِ عَـنْ هُـذَيْلٍ انْقِـلَابُهَـا يَـاءً حَسَـنْ]

قال النَّحَّاسُ[1]: «وعلةُ لغةِ هذيلٍ عند س[2] والخليلِ ـ رحمهما الله تعالى ـ أنَّ سبيلَ ياءِ الإضافةِ أن يُكسَرَ ما قبلَها، فلمَّا لم يجز أن تتحرَّكَ الألفُ أُبدلَت ياءً وادُّغِمَت».

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٨).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٤١٤).

ع: قلتُ: فهذا مِن نيابةِ الحرفِ عن الحركةِ في غيرِ أبوابِ الإعرابِ، ومثلهُ: «لَا رَجُلَيْنِ»، و«لَا قَائِمَيْنِ»، فافهم ذلك، فإنَّه مثلُه أو قريبًا منه.

وبيْنَ هذه اللغةِ ولغةِ تميم وعُكْلٍ[1] في قراءتِهم: ﴿وَلَا الضَّأْلِّينَ﴾[2] مناسبةٌ، وهي العدولُ عن الألفِ إلى حرفٍ يُحصِّلُ لهم الغرضَ، إلَّا أنَّ هؤلاء عدلوا إلى حرفٍ يقاربُ الألفَ في مخرجِها؛ ليتمكَّنوا مِن كسرِها، وهذيلٌ عدلوا إلى حرفٍ يشبهُها في أبوابِ الإعرابِ؛ ليكونَ نائبًا عنها، وخَلَفًا منها.

وبيْنَ الياءِ الْمُبدَلةِ عن ألفِ المقصورِ ونونِ الوقايةِ مناسبةٌ ما، وهي أنَّها جاءت خَلَفًا مِن غيرِها؛ لتقومَ بما كانَ متعذِّرًا في ذلك الغيرِ، وكونُ ذلك الذي تعذَّرَ الكسرةَ.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: كتاب الألفاظ لابن السكيت (٤٩٩).

(٢) الفاتحة: ٧، وهي قراءة أيوب السختياني. انظر: كتاب الألفاظ لابن السكيت (٤٩٩) وإعراب القراءات السبع لابن خالويه (١/ ٥٢) ومعجم القراءات القرآنية (١/ ٢٤).

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

بِفِعْلِـهِ الْمَصْـدَرَ [أَلْحِـقْ فِـي العَمَـلْ ... مُضَـافًا اوْ مُجَـرَّدًا أَوْ مَـعَ (أَلْ)]

ماضيًا كان أو حالًا أو استقبالًا، فالأولُ نحوُ[1]:

أَمِـنْ بَعْـدِ رَمْـيِ الغَانِيَـاتِ فُـؤَادَهُ ... بِأَسْـهُمِ أَلْحَـاظٍ يُـلَامُ عَلَـى الوَجْـدِ

وقالَ[2]:

عَلِمْـتُ بَسْـطَكَ بِـالْمَعْرُوفِ خَيْـرَ يَـدٍ ... فَـلَا أَرَى فِيـكَ إِلَّا بَاسِـطًا أَمَـلَا

والثاني نحوُ: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[3]، وقولِه[4]:

وَدِدْتُ ـ عَلَى حُبِّي الحَيَاةَ ـ لَوَ انَّهَا ... يُـزَادُ لَهَـا فِـي عُمْرِهَـا مِـنْ حَيَاتِنَـا

والثالثُ كقولِه[5]:

فَـرُمْ بِيَـدَيْكَ هَـلْ تَسْـطِيعُ نَقْـلًا ... جِبَـالًا مِـنْ تِهَامَـةَ رَاسِـيَاتِ

---

(١) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١١٠).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١١٠).

(٣) الروم: ٢٨.

(٤) البيت لجميل، وهو من الطويل، وفي المخطوط (حب)، وبهذا يفوت وجه الاستشهاد. انظر: ديوان جميل (٧٥) وأمالي القالي (١/ ٢٢٤).

(٥) البيت للفرزدق، وهو من الوافر. انظر: ديوان الفرزدق (١/ ١٢٨).

وقولِه[1]:

لَـوْ عَلِمْنَـا إِخْلَافَكُـمْ عِـدَّةَ السِّلْـ ـــمِ عَـدِمْتُمْ عَلَـى النَّجَـاةِ مُعِينَـا

[بفعله المصدر] فإذا قلتَ: «قِيَامٌ زَيْدٌ» فـ: (زَيْدٌ) فاعلٌ، وإذا قلتَ: «زُكَامٌ زَيْدٌ» فـ: (زَيْدٌ) نائبٌ عن الفاعلِ؛ لأنَّ فعلَه (زُكِمَ)، وتقولُ: «ضَرْبٌ زَيْدٌ عَمْرًا»، و«إِعْطَاءٌ زَيْدٌ عَمْرًا الْمَالَ»، و«إِعْلَامٌ زَيْدٌ عَمْرًا بَكْرًا فَاضِلًا».

[بفعله المصدر] لا ضميرُه خلافًا لـ ك[2]، قالوا[3]:

وَمَـا هُـوَ عَنْهَـا بِالحَـدِيثِ الْمُـرَجَّمِ

واختُلفَ أيضًا في المجموعِ، وقد جاءَ[4]:

وَجَرَّبُـوهُ فَمَـا زَادَتْ تَجَـارِبُهُمْ أَبَـا قُدَامَـةَ إِلَّا الحَـزْمَ وَالفَنَعَـا

(الفَنَعُ): الفضلُ الكثيرُ والعطاءُ، وقبلَه:

قَـدْ حَمَّلُـوهُ فَتِـيَّ السِّـنِّ مَـا حَمَلَـتْ سَـادَاتُهُمْ فَأَطَـاقَ الحِمْـلَ وَاضْـطَلَعَا

والشِّعرُ لأعشى قيسٍ، وقالَ[5]:

---

(١) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١١٠).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢٨) وشرح التسهيل (٣/ ١٠٦).

(٣) بتمامه:

وَمَـا الحَـرْبُ إِلَّا مَـا عَلِمْـتُمْ وَذُقْـتُمُ وَمَـا هُـوَ عَنْهَـا بِالحَـدِيثِ الْمُـرَجَّمِ

والبيت من معلقة زهير، وهي من الطويل. انظر: ديوان زهير (٢٦).

(٤) البيت لأعشى قيس كما سيذكر، وهو من البسيط. انظر: ديوان أعشى قيس (١٥٩).

(٥) البيت لابن الزبير الأسدي، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠٧).

كَأَنَّـكَ لَـمْ تُنْبَـأْ وَلَـمْ تَـكُ شَـاهِدًا بَلَائِــي وَكَرَّاتِــي الصَّــنِيعَ بِبَيْطَــرَا

ولا يعملُ المحدودُ، فأمّا قولُه[1]:

يُحَـايِي بِهَـا الجَلْـدُ الـذِي هُـوَ حَـازِمٌ بِضَــرْبَةِ كَفَّيْـهِ الْمَــلَا نَفْـسَ رَاكِـبِ

وقال كثيّر[2]:

وَأُجْمِـعُ هِجْرَانًـا لِأَسْـمَاءَ إِنْ دَنَـتْ بِهَـا الـدَّارُ لَا مِـنْ زَهْـدَةٍ فِـي وِصَـالِهَا

فشاذّانِ، وليس مثلَهما[3]:

فَلَـوْلَا رَجَـاءُ النَّصْـرِ مِنْـكَ وَرَهْبَـةٌ عِقَابَــكَ قَــدْ كَـانُوا لَنَـا كَـالْمَوَارِدِ

قالَ الناظمُ[4]: «ولا يعملُ المنعوتُ قبل تمامِه».

ح[5]: وصوابُه: «الْمُتْبَعُ»[6]؛ أعمُّ مِن أن يتبَعَ بالنعتِ أو غيرِه.

ولو أُخِّرَ التابعُ صحَّ، قالَ[7]:

إِنَّ وَجْـدِي بِـكَ الشَّـدِيدَ أَرَانِــي عَــاذِرًا مَــنْ عَهِـدْتُ فِيـكَ عَـذُولَا

---

(١) البيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٣/ ١٨٤٦).

(٢) من الطويل. انظر: ديوان كثير (٣٠٢).

(٣) البيت مجهول قائله، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ١٨٩) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١٧٠).

(٤) انظر: التسهيل (١٤٢).

(٥) يقصد به أبا حيان. انظر: التذييل والتكميل (١١/ ٦١).

(٦) في التذييل والتكميل: «وفي قول المصنف: «ولا منعوت» قصورٌ، وكان ينبغي أن يقول: «ولا متبوع بتابع»؛ ليشمل النعت والعطف والتوكيد والبدل».

(٧) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠٩).

وقالَ[1]:

فَلَــوْ كَــانَ حُبِّــي ....

البيتَ، فأمَّا قولُ الحطيئةِ[2]:

أَجْمَعْــتُ يَأْسًــا ....

البيتَ، فليقدَّر له عاملٌ، أي: يَئِسْتُ مِن نَوَالِكُم، وقال[3]:

فَــإِنِّي زَعِــيمٌ إِنْ رَجَعْــتُ مُمَلَّكَــا   بِسَــيْرٍ تُــرَى مِنْــهُ الفُرانِــقُ أَزْوَرَا

عَلَــى لَاحِــبٍ ....

ومِن ثَمَّ رُدَّ على مَن قالَ في قولِه[4]:

أَرَوَاحٌ مُــوَدِّعٌ أَمْ بُكُــورُ   أَنْــتَ ....

(١) بتمامه:
فَلَـوْ كَـانَ حُبِّـي أُمَّ ذِي الـوَدْعِ كُلُّـهُ   لأَهْلِـكَ مَـالًا لَـمْ تَسَـعْهُ الْمَسَـارِحُ
والبيت لابن مقبل، وهو من الطويل. انظر: ديوان ابن مقبل (٥٠) والشيرازيات (٢٣٩).

(٢) بتمامه:
أَجْمَعْـتُ يَأْسًـا مُبِينًـا مِـنْ نَـوَالِكُمُ   وَلَـنْ يُـرَى طَـارِدًا لِلحُـرِّ كَاليَـاسِ
والبيت كما قال للحطيئة، وهو من البسيط. انظر: ديوان الحطيئة (١٠٧) والكامل (٢/ ٧٢٠).

(٣) الشعر لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٦٦).

(٤) بتمامه:
أَرَوَاحٌ مُـوَدِّعٌ أَمْ بُكُـورُ   أَنْـتَ فَـانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِـيرُ
والبيت لعدي بن زيد، وهو من الخفيف. انظر: ديوان عدي بن زيد (٨٤) والكتاب (١/ ١٤٠).

أنَّ (أَنتَ) فاعلُ المصدرِ[1].

ع: مِن إعمالِ المجرَّدِ: ﴿بِزِينَةٍ الكَوَاكِبَ﴾[2] في قراءةِ أبي بكرٍ عَن عاصمٍ[3]، ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ... يَتِيمًا﴾[4] في قراءةِ عاصمٍ ونافعٍ وابنِ عامرٍ[5]، ومنه قولُ بعضِ العربِ[6]: «عَجِبْتُ مِن قِرَاءَةٍ فِي الحَمَّامِ القُرْآنُ»، بالرفعِ[7]، أي: «مِنْ [أَنْ][8] قُرِئَ»، وهذا غريبٌ، أعني الرفعَ بالمصدرِ المنوَّنِ، والمستعملُ كثيرًا النصبُ به، والقياسُ يقتضِي وقوعَ الرفعِ وحدَه، أو[9] مع النصبِ، وإذا اقتُصِرَ على أحدِهما فالرفعُ أحقُّ، والأكثرُ الواقعُ ما ذكرتُ لك. من «شَرح العُمدة»[10].

ع: مِن مُشكِلِ البابِ قولُ المتنبي[11]:

---

(١) الذي ردَّ أبو علي الفارسي، وقد رد على أبي سعيد السيرافي. انظر: شرح السيرافي على الكتاب (١/ ٤٩٥) وشرح ابن السيرافي على أبيات الكتاب (١/ ٢٧٤) وشرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي (٣٢٥).

(٢) الصافات: ٦.

(٣) انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ٥).

(٤) البلد: ١٤.

(٥) انظر: معجم القراءات القرآنية (١٠/ ٤٤٢).

(٦) انظر: مجالس ثعلب (٤٥).

(٧) في المخطوط: (وبالرفع)، ولعل الناسخ ظن أن ضمة (القرآنُ) واوًا، ومن غير واو في شرح العمدة.

(٨) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح العمدة.

(٩) في المخطوط: (وبالنصب)، والتصويب من شرح العمدة والعليمي (١/ ٤٢٢).

(١٠) انظر: شرح العمدة (٢/ ٦٩٥).

(١١) من الكامل. انظر: ديوان المتنبي (١١٥).

فَتَبِيتُ تُسْئِدُ مُسْئِدًا فِي نَيِّهَا   إِسْآدَهَا فِي الْمَهْمَهِ الإِنْضَاءُ

(الإِسْآدُ): إغذاذُ السَّيرِ، وقيل: يخصُّ الليلَ، و(النَّيُّ): الشَّحمُ، أي: تسيرُ هذه الناقةُ وتسرعُ في سيرِها في حالةِ إسراعِ الإنضاءِ في نَيِّها، كقولِك: «[تَبِيتُ][1] هِنْدٌ تُصَلِّي مُصَلِّيًا عَمْرٌو في دارِها صَلَاتَهَا فِي الْمَسْجِدِ»، فـ: (مُسْئِدًا): حالٌ من الناقةِ، وهو فِعلٌ للإنضاءِ؛ لِمَا تعلَّق بِه من الضميرِ الذي في (نَيِّهَا)، كـ: «مررتُ بهندٍ واقفًا عندَها عَمرٌو»[2].

* * *

إِنْ كَانَ فِعْلٌ [مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلّ   مَحَلَّهُ وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ]

ع: كأن إعمال المنوَّنِ مع الفصلِ بظرفٍ أحسَن منه مع الوصلِ، نحوُ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ﴾، ونحوُ[3]:

بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ ....

لشدةِ طلَبِ المتَّصلِ للإضافةِ.

قولُه: (إِنْ كَانَ فِعْلٌ) البيتَ، قالَ في «العُمدة»[4] ما ملخَّصُه أنَّ المصدرَ إنَّما

---

(١) التتميم من ابن جني. انظر: الفسر (١/ ٨٧).

(٢) هذه الحاشية برمتها مستفادة من ابن جني. انظر: الفسر لابن جني (١/ ٨١).

(٣) بتمامه:

بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ   أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

البيت للمرار بن منقذ، وهو من الوافر. انظر: الكتاب (١/ ١١٦) والمحتسب (١/ ٢١٩) و(٣/ ١٣٩٦).

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٦٩٢).

يعمَلُ إن قُرِنَ بالكافِ أو معناها، أو حَسُنَ موضعَه (أَنْ) المصدريةُ، أو (مَا) أختُها.

وقالَ في «الشَّرحِ»[1] في مثالِ الكافِ: ﴿وَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾[2]، ومثالُ معناها: ﴿فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ﴾[3].

قالَ[4]: «ولا يُغني ذِكرُ (مَا) و(أَنْ) عن[5] ذكرِ الاقترانِ بالكافِ أو معناها؛ لأنَّ تقديرَ (أَنْ) أو (مَا) في الموضعِ الذي يُلفَظُ فيه بالكافِ أو يُنوَى فيه معناها لا يَحْسُنُ».

قلتُ: لم أقِفْ على هذا لغيرِه، ولا له في غيرِ هذا الكتابِ، وفي «الكَافِيَة» قالَ[6]:

كَفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَعْمِلْ حَيْثُمَا يَصِحُّ حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ تَمَّمَا
مُنَوَّنًا أَعْمِلْهُ أَوْ مُضِيفَا كَذَا إِذَا نَالَ بِـ: (أَلْ) تَعْرِيفَا
كَذَا إِذَا سِيقَ لِتَشْبِيهٍ نُوِي كَـ: «اضْرِبْهُ ضَرْبَ الحَاكِمِ اللِّصَّ الغَوِي»

وليسَ ما ادَّعاه مِن انتفاءِ حُسْنِ تقديرِ (أَنْ) أو (مَا) فيما ذكرهُ صحيحًا؛ أمَّا مع التصريحِ بالكافِ فباطلٌ قطعًا، ألا ترى أنَّه يصِحُّ أن تقدِّرَ: «كَمَا تَذْكُرُونَ آبَاءَكُمْ»؟

وأمَّا فِي مثلِ: ﴿شُرْبَ الْهِيمِ﴾ فيصحُّ إذا صرحتَ بالكافِ، فتقدر[7]: «كَمَا تَشْرَبُ الهِيمُ»، ولا شكَّ أنَّ الكافَ مختصرةٌ مِن مثلِ هذا التركيبِ، وأنَّ الأصلَ:

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٦٩٧).

(٢) البقرة: ٢٠٠.

(٣) الواقعة: ٥٥.

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٦٩٨).

(٥) مكررة في المخطوط.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠١١).

(٧) في المخطوط (فتقدير)، والتصويب من العليمي.

«شُرْبًا كَشُرْبِ الهِيمِ»، ولخفاءِ صحةِ التقديرِ مع التشبيهِ المقدَّرِ قالَ في «الكَافِيـة» ما قالَ، ولم يذكر التشبيهَ الصريحَ.

[إِنْ كَانَ فِعْلٌ ...]: فُهِمَ مِن كلامِه أنَّ المصدرَ لا يعملُ إن حلَّ محلَّ فعلٍ فقط، وهو قولُ س[1]، ووافقَه أكثرُ المتأخِّرينَ، وقالَ الأخفشُ والفرَّاءُ[2]: ينقاسُ في الأمرِ والاستفهامِ فقط، وقيل[3]: في الأمرِ والدعاءِ والاستفهامِ والتوبيخِ والخبرِ المقصودِ به الإنشاءُ أو الوعدُ، وهو اختيارُ الناظمِ[4] في غيرِ هذا، قالَ[5]:

فَنَـــــــــذْلًا ....

البيتَ، وقالَ[6]:

هَجْـــرًا الْمُظْهِـــرَ الإِخَـــاءَ إِذَا لَـــمْ   يَـــكُ فِـــي النَّائِبَـــاتِ جِـــدَّ مُعِـــينِ

وقال[7]:

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ١١٥ ـ ١١٦)، (١/ ١٨٩ ـ ١٩٤).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٧).

(٣) انظر: التذييل والتكميل (١١/ ١٠٧).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٥).

(٥) بتمامه:

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ   فَنَـدْلًا زُرَيْـقُ الْمَـالَ نَـدْلَ الثَّعَالِـبِ

والبيت لأعشى همدان أو لجرير أو للأحوص، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ١١٦) وديوان الأحوص (٢٦٧) والكامل (١/ ٢٣٩).

(٦) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٥).

(٧) بتمامه:

يَـا قَابِـلَ التَّـوْبِ غُفْرَانًـا مَـآثِمَ قَـدْ   أَسْـلَفْتُهَا أَنَـا مِنْهَـا مُشْـفِقٌ وَجِـلُ =

يَـا قَابِـلَ التَّـوْبِ ....

البيتَ، وقالَ[1]:

إِعَانَـةً العَبْـدَ الضَّـعِيفَ عَلَـى الـذِي ... أَمَـرْتَ فَمِيقَـاتُ الجَـزَاءِ قَرِيـبُ

وقالَ[2]:

أَعَلَاقَــــــةً ....

البيتَ، وقالَ[3]:

أَبَغْيًـا وَظُلْمًـا مَـنْ عَلِمْـتُمْ مُسَـالِمًا ... وَذُلًّا وَخَوْفًـا مَـنْ يُجَـاهِرُكُمْ حَرْبَـا

وقالَ[4]:

أَبَسْـطًا بِإِضْـرَارٍ يَمِينًـا وَمِقْـوَلًا ... وَمُـدَّعِيًا مَجْـدًا تَلِيـدًا وَسُـؤْدَدَا

ومثالُ التَّوبيخِ بغيرِ استفهامٍ[5]:

= أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٦) وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٥).

(١) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٦).

(٢) بتمامه:

أَعَلَاقَـةً أُمَّ الوُلَيِّـدِ بَعْـدَمَا ... أَفْنَـانُ رَأْسِـكَ كَالثَّغَـامِ الْمُخْلِـسِ

والبيت للمرار بن سعيد الفقعسي، وهو من الكامل. انظر: الكتاب (١/ ١١٦) وإصلاح المنطق (٤١).

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعين صاحبه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٦).

(٤) أورده ابن مالك ولم يبين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٦).

(٥) أنشده ابن مالك ولم يعزه إلى قائل، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٦).

وِفَاقًا بَنِي الأَهْوَاءِ وَالغَيَّ وَالوَنَى ... وَغَيْرُكَ مَغْنِيٌّ بِكُلِّ جَمِيلِ

ومثالُ الخبري المقصودِ به الإنشاءُ(١):

حَمْدًا اللهَ ذَا الجَلَالِ وَشُكْرًا ... وَبِدَارًا لِأَمْرِهِ وَانْقِيَادَا

والوعدُ(٢):

قَالَتْ نَعَمْ وَبُلُوغًا بُغْيَةً وَمُنَى ... فَالصَّادِقُ الحُبِّ مَبْذُولٌ لَهُ الأَمَلُ

وقد جاءَ خبراً صِرفًا عاريًا مِن كلِّ ما ذكرنا نحوُ(٣):

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي ....

أي: وقف وقوفًا، ولا ينقاسُ هذا؛ لقلَّتِه.

قولُه: (وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ) كقولِه(٤):

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الخَالِقِ الْمَرْءَ لَمْ يَجِدْ ... عَسِيرًا مِنَ الآمَالِ إِلَّا مُيَسَّرَا

وقولِه(٥):

---

(١) والبيت كإخوته، أنشده ابن مالك ولم يعين صاحبه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٦).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٧).

(٣) بتمامه:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ ... يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِ

والبيت من معلقة امرئ القيس، وهي من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٩).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٣).

(٥) أنشده ابن مالك ولم يعزه إلى قائل، وهو من الوافر. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٣).

بِعِشْــرَتِكَ الكِــرَامَ تُعَــدُّ مِــنْهُمْ فَــلَا تُــرِيَنْ لِغَيْــرِهِمُ الوَفَــاءَ

وقولِه[1]:

أَلَا هَــلْ إِلَــى مَــيٍّ سَــبِيلٌ ....

البيتينِ، وقولِه[2]:

قَــالُوا كَلَامُــكَ هنــدًا ....

البيتَ، وقولِه[3]:

أَكُفْــرًا بَعْــدَ رَدِّ الْمَــوْتِ ......

البيتَ، وقولِ حسَّانَ[4]:

لِأَنَّ ثَــوَابَ اللهِ كُــلَّ مُوَحِّــدٍ جِنَــانٌ مِــنَ الفِــرْدَوْسِ فِيهَــا يُخَلَّــدُ

---

(١) بتمامهما:

أَلَا هَــلْ إِلَــى مَــيٍّ سَــبِيلٌ وَسَــاعَةٌ تُكَلِّمُنِــي فِيهَــا مِــنَ الــدَّهْرِ خَالِيَــا

فَأَشْـفِيَ نَفْسِـي مِـنْ تَبَـارِيحِ مَـا بِهَـا فَـإِنَّ كَلَامِيهَــا شِــفَاءٌ لِمَــا بِيَــا

والبيتان ينسبان إلى ذي الرمة، وهما من الطويل. انظر: ملحقات ديوان ذي الرمة (٦٧٦) والحماسة البصرية (٢/ ٢٠٣) والتذييل والتكميل (١١/ ١٠٣).

(٢) بتمامه:

قَــالُوا كَلَامُــكَ هِنْــدًا وَهْــيَ مُصْــغِيَةٌ يَشْــفِيكَ قُلْــتُ صَــحِيحٌ ذَاكَ لَــوْ كَانَــا

أنشده ابن مالك: (دعدًا) ولم يعزه، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٣).

(٣) بتمامه:

أَكُفْــرًا بَعْــدَ رَدِّ الْمَــوْتِ عَنِّــي وَبَعْــدَ عَطَائِــكَ المِئَــةَ الرِّتَاعَــا

والبيت للقطامي، وهو من الوافر. انظر: ديوان القطامي (٣٧) والمحكم (٢/ ٣١٠).

(٤) من الطويل. انظر: ديوان حسان (١/ ٣٠٦).

وفي الحديثِ[(١)]: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوءُ»، وهذا النوعُ لا يُعمِلُه ص، بل كـ وغ[(٢)]، أمَّا الميميُّ نحوُ[(٣)]:

أَلَـــمْ تَعْلَـــمْ مُسَـــرَّحِيَ القَـــوَافِي

و[(٤)]:

أَظَلُـــومُ إِنَّ مُصَـــابَكُمْ رَجُـــلًا

البيتينِ، وقولِه[(٥)]:

مُسْـــتَعَانُ العَبْـــدِ الإِلَـــهَ يُرِيـــهِ ... كُـلَّ مُسْتَصْـعَبٍ مِـنَ الأَمْـرِ هَيْنَـا

فيُعمِلُه الجميعُ.

---

(١) انظر: الموطأ (١/ ٤٤).

(٢) يقصد بهم البغداديين. انظر: التذييل والتكميل (١١/ ١٠٣).

(٣) بتمامه:

أَلَـــمْ تَعْلَـــمْ مُسَـــرَّحِيَ القَـــوَافِي ... فَـــلَا عِيًّـــا بِهِـــنَّ وَلَا اجْتِلَابَـــا

والبيت لجرير، وهو من الوافر، وفي المخطوط: (تعلمي)، وهو تحريف. انظر: ديوان جرير (٦٥١) والكتاب (١/ ٢٣٣).

(٤) بتمامه:

أَظَلُـــومُ إِنَّ مُصَـــابَكُمْ رَجُـــلًا ... أَهْـــدَى السَّـــلَامَ تَحِيَّـــةً ظُلْـــمُ

والبيت للحارث بن خالد المخزومي، وهو من الكامل، ولا أدرى ما يقصد ابن هشام بالبيت الثاني، والشعر بأكلمه عند العيني في المقاصد فانظره. انظر: الأصول (١/ ١٣٩) ومراتب النحويين (٩٢) والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٩٩).

(٥) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٥).

«شَرح العُمدة»[1]: «(الغُسْلُ، والقُبْلَةُ، والعَوْنُ)[2] أسماءُ مصادرَ؛ لأنَّها جاريةٌ على غيرِ ثلاثيٍّ، وهي بزنةِ مصادرَ ثلاثيةٍ، ك: (الشُّكْرُ، والقُدْرَةُ، والصَّوْنُ)، وأفعالُ تلك: (اغْتَسَلَ، وقَبَّلَ، وأَعَانَ)، ومصادرها: (الاغْتِسَالُ، والتَّقْبِيلُ، والإعَانَةُ)، فوضعُ هذه سابقٌ على وضعِ تلك؛ فلهذا نقولُ: المصدرُ دالٌّ على الحدثِ بالأصالةِ».

ع: واسمُ المصدرِ دالٌّ عليه بالفرعيةِ؛ لأنَّه إذا استُعمِلَ فكالنائبِ عن تلك.

* * *

وَبَعْدَ جَرِّهِ [الـذِي أُضِيفَ لَـهُ   كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهُ]

مثالُ الإضافةِ للمرفوعِ: ﴿فَٱسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ﴾[3]، ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ﴾[4]، ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[5]، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ ....، إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ﴾[6]، وللمفعولِ: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾[7]، ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾[8].

قولُه: (كَمِّلْ بِنَصْبٍ) ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾[9]، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ[10] ٱللَّهِ

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٦٨٩).

(٢) في المخطوط (العورة)، وهو تحريف.

(٣) التوبة: ١١١.

(٤) التوبة: ١١٤.

(٥) الرعد: ١٤، غافر: ٥٠.

(٦) هود: ١٠٢.

(٧) فصلت: ٤٩.

(٨) ص: ٢٤.

(٩) البقرة: ٢٠٠.

(١٠) في المخطوط (دفاع).

﴿ٱلنَّاسَ﴾[1]، ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا....، وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ﴾[2]، ﴿عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ﴾[3]، ومثالُ الإضافةِ للمنصوبِ والتكميلِ بالرفعِ[4]:

.... قَرْعُ القَوَافِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ[5] ....

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ[6] ....

فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ[7] ....

---

(١) البقرة: ٢٥١، الحج: ٤٠.

(٢) النساء: ١٦١.

(٣) المائدة: ٦٣.

(٤) بتمامه:

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرْعُ القَوَافِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

والبيت للأقيشر الأسدي، وهو من البسيط. انظر: ديوان الأقيشر (٦٠) والمقتضب (١/ ٢١).

(٥) بتمامه:

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوًى يَغْلِبُ العَقْلَا

أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١١٨).

(٦) بتمامه:

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفُ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكِيفُ

والبيت للحطيئة، وهو من الطويل. انظر: ديوان الحطيئة (٨١) شرح ابن الأنباري على المفضليات (٧٢٨).

(٧) بتمامه: =

البيتَ، والحديثُ[١]، وقراءةٌ شاذةٌ عن ابنِ عامرٍ[٢].

وقد يُضافُ للظرفِ، نحوُ: ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[٣]، ﴿بَلْ مَكْرُ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[٤]، ويجوزُ أن يكمَّلَ عملُه بالرفعِ والنصبِ، كقولِه[٥]:

رُبَّ ابْـــنِ عَـــمٍّ لِسُـــلَيْمى ....

البيتَ.

* * *

وَجُــرَّ مَــا يَتْبَــعُ [مَــا جُــرَّ وَمَــنْ رَاعَــى فِــي الِاتْبَــاعِ الْمَحَــلَّ فَحَسَــنْ]

«أَمَرَ بِقَتْلِ الأَبْتَرِ وَذُو الطُّفْيَتَيْنِ»[٦]، ﴿وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ﴾[٧]،

= فَــإِنْ يَكُــنِ النِّكَــاحُ أَحَــلَّ شَــيْءٍ فَــإِنَّ نِكَاحَهَــا مَطَــرٌ حَــرَامُ

والبيت للأحوص، وهو من الوافر. انظر: ديوان الأحوص (١٨٣) والعقد الفريد (٧/ ٨٧).

(١) يقصد به: «وَحَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا». انظر: مصنف عبد الرزاق (٣/ ١٢٥).

(٢) يقصد بها: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّاءُ﴾، مريم: ٢. انظر: معجم القراءات القرآنية (٥/ ٣٣٣).

(٣) البقرة: ٢٢٦.

(٤) سبأ: ٣٣.

(٥) بتمامه:

رُبَّ ابْـــنِ عَـــمٍّ لِسُـــلَيْمى مُشْـــمَعِلّْ طَبَّـــاخِ سَـــاعَاتِ الكَـــرَى زَادَ الكَسِـــلْ

وهذا للشماخ، وهو رجز. انظر: ديوان الشماخ (٣٨٩) والكتاب (١/ ١٧٧).

(٦) جزء من حديث بهذه الرواية في إعراب الحديث، وروي عند البخاري ومسلم بغير هذه الرواية. انظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري (١٩٩) وشرح التسهيل (٣/ ١٢١).

(٧) البقرة: ١٦١، وهي قراءة الحسن. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٢٢٢).

وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ[١] ....

لَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا فِي الدَّهْرِ مِنْ عَجَبٍ ... أَنِّي قُتِلْتُ[٢] ....

البيتين، و[٣]:

مَا جَعَلَ امْرَأً لِقَوْمٌ سَيِّدَا

إِلَّا اعْتِيَادُ الخُلُقِ الْمُمَجَّدَا

هَوِيتَ ثَنَاءً مُسْتَطَابًا مُؤَبَّدًا ... فَلَمْ تَخْلُ مِنْ تَمْهِيدِ مَجْدٍ وَسُؤْدَدَا[٤]

﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾[٥]: قُرِئَ بالثلاثةِ، فالنَّصبُ[٦] عطفٌ على: ﴿نَسْمَعُ سِرَّهُمْ

---

(١) بتمامه:

يَا، لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمُ ... وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

لم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: المفصل (٧٢) وأمالي ابن الحاجب (١/ ٤٤٨).

(٢) بتمامهما:

لَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا فِي الدَّهْرِ مِنْ عَجَبٍ ... أَنِّي قُتِلْتُ وَأَنْتَ الحَازِمُ البَطَلُ

السَّالِكُ الثَّغْرَةَ اليَقْظَانَ سَالِكُهَا ... مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

والشعر للمتنخل الهذلي، وهو من البسيط. انظر: شرح أشعار الهذليين (١٢٨١).

(٣) أنشد ابن مالك هذا الرجز ولم يعين قائله، وفي المخطوط: «اعتياد والمجد»، وهو تحريف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٠).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعزه إلى صاحبه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٠).

(٥) الزخرف: ٨٨.

(٦) وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو والكسائي والمفضل عن عاصم وأبو بكر والحسن وخلف ويعقوب وأبو جعفر. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ٤١١).

﴿وَنَجْوَىٰهُم﴾[1]، قالَه الأخفشُ[2]، أو على محلِّ: ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾[3]، قالَه الزَّجاجُ[4]، أو على إضمارِ حروفِ القسَمِ، وإعمالِ الفعلِ دونَه، قاله الزمخشريُّ[5].

والجرُّ[6] على لفظِ: (السَّاعَةِ)، وقالَ الزمخشريُّ[7]: على إعمالِ حرفِ القسَمِ.

والرفعُ[8] على الابتداءِ، وما بعدَه الخبرُ، أو على تقديرِ: «وَعِلْمُ قِيلِهِ»، وحُذفَ المضافُ، وقالَ الزمخشريُّ[9]: على قولِهم: «أَيْمُنُ اللهِ»، و«لَعَمْرُكَ»، أي: «وَقِيلُه يَا رَبِّ قَسَمِي إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ».

---

(١) الزخرف: ٨٠.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/ ٤٢١).

(٣) الزخرف: ٨٥.

(٤) قال الزجاج: «والذي أختاره أنا أن يكون (قيلَه) نصبًا على معنى: «وعندَه علمُ الساعةِ، ويعلمُ قيلَهُ»، فيكون المعنى إنَّه يعلم الغيب، ويعلم قيله؛ لأن معنى: «عنده علمُ الساعة»: يعلم الساعة ويعلم قيلَه، ومعنى الساعة في كل القرآن الوقت الذي تقوم فيه القيامة». انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٤٢١).

(٥) انظر: الكشاف (٤/ ٢٦٨).

(٦) وهي قراءة عاصم وحمزة والأعمش وبعض أصحاب عبد الله والسلمي وابن وثاب وهي رواية أبي علي الضرير البصري عن أصحابه عن يعقوب. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ٤١٠).

(٧) انظر: الكشاف (٤/ ٢٦٨).

(٨) وهي قراءة أبي هريرة وأبي قلابة والحسن وقتادة وأبي رزين ومسلم بن جندب وهارون القارئ عن الأعرج وسعيد بن جبير. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ٤١٢).

(٩) انظر: الكشاف (٤/ ٢٦٨).

وقالَ[1] في الأوجه التي ذكروها: «ليست قويةً في المعنى، مع وقوعِ الفصلِ بينَ المتعاطفينِ بما لا يَحْسُنُ اعتراضًا، ومع تنافرِ النَّظمِ».

وفي «شرحِ الكافيةِ»[2]: (الفُضُلُ): اللَّابسةُ ثوبَ الخَلوةِ، وهو نعتٌ لـ: (الهَلُوكِ).

وفي «الصحاحِ»[3] أيضًا كذلكَ.

وفي خطِّ الافتخارِ العجميِّ[4] أنَّ في «الصحاحِ» أنَّ (الفُضُلَ): ثوبٌ تُخالِفُ المرأةُ بينَ طرفَيه، فتشدُّهما على عاتِقها، وساعداها مكشوفانِ.

وهو كذبٌ على «الصحاحِ»[5]، ولو صحَّ لم يكن[6] في البيتِ شاهدٌ.

✿ ✿ ✿

---

(١) انظر: الكشاف (٤/ ٢٦٨).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٣).

(٣) انظر: الصحاح (٥/ ١٧٩١).

(٤) هو المفتي الرئيس افتخار الدين أبو طالب عبد الرحمن بن الصدر أبي طالب عبد الرحمن ابن الحسن بن العجمي الحلبي الشافعي، ت: ٦٥٨هـ انظر: العبر (٥/ ٢٤٧) والسير (٢٣٣٤٨).

(٥) جاء في هامش الصحاح: «زيادة في المخطوطة: «وامرأة متفضلة: عليها ثوب فضل، وهو أن يخالف بين طرفيه على عاتقها وتتوشح به». انظر: الصحاح (٥/ ١٧٩٢).

(٦) (لم يكن) مكررة في المخطوط.

إِعْمَالُ اسْمِ الفَاعِلِ

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي العَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

قولُه:

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي العَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

ليسَ هذا الشرطُ لإعمالِه مطلقًا، بل لإعمالِه في المنصوبِ خاصَّةً، قالَه[1] الصَّفَّارُ[2]، فأمَّا المرفوعُ فطلَبُه له شديدٌ؛ فلم يتوقَّف على شرطٍ؛ ولهذا أجمعْنا على أنَّه يعمَلُ في المضمرِ، وكلُّ ما عملَ في المضمرِ عملَ في الْمُظهَرِ، لا ينخرِمُ هذا إلَّا في (لَوْلَايَ) على مذهبِ س[3]، وأمَّا (أَفْعَلُ مِنْ) فإنَّه يرفعُ الظاهرَ في مسألةِ الكُحْلِ[4].

وإلى ما قرَّرناه ذهبَ صاحبُنا[5] أبو الحسنِ بنُ عصفورٍ[6]، ورامَ الأستاذُ[7]

---

(١) لعل الصواب: (قال)؛ لأن كل الكلام الآتي من كلام الصفار.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للصفار السفر الأول (٢٠١/ ب).

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ٣٧٣).

(٤) سميت بهذا؛ لأن مثال المسألة: «ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد». انظر: الكتاب (٢/ ٣٢) والمقتضب (٣/ ٢٤٨) وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (٢/ ٣٩٩).

(٥) هذا من كلام الصفار.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٥٠).

(٧) لعله يقصد أبا علي الشلوبين.

أن يردَّ عليهِ بأنَّ س[1] استشهدَ على إعمالِهِ في الحالِ بقولِه[2]:

مَشَـــــائِيمُ ....

البيتَ، فرفعَ بـ: (نَاعِبٍ) قولَه: (غُرَابُهَا)، وله أن يُجيبَ بأنَّه إنَّما أنشدَه على إعمالِ (مُصْلِحِينَ).

[إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ]: خلافًا للكسائيِّ وهشامٍ وابنِ مَضاءٍ[3]، قيل: والعراقيين[4]، واستدلُّوا بـ: ﴿بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[5]،

وَمَجَـــرٍ كَغُـــلَّانِ الأُنَـــيْعِمِ بَـــالَغٍ ... دِيَـــارَ العَـــدُوِّ ذِي زُهَـــاءٍ وَأَرْكَـــانِ[6]

وقولِه[7]:

فَرِيقَـــانِ مِـــنْهُمْ جَـــازِعٌ بَطْـــنَ نَخْلَـــةٍ ... وَآخَـــرُ مِـــنْهُمْ قَـــاطِعٌ نَجْـــدَ كَبْكَـــبِ

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ١٦٥ ـ ٣٠٦).

(٢) بتمامه:

مَشَـــائِيمُ لَيْسُـــوا مُصْـــلِحِينَ عَشِـــيرَةً ... وَلَا نَاعِـــبٍ إِلَّا بِبَـــيْنٍ غُرَابُهَـــا

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (١٢٣) والكتاب (١/ ١٦٥).

(٣) انظر: شرح السيرافي (٣/ ٢٠٤) وشرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٩١) والمقتصد (١/ ٥١٢) وشرح المفصل (٤/ ١٠٠) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٥٠)، والبحر المحيط (٣/ ٣٦٩) ـ (٧/ ١٥٤).

(٤) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٣٢٤).

(٥) الكهف: ١٨.

(٦) البيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٩٣).

(٧) البيتان لامرئ القيس، وهما من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٤٣).

فَلِلَّهِ عَيْنَا مَنْ رَأَى مِنْ تَفَرُّقٍ أَشَتَّ وَأَنْأَى مِنْ فِرَاقِ الْمُحَصَّبِ

لأنَّ الآيةَ إخبارٌ عمَّا مضى، وواوُ (رُبَّ) تُخَلِّصُ للمضيِّ.

قلنا: لَمَّا لم نجده يعملُ وهو ماضٍ إلا في موضعٍ يسوغُ فيه وقوعُ المضارعِ، نحوُ: «كَانَ زَيْدٌ ضَارِبًا عَمْرًا»، دلَّ على قولِنا، وأنَّهم أرادُوا حكايةَ الحالِ، وكذا: «جَاءَ زَيْدٌ وَاضِعًا يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ»، أي: «يَضْرِبُ»، و«يَضَعُ»، وكذلك جاءَ حالًا منصوبةً وإن كانَ ماضيًا، ولم يُسمع قطُّ: «هَذَا ضَارِبُ عَمْرًا أَمْسِ»، وأنَّه قالَ[1]:

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي خِيَانَةً لَمُبْلِغُكَ الوَاشِي أَغَشُّ وَأَكْذَبُ

فلولا أنَّ إضافتَه أفادته التعريفَ ما وُصِفَ بالمعرفةِ.

عُورِضَ بقولِه[2]:

يَا رُبَّ هَاجِي مِنْقَرٍ يَبْتَغِي بِهِ لِيَكْرُمَ لَمَّا أَعْوَزَتْهُ الْمَكَارِمُ

فدخلت عليه (رُبَّ)، ودليلُ مضيِّه: (لَمَّا)، وسُمعَ قائلٌ بعدَ انقضاءِ رمضانَ يقولُ: «يَا رُبَّ صائِمه لن يصومَه»[3].

قلنا: يجوزُ تقديرُ الأوَّلِ على الحالِ، وأن يقدَّرَ في الثاني: «يَا رُبَّ مُقَدَّرٍ صَوْمَهُ»، مثلُ[4]: «صَائِدًا بِهِ غدًا».

(الْمَجْرُ): الجيشُ الكثيرُ العظيمُ، (الغُلَّانُ): بالغينِ المعجمةِ المضمومةِ

---

(١) البيت للنابغة، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابغة (٧٢).

(٢) أنشده الفراء ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٥).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٥).

(٤) من أمثله سيبويه، بتمامه: «مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا». انظر: الكتاب (٢/ ٥٢).

الأوديةُ الكثيرةُ الشَّجَرِ[١]، شبَّه بها[٢] الجَيشَ في كثافته وكثرَتِه، «جَزَعْتُ الوَادِيَ»: قطعتُه عرضًا، و(الأُنَيْعِم): موضعٌ.

وقولُه: «بَالِغِ دِيَارَ العَدُوِّ» أي: يصيرُ في نحرِ العدوِّ ويدنُو منه كلَّ الدُّنُوِّ لقوَّتِه.

والزُّهاءُ: الكثيرُ، يقالُ: هُم زُهاءَ ألفٍ، أي: مَحْزَرُهُم ومِقدارُهم، وإنَّما يُستعمَلُ في العددِ الكثيرِ، كأنَّه لكثرتِه لا تُعرَفُ حقيقتُه، وإنما يُحزَرُ ويقدَّرُ.

والأركانُ: جوانبُه المحيطةُ بِهِ.

وبعدَه:

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى [تكِلَّ] مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

ومنها:

كَتَيْسِ الظِّبَاءِ الأَعْفَرِ انْضَرَجَتْ لَهُ عُقَابٌ تَدَلَّتْ مِنْ شَمَارِيخِ ثَهْلَانِ

[شَمَارِيخ ثَهْلَان]: أعالي، [ثهلان]: جبلٌ، [انْضَرَجَتْ لَهُ]: انقضَّتْ لكسرِه فذعرته.

أوَّلُها:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ وَرَسْمٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ
أَتَتْ حِجَجٌ بَعْدِي عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ كَخَطِّ زَبُورٍ فِي مَصَاحِفِ رُهْبَانِ

منها:

---

(١) في المخطوط: (الشجرة)، وهو تحريف.

(٢) في المخطوط: (و)، وهو تحريف.

إِذَا الْمَـــرْءُ لَـــمْ يَخْـــزُنْ عَلَيْــهِ لِسَـــانَهُ   فَلَــيْسَ عَلَــى شَــيْءٍ سِــوَاهُ بِخَـــزَّانِ

[إن كان عن مضيه بمعزل]: فأمَّا: ﴿وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[1]، فعلى حكايةِ الحالِ الماضيةِ، كما حُكيَت الحالُ الآتيةُ في: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[2]. مِن «الحُجَّةِ»[3].

قولُه: (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ) البيتَ، استُدِلَّ لِمَن أعمَلَ الماضيَ بأمورٍ:

أحدُها: ﴿وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[4].

الثاني: «يَا رُبَّ صَائِمِهِ»[5].

الثالثُ[6]:

يَـــا رُبَّ هَـــاجِي مِنْقَـــرٍ ....

الرابعُ[7]:

وَمَجْـــرٍ كَغُـــلَّانِ ....

---

(١) الكهف: ١٨.

(٢) النحل: ١٢٤.

(٣) انظر: الحجة (٣/ ٢٩٤) ـ (٤/ ٤٤٥).

(٤) الكهف: ١٨.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٥).

(٦) أنشده الفراء ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٥).

(٧) بتمامه:

وَمَجْـــرٍ كَغُـــلَّانِ الأُنَـــيْعِمِ بَـــالَغٍ   دِيَـــارَ العَـــدُوِّ ذِي زُهَـــاءٍ وَأَرْكَـــانِ

البيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٩٣).

الخامسُ[١]:

فَرِيقَانِ مِنْهُمْ جَازِعٌ ....

البيتين.

السادسُ[٢]:

لَمُبْلِغُكَ الوَاشِي ....

السابعُ[٣]:

إِنِّي بِحَبْلِكِ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبِرِيشِ نَبْلِكِ رَائِشٌ نَبْلِي

مَا لَمْ أَجِدْكِ عَلَى هُدَى أَثَرٍ يَقْفُو مِقَصِّكِ قَائِفٌ قَبْلِي

قال الصَّفَّارُ[٤]: «إخراجُ هذا الشعرِ مِن يدِ الكسائيِّ عَسِرٌ؛ لأنَّه قد أُعمِلَ الوصفُ في (مَا) المصدريةِ الموصولةِ بـ: (لَمْ يَفْعَلْ)، وهو للماضي.

---

(١) بتمامهما:

فَرِيقَانِ مِنْهُمْ جَازِعٌ بَطْنَ نَخْلَةٍ وَآخَرُ مِنْهُمْ قَاطِعٌ نَجْدَ كَبْكَبِ

فَلِلهِ عَيْنَا مَنْ رَأَى مِنْ تَفَرُّقٍ أَشَتَّ وَأَنْأَى مِنْ فِرَاقِ الْمُحَصَّبِ

البيتان لامرئ القيس، وهما من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٤٣).

(٢) بتمامه:

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي خِيَانَةً لَمُبْلِغُكَ الوَاشِي أَغَشُّ وَأَكْذَبُ

البيت للنابغة، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابغة (٧٢).

(٣) الشعر لامرئ القيس، وهو من الكامل. انظر: ديوان امرئ القيس (٢٣٩) والكتاب (١/ ١٦٤).

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للصفار السفر الأول (٢٠٢/ ب).

وقالَ[١] لي طالبٌ مالقيٌّ: «كونُ الوصفِ حالًا أبلَغُ؛ لأنَّه أرادَ أن يُعْلِمَها[٢] بما يكونُ منه، وما كانَ منه فقد علمَتْه.

فقلت: معنى إخبارِه بما مضَى أنَّ أخلاقي على هذا الذي علمتِه.

فقال هذا المعنى دونَ ذاك.

قلتُ: اقتضاه أنَّهم لا يُعمِلُون المستقبلَ في الماضي، وإنَّما الجوابُ أن تقدَّر (مَا) شرطيةً، وما قبلَها دليلُ الجوابِ».

ع: أصلُ الإشكالِ فاسدٌ؛ لأنَّ (مَا) المصدريةَ تقلِبُ الماضيَ مستقبلًا، تقولُ: «آتِيكَ[٣] مَا وَصَلْتَنِي، ومَا لَمْ تَهْجُرْنِي»، و«أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ، ومَا لَمْ تُفَارِقِ العَدْلَ».

[إن كان عن مضيه بمعزل]: اقتضَى كلامُه أنَّ الذي بمعنى المضيِّ لا يعملُ شيئًا.

وأقولُ: العمَلُ إمَّا في المفعولِ، ففيه مذهبا الكسائيِّ[٤] ومَن وافقَه، والبصريينَ[٥]، وإمَّا في فاعلٍ ظاهرٍ؛ فقالَ قومٌ: لا يعمَلُ فيه، وهو اختيارُ أبي الفتحِ[٦]

---

(١) من كلام الصفار.

(٢) في المخطوط (يعملها)، والتصويب من العليمي، وجاء عند الصفار: (يخبرها). انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٣٠).

(٣) أغلبها مطموس، والتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٣١).

(٤) انظر: الموفي في النحو الكوفي (٧٩ ـ ٨٠).

(٥) انظر: الإيضاح لأبي علي الفارسي (١/ ١٤٢).

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٢٨٧).

والأستاذِ أبي عليٍّ[(١)] والمتأخرينَ من المغاربةِ[(٢)]، وقيلَ: يَرفعُه، واختارَهُ ابنُ عصفورٍ[(٣)]، وإمَّا في فاعلٍ مضمَرٍ، فنقلَ ابنُ عُصفورٍ الإجماعَ على أنَّه يرفعُه، وليسَ كذلكَ، بل منعَه ابنُ خروفٍ[(٤)] وابنُ طاهرٍ[(٥)] شيخُه.

قولُه: (بِمَعْزِلِ) الباءُ ظرفيةٌ، والمَعْزِلُ: مَفْعِلٌ، مِن (عَزَلَه عَنْهُ): إذا نحَّاهُ، وأبعدَه، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ﴾[(٦)]، أي[(٧)]: في مكانٍ عَزَلَ منه نفسَه عن أبيه وعن مركبِ المؤمنين، وقيل[(٨)]: في معزلٍ عن دينِ أبيه.

وقولُه: (عَنْ مُضِيِّ) لا يكونُ خبراً؛ لنقصانِه، ولا متعلِّقًا بـ: (مَعْزِلِ)؛ لأنَّه اسمُ مكانٍ لا مصدرٌ، وإنَّما المصدرُ (مَعْزَلٌ) بفتحِ الزايِ كـ: (الْمَضْرَبِ)، ولا معنًى له هنا، وإنما هو حالٌ، وهو في الأصلِ صفةٌ لـ: (مَعْزِلِ).

وقولُه: (فِي العَمَلِ) متعلِّقٌ بما في قولِه: (كَفِعْلِهِ) مِن معنَى التشبيهِ.

* * *

(١) انظر: التوطئة في النحو لأبي علي الشلوبين (٢٦١) وشرح أبي علي الشلوبين على الجزولية (٢/ ٨٧٧).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن أبي الربيع (٢/ ١٠٥٦).

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٦٤).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٥٣٢ ـ ٥٥١).

(٥) هذا المذهب نقله الشلوبين عن ابن طاهر. انظر: تذكرة النحاة (٢٦٥).

(٦) هود: ٤٢.

(٧) نقل من الكشاف. انظر: الكشاف (٢/ ٣٩٦).

(٨) قاله الزجاج. انظر: معاني القرآن للزجاج (٣/ ٥٤).

وَوَلِــيَ اسْــتِفْهَامًا اوْ حَــرْفَ نِــدَا   أَوْ نَفْيًــا اوْ جَــا صِــفَةً أَوْ مُسْــنَدَا

وقولُه: (وَوَلِيَ) إمَّا عطفٌ على (كَانَ)، وإمَّا حالٌ بتقديرِ: «وَقَدْ وَلِيَ»، مثلُ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُواْ﴾(١).

قولُه: (اسْتِفْهَامًا) إلى آخرِه، لا يُمَثَّلُ بنحوِ(٢):

[أ]قَــاطِنٌ قَــوْمُ سَــلْمِى ....

ولا بنحوِ(٣):

...... مَــا وَافٍ بِعَهْــدِيَ أَنْتُمَــا

ولا بنحوِ: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥۗ﴾(٤)، ولا بنحوِ: ﴿وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ۝ لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ﴾(٥)، ولا بنحوِ: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ﴾(٦)؛ لأنَّ العملَ المرادَ في البابِ العملُ

---

(١) آل عمران: ١٦٨.

(٢) بتمامه:

أَقَــاطِنٌ قَــوْمُ سَــلْمَى أَمْ نَــوَوْا ظَعَنَــا   إِنْ يَظْعَنُــوا فَعَجِيــبٌ عَــيْشُ مَــنْ قَطَنَــا

لم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦٩) وشرح ابن الناظم (٧٥) واللمحة (١/ ٢٩٩).

(٣) بتمامه:

خَلِيلَــيَّ مَــا وَافٍ بِعَهْــدِيَ أَنْتُمَــا   إِذَا لَــمْ تَكُونَــا لِــي عَلَــى مَــنْ أُقَــاطِعُ

لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦٩) وشواهد التوضيح والتصحيح (٦٦).

(٤) البقرة: ٢٨٣.

(٥) الأنبياء: ٢ ـ ٣.

(٦) مكررة في المخطوط.

في[1] المنصوبِ، بل يُمَثَّل بنحوِ[2]:

أنــــاوِ رِجَالُـــــكَ قَتْـــــلَ امْـــــرِئٍ

مَـــا رَاعِ الخَـــلَّانُ ذِمَّـــةَ نَاكِـــثٍ[3]

﴿إِنَّ اللهَ بَالِغٌ أَمْرَهُ﴾[4].

سَأَغْسِــلُ عَنِّــي العَــارَ بِالسَّــيْفِ جَالِبًــا عَلَــيَّ قَضَــاءُ اللهِ مَــا كَــانَ جَالِبَــا[5]

* * *

---

(١) القمر: ٧، وهي قراءة ابن عباس وابن جبير ومجاهد والجحدري ويعقوب وخلف واليزيدي والحسن والأعمش وأبي عمرو وحمزة والكسائي. انظر: معجم القراءات القرآنية (١١/ ٢٩١).

(٢) بتمامه:

أنــــاوِ رِجَالُـــــكَ قَتْـــــلَ امْـــــرِئٍ مِــنَ العِــزِّ فِــي حُبِّــكَ اعْتَــاضَ ذُلَّا

أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من المتقارب. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٧٣).

(٣) بتمامه:

مَـــا رَاعِ الخَـــلَّانُ ذِمَّـــةَ نَاكِـــثٍ بَــلْ مَــنْ وَفَــى يَجِــدِ الخَلِيــلَ خَلِيــلَا

أنشده ابن مالك ولم نسبه لقائل، وهو من الكامل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٧٣).

(٤) الطلاق: ٣، الإضافة قراءة حفص وجبلة عن المفضل عن عاصم وأبان عن جماعة عن أبي عمرو ويعقوب وطلحة من مصرف وزيد بن عليو الأعمش، وأما القراءة التي أوردها ابن هشام بالتنوين ونصب ما بعده فهي قراءة باقي السبعة وأبي جعفر وخلف. انظر: معجم القراءات القرآنية (٩/ ٥٠٢).

(٥) البيت لسعد بن ناشب، وهو من الطويل. انظر: الشعر والشعراء (٢/ ٦٨٥) والزهرة (٢٠١).

وَقَـدْ يَكُـونُ نَعْـتَ [مَحْـذُوفٍ عُـرِفْ فَيَسْـتَحِقُّ العَمَـلَ الـذِي وُصِـفْ]

وكذلك في الاستفهام نحو[1]:

لَيْـتَ شِـعْرِي مُقِـيمٌ العُـذْرَ قَـوْمِي لِـي أَمْ هُـمْ فِـي الحُـبِّ لِـي عَاذِلُونَـا

وفي الخبرِ، كأن يُقالَ: «كَيْفَ زَيْدٌ؟»، فيُقالُ: «آكِلٌ الخُبْزَ»، أو «ضَارِبٌ عَمْرًا»، أو «فَاعِلٌ الخَيْرَ».

وزعمَ السهيليُّ[2] أنَّه لا يجوزُ: «هَذَا غُلَامُ ضَارِبٍ زَيْدًا»، وفرَّقَ بينَه وبينَ قولِه[3]:

وَكَـمْ مَـالِئٍ عَيْنَيْـهِ ....

البيتَ، بأن قالَ: إنَّ المنعوتَ المحذوفَ بعدَ (كَمْ) هو في المعنى نفسُ (كَمْ)، ولا كذلكَ في المثالِ المذكورِ ونحوِه، ألا ترى أنَّ التقديرَ وإن كانَ: «هَذَا غُلَامُ رَجُلٍ»، كما أنَّ التقديرَ: «وَكَمْ رَجُلٍ»، إلا أنَّ الغُلامَ غيرُ الرجلِ في المعنَى؟ فلم ينُبْ منابَه، و(كَمْ) نفسُ الرَّجلِ.

قالَ: ويجوزُ على هذا القياسِ: «كُلُّ مُكْرِمٍ زَيْدًا فَأَكْرِمْهُ»؛ لأنَّ (كُلًّا) بمنزلةِ (كَمْ) في النيابةِ عنِ المنعوتِ إذ ليسَ غيرَه. انتهى.

---

(١) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٧٤).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٣٢١).

(٣) بتمامه:

وَكَـمْ مَـالِئٍ عَيْنَيْـهِ مِـنْ شَـيْءِ غَيْـرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْـوَ الجَمْـرَةِ البِـيضُ كَالـدُّمَى

والبيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل. انظر: ديوان عمر (٤٥٩) والحلل (١٩).

ويردُ عليه نحوُ قولِه[1]:

إِنْ تَبْلُغُـوهُ تكُونُـوا مِثْـلَ مُنْتَجِـعٍ ... غَيْثًـا يَمُـجُّ ثَـرَاهُ المـاءَ والزَّهَـرَا

* * *

وَإِنْ يَكُـنْ صِـلَةَ (أَلْ) [فَفِـي الْمُضِـي ... وَغَيْـرِهِ إِعْمَالُـهُ قَـدِ ارْتُضِـي]

مثالُ إعمالِه ماضيًا[2]:

وَاللهِ لَا يَـذْهَبُ شَـيْخِي بَـاطِلَا

حَتَّـى أُبِيـرَ مَالِكًـا وَكَـاهِلَا

القَـاتِلِينَ الْمَلِـكَ الحُلَاحِـلَا

خَيْـرَ مَعَـدٍّ حَسَـبًا وَنَـائِلَا

* * *

(فَعَّـالٌ، اوْ مِفْعَـالٌ، [اوْ فَعِيـلُ) ... فِـي كَثْـرَةٍ عَـنْ (فَاعِـلٍ) بَـدِيلُ]

ومِن ثَمَّ كان مردودًا قولُ قومٍ في: (عَلَّامَةٍ) و(نَسَّابَةٍ) إنَّ التاءَ للمبالغةِ؛ لأنَّ المبالغةَ مستفادةٌ مِن الوزنِ، بل الصوابُ أن تكونَ لتأكيدِ المبالغةِ[3].

قولُه: (فِي كَثْرَةٍ) فلا يُقالُ[4]: «زَيْدٌ قَتَّالٌ عَمْرًا»، ويُقالُ: «قَتَّالٌ النـاسَ»، فأمَّا قولُه[5]:

---

(١) البيت للفرزدق، وهو من البسيط. انظر: ديوان الفرزدق (٤٢٣).

(٢) لامرئ القيس، وهو رجز. انظر: ديوان امرئ القيس (١٣٤).

(٣) نبّه عليه الإسنوي تلميذ ابن هشام. انظر: الكوكب الدري للإسنوي (٣٥١).

(٤) مأخوذ من التذييل والتكميل (١٠/ ٣١٨).

(٥) البيت لحميد بن ثور، وهو من الطويل. انظر: ديوان حميد (٢٥) والكامل (٣/ ٩٢).

مُحَــلَّاةُ طَــوْقٍ لَــمْ يَكُــنْ عَــنْ تَمِيمَــةٍ وَلَا ضَــرْبِ صَــوَّاغٍ بِكَفَّيْــهِ دِرْهَمَــا

فـ: (دِرْهَمًا) نكرةٌ في سياقِ النفيِّ فتعمٌّ، فالمرادُ: درهمًا [فما][1] فوقَه، كما تقولُ: «مَا رَأَيْتُ نَافِخَ ضَرَمَةٍ».

فإن قيلَ: ما فائدةُ قولِه: (عَنْ فَاعِلِ)؟

قلتُ أمورٌ:

أحدُها: التنبيهُ على سببِ الإعمالِ.

والثاني: الاعتذارُ عن إعمالِها مع أنَّها غيرُ جاريةٍ على الفعلِ.

والثالثُ: الإعلامُ بأنَّها إنَّما تُحوَّلُ عن اسمِ فاعلِ الثلاثيِّ.

فإن قلتَ: هذا منقوضٌ بقولِه[2]:

فَتَاتَــانِ أَمَّــا مِنْهُمَــا فَشَــبِيهَةٌ هِــــــلَالًا ....

وقولِهم[3]: سَأْآرٌ ودَرَّاكٌ ومِعْطَارٌ ومِهْدَاءٌ ومِعْوَانٌ ونذيرٌ، وقالَ[4]:

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من التذييل والتكميل.

(٢) بتمامه:

فَتَاتَــانِ أَمَّــا مِنْهُمَــا فَشَــبِيهَةٌ هِـلَالًا وَأُخْـرَى مِنْهُمَـا تُشْـبِهُ الشَّمْسَـا

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو من الطويل. انظر: ديوان عبيد الله (٣٤) وشرح التسهيل (٣/ ٨١).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٨٢).

(٤) بتمامه:

أَمِــنْ رَيْحَانَــةَ الــدَّاعِي السَّــمِيعُ يُــؤَرِّقُنِي وَأَصْــحَابِي هُجُــوعُ

والبيت لعمرو بن معدي كرب، وهو من الوافر. انظر: شعر عمرو (١٤٠) والأصمعيات (١٧٢).

أمِـــنْ رَيْحَانَـــةَ الـــدَّاعِي السَّـــمِيعُ ....

قلنا: شاذَّةٌ مسموعةٌ، والأوَّلُ الظاهرُ أنَّه على إسقاطِ الخافضِ، أي: (بِهلَالٍ)؛ لأنَّكَ تقولُ[1]: «شَبِيهٌ بِه»، قالُوا: «مَا زَيْدٌ كَعَمْرٍو، وَلَا شَبِيهٍ بِه».

والرابعُ: الإعلامُ بأنَّ كلامَه ليسَ في نحوِ: خَبِيرٍ وبَصِيرٍ، بالنسبةِ إلى (فَعِيلٍ)، ولا في: فَرِحٍ وأَشِرٍ ونحوِهما، بالنسبةِ إلى (فَعِلٍ)، وضابطُهما: ما وُضِعَ مِن أولِ الأمرِ على (فَعِيلٍ) أو (فَعِلٍ)، ولم يكن محوَّلًا مِن شيءٍ، وإنَّما هذا مِن بابِ الصفةِ المشبَّهةِ.

* * *

فَيَسْـــتَحِقُّ مَـــا لَـــهُ مِـــنْ عَمَـــلِ [وَفِـــي (فَعِيـــلٍ) قَـــلَّ ذَا وَ(فَعِـــلِ)]

[فيستحق ما له من عمل]: وفاقًا لسيبويه[2]، وخالفَه كـ[3]؛ لأنَّها زادت على معاني أفعالِها فخالفتها؛ فاستحقَّت أن لا تحملَ عليها.

ومنعَ المازنيُّ[4] والزِّيَاديُّ[5] والمبرِّدُ[6] وأكثرُ ص[7] إعمالَ (فَعِيلٍ) و(فَعِلٍ)،

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٦٩).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ١١٠).

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٦١).

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٢١٥) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٦٢).

(٥) انظر: الانتصار (٦٨ ـ ٧٢).

(٦) انظر: المقتضب (٢/ ١١٤ ـ ١١٧).

(٧) انظر: الأصول (١/ ١٢٤).

ومنعَ الجرميُّ[١] إعمالَ (فَعِيلٍ) دون (فَعِلٍ)، وتقدَّمه أبو عمرٍو[٢]، واختلَفا في (فَعِلٍ)، فقالَ أبو عمرٍو[٣]: إعمالُ (فَعِلٍ) ضعيفٌ، وخالفَه الجرميُّ أبو عُمَرَ.

وزعمَ ابنُ طاهرٍ[٤] وتلميذُه ابنُ خروف[٥] أنَّها كلَّها تعملُ، ولو بمعنى الماضي، مجردةً مِن (أَلْ)؛ لقوَّتِها بالمبالغةِ، ولأنَّ السماعَ ورَدَ بذلِك، كقولِه[٦]:

بَكَيْتُ أَخَا لَأْوَاءَ يُحْمَدُ يَوْمُهُ

البيتَ، ألا ترى أنَّه يرثيه؟

وأُجيبَ: بأنَّه على حكايةِ الحالِ، مثلُ: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[٧].

قولُه: (فَيَسْتَحِقُّ) أي: كلُّها، خلافًا لِمَن ذكرنا.

قولُه: (مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ) أي: بشروطِه، خلافًا لهذين الرجلين[٨].

* * *

---

(١) انظر: الأصول (١/ ١٢٤) وشرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٢١٦) والتبصرة (٢٢٧).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٦٢) والبسيط في شرح جمل الزجاجي (١٠٥٨).

(٣) انظر: الانتصار (٦٨).

(٤) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٣١٨).

(٥) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٥٥١).

(٦) بتمامه:

بَكَيْتُ أَخَا لَأْوَاءَ يُحْمَدُ يَوْمُهُ ... كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ

نسبه ابن يعيش لأبي طالب، ونسبه صاحب الحماسة البصرية لكعب بن سعد بن عقبة الغنوي، وهو من الطويل. انظر: ديوان أبي طالب (٤٦) والكتاب (١/ ١١١).

(٧) الكهف: ١٨.

(٨) ابن طاهر وتلميذه ابن خروف.

وَمَـا سِـوَى الْمُفْـرَدِ [مِثْلَـهُ جُعِـلْ   فِـي الحُكْـمِ وَالشُّـرُوطِ حَيْثُمَـا عَمِـلْ]

ع: وهو في التثنيةِ وجمعَي التصحيحِ أقيَسُ؛ لسلامةِ نَظْمِ الواحدِ؛ فالمجاراةُ حاصلةٌ بالفعلِ لا بالقوةِ.

المتنبي[1]:

بِـأَبِي الشُّـمُوسُ الجَانِحَـاتُ غَوَارِبَـا   اللَّابِسَـاتُ مِـنَ الحَرِيـرِ جَلَابِبَـا

الْمُنْهِبَـاتُ عُيُونَنَـا وَقُلُوبَنَـا   وَجَنَـاتُهُنَّ النَّاهِبَـاتُ النَّاهِبَـا[2]

يقولُ: اللَّواتي أنهبْنَ قلوبَنا وعقولَنا وجناتِهِنَّ، فلما نظرْنا إليهنَّ نهبْنَ قلوبَنا وعقولَنا[3].

المتنبي[4]:

هَـذَا الـذِي أَبْصَـرْتُ مِنْـهُ حَاضِـرًا   مِثْـلَ الـذِي أَبْصَـرْتُ مِنْـهُ غَائِبَـا

يجوزُ نصبُ (مِثْلَ) بـ: (أَبْصَرْتُ)، و(الذِي) خبرٌ والإشارةُ للممدوحِ، ورفعُه خبرًا عن الإشارة واقعةً على الفعلِ، و(الذِي) صفةٌ، والعائدُ ضميرٌ محذوفٌ معمولٌ لـ: (أَبْصَرْتُ).

القَـاتِلِينَ الْمَلِـكَ الحُلَاحِـلَا

---

(١) انظر: ديوان المتنبي (١/ ٩٩).

(٢) في المخطوط: (الناهيا)، وهذا تصحيف.

(٣) وهذا أحد إعرابات وأوجه البيت، وقد ذكره المعري، وذكر الوجه الثاني وهو النصب على أنه مفعول ثان. انظر: معجز أحمد (٩٣).

(٤) انظر: ديوان المتنبي (١/ ١٠٢).

خَيْـــرَ مَعَـــدٍّ حَسَـــبًا وَنَـــائِلَا[1]

* * *

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ [تِلْوًا وَاخْفِضِ ... وَهْــوَ لِنَصْــبِ مَــا سِــوَاهُ مُقْتَضِــي]

قولُـه: (انْصِبْ وَاخْفِضِ) ع: إلا المضـمرَ المتصـلِ إذا كـانَ العامـلُ معربًـا بالحركاتِ؛ فإنَّه إن كانَ مجرَّدًا فالخفضُ لا غيرُ، نحو: (مُكْرِمُكَ)، وإن كـانَ بـ: (أَلْ) فالنصبُ لا غيرُ، نحو: (الْمُكْرِمُكَ).

قولُه: (ذُو الإِعْمَالِ)[2] فأمَّا غيرُ ذي الإعمالِ فيخفِضُ ما يليه لا غيرُ، وما عـدا ذلك أمرُه مُشْكِلٌ؛ لأنَّه لا يُضافُ إليه؛ إذ لا يُضـافُ مـرتينِ، ولا يَنصبُه؛ إذ لـيسَ أهليةُ ذلك إلا على قولِ الكسائيِّ وهشامٍ وابنِ مضاءٍ، واختلفَ غيرُهم:

فقالَ السيرافيُّ[3] ومَن تبعَه: يجوزُ أن تنصبَه للشبهِ بالفعـلِ في الطلَـبِ المعنـويِّ وامتناعِ الإضافةِ.

وعندي أنَّ هذا منتقِضٌ بقولـكَ: «هَـذَا ضَـارِبُ الْيَـوْمِ زَيْـدًا أَمْـسِ»؛ فـإنَّهم لا يجيزونَه.

والثاني: أنَّه معمولٌ لمحذوفٍ.

ورُدَّ بأنَّه غيرُ ماشٍ في: «هَذَا ظَانُّ زَيْدٍ مُنْطَلِقًا»[4]؛ لأنَّـا إن لـم نقـدِّرِ المفعـولَ

---

(١) لامرئ القيس، وهو رجز. انظر: ديوان امرئ القيس (١٣٤).

(٢) هذا تصرف من ابن هشام ـ رحمه الله ـ في عبارة الناظم، وإلا فعبارة ابن مالك: «بذي الإعمال».

(٣) انظر: شرح السيرافي (١/ ٤٣٦).

(٤) انظر: شرح المفصل (٤/ ١٠١) والتذييل والتكميل (١٠/ ٣٣٤).

الأوَّلَ فلا يجوزُ الحذفُ اقتصارًا، أو إن قدرناه فما ناصبُه؟ وأجيب بأوجهٍ:

أحدُها: أنَّه إنَّما يمتنعُ حذفُ الاقتصارِ إذا لم يكن المفعولانِ مذكورينِ، ويدلُّ على ذلكَ: «ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، وقولُك: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟»، و«زَيْدًا ظَنَنْتُهُ قَائِمًا»؛ فلا تقدِّرُ ثانيًا لـ: (ظَنَّ) المحذوفةِ.

والثاني: أنَّ (ظَانٌّ) هذا مِن: (ظَنَّ بِه)؛ فلا يحتاجُ إلى مفعولينِ، وأصلُه: «ظَانٌّ بِزَيْدٍ».

الثالثُ: أنَّ (ظَنَّ) ذاتَ المضيِّ لا مفعولَ لها، بل هي كالفعلِ القاصرِ.

الرابعُ: أنَّا نمنعُ صوغَ اسمِ الفاعلِ حينئذٍ لِمَا فيه مِن المحذورِ.

ورُدّ بأنَّه مخالِفٌ لِمَا عُهِدَ في الصفاتِ المشتقاتِ مِن المصادرِ أنَّها لا يتعذَّرُ صوغُها لِمَن قامت به بحالٍ.

والخامسُ: أنَّه يجبُ استعمالُه بـ: (أَلْ)؛ ليصحَّ إعمالُه.

ويردُّه عندي أنَّ معنى المعرَّفِ غيرُ معنَى المنكَّرِ؛ فلا يصحُّ أن يُقامَ أحدُهما مقامَ الآخرِ إذا كانَ المقامُ يقتضِي ذلك.

قولُه: (مَا سِوَاه) شملَ الثانيَ في بابِ (ظَنَّ) و(أَعْطَى)، والثانيَ والثالثَ في بابِ (أَعْلَمَ وأَرَى).

* * *

وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ [تَابِعَ الذِي انْخَفَضْ   كَـ: «مُبْتَغِي مَالٍ وَجَاهًا مَنْ نَهَضْ»]

ع: الجرُّ بالإضافةِ، والنَّصبُ إمَّا على مراعاةِ الموضعِ، أو بإضمارِ اسمِ فاعلٍ، أو بإضمارِ فعلٍ، ويتعيَّنُ الأخيرُ إن كانَ الوصفُ غيرَ صالحٍ للعملِ.

قولُه: (تَابِعَ الذِي انْخَفَض) أعمُّ مِن أن يكونَ الخافضُ صالحًا للعملِ أو لا.

قولُه: (تَابِعَ) يدلُّ على أنَّ النصبَ على الموضعِ، لا بتقديرِ فعلٍ، ولا بتقديرِ اسمِ فاعلٍ، وإلَّا لم يسمِّه تابعًا، والمحققونَ[١] على التقديرِ، وكذا يقولونَ في بابِ المصدرِ، وفي بابِ (إنَّ) إذا قلتَ: «إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو»، فـ: (عَمْرٌو) مبتدأٌ، وخبرُه محذوفٌ، أي: «وَعَمْرٌو كَذَلِكَ»، أو يعطفونَه على ضميرِ الخبرِ إن وُجد.

فصلٌ: وأمَّا بابُ (لَيْسَ) و(مَا) إذا جُرَّ الخبرُ بالباءِ، واسمُ (لا) التي لنفيِ الجنسِ في مراعاةِ محلِّ الخبرِ في (لَيْسَ) و(مَا) ومحلِّ الاسمِ في (لَا) فجائزٌ إجماعًا؛ لأنَّ الطالبَ موجودٌ فيهما، وهو (لَيْسَ) و(مَا) والابتداءُ؛ لأنَّ (لا) معَ اسمِها في موضعِ المبتدأ.

قولُه: (تَابِعَ) أطلَقَه، وقالَ في «شرحِ الكافيةِ»[٢]: إنَّه يجوزُ النصبُ في المعطوفِ، نحوُ[٣]:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ .... أَوْ عَبْدَ رَبٍّ ....

وفي النعتِ قالَ: وَلَمْ أَجِد له شاهدًا، ولكنَّه جائزٌ بالقياسِ على جوازِ ذلك في

---

(١) انظر: أخبار الزجاجي (٣) وشرح الرضي (٤/ ٣٥٥).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٤٧).

(٣) بتمامه:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا ... أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

اختلف في نسبه البيت حتى قيل إنه مصنوع، وهو من البسيط. انظر: الكتاب (١/ ١٧١) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٨٩) والمقتضب (٤/ ١٥١).

تابعِ معمولِ المصدرِ، نحوُ[1]:

طَلَبُ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

ونحوُ[2]:

مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

واقتضى كلامُه أنَّه لا يجوزُ في بقيةِ التوابعِ.

* * *

وَكُلَّ مَا قُرِّرَ [لِاسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ]

إن نصبتَ (كُلًّا) ورفعتَ[3] (اسْمُ مفعولٍ) فهو وجهُ الكلامِ؛ لأنَّك أقمتَ المفعولَ الأولَ مقامَ الفاعلِ، وتركتَ الثانيَ، ونظيرُه: «دِرْهَمًا أُعْطِيَ زَيْدٌ»، ليس فيه غيرُ تقديمِ المفعولِ الثاني على عاملِه، وهو كثيرٌ حسَنٌ.

وإن عكستَ فرفعتَ (كُلًّا)، ونصبتَ (اسْمَ مَفْعُولٍ) فـ: (كُلٌّ) مبتدأٌ، والنائبُ

---

(١) بتمامه:

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهُ طَلَبُ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

والبيت للبيد، وهو من الكامل. انظر: ديوان لبيد (١٢٨) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٦٦).

(٢) من تمامه:

لَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا فِي الدَّهْرِ مِنْ عَجَبٍ أَنِّي قُتِلْتُ وَأَنْتَ الحَازِمُ البَطَلُ

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

والشعر للمتنخل الهذلي، وهو من البسيط. انظر: شرح أشعار الهذليين (١٢٨١).

(٣) في المخطوط: (أو رفعت)، والتصويب من العليمي (١/ ٤٣٩).

عن فاعلِ (يُعْطَى) ضميرٌ راجعٌ إليها، و(اسْمَ مَفْعُولٍ) مفعولٌ ثانٍ، وفيه إقامةُ المفعولِ الثاني، وتركُ المفعولِ الأوَّلِ، ولكنَّه لا تقدمَ فيه ولا تأخيرَ، وبعضُهم يزعمُ أنَّه لا يُقامُ الثاني ويتركُ الأولُ حتى يقدَّرَ قلبُ المعنى، والحقُّ أنَّه لا يُحتاجُ إلى ذلك، وأنَّ كلامَ سيبويهِ[1] مؤوَّلٌ.

إذا رَفعتَ (كُلٌّ) بالابتداءِ و(اسْمُ مَفْعُولٍ) بالفعلِ فهو مِن بابِ: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾[2].

.... كُلُّـــهُ لَـــمْ أَصْـــنَعِ[3]

وهو محلُّ اتفاقٍ عندَ الناظمِ[4].

وإن رَفعتَ (كُـلًّا)، ونصبتَ (اسْـمَ مَفْعُولٍ) فجائزٌ أيضًا؛ لأنَّ لـ: (يُعْطَى) مفعولين[5]، أحدُهما مرفوعٌ قائمٌ مقامَ الفاعلِ، والثاني منصوبٌ، فإن أقمتَ الأوَّلَ وهو (اسْمُ مَفْعُولٍ) فالمفعولُ الثاني محذوفٌ، والأصلُ: «يُعْطَاهُ اسْمُ الْمَفْعُولِ»، وإن أقمتَ الثانيَ قدَّرتَه ضميرًا مرفوعًا مستترًا في (يُعْطَى) عائدًا على (كُلٌّ)، والتقديرُ: «والشيءُ الذي تقرَّرَ في البابِ السابقِ لاسمِ الفاعلِ يُعطى ذلك الشيءُ لاسمِ المفعولِ

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٤٧ و١٨١).

(٢) النساء: ٩٥، وهي قراءة الحسن وابن عباس. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ١٣٥).

(٣) من تمامه:

قَـــدْ أَصْـــبَحَتْ أُمُّ الخِيَـــارِ تَـــدَّعِي عَلَـــيَّ ذَنْبًـــا كُلُّـــهُ لَـــمْ أَصْـــنَعِ

من مطلع أرجوزة لأبي النجم العجلي. انظر: ديوان أبي النجم (١٣٢) والكتاب (١/ ٨٥).

(٤) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣١٢).

(٥) في المخطوط: «مفعولان».

بلا تفاضلٍ بينهما»، وهذا الوجهُ أحسَنُ؛ لسلامتِه مِن الحذفِ، والأوَّلُ أحسَنُ لإقامةِ المفعولِ الأوَّلِ دونَ الثاني.

وإن نصبتَ (كُلًّا) فهو المفعولُ الثاني، و(اسْمُ مَفْعُولٍ) واجبُ الرفعِ، وهو المفعولُ الأوَّلُ.

* * *

فَهْوَ كَفِعْلٍ [صِيغَ لِلمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَـ: «المُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي»]

* * *

وَقَدْ يُضَافُ [ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى كَـ: «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الوَرِعْ»]

تمثيلُه بـ: «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الوَرِع» ظاهرٌ، ومثَّل ابنُه[1] بقولِه: «زَيْدٌ مَضْرُوبُ عَبْدِهُ»، وقدَّرَه بأنَّ الإسنادَ حُوِّلَ عَن العبدِ إلى ضميرِ الموصوفِ.

وعندي أنَّه ينبغِي التوقُّفُ في هذا، فإنَّ ذلك يؤولُ إلى الإخبارِ عن زَيْدٍ بأنَّه مضروبٌ، وذلك خلافُ الواقعِ، أمَّا مَن حُمِدَتْ مقاصدُه فلا يمتنعُ أن يقالَ فيه مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ، وكذا مَن حَسُنَ وجهُه لا يمتنع أن يقالَ فيه أنه حسَنٌ، ووجهُ رفعِ (المقاصدِ) أنَّه وجهُ الكلامِ وحقيقتُه، ووجهُ نصبِه قصدُ المبالغةِ بتعميمِ المدحِ، ووجهُ الخفضِ بعد ذلك تخفيفُ اللفظِ.

والذي دلَّ على أنَّ الإضافةَ فرعُ النصبِ لا فرعُ الرفعِ أمران:

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٠٨)، وقد هتك محقق الكتاب ضبط أمثله ابن الناظم هناك، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أحدُهما: أنه لا تجوزُ إضافةُ شيءٍ إلى نفسِه.

والثاني: تذكيرُ الوصفِ، ولو كانَ (المقاصد) في موضعِ رفعٍ والفعلُ خاليًا مِن الضميرِ لبقيَ الوصفُ على تأنيثِه.

✿ ✿ ✿

[أبنية المصادر]

(فَعْلٌ) قِيَاسُ [مَصْدَرُ الْمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ: «رَدَّ رَدًّا»]

[فَعْلٌ]: هذا الوزنُ، (المُعَدَّى): أي: الفعلُ المعدَّى.

(مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ) مِنْ جنسُ ذي الثلاثةِ، أي: الذي هو مِن ذي الثلاثة، فـ: (مِنْ) لبيانِ الجنسِ.

(قِيَاسُ) ولا يجبُ أن يأتي عليه، يدلُّكَ: (صَدَقْتُهُ الحَدِيثَ)، و(كَذَبَهُ الخَبَرَ)، و(عَلِمَ الْمَسْأَلَةَ)، و(حَسِبْتُ زَيْدًا فَاضِلًا).

ش ع[1]: (فَعْلٌ) قياسُ مصدرِ (فَعَلَ) المتعدِّي، صحيحًا كان أو معتلًا، كـ: «وَصَلَهُ وَصْلًا»، و«وَعَاهُ وَعْيًا»[2]، و«عَطَاهُ عَطْوًا».

ع: كأنَّه مثَّل للصحيحِ بـ: (وَصَلَهُ)، وليسَ بشيءٍ، بل هو معتلٌّ مثالٌ للصحيحِ، والكلامُ في التصريفِ، والتصريفيُّ سمَّى ذلك معتلًّا، بخلافِ النحويِّ. انتهى.

و(فَعِلَ)[3] المتعدي مصادرُه معلومةٌ مختلفةٌ محفوظةٌ، كـ: «حَمِدَ حَمْدًا»، و«عَلِمَ عِلْمًا»، و«عَمِلَ عَمَلًا»، و«شَرِبَ شُرْبًا»، و«رَحِمَ رَحْمَةً»، و«نَسِيَ نِسْيَانًا»، و«قَبِلَ قَبُولًا»، و«شَمِلَ شُمُولًا»، و«وَلِيَ وِلَايَةً».

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧١٤).

(٢) في شرح العمدة (ورعيته رعيًا).

(٣) يستكمل ابن هشام النقل من شرح العمدة ولكن من مكان آخر. انظر: شرح العمدة (٢/ ٧١٨).

ع: هذا مِن بابِ الحِرَفِ، وقياسُها (الفِعالةُ)، ولو كانَ متعديًا كـ: «نَجَرَ»، و«خَاطَ»، وسيأتي ذلك مِن كلامِه بعدُ. انتهى.

و«سَمِعَ سَمَاعًا»[1]، و«لَقِيَ لِقَاءً، ولُقْيَانًا»[2]، و«أَمِنَهُ أَمَانَةً»، و«وَمِقَهُ مِقَةً»، و«رَضِيَهُ رِضًى»، و«أَلِفَهُ أُلْفَةً»، و«كَرِهْتُ الشَّيْءَ كَرَاهَةً»، و«خِفْتُهُ خِيفَةً»، و«خَشِيتُهُ خَشْيَةً».

وكثُرَ[3] في (فَعِلَ) مضعَّفًا كـ: «مَسِسْتُ مَسًّا»، و«شَمِمْتُ شَمًّا»، و«مَصِصْتُ مَصًّا»، و«عَضِضْتُ عَضًّا»، و«سَفِفْتُ سَفًّا».

وكثُرَ (فَعْلٌ) أيضًا فيما أفهمَ أخذًا بالفمِ، كـ: «زَرِدَ زَرْدًا»، و«سَرِطَ سَرْطًا»، و«لَقِمَ لَقْمًا»، و«نَهِمَ نَهْمًا»، و«بَلِعَ بَلْعًا»، و«لَحِسَ لَحْسًا»، و«قَضِمَ قَضْمًا»، و«خَضِمَ خَضْمًا».

واطَّردَ (فَعَالَةٌ) في مصدرِ (فَعُلَ) المعبَّرِ عن فاعلِه بـ: (فَعِيلٍ)، كـ: «أَثُلَ الْمَالُ والشرفُ أَثَالَةً» إذا كثُرَ، و«أَرُبَ الرجلُ أَرَابَةً» إذا عَقَلَ، و«حَسُبَ حَسَابَةً» إذا كان حسيبًا، و«صَلُعَ صَلَاعَةً» إذا قويَ وصَلُبَ، و«حَصُفَ حَصَافَةً» إذا رزنَ عقلُه، و«حَصُنَ حَصَانَةً»، و(بَطَانَةً)، أي: عظُمَ بطنُه، و(بَدَانَةً)، و(بَآسَةً)، أي: شَجَاعَةً، و(ضَآلَةً)، و(مَهَانَةً)، و(مَقَاتَةً)، و(صَلَابَةً)، و(كَثَافَةً)، و(صَلَاتَةً)[4].

---

(١) يستكمل ابن هشام النقل من شرح العمدة.

(٢) في شرح العمدة: «لقي لُقًى ولقيانًا».

(٣) أي: كثر أن يجيء مصدره على (فَعْلٍ). انظر: شرح العمدة (٢/ ٧١٨).

(٤) انتهى النقل. انظر: شرح العمدة (٢/ ٧١٩ـ ٧٢٠).

ع: قولُه: (فَعْلٌ) البيتَ، إنَّما يكثُر في (فَعِلَ) المتعدي إذا كان مضعَّفًا، كـ: (شَمِمْتُ)، أو مُفهِمًا عملًا، إمَّا باللسان كـ: (لَحِسْتُ الشيءَ)، و(حَمِدْتُ)، أو بالفم كـ: (لَقِمْتُ) و(بَلِعْتُ) و(قَضِمْتُ) و(خَضِمْتُ)، والخَضْمُ: الأكلُ بجميعِ الفمِ، والقَضْمُ: الأكلُ بأطرافِ الأسنانِ.

قالَ الأصمعيُّ[1]: قدمَ أعرابيٌّ على ابنِ عمٍّ له بمكةَ، فقالَ: «إنَّ هذه بلادُ مَقْضَمٍ، وليست بلادَ مَخْضَمٍ».

وقد يجتمعُ كونُه باللسانِ، وكونُه مضاعفًا، كـ: (مَصِصْتُ)، و(مَشِشْتُ)، و(عَضِضْتُ)، وقد تتخلَّفُ الأمورُ الثلاثةُ ويأتِي (فَعْلٌ) كـ: (فَهِمْتُ).

قالَ الكسائيُّ[2] في «المعاني» بعدَ أن حكَى في مضارعِ (صَدَّ) بمعنى (أَعْرَضَ) لغتين: الضمَّ والكسرَ: «مَنْ قَالَ: «صَدَدْتُهُ» قال: (صَدًّا)، ومَن قالَ: «صَدَدْتُ عَنْهُ» قال: (صُدُودًا)».

ع: فهذا مقرِّرٌ لقوله:

(فَعْلٌ) قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ ....

وقولِه:

وَ(فَعَلَ) اللَّازِمُ مِثْلُ (قَعَدَا) لَهُ (فُعُولٌ) بِاطِّرَادٍ ....

واعلَم أنَّ الجمعَ بينَ قولِه: **(فَعْلٌ قِيَاسُ)** البيتَ، وقولِه: **(وَفَعَلَ اللَّازِمُ)**

---

(١) انظر: إصلاح المنطق (١٥٥).

(٢) وقد سبقه الخليل إلى تقرير هذا. انظر: العين (٧/ ٨٠).

البيتَ، وبينَ ما حكى الثقاتُ[1] عن أبي زكريا يحيى بنِ زيادٍ الفراءِ أنَّه قال: «إِذَا جاءكَ (فَعَلَ) مما لم يسمَع مصدُره فاجعله (فَعْلًا) للحجاز، و(فُعُولًا) لنجدٍ» يحتاجُ إلى نظرٍ جيِّدٍ.

* * *

و(فَعِلَ) اللَّازِمُ [بابه (فَعَلْ) كَـ: (فَرَحٍ) وكَـ: (جَوًى) وكَـ: (شَلَلْ)]

بدأ بـ: (فَعِلَ) لطولِ الكلامِ على (فَعَلَ) اللازمِ.

قولُه: (بَابُهُ فَعَلْ) كالفَرَحِ والْمَرَحِ والأَشَرِ والبَطَرِ.

في «شَرح العُمدة»[2]: «ويشاركُ (فَعَلًا): (فُعْلَةٌ)، أو تُغْنِي عنه فيما الوصفُ منه للمذكَّرِ (أَفْعَلُ)، وللمؤنَّثِ (فَعْلَاءُ).

فـ١: نحوُ: «كَهِبَ البعيرُ كَهَبًا، وكُهْبَةً» إذا اغبرَّ، و«سَفِعَ سَفَعًا، وسُفْعَةً» إذا اسودَّ، و«جَذِمَ الرَّجُلُ جَذَمًا، وجُذْمَةً» إذا انقطعت يدُه.

و٢[3]: «كَمِدَ اللونُ كُمْدَةً» إذا كَدِرَ، و«كَمِتَتِ الدَّابَّةُ كُمْتَةً» إذا صارَ لونُها بينَ الشُّقرةِ والدُّهمةِ، و«سَمِرَ سُمْرَةً»، و«أَدِمَ أُدْمَةً» معروفان، و«أَدِمَ البعيرُ أُدْمَةً» إذا ابيضَّ.

ويتشاركُ أيضًا في (فَعِلَ): (فَعَلٌ) و(فَعَالَةٌ)، كـ: «نَدِمَ نَدَمًا، ونَدَامَةً»، و«سَئِمَ

---

(١) نقله الفارابي. انظر: ديوان الأدب للفارابي (٢/ ١٣٩) وشمس العلوم (١/ ٩٧) والشافية (٢٦).

(٢) شرح العمدة (٢/ ٧١٦).

(٣) بعد الواو من (وكمد) علامة (٢) ويظهر أنها إشارة إلى النوع الثاني، والتوضيح أن ابن مالك قال في شرح العمدة: «وإغناء فعلة عن فعل نحو كمد...».

سَأَمًا، وسَآمَةً»، و«سَلِمَ سَلَمًا، وسَلَامَةً»، و«سَلِسَ سَلَسًا، وسَلَاسَةً»، و«زَمِنَ زَمَنًا، وزَمَانَةً»[1]، و«ذَرِبَ ذَرَبًا، وذَرَابَةً» إذا احتدَّ لسانُه.

وقد يُغني (فَعَالَةٌ) عن (فَعَلٍ) في المعاني اللازمةِ[2]، كـ: «زَهِدَ زَهَادَةً» إذا نَعِمَ، و«رَهِشَ رَهَاشَةً»[3]، و«شَرِقَ شَرَاقَةً» إذا حسُنت حمرتُه، و«شَرِسَ شَرَاسَةً» إذا ساءَ خلُقُه، و«شَقِيَ شَقَاوَةً»، و«سَعِدَ سَعَادَةً»[4].

* * *

و(فَعَلَ) اللَّازِمُ [مِثْلُ (قَعَدَا) لَهُ (فُعُولٌ) بِاطِّرَادٍ كَـ: (غَدَا)]

قولُه: (وَفَعِلَ اللَّازِمُ) خرجَ المتعدي؛ فإنَّ له (فَعْلًا) كما تقدَّمَ.

ولهذا مَن قال: «وَقَفْتُ الدَّابَّةَ» فإنه يقول (وَقْفًا)، ومَن قالَ: «وَقَفَتِ الدَّابَّةُ» فإنه يقولُ (وُقُوفًا)، ومِن ثَمَّ غُلِّطَ[5] مَن قالَ في قولِه[6]:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ

---

(١) في شرح العمدة ثلاثتها بالتاء.

(٢) في المخطوط (اللازم) والتصويب من شرح العمدة.

(٣) يظهر أنهما في المخطوط بالدال والتصويب من شرح العمدة.

(٤) انتهى النقل من شرح العمدة. انظر: شرح العمدة (٢/ ٧١٧ـ٧١٨).

(٥) هو أبو بكر الأنباري. انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري (٢٤).

(٦) بتمامه:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِ

والبيت من معلقة امرئ القيس، وهي من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٩).

إنَّ (وُقُوفًا) مصدرٌ عاملٌ في (مَطِيَّهُمْ).

ولهذا أيضًا أُخِذَ [على][(١)] أبي نواس في قولِه[(٢)]:

وَإِذَا نَزَعْتَ عَنِ الغَوَايَةِ فَلْيَكُنْ ... للهِ ذَاكَ النَّزْعُ لَا لِلنَّاسِ

وإنَّما هو: «نَزَعَ نُزُوعًا» قياسًا وسماعًا، قالَ[(٣)]:

لَا أَسْتَطِيعُ نُزُوعًا عَنْ مَحَبَّتِهَا ... أَوْ يَصْنَعَ الوَجْدُ بِي بَعْضَ الذِي صَنَعَا

قولُه: (فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ) ع: مرادُه بالاطرادِ هنا وفي كثيرٍ مِن بابِ جمعِ التكسيرِ: كثرةُ النظائرِ، لا أنَّ لنا أن نقولَه وإن لم يُسمع.

فمِن مجيئِه: (القُنُوتُ)، و(الرُّكُوعُ)، و(السُّجُودُ)، و(الجُلُوسُ)، و(القُعُودُ)، و(الخُشُوعُ)، و(العُكُوفُ)، و(الصُّعُودُ)، و(النُّزُولُ)، و(الخُرُوجُ)، و(النُّزُوعُ عَن الشيءِ)، و(العُدُولُ عنه).

ومِن مجيئِه مرجوحًا أنَّهم قالوه في مصدرِ: (كَسَدَ)، و(فَسَدَ)، و(ذَهَبَ)، والأكثرون مِن (الكَسَادِ)، و(الفَسَادِ)، و(الذَّهَابِ)، والذي حكى (الفُعولَ) فيهنَّ الواحديُّ[(٤)] في تفسيرِه: ﴿لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ﴾[(٥)].

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي.

(٢) البيت من الكامل. انظر: ديوان أبي نواس (٥١١).

(٣) البيت للأحوص، وهو من البسيط. انظر: ديوان الأحوص (١٠٦).

(٤) ومن قبله قاله أبو مسحل وابن السكيت وابن دريد. انظر: التفسير البسيط للواحدي (٤/ ٧٩)، وانظر أيضًا: نوادر أبي مسحل (٢٤) وإصلاح المنطق (٨٧) وجمهرة اللغة (٢/ ٦٤٦).

(٥) البقرة: ٢٠٥.

ومِن امتناعِه البتة: «رَشَدَ رُشْدًا»، و«حَكَمَ حُكْمًا»، و«رَقَدَ رُقَادًا»، و«صَمَتَ صَمْتًا، وصُمَاتًا».

قولُه: (بِاطِّرَادٍ) يردُ نحوُ: (غَزَا)، و(دَعَا)، و(سَعَى).

وفي «العُمدة» و«شَرحِها»[1]: «بِشَرْطِ صِحَّةِ عَيْنِهِ».

ع: فخرجَ نحوُ: (مَاتَ)، و(عَاشَ)، و(صَامَ)، و(نَامَ).

وكانَ ينبغي أن يقولَ: «أو اللَّام».

* * *

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَالَا) [أَوْ (فَعَلَانًا) فَادْرِ أَوْ (فُعَالَا)]

ش ع[2]: كـ: «حَرَنَ الفَرَسُ حِرَانًا»، و«جَمَحَ جِمَاحًا»، و«قَمَصَ قِمَاصًا».

وإن أفهمَ الفعلُ ولايةً أو حِرفةً كـ: «أَمَرَ إِمَارَةً»، و«عَرَفَ عَلَى القَوْمِ عِرَافَةً»، و«نَقَبَ عَلَيْهِمْ نِقَابَةً»، و«وَزَرَ وِزَارَةً».

ع: و«خَلَفَ خِلَافَةً». انتهى.

و[3]«كَتَبَ كِتَابَةً»، و«تَجَرَ تِجَارَةً»، و«جَرَى الْمَاءُ جَرَيَانًا»، و«غَثَتِ النَّفْسُ غَثَيَانًا».

أو صوتًا فعلى (فُعَالٍ) أو (فَعِيلٍ)، كـ: «بَغَمَتِ الظَّبْيَةُ بُغَامًا»، و«صَرَخَ الدِّيكُ صُرَاخًا»، و«رَغَا البَعِيرُ رُغَاءً»، و«خَارَ الثَّوْرُ خُوَارًا»، و«نَهَقَ الحِمَارُ نُهَاقًا، ونَهِيقًا»،

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧١٣) و(٢/ ٧١٦).

(٢) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧١٤).

(٣) يستكمل ابن هشام النقل من شرح العمدة.

و«نَبَحَ الكَلْبُ نُبَاحًا، ونَبِيحًا».

أو سيرًا فـ: (فَعِيلٌ)، كـ: «وَزَفَ وَزِيفًا»، و«وَجَفَ وَجِيفًا»، و«ذَمَلَ ذَمِيلًا»، و«وَشَجَ وَشِيجًا»[1]، و«وَهَسَ وَهِيسًا».

استُثنيَ أربعةٌ[2] مصادرَ، اثنانِ خاصّانِ، وهما: (فِعَالٌ) للإباءِ، و(فَعَلَانٌ) للتحرُّكِ، واثنانِ مشتركانِ، وهما: (فُعَالٌ) للأصواتِ والأدواءِ، و(فَعِيلٌ) للأصواتِ والسيرِ.

ع: ليُنظَر في: «نَشَزَتِ الْمَرْأَةُ نُشُوزًا».

* * *

فَأَوَّلٌ لِلَّذِي [امْتِنَاعٍ كَـ: (أَبَى) وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا]

* * *

لِلدَّا (فُعَالٌ) [أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلْ سَيْرًا وَصَوْتًا (الفَعِيلُ) كَـ: (صَهَلْ)]

مِن (الفَعِيلِ) للصوتِ: (الزَّفِيرُ)، و(الشَّهِيقُ)، قالَ ابنُ عباس[3] في: ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾[4]: الزفيرُ في الحلقِ، والشهيقُ في الصدرِ.

تنبيهٌ: قد يأتي (فَعِيلٌ) و(فُعَالٌ) لـ: (الفَعَلِ)، كـ: «نَعَبَ الغُرَابُ نَعِيبًا، ونُعَابًا»، و«نَعَقَ الرَّاعِي نَعِيقًا، ونُعَاقًا»، و«أَزَّتِ القِدْرُ أَزِيزًا، وأُزَازًا».

---

(١) كذا في بعض مخطوطات شرح العمدة، وأثبت المحقق في متن شرح العمدة: «وسج وسيجًا».

(٢) في المخطوط: (أربع).

(٣) انظر: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس (١٩١) وتفسير ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٨٥).

(٤) هود: ١٠٦.

وقد ينفردُ (فُعَالٌ)، كـ: «بَغَمَ الظَّبْيُ بُغَامًا»، و«ضَبَحَ الثَّعْلَبُ ضُبَاحًا».

وقد ينفردُ (فَعِيلٌ)، كـ: «صَهَلَ الفَرَسُ صَهِيلًا»، و«صَخَدَ الصُّرَدُ صَخِيدًا».

قولُه: (وَشَمَلْ) الفتحُ في الميمِ هنا أفصحُ؛ لمناسبةِ (كَصَهَلْ)، ومثلُه: «وَلَا أَنْقَمُ وَلَوْ لَدَغَنِي الأَرْقَمُ»[1]، ومثلُهما: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾[2].

قولُه: (كَصَهَلْ) ذكرَ ابنُ الضائعِ[3] في قولِه[4]:

وَيَصْــهلُ فِـي مِثْـلِ جَـوْفِ الطَّـوِيِّ ... صَـــــهِيلًا يُبَـــــيِّنُ لِلمُغْـــــرِبِ

أنَّه يُروَى: (يَصْهلُ) بفتحِ الهاءِ وكسرِها، و(الطَّوِيُّ): البئرُ المطويةُ بالحجارةِ، شبَّهَ جوفَ الفرسِ بها لسَعتِه، ومفعولُ (يُبَيِّنُ) محذوفٌ.

وزعمَ أبو القاسمِ[5] أنَّ (المُغْرِبَ) الذي له خيلٌ عِرابٌ، قال: أي: سَمِعَ صَوتَه مَن له خيلٌ عِرابٌ عرَفَ أنَّه عتيقٌ.

وردَّ عليه ابنُ السِّيدِ[6] بأنَّ: مَن له خيلٌ عِرابٌ قد لا يعرفُ علاماتِها، فمِن أينَ يكونُ الصهيلُ مُبيِّنًا له أنه عتيقٌ؟ لأنَّ المعنَى: يُبَيِّنُ ذلك الصهيلُ للمُغْرِبِ أنَّ صاحبَ

---

(١) من كلام الحريري في المقامة الدمياطية. انظر: مقامات الحريري (٤١).

(٢) البروج: ١٣.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/ ٢٦٥).

(٤) البيت للنابغة الجعدي، وهو من المتقارب. انظر: ديوان النابغة الجعدي (٣٣) والجيم (٢/ ٢٤٧).

(٥) انظر: الجمل لأبي القاسم الزجاجي (٢٦١ ـ ٢٦٢).

(٦) انظر: الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد (٣٠٠).

ذلك الصهيلِ عتيقٌ[1]، قالَ[2]: «بل المرادُ بالمعرِبِ العارفُ بالخيلِ العِرابِ، لا مَن له الخيلُ العِرابُ».

قولُه: (وَشَمَلْ) مستثنًى مِن حيثُ المعنَى، وقد يكونُ الشيءُ مستثنًى مِن حيثُ المعنَى وإن لم يدخل عليه أداةُ استثناءٍ، ومِن ذلك قولُه تعالَى: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾[3]، بعدَ قولِه سبحانَه: ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا ﴾[4][5].

* * *

فُعُولَـــةٌ فَعَالَـــةٌ [لِـــ: (فَعُـــــلَا كَـ: «سَـهُلَ الأَمْـرُ» و«زَيْـدٌ جَـزُلَا»]

قالَ ابنُه في شرحِ قصيدةِ أبيه في (الأبنيةِ)[6] في قوله:

وَقِـــسْ فَعَالَـــةً اوْ فُعُولَـــةً لِفَعُلْـــ ـتُ كَالشَّجَاعَةِ وَالْجَارِي عَلَى (سَهُلَا)

(فَعَالَةٌ) مقيسٌ في مصدرِ (فَعُلَ) الذي الوصفُ منه على (فَعِيلٍ)، نحوُ:

---

(١) يظهر أنه حدث للناسخ هنا انتقال نظر؛ فقد خلّط الكلام، والكلام في المخطوط: «فمن أين يكون الصهيل مبينًا له أنه عتيق؛ لأن المعنى يبين ذلك الصهيل للمعرب أن صاحب ذلك الصهيل مبينًا له أنه عتيق».

(٢) يقصد به ابنَ السيد.

(٣) التوبة: ٩٩.

(٤) التوبة: ٩٧.

(٥) تكررت جملة «بعدَ قولِه سبحانَه: ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا ﴾» مرتين في هذه الجملة في المخطوط.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم على لامية الأفعال (٣٠).

«شَجُعَ شَجَاعَةً»، فهو: «شَجِيعٌ»، و«مَلُحَ مَلَاحَةً»، فهو «مَلِيحٌ»، و«نَظُفَ نَظَافَةً»، فهو «نَظِيفٌ».

و(فُعُولَةٌ) مقيسٌ في مصدرِ (فَعُلَ) الذي الوصفُ منه على (فَعْلٍ)، نحوُ: «سَهُلَ سُهُولَةً»، فهو «سَهْلٌ»، و«صَعُبَ صُعُوبَةً»، فهو «صَعْبٌ»، و«حَزُنَ الْمَكَانُ حُزُونَةً»، فهو «حَزْنٌ». انتهى.

وهذا التفصيلُ لا إشعارَ لنظمِ الألفيةِ بشيءٍ منه.

«سَرُوَ سَراوةً»، والسَّرَاوَةُ المروءةُ والشرَفُ.

وفي «شَرح العُمدة»(١): «وكَثُرَ (فُعُولَةٌ) في مصدرِ (فَعُلَ) المعبَّرِ عن فاعلِه بـ: (فَعْلٍ)، كـ: (سُهُولَةٍ)، و(صُعُوبَةٍ)، و(رُطُوبَةٍ)، و(عُذُوبَةٍ)، و(جُعُودَةٍ)، و(فعولة)(٢) في المعبَّرِ عن فاعلِه بـ: (فَعِيلٍ)، كـ: (النَّظَافَةِ)، و(الْمَلَاحَةِ)، و(القَبَاحَةِ)، و(الفَصَاحَةِ)، و(الرَّزَانَةِ).

وقد يُستغنَى بـ: (فَعَالَةٍ) عن (فُعُولَةٍ) في المعبَّرِ عن فاعلِه بـ: (فَعْلٍ)، كـ: (النَّزَارَةِ)، و(النَّدَابَةِ)، و(الضَّنَاكَةِ).

وقد تشترِكُ (فَعَالَةٌ) و(فُعُولَةٌ) في المعبَّرِ عن فاعلِه بـ: (فَعْلٍ)، كـ: «جَهُمَ الوجهُ»، و(وَجُفَ)، و(رَخُصَ)، و(فَسُلَ)، و(قَدُمَ)، و(فَعُمَ).

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٢٠).

(٢) كذا في المخطوط، ولا أدري ما محلها هنا، ولعلها تصحيف لـ: (فعالة)، ومن هنا حتى قوله: «الرزانة» غير موجود في شرح العمدة، فلعله من زيادة ابن هشام من غير أن يشير، أو لعله من نسخة عند ابن هشام من شرح العمدة غير موجودة في المطبوع، والله أعلم.

وقد يُغني عن (فَعَالَة): (فُعْلٌ)، و(فِعَلٌ) في المعبَّرِ عن فاعلِه بـ: (فَعِيل)، كـ: (القُرْبِ)، و(البُعْدِ)، و(البُطْءِ)، و(القُبْحِ)، و(السُّحْقِ)، و(النُّبْلِ)، و(الغِلَظِ)، و(الكِبَرِ)، و(الصِّغَرِ)، و(القِصَرِ).

وقد يُغنِي عن (فَعَالَةٍ) غيرُ (فُعْلٍ)، و(فِعَلٍ)، كـ: «جَمُلَ جَمَالًا»، و«شَرُفَ شَرَفًا».

* * *

وَمَا أَتَى مُخَالِفًا [لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ كَـ: (سُخْطٍ) و(رِضَا)]

ممَّا أتى مخالِفًا ما مضى: «فَرِكَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا فِرْكًا»، والقياسُ (فَرْكًا)، و«فَرِكَتْهُ[1] فُرُوكًا»، والقياسُ (فَرْكًا).

* * *

وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ [مَقِيسُ مَصْدَرُهُ كَـ: «قُدِّسَ التَّقْدِيسُ»]

(فَعَّلَ) له مصادرُ:

أحدُها: (التَّفْعِيلُ)، كـ: (التَّعْلِيمِ)، و(التَّكْلِيمِ).

والثاني: (التَّفْعِلَةُ)، كـ: (التَّبْصِرَةِ)، و(التَّكْرِمَةِ)، و(التَّجْرِبَةِ).

والثالثُ: (الفِعَّالُ)، نحوُ: ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾[2].

والرابعُ: (الفِعَالُ)، قالَ[3]:

---

(١) في العليمي: (وفريكة).

(٢) النبأ: ٢٨.

(٣) البيت للأعشى، وهو من مجزوء الكامل. انظر: ديوان الأعشى (٢٣٨) والكامل (٢/ ١٥٦).

فَصَدَّقْتُهُ وَكَذَّبْتُهُ   وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهْ

والخامسُ: (الْمُفَعَّلُ)، نحوُ: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[1].

* * *

«وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً» [وَ«أَجْمِلا   إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلًا تَجَمَّلا»]

* * *

وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً [ثُمَّ (أَقِمْ   إِقَامَةً) وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ]

هذا داخلٌ تحتَ قولِه:

وَمَا يَلِي الآخِرَ مُدَّ وَافْتَحَا   ....

البيتَ، وكانَ ينبغي أن يؤخِّرَ الكلامَ على مصدرِ (اسْتَفْعَلَ) معتلِّ العينِ على الكلامِ على مصدرِ (اسْتَفْعَلَ) الصحيحِ العينِ؛ لأنَّه السابقُ ذِهنًا وصناعةً، ثم يصيرُ إلى نحوِ (اسْتِعَاذَةٍ) [ذهنًا][2] وصناعةً، وكذا فعلَ في «التَّسهيل»[3] و«الفيصَل»[4] و«سَبك الْمنظُوم»[5]، وكذلك فعلَ في مصدرِ (أَفْعَلَ)، قدَّمَ الكلامَ على الصحيحِ العينِ، ثم ثنَّى بالكلامِ على المعتلِّها، وكذا فعلَ في مصدرِ (فَعَّلَ)، قدَّمَ [الكلام][6]

---

(١) سبأ: ١٩.

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٥١).

(٣) انظر: التسهيل (٣١١).

(٤) كتاب لابن مالك لم يصل إلينا حتى الآن، وقد نقل منه السيوطي في المزهر.

(٥) انظر: سبك المنظوم (٢٠٢).

(٦) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٥١).

على الصحيحِ اللامِ، ثمَّ[1] ثنَّى بالكلامَ على المعتلِّها.

* * *

وَمَـا يَلِـي الآخِـرَ [مُـدَّ وَافْتَحَـا مَـعْ كَسْـرِ تِلْـوِ الثَّـانِ مِمَّـا افْتُتِحَـا]

* * *

بِهَمْزِ وَصْلٍ [كَـ: (اصْطَفَى) وَضُـمَّ مَا يَرْبَـعُ فِـي أَمْثَـالِ: «قَـدْ تَلَمْلَمَـا»]

* * *

فِعْـلَالٌ[2] اوْ فَعْلَلَـةٌ [لِـ: (فَعْلَـلَا) وَاجْعَـلْ مَقِيسًـا ثَانِيًـا لَا أَوَّلَا]

* * *

لِـ: (فَاعَـلَ): (الفِعَـالُ، [وَالْمُفَاعَلَـهْ) وَغَيْـرُ مَـا مَـرَّ السَّـمَاعُ عَادَلَـهْ]

* * *

وَ(فَعْلَـةٌ) لِمَـرَّةٍ [كَـ: (جَلْسَـهْ) وَ(فِعْلَـةٌ) لِهَيْئَـةٍ كَـ: (جِلْسَـهْ)]

«هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، وَالحِلُّ مَيْتَتُهُ»، أبو سليمانَ الخطابيُّ[3]: «عوامُّ الرواةِ يكسرونَ الميمَ، وإنَّما هي مفتوحةٌ، والمرادُ حيوانُ البحرِ إذا ماتَ فيه، وسمعتُ أبا عمرَ[4] يقولُ: سمعتُ المبرِّدَ يقولُ: (الْمِيتَةُ): الموتُ، وذلك لا يُقالُ فيه: حلالٌ

---

(١) في المخطوط: (على)، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٥١).

(٢) في المخطوط: (فعال).

(٣) التحشية كلها من كلام الخطابي. انظر: غريب الحديث للخطابي (٣/ ٢١٩).

(٤) يقصد به غلام ثعلب.

ولا حرامٌ، وعليه الحديثُ: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»، فهذا بالكسرِ، يريدُ الحالَ التي ماتَ عليها، يقالُ: مَاتَ مِيتةً حسنةً، وماتَ ميتةً سيئةً، كما قالوا: فلانٌ حسنُ القِعدةِ والجِلسةِ والرِّكبةِ والمِشيةِ والسِيرةِ والنِّيمةِ، يُراد بها الحالُ والهيئةُ.

ومثلُه: «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا القِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ».

وقولُه ـ عليه السلام ـ لعائشةَ: «إِنَّ حِيضَتَكِ لَيْسَتْ فِي يَدِكِ»، هو بكسرِ الحاءِ على إرادةِ الاسمِ أو الحالِ، أي: ليست نجاسةُ المحيضِ وأذاهُ في يدِكِ، فأمَّا (الحَيْضَةُ) بالفتحِ فالمرَّةُ الواحدةُ».

* * *

فِي غَيْرِ ذِي [الـثَّلَاثِ بِالتَّـا الْمَـرَّهْ وَشَـذَّ فِيـهِ هَيْئَـةٌ كَـ: (الخِمْـرَهْ)]

✿ ✿ ✿

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الفَاعِلِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا

الصفةُ: ما دلَّ على حدثٍ وصاحبِه، ثمَّ هي أربعةُ أقسامٍ:

اسمُ فاعلٍ: وهو ما دلَّ على حُدوثٍ وحدثٍ وفاعلِه.

واسمُ مفعولٍ: وهو ما دلَّ على حُدوثٍ وحدثٍ ومفعولِه.

وصفةٌ مشبَّهةٌ: وهو ما دلَّ على ثبوتٍ، ولم يقتضِ المشاركةَ والزيادةَ.

واسمُ تفضيلٍ: وهو ما دلَّ على ثبوتٍ، واقتضى المشاركةَ والزيادةَ.

قولُه: (أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الفَاعِلِينَ) قالَ ش ع[1]: المرادُ باسمِ الفاعلِ هنا: ما دلَّ على المحدَّثِ عنه بالفعلِ الذي لم يُبْنَ للمفعولِ، والأصلُ فيه إذا كان فعلُه ثلاثيًّا أن يكونَ على زِنةِ (فَاعِلٍ)؛ ولذلك أُجيزَ صوغُه على (فَاعِلٍ) مطلقًا إذا قُصِدَ به الاستقبالُ، قالَ الفرَّاءُ[2]: «العربُ تقولُ لِمَن لم يَمُت: «مائتٌ عن قليلٍ»، ولا يقولونَ لِمَن قد ماتَ: «هذا مائتٌ»، إنَّما يُقالُ في الاستقبالِ».

* * *

كَـ: (فَاعِلٍ) صُغِ [اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَـ: (غَذَا)]

* * *

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٠٣).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٣٢).

وَهْـوَ قَلِيـلٌ [فِـي (فَعُلْـتُ، وفَعِـلْ) غَيْـرَ مُعَـدًّى بَـلْ قِيَاسُـهُ (فَعِـلْ)]

الجوهريُّ[1]: «نَجِسَ الشَّيْءُ» بالكسر يَنْجَسُ نَجَسًا، فهو نَجْسٌ ونَجِسٌ أيضًا، وقالَ اللهُ تعالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾[2]، قال الفرَّاءُ[3]: «إذا قالوه مع الرِّجْسِ أتبعوه إياه، فقالوا: «رِجْسٌ نِجْسٌ».

ع: إنَّما كتبتُ هذا؛ لأنَّه لم يَذكُر في «التَّسْهِيل»[4] حينَ ذَكرَ ما قلَّ مِن الأوصافِ من (فَعِلَ فَعَلًا).

ع: وإنِّي لأخشى أن يكونَ قولُهم: «فَهُوَ نَجَسٌ» مِن بابِ الوصفِ بالمصدَرِ، ويدلُّ عليه الإخبارُ بهِ عَن الجمعِ في قولِه تعالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾، ولَمَّا رأى الجوهريُّ ذلكَ توهَّمَه وصفًا حقيقيًّا؛ فعدَّه قسيمًا للمصدرِ.

قالَ بدرُ الدِّينِ في «شرحِ قصيدةِ الناظمِ في الأبنيةِ»[5]: «بناءُ اسمِ الفاعلِ مِن (فَعِلَ) اللازمِ: (فَعِلٍ) و(أَفْعَلَ) و(فَعْلَانَ):

فـ (فَعِلٌ) للأدواءِ والأعراضِ: «خَبِطَ فهو خَبِطٌ»[6]، و«وَجِعَ فهو وَجِعٌ»، و«فَرِحَ فهو فَرِحٌ»، و«أَشِرَ فهو أَشِرٌ».

---

(١) انظر: الصحاح (٣/ ٩٨١).

(٢) التوبة: ٢٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٣٠).

(٤) انظر: التسهيل (١٣٦).

(٥) انظر: شرح لامية الأفعال لابن الناظم (٢٢).

(٦) لعله بالحاء.

وقد يوافقُه (فَعُلٌ)، نحوُ: «نَدُسَ فهو نَدِسٌ [ونَدُسٌ][1]»، و«يَقُظَ فهو يَقِظٌ»، وقد تخفَّفُ عينُه فيجيء على «فَعْلٍ»، نحوُ: «شَئِزَ المكانُ شَأْزٌ»: خشنَ؛ لكثرةِ حجارتِه.

و(أَفْعَلُ) للألوانِ والخَلْقِ، نحوُ: «خَضِرَ الزَّرْعُ فهو أَخْضَرُ»، و«عَوِرَ فهو أَعْوَرُ».

و(فَعْلَانُ) للامتلاءِ وحرارةِ الباطنِ، نحوُ: «شَبِعَ فهو شَبْعَانُ»، و«رَوِيَ فهو رَيَّانُ»، و«عَطِشَ فهو عَطْشَانُ»، و«ظَمِئَ فهو ظَمْآنُ».

وقد يُحمَلُ (فَعِلَ) اللازمُ على غيرِه، فيجيءُ اسمُ الفاعلِ منه على (فَاعِلٍ) و(فَعِيلٍ)، قالوا: «سَخِطَ فهو سَاخِطٌ»، و«رَضِيَ فهو رَاضٍ»، حملًا على: «شَكَرَ فهو شَاكِرٌ»، و«فَنِيَ فهو فَانٍ»، حملًا على: «ذَهَبَ فهو ذَاهِبٌ»، وقالُوا: «بَخِلَ فهو بَخِيلٌ»، حملًا على: «لَؤُمَ فهو لَئِيمٌ»، و«مَرِضَ فهو مَرِيضٌ»، و«سَقِمَ فهو سَقِيمٌ»، حملًا على: «ضَعُفَ فهو ضَعِيفٌ».

وقد حملوا (فَعَلَ)[2] على غيرِه، فجاؤوا باسمِ الفاعلِ منه على (فَعِيلٍ)[3] و(فَيْعِلٍ) في المعتلِّ العينِ، قالُوا: «خَفَّ فهو خَفِيفٌ»، حملوه على: «ثَقُلَ فهو ثَقِيلٌ»، و«شَحَّ فهو شَحِيحٌ»، حملوه على: لَؤُمَ [فهو لَئِيمٌ][4]، وقالوا: «طَابَ فهو طَيِّبٌ»،

---

(١) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيها.

(٢) في المخطوط: (أفعل)، والتصويب من شرح ابن الناظم.

(٣) يعني: في المضعف.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح ابن الناظم. انظر: شرح لامية الأفعال لابن الناظم (٢٢).

فجاؤوا بالاسمِ على (فَيْعِلٍ) نيابةً عن (فَعِيلٍ)، حملًا على: «خَبُثَ فهو خَبِيثٌ»، و«لَانَ يَلِينُ، فهو لَيِّنٌ»، حملًا على: «صَلُبَ فهو صَلِيبٌ».

وممَّا حملوا[1] منه (فَعَلَ) على غيرِه قولُهم[2]: «شَاخَ فهو شَيْخٌ».

قولُه: (بَلْ قِيَاسُهُ) البيتَ، يُستغنَى عن مجيءِ اسمِ فاعلِ (فَعِلَ) القاصرِ على (فَاعِلٍ) بمجيئِه على (فَعِلٍ) في الأعراضِ، كـ: «فَرِحٍ»، و«خَجِلٍ»، وعلى (أَفْعَلَ) في الخَلْقِ والألوانِ، كـ: (أَشْنَبَ)، و(أَسْوَدَ)، وعلى (فَعْلَانَ) في الامتلاءِ وضِدِّه، كـ: (شَبْعَانَ)، و(غَرْثَانَ)، وعلى (فَعِيلٍ) في قوةٍ أو ضعفٍ، كـ: (قَوِيٍّ)، و(عَمِيٍّ)[3]، و(سَمِينٍ)، و(مَرِيضٍ). من «شَرح العُمدة»[4].

* * *

وَ(أَفْعَلُ، فَعْلَانُ) [نَحْوُ (أَشِرٍ) وَنَحْوُ (صَدْيَانَ) وَنَحْوُ (الأَجْهَرِ)]

* * *

وَ(فَعْلٌ) اوْلَى [وَ(فَعِيلٌ) بِـ: (فَعُلْ) كَـ: (الضَّخْمِ، وَالجَمِيلِ) والفعلُ (جَمُلْ)]

يأتِي الوصفُ مِن (فَعُلَ) على ثمانيةٍ: فَاعِلٌ: كـ: (عَاقِرٍ)، و(فَارِهٍ)، و(حَامِضٍ).

ع: في ذهني أنَّ مِنهم مَن[5] عدَّ مِن ذلك: «خَثُرَ اللَّبَنُ، فهو خَاثِرٌ»، بمعنى:

---

(١) في المخطوط (حملوه) والتصويب من شرح ابن الناظم على اللامية.

(٢) في المخطوط (قالوا) والتصويب من شرح ابن الناظم على اللامية.

(٣) في المخطوط: وأغنى، والتصويب من شرح العمدة.

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٠٦ ـ ٧٠٧).

(٥) منهم الفيومي. انظر: المصباح المنير (١/ ١٦٤).

«ثَخُنَ»، وهذا مردودٌ؛ لأنَّ ابنَ طَرِيفٍ[1] حكى في «أفعالِه»[2]: «خَثَرَ مثلَّثُ الثاءِ»، فعلَى هذا يكونُ (خَاثِرٌ) مبنيًّا على (خَثَرَ) بالفتحِ على القياسِ.

وأَفْعَلُ: كـ: (أَخْطَبُ)، و(أَكْدَرُ)، وفَعَالٌ: كـ: (جَبَانٍ)، وفُعَالٌ: كـ: (شُجَاعٍ)، وفَعْلٌ: كـ: (ضَخْمٍ)، و(شَهْمٍ)، وفَعِيلٌ: كـ: (ظَرِيفٍ)، وفَعَلٌ: كـ: (بَطَلٍ)، و(حَسَنٍ)، وفَيْعِلٌ: كـ: (جَيِّدٍ)، و(سَيِّدٍ).

* * *

وَ(أَفْعَـلُ) فِيـهِ [قَلِيـلٌ وَ(فَعَـلْ) وَبِسِوَى الـ: (فَاعِلِ) قَدْ يَغْنَى (فَعَلْ)]

قولُه: (وَبِسِوَى الفَاعِلِ)[3] البيتَ، قالَ في «شَرح العُمدة»[4]: وإن جاءَ فاعلُ (فَعَلَ) على غيرِ (فَاعِلٍ) فهو محمولٌ على غيرِه؛ لشبهٍ معنويٍّ، كـ: «جَلَّ فهو جَلِيلٌ»، و«طَابَ فهو طَيِّبٌ»، و«شَابَ فهو أَشْيَبُ»، حُمِلَتْ على: «عَظُمَ»، و«جَادَ»، و«شَمِطَ».

* * *

وَزِنَـةُ الْمُضَـارِعِ [اسْـمُ فَاعِـلِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَـ: (الْمُوَاصِلِ)]

وربَّما جاءَ شيءٌ على وزنِ (فَاعِلٍ) أو (فَعُولٍ):

---

(١) هو أبو مروان عبد الملك بن طريف القرطبي، أخذ عن ابن القوطية، وتوفي في حدود ٤٠٠هـ. انظر: إنباه الرواة (٢/ ٢٠٨) وبغية الوعاة (٣١٧).

(٢) يقصد به كتاب الأفعال لابن طريف، وهو كتاب هذّب فيه ابن طريف كتاب الأفعال لشيخه ابن القوطية.

(٣) في المخطوط (ويستوي الفاعل).

(٤) انظر: شرح عمدة الحافظ (٢/ ٧٠٦).

فالأوَّلُ نحوُ قولِهم: «أَوْرَسَ الرِّمْثُ، فهو وَارِسٌ»، و«أَيْفَعَ الغُلَامُ، فهو يَافِعٌ»، و«أَبْقَلَ المَكَانُ، فهو بَاقِلٌ»، وجاء: «مُبْقِلٌ»، قالَ[1]:

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مُبْقِلُ

آكُلُ مِنْ حَوْذَانِهِ وَأَنْسِلُ

و«أَوْرَقَ وَارِقٌ»، قالَ[2]:

كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

وقد عكسُوا ذلك إذ قالُوا: «حَبَّهُ، فهو مُحِبٌّ»، ولم يقولوا: (حَابٌّ)، «عَمَّ الرَّجُلُ بمعروفِه، فهو مُعِمٌّ»، و«لَمَّ مَتَاعَ القَوْمِ، فهو مُلِمٌّ»، وسُمِعَ في هذين أيضًا: (مِفْعَلٌ)، ولم يقولوا: (عَامٌّ)، ولا: (لَامٌّ).

والثاني: في قولِهم: «أَعَقَّتْ، فهي عَقُوقٌ»، إذا حملت، و«أَحْصَرَتِ النَّاقَةُ، فهي حَصُورٌ»، إذا ضاقَ مجرى لبنِها، وقالوا في الفعلِ «فَعَلَتْ»، و«أَفْعَلَتْ»، فيكونُ (عَقُوقٌ) و(حَصُورٌ) مِن بابِ ما استُغْنِيَ فيه بما للثلاثيِّ عمَّا لغيرِه، لا مِن بابِ إقامةِ وزنٍ مقامَ وزنٍ مهجورٍ.

* * *

(١) الرجز لأبي دؤاد. انظر: التمام لابن جني (١٨٦) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١١٢).

(٢) بتمامه:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

والبيت لباغث بن صريم اليشكري، أو علباء بن أرقم اليشكري، أو لغيرهما، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢/ ٢٣٤) والأصمعيات (١٥٧) والأصول (١/ ٢٤٥).

مَــعْ كَسْــرِ مَتْلُــوٍّ [الأَخِيــرِ مُطْلَقَــا وَضَــمِّ مِــيمٍ زَائِــدٍ قَــدْ سَــبَقَا]

قولُه: (مَعْ كَسْرٍ) وربَّما ضمُّوا إتباعًا لِمَا بعدُ مِن حركةِ الإعرابِ، قالوا: «هُوَ مُنْحَدُرٌ مِنَ الجَبَلِ»، أو لِمَا قبلُ مِن ميمِ الفاعلِ، قالوا: «أَنْتَنَ فهو مُنْتُنٌ»، وربَّما فتحوا شذوذًا، قالوا: «أَسْهَبَ»[1]، إذا أكثرَ في الكلامِ، وإذا ذهبَ عقلُه مِن لَدْغِ الحيةِ، فهو (مُسْهَبٌ)، و«أَلْفَجَ»، إذا افتقرَ، فهو (مُلْفَجٌ)، و«أَحْصَنَ، فهو مُحْصَنٌ».

قولُه: (وَضَمِّ مِيمٍ) وربَّما كسرُوا إتباعًا، قالوا: (مِنْتِنٌ).

* * *

وَإِنْ فَتَحْــتَ مِنْــهُ [مَــا كَــانَ انْكَسَــرْ صَــارَ اسْــمَ مَفْعُــولٍ كَمِثْــلِ (الْمُنْتَظَــرْ)]

ويتَّحدانِ لفظًا في نحوِ: (مُخْتَارٌ)، و(مُبْتَزٌّ)، تقولُ: «اللهُ مُخْتَارٌ مُحَمَّدًا ﷺ»، و«زَيْدٌ مُبْتَزٌّ ثَوْبَ عَمْرٍو»، و«مُحَمَّدٌ مُخْتَارُ اللهِ تَعَالَى»، و«ثَوْبُ زَيْدٍ مُبْتَزٌّ».

قولُه: (وَإِنْ فَتَحْتَ) البيتَ، وذلك ليوازِنَ فِعْلَ المَفعولِ؛ فإنَّه لا بدَّ مِن فتحِ ما قبلَ آخرِه في المضارعِ كما قدَّمنا في بابِ النيابةِ، فـ: (مُكْرَمٌ) يشبِهُ (يُكْرَمُ)، و(يُسْتَخْرَجُ) يشبِهُ (مُسْتَخْرَجٌ).

* * *

وَفِـي اسْــمِ مَفْعُــولِ [الـثُّلَاثِـيِّ اطَّــرَدْ زِنَــةُ (مَفْعُــولٍ) كَــآتٍ مِــنْ (قَصَــدْ)]

قولُــه: (الــثُّلَاثِيِّ) ومِـن ثَـمَّ كـانَ لحنًـا أن يُقـال: (مَغْلُـوقٌ)، و(مَطْبُـوقٌ)، و(مَعْتُـوقٌ)، و(مَلْصُـوقٌ)، و(سَـطرٌ مَلْحُـوقٌ)، وفي ذلـك يقـولُ أبـو الأسـودِ[2] فيمـا

(١) في المخطوط: (سهب)، وهو تحريف.

(٢) انظر: ديوان أبي الأسود (١٥٩).

روى ابنُ بَرِّي وغيرُه[1]:

وَلَا أَقُولُ لِبَابِ الدَّارِ: مَغْلُوقُ وَلَا أَقُولُ لحل الحلي[2]: مَطْبُوقُ
وَلَا أَقُولُ لِمَوْلَى الحَيِّ: مَعْتُوقُ وَلَا أَقُولُ لِدَفِّ البَابِ: مَلْصُوقُ
وَلَا أَقُولُ لِسَطْرٍ مُلْحَقٍ أَبَدًا بَيْنَ السُّطُورِ وَلَوْ عُذِّبْتُ: مَلْحُوقُ

ع: وكأنَّ الذي وهَّمَ مَن قالَ: (مَغْلُوقٌ) قولُهم: (غَلْقُ البَابِ)، يقالُ: «أَمَرْتُهُ بِغَلْقِ البَابِ»، وإنَّما هذا مصدرٌ جارٍ على غيرِ المصدرِ[3]، وإنَّما القياسُ (إِغْلَاقُ البَابِ)، وقالَ الحريريُّ[4]:

وَأَبْدَى التَّلَافِي قَبْلَ إِغْلَاقِ بَابِهِ

فهذا هو الأصلُ.

جاءَ (أَفْعَلْتُهُ) فهو (مَفْعُولٌ)[5] في: «أَحْبَبْتُهُ»، و«أَحْزَنَهُ»، و«أَجَنَّهُ اللهُ»، و«أَزْكَمَهُ»، و«أَكَزَّهُ»، و«أَقَرَّهُ»، و«آرَضَهُ»، و«أَمْلَأَهُ»، و«أَضْأَدَهُ»، و«أَحَمَّهُ»: مِن الحُمَّى، و«أَهَمَّهُ»: مِن الهمِّ، و«أَزْعَقَهُ»، أي: أذعره، و«أَرَقَّه»، أي: مَلَكَه، و«أَزْعَدَهُ»، قالَ[6]:

(١) انظر: إصلاح المنطق (١٤٢) والبارع (٣٩٤) والصحاح (٤/ ١٥٣٨).
(٢) عند العليمي: (لحلي الحلي).
(٣) في العليمي: «على غير قياس المصدر». انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٦٢).
(٤) انظر: مقامات الحريري (٢٠٣).
(٥) منقول من ابن جني. انظر: الخصائص (٢/ ٢١٨).
(٦) البيت للشماخ، وهو من البسيط. انظر: ديوان الشماخ (١١٩).

مَعِـــي رُدَيْنِــيُّ أَقْـــوَامٍ أَذُودُ بِـــهِ عَـنْ عِرْضِـهِم وَفَرِيصِـي غَيْـرُ مَرْعُـودِ

ولم يقولُوا في الفعلِ إلا: «أَرْعَدَهُ»، و«أَرَقَّ اللهُ زيدًا».

لحَّـنَ بعضُـهم[1] قـولَهم: (المَحْسُوسَـاتُ)، وفي «الكشَّـافِ»[2]: وقـرئَ: ﴿تَحِسُّ﴾[3]، من: «حَسَّهُ»، إذا شعرَ بِه، ومنه الحَواسُّ والمحسوساتُ.

* * *

وَنَـــابَ نَقْـــلًا [عَنْـــهُ ذُو (فَعِيـــلِ) نَحـــوُ (فَتَـــاةٍ أَوْ فَتًـــى كَحِيـــلِ]

قالَ في «التَّسْهِيل»[4]: إنَّه كثيرٌ، ومع كثرتِه لا ينقاسُ.

فسُئلتُ عن هذا، فأجبتُ بأنَّ القياسَ يستدعي شيئين: كثرةَ المقيسِ عليه، وكونَه جاريًا[5] على القياسِ، وهنا وُجِدَ الأمرُ الأولُ دونَ الثاني، فإنه جارٍ في التذكيرِ والتأنيثِ على لفظٍ واحدٍ، فلو جُعِلَ هذا النوعُ قياسًا مِن حيثُ الصوغُ على (فَعِيل) لكانَ إمَّا أن يؤنَّثَ على القياسِ، فيخالفَ المقيسَ عليه، أو لا يؤنَّثَ، فيُجعَلَ بابٌ مطَّرِدٌ غيرَ جارٍ على القياسِ.

❁ ❁ ❁

(١) منهم الجواليقي. انظر: التكملة فيما تلحن فيه العامة (٨٥٣).

(٢) الكشاف (٣/ ٤٨).

(٣) مريم: ٩٨، انظر: معجم القراءات القرآنية (٥/ ٤٠٢).

(٤) انظر: التسهيل (١٣٨).

(٥) في المخطوط (جار).

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ

كتبتُ على حد الصفة المشبهة كلامًا شافيًا في رأس الورقة بعد هذه فتأمَّله[١].

اعلم[٢] أنَّ منهم[٣] مَن ضبطَ الصفةَ المشبَّهةَ بأنَّها: الصفةُ الدالَّةُ على معنًى ثابتٍ مباينةً[٤] لوزنِ المضارعِ.

وردَّ المؤلِّفُ[٥] الوصفَ الأوَّلَ[٦] بأنَّها تُبنَى مِن نحوِ: «عَرَضَ» و«طَرَأَ»، والثاني[٧] بأنَّهم يعدُّونَ منها نحوَ: «مُعْتَدِلِ القَامَةِ» و«مُنْطَلِقِ اللِّسَانَ»، ونحوَ ذلك مِن أسماءِ الفاعلينِ المؤديةِ مِن المعاني ما يؤدِّيه (فَعِيلٌ) وغيرُه مِمَّا لا يُوازِنُ المضارعَ.

وعدَلَ إلى ضَبطِها بأنَّها: الصفةُ الصالحةُ للإضافةِ إلى الفاعلِ في المعنَى باستحسانٍ.

---

(١) يريد بذلك حاشية كتبها في الصفحة التي ستأتي، وأنا أنقلها لك هنا، وهي الآن ستأتيك بعد هذه التحشية.

(٢) هذا هو الموضع الذي أشار إليه من قبل وقال عنه: إنه تحدث فيه عن الصفة المشبهة بكلام شاف.

(٣) يُفهم بعض هذا من كلام الزمخشري. انظر: المفصل (٢٩٣).

(٤) في المخطوط: (مباية)، وهو تحريف.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٥).

(٦) وهو الدلالة على معنى ثابت.

(٧) وهو مباينة المضارع.

قالَ[1]: فخرجَ بذلك اسمُ[2] الفاعلِ المتعدِّي مُطلقًا.

يعني[3]: فإنَّه إمَّا أن تمتنِعَ إضافتُه للفاعلِ، كـ: «زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ»، أو تكونَ غيرَ مستحسنةٍ، نحوُ: «زَيْدٌ كَاتِبٌ أَبُوهُ».

قال[4]: وخرجَ اسمُ الفاعلِ القاصرُ الذي ليسَ فيه معنى (فَعِيلٍ) وشبهِه مِن أبنيةِ الغرائزِ، كـ: (مَاشٍ) و(جَالِسٍ).

ودخلَ[5] شيئانِ: ما ليسَ باسمِ فاعلٍ؛ لكونِه غيرَ موازنٍ للمضارعِ، نحوُ: (حَسَنٍ) و(جَمِيلٍ)، وما هو اسمُ فاعلٍ وفيه معنَى (فَعِيلٍ) وشبهِه، فإنَّه يصلُح أيضًا للإضافةِ للفاعلِ.

ويلتحقُ[6] بالصفاتِ المشبَّهةِ كـ: (مُنْبَسِطِ الوَجْهِ) و(مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ)؛ فإنَّهما بمعنى (طَلِيقٍ) و(فَصِيحٍ).

قالَ: وهذا ضابطٌ جامعٌ مانعٌ.

قلتُ[7]: وقد اعتُرِضَ مِن جهاتٍ:

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٦).

(٢) في المخطوط (الاسم) والتصويب من العليمي.

(٣) هذا من كلام ابن هشام.

(٤) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٦).

(٥) هذا من كلام ابن هشام.

(٦) هذا والسطر الذي بعده من كلام ابن مالك.

(٧) يعني به ابن هشام نفسه.

أحدُها: أنَّه غيرُ صادقٍ على بعضِ المحدودِ؛ وذلك لأنَّ منه نحوَ[1]: (تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ) و(غِرْبَالُ الإِهَابِ)، ونحوَ: (مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ)، وليسَ في الأوَّلِ ولا الثاني وصفٌ، ولا في الثالثِ فاعلٌ.

الثاني: أنَّه غيرُ صادقٍ على شيءٍ مِن[2] المحدودِ؛ لأنَّ الصحيحَ في نحوِ: (حَسَنُ الوَجْهِ) أنَّها إضافةٌ مِن نصبٍ، لا مِن رفعٍ.

الثالث: أنَّه مؤدٍّ إلى الدَّوْرِ؛ لأنَّ العِلمَ باستحسانِ الإضافةِ موقوفٌ على العِلمِ بأنَّها صفةٌ مشبَّهةٌ، فإذا وَقَفَ العِلمُ بأنَّها صفةٌ مشبَّهةٌ على العِلمِ باستحسانِ الإضافةِ جاءَ الدَّوْرُ.

والجوابُ عَنِ الأوَّلِ: أنَّ التشبيهَ في الفعلِ ممنوعٌ، وأنَّ الجامِدَ مؤَوَّلٌ بالوصفِ، فهو وصفٌ بالقوةِ، وأنَّ المرادَ بالفاعلِ: المرفوعُ بإسنادِ الوصفِ إليه، وربَّما سمَّوا النائبَ عَنِ الفاعلِ فاعلًا بالمجازِ، وهو مشهورٌ في كلامِ الزَّمخشريِّ[3] والأقدمين.

وعَنِ الثاني: أنَّه مندفِعٌ بقولِه: (فَاعِلٌ معنًى)، ولولا أنَّ الإضافةَ عندَه مِن نصبٍ لم يحتج إلى أن يقولَ: (معنًى)، فإنَّه يكونُ مضافًا للفاعلِ لفظًا أيضًا.

وعَنِ الثالثِ: بمنعِ توقُّفِ استحسانِ الإضافةِ على العِلمِ بأنَّها صفةٌ مشبَّهةٌ.

---

(١) من حديث أم سلمة، أن امرأة كانت تهارق الدماء على عهد رسول الله. انظر: سنن أبي داود (٢٧٤).

(٢) مكررة في المخطوط.

(٣) انظر: الكشاف (١/ ٢٢٤).

وحدَّها ابنُه[1] بأنَّها: الصفةُ المصوغةُ لغيرِ تفضيلٍ مِن فعلٍ لازمٍ لنسبةِ الحدَثِ إلى موصوفِها دونَ الحُدوثِ.

قلتُ: وفيه نظرٌ؛ لاقتضائِه أنَّ نحوَ: «زَيْدٌ حَسَنٌ» صفةٌ مشبَّهةٌ، والنحاةُ لا يسمُّونَها مشبَّهةً إلَّا إذا خَفضَت أو نَصبَت.

ثم قلتُ: وهذا واردٌ على حدِّ الناظمِ أيضًا.

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ [فَاعِلِ مَعْنًى بِهَا: الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ]

قد فُهِم مِن قولِه (اسْتُحْسِنَ) أمرانِ:

أحدُهما: إن امتنعَ أو قبُحَ فليست مشبهةً، فالأوَّلُ نحوُ: «ضَارِبُ الأَبِ»؛ للإلباسِ، والثاني نحوُ: «قَائِمُ الأَبِ».

هذا مقتضَى كلامِ ابنِه[2]، وأمَّا كلامُ الشَّيخِ[3] نفسِه فإنَّ للأوَّلِ مثالين، أحدُهما: ما ذُكِرَ، وعلَّتُه الإلباسُ، وقولُك: «قَائِمُ الأَبِ»؛ لأنَّه لا يؤدِّي معنَى (فَعِيلٍ)، بخلافِ نحوِ: «مُنْبَسِطُ اللِّسَانَ»، وقولُ ابنِه أوفَقُ للقياسِ ولكلامِ الشيخِ في النظمِ.

الثاني: أنَّها تسمَّى مُشَبَّهَةً ولو لم تجرَّ، وذلك من[4] أن تنصبَ أو ترفعَ.

وفي ذلك في الرَّفعِ نظرٌ، والصوابُ خلافُه؛ لأنَّ رفعَ الفاعلِ مستنَدُه الاشتقاقُ في المصدرِ.

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣١٧).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٣١٨).

(٣) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٥).

(٤) كذا في المخطوط، ولعلها زائدة.

وقولُه أوَّلًا: (جَرُّ فَاعِلٍ) صوابُه: «جَرُّ مَرْفُوعٍ».

[المشبهة اسم الفاعل]: في «التَّسْهِيل»[١]: «وإن قُصِدَ ثبوتُ معنَى اسمِ الفاعلِ عُومِلَ معاملةَ الصفةِ المشبَّهةِ، ولو كانَ مِن متعدٍّ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ وِفاقًا للفارسيِّ[٢]، والأصحُّ أن يُجعلَ اسمُ مفعولِ المتعدِّي إلى واحدٍ مِن هذا البابِ مطلقًا، وقد يُفعَلُ ذلك بجامدٍ لتأوُّلِه بالمشتقِّ». انتهى بنصه.

ع: فهذه ثلاثُ مسائلَ، أولاها: عكسُ المسألةِ التي كتبتُ عليها في وسطِ هذه الصفحةِ[٣]، ومثالُها قولُ ابنِ رواحةَ[٤]:

تَبَارَكْتَ إِنِّي مِنْ عَذَابِكَ خَائِفٌ ... وَإِنِّي إِلَيْكَ تَائِبُ النَّفْسِ بَاخِعُ

وقولُ طائيٍّ[٥]:

وَمَنْ يَكُ مُنْحَلَّ العَزَائِمِ تَابِعًا ... هَوَاهُ فَإِنَّ الرُّشْدَ مِنْهُ بَعِيدُ

ومن مجيئِه في المصوغِ مِن متعدٍّ قولُه[٦]:

مَا الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلَّامًا وَإِنْ ظُلِمَا ... وَلَا الكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ حُرِمَا

---

(١) انظر: التسهيل (١٤١).

(٢) ذكر أبو علي هذا في التذكرة، وهو من كتبه المفقودة. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠٤).

(٣) يقصد أن اسم الفاعل من الثلاثي إذا أريد به التجدد والحدوث فإنه يجوز صوغه على وزن (فاعل)، وسيتكلم عن هذا فيما يأتي.

(٤) البيت من البسيط، ولا يوجد في ديوان ابن أبي رواحة. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٩١).

(٥) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠٤).

(٦) أورده ابن مالك في التسهيل ولم ينسبه إلى أحد. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠٤).

[المشبهة اسم الفاعل]: قالَ بدرُ الدينِ[1] في «شرحِ قصيدةِ أبيه في الأبنيةِ»: إذا قُصدَ باسمِ فاعلِ الفعلِ الثلاثيِّ مطلقًا الحدوثُ والتجدُّدُ جازَ بناؤه على (فَاعِلٍ)، فيُقال: «زَيْدٌ شَاجِعٌ أَمْسِ، وَجَابِنٌ اليَوْمَ، وَجَاذِلٌ غَدًا»، قالَ[2]:

وَلَا بِسُـرُورٍ بَعْـدَ مَوْتِـكَ فَـارِحُ

وقالَ[3]:

بِمَنْزِلَـةٍ أَمَّـا اللَّئِـيمُ فَسَـامِنٌ ... بِهَـا وَكِـرَامُ النَّـاسِ بَـادٍ شُحُوبُهَا

وقالَ آخر[4]:

حَسِبْتُ التُّقَى والْمَجْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ... رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا

انتهَى كلامُه.

ع: ومِن ذلك[5]:

أَرَى النَّاسَ مِثْلَ السَّفْرِ والْمَوْتُ مَنْهَلٌ ... بِـهِ كُـلَّ يَـوْمٍ وَارِدٌ ثُـمَّ وَارِدُ

---

(١) انظر: شرح لامية الأفعال لابن الناظم (٢٣).

(٢) بتمامه:

وَمَـا أَنَـا مِـنْ رُزْءٍ وَإِنْ جَـلَّ جَـازِعٌ ... وَلَا بِسُـرُورٍ بَعْـدَ مَوْتِـكَ فَـارِحُ

البيت لأشجع بن عمرو السلمي، وهو من الطويل. انظر: الحماسة (١/ ٤١٤) وأمالي القالي (٢/ ١١٨).

(٣) البيت كما سيذكر بعد للسمهري، وهو من الطويل. انظر: التمام لابن جني (١٨١).

(٤) البيت للبيد، وهو من الطويل. انظر: ديوان لبيد (٢٤٦).

(٥) البيتان للحكم بن صخر، وهما من الطويل. وفي المخطوط: «بعد وارد»، وهو تصحيف، و(حيث) ساقطة من المخطوط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠٣).

إِلَى [حَيْثُ] يُشْقِي اللهُ مَنْ كَانَ شَاقِيًا وَيُسْعِدُ مَنْ فِي عِلْمِهِ هُوَ سَاعِدُ

وقولُه(١):

فَقُلْتُ لَهُمْ شَاةٌ رَغِيبٌ وَجَامِلٌ فَكُلُّكُمُ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ شَابِعُ

وقولُه(٢):

لَقَدْ أَلِفَ الحَدَّادُ بَيْنَ عِصَابَةٍ تَسَاءَلُ فِي الأَسْجَانِ مَاذَا ذُنُوبُهَا

الحَدَّادُ: السَّجَّانُ، والأسجانُ: جمعُ سِجْنٍ، كـ: (حِمْلٍ، وأَحْمَالٍ)، وبعدَه:

بِمَنْزِلَةٍ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَامِنٌ بِهَا وَكِرَامُ النَّاسِ بَادٍ شُحُوبُهَا

هذا البيتُ للسَّمْهَرِيِّ(٣) العُكْلِيِّ أحدِ اللصوصِ، أُخِذَ وحُبِسَ فقالَ:

إِذَا حَرَسِيٌّ قَعْقَعَ البَابَ أُرْعِدَتْ فَرَائِصُ أَقْوَامٍ وَطَارَتْ قُلُوبُهَا

بِمَنْزِلَةٍ ....

البيتَ.

فَإِنْ يَكُ عُكْلٌ سَرَّهَا مَا أَصَابَنِي فَقَدْ كُنْتُ مَصْبُوبًا عَلَى مَا يُرِيبُهَا

وقرِئَ: ﴿إِنَّكَ مَائِتٌ وَإِنَّهُمْ مَائِتُونَ﴾(٤)، وأمَّا قراءةُ الجمهورِ فمعناها: إنك

---

(١) البيت لقيس بن العيزارة، وهو من الطويل. انظر: شرح أشعار الهذليين (٢/ ٥٩٠).

(٢) هذا البيت مع ما بعده، وما بينهما اعتراض ليشرح بعض المفردات، وقد سبق تخريج البيت الثاني منهما، وهو محل الشاهد.

(٣) في المخطوط (السمهر).

(٤) الزمر: ٣٠، وهي قراءة عبد الله بن الزبير وعبد الله بن أبي إسحق وعيسى الثقفي وابن محيصن ومحمد بن السميفع اليماني وأبو الحسن موسى بن سيار الأسواري وابن أبي غوث =

وإياهم وإن كنتم أحياء فأنتم في عِدادِ الموتى، وقولُه[1]:

وَلَا يَمْلِكُ الإِنْسَانُ شَيْئًا لِنَفْسِهِ وَلَا لِأَخِيهِ مِنْ حَدِيثٍ وَقَادِمِ

ع: كذا قالَ بعضُ الناسِ[2].

وقالَ الناظمُ في «شَرحِ العُمدة»[3]: الأصلُ في اسمِ الفاعلِ مِن الثلاثيِّ أن يكونَ على صيغةِ (فَاعِلٍ)؛ ولذلكَ أُجيزَ صوغُه على (فَاعِلٍ) مطلقًا إذا قُصِدَ به الاستقبالُ، قالَ الفرَّاءُ[4]: العربُ تقولُ لِمَن لم يمت: «مَائِتٌ عَنْ قَلِيلٍ»، ولا يقولونَ لِمَن قد ماتَ: «هَذَا مَائِتٌ»، إنَّما يُقالُ في الاستقبالِ، وكذلك يُقالُ: «فُلَانٌ سَيِّدُ قومِه»، فإذا أخبرتَ بأنَّه سيسودُهم قلتَ: «هُوَ سَائِدٌ قَوْمَه عَنْ قَلِيلٍ»، وكذلك الشَّريفُ، والطمِعُ، إذا قُصِدَ بها الاستقبالُ صيغت على (فَاعِلٍ).

قلتُ[5]: وقد يعبَّرُ عن معنَى (فَعِيلٍ) وغيرِه بـ: (فَاعِلٍ) مع إرادةِ غيرِ الاستقبالِ، كقولِه:

وَلَا يَمْلِكُ الإِنْسَانُ شَيْئًا لِنَفْسِهِ وَلَا لِأَخِيهِ مِنْ حَدِيثٍ وَقَادِمِ

وقولِه:

بِمَنْزِلَةٍ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَامِنٌ

= وابن أبي عبلة وابن أبي عقرب. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ١٥٧).

(١) أنشده ابن مالك في شرح العمدة ولم يعين قائله. انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٠٤).

(٢) يقصد به أبا حيان. انظر: التذييل والتكميل (١١/ ٤٩).

(٣) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٠٣).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٣٢).

(٥) القائل ابن مالك.

البيتَ، وقولِه:

.... فَكُلُّكُمُ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ شَابعُ

وقولِه[1]:

وَذِي شَفَقٍ مَا يَأْتَلِينِي نَصِيحَةً عَصَيْتُ وَقَلْبِي لِلَّذِي قَالَ فَاهِمُ

انتهى.

* * *

وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ [لِحَاضِرِ كَـ: (طَاهِرِ القَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ]

قولُه: (مِنْ لَازِمٍ) يرِدُ عليه نحوُ: «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ».

قولُه: (لِحَاضِرٍ) أي: لماضٍ دائمٍ موجودٍ في الحالِ.

* * *

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ [الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الحَدِّ الذِي قَدْ حُدَّا]

* * *

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ [فِيهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ]

قولُه: (ذَا سَبَبِيَّةٍ) فيه نظرٌ؛ فإنَّ معمولَ هذه الصفةِ قد يكونُ ضميرًا، والضميرُ يذكرُه النُّحاةُ في مقابلةِ السببيِّ، قال الصَّيْمَرِيُّ[2]: «الصفةُ المشبَّهةُ تعملُ في شيئين: ضميرِ الموصوفِ، وما كانَ مِن سببيِّه».

---

(١) أنشده ابن مالك في شرح العمدة ولم يعين قائله. انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٠٦).

(٢) انظر: تبصرة المبتدي للصيمري (١٢٨).

ويحتملُ أن يُقالَ: احترزَ بالسببيِّ عن الأجنبيِّ فقط، فيدخلُ الضميرُ؛ لأنَّه ليسَ بأجنبيٍّ، وقد أشارَ إلى هذا مَن قالَ: يعمَلُ في السببيِّ دونَ الأجنبيِّ.

ع: مثالُ عملِها في الضميرِ غيرِ المرفوعِ قولُه[1]:

حَسَنُ الوَجْهِ طَلْقُهُ أَنْتَ فِي السِّلْـ ... ـمِ وَفِي الحَرْبِ كَالِحٌ مُكْفَهِرُّ

ويكونُ معمولًا لها على وجهٍ ثانٍ، وهو السببيُّ الموصولُ، كقولِه[2]:

أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا ... وَثِيرَاتُ مَا الْتَفَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَاحِفُ

وثالثٍ، وهو الموصولُ المشبهُ له، نحوُ[3]:

إِنْ رُمْتَ أَمْنًا وَعِزَّةً وَغِنًى ... فَاقْصِدْ يَزِيدَ العَزِيزَ مَنْ قَصَدَهْ

وقولِه[4]:

عُذْ بِامْرِئٍ بَطَلٍ مَنْ كَانَ مُعْتَصِمًا ... بِهِ وَلَوْ أَنَّهُ مِنْ أَضْعَفِ البَشَرِ

ورابعٍ، وهو المضافُ إلى أحدِها[5]:

أَزُورُ امْرَأً جَمًّا نَوَالٌ أَعَدَّهُ ... لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَزْمَةَ الدَّهْرِ

وقولُه[6]:

---

(١) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٩١).

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل. انظر: ديوان عمر (٤٦٤).

(٣) أنشده ابن مالك ولم ينسه لقائل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٩٤).

(٤) ذكره ابن مالك ولم يعين له قائلًا. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٩٤).

(٥) أورده ابن مالك ولم ينسبه إلى أحد. انظر: شرح التسهيل (٩١).

(٦) سيذكر ابن هشام العجز بعدُ، والبيت للفرزدق، وهو من البسيط. انظر: ديوان الفرزدق (٢٢١).

وَالطَّيِّبِي كُلّ مَا الْتَاثَتْ بِهِ الأُزُرُ

وصدره:

فَعُجْتُهَا قِبَلَ الأَخْيَارِ مَنْزِلَةً

* * *

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ [وَجُرَّ مَعَ (أَلْ) وَدُونَ (أَلْ) مَصْحُوبَ (أَلْ) وَمَا اتَّصَلْ]

[وَدُونَ أَلْ]: في «الكَافِية»(١): «وَدُونَهَا» بدلَ قولِه: (وَدُونَ أَلْ)، وهو أحسَنُ.

مثالُ: «حَسَنُ وَجْهِهِ» قولُه فِي الحديثِ: «أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى»(٢)، و«صِفْرُ وِشَاحِهَا، ومِلْءُ رِدَائِهَا»(٣)، أو «مِلْءُ كِسَائِهَا»، و«شَثْنُ أَصَابِعِهِ»، ومنه: «شَثْنَ الكَفَّيْنِ وَالقَدَمَيْنِ طَوِيل أَصَابِعِهِمَا»(٤)، وبيتَي الشماخِ(٥):

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ..............

وقولِ الأعشَى(٦):

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء. انظر: صحيح البخاري (٤/ ١٤١).

(٣) جزء من حديث أم زرع. انظر: صحيح البخاري (٦/ ١٤٦).

(٤) هذا من وصف النبي. انظر: أمالي القالي (٢/ ٦٩) وشرح التسهيل (٣/ ٩٥).

(٥) بتمامهما:

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فِيهِمَا   بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا   كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

وكما قال فهما للشماخ، وهما من الطويل. انظر: ديوان الشماخ (٣٠٧) والكتاب (١/ ١٩٩).

(٦) من المتقارب. انظر: ديوان الأعشى (١١٩).

فَقُلْتُ لَهُ هَذِهِ هَاتِهَا ... إِلَيْنَا بِأَدْمَاءِ مُقْتَادِهَا

وقولِ أبي حيَّةَ(١):

عَلَى أَنَّنِي مَطْرُوفُ عَيْنَيْهِ كُلَّمَا ... تَصَدَّى مِنَ البِيضِ الحِسَانِ قَبِيلُ

وقولِه(٢):

تَمَنَّى لِقَائِي الجَوْنُ مَغْرُورَ نَفْسِهِ ... فَلَمَّا رَآنِي ارْتَاعَ ثُمَّتَ عَرَّدَا

ومثالُ: «حَسَنٌ وَجْهَهُ» قولُه(٣):

أَنْعَتُهَا إِنِّي مِنْ نُعَّاتِهَا

مُدَارَةَ الأَخْفَافِ مُجْمَرَاتِهَا

غُلْبَ الذَّفَارَى وَعَفَرْنَيَاتِهَا(٤)

لَوْ صُنْتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرَعْ بِصِفَاتِهَا

لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوَّةً وَجَنَاتِهَا(٥)

---

(١) ليس في شعر أبي حية النميري، وقد أنشده الزمخشري. انظر: أعجب العجب (٢٥) والتذييل والتكميل (١١/ ٢٣).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠٥).

(٣) الرجز لعمر بن لجأ التيمي. انظر: شعر عمر بن لجأ (١٥٣ ـ ١٥٥).

(٤) في المخطوط (غفره نياتها).

(٥) من تمامه:

لَوْ صُنْتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرَعْ بِصِفَاتِهَا ... لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوَّةً وَجَنَاتِهَا

ولعله من تتمة الرجز السابق، ويظهر من صنيع أبي حيان أنه مغاير، وقد أنشد البيت هذا ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠٥) والتذييل والتكميل (١١/ ٢٤).

العَفَرْنَى: الغليظُ.

ومثالُ: «حَسَنٌ وَجْهٌ» قولُه[1]:

بِثَــوْبٍ وَدِينَــارٍ وَشَــاةٍ وَدِرْهَــمٍ فَهَـلْ أَنْـتَ مَرْفُـوعٌ بِمَـا هَاهُنَـا رَأْسُ

وقولُه[2]:

بِبُهْمَــةٍ مُنِيــتَ شَــهْمٍ ....

البيتَ.

* * *

بِهَــا مُضَــافًا [أَوْ مُجَــرَّدًا وَلَا تَجْرُرْ بِهَا مَعْ (أَلْ) سُمًا مِنْ (أَلْ) خَلَا]

مسألةٌ: قالَ صاحبُ «الجُمَلِ»[3]: «الوجهُ الحادِي عشرَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ وَجْهِهِ»، أجازَه س[4] وحدَه، وخالفَه جميعُ الناسِ مِن البصريينَ والكوفيينَ[5]؛ لأنَّ فيه إضافةَ الشيءِ إلى نفسِه، والأمرُ كما قالُوا».

---

(١) لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٥١) وشرح الأبيات المشكلة الإعراب (٣١٤).

(٢) بتمامه:

بِبُهْمَــةٍ مُنِيــتَ شَــهْمٍ قَلْــبُ مُنَجَّــذٍ لَا ذِي كَهَــامٍ يَنْبُــو

الرجز لم يعين صاحبه. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٩٦).

(٣) انظر: الجمل (١١١).

(٤) انظر: الكتاب (١/ ١٩٩).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٤٧) والمقتضب (٤/ ٢٢٢).

قالَ ابنُ السِّيدِ[1]: «هذا كلامٌ قد جمَعَ الكذِبَ والخطأَ؛ لأنَّ سيبويهِ لم يُجز المسألةَ، بل قالَ[2] ما نصُّه[3]: «قد جاءَ في الشعرِ: «حَسَنَةٌ وَجْهِهَا»، شبَّهوه بـ: (حَسَنَةِ الوَجْهِ)، وهو رديءٌ»، وأنشدَ للشَّمَّاخِ:

أَمِــــنْ دِمْنَتَــــيْنِ ....

البيتينِ، فذكَرَ أنَّه إنما جاءَ في الشِّعرِ، وأنَّه رديءٌ، فكيفَ يُقالُ: إنَّه أجازَه؟

وقولُه: «إنَّ الجميعَ خالفُوه» كذِبٌ أيضًا، بل أكثرُ أصحابِه يوافِقُه[4].

وحكى الكوفيون[5]: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وجهَهُ وأنشدوا[6]:

.... وَادِقَــــةٌ ضَــــرَّاتِهَا

وإذا كانَ هذا الوجهُ مستعملًا لم يلزم مِن قولِنا: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وجهَهِ» إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه؛ لأنَّ الوجهَ إذا جازَ نصبُه مع إضافتِه إلى ضميرِ الرجلِ صارَ بمنزلةِ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ غُلَامَهُ»، فيكونُ في (حَسَنٍ) ضميرٌ يرجعُ إلى (رَجُلٍ)، كما في (ضَارِبٍ)، فيقالُ حينئذٍ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ غُلَامِهِ»، ويكونُ في (ضَارِبٍ) ضميرٌ في حالِ الخفضِ، كما كانَ في حالِ النصبِ، على قياسِ: «ضَارِبِ

---

(١) انظر: إصلاح الخلل لابن السيد (١٨٧).

(٢) (بل قال) مكررة مرتين في المخطوط.

(٣) انظر: الكتاب (١/ ١٩٩).

(٤) انظر: الأصول (٣/ ٤٧٥) وشرح الكتاب للسيرافي (١/ ٢٥٠).

(٥) انظر: انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٥١) وشرح المفصل (٢/ ١٢٩).

(٦) سبق تخريجه كاملًا ونسبه لعمر بن لجأ، مع اختلاف في الروايتين: (ضراتها) و(سراتها).

غُلَامِهِ» و«ضَارِبِ غُلَامَهُ»، فلا تقبحُ المسألةُ على هذا التأويلِ مِن جهةِ إضافةِ الشيءِ إلى نفسِه، وإنَّما تقبحُ وتستحيلُ مِن جهةِ اجتماعِ الشيءِ ونقيضِه؛ لأنَّ إضافةَ الوجهِ إلى ضميرِ الرجلِ يُوجبُ أن يكونَ: (الحَسَنُ) الوَجْهَ، غيرَ منقولٍ عنه إلى الرجلِ، والإضمارُ في (حَسَنٍ) يُوجبُ أن يكونَ منقولًا إلى الرجلِ، فيصيرُ (الحَسَنُ) منقولًا غيرَ منقولٍ في حالٍ واحدةٍ، وكذلك الضميرُ المثنَّى في: (جَوْنَتَا) يُوجبُ أن تكونَ (الجَوْنَةُ) منقولةً عن (الْمُصْطَلَى) إلى (الجَارَتَينِ)، وإضافةُ (الْمُصْطَلَى) إلى ضميرِ (الجَارَتَيْنِ) يُوجب أن تكونَ (الجَوْنَةُ) غيرَ منقولةٍ، وهذا تناقضٌ.

ولهذا قالَ س إنَّه رديءٌ، ولم يستحِل عندَه مِن جهةِ إضافةِ الشيءِ إلى نفسِه كما استحالَ عندَ غيرِه؛ ولهذا مثَّلَه بـ: «حَسَنَةٍ وَجْهِهَا»، لا بـ: «حَسَنٍ وَجْهِهِ»؛ ليبيِّنَ بتأنيثِ الصفةِ أنَّ فيها ضميرًا يرجعُ إلى الموصوفِ، وأمَّا الذين زعموا أنَّ قُبحَها مِن تلك الجهةِ ـ يعني: حتى لا يلزم إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه ـ فإنهم اعتقدوا أنَّ الوَجْهَ لا يُنصبُ إذا كانَ مضافًا إلى ضميرِ الموصوفِ، بل يُرفعُ، فـ: (الحَسَنُ) على هذا: الوجهُ[1]، فإذا أُضيفَ الوصفُ إلى مرفوعِه لَزِمَ ذلك قطعًا، والذي رفعَ هذا الإشكالَ روايةُ الكوفيين النصبَ.

وكان المبرِّدُ[2] ومَن وافقَه يقولونَ في شعرِ الشَّمَّاخِ: إنَّ الضميرَ المثنَّى للأعالِي،

---

(١) في إصلاح الخلل: «فالحُسن للوجه». انظر: إصلاح الخلل (١٨٩).

(٢) لا يوجد نص للمبرد في كتبه، وإنما نقل كلامه الزمخشري وابن عصفور. انظر: أعجب العجب للزمخشري (٢٥) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ٥٧٤).

لا للجارتَينِ؛ لأنَّ الأعاليَ إنَّما جُمعَ اتِّساعًا، وإنما هو في الحقيقةِ: الأعلَيانِ؛ لأنَّ الجَونتَينِ لا يكونُ لها أعالٍ، وإنما هو بمنزلةِ: «عَظِيمِ الْمَنَاكِبِ».

قال ابنُ دُرُستويه: وهذا التخريجُ أردأُ مِن الوجهِ الذي أنكرَه على سيبويه؛ لأنَّه جعلَ ضميرَ اثنينِ عائدًا على جماعةٍ، ولأنَّه أضافَ الجونَتينِ إلى مضافٍ إلى ضميرِ الجارَتَينِ، وإنَّما الجَونتانِ صفةٌ للجارَتَينِ؛ فكانَ يجبُ أن يُرجِعَ الضميرَ للجارتَينِ، فلا بدَّ له مِن أن يزعمَ أنَّه حملَه على المعنى؛ لأنَّ الأعاليَ في المعنى مِن سببِ الجارتَينِ، إذا كانت (أَل) فيهما عوضًا عن[1] ضميرِ الجارتَينِ».

* * *

وَمِنْ إِضَافَةٍ [لِتَالِيهَا وَمَا   لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا]

---

(١) في إصلاح الخلل: (من).

التَّعَجُّبُ

بِـ: (أَفْعَلَ) انْطِقْ [بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبَا ... أَوْ جِئْ بِـ: (أَفْعِلْ) بَعْدَ مَجْرُورٍ بِـ: (بَا)]

مَا أَقْرَبَ الأَشْيَاءَ حِينَ يَسُوقُهَا ... قَدَرٌ وَأَبْعَدَهَا إِذَا لَمْ تُقْدَرِ[1]

مَا أَكْثَرَ العِلْمَ وَمَا أَوْسَعَهُ ... مَنْ ذَا الَّذِي يَقْدِرُ أَنْ يَجْمَعَهُ[2]

مِن تراكيبِ التعجُّبِ غيرِ الْمُبَوَّبِ لها: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[3] الآيةَ، «سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»[4]، وقولُ جرير[5]:

غَيَّضْنَ مِنْ عَبَرَاتِهِنَّ وَقُلْنَ لِي ... مَاذَا لَقِيتَ مِنَ النَّوَى وَلَقِينَا

وقولُ الآخَرِ[6]:

وَكَيْفَ يُسِيغُ الْمَرْءُ زَادًا وَجَارُهُ ... خَفِيفُ المِعَى بَادِي الخَصَاصَةِ والجَهْدِ

---

(١) البيت لعبد الله بن يزيد الهلالي، وهو من الكامل. انظر: عيون الأخبار (٢/ ١٣٨) وحماسة البحتري (٣٢٥).

(٢) البيت لابن أغنس، وهو من السريع. انظر: جامع بيان العلم (١/ ٤٣٧).

(٣) البقرة: ٢٨.

(٤) انظر: صحيح البخاري (١/ ٦٥).

(٥) من الكامل. انظر: ديوان جرير (٣٨٦).

(٦) البيت لقيس بن عاصم المنقري، وهو من الطويل. انظر: البيان والتبيين (٣/ ٢٠٥) وعيون الأخبار (٣/ ٢٨٦).

وقولُ الأعشى[1]:

شَبَابٌ وَشِيبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ فَلِلهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

ع[2]:

مَا أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ

قالَ التبريزيُّ[3]: لفظُه تعجُّبٌ، ومعناهُ الدعاءُ والطلَبُ.

ع: استدلُّوا على اسميةِ (أَفْعَلَ) بأنَّه يصغَّرُ، والتصغيرُ مختصٌّ بالأسماءِ؛ لأنَّه وصفٌ في المعنى بالصِّغَرِ، ولا يُوصَفُ إلا الأسماءُ؛ لأنَّ الصفةَ إخبارٌ عَن الموصوفِ، ولا يخبَرُ إلا عَن الأسماءِ.

والجوابُ مِن وجهينِ:

أحدُهما: أنَّه شاذٌّ، ففي «الصِّحاحِ»[4] تخصيصُه بـ: (أَحْسَنَ) و(أَمْلَحَ) فقط.

والثاني: أنَّه إنَّما جازَ لشبهِهِ بالأسماءِ عمومًا وخصوصًا:

أمَّا عمومًا فمِن وجهين، أحدُهما: أنَّه لا يتصرَّفُ، والثاني: أنَّه لا مصدرَ له.

وأمَّا خصوصًا فإنه شبيهٌ بـ: (أَفْعَل) التفضيلِ من وجهينِ: إشعارُه بالمزيةِ،

---

(١) هو من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (١٣٥).

(٢) بتمامه:

مَا أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

والبيت لحندج بن حندج، وهو من البسيط. انظر: الحماسة (٢/ ٤٢٠) وأمالي القالي (١/ ٩٩).

(٣) انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢/ ٣٩٢).

(٤) انظر: الصحاح (١/ ٤٠٧).

وأنَّه لا يُبنَى إلا ممَّا يُبنى منه، ووجهٌ ثالثٌ: أنَّه على وزنِه، ووجهٌ رابعٌ: أنَّه لا يرفعُ الظاهرَ.

ع: أنشدَ ابنُ عصفور[1] في أوائلِ «شرحِ الجُمَلِ»[2]:

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَؤُلَيَّاءِ بَيْنَ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

ورأيتُ مَنْ ينشدُه[3]:

يَا مَا أُحَيْسِنَ ....

ويُنْشِدُه:

...... هَؤُلَيَّائِكُنَّ ....

وكلاهما خطأٌ، أمَّا الأوَّلُ فمن جهةِ الروايةِ فقط، وأمَّا الثاني فلذلك، ولأنَّ اسمَ الإشارةِ إذا كانَ جمعًا ممدودًا مُلحقًا كافَ الخطابِ لا يلحقُها (هَا) مِن أوَّلِه فيما أحفَظُ.

* * *

وَتِلْوَ (أَفْعَلَ)[4] [انْصِبَنَّهُ كَـ: «مَا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا! وَأَصْدِقْ بِهِمَا!»]

* * *

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ١١٣).

(٢) البيت ينسب للمجنون وللعرجي ولكامل الثقفي ولذي الرمة وللحسين بن عبد الله، وهو من البسيط. انظر: ديوان المجنون (١٦٨) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٣٨٣).

(٣) انظر: نضرة الإغريض (٤٩).

(٤) كتب الناسخ في هامش البيت: «(مَا) نكرةٌ تامَّةٌ عندَ سيبويه، فهي في موضعِ رفعٍ، وإنَّما سَوَّغَ =

وَحَــذْفَ مَــا مِنْــهُ [تَعَجَّبْــتَ اسْــتَبِحْ   إِنْ كَــانَ بَعْــدَ الحَــذْفِ مَعْنَـاهُ يَضِــحْ]

في «الإيضاحِ الشِّعريِّ»[1]، وقد أوردَ قولَ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2]، وأنشدَ قولَ أوسٍ[3]:

تَــرَدَّدَ فِيهَــا ضَــوْءُهَا وَشُــعَاعُهَا   فَأَحْصِــنْ وَأَزْيِــنْ لِامْــرِئٍ إِنْ تَسَــرْبَلَا

لا يجوزُ في: «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ» حذفُ الجارِّ والمجرورِ؛ مِن حيث لم يجز حذفُ الفاعلِ.

فأمَّا الجوابُ عَن الآيةِ والبيتِ: فإنَّ ناسًا[4] مِن أهلِ النظرِ أجازوا حذفَ الفاعلِ، وذهبَ أبو الحسَنِ[5] إلى ذلك في بعضِ الأشياءِ، ومَن لم يُجز حذفَ الفاعلِ ـ وهو قولُ س[6] ـ جعلَ في: «أَبْصِرْ» ضميرًا، كما كانَ في قولِ أوسٍ.

= الابتداءَ بها قصدُ الإبهامِ، ذُكرَ في التسهيلِ مِن المسوِّغاتِ، وقالَ الشَّارحُ: «لأنَّها في تقديرِ التخصيصِ، والمعنَى: شيءٌ عظيمٌ أحسنَ زيدًا، أي: جعلَه حسنًا، فهو كقولِهم: «شَيْءٌ جَاءَ بِكَ»، و«شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ». انتهى.

قالَ ابنُ أمِّ قاسمٍ: «وفيه نظرٌ».

قولُ الشارحِ: الباءُ زائدةٌ في: «أَفْعِلْ بِزَيْدٍ»، الباءُ زائدةٌ مثلها في: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾». الشبَهُ في الزائدِ فقط، لا في جوازِ الحذفِ كما بينه في التوضيح.

(١) انظر: الإيضاح الشعري (٤٣٧).

(٢) مريم: ٣٨.

(٣) من الطويل. انظر: ديوان أوس (٨٤).

(٤) وهو الكسائي. انظر: الجمل (١١٣) والحلبيات (٢٣٧).

(٥) هذا من نقل أبي علي عنه.

(٦) انظر: الكتاب (١/ ٧٩).

وإنَّما لم يُجمع كما تقولُ: «القَوْمُ كَفَوا» إذا لم تُلْحِق الجارَّ فتقولُ: «القَوْمُ كَفَى بِهِمْ»؛ لأنَّه يُقالُ: يجوزُ أن يكونَ أُضمرَ على لفظِ المفردِ دونَ الجميعِ؛ لأنَّ هذا الفعلَ بمنزلةِ (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، فكما لم يُلحِقُوا علامةَ الجمعِ هذين الفعلين كذلك لم يُلحَق هذا، وجُعلَ الفاعلُ على لفظِ المفردِ وإن كانَ في المعنَى جميعًا.

وأيضًا فإنَّه يجوزُ أن يكونَ أُجرِيَ مجرى (أَفْعَلَ) الذي في قولِهم: «مَا أَحْسَنَ زيدًا!»، فكما لم يُجمَع الضميرُ في (أَحْسَنَ) كذلك لم يُجمَع في (أَحْسِنْ) و(أَسْمِعْ)، مِن حيثُ اتَّفقا في المعنَى.

وأيضًا فإنَّ هذا الفعلَ قد جرَى مجرَى الاسمِ في تصحيحِهم له، ألا تراهم قالوا: «أَقْوِلْ بِهِ!»، و[1]:

... أَطْيِبْ بِرَاحِ الشَّامِ صِرْفًا ......

فكما لم يُظهروا علامةَ الفاعلِ[2] في اسمِ الفاعلِ، كذلك لم يُظهروا في هذا الفعلِ.

وإن شئتَ قلتَ: إنَّ هذا المحذوفَ في حُكمِ الثابتِ؛ لتقدُّمِ ما يدلُّ عليه، كما قالَ[3]:

---

(١) بتمامه:

فَأَطْيِبْ بِرَاحِ الشَّامِ صِرْفًا وَهَذِهِ مُعَتَّقَةً صَهْبَاءَ وَهْيَ شِيَابُهَا

والبيت لأبي ذؤيب، وهو من الطويل. انظر: ديوان الهذليين (١/ ٨٠).

(٢) عند الفارسي: (الضمير)، وعند العليمي: (الفعل).

(٣) بتمامه:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا =

وَنَـــارٍ تَوَقَّـــدُ بِاللَّيْــــلِ نَـــارَا

ولم يكن هذا في الحكمِ عطفًا على عاملَين لِمَا ثبتَ مِن التقديرِ.

ع: تلخَّصَ مِن كلامِه أنَّ الإضمارَ هنا قولُ س، وقوةُ كلامِه أنَّه قالَ ذلك نصًّا، ولم يؤخَذ منه بالقياسِ على ما استقرَّ مِن قاعدتِه، واقتضى كلامُه الجوابَ عمَّا يُورَدُ مِن ثلاثةِ أوجهٍ.

يقالُ: «وَضَحَ الأمرُ» بالضادِ الْمُعجَمةِ، ثم بالحاءِ المهملةِ «وُضُوحًا»، وأَوْضَحَ، ثلاثيًّا ورباعيًّا: ظهَرَ، و«الوجهُ»[1]: حَسُنَ، قالَ خلفُ بنُ خليفةَ الأقطعُ[2]:

كَفَى الهَجْرَ أَنَّا لَمْ يَضِحْ لَكَ أَمْرُنَا ... وَلَـمْ يَأْتِنَـا عَمَّـا لَـدَيْكَ يَقِـينُ

* * *

وَفِـي كِـلَا الفِعْلَـيْنِ [قِـدْمًا لَزِمَـا ... مَنْـعُ تَصَـرُّفٍ بِحُكْـمٍ حُتِمَـا]

* * *

وَصُـغْهُمَا مِـن ذِي [ثَـلَاثٍ صُـرِّفَا ... قَابِـلِ فَضْـلٍ تَـمَّ غَيْـرِ ذِي انْتِفَـا]

* * *

وَغَيْـرِ ذِي وَصْـفٍ [يُضَـاهِي (أَشْـهَلَا) ... وَغَيْـرِ سَـالِكٍ سَـبِيلَ (فُعِـلَا)]

= البيت لأبي دؤاد في كتاب سيبويه وكذا الأصمعيات، ونسبه المبرد في الكامل إلى عدي ابن زيد، وجاء في حواشي النسخة (ر) من الكامل: «الصحيح أنه لأبي داؤد الإيادي»، والبيت من المتقارب. انظر: الكتاب (١/ ٦٦) والأصمعيات (١٩١) وديوان عدي بن زيد (١٩٩).

(١) يعني: (وضح الوجه) معناه: حسن.

(٢) من الطويل. انظر: زهر الآداب (٣/ ٨٥٣).

[وغير ذي وصف...]: هذه العبارةُ أخصَرُ وأسهلُ مِن قولِهم: (أفعالُ الألوانِ والعيوبِ)، وأسلَمُ عن الاعتراضِ؛ لأنَّ تلك لا بدَّ أن تقيَّدَ العيوبُ فيها بـ: (الظاهرةِ)، وإلَّا دخلَ نحوُ: (جَهِلَ) و(خَرِفَ) و(نَهِمَ)، وأشملُ؛ لأنَّه يدخلُ فيها: (هَيِفَ).

ع: ينبغي أن يُفهمَ مِن قولِه (سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَ)، وكونِه لم يقل: «وَغَيْرِ فِعْلِ الْمَفْعُولِ» أنَّه إن كانَ مُلازِمًا للبناءِ للمفعولِ تُعُجِّبَ منه، نحوُ: «وُقِصَ»، و«سُقِطَ فِي يَدِهِ»، و«زُهِيَ زَيْدٌ»، و«عُنِيَ بِحَاجَتِكَ»؛ لأنَّ السَّالكَ طريقَ (فُعِلَ) على معنى السالكِ جادَّةَ (فُعِلَ)، وجادَّةُ (فُعِلَ) أنَّه لا يكونَ لَازمًا، بل جائزًا، وذلك أنَّه إذا جاءَ الفاعلُ رجَعَ البناءُ له، أعني أنَّك متمكنٌ مِن الرجوعِ بصيغتِه إلى صيغةِ فِعْلِ الفاعلِ.

وفائدةٌ أخرى في قولِه (سَالِكٍ) البيتَ، وكونِه لم يقل: (وَفُعِلَ)؛ لأنَّ ذلك يقصُرُ المنعَ على هذه الصيغةِ، فيَخرجُ عنه نحوُ: «قِيلَ»، و«بِيعَ»، باعتبارِ ظاهرِ أمرِهما، ويَخرجُ عنه أيضًا نحوُ: «اسْتُخْرِجَ الْمَالُ».

فإن قيلَ: فإنَّ هذا[1] لا يحتاجُ لإخراجِه هنا؛ لأنَّه قد عُلِمَ أنَّه لا يُتَعَجَّبُ منه من حيث هو غيرُ ثلاثيٍّ.

قلتُ: قد يُتَوَهَّمُ أنَّ صيغةَ فِعْلِ المفعولِ إنَّما تقتضي المنعَ في الثلاثيِّ، فبَيَّنَ أنَّها مانعةٌ في الثلاثيِّ وفي غيرِه، حتى لو فُرِضَ أنَّ غيرَ الثلاثيِّ يجوزُ التعجُّبُ منه لم يَجُز التعجبُ منه إذا بُنِيَ للمفعولِ، ويُستفادُ حينئذٍ في نحوِ: «اسْتُخْرِجَ» مانعانِ[2]،

---

(١) الإشارة إلى (استخرج).

(٢) الصواب عند العليمي: (أن في نحو: استخرج مانعين).

لا مانعًا واحدًا.

ويُعلَمُ حينئذٍ أنَّ مَن قالَ في (أَفْعَلَ): إنه يجوزُ التعجُّبُ منه؛ لكونه على صيغةِ فعلِ التعجُّبِ = أنَّه لا يُتَعَجَّبُ منه إذا كانَ مبنيًّا للمفعولِ.

الصيمَريُّ[1]: «ولا يُنقَلُ فعلُ التعجُّبِ إلا مِن فعلِ الفاعلِ، فأمَّا قولُهم: «مَا أَبْغَضَهُ إِلَيَّ!» و«مَا أَمْقَتَهُ عِنْدِي!»، وأنت تريدُ: [أنَّه][2] مَقِيتٌ، وأنَّه مُبْغَضٌ، فإنَّه مأخوذٌ من: «بَغُضَ»، و«مَقُتَ»، وهما فِعْلُ فاعلٍ».

لحَّنَ ابنُ سِيدَه[3] في كتابِ «الإِعْرَاب عَنْ مَرَاتِبِ قِرَاءَةِ الآدَابِ» أبا الطَّيِّبِ في قولِه[4]:

إِبْعِدْ بَعِدْتَ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ ... لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

لأنَّ الألوانَ كالخَلْقِ، فكما لا يُقالُ: «مَا أَيْدَاهُ!»، ولا «مَا أَرْجَلَهُ!»، كذلك هذا، ولأنَّ أفعالَ الألوانِ والعيوبِ في الأصلِ على (افْعَلَّ) و(افْعَالَّ)، وما يجاوِزُ الثلاثةَ لا يُتَعَجَّبُ منه.

قالَ[5]: فأمَّا استشهادُ بعضِهم بقولِه[6]:

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ

(١) انظر: تذكرة المبتدي للصيمري (١٥٥).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الصيمري.

(٣) انظر: درة الغواص (٣٧).

(٤) من البسيط. انظر: ديوان المتنبي (٢٩).

(٥) يعني ابن سيده.

(٦) الرجز لرؤبة. انظر: ملحقات ديوان رؤبة (١٧٦).

أَبْــيَضُ مِــنْ أُخْــتِ بَنِــي إِبَــاضِ

فَعُفْلٌ مجهولٌ، غيرُ موسومٍ ولا معلومٍ.

وأمَّا قولُ طرفةَ[(١)]:

إِذَا الرِّجَــالُ شَــتَوْا وَاشْــتَدَّ أَكْلُهُــمْ فَأَنْــتَ أَبْيَضُــهُمْ سِــرْبَالُ طَبَّــاخِ

فإنَّه لا يعني بـ: (أَبْيَض) هنا صيغةَ الْمُفاضَلةِ، وإنَّما عَنَى به: الأبيضَ، فكأنَّه قالَ: فأنتَ واضِحُهم أو نقيُّهُم سربالُ طبَّاخٍ.

ثمَّ قالَ[(٢)]: وقد يُتَأَوَّلُ قولُ المتنبي على أنَّ (مِنْ) للتبعيضِ، أي: لأنتَ أسودُ في عيني، ولأنت ظلمةٌ مِن الظُّلَم، فيكونُ كبيتِ طرفةَ.

ع: جعلَ (مِنَ الظُّلَمِ) خبرًا ثانيًا.

ع: بقيَ عليه مِن الشروطِ: وغيرِ مستغنًى عنه بـ: (مَا أَفْعَلَهُ!)، وذلك نحوُ: (أَجَابَ)، و(قَالَ) مِن القائلةِ، و(قَعَدَ)، و(جَلَسَ)، و(سَكِرَ)، و(نَامَ)[(٣)].

---

(١) البيت من البسيط. انظر: ديوان طرفة (١٨).

(٢) يعني ابن سيده.

(٣) جاء في طرف هذه الورقة فائدة كتبها الناسخ: «فائدة: من الشروط أن يكون مثبتًا، فلا يصاغان من فعلٍ مقصودٍ نفيُه لزومًا كـ «لم يعِج»، أو جوازًا كـ «لم يعُج»، كذا قال في شرح التسهيل، يعني أن (عاج يعيج) بمعنى (انتفع) لم يُستعمل إلا منفيًّا، و(عاج يعوج) بمعنى مالك استعمل مثبتًا ومنفيًّا، ودعوى الاختصاص في الأول جرى عليه الشارح وابن هشام في التوضيح، وفيه نظر، فإنه قد وجد مثبتًا فيما أنشده أبو علي القالي في نوادره، قال: أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي:

ولــم أرَ شــيئًا بعــدَ لَيلَــى أَلَــذُّهُ ولا مَنْظَــرًا أَرْوَى بِــهِ فــأَعِيجُ =

فائدةٌ: علةُ المنعِ إذا كانَ معبَّرًا عن فاعله بـ: (أَفْعَلَ فَعْلَاءَ) أنَّ حقَّ ما يُصاغانِ منه أن يكونَ ثلاثيًّا محضًا، وأصلُ الفعلِ في هذا النوعِ أن يكونَ على (افْعَلَّ)، كذا علَّلَه الجمهورُ[1]، قالَ في «شرحِ التسهيلِ»[2]: «وعندي تعليلٌ آخرُ أسهلُ منه، وهو أن يُقالَ: لَمَّا كان بناءُ الوصفِ مِن هذا النوعِ على (أَفْعَلَ) لم يبنَ منه أفعلُ تفضيلٍ؛ لئلا يلتبسَ أحدُهما[3] بالآخرِ، فلمَّا امتنعَ صوغُ أفعَلِ التفضيلِ [امتنَعَ صوغُ فعلِ التعجُّبِ][4] لتساويهما وزنًا ومعنًى، وجريانِهما مجرى واحدًا[5] في أمورٍ كثيرةٍ»، قال: «وهذا الاعتبارُ بيِّنٌ، ورُجحانُه متعيِّنٌ».

ويشذُّ مِن هذا النوعِ قولُهم: «مَا أَحْمَقَهُ!»، و«مَا أَرْعَنَهُ!»، و«مَا أَهْوَجَهُ!»، و«مَا أَنْوَكَهُ!»، بمعنى: «أَحْمَقَهُ»، و«مَا أَلَدَّهُ!»، مِن: «لَدَّ» إذا كان عسيرَ الخصومةِ، وبناءُ الوصفِ مِن كلِّ هذه على (أَفْعَلَ) في التذكيرِ، و(فَعْلَاءَ) في التأنيثِ.

وكلامُه في «الكافيةِ»[6] و«التسهيل»[7] يقتضِرُ ظاهرُه أنَّ صوغَهما [مِن] (أَفْعَلَ

= أفاده ابن قاسم».

انظر: شرح المرادي (٢/ ٨٩٥) وأمالي القالي (٢/ ١٦٨) وشرح ابن الناظم (٣٣٠) وأوضح المسالك (٣/ ٢٣٧) وشرح التسهيل (٣/ ٤٤).

(١) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٢٣٢).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٥).

(٣) في المخطوط (احداهما).

(٤) ساقط من المخطوط، والتتميم من شرح التسهيل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٥).

(٥) في المخطوط (واحد).

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٨٧).

(٧) انظر: التسهيل (١٣١).

فَعْلَاءَ) إذا أفهَمَ جهلًا أو عُسرًا مقيسٌ.

فائدةٌ: قالَ الشارحُ(١): «لا يُصاغُ مِمَّا زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ؛ لأنَّ بناءَها منه يُفوِّتُ الدلالةَ على المعنَى المتعجَّبِ منه، أما فيما أصولُه أربعةٌ نحوُ: (دَحْرَجَ) و(سَرْهَفَ)؛ فلأنَّه يؤدِّي إلى حذفِ بعضِ الأصولِ، ولا خفاءَ في إخلالِه بالدلالةِ».

يعني بحذفِ حرفٍ لجعلِه على (أَفْعَلَ).

* * *

وَ(أَشْـــدِدَ، اوْ أَشَـــدَّ) أَوْ شِـــبْهُهُمَا   يَخْلُـفُ مَـا بَعْـضَ الشُّـرُوطِ عُـدِمَا]

* * *

وَمَصْـــدَرُ العَـــادِمِ [بَعْـــدُ يَنْتَصِـــبْ   وَبَعْـدَ (أَفْعِـلْ) جَـرُّهُ بِالبَـا يَجِـبْ]

ما فِعلُه مزيدٌ فيه، وما اسمُ فاعلِه على (أَفْعَلَ) يُؤتى لهما بالمصدرِ الصريحِ.

وأمَّا ما لا مصدرَ له، وهو متصرِّفٌ تصرُّفًا ناقصًا، كـ: «يَذَرُ»، و«يَدَعُ»، والمنفيُّ، والمبنيُّ للمفعولِ إن قلنا: إنَّه لا يجوزُ: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ»، وتريدُ أنَّه مضروبٌ، حيث لا قرينةَ، والناقصُ إن قلنا لا مصدرَ له = فيُؤتَى بالمصدرِ المؤوَّلِ.

وأمَّا ما لا يتفاوتُ أصلًا، وما لا يتصرَّفُ أصلًا فلا يُتَعَجَّبُ منها أصلًا.

* * *

وَبِالنُّـــدُورِ احْكُـــمْ [لِغَيْـــرِ مَـــا ذُكِـــرْ   وَلَا تَقِـــسْ عَلَـــى الـــذِي مِنْـــهُ أُثِـــرْ]

[لغير ما ذكر]: كقولِهم: «مَا أَذْرَعَهَا»، أي: أَخَفَّهَا في الغَزْلِ! من قولِهم:

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٢٩).

امرأةٌ ذَراعٌ، ولا فعلَ له، و«أَقْمِنْ بِهِ!»، اشتقوه مِن: هُوَ قَمِنٌ بِكَذَا، و«مَا أَعْسَاهُ!»، و«أَعْسِ بِهِ!»، أي: مَا أَحَقَّهُ! و(عَسَى) جامدٌ.

قيل[1]: و«مَا أَغْنَاهُ!»، و«مَا أَفْقَرَهُ!»، و«مَا أَشْهَاهُ!»، و«مَا أَحْيَاهُ»، مِن: «اشْتَهَى»، و«اسْتَحْيَا»، قالَ الشيخُ[2]: «والحقُّ أنّهن مِن: «غَنِيَ»، و«فَقُرَ»، و«شَهِيَ»، و«مَقُتَ».

وقيل: وما أمقتَه، بناءً على أنَّه من: «مُقِتَ»، وأنَّه لم يبن للفاعلِ، وليس كذلك، بل قالوا: مَقُتَ.

وقالوا: ما أَخْصَرَهُ! من: اخْتُصِرَ.

* * *

وَفِعْلُ هَذَا البَابِ [لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا]

* * *

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ [اوْ بِحَرْفِ جَرّْ مُسْتَعْمَلٌ وَالخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّْ]

الصحيحُ الجوازُ، وليسَ لـ س فيه نصٌّ.

قالَ الشَّلَوْبِينُ[3]: «حكى الصَّيمَرِيُّ[4] أنَّ مذهبَ س[5] منعُ الفصلِ بالظرفِ،

---

(١) قاله الأخفش في الأوسط نقلًا عن العرب. انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٢٣٨).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٦).

(٣) انظر: شرح الجزولية للشلوبين (٢/ ٨٩٢).

(٤) انظر: تبصرة المبتدي للصيمري (١٥٧).

(٥) سيبويه لم يصرح في الفصل بشيء، وإنما صرح بمنع التقديم. انظر: الكتاب (١/ ٧٣).

والصوابُ الجوازُ، وهو المشهورُ المنصورُ».

وقالَ السيرافيُّ[1] في قولِ س[2]: «ولا تُزِيلَ شَيْئًا عَنْ مَوْضِعِهِ»: «إنَّما أرادَ أنَّك تقدِّمُ (مَا)، وتُولِيها الفِعلَ، ويكونُ الاسمُ المتعجَّبُ منه بعدَ الفعلِ، ولم يتعرَّض للفصلِ».

قالَ النَّاظمُ[3]: «ويؤيِّدُ الجوازَ[4]:

أُقِيمُ بِدَارِ الحَرْبِ مَا دَامَ حَرْبُهَا

البيتَ، وقولُ عمرِو بنِ معدي كربَ[5]: «مَا أَحْسَنَ فِي الهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا! وَأَكْثَرَ فِي اللَّزَبَاتِ عَطَاءَهَا!».

اللَّزْبَةُ بسكونِ الزاي: شِدَّةٌ وقَحْطٌ، قالَ الجوهريُّ[6]: «اللَّزْبَةُ: السَّنَةُ، وجمعُها: لَزَبَاتٌ».

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: شرح السيرافي (١/ ٣٥٧).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٧٣).

(٣) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٤٨) وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٩٦).

(٤) بتمامه:

أُقِيمُ بِدَارِ الحَرْبِ مَا دَامَ حَرْبُهَا ... وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا

والبيت لأوس بن حجر، وهو من الطويل، ورواية الديوان والمصادر: «بدار الحزم ما دام حزمها». انظر: ديوان أوس (٨٣) والأفعال لابن الحداد (١/ ٤٠٢) شرح التسهيل (٣/ ٤١).

(٥) انظر: الأغاني (١٥/ ١٤٦) وأمالي القالي (٢/ ١١٤).

(٦) لم يذكره الجوهري، بل ذكره ابن دريد، لكن لعل ابن هشام نقل عن نسخة عنده من الصحاح. انظر: الصحاح (١/ ٢١٩) وجمهرة اللغة (١/ ٣٣٤).

(نِعْمَ وَبِئْسَ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

فِعْـــــلَانِ غَيْـــرُ [مُتَصَـــرِّفَيْنِ   (نِعْـمَ، وَبِـئْسَ) رَافِعَـانِ اسْـمَيْنِ]

[فعلان]: خِلافًا للفراءِ(١)، كذا في «التسهيلِ»(٢)، وقالَ في «شرحِه»(٣): «وأكثرُ الكوفيينَ»(٤).

[فِعْلَانِ] بدليلِ اتِّصالِ تاءِ التأنيث الساكنةِ بهما في جميعِ اللغاتِ، وضمائرِ الرفعِ البارزةِ في لغةٍ حكاها الكسائيُّ(٥).

[غير متصرفين]: في «شَرح العُمدة»(٦): «إنَّما أُلزِمَا لفظَ المضيِّ؛ لأنَّهما لإنشاءِ المدحِ والذَّمِّ».

ع: يعني: وكلُّ فعلٍ خبريٍّ نُقِلَ إلى الإنشاءِ التُزِمَ فيه المضيُّ.

«فَبِهَا وَنِعْمَتْ»(٧)، قالَ الخطَّابِيُّ(٨): «هو بكسرِ النونِ وسكونِ العينِ والتاءِ،

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٦٨) و(٢/ ١٤١).

(٢) انظر: التسهيل (١٢٦).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٥).

(٤) كثعلب وأصحابه. انظر: مجالس ثعلب (١/ ٢٧٣) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٠٤).

(٥) انظر: مجالس ثعلب (١/ ٢٧٣) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٠٤).

(٦) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٨٠).

(٧) انظر: سنن أبي داود (١/ ٩٧).

(٨) انظر: غريب الحديث للخطابي (٣/ ٢٢٣).

أي: نِعْمَت الخَلَّةُ، والعوامُّ يروونه بفتحِ النونِ وكسرِ العينِ، وليس بالوجهِ، ورواه بعضُهم: «ونَعِمْتَ»، أي: نعمكَ الله».

* * *

مُقَارِنَيْ (أَلْ) أَوْ [مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَـ: «نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا»]

[مُقَارِنَيْ أَلْ]: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾[1]، ﴿وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾[2].

ع: قولُه: (أَلْ) أي[3]: الجنسية، بدليلِ قولِه في بابِ الفاعلِ:

لِأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

[مقارِني أل]: الجنسيةِ، مثلُها في: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[4]، وقولِه[5]:

بِهِمْ هَدَى اللهُ جَمِيعَ الإِنْسَانْ
مِنَ الضَّلَالِ وَهُمُ كَالعُمْيَانْ

وقولِه[6]:

---

(١) الحج: ٧٨.

(٢) آل عمران: ١٢ ـ ١٩٧ والرعد: ١٨.

(٣) هذه المواضع من الحاشية كلها مستفاد من أبي حيان. انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٨٤).

(٤) العصر: ٢.

(٥) الرجز غير معين القائل. انظر: اتفاق المباني وافتراق المعاني للدقيقي (١١٣) والتذييل والتكميل (١٠/ ٨٥).

(٦) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي. انظر: النوادر لأبي زيد (٢٤٨) ومجالس ثعلب (٥٣٣ ـ ٥٣٦).

إِنْ تَبْخَلِـــي يَـــا هِنْـــدُ أَوْ تَعْتَلِّـــي

أَوْ تُصْـــبِحِي فِـــي الظَّـــاعِنِ الْمُـــوَلِّي

وقيلَ: إنهَّا عهديةٌ.

حجةُ الأوَّلِينَ لزومُ (أَلْ) في فاعلِها، أو فيما أُضيفَ إليه، فلولا الجنسيةُ كان فاعلُها كلَّ اسمٍ، وقولُهم[1]: «نِعْمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ»، كما يقولونُ[2]: «قَامَ النِّسْوَةُ»، وقالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[3].

قيلَ: فأجيزوا في قولِك: «نِعْمَ الرَّجُلُ» أن يُقالَ: «نِعْمَتِ الرَّجُلُ» كما يقالَ: «قَامَتِ الرِّجَالُ»، و«نِعْمَتِ الرِّجَالُ».

قلنا: مقتضى القياسِ أن لا يجوزَ: «نِعْمَ الْمَرْأَةُ»؛ رَعْيًا لجانبِ اللَّفظِ، ولكنَّهم راعَوا جانبَ المعنى المعتَضِدِ بالأصالةِ، وهي التذكيرُ، فأمَّا هذا فمخالِفٌ لذاك؛ لأنَّه لم يَعْتَضِدْ بالأصلِ، أعني في: «نِعْمَتِ الرَّجُلُ»، بل هو خلافُ اللفظِ والأصلِ جميعًا.

وحجةُ الآخرينَ أنَّه يثنَّى ويُجمعُ، فلو كانت للجنسِ استغرقت جميعَ أفرادِه، ولو كانت للعهدِ الذهنيِّ كانت لمعقولِ الماهيةِ، وذلك شيءٌ مفردٌ لا يقبَلُ تثنيةً ولا جمعًا.

رُدَّ بعدمِ صحةِ الملازمةِ، بدليلِ قولِه[4]:

---

(١) انظر: اللمع (١٤١).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٣/ ٥٢).

(٣) يوسف: ٣٠.

(٤) البيت لنصر بن سيار، وهو من الوافر. انظر: البيان والتبيين (١/ ١٥٨).

فَـإِنَّ النَّـارَ بِـالعُودَيْنِ تُـذْكَى وَإِنَّ الحَـرْبَ أَوَّلُهَـا الكَـلَامُ

ألا ترى أنَّه لا عهدَ في قولِه: (العُودَيْنِ)، وقد ثنَّاه؟

واختلَفُ كلٌّ مِن الفريقينِ، فقيلَ: جنسيةٌ حقيقيةٌ، وقيل: جنسيةٌ مجازًا، هذا خلاف الأوَّلِينَ، وقالَ الآخرونَ: المعهودُ ذهنيٌّ لا خارجيٌّ، وقيلَ: شخصيٌّ.

أجازَ الناظمُ[1] في (أَل) في هذا البابِ وجهينِ:

قالَ: «استعملُوا (أَلِ) الجنسيةَ مجازًا في الدلالةِ على الكمالِ مدحًا وذمًّا، نحوُ: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، و«بِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو»، كأنَّه قالَ: «نِعْمَ الجَامِعُ لِخِصَالِ الْمَدْحِ زَيْدٌ»، و«بِئْسَ الجَامِعُ لِخِصَالِ الذَّمِّ عَمْرٌو».

أو يكونُ العمومُ قد قُصِدَ هنا على سبيلِ المبالغةِ المجازيَّةِ، كما فعلَ مَن قالَ[2]: «أَطْعَمَنَا شَاةً كُلَّ شَاةٍ»، و«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُلِّ رَجُلٍ»، أي: جامعٍ لكلِّ خصلةٍ يُمدَحُ بها الرجالُ». هذا نصُّه في «شرحِ الكافيةِ»[3].

فإن قلتَ: الوجهُ الأولُ هو الوجهُ الثاني قطعًا، وفي بعضِ النُّسخِ[4]: (وَيَكُونُ العُمُومُ) بالواوِ، لا بـ: (أَوْ)، وهو مؤيِّدٌ لما ذكرتُ، وأنَّ الهمزةَ غلَطٌ مِن بعضِ النُّسَّاخِ، والذي قوَّى الرِّيبةَ أنَّه أعادَ قولَه: (الْمَجَازِيَّةِ) بعدَ قولِه أوَّلًا: (مَجَازًا)؛ فأوهَمَ أنَّ هذا المجازَ غيرُ ذلك المجازِ، وإلا لم يذكره.

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٢٣).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ١١٦).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٢٤).

(٤) لم يشر محقق شرح الكافية الشافية إلى هذا، أو لم تقع هذه النسخة أو الرواية بين يديه.

قلتُ: إنَّما هما وجهانِ، فالأوَّلُ حاصلُه أنَّه استعملَ (الرَّجُلُ) في مكانِ قولِه: (الجَامِعُ لِخِصَالِ الرِّجَالِ الْمَمْدُوحَةِ)، والثاني حاصلُه أنَّه جعلَ (الرَّجُلُ) نفسَ الجِنسِ كلِّه.

(مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا) ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[1]، ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[2].

وقد يكونُ ذلك بتوسُّطِ مضافٍ بينهما، كقولِه[3]:

فَإِنْ تَكُ فَقْعَسٌ بَانُوا وَبِنَّا ... فَنِعْمَ ذَوُو مُجَامَلَةِ الخَلِيلِ

وقولِه[4]:

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَوْمِ ....

البيتَ.

فاعلُ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) أحدَ عشرَ شيئًا، وهي أربعةُ أنواعٍ:

نوعٌ أجمعوا على اطرادِه، وهو (٤): أن يكونَ بـ: (أَلْ)، أو مضافًا لما فيه (أَلْ)، أو لمضافٍ لما فيه (أَلْ)، أو مضمرًا مستترًا.

ونوعٌ أجمعوا على شذوذِه، وهو (٤): أن يكونَ نكرةً مفردةً، وأن يكونَ نكرةً مضافةً، وأن يكونَ علمًا، أو مضافًا لعلمٍ، وأن يكونَ ضميرًا بارزًا.

---

(١) النحل: ٣٠.

(٢) الزمر: ٧٢ وغافر: ٧٦.

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الوافر. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٩).

(٤) بتمامه:

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ ... زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ

والبيت لأبي طالب، وهو من الطويل. انظر: السيرة النبوية (١/ ٢٧٩).

ونوعٌ اختلفوا: هل هو فاعلٌ أو لا؟ وهو (٢): (مَنْ) و(مَا).

ونوعٌ اختلفوا في جوازِ التكلُّمِ به، وهو أن يكونَ الذي مرادًا به الجنسُ.

الأمينُ الْمَحَلِّيُّ في «مفتاحِ الإعرابِ»[١]: «يكونُ فاعلُ (نِعْـمَ، وبِئْسَ) معرَّفًا بـ: (ألِ) الجنسيةِ، أو مضافًا إلى المعرَّفِ بهما، أو إلى ضميرِه معطوفًا، كقولِكَ: «نِعْـمَ غُلَامُ الرَّجُلِ وَخَادِمُهُ بِشْرٌ».

مسألةٌ: أجازَ بعضُهم: «الرَّجُلُ نِعْـمَ غُلَامُـهُ»، و«الفَاضِـلُ نِعْـمَ كَلَامُـهُ»، وقد جاءَ في ذلك قولُه[٢]:

فَـنِعْمَ أَخُـو الهَيْجَـا وَنِعْـمَ شَـبَابُهَا

ع: وينبغي أن يَلتزمَ ذلك مَن أجازَ: «مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامُهُ».

ش ع[٣]: «حكى الكسائيُّ[٤] عمَّن يوثَقُ بعربيَّته أنَّه يَرفعُ بـ: (نِعْـمَ، وبِئْسَ) مضمرًا عائدًا على ما تقدَّمَ مطابقًا، وأجازَ الفراءُ[٥] أن يكونَ مِن هـذا: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾[٦]».

---

(١) انظر: مفتاح الإعراب (٦٧).

(٢) بتمامه:

فَـنِعْمَ أَخُـو الهَيْجَـا وَنِعْـمَ شَـبَابُهَا ... إِذَا البِـيضُ تَحْـتَ الْمَشْـرَفِيَّاتِ صَـلَّتِ

والبيت للكميت، وهو من الطويل. انظر: أنساب الأشراف (٨/ ٤٠٤).

(٣) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٨٨).

(٤) انظر: مجالس ثعلب (١/ ٢٧٣) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٠٤).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٤١).

(٦) الكهف: ٥٠.

ع: يعني: يكونُ فاعلُ (بِئْسَ) عائدًا على ما تقدَّمَ، لا عائدًا على البدلِ. انتهى.

اتفقَ[1] الأخفشُ[2] والفراءُ[3] على جوازِ كونِ فاعلِهما نكرةً مختصةً، كقولِه[4]:

بِئْسَ قَرِينًا يَفَنٍ هَالِكِ

وأجازَ الأخفشُ[5] وحدَه كونَه نكرةً غيرَ مختصةٍ، كقوله[6]:

نِيَافُ القُرْطِ غَرَّاءُ الثَّنَايَا وَرِئْدٌ لِلنِّسَاءِ وَنِعْمَ نِيمُ

وأجازَ المبرِّدُ[7] كونَه موصولًا جنسيًّا، ويؤيدُه قولُه[8]:

وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ

ولا يكونُ الفاعلُ مضمرًا و(مَنْ) تمييزًا؛ لأنَّها لا تقبلُ (أل)، ولأنَّها لم تقع

---

(١) يستكمل من هنا النقل عن ابن مالك من شرح العمدة.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦١).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٥٧ ـ ٢٦٧).

(٤) بتمامه:

بِئْسَ قَرِينًا يَفَنٍ هَالِكِ أُمُّ عُبَيْدٍ وَأَبُو مَالِكِ

والبيت لم يعين قائله، وهو من السريع. انظر: أمالي القالي (٢/ ١٨٣) وثمار القلوب (٢٤٩).

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦١).

(٦) البيت لتأبط شرًّا، وهو من الوافر. انظر: ديوان تأبط شرًّا (٢٠٢).

(٧) انظر: المقتضب (٢/ ١٤٣)، (٤/ ١٧٥).

(٨) بتمامه:

فَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ

والبيت لم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: جمهرة اللغة (٢/ ١٠٩٨) وإيضاح الشعر (٣٨٠).

قطُّ نكرةً تامةً[(١)].

* * *

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا [يُفَسِّرُهْ] مُمَيِّزٌ كَـ: «نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ»]

[مضمرًا]: يجبُ أن يقولَ: «مُسْتَتِرًا»؛ لئلَّا يُتوَهَّمَ [أنَّه][(٢)] يبرزُ كسائرِ الضمائرِ، قالَ[(٣)]:

لَنِعْمَ مَوْئِلًا الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ بَأْسَاءُ ذِي البَغْيِ وَاسْتِيلَاءُ ذِي الإِحَنِ

وقالَ[(٤)]:

نِعْمَ امْرَأَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبُ
كِلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ

«نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ»[(٥)]، قولُ ص[(٦)] فيه ما في النَّظْمِ، وقالَ الكسائيُّ والفراءُ[(٧)]: الفاعلُ (زَيْدٌ)، و(رَجُلًا) حالٌ عند الكسائيِّ تمييزٌ عندَ الفراءِ.

لنا قولُهم: «نِعْمَ رَجُلًا أَنْتَ»، و«بِئْسَ رَجُلًا هُوَ» فلو كانا فاعلَينِ اتَّصلَا،

---

(١) انتهى النقل هنا من شرح العمدة، ولم يشر ابن هشام إلى انتهائه من النقل. انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٩١).

(٢) ساقطة من المخطوط، التتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٨٩).

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٩).

(٤) أورده ابن مالك ولم ينسبه لقائل معين، وهو رجز. انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٨٢).

(٥) هذه التحشية مستفادة من أبي حيان. انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ١٠٦).

(٦) انظر: الكتاب (٢/ ١٧٧، ١٧٨) والمقتضب (٢/ ١٤١) والأصول (١/ ١١٤).

(٧) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ١٠٦) وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٨).

وقولُهم: «إِخْوَتُكَ نِعْمَ رِجَالًا»، والفاعل لا يتقدَّمُ، و«نِعْمَ رَجُلًا كَانَ زَيْدٌ»، والفاعلُ لا تعملُ فيه النواسخُ.

ابنُ الطرواةِ[1]: الفاعلُ محذوفٌ لا مضمرٌ، بدليلِ عدمِ بروزِه، وسوَّغَ الحذفَ أنَّه موضعُ إبهامٍ، كما قالَ[2]:

فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

حَذَفَ؛ لإبهامِ المحلِّ، وصارَ التفسيرُ بدلًا مِن اللَّفظِ به[3].

* * *

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ [وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ]

[وجمع تمييز وفاعل]:

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ[4]

في «شَرح العُمدة»[5]: أجازَه المبرِّدُ[6]، ومنعه س[7] معتمدًا على أنَّه لا إبهامَ؛

---

(١) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ١٠٧).

(٢) بتمامه:

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

والبيت للنمر بن تولب، وهو من المتقارب. انظر: أدب الكاتب (٢١٤).

(٣) انتهى هنا النقل عن التذييل والتكميل. انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ١٠٨).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شواهد التوضيح والتصحيح (١٦٩).

(٥) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٨٦).

(٦) انظر: المقتضب (٢/ ١٥٠).

(٧) انظر: الكتاب (١/ ٣٠١)، (٢/ ١٧٦).

فلا حاجةَ للتفسيرِ، ويلزمُه منعُ التميزِ في نحوِ: «لَهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ عِشْرُونَ دِرْهَمًا»، ويردُّه: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[1]، ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ ﴾[2] الآية.

مِـــنْ خَيْـــرِ أَدْيَـــانِ البَرِيَّـــةِ دِينَـــا[3]

ثم قد وردَ ذلك في هذا البيتِ، كقولِه[4]:

فَخْـــــــــــلًا ....

«كافيةٌ»[5]:

وَابْـــنُ يَزِيـــدَ الجَمْـــعَ قَـــدْ أَجَـــازَا   وَسِـــــيبَوَيْهِ مَنَــــعَ الجَـــــوَازَا
وَابْـــنُ يَزِيـــدَ قَوْلُـــهُ الصَّـــحِيحُ   وَفِـــي مَقَـــالِهِمْ لَـــهُ تَوْضِـــيحُ

* * *

---

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) التوبة: ٣٦.

(٣) هذا البيت ليس في مطبوع شرح العمدة، والبيت بتمامه:

وَلَقَـــدْ عَلِمْـــتُ بِـــأَنَّ دِيـــنَ مُحَمَّـــدٍ   مِـــنْ خَيْـــرِ أَدْيَـــانِ البَرِيَّـــةِ دِينَـــا

والبيت لأبي طالب، وهو من الكامل. انظر: ديوان أبي طالب: (٨٧).

(٤) بتمامه:

وَالتَّغْلِبِيُّـــونَ بِـــئْسَ الفَحْـــلُ فَحْلُهُـــمُ   فَحْـــلًا وَأُمُّهُـــمُ زَلَّاءُ مِنْطِيـــقُ

والبيت لجرير، وهو من البسيط. انظر: ديوان جرير (١٩٢).

(٥) هذه الرواية من نسخة من كافية ابن مالك مع ابن هشام، وفي مطبوع الكافية النظم يختلف، قال ابن مالك في مطبوع الكافية:

وَمَـــعْ ظُهُـــورِ الفَاعِـــلِ التَّمْيِيـــزَ دَعْ   فِـــي رَأْيِ عَمْـــرٍو وَهْـــوَ فِـــي ذَا لَـــمْ يُطَـــعْ

انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٠٤).

وَ(مَــا) مُمَيِّــزٌ [وَقِيــلَ: فَاعِــلُ فِـي نَحْـوِ: «نِعْـمَ مَـا يَقُـولُ الفَاضِـلُ»]

[وما مُمَيِّزٌ]: عُزِيَ إلى الأخفشِ[١]، وتبعَه الزمخشريُّ[٢] وابنُ الحاجبِ[٣].

قولُه: (وَقِيلَ فَاعِلُ) عُزِيَ لـ س[٤] والكسائيِّ[٥].

وفي «شَرح العُمدة»[٦] أنَّه مذهبُ س وابنِ خروف[٧] والسيرافيِّ[٨]، وأنَّه الحقُّ، بدليلِ أنَّ (مَا) لا تقبلُ (أَلْ)، وما عهِدنا تمييزَ (نِعْمَ، وبِئْسَ) إلا قابلًا لها، فمِن ثَمَّ لم يُمَيَّز بـ: (مِثْلٍ، وغَيْرٍ، وأَفْعَلَ مِن)، وقولهم: «دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا»، و«غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعِمَّا»، والنكرةُ التاليةُ (نِعْمَ) لا يُقتَصرُ عليها إلا في نادرٍ بشرطِ العطفِ، كالحديثِ[٩]: «فَبِهَا وَنِعْمَتْ، ومَنْ اغْتَسَلَ»، الحديثَ، وقولِه[١٠]:

تَقُـولُ عِرْسِـي وَهْـيَ لِـي فِـي عَـوْمَرَهْ

بِـئْسَ امْــرَأً وَإِنَّنِــي بِـئْسَ الْمَــرَهْ

وأنَّ التمييزَ إنما يُجاءُ به لتعيينِ الجنسِ، و(ما) المذكورةُ لا تُعيِّنُ جنسًا.

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٩).

(٢) انظر: المفصل (٣٦٢).

(٣) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٤٧٧) والكافية: (٥٠).

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٧٣).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٥٧).

(٦) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٨٣).

(٧) انظر: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف (٢٤٤).

(٨) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٣٨٦).

(٩) انظر: سنن النسائي (٣/ ٩٤).

(١٠) الرجز لبعض العرب. انظر: الاشتقاق: (١٥) والبصريات (١/ ٢٨٢).

قال الصَّمَيريُّ في «التَّبصِرة»[1]: «وإذا دخلت (مَا) على (نِعْمَ، وبِئْسَ) بطَلَ عملُهما، وجاز أن يليَهما ما لم يكن يليهما قبلَ دخولِ (مَا)، تقولُ: «نِعْمَ مَا أَنْتَ»، و«بِئْسَ مَا صَنَعْتَ»، قالَ اللهُ سبحانَه: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[2]، ولم يَجُزْ قبل أن تدخلَ (مَا) أن تقولَ: «نِعْمَ أَنْتَ»، ولا «بِئْسَ صَنَعْتَ»[3].

في «التَّسْهِيل»[4]: «(مَا) معرفةٌ تامَّةٌ، وفاقًا لسيبويهِ[5] والكسائيِّ[6]، لا معرفةٌ ناقصةٌ، خلافًا للفراءِ[7]، ولا نكرةٌ مميِّزةٌ، خلافًا للزمخشريِّ[8]، وللفارسيِّ قولانِ[9]، كقولَي الفراءِ والزمخشريِّ».

وفي «شَرحِه»[10]: جعلَ السيرافيُّ[11] مثلَ (نِعْمَ مَا) في تمامِ (مَا) وتعريفِها:

---

(١) انظر: التبصرة (١٦٣).

(٢) البقرة: ٩٠.

(٣) في المخطوط: «بئس ما صنعت»، وبها لا يستقيم التمثيل، وهي محذوفة عند الصيمري والعليمي.

(٤) في التسهيل: «(مَا) معرفةٌ تامةٌ، وفاقًا لسيبويهِ والكسائيِّ، لا موصولةٌ، خلافًا للفراءِ والفارسيِّ، وليست بنكرةٍ مميِّزةٍ، خلافًا للزمخشريِّ وللفارسيِّ في أحدِ قولَيه». انظر: التسهيل (١٢٦).

(٥) انظر: الكتاب (١/ ٧٣).

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٥٧).

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٥٧).

(٨) انظر: الكشاف (١/ ٣١٦).

(٩) انظر: الإيضاح العضدي (٩٠) والحجة (٢/ ٣٩٦) والحلبيات (١٨٤) وشرح الأبيات (٣٨١).

(١٠) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢).

(١١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٣٨٦).

«إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ»، أي: «مِنَ الأَمْرِ أَنْ أَفْعَلَ».

ويؤيِّدُه أنَّ المجرورَ المخبَرَ به عن مبتدإٍ لا يكونُ بالاستقراءِ إلَّا معرفةً، أو نكرةً مختصَّةً بالصفةِ، ولا صفةَ هنا.

ع: ولا صلةَ؛ لأنَّها مفردةٌ.

فتعيَّنَ التعريفُ والتمامُ.

ثم اختلَفَ س والكسائيُّ، فقالَ الكسائيُّ[1]: المخصوصُ (مَا) أخرى مقدرةٌ، والمحققون مِن أصحابِ س يقدرونَ: «نِعْمَ الشَّيْءُ شَيْءٌ صَنَعْتَ»، فيقدِّرون موصوفًا لا موصولًا.

ويقوِّي تعريفَ (مَا) هذه كثرةُ الاقتصارِ عليها، كـ: «غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعِمَّا»، ولا يقتصرُ على النكرةِ بعدَ (نِعْمَ) إلَّا نادرًا، كقولِه:

بِئْسَ امْرَأً وَإِنَّنِي بِئْسَ الْمَرَهْ

في «شرحِ الكافيةِ»[2] أنَّ قولَ الزمخشريِّ ذهبَ إليه كثيرٌ مِن المتأخرين، وأنَّ القولَ بأنَّ (مَا) فاعلةٌ، وأنَّها معرفةٌ تامَّةٌ ظاهرُ قولِ س[3]، وصرَّحَ به ابنُ خَرُوفٍ[4]، وسبقَه إلى ذلك السيرافيُّ[5]، وجعلَ منه: «إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ»، أي: «مِنَ الأَمْرِ أَنْ

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٥٧).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١١١١).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٧٣).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢).

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٣٨٦).

أَفْعَلَ»، فـ: (أَنْ أَفْعَلَ) مبتدأٌ، و(مِنَ الأَمْرِ) خبرٌ، والجملةُ خبرُ (إني)، ومثلُ قولِ السيرافيِّ قالَ س، ونَصُّه[1].

* * *

وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ [بَعْدُ مُبْتَدَا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا]

قولُه: (المَخْصُوصُ) يُفهم منه شرطان:

أحدُهما: أنَّه لا يكونُ أعمَّ مِن الفاعلِ، فلا يجوزُ: «نِعْمَ الصِّيَامُ جُنَّةٌ»، ولا: «نِعْمَ الإِنْسَانُ حَيَوانٌ»، ولا: «نِعْمَ الرَّجُلُ إِنْسَانٌ».

والثاني: أنَّه لا يكونُ مساويًا له، فلا يجوزُ: «نِعْمَ البَعِيرُ الجَمَلُ» عندَ مَن قالَ إنَّ البعيرَ خاصٌّ بالمذكَّرِ[2]، ولا: «نِعْمَ العَيْرُ الحِمَارُ»، ولا: «نِعْمَ الدُّسُرُ الْمَسَامِيرُ»، وأمَّا مَن قالَ: إنَّ البعيرَ ينطلقُ على الجملِ والناقةِ فذلك جائزٌ.

* * *

وَإِنْ يُقَدَّمْ [مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَـ: «العِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى»]

[كفى]: ع: ومِن هنا رُدَّ على مَن قالَ: إنَّه مبتدأٌ، والجملةُ قبلَه خبر[3]؛ لأنَّه

(١) يظهر أن في الكلام تتمة، وهي في شرح الكافية الشافية كاملة، قال ابن مالك هناك: «وكلام السيرافي موافق لكلام سيبويه؛ فإنه رحمه الله قال: «ونظير جعلهم «ما» وحدَها اسمًا قولُ العرب: «إني مما أن أصنع»، أي: «من الأمر أن أصنع»، فجعل «ما» وحدها اسمًا، ومثل ذلك: «غسلته غسلًا نعمًا»، أي: «نعم الغسل»، فقدَّر (ما) بـ: (الأمر)، وبـ: (الغسل)، ولم يقدِّرها بـ: (أمر)، ولا بـ: (غسل)، فعُلم أنها عنده معرفة».

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٢/ ٢٢٩).

(٣) في التذييل والتكميل (١٠/ ١٣٤) أنه رد على من قال: إنه خبر لمبتدأ محذوف.

يقتضي حذفَ الجملةِ بأسرِها، وذلك إجحافٌ.

ومِن ثـمَّ رُدَّ على المبرِّدِ[1] في قولِه في نحوِ: ﴿يَـٰلَيۡتَ قَوۡمِي﴾[2]: إنَّ المنادَى محذوفٌ؛ لاقتضائه حذفَ جميعِ الجملةِ مع غيرِ حرفِ الجوابِ والشرطِ في قولِه[3]:

.... قَالَـــــتْ: وَإِنْ

مِن الحذف[4]:

لَـــوْلَا جَرِيـــرٌ هَلَكَـــتْ بَجِيلَـــهْ

نِعْـــمَ الفَتَـــى وَبِئْسَـــتِ القَبِيلَـــهْ

أي: نِعْمَ الفتى هو، وبِئسَت القبيلةُ هي.

في «شَرح العُمدة»[5]: ما ملخَّصُه: قد يُحذَفُ المخصوصُ إذا عُلِمَ، فيُقدَّرُ مكانَه مبتدأً مؤخَّرًا، نحو: ﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَـٰهِدُونَ﴾[6]،

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ١٩٨) وجواهر العلم (٢/ ٦٥٠).

(٢) يس: ٢٦.

(٣) بتمامه:

قَالَـتْ بَنَـاتُ العَـمِّ يَـا سَـلْمَى وَإِنْ   كَـانَ فَقِيـرًا مُعْـدِمًا قَالَـتْ: وَإِنْ

والرجز لرؤبة. انظر: ملحقات ديوان رؤبة (١٨٦).

(٤) الرجز لعويف القوافي، وهو عويف بن معاوية بن عقبة بن حصن بن حذيفة الفزاري. انظر: عيون الأخبار (١/ ٣٩١) والعقد الفريد (٣/ ٣٣٧) والأغاني (١٩/ ٢٠٠).

(٥) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٩٤).

(٦) الذاريات: ٤٨.

...... فَـنِعْمَ مُعْتَمَـدُ الوَسَـائِلْ[1]

وقد تكونُ له صفةٌ، فتقومُ مقامَه، نحوُ: «نِعْمَ الصَّدِيقُ حَلِيمٌ كَرِيمٌ»، و«بِئْسَ الصَّدِيقُ عَذُولٌ خَذُولٌ»، ويكثرُ ذلك إذا كانَ الوصفُ فِعلًا، والفاعلُ (مَا)، نحوُ: ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم﴾[2] الآية، ويقلُّ إذا كانَ غيرَ (مَا)، كقولِه:

لَبِـئْسَ الْمَـرْءُ قَـدْ مُلِـئَ ارْتِيَاعَـا

البيتَ، وقد يحذفُ الموصوفُ وصفتُه، ويبقى ما يتعلَّقُ بصفتِه، كقولِه[3]:

بِـئْسَ مَقَـامُ الشَّـيْخِ ....

البيتَ.

ع: قد يحذفُ وتبقى صفتُه غيرُ اللائقةِ بمقامِه، كقولِه[4]:

إِلَـى خَالِـدٍ حَتَّـى أَنَاخَـتْ بِخَالِـدٍ ... فَـنِعْمَ الفَتَـى يُرجَـى وَنِعْـمَ الْمُؤَمَّـلُ

---

(١) بتمامه:

إِنِّـي دَعَوْتُـكَ يَـا يَزِيـ ... ـدُ فَـنِعْمَ مُعْتَمَـدُ الوَسَـائِلْ

والبيت للطرماح، وهو من مجزوء الكامل. انظر: ديوان الطرماح (٢١٩).

(٢) البقرة: ٩٣.

(٣) بتمامه:

بِـئْسَ مَقَـامُ الشَّـيْخِ أَمْـرِسْ أَمْـرِسِ ... إِمَّـا عَلَـى قَعْـوٍ وَإِمَّـا اقْعَنْسِـسِ

وهذا الرجز بلا نسبة فيما وقعت عليه من كتب القوم، أمرس: أعد الحبل إلى موضعه من البكرة، والْمَرَس: الحبل. انظر: الجيم (٣/ ٢٤٨) وإصلاح المنطق (٦٧) ومجالس ثعلب (٤٦) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٧).

(٤) البيت للأخطل، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأخطل (٢٧).

وقولِه(١):

لَبِئْسَ الْمَرْءُ قَدْ مُلِئَ ارْتِيَاعًا وَيَأْبَى أَنْ يُراعِي مَا يُرَاعَى

أي: فتًى يُرجَى، ومَرْءٌ قد مُلئ.

واعلم أنَّ المشعِرَ بهذا هو الفاعلُ مع قوةِ معنى الكلامِ، فلا يساعد على دخولِه قوله: (وَإِنْ يُقَدَّمْ).

قال الصَّيمَرِيُّ(٢): «يجوزُ: «زَيْدُ نِعْمَ الرَّجُلُ»، ولا يجوزُ: «زَيْدٌ قَامَ الرَّجُلُ»؛ لأنَّ (نِعْمَ) لَمَّا كانت تعملُ في الجنسِ صارَ بمنزلةِ ما فيه عائدٌ إلى المبتدأِ؛ لأنَّ معناه: «زَيْدٌ مَمْدُوحٌ فِي الرِّجَالِ»، وليسَ كذلك: «زَيْدٌ قَامَ(٣) الرَّجُلُ»؛ لأنَّه لا تقديرَ فيه أكثرَ مِن لفظِه».

* * *

وَاجْعَلْ كَـ: (بِئْسَ): (سَاءَ) [وَاجْعَلْ (فُعَلَا) مِن ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ: (نِعْمَ) مُسْجَلَا]

[واجعل كبئس ساء]: قالَ في «شَرح العُمدة»(٤): «وقد اجتمعا في قولِه تعالَى: ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾(٥)».

ع: الظاهرُ أنَّ (سَاءَ) هنا ليست مِن هذا، بدليلِ أنَّ (الْمُرْتَفَقَ) مذكَّرٌ، والفعلُ

---

(١) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٩).

(٢) انظر: تبصرة المبتدي للصيمري (١٦١).

(٣) في المخطوط (قال)، والتصويب من الصيمري.

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٩٨).

(٥) الكهف: ٢٩.

مؤنَّثٌ، وإنَّما الضميرُ عائدٌ على ما تقدَّمَ.

قولُه: (سَاءَ) ع: كانَ يُغني عنه: (وَاجْعَلْ فَعُلَا) البيتَ؛ لأنَّ «سَاءَ»: «فَعُلَ».

ذكرَ في «شَرحِ العُمدةِ»[1] أنَّ «فَعُلَ» يخالِفُ «نِعْمَ» و«بِئْسَ» بأمورٍ:

أنَّه متضمِّنٌ معنَى التعجُّبِ.

الثاني: أنَّه يجوزُ جرُّ فاعلِه بالباءِ الزائدةِ، وهذا الوجهُ ناشئٌ عَن الأوَّلِ.

الثالثُ: أنَّه يجوزُ مجيئُه بغيرِ (أَلْ).

الرابعُ: أنَّه يجوزُ عودُه إذا كانَ مضمرًا على ما قبلَه.

والخامسُ[2]: مجيئه مطابقًا لمفسرِه.

ع: هذا معنَى كلامِ شرحِه وإيضاحِه وتقسِيمه[3].

وفي نصِّ «العُمدة»[4]: «ويُلحَقُ بـ: (بِئْسَ): (سَاءَ)، وبها وبـ: (نِعْمَ): (فَعُلَ) بوضعٍ أو تحويلٍ عَن (فَعَلَ) و(فَعِلَ)، ويكثرُ انجرارُ فاعلِه بالباءِ، وتجرُّدُه مِن (أَلْ)، وإضمارُه على وَفْقِ ما قبلَه».

[وَاجْعَلْ فَعُلَا]: ع: ينبغي أن يُستثنى مِن هذا ما عينُه أو لامُه ياءٌ، وهذا وإن كان قد حُكيَ فيه خلافٌ لا ينبغي أن يُرتكَبَ تجويزُه؛ لعدمِ[5] الاعتدادِ بما جاءَ مِن

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٩٨ ـ ٧٩٩).

(٢) في المخطوط: «الرابع»، وهو سهو.

(٣) وهذا من دقة ابن هشام، فالبنود الخمسة الأخيرة لم تؤخذ نصًّا من ابن مالك، بل أخذها فهمًا.

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٩٥).

(٥) مكررة في المخطوط.

(فَعُلَ) بضمِّ العينِ ممَّا عينُه ياءٌ، نحوُ: «هَيُؤَ»، وكذلك ينبغي أن يُستثنى مِن ذلك المضاعفُ، أعني ما عينُه ولامُه مِن وادٍ[1] واحدٍ؛ لقلةِ ما جاءَ مِن ذلك، نحوُ: «لَبُبْتُ»[2].

قولُه فيما تقدَّمَ[3]: (وَاجْعَلْ فَعُلَا) البيت، إذا وجدنا (فَعِلَ) أو (فَعَلَ) قد حُوِّلا إلى (فَعُلَ) علمنا ـ ولا بُدَّ ـ إرادةَ معنَى المبالغةِ فيهما، وأنَّهما أُجرِيا مجرَى (نِعْمَ، وبِئْسَ)؛ فأوجبنا لفاعلِهما ما وجبَ لفاعلِهما.

وإذا وجدنا (فَعُلَ) الوضعيَّ وفاعلُه غيرُ فاعلِهما، كـ: «شَرُفَ زَيْدٌ»، و«كَرُمَ عَمْرٌو»، علمنا[4] عدمَ إرادةِ إدخالِهما في بابِ (نِعْمَ، وبِئْسَ).

وإن وجدنا فاعلَهما كفاعلِهما احتملَ أن يكون ذلك بطريقِ الاتفاقِ أو القصدِ؛ فيحتملُ الدخولَ في بابِ (نِعْمَ) وعدمَ الدخولِ فيه، ومِن ثَمَّ احتملَ نحوُ: ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾[5] أن يكون تعجُّبًا، وأن لا يكونَ، وكذلك: ﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾[6] جوزوا فيه الوجهينِ، وإذا كانَ المقامُ مقامَ استغرابٍ واستعظامٍ ترجَّحَ الحملُ على التعجُّبِ، فافهمه.

* * *

---

(١) في المخطوط (واحد) والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٩٧)

(٢) في العليمي: «لبب». انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٩٧).

(٣) قال هذا لأنه كتب هذه التحشية في باب أفعل التفضيل، وأنا نقلتها هنا.

(٤) في المخطوط: «وعلمنا»، ويظهر أن هذه الواو سهو من الناسخ.

(٥) الصف: ٣.

(٦) الحج: ٧٣.

وَمِثْلُ (نِعْمَ): (حَبَّذَا) [الفَاعِلُ (ذَا) وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: «لَا حَبَّذَا»]

جعفرُ بنُ أبي طالبٍ ذو الجناحينِ رضي اللهُ عنه[1]:

يَا حَبَّذَا الجَنَّةُ وَاقْتِرَابُهَا طَيِّبَةً وَبَارِدًا شَرَابُهَا
وَالرُّومُ رُومٌ قَدْ دَنَا عَذَابُهَا عَلَيَّ إِذْ لَاقَيْتُهَا ضِرَابُهَا

قولُه: (الفَاعِلُ ذَا) قولُ سيبويهِ والخليلِ[2]، فإنَّ سيبويهِ ـ رحمه الله ـ قالَ: «وزعمَ الخليلُ أنَّ (حَبَّذَا) بمنزلةِ: «حَبَّ الشَّيْءُ»، ولم يخالفه في ذلك، وغلَّطَ ابنُ الحاجِّ مَن نسبَ إلى سيبويهِ غيرَ هذا المذهبِ.

قالَ: «فيدلُّ على بقاءِ (ذَا) على معناها مجيءُ التمييزِ بعدَها؛ ليفسِّرَ إبهامَها، ولولا ذلك لم يجئ تمييزٌ، ووجبَ النصبُ على الحالِ، وامتنَعَ دخولُ (مِنْ)».

ع: يقالُ: «حَبَبْتُ زَيْدًا» بالفتح، بمعنى: «أَحْبَبْتُهُ»، وفيه شذوذٌ مِن ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: الاستعمالُ؛ فإنَّ الأكثرَ في الاستعمالِ: «أَحْبَبْتُ».

الثاني: في مُضارِعه، وهو: «يَحِبُّ» بالكسرِ، مع أنَّ «فَعَلَ» المضاعفَ المتعدي إنَّما قياسُه: «يَفْعُلُ» بالضَّمِّ.

الثالث: استغناؤُهم عَن اسمِ فاعلِه، وهو: (حَابٌّ) باسمِ الفاعلِ المزيدِ فيه، وهو: (مُحِبٌّ)، وعكسوا في اسمِ المفعولِ، فاستغنَوا بـ: (مَحْبُوبٍ) و(حَبِيبٍ) عَن

---

(١) انظر: السيرة النبوية (٢/ ٣٧٨).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ١٨٠).

(مُحَبٌّ)، على أنَّهم ربَّما قالوه، كقولِه[1]:

مِنِّـــي بِمَنْزِلَـــةِ الْمُحَـــبِّ الْمُكْـــرَمِ

وأذكرُ في هذا الموضعِ مسألةَ: «رَسَا» و«أَرْسَى»، قالَ ابنُ دريدٍ في كتابِ «الجمهرةِ»[2] في بابِ ما لم يعرفه الأصمعيُّ وعرَفُه أبو زيدٍ وأبو عبيدةَ: أنَّ «أَرْسَى» مقولٌ بمعنَى: «رَسَا»، إلا أنَّ العربَ لم تقل: (مُرْسٍ)، بل اجتزأت بـ: (راسٍ)».

ونقلَ هذا أبو عليٍّ البغداديُّ[3] في كتابِه (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ)[4]، إلا أنَّه أخطأَ؛ إذ استدلَّ على «أَرْسَى» بقولِه: ﴿وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا﴾[5]، وإنَّما هذه همزةُ النقلِ، مثلَها في: «جَلَسَ، وأَجْلَسْتُهُ»، و«قَامَ، وأَقَمْتُهُ»[6].

ابنُ الحاجِّ: قيلَ: (حَبَّذَا) اسمٌ منقولٌ عن جملةٍ، وبه قالَ أبو العباسِ في «الْمُقْتَضَبِ»[7]، وقالَ: إنَّه مبتدأٌ.

---

(١) بتمامه:

وَلَقَـــدْ نَزَلْـــتِ فَـــلَا تَظُنِّـــي غَيْـــرَهُ   مِنِّـــي بِمَنْزِلَـــةِ الْمُحَـــبِّ الْمُكْـــرَمِ

والبيت لعنترة من معلقته، وهي من الكامل. انظر: ديوان عنترة (١٧٢) وجمهرة أشعار العرب (٣٥١).

(٢) انظر: الجمهرة (٣/ ١٢٥٧).

(٣) يعني به أبا عليٍّ القالي.

(٤) لم أقع على الكتاب.

(٥) النازعات: ٣٢.

(٦) في المخطوط: «أقام، وأقمته»، وهو تحريف.

(٧) انظر: المقتضب (٢/ ١٤١ ـ ١٤٥).

وقالَ الأخفشُ في «الأوسطِ»[1]: أصلُ (حَبَّذَا) أن يُرفَعَ (ذَا) بـ: (حَبَّ)، ثم رُكِّبا، [وارتفعَ][2] (زَيْدٌ) بـ: (حَبَّذَا)، كما يرتفعُ بـ: (ضَرَبَ).

وقالَ الجرميُّ في (الفَرْخِ)[3]: (حَبَّ) فعلٌ رَفعَ (ذَا)، ثم جُعلَا بمنزلةِ فعلٍ، فرفَعَ (زَيْدًا).

وقالَ السيرافيُّ في «الإقناعِ»[4]: (حَبَّذَا) مبتدأٌ، و(زَيْدٌ) خبرٌ، كما قالَ المبرِّدُ، وبه قالَ صاحبُ «اللُّمَع»[5].

وقالَ ابنُ كَيْسانَ[6]: (حَبَّ) فعلٌ، و(ذَا) فاعلٌ، و(زَيْدٌ) كمخصوصِ (نِعْمَ).

وكذا قالَ الفارسيُّ في الجزءِ الأوَّلِ والثاني مِن «التذكرةِ»[7].

قالَ ابنُ كَيْسانَ: وأشرتَ بـ: (ذَا) إلى أمرٍ قد جرى، فصوَّرتَه كالحاضرِ، وأردتَ: «حَبَّذَا الأمرُ أمرُ زيدٍ»، فحذفتَ المضافَ.

وعن بعضِ البصريينَ أنَّ (حَبَّذَا) خبرٌ مقدَّمٌ، نقلَه الفارسيُّ ولم يرضَه.

وقالَ الفارسيُّ في «شرحِ الأبياتِ»[8]: مَن زعمَ أنَّ (حَبَّ ذَا) كلمةٌ واحدةٌ ينبغي

---

(١) انظر: الأصول (١/ ١٢٠).

(٢) أغلبها مطموس في المخطوط.

(٣) انظر: البصريات (٢/ ٨٤٥) وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٢).

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٢) وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٥٩).

(٥) انظر: اللمع لابن جني (١٤٢).

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦١٠).

(٧) انظر: البغداديات (٢٠١ ـ ٢٠٤).

(٨) انظر: شرح الأبيات للفارسي (٩٧).

له أن يُغَلِّبَ حُكمَ الاسمِ؛ لأنَّه الأقوى، فيعربَ (زَيْدًا) خبرًا للمبتدأ لا فاعلًا.

وأجازَ الصَّيمَرِيُّ[1] في رفعِ (زَيْدٌ) بعدَ (حَبَّذَا) ثلاثةَ أوجهٍ، أن يكونَ مبتدأً وخبرُه (حَبَّذَا)، والعكسَ، وأن يكونَ خبرًا والمبتدأُ محذوفٌ، كما كان في: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ».

ومذهبُ دُرَيْوِدٍ[2] أنَّ (ذَا) زائدةٌ لا اسمُ إشارةٍ، بدليلِ حذفِها في قولِ [ابنِ] رواحةَ[3]:

فَحَبَّــــذَا رَبًّــــا وَحَــــبَّ دِينَــــا

قلنا: استعملَ (حَبَّ) على الأصلِ، مثلُها في قولِه[4]:

وَحُــــبَّ بِهَــــا مَقْتُولَــــةً ....

لا أنَّها محذوفةٌ مِن (حَبَّذَا).

واستدلَّ ابنُ عصفورٍ[5] على اسميَّتِها بدخولِ (يَا)، وليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ (يَا)

---

(١) انظر: تذكرة المبتدي للصيمري (١٦٤).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٠)، وهو عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم الأندلسي القرطبي، قال السلفي: معروف بالنحو والأدب وكان أعمى، شرح كتاب الكسائي، وله شعر كثير، توفي عام ٣٢٥هـ. انظر: بغية الوعاة (٢/ ٤٤).

(٣) رجز. انظر: ديوان عبد الله بن رواحة (١٤٢).

(٤) بتمامه:

فَقُلْــتُ اقْتُلُوهَــا عَــنْكُمْ بِمِزَاجِهَــا وَحُــبَّ بِهَــا مَقْتُولَــةً حِــينَ تَقْتُــلُ

والبيت للأخطل، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأخطل (١٤٣).

(٥) انظر: المقرب (١٠٦) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦١٠).

تكونُ تنبيهًا، فتقعُ بعدَها الحروفُ والأفعالُ، وهذا مشهورٌ مِن أمرِها، وأمَّا قولُ المبرِّدِ في «الكاملِ»[1]: إنَّ (يَا) قد حُذفَ بعدَها المنادَى في: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾[2]، فخالفَه في ذلك النحويونَ: أبو عليٍّ في «الأبياتِ الْمُشكلةِ»[3]، وابنُ جني في «الخَصَائصِ»[4]، وهو مذهبُ س[5] أيضًا.

وقد كلَّمتُه[6] في ذلك إشفاقًا عليه، فإذا هو يرى في[7]:

يَـا حَبَّـذَا جَبَـلُ الرَّيَّـانِ مِـنْ جَبَـلِ

أنَّه بمنزلةِ: «يَا محبوبُ»، و(جَبَلُ الرَّيَّانِ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ.

ش ع[8]: «المبرِّدُ[9] وابنُ السَّرَّاجِ[10]: «حَبَّ ذَا» رُكِّبَا، وجُعلا اسمًا.

---

(١) لم أعثر عليه.

(٢) النمل: ٢٥، وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر ورويس عن يعقوب وابن عباس والزهري والسلمي وطلحة وحميد الأعرج والحسن والشنبوذي والمطوعي وقتادة وأبي العالية والأعمش وابن أبي عبلة. انظر: معجم القراءات القرآنية (٦/ ٥٠٤).

(٣) انظر: شرح الأبيات المشكلة للفارسي (٦٦).

(٤) انظر: الخصائص (٢/ ١٩٨).

(٥) انظر: الكتاب (٤/ ٢٢٤).

(٦) المتكلم ابنُ الحاج، يَقصدُ ابنَ عصفور.

(٧) بتمامه:

يَـا حَبَّـذَا جَبَـلُ الرَّيَّـانِ مِـنْ جَبَـلِ وَحَبَّـذَا سَـاكِنُ الرَّيَّـانِ مَـنْ كَانَـا

والبيت لجرير، وهو من البسيط. انظر: ديوان جرير (١٦٥).

(٨) انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠١).

(٩) انظر: المقتضب (٢/ ١٤٥).

(١٠) انظر: الأصول (١/ ١٣٥).

والحقُّ أنَّ «حَبَّ» فعلٌ باقٍ على فعليَّتِه، مقصودٌ به المحبةُ والمدحُ، وجُعلَ فاعلُه (ذَا)؛ ليدلَّ على الحضورِ القلبيِّ، ولم يُغيَّرا؛ لجريانِهما مجرَى الْمَثَلِ.

ويردُّ كونَهما اسمًا أنَّهما لم يتغيَّرا بعدَ التركيبِ معنًى ولا لفظًا، فبقيا على ما كانا عليه، كما بقيت حرفيةٌ (لَا) واسميةُ اسمِها في نحوِ: «لَا رَجُلَ»، ولأنَّ المبتدأَ يدخلُه النواسخُ، ولأنَّه كان يلزمُ تكرارُ (لَا)، فتقولُ: «لَا حَبَّذَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو».

وقد يُحذَفُ المخصوصُ إن عُلِمَ، وحذفُه مع بقاءِ تمييزٍ أجودُ.

فالأوَّلُ كقولِه[1]:

أَجَبْتُ عِصَامًا إِذْ دَعَانِيَ قَائِلًا ... أَلَا حَبَّذَا مُسْتَنْصَرًا وَنَصِيرَا

والثاني كقولِه[2]:

قُلْتُ إِذْ أَذِنَتْ سُعَادُ بِوَصْلٍ ... [حَبَّذَا] يَا سُعَادُ لَوْ تَصْدُقِينَا

فتقديرُ الأوَّلِ: «حَبَّذَا أَنْتَ وَأَنَا»، وتقديرُ الثاني: «حَبَّذَا يَا سُعَادُ إِيذَانُكِ بِالوَصْلِ».

وتنفرِدُ «حَبَّذَا» عن «نِعْمَ» و«بِئْسَ» ع بأمورٍ:

١. عدمُ تطابقِ الفاعلِ والمخصوصِ.

٢. عدمُ جوازِ تقديمِ المخصوصِ.

٣. عدمُ جوازِ دخولِ النواسخِ.

٤. جوازُ دخولِ (يَا).

---

(١) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠٣).

(٢) أنشده ابن مالك ولم ينسبه لشاعر، وهو من الخفيف. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠٤).

٥. جوازُ دخولِ (لَا).

٦. كثرةُ وقوعِ تمييزٍ أو حالٍ قبلَ المخصوصِ وبعدَه، فالتمييزُ كقولِه[1]:

أَلا حَبَّـذَا قَوْمًـا سُـلَيْمٌ فَـإِنَّهُمْ   وَفَـوْا إِذْ تَوَاصَـوْا بِالإِعَانَـةِ وَالنَّصْـرِ

وقولِه[2]:

حَبَّـذَا الصَّـبْرُ شِـيمَةً لِامْـرِئٍ رَا   مَ مُبَـارَاةَ مُولَـعٍ بِالْمَعَـالِي

والحالُ كقولِه[3]:

يَـا حَبَّـذَا مَرْجُـوًّا البَـرُّ السَّـخِي
مَـنْ يَرْجُـهُ فَعَيْشُـهُ العَـيْشُ الرَّخِـي

وقولِه[4]:

يَـا حَبَّـذَا الْمَـالُ مَبْـذُولًا بِـلَا سَـرَفٍ   فِـي أَوْجُـهِ البِـرِّ إِسْـرَارًا وَإِعْلَانَـا

قالَ[5]: «ويُستعمَلُ «حَبَّ» مع غيرِ «ذَا»، فيتجدَّدُ لها أمورٌ:

جوازُ جرِّ فاعلِها بالباءِ.

وقلةُ الاستغناءِ عَن تمييزٍ، لا سيَّما عندَ جرِّ الفاعلِ.

ولزومُ الاكتفاءِ بالفاعلِ عَن المخصوصِ.

---

(١) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٨).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٨).

(٣) أورده ابن مالك ولم ينسبه لشاعر، وهو من الرجز. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠٦).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠٦).

(٥) يعني به ابن مالك، فهو الآن يستكمل النقل من شرح العمدة. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠٧).

وجوازُ ضَمِّ فائِها».

ابنُ عصفورٍ[1]: «المنصوبُ بعدَ (حَبَّذَا) تمييزٌ أجامدًا كان أو مشتقًّا؛ لصحَّةِ دخولِ (مِن)».

ابنُ الحاجِّ: الصوابُ أنَّه إذا لم تدخل (مِنْ) يحتملُ الحالَ والتمييزَ؛ فهما معنيَّانِ مقصودانِ، ويدلُّ[2] على جوازِ الحالِ أنَّه يصحُّ أن يُقالَ: «حَبَّذَا زَيْدٌ فِي حَالِ كَوْنِهِ»، فهذا تصريحٌ بالحالِ، ولا مانعَ يمنعُ منه، وإن كنتُ لا أحفظُه.

وإذا كانَ حالًا فإن كانَ صاحبُها المخصوصَ لم تكن الحالُ (رَجُلًا) ونحوَه مِن أسماءِ الأنواعِ؛ لأنَّه لا فائدةَ في الحالِ، وليسَ موضعَ تأكيدٍ، وصَلُحَ أن يكونَ ما فيه فائدةٌ، جامدًا كانَ أو مشتقًّا، والأحسنُ في هذا عندي أن يكونَ بعدَ المخصوصِ.

وإن كانَ صاحبُها (ذَا) صَلُحَ على كلِّ حالٍ؛ لأنَّ فيه فائدةً مِن حيثُ إنَّك بيَّنتَ هذا المبهَمَ، أهو رجلٌ أو راكبٌ؟

والفرقُ بينَ الحالِ فيهما أنه إن كانَ فاعلُ (ذَا) صاحبَها فهي مساويةٌ لِمَا تُعطيه (ذَا) مِن العمومِ؛ لأنَّه ليسَ مدلولُ (ذَا) مدلولَ مخصوصٍ.

ويجوزُ عندي على هذا أن يكون المنصوبَ في: «نِعْمَ رَجُلًا» حالًا، وقد جوَّزَ ذلك دُرَيْودٌ في (كتابِه)[3].

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦١١).

(٢) في المخطوط (ويد).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٨).

وينبغي عندي أن يكونَ الحالُ إلى جانبِ (ذَا) متصلةً به، والمخصوصُ بعدُ؛ لوجهينِ:

أحدُهما: أنَّ تأخيرَه يُلْبِسُ بأنَّه حالٌ مِن المخصوصِ، وهما معنيَّانِ.

والآخر: ما فيه من الفصل.

وإذا كان تمييزًا؛ فإن كان المميِّز (ذا) فالأحسنُ أن يتَّصلَ به؛ لئلا يكونَ فصلًا بينَ التفسيرِ والمفسَّرِ بأجنبيٍّ، فأمَّا[1]:

فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

فقليلٌ فيما يقتضيه القياسُ عندي.

ابنُ خروفٍ[2]: تقديمُ التمييزِ على [المخصوصِ][3] أحسنُ، وسَوَّى بينَ التقديمِ والتأخيرِ في الحالِ.

وقالَ الجرميُّ[4]: إذا كانَ المنصوبُ تمييزًا قبُحَ تقديمُه قبلَ (زَيْدٍ)، فإن كانَ حالًا فإن شئتَ قدَّمتَ، وإن شئتَ أخَّرتَ، وهذا منه بناءٌ على أنَّ (زَيْدٌ) فاعلٌ، وهو مذهبُه، أعني الجرميَّ، وقالَ: التمييزُ إنَّما يكونُ بعدَ الفاعلِ، وهذا يقتضي أنَّه لا يُقالُ:

---

(١) بتمامه:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

والبيت لجرير، وهو من الكامل. انظر: ديوان جرير (١١٨) والمقتضب (٢/ ١٥٠).

(٢) هذا منقول من الارتشاف. انظر: شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٦٠١) وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٢).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح الجمل والارتشاف، والإحالة على الحاشية السابقة.

(٤) انظر: البصريات (٢/ ٨٤٥).

«امتلأ ماءً الكوزُ»[1].

وقالَ الفارسيُّ في «التذكرةِ»[2]: «تقديمُ التميزِ إلى جانبِ (ذَا) هو الأحسنُ، بناءً على ما يذهبُ إليه مِن أنَّ (ذَا) فاعلٌ، فهو مثلُ: «نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ».

ثمَّ قالَ: «وعلى ما يذهبُ إليه النحويونَ مِن أنَّ (حَبَّذَا) بمنزلةِ اسمٍ مبتدأٍ فيه معنًى فعلٍ فيكونُ الفصلُ بينَ (حَبَّذَا) والمخصوصِ بالتميزِ كالفصلِ بينَ الفعلِ وفاعلِه بالمفعولِ؛ فلا قُبْحَ في: «حَبَّذَا رَجُلًا زَيْدٌ» على مذهبٍ.

وقولُ أبي عُمرَ[3]: «إنَّه قبيحٌ» مُشكِلٌ.

وقد حُكِيَ أنَّ الكوفيينَ لا يُجيزونَ: «حَبَّذَا رَجُلًا زَيْدٌ»، ولا وجهَ لقولِهم عندِي».

قلتُ: نقل ابنُ الحاجِّ عَن «التذكرةِ الفارسيةِ»[4].

* * *

---

(١) من عند نقله عن ابن خروف إلى هنا كله منقول بنصه من أبي حيان. انظر: الارتشاف (٤/ ٢٠٦٢).

(٢) كتاب التذكرة لم يقع عليه أحد مخطوطًا حتى الآن، وقد طبع تهذيب التذكرة لابن جني، ولكن هذا النص الذي نقله ابن هشام موجود بفصه ونصه في كتاب أبي علي الفارسي: (البصريات). انظر: البصريات (٢/ ٨٤٥).

(٣) يعني به الجرمي.

(٤) أقول: هذا الكلام بنصه مأخوذ من البصريات، ولا أدري هل هذا وهمٌ في نسبته كلام أبي علي للتذكرة أم هل الكلام قاله أيضًا أبو علي في التذكرة، وما يحسم هذا الوقوفُ على كتاب التذكرة لأبي علي، وليس يبعد أن يفتح الله على أحد عباده ويجد هذا الكتاب العظيم المبارك جليل النفع.

وَأَوْلِ ذا المخْصُوصَ أَيًّا كان لا   تَعْدِلْ بِذا فهو يُضَاهِيْ الْمَثَلا

قولُه: (فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلا) قالَ ابنُ الحاجِّ: كما أنَّ[1]: «أَطِرِّي فَإِنَّكِ نَاعِلَةٌ»[2] إذا قلناه لمذكَّرٍ لا يُعتَقَدُ في مفرداته أنها تغيَّرت، بل هي كما كانت، والمعنَى إذا خاطبتَ به المذكرَ: «أَنْتَ عِنْدَنَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ قِيلَ فِيهِ هَذَا».

ع: هذا المثلُ يضرَبُ للقويِّ على الأمرِ، وأصلُه: أنَّ رجلًا كانت له أَمَتان راعيتان، إحداهما ناعلةٌ، والأخرى حافيةٌ، فقالَ للناعلِة: «أَطِرِّي فإنكِ ناعلةٌ»، أي: «خذي طرَرَ الوادي»، فإنكِ ذاتُ نعلين، ودَعي وسطَ الوادي لصاحبِتك؛ فإنها حافيةٌ.

اعلم أن [ابنَ][3] الحاجِّ لَمَّا ذكرَ أنَّ (حَبَّذَا) بمنزلةِ: «أَطِرِّي إِنَّكِ نَاعِلَةٌ» قالَ: كتبتُ هذا، ثمَّ ظهرَ لي فرقٌ بينَهما مِن جهةِ أنَّ (حَبَّذَا) ليسَ كلامًا محكيًّا كالأمثالِ؛ لأنَّه يَخُصُّ فيه كلُّ متكلِّمٍ ممدوحَه بالذِّكرِ، فالصوابُ أن يعتقَدَ أنَّ (ذَا) تنزَّلت منزلةَ الشيءِ، وأريدَ بها لإبهامها ما يرادُ به، فكأنَّها بمنزلة (ما) في: «نِعْمَ مَا»، فهي إذن تقعُ على كلِّ شيءٍ، مذكَّرًا كانَ أو مؤنثًا، مثنًّى أو مجموعًا، ولا يَفسُدُ اعتقادُ المخصوصِ بدلًا بلزومِ[4] ولايتِه لها؛ لأنَّا نقولُ: صارت طريقةُ المدحِ ملتزَمةً بهذا الكلامِ كالْمَثَلِ؛ ولهذا لا يُقالُ: «زَيْدٌ حَبَّذَا»، ولا بدَّ لِمَن يقولُ: إنَّ (حَبَّذَا) مبتدأٌ، و(زَيْدٌ) خبرٌ مِن هذا الجوابِ؛ لأنَّه لا يجيزُ التقديمَ والتأخيرَ.

---

(١) في المخطوط: (أنك)، ويظهر أنه تصحيف.

(٢) من أمثال العرب. انظر: مجمع الأمثال (١/ ٤٣٠) والمستقصى في أمثال العرب (١/ ٢٢١).

(٣) ساقطة من المخطوط.

(٤) في المخطوط: (بلزم)، وهو تحريف.

ع: قد يكونُ الجوابُ أنَّ (حبَّذَا) في تأويلِ المعرفةِ، وأنَّ (زَيْدًا) هو الخبرُ، وهو معرفةٌ، إلا أنَّ هذا الجوابَ لا يمشي في نحوِ[1]:

وَحَبَّـــذَا نَفَحَـــاتٌ مِـــنْ يَمَانِيَـــةٍ

وأمَّا مَن قالَ بأنَّ (حَبَّذَا) فعلٌ فلا إشكالَ في وجوبِ تأخيرِ الفاعلِ عن فعلِه.

* * *

وَمَا سِوَى (ذَا) [ارْفَعْ بِـ: (حَبَّ) أَوْ فَجُرّْ بِالبَـا وَدُونَ (ذَا) انْضِـمَامُ الحَـا كَثُـرْ]

قولُه: (**انْضِمَامُ الحَا كَثُر**) وكذا[2] كلُّ فعلٍ على «فَعُلَ» إذا ضمِّنَ معنى التعجُّبِ يجوزُ فيه هذا النقلُ، قالَ[3]:

حُسْـنَ فِعْـلًا لِقَـاءُ ذِي الثَّـرْوَةِ الْمُمْـ ـــلِقَ بِالبِشْـــرِ وَالعَطَـــاءِ الجَزِيـــلِ

فلو خلا مِن معنى التعجُّبِ جازَ إسكانُ عينِه، ولم يجز ضمُّ فائِه، كقولِه[4]:

يَـا فَضْـلُ يَـا خَيْـرُ مَـنْ تُرْجَـى نَوَافِلُـهُ قَدْ عُظْمَ لِي مِنْكَ فِي مَعْرُوفِكَ الأَمَلُ

وحكَى الكسائيُّ[5]: «مَرَرْتُ بِأَبْيَاتٍ جَادَ بِهِنَّ أَبْيَاتًا، وَجُدْنَ أَبْيَاتًا».

---

(١) بتمامه:

وَحَبَّـــذَا نَفَحَـــاتٌ مِـــنْ يَمَانِيَـــةٍ تَأْتِيـــكَ مِـــنْ جَبَـــلِ الرَّيَّـــانِ أَحْيَانَـــا

والبيت لجرير، وهو من البسيط. انظر: ديوان جرير (١٦٥).

(٢) ينقل من كلام ابن مالك في شرح العمدة. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠٧).

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٨).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعزه إلى قائل معين، وهو من البسيط. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠٨).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٦٨) ومجالس ثعلب (٢٧٣) والمسائل البصريات (١/ ٤٢٢).

وفي نصِّ «العُمدة»[1]: «ويشرَكُها في النقلِ وجرِّ الفاعلِ كلُّ فعلٍ على «فَعُلَ» مضمَّنٍ تعجبًا».

❁ ❁ ❁

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠٠).

اسمُ التَّفْضِيلِ

صُغْ مِنْ [مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي]

قولُه: (صُغْ) البيتَ، أي: صغْ (أَفْعَلَ) للتفضيلِ مِن كلِّ شيءٍ صِيغَ للتعجُّبِ، أي: صيغَ منه (أَفْعَلَ) و(أَفْعِلْ) للتعجُّبِ، فيُقالُ: هو أَضْرَبُ، وأَعْلَمُ، وأَحْسَنُ، كما يُقال: مَا أَضْرَبَهُ! وأَضْرِبْ بِهِ! ومَا أَحْسَنَهُ! وأَحْسِنْ بِهِ! ومَا أَعْلَمَهُ! وأَعْلِمْ بِهِ!

والقائمُ مقامَ فَاعِلِ: (مَصُوغٍ) قولُه: (مِنْهُ).

قولُه: (أَفْعَلَ): وشذَّ: (خَيْرٌ) و(شَرٌّ) باطرادٍ، و(حَبُّ) بِنُدُورٍ في قولِه[1]:

وَزَادَنِي كَلَفًا فِي الحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

قولُه: (وَأْبَ اللَّذْ[2] أُبِي) في نسخةٍ: (وَأْبَ مَا أُبِي)، وهو أحسَنُ.

قالَ ابنُه[3]: «فلا يُبنَى مِن وصفٍ لا فِعلَ له، كـ: (غَيْرٍ، وسِوَى)، ولا مِن فِعْلٍ زائدٍ على ثلاثةٍ، نحوُ: «اسْتَخْرَجَ»، ولا معبَّرٍ عن فاعلِه بـ: (أَفْعَلَ)، كـ: «عَوِرَ»، ولا مبنيٍّ للمفعولِ، كـ: «ضُرِبَ»، ولا غيرِ متصرِّفٍ، كـ: «عَسَى، ونِعْمَ، وبِئْسَ»، ولا غيرِ متفاوِتِ المعنَى، كـ: «مَاتَ، وفَنِيَ».

---

(١) البيت للأحوص، وهو من البسيط. انظر: الحيوان (١/ ١٦٨) وعيون الأخبار (٢/ ٥).

(٢) في المخطوط: (الذي)، وهو تحريف.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٣٤١).

قلتُ: بقيَ عليه: ولا ناقصٍ، نحوُ: «كَانَ، وظَلَّ».

وقالَ ابنُه[1] حينَ عدَّ ما شذُّوا فيه: «وأمَّا قولُهم: «أَزْهَى مِن دِيكٍ»، و«أَشْغَلُ مِن ذَاتِ النِّحْيَيْنِ»، و«أَعْنَى بِحَاجَتِكَ» فلا يعدُّ شاذًّا، وإن كانت مِن فعلِ المفعولِ؛ لأنه لا لَبْسَ فيها؛ إذ لم يُستعمَل لها فِعْلُ فاعلٍ».

ع: هذا خطأٌ في: «أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ»، وإنَّما الدالُّ القرينةُ، على أنَّهم أيضًا قالُوا[2]:

عَانٍ بِأُولَاهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ

وهذا دليلٌ على: «عَنِيتُ» بمعنى: «اعْتَنَيْتُ».

وقالَ ابنُه[3] أيضًا: «إن سُمِعَ بناؤه مِن شيءٍ لا يجوزُ التعجُّبُ منه عُدَّ شاذًّا، وحُفِظَ ولم يُقَس عليه، كما في التعجُّبِ تقولُ: «هُوَ أَقْمَنُ بِهِ»، أي: أَحَقُّ به، وإن لم يكن له فِعْلٌ، كما قلتَ: «أَقْمِنْ بِهِ!»، وتقولُ مِن «اخْتُضِرَ الشَّيْءُ»: «هُوَ أَخْضَرُ مِنْ كَذَا»، كما يُقالُ: «مَا أَخْضَرَهُ!».

ع: اقتضَى كلامُه أنَّك تقولُ بالقياسِ: «هُوَ أَقْمَنُ بِكَذَا»، حملًا على قولِهم: «مَا أَقْمَنَهُ!»، و«هُوَ أَخْضَرُ مِن كَذَا»، كما تقولُ: «مَا أَخْضَرَهُ!»، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الذي شذَّ في بابٍ لا ينبغِي أن يُقَاسَ في بابٍ آخرَ.

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٤٢).

(٢) أنشد هذا الرجز ابن الأعرابي، وقد أخلت به مطبوعة النوادر، ورواية ابن الأعرابي: «عان بأخراها»، وهذه الرواية التي أوردها ابن هشام رواية الأنباري أبي بكر. انظر: شرح الأنباري على المفضليات (٤٦٢) والصاحبي (٢٠٣).

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٣٤١).

فإن قيلَ: البابانِ بابٌ واحدٌ.

قلنا: فَلْيَجُزْ في بابَي التصغيرِ والتكسيرِ في كلٍّ منهُما نظيرُ ما جازَ في الآخَرِ مِن الشذوذِ؛ لأنَّ هذَين البابَينِ في النَّحوِ نظيرُ ذينك البابَينِ في التَّصريفِ في التآخِي.

ثمَّ قولُه: «احتُضِر الشي» إنما هو: «احتُضِر زيدٌ» أو نحوُه ممَّا يعقلُ، ولا أعلَمُ وجهًا لِذِكْرِ الشيءِ هنا؛ لأنَّ (الاحتضارَ): مُشارَفةُ الموتِ، والدخولُ في النَّزْعِ، وإنَّما نعرِفُه يُقالُ فيمَن يعقلُ[1].

قولُه: (وَأْبَ) البيتَ، ومِن ثَمَّ لُحِّنَ المتنبي في قولِه[2]:

اِبْعِدْ بَعِدْتَ بَيَاضًا لَا بَهَاءَ لَهُ ... لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

قولُه: (وَأْبَ اللَّذْ أُبِي) قالوا: وما شَذَّ ثَمَّ شذَّ هنا، كقولِ الراجزِ[3]:

يَا لَيْتَنِي مِثْلُكِ فِي البَيَاضِ

مِثْلُ الغَزَالِ زِينَ بالخِضَاضِ

قَبَّاءُ ذَاتُ كَفَلٍ رَضْرَاضِ

أَبْيَضُ مِنْ أُختِ بَنِي إِبَاضِ

جَارِيَةٌ فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي

(١) هذا غريب جدًّا من العلامة ابن هشام رحمه الله؛ فإن بدر الدين لم يُجر ذِكرًا لشيء من مثال الاحتضار، إنما المضروب به المثل الاختصار، وهذا والله أعلم ربما نشأ عن تصحيف من نسخة شرح ابن الناظم التي مع ابن هشام.

(٢) من البسيط. انظر: ديوان المتنبي (٢٩).

(٣) الرجز لرؤبة. انظر: ملحقات ديوان رؤبة (١٧٦) والأصول (١/ ١٠٤).

تُقَطِّــــعُ الحَــــدِيثَ بِالإيمَـــاضِ

ســأَلَ الزمخشــريُّ[١] في قولِــه: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾[٢] سؤالين:

الأولُ: أنَّ الكافرينَ لا ثوابَ لهم، وهذا الكلامُ يقتضي أنَّ لهم ثوابًا.

وأجابَ: بأنَّه كأنَّه قيلَ: ثوابُهم النارُ، على طريقةِ قولِه[٣]:

.... فَــــأُعْتِبُوا بِالصَّــــيْلَمِ

وقولِه[٤]:

تَحِيَّــــةُ بَيْــــنِهِمْ ضَــــرْبٌ وَجِيــــعُ

وقولِه[٥]:

شَــجْعَاءَ جِرَّتُهَــا الــذَّمِيلُ تَلُوكُــهُ ... أُصُــــلًا إِذَا رَاحَ الْمَطِــــيُّ غِرَاثَــــا

---

(١) انظر: الكشاف (٣/ ٣٨).

(٢) الكهف: ٤٦.

(٣) بتمامه:

غَضِــبَتْ تَمِــيمٌ أَنْ تُقَتَّــلَ عَــامِرٌ ... يَــوْمَ النِّسَــارِ فَــأُعْتِبُوا بِالصَّــيْلَمِ

والبيت لبشر بن أبي خازم، وهو من الكامل. انظر: جمهرة أشعار العرب (٣٩٩) وتهذيب اللغة (٢/ ١٦٥).

(٤) بتمامه:

وَخَيْــلٍ قَــدْ دَلَفْــتُ لَهَــا بِخَيْــلٍ ... تَحِيَّــةُ بَيْــنِهِمْ ضَــرْبٌ وَجِيــعُ

والبيت لعمرو بن معدي كرب، وهو من الوافر. انظر: ديوان عمرو (١٤٩) والكتاب (٢/ ٣٢٣) - (٣/ ٥٠).

(٥) البيت لأبي تمام، وهو من الكامل. انظر: ديوان أبي تمام (٢٢١) والموازنة (٢/ ٢٧٧).

ع: الشَّجَعُ في الإبلِ: سرعةُ نقلِ القوائمِ، والغِراثُ: الجياعُ. انتهى.

قالَ[١]: «ثمَّ بُنِيَ عليهِ: ﴿خَيْرٌ ثَوَابًا﴾، وفيه ضربٌ مِن التهكمِ.

السؤالُ الثاني أنْ قالَ: فإن قلتَ: فما وجهُ التفضيلِ؟ كأنَّ لِمَفَاخِرِهم شِرْكًا؟

قلتُ: هذا مِن وجيزِ كلامِهم، يقولونَ: «الصيفُ أحرُّ مِن الشتاءِ»، أي: أبلَغُ في حرِّه مِن الشتاءِ في بردِه».

يُشكِلُ على اشتراطِ أن يكونَ معناه قابلًا للكثرةِ: «أَحَبُّ الأَعْمَالِ إِلَى اللهِ أَدْوَمُهَا»[٢]، و«أَحَبُّ العَمَلِ إِلَى اللهِ أَدْوَمُهُ»[٣]؛ لأنَّ الدوامَ لا يقبلُ معناه الكثرةَ.

في الحديثِ أيضًا في «البخاريِّ»[٤]: «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ»، والذي حسَّنَه الازدواجُ بينَ (أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ) و(أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ)، بخلافِ ما لو قيلَ: «أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ»؛ لعدمِ الموازنةِ لفظًا بينَ (أَشَدُّ) و(أَطْيَبُ)، ولزيادةِ التمييزِ لو قيلَ: (أَشَدُّ) أو نحوُه، وأمَّا ما وجَّهَه الناظمُ[٥] فليسَ بشيءٍ إلا شيئًا لا يُعبأ به.

---

(١) أي الزمخشري.

(٢) انظر: صحيح مسلم (١/ ٥٤١).

(٣) انظر: صحيح مسلم (١/ ٥٤١).

(٤) انظر: صحيح البخاري (٨/ ١١٩).

(٥) قال الناظم في التسهيل: «وإنما كان هذان شاذين؛ لأنهما من باب أفعل فعلاء»، وقال في شرح الكافية: «وجائز أن يكون (أبيض) مبنيًا من قولهم: «باضَ الشيءُ الشيءَ بيوضًا» إذا فاقه في البياض، فالمعنى على هذا: أن غلبة ذلك الماء لغيره من الأشياء المبيضة أكثر من غلبة بعضها بعضًا، و(أبيض) بهذا الاعتبار أبلغ من (أشد بياضًا)، ويجوز أن تكون (من)=

في «الفصيح»[1]: «اللُّصُوصِيَّةُ، والخَصُوصِيَّةُ، وحُرٌّ بَيِّنُ الحَرُورِيَّةِ، الفتحُ في الثلاثةِ أفصَحُ، وقد يُضْمَمْنَ».

في «الفَصِيح»[2]: «أشدُّ سَوادًا مِن حَلَكِ الغُرابِ، وحَنَكِ الغُرابِ، واللامُ أكثرُ».

قالَ أبو القاسمِ عليُّ بنُ حمزةَ البصريُّ[3]: «أنكرَ النونَ أبو حاتمٍ وابنُ دريدٍ[4] وغيرُهما، والوجهُ: حَلَك، ومَن قالَ: حَنَك الغراب: مِنقارُه فمردودٌ مُنكَرٌ، ومَن قالَ: حَنَك: حَلَك، وأُبدلت اللامُ نونًا فقد أصابَ».

* * *

وَمَا بِهِ إِلَى [تَعَجُّبٍ وُصِلْ   لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ]

قولُه: (وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ) البيتَ، هذه الحَوالةُ غيرُ وافيةٍ بشرحِ هذا الموضعِ.

واعلَم: أنَّ العبارةَ المتوصَّلَ بها هُنا تخالِفُ العبارةَ المتوصَّلَ بها ثَمَّ في ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّ المنصوبَ هُنا تميزٌ، والمنصوبُ ثَمَّ مفعولٌ؛ فالأحسَنُ أن تقولَ:

= المذكورة بعد (أبيض) متعلقة بمحذوف دل عليه (أبيض) المذكور، والتقدير: «ماؤه أبيضُ أصفَى أو أخلَصُ مِن اللبن». انظر: شرح التسهيل (٣/ ٥٢) وشرح الكافية الشافية (٢/ ١١٢٦).

(١) انظر: الفصيح (٢٨٣).

(٢) انظر: الفصيح (٣١٧).

(٣) انظر: التنبيهات على أغاليط الرواة (١٨٥) وتاج العروس (٢٧/ ١٢٨).

(٤) انظر: جمهرة اللغة (١/ ٥٦٣).

إنَّ المصدرَ الذي يؤتى بهِ هُنا يكونُ تمييزًا وهناكَ[1] يكونُ فاعلًا أو مفعولًا.

الثاني: أنَّ [المنصوبَ][2] هنا نكرةٌ، وهناك يكونُ معرفةً، وهذا ناشئٌ عَن الوجهِ الأوَّلِ؛ لأنَّ الفاعلَ والمفعولَ في ذلك البابِ لا بدَّ مِن اختصاصِه، والتمييزُ في هذا البابِ وغيرِه لا بدَّ مِن كونِه نكرةً.

الثالثُ: أنَّك هناك تستعملُ العبارةَ النافيةَ في بابَي المنفيِّ والمبنيِّ للمفعولِ، ولا كذلك هناك، والسببُ في هذا أنَّك إنما تتوصَّلُ إليهما ثَمَّ بالمصدرِ المؤوَّلِ، وهنا لا سبيلَ إليه؛ لأنَّه معرفةٌ، وهو هناك ماشٍ، كما ذكرنَا.

* * *

وَ(أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ [صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيرًا اوْ لَفْظًا بِـ: (مِنْ) إِنْ جُرِّدَا]

[وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ] تقديرًا ﴿بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾[3]، ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ﴾[4] الآيةَ، إلى ﴿تَرْتَابُوٓاْ﴾، ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾[5]، ﴿وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾[6]، ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ﴾[7]، إلى ﴿أَمَلًا﴾، ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ﴾[8]، ﴿فَسَيَعْلَمُونَ

---

(١) هذه نهاية ورقة، وما بعدها بداية ورقة جديدة.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) البقرة: ٦١.

(٤) البقرة: ٢٨٢.

(٥) آل عمران: ٣٦.

(٦) آل عمران: ١١٨.

(٧) الكهف: ٤٦.

(٨) مريم: ٧٣.

مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾[1] الآيةَ.

وأكثرُ ذلك في الخبرِ، سواءٌ خبرُ المبتدأ، كما مثَّلنا، أو خبرُ الناسخِ، كقولِه سبحانَه: ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾[2]، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[3] وقال الشاعر[4]:

سَقَيْنَاهُمُ كَأْسًا ....

البيتَ.

ويَقِلُّ في غيرِ[5] الخبرِ، نحوُ: ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾[6]، وقالَ[7]:

دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ ....

البيتَ، وقولِه[8]:

---

(١) مريم: ٧٥.

(٢) النحل: ٩٥.

(٣) المزمل: ٢٠.

(٤) بتمامه:

سَقَيْنَاهُمُ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا ... وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَصْبَرَا

والبيت لزفر بن الحارث الكلابي، وهو من الطويل. انظر: الزهرة (٢٠٥) وأمالي الزجاجي (١٠).

(٥) في المخطوط (خبر)، والتصويب من العليمي.

(٦) طه: ٧.

(٧) بتمامه:

دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالبَدْرِ أَجْمَلَا ... فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلَا

أنشده ابن مالك ولم يعين صاحبه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٥٧).

(٨) أنشده ابن مالك ولم يعين صاحبه. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٥٧).

عَمَـــلًا زَاكِيًــا تَــوَخَّ لِكَــيْ تُجـــ ـــزَى جَـزَاءً ازْكَـى وَتُلْفَـى حَمِيــدَا

وقالَ[١]:

تَرَوَّحِـــــي أَجْـــــدَرَ ....

البيتَ[٢].

فلو قيلَ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ»، ولم يؤتَ بـ: (مِنْ) لفظًا، ولا هي مقدرةٌ؛ لم يجُز.

ولهذا أيضًا قالوا: لو سمَّيتَ بـ: (أَفْضَلَ مِنْهُ)، ثمَّ نكَّرتَه، فهل ينصرفُ أو لا؟ قولانِ مبنيانِ على اعتبارِ الصفةِ الأصليةِ وعدمِها، فلو سُمِّيَ بـ: (أَفْضَلَ) بغير (مِنْ) ثمَّ نُكِّرَ انصرفَ قولًا واحدًا[٣]، وعلَّلُوا ذلك بأن قالوا: لأنَّه لا يشبهُ الحالَ التي كانَ عليها صفةً.

ع: وفيه نظرٌ؛ لأنَّه قد يكونُ بمعنى (فاعلٍ).

قولُه: (إِنْ جُرِّدَ) يعني مِن (أَلْ) والإضافةِ، وشذَّ[٤]:

نَحْـــنَ بِغَـــرْسِ الـــوَدِيِّ[٥] أَعْلَمُنَـــا مِنَّــا بِــرَكْضِ الجِيَــادِ فِــي السُّــلَفِ

---

(١) من تمامه:

تَرَوَّحِـــــي أَجْـــــدَرَ أَنْ تَقِيلِـــــي غَـــدًا بِجَنْبَـــيْ بَـــارِدٍ ظَلِيـــلِ

والرجز لأحيحة بن الجلاح. انظر: ديوان أحيحة (٨١) والإيضاح (١٨٤).

(٢) من أول هذه التحشية استفادها ابن هشام من شرح التسهيل والتذييل والتكميل.

(٣) في المخطوط (واحد).

(٤) البيت لقيس بن الخطيم، وهو من المنسرح. انظر: ملحقات ديوان قيس (٢٣٦) وغريب الحديث (٥/ ٢٢٨).

(٥) في المخطوط: (الوادي).

وقولُه[1]:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى

فجامعَتِ الإضافةَ في الأوَّلِ، و(أَلْ) في الثاني.

ثمَّ قالَ ابنُه[2] في بيتِ الأعشى: «إنَّ الوجهَ الأوَّلَ مِن وجوهِ تأويلِه أنَّ (مِن) فيه ليست لابتداءِ الغايةِ، بل لبيانِ الجنسِ، كما هي في: «أَنْتَ مِنهم الفارسُ الشُّجَاعُ»، أي: مِن بينهم».

ع: فالتقديرُ: «وَلَسْت بالأكثرِ مِن بينهم حصًى»، وهذا يتكلَّمُ به الناسُ، يقالُ: فلان هو الأفضلُ مِن إخوتِه، وهو الأعلَمُ مِن أهلِ بيتِه، أي: هو الموصوفُ بالأفضليةِ والأعلميةِ مِن بينِهم، ويلزَمُ مِن هذا تفضيلُه عليهم، ولكنَّهم ما ذُكِروا لهذا.

وتسميةُ (مِن) هنا لبيانِ الجنسِ يُعكِّرُ على تفسيرِهم (مِن) التي لبيانِ الجنسِ، فإنَّك في: «أَنْتَ مِنْهُم الفارسُ» لا يصحُّ أن تقولَ: التقديرُ: «أَنْتَ الذِي هو هُم الفارِسُ»، ولا: «أَنْتَ الذِي هُم هُم»، فكيفَ يُقالُ: إنَّ (مِنْهُمْ) بيانٌ لـ: (أَنْتَ)؟ ثمَّ إنَّ (أَنْتَ) في غايةِ الوُضوحِ، لا يحتاجُ إلى شيءٍ يفسِّرُه، كما احتاجَ إليه (الرِّجْسُ)[3]،

---

(١) بتمامه:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى ... وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلكَاثِرِ

والبيت للأعشى، وهو من السريع. انظر: ديوان الأعشى (١٩٣) والنوادر (١٩٦).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٣٤٣)، وهذه التحشية معطوفة على قوله: «قال ابنه: فلا يبنى من وصف».

(٣) يقصد قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾.

وإنَّما فَسَّرَ (الرِّجْسَ) ـ وهو مفردٌ ـ بـ: (الأَوْثَانِ)؛ لأنَّ (الرِّجْسَ) اسمُ جنسٍ، فهو للواحدِ وغيرِه صالحٌ، والذي في عبارةِ أبيه في «شرحِ الكافيةِ»[1]: أنَّها للتَّبيينِ، ولم يَذكُرِ الجنسَ كما ذكرَ ابنُه، فَلْيُنْظَرْ.

ثمَّ قالَ: الثالثُ: أنَّ الألفَ واللامَ زائدتانِ، فلم يمنَعا مِن (مِنْ)[2]، كما لم يَمنعا مِن الإضافةِ في قولِه[3]:

...... مِـــنَ الرَّشَـــاشِ الْمُسْـــتَقِي

ع: فقد يُقالُ: فقولُ الناظمِ: (إِنْ جُرِّدَا) مدخولٌ؛ لأنَّه يَحتاجُ أن يقيِّدَه بالمجرَّدِ مِن الإضافةِ و(أَلْ) التي للتعريفِ[4]، وعبارة ابنِه[5] في «الشَّرحِ» جيدةٌ؛ فإنَّه قالَ: «وإذا كانَ معرَّفًا بـ: (أَلْ) لزِمَه مطابقةُ ما هو له في التذكيرِ والإفرادِ وفروعِهما»، هذا معنَى كلامِه ملخَّصًا، فشَرَطَ كونَ (أَلْ) للتعريفِ، ولم يعلِّق الحُكْمَ بـ: (أَلْ) مطلقًا.

* * *

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٣٥).

(٢) في المخطوط: (أل)، والتصويب من شرح ابن الناظم.

(٣) بتمامه:

عَـــذْبَ الْمَـــذَاقِ مفلجًـــا أَطْرَافُـــهُ ... كَـــالأُقْحُوَانِ مِـــنَ الرَّشَـــاشِ الْمُسْـــتَقِي

هذه الرواية الصحيحة، وقد لفق من استشهد به بين بيتين كما نبه عليه العيني، والبيت للقطامي، وهو الكامل. انظر: ديوان القطامي (١١٠) وشرح التسهيل (١/ ٢٦٠) والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٣٦).

(٤) هذه نهاية ورقة، وما بعدها بداية ورقة جديدة.

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٣٤٤).

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ [يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا   أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا]

قولُه: (وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ) البيتَ، ومن ثَمَّ قالوا [في][1] (أُخَرَ): إنَّه معدولٌ، ولحَّنوا الحسنَ بنَ هانئٍ في قولِه[2]:

كَأَنَّ صُغْرَى ....

البيتَ، أجابَ ابنُ أبي الحديدِ[3]: بأنَّا وجدنا (أَفْعَلَ) يأتي على (فُعْلَى)، كقولِه[4]:

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتِ

وقولِه[5]:

لَا تَبْخَلَنَّ بِدُنْيَا وَهْيَ مُقْبِلَةٌ

(١) السياق يقتضيها.

(٢) بتمامه:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا   حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

والبيت كما قال لأبي نواس الحسن بن هانئ، وهو من البسيط. انظر: ديوان أبي نواس (٧٢) وثمار القلوب (١٦٦).

(٣) انظر: الفلك الدائر لابن أبي الحديد (٤/ ٤٣).

(٤) الرجز للعجاج. انظر: ديوان العجاج (١/ ٤١٠) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ١٣٥).

(٥) بتمامه:

لَا تَبْخَلَنَّ بِدُنْيَا وَهْيَ مُقْبِلَةٌ   فَلَيْسَ يَنْقُصُهَا التَّبْذِيرُ وَالسَّرَفُ

والبيت للإمام عليٍّ رضي الله عنه، وهو من البسيط. انظر: الديوان (٢٨٤) والشعر والشعراء (٢/ ٧٠٥).

وَإِنْ دَعَـوْتِ إِلَـى جُلَّـى وَمَكْرُمَـةٍ[١]

وقيل: (مِنْ) زائدة على قولِ الأخفشِ[٢].

وكأنَ هذا القائلَ توهَّمَ أنَّ (مِنْ) إذا كانت زائدةً كانَ الجرُّ بالإضافةِ، وهذا فاسدٌ.

[وإن لمنكور]: ولا بدَّ مِن مطابقةِ تلك النكرةِ لِمَا (أَفْعَلُ) التفضيلِ له، ما لم يكن مشتقًّا؛ فيجوزُ إفرادُه مع جمعيةِ ما قبلَ المضافِ، نحوُ: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾[٣]، وقد تضمَّنَ الوجهينِ قولُه[٤]:

وَإِذَا هُـمُ طَعِمُـوا فَـأَلْأَمُ طَـاعِمٍ ... وَإِذَا هُـمُ جَـاعُوا فَشَـرُّ جِيَـاعِ

قالَ ق ر ط ب ي[٥]: «الضميرُ في (بِهِ) قيلَ: له عليه السلام، وقيلَ: للقرآنِ، وهو: ﴿بِمَآ أَنزَلْتُ﴾، وقيلَ: للتوراةِ، وهو: ﴿لِّمَا مَعَكُمْ﴾، والتقديرُ: «أوَّلَ فريقٍ كافرٍ».

---

(١) بتمامه:

وَإِنْ دَعَـوْتِ إِلَـى جُلَّـى وَمَكْرُمَـةٍ ... يَوْمًـا سَـرَاةَ كِـرَامِ النَّـاسِ فَادْعِينَـا

والبيت للمرقش الأكبر أو لبشامة بن حزن النهشل أو غيره، وهو من البسيط. انظر: ديوان المرقشين (٨٠) والمفضليات (٤٣١).

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٧٦)، وهنا انتهى النقل عن ابن أبي الحديد، وما بعده تعليق لابن هشام.

(٣) البقرة: ٤١.

(٤) لأحد الجاهليين لم يعين، وهو من الكامل. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٣) والنوادر (٤٣٤).

(٥) يقصد به الإمام القرطبي. انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/ ٣٣٣).

وقالَ الأخفشُ[1] والفراءُ[2]: محمولٌ على معنَى الفعلِ، أي: «أولَ مَن كفَر»، وحكَى س[3]: «هو أظرفُ الفتيانِ وأجملُه»؛ لأنَّ المعنَى: «هو أظرفُ فتًى وأجملُه».

فإن قلتَ: قد كفرَ به قومٌ مِن قريشٍ قبلَ هؤلاء.

قيلَ: المعنى: «أول مَن كفرَ به مِن أهلِ الكتابِ».

ع: قد يرجِّحُ بهذا أنَّ الضميرَ: ﴿لِّمَا مَعَكُمْ﴾.

زعمَ المبرِّدُ[4] أنَّ النكرةَ المضافَ إليها (أَفْعَلُ) يجوزُ إفرادُها مطلقًا، وخالفَه النحويونَ، هذا إن كانت جامدةً، فإن كانت مشتقةً فالجمهورُ أيضًا يُوجبونَ المطابقةَ، وأجازَ بعضُهم تركَها، وقد اجتمعا في قولِه:

وَإِذَا هُمُ طَعِمُوا فَأَلْأَمُ طَاعِمٍ ... وَإِذَا هُمُ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعِ

ومنه عندَهم: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾.

أجابَ الجمهورُ بأنَّ التقديرَ: «أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ»، و«أَلْأَمُ فَرِيقٍ طَاعِمٍ»، ثم أُقيمت الصفةُ مقامَ موصوفِها، وقيلَ: لأنَّه في معنى: «أَوَّل مَن كَفَرَ»، وقيلَ: أي: لا يكن كلٌّ منكم أولَ كافرٍ، كقولِك: «كَسَانَا حُلَّةً».

تنبيهٌ: لا مفهومَ لهذهِ الصفةِ، أي: لا يُرادُ: «بل كونوا آخِرَ كافرٍ».

ولَمَّا اعتقدَ بعضُهم أنَّ لها مفهومًا قالَ: زائدةٌ، أعني (أَوَّلَ).

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (١/ ١٢٣).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٨٠).

(٤) انظر: المقتضب (٣/ ٣١١-٣٣٩).

وقالَ آخَرُ: حُذِفَ المعطوفُ، أي: «وَلَا آخِرَ كَافِرٍ»، ونصَّ على الأوَّلِ؛ لأنَّه أفحَشُ، للابتداءِ به، ونظيرُه قولُه:

مِنْ أُنَاسٍ لَيْسَ فِي أَخْلَاقِهِمْ عَاجِلُ الفُحْشِ وَلَا سُوءُ الجَزَعْ

ولا يريدُ: أنَّ فيهم فُحشًا آجِلًا، بل لا فحشَ عندهم البتةَ.

قولُه: (أَوْ جُرِّدَا) ذكرَ في «التَّسْهِيل»(١): أنَّه إذا أُوِّلَ بما لا تفضيلَ فيه وجرِّدَ فالغالبُ أن يكونَ كذلكَ، وقد يطابقُ، فمثالُ عدمِ المطابقةِ: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾(٢)، ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ﴾(٣)، ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾(٤)، ومثالُ المطابقةِ(٥):

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ العَيْنِ كُنْتُمُ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلَائِمُ

فـ: (أَلَائِمُ) جمعُ: (أَلْأَم)، بمعنى: لئيم.

ع: وعلى هذا يمشي قولُ [أبي](٦) نُواس:

كَأَنَّ صُغْرَى ....

البيتَ.

---

(١) انظر: التسهيل (١٣٤).

(٢) الفرقان: ٢٤.

(٣) الإسراء: ٤٧.

(٤) طه: ١٠٤ وق: ٤٥.

(٥) جاء في المعاني الكبير نسبتها للفرزدق، والحقيقة أن هذه النسبة في متن الكتاب من زيادة الناشرين، والبيت من الطويل. انظر: المعاني الكبير (١/ ٥٦١) والزاهر (٢/ ٢٣٢).

(٦) ساقطة من المخطوط.

وفي «شَرح العُمدة» له[١]: وقد يؤنَّثُ العاري، كقولِ حُنَيفٍ[٢]: «الرَّمْكاءُ بُهْيَا، والحمراءُ صُبْرَى، والخَوَّارةُ غُزْرَى، والصفراءُ[٣] سُرْعَى»، وقد يُجمعُ، كقولِ الوليدِ بنِ عقبةَ[٤]:

لَعَمْرِي لَئِنْ أَضْحَتْ عَلَيَّ عَمَايَةٌ لَقَدْ رُزِئَ الأَبْصَارَ قَوْمٌ أَكَارِمُ

أبو البركاتِ بنُ الأنباريِّ في كتابِ «البُلْغة في معرفةِ أساليبِ اللغة»[٥]: «قد يذكرونَ الشيءَ بأحدِ وصفَيه دونَ الآخَرِ، ولا يكونُ له دليلُ خطابٍ، بل يكونُ الحُكْمُ عندَ ذكرِه وعدمِ ذكرِه سواءً، كقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾، والكفرُ لا يجوزُ في حالٍ مِن الأحوالِ، وكقولِ الشاعرِ[٦]:

مِنْ أُنَاسٍ لَيْسَ مِنْ أَخْلَاقِهِمْ عَاجِلُ الفُحْشِ وَلَا سُوءُ الجَزَعْ

ولو كانَ له مفهومُ خطابٍ بِذِكْرِ الوصفِ لجازَ أن يَستَجِيزَ آجلَ الفُحشِ؛ لذكرِهِ عاجلَ الفُحشِ.

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٦٢).

(٢) هو حنيف الحناتم، رجل من بني تميم اللات بن ثعلبة، كان من أعلم الناس بالإبل. انظر: مجمع الأمثال (١/ ٢٧٣).

(٣) في شرح العمدة: «والصهباء».

(٤) في المخطوط: (عمامة)، و(الأنصار)، وهذا تحريف ظاهر، ويظهر هذا إلى أن الشاعر قال هذا الشعر وقد فقد بصره. انظر: حماسة البحتري (٤٢١).

(٥) يظهر أن ابن الأنباري نقله بنصه من ابن فارس. انظر: الصاحبي (١٤٧).

(٦) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، وهو من الرمل. انظر: ديوان سويد (٢٧) والمفضليات (١٩٤).

وكانَ أبو عبيدةَ[1] وجماعةٌ مِن الفقهاءِ يذهبون إلى أنَّ لـذكرِ الوصـفِ دليـلَ خطابٍ، وأنَّ الحُكْمَ مع ذكرِه يُخالِفُ الحُكْمَ مع عدمِ ذكرِه». انتهى.

* * *

وَتِلْـوُ (أَلْ) طِبْـقٌ [وَمَـا لِمَعْرِفَـهْ أُضِـيفَ ذُو وَجْهَـيْنِ عَـنْ ذِي مَعْرِفَـهْ]

ما أُضيفَ للمعرفةِ ثلاثةُ أقسامٍ:

أحدُها: أن يكونَ مطلقًا له التفضيلُ، فلا تُنوَى بعدَه (مِن) البتةَ؛ لأنَّك لم تُرِد أنَّه فَضَلَ شيئًا بعينِه، بل أنَّ له زيادةَ فضلٍ في ذلك الشيءِ، وذلك كقولـكَ: «يُوسُـفُ أَحْسَنُ»، تريدُ: «حُسْنُهُ ذُو زِيَادَةٍ»، وعلى هذا تصِحُّ إضافتُه إلى إخوتِه.

الثاني: أن يُؤوَّلَ بما لا تفضيلَ فيه البتةَ، فيكون معناه كمعنًى اسمِ الفاعلِ، نحوُ: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم﴾[2]، ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[3]، ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[4]، ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى﴾[5]، ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾[6].

لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنِّـي لَأَوْجَـلُ ....[7]

---

(١) في الصاحبي (أبو عبيد)، ولعله الصواب؛ لأنه هو المقصود عند ذكر الفقهاء.

(٢) النجم: ٣٢.

(٣) الروم: ٢٧.

(٤) هود: ٧٨.

(٥) الليل: ١٥.

(٦) الفرقان: ٢٤.

(٧) بتمامه:

لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنِّـي لَأَوْجَـلُ عَلَـى أَيِّنَـا تَعْـدُو الْمَنِيَّـةُ أَوَّلُ =

...... إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ[1]

.... دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ[2]

قُبِّحْتُمُ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرَا
أَلأَمَ قَومٍ أَصْغَرًا وأَكْبَرَا[3]

وقولِ الشافعيِّ رحمهُ اللهُ[4]:

فَتِلْكَ سَبِيلٌ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحَدِ

= والبيت لمعن بن أوس، وهو من الطويل. انظر: العين (٦/ ١٨٢) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٠).

(١) بتمامه:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

والبيت للشنفرى من لاميته المشهورة، وهو من الطويل. انظر: ديوان الشنفرى (٥٩) وحماسة الخالديين (١/ ٥٣).

(٢) بتمامه:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

والبيت للفرزدق، وهو من الكامل. انظر: ديوان الفرزدق (٧١٤) وشرح النقائض لأبي عبيدة (١/ ٣٥٤).

(٣) لم يعين قائله، وهو رجز. انظر: المقتضب (٣/ ٢٤٧).

(٤) بتمامه:

تَمَنَّى رِجَالٌ أَنْ أَمُوتَ وَإِنْ أَمُتْ فَتِلْكَ سَبِيلٌ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحَدِ

والبيت ينسب للشافعي ولمالك بن القين ولطرفة، وهو من الطويل. انظر: ديوان الشافعي (٥٧) ومجاز القرآن (٢/ ٣٠١) والاختيارين (١/ ١٦١).

قَسَـمًا إِلَيْـكِ مَـعَ الصُّـدُودِ لَأَمْيَـلُ[١]

وهذا النوعُ إنَّما ذهبَ إلى ثبوتِه المتأخرونَ، والباقونَ يؤَوِّلونَ.

والثالثُ: أن يكونَ للتفضيلِ على مَن أضيفَ إليه.

فالأوَّلانِ يطابِقانِ، كاسمِ الفاعلِ، والثالثُ مختلَفٌ فيه، فابنُ السَّرَّاجِ[٢] يُوجِبُ أن لا يطابِقَ، عكسَ القسمينِ الأوَّلَينِ، والجمهورُ يجيزونَ الوجهينِ.

وهذا كلُّه يُفهَمُ مِن كلامِه هُنا؛ لأنَّه قالَ عن: (ذُو وَجْهَيْنِ): (عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ)، فأشعرَ قولُه: (ذِي مَعْرِفَة) بالخلافِ، ثمَّ قالَ: (وَإِنْ لَمْ تَنْوِ) أي: معنى (مِن)، وذلك إمَّا لأنَّكَ أردتَ تفضيلًا مطلقًا، أو لم تُرِد البتةَ.

* * *

هَـذَا إِذَا نَوَيْـتَ [مَعْنَـى (مِـنْ) وَإِنْ ... لَـمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ]

﴿أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾[٣] أي: أحرص مِن سائرِ الناسِ غيرِهم، كما أنَّ (أَحْسَنَ الرِّجَالِ) بمنزلة: (أَحْسَنِ رَجُلٍ).

فا[٤]: ولولا ذلك لم يعطف عليه: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾[٥].

---

(١) بتمامه:

إِنِّـي لَأَمْنَحُـكِ الصُّـدُودَ وَإِنَّنِـي ... قَسَـمًا إِلَيْـكِ مَـعَ الصُّـدُودِ لَأَمْيَـلُ

والبيت للأحوص، وهو من الكامل. انظر: ديوان الأحوص (٢٠٩) والكتاب (١/ ٣٨٠).

(٢) في المخطوط: (بن الرابع)، وهو تحريف. انظر: الأصول (٢/ ٦).

(٣) البقرة: ٩٦.

(٤) لم أقع على كلام أبي علي، وقد نقله جامع العلوم في جواهر القرآن (٢/ ٦٢٢).

(٥) البقرة: ٩٦.

ع: إنما كتبتُ هذا ليُعلَمَ أنَّ إضافةَ (أَفْعَلَ) على معنى (مِن) حيثُ يرادُ به التفضيلُ، ألم ترَ أنَّها صُرِّحَ بها في المعطوفِ؟ و﴿يَوَدُّ﴾ في موضعِ الحالِ، أي: (وادِّينَ).

قولُه: (هَذَا إِذَا نَوَيْتَ) ابتدأَ النصفُ الثاني مِن الكتابِ.

* * *

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) [مُسْتَفْهِمَا   فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا]

* * *

كَمِثْلِ: (مِمَّنْ [أَنْتَ خَيْرٌ؟) وَلَدَى   إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا]

قولُه: (وَلَدَى إِخْبَارٍ) البيتَ، قد استعملَه هو في قولِه:

وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

وفي «كتابِ» سيبويهِ[1] في بابِ (الإضافةِ) ـ أعني بابَ النَّسَبِ ـ ما نصُّه: «وقالَ بعضُهم: (خَرْفِيٌّ)، إذا أضافَ إلى (الخَرِيفِ)، وحذَفَ الياءَ، و(الخَرْفِيُّ) في كلامِهم مِن (الخَرِيفِيِّ) أكثرُ، إمَّا أضافَه إلى (الخَرْفِ)، وإما بنَى (الخَرِيفَ) على (فَعْلٍ)». انتهى.

وقال عمرانُ بنُ حطَّانَ[2]:

---

(١) كذا في نسخة ابن خروف (٦٧/أ).

(٢) بتمامه:

يُحِبُّ الفَتَى طُولَ الحَيَاةِ وَطُولُهَا   إِلَيْهِ إِذَا طَالَتْ مِنَ الْمَوْتِ أَبْغَضُ

والبيت من الطويل. انظر: الدر الفريد (١١/ ٣٢٠).

... الفَتَى طُولَ الحَيَاةِ وَطُولُهَا إِلَيْهِ إِذَا طَالَتْ مِنَ الْمَوْتِ أَبْغَضُ

وفي (الغُرَّةِ)[(١)]: «وإذا استَقبحُوا تقديمَ الجارِّ والمجرورِ عليهِ فالأَوْلَى أن يستَقبِحُوا تقديمَ الظَّرفِ[(٢)]، ألا ترَى إلى امتناعِهم مِن قولِهم: «زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ»، وقالَ المازنيُّ[(٣)]: هو قبيحٌ جدًّا، وقد وجدتُ أنا[(٤)] منه في الشِّعرِ أبياتًا، أنشدَ الفرزدقُ[(٥)]:

لَأُخْتُ بَنِي ذُهْلٍ غَدَاةَ لَقِيتُهَا فُكَيْهَةُ فِينَا مِنْكَ فِي الخَيْرِ [أَرْغَبُ]

وقال الآخر[(٦)]:

وَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا ....

البيتَ، وهذا لقلَّتِه يجعلونه شاذًّا، ولو أجازَه مجيزٌ في حروفِ الجرِّ، ومنعَه مِن الظرفِ، كانَ مناسبًا لقولِ الكوفيِّ هشامٍ: «فِيكَ لَأَرْغَبَنَّ»[(٧)]، وامتناعِهم مِن قولِهم: «خَلْفَكَ لَأَقُومَنَّ». انتهى.

---

(١) انظر: الغرة (١/ ٤١٤).

(٢) في مطبوعة الغرة: «فالأولى أن يستقبحوا تقديم الحال».

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨٨).

(٤) المتكلم: ابن الدهان صاحب الغرة.

(٥) انظر: ديوان الفرزدق (١/ ٣٢) وشرح النقائض (٣/ ٧٦٥).

(٦) بتمامه:

وَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

والبيت هذا قبل البيت السابق، وهو من مجموعة أبيات للفرزدق، ورواية الديوان: «هو أطيب».

(٧) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٢٧٥).

وفي «الحَلَبِيَّات»[1] في قولِهم: «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا»: «لا يخلو العاملُ في (بُسْرًا) من أن يكونَ (هَذَا) أو (أَطْيَبُ) أو مضمرًا، وهو (إِذْ كَانَ) أو (إِذَا كَانَ):

لا جائزٌ أن يكونَ (أَطْيَبُ) وقد تقدَّم عليه؛ لأنَّ (أَفْعَلَ) هذا لا يقوَى قوةَ الفعلِ فيعملَ فيما قبلَه، ألا ترى أنَّك لا تُجيزُ: «أَنْتَ مِمَّنْ أَفْضَلُ؟»، ولا: «مِمَّنْ أَفْضَلُ أَنْتَ؟»، فتُقَدِّمَ الجارَّ عليه؛ لضعفِه أن يعملَ فيما تقدَّمَه؟ وإذا لم يعمل فيما كان متعلِّقًا بحرفِ جرٍّ إذا تقدَّم ـ مع أنَّ ما يكونُ متعلِّقًا بحرفِ الجرِّ قد يعمَلُ فيه ما لا يعمَلُ في غيرِه، نحوُ: «هَذَا مَارٌّ بِزَيْدٍ أَمْسِ»، و«هَذَا مُعْطٍ لِزَيْدٍ[2] أَمْسِ دِرْهَمًا» ـ فأنْ لا يعملَ فيما يتعلَّقُ لا بحرفِ الجرِّ ممَّا يشابهُ المفعولَ به أَوْلَى، فأمَّا قولُ الفرزدقِ:

.... أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

فللضرورةِ.

وإذا كانَ كذلك لم يعمل (أَطْيَبُ) في (بُسْرٍ) المتقدِّمِ عليه، فإذا لم يجز أن يكونَ (أَفْعَلُ) كان إمَّا (هَذَا)، وإمَّا المضمرُ، فإذا أعملتَ المضمرَ لزِمَ أن يكونَ العاملُ في ذلك المضمرِ قولَك (هَذَا)، فإذا لم يكن بُدٌّ مِن إعمالِ (هَذَا) في الظرفِ أعملتَ (هَذَا) في نفسِ الحالِ، واستغنيتَ عن الإضمارِ».

ع: ابنُ دريدٍ[3]:

---

(١) انظر: الحلبيات (١٧٦).

(٢) في المخطوط (معطي زيد)، وكذا في النسخة الأصل من الحلبيات، والتصويب من شرح المفصل؛ فإن ابن يعيش قد نقل هذا الموضوع هناك. انظر: شرح المفصل (٢/ ١٣).

(٣) انظر: شرح الأردبيلي على المقصورة (٢٦٢).

فَاسْتَنْزَلَ الزَّبَّاءَ قَسْرًا وَهْيَ مِنْ عُقَابِ لُوحِ الجَوِّ أعْلَى مُنْتَمَى

[مِنْ عُقَابِ]: مُتعلِّقٌ بـ: (أَعْلَى)، [مُنْتَمَى]: تمييزٌ، لا مضافٌ إليه؛ لفسادِ المعنَى.

المتنبي[1]:

يَا عَاذِلَ العَاشِقِينَ دَعْ فِئَةً أَضَلَّهَا اللهُ كَيْفَ تُرْشِدُهَا

لَيْسَ يُحِيكُ الْمَلَامُ فِي هِمَمٍ أَقْرَبُهَا مِنْكَ عَنْكَ أَبْعَدُهَا

بِئْسَ اللَّيَالِي سَهِرْتُ مِنْ طَرَبِي شَوْقًا إِلَى مَنْ يَبِيتُ يَرْقُدُهَا

أَحْيَيْتُهَا وَالدُّمُوعُ تُنْجِدُنِي شُؤُونُهَا وَالظَّلَامُ يُنْجِدُهَا

الواحديُّ[2]: «أَحَاكَ[3] فيه الشيءُ»: أثَّرَ، وقد يقالُ أيضًا: «حَاكَ».

ع: ابنُ القطَّاعِ[4]: «مَا يَحِيكُ فِيهِ الْمَلَامُ»، و«مَا يُحِيكُ»: إذا لم يؤثِّر.

[أحييتُها][5]: تركَ النومَ فيها، «فلانٌ يُحيي الليلَ»: يسهرُه، «ويُمِيتُ الليلَ»: ينامُه.

[شؤونها]: قبائلُ الرأسِ، وهي مجاري الدموعِ، يقولُ: كانَ للدموعِ [من

---

(١) وأغلب تحشية هذه الأبيات مستفاد من الواحدي. انظر: ديوان المتنبي (٣) وشرح الواحدي (٥).

(٢) انظر: شرح الواحدي على ديوان المتنبي (٥).

(٣) في المخطوط: «حاك»، والتصويب من الواحدي.

(٤) انظر: كتاب الأفعال (١/ ٢٦٣).

(٥) يستكمل النقل عن الواحدي.

الشؤون] إمدادٌ، ولليالي مِن الظلامِ إنجادٌ[1]، والمعنى: أنَّ تلك الليالي طالت، وطالَ البكاءُ فيه.

قالَ أبو البقاءِ[2] في قولِه تعالَى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ﴾[3] الآيةَ: «(بَعْضُهُمْ) بدلٌ، أو مبتدأٌ، و(فِي كِتَاب) متعلِّقٌ بـ: (أَوْلَى)، أو حالٌ عاملُه معنَى (أَوْلَى)، ولا يكونُ حالًا مِن (أولي الأرحامِ)؛ للفصلِ بينهما بالخبرِ، ولأنَّه لا عاملَ إذًا، و(مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) إمَّا متَّصِلٌ بـ: (أُولُو الأَرْحَامِ)؛ فهو منصوبٌ على التبيينِ، أي: أعني، أي: أولو الأرحامِ مِن المؤمنينَ أَوْلَى مِن الأجانبِ، وإمَّا متعلِّقٌ بـ: (أَوْلَى)».

ع: الحطيئةُ[4]:

سِيرِي أَمَامَ فَإِنَّ الأَكْثَرِينَ حَصًى ... وَالأَكْرَمِينَ إِذَا مَا يُنْسَبُونَ أَبَا
قَوْمٌ هُمُ الأَنْفُ وَالأَذْنَابُ غَيْرُهُمُ ... وَمَنْ يُسَوِّي بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنَبَا

ع: حَذفَ المضافَ إليه (أَمَامَ)، وفصلَ بينَ (...)[5] تمييز وعامله بالظرفِ[6].

* * *

[وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى ... عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

---

(١) أغلب هذه التحشية تحرفت في المخطوط، فكانت: «كان الدموع إمداد، والليالي من الظلام إمداد»، والتصويب من شرح الواحدي.

(٢) انظر: التبيان للعكبري (٢/ ١٠٥٢).

(٣) الأحزاب: ٦.

(٤) من البسيط. انظر: ديوان الحطيئة (١٢٨) والعقد الفريد (٦/ ١٧٧).

(٥) غير واضحة في المخطوط، تشبه رسم: (المتصاد)

(٦) انظر: التذييل والتكميل (١١/ ٣٣).

كـ: «لَـنْ تَـرَى فِـي النَّـاسِ مِـنْ رَفِيـقِ أَوْلَـى بِـهِ الفَضْـلُ مِـنَ الصِّـدِّيقِ»]

[1]﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾[2]، أنشدوا هنا[3]:

إِذَا اشْـتَبَكَتْ دُمُـوعٌ فِـي خُـدُودٍ تَبَـيَّنَ مَـنْ بَكَـى مِمَّـنْ تَبَـاكَى

﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ[4]﴾[5]، أنشدوا هنا:

وَكُتْبُـكَ حَـوْلِي لَا تُفَـارِقُ مَضْـجَعِي وَفِيهَـا شِـفَاءٌ لِلَّـذِي أَنَـا كَـاتِمُ

وَلَسْتُ وَإِنْ أَحْبَبْتُ مَنْ يَسْكُنُ الفَضَا بِـأَوَّلِ رَاجٍ حَاجَـةً لَا يَنَالُهَـا[6]

✿ ✿ ✿

(١) هذه التحشية حتى الآخر مستفادة من تفسير القشيري. انظر: تفسير القشيري (١/ ٤٨٩).

(٢) الأنعام: ٩٣.

(٣) البيت للمتنبي، وهو من الوافر. انظر: ديوان المتنبي (٥٨٦).

(٤) كتب الناسخ جملة (فاتبعوه) بجانب قوله: «وأنشدوا هنا» التي في أول التحشية.

(٥) الأنعام: ٩٢.

(٦) انظر: تفسير القشيري (١/ ١٦٤).

[النَّعْتُ]

يَتْبَعُ فِـي الإِعْـرَابِ [الَاسْـمَاءَ الأُوَلْ نَعْــتٌ وَتَأْكِيــدٌ وَعَطْــفٌ وَبَــدَلْ]

* * *

فَالنَّعْــتُ تَــابِعٌ مُــتِمٌّ [مَــا سَــبَقْ بِوَسْــمِهِ أَوْ وَسْــمِ مَــا بِــهِ اعْتَلَــقْ]

[متم]: بدرُ الدينِ[1]: «أي: مكمِّلٌ لمتبوعِه، ورافعٌ عنه الشَّركةَ واحتمالَها، ببيانِ صفةٍ مِن الصفاتِ التي له، أو للمتعلِّقِ به؛ ولذلك لا يكونُ إلَّا مشتقًّا، أو مؤولًا بمشتقٍّ؛ لأنَّ الجوامدَ لا دلالةَ لها بوضعِها على معنًى منسوبٍ إلى غيرِها».

[فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ]: فمِن ثَمَّ لم يُنعت الضميرُ؛ لأنه بيِّنٌ بنفسِه؛ فلا يحتاجُ لمتمِّمٍ؛ لأنكَ إنما تُضمِرُ بعد أن يُعرَفَ.

بل أبلغُ مِن هذا أنَّ الأصمعيَّ[2] امتنعَ مِن وصفِ المنادَى المبنيِّ؛ لحلولِه محلَّ الضميرِ، ومشابهتِه له.

وأنَّ بعضَهم[3] امتنعَ مِن نعتِ المرخَّمِ؛ لأنكَ لم ترخِّمْ إلا وقد عُلِمَ مَن تَعنِي، والوصفُ للبيانِ، فتَجمَعُ بينَ ما أصلُه للبيانِ، وما يقتضِي أن لا إبهامَ، ولا حاجةَ

---

(١) يعني به ابن الناظم. انظر: شرح ابن الناظم (٣٥٠).

(٢) انظر: الأصول (١/ ٣٧١).

(٣) منهم الفراء والسيرافي، واستقبحه وابن السراج، وهذا الذي ذكره ابن هشام كلام ابن السراج. انظر: الأصول (١/ ٣٧٤) وهمع الهوامع (٣/ ٢٣٥).

للبيانِ، وهذا تناقضٌ، قال: فإذا قيلَ: «يَا جَعْفَ بْنَ عَمْرٍو» فهو على نداءٍ ثانٍ.

وهذا خُلْفٌ؛ لأنَّ المرخَّمَ إنَّما اعتمَدَ على أنَّ المخاطَبَ عَلِمَ أنَّ الاسمَ (حارثٌ) أو (مالكٌ)[١] أو نحوُه، لا أنَّ مسمَّاه مَنْ هو.

(أَوْ وَسْمٍ) نحوُ: ﴿ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[٢]، ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا﴾[٣].

قولُه: (أَوْ وَسْمٍ) البيتَ، إن قيلَ: كيفَ صحَّ أن تَصفَ الشيءَ بصفة غيرِه؟

فإنَّ س[٤] احتجَّ لهذا: «بأنكَ تضَعُ هذه الصفاتِ في موضعِ الاسمِ[٥] الأوَّلِ، فتقولُ: «مررتُ بالكريمِ أبوه»، و«رأيتُ موسَّعًا عليه الدنيا»، و«أتاني الحسنةُ أخلاقُه»، فالذي أتيتَ وأتاكَ غيرُ صاحبِ الصفةِ، وقد وقعَ موقعَ اسمِه، وعملَ فيه ما كان عاملًا فيه، فكما جرى مجرى اسمِه فكذلك جرى مجرى صفتِه».

قالَ أبو سعيدٍ[٦]: وليست هذه الصفاتُ الأسماءَ المتقدمةَ في التحقيقِ[٧]؛ لأنَّا إذا قلنا: «لعنَ اللهُ قائمًا[٨] أبوه» كان الأبُ غيرَ داخلٍ في اللَّعنِ، فجعلَ (قَائِمًا)[٩]

---

(١) في المخطوط: (حارثًا ومالكًا)، وهو تصحيف.

(٢) النساء: ٧٥.

(٣) فاطر: ٢٧.

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ٢٢).

(٥) في المخطوط: (اسم)، والتصويب من كتاب سيبويه.

(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٣٥٣).

(٧) عند السيرافي: (التحصيل).

(٨) في المخطوط: (كافرًا)، وهو تصحيف، والتصويب من شرح السيرافي.

(٩) في المخطوط: (قائم)، والتصويب من السيرافي.

هو الموصوفُ الذي قام مقامَه.

* * *

وَلْـيُعْطَ فِـي التَّعْرِيـفِ [وَالتَّنْكِيـرِ مَـا ... لِمَـا تَـلَا كَـ: «امْـرُرْ بِقَـوْمٍ كُرَمَـا»]

* * *

وَهْـوَ لَـدَى التَّوْحِيـدِ [وَالتَّـذْكِيرِ أَوْ ... سِـوَاهُمَا كَالفِعْـلِ فَـاقْفُ مَـا قَفَـوْا]

اعلم: أنَّ الاسمَ باعتبارِ الإعرابِ على ثلاثةِ أنواعٍ: مرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرورٌ، وباعتبارِ الإفرادِ والتعدُّدِ على ثلاثةٍ أيضًا: مفردٌ، ومثنًّى، ومجموعٌ، وباعتبارِ التذكيرِ والتأنيثِ على قسمينِ، وباعتبارِ التنكيرِ والتعريفِ كذلك.

وهذه عشرةٌ، لا بدَّ أن يكونَ الاسمُ على أربعةٍ منها:

واحدٌ مِن أوجهِ الإعرابِ.

وواحدٌ مِن الأوجهِ الثلاثةِ الأُخر.

وواحدٌ مِن التذكيرِ والتأنيثِ.

وواحدٌ مِن التعريفِ والتنكيرِ.

وزعمَ أكثرُ النحويينَ أنَّ النعتَ يتبَعُ منعوتَه في الأربعةِ الحاصلةِ مِن العَشرةِ، وهذا معلومُ الانتقاضِ؛ لأنكَ تقولُ: «برجلٍ قائمةٍ أمُّه»، و«بامرأةٍ قائمٍ أبوها»، و«برجلَينِ قائمٍ أبواهما»، و«برجالٍ قائمٍ آباؤهم».

والصوابُ: أنَّ النعتَ يجبُ أن يتبعَ متبوعَه في اثنينِ مِن خمسةٍ:

واحدٌ مِن أوجهِ الإعرابِ.

وواحدٌ مِن التعريفِ والتنكيرِ.

وإلى الأوَّلِ أشارَ بقولِه: (يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ) البيتَ، وإلى الثانِي أشارَ بقولِه: (وَلْيُعْطَ).

ومِن النعتِ المحضِ: «مررتُ برجلٍ كريمٍ أبًا»، و«كريمِ الأبِ»؛ لأنَّ في الوصفِ ضميرًا عائدًا إلى الموصوفِ مبالغةً وتجوُّزًا، ولولا هذا تعيَّنَ الرفعُ في (الأبِ)، وامتنعَ نصبُه تمييزًا؛ لتقدُّمِ الفاعلِ حينئذٍ، وخفضُه؛ لأنَّ الشيءَ لا يُضافُ إلى نفسِه.

وأمَّا في الأمورِ الباقيةِ فهو فيها كالفعلِ الذي يحلُّ محلَّه.

فيجبُ أن يُعلَمَ هنا حكمُ الفعلِ فنقولُ:

الفعلُ يذكَّرُ إن كانَ فاعلُه مذكَّرًا، ويؤنَّثُ إن كان مؤنَّثًا، ويطابِقُ ما قبلَه في إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ إن لم يذكَرْ بعدَه اسمٌ ظاهرٌ، ولا يطابِقُه إن كانَ بعدَه اسمٌ ظاهرٌ إلَّا في الإفرادِ، إلا في لُغَيَّةٍ فيوافقُ في التثنيةِ والجمعِ أيضًا.

إذا عرَفتَ هذا فنقولُ:

قد عُلِمَ مِن قولِه: (بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ) البيتَ[1]، أنَّ النعتَ ضربانِ: خالصٌ، وسببيٌّ.

والخالصُ: يطابقُ النعتُ فيه المنعوتَ، نحوُ: «برجلٍ قائمٍ»، و«بامرأةٍ قائمةٍ»، و«برجلَينِ قائمَينِ»، و«بامرأتَينِ قائمتَينِ»، و«برجالٍ قائمِينَ»، و«بنساءٍ قائماتٍ»؛ لأنَّ الفعلَ لو حلَّ هنا طابقَ ما قبلَه، فامتَحِنْ ذلك في الأمثلةِ.

---

(١) (البيت) مكررة في المخطوط.

والسببيُّ: يطابقُ ما بعدَه في التذكيرِ والتأنيثِ دونَ ما قبلَه، ولا يطابقُه في التأنيثِ إلا في تلك اللُّغَيَّةِ، وأمَّا حكمُه في الجمعِ فإنَّه يأتي معه على ثلاثةِ أوجهٍ:

مفردًا، وهو القياسُ، نحوُ: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[1]؛ فإنَّ حكمَ الحالِ حكمُ النعتِ فيما ذكرنَا، وقالَ[2]:

وَرِجَالٍ حَسَنٍ أَوْجُهُهُمْ ... مِنْ إِيَادِ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدْ

فهذا في النعتِ، وقالَ[3]:

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تُبَّعٍ ... طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهْ

ومصَحَّحًا، وهو على تلك اللُّغَيَّةِ.

والتكسيرُ، وهو أفصحُها، كقراءةِ قومٍ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَرُهُمْ﴾[4]، وقوله[5]:

بَكَرْتُ عَلَيْهِ سُخْرَةً فَوَجَدْتُهُ ... قُعُودًا لَدَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ

وإن كان له مانعٌ مِن جمعِ التصحيحِ فوجهانِ، أرجحُهما التكسيرُ، ودونَه

(١) القمر: ٧، وهي قراءة ابن عباس وابن جبير ومجاهد والجحدري ويعقوب وخلف واليزيدي والحسن والأعمش وأبو عمرو وحمزة والكسائي. انظر: معجم القراءات القرآنية (٩/ ٢١٩).

(٢) البيت لأبي دؤاد الإيادي، وهو من الرمل. انظر: شعر أبي دؤاد (٣٠٥) ومعاني القرآن للفراء (٣/ ١٠٥).

(٣) البيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (٧٦٥) والكتاب (٢/ ٤٤).

(٤) القمر: ٧، وهي قراءة قتادة وأبي جعفر وشيبة والأعرج وابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو رجاء العطاردي والحسن وقتادة وابن محيص. انظر: معجم القراءات القرآنية (٩/ ٢١٨).

(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو من الطويل. انظر: ديوان زهير (١٤٠) والزاهر (١/ ٣٢٥).

الإفرادُ، مثلُ: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ﴾، و﴿خُشَّعًا﴾، وقولِه: «حَسَنٍ أَوْجُهُهُمْ»، وقولِه: «طَوِيلًا سَوَارِيهِ».

وإن كانَ ممَّا لا يكسَّرُ تعيَّنَ التصحيحُ والإفرادُ، نحوُ: «برجالٍ مضروبٍ آباؤهم»، أو «مضروبِينَ»، وإن كانَ ممنوعًا منهما أصلًا تعيَّنَ الإفرادُ، نحوُ: «ما رأيتُ رِجالًا أحسَنَ في عينِهم الكحلُ منه في عينِ زيدٍ».

هذه ثلاثةُ أقسامٍ في الجمعِ، وبها تبيَّنَ نقصُ كلامِ الناظمِ، فإنه يخرجُ عنه مسألتان.

تنبيهٌ: تلخَّصَ أنَّ الصفةَ إمَّا محضةٌ لفظًا وتقديرًا، نحوُ: «مررتُ برجلٍ فاضلٍ»، أو سببيةٌ لفظًا وتقديرًا، نحوُ: «برجلٍ فاضلٍ أبوه»، ومحضةٌ في المعنى سببيةٌ في اللفظِ، نحوُ: «برجلٍ قائمِ الأبِ» و«قائمٍ أبًا».

وربما أجرَت العربُ على هذا النوعِ الأخيرِ حُكمَ النوعِ الثاني، بشرطِ كونِ الاسمِ السببيِّ بـ: (أَلْ)، كقولِه[1]:

يَا لَيْلَةَ خُرْسَ الدَّجَاجِ ....

البيتَ، وقولِه[2]:

---

(١) بتمامه:

أَيَا لَيْلَةَ خُرْسَ الدَّجَاجِ سَهِرْتُهَا ... بِبَغْدَادَ مَا كَادَتْ عَنِ الصُّبْحِ تَنْجَلِي

أنشده الكسائي ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: الزاهر (٢/ ٣٨٦) والبصريات (١/ ٥٦٣).

(٢) البيت لحميد بن ثور، وهو من الطويل، وفي المخطوط: (الظلام)، وهو تحريف. انظر: ديوان حميد (٢٦) ومنتهى الطلب (٧/ ٣٦٩).

فَمَاحَــتْ بِــهِ غُــرَّ الثَّنَايَــا مُفَلَّجَــا وَسِـيمًا جَـلَا عَنْـهُ الطِّـلَالَ مُوَشَّـمَا

وقولِه[1]:

تَــأْوِي إِلَــى قُنَّــةٍ خَلقَــاءَ رَاسِــيَةٍ حُجْــنِ الْمَخَالِــبِ لَا يَغْتَالُهَــا الشَّـبَعُ

وأجازَ ابنُ مالكٍ[2] على قياسِ ذلكَ: «مررتُ برجلٍ حسنةِ العينَ»، كما يُقالُ: «حسنةٍ عينُه».

فائدةٌ جليلةٌ تتعلَّقُ باتحادِ المتواصفَين وتخالُفِهما:

قالَ الزمخشريُّ[3] في «حم» السجدةِ: «كانوا لتَعَنُّتِهم يقولون: هلَّا أُنزلَ القرآنُ بلسانِ أعجميٍّ؟ فقيلَ ما معناه: لو أنزلناه كما يقترحون لم يتركوا الاعتراضَ، وقالوا: لولا بُيِّنَت آياتُه بلسانٍ نفقهُه، وقالوا: أقرآنٌ عجميٌّ ورسولٌ عربيٌّ؟ أو: ومرسَلٌ إليه عربيٌّ؟».

ثم استشكلَ الزمخشريُّ هذا الوجهَ؛ لأنَّ العربَ أمةٌ؛ فكيف يكونُ (العربيُّ) وصفًا لهم؟

وأجابَ بما نصُّه:

«قلتُ: هو على حدِّ قولِكَ لو رأيتَ كتابًا عجميًّا كُتبَ لقومٍ عربٍ: أكتابٌ عجميٌّ ومكتوبٌ إليه عربيٌّ؟ وذلك لأنَّ مبنَى الإنكارِ على تنافُرِ الكتابِ والمكتوبِ إليه، لا على أنَّ المكتوبَ إليه واحدٌ أو جماعةٌ، فوجبَ أن يجرَّدَ لما سيقَ له مِن

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو البسيط. انظر: ديوان زهير (١٧٤) وتهذيب اللغة (١/ ٢٦٩).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠١ ـ ١٠٢).

(٣) انظر: الكشاف (٤/ ٢٠٢).

الغرضِ، ولا يوصَلَ به ما يخيِّلُ غرضًا آخرَ، ألا ترى أنكَ إذا رأيتَ لباسًا طويلًا على امرأةٍ قصيرةٍ قلتَ: «اللباسُ طويلٌ واللابسُ قصيرٌ؟»، ولو قلتَ: «واللابسةُ قصيرةٌ» جئتَ بما هو لكنةٌ؛ [لأنَّ الكلامَ][1] لم يقع في ذكورةِ اللابسِ وأنوثتِه، إنَّما وقعَ في غرضٍ وراءَهما».

إن قلتَ: كيفَ قالَ[2]:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا ....

فوصفَ المفردَ بالجمعِ؟

ففي «الحُجَّةِ»[3]: أنَّ الجرميَّ حكى عن أبي عبيدةَ[4] أنَّ الحلوبَ لا يكونُ إلا جمعًا، وأنَّ الحلوبةَ يكون واحدًا ويكونُ جمعًا؛ فيجوزُ أن يكونَ الشاعرُ جعلَ الحلوبةَ جمعًا.

ع: أجازَ الزَّجَّاجُ[5] في: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[6] كونَ (سِنِينَ) مخفوضًا

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الكشاف.

(٢) بتمامه:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ

والبيت لعنترة من معلقته، وهو من الكامل. انظر: ديوان عنترة (١٩٣) وجمهرة أشعار العرب (٣٥٢).

(٣) انظر: الحجة (٥/ ١٣٨).

(٤) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأباري (٢/ ٥٤).

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج (٣/ ٢٧٨).

(٦) الكهف: ٢٥.

صفةً لـ: (ثَلَاثِمِئَةٍ)[1].

في كتابِ «العَين»[2]: «رجلٌ ملأمانُ» معرفةٌ لا ينصرفُ».

وفي كتابِ «التقريظ»[3]: «هذا مُحالٌ؛ ذكرَ أنَّه معرفةٌ، ووصفَ به النكرةَ».

* * *

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ [كَـ: (صَعْبٍ، وَذَرِبْ) وَشِبْهِهِ كَـ: (ذَا، وَذِي) وَالْمُنْتَسِبْ]

[بمشتق]: ومِن ثَمَّ كانَ الأحسنُ في: «مررتُ برجلٍ فِضّةٌ حِلْيَةُ سَيفِه»، و«بسَرْجٍ خزٌّ صُفَّتُه»، و«بصحيفةٍ طينٌ خاتَمُها» = الرفعَ، قالَ س[4]: «وهو قولُ العامَّةِ؛ مِن قبلِ أنَّ هذا ليسَ بصفةٍ»، أعني الاسمَ الذي رفعتَه؛ لأنَّه جامدٌ، قالَ: «لأنكَ لو قلتَ: «هذا خاتمٌ حديدٌ»، و«هذا خاتمٌ طينٌ» كانَ قبيحًا، إنَّما الكلامُ أن تضيفَ».

قالَ: «ويدلُّك أيضًا على أنَّه ليسَ كـ: (حَسَنٍ، وظَرِيفٍ) أنكَ[5] تقولُ: «مررتُ بحسنٍ أبوه»، ولا تقولُ: «مررتُ بخزٍّ صُفَّتُه»، ولا: «بطينٍ خاتَمُه»، ومِن العرَبِ مَن يقولُ: «بقاعٍ عَرْفَجٍ كلُّه».

قالَ أبو سعيدٍ[6]: «إذا أردتَ بالخزِّ وأخواتِه حقائقَها فلا يجوزُ غيرُ الرفعِ،

---

(١) هذا توسع في العبارة من ابن هشام؛ فإنه لا يكون نعتًا لثلاثمئة إذا قصد جزءها الأول؛ لأن جزءها الأول منصوب، والصواب ـ وهو في عبارة الزجاج ـ: أن الجر نعت لمئة وحدها.

(٢) لم أقع عليه في كتاب العين.

(٣) انظر: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين للزبيدي (٢٢٢).

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ٢٣).

(٥) في المخطوط (وأنك) والتصويب من كتاب سيبويه.

(٦) انظر: شرح السيرافي (٢/ ٣٥٣).

وإن أردتَ المماثلةَ والحملَ على المعنَى أجيزَ فيها ما حُكِيَ عَن العربِ.

ثمَّ منهم مَن يقدِّرُ في الجميعِ (مِثْلًا)، ومنهم مَن يؤوِّلُ: «بِقَاعٍ ثَابِتٍ كلُّه»، أو «مُشِيكٍ كلُّه»؛ لأنَّ العرفجَ شوكٌ، و«بِقَوْمٍ منعوتين أو منسوبين أجمعون»، وتقديرُ (مِثْلٍ) قولُ المبرِّدِ[1]، وتقديرُ اسمِ الجوهرِ بالوصفِ قولُ غيرِه، فيقولونَ في: «مررتُ بدارٍ ساجٍ بابُها»: إنه جعلَ (الساجَ) في تقديرِ: (وثيقٍ) أو (صلبٍ)، ويتأوَّلونَ في الخَزِّ اللينَ، وفي كلِّ شيءٍ [منه ما يليقُ بمعناه][2]».

قولُه: (وَذِي) ولا يضافُ لمضمرٍ؛ لأنَّ وضعَها ليُتوصَّلَ بها إلى الوصفِ بأسماءِ الأجناسِ.

قولُه: (وَالمُنْتَسِب) هو أطبَعُها في البابِ، ومِن ثَمَّ يؤنَّثُ ويذكَّرُ، ويثنَّى ويجمَعُ تصحيحًا، ويوصَفُ به الحقيقيُّ والسببيُّ.

* * *

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ [مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا]

[وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ]: على سبيلِ النيابةِ عَن المفردِ؛ ولذلكَ رجَّحَ أبو الفتحِ[3] قراءةَ مَن قرأَ: ﴿ثَابِتٍ أَصْلُهَا﴾[4] على قراءةِ الجماعةِ: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾.

---

(١) انظر: الانتصار لسيبويه على المبرد (١٢١).

(٢) هذه العبارة مطموسة في المخطوط، والتتميم من السيرافي.

(٣) لم يرجح أبو الفتح قراءة أنس، بل قال: «إن قراءة الجماعة أقوى معنى...، إلا أن لقراءة أنس هذه وجهًا حسنًا»، ثم ذكر العلة التي ذكرها ابن هشام. انظر: المحتسب (١/ ٣٦٢).

(٤) إبراهيم: ٢٤، وهي قراءة أنس بن مالك، وبجر (ثابت) نعتًا لـ: (شجرة). انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/ ٤٨١).

ولمرجِّحٍ أن يرجِّحَ قراءةَ الجماعةِ بأنَّ (ثابتًا) في هذه القراءةِ جرَى على (الشجرةِ)، وليسَ لها، ولا كذلكَ في قراءةِ الجماعةِ[1].

أعربَ[2] الزمخشريُّ[3]: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾[4] صِفَةً، وأُقيمَ (الخَلْقُ) مقامَ الضميرِ.

عبدُ القاهرِ[5]: الجملُ نكراتٌ، فيوصَفُ بها الأسماءُ النكراتُ، وهي أربعٌ:

جملةٌ اسميةٌ.

جملةٌ فعليةٌ.

جملةٌ ظرفيةٌ.

جملةٌ شرطيةٌ.

فا[6]: ﴿وَلَا مَوْلُودٌ﴾[7] عطفٌ على ﴿وَالِدٌ﴾، وقوَّى ذلك إعادةُ ﴿لَا﴾، و﴿هُوَ جَازٍ﴾ صفةٌ[8] لـ﴿مَوْلُودٌ﴾، أو ﴿هُوَ﴾ تأكيدٌ للضميرِ في ﴿مَوْلُودٌ﴾، و﴿جَازٍ﴾ صفةٌ مفردةٌ، أو ﴿هُوَ﴾ تأكيدٌ للضميرِ، و﴿جَازٍ﴾ خبرٌ لـ﴿هُوَ﴾ مضمرِه، والجملةُ

---

(١) هذا مأخوذ من معنى كلام ابن جني في مقدمة حديثه عن الآية.

(٢) في المخطوط: (إعراب)، ولعله تحريف.

(٣) انظر: الكشاف (٤/ ٥٧٦).

(٤) الملك: ٣.

(٥) انظر: المقتصد (٢/ ٩١١).

(٦) لم أقع على كلام أبي علي، وقد نقله جامع العلوم الباقولي. انظر: جواهر القرآن (٢/ ٥٤٥).

(٧) لقمان: ٣٣.

(٨) تكررت في المخطوط.

صفةٌ، وحُذِفَ الضميرُ مِن الصفةِ كما حذِفَ مِن الصلةِ.

ع: هذا تارة قالَ ابنُ عصفور[1]: إنه لا يجوزُ، وتارة قالَ[2]: يجوزُ بضعفٍ وشذوذٍ، كقوله[3]:

.... وَرُبَّ قَتْـــلٍ عَـــارُ

فكيفَ يجوزُ تخريجُ التنزيلِ العظيمِ عليه مع عدمِ الاحتياجِ إليه؟ انتهى.

وليس[4] ﴿مَوْلُودٌ﴾ مبتدأ، و﴿جَازٍ﴾ خبرٌ، و﴿هُوَ﴾ فصلٌ؛ لأنَّه لا يبتدأُ بالنكرةِ، ولأنَّ الفصلَ لا يقعُ بينَ النكرتين.

ع: النكرةُ يبتدأُ بها بعدَ النفيِ.

أنشدَ ابنُ الشجريِّ[5]:

مِــنَ اليَــوْمِ زُورَاهَــا خَلِيلَــيَّ إِنَّهَــا ... سَــيَأْتِي عَلَيْهَــا حِقْبَــةٌ لَا نَزُورُهَــا

أي: فيها، فهذا مثلُ قولِه تعالَى: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾[6]، أي:

---

(١) انظر: ضرائر الشعر (١٧٣).

(٢) انظر: المقرب (٢٩٥).

(٣) بتمامه:

إِنْ يَقْتُلُـوكَ فَـإِنَّ قَتْلَـكَ لَـمْ يَكُـنْ ... عَـارًا عَلَيْـكَ وَرُبَّ قَتْـلٍ عَـارُ

والبيت لثابت بن قطنة، وهو من الكامل. انظر: البيان والتبيين (١/ ٢٤٣) والشعر والشعراء (٢/٦١٦).

(٤) تكملة لكلام الفارسي.

(٥) لكثير. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٦).

(٦) البقرة: ٤٨ و١٢٣، وفي المخطوط: (يوم)، وهو تحريف.

لا تجزي فيه، كما قالَ تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾، وفيها حُذِفَ (فيه) أربعَ مراتٍ إلى قولِه تعالَى: ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾[1].

قالَ ابنُ الشجريِّ: «قالَ الكسائيُّ[2]: لا يكونُ المحذوفُ إلا الهاءَ؛ وذلك أنَّهم حذفوا الجارَّ أوَّلًا، ثمَّ الهاءَ ثانيًا، فيكونُ جُعِلَ الظرفُ أوَّلًا مفعولًا على السَّعةِ[3]، مثلُ[4]:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا

ومثلُه: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾[5]، أي: يبشِّرُ به الله، ثم: يبشِّرُه الله، ثم: يبشِّرُ اللهُ».

* * *

وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ [ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ]

---

(١) النصف الثاني من هذه الفقرة منقول بالمعنى من ابن الشجري، قال في تقديره ابن الشجري: «فالتقدير: ولا تقبل منها شفاعة فيه، ولا يؤخذ منها عدل فيه، ولا هم ينصرون فيه»، والرابع الذي يقصده ابن هشام أول تقدير: لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئًا. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٦).

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج (١/ ١٢٨).

(٣) نقل هذا ابن هشام أيضًا في المغني وردَّه. انظر: المغني (٦٥٤).

(٤) بتمامه:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا ... قَلِيلًا سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ

وهو لرجل من بني عامر، وهو من الكامل. انظر: الكتاب (١/ ١٧٨).

(٥) الشورى: ٢٣.

مفهومُ الظرفِ[1] أنَّ الجملةَ الطلبيةَ تقعُ خبرًا للمبتدأِ مِن غيرِ احتياجٍ إلى تأويلٍ.

مِن إضمارِ القولِ: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ﴾[2]، أي: قالُوا: «ما نعبدُهم إلا ليقرِّبُونا»، وذكرَ ابنُ الأنباريِّ أبو البركاتِ[3] في كتابِ «البُلْغَة في معرفةِ أساليبِ اللُّغَة» أنَّ ابنَي مسعودٍ وعباسٍ ـ رضي الله عنهم ـ قرآ[4]، وجعلَ منه قراءةَ بعضِهم: ﴿بَلْ عَجِبْتُ﴾[5]، أي: قلْ: بل عَجِبْتُ، ومثلُه: ﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ﴾[6]، أي: وقِيلَ لِي: لا تكونَنَّ، ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ﴾[7]، إلى: ﴿شُكْرًا﴾، أي: وقِيلَ له: اعملُوا، فالخطابُ له في اللفظِ، وله ولأهلِ بيتِه في المعنى.

قد يُحذَفُ بعضُ القولِ، ويبقَى البعضُ، في «التَّذكِرَة»[8] في: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ

(١) يقصد بالظرف قول ابن مالك: «هنا».

(٢) الزمر: ٣.

(٣) ذكر هذا من قبلُ الإمامُ أبو جعفر النحاس. انظر: إعراب القرآن للنحاس (٦/ ١٦).

(٤) يعني بإثبات: «قالوا». انظر: الكشاف (٤/ ١١١).

(٥) الصافات: ١٢، وهي كما قال قراءة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس، وهي أيضًا قراءة الإمام علي وحمزة والكسائي وابن سعدان وابن مقسم وأبي بكر وطلحة وابن أبي ليلى والنخعي وابن وثاب والسلمي وخلف وطلحة وسفيان والأعمش وأبي عبيد وأبي وائل وشقيق بن سلمة وسعيد بن جبير، وهي اختيار أبي عبيدة، وقال الفراء إن الضم أحب إليه. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ١٣).

(٦) الأنعام: ١٤.

(٧) سبأ: ١٣.

(٨) نقل هذا الإمام جامع العلوم الباقولي. انظر: جواهر القرآن ونتائج الصنعة (١/ ٣٩).

﴿ٱلْمُلْكِ﴾[1] الآيةَ، حُذِفَ: «أعِزَّنَا، وَلَا تُذِلَّنَا».

* * *

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ [كَثِيرَا ... فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا]

﴿بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[2]، أي: (ذي كذبٍ)، أو وُصِفَ بالمصدرِ مبالغةً، كأنَّه نفسُ الكَذبِ وعينُه، كما تقولُ للكذَّابِ: «هو الكذبُ بعينِه، والزورُ بذاتِه»، ونحوُه[3]:

فَهُنَّ بِهِ جُودٌ وَأَنْتُمْ بِهِ بُخْلُ

قالَه كلَّه في «الكشَّافِ»[4]، وفيه تصريحٌ بما يقولُ ابنُ عصفورٍ[5] مِن أنَّه إذا كانَ على المبالغةِ لم يَحتَج لتقديرٍ.

وفي «شرحِ التسهيلِ»[6] للناظمِ: أنَّ الوصفَ بالمصدرِ يقاربُ الاطرادَ، وأنَّ مِمَّا وُصِفَ به مِن المصادرِ: عَدْلٌ، ورِضًا، وزَوْرٌ، وصَوْمٌ، وفِطْرٌ، وقالَ في الوصفِ بالعددِ أيضًا: إنه قريبٌ مِن الاطرادِ.

وربَّما وصفوا بأسماءِ الأعيانِ، كقولِهم: «فرسٌ قَيْدُ الأوابدِ»، فوصفوا

---

(١) آل عمران: ٢٦.

(٢) يوسف: ١٨.

(٣) بتمامه:

فَفِيهِنَّ فَضْلٌ قَدْ عَرَفْنَا مَكَانَهُ ... فَهُنَّ بِهِ جُودٌ وَأَنْتُمْ بِهِ بُخْلُ

أنشده الزمخشري ولم يعين قائله. انظر: الكشاف (١/ ٢١٥) وأساس البلاغة (١/ ١٥٤).

(٤) انظر: الكشاف (١/ ٢١٥).

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ١٩٨).

(٦) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣١٥).

بالجوهرِ؛ لِمَا فيه مِن معنَى الفعلِ، ويجوزُ أن يكونَ أصلُه: (تقييدُ الأوابدِ)، فحُذِفَ زائدُه، فيكونُ وصفًا بالمصدرِ وقالَ[1]:

فَلَوْلَا اللهُ وَالْمُهْرُ الْمُفَدَّى ... لَأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ

وقالَ[2]:

مِثْبَرةُ العُرْقُوبِ إِشْفَى المِرْفَقِ

أي: دقيقةُ المِرفقِ.

* * *

وَنَعْتَ غَيْرِ وَاحِدٍ [إِذَا اخْتَلَفْ ... فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لَا إِذَا ائْتَلَفْ]

ع: هذا موضوعُ فصلِ (التثنيةِ والجمعِ)، لا مِن موضوعِ (النعتِ)؛ لأنَّ تفريقَ الاسمَينِ إذا اختلفا، وجمعَهما إذا ائتلفا، لا يختصُّ بالنعتِ، وكذا القولُ في الجمعِ.

بل أقولُ: إنَّ هذه المسألةَ لا تتعرَّضُ للنعتِ بخصوصٍ ولا عمومٍ؛ لأنَّ هذه أمورٌ تعرِضُ للاسمِ قبلَ التركيبِ، وقبلَ التركيبِ لا يُوصَفُ الاسمُ بكونِه نعتًا، إنَّما يثبُتُ له ذلك عندَ التركيبِ.

يكونُ المنعوتُ[3] متحدًا فلا إشكالَ، ومتعدِّدًا، وهو على ضربَين: متعدِّدٌ لفظًا ومعنًى، ومتعدِّدٌ معنًى لا لفظًا، وأيًّا ما كانَ فإمَّا أن تكونَ النعوتُ مؤتلفةً أو مختلفةً:

---

(١) البيت مختلف في نسبته، نسب لعفيرة بنت طرامة، ولمنذر بن حسان، ولعميرة بنت حسان. انظر: الوحشيات (٨) والأغاني (٩/ ١٥٢) والمقاصد النحوية (٣/ ١٤٠).

(٢) من الرجز، لم يعين قائله. انظر: الحجة (٤/ ٢٠٠) والخصائص (٢/ ٢٢٣).

(٣) في المخطوط: (النعوت)، وهو تحريف.

فإن ائتلفت وجبَ التثنيةُ والجمعُ، نحوُ: «برجلَينِ صالحَينِ»، و«برجالٍ صلحاءَ»، وكذا: «بزيدٍ وعَمْرٍ[1] الصالحَينِ»، و«بالزيدَينِ الصالحَينِ».

وإن اختلفت وجبَ أمرانِ: التفريقُ، وكونُه بالعطفِ، وأمرٌ ثالثٌ: وهو كونُه بالواوِ، نحوُ[2]:

عَلَـى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِ

قولُه: (غَيْرِ وَاحِدٍ) يشملُ الاثنين فصاعدًا، ويشملُ ما كان لفظًا واحدًا أو لفظينِ فأكثرَ، بالعطفِ، نحوُ: «جاءَ الزيدانِ الفاضلُ والجاهلُ»[3]، و«جاءَ زيدٌ وعمرٌو الفاضلُ والجاهلُ»، وكذا في أكثر [من][4] الاثنين، فما كانَ يُغنيه هنا أن يقولَ: ونعتُ المثنَى والمجموعِ.

قولُه: (إِذَا اخْتَلَفْ) أي: اختلافًا يمنعُ مِن التثنيةِ والجمعِ، وهو الاختلافُ في اللفظِ باتفاقٍ، وفي المعنَى على رأيٍ.

قولُه: (فَعَاطِفًا) إشارةٌ إلى أنَّه لا يصِحُّ: «جاءَ الزيدانِ الفاضلُ والجاهلُ»،

---

(١) كذا في المخطوط، وقد أجاز رسمه (عمرو) هكذا المبرد. انظر: الخط لابن السراج (١٢٥).

(٢) بتمامه:

بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَلِيمٍ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِ

والبيت لرجل من باهلة، أو لابن ميادة. وهو من الوافر. انظر: ديوان ابن ميادة (٢١٤) والكتاب (١/ ٤٣١).

(٣) في المخطوط هنا كلمة (إن) زائدة. وفي المخطوط تُشبِهُ رسم كلمة: (الجاهلان)، وإن كان كذلك فهو تحريف.

(٤) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيه.

ويجبُ أن يعيدَ العطفَ بالواوِ، كما في: «بَنُوكَ شاعرٌ وكاتبٌ وفقيهٌ»؛ وذلك لأنَّ الإخبارَ بمفردٍ عن متعددٍ باعتبارِ مفرداتِه كان لا ينبغي أن لا يجوزَ؛ لعدمِ التطابقِ لفظًا، ولكنَّ واوَ الجمعِ تُنَزِّلُ المتعاطفَينِ منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ، ألا ترى أنَّ التثنيةَ والجمعَ يَنُوبانِ عَن العطفِ بالواوِ فقط؟ فتأمَّله.

فإن قلتَ: قولُه: (نَعْتُ) مفردٌ، والضميرُ في (اخْتَلَفْ) مفردٌ، وأنت تقولُ: «القومُ اختلفوا»، أوَتقولُ: «زيدٌ اختلفَ»؟

قلتُ: هذا وإن كانَ مفردًا إلا أنَّه واقعٌ على الاثنين فصاعدًا.

* * *

وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ [وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلِ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا]

ع: إذا كانَ النعتُ كلمةً واحدةً، والمنعوتُ أكثرَ مِن كلمةٍ، وعاملُه كذلك، فلا يخلو هذا العاملُ المتعدِّدُ مِن أن يختلِفَ معنًى وعملًا، أو معنًى لا عملًا، أو العكس، فيجبُ القطعُ، أو يتَّحِد فيهما، فيجوزُ القطعُ والإتباعُ.

قولُه: (نَعْتَ) مفعولٌ مقدَّمٌ، عاملُه: (أَتْبِعْ)، و: (أَتْبِعْ) أمرٌ للإباحةِ لا للإيجابِ، و: (وَحِيدَيْ) صفةٌ لمحذوفٍ، أي: عاملَينِ وحدَي، وفيه نقصٌ؛ لأنه لا يختصُّ بالاثنين، وضعفٌ في الاستعمالِ، بل فسادٌ؛ لأنَّ (وحيدًا) لم يثبت بمعنى (متَّحِد)، بل بمعنى (فريدٍ).

وفُهِمَ أنَّ ما فقَدَ الاتحادَ مِن الطرفين أو مِن أحدِهما فلا يُباحُ فيه الإتباعُ؛ فالمفهومُ: أوسعُ في المنطوق، وأعمُّ فائدةً.

[وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ]: ع: نظيرُ هذه أنَّه قالَ[1] في مثلِ: «قَامَ قَامَ زَيْدٌ»، و[2]:

أَتَـــاكَ أَتَـــاكَ اللَّاحِقُـــونَ ......

إن شئتَ قدَّرتَ العملَ لهما؛ لأنَّهما باستوائهما لفظًا ومعنًى ككلمةٍ واحدةٍ، وإن شئتَ قدَّرتَ العملَ للأولِ، وقدَّرتَ الثانيَ لمجرَّدِ التوكيدِ، منزَّلًا منزلةَ الحروفِ الزائدةِ.

ذكرَ الوجهَينِ الناظمُ في «شرحِ التسهيلِ»[3].

* * *

وَإِنْ نُعُـوتٌ كَثُـرَتْ [وَقَـدْ تَلَـتْ مُفْتَقِـرًا لِـذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَـتْ]

إذا كانَ للاسمِ نعوتٌ فله ثلاثُ حالاتٍ:

أحدُها: أن لا يُفهَمَ إلا بمجموعِها، وهي الحالةُ التي بدأ بها الناظمُ، ومثالُها أن يكونَ عندنَا ثلاثةُ[4] زيودٍ: شاعرٌ وكاتبٌ لا فقيهٌ، وشاعرٌ فقيهٌ لا كاتبٌ، وشاعرٌ كاتبٌ فقيهٌ، فإذا أخبرنا عن الثالثِ، وأردنا أن نميِّزَه مِن الزيدَينِ الآخَرَينِ ذكرنا الصفاتِ الثلاثَ تابعةً؛ وذلك لأنَّه لَمَّا كانَ المعنَى لا يتَّضِحُ إلا بمجموعِ المنعوتِ

---

(١) يعني ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٦٥).

(٢) بتمامه:

فَـأَيْنَ إِلَـى أَيْـنَ النَّجَـاةُ بِبَغْلَتِـي أَتَـاكَ أَتَـاكَ اللَّاحِقُـونَ احْـبِسِ احْـبِسِ

لا يعلم قائل هذا البيت، وهو من الطويل. انظر: الخصائص (٣/ ١٠٥) وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٧٢).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٦٥).

(٤) في المخطوط (ثلاث).

ونعوتِه تنزَّلَت كلُّها منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ، فاستحقَّت إعرابًا واحدًا، وأن لا يخالَفَ بينَها.

الحالةُ الثانيةُ: أن يكونَ مفهومًا بدونِها، وذلك إذا لم يكن معَنا إلا زيدٌ واحدٌ، فهذا يَتَخَيَّرُ فيه المتكلِّمُ، فإن شاءَ أتبَعَ الجميعَ، وإن شاءَ قطعَ الجميعَ، وإن شاءَ أتبعَ بعضًا وقطعَ بعضًا، إلا أنَّه إذا جمَعَ بينَ القطعِ والإتباعِ وجبَ تقديمُ الإتباعِ، وتأخيرُ القطعِ.

الحالةُ الثالثةُ: أن يكون المنعوتُ[1] تتوقَّفُ معرفتُه على بعضِ تلك النُّعُوتِ دونَ بعضٍ، كما إذا كانَ معَنا زيدانِ: أحدُهما شاعرٌ كاتبٌ، والآخَرُ كذلك وفقيهٌ، وأردنا الثانيَ، فيجبُ علينا تقديمُ النعتِ الذي به التمييزُ، وأن نُتْبِعَه، ويجوزُ فيما عداهُ ثلاثةُ أوجهٍ.

وهذه الأنواعُ الثلاثةُ تُفهَمُ مِن كلامِ الناظمِ، أمَّا الأولُ فمِن قولِه: (وَإِنْ نُعُوتٌ) البيتَ، وأمَّا الثاني فمِن قولِه: (وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ) البيتَ، وأمَّا الثالثُ فمِن مجموعِ البيتَينِ؛ لأنَّ الذي لا يتميَّزُ إلا به هو الذي نَصَّ على جوازِ إتباعِه وقطعِه والجمعِ فيه بينَ القطعِ والإتباعِ.

قولُه: (كَثُرَتْ) تجوَّزَ به عن: «تَعَدَّدَتْ».

فإن قيلَ: وهذا حكمُ النعتِ الواحدِ أيضًا، فما وَجهُ ذِكرِ الكثرةِ أو التعدُّدِ؟

قلتُ: الكلامُ في مسألةٍ يُتَصَوَّرُ فيها جوازُ قطعٍ، ووجوبُ إتباعٍ، وجوازُ الجمعِ بينَهما، وذلك لا يتأتَّى في النعتِ الواحدِ.

---

(١) في المخطوط (النعوت)، وهو تحريف.

فإن قلتَ: فما بالُه لم ينصَّ على جوازِ القطعِ في النعتِ الواحدِ؟

قلتُ: يؤخَذُ بالقياسِ على ما ذكرنا.

فإن قلتَ: فهلَّا ذكر القطعَ في الواحدِ واحدَ القطع فما فوقَه بالقياس على ما ذَكَرَ في الواحدِ؟

قلتُ: قد ذكرتُ أنَّه أرادَ أن يذكرَ مسألةَ ثلاثةِ أوجهٍ، فلو ذكرَ مسألةَ النعتِ الواحدِ لم يُغنِه ذلك عَن ذكرِ مسألةِ النعوتِ، بخلافِ العكسِ، وأيضًا فالقطعُ مع تعدُّدِ النُّعُوتِ أكثرُ منه مع انفرادِها؛ فكانَ تخصيصُ ما يجوزُ القطعُ فيه بكثرةٍ بالذِّكْرِ أَوْلَى؛ مِن حيثُ إنَّ الحُكمَ فيه أقوى، وأيضًا فلو فُرِضَ تساوي الطريقتينِ، وأنَّ هذه التي سلكَها لا مُرَجِّحَ لها، فالسؤالُ فاسدٌ؛ لأنه يدورُ؛ إذ لو عَكَس لقيلَ ذلك، فعلى المعترضِ أن يُبَيِّنَ وجهَ ترجيحِ هذه الطريقِ التي ذكرَها.

وقولُه: (أُتبِعَتْ) أي وجوبًا، وفُهِمَ ذلك مِن الاقتصارِ عليه.

* * *

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا ... بِدُونِهَا أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

قولُه: (وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ) كلامٌ مفهومٌ [مِن][1] البيتِ الأولِ؛ فإنَّ مفهومَه: أنَّه إذا لم يكن متوقِّفَ البيانِ عليها لا يجِبُ القطعُ.

وتحتَ هذا ثلاثةُ أمورٍ: أن يُتبِعَ الجميعَ، أو يقطَعَ، أو يُتْبِعَ بعضًا ويقطَعَ بعضًا.

النعتُ كالخبَرِ والحالِ، فكما يكونانِ متعدِّدَينِ كذلك يكونُ النعتُ متعدِّدًا، وكما يكونُ تعدُّدُهما بالعطفِ وبغيرِه كذلك يكون تعدُّدُه بهما.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

فمثالُ تعدُّدِ الخبَرِ بالعطفِ: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ﴾(١)، ومثالُ تعدُّدِه مِن غيرِ عطفٍ: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ۝ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾(٢).

ومثالُ الأوَّلِ في الحالِ: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾(٣) الآيةَ، ومثالُ الثاني فيه: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾(٤).

ومثالُ الأوَّلِ في النعتِ: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ۝ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝ وَالَّذِي﴾(٥) الآيةَ، ومثالُ الثاني: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾(٦) الآيةَ.

فإذا تعدَّدَت النعوتُ فتارةً لا يكونُ معلومًا إلا بمجموعِها، وتارة يكون معلومًا بدونها(٧)، وتارةً يكون معلومًا بالبعضِ دونَ البعضِ، فالأوَّلُ يجبُ فيه إتباعُ الجميعِ، والثاني يجوزُ فيه إتباعُ الجميعِ وقطعُ الجميعِ وإتباعُ بعضٍ وقطعُ بعضٍ، والثالثُ(٨) يجبُ فيه إتباعُ ما تتوقَّفُ معرفتُه عليه، ويجوزُ فيما عداه الأوجهُ الثلاثةُ.

قالَ ابنُه(٩) ما معناه: تقولُ: «مررتُ بزيدٍ الفاضلِ الشاعرِ الكاتبِ»، فيجوزُ فيه

(١) الأنعام: ٣٩.

(٢) البروج: ١٤ ـ ١٥.

(٣) آل عمران: ٣٩.

(٤) الحجر: ٤٧.

(٥) الأعلى: ١ ـ ٤.

(٦) القلم: ١٠ وما بعدها.

(٧) جملة: «وتارة يكون معلومًا بدونها» تكررت في المخطوط مرتين.

(٨) في المخطوط: «والثاني»، وهو سهو من الناسخ.

(٩) انظر: شرح ابن الناظم (٣٥٥).

الأوجهُ الثلاثةُ، ولك أن تجمَعَ في القطعِ بينَ الرفعِ والنصبِ، وتقولُ: مررتُ برجلٍ فاضلٍ شاعرٍ كاتبٍ، فيجبُ إتباعُ الأوَّلِ؛ لأنَّ النكرةَ غيرُ غنيَّةٍ عَن التخصيصِ، ويجوزُ فيما عداه الأوجهُ الثلاثةُ، قال[١]:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثًا ....

فأتبعَ الأوَّلَ، وقطعَ الثانيَ.

وقالَ[٢] في قولِه: (أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ): «أي: وإن يكن مُعَيَّنًا ببعضِها اقطعْ ما سواهُ»، هذا نصُّه.

* * *

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ [إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا]

الْمَعَرِّيُّ[٣]:

فَدُونَكُمُ خَفْضَ الحَيَاةِ فَإِنَّنَا نَصَبْنَا الْمَطَايَا فِي الفَلَاةِ عَلَى القَطْعِ

فَلَيْتَ مِلَاحًا مِلْعِرَاقِ خَلَعْنَنِي جُعِلْنَ وَلَمْ يَفْعَلْنَ ذَاكَ مِنَ الخَلْعِ

أي[٤]: ليتَ قلاصًا خلعنَني من العراقِ، «جُعِلْنَ مِنَ الخَلْعِ» أي: مِن اللحمِ

---

(١) بتمامه:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي

والبيت لأمية بن عائذ الهذلي، وهو من المتقارب. انظر: ديوان الهذليين (٢/ ٢٨٤) والكتاب (١/ ٣٩٩).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٣٥٥).

(٣) انظر: سقط الزند (٢٤٠).

(٤) انظر: شروح سقط الزند (٣/ ١٣٦٥).

الذي يتخذُه المسافرونَ في مَزاوِدِهم، ولا يفعلنَ ما فعلنَ مِن خلعِي مِن العراقِ.

* * *

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ [وَالنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلّْ]

لا يحذَفُ المنعوتُ إلا بثلاثةِ شروطٍ:

أحدُها: كونُه مدلولًا عليه، وذلك يكونُ إمَّا باختصاصِ النعتِ به(١)، نحوُ: «رأيتُ كاتبًا»، و«أكرمتُ حاسبًا»، و«سمعتُ صاهلًا»، و«ركبتُ ناهقًا»، أو بتقدُّمِ ذِكرِه، نحو: «ألَا ماءَ ولو باردًا»(٢)، أو يتقدَّمُ ما يعيِّنُه، نحوُ: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ ۝ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾(٣)، أي: دروعًا سابغاتٍ، أو تأخُّرِه، نحوُ: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾(٤)، أي: طعامًا محرَّمًا، بدليلِ: ﴿عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾، أو كليهما، نحوُ: ﴿فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ﴾، أي: حورٌ قاصرات، ولو قلتَ: «عندي قاصراتٌ»، لم يجز، ولكنَّ تقدُّمَ ضميرِ الجنةِ ـ وقد استقرَّ في الأذهانِ أنَّ فيها الحُورَ ـ وتأخُّرَ ذِكْرِ (الطَّرفِ) = أفادا بيانَ المرادِ.

ومِن الأوَّلِ: ﴿وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾(٥)، ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا﴾(٦) الآيةَ، إذا قيلَ بأنَّ

(١) ردد ابن هشام ذكر هذا وأمثلته في كتبه. انظر: المسائل السفرية (١٣) وتخليص الشواهد (٢٨٣).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٢٧).

(٣) سبأ: ١٠ ـ ١١.

(٤) الأنعام: ١٤٥.

(٥) المؤمنون: ٥١ وسبأ: ١١.

(٦) التوبة: ٨٢.

ذلك نعتُ مصدرٍ محذوفٍ.

ومتى فُقِدَ واحدٌ ممَّا ذكرنا لم يَجُز، فأمَّا قولُه[1]:

وَقُصْـــرَى شَـــنِجِ الأَنْسَـــاءِ ....

البيتَ، فضرورةٌ؛ لأنَّ (شَنَجَ النَّسَا) كما يُنعتُ به بقرُ الوحشِ كذلك يُنعتُ به الفرسُ والغزالُ، والمرادُ هنا: وقصرى ثورٍ شَنِجِ الأنساءِ.

وذلك مِن قِبلِ أنَّه أرادَ: وقصرى ثورٍ شنجِ الأنساءِ، و(شَنِجُ الأنساءِ) لا يختصُّ ببقرِ الوحشِ، بل يكونُ للفرسِ والغزالِ أيضًا[2].

وهذا عندي نظيرُ قولِه[3]:

.... بَعْـــــدَمَا قَضَـى نَحْبَـهُ فِـي مُلْتَقَـى القَـوْمِ هَـوْبَرُ

في بابِ حذفِ المضافِ.

الثاني: أن يكونَ النعتُ إمَّا اسمًا مفردًا أو غيرَ مفردٍ، والمسألةُ واحدةٌ مِن

---

(١) بتمامه:

وَقُصْـــرَى شَـــنِجِ الأَنْسَـــاءِ نَبَّـــاحٍ مِـــنَ الشُّـــعُبِ

والبيت ينسب لأبي دؤاد، ولعقبة بن سابق، وهو من الهزج. انظر: الأصمعيات (٤١) وأدب الكاتب (١٥٢).

(٢) والمسألة موجودة في شرح الجمل لابن عصفور، ومنها نقل ابن هشام هذا الكلام. انظر: شرح الجمل (١/ ٢٢١).

(٣) بتمامه:

عَشِيَّـــةَ فَـــرَّ الحَـــارِثِيُّونَ بَعْـــدَمَا قَضَـى نَحْبَـهُ فِـي مُلْتَقَـى القَـوْمِ هَـوْبَرُ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٢٣٥) وتأويل مشكل القرآن (١٢٧).

أربعٍ ـ لتُحَرَّر المسألة من «شرح الجمل»[1] ـ:

أحدُها: أن يكونَ المنعوتُ تمييزَ (نِعْمَ، وبِئْسَ)، نحوُ: «نِعْمَ الرجلُ يقومُ زيدٌ»، أي: رجلًا يقومُ.

الثانيةُ: أن يكونَ المنعوتُ بعضَ ما تقدَّمَ مِن مجرورٍ بـ: (مِن)، نحوُ: «مِنَّا ظَعَنَ».

الثالثةُ: أن يكونَ بعضَ ما تقدَّم مِن مجرورٍ بـ: (في)، نحوُ: «ما فيهم يفعلُ الخيرَ إلا زيدٌ»، أي: ما فيهم أحدٌ يفعلُ الخيرَ، قالَه ابنُ مالكٍ[2]، وأنشدَ عليه[3]:

لَوْ قُلْتَ: مَا فِي قَوْمِهَا ......

البيتَ، وهذا جعلَه [ابنُ] عصفورٍ[4] ضرورةً.

الرابعةُ: أن يكونَ المنعوتُ مخصوصًا في بابِ (نِعْمَ، وبِئْسَ)، قالَه ابنُ مالكٍ[5]، وجعلَ منه قولَه[6]:

---

(١) موجودة في شرح الجمل لابن عصفور، ومنها نقل ابن هشام هذا الكلام. انظر: شرح الجمل (١/ ٢٩١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٢٣).

(٣) بتمامه:

لَوْ قُلْتَ: مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيْثَمِ ... يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيْسَمِ

والرجز لأبي الأسود الحماني. انظر: الكتاب (٢/ ٣٤٥) وشرح المفصل (٢/ ٢٥٤).

(٤) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور (١٧١) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢١٩) و(٢/ ٥٨٩).

(٥) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٩).

(٦) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٩).

لَبِـئْسَ الْمَـرْءُ قَـدْ مُلِـئَ ارْتِيَاعَـا وَيَـأْبَى أَنْ يُرَاعِـي مَـا يُرَاعَـى

وقولَه[1]:

بِـئْسَ مقـامُ الشَّـيْخِ أَمْـرِسْ أَمْـرِسِ

إلَّا أنَّه لم يذكر هذه المسألةَ إلَّا في بابِ (نَعْمَ، وبِئْسَ)، ونصُّه فيها[2]: «وقد يحذَفُ ـ يعني الْمَخْصُوصَ[3] ـ ويخلُفُه صفتُه اسمًا وفعلًا». انتهى.

فقيَّدَها بالاسمِ والفعلِ، فيخرُجُ الظرفُ والمجرورُ.

قولُه[4]:

وَقَصْـــــــــــرَى ....

البيتُ لأبي دؤاد، والقُصْرَى والقُصَيْرَى: الضلعُ التي تلي الشاكلة، وهي الواهنةُ في أسفلِ الأضلاعِ.

والشَّنِجُ: المنقبِضُ الجلدِ والأنساءِ، وفرسٌ شَنِجُ النَّسا: مدحٌ له؛ لأنه حينئذ لا تسترخي رجلاه.

---

(١) بتمامه:

بِـئْسَ مَقَـامُ الشَّـيْخِ أَمْـرِسْ أَمْـرِسِ إِمَّـا عَلَـى قَعْـوٍ وَإِمَّـا اقْعَنْسِـسِ

وهذا الرجز بلا نسبة فيما وقعت عليه من كتب القوم، أمرس: أعد الحبل إلى موضعه من البكرة، والْمَرَس: الحبل. انظر: الجيم (٣/ ٢٤٨) وإصلاح المنطق (٦٧) ومجالس ثعلب (٤٦) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٧).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٠).

(٣) في شرح التسهيل: «وقد يحذف الموصوف».

(٤) سبق تخريج البيت.

ونبحَ الكلبُ والظبيُ، وعلى هذا أنشدَه الجوهريُّ[١]، أعني على نُبَاحِ الظبي.

الشُّغْب بضمِّ الشينِ المعجمةِ، وبالعينِ المهملةِ، وبالباءِ ثانيةِ الحروفِ.

ويُروَى: (نبَّاج) بالجيمِ، وهو الشديدُ الصوتِ، قالَ[٢]:

بِأَسْــتَاهِ نَبَّــاجِينَ شُــنْجِ السَّــوَاعِدِ

والأشعبُ: الذي بينَ قرنَيه بعيدٌ جدًّا، يقالُ: تيسٌ أشعبُ بيِّنُ الشَّعَبِ، وعلى هذا أنشدَه الجوهريُّ[٣] أيضًا، فهو تيسٌ لا ثورٌ.

مِن حذفِ الموصوفِ: ﴿جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ﴾[٤]، في «الحُجَّةِ»[٥]: «مِثْلَ دَكَّاءَ»، فحذفَ المضافَ، يُقالُ: ناقةٌ دَكَّاءُ، أي: لا سنامَ لها، ولا بدَّ مِن تقديرِ الحذفِ؛ لأنَّ الجبلَ مذكَّرٌ، و(دَكَّاءُ) مؤنثٌ».

ع: فيه حذفُ مضافٍ وموصوفٍ، وهذه الصفةُ خاصةٌ بالنُّوقِ، وإلا لم يجز. انتهى.

«ويمكنُ أن يكونَ حالًا»[٦].

ع: مثلُ: «بدت الجاريةُ قمرًا».

---

(١) انظر: الصحاح (١/ ١٥٦) و(١/ ٤٠٩).

(٢) لم أقع له على تتمة أو قائل معين. انظر: ديوان الأدب (١/ ٣٢٦) والصحاح (١/ ٣٤٢).

(٣) انظر: الصحاح (١/ ١٥٦).

(٤) الكهف: ٩٨.

(٥) انظر: الحجة (٥/ ١٨٢).

(٦) هذا استكمال لكلام أبي علي. انظر: الحجة (٥/ ١٨٣).

«وأمَّا مَن قرأ[1]: ﴿دَكًّا﴾ فبتقديرِ مضافٍ، أي: ذا دكٍّ، أو «جَعَلَ» بمعنى «خَلَقَ، وعَمِلَ»، فكأنَّه قِيلَ: دكَّه دكًّا، فهذا حملٌ على المعنى»[2].

ع: فيه نظرٌ؛ لأنَّ الكلامَ لم يتِمَّ.

ومِن حذفِ النعتِ: «اللهمَّ اغفر لي، وارحمني، وألحقني بالرفيقِ»[3]، وقولُه ﷺ أيضًا: «لم يبقَ مِن مبشِّراتِ النبوَّةِ إلا الرُّؤيا يراها المسلمُ أو تُرَى له»[4]، أي: الرؤيا الصالحةُ، وقد ثبتَ مِن طريقٍ أخرى[5] إثباتُ هذه الصفةِ، فلولا إرادتُها عندَ عدمِ ذكرِها لتناقضَ الحصرانِ، وهذا حذفٌ غريبٌ، أعني حذفَ شيءٍ مقصودٍ بالحصرِ؛ إذ الحصرُ مانعٌ مِن حذفِ المحصورِ، ويحتملُ كونُ اللامِ في (الرؤيا) لعهدٍ ذكريٍّ أو ذهنيٍّ؛ فلا يُحتاجُ لحذفِ الصفةِ.

ع[6]:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ

---

(١) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وهبيرة عن حفص عن عاصم ويحيى بن وثاب وأبي جعفر ويعقوب. انظر: معجم القراءات القرآنية (٥/ ٣١٢).

(٢) هذا استكمال لكلام أبي علي. انظر: الحجة (٥/ ٢٣).

(٣) انظر: صحيح البخاري (٦/ ١١) وصحيح مسلم (٤/ ١٨٩٣).

(٤) انظر: صحيح مسلم (١/ ٣٤٨).

(٥) انظر: صحيح مسلم (١/ ٣٤٨).

(٦) بتمامه:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغْيَلِ

والبيت لامرئ القيس، من معلقته، وهي من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (١٢) والكتاب (٢/ ١٦٣).

البيتَ، وقولُه[1]:

إِذَا جَانِــبٌ أَعْيَــاكَ فَــالْحَقْ بِجَانِــبِ

أي: بجانبٍ آخرَ، ومِن مُثُلِ س[2]: «سِيرَ عليه ليلٌ»، أي: طويلٌ.

في «الخَصَائصِ»[3]: مِن حذفِ الصفةِ حكايةُ «الكِتَابِ»[4]: «سِيرَ[5] عليه ليلٌ»، يريدون: «ليلٌ طويلٌ»، وكأنَّ ذلك إنَّما جازَ لدلالةِ الحالِ عليها، وذلك أنَّك تُحِسُّ في كلامِ القائلِ مِن التطريحِ والتطويحِ والتفخيمِ والتعظيمِ ما يقومُ مقامَ قولِه: «طَوِيلٌ»، وأنت تُحِسُّ ذلك مِن نفسِك، وذلك أنَّك إذا كنتَ في مدحِ إنسانٍ فتقولُ: «كانَ واللهِ رجلًا»، وتزيدُ في قوةِ اللفظِ بـ: (الله)، وتتمكَّنُ في تمطيطِ اللامِ وإطالةِ الصوتِ بها»[6].

✿ ✿ ✿

---

(١) بتمامه:

إِذَا جَانِــبٌ أَعْيَــاكَ فَــالْحَقْ بِجَانِــبِ فَإِنَّـــكَ لَاقٍ فِـــي الـــبِلَادِ مُعَـــوَّلَا

والبيت لجابر بن ثعلبة، وهو من الطويل. انظر: شرح التبريزي على الحماسة (١/ ١١٠) ومجمع الأمثال (١/ ٣١).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٢٠ـ ٢٢٦ـ ٢٣٢).

(٣) انظر: الخصائص (٢/ ٣٧٢).

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٢٢٠ـ ٢٢٦ـ ٢٣٢).

(٥) في المخطوط: «سهر»، وهو تحريف.

(٦) وهو تابع في ذلك الإمام أبي الحسن الأخفش، فقد ذكر هذا الأخفشُ بنصه. انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٣٧) والحجة (٥/ ١٨٢).

التَّوْكِيدُ

لَمَّا فرغَ مِن ذكرِ النعتِ شرَعَ في ذكرِ التأكيدِ؛ لأنَّه ثُنِّيَ أوَّلًا في قولِه:

نَعْــــتٌ وَتَأْكِيــــدٌ وَعَطْــــفٌ وَبَــــدَلْ

وإنَّما رتَّبَها ثَمَّ على هذا المنهاجِ؛ لأنها تُرتَّبُ كذلك في الذِّكرِ إذا اجتمعَت، اللهمَّ إلا عطفَ النسَقِ، فإنَّه يؤخَّرُ عَن البدلِ.

مِن «الخَصَائصِ» لابنِ جنِّي[1]: «يقالُ: «قطعَ الأميرُ اللِّصَّ»، تريدُ أنَّ القطعَ بأمرِه أو بفعلِه، فإن قلتَ: «قطعَ الأميرُ نفسُه اللِّصَّ» ارتفعَ المجازُ مِن جهةِ الفعلِ، وتبقَّى مجازٌ في المفعولِ؛ وذلك لأنَّ المقطوعَ إنَّما هو يدُه أو رِجلُه، فإنِ احتطْتَ له قلتَ: «قطعَ [الأميرُ][2] نفسُه يدَ اللِّصِّ، أو رِجلَه».

ع: فإن قلتَ: هل التوكيدُ مانعٌ مِن إرادةِ المجازِ البتةَ، حتى لا يتطرَّقُ إليه الوهمُ؟

قلتُ: لا، أنشدَ الْمَوْصِليُّ[3] في «خصائصِه»[4] للفرزدقِ[5]:

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ٤٥٢).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الخصائص.

(٣) يعني به ابن جني.

(٤) انظر: الخصائص (٢/ ٤٥٥).

(٥) وهو من الطويل، ورواية الديوان والكتب: «موت» بدل: «يوم». انظر: ديوان الفرزدق (٨٦١) والكامل (١/ ١١٨).

عَشِيَّةَ سَالِ المِرْبَدَانِ كِلَاهُمَا سَحَابَةَ يَوْمٍ بِالسُّيُوفِ الصَّوَارِمِ

قالَ: «وإنَّما هو مِرْبَدٌ واحدٌ، فثَنَّاه مجازًا؛ لِما يتَّصلُ به مِن مُجاوِره، أو سمَّى كلًّا مِن جانبَيه مربدًا، ثمَّ ثنَّاه وأكَّدَه».

وأنشدَ[1]:

إِذَا البَيْضَةُ الصَّمَّاءَ عَضَّتْ صَفِيحَةٌ بِحِزْبَائِهَا صَاحَتْ صِيَاحًا وَصَلَّتِ

فأكَّد «صَاحَت» بالمصدرِ، وهو مجازٌ.

وجعلَ مِن ذلك بعضُهم: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[2] على مذهبه السَّوْءِ[3]، وقال: ليس بحقيقةٍ، وقالَ الْمَوْصِلِيُّ[4] ـ مع أنَّه مِن رؤوسِ المعتزلةِ ـ: «ليسَ بمجازٍ، بل هو حقيقةٌ»، ونقلَ عن أبي الحسنِ[5] أنَّ اللهَ سبحانَه خلقَ رأسًا في الشجرةِ كلَّمَ به موسى، قال: «وإذا أحدَثَه كانَ متكلِّمًا به». انتهى.

وما قالاه خطأٌ نقلًا وعقلًا، والعربيةُ تأباه، وهو مؤوَّلٌ، ولا بدَّ إلى المجازِ.

ولنرجع إلى ما كُنَّا فيه: وقالَ الله سبحانَه: ﴿وَلَقَدۡ أَرَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا﴾[6]، وقالَ الشاعرُ[7]:

---

(١) البيت للعجير السلولي، وهو من الطويل. انظر: الحيوان (٢/ ٣٣٧).

(٢) النساء: ١٦٤.

(٣) يعني به مذهب المعتزلة.

(٤) انظر: الخصائص (٢/ ٤٥٦).

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦٩).

(٦) طه: ٥٦.

(٧) البيت لقيس بن الملوح، وهو من الطويل. انظر: ديوان قيس (٢٩٢) ورسائل ابن السيد (١٦٩).

وَقَــدْ يَجْمَــعُ اللهُ الشَّــتِيتَيْنِ بَعْــدَمَا ... يَظُنَّــانِ كُــلَّ الظَّــنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَــا

* * *

بِـ: (النَّفْسِ) أَوْ بِـ: (العَيْنِ) [الِاسْمِ أُكِّدَا ... مَــعَ ضَــمِيرٍ طَــابَقَ الْمُؤَكَّــدَا]

* * *

وَاجْمَعْهُمَــا بِـــ: (أَفْعُــلٍ) [إِنْ تَبِعَــا ... مَــا لَــيْسَ وَاحِــدًا تَكُــنْ مُتَّبِعَــا]

* * *

وَ(كُــلًّا) اذْكُــرْ [فِي الشُّـمُولِ وَ(كِـلَا، ... كِلْتَــا) جَمِيعًــا بِالضَّــمِيرِ مُــوصَــلَا]

[وَكُلًّا اذْكُرْ]: مثالُ تأكيدِ هذا المفردَ ذا الأجزاءِ قولُ جريرٍ[1]:

فَلَسْــتَ بِــرَاءٍ عَيْــبَ ذِي الــوُدِّ كُلَّــهُ ... وَلَا بَعْــضَ مَــا فِيــهِ إِذَا كُنْــتَ رَاضِــيَا

فَعَـــــيْنُ الرِّضَـــــا ....

البيتَ.

كَمَـــــا أَنَّ عَـــــيْنَ ....

* * *

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا [كَـ: (كُلٍّ): (فَاعِلَهْ) ... مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ]

* * *

(١) اختلف في نسبه هذا الشعر، نسبه المبرد لعبد الله بن معاوية وأبو الفرج الأبيرد، وفي ذيل الأمالي لسيار بن هبيرة. انظر: الكامل (١/ ١٧٢) والأغاني (١٣/ ١٢٧) وذيل الأمالي (٧٣).

وَبَعـدَ (كُـلٍّ) أَكَـدُّوا [بِـ: (أَجْمَعَـا، جَمْعَـاءَ، أَجْمَعِـينَ، ثُـمَّ جُمَعَـا)]

في كتابِ «العَين»[1]: «تَبَصَّعَ العَرَقُ مِن الجسدِ، إذا نبَعَ مِن أصولِ الشَّعرِ».

وقالَ الزُّبيديُّ في كتابِ «التقريظ»[2]: «ذكرَ ابنُ كَيسانَ: تبضَّعَ العرقُ مِن الجسَدِ، إذا سالَ، بالضادِ المعجمةِ».

* * *

وَدُونَ (كُـلٍّ) [قَـدْ يَجِـيءُ (أَجْمَـعُ، جَمْعَـاءُ، أَجْمَعُـونَ، ثُـمَّ جُمَـعُ)]

كَـــرِّكَ لأَمَـــينِ ....[3]

وهما السهمان[4]، أي كما تردُّ السهمين على باريهما إذا أخذتهما لتنظر إليهما، ثم رميتهما، فإنهما يقعان مختلفين[5].

[وَدُونَ كُلٍّ]: ع: الذي أحفظُه مجيئُه في (أَجْمَعَ) وجمعِه، لا في (جَمْعاءَ) وجمعِها، ويجوزُ أن يختصَّ المذكرُ بما لا يُجعَلُ للمؤنَّثِ؛ لأنَّه الأصلُ، قالَ[6]:

---

(١) انظر: العين (١/ ٣١٢).

(٢) لم يقع في مطبوعة الكتاب، وهي ناقصة.

(٣) بتمامه:

نَطْعَنُهُمْ سُلْكَى وَمَخْلُوجَةً كَرَّكَ لأَمَيْنِ عَلَى نَابِلِ

والبيت لامرئ القيس، وهو من السريع. انظر: ديوان امرئ القيس (٢٥٧) وتأويل مشكل القرآن (٦٤).

(٤) هذا مأخوذ من ابن جني. انظر: الخصائص (٣/ ١٠٥).

(٥) هذه التحشية الصغيرة من تمام تحشية في ورقة تالية، وسيذكر هذا ابنُ هشام.

(٦) رجز لم يعين قائله. انظر: العقد الفريد (٤/ ٤٩) وشرح التسهيل (٣/ ٢٩٥).

إِذَا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

وقالَ[1]:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ

وقالَ الله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[2]، وفي الحديثِ: «فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ»[3].

ع: قولُ ابنِ جني[4] في (أَكْتَعَ، وأَبْصَعَ، وأَبْتَعَ) كقولِ الخليلِ[5] في (مَهْمَا): إن أصلَها: (مَا مَا)، فاستُثقِلَ اللَّفظُ فغُيِّرَ.

ع: قريب منهما قوله[6]:

(١) الرجز لحميد الأرقط. انظر: الكتاب (٤/ ٢٢٦) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٠٢).

(٢) ص: ٨٢.

(٣) انظر: صحيح البخاري (١/ ٢٥٣).

(٤) قال ابن جني: «واعلم أن العرب إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها، ودالة على أنها إنما تجشمتها لما عناها هناك وأهمها، فجعلوا تحمل ما في ذلك على العلم بقوة الكلفة فيه دليلًا على إحكام الأمر فيما هم عليه، ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة ـ مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها ـ أنهم لما أكدوا فقالوا: (أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون) لم يعيدوا (أجمعون) البتة، فيكرروها، فيقولوا: (أجمعون، أجمعون، أجمعون، أجمعون)، فعدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى البعض تحاميًا ـ مع الإطالة ـ لتكرير الحروف كلها». نظر: الخصائص (١/ ٨٤).

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٥٩).

(٦) البيت لعبد الله بن أبي رواحة، وقيل لحسان، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل =

فَــوَاللهِ مَــا نِلْــتُمْ وَلَا نِيــلَ مِــنْكُمُ بِمُعْتَــــدِلٍ وَفْــــقٍ وَلَا مُتَقَــــارِبِ

ينبغي أن يكونَ أصلُه: «مَا مَا نِلْتُمْ»، فكُرِه تكرارُ اللفظِ، فحذفَ (ما) الموصولة تخفيفًا.

ع: شذَّ إسقاطُ سابِقَينَ في قولِه[1]:

.... حَــــوْلًا أَكْتَعَــــا

فإنَّه أسقطَ (كُلَّهُ أَجْمَعَ)، ومتوسِّطَينِ في (جُمَعَ بُتَعَ)، ومتوسِّط في (أَجْمَعَ أَبْصَعَ).

* * *

وَاغْـنَ بِـ: (كِلْتَـا) [فِـي مُثَنَّـى وَ(كِـلَا) عَـنْ وَزْنِ (فَعْـلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَـلَا)]

* * *

وَإِنْ يُفِــدْ تَوْكِيــدُ [مَنْكُــورٍ قُبِــلْ وَعَــنْ نُحَـاةِ البَصْـرَةِ الْمَنْـعُ شَـمِلْ]

قالَ ابنُه[2]: «مذهبُ الكوفيين أنَّه يجوزُ توكيدُ النكرةِ المحدودةِ، مثلُ: (يَوْمٍ،

= (٣/ ٢١٢) ومغني اللبيب (٨٣٦).

(١) من تمامه:

يَــا لَيْتَنِــي كُنْــتُ صَــبِيًّا مُرْضَــعَا تَحْمِلُنِــي الــذَّلْفَاءُ حَــوْلًا أَكْتَعَــا

إِذَا بَكَيْــــتُ قَبَّلَتْنِــــي أَرْبَــــعَ إِذَنْ ظَلِلْــتُ الــدَّهْرَ أَبْكِــي أَجْمَعَــا

وقد مر الشطر الأخير قبل قليل، وهو رجز لم يعين قائله. انظر: العقد الفريد (٤/ ٩٤) والاقتضاب (٣/ ٣٤٢).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٠).

ولَيْلَةٍ، وشَهْرٍ، وحَوْلٍ) ممَّا يدلُّ على مدَّةٍ معلومةِ المقدارِ، ولا يُجيزون توكيدَ النكرةِ غيرِ المحدودةِ، كـ: (حَينٍ، ووَقْتٍ، وزَمَانٍ) ممَّا يصلُحُ للقليلِ والكثيرِ؛ لأنه لا فائدةَ لتأكيدِه».

قلتُ في كلامِه أمرانِ:

أحدُهما: أنه يدلُّ دلالةً ظاهرةً على أنَّ النكرةَ المفيدَ توكيدُها لا تكونُ إلا اسمَ زمانٍ، وفيه نظَرٌ؛ لقولِه:

أَرْمِـي عَلَيْهَـا وَهْـيَ فَـرْعٌ أَجْمَـعُ

ويقوِّي ذلك مِن كلامِه أيضًا أنَّه استَدلَّ بعدَ ذلك على صحةِ قولِ الكوفيينَ بأمرَين: أحدُهما: السماعُ، والثاني: مَسِيسُ الحاجةِ إلى استعمالِ نحوِ: «صمتُ شَهْرًا كُلَّهُ»، والسماعُ لم يرِد به إلَّا في أسماءِ الزمانِ، وفي كلامِ أبيه في «شرحِ التسهيلِ»[1] ما يُخالِفُ ذلك.

والثاني: أنَّ ظاهرَ كلامِه أنَّ تأكيدَ النكرةِ المحدودةِ يُفيدُ تأكيدُها دائمًا، وليسَ كذلك، بل شرطُه أن تكونَ مِن ألفاظِ الإحاطةِ.

ع: مثالُه في (اليَوْمِ) قولُه[2]:

قَـدْ صَـرَّتِ البَكْـرَةُ يَوْمًـا أَجْمَعَـا

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٩٦).

(٢) من تمامه:

إِنَّـا إِذَا خُطَّافُنَـا تَقَعْقَعَـا قَـدْ صَـرَّتِ البَكْـرَةُ يَوْمًـا أَجْمَعَـا

قال ابن الأنباري: لا يعرف قائله. انظر: المفصل (١٤٧) وأسرار العربية (٢١٢ ـ ٢١٣).

ومثالُه في (الشَّهْرِ)[1]:

يَـا لَيْـتَ عِـدَّةَ شَـهْرٍ كُلِّـهِ رَجَـبُ

ومثالُه في (الحَوْلِ)[2]:

نَلْبَـثُ حَـوْلًا كَـامِلًا كُلَّـهُ

وقولُه:

تَحْمِلُنِـي الـذَّلْفَاءُ حَـوْلًا أَكْتَعَـا

وقولُ مسافعِ بنِ حذيفةَ العبسيِّ[3]:

أولَاكَ بَنُـو خَيْـرٍ وَشَـرٍّ كِلَيْهِمَـا جَمِيعًـا وَمَعْـرُوفٍ أَلَـمَّ وَمُنْكَـرِ

التبريزيُّ[4]: «ص: بدلٌ، ك: تأكيدٌ».

---

(١) بتمامه:

لَكِنَّـهُ شَـاقَهُ أَنْ قِيـلَ ذَا رَجَـبٌ يَـا لَيْـتَ عِـدَّةَ شَـهْرٍ كُلِّـهِ رَجَـبُ

والبيت لعبد الله بن مسلم الهذلي، وهو من البسيط، والغريب هنا أن ابن هشام أنشده (شهر)، وهو قد قال في أوضح المسالك: «ومن أنشد (شهر) مكان (حول) فقد حرَّفه». انظر: مجالس ثعلب (١/ ٤٠٧) والتمام (١٦٨) و(٣/ ٣٠٠).

(٢) بتمامه:

نَلْبَـثُ حَـوْلًا كَـامِلًا كُلَّـهُ لَا نَلْتَقِـي إِلَّا عَلَـى مَـنْهَجِ

والبيت للعرجي، وهو من السريع. انظر: الكامل (٢/ ١٩٣) وأمالي الزجاجي (١/ ٢٣١) ضرائر الشعر (٢٩٥).

(٣) نسبه الجاحظ للعتبي، وهو من الطويل. انظر: الحيوان (٢/ ٨٩) والمفردات (١٤٧) وشرح التسهيل (٣/ ٢٩٧).

(٤) التبريزي أعرب (كليهما) بدلًا من غير إشارة إلى خلاف بين المصرين، ولعل ذلك في نسخة =

وجهُ ذِكرِ هذه المسألةِ عقيبَ ذكرِ تلك المسألةِ اجتماعُهما في أنّهما خلافيّتانِ بين ص وك، ووجهُ تقديمِ تلكَ أنّها كلامٌ في تثنيةِ لفظتَين ذُكرتا قبلَها تليها.

* * *

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ [المُتَّصِل بِـ: (النَّفْسِ، وَالعَيْنِ) فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ]

* * *

عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ [وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا]

قولُه: (وَأَكَّدوا) البيتَ، قالَ ابنُه[1]: «وكذا لو كانَ المؤكَّدُ غيرَ الضميرِ المرفوعِ المتصلِ، لا فرقَ بينَ توكيدِه بـ: (النفسِ) أو بـ: (العَينِ) وبينَ توكيدِه بغيرِهما في عدمِ وجوبِ الفصلِ بالضميرِ المنفصلِ، تقولُ: «رأيتُكَ نفسَكَ»، و«مررتُ بِكَ عينِكَ»، كما تقولُ: «رأيتُهم كلَّهم»، و«مررتُ بهم كلِّهم»، وإن شئتَ قلتَ: «رأيتُكَ إياكَ نفسَكَ»، و«مررتُ بكَ أنتَ عينِكَ»، فتؤكِّدُ بالمعنويِّ بعدَ اللفظيِّ».

قلتُ: أخطأَ مِن وجهينِ:

الأولُ: أنَّ الكلامَ في الفصلِ بالضميرِ المرفوعِ؛ فلا يصحُّ تمثيلُه بالمنصوبِ.

والثاني: أنَّ ما مثَّلَ به عندَ ص[2] بدلٌ لا تأكيدٌ.

* * *

= أخرى من شرح الحماسة. انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ٤١١).

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٢).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٢٨٦).

وَمَـا مِـنَ التَّوْكِيـدِ [لَفْظِـيٌّ يَجِـي مُكَـرَّرًا كَقَوْلِـكَ: «ادْرُجِـي ادْرُجِـي»]

لَمَّا أنهَى القولَ في التوكيدِ المعنويِّ شرَعَ في التوكيدِ اللفظيِّ، وهو: تكرارُ معنَى المؤكَّدِ بإعادةِ لفظِه، أو ذِكْرِ مرادِفِه، فالأوَّلُ نحوُ: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾[1]، والثاني نحوُ: «أنتَ بالخيرِ حَقِيقٌ قَمِنٌ»، و«قمتُم أنتم».

وعلى هذا ينبغِي حَمْلُ قولِه: (مُكَرَّرًا)؛ ليشملَ القسمينِ، وبذلك فسَّرَ ابنُه[2] كلامَه، إلا أنَّه قالَ: «أو تقويتُه بمرادِفِه»، وفي ذكرِ التقويةِ أمرانِ:

أحدُهما: إيهامُ كونِ التَّكرارِ نفسَ التقويةِ.

والثاني: أنَّ التقويةَ فائدةٌ، والكلامُ في الحدِّ لا في الفائدةِ، وسنذكرُ الفائدةَ بعدُ.

وفائدةُ التوكيدِ اللفظيِّ قصدُ[3] التقريرِ؛ خوفًا مِن أمرٍ مِن أمورٍ ثلاثةٍ، وهي:

النسيانُ، أعني في المستقبَلِ.

وعدمُ إصغاءِ السامعِ.

وعدمُ اعتنائِه.

وكذا التوكيدُ المعنويُّ، فائدتُه أيضًا التقريرُ، لكنَّ ذاكَ خوفٌ مِن أمرَين، وهما:

توهُّمُ تقديرِ إضافةٍ إلى المتبوعِ.

أو إرادةُ الخصوصِ بما ظاهرُه العمومُ.

وهذا التأكيدُ يخالِفُ المعنويَّ مِن وجهينِ:

---

(١) الفجر: ٢٢.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٢).

(٣) في شرح ابن الناظم: (فصل)، وهي تحريف.

أحدُهُما: أنَّ ذلك بألفاظٍ مخصوصةٍ.

والثاني: أنَّ المتبوعَ هناكَ لا يكونُ جملةً، ولا مفردًا غيرَ اسمٍ.

واللفظيُّ بخلافِه فيهما؛ فإنَّه لا يتقيَّدُ بلفظٍ بعينِهِ، ولا يتقيَّدُ متبوعُه بإفرادٍ ولا غيرِه، بل الأكثرُ كونُه جملةً تابعًا لجملةٍ.

فأمَّا توكيدُ الجملةِ ـ وهو الغالبُ، كما ذكرْنا ـ فالغالِبُ أن تكونَ المؤكِّدةُ مقرونةً بعاطفٍ، نحوُ: ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[1]، ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴾[2]، ﴿ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾[3]، ومِن عدمِ اقترانِها به: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾[4]، وقولُه[5]:

لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَ ... لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ

وأمَّا الاسمُ فإن كانَ ظاهرًا أو ضميرًا منفصلًا أو متصلًا، وأُكِّدَ بمرادِفِه فلا إشكالَ، فالأوَّلُ نحوُ: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾[6]، و﴿دَكًّا دَكًّا﴾[7]، والثاني نحوُ: «أنتُم أنتُم

---

(١) التكاثر: ٤.

(٢) القارعة: ١٠، وفي المخطوط: «ثم ما أدراك ما هيه»، وهو سبق قلم.

(٣) القيامة: ٣٥.

(٤) الشرح: ٦.

(٥) من تمام الشاهد:

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ ... وَلَا فِي البُعْدِ أَنْسَاهُ

لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَ ... لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ

والشعر من الهزج، أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٠٢).

(٦) الفجر: ٢٢.

(٧) الفجر: ٢١.

ذاهبونَ»، والثالثُ نحوُ: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ﴾[1].

وإن كانَ ضميرًا متصلًا، وأُكِّدَ بإعادةِ لفظِه وجبَ عَمْدُ المؤكِّدِ بما عُمِدَ به المؤكَّدُ، نحوُ: «قُمْتَ قُمْتَ»، و«أَكْرَمَكَ أَكْرَمَكَ زيدٌ»، و«مَرَرْتُ بِكَ بِكَ».

وأمَّا الفعلُ فلكونِه مع الفاعلِ كالكلمةِ الواحدةِ كان الغالبُ أن لا يؤكَّدَ إلَّا مع فاعلِه، فإن كانَ الفاعلُ ضميرًا جيءَ به بعينِه، كقولِه: «ادْرُجِي ادْرُجِي».

أو ظاهرًا فالأكثرُ أن يُجاءَ بضميرِه، نحوُ: «قامَ أخواك قاما»؛ دفعًا لقُبحِ التَّكرارِ.

وعلى هذا فقولُك: «قَامَ أَخَوَاكَ قَامَ أَخَوَاكَ» لا يُدرَى: هل المرادُ تأكيدُ الجملةِ أم المؤكَّدُ الفعلُ فقط، وجاءَ الفاعلُ للغرضِ الذي ذكرناه؟

أمَّا: «قَامَ أَخَوَاكَ [قاما][2]» فإنَّما يَقْوَى في النفسِ أنَّه ليسَ إلَّا تأكيدًا للفعلِ خاصةً، بدليلِ المجيءِ بالفاعلِ على هذه الصورةِ، أعني المجيءَ بالفاعلِ على وجهٍ يؤذِنُ بأنَّ المقصودَ ليسَ إلا شُغْلُ الفاعلِ بشاغلٍ ما، لا على وجهِ أنَّه مقصودٌ لذاتِه.

وقد يؤكَّدُ الفعلُ بدونِ فاعلِه، كقولِه[3]:

---

(١) الأنبياء: ٥٤.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) بتمامه:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي ... أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

لا يعلم قائل هذا البيت، وهو من الطويل. انظر: الخصائص (٣/ ١٠٥) وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٧٢).

أَتَـاكَ أَتَـاكَ اللَّاحِقُـونَ احْـبِسِ احْـبِسِ

وأمَّا الحرفُ فإمَّا أن يكونَ جَوابيًّا أو لا، إن كانَ جوابيًّا أُكِّدَ مع الفصلِ بالجملةِ الْمُجابِ بها، والمجيءِ بها متَّصِلَةً بالمؤكِّدِ أيضًا وبعدمِها أو أحدِهِما، فيُقَالُ: «نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ»، و«نَعَمْ نَعَمْ»، و«نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ نَعَمْ»، ويُعكَسُ هذا.

وذكرَ ابنُه[1] أنَّ الأكثرَ في الحرفِ الجوابيِّ أن يؤكَّدَ بمرادِفه كقولِه[2]:

أَجَـــــلْ جَيْـــــرِ ....

ولا أدرِي ما سببُ هذا، ولا مِن أينَ تلقَّفَه؟[3]

وإن كانَ غيرَ جوابيٍّ فلا بُدَّ في الغالبِ مِن الفصلِ بينَ المؤكَّدِ والتأكيدِ بفاصلٍ، فإن كانَ اسمًا مضمرًا وجبَ عَمْدُ التأكيدِ به، نحوُ: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[4]، وإن كانَ ظاهرًا عُمِدَ به أو بضميرِه، نحوُ: «إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ»، و«إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا[5] فَاضِلٌ»، وليسَ هذا أحسنَ ولا أكثرَ مِن العَمْدِ بالضميرِ كما

---

(١) عبارة ابن الناظم: «والأولى». انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٣).

(٢) بتمامه:

وَقُلْـنَ عَلَـى الفِـرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْـرَبِ ... أَجَـلْ جَيْـرِ إِنْ كَانَـتْ أُبِيحَـتْ دَعَـاثِرُهْ

والبيت لمضرس بن ربعي، وهو من الطويل. انظر: ديوان مضرس (٧٦) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ١٢٢).

(٣) قلتُ: تعبير ابن الناظم في شرحه: «والأولى توكيده بذكر مرادفه»، والتعبير الذي نقله ابن هشام عنه: «والأكثر أن يؤكد بمرادفه»، وأنت تعرف فرق بينهما، ولعل ابن هشام نقل من نسخة من شرح ابن الناظم، وسيشير ابن هشام إلى هذا بعد.

(٤) المؤمنون: ٣٥.

(٥) في المخطوط: «زيد».

يُوهِمُه قولُ ابنِ المؤلِّفِ[1]: «ويجوزُ أن تأتِيَ بالضميرِ»، ولا ممتنعًا كما يُوهِمُه قولُ الناظمِ[2] نفسه:

إِلَّا مـــع اللفـــظِ الـــذي بـــه وُصِـــلَ

وإن كانَ الفاصلُ سكتةً أو جملةَ اعتراض أو عاطفًا[3] فلا شيءَ يُعادُ مع المؤكِّدِ، فالأول كقوله[4]:

.... فَمَـــــــــــــا

مَـــا مِـــنْ حِمَـــامٍ أَحَـــدٌ مُعْتَصِـــمَا

والثاني كقولِه[5]:

لَيْـــتَ وَهَـــلْ يَنْفَـــعُ شَـــيْئًا لَيْـــتُ

لَيْـــتَ شَـــبَابًا بُـــوعَ فَاشْـــتَرَيْتُ

والثالثُ نحوُ قولِه[6]:

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٣).

(٢) في المخطوط: (ابن الناظم)، وهو تحريف.

(٣) في المخطوط: «أو عاطف».

(٤) بتمامه:

لَا يُنْسِـــكَ الأَسَـــى تَأَسِّـــيًا فَمَـــا مَـــا مِـــنْ حِمَـــامٍ أَحَـــدٌ مُعْتَصِـــمَا

الرجز غير معين القائل، أنشده ابن مالك ولم يعينه. انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٧١).

(٥) ينسب لرؤبة، وهو رجز. انظر: ملحقات ديوان رؤبة (١٧١) وأسرار العربية (٨٧) وشرح التسهيل (٢/ ١٣١).

(٦) بتمامه:

لَيْـــتَ شِـــعْرِي هَـــلْ ثُـــمَّ هَـــلْ آتِيَـــنَّهُمْ أَمْ يَحُـــولَنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَـــامِي =

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ

مثَّل ذو «الخَصَائص»[1] التَّوكيدَ اللَّفظيَّ بأمثلةٍ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَدْ قَامَتْ الصَّلَاةُ، اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ».

ع: الأولُ مسَلَّمٌ؛ لأنَّه خبرٌ، وأمَّا الثاني فإنشاءٌ. انتهى.

وقوله[2][3]:

إِذَا التَّيَّارُ ذُو العَضَلَاتِ قُلْنَا

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ ....[4]

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا هُ ....[5]

= والبيت ينسب للكميت، وهو من الخفيف. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٤٤٦) وشرح المفصل (٥/ ١٠٠) وشرح التسهيل (٣/ ٣٠٢) والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٩٦).

(١) انظر: الخصائص (٣/ ١٠٤).

(٢) يستكمل هنا النقل عن ابن جني.

(٣) بتمامه:

إِذَا التَّيَّارُ ذُو العَضَلَاتِ قُلْنَا ... إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا

والبيت للقطامي، وهو من الوافر. انظر: ديوان القطامي (٤٠) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٢٥٦).

(٤) بتمامه:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

والبيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ٢٧٩) وخزانة الأدب (٣/ ٦٤).

(٥) بتمامه:

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا ... هُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمُ السَّفَّاحُ

لَجَدِيرُونَ بِالوَفَاءِ إِذَا قَا ... لَ أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ =

أَخَـــاكَ أَخَـــاكَ إِنَّ مَـــنْ لَا أَخَـــا لَـــهُ ....[1]

أَبُـــــوكَ أَبُـــــوكَ أَرْبَـــــدُ ... .[2]

قالَ: ويجوزُ كونُ الثاني خبرًا، أي: المشهورُ بالدناءةِ

قُـــــمْ قَائِمًـــــا قُـــــمْ قَائِمًـــــا ....[3]

فَـــأَيْنَ إِلَـــى أَيْـــنَ النَّجَـــاةُ ......

البيتَ.

نَطْعَـــنُهُمْ سُـــلْكَى وَمَخْلُوجَـــةً كَـــرَّ كلامَـــيْنِ عَلَـــى نَائِـــلِ[4]

= أنشدهما الفراء بلا نسبة، وهما من الخفيف. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٨٨) والخصائص (٣/ ١٠٤).

(١) بتمامه:

أَخَـــاكَ أَخَـــاكَ إِنَّ مَـــنْ لَا أَخَـــا لَـــهُ كَسَـــاعٍ إِلَـــى الْهَيْجَـــا بِغَيْـــرِ سِـــلَاحِ

والبيت لمسكين الدارمي، وهو من الطويل. انظر: ديوان مسكين (٢٩) والكتاب (١/ ٢٥٦) والحجة (٦/ ٢٠٧).

(٢) بتمامه:

أَبُـــوكَ أَبُـــوكَ أَرْبَـــدُ غَيْـــرَ شَـــكٍّ أَحَلَّـــكَ فِـــي الْمَخَـــازِي حَيْـــثُ حَـــلَّا

والبيت لجميل، وهو من الوافر. انظر: ديوان جميل (١٩١) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢٢٨).

(٣) من بتمامه:

قُـــــمْ قَائِمًـــــا قُـــــمْ قَائِمًـــــا لَقِيـــــتَ عَبْـــــدًا نَائِمًـــــا

أنشدته امرأة من العرب ترقق ابنها، وهو من مجزوء الرجز. انظر: الصاحبي (١٨٠) والإيضاح لابن الحاجب (٣١٠) وشرح التسهيل (٢/ ٣٥٧).

(٤) كُتب عجزُ البيت في المخطوط محرفًا: «كَرَّ كَلَامَيْنِ عَلَى نَاءِلِ»، وفي الخصائص: «كرك =

يريدُ: قولَك له: ارمِ ارمِ، وفيه قول ثانٍ، وهو[1]: «كَرَّكَ لَأْمَيْنِ»، وهما السهمان، أي كما تردُّ السهمين على باريهما إذا أخذتهما لتنظر إليهما، ثم رميتهما، فإنهما يقعان مختلفين.

مثَّل في «الخَصَائصِ»[2] التأكيدَ اللفظيَّ بقولِهم: «قد قامت الصلاةُ قد قامت الصلاةُ»، «اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ».

أقولُ: إنَّ التمثيلَ في الأوَّلِ، وأمَّا الثاني فمِما يُتَعَبَّدُ به.

قالَ الناظمُ[3]: «تُفصَلُ الجملةُ مِن الجملةِ بالعاطفِ في مثلِ: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[4]، إن لم يُلبِس نحوُ: «قَامَ زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ»، و«ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا».

ع: وعندي أنَّ الآيةَ الكريمةَ حَمْلُها على خلافِ التأكيدِ واجبٌ؛ لأنَّهم يعلمونَ عِلمًا بعدَ علمٍ، وأنَّ هذا مِن مواضعِ الإلباسِ لو كانَ ثَمَّ قد أُريدَ التأكيدُ، فهنا كانَ يمتنعُ العاطفُ.

وقد يُقالُ: إنَّ أَوْلَى مِن هذا: التمثيلُ بقولِه تعالَى: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ۝ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾[5].

= لامين»، وقد سبق تخريج هذا البيت.

(١) جاء هنا في المخطوط: «تمامه في رأس الصفحة التي قبلها»، وقد وضعت الكلام هنا لأتممه.

(٢) انظر: الخصائص (٣/ ١٠٤).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٠٥).

(٤) النبأ: ٤ ـ ٥.

(٥) التكاثر: ٦ ـ ٧.

فإن[1] قلتَ: إذا عُطفَ فأينَ التأكيدُ؛ إنَّما يصيرُ عطفًا؟

قلتُ: وكذا نقولُ، وهذا كما نقولُ: إذا تعددتِ الصفاتُ جازَ لك أن تأتِيَ بها بعطفٍ وبغيرِ عطفٍ، ولا نريدُ أنَّها تبقَى[2] صفةً مع العاطفِ، وكذلكَ أيضًا نقولُ في بابِ بدلِ الغلطِ إذا قيلَ: «جَاءَنِي زَيْدٌ حِمَارٌ»، ونظيرُه قولُنا في نحوِ: «قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ»، و«قَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ»: إنَّه مِن التنازعِ، وهذا ـ والحالةُ هذهِ ـ لا تنازعَ فيه، إنَّما التنازعُ قبلَ الإضمارِ، فافهَمْه.

* * *

وَلَا تُعِدْ لَفْظَ [ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ]

* * *

كَذَا الحُرُوفُ [غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا بِهِ جَوَابٌ كَـ: (نَعَمْ) وَكَـ: (بَلَى)]

[**كَذَا الحُرُوفُ**]: هذا هو الغالبُ، وقد يُفقد الشرطانِ، أعنِي المصرَّحَ به، والمأخوذَ مِن كلامِه باللازمِ، كقولِه[3]:

وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

---

(١) في المخطوط: (فا).

(٢) مكررة في المخطوط.

(٣) بتمامه:

فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

والبيت لمسلم بن معبد الوالبي، وهو من الوافر. انظر: المحتسب (٢/ ٢٥٦) والإنصاف (٢/ ٤٦٥) وخزانة الأدب (٢/ ٣٠٨٣)

وهو في غايةِ الشذوذِ.

وأسهلُ منه قولُه[1]:

.... عَـــنْ بِمَـــا بِـــهِ

لأمرينِ:

أحدُهُما: أنَّ الأوَّلَ على أكثرَ مِن حرفٍ؛ فهو أقدَرُ على الاستقلالِ النُّطْقِيِّ مِن الحرفِ الأوَّلِ.

والثاني: أنَّ الثانيَ مِن غيرِ لفظِ الأوَّلِ؛ فالاستهجانُ في اللفظِ.

وأسهلُ مِنهما قولُه[2]:

إنَّ إنَّ الكَــرِيمَ يَحْلُــمُ مَــا لَــمْ

لكونِ الحرفِ على أكثرَ مِن حرفٍ، بل أكثرَ مِن حرفينِ، ولا ينقاسُ، خلافًا لابنِ هشامٍ الخَضْراويِّ[3] وللزمخشريِّ[4].

---

(١) بتمامه:

فَأَصْــبَحْنَ لَا يَسْــأَلْنَنِي عَــنْ بِمَــا بِــهِ ... أَصَــعَّدَ فِــي غَــاوِي الهَــوَى أَمْ تَصَــوَّبَا

والبيت للأسود بن يعفر، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأسود (٢١) ومعاني القرآن للفراء (٣/ ٢٢١) وسر الصناعة (١/ ١٤٧).

(٢) بتمامه:

إنَّ إنَّ الكَــرِيمَ يَحْلُــمُ مَــا لَــمْ ... يَــرَيَنْ مَــنْ أَجَــارَهُ قَــدْ ضِــيمَا

أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٠٣).

(٣) انظر: آراء ابن هشام الخضرواي (١٠٨) وارتشاف الضرب (٤/ ١٩٥٩).

(٤) انظر: المفصل (١٤٦)، وابن هشام الخضراوي تبعٌ للزمخشري.

قولُه: (غَيْرَ مَا تَحَصَّلَ) البيتَ، استأثرَ الحرفُ الجوابيُّ عَن الحرفِ غيرِ الجوابيِّ بأمرَينِ:

أحدُهُما: تأكيدُه، والتأكيدُ بِهِ بغيرِ شرطٍ.

والثاني: أنَّ الغالِبَ تأكيدُه بمرادِفِه لا بلفظِه، ذكرَ ذلك ابنُه(١).

وإنَّما جازَ فيها المعنَى الأوَّلُ؛ لشبَهِها بالأسماءِ في الاستقلالِ بأنفُسِها، ألا ترى أنَّه يُقالُ: «أَقَامَ زَيْدٌ؟»، فتقولُ: «نَعَمْ»، فتقتصِرُ عليها؟ فصارَت كالمستقلةِ بمعناها، فأشبهَتْ قولَكَ: «زَيدًا» في جوابِ: «مَنْ ضَرَبْتَ؟».

ع: (بَلَى) لإبطالِ نفيٍ محضٍ، نحوُ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ﴾(٢)، أو مقرونٍ بهمزةِ التقريرِ، نحوُ: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾(٣)، أو منقوضٍ بـ: (إلَّا)، نحوُ: ﴿لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ ... قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١١١ بَلَىٰ﴾(٤).

والإبطالُ في هذا النوعِ يكونُ باعتبارِ الانتفاءِ عَن المستثنَى منه؛ وذلكَ لأنَّ التقديرَ: «لن يدخُلَ الجنةَ أحدٌ إلَّا مَن كانَ هُودًا أو نصارَى».

* * *

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ [الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ]

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٣).

(٢) التغابن: ٧.

(٣) الأعراف: ١٧٢

(٤) البقرة: ١١١ ـ ١١٢.

فتقولُ: «قُمْتُ أنَا»، و«قُمْتَ أنْتَ»، و«قَامَا هُمَا»، و«رَأَيْتَنِي أنَا»، و«رَأَيْتُكَ أنْتَ»، و«رَأَيْتُهُ هُوَ»، و«مَرَرْتَ بِي أنَا»، و«رَأَيْتُكَ أنْتَ»، و«مَرَرْتُ بِكَ أنْتَ».

قولُه: (أَكِّدْ بِهِ) يريدُ أنَّك تؤكِّدُ به كلَّ ضميرٍ اتصلَ، ولا تؤكِّدُ بغيرِه مِن الضمائرِ، أما المتصلُ فلتعذُّرِه، وأما المنفصلُ المنصوبُ فقالُوا: إذا قلتَ: «رأيتُكَ إياكَ» كان (إيَّاكَ) بدلًا لا تأكيدًا، نصَّ عليه أبو سعيدٍ[1]، قالَ: «وكأنَّكَ قلتَ: «إياكَ رأيتُ»، ولم تذكرِ الكافَ»، قالَ: «وقدَّرناه متقدِّمًا؛ لينفصِلَ».

لكن اختارَ الناظمُ[2] أنَّ هذا تأكيدٌ لا بدلٌ، وأنَّ الضميرَ لا يُبدَلُ لا مِن ضميرٍ ولا مِن ظاهرٍ، فإذا حُمِلَ كلامُه هنا على مذهبِه كانَ أوفقَ لـ كـ[3].

وقد يُستدَلُّ عليه بقولِه: (أَكِّدْ بِهِ)، ولم يقل: (بِهِ أَكِّدْ)؛ لئلَّا يفيدَ الحصرَ، مع أنَّه كانَ يمكنُه أن يقولَ:

بِـهِ[4] أَكِّـدَنْ كُـلَّ ضَـمِيرٍ اتَّصَـلْ

قولُه: [اتَّصَلْ][5] وقد يُطلقُ على الضميرِ المستترِ (متَّصِلًا) تجوُّزًا.

ومما يحتملُ أن يكونَ مثلَ هذه المسألةِ: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ﴾[6]، فهذا يحتملُ

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٥٢).

(٢) انظر: التسهيل (١٦٦).

(٣) انظر: المفصل (١٥٨) وتوجيه اللمع (٢٧٧).

(٤) باختلاس كسرة الهاء من (به)؛ حتى يتزن.

(٥) زيادة يقتضيها السياق، لعلها تكون هي.

(٦) الكهف: ٣٩.

التأكيدَ والفصلَ، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[1]، فهذا أيضًا مثلُ الأوَّلِ في جوازِ الوجهين، ولولا هذه المسألةُ لم يَجزْ إلا وجهٌ واحدٌ، وهو الفصلُ، وكذلك: ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[2]، إلَّا أنَّ جوازَ هذين الوجهينِ لا إشكالَ في شيءٍ منه؛ إلا أن التأكيدَ قد يُطابِقُ المؤكَّدَ في إعرابِه.

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ جازَ هذا كلُّه؟ أعني أن يؤكَّدَ بالضميرِ المنفصلِ المرفوعِ كلُّ ضميرٍ متصلٍ.

قلتُ: أشارَ إلى ذلك سيبويهِ[3]، وفسَّرَه السيرافيُّ[4] تفسيرًا حسنًا، وخلاصةُ ما ذكرَ أنْ قالَ: أصلُ الضميرِ أن يُوضَعَ على صيغةٍ واحدةٍ مشتركةٍ بينَ الرفعِ والنصبِ والخفضِ، كما أنَّ الأسماءَ الْمُظهَرةَ وأسماءَ الإشارةِ كذلك، ويكونُ الدالُّ على إعرابِها عواملُها ومحالُّها، ولكنَّهم فصَلُوا في المضمَرِ في بعضِ الأحيانِ؛ وذلك زيادةُ بيانٍ أحسنُوا فيها، فهذه قاعدةٌ.

قاعدةٌ ثانيةٌ: وهي أنَّ أصلَ الضمائرِ المنفصلةِ أن تكونَ مرفوعةً[5]؛ لأن الأصلَ في أحوالِ الاسمِ الابتداءُ، فهو أوَّلُها وأسبقُها، فإذا أُضمِرَ المبتدأُ لم يكن بُدٌّ مِن كونِه منفصلًا، وأمَّا المنصوبُ والمجرورُ فلا بُدَّ لهما مِن لفظٍ يعمَلُ فيهما، فإذا أُضمِرا اتَّصَلَا بذلك اللفظِ، فصارَ المرفوعُ مختصًّا بالانفصالِ، فإذا أكَّدْنا المضمَرَ

---

(١) المزمل: ٢٠.

(٢) الزخرف: ٧٦.

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ٣٨٥).

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٥٠).

(٥) في المخطوط: (هو) زائدة.

احتجنا إلى ضميرٍ منفصلٍ، ولا منفصلَ إلَّا ضميرُ المرفوعِ، فاستعملناه في الثلاثةِ: المنصوبِ، والمجرورِ، والمرفوعِ، كما اشتركْنَ جميعًا في (نَا)، وكما ذكرْنا مِن إيجابِ القياسِ اشتراكَها كلِّها في لفظٍ واحدٍ.

رجعْنا إلى مسألةِ ضميرِ الفصلِ: ولو قلتَ: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ الفَاضِلَ» امتنعَ في الضميرِ أن يكونَ مبتدأً؛ لانتصابِ ما بعدَه، وتأكيدًا لظهورِ ما قبلَه، وتعَيَّنت الفصليةُ.

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ لم يُجيزُوا تأكيدَ الظاهرِ بالمضمرِ؟

قلتُ: قالَ القاضي أبو سعيدٍ[1] ـ رحمه الله ـ ما ملخَّصُه: إنَّ التأكيدَ في كونِه يرفعُ عَن المؤكَّدِ الالتباسَ يتنزَّلُ عندَهم منزلةَ الصفاتِ، ولهذا يُسمِّيه س[2] ـ رحمه الله ـ صفة، ومِن شروطِ الصفةِ أن لا تكونَ أعرفَ مِن الموصوفِ، ولا شكَّ أنَّ الضميرَ أعرفُ مِن الْمُظهَرِ، فاستحالَ أن يكونَ تأكيدًا له.

وإنَّما أجازُوا إبدالَ الضميرِ مِن الظاهرِ؛ لأنَّه لا يجِبُ في البدَلِ والْمُبْدَلِ منه أن يتوافَقا في تعريفٍ ولا تنكيرٍ؛ فلذلكَ لا يضرُّ فيهما كونُ الثاني أعرَفَ مِن الأوَّلِ، فهذا وجهٌ.

ووجهٌ ثانٍ: وهو أنَّ الظواهِرَ لا يلِيقُ بها لو أُكِّدَت بالضميرِ إلا ضمائرُ الغيبةِ، لا ضمائرُ التكلُّمِ والخطابِ، وضمائرُ التكلُّمِ والخطابِ هي الأصلُ والأكثرُ في الاستعمالِ، واستعمالُ ما يُوجِبُ إسقاطَ أصلِه وأكثرِه مطروحٌ متروكٌ.

---

(١) يعني به السيرافيَّ. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٥١ ـ ١٥٢).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٣٨٦).

قلتُ[1]: بدليلِ أنَّ الضمائرَ لا تُنعَتُ بنعُوتِ المدحِ والذمِّ والترحُّمِ، وقد خَفِيَ هذان الوجهان على مَن قال معترِضًا على النحويين: لأيِّ شيءٍ استقبَحُوا تأكيدَ الْمُظْهَرِ بالمضمرِ، ولم يستقبِحُوا العكسَ، بل أجازُوا أن يُقالَ: «مَرَرْتُ بِهِمْ أَجْمَعِينَ»؟

❁ ❁ ❁

(١) يعني ابن هشام نفسه.

[عطفُ البيانِ]

العَطْفُ إِمَّا ذُو بيَانٍ [أَوْ نَسَقْ وَالغَرَضُ الآنَ بيَانُ مَا سَبَقْ]

* * *

فَذُو البيَانِ تَابعٌ [شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ]

* * *

فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ [الأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي]

* * *

وَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ [كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ]

قالَ الزمخشريُّ[1] في: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[2]: إنَّ (سِنِينَ) عطفُ بيانٍ.

* * *

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ [يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ «يَا غُلَامُ يَعْمُرَا»]

* * *

وَنَحْوِ (بِشْرٍ) [تَابِعِ (البَكْرِيِّ) وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَرْضِيِّ]

---

(١) انظر: الكشاف (٢/ ٧١٦).

(٢) الكهف: ٢٥.

[عَطْفُ النَّسَقِ]

[تَـالٍ بِحَـرْفٍ مُتْبِـعٍ عَطْـفُ النَّسَـقْ كَـ: «اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ»]

* * *

فَـالعَطْفُ مُطْلَقًـا [بِــ: (وَاوٍ، ثُـمَّ، فَـا حَتَّى، أَمَ، اوْ) كَـ: «فِيكَ صِـدْقٌ وَوَفَـا»]

* * *

وَأَتْبَعَـتْ لَفْظًـا [فَحَسْـبُ (بَـلْ، ولَا، لَكِنْ) كَـ: «لَـمْ يَبْـدُ امْرُؤٌ لَكِـنْ طَـلَا»]

قولُه: (بَلْ، وَلَا، لكِنْ) ولها رابعٌ عندَ ك[1]، وهو (لَيْسَ)، ونقلَه ابنُ عصفورٍ[2] عَن البغداديينَ[3]، فهذه في مقابلةِ الواوِ والفاءِ و(ثُمَّ، وحَتَّى)، وهي أربعة تشرِكُ في اللفظِ والمعنَى، صارت ثمانيةً، وبقيَ: (أَمْ، وأَوْ)، وفي معناهُما خلافٌ.

[لَيْسَ]: خرَّجَ عليه بعضُهم[4] قولَ المتنبي[5]:

بَقَـائِي شَـاءَ لَـيْسَ هُـمُ ارْتِحَـالَا

قَالَ: المعنَى: بقائي شاءَ لا هُم، فأجرَى (لَيْسَ) مجرَى (لَا)، قالَ ابنُ سيده:

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٤٨) ومجالس ثعلب (١/ ٤٤٧).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٢٥).

(٣) انظر: الحلبيات (٢٦٤).

(٤) يقصد به الواحدي. انظر: شرح ديوان المتنبي (١١٠).

(٥) انظر: ديوان المتنبي (١٢٨).

إنَّما المعروفُ العكسُ، نحوُ[١]:

فَأَنَـــا ابْـــنُ قَـــيْسٍ لَا بَـــرَاحُ

* * *

فَــاعْطِفْ بِــوَاوٍ [لَاحِقًــا أَوْ سَــابِقَا فِــي الحُكْــمِ أَوْ مُصَــاحِبًا مُوَافِقَــا]

[فَاعْطِفْ بِوَاوٍ]: معناه أنَّها تعطِفُ متأخرًا عن المتبوعِ في حصولِ ما وقعَ الاشتراكُ فيه، وسابِقًا على المتبوعِ في حصولِ ما وقعَ الاشتراكُ فيه، ومصاحِبًا له موافِقًا في زمنِ حصولِ ما وقعَت المشارَكةُ فيه.

وتلخَّصَ مِن مجموعِ هذا الكلامِ أنَّها لِمُطْلَقِ الجمعِ، وهو المذهبُ الصحيحُ.

واعلَمْ أنَّها قد تأتي بمعنَى الباءِ، كقولِهم: «اشتريتُ الشاءَ شاةً ودِرهمًا»[٢]، والواوُ هنا ليست للجمعِ، بل دالةٌ على المعنَى الذي يدلُّ عليه الباءُ هنا.

الجرميُّ[٣]، ومثلُه: «أنتَ أعلَمُ ومالُك»[٤].

ع: أصحُّ ما قيلَ فيه[٥].

---

(١) بتمامه:

مَـــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيرَانِهَـــا فَأَنَـــا ابْـــنُ قَـــيْسٍ لَا بَـــرَاحُ

والبيت لسعد بن مالك القيسي، والبيت من مجزوء الكامل. انظر: الكتاب (١/ ٥٨) والصحاح (١/ ٣٥٥).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٣٩٢) وشرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٢٨٤) ومغني اللبيب (٤٦٩).

(٣) قاله الجرمي في كتابه (الفرخ). انظر: التذييل والتكميل (٣/ ٢٨٥) ـ (٨/ ١١٦).

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٣٠٠).

(٥) نقل السيوطي عن ابن هشام أنه قال هذا، ونصه: «والذي يدلُّ على مجيءِ الواوِ خلفًا عَن =

ع: ولأنَّ الواوَ للتشريكِ والجمعِ عادَ الضميرُ بين متعاطِفَيها عليهما، لا على أحدِهما فقط، بخلافِ (أَوْ).

ولْيُنْظَرْ في: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى [ٱللَّهُ] وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ﴾[1] بالتثنيةِ[2]، ثمَّ جاءَ: ﴿مِنْ أَمْرِهِمْ﴾.

ويظهرُ لي فرقٌ بين: «وَزَيْدٌ»، وبين: «وَلَا زَيْدٌ»، وكأنَّه استئنافٌ.

فإن قيلَ قولُه: (فِي الحُكْمِ) يُسأَلُ هُنا عنِ نحوِ: ﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[3]، فإن قلتَ: الواوُ عاطفةٌ، فلا توافُقَ في الحُكمِ، أو (لَكِنْ) عاطفةٌ، فالعاطِفُ لا يدخلُ على العاطفِ؟

قلتُ: الجوابُ بالأوَّلِ، وهو مِن عطفِ الجُملِ، ولا يُشترَطُ فيها توافُقٌ في شيءٍ البتةَ، تقولُ: «قَامَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ عَمْرٌو».

* * *

وَاخْصُصْ بِهَا [عَطْفَ الذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَـ: «اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي»]

= الباءِ قولُهم: «بِعتُ الشاءَ شاةً ودِرهمًا»، أي: «شاةً بدرهَمٍ»؛ لأنَّا قاطعونَ بأنَّ الدرهمَ ثمنٌ لا مَبيعٌ، ولأنَّهم قالوا أيضًا: «بعتُ الشاءَ شاةً بدرهمٍ»، وهذا الذي ذكرتُه هو أصحُّ وأوضحُ ما يُقالُ في المسألةِ، ومتبُوعِي فيه الجرميُّ مِن المتقدمين، وابنُ مالكٍ مِن المتأخرين، فمِن كلامِهما أخذتُ، وعلى ما أشارَا إليه اعتمدتُ». انظر: الأشباه والنظائر (٤/ ٣٦).

(١) الأحزاب: ٣٦، وفي المخطوط: (لهما)، وهو سهو من ابن هشام لا من الناسخ؛ فإن ابن هشام قال بعد الآية: (بالتثنية).

(٢) لم أقع على هذه القراءة، والقراءة: «لهم».

(٣) يونس: ٣٧، يوسف: ١١١.

قولُه: (لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ) فإن قلتَ: من مُثُلِ ذلكَ: «استَوَى زيدٌ وعمرٌو»، إذا أردتَ به: «تساويَا»، فهلَّا ما جازَ في: «استَوَى الماءُ والخشبةَ» المفعولُ معه[1]؟

وكيف تُرِكَ المعطوفُ البتةَ في: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُمْ مَّنْ أَنفَقَ﴾[2] الآية؟

قلتُ: أمَّا الآيةُ فإنَّ المعطوفَ حُذفَ؛ لوضوحِ المعنَى، والناظمُ قالَ: (لا يُغْنِي)، وذا أعمُّ مِن أن يكونَ لا يُغنِي لفظًا ولا تقديرًا، ولا يغنِي لفظًا، وأنتَ إذا قلتَ: «لا يستَوِي زيدٌ» لم يجُزِ الحذفُ؛ لأنَّه ليسَ فِي: (وَاخْصُصْ) لفظةُ ما يغنِي بمعادِلِه.

ع: مِن خصائصِ الواوِ الفصلُ بينَها وبينَ المعطوفِ بالظرفِ والمجرورِ، ومنه: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ﴾[3]، ثمَّ قالَ تعالَى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾[4].

الزمخشريُّ[5]: «عطفٌ على (جَنَّاتٍ)، أي: وأنشأَ مِن الأنعامِ ما يَحمِلُ الأثقالَ، وما يُفرَشُ للذبحِ».

وتقديمُ المعطوفِ عليها غيرِ المجرورِ؛ لأجلِ الضرورةِ.

﴿خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ۝ وَخَلَقَ الْجَانَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾[6].

وفي مكانٍ آخرَ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ۝ وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ

---

(١) لعل الصواب: «فهلا جاز غير المفعول معه».

(٢) الحديد: ١٠.

(٣) الأنعام: ١٤١.

(٤) الأنعام: ١٤٢.

(٥) انظر: الكشاف (٢/ ٧٣).

(٦) الرحمن: ١٤ ـ ١٥.

مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴾[1].

* * *

وَالفَــــاءُ لِلتَّرْتِيـــبِ [بِاتِّصَـــالِ وَ(ثُـــمَّ) للتَّرْتِيـــبِ بِانْفِصَـــالِ]

ع: اشتركت الواوُ والفاءُ و(ثُمَّ) في إفادةِ التشريكِ في الحكمِ، كما قدَّمْنا، وانفردَت الفاءُ و(ثُمَّ) عِن الواوِ بأنَّهُما تفيدانِ الترتيبَ، وهي لا تفيدُه، وانفردَت الفاءُ عَن (ثُمَّ) بأنَّ (ثُمَّ) ترتِّبُ بانفصالٍ، والفاءَ ترتِّبُ باتصالٍ، والمعنيُّ بالاتصالِ والانفصالِ: التعقيبُ والتراخي؛ لأنَّ الآتيَ على عَقبِ الشيءِ متَّصِلٌ به، والمتَراخِيَ عَن الشيءِ محجوزٌ بينَهما بالمدَّةِ المتخلِّلةِ، وقد اجتَمعا في قولِه سبحانَه: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ۝ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾[2].

وقد تُحمَلُ كلٌّ مِنهُما على الأُخرَى؛ لاشتراكِهِما في إفادةِ الجمعِ والترتيبِ، فمِن حَمْلِ الفاءِ على (ثُمَّ) قولُه تعالَى: ﴿أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً﴾[3]، ومِن عكسِه قولُ الشاعرِ[4]:

كَهَــزِّ الرُّدَيْنِــيِّ تَحْــتَ العَجَــاجِ جَـرَى فِـي الأَنَابِيـبِ ثُـمَّ اضْـطَرَبْ

وقد يُستعمَلُ كلٌّ مِنهُما في موطنِ الواوِ، حملًا عليها؛ لاشتراكِهِنَّ في إفادةِ

(١) الحجر: ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) عبس: ٢١ ـ ٢٢.

(٣) الأعلى: ٤ ـ ٥.

(٤) البيت لأبي دؤاد الإيادي، وينسب لحميد بن ثور، وهو من المتقارب. انظر: ديوان أبي دؤاد (٤٩٢) وديوان حميد (٤٣) وشرح التسهيل (٣/ ٣٥٥).

التشريكِ في الحُكمِ، كقولِه[1]:

...... بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقولِه[2]:

إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ [قَدْ] سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ

وقولُهم[3]: «إنَّهُما للترتيبِ في الذِّكرِ في البيتينِ» فيه نَظَرٌ، ولا يحسنُ دعوَى ذلك إلا بينَ الجُمَلِ، كقولِه تعالَى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ﴾[4] الآية، وقولِه تعالَى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[5]، بعدَ قولِه سُبحانَه: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾[6]، أي: أَخْبَرَكُم بذاكَ الخبرِ، ثمَّ أخبرَكم بهذا.

وفي الآيةِ تأويلانِ آخرَانِ:

أحدُهُما: أنَّه عطفٌ على ما تقدَّمَ قبلَ شطرِ السورةِ مِن قولِه تعالَى: ﴿وَوَهَبْنَا

---

(١) بتمامه:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

والبيت مطلع معلقة امرئ القيس، وهي من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٢١) وجمهرة أشعار العرب (١١٣) ومجالس ثعلب (١/ ١٠٤).

(٢) البيت لأبي نواس، وهو من الخفيف. انظر: ديوان أبي نواس (٤٩٣) وجواهر القرآن (١/ ١٠٥) ونتائج الفكر (١٩٦) ومغني اللبيب (١٥٩) وخزانة الأدب (١١/ ٣٧).

(٣) قاله الرضي. انظر: شرحه على الكافية (٤/ ٣٩٠).

(٤) هود: ٤٥.

(٥) الأنعام: ١٥٤.

(٦) الأنعام: ١٥٣.

﴿لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ﴾[1]، نقلَه الزمخشريُّ[2] عَن بعضِهم، وما أبعدَه عَن الصوابِ.

وقالَ هو[3]: «هذه التوصيةُ لم تزلْ تُوَصَّاها كلُّ أمةٍ على لسانِ نبيِّها، كما قالَ ابنُ عبَّاسٍ[4]: مُحْكَمَاتٌ لَمْ يَنْسَخْهُنَّ شيءٌ مِن جميعِ الكُتُبِ، فكأنَّه قيلَ: ذلكُم وصَّاكُم به يا بني آدمَ قديمًا وحديثًا، ثمَّ أعظَمُ مِن هذا أنَّا آتينا موسَى الكتابَ، وأنزَلْنا هذا الكتابَ المباركَ». انتهى.

وفيه عندِي نظرٌ، والظَّاهرُ أنَّ الضميرَ في: ﴿وَصَّىٰكُم﴾، والخطابَ في: ﴿ذَٰلِكُمۡ﴾ للمَكْنِيِّ عنهم بالواوِ في: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ﴾[5] والمخاطَبِينَ بقولِه تعالَى: ﴿رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ﴾[6].

[الفَاءُ]: وزعمَ بعضُهم[7] أنَّها تأتِي بمنزلةِ (حَتَّى)، وجعلَ منه: ﴿فَهُمۡ فِيهِ شُرَكَآءُۚ﴾[8]، أي: حتَّى هُم فيهِ.

فا[9]: جوَّزَ أبو الحسنِ[10] في: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾[11] كونَ (ثُمَّ) زائدةً،

---

(١) الأنعام: ٨٤.

(٢) انظر: الكشاف (٢/ ٨٠).

(٣) هذا التأويل الثاني.

(٤) انظر: تفسير الطبري (٩/ ٦٦٧).

(٥) الأنعام: ١٥١.

(٦) الأنعام: ١٥١.

(٧) انظر: التحفة الوفية بمعاني حروف العربية (٢٤) والجنى الداني (٧٧).

(٨) الأنعام: ١٣٩.

(٩) انظر: الشيرازيات (١/ ١٥١) وجواهر القرآن (١/ ١٠٤).

(١٠) انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٢٧٤) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٥٨).

(١١) التوبة: ١١٨، وفي المخطوط: (عليكم).

وجعلَ: ﴿تَابَ﴾ جوابًا بـ: (إذا) في: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ﴾، ويجوزُ أن يكونَ محذوفًا، أي: «تَنْدَمُوا، ثُمَّ تَابَ»، ومعنَى (إِذَا) بعدَ (حَتَّى) الجزاءُ، بمعنَى (مَتَى).

ط: لأنَّ (إِذَا) ظرفٌ للزمانِ الْمُبْهَمِ، و(مَتَى) كذلك، و(حَتَّى) لانتهاءِ الغايةِ في الزَّمانِ وفي المكانِ أيضًا، فكما جازَ: «حَتَّى مَتَى يكونُ[1] كذا وكذا»، جازَ: «حَتَّى إِذَا كَانَ كَذَا وكَذَا».

* * *

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ [مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ]

قالَ عبدُ القاهرِ[2]: إنَّما جازَ: «الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ»؛ لأنَّ في الكلامِ معنَى المجازاةِ، ألا ترى أنَّ المعنَى: «الذِي إنْ طَارَ غَضِبَ زيدٌ الذبابُ»؟، وإنَّما جازَ هذا؛ لاقتضاءِ الشرطِ الجزاءَ، كما يقتضِي المبتدأُ الخبرَ؛ فالجملتانِ كالجملةِ الواحدةِ، فلا يُطلَبُ منهُما إلا ذُكِرَ واحدٌ.

ع: فـ: «الذي يضيرُ فيغضبُ زيدٌ» في [منزلةِ][3]: «الذِي إن يطِرِ يغضبُ زيدٌ»، وهذا بمنزلةِ: «الذي أبوهُ قائمٌ»، فهذا الحقُّ لا يُعدَلُ عنه.

وأمَّا قولُهم: «السبَبُ والمسبَّبُ كالشيءِ الواحدِ»، وقولُ أبي عليٍّ[4]: إنَّ ثَمَّ حرفَ شرطٍ مقدَّرٍ = ليس بمحرَّرٍ ولا مستحسنٍ، ومما يرِدُ على أبي عليٍّ أنَّه لا يمكِنُ

---

(١) مكررة في المخطوط.

(٢) انظر: المقتصد لعبد القاهر (٢/ ١١٥٤) وشرح البردة لابن هشام (٦٨).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) انظر: الإيضاح (٦٠).

تقديرُ الشرطِ في صلةِ (أَلْ).

والذي دلَّ أنَّ المعنَى: «الذِي [إِنْ][1] يَطِرْ يَغْضَبْ» أمرانِ:

معنوي: وهو ثبوتُ سببيةِ الأوَّلِ، ومسبَّبيَّةِ الثاني.

ولفظيٌّ: وهو وجودُ الفاءِ التي هي عَلَمُ الْمُجازاة.

* * *

بَعْضًا بِـ: (حَتَّى) اعْطِفْ [عَلَى كُلٍّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا]

ع: (حَتَّى) في العربيةِ على ثلاثةِ أقسامٍ:

ابتدائيةٌ، فتدخلُ على ثلاثةٍ:

الجملِ الاسميةِ، نحوُ[2]:

...... حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

والفعلِ الماضِي، نحوُ: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾[3].

والمضارعِ المرفوعِ، نحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾[4].

---

(١) زيادتها يقتضيها السياق.

(٢) بتمامه:

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

والبيت لجرير، وهو من الطويل. انظر: ديوان جرير (١٤٣) والزاهر (١/ ٤٥٦) واللمع (٧٩).

(٣) الأعراف: ٩٥.

(٤) البقرة: ٢١٤، وهي قراءة نافع ومجاهد والكسائي وابن محيصن وشيبة والأعرج. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٢٩٥).

وليست الجملةُ بعدَها في موضعِ خفضٍ، خلافًا للزَّجاجِ[1] وابنِ دُرُسْتُوَيْهِ[2].

وجارةٌ، فتدخلُ على ثلاثةٍ:

اسمٍ صريحٍ، نحوُ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[3].

واسمٍ مؤوَّلٍ مِن (أَن) المضمرةِ والمضارعِ، نحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[4]، ﴿حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[5].

واسمٍ مؤوَّلٍ مِن غيرِ ذلك، نحوُ: «عَرَفْتُ أمورَك حَتَّى أَنَّك فاضِلٌ».

وإنَّما أفردتُ القسمَ الثانيَ بالذِّكْرِ، ولم أدرِجه تحتَ هذا؛ لِمَا يَخْتَصُّ به مِن الأحكامِ.

وعاطفةٌ، وإنما تعطِفُ بثلاثةِ شروطٍ:

الأولُ: أن يكونَ المعطوفُ بها اسمًا مفردًا، فلا تكونُ عاطفةً في الجُملِ.

والثاني: أن يكونَ ما بعدَها بعضًا لِمَا قبلَها، أو كبعضٍ.

والثالثُ: أن تكونَ غايةً له، إمَّا في كثرةٍ أو قلةٍ، إمَّا في مقدارٍ أو قَدْرٍ.

تنبيهٌ: «عرفتُ أمورَك حتَّى أنَّك فاضلٌ»، يحتملُ العطفَ والجرَّ فـ: (أَنْ) مفتوحةٌ، والابتدائيةُ فـ: (إِنْ) مكسورةٌ[6].

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (١/ ٢٨٦).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (٩/ ٢٠٤).

(٣) القدر: ٥.

(٤) البقرة: ٢١٤ ـ وهي قراءة الجمهور.

(٥) الحجرات: ٩.

(٦) جاء هنا جزء مكرر من الحاشية، وهي قوله: «واسم مؤول غير ذلك، نحو: عرفت أمورك =

[بَعْضًا بِـ: (حَتَّى) اعْطِفْ]: وذهبَ بعضُهم إلى أنَّها تُرَتِّبُ، وهو فيها ظاهرٌ؛ لدلالَتِها على الغايةِ؛ لأنَّك إذا قلتَ: «قَدِمَ الحَاجُّ حتَّى المشاةُ»[1] أخبرتَ بقدومِ الحجاجِ شيئًا فشيئًا إلى أن قَدِمَ المشاةُ، ولا يمكنُ أن يكونَ قدومُ المشاةِ سابقًا على قدومِ الحاجِّ؛ لأنَّ الغايةَ لا تتقدَّمُ على الْمُغَيَّا. من «شرحِ الغايةِ»[2].

ع: والمختارُ أنَّه لا ترتيبَ فيها.

وتلخَّصَ لنا إلى هنا أربعةٌ مِن حروفِ العطفِ، اثنانِ لا يقتضِيانِ ترتيبًا على الأصحِّ فيهما، وهما: الواوُ و(حَتَّى)، بدأ بالواوِ، وختمَ بـ: (حَتَّى)، واثنانِ يقتضِيانِ الترتيبَ على الأصحِّ فيهما: وهما: الفاءُ و(ثُمَّ)، وقد وسَّطَهما بينَهما.

وحُجَّةُ مَن قالَ: «لا يقتضيانِه» ظاهرٌ: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ ﴾[3]، ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾[4]، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[5].

* * *

= حتى أنك فاضل، وإنما أفردت القسم الثاني بالذكر ولم أدرجه تحت هذا لما تختص به من الأحكام».

(١) المقصود بالحاج الحُجَّاج، فهو مفرد مراد به الجماعة، كما قال تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ ...﴾.

(٢) انظر: شرح الغاية (١٢٧). وشرح الغاية هذا كتاب شرح فيه أبو حيان متنًا له اسمه (غاية الإحسان في علم اللسان)، وسمى شرحه (النكت الحسان في شرح غاية الإحسان).

(٣) النحل: ٩٨.

(٤) الأعراف: ٤.

(٥) الأعراف: ١١.

وَ(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ [إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ   أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَهْ]

قولُه: (هَمْزِ التَّسْوِيَة) ليسَ المرادُ بها الواقعةَ بعدَ (سَوَاءٍ)، كما يتبادَرُ إلى الذِّهنِ، بل الداخلةَ على جملةٍ يصِحُّ حلولُ المصدرِ محلَّها.

زعمَ أبو العباسِ أحمدُ بنُ طلحةَ الأمويُّ في «بديعِه» أنَّ (أَمْ) هي التي تتقدَّرُ بـ: (أيٍّ)، وقالَ صاحِبُ «المِفتاح»[1]: «الْمُغنِي عَن لفظِ (أيٍّ) مجموعُ الهمزةِ و(أَمْ)».

إن قلتَ: هل الهمزتانِ شرطٌ في كونِها متصلةً، أو في كونِها عاطفةً؟

قلتُ: بل شرطُ الثاني، ويلزَمُ عَن ذلك الأوَّلُ، ألا تراهُ قالَ: (اعْطِفْ بِهَا إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَة)، إلى آخره؟ فجعلَ ذلك شرطًا للعطفِ، فآذَنَ بأنَّ ذلك إذا فُقِدَ فُقِدَ العطفُ.

ومعناهُ: و(أَم) اعطِف بها إذا كانت متصلةً، وإنَّما تكونُ متصلةً إذا قُرِنَ ما عُطِفَ عليه بهمزِ التسويةِ، أو همزةٍ عن لفظِ (أيٍّ) مغنيةٍ.

ولا يُعطَفُ بها إذا كانت منقطعةً، وإنَّما تكونُ منقطعةً إذا خلا المعطوفُ عليه مِن الاقترانِ بإحدى الهمزتَينِ، فحذَفَ الناظمُ ذِكْرَ الاتصالِ مِن الأُولَى؛ اكتفاءً بما فُهِمَ مِن تخصيصِ الانقطاعِ بالقِسمِ الآتي، وحذَفَ التنبيهَ على أنَّ المنقطعةَ غيرُ عاطفةٍ؛ اكتفاءً بما فُهِم مِن التنصيصِ على كونِها في القِسمِ الأوَّل عاطفةً.

فإن قلتَ: لِمَ سُمِّيَت في الضَّربِ الأوَّل متصلةً؟

قلتُ: لأنَّ ما قبلَها وما بعدَها لا يُستَغنَى بأحدِهما عَن الآخرِ؛ لكونِهما

(١) انظر: مفتاح العلوم (١١٩).

مفردَين[1]، تحقيقًا نحوُ: «أَزَيْدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو؟»، أو تَقديرًا نحوُ: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[2].

فإن قلتَ: ولِمَ سُمِّيَت في الضربِ الثاني منقطعةً؟

قلتُ: لعكسِ ذلك، وهو أنَّ ما قبلَها وما بعدَها يُستَغنَى بأحدِهما عَن الآخَرِ؛ لكونِهما جملتَين[3]، تحقيقًا نحوُ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[4]، أو تقديرًا نحوُ: «إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ»[5]، أي: بَل أَهِيَ شَاءٌ.

* * *

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ [الهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ]

قولُه: (إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى)، ع: ...[6] التسويةُ نحوُ[7]:

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

---

(١) في المخطوط (مفردان).

(٢) البقرة: ٦.

(٣) في المخطوط (جملتان).

(٤) يونس: ٣٨، وغيرها مواضع أربعة في القرآن.

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ١٧٢) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٣٣).

(٦) في المخطوط بياض في مقدار خمس كلمات تقريبًا.

(٧) هاتان روايتان للبيت، وهو لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل. انظر: ديوان عمر (٢٦٦) والكتاب (٣/ ١٧٥).

وقراءةِ ابنِ مُحَيْصِنٍ[1]، أمَّا مثلُ: «أَزَيْدٌ قَائِمٌ[2] أم عمرٌو؟» فلا يجوزُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو؟»، فلا يجوزُ فيه حذفُ الهمزةِ؛ لأنَّ هذا الموضعَ يُوهِمُ المنقطعةَ، فافهَمْه.

* * *

وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى [(بَلْ) وَفَتْ   إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ]

قالَ مَيْمُونٌ، وهو أعشَى بكرِ بنِ وائلٍ[3]:

هُرَيْرَةَ وَدِّعْهَا وَإِنْ لَامَ لَائِمٌ   غَدَاةَ غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلبَيْنِ وَاجِمُ

خطرَ لي مِن فروعِ (أَم) المتصلةِ: أنَّه لا يجوزُ أن يُصَرَّحَ بالعاملِ بعدَها، فإذا قيلَ: «أَضَرَبْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا؟»، لا يجوزُ: «أَمْ ضَرَبْتَ عَمْرًا؟»؛ لئلَّا يُتَوَهَّمَ أنَّها المنقطعةُ، فهذا كما قالُوا في: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرٌو»: إنَّه لا يجوزُ: «لَا جَاءَنِي عَمْرٌو»؛ لِئَلَّا[4] يُتَوَهَّمَ الدعاءُ، ولا في: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» أن يُقالَ: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَاخْتَصَمَ عَمْرٌو»، وهكذا أظُنُّ في هذا المثالِ الأخيرِ أنَّهم قالُوا فيه ذلك، وعلى تقديرِ أن لا يكونوا قد قالُوه فما لي لا أقولُ به بعدَما تبيَّنَ لي أنَّه الحقُّ؟ كم تركَ الأوَّلُ للآخِرِ.

* * *

---

(١) يقصد بها: ﴿سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم﴾، وهي قراءة الزهري أيضًا. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٣٧) وشرح التسهيل (٣/ ٣٦١).

(٢) تكررت كلمة: (قائم) مرتين في المخطوط.

(٣) وهذا مطلع قصيدة له، وهي من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (١٧٧) والكامل (٢/ ١٩٦).

(٤) في المخطوط (لا).

خَيِّـرْ أَبِـحْ قَسِّـمْ بِــ: (أَوْ) [وَأَبْهِـمِ وَاشْـكُكْ وَإِضْـرَابٌ بِهَـا أَيْضًـا نُمِـي]

ع: قُدِّمَ التخييرُ؛ لأنَّ (أَمْ) تنافي الجمعَ، بخلافِ الإباحةِ، فلا تُنافِيه، و(أَوْ) موضوعةٌ لأحدِ الشيئَينِ، فمعنَى التخييرِ بها أَمَسُّ، وأمثلتُه: «كُلْ سَمَكًا أَوِ اشْرَبْ لَبَنًا»، «تَزَوَّجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا»، «خُذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا».

فأمَّا: ﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[1]، وقولُهم: إنَّ (أَوْ) للتخييرِ، فإنَّه يمتنِعُ الجمعُ على أن يكونَ كلٌّ كفارةً.

[أَبِـحْ]: «جَالِسِ الحَسَنَ أَوِ ابْنَ سِيرِينَ»، «اقْرَأْ فِقْهًا أَوْ حَدِيثًا»، ﴿إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ﴾[2].

[قَسِّمْ]: ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾[3]، ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾[4].

فَقَـالُوا لَنَـا ثِنْتَـانِ ....[5]

البيتَ، (أو) هنا للتقسيمِ؛ لأنَّ قولَه: «لَنَا[6] ثِنْتَانِ» لا بدَّ فيهما قد اقتضى هذين

---

(١) المائدة: ٨٩.

(٢) النور: ٣١.

(٣) آل عمران: ١٩٥، وغيرها ثلاثة مواضع.

(٤) النساء: ١٣٥.

(٥) بتمامه:

فَقَـالُوا لَنَـا ثِنْتَـانِ لَا بُـدَّ مِنْهُمَـا صُـدُورُ رِمَـاحٍ أُشْـرِعَتْ أَوْ سَلَاسِـلُ

والبيت لجعفر بن عُلبة الحارثي، وهو من الطويل. انظر: ديوان الحماسة (١/ ٢٥) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٩).

(٦) لا وجه لذكر الجار والمجرور هنا.

الشيئَينِ، فـ: (أَوْ) بعدَ ذلك للتقسيمِ، وفي الحديثِ[١]: «مَا أَخْطَأَتْكَ ثِنْتَانِ: سَرَفٌ أو مَخِيلَةٌ»، ومثلُه[٢]:

هُمَــــــا خُطَّتَــــــا ....

البيتَ.

ع: إن قيلَ: فكيفَ جعلتُم مِن معاقبةِ الواوِ[٣]:

حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي ... أَكْنَافَ سَرْجِي أَوْ عِنَانَ لِجَامِي

قلتُ: هذا لم يتقدَّمه مجملٌ فيقسَّمَ، كما تقدَّم (ثِنْتَانِ) ونحوه.

[وَأَبْهِمِ]: قيلَ في[٤]:

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ

إنَّها للإبهامِ.

* * *

(١) هذا من كلام ابن عباس. انظر: صحيح البخاري (٧/ ١٤٠) ومصنف ابن أبي شيبة (٥/ ١٧١).

(٢) بتمامه:

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ ... وَإِمَّا دَمٌ وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ

والبيت لتأبط شرًّا، وهو من الطويل. انظر: الحماسة (١/ ٧٢) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٢٤٩).

(٣) البيت لقطري بن الفجاءة، وهو من الكامل. انظر: الحماسة (١/ ٣٥) وأمالي القالي (٢/ ١٩٠).

(٤) بتمامه:

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا ... وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ

والبيت للبيد بن ربيعة، وهو مطلع قصيدة من الطويل. انظر: ديوان لبيد (٢١٣) والتعازي والمراثي (٢٦٤).

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الوَاوَ [إِذَا   لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا]

أبو الفتحِ[1] في بابِ (تدريجِ اللغةِ): «وحقيقتُه أن يُشْبِهَ شيءٌ شيئًا؛ فيُعطَى حكمَه، ثم يُتَرَقَّى منه إلى غيرِه، فمِن [ذلك][2] قولُهم: «جَالِسِ الحَسَنَ أَوِ ابْنَ سِيرِينَ»، ولو جالَسَهُما جميعًا كانَ مُصيبًا مُطيعًا، وذلك لقرينةٍ انضمَّت مِن المعنَى إلى (أَوْ)؛ لأنَّه قد عُرِفَ أنَّه إنَّما رَغِبَ في مجالسةِ الحسَنِ لِمَا لِمُجالِسِه في ذلك مِن الحظِّ، وهذهِ الحالُ موجودةٌ في مُجالسةِ ابنِ سيرينَ أيضًا، وكأنَّه قالَ: «جَالِسْ هذا الضربَ مِن الناسِ»، وعلى ذلك جَرَى النهيُ، كقولِه تعالَى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[3]، أي: «لا تُطِعْ هَذا الضَّرْبَ مِن النَّاسِ».

ثمَّ لَمَّا رأَوا (أَوْ) في هذا الموضعِ قد جرَت مجرَى الواوِ تدرَّجُوا منه إلى غيرِه، فأجرَوها مجراها في موضعٍ عارٍ مِن القرينةِ التي سوَّغَت استعمالَ (أَوْ) بمعنَى الواوِ، كقولِه[4]:

فَكَانَ سِيَّانَ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعَمَا   أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ

وَ(سَوَاءٌ، وسِيَّانِ) إنَّما يُستَعمَلانِ بالواوِ».

ع: وأنشدَ في «الحُجَّةِ»[5]:

---

(١) انظر: الخصائص (١/ ٣٤٩).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الخصائص.

(٣) الإنسان: ٢٤.

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من البسيط. انظر: شرح أشعار الهذليين (١٢٢) والإيضاح العضدي (٢٨٥).

(٥) انظر: الحجة (١/ ٢٦٧)، والبيت لأبي محمد اليزيدي، وهو من مجزوء الكامل. انظر: =

سِـــيَّانِ كَسْــــرُ رَغِيفِــــهِ   أَوْ كَسْــرُ عَظْــمٍ مِــنْ عِظَامِــهْ

وكلُّ ذلك للقرينةِ، خلافًا لأبي الفتحِ[1].

* * *

وَمِثْلُ (أَوْ) فِي القَصْدِ [(إِمَّا) الثَّانِيَهْ   فِي نَحْوِ: «إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ»]

ع: أرسلَ الكلامَ في المماثلةِ، قالَ أبو مُوسَى[2]: «الفرقُ بينَهما لزومُ التَّكرارِ في (إِمَّا)، وامتناعُه في (أَوْ)، وأنَّ الكلامَ مع (إمَّا) لا يكون إلا مبنيًّا على ما لأجلِه جيءَ بها، و(أَوْ) قد لا تكونُ كذلك».

قالَ الأُبَّذِيُّ[3]: «الفرقُ بينَهما في الشكِّ أنَّ الكلامَ مع (إِمَّا) لا يكونُ إلا مبنيًّا على الشكِّ، و(أَوْ) ليست كذلك، بل قد يُبنَى الكلامُ أوَّلًا على الشكِّ، فتكونُ كـ: (إِمَّا)، وقد يَبنِي المتكلِّمُ كلامَه على اليقينِ أوَّلًا، ثم يُدركُه الشكُّ، وهذا هو الذي عناه أبو موسَى بقولِه: «إنَّ الكلامَ مع (إِمَّا) لا يكونُ إلا مبنيًّا على ما لأجلِه جيءَ بها، و(أَوْ) قد لا تكونُ كذلك»، بل الأظهرُ فيها أن يُبنَى الكلامُ قبلَها على اليقينِ، ويجوزُ أن يُبنَى الكلامُ قبلَها على الشكِّ، إلا أنَّ ذلك قليلٌ؛ ولذلك أتَى بـ: (قَدْ)؛ لأنَّها تُعطِي معنَى التقليلِ».

وقالَ اللُّورَقِيُّ[4]: «(أَوْ) هي الأصلُ؛ ولهذا لم يُختَلَف في كونِها حرفَ عطفٍ،

= ديوان اليزيديين (٨٣) وشرح الرضي (٤/ ٣٩٨).

(١) انظر: الخصائص (١/ ٣٤٩).

(٢) يقصد به الإمام الجزولي. انظر: المقدمة الجزولية (٧٢).

(٣) انظر: شرح الأبذي على الجزولية (١/ ٦٣٢).

(٤) انظر: المباحث الكاملية للورقي (١/ ٣٧٢).

واتَّسعَت أقسامُها، وإنَّما التُزِمَ التَّكرارُ في (إمَّا)؛ تقويةً لِمَا تُفيدُه مِن الشكِّ وغيرِه، ففي (أَوْ) يمضِي صدرُ الكلامِ على الجَزمِ، ثم يَعقُبُه الشَّكُّ، وفي (إمَّا) يُستَفْتَحُ الكلامُ بها مشكوكًا فيه، وهو معنَى قولِه[1]: «لَا يكونُ إلَّا مبنيًّا على ما لأجلِه جيءَ بها»، فلا ينفكُّ كلامُك عَن الشكِّ مع (إمَّا) مِن أوَّلِه إلى آخرِه.

وقولُه: «على ما لأجلِه جيءَ بها»، أي: المعاني التي تقدَّمَت مِن الشكِّ والإبهامِ.

وقولُه: «و(أَوْ) قد لا تكونُ كذلك»، أي: قد تأتي بعدَ أن يمضِي صدرُ الكلامِ على الجزمِ، وقد تأتي مثلَها، كما في قولِك: «أقامَ زيدٌ أو عمرٌو؟»، وبها هُنا مضَى صدرُ الكلامِ على الشكِّ.

ع: الظاهرُ أنَّه إنَّما يُعطَفُ في نحوِ هذا المثالِ بـ: (أَمْ)، وأنَّه يقالُ: «أزيدٌ قامَ أَمْ عَمْرٌو؟»، بتوسيطِ الْمُتَحَقِّقِ.

وزعمَ[2] بعضُ أصحابِنا أنَّ المرادَ مِن قولِه: «على ما لأجلِه جيءَ بها»، أنَّها تُعَلِّقُ الحُكمَ بأحدِ الأمرَين، «و(أَوْ) قد لا تكونُ كذلك»، كما إذا كانَت بمعنَى الواوِ، نحوُ:

.... أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا ....

والأولُ أظهرُ».

* * *

وَأَوْلِ (لَكِنْ) نَفْيًا [اوْ نَهْيًا وَلَا نِدَاءً اوْ أَمْرًا أَوِ اثْبَاتًا تَلَا]

---

(١) يعني قول الجزولي في مقدمته، وهذا يرجح أن المقصود الإمامُ اللورقي.

(٢) يستكمل النقل عن اللورقي.

ابنُ إياز[1]: «وقولُه[2]: «(لَكِنْ): للاستدراكِ بعدَ الجَحدِ»، مذهبٌ بصريٌّ[3]، وإنَّما اشتُرِطَ ذلك فيها؛ لأنَّ معناها الاستدراكُ، فلا بدَّ مِن مخالفةِ ما بعدَها لِمَا قَبلَها؛ ولهذا قُدِّرَت (إلَّا) في الاستثناءِ المنقطِعِ بها، وأجازَ الكوفيُّ[4] العطفَ بها في الإيجابِ، قياسًا على (بَلْ)».

ثمَّ قالَ: «وها هنا تنبيهاتٌ[5]:

الأوَّلُ: أنَّ الاستدراكَ هو المعنَى اللازِمُ لها، والعطفُ يفارِقُها، ألا تراها عندَ دخولِ الواوِ مُتَمَحِّضَةً للاستدراكِ؟».

[لكن]: قالَ ابنُ خروفٍ في «شرحِ الجُملِ»[6]: «ولا تُستَعمَلُ إلَّا بعدَ نفيٍ، وما بعدَها موجَبٌ، قالَ س[7]: «وأمَّا (لَكِنْ) فيوجَبُ بها بعدَ نفيٍ، فإن وقعَت بعدَ إيجابٍ لم يكن ما بعدَها إلَّا كلامًا تامًّا مضادًّا لِمَا قبلَها، نحوُ: «قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو قَاعِدٌ»، «وَلَكِنْ عَمْرٌو قَعَدَ»[8].

---

(١) انظر: المحصول لابن إياز (٦٨٠).

(٢) يعني قول ابن معط في الفصول الخمسون. انظر: الفصول الخمسون (٢٣٧).

(٣) انظر: التذييل والتكميل (١٣/ ١٥٦).

(٤) انظر: التذييل والتكميل (١٣/ ١٥٦).

(٥) وعند ابن إياز: «ثلاثة تنبيهات»، وابن هشام لم يذكر إلا واحدًا.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن خروف (١/ ٣٢٤).

(٧) عبارة سيبويه: «وأما (لكن) خفيفة وثقيلة فتوجب بها بعد نفي»، وأما بقية العبارة فلعلها في إحدى نسخ الكتاب التي لم تصل إلى المحقق. انظر: الكتاب (٤/ ٢٣٢).

(٨) في مطبوعة شرح ابن خروف على الجمل: «قام زيد لكن عمرو قاعد، وهو زيد قعد ولكن خرج عمرو». انظر: شرح الجمل لابن خروف (١/ ٣٢٤).

وغفلَ أبو القاسمِ[1] عَن قولِه: «مُضَادًّا لِمَا قبلَها»، وهو مرادُه، وتمثيلُه يدلُّ علَيه.

ابنُ خروفٍ في «شَرحِ كتابِ الجُمَلِ»[2]: «وأمَّا (لَكِنْ) فما أظُنُّكَ يا نحويُّ تَجِدُها بغيرِ واوٍ، فهي إذًا للاستدراكِ، والواوُ هي العاطِفُ كـ: (إمَّا)».

ابنُ النَّحَّاسِ أبو جعفرٍ[3]: «وإنَّما دخلَت الواوُ على (لَكِنْ) تشبيهًا ...»[4].

ع: شرطُ كونِ (لَكِنْ) عاطفةً ثلاثةُ أمورٍ:

الأولُ: أن يقعَ بعدَها مفردٌ، وإلَّا فهي حرفُ ابتداءٍ، نحوُ: ﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ ﴾[5] الآية.

الثاني: أن لا تصحبَ عاطفًا؛ إذ العاطفُ لا يدخلُ على مثلِه، فنحوُ: ﴿وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾[6]، ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[7]، على إضمارِ «كَانَ».

---

(١) يقصد به الزجاجي. انظر: الجمل للزجاجي (٣٢).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف (١/ ٣٢٤).

(٣) والنحاس نسبه للأخفش الأصغر علي بن سليمان. ونص النحاس: «وقال عليُّ بنُ سليمانَ: «المعنَى: «وَلَكِنْ لِيَقُلْ»، ودخلَت الواوُ على (لَكِنْ) ـ وهُما حرفا عطفٍ على قولِ قومٍ ـ لضعفِ (لَكِنْ)»، قالَ ابنُ كيسانَ: «الواوُ هي العاطفةُ، و(لَكِنْ) للتحقيقِ». انظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (١/ ١٦٧).

(٤) كلمتان لم أتبين قراءتهما، تشبهان: «بغير ظنا».

(٥) النساء: ١٦٢.

(٦) يونس: ٣٧ ويوسف: ١١١.

(٧) الأحزاب: ٤٠.

الثالثُ: أن يتقدَّمَها نفيٌ أو نهيٌ، فلا يجوزُ: «قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو»، خلافًا للكوفيين[١].

قولُه: (وَلَا)، إنَّما يُعطَفُ بها بشروطٍ:

أحدُها: تقدُّمُ ما ذَكَرَ[٢]، فليسَ يجوزُ: «ما جاءَني زَيدٌ لا عمرٌو».

والثاني: كونُ المعطوفِ مفردًا لا جملةً، فليسَ: ﴿لَا تُضَآرَّ﴾[٣]، عطفًا على: ﴿لَا تُكَلَّفُ﴾؛ لانتفاءِ الشرطِ، خلافًا للكسائيِّ[٤].

الثالثُ: أن لا تقترنَ بالواوِ، فليسَ منه: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٥]، خلافًا لبعضِهم؛ لانتفاءِ هذا والأوَّلِ.

الرابعُ: أن لا يصدُقَ ما بعدَها على ما قبلَها، فلا يصحُّ: «جاءَني زيدٌ لا رجلٌ»، ولا العكسُ، فلا يجوزُ: «جاءَني رجلٌ لا زيدٌ».

قيلَ[٦]: وخامسٌ: أن لا يكونَ العاملُ فِعلًا ماضيًا؛ لئلا يوهِمَ الدُّعاءَ، وخُولِفَ.

* * *

(١) انظر: توجيه اللمع (٣١) ومغني اللبيب (٣٨٥).

(٢) وهو قوله:

.... وَلَا نِدَاءً اوْ أَمْرًا أَوِ اثْبَاتًا تَلَا

(٣) البقرة: ٢٣٣.

(٤) والفراء. انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٩٨).

(٥) الفاتحة: ٧.

(٦) منع كونه ماضيًا الزجّاج، قال أبو حيان: «قليل، يحفظ ولا يقاس عليه». انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٩٧).

وَ(بَـلْ) كَـ: (لَكِـنْ) [بَعْـدَ مَصْـحُوبَيْهَا كَـ: «لَـمْ أَكُـنْ فِـي مَرْبَـعٍ بَـلْ تَيْهَـا»]

ع: (لا) لنفيِ الموجَبِ، و(لَكِنْ) لإيجابِ المنفيِّ، و(بَلْ) لنفيِ[1] الإيجابِ، وإيجابِ المنفيِّ.

«شرحُ الغايةِ»[2]: «ذهب[3] المبرِّدُ[4] في مثلِ: «مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو» إلى أنَّه يجوزُ أن يكونَ تقديرُه: «بَلْ مَا قَامَ عَمْرٌو»؛ لأنَّ المنسوبَ لزيدٍ إنَّما هو نفيُ القيامِ، فينبغِي أن يكونَ هو المنسوبَ إلى عمرٍو».

ع: آخِرُ الكلامِ يُوجِبُ ذلك، وأوَّلُه يُجَوِّزُه.

في «شرحِ الدُّرَيْدِيَّةِ» لابن هشامٍ اللَّخميِّ لَمَّا تكلَّمَ على قولِ ابنِ دُريد[5]:

شَـجِيتَ لَا بَـلْ أَجْرَضَـتْنِي غُصَّـةٌ

البيتَ، ما نصُّه[6]: «(لَا بَلْ) حروفُ عطفٍ، و(لَا) [لَا][7] يُعطَفُ بها إلا بعد الإيجاب، و(بَلْ) يُعطَفُ بها بعدَ النفيِ والإيجابِ».

---

(١) في المخطوط: «النقل»، وهو تحريف. انظر: أوضح المسالك (٣/ ٣٤٧).

(٢) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (١٢٨).

(٣) في المخطوط: (زعم)، وهو تحريف، والتصويب من شرح الغاية.

(٤) لا يوجد في المقتضب ما يؤيده. انظر: المقتضب (١/ ١٢) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٣٩) وارتشاف الضرب (٤/ ١٩٩٥).

(٥) بتمامه:

شَـجِيتَ لَا بَـلْ أَجْرَضَـتْنِي غُصَّـةٌ عُنُودُهَـا أَقْتَـلُ لِـي مِـنَ الشَّـجَى

انظر: شرح ابن دريد على مقصورته (٤٨).

(٦) انظر: شرح اللخمي على الدريدية (١٣٦).

(٧) زيادة يقتضيها السياق، وهي ساقطة أيضًا من شرح اللخمي.

ع: أنشد الناظم[1].

اختُلِفَ في (الْمَرْبَعِ)، واتُّفِقَ فيه:

أمَّا الاتفاقُ فعلَى إطلاقِه على مَنزِلِ القومِ في الرَّبيعِ[2]، كـ: (الْمَشْتَى، والْمَصِيفِ)، قالَ[3]:

---

(١) يظهر أن هنا سقطًا، وظنًّا يمكنني أن أنقل شيئًا يتعلق بما سقط من المخطوط، قال ابن مالك في شرح التسهيل: وتزاد (لا) قبلَ (بل)؛ لتأكيد الإضراب عن الأول، نحو: «قام زيدٌ لا بل عمرٌو»، و«خذ هذا لا بل ذاك»، فـ: (لا) في هذين المثالين زائدة؛ لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول، وكذا كل ما لا نهيَ فيه ولا نفي، فلو وجد أحدهما قبل (لا) أفادت تأكيد تقريره، ولم تقتض إضرابًا، نحو: «ما قام زيد لا بل عمرو»، و«لا تضرب خالدًا لا بل بِشرًا»، فـ: (لا) في هذين المثالين زائدة لتأكيد بقاء النهي والنفي، ومن زيادة (لا) مع عدم النفي والنهي قول الشاعر:

وجهُك البدرُ لا بل الشمسُ لو لم ... يُقْضَ للشمسِ كَسْفَةٌ أو أُفُولُ

ومثلُه:

وكأنَّما اشتملَ الضَّجيعُ بريطَة ... لا بل تزيدُ وثارةً ولَيانا

ومن زيادتها بعد النفي قولُ الشاعر:

وما سلوتُك لا بل زادني شغفًا ... هجرٌ وبُعدٌ تمادى لا إلى أجَلِ

ومن زيادتها بعد النهي قولُ الشاعر:

لا تَمَلَّنَّ طاعةَ الله لا بل ... طاعةَ الله ما حَيِيت استديما

انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٧٠).

(٢) في المخطوط (الربيع) ولعل الصواب ما أثبتناه. انظر: الصحاح (٣/ ١٢١٢) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٥٣) والمقاصد الشافية (٥/ ١٤٦).

(٣) البيت للحطيئة، وهو من الطويل. انظر: ديوان الحطيئة (٨١) وشرح المفضليات لابن الأنباري (٧٢٨).

[أَ]مِـنْ رَسْـمِ دَارٍ مَرْبَـعٌ وَمَصِـيفُ لِعَيْنَيْـكَ مِـنْ مَـاءِ الشُّـؤُونِ وَكِيـفُ

وقال[1]:

رَدُّوا الجِمَـالَ بِـذِي طُلُـوحٍ بَعْـدَمَا هَـاجَ الْمَصِـيفُ وَقَـدْ تَـوَلَّى الْمَرْبَـعُ

هذا لجرير، والأوَّلُ لجَرْول، أعني الحطيئةَ.

وأمَّا الاختلافُ ففي إطلاقِه على مكانِ الإقامةِ مطلقًا، سواءٌ أكانَ في الربيعِ أو غيرِه، فنفَى ذلكَ ابنُ الخشَّابِ[2]، وخطَّأَ الحريريَّ[3] في قولِه: «فَجَعَلَ يُشَيِّعُ مَنْ يَتْبَعُهُ؛ لِكَيْ يُجْهَلَ مَرْبَعُهُ».

وأثبتَ ذلكَ ابنُ بَرِّي[4]، وردَّ على ابنِ الخشَّابِ، واستدَلَّ بقولِ الحادرةِ[5]:

بَكَـرَتْ سُـمَيَّةُ غُـدْوَةً فَتَمَتَّـعِ وَغَـدَتْ غُـدُوَّ مُفَـارِقٍ لَـمْ يَرْبَـعِ

قالَ: «يقالُ: «رَبَعَ بالمكانِ» إذا أقامَ به في الربيعِ، و«رَبَعَ بِه» إذا أقامَ متَى شاءَ، واسمُ المكانِ منهما: (الْمَرْبَعُ)، كـ: (الْمَصْنَعِ، والْمَصْرعِ)»[6].

* * *

(١) البيت لجرير، وهو من الكامل. انظر: ديوان جرير (٣٤٢) وشرح النقائض (٣/ ١٠٤٦) وخزانة الأدب (٨/ ١٢٤).

(٢) انظر: نقد مقامات الحريري لابن الخشاب (٩).

(٣) انظر: مقامات الحريري (٢٢).

(٤) انظر: رد ابن بري على انتقادات ابن الخشاب (٩).

(٥) انظر: ديوان الحادرة (٣) والمفضليات (٤٣).

(٦) انظر: رد ابن بري (٩).

وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ [حُكْمَ الأَوَّلِ فِي الخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلِي]

* * *

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ [مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ]

قولُه: (مُتَّصِلْ) بقيَ عليه: (أَوْ مُسْتَتِر)، وابنُه[1] ذكرَ النَّوعَين، وهو الحقُّ؛ فإنَّ المستَتِرَ لا يُسمَّى متصلًا؛ لأنَّ الاتِّصالَ والانفصالَ مِن عوارضِ الألفاظِ.

قولُه: (فَافْصِلْ) أعمُّ مِن أن يكونَ الفصلُ بينَ المعطوفِ [عليه][2] والعاطفِ، وهو الغالبُ، أو بينَ العاطفِ والمعطوفِ، وشرطُ هذا أن يكونَ الفاصلُ (لَا).

قولُه: (بِضَمِيرٍ مُنْفَصِل)[3] فإن قلتَ: (أَوْ مُتَّصِل)، بدليلِ: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾[4].

قلتُ: هذا مِن قولِه: (أَوْ فَاصِلٍ مَا)، لا مِن قولِه: (بِضَمِيرٍ).

فإن قلتَ: فما وجهُ هذا التطويلِ؟ وهلَّا قالَ: «فَافْصِلْ بِفَاصِلٍ مَّا».

قلتُ: أرادَ بذلكَ التنبيهَ على[5] أنَّ الفصلَ بالضميرِ المنفصلِ هو الغالبُ.

مثَّلَ س[6] في بابِ الضمائرِ حين تعرَّضَ إلى أنَّ الضميرَ يُفصَلُ إذا لم يُقدَرْ

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٨٥).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) كذا في المخطوط، وهو بعض روايات الألفية. انظر: الألفية (١٣٨).

(٤) الرعد: ٢٣.

(٥) مكررة في المخطوط.

(٦) انظر: الكتاب (٢/ ٣٥٢).

على اتصالٍ بنحوِ: «أَيْنَ أَنْتَ؟»، و«نَحْنُ[١] وَأَنْتُمْ ذَاهِبُونَ».

قالَ الصَّفَارُ: «فإمَّا أن يُريدَ أنَّه استُعمِلَ ذلك، وهو في الشِّعرِ، أو أجازَها بشرطِ تصحيحِها، وهو أنَّك إن تكلَّمتَ بها أتيتَ بالمصحَّحِ، وإلَّا فهو قد نصَّ قبلَ هذا[٢] على أنَّ العطفَ على هذه الصِّفةِ ممتنعٌ، أعني: إذا لم تنفَصِل».

مِن عطفِ الضميرِ المنفصلِ على الظاهرِ[٣]:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو

البيتَ.

مثَّلَ الناظمُ[٤] بقولِه تعالَى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾.

ونصَّ فا في «التَّذكِرَة»[٥] على أنَّ: ﴿مَن صَلَحَ﴾ ليسَ معطوفًا على الواوِ، قالَ: «لأنَّ ﴿جَنَّتُ﴾ تفسيرٌ لـ: ﴿عُقْبَى الدَّارِ﴾، وهي معنًى، والجناتُ عَينٌ؛ فلا بدَّ أن يُقدَّرَ: «دُخُولُ جَنَّاتٍ».

ع: حُذِفَ المضافُ، و: ﴿مَن﴾ عطفٌ على المحذوفِ.

---

(١) في المخطوط: (كنا)، والتصويب من سيبويه. انظر: الكتاب (٢/ ٣٥٢).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٣١) و(٢/ ٣٧٩).

(٣) بتمامه:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِيَّانَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي

والبيت لجحدر بن معاوية العكلي، وهو من الوافر. انظر: أمالي القالي (١/ ٢٨٢) ومنتهى الطلب (١١٢).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٧٣).

(٥) انظر كلام أبي علي في جواهر القرآن (١/ ٨٣) و(٢/ ٦٠٠).

ط[1]: وهذا كلُّه هرَبٌ مِن عطفٍ على الضميرِ المرفوعِ، وقد وقعَ في أشدَّ منه؛ لأنَّ المحذوفَ الذي عُطفَ عليه كالجزءِ مِن حيثُ هو مضافٌ.

ومَنعَ أن يكونَ ﴿مَن﴾ مبتدأً؛ لأنَّ ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ صفةٌ، فهو غيرُ مستقلٍّ ولا تامٍّ؛ فلا يدلُّ على الخبرِ، بخلافِ: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَعَمْرٌو»[2].

* * *

أَوْ فَاصِلٍ مَا [وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ]

* * *

وَعَوْدُ خَافِضٍ [لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا]

[خافض]: ولو كانَ اسمًا، نحوُ: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾[3].

ع: فيها إطلاقُ الآباءِ على الأبِ، وهو إسحقُ، والعمِّ، وهو إسماعيلُ، والجدِّ، وهو الخليلُ صلَّى اللهُ وسلَّم على نبيِّنا وعليهم[4].

ومِن هذا: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[5]، إلَّا أنَّ هذا بالاتفاقِ؛ لأنَّ المعطوفَ ضميرٌ، والضميرُ المخفوضُ لا ينفصِلُ.

---

(١) لم أتبين معنى هذا الرمز، ولا صاحب هذا الكلام.

(٢) انظر: الأصول (١/ ٦٤) والانتصار (٦٠).

(٣) البقرة: ١٣٣.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٨٢) وشرح الأبيات المشكلة الإعراب (١٨٩) والمفردات للراغب (٥٧).

(٥) الكهف: ٧٨.

وقالَ ابنُ الحريريِّ[1]: «لا يجوزُ: «بَيْنَ زَيْدٍ وَبَيْنَ عَمْرٍو»، وفِعْلُه من أقبحِ اللَّحْنِ».

وردَّه عبدُ اللهِ بنُ برِّي[2]، قالَ: «بل هو جائزٌ على إعادةِ (بَيْنَ) على جهةِ التوكيدِ، كقولِه تعالَى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾، فأعادَ (لَا) تأكيدًا».

قالَ: وقد جاءَ مثلُ هذا في الشِّعرِ، كقولِ أعشَى باهلةَ[3]:

بَيْنَ الأَشَجِّ وَبَيْنَ قَيْسٍ بَاذِخٌ ... بَخْ بَخْ لِوَالِدِهِ وَلِلْمَوْلُودِ

وقولِ عَدِيٍّ[4]:

وَجَاعِلُ الشَّمْسِ مِصْرًا لَا خَفَاءَ بِهِ ... بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلَا

وقولِ ابنِ الزُّبيرِ الأسديِّ[5]:

جَمَعَ ابْنُ مَرْوَانَ الأَغَرُّ مُحَمَّدٌ ... بَيْنَ ابْنِ أَشْتَرِهِمْ وَبَيْنَ الْمُصْعَبِ

وقَولِ بعضِ الهِلاليِّين[6]:

---

(١) انظر: درة الغواص (٧٢).

(٢) انظر: حواشي ابن بري على درة الغواص (٩٠).

(٣) والصواب أنه لأعشى همدان، وهو من الكامل. انظر: ديوان أعشى همدان (١١٣) وتفسير أسماء الله للزجاج (٢٩) وجمهرة اللغة (١/ ٦٥).

(٤) يقصد به عدي بن زيد، والبيت من البسيط. انظر: ديوان عدي (١٥٩) وغريب الحديث (١/ ٤٧٧).

(٥) من الكامل، وروايته عند غير ابن بري: «الأغر». انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٢٥٨) وحواشي ابن بري (٩١).

(٦) في المخطوط: (البلاليين)، وهو تصحيف، والبيت لمنقذ الهلالي، وهو من الخفيف. =

أَيُّ عَيْشٍ عَيْشِي إِذَا كُنْتُ فِيهِ بَيْنَ هَمٍّ وَبَيْنَ وَشْكِ رَحِيلِ

ع: حرفُ المسألةِ: أنَّ (بينَ) الثانيةَ هي الأولى لا غيرُها، ذُكِرَت توكيدًا[1]، فليس مَعَنا إلا بينيةٌ واحدةٌ في المعنى، وإن تعددَت في اللفظِ، وهذا ينتجُ جوازَ: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَاخْتَصَمَ عَمْرٌو» على الوجه الذي ذكرناه، والنحاةُ يمنعونَه[2] أرى.

* * *

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا [إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا]

لا يختصُّ عدمُ اللُّزومِ بالناظمِ[3] كما يُوهِمُه ظاهرُ كلامِه.

و: (إِذْ) تعليلٌ.

﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[4]، قيلَ: عطفٌ على: ﴿ٱلشَّهْرِ﴾، وهُم لم يسألوا عَن المسجدِ.

وقيلَ: عطفٌ على: ﴿سَبِيلِ﴾، وفيه الفصلُ بينَ المصدرِ وصلِته بالأجنبيِّ.

وقيلَ: على الهاءِ في: ﴿بِهِۦ﴾، وجمهورُ البصريين يشترطونَ إعادةَ الخافضِ.

وقيلَ: الخافضُ مقدَّرٌ، أي: «وَبِالْمَسْجِدِ»[5]، وحُذِفَ باقيًا عملُه؛ لِتَقَدُّمِ ذِكرِه.

= انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨٤٢) والحماسة البصرية (٢/ ٨١).

(١) في المخطوط (توكيد).

(٢) انظر: الخصائص (٢/ ٤١١) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٦٠).

(٣) فهو مذهب الكوفيين ويونس والأخفش واختاره الشلوبين. انظر: شرح ابن الناظم (٣٨٦) وشرح المرادي (٢/ ١٠٢٦).

(٤) البقرة: ٢١٧.

(٥) في المخطوط: «وبالمصدر»، وهو تحريف.

وقيلَ: التقديرُ: «وَصَدٌّ عَنِ الْمَسْجِدِ»، وفيه أمرانِ:

حَذفُ الجارِّ وبقاءُ عملِه من غيرِ أن يكونَ المجرورُ وجارُّه معطوفَين على مثلِهما.

وإعمالُ المصدرِ محذوفًا.

وقيلَ: قَسَمٌ، كما قيلَ في: ﴿وَالأَرْحَامِ﴾[1]، وكما قيلَ في[2]:

... فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

فهذه ستةُ أوجهٍ[3].

* * *

وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ [مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهْيَ انْفَرَدَتْ]

حذفَ مِن كلٍّ من الاثنين[4] ما أثبتَ في الآخرِ، والأصل: «والفاءُ قد تُحذَفُ مع ما عطفَت إذ لا لبسَ، والواوُ قد تُحذَفُ مع ما عطفَت إذ لا لبسَ»، لا بدَّ مِن ذلك؛ لأنَّ قولَه: (وَالوَاوُ) لا بدَّ له مِن خبرٍ، فهو مثلُ: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾[5]،

---

(١) النساء: ١.

(٢) بتمامه:

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

والبيت غير معين القائل، وهو من البسيط. انظر: الكتاب (٢/ ٣٨٣) والكامل (٣/ ٣٠) والأصول (٢/ ١١٩).

(٣) لمزيد تفصيل انظر: الدر المصون (٢/ ٣٩٣).

(٤) في المخطوط: (اثنين).

(٥) الرعد: ٣٥.

والظرفُ لا يكونُ معمولًا لعامِلَين، والحذفُ في مسألةِ الفاءِ ليس عامًّا في اللَّبسِ وغيرِه؛ فوجبَ تقديرُ الظرفِ.

ز[1]: فإن قلتَ: لم لا قيل[2]: «فَضَرَبَ فَانبَجَسَتْ»؟

قلتُ: لعدمِ اللَّبسِ، وليُجعَلَ الانبجاسُ مسبَّبًا عن الإيحاءِ بضربِ الحجرِ؛ للدلالةِ على أنَّ الموحَى إليه لم يتوقَّف عَن اتِّباع الأمرِ، وأنَّه مِن انتفاءِ الشكِّ عنه بحيث لا حاجةَ إلى الإفصاحِ به.

البيانيون[3] يقولون: الفاءُ الفصيحةُ، وحقيقتُها التي تكونُ عاطفةً على مقدَّرٍ يدلُّ عليه سياقُ الكلامِ، مع كونِ المقدَّر سببيًّا عُطفَ عليه ما بعد الفاءِ، وشرطُه: أن لا يقدَّرَ ـ أعني المحذوفَ ـ شرطًا؛ لئلَّا تكونَ جزائيةً لا فصيحةً.

قالوا[4]: إنَّما سُمِّيت فصيحةً؛ لأنَّها تُفصِحُ عَن محذوفٍ، أو لأنَّها لا يُفصِحُ عَن معناها إلا البليغُ الفصيحُ.

ع: وهذا كأنَّه أَولَى مِن ذاك، وأنسبُ لمقاصِدِهم.

لم يتكلَّم على حذفِ العاطفِ دونَ معطوفِه، وقد ذكرَه النحاةُ[5]، ومِن

---

(١) يعني به الزمخشري. انظر: الكشاف (٢/ ١٦٩).

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿... أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾، الأعراف: ١٦٠.

(٣) انظر: مفتاح العلوم (٢٧٨) وشروح التلخيص (٣/ ١٩٨).

(٤) في المخطوط: (والواو)، وهو تحريف.

(٥) انظر: الخصائص (١/ ٢٩١) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٨٤) وشرح التسهيل (٣/ ٣٨٠) والفصول المفيدة (١٢٦).

غريبِه قولُ الجوهريِّ[1] ما نصُّه: «وقولُه تعالَى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ إِيلَٰفِهِمْ﴾[2]، يقول: أهلكتُ أصحابَ الفيلِ؛ لأُولِفَ قريشًا مكَّةَ، ولِتُؤْلِفَ قريشٌ رحلَةَ الشتاءِ والصيفِ، أي تجمَعَ بينَهما، إذا فرَغُوا مِن ذِهِ أخذُوا في ذِهِ، وهذا كما تقولُ: «ضربتُه لِكَذا لِكَذا»، بحذفِ الواوِ».

ع: ف: ﴿إِيلَٰفِ﴾ على رأيِه مضافٌ للمفعولِ الأوَّلِ، وحُذِفَ فاعلُه، وهو ضميرُه سبحانَه، والمفعولُ الثاني، وهو (مَكَّة)، وحُذِفَ العاطفُ، وهو الواوُ، وأضيفَ المصدرُ الثاني إلى فاعلِه، ونُصِبَ بعدَ ذلك مفعولُه.

* * *

بِعَطْفِ عَامِلٍ [مُزَالٍ قَدْ بَقِي ... مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي]

﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ﴾[3]، أي: «وَأَرْزُقُ مَنْ كَفَرَ»[4]، أو: ﴿مَن﴾ مبتدأٌ حُذِفَ خبرُه، أي: «أَرْزُقُهُ فَأُمَتِّعُهُ»، أو: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ الخبرُ، والفاءُ زائدةٌ على قولِ الأخفشِ[5]، لا جوابيةٌ؛ لأنَّ التمتيعَ لا يُستَحَقُّ بالكفرانِ.

وعلى الأوَّلَينِ فالعطفُ في: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ على المحذوفِ، ففي الآيةِ حُذِفَ المتبوعُ، ﴿مَن﴾ فيها موصولةٌ، أو موصوفةٌ، ويجوزُ كونُها شرطيةً، والفاءُ جوابٌ،

---

(١) انظر: الصحاح (٤/ ١٣٣٢).

(٢) قريش: ١ ـ ٢.

(٣) البقرة: ١٢٦.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٧٧).

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ١٣١).

وقيلَ[١]: الجوابُ محذوفٌ، أي: «مَنْ كَفَرَ أَرْزُق».

ع: كيفَ أجازَ الشرطيةَ ومنعَ تضمُّنَ معنَى الشرطِ[٢]؟

كأنَّه توهَّمَ أنَّ المعنَى الذي ذكرَه لا يجبُ في الشرطِ، وهذا خطأٌ؛ لأنَّه إنما وجب في الموصولِ بالحملِ على ما ذلك لازمٌ فيه، وهو الشرطُ. انتهى.

ولا تكونُ (مَنْ) الشرطيةُ نصبًا؛ لأنَّ أداةَ الشرطِ لا يعمَلُ فيها جوابُها[٣].

ع: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾[٤]، لا جائزٌ كونُه مِن عطفِ المفرداتِ؛ لانتفاءِ الشَّرِكةِ في العاملِ، ولا مفعولًا معَه؛ لعدمِ الفائدةِ في تقييدِ الذين يحبُّون مَن هاجرَ إليهم بمصاحبةِ الإيمانِ، فلم يبقَ إلَّا أن يكونَ بتقديرِ: «وَأَلِفُوا الإيمَانَ».

وإنَّما قُلنا: إنَّه لا فائدةَ في الإعلامِ بالمصاحبةِ؛ لأنَّ كلَّ المهاجرين صاحَبُوا الإيمانَ، ولكنَّ مِنهم مَن أَلِفَ قلبُه الإيمانَ، ومِنهم مَن لا، ألا ترَى إلى قولِه سبحانَه: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[٥]، وذلك قد يتَّفِقُ لِمَن كانَ مِنهم ـ رِضْوَانُ اللهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ ـ ناشِئًا في الإيمانِ، لم يَطُلْ زمنُه فيه، وهذه الصفاتُ المذكورةُ ـ وهي محبةُ مَن هاجرَ، وأنَّهم لا يَجِدُون في صدورِهم حاجةً مِمَّا أُوتُوا، وأنَّهم يُؤْثِرُون على

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن (١/ ١١٠).

(٢) يقصد به الزمخشري؛ فإنه قال: «ويجوز أن يكون: «ومن كفر» مبتدأ متضمنًا معنى الشرط». انظر: الكشاف (١/ ١٨٦)، يجوز أن يكون القصد به العكبري؛ فإنه ذكر هذه الأوجه في التبيان (١/ ١١٤).

(٣) هذا كلام أبي البقاء العكبري. انظر: التبيان (١/ ١١٤).

(٤) الحشر: ٩.

(٥) الحجرات: ١٤.

أنفسِهِم ولو كانَ بِهِم خصاصةٌ ـ موقوفةٌ على إِلْفِ الإيمانِ، لا على مجرَّدِ الدخولِ فيه.

قولُه: (دَفْعًا لِوَهْمِ) قالَ ابنُه[1] بعدَ أن تكلَّمَ على الآيةِ: «وبهذا التقديرِ مِن الإضمارِ اندفَعَ توهُّمُ أن يكونَ الإيمانُ مفعولًا معَه، وإنَّما دُفِعَ؛ لأنَّه لا فائدةَ في تقييدِ الذين يُحِبُّون مَن هاجرَ إليهم بمصاحبةِ الإيمانِ، بخلافِ تقييدِهم بإِلْفِ الإيمانِ». انتهى.

قلتُ: فـ: (دَفْعًا) مصدرٌ نائبٌ منابَ: «ادْفَعْ»، والوَهْمُ المدفوعُ إمَّا أن يكونَ دُفِعَ لأجلِ الصناعةِ، أو لأجلِ المعنَى، فالثاني كهذه الآيةِ، والأوَّلُ نحوُ: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾[2].

* * *

وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ [بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحْ]

﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾[3]، أي[4]: «فَثَابُوا وَاتَّخَذُوا»، فأمَّا مَن قرأَ: وَاتَّخِذُوا، فالتقديرُ[5]: «وَقُلْنَا اتَّخِذُوا».

﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[6]، فاختلفوا، قالَ الزمخشريُّ[7]: «كانَ النَّاسُ أُمَّةً

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٨٩).

(٢) البقرة: ٣٥.

(٣) البقرة: ١٢٥، وهي قراءة نافع وابن عامر والحسن. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ١٩٠).

(٤) هذا تقدير أبي البقاء العكبري. انظر: التبيان (١/ ١١٢).

(٥) هذا تقدير الزمخشري. انظر: الكشاف (١/ ١٨٥).

(٦) البقرة: ٢١٣.

(٧) انظر: الكشاف (١/ ٢٥٥).

واحِدَةً متَّفِقين على دينِ الإسلامِ، فبعثَ اللهُ النَّبِيِّينَ، يريدُ: «فَاخْتَلَفُوا فَبَعَثَ اللهُ»، وإنَّما حُذِفَ؛ لدلالةِ قولِه تعالَى: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾، وفي قراءةِ عبدِ اللهِ: ﴿فَاخْتَلَفُوا فَبَعَثَ اللهُ﴾[1]، ويدلُّ عليه: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟﴾[2]».

ع: في «صحيحِ البخاريِّ»[3]: «مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ، فإنَّما أَطْعَمَهُ اللهُ وَسَقَاهُ»، فآخِر الحديثِ ينبغِي تقديرُه: «أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا».

* * *

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ [شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا]

[واعطف على اسم]: عبدُ يغوثَ[4]:

وَقَدْ كُنْتُ نَحَّارَ الجَزورِ وَمُعْمِلَ الْـ ـمَطِيِّ وَأَمْضِي حَيْثُ لَا حَيَّ مَاضِيَا

(مَاضِيًا): نعتٌ لـ: (حَيَّ) على اللفظِ أو الموضعِ، والمعنَى أنَّه خبرٌ.

[واعطف على اسم]: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾ أَوَكُلَّمَا﴾[5]، قرأَ أبو السَّمَّالِ[6]: ﴿أَوْ كُلَّمَا﴾، قالَ الزمخشريُّ[7]: «على أنَّ المعنَى: «إلَّا الذينَ فَسَقُوا أَوْ

---

(١) عبد الله بن مسعود، وهي قراءة أبي بن كعب. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٢٩١).

(٢) يونس: ١٩.

(٣) انظر: صحيح البخاري (٦/ ٢٤٥٥).

(٤) يستشهد به ابن هشام على عطف: «أمضي» على (معمل). انظر: المفضليات (١٥٩).

(٥) البقرة: ٩٩ ـ ١٠٠.

(٦) وهي أيضًا قراءة ابن مجاهد وروح. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ١٦١).

(٧) انظر: الكشاف (١/ ١٧١).

كُلَّمَا»، أي: «أَوْ نَقَضُوا عَهْدَ اللهِ مِرَارًا كَثِيرَةً».

ع: وليسَ مِن هذا: ﴿وَأَقۡرَضُواْ﴾[1]، أنَّ الفصلَ يأبَى عطفَه على: (مُصَّدِّقِينَ)، أعني الفصلَ بـ: (الْمُصَّدِّقَاتِ)، ولكنَّ العطفَ على مجموعِ: (مُصَّدِّقِينَ، ومُصَّدِّقَاتِ)، كأنَّه قيلَ: «إِنَّ الذِينَ تَصَدَّقُوا وَأَقْرَضُوا»، على أن يكونَ: «الذِينَ تَصَدَّقُوا» شامِلًا للمذكَّرِينَ والمؤنَّثاتِ، أو اعتراضٌ بينَ اسمِ (إِنَّ) وخبرِها، أو مستأنَفٌ.

ع: العطفُ في: ﴿وَأَقۡرَضُواْ﴾ إمَّا على مجموعِ الصِّلَتَين، وغُلِّبَ الْمُذَكَّرُ، أو: الواوُ للحالِ، أو: حُذِفَ الموصولُ، وهذه صلتُه، قيلَ: أو عطفٌ على: (مُصَّدِّقِينَ)، ويردُّهُ الفصلُ.

قولُه: (وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ) جعلَ مِن هذا في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[2]: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ﴾[3]، وفي «الكشَّافِ»[4]: ﴿مُخۡرِجُ﴾ عطفٌ على: ﴿فَالِقُ﴾، و: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ﴾ جُملةٌ مبيِّنةٌ لـ: ﴿فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ﴾؛ لأنَّ فَلْقَها مِن جنسِ إخراجِ الحيِّ مِن الميِّتِ؛ لأنَّ النامي كالحيوانِ.

ع: وعندَ هذا يترَجَّحُ ـ بل يتعيَّنُ بمقتَضَى عِلْمِ المعاني ـ عطفُ: ﴿مُخۡرِجُ﴾ على: ﴿فَالِقُ﴾ لا على: ﴿يُخۡرِجُ﴾؛ لعدَمِ صلاحيَّتِه لتبيينِ: ﴿فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ﴾.

❁ ❁ ❁

(١) الحديد: ١٨.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٧٢).

(٣) الأنعام: ٩٥.

(٤) انظر: الكشاف (٢/ ٤٧).

[البدل]

التَّـابِعُ الْمَقْصُـودُ [بِـالحُكْمِ بِـلَا وَاسِـطَةٍ هُـوَ الْمُسَـمَّى بَـدَلَا]

اعلَم أنَّ ابنَ الناظمِ[1] لم يُحسِن شرحَ هذا الحدِّ، بل الناظمُ نفسُه لم يُحسِن شرحَ كلامِ نفسِه؛ فإنَّه شرَحَه في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[2] شرحًا فاسِدًا، وتلقَّفَه ابنُه منهُ، فقِفْ على كلامِهما، واعلَم أنَّ الصوابَ ما أنا ذاكرُه:

وهو أنَّ قولَه: (**التَّابِعُ**) جنسٌ يشملُ التوابعَ كلَّها.

وقولَه: (**المَقْصُودُ بِالحُكْمِ**) فصلٌ مُخرِجٌ للنعتِ والتأكيدِ والبيانِ؛ لأنَّها مكمِّلةٌ للمقصودِ بالحُكمِ، وليست عينَ المقصودِ بالحكمِ.

وللمعطوفِ بـ: (لَا، ولَكِنْ)؛ لأنَّ المقصودَ بالحُكمِ في: «جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو» المتبوعُ لا التابعُ، وكذا في: «مَا جَاءَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو»، و: «لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا»؛ لأنَّا نعنِي بالمقصودِ بالحُكمِ: المقصودَ بعاملِ المبدَلِ منه، نفيًا كانَ أو إثباتًا، لا: المقصودَ بإثباتِ الحُكمِ، ألا ترَى أنَّ قولَك: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ» مِن بابِ البدلِ قَطعًا؟ لأنَّ (أَخُوكَ) هو المقصودُ بالحُكمِ السابقِ، وهو نفيُ المجيءِ[3] فافهمه، وقعَ الغلَطُ لهُما، ولِمَن وافقَهُما، وكذلك المعطوفُ بـ: (لَكِنْ) في المعنَى، كما تقدَّمَ

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٩٣).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٧٦).

(٣) في المخطوط: (القيام)، وهو سبق قلم؛ لأن الفعلَ: «جاء» هو الممثَّل به في جميع أمثلته.

مشروحًا في البابِ قبلَ هذا.

و: (بِلَا وَاسِطَةٍ) مُخرِجٌ لبقيةِ المعطوفاتِ؛ فإنَّ قولَك: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» يَصْدُقُ فيه على (عَمْرٍو) أنَّه تابعٌ مقصودٌ بالحكمِ، لكن بواسطةٍ، وكذا الباقي، ومنه المعطوفُ بـ: (بَلْ) بعدَ أمرٍ، أو خبرٍ مُثْبَتٍ.

وتلخَّصَ أنَّ الحدَّ مانعٌ، وأنَّ الْمَنسُوقَ لا يَخرُجُ بفصلٍ واحدٍ، بل بفصلَين.

[التَّابِعُ الْمَقْصُودُ]: لكونِ البدَلِ هو المقصودَ بالحُكمِ كانَ الكثيرُ أن يكونَ هو المعتمدَ بما يَرِد بعدَه مِن ضميرٍ وغيرِه، نحوُ: «إِنَّ هِندًا حُسْنَهَا فَاتِنٌ»، و«إِنَّ زَيْدًا نَجَابَتَهُ بَيِّنَةٌ»، و«إِنَّ هِنْدًا طَرْفَهَا غَنِجٌ»، وقرِئَ: ﴿تَرَى الذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهَهُم مُسْوَدَّةً﴾[1]، على أنَّ: (مُسْوَدَّةً) حالٌ، ولم يقُلْ: (مُسْوَدِّينَ)، وقالَ الشاعرُ[2]:

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ

وندرَ عكسُه، نحوُ[3]:

إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوُّهَا وَرَوَاحُهَا ... تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ

* * *

(١) الزمر: ٦٠، وقراءة الجمهور بالرفع. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ١٨١).

(٢) بتمامه:

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ ... وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا

والبيت لعبدة بن الطبيب، وهو من الطويل. ديوان عبدة (٨٨) والكتاب (١/ ١٥٦) وشرح المفصل (٢/ ٢٦٠).

(٣) البيت للأخطل، وهو من الكامل. انظر: ديوان الأخطل (٣٢٩) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٢٣٧) والكامل (٣/ ١٥).

مُطَابِقًـا أَوْ بَعْضًـا [اوْ مَـا يَشْـتَمِلْ   عَلَيْـهِ يُلْفَـى أَوْ كَمَعْطُـوفٍ بِـ: (بَـلْ)]

ع: اعلَم أنَّ البدلَ ينقسِمُ باعتبارِ مفهومِه ومفهومِ متبوعِه أربعةَ أقسامٍ؛ لأنَّهما [إمَّا][1] أن يتطابَقا، وهو بدلُ كلٍّ مِن كُلٍّ، كـ: «جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ»، ومنه: ﴿ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[2]، أو لا يتطابَقا، وهذا ضربانِ؛ لأنَّهما إمَّا أن يكونَ بينهُما نسبةٌ، أو لا، والأوَّلُ ضربانِ؛ لأنَّهما إمَّا أن يتبايَنا، أو لا، فإن لم يتبايَنا فإن كانَ تناسُبُهما بالجزئيةِ فبدلُ البعضِ، أو غيرِها فبدلُ اشتمالٍ، فإن تبايَنا فإن كنتَ قد سبقَكَ اللِّسانُ إلى الأوَّلِ فغلَطٌ، أو الجَنانُ فنِسيانٌ، وإن لم يسبِق فإضرابٌ وبَداءٌ[3].

---

(١) ساقطة من المخطوط.

(٢) إبراهيم: ١ ـ ٢، وفي هذه الآية يسميه ابن مالك ببدل موافق أو مطابق، قال ابن مالك: «وعبَّرتُ عن هذا النوع ببدل كلٍّ مِن كلٍّ جريًا على عادة النحويين، وهي عادة غير مطردة؛ فإنَّ المرادَ بها أن يكون مسمَّى البدلِ والمبدَلِ منه واحدًا؛ فيدخلُ في ذلك ما لا يُطلَق عليه كلٌّ، نحوُ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾؛ فالعبارةُ الجيدةُ أن يقال: (بدلُ مُوافِقٍ مِن مُوَافِقٍ)». انتهى. وقال أيضًا: «وذِكْرُ المطابقةِ أولَى؛ لأنَّها عبارةٌ صالحةٌ لكلِّ بدلٍ يساوي المبدَلَ منه في المعنَى، بخلافِ العبارةِ الأخرَى؛ فإنَّها لا تصدقُ إلَّا على ذي أجزاءٍ، وذلك غيرُ مشترَطٍ؛ للإجماعِ على صحةِ البدليةِ في أسماءِ اللهِ تعالَى، كقراءة غيرِ نافعٍ وابنِ عامرٍ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾». انتهى. وقال الفاكهيُّ عن بدل الكل من كل: «ويسمَّى عندَ ابنِ مالكٍ البدلَ المُطَابِقَ؛ لوقوعِه في اسمِ اللهِ تعالَى، نحوُ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ في قراءةِ الجرِّ؛ فـ: (اللهِ) بدلٌ مِن: (العزيزِ) بدلَ مُطابِقٍ، ولا يُقالُ فيه: بدلُ كلٍّ مِن كُلٍّ؛ إذ (كُلٌّ) إنَّما يُقالُ فيما ينقسِمُ ويتجزَّأُ، تعالى الله عن ذلك؛ فالتعبيرُ بالمطابقةِ أَوْلَى مِن تعبيرِهم؛ لاطِّرادِها وصِدقِها على ما لا يَصدُقُ عليه تعبيرُهم». انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٣٣) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٧٦ ـ ١٢٧٧) وشرح الحدود للفاكهي (٢٦٣).

(٣) في المخطوط (وبدل)، وهو تحريف.

أو نقولُ في المتباينَين: فإمَّا أن يكونا مقصودَين فإضرابٌ، أو المقصودُ الثانيَ، والأوَّلُ لم يُقصَد قطُّ فغلَطٌ، أو المقصودُ الثانيَ، والأوَّلُ قُصِدَ سَهوًا فنِسيانٌ.

وصرَّحَ ابنُه[1] بأنَّ الغلَطَ هو النسيانُ، فقالَ: «بدلُ الغلَطِ والنِّسيانِ: ما لا يُريدُ المتكلِّمُ ذِكْرَ متبوعِه، بل يجري على لسانِه من غيرِ ما قصدِ».

من البدلِ الْمُطابِقِ بدلُ التفصيلِ، ومنه قولُ ابنِ عباسٍ[2]: «أُمِرَ النبيُّ ﷺ أن يَسْجُدَ على سبعةِ أَعْظُمٍ: الكفَّينِ، والرُّكْبَتَيْنِ، والقَدَمَيْنِ، والجَبْهَةِ»، وقولُ الشاعرِ[3]:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ ......

ع: ومنه: ﴿وَإِن كَانُوٓاْ إِخۡوَةٗ رِّجَالٗا وَنِسَآءٗ﴾[4]، ﴿إِخۡوَةٗ﴾ خبرٌ، وما بعدَه بدلٌ منه بدلَ تفصيلٍ.

فا[5]: وجازَ؛ لأنَّ (الإخوةَ) يشملُ الذكرَ والأُنثى على التغليبِ، وإنَّما للأنثى إذا انفردت (الأَخَوَاتُ).

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٩٥).

(٢) انظر: صحيح البخاري (١/ ١٦٢ ـ ١٦٣).

(٣) بتمامه:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ... وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

والبيت لكُثَيِّر عَزَّة، وهو من الطويل. انظر: ديوان كُثَيِّر (٩٩) والكتاب (١/ ٤٣٣) ومعاني القرآن للفراء (١/ ١٩٢).

(٤) النساء: ١٧٦.

(٥) انظر: الكشاف (١/ ٥٩٩).

قولُه فيما تقدَّمَ(١): (أَوْ بَعْضًا) نحوُ: ﴿وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾(٢).

قولُه فيما تقدَّمَ(٣): (أَوْ مَا يَشْتَمِلِ عَلَيْهِ)، وذلك نحوُ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾، أو مفعولٌ لأجلِه، أي: كراهةَ أن يُذكَرَ، أو التقديرُ: «مِنْ أَنْ يُذْكَرَ»، كما تقولُ: «مَنَعْتُ زَيْدًا مِنْ كَذَا»، ففي موضعِ (أَن) الخلافُ المشهورُ(٤).

مِن مُثُلِ بدلِ الاشتمالِ: ﴿مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾(٥)، (إِذْ) تابعةٌ(٦) (مَرْيَمَ)، قالَ ز(٧): «لأنَّ الأحيانَ مشتملةٌ على ما فيها، وفيه أنَّ المقصودَ بذكرِ مريمَ ذكرُ وقتِها هذا؛ لوقوعِ هذه القصةِ العجيبةِ فيه».

---

(١) قال هذا: لأن هذه الحاشية كتبت بعدُ، وقد نقلتُها هنا.

(٢) البقرة: ١٢٦.

(٣) قال هذا؛ لأن هذه الحاشية كتبت بعدُ، وقد نقلتُها هنا.

(٤) يقصد اختلافهم في محل المصدر بعد الحذف بين النصب والجر، قال البدر الغزي في البهجة الوفية:

وَهَلْ مَحَلُّ «أَنْ» وَ«أَنَّ» حِينَئِذْ ... فِي نَصْبٍ اوْ جَرٍّ فَأَوَّلٌ أُخِذْ
مِنْ قَوْلِ سِيبَوَيْهِ وَالفَرَّاءِ ... وَالثَّانِ مَنْقُولٌ عَنِ الكِسَائِي
مَعَ الخَلِيلِ وَارْتَضَاهُ الأَخْفَشُ ... لِشَاهِدٍ أَنْشَدَهُ لَا يُخْدَشُ

انظر: الكتاب (٣/ ١٢٨) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٦٣٤) والبهجة الوفية (١/ ٢٩٤).

(٥) مريم: ١٦.

(٦) في المخطوط: «وتابعة»، ولعل ما أثبته أقرب.

(٧) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشاف (٣/ ٩).

قولُه: (أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ) قالُوا: والأحسَنُ أن يُستعمَلَ معطوفًا بـ: (بَلْ)، وفيه نظَرٌ على ما تقرَّرَ مِن معنَى المعطوفِ بـ: (بَلْ)، فنحوُ[1]: «جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ حِمَارُهُ»، ماشٍ هُنا، بخلافِ: «أَكَلْتُ سَمَكًا بَلْ تَمْرًا بَلْ زَبِيبًا»؛ فإنَّه يقتَضِي أنَّ الذي أكلَه ليسَ سمكًا[2].

* * *

وَذَا لِلِاضْرَابِ اعْزُ [إِنْ قَصْدًا صَحِبْ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ]

* * *

كَـ: زُرْهُ خَالِدًا، [وَقَبِّلْهُ اليَدَا، وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلًا مُدَى]

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾[3]، فا[4]: يجوزُ كونُ (ذَٰلِكَ) الثانيةِ بدلًا مِن الأولَى، ولا يجوزُ في: ﴿بِمَا عَصَوا﴾ إبدالُه مِن: ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾؛ لأنَّ: ﴿بِمَا عَصَوا﴾ أعَمُّ.

فا: يجوزُ في[5]: ﴿أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ كونُ الثاني بدلًا أو مفعولًا به، والأمنةُ مفعولٌ له، أي: «أَنْزَلَ الأَمَنَةَ نُعَاسًا»، ويجوزُ العكسُ، أي: «أَنْزَلَ النُّعَاسَ أَمَنَةً».

* * *

وَمِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ [الظَّاهِرَ لَا تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا]

---

(١) في المخطوط هنا (في فنحو)، ويظهر أن (في) زائدة.

(٢) هنا في المخطوط كلمة تشبه كلمة: «ثم».

(٣) البقرة: ٦١.

(٤) انظر: جواهر القرآن للباقولي (٢/ ٥٨٩).

(٥) آل عمران: ١٥٤.

كيفَ يصنعُ بما جاءَ في الذِّكْرِ المشهورِ[1]: «خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِّي وَعَظْمِي وَشَعْرِي وَبَشَرِي وَمَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي للهِ رَبِّ العَالَمِينَ».

بقِيَ عليه من[2] الأبدال الغلَط والنِّسيان والإضراب.

والحاصلُ أنَّه لا يمتنِعُ إلا في بدل كُلٍّ مِن كُلٍّ إذا لم يُفِد الإحاطةَ.

فائدةٌ[3] البدلِ في: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ ـ ولم يقُل مِن أوَّلِ الأمرِ بغير متبوع ـ التأكيدُ؛ لِمَا فيه من التثنيةِ والتكريرِ والإشعارِ بأنَّ الطريقَ المستقيمَ بيانُه وتفسيرُه: صراطُ المسلمينَ؛ ليكونَ ذلكَ شهادةً[4] لصراطِهم بالاستقامةِ على أبلغِ وجهٍ وآكَدِه، كما تقولُ: «هل أدلُّكَ على أكرمِ الناسِ وأفضلِهم؟ فلانٌ»؛ فهذا أبلَغُ مِن قولِك: «هل أدلُّكَ على فلانٍ الأكرمِ الأفضلِ؟»؛ لأنك ذكرتَه مُجمَلًا ومفصَّلًا، وأوقعتَ (فُلانًا) تفسيرًا له، وكأنَّك قلتَ: «مَن أرادَ الجامعَ لهاتَينِ الخصلَتَينِ فعلَيه بفلانٍ، فهو المعيَّنُ لاجتماعِهِما».

أنشدَ القاليُّ[5] عَن ابنِ الأنباريِّ عَن ثعلبٍ للفرزدَقِ:

يُفَلِّقْنَ هَا مَنْ لَمْ تَنَلْهُ سُيُوفُنَا ... بِأَسْيَافِنَا هَامَ الْمُلُوكِ القَمَاقِمِ

قالَ ثعلبٌ: (هَا) تنبيهٌ، والتقديرُ: «يُفَلِّقْنَ بأسيافِنا هامَ الملوكِ القماقِمِ»، ثمَّ قالَ: (هَا) للتنبيهِ، ثمَّ استفهَمَ فقالَ: «مَنْ لَمْ تَنَلْهُ سُيُوفُنَا؟».

---

(١) انظر: مسند الشافعي (١/ ٢٧٠).

(٢) في المخطوط: (والأبدال)، وهو تحريف.

(٣) منقولة من الكشاف. انظر: الكشاف (١/ ١٥).

(٤) في المخطوط: (شهادهم)، والتصويب من الكشاف.

(٥) انظر: أمالي القالي (١/ ٢٧٠).

قالَ ابنُ دريد[١]: سمعتُ شيخًا منذُ حينٍ يعيبُ هذا، ويقولُ: (هَامًا) جمعُ (هَامَةٍ)، و(هَامَ الْمُلُوكِ) مردودٌ[٢] على (هَامًا)، كما قالَ اللهُ تعالَى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[٣].

قالَ أبو عليٍّ القاليُّ: «فاحتججْتُ عليه بقولِه: «تَنَلْهُ»، ولو أرادَ الهامَ لقالَ: «تَنَلْهَا»؛ لأنَّ العرَبَ لم تؤنِّثُ الهامَ، لا يقولونَ: «الهَامَ فَلَقْتُهُ»، كما قالُوا: «النَّخْلَ قَطَعْتُهُ، وقَطَعْتُهَا».

قالَ أبو عُبَيدٍ البكريُّ[٤]: «لم يوفَّقْ في هذا الاحتجاجِ، كيفَ وهو يروِي قولَ النابغةِ[٥]:

بِضَـرْبٍ يُزِيـلُ الهَـامَ عَـنْ سَـكَنَاتِهِ

وقولَ غَيرِه[٦]:

---

(١) هكذا في المخطوط، ولعله سبق، والصواب: ابن الأنباري، ونشأ هذا الوهم؛ لأن العبارة في الأمالي: (قال أبو بكر)، وهي كنية ابن الأنباري وابن دريد.

(٢) يعني بالمردود أنه بدل.

(٣) الشورى: ٥٢ ـ ٥٣.

(٤) انظر: التنبيه للبكري (٨٥).

(٥) بتمامه، وسيذكره:

بِضَـرْبٍ يُزِيـلُ الهَـامَ عَـنْ سَـكَنَاتِهِ وَطَعْـنٍ كَـإِيزَاغِ الْمَخَـاضِ الضَّـوَارِبِ

انظر: ديوان النابغة (٤٦).

(٦) بتمامه، وسيذكره:

بِضَـرْبٍ يُزِيـلُ الهـامَ عَـنْ سَـكناتِهِ وَيَنْقَـعُ مِـنْ هَـامِ الرِّجَـالِ بِمَشْـرَبِ

والبيت لطفيل بن عوف، وهو من الطويل. انظر: الاختارين (١/ ٤٠).

بِضَـــــــــرْبٍ ....

مثلَه؟

وتمامُ الأوَّلِ:

وَطَعْـنٍ كَـإِيزَاغِ الْمَخَـاضِ الضَّـوَارِبِ

وتمامُ الثاني:

ويَنْقَـعُ مِـنْ هَـامِ الرِّجَـالِ بِمَشْـرَبِ

فالتذكيرُ هو المعروفُ، وإنَّما الْمُنكَرُ فسادُ المعنَى، كيفَ يقولُ: «لَـمْ تَنَلْـهُ سُيُوفُنَا»، ثم يقولُ: «بِأَسْيَافِنَا»؟

فإن قيلَ: أرادَ: لَمْ تَنَلْهُ ثمَّ نالَتْه.

فهذا معنًى لا يشُكُّ أحدٌ فيه؛ إذ مِن المعلومِ أنَّ ما نِيلَ اليومَ لم يكن أمسِ مَنيلًا، ومَن قُتِلَ اليومَ لم يكن أمسِ مقتولًا.

وهذا الشِّعرُ يقولُه الفرزدقُ في قتلِ وكيعٍ قتيبةَ بنَ مسلمٍ، وقبلَ البيتِ:

فَـدًى لِسُـيُوفٍ مِـنْ تَمِـيمٍ وَفَـى بِهَـا   رِدَائِـي وَجَلَّـتْ عَـنْ وُجُـوهِ [الأَهَـاتِمِ]

شَـفَيْنَ حَـرَارَاتِ الصُّـدُورِ وَلَـمْ تَـدَعْ   عَلَيْنَـا مَقَـالاً فِـي وَفَـاءٍ لِلَائِـمِ

يُفَلِّقْـــــــــنَ ....

البيتَ، والأهاتمُ: آلُ الأهتمِ بنِ خالدِ بنِ مِنقَرٍ».

* * *

أَوِ اقْتَضَـى بَعْضًـا [أَوِ اشْـتِمَالَا   كَـ: «إِنَّـكَ ابْتِهَاجُـكَ اسْـتَمَالَا»]

قولُه: (أَوِ اشْتِمَالَا)، وقولُه: (اشْتَمَالَا) هذا مِن الجناسِ المسمَّى بالْمُصَحَّفِ، وسيجيءُ مثلُه في (الندبةِ)[1].

* * *

وَبَــدَلُ الْمُضَــمَّنِ الهَمْــزَ [يَلِــي   هَمْزًا كَـ: «مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟»]

أَلَا تَسْـأَلَانِ الْمَـرْءَ مَـا[ذَا] يُحَـاوِلُ   أَنَحْبٌ فَيُقْضَـى أَمْ ضَـلَالٌ وَبَاطِـلُ[2]

وقالَ[3]:

وَمَـا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْـتُ أَرْضًـا   أُرِيـدُ الخَيْـرَ أَيُّهُمَـا يَلِينِـي

أَأَلْخَيْـرُ الَّـذِي أَنَـا أَبْتَغِيـهِ   أَمِ الشَّـرُّ الـذِي هُـوَ يَبْتَغِينِـي

قالَ الزمخشريُّ[4] في: ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[5]: «﴿أَنَّهُمْ﴾[6] بدلٌ مِن: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ على المعنَى لا على اللفظِ، تقديرُه: «ألم يرَوا كثرةَ إهلاكِنا القرونَ مِن قبلِهم كونَهم غيرَ راجعينَ إليهم».

---

(١) يقصد بين: «تُرِد، وتَزِد» في قولِ ابنِ مالكٍ في بابِ النُّدبة:

وَوَاقِفًـا زِدْ هَـاءَ سَـكْتٍ إِنْ تُـرِدْ   وَإِنْ تَشَـا فَالْمَـدَّ وَالهَـا لَا تَـزِدْ

وسينبه عليه في موضعه.

(٢) البيت للبيد، وهو من الطويل. انظر: ديوان لبيد (٤٢٥) والكتاب (٢/ ٤١٧).

(٣) الشعر للمثقب العبدي، وهو من الوافر. انظر: ديوان المثقب (٢١٢) وتأويل مشكل القرآن (١٤٥).

(٤) انظر: الكشاف (٤/ ١٣).

(٥) يس: ٣١.

(٦) في المخطوط: «أنه»، والتصويب من الكشاف.

وقالَ الزَّجَّاجُ[1]: «﴿أَنَّهُمْ﴾ بدلٌ مِن معنَى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾، والمعنَى: ألم يرَوا أنَّ القرونَ التي أهلكْنا أنَّهم إليهم لا يَرجعُون؟».

ع: وصوابُ القولِ على ما يريدُه ز[2]: ﴿أَنَّهُمْ﴾ بدلٌ مِن: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾، يعني: مِن مجموعِ الجُملةِ التي هي: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾؛ لأنَّ: ﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾ وما بعدَه...[3].

وفي «معاني القرآنِ» للفرَّاءِ[4]، وفي «إعرابِ مكيٍّ»[5]: أنَّ (أَنَّ) وما بعدَها بدلٌ مِن (كَمْ)، وهي استفهاميةٌ عندَهما، بخلافِ ما تضمَّنَه الكلامُ السابقُ، ولم يُعِد مع البدلِ الهمزةَ.

ع: ليُحَرَّر النقلُ مِن الكتابَين قبلَ أن يُنقَل[6].

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/ ٢٨٥).

(٢) يقصد به الزمخشري.

(٣) في المخطوط بياض في مقدار خمس كلمات.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٧٦).

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٦٠٢).

(٦) قال الفراء في معاني القرآن: «وقوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾: (كَمْ) فِي موضع نصبٍ من مكانين: أحدهما أن توقع (يَرَوْا) عَلَى (كَمْ)...، فهذا وجه، والآخر أن توقع (أهلكنا) عَلَى (كم) وتجعله استفهامًا...، وقولُه: أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ فُتحت ألفها؛ لأن المعنى: ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون». انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٧٦).

وقال مكي في مشكل إعراب القرآن: «قَوْله: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾: (كم) فِي مَوضِع نصب بـ: (أهلكنا)، وَأَجَازَ الفراء أن تنصبها بـ: (يروا)، وَذَلِكَ لَا يجوز عِنْد جَمِيع الْبَصرِيين؛ لِأَن الِاسْتِفْهَام وَمَا وَقع موقعه لَا يعْمل فِيهِ مَا قبله، قَوْله: ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ﴾: (أَن) فِي مَوضِع نصب على الْبَدَل من (كم)». انظر: مشكل إعراب القرآن (٢/ ٦٠٢).

[وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الهَمْزَ]: ع: قد يُرَدُّ بهذا على الكوفيِّين[1] في قولِهم في (بابِ الحكايةِ): إنَّ الحركاتِ في: «مَنْ زَيْدٌ؟»، و«مَنْ زَيْدًا؟»، و«مَنْ زَيْدٍ؟» حركاتُ إعرابٍ، وإنَّ الكلامَ جملتانِ، فإذا قلتَ: «مَنْ زَيْدٌ؟» فـ: (مَنْ) عندَهم فاعلٌ بـ: «قَامَ» مضمرًا، وأجازوا أن يقدَّرَ مقدَّمًا ومؤخَّرًا، فيقدَّرُ: «قَامَ مَنْ؟»، أو: «مَنْ قَامَ؟»، و(زَيْدٌ) عندَهم بدلٌ مِن (مَنْ)، وكذا في النصبِ والجرِّ.

ع: فيقالُ: كيفَ أُبدلَ مِن اسمِ مضمَّنِ الهمزَ ما لم يلِ همزًا؟

وهذا نظيرُ تعسُّفِهم[2] في: «كَيْمَهْ؟»، وزعمِهم أنَّه جملةٌ مقتطَعةٌ مِن جملتَين، وأنَّ الأصلَ: «جِئْتَ كَيْ تَفْعَلَ مَاذَا؟»، ورُدَّ ذاكَ بأمورٍ، منها: عدمُ حذفِ ألفِ (مَا) الاستفهاميةِ.

* * *

وَيُبْدَلُ الفِعْلُ [مِنَ الفِعْلِ كَـ: «مَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ»]

جُوِّزَ أن يكونَ مِن هذا: ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾[3]؛ لأنَّ تعليمَ السحرِ كفرٌ في المعنَى.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٦٨٨) والبرود الضافية (١/ ٩٧٠).

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٩٦) والمفصل (٤٤٥).

(٣) البقرة: ١٠٢.

[المنادى]

وَلِلمُنَـادَى النَّـاءِ [أَوْ كَالنَّـاءِ (يَـا، وَأَيْ، وآ) كَـذَا (أَيَـا) ثُـمَّ (هَيَـا)]

ش ع[1]: «فيما سوى الهمزِ مدٌّ موجودٌ أو ممكنٌ؛ فجُعِلَت للبعيدِ وشِبْهِه؛ لافتقارِه إلى مدِّ الصوتِ، والقريبُ مستغنٍ عن ذلك؛ فخُصَّ بالهمزةِ المفردةِ.

وقد يُنادَى القريبُ بما يُنادَى به البعيدُ؛ قصدًا للتوكيدِ، والتنبيهِ على أنَّ الباعثَ على ندائِه أمرٌ مهمٌّ، وقد يُفعَلُ ذلك؛ لكونِ المنادَى غافِلًا أو نائِمًا أو ضعيفَ السَّمْعِ، وهذا هو المشارُ إليه بقولِي[2]: (أَوْ كَبَعِيدِ).

و(أَيْ) وإن لم يظهر فيها مدٌّ إلَّا أنَّها يمكِنُ مدُّها؛ لأنَّ مثلَها لا يَمنَعُ مِن ادِّغامِ ما بعدَه، كما لا يَمنَعُ الألفُ، فيقالُ: (دُوَيبَّةٌ)، كما يقالُ: (دَابَّةٌ)؛ ولذلك سوَّى وَرْش في المدِّ بينَ ياءِ: ﴿شَيْءٍ﴾[3]، و﴿سِيٓـَٔتۡ﴾[4].

وزعمَ المبرِّدُ[5] أنَّ (أَيْ) للقريبِ، وتبِعَه الزمخشريُّ[6] ظانًّا أنه مذهبُ س،

---

(1) انظر: شرح العمدة (١/ ٢٧٥).

(2) المتكلم ابن مالك، ويعني به نصَّ متن (عمدة الحافظ).

(3) يقصد قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾. البقرة: ٢٠. انظر: السبعة (١٤٨).

(4) يقصد قوله تعالى في سورة الملك: ﴿فَلَمَّا رَأَوۡهُ زُلۡفَةٗ سِيٓـَٔتۡ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾. الملك: ٢٧. انظر: التيسير (٢١٢).

(5) لم يصرح به في المقتضب. انظر: المقتضب (٤/ ٢٣٣) وشرح التسهيل (٣/ ٣٨٦).

(6) انظر: المفصل (٤١٣).

وقد صرَّحَ س[١] بخلافِه».

* * *

وَالهَمْـزُ لِلـدَّانِي [وَ(وَا) لِمَـنْ نُـدِبْ أَوْ (يَا) وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ]

[وَالهَمْزُ لِلدَّانِي][٢]:

أَفَـاطِمُ مَهْـلًا بَعْـضَ هَـذَا التَّـدَلُّلِ

قولُه: (وَ(وَا) لِمَنْ نُدِبْ) في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[٣]: «أجازَ المبرِّدُ[٤] استعمالَها في نداءِ البعيدِ».

* * *

وَغَيْـرُ مَنْـدُوبٍ [وَمُضْـمَرٍ وَمَـا جَـا مُسْـتَغَاثًا قَـدْ يُعَـرَّى فَاعْلَمَـا]

قولُه: (قَدْ يُعَرَّى) أي: مِن (يَا)، كذا قيَّدَه في «شرحِ التسهيلِ»[٥].

﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾[٦]، ز[٧]: «حُذِفَ حرفُ النداءِ؛ لأنَّه منادًى قريبٌ، مُفاطِنٌ

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٣٢٥).

(٢) بتمامه:

أَفَـاطِمُ مَهْـلًا بَعْـضَ هَـذَا التَّـدَلُّلِ وَإِنْ كُنْـتِ قَـدْ أَزْمَعْـتِ صَـرْمِي فَـأَجْمِلِي

وهو من معلقة امرئ القيس. انظر: ديوان امرئ القيس (٣٢).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٨٩).

(٤) انظر: المقتضب (٤/ ٢٣٣).

(٥) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٨٦).

(٦) يوسف: ٢٩.

(٧) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشاف (٢/ ٤٦١).

للحديثِ، وفيه تقريبٌ له، وتلطيفٌ لمحلِّه».

مِن حذفِ حرفِ النداءِ مع الموصولِ[1]: «مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسِنْ».

* * *

وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ [وَالمُشَارِ لَهْ قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ]

ع: لا يُحذَفُ حرفُ النداءِ مِن اسمِ اللهِ سبحانَه؛ لأنَّه لا يُعلَم أنَّه منادًى إلَّا بـ: (يَا)، والنداءُ بجمعِ حرفِ العِوضِ، والعِوضُ[2] هو الميمُ.

[و][3] لا مِن اسمِ الجنسِ، قالَ ابنُ النَّاظمِ[4]: «لأنَّ حرفَ النداءِ معَه كالعِوضِ مِن أداةِ التعريفِ؛ فحقُّه أن لا يُحذَفَ، كما لا تُحذَفُ الأداةُ، واسمُ الإشارةِ في معنَى اسمِ الجنسِ؛ فجرَى مجراه».

«أَصْبِحْ لَيْلُ»، «افْتَدِ مَخْنُوقُ»، «أَطْرِقْ كَرَا»[5]، «ثَوْبِي حَجَرُ»[6]، «أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي»[7].

---

(١) يذكر النحاة هذا المثال كثيرًا. انظر: الكتاب (٢/ ٢٣٠) والمقتضب (٤/ ٢٥٨) والكشاف (٤/ ٣٩٠) وشرح المفصل (١/ ٣٦١).

(٢) في المخطوط: «والعوضُ وهو»، ويظهر أن الناسخ ظن ضمة الضاد التي في: (العوض) واوًا.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) انظر: شرح ابن الناظم (٤٠٣).

(٥) انظر هذه الثلاثة في الكتاب (٢/ ٢٣١).

(٦) من حديث للنبي عن موسى عليهما السلام. انظر: صحيح البخاري (٤/ ١٥٦) وصحيح مسلم (١/ ٢٦٧).

(٧) هذا من كلام رسول الله ﷺ، وتمامه: «اشتدي أزمة تنفرجي». انظر: مسند القضاعي (١/ ٤٣٦) والجامع الصغير (١/ ٨٠).

جَـــارِيَ لَا تَسْـــتَنْكِرِي عَـــذِيرِي ....[1]

عَـــاذِلَ قَـــدْ أُولِعْـــتِ بِـــالتَّرْقِيشِ ....[2]

فَقُلْـــتُ لَـــهُ عَطَّـــارُ هَـــلَّا أَتَيْتَنَـــا بِنَـوْرِ الخُزَامَـى أَوْ بِخُوصَـةِ عَـرْفَجِ[3]

قولُه: (وَالمُشَارِ لَهُ)، نحو:

إِذَا هَمَلَـتْ عَيْنِـي لَهَـا قَـالَ صَـاحِبِي بِمِثْلِـكَ هَـذَا لَوْعَـةٌ وَغَـرَامُ[4]

ذِي دَعِـي اللَّـوْمَ فِـي العَطَـاءِ فَـإِنَّ الـ ـلَّوْمَ يُغْـرِي الكَـرِيمَ بِـالإِجْزَالِ[5]

إِنَّ الأُلَـى وُصِـفُوا قَـوْمِي لَهُـمْ فَـبِهِمْ هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولَا[6]

لَا يَغُـــرَّنْكُمْ أُولَاءِ مِـــنَ القَـــوْ مِ جُنُـوحٌ لِلسِّـــلْمِ فَهْـوَ خِـدَاعُ[7]

---

(١) بتمامه:

جَـــارِيَ لَا تَسْـــتَنْكِرِي عَـــذِيرِي سَـــيْرِي وَإِشْـــفَاقِي عَلَـــى بَعِيـــرِي

والرجز هذا للعجاج. انظر: ديوان العجاج (١/ ٣٣٢) والكتاب (٢/ ٢٣١).

(٢) بتمامه:

عَـــاذِلَ قَـــدْ أُولِعْـــتِ بِـــالتَّرْقِيشِ إِلَـــيَّ سِـــرًّا فَـــاطْرُقِي وَمِيشِـــي

والرجز لرؤبة. انظر: ديوان رؤبة (٧٧) والعين (٥/ ٤٠) والأفعال (٣/ ٢٥٣).

(٣) لم يعين قائل هذا البيت، وهو من الطويل، وفي المخطوط: «بخصور عرفج»، وهو تحريف. انظر: جمهرة اللغة (١/ ٦٠٦) والمحتسب (٢/ ٧٠).

(٤) البيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٣/ ١٥٩٢) وشرح التسهيل (٣/ ٣٨٦).

(٥) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٨٦).

(٦) أنشده ابن مالك، ونسبه لرجل من طيئ، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٨٦).

(٧) أنشده ابن مالك، ولم يعين قائله، وهو من الخفيف، وكلمة: «يغرنكم» نصفها مطموس =

[وَالمُشَارِ لَهُ]: زعمُوا(١) في: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ مِن قولِه تعالَى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾(٢).

ع: وهو خيرٌ مِن أن يُجعَلَ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ خبراً، و: ﴿تَقْتُلُونَ﴾ حَالٌ؛ لِمَا فيه مِن لزومِ الحالِ التي بابُها أن تكونَ غيرَ لازمةٍ، ومِن أن يُجعلَ خبراً أيضاً، و: ﴿تَقْتُلُونَ﴾ صلةً؛ لأنَّ الموصولَ إذا وقعَ خبراً عَن ضميرِ حاضرٍ كانت صلتُه بلَفظِ الغيبةِ؛ فكانَ حقُّه على هذا التقديرِ أن يكونَ: «يَقْتُلُونَ» بالياءِ باثنتَينِ مِن تحتٍ، ولا يكونُ صلةً ـ والحالةُ هذهِ بلفظِ الحُضورِ ـ إلَّا في شذوذٍ لا يُلتَفَتُ إليه، قالَ المازنيُّ(٣) ما معناهُ: «لولا أنَّا سمِعناه لم نُجزه».

توضيحٌ: في الحديثِ(٤): «فَقَالَ الذِّئْبُ: «هَذَا، اسْتَنْقَذْتَهَا، فَمَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبْعِ(٥)، يَوْمَ لَا رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي؟»»: إمَّا منادًى، أو ظرفٌ، أو مصدرٌ، أي: «هَذَا اليَوْمَ»، أو: «هَذَا الاسْتِنْقَاذَ».

وأُسْكِنَ الباءُ مِن (السَّبْعِ) على لغةِ تميمٍ(٦)؛ يُسكنونَ كلَّ عينٍ مضمومةٍ أو مكسورةٍ، سواءٌ أكانا مِن اسمٍ أو فعلٍ.

= في المخطوط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٨٧).

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن (١/ ١٠٢) والإنصاف (٢/ ٥٩١).

(٢) البقرة: ٨٥.

(٣) انظر: المقتضب (٣/ ١٢٧).

(٤) انظر: صحيح البخاري (٤/ ١٧٤).

(٥) في المخطوط: «السَّبُعِ»، وكلام ابن هشام بعدها يخالف ما أثبته الناسخ.

(٦) انظر: الكتاب (٤/ ١١٣).

ع: دليلٌ على أنَّ الروايةَ بإسكانِ الباءِ؛ فليُعْتَمَد.

ابنُ سِيدَه في كتابِ «الإعرابِ»: ليتَ المتنبِّيَ قالَ[(١)]:

يَـــا ذِي بَـــــرَزْتِ لَنَـــا ....

* * *

وَانْـوِ انْضِـمَامَ [مَـا بَنَـوْا قَبْـلَ النِّـدَا   وَلْيُجْـرَ مُجْـرَى ذِي بِنَـاءٍ جُـدِّدَا][(٢)]

«يَا هَؤُلَاءِ الكُرَمَاءُ»، و«يَا سِيبَوَيهِ الفَاضِلُ»، و«يَا تَـأَبَّطَ شَـرًّا الخَبِيثُ»، فهـذا كما قالُوا في المعتلِّ: «يَا مُوسَى الكَرِيمُ»، و«يَا فَتَى اللَّبِيبُ»[(٣)].

* * *

وَابْـنِ الْمُعَـرَّفَ [الْمُنَـادَى الْمُفْـرَدَا   عَلَـى الـذِي فِـي رَفْعِـهِ قَـدْ عُهِـدَا][(٤)]

---

(١) أما المتنبي فقد قال:

هَـذِي بَـرَزْتِ لَنَـا فَهِجْـتِ رَسِيسَـا   ثُـمَّ انْثَنَيْـتِ وَمَـا شَـفَيْتِ نَسِيسَـا

وقد أورد هذا البيت كثير من النحاة، فاسوه على آية: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ...﴾، ومنهم من لحّنه. انظر: ديوان المتنبي (٢/ ٣٠١) وشرح المفصل (١/ ٣٦٣) والمقرب (٢٤٤) وشرح التسهيل (٢/ ١٨٢).

(٢) جاء هذا البيت بعد البيت التالي في المخطوطة.

(٣) قال ابن الناظم: «فإن كان مبنيا كـ: (سيبويه) كان في محلِّ النصبِ، وقُدِّر بناؤه على الضمِّ، كما يقدَّرُ الرفعُ إذا كان بناؤه يشبه الإعرابَ من جهة وروده في الاستعمال على قياسٍ مطَّردٍ، وكذا كلُّ اسمٍ مبني قبلَ النداء، ويظهرُ أثرُ هذا التقديرِ في التابعِ؛ فإنَّه يجوزُ فيه النصبُ إتباعًا للمحلِّ، نحو: «يَا سِيبَوَيْهِ الظَّرِيفَ»، والرفعُ إتباعًا للبناءِ المقدَّرِ، نحوُ: «يَا سِيبَوَيْهِ الظَّرِيفُ»».

(٤) جاء هذا البيت قبل البيت السابق في المخطوطة.

«يَا زَيْدُ» مُشبِهٌ لكافِ: «أَكْرَمَكَ»، في الإفرادِ، والتعريفِ، والخطابِ، وكافُ: «أَكْرَمَكَ» تُشبهُ كافَ (ذَلِكَ)، في الإفرادِ، والخطابِ، والْمُشْبِهُ للمُشْبِهِ مُشْبِهٌ لِمَا أَشْبَهَ ذلكَ الشيءَ.

ونظيرُه أنَّ أبا عمرٍو وهِشامًا[1] ادَّغَما الدالَ في الجيمِ، مع تباعُدِ ما بينَهما، بدليلَين:

أحدُهُما: أنَّ لامَ المعرفةِ تُدَّغَمُ في الدالِ، وتُظْهَرُ في الجيمِ، فلم يتناسَبا.

والثاني: أنَّ مخرَجَه مِن الحَنَكِ.

وإنَّما جازَ الادِّغامُ بعدَما تبيَّنَ مِن تبايُنِهما؛ لأنَّ الجيمَ مخرجُه مِن الشِّينِ، والشينُ مستطيلٌ؛ لتفشِّيها، حتى يشارِكَ الدالَ مِن مخرجِها، ادُّغِمَت الدالُ في الجيمِ؛ للمناسبةِ التي بينَ الدالِ وبينَ الحرفِ المناسِبِ للجيمِ، وهو الشِّينُ، وأيضًا فإنَّ لامَ المعرفةِ تُدَّغَمُ في الشينِ كما تُدَّغَمُ في الدالِ.

ونظيرُ هذا: ادِّغامُ النونِ الساكنةِ والتنوينِ في الواوِ والياءِ، وفي ذلك قولانِ:

أحدُهُما: أنَّ الواوَ تُشبِهُ الميمَ، مِن حيثُ كانا مِن مخرجٍ واحدٍ؛ فادُّغِمَت النونُ فيها؛ لشَبَهِها بما يُشبِهُ الميمَ، وهو الواوُ.

والثاني: أنَّ الواوَ والياءَ ضارعتا النونَ؛ لِلِّينِ الذي فيهما، فإنَّه شبيهٌ بالغُنَّةِ.

أنشدَ في «الكشَّافِ»[2] في أواخرِ (الكَهفِ)[3]:

---

(١) انظر: التيسير في القراءات السبع (٤٢) وجامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٦٣٠).

(٢) انظر: الكشاف (٢/ ٧٢٨).

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي، وهو من الكامل. انظر: ديوان الهذليين (٢/ ١٠٤) والشعر والشعراء (٢/ ٦٥٩).

أَزُهَيْـرَ هَـلْ عَـنْ شَـيْبَةٍ مِـنْ مَصْـرَفِ

تمامُه:

أَمْ لَا خُلُـــودَ لِبَـــاذِلٍ مُتَكَلِّـــفِ

(زُهَيْرَ)[1] با[لفتح][2] ترخيمُ: (زُهَيْرَةُ) اسمَ امرأةٍ، أي: أيَّتُها اللائمةُ، هل يقدِرُ أحدٌ أن يحتالَ في تغييرِ الشيبةِ؟ بل أتزعمين أنَّ مَن بذلَ مالَه في إنفاقِه لا يبقَى اسمُه مخلَّدًا على وجهِ الزمانِ؟

* * *

وَالمُفْـــرَدَ الْمَنْكُـــورَ [وَالمُضَـــافَا وَشِـــبْهَهُ انْصِـــبْ عَادِمًـــا خِـــلَافَـــا]

[وَالمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ]: كقولِه: «يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي»، وقولِه:

فَيَـــا رَاكِبًـــا إِمَّـــا عَرَضْـــتَ فَبَلِّغَـــا

وقولِ قُتيلةَ بنتِ النضرِ بنِ الحارثِ[3]:

يَـــا رَاكِبًـــا إِنَّ الأُثَيْـــلَ مَظِنَّـــةٌ مِـــنْ صُـــبْحِ خَامِسَـــةٍ وَأَنْـــتَ مُوَفَّـــقُ

ابنُ عمرون[4]: ليسَ (إمَّا) وما بعدَها صفةً لـ: (رَاكبًا)؛ لتضمُّنِها الأمرَ.

---

(١) هذه التحشية بنصها مأخوذة من الإمام الطيبي. انظر: حاشية الطيبي على الكشاف (٩/ ٤٩٨).

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وهي عند الطيبي.

(٣) انظر: البيان والتبيين (٣/ ٢٧٣) وبلاغات النساء (١٦٩) حماسة البحتري (٥٢٦).

(٤) يتكلم على قول عبد يغوث:

فَيَـــا رَاكِبًـــا إِمَّـــا عَرَضْـــتَ فَـــبَلِّغَنْ نَـــدَامَايَ مِـــنْ نَجْـــرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَـــا

و(رَاكِبٌ): مَن رَكِبَ الفرسَ، أو البَغلَ، أو الحِمارَ، أو البَعِيرَ، أو البَحرَ، والجمعُ: (رُكْبانٌ)، واسمُ الجَمعِ: (رَكْبٌ)، وجَمعُ (رَاكِب البَحرِ): (رُكَّابٌ).

و«عَرَضْتَ»: «تَعَرَّضْتَ».

و(النَّدَامَى): الأصحابُ على الخَمرِ، وقيلَ: للأصحابِ مُطلقًا.

و(مِنْ نَجْرَانَ): حالٌ مِن المفعولِ، أي: مِن أهلِ نَجْرانَ.

والكسائيُّ والفراءُ[1] لا يَنصِبونَ في نحوِ: «يَا رَجُلًا»، ويَنصِبانِ في النعُوتِ، كالبيتِ، وكقولِكَ: «يَا رَاكِبًا»؛ لأنَّه بمعنَى: «يَا رَجُلًا رَاكِبًا»[2]، لنَا: ما أنشَدَ س[3]:

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلعَيْنِ عَبْرَةً
لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ ....[4]

---

(١) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦) وشرح الكافية للرضي (١/ ٣٥٧) وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٨٤).

(٢) في المخطوط: «راكب».

(٣) بتمامه:

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٤٥٦) والكتاب (٢/ ١٩٩) والمقتضب (٤/ ٢٠٣).

(٤) بتمامه:

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ تُعَذِّبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا

والبيت لتوبة بن الحمير، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢/ ٢٠٠) والنوادر (٢٨٦) والمقتضب (٤/ ٢٠٣).

(الأُثَيْلُ): موضعُ قبرِ النَّضرِ.

دعَتْ راكبًا مَا مِن الرُّكبانِ، فكلُّ مَن أجابهَا فهو المدعوُّ.

و(الْمَظِنَّةُ): الموضعُ، «فُلَان مَظِنَّةُ الخَيْرِ»، أي: يُظَنُّ به.

تقولُ: إنَّك تَبْلُغُ الأُثَيلَ صَبِيحَةَ خَامِسٍ، إنْ وُفِّقْتَ لِطَرِيقِكَ، وَلَمْ تجز عنه[1].

بَلِّغْ بِهِ مَيْتًا بِأَنَّ تَحِيَّةً مَا إِنْ تَزَالُ بِهَا الرَّكَائِبُ تَخْفِقُ

ع: أي: بَلِّغْ بِالأُثَيلِ مَيْتًا تَحِيَّةً.

مِنِّي إِلَيْهِ وَعَبْرَةً مَسْفُوحَةً جَادَتْ لِمَائِحِهَا وَأُخْرَى تَخْنُقُ

أَرَادَتْ بِالْمَائِحِ: أَبَاهَا؛ لأنَّها تَبكِي لأجلِه، فكأنَّه يَستَمْطِرُها.

فَلْيَسْمَعَنَّ النَّضْرُ إِنْ نَادَيْتَهُ إِنْ كَانَ يَسْمَعُ مَيِّتٌ أَوْ يَنْطِقُ

ظَلَّتْ سُيُوفُ بَنِي أَبِيهِ تَنُوشُهُ للهِ أَرْحَامٌ هُنَاكَ تُشَقَّقُ

أَمُحَمَّدٌ وَلَأَنْتَ صِنْوُ ....[2]

البيتَ، نوَّنَه للضرورةِ، وس[3] يختارُ رفعَه.

---

(١) ملخص من كلام التبريزي، والتبريزي استفاده من أبي القاسم الفارسي. انظر: شرح الحماسة للفارسي (٢/ ٤٣٨) وشرح الحماسة للتبريزي (١/ ٤٠٠).

(٢) بتمامه:

أَمُحَمَّدٌ وَلَأَنْتَ صِنْوُ نَجِيبَةٍ فِي قَوْمِهَا وَالفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرِقُ

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ٢٠٢).

و(ضِنْءٌ)(١): وَلَدٌ، وقالَ أبو عمرٍو(٢): بكسرٍ وبفتحٍ: الولَد، وقالَ الأُمَوِيُّ(٣): (ضِنْءٌ)(٤): أَصْلٌ، و(ضَنْءٌ): وَلَدٌ.

و(مُعْرِقٌ): له عِرقٌ في الكَرَمِ، يقالُ: مُعْرِقٌ، وعَرِيقٌ، كـ: (مُؤْلِمٍ، وأَلِيمٍ)، ولا(٥) يكادونَ يستعمِلُونَ (مُعْرِق) إلَّا في المدحِ(٦).

... كَـــــانَ ضَـــــرَّكَ ....

البيتَ،

وَالنَّضْـرُ أَقْـرَبُ مَـنْ أَصَـبْتَ وَسِـيلَةً ... وَأَحَقُّهُـمْ [إِنْ](٧) كَـانَ عِتْـقٌ يُعْتَـقُ

أي(٨): وأحقُّهم [بِأن](٩) يُعتَقَ، فحذفَ الباءَ و(أَنْ)، ورفعَ الفعلَ.

---

(١) هذا يقتضي أن تكون رواية البيت عند ابن هشام: «ولأنت ضنء نجيبة»، ولا أدري هل هو تغيير من الناسخ!

(٢) انظر: الغريب المصنف (١/ ٣٩٤) والصحاح (١/ ٦٠).

(٣) والأموي يرويه عن أبي المفضل من بني سلامة. انظر: الغريب المصنف (١/ ٣٩٤) وتهذيب اللغة (١٢/ ٤٨).

(٤) في المخطوط: (ضِئن)، وهو تحريف.

(٥) في المخطوط هنا كلمة: «يكاد» زائدة.

(٦) رأيت هذه التحشية مستفادة كلها من إحدى الطبعات القديمة لشرح التبريزي على الحماسة، وهي باعتناء غيورغ ولهلم فريتغ، فلعل ابن هشام أخذ منها مباشرة. انظر: شرح الحماسة بعناية غيورغ، ص (٤٣٨) ط بن سنة ١٨٣٨م.

(٧) ساقطة من المخطوط.

(٨) هذا الكلام منقول من المرزوقي. انظر: شرح ديوان الحماسة (٦٨٣).

(٩) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح المرزوقي على ديوان الحماسة. انظر: شرح الحماسة (٦٨٣).

(شِبْهُهُ): ما اتَّصَلَ به شيءٌ مِن تمامِهِ، وهو (٣): إمَّا معمولٌ، أو معطوفٌ عليه قبلَ النداءِ، أو صفةٌ إن كانَ نكرةً غيرَ متجدِّدٍ تعريفُها.

قالَ الفرَّاءُ[١]: «النكرةُ الموصوفةُ[٢] المناداةُ تُؤْثِرُ العربُ نصبَها، يقولون: «يَا رَجُلًا كَرِيمًا أَقْبِلْ»[٣]، فإذا أفرَدُوا رفعُوا أكثرَ ممَّا ينصبون».

قلتُ[٤]: ويؤيِّدُ قولَ الفرَّاءِ ما رُوِيَ مِن قولِ النبيِّ ﷺ في سجودِهِ[٥]: «سَجَدَ لَكَ خَيَالِي وَسَوَادِي، وآمَنَ بِكَ فُؤَادِي، رَبِّ هَذِهِ يَدِي بِمَا جَنَيْتُ عَلَى نَفْسِي، يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ، ادْفَعْ عَنِّي كُلَّ عَظِيمٍ».

ع: كيفَ وُصِفَت المعرفةُ[٦] بالنكرةِ؟

وقالَ محمد بنُ عَمرُون: «قالَ ابنُ الحاجبِ[٧]: «صرَّحَ الكسائيُّ والفرَّاءُ[٨] بتجويزِ: «يَا رَجُلًا راكبًا»[٩]، لِمُعَيَّنٍ، جعلُوه مِن الشبيهِ بالمضافِ، ومِن ثَمَّ أجازا:

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٧٥).

(٢) في لفظ الفراء: «الموصولة بشيء».

(٣) في المخطوط (يا أقبل)، والظاهر أن (يا) مقحمة بالخطأ، وهي من غير تكرار (يا) عند الفراء.

(٤) نقلُه عن الفراء، وقولُه: «قلت»، وما بعدها نقلٌ من ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٩٣).

(٥) يُنظر الحديث في مجمع الزوائد (٢/ ١٢٨) بألفاظ متقاربة، وهو بتحرير الحافظين العراقي وابن حجر. وانظر: مجالس ثعلب (١/ ٢٦٤).

(٦) لعل ابن هشام عدَّ (عظيمًا) معرفة؛ لأنها مقصودة لمعين، وهو رب العزة.

(٧) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦).

(٨) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦) وشرح الكافية للرضي (١/ ٣٥٧) وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٨٤).

(٩) في المخطوط (راكبها)، والتصويب من كلام ابن الحاجب في شرح المفصل. انظر: =

«يَا رَاكِبًا»، لِمُعَيَّنٍ.

ع: يعني: لأنَّهُ صفةٌ لِمُقَدَّرٍ. انتهى.

«وفي[1] كلامِ س[2] ما يُشعِرُ بجوازِه، وفيه نظَرٌ[3]؛ لأنَّه يَستلزِمُ جوازَ: «لَا رَجُلًا رَاكِبًا». انتهَى، يعني: كلامَ ابنِ الحاجِب[4].

* * *

وَنَحْـوَ (زَيْـدٍ) ضُـمَّ [وَافْـتَحَنَّ مِـنْ   نَحْـوِ: «أَزَيْـدُ بْـنَ سَـعِيدٍ لَا تَهِـنْ»]

[ونحو زيد]: في العلَميةِ، واستحقاقِ الضَّمِّ، وكونِه ظاهرًا.

وقولُه: (مِنْ نَحْوِ: «أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ») أي: في الأمورِ المذكورةِ[5]، وفي الوصفِ بـ: (ابْنِ) متَّصلٍ به، مضافٍ إلى علَمٍ.

فهذه ستةُ أمورٍ، ثلاثةٌ في المنادَى، وثلاثةٌ خارجةٌ عنه، وبعضُ هذه الأمورِ الستةِ مأخوذٌ مِن اللفظِ المذكورِ في البيتِ والذي بعدَه، وبعضُها يؤخَذُ مِن التوقِيفِ عليه، لا مِن صريحِ كلامِه.

واعلَم أنَّ العلَميَّةَ لا تُشترَطُ نفسُها كما يقتضيها كلامُه، بل الشرطُ: العلميةُ

= الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦).

(١) يستكمل النقل عن ابن الحاجب.

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ١٩٩).

(٣) عند ابن الحاجب: «وفيه إشكال».

(٤) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦).

(٥) في المخطوط بياض في مقدار أربع كلمات.

أو تَوافُقُ لفظِ المنادَى وما يُضافُ إليه (ابْنٌ)، وأنَّه لا يُشترَطُ لفظُ (ابْنٍ)، بل (ابْنَةٌ) كذلك.

وأمَّا النعتُ بـ: (بِنْتٍ) فلا أثرَ له في النداءِ، ويُعتبَرُ في الوصفِ بها في غيرِ النداءِ، أو لا يُعتبرُ؟ وجهانِ.

* * *

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ (الِابْنُ) [عَلَمَا وَيَلِ (الِابْنَ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا]

* * *

وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ [مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا]

[وَاضْمُمْ]:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ....[1]

حَيَّتْكَ عَزَّةُ ....[2]

---

(١) بتمامه:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

والبيت للأحوص، وهو من الوافر. انظر: ديوان الأحوص (١٩٠) والكتاب (٢/ ٢٠٢) وقواعد الشعر لثعلب (٦٢).

(٢) بتمامهما:

حَيَّتْكَ عَزَّةُ يَوْمَ النَّفْرِ وَانْصَرَفَتْ فَحَيِّ وَيْحَكَ مَنْ حَيَّاكَ يَا جَمَلُ

مَا ضَرَّهَا لَوْ أَشَارَتْ فِي تَحِيَّتِهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ

والبيتين لكُثَيِّر عَزَّة، وهما من البسيط. انظر: ديوان كثير (٤٥٣) وأمالي القالي (٢/ ٥٦) والحلل (٣٣).

البيتَين.

ويضبطهما[1]: السلامُ والتحيةُ، قالَ الناظمُ[2]: «الروايةُ المشهورةُ: الضمُّ».

[أَوِ انْصِبْ]:

يَا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ الْمُهْتَاجِ ....[3]

يَا عَدِيًّا لَقَدْ وقَتْكَ الأَوَاقِي[4]

أَعَبْدًا حَلَّ ....[5]

---

(١) يقصد موضعَي الشاهد في البيتين.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٠٦).

(٣) بتمامه:

يَا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ الْمُهْتَاجِ أَنْ عَفَا رَسْمُ مَنْزِلٍ بِالنُّبَاجِ

والبيت لأبي دؤاد، وهو من الخفيف. انظر: ديوان أبي دؤاد (٦٩) والمقتضب (٤/ ٢١٥) والأغاني (١٦/ ٥١٧).

(٤) بتمامه:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وقَتْكَ الأَوَاقِي

والبيت لمهلهل بن أبي ربيعة، وهو من الخفيف. انظر: ديوان المهلهل (٥٩) والمقتضب (٤/ ٢١٤) وأمالي القالي (٢/ ١٢٩).

(٥) بتمامه:

أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا

والبيت لجرير، وهو من الوافر. انظر: ديوان جرير (٦٥٠) والكتاب (١/ ٣٣٩) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٢٩٧).

ويَضْبِطُهُنَّ: ثلاثُ عيناتٍ[1]: (عَدِيًّا، عَدِيًّا، أَعَبْدًا).

* * *

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ [جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ) إِلَّا مَعَ (اللهِ) وَمَحْكِيِّ الجُمَلْ]

ومثلُه[2]:

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا

وحملَ عليه ابنُ جني[3] قولَه[4]:

يَا أُمَّتَا أَبْصَرَنِي رَاكِبٌ

البيتَ.

وقد كانَ مقتضَى هذا القياسِ أن لا يجوزَ: «يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ»، إلا أنَّهم

---

(١) يقصد أول حرف من كل كلمة من كلمات الشواهد الثلاثة.

(٢) بتمامه:

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل، والشاهد في المسألة على كلمة كلمة (فم)، حيث إنه عندهم الميم بدل من الواو، وهنا في البيت جمع بين الميم والواو، وهو جمع بين البدل والمبدل منه. انظر: ديوان الفرزدق (٧٧١)، والكتاب (٣/ ٦٢٢) والأصول (٣/ ٢٧٣) وشرح التصريف للثمانيني (٣٤٥) والتذييل والتكميل (١/ ١٦٩).

(٣) انظر: المحتسب (٢/ ٢٣٩) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٩٤).

(٤) بتمامه:

يَا أُمَّتَا أَبْصَرَنِي رَاكِبٌ يَسِيرُ فِي مُسْحَنْفِرٍ لَاحِبِ

والبيت لجارية من الأعراب، وهو من السريع. انظر: أخبار الزجاجي (٢) ومجمع الأمثال (١/ ٢١٠).

يغتفِرُون في الثواني ما لا يغتفِرُون في الأوائلِ، وينبغي أن يُؤخذَ جوازُ هذا مِن قولِه[1]: «جَمْعُ يَا وَأَلْ»، ولم يقل: «نِدَاءُ مَا فِيهِ أَلْ»، فافهَمه.

* * *

وَالأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) [بِالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ «يَا اللَّهُمَّ» فِي قَرِيضِ]

مِن الجَمعِ بينَ العِوَضِ والْمُعَوَّضِ مِنه[2] قولُه[3]:

إِذَا جِفْتَهُمْ أَوَ سَآيَلْتَهُمْ وَجَدْتَ بِهِمْ عِلَّةً حَاضِرَهْ

وذلك لأنَّ أصلَه: «وَسَاءَلْتَهُمْ»، وله أن يُبدِلَ الهمزةَ ياءً، فيقولَ: «سَايَلْتَهُمْ»، فتكونَ الياءُ عِوضًا مِن الهمزةِ، فلم يقُل ذلك، ولكنَّه جمَعَ بينَ الهَمزةِ والياءِ، حينَ اضطُرَّ إلى ذلك، وأضافَ إلى ذلك أن قدَّمَ الهمزةَ على ألِفِ (فَاعَلَ)، فقالَ: «سَآيَلَ».

واعلم أنَّ في هذا الفعلِ لُغتين، وذلك أنَّه يُقالُ: «سَأَلَ يَسْأَلُ»، كما يُقالُ: «دَأَبَ يَدْأَبُ»، ويُقالُ: «سَالَ يَسَالُ»، كما يُقالُ: «خَافَ يَخَافُ»، وعينُ هذا واوٌ؛ لأنَّه يُقالُ: «هُمَا يَتَسَاوَلَانِ»، كما يُقالُ: «يَتَقَاوَلَانِ»، و«يَتَخَاوَفَانِ»؛ فهو مثلُ: «خَافَ» وزنًا وعينًا.

---

(١) في المخطوط: (قولهم)، وهو تحريف.

(٢) من هنا حتى آخر الحاشية ابنُ هشام عيال فيها على أبي الفتح بن جني، فكم فتح الله عليه في هذه اللغة! انظر: الخصائص (٣/ ١٤٨) - (٣/ ٢٨٣) والمحتسب (١/ ٨٩) - (١/ ١٧٥) - (٢/ ٢٨٧) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٩٥) والبحر المحيط (١/ ٣٨٠).

(٣) والبيت لبلال بن جرير، وهو من المتقارب، وفي بعض المصادر: «ثم ساءلتهم». انظر: بلال بن جرير وما تبقى من شعره (٣٩٢) منشور في مجلة جامعة أم القرى (ج ٨١ ع٣٩) ومجالس ثعلب (١/ ٣٠٨) والخصائص (٣/ ١٤٨).

وقُرئ شاذًّا: ﴿سِأَلْتُمْ﴾[(١)]، وخُرِّجَت على التداخلِ؛ لأنَّ الكسرَ على اللغةِ الثانيةِ، والهمزةَ على اللغةِ الأُولى[(٢)].

الأمينُ المحليُّ في «مِفتاحِ الإعرابِ»[(٣)]: «قد يُنادَى اسمُ اللهِ تعالَى مُرْدَفًا بالميمِ المشدَّدةِ قبلَ (إلَّا)؛ إيذانًا بندورِ الْمُستثنَى وعِزَّتِه، كما يُنادَى قبلَ (نَعَمْ، ولَا)؛ تنبيهًا على تحقُّقِ الجوابِ وصِحَّتِه».

❁ ❁ ❁

---

(١) البقرة: ٦١، وهي قراءة إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ١١٤).

(٢) لمزيد تفصيل انظر: المحتسب (١/ ٨٩).

(٣) انظر: مفتاح الإعراب: (٨٣).

[فصل]

تَـابِعَ ذِي الضَّـمِّ [الْمُضَـافَ دُونَ (أَلْ) أَلْزِمْـهُ نَصْـبًا كَـ: «أَزَيْـدُ ذَا الحِيَـلْ»]

نحوُ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[1]، وقولِ الشاعرِ[2]:

أَزَيْــدُ أَخَــا وَرْقَــاءَ إِنْ كُنْــتَ ثَــائِرًا

وأجازَ ابنُ الأنباريِّ أبو بكرٍ[3] النصبَ في تابعِ المنادَى المضافِ الخالي مِن (أَلْ)، ونقلَ س[4] أنَّ إجماعَ العربِ على وجوبِ النصبِ.

في «شَرحِ الإيضاحِ» لابنِ أبي الربيعِ[5]: «المنادى المنصوبُ لا خِلافَ في جوازِ نعتِه، وأمَّا المبنيُّ فثلاثةُ مذاهبَ: الجوازُ مطلقًا، والمنعُ مُطلقًا؛ لتَنَزُّلِه مَنزِلةَ

---

(١) الزمر: ٤٦.

(٢) بتمامه:

أَزَيْــدُ أَخَــا وَرْقَــاءَ إِنْ كُنْــتَ ثَــائِرًا فَقَــدْ عَرَضَــتْ أَحْنَــاءُ حَــقٍّ فَخَاصِــمِ

والبيت غير معين القائل، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢/ ١٨٣) واللمع (١٠٨) والمفصل (٦٢).

(٣) وهو في ذلك تبع للكسائي والفراء وأبي عبد الله الطوال انظر: الزاهر لابن الأنباري (٢/ ١٠) والتسهيل (١٨٢) وشرح الكافية للرضي (١/ ٣٦٤) وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٩٨).

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ١٨٣).

(٥) أسجل شكري وتقديري هنا إلى صديقي الدكتور منيب ربيع الذي تجشم عناء السفر إلى جامعة الأزهر في القاهرة ليوثق لي هذا النقل من الكتاب المذكور، وهو محقَّقٌ هناك عندهم. انظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع (٢/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧).

أسماءِ الخطابِ، والتفرقةُ[١] بينَ ما غُيِّرَ في النداءِ، وجِيءَ به على حالةٍ لا تكونُ في غيرِه، نحوُ «يَا هَنَاهُ»، و«يَا مَلْأَمَانُ»، و«يَا فُلُ»، و«اللَّهُمَّ»، وهو مذهبُ س[٢]، قالَ في: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[٣]: «ليسَ: ﴿فَاطِرَ﴾ نعتًا، وإنَّما هو منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ، أو على حذفِ حرفِ النداءِ».

احتجَّ مَن منعَ مُطلقًا بما ذكرنا، وردَّه الفارسيُّ[٤] بـ: «يَا تَمِيمُ كُلَّهُمْ»، فبالوجهِ الذي جازَ جازَ النعتُ، وإذا تبيَّنَ الردُّ على هذا تبيَّنَ صحةُ مذهبِ س؛ لأنَّ الاسمَ الذي جِيءَ به في النداءِ على غيرِ حالِه في غيرِ النداءِ قد تمحَّضَ للوقوعِ موقعَ حرفِ الخطابِ، مِن جهةِ بنائِه على الضَّمِّ، أو بتغيُّرِ بنائِه، كتغييرِ (لَئِيمٍ) إلى (لُؤْمَانُ)، و(فُلَانٍ) إلى (فُلُ)، وهو الصَّحِيحُ». انتهى.

وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ وقوعَ الاسمِ موقعَ أسماءِ الخِطابِ مانعٌ مِن النعتِ؛ لأنَّ أسماءَ الخِطابِ لا تُنعَتُ، فكذا ما يقَعُ موقِعَها، وليسَ بمانعٍ مِن التأكيدِ؛ لأنَّها تؤكَّدُ، فكذا ما يقَعُ موقِعَها، لكِنْ رُوعِيَ في إضافةِ التوكيدِ إلى ضميرِ الغيبةِ لفظُ المؤكَّدِ، وهذا حينَ يثبُتُ بنقلٍ صحيحٍ خارجٍ عن حدِّ القِلةِ، نحوُ: «يَا تَمِيمُ كُلَّهُمْ»، والظَّنُّ ـ بل العلمُ ـ بأنَّ ذلك لا يُوجد.

* * *

وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ [أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا]

---

(١) هذا المذهب الثالث.

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ١٩٦).

(٣) الزمر: ٤٦.

(٤) انظر: الإيضاح (٢٣١).

قالَ(١):

لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

وقالَ(٢):

يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ

وقالَ(٣):

بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادَا

وقالَ(٤):

---

(١) بتمامه:

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

وهذا الرؤبة، وهو رجز. انظر: ديوان رؤبة (١٧٤) والمقتضب (٤/ ٢٠٩) والأصول (١/ ٣٣٥).

(٢) بتمامه:

يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ أَوْدَيْتُ إِنْ لَمْ تَحْبُ حَبْوَ الْمُعْتَنِكْ

وهذا لرؤبة، وهو رجز. انظر: ديوان رؤبة (١١٨) والمقتضب (٤/ ٢٠٨) وشرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي (٤١١) وأمالي ابن الشجري (٣/ ٤٤).

(٣) بتمامه:

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادَا

والبيت لجرير، وهو من الوافر. انظر: ديوان جرير (١١٨) والكامل (١/ ١٨٦) والأصول (١/ ٣٦٩).

(٤) بتمامه:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا

والبيت لأبي طالب، وهو من الطويل. انظر: ديوان أبي طالب (٣) والعقد الفريد (٣/ ٢٧٤) والروض الأنف (٥/ ٢٤٧) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١١٩٧).

أَيَـا أَخَوَيْنَـا عَبْـدَ شَـمْسٍ وَنَـوْفَلَا

الأولُ مِثالُ التأكيدِ، والثاني النعتُ، والثالثُ البيانُ.

ونقلَ في «شرحِ التسهيلِ»[1] أنَّ: «أكثرَ النحويين يجعلون الثانيَ [في نحوِ][2]: «يَا زَيْدُ زَيْدُ» بدلًا».

* * *

وَإِنْ يَكُـنْ مَصْـحُوبَ (أَلْ) [مَـا نُسِـقَا فَفِيـهِ وَجْهَـانِ وَرَفْـعٌ يُنْتَقَـى]

قولُه: (وَرَفْعٌ يُنْتَقَى) هو قولُ س والخليلِ[3] والمازنيِّ[4]، يجمعها: (خَمْسٌ)[5]، واختيارُ النصبِ مذهبُ أبي عَمرٍو وأبي عُمرَ ويونُسَ وعيسَى[6].

* * *

وَ(أَيُّهَـا) مَصْـحُوبُ (أَلْ) [بَعْـدُ صِـفَهْ تَلْـزَمُ بِـالرَّفْعِ لَـدَى ذِي الْمَعْرِفَـهْ]

نبَّهُوا بـ: (هَا) على أنَّ ما يَليها هو المقصودُ بالنداءِ، ولم ينبِّهوا بغيرِ (هَا)[7] مِن حروفِ التنبيهِ؛ لأنَّهن يقتَضِينَ الاستئنافَ، وقَطْعَ ما بعدَهُنَّ عمَّا قبلَهُن، بخلافِ (هَا)، قالَ[8]:

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٠٤).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح التسهيل.

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ١٨٦ ـ ١٨٧).

(٤) انظر: المقتضب (٤/ ٢١٢).

(٥) رَمَزَ بـ: (خمس) إلى الخاء من: (الخليل)، والميم من: (المازني)، والسين من: (سيبويه).

(٦) انظر: المقتضب (٤/ ٢١٢) والأصول (١/ ٣٣٦).

(٧) يصح قراءة هذه الكلمة متصلة، هكذا: «بغيرها»، والضمير يعود على (ها) التنبيه.

(٨) بتمامه: =

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَمًا

وقالَ[1]:

فَقُلْتُ لَهَا هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا

فإن قلتَ: فما تقولُ في نحوِ قولِه:

أَلَا أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي ....[2]

أَلَا أَيُّهَذَا البَاخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ ....[3]

أهيَ (هَا) التي تصحبُ (ذَا)؛ فأجِزْ: «يَا أَيُّ ذَا»، أو (هَا) التي تصحَبُ (أيًا)؛ فلَمْ يلِها اسمٌ تالٍ فتكونَ تنبيهًا له؟

= تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَمًا   فَاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

والبيت لزهير، وهو من البسيط. انظر: ديوان زهير (١٨٢) والكتاب (٣/ ٥٠٠) والمقتضب (٢/ ٣٢٣).

(١) بتمامه:

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا   فَقُلْتُ لَهَا هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا

والبيت ينسب للبيد، وهو من الطويل. انظر: ملحقات ديوان لبيد (٣٦٠) والكتاب (٢/ ٣٥٤).

(٢) بتمامه:

أَلَا أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي   كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيَّ عَاهِدُ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (١٠٨٨) والكتاب (٢/ ١٩٣).

(٣) بتمامه:

أَلَا أَيُّهَذَا البَاخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ   لِشَيْءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (١٠٣٧) وغريب القرآن (٢٦٣) والمقتضب (٤/ ٢٥٩).

فالجوابُ بالثاني، ولا يلزَمُ ما ذكرتَ؛ لأنَّ (ذا) مع صِفَتِها كالكلمةِ الواحدةِ؛ لإبهامِها. مِن «حواشي ابنِ الـ...»[1].

في «أمالِي أبي بكرٍ ابنِ الأنباريِّ»: «رأى قومٌ أعرابيًّا فقالُوا له: «أَرَوَيتَ مِن الشعرِ شيئًا؟»، قالَ: «لا»، قالُوا: «أَفَقَرَضْتَ منه شيئًا»، قال: «ما قُلتُ منه إلَّا بيتَينِ»، قالُوا: «أنشِدْنا»، فأنشدَهم[2]:

أَلَا أَيُّهَا الْمَوْتُ الَّذِي لَيْسَ آتِيًا أَرِحْنِي فَقَدْ أَفْنَيْتَ كُلَّ خَلِيلِ
أَرَاكَ بَصِيرًا بِالَّذِينَ أُحِبُّهُمْ كَأَنَّكَ تَنْحُو نَحْوَهُمْ بِدَلِيلِ

* * *

وَ(أَيُّهَذَا، أَيُّهَا [الَّذِي) وَرَدْ وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَى هَذَا يُرَدّْ]

* * *

وَذُو إِشَارَةٍ كَـ: (أَيٍّ) فِي الصِّفَةْ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَةْ]

ع: قد مضَى في البابِ السابقِ أنَّهم يخُصُّونَ بالضرورةِ جمعَ (يَا) و(أَلْ)، إلا فيما استُثنِيَ، والإشارةُ هُنا إلى كيفيةِ الوصولِ إلى نداءِ ما فيه (أَلْ)، مِن غيرِ تغييرٍ له عن حالتِه التي هُو علَيها، وإلى حُكمٍ يُخالِفُ الحُكمَ المتقدِّمَ ذكرُه في توابعِ المنادَى المفردِ.

والحاصِلُ أنَّك تتوصَّلُ بأحدِ أمرَينِ: (أَيٍّ)، و(ذَا)، ويجبُ حينئذٍ أن يُتبَعَ

---

(١) لم تظهر لي، ورسمها: الركلي.

(٢) وقد نسب المرزباني هذا للإمام علي رضي الله عنه، والشعر من الطويل. انظر: المنازل والديار (٤٦٩) والدر الفريد (٥/ ٧١) ومجاني الأدب (٢/ ٢٥).

كِلاهما بالاسمِ الذي فيه (أَلْ)، إلَّا أنَّ هـذا الـذي فيـه (أَلْ) المتوصَّلَ إلـى ندائِه بـ: (أَيّ) و(هَذَا) لا تكونُ (أَلْ) منه إلا جنسيةً، أو في موصولٍ، ولـك أن تجمَعَ بيـنَ (أَيٍّ) و(ذَا)، فصارت العباراتُ ثلاثةً.

واعلم أنَّهم قد يُنادُونَ الإشارةَ ابتداءً، مِن غيرِ إرادةِ وَصلِه، ولا يتَّفِقُ ذلـك لـ: (أَيٍّ)، تقـولُ: «يَا هَـذَا»، وتسكُتُ، ولا تقـولُ: «يَـا أَيُّهَـا»، وتسـكُتُ»، نعـم، إن جمعتَ بينَهما جازَ أن لا تأتِيَ بالاسمِ الذي فيه (أَلْ)، فتقولَ[1]:

أَيُّهَـــــذَانِ كُـــــلَا زَادَكُمَــــــا

* * *

فِي نَحْوِ «سَعْدُ سَعْدَ [الَاوْسِ»[2] يَنْتَصِبْ ثَـانٍ وَضُـمَّ وَافْـتَحَ اوَّلَا تُصِـبْ]

---

(١) بتمامه:

أَيُّهَـــــذَانِ كُـــــلَا زَادَكُمَــــــا وَذَرَانِـــي وَاغِـــلًا فِـــيمَنْ يَغِـــلْ

والبيت لم يعين صاحبه، وهو من الرمل. انظر: مجالس ثعلب (١/ ٤٢) وشرح التسهيل (٣/ ٣٩٩) وشرح شذور الذهب (١٩٩).

(٢) إشارة إلى قوله من الطويل:

أَيَا سَـعْدُ سَـعْدَ الَاوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِـرًا وَيَـا سَـعْدُ سَـعْدَ الخَـزْرَجِيْنِ الغَطَـارِفِ

الشاهد فيه: «يا سعد سعد الأوس» حيث كرر المنادى مضافًا فإنه يجب نصب الثاني وفي الأول وجوه، والمقصود بالسعدَين سعد بن معاذ وسعد بن عبادة. انظر: حاشية ابن حمدون (٢/ ٤١) والمجالسة وجواهر العلم (٤/ ٩٦) والمستدرك على الصحيحين (٣/ ٢٨٣) وآكام المرجان (١٩٠) وهواتف الجنان (٣٦) والتمهيد (٢٤/ ١٠٥).

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ [إِنْ يُضَفْ لِيَا كَـ: (عَبْدِ، عَبْدِي، عَبْدَ، عَبْدَا، عَبْدِيَا)]

ع: كنتُ أقولُ: إنَّ مَن قالَ: «يَا غُلَامِ» هو الذي يسكِّنُ الياءَ، فرأيتُ في «الخَصَائصِ»[1]: «قالَ أبو العبَّاسِ في إنشادِ سيبويهِ[2]:

دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا

إنه خرج من الخطأ إلى الإحالة».

يعني[3]: لأنَّه إذا وقفَ وابتدأَ لزِمَ أن تكونَ الهاءُ محرَّكةً للابتداءِ ساكنةً للوقفِ.

قالَ أبو الفتحِ[4]: «وهذا خطأٌ؛ لأنَّ الذي حَذَفَ الياءَ هو الذي يقولُ: (هِيْ)، بالإسكانِ، وهي لغةٌ معروفةٌ[5]، فإذا احتاجَ هذا إلى الوقفِ ردَّها، فقالَ: (هِيْ)، فصارَ الحرفُ المبدوءُ به غيرَ الموقوفِ عليه.

وإنَّما قُلنا: إنَّ الحذفَ على لغةِ الإسكانِ؛ لأنَّ[6] الحذفَ ضربٌ مِن الإعلالِ،

---

(١) انظر: الخصائص (١/ ٩٠).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٧).

(٣) هذا كلام لابن هشام، اعترض به خلال كلام ابن جني ليوضِّح.

(٤) انظر: الخصائص (١/ ٩٠).

(٥) قال الفراء: «وبنو أسدٍ يسكنون الياءَ والواوَ من (هِي، وهُو) في الوصلِ والوقفِ، سمعتُها من بني دبيرٍ وغيرِهم من بني أسدٍ». انظر: لغات القرآن للفراء (٢٩).

(٦) هنا في المخطوط كلمة (الحذ) أظنها زائدة.

وهو إلى السواكنِ؛ لضعفِها أقربُ منه إلى المتحرِّكِ؛ لقوَّتِه، ولهذا قَبُحَ الحذفُ في[1]:

لَـــمْ يَـــكُ الحَـــقُّ ....

لأنَّه موضعٌ تتحرَّكُ فيه النونُ، فتقوَى بالحركةِ».

ع: الذي يحتاجُ إليه أبو الفتحِ هنا ما أخبرَنَا به مِن أنَّ الحاذِفَ رادٌّ للمحذوفِ وَقفًا، وأمَّا كونُ المحذوفِ ساكنًا أو متحركًا فشيءٌ آخرُ لا يتعلَّقُ به، ولا بنا في هذا الموضعَ، ولكنَّه قالَه فاتَّبَعْناه.

* * *

وَالفَتْحُ وَالكَسْرُ [وَحَذْفُ اليَا اسْتَمَرّْ   فِي: «يَا بْنَ أُمَّ، يَا بْنَ عَمَّ لَا مَفَرّْ»]

* * *

وَفِي النِّدَا (أَبَتِ، [أُمَّتِ) عَرَضْ   وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ اليَا التَّا عِوَضْ]

في «العُزَيْزِيِّ»[2]: «وأُمَّةٌ وأُمٌّ، يقالُ: «هذه أُمَّةُ زيدٍ»، أي: «أُمُّ زَيدٍ».

وفي «الغَرِيبَيْنِ»[3]: «قولُه تعالَى: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ﴾[4] يقالُ في النداء: «يَا أَبَتَ»،

---

(١) بتمامه:

لَـــمْ يَـــكُ الحَـــقُّ سِـــوَى أَنْ هَاجَـــهُ   رَسْـــمُ دَارٍ قَـــدْ تَعَفَّـــى بِالسَّـــرَرْ

والبيت لحسيل بن عرفطة، وهو من الرمل. انظر: النوادر (٢٩٦) والتمام (١٧٥).

(٢) انظر: غريب القرآن لابن عزيز السجستاني (٩١).

(٣) انظر: الغريبين للهروي (١/ ٤٠).

(٤) مريم: ٤٢.

و«يَا أَبَتَا»، و«يَا أَبَتِ»، و«يَا أَبَتِي».

قالَ الفَرَّاءُ[١]: «الهاءُ فيها هاءٌ وقفةٍ، وكثُرت في الكلامِ حتَّى صارَت كهاءِ التأنيثِ، وأدخلُوا عليها الإضافةَ».

قالَ ابنُ بَرِّي: «هاءُ السكتِ لا تَرجِعُ تاءً موصولةً في شيءٍ مِن الكلامِ، والذي ذكرَه الفراءُ دعوى لا دليلَ عليها».

❁ ❁ ❁

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢) وتفسير الطبري (١٥/ ٥٤٩).

[أسماء لازمت النداء]

وَ(فُـلُ) بَعْـضُ مَـا [يُخَـصُّ بِالنِّـدَا (لُؤْمَـانُ، نَوْمَـانُ) كَـذَا وَاطَّـرَدَا]

قالَ عليه الصلاةُ والسلامُ لحُذَيفةَ ليلةَ الخندقِ[1]: «قُمْ يَا نَوْمَانُ».

ذكرَ في هذا البابَ: (فُلُ، وفُلَةُ)، (لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ)، (خَبَاثِ، فُسَقُ) وتركَ ستةً: (هَنَاهُ)، ونحوَ: (مَكْرَمَانُ، ومَكْذَبَانُ، ومَخْبَثَانُ، ومَلأَمَانُ)، و(أَبَتِ، وأُمَّتِ)، و(يَا مَلأَمُ)، ذكرَه في «شرحِ الكافيةِ»[2]، و(اللَّهُمَّ).

* * *

فِـي سَـبِّ الْأُنْثَـى [وَزْنُ (يَـا خَبَـاثِ) وَالْأَمْـرُ هَكَـذَا مِـنَ الثُّلَاثِـي]

قولُه: (وَالأَمْرُ هَكَذَا) كانَ الأجودَ:

وَذَا وَالَامْـرَ قِـسْ مِـنَ الثُّلَاثِـي

قولُه: (وَالأَمْرُ) البيتَ، قالَ[3]:

تَرَاكِهَـا مِـنْ إِبِـلٍ تَرَاكِهَـا
أَلَا تَـرَى الْمَـوْتَ لَـدَى أَوْرَاكِهَـا

---

(١) انظر: صحيح مسلم (٣/ ١٤١٤).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٣٠).

(٣) الرجز لطفيل بن يزيد الحارثي. انظر: الكتاب (٣/ ٢٧١) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٣٥٣).

أبو النجم[١]:

حَــــذَارِ مِـــنْ أَرْمَاحِنَـــا حَـــذَارِ

رؤبة[٢]:

نَظَـــارِ كَـــيْ أَرْكَبَهَـــا نَظَـــارِ

وقال آخر[٣]:

نَعَـاءِ ابْـنَ لَيْلَـى لِلسَّـمَاحَةِ وَالنَّـدَى وَأَيْـدِي شَـمَالٍ بَـارِدَاتِ الأَنَامِـلِ

وقالَ آخَرُ[٤]:

نَعَـــاءِ أَبَـــا لَيْلَـــى لِكُـــلِّ طِمِـــرَّةٍ وَجَرْدَاءَ مِثْلِ القَـوْسِ سَمْحٍ حُجُولُهَـا

السِّيرَافِيُّ[٥]: «فهذه كلُّها معدولةٌ عن: «افْعَلْ»، وبُنِيَت على الكسرِ؛ لأنَّه ممَّا يؤنَّثُ بِهِ: (ذلكِ)، و: «إِنَّكِ ذَاهِبَةٌ»، و: «أَنْتِ تَقُومِينَ».

ع: وهذا شبيهٌ ببابِ (حَذَامِ، وفَسَاقِ)؛ فأُجرِيَ مجراهُ، فبابُ (حَذَامِ) محمولٌ

---

(١) من تمامه:

حَــذَارِ مِـــنْ أَرْمَاحِنَـــا حَـــذَارِ أَوْ تَجْعَلُـــوا مِـــنْ دُونِكُـــمْ وَبَـــارِ

وهو رجز. انظر: ديوان أبي النجم (٩٧) والكتاب (٣/ ٢٧١) والاشتقاق (١٣٣).

(٢) كذا نسبه من نسب أبيات كتاب إمام الصنعة سيبويه، وهو ليس في ديوان رؤبة، بل هو في ديوان أبي العجاج. انظر: ديوان العجاج (٧٦) والكتاب (٣/ ٢٧١) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٦٩).

(٣) والبيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (٢/ ٦٥) والكتاب (٣/ ٢٧٢).

(٤) والبيت ينسب لجرير، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٣/ ٢٧٢) والإنصاف (٢/ ٤٣٧).

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٣٩).

على هذا في أصلِ البناءِ، وهذا محمولٌ عليه في صورتِه. انتهى.

سِيرَافِيّ[1]: ولم يجعلها س[2] مبنيةً على أصلِ التقاءِ الساكنين؛ لأنَّه يرَى أنَّ أوَّلَهما إن كانَ ألِفًا فإنما حركتُه الفتحُ، بدليلِ قولِه[3] في (إِسْحَارٌ) مسمًّى به رجلٌ، ثمَّ يُرخَّمُ، فإنَّه يقولُ: «يَا إِسْحَارَ أَقْبِلْ»، بفتحِ الراءِ؛ لأنَّ قبلَها فتحةَ الحاءِ، والألفُ بينَهما ساكنةٌ، وهي تؤكِّدُ الفتحَ، وحَمَلَه[4] على قولِهم: «عَضَّ يَا هَذَا»؛ لفتحةِ العينِ.

فإن قيلَ: فإنَّهم يقولونَ: «رُدَّ، وفِرَّ».

قيلَ له: الحجةُ في [(عَضَّ) أقوى من][5] قولِ مَن يقولُ: «رُدُّ، وفِرِّ»، ويقولُ في: «عَضَّ»: «عُضَّ»، فيفصلُ بينَهما، ويفتحُ مِن أجلِ فتحةِ العَينِ، وممَّا يقوِّي ذلك: «انْطَلْقَ يَا زَيْدُ»، وقولُه[6]:

.... لَــــمْ يَلْــــدَهُ أَبَــــوَانِ

* * *

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٣٩).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٢٧٢).

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ٢٦٤).

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ٢٦٥).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتتميم من السيرافي.

(٦) بتمامه:

عَجِبْــتُ لِمَوْلُــودٍ وَلَــيْسَ لَــهُ أَبٌ وَذِي وَلَــدٍ لَــمْ يَلْــدَهُ أَبَــوَانِ

والبيت لرجل من أسد السراة، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢/ ٢٦٦) والكامل (٣/ ١٣١) والحجة (١/ ٦٦).

وَشَاعَ فِي سَبِّ [الذُّكُورِ (فُعَلُ) وَلَا تَقِسْ وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ)]

قولُه: (فُعَلُ) أي: مختصًّا بالنداءِ، وإلَّا لم يذكره هنا، وشذَّ قولُ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ(١):

لَسْتُ أَنْسَى قَوْلَهَا مَا هَذْهَدَتْ ذَاتَ طَوْقٍ فَوْقَ غُصْنٍ مِنْ عُشَرْ
حَينَ صَمَّمْتُ عَلَى مَا كَرِهَتْ هَكَذَا يَفْعَلُ مَنْ كَانَ غُدَرْ

وقولُه: (صَمَّمْتُ عَلَى مَا كَرِهَتْ): كنايةٌ عمَّا رامَ مِن الفاحشةِ، وفيه مدحٌ لها بالعفافِ، ولا يُفهَمُ مِن كلامِه أنَّها أجابَت.

قولُه: (وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ)، ومثلُه(٢):

يَدْعُوهُ سِرًّا وَإِعْلَانًا لِيَرْزُقَهُ شَهَادَةً بِيَدَيْ مِلْحَادَةٍ غُدَرِ

وقولُه(٣):

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

❁ ❁ ❁

---

(١) من الرمل. انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة (٩٠).

(٢) والبيت لأم عمران بنت الحار، وهو من البسيط. انظر: شعر الخوارج (٧٣) والكامل (٣/ ٢١٤).

(٣) البيت للحطيئة، وهو من الوافر. انظر: ديوان الحطيئة (٢٨٠) والمقتضب (٤/ ٢٣٨) وديوان المعاني (١/ ٣٩).

[الاستغاثة]

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ [مُنَادًى خُفِضَا ... بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَـ: «يَا لَلْمُرْتَضَى»]

* * *

وَافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ [إِنْ كَرَّرْتَ (يَا) ... وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالكَسْرِ ائْتِيَا]

* * *

وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ [عَاقَبَتْ أَلِفْ ... وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ]

قولُه: (عَاقَبَتْ أَلِفْ)؛ لمدِّ الصوتِ، وكانت هي الزائدةَ دونَ أُختَيها[1]؛ لأنَّها أخفُّ وأطوَلُ مدًّا، وأكثرُ زيادةً في الكلامِ مِن أُختَيها، بل مِن جميعِ الحروفِ التي تُزادُ.

قولُه: (أَلِفْ)، وقولُه: (أُلِفْ) جناسٌ، يسمَّى (الجِناسَ الْمُحَرَّفَ)، ومثلُه قولُه تعالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ ﴿٧٢﴾ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾[2]، وقولُهم: «جُبَّةُ البُرْد، جُنَّةُ البَرْد»، وهو مِن الجناسِ التَّامِّ[3].

---

(١) في المخطوط: (أختها).

(٢) الصافات: ٧٢ ـ ٧٣.

(٣) انظر: عروس الأفراح (٢/ ٢٨٦).

[الندبة]

ذكرَ ابنُ الحاجبِ[1] الندبةَ بعدَ الترخيمِ، وليسَ بحَسنٍ، والصوابُ فِعْلُ الناظمِ.

مَـا لِلمُنَـادَى اجْعَـلْ [لِمَنْـدُوبٍ وَمَـا نُكِّـرَ لَـمْ يُنْـدَبْ وَلَا مَـا أُبْهِمَـا]

[**مَا لِلمُنَادَى اجْعَلْ**]: يعني: «فِي أَحْكَامِهِ وَأَقْسَامِهِ»[2]، إلا ما يُستَثنَى، كذا فعلَ في «سَبكِ الْمنظُوم»[3]، وكان ينبغِي له أن يقدِّمَ الأقسامَ على الأحكامِ في اللفظِ؛ لكونِها مقدَّمةً عليها بالطَّبْعِ.

ع: قولُه: (وَلَا مَا أُبْهِمَا)، دلَّ ذِكرُه إيَّاه مع النكرةِ على أنَّه بعضُ أنواعِ المعرفةِ، وإلَّا لم يُذكَر، وعلى أنَّ الإبهامَ خلافُ التعريفِ، لا ضِدُّه؛ فلهذا صحَّ اجتماعُهُما في المحلِّ الواحدِ.

قالوا[4]: «والمبهَمُ شيئان: الإشارةُ، والموصولُ»، ودليلُ الحصرِ الاستقراءُ.

قولُه: «إنَّ النكرةَ والمبهمَ لا يُندبان»، زادَ في «الْمُوَصَّل»[5]: التابعَ.

* * *

---

(١) انظر: الكافية ٢٠ ـ ٢١.

(٢) في المخطوط: «في أقسامه وأحكامه»، وهو سهو من الناسخ؛ فإنه كذلك في سبك المنظوم، وتعليق ابن هشام عليه يدل على هذا الترتيب.

(٣) انظر: سبك المنظوم (١٨٤).

(٤) انظر: الأصول (١/ ١٤٩) والجمل للجرجاني (١٤) والمفصل (٢٤٥).

(٥) يقصد به كتاب (المؤصل في نظم المفصل) للإمام ابن مالك، وهذا الكتاب مفقود، وقد نشره =

وَيُنْـدَبُ الْمَوْصُـولُ [بِالـذِي اشْـتَهَرْ كَـ: (بِئْرَ زَمْزَمٍ) يلي: «وَا مَنْ حَفَرْ»]

[ويندب الموصول]: كالاستثناءِ مِن قولِه: (وَلَا مَا أُبْهِمَا).

وأرسلَ القولَ في الموصولِ، وقيَّدَه في «سَبك الْمنظُوم»(١)، فقالَ: «شَرْطُ الْمَنْدُوبِ أَنْ لَا يَكُونَ مُبْهَمًا غَيْرَ (مَنِ) الْمَوْصُولَةِ بِمُعَيَّنٍ، كَـ: «مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمٍ».

وفي مثلِ هذا الاستعمالِ خلافٌ، أعني: أن يُطلَقَ العامُّ ويخصَّصَ إلى أن يبقَى واحدٌ، الجمهورُ على مَنعِه(٢).

قولُه: (بِالذِي اشْتَهَرْ)، حَذَفَ العائدَ المجرورَ بالحرفِ، ولم يُكمِل شرطَ الحذفِ، لا يُقالُ: إنَّ التقديرَ: «بِالصِّلَةِ التِي اشْتَهَرَتْ»، فلا يحتاجُ إلى مجرورٍ؛ لأنَّ شُهرةَ الصلةِ وحدَها في نفسِها لا تكفِي في نُدبةِ الموصولِ، بل لا بدَّ مِن شُهرةِ الموصولِ بها.

* * *

وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ [صِلْهُ بِالأَلِفْ مَتْلُوَّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ]

* * *

كَذَاكَ تَنْوِينُ الذِي [بِهِ كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الأَمَلْ]

= ابن مالك في كتابه المسمى: (سبك المنظوم وفك المختوم). انظر: سبك المنظوم (١٨٤).

(١) انظر: سبك المنظوم (١٨٤).

(٢) كلام الأصوليين أن الجمهور على جوازه انظر: العدة في أصول الفقه (٢/ ٥٤٤) والتبصرة للشيرازي (١٢٥) وقواطع الأدلة (١/ ١٨١) وروضة الناظر (٢/ ٥٢) والإبهاج (٢/ ٢٧٤) والتحبير (٦/ ٢٥٢٠).

ع: نقلَ القرطبيُّ[١] عَن الكسائيِّ[٢] أنَّه قالَ في: ﴿ قَالُوا۟ سُبۡحَـٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ ﴾[٣]، إنَّ: ﴿سُبۡحَـٰنَكَ ﴾ نداءُ مضافٍ، وإنَّ المعنَى: «يَا سُبْحَانَكَ».

ع: وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لا يجوزُ: «يَا غُلَامَكَ»، وإنَّما يجوزُ في النُّدبةِ خاصةً، نحوُ: «وَا غُلَامَكَ»[٤].

* * *

وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ [مُجَانِسَا إِنْ يَكُنِ الفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا]

(لَابِس): اسمُ فاعلٍ، مِن: لَبَسَ الشيءَ بالشيءِ: خَلَطَه.

* * *

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ [إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَا فَالمَدَّ وَالهَا لَا تَزِدْ]

[وواقفًا زد هاء سكت]: ومِن ثَمَّ لُحِّنَ المتنبِّي[٥] في قولِه[٦]:

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ

---

(١) انظر: تفسير القرطبي (١/ ٢٨٧).

(٢) انظر: إعراب القرآن للنَّحَّاس (١/ ٤٤) والبحر المحيط (١/ ٢٣٨).

(٣) البقرة: ٣٢.

(٤) انظر: الأصول (١/ ٣٥٧) والحجة (٤/ ٣٣٦).

(٥) ممن لحنه ابن جني وابن يعيش. انظر: الخصائص (٢/ ٢١٤) وشرح المفصل (٥/ ٤٠٢).

(٦) بتمامه:

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ

والقصيدة من البسيط. انظر: ديوان المتنبي (٣٢٢).

قالوا: وإنَّما تَلحقُ في الوقفِ؛ لخفاءِ الألفِ، فتُبَيِّنُ بها، فإذا[1] وصلتَ حذفتَ.

قال الجرجانيُّ في «الوَسَاطَةِ»[2]: «وأُجيبَ بأنَّ الفرَّاءَ[3] وغيرَه أجازُوا ذلك، وأنشَدُوا[4]:

يَا رَبِّ يَا رَبَّاهِ إِيَّاكَ أَسَلْ

يَا مَرْحَبَاهِ بِحِمَارِ نَاجِيَهْ ....[5]

وقالَ المجنونُ[6]:

فَقُلْتُ أَيَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَتِي لِنَفْسِيَ لَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا

---

(١) في المخطوط (ذا).

(٢) انظر: الوساطة (٤٦٣).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٤٢٢).

(٤) بتمامه:

يَا رَبِّ يَا رَبَّاهِ إِيَّاكَ أَسَلْ عَفْرَاءَ يَا رَبَّاهِ مِنْ قَبْلِ الأَجَلْ

والرجز لعروة بن حزام. انظر: إصلاح المنطق (٧٤) وشرح المفصل (٥/ ١٧٧).

(٥) بتمامه:

يَا مَرْحَبَاهِ بِحِمَارِ نَاجِيَهْ إِذَا أَتَى قَرَّبْتُهُ لِلسَّانِيَهْ

والرجز هذا غير معين القائل، وعند الفراء: (نَاهِيَهْ). انظر: الخصائص (٢/ ٣٦٠) والاقتضاب (٣/ ٢٥٦).

(٦) وفي الديوان: «يا رحمن». انظر: ديوان المجنون (٥٦) والشعر والشعراء (٢/ ٥٥٥) والزاهر (١/ ٦).

وقالَ أبو زيدٍ[١] في قولِ امرئِ القيسِ[٢]:

وَقَــدْ رَابَنِــي قَوْلُهَــا ....

البيتَ: إنَّ هذه الهاءَ هاءُ الوقفِ، وخالفَه جُلُّ النحويين»[٣].

قولُه: (إِنْ تُرِدْ)، وقولُه: (لَا تَزِدْ) جناسٌ خطِّيٌّ[٤]، ومثلُه: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ﴾[٥]، وقولُ عليٍّ[٦] ـ عَلَيْهِ السَّلَامُ ـ: «قَصِّرْ ثِيَابَكَ؛ فَإِنَّهُ أَبْقَى وَأَنْقَى وَأَتْقَى»، وقولُهم[٧]: «غَرَّكَ عِزُّكَ، فَصَارَ قُصَارُ ذَلِكَ ذُلَّكَ، فَاخْشَ فَاحِشَ فِعْلِكَ، فَعَلَّكَ تُهْدَا بِهَذَا»، وقولُ الحريريِّ[٨]:

---

(١) انظر: الصحاح (٦/ ٢٥٣٧) وشرح المفصل (٥/ ٤٠٢).

(٢) بتمامه:

وَقَــدْ رَابَنِــي قَوْلُهَــا يَــا هَنَــا ... هُ وَيْحَــكَ أَلْحَقْــتَ شَــرًّا بِشَــرّْ

وهو من المتقارب. انظر: ديوان امرئ القيس (١٠٦) والزهرة (٢٨) والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢/ ٢٠٧).

(٣) انتهى النقل هنا من الوساطة. انظر: الوساطة (٤٦٣).

(٤) ويسمى الجناس المصحَّف أو التصحيف. انظر: عروس الأفراح (٢/ ٢٩٣).

(٥) الكهف: ١٠٤.

(٦) انظر: الإعجاز والإيجاز (٣٤) وتحقيق الفوائد الغياثية (٢/ ٨١٣).

(٧) ينسب أيضًا للإمام عليٍّ رضي الله عنه. انظر: مفيد العلوم (٣٨٠) وتصحيح التصحيف (٢١) وتاج العروس (١٣/ ٤٣٣).

(٨) بتمامه:

زُيِّنَــتْ زَيْنَــبٌ بِقَــدٍّ يَقُــدُّ ... وَتَــلَاهُ وَيْــلَاهُ نَهْــدٌ يَهُــدُّ

وهو من الخفيف. انظر: مقامات الحريري (٤٩٧) وشرح الشريشي على مقامات الحريري (٣/ ٣٧٧).

زُيِّنَــــتْ زَيْنَـــبُ بِقَـــدٍّ يَقُـــدُّ

* * *

وَقَائِـــلٌ: «وَاعَبْـــدِيَا، [وَاعَبْـــدَا» مَـنْ فِـي النِّـدَا اليَـا ذَا سُـكُونٍ أَبْـدَى]

فإن قلتَ: «وَاغلامَ غُلَامِيَ» وجبَ تحريكُ الياءِ.

وفي «الوَسَاطَةِ»[1] في: «وَا حَرَّ قَلْبَاهُ» ما نصُّه: «وأضعَفُ مِن لَحاقِ هذه الهاءِ إسقاطُ ياءِ (قَلْبِيَاه)، والصوابُ إثباتُها، وكذا: «وَا نْقِطَاعَ ظَهْرِيَاه»[2]؛ لأنَّ الياءَ إنما تَسقطُ حيث يُحذَفُ التنوينُ مِن المنادَى، فلمَّا كنتَ تقولُ: «وَا زَيْدُ»، فتحذِفُ التنوينَ، قلتَ: «وَا غُلَامَاه»، بإسقاطِ الياءِ، ولو قلتَ: «وا غُلامَ غُلَامِيَاه» أثبتَّ الياءَ؛ لأنَّكَ تقولُ في النداءِ: «يَا غُلَامَ زَيْدٍ»، فتُنَوِّنُ[3] المضافَ إلى[4] المنادَى، ولكَ في المفردِ إثباتُ الياءِ، تقولُ: «وا غُلَامِيَاه»، وإذا جاءَ موضعٌ ثَبتت فيه النونُ فليسَ غيرُ إثباتِ الياءِ، هذا الذي عليه جِلَّةُ النحويِّينَ وحُذَّاقُهم، وقد أجازَ بعضُهم[5] إسقاطَ الياءِ في هذا الموضعِ، وهو في الشعرِ أقوَى منه في الكلامِ».

---

(١) انظر: الوساطة (٤٦٤).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٢٢٢) والمقتضب (٤/ ٢٧١).

(٣) في المخطوط (فتنوين) والتصويب من الوساطة.

(٤) فوقها في المخطوط: (ظ)، وهي تعني الظن.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٤١٦).

[الترخيم]

تَرْخِيمًا احْذِفْ [آخِرَ الْمُنَادَى كَـ: «يَا سُعَا» فِيمَنْ دَعَا (سُعَادَا)]

ع: تجويزُ ابنِ الناظمِ[1] في قولِه: (تَرْخِيمًا) أن يكونَ ظَرفًا، أي: وَقْتَ الترخيمِ، مُخالِفٌ لِمَا اشترَطَه في بابِ (الظَّرْفِ)[2]؛ إذ قالَ: «بشرطِ إفهامِ تعيينِ وقتٍ أو مِقدارٍ».

ع: مرادُه بـ: (المنادَى): الصريحُ، فخرَجَ المستغاثُ، والمندوبُ، قالوا: الحذفُ مِنهما يُنافِي المرادَ بِهما مِن تطويلِ الصوتِ.

ولكَ أن تقولَ: إنَّهم أجازُوا في الْمُستغاثِ: «يَا لِزَيْدٍ»، بكسرِ اللامِ، على حذفِ المستغاثِ البتَّةَ، فتجويزُ حذفِ آخرِه أسهَلُ، فافهَمْه.

* * *

وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا [فِي كُلِّ مَا أُنِّثَ بِالهَا وَالذِي قَدْ رُخِّمَا]

قولُه: (وَالذِي قَدْ رُخِّمَا) احترازٌ قبلَ أن يجيءَ الْمُحْتَرَزُ[3] عنه، وذلك أنَّه يقولُ بعدُ:

وَمَعَ الَاخِرِ احْذِفِ الذِي تَلَا

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٤٢٣).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٢٠٣).

(٣) في المخطوط: «المحترز وعنه»، فالظاهر أن الناسخ ظن أن ضمة (المحترز) واوًا، فكتبها واوًا.

فحَسُن أن يدخلَ تحتَه، نحوُ: (عَقَنْبَاةٌ)، كذا قالَ ابنُه[1].

وفي «الصّحاحِ»[2]: «وَعُقابٌ عَقَنْبَاةٌ، وعَبَنْقاةٌ، وبَعَنْقاةٌ، على القَلبِ، أي: ذاتُ مَخالبَ حِدادٍ».

* * *

بِحَـذْفِهَا وَفِّرْهُ [بَعْـدُ وَاحْظُـلَا   تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الهَا قَدْ خَلَا]

[بحذفها وفره بعد]: اعترَضَ بهذا بينَ ذِكرِ أقسامِ ما يُرَخَّمُ، ومَا لَا يُرَخَّمُ، وكانَ ينبغِي تأخيرُه عندَ الكلامِ على ما يُحذَفُ للترخيمِ.

فإن قيلَ: فقد قالَ في أوَّلِ البابِ:

...... احْـذِفْ آخِـرَ الْمُنَـادَى

فهلَّا اعترضتَ عليه هناك.

قلتُ: لم يذكُره هناك لبيانِ ما يُحذَفُ، وإنَّما ذكرَه لتعريفِ الترخيمِ.

* * *

إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا [فَوْقُ العَلَمْ   دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّ]

قولُه: (دُونَ إِضَافَةٍ) قالَ ابنُه[3]: «وَلَا شَبِيهٍ بِهِ».

ع: مثلُ أن تُسَمِّيَ رجلًا بـ: «ضَارِبٌ زَيْدًا».

* * *

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٤٢٣ ـ ٤٢٤).

(٢) انظر: الصحاح (١/ ١٨٧).

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٤٢٥).

وَمَعَ الآخِرِ احْذِفْ [الذِي تَلَا إِنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا]

* * *

أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا [وَالخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي]

* * *

وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ [وَقَلّْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ]

[عمرو]: في «شَرحِ المفصَّلِ» لِلسُّغْنَاقِيِّ[1]: «سِيَبَوْيهِ كَانَ فتًى أعجميًّا، يَعتادُ شمَّ التفَّاحِ؛ فلُقِّبَ بذلك، وقيلَ: لُقِّبَ بذلك؛ لنظافتِه؛ لأنَّ التُّفَّاحَ مِن نظيفِ الفواكِه.

وللزمخشريِّ[2] فيه:

أَلَا صَلَّى الإلَهُ صَلَاةَ صِدْقٍ عَلَى عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَنْبَرْ
فَإِنَّ كِتَابَهُ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ بَنُو قَلَمٍ وَلَا أَبْنَاءُ مِنْبَرْ

وكانَ الكِنْدِيُّ يقولُ: «كَأَنَّ النَّحْوَ أُوحِيَ إِلَيْهِ»، وقيلَ: لم يبلُغْ مبلَغَه مَن تقدَّمَه، ولا مَن تأخَّرَ عنه، وهو ابنُ بِضعٍ وعشرينَ سنةً.

وقالَ الأزهريُّ[3]: «تُوُفِّيَ بالأهوازِ، وقد نيَّفَ على الأربعين»[4].

* * *

(١) انظر: شرح المفصل للسغناقي (٢٤).

(٢) انظر: ديوان الزمخشري (٢٨٤).

(٣) انظر: تهذيب اللغة (١/ ١٧).

(٤) انتهى النقل عن السغناقي، وقد قال صديقنا الدكتور فيصل المنصور: «مِن الوهمِ المشتهرِ أنَّ سيبويهِ توفِّيَ وهو في الثلاثين مِن عمره. والصحيحُ أنَّه توفِّيَ وقد بلغ الخمسين أو كاد =

وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ [مَا حُذِفْ   فَالبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ]

في مسألةِ (مَنْصُورٍ)[1]: إذا قلتَ: «يَا مَنْصُ» تختلِفُ الضَّمةُ تقديرًا.

ومثلُ ذلك: (الفُلْكُ)، كسَّروا: (فُعْلًا) على (فُعْلٍ)، مِن حيثُ كان: (فُعْلٌ) يُعاقِبُ (فَعَلًا)، كـ: (شُغْلٍ، وبُخْلٍ، وعُرْبٍ، وعُجْمٍ)، و(فَعَلٌ) يُكَسَّرُ على (فُعْلٍ)، كـ: (أَسَدٍ، ووَثَنٍ)، ذكرَ س[2] أنَّه قُرِئَ: ﴿إِلَّا أُثْنًا﴾[3]، فـ: (فُلْكٌ) مفردًا كـ: (قُفْلٍ)، وجمعًا كـ: (رُسْلٍ).

وكذا: (دِلَاصٌ، وهِجَانٌ)، في الجمعِ [كـ][4]: (كِرَامٍ، ولِئَامٍ)، وفي المفردِ كـ: (ضِنَاكٍ، وكِنَازٍ).

وكذا ضمةُ: (رُبَابٍ) غيرُ ضمةِ (رُبَّى)؛ لأنَّ (رُبَابًا) كـ: (عُرَاقٍ، وظُؤَارٍ،

= أو جاوزها. ودليل ذلك أنَّه روى عن عيسى بنِ عمرَ، وقد توفِّيَ عيسى عام ١٤٩هـ فإذا كان أولُ سماعِ سيبويهِ منه عام ١٤٥هـ وكانَ عمره حين إذٍ ١٥، فإنَّ سنَّه حين توفِّيَ عام ١٨٠هـ تكون ٥٠ سنة. وقد ذكر نحوًا من هذا ابن مسعر». انظر: تاريخ العلماء النحويين لابن مسعر (١١٠).

(١) هذه الحاشية حتى آخرها ملخصة من كتاب الخصائص لابن جني، وسيشير ابن هشام في نهاية الحاشية إلى هذا. انظر: الخصائص (٢/ ١٠٠) وما بعدها.

(٢) سيبويه لم ينص على هذا، بل إنه ألمح، فقال: «ووَثَنٍ ووُثْنٍ، بلغنا أنها قراءة»، ويفسره قول الفراء: «وقد قرأ ابنُ عباسٍ: «إن يدعون من دونه إلا أُثُنًا»، جمعَ الوثنَ، فضمَّ الواوَ فهمزَها، كما قال: «وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ». انظر: الكتاب (٣/ ٥٧١) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٢٨٨) ومعجم القراءات القرآنية (٢/ ١٥٨).

(٣) النساء: ١١٧، وهي قراءة ابن عباس وعطاء بن أبي رباح.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

وتُؤَامٍ)، وأوائلُ كلٍّ منهنَّ مخالِفٌ لأوائلِ واحدِها، وهو: (عَرْقٌ، وظِئْرٌ، وتَوْأَمٌ)، وكذا في (رُبَابٍ).

وكذا: (فُومٌ، وفُومَانٌ)، و(خُوطٌ، وخُوطَانٌ)، الضَّمةُ والسكونُ مُختلِفان، وكذا سكونُ (ظَهْرٍ)، غيرُ سكونِ (ظُهْرَانٍ)، وكسرُ لامِ (دِهْلِيزٍ) غيرُها في (دَهَالِيزَ)؛ لأنَّ هذه كسرةُ ما يأتي بعدَ ألفِ الجمعِ، وإن لم يكن في الواحدِ مكسورًا، كـ: (مِفْتَاحٍ، ومَفَاتِيحَ).

وقالُوا: (صِنْوٌ، وقِنْوٌ)، و: (صِنْوَانٌ، وقِنْوَانٌ)، وكذا في: (حِسْلٍ، وخِشْفٍ)؛ لوَجهَين:

أحدُهما: أنَّ (فِعْلًا، وفَعَلًا) تعاقبا في: (بَدَلٍ، وشَبَهٍ، ومَثَلٍ)، و(فَعَلٌ) يُجمَعُ على (فِعْلَانٍ)، كـ: (شَبَثٍ، وخَرَبٍ، وتَاجٍ، وقَاعٍ).

والثاني: أنَّ (فِعْلًا، وفُعْلًا) تعاقبا في: (عُلْوٍ، وسُفْلٍ، ورُجْزٍ)، و(فُعْلٌ) يُجمَعُ على (فِعْلَانٍ)، نحوُ: (كُوزٍ، وحُوتٍ)، فكما أنَّ كسرَ فاءِ: (شِبْثَانٍ، وبِرْقَانٍ) غيرُ فتحةِ: (شَبَثٍ، وبَرَقٍ)، كذا الكسرتانِ في: (صِنْوٍ، وصِنْوَانٍ)، وكما أنَّ ضمةَ: (كُوزٍ) غيرُ كسرةِ: (كِيزَانٍ)، كذا الكسرتانِ أيضًا في: (صِنْوٍ، وصِنْوَانٍ).

من «الخَصَائِصِ»[1]، ولِيُنْقَل إلى بابِ (التَّكْسِيرِ)؛ فهو أمسُّ بِه.

ابنُ الشَّجَرِيِّ[2]: «(فَيْعِلٌ، وفَيْعَلُولَةٌ) خاصَّانِ بالمعتلِّ العينِ، كـ: (سَيِّدٍ، ومَيِّتٍ، وهَيِّنٍ)، ويجوزُ تخفيفُه، ويجِبُ في (فَيْعَلُولَةٍ)؛ لطولِه، كـ: (قَيْدُودَةٍ، وصَيْرُورَةٍ)،

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ١٠٠) وما بعدها.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ١٦٩).

مصدَرًا: «قَادَ، وصَارَ»؛ فوزنُهما: (فَيْلُولَةٌ).

و(فَيْعَلٌ) خاصٌّ بالصحيحِ، كـ: (صَيْرَفٍ)، للمتصرِّفِ في الأمورِ، و(جَيْدَرٍ)، للرجلِ القصيرِ، و(غَيْلَمٍ)، بالغينِ المعجمةِ، للسُّلَحْفَاةِ، والجاريةِ أيضًا، و(عَيْلَمٍ)، للبئرِ الكثيرةِ الماءِ، وللبحرِ أيضًا.

فأمَّا قولُهم للمَلِكِ الذي دونَ الْمَلِكِ الأعظَمِ: (قَيْلٌ)، فقالَ فيه ابنُ السِّكِّيتِ[(١)]: «القَيْلُ: الْمَلِكُ مِن مُلوكِ حِمْيرٍ، وجمعُه: (أَقْيَالٌ)، على اللَّفظِ، و(أَقْوَالٍ)، على الأصلِ، وأصلُه مِن ذواتِ الواوِ، وأصلُه: (قَيِّلٌ)، فخُفِّفَ.

وأبى قومٌ مِن النحاةِ هذا القولَ[(٢)]، وجعلُوا للقَيْلِ اشتقاقَين، بحسَبِ اختلافِ جمعِه، فذهبوا إلى أنَّه: (فَعْلٌ)، مِن الياءِ[(٣)]، فمَن قالَ: (أَقْيَالٌ)، فهو كـ: (قَيْدٍ، وأَقْيَادٍ)، واشتقاقُه مِن قولِهم: «تَقَيَّلَ فُلَانٌ أَبَاهُ»، إذا رجَعَ إليه في الشَّبَهِ، وقولُهم في الْمَلِكِ: (قَيْلٌ)، معناه: أنَّه أشبَهَ الْمَلِكَ الذي كانَ قبلَه، كما أنَّ (تُبَّعًا) معناه: «تَبِعَ في [الْمُلْكِ][(٤)] مَن كانَ قبلَه»، كما قِيلَ للظِّلِّ: (تُبَّعٌ)؛ لأنَّه يتبَعُ ضوءَ الشمسِ، قالُوا: ولو كانَ (قَيْلٌ) مِن الواوِ[(٥)] لم يأتِ في جمعِه إلَّا (أَقْوَالٌ)[(٦)]، كما لم يُجمَع (مَيْتٌ)

---

(١) انظر: إصلاح المنطق (١٦).

(٢) جاء في هامش مخطوطة أمالي ابن الشجري: «وهذا قول أبي علي الفارسي، في كتابه المعروف بالتذكرة، ولم يسبق إليه، وهو اشتقاق واضح، ولم ينكر قول ابن السكيت، ولكن ترجح عنده قول نفسه». انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ١٧٠).

(٣) في ابن الشجري: (اليائي).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من أمالي ابن الشجري.

(٥) في ابن الشجري: (الواوي).

(٦) في المخطوط: (قوال)، وهو تحريف.

إلَّا على (أَمْوَاتٍ).

وعندي أنَّه لا يَبعُدُ قولُ ابنِ السِّكِّيتِ[١]، كما قالُوا مِن (الشَّوْبِ): (مَشُوبٌ)، على الأصلِ، و(مَشِيبٌ)، على لفظِ (شَيْبٍ)، ومثلُه (الْمَجْفُوُّ، والْمَجْفِيُّ)، وهو مِن: «جَفَوْتُ»، حَمْلًا على: «جُفِيَ»[٢]، قالَ[٣]:

مَـــا أَنَـــا بِالجَـــافِي وَلَا الْمَجْفِـــيِّ

ولم يطَّرِد ذلك، فيقولُوا[٤] مِن (الصَّوْغِ): (مَصِيغٌ)، ولا مِن (الغَزْوِ): (مَغْزِيٌّ)، وكذا قالُوا: (أَقْيَالٌ)، وإن لم يقولُوا: (أَمْيَاتٌ)»[٥].

* * *

وَاجْعَلْـهُ إِنْ لَـمْ يَنْـوَ [مَحْـذُوفٌ كَمَـا لَـوْ كَـانَ بِـالآخِرِ وَضْـعًا تُمِّمَـا]

ع: (كما لو كانَ): الاسمُ، (بالآخِرِ): أي: بما هو آخِرٌ الآنَ في اللفظِ.

* * *

فَقُـلْ عَلَـى الأَوَّلِ [فِـي (ثَمُـودَ): «يَـا ثَمُـو»، و«يَـا ثَمِـي» عَلَـى الثَّـانِي بِيَـا]

---

(١) انظر: إصلاح المنطق (١٦).

(٢) وهذا قول الفراء وتعليله. انظر: إصلاح المنطق (١٣٩) وأدب الكاتب (٦٠١) والمحكم (٣/ ٤٥٦).

(٣) رجز لم يعين قائله. انظر: إصلاح المنطق (١٣٩) وأدب الكاتب (٥٦٨).

(٤) يظهر في الرسم أن الفاء ساقطة من المخطوط، وهي عند ابن الشجري، والسياق يقتضيها.

(٥) انتهى هنا النقل عن ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ١٧١).

ع: لانتفاءِ نحوِ (ثَمُو)[1] في الأسماءِ التَّامَّةِ استُرْذِلَ قولُ أَزْدِ السَّراةِ[2]: «هَذَا زَيْدُو»[3]، وإن كانَ الجمهورُ يوافقونَهم في النَّصبِ، وإنَّما خالفُوهم فِي: «مَرَرْتُ بِزَيْدِي»؛ لإلباسِه[4].

* * *

وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ فِي [كَـ: (مُسْلِمَهْ) وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ فِي كَـ: (مَسْلَمَهْ)]

لا تجوِّز هذه اللغةَ في (مُسْلِمَةٍ)، ولا في نحوِ (حَمَّامَاتٍ) علَمًا، ولا في نحو (طَيْلِسَانٍ) علَمًا[5].

ع: ولا في نحوِ (مَقْدُرَةٍ) علَمًا.

* * *

وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا [دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ (أَحْمَدَا)]

❁ ❁ ❁

---

(١) فمما لا نظير له عندهم أن يكون الاسم صحيحًا مختومًا بواو لازمة مضموم ما قبلها.

(٢) فهم يقفون على المرفوع بقلب التنوين واوًا، وعلى المنصوب بقلبه ألفًا كلغة الجمهور، وعلى المجرور بقلب تنوينه ياء. انظر: الكتاب (٤/ ١٦٧) والقوافي للأخفش (١٧) وشرح المفصل (٥/ ٢١٣).

(٣) في المخطوط سقطت الواو.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٧٩).

(٥) انظر: الأصول (١/ ٣٧٣) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٣٢٩).

[الاختصاص]

الِاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ [دُونَ (يَا) كَـ: «أَيُّهَا الفَتَى» بِإِثْرِ: «ارْجُونِيَا»]

مِن كتابِ «البُلْغة في معرفةِ أساليبِ اللُّغَة» لأبي البركاتِ الأنباريِّ[1]: يرِدُ الخبَرُ بمعنَى الأمرِ، نحوُ: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[2]، أي: آمِنُوا[3]، بدليلِ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[4]، بالجزمِ، وأنَّ ابنَ مسعودٍ قرأ كذلك[5]، وبمعنَى الدعاءِ، نحوُ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾[6].

ع: الذِي يظهَرُ لي أنَّه خبرٌ على حقيقتِه، بخلافِ قولِك: «غَفَرَ اللهُ لَكَ».

وبمعنَى[7] الشرطِ، نحوُ: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾[8]، أي: إنَّا إنْ نَكْشِفْ تَعُودُوا.

---

(١) بعد مقابلة كلام ابن الأنباري ظهر لي أنه لخَّصه من ابن فارس، فالحاشية حتى آخرها مستفادة من كتاب الصاحبي لابن فارس. انظر: الصاحبي (١٣٣).

(٢) الصف: ١١.

(٣) قاله المبرد والزجاج. انظر: معاني القرآن للزجاج (١/ ٢٢٦) والتعليقة للفارسي (٢/ ٢٠٣).

(٤) الصف: ١٢.

(٥) انظر: معجم القراءات القرآنية (٩/ ٤٤٣).

(٦) التوبة: ٤٣.

(٧) يستكمل هنا النقل عن أبي البركات.

(٨) الدخان: ١٥.

ع: يجوزُ كونُ الجملتَينِ على بابِهما، وما ذكرَه صحيحٌ مِن حيثُ المعنَى.

ويَرِدُ[1] الأمرُ بمعنَى التكوينِ، نحوُ: ﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾[2]، والتلهيفِ، نحوُ: ﴿مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾[3].

ع: ويستعملُون النفيَ مُرادًا به الإيجابَ [و]النهيَ، نحوُ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[4]، و: «لَا غِيبَةَ لِفَاسِقٍ»[5]، و: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾[6]، كأنَّه تُصُوِّرُ وقوعُ ذلكَ، فأُخبِرَ عنه.

وفائدةُ هذا: التنبيهُ على الرغبةِ في فِعلِ الشيءِ وإيجادِه، حتَّى إنَّه لَيُتَصَوَّرُ واقعًا كذلك؛ فيُخبرُ عنه.

* * *

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ (أَيٍّ) [تِلْوَ (أَلْ) كَمِثْلِ: «نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ»]

[**نحن العرب**]: «سَلْمَانُ مِنَّا أهلَ البَيْتِ»[7]، نصبٌ على الاختصاصِ عندَ س[8].

---

(١) يستكمل النقل هنا عن أبي البركات.

(٢) البقرة: ٦٥ والأعراف: ١٦٦.

(٣) آل عمران: ١١٩.

(٤) البقرة: ٢.

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث (١/ ٣٢١).

(٦) الواقعة: ٧٩.

(٧) انظر: مسند البزار (١٣/ ١٣٩) والمعجم الكبير (٦/ ٢١٢) والمستدرك على الصحيحين (٣/ ٦٩١).

(٨) انظر: الكتاب (٢/ ٢٣٦).

وقيل: يجوزُ الخفضُ على البدلِ مِن الضميرِ، وهو مذهبُ الأخفشِ[١]، وهو مردودٌ عندَ س[٢]؛ فإنَّه في غايةِ البيانِ، فلا يحتاجُ للبيانِ بالإبدالِ منه[٣].

قالَ بعضُ الفضلاءِ[٤]: ولكَ أن تقولَ: قولُه ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ «مِنَّا» يَحتملُ أن يريدَ به نفسَه فقط، وأن يريدَ الجماعةَ، ثمَّ الجماعةُ تَحتملُ الصحابةَ وأهلَ البيتِ، فلمَّا تعدَّدَ الاحتمالُ جازَ الإبدالُ؛ للبيانِ.

ممَّا يحتملُ الاختصاصَ والنداءَ[٥]: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾[٦].

كعبُ بنُ مالكٍ[٧]: «وَنَهَى رسولُ اللهِ [صلى الله][٨] عليه وسلم المسلمين عَن كلامِنا ـ أيُّها الثلاثةُ ـ مِن بينِ مَن[٩] تخلَّفَ عنه»، يعني نفسَه، ومرارةَ بنَ الرَّبيعِ،

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٩٣).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٧٦).

(٣) انظر: الروض الأنف (٦/ ٢١٠).

(٤) نقله المناوي في فيض القدير، وظاهر السياق أنه من كلام الأخفش، قال في فيض القدير: «الجر على البدل من الضمير عند الأخفش، قال: والمضمر يحتمل أن يراد به المتكلم فقط، وأن يراد المتكلم وجماعة، يعني الصحابة وأهل البيت، فلما تعدد الاحتمال وجب البيان بالإبدال، والنبي ﷺ داخل في أهل البيت دخولًا أوليًّا». انظر: فيض القدير (٤/ ٤٠٦).

(٥) قاله الزجاج. انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/ ٢٢٦).

(٦) الأحزاب: ٣٣.

(٧) انظر: صحيح البخاري (٦/ ٣).

(٨) ساقطة من المخطوط.

(٩) في المخطوط (من من من)، وهو تحريف.

وهِلالَ بنَ أميةَ.

[العُـزْب]: الحُـزْنُ والحَـزَنُ، والبُخْـلُ والبَخَـلُ، والعُـدْمُ والعَـدَمُ، والعُـزْبُ والعَزَبُ، والسُّخْطُ والسَّخَطُ، والرُّهْبُ والرَّهَبُ، والفُلْكُ والفَلَكُ.

❁ ❁ ❁

[التحذير والإغراء]

«إِيَّــاكَ وَالشَّـــرَّ» وَنَحْــوَهُ [نَصَــبْ مُحَــذِّرٌ بِمَــا اسْــتِتَارُهُ وَجَــبْ]

قولُه: (وَنَحْوَهُ) يريدُ به: نحوَه مِن الألفاظِ المبدوءةِ بـ: (إِيَّا)، المختومةِ بعلامةِ المخاطَبِ: إِيَّاكَ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُنَّ، وفي الحديثِ[1]: «إِيَّاكِ أَنْ تَكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاءُ»، «إِيَّاكُمْ وَخَضْرَاءَ الدِّمَنْ»[2]، «إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثٍ بِدْعَةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ»[3].

ويخرُجُ عنه: إِيَّايَ، وإِيَّانَا، وإِيَّاهُ، إلى: إِيَّاهُنَّ.

يدلُّ على أنَّه أرادَ ما ذكرتُه: جَعْلُه بعدُ (إِيَّايَ، وإِيَّاهُ) شاذَّين؛ فهذا يُفسِّرُ أنَّ مرادَه بـ: (النَّحْوِ) ما كانَ مِن ذلكَ للمُخاطَبِ.

* * *

[وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِـ: (إِيَّا) انْسُبْ وَمَا سِــوَاهُ سَــتْرُ فِعْلِــهِ لَــنْ يَلْزَمَــا]

---

(١) هو كذلك في المحكم لابن سيده وفي شرح التسهيل، ولم أقع عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث، وقد وقع قريب منه، قال: «إياك يا حميراء». انظر: الفتن (١/ ٨٤) والمحكم (٣/ ٣٣١) والمدخل لابن هشام اللخمي (٣٦٤) وشرح التسهيل (١/ ١٥٤) ولسان العرب (٢/ ٩٩٠) وتاج العروس (١١/ ٧٣).

(٢) انظر: مسند الشهاب القضاعي (٢/ ٩٦) وأمثال الحديث للرامهرمزي (١٢٠).

(٣) انظر: مسند أحمد (٤/ ١٢٦) وسنن الدارمي (١/ ٢٨٨) وسنن ابن ماجه (١/ ١٥).

قولُه: (وَدُونَ عَطْفٍ): كقولِك: «نَفْسَكَ الشَّرَّ»، بإضمارِ: «جَنِّبْ»، وإن شئتَ أظهرْتَ العامِلَ، قالَه ابنُ النَّاظِمِ[1]، وفيه مُخالَفةٌ لِمَن جعلَ مِن وَهْمِ الخَواصِّ[2]: «إِيَّاكَ الأَسَدَ» بغيرِ عطفٍ.

قولُه: (وَدُونَ عَطْفٍ) تحتَه صُورَتان:

إحداهُما: التَّكرارُ، كقولِك: «إِيَّاكَ إِيَّاكَ الأَسَدَ».

والثانيةُ: أن لا يكونَ ثَمَّ تكرارٌ، نحوُ: «إِيَّاكَ مِن الأَسَد».

في بابِ (تَعَدِّي الفِعْلِ وَلُزُومِهِ) مِن «شرحِ التسهيلِ» ما نصُّه[3]: «ولا يُحذَفُ العاطِفُ بعدَ (إِيَّاكَ) إلَّا والمحذُورُ مجرورٌ بـ: (مِنْ)، نحوُ: «إِيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ».

وفيه: «ويجوزُ حذفُ (مِنْ) مع (أَنْ) والفعلِ، ورُبَّما أُجريَ مجراهما المصدرُ الصريحُ، نحوُ[4]:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ

ع: أصلُه: «مِنْ أَنْ تُمَارِيَ»، ثمَّ: «أَنْ تُمَارِيَ»، ثمَّ أوقعَ موقعَه: (المِرَاءَ). انتهى.

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٤٣٣).

(٢) يقصد به الحريري. انظر: درة الغواص في أوهام الخواص (٢٩).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٦٠).

(٤) بتمامه:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

والبيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ٢٧٩) والمقاصد النحوية (٤/ ١٦٠٠) وخزانة الأدب (٣/ ٦٣).

«وقيلَ: إنَّه بتقديرِ فعلٍ آخرَ، وكيفَما كانَ فهو ضرورةٌ»[1].

* * *

إِلَّا مَـعَ العَطْـفِ أَوِ التَّكْـرَارِ [كَـ: «الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي»]

[مع العطف]: نحوُ: «مَازِ[2]، رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ»[3]، و: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا﴾[4].

قولُه: (كَالضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ)، لم يُمثِّل بنحوِ: «نَفْسَكَ نَفْسَكَ مِنْ كَذَا»؛ لِتَعلَمَ أنَّهم يستغنُونَ بذِكرِ الْمُحَذَّرِ منه عَن ذِكْرِ المحذَّرِ؛ فيكونُ حكمُه كحكمِه في وُجوبِ الحذفِ في مثلِ: «الأَسَدَ الأَسَدَ»، و«الشَّيْطَانَ وَكَيْدَهُ»، وفي جوازِه في نحوِ: «نَفْسَكَ مِنَ الأَسَدِ»، فاشتملَ قولُه: (الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ) على تمثيلِ المسألةِ التي ذكرَها، وعلى إنشاءِ مسألةٍ أخرى.

* * *

وَشَـذَّ (إِيَّـايَ)، وَ(إِيَّـاهُ) [أَشَـذّْ وَعَـنْ سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ]

[وَشَذَّ إِيَّايَ]: كقولِ عُمَرَ ـ رضي الله عنه ـ[5]: «إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ»، قالَ ابنُه[6]: «أي: نَحِّنِي عَن حذفِ الأرنبِ، ونحُّوا أنفسَكُم عَن حذفِه»، فاكتفَى بذِكْرِ المحذِّرِ أوَّلًا، وبذِكْرِ المحذَّرِ منه ثانيًا»، قاله ابنه.

---

(١) هذا السطر استكمال لكلام ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٦١).
(٢) ترخيم لاسم (مازن).
(٣) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٥) والمقتضب (٣/ ٢١٥).
(٤) الشمس: ١٣.
(٥) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٤) والإيضاح لابن الحاجب (٢٨٢).
(٦) انظر: شرح ابن الناظم (٤٣٣).

[وإياه أشذ]: في مقدمة «صحيحِ مُسلمٍ» مرفوعًا[1]: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي نَاسٌ[2] يُحَدِّثُونَكُمْ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُم». انتهى.

ويُعزَى لعليٍّ ـ رضي الله عنه ـ[3]:

فَلَا تَصْحَبْ أَخَا الجَهْلِ ... فَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ

قالَ الصَّفَّارُ[4]: «ذهبَ الخليلُ[5] إلى أنَّ (إِيَّا) اسمٌ ظاهرٌ[6]، وما بعدَه هو الضميرُ، مستدِلًّا بقولِهم: «فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ»[7]، ولو كانَ مُضمرًا ما أُضِيفَ، وهذا عندَنا غيرُ قَادِحٍ؛ لأنَّ (إِيَّا) هذه ليسَت تلكَ، وإنَّما هي بمعنَى الحقيقةِ، وكأنَّه قالَ: «إِيَّاهُ وَحَقِيقَةَ الشَّوَابِّ».

قولُه: «وَإِيَّا الشَّوَابِّ»: استُدِلَّ به على أنَّ الضميرَ في (إِيَّاكَ): (إِيَّا) مضافًا إلى الكافِ ضميرًا، بدليلِ ظُهورِ الخفضِ في الظاهرِ.

أُجيبَ: بأنَّ هذا شاذٌّ[8].

---

(١) انظر: صحيح مسلم (١/ ١٢).

(٢) في صحيح مسلم: (أناس).

(٣) من الهزج. انظر: ديوان عليٍّ (١٥٣).

(٤) انظر: التذييل والتكميل (٢/ ٢١٣).

(٥) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٩).

(٦) كثير من الكلام هذا على (إِيَّا) مستفاد من أبي حيان، وبعضه من ابن عصفور. انظر: التذييل والتكميل (٢/ ٢١١) وما بعد وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢١).

(٧) تمام قول العرب: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ». انظر: الكتاب (١/ ٢٧٩٣).

(٨) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢/ ١٧٧) والكشاف (١/ ١٣) والإنصاف (٢/ ٥٧٢).

قُلنـا: الشـذوذُ إنَّـما يَقـدَحُ في القيـاسِ على ذلـك الشـيءِ، ونحـنُ لـم نَدَّعِهِ، ولا يقدحُ في الاستدلالِ على الأصلِ، ولو اعتُبِرَ ذلك لم يَصِحَّ استدلالُ سيبويهِ(١) على بُطلانِ قولِ يُونُسَ(٢) بقولِه(٣):

...... فَلَبَّـــيْ يَـــدَيْ مِسْـــوَرِ

فإنَّه شاذٌّ قطعًا(٤).

أجيبَ: بأنَّ الاستدلالَ بهذا لم يعارِضْه مُعارِضٌ، بخلافِ الاستدلالِ بذاك، فإنَّه عارَضَه أنَّ الضمائرَ لا تُضافُ.

قُلنا: عينُ النزاعِ.

قالوا: يدلُّ عليه أنَّ المعرَّفَ لا يُعَرَّفُ؛ لأنه تحصيلُ الحاصلِ، وهو مُحالٌ.

قلنا: يُزادُ تعريفًا وتوضيحًا، كما بالنعتِ.

* * *

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٣٥٢).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٣٥١).

(٣) بتمامه:

دَعَــوْتُ لِمَـــا نَـــابَنِي مِسْـــوَرًا فَلَبَّـــيْ فَلَبَّـــيْ يَـــدَيْ مِسْـــوَرِ

والبيت لأعرابي من بني أسد، وهو من المتقارب. انظر: الكتاب (١/ ٣٥٢) والمحتسب (١/ ٧٨).

(٤) وتوضيحُ هذا أنَّ يونسَ يرى أنَّ ياءَ (لبيك) ليست للتثنية، بل هي كياء «لديك»، فاحتجَّ س بثبوتِ ياء (لبي) مع الظاهر، ولو كانت كياء (لدى) لم تثبت إلا مع المضمرِ، كما أنَّ ياء (لدى) لا تثبت إلا مع المضمر. انظر: التذييل والتكميل (٢/ ٢١٢).

وَكَمُحَذِّرٍ بِلَا (إِيَّا) اجْعَلَا   مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا]

قولُه: (فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا) قالَ ابنُه[1]: ويدخُلُ تحتَه ـ وإن كانَ لم يذكرْه ـ أنَّ المكرَّرَ قد يرفعُ على التحذيرِ، كقولِه[2]:

.... السِّلَاحُ السِّلَاحُ

ع: هذا يأباه قولُه: (قَدْ فُصِّلَا)، ولو أنَّه قالَ في: (سَائِرِ أَحْكَامِهِ) لكانَ قد يُمكِنُ بكُلفةٍ كبيرةٍ.

وله أن يقولَ: مرادُه: في كلِّ ما قد فَصَّلَ النحويون مِن الأحكامِ، لا في كلِّ ما قد فصَّلتُه أنا، إشارةً إلى أنَّهما لا يفترقانِ في شيءٍ.

الأمينُ الْمَحَلِّيُّ في «مِفتاحِ الإعرابِ»[3]: «وقد يُستَعمَلُ الفعلُ الماضي في الإغراءِ، كقولِهم[4]: «كَذَبَ عَلَيْكُمُ الحَجُّ»، أي: «اقْصِدُوه، والزَمُوه»؛ لأنَّ المكذوبَ عليه مغرًى بقصدِ الكاذبِ ليجاريَه[5]، وقولِهم[6]: «أَكْثَبَكَ الصَّيْدُ»، أي: «ارْمِهِ»؛

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٤٣٤).

(٢) بتمامه:

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا   هُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمُ السَّفَّاحُ

لَجَدِيرُونَ بِالوَفَاءِ إِذَا قَا   لَ أَخُو النَّجْدَةِ السِّلَاحُ السِّلَاحُ

أنشدهما الفراء بلا نسبة، وهما من الخفيف. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٨٨) والخصائص (٣/ ١٠٤).

(٣) انظر: مفتاح الإعراب (١١٦).

(٤) من كلام سيدنا عمر. انظر: مسند الفاروق (١/ ٤٥٦) ومصنف عبد الرزاق (٥/ ١٧٢).

(٥) عند الأمين المحلي: «لمحاربته».

(٦) انظر: معجم ديوان الأدب (٢/ ٢٨٤) وتهذيب اللغة (١٠/ ١٠٦).

لأنَّ دُنُوَّه مِنه يُغريه بِرَمْيِه».

ع: مأخوذٌ مِن (الكثَبِ)، وهو القُرْبُ[1].

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الغريب المصنف (٣/ ٨١٩) ومعجم ديوان الأدب (١/ ٢٠٤).

[أسماء الأفعال]

ابنُ جِنِّي[1]: «لأسماءِ الأفعالِ ثلاثُ فوائدَ:

إحداها: السَّعةُ في اللغةِ، ألا ترى أنَّك لو احتجتَ إلى قافيةٍ بوزنِ[2]:

قُـدْنَا إِلَـى الشَّـأْمِ جِيَـادَ المِصْـرَيْنْ

لأمكنَكَ أن تجعلَ إحدى قوافيها: (دُهْدُرَّيْنْ)، ولو جعلتَ هناك مسمَّاها ـ وهو: (بَطَلَ) ـ لَبَطَلَ؟

والآخَرُ: المبالغةُ؛ لأنَّك في المبالغةِ لا بدَّ أن تتركَ لفظًا إلى لفظٍ، أو جِنسًا إلى جِنسٍ، فاللفظُ كقولِك: (عُرَاضٌ، وحُسَّانٌ، ووُضَّاءٌ، وكُرَّامٌ) مكانَ: (عَرِيضٍ، وحَسَنٍ، ووَضِيءٍ، وكَرِيمٍ)، وكذا إذا أُريدَ بالفعلِ المبالغةُ في معناه أُخرِجَ عن قياسِه مِن التصرُّفِ، كـ: «نِعْمَ، وبِئْسَ» وفعلِ التعجُّبِ.

والثالثُ: الإيجازُ؛ لأنَّها تُجعَلُ بلفظٍ واحدٍ للجميعِ»[3].

[هُوَ اسْمُ فِعْلٍ]: دليلُ اسميَّتِها أمورٌ[4]:

---

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٤٨).

(٢) بتمامه:

قُـدْنَا إِلَـى الشَّـأْمِ جِيَـادَ المِصْـرَيْنْ ... آلُ الحـرونِ قـد سُـحقنَ العصـرينِ

وهذا لأبي ميمون النضر بن سلمة العجلي. انظر: المعاني الكبير (١/ ١٧١).

(٣) انتهى النقل عن ابن جني. انظر: الخصائص (٣/ ٤٦).

(٤) مستفاد من ابن جني، وسيشير في نهاية النقل إلى هذا. انظر: الخصائص (٣/ ٤٤).

أحدُها: التنوينُ.

الثاني: التثنيةُ، وذلك في قولِهم: (دُهْدُرَّيْنِ)، والمرادُ بها التكثيرُ، لا [ما][1] يشفعُ الواحدَ، كما أنَّك إذا قلتَ: «بَطَلَ بَطَلَ»، إنَّما تريدُ ذلك.

والثالثُ: الجمعُ في: (هَيْهَاتَ).

والرابعُ: التأنيثُ في: (هَيْهَاتَ)، فيمَن وقفَ بالهاءِ.

الخامسُ: الإضافةُ في: (دُونَكَ، وعِنْدَكَ، ووَرَاءَكَ، ومَكَانَكَ).

والسادسُ: دخولُ لامِ التعريفِ في: (النَّجَاءَكَ)، بمعنى: «انْجُ».

والسابعُ: التحقيرُ في: (رُوَيْدَكَ).

وببعضِ هذا تثبتُ الاسميةُ. من «الخَصَائص»[2].

* * *

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ [كَـ: (شَتَّانَ، وَصَهْ)]   هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا (أَوَّهْ، وَمَهْ)]

[مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ]: معنًى واستعمالًا، ونظيرُ هذا التأويلِ:

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرّْ

قيلَ فيه[3]: «بمثلِ ما جُرَّ الموصولُ معنًى ومتعلقًا».

* * *

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الخصائص.

(٢) انظر: الخصائص (٣/ ٤٤ ـ ٤٥).

(٣) قاله أبو حيان، وقاله من قبلُ ابنُ مالك. انظر: منهج السالك (٣٣) والتسهيل (٣٥).

وَمَا بِمَعْنَى «افْعَلْ» [كَـ: (آمِينَ) كَثُرْ وَغَيْـرُهُ كَـ: (وَا، وَهَيْهَـاتَ) نَـزُرْ]

[**وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ**]: مثلُ[1]: «هَا، وَهَاءَ»، بمعنَى: «خُذْ»، مجرَّدَين، ومَتْلُوَّيْ كافِ الخطابِ، ويجوزُ في الممدودِ الاستغناءُ بتصريفِ همزتِه تصاريفَ الكافِ عَن الكافِ [و][2]تصريفها، قالَ النَّاظِمُ:

هَـاكَ حُـرُوفَ الجَـرِّ........

وفي حديثِ الرِّبا[3]: «إلَّا هَاءَ وَهَاءَ»، أي: «خُذْ وَخُذْ»، أي: كلٌّ مِنهما يقولُ للآخرِ: «خُـذْ»، وعلى اللغةِ العاليةِ: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[4]، و: ﴿هَلُمَّ إِلَيۡنَاۖ﴾[5]، ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[6]، لِـ: «أَحْضِرْ»، أو: «أَقْبِلْ»[7] في لغةِ الحجازِ، ولـ: «عَجِّلْ، أو أَقْبِلْ، أو قَدِّمْ»: «حَيَّهَلْ»، و«هَلَا» بمعنَى[8]: «اسْكُنْ»، أو: «أَسْرِعْ»، و«هَيْتَ» بمعنَى: «أَسْرِعْ»، و«إِيهِ»: «حَدِّثْ»، و«وَيْهًا»: «اغْرَ»، و«إِيهًا»: «انْكَفِفْ»، وكذا: «مَهْ»[9].

ما أحسنَ قولَه: (**بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِينَ**)! فإنَّها مصادَفةٌ حسنةٌ للحديثِ أنَّه ﷺ

---

(١) مستفاد من التسهيل كما سيذكر. انظر: التسهيل (٢١٠).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) انظر: صحيح البخاري (٢/ ٧٥٠).

(٤) الحاقة: ١٩.

(٥) الأحزاب: ١٨.

(٦) الأنعام: ١٥٠.

(٧) في المخطوط: «أحضر»، والتصويب من التسهيل.

(٨) لم يذكره ابن مالك في التسهيل، وهذا نقل من ابن الأثير. انظر: النهاية في غريب الحديث (٥/ ٢٧٢).

(٩) يعني أنها بمعنى: «انكفف».

سُئلَ عَن معنَى: (آمينَ)، فقالَ: «افْعَلْ»[١].

قولُه: (كَـ: «وَا»)، وجعلَ منه في «توضيحِه»[٢]: «وَا عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ»، قالَ: «(وَا) اسمُ فعلٍ بمعنَى: «أَعْجَبُ»، و(عَجَبًا) توكيدٌ، ومَن لم ينوِّنْه فـ(وَا) نداءٌ، والأصلُ في (عَجَبًا): (عَجَبِي)، مثلُ: ﴿يَا حَسْرَتَا﴾[٣]، وفيه دليلٌ للمبرِّدِ[٤] على جوازِ استعمالِ (وَا) في منادًى غيرِ مندوبٍ، ورأيُه في ذلك صحيحٌ».

قولُه: (كَـ: «وَا») و: «وَيْ، وَوَاهًا» لـ: «أعجَبُ»، و«كَخٍّ»، و«أُفٍّ»، «وأَوَّهْ»، و«بَجَلْ»، و«قَطْ»، و«قَدْ»: لـ: «أَتَكَرَّهُ»، و«أَتَضَجَّرُ»، و«أَتَوَجَّعُ»، و«أَكْتَفِي» في الثلاثةِ الباقيةِ[٥].

ذكرَه في «تسهيلِه»[٦]، وفي بعضِه نظرٌ.

قولُه: (وَهَيْهَاتَ): وكذا: «شَتَّانَ»، و«بُطْآنَ»، و«سَرْعَانَ» مُثَلَّثِي الفاءِ، لِـ: «افْتَرَقَ»، و«سَرُعَ» في الأخيرَين[٧].

* * *

---

(١) انظر: تفسير السمرقندي (١/ ١٩) وتفسير الثعلبي (١/ ١٢٥).

(٢) يقصد به كتاب ابن مالك شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. انظر: شواهد التوضيح والتصحيح (٢٦٨).

(٣) الزمر: ٥٦.

(٤) انظر: المقتضب (٤/ ٢٢٣)ـ(٤/ ٢٦٩).

(٥) يعني أن: «بَجَلْ»، و«قَطْ»، و«قَدْ» معناها: «أكتفي».

(٦) انظر: التسهيل (٢١٠) وما بعدها.

(٧) انظر: التسهيل (٢١٢).

وَالفِعْـلُ مِـنْ أَسْـمَائِهِ [«عَلَيْكَـا» وَهَكَـذَا «دُونَـكَ» مَـع «إِلَيْكَـا»]

في «التَّسْهِيل»: «عِنْدَكَ»، و«لَدَيْكَ»، و«دُوْنَكَ» ـ دَلْوِي دُونَكَا ـ[(١)] بمعنى: «خُذْ»، و«وَرَاءَكَ» ـ «وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ»[(٢)] ـ: «تَأَخَّرْ»[(٣)]، و«أَمَامَكَ»: «تَقَدَّمْ»، و«مَكَانَكَ» ـ ﴿مَكَانَكُمْ﴾[(٤)] ـ: «اثْبُتْ»، و«إِلَيْكَ، وإِلَيَّ»: «تَنَحَّ، وَأَتَنَحَّى»، و«عَلَيْكَ، وعَلَيَّ، وعَلَيْهِ» ـ «فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ»[(٥)] ـ: «الْزَمْ، وأَوْلِنِي، ولِيَلْزَم».

حكى الأخفشُ[(٦)]: «عَلَيَّ عَبْدِ اللهِ زَيْدًا»، بإبدالِ (عَبْدِ اللهِ) مِن الياءِ، وهو دليلٌ على أنَّ هذه الضمائرَ في موضعِ خفضٍ، وقالَ الفراءُ[(٧)]: رفعٌ على الفاعليةِ، والكسائيُّ[(٨)]: نصبٌ، ولا وجهَ للأوَّلِ؛ لأنَّ الكافَ لا تكون رفعًا، ولا للثاني؛ لأنَّ

---

(١) بتمامه:

يَـا أَيُّهَـا الْمَـائِحُ دَلْـوِي دُونَكَـا إِنِّـي رَأَيْـتُ النَّـاسَ يَحْمَـدُونَكَا

والرجز ينسب لرؤبة ولرجل من بني أسيد بن عمرو. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٦٠) والوساطة (٢٧٥) وخزانة الأدب (٦/ ٢٠٤).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٨٢) والمقتضب (٣/ ٢٥) ومجمع الأمثال (٢/ ٣٧٠).

(٣) في المخطوط: «تأخره»، وهذا تحريف؛ فإن الناسخ ظن سكون الراء هاء، وكذلك وقع له مع الضمة من قبل إذ كان يظنها في بعض المواضع واوًا، غفر الله لنا وله، وأجزل لنا وله المثوبة.

(٤) يونس: ٢٨.

(٥) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٢٦).

(٦) انظر: التسهيل (٢١٣) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٣) وشرح الرضي (٣/ ١٠٦) وهمع الهوامع (٣/ ١٠٩).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٣).

(٨) انظر: ارتشاف الضرب (٥/ ٢٣١٠).

الاسمَ قد استوفَى مفعولَه بعدَ الضميرِ.

تنبيهٌ: يجوزُ: «عَلَيْكُمْ كُلُّكُمْ زَيْدًا»، و«عَلَيْكُمْ كُلُّكُمْ».

بعدَ قولِه:

وَالفِعْـــلُ مِـــنْ أَسْـــمَائِهِ ....

البيتَينِ، مِن «الكَافِيةِ»[1]:

وَكُـــلُّ ذَا نَقْـــلٌ، وَقَـــائِسٌ عَلِـــي[2] لَـــدَى الخِطَـــابِ وقِيَاسُـــهُ[3] جَلِـــي

وَوَحْـــدَهُ أَجَـــازَ أَنْ يُقَـــدَّمَا مَنْصُـــوبُ ذَا البَـــابِ وَإِنْ ذَا أَوْهَمَـــا

كَـــ: «أَيُّهَـــا الْمَـــاتِحُ دَلْـــوِي دُونَكَـــا» فَنَاصِـــبًا أَضْـــمِرْ[4] تُوَافِـــقْ ذُو ذَكَـــا

وفي «الشَّرحِ»[5]: «(ذُو) مَوْصُولٌ، و«ذَكَا» فِعلٌ، فاعلُه مستترٌ».

* * *

كَـــذَا (رُوَيْـــدَ، بَلْـــهَ) [نَاصِـــبَيْنِ وَيَعْمَـــلَانِ الخَفْـــضَ مَصْـــدَرَيْنِ]

قال:

وَيَعْمَـــلَانِ الخَفْـــضَ مَصْـــدَرَيْنِ

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٢).

(٢) يقصد به الكسائي. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢٣).

(٣) كذا في المخطوط، وهي رواية إحدى نسخ الكافية، والصواب: (وخِلافُه).

(٤) في المخطوط (أضمره).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٥).

يقتضِي أنَّهما لا يعملان النصبَ مصدريَنِ، وقالَ ابنُه[1]: إنَّه إذا قيلَ: «رُوَيْدًا زَيْدًا» بالتنوينِ كانت مصدرًا.

لم يذكُر معنَى هذا البيتِ في «الكَافِية»، ولا في «شَرحِها»[2].

* * *

وَمَـا لِمَـا تَنُـوبُ عَنْـهُ [مِـنْ عَمَـلْ لَهَـا وَأَخِّـرْ مَـا لِـذِي فِيـهِ العَمَـلْ]

زعمُوا ـ ومِمَّن زعَمَ أبو الحسن بنُ عصفورٍ[3] ـ أنَّ أسماءَ الفِعلِ في الخبَرِ لا يَنْصِبُ شيءٌ منها المفعولَ؛ لأنَّها لم تُوضَع موضعَ أفعالٍ متعدِّيةٍ.

* * *

وَاحْكُـمْ بِتَنْكِيـرِ الـذِي [يُنَـوَّنُ مِنْهَـا وَتَعْرِيـفُ سِـوَاهُ بَـيِّنُ]

* * *

وَمَـا بِـهِ خُوطِـبَ [مَـا لَا يَعْقِـلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ]

كقولِهِم[4] للإبلِ إذا دعوتَها للشُّرْبِ: «جَأْجَأْ»، مهموزٌ، يقولون: «جَأْجَأْتُ بإبلي»، ويقولون للضَّأنِ إذا دَعَوْها: «حَا حَا»، وللمَعْزِ: «عَا عَا»، غَيرَ مهموزَين[5]، والفعلُ منهما: «حَاحَيْتُ»، و«عَاعَيْتُ»، والمصدرُ: (الحِيحَاءُ، والعِيعَاءُ)، عن

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٤٣٦).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٨٢).

(٣) انظر: المقرب (١/ ١٣٤).

(٤) الحاشية إلى آخرها منقولة من ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٤١٧).

(٥) كذا عند ابن الشجري، وفي المخطوط: «مهموز»، وأثبتنا ما عند ابن الشجري؛ لأنه أولى.

[ابنِ][1] السِّكِّيتِ[2] قالَ[3]:

يَــا عَنْــزُ هَــذَا شَــجَرٌ وَمَــاءُ
وَحُجْــرَةٌ فِــي جَوْفِهَــا صِــلَاءُ
عَاعَيْــتُ لَــوْ يَنْفَعُنِــي العِيعَــاءُ
وَقَبْــلَ ذَاكَ ذَهَــبَ الحِيحَــاءُ

* * *

كَذَا الذِي أَجْدَى [حِكَايَةً كـ: «قَبْ» وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ]

---

(١) ساقطة من المخطوط.

(٢) انظر: المقصور والممدود للقالي (٤٦٩) وأمالي ابن الشجري (١/ ٤١٧).

(٣) الرجز لأبي صفوان الأحوري. انظر: المقصور والممدود للقالي (٤٦٩) وأمالي ابن الشجري (١/ ٤١٧).

[نونا التوكيد]

لِلفِعْلِ تَوْكِيدٌ [بِنُونَيْنِ هُمَا كَنُونَي: «اذْهَبَنَّ»، و«اقْصِدَنْهُمَا»]

* * *

يُؤَكِّدَانِ «افْعَلْ» [وَ«يَفْعَلْ» آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا (امَّا) تَالِيَا]

قولُه: (وَيَفْعَلْ آتِيَا): ومِن ثَمَّ كانَ وجودُهُما أمارةً على استقبالِ الفِعلِ، ويشارِكُها في ذلك مِن الحروفِ عشرةٌ[1]، وهي: السِّينُ، و(سَوْفَ)، والنَّواصِبُ، وهي أربعةٌ، و(لَعَلَّ)، و(لَوِ) المصدريةُ، و(إِنْ)، و(إِذْمَا)، وحادي عشَرَ مِن معناه، وهو: اقتضاؤُهُ طلبًا، وثاني عشرَ كذلك، وهو: اقتضاؤُهُ وَعدًا، وثالثَ عشرَ كذلك، وهو: اقتضاؤُهُ وعِيدًا، ورابعَ عشرَ منفصِلٌ عنه، وهو: إسنادُه إلى مُتَوَقَّعٍ، وخامسَ عشرَ كذلك: إعمالُه في ظرفِ مُسْتَقْبَلٍ، وسادسَ عشرَ كذلك، وهو: إعمالُ ظرفٍ مُسْتَقْبَلٍ فيه، وتمامُ خمسةٍ وعشرين، وهي: أسماءُ الشرطِ، وسادسٌ وعشرون، وهو: تقدُّمُ أدواتِ الاستفهامِ عليه، نحوُ: «هَلْ تَقُومُ؟»، و«مَتَى تَقُومُ؟».

قولُه: (ذَا طَلَبٍ) ش غ[2]: «نحوُ: «أَتَقُومَنَّ؟»، و«أَيَّ رَجُلٍ تَضْرِبَنَّ؟»، و«كَيْفَ تَقُومَنَّ؟»»، وقد منعَ بعضُهم[3] لحاقَها في الاستفهامِ عن الاسمِ، والصحيحُ جوازُه،

---

(١) كثير منه مستفاد من التسهيل (٥).

(٢) يقصد كتاب أبي حيان: «شَرْح الغَايَةِ». انظر: شرح الغاية (٢٠٣).

(٣) هو ابن الطراوة. انظر: السابق.

وقد منعَه بعضُهم.

يَـا أَيُّهَـا القَلْـبُ هَـلْ تَنْهَـاكَ مَوْعِظَـةٌ   أَوْ يُحْـدِثَنَّا لَـكَ طُـولُ الـدَّهْرِ نِسْـيَانَا[1]

وكانَ بلالٌ إذا أَقْلَعَتْ[2] عنه يرتجزُ، يَرفَعُ عَقِيرَتَه، فيقولُ[3]:

أَلَا لَيْـتَ شِـعْرِي هَـلْ أَبِيـتَنَّ لَيْلَـةً   بِـوَادٍ وَحَـوْلِي إِذْخِـرٌ وَجَلِيـلُ
وَهَـلْ أَرِدَنْ يَوْمًـا مِيَـاهَ مَجَنَّـةٍ   وَهَـلْ يَبْـدُوَنْ لِـي شَـامَةٌ وطَفِيـلُ

مِن «البُخاريِّ»[4].

ش غ[5]: قولُـه: (امَّـا تَالِيَـا): وتأكيـدُه واجـبٌ عنـدَ المـبرِّدِ[6] والزَّجَّـاجِ[7]، وخالَفَهُما الفارسيُّ[8].

* * *

أَوْ مُثْبَتَـا فِـي قَسَـمٍ [مُسْـتَقْبَلَا   وَقَـلَّ بَعْـدَ (مَـا، وَلَـمْ) وَبَعْـدَ (لَا)]

[قسم مستقبلا]: كقولِه تعالَى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ ﴾[9].

---

(١) البيت لسوار بن مضرب، وهو من البسيط، والشاهد نون التوكيد الخفيفة في: «يحدثًا». انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٩٥٢).

(٢) يقصد الحمى.

(٣) انظر: الموطأ (٥/ ١٣١٠) وجمهرة اللغة (١/ ١٠٢).

(٤) انظر: صحيح البخاري (٢/ ٦٦٧).

(٥) انظر: شرح الغاية (٢٠٣ ـ ٢٠٤).

(٦) انظر: المقتضب (٣/ ١٣ ـ ١٤).

(٧) انظر: معاني القرآن للزجاج (١/ ٨٦).

(٨) انظر: الإغفال للفارسي (١/ ١٢٦).

(٩) الأنبياء: ٥٧.

شرح غ[1]: والنونُ واجبةٌ عندَ ابنِ السَّرَّاجِ[2]، وقالَ غيرُه: جائزةٌ، وأجازَ كـ[3] تعاقُبَ اللامِ والنونِ[4].

ز[5]: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ﴾[6]، ز: «﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾: إمَّا جوابٌ للأمرِ، أو نهيٌ بعدَ أمرٍ، أو صفةٌ:

فعلَى الأوَّلِ معناهُ: «إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تُصِيبَنَّ الظالمينَ خاصةً، بل تعمُّكُم»، ودخلت النونُ في جوابِ الأمرِ؛ لأنَّ فيه معنَى النهيِ، تقولُ: «انْزِلْ عَن الدابةِ لا تَطْرَحْكَ»، و[7]: «لَا تَطْرَحَنَّكَ»، و: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾، و: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾.

وعلى النهيِ: كأنَّه قيلَ: «وَاحْذَرُوا ذَنبًا أو عِقابًا»، ثمَّ قيلَ: «لَا تَتَعَرَّضُوا للظُّلمِ، فيصيبَ وبالُه مَن ظَلَمَ منكم خاصةً».

وكذا على الصفةِ، ويكونُ على إرادةِ القولِ.

ويؤيدُ الأخيرَ أنَّ ابنَ مسعودٍ قرأ[8]: ﴿لَتُصِيبَنَّ﴾، على جوابِ القسَمِ، وعن

---

(١) انظر: شرح الغاية (٢٠٣).

(٢) انظر: الأصول (٢/ ١٩٩).

(٣) انظر: التذييل والتكميل (١/ ١٠١).

(٤) انظر: الحجة (٦/ ٣٤٤) والإيضاح (٢٧٧) والبسيط (٢/ ٩١٨) وارتشاف الضرب (٤/ ١٧٧٩) والجنى الداني (١٢٧).

(٥) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشاف (٢/ ٢١١).

(٦) الأنفال: ٢٥.

(٧) في المخطوط: (فلا لا تطرحنك)، وهو تحريف، وفي الكشاف: «فلذلك جاز لا تطرحنك».

(٨) انظر: معجم القراءات القرآنية (٣/ ٢٨٢).

عليّ بنِ الحُسَينِ[1]: نزلت في عليٍّ وعمارٍ وطلحةَ والزبيرِ، وهو يومُ الجَمَلِ.

و(مِنْ) تبعيضٌ على الأوَّلِ، وتبيينٌ على الثَّاني، أي: «لَا تُصِيبَنَّكُمْ خَاصَّةً عَلَى ظُلْمِكُمْ»[2].

* * *

وَغَيْـرِ (إِمَّـا) مِـنْ طَوَالِـبِ [الجَـزَا وَآخِـرَ الْمُؤَكَّـدِ افْـتَحْ كَـ: «ابْـرُزَا»]

* * *

وَاشْـكُلْهُ قَبْـلَ مُضْـمَرٍ [لَـيْنٍ بِمَـا جَـانَسَ مِـنْ تَحَـرُّكٍ قَـدْ عُلِمَـا]

لأنَّ واوَ الجماعةِ لا تقعُ إلَّا بعدَ ضمةٍ، وياءَ المخاطَبِ لا تقعُ إلَّا بعدَ كسرةٍ، والألفَ مطلقًا لا تقعُ إلَّا بعدَ فتحةٍ.

فإن كانَ آخرُ الفعلِ صحيحًا فلا إشكالَ، نحوُ: «اضرِبَنَّ، وابْرُزَنَّ، وابْرُزَا»[3].

وكذا إن كانَ معتلَّ الآخِرِ ثابتَه، نحوُ: «لَتَغْزُوَنَّ، ولَتَرْمِيَنَّ، ولَتَخْشَيَنَّ»، رجعتَ بالياءِ والواوِ وفتَحْتَهُما، وبالألفِ، وهي لا تُفتَحُ؛ فرجعتَ بها إلى أصلِها وفَتَحْتَها.

وإن كانَ معتلَّ الآخِرِ محذوفَه تَرُدُّ إلى محذوفِه، وتفتحُه، نحو: «اغْزُوَنَّ، وارْمِيَنَّ، واخْشَيَنَّ»، رددتَ الألفَ إلى أصلِها وفَتَحْتَها.

* * *

---

(١) انظر: تفسير مقاتل (٢/ ١٠٨).

(٢) انظر: الكشاف (٢/ ٢١٢).

(٣) كتب الناسخ نون التوكيد الخفيفة في المثال الأخير ألفًا، وهو مذهب البصريين.

وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ [إِلَّا الأَلِفْ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ]

[وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ]: أمَّا الواوُ والياءُ؛ فلالتقاءِ الساكنَين على غيرِ حدِّهِما؛ لأنَّ الأوَّلَ وإن كانَ مدًّا ولينًا، والثاني وإن كانَ مشدَّدًا؛ إلَّا أنَّ الحرفَين مِن كلمتين، لا مِن كلمةٍ واحدةٍ؛ لأنَّ نونَ التأكيدِ كلمةٌ برأسِها، فأشبهَ نحوَ: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾[1]، ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[2].

وأمَّا الألفُ فقد كانَ قياسُها أن تُحذَفَ، كما في نحوِ: ﴿قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾[3]، ولكن عارضَه أنه يُوقِعُ في التباسِ فِعلِ الاثنينِ بفِعلِ الواحدِ؛ فتركَه[4]، كما تُرِكَ حذفُ همزةِ الوصلِ في: «أَالحَسَنُ عِنْدَكَ؟»؛ لئلَّا يلتبسَ الخبرُ بالاستخبارِ، وبخلافِ نحوِ: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾[5].

(إِلَّا الأَلِفْ)؛ لخِفَّتِها، ولا يُقال: لئلَّا يلتبسَ بفعلِ الواحدِ؛ لأنَّ الفرقَ حاصلٌ بكسرِ النونِ في فعلِ الاثنَينِ، قالَه عبدُ القاهرِ[6].

ع: يقالُ له: الإلباسُ حاصلٌ في الوقفِ؛ ولهذا لم يكتفوا بالفرقِ بتخالُفِ حركةِ النُّونَينِ في التثنيةِ والجمعِ، بل أضافوا إلى ذلك كسرَ ما قبلَ الياءِ وفتحَها.

---

(١) الأنفال: ٣٢.

(٢) إبراهيم: ١٠.

(٣) يوسف: ٦٦، ولا أرى موضعًا للاستشهاد بهذه الآية، لكن ربما سبق إلى ذهنه أنها: «قالا الله»، ولو كانت: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ...﴾، لكان أوجه.

(٤) لعل الصواب: (فتُرِك).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٧٥).

(٦) انظر: المقتصد لعبد القاهر (٢/ ١١٣٢).

تنبيهٌ: هل حُذفَت نونُ الرفعِ في قولِك: «هَلْ تَفْعَلَانِّ؟» لاجتماعِ الأمثالِ أو للبناءِ؟

فيه خلافٌ، مبنيٌّ على أنَّ بناءَ المُضارعِ للنونِ: هل شرطُه المباشرةُ[1] أو لا؟

* * *

فَاجْعَلْـــهُ مِنْـــهُ رَافِعًـــا [غَيْـــرَ اليَـــا وَالــوَاوِ يَـــاءً كَـــ: «اسْـعَيَنَّ سَـعْيَا»]

* * *

وَاحْذِفْــهُ مِــنْ رَافِــعِ [هَـــاتَيْنِ وَفِـــي وَاوٍ وَيَـــا شَــكْلٌ مُجَـــانِسٌ قُفِـــي]

* * *

نَحْوُ: «اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ» [بِالكَسْرِ وَ«يَا قَوْمُ اخْشَوُنْ» وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا]

ع: الحاصلُ: أن الفعلَ إن كانَ رافعًا للياءِ والواوِ فاحذفِ الألفَ؛ لسكونِها وسكونِ الياءِ والواوِ بعدَها، ثم يُنظَرُ بعدَ ذلك إلى الياءِ والواوِ، وبعدَها نونُ التوكيدِ:

قد التقَى ساكِنانَ آخَرانِ، ولا سبيلَ لك إلى حذفِ الأوَّلِ منهما، وإن كان معتلًّا؛ لأنَّه إنَّما سَهُلَ مع أنَّه عمدةٌ في نحوِ: «اضْرِبُنَّ، واضْرِبِنَّ»؛ لبقاءِ ما يدُلُّ عليهِما، وهو الضمةُ والكسرةُ قبلَهما، فصارا لوجودِ الدليلِ كأنَّهُما موجودانِ، وأمَّا هنا فآخِرِ الفعلِ، وهو الألفُ، قد حُذِفَ، وبقِيَتِ الفتحةُ دليلًا عليه، فلم يوجد ما يدلُّ على الواوِ والياءِ؛ لاشتغالِ ما بَقِيَ آخِرًا بحركةٍ تدُلُّ على لامِ الكلمةِ المحذوفةِ.

ولا سبيلَ إلى حَذفِ الثاني؛ لأنَّه خِلافُ قاعدةِ حذفِ أحدِ الساكنَين إذا

---

(١) الصافات: ١٥٣.

اجتمعا؛ فإنَّهم إنَّما يحذفون الأوَّلَ المعتلَّ، لا الثانيَ الصحيحَ، ولأنَّ ما وُضِعَ للتأكيدِ لا يليقُ به الحذفُ.

فوجبَ العُدولُ عَن الحذفِ إلى التحريكِ، وكانت حركةُ الياءِ الكسرَ، والواوِ الضمةَ[1]؛ للمُجانَسة.

* * *

وَلَـمْ تَقَـعْ خَفِيفَـةٌ [بعـد الألـف لَكِـنْ شَـدِيدَةٌ وَكَسْـرُهَا أُلِـفْ]

في «الخَصَائِصِ»[2]: أنَّ يونسَ[3] يُلحِقُ النونَ الخفيفةَ بعدَ الألفِ، فيجمَعُ بينَ ساكنَين في الوصلِ، فيقولُ: «اضْرِبْنَانْ زَيْدًا»، و«اضْرِبْنَانْ بَكْرًا»[4]، مِن قِبَلِ أنَّ الألفَ إذا أُشْبِعَ مدُّها صارَ ذلك كالحركةِ، ألا ترى إلى اطِّرادِ نحوِ: (شَابَّةٍ، ودَابَّةٍ)؟

فإن قلتَ: إنَّما ذلك لأنَّ الحرفَ الْمُدَّغَمَ خَفِيٌّ؛ فنبَا اللسانُ عنه وعَن الألفِ نَبوةً واحدةً.

قلتُ: والنونُ[5] أيضًا حرفٌ خَفِيٌّ إذا كانت ساكنةً، فهذه تَجري مجرى الحرفِ الْمُدَّغِمِ.

وقريبٌ مِن ذلك قولُهم: «الْتَقَتْ حَلقَتَا البِطَانِ»؛ لأنَّ اللامَ تُضارِعُ النونَ، ألا ترى أنَّ مقطعَ اللامِ غنةٌ كالنونِ؟ وهي أيضًا تَقرُبُ مِن الياءِ، حتى إنَّ بعضَهم

---

(١) كلمة (الواو) مجرورة بمضاف محذوف؛ حتى لا نقع في عطف معمولين على عاملين مختلفين.

(٢) انظر: الخصائص (١/ ٩٢).

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٧).

(٤) في المخطوط: «اضربان»، والتصويب من الخصائص، وعند ابن جني: «اضربنان عمرًا».

(٥) في المخطوط: (أو النون).

لَيَجْعَلُها ياءً في اللفظِ.

ونظيرُ هذا حملُهم (لَعَلِّي) على (كَأَنِّي، وإنِّي)، وأنَّهم قالُوا: (بِلْوُ سَفَرٍ، وبِلْيُ سَفَرٍ)، فأبدلُوا لضعفِ حجزِ اللامِ، كما قالُوا: (قِنْيَة)؛ لضعفِ حجزِ النونِ[1]، وإنما هي عندَنا مِن: «قَنَوْتُ»، ومثلُ: (بِلْيٍ) قولُهم: «هُوَ مِنْ عِلْيَةِ النَّاسِ»، و«نَاقَةٌ عِلْيَان»، وهذا كلُّه عندَنا أجوَدُ مِن قولِهم: (عِذْي، وصِبْيان)؛ لأنَّه لا غنةَ في الذالِ والياءِ.

فأمَّا إبدالُ يونسَ هذه النونَ في الوقفِ ألفًا، وجمعُه بينَ ألفَين، فهو الضعيفُ المُسْتَكْرَه.

وقالَ أبو إسحق لخَصيمٍ نازَعه في جوازِ اجتماعِ ألفَينِ، وقد قالَ الرجلُ: «هذا»، وأطالَ مدَّ الألفِ: «لو مدَدْتَها إلى العصرِ ما كانت إلا ألفًا واحدةً».

وعلَّة ذلك عندي: أنَّ الألِفَ لا يكونُ ما قبلَها إلَّا مفتوحًا، فلو التقَت ألِفانِ مدَّتانِ انتقَضَ ذلك؛ لأنَّ الأُولَى ساكنةٌ.

ع: وتلخَّصَ أنَّ قولَ يونسَ مُشكِلٌ وصلًا؛ لجمعِه بينَ ساكنَين على غيرِ حَدِّهما، ووقفًا؛ لزعمِه أنَّه جمعَ بينَ ألِفَيْنِ.

وتلخَّصَ أيضًا أنَّ قراءةَ ابنِ ذَكْوانَ[2] ليسَت على قولِ يونسَ[3]، وأنَّه لا بدَّ

---

(١) في المخطوط: (اللام)، وهو سبق، والتصويب من الخصائص.

(٢) يقصد قراءة ابن ذكون: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ يونس: ٨٩. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣/ ٦١٥) والحجة (٤/ ٢٩٢) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٣٤) والفريد للهمذاني (٣/ ٤٢١) وأمالي ابن الحاجب (١/ ١٩٩) وشرح التسهيل (٢/ ٣٦٨) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٤١٨) وشرح ابن الناظم (٤٤٦).

(٣) تعريض بقول ابن مالك، وقد صرح بذلك ابن هشام في التوضيح. انظر: شرح الكافية =

مِن تخريجِها على وجهٍ يقولُ به جميعُهم.

* * *

وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا [مُؤَكِّدَا فِعْلًا إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا]

وإنَّما عَدَلُوا في تأكيدِ: «تَضْرِبَانِ» إلى الحذفِ، فقالُوا: «تَضْرِبَانِّ»، لا: «تَضْرِبَانَانِّ»؛ كراهيةَ للطُّولِ الْمُفْرِطِ، وإنَّما لم يحذِفُوا كما حذَفُوا في: «تَضْرِبَانِّ»؛ لأنَّهم إن يُبْقُوا الساكنَ * يقولون: «تَضْرِبْنَّ» بالحذفِ؛ كراهيةَ الثِّقَلِ *[1] فيقولوا: «تَضْرِبْنَّ» التقى ساكنان على غيرِ حدِّهما، وإن يحرِّكُوا الأوَّلَ بالفتحِ التبَسَ بفعلِ الواحدِ، أو بالضَّمِّ فلا مُقتضِيَ له، والتبَسَ بفعلِ الجماعةِ، أو بالكسرِ فلا مُقتضِيَ له.

* * *

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً [لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ]

[واحذف خفيفة]: مثلُ[2]:

اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا

= الشافية (٣/ ١٤١٨) وأوضح المسالك (٤/ ١٠٨).

(١) ما بين العلامتين *...* يظهر لي أنه مقحم، أو سها الناسخ وهو في مكان آخر فكتبه هنا.

(٢) بتمامه:

اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

والبيت لطرفة بن العبد، وهو من المنسرح. انظر: ديوان طرفة (١٥٥) ونوادر أبي زيد (١٦٥) والعسكريات (٩٧).

كما قيلَ[1]: «خَالِفَ تُعْرَفِ»[2].

* * *

وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا [فِي الوَقْفِ مَا   مِنْ أَجْلِهَا فِي الوَصْلِ كَانَ عُدِمَا]

* * *

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ [أَلِفَا   وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي «قِفَنْ»: «قِفَا»]

قال الصَّيمريُّ في «التَّبصِرة»[3]: إذا كانَ ما قبلَ النونِ مضمومًا أو مكسورًا فمذهبُ س[4] أن تَحذِفَ النونَ في الوقفِ، ولا تعوِّضَ منها شيئًا، كما كانَ ذلك مع التنوينِ في الأسماءِ المرفوعةِ والمجرورةِ، ويونسُ[5] يعوِّضُ في المضمومِ واوًا، وفي المكسورِ ياءً، فيقولُ: «اخْشَوُوا»، و«اخْشَيِي»، على مذهبِ مَن يقولُ[6]: (زَيْدُو، وزَيْدِي)، في الوقفِ على المرفوعِ والمجرورِ.

ع: هذا النقلُ يطلِقُه الناسُ عن يونسَ، وأنت ترى هذا يُقَيِّدُه بما إذا تكلَّمتَ على قياسِ تلك اللغةِ؛ وذلك لأنَّ نونَ التوكيدِ الخفيفةَ قد ثبتَ لها حُكمُ التنوينِ، والتنوينُ في تلك اللغةِ يُقلَبُ بعدَ الضمةِ والكسرةِ، فكذا نونُ التوكيدِ، ولا يُقالُ: إنَّه يُجيزُ ذلك على الإطلاقِ، وينبغي أن لا يُخالَفَ يونسُ في ذلك.

---

(١) كلمة (قيل) مكررة في المخطوط.

(٢) انظر: التنبيه على الألفاظ في كتاب الغريبين (٢١١).

(٣) انظر: التبصرة (٢٨١).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٢).

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٢).

(٦) هم أزد السراة. انظر: الكتاب (٤/ ١٦٧).

وفي ش غ[1] أيضًا: أنَّ يونسَ أجازَ ذلك قياسًا على مَن يقولُ: (زَيْدُو، وزَيْدِي).

تنبيهٌ: إذا وُقِفَ على: «اضْرِبَنْ» أبدلَ ألفًا، فإذا وُقِفَ على: «اضْرِبَانْ»، على قولِ يونسَ[2] وكـ[3] أبدلَت ألفًا، نصَّ على ذلك س[4].

ثم قيل: يُجمَعُ بين ألفَين بمقدارِهما، وقيلَ: ينبغي أن تُحذَفُ إحداهُما، ويقدَّرَ بقاءُ المبدَلةِ وحذفُ الأوَّلِ، وفي (الغُرَّةِ)[5]: «تُهمَزُ الثانيةُ».

ع: ينبغِي أن يكونَ كالوقفِ على: «رَأَيْتُ فَتًى»[6].

ز[7]: «قُرِئَ: ﴿وَلَيَكُونَنَّ﴾[8]، والتخفيفُ أولَى؛ لأنَّها كُتِبَتْ ألفًا على حُكمِ الوقفِ، وذلك لا يكونُ إلَّا للخفيفةِ».

✿ ✿ ✿

---

(١) انظر: شرح الغاية (٢٠٤).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٢).

(٣) انظر: الأصول (٢/ ٢٠٣).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٧).

(٥) انظر: الغرة (١٥٦).

(٦) في المخطوط: (فتا).

(٧) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشاف (٢/ ٤٦٧).

(٨) يوسف: ٣٢، وهي قراءة فرقة. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/ ٢٥٢).

[ما لا ينصرف]

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ [أَتَى مُبَيِّنَا   مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا]

ع: بابُ منعِ الصَّرْفِ.

اعلَمْ أوّلًا أنَّ الاسمَ ينقسِمُ بالنظرِ إلى شبهِه بالحرفِ وعرائِه عن ذلك قسمين:

مُشبهٌ له، فيُبنَى، ويقال فيه: (غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ).

وغيرُ مشبهٍ له، فيُعربُ، ويُقالُ: (مُتَمَكِّنٌ).

ثمَّ (الْمُتَمَكِّنُ) ينقسِمُ بحسبِ شبهِه بالفعلِ وعرائِه عن ذلك قسمين:

غيرُ مُشبهٍ له، ويقالُ له: (أَمْكَنُ).

ومُشبهٌ له، ويقالُ له: (غَيْرُ أَمْكَنَ).

وقد مضَى في صدرِ الكِتابِ تفسيرُ المتمكِّنِ وغيرِه، والكلامُ الآنَ في تفسيرِ الأمكنِ وغيرِه.

ولنقدِّمْ أوّلًا مقدمةً، وهي: أنَّ أنواعَ التنوينِ ستةٌ:

نوعٌ يدلُّ على معنًى أرادَه المتكلِّمُ، راجعٍ إلى صوتِه، وهو تنوينُ الترنُّمِ؛ فإنَّه يدلُّ على أنَّه لم يُرِدِ الترنُّمَ.

ونوعٌ يدلُّ على معنًى أرادَه المتكلِّمُ، راجعٍ إلى وَصْلِها وفَصْلِها، وهو تنوينُ

الغُلُوّ؛ لأنَّه يدلُّ على أنَّ المتكلِّمَ واقفٌ، كذا قالَ عبدُ القاهرِ[1]، وهو عندي بأن يدلَّ على أنَّه واصلٌ أحقُّ؛ لأنَّ وضعَ التنوينِ على أن يكونَ للوصلِ لا للوقفِ.

ونوعٌ يدلُّ على معنًى في الكلمةِ، ليسَ مِن عوارِضِها، ولكنَّه مِن وضعِها الأصليِّ، وهو تنوينُ التنكيرِ.

ونوعٌ يدلُّ على أمرٍ أزيدَ بالكلمةِ، وهو مُعادَلَتُها لكلمةٍ أخرَى، أو تقولُ: معادلةُ نوعِها لنوعٍ آخرَ، وهو تنوينُ المقابلةِ.

ونوعٌ[2] يدلُّ على معنًى[3] كانت متصلةً بكلمةِ التنوينِ، أو حرفٍ كانَ مِن تمامِها، وهو تنوينُ التعويضِ.

فإن جمعتَ النَّوعَينِ قلتَ: ونوعٌ دالٌّ على جَزءٍ، أو كالجزْء لكلمةِ التنوينِ.

ونوعٌ دالٌّ على معنًى تكون به الكلمةُ أمكنَ، وهو تنوينُ الصرفِ[4]، نحوُ: (زَيْدٍ، وعَمْرٍو)، فإنَّه يدلُّ على معنًى، وهو خِفَّةُ الكلمةِ بكونِها لم تُشبِهِ الفعلَ، ولا الحرفَ، وهذا المعنَى يدلُّ على أنَّها مُتَثَبِّتَةٌ في بابِ الاسميةِ، راسخةُ القَدَمِ فيه، وهذا معنَى كلامِ النَّاظِمِ.

ويتَّضِحُ مِن هذا الحدِّ حَدَّانِ، هُما: المرادُ منه: حَدُّ المنصرفِ، وحدُّ غيرِ المنصرفِ.

---

(١) انظر: المقتصد لعبد القاهر (١/ ٧٥).

(٢) (ونوع) تكررت مرتين في المخطوط.

(٣) لعل الصواب: (كلمة).

(٤) ترتيب الجملة في المخطوط: «ونوعٌ دالٌّ أمكنُ، وهو على معنًى تكونُ به الكلمةُ تنوينَ الصَّرفِ».

فنقولُ: (المنصرِفُ): الذي يلحَقُه تنوينٌ دالٌّ على معنًى به يكونُ الاسمُ أمكَنُ، و(غيرُ المنصرِفِ): بخلافِه.

فيَرِدُ على عكسِ الأوَّلِ: (الرَّجُلُ)، و: (غُلَامُكَ)، و: «جَاءَ زَيْدٌ» في الوقفِ.

ويُجاب بأنَّه: إنَّما زالَ منه التنوينُ لِمَا عرَضَ له مِن (أَلْ) والإضافةِ والوقفِ، وفي هذا الحكمِ: أنَّ الزائلَ لغرضٍ كالثابتِ الموجودِ.

وكذلك قد يُورَدُ على طردِ الثاني[1] نحوُ: «صَهٍ»، و(يَوْمَئِذٍ).

فيُجابُ بأنَّه: قد استقرَّ مِمَّا تقدَّمَ في صدرِ الكتابِ أنَّ المنصرِفَ وغيرَ المنصرِفِ مِن بابِ المعرَبِ، لا مِن بابِ المبنيِّ؛ فقَيْدُ الإعرابِ مأخوذٌ في الحَدِّ، وهنا، وإن لم يصرِّحْ به ذِكرًا؛ فهو موجودٌ ذُكرًا لا ذِكرًا.

ويُعترَضُ حينئذٍ بنحوِ: (مُسْلِمَاتٍ) غيرَ عَلَمٍ، وهذا لا مَحِيصَ عنه.

ع: الاسمُ مَا أشبهَ الحرفَ بُنِيَ، كما سبقَ شرحُه في ابتداءِ هذه الأرجوزةِ، وما أشبهَ الفِعلَ لا يُبنَى؛ لأنَّ الاسمَ كانَ سببَ إعرابِ الفعلِ، فلا يكونُ الفِعلُ سببَ بنائِه، وهذا عندي شَبيهٌ بقولِهم: الأبُ كانَ سَبَبَ وُجودِ الابنِ، فلا يكونُ الابنُ سَبَبَ عَدَمِ الأَبِ، فتأمَّلْه.

ولكنَّه ثَقُلَ؛ فمُنِعَ مِن عَلَمِ الخِفَّةِ، إذ كانَ وُجودُ التنوينِ علامةَ خِفَّةِ ما يَستخِفُّونَ، وعدمُه علامةَ ثِقَلِ ما يَستثقِلُونَ؛ إذ كانَ الخفيفُ يحتمِلُ الزيادةَ، بخلافِ الثقيلِ[2].

---

(١) في المخطوط تكرر: (الثا).

(٢) مستفاد من ابن مالك. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٤٢).

وجعلُوا زوالَ الكسرةِ تَبعًا لزوالِ التنوينِ؛ لأنَّ بقاءَها مَع زوالِه مُوهِمٌ البناءَ؛ إذ لا تكونُ كسرةٌ علامةَ إعرابٍ إلَّا مع تنوينٍ أو ما يقومُ مقامَه؛ ولذلك إذا اضطرَّ شاعرٌ إلى تنوينِ غيرِ المنصرفِ جرَّهُ بالكسرةِ، وإن كان لم يضطرَّ إليها، ولذلك عادت في: (بِأَحْمَرِكُمْ)، و: (بِالأَحْمَرِ)؛ لأمْنِ التنوينِ لفظًا وتقديرًا[1].

ش ع[2]: فلو كانت الكسرةُ صَرفًا، أو بعضَ صرفٍ، لامتنعَت هنا؛ لوجودِ العِلَّتَين.

قالَ أبو الفتحِ في «الفَائِقِ»[3]: «علامةُ الصرفِ التنوينُ وحدَه، لا التنوينُ والجرُّ، بدليلِ اتفاقِهم على تسميةِ بعضِ الأسماءِ المقصورةِ مُنصرِفًا، مع أنَّه لا يدخلُه جرٌّ ولا غيرُه، إنَّما هو التنوينُ فقط، ألا ترى إلى قولِ س[4]: «فالتنوينُ علامةُ الأمكَنِ عندَهم، والأخَفِّ عليهم، وتركُه علامةٌ لِمَا يستثقِلُونَ»؟

قالَ أبو الفتحِ[5]: «هذا تصريحٌ بأنَّ التنوينَ عَلَمُ الصَّرفِ، لا الجَرُّ، وأنَّ تركَهُ عَلَمُ ثِقَلِ الاسمِ، كما أنَّ لَحاقَه عَلَمُ خِفَّتِه»[6].

* * *

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ [مُطْلَقًا مَنَعْ ... صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ]

---

(١) الفقرة جميعها من ابن مالك. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٤٢).

(٢) انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٤٢).

(٣) هذا أيضًا استمرار في النقل عن العلامة ابن مالك. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٤٢ ـ ٨٤٣).

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٧).

(٥) تحرفت في المخطوط إلى: (القسم).

(٦) انتهى النقل من شرح العمدة.

[فألف التأنيث]: فإن قلتَ: لأيِّ[1] شيءٍ استأثَرَتْ بالمنعِ، ولم تحتَج لعلةٍ أخرى كما احتاجت إليه نظيرتُها، وهي: تاءُ التأنيثِ، في نحوِ: (طَلْحَةَ، وفَاطِمَةَ)؟

قلتُ: نَزَّلُوا لُزومَها منزلةَ تاءِ التأنيثِ، بخلافِ بابِ: (فَاطِمَةَ)؛ فإنَّ أصلَ التاءِ في الصفاتِ وضعي؛ فهي غيرُ لازمةٍ.

فإن قلتَ: فهلَّا منعُوا صَرفَ: (شَقَاوَةٍ، وعَرْقُوَةٍ، وشَاةٍ)؛ للزُومِها.

قلتُ: لَمَّا لم تُوضَع التاءُ في أصلِ بابِها على أن تكونَ لازمةً إذا وُجِدت لم يُعتدَّ بما يعرِضُ مِن لزومِها.

* * *

وَزَائِدَا (فَعْـلَانَ) [فِـي وَصْـفِ سَـلِمْ مِـنْ أَنْ يُـرَى بِتَـاءِ تَأْنِيـثٍ خُـتِمْ]

* * *

وَوَصْـفٌ اصْـلِيٌّ [وَوَزْنُ (أَفْعَـلَا) مَمْنُـوعَ تَأْنِيـثٍ بِتَـا كَـ: (أَشْـهَلَا)]

وإنَّما أثَّرَ في منعَ صرفِ هذا النوعِ كونُه صفةً؛ لِمَا علمتَ مِن أنَّ الصفةَ فرعٌ عَن الاسمِ الجامدِ مِن وجهَين:

أحدُهُما[2]: أنَّها مشتقةٌ مِنه، والمشتقُّ فرعُ المشتقِّ منه.

والثاني: أنَّها مُحتاجةٌ إليه؛ لانتسابِ معناها.

وإنَّما أثَّرَ كونُه على وزنِ (أَفْعَلَ)؛ لأنَّه وزنُ الفعلِ به أولَى؛ لأنَّ في أولِه زيادةً

---

(١) في المخطوط (لا).

(٢) تكررت مرتين في المخطوط.

لمعنًى في الفعلِ دونَ الاسمِ، وما زيادتُه لمعنًى أصلٌ لِمَا زيادتُه لغيرِ معنًى؛ لأنَّ الأصلَ فيما يَختلِفُ أن يكونَ لمعنًى.

وإنَّما اشتُرِطَ أن لا تلحقَه التاءُ؛ لتتحققَ مشابهتُه للفعلِ؛ لأنَّ الفعلَ لا تلحقُه تاءُ التأنيثِ.

قولُه: (مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ) نظيرُ قولِهِ: (فِي وَصْفٍ سَلِم) البيتَ.

وامتناعُ التأنيثِ بالتاءِ إمَّا لأنَّ مؤنثَه (فَعْلَاءُ)، كـ: (أَشْهَلَ، وأَحْمَرَ)، أو (الفُعْلَى)، كـ: (أَفْضَلَ، وأَكْبَرَ)، أو[1] لا مؤنَّثَ له معنًى ولا استعمالًا، كـ: (آدَرَ)، أو استعمالًا لا معنًى، كـ: (آلَى)، فهذه أربعةُ أنواعٍ.

* * *

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّهْ ... [كَـ: (أَرْبَعٍ) وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ]

* * *

فَـ: (الأَدْهَمُ) القَيْدُ [لِكَوْنِهِ وُضِعْ ... فِي الأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ]

* * *

وَ(أَجْدَلٌ، وَأَخْيَلٌ، [وَأَفْعَى) ... مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا]

* * *

وَمَنْعُ عَدْلٍ [مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ... فِي لَفْظِ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ، وَأُخَرْ)]

* * *

(١) في المخطوط: (و)، وهو تحريف.

وَوَزْنُ (مَثْنَى، [وَثُلَاثَ) كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا]

* * *

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ [(مَفَاعِلَا، أَوِ الْمَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلَا]

* * *

وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ [كَـ: (الجَوَارِي) رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَـ: (سَارِي)]

* * *

وَلِـ: (سَرَاوِيلَ) بِهَذَا [الجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ]

ع: وقد تبيَّنَ أنَّ الناظمَ ذكرَ هنا أمرَيْنِ، وجَزَمَ بهما، والناسُ يُجَوِّزُونَ معهُما أمرًا آخرَ، والصوابُ معه:

أحدُهُما: أنَّه جَزَمَ بمَنْعِ الصَّرفِ، حيثَ قالَ: (عُمُومَ الْمَنْعِ)، ولم يُسمَع غيرُ ذلك، على ما ذكرَ.

والثاني: قولُه في تعليلِ مَنعِ الصَّرفِ: إنَّ ذلك؛ لشَبَهِهِ بالجَمعِ.

وقالَ قومٌ[1]: إنَّه جمعٌ لـ: (سِرْوَالَةٍ) تقديرًا، وأنشدُوا[2]:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ

---

(١) انظر: المقتضب (٣/ ٣٤٥) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٤٩٦) والصحاح (٥/ ١٧٢٩).

(٢) بتمامه:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

وقائله مجهول، وهو من المتقارب. انظر: المقتضب (٣/ ٣٤٦) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٤٩٦).

قيلَ[١]: والبيتُ مصنوعٌ؛ فلا يُلتفَتُ إليه، وأيضًا[٢]: فالنَّقْلُ في أسماءِ الأجناسِ نادرٌ؛ فلا يُقاسُ عليه، وأيضًا[٣]: فـ: (سِرْوَالَةٌ) إن ثبتَ بالبيتِ فهو مرادفٌ لـ: (سَرَاوِيلَ)، أو يكونُ بمعنَى القَمِيصِ، لا أنَّه جزءٌ منه؛ لأنَّه إنما يُريدُ: أنَّ اللؤمَ قد عمَّه، لا أنَّه أحدُ أقطاره، فهذه ثلاثةُ اعتراضاتٍ على هذا القولِ.

* * *

وَإِنْ بِـهِ سُـمِّيَ [أَوْ بِمَـا لَحِـقْ   بِـهِ فَالِانْصِـرَافُ مَنْعُـهُ يَحِـقّْ]

ع: قولُه: (بِهِ) الضميرُ للجَمعِ المتقدِّمِ ذِكرُه.

قولُه: (أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ) هو (سَرَاوِيلُ).

وقالَ ابنُ النَّاظِمِ ما ملخَّصُه وشرحُه[٤]: يعني: أنَّ ما سُمِّيَ به مِن مثالِ (مَفَاعِلَ، أو مَفَاعِيلَ) فحقُّه منعُ الصرفِ، سواءٌ أكانَ منقولًا عَن جمعٍ محقَّقٍ، كـ: (مَسَاجِدَ) اسمَ رجلٍ، أو مقدَّرٍ، كـ: (شَرَاحِيلَ).

والعلةُ في مَنعِ الصَّرفِ أمرانِ:

أحدُهُما: ما فيه مِن الصيغةِ، وهذا اعتبَرَه الجميعُ.

والثاني: مختلَفٌ فيه، فقيلَ: أصالتُه في الجمعيةِ، وقيلَ: قِيامُ العلميةِ مقامَ الجمعيةِ.

---

(١) انظر: شرح الشافية للرضي (٤/ ١٠٠) وشرح ابن الناظم (٤٦١) والمطلع على ألفاظ المقنع (٢١) والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٣٠).

(٢) قاله السيرافي. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٢٣٣).

(٣) قاله السيرافي أيضًا. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٤٩٦).

(٤) انظر: شرح ابن الناظم (٤٦١).

وابتنَى على هذا الخلافِ أنَّه: هل إذا نُكِّرَ بعدَ التسميةِ ينصرفُ أو لا؟

فعلَى مقتضَى التعليلِ الأوَّلِ لا ينصرِفُ، بخلافِ الثاني[1].

* * *

وَالعَلَمَ امْنَعْ [صَرْفَهُ مُرَكَّبَا ... تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ (مَعْدِيكَرِبَا)]

قولُه: (مَزْجٍ): وهو: عبارةٌ عَن الاسمين يُجعلان اسمًا واحدًا، منزَّلًا ثانيهما مِن أولِهما منزلةَ تاءِ التأنيثِ مِمَّا قبلَها، بدليلِ التزامِ فتحِ آخرِ الاسمِ الأوَّلِ، كما التزمُوا فتحَ ما قبلَ تاءِ التأنيثِ.

فإن قلتَ: فَلِمَ التزموا في آخرِ الأوَّلِ إذا كانَ معتلًّا الإسكانَ؟

قلتُ: للتخفيفِ.

فإن قلتَ: فإنَّ الفتحةَ لا تُستثقَلُ، بدليلِ نصبِ المنقوصِ.

قلتُ: هذه حركةُ بناءٍ، فهي لازمةٌ؛ فاستثقلَت، هذا مع أنَّ هذا الاسمَ في نفسِه ثَقيلٌ بالتركيبِ، فهذان ثِقلان في الاسمِ لو فُتِحَ.

فإن قلتَ: فهلَّا استُثْقِلَتْ في: (رَامِيَةٍ، وغَازِيَةٍ) الذي زعمتَ أنَّ هذا مُلحَقٌ به، مع أنَّها حركةُ نيابةٍ، والاسمُ ثقيلٌ بالتأنيثِ.

قلتُ: ثِقَلُ التركيبِ أشدُّ مِن ثِقَلِ التأنيثِ؛ فخُصَّ بمزيدِ التخفيفِ.

* * *

(١) انتهى تلخيصه كلام ابن الناظم، وكلام ابن الناظم في شرحه أخصر. انظر: شرح ابن الناظم (٤٦١).

كَـذَاكَ حَـاوِي [زَائِـدَيْ (فَعْـلَانَـا) كَـ: (غَطَفَـانَ) وكـ: (أَصْـبَهَانَا)]

[فَعْلَانَا]: وكذا (أَفْعَلَانَ)، مثلُ: (أَرْوَنَانَ) عَلَمًا، فأمَّا مَن قالَ[1]: إنَّه مِن (الرَّنَّةِ)؛ لأنَّه تَتبعُ الشدةَ، و(اليَوْمُ الأَرْوَنَانُ): الشديدُ، فلا يُشبِهُ قولَ العلماءِ؛ لأنَّه حينئذٍ: (أَفْوَعَالٌ)، ولا نظيرَ لذلك في العربيةِ[2].

وقالُوا: لو سَمَّيْتَ بـ: (أُصَيْلَالٍ) رجلًا منعْتَ صرفَه؛ للعلميةِ والزيادةِ؛ لأنَّ اللامَ بدلٌ مِن النونِ، ويؤيِّدُه منعُ صرفِ: (حَمْرَاءَ، وصَحْرَاءَ)، مع أنَّ أَلِفَ التأنيثِ قد زالَت بأن أُبدِلَت منها الهمزةُ.

ع: فرعٌ: لو سَمَّيتَ بـ: (بُرْهَانٍ) أو (دِهْقَانٍ) رجلًا صرفتَهما.

قالَ أبو الفتح في «التَّنْبِيهِ»[3]: «هما عندَنا (فُعْلَالٌ)، كـ: (قُرْطَاسٍ)، و(فِعْلَالٍ)، كـ: (حِمْلَاقٍ)، بدليلِ: «بَرْهَنْتُ لَهُ عَلَى كَذَا»، أي: أَقَمْتُ له الدليلَ عليه، وقولِهم: قَدْ تَدَهْقَنَ، وليسَ في العربيةِ: (تَفَعْلَنَ)، وكانَ القياسُ زيادتُهما؛ حَمْلًا على الأكثرِ، لكنَّ السماعَ أبطلَ القياسَ».

* * *

كَـذَا مُؤَنَّـثٌ [بِهَـاءٍ مُطْلَقَـا وَشَـرْطُ مَنْـعِ العَـارِ كَوْنُـهُ ارْتَقَـى]

[كذا مؤنث]: أي: كذا عَلَمٌ مؤنَّثٌ بهاءٍ، فخرجَ نحوُ (قَائِمَةٍ).

---

(١) وهو ابن الأعرابي. انظر: مجالس العلماء (٩٢) والخصائص (٣/ ٢١٨).

(٢) قال أبو علي: «ليس هذا من غلط أهل الصناعة، لأنه ليس في الكلام أفوعال». انظر: الخصائص (٣/ ٢٨٧).

(٣) انظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة (٢٠).

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ، وفيه الصفةُ والتأنيثُ، وهُما عِلَّتان؟

قلتُ: لأنَّ التاءَ في الصفاتِ في تقديرِ الزَّوالِ إذا أُرِيدَ الْمُذَكَّرُ؛ فلم تُعتَبَر.

فإن قلتَ: فلِمَ لا منعوا صرفَ (رَبْعَةٍ)؛ فإنَّها فيه مُلازِمَةٌ؟

قلتُ: لُزومُ التاءِ فيه على خلافِ القياسِ الثابتِ في أخواتِها.

قولُه: (كَذَا مُؤَنَّثٌ) أي: كذا اسمٌ عَلَمٌ مؤنَّثٌ بالتاءِ لفظًا أو تقديرًا.

أمَّا لفظًا فبأن تكونَ فيه علامةُ تأنيثٍ، سواءٌ كانَ مُسمَّاهُ مؤنثًا، كـ: (فَاطِمَةَ)، أم مُذَكَّرًا[1]، كـ: (طَلْحَةَ)؛ لأنَّ التاءَ حينئذٍ لازمةٌ، فصارت كألفِ التأنيثِ، كـ: (حُبْلَى، وصَحْرَاءَ).

وأمَّا تقديرًا فبأن يكونَ مُعَلَّقًا على مؤنَّثٍ، إمَّا في الحالِ أو الأصلِ، فالأول كـ: (زَيْنَبَ، وسُعَادَ)، والثاني كـ: (عَنَاقَ، وعَقْرَبَ)[2] علَمَين لرجلين؛ لأنَّ المؤنَّثَ بالمعنَى في الحالِ أو الأصلِ تُقَدَّرُ فيه تاءُ التأنيثِ، ألا ترى أنك تقولُ: «هَذِهِ زَيْنَبُ»، و«هَذِهِ العَنَاقُ»[3]؟

والحرفُ الزائدُ على الثلاثةِ في ذلك مُنَزَّلٌ منزلةَ التاءِ، فنائِبُ التاءِ فيه موجودٌ بأصلِ الوَضعِ في اسمِ الجِنسِ، وبوضعِ نحوِ (زَيْنَبَ) في العلَميةِ، وأمَّا نحوُ (هِنْدَ) ففيه التاءُ مقدَّرةٌ، وليس فيه ما ينوبُ عنها في اللفظِ؛ فهذا ينقصُ عن الأوَّلِ درجةً، أعني عَن نحوِ (زَيْنَبَ)، وأمَّا نحوُ (عَنَاقَ) علمًا ففيه نائبُ التاءِ بأصلِ الوضعِ؛ فلم

---

(١) في المخطوط (مذكر).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٢٢٩).

(٣) انظر: البحر المحيط (٤/ ٣٧٩).

يتغيَّر ذلك، وإن صارَ الآنَ معناه مُذَكَّرًا، كما لا تُنافِي تاءُ التأنيثِ الملفوظُ بها كونَ المسمَّى مُذَكَّرًا.

ع: (زَيْنَبُ) كـ: (عَائِشَةَ)، في أنَّه مؤنَّثُ المعنَى، لكنَّ علامتَه تقديريةٌ لا لَفظيةٌ، و: (عَنَاقُ) اسمَ رجلٍ بمنزلةِ: (حَمْزَةَ، وطَلْحَةَ)، في أنَّه مذكَّرُ المعنَى، وأنَّ فيه تاءً، لكنَّها ملفوظٌ بها فيهما، ولا لفظَ في: (عَنَاقَ)، بل الحرفُ الرابعُ خَلَفٌ عنها.

* * *

فَوْقَ الثَّلَاثِ [أَوْ كَـ: (جَوْرَ، أَوْ سَقَرْ) أَوْ (زَيْدٍ) اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرْ]

أبو سعيدٍ[1]: «إذا سمَّيتَ بـ: (هُوَ) أو (هِيَ) ضعَّفْتَهما، فقلتَ: (هُوٌّ)، و(هِيٌّ)، فإن كانَ المسمَّى بـ: (هِيٍّ) مؤنَّثًا فالصرفُ وعدمُه، كـ: (هِنْدٍ)، وإن سمَّيتَ مؤنَّثًا بـ: (هُوٍّ) لم يُصرَف على قولِ مَن لم يصرِف امرأةً سُمِّيَت بـ: (زَيْدٍ)؛ لأنَّه مُذَكَّرٌ سَمَّيت به مُؤَنَّثًا».

قولُه: (اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ): خلافًا للجرميِّ[2] والمبرِّدِ[3] وعيسَى[4] في أنَّه ذُو وَجهَين.

* * *

وَجْهَانِ فِي العَادِمِ [تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً كَـ: (هِنْدَ) والْمَنْعُ أَحَقّْ]

(١) يقصد به السيرافي. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٣١).

(٢) انظر: المقتضب (٣/ ٣٥٢).

(٣) واختار أن المنع هو الفاشي. انظر: المقتضب (٣/ ٣٥١).

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ٢٣).

قولُه: (وَالمَنْعُ أَحَقّ) جعلَ منه في «شرحِ العُمدةِ»[(١)]: ﴿وَقَالَ ٱدْخُلُواْ مِصْرَ﴾[(٢)]، فيكونُ[(٣)] مثالُ الصَّرفِ: ﴿ٱهْبِطُواْ مِصْرًا﴾[(٤)]، وقولُ بعضِهم[(٥)]: إنَّ المرادَ مِصرًا مِن الأَمْصَارِ بعيدٌ، وخلافُ الظاهرِ، وقولُ النِّيليِّ[(٦)]: إنه معدولٌ عَن (أَلْ)، أعني (مِصْرًا) الممنوعَ الصرفِ، مردودٌ بأنَّ العدلَ خلافُ الأصلِ، ولا دليلَ عليه، وإنَّما قيلَ به في: (سَحَرَ، وأَمْسَ)؛ لعدَمِ وجودِ[(٧)] علةٍ غيرِه.

* * *

وَالعَجَمِيُّ الوَضْعِ [وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ]

[وَالعَجَمِيُّ]: أي: والعلَمُ العجميُّ، ولا يُغني عن ذلك قولُه: (وَالتَّعْرِيفِ)؛ لأنَّه قد يُنَكَّرُ بعدَ التسميةِ، ويصدقُ ذلك عليه.

قاسَ قومٌ الأعجميَّ على المؤنَّثِ المعنويِّ، فقالُوا: إذا تجاوزَ الثلاثةَ، أو

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٥٥).

(٢) يوسف: ٩٩. والذي مثل به في مطبوعة شرح العمدة قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ﴾، ولعل كلامه قبلُ: «وقال: «ادخلوا...» يكون فيها سهو، فتكون: «قال» التي في الآية المذكورة في مطبوعة شرح العمدة، والله أعلم.

(٣) هذا كلام ابن هشام.

(٤) البقرة: ٦١.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٣) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ١٠٦) والمقتضب (٣/ ٣٥٢).

(٦) وقد ذهب النيلي في شرح ألفية ابن معط إلى أنها ممنوعة للعلمية والتأنيث. انظر: الصفوة الصفية للنيلي (١/ ٣٧٠).

(٧) في المخطوط: (وجوده).

تحرَّكَ وسطُه، تحتَّمَ منعُ صرفِه، وإن سَكَنَ فهو ذو وجهين، وليس بشيءٍ؛ لوجهين:

أحدُهُما: مخالفةُ السَّماعِ.

والثاني: مخالفةُ الْمَقيسِ للمقيسِ عليه؛ فإنَّ العجمةَ سببٌ ضعيفٌ؛ لأنَّه لا علامةَ لها أصلًا، وإنَّما هي أمرٌ اعتباريٌّ، والتأنيثُ له غالبًا علامةٌ.

[وَالعَجَمِيُّ الوَضْعِ]:

أَلَا اصْرِفْ شُعَيْبًا ثُمَّ هُودًا وَصَالِحًا وَنُوحًا وَلُوطًا وَالنَّبِيَّ مُحَمَّدَا

ع: (آدَمُ) قيلَ: (فَاعَل)، فمانِعُه: العُجمةُ والعلميةُ، وقيلَ: (أَفْعَلُ)، فالعلميةُ والوزنُ.

(يُوسُفَ): قيلَ: عربيٌّ، وردَّهُ الزمخشريُّ[١] باستلزامِ ذلك صرفَه.

فإن قيلَ[٢]: فهل يصِحُّ ذلك في قراءةِ مَن قرأَ[٣]: ﴿يُوسِفُ﴾، كـ: (يُكْرِمُ)، أو[٤]: ﴿يُوسَفُ﴾، كـ: (يُكْرَمُ)، مانعُه حينئذ يكونُ العلميةَ والوزنَ؟

قالَ ز[٥]: لا؛ لأنَّ القراءةَ المشهورةَ شهِدَت بالعجمةِ؛ فلا تكونُ عربيةً تارةً، عجميةً أُخرَى، قالَ: ونحوُ (يُوسُفَ) في اللغاتِ الثلاثِ: (يُونُسُ)، ولا يُقالُ: هو

---

(١) انظر: الكشاف (٢/ ٤٤١).

(٢) من كلام الزمخشري يكمل.

(٣) وهي قراءة طلحة بن مصرف وعيسى بن عمرو الحسن وابن وثاب والأعمش. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٤٧٤).

(٤) وهي قراءة طلحة بن مصرف وعيسى بن عمر والحسن والأعمش ويحيى، وهي لغة بعض بني عقيل. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٤٧٤).

(٥) يقصد به الزمخشري.

عربيٌّ؛ لكونِه في لغتين منها بوزنِ الْمُضارعِ مِن: «آنَسَ»، أو: «أُونِسَ»[(١)].

ع: ونظيرُ هذا (طُوَى)، لا تقولُ فيمَن منعَه الصرفَ: إنه كـ: (عُمَرَ)؛ لأنَّ لغةَ الصرفِ تأبى ذلك، كذا نصَّ عليه الناظمُ[(٢)]، مع أنَّه يُمكِنُ في هذا أن يُقالَ: مَن صرَفَه قدَّرَه غيرَ معدولٍ، ومَن منعَ صَرْفَه قدَّرَه معدولًا؛ لكونِ عدلِه تقديريًّا، لا تحقيقيًّا، فما ظَنُّكَ بامتناعِ ذلك هُنا؟

[زَيْدٍ]: قالَ ذو الإصبعِ العَدوانِيُّ[(٣)]:

وَأَنْــتُمْ مَعْشَــرٌ زَيْــدٌ عَلَــى مِئَــةٍ ... فَــأَجْمِعُوا أَمْــرَكُمْ طُــرًّا فَكِيــدُونِي

قِيلَ: (زَيْدٌ) مصدرٌ، وقيل: جمعُ (زَائِدٍ)، [كـ: (صاحب][(٤)]، وصَحْبٍ)، وحكَى الفراءُ[(٥)]: «زَادَ يَزِيدُ زَيْدًا، وزِيدًا، وزَيَدانًا»، وأنشدَ البيتَ بكسرِ الزاي مِن (زَيْدٌ).

* * *

كَــذَاكَ ذُو[(٦)] وَزْنٍ [يَخُــصُّ الفِعْــلَا ... أَوْ غَالِــبٍ كَــ: (أَحْمَــدٍ، وَيَعْلَــى)]

قولُه: (أَوْ غَالِبٍ) ردَّه ابنُ الحاجِبِ[(٧)] بما هو معروفٌ مِن كلامِه.

---

(١) انظر: الكشاف (٢/ ٤٤١).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٧٣).

(٣) من البسيط. انظر: ديوان ذي الإصبع العدواني (٩٥) والاشتقاق لابن دريد (٢٠) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ١٦٢) وشرح المفصل (١/ ١٠٠).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (٢/ ٢١٢).

(٥) انظر: شرح المفضليات للأنباري (٧٦٣) والصحاح (٢/ ٤٨٢).

(٦) في المخطوط: (ذا).

(٧) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (١٠١).

وقولُه: إنَّ ذلكَ رَدٌّ إلى جهالةٍ؛ إذ لا يُعرَفُ ذلك إلا بعدَ الإحاطةِ بما وَرَدَ منه في الأسماءِ والأفعالِ، يقالُ له: واردٌ عليكَ في الخاصِّ بالفعلِ؛ فإنَّكَ تقولُ به.

ذكرَ ابنُ هشامٍ اللَّخميُّ في «شَرْحِ الدُّرَيْدِيَّةِ»[1] في (سَيْفِ بْنِ ذِي يَزَن) قولَين:

أحدُهُما: أنَّ (يَزَن) أصلُه: «يَوْزِنُ»، ثمَّ حُذِفَت الواوُ؛ لوُقُوعِها بينَ ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ، ثمَّ قُلِبَت الكسرةُ فتحةً.

والثاني: أنَّ الأصلَ: «وَزَنَ»، فِعْلٌ ماضٍ، ثمَّ أُبدِلَت الواوُ همزةً، كما في: (أَنَاةٍ، وأَحَدٍ)، ثمَّ أُبدِلَت الهمزةُ ياءً.

قالَ: «وهو مصروفٌ على هذا، وغيرُ مصروفٍ على الأوَّلِ».

* * *

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا [مِنْ ذِي أَلِفْ زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ]

[فليس ينصرف]: وذلك لمشابهةِ[2] الألِفِ لألِفِ التأنيثِ في اللفظِ، والزيادةِ، والتطرُّفِ، والموافقةِ لمثالِ ما هي فيه؛ فإنَّ (عَلْقَى) نظيرُ (سَكْرَى)، و(عِزْهَى) نظيرُ (ذِكْرَى).

وشَبَهُ الشيءِ بالشيءِ كثيرًا ما يُلحِقُه به، كـ: (حَامِيمَ) اسمَ رَجُلٍ، فإنَّه عندَ س[3] لا ينصرِفُ؛ لمشابهَتِه لـ: (قَابِيلَ)[4] في الوزنِ، وامتناعِ دخولِ (أَلْ).

---

(١) انظر: شرح ابن هشام اللخمي على الدريدية (٢٠٥).

(٢) في المخطوط مطموس نصف الكلمة، ولعل الصواب ما تممنا به.

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٢٥٧).

(٤) في المخطوط (قابل).

وكـ: (حَمْدُونَ) علمًا لرَجُلٍ؛ فإنَّه عندَ الفارسيِّ[1] لا ينصرِفُ؛ لمجيئِهِ بزيادةٍ لا تكونُ للآحادِ العربيةِ.

لو قالَ:

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ ... مُلْحِقَةٍ مَقْصُورَةٍ لَمْ يَنْصَرِفْ

كانَ أحسَنَ.

* * *

وَالعَلَمَ امْنَعْ [صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا ... كَـ: (فُعَلِ) التَّوْكِيدِ أَوْ كَـ: (ثُعَلَا)]

يمتنعُ صرفُ الاسمِ للتعريفِ والعدلِ في ثلاثةِ أنواعٍ:

أحدُها: (فُعَلُ) عَلَمًا لمذكَّرٍ، معدولًا عن (فَاعِلٍ).

الثاني: (فُعَلُ) في التَّوكيدِ.

الثالثُ: (سَحَرُ، وأمسُ).

الأوَّلُ نحوُ: (عُمَرَ)، وطريقُ معرفةِ عدلِهِ: مجيئُه ممنوعَ الصَّرفِ، ولا علةَ مع العلميةِ ممكنةً غيرُ العدلِ، كـ: (عُمَرَ، وزُفَرَ، وزُحَلَ)، بخلافِ: (أُدَدٍ)؛ فإنَّه سُمِعَ مصروفًا، وبخلافِ: (طُوَى)، في لغةِ مَن لا يصرِفُه؛ فإنَّ فيه ما يمكنُ ادعاؤه غيرَ العدولِ، وهو التأنيثُ.

والثاني: (فُعَلُ) في التوكيدِ، وتلك في أربعةِ ألفاظٍ، هي: ([بُتَعُ][2]، جُمَعُ، كُتَعُ،

---

(١) نقله ابن برهان. انظر: شرح اللمع لابن برهان (٤٧٦) وشرح ديوان المتنبي للعكبري (١/ ٢٧٧) وشرح التسهيل (١/ ٨٧) وشرح ابن الناظم (٤٦٥).

(٢) مكان هذه الكلمة بياض في المخطوط.

بُصَعُ)، أمَّا تعريفُها فبنِيَّةِ الإضافةِ إلى ضميرِ المؤكَّدِ، وأما عدلُها فعن (فَعْلَاوَاتٍ)؛ لأنَّ لها مذكرًا يُجمَعُ بالواوِ والنونِ، فقياسُها هي أن تُجمَعَ بالألفِ والتاءِ. انتهى[1].

وأمَّا (سَحَرُ)، فإن لم يُرَد به معيَّنٌ صُرِفَ، نحوُ: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴿٣٤﴾ نِّعْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾[2]، وإن أُرِيدَ به معيَّنٌ، فإن استُعْمِلَ غيرَ ظرفٍ وجبَ كونُه بـ: (أَلْ) أو الإضافةِ، نحوُ: «طَابَ السَّحَرُ سَحَرُ لَيْلَتِنَا»، وإن استُعْمِلَ ظرفًا جازَ كونُه بـ: (أَلْ) أو بالإضافةِ، فلا يدخلُ فيما نحن فيه، وجازَ استعمالُه بغيرِها، فيكونُ مَفتوحًا بغيرِ تنوينٍ باتِّفَاقٍ.

ثمَّ اختُلِفَ، فقالَ صَدْرُ الأَفَاضِلِ[3]: مبنيٌّ لتضمُّنِه معنَى حرفِ التعريفِ، وقالَ الجمهورُ: معرَبٌ غيرُ منصرِفٍ، والفرقُ بينَ العدلِ والتضمينِ أنَّ:

التضمينَ: استعمالُ الكَلمةِ في معناها الأصليِّ، مَزيدًا عليه معنًى آخرُ.

والعدلُ: تغييرُ صيغةِ اللفظِ مع بقاءِ معناه.

فـ: (سَحَرُ) عندنا معدولٌ[4] عن (السَّحَرِ)، مِن غيرِ تغييرِ معناه، وعندَه[5] واردٌ على صيغتِه الأصليةِ ومعناها، مَزيدًا عليه معنَى حرفِ التعريفِ.

وأمَّا (أَمْسُ): فإن صُغِّرَ أو نُكِّرَ أعربَ منصرفًا باتِّفاقٍ، قالَ[6]:

---

(١) مستفاد من ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٧٤).

(٢) القمر: ٣٤ ـ ٣٥.

(٣) انظر: التخمير لصدر الأفاضل (١/ ١٨٢).

(٤) أغلبها مطموس في المخطوط.

(٥) يقصد به صدر الأفاضل، وفي المخطوط: (عند).

(٦) بتمامه: =

مَـــرَّتْ بِنَـــا أَوَّلَ مِـــنْ أُمُـــوسِ

وإن استعمِلَ مُفردًا مُكَبَّرًا، فإن أُرِيدَ به منكَّرٌ فكذلك، كقولِك: «اتَّفَقَ لِي كَذَا فِي أَمْسٍ»، تريدُ أَمْسًا مِن الأُمُوسِ، وإن أردتَ به اليومَ الذي قبلَ اليومِ الذي أنتَ فيه، فإن استُعْمِلَ بـ: (أَلْ) أو بالإضافةِ كانَ مُعربًا، نحوُ: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[1]، كذا استدلُّوا، وإن كانَ بغيرِهما، ففيه ثلاثُ لغاتٍ:

الحِجازيُّونَ[2] يبنونَه على الكسرِ مُطلقًا.

وبعضُ تميمٍ[3] يُعرِبُه غيرَ مُنصرفٍ مُطلقًا؛ للتعريفِ والعدلِ.

وجمهورُ تميمٍ يُعرِبُه غيرَ مُنصرِفٍ رفعًا، ويَبْنِيه على الكسرِ نَصبًا وجرًّا.

وعلى اللغةِ الأُولَى جاءَ قولُه[4]:

مَنَـــعَ البَقَـــاءَ تَقَلُّـــبُ الشَّـــمْسِ وَطُلُوعُهَـــا مِـــنْ حَيْـــثُ لَا تُمْسِـــي

إلى أن يقولَ:

= مَـــرَّتْ بِنَـــا أَوَّلَ مِـــنْ أُمُـــوسِ تَمِـــيسُ فِينَـــا مِشْـــيَةَ العَـــرُوسِ

أنشده قطرب ولم يعين قائله، وهو رجز، وفي المخطوط: (مررت)، وهو تحريف. انظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب (٣٣) والمحتسب (٢/ ٢٢٤).

(١) يونس: ٢٤.

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٣).

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٣).

(٤) مجموعة أبيات تنسب لأسقف نجران أو تبع بن الأقرن أو روح بن زنباع، وهي من الكامل. انظر: مراتب النحويين (٧١) وثمار القلوب (٢٣٢) والروض الأنف (١/ ٨٥) والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٤٩).

وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ

وعلى اللغةِ الثالثةِ جاءَ قولُه[1]:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا

وتلخَّصَ أنَّ الممنوعَ الصرفَ للعدلِ والتعريفِ ثلاثةُ أنواعٍ:

ما تعريفُه بالعلميةِ، نحوُ: (عُمَرَ، وزُفَرَ، وحَذَامِ، وقَطَامِ).

وما تعريفُه بالعدلِ عن (أَلْ)، وهو: (سَحَرُ، وأَمْسُ).

وما تعريفُه بتقديرِ الإضافةِ، وهو: (جُمَعُ) وأخواتُه.

قولُه: (كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ): الأصحُّ أنَّ تعريفَه بشبهِ العلميةِ[2]، لا بالعلميةِ نفسِها.

قولُه: (كَثُعَلَا) الظاهرُ فسادُ التمثيلِ؛ لأنَّ (ثُعَلَ) اسمٌ لقبيلةٍ، فيكونُ كـ: (مَجُوسَ، وثَمُودَ)[3].

مِن «مِفتاحِ الإعرابِ» للأمينِ المحليِّ[4]: «(جُحَا) معدولٌ عن (جَاحٍ)، مِن: «جَحَوْتُ بِالْمَكَانِ»، إذا أقمت به، قُدِّمَت عينُه على فائِه، فوزنُه (عُفَلُ)، وحكَى أبو الحَسَنِ بنُ سِيدَهْ[5]: «جَحَا بِالْمَكَانِ»، و: «حَجَا»، إذا أقامَ به؛ فعلَى هذا: (جَاحٍ):

---

(١) رجز ينسب للعجاج. انظر: ملحقات ديوان العجاج (٢/ ٢٩٦) والكتاب (٣/ ٢٨٥) والنوادر لأبي زيد (٢٥٧).

(٢) وهو مذهب ابن عصفور. انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٧٢).

(٣) انظر: الحجة (٤/ ٣٥٥) وارتشاف الضرب (٢/ ٨٨٤).

(٤) انظر: مفتاح الإعراب (١٧٩).

(٥) انظر: المحكم لابن سيده (٣/ ٤٦١).

(فَاعِلٌ)، و: (جُحَا): (فُعَلُ)، مِن غيرِ قَلبٍ».

* * *

وَالعَـدْلُ وَالتَّعْرِيـفُ [مَانِعَـا (سَـحَرْ) إِذَا بِـهِ التَّعْيِـينُ قَصْـدًا يُعْتَبَـرْ]

ابنُ عُصفورٍ[١]: «(سَحَرُ) ممنوعُ الصرفِ في مثلِ: «جِئْتُكَ يَوْمَ الجُمعةِ سَحَرَ»؛ للعدلِ وشبهِ تعريفِ العلميةِ، مِن حيث كان تعريفًا مِن غيرِ أداةٍ في اللَّفظِ، وتعريفُه في رُتبةِ تعريفِ ما فيه (أَلْ)، وكذا القولُ في: (أَجْمَعَ) وأخواتِه؛ فإنَّ تعريفَها على الأصحِّ بإضافةٍ مُقَدَّرةٍ، وجازَ ذلك لشبهِه تعريفَ العلميةِ، وقيلَ: التعريفُ بالعلميةِ، وكأنَّهُ عُلِّقَ على معنَى الإحاطةِ لِمَا يَتْبَعُه».

(سَحَر): قالَ في (بابِ الظُّروفِ)[٢] مِن «التَّسْهِيل»[٣] و«شَرحِه»[٤] ما ملخَّصُه: إنَّه يمتنِعُ مِن الصرفِ والتصرُّفِ بشرطَين:

أحدُهما: أن يكونَ مُرادًا به التَّعيِينُ.

والثاني: أن يكونَ مُجَرَّدًا مِن (أَلْ) والإضافةِ.

وثالثٌ[٥] لم يذكره، وهو: أن يكونَ ظَرفًا، اسْتَغْنَى[٦] عن ذكرِه بكونِه يتكلَّمُ في (بابِ الظُّرُوفِ).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٧٢).

(٢) في المخطوط: (الظرف)، والتصويب من التسهيل، ومما سيقوله ابن هشام بعدُ.

(٣) انظر: التسهيل (٩١).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٠٢).

(٥) قوله: (وثالث) مكرر مرتين في المخطوط.

(٦) أي: ابنُ مالك.

وبقِيَ عليه رابعٌ[1]، وهو: أن يكونَ مُكَبَّرًا لا مصغَّرًا؛ وذلك لأنَّه ذَكَرَ بعدَ هذا أنَّ (سُحَيْرًا) إذا أُرِيدَ به معيَّنٌ كان منصرفًا لا متصرفًا، وهذا أغناه عن اشتراطِ التكبيرِ أوَّلًا.

فصارت الشروطُ أربعةٌ: أن يكون مُعَيَّنًا، مُكَبَّرًا، مُجَرَّدًا، ظَرْفًا.

✿ ✿ ✿

(١) في المخطوط: (أربع).

[جمع التكسير]

جرت عادتُهم، س[1] فمَن بعدَه، أن يتكلَّمُوا على المفرداتِ، فيقولون مثلًا: (فَعْلٌ) يُجمَعُ على كذا، و(فَعَلٌ) على كذا، إلى آخرِها، وبعضُهم يذكُرُ الجمعَ، ثم يستوفِي مثالَه مِن المفرداتِ.

وقد سلكَ النَّاظِمُ هذه الطريقةَ في كُتُبِه[2]، وهي عندي أحسَنُ؛ لِطُول تلك؛ لأنَّ بعضَ الجُموعِ تكونُ مفرداتُه كثيرةً منتشرةً، كـ: (فِعَالٍ، وأَفْعَالٍ)، وهم يرتِّبونَ المفرداتِ على ترتيبِها الطبيعيِّ: الثُّلاثيُّ أولًا، ثمَّ الرباعيُّ، ثمَّ الخماسيُّ، والمذكَّرُ، ثمَّ المؤنَّثُ، والاسمُ، ثمَّ الصفةُ، فيحتاجون إلى ذِكرِ الجمعِ مع كلِّ مفردٍ مِن تلك المفرداتِ المنتشرةِ.

وفي ذلك تطويلٌ وبُعْدٌ عَن الضبطِ، أمَّا إذا عُرِفَ في محلٍّ واحدٍ جميعُ ما يُجمَعُ على (أَفْعَالٍ، أو فِعَالٍ) أو غيرِ ذلك، فإنَّه أَخْصَرُ وأَوْفَرُ للذِّهنِ، وأيضًا فسالكُ طريقةُ الناظمِ متمكِّنٌ [مِن ذِكْرِ][3] أوزانِ القلةِ قبلَ الكثرةِ، كما هو القياسُ، بخلافِ سالكِ الطريقةِ الأخرى.

* * *

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٥٦٧) والمقتضب (٢/ ١٩٥) والأصول (٣/ ٥٢) واللمع (١٧١).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨١٥) وشرح عمدة الحافظ (٢/ ٩١٦).

(٣) ساقط من المخطوط، والتتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (٢/ ٣٩٣).

وَبَعْـضُ ذِي بِكَثْـرَةٍ [وَضْـعًا يَفِـي كَـ: (أَرْجُلٍ) وَالعَكْسُ جَاءَ كَـ: (الصُّفِي)]

أشارَ بقولِه: (وَضْعًا) إلى أنَّ مجيئَه كذلك يكونُ بطريقِ الوَضعِ، فيكونُ مشتركًا، لا بطريقِ المجازِ، ونصَّ ابنُه[1] على جوازِ استعمالِ صِيَغِ كلٍّ مِن النوعين في موضعِ الأُخرى مجازًا.

ويُمَثَّلُ لهذا بقولِ دُريدِ بنِ الصِّمَّةِ[2]:

تَنَادَوْا وَقَالُوا أَرْدَتِ الخَيْلُ فَارِسًا فَقُلْتُ أَعَبْدُ اللهِ ذَلِكُمُ الرَّدِي

كَمِيشُ الإِزَارِ خَارِجٌ نِصْفُ سَاقِهِ بَعِيدٌ مِنَ الآفَاتِ طَلَّاعُ أَنْجُدِ

ويُروَى[3]: «صَبُورٌ عَلَى اللَّأْوَاءِ»، بدلَ: «بَعِيدٌ مِنَ الآفَاتِ»، قالَ أبُو الفتحِ[4]: «وهي روايتُنا»، قال: «وهذا تكسيرُ قلةٍ».

* * *

لِـ: (فَعْلٍ) اسْمًا صَحَّ [عَيْنًا (أَفْعُلُ) وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا ايضًا يُجْعَلُ]

[لِفَعْلٍ]: وشذَّ ذلك في (فِعْلٍ)، قالُوا: (ذِئْبٌ، وأَذْؤُبٌ)، وفي (فِعَلٍ)، قالُوا: (ضِلَعٌ، وأَضْلُعٌ)، و(فُعْلٌ)، قالَ[5]:

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٥٤٧).

(٢) من الطويل. انظر: ديوان دريد (٦٣) وجمهرة أشعار العرب (٤٧١) وتأويل مشكل القرآن (٩٠).

(٣) وهذا ما أثبته ابن هشام في غير هذا الكتاب. انظر: تلخيص الشواهد لابن هشام (٢٩٠).

(٤) انظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لأبي الفتح بن جني (٢١٨).

(٥) رجز لرؤبة. انظر: ديوان رؤبة (١٦٤) والكتاب (٣/ ٥٧٨) والمقرب (٤٨٩).

وزَخْـــمُ رُكْنَيْـــكَ شَـــدِيدُ الأَرْكُـــنِ

وقالُوا: (قُفْلٌ، وأَقْفُلٌ)، وفي (فَعْلٍ)، كـ: (ضَبْعٍ)، و(فَعَلَةٍ)، كـ: (أَكَمَةٍ)، و(فِعْلَةٍ)، كـ: (نِعْمَةٍ).

[صح عينًا]: ش ع[1]: «وَشَذَّ: (أَثْوُبٌ، وأَسْيُفٌ)».

قولُه: (صَحَّ عَيْنًا)[2] اشترطَ في «المقرَّبِ»[3] أيضًا انتفاءَ التضعيفِ، فخرجَ نحوُ: (زَقٍّ، وقَذٍّ، وقَدٍّ، وصَكٍّ)، فعلَى هذا يكونُ قولُهم: (كَفٌّ، وأَكُفٌّ) مِن الشاذِّ، وكذا: (صَكٌّ، وأَصُكٌّ).

لكنَّه بعدَ ذلك قالَ[4]: إن (فَعْلًا) المضعَّفَ يُجمَعُ في القلةِ على (أَفْعُلٍ)، كـ: (أَصُكٍّ)، وفي الكثيرِ على (فِعَالٍ، وفُعُولٍ)، كـ: (صِكَاكٍ، وصُكُوكٍ)، فثبتَ أنَّ ذلك ليسَ بشرطٍ.

قولُه: (أَفْعُل): ومِن ذلك: (أَيْدٍ، وأَظْبٍ)؛ لأنَّ (يَدًا): (فَعْلٌ): (يَدْيٌ)، والمنقوصُ الذي لم يُكَمَّلْ بالتاءِ يُرَدُّ إليه محذوفُه، ثم يُجمَعُ على قياسِ نظيرِه، ولأنَّه إذا أدَّى قياسٌ إلى اسمٍ معرَبٍ آخرُه واوٌ لازمةٌ مضمومٌ ما قبلَها رُفِضَ ذلك.

وأمَّا إذا كانَ المنقوصُ مُكَمَّلًا بالتاءِ فبابُه أن يُجمَعَ للقليلِ بالألفِ والتاءِ، وللكثيرِ بالواوِ والنونِ، فتقولُ: (سَنَوَاتٌ، وسِنُونَ)، وتكسيرُه شاذٌّ، والذي سُمِعَ

---

(١) انظر: شرح الغاية (٢١٠)، وإن كان يعني شرح العمدة فهو في (٢/ ٩١٨).

(٢) في المخطوط: (صَحَّ لامًا)، وهو سبق قلم.

(٣) انظر: المقرب (٤٨٧).

(٤) انظر: المقرب (٤٨٩).

منه: (أَمَةٌ، وإِمَاءٌ، وإِمْوَانٌ، وآمٍ)، و(بُرَةٌ، ولُغَةٌ)، و(بُرًى، ولُغًى)، و(شَفَةٌ، وشِفَاهٌ). مِن «المقرَّبِ»[1].

ع: ووجهُ كونِ الواوِ والنونِ للكثرةِ أنَّ هذا في الحقيقةِ تكسيرٌ لا تصحيحٌ، وإن أشبهَ في اللفظِ علامةَ التصحيحِ، ألا ترى أنَّه جَبْرٌ لِمَا فاتَ الكلمةَ مِن لامِها؟

اقتصارُه في عَدِّ مفردِ (أَفْعُلٍ) على (فَعْلٍ) اسمًا صحيحَ العينِ، وعلى الرباعيِّ المقيَّدِ ظاهرٌ في أنَّه لا ينقاسُ في غيرِهما؛ ولهذا حكَمُوا بأنَّ (أَجْرٍ) مِن قولِه[2]:

.... أَجْــــرٍ وَأَغْــــرَاسُ

على خلافِ القياسِ.

فإن قيلَ: كيفَ ارتكبوا هذا، ونصُّوا عليه، مع اعترافِهِم بأنَّه سُمِعَ في (جِرْوٍ) الفتحُ؟ فهلَّا جعلوه[3] جمعًا له؛ ليسلمُوا مِمَّا ارتكبوه.

فالجوابُ: أنَّ الذي حملَهم على ذلك أنَّ الكسرَ في (جِرْوٍ) أفصحُ وأكثرُ مِن الفتحِ، وقد حكَوا[4] فيه الضَّمَّ أيضًا.

* * *

---

(١) انظر: المقرب (٤٨٧) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٥٤٧).

(٢) بتمامه:

لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خِيسَتِهِ ... بِالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٍ وَأَغْرَاسُ

والبيت لمالك بن خويلد الخناعي، وهو من البسيط. انظر: شرح أشعار الهذليين (١/ ٤٤٢) والإيضاح (٢٠) وشرح التصريف للثمانيني (٤٨١).

(٣) في المخطوط: (جعلواه).

(٤) انظر: إصلاح المنطق (١٣٢).

إِنْ كَـانَ كَـ: (العَنَـاقِ، [وَالـذِّرَاعِ) فِـي مَـــدٌّ وَتَأْنِيـــثٍ وَعَـــدُّ الأَحْـــرُفِ]

قولُه: (وتاء تأنيث)[1] وشذَّ في[2]: (طِحَالٍ، وعَنَانٍ، ومَكَانٍ، وجَنِينٍ).

قولُه: (وَعَدِّ الأَحْرُفِ) وشذَّ في (أُنْبُوبٍ).

وليسَ[3] التأنيثُ مُصَحِّحًا؛ لاطِّرادِه في (فَعَلٍ)، كـ: (قَدَمٍ)، خلافًا ليونسَ[4]، ولا في (فِعْلٍ)، كـ: (قِدْرٍ)، و(فِعَلٍ)، كـ: (قِتَبٍ)، و(فَعَلٍ)، كـ: (قَدَمٍ)، و(فُعْلٍ)، كـ: (غُولٍ)، و(فَعُلٍ)، كـ: (عَجُزٍ)، و(فُعُلٍ)، كـ: (عُنُقٍ)، خِلافًا للفراء[5].

* * *

وَغَيْـــرُ مَـــا (أَفْعُـــلُ) [فِيـــهِ مُطَّـــرِدْ مِـنَ الثُّلَاثِـي اسْـمًا بِـ: (أَفْعَـالٍ) يَـرِدْ]

قولُه: (وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ) البيتَ، أعمُّ مِن أن يكونَ ثُبوتُ (أَفْعَالٍ) لما ذكرَ باطرادٍ ولزومٍ، أو كثرةٍ أو قلةٍ أو ندورٍ، فالقليلُ في (فَعَلٍ) معتلِّ العينِ، كـ: (حَالٍ، ومَالٍ)، والنادرُ في (فُعَلٍ)، كـ: (رُطَبٍ)، واللازمُ في (فَعِلٍ)، كـ: (كَبِدٍ، ونَمِرٍ)، والغالبُ في (مَذْيٍ، وظَبْيٍ، ولَبَبٍ، وكَبِدٍ، وعَضُدٍ، وعِنَبٍ، وطُنُبٍ)، [و][6] يُحفَظُ في (فَعْلٍ) صحيحَ العينِ، كـ: (فَرْخٍ).

---

(١) هذا تصرف من ابن هشام في لفظ الألفية.

(٢) انظر: التسهيل (٢٦٩) وارتشاف الضرب (١/ ٤١٠).

(٣) من هنا حتى نهاية هذه التحشية منقولة بلفظها من ابن مالك. انظر: التسهيل (٢٦٩).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٥٩١) والأصول (٢/ ٤٣٣) والمقاصد الشافية (٧/ ٢٦).

(٥) انظر: التسهيل (٢٦٩).

(٦) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيها.

ح[1]: «ثبتَ مِنه ما لا يُحصى، فلو جُعِلَ قياسًا لكانَ مذهبًا حسنًا».

ع: فهذان مذهبان.

وزعمَ الفراءُ[2] أنَّه مقيسٌ فيه إن كانت فاؤه همزةً، كـ: (أَنْفٍ)، أو واوًا[3]، كـ: (وَهْمٍ).

ويُحفَظُ (أَفعَالٌ) أيضًا في (فَعِيلٍ) بمعنَى (فَاعِلٍ)، كـ: (شَرِيفٍ)، و(فَعَالٍ)، كـ: (جَبَانٍ)، و(فَعْلَةٍ)، كـ: (بَيْضَةٍ)، و(فُعْلَةٍ)، كـ: (بُرْكَةٍ)، وهو طائرٌ مِن طيرِ الماءِ، وفي (شَعَفَةٍ)، و(قَصَرَةٍ)، وهي أصلُ العُنُقِ، و(نَمِرَةٍ، وجِلْفٍ، ونِضْوٍ، وحُرٍّ، وخَلَقٍ)، و(جُنُبٍ)، في لغةِ مَن جمعَه، و(يَقُظٍ، ونَكِدٍ، وكَؤُودٍ، وقِمَاطٍ[4]، وغُثَاءٍ، وخَرِيدَةٍ، ومَيِّتٍ، ومَيِّتَةٍ، وجَاهِلٍ، ووَادٍ)، و(ذَوْطَةٍ) لضَرْبٍ مِن العناكِبِ يلسَعُ، و(أَغْيَدَ، وقَحْطَانِي، وأَقْحَاطٍ، وفِيقَةٍ)[5].

قولُه: (بِأَفْعَالٍ): لزومًا أو غلبةً، ومِن ثَمَّ صحَّ استثناءُ (فُعَلٍ) في قولِه: (**وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ**) البيتَ.

وينبغي أن يقولَ هُنا:

وَبِـ: (فُعُولٍ): (فَعِلٌ)، نحوُ: (كَبِدْ) يُخَصُّ غَالِبًا ....

فإنَّه أيضًا استثناءٌ مِن القاعدةِ السابقةِ.

---

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٤١٣).

(٢) هذه التحشية حتى آخرها منقولة من ابن مالك. انظر: التسهيل (٢٦٩).

(٣) في المخطوط (واو).

(٤) في المخطوط: (رقاط).

(٥) في المخطوط (وأقاحط ورفيقة)، والتصويب من التسهيل.

والحاصلُ: أنَّ كلًّا مِن (فُعَلٍ، وفَعِلٍ) اسمين يأتي على (أَفْعَالٍ) قليلًا، نحوُ: (رُطَبٍ، وأَرْطَابٍ)، و(وَعِلٍ، وأَوْعَالٍ)، و(كَبِدٍ، وأَكْبَادٍ)، ويأتي (فُعَلٌ) على (فِعْلَانٍ)، كـ: (صُرَدٍ، وصِرْدَانٍ)، و(فَعِلٌ) على (فُعُولٍ، كـ: (كَبِدٍ، وكُبُودٍ)، و(نَمِرٍ، ونُمُورٍ)، ومجيئُهما على غيرِ (أَفْعَالٍ) هو الغالبُ فيهما[1].

مِن مجيء (فِعْلٍ) على (أَفْعَالٍ): (حِمْلٌ، وعِدْلٌ، وحِبٌّ).

ابنُ الشَّجَرِيِّ[2]: «وليسَ (الأَحْبَابُ) جمعَ (حَبِيبٍ)، كـ: (شَرِيفٍ، وأَشْرَافٍ)، و(يَتِيمٍ، وأَيْتَامٍ)؛ لأمرين:

أحدُهُما: أنَّ جمعَ (فِعْلٍ) على (أَفْعَالٍ) أَقْيَسُ مِن جمعِ (فَعِيلٍ) عليه، وأَكْثَرُ منه.

الثاني: أنَّ (شَرِيفًا، ويَتِيمًا) مِن بابِ (فَعِيلٍ) بمعنى (فاعِلٍ)، بخلافِ (حَبِيبٍ)؛ فإنَّه (فَعِيلٌ) بمعنَى (مَفْعُولٍ)، كـ: (قَتِيلٍ)، أصلُه (مَقْتُولٌ)؛ فقد افترقا»[3].

ومِن ثَمَّ خُطِّئَ[4] الفراءُ[5] في قولِه في (أَخٍ، وأَبٍ) إنَّهما (فَعْلٌ): (أَخْوٌ، وأَبْوٌ)؛ لأنَّه قد جاءَ جمعُهُما على (آخَاءٍ، وآبَاءٍ).

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٥٧٤) والمقتضب (٢/ ٢٠٣).

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٣٥٢).

(٣) انتهى هنا النقل عن ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٣٥٢).

(٤) كتبت هذه التحشية متصلة بالسابقة، وهي عند العليمي (٢/ ٣٩٦). مسبوقة بأن كلام ابن مالك يقتضي أن (فَعْلًا) لا يُجمع على (أَفعالٍ). انظر: شرح التسهيل (١/ ٤٥) والتذييل والتكميل (١/ ١٥٨).

(٥) كتبت هذه التحشية متصلة بالسابقة، وهي عند العليمي (٢/ ٣٩٦). مسبوقة بأن كلام ابن مالك يقتضي أن (فَعْلًا) لا يُجمع على (أَفعالٍ).

ومِن ثَمَّ اعتذَرَ ابنُ مالكٍ[1] عن: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[2] بأنَّ (أَقْرَاءَ) شَاذٌّ.

أربعةٌ تُجمَعُ في القلةِ والكثرةِ على (أَفْعَالٍ): (فَعُلٌ)، كـ: (عَضُدٍ ـ وأَعْضَادٍ)، وقد يجيءُ على (فِعَالٍ)، كـ: (سِبَاعٍ)، و(فِعَلٌ)، كـ: (ضِلَعٍ)، وشذَّ (أَضْلُعٌ، وضُلُوعٌ)، و(فِعِلٌ)، كـ: (إِبِلٍ)، و(فُعُلٌ)، كـ: (عُنُقٍ).

[فُهِمَ مِن هذا][3] أنَّ ما (أَفْعُلٌ) فيه مطَّرِدٌ لا يأتِي على (أَفْعَالٍ)، فأمَّا قولُه تعالَى: ﴿قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[4]، وقولُه سبحانَه: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾[5]، فالمفرَدُ: (نَفَلٌ، وشَرَطٌ)، بفتحِ العينِ، لغةٌ في السَّاكِنِها[6]، قالَ[7]:

إِنَّ تَقْــــوَى رَبِّنَـــا خَيْـــرُ نَفَــــلْ

نعم، شذَّ: (رَأْدٌ وأَرْآدٌ)، وهو أصلُ اللحيين[8]، و(زَنْدٌ، وأَزْنَادٌ)، و(فَرْخٌ،

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٩٦).

(٢) البقرة: ٢٢٨.

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (٢/ ٣٩٦).

(٤) الأنفال: ١.

(٥) محمد: ١٨.

(٦) انظر: جمهرة اللغة (٢/ ٧٢٦).

(٧) بتمامه:

إِنَّ تَقْــــوَى رَبِّنَـــا خَيْـــرُ نَفَــــلْ ۝ وَبِـــإِذْنِ اللهِ رَيْثِـــي وَعَجَـــلْ

والبيت للبيد بن ربيعة، وهو من الرمل. انظر: ديوان لبيد (١٤٢) وجمهرة أشعار العرب (٢١) والكامل (٣/ ٢٨٨).

(٨) وكذا عند العليمي (٢/ ٣٩٦)، وفي المخطوط: (الجبين)، وهو تحريف. انظر: الكتاب (٣/ ٥٦٨).

وأَفْـرَاخٌ)، و(أَنْـفٌ، وآنَـافٌ)، و(حَمْـلٌ، وأَحْمَـالٌ)، قـالَ اللهُ سـبحانَه: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾[1].

وعكسُ هذه: مجيءُ (فَعَلٍ) على (أَفْعُلٍ)، كـ: (زَمَنٍ، وأَزْمُنٍ)، و(جَبَلٍ، وأَجْبُلٍ)، قالَ[2]:

إِنِّـي لَأَكْنِـي بِأَجْبَـالٍ عَـنَ اجْبُلِهَـا[3]

* * *

وَغَالِبًـا أَغْنَـاهُمُ [(فِعْـلَانُ) فِـي (فُعَـلٍ) كَقَـوْلِهِمْ (صِـرْدَانُ)]

قولُه: (وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ) ع: كان سبب ذلك أنَّ (فُعَل) إما مقصورٌ مِن (فُعَالٍ)، كما ستأتي حكايتُه فيما بعدُ، أو قريبٌ مِنه، و(فُعَالٌ) يُجمَعُ على (فِعْلَانٍ)، كـ: (غُلَامٍ، وغِلْمَانٍ)، و(غُرَابٍ، وغِرْبَانٍ).

قالَ ابنُه[4]: «أمَّا (فُعَلٌ) فجاءَ بعضُه على (أَفْعَالٍ)، كـ: (أَرْطَابٍ)، والغالبُ مجيئُه على (فِعْلَانٍ)، كـ: (صِرْدَانٍ، ونُغْرَانٍ)».

---

(١) الطلاق: ٤.

(٢) بتمامه:

إِنِّـي لَأَكْنِـي بِأَجْبَـالٍ عَـنَ اجْبُلِهَـا وَبِاسْـمِ أَوْدِيَـةٍ عَـنْ ذِكْـرِ وَادِيهَـا

والبيت غير معين قائله، وهو من البسيط. انظر: المقتضب (٢/ ٢٠٠) والخصائص (٣/ ٦١) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٥١٥).

(٣) في المخطوط: (اجيبلها).

(٤) انظر: شرح ابن الناظم (٥٤٨).

وهذا قريبٌ ممَّا قاله أبوه في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[1].

وفي «التَّبصِرة» للصَّيْمريِّ[2]: «(فُعَلٌ) بابُه في القلةِ والكثرةِ (فِعْلَانٌ)، وأكثرُ ما يقعُ في الحَيَوانِ، كـ: (جُعَلٍ، وجُرَذٍ، وصُرَدٍ)، وشذَّ مِنه: (رُبَعٌ، ورُطَبٌ)، فجاءَ على (أَفْعَالٍ)، فأمَّا (رُبَعٌ) فجاءَ ذلك فيه حَملًا على (جَمَلٍ، وأَجْمَالٍ)؛ لأنَّه منه، وأمَّا (رُطَبٌ) فليسَ مِن هذا البابِ؛ لأنَّه جمعُ (رُطَبَةٍ)، كقولِك: (ثَمَرَة، وثَمَر)، ولا يلزَمُ جمعُه؛ لأنَّه اسمُ جنسٍ».

عبدُ اللَّطيفِ الحرانيُّ[3]: «(فُعَلٌ) في غيرِ الحيوانِ مُقارِبٌ له في الحيوانِ، أو مُساوٍ».

فقولُ الصَّيمريِّ: «أَكْثَرُ مَا يكونُ فِي الحَيَوانِ» يُوهِمُ خلافَ هذا، والأمرُ على ما قدَّمْتُ.

وقالَ صاحبُ «مِيزانِ العربيةِ»[4]: «ربَّما خَصُّوا نَوعًا ببناءٍ، فلا يكادون يخرجون عنه، نحوُ: (نُغَرٍ، ونِغْرَانٍ)، و(صُرَدٍ، وصِرْدَانٍ)، وإنَّما خَصُّوه بهذا البناءِ؛ لأنَّهم جعلُوه كالمخفَّفِ مِن (فُعَالٍ)، نحوُ: (غُرَابٍ، وعُقَابٍ)».

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨١٨).

(٢) انظر: التبصرة (٤٠٩).

(٣) هو ابن المرحل، وقد لازمه ابن هشام، قال ابن حجر: «وَمَات بِالقَاهِرَةِ فِي المحرم سنة ٧٤٤هـ وَقد أَخذ عَنهُ الشَّيْخ جمال الدّين بن هِشَام، وَهُوَ الَّذِي نوَّه بِهِ، وَعرف بِقَدرِهِ، وَكَانَ يطريه ويفضله على أَبي حَيَّان وَغَيره، وَيَقُول: كَانَ الِاسْم فِي زَمَانه لأبي حَيَّان، وَالِانْتِفَاع بِابْن المرحل». انظر: الدرر الكامنة (٣/ ٢١٠).

(٤) هو أبو البركات بن الأنباري. انظر: بغية الوعاة (٢/ ٨٦).

ابنُ هشام[١]: كما قالوا في (مِفْعَلٍ)[٢]: إنَّه مُخَفَّفٌ مِن (مِفْعَالٍ)، و(عَوِرَ)[٣]: إنَّه مُخففٌ مِن (اعْوَرَّ).

ومِن (فُعَلٍ، وفِعْلَانٍ): (خُزَزٌ) لذَكَرِ الأرانب و(خِزَّان)[٤].

في «شَرْحِ الغَايَةِ»[٥]: «وَلَا يَطَّرِدُ جَمْعُ قِلَّةٍ على (فُعَلٍ)».

* * *

فِـي اسْـمٍ مُـذَكَّرٍ [رُبَـاعِيٍّ بِمَـدْ ثَالِـثٍ (افْعِلَـةُ) عَـنْهُمُ اطَّـرَدْ]

قولُه: (فِي اسْمٍ): إلَّا إن كانت المدةُ واوًا في صفةِ مذَكَّرٍ.

في «شَرْحِ الغَايَةِ»[٦] أنَّ مؤنَّثَ (فَعُولٍ) كمذكَّرِه، فنحوُ (قَدُومٍ، وأَقْدِمَةٍ)، بمنزلةِ (عَمُودٍ، وأَعْمِدَةٍ).

قولُه: (بِمَدّ) قَيَّدَ في «شَرْحِ الغَايَةِ»[٧] الوزنَ بواحدٍ مِن خمسةٍ:

١ ـ قِذَالٍ.

٢ ـ حِمَارٍ.

٣ ـ رَغِيفٍ.

---

(١) يقصد به نفسه، أو لعله يقصد به الخضرواي.

(٢) انظر: الكتاب (٤/ ٣٥٦) والأصول (٣/ ٢٣).

(٣) انظر: المقتضب (١/ ٩٩).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٥٧٤).

(٥) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢٠٩).

(٦) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢١٠).

(٧) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢١٠).

٤ ـ غُرَابٍ.

٥ ـ عَمُودٍ.

ع: ذكرَ ابنُ جِنِّي(١) أنَّ اليزيديَّ والكسائيَّ اختلفا في (الشَّرَى)(٢)، أيُمَدُّ أم يُقصَرُ؟

فمدَّهُ اليزيديُّ وقصَرَه الكسائيُّ، وذلك بحضرةِ الرشيدِ، واحتكَمُوا إلى العَرَبِ، فمَدُّوه، ويدلُّ على المَدِّ (أَشْرِيَةٌ)، كـ: (سِقَاءٍ، وأَسْقِيَةٍ)، وفي الجُملةِ اللغتان صحيحتان.

* * *

وَالْزَمْـهُ فِـي (فَعَـالٍ) [اوْ (فِعَـالِ) مُصَـاحِبَيْ تَضْـعِيفٍ اوْ إِعْـلَالِ]

كما التزموا (فِعَالًا) في نحوِ: (طَوِيلٍ، وطَوِيلَةٍ)، و(أَفْعَالًا) في (فَعُولٍ) معتلِّ اللامِ، كـ: (فَلُوٍّ)، و(أَفْعِلَةً) فيما ضُعِّفَ مِن (فَعَالٍ) و(فِعَالٍ)، نحوُ: (جَنَانٍ، وأجِنَّةٍ)(٣)، و(كِنَانٍ، وأَكِنَّةٍ)، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٍ﴾(٤).

زمخشري(٥): «أَكِنَّةٌ: جمعُ كِنَانٍ».

ع: فـ: (كِنَانٌ، وأَكِنَّةٌ) كـ: (غِطَاءٍ، وأَغْطِيَةٍ) وزنًا ومعنًى، و(أَفْعِلَةٌ) في (كِنَانٍ) واجبٌ؛ لتضعيفِه، وفي بابِ (غِطَاءٍ) واجبٌ؛ لاعتلالِه.

* * *

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٩٢).

(٢) كذا في بعض نسخ الخصائص، وبعضها: (الشراء).

(٣) في المخطوط بفك التشديد.

(٤) فصلت: ٥.

(٥) انظر: الكشاف (٤/ ١٨٥).

(فُعْــلٌ) لِنَحْــوِ (أَحْمَــرِ، [وَحَمْــرَا) وَ(فِعْلَــةٌ) جَمْعًــا بِنَقْــلٍ يُــدْرَى]

[فُعْلٌ]: تنبيهٌ: ومنه (بِيضٌ، وعِيسٌ، وهِيمٌ)؛ فإنَّهن (فُعْلٌ)، ولكن قُلِبَت الضمةُ كسرةً؛ لتَصِحَّ الياءُ، كما سيأتي شرحُه إن شاء الله في عِلم التصريفِ.

قولُه: (لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَا) قالَ في «تَسْهِيلِه»[1]: «وهو لـ: (أَفْعَلَ، وفَعْلَاءَ) وصفَين متقابلَين، أو منفردَين لمانعٍ في الخلقة».

ع: نحوُ: (آدَرَ، وأَكْمَرَ، وعَفْلَاءَ، ورَتْقَاءَ).

ثمَّ قالَ[2]: «فإن كانَ المانعُ الاستعمالَ فَـ: (فُعْلٌ) فيه محفوظٌ».

ع: نحوُ (آلَى، وعَجْزَاءَ) في أشهرِ الاستعمالَين، وقالُوا: «دِيمَةٌ هَطْلَاءُ».

ويُحفظ[3] في نحو: (سَقْفٍ)[4]، و(وِرْدٍ) صفةٌ لفرَسٍ، و(خَوَّارٍ)، قالَ[5]:

وَمَــا انْتَمَيْــتُ إِلَــى خُــورٍ وَلَا كُشُــفِ

و(خَوَّارَةٍ، ونَمُومٍ، وبَازِلٍ)، و(عَائِذٍ)، وهي الناقةُ القريبةُ العهدِ بالنِّتاجِ، و(أَسَدٍ)، و(أَظَلَّ)، وهو باطنُ القدَمِ؛ فإنَّه (أَفْعَلُ) اسمًا لا صفة، و(بَدَنَةٍ، ونَاقَةٍ)،

---

(١) انظر: التسهيل (٢٧٠).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧١).

(٣) مستفاد من ابن مالك وأبي حيان. انظر: التسهيل (٢٧١) وارتشاف الضرب (١/ ٤٢٢).

(٤) في المخطوط: (شقف)، وهو تحريف.

(٥) بتمامه:

وَمَــا انْتَمَيْــتُ إِلَــى خُــورٍ وَلَا كُشُــفٍ وَلَا لِئَــامٍ غَــدَاةَ الــرَّوْعِ أَوْزَاعُ

والبيت لضرار بن خطاب، وهو من البسيط. انظر: سيرة ابن هشام (٢/ ١٤٥) والروض الأنف (٦/ ٩٣) وشرح التسهيل (٣/ ٣٦٨) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٣٥).

وكثُرَ في نحوِ: (دَارٍ، وقَارَةٍ)، ونـدرَ في (زُغْبُوبٍ)، قالوا: «زُغْبٌ»، وكان قياسُه (زَغَابِيبُ)، كـ: (عَصَافِيرَ)، وأن لا تُحذَفَ الباءُ الثانيةُ؛ لأنَّها للإلحاقِ بـ: (عُصْفُورٍ)، وعلى هذا ينبغي حَمْلُ قولِه[1] في بابِ الإلحاقِ: إنَّ الملحَقَ محكومٌ له بحُكم الملحَقِ به غالبًا، لا ما قالَ ح[2].

مِن كتابِ «الفَسْرِ»: «أغن وغن»[3].

كان اللائقُ تقديمَ عَجُزِ هذا البيتِ على صدرِه؛ لوجهَين:

أحدُهُما: أن يتصِلَ جملةُ[4] القلةِ، وهو (فِعْلَةٌ)، بما قبلَه مِن جموعِ القلةِ، وحينئذ يكمُلُ الكلامُ على جموعِ القلةِ غيرَ مفصولٍ بينها بأجنبيٍّ، ثم يتكلَّم بعد ذلك على جموعِ الكثرةِ.

الثاني: أنَّ القليلَ سابقٌ الكثيرَ طبعًا، فليَسبِقْه وضعًا؛ ولهذه العلةِ بُدِئَ بـ: (أَفْعُلٍ، وأَفْعَالٍ، وأَفْعِلَةٍ).

والثالثُ: أن يتصِلَ (فُعْلٌ) بـ: (فُعُلٍ)؛ فإنَّهما متقاربان ومتآخيان، مِن حيثُ إنَّ كُلًّا منهما يجوزُ استعمالُ الآخَرِ فيه، إلا أنَّ استعمالَ (فُعُلٍ) في (فُعْلٍ) ضرورةٌ، وعكسُه على تفصيلٍ يُذكَرُ، ومَن أجازَ في نحوِ (قُفْلٍ): (قُفُلٌ)[5]، فينبغي له هنا أن

---

(١) يقصد ابنَ مالك في التسهيل (٢٩٨).

(٢) يقصد به أبا حيان. انظر: التذييل والتكميل (٨٢٢/أ) مخطوط (نور عثمانيه).

(٣) قاله ابن هشام أيضًا في شرحه على البردة (٢١).

(٤) عند العليمي (٢/ ٤٠٣): (جمع).

(٥) يُحكى هذا عن الأخفش. انظر: شرح الشافية (١/ ٤٦).

لا يَخُصَّ ذلك بالضرورةِ.

* * *

وَفُعُلٌ لِاسْمٍ [رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اعْلَالًا فَقَدْ]

[بمد]: قالَ ابنُه[1]: «فإن كانت المدةُ ألفًا فلا فرقَ بينَ كونِه مُذكَّرًا أو مؤنَّثًا، نحوُ: (قَذَالٍ، وحِمَارٍ، وأَتَانٍ، وذِرَاعٍ)».

ومفهومُ هذا مع عدمِ ذِكرِه مثلَه في مسألتَي الواوِ والياءِ أنَّ المذكَّرَ والمؤنَّثَ يفترقان.

قولُه: (فَقَدَ إِعْلَالًا)[2] مُخرِجٌ لنحوِ: (كِسَاءٍ، ورِدَاءٍ، وصَبِيٍّ ونَبِيٍّ).

فإن قلتَ: أيجوزُ في (فُعُلٍ): (فُعْلٌ)؟

قلتُ: هو في ذلك على ثلاثة أقسامٍ: ما يجوزُ فيه، وما يجبُ، وما يمتنعُ.

فالذي يجوزُ فيه هو الغالبُ، نحوُ: (كُتُبٍ، ورُسُلٍ، وسُبُلٍ)، فهذه جازَ فيها التخفيفُ، كما جازَ في (السُّحُتِ[3]، والعُنُقِ)، بل أَوْلَى؛ لأنَّ الجمعَ أثقلُ مِن المفردِ.

والذي يجبُ فيه: ما كانت عينُه واوًا، نحوُ: (سِوَارٍ، وسُورٍ)، و(سِوَاكٍ، وسُوكٍ)، [و][4] قولُه[5]:

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٥٤٩).

(٢) هذا تسامح من ابن هشام في عبارة الألفية.

(٣) كذا في المخطوط مضبوط بالوجهين.

(٤) زيادة يقتضيها السياق، وهي عند العليمي (٢/ ٤٠٤).

(٥) بتمامه: =

وَفِـــي الأَكُـــفِّ اللَّامِعَـــاتِ سُـــوُرْ

وقولُه(١):

.... سُـــــوُكَ الإِسْـــــحِلِ

ضرورتانِ.

وكذلك عندي ما الإسكانُ فيه مُلْبِسٌ، نحوُ: (حِمَارٍ، وحُمُرٍ)، لا يُقالُ فيه: (حُمْرٌ)؛ لئلَّا يلتبِسَ بجمعِ: (أَحْمَرَ، وحَمْرَاءَ).

وعكسُ هذا الفصلِ جوازُ (فُعُلٍ) في (فُعْلٍ)، إلا أنَّ هذا خاصٌّ بالشِّعرِ، قالَ(٢):

وَمَـا انْتَمَيْـتُ إِلَـى خُـورٍ وَلَا كُشُـفٍ وَلَا لِئَـــامٍ غَـــدَاةَ الـــرَّوْعِ أَوْزاعُ

(كُشُفٌ) جمعُ (أَكْشَف)، وهو الفارسُ الذي لا مِجَنَّ له، وقولُه(٣):

طَوَى الجَدِيدَانِ مَا [قَدْ] كُنْتُ أَنْشُرُهُ وَأَنْكَرَتْنِـي ذَوَاتُ الأَعْـيُنِ النُّجُـلِ

= عَـــنْ مُبْرِقَـــاتٍ بِـــالْبُرِينَ وَتَبْـــدُو وَفِـــي الأَكُـــفِّ اللَّامِعَـــاتِ سُـــوُرْ

والبيت لعدي بن زيد، وهو من السريع. انظر: ديوان عدي (١٢٧) والكتاب (٤/ ٣٥٩) والمقتضب (١/ ١١٣).

(١) بتمامه:

أَغَـــرُّ الثَّنَايَـــا أَحَـــمُّ اللِّثَـــا تِ تَمْنَحُـــهُ سُـــوُكَ الإِسْـــحِلِ

والبيت لعبد الرحمن بن حسان، وهو من المتقارب. انظر: ديوان عبد الرحمن (٤٨) والمقتضب (١/ ١١٣).

(٢) مر قبل قليل.

(٣) البيت لأبي سعيد المخزومي، وهو من البسيط. انظر: أمالي القالي (١/ ٢٥٩) وشرح المرادي (٣/ ١٣٨٣).

وقولُه[1]:

أَيُّهَا الفِتْيَانُ فِي مَجْلِسِنَا   جَرِّدُوا مِنْهَا وِرادًا[2] وَشُقُرْ

فإن اعتلَّت لامُه، نحوُ (أَعْمَى، وعُمْيٍ)، أو عينُه، كـ: (أَبْيَض، وبِيضٍ)، أو كان مُضاعفًا، كـ: (أَغَرَّ، وأَحَمَّ)، لم يجز فيه الضمُّ في شِعرٍ ولا غيرِه.

* * *

مَا لَمْ يُضَاعَفْ [فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ   وَ(فُعَلٌ) جَمْعًا لِـ: (فُعْلَةٍ) عُرِفْ]

[ما لم يضاعف]: ع: إن كانَ مستنَدُ ابنِ مالكٍ[3] في إثباتِ (عُنُنٍ) ما في كتابِ «العَين»[4] مِن قولِه: «(عِنَانُ اللِّجَامِ) معروفٌ، وجمعُه (عُنُنٌ، وأَعِنَّةٌ)»، فالكتابُ غيرُ موثوقٍ بهِ.

وقد ردَّ الزُّبَيدِيُّ عليه، فقالَ: «لا يُجمَعُ ما كانَ مِن هذا المثالِ المضاعَفِ على (فُعُلٍ)؛ كراهيةَ التضعيفِ، وكذلك ذكرَه سيبويهِ[5]، وغيرُه».

انتهَى كلامُه في كتابِ «التقريظ» للخليلِ، وكأنَّه لم يثبُت عندَه (عُنُنٌ) مِن غيرِ هذا الكتابِ، والقياسُ يأباه؛ فردَّه.

---

(١) البيت لطرفة، وهو من الرمل. انظر: ديوان طرفة (٥٧) والخصائص (٢/ ٣٣٧) وشرح المفصل (٣/ ٣٠٦).

(٢) في المخطوط: (وارد).

(٣) انظر: التسهيل (٢٧١) وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٨١٥ ـ ١٨٢٥).

(٤) انظر: العين (١/ ٩٠).

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٣٦١) و(٤/ ٣٥٨).

قولُـه: (لِفُعْلَـةٍ جَمْعًـا)[١] زادَ في «التَّسْـهِيل»[٢]: «ولـ: (فُعْلَـةٍ)»، نحـوُ[٣]: (جُمُعَةٍ)، وقالَ: «اسْمَيْنِ»؛ فخرجَ الوصفُ، كـ: (حُلْوَةٍ، ومُرَّةٍ).

وينبغي أن يُقالَ: «ولو منقوصًا»؛ ليدخُلَ صريحًا نحوُ: (بُرَةٍ، وبُرًى)، و(ظُبَةٍ، وظُبًى)، وهذا بخلافِ (فِعَلٍ)؛ فلا يكونُ للناقصِ.

ولو معتلًّا، كـ: (مُدْيَةٍ، ومُدًى)، و(دُمْيَةٍ[٤]، ودُمًى)، و(زُبْيَةٍ، وزُبًى)، ويُشارِكُه في هذا (فِعْلَةٌ).

ع: شذ (فُعَلٌ) في (فَعْلَةٍ)، نحوُ (قَرْيَةٍ، ونَوْبَةٍ)، وفي (فُعْلَةٍ) صفةً، نحوُ (بُهْمَةٍ) للشُّجاعِ، وفي: (نُفَسَاءَ) حكَى ابنُ سِيدَه[٥] فيه: (نُفَسٌ)، مخفَّفًا، وممدودًا[٦].

ويُحفَظُ في (ظُبَةٍ، وظُبًى)، و(عُجَايَةٍ، وعُجًى)، و(عَدُوٍّ، وعِدًى)، يُكسَرُ أوَّلُه[٧]، ويُضَمُّ، ومثلُه في ذلك جمعُ: (لِحْيَةٌ، وحِيلَةٌ، وقُوَّةٌ، وصُورَةٌ)، وفي (فُعَلَةٍ)، كـ: (تُخَمَةٍ)، وليسَ منه: (رُطَبَةٌ، ورُطَبٌ)، وفي (فُعْلَى) غير ما ذَكَرَ، نحوُ: (رُؤْيَا).

وشذَّت (فِعَلٌ) في (فَعْلَةٍ)، نحوُ (قَصْعَةٍ)، وفي (فَعَلَةٍ)، كـ: (حَاجَةٍ، وحِوَجٍ)،

---

(١) هذا تسامح من ابن هشام في عبارة الألفية.

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٣) هذا من كلام ابن هشام.

(٤) في المخطوط (ديمة).

(٥) انظر: المحكم (٨/ ٥٢٧).

(٦) في المخطوط (ممدود).

(٧) (أوله) تكررت في المخطوط مرتين.

و(فِعْلٍ)، كـ: (هِدْمٍ)، و(فِعْلَى)، كـ: (ذِكْرَى)[(١)].

* * *

وَنَحْوِ (كُبْرَى) [وَلِـ: (فِعْلَةٍ): (فِعَلْ)   وَقَـدْ يَجِـيءُ جَمْعُـهُ عَلَـى (فُعَـلْ)]

[ونحو كبرى]: في «التَّسْهِيل»[(٢)]: «ولـ: (فُعْلَى)[(٣)] أنثى (الأَفْعَلِ)».

كـ: (الصُّغْرِ، والكُبَرِ)، ولو كانت مضعَّفةً، كـ: (الجُلَّى)، تأنيثِ: (الأَجَلِّ).

ثمَّ قالَ: «ويُحفَظُ في (الرُّؤْيَا، ونَوْبَةٍ) ولا يُقاسُ عليهما، خلافًا للفراءِ[(٤)]».

ع: فإنَّه يقولُ في (رُجْعَى): (رُجَعٌ)[(٥)]، وفي (جَوْزَةٍ): (جُوَزٌ)[(٦)]. انتهى.

ثمَّ قالَ: «ويُحفَظُ أيضًا في (فُعْلَةٍ) وصفًا».

نحوُ (بُهْمَةٍ)، وهو الرَّجُلُ الشُّجاعُ.

ثمَّ قالَ: «واطَّرَدَ عندَ بعضِ تميمٍ وكَلْبٍ[(٧)] في المضاعَفِ المجموعِ على (فُعُلٍ)».

---

(١) انظر: التسهيل (٢٧٢) وارتشاف الضرب (١/ ٤٢٧).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٣) في المخطوط: (ولفعل)، والتصويب من التسهيل.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي (٢/ ١٦٦) وارتشاف الضرب (١/ ٤٢٧) وشرح المرادي (٣/ ١٣٨٨) وهمع الهوامع (٣/ ٣٥٤).

(٥) في المخطوط: (ورجع)، فلعل الناسخ ظن ضمة الراء واوًا.

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي (٢/ ١٦٦) وارتشاف الضرب (١/ ٤٢٧) وشرح المرادي (٣/ ١٣٨٨) وهمع الهوامع (٣/ ٣٥٤).

(٧) انظر: لغات القرآن للفراء (٧٨).

نحوُ: (جُدَدٍ، وسُرَرٍ، وذُلَلٍ)[1].

والحاصلُ: أنَّه اطردَ في أربعةٍ: (فُعْلَةٍ)، و(فُعُلَةٍ)، و(فُعْلَى) بشرطِهِنَّ، وفي المضعَّفِ عندَ قومٍ، واختُلِفَ في آخرَين، وهما: (نَوْبَة)، و(رُؤْيَا).

قولُه: (وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ) قالَ في «التَّسهيل»[2]: «اسمًا تامًّا».

فخرَجَ نحوُ: (لِدَةٍ، وحِشَةٍ، ورِقَةٍ).

ويُفهَمُ مِن كلامِه ثَمَّ شرطان آخرانِ:

أحدُهُما: أن لا تكونَ (فِعْلَةٌ) واحدةَ (فِعْلٍ).

والثاني: أن لا يكونَ معوَّضًا مِن لامِه التاءُ.

وذُكِرَ فيه أنَّ نحوَ[3]: (سِدَرٍ، وعِزَةٍ، وعِزًى، ولِثَةٍ، ولِثًى) محفوظٌ باتِّفاقٍ؛ فعلى هذا لا يقال به في[4].

ثمَّ قالَ: «ويُحفَظُ في (فِعْلَى) اسمًا».

ع: كَـ: (ذِكْرَى).

«ونحوِ: (ضَيْعَةٍ)، ولا يُقاسُ خِلافًا للفراءِ»[5].

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٥٨٠) والكامل (١/ ١٥٩) والمقتضب (٢/ ٢١٢) وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (٦٩) والمحتسب (٢/ ٢٠٠) وارتشاف الضرب (١/ ٤٢٦).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٣) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٣/ ٤٢٤) وتمهيد القواعد (٩/ ٤٧٨٥).

(٤) انتهى الكلام هنا، ولا تتمة.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٤٢٨).

مّما شذَّ في (فِعْلَةٍ)[1]: «امرأةٌ ذِرْبَةٌ: حديدةُ اللِّسَانِ، ونساءٌ ذِرَبٌ»، فهذا وإن كانَ (فِعْلَةً) إلَّا أنَّه صفةٌ، كذلك: «رَجُلٌ صِمَّةٌ، ونِسَاءٌ[2] صِمَمٌ»، و(الصِّمَّةُ): الرجلُ الشجاعُ.

وشذَّ أيضًا مَجموعًا على (فِعَلٍ): (حِدَأَةٌ، وعَدُوٌّ، وصُورَةٌ، وهِدْمٌ، وهو الثوبُ الخَلَقِ، وقَامَةٌ، وحَاجَةٌ، وقَصْعَةٌ، وهَضْبَةٌ، وقِشْعَةٌ[3]، ومَعِدَةٌ).

ألحقَ الفَرَّاءُ[4] بـ: (فُعْلَةٍ، وفِعْلَةٍ): (فُعْلًا، وفِعْلًا) مؤنَّثينِ، كـ: (جُمْلٍ، وهِنْدٍ).

* * *

فِـي نَحْـوِ (رَامٍ) [ذُو اطِّـرَادٍ (فُعَلَـهْ) وَشَـاعَ نَحْـوُ (كَامِـلٍ، وَكَمَلَـهْ)]

[في نحو رام]: اشترطَ ابنُه[5] الصفةَ، والوزنَ، والعقلَ، واعتلالَ اللامِ، وكذا في «التَّسْهِيل»[6]، فكان ينبغي أن يُمَثِّلَ بـ: (قَاضٍ) ونحوِه، ممَّا يختصُّ بالعاقِلِ، فأمَّا (رَامٍ) فالرَّميُ لا يختصُّ بالعاقلِ، قالَ اللهُ سبحانَه: ﴿تَرْمِي بِشَرَرٍ﴾[7].

---

(١) منقول جله من ابن مالك. انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٢) لعل الصواب: (ورجال).

(٣) في المخطوط: (وقَشْع)، والتصويب من التسهيل والارتشاف. انظر: التسهيل (٢٧٢) وارتشاف الضرب (١/ ٤٢٩).

(٤) الصواب: (المبرد)، وكذا في التسهيل والارتشاف. انظر: المقتضب (٣/ ٣٧٦) والتسهيل (٢٧٢) وارتشاف الضرب (١/ ٤٣٠).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٠).

(٦) انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٧) المرسلات: ٣٢.

«ونَدَرَ في نحوِ: (غَوِيٍّ، وعُرْيَانٍ، وعَدُوٍّ، وهَادِرٍ، وهو الرجلُ الذي لا يُعْتَدُّ به، ورَذِيٍّ، وهو البعيرُ المهزولُ، وبَازٍ)»[1].

في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[2]: «لأنَّه لا يعقِلُ».

ع: ولأنَّه ليسَ صفةً.

أجازَ الفارسيُّ في «التَّذكِرَة»[3] في: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾[4] أن يكونَ ﴿تُقَىٰةً﴾ حالًا، جمعًا لـ: (تَقِيٍّ)، كـ: (كَمِيٍّ، وكُمَاةٍ)، قالَ: وهذه الحالُ مثلُها في قولِه[5]:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِ ....

قولُه: (وَشَاعَ) بعدَ قولِه في أَخَوَيْهِ: (ذُو اطِّرَادٍ) يُؤْذِنُ بعدمِ الاطرادِ، وفي عبارةِ ابنِه[6] أَنَّه مُطَّرِدٌ، وهو ظاهرُ قولِه في «التَّسهِيل»[7]: «ومنها (فَعَلَةٌ) لـ: (فَاعِلٍ) وصفًا

---

(١) نقل من ابن مالك. انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٤٣).

(٣) انظر: مختصر تذكرة الفارسي لابن جني (٣٩٢) والحجة للفارسي (٣/ ٢٧) و(١/ ١٨٣) والبحر المحيط (٣/ ٩٤).

(٤) آل عمران: ٢٨.

(٥) بتمامه:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِ ... وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إِذْ طَالَ شَافِي

والبيت لبشر بن أبي خازم، وهو من الوافر. انظر: ديوان بشر (١٦٢) والقوافي للأخفش (١) والحجة للفارسي (٢/ ٤٤٠) و(٥/ ٥٦) وإيضاح الشعر للفارسي (١١٠ و٢٣١).

(٦) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٠).

(٧) انظر: التسهيل (٢٧٤).

مُذكَّرًا صَحِيحَ اللَّامِ».

فلْيُنْظَرْ في (ضَارِبٍ، وعَاقِلٍ، وقَاتِلٍ، وقَائِمٍ، وذَاهِبٍ، وعَالِمٍ)، ونحوِ ذلك مِمَّا لا يطَّرِدُ، لا نَكَادُ نَجِدُ فيها في الاستعمالِ (فَعَلَةً).

قولُه: (نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ): كانَ الأصلحَ أن يُمَثِّلَ بنحوِ: (كَاذِبٍ، وكَاتِبٍ)، ممَّا يختصُّ بالعاقِلِ؛ لتوجَدَ خصوصيةُ المِثالِ، لولا ما اعترَضَه مِن إصلاحِ القافيةِ.

وفي «التَّسْهِيل»[1]: «ويَقِلُّ فيما لا يعقِلُ».

نحوُ: (نَاعِقٍ، ونَعَقَةٍ)، وهي الغِرْبان[2].

«وَنَدَرَ في نحوِ[3]: (خَبِيثٍ، وسَيِّدٍ، وبَرٍّ، وخَيِّرٍ، وأَجْوَق)»[4]، وهو العظيمُ الشِّدقِ.

قولُه: (نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ): نحوُ: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾[5]، ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾[6]، وعن أبي حاتمٍ السجستانيِّ[7] أنه كان يكتبُ عَن الأصمعيِّ كلَّ

---

(١) انظر: التسهيل (٢٧٤).

(٢) هذا من كلام ابن هشام.

(٣) يكمل النقل من التسهيل.

(٤) انتهى النقل من التسهيل، وتفسير الكلمة بعدُ من كلام ابن هشام.

(٥) عبس: ١٥ ـ ١٦.

(٦) الأنعام: ٦١.

(٧) نقل هذه القصة ابن هشام من الزمخشري، والأشهر أن هذا من كلام أعرابي قاله للأصمعي؛ لأنه يكتب عنه كل شيء. انظر: الكشاف (٢/ ٣٢) وأخبار النحويين البصريين للسيرافي (٥٣) والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٠٢).

شيءٍ يَلفِظُ به مِن فوائدِ العِلمِ، حتَّى قالَ فيه: «أَنْتَ شَبِيهُ الحَفَظَة، تَكْتُبُ لَفْظَ اللَّفَظَة»، فقال أبو حاتمٍ: «وهذا أيضًا مِمَّا يُكتَبُ».

مِن «الخَصَائِصِ»[١]: «قالوا في (حَائِك، وخَائِن، وبَائِع، وسَائِل)[٢]: (فَعَلَة)، بالفتحِ، وكذا بابُهُنَّ، فلم يلتفِتُوا لاعتلالِ العَينِ، بل أجرَوه مجرَى صحيحِها، كـ: (كَاتِبٍ، وكَافِرٍ)، بخلافِ معتلِّ اللامِ، كـ: (قَاضٍ، وغَازٍ)؛ لأنَّ العَينَ لقُوَّتِها بالتقدُّمِ التحقَت بالصحيحةِ»[٣].

* * *

(فَعْلَى) لِوَصْفٍ [كَـ: (قَتِيلٍ، وَزَمِنْ، وَهَالِكٍ)، و(مَيِّتٌ) بِهِ قَمِنْ]

قولُه: (لِفُعْلٍ اسْمًا) كانَ يَحسُنُ أن يَذكُرَ إلى جنبِ (فَعْلٍ): (فِعْلَى)، كما قالَ في «التَّسْهِيل»[٤] على عَقِبِه: «ومِنها (فِعْلَى)، كـ: (حِجْلَى، وظِرْبَى)»[٥]، فتَركُه له؛ إمَّا لأنَّه لم يُسمَع إلا في هاتين الكلمتين، أو موافقةً لابنِ السَّرَّاجِ في أنَّه اسمُ جمعٍ[٦].

قولُه: (زَمِنْ): لا يريدُ به (فَعِلٍ) صفةً كيفما كانَ؛ لأنَّه نصَّ[٧] على نُدُورِ:

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ٤٨٦).

(٢) في الخصائص: (سائد).

(٣) انظر: الخصائص (٢/ ٤٨٧).

(٤) انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٥) في مطبوعة التسهيل: «حجل وظربان».

(٦) انظر: الوافية نظم الشافية (٢/ ٣٧) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٤٥) وشرح المرادي (٣/ ١٤٠٩).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٤٤).

(ذَرِبٍ، وذَرْبَى) في قولِه(١):

إِنِّـي امْـرُؤٌ مِـنْ عُصْـبَةٍ سَـعْدِيَّةٍ ذَرْبَـى الأَسِـنَّةِ كُـلَّ يَـوْمِ تَـلَاقِ

ع: الذي أراه أنَّ قولَهُ: (زَمِنٌ) مبتدأٌ، وخبرُه قولُه: (قَمِنٌ)، وما بينَهما في نيةِ التأخيرِ، محذوفُ الخبرِ، وهو في الحذفِ والاعتراضِ وعدمِ صلاحيةِ الخبرِ للجميعِ أو لغيرِ الأولِ كقولِه(٢):

فَـإِنِّي وَقَيَّـارٌ بِهَـا لَغَرِيـبُ

وفي الدلالةِ بالمفردِ على الجمعِ كقولِه(٣):

نَحْـنُ بِمَـا عِنْـدَنَا وَأَنْـتَ بِمَـا عِنْـدَكَ رَاضٍ ....

ومعنَى (قَمِنٌ) هنا ليسَ أنَّه أَوْلَى به، بل هو راجعٌ إلى حُكْمِكَ، أي: قَمِنٌ بأن تَحْكُمَ بأنَّ جمعَه على (فَعْلَى)، وذلك على وجهَين:

---

(١) البيت لسلامة بن جندل، وهو من الكامل. انظر: ديوان سلامة (١٥١) وتمهيد القواعد (٩/ ٤٧٩٩).

(٢) بتمامه:

فَمَـنْ يَـكُ أَمْسَـى فِـي الْمَدِينَـةِ رَحْلُـهُ فَـإِنِّي وَقَيَّـارٌ بِهَـا لَغَرِيـبُ

والبيت لضابئ بن الحارث البرجمي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ٧٥) والأصمعيات (١٨٤) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٣٣١) ونوادر أبي زيد (١٨٢).

(٣) بتمامه:

نَحْـنُ بِمَـا عِنْـدَنَا وَأَنْـتَ بِمَـا عِنْـدَكَ رَاضٍ وَالـرَّأْيُ مُخْتَلِـفُ

والبيت لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي، أو لقيس بن الخطيم، وهو من المنسرح. انظر: جمهرة أشعار العرب (٥٣١) والكتاب (١/ ٧٥) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٣٦٣).

أحدُهُما: أن يريدَ أنَّه فيه كثيرٌ؛ فهو قَمِنٌ أن[1] يُثْبَتَ له كذلك، كما أُثبت لنحوِ: [قَتِيلٍ.

الثاني:][2] ثبوتِ ذلك فيه بالسماعِ لا بالقياسِ، والحُكمُ الثابتُ بالسَّماعِ أقوى، مِن جهةِ موافَقَتِه لِمُرادِ الواضعِ بالقَطْعِ لا بالظَّنِّ.

وبَقِيَ عليه: «و(سَكْرَانُ، وأَجْرَبُ، ومَرِيضٌ)»، قد ذكرَ ثلاثةً، وتركَ ثلاثةً.

إنمَّا قلتُ هذا؛ لأنَّه لا جائزٌ أن يعودَ للجميعِ؛ لأنَّ (قَمِنًا) بكسرِ الميمِ[3] لا يكونُ إلا للواحدِ، ومتى أردتَ به أكثر مِن ذلك ثنَّيتَ، وجمعتَ، ولو ذهبتَ تفتحُ الميمَ[4] عبثَ النَّظمَ.

ولا يَحْسُنُ أن يُجعَلَ للأخيرِ، وخبرُ ما قبلَه محذوفٌ؛ لأنَّه استدلالٌ بالثاني على الأوَّلِ.

ولا أن[5] يُجعل قولُه: (وَزَمِنْ) وما بعدَه مِن المعطوفَين مخفوضَين[6] على العطفِ، وقولُه: (وَمَيِّتٌ) مبتدأً؛ لأنَّ جعلَه منسوقًا مَع (قَتِيلٍ)، مقطوعًا عَن (مَيِّتٌ) ما يَشهَدُ ظاهرًا باختصاصِه دون (مَيِّتٌ) بالقياسِ؛ لعطفِه على المقيسِ، وقطعِه عن غيرِه، والواقعُ بخلافِ ذلك، فافهَمْه؛ فإنَّه موضعٌ حَسَنٌ إن شاءَ الله تعالى.

* * *

(١) في المخطوط: (أي)، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (٢/ ٤٠٧).

(٢) ساقط من المخطوط، والتتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (٢/ ٤٠٧).

(٣) في المخطوط: (النون)، ويظهر أن هذا سهو.

(٤) في المخطوط: (النون)، ويظهر أن هذا سهو.

(٥) في المخطوط: (ولأن)، وهو تحريف.

(٦) في المخطوط: (مخفوظين)، وهو تصحيف.

لِـ: (فُعْـلٍ) اسْـمًا [صَـحَّ لَامًـا (فِعَلَـهْ)   وَالوَضْـعُ فِـي (فَعْـلٍ، وَفِعْـلٍ) قَلَّلَـهْ]

في «المقـرَّبِ»[1]: «(فُعْـلٌ) المضـعَّفُ يُجمَـعُ في القلـةِ علـى (أَفْعَـالٍ)، كـ: (أَعْشَاشٍ)، وفي الكثيرِ على (فِعَالٍ)، كـ: (عِشَاشٍ)، و(فُعُولٍ)، كـ: (عُشُوشٍ)، وقد يُجمَعُ على (فِعَلَةٍ)، كـ: (عِشَشَةٍ)، و(فُعْلَانٍ)، كـ: (عُشَّانٍ)».

وُجِدَ بخطِّ النـاظمِ[2] أنَّ (فِعَلَـةً) موقـوفٌ علـى السَّـمَاعِ، والشـائعُ منه جَمْعُ (فُعْلٍ).

ع: فيكونُ (فِعَلَةٌ) في كونِه لا يطَّرِدُ في شيءٍ نظيرَ (فِعْلَةٍ)، إلا أنَّ هـذا يُخـالِفُ ذلك بأنَّه يَكثُرُ في شيءٍ بعينِه.

قولُه: (فِعَلَة)[3] تقدَّمَ الكلامُ على (فُعَلَةٍ)، كـ: (قُضَاةٍ)، و(فَعَلَـةٍ)، كـ: (سَحَرَةٍ، وكَذَبَةٍ)، وهذا ثالثُها، (فِعَلَةٌ).

وكان ينبغي ذِكرُ هذا البيـتِ قبـلَ البيـتِ الـذي قبلَـه وهـو: (فَعْلَى لِوَصْـفٍ)؛ ليَتَجاوَرَ المتناسِبانِ، كما جاورَ بينَ (فُعَلٍ، وفِعَلٍ)؛ للتَّناسُبِ والتآخي.

* * *

وَ(فُعَّـلٌ) لِـ: (فَاعِـلٍ، [وَفَاعِلَـهْ)   وَصْـفَيْنِ نَحْـوُ (عَـاذِلٍ، وَعَاذِلَـهْ)]

قولُه: (وَصْفَيْنِ) خرجَ نحوُ (كَاهِلٍ، وَكَاغِدٍ)، و(فَاطِمَةَ) علمًا.

---

(١) انظر: المقرب (٤٨٩).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٣) ضبطت في المخطوط بسكون العين.

ومثالُ ذلك: (سَاجِدٌ، وسُجَّدٌ)، و(رَاكِعٌ، ورُكَّعٌ)، قالَ الله تعالى: ﴿وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾[1]، وقالُوا: (طَابِخٌ، وطُبَّخٌ)، قالَ[2]:

وَاللهِ لَــوْلَا أَنْ يَحُــشَّ الطُّــبَّخُ

بِــيَ الجَحِــيمَ حِــينَ لَا مُسْتَصْــرَخُ

يُقالُ[3]: حَشَشْتُ النَّارَ، أَحُشُّها، إذا أذْكَيتها، شبَّهَ ملائكةَ [النَّارِ][4] بالطَّبَّاخِين.

* * *

وَمِثْلُــهُ (الفُعَّــالُ) [فِيمَــا ذُكِّــرَا   وَذَانِ فِــي الْمُعَــلِّ لَامًــا نَــدَرَا]

[الفُعَّال]: قالَ الناظمُ[5]: «مِن الشذوذِ في (فُعَّالٍ): (حَكَمٌ، وحُكَّامٌ)، و(حَفِيظٌ، وحُفَّاظٌ)، وفي (فُعَّلٍ): (أَعْزَلُ، وعُزَّالٌ)[6] و(خَرِيدَةٌ، وخُرَّدٌ)، (وجرادٌ سَرَوءٌ)، أي: بَيُوضٌ، و(جَرَادٌ سُرَّاءٌ)، وندَرا معًا في: (سَخْلٍ، ونُفَسَاءَ)».

ع: ولكَ أن تقولَ في (حُكَّامٍ، وحُفَّاظٍ): إنَّما هما جمعُ (حَاكِمٍ، وحَافِظٍ)؛ فلا شذوذَ، ويظهرُ لي جوابُ ذلك في (حُفَّاظٍ)، وهو: أنَّه إنَّما يُقالُ لِمَن كَثُرَ حِفظُه، فيناسِبُه مِن المفردِ: (حَفِيظٌ)، لا: (حَافِظٌ)، ويكونُ جمعُ (حَافِظٍ): (حَفَظَةٌ)،

---

(١) البقرة: ١٢٥ والحج: ٢٦.

(٢) الرجز للعجاج. انظر: ديوان العجاج (٤٥٩) ومعاني القرآن للزجاج (١/ ٢٧٠) والحجة (١/ ١٩٤).

(٣) هذا السطر منقول من ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣٤).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من أمالي ابن الشجري.

(٥) انظر: التسهيل (٢٧٤).

(٦) في المخطوط (أغزا وغزاة) والتصويب من التسهيل.

كـ: (كَاتِبٍ، وكَتَبَةٍ).

قوله (فِيمَا ذُكِّرَ) أي: مِن هذَين الوزنَين، وهو (فَاعِلٌ).

وكانَ أن يقولَ: «وَمِثْلُهُ الفُعَّالُ فِي فَاعِلٍ»، أخْصرَ؛ لكن لـم يتَّزِن له.

قولُه: (وَذَانِ) البيتَ، استغناءٌ في (فَاعِلٍ) بـ: (فُعَلَةٍ)، كـ: (قَاضٍ، وغَازٍ)، وفي (فَاعِلَةٍ) بـ: (فَوَاعِلَ)، كـ: (رَامِيَةٍ).

ومثالُ[١] ما ندرَ مِن المعتلِّ فِي (فُعَّلٍ): (رَبْعٌ عَافٍ)، أي: دَارِسٌ، و(رُبُوعٌ عُفًّى)، وحكَى ابنُ سِيدَه[٢]: (سَاقٍ، وسُقًّى)[٣]، وفي (فُعَّالٍ): (سَارٍ وسُرَّاءٌ)، قالَ[٤]:

تَقْـــرِي بُيُـــوتُهُمُ سُـــرَّاءَ لَـــيْلِهِمُ ... وَلَا يَبِيتُـــونَ دُونَ اللَّيْـــلِ أَضْـــيَافَا

وحكَى س[٥]: (جَانٍ، وجُنَّاءٌ)، وسُمِعَ في جمعِ (غَازٍ): الفُعَّلُ والفُعَّالُ[٦].

ومِن الجَمعِ[٧]: (فُعَالٌ): (رُبَّى، ورُبَابٌ)، و(تَوْأَمٌ، وتُؤَامٌ)، و(ظِئَرٌ[٨]، وظُؤَارٍ)،

---

(١) مستفاد من ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٤٦).

(٢) انظر: المحكم (٦/ ٤٨٨).

(٣) في المخطوط: (سقاه)، والتصويب من ابن سيده والعليمي (٢/ ٤٠٩).

(٤) لم يعين قائله، وهو من البسيط، وهو عند الجاحظ وابن قتيبة: (قدورهم)، (الحي)، بدلًا من: (بيوتهم)، (الليل). انظر: الحيوان (٥/ ٥٩٥) والمعاني الكبير (١/ ٥٥٩) وتمهيد القواعد (٩/ ٤٧٩٥).

(٥) انظر: الكتاب (٤/ ٤٨).

(٦) انتهى هنا النقل عن ابن مالك من شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٤٦).

(٧) منقول من ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣٥).

(٨) كذا في المخطوط بفتح الهمزة، وفي غيره بالسكون. انظر: القاموس المحيط (١/ ٦٠٦).

و(ثَنِيٌّ، وثُنَاءٌ)، و(رَخِلٌ[1]، ورُخَالٌ)، و(نُفَسَاءُ، ونُفَاسٌ)، و(الرُّبَّى): الشاةُ التي تُحْبَسُ للَّبَنِ[2]، وقيلَ: الحديثةُ العهدِ بالولادةِ، و(التَّوْأَمُ): الذي يُولَدُ مَع آخَر، و(الظِّئْرُ): الدَّايَةُ، و(الثَّنِيُّ): وَلَدُ الشاةِ إذا دخلَ في السَّنَةِ الثانيةِ[3]، و(الرِّخْلُ)[4]: الأُنثى مِن أولادِ الضَّأنِ، و(النُّفَسَاءُ): المرأةُ التي وضعَت، وقيلَ في جَمعها أيضًا: (نِفَاسٌ)، بكسرِ النونِ، و(النُّفَاسُ) أيضًا الكثير[5] وِلَادُها[6].

* * *

(فَعْـلُ، وَفَعْلَـةٌ): [(فِعَـالٌ) لَهُمَـا وَقَـلَّ فِيمَـا عَيْنُـهُ اليَـا مِنْهُمَـا]

«مُقَرَّبٌ»[7]: «(فَعْلَةٌ) معتلَّ العينِ للكثيرِ بغيرِ تاءٍ، كـ: (بَيْضٍ، وجَوْزٍ)، وقد يجيءُ على (فِعَالٍ)، كـ: (خِيَامٍ، ورِيَاضٍ، وقِيَانٍ)».

وقد يُجمَعُ عليه (فِعْلٍ)[8]، كـ: (بِئْرٍ، وبِئَارٍ)، و(فَعُلٌ)، كـ: (سَبُعٌ، وسِبَاعٌ).

قولُه: (عَيْنُهُ): بَقِيَ عليه: (أَوْ فَاؤُهُ)، نحوُ: (يَعْرٌ، ويِعَارٌ)، ذكرَه في «التَّسْهِيل»[9].

---

(١) ضبط هكذا في المخطوط بفتح الخاء، وهي لغة فيه. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٣٤٦).

(٢) في المخطوط: (اللبن)، والتصويب من أمالي ابن الشجري.

(٣) في المخطوط: السادسة، وهو سهو ظاهر، والتصويب من ابن الشجري.

(٤) كذا ضبط في المخطوط، وهو مخالف لضبطه الأول من التحشية، وهي أيضًا لغة.

(٥) كذا في المخطوط، وعند ابن الشجري: «بالكسر».

(٦) انتهى النقل عن ابن الشجري.

(٧) انظر: المقرب (٤٩٣ و٤٨٨).

(٨) في المخطوط: (فِعَل)، وهو تصحيف، والتصويب من المقرب.

(٩) انظر: التسهيل (٢٧٣).

قولُه: (مِنْهُمَا) مُخالِفٌ لِمَا في «التَّسْهِيل»[1]؛ فإنَّه قالَ: «(فِعَالٌ)[2]، وهو لـ: (فَعْلٍ) غيرَ اليائيِّ العَينِ، ولـ: (فَعْلَةٍ) مطلقًا». انتهى.

يعني: يائيًّا كانَ، كـ: (غَيْضَةٍ، وغِيَاضٍ)، و(ضَيْعَةٍ، وضِيَاعٍ)، أو غيرَ يائيِّها، كـ: (جَفْنَةٍ، وجِفَانٍ)، و(صَعْبَةٍ، وصِعَابٍ).

* * *

وَ(فَعَــلٌ) أَيْضًــا [لَــهُ (فِعَــالُ) مَــا لَــمْ يَكُــنْ فِــي لَامِــهِ اعْــتِلَالُ]

في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[3]: «(فِعَالٌ): مقيسٌ في (فَعَلٍ، وفَعَلَةٍ)، ما لم يُضاعَفا، أو تعتلَّ لامُهما، كـ: (جَمَلٍ، ورَقَبَةٍ)، والأكثرُ في (قَلَمٍ): (أَقْلَامٌ)، وحكَى ابنُ سِيدَه[4] أنَّه قد يُقالُ أيضًا: (قِلَامٌ)».

قولُه:

مَــا لَــمْ يَكُــنْ فِــي لَامِــهِ اعْــتِلَالُ

فإنَّه يُجمَعُ على (فُعُولٍ)، كـ: (عِصِيٍّ).

فعلى هذا (دَمٌ، ودِمَاءٌ) شاذٌّ، ومعتلُّ العينِ كصحيحِها، كـ: (دَارٍ، ودِيَارٍ).

* * *

أَوْ يَــكُ مُضْــعَفًا [وَمِثْــلُ (فَعَــلٍ) ذُو التَّـا وَ(فِعْـلٌ) مَـعَ (فُعْـلٍ) فَاقْبَـلِ]

---

(١) انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٢) اللام ساقطة من المخطوط.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٥٠).

(٤) انظر: المحكم (٦/ ١٦٩ و٤٣٨).

[**أو يك مضعفًا**]: خرجَ نحوُ (طَلَلٍ)؛ فبابُه (أَفْعَالٌ).

قولُه: (ذُو التَّا) نحوُ: (أَكَمَةٍ، وثَمَرَةٍ، ورَقَبَةٍ، ورَحَبَةٍ)، وذلك في اسمِ الجِنسِ قليلٌ، وقالُوا: (أَضَاةٌ، وإِضَاءٌ).

قولُه: (ذُو التَّا) أي: مِن هذا الوزنِ، وهو الثلاثيُّ المفتوحُ الأوَّلَينِ، وسواءٌ أكانت اسمًا أو صفةً، كذا مُقتَضَى ما في «التَّسْهِيل»[(١)]، كـ: (حَسَنَةٍ، ورَقَبَةٍ، ورَحَبَةٍ).

قولُه: (وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ) شَرَطَ فيهما في «التَّسْهِيل»[(٢)] الاسميةَ، وكونَ (فُعْلٍ) غيرَ واوِيِّ العينِ، كـ: (حُوتٍ)، ولا يائيَّ اللامِ، كـ: (مُدْيٍ).

لِيُضْبَطْ بتقديمِ (فِعْلٍ)؛ لأنَّهم يبدؤون بالأخفِّ، ثم بالأثقلِ.

و(فِعْلٌ): (ذِئْبٌ، وقِدْحٌ)، وفي (فُعْلٍ) نحوُ: (دُهْنٍ، ورُمْحٍ).

قالَ بعضُهم[(٣)]: وهو في المضاعَفِ كثيرٌ، نحوُ: (قُفٌّ، وقِفَافٍ)، و(خُفٌّ، وخِفَافٍ)، و(عُسٌّ، عِسَاسٍ).

* * *

وَفِي (فَعِيلٍ) [وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ   كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ]

[**وفي فعيل**]: (ظَرِيفٌ).

فأمَّا مجيئُه في جمعِ (فَصِيلٍ، وأَفِيلٍ) فشاذٌّ؛ لأنَّهما اسمانِ، وأما مجيئُه في:

---

(١) انظر: التسهيل (٢٧٢ ـ ٢٧٣).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٣).

(٣) قاله الرضي. انظر: شرح الرضي على شافية ابن الحاجب (٢/ ٩٤).

(صَحِيحٍ، وشَدِيدٍ) فقالَ ح[1]: «شَاذٌّ».

ع: وهو خِلافُ إطلاقِ الناظمِ أنَّ ذلك قياسٌ في وَصفِ (فاعِل)، فشَملَها؛ إذ لا يُتَخَيَّلُ لها مانعٌ مِن الجوازِ إلا التضعيفَ، ولم يُشترَط انتفاؤُه.

قولُه: (كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ) أرادَ الحطيئةُ سَفَرًا، فقالَ لزوجَتِه[2]:

عُدِّي السِّنِينَ إِذَا هَمَمْتُ بِرَجْعَةٍ وَدَعِي الشُّهُورَ فَإِنَّهُنَّ قِصَارُ

فقالَت:

اُذْكُرْ تَحَنُّنَنَا إِلَيْكَ وَشَوْقَنَا وَاذْكُرْ بَنَاتِكَ إِنَّهُنَّ صِغَارُ

فقالَ: لا رَحَلْتُ لسَفَرٍ أبدًا.

* * *

وَشَاعَ فِي وَصْفٍ [عَلَى (فَعْلَانَا) أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى (فُعْلَانَا)]

[وشاع]: حُكِيَ لي عَن «نُكَتِ ابْنِ عَقِيلٍ»[3]: أنَّه بمعنَى اطَّرَدَ، وعن «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[4]: أنَّه غيرُ مُطَّرِدٍ، وهذا هو الحقُّ؛ إذ لا يُقالُ في (سَكْرَانَ): (سِكَارٌ)، ولا في (عُرْيَان): (عِرَاءٌ).

وفي «شَرح العُمدة»[5]، وفي «العُمدة»[6] أيضًا: أن (فَعْلَانَ)، وأُنْثَيَيْهِ، و(فُعْلَانَ)،

---

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٤٣٤).

(٢) انظر: عيون الأخبار (١١١/ ٢٢٦) ومجمع الأمثال (٢/ ٢٢٣).

(٣) يقصد بها شرح ابن عقيل على الخلاصة. انظر: شرح ابن عقيل (٤/ ١٢٦).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٥٠).

(٥) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٢٥).

(٦) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٢٣).

وأنثاه، يُقاسُ فيهنَّ (فِعَالٌ)[1].

* * *

وَمِثْلُـــهُ (فُعْلَانَـــةٌ) [الْزَمْـــهُ فِـــي   نَحْـــوِ (طَوِيـــلٍ، وَطَوِيلَـــةٍ) تَفِـــي]

[والزمه]: عبارةُ ابنِه[2]: «ولم يُجاوَز (فِعَالٌ) إلى غيرِه فيما عينُه واوٌ ولامُه صحيحةٌ مِن (فَعِيلٍ، وفَعِيلَةٍ) وصفَين، نحوُ: (طِوَالٍ) في جَمعِ (طَوِيلٍ، وطَوِيلَةٍ).

ويُحفَظُ (فِعَالٌ) في نحوِ: (قَائِمٍ، ورَاعٍ، وآمٍّ، وقَائِمَةٍ، ورَاعِيَةٍ، وأَعْجَفَ، وجَوَادٍ، وخَيِّرٍ، وبَطْحَاءَ، وقَلُوصٍ».

(نحوِ طَوِيلٍ، وطَوِيلَةٍ): (فَعِيلٌ، وفَعِيلَةٌ) بمعنَى (فَاعِلٍ، وفَاعِلَةٍ) وصفًا صحيحَ اللَّامِ.

فإن قِيلَ: فإنَّك تقولُ: (طَوِيلُونَ، وطَوِيلَاتٌ).

فإنَّما كلامُنا في التَّكسِيرِ.

* * *

وَبِـ (فُعُولٍ): (فَعِلٌ) [نَحْوُ (كَبِدْ)   يُخَصُّ غَالِبًا كَـذَاكَ يَطَّـرِدْ]

في «المقرَّبِ»[3]: إن كانَ ـ يعني الاسمَ الثُّلاثِيَّ ـ على (فَعِلٍ) جُمِعَ في القليلِ والكثيرِ على (أَفْعَالٍ)، كـ: (أَنْمَارٍ)، وقد يُجمَعُ في الكثيرِ على (فُعُولٍ)، كـ: (نُمُورٍ)، وقولُه[4]:

---

(١) في المخطوط: (فعلان)، والتصويب من شرح العمدة.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٢).

(٣) انظر: المقرب (٤٨٨).

(٤) هذا بعض رجز، وهو لحكيم بن معية الربعي. انظر: الكتاب (٣/ ٥٧٤) المقتضب =

فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٍ وَنُمُرْ

مقصورٌ مِن (نُمُورٍ) للضرورةِ[1].

قال ابنُه[2]: «ولا يكادون يتجاوزون في الكثرةِ جمعَ (فَعِلٍ) على (فُعُولٍ) إلى جمعِه على (فِعَالٍ)، فإن جاءَ منه شيءٌ عُدَّ نادرًا».

ع: قلتُ: نحوُ: (نَمِرٍ، ونِمَارٍ)، سُمِعَ ذلك.

وفي كلامِ النَّاظمِ أمران:

أحدُهُما: أنَّه ذَكَرَ أن (فَعِلًا) يختصُّ بـ: (فُعُولٍ) مِن بينِ سائرِ المفرداتِ، وهذا يُنافِيه قولُه: (كَذَاكَ يَطَّرِدْ) إلى آخرِه، وإنَّما قياسُه، و(فُعُولٌ) مِن بينِ سائرِ الجُموعِ خاصٌّ بـ: (فَعِلٍ)، أي: إنَّه لا يُجمَعُ إلا عليه، أي: في الكثرةِ، لا بدَّ مِن ذلك، وإلا فالواقعُ بخلافِ ذلك، وهو حينئذٍ مناقِضٌ لقولِه: (وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ) البيتَ.

والثاني: في الجَمعِ بينَ الاختصاصِ والغَلَبَةِ، وهو كالمتضادَّين.

[وَبِـ: (فُعُولٍ): فَعِلٌ]: الذي تُعطِيه هذه العبارةُ: أنَّ (فُعُولًا) مقصورٌ على (فَعِلٍ)، وليس كذلك؛ لأنَّ (فُعُولًا) يكونُ جمعًا لـ: (فَعْلٍ، وفِعْلٍ، وفُعْلٍ) وغيرِ ذلك، بل يطَّرِدُ فيه كما تراه مِن قولِه: (كَذَاكَ يَطَّرِد) البيتَ، وإنما (فَعِلٌ) مقصورٌ على (فُعُولٍ) دونَ غيرِه مِن جمعِ التكسيرِ.

= (٢/ ٢٠٣) وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢/ ٣٤٠).

(١) وقال في شرح الجمل: «وقد يجوز أن يكون قَصْرهُ من نُمُور ضرورةً». انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٥١٦).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٣).

وفي «التَّسْهِيل»[1] بعد أن ذَكَرَ أنَّ (فُعُولًا)[2] يُشارِكُ (فِعَالًا) ما نَصُّه[3]: «وانفردَ مَقِيسًا بنحوِ (كَبِدٍ)».

وفي «سَبك الْمَنظُوم»[4] بعدَ أن ذكرَ مثلَ ذلك: «وانفرَدَ (فُعُولٌ) مَقيسًا بنحوِ: (نَمِرٍ)».

وقوله (غالبًا) زائدٌ على ما في «التَّسْهِيل»[5]، و«سَبك الْمَنظُوم»[6]، واحترزَ به عَن نحوِ: (كَتِفٍ، وأَكْتَافٍ)، ويُستَغْنَى عنه بقولِه: (**وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ**) البيتَ.

وقولُه: (**وَفَعِل**) أي: اسمًا، واكتفَى بتمثيلِه بـ: (كَبِدٍ).

قولُه: (**نَحْوُ كَبِدْ**) وكذا (كَرِشٍ، ووَعِلٍ)، إشارةٌ إلى اشتراطِ الاسميةِ، فخرجَ نحوُ (خَشِنٍ).

* * *

فَي (فَعْلٍ) اسْمًا [مُطْلَقَ الفَا و(فَعَلْ) لَـهُ وَلِـ: (الفُعَـالِ): (فِعْـلَانٌ) حَصَـلْ]

قولُه: (**فِي فُعْلٍ اسْمًا**) مثالُ (فَعْلٍ): (فَلْسٌ، وبَيْتٌ، وشَيْخٌ، وضَيْفٌ، وعَيْنٌ).

زادَ في «التَّسْهِيل»[7]: «ليسَ عينُه واوًا»؛ فخرَجَ نحوُ: (سَوْطٍ، وحَوْضٍ)،

---

(١) انظر: التسهيل (٢٧٣).

(٢) في المخطوط بفتح العين، وهو تصحيف.

(٣) انظر: التسهيل (٢٧٤).

(٤) انظر: سبك المنظوم (٢٥١).

(٥) انظر: التسهيل (٢٧٣).

(٦) انظر: سبك المنظوم (٢٥١).

(٧) انظر: التسهيل (٢٧٣).

فنحوُ: (قُؤُوسٍ[١]، وفُوُوجٍ) غيرُ مُطَّرِدٍ.

ومثالُ (فِعْلٍ): (حِمْلٌ، وجِسْمٌ)، وقالَ[٢]:

أَحَـبُّ إِلَـيَّ مِـنْ لُـبْسِ الشُّـفُوفِ

جمعُ: (شِفٌّ)[٣]، الثوبُ الرَّقِيقُ.

ومثالُ (فُعْلٍ): (بُرْدٍ، وبُرْجٍ)، وشرَطَ[٤] فيه أن لا يكونَ مُضاعفًا، فخرجَ نحوُ: (خُفٌّ)، ولا معتلَّ العينِ بالواوِ، فخرجَ نحوُ: (حُوتٍ)، ولا اللامِ بالياءِ، فخرجَ نحوُ: (نُؤْيٍ)، فجَمْعُ (نُؤْيٍ، وحُصٍّ) على: (نُئِيٍّ، وحُصُوصٍ)، شاذٌّ[٥]، كما شذَّ في نحوِ: (كَهْلٍ، وفَسْلٍ[٦]؛ لأنَّه وصفٌ، وكذا: (ضَيْفٌ، وفَوْجٌ).

قولُه: (في فَعْلٍ) وشذَّ نحوُ[٧]: (سَاقٍ، وبَدْرَةٍ، وشُعْبَةٍ، وقُنَّةٍ، وسَمَاءٍ، وعَنَاقٍ، وطَلَلٍ).

---

(١) كذا في المخطوط، والنحاة يمثلون بـ: (سُوُوقٍ)، وابن الحاجب قال: «ولا يقولون: (قووس)، إلا ما شذ». انظر: المفصل (٣٣٩) والإيضاح لابن الحاجب (٥٢٨).

(٢) بتمامه:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

والبيت لميسون بنت بحدل، وهو من الوافر. انظر: الكتاب (٣/ ٤٥) والمقتضب (٢/ ٢٧) والمحتسب (١/ ٣٢٦).

(٣) الكسر لغة فيه، وهو بالفتح أيضًا. انظر: إصلاح المنطق (٣٠).

(٤) انظر: التسهيل (٢٧٣).

(٥) في المخطوط واو زائدة قبل (شاذ).

(٦) في المخطوط (قبل)، وكذا في الموضع التالي، وهو تحريف.

(٧) انظر: التسهيل (٢٧٣) وارتشاف الضرب (١/ ٤٣٥).

قولُه: (اسْمًا) وشذَّ في: (كَهْلٍ، وفَسْلٍ، وضَيْفٍ).

قولُه: (مُطْلَقَ الفَا) أمَّا في (فَعْلٌ) فكـ: (فَلْسٍ، وكَعْبٍ)، وأمَّا في (فِعْلٍ) فكـ: (حِمْلٍ، وضِرْسٍ)، وأمَّا في (فُعْلٍ) فكـ: (جُنْدٍ، وبُرْدٍ)، وشَرْطُ (فُعْلٍ) أن لا يكونَ معتلَّ العَينِ أو اللَّامِ ولا مُضاعَفًا، وشذَّ (خُصٌّ، وخُصُوصٌ)، و(نُؤْيٌ، ونُؤُويٌّ)[(١)]، وشذ في (فَعَلٍ)، كـ: (أَسَدٍ، وشَجَنٍ، ونَدَبٍ، وذَكَرٍ، وسَاقٍ)، وفي (فَاعِلٍ)، كـ: (شَاهِدٍ، وبَاكٍ، وصَالٍ).

قولُه: (وَفَعَلْ) قالَ ابنُه[(٢)]: «يعنِي: له (فُعُولٌ)، ولم يقيِّدْه باطِّرادٍ؛ فعُلِمَ أنَّه محفوظٌ فيه».

ع: فعلَى تقديرِه: (لَهُ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، والجملةُ خبرُ: (فَعَل)، وقد يُقالُ: إنه يجوزُ كَونُ: (فَعَل) مبتدأً، و: (لَهُ) متعلِّقٌ بـ: (حَصَل)، و: (لِلفُعَالِ) عطفٌ على: (لَهُ)، واستأنفَ الخافضَ؛ لكونِ المتبوعِ ضميرًا، و: (فِعْلَانٌ حَصَلْ) جملةٌ اسميةٌ مُخْبَرٌ بها عَن: (فَعَل)، ويكونُ مرادُه: أنَّ (فَعَل) يُجمَعُ على (فِعْلَانٍ)، كـ: (أَخٍ، وخَرَبٍ، وفَتًى).

قولُه: (وَلِلفُعَالِ) الحاصلُ: أنَّ (فِعْلَانٌ)[(٣)] جمعٌ لـ: (فُعَالٍ)، كـ: (غُرَابٍ، وغُلَامٍ)، وشذَّ في (فَعَالٍ)، كـ: (غَزَالٍ)، و(فِعَالٍ)، كـ: (صِوَارٍ)، وللمقصورِ منه،

---

(١) هكذا في المخطوط، والصواب: (نُئِيٌّ)، وقد سبق استعماله الصواب قبل هذا، وهو إن لم يكن تحريفًا فربما نظر ابن هشام إلى أصل الجمع قبل أن يقع فيه التغييرات الصرفية.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٣).

(٣) في المخطوط: (فَعلان)، وهو تصحيف.

وهو (فُعَلٌ)، كـ: (صُرَدٍ، ونُغَرٍ، وخُزَزٍ)، وللمخفَّفِ مِن هذا، وهو (فُعْلٌ)، بشرطِ اعتلالِ عينِه بالواوِ، كـ: (كُوزٍ، وحُوتٍ، ونُونٍ)، و(فَعَلٍ)، بفتحتَينِ معتلَّ العينِ[1] بالواوِ، كـ: (دَارٍ، وجَارٍ، وقَاعٍ، وتَاجٍ، وخَالٍ)، فإن كانَ صحيحَها فشاذٌّ، كـ: (خَرَبٍ، وأَخٍ)، وشذَّ أيضًا في (فَعِيلٍ)، كـ: (ظَلِيمٍ)، و(فَعُولٍ)، كـ: (خَرُوفٍ)، و(فَاعِلٍ)، كـ: (حَائِطٍ)، و(فِعْلٍ)، كـ: (قِنْوٍ)[2].

* * *

وَشَاعَ فِي (حُوتٍ، [وَقَاعٍ) مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا]

قالَ ابنُه[3]: «ويطَّرِدُ (فِعْلَانٌ) في جَمعِ ما عينُه واوٌ مِن (فُعْلٍ، أو فَعَلٍ)، كـ: (عُودٍ، وكُوزٍ، ونُونٍ، وتَاجٍ، وخَالٍ، وقَاعٍ)».

[وَشَاعَ فِي حُوتٍ]: يتبادرُ إلى الذِّهنِ أنَّ مرادَه (فُعْلٌ) الواويُّ العينِ، وفي «التَّسْهِيل»[4]: «أوْ (فَعَلٍ) مُطلقًا، أو (فُعْلٍ) واويَّ العَينِ»[5]، فظاهِرُ هذه المقارنةِ، بل تنصيصُ قولِه[6]: «مُطْلَقًا» يقضي بأنَّ (فَعَلًا) لا شَرْطَ له.

---

(١) في المخطوط: (اللام)، وهو سهو، فالممثَّل به معتل العين لا اللام؛ فالصواب أن يكون الكلام: «معتل العين بالواو». انظر: الكتاب (٣/ ٥٩٠) والخصائص (٢/ ١٠٣) وشرح ابن الناظم (٥٥٣) وشرح المرادي (٣/ ١٣٩٧).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٥٩٠).

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٣).

(٤) انظر: التسهيل (٢٧٦).

(٥) في المخطوط العكس، أي: «فُعَل مطلقًا، أو فَعَل واوي العين»، وهذا تصحيف.

(٦) يعني في التسهيل.

ثمَّ قالَ ما معناه[1]: إنَّه يُحفَظُ[2] في نحوِ: (خَرَبٍ، وأَخٍ)، و(الخَرَبُ): ذَكَرُ الحُبارَى.

وفي «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[3] قالَ: «فِي (فَعَلٍ) صحيحَ العَينِ»، وجعلَ في «شَرح العُمدة»[4] نحوَ: (أَخٍ، وإِخْوَانٍ) مقيسًا.

رجَعنا إلى ما في «التَّسْهِيل»[5]: «وغَزَالٍ، وصِوَارٍ، وهو قطيعُ بقَرِ الوحشِ، وخَرُوفٍ، وظَلِيمٍ، وحَائِطٍ، وقَضَفَةٍ، وهي الأَكَمةُ، وقِنْوٍ، ونِسْوَةٍ، وعَبْدٍ، وضَيْفٍ، وثَوْرٍ، وقَوْزٍ».

قولُه: (وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا) صوابُه: (فِي غَيْرِهَا)؛ لأنَّه ذَكَرَ ثلاثةَ أشياءَ.

ثمَّ هذا الإطلاقُ مُقَيَّدٌ بقولِه: (وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ) البيتَ.

ومثالُ ما قلَّ فيه (فِعْلَانٌ): (أَخٌ، وفَتًى، وغَزَالٌ، وصِوَارٌ، وظَلِيمٌ، وخَرُوفٌ، وحَائِطٌ، وقِنْوٌ).

[وَشَاعَ فِي حُوتٍ]: قالَ[6]:

---

(١) نصُّه: «ويحفظ في اسم على فَعَلٍ». انظر: التسهيل (٢٧٦).

(٢) في المخطوط: (يحفض)، وهو تحريف.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٥٨).

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٣١).

(٥) وهو منقول من التسهيل بالمعنى لا باللفظ؛ إذ إن ابن مالك ذكر الأوزان، وابن هشام لم يذكرها، بل ذكر الأمثلة عليها. انظر: التسهيل (٢٧٦).

(٦) لم يعين قائله، وهو من السريع، ورواية غيره: «ينغضن». انظر: الاشتقاق (٢٠) وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٦٤) وشرح المفصل (٣/ ٢٣٧).

وَالعِيسُ يَنْهَضْنَ بِكِيرَانِنَا كَأَنَّمَا يَنْهَشُهُنَّ الكَلِيبُ

(الكِيرَانُ): جمعُ (كُورٍ)، وهو الرَّحْلُ، و(الكَلِيبُ): جَمْعُ كِلَابٍ.

* * *

وَ(فَعْلًا) اسْمًا [وَ(فَعِيلًا، وَفَعَلْ) غَيْرَ مُعَلِّ العَيْنِ (فُعْلَانٌ) شَمَلْ]

[**وفَعْلًا**]: وشذَّ في (فِعْلٍ): (ذِئْبٌ، وذُؤْبَانٌ)، كذا قالَ بعضُهم[1].

وفي «التَّسْهِيل»[2]: «(فُعْلَانٌ) لاسمٍ على (فَعِيلٍ) أو (فَعَلٍ) صحيحَ العينِ، أو (فَعْلٍ)، أو (فِعْلٍ)».

ثمَّ قالَ: «ويُحفَظُ في (فَاعِلٍ)، و(أَفْعَلَ فَعْلَاءَ)، ونحوِ (حُوَارٍ، وزُقَاقٍ، وثَنِيٍّ، وقَعِيدٍ، وجَذَعٍ، ورِخْلٍ)».

قولُه: (**وَفَعْلًا اسْمًا**): ولم يُقَيِّدْ (فَعِيلًا، أو فَعَلًا) بالاسميةِ؛ فأوهَمَ ذلك ظاهرًا أنَّه شرطٌ فيه دونَهما، والواقعُ بخلافِ ذلك، كما لا يُجمَعُ نحوُ: (شَهْمٍ، وضَخْمٍ) على (فُعْلَانٍ)؛ كذلك لا يُجمَعُ نحوُ (ظَرِيفٍ، وشَرِيفٍ)، ونحوُ (حَسَنٍ، وبَطَلٍ).

[**غير معل العين**]: فخرجَ نحوُ: (سَاقٍ، وقَاعٍ)، بخلافِ (جَذَعٍ، وحَمَلٍ، وجَمَلٍ).

* * *

وَلِـ: (كَرِيمٍ، وبَخِيلٍ): [(فُعَلَا) كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا]

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٤٤٨).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٦).

ضابطُ (فُعَلَاءَ) أن يكونَ مفردُه على (فَعِيلٍ) صفةً لمذكَّرٍ عاقلٍ[1].

ع: وسواءٌ كان مدحًا أو ذمًّا أو غيرَ ذلك.

غيرَ[2] مضاعَفِ اللامِ ولا معتلِّها، كـ: (ظَرِيفٍ، وكَرِيمٍ).

فقولُنا: (عَلَى فَعِيلٍ) يُخرِجُ غيرَه، وشذَّ في: (جَبَانٍ، وخَلِيفَةٍ، وسَمْحٍ، ووَدُودٍ، ورَسُولٍ).

وقولُنا: (صِفَةً) يُخرِجُ نحوَ: (قَضِيبٍ، ونَصِيبٍ).

وقولُنا: (غيرَ مُضاعَفِ اللامِ) خرجَ نحوُ: (شَدِيدٍ).

وقولُنا: (وَلَا مُعْتَلّ) خرجَ نحوُ: (غَنِيٍّ، ووَلِيٍّ).

وقولُه: (**كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا**) يعني: ممَّا دلَّ على معنًى كالغريزةِ، وإن لم يكن على وزنِ (فَعِيلٍ)، وذلك كـ: (عَاقِلٍ، وصَالِحٍ، وشَاعِرٍ)؛ فإنَّهن لكونِهنَّ دالَّاتٍ على معنًى كالغريزةِ، ولكونِ الغريزةِ وشبهِها حقُّها ألا تُؤَدَّى إلا بـ: (فَعِيلٍ)؛ لِمَا ثَبَتَ مِن أكثرِ مجيءِ الغرائزِ على (فَعِيلٍ)، وقلةِ مجيئِها في غيرِه، كالنائباتِ عن (فَعِيلٍ)؛ فلهذا أُجرِينَ مجراه.

قالَ ابنُه[3]: «ومِن جُموعِ الكثرةِ: (فُعَلَاءُ)، وهو مَقيسٌ في (فَعِيلٍ) صفةً لِمُذَكَّرٍ عاقِلٍ بمعنَى (فَاعِلٍ) غيرَ مُضاعَفٍ، ولا معتلِّ اللامِ، وذلك نحوُ: (رَجُلٌ ظَرِيفٌ،

---

(١) مأخوذ من التسهيل. انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٢) يكمل النقل عن ابن مالك.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٤).

وكَرِيمٌ، وكُرمَاءُ)[1].

وكَثُرَ فيما دلَّ على مدحٍ، كـ: (عَاقِلٍ، وعُقَلَاءُ)، و(صَالِحٍ، وصُلَحَاءُ)، و(شَاعِرٌ، وشُعَرَاءُ).

وإلى ذا الإشارةُ بقولِه: (لِمَا ضَاهَاهُمَا)، [يعني أنَّ نحوَ][2]: (عَاقِلٍ، وشَاعِرٍ، وصَالِحٍ) مساويةٌ[3] لنحوِ: (بَخِيلٍ، وكَرِيمٍ) في الدلالةِ على معنًى هو كالغريزةِ، فهو كالنائبِ عَن (فَعِيلٍ)؛ فلهذا أُجرِيَ مجراه».

«شَرح العُمدة»[4]: «(فُعَلَاءُ) مقيسٌ في كلِّ صفةٍ مثلِ: (كَرِيمٍ، وبَخِيلٍ)، في الوزنِ، وصحةِ اللامِ، وعدمِ التضعيفِ، والدلالةِ على فاعليَّةِ مدحٍ أو ذمٍ، نحوُ: (كَرِيمٍ، وحَلِيمٍ، وبَخِيلٍ، وسَفِيهٍ).

وحُمِلَ عليه ما وافقَه في المعنَى مِن (فَاعِلٍ) صحيحَ اللامِ غيرَ مضعَّفٍ، كـ: (عَاقِلٍ، وصَالِحٍ).

و(أَفْعِلَاءُ) مقيسٌ في كلِّ صفةٍ تُشبِهُ: (شَدِيدًا، أو غَنِيًّا)، في الوزنِ والتضعيفِ، أو الاعتلالِ في اللامِ، مع الدلالةِ على فاعليَّةِ مدحٍ أو ذمٍّ، كـ: (عَزِيزٍ، وخَسِيسٍ، وذَكِيٍّ، وغَبِيٍّ)»[5].

* * *

---

(١) عبارة ابن الناظم: «نحو: ظريف وظرفاء، وكريم وكرماء».

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح ابن الناظم.

(٣) عند ابن الناظم: (مشابه).

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٢٩).

(٥) انتهى النقل من شرح العمدة. انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٣٠).

وَنَـابَ عَنْـهُ (أَفْعِـلَاءُ) [فِـي الْمُعَـلّْ لَامًـا وَمُضْـعَفٍ وَغَيْـرُ ذَاكَ قَـلّْ]

قولُه: (وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّْ) أي: ومجيءُ (أَفْعِلَاءَ) في غيرِ ما ذكرتُه قليلٌ، وذلك كـ: (نَصِيبٍ، وأَنْصِبَاءَ)، و(هَيِّنٍ، وأَهْوِنَاءَ)، و(صَدِيقٍ، وأَصْدِقَاءَ).

وجوَّزَ بعضُهم[1] في قولِه[2]:

عَلَـى أَطْرِقَـا بَالِيَـاتِ الخِيَـا مِ ....

البيتَ، أن يكونَ جمعَ (طَرِيقٍ)، وقُصِرَ؛ للضرورةِ، ويؤيِّدُه أنَّه رُوِيَ:

عَـلَا أَطْرُقَـا باليـات ......

أي: علا السيلُ أَطْرُقًا[3].

* * *

(فَوَاعِـلٌ): لِـ: (فَوْعَـلٍ، [وَفَاعِـلٍ، وَفَـاعِلَاءَ) مَـعَ نَحْـوِ كَاهِـلِ]

---

(١) يقصد به ابن يعيش، وقال: في لغة هذيل، وابن يعيش نقل هذا نصًّا من أبي عبيد البكري في معجمه، وأبو عبيد نسبه لبعضهم، وقد استفاد أبو عبيد من ياقوت. انظر: معجم البلدان (١/ ٢١٨) ومعجم ما استعجم (١/ ١٦٧) وشرح المفصل (١/ ١٠٥).

(٢) بتمامه:

عَلَـى أَطْرِقَـا بَالِيَـاتِ الخِيَـا مِ إِلَّا الثُّمَـامُ وَإِلَّا العِصِـيُّ

والبيت من المتقارب، وهو لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: ديوان الهذليين (٦٥) والحلبيات (٢٤٢) والمفصل (٢٥).

(٣) هذا من كلام ابن يعيش، وهذا يؤيد أن ابن هشام نقل من ابن يعيش مباشرة، وكما قلنا من قبل: إن ابن يعيش نقل هذا من أبي عبيد البكري، وأبو عبيد البكري استفاد من ياقوت.

في «خصَائِصِ»[١] أَبِي الفَتْحِ، في باب: (اللَّفظُ يَرِدُ مُحْتَمِلًا لِأَمْرَيْنِ)، من ذلك[٢]:

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ لَا يَعْدَمْ جَوَازِيَهُ

فظاهرُ هذا أن [يكونَ][٣] جمع: (جَازٍ)، أي: لا يَعْدَمُ شاكرًا عليه، ويجوزُ أن يكونَ جمعَ لـ: (جَزَاءٍ)، وجُمِعَ: (جَزَاءٌ) على: (جَوَازٍ)؛ لمشابهةِ المصدرِ اسمَ الفاعلِ، فكما جُمِعَ: (سَيْلٌ) على: (سَوَائِلَ) في قولِه[٤]:

وَكُنْتُ لَقًى تَجْرِي عَلَيْهِ السَّوَائِلُ

أي: السُّيُولُ، فكذلك يجوزُ أن يكونَ جَمْعُ (جَوَازِيَهُ) جَمْعَ (جَزَاءٍ).

ومثلُه[٥]:

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ٤٩١).

(٢) بتمامه:

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ لَا يَعْدَمْ جَوَازِيَهُ ... لَا يَذْهَبُ العُرْفُ بَيْنَ اللهِ وَالنَّاسِ

والبيت للحطيئة، وهو من البسيط. انظر: ديوان الحطيئة (٢٨٤) والكامل (٢/ ١٤٠) والحجة (١/ ٢٩٦).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الخصائص.

(٤) بتمامه:

فَلَيْتَكَ حَالَ البَحْرُ دُونَكَ كُلُّهُ ... وَكُنْتُ لَقًى تَجْرِي عَلَيْهِ السَّوَائِلُ

والبيت للأعشى، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (٢٣٣) والتمام لابن جني (١١٣) والمحتسب (١/ ٥٧).

(٥) بتمامه:

يَقُلْنَ حَرَامٌ مَا أُحِلَّ بِرَبِّنَا ... وَتَتْرُكُ أَمْوَالًا عَلَيْهَا الخَوَاتِمُ =

وَتَتْــرُكُ أَمْــوَالًا عَلَيْهَــا الخَــوَاتِمُ

يجوزُ أن يكونَ جمعَ: (خَاتَمٍ)، أي: آثارُ الخَواتِمِ، أو جمعَ: (خَتْم) على ما مضى.

وعلى ذلك قال س[1] في: «لَهُ عَلَيَّ مِئَةٌ بِيضًا»، و[2]:

لِمَيَّـــةَ مُوحِشًـــا طَلَـــلُ

إنَّ الحالَ مِن النكرةِ، مع أنَّه لا يخفَى على أحدٍ أنَّه يجوزُ كونُه حالًا مِن الضميرِ في: (لَهُ)، و: (لِمَيَّةَ)، وإنَّما ذَكَرَ ذلك؛ لأنَّه في الجملةِ وجهٌ صحيحٌ[3].

* * *

= والبيت للأعشى، وهو من الطويل، وهذه رواية الديوان، ويرويه النحاة: «وتُتْرَكُ أموالٌ». انظر: ديوان الأعشى (١٢٩) والمقتضب (٢/ ٢٥٧) والحجة (١/ ٢٩٩) وشرح المفصل (٥/ ٣٨١).

(١) انظر: الكتاب (٢/ ١١٢).

(٢) تمامه في إحدى الروايات:

لِمَيَّـــةَ مُوحِشًـــا طَلَـــلُ يَلُـــوحُ كَأَنَّـــهُ خِلَـــلُ

والبيت لكُثَيِّر عَزَّة، وهو من مجزوء الوافر. انظر: ديوان كُثَيِّر (٥٠٦) والكتاب (٢/ ١٢٣) ومعاني القرآن للفراء (١/ ١٦٧) وأمالي ابن الشجري (٣/ ٩).

(٣) انتهى النقل عن أبي الفتح، وأحب أن أنقل نص كلامه الأخير لجماله وعظمته، قال أبو الفتح: «فقالَ سيبويهِ فيه: إنَّه حالٌ مِن النكرةِ، ولم يحمِلْه على الضميرِ في الظَّرْفِ، أَفَيَحْسُنُ بأحدٍ أن يدَّعِي على أحدٍ متوسِّطِينا أن يخفَى هذا الموضعُ عليه، فضلًا عَن المشهودِ له بالفضلِ سيبويهِ، نعم، وربَّما أفتَى بالوجهِ الأضعفِ عندَه؛ لأنَّه على الحالاتِ وجهٌ صحيحٌ». اهـ. رحم الله إمام الصنعة سيبويه، ورحم الله الإمام ابن جني، ورحم الله السادة النحاة ورزقنا من علومهم.

وَ(حَائِضٍ، وصَاهَلٍ، [وَفَاعِلَهْ)   وَشَذَّ فِي (الفَارِسِ) مَعْ مَا مَاثَلَهْ]

قولُه: (وَفَاعِلَهْ) نحوُ (القَوَاعِدِ) في قولِه: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ﴾[1]، وَ﴿مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ حَالٌ مِنْهَا، أو متعلِّقٌ بـ: ﴿يَرْفَعُ﴾، على أنَّه مفعولٌ بِهِ، أي: «مِنْ أَرْضِ البَيْتِ»، وأما: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[2] فجَمْعُ (قَاعِدٍ).

* * *

وَبِـ: (فَعَائِلَ) اجْمَعَنْ [(فَعَالَهْ)   وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ]

خصَّصَ ذلك في «شَرْحِ الغَايَةِ»[3] بخمسةِ أوزانٍ[4]:

١ ـ عِمَامَةٌ، ورِسَالَةٌ.

٢ ـ صَحِيفَةٌ.

٣ ـ ذُؤَابَةٌ.

٤ ـ حَلُوبَةٌ.

٥ ـ سَحَابَةٌ.

---

(١) البقرة: ١٢٧.

(٢) النور: ٦٠، والآية في المخطوط ليس فيها حرف الواو.

(٣) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢١٠).

(٤) ذكر ابن هشام ستة أمثلة لهذه الأوزان الخمسة، وقد ذكر أبو حيان في شرح الغاية: عمامة، ورسالة، وصحيفة، وذؤابة، وحلوبة، وإذا كان كذلك فيظهر أن أبا حيان لم يمثّل لـ: (فَعالة)، إلا أن نقول إنه لا فائدة في تكرير عمامة ورسالة؛ لأنهما بنفس الوزن، فربما يكون تصحيف حدث لـ: (عِمامة) وتصحفت إلى (غَمامة)، والله أعلم.

في «الكشَّافِ»(١) في قولِه تَعَالَى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾(٢)، ما نَصُّه: «فإنَ قلتَ: كيفَ جَمَعَ (اليَتِيمَ)، وهو (فَعِيلٌ) كـ: (مَرِيضٍ)، على (يَتَامَى)؟

قلتُ: فيه وجهانِ:

أحدُهُما: أنْ يُجْمَعَ على (يَتْمَى)، كـ: (أَسْرَى)؛ لأنَّ اليُتْمَ مِن وادي الآفاتِ والأوجاعِ، ثم يُجمَعَ (فَعْلَى) على (فَعَالَى)، كـ: (أَسَارَى).

والثاني: أن يُجْمَعَ على (فَعَائِلَ)، لِجَرْيِ اليَتِيمِ مجرى الاسمِ، نحوُ (صَاحِبٍ، وفَارِسٍ)، فيُقالُ: (يَتَائِمُ)، ثمَّ (يَتَامَى)، على القلبِ».

وقالَ(٣) في الكلامِ على قولِه تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾(٤): «هو جمعُ: (يَتِيمَةٍ)، على القَلْبِ، كما قِيلَ: (أَيَامَى)، والأصلُ: (أَيَائِمُ، ويَتَائِمُ)».

ع: هذا مستقيمٌ، وأمَّا الجوابُ الثاني مِن جَوَابَيِ الأوَّلِ ففاسدٌ؛ لأنَّ (فَعِيلًا) في الأسماءِ لا يُجمَعُ على (فَعَائِلَ)، إلَّا إذا كانَ مؤنَّثًا؛ ولذلك نُوزِعَ في (دَلِيلٍ، ودَلَائِلَ).

* * *

وَبِـ: (الفَعَالِي، وَالفَعَالَى) [جُمِعَا (صَحْرَاءُ، وَالعَذْرَاءُ) وَالقَيْسَ اتْبَعَا]

الجَوْهَرِيُّ(٥): «الصَّحْرَاءُ: البَرِّيَّةُ، وهي غيرُ مصروفةٍ، وإن [لم](٦) تكن

(١) انظر: الكشاف (١/ ٤٦٣).

(٢) النساء: ٢.

(٣) انظر: الكشاف (١/ ٤٦٧).

(٤) النساء: ٣.

(٥) انظر: الصحاح (٢/ ٧٠٨).

(٦) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الصحاح.

صفةً، وإنَّما لم تُصرَف؛ للتأنيثِ ولزومِ حرفِ التأنيثِ له، وكذلكَ القولُ في: (بُشْرَى)، والجمعُ: (الصَّحَارَى[١]، والصَّحْرَاوَاتُ)، وكذلكَ جَمْعُ كُلِّ (فَعْلَاءَ) إذا لم يكن مؤنَّثَ (أَفْعَلَ)، مثلُ: (عَذْرَاءَ)، و(وَرْقَاءَ) اسمَ رَجُلٍ.

وأصلُ (الصَّحَارَى): (صَحَارِيُّ)، بالتشديدِ، وقد جاءَ في الشِّعْرِ؛ لأنَّكَ إذا جمعتَ: (صَحْرَاءَ) أدخلتَ بينَ الحاءِ والراءِ ألفًا، وكسَرتَ الراءَ، كما تكسِرُ ما بعدَ ألفِ الجمعِ في كلِّ موضعٍ، نحوُ: (مَسَاجِدَ، وجَعَافِرَ)، فتنقَلِبُ الأولى التي بعدَ الراءِ ياءً؛ للكسرةِ[٢] التي قبلَها، وتنقَلِبُ الألفُ الثانيةُ التي للتأنيثِ أيضًا [ياءً][٣]، وتُدَّغَمُ، ثم حذفُوا الياءَ الأُولى، وأبدَلُوا الثانيةَ ألفًا؛ لتَسْلَمَ الألفُ مِن الحذفِ عندَ التنوين، وإنَّما فعلُوا ذلك؛ ليفرِّقُوا بينَ الياءِ المنقلبةِ مِن الألفِ [للتأنيث، وبين الياء المنقلبة من الألف][٤] التي ليست للتأنيثِ، نحوُ أَلِفِ (مَرْمَى)، إذا[٥] قالُوا: (مَرَامِي، ومَغَازِي)، وبعضُ العربِ لا يحذفُ الياءَ الأولى، ولكن الثانيةَ، فيقولُ: (الصَّحَارِي)، بالكسرِ، وهذهِ صحارٍ»[٦].

وقالَ[٧] في (عَذْرَاءَ): «العَذْرَاءُ: البِكْرُ، والجمعُ (العَذَارَى، والعَذَارِي،

---

(١) في الصحاح ضبطت بكلا الضبطين، أعني: (الصحارِي، والصحارَى).

(٢) في المخطوط: (لكسرة).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الصحاح.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الصحاح.

(٥) في الصحاح: (إذ).

(٦) انتهى هنا النقل الأول عن الجوهري.

(٧) انظر: الصحاح (٢/ ٧٣٨).

والعَذْرَاوَاتُ)، كما قُلْنا في: (الصَّحَارِي)».

قولُه: (صَحْرَاءُ) يعني: (فَعْلَاءَ) اسمًا.

قولُه: (وَالعَذْرَاءُ): يعني: (فَعْلَاءَ) وصفًا، لا (أَفْعَلَ) لها، وهي عبارةٌ قاصرةٌ؛ فإنَّه نصَّ في «التَّسْهِيل»[1] على أنَّ (فَعَالِي) بكسرِ اللامِ تُغني عَن (الفَعَالَى) بفتحِها جوازًا فيهما، وفي (فَعْلَاءَ، وفِعْلَى[2]، وفَعْلَى) اسمًا، وفي (فُعْلَى) لا أنثى (الأَفْعَلِ)، وفي نحوِ: (مَهْرِيٍّ)، ولزومًا[3] في ألفاظٍ ضبطَها هناك[4].

وفي «شَرْحِ الغَايَةِ»[5]: «فَعَالَى: لـ: (فَعْلَى فَعْلَانَ) وعكسِه، نحوُ: (سَكْرَى سَكْرَانَ، وسَكَارَى)، فيستوي[6] فيه المذكرُ والمؤنَّثُ»[7].

وفي «شَرْحِ الخُلاصَةِ» لابنِ الناظِمِ[8]: «الفَعَالِي: لـ: (فِعْلَاةٍ)، كـ: (سِعْلَاةٍ)،

---

(١) انظر: التسهيل (٢٧٧).

(٢) في المخطوط: (فِعْلا).

(٣) في المخطوط: (ولزوم).

(٤) قال ابن مالك: «ولزومًا في نحو: حِذْرِيَةٍ، وسِعْلَاةٍ، وعَرْقُوَةٍ، والمأْقِيّ، وفيما حذف أول زائديه من نحو: حَبَنْطَى، وعَفَرْنَى، وعَدَوْلَى، وقَهَوْبَاء، وبُلَهْنِيَة، وقَلَنْسُوَة، وحُبَارَى، ونـدرَ في: أَهْلٍ، وعِشْرِين، ولَيْلَةٍ وكَيكَة». انظر: التسهيل (٢٧٧).

(٥) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢١٢).

(٦) في شرح الغاية: «أي: يستوي».

(٧) أما محقق «شَرْحِ الغَايَةِ» فقد صحَّف، وضبط (فُعالى) و(سُكارى) بضم أوائلها، وهو وإن كان قد يجوز (سُكارى) إلا أنه غير مقصود هنا، وإنما المقصود وزن (فَعالى) بالفتح، وقد يكون التصحيف من ناسخ المخطوط، لكن يجب التنبُّه والتنبيه.

(٨) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٦).

و(مَوْمَاةٍ)[1]، و(فَعْلُوَةٍ)، كـ: (عَرْقُوَةٍ)، و(فِعْلِيَةٍ)، كـ: (هِبْرِيَةٍ)، وربَّما[2] حُذِفَ أوَّلُ زائدَيه مِن نحوِ: (حَبَنْطَى)، ويشتركانِ في جَمعِ (فَعْلَاءَ) اسمًا، كـ: (صَحْرَاءَ)، أو صفةً، كـ: (عَذْرَاءَ)».

ع: ما لم يكن مِن بابِ: (حَمْرَاءَ).

«ولِما[3] فيه ألفُ التأنيثِ مقصورةً، أو ألفُ الإلحاقِ مقصورةً، كـ: (حُبْلَى، وذِفْرَى)»[4].

* * *

وَاجْعَـلْ (فَعَـالِيَّ) [لِغَيْـرِ ذِي نَسَـبْ جُـدِّدَ كَـ: (الكُرْسِـيِّ) تَتْبَـعِ العَـرَبْ]

[فَعَالِيَّ]: وأُضْحِيَّةٌ وأَضَاحِيُّ، وبُخْتِيَّةٌ وبَخَاتِيُّ، وأُوقِيَّةٌ وأَوَاقِيُّ، وعَارِيَّةٌ وعَوَارِيُّ.

العبارةُ الجيدةُ قولُ ابنِه[5]: «لكلِّ ثلاثيٍّ آخرهُ ياءٌ مشدَّدةٌ غيرُ متجدِّدةٍ للنَّسَبِ، نحوُ: (كُرْسِيٍّ، وبُرْدِيٍّ)».

وكذا: (بُخْتِيٍّ)، والفقهاءُ[6] يقولُون: منسوبةٌ إلى (بُخْتَ نَصَّرَ).

---

(١) يقصد وزن (فَعْلاة).

(٢) في المخطوط (وبما)، والتصويب من شرح ابن الناظم.

(٣) يستكمل النقل عن شرح ابن الناظم.

(٤) هذا فيه لف ونشر مرتب؛ فـ: (حبلى) مثال لألف التأنيث المقصورة، و(ذفرى) مثال لألف الإلحاق المقصورة، وهنا انتهى ابن هشام من النقل عن شرح ابن الناظم.

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٦).

(٦) انظر: تبيين الحقائق (١/ ٢٦١) والعناية شرح الهداية (٢/ ١٧٨) والجوهرة النيرة (١/ ١١٧).

وشَرَطَ في «التَّسْهِيل»[1] سكونَ العينِ، فقالَ: «ومنها: (فَعَالِيٌّ) لثلاثيٍّ ساكنِ العينِ زائدًا آخرَه ياءٌ مشدَّدةٌ لا لتجديدِ نَسَبٍ، ولنحوِ (عِلْبَاءٍ، وقُوبَاءٍ، وحَوْلَايَا)، ويُحفَظُ في نحوِ (صَحْرَاءَ، وعَذْرَاءَ، وإِنْسَانٍ، وظَرِبَانٍ)».

* * *

وَبِـ: (فَعَالِلَ) وَشِبْهِهِ [انْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى]

* * *

فِي[2] غَيْرِ مَا مَضَى [وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالقِيَاسِ]

[في غير ما مضى]: يُستثنى مِن ذلك: (أَجْمَعُ، وأَكْتَعُ، وأَبْصَعُ، وأَبْتَعُ)؛ فإنَّه كان قياسُه أن يُجمَعَ على مُشْبِهِ (فَعَالِلَ)، وهو (أَفَاعِلُ)، كما جُمِعَ: (أَفْكَلٌ، وأَيْدَعٌ، وأَصْبَعٌ، وأَزْمَلٌ، وأَفْضَلُ).

* * *

وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ [بِالمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ العَدَدْ]

في «التَّسْهِيل»[3]: أنَّ ك والأخفشَ[4] يعاملونَ بهذه المعاملةِ ما قبلَ الرَّابِعِ، ويقوِّيه ما نقلَه الزمخشريُّ[5] أنَّ بعضَ العربِ يقولون في تصغيرِ (جَحْمَرِشٍ):

---

(١) انظر: التسهيل (٢٧٧).

(٢) كذا في المخطوط، ورواية الألفية: (من).

(٣) انظر: التسهيل (٢٧٩).

(٤) انظر: ارتشاف الضرب (٣/ ٤٦٣).

(٥) انظر: المفصل (٢٥٣).

(جُحَيْرِشٌ)، بحذفِ الميمِ.

وفي «المِفتَاح»[1]: أنَّ (جَحْمَرِشًا) يُكَسَّرُ على (جَحَارِشَ)؛ لكونِ الميمِ مِن حروفِ الزيادةِ.

[الشَّبِيهُ]: لفظًا، نحوُ: (خَدَرْنَقٌ)، أو مخرجًا، نحوُ: (فَرَزْدَقٌ، وشَمَرْدَلٌ)[2]، وزعمَ المبرِّدُ[3] أنَّه لا يُحذَفُ دائمًا إلا الخامسُ، فهذه ثلاثةُ مذاهبَ[4]: مذهبُ الزمخشريِّ وك[5].

فإن قلتَ: هل شرطُ ذلك أن لا يكونَ الأخيرُ مِن لفظةِ الزائدِ؟

قلتُ: كذا كنتُ أَرَى، ثمَّ رأيتُ في ش ع[6] أنَّه يُقالُ في (قُذَعْمِلٍ): (قُذَاعِمُ، وقُذَاعِلُ)، وفي التصغيرِ[7]: (قُذَيْعِمٌ، وقُذَيْعِلٌ).

مسألةٌ[8]: إن كانَ المجموعُ أو المصغَّرُ مجموعَين[9] بَقِيا بحالِهما، فتقولُ في (مِقَصٍّ، ومُدُقٍّ، ودَابَّةٍ): (مَقَاصُّ، ومَدَاقُّ، ودَوَابُّ)، و: (مُقَيْصٌّ، ومُدَيْقٌّ، ودُوَيْبَّةٌ)، وإن كانا مفكُوكَين، فإن كانَ الفكُّ غيرَ شاذٍّ بَقِيَ، كـ: (قَرْدَدٍ)، يُقالُ فيه: (قَرَادِدُ،

---

(١) انظر: مفتاح الإعراب (١٤٨).

(٢) وهو مذهب سيبويه. انظر: الكتاب (٣/ ٤١٧ ـ ٤٤٨).

(٣) انظر: المقتضب (٢/ ٢٢٨ ـ ٢٤٨).

(٤) سيبويه والمبرد والكوفيين مع الزمخشري.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٤٦٢).

(٦) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٣٨).

(٧) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٥٤).

(٨) مستفادة من ابن مالك جله بالنص. انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٥٦ ـ ٩٥٧).

(٩) يعني: مدغمين، وهو تعبير ابن مالك في العمدة.

وقُرَيْدِدُ)، وإن كانَ شاذًا ادُّغِمَ، مثلُ: (مَحْبَبٍ، وألَنْدَدِ)، فتقولُ: (مَحَابُّ، وألَادُّ)، و: (مُحَيْبٌّ، وأُلَيْدٌّ)، ويتجدَّدُ لـ: (ألَنْدَدِ) في التصغيرِ مع الادِّغامِ منعُ الصرفِ[1].

* * *

وَزَائِـدَ العَـادِي [الرُّبَـاعِي احْذِفْـهُ مَـا   لَـمْ يَـكُ لَيْنًـا إِثْـرَهُ اللَّـذْ خَتَمَـا]

عبدُ اللَّطِيفِ[2]: يَردُ على هذا الإطلاقِ: ميمُ (مِفْتَاحٍ، ومِنْدِيلٍ، ومَسْعُودٍ) علَمًا، ونحوِهنَّ ممَّا جاوزَ الأربعةَ، وفيه زائدانِ، أحدُهُما لَينٌ قبلَ الآخِرِ، وليسَ مُدَّغمًا فيه ادِّغامًا أصليًّا، فإنَّك لا تحذِفُ، مع أنَّه زائدٌ فيما جاوزَ الأربعةَ، وليست: (لَينًا[3] إثرَه اللذ ختمَ).

* * *

وَالسِّينَ وَالتَّا [مِن كَـ: (مُسْتَدْعٍ) أَزِلْ   إِذْ بِبِنَـا الجَمْـعِ بَقَاهُمَـا مُخِـلّْ]

نهايةُ ما يَرتقِي إليه بناءُ الجَمعِ: (فَعَالِلُ، وفَعَالِيلُ)، و(فَعَالِلُ) يأتِي في الرُّباعِيِّ، و(فَعَالِيلُ) يأتِي في خُماسيٍّ قبلَ آخرِه مدةٌ، فإذا تجاوزتِ الكلمةُ هذين الأمرَين، وهما الأربعةُ والخمسةُ المذكورةُ، وجبَ أن يُحذَفَ منها ما يَمنَعُ مِن تَقَوُّمِ هذين الجمعَينِ المذكورَين.

فنحوُ (مُكْرِمٍ) رباعيٌّ؛ فلا حاجةَ إلى حذفِ شيءٍ، فقلُ: (مَكَارِمُ)، ولا تقُل:

---

(١) انظر: الخصائص (٣/ ١١٩).

(٢) عبد اللطيف الحراني، المعروف بابن المرحل، شيخ ابن هشام، وقد سبق الحديث عنه، ولعل هذه الفائدة من تقييدات ابن هشام من عبد اللطيف سماعًا في أحد المجالس.

(٣) في المخطوط: (لين)، والتصويب من العليمي (٢/ ٤٢٠).

كيفَ أقررَتَ الزائدَ، وهو الميمُ، وحذفتَ الأصلَ، وهو لامُ (سَفَرْجَلٍ)؟

لأنَّا نقولُ: ذاك الأصلُ[١] يضُرُّ، وهذا الزائدُ[٢] لا يضُرُّ، والحذفُ دائرٌ مع الضَّرَرِ وعدمِه.

ونحوُ: (مِفْتَاحٍ) لا يُحذَفُ منه شيءٌ؛ لأنَّه خُماسيُّ الأحرُفِ، إلا أنَّ رابعَه مدةٌ قبلَ الآخِرِ؛ فلا حَذْفَ.

ونحوُ (احْرِنْجَامٍ) سُباعيٌّ، فيحذفُ منه اثنان: الهمزةُ، والنونُ، وتبقَى الألِفُ، أمَّا إبقاءُ الألف[٣]؛ فلأنَّها مدةٌ قبلَ الآخِرِ، وأمَّا حذفُ الهمزةِ؛ فلأنَّ صيغةَ (مَفَاعِلَ، ومَفَاعِيلَ) بتحريكِ الحرفِ الثاني، وتحريكِ ما بعدَ همزِ الوصلِ، يقتضِي إسقاطَها؛ لزوالِ حِكمَتِها[٤]، وأما حذفُ النونِ؛ فللإخلالِ.

ونحوُ (مُسْتَخْرِجٍ) تَحذِفُ اثنين؛ ليَصيرَ أربعةً، ولا تحذِفُ واحدًا[٥]؛ ليصيرَ خمسةً؛ لأنَّه ليسَ قبلَ آخرِه مدةٌ، وذاك إنَّما يكونُ فيما هو كذلك.

وإذا كانَ بعضُ الزياداتِ أفضلَ مِن بعضٍ حذَفْتَ المفضولَ، وبقَّيْتَ الفاضلَ، وسببُ الفضلِ أمورٌ:

أحدُها: تصدُّرُ الزيادةِ، وتجدُّدُها للدلالةِ على معنًى، كميم: (مُسْتَدْعٍ،

---

(١) وهو لام سفرجل.

(٢) وهو ميم مكرم.

(٣) في المخطوط: (اللام)، والتصويب من العليمي (٢/ ٤٢١).

(٤) لأنه إنما جيء بها للساكن بعدها، والآن لا ساكن، فلا حاجة لها.

(٥) في المخطوط: (ثلاثة)، وهي هنا سبق قلم إما لابن هشام وإما للناسخ، والتصويب من العليمي (٢/ ٤٢١).

ومُنْطَلِقٍ)، وقولُنا: (وتَجَدُّدُهَا) احترازٌ مِن السينِ والتاءِ؛ فإنَّهما يدلَّان، لكنَّهما ليسا متجدِّدَين.

الثاني: كونُهما في موضعٍ يدلَّان فيه على معنًى، كهمزةِ (أَلَنْدَدٍ)، وياء (يَلَنْدَدٍ).

والثالثُ: كونُ حذفِها لا يُحوِجُ إلى حذفٍ، بخلافِ حذفِ الزيادةِ الأخرَى، كياءِ (حَيْزَبُونٍ)، وياءِ (نَيْدُلَانٍ)، تقولُ: (حَزَابِينُ، ونَدَالِينُ).

والرابعُ: مماثلتُها لأحدِ الأصولِ، ولا ميمَ مُصَدَّرةٌ، كـ: (عَفَنجَجٍ)، تقولُ: (عَفَاجِجُ)، لا: (عَفَانِجُ)، فأمَّا نحوُ: (مُقْعَنْسِسٌ)، فقالَ المبرِّدُ[1]: (قَعَاسِسُ)، والصوابُ عندَ س[2]: (مَقَاعِسُ)، وهو الحقُّ.

والخامسُ: عدمُ إيهامِها خِلافَ الواقعِ، فنحوُ: (مَرْمَرِيسٍ) يقالُ في جمعِه: (مَرَارِيسُ)، لا: (مَرَامِيسُ)؛ لئلَّا يُوهِمَ أنَّه: (فَعَالِيلُ)، لا: (فَعَافِيلُ).

السادسُ: أن تكونَ مُحَرَّكَةً، ونظيرتُها[3] ساكنةً، نحوُ: (حُطَائِطٍ)، بحذفِ الألفِ وبقاءِ الهمزةِ؛ لِمَا ذَكرنا.

السابعُ: أن لا تؤدِّيَ إلى بناءٍ لا نظيرَ له، بخلافِ الزائدِ الآخَرِ، وذلك كقولِك في (اسْتِخْرَاجٍ): (تَخَارِيجُ)، ولا تقُلْ: (سَخَارِيجُ)؛ لانتفاءِ (سَفَاعِيلَ)، وثبوتِ نحوِ (تَمَاثِيلَ).

---

(١) انظر: المقتضب (٢/ ٢٣٥).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٤٢٩).

(٣) في المخطوط، (ونظيرها)، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (٢/ ٤٢٠).

ع: قالوا في: (كَوَأْلَلٍ): إنَّ الواوَ واللامَ متكافئتان؛ لتحرُّكِهما، وفي: (عَفَنْجَجٍ): إنَّ الجيمَ أفضلُ مِن النونِ؛ لكونِها مماثلةً للأصلِ، ولك أن تقولَ: إنَّما ذلك لتحرُّكِها وسكونِ النونِ، وإلَّا فقولوا في (كَوَأْلَلٍ): إنَّ اللامَ أفضلُ مِن الواوِ.

ولك أن تُنازِعَ أيضًا في (حُطَائِطٍ)، وتقولَ: لا أُسَلِّمُ أنَّ المحذوفَ الألفُ[1]، بل المحذوفُ الهمزةُ، ثمَّ أُبدِلَت الألفُ همزةً؛ لوقوعِها ثالثةً بعدَ ألفِ (مَفَاعِلَ)، كما في (رِسَالَةٍ، ورَسَائِلَ).

مِن «خَصَائِصِ» أبي الفتحِ[2]: قد يَغلِبُ الزائدُ الأصلَ، كقولك: «هذا قَاضٍ[3]، ومُصْطَفِيٌّ، ويَعِدُ، ويَزِنُ»، وهذا أحدُ ما يدلُّ على اعتنائِهم بالمعاني، ويدلُّ لأبِي الحسنِ[4] في قولِهم: إنَّ المحذوفَ مِن: (مَبِيعٍ، ومَقُولٍ) إنَّما هو العينُ؛ مِن حيثُ كانت الواوُ دليلَ اسمِ المفعولِ.

وقال الشاعر[5]:

بَنِـــي عُقَيْـــلٍ مَـــا ذِهِ الخَنَـــافِقُ

الْمَـــالُ هَـــدْيٌ وَالنِّسَـــاءُ طَـــالِقُ

---

(١) في المخطوط: (اللام)، والتصويب من العليمي (٢/ ٤٢١).

(٢) انظر: الخصائص (٢/ ٤٧٩) وما بعدها.

(٣) في الخصائص: (قاضيٌ).

(٤) يعني به الأخفش. انظر: المقتضب (١/ ١٠٠).

(٥) لم يعين قائل هذا الرجز، وفي المخطوط: (ماذة الخناقق)، وهو تصحيف. انظر: معاني القرآن للفراء (١٠٣) والإيضاح الشعري للفارسي (٥٣٠) والخصائص (٢/ ٤٨٠).

(الخَنَافِقُ): جمعُ (خَنْفَقِيقٌ)[1]، النونُ زائدةٌ، والقافُ الأولى عندَ الخليلِ[2] هي الزائدةُ، والثانيةُ هي الأصليةُ، والنونُ والقافُ جميعًا لمعنًى، وهو الإلحاقُ، فإذا كانوا قد حذفُوا الأصلَ للزائدِ، وهما في طبقةٍ واحدةٍ، أعني في اجتماعِهما للإلحاقِ، فكيف إذا كانَ الزائدُ لمعنًى، والأصلُ المحذوفُ لا لمعنًى؟

وفي قولِهم: (خَنَافِقُ) تصحيحٌ لقولِ س[3] في[4] (مُقْعَنْسِسٍ): (مَقَاعِسُ، ومُقَيْعِس)، بل إذا حذفُوا المُلْحِقَ للمُلْحِقِ، فحذفُ المُلْحِقِ لذي المعنَى أقوى، وكأنَّهم إنَّما حذفُوا الأصلَ للزائدِ؛ تنويهًا به، وإعلامًا بأنَّه التحَقَ بأصولِهم.

ومِن ذلك قولُهم: «قَلْسَيْتُهُ»، والياءُ بدلٌ مِن واوِ (قَلَنْسُوَةٍ) الزائدةِ، ومَن قالَ: «قَلْنَسْتُهُ» فقد أثبتَ النونَ، وهي أيضًا زائدةٌ، وقالوا: «تَعَفْرَتَ»، إذا خَبُثَ، فاشتقُّوا مِن (العِفْرِيتِ)، والتاءُ زائدةٌ.

ونظيرُ تقويَتِهم أمرَ الزائدِ، وحذفِهم الأصلَ لَهُ قولُه[5]:

أُمِيلُ مَعَ الذِّمَامِ عَلَى ابْنِ عَمِّي ... وَأَحْمِلُ لِلصَّدِيقِ مَعَ الشَّقِيقِ
وَإِنْ كَانَ الفَتَى حُرًّا مُطَاعًا ... فَإِنَّكَ وَاجِدِي عَبْدَ الصَّدِيقِ

---

(١) في المخطوط (خنفيق)، والتصويب من الخصائص.

(٢) انظر: الكتاب (٤/ ٢٢٩).

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٤٢٩).

(٤) مكررة في المخطوط.

(٥) الشعر من الوافر، ونسب لعبد الله بن طاهر، ولإبراهيم بن العباس الصولي، والبيت الثاني ليس في مطبوعة الخصائص. انظر: الشعر والشعراء (١/ ٨٨) وعيون الأخبار (١/ ٣٧٧) والزهرة (١١٠) والعقد الفريد (٢/ ١٦٤).

وهذا كلُّه يُضْعِفُ قولَ مَن حقَّرَ تحقيرَ الترخيمِ، ومَن كسَّرَ على حذفِ الزيادةِ، إلَّا أنَّ وجهَ جَوازِه قولُه[1]:

وَأَنْفُ الفَتَى مِنْ وَجْهِهِ وَهْوَ أَجْدَعُ

وقولُه[2]:

كَيْمَا أُعِدَّهُمُ لِأَبْعَدَ مِنْهُمُ وَلَقَدْ يُجَاءُ إِلَى ذَوِي الأَحْقَادِ

وقولُه[3]:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

* * *

وَالمِيمُ أَوْلَى [مِنْ سِوَاهُ بِالبَقَا وَالهَمْزُ وَاليَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا]

* * *

(١) بتمامه:

ونَحْنُ نُزَجِّيهِ عَلَى الكُرْهِ وَالرِّضَا وَأَنْفُ الفَتَى مِنْ وَجْهِهِ وَهْوَ أَجْدَعُ

والبيت لأبي تمام من البسيط، وهو كما ترى لا للاستشهاد؛ لأن حبيبًا ليس من أهل فترة الاحتجاج، لذلك قال ابن جني قبل أن يورد البيت: «وقال المُولَّد»، ورواية غير الديوان: (نرجيه)، وفي المخطوط: (أجذع)، وهو تحريف. انظر: ديوان أبي تمام (٥٨٣) وجمهرة الأمثال (٢/ ٢٤٣) وديوان المعاني (٢/ ١٦٠).

(٢) البيت من الكامل، وقد نسب لمرداس الأسدي ولهبيرة بن ظالم المري. انظر: الجيم (١/ ٧٠) وحماسة البحتري (٤٨٤) وشرح الحماسة للمرزوقي (١٦٩).

(٣) البيت لمسكين الدارمي، وهو من الطويل. انظر: ديوان مسكين (٢٩) والكتاب (١/ ٢٥٦) والحجة (٦/ ٢٠٧).

وَاليَاءَ لَا الوَاوَ [احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا كَـ: (حَيْزَبُـونِ) فَهْـوَ حُكْـمٌ حُتِمَـا]

[**وما كحيزبون**]: وكذا: (نَيدلان)، تحذفُ الياءَ لا الألفَ، فتقولُ: (نَدَالِينُ)، وكذا (عَيْطَمُوسٌ)، تقولُ: (عَطَامِيسُ)، تحذفُ الياءَ لا الواوَ.

* * *

وَخَيَّـرُوا فِـي [زَائِـدَيْ (سَـرَنْدَى) وَكُـلِّ مَـا ضَـاهَاهُ كَـ: (العَلَنْـدَى)]

[**كالعلندى**]: وكذا (كَوَأْلَلٍ)، تقولُ: (كَآلِلُ، وكَوَائِلُ)؛ لأنَّ كُلًّا مِن الواوِ واللامِ زيادةٌ محرَّكةٌ مفيدةٌ للإلحاقِ، فلا وجهَ لإيجابِ تخصيصِ إحداهُما بالحذفِ دونَ الأُخرَى.

لم يذكُرْ في هذا الكتابِ (مَفَاعِيلَ)، وذكرَ أخاه، وهو (فَعَالِلُ) وشبهُه، وذكرَ الجميعَ في «العُمدة»[(١)] و«شَرحِها»[(٢)]، فقالَ ما معناه: إنَّه لأمرَين:

أحدُهُما: ما[(٣)] حُذِفَ منه حرفٌ غيرُ هاءِ التأنيثِ، وقُصِدَ التعويضُ منه، سواءٌ أكانَ ذلك الحرفُ أصليًّا، كلامِ: (سَفَرْجَلٍ)، أو زائدًا، كميمِ: (مُدَحْرِجٍ)، وأخرجَ هاءَ التأنيثِ؛ لأنَّا إذا [جَمَعْنا][(٤)] (دَحْرَجَةً) قُلنا: (دَحَارِجُ)، ولم يجُزِ التعويضُ عَن الهاءِ.

الثاني: ما اجتمعت فيه شروطٌ:

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٣٤).

(٢) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٤١).

(٣) في المخطوط (أما) والتصويب من شرح العمدة والعليمي.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (٢/ ٤٢٢).

أحدُها: أن يكونَ خُماسيًّا أو أكثرَ، والأحسنُ: «مُتَجَاوِزًا للأربعةِ».

الثاني: أن يكونَ هذا المتجاوِزُ أربعةً مِن غيرِ ما سبق ذِكرُه.

الثالثُ: أن يكونَ الحرفُ الرابعُ منه لينًا، فخرجَ نحوُ: (سَفَرْجَلٍ)، ودخلَ نحوُ: (كَنَهْوَرٍ) ممَّا تحرَّكَ فيه اللِّينُ، و: (فِرْدَوْسٍ)، ممَّا سَكَنَ فيه بعدَ حركةٍ غيرِ مجانسةٍ، و: (عُصْفُورٍ)، ممَّا هي بعدَ مجانِسٍ ولا زيادةَ فيه غيرُها، ونحوُ: (أُسْلُوبٍ، ويَرْبُوعٍ، ومِحْرَابٍ، وإِغْصَارٍ، وتِجْفَافٍ، وقِنْدِيلٍ، وإِبْرِيقٍ، ويَقْطِينٍ)، ممَّا فيه زائدٌ غيرُها.

الرابعُ: أن يكونَ زائدًا، فخرجَ نحوُ: (مُخْتَارٍ، ومُنْقَادٍ).

الخامسُ: أن يكونَ غيرَ مُدَّغَمٍ فيه، فخرجَ نحوُ: (مُصَوِّرٍ)، فيقالُ فيه: (مَصَاوِرُ)، لا (مَصَاوِيرُ)؛ لأنَّ الواوَ الثانيةَ كالجيمِ الثانيةِ مِن: (مُحَجَّلٍ)، وهو يُقالُ فيه: (مَحَاجِلُ)، وشرطُ هذا الادِّغامِ المانعِ أن يكونَ أصليًّا، فخرجَ الادِّغامُ العارضُ، نحوُ: (قَوَوَّلٍ)، مثالُ: (سَفَرْجَلٍ) مِن (القَوْلِ)، فجمعُه: (قَوَاوِيلُ)، كما يُقال في: (كَنَهْوَرٍ): (كَنَاهِيرُ)[1]؛ لأنَّ الادِّغامَ غيرُ أصليٍّ؛ لأنَّ المدَّغَمَ فيه مُقابِلٌ لِمَا لم يُدَّغَمْ فيه، وهو جيمُ: (سَفَرْجَلٍ)[2].

ع: هذه المسألةُ تردُّ على ح[3] في شيءٍ كثيرٍ مِن مسائلِ «شرحِ التسهيلِ»[4]

---

(١) في مطبوعة شرح العمدة: (كناهر).

(٢) انتهى النقل هنا من شرح العمدة.

(٣) يقصد به أبا حيان.

(٤) انظر: التذييل والتكميل رسالة في الأزهر (٦/ ١٣٢).

اقتضَى قولُه فيها أنَّا إذا بنَيْنا كلمةً على وزنِ أُخرَى كانَ ذلك إلحاقًا لها بها في أحكامِها، فتُعامَلُ معاملتهَا، ولو كانَ كذلك لقِيل هنا: (قَوَاوِو)، بحذفِ اللامِ، [ثم][1] أُعِلَّتِ الواوُ الثانيةُ بالقلبِ.

وبعدُ، فعندي أنَّ الشيخَ غَلطَ في البناءِ؛ فإنَّا إنَّما نَزيدُ مثلَ اللامِ، لا مثلَ العينِ، فإنَّما نقولُ: «قَوَلَّلٍ»، وإنَّما مثالُ المسألةِ فيما يظهَرُ: أن تَبْنِيَ مِن (الغَزْوِ)، فتقولُ: (غَزَوَّو)، ثمَّ تجمعُه على: (غَزَاوِيوَ)، ثم تقلِبُ الواوَ الأخيرةَ ياءً، فتقولُ: (غَزَاوِيَّ).

ثم إنَّه يُقالُ له: كيف قلتُ: لأنَّ الادِّغامَ هنا عارضٌ، مع أنَّه نظيرُ: (مُصَوِّرٍ)، لا يفترِقانِ؟ وكونُ الحرفِ في مقابلةِ حرفٍ غيرِ مُدَّغَمٍ فيه لا ينفعُه شيئًا.

❁ ❁ ❁

---

(١) زيادة يقتضيها السياق، وهي عند العليمي (٢/ ٤٢٣).

التَّصْغِيرُ

جرَتِ العادةُ بذِكْرِ بابَيِ التكسيرِ والتصغيرِ مُقترنَينِ، وجَعْلِ التصغيرِ هو المؤخَّرَ؛ ليُحمَلَ على التكسيرِ، وإنَّما لم يعكِسُوا؛ لِمَا في «الخَصَائِصِ»[1]، وهو: «أنَّ اللفظَ متَى تغيَّرَ دلَّ ذلك على تغييرِ المعنَى، وأنَّ أكثرَ الأمرَينِ أن يكونَ ما حدثَ زيادةً لا نَقصًا».

قالَ: «ولِهذا لم يعتدَّ بالتصغيرِ مانعًا مِن الصرفِ، كـ: (دُرَيْهِمٍ)، كما اعتُدَّ بالتكسيرِ، كـ: (دَرَاهِمَ)».

قالَ: «ومِن هنا قالَ س[2]: «تقولُ: (سُرَيْحِينٌ، وضُبَيْعِينٌ)؛ لقولِهم: (سَرَاحِينُ، وضَبَاعِينُ)»، ولا تقلْ[3]: (سُكَيْرِينٌ)؛ لأنَّهم لم يقولوا: (سَكَارِينُ)، سألتُ أبا عليٍّ عَن كلامِهِ فأجابَني بهذا».

قالَ أبو الفتحِ[4]: «وسواءٌ أكانَ التغييرُ بزيادةٍ أو تحريفٍ، فالأوَّلُ: كقولِك في: (حَسَنٍ، وجَمِيلٍ، ومَلِيحٍ، ووَضِيءٍ): (فُعَّالٌ)، والثاني كقولِهم في: (طَوِيلٍ، وعَرِيضٍ، وخَفِيفٍ، وسَرِيعٍ، وقَلِيلٍ): (فُعَال) بالتخفيفِ، فهذا أبلغُ، وإن [لم][5] يَزِد».

---

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٧١).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٤٢١).

(٣) في الخصائص: (ولا تقول)، وهذا لفظ ابن جني، وقد انتهى لفظ سيبويه.

(٤) انظر: الخصائص (٣/ ٢٧٠) وما بعدها.

(٥) ساقطة يقتضيها السياق وكلام ابن جني.

في «التَّنبيه عَلَى مُشْكِلِ الحَماسَةِ»(١): «سألتُ أبا عليٍّ: ما بالُ(٢) س(٣) يحمِلُ التحقيرَ أبدًا على التكسيرِ؟ فقالَ: لأنَّ التكسيرَ أقوَى التغيرَين؛ فحُمِلَ التحقيرُ عليه.

وفي «الخَصَائِصِ»(٤) أنَّه قالَ: «له ما بالُ(٥) س(٦) يَرُدُّ كثيرًا مِن أحكامِ التحقيرِ إلى أحكامِ التكسيرِ، ويحمِلُها عليها، كقولِه(٧): «تقولُ: (سُرَيْحِينٌ)؛ لأنَّك تقولُ: (سَرَاحِينُ)، ولا تقولُ: (عُثَيْمِينٌ)؛ لأنَّكَ لا تقولُ: (عَثَامِينُ)»؟ فقالَ: إنَّما كانَ كذلك؛ لأنَّ التكسيرَ بعيدٌ عَن رُتبةِ الآحادِ؛ فاعتَدَّ بما يعرِضُ فيه؛ لاعتدادِه بمعناه، والمحقَّرُ هو المكبَّرُ، والتحقيرُ فيه جارٍ مجرَى الصفةِ، فكأنَّه لم يحدث بالتحقيرِ أمرٌ يُحمَلُ غيرُه عليه، كما حدثَ بالتكسيرِ حُكمٌ يُحمَلُ الإفرادُ عليه، هذا مَعْقِدُ معناه، وما أحسنَه وأعلاه!». انتهى.

* * *

(فُعَيْلًا) اجْعَلْ [لِثُلَاثِيٍّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ (قُذَيٌّ) فِي (قَذَى)]

(لِثُلَاثِيٍّ) أي: لاسمٍ ثلاثيٍّ؛ لأنَّه وصفٌ، ولا يقبلُه إلَّا الاسمُ؛ لأنَّه حُكمٌ، ولا يُحكَمُ إلَّا على الاسمِ.

---

(١) انظر: التنبيه على مشكل الحماسة (١٣).

(٢) في المخطوط والعليمي: (ما قال س)، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٤٠٦).

(٤) انظر: الخصائص (١/ ٣٥٥).

(٥) في المخطوط (ما قال س) ولعل الصواب ما أثبتناه، والعبارة منقولة بالمعنى من الخصائص.

(٦) انظر: الكتاب (٣/ ٤٢١).

(٧) انظر: الكتاب (١/ ٣٥٥).

وقد صُغِّرَ (أَفْعَلُ) في التعجبِ، وهو مطَّرِدٌ عندَ س[1]، وخالفَه قومٌ في اطِّرادِه[2]، وأجازَ ابنُ كَيْسانَ[3] وحدَه تصغيرَ (أَفْعِلْ)، وإذا قلتَ: «مَا أُحَيْسِنَ زَيْدًا!» دلَّ على تعظيمِ حُسنِه، مع صِغَرِ سنِّه.

فرعٌ[4]: «مَا أَحْيَا زَيْدًا!»، تقولُ: «مَا أُحَيِّ».

قولُه: (فُعَيْلًا اجْعَل) البيتَين، حصَرَ أوزانَ التصغيرِ في ثلاثةٍ، وزعمُوا أنَّ هذا وَضْعُ الخليلِ[5]، وأنَّه مثَّلَها بـ: (فُلَيْسٍ، ودُرَيْهِمٍ، ودُنَيْنِيرٍ)، فقيلَ له: «لِمَ بنَيتَ التصغيرَ على هذه الأمثلةِ؟»، فقالَ: «وجدتُ معاملةَ الناسِ عليها».

ورُدَّ بأنَّها غيرُ وافيةٍ بصِيَغِ التصغيرِ؛ ألا ترَى أنَّ (أُحَيْمِدَ): (أُفَيْعِلُ)، و(مُكَيْثِرٌ): (مُفَيْعِلٌ)، و(سُلَيْطِينٌ): (فُعَيْلِينٌ)، و(سُفَيْرِجٌ): (فُعَيْلِلٌ)؟

وأُجِيبَ بوجهين:

أحدُهُما: أنَّهم قصدُوا أن يكونَ للتصغيرِ أمثلةٌ راتبةٌ ينفرِدُ بها.

والثاني: أنَّهم لو قالوا في (سُفَيْرِجٍ): (فُعَيْلِلٌ) لتوالَى مِثلان.

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٤٧٨).

(٢) يقصد به ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٠).

(٣) انظر: التسهيل (١٣١).

(٤) مأخوذ وما قبله من أبي حيان. انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٢٠٨).

(٥) قال أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين: «وأخبرَنا محمدُ بنُ يحيى، قال: حدَّثنا محمدُ بنُ يزيدَ، قال: حدَّثنا المازنيُّ عن الأصمعيِّ، قال: قال الخليلُ بنُ أحمدَ: وضعتُ كتابَ التصغيرِ على (دينارٍ، ودرهمٍ، وفلسٍ)، فقلت: (دُنينيرٌ، ودُريهمٌ، وفُليسٌ)، (فعيعيل، وفعيعل، وفعيل)». انظر: المقتضب (٢/ ٢٣٦) ومراتب النحويين (٧٠) وشرح المرادي (٣/ ١٤٢١).

وأمَّا ثعلبٌ فجرَى على الظاهرِ، فقالَ: (سُفَيْرِجٌ): (فُعَيْلِلٌ)، و(مُكَيْرِمٌ): (مُفَيْعِلٌ)، وهذا ظاهرٌ؛ لسلامةِ الأصلِ.

وقالَ ابنُ بَابَشَاذَ[1]: «فإن قلتَ: هلَّا أدخلتَ في الأسماءِ: (أُفَيْعَال)، كـ: (أُجَيْمَالٍ)، و(فُعَيْلَانَ)، كـ: (عُطَيْشَانَ)، و(فُعَيْلَاءَ)، كـ: (حُمَيْرَاءَ).

قيلَ: أمَّا (أُفَيْعَالٌ) فشيءٌ يخصُّ الجمعَ، [وتصغيرُ الجمعِ][2] له أحكامٌ تُخالِفُ تصغيرَ المفردِ، وأمَّا (فُعَيْلاءُ، وفُعَيْلَانُ) فإنَّما صَغَّرَت صدرَه، وصارَ بوزنِ (فُعَيْلٍ)، ثمَّ ألحقتَ بعدَ ذلك الزيادةَ».

[فِي قَـذَى]: ممَّا استحسنوه مِن شِعرِ الأعشى ميمونِ بنِ قيسٍ قولُه في الخَمرِ[3]:

تُرِيكَ القَذَى مِن دُونِهَا وَهْيَ دُونَهُ   إِذَا ذَاقَهَا مَنْ ذَاقَهَا يَتَمَطَّقُ

أرادَ: أنَّها مِن صفاتِها تُريكَ القذاةَ عاليةً عليها، والقذاةُ في أسفَلِها[4].

* * *

(فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلٍ) [لِمَا   فَاقَ كَجَعْلِ (دِرْهَمٍ): (دُرَيْهِمَا)]

* * *

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعِ وُصِلْ   [بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ]

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (٤٦٤).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من ابن بابشاذ والعليمي (٢/ ٤٢٤).

(٣) من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (١٣٠) والشعر والشعراء (١/ ٢٥٧).

(٤) هذا الكلام كله من نص ابن قتيبة. انظر: الشعر والشعراء (١/ ٢٥٧).

ظاهرُ كلامِ ابنِ عُصفورٍ[1]، بل نصُّه، أنَّ الرابعَ الشبيهَ[2] بالمزيدِ لا يُحذَفُ دونَ الآخِرِ، إلَّا إذا كانَ الآخِرُ ليسَ كذلك، ثمَّ قالَ: «فإنْ كانَ الآخِرُ مِن حُروفِ الزيادةِ لم يُحذَف غيرُه».

ع: كـ: (شَمَرْدَلٍ)[3].

* * *

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ [يَا قَبْلَ الطَّرَفْ إِنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ]

قولُه: (تَعْوِيضُ) الاسمِ، أصليًّا كانَ، كَلامِ (سَفَرْجَلٍ)، أو زائدًا، كَنُونِ (مُنْطَلِقٍ)، إلَّا إن كانَ الزائدُ هاءَ التأنيثِ، كـ: (دَحْرَجَةٍ)، كذا استثنَى في «شَرحِ العُمدة»[4].

وكأنَّ علةَ ذلك أنَّ التاءَ في تقديرِ الانفصالِ، فإذا زالت لم تكُن الكلمةُ كأنَّها زالَ منها شيءٌ؛ فلا تستحِقُّ التعويضَ البتةَ.

* * *

وَحَائِدٌ عَنِ القِيَاسِ [كُلُّ مَا خَالَفَ فِي البَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا]

مِمَّا[5] شذَّ في الجَمعِ: (حَدِيثٌ، وأَحَادِيثُ)، كأنَّه جَمعُ: (إِحْدَاثٍ)، كـ: (إِعْصَارٍ، وأَعَاصِيرَ)، ولا يجوزُ أن تكونَ (أَحَادِيثُ) جمعَ (أُحْدُوثَةٍ)، كـ: (أُغْلُوطَةٍ،

---

(١) انظر: المقرب (٤٧٨).

(٢) في المخطوط: (التشبيه)، وهو تحريف.

(٣) وهذا تمثيل ابن عصفور. انظر: المقرب (٤٧٨).

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٥٤).

(٥) منقول بنصه من ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣٥).

وأَغَالِيطَ)؛ لقولِهم: «أَحَادِيثُ النَّبِيِّ»[١]، ولم يقولُوا في مفردِه: «أُحْدُوثَةُ النَّبِيِّ».

قالَ سعدُ بنُ مالكٍ[٢]:

يَا بُؤْسَ لِلحَرْبِ التِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

وذكرَ أبو عليٍّ[٣] (أَرَاهِطَ)[٤] الذي هو العصابةُ دونَ العشرةِ، لم يُجمَع إلَّا على: (أَرَاهِطَ)، أما: (أَرْهُطٌ) فإنَّما هو جمعٌ لـ: (الرهطِ) اسمًا للأديمِ، تلبَسُه الحائضُ، يكونُ قدرُه ما بين السرةِ إلى الركبةِ.

وغيرُ س[٥] حكى في (الرَّهْطِ) الذي هو العصابةُ: أنَّهم جمعُوه على: (أَرْهُطٍ)، وجمعوا: (أَرْهُط) على: (أَرَاهِطَ)، كما جمعوا: (الكَلْبَ) على: (الأَكْلُبِ)، ثمَّ جمعُوا: (الأَكْلُبَ) على: (أَكَالِبَ)[٦].

ممَّا[٧] خرجَ عَن القياسِ في الجَمعِ: (سَوَاسِيَةٌ)، جمعُ: (سَوَاءٍ)، فهذا كـ:

---

(١) عند ابن الشجري: «لأنهم قد قالوا: «حديث النبي، وأحاديث النبي».

(٢) من مجزوء الكامل. انظر: الكتاب (٢/ ٢٠٧) واللامات (١٠٨) والتمام لابن جني (١٢٠).

(٣) انظر: التكملة لأبي علي (٤٤٩) والحجة (٥/ ٣٥٣) والمسائل العسكريات (١١٤).

(٤) لعل الصواب: (الرهط).

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٦١٦).

(٦) انتهى النقل هنا من ابن الشجري، ولكن من عند بيت سعد بن مالك وحتى آخر هذه التحشية من مكان سابق للنقل الذي قبله. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣٤).

(٧) نقل هذه الفقرةَ من الحاشية الشيخُ خالد الأزهري في التصريح، وقال بعدها: «وهذا كلام حسن نقله الموضح في الحواشي»، وقد نقل الأزهري أن هذا منقول عن حواشي ابن بري على الصحاح. انظر: حواشي ابن بري على الصحاح المسمى بـ: (التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح) (٦/ ١٠٢) والتصريح (٢/ ٧١٠).

(بَاطِلٍ، وأَبَاطِيلَ)، و(حَدِيثٍ، وأَحَادِيثَ)، و(ذَكَرٍ، ومَذَاكِيرَ)، فهذه كأنَّ مفردَها: (سَوْسَاةٌ، وإِبْطَالٌ، ومِذْكَارٌ، وإِحْدَاثٌ)، ووزنُ (سَوَاسِيَةٍ): (فَعَالِلَةٌ)، ومفردُها المقدَّرُ[١]: (فَعْلَلَةٌ)، كـ: (شَوْشَاةٍ، ومَوْمَاةٍ)، لا (فَعْلَاةٌ).

و[لا][٢] تكونُ (سَوَاسِيَةٌ): (فَعَالِيَةٌ)؛ لأنَّ بابَ (سَلِسَ) قليلٌ، ولا يكونُ (سَوَاسِيَةٌ): (فَوَاعِلَةٌ)؛ لأنَّ بابَ (كَوْكَبٍ، ودَدَنٍ) أقلُّ مِن بابِ (سَلِسَ)، ولا: (فَعَافِلَةٌ)، و(سَوْسَاةٌ): (فَعْفَلَةٌ)؛ لأنَّ الفاءَ لم تتكرَّر وحدَها، وإنَّما تتكرَّرُ معَ العَينِ، كـ: (مَرْمَرِيسٍ)[٣]، وإذا بطَلَ كونُها (فَعَالِيَةً، وفَوَاعِلَةً، وفَعَافِلَةً) تعيَّنَ (فَعَالِلَةٌ)، ويؤيِّدُ ذلك أنَّهم قالوا فيها: (سَوَاسِوَة) أيضًا، فهذا يدلُّ على أنَّ (سَوْسَاةً): (فَعْلَلَةٌ)، (سَوْسَوَةً) مثلُ (مَرْمَرَةٍ).

في «الكشَّافِ»[٤]: «وقرأ الحسنُ[٥]: ﴿وَجَاؤُوا أَبَاهُمْ عُشَيًّا﴾، على تصغيرِ (عَشِيٍّ)، يُقالُ: «لَقِيتُه عَشِيًّا، وعُشَيَّانًا، وأَصِيلًا، وأُصَيْلَانًا»، ورواه ابنُ جنِّي[٦]: ﴿عُشًا﴾[٧]، بضمِّ العينِ والقصرِ، وقال: «عُشُوا[٨] مِن البُكاءِ».

* * *

---

(١) وهو: (سَوْسَاةٌ).

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وهي في التصريح.

(٣) في المخطوط: (مرميس)، وهو تحريف.

(٤) انظر: الكشاف (٢/ ٤٥٠).

(٥) يوسف: ١٦. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/ ٢٠٤).

(٦) انظر: المحتسب (١/ ٣٣٥).

(٧) في المخطوط: (عشى).

(٨) في مطبوعة المحتسب ضبطت: (عشَوْا). انظر: المحتسب (١/ ٣٣٥).

لِتِلْوِ يَـا التَّصْـغِيرِ [مِـنْ قَبْـلِ عَلَـمْ تَأْنِيـثٍ اوْ مَدَّتِـهِ الفَـتْحُ انْحَـتَمْ]

* * *

كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ [(أَفْعَـالٍ) سَـبَقْ أَوْ مَـدَّ (سَـكْرَانَ) وَمَـا بِـهِ الْتَحَـقْ]

[ما مدة أفعال سبق]: كقولِك في (أَجْمَالٍ): (أُجَيْمَالٌ)، وفي (أَقْوَامٍ): (أُقَيَّامٍ)، وما أحسنَ قولَ ابنِ فارضٍ[1]:

لَهَـا بِأُعَيْشَـابِ الحِجَـازِ تَحَـرُّشٌ بِهَا عَنْ أُصَيْحَابِي خُصِصْتُ بَسَكْرَتِي

* * *

وَأَلِـفُ التَّأْنِيـثِ [حَيْـثُ مُـدَّا وَتَـاؤُهُ مُنْفَصِـلَيْنِ عُـدَّا]

* * *

كَـذَا الْمَزِيـدُ [آخِـرًا لِلنَّسَـبِ وَعَجُـزُ الْمُضَـافِ وَالْمُرَكَّـبِ]

* * *

وَهَكَـذَا زِيَادَتَـا [(فَعْـلَانِ) مِـنْ بَعْـدِ أَرْبَـعٍ كَـ: (زَعْفَـرَانِ)]

* * *

وَقَـدِّرِ انْفِصَـالَ [مَـا دَلَّ عَلَـى تَثْنِيَـةٍ أَوْ جَمْـعِ تَصْـحِيحٍ جَـلَا]

* * *

---

(١) رواية الديوان:

لَهَـا بِأُعَيْشَـابِ الحِجَـازِ تَحَـرُّشٌ بِـهِ لَا بِخَمْـرٍ دُونَ صَـحْبِيَ سَـكْرَتِي

وهو من الطويل. انظر: ديوان ابن الفارض (٣٣).

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ [ذُو القَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا]

* * *

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ [(حُبَارَى) خَيِّرِ بَيْنَ (الحُبَيْرَى) فَادْرِ وَ(الحُبَيِّرِ)]

سألَ أبو الحسَنِ[1] أعرابيًّا: كيفَ تُصَغِّرُ (حُبَارَى)؟ فقالَ: (حُبْرُورٌ)؛ وذلك لأنَّه فرخُ الحُبارَى.

وسألَ أبو الفتحِ[2] أعرابيًا: كيفَ [تُصَغِّرُ][3] (دَمَكْمَكًا)؟ فقالَ: (شُخَيْتٌ)[4].

* * *

وَارْدُدْ لِأَصْلٍ [ثَانِيًا لَيِّنًا قُلِبْ فَـ: (قِيمَةٌ) صَيِّرْ (قُوَيْمَةً) تُصِبْ]

قالَ في ش ع[5]: «يقولُ س[6] في تصغيرِ (مُتَّعِدٍ) وجمعَه: (مُتَيْعِدٌ، ومَتَاعِدُ)، والجرميُّ[7]: (مُوَيْعِدٌ، ومَوَاعِدُ)»[8].

* * *

(١) يعني به الأخفش. انظر: المبهج (١٥٨) والخصائص (٢/ ٤٦٨) والتمام لابن جني (١٨٦).

(٢) انظر: الخصائص (٢/ ٤٦٨).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتميم من الخصائص.

(٤) الدمكمك من الرجال والإبل: القويُّ الشديد، والشخيت: النحيف الجسم الضئيل.

(٥) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٥٢).

(٦) انظر: الكتاب (٢/ ١٢٧) وما بعدها و(٣/ ٤٦٥).

(٧) وينسب للزجاج. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٢٠٤) وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٠٩).

(٨) ليس بنصه في شرح العمدة، وليس في مطبوعة العمدة نسبة ولا حديث عن الجرمي ومذهبه، بل هذا في شرح الكافية. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٠٩).

وَشَــذَّ فِـي (عِيـدٍ): [(عُيَيْـدٌ) وَحُـتِمْ   لِلجَمْـعِ مِـنْ ذَا مَـا لِتَصْـغِيرٍ عُلِـمْ]

يوافقُ ما حكي عن الجُرجانيِّ[1] أنَّ العربَ لا تنقُضُ أصولَها لأجلِ اللَّبسِ الذي يعرِضُ: أن تقولَ: (عُوَيْدٌ)، وضُعِّفَ[2] قولُه بأنَّ العربَ صَغَّرت: (أَعْلَامًا) جمعَ (عَلَمٍ) على (أُعَيْلَامٍ)؛ لئلَّا يلتبس بتصغيرِ (إِعْلَامٍ) مصدرَ (أَعْلَمَ)، وفي هذا التضعيفِ نظرٌ.

* * *

وَالأَلِـفُ الثَّـانِي [المَزِيـدُ يُجْعَـلُ   وَاوًا كَـذَا مَـا الأَصْـلُ فِـيهِ يُجْهَـلُ]

* * *

وَكَمِّـلِ الْمَنْقُـوصَ [فِـي التَّصْـغِيرِ مَـا   لَـمْ يَحْـوِ غَيْـرَ التَّـاءِ ثَالِثًـا كَـ: (مَـا)]

قولُه: (مَا لَمْ يَحْوِ): خلافًا ليونسَ[3]، فكانَ يقولُ في (هَارٍ): (هُوَيْئِرٌ)، وفي (يَضَعُ): (يُوَيْضِعُ)، وفي (بَالَةٍ) ـ مِن قولِه: «بَالَيْتُ بِه بَالَةً» ـ: (بُوَيْلِيَةٌ).

تنبيهٌ: المازنيُّ[4] ـ رحمه الله تعالى ـ يوافقُ يونسَ في الرَّدِّ، ويوافقُ س[5] في نحوِ (قَاضٍ) اسمَ امرأةٍ، ينوِّنُ[6].

---

(١) انظر: شرح التكملة (١/ ٣٩٨) والأشباه والنظائر (١/ ٥٤١). وانظر أيضًا: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (٢/ ٢٥٠) واللمع (٢١٣) والإيضاح لابن الحاجب (٥٦٣).

(٢) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٥٥٨).

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٤٥٦).

(٤) انظر: الانتصار (٢٢٦) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ١٩٨) والخصائص (٣/ ٧٤).

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٣١١).

(٦) في الخصائص مثّل بـ: (جوارٍ، وغواشٍ).

ولو سمَّيتَ بـ: (يَرَى)، قالَ يونس[1]: (يُرَيْئِي)، بغيرِ تنوينٍ وبالهمزِ، وس[2]: (يُرَيَّ)، بلا همزٍ وبلا تنوينٍ؛ لأنَّه صارَ كـ: (أُحَيَّ)[3] تصغيرَ: (أَحوَى)، وقياسُ قولِ عيسى بنِ عمرَ[4]: (يُرَيٍّ) بالصرفِ، كما قال في: (أُحَيٍّ)، فكلٌّ منهم على مذهبِه.

ويتركَّبُ لأبي عثمانَ مذهبٌ ثالثٌ، وهو (يُرَيْءٍ) بالهمزِ والتنوينِ معًا، فلو خفَّفتَ الهمزةَ فقلت: (يُرَيٍّ) لم تحذِفِ الأخيرةَ، وإن انكسرَ ما قبلَها وهي ثالثةٌ؛ لأنَّ الوسطى همزةٌ في التقديرِ، ولو ردَّ عيسَى كما ردَّ يونسُ لَلَزِمَه منعُ الصرفِ في النصبِ؛ لتمامِ الفعلِ، وأن يصرِفَ رفعًا وجرًّا على مذهبِ س، حملًا على (جَوَارٍ). من «الخَصَائص»[5].

ش ع[6]: «سُمِعَ في (هَارٍ): (هُوَيْئِرٌ)، وهو شاذٌّ لا يُقاسُ عليه، وأجازَ أبو عَمرٍو[7] أن يُقالَ في (مُرٍ): (مُرَيْءٍ)، قياسًا على (هُوَيْئِرٍ)».

* * *

وَمَـــنْ بِتَــرْخِيمٍ يُصَـــغِّرُ [اكْتَفَـــى   بِالأَصْلِ كَـ: (العُطَيْفِ) يَعْنِي (المِعْطَفَا)]

* * *

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٤٥٧).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧).

(٣) في المخطوط: (أخي)، وهو تصحيف.

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٤٧٢).

(٥) انظر: الخصائص (٣/ ٧٣) وما بعدها.

(٦) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٥٢).

(٧) انظر: الكتاب (٣/ ٤٥٧). وفي المخطوط: (أبو عَمْر)، وهو أحد الوجوه التي أجازها المبرد، وتقدم أمثال هذا.

وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ [مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَـ: (سِنّْ)]

قولُه: (ثُلاثِيٍّ) في شرع(١): «أو رباعي بمدةٍ قبلَ آخرِه إن كانَ آخره مُعتلًّا، كـ: (سَمَاءٍ، وسُمَيَّةٍ)، والأصلُ: (سُمَيِّيَةٌ)، بثلاثِ ياءاتٍ، الأولى: التي للتصغيرِ، والثانية: المبدَلةُ مِن الألفِ، والثالثةُ: لامُ الكلمةِ، فحُذِفَت الثالثةُ؛ لأنَّها ثانيةُ ياءَين وَلِيَتَا(٢) ياءَ التصغيرِ، فبقِيَ اللفظُ على أربعةِ أحرفٍ بياءِ التصغيرِ، كما يكونُ لفظُ الثلاثيِّ المجرَّدِ، فجرى مجراه في إلحاقِ(٣) الهاءِ، ويشترَطُ أيضًا أن لا يكونَ وصفًا، فنحوُ: (نَصَفٍ، وخَوْدٍ) لا تلحَقُهما التاءُ».

* * *

مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا [يُرَى ذَا لَبْسِ كَـ: (شَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَمْسِ)]

* * *

وَشَذَّ تَرْكُ [دُونَ لَبْسٍ وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثَرْ]

[وشذ ترك]: نحوُ: (نَابٍ، وقَوْسٍ، وعُرْسٍ، وحَرْبٍ، وعَرَبٍ، وذَوْدٍ، ودِرْعٍ، فَرَسٍ، ضُحَى).

جُمِعَت في بيتٍ(٤):

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٥٩).

(٢) في المخطوط: (وليت)، والتصويب من شرح العمدة.

(٣) في شرح العمدة: (لحاق).

(٤) نقل هذا البيت الشيخ ياسين العليمي في حاشيته على التصريح، وقال قبله: «اقتصر المصنف في الحواشي على عشرة ذكرها، وقال: جمعت في بيت...». انظر: حاشية ياسين على التصريح (٤/ ٤٢٨).

ذَوْدٌ وَقَوْسٌ وَحَرْبٌ دِرْعُهَا فَرَسٌ   نَابٌ كَذَا نَصَفٌ عُرْسٌ ضُحَى عَرَبُ

وفي (القِدْرِ) وَجهانِ، والأجوَدُ: (قُدَيْرٌ).

* * *

وَصَغَّرُوا شُذُوذًا [(الَّذِي، الَّتِي،   وَذَا) مَعَ الفُرُوعِ مِنْهَا (تَا، وَتِي)]

✿ ✿ ✿

النَّسَبُ

يَـاءً كَيَـا (الكُرْسِـيِّ) [زَادُوا لِلنَّسَـبْ   وَكُـلُّ مَـا تَلِيـهِ كَسْـرُهُ وَجَـبْ]

اعلم أنَّ كلَّ [ما][1] نسبتَ إليه فلا بدَّ فيه مِن ثلاثةِ[2] تغييراتٍ لفظيةٍ، وتغييرَين معنويَّين.

واللفظيةُ: زيادةُ الياءِ المشدَّدةِ، وكَسْرُ الآخِرِ، وانتقالُ الإعرابِ إلى الياءِ.

والمعنويةُ: أنَّه ينتقِلُ إلى مسمًّى آخرَ، وأنَّه يصيرُ صفةً بعدَ الجمودِ، ومِن ثَمَّ يرفَعُ المضمرَ والظاهِرَ، ويُجمَعُ جمعَ المذكَّرِ السالمَ، أو يلحقُه التاءُ إذا أردتَ به المؤنَّثَ.

[يَاءً كَيَا الكُرْسِيِّ]: مشدَّدةً، لا يريدُ أكثرَ مِن ذلك؛ صونًا له عَن التَّكرارِ إن حُمِلَ على ذلك وعلى كسرِ ما قبلَها.

فإن قلتَ: لم نُسلِّم كونها مشددةً، بدليلِ (يَمَانٍ).

فالجوابُ واضحٌ، وأمَّا[3]:

يَمَـانِيٌّ يَظَـلُّ يَشُـدُّ كِيـرًا   وَيَـنْفُخُ دَائِمًـا لَهَـبَ الشُّـوَاظِ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في المخطوط (ثلاث).

(٣) البيت لأمية بن خلف الخزاعي، وهو من الوافر، وفي غير المخطوط: (يمانيًّا)، و(دائبًا). انظر: لسان العرب (٧/ ٤٤٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٠٨٣).

فيرخمونها[١]، وقولُه[٢]:

.... يـــا اللَّهُمَّـــــا

وقولُه[٣]:

يَـــا أُمَّتَـــا أَبْصَـــرَنِي رَاكِـــبٌ

[كَيَا الكُرْسِيِّ]: للياءَينِ أحوالٌ:

أحدُها ـ وهي الغالبُ ـ: الثبوتُ، نحوُ (كُوفِيٍّ، وبِصْرِيٍّ).

الثانيةُ: حذفُ إحداهما، وتعويضُ الألفِ، نحوُ (يَمَانٍ، وشَآمٍ، وتَهَا[مٍ])[٤].

الثالثةُ: حذفُهُما معًا، وبقاءُ الكسرةِ[٥]، كقولِه[٦]: «رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ»،

---

(١) هذه أقرب قراءة للكلمة، وفي العليمي: «فضرورة»، وهو متجه جدًّا. انظر: حاشية العليمي (٢/ ٤٤٦)، ويجوز أن يكون في المخطوط سقط، والتقدير: «فضرورة، مثل: من فمويهما»، ويكون قد أشار به إلى بيت الفرزدق.

(٢) بتمامه:

إِنِّــــي إِذَا مَـــا حَــــدَثٌ أَلَمَّـــا أَقُـــولُ يَـــا اللَّهُــــمَّ يَـــا اللَّهُمَّـــا

والرجز لأبي خراش الهذلي. انظر: ديوان الهذليين (٣/ ١٣٤٦) والمقتضب (٤/ ٢٤٢).

(٣) بتمامه:

يَـــا أُمَّتَـــا أَبْصَـــرَنِي رَاكِـــبٌ يَسِـــيرُ فِـــي مُسْـــحَنْفِرٍ لَاحِـــبِ

والبيت لجارية من الأعراب، وهو من السريع. انظر: أخبار الزجاجي (٢) ومجمع الأمثال (١/ ٢١٠).

(٤) قال سيبويه: «ومَن كسرَ التاءَ قالَ: (تِهَامِيٌّ)». انظر: الكتاب (٣/ ٣٣٧).

(٥) في المخطوط: (السكون)، وهو سبق قلم.

(٦) انظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٧٤) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٢٢) =

فإنَّ البغداديين[1] قالُوا: المخفوضُ بدلٌ مِن الياءَين، والياءُ اسمٌ.

قلنا: فلِمَ لا جُرًّا بالإضافة؟ وكيف يرفعُ[2] المضافُ إليه؟ ولِمَ جامعا (أَلْ)؟ ولِمَ لا جرَى آخرُ الأوَّلِ بمقتضَى العواملِ؟

قالَ الفارسيُّ[3]: وإنَّما هذا مِن بابِ حذفِ المضافِ، كقولِه[4]:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا

البيتَ، أو حُمِلَ على المعنَى؛ لأنَّ (التَّيْمِيَّ) معناهُ: (صَاحِبُ تَيْمٍ)، فأبدلَ مُراعيًا هذا القصدَ، كما جاء[5]: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ﴾، لَمَّا كانَ[6]: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى﴾ في قوَّةِ: «أَرَأَيْتَ كَالذِينَ».

الصَّفَّارُ: البابُ فيما خُرِّجَ عليه مِن الأمرين الشِّعْرُ، و(تَيْمِ عَدِيٍّ) عندي قياسٌ، والأَوْلَى التخريجُ على أنَّ ياءَ النَّسَبِ حُذِفَت، وبَقِيَت الكسرةُ، وهو مطَّرِدٌ

= والإنصاف (٢/ ٣٨٧).

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٤٠).

(٢) مقتضى التمثيل أن يقول: (ينصب).

(٣) انظر: التكملة للفارسي (٢٣٩) وشرح التسهيل (٣/ ٢٧١).

(٤) بتمامه:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ

والبيت لعبد الله بن قيس الرقيات، وهو من الخفيف، والشاهد في: (طلحةِ الطلحات) برواية الجر. انظر: ديوان ابن قيس الرقيات (٢٠) والمقتضب (٢/ ١٨٨) والمسائل العسكريات للفارسي (١١٣).

(٥) البقرة: ٢٥٩.

(٦) البقرة: ٢٥٨، وفي المخطوط: (الذين)، وهو تحريف.

في الجَمعِ، كـ: (الأَشْعَرِين، والأَعْجَمِين)، و(الْمَهَالِبَةِ، والأَشَاعِثَةِ)[1].

* * *

وَمِثْلَـهُ مِمَّـا حَـوَاهُ [احْـذِفَ وَتَـا تَأْنِيـثٍ اوْ مَدَّتَـهِ لَا تُثْبِتَـا]

قالَ قومٌ: إنَّما وجبَ حذفُ التاءِ؛ لشَبَهِها بالياءِ، فلا ينبغي أن يجتَمِعا، وتشابُهُهما مِن وجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّهما زيادتانِ.

الثاني: أنَّهما خاصَّتانِ بالأسماءِ.

الثالث[2]: وبالآخِرِ.

الرابعُ: وينتقِلُ إليهِما الإعرابُ.

الخامسُ: ويغيِّرانِ المعنَى.

السادسُ: ويجِبُ لِمَا قبلَهُما حركةٌ خاصةٌ.

السابعُ: وقد يفرِّقانِ الواحدَ مِن الجنسِ، ومثالُه في الياءِ (رُومٌ، وزِنْجٌ، ومَجُوسٌ)، ثم تَلْحَقُ الياءُ.

وقالَ غيرُهم: إنَّ النسبَ يُصَيِّرُ الكلمةَ صفةً، فتلحَقُها التاءُ، فإذا نسبتَ مؤنَّثًا لمؤنَّثٍ، فيجتمعُ تأنيثان في كلمةٍ.

ويقعُ في تعليلِ بعضِهم: أنَّ المانعَ أنَّ التاءَ لا تقعُ حَشْوًا، ولا تكونُ إلَّا محلَّ

---

(١) انظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٧٣).

(٢) في المخطوط: (الثالثة)، والتصويب من العليمي (٢/ ٤٤٧).

إعرابٍ، وقد يُرَدُّ بـ: (مُسْلِمَتَانِ)، وإنَّما امتنعَ (مُسْلِمَتَاتٌ)[1] لِمَا ذَكَرْنا مِن كراهيةٍ.

* * *

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ [ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ]

[تربع ذا ثان سكن]: نحوُ[2]: دَقَرَى، ونَمَلَى، وصَوَرَى: مياهٌ بقربِ المدينةِ، وجَمَزَى: الذي يجمزُ في سَيرِه، كذا قالَ السِّيرافيُّ[3]، ومفهومُه: أنَّ (الجَمَزَى) الشخصُ، لا نفسُ السَّيرِ، وبَشَكَى، ووَقَدَى، ومَرَطَى، وجَفَلَى[4].

* * *

لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ [وَالأَصْلِيِّ مَا لَهَا وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى]

ع: (مَا): مبتدأٌ، و(لَهَا): صلةٌ، و(لِشِبْهِهَا): خبرهُ، و: (الْمُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ): صفةٌ لذلك الشَّبهِ، أي: ما استقرَّ لهذه الألفِ ـ أعني ألفَ التأنيثِ الرابعةَ الساكنَ ثاني ما هي فيه ـ مستقِرٌّ لِمَا أشبهَها فيما ذكرنا مِن الرَّبعِ وسكونِ ثاني الكلمةِ، فعلى ذلك تقولُ في: (عَلْقَى، ومَلْهَى، ومَسْعًى): (عَلْقَوِيٌّ، ومَلْهَوِيٌّ، ومَسْعَوِيٌّ)، أو: (عَلْقِيٌّ، ومَلْهِيٌّ، ومَسْعِيٌّ)، فهذا مرادُه بالشَّبَه، أعني الأمرَين المذكورين.

---

(١) في المخطوط (مسلمات)، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.

(٢) تمثيل مخالف للبيت؛ فلعل الصواب: (على خلاف نحو...).

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ١٥١).

(٤) حدث عند الناسخ وهم في ترتيب العبارة، فهي في المخطوط: «نحو: دَقَرى، ونَمَلى، وصَوَرى، مِياهٌ بقُرْب المدينة، وجَمَزى، كذا قال السِّيرافيُّ، ومفهومُه: أن «الجَمَزى» الشخصُ، لا نفسُ السَّيْر الذي يَجْمِزُ في سَيْره، وبشكى ووقدى ومرطى وجفلى». والصواب ما أثبتُّه في المتن إن شاء الله.

والضميرُ في: (لَهَا) و: (شِبْهِهَا) لأقربِ مذكورٍ، وهو ألفُ نحوِ: (حُبْلَى)، لا لألفِ التأنيثِ مطلقًا.

قولُه: (وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى): أي: وللمنقلبةِ عَن أصلٍ قلبٌ يُختارُ.

وبقي عليه: وللمُلْحِقةِ حذفٌ يُعتَمَى.

فإن قيلَ: يُفهَمُ مِن قولِه: (وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى)؛ لأنَّه خَصَّ الألفَ الأصليةَ باختيارِ القلبِ.

قلتُ: لا يدلُّ على ذلك؛ لجوازِ[1] أن يكونَ الأمرُ في ألفِ الإلحاقِ على السواءِ، وهذا الاحتمالُ أظهَرُ ممَّا ذكرت.

* * *

وَالأَلِفَ الجَائِزَ [أَرْبَعًا أَزِلْ ... كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ]

قولُه: (وَالأَلِفَ الجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ): يعني: والألفَ مِن هذين النوعين، وإلَّا فألفُ التأنيثِ قد مضَت مِن قولِه: (وَتَا تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتَه لَا تُثْبِتَا)، واستثنَى منه مسألَةَ: (حُبْلَى)، فذكرَ أنَّ الحذفَ فيها لا يجِبُ، بل يجوزُ، وهذا هو الذي قضَى بحَمْلِ قولِه: (لِشِبْهِهَا) على ما ذكرتُ مِن الألفِ الرابعةِ، لا على ألفِ التأنيثِ مطلقًا؛ وذلك لأنَّ فيه حينئذ فسادَين:

أحدُهُما: التَّكرارُ في قولِه: (وَالأَلِفَ الجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ).

والثاني: أنَّه يقتضي حينئذٍ أنَّ الألفَ التي للإلحاقِ والتي انقلبَت عن أصلٍ ينقسمان إلى متجاوِزَين للأربعةِ، فتُحذفان، وإلى رابعةٍ ساكنٍ ثاني ما هي فيه،

---

(١) في المخطوط: (الجواز)، والتصويب من العليمي (٢/ ٤٤٨).

فيجوزُ فيها وجهان: الحذفُ والقَلبُ، وإلى رابعةٍ متحرِّكٍ ثاني ما هي فيه، فيجبُ الحَذفُ، ولكنَّ هذا النوعَ الأخيرَ ما وُجِدَ، ولا يقتَضِي القياسُ ثُبوتَه.

* * *

وَالحَـذْفُ فِـي اليَـا [رَابِعًـا أَحَـقُّ مِـنْ قَلْـبٍ وَحَـتْمٌ قَلْـبُ ثَالِـثٍ يَعِـنّْ]

قولُه: (قَلْبُ ثَالِثٍ) أعَمُّ مِن المقصورِ والمنقوصِ، بدليلِ أنَّ الحُكمَ فيهما واحدٌ، ولم يتعرَّض للمقصورِ فيما مضَى، والحاجةُ داعيةٌ إلى معرفةِ الحُكمِ فيهما، وقد صَحَّ تناولُ العبارةِ لهُما؛ لأنَّه قالَ: (ثَالِثٍ)، ولم يقلْ: (اليَاءِ الثَّالِثَةِ)، كما قالَ:

...... يَـا الْمَنْقُـوصِ خَامِسًـا [عُـزِلْ]

وَالحَـذْفُ فِـي اليَـا رَابِعًـا......

فائدةٌ: المتنبي[1]:

وَكَـمْ لِظَـلَامِ اللَّيْـلِ عِنْـدَكَ مِـنْ يَـدٍ تُخَبِّـرُ أَنَّ الْمَانَوِيَّـةَ تَكْـذِبُ

ولقد أحسنَ ابنُ دِحْية[2] في حديثِ المعراجِ[3] لَمَّا ذكَرَ أنَّ الله سبحانَه أكرَمَ نبيَّنا محمدًا[4] ﷺ بأن أَسْرَى به، وكان ذلك ليلًا؛ إبطالًا لقولِ الثَّنوِيَّةَ: إنَّ الظُّلْمةَ مِن شأنِها الإهانةُ والشَّرُّ، والنُّورُ مِن شأنِه الإكرامُ والخَيرُ، ثمَّ أوردَ البيتَ، ثمَّ قالَ:

---

(١) من الطويل. انظر: ديوان المتنبي (٤٦٦).

(٢) هو عمر بن الحسن أبو الخطاب بن دحية الأندلسي المحدث، ولد سنة ٥٤٢هـ وتوفي سنة ٦٣٣هـ ويلقب بذي النسبتين، نسبة إلى دحية الكلبي، ونسبة إلى الحسين بن علي رضي الله عنهما. انظر: لسان الميزان (٦/ ٨٠) وبغية الوعاة (٢/ ٢١٨).

(٣) انظر: الابتهاج في أحاديث المعراج لابن دحية (١٢٣).

(٤) في المخطوط: (محمد).

و(الْمَانَوِيَّةُ) أصحابُ مَانَا، أكثرُ[1] الثَّنَوِيَّةِ فِرْقةً، وهم الذين يقولون: الخيرُ مِن النورِ، والشَّرُّ مِن الظلمةِ.

قالَ: وقيَّدَه أهلُ اللغةِ: (مَانَا)، بتخفيفِ النونِ، وألفٍ بعدَها، وأما (مَانِيٌّ) فهو: الْمُوَسْوَسُ[2]، ذكرَه في «تَثْقِيفِ اللِّسَانِ»[3] أبو حَفصٍ الحميريُّ، وهو فارسيٌّ، لا اشتقاقَ له، وأمَّا قولُ أكثرِهم: (مَانِي)، كـ: (قَاضِي)، ونسبتُهم إليه: (مَانَوِيَّةٌ)، كما في: (قَاضَوِيٌّ)، يقلبون الفتحةَ كسرةً، والياءَ ألفًا، ثمَّ الألفَ واوًا، أمَّا إذا قيَّدَه: (مَانَا)، فلا إشكالَ.

* * *

وَأَوْلِ ذَا القَلْبَ [انْفِتَاحًا وَ(فَعِلْ، وَفُعِلٌ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَ(فِعِلْ)]

ش غ[4]: ذكرَ طاهرٌ القزوينيُّ[5] في (مُقدمةٍ)[6] له أنَّ نحوَ: (نَمِرٍ، وإِبِلٍ،

---

(١) عند ابن دحية: (أكبر).

(٢) هو محمد بن القاسم، أبو الحسن المعروف بـ: (ماني الموسوس)، من أهل مصر، قدم بغداد أيام المتوكل، وكان من أظرف الناس وألطفهم. توفي سنة خمس وأربعين ومئتين. انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٢٨٣) وفوات الوفيات (٤/ ٣٢).

(٣) انظر: تثقيف اللسان (١٢٩).

(٤) يقصد بهذا الرمز كتاب «شَرْحِ الغَايَةِ» لأبي حيان. انظر: شرح الغاية (١٩٨ ـ ١٩٩).

(٥) هو طاهر بن أحمد بن محمد، بهاء الدين أبو محمد القزويني، المعروف بالنجار، أخذ عن الزمخشري، وصنف (لب الألباب في مراسم الإعراب) و(غاية التوقيف في علم التصريف)، ومن تآليفه (سراج العقول في منهاج الأصول)، توفي عام ٥٨٠هـ. انظر: التدوين في أخبار قزوين (٣/ ٩٦) ومعجم الأدباء (٤/ ١٤٥٦) والوافي بالوفيات (١٦/ ٢٢٥) والدر الثمين لابن الساعاتي (٤٠١) وهدية العارفين (٥/ ٤٣١).

(٦) ذكر ابن الساعاتي أن لطاهر القزويني من المؤلفات: (غاية التوقيف في علم التصريف)، =

ودُئِلٍ) مثلُ: (تَغْلِبَ) في جوازِ الوجهينِ.

وفي «شَرْحِ الغَايَةِ»[1] أيضًا ـ مِن كلامِ ح[2] لا مِمَّا نقلَه عَن غيرِه ـ: أنَّ «نحو: (بِلِزٍ) يجوزُ فيه الوجهانِ؛ لأنَّ أصلَه عندنا: (بِلِزٌّ) بالتشديد، وقد سُمعَ كذلك، فإذا نُسبَ إليه مُخَفَّفًا جاز أن يُراعَى أصلُه، فتبقى اللامُ مكسورةً، وجاز أن يُراعَى ما صارَ إليه، والأخفشُ[3] ينسبُ إليه بالفتحِ فقط فيجعلُه كـ: (إِبِلٍ)، فأما نحوُ: (يَزِرُ)[4]، مُخَفَّفًا مِن: (يَزْئِرُ)[5]، يُسمَّى به ثم يُنسَبُ إليه، فقد جوَّزَ أصحابُنا فيه الوجهين»[6].

* * *

وَقِيلَ فِي (المَرْمِيِّ): [(مَرْمَوِيُّ) وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيُّ)]

* * *

وَنَحْوُ (حَيٍّ) فَتْحُ ثَانِيهِ [يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ]

* * *

وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ [احْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ]

= و(الرائقة في التصريف)، و(الفائقة) في شرح الرائقة، فلعل ابن هشام وأبا حيان يقصدان كتاب (الرائقة). انظر: الدر الثمين لابن الساعاتي (٤٠٢).

(١) انظر: شرح الغاية (١٩٩).

(٢) يقصد به أبا حيان.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٦١٦).

(٤) في شرح الغاية: (يرزُّ)، وهو تصحيف. انظر: الخصائص (٢/ ٣٣٤) والمحتسب (٢/ ٧).

(٥) في شرح الغاية: (يروز)، وهو تصحيف. انظر: الخصائص (٢/ ٣٣٤) والمحتسب (٢/ ٧).

(٦) وقد قال هذا أبو حيان في التذييل، ونقله ناظر الجيش. انظر: التذييل والتكميل رسالة في الأزهر (٥/ ٢٥٠) وتمهيد القواعد (٩/ ٤٧٠٩).

مِن «شَرْحِ أبي حَيَّانَ» على «التَّسْهِيل»[1]: «إذا نسبتَ إلى (مُسْلِمِينَ، أو مُسْلِمَاتٍ) مسمًّى بهما أو غيرَ مسمًّى بهما، قلتَ: (مُسْلِمِيٌّ)، لا يجوزُ غيرُ ذلك؛ لئلَّا يجتمِعَ إعرابان في: (مُسْلِمِينَ)، وحرفان يدلَّانِ على التأنيثِ في بعضِ الصُّوَرِ في: (مُسْلِمَاتٍ)، فلو أعربتَ: (مُسْلِمِينَ) علمًا بالحركاتِ لم تُغَيِّره، وإذا نسبتَ إلى نحوِ: (عَرَفَاتٍ، أو ظُلُمَاتٍ، أو سِدِرَاتٍ)، فإن لم يَكُنَّ أعلامًا وجبَ الرُّجوعُ للمفردِ، فتُسْكِنُ الثانيةَ، وإن كانت أعلامًا بقِّيت الحركةَ؛ لأنَّه لا واحدَ له الآنَ فيُرَدُّ إليه، بل هو واحدٌ، وعلى هذا فتقولُ في: (سِدِرَاتٍ): (سِدَرِيٌّ)، بفتحِ الثاني، كما تقولُ في: (إِبِلٍ): (إِبَلِيٌّ)».

ع: فعلَى هذا التقريرِ قولُه: (وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ) ليس بتامٍّ، بل إن كانَ ما نبحَثُ فيه باقيًا على جمعيَّتِه، فذلك رجوعٌ للمفرَدِ، لا حذفٌ، كما أنَّا إذا نسبْنا إلى (كُتُبٍ، وصُحُفٍ) ونحوِ ذلك، وإن كانَ علمًا، فهذا مِن بابِ الحذفِ، لا مِن بابِ الرجوعِ للواحِدِ.

[وعلم التثنية]: يخرجُ عن ذلك ما سُمِّيَ به وأُعرِبَ بالحروفِ؛ لأنَّه ليس حينئذ يُعَدُّ علمًا للتثنيةِ، أمَّا ما سُمِّيَ به، أو أُعرِبَ كما كان، فالباقي فيه عَلَمُ التثنيةِ قطعًا، ولهذا نقولُ: أُبقِيَت علامةُ التثنيةِ فيه، على وجهِ الحكايةِ.

وممَّا ينبغي أن يُتَنَبَّهَ له مسألةُ (البَحْرَيْنِ)؛ فإنَّ سيبويهِ[2] ـ رحمه الله ـ قالَ عن الخَليلِ: «وبَنَوْا (البَحْرَ) على (فَعْلَانَ)»، فتوهَّمَ ابنُ سِيدَه[3] أنَّ النَّسَبَ إلى (البَحْرِ):

---

(١) انظر: التذييل والتكميل رسالة في الأزهر (٥/ ٢٥١).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٣٣٦).

(٣) انظر: المحكم لابن سيده (٣/ ٣١٩) والمخصص (٣/ ١٣) ـ (٤/ ١٦١).

(بَحْرَانِيٌّ)، على ظاهرِ قولِ س، وخطَّأَه الشَّلَوْبِينُ، وقالَ[١]: «إنَّما كلامُه في (البَحْرَيْنِ) اسمَ موضعٍ؛ لأنَّه جارٍ مجرى التثنيةِ في الإعرابِ».

قالَ ابنُ الضَّائعِ[٢]: «وكذا زعمَ السِّيرافِيُّ[٣] والفارسيُّ[٤] أنَّ (البَحْرَانِيَّ) نسبةٌ إلى: (البَحْرَيْنِ)، قالَ السِّيرَافِيُّ[٥]: «وفرَّقُوا[٦] بينَ النسَبِ إلى الموضعِ والنَّسَبِ إلى (البَحْرِ)، وليست الألفُ والنونُ في: (بَحْرَانِيٍّ) هي التي في (بَحْرَانَ) اسمَ الموضعِ؛ لأنَّ تلك الألفَ تنقلبُ في النَّصبِ والجرِّ ياءً؛ لأنَّه جارٍ مجرى التثنيةِ، فلذلك زعمَ س[٧] أنَّهم زادُوا الألفَ والنونَ في (البَحْرِ)، كما قالوا: (بَهْرَانِيٌّ، ورَوْحَانِيٌّ)، وقالوا أيضًا: (بَهْرَاوِيٌّ، ورَوْحَاوِيٌّ) على القياسِ، وقالوا في (حَرَوْرَاءَ، وجَلُولَاءَ): (حَرُورِيٌّ، وجَلُولِيٌّ) بالحذفِ»[٨].

فهذا وجهٌ آخرُ في النَّسَبِ إلى ما آخِرُه ألفٌ وهمزةُ تأنيثٍ»[٩].

* * *

(١) نقل عن الشلوبين هذا التغليطَ ابنُ الضائع. انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/ ١٣١).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/ ١٣١).

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٩٥).

(٤) انظر: التكملة للفارسي (٢٦٦).

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٩٥).

(٦) في المخطوط (وقوا بين)، والتصويب من السيرافي.

(٧) انظر: الكتاب (٣/ ٣٣٧).

(٨) انتهى هنا في تقديري كلام ابن الضائع. انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/ ١٣٢).

(٩) فصل هذه الجملة عما سبق من كلام ابن الضائع اجتهاد مني، وقدّرت أنه لابن هشام؛ فهذه الجملة ليس بلفظها ولا بمعناها في كلام ابن الضائع، والله تعالى أعلم.

[وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ (طَيِّبٍ) حُذِفْ وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولًا بِالأَلِفْ]

في «الخَصَائِصِ»(١): «وإنما جمعُوا بينَ خمسِ ياءاتٍ في (مُهَيِّمِيٍّ)، وقد كرهوا أربعًا في (طَيْبِيٍّ(٢)، وأُسَيْدِيٍّ)؛ لأنَّ الثانيةَ مِن هذين لَمَّا كانت محرَّكةً، وبعدها حرفٌ مُحَرَّكٌ، قَلِقَتْ لذلك وجَفَتْ، ولَمَّا تَبِعَتْها في: (مُهَيِّمِيٍّ) ياءُ المدِّ نعُمَت ولانَت، وذلك مِن شأنِ المدَّاتِ، ولذلك استُعمِلت(٣) في الأردافِ والوصولِ والتأسيسِ والخروجِ، وفيه يجري الصوتُ للغناءِ والحُداءِ والترنُّمِ والتطويحِ».

* * *

[وَ(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) الْتُزِمْ وَ(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ]

أهملَ الكلامَ في النَّسَبِ إلى (فَعُولَةٍ)، كـ: (شَنُوءَة)، فظاهرُ ذلك أن يبقى على الأصلِ، وهو إثباتُ حروفِ العلةِ، ولعلَّه يقولُ هنا بعدمِ الحذفِ، وإن كانَ قد قالَ بالحذفِ في غيرِ هذا الكتابِ(٤)، وفي هذه المسألةِ خلافٌ: منهم مَن حذف(٥) قياسًا على (فَعِيلَةٍ)، ومنهم مَن لم يحذف(٦)؛ لأنه لم يُسمع.

* * *

(١) انظر: الخصائص (٢/ ٢٣٥).

(٢) ليست في مطبوعة الخصائص، وتجوز قراءتها: (طيئي).

(٣) في الخصائص: (استعملن).

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٩١) وشرح التعريف بضروري التصريف لابن مالك (١٦٩) وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٤٦).

(٥) وهو سيبويه. انظر: الكتاب (٢/ ٧٠).

(٦) وهو المبرد. انظر: المقتضب (٣/ ١٤٠).

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ [عَرِيَا مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا]

* * *

وَتَمَّمُوا مَا كَانَ [كَـ: (الطَّوِيلَهْ) وَهَكَذَا مَا كَانَ كَـ: (الجَلِيلَهْ)]

* * *

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ [يُنَالُ فِي النَّسَبْ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ]

ش غ[1]: «تقولُ في بابِ (حَمْرَاءَ): (حَمْرَاوِيٌّ)، إلَّا في نحوِ: (لَأْوَاءَ): (لَأْوَائِيٌّ)، ولا تقلِبُ الهمزةَ واوًا؛ لِمَا مرَّ في التثنيةِ».

* * *

وَانْسُبْ لِصَدْرِ [جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا]

قولُه: (وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ) كانَ أحسنَ منه: (لِصَدْرِ مَحْكِيٍّ)، قالَ س[2] بعدَ أن ذكرَ الجُمَلَ: «وكذلك: (حَيْثُمَا، ولَوْلَا، وإِنَّمَا)».

يعني: أنَّك تقولُ: (حَيْثِيٌّ، ولَوِيٌّ، وإِنِّيٌّ). انتهى.

وسمِعَ س[3] (كُونِيٌّ) في: «كُنْتُ»، وقالوا أيضًا: «كُنْتِيٌّ»، واستدلَّ به [ابنُ][4] جِنِّي[5] على أنَّ الفعلَ والفاعلَ كالشيءِ الواحدِ؛ إذ جعلُوهُما كالكلمةِ، فلم يحذِفُوا

(١) يقصد بهذا الرمز كتاب «شَرْحِ الغَايَةِ» لأبي حيان. انظر: شرح الغاية (٢٠١).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٣٧٧).

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٣٧٧).

(٤) ساقطة من المخطوط.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني (١/ ٢٣٤).

الثانيَ على القياسِ في نظائرِه، وسُمِعَ: «كُنْتُنِيٌّ»، بزيادةِ النونِ؛ لتقيَ الفاعلَ[1] مِن الكسرِ؛ لئلَّا يصيرَ كضميرِ المؤنَّثِ[2].

ع: وينبغي أن يكونَ هذا دليلًا ثانيًا[3] لأنَّ الفاعلَ كجزءِ الفعلِ.

قولُه: (وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا) لوجهَين:

الأوَّلُ: أنَّ العَجُزَ مُنَزَّلٌ مَنزِلَةَ تاءِ التأنيثِ، فمِن ثَمَّ التُزِمَ فتحُ آخِرِ الأوَّلِ، وتوالَتْ متحرِّكاتٌ في: (أَحَدَ عَشَرَ)، كما توالَت في (شَجَرَةٍ)، وتجاوَزَ الاسمُ العدَّةَ الثابتةَ له في: (أَيَادِي سَبَا)، كما تجاوَزَها إلى الثمانيةِ أيضًا بالتاءِ في: (اشْهِيهَابَة)، وتاءُ التأنيثِ تُحذَفُ للنَّسَبِ، فكذا ما هو بمَنْزِلَتِها.

الثاني: شبهُهُ بتركيبِ الإضافةِ، قالَه س[4]، وهو جَيِّدٌ، إذ تجوزُ فيه الإضافةُ، ولولا انعقادُ الشَّبَه بينهما ما جازَ؛ ولأنَّهم على وجهِ الإضافةِ شبَّهُوه في إسكانِ ياءِ الأوَّلِ بالممزوجِ، وسيأتي أنَّ المضافَ يستحِقُّ منسوبًا إليه حذفَ الثاني.

إذا عرَفتَ هذا فنقولُ: يُقالُ في: (بَعْلَبَكَّ): (بَعْلِيٌّ)، وفي: (خَمْسَةَ عَشَرَ): (خَمْسِيٌّ)، بحذفِ: (عَشَرَ)، ثم حذفِ التاءِ، غيرَ أنَّ ذلك ـ أعني النَّسَبَ إلى: (خَمْسَةَ عَشَرَ) ـ لا يكونُ حالةَ كونِه عددًا.

تمرينٌ: كيف تقولُ في: (بَعْلَبَكَّ)؟

(بَعْلِيٌّ).

---

(١) تكررت في المخطوط.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ١٢٨).

(٣) في المخطوط والعليمي: (دليل ثان). انظر: حاشية العليمي (٢/ ٤٥٧).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٣٧٧).

فـ: (حَضرَمَوْتَ)؟

(حَضرِيٌّ).

فـ: (خَمْسَةَ عَشَرَ)[(١)]؟

(خَمْسِيٌّ).

فـ: (إِحْدَى[(٢)] عَشْرَةَ)؟

(إِحْدِيٌّ، أو إِحْدَوِيٌّ، أو إِحْدَاوِيٌّ)، كـ: (حُبْلَى).

فكيف تنسُبُ إلى هذا وهو مُلْبِسٌ بالنسبةِ إلى الأعدادِ الْمُفرداتِ؟

الجوابُ: إنَّما نقولُ ذلك فيه عَلَمًا.

على أنَّ السيرافيَّ[(٣)] حكى عن السِّجِسْتانِيِّ[(٤)] النسبةَ إليهما كلٍّ منهما مذكورَين معًا[(٥)]، فتقولُ: «هذا الثوبُ إِحْدِيٌّ عَشْرِيٌّ»، تريدُ: طولُه إِحْدَى عَشْرَةَ[(٦)]، قاسَه على[(٧)]:

---

(١) في المخطوط: (خمسة عشر خمسة)، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (٢/ ٤٥٨).

(٢) في العليمي: (أحد). انظر: حاشية العليمي (٢/ ٤٥٨).

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ١٢٥).

(٤) انظر: المذكر والمؤنث للسجستاني (٥٦).

(٥) في المخطوط: (جا)، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (٢/ ٤٥٩).

(٦) في العليمي: (أحد عشر). انظر: حاشية العليمي (٢/ ٤٥٩).

(٧) في قول الشاعر:

تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً ... بِفَضْلِ الذِي أَعْطَى الأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ =

...... رَامِيَّـــــــةَ هُرْمُزِيَّـــــــةَ

بل أَوْلى؛ لأنَّه لو حُذِفَ الثاني أَلْبَسَ، أعني في العَدَدِ، بخلاف (رَامَ هُرْمُزَ).

والجمهورُ استغْنَوا عَن النسبِ [إليه][(١)] بما يُعطِي معناه، كما استغْنَوا عَن إضافةِ: (اثْنَيْ عَشَرَ) اسمَ عَدَدٍ.

وقد بَنَوْا مِن نحوِ: (حَضْرَ مَوْتَ) اسمًا، فقالوا: (حَضْرَمِيٌّ)، ولم يَطردُوه، كما لم يَطردُوا النسبَ إلى الاسمَين، ولم يبنوا مِن: (خَمْسَةَ عَشَرَ)، فكذا لا ينسبون إلى الاسمَين.

وحكى السيرافيُّ[(٢)] عَن الجَرْمِيِّ[(٣)] الإضافةَ إلى أيِّ الاسمَين شئتَ، فتقولُ: (بَعْلِيٌّ، أو بَكِّيٌّ)، وكأنَّه قاسَه إذا نُسِبَ إلى الثاني على المضافِ؛ لأنَّه قد يُنسَبُ إلى الثاني على المضافِ؛ لأنه قد يُنسبُ إلى ثانيه، والمزجيُّ قد يُضافُ، وليسَ هذا بشيءٍ؛ لأنَّه إذا أُضِيفَ لا يجوزُ فيه إلا حذفُ الثاني، كما سيأتي.

قولُه: (وَلِثَانٍ تَمِّمَ) إنَّما لم ينسُبُوا إلى المتضايِفَيْنِ جملةً واحدةً؛ لأنَّك لو قلتَ في: (غَلَامِ زَيْدٍ): (غُلَامُ زَيْدِيٌّ)، لزِمَ إمَّا أن تنقلَ إلى الياءِ إعرابَ الاسمِ الأوَّلِ، مع أنَّه مضافٌ إلى الثاني، فلا يجتمِعُ هذان، وإن أزلتَه عَن الإضافةِ تغيَّرَ معناه والحالةُ

= انظر: المذكر والمؤنث للسجستاني (٥٦) والمذكر والمؤنث للأنباري (٢/ ٢٤٤) والمسائل العسكريات (٨٤).

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (٢/ ٤٥٩).

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ١٢٤).

(٣) انظر: المخصص (٤/ ١٦٣).

التي كانت عليها، وإمَّا أن تنقلُ إلى الياءِ إعرابَ الاسمِ الثاني، فيلتبسُ بمضافٍ إلى منسوبٍ، قالَ س[1]: «كما لا تقول في تثنية: (أَبِي عَمْرٍو): (أَبو عَمْرَيْنِ)»، فالأوَّلُ هو الذي ينبغي أن تُجرَى عليه الأحكامُ، ولا يجوزُ أن تُلْحِقَ الأوَّلَ ياءَ النسبِ، وتضيفَه إلى الثاني، فيلتبسَ بمضافٍ إلى ما بعدَه، هذا مع أنَّ النسبَ قد يَحذفُ من الاسمِ الواحدِ إذا طالَ، فهذا أَوْلَى بالحذفِ؛ لأنَّه أطوَلُ، مع أنَّه قد حُكِمَ له بحُكْمِ اسمٍ منفصلٍ؛ فهو أَوْلَى بالحذفِ، غيرَ أنَّه إذا كانَ المقصودُ الثانيَ، ولم يُؤتَ بالأوَّلَ إلا ليَتَعَرَّفَ به، مع أنَّ نسبةَ الأوَّلِ والثاني إلى الْمُسَمَّى واحدةٌ؛ لأنَّ مجموعَهُما هو الاسمُ، يمتنعُ حذفُ الثاني؛ لأنَّه المقصودُ، وبه الشهرةُ والمعرفةُ، فلو حُذِفَ لم يحصُلِ المقصودُ مِن التعريفِ، فيجبُ حذفُ الأوَّلِ، وإبقاءُ الثاني، وذلك: (ابْنُ فُلَانٍ، وأَبُو فُلَانٍ)، كـ: (ابْنِ كُرَاعٍ، وابْنِ الزُّبَيْرِ، وابنِ عَبَّاسٍ)، و(أَبُو بَكْرٍ، وأَبُو مُسْلِمٍ)[2]، فإنَّ قبل هذا واضح[3].

* * *

إِضَافَةً مَبْدُوءَةً [بِـ: (ابْـنٍ) أَوَ (ابْ)   أَوْ مَـا لَـهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَـبْ]

في «الصِّحاحِ»[4]: «في النسبةِ إلى اسمِ مُضافٍ ثلاثةُ مذاهبَ:

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٣٧٥).

(٢) إلى هنا منقول من سيبويه بتصرف. انظر: الكتاب (٣/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦).

(٣) لعلها كذا، ويظهر أنها في المخطوط تشبه: «فإن قبل هذا واضح»، ولو كان كذا لكان هنا سقط؛ لأن المعنى لم يتم، والله أعلم.

(٤) انظر: الصحاح (٣/ ٩٤٠).

إن شئتَ نسبتَ إلى الأوَّلِ منهما، كقولِك: (عَبْدِيٌّ)، إذا نسبتَ إلى (عَبْدِ القَيْسِ)، قالَ[1]:

وَهُمْ صَلَبُوا العَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا

وإن شئتَ نسبتَ إلى الثاني إذا خِفتَ اللَّبْسَ، فقلتَ: (مُطَّلِبِيٌّ)، إذا نسبتَ إلى (عَبْدِ الْمُطَّلِبِ).

وإن شئتَ أخذتَ مِن الأولِ حرفَينِ، ومِن الثاني حرفَينِ، فرَدَدْتَ الاسمَ إلى الرباعيِّ، ثمَّ نسبتَ إليه فقلتَ: (عَبْدَرِيٌّ)، إذا نسبتَ إلى (عَبْدِ الدَّارِ)، وإلى (عَبْدِ شَمْسٍ): (عَبْشَمِيٌّ)، قالَ[2]:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ

البيت»[3].

* * *

فِيمَا سِوَى [هَذَا] انْسُبَنْ [لِلأَوَّلِ] مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَـ: (عَبْدِ الأَشْهَلِ)]

---

(١) نسب لامرأة من العرب، ولسويد بن كاهل، ولقراد بن حنش الصاردي، وهو من الطويل. انظر: جمهرة اللغة (٣/ ١٣١٦) والخصائص (٢/ ٣١٣) والحماسة البصرية (١/ ٢٥٨) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٦٠٦) والتذييل والتكميل (١١/ ٢١١).

(٢) بتمامه:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

والبيت لعبد يغوث الحارثي، وهو من الطويل. انظر: شرح المفضليات (٣١٨) والزاهر (٢/ ٣٠٥) والحلبيات (٨٤) والمفصل (٥٣٨).

(٣) انتهى النقل من الجوهري. انظر: الصحاح (٣/ ٩٤١).

قولُه: (مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ) ينبغِي ـ بل يَجِبُ ـ أن لا يُجتنبَ اللبسُ، بل يقولوا[1]: (عَبْدِيٌّ)، وقد قالَ:

وَهُـمْ صَـلَبُوا العَبْـدِيَّ ....

وذلك أنَّهم لم يجتنبوه في النسبةِ إلى: (مُصْطَفَى، ومُصْطَفِي)[2]، وإلى: (ضَارِبٍ، وضَارِبَةٍ)، وإلى: (مَسْجِدٍ، ومَسَاجِدَ)، وإلى: (زَيْدَيْنِ، وزَيْدِينَ)، وإلى: (خَمْسَةَ عَشَرَ)؛ فإنَّ مقتضَى إطلاقِه أنْ يُقالَ: (خَمْسِيٌّ)، وكان ينبغي أن يقولُوا: (خَمْسِيٌّ عَشْرِيٌّ)؛ فإنَّ النسبةَ إلى الأوَّلِ وحدَه، أو الثاني وحدَه، غيرُ كافيةٍ في دفع الإلباسِ.

وبالجُملةِ فالقولُ بمراعاةِ الإلباسِ هادمٌ لقواعدِ هذا البابِ، أو مقتضٍ لترجيحِ أحد المتساويَينِ.

وفي «المقرَّبِ»[3] مثلُ ما قالَ الناظمُ.

* * *

وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ [مَا منه حذف جَوَازًا انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ]

* * *

فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ [أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ]

* * *

(١) في المخطوط (يقوا)، والتصويب من العليمي (٢/ ٤٦١).

(٢) يقصد ابن هشام هنا اللفظة كاملة؛ لذلك لم يحذف ياء المنقوص، وكان الأولى أن يمثل بمثال صحيح.

(٣) انظر: المقرب (٤٥٢).

وَبِـ: (أَخٍ): (أُخْتًا) [وَبِـ: (ابْنٍ): (بِنْتَا) أَلْحِقْ وَيُونُسٌ أَبَى حَذْفَ التَّا]

* * *

وَضَاعِفِ الثَّانِيَ [مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَـ: (لَا، وَلَائِي)]

هذا لا يختصُّ بالنسَبِ، بل متى سمَّيتَ بـ: (لَوْ، أو فِي، أو مَا) زِدتَ لينًا كالآخِرِ، وادَّغَمت في غيرِ الألفِ، وهَمَزتَ في الألفِ؛ لئلا يذهبَ الثاني بالتنوينِ، فيكونَ اسمٌ معرَبٌ على حرفٍ.

فقيلَ: فهلَّا لم تُضعِّفُوا لو سمَّيتُم مؤنثًا، ومنعُ الصَّرفِ يأبَى دخولَ التنوينِ.

قُلنا: لأنَّه يجوزُ التنكيرُ بعدَ التسميةِ، فينصرِفُ، قالَه أبو سعيدٍ[1]، ثمَّ قالَ: «وبعضُ العربِ يهمزُ في مثل (لَوْ)، فيجعلُ الزيادةَ المحتاجَ إلى اجتلابِها همزةً، فيقولُ: (لَوْءٌ)».

* * *

وَإِنْ يَكُنْ كَـ: (شِيَةٍ) [مَا الفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ]

* * *

وَالوَاحِدَ اذْكُرْ [نَاسِبًا لِلجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالوَضْعِ]

خُطِّئَ الفقهاءُ[2] في قولِهم: (آفَاقِيٌّ)، وقيلَ: الصوابُ (أُفُقِيٌّ)، وأن يُرَدَّ إلى مفردِه، وحُكِيَ[3] شاذًّا: (أفَقِيٌّ).

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (٤/ ٣١).

(٢) انظر: المغرب في ترتيب المعرب (٢٦) وتهذيب الأسماء واللغات (٣/ ٩).

(٣) انظر: إصلاح المنطق (١٠٢) والجمهرة (٢/ ٩٦٨).

جرَى كلامٌ بينَ أسعدَ بنِ نصرِ الأسديِّ[1] وبينَ أبي منصورٍ[2]، فقالَ أسعدُ: أنتَ لا تُحسِنُ أنْ تنسُبَ نفسَك.

ع: يعني أنَّ (الجَوَالِيقِيَّ) نسبةٌ إلى الجمعِ، والجمعُ لا تجوزُ النسبةُ إليه.

وفيها أيضًا شذوذٌ ثانٍ، وهو إلحاقُ الياءِ، مع أنَّها لم تكن في المُفرَدِ، إنَّما المفردُ (جُوَالِقٌ).

ومثلُ (جُوَالِقٍ) في المفردِ و(جَوَالِقَ) في الجمعِ: «رَجُلٌ حُلَاحِلٌ»، أي: وقورٌ، و«رِجَالٌ حَلَاحِل»، و«رَجُلٌ عُرَاعِرٌ»، أي: سَيِّدٌ، و«رِجَالٌ عَرَاعِرٌ»[3]، وَ«رَجُلٌ عُلَاكِدٌ»، أي: شَدِيدٌ، و«رِجَالٌ عَلَاكِد»[4].

ابنُ عَمرونَ[5]: (الشُّعُوبِيَّةُ) ـ بضَمِّ الشينِ ـ: قومٌ يصغِّرونَ مِن شأنِ العربِ،

---

(١) هو أبو منصور بن نصر بن أسعد العبرتي، تلمذ لابن الخشاب وأبي البركات الأنباري، توفي عام ٥٨٩هـ، والقصة تروى لآدم بن أحمد بن أسد، أبي سعد الأسدي الهروي، كان أديبًا فاضلًا، عالِمًا باللغة، توفي عام ٥٣٦هـ. انظر: المنتظم (١٦/ ١٢) ونزهة الألباء (٢٨٩) وبغية الوعاة (٢/ ٤٠٤).

(٢) يعني به الجواليقي، روى هذه القصة ابن الجوزي، وهو تلميذ الجواليقي. انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٦/ ١٢).

(٣) في المخطوط: (عرار)، وهو تحريف.

(٤) انظر: التكملة والذيل على درة الغواص للجواليقي (٩٠٠).

(٥) قاله في شرحه على المفصل، عند قول الزمخشري: «وأَبَى لي أن أنفردَ عَن صَميمِ أنصارِهم، وأمتازَ، وأنضوِيَ إلى لَفيفِ الشعُوبيّه، وأنحازَ»، وهذا الكلام عن شرح (الشعوبية) بنصه قد أخذه ابن عمرون من ابن يعيش، وابن يعيش شيخ ابن عمرون، قد استفاد بعضًا منه من التخمير في شرح المفصل لصدر الأفاضل. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٤) والتخمير (١/ ١٣٦) وشرح المفصل لابن الحاجب (١٣).

ويُنْسَبُونَ إلى: (الشُّعُوبِ)، وهو جمعُ: (شِعْبٍ)، وهو ما تشَعَّبَ مِن قبائلِ العربِ والعجمِ، ونظيرُه من النسبِ إلى الجمعِ: (أَبْنَاوِيٌّ) في: (أَبْنَاءِ فَارِسٍ).

وقيلَ[1]: جازَ النسبُ إلى لفظِ الجمعِ؛ لأنَّه لم يُرَد معنى الجمعِ، وإنَّما أُريدَ لفظُ: (شُعُوبٍ)، فلم يكُن نسبًا إلى الجمعِ؛ لتعلُّقِهم بظاهرِ قولِه تعالَى[2]: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ﴾.

أو قيلَ[3]: (الشُّعُوبِيَّةُ) بلفظِ الجَمعِ غَلَبَ على جيلٍ مِن العجَمِ، ثمَّ قيلَ لِمُحتقِرِ العربِ: (شُعُوبِيٌّ)، وإن لم يكن منهم، وأُضيفوا إلى الجَمعِ؛ لغَلَبتِهم على الجيلِ الواحدِ، كقولِهم: (أَنْصَارِيٌّ).

* * *

وَمَعَ (فَاعِلٍ، وَفَعَّالٍ، [فَعِلْ) فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ]

«كَشَّافٌ»[4]: «﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[5]، أي: منسوبةٍ إلى الرِّضا، والنسبةُ نسبتانِ:

نسبةٌ بالحرفِ، ونسبةٌ بالصيغةِ، أو جعلُ الفعلِ لها مجازًا، وهو لصاحِبِها». انتهى.

---

(١) قاله صدر الأفاضل. انظر: التخمير له (١/ ١٣٦).

(٢) الحجرات: ١٣.

(٣) قاله ابن الحاجب، وابن الحاجب أخذ بنصه من ابن سيده. انظر: المحكم لابن سيده (١/ ٢٣٥) وشرح المفصل لابن الحاجب (١/ ٤٧).

(٤) انظر: الكشاف (٤/ ٦٠٣).

(٥) الحاقة: ٢١.

ومنهُ (لَتَّالٌ)[1]، لبيَّاعِ اللؤلؤ، ثبتَ في كتابِ «العَين»[2]: (لَتَّالٌ)، لصاحبِ اللؤلؤ، وكأنَّه يريدُ: بائعَه.

وفي «التقريظ»[3] للزُّبَيدِيِّ: «(لَتَّالٌ) غيرُ جائزٍ عندَ أبي حاتمٍ[4] وغيرِه مِن اللغويين، وقد أجازَه غيرُ واحدٍ، وليسَ هو مِن لفظِ: اللؤلؤ».

ع: لأنَّ (فَعَّال) لا يكونُ إلا مِن ثلاثيٍّ، ضرورةَ أنَّ أحدَ عينَيه زائدٌ، وألفَه زائدةٌ، فلم يبقَ معَنا مِن الأصولِ إلا ثلاثةٌ، و(لُؤْلُؤٌ) كلُّه أصولٌ، كما تقولُ في (سِمْسِمٍ)، فلو ادُّعِيَ أنَّ (لَتَّالًا) منه، لكانَ الأقلُّ مبنيًّا مِن الأكثرِ، وذلك هَدمٌ لا بناءٌ، وحكاياتُ اللغويين في ذلك مشهورةٌ، وإنَّما هذا مبنيٌّ على (لَأْلٍ) مقدَّرٍ.

* * *

وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ [مُقَرَّرَا عَلَى الذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا]

---

(١) في التحشية هذه كلها في المخطوط كُتبت (لَتَّال) هكذا: (لال).

(٢) انظر: العين (٨/ ٣٥٤).

(٣) انظر: استدراك الغلط الواقع في العين للزبيدي (٢٢١).

(٤) انظر: المخصص (٢/ ٣١٠).

[الوقف]

تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ [اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفًا وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا]

[اثْرَ فَتْحٍ]: ولو بنائيّةً، كقولِه[1]:

وَاهًا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهَا

ش ع[2].

فإن قلتَ: إنَّما يشملُ البناءَ خاصةً دونَ الإعرابِ، فلا يدخلُ نحوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا».

قلنا له: ليسَ كذلك؛ لأنَّ الوقفَ مِن الأحكامِ التصريفيةِ، والفَتْحُ عندَ التَّصْرِيفِيِّينَ يشملُ حركتَي الإعرابِ والبناءِ.

* * *

وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ [فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ]

لم يذكرِ الناظمُ قيدَ الضرورةِ هنا في «تَسْهِيلِهِ»[3]، ولا في «كافِيَتِهِ»، ولا في

(١) الرجز لأبي النجم العجلي. انظر: ديوان أبي النجم (٢٢٧) وإصلاح المنطق (٢٠٩).

(٢) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٦٧).

(٣) انظر: التسهيل (٣٢٨).

«شَرحِها»[١]، ولا في «سَبك المَنظُوم»[٢]، ولا في «العُمدة»[٣]، ولا في «شَرحِها»[٤].

* * *

وَأَشْـــبَهَتْ (إِذًا) [مُنَوَّنـــا نُصِـــبْ   فَأَلِفَـا فِـي الوَقْـفِ نُونُهَـا قُلِـبْ]

كانَ اللائقُ أن يلصقَ هذا البيتَ بالبيتِ الأوَّلِ.

* * *

وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ [ذِي التَّنْوِينِ مَا   لَـمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا]

[وحذف يا المنقوص]: نحوُ[٥]: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُفۡتَرٍۢ﴾[٦]، ﴿وَبَيۡنَ حَمِيمٍ ءَانٖ﴾[٧]، ومِن الإثباتِ قراءةُ ابنِ[٨] كثيرٍ: ﴿وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾[٩]، ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖ﴾[١٠]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾[١١]، ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٖ﴾[١٢]، قرأهُنَّ بالإثباتِ وقفًا.

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٨٠).

(٢) انظر: سبك المنظوم (٢٨٢).

(٣) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٦٦).

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٦٧).

(٥) مستفاد من ابن مالك. انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٦٩) وما بعدها.

(٦) النحل: ١٠١.

(٧) الرحمن: ٤٤.

(٨) في المخطوط: (بن).

(٩) الرعد: ٧.

(١٠) النحل: ٩٦.

(١١) الرعد: ١١.

(١٢) الرعد: ٣٤.

وإن كانَ غيرَ منوَّنٍ فالأكثرُ الإثباتُ، كذا أظنُّ[١]، والذي في عبارتِه في «شَرح العُمدة»[٢]: «والأقيسُ إثباتُ الياءِ وصلًا ووقفًا، كما قرأ ابنُ[٣] كثيرٍ[٤]: ﴿الْمُتَعَالِي﴾[٥]، و﴿الْمُنَادِي﴾[٦]، و﴿التَّنَادِي﴾[٧]، و﴿الجَوَارِي فِي البَحْرِ﴾[٨]، و﴿يَدْعُ الدَّاعِي﴾[٩]، و﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِي﴾[١٠]، و﴿الصَّخْرَ بِالوَادِي﴾[١١]، وقد تحذفُ»[١٢].

فعبارتُه: (الأَقْيَسُ)، لا: (الأَكْثَرُ)، وكذا عبارتُه في النَّظمِ هنا.

* * *

وَغَيْــرُ ذِي التَّنْــوِينِ [بِــالعَكْسِ وَفِــي نَحْــوِ (مُــرِ) لُــزُومُ رَدِّ اليَــا اقْتُفِــي]

* * *

---

(١) الظن متوجه إلى (الأكثر).

(٢) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٧١).

(٣) في المخطوط: (بن).

(٤) كُتبت هذه المواضع في المخطوط بالياء على قراءة ابن كثير، كما أشار المصنف، وهي في جميع المصاحف بغير ياء، موافقة لقراءة الجمهور.

(٥) الرعد: ٩.

(٦) ق: ٤١.

(٧) غافر: ٣٢.

(٨) الشوري: ٣٢.

(٩) القمر: ٦.

(١٠) القمر: ٨.

(١١) الفجر: ٩، وفي المخطوط: (الواد).

(١٢) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٧٢).

وَغَيْـرَ هَـا التَّأْنِيـثِ [مِـن مُحَـرَّكِ   سَـكِّنْهُ أَوْ قِـفْ رَائِـمَ التَّحَـرُّكِ]

* * *

أَوْ أَشْـمِمِ الضَّـمَّةَ [أَوْ قِـفْ مُضْـعِفَا   مَـا لَـيْسَ هَمْـزًا أَوْ عَلِـيلًا إِنْ قَفَـا]

[أو قف مضعفا]:

يَقُـولُ أَصْـبِحْ لَيْـلُ لَـوْ يَفْعَـلُّ[1]

إلَّا أنَّ هذا ضرورةٌ؛ لأنَّه تضعيفٌ في الوصلِ. مِن «شَرح العُمدة»[2].

* * *

مُحَرَّكًـا وَحَرَكَـاتٍ [انْقُـلَا   لِسَـاكِنٍ تَحْرِيكُـهُ لَـنْ يُحْظَـلَا]

[أو حركات انقلا لساكن]: كقولِه[3]:

عَجِبْـتُ وَالـدَّهْرُ كَثِيـرٌ عَجَبُـهْ
مِـنْ عَنَـزِيٍّ سَـبَّنِي لَـمْ أَضْـرِبُهْ

* * *

وَنَقْـلُ فَـتْحٍ [مِـنْ سِـوَى الْمَهْمُـوزِ لَا   يَـرَاهُ بَصْـرِيٌّ وَكُـوفٍ نَقَـلَا]

* * *

(١) الرجز للزفيان، وينسب لهميان بن قحافة السعدي. انظر: ديوان الزفيان (١٥١) والصحاح (٤/ ١٧١٤).

(٢) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٧٤).

(٣) الرجز لزيادة الأعجم. انظر: ديوان زياد (٤٥) والكتاب (٤/ ١٨٠) والكامل (٢/ ١٢١).

وَالنَّقْــلُ إِنْ يُعْــدَمْ [نَظِيــرٌ مُمْتَنِــعْ وَذَاكَ فِــي الْمَهْمُــوزِ لَــيْسَ يَمْتَنِــعْ]

* * *

فِي الوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ [الِاسْمِ هَا جُعِلْ إِنْ لَـمْ يَكُـنْ بِسَـاكِنٍ صَـحَّ وُصِـلْ]

* * *

وَقَــلَّ ذَا فِــي جَمْــعِ [تَصْــحِيحٍ وَمَــا ضَــاهَى وَغَيْـرُ ذَيْـنِ بِـالعَكْسِ انْتَمَـى]

قالَ[1]:

بَــلْ جَــوْزِ تَيْهَــاءَ كَظَهْــرِ الحَجَفَــتْ

وبهذه اللغةِ قرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ[2] فيما كُتبَ بالتاءِ، نحوُ[3]: ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾[4]، وهي لغةُ حِمْيَرٍ[5]، ومنه قولُ بعضِ ملوكِهم[6] للذي قالَ: «ثِبْ»، يريدُ بذلك: «اجْلِسْ»، فظنَّ الْمَقولُ له أنَّه يريدُ بذلك الظفور[7]، فألقى

---

(١) وهذا بعض أرجوزة لسؤر الذئب. انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٩٥) وشرح الشافية للرضي (٤/ ١٩٩) والخصائص (١/ ٣٠٥).

(٢) انظر: جامع البيان (٢/ ٧٩٨).

(٣) كُتبت هذه الآيات في المخطوط بالتاء المبسوطة.

(٤) التحريم: ١٠.

(٥) انظر: الجمل لابن شقير المنسوب خطأً للخليل (٢٧٢).

(٦) انظر: إصلاح المنطق (١٢٣) والأضداد لابن الأنباري (٩٢) والخصائص (٢/ ٣٠).

(٧) كذا في المخطوط، وعند غيره: الوثوب، والقصة كما يرويها ابن السكيت: «وتقولُ: هذا عود ظَفَاري، وجزعٌ ظَفَارِي، منسوب إلى مدينة باليمن يقال لها: ظَفَار، قال الأصمعي: ودخل رجل من العرب على ملك من ملوك حمير فقال له: ثِبْ ـ وثِبْ بالحميرية: اقعد ـ فوثب الرجل فتكسر، فقال الحميري: ليس عندنا عربيت، من دخل ظَفَار حمَّر». =

نفسه مِن ذروةِ الجبلِ إلى حضيضِه ـ قالَ الجوهريُّ[١] عَن الأصمعيِّ[٢]: «فتكَسَّرَ»، وقال ابنُ[٣] طَرِيفٍ: «فماتَ» ـ[٤]: ليس عنده عَرَبِيَّتْ، يريدُ: (عَرَبِيَّة).

وقد حَكَيْتُ الحكايةَ بالنَّصَّيْنِ في بابِ (النَّائِبِ عَن الفَاعِلِ).

* * *

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ [عَلَى الفِعْلِ الْمُعَلّ بِحَذْفِ آخِرٍ كَـ: «أَعْطِ مَنْ سَأَلْ»]

قولُه: (بِحَذْفِ آخِرٍ) لجزمٍ، نحوُ: «لَمْ يَعِهْ، ولَمْ يَرْمِهِ»، أو وقفٍ، نحوُ[٥]: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾.

* * *

وَلَيْسَ حَتْمًا [فِي سِوَى مَا كَـ: (عِ) أَوْ كَـ: (يَعِ) مَجْزُومًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا]

قولُه: (كَـ: «عِ» أَوْ كَـ: «يَعِ») مقتضاه أنْ يوقَفَ بالهاءِ في مثلِ: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾[٦]، وفيه نظرٌ؛ مِن أجلِ أنَّ حذفَ آخِرِ هذا الفعلِ ليسَ واجبًا.

ولْيُنْظَرْ في: ﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[٧]، كيفَ يوقَفُ على: ﴿تَقِ﴾؟

* * *

= انظر: إصلاح المنطق (١٢٣).

(١) انظر: الصحاح (١/ ٢٣١).

(٢) انظر: إصلاح المنطق (١٢٣) والخصائص (٢/ ٣٠).

(٣) في المخطوط: (بن).

(٤) ما بعد هذا مقولُ قوله: «ومنه قول بعض ملوكهم».

(٥) الأنعام: ٩٠.

(٦) النحل: ١٢٧.

(٧) غافر: ٩.

وَ(مَا) فِي الِاسْتِفْهَامِ [إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الهَا إِنْ تَقِفْ]

قولُه: (إِنْ جُرَّتْ حُذِفَ أَلِفُهَا): ومِن ثَمَّ بطَلَ قولُ الفخرِ الرازيِّ[1] في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[2]: إنَّ (مَا) استفهاميةٌ، وقولُ الكسائيِّ[3] في: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾[4]، وبعضِهم[5] في: ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾[6]: إنَّ (مَا) استفهاميةٌ فيهنَّ.

قولُه: (وَأَوْلِهَا الهَا) وبذلك قرأ البَزِّيُّ[7] في جميعِ ما وردَ في التنزيلِ مِن ذلك.

* * *

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي [سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: «اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى؟»]

تلخَّصَ أنَّها تجبُ في مسألتين: هذه، ومسألة: «لَمْ يَعِهْ، وعِهْ».

* * *

وَوَصْلُ ذِي الهَاءِ [أَجِزْ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا]

* * *

(١) انظر: تفسير الرازي المسمى بمفاتيح الغيب (٩/ ٤٠٦).

(٢) آل عمران: ١٥٩.

(٣) هذا مذهب الفراء، ونسبة هذا للكسائي غريب جدًّا، بل كتب النحاة مليئة بأن الكسائي قد ردَّ على المفسرين ذهابهم إلى أنها استفهامية، ومنهم ابن هشام نفسه في المغني. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٧٤) والأزهرية (٢٦) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٥٧) ومغني اللبيب (٣٩٤).

(٤) يس: ٢٧.

(٥) انظر: تفسير الثعلبي (٤/ ٢٢٠) والتفسير البسيط (٩/ ٥٠).

(٦) الأعراف: ١٦.

(٧) انظر: جامع البيان (٢/ ٨٢٤).

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ [تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا]

* * *

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ [لَفْظُ الوَصْلِ مَا لِلوَقْفِ نَثْرًا وَفَشَا مُنْتَظِمَا]

أظهرَ حمزةُ[1] النونَ في: ﴿طسٓمٓ﴾[2]، وأظهرَ غيرهُ النونَ[3] مِن: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ﴾[4]، و: ﴿نون وَالقَلَمِ﴾[5]، والنونُ الساكنةُ لا تظهرُ عندَ الميمِ والواوِ.

والجوابُ: أنَّ حروفَ التهَجِّي مبنيةٌ على الوقفِ، فالسكوتُ مقدَّرٌ على كلِّ منها، ولذلك وصلُوها غيرَ معربةٍ.

ونظيرُه[6]: بناؤُهم أسماءَ الأعدادِ على الوقفِ؛ لتقديرِهم السكوتَ على كلِّ اسمٍ منها، فقالوا[7]: «وَاحِدْ، اِثْنَانْ، ثَلَاثَهْ، أَرْبَعَهْ»، ثمَّ قالوا: «وَاحِدِ اثْنَانْ»، بإلقاءِ حركةِ الهمزةِ على الدَّالِ، وقرأَ الأعشى عَن أبي بكرٍ[8]: ﴿ألم ۝١ اللَّهُ﴾[9]، بقطعِ الهمزةِ، وقالُوا: «ثَلَاثَهَرْبَعَهْ»[10]، بالنقلِ، وإبقاءِ الهاءِ غيرَ مبدلةٍ مِن تاءٍ،

---

(١) انظر: السبعة (٤٧٠).

(٢) الشعراء: ١.

(٣) انظر: السبعة (٦٤٦).

(٤) يس: ١ ـ ٢.

(٥) القلم: ١.

(٦) في المخطوط: (ونظير).

(٧) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٣٣).

(٨) انظر: الحجة (٣/ ٦) والبحر المحيط (٢/ ٣٨٩).

(٩) آل عمران: ١ ـ ٢.

(١٠) انظر: الخصائص (٣/ ٣٠٦) والبحر المحيط (٣/ ٣٣٤).

فلهذا يجبُ الادِّغامُ فيما قدَّمنا.

ونظيرُ ذلك: هاءُ السكتِ في مثلِ: ﴿مَالِيَهۡ ۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ﴾[1]، مِنهم مَن ادَّغَمَ؛ نظرًا إلى اجتماعِ المِثلين في الجملةِ، ومِنهم مَن أظهَرَ؛ لأنَّ الهاءَ في نيةِ الموقوفِ عليه، وعلى هذا لا يجبُ النقلُ لورشٍ[2] في: ﴿كِتَٰبِيَهۡ ﴿١٩﴾ إِنِّي﴾[3].

✿ ✿ ✿

(١) الحاقة: ٢٨ ـ ٢٩.

(٢) انظر: الإقناع (١/ ١٦٩ ـ ٣٨٩).

(٣) الحاقة: ١٩ ـ ٢٠.

الإمَالَةُ

لقد أبعدَ أبو الفتحِ في «الخَصَائصِ»[1] حيث سمَّى (الإمالةَ): (ادِّغَامًا صَغيرًا)، ووجَّهَ ذلك بأنَّ الادِّغامَ المألوفَ: إنما هو تقريبُ صوتٍ مِن صوتٍ، والإمالةُ إنَّما وقعَت في الكلامِ لتقريبِ صوتٍ مِن صوتٍ؛ ألا ترى أنَّكَ قرَّبتَ فتحةَ العَينِ مِن: (عَالِمٍ) إلى كسرةِ اللامِ، بأن نَحَوْتَ بالفتحةِ نحوَ الكسرةِ، فأملتَ الألفَ نحوَ الياءِ، وكذلك: (سَعَى، وقَضَى)، نحوتَ بالألفِ نحوَ الياءِ التي انقلبَت عنها.

قالَ[2]: «وإنَّما احتَطْنا لهذا البابِ بهذه[3] التسميةِ التي هي: (الادِّغَامُ الصغيرُ)؛ لأنَّ فيها إيذانًا بأنَّ التقريبَ شاملٌ للموضِعَين، وأنَّه هو المرادُ الْمَبْغِيُّ في كِلتا[4] الجِهَتين».

* * *

الأَلِفَ الْمُبْدَلَ [مِن يَا فِي طَرَفْ أَمِلْ كَذَا الوَاقِعُ مِنْهُ اليَا خَلَفْ]

[الأَلِفَ الْمُبْدَلَ]: بدأ بالسببِ الحرفيِّ؛ لأنَّه أقوَى مِن الحَرَكِيِّ، وهما أقوَى مِن المناسبةِ؛ فلهذا أخَّرَها عنهما، وبدأ بالمقدَّرِ؛ لأنَّه أقوَى في هذا البابِ مِن الظاهرِ،

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ١٤٣).

(٢) انظر: الخصائص (٢/ ١٤٧).

(٣) في المخطوط: (هذه)، والتصويب من الخصائص.

(٤) في المخطوط: (كلتى)، رُسمت بالألف المقصورة.

عكسُ ما يقتَضِيه القياسُ.

و: (الأَلِفَ) مفعولٌ، و: (المُبْدَلَ) صفةٌ، على تذكيرِ الحرفِ، و: (فِي طَرَفْ) حالٌ مِن (الأَلِفَ)، و: (اليَا) فاعلٌ باسمِ الفاعلِ، و: (خَلَفْ) حالٌ، وَقَفَ عليه على لغةِ ربيعة(١)، أو خبرٌ للوصفِ الموصولِ به، على تأويلِه بـ: (الصَائِرِ)، وهو عندي حَسَنٌ، ولا أراهُم يقولونَ به.

و: (دُونَ)(٢) ظرفٌ في موضعِ الحالِ مِن الضميرِ المجرورِ بـ: (مِنْ)، و: (مَزِيدِ) على حذفِ موصوفٍ ومضافٍ، أي: دُونَ مُمَازَجَةِ حَرْفٍ مَزِيدٍ، و: (لِمَا) البيتَ، أصلُه: وحُكمُ ما عَدِمَ الهاءَ ممَّا فيه سببُ الإمالةِ ثابتٌ لِمَا تليه الهاءُ ممَّا فيه ذلكَ، فقدَّمَ الخبرَ على مبتدئِه، ومعمولَ الصلةِ على عامِلِه.

* * *

دُونَ مَزِيــدٍ [أَوْ شُــذُوذٍ وَلِمَــا يَلِيــهِ هَــا التَّأْنِيــثِ مَــا الهَــا عَــدِمَا]

* * *

وَهَكَــذَا بَــدَلُ [عَــيْنِ الفِعْــلِ إِنْ يَؤُلْ إِلَى (فِلْتُ) كَمَاضِي (خَفْ، وَدِنْ)]

كما تُمالُ الألفُ المتطرفةُ لسببٍ مقدَّرٍ في مسألتَينِ، كذلك تُمالُ الألفُ المتوسطةُ لسببٍ مقدَّرٍ في مسألتَين، وذلك كونُها منقلبةً عَن حرفٍ مكسورٍ، واوًا كان، كـ: (خَافَ)، أو ياءً، كـ: (هَابَ)، أو عَن ياءٍ، كـ: (طَابَ، ودَانَ)، ويجمَعُ المسألتَينِ

(١) فإنهم يقفون على المنون المنصوب بالسكون. انظر: الحجة (١/ ١٤١) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٧٧) وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٨٠).

(٢) التي في البيت التالي.

ما ذكَرَ الناظمُ مِن الضابطِ.

فإن قلتَ: فلِمَ أُمِيلَ: (خَافَ)؟

قلتُ: للكسرةِ المقدَّرةِ.

فإن قلتَ: فـ: (طَابَ)؟

قلتُ: للياءِ المقدَّرةِ.

فإن قلتَ: فـ: (هَابَ)؟

قلتُ: لَهُما.

فإن قلتَ: فهلَّا ذكرَ الْمُمالَ لكسرةٍ متطرفةٍ.

قلتُ: لا يمكنُ وجودُ ذلك؛ لأنَّ الآخِرَ لا يستحقُّ حركةً إلَّا في المبنيِّ الساكنِ ما قبلَ آخرِه، وذلك لا يوجدُ فيما آخرُه ألفٌ.

* * *

كَذَاكَ تَالِي اليَاءِ [وَالفَصْلُ اغْتُفِرْ بِحَرْفٍ اوْ مَعْ (هَا) كَـ: «جَيْبَهَا أَدِرْ»]

* * *

كَذَاكَ مَا يَلِيهِ [كَسْرٌ أَوْ يَلِي تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي]

في «الخَصَائص»[1]: (بَابُ إِقْلَالِ الحَفْلِ، بما يلطُفُ مِن الحُكْم): «قالُوا: «مَرَرْتُ بِحِمَارِ قَاسِمٍ»، و«نَزَلْتُ سَفَارِ قبلُ»، فكسرةُ الرائَينِ في الحُكمِ واحدةٌ، وإن كانت الثانيةُ لازمةً.

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٢).

واستقبَحُوا: «قَامَ [و](1) زَيْدٌ»، و«قُمْتُمَا وَزَيْدٌ»، وإن كانَ الفاعلُ ملفوظًا به في الثاني.

وجمعوا في الرِّدْفِ بين: (عَمُود، ويَعُود)، وإن كانت واوُ (يَعُود) تتحرَّكُ في كثيرٍ مِن المواضعِ، نحوُ: «هَذَا أَعْوَدُ مِنك»، و: «عَاوَدْتُهُ»، وأيضًا فأصلُها في (يَعُودُ): (يَعْوُدُ)، وكذا جمعُوا بينَ: (بَاب، وكِتَاب)، والأُولَى أصلُها متحرِّكةٌ»(2).

* * *

كَسْرًا وَفَصْلُ الهَا [كَلَا فَصْلٍ يُعَدْ ... فَـ: (دِرْهَمَاكَ) مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ]

[وَفَصْلُ الهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدْ]؛ لخفائِها.

قالَ ابنُ بَرِّي(3) في قولِه(4):

رُوَيْدَكَ أَيُّهَا الْمَلِكُ الجَلِيلُ ... تَأَنَّ وَعُدَّهُ مِمَّا تُنِيلُ

«البصريونَ(5) يقولونَ: «وَعُدُّهُ»، بضمِّ الدالِ لا غيرُ، وكذا: «شُدُّهُ، ومُدُّهُ، وزُرُّهُ»؛ لأنَّ الهاءَ عندَهم خَفِيَّةٌ، لا اعتدادَ بها، فكأنَّه قالَ: «عُدُّو، وشُدُّو»(6)، وأهلُ

---

(1) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الخصائص.

(2) انظر: الخصائص (٣/ ٢٤).

(3) انظر: التنبيه والإيضاح لابن بري (٢/ ١٢٨).

(4) لأبي الطيب المتنبي، من الوافر. انظر: ديوان المتنبي (٢٦٣) وشرح الإفليلي (١/ ١٧٩) واللامع العزيزي (٨٦٩) وشرح الواحدي (١٩٤).

(5) انظر: الكتاب (٣/ ٥٣٢).

(6) يريد أن الدال بإشباع ضمها، لا يريد أن هذه الواو ضمير، فتنبه.

الكوفةِ[1] يُجيزُونَ: «عُدُّهُ، وعُدَّهُ، وعُدِّهِ»، وهذا لا يُجيزُه ص إلا معَ عدمِ الهاءِ، فتقولُ: «عُدُّ، وعُدَّ، وعُدِّ»، وقد ذكرَ ثعلبٌ في «الفَصِيح»[2] أنَّه يقالُ: «زُرُّهُ، وزُرَّهُ، وزُرِّهِ»[3]، وقد أعلمتُكَ أنَّ هذا مذهبُ الكوفيينَ لا غيرُ». انتهى بنصِّه.

* * *

وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا [يَكُفُّ مُظْهَرَا مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا وَكَذَا تَكُفُّ رَا]

* * *

إِنْ كَانَ مَا [يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ]

ع: الراءُ غيرُ المكسورةِ لا تَكُفُّ ما ظَهَرَ مِن كسرٍ أو ياءٍ إلَّا إذا كانت متصلةً بالألفِ، فلو انفصلَت لم تَكُفَّ، نصُّوا على ذلك.

وقالَ[4] المصنِّفُ في «التَّسْهِيل»[5]، بعدَ أن ذكرَ حرفَ الاستعلاءِ في الكَفِّ وشروطَه: «وإن فُتِحَت الراءُ المتصلةُ[6] بالألفِ، أو ضُمَّت، فحُكْمُها حُكْمُ المستعلِي غالبًا».

وكذا في «السَّبْكِ»[7] وفي «الْمُوْصَّل»[8]. انتهى.

---

(١) انظر: الفصيح (٢٦٧).

(٢) انظر: الفصيح (٢٦٧).

(٣) نص ثعلب: «وزُرَّهُ، وزُرِّه، وزُرُّه، مثل: مُدَّ، ومُدُّ، ومُدِّ».

(٤) هذه التحشية حتى الآخر ستتكرر فيما يلي.

(٥) انظر: التسهيل (٣٢٦).

(٦) في التسهيل: (متصلة).

(٧) انظر: سبك المنظوم (٢٨٠).

(٨) يقصد به كتاب المؤصل في نظم المفصل للإمام ابن مالك، وهذا الكتاب مفقود، وقد =

وفي «المِفتَاح»[1]: «ويَمنَعُ إمالةَ الألفِ في الأسماءِ مع وجودِ مُقتَضِيها أحدُ ثمانيةُ أحرفٍ، وهي الراءُ غيرُ المكسورةِ إذا وَلِيَت الألفَ قبلَها أو بعدَها، نحوُ: (رَاشِد)، و«هَذَا إِزَارُك»، و«رَأَيتُ إِزَارَك».

وفي «الْمُفَصَّلِ»[2]: «الراءُ غيرُ المكسورةِ إذا وَلِيَت الألفَ منعَتْ مَنْعَ الْمُستعلِي، تقولُ: «هذا رَاشِد»، و«هَذَا حِمَارُك»، و«رَأَيْتُ حِمَارَك».

* * *

كَـذَا إِذَا قُـدِّمَ [مَـا لَـمْ يَنْكَسِـرْ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الكَسْرِ كَـ: «المِطْوَاعَ مِرْ»]

* * *

وَكَـفُّ مُسْـتَعْلٍ [وَرَا يَنْكَـفُّ بِكَسْـرِ رًا كَـ: «غَارِمًـا لَا أَجْفُـو»]

قولُه: (بِكَسْرِ رًا) حقُّه أن يقولَ: (رَاءٍ مُتَّصِلَةٍ بِالأَلِفِ)، فلو انفصَلَت لـم تَكُـفَّ، نصُّوا على ذلك.

وفي «التَّسْهِيل»[3]: «وإن فُتِحَت الراءُ المتصلةُ[4] بالألفِ، أو ضُمَّت، فحُكمُها حكمُ المستعلِي غالبًا».

= نثره ابن مالك في كتابه المسمى: (سبك المنظوم وفك المختوم) الذي قال عنه ابن هشام: (السبك). انظر: سبك المنظوم (١٨٤).

(١) انظر: مفتاح الإعراب (١٦٧).

(٢) انظر: المفصل (٤٧٣).

(٣) انظر: التسهيل (٣٢٦).

(٤) في التسهيل: (متصلة).

وكذا في «سَبك الْمَنظُوم»[1] وفي «الْمُوَصَّل»[2]. انتهى.

وفي «المِفتَاح»[3]: «ويَمنَعُ مِن الإمالةِ في الأسماءِ مَع وجودِ مُقتَضِيها أحدُ ثمانيةُ أحرفٍ، وهي الراءُ غيرُ المكسورةِ إذا وَلِيَت الألفَ قبلَها أو بعدَها، نحوُ: «رَاشِد»، و«هَذَا إِزَارُك».

وفي «الْمُفَصَّلِ»[4]: «الراءُ غيرُ المكسورةِ إذا وَلِيَت الألفَ منَعَت منعَ المستعليةِ، تقولُ: «هَذَا رَاشِد»، و«هَذَا حِمَارُك»، و«رَأَيْتُ حِمَارَك»[5].

* * *

وَلَا تُمِــلْ لِسَــبَبٍ [لَــمْ يَتَّصِــلْ ... وَالكَــفُّ قَــدْ يُوجِبُــهُ مَــا يَنفَصِــلْ]

* * *

وَقَــدْ أَمَــالُوا [لِتَنَاسُــبٍ بِــلَا ... دَاعٍ سِوَاهُ كَـ: (عِمَادَا) وَ[6]: ﴿تَلَا﴾]

* * *

وَلَا تُمِــلْ مَــا لَــمْ يَنَــلْ [تَمَكُّنَــا ... دُونَ سَــمَاعٍ غَيْــرَ (هَــا) وَغَيْــرَ (نَــا)]

قولُه: (غَيرَ هَا) المرادُ: (هَا) المستعملةُ ضميرًا، لا: (هَا) التنبيهِ، ولا أَعَمُّ.

* * *

(١) انظر: سبك المنظوم (٢٨٠).

(٢) لم يوقف عليه حتى الآن.

(٣) انظر: مفتاح الإعراب (١٦٧).

(٤) انظر: المفصل (٤٧٣).

(٥) معظم هذه الحاشية مأخوذة من حاشية سابقة بقليل.

(٦) الشمس: ٢.

وَالفَـتْحَ قَبْـلَ كَسْـرِ [رَاءٍ فِـي طَـرَفْ] أَمِلْ كَـ: «لِلأَيْسَـرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ»

* * *

كَـذَا الـذِي يَلِيـهِ [هَـا التَّأْنِيـثِ فِـي] وَقْـفٍ إِذَا مَـا كَـانَ غَيْـرَ أَلِـفِ

[**كذا الذي يليه ها التأنيث**]؛ لمشابهةِ الهاءِ لألفِ التأنيثِ معنًى، ومخرجًا، وسكونًا، وخفاءً، وزيادةً، واستلزامًا للفتحةِ، فهذه ستةٌ، وإنَّما لم تُمَل في الوصلِ؛ لأنَّها فيه تاءٌ، والتاءُ لا تُشبِهُ الألفَ.

قولُه: (إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ)؛ لأنَّ سكونَها قبلَ الهاءِ أزالَ بعضَ شبهِها بهاءِ التأنيثِ، ولأنَّ الحرفَ الْمُمالَ لا بُدَّ له مِن حرفٍ متحرِّكٍ قبلَه؛ ليقرِّبَ فتحَ ذلك الحرفِ مِن الكسرةِ، فيكونَ ذلك التقريبُ سُلَّمًا إلى إمالتِه، والألفُ ساكنةٌ، لا يُمكِنُ ذلك فيها، ولأنَّ الألِفَ لو أُمِيلَت لم يكن ذلك إلا بإمالةِ ما قبلَها، ولو فُعِلَ ذلك لَظُنَّ أنَّ الإمالةَ للألفِ دونَ الهاءِ.

التَّصْرِيفُ

التصريفُ في اللُّغةِ: التحويلُ مُطلقًا، وفي الاصطلاحِ: تحويلٌ خاصٌّ، وهو: تحويلُ الكلمةِ لأمرٍ معنويٍّ أو لفظيٍّ، فالأوَّلُ: كتحويلِ المصادرِ إلى أفعالِها؛ لقصدِ الدلالةِ على تعيينِ زَمنِ الحدثِ، والثاني: كتحويلِ (القَوْلَ)[1] إلى (قَالَ)؛ لقصدِ التخفيفِ.

ومتعلَّقُه[2] مِن الكَلِمِ نوعانِ: الأسماءُ التي لم تتوغَّل في مشابهةِ الحروفِ، والأفعالُ التي ليست جامدةً، ولها الإضافةُ في ذلك، ويمتنِعُ مِن ثلاثةٍ: الحروفُ، والأسماءُ الْمُتَوَغِّلةُ في مشابهتِها، والأفعالُ الجامدةُ.

* * *

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ [مِنَ الصَّرْفِ بَرِي   وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفِ حَرِي]

قولُه: (وَشِبْهُهُ) يدخلُ جميعُ أنواعِ الشَّبَهِ المذكورةِ في أوَّلِ الكتابِ[3]، وليسَ

---

(١) لعله يقصد: (قَوَلَ).

(٢) يقصد التصريف.

(٣) يعني قول ابن مالك في باب المعرب والمبني:

.... وَمَبْنِي   لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ «جِئْتَنَا»   وَالْمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا   تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

شَرْطُ ذلك التوغُّلَ، بخلافِ الشَّبَهِ المانِعِ مِن الصَّرْفِ.

وينبغِي أن يَدخلَ في ذلك أيضًا الأفعالُ الجامدةُ؛ فإنَّها تُشبِهُ الحروفَ أيضًا؛ للزومِها طريقةً واحدةً.

* * *

وَلَيْسَ أَدْنَى [مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا]

قولُه: (وَلَيْسَ) كأنَّ الصوابَ عندي: (فَلَيْسَ)، أي: بالتفريعِ[1] على أنَّه لا يَدخُلُ التصريفُ في حرفٍ وشبهِهِ.

ويُجابُ عن ذلك: بأنَّه ما أرادَ أن يسوقَه هذا المساقَ، ولكنَّه ساقَه مَساقَ علامةٍ مستأنَفةٍ.

فإن قلتَ: فمفهومُه أنَّ الثلاثيَّ مُطلقًا يُرَى قابلَ تصريفٍ، وليسَ كذلك.

قلتُ: العلاماتُ لا مفهومَ لها؛ لأنَّه لا يُشترَطُ انعكاسُها، وأيضًا فالمفهومُ لا عُمومَ له على الصحيحِ[2].

وإذ قد عرَفْت ما يدخلُهُ التصريفُ وما لا يدخلُه فاعْلَمْ ـ أو: وإذ قَد عرَفْت أنَّ التصريفَ إنَّما يدخُلُ في الفعلِ المتصَرِّفِ، والاسمِ الذي لم يتوغَّل في مشابهةِ الحروفِ فاعلَم ـ أنَّ كلًّا منهما قِسمانِ: مجرَّدٌ ومزيدٌ فيه، ولكلٍّ مِنهُما بدايةٌ، ونهايةٌ، وأوزانٌ.

فأمَّا الاسمُ المجرَّدُ فبدايتُه ثلاثةُ أحرفٍ، لا يَنْقُصُ عنها، كـ: (رَجُلٍ، وفَرَسٍ)،

---

(١) في المخطوط: (فالتفريع)، وهو تحريف، وعند العليمي (٢/ ٤٩٨): (والتفريع).

(٢) انظر: المستصفى (٢٣٩).

ونهايتُه خمسةٌ، لا يزيدُ عليها، كـ: (سَفَرْجَلٍ، وجَحْمَرِشٍ)، وبينَهُما واسطةٌ، وهي ذواتُ الأربعةِ، كـ: (جَعْفَرٍ)، فهذه بدايةُ الاسمِ، ونهايتُه، وواسِطتُه.

وأمَّا أوزانُه فأحدٌ وعِشرونَ: أحدَ عشرَ للثلاثيِّ، وستةٌ للرباعيِّ، وأربعةٌ للخماسيِّ، والقياسُ أن يكونَ للثُّلاثيِّ اثنا عشرَ، ولكن سقَطَ منها واحدٌ، وهو مكسورُ الفاءِ مضمومُ العينِ، وبقيَ ما عداه، ثم تُذكَرُ أمثلتُها.

وأمَّا الفِعلُ المجرَّدُ فبدايتُه ثلاثةٌ، ونهايتُه أربعةٌ، ولا واسطةَ بينَهما.

وأمَّا الأوزانُ فستةُ أوزانٍ: أربعةٌ في الثلاثيِّ: (فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، وفُعِلَ)، واثنانِ في الرباعيِّ: (فَعْلَلَ، وفُعْلِلَ)، وهذانِ الوزنانِ أهملَهُما الناظمُ، ولا عُذْرَ له في ذلك، وأهمَلَ أيضًا أوزانَ المزيدِ فيه؛ لانتشارِه، ووَضْعُ هذه المقدمةِ على الإيجازِ.

* * *

وَمُنْتَهَى اسْمٍ [خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا]

* * *

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاثِيِّ [افْتَحْ وَضُمّْ ... وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّْ]

* * *

وَ(فِعُلٌ) أُهْمِلَ [وَالعَكْسُ يَقِلّْ ... لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِـ: (فُعِلْ)]

قولُه: (فِعْلٍ) بالتنكيرِ؛ لإرادةِ معنَى التنويعِ، أي: نوع ما مِن الفعلِ، وهو صيغةُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه.

ع: إن قيلَ: كيفَ أهملوا (فِعُلًا)؛ لثقلِه، مَع أنَّ (فُعُلًا) أثقلُ منه؛ لأنَّ الضمةَ أثقلُ مِن الكسرة؟

قلنا: لا نسلِّمُ أنَّ الكسرةَ مُطلقًا أخفُّ، بل الانتقالُ مِن ضمٍّ إلى كسرٍ أثقلُ مِن الانتقالِ مِن ضمٍّ إلى ضمٍّ؛ فلهذا جاءَ: (عُنُقٌ)، ولم يجئ (فِعُلٌ) إلا فيما شذَّ.

ونظيرُ هذا أنَّهم استثقلوا: «يَوْعِدُ»، فقالوا: «يَعِدُ»، ولم يستثقلوا: «يَوْضُؤُ»، مع أنَّ الضمةَ أثقلُ مِن الكسرةِ؛ لأنَّ الخروجَ مِن ضمٍّ إلى ضمٍّ، ومِن كسرٍ إلى كسرٍ، أخفُّ عليهم مِن الخروجِ مِن ضمٍّ إلى كسرٍ، ومِن كسرٍ إلى ضمٍّ.

* * *

وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ [الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوُ «ضُمِنْ»]

ع: لا يَختلِفُ وزنُ الفِعلِ الثلاثيِّ المجرَّدِ باعتبارِ أوَّلِه وآخرِه، أمَّا آخرُه؛ فلأمرَين:

أحدُهُما: القاعدةُ المستمِرّةُ فيه وفي غيرِه: أنَّ الوزنَ لا يكونُ باعتبارِ الآخِرِ.

والثاني: أنَّ لآخرِه حالةً واحدةً دائمًا، وهي البناءُ على الفتحِ، فهي موجودةٌ في جميعِ أوزانِه، فأنَّى يختلِفُ اعتبارُه بحَسبِها؟!

وأمَّا أولُه؛ فلأنَّهم أوجبُوا انفتاحَه تخفيفًا؛ لأنَّ الفعلَ ثقيلٌ، والضمةُ والكسرةُ ثقيلان، والسكونُ لا سبيلَ إليه؛ لأنَّه يستدعِي اجتلابَ همزةِ الوصلِ، وكلامُنا في المجرَّدِ.

فتلخَّصَ أنَّ الأولَ كالآخِرِ، فلم يبقَ [إلَّا][1] اعتبارُ وسطِه، وهو لا يكونُ ساكنًا؛ لأمرَين:

---

(١) ساقطة من المخطوط، والمعنى لا يستقيم إلا بها.

أحدُهُما: أنَّ آخرَه مُعَرَّضٌ للسكونِ إذا اتَّصلَ بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ، فلو سَكَنَ ما قبلَه التقى ساكنانِ.

والثاني: أنَّهم دَلُّوا بحركةِ وسطِه على المعاني، ألا ترَى أنَّهم جعلُوا (فَعُلَ) للسجايا ونحوِها، و(فَعِلَ) للأعراضِ ونحوِها، و(فَعَلَ) لمعانٍ كثيرةٍ؟

فهذانِ أمرانِ: لفظيٌّ ومعنويٌّ، يُوجِبانِ حركةَ الوسطِ، وثبتَ بذلك أنَّ للفعلِ ثلاثَ حالاتٍ باعتبارِ وسطِه، فكانت أبنيتُه ثلاثةً.

* * *

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ [إِنْ جُرِّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا]

* * *

لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ [رُبَاعٍ: (فَعْلَلُ، ... وَفِعْلِلٌ، وَفِعْلَلٌ، وَفُعْلُلُ)]

[فَعْلَلُ]: بفتحِ أوَّلِه وثالثِه، وضَمِّهما، وكَسْرِهما، مع سُكونِ الثاني فيهِنَّ، وبكسرِ الأوَّلِ وفتحِ الثالثِ وسكونِ الثاني، وعكسِ هذا في غَيرِ الأوَّلِ، وهذه متَّفَقٌ عليها، وضمِّ الأولِ وفتحِ الثالثِ، ولا خلافَ في ثُبوتِه، ثمَّ قالَ س[1]: مُفَرَّعٌ عَن مضمومِ الأوَّلِ والثالثِ، وقالَ الأخفشُ[2] والكوفيونَ: بل صيغةٌ أصليةٌ، والناظمُ اتَّبَعَهم في «التَّسْهِيل»[3]، واتَّبَعَ س هنا.

* * *

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٣٣٥) وما ينصرف للزجاج (١٦) وأبنية سيبويه للزبيدي (١٢٧).

(٢) انظر: المنصف (١/ ٢٧) والأصول (٣/ ٣٣٦).

(٣) انظر: التسهيل (٢٩١).

وَمَــعْ (فِعَــلٌ): [(فُعْلَــلٌ) وَإِنْ عَــلَا فَمَــعْ (فِعَلَّــلٍ) حَــوَى (فَعْلَــلِا)]

قولُه: (فُعْلَلٌ) ع: ولعدمِ ثبوتِه عندَ س[1] قالَ في (سُودَدٍ): «إنَّه ملحَقٌ بما لم يجِئ»، وقالَ ج ص[2]: «لَمَّا رأَى إظهارَه مُوجِبًا لذلكَ قالَ به، وإن لم يُرِد ما يلحقُ به؛ لأنَّ ما اقتضاهُ الدليلُ فهو بمنزلةِ ما ثبتَ».

(جُخْدَبٌ): (فُعْلَلٌ)، إمَّا فرعٌ عن (فُعْلُلٍ)، أو أصلٌ، وهو قليلٌ بالنسبةِ إلى (فُعْلُلٍ)، فمِن ثَمَّ اتفقوا على أنَّ نونَ: (جُندَبٍ) زائدةٌ، وأنَّه (فُنعَلٌ)، لا: (فُعْلَلٌ)؛ لانتفاءِ (فُعْلَلٍ)، أو قِلَّتِه عندَ مَن قالَ به[3].

أثبتَ في «شَرْحِ الغَايَةِ»[4]: (فِعْلُل)، وقالَ: «أثبَتُّه ـ وإن كانَ بعضُهم نفاه؛ لشذوذِه ـ لأنَّهم إذا أثبتوا (فِعِلًا)، ولم يجِئ منه إلا لفظةٌ أو لفظتان، فهذا أَوْلَى، نحوُ: (زِئْبُرٍ، وضِئْبُلٍ)، و(خِرْفُعٍ) حكاهُ ابنُ سِيدَه[5]، و(زِعْبُرٍ) حكاه ابنُ خالَوَيْهِ[6]، و(نِئْبُلٍ) حكاه أبو الطَّيِّبِ اللُّغَوِيُّ[7]».

---

(١) انظر: الكتاب (٤/ ٣٢٦).

(٢) (ج): اختصار لابن جني، و(ص): اختصار لكتاب الخصائص. انظر: الخصائص (٢/ ٣٤٥).

(٣) انظر: الكتاب (٤/ ٢٦٩) والأصول (٣/ ٢٠٥).

(٤) انظر: شرح الغاية (٢٢٦).

(٥) انظر: المحكم لابن سيده (٢/ ٣٩٥) والمخصص لابن سيده أيضًا (١/ ٣٨٤).

(٦) انظر: ليس في كلام العرب لابن خالويه (٨٧).

(٧) في إحدى النسخ المخطوطة للممتع في التصريف لابن عصفور بخط أبي حيان على الهامش: «نئبل بمعنى الداهية عن أبي الطيب الحلبي، وخرفع وبرعم وزعبر عن ابن جني وابن سيده وآخرين». انظر: الممتع (٥٦) وشرح الغاية (٢٢٦).

ثمَّ قالَ ـ أعني أح[1] في «شَرْحِ الغَايَةِ»[2]: «وقد أثبتَ بعضُهم (فَعْلِلًا)، حكَى أبو عبيدةَ[3]: (طَحْرِبَة)، بفتحِ الطاءِ وكسرِ الراءِ[4].

وقد أثبتَ كـ والأخفشُ[5] (فُعْلَلًا)، كـ: (جُخْدَبٍ، وبُرْقَعٍ)، واختارَه ابنُ مالكٍ[6]، مستدلًّا بقولِهم: (عُنْدَدٌ)»[7].

* * *

كَـذَا (فُعَلٌّ، [وَفِعْلَلٌّ) وَمَا غَـايَرَ لِلزَّيْـدِ أَوِ الـنَّقْصِ انْتَمَـى]

قولُه: (لِلزَّيْدِ) نحوُ: (مُسْحَنْكِكٍ، ومُحْرَنْجِمٍ)، ومنه: (جَنَدِلٌ)، وأصلُه عندنا: (جَنَدِيلٌ)، وفاقًا للفراءِ والفارسيِّ[8]، لا: (جُنَادِلٌ)، خلافًا للبصريين[9]، ومنه: (عَرَتُنٌ، وعُلَبِطٌ)، أصلُهما: (عَرَنْتُنٌ[10]، وعُلَابِطٌ).

---

(١) اختصار لـ: (أبو حيان).

(٢) انظر: شرح الغاية (٢٢٦).

(٣) انظر: الاستدراك على أبنية سيبويه للزبيدي (٢٨)، ولعله يقصد أبا عبيد. انظر: الأمثال لأبي عبيد (٣٩١).

(٤) قال ابن مالك في إيجاز التعريف: «والطحربة الملبوس الحقير، حكاه أبو عبيدة». انظر: إيجاز التعريف (٧٦).

(٥) انظر: الأصول (٣/ ٣٣٦).

(٦) انظر: إيجاز التعريف لابن مالك (٦٤).

(٧) انتهى النقل عن أبي حيان. انظر: شرح الغاية (٢٢٦).

(٨) انظر: تهذيب اللغة (١١/ ٣٢١) والتسهيل (٢٩١).

(٩) انظر: الكتاب (٣/ ٢٢٨)ـ(٤/ ٢٨٩).

(١٠) في المخطوط: (عراتن)، وهو تحريف. انظر: الكتاب (٤/ ٢٨٩) والأصول (٣/ ١٨٤) =

(أَوِ النَّقْصِ) نحوُ: (يَدٍ، ودَمٍ، وكُلْ، وبِعْ، وخَفْ).

قوله: (للزيد أو النقص): بقِيَ عليه: (أَوْ لِلشُّذُوذِ)، نحوُ: (زِئْبِرٍ)، و(خِرْفِعٍ) للقطنِ الفاسدِ، (أو شَبَهِ الحرْفِ)، نحوُ: (كَم، ومَنْ)، (أو التَّرْكِيبِ)، نحوُ: (مَعْدِي كَرِبَ)، (أو العُجْمَةِ)، كـ: (بَلَخْشَ، وسَرَخْسَ)، ذكرهنَّ في «التَّسْهِيل»[1].

والجوابُ: أنَّ الشاذَّ لا معمولَ عليه، وشبهَ الحرفِ ليس مِمَّا يدخلُه التصريفُ؛ فهو بمعزلٍ عمَّا نحن فيه، والنظَرُ في أوزانِ البسائطِ، فأمَّا المركَّبُ فمِن حيثُ هو مركبٌ فلا وزنَ له، والكلامُ في لُغةِ العربِ[2].

* * *

وَالحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ [فَأَصْلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا «احْتُذِي»]

لَمَّا أنهَى القولَ في عِدةِ حروفِ المجرَّدِ وأبنيَتِه شرَعَ في ذِكْرِ ما تُعلَمُ به زيادةُ المزيدِ، وأصالةُ المتأصِّلِ.

والمزيدُ ضربانِ: تكرارُ الأصلِ، فلا يَتَوَقَّفُ على حروفٍ بعينِها، وغيرُ تكرارٍ لأصلٍ، فيتوقَّفُ على حروفٍ بعينِها، وهي عشرةٌ، يجمعُها قولُك: «سَأَلْتُمُونِيهَا».

ومعنَى كونِ التَّكرارِ وهذه الحروفِ زائدةً: أنَّه لا زائدَ إلَّا منها، لا أنَّهما حيثُ وُجِدا كانا زائدَين.

وإذا كانَ كذلك وجبَ أن يُذكَرَ قانونٌ يُعرَفُ به الزائدُ مِن غيرِه، والدليلُ

= والمحتسب (١/ ١٧٨).

(١) انظر: التسهيل (٢٩١).

(٢) هذا جواب عن: (أول العجمة).

ضَربانِ: إجمالٌ، وتفصيلٌ، فالإجمالُ: هو كَونُ الحرفِ يَسقُطُ في بعضِ التصاريفِ، مثلُ سُقوطِ الدالِ والواوِ والهمزةِ مِن: «اغْدَوْدَنَ»، في قولِكَ: (غَدَنٌ)، وسُقوطِ همزةِ: «احْتُذِي» وبابِه في قولِك: «حَذَوْتُهُ»، والتفصيلُ سيأتي الكلامُ عليه، وكانَ ينبغِي أن يذكرَه قبلَ أن يذكُرَ كيفيةَ الوزنِ؛ ليَجْمَعَ بينَ الدليلَين.

قد يُورَدُ على هذا الضابطِ نحوُ: «خُذْ، وكُلْ، ومُرْ»، ونحوُ: «عِدْ، ويَعِدُ، وعِدَةٍ».

مِن «سِرِّ الصِّناعةِ»[1]: «حكى ابنُ حَبيبَ[2]: «رَجُلٌ هِنْدِيٌّ، وهِنْدِكِيٌّ»، والظاهرُ أنَّ الكافَ زائدةٌ، ولو قيلَ: إنَّها أصلٌ، وإنَّها كـ: (سَبِطٍ، وسِبَطْرٍ) لكانَ قولًا قويًّا، وهو الصوابُ».

* * *

بِضِمْنِ (فِعْلٍ) [قَابِلِ الأُصُولَ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي]

[بضمن فعل]: القلوب[3] وأفعال الجوارحِ، ويسمونَها أفعالَ العلاجِ، وفي كلامِ بعضِهم ما يقتضِي أنَّ المتعلِّقَ بالقلبِ يسمَى عملًا، لا فعلًا، فهذانِ عمومانِ: عمومُ الفعلِ في جميعِ أفعالِ الجوارحِ، بخلافِ العملِ، بدليلِ قولِك: «قَدْ فَعَلْتُ»، دون: «قَدْ عَمِلْتُ»، بعدَ قولِ القائلِ: «اسْمَع، وكَلِّمْ».

والثاني: عمومُه في أفعالِ الجوارحِ، وأفعالُ القلوبِ بخلافِ العملِ، فلا يكونُ

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٢٨١).

(٢) (حبيب) بمنع الصرف؛ لأنها أمه.

(٣) هكذا في المخطوط، وجاء قبله عند العليمي (٢/ ٥٠٥): «إنما جعلوا الميزان «فعل» لا «عمل»؛ لأن الأول أعم؛ لأنه يقال كلم زيدًا...، ولأن ما يتعلق بالقلب يسمى عملًا لا فعلًا عند بعضهم، فهذا عمومان: عموم الفعل...».

للقلوبِ على ما قالَ بعضُهم.

قالَ ابنُ دقيقِ العيدِ[1] ـ رحمه الله ـ: «ما يتعلَّقُ بالجوارحِ وبالقلوبِ قد يُطلَقُ عليه: عَمَلٌ، ولكنَّ الأسبَقَ إلى الفَهمِ تخصيصُ العمَلِ بأفعالِ الجوارحِ، وإن كانَ ما يتعلَّق بالقلوبِ فعلًا للقلوبِ أيضًا».

قالَ: ولو خُصِّصَ الفعلُ مِن أفعالِ الجوارحِ بما عدا ما يتعلَّقُ باللِّسانِ لكانَ قريبًا؛ لأنَّهم يُقابِلُون بينهما، فيقولونُ: «الأفعالُ، والأقوالُ»، فهذا اختصاصٌ ثالثٌ، إن صحَّ.

فنقولُ على هذا: الفعلُ أعمَّ مِن العملِ مِن ثلاثةِ أوجهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ الفِعلَ يعمُّ جميعَ أفعالِ الجوارحِ، كلامًا كانَ أو سمعًا أو غيرَهما.

الثاني: أنَّه كما يكونُ للجوارحِ كذلك يكونُ للقلوبِ.

الثالثُ: أنَّه يكونُ لأفعالِ الجوارحِ قولِها وغيرِه.

ع: كانَ ينبغِي أن يتلوَ[2] قولَه: (وَزْنٍ) بقولِه: (وَضَاعِفِ اللَّامَ) البيتَ، ويؤخِّرَ قولَه: (وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي)، ويُوقِعَ ما يُعطِي معناه قبلَ: (وَإِنْ يِكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ) البيتَ.

* * *

وَضَاعِفِ اللَّامَ [إِذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ (جَعْفَرٍ) وَقَافِ (فُسْتُقِ)]

* * *

(١) انظر: إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١/ ٦١).

(٢) في المخطوط: (يتلوا).

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ [ضِعْفَ أَصْلِ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ]

قالَ ابنُ مُلكُون[1] في: (الفَرْفَخِ): إنه مِن لفظِ (الفَرْخِ)، وإنها سُمِّيَت بذلك؛ لِلِينِها.

قالَ الشَّلَوْبينُ[2]: هذا يقتضِي كونَ الفاءِ الثانيةِ زائدةً، وليسَ كذلك، بل هي أصليةٌ، نصَّ على ذلك في «الخَصائص»[3].

وقالَ الشَّلَوْبينُ[4]: استدلَّ الفارسيُّ[5] على أنَّ (شَرَوْرَى): (فَعَوْعَلٌ)، لا (فَعَلْعَلٌ) بأنَّه لم يأتِ في الكلامِ (ش، ر، و)، قالَ: «وإذا ثبتَ هذا قوِيَ كونُ (قَطَوْطَى، وشَجَوْجَى): (فَعَوْعَلًا).

قالَ أبو الفتحِ بعد أن حكى ذلك: وقد ذكرتُ لأبي عليٍّ أنَّ صاحبَ كتابِ «الجمهرةِ»[6] ذكرَ أنَّ بناء (الشَّرْوَى) مِن (الشَّرْوِ)، فعَجِبْنا، ورأيتُ اللِّحيانيَّ ذكرَ في «نوادِرِه» ما حكيناه عَن محمدِ بنِ الحسَنِ[7] آنفًا، وأظنُّني ذاكرتُ فيه أبا عليٍّ، وكانَ تعجُّبُنا مِنهما سواءً؛ وذلك أنَّ بناءَ (الشَّرْوَى) عندَنا مِن (شَرَيْتُ)، قُلِبَت لامُها واوًا؛ لكونِها اسمًا لا صفةً، بمنزِلَةِ: (الفَتْوَى، والبَقْوَى).

---

(١) انظر: إيضاح المنهج لابن ملكون (١/ ٦٣٦).

(٢) انظر: حواشي الشلوبين على إيضاح المنهج (١/ ٦٣٩).

(٣) انظر: الخصائص (٢/ ٥٩).

(٤) انظر: حواشي الشلوبين على إيضاح المنهج (١/ ٦٣٧).

(٥) انظر: الخاطريات (ج٢/ ٨٢).

(٦) يقصد به ابن دريد. انظر: الجمهرة (٢/ ٧٣٥).

(٧) يعني به ابن دريد.

قالَ الشَّلَوْبِينُ: وبهذا استُدلَّ على أنَّ لام (الشَّرَى) ياءٌ؛ لانتفاءِ (ش، ر، و)».

* * *

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ [حُرُوفِ (سِمْسِمِ) وَنَحْوِهِ وَالخُلْفُ فِي كَـ: (لَمْلِمِ)]

[وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ]: اعلَم أنَّ مفهومَه يقتضِي أنَّ ما عدا ذلك مِن مسائلِ التكريرِ فهو على الزيادةِ، وذلك فيما تكرَّرَت فيه الفاءُ والعَين، كـ: (مَرْمَرِيسٍ)[1]، أو العينُ واللامُ، كـ: (صَمَحْمَحٍ)، أو اللامُ فقط، كـ: (جِلْبَابٍ)، أو العينُ فقط ولا فاصلَ، نحوُ: (سُلَّمٍ)، أو ثَمَّ فاصلٌ زائدٌ، كـ: (عَقَنْقَلٍ)، وكلُّ هذا صحيحٌ، وما تكرَّرَت فيه الفاءُ فقط، كـ: (سُنْدُسٍ، وقَرْقَفٍ)، أو العينُ مفصولةً بأصلٍ، كـ: (حَدْرَدٍ)، أو ثلاثيًّا، نحوُ: «شَدَّ، ومَدَّ»، وهذا غيرُ صحيحٍ، فكلامُه شاملٌ لثماني مسائلَ: خمسةٌ صحيحةٌ، وثلاثةٌ غيرُ صحيحةٍ، ويُجابُ عَن الأخيرِ بأنَّه لم ينبِّه عليه؛ لِمَا استقرَّ مِن أنَّ أقلَّ الأصولِ ثلاثةٌ.

* * *

فَأَلِفٌ أَكْثَرَ [مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ]

وحيث ثبتَ أنَّ الألفَ غيرُ زائدةٍ فهي منقلبةٌ عن ياءٍ، كـ: (بَاعَ، ونابٍ)، أو واوٍ، كـ: (قَالَ، وبَابٍ).

مسألةٌ: لزيادةِ الألفِ شرطٌ واحدٌ: وهو مصاحبتُها أكثرَ مِن أصلَين.

ولزيادةِ الياءِ ثلاثةُ شروطٍ:

---

(١) في المخطوط: (مرميس).

أحدُها: مصاحبتُها أكثرَ مِن أصلَين، فخرجَ: (يَدٌ، ويَوْمٌ).

والثاني: أن لا تكونَ الكلمةُ مبنيةً مِن حرفَين بالتضعيفِ، كـ: (يُؤْيُؤ).

الثالثُ: أن لا تتصدَّرَ على أكثرِ مِن ثلاثةِ أصولٍ في غيرِ مضارعٍ.

ولزيادةِ الواوِ شروطٌ:

أحدُها: أن لا تتصدَّرَ مطلقًا، فخرجَ: (وَرَنْتَلٌ)، خلافًا لِمَن غلِطَ.

والثاني: أن تصحبَ أكثرَ مِن أصلَين، فخرجَ نحوُ: (يَوْمٍ، وغَزْوٍ).

والثالثُ: أن لا يُبنَى مِن حرفينِ بالتضعيفِ، فخرج: (وَعْوَعٌ).

ولزيادةِ الهمزةِ شروطٌ:

أحدُها: التطرُّفُ.

الثاني: أن يسبقَها ألفٌ.

الثالثُ: أن تكونَ الألفُ مسبوقةً بأكثرَ مِن حرفَين.

وأمَّا المصدَّرة فلزيادتِها شرطٌ[1]، وهو أن يتأخَّر عنها ثلاثةٌ فقط.

وأمَّا النونُ فتُزادُ وسطًا وطرفًا، فأمَّا الطرفُ فبالشروطِ التي تُزادُ بها الهمزةُ طرفًا، وأمَّا الوسطُ فبشرطَين:

أن تتوسَّطَ بين حرفَين قبلَها، وحرفَين بعدَها.

والثاني: أن تكونَ مفكوكةً؛ ليخرج: (عَجَنَّسٌ).

* * *

(١) في المخطوط: (شروط)، وهو تحريف.

وَالْيَـا كَـذَا [وَالْـوَاوُ إِنْ لَـمْ يَقَعَـا كَمَـا هُمَـا فِـي (يُؤْيُـؤٍ، وَوَعْوَعَـا)]

قولُه: (وَالْيَا كَذَا وَالوَاوُ) في «الخَصَائِصِ»[1] مِن[2] بابِ (الحمل على أحسنِ الأقبحين): «مِن ذلك بابُ (وَرَنْتَلٍ)[3]، أنتَ فيها بينَ ضَرورتَين:

إحداهُما: أن تدَّعِيَ كونَها أصلًا في ذواتِ الأربعةِ غيرَ مُكرَّرةٍ، والواوُ لا تُوجَدُ في ذواتِ الأربعةِ إلا مع التكريرِ، نحوُ: (وَعْوَعٍ).

والآخرُ: أن تجعلَها زائدةً أوَّلًا، والواوُ لا تُزادُ أوَّلًا.

فإذا كانَ كذلك، كان أن تجعلَها أصلًا أَوْلَى مِن أن تجعلَها زائدةً؛ وذلك أنَّ الواوَ قد تكونُ أصلًا في بناتِ الأربعةِ على وجهٍ مِن الوجوهِ، وهو التَّضعيفُ، فأمَّا أن تُزادَ أوَّلًا فإنَّ هذا أمرٌ لا يُوجَدُ على حالٍ.

ومِن ذلك: «فيها قائمًا رجلٌ»؛ فإنَّ الرفعَ يقتضِي تقدُّمَ الصفةِ على الموصوفِ، والنصبَ يقتضِي مجيءَ الحالِ مِن النكرةِ، وهذا على قِلَّتِه جائزٌ، فاحتُمِلَ.

وكذا: «ما قامَ إلَّا زيدًا أحدٌ»، عدلْتَ إلى النَّصبِ؛ لأنَّك إن رفعْتَ لم تجِد قبلَه ما تُبدِلُه منه، وإن نصبتَ دخلتَ تحتَ تقديمِ الْمُستثنَى على الْمُستثنَى منه، وهذا وإن كانَ ليسَ في قوةِ تأخيرِه عنه فقد جازَ على كلِّ حالٍ»[4].

* * *

(١) انظر: الخصائص (١/ ٢١٣).

(٢) عند العليمي (٢/ ٥٠٩): «في».

(٣) في المخطوط: (رنتل).

(٤) انتهى النقل من ابن جني. انظر: الخصائص (١/ ٢١٤).

وَهَكَـذَا هَمْـزٌ [وَمِـيمٌ سَـبَقَا ثَـلَاثَـةً تَأْصِـيلُهَا تَحَقَّقَـا]

قولُه: (هَمْزٌ) فإن قلتَ: فكيفَ حكمُوا بزيادةِ همزةِ (احْبِنْطَاءٍ، وشَمْأَلٍ، وشَأْمَلٍ)؟ لسقوطِها في (الحَبَطِ، والشُّمُولِ).

قولُه: (وَمِيمٌ) قالَ صاحبُ «العَينِ»[1] في بابِ (مذر): «(المِذْرَوَانِ): فَرْعَا الأَلْيَتَيْنِ».

قالَ أبو بكرٍ في «التقريظ»[2]: «المِذْرَوَانِ مِن بابِ المعتلِّ، والميمُ فيه زائدةٌ».

وذكرَ في الرباعيِّ أيضًا ـ أعني صاحبَ «العَينِ»[3] ـ (الْمَبَاذِل): الثِّيابُ الخُلْقان، الواحدُ (مِبْذَلٌ).

قالَ أبو بكرٍ[4]: إنَّما الميمُ في ذلك زائدةٌ؛ فهو في[5] ثلاثيٌّ لا رباعيٌّ.

مسألةٌ[6]: مِن مسائلِ الميمِ: (مَنْجَنِيقٌ): (فَنْعَلِيلٌ)، كـ: (عَنْتَرِيسٍ)، لا (مَنْفَعِيلٌ)[7] بزيادةِ الحرفَينِ؛ لفُقدانِه مِن الكلامِ، ولأنَّه لا يُجمَعُ في أوَّلِ اسمٍ زيادتانِ إلَّا في اسمٍ جارٍ على الفعلِ.

---

(١) انظر: العين (٨/ ١٨٦).

(٢) انظر: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين للزبيدي (٢٠٧).

(٣) لم أره في مطبوعة العين. وهو في مختصر العين للزبيدي (٢/ ٦٠٥).

(٤) انظر: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين للزبيدي (٢٠٩). وقوله: فهو ثلاثي...، لعله من كلام ابن هشام؛ فهو ليس في كلام الزبيدي.

(٥) لعلها زائدة.

(٦) انظر: الصحاح (٤/ ١٤٥٥).

(٧) هذا قول ابن دريد. انظر: الجمهرة (٢/ ١١٠).

وأمَّا مَن ذهبَ إلى ذلك مُحتجًّا بقولِهم[1]: «جَنَقُونا بِالْمَنْجَنِيقِ»، فالجوابُ عنه: أنَّ العربَ قد تشتقُّ مِن بعضِ الكلمةِ، كقولِهم لبائعِ اللُّؤْلُؤ: (لَئَّالٌ)[2]، وهو ثلاثيٌّ، و(اللُّؤْلُؤ) رباعيٌّ، وقولِهم: (مُزَرَّج) للذي شربِ الزَّرَجُون، وهو الخمرُ، ونونُ (زَرَجُون) أصلٌ، وعَن أبي عبيدةَ[3]: «سألتُ أعرابيًّا عَن حربٍ كانت بينَهم، فقال: «كانت بينَنا حروبٌ عُون، تُفْقَأُ فيها العيون، فمرةً نُجنَق، وأخرى نُرْشَق».

ولا (فَعْلَلِيلٌ) بأصالةِ الحرفين، لقولهم: (مَجَانِيقُ)، فأسقطُوا النونَ، والخماسيُّ لا يَسقُطُ ثانيه في التكسيرِ.

ولا (مَفْعَلِيلٌ) بزيادةِ الميمِ فقط؛ لأنَّه حينئذٍ رباعيٌّ، فلا تلحقُه زيادةٌ مِن أوَّله؛ لبُعْدِه وتراخِيه عَن محلِّ الزيادةِ، ولقلةِ الزوائدِ في بناتِ الأربعةِ؛ إذ ليسَ لها قوةُ الثلاثيِّ.

وحينئذٍ فيتعيَّنُ عكسُ هذا الوجهِ، وهو أصالةُ الميمِ وزيادةُ النونِ، ويؤيِّدُه قولُهم في الجمعِ: (مَجَانِيقُ)، فأسقطُوا النونَ[4].

* * *

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ [بَعْدَ أَلِفْ   أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ]

* * *

---

(١) انظر: المنصف لابن جني (١٤٧).

(٢) في التحشية هذه كلها في المخطوط كُتبت (لَئَّل) هكذا: (لال).

(٣) انظر: المنصف لابن جني (١٤٧) وسفر السعادة (١/ ٤٦٥).

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ٣٤٤).

وَالنُّـونُ فِـي الآخِـرِ [كَـالهَمْزِ وَفِـي　　نَحْـوِ (غَضَـنْفَرٍ) أَصَـالَةً كُفِـي]

قد يُورَدُ (مُهْوَأَنٌّ)؛ فإنَّ أَلِفَه: (أَكْثَر مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ)، ومع هذا هي غيرُ زائدةٍ، أعني النونَ، وذلك لزيادةِ الميمِ؛ لأنَّه مِن الهَوَانِ، فلو أنَّه قالَ أوَّلًا: (أكثرَ مِن أَصْلَيْنِ لَفظُهَا رَدِفْ) يخرجُ هذا، مع أنَّه مُتَّزِنٌ وأوضَحُ.

النونُ في الآخِرِ تُشارِكُ الهمزَ في عِلمِ التصريفِ فيما ذَكَرَ، وفي تَخالُفِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ، أعني: أنَّها لا تلحقُهُما التاءُ، وفي إبدالِ النونِ مِن الهمزةِ في نَسَبٍ، كـ: (صَنْعَانِيٍّ، وبَهْرَانِيٍّ، ودَسْتَوَانِيٍّ)، وفي غيرِه، أنشدَ الفراءُ[1]:

فَلَـئِنْ بَكَيْـتُ عَلَـى زَمَـانٍ فَـإِنَّنِي　　وَالنَّـاسَ فِـي أَزْمَـانِ ذِي أَزْمَـانِي

فَلَقَـدْ أَرُوحُ بِلِمَّـةٍ فَيْنَانَـةٍ　　سَـوْدَاءَ لَـمْ تُخْضَـبْ مِـنَ الحِنَّـانِ

يريدُ: (الحِنَّاءِ).

فإن قلتَ: فلِمَ حُكِمَ بزيادةِ نونِ: (نَرْجِسٍ، وعُرُنْدٍ، وكَنَهْبُلٍ، وإِصْفَعِنْدٍ، وحُبَعْثِنَةٌ، وهُنْدَلِعٌ)، وليست آخرًا، ولا متوسطةً على الحدِّ المشروحِ؟

قلتُ: لئلَّا يلزمُ عدمُ النظيرِ فيهنَّ.

فإن قلتَ: فَلِمَ حُكِمَ بزيادةِ نونِ (رَعْشَنٍ، وبِلَغْنٍ)؟

---

(١) لم أقع على شيء من هذا في كتب الفراء، إنما نقله السهيلي عن الفراء، وهذا منقول عن أبي حنيفة في كتاب النبات، وأغلب مَن نقل هذا البيت ـ ومنهم أبو حنيفة ـ نقله بضم الحاء على أنه جمع حناء.

وهذا من الكامل، ولم أقع على كتاب ذكر البيت الأول. انظر: النبات (١٧٨) والمحكم (٣/ ٤٠٩).

قلنا: لسقوطِها في (الرَّعْشَةِ)، و(البُلُوغِ)، وقد تقدَّمَ قولُه: (وَالذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ).

ابنُ الشَّجَرِيِّ[1]: «(جَرَنْفَشٌ): عظيمُ الجَنْبَيْنِ، و(شَرَنْبَثٌ): غليظُ الكَفَّيْنِ، و(شِنْذَارَةٌ): سَيِّئُ الخُلُقِ، وعوَّضُوا منهنَّ الألفَ، فقالُوا: (جُرَافِشٌ، وشُرَابِثٌ)، والهمزةَ، فقالوا: (شِئْذَارَةٌ)، ومثلُ (جَرَنْفَشٍ، وجُرَافِشٍ) قولُهم: (قِنْفَخْرٌ)، وهو الضخمُ مِن الرجال، و(فَقَاخِرِيٌّ)، إلا أنَّهم عوَّضُوا الألفَ في هذا في غيرِ موضعِ النونُ»[2].

* * *

وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ [وَالمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ (الِاسْتِفْعَالِ) وَالْمُطَاوَعَهْ]

قولُه: (وَنَحْوِ الِاسْتِفْعَالِ) قد يقالُ: إنَّما ثبتَ لنا الوزنُ في (الاستفعالِ) بعدَ ثبوتِ الزيادةِ؛ لأنَّ قولَنا: (اسْتِفْعَالٌ) فرعٌ عَن أن يثبُتَ الزائدُ حتَّى يُقابَلَ الزائدُ بلفظِه؛ فهذا دَورٌ.

وقد يُجابُ بأنَّ مرادَه ما كانَ على هذه الصورةِ، ممَّا هو مَصْدَرٌ، وفيه سينٌ وتاءٌ، فتاؤُه زائدةٌ، وكذا ما تصرَّفَ منه؛ لأنَّه فرعٌ، وإليه أشارَ بقولِه: (نَحْوِ).

وتضمَّنَ كلامُه زيادةَ السينِ أيضًا، فاستغنَى به عَن التصريحِ بإنَّ السينَ مِن حروفِ الزيادةِ، وأنَّ زيادتَها في ذلك.

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ١٦٧).

(٢) الجملة الأخيرة وهي: «إلا أنهم...» ليست في مطبوعة الأمالي، إلا أن تكون من كلام ابن هشام.

ومِن هنا قالَ ابنُ جِنِّي[1]: «زعمَ أبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ يَحيَى[2] في (أُسْكُفَّةٍ) أنَّها مِن قولِهم: «اسْتَكَفَّ»، وهذا ظاهرُ [الشَّناعةِ، وذلك][3] أنَّ (أُسْكُفَّةَ): (أُفْعُلَةٌ)، والسينُ فيها فاءٌ، وتركيبها مِن (ك، ف، ف)، فأينَ هذانِ الأصلانِ حتَّى يجتمِعا، ولم يمُرَّ بالفِكْرِ، ولا وقعَ في الوَهْمِ أنَّ (أُسْفُعْلَةَ) في الأوزانِ؟».

وقد وقعَ الإجماعُ على أنَّ السينَ إنَّما تُزَادُ في (الاسْتِفْعَالِ) وما تصرَّفَ منه، و(أُسْكُفَّةٌ) ليسَ مِن الفِعلِ في قَبيلٍ ولا دَبيرٍ[4].

فإن قلتَ: فلِمَ حُكِمَ على (تَنْضُبٍ، وتَقْتُدَ، وتُتْفُلٍ، وتُجِيب، وعِزْوِيتٍ) بزيادةِ التاءِ؟

قلتُ: لئلَّا يلزمَ عدمُ النظيرِ.

فإن قلتَ: فلِمَ حكمُوا على (تُتْفُلٍ) بالزيادةِ مع وجودِ (فُعْلُلٍ)، كـ: (بُرْثُنٍ)؟

قلتُ: توفيقًا بين اللُّغتَين.

فإن قلتَ: فهلَّا عكسوا النظرَ، فنظرُوا أوَّلًا في (تُتْفُلٍ)، فقالوا: (فُعْلُلٌ)، ثمَّ في (تَتْفُلٍ)، فقالوا: (فَعْلُلٍ)، توفيقًا بينَ الأدلةِ.

قلنا: ما فعلُوه أَوْلَى؛ لئلَّا يلزمَ ثبوتُ وزنٍ أصليٍّ غيرِ مألوفٍ.

فإن قلتَ: فلِمَ حكمُوا على (كَنَهْبُلٍ) بالزيادةِ، مع انتفاءِ (فَعَلُّلٍ، وفَنَعْلُلٍ)؟

---

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٨٧).

(٢) انظر: المحكم (٦/ ٧٢٥).

(٣) ساقطة من المخطوط إلا الواو قبل (أنَّ)، ومحلها بياض يسير جدًّا، والتميم من الخصائص.

(٤) الفقرة هذه يظهر أنها من كلام ابن هشام؛ لذلك كتبتها مستقلة.

قلنا: لَمَّا انتَفَيا كانَ الحَمْلُ على الزيادةِ أَوْلَى؛ لأنَّه أوسَعُ البابَين.

* * *

وَالهَاءُ وَقْفًا [كَـ: (لِمَهْ؟) وَ(لَمْ تَرَهْ) وَاللَّامُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ]

قولُه: (**وَالهَاءُ وَقْفًا**) فإن قلتَ: فلِمَ حكمُوا بزيادةِ هاءِ: (أُمَّهاتٍ، وهِبْلَعٍ، وأَهْرَاقَ)؟

قلنا: لسقوطِها في (الأُمِّ، والبَلْعِ، وأَرَاقَ)، وقد تقدَّمَ قولُه: (**وَالذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ**).

قولُه: (**وَاللَّامُ**) عندي أنَّ: (**اللَّامُ**) مبتدأٌ، و: (**المُشْتَهِرة**) صفةٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، أي: (زِيَادَتُهَا الْمُشْتَهِرَةُ)، و: (**فِي الإِشَارَةِ**) خبرٌ، والجملةُ خبرُ: (**اللَّامُ**)، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ زيادتَها في غيرِ ذلك ثابتةٌ، ولكنَّها غيرُ مشتهِرةٍ، وذلك نحو: (عِقِرطِلٍ)؛ لانتفاءِ (فِعِلِّلٍ).

فإن قلتَ: فلِمَ حكمُوا بزيادةِ (فَحْجَلٍ، وهِذْمِلٍ)؟

قلنا: لسقوطِها في: (الفَحْجِ، والهَذْمِ).

* * *

وَامْنَعْ زِيَادَةً [بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَـ: (حَظِلَتْ)]

(**القَيْدُ**) إشارةٌ إلى ما ذكرَه في حروفِ: (سَأَلْتُمُونِيهَا)، وإلى ما أفهَمَه قولُه:

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ

مِن وجوبِ دعوَى الزيادةِ، والحكمِ بها في غيرِ ذلك مِن ذي التَّكرارِ، إلا في

بابِ: (شَدَّ، ومَدَّ)، لما أفهمَه قولُه:

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى   قَابِلَ تَصْرِيفٍ ....

مِن أنَّ الاسمَ والفعلَ لا ينقُصانِ عَن الثلاثةِ، فلا يكونُ أحدُ المضعفَينِ زائدًا في: (شَدَّ، ومَدَّ، ورَبَّ، وبَرَّ، ومُدٌّ).

و(الحُجَّةُ) في قولِه: (إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ) منحصرةٌ في [أمورٍ][1]:

أحدُها: سقوطُ الحرفِ، كسقوطِ النونِ مِن (حَنْظَلٍ) في قولِهم: (حَظِلَت).

الثاني: لزومُ عدمِ النظيرِ بتقديرِ الأصالةِ، كـ: (نَرْجِسٍ، وتَتْفُلٍ).

والثالثُ: ثبوتُ الزيادةِ في الكلمةِ على إحدَى لغتَيها، كـ: (تُتْفُلٍ).

✿ ✿ ✿

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (٢/ ٥١٦).

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزِ الوَصْلِ

لِلوَصْلِ هَمْزٌ [سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا]

قولُه: (لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ) فأمَّا قولُه(١):

إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَثٍّ وَتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ

فضرورةٌ.

* * *

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ [احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ «انْجَلَى»]

* * *

وَالأَمْرِ والمَصْدَرِ [مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثُّلَاثِي كَـ: (اخْشَ، وَامْضِ، وَانْفُذَا)]

* * *

وَفِي (اسْمٍ، اسْتٍ، [ابْنٍ، ابْنِمٍ) سُمِعْ وَ(اثْنَيْنِ، وَامْرِئٍ) وَتَأْنِيثٌ تَبِعْ]

[وَفِي اسْمٍ]: وقُطِعَت ضرورةً فِي قَولِه(٢):

وَمَا أَنَا بِالمَخْسُوسِ فِي جِذْمِ مَالِكٍ وَلَا مَنْ تَسَمَّى ثُمَّ يَلْتَزِمُ الإِسْمَا

[جِذْم]: أي: أَصْل.

* * *

(١) البيت لقيس بن الخطيم، وهو من الكامل. انظر: ديوان قيس (١٦٢) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ١٢) والمذكر والمؤنث للأنباري (١/ ٣٢٧).

(٢) البيت للأحوص، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأحوص (١٩٣) والصحاح (٦/ ٢٣٨٣).

وَ(ايْمُـنُ) هَمْـزُ (أَلْ) [كَـذَا وَيُبْـدَلُ   مَـدًّا فِـي الاسْـتِفْهَامِ أَوْ يُسَـهَّلُ]

قُرِئَ[1]: ﴿آسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾، وهي مُشْكِلةٌ، وحكاها في «الكشَّافِ»[2] عَن أبي جعفرٍ، وقالَ: «هي إشباعٌ لهمزةِ الاستفهامِ، للإظهارِ[3] والبيان، لا قلبًا[4] لألفِ الوصلِ[5] كما في[6]: ﴿آلسِّحْرُ﴾».

❁ ❁ ❁

---

(١) المنافقون: ٦، وهي قراءة أبي جعفر برواية ابن وردان. انظر: معجم القراءات القرآنية (٩/ ٤٧٣).

(٢) انظر: الكشاف (٤/ ٥٤٣).

(٣) في المخطوط (لا للإظهار)، والتصويب من الكشاف.

(٤) في المخطوط: (قلب)، والتصويب من الكشاف.

(٥) في الكشاف: «لا قلبًا لهمزة الوصل ألفًا».

(٦) يونس: ٨١، بهمزة قطع للاستفهام وبعدها ألف بدل همزة الوصل الداخلة على أل التعريف، وهي قراءة أبي عمرو ومجاهد وأبي جعفر واليزيدي والشنبوذي وأبان عن عاصم وأبي حاتم عن يعقوب. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣/ ٦٠٢).

الإِبْدَالُ

مِن «سِرِّ الصِّناعةِ»[1]: «عربيٌّ قُحٌّ، و: كُحٌّ: خالصٌ، وعربيةٌ قُحَّةٌ، و: كُحَّةٌ، وحكَى أبو زيدٍ[2] في الجَمع: أَقْحَاحٌ، ولم يُسمَع: أَكْحَاحٌ، فهذا دليلُ إبدالِ الكافِ مِن القافِ، كما قُلنا[3] في: جَدَثٍ وجَدَفٍ».

في «العَين»[4] في بابِ (مَعَرَ): «رجلٌ أَمْعَرُ الشَّعْرِ: وهو لونٌ يضرِبُ إلى الحُمْرَةِ[5]».

قالَ أبو بكرٍ[6]: «الصوابُ: أَمْغَرُ[7]، مشتقٌّ مِن الْمَغْرة».

[أَحْرُفُ الإِبْدَالِ]: وعلامةُ البَدَليةِ الرجوعُ إلى الْمُبدَلِ منه في بعضِ التصاريفِ، لزومًا أو غَلَبةً، فالأوَّلُ كـ: (جَدَثٍ، وجَدَفٍ)، و(أَجْدَاثٍ)، والثاني كـ: (لِصٍّ،

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٩).

(٢) انظر: القلب والإبدال لابن السكيت (١١٣).

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٢٥٩).

(٤) انظر: العين (٢/ ١٣٨).

(٥) في العين: «إلى الحمرة والصفرة».

(٦) انظر: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين لأبي بكر الزبيدي (٥٦)، وفي المسألة كلام فانظر ما قاله المحققان في حاشية الاستدراك.

(٧) في المخطوط: (مغر)، والتصويب من الزبيدي.

ولِصْتٍ)، وقالوا[1]: (لُصُوصٌ) كثيرًا، و(لُصُوتٌ) نادرًا[2].

* * *

أَحْــرُفُ الإِبْــدَالِ [«هَــدَأْتَ مُوطِيَــا» فَأَبْـــدِلِ الهَمْـــزَةَ مِـــنْ وَاوٍ وَيَـــا]

* * *

آخِـــرًا اثْـــرَ أَلِـــفٍ [زِيـــدَ وَفِـــي (فَاعِـــلِ) مَـــا أُعِـــلَّ عَيْنًـــا ذَا اقْتُفِـــي]

[آخرًا]: في المَثَلِ[3]: «اسْقِ رَقَاشِ؛ فَإِنَّهَا سَقَّايَةٌ»، أي: أَحْسِنْ إِلَيها؛ إِنَّها مُحْسِنَةٌ، ومثلُه[4]:

وَأَيْدِي النَّدَى فِي الصَّالِحِينَ قَرُوضُ

قولُه: (فَاعِلِ مَا أُعِلَّ) أي: فاعلِ فعلٍ أُعِلَّ، ويُعلَمُ بالنَّظرِ أنَّ (فَاعِلَةً) كذلك؛ لأنَّ التأنيثَ يطرأُ على صيغةِ المذكَّرِ[5].

قولُه: (وَفِي فَاعِلِ) البيت، وكذا في (فَاعِلٍ، وفَاعِلَةٍ) اسمَين لا فعلَ لهما، ذكره في «التَّسْهِيل»[6]، نحوُ: حَائِرٍ، وجَائِزَةٍ، وحَائِشٍ، وحَائِطٍ[7].

---

(١) انظر: الجمهرة لابن دريد (١/ ١٤٤).

(٢) انظر: سر الصناعة (١/ ١٦٦).

(٣) انظر: مجمع الأمثال (١/ ٣٣٣).

(٤) بتمامه:

يَكُنْ لَكَ فِي قَوْمِي يَدٌ يَشْكُرُونَهَا وَأَيْدِي النَّدَى فِي الصَّالِحِينَ قَرُوضُ

وهذا من الطويل، وهو لبشر بن أبي خازم. انظر: ديوان بشر (١٠٧) والمستقصى (١/ ٣٠٣).

(٥) وقد صرح به في التسهيل. انظر: التسهيل (٣٠٠).

(٦) انظر: التسهيل (٣٠٠).

(٧) انظر: الخصائص (١/ ١٢١) وارتشاف الضرب (١/ ٢٥٦).

الحائرُ: مجتمَعُ الماءِ، وجمعُه: حِيرَانٌ، وحُورَانٌ.

والحائِشُ في الأصلِ: المجتمِعُ مِن الشجرِ، نخلًا كان أو غيرَه، ثم غَلَبَ على المجتمِعِ مِن النَّخلِ.

قولُه: (**وَفِي فَاعِلٍ**) وكذا لو صُغِّرَ، واستدلَّ في «التَّذكِرَة»[1] على ذلك بما حكاه الأخفشُ[2] مِن قولِهم في (أَدْؤُرٍ): (آدُرٌ)، وهذا مقلوبٌ مِن: (أَدْؤُرٍ)، وأصلُه: (أَدْوُرٌ)، فهَمَزَ الواوَ، ثمَّ قدَّمَها، وترَكَها همزةً، فانقلبَت[3] ألفًا؛ لسكونِها بعدَ فتحةٍ، فكما جرَت في موضعِ الفاءِ مَجرَى (آدَم)، كذلك تجري في (قُوَيْئِلٍ) مَجرى (ثَائِرٍ)[4]، فالقَلْبُ هاهنا قد استحَكَمَ؛ فلذلك لم تَرْجع الواوُ التي هي عينٌ في (آدُرٍ)، فكما لم ترجعِ الواوُ التي هي عين في (آدُرٍ) كذلك لم ترجع [في][5] (أُدَيْرٍ، وقُوَيْئِلٍ).

* * *

وَالمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا [فِي الوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَـ: (القَلَائِدِ)]

قولُه: (وَالمَدُّ زِيدَ) مِن أمثلةِ ذلك (ذُؤَابَةٌ)، فمقتضَى القياسِ أن يُقالَ في جمعِه (ذَآئِبُ)، بهمزتَين بينهما ألفُ (مَفَاعِلَ)، ولكنَّ المسموعَ إبدالُ الواوِ مِن الهمزةِ

---

(١) انظر: التعليقة للفارسي (٣/ ٣٠٧ ـ ٣١٧) والحجة (٦/ ٧٠) ـ (٥/ ٣٩٣) والإغفال (٢/ ٢٤٥).

(٢) انظر: المخصص (١/ ٥٠٠).

(٣) في المخطوط: (فانقلب)، والتصويب من العليمي (٢/ ٥٢٨).

(٤) انظر: الحجة (٥/ ٣٩٣).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي.

الأُولَى، فقيلَ: (ذَوَائِبُ).

وفي «التَّسْهِيل»[1] للنَّاظِمِ: «أنَّه يُقاسُ عليه في ذلك ما كانَ مثلَه إفرادًا أو جمعًا، لا ما لم يكُن مثلَه في ذلك، خلافًا للأخفشِ».

فعلَى هذا تقولُ في جمعِ (سَآمَةٍ): (سَآئِمُ)، بهمزتَين؛ لأنَّه مِن بابِ (سَحَابَةٍ، وسَحَائِبَ)، لا مِن بابِ (كُنَاسَةٍ، وكَنَائِسَ)، وفي مِثالِ (عُلَابِطٍ) مِن (سَأَلَ): (سُؤَائِلَ)، بهمزتَين؛ لأنَّه غيرُ جمعٍ، نعم؛ إن قلتَ: (سُوَائِلُ) بالواوِ على حدِّ قولِك في: (جُؤَنٍ): (جُوَنٌ)، فذلك جائزٌ اتِّفاقًا، وأبو الحسنِ[2] يقولُ: (سُوَائِلَ، وسَوَائِمَ)، على حدِّ (ذَوَائِبَ)[3].

وعبارةُ «التَّسْهِيل»[4]: «ولا تأثيرَ لاجتماعِ الهمزتَينِ بفَصْلٍ، ولا يُقاسُ على نحوِ: (ذَوَائِبَ) إلا مثلُه جمعًا وإفرادًا، خلافًا للأخفشِ».

قلتُ: في (ذَوَائِبَ) شذوذانِ:

التسهيلُ مع انفصالِ الهمزتَين.

وكونُ المسهَّلِ الأولى.

وعُذرُ الأوَّلِ: أنَّ الجمعَ يُستثقَلُ فيه ما لا يُستثقَلُ في غيرِه، وعُذرُ الثاني: أنَّ حرفَ العلةِ لا يستقِرُّ بعدَ ألِفِ (مَفَاعِلَ) في هذا النَّحوِ.

---

(١) انظر: التسهيل (٣٠٢).

(٢) يعني به الأخفش، انظر: المنصف (٣/ ١٠٦).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٢٦٩).

(٤) انظر: التسهيل (٣٠٢).

قولُه: (وَالمَدُّ زِيدَ) فأمَّا قراءةُ ابنِ كثيرٍ[1] فيما رُوِيَ عنه[2]: ﴿مِنْ شَعَايِرِ اللهِ﴾ بالياءِ فشاذٌّ، خلافًا للزَّجَّاجِ[3]؛ فإنَّه أجازَ ذلك قياسًا، فتقول: (عَجَايِزُ، ورَسَايِلُ)، نقلَه عنه صاحبُ[4] «التَّرشِيحِ»[5].

فإن قلتَ: فكيفَ قالَ[6]:

حَوَامِي الكُرَاعِ الْمُؤْيِدَاتُ العَشَاوِزِ

و(العَشَاوِزُ) جَمعُ (عَشْوَزَنٍ)، فهلَّا قالَ: (العَشَائِزِ)؟

قلتُ: استدلَّ بهذا أبو الفتحِ[7] على أنَّهم إذا حذفُوا مِن الكَلِمةِ حرفًا إمَّا ضرورةً أو إيثارًا فإنَّهم يجعلُون الوزنَ وزنًا صحيحًا مناسبًا لِمَا ثبتَ في كلامِهم.

---

(١) انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٢١٨).

(٢) البقرة: ١٥٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢/ ٣٢٠).

(٤) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي، توفي بعد ٤٥٠هـ وكتابه الترشيح هذا قد اختصر فيه كتاب الزاهر لابن الأنباري، وينقل أبو حيان عنه كثيرًا، والنقل هذا عن صاحب الترشيح نقله ابن هشام من أبي حيان. انظر: بغية الوعاة (١/ ٥٥٣).

(٥) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٢٦٠).

(٦) بتمامه:

حَذَاهَا مِنَ الصَّيْدَاءِ نَعْلًا طِرَاقُهَا   حَوَامِي الكُرَاعِ الْمُؤْيِدَاتُ العَشَاوِزِ

والبيت للشماخ، وهو من الطويل. انظر: ديوان الشماخ (١٩٨) وتصحيح الفصيح (٤٥٧) والخصائص (٣/ ١١٨) وتمهيد القواعد (٩/ ٤٨٣٠).

(٧) انظر: الخصائص (٣/ ١١٤ ـ ١١٧).

قال[١]: «فـ: (مُنْطَلِقٌ) بعد حذفِ النونِ[٢] يُقَدَّرُ: (مُطْلِق)، كـ: (مُكْرِم)؛ لانتفاءِ: (مُفَعِلٍ)، ثمَّ قيلَ: (مَطَالِقُ، ومُطَيْلِقٌ)[٣]، كـ: (مَكَارِم، ومُكَيْرِم)[٤].

وكذلك تقدِّرُ: (جَحَنْفَلًا) بعد حذفِ النونِ: (جَحْفَلًا)، وإن شئتَ بقَّيْتَه مُحَرَّكًا؛ مُحْتَجًّا بثبوتِ: (عَرَتُنٍ) في: (عَرَنْتُن)، وفي: (سَفَرْجَلٍ): (سَفَرْجٌ)، وفي: (حَبَنْطَى): (حَبْطَى)، كـ: (أَرْطَى)؛ لانتفاءِ مثالِ (حَبَطَى) وألفُه لغيرِ تأنيثٍ[٥]، فإن قدَّرتَ المحذوفَ الألفَ قدَّرْتَه: (حَبَنْط)؛ لانتفاءِ (فَعَنْل).

فإن قيلَ: وكذا ينتفِي (فَعْنَل).

قُلنا: هو وإن انتفَى في الأسماءِ لكنَّه جاءَ في الأفعالِ (فَعْنَل)، نحوُ: (قَلْنَسَ).

وتُقَدِّرُ: (عَنْتَرِيسًا) بعد حذفِ النونِ: (عِتْرِيس)، بخلافِ نحوِ: (جِرْدَحْلٍ)؛ فإنَّه يصيرُ (جِرْدَح)، كـ: (دِرْهَمٍ).

و(حَارِثٌ) إذا صغَّرتَه ترخيمًا صارَ: (حَرِث)، كـ: (نَمِرٍ)، فهذه لا تُغَيَّرُ.

ووجهُ الدليلِ مِن البيتِ أنَّه لَمَّا حذفَ نونَ (عَشَوْزَنٍ)؛ تشبيهًا لها بالزائدِ، كما حُذفت الهمزةُ مِن تحقيرِ: (إِبْرَاهِيمَ، وإِسْمَاعِيلَ) كذلك، وإن كانَت عندَنا أصلًا، صارَ (عَشَوْز)، و(فَعَوْلٌ) مفقودٌ، فحُوِّلَ إلى مثالِ: (جَدْوَلٍ)، فتحرَّكَت الواوُ، فلم

(١) انظر: الخصائص (٣/ ١١٤).

(٢) في المخطوط: (اللام)، وهو سهو أو سبق قلم، والتصويب من الخصائص، وهو الذي يقتضيه الكلام.

(٣) في المخطوط (مطليق)، والتصويب من الخصائص.

(٤) في المخطوط (مكاريم)، والتصويب من الخصائص.

(٥) في الخصائص: «وألفه للإلحاق».

تُهمَز كما هُمِزَت واوُ: (عَجُوزٍ)، فأمَّا انفتاحُ ما قبلَها فلا يمنعُها الإعلالَ؛ لأنَّ سببَ الهمزِ إنَّما هو سكونُها في الواحدِ.

واستُدِلَّ أيضًا بقولِهم في: (أَلَنْدَدٍ) في التحقيرِ: (أُلَيْدّ) بالتشديدِ؛ لأنَّه لَمَّا حذفَ النونَ صار: (أَلَدَد)، وهذا مثالٌ منكورٌ، فلمَّا أفضَى إلى ذلك ادَّغَمَه؛ لأنَّ [أَفْعَل][1] أقربُ الأوزانِ إليه، فصارَ: (أَلَدّ)، فجرَى مَجرَى: (أَلَدّ)، مذكَّرِ: (لَدَّاءَ)، كـ: (أَصَمّ، وصَمَّاءَ)، قالَ[2]:

وَكُونِي عَلَى الوَاشِينَ لَدَّاءَ شَغْبَةً   كَمَا أَنَا لِلوَاشِي أَلَدُّ شَغُوبُ

فلذلك صُغِّرَ على (أُلَيْدّ)، ومُنِعَ الصرفَ»[3].

قال[4]: «ومن ذلك (كِرْوَانٌ)، حُذِفَت زيادتا: (كَرَوَانٍ)، فصارَ: (كَرًا)، بالقلبِ، ثمَّ جُمِعَ: (فَعَلٌ) على (فِعْلَانٍ)، كـ: (خَرَبٍ، وخِرْبَانٍ)، فرجَعَت الألفُ واوًا، فهذه الواوُ بدلٌ مِن ألفٍ مُبدَلةٍ مِن واوِ: (كَرَوَانٍ)».

* * *

كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ [اكْتَنَفَا   مَدَّ (مَفَاعِلَ) كَجَمْعِ (نَيِّفَا)]

[ثاني لينين]: يَرِدُ عليه نحوُ (حَوَايَا، ورَوَايَا)؛ فالصوابُ: (ثَانِي لَيِّنَيْنِ لَيْسَ

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الخصائص.

(٢) البيت ينسب لكثير ولابن الطثرية ولابن الدمينة، وهو من الطويل. انظر: ديوان كثير (٥٢٣) وديوان ابن الطثرية (٦٢) وديوان ابن الدمينة (١١٢) والزاهر (٢/ ٣٨٠).

(٣) انظر: الخصائص (٣/ ١١٩).

(٤) يعني ابن جني. انظر: الخصائص (٣/ ١٢٠).

مُبْدَلًا مِنْ هَمْزَةٍ).

قولُه: (اكْتَنَفَا) ينبغِي أن يقولَ: (لَفْظًا أو تَقْدِيرًا)[1]؛ ليخرجَ نحوُ قولِه[2]:

وَكَحَّــــلَ العَيْنَـــيْنِ بِـــالعَوَاوِرِ

قولُه: (مَدَّ)[3] يشملُ الواوين والمختلفين.

وقولُه: (مَفَاعِلَ) يُخرِجُ المفردَ.

والجمعُ بينَ هذين الأمرين إحداثٌ لقولٍ ثالثٍ؛ لأنَّ الأخفشَ[4] يرَى اختصاصَ ذلك بالواوين.

* * *

وَافْـتَحْ وَرُدَّ الهَمْـزَ [يَـا فِيمَـا أُعِـلّْ لَامًـا وَفِـي مِثْـلِ (هِـرَاوَةٍ) جُعِـلْ]

قولُه: (وَافْتَحْ وَرُدَّ) البيتَ، إنَّما فتحُوا؛ لثِقَلِ الكلمةِ مِن جهاتٍ:

كونُها جمعًا.

وكونُ الجمعِ بهذا الجمعِ الخاصِّ.

وكونُ اللامِ معتلةً بعدَ كسرةٍ على همزةٍ.

وإذا استثقلوا كسرَ (مَدَارِي) حتَّى قالُوا: (مَدَارَى) فهذا أَجْدَرُ.

---

(١) في المخطوط: (وتقديرًا).

(٢) الرجز ينسب للعجاج ولجندل بن المثنى الطهوي. انظر: الكتاب (٤/ ٣٧٠) والأصول (٣/ ٣٩٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٦٥) والخصائص (٣/ ٣٢٩).

(٣) الصواب: (لينين).

(٤) انظر: المقتضب (١/ ١٢٦) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ٢٦٢).

وفي «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[١]: أنَّهم لَمَّا استثقلُوا في هذا البابِ قلبُوا الهمزةَ المبدلةَ مِن المدةِ ياءً مفتوحةً؛ لتنقلِبَ اللامُ ألفًا، وأنَّ نحوَ: (قَضَايَا) أصلُه: (قَضَائِيُ)، ثمَّ (قضايَي)، ثمَّ (قَضَايَا).

قالَ[٢]: «تطيلُ التعليلَ[٣]، فتقولُ: (قَضَائِيُ)، ثمَّ (قضاءَيُ)[٤]، ثمَّ (قَضَاءَا)، كـ: (مَدَارَى)، فاستثْقِلَ وقوعُ همزةٍ عارضةٍ في جمعٍ بينَ ألفين، وهي مِن مجري[٥] الألفِ، فكانَ ذلك كتوالي ثلاثِ ألفاتٍ، فأُبدِلَت الهمزةُ ياءً».

* * *

وَاوًا وَهَمْـــــزًا [أَوَّلَ الـــــوَاوَيْنِ رُدْ فِـي بَـدْءِ غَيْـرِ شِـبْهِ «وُوفِـيَ الأَشُـدْ»]

مسألةٌ[٦]: (وُءلَى)[٧]، ثمَّ تخففُه فتقولُ: «وُوْلَى»[٨]، ثم يجوزُ إبدالُ الأولى؛ لانضمامِها، ولا يجبُ.

ومثلُه أن تبنِيَ مِن: (الوَأْيِ) كلمةً على وزنِ (قُفْلٍ)، تقولُ: (وُءْيٌ)، ثم إن شئت قلت: (وُوْي)، ولا يجبُ الإبدالُ، هذا رأيُ الناظمِ[٩] في هذا النوعِ، وهو قولُ

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٨٦).

(٢) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٨٦).

(٣) في شرح الكافية: «وبعضهم يطيل التعليل فيقول: ...».

(٤) ليست هذه الخطوة في مطبوعة شرح الكافية.

(٥) في شرح الكافية: (من مخرج الألف).

(٦) السياق يقتضي كلامًا تقديره: (أصل (أولى): (وءلى)...).

(٧) وهذا مذهب الكوفيين كما قال الرضي. انظر: شرح الشافية (٣/ ٧٦).

(٨) (ووْلى) مؤنث (الأوأل)، بمعنى (الألجأ).

(٩) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٨٩).

المازنيِّ[1]، وقالَ الخليلُ وس[2]: يجبُ الإبدالُ.

مسألةٌ: لو بنيتَ مِن: (الوَعْدِ) مثلَ: (طُومَارٍ) قلتَ: (وُوْعَادٍ)، ثمَّ يجوزُ إبدالُ الأوَّلِ همزةً؛ لانضمامِها، قالَه ابنُ هشامٍ[3] وابنُ مالكٍ[4]، وقالَ ابنُ عُصفورٍ[5]: يجبُ؛ لأصالةِ الضَّمِّ، بخلافِ[6]: ﴿وُورِيَ﴾.

فرعٌ: إذا بنيتَ مثالَ (افْعَوْعَلَ) مِن (وَأَيْتُ) قلتَ: (إِوْأَوأَيَ)، ثمَّ تقلبُ اللَّامَ ألفًا، والفاءَ ياءً، فإن نقلتَ حركةَ العينِ الأولى إلى الفاءِ ـ وهي الياءُ المنقلبةُ عَن الواوِ ـ زالت حاجتُك إلى همزِ الوصلِ، وزالَ مُوجِبُ قلبِ الواوِ ياءً، وهو سكونُها وانكسارُ ما قبلَها، فتصيرُ: (وَوْأَيَ)، فإن نقلتَ حركةَ الهمزةِ [إلى][7] الثانيةِ مِن الواوين قلتَ: (وَوَى)، فغيرُ الفارسيِّ[8] يُوجِبُ إبدالَ الواوِ الأولى همزةً، والفارسيُّ[9] يجوِّزُه.

مسألةٌ: مثالُ (اغْدَوْدَنَ) مِن (وَأَيْتُ): (اوْأَوْأَيَ)، بثلاثِ همزاتٍ: أولاهُنَّ زائدةٌ، وهي همزةُ: (اغْدَوْدَنَ)، والأُخرَيانِ عينانِ، بإزاءِ دالَي: (اغْدَوْدَنَ)، وبواوَين

(١) انظر: المنصف في شرح تصريف المازني (٢١٩).

(٢) انظر: الكتاب (٤/ ٣٣٣).

(٣) يقصد به ابن هشام الخضرواي. انظر: الارتشاف (١/ ٢٥٧).

(٤) انظر: إيجاز التعريف لابن مالك (١٠٩).

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥٤١) والممتع (٤٧٦).

(٦) الأعراف: ٢٠.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) انظر: الكتاب (٤/ ٣٣٣) والأصول (٣/ ٢٤٥).

(٩) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي (٥/ ١٠) وارتشاف الضرب (١/ ٢٥٧).

فاصِلتَين بينَ الهمزتَينِ الأُولَيَيْنِ، والهمزتَيْنِ الأُخْرَيَيْنِ، ثمَّ تُقلَبُ الواوُ الأولَى ياءً؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، والياءُ الأخيرةُ ألفًا؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها: (ايأَوْأَى)، ولا يُغَيَّرُ بأكثرَ مِن ذلك، إلَّا إن أردتَ التخفيفَ:

فإن خفَّفتَ الهمزةَ الثانيةَ فقط قلتَ: (ايأَوَى)، وصحَّحتَ الواوَ لموجِبَين:

أحدُهُما: عروضُ حركتِها، كما في (تَوَمٍ)، مخفَّفِ: (تَوْأَمٍ).

والثاني: أن لا يتوالى إعلالانِ، كما صحَّت في (الهَوَى، والنَّوَى)، وبابِهِما.

وإن خفَّفتَ الهمزةَ الأولَى فقط قلتَ: (ايَوْأَى)، ثمَّ تستغني عَن همزةِ الوصلِ بتحريكِ ما بعدَها، فتقولُ: (يَوْأَى)، فيزولُ الْمُوجِبُ لقَلْبِ الواوِ ياءً، وهو سكونُها وانكسارُ ما قبلَها، فترجِعُ إلى أصلِها، فتصيرُ (وَوْأَى)، فيجتمِعُ حينئذٍ واوانِ، فتُبْدَلُ الأولى همزةً، كما في: (أَوَاصِل)، فتقولُ: (أَوْأَى).

فإن خفَّفْتَهُما جميعًا قلتَ: (وَوَى)، ثمَّ: (أَوَى)؛ لأنَّه لَمَّا صارَ بتخفيفِ الهمزةِ الأولَى: (أَوْأَى)، نَقَلتَ حركةَ الهمزةِ الثانيةِ للواوِ وأسقطتَها.

قالَ ابنُ عُصفورٍ[1]: «وقد أجازَ أبو عليٍّ[2] إذا سهَّلتَ الهمزةَ الأولَى وأبقيتَ الثانيةَ أن تقولَ: (وَوْأَى)، وإذا سهَّلتَهُما معًا أن تقولَ: (وَوَى)، ولا تُقلَبُ الواوُ همزةً؛ لأنَّ نيةَ الهمزتَين الواوُ، فجُعِلَ تركُ الهمزةِ هنا نظيرَ تصحيحِ الواوِ في: (رُوْيَا) وأمثالِها، فلم تُقلَب وتدَّغَم، وإن كانت ساكنةً وبعدَها الياءُ».

* * *

(١) انظر: الممتع لابن عصفور (٤٨٦).

(٢) انظر: البغداديات للفارسي (٩١) والمنصف (٢/ ٢٤٨).

وَمَـدًّا ابْـدِلْ [ثَـانِيَ الهَمْـزَيْنِ مِـنْ كِلْمَـةٍ انْ يَسْـكُنْ كَـ: «آثِرْ، وَائْـتَمِنْ»]

لِيكُن صدرَ فصلِ (تَسْهِيلِ الهَمْزِ).

قولُه[1] الهمزةُ حرفٌ مستثقلٌ؛ لأنَّه يخرجُ مِن أقصى الحلقِ، كأنَّه سَعْلةٌ؛ فلذلك استُصْعِبَ تحقيقُه، وكثُرَ تخفيفُه مفردًا، بإبدالٍ، نحوُ: (يُومِنُ)، وتسهيلٍ، نحوُ: «سَالَ»، وبنقلٍ، نحوُ: «الَاخِرَة»، فإذا التقَت همزتانِ تضاعفَ الاستثقالُ، وتأكَّدَت دواعي التخفيفِ، فإن كانتا في كلمةٍ ازدادَ داعي[2] التخفيفِ قوةً، وصارَ الجَوازُ وجوبًا.

وتعيَّنَ في التسهيلِ أن يكونَ بالبدلِ مِن بينِ سائرِ أنواعِه؛ لأنه إذهابٌ لأثرِها بالكلِّيةِ، ثم تُدبَّرُ تارةً بحركةِ نفسِها، وهو الأصلُ، وتارةً بحركةِ ما قبلَها؛ لِمُعارِضٍ منعَ مِن اعتبارِ الأصلِ.

تنبيهٌ: الذي قرأ[3]: ﴿إِئْلَافِهِم﴾ هو الأعشَى عَن أبي بكرٍ عَن عاصمٍ[4]، قالَه في «شَرْحِ كـ»[5].

* * *

إِنْ يُفْـتَحِ اثْـرَ ضَـمٍّ [اوْ فَـتْحٍ قُلِـبْ وَاوًا، وَيَـاءً إِثْـرَ كَسْـرٍ يَنْقَلِـبْ]

---

(١) كذا في المخطوط، ولا أدري ما السياق، وهل في السياق بتر سقط، وأغلب هذه التحشية منقولة من نص ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٩٤).

(٢) في المخطوط: (دواعي)، والتصويب من شرح الكافية الشافية.

(٣) قريش: ٢.

(٤) انظر: معجم القراءات القرآنية (١٠/ ٥٩٨).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٩٢).

قولُه: (فَتْحٍ) خلافًا للمازنيِّ[1] في الهمزتَين إذا كانت الثانيةُ منهما فاءً لـ: (أَفْعَلَ)؛ فإنَّه يُبدِلُها ياءً، فيقولُ في بناءِ (أَفْعَلَ) مِن (أَمَّ): (أَيَـمُّ)، والجماعةُ[2] يقولون: (أَوَمُّ)، وفي استصحابِ[3] إبدالِ الثانيةِ ياءً؛ لانكسارِها إذا زالَ ذلك الانكسارُ في تصغيرٍ أو تكسيرٍ، مثالُه أن يبنيَ مِن (أَمَّ) على وزنِ (إِصْبَع)، فيقولُ: (إِيَـمٌّ)، يصغِّرُه فيقولُ المازنيُّ: (أُيَيْمِم)[4]، أو يكسِّرُه فيقولُ: (أَيَامِم)[5]، ونحنُ نقولُ: (أُوَيْمٌ، وأَوَامٌّ).

[وياء إثر كسر ينقلب]: تنبيهٌ: مثلُ (إِئْمَمٍ) يُدَّعَى أنَّ حركةَ الميمِ الأُولَى نُقلَت للهمزةِ الثانيةِ، ثمَّ أُبدِلَت الثانيةُ ياءً.

قالَ الناظمُ[6]: «ولا ينبغِي أن يُدَّعَى أنَّا أبدلناها ساكنةً، ثمَّ لَمَّا أردنا الادِّغامَ نقَلْنا؛ لأنَّه لو كانت العنايةُ بالإعلالِ مقدَّمةً على العنايةِ بالادِّغامِ لقِيلَ في جمعِ (إِمَامٍ): (آمَّةٌ)؛ لأنَّ أصلَه (أَأْمِمَةٌ)، ولكنَّهم إنَّما سهَّلُوه بالياءِ مكسورةً، وكذلك هو قبلَ التسهيلِ، بدليلِ أنَّ مِن السبعةِ[7] مَن يُحَقِّقُها ويكسرُ الثانيةَ»[8].

* * *

---

(١) انظر: الأصول (٣/ ٣١٥) والمنصف في شرح تصريف المازني (٢/ ٣١٦ـ٣١٨).

(٢) انظر: الأصول (٣/ ٣١٥). والمنصف (٢/ ٣٢٢).

(٣) أي: «وخلافًا للمازني في استصحاب...».

(٤) في الارتشاف: (أييمّ).

(٥) في الارتشاف: (أيامّ).

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٩٦).

(٧) ابن عامر والكسائي وحمزة وعاصم. انظر: السبعة (٣١٢) وجامع البيان (٢/ ٥١٤).

(٨) ليس كله بالنص من مطبوع شرح الكافية، فلعل بعضه من كلام ابن هشام، ولكن من بداية النقل إلى قوله: «أأممة» هذا من كلام ابن مالك بالنص، وهو في مطبوعة شرح الكافية. =

ذُو الكَسْـرِ مُطْلَقًـا [كَـذَا وَمَـا يُضَـمّْ وَاوًا أَصِـرْ مَـا لَـمْ يَكُـنْ لَفْظًـا أَتَـمّْ]

قولُه: (ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا) خلافًا للأخفشِ(١) في المكسورةِ إثرَ ضمةٍ؛ فإنَّه يُبدلُها واوًا.

قولُه: (وَمَا يُضَمّ وَاوًا أَصِرْ) خلافًا له(٢) في المضمومةِ بعدَ كسرةٍ؛ فإنَّه يُبدِلُها ياءً.

فالحاصلُ أنَّه يقولُ في الهمزتَين المحرَّكتَين بحركتَين ثقيلتَين مختلفتَين: إنَّ كُلًّا منهما تُدَبَّرُ بحركةِ ما قبلَها، لا بحركتِها.

احتجَّ بأنَّ المسهلةَ قَرُبت مِن الساكنِ، وشبيهةٌ بما قَرُبَت منه، والواوُ لا تسكنُ بعدَ كسرةٍ، والياءُ لا تسكنُ بعدَ ضمةٍ، ومِن ثَمَّ لم يسهِّلْ أحدٌ في نحوِ: (جُؤَنٍ، ومِائَةٍ) بينَ بينَ.

قُلنا: هذا شبيهٌ بالممتنعِ، وهو ألفٌ بعدَ غيرِ فتحةٍ، وذاك شبيهٌ بالمستقَلِ؛ فافترَقا، ثم إنَّه ليسَ في العربيةِ ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها وهي مضمومةٌ، ولا واوٌ مضمومٌ ما قبلَها وهي مكسورةٌ.

قولُه: (ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا) فأمَّا قراءةُ قومٍ مِن القُرَّاءِ(٣): ﴿أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾

= انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٩٦).

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٤٥) والأصول (٣/ ٣١٥). والمنصف (٢/ ٣٢٢).

(٢) يعني: خلافًا للأخفش. انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٤٥).

(٣) التوبة: ١٢، وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وابن ذكوان وخلف وروح، وهي رواية عن نافع وابن أبي أويس. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣/ ٣٥١).

بهمزتَين، ففي «إِيجَازِ التَّعْرِيفِ»[1] أنَّ ذلك شاذٌّ، وفي «التَّسْهِيل»[2]: «وتَحقيقُ غيرِ الساكنةِ مَع الاتصالِ لغةٌ».

قولُه: (مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا) البيتَ، لو بنيتَ مِن (قَرَأَ) مثلَ (دَحْرَجْتُ) لقلتَ: (قَرْأَيْتُ)[3]، فالبدلُ؛ لئلَّا يجتمعَ همزتان في كلمةٍ واحدةٍ، وكانَ المبدلُ الثانيةَ؛ لأنَّ الثقلَ حصلَ بها، ولأنَّها طرفٌ، وكانَ الإبدالُ إلى الياءِ؛ لأنَّها أخفُّ.

وتقولُ في مثالِ (قِمَطْرٍ) مِن (قَرَأْتُ): (قِرَأْيٌ)، وإنَّما لم تُدَّغَم كما ادُّغِمَت في (سَأَّلٍ)؛ لأنَّ الْمُوجِبَ في (سَأَّلٍ) أن تبقَى الهمزتان مِن غيرِ إبدالٍ: أنَّ عينَي الكلمةِ لا تختلفان أبدًا، نحوُ: (قَتَّالٍ وضَرَّابٍ)، واللامانِ قد يكونانِ مختلفينِ، نحوُ: (هِدَمْلَةٍ، وسِبَطْرٍ).

* * *

فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا [جَا و«أَؤُمّْ» وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّْ]

لو بنيتَ مِن (أَاءٍ)[4] مثلَ (فُلْفُلٍ) لقلتَ على الأصلِ: (أُوْأُأٌ)، ثمَّ (أُوأُيٌ)، ثمَّ تدخلُ في بابِ (أَدْلٍ)، فتصيرُ (أُوءٍ)، وفي (التَّعْرِيفِ): «الأُوئي، فإن سهَّلْتَه بعدَ ذلك بالنقلِ قلتَ: (أُوٍ)»، وفي (التعريفِ): «الأَوي، ولا تردُّ الهمزةُ الأخيرةُ وإن زالت الهمزةُ التي قبلَها»[5].

---

(١) انظر: إيجاز التعريف (١١٨).

(٢) انظر: التسهيل (٣٠٢).

(٣) انظر: الأصول (٣/ ٣٨١).

(٤) كـ: (عاءٍ)، وهو ثمر شجر. انظر: لسان العرب (١/ ٢٤).

(٥) انظر: التعريف (١٢٢).

فرعٌ: مثالُ (قِمَطرٍ)[1] مِن (قَرَأَ): (قِرَأْيَأٌ)، بإبدالِ الياءِ مِن الهمزةِ الثانيةِ؛ لأنَّها في موطنِ اللامِ، وتصحيحِ الأوَّلِ والثالثةِ؛ لأنَّ كُلًّا منهما ليس ثانيًا لهمزتين.

ولو بنيتَ مِن الهمزةِ مثلَ (أُتْرُجَّةٍ) سهَّلْتَ الثانيةَ والرابعةَ، وخفَّفتَ البواقيَ، فتقولُ: (أُوْأُوْأَةٌ)، فإن نقلتَ حركةَ الهمزةِ الثانيةِ قلتَ: (أُوُوْأَةٌ)، أو حركةَ الثالثةِ قلتَ: (أُوْأَوَةٌ)، أو كلَيهما قلتَ: (أُوُوَةٌ)[2].

* * *

وَيَــاءً اقْلِـبْ أَلِفًـا [كَسْـرًا تَـلَا أَوْ يَـاءَ تَصْـغِيرِ بِـوَاوٍ ذَا افْعَـلَا]

[وياء اقلب ألفًا كسرًا تلا]: ع: (مَصَابِيحُ، ودُعِيَ، وغُزِيَ).

فأمَّا (رَضِيَ) فإنَّه مِن بابِ قولِه: **(بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا فِي آخِرٍ)**؛ لأنَّ أصلَه (رَضِوَ)، لا (رَضَا)، نعم، مَن قالَ: إنَّ (فُعِلَ) صيغةٌ أصليةٌ فـ: (دُعِيَ، وغُزِيَ) عندَه على غيرِ ذلِك، وأصلُهُما كـ: (رَضِيَ)، فأمَّا (رُمِيَ، وقُضِيَ) فعلى أصلَيهما لا قَلْبَ فيهما.

* * *

فِــي آخِـرٍ أَوْ قَبْـلَ [تَـا التَّأْنِيـثِ أَوْ زِيَـادَتَيْ (فَعْـلَانَ) ذَا أَيْضًـا رَأَوْا]

قولُه: **(فِي آخِرٍ)** قالوا: لأنَّها في مَظِنَّةِ السكونِ.

وكأنَّ الناظمَ اكتفَى بما يُفهَمُ مِن هذا التعليلِ عَن التنبيهِ على قلبِها في نحوِ: (إِيعَادٍ، ومِيزَانٍ)، وشرطُه أن لا تكونَ مُدَّغَمَةً، فمِن ثَمَّ [صحَّت][3] في (اجْلِوَّاذٍ).

---

(١) على مقتضى المثال المبني يجب عليه أن يذكر بدل (قمطر) اسمًا خماسيًّا.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٢٦٩).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

فرعٌ: (اِحْوَوَى، اِحْوِوَاءً)، ومَن قالَ في (اقْتِتَالٍ): (قِتَّالٌ) فإنَّه إذا ادَّغَمَ هنا يقولُ: (حِيَّاءٌ)، والفرقُ بينَه وبينَ (اجْلِوَّاذٍ) أنَّ هذا لم يُوضَع على الادِّغامِ، فلم يَستَحْكِم التحصُّنُ، وأبو الحسَنِ[1] نظرَ إلى الظاهرِ، فقالَ: (حِوَّاءٌ)[2].

فإن قلتَ: فلِمَ قالوا في (دِوَّانٍ): (دِيوَانٌ)، وقالَ بعضُهم في (اجْلِوَّاذٍ): (اجْلِيوَاذٍ)؟

قلنا: ذلك شاذٌّ.

[في آخر]: وقالَ[3]:

قَالَتْ أَرَاهُ دَالِفًا قَدْ دُنِّيَ لَهْ

فسكَّنَ، ولم يرجع إلى الواوِ؛ لعُرُوضِ زوالِ الكسرِ.

[أو قبل تا التأنيث]: شذَّ: (مَقَاتِوَةٌ)، و(سَوَاسِوَةٌ)، و(أَقْرِوَةٌ) جمعَ (قَرْوٍ)، وهي مِيلَغَةُ الكلبِ[4].

* * *

فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ [عَيْنًا وَ(الفِعَلْ) مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ (الحِوَلْ)]

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٢٧٩).

(٢) انظر: سفر السعادة (١/ ٢٤٣) والممتع (٣٧١) وارتشاف الضرب (١/ ٢٧٨).

(٣) من تمامه:

وَهَزِئَتْ مِنِّي بِنْتُ مَوْءَلَهْ قَالَتْ أَرَاهُ دَالِفًا قَدْ دُنِّيَ لَهْ

والرجز لصحير بن عمير. انظر: الأصمعيات (٢٣٥) وأمالي القالي (٢/ ٢٨٤) والتمام لابن جني (١٠٤).

(٤) انظر: اللسان (١٥/ ١٧٥).

[في مصدر المعتل عينًا]: أي: يقلبون الواوَ ياءً عينًا لمصدرٍ، بشرطِ كسرةٍ قبلَها، وألفٍ بعدَها، واعتلالِها في الفعلِ، وبعدَ[1] جمعٍ كذلك، بشرطِ صحةِ اعتلالِها في المفردِ، أو سكونِها.

فخرجَ باشتراطِ المصدرِ أو الجمعِ نحوُ (سِوَاكٍ)، وباشتراطِ الكسرِ نحوُ (عَاوٍ، وعُوَّاءٍ)، و(سَوِدَ سَوَادًا)، وباشتراطِ الألفِ نحوُ[2]: ﴿عِوَجًا﴾، و[3]: ﴿حِوَلًا﴾، و(عُودٍ، وعِوَدَةٍ)، و(كُوزٍ، وكِوَزَةٍ).

ويُشترَطُ في الجمعِ صحةُ اللامِ، فنحوُ: (رَيَّانَ، ورِوَاءٍ) [لا يَعلّ][4].

ومثَّل أبو حيانَ[5] أيضًا بـ: (جَوٍّ، وجِوَاءٍ)، وهو خطأٌ؛ لأنَّ (جَوّ) لم تسكن عينُه، ولا اعتلَّت.

وخرجَ باشتراطِ سكونِها في الجمعِ أو إعلالِها نحوُ: (طَوِيلٍ، وطِوَالٍ).

فأمَّا قولُه[6]:

---

(١) لعلها تصحيف لـ: (عينَ).

(٢) آل عمران: ٩٩ وغيرها.

(٣) الكهف: ١٠٨.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) وقد سبقه في ذلك ابن مالك نفسه. انظر: إيجاز التعريف (١٢٣) والتذييل والتكميل (٦/ ١٥٤) ط الأزهر.

(٦) بتمامه مع تغيير أو العجز:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ ... وَأَنَّ أَشِدَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

والبيت ينسب لأنيف بن زبان وللأثال بن عبدة بن الطيب، وهو من الطويل. انظر: الحماسة البصرية (١/ ٣٥) والكامل (١/ ٧٩) والمنصف (١/ ٣٤٢) وخزانة الأدب (٩/ ٤٨٨).

فَــــإِنَّ أَشِــــدَّاءَ الرِّجَــــالِ طِيَالُهَــــا

فنادرٌ.

فأمَّا (جَوَادٌ، وجِيَادٌ) فقالَ الشيخُ[١]: «يجوزُ أن يكونوا استغنَوا عن جَمعِ (جَوَادٍ) بجمع (جَيِّدٍ)، كما استغنَوا بـ: (عُرَاةٍ) جمعَ (عَارِي) عَن جمعِ (عُرْيَان)، وبـ: (عُدَاةٍ) جمعَ (عَادٍ) عَن جمعِ (عَدُوٍّ)».

قالَ[٢]: «ويجوزُ أيضًا في (طِيَالٍ) أن يكونَ جمعَ (طَائِلٍ)[٣] اسمَ فاعلٍ مِن (طَالَه) إذا فاقَه في الطُّولِ».

وباشتراطِ اعتلالِ المصدرِ نحوُ (اعْتَوَنُوا اعْتِوَانًا)، و(اجْتَوَرُوا اجْتِوَارًا)، و(لَاوَذَ لِوَاذًا).

قولُه: (فِي مَصْدَرٍ) وَشَذَّ (نَارَتْ نِوَارًا)، بمعنَى: نَفَرَت، قالَ الشَّيخُ[٤]: «ولا نظير له في العربية».

في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[٥]: «ونُبِّهَ بتصحيحِ ما وزنُه (فِعَلٌ)، كـ: (الحِوَلِ، والعِوَدِ[٦]، والعِوَجِ) مصدرَ (حَالَ، وعَادَ المريضَ، وعَاجَ)، على أنَّ إعلالَ المصدرِ المذكورِ

---

(١) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١١٥).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١١٦).

(٣) في شرح الكافية الشافية: (طايل).

(٤) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١١٥-٢١١٦).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١١٣).

(٦) في المخطوط: (العوض)، وهو تحريف.

مشروطٌ بوجودِ الألفِ؛ حتَّى يكونَ [على][1] (فِعَالٍ)». انتهى.

وعلى قياسِ ذلك قولُه في الجَمعِ: (وَصَحَّحُوا فِعَلَةً)، فعلَى هذا (وَصَحَّحُوا فِعَلَةً) استثناءٌ مِن مسألةِ الجمعِ، وشذَّ (ثَوْرٌ، وثِيَرَةٌ)، و(عُودٍ، وعِيَدَةٍ).

* * *

وَجَمْـعُ ذِي عَـيْنٍ [أُعِـلَّ أَوْ سَـكَنْ   فَـاحْكُمْ بِـذَا الإِعْـلَالِ فِيـهِ حَيْـثُ عَنّْ]

في «الخَصَائصِ»[2]: ممَّا يدلُّ على قوةِ اعتنائِهم بهذا الشَّأنِ[3] مراعاتُهم في الجمعِ حالَ الواحدِ؛ لأنه أسبقُ منه، فكما أعلُّوا الواوَ في الواحدِ أعلُّوها في الجمعِ، كـ: (قِيمَةٍ، وقِيَمٍ)، و(دِيمَةٍ، ودِيَمٍ)، ولَمَّا صحَّحُوها في الواحدِ صحَّحُوها في الجمعِ، كـ: (زَوْجٍ، وزِوَجَةٍ)، و(ثَوْرٍ، وثِوَرَةٍ).

فأمَّا (ثِيَرَةٌ) ففي إعلالِه ثلاثةُ أقوالٍ:

فصاحبُ «الكِتَابِ»[4] حملَه على الشُّذُوذِ.

وأبو العباسِ[5] قالَ: أعلُّوه ليفصِلُوا بذلك بينَ (ثَوْرٍ) الحيوانِ، وبينَ (الثَّوْرِ)

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح الكافية.

(٢) انظر: الخصائص (١/ ١١٣).

(٣) تتميم لقوله: «واعلم أنَّ العربَ تُؤثِرُ مِن التجانسِ والتشابهِ وحَملِ الفرعِ على الأصلِ ما إذا تأمَّلتَه عرَفتَ منه قوةَ عنايتِها بهذا الشأنِ، وأنَّه منها على أقوى بالٍ». انظر: الخصائص (١/ ١١٢).

(٤) انظر: الكتاب (٤/ ٣٦١).

(٥) يعني به ثعلبًا، وقد تواتر عند النحاة كابن يعيش وابن عصفور وابن مالك وأبي حيان والمرادي وغيرهم بعد مقالة ابن جني هذه أن المقصود بأبي العباس المبردُ، والذي أوقع =

للقطعةِ مِن الأَقِطِ؛ لأنَّهم لا يقولون فيه إلا (ثِوَرَةٌ) بالتصحيحِ، لا غيرُ.

وقالَ أبو بكرٍ[١]: مقصورٌ مِن (ثِيَارَةٍ)، فتركُوا إعلالَ العَينِ أمارةً على ذلك، كما تركُوا تصحيحَ (اجْتَوَرَ) دلالةً على أنَّه في معنًى ما لا بُدَّ مِن صحَّتِه.

ع: لو نَظَّرَه بـ: (مِخْيَطٍ) كانَ أولَى؛ لأنَّه مثلُه سواءٌ[٢].

* * *

وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً) [وَفِي (فِعَلْ) وَجْهَانِ وَالإِعْلَالُ أَوْلَى كَـ: (الحِيَلْ)]

قولُه: (وَفِي فِعَلٍ وَجْهَانِ) استثناءٌ مِن مسألةِ المصدرِ المقطوعِ فيها بالإعلالِ.

وفي «التَّسْهِيل»[٣] ما نصُّه: «تُبدَلُ الياءُ بعدَ كسرةٍ مِن واوٍ هي عينُ مصدرٍ لفعلٍ معتلِّ العينِ، أو عينُ جمعٍ لواحدٍ معتلِّ العينِ مطلقًا أو ساكنِها إن وليَها في الجمعِ ألفٌ وصحَّت اللامُ.

= هذا اللبس أن البصريين إذا أطلقوا أبا العباس فإن المراد به المبرد، ولكن ابن جني يصرح في غير موضع من كتبه أن الذي ذهب هذا المذهب أبو العباس ثعلب فيما أخبره به عن ثعلب ابنُ مقسم. انظر: المنصف لابن جني (٣٤٧).

(١) يعني به ابن السراج. انظر: الأصول لابن السراج (٣/ ٣١٠).

(٢) أراد أن لفظ (مِخْيَط) صحَّت فيه الياءُ ولم تُعَلَّ، وحقُّها إعلالٌ بالنقلِ والقلبِ، لتصيرَ (مخاط)، ولكن تُرِكَ الإعلالُ لكونِها مقصورةً مِن (مِخْياطٍ)، فأرادوا أن ينبِّهوا على الأصلِ، وأنَّ هناك ألفًا زائدةً حُذِفَت، وكذلك (ثِوَرَةٌ) مقصورةٌ مِن (ثِوارةٍ)، التي تؤولُ إلى (ثِيارةٍ)، فصحَّحُوا ليدلُّوا على الألفِ المحذوفةِ، وابنُ هشامٍ يقصدُ أنَّ التمثيلَ بـ: (مِخْيَطٍ) أولَى مِن التمثيلِ بـ: (اجْتَوَرَ)؛ لأنَّ (اجتورَ) ليس فيها حذفٌ ولا قصرٌ مِن ممدودٍ، فلو مثَّل بـ: (مِخْيَطٍ) لكانَ مثلَ (ثِوَرةٍ). مستفاد من صديقي الأستاذ عماد غزير حفظه الله.

(٣) انظر: التسهيل (٣٠٤).

وقد يصحَّحُ ما حقُّه الإعلالُ مِن (فِعَلٍ) مصدرًا أو جمعًا، و(فِعَالٍ) مصدرًا، وقد يُعَلُّ ما حقُّه التصحيحُ مِن (فِعَالٍ) جمعًا أو مفردًا غيرَ مصدرٍ، ومِن (فِعَلَةٍ) جمعًا، وليسَ مقصورًا مِن (فِعَالَةٍ)، خلافًا للمبرِّدِ»[1].

قولُه[2]: (مِنْ فِعَلٍ مَصْدَرًا) كـ: (حِوَلٍ)، (أَوْ جَمْعًا) كـ: (حَاجَةٍ، وحِوَجٍ)، و(فِعَالٍ مَصْدَرًا) كـ: (نَارَتْ نِوَارًا)، (مِنْ فِعَالٍ جَمْعًا) كـ: (طِيَالٍ).

* * *

وَالـوَاوُ لَامًـا [بَعْـدَ فَـتْحٍ يَـا انْقَلَـبْ   كَــ: «الْمُعْطَيَـانِ يُرْضَـيَانِ» وَوَجَـبْ]

* * *

إِبْــدَالُ وَاوٍ [بَعْــدَ ضَــمٍّ مِــنْ أَلِــفْ   وَيَـا كَـ: (مُـوقِنٍ) بِـذَا لَهَـا اعْتَـرِفْ]

هذا قسيمُ[3] قولِه:

وَيَــاءً اقْلِــبْ أَلِفًــا كَسْــرًا تَــلَا

وذلك نحوُ (ضَارِبٍ، وضُوَيْرِبٍ).

قولُه: (كَمُوقِنٍ) أي: كياءِ (مُوقِنٍ) الأصليةِ في كونِها ساكنةً مفردةً، فخرجَ نحوُ (هُيَامٍ، وعُيَّلٍ).

وبقيَ شرطٌ ثالثٌ، وهو أن لا تكونَ في جمعٍ، فإنَّ الذي يُعَلُّ حينئذٍ الحركةُ، نحوُ (بِيضٍ).

---

(١) انظر: المقتضب (١/ ٢٦٨) والأصول (٣/ ٣١٠).

(٢) يعني ابن مالك في التسهيل.

(٣) في المخطوط: (تقسيم)، والتصويب من العليمي (٢/ ٥٤٦).

ورابعٌ، وهو أن لا تكونَ عينًا لـ: (فُعْلَى)[1] صفةً، فإنَّ هذه لا يجبُ فيها إعلالُ الحرفِ، بل يجوزُ، تقولُ: «رَجُلٌ أَخْيَرُ»، و«امْرَأَةٌ خِيرَى، وخُورَى»، وكذا: (ضِيقَى، وضُوقَى)، و(كِيسَى، وكُوسَى).

وقد أشارَ إلى مسألةِ الجمعِ بقولِه: (وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ)، وإلى مسألةِ الصفةِ بآخرِ الفصلِ، وكانَ حقُّه أن يَذكرَه إلى جانبِ مسألةِ الجَمعِ.

* * *

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ [فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ: (هِيمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَهْيَمَا)]

[ويكسر المضموم في جمع]: فأمَّا قولُهم: (عَائِطٌ، وعُوطٌ) فشاذٌّ، والقياسُ (عِيطٌ)، وقد تكلَّمُوا بهما[2].

قولُه: (أَهْيَمَا) وكذا في جمعِ (هَيْمَاءَ)، وهي الإبلُ التي بها داءُ الهُيامِ، وهو داءٌ تشربُ منه فلا تَروَى.

[هِيمٌ]: جمعُ (أَهْيَمَ، وهَيْمَاءَ)، قالُ ذو الرُّمةِ[3]:

فَأَصْبَحْتُ كَالهَيْمَاءِ لَا الْمَاءُ مُبْرِدٌ صَدَاهَا وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هُيَامُهَا

وقيلَ في الآيةِ[4] إنَّ (الهِيمَ): الرمالُ، قالَ الزَّمخشرِيُّ[5]: «ووجهُه أنَّه جَمْعُ

---

(١) في المخطوط: (عينا الفعل)، والتصويب من العليمي (٢/ ٥٤٧).

(٢) انظر: الجيم (٢/ ٢٦٠) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٧٣).

(٣) من الطويل، ورواية الديوان: (مبرئ). انظر: ديوان ذي الرمة (٢/ ١٠٠٠) ونوادر أبي زيد (٥٥٩) وغريب الحديث للخطابي (٢/ ٤٦٦).

(٤) يقصد قوله تعالى: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾، الواقعة: ٥٥.

(٥) انظر: الكشاف (٤/ ٤٦٤).

(الهَيَامِ)، بفتحِ الهاءِ، وهو الرَّملُ الذي لا يتماسكُ، جُمِعَ على (فُعُلٍ)، كـ: (سَحَابٍ، وسُحُبٍ)، ثمَّ خُفِّفَ، وفُعِلَ به ما فُعِلَ بجمعِ: (أَبْيَض)»[1].

* * *

وَوَاوًا اثْـرَ الضَّـمِّ [رُدَّ اليَـا مَتَـى أُلْفِـيَ لَامَ فِعْـلٍ اوْ مِـنْ قَبْـلِ تَـا]

* * *

كَتَاءِ بَانٍ مِنْ (رَمَى) [كَـ: (مَقْدُرَهْ) كَـذَا إِذَا كَـ: (سَـبُعَانَ) صَـيَّرَهْ]

(كَتَاءِ) كذا: أي: لازمةٍ، وإنَّما كانت لازمةً؛ لانتفاءِ (مَفْعُلٍ) في كلامِهم، وكذا لو بنيتَ مثلَ: (عَرْقُوَةٍ) تقولُ: (رَمْوُوَةٍ)؛ لانتفاءِ (فَعْلُوٍ)، أمَّا لو بنيتَ مِن (الرَّمْيِ) مثلَ (سَمُرَةٍ) فإنَّك تقولُ: (رَمُوَةٌ) إن قدَّرتَ طرآنَ الهاءِ، و: (رَمُيَةٍ) إن لم تقدِّر الطرآنَ.

* * *

وَإِنْ تَكُـنْ عَيْنًـا [لِـ: (فُعْلَـى) وَصْـفَا فَـذَاكَ بِـالوَجْهَيْنِ عَـنْهُمْ يُلْفَـى]

في «شَرْحِ الغَايَةِ»[2] أنَّ قلبَ الضمةِ كسرةً واجبٌ في الجمعِ، كما تقدَّمَ، وفي الصفةِ على (فُعْلَى)، كـ: (ضِيزَي، وخِيرَى، وكِيسَى)، تأنيثَ: (أَخْيَر، وأَكْيَس)، وأنَّهم ربَّما قلبُوا الياءَ واوًا، سُمِعَ منهم: (الخُورَى، والكُوسَى، والضُّوقَى)، فإن كانت (فُعْلَى) اسمًا فقَلْبُ الياءِ واوًا واجبٌ، كـ: (طُوبَى).

---

(١) صار إلى (بِيضٍ).

(٢) انظر: شرح الغاية (٢٦٥).

وفيه[1] أيضًا أنَّ قلبَ الياءِ الساكنةِ واوًا للضَّمةِ شرطُه أن لا تقرُبَ مِن الطرفِ، فإن قرُبَت منه قُلِبَت الضمةُ كسرةً، سواءٌ أكانت في جمعٍ، كـ: (بِيضٍ، وعِيسٍ)، أو مفردٍ، كقولِهم[2]: «أعْيَسُ بَيِّنُ العِيسَةِ»، و(العِيسَةُ): (فُعْلَةٌ)، كـ: (الحُمْرَةِ).

وفي هذا رَدٌّ على الأخفشِ[3] في قولِه: إنَّ قلبَ الحركةِ إنَّما يكونُ في الجمعِ؛ لثقلِه، وأنَّك تقولُ [في][4] مثالِ (قُفْلٍ) مِن (البَيَاضِ): (بُوضٌ).

ويمكنُ أن يقالَ: إنَّه ثِقَلُ تاءِ التأنيثِ[5]، فأشبهَ بذلك الجمعَ.

ومِن العربِ[6] مَن يقولُ (مَعُوشَةٌ)، ويقوِّي قولَ الأخفشِ[7]؛ لأنَّه مِن (العَيْشِ)، وهو مفردٌ، وقد قَلَبَ الياءَ واوًا.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: شرح الغاية (٢٦٧).

(٢) انظر: الإبل للأصمعي (١٤٧) ولسان العرب (٤/ ٣٦٤) ونهاية الأرب (١٠/ ١٠٨) وشرح المرادي (٣/ ١٥٨٩).

(٣) انظر: تصريف المازني (١/ ٢٩٦) والمقتضب (١/ ١٠١).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في شرح الغاية: «إن فيه ثقلًا للزوم تأنيثه».

(٦) لغة الأزد. انظر: تهذيب اللغة (٣/ ٣٩).

(٧) انظر: الأصول لابن السراج (٣/ ٣٤٨) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ٢٥٠).

فَصْلٌ

مِنْ لَامِ (فَعْلَى) اسْمًا [أَتَى الوَاوُ بَدَلْ ... يَاءٍ كَـ: (تَقْوَى) غَالِبًا جَا ذَا البَدَلْ]

فَأَمَّا قولُهم: (العَلْيَاءُ)، بالمدِّ والفتحِ، وقولُه(١):

لَمْ يُغْنَ بِالعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا ....

فمِن شواذِّ الإبدالِ.

ومثلُه (الشُّكَايَةُ)، و(الرُّغَايَةُ) مِن رُغوةِ اللَّبنِ، بضمِّ الفاءِ والإبدالِ في اللامِ، فإذا فتحُوا الفاءَ أو كسرُوها فالواوُ، قالَه الفراءُ(٢).

وقولُهم(٣): «دَيَّمَتِ السَّمَاءُ»، إذا أمطرت الدِّيمةُ، وهي المطرُ الدائمُ.

وقولُهم(٤): «هذا أَحْيَلُ مِن هذا، وأَحْوَلُ»، أي: أكثرُ حيلةً، و(٥): «لا حَيْلَ ولا قُوةَ إلا باللهِ»، وإنَّما لم يُجعَلا لغتَين؛ لقولِهم(٦): «هُما يَتَحاوَلَانِ» إذا قابلَ كلٌّ

---

(١) بتمامه:

لَمْ يُغْنَ بِالعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا ... ولا شَفَى ذَا الغَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى

والرجز ينسب لرؤبة، وللعجاج. انظر: ملحق ديوان رؤبة (١٧٣) وديوان العجاج (٧٣ و٧٦) وشرح التسهيل (٢/ ١٢٨).

(٢) انظر: إصلاح المنطق (٨٨) وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٥٢).

(٣) انظر: الخصائص (١/ ٣٥٦) والصحاح (٥/ ١٩٢٥).

(٤) انظر: إصلاح المنطق (١٠٦).

(٥) نُقل عن الكسائي. انظر: تهذيب اللغة (٥/ ١٥٨) والمحتسب (١/ ١٩٠).

(٦) انظر: المحتسب (٢/ ٣٥٨).

منهُما احتيالَه باحتيالِ صاحبِه.

و[1]: «صَبَا الرَّجُلُ صَبْيًا» إذا فعلَ [فِعلَ][2] الصِّبْيانِ.

وهذا كلُّه نظيرُ ما يُفعَلُ مِن الحذفِ لغيرِ مُوجِبٍ، كـ: (يَدٍ، ودَمٍ).

* * *

بِـالعَكْسِ جَـاءَ لَامُ [(فُعْلَـى) وَصْـفَا وَكَـوْنُ (قُصْـوَى) نَـادِرًا لَا يَخْفَـى]

[**فُعْلى وصفًا**]: قالَ النَّاظِمُ[3]: «إن كانَ (فُعْلَى) اسمًا محضًا فلا قلبَ، كـ: (حُزْوَى)، وإن كانت صفةً محضةً، أو جاريةً مَجرى الأسماءِ، كـ: (العُلْيَا، والدُّنْيَا)، قُلِبَت الواوُ ياءً».

قالَ: «والنحويونَ يقولونَ هذا الإعلالُ مخصوصٌ بالاسمِ، ثمَّ لا يمثِّلُون إلَّا بصفةٍ محضةٍ، أو بـ: (الدُّنْيَا)، والاسميةُ فيها عارضةٌ، ويزعمونَ أنَّ تصحيحَ (حُزْوَى) شاذٌّ، كتصحيحِ (حَيْوَةٍ)، وهذا قولٌ لا دليلَ على صِحَّتِه، وما قلتُه مؤيَّدٌ بالدليلِ، ومُوافِقٌ لقولِ أئمةِ اللغةِ، حكَى الأزهريُّ[4] عَن الفراءِ[5] وعَن ابنِ السِّكِّيتِ[6] أنَّهما قالَا: ما كانَ مِن النعوتِ مثلَ (الدُّنْيَا، والعُلْيَا) فإنَّه بالياءِ؛ لأنَّهم يستثقلونَ الواوَ مَع

---

(١) انظر: فعلت وأفعلت للزجاج (٦٩) وغريب الحديث للخطابي (١/ ١٢٨).

(٢) ساقطة من المخطوط، وهي زيادة يقتضيها السياق. انظر: حواشي ابن بري على درة الغواص (٨١٨).

(٣) انظر: إيجاز التعريف لابن مالك (١٥٧).

(٤) انظر: تهذيب اللغة (٩/ ١٧٥).

(٥) انظر: لغات القرآن للفراء (٧١).

(٦) انظر: إصلاح المنطق (١٠٧).

ضمّ الأوَّلِ، وليسَ فيه اختلافٌ، إلا أنَّ أهلَ الحجازِ قالُوا: (القُصْوَى)، فأظهَرُوا الواوَ، وهو نادرٌ، وبنُو تميمٍ يقولونَ: (القُصْيَا)». انتهى كلامُه.

وفي «شَرْحِ الغَايَةِ»[(١)] ذكرَ أنَّ القلبَ في الأسماءِ، ثمَّ مَثَّل بـ: (الدُّنْيَا، والعُلْيَا)، وذكرَ كلامَ النَّاظِمِ[(٢)] إلى آخرِه، ثمَّ قالَ[(٣)]: «وقد شذَّ مِن الصفةِ في (فُعْلَى): (الحُلْوَى)، فلم يقلبوا واوَها ياءً كما فعلوا بـ: (العُلْيَا).

وإنَّما قالَ في (فُعْلَى)؛ لأنَّه إن كانَ (فَعْلَى) بالفتحِ فلا قلبَ، كـ: (دَعْوَى، ورَضْوَى).

قالَ ابنُ السَّرَّاجِ في كتابِ «الْمَقْصُورِ والْمَمْدُودِ»[(٤)]: «(الدُّنْيَا) مؤنثةٌ مقصورةٌ، تُكتَبُ بالألفِ، هذه لغةُ أهلِ نجدٍ وتميمٍ خاصَّةً، إلا أنَّ أهلَ الحجازِ وبنِي أسدٍ يلحقونَها ونظائرَها بالمصادرِ ذواتِ الواوِ، فيقولونَ: (دَنْوَى)، مثلَ (شَرْوَى)، وكذلك يفعلونَ بكلِّ (فُعْلَى) موضعُ لامِها واوٌ يفتحونَ أوَّلَها، ويقلبونَ ياءَها واوًا، وأمَّا أهلُ اللغةِ الأُولَى فيضمُّونَ الدالَ، ويقلِبُونَ الواوَ ياءً؛ لأنَّهم يستثقلونَ الضَّمةَ والواوَ»، انتهى.

فظهرَ بهذا النقلِ أنَّ (فُعْلَى) مختلَفٌ فيه، فالحجازيُّونَ وبنو أسدٍ يَفتحونَ أوَّلَه؛ لتَصِحَّ الواوُ، فيقولُونَ: (دَنْوَى، وعَلْوَى، وقَصْوَى)، والتميميُّونَ والنَّجدِيُّونَ

---

(١) انظر: شرح الغاية (٢٦٥ ـ ٢٦٦).

(٢) ولم يصرح أبو حيان بابن مالك، بل قال: «وقال بعض المتأخرين: ...».

(٣) انظر: شرح الغاية (٢٦٦).

(٤) انظر: الخط لابن السراج (١٢٣)، مجلة المورد، عام ١٩٧٧م.

يقلبونَها؛ لأجلِ الضَّمَّةِ، فيقولونَ: (الدُّنْيَا، والعُلْيَا، والقُصْيَا)»[1].

❁ ❁ ❁

(١) انتهى النقل هنا من أبي حيان. انظر: شرح الغاية (٢٦٦).

فَصْلٌ

إِنْ يَسْـكُنِ السَّـابِقُ [مِـنْ وَاوٍ وَيَـا وَاتَّصَـلَا وَمِـنْ عُـرُوضٍ عَرِيَـا]

قولُه: (وَمِنْ عُرُوضٍ) حقُّه أن يقولَ: (غَيْرِ لَازِمٍ).

قالَ فا[1] في «تَذْكِرَتِه»: (إِيَّل) يحتمِلُ ثلاثةَ أوجهٍ:

أحدُها: أن يكونَ (فِعَّل)، مِن (أَيْلَةَ) اسمَ البلدِ.

الثاني: أن يكونَ (فِعْيَل)، كـ: (عِثْيَر)، مِن: (آلَ يَؤُولُ)، إذا رجعَ، فأصلُه: (إِوْيَل)، فانقلَبَت الواوُ ياءً؛ إمَّا لوقوعِها ساكنةً بعدَ كسرةٍ، وإمَّا لوقوعِها ساكنةً قبلَ ياءٍ.

والثالثُ: أن يكونَ (فِعْيَل)، مِن: (وَأَلَ يَئِلُ)، فأصلُه: (وِئْيَل)، ثمَّ أُبدِلَت الواوُ همزةً، كما في (إِسَادَةٍ)، فصارَ (إِئْيَل)، ثمَّ أُبدِلَت الهمزةُ الثانيةُ ياءً لُزومًا، ولَمَّا لَزِمَها التخفيفُ ادُّغِمَت في الزائدةِ.

ع[2]: لا يصحُّ أن تُعَلَّلَ إجازةُ التصحيحِ في تصغيرِ (جَدْوَلٍ، وقَسْوَرٍ، وأَسْوَدَ) بصحَّتِها في التكسيرِ، ويُقتَصَرُ على ذلك؛ لئلَّا يرِدَ عليك تصغيرُ (مَقَام)؛ فإنَّ الإعلالَ فيه واجبٌ، مع قولِهم: (مَقَاوِمُ)، وكذا: (يَقُومُ) عَلَمًا، مع أنَّك تقولُ: (يَقَاوِمُ) في

(١) يقصد بـ: (فا) الفارسي، وكتاب التذكرة مفقود حتى الآن كما أشرنا من قبل، وقد اختصره ابن جني، وهو محقق مطبوع، والمسألة ذكرها أيضًا الفارسي في البغداديات. انظر: البغداديات (٤٠٨ ـ ٤٠٩).

(٢) التحشية هذه مستفادة من الخصائص. انظر: الخصائص (٣/ ٨٦).

تكسيرِه، بل بذلك مع ظهورها محرَّكةً في المفردِ.

وقولُنا: «فِي الْمُفْرَدِ» مُخرِجٌ لنحوِ (عَجُوزٍ)، ونقولُ: (عَجُوزٌ) أولَى بالإعلالِ؛ لأنَّ واوَه لا تظهرُ في الجمعِ، بل تُهْمَزُ.

ابنُ جِنِّي[1]: قالَ أبو عَلِيٍّ: ممَّا أعانَ على جوازِ: (جُدَيْوِلٍ، وأُسَيوِدٍ)[2] أنَّ معناهُما: (جَدْوَلٌ صَغِيرٌ)، و(أَسْوَدُ صَغِيرٌ)[3]، والواوُ في هذينِ تَصِحَّانِ.

ع: لا يصحُّ الاستدلالُ بجوازِ الإعلالِ في: (أَسْوَدَ) صفةً إذا صُغِّر بقولِه[4]:

أُسَيِّدُ ....

في كتابِ «العَين»[5]: «لَوَي: يَلْوِي لَيًّا ولَوْيًا»[6].

قالَ أبو بكرٍ الزُّبَيْدِيُّ في «التقريظ»[7]: «اللَّوْيُ مُحالٌ، ولا بُدَّ مِن الادِّغامِ».

* * *

فَيَاءَ الْوَاوَ اقْلِبَنَّ [مُدْغِمَا   وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا]

---

(١) انظر: الخصائص (١/ ٣٥٥).

(٢) في المخطوط: (واوأسيود)، والتصويب من العليمي (٢/ ٥٥٨).

(٣) (أسود صغير) ليست في مطبوعة الخصائص.

(٤) بتمامه:

أُسَيِّدُ ذو خُرَيِّطَةٍ نهارًا   من المتلقِّطي قَرَد القُمَامِ

والبيت من الوافر، وهو للفرزدق. انظر: ديوان الفرزدق (٢/ ٨٣٤) والكتاب (١/ ١٨٥).

(٥) انظر: العين (٨/ ٣٦٣).

(٦) ليس في مطبوعة العين: (لويًا)، ولا ذكر لهذا المصدر، ولم ينقل عن الخليل هذا أحد.

(٧) انظر: استدراك الغلط الواقع في العين للزبيدي (٢٢٤).

قولُه: (مُدْغِمَا) وقد يُخَفَّفُ بغيرِ الادِّغامِ بحذفِ الحرفِ الْمُدَّغَمِ فيه، كـ: (سَيْدِ، وهَيْنٍ، ولَيْنٍ، ومَيْتٍ)، وهذا كلُّه باتفاقٍ.

قيلَ[1]: ومنه (شَيْءٌ)، وقيلَ[2]: و(رَيْحَانٌ)، وقيلَ[3]: و(قَيْلٌ).

وفي كتاب «العَين»[4] أنَّهم اختلفُوا في (فُلَانٍ)، فقيلَ: (فُعَالٌ)، مِن: «فَلَنَ»، وقيلَ: (فُعْلَانٌ) محذوفٌ، وتصغيرُه[5]: (فُلَيَّانٌ).

قالَ أبو بكرٍ في «التقريظ»[6]: «هذا غلطٌ؛ لو كان كذلك[7] لَمُنِعَ مِن الصرفِ؛ لأنَّه معرفةٌ».

ع: لو سمَّينا بـ: (رَيْحَانٍ) لمنعناه مِن الصرفِ على القولَين.

قولُه:

وَشَــذَّ مُعْطًـى غَيْـرَ مَـا قَــدْ رُسِــمَا

نحوُ: «عَوَى عَوَّةً»[8]، و«هُوَ نَهُوٌّ عَنِ الْمُنْكَرِ»[9]، وقالَ[10]:

---

(١) مذهب الفراء. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢١) والمنصف (٢/ ٩٤) والممتع (٣٢٩).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٥/ ١٤٣).

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٦٤٢).

(٤) انظر: العين (٨/ ٣٢٦).

(٥) في المخطوط: (وتقديره)، والتصويب من العين، وعند الزبيدي: (وتحقيره).

(٦) انظر: استدراك الغلط الواقع في العين لأبي بكر الزبيدي (٢٢٠).

(٧) يعني: «على فُعْلَانٍ».

(٨) انظر: مجالس ثعلب (١/ ١٠١).

(٩) انظر: إصلاح المنطق (١٦٤) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٢٣٧).

(١٠) البيت ينسب للشنفرى ولتأبط شرًّا ولخلف الأحمر، وهو من المديد. انظر: ديوان الشنفرى =

وَفُتُــــوٌّ هَجَّــــرُوا ثُــــمَّ أَسْــــرَوْا لَـــيْلَهُمْ حَتَّـــى إِذَا انْجَــابَ حَلُّــوا

جمعَ (فَتًى) على (فُعُولٍ)، كـ: (عَصًا، وعُصِيٍّ)، ثمَّ قلَبَ اللامَ واوًا، ثمَّ ادَّغَمَ.

* * *

مِــنْ يَــاءٍ اوْ وَاوٍ [بِتَحْرِيــكٍ أُصِــلْ أَلِفًــا ابْــدِلْ بَعْــدَ فَــتْحٍ مُتَّصِــلْ]

ع: تُقلَبُ الواوُ والياءُ أَلِفَيْنِ بشروطٍ: منها ما هو في الحرفِ، وما هو في صفتِه، وما هو فيما قبلَه، وما هو فيما بعدَه، وما هو في الكلمةِ:

أمَّا الذي في الحرفِ فثلاثةُ أمورٍ:

أحدُها: أن يكونَ متأصِّلًا، فخرجَ نحوُ (شَيَرَةٍ) في (شَجَرَةٍ).

والثاني: أن لا يليه ما يستحِقُّ الإعلالَ، فخرجَ الأوَّلُ مِن مُعْتَلَّيْ: (هَوًى، ونَوًى، وشَوًى، وطَوًى).

والثالثُ: أن لا يكونَ عينًا لِمَا زِيدَ في آخرِه ما يَخُصُّ الاسمَ، فخرجَ نحوُ (حَيَدَى، وصَوَرَى).

وأما الذي في وَصفِه فأمرانِ:

أحدُهُما: الحركةُ، فخرجَ: (القَوْلُ، والبَيْعُ).

والثاني: تأصُّلُها[1]، فخرجت العارضةُ، وهي نوعانِ: حركةُ التقاءِ الساكنينِ،

= (٨٤) والعقد الفريد (٣/ ٢٥٢) وحماسة الخالديين (١/ ٧٨) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٥٩٠) وللتبريزي (١/ ٣٤٥).

(١) في المخطوط: (تأصلهما)، والتصويب من العليمي (٢/ ٥٦٠).

نحوُ[1]: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾، و«اخْشَوُا اللهَ»، وحركةُ النَّقْلِ، نحوُ (جَيَلٍ، وتَوَمٍ).

وأمَّا الذي فيما قبلَه فأمرانِ:

أحدُهُما: الفتحُ، فخرجَ نحوُ: (هُيَامٍ، وحِوَلٍ).

والثاني: الاتِّصالُ، فخرجَ نحوُ: «ضَرَبَ وَاعِدًا»، و: «ضَرَبَ يَاسِرًا».

وأمَّا الذي فيما بعدَه فأمرٌ واحدٌ، وهو الحركةُ إن كانت الواوُ عَينًا[2]، نحوُ: (طَوِيلٍ، وخَوَرْنَقٍ)، والحركةُ أو السكونُ الذي ليسَ ألفًا ولا ياءً مُشدَّدةً إن كانت لامًا.

وأمَّا الذي في الكلمةِ[3] فثلاثةُ أمورٍ:

أحدُها: أن لا تكونَ على (افْتَعَلَ) الدالِّ على معنَى: (التفاعُلِ) والعينُ واوٌ، نحوُ: «اجْتَوَرُوا».

الثاني: أن لا يكونَ على (فَعِلَ) الذي وصفُه على (أَفْعَلَ)، كـ: (عَوِرَ، وحَوِلَ، وغَيِدَ).

الثالثُ: أن لا تكونَ مصدرًا لهذا الفِعلِ[4]، كـ: (العَوَرِ، والغَيَدِ، والحَوَلِ).

* * *

إنْ حُرِّكَ التَّالِي [وَإِنْ سُكِّنَ كَفْ إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ وَهْيَ لَا يُكَفْ]

* * *

---

(١) التوبة: ٤٢.

(٢) في المخطوط (الواو اليا عينًا)، والتصويب من العليمي.

(٣) في المخطوط زيادة (كلم).

(٤) الذي على (فَعِلَ).

إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ [غَيْرِ أَلِفْ   أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ]

يجبُ قلبُ اللامِ المعتلةِ المحرَّكةِ المفتوحِ ما قبلَها أَلِفًا إن تَحرَّكَ ما بعدَها، أو سَكَنَ ولم يكن ألفًا، ولا ياءً مشددةً، ولا نونَ توكيدٍ، نحوُ: «لَا تَسْعَيَنَّ»، وَ«لَا تَخْشَيَنَّ»، ولم يذكر هذه المسألةَ هنا؛ لأنَّها قد عُلِمَت مِن بابِ (نُونَي التوكيدِ).

* * *

وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ، [وَفَعِلَا)   ذَا (أَفعَلٍ) كَـ: (أَغْيَدٍ، وَأَحْوَلَا)]

[وصح عين فعل]: حقُّه أن يقول: (ذا أَفْعَل)[1]؛ لئَلَّا يُوهِمَ إرادةَ ما يعُمُّ نحوَ: (بَابٍ، ونَابٍ، ودَارٍ)، وليس كذلك.

ومِن ثَمَّ حكمُوا بشذوذِ (القَوَدِ)، و(الرَّوَحِ) جمعَ (رَائِحٍ)، وجعلوهُما نظيرَ (عِفَوَةٍ) جمعَ (عِفْوٍّ)، وهو الجَحشُ، و(أُوَوٍ) جمعَ (أُوَّةٍ)، وهو الداهيةُ، ومثلُ (القَوَدِ، والرَّوَحِ): (الغَيَبُ) جمعَ (غَائِبٍ).

قولُه: (وَصَحَّ عَيْنُ) البيتَ، أحسَنُ مِن هذا وأتمُّ قولُه في «الكَافِية»[2]:

وَصَحَّحُوا العَيْنَ التِي مِنْ (فَعِلَا)   إِنْ يَتَّزِنْ فَاعِلُهُ بِـ: (أَفْعَلَا)
وَهَكَذَا مَصْدَرُهُ وَمَا بُنِي   مِنْهُ كَمِثْلِ (عَيَنٍ، وأَعْيَنِ)[3]

---

(١) كذا في المخطوط، ولا وجه للاعتراض، إلا أن يكون في المخطوط تحريف، وأن الصواب: (ذوا أفعل)، وإذا أرادها مع الوزن كان الكلام: (ذوا افْعَلٍ) بوصل الهمزة.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٢٧).

(٣) في الكافية: (ومعين).

قَالَ نُصَيبٌ[1]:

سَوِدْتُ فَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحْتَهُ   قَمِيصٌ مِنَ القُوهِيِّ بِيضٌ بَنَائِقُهْ

وروَى س[2] أنَّ بعضَ العربِ يروِي هذا البيتَ: (سُدْتُ) ـ ليُنظَر مِن (شَرْحِ الأَبْيَاتِ)[3] ـ فهذا إعلالٌ، وقد يُقالُ: نظرَ إلى لفظِه، لا إلى أصلِه، على وجهِ الشُّذوذِ.

ليُنظَر في علةِ تصحيحِ: (هَوِيَ، وغَوِيَ، وحَيِيَ)[4].

* * *

وَإِنْ يَبِنْ (تَفَاعُلٌ) [مِنِ (افْتَعَلْ)   وَالعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ]

قولُه: (وَالعَيْنُ وَاوٌ): ذكرَ في «الخَصَائِصِ»[5] أنَّه قالَ في كتابِه في (أَشْعَارِ الهُذَلِيِّينَ)[6] في لفظةٍ: إنَّه إنَّما[7] لم تُعَلَّ العينُ فيها، مع أنَّها على وزنِ (افْتَعَلَ)؛ لكونِ

---

(١) من الطويل. انظر: ديوان نصيب (١١٠) والكتاب (٤/ ٥٧) وشرح المفصل (٤/ ٤٣٦).

(٢) انظر: الكتاب (٤/ ٥٧).

(٣) يقصد به شرح السيرافي على أبيات سيبويه، والحديث عن هذا البيت ليس في مطبوعة هذا الكتاب.

(٤) لأنها لو أُعِلَّت لقيلَ: (هَايَ، وعَايَ، وحَايَ)، فيقتضي وقوعَ ياءٍ متطرفةٍ بعدَ ألفٍ، وهذا نادرٌ في كلامِهم، كما أنَّها حُمِلَت على الأصلِ، إذ بابُ (فَعَلَ) بالفتحِ أكثرُ، وقد صحَّتَ في (فَعَلَ) حتَّى لا يتوالَى إعلالانِ، فحُمِلَ الفرعُ عليه. انظر: الشافية (١/ ٩٧).

(٥) انظر: الخصائص (١/ ١٥٢).

(٦) ابن جني في هذا الموضع يتحدث عن لفظة (اسْتَيقَوا) في بيت هذلي، لكن هذا البيت والحديث عنه ليس في مطبوعة شرح أشعار الهذليين، وأيضًا في الخصائص موضعه بياض.

(٧) في المخطوط: (لما)، والتصويب من الخصائص.

عينِها ياءً، وبينَ الياءِ والألفِ شدةُ تقارُبٍ، وتلك اللفظةُ هي (اسْتَافَ).

قالَ: «وأمَّا الآنَ فإنِّي أقولُ: العلةُ مستمرةٌ، يعني: في ذواتِ الواوِ وذواتِ الياءِ، وإنَّ: (اسْتَافُوا) ليسَ معناه (تَسَايَفُوا)، بل: (تَنَاوَلُوا السُّيُوفَ)، كقولِك: «امْتَشَنُوا سُيُوفَهُمْ، وَامْتَخَطُوهَا»، أي: تَنَاوَلُوهَا، وجَرَّدُوها، ثمَّ يُعلَمُ أنَّهم تضارَبُوا مِمَّا دلَّ عليه قولُهم: «اسْتَافُوا»، فكأنَّه مِن بابِ ذِكرِ السَّبَبِ، وأمَّا تفسيرُ أهلِ اللغةِ: (اسْتَافَ القَوْمُ) بمعنَى: (تَسَايَفُوا) فتفسيرٌ عَلى المعنَى، على عادتِهم»[(١)].

* * *

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ [ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقّْ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ]

[الحرفين]: أعمُّ مِن أن يكونَ الحرفانِ واوَين، نحوُ: (أَحْوَى)، أصلُه: (أَحْوَوٌ)؛ لأنَّه مِن (الحُوَّةِ)، أو ياءَين، نحوُ: (الحَيَا)، أصلُه: (الحَيَيُ)، بدليلِ: (حَيَيَانِ)[(٢)]، و(الحَيَا): الغَيثُ، أو واوًا وياءً، كـ: (هَوَى).

وفي «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[(٣)] بعدَ أن ذكرَ: (أَحْوَى) قالَ ما معناه: إنَّه إنَّما لم تقلَبا؛ لئلَّا يلتقيَ ألفان، فتحذفُ إحداهُما، ثمَّ تُحذَفُ الأخرى؛ لالتقاءِ الساكنينِ: الألفِ والتنوينِ، فيبقَى اسمٌ متمكِّنٌ على حرفٍ، وذلك ممتنعٌ، وما أفضَى[(٤)] إلى مُمتَنِعٍ مُمتَنِعٌ.

---

(١) انظر: الخصائص (١/ ١٥٣).

(٢) في المخطوط: (أحيان)، وهو تحريف. انظر: الأصول (٣/ ٢٤٩) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ٣١٥).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٣٠).

(٤) في المخطوط: (اقتضى)، والتصويب من شرح الكافية.

قلتُ: (أَحْوَى) ممَّا لا ينصرِفُ، فلا تنوينَ فيه، ثمَّ الفعلُ أصلٌ في التصريفِ، ولا تنوينَ فيه، فلِمَ امتنعَ ذلك فيه؟ لا يقال[1].

* * *

وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ [قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا]

وذلك متَّفَقٌ عليه في الألفِ والتاءِ، كـ: (جَوَزَاتٍ، وبَيَضَاتٍ) في لغةِ هذيلٍ[2]، وفي الألفِ والنونِ في: (الطَّوَفَانِ، والهَيَمَانِ)، وشذَّ: (مَاهَانُ، ودَارَانُ)[3].

وليسَ منه: التاءُ، فنحوُ: (الحَوَكَةُ) وشِبهه قالَ النَّاظِمُ[4]: «تصحِيحُه شاذٌّ باتفاقٍ؛ لأنَّ تاءَ التأنيثِ تلحقُ الفعلَ الماضيَ لفظًا، كما تلحَقُ الاسمَ ولا يَثْبُتُ بلحاقِها مباينةٌ».

ومُختَلَفٌ فيه: في ألفِ التأنيثِ، نحوُ: (صَوَرَى) اسمَ ماءٍ، فقالَ المازنيُّ[5]: تصحيحُه قياسٌ؛ لاختصاصِها بالاسمِ، وقالَ الأخفشُ[6]: لأنَّها تشبهُ ألفَ التثنيةِ[7]؛ لأنَّها كألفِ (فَعَلَا) إذا جُعِلَ علامةَ تثنيةٍ، فلو بُنِيَ مثلُها مِن: (القَوْلِ) على رأيِه لقيلَ:

---

(١) كذا في المخطوط، وإن كان كذلك فيظهر أن هنا سقطًا، على أن: (لا يقال) ليست عند العليمي (٢/ ٥٦٥).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٦٠٠).

(٣) انظر: الكتاب (٤/ ٣٦٣).

(٤) انظر: شرح الكافة الشافية (٤/ ٢١٣٣).

(٥) انظر: شرح تصريف المازني (٢/ ٩).

(٦) انظر: الممتع (٣١٦) وشرح الشافية للرضي (٣/ ١٠٧).

(٧) في المخطوط: (التأنيث)، وهو تحريف، والتصويب من كلامه الآتي.

(قَالَى)، جريًا على القياسِ، كما أنَّ (قَائِلًا) لو حُذِيَ به في الجمعِ حذوَ: (حَوَكَةٍ) لقيلَ: (قَالَةٌ) باتفاقٍ؛ لأنَّ ما شذَّ لا يُتَّبَعُ في شذوذِهِ.

وكلامُ المؤلِّفِ جارٍ على مذهبِ المازنيِّ، وإلا فكانَ ينبغِي له أن يُفَصِّلَ.

وبالجملةِ فيجبُ عندي استثناءُ تاءِ التأنيثِ؛ لأنَّ التي تلحقُ الفعلَ إنَّما هي الساكنةُ، وهذه متحرِّكةٌ، فهي خاصَّةٌ، ولم تُعتبَر، وينبغِي أن يُقالَ: لأنَّ شِبْهَها يَلحَقُ الفعلَ، ولا يُقالَ: إنَّها هي تلحقُ الاسمَ والفعلَ.

* * *

وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ [مِيمًا النُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَـ: «مَنْ بَتَّ انْبِذَا»]

في «الخَصَائِصِ»[1]: «بابٌ: (العدولُ عَن الثقيلِ إلى أثقلَ مِنه للتخفيفِ)، مِن ذلك: (عَمْبَرٌ)[2]، أبدلُوا النونَ ـ وهو أخفُّ ـ ميمًا، وهي أثقلُ، فخفَّتِ الكلمةُ، ولو بَقَّوا النونَ كان أثقلَ.

وكذلك في (حَيَوَانٍ)، أصلُه: (حَيَيَانٌ)؛ لأنَّ اتِّفاقَ الخفيفتَين وتواليهما أثقلُ.

وكذا (دِينَارٌ)، أصلُه: (دِنَّارٌ)، بدليلِ: (دَنَانِيرَ)، فعدلُوا عَن النونِ إلى الياءِ، وكذلك: (دِيوَانٌ)، أصلُه: (دِوَّانٌ).

فإن قيلَ: هذا لَمَّا صارَ: (دِيَوانًا) أُعِلَّ إعلالَ (سَيِّدٍ).

قيلَ: لأنَّه نقضٌ للغرَضِ؛ لأنَّهم إنَّما هربُوا مِن المثلين.

---

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٠).

(٢) في المخطوط: (عنبر)، والتصويب من الخصائص.

وقالَ بعضُهم[(١)] في (آيِيٌّ، ورَائِيٌّ) المنسوبَين إلى (آيَةٍ، ورَايَةٍ): (آئِيٌّ، ورَائِيٌّ)، بإبدالِ الهمزةِ مِن الياءِ؛ لئلَّا تجتمعَ ثلاثُ ياءاتٍ، وكذلك قالَ بعضُهم: (رَاوِيٌّ، وآوِيٌّ)، فأبدلَها واوًا، ومعلومٌ أنَّ الياءَ أثقلُ.

وعلى هذا أجازُوا في (فَعَالِيلَ) مِن: (رَمَيْتُ): (رَمَاوِيٌّ، ورَمَائِيٌّ)، فأبدلُوا الياءَ مِن: (رَمَايِيٌّ) تارةً واوًا، وأخرَى همزةً، وكلتاهما أثقلُ [مِن][(٢)] الياءِ؛ لتختلِفَ الحروفُ»[(٣)].

أبو عليِّ بنُ أبي الأَحْوَصِ[(٤)] في كتابِ «التَّرْشِيدِ»: [قالَ الفَرَّاءُ][(٥)]: تُخفَى[(٦)] عندَ الباءِ، فحملَه بعضُهم على الظاهرِ، وقالَ: مذهبُ الفراءِ إخفاءُ الميمِ عندَ النونِ[(٧)] لا إبدالُها ميمًا، ولم يحمِلْه بعضُهم على ظاهرِه، وقالَ: إنَّه سَمَّى البدلَ إخفاءً مَجازًا، مِن جهةِ أنَّ النونَ لم تُدَّغَم، ولم يبقَ لفظُها، وهو الصوابُ الذي لا ينبغِي أن يُعتَدَّ بغيرِه؛ فإنَّ أحدًا مِن أهلِ العربيةِ لم ينقل عَن العربِ إخفاءَ النونِ مع الباءِ، إنَّما يقولونَ: تُقلَبُ النونُ مع الباءِ ميمًا مِن غيرِ خلافٍ، ومُحالٌ أن يخالِفَ الفراءُ السماعَ.

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٣٥٠).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الخصائص.

(٣) انتهى هنا النقل من الخصائص.

(٤) هو أبو علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي الفهري، شيخ أبي حيان، توفي عام ٦٧٩هـ. انظر: غاية النهاية (١/ ٢٤٢) وبغية الوعاة (١/ ٥٣٥).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح الغاية.

(٦) يعني النون.

(٧) في المخطوط: (الباء)، والتصويب من شرح الغاية.

وقالَ أبو جعفر بنُ الباذِشِ[1]: «قالَ لي [أبي][2]: زعمَ الفراءُ أنَّ الباءَ عندَ النونِ مُخفاةٌ[3]، كما تُخفَى عندَ غيرِها مِن حروفِ الفَمِ، وتأويلُه: أنَّه سَمَّى البدلَ إخفاءً، وقد أخذَ بظاهرِ عبارتِه قومٌ مِن القُرَّاءِ[4]، وتبِعَهم قومٌ مِن المتأخرين، خلطُوا مذهبَ س[5] وعبارةَ الفَرَّاءِ مِن القَلبِ والإخفاءِ، فغلطُوا»[6]. مِن «شَرْحِ الغَايَةِ»[7].

✿ ✿ ✿

---

(١) انظر: الإقناع لابن الباذش (١/ ٢٥٨).

وابن الباذش: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، المكنى بأبي جعفر، والمعروف بابن الباذش، توفي ٥٤٠هـ قال عنه ابن الجزري: «خطيب غرناطة، أستاذ كبير، وإمام محقق، محدث ثقة متقن»، وقال السيوطي: «النحوي، ابن النحوي». انظر: تاريخ الإسلام (١١/ ٨٠١) وغاية النهاية (١/ ٨٣) وبغية الوعاة (١/ ٣٣٨).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح الغاية ومن الإقناع.

(٣) في المخطوط: (مستخفاة)، والتصويب من شرح الغاية ومن الإقناع.

(٤) في الإقناع زيادة: «قوم من القراء المنتحلين في الإعراب مذهب الكوفيين».

(٥) انظر: الكتاب (٤/ ٤٥٣).

(٦) وهنا انتهى كلام ابن الباذش.

(٧) انظر: شرح الغاية (٢٥٩).

فصلٌ

لِسَاكِنٍ صَحَّ [انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِي لِينٍ اتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَـ: (أَبِنْ)]

قولُه: (صَحَّ): خرجَ نحوُ: (قَاوَلَ، وبَايَعَ، وبَيَّنَ، وعَوَّقَ)؛ لأنَّ الألِفَ والْمُدَّغَمَ لا يتحرَّكانِ، ولا تقُل: «لَا يَتَحَرَّكَانِ بالفتحةِ»؛ لأنَّ ذلك يُوهِمُ تحرُّكَها بغيرِها.

قالَ أبو الفتحِ[1]: «لا يُقالُ: «لا يُنقَلُ في (صَلَاءةٍ)؛ لأنَّ الألِفَ لا تنفتِح»، ولا: «لأنَّ الألفَ لا تتحرَّكُ بحركةِ الهمزةِ»؛ للإيهامِ».

* * *

مَا لَمْ يَكُنْ [فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلَا ... كَـ: (ابْيَضَّ) أَوْ (أَهْوَى) بِلَامٍ عُلِّلَا]

قولُه: (مَا لَمْ يَكُنْ) البيتَ، استثنَى في «التَّسْهِيلِ»[2] أيضًا أن يكونَ مُوافقًا لـ: (فَعِلَ) الذي بمعنَى (افْعَلَّ)، نحو: (عَوِرَ)، فإنَّ مضارِعَه (يَعْوَرُ) غيرُ مُعَلٍّ.

قولُه: (كَابْيَضَّ): قالَ في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[3]: «لئلَّا يُقالَ: (بَاضَّ)، فيُظَنَّ أنَّه (فَاعِل) مِن (البَضَاضَةِ)، وهي نعومةُ البشرةِ، وذلك خلافُ الْمُرادِ، فوجبَ صَونُ اللفظِ مما يُؤدِّي إليه».

* * *

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٧٢).

(٢) انظر: التسهيل (٣١١).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٣٩).

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا [الإِعْلَالِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ]

* * *

وَ(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ [كَـ: (المِفْعَالِ) وَأَلِفُ (الإِفْعَالِ، وَاسْتِفْعَالِ)]

[ومفعل صحيح]: «كما[1] قالَ بعضُ الجُهَّالِ ـ يعني به ابنَ خالَوَيهِ[2] ـ في[3]: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ إنَّه مِن (الحَوْلِ)، ولو كانَ كذلك لم تُعَلَّ[4] العينُ مِن (مِخْيَطٍ، ومِقْوَلٍ)، وإنَّما لم يُعَلَّ هذا كما لم يُعَلَّ: (مِخْيَاطٌ، ومِقْوَالٌ)؛ لأنَّه عندَ الخليلِ[5] مقصورٌ منه، ولأنَّ المصدرَ لا يأتِي على (مِفْعَلٍ)، ولكنَّ (مِحَال): (فِعَالٌ)، مِن (المَحْلِ)، وهو القوةُ»[6].

* * *

أَزِلْ لِذَا[7] الإِعْلَالِ [وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ]

* * *

---

(١) ينقل نصَّ كلام أبي علي من كتابه (المسائل البصريات). انظر: البصريات (١/ ٦٤٣).

(٢) ليس المقصور ابن خالويه، بل المقصود ابن قتيبة، وهذا التفسير قاله ابن قتيبة في كتابه (غريب القرآن)؛ ثم إن النسبة إلى ابن قتيبة جاءت في حاشية البصريات، وهو الكتاب الذي ينقل منه ابن هشام، وقد أدخل المحقق عبارة: «يعني ابن قتيبة» في نص الكتاب. انظر: غريب القرآن لابن قتيبة (٢٢٦) والبصريات (١/ ٦٤٣).

(٣) الرعد: ١٣.

(٤) لعل الصواب: (لأعلت).

(٥) انظر: الكتاب (٤/ ٣٥٥).

(٦) منقول باختصار عن أبي علي. انظر: البصريات (١/ ٦٤٣) وما بعدها.

(٧) في المخطوط: (لذى).

وَمَا لِـ: (إِفْعَالٍ) [مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فَـ: (مَفْعُولٌ) بِهِ أَيْضًا قَمِنْ]

قولُه: (فَمَفْعُولٌ) أي: المعتلُّ العين[1]، وإليه الإشارةُ بقولِه[2]:

إِنْ كَانَ مِنْ مُعْتَلِّ عَيْنٍ وُضِعَا نَحْوُ (مَبِيعٍ، ومَصُونٍ) فَاسْمَعَا

ثمَّ قالَ[3]:

وَشَذَّ فِي (مَشُوبٍ): (الْمَشِيبُ) كَذَا (مَهُوبًا) جُعِلَ (الْمَهِيبُ)

بقيَ عليه مِن أعمالِ (مَفْعُولٍ) المعتلِّ العينِ: قلبُ الضمةِ كسرةً في ذواتِ الياءِ؛ لتصِحَّ الياءُ؛ لئلَّا يلزمَ ـ على قاعدةِ ما تقدَّمَ ـ قلبُ الياءِ واوًا، فيقال: (مَبُوعٌ، ومَخُوطٌ)، على أنَّ مِن العربِ[4] مَن يُبقِي الضمةَ، ولا يغيِّرُها كما غُيِّرَت الضمةُ في: (بِيضٍ)، فيقولُ في (مَهِيبٍ): (مَهُوبٌ)، ومِنهم مَن يقلِبُها كسرةً في ذواتِ الواوِ، فتصيرُ ذواتُ الواوِ وذواتُ الياءِ واحدةً، فيقولُ في (مَشُوبٍ) بمعنى مَخْلُوطٍ: (مَشِيبٌ)، حملَه على ما لم يُسَمَّ فاعلُه.

* * *

نَحْوُ (مَبِيعٍ، ومَصُونٍ) [وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الوَاوِ وَفِي ذِي اليَا اشْتَهَرْ]

---

(١) في المخطوط: (اللام)، وهو سهو.

(٢) يشير إلى الكافية الشافية لابن مالك، ولكن البيت بهذه الصياغة ليست في مطبوع الكافية. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٢).

(٣) يعني ابن مالك في الكافية. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٢).

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٥/ ٤٠) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ٢٤٦) والخصائص (١/ ٨٨).

مِن «الخَصَائِصِ»[1]: «الاطِّرادُ والشذوذُ أربعةٌ:

مُطَّرِدٌ في القياسِ والاستعمالِ، وهو الغايةُ المطلوبةُ.

ومُطَّرِدٌ في القياسِ فقط، وهو الماضي مِن: (يَذَرُ، ويَدَعُ)، وقولُهم: (مَكَانٌ مُبْقِلٌ)، وإنَّما الأكثرُ: (بَاقِلٌ)، والأوَّلُ مسموعٌ أيضًا، قالَ أبو دُؤادٍ لابنِه: «يا بُنَيَّ، ما أعاشَكَ بعدي؟»، فقالَ دُؤادٌ[2]:

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مُبْقِلُ

آكُلُ مِن حَوْذَانِهِ وَأَنْسِلُ

ومنه[3] أيضًا[4]: «عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا».

وعكسُه: «اسْتَصْوَبْتُ الأَمْرَ»، و«اسْتَحْوَذَ»، و«أَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ»[5]، ولا تُعَلُّ هذه.

والرابعُ: عكسُ الأوَّلِ، كتتميمِ (مَفْعُولٍ)، مِمَّا عينُه واوٌ، نحوُ: «ثَوْبٌ مَصْوُونٌ»، و«مِسْكٌ مَدْوُوفٌ»، وحكى البغداديون[6]: (فَرَسٌ مَقْوُودٌ)، و(رَجُلٌ مَعْوُودٌ

---

(١) انظر: الخصائص (١/ ٩٨).

(٢) من الرجز، وفي المخطوط: (داود). انظر: التمام (١٨٦) والمحكم (٢/ ٢١٣) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١١٢).

(٣) في المخطوط: (وعكسه)، والتصويب من الخصائص.

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٥١).

(٥) انظر: المقتضب (٢/ ٩٨).

(٦) انظر: إصلاح المنطق (١٦٤).

مِن مَرَضِهِ)، ولا يسوغُ القياسُ على شيءٍ مِن ذلك، ولا رَدُّ شيءٍ إليه»[١].

* * *

وَصَحِّحِ (المَفْعُولَ) [مِنْ نَحْوِ (عَدَا) وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا]

إن أُخِذَ قولُه: (عَدَا) بمعنَى (فَعَلَ) الواويِّ، فيكونُ سَكَتَ عَن (المَفْعُولِ) مِن نحوِ (رَضِيَ)، وهو (فَعِلَ) الواويِّ، فظاهرُ سكوتِه على أنَّه لا يُعَلُّ، والواقعُ بخلافِه، بل إعلالُه واجبٌ، إلَّا فيما شَذَّ، فلا يُقاسُ عليه.

وإن أُخِذَ قولُه على معنَى (فَعَلَ، أو فَعِلَ) الواويِّ اللامِ، أعنِي: أن تُؤخَذُ خصوصيةُ اللامِ دونَ المثالِ، فَسَدَ في (فَعِلَ) الواوِيِّها: بداءتُه بالتصحيحِ[٢]، وقولُه في الإعلالِ: (إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا) فلا بدَّ مِن زيادةِ قولِه بعدُ[٣] مِن الكافيةِ[٤]:

كَمِثْلِ (مَعْدِيٍّ) وَمَا مِنْ (فَعِلَا) كـ: (رَضِيَ) الإِعْلَالُ فِيهِ فُضِّلَا[٥]

* * *

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ [جَا (الفُعُولُ) مِنْ ذِي الوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يُعِنْ]

هذا البيتُ في الكافيةِ[٦]، إلَّا أنَّه:

---

(١) انتهى النقل من ابن جني. انظر: الخصائص (١/ ١٠٠).

(٢) في العليمي: «الواوي بداله».

(٣) في المخطوط: (به)، والتصويب من العليمي (٢/ ٥٧١).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٣).

(٥) في المخطوط زيادة (كذاك) أول العجز، وهو سهو.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٥).

.... لامًا جمعًا او فردًا

ف: (لَامًا) حالٌ من (الوَاوِ)، و(جَمْعًا) حالٌ مِن (ذِي) الأوَّلِ [حالٌ][1] مِن المضافِ، والثاني حالٌ مِن المضافِ إليه.

وبعدَه:

وَرُجِّحَ الإِعْلَالُ فِي جَمْعٍ وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحُ أَوْلَى مَا اقْتُفِي

وبعدَهما:

(أُفْعُولَةٌ) كَذَا وَ(أُفْعُولٌ) وَمَا عَلَى (فَعُولٍ) كَـ: (عَفُوٍّ) سَلِمَا

وفي «شَرحِها»[2]: «يُقالُ لِمَا يُمتَحَنُ به حَزْرُ الذَّكِيِّ: (أُحْجُوَّةٌ، وأُحْجِيَّةٌ)، وهُما مِن: «حَجَوْتُ» بمعنى: «ظَنَنْتُ»، ولِمَا يُلْهَى: (أُلْهِيٌّ، وأُلْهُوٌّ)، ولم يُسمَع في (فَعُولٍ) كـ: (عَدُوٍّ) إلَّا التصحيحُ؛ لأنَّه لو أُعِلَّ التبسَ».

ثمَّ قالَ:

وَكُلُّ ذِي الأَوْزَانِ إِنْ ضَاهَى[3] (قَوِيّ) لَمْ يُسْتَجَزْ تَصْحِيحُهُ وَلَا نُوِي

وقالَ في «شَرحِه»[4]: «يقالُ: قَوِيتُ عَلَيْهِ، فهو مَقْوِيٌّ عليه، والأصلُ: (مَقْوُوٌّ)، فأُبْدِلَت الثالثةُ[5]؛ فرارًا مِن اجتماعِ ثلاثِ واواتٍ أَوَّلُها مضمومٌ، ثمَّ قُلِبت الثانيةُ

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (٢/ ٥٧٢).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٦).

(٣) في بعض نسخ الكافية: (من نحو).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٦).

(٥) في شرح الكافية: (فأبدلت الثالثة ياء).

ـ لسَبْقِها ساكنةً ـ ياءً، ثُمَّ ادُّغِمَت الياءُ الأُولَى في الثانيةِ، وكُسِرَ ما قبلَها.

وإذا كان هذا العملُ مختارًا في (مَفْعُولٍ): (رَضِيَ)، مع أنَّ عينَه غيرُ واوٍ، فليكن هنا واجبًا؛ لزيادةِ الثِّقَلِ بكونِ العينِ واوًا، ولو بُنِيَ مِن (القُوَّةِ): (فُعُولٌ، أو فَعُولٌ، أو أُفْعُولٌ)[1] لزِمَ أن يُفعَلَ به ما يُفعَلُ بـ: (مَقْوِيٍّ)؛ لأنَّ المحذورَ في (مَقْوِيٍّ) محذورٌ في هذه الأمثلةِ»[2].

في «الخَصَائِصِ»[3] الفَتْحِيَّةِ: «بابُ ملاطفةِ الصنعةِ: لا تقولُ في (أَجْرٍ): قُلِبَت الواوُ ياءً؛ لأنَّ هذا استكراهٌ للحرفِ على نفسِه تَعجرُفًا وتهالُكًا، بل استَعمِل اللُّطفَ في ذلك، فقل: أُبدِلَت الضمةُ كسرةً، فانكسرَ ما قبلَ الواوِ، وهي لامٌ، فقُلِبَت ياءً.

وكذا تقولُ في جمعِ: (دَلْوٍ، وحَقْوٍ)، أصلُهما: (دُلُوٌّ، وحُقُوٌّ)، ولنا فيه طريقان:

إن شئنا شبَّهنا واوَ (فُعُولٍ) المدَّغَمةِ بضمةِ عينِ (أَفْعُلٍ) في: (أَدْلٍ، وأَحْقٍ)، فأبدلناها ياءً، كما أبدلنا تلك الضمةَ كسرةً، ثم أُعِلَّ إعلالَ: (سَيِّدٍ)، ثمَّ أتبعنا حركةَ الأوَّلِ.

وإن شئنا قُلنا: بدأنا بـ: (دُلُوٍّ)، فأبدلنا واوَه ـ لضَعفِها بالتطرُّفِ، وثِقَلِها ـ ياءً، فصارَ (دُلُويٌ، وحُقُويٌ)، ثمَّ أعلَلنا إعلالَ: (سَيِّدٍ)، ثمَّ أتبعنا؛ لتصِحَّ الياءُ.

ومِن ذلك[4]: «قَامَ، وبَاعَ» يقولون: أُبدِلَت الواوُ والياءُ أَلِفَين؛ لتحرُّكِهما

---

(١) في المخطوط: (القول) بدل: (أفعول).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٧).

(٣) انظر: الخصائص (٢/ ٤٧٢).

(٤) يعني: من باب ملاطفة الصنعة.

وانفتاحِ ما قبلَهما، وهو لَعَمرِي كذلك، إلا أنَّا لم نقلِب واحدًا منهما حتَّى سكَّنَّاه؛ استثقالًا لحركتِه، ثمَّ قُلنا: لتحرُّكِهما في الأصلِ، وانفتاحِ ما قبلَهما الآنَ، وإلَّا فلو رُمتَ قلبَهُما متحرِّكَين احْتَمَتا عليكَ بحركتَيهِما، فَعَزَّتا عليك، وعلى هذا قولُ أبي الحسَنِ[(١)] في مثلِ[(٢)]: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ﴾ في أنَّه حَذفٌ على التدريجِ»[(٣)].

* * *

وَشَاعَ نَحْوُ (نُيَّمٍ) [فِي (نُوَّمِ) وَنَحْوُ (نُيَّامٍ) شُذُوذُهُ نُمِي]

قولُه: (صُوَّمٍ)[(٤)] ليسَ على إطلاقِه، بل شَرْطُه أن لا تكونَ لامُه معتلةً؛ لئلَّا يتوالَى إعلالان، فنحو: (الشَّاوِي، والشُّوّى) واجبُ التصحيحِ، ونظيرُه: وجوبُ التصحيحِ في (رَيَّانَ، ورِوَاءٍ)[(٥)]، وإن وجبَ في: (دَار، ودِيَار)، وإذا وجبَ التصحيحُ في: (رِوَاءٍ) مع وجوبِ إعلالِ نظيرِه مِن: (دِيَارٍ)، فأن يجِبَ تصحيحُ: (شُوَّى) مع جوازِ إعلالِ نظيرِه مِن: (صُوَّمٍ) أحقُّ وأَوْلَى.

فإن قلتَ: فكيفَ والَوْا بينَ إعلالينِ في نحوِ: (الْمَاءِ، والشَّاءِ، ويَرَى)، أصلُهُما: (مَوَهٌ، وشَوَهٌ، ويَرْأَى)؟

في ذِهني أنَّهم شَذَّذُوا ذلك.

---

(١) يعني به الأخفش. انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٩٣).

(٢) البقرة: ٤٨ و١٢٣.

(٣) انتهى النقل عن ابن جني. انظر: الخصائص (٢/ ٤٧٥).

(٤) كذا في المخطوط، وهو تصرف في لفظ الألفية؛ إذ لفظها: (نُوَّم).

(٥) في المخطوط: (روّاء) بالتشديد.

وفي «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[1]: تـوالِي إعلالَيـنِ إجحـافٌ، فينبغِـي أن يُجتَنَـبَ علـى الإطلاقِ، فاستقرَّ[2] اجتنابُه إذا كانَ الإعلالُ مُتَّفِقًا، كما كان[3] يكون في: (الهَوَى)، واغتُفِرَ تواليهما إذا اختلفا، كـ: (مَاءٍ)، أصلُه: (مَوَهٌ).

ع: والذي يظهر لي خلافُ ما قالَه، وهو ظاهرُ كلامِ غيرِه، وأنَّ هـذه الألفـاظَ شاذةٌ عَن القياسِ.

وقد قالوا في (بَلْحَارِثِ، وبَلْعَنْبَرِ، وبَلْهُجَيمِ): إنَّه خـاصٌّ بِمـا ليسـت لامُ تعريفِـه مدَّغَمةً؛ احترازٌ عَن نحوِ: (بَنِي النَّضِيرِ، وبَنِي النَّجَّارِ)، وعلَّلُوا ذلك بكراهيـةِ الإعلالَـين، هذا مع أنَّهُما مختلفانِ.

وكذا قالوا في حذفِ نونِ (مِنْ)، نحوُ[4] قولِه[5]:

أَبْلِـغْ أَبَـا دَخْتَنُـوسَ مَأْلُكَـةً ... غَيْـرَ الـذِي [قَـدْ][6] يُقَـالُ مِ الْكَـذِبِ

وقولِه[7]:

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٣١).

(٢) في شرح الكافية: (استمر).

(٣) ساقطة من شرح الكافية.

(٤) مكررة في المخطوط.

(٥) البيت من المنسرح، والمخاطب به لقيط بن زرارة، ودختنوس اسم بنته. انظر: الحجة (٤/ ٢٩٨) والخصائص (١/ ٣١٢) وأمالي ابن الشجري (١/ ١٤٥) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٠٠).

(٦) ساقطة من المخطوط.

(٧) البيت للأعشى، وهو من الخفيف. انظر: ديوان الأعشى (٥) والمذكر والمؤنث للفراء (٨٣).

وَكَـأَنَّ الخَمْـرَ الْمُـدَامَ مِ الإسْـ ـفِنْطِ مَمْزُوجَـةٌ بِمَـاءِ زُلَالِ

وقولِه[1]:

كَأَنَّهُمَـا مِ الآنِ لَـمْ يَتَغَيَّـرَا وَقَـدْ مَـرَّ لِلـدَّارَيْنِ مِـنْ بَعْـدِنَا عَصْـرُ

وقولِ آخَرَ[2]:

لَـيْسَ بَـيْنَ الحَـيِّ والْمَيْـتِ نَسَـبْ إِنَّمَـا لِلحَـيِّ مِ الْمَيْـتِ النَّصَـبْ

قالوا[3]: ووقعَ في الشِّعْرِ الحذفُ عندَ لامِ التَّعريفِ الْمُدَّغَمةِ فأظهرَها، قالَ[4]:

الْمُطْعِمِـينَ لَـدَى الشِّـتَا ءِ سَـدَائِفًا مِلْنِيبِ غُـرَّا

عبارَتُه في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[5]: «فإن كانَ (فُعَّالًا) وجبَ تصحيحُه؛ لبُعدِ العَينِ مِن الطَّرَفِ بالألفِ، وقد جاءَ إعلالُه[6] في الشِّعْرِ، وإليه الإشارةُ بقولي:

وَنَحْـوُ (نُيَّـامٍ) شُـذُوذُهُ نُمِـي

---

(١) البيت لأبي صخر، وهو من الطويل. انظر: شرح أشعار الهذليين (٩٥٦) والمذكر والمؤنث للأنباري (١/ ٤٥٤).

(٢) أنشده ابن مالك، ولم ينسبه لقائل، وهو من الرمل، وإنشاد ابن مالك: (سبب) بدل: (نسب). انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٢٠) وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٠٩) والتذييل والتكميل (٨/ ٩).

(٣) يقصد أبا حيان.

(٤) البيت للمؤرج التغلبي، وهو من مجزوء الكامل. انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٧٢٢) والمسائل السفرية لابن هشام (٣٤) والمساعد لابن عقيل (٣/ ٣٤٢).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٨).

(٦) في المخطوط: (في إعلاله)، والتصويب من شرح الكافية الشافية.

أي: رُوِي». انتهى بنَصِّه.

❁ ❁ ❁

فَصْلٌ

ذُو اللِّينِ فَا تَا [فِي (افْتِعَالٍ) أُبْدِلَا وَشَذَّ فِي ذِي الهَمْزِ نَحْوُ (ائْتَكَلَا)]

* * *

طَا تَا (افْتِعَالٍ) [رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقٍ فِي (ادَّانَ، وَازْدَدْ، وَادَّكِرْ) دَالًا بَقِي]

واعلم(١) أنَّ الادِّغامَ في المتقارِبَين إنَّما يجوزُ إذا كانا مِن كلمتين؛ لأنَّه لا يلتبِسُ إذ ذاك بادِّغامِ المِثلَين؛ لأنَّ الادِّغامَ فيما هو مِن كلمتين لا يَلزَمُ، بل يجوزُ معه الإظهارُ، فيكونُ في ذلك بيانُ الأصلِ.

فإن اجتمعَ المتقاربان في كلمةٍ لم يَجُز الادِّغامُ؛ لِمَا في ذلك مِن اللَّبْسِ بادِّغامِ المثلين؛ لأنَّ الادِّغامَ في الكلمةِ الواحدةِ لازمٌ، فلو ادَّغَمْتَها لم يبقَ ما يُستَدَلُّ به على الأصلِ، ألا ترى أنَّك لو ادَّغَمْتَ النونَ مِن (أَنْمُلَةٍ) في الميمِ، فقيلَ: (أَمُّلَةٌ) لم يُدرَ: هل الأصلُ: (أَمْمُلَةٌ) أو (أَنْمُلَةٌ)؟

ولأجلِ اللَّبسِ الذي في المتقاربين مِن كلمةٍ واحدةٍ بيَّنَت العربُ النونَ إذا وقعَت قبلَ الميمِ أو الواوِ أو الياءِ في كلمةٍ، نحوُ: (زَنْمَاءَ، وأَنْمُلَةٍ، وقِنْوٍ، ودُنْيَا)، ولم تُخفِها كما يُفعَلُ بها مع سائرِ حروفِ الفَمِ؛ لأنَّ الإخفاءَ يُقرِّبُها مِن الادِّغامِ، فخافُوا أن يلتبِسَ الإخفاءُ بالادِّغامِ، فبيَّنُوا.

---

(١) انظر: الكتاب (٤/ ٤٥٥) والأصول (٣/ ٣٥٥) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ١٩٥) والمنصف (٧٣) والمقرب (٥١٩) والممتع (١٩٧) وارتشاف الضرب (١/ ٣٤٨).

وكذلك أيضًا لم يُوجَد في كلامِهم نونٌ ساكنةٌ قبلَ راءٍ ولامٍ، نحوُ: (عِنْلٍ، وقِنْرٍ)؛ لأنَّك إن بيَّنْتَ ثَقُلَ؛ لقُربِ النونِ مِن الراءِ واللامِ، وإن ادَّغَمتَ أَلْبَسَ بادِّغامِ المِثلَين، إلا أن يجتمِعَ المتقاربان في (افْتَعَلَ، أو تفاعلَ، أو تَفَعَّل)، نحو: (اخْتَصَمَ، وتَطَايَرَ، وتَطَيَّرَ)، فإنَّه يجوزُ الادِّغامُ فيها، والسببُ في ذلك أنَّ التاءَ مِن هذه الأبنيةِ الثلاثةِ تنزَّلَت مِمَّا بعدَها منزلةَ المنفصلِ؛ لأنَّه لا يلزمُ أن يكونَ بعدَها مثلُها، وكذلك أيضًا لا يلزمُ أن يكونَ ما بعدَها مُقارِبًا لها، كما لا يلزمُ ذلك في الكلمتين، فلمَّا أشبهَ[1] اجتماعُ المتقاربينِ فيها اجتماعَهُما في الكلمتين لم يَلزم الادِّغامُ كما يَلزمُ ذلك في الكلمتين، فأُمِنَ التباسُ المتقاربينِ فيها بادِّغامِ المثلينِ؛ لأنَّ الإظهارَ يُبينُ الأصلَ، كما كان ذلك في الكلمتين.

فإذا أردتَ الادِّغامَ قلبتَ أحدَ[2] المتقاربين إلى جنسِ الآخَرِ على حسبِ ما تقدَّمَ، ثم ادَّغَمتَ، فتقولُ في (تَطَيَّرَ، وتَطَايَرَ، وتَدَارَى) إذا أردتَ الادِّغامَ: (اطَّايَرَ[3]، وادَّارَى)، فتقلِبُ التاءَ حرفًا مِن جنسِ ما بعدَها، وتُسْكِنُه بسببِ الادِّغامِ، ثمَّ تَدَّغِمُ، وتَجْتَلِبُ همزةَ الوصلِ؛ إذ لا يُمكِنُ الابتداءُ بساكنٍ.

وفي: (اخْتَصَمَ) إذا أردتَ الادِّغامَ: (خَصَّمَ)، فتقلِبُ التاءَ صادًا، وتُسْكِنُها بنقلِ حركتِها إلى ما قبلَها، ثم تَدَّغِمُ، هذا في لغةِ مَن قالَ: (قَتَّلَ) بالفتحِ في القافِ والتاءِ، [ومن قاله: (قِتَّلَ)][4] فإنَّه يقولُ: (خِصَّمَ)، بكسرِ الخاءِ وفتحِ الصادِ، ومَن

(١) في المخطوط: (اشتد)، وهو تحريف.

(٢) في المخطوط: (إحدى)، وهو تحريف.

(٣) في المخطوط: (اطارى)، وهو تحريف.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الممتع (٤٥٢).

كسرَهما[1] قالُ: (خِصِّمَ)، واسمُ الفاعلِ والمفعولِ والمصدرُ والمضارعُ كالحُكْمِ في الفعلِ.

قولُه: (فِي ادَّانَ) البيتَ، فأمَّا قولُ ابنِ مقبلٍ[2]:

يَا لَيْتَ [لِي] سَلْوَةً تُشْفَى النُّفُوسُ بِهَا مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدِّكَرِ

بالدالِ المُهمَلةِ فهذا مِن بابِ التدريجِ[3]، وذلك لأنَّهم لَمَّا قلبُوا الذالَ دالًا في: (ادَّكَرَ) وما تصرَّفَ مِنه، تدرَّجُوا منه إلى هذا.

وله نظائرُ: منها حذفُهم الفاءَ مِن: (ضِعَة، وقِحَةٍ)، كما في (عِدَةٍ، وزِنَةٍ)، ثمَّ لَمَّا عدلُوا إلى فتحِ الأولِ بقَّوا الحذفَ، وإنَّما فتحُوا؛ لحَرْفِ الحلقِ.

ومنها قولُهم: (دِيمَةٍ، ودِيَمٍ)، ثمَّ تدرَّجُوا إلى [أن][4] قالُوا: «دَوَّمَت السماءُ، ودَيَّمَت» بالياءِ، وقد رُوِيَ بهما[5]:

هُوَ الجَوَادُ بْنُ الجَوَادِ بْنِ سَبَلْ
إِنْ دَوَّمُوا جَادُوا وَإِنْ جَادُوا وَبَلْ

ثمَّ قالُوا: دَامَت السماءُ، تَدِيمُ، فظاهرُ هذا أنَّهم أجرَوه مجرَى (بَاعَ، يَبِيعُ).

---

(١) في المخطوط: (كسرها)، والتصويب من الممتع.

(٢) من البسيط، و: (لي) ساقطة من المخطوط. انظر: ديوان ابن مقبل (٧٤) والحجة (٣/ ٤٢٧).

(٣) ذكر هذا أبو الفتح، وباقي التحشية مستفادة منه. انظر: الخصائص (١/ ٣٥٢).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) ينسب لجهم بن سبل، وهو رجز. انظر: الخصائص (١/ ٣٥٦) والصحاح (٥/ ١٩٢٥) ومقاييس اللغة (٦/ ٨٢) واللسان (١١/ ٣٢٣).

فإن قيلَ: أهُوَ (فَعِلَ يَفعِلُ) مِن الواوِ، كقولِ الخليلِ[1] في (طَاحَ، يَطِيحُ، وتَاهَ يَتِيهُ)؟

قُلنا: حَمْلُه على الإبدالِ أقوَى؛ لأنَّه قد جاءَ في مَصدرِه: (دَيْمًا).

فإن قيلَ: فلعلَّ الياءَ لغةٌ، وهي أصلٌ.

قيلَ: يُبعِدُه إجماعُهم على: (الدَّوَامِ)، ولا يقولُ أحدٌ: (الدَّيَامُ).

ومنها أنَّ عُمارَةَ بنَ عَقِيلٍ قالَ في جَمعِ (رِيحٍ): (أَرْيَاحٌ)، فنُبِّهَ، فرَدَّ إلى (أَرْوَاحٍ)[2].

ع: ذكرَ هذه كلَّها أبو الفتحِ، ومِن ذلك عندي (صِعَقِيٌّ)[3]، بكسرِ الصادِ مع فتحِ العينِ، و(شِهْدَ، وفِخْذٌ)، بكسرِ أوَّلِ الكلمةِ مع سكونِ ثانيها، إذا قُلنا: إنَّ الكسرةَ إتباعٌ لا منقولةٌ.

ومِن ذلك[4]: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾، صارَ كأنَّ الْمُشتَرطَ في هذا المحلِّ إنَّما هو فاصلٌ في الجملةِ، وتُنُوسِيَ ما شُرِعَ الحُكْمُ له.

✿ ✿ ✿

---

(١) انظر: العين (٣/ ٢٧٨) والكتاب (٤/ ٣٣٤)

(٢) انتهى هنا النقل عن ابن جني. انظر: الخصائص (١/ ٣٥٧).

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٣٤٣).

(٤) الأنعام: ١٤٨.

فَصْلٌ

فَـا أَمْـرٍ اوْ مُضَـارِعٍ [مِـنْ كَـ: (وَعَـدْ) احْـذِفْ وَفِـي كَـ: (عِـدَةٍ) ذَاكَ اطَّـرَدْ]

[احذف]: فإن قلتَ: فما بالُ (يَوْجَلُ)؟

قلتُ: الفتحُ.

فإن قلتَ: فما بالُ (يَهَبُ)(١)؟

قلتُ: نائبةٌ عن الكسرةِ، بدليلِ أنَّ الماضيَ (فَعَلَ).

فإن قلتَ: فقولُهم: (وَسِعَ، يَسَعُ)، و(وَطِئَ، يَطَأُ)، الفتحةُ فيه متأصلةٌ، بدليلِ أنَّ الماضيَ على (فَعِلَ)، فما بالُهم حذفوا مع أنَّ فتحتَه غيرُ نائبةٍ عن كسرةٍ؟

قُلنا: إنَّه قُدِّرَ مِن بابِ: (حَسِبَ، يَحْسِبُ)، فجاءت الفتحةُ نائبةً عن الكسرةِ.

فإن قلتَ: فقولُه في بابِ (تَعَدِّي الفِعْلِ وَلُزُومُهُ):

.... كَـ: «عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا»

حُذِفَ فيه ولا كسرةَ.

قلتُ: الأصلُ (يَدِيُوا)، فلَمَّا حُذِفَت الياءُ، وضُمَّت الدالُ؛ لوقوعِها قبلَ واوِ الجَمْعِ، بقَّوا الحذفَ؛ لثبوتِه قبلَ مجيءِ واوِ الجماعةِ، وعُروضِ زوالِ الكسرةِ؛ لأنَّها إنَّما زالت للإسنادِ للواوِ، وذلك عارضٌ.

---

(١) في المخطوط: (يذهب)، وهو تحريف.

فإن قلتَ: فقولُه[(١)]:

تَــدَعُ الحَــوَائِمَ لَا يَجُــدْنَ غَلِــيلَا

الضمةُ فيه عارضة[(٢)]، وقد حذفوا.

قلنا: لا ثانيَ لهذه الكلمةِ، فهذا موطنٌ أُلِفَت فيه الكسرةُ.

ابنُ الشَّجَرِيِّ[(٣)]: «واختلفَ النحويون في (الوِجْهَةِ)[(٤)] مِن قولِه تعالَى[(٥)]: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾، فقيلَ: مصدرٌ شذَّ عَن القياسِ؛ مَنْبَهةً على الأصلِ، كـ: (الخَوَنَةِ، والحَوَكَةِ، واسْتَحْوَذَ)، ومنهم مَن قالَ: إنَّها اسمٌ غيرُ مصدرٍ، وجاءَ على الصِّحةِ؛ مِن [حيثُ][(٦)] كانَ اسمًا للمُتَوَجَّهِ إليه، فالمرادُ إذًا بـ: (الوِجْهَةِ): (القِبْلَةُ)».

[الحَذفُ]: ولم يحذفُوا في: (وَضُوَ، يَوْضُؤُ)، كما لم يستثقِلُوا نحوَ (عُنُقٍ)، وإن استثقَلُوا نحوَ: (دُئِلٍ)؛ وذلك أنَّهم لا يستثقِلُون الخروجَ مِن واوٍ إلى ضَمٍّ؛ لتناسُبِهما، ويستثقِلُون الخروجَ في: (يَوْعِدُ) مِن واوٍ إلى كسرٍ.

فإن قيلَ: فهلَّا استثقَلُوا نحوَ: (يُوْعِدُ).

---

(١) بتمامه:

لَــوْ شِـئْتِ قَـدْ نَقَـعَ الفُـؤَادَ بِشَـرْبَةٍ ... تَــدَعُ الحَــوَائِمَ لَا يَجُــدْنَ غَلِــيلَا

والبيت لجرير، وهو من الكامل. انظر: ديوان جرير (٤٥٣) والحلبيات (١٢٧) والمنصف (١٨٧).

(٢) في المخطوط: (غير عارضة)، والتصويب من العليمي (٢/ ٥٧٧).

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ١٥٥).

(٤) مستفاد من أبي علي. انظر: التكملة (٢٤٦).

(٥) البقرة: ١٤٨.

(٦) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الأمالي.

قُلنا: كانَ ينبغِي أن يُحذَفَ منه الواوُ، ولكنَّه لَمَّا كانَ أصلُه: (يُؤَفعِلُ)، فحُذِفَت منه الهمزةُ استثقالًا؛ لاجتماعِها مع همزةِ المتكلِّمِ إذا قالوا: (أُأَوْعِدُ)، ثمَّ حملُوا الباقيَ، فكرهوا أن يُوالُوا بينَ إعلالَين.

* * *

وَحَذْفُ هَمْزِ [(أَفْعَلَ) اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ]

* * *

(ظَلْتُ، وَظِلْتُ) [فِي (ظَلِلْتُ) اسْتُعْمِلَا وَ(قِرْنَ) فِي (اقْرِرْنَ) وَ(قَرْنَ) نُقِلَا]

[وظِلت]: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾[(١)]، ابنُ الشَّجَرِيِّ: «وقُرِئَ في بعضِ الشَّواذِّ: ﴿ظِلْتَ﴾[(٢)]».

ع: في «الخَصَائِصِ»[(٣)]: «أنشدَ أبو زيدٍ لرجلٍ مِن عُقَيلٍ[(٤)]:

أَلَـمْ تَعْلَمِـي مَـا ظِلْـتُ بِـالقَوْمِ وَاقِفًـا عَلَـى طَلَـلٍ أَضْـحَتْ مَعَارِفُـهُ قَفْـرَا

فكَسَرَ الظاءَ».

مسألةٌ[(٥)]: إذا بنيتَ مِثالَ (فُعْلُولٍ) مِن: (طَوَيْتُ) قلتَ: (طُوِيُويٌّ)، ثمَّ تُبدِلُ

---

(١) طه: ٩٧.

(٢) وهي قراءة ابن مسعود وقتادة والأعمش بخلاف عنه وأبي حيوة وابن أبي عبلة وابن يعمر بخلاف عنه وأبو البرهسم والمطوعي وأبي رجاء. انظر: معجم القراءات القرآنية (٥/ ٤٩٢).

(٣) انظر: الخصائص (١/ ٣٨٢).

(٤) من الطويل. انظر: الخصائص (١/ ٣٨٢) والأفعال (٣/ ٥٧٩) والمحكم (١٠/ ٤).

(٥) مستفاد من ابن جني. انظر: الخصائص (٣/ ٩) والأصول (٣/ ٣٨٤) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ٣٣٤) وشرح الملوكي لابن يعيش (٥٢٣) والممتع (٤٨٢).

الواوَ الأولَى ياءً؛ لوقوعِ الياءِ بعدَها، فصارَ (طُيُّويٌ)، ثمَّ تقلِبُ الضمةَ كسرةً، ثم تُبدِلُ الواوَ الثانيةَ ياءً، فتصيرُ (طِيِّيٌّ)، فلمَّا اجتمعت أربعُ ياءاتٍ ثَقُلَت، فأُرِيدَ التغييرُ؛ لتختلِفَ الحروفُ، فحُرِّكَت الياءُ الأولَى بالفتحِ؛ لتنقلبَ الثانيةُ ألفًا، فتنقلبَ الألفُ واوًا، فتُعَلَّ ذلك، ورَجَعَت الياءُ الأولَى حينَ تحرَّكَت إلى أصلِها مِن الواوِ، فصارَ (طُوَيِيّ)، فانقلبَت الياءُ الأولَى التي هي لامُ (فُعْلُولٍ) ألفًا؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، فصارَ: (طُوَايّ)، ثمَّ قُلِبَت واوًا[1]؛ لحاجتِنا إلى حَركَتِها، كما أنَّا لَمَّا احتجنا إلى حركةِ اللامِ في الإضافةِ إلى: (رَحًى) قُلِبَت واوًا، فصارَ: (طُوَوِيّ)، كما تقولُ في الإضافةِ إلى (هَوًى) عَلَمًا: (هَوَوِيّ).

وإن قدَّرتَ أنَّكَ بدأتَ بالتغييرِ مِن آخرِ المِثالِ فإنَّكَ لَمَّا بدأتَه: (طُويُويٌ)، أبدلَت واوَ (فُعْلُولٍ) ياءً، فصارَ (طُويُيي)، ثمَّ ادُّغِمَ، فصارَ (طُويُيّ)، بعدَ أن أبدَلتَ مِن ضمةِ العينِ كسرةً[2]، فصارَ (طُوْيِيّ)، ثم أبدلتَ الواوَ ياءً، فصارَ: (طُيْيِيّ)، ثمَّ ادَّغَمتَ الياءَ الأولَى في الثانيةِ، فصارَ (طُيِّيّ)، ثمَّ حَرَّكتَ الأولَى بالفتحِ، فانقلبَت واوًا، والثانيةُ ألفًا، ثمَّ واوًا.

ومَن قالَ: (قَرْنٌ أَلْوَى، وقُرُونٌ لِيٌّ) بالكسرِ، قالَ: (طِيِّيّ)، ومَن ضَمَّ ضَمَّ[3].

✿ ✿ ✿

(١) في المخطوط: (ألفًا)، وهو سهو.

(٢) لعل الصواب: (اللام الأولى).

(٣) انظر: الكتاب (٤/ ٤٠٨).

الادّغامُ

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ [مُحَرَّكَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ادْغِمْ لَا كَمِثْلِ (صُفَفِ)]

قولُه: (مُحَرَّكَيْنِ)؛ لأنَّ الأوَّلَ إن كانَ ساكنًا فالادِّغامُ واجبٌ في كلمةٍ، وفي كلمتين، نحوُ: «اضرِبْ بَكْرًا».

وإن كان الثاني ساكنًا، وأُريدَ التخفيفُ، حُذِفَ الأوَّلُ، نحوُ: (عَلْمَاءِ)[1]، ومِن ذلك: (ظَلْتُ، وأَحَسْتُ).

وكذلك إذا سَكَنَ ما قبلَ الأوَّلِ صحيحًا، ولم يقبلِ التحريكَ، نحوُ: (اسْتَطَاعُوا)، فإنَّك تحذِفُ التاءَ، فتقولُ: (اسْطَاعُوا)؛ لأنَّ هذه السينَ لم تتحرَّكْ في وقتٍ، وقالوا أيضًا: (بَلْعَنْبَرِ).

وبعضُهم قالَ: (اسْتَاعَ)، فهذا إمَّا حذفَ الطاءَ، أو أبدلَها تاءً بعدَ حذفِ التاءِ؛ لتُوافِقَ السينَ في الهمسِ، كما أُبدِلت الدالُ مِن التاءِ في: (ازْدَانَ)؛ لتُوافِقَ ما قبلَها في الجهرِ، وهذا واضحٌ، وأمَّا الحذفُ فيكونُ الحاذفُ قد حذفَ الحرفَ الأصليَّ؛ للتخفيفِ، كما قالوا: (تَقَيْتُ)، والأصلُ: (اتَّقَيْتُ)، حذفوا الفاءَ، فسقطَت الهمزةُ، ولا يكونُ الأصلُ: (وَقَيْتُ)، فأبدلَ الفاءَ تاءً، كـ: (تَيْقُورِ، وتَوْلَجِ)؛ لقولِهم في المضارعِ: (يَتَقِي)، قالَ[2]:

---

(١) التي أصلها: (على الماءِ).

(٢) بتمامه:

يَتَقِــي بِــهِ نَفَيَــانَ كُــلِّ عَشِــيَّةٍ

ولم يقُل: (يَتْقِي) بالإسكانِ.

ونظيرُ (اسْتَاعَ): (اسْتَخَذَ فُلَانٌ مَالًا)، يجوزُ أن يكونَ أصلُه: (اتَّخَذَ)، فحذفَ الفاءَ، أو أبدلَ التاءَ الأولى سينًا؛ لاجتماعِهما في الهمسِ، ومقاربةِ المخرجِ، كما قالَ في (طَسٍّ): (طَسْتٍ)، قالَ العَجَّاجُ[1]:

أَإِنْ رَأَيْــتِ هَــامَتِي كَالطَّسْــتِ

والدليلُ على أنَّ السينَ [الأصلُ][2] قوله[3]:

لَــوْ عَرَضَــتْ لِأَيْبُلِــيٍّ قَــسِّ

أَشْــعَثَ فِــي هَيْكَلِــهِ مُنْــدَسِّ

حَــنَّ إِلَيْهَــا كَحَنِيــنِ الطَّــسِّ

ع: لوجوبِ الادِّغامِ شروطٌ، منها للمُدَّغَمِ ثلاثةٌ:

عدمُ التَّصدُّرِ، فنحوُ: (دَدَنٍ) لا يُدَّغَمُ، وأمَّا (تَتَكَلَّمُ) فمِن بابِ الجائزِ.

= يَتَقِــي بِــهِ نَفَيَــانَ كُــلِّ عَشِــيَّةٍ وَالْمَــاءُ فَــوْقَ سَــرَاتِهِ يَتَصَــبَّبُ

والبيت لساعدة بن جؤية، وهو من الكامل. انظر: شرح ديوان الهذليين (١/ ١٦٩) ونوادر أبي زيد (١٤٨).

(١) انظر: ديوان العجاج (٢٣) والعين (٤/ ٣٦) وتهذيب اللغة (٦/ ١٣٢).

(٢) زيادة يقتضيها السياق. انظر: الحجة (٥/ ١٨١).

(٣) أنشده أبو عثمان عن أعرابي فصيح، وهو رجز. انظر: الفاضل (١٩) وتهذيب اللغة (١٢/ ١٩٤).

وعدمُ وُجوبِ تحريكِه، فنحوُ: (جُسَّسٍ) لا يُدَّغَمُ.

وعدمُ سكونِ ما قبلَه، نحوُ: (اقْتَتَلَ، واسْتَتَرَ)، إنَّما يُدَّغَمُ جوازًا.

ومِنها للمُدَّغَمِ فيه ثلاثةٌ:

التحرُّكُ، فخرجَ نحوُ: (اشْدُدْ، ولَمْ يَشْدُدْ)، فمِن بابِ الجائزِ، و(عَلَى الْمَاءِ)، فمُمْتَنِعٌ.

واللزومُ، فخرجَ نحوُ: (حَيِيَ، وعَيِيَ).

وعدمُ عُروضِ الحركةِ، احترازًا مِن: (اخْصُصْ أَبِي).

ولهما: أن يكونا مِثلين في كلمةٍ.

وللكلمةِ: أن لا تكونَ ذاتَ إلحاقٍ، ولا ذاتَ وزنٍ مِن أوزانٍ ثلاثةٍ[1]، ولا اسمًا على (فَعَلٍ).

امتنعَ الادِّغامُ في[2]: ﴿أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾ لعلةِ امتناعِه في (جُسَّسٍ)، وهو أنَّ النونَ مِن (أَنَا) واجبةُ الحركةِ؛ مِن حيثُ إنَّهم ألزمُوها ذلك، ألا تراهُم زادُوا الألفَ وقفًا؛ خشيةً عليها مِن الذهابِ بالوقفِ؟ فلو ادَّغَمُوها لسَكَّنُوها، وذلك مُنافٍ لغرضِهم، كما أنَّ السينَ الثانيةَ في (جُسَّسٍ) واجبةُ الحركةِ؛ مِن حيثُ هي مُدَّغَمٌ فيها، فلم يُمكِن أن تُدَّغَمَ في الثالثةِ؛ لأنَّ ذلك يقتضِي إسكانَها.

* * *

---

(١) يقصد: (فُعَلٍ، وفُعُلٍ، وفِعَلٍ)، وهي التي قصدها ابن مالك بقوله: «لا كمثل: صُفَف وذُلُل وكِلَل».

(٢) العنكبوت: ٥٠ وغيرها.

وَ(ذُلُلٍ، وَكِلَلٍ، [وَلَبَبِ) وَلَا كَـ: (جُسَّسٍ) وَلَا كَـ: «اخْصُصَ ابِي»]

* * *

وَلَا كَـ: (هَيْلَلَ) [وَشَذَّ فِي (أَلِلْ) وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ]

* * *

وَ(حَيِيَ) افْكُكْ [وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ (تَتَجَلَّى، وَاسْتَتَرْ)]

[افكك وادغم]: فإن قلتَ: فهلَّا ذكرَ[1]: ﴿أَتُحَاجُّونَنِي﴾، و[2]: ﴿تَأْمُرُونَنِي﴾، ونحوَهُما.

قلتُ: المِثلانِ في ذلك مِن كلمتين، لا مِن كلمةٍ واحدةٍ، والكلامُ في الثاني.

فإن قلتَ: فما العِلةُ في: (حَيِيَ)؟

قلتُ: أنَّه كالمِثلينِ[3] في كلمتين في عدمِ لُزومِ اجتماعِهما، ومِن ثَمَّ صحَّحُوا[4] في (سَاوَيْتُ) إذا بنيتَه للمفعولِ: (سُووِيَ)[5]، قالَ[6]:

---

(١) الأنعام: ٨٠، وهي قراءة عمرو بن خالد والضحاك كلاهما عن عاصم وهي رواية ابن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٤٧٠).

(٢) الزمر: ٦٤، وهي قراءة ابن عامر وابن ذكوان بخلاف عنه وهشام. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ١٨٤).

(٣) في المخطوط: (كالمثلان).

(٤) مستفاد من ابن جني. انظر: الخصائص (١/ ٩٥) وما بعدها.

(٥) يَحسُن هنا أن ننبه على أن قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ...﴾ قد قرأها ابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم: (سُووِيَ). انظر: معجم القراءات القرآنية (٥/ ٣٠٦).

(٦) بتمامه: =

بَانَ الخَلِيطُ وَلَوْ طُووِعْتُ مَا بَانَا ....

وقالَ العَجَّاجُ[1]:

وَفَاحِمٍ دُووِيَ حَتَّى اعْلَنْكَسَا

ـ أو: (اعكنكسا)[2]، لِيُكشَفَ ـ.

فإن قلتَ: لَم يَصِحَّ المثلُ الأوَّلُ في ذلك لِمَا ذكرتَ مِن عُروضِ اجتماعِ الحرفَين، بل لأنَّ الأوَّلَ مفردٌ لينٌ.

قلتُ: هذا إنَّما يَمنَعُ مِن الادِّغامِ في كلمتين، نحوُ: (فِي يَدِهِ)، و(ذُو وَفْرَةٍ)، وأمَّا في الكلمةِ الواحدةِ فيجبُ الادِّغامُ، نحوُ: (مَرْضِيَّةٍ، ومَدْعُوٌّ)[3].

فإن كانَ الذي قبلَ حرفِ العلةِ فتحةً وجبَ الادِّغامُ في كلمةٍ وفي كلمتينِ، نحوُ: (قَوٌّ، وجَوٌّ، وحَيٌّ، ومُصْطَفَو وَّاقِدٍ، وغُلَامَي يَّاسِرٍ)[4].

[وَحَيِيَ افْكُكْ]: في «شَرْحِ الغَايَةِ»[5] ما معناه: ولا فرقَ أن يكونا متطرِّفَين،

= بَانَ الخَلِيطُ وَلَوْ طُووِعْتُ مَا بَانَا   وَقَطَّعُوا مِنْ حِبَالِ الوَصْلِ أَقْرَانَا

والبيت لجرير، وهو من البسيط. انظر: ديوان جرير (٤٤٩) والأضداد للأنباري (٧٥) والخصائص (١/ ٩٦).

(١) انظر: ديوان العجاج (٣١) والعين (٢/ ٣٠٤) والقلب والإبدال (١٥) وأمالي القالي (٢/ ١٤٦).

(٢) كذا في المخطوط، ولم أقع عليها في شيء من المصادر، ولعلها: (اعرنكسا).

(٣) في الخصائص: (مدعوة).

(٤) في المخطوط: (واغلامي).

(٥) انظر: شرح الغاية (١٧٥).

نحوُ: (حَيِيَ)، أو قبلَ ألفٍ ممدودةٍ، نحوُ: (أَحْيِيَاءَ، وأَعْيِيَاءَ)، أو ألفٍ ونونٍ زائدتينِ، نحوُ أن تبنيَ مِن: (حَيِيتُ) مثلَ (مَفْعَلَانٍ)، نحوُ: (مَحْيَيَانٍ)، أو قبلَ تاءِ التأنيثِ لَحِقَت بناءَ جمعٍ، نحوُ: (أَحْيِيَةٍ، وأَعْيِيَةٍ)، فيجوزُ الادِّغامُ.

ويجبُ إن لحقَت مفردًا عِوضًا عن محذوفٍ، مثالُ ذلك: (تَحِيَّةٍ)، أصلُه: (تَحْيِيَةٌ)، على (تَفْعِلَةٍ)، فالتَّاءُ لحِقَت الاسمَ المفردَ عوضًا عن تاءِ (تَفْعِيلٍ)[1]، كـ: (تَكْرِيمٍ، وتَكْرِمَةٍ)، وزعمَ المازنيُّ[2] أنَّ الإظهارَ في نحوِ (تَحِيَّةٍ) جائزٌ، قياسًا على (أَحْيِيَةٍ).

بعد قولِه: (اسْتَتَرْ) مِن مسائلِ التمرينِ: تقولُ في مثالِ (اغْدَوْدَنَ) مِن: (رَدَدْتُ): (ارْدَوْدَدَ)، ثمَّ تنقلُ حركةَ الدالِ التي تلي الواوَ إليها؛ لتمكنَ مِن الادِّغامِ، ثم تَدَّغِمُ، فتقولُ: (ارْدَوَدَّ).

وتقولُ في مثالِه مِن (وَدِدْتُ): (اوْدَوْدَدَ)، ثمَّ تقلبُ الواوَ الأولَى ياءً؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، ثمَّ تنقلُ حركةَ الدالِ التي تلي الواوَ إليها، وتَدَّغِمُ، فتقولُ: (ايدَوَدَّ).

وتقولُ في مضارعِ هذا: (يَوْدَوِدُّ)، بردِّ الواوِ؛ لزوالِ الكسرةِ قبلَها.

وتقولُ في المصدرِ: (ايدِيدَادٌ)، تقلِبُ الواوَ الأُولَى ياءً؛ لانكسارِ الهمزةِ قبلَها، وقلبُ واوِ (افْعَوْعَلَ) ياءً؛ لانكسارِ الدالِ التي قبلَها، وينفكُّ ادِّغامُ الدالينِ؛ لفَصْلِ ألفِ (الافْعِيعَالِ) بينَهما، فتقولُ: (ايدِيدَادًا).

---

(١) في المخطوط: (تفعل)، وهو تحريف.

(٢) انظر: المنصف (٢/ ١٩٤).

فإن بنيتَ مثلَ (اقْعَنْسَسَ) [من][1] (رَدَدْتُ)، قلتَ: (ارْدَنْدَدَ)، ولم يجُز لك مِن النقلِ والادِّغامِ ما جازَ في المثالين قبلَها[2]، كما لم يجز ذلك في (اقْعَنْسَسَ)؛ لأنَّه وزنٌ مُلحَقٌ بـ: (احْرَنْجَمَ)، والمُلحَقُ لا يُدَّغَمُ، كما قدَّمْنا في (هَيْلَلَ)[3]، وهذا بخلافِ (اغْدَوْدَنَ)؛ لأنَّه ليسَ بملحَقٍ؛ إذ ليسَ في كلامِهم مثلُ: (احْرَوْجَمَ) فيكونَ هذا مُلْحَقًا به.

* * *

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي [قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَـ: «تَبَيَّنُ العِبَرْ»]

* * *

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ [فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ]

* * *

نَحْوُ: «حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ» [وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي]

* * *

وَفُكَّ (أَفْعِلْ) فِي [التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلُمّْ)]

[وفك أفعل]: كقولِه[4]:

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في المخطوط: (قبلهما)، وهو سهو أو تحريف.

(٣) يقصد شروح الادِّغام التي ذكرها سابقًا.

(٤) بتمامه:

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا =

وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وقولِه[1]:

أَعْزِزْ عَلَيَّ بِأَنْ أُرَوِّعَ شِبْهَهَا ... أَوْ أَنْ يَذُقْنَ عَلَى يَدَيَّ حِمَامَا

وأجازَ الكسائيُّ[2] فيه الادِّغامَ، فيقولُ: «أَحِبَّ بِزَيْدٍ!»، و«أَعِزَّ بِهِنْدٍ!»، وهذا غيرُ مسموعٍ.

لِيُنْظَرْ في هذه المسألةِ: وهي أَنَّ فِعْلَي التعجبِ اشتركا في وجوبِ التصحيحِ إن كانا معتلَّي العينِ، نحوُ: «مَا أَقْوَلَهُ!»، و«أَقْوِلْ بِهِ!»، وافترقا في مسألةِ الادِّغامِ إن كانت العينُ واللامُ مِن وادٍ واحدٍ، فـ: (أَفْعَلُ) يُدَّغَمُ، ولا بدَّ، نحوُ: «مَا أَعَزَّهُ!»، و(أَفْعِلْ) يُفَكُّ، نحوُ: «أَعْزِزْ بِهِ!»، ولهذا قالَ النَّاظِمُ في تلكَ المسألةِ:

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ ......

وقالَ في هذه:

وَفَكُّ (أَفْعِلْ) ....

[هلم]: مِن «خَصَائِصِ»[3] أبي الفتحِ: «هي مُركَّبةٌ عندَ الخليلِ[4] مِن (هَا

= والبيت للعباس بن مرداس، وهو من الطويل. انظر: ديوان العباس (١٠١) وشرح التسهيل (٣/ ٣٥).

(١) البيت لمجنون ليلى، وهو من الكامل. انظر: ديوان المجنون (٢٠٠) والزاهر (٢/ ٢٢٥) وأمالي القالي (١/ ١٣٧).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٨).

(٣) انظر: الخصائص (٣/ ٣٧).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٥٣٠).

لُمَّ)، أي: «لُمَّ بِنَا»، ثمَّ كثُرَ استعمالُها، فحُذِفَت الألفُ تخفيفًا، ولأنَّ اللامَ بعدَها في حُكمِ السكونِ؛ لأنَّ أقوَى اللُّغتَينِ الحجازيةُ[1]، وهي: «الْمُمْ».

وقالَ الفَرَّاءُ[2]: أصلُها (هَلْ) زجرٌ وحَثٌّ، و(أُمَّ)، فأُلزِمَت الهمزةُ مِن: (أُمَّ) التخفيفَ.

ورَدَّه أبو عليٍّ[3] بأنَّه لا معنَى هنا للاستفهامِ، والجوابُ: أنَّه إنَّما زعمَها زَجْرًا».

[وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلُمّْ]: إنَّما التُزِمَ الادِّغامُ في (هَلُمَّ)؛ لأنَّها عندَ الحجازيينَ[4] اسمُ فعلٍ، وهم يدَّغِمُونَ في المضارعِ المجزومِ والأمرِ، ففي الاسمِ أجدرُ، وأمَّا التميميونَ[5] فإنَّه وإن كانَ عندَهم فِعلًا، ولكنَّهم يُظهِرُونَ في الفعلِ، فهذا على قاعدَتِهم، وهذا أَوْلَى مِن تعليلِهم بالتركيبِ، فافهمه.

* * *

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ... نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

أَحْصَى مِنَ «الكَافِيَةِ» «الخُلَاصَهْ» ... كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٣٣٢) وحروف المعاني والصفات للزجاجي (٧٤).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٠٣).

(٣) انظر: إيضاح الشعر لأبي علي (١/ ٧٥).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٩).

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٥٣٠).

وَآلِــــهِ الغُـــــرِّ الكِـــرَامِ البَـــرَرَهْ وَصَـــــحْبِهِ الْمُنْتَجَبِـــينَ الخِيَـــرَهْ

تُوفِّيَ الشيخُ جمالُ الدينِ النَّاظِمُ لهذهِ «الخُلاصةِ» - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قُبَيْلَ الصبحِ، مِن يومِ الأربعاءِ، ثاني عشرَ شعبانَ، سنةَ اثنتينِ وسَبعينَ وسِتِّمِئَـةٍ، بدمشقَ المحروسةِ، بالعادليةِ، وصُلِّيَ عليه وقتَ الظُّهرِ بالجامعِ الأُمَوِيِّ، ودُفِنَ في جَبلِ قاسِيُونَ، في تربةِ القاضي عزِّ الدينِ.

❁ ❁ ❁

قائمة المصادر والمراجع

١ ـ «الإبانة في اللغة العربية» سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، ت: (٥١١) د. عبد الكريم خليفة وآخرون، وزارة التراث القومي والثقافة / مسقط / سلطنة عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢ ـ «الابتهاج في أحاديث المعراج» أبو الخطاب بن دحية، ت: (٦٦٣)، رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٣ ـ «إبراز المعاني من حرز الأماني» أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، المعروف بأبي شامة، ت: (٦٦٥)، إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية.

٤ ـ «الإبل» الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، ت: (٢١٦) أ. د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق / سورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٥ ـ «الإبهاج في شرح المنهاج» تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي، ت: (٧٥٦) وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، ت: (٧٧١) الدكتور أحمد جمال الزمزمي / الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٦ ـ «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء، ت: (١١١٧هـ) أنس مهرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م ـ ١٤٢٧هـ.

٧ ـ «اتفاق المباني وافتراق المعاني» سليمان بن بنين بن خلف بن عوض، تقي الدين الدقيقي المصري، ت: (٦١٣) يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمار / الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٨ ـ «إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام» ابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية.

٩ ـ «أخبار أبي القاسم الزجاجي» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، ت: (٣٣٧) عبد الحسين المبارك، دار الرشيد بغداد، ١٩٨٠م.

١٠ ـ «أخبار النحويين البصريين» الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد، ت: (٣٦٨) طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة ١٣٧٣هـ ـ ١٩٦٦م.

١١ ـ «الاختيارين» علي بن سليمان بن الفضل، أبو المحاسن، المعروف بالأخفش الأصغر، ت: (٣١٥) فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت / لبنان، دار الفكر، دمشق / سورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٢ ـ «أدب الكاتب» أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: (٢٧٦) محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

١٣ ـ «ابن هشام الخضراوي، آراؤه النحوية والصرفية ومنهجه» فوزية عبد الله عتيق آل جميل، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على الماجستير، كلية التربية بجدة، ١٤٢٨هـ.

١٤ ـ «ارتشاف الضرب من لسان العرب» أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي، ت: (٧٤٥) رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٥ ـ «الأزمنة وتلبية الجاهلية» محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقُطْرُب، ت: (٢٠٦) د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٦ ـ «الأزهية في علم الحروف» محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، ت: (٤٣٣) عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٧ ـ «أساس البلاغة» أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، جار الله، ت: (٥٣٨) محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٨ ـ «استدراك الغلط الواقع في كتاب العين» محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، ت: (٣٧٩) عبد العلي الودغيري وصلاح مهدي الفرطوسي، مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٩ ـ «الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات» محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، ت: (٣٧٩) إغناطيوس كويدي، طبع بروما سنة ١٨٩٠م.

٢٠ ـ «أسرار العربية» عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تـ: (٥٧٧)، بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢١ ـ «إسفار الفصيح» محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، ت: (٤٣٣) أحمد بن سعيد ابن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٢ ـ «الأشباه والنظائر في النحو» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تـ: (٩١١) عبد الإله نبهان وآخرون، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٣ ـ «اشتقاق أسماء الله» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، ت: (٣٣٧) د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٤ ـ «الاشتقاق» أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت: (٣٢١) عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٢٥ ـ «الإصابة في تمييز الصحابة» أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت: (٨٥٢) عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٦ ـ «إصلاح الخلل الواقع في الجمل» أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي، تـ: (٥٢١هـ) حمزة عبد الله النشرتي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٧ ـ «إصلاح المنطق» ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تـ: (٢٤٤هـ) أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة ١٩٨٧م.

٢٨ ـ «الأصمعيات ـ اختيار الأصمعي» الأصمعي، أبو سعيد، عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، تـ: (٢١٦هـ) أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف / مصر، الطبعة السابعة، ١٩٩٣م.

٢٩ ـ «الأصول في النحو» أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج، تـ: (٣١٦هـ) عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان / بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٠ ـ «الأضداد» أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري، تـ: (٣٢٨هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت / لبنان، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣١ ـ «الإعجاز والإيجاز» عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور الثعالبي، تـ: (٤٢٩هـ) مكتبة القرآن / القاهرة.

٣٢ ـ «أعجب العجب في شرح لامية العرب» أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، جار الله، تـ: (٥٣٨هـ) مطبعة محمد الوراق، الطبعة الثالثة، ١٣٢٨هـ.

٣٣ ـ «إعراب القراءات السبع وعللها» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، تـ: (٣٧٠هـ) مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

٣٤ ـ «إعراب القراءات الشواذ» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، محب الدين، تـ: (٦١٦هـ) محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب.

٣٥ ـ «إعراب ثلاثين سورة من القرآن» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، تـ: (٣٧٠هـ) مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ ـ ١٩٤١م).

٣٦ ـ «إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري

البغدادي، محب الدين، تـ: (٦١٦هـ) د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٧ ـ «أعيان العصر وأعوان النصر» صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تـ: (٧٦٤هـ) علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت / لبنان، دار الفكر، دمشق / سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٨ ـ «الأغاني» علي بن الحسين بن محمد القرشي، أبو الفرج الأصفهاني، تـ: (٣٥٦) إبراهيم الأبياري، دار الشعب.

٣٩ ـ «الإغفال» وهو المسائلُ المصلَحَةُ من كتاب «معاني القرآن وإعرابه» لأبي إسحاق الزَّجَّاج، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي، تـ: (٣٧٧هـ) عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم.

٤٠ ـ «الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح» أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله ابن الحسين السبئي المالقي المالكي، المعروف بابن الطراوة النحوي، تـ: (٥٢٨هـ) حاتم الضامن، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٤١ ـ «الأفعال» سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد، تـ: (بعد ٤٠٠هـ) حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة / جمهورية مصر العربية، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٤٢ ـ «الأفعال» ابن القوطية، تـ: (٣٦٧هـ) علي فوده، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

٤٣ ـ «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» أبو محمد، عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي، تـ: (٥٢١هـ) الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.

٤٤ ـ «الإقناع في القراءات السبع» أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو

جعفر، المعروف بابن البَاذِش، ت: (٥٤٠هـ) دار الصحابة للتراث.

٤٥ ـ «آكام المرجان في أحكام الجان» محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقيّ الحنفي، أبو عبد الله، بدر الدين ابن تقي الدين، ت: (٧٦٩هـ) إبراهيم محمد الجمل، مكتبة القرآن، مصر / القاهرة.

٤٦ ـ «الألفاظ» ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ت: (٢٤٤هـ) فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٤٧ ـ «ألفية ابن مالك» محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: (٦٧٢هـ) سليمان العيوني، دار المنهاج.

٤٨ ـ «أمالي ابن الحاجب» عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو، جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، ت: (٦٤٦هـ) فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار / الأردن، دار الجيل / بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٤٩ ـ «أمالي ابن الشجري» ضياء الدين، أبو السعادات، هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، ت: (٥٤٢هـ) محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩١م.

٥٠ ـ «أمالي الزجاجي» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، ت: (٣٣٧هـ) عبد السلام هارون، دار الجيل / بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥١ ـ «أمالي القالي» أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، ت: (٣٥٦هـ) محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٦م.

٥٢ ـ «أمثال الحديث المروية عن النبي ﷺ» أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، ت: (٣٦٠هـ) أحمد عبد الفتاح تمام، مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩م.

٥٣ ـ «أمثال العرب» المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، ت: (نحو ١٦٨هـ) إحسان

عباس، دار الرائد العربي، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٥٤ ـ «الأمثال» أبو عُبيد، القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، تـ: (٢٢٤هـ) الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٥٥ ـ «إنباه الرواة على أنباه النحاة» جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تـ: (٦٤٦هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي / القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٢م.

٥٦ ـ «الانتصار لسيبويه على المبرد» أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي، تـ: (٣٣٢هـ) زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٥٧ ـ «أنساب الأشراف» أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري، تـ: (٢٧٩هـ) سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٥٨ ـ «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين» عبد الرحمن بن محمد ابن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تـ: (٥٧٧هـ) محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٥٩ ـ «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تـ: (٧٦١هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، الطبعة السادسة ١٩٧٤م.

٦٠ ـ «إيجاز التعريف في علم التصريف» محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تـ: (٦٧٢هـ) محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٦١ ـ «إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج» إبراهيم بن محمد بن منذر، أبو إسحاق ابن ملكون الحضرمي، تـ: (٥٨٤هـ) أحمد علام، مركز البحوث والتواصل المعرفي، ١٤٣٧هـ.

٦٢ ـ «إيضاح شواهد الإيضاح» أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، تـ: (ق ٦هـ) الدكتور محمد ابن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٦٣ ـ «الإيضاح في علوم البلاغة» محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، تـ: (٧٣٩هـ) محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل / بيروت، الطبعة الثالثة.

٦٤ ـ «الإيضاح العضدي» أبو علي الفارسي (٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ) حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

٦٥ ـ «البارع في اللغة» أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، تـ: (٣٥٦هـ) هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد، دار الحضارة العربية بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.

٦٦ ـ «البحر المحيط في التفسير» أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي، تـ: (٧٤٥هـ) صدقي محمد جميل، دار الفكر / بيروت، ١٤٢٠هـ.

٦٧ ـ «البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع» محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، تـ: (١٢٥٠هـ) دار المعرفة / بيروت.

٦٨ ـ «البديع في علم العربية» مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، ابن الأثير، تـ: (٦٠٦هـ) فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة / المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٦٩ ـ «البرهان في تفسير القرآن» علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي، تـ: (٤٣٠هـ) مخطوط، دار الكتب المصرية، تفسير ٥٩.

٧٠ ـ «البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية» جمال الدين علي ابن محمد بن أبي القاسم الصنعاني، تـ: (٨٣٧هـ) محمد عبدالستار علي أبو زيد، رسالة

دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالزقازيق، الدراسات العليا، قسم اللغويات، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٧١ ـ «البسيط في شرح جمل الزجاجي» عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، تـ: (٦٨٨هـ) عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٧٢ ـ «المسائل البصريات» أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي، تـ: (٣٧٧هـ) محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٧٣ ـ «المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات» أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي، تـ: (٣٧٧هـ) صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني / بغداد.

٧٤ ـ «بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال» أحمد بن يوسف بن يعقوب بن علي الفهري اللبلي، تـ: (٦٩١هـ) جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢م.

٧٥ ـ «بغية الطلب في تاريخ حلب» عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم، تـ: (٦٦٠هـ) سهيل زكار، دار الفكر.

٧٦ ـ «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تـ: (٩١١هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية / لبنان / صيدا.

٧٧ ـ «بلاغات النساء» أبو الفضل، أحمد بن أبي طاهر ابن طيفور، تـ: (٢٨٠هـ) أحمد الألفي، مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، القاهرة، ١٣٢٦هـ-١٩٠٨م.

٧٨ ـ «بلال بن جرير وما تبقى من شعره» إعداد شريف راغب علاونه، بحث منشور في مجلة أم القرى، ج ١٨، ع٣٩، ذو الحجة ١٤٢٧هـ.

٧٩ ـ «البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية» محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري

الدمشقي، أبو البركات، بدر الدين بن رضي الدين، تـ: (٩٨٤هـ) حمزة مصطفى حسن أبو توهة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠١٩م.

٨٠ ـ «البيان والتبيين» عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، تـ: (٢٥٥هـ) عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة السابعة ١٤١٨هـ ١٩٨٨م.

٨١ ـ «تاج العروس من جواهر القاموس» مجموعة محققين، دار الهداية.

٨٢ ـ «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تـ: (٧٤٨هـ) بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٨٣ ـ «تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم» أبو المحاسن، المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، تـ: (٤٤٢هـ) عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٨٤ ـ «تاريخ بغداد» أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الخطيب البغدادي، تـ: (٤٦٣هـ) بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٨٥ ـ «تأصيل البُنَى في تعليل البِنَا» أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، تـ: (٧٩٤هـ) محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح.

٨٦ ـ «تأويل مشكل القرآن» أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تـ: (٢٧٦هـ) إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان.

٨٧ ـ «تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي» أبو محمد، عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تـ: (القرن الرابع) يحيى مراد، دار الحديث، ٢٠٠٥م.

٨٨ ـ «التبصرة في أصول الفقه» أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، تـ: (٤٧٦هـ)

محمد حسن هيتو، دار الفكر / دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٨٩ ـ «التبيان في إعراب القرآن» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تـ: (٦١٦هـ) علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٩٠ ـ «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي، تـ: (٧٤٣هـ) المطبعة الكبرى الأميرية / بولاق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣١٣هـ.

٩١ ـ «التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، محب الدين، تـ: (٦١٦هـ) عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٩٢ ـ «تثقيف اللسان وتلقيح الجنان» أبو حفص، عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي اللغوي، تـ: (٥٠١هـ) مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٩٣ ـ «التحبير شرح التحرير في أصول الفقه» علاء الدين، أبو الحسن، علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي، تـ: (٨٨٥هـ) عبد الرحمن الجبرين وآخرون، مكتبة الرشد / السعودية / الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٩٤ ـ «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» زين الدين، أبو حفص، عمر بن مظفر بن الوردي، تـ: (٧٤٩هـ) عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٩٥ ـ «تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب» أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي، المعروف بالأعلم، تـ: (٤٧٦هـ) زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٩٦ ـ «تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح» شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف اللبلي، أبو جعفر الفهري المقري اللغوي المالكي، تـ: (٦٩١هـ) عبد الملك بن عيضة الثبيتي، رسالة دكتوراه لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى / مكة المكرمة، في المحرم ١٤١٧هـ سنة النشر: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٩٧ ـ «التحفة الوفية بمعاني حروف العربية» إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السفاقسي، أبو إسحاق، برهان الدين، تـ: (٧٤٢هـ) صالح بن حسين العائد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ١٩، السنة ١٩، ص١٨٩ ـ ٢٩٣.

٩٨ ـ «تحقيق الفوائد الغياثية» محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني، تـ: (٧٨٦هـ) علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة / المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٩٩ ـ «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» جمال الدين، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تـ: (٧٦١هـ) عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٠ ـ «التخمير في شرح المفصل» صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تـ: (٦١٧هـ) عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

١٠١ ـ «التدوين في أخبار قزوين» عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني، تـ: (٦٢٣هـ) عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

١٠٢ ـ «التذكرة الحمدونية» محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي، تـ: (٥٦٢هـ) دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٠٣ ـ «تذكرة النحاة» أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي، تـ: (٧٤٥هـ) عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٤ ـ «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان، أثير الدين الأندلسي، تـ: (٧٤٥هـ) حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.

١٠٥ ـ «التذييل والتكميل» رسائل في الأزهر.

١٠٦ ـ «التذييل والتكميل» مخطوط، نور عثمانية (٤٥٦٢).

١٠٧ ـ «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تـ: (٦٧٢هـ) محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

١٠٨ ـ «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف» صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تـ: (٧٦٤هـ) السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٠٩ ـ «تصحيح الفصيح وشرحه» أبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه بن المرزبان، تـ: (٣٤٧هـ) محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١١٠ ـ «التصريح بمضمون التوضيح» خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، تـ: (٩٠٥هـ) محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١١١ ـ «التعازي والمراثي والمواعظ والوصايا» محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تـ: (٢٨٥هـ) إبراهيم محمد حسن الجمل، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

١١٢ ـ «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تـ: (٨٢٧هـ) محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، رسالة دكتوراه، بدون ناشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١١٣ ـ «التعليقة على المقرب» بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد ابن أبي نصر الحلبي الشافعي، المعروف بابن النحاس، تـ: (٦٩٨هـ) جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة عمان، ٢٠٠٤م.

١١٤ ـ «التعليقة على كتاب سيبويه» الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي،

تـ: (٣٧٧هـ) عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١١٥ ـ «تفسير القرآن العظيم» أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم، تـ: (٣٢٧هـ) أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة ـ ١٤١٩هـ.

١١٦ ـ «التفسير البسيط» أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، تـ: (٤٦٨هـ) أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

١١٧ ـ «الكشف والبيان عن تفسير القرآن» أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، تـ: (٤٢٧هـ) الإمام أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

١١٨ ـ «بحر العلوم» أبو الليث، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، تـ: (٣٧٣هـ) محمود مطرجي، دار الفكر ـ بيروت.

١١٩ ـ «جامع البيان في تأويل القرآن» محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تـ: (٣١٠هـ) أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٢٠ ـ «لطائف الإشارات» عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، تـ: (٤٦٥هـ) إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ مصر، الطبعة الثالثة.

١٢١ ـ «تأويلات أهل السنة» محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، تـ: (٣٣٣هـ) مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٢٢ ـ «تفسير سفيان الثوري» أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، تـ: (١٦١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٢٣ ـ «تفسير مجاهد» أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي، تـ: (١٠٤هـ) محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

١٢٤ ـ «تفسير مقاتل» أبو الحسن، مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، تـ: (١٥٠هـ) عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث / بيروت، الطبعة الأولى ـ ١٤٢٣هـ.

١٢٥ ـ «التكملة والذيل على درة الغواص = التكملة فيما يلحن فيه العامة» مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها» أبو منصور، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي، تـ: (٥٤٠هـ) عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٢٦ ـ «التكملة» أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي (٣٧٧هـ) كاظم بحر مرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

١٢٧ ـ «التمام في تفسير أشعار هذيل» (مما أغفله أبو سعيد السكري)، أبو الفتح، عثمان بن جني تـ: (٣٩٢هـ) أحمد ناجي القيسي وآخرون، مطبعة العاني / بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.

١٢٨ ـ «التمثيل والمحاضرة» عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، تـ: (٤٢٩هـ) عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٢٩ ـ «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، تـ: (٧٧٨هـ) علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٣٠ ـ «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تـ: (٤٦٣هـ) مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية / المغرب، ١٣٨٧هـ.

١٣١ ـ «التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد أحمد بن محمد المؤدب الهروي» محمد بن ناصر بن محمد بن علي، أبو الفضل السلامي، تـ: (٥٥٠هـ) حسين بن عبد العزيز بن عمر باناجه، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

١٣٢ ـ «التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) سيدة حامد عبد العال وتغريد حسن أحمد عبد العاطي، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠هـ.

١٣٣ ـ «التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه» أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، تـ: (٤٨٧هـ) مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

١٣٤ ـ «التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح» عبد الله بن بَرّي بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري، أبو محمد، ابن أبي الوحش، تـ: (٥٨٢هـ) مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

١٣٥ ـ «التنبيهات على أغاليط الرواة» علي بن حمزة البصري، أبو القاسم، تـ: (٣٧٥هـ) عبد العزيز الراجكوتي، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

١٣٦ ـ «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب» أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، تـ: (٦٠٩هـ) خليفة محمد خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٣٧ ـ «تنوير المقباس من تفسير ابن عباس» لعبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ تـ: (٦٨هـ) جمعه مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تـ: (٨١٧هـ) دار الكتب العلمية / لبنان.

١٣٨ ـ «تهذيب الأسماء واللغات» أبو زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تـ: (٦٧٦هـ) عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية.

١٣٩ ـ «تهذيب اللغة» محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تـ: (٣٧٠هـ) محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٤٠ ـ «مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) حسين أحمد بوعباس، مركز فيصل للبحوث، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١٠م.

١٤١ ـ «توجيه اللمع» أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الْخَبَّاز، تـ: (٦٣٩هـ) فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٤٢ ـ «التوطئة» أبو علي، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوبين، تـ: (٦٤٥هـ) يوسف أحمد المطوع.

١٤٣ ـ «التيسير في القراءات السبع» أبو عمرو، عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، تـ: (٤٤٤هـ) خلف حمود سالم الشغدلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.

١٤٤ ـ «ثمار القلوب في المضاف والمنسوب» عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، تـ: (٤٢٩هـ) دار المعارف / القاهرة.

١٤٥ ـ «ثمرات الأوراق» مطبوع بهامش «المستطرف في كل فن مستظرف» للشهاب الأبشيهي، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي، تـ: (٨٣٧هـ) مكتبة الجمهورية العربية، مصر.

١٤٦ ـ «جامع البيان في القراءات السبع» عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تـ: (٤٤٤هـ) جامعة الشارقة / الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٤٧ ـ «الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير» جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تـ: (٩١١هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت.

١٤٨ ـ «الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور» نصر الله بن محمد بن محمد بن

عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب، تـ: (٦٣٧هـ) مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، ١٣٧٥هـ.

١٤٩ ـ «جامع بيان العلم وفضله» أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تـ: (٤٦٣هـ) أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٥٠ ـ «الجامع لأحكام القرآن» أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، شمس الدين القرطبي، تـ: (٦٧١هـ) أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

١٥١ ـ «الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي» أبو الفرج، المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني، تـ: (٣٩٠هـ) عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٥٢ ـ «الجمل في النحو» لابن شقير، منسوب خطأً للخليل، فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٥٣ ـ «الجمل» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، تـ: (٤٧١هـ) علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

١٥٤ ـ «الجمل» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تـ: (٣٣٧هـ) الشيخ ابن أبي شنب، جول كرنبول بالجزائر، ١٩٢٦م.

١٥٥ ـ «جمهرة أشعار العرب» أبو زيد، محمد بن أبي الخطاب القرشي، تـ: (١٧٠هـ) علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٥٦ ـ «جمهرة اللغة» أبو بكر، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تـ: (٣٢١هـ) رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين / بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

١٥٧ ـ «الجنى الداني في حروف المعاني» أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن

عليّ المرادي المصري المالكي، تـ: (٧٤٩هـ) فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٥٨ ـ «المجالسة وجواهر العلم» أبو بكر، أحمد بن مروان الدينوري المالكي تـ: (٣٣٣هـ) مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية (البحرين / أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت/ لبنان)، ١٤١٩هـ.

١٥٩ ـ «جواهر القرآن ونتائج الصنعة» منسوب خطأ للزجاج باسم: «إعراب القرآن» علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي، تـ: (نحو ٥٤٣هـ) إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية/ بيروت/ القاهرة/ بيروت، الطبعة الرابعة ـ ١٤٢٠هـ.

١٦٠ ـ «الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد» يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المِبْرَد الحنبلي، تـ: (٩٠٩هـ) عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٦١ ـ «الجوهرة النيرة» أبو بكر، بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزَّبِيدِيّ اليمني الحنفي، تـ: (٨٠٠هـ) المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ.

١٦٢ ـ «الجيم» أبو عمرو، إسحاق بن مرّار الشيباني بالولاء، تـ: (٢٠٦هـ) إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٦٣ ـ «حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على ألفية ابن مالك» أحمد بن محمد بن حمدون السلمي، تـ: (١١٣٣هـ) دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

١٦٤ ـ «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» محمد بن مصطفى الخضري، تـ: (١٢٨٧هـ) تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩م.

١٦٥ ـ «حاشية الصبان على شرح الأشموني» أبو العرفان، محمد بن علي الصبان الشافعي، تـ: (١٢٠٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١٦٦ ـ «حاشية العليمي على الألفية» ياسين الحمصي، المعروف بزين الدين العليمي، تـ: (١٠٦١هـ) المطبعة المولوية.

١٦٧ ـ «حاشية العليمي على التصريح» المكتبة التوفيقية.

١٦٨ ـ «الحجة في القراءات السبع» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، تـ: (٣٧٠هـ) عبد العال سالم مكرم، دار الشروق / بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ.

١٦٩ ـ «الحجة للقراء السبعة» الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، تـ: (٣٧٧هـ) بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث / دمشق / بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٧٠ ـ «حروف المعاني والصفات» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تـ: (٣٣٧هـ) علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

١٧١ ـ «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي تـ: (٩١١هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

١٧٢ ـ «المسائل الحلبيات» أبو علي الفارسيّ تـ: (٣٧٧هـ) حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق / دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٧٣ ـ «الحلل في شرح أبيات الجمل» أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تـ: (٥٢١هـ) يحيى مراد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٧٤ ـ «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تـ: (٤٣٠هـ) السعادة / بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٧٥ ـ «الحماسة للبحتري» أبو عُبَادة، الوَليد بن عُبَيد البُحتري تـ: (٢٨٤هـ) محمَّد إبراهيم حُوَّر وأحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٧٦ ـ «الحماسة البصرية» علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري، تـ: (٦٥٩هـ) مختار الدين أحمد، عالم الكتب ـ بيروت.

١٧٧ ـ «حماسة الخالديين = بالأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين» الخالديان أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي، تـ: (نحو ٣٨٠هـ) وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي، تـ: (٣٧١هـ) محمد علي دقة، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٥م.

١٧٨ ـ «الحماسة» حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام الشاعر الأديب، تـ: (٢٣١هـ) مصطفى عليان، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.

١٧٩ ـ «حواشي ابن بري على درة الغواص» مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها» عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي، تـ: (٥٨٢هـ) عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٨٠ ـ «حواشي الشلوبين على إيضاح المنهج» مطبوع ضمن كتاب «إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج» أبو علي، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوبين، تـ: (٦٤٥هـ).

١٨١ ـ «حواشي المفصل للشلوبين» أبو علي، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوبين، تـ: (٦٤٥هـ) رسالة ماجستير تقدم بها حماد بن محمد الثمالي، ١٩٨٢م، جامعة أم القرى.

١٨٢ ـ «الحيوان» عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، تـ: (٢٥٥هـ) عبد السلام محمد هارون، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٨٣ ـ «الخاطريات» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) رسالة ماجستير تقدم بها

سعيد القرني، ١٩٩٦م، جامعة أم القرى.

١٨٤ ـ «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» عبد القادر بن عمر البغدادي، تـ: (١٠٩٣هـ) عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٨٥ ـ «الخصائص» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

١٨٦ ـ «الخط» لابن السراج، مجلة المورد عام ١٩٩٧.

١٨٧ ـ «ردود ابن بري على انتقادات ابن الخشاب» المكتبة التجارية الكبرى مصر، ١٣٢٦هـ.

١٨٨ ـ «الدر الثمين في أسماء المصنفين» علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن السَّاعي، تـ: (٦٧٤هـ) أحمد شوقي بنبين ومحمد سعيد حنشي، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

١٨٩ ـ «الدر الفريد وبيت القصيد» محمد بن أيدمر المستعصمي (٦٣٩هـ ـ ٧١٠هـ) كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.

١٩٠ ـ «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي، تـ: (٧٥٦هـ) أحمد محمد الخراط، دار القلم.

١٩١ ـ «درة الغواص في أوهام الخواص» القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري، تـ: (٥١٦هـ) عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨/ ١٩٩٨هـ.

١٩٢ ـ «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تـ: (٨٥٢هـ) محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية/ حيدر آباد/ الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٩٣ ـ «ديوان ابن الدمينة» أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة.

١٩٤ ـ «ديوان ابن الطثرية» حاتم الضامن، مطبعة أسعد بغداد.

١٩٥ ـ «ديوان ابن الفارض» دار صادر.

١٩٦ ـ «ديوان محمد بن حازم الباهلي» محمد خير البقاعي، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٩٧ ـ «ديوان ابن عنين» خليل مردم بك، دار صادر.

١٩٨ ـ «ديوان ابن قيس الرقيات» عزيز فوال بابتي، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٩٩ ـ «ديوان ابن مقبل» عزة حسن، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٠٠ ـ «ديوان ابن ميادة» حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢٠١ ـ «ديوان ابن هرمة» محمد نفاع وحسين عطوان، مجمع اللغة العربية دمشق.

٢٠٢ ـ «ديوان أبي الأسود الدؤلي» محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٠٣ ـ «ديوان أبي النجم العجلي» محمد أديب عبد الواحد، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٠٤ ـ «ديوان أبي تمام» محيي الدين الخياط.

٢٠٥ ـ «ديوان أبي طالب» محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٠٦ ـ «ديوان أبي نواس» إيفالد فاغنر وغريغور شولر، دار نشر الكتاب العربي بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٠٧ ـ «ديوان أحيحة بن الجلاح» حسن محمد باجودة، نادي الطائف الأدبي، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٠٨ ـ «ديوان الأحوص» عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٠٩ ـ «ديوان الأخطل» مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢١٠ ـ «ديوان الأدب للفارابي» أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، ت: (٣٥٠هـ) أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢١١ ـ «ديوان الأسود بن يعفر» نوري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام مديرية الثقافة العامة.

٢١٢ ـ «ديوان الأعشى» محمد حسين، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ١٩٥٠م.

٢١٣ ـ «ديوان الأفوه الأودي» محمد التنوجي، دار صادر.

٢١٤ ـ «ديوان الأقيشر» محمد علي دقة، دار صادر.

٢١٥ ـ «ديوان الحادرة» ناصر الدين الأسد، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ١٥، جزء ٢.

٢١٦ ـ «ديوان الحطيئة» نعمان طه، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢١٧ ـ «ديوان الخنساء» أنور أبو سويلم، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٢١٨ ـ «ديوان الزفيان» محمد عبد الله، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، ١٩٧٤م.

٢١٩ ـ «ديوان الزمخشري» دار صادر.

٢٢٠ ـ «ديوان السموءل» دار صادر.

٢٢١ ـ «ديوان الشافعي» محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا.

٢٢٢ ـ «ديوان الشماخ» صلاح الدين الهادي، دار المعارف.

٢٢٣ ـ «ديوان الشنفرى» إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٢٤ ـ «ديوان الطرماح» عزة حسن، دار الشرق العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٢٥ ـ «ديوان العباس بن مرداس» يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٢٢٦ ـ «ديوان العجاج» عزة حسن، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٢٧ ـ «ديوان الفرزدق» إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

٢٢٨ ـ «ديوان القطامي» إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٠م.

٢٢٩ ـ «ديوان الكميت» محمد نبيل طريفي، دار صادر.

٢٣٠ ـ «ديوان المتنبي» دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٣١ ـ «ديوان المتوكل» يحيى الجبوري، مكتبة الأندلس.

٢٣٢ ـ «ديوان المثقب العبدي» حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٢٣٣ ـ «ديوان المجنون» عبد الستار فراج، مكتبة مصر.

٢٣٤ ـ «ديوان المرقشين» كارين صادر، دار صادر.

٢٣٥ ـ «ديوان المعاني» أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، ت: (نحو ٣٩٥هـ) دار الجيل / بيروت.

٢٣٦ ـ «ديوان النابغة» محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية.

٢٣٧ ـ «ديوان النمر بن تولب» محمد نبيل طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٢٣٨ ـ «ديوان الهذليين» محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.

٢٣٩ ـ «ديوان اليزيديين» جمعه وحققه محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، العراق، ١٩٧٣م.

٢٤٠ ـ «ديوان امرئ القيس» محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة.

٢٤١ ـ «ديوان أوس» محمد يوسف نجم، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٤٢ ـ «ديوان بشار» محمد الطاهر بن عاشور، وزارة الثقافة الجزائرية.

٢٤٣ ـ «ديوان بشر بن أبي خازم» عزة حسن، وزارة الثقافة السورية، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م.

٢٤٤ ـ «ديوان تأبط شرًّا» علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٤٥ ـ «ديوان جران العود» دار الكتب المصرية، ١٣٥٠هـ ـ ١٩٣١م.

٢٤٦ ـ «ديوان جرير» نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٢٤٧ ـ «ديوان جميل» دار صادر بيروت.

٢٤٨ ـ «ديوان حاتم» أحمد رشاد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٤٩ ـ «ديوان حسان» عبد الله سنده، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٥٠ ـ «ديوان حميد بن ثور» عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م.

٢٥١ ـ «ديوان ديك الجن» مظهر الحجي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤م.

٢٥٢ ـ «ديوان ذي الإصبع العدواني» عبد الوهاب العدواني ومحمد الدليمي، مطبعة الجمهور، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٢٥٣ ـ «ديوان ذي الرمة» عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٥٤ ـ «ديوان رؤبة» وليام بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة.

٢٥٥ ـ «ديوان زهير» حمدو طماس، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٥٦ ـ «ديوان زياد الأعجم» يوسف حسين بكار، دار المسيرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٥٧ ـ «ديوان سلامة بن جندل» فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٥٨ ـ «ديوان سويد بن أبي كاهل» شاكر العاشور، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.

٢٥٩ ـ «ديوان شعر الخوارج» إحسان عباس، دار الثقافة.

٢٦٠ ـ «ديوان طرفة» مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٦١ ـ «ديوان عبد الرحمن بن حسان بن ثابت» سامي العاني، مطبعة المعارف بغداد، ١٩٧١م.

٢٦٢ ـ «ديوان عبد الله بن رواحة» وليد قصاب، دار العلوم، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

٢٦٣ ـ «ديوان عبد الله بن معاوية» عبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

٢٦٤ ـ «ديوان عبدة بن الطبيب» يحيى الجبوري، دار التربية، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٢٦٥ ـ «ديوان عبيد بن الأبرص» أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٦٦ ـ «ديوان عدي بن زيد» محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية بغداد، ١٩٦٥م.

٢٦٧ ـ «ديوان عروة بنت الورد» عبد المعين الملوحي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

٢٦٨ ـ «ديوان علقمة بن عبدة» سعيد نسيب مكارم، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٢٦٩ ـ «ديوان علي بن جبلة» حسين عطوان، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٢٧٠ ـ «ديوان عمر بن أبي ربيعة» فايز محمد، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٧١ ـ «ديوان عمرو بن معدي كرب» مطاع الطرابيشي، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٧٢ ـ «ديوان عنترة» محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي.

٢٧٣ ـ «ديوان قيس بن الخطيم» ناصر الدين الأسد، دار صادر.

٢٧٤ ـ «ديوان كثير» إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٢٧٥ ـ «ديوان لبيد» إحسان عباس، وزارة الإرشاد في الكويت، ١٩٦٢م.

٢٧٦ ـ «ديوان مسكين» عبد الله الجبوري وخليل العطية، مطبعة دار البصري، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م.

٢٧٧ ـ «ديوان مضرس بن ربعي» عبد الله الجبوري وخليل العطية، مطبعة دار البصري، ١٧٩٠.

٢٧٨ ـ «ديوان نصيب» داود سلوم، مطبعة الإرشاد، ١٩٦٧م.

٢٧٩ ـ «ذيل الأمالي» مطبوع مع أمالي القالي.

٢٨٠ ـ «ربيع الأبرار» جار الله الزمخشري ت: (٥٨٣هـ) مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٨١ ـ «رسائل في اللغة» أبو محمد، عبد الله بن السيد البطليوسي (٤٤٤ ـ ٥٢١هـ) وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية / الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢٨٢ ـ «الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام» أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله ابن أحمد السهيلي، ت: (٥٨١هـ) عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٨٣ ـ «روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل» أبو محمد، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، ت: (٦٢٠هـ) مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٨٤ ـ «الزاهر في معاني كلمات الناس» محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، ت: (٣٢٨هـ) حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٨٥ ـ «الزهد الكبير» أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، ت: (٤٥٨هـ) عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.

٢٨٦ ـ «الزهد» أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت: (٢٤١هـ) محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٨٧ ـ «زهر الآداب وثمر الألباب» إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني، تـ: (٤٥٣هـ) عناية زكي مبارك بتحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الرابعة.

٢٨٨ ـ «الزهرة» أبو بكر، محمد بن داود بن علي بن خلف الأصبهاني ثم البغدادي الظاهري، تـ: (٢٩٧هـ) إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٨٩ ـ «السبعة في القراءات» أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، تـ: (٣٢٤هـ) شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٢٩٠ ـ «سبك المنظوم وفك المختوم» محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تـ: (٦٧٢هـ) عدنان سلمان وفاخر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٩١ ـ «السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» محمد بن عبد الله بن حميد النجدي ثم المكي، تـ: (١٢٩٥هـ) بكر بن عبد الله أبو زيد، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٩٢ ـ «سر صناعة الإعراب» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) حسن هنداوي، دار القلم / دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٢٩٣ ـ «سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي» أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن، المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ، تـ: (٨٠١هـ) علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٢٩٤ ـ «سفر السعادة وسفير الإفادة» علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي، تـ: (٦٤٣هـ) محمد الدالي، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٩٥ ـ «سقط الزند» أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي، تـ: (٤٤٩هـ) دار بيروت ودار صادر، ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م.

٢٩٦ ـ «سمط اللآلي في شرح أمالي القالي» أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، تـ: (٤٨٧هـ) عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية.

٢٩٧ ـ «سنن ابن ماجه» ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تـ: (٢٧٣هـ) محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

٢٩٨ ـ «سنن أبي داود» أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تـ: (٢٧٥هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا.

٢٩٩ ـ «سنن الترمذي» محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تـ: (٢٧٩هـ) بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.

٣٠٠ ـ «سنن الدارمي» أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، تـ: (٢٥٥هـ) حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٠١ ـ «سنن النسائي» أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تـ: (٣٠٣هـ) حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٣٠٢ ـ «سير أعلام النبلاء» شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي تـ: (٧٤٨هـ) مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٣٠٣ ـ «السيرة النبوية» عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين، تـ: (٢١٣هـ) مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م.

٣٠٤ ـ «الشاطبية» المسماة بـ: «حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع» القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي، تـ: (٥٩٠هـ) محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٣٠٥ ـ «الشافية في علمي التصريف والخط» عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، تـ: (٦٤٦هـ) صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٣٠٦ ـ «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح، تـ: (١٠٨٩هـ) محمود الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٠٧ ـ «شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك» بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد ابن مالك تـ: (٦٨٦هـ) محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٠٨ ـ «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري تـ: (٧٦٩هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث / القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣٠٩ ـ «شرح أبيات سيبويه» يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو محمد السيرافي، تـ: (٣٨٥هـ) محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

٣١٠ ـ «شرح أبيات مغني اللبيب» عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠هـ ـ ١٠٩٣هـ) عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة (جـ ١ ـ ٤) الثانية، (جـ ٥ ـ ٨ الأولى)، (١٣٩٣ ـ ١٤١٤هـ).

٣١١ ـ «شرح أشعار الهذليين» أبو سعيد، الحسن بن الحسين السكري، تـ: (٢٧٥ أو ٢٩٠هـ)

عبد الستار فراج، دار العروبة.

٣١٢ ـ «شرح الأبيات المشكلة الإعراب» الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، ت: (٣٧٧هـ) محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣١٣ ـ «شرح الأزهرية» خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، ت: (٩٠٥هـ) المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.

٣١٤ ـ «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، ت: (٩٠٠هـ) دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٣١٥ ـ «شرح المرادي على ألفية ابن مالك» أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، ت: (٧٤٩هـ) عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.

٣١٦ ـ «شرح بردة كعب بن زهير» ومعه «حاشية عبد القادر البغدادي» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: (٧٦١هـ) نظيف خواجه، دار صادر، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣١٧ ـ «شرح التسهيل» محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: (٦٧٢هـ) د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٣١٨ ـ «شرح التصريف» أبو القاسم، عمر بن ثابت الثمانيني، ت: (٤٤٢هـ) إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٣١٩ ـ «شرح التعريف بضروري التصريف» أبو محمد، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله النحوي، ت: (٦٨١هـ) هادي نهر وهلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة

والنشر والتوزيع / الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٣٢٠ ـ «شرح التكملة» المسمى بـ: «المقتصد» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، ت: (٤٧١هـ) أحمد الدويش، جامعة محمد بن سعود، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٣٢١ ـ «شرح الجزولية» أبو الحسن، علي بن محمد الأبذي، ت: (٦٨٠هـ) جامعة أم القرى، مجموعة رسائل علمية.

٣٢٢ ـ «شرح الجزولية» أبو علي، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوبين، ت: (٦٤٥هـ) تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٢٣ ـ «شرح الجمل» المسمى بـ: «البسيط» عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، ت: (٦٨٨هـ) عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٢٤ ـ «شرح الجمل» أبو الحسن، علي بن محمد الإشبيلي، المعروف بابن الضائع، ت: (٦٨٠هـ) نادي عبد الجواد، رسالة علمية، جامعة الأزهر، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٢٥ ـ «شرح الجمل» طاهر بن أحمد بن بابشاذ، ت: (٤٦٩هـ) حسين السعدي، رسالة علمية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

٣٢٦ ـ «شرح الجمل» أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، ت: (ت ٦٠٩) سلوى عرب، رسالة علمية، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٣٢٧ ـ «شرح الجمل» علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور، ت: (٦٦٩هـ) صاحب أبو جناح، جامعة الموصل ـ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣٢٨ ـ «شرح الحدود» عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، ت: (٩٧٢هـ) المتولي رمضان

أحمد الدميري، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٢٩ ـ «شرح الحماسة» بعناية غيورغ.

٣٣٠ ـ «شرح الحماسة» أبو القاسم، زيد بن علي الفارسي، ت: (٤٦٧هـ) محمد عثمان علي، دار الأوزاعي / بيروت، الطبعة الأولى.

٣٣١ ـ «شرح شافية ابن الحاجب» محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، ت: (٦٨٦هـ) محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٣٣٢ ـ «شرح شافية ابن الحاجب» حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين، ت: (٧١٥هـ) عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣٣٣ ـ «شرح ألفية ابن معط» أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الْخَبَّاز، ت: (٦٣٩هـ) حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، مطبعة العاني، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٣٣٤ ـ «شرح ألفية ابن معط» عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القواس الموصلي، المعروف بابن القواس، ت: (٦٩٦هـ) علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٣٥ ـ «شرح القصائد التسع» أبو جعفر النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، ت: (٣٣٨هـ) أحمد خطاب، وزارة الإعلام العراق، دار الحرية، ١٩٧٣م.

٣٣٦ ـ «شرح الكافية الشافية» محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: (٦٧٢هـ) عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٣٣٧ ـ «شرح الكافية» عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب

الكردي المالكي، تـ: (٦٤٦هـ) جمال أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣٣٨ - «شرح الكافية» محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، تـ: (نحو ٦٨٦هـ) يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس / ليبيا، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م.

٣٣٩ - «شرح الكافية للركن مخطوط» حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين، تـ: (٧١٥هـ) الأزهرية رقم: ٤٣٢٩.

٣٤٠ - «شرح اللمع» أبو القاسم، عبد الواحد بن علي الأسدي، المعروف بابن برهان، تـ: (٤٥٦هـ) فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٤١ - «شرح المعلقات السبع» حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبو عبد الله، تـ: (٤٨٦هـ) دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٣٤٢ - «شرح المفصل» المسمى بـ: «الإيضاح» عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو، جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، تـ: (٦٤٦هـ) إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٣٤٣ - «شرح المفصل» يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، تـ: (٦٤٣هـ) إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٤٤ - «شرح المفصل» الحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين السغناقي، تـ: (٧١١هـ) أحمد حسن نصر، رسالة علمية، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٤٥ - «شرح المفضليات» محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، تـ: (٣٢٨هـ) كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٢٠م.

٣٤٦ - «شرح المقدمة المحسبة» طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تـ: (٤٦٩هـ) خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية / الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.

٣٤٧ ـ «شرح المقصورة» أبو بكر، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تـ: (٣٢١هـ) عيد محمد، لوتس للدعاية والإعلان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.

٣٤٨ ـ «شرح المقصورة» محمد عبد الغني الأردبيلي، تـ: (٦٧٤هـ) صلوح بنت مصلح السريحي، رسالة علمية، كلية البنات بجدة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٣٤٩ ـ «شرح المقصورة» ابن هشام اللخمي، تـ: (٥٧٧هـ) أحمد عبد الغفور عطار، دار مكتبة الحياة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣٥٠ ـ «شرح الملوكي في التصريف» يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، تـ: (٦٤٣هـ) فخر الدين قباوة، مكتبة العربيّة بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٣٥١ ـ «شرح النقائض» أبو عبيدة معمر بن المثنى، تـ: (٢٠٨هـ) محمد إبراهيم حور ووليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.

٣٥٢ ـ «شرح درة الغواص» أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري، تـ: (١٠٦٩هـ) عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٥٣ ـ «شرح ديوان الحماسة» يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا، تـ: (٥٠٢هـ) دار القلم / بيروت.

٣٥٤ ـ «شرح ديوان الحماسة» أبو علي، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تـ: (٤٢١هـ) غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٥٥ ـ «شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تـ: (٦١٦هـ) مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة / بيروت.

٣٥٦ ـ «شرح ديوان المتنبي» إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري، من بني سعد بن أبي وقاص،

أبو القاسم ابن الإفلِيلي، تـ: (٤٤١هـ) مصطفى عليان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٣٥٧ ـ «شرح ديوان المتنبي» أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، تـ: (٤٦٨هـ) ياسين الأيوبي وقصي الحسين، دار الرائد العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٥٨ ـ «شرح شذور الذهب» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تـ: (٧٦١هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٣٥٩ ـ «شرح شواهد الشافية» عبد القادر البغدادي، تـ: (١٠٩٣هـ) مطبوع مع شرح الشافية للرضي.

٣٦٠ ـ «شرح شواهد المغني» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تـ: (٩١١هـ) أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

٣٦١ ـ «شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ» محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تـ: (٦٧٢هـ) عدنان الدوري، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٣٦٢ ـ «شرح كتاب سيبويه» أبو الحسن، علي بن عيسى الرماني تـ: (٣٨٤هـ) سيف بن عبد الرحمن ابن ناصر العريفي، الإمام محمد بن سعود الإسلامية / الرياض، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٦٣ ـ «شرح كتاب سيبويه» أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تـ: (٣٦٨هـ) أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٣٦٤ ـ «شرح كتاب سيبويه» مخطوط، أبو القاسم بن علي بن محمد بن الصفار، تـ: بعد (٦٣٠هـ) كوبريلي، ١٤٩٢.

٣٦٥ ـ «شرح لامية الأفعال» بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك تـ: (٦٨٦هـ) كيلجرين، فولك، ١٨٨٢م.

٣٦٦ ـ «شرح مقامات الحريري» أبو العباس، أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القَيْسي الشُّريشي،

تـ: (٦١٩هـ) دار الكتب العلمية / بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦ م ـ ١٤٢٧هـ.

٣٦٧ ـ «شروح التلخيص» دار الكتب العلمية.

٣٦٨ ـ «شروح سقط الزند» التبريزي والبطليوسي والخوارزمي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٦٩ ـ «شعر أبي دؤاد» أنوار الصالحي وأحمد السامرائي، دار العصماء، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٣٧٠ ـ «شعر الخوارج» إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٤م.

٣٧١ ـ «شعر عمر بن لجأ» يحيى الجبوري، دار القلم الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٧٢ ـ «الشعر والشعراء» أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تـ: (٢٧٦هـ) دار الحديث، ١٤٢٣هـ.

٣٧٣ ـ «الشفاء في بديع الاكتفاء» محمد بن حسن بن علي بن عثمان النَّوَاجي، شمس الدين، تـ: (٨٥٩هـ) محمود حسن أبو ناجي، دار مكتبة الحياة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٧٤ ـ «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم» نشوان بن سعيد الحميري اليمني، تـ: (٥٧٣هـ) حسين بن عبد الله العمري وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت / لبنان، دار الفكر، دمشق / سورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٧٥ ـ «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تـ: (٦٧٢هـ) طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٧٦ ـ «الشيرازيات» أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي تـ: (٣٧٧هـ) حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣٧٧ ـ «الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها» أحمد بن فارس بن

زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، ت: (٣٩٥هـ) أحمد حسن، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٧٨ ـ «الصحاح» أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت: (٣٩٣هـ) أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٧٩ ـ «صحيح البخاري» محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، ت: (٢٥٦هـ) دار ابن كثير، اليمامة / بيروت، مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٨٠ ـ «صحيح مسلم» مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت: (٢٦١هـ) محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي / بيروت.

٣٨١ ـ «الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية» تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي، من علماء القرن السابع، محسن العميري، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٣٨٢ ـ «ضرائر الشعر» علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور، ت: (٦٦٩هـ) السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

٣٨٣ ـ «طبقات الشافعية الكبرى» تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، ت: (٧٧١هـ) محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٣٨٤ ـ «طبقات الشافعيين» أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ت: (٧٧٤هـ) أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٨٥ ـ «طبقات فحول الشعراء» محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله، ت: (٢٣٢هـ) محمود محمد شاكر، دار المدني / جدة.

٣٨٦ ـ «الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول» علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسيني، المعروف بـ: ابن معصوم المدني تـ: (١١٢٠هـ) مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.

٣٨٧ ـ «العبر في خبر من غبر» شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تـ: (٧٤٨هـ) محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية.

٣٨٨ ـ «العدة في أصول الفقه» القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (تـ: ٤٥٨هـ) أحمد بن علي بن سير المباركي، الطبعة: الثانية ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٧٩ ـ «العدة في إعراب البردة» تحقيق: عبد الله أحمد جاجة، دار اليمامة للطباعة والنشر/ دمشق، الطبعة الأولى ـ ١٤٢٣هـ.

٣٩٠ ـ «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي، تـ: (٧٧٣هـ) عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر/ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٩١ ـ «العسكريات» أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي تـ: (٣٧٧هـ) علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، ٢٠٠٢م.

٣٩٢ ـ «العضديات» أبو علي الفارسي، علي جابر المنصوري، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٩٣ ـ «العقد الفريد» أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب بن حدير بن سالم، المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، تـ: (٣٢٨هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٩٤ ـ «علل النحو» محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تـ: (٣٨١هـ) محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد/ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٩٥ ـ «العناية شرح الهداية» محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ

شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي، تـ: (٧٨٦هـ) دار الفكر.

٣٩٦ ـ «العين» المنسوب للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تـ: (١٧٠هـ) د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٣٩٧ ـ «عيون الأخبار» أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تـ: (٢٧٦هـ) دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

٣٩٨ ـ «غاية النهاية في طبقات القراء» شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، تـ: (٨٣٣هـ) مكتبة ابن تيمية.

٣٩٩ ـ «غريب الحديث» أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، المعروف بالخطابي، تـ: (٣٨٨هـ) عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر/ دمشق، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٤٠٠ ـ «غريب القرآن» أبو بكر، محمد بن عزيز السجستاني، تـ: (٣٣٠هـ) يوسف المرعشلي، وزارة الأوقاف القطرية، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م.

٤٠١ ـ «غريب القرآن» أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تـ: (٢٧٦هـ) سعيد اللحام.

٤٠٢ ـ «الغريب المصنف» أبو عُبيد، القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، تـ: (٢٢٤هـ) صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، جـ ١: السنة السادسة والعشرون، العددان (١٠١، ١٠٢) ١٤١٤/ ١٤١٥هـ جـ ٢: السنة السابعة والعشرون، العددان (١٠٤، ١٠٣) ١٤١٦ / ١٤١٧هـ.

٤٠٣ ـ «الغريبين في القرآن والحديث» أبو عبيد، أحمد بن محمد الهروي، تـ: (٤٠١هـ) أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٠٤ ـ «الفاضل» محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تـ: (٢٨٥هـ) دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.

٤٠٥ ـ «الفتن» أبو عبد الله، نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي، تـ:

(٢٢٨هـ) سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٠٦ - «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب» «حاشية الطيبي على الكشاف» شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، تـ: (٧٤٣هـ) جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

٤٠٧ - «الفروق اللغوية» أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، تـ: (نحو ٣٩٥هـ) محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

٤٠٨ - «الفريد في إعراب القرآن المجيد» المنتجب الهمذاني، تـ: (٦٤٣هـ) محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٤٠٩ - «الفسر» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) رضا رجب.

٤١٠ - «الفصول الخمسون» ابن معط الزواوي، هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، زين الدين، يكنى بأبي الحسين، وبأبي زكريا تـ: (٦٢٨هـ) محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي.

٤١١ - «الفصول المفيدة في الواو المزيدة» صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تـ: (٧٦١هـ) حسن موسى الشاعر، دار البشير/ عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٤١٢ - «الفصيح» أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب، تـ: (٢٩١هـ) عاطف مدكور، دار المعارف.

٤١٣ - «الفلك الدائر على المثل السائر» مطبوع بآخر الجزء الرابع من «المثل السائر» عبد الحميد ابن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين، تـ: (٦٥٦هـ) أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤١٤ - «فيض القدير شرح الجامع الصغير» زين الدين محمد، المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، تـ: (١٠٣١هـ) المكتبة

التجارية الكبرى / مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

٤١٥ ـ «القاموس المحيط» مجد الدين أبو طاهر، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تـ: (٨١٧هـ) مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٤١٦ ـ «القلب والإبدال» ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تـ: (٢٤٤هـ) أوجست هفنر، مجموع الكنز اللغوي في اللسن العربي، بيروت، ١٩٣٠م.

٤١٧ ـ «قواطع الأدلة» أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، تـ: (٤٨٩هـ) محمد حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٩م.

٤١٨ ـ «قواعد الشعر» أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب، تـ: (٢٩١هـ) رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٤١٩ ـ «القوافي» أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، تـ: (٢١٥هـ) أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

٤٢٠ ـ «الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح» عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، تـ: (٦٨٨هـ) فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٤٢١ ـ «الكافية» ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، تـ: (٦٤٦هـ) صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٤٢٢ ـ «الكامل» محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، تـ: (٢٨٥هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي / القاهرة، الطبعة الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٢٣ ـ «الكتاب» عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، تـ: (١٨٠هـ) عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٢٤ ـ «الكشاف» أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تـ: (٥٣٨هـ) دار

الكتاب العربي / بيروت، الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٧هـ.

٤٢٥ ـ «الكليات» أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، تـ: (١٠٩٤هـ) عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة.

٤٢٦ ـ «الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية» عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين، تـ: (٧٧٢هـ) محمد حسن عواد، محمد حسن عواد، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٢٧ ـ «اللامات» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تـ: (٣٣٧هـ) مازن المبارك، دار الفكر / دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٢٨ ـ «اللامع العزيزي» أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري تـ: (٤٤٩هـ) محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٤٢٩ ـ «اللباب في علل البناء والإعراب» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تـ: (٦١٦هـ) عبد الإله النبهان، دار الفكر / دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٤٣٠ ـ «لسان العرب» محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، تـ: (٧١١هـ) دار صادر / بيروت، الطبعة الثالثة ـ ١٤١٤هـ.

٤٣١ ـ «لغات القرآن» أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تـ: (٢٠٧هـ) جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥هـ، غير مطبوع.

٤٣٢ ـ «اللمحة في شرح الملحة» محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، تـ: (٧٢٠هـ) إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية / المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٤٣٣ ـ «اللمع» أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) فائز فارس، دار الكتب الثقافية ـ الكويت، ١٩٧٢م.

٤٣٤ ـ «ليس في كلام العرب» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، تـ: (٣٧٠هـ) أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٤٣٥ ـ «ما ينصرف وما لا ينصرف» إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تـ: (٣١١هـ) هدى قراعة، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٤٣٦ ـ «المباحث الكاملية» أبو محمد، القاسم بن أحمد بن الموفق علم الدين اللورقي، تـ: (٦٦١هـ) حمدي عبد الحميد المقدم، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية القاهرة، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٤٣٧ ـ «المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) مروان العطية وشيخ الراشد، دار الهجرة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٣٨ ـ «مجاز القرآن» أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، تـ: (٢٠٩هـ) محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ.

٤٣٩ ـ «مجالس العلماء» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تـ: (٣٣٧هـ) عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي/ القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٤٤٠ ـ «مجالس ثعلب» أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب، تـ: (٢٩١هـ) عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الثانية.

٤٤١ ـ «المجالسة وجواهر العلم» أبو بكر، أحمد بن مروان الدينوري المالكي تـ: (٣٣٣هـ) مشهور حسن، جمعية التربية الإسلامية / البحرين / أم الحصم، دار ابن حزم (بيروت ـ لبنان)، ١٤١٩هـ.

٤٤٢ ـ «مجاني الأدب في حدائق العرب» رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو، تـ: (١٣٤٦هـ) مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٣م.

٤٤٣ ـ «مجمع الأمثال» أبو الفضل، أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، تـ: (٥١٨هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة.

٤٤٤ ـ «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» أبو الحسن، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تـ: (٨٠٧هـ) حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٤٤٥ ـ «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبو موسى، تـ: (٥٨١هـ) عبد الكريم العزباوي، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جـ١ (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، جـ٢، ٣ (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).

٤٤٦ ـ «المجيد في إعراب القرآن المجيد» مخطوط، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم برهان الدين أبو إسحاق القيسي السفاقسي الفقيه المالكي المدرّس النحوي، المعروف بالسفاقسي تـ: (٧٤٢هـ) الظاهريّة عام ٥٣٠؛ ٨٧٩٠.

٤٤٧ ـ «المحاسن والأضداد» عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، تـ: (٢٥٥هـ) دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٤٤٨ ـ «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٤٩ ـ «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» أبو محمد، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن ابن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، تـ: (٥٤٢هـ) عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ ١٤٢٢هـ.

٤٥٠ ـ «المحصول في شرح الفصول» أبو محمد جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله النحوي، تـ: (٦٨١هـ) محمد صفوت مرسي، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر كلية اللغة العربية.

٤٥١ ـ «المحكم والمحيط الأعظم» أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تـ: (٤٥٨هـ)

عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٥٢ - «مختصر في شواذ القرآن» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، ت: (٣٧٠هـ) مكتبة المتنبي، القاهرة.

٤٥٣ - «مختصر العين» محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، ت: (٣٧٩)، سوسن الهندي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٤٥٤ - «المخصص» أبو الحسن، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، ت: (٤٥٨هـ) خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٥٥ - «المدخل إلى تقويم اللسان» ابن هشام اللخمي، ت: (٥٧٧هـ) حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤٥٦ - «المذكر والمؤنث» أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري، ت: (٣٢٨هـ) محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مصر، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٤٥٧ - «المذكر والمؤنث» عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت: (٥٧٧هـ) رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٥٨ - «المذكر والمؤنث» أبو حاتم، سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني، ت: (٢٤٨هـ) حاتم الضامن / دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٤٥٩ - «مراتب النحويين» عبد الواحد بن علي الحلبي، أبو الطيب اللغوي، ت: (٣٥١هـ) محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، ١٤٣٠هـ.

٤٦٠ - «المرتجل في شرح الجمل» أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، ت: (٥٦٧هـ) علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٤٦١ - «المساعد على تسهيل الفوائد» ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني

المصري، تـ: (٧٦٩هـ) محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر / دمشق، دار المدني / جدة، الطبعة الأولى، (١٤٠٠ ـ ١٤٠٥هـ).

٤٦٢ ـ «المسائل السفرية» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تـ: (٧٦١هـ) حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٤٦٣ ـ «المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير» أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) مروان العطية ومحسن خرابة، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٦٤ ـ «المستدرك على الصحيحين» أبو عبد الله، الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ابن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيع، تـ: (٤٠٥هـ) مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١ ـ ١٩٩٠م.

٤٦٥ ـ «المستقصى في أمثال العرب» أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تـ: (٥٣٨هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

٤٦٦ ـ «مسند الإمام أحمد بن حنبل» أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تـ: (٢٤١هـ) شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٤٦٧ ـ «مسند البزار» أبو بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، تـ: (٢٩٢هـ) محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم / المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٤٦٨ ـ «مسند الشافعي» أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب ابن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، تـ: (٢٠٤هـ) دار الكتب العلمية.

٤٦٩ ـ «مسند الشهاب القضاعي» أبو عبد الله، محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري، تـ: (٤٥٤هـ) حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة /

بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ ـ ١٩٨٦م.

٤٧٠ ـ «مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم» أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تـ: (٧٧٤هـ) إمام بن علي بن إمام، دار الفلاح، الفيوم، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٤٧١ ـ «مشكل إعراب القرآن» أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، تـ: (٤٣٧هـ) حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٤٧٢ ـ «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، تـ: (نحو ٧٧٠هـ) المكتبة العلمية / بيروت.

٤٧٣ ـ «المصباح في المعاني والبيان والبديع» بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك تـ: (٦٨٦هـ) حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، ١٤٠٩ ـ ١٩٨٩م.

٤٧٤ ـ «مصنف ابن أبي شيبة» أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، تـ: (٢٣٥هـ) كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ

٤٧٥ ـ «مصنف عبد الرزاق» أبو بكر، عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، تـ: (٢١١هـ) حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي/ الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٤٧٦ ـ «معاني القرآن لقطرب» محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقُطْرُب، تـ: (٢٠٦هـ) محمد لقزيز، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، ٢٠١٦م.

٤٧٧ ـ «معاني القرآن» أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، تـ: (٢١٥هـ) هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٧٨ ـ «معاني القرآن» أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تـ: (٢٠٧هـ) أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى.

٤٧٩ ـ «معاني القرآن» أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد، ت: (٣٣٨هـ) محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩.

٤٨٠ ـ «معاني القرآن وإعرابه» إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، ت: (٣١١هـ) عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٨١ ـ «المعاني الكبير في أبيات المعاني» أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: (٢٧٦هـ) سالم الكرنكوي وعبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية / حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م.

٤٨٢ ـ «معجز أحمد» أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي، ت: (٤٤٩هـ) عبد المجيد دياب.

٤٨٣ ـ «معجم الأدباء» شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ت: (٦٢٦هـ) إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٤٨٤ ـ «معجم البلدان» شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ت: (٦٢٦هـ) دار صادر، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٤٨٥ ـ «معجم القراءات القرآنية» عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٤٨٦ ـ «المعجم الكبير» سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ت: (٣٦٠هـ) حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية/ القاهرة، الطبعة الثانية.

٤٨٧ ـ «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع» أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، ت: (٤٨٧هـ) عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

٤٨٨ ـ «المغرب في ترتيب المعرب» ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي الْمُطَرِّزِي، ت: (٦١٠هـ) دار الكتاب العربي.

٤٨٩ ـ «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف،

أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تـ: (٧٦١هـ) مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر / دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

٤٩٠ ـ «مفاتيح الغيب» أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي، خطيب الري، تـ: (٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٤٩١ ـ «مفتاح الإعراب» أمين الدين أبو بكر محمد بن علي المحلي، تـ: (٦٧٣هـ) محمد شايب شريف، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٤٩٢ ـ «مفتاح العلوم» يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، تـ: (٦٢٦هـ) نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٩٣ ـ «المفتاح في الصرف» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، تـ: (٤٧١هـ) علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٩٤ ـ «المفردات في غريب القرآن» أبو القاسم، الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني، تـ: (٥٠٢هـ) صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية / دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٩٥ ـ «المفصل في صنعة الإعراب» أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تـ: (٥٣٨هـ) علي بو ملحم، مكتبة الهلال / بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٤٩٦ ـ «المفضليات» المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، تـ: (نحو ١٦٨هـ) أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة السادسة.

٤٩٧ ـ «مفيد العلوم ومبيد الهموم» ينسب لأبي بكر الخوارزمي محمد بن العباس، تـ: (٣٨٣هـ) المكتبة العنصرية، بيروت، عام النشر: ١٤١٨هـ.

٤٩٨ ـ «المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية» أبو إسحق، إبراهيم بن موسى الشاطبي تـ:

(٧٩٠هـ) مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٤٩٩ ـ «المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية» بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (تـ: ٨٥٥هـ) علي محمد فاخر وآخران، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٥٠٠ ـ «مقامات الحريري» أبو محمد، القاسم بن علي الحريري، تـ: (٥١٦هـ) مطبعة المعارف، بيروت، عام النشر: ١٨٧٣م.

٥٠١ ـ «مقاييس اللغة» أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تـ: (٣٩٥هـ) عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٥٠٢ ـ «المقتصد في شرح التكملة» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، تـ: (٤٧١هـ) أحمد الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٥٠٣ ـ «المقتصد في شرح الإيضاح» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، تـ: (٤٧١هـ) كاظم المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

٥٠٤ ـ «المقتضب» محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تـ: (٢٨٥هـ) محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب / بيروت.

٥٠٥ ـ «مقدمة ابن خلدون» عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، تـ: (٨٠٨هـ) عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، سنة النشر: ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٥٠٦ ـ «المقدمة الجزولية» عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى، تـ: (٦٠٧هـ) شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.

٥٠٧ ـ «المقرب» ومعه «مُثُل المقرب» علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو

الحسن، المعروف بابن عصفور، تـ: (٦٦٩هـ) عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، تاريخ النشر: ١٤١٨هـ.

٥٠٨ ـ «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين، تـ: (٨٨٤هـ) عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٥٠٩ ـ «المقصور والممدود» ابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري، تـ: (٣٣٢هـ) بولس برونله، الناشر: مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.

٥١٠ ـ «المقصور والممدود» أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم تـ: (٣٥٦هـ) أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٥١١ ـ «الملاحن» مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها» أبو بكر، محمد ابن الحسن بن دريد الأزدي، تـ: (٣٢١هـ) عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٥١٢ ـ «الممتع في التصريف» علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور، تـ: (٦٦٩هـ) مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

٥١٣ ـ «منازل الحروف» علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني، تـ: (٣٨٤هـ) إبراهيم السامرائي، دار الفكر / عمان.

٥١٤ ـ «المنازل والديار» أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين، أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد ابن نصر بن منقذ الكناني الكلبي الشيزري، تـ: (٥٨٤هـ) مصطفى حجازي، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٥١٥ ـ «المنتظم في تاريخ الأمم والملوك» جمال الدين أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تـ: (٥٩٧هـ) محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٥١٦ ـ «منتهى الطلب من أشعار العرب» محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون البغدادي، تـ: (٥٩٧هـ) محمد نبيل طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٥١٧ ـ «المنصف في شرح تصريف المازني» أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٥١٨ ـ «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك» أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تـ: (٧٤٥هـ) سيدني جلازر، تصوير دار أضواء السلف، ١٩٤٧م.

٥١٩ ـ «الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري» أبو القاسم، الحسن بن بشر الآمدي تـ: (٣٧٠هـ) ج١ و٢ السيد أحمد صقر، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ج٣ عبد الله المحارب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

٥٢٠ ـ «الموجز» أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج، تـ: (٣١٦هـ) مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.

٥٢١ ـ «الموطأ» مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، تـ: (١٧٩هـ) محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي / بيروت، عام النشر: ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٢٢ ـ «الموفي في النحو الكوفي» السيد صدر الدين الكنغراوي الإستانبولي، تـ: (١٣٤٩هـ) محمد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية / دمشق.

٥٢٣ ـ «النبات» أبو حنيفة، أحمد بن داود الدينوري، تـ: (٢٨٢هـ) برنهارد لفين، فرانز شتاينر.

٥٢٤ ـ «نتائج الفكر» أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، تـ: (٥٨١هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٢ ـ ١٩٩٢م.

٥٢٥ ـ «النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب» صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم، تـ: (نحو ٨٥٠هـ) محمد جمعة حسن نبعة، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، ١٤٣٤هـ.

٥٢٦ ـ «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري

الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين، تـ: (٨٧٤هـ) وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٥٢٧ ـ «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تـ: (٥٧٧هـ) إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٢٨ ـ «النشر في القراءات العشر» شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، تـ: (٨٣٣هـ) علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

٥٢٩ ـ «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» شهاب الدين، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تـ: (١٠٤١هـ) إحسان عباس، دار صادر.

٥٣٠ ـ «نقد مقامات الحريري» لابن الخشاب، المكتبة التجارية الكبرى / مصر، ١٣٢٦هـ.

٥٣١ ـ «النكت الحسان في شرح غاية الإحسان» أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان أثير الدين الأندلسي، تـ: (٧٤٥هـ) عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٣٢ ـ «النهاية في شرح الكفاية» أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الْخَبَّاز، تـ: (٦٣٩هـ) عبد الله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٣٣ ـ «النهاية في غريب الحديث والأثر» مجد الدين، أبو السعادات، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تـ: (٦٠٦هـ) طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية / بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٥٣٤ ـ «النوادر في اللغة» أبو زيد الأنصاري، تـ: (٢١٥هـ) محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٥٣٥ ـ «نوادر أبي مسحل» عبد الوهاب بن حريش الأعرابي، أبو محمد، الملقب بـ: أبي مسحل، تـ: (نحو ٢٣٠هـ) عزة حسن، مجمع اللغة العربية / دمشق، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

٥٣٦ ـ «هدية العارفين» إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، تـ: (١٣٩٩هـ) طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١.

٥٣٧ ـ «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تـ: (٩١١هـ) عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية.

٥٣٨ ـ «هواتف الجنان» أبو بكر، محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي، تـ: (٣٢٧هـ) إبراهيم صالح، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٥٣٩ ـ «الوافي بالوفيات» صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تـ: (٧٦٤هـ) أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث / بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥٤٠ ـ «الوافية نظم الشافية» النيساري، حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٥٤١ ـ «الوحشيات» حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام، الشاعر، الأديب، تـ: (٢٣١هـ) عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.

٥٤٢ ـ «الوساطة بين المتنبي وخصومه» أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني، تـ: (٣٩٢هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥٤٣ ـ «وفيات الأعيان» أبو العباس، شمس الدين، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تـ: (٦٨١هـ) إحسان عباس، دار صادر.

٥٤٤ ـ «الوفيات» تقي الدين، محمد بن هجرس بن رافع السلامي، تـ: (٧٧٤هـ) صالح مهدي عباس وبشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٥٤٥ ـ «الوفيات» أبو العباس، أحمد بن حسن بن الخطيب، الشهير بابن قنفذ القسنطيني، تـ: (٨١٠هـ) عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة / بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

فهرس الموضوعات

حاشية ابن هشام الكبرى
على
ألفية ابن مالك

الموضوع	الصفحة